

المحاماة

• العددان الأول والثاني - السنة السادسة والستون - يناير وفبراير ١٩٨٦ •

نصدرها
تنابة
المحاميين
بجمهورية
مصر
العربية

إقتربت الساعة وانشق القمر * وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر *
وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكل امر مستقر * ولقد جاءهم من الأنباء ما فيه مزدجر *
حكمة بالغة فما تغن النذر * صدق الله العظيم

● رشوة مفاوضى العقود الدولية في التشريع العقابي المصري « العمولات »

● للسيد الدكتور / أحمد رفعت خفاجي - مدير عام النيابة الادارية

● في عدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالدفع بعدم دستورية القوانين لمخالفتها للشريعة

● للسيد الدكتور أحمد زكي الشيتي المحامي

● أثر الاستجالة النسبية على تنفيذ الالتزام

● للسيد الدكتور نجيب محمد بكير - أستاذ مساعد القانون الخاص - جامعة حلوان

● قاعدة رجعية القوانين الجنائية الاصلح للمتهم

● للسيد الاستاذ محمود صالح العادلي - مدرس مساعد القانون الجنائي - جامعة الازهر

● مشروع بتعديل قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣

● للاستاذ محمود عبد الحميد سليمان وكيل مجلس النقابة



تحريم الظلم والامر برد الظالم

﴿ وقال صلى الله عليه وسلم : ما بعث الله من بنى ، ولا استخلف خليفة إلا كانت له بطانتان ، بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه ، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه ، والمعصوم من عصم الله ﴾

★ ★ ★

﴿ وقال صلى الله عليه وسلم : إذا أراد الله بالأمير خيرا جعل له وزير صدق ، أن نسي ذكره ، وإن ذكر أعانه ، وإذا أراد به غير ذلك جعل له وزير سوء إن نسي لم يذكره ، وإن ذكر لم يعنه ﴾

★ ★ ★

﴿ وقال صلى الله عليه وسلم : إن الله يُملى للظالم ، فإذا أخذه لم يفلته ﴾

★ ★ ★

﴿ وقال صلى الله عليه وسلم : المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه ﴾

★ ★ ★

﴿ وقال صلى الله عليه وسلم : من ظلم قيد شبر من الأرض ، طوقه من سبع أراضين ﴾

﴿ قال صلى الله عليه وسلم : إذا عجزت أمتي عن أن تقول للظالم ياظالم فقد تودع منها ﴾

★ ★ ★

﴿ وقال صلى الله عليه وسلم : سيكون بعدى أمراء يظلمون ويكذبون ، فمن صدقهم بكذبهم ، وأعانهم على ظلمهم فليس منى ولا أنا منه ، ومن لم يصدقهم بكذبهم ، ولم يمالئهم على ظلمهم فهو منى وأنا منه ﴾

★ ★ ★

﴿ وقال صلى الله عليه وسلم : اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة ، واتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم ، حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم ﴾

★ ★ ★

﴿ وقال صلى الله عليه وسلم : من اقتلع حق امرئ مسلم بيمينه ، فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة ﴾

★ ★ ★

﴿ وقال صلى الله عليه وسلم : أن رجالا يتخوضون فى مال الله بغير حق ما قلهم النار يوم القيامة ﴾

إقتربت الساعة وانتشق القمر * وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر *
وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكل امر مستقر * ولقد جاءهم من الأنبياء ما فيه مزجر *
حكمة بالغه فما تفرق النذر * صدق الله العظيم

• رشوة مفاوضى العقود الدولية فى التشريع العقابى المصرى « العمولات »

• للسيد الدكتور / أحمد رفعت خفاجى - مدير عام النيابة الادارية

• فى عدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالدفع بعدم دستورية القوانين لمخالفاتها للشريعة

• للسيد الدكتور احمد زكى الشيتى المحامى

• أثر الاستحالة النسبية على تنفيذ الالتزام

• للسيد الدكتور نجيب محمد بكير - أستاذ مساعد القانون الخاص - جامعة حلوان

• قاعدة رجعية القوانين الجنائية الاصلح للمتهم

• للسيد الاستاذ محمود صالح العادلى - مدرس مساعد القانون الجنائى - جامعة الازهر

• مشروع بتعديل قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣

• للاستاذ محمود عبد الحميد سليمان وكيل مجلس النقابة

يروى لنا صدر التاريخ الاسلامي أن واليا كتب إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز يطلب منه مزيدا من سلاح وجنود لتحصين مدينة ولى شئونها ، وأن يستخدم العنف ضد أهلها .. فبادر الخليفة بالرد عليه قائلا ... (كذبت أيها الوالى ، بل يصلحهم العدل والحق ، فأبسط ذلك فيهم ، واعلم أن الله لا يحب المفسدين ... لا تحصنها بالجند ولكن حصنها بالعدل ...)

وما من ريب أن هذا الذى سطره الخليفة العادل بكتابه ، يؤكد أن قوة الحاكم فى كمال عدله وليست فى اكتمال جنده ، فمن العدل تتفجر ينابيع الخير والأمن والاستقرار .. وبالعدل يتحرر الانسان من الخوف والفرع .. وبالعدل وحده تستقيم كل الأمور ... !!

إن هذا الذى سجله التاريخ يؤكد أنه ليس لحاكم أن يفاخر بسلاح أعده لمواجهة شعبه ... وإنما له أن يفاخر بعدله الذى سوف يسأل عنه أمام ربه ... وليس لحاكم أن يزهو بما أقامه من معسكرات أمن مركزى يستمد منها سلطانه ... وإنما له أن يزهو بعدالته التى تستظل بها رعيته ... !!

عجيب أمر أولئك الذين دفنوا رؤوسهم فى الرمال .. رفضوا التعامل مع الحقائق .. امتنعوا عن قراءة التاريخ .. فاتخذوا من معسكرات الامن المركزى حصونا تحميهم .. واستخدموا السلاح أسلوب حوار .. ولو أنهم أنصفوا لأنفسهم وشعوبهم لأقاموا قصورا للعدالة بديلا لتلك المعسكرات التى لاتضم الا شرورا .. ولجنحوا للعدل يصوغون به وطنهم إن أرادوا حكما لاتحكما ... !!

وليسأل كل حاكم نفسه .. هل من صالحه أن يعيش المواطن معتقلا فى جلده منذ الصغر .. وهل من صالحه أن يتحول المواطنون إلى قطع من البشر؟ .. وهل من صالحه أن يتعامل مع رعيته بالأسلحة والذخائر ؟ .. وأن يستبد الخوف بالناس حتى خافت الأصابع من الأظافر ؟ .. وهل من صالحه أن يلهث زماننا خارج الزمن ؟ ..

قد يتوهم البعض أن العدل الذى نبتغيه قاصر على حكم ينطق به قاضى فى خصومه ... أو أن العدالة لا تتواجد إلا فى ساحات القضاء ... وإنما العدل الذى نتطلع إليه أن يسود القانون الطبيعى ويتولى أمر تطبيقه القاضى الطبيعى ... وأن تتطهر التشريعات مما تسلل إليها من قوانين أئمة تغتال الحريات وتعطل مسيرة الديمقراطية ... وأن يقوم العدل الاجتماعى يستظل الجميع بظلاله ... وأن يتحقق عدل إدارى يكفل للمواطنين حقوقهم بغير معوقات ... !

وليتأمل كل حاكم كيف كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يحقق العدل للناس ثم يأوى أمانا إلى جذع الشجرة لينام راضيا .. تحرسه رعايه الخالق وفى غنى عن رعايه المخلوق ... تحميه عدالة حققها ولا تحميه معسكرات أمن مركزى لا يحتوى بها إلا الخائفون

حصنها

بالعدل

لا بالجند

عصمت الهوارى

المخامى

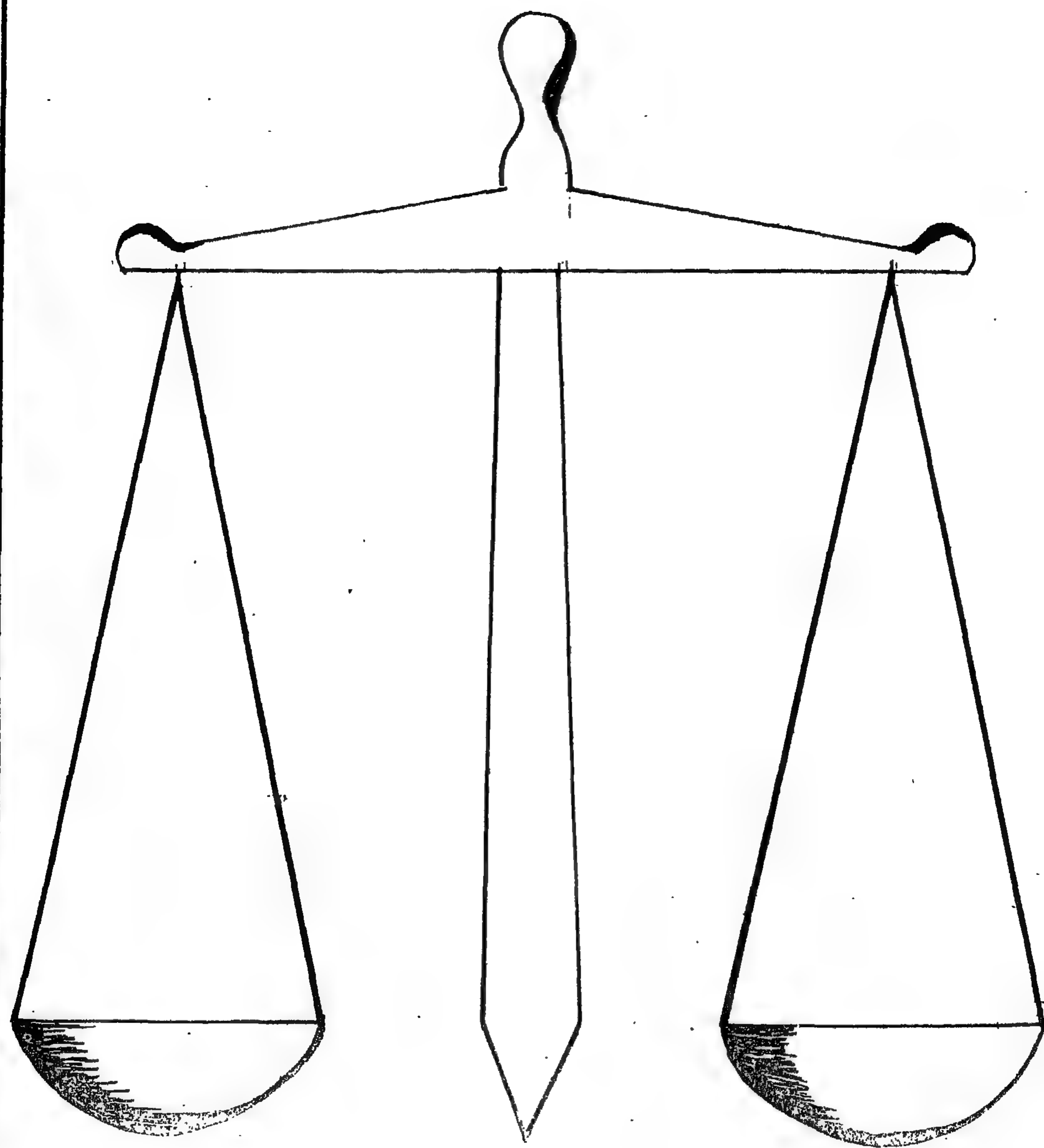
سكرتير التحرير

ووكيل مجلس النقابة

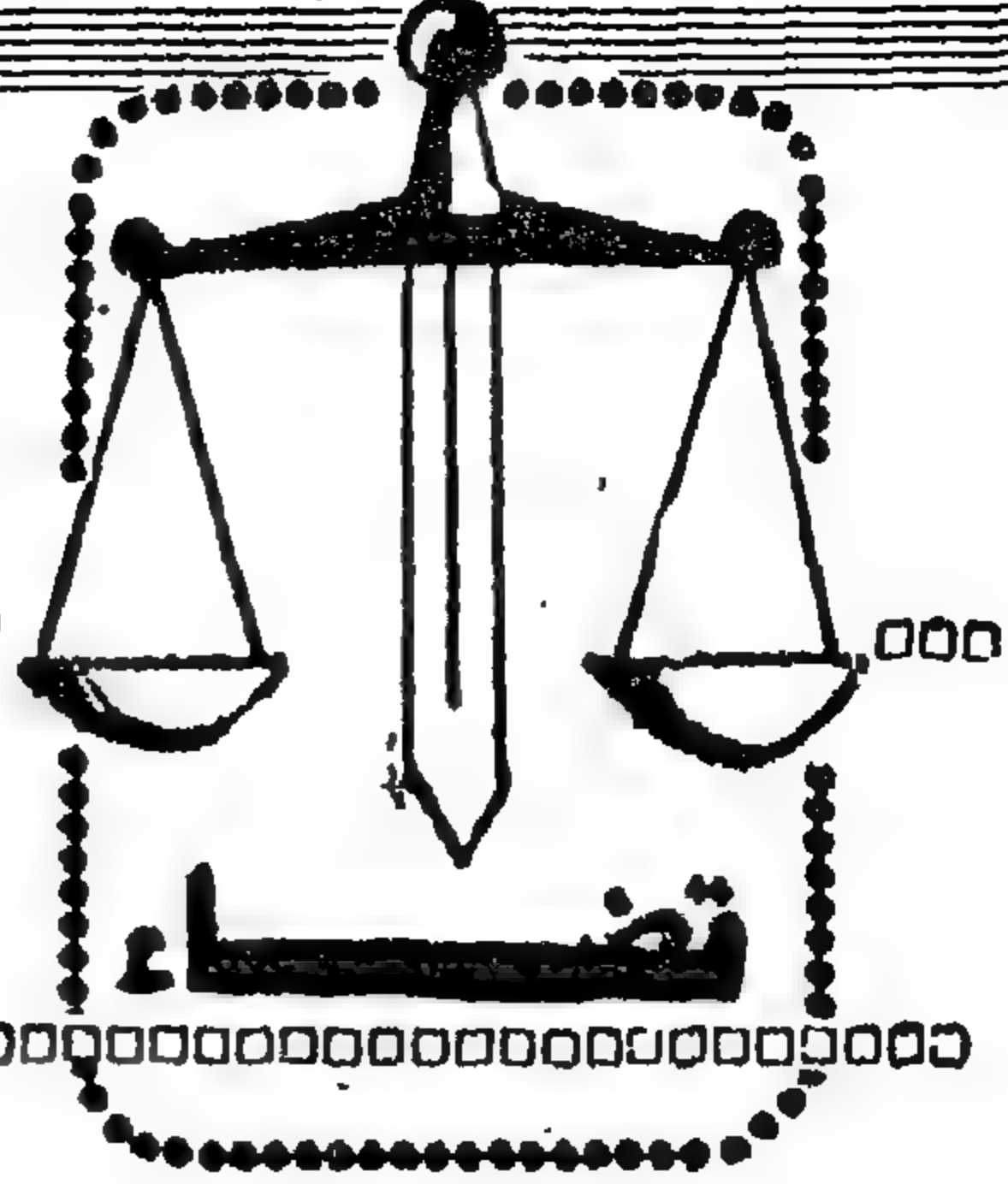
الشعب والحاكم

أن كل تلاحم بين شعب وحاكم لا يفوض فيه
الحاكم أن يفعل باسم الشعب بعيدا عن
الشعب ، بل أن الحاكم مطالب أولا وأخيرا بأن
يشرك شعبه ، بل بأن يشترك مع شعبه في
تحقيق آمال أمته .

الاستاذ الجليل النقيب أحمد الخواجه



• من قضاة المحاكم •



قضاء النقض المدني

(٤)

عدم افصاح الحكم عن الوقائع التي استند اليها والأدلة التي أقتنع بثبوتها للقول بعدم استنفاد المطعون ضده لأجازاته المرضية والاعتيادية . قصور .

سريان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بمؤسسة مصر للطيران . مؤداه . تطبيق احكام القانون ٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن الامراض المزمنة . تطبيق احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ عليهم خطأ في القانون . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٤/٢٢)

اجر العامل

(٥)

قضاء الحكم المطعون فيه بأحقية المطعون ضده - وهو عامل باحدى شركات القطاع العام - استرداد ما خصم من أجره استنادا إلى أن الخصم لصالح احدى شركات القطاع الخاص غير جائز . كان لحمل هذا القضاء .

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١/ ٢٣)

(٦)

اعضاء الافراد المستقبين والمستدعين والاحتياط والمكلفين بخدمة القوات المسلحة من ضريبتى الدفاع والأمن القومي على المرتبات وما فى حكمها . شرطه . الخدمة فعلا بالقوات المسلحة . علة ذلك .

(١)

اتفاقيات دولية

الهيئة العربية للتصنيع . منظمة دولية اقليمية متخصصة . وجوب الرجوع فى كل مايتصل بعلاقة موظفيها بها الى اتفاقية تأسيسها المصدق عليها بالقانون ١٢ لسنة ١٩٧٥ . اللجان القضائية المنشأة وفقا للنظام الاساسى للهيئة . اختصاصها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بينها وبين العاملين بها .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١٢/ ١٦)

اجازات العامل

(٢)

اجازات العامل . استبدالها بأيام اخرى أو مقابل نقدي . غير جائز الا فى الاحوال المقررة قانونا ولمقتضيات العمل . حلول موعد الاجازة ورفض صاحب العمل الترخيص للعامل بها اثره . استحقاق العامل التعويض عنها . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١/ ٩)

(٣)

اجازة السنة الاخيرة من الخدمة . أحقية العامل فى مقابل نقدي لما لم يحصل عليه منها وبنسبة المدة التى قضاها ان لم يمضى سنة كاملة فى الخدمة .

(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١/ ٩)

(١٠)

عودة العامل بعد تسريحه من الخدمة العسكرية .
أثرها . ضم مدة تجنيده الى مدة خدمته عند حساب
المكافأة أو المعاش وفي تقرير العلاوات أو الترقيات
إعتباره مؤديا مدة الاختبار بنجاح . عدم التزام
صاحب العمل بإداء أجر عن هذه المدة أو مد مدة عقد
العمل المحدد المدة بقدر مدة التجنيد أو صيرورة هذا
العقد غير محدد المدة . علة ذلك . تجنيد العامل يوقف
عقد العمل ولايغير من طبيعة العقد أو من الشروط
المتفق عليها فيه . ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ .

(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٣/ ١٩)

(١١)

تسكين العامل بشركات القطاع العام . أساسه .
مرتب العامل شاملا إعانة الغلاء ومتوسط المنحة في
الثلاث سنوات الماضية . رفع أجره إلى أول مربوط
الدرجة المستحقة لها إن قل عنه . زيادة الأجر الشامل
على المرتب المقرر للوظيفة . أثره . وجوب استهلاك
الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل وبدلات
أو علاوات الترقية .

(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٤/ ١٥)

(١٢)

العاملون في المنشآت الصناعية الخاضعة لأحكام
المادتين ٨، ١ من قانون تنظيم الصناعة رقم ٢١ لسنة
١٩٥٨ . استحقاقهم الحد الأدنى للأجور الى جانب يوم
الراحة الاسبوعية مدفوع الأجر ولو جاوزت أجورهم
الحد الأدنى للأجور . م ١ ق ٢٤ لسنة ١٩٧٢ . النص
القانوني الصريح . لامحل للخروج عليه أو تأويله
بدعوى الاستهداء بالمصدر التاريخي أو قصد
الشارع .

(الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٥/ ٢١)

(١٣)

القضاء بعدم أحقية الطاعنين للأجر عن أيام
الراحة الاسبوعية لتجاوزهم الحد الأدنى للأجور

عمال المرافق العامة والمؤسسات والشركات
المكلفين بالاستمرار في أعمالهم تحت مختلف ظروف
المجهود الحربي . عدم اعتبارهم في حكم الأفراد
المكلفين بخدمة القوات المسلحة في تطبيق المادة
الثانية من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧١ .

(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٢/ ١٣)

(٧)

الأجر لقاء العمل لكن الأجر الإضافي من ملحقاته
غير الدائمة . علة ذلك . ارتباطه بالظروف الطارئة
للإنتاج التي تقتضى تشغيل العمال ساعات زائدة عن
الساعات المقررة قانونا .

(الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٢/ ٢٠)

(٨)

الأجر في تطبيق المادة ٧٦ من قانون التأمينات
الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مواجهته للغالب الاعم
من صور تحديد الأجر على وجه ثابت لايبني على
احتمال ولايرتبط بالظروف . عدم انطباقه على الأجر
الإضافي الذي يتغير تبعا لظروف الإنتاج .

(الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٢/ ٢٠)

(٩)

حبس العامل احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي في ظل
اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقانون العمل رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ . أثره . وقف عقد العمل . عدم استحقاق
العامل أجرا في هذه الحالة علة ذلك . تعليمات رئيس
الوزراء في ١٩٦٥/ ٨/ ٢٢ ليست في منزلة التشريع .

استحقاق العامل لأجره كاملا عن مدة حبسه
الاحتياطي في ظل اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦
شرطه . عدم تقديمه للمحاكمة الجنائية أو القضاء
ببرائته ثم انتفاء مسئوليته التأديبية . تخلف ذلك . أثر
عدم استحقاقه لنصف الأجر الموقوف مدة حبسه .
الحبس تنفيذا لحكم جنائي . موجب للحرمان من
الأجر .

(الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٢/ ٢٠)

قضاء النقض المدني

بمقولة ان، المشرع استهدف بيوم الراحة المدفوع الأجر الوصول بأجور العمال الى الحد الأدنى الذي حدده . م ١ ق ٢٤ لسنة ١٩٧٢ . خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٥/ ٢١)

(١٤)

الاجر في مفهوم قانون العمل ٦١ لسنة ١٩٥٩ ماهيته كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه او صورته . الميزات العينية من طعام او ملابس او ايواء . اعتبارها من قبيل الاجر ولو اتصفت بعدم الثبات او منحت لكافة العاملين دون تمييز أو وقف بها صاحب العمل عند حد الكفاية .

(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٦/ ١١)

(١٥)

اجر العامل . عدم جواز حرمانه منه بغير نص صريح . علة ذلك . حرمان العامل من اجره . حالاته . العامل المحبوس احتياطيا في القضايا السياسية . في ظل العمل باحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . استحقاقه لاجرة عن مدة هذا الحبس الاحتياطي .

(الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٦/ ١٧)

(١٦)

الاجر . الاصل فيه انه لقاء العمل الذي يقوم به العامل . م ٢ ق ٩٩ لسنة ١٩٥٩ . ملحقات الاجر غير الدائمة . لا يستحقها العامل الا بتحقيق سببها . الاجر الاضافي اجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة للانتاج بما تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .

(الطعن رقم ١٤١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٦/ ٢٤)

(١٧)

الاجر في تطبيق احكام التأمين الاجتماعي رقم

٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . المقصود به . عدم دخول الاجر الاضافي في حسابه .

(الطعن رقم ١٤١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٦/ ٢٤)

(١٨)

سلطة صاحب العمل في تنظيم منشأته . مناطها . أن تكون مجردة من قصد الاساءة الى أعماله . قرار هيئة قناة السويس بتطبيق اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على العاملين بترسانة الاسكندرية - التي تتبعها - بدلا من لائحة الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس . صحيح . مؤدى ذلك . تحديد أجر العامل المعين في ظل هذا القرار ببداية مربوط القنة التي عين عليها .

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٦/ ٢٥)

(١٩)

الاجر الذي تحسب على اساسه مكافأة النظام الخاص . مدلوله . الاجر الذي تحدده القواعد الخاصة المنظمة لها في عقد العمل أو لائحة نظام العمل . دون اعتداد بأي مدلول آخر ايا كان موضعه .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١١/ ٥)

(٢٠)

إعانة غلاء المعيشة المقررة بمقتضى القانون ٤١ لسنة ١٩٧٥ . إغفال النص عليها ضمن العناصر التي تدخل اولا في مفهوم الاجر في قانون التأمين الاجتماعي م ٥/ طق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . مؤداه استقرار العمل بحكم المادة الثانية من القانون ٤١ لسنة ١٩٧٥ التي تقضى بعدم دخول هذه الاعانة في حساب تعويض الاجر . علة ذلك - عدم جواز - الغاء التشريع الا بتشريع لاحق صراحة أو ضمنا .

(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١١/ ١٩)

(٢١)

اشتغال العامل في أيام الراحة الاسبوعية - المدفوعة الاجر - استحقاقه اجر اليوم المعتاد مضافا اليه اجرا يوازي أجر ساعات العمل الاضافية محسوبا

(٢٦)

الميزات العينية التي تأخذ بحكم الاجر . مناطها . ان يكون صاحب العمل ملزما بان يوفرها للعامل لقاء عمله . مايؤديه صاحب العمل الى العامل لتمكينه من اداء عمله وانجازه لايعتبر اجرا ولا يأخذ حكمه .

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣١)

الاجر الاضافي

(٢٧)

١ - الاجر لقاء العمل لكن الاجر الاضافي من ملحقاته غير الدائمة . علة ذلك . ارتباطه بالظروف الطارئة للانتاج التي تقتضي تشغيل العمال ساعات زائدة عن الساعات المقررة قانونا .

(الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٢/٢٠)

(٢٨)

٢ - الاجر في تطبيق المادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مواجهته للغالب الاعم من صور تحديد الاجر على وجه ثابت لايبني على احتمال ولايرتبط بالظروف . عدم انطباقه على الاجر الاضافي الذي يتغير تبعا لظروف الانتاج .

(الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٢/٢٠)

(٢٩)

١ - تحديد الحد الاقصى لساعات العمل بسبع ساعات يوميا او ٤٢ ساعة في الاسبوع . العبرة فيه بساعات التشغيل الفعلية . الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة وما ينفقه العامل من اوقات الانتظار في مكان العمل قبل بدئه . عدم دخولها في حساب تلك المدة .

(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٢/٢٧)

(٣٠)

اشتغال الطاعن سائقا لسيارة نقل العاملين فترة في الصباح من الساعة حتى الثامنة والنصف وأخرى في

على اساس قسمة اجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المعتاد مضروبا في ساعات العمل الاضافية واجرا اضافيا مضاعفا هو ٥٠ ٪ من اجر ساعات العمل الاضافية ان كان العمل نهارا ، ١٠٠ ٪ ان كان العمل ليلا . ق ٩١ لسنة ١٩٧٩ .

(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

(٢٢)

العمال المخصصون للحراسه والنظافة . عدم استحقاقهم للاجر الاضافي المضاعف - علة ذلك .

اشتغال العامل وقتا اضافيا في ايام العمل المعتادة . استحقاقه اجرا اضافيا يوازي أجره الذي كان يستحقه عن الفترة الاضافية مضافا اليه ٢٥ ٪ اذا كان العمل نهارا ، ٥٠ ٪ اذا كان العمل ليلا . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

(٢٣)

العمل في يوم الراحة الاسبوعية . اعتبار ساعاته جميعا ساعات عمل اضافية ق ٩١ لسنة ٥٩ . علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

(٢٤)

تعيين العامل بعد العمل بالائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . اثره . استحقاقه . الحد الأدنى للاجر المقرر للوظيفة التي عين بها . لامحل لاعمال القواعد الخاصة بمعادلة الوظائف وتسوية حالات العاملين بالشركات .

(الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)

(٢٥)

التسكين الخاطئ لا يكسب العامل حقا .

(الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)

قضاء النقض المدني

المساء من الثالثة والنصف الى الرابعة والنصف وقضائه الوقت بين الفترتين في الانتظار والراحة . عدم اعتباره مؤديا لساعات زائدة يستحق عنها مقابلا .

(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

(٣١)

قانون العمل . اعتباره مكملا لأحكام نظام العاملين الصادرين بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . خلو التشريعين الآخرين من نص بشأن كيفية حساب الأجر الإضافي للعاملين بالقطاع العام . وجوب الرجوع في هذا الشأن بقانون للعمل وحده علة ذلك .

(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

اختصاص

(٣٢)

٢ - المنازعات المتعلقة بمكافآت الموظفين العموميين او لورثتهم اختصاص القضاء الاداري بها دون المحاكم العادية . م ١٠ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦)

(٣٣)

مؤسسة مصر للطيران في ظل العمل بالقانونين ١١١ ، ١١٦ لسنة ١٩٧٥ . اعتبارها ضمن شركات القطاع العام . علاقة العاملين بها تعاقدية لاتنظيمية . اثره . اختصاص القضاء العادي بالمنازعات التي تثور بينهم وبينها . علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

(٣٤)

تحديد الجهة المختصة بنظر النزاع . مناطه . تحقق الصفة الوظيفية وقت نشوء الحق محل التداعي

مطالبة الطاعن للبنك المنقول اليه باعمال القرار الصادر قبل نقله بضم علاوة الرقابة الى مرتبه . عدم اعتبارها طعنا في قرار اداري . ادخال الطاعنة - وهي هيئة عامة نقل اليها الطاعن بعد ذلك خصما في الدعوى . لا يغير من طبيعة المنازعة .

(الطعن رقم ٢٢٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦)

ادارات قانونية

(٣٥)

١ - الدعاوى والمنازعات المتعلقة بالمؤسسات والهيئات العامة ووحدات القطاع العام . الاختصاص بمباشرتها والمرافعة فيها . لادارتها القانونية . ٢ - الاستثناء مايرى مجلس الادارة حالته لادارة قضايا الحكومة لمباشرته .

(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)

(٣٦)

الطعن بالنقض في الاحكام الصادرة في الدعاوى التي ترفع من احد اعضاء الادارة القانونية او من الهيئة او الشركة على أحدهم . توقيع صحيفته من أحد المخامين المقبولين للمرافعة امام محكمة النقض صحيح . ما نصت عليه المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ بلانحة تنظيم العمل في الادارات القانونية اجراء تنظيمي لا يترتب على مخالفته البطلان .

(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)

(٣٧)

بدء تطبيق قواعد ترقية مديري واعضاء الادارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ من تاريخ العمل بقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ . مؤدى ذلك . خضوع الترقيات السابقة للقواعد والنظم الاخرى السارية وقت اجرائها .

(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)

ادارة قضايا الحكومة

(٣٨)

نيابة ادارية قضايا الحكومة عن شركات القطاع العام في مباشرة بعض الدعاوى . م ٣ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ رفعها طعنا عن احدى هذه الشركات . مفاده ان الدعوى اخيلت اليها من الشركة لمباشرتها توقيع عضو ادارة القضايا على صحيفة الاستئناف . غير واجب . علة ذلك .

(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٢/١٣)

اشتراكات التأمين

(٣٩)

حصة صاحب العمل من اشتراكات التأمينات الاجتماعية . عدم جواز تحميل العامل بها . العاملون المعارون للخارج . اقتصار قرار وزير العمل رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ على تأجيل اداء الاشتراكات المستحقة عن فترة اعارتهم . عدم تقاضى العامل اجرا من صاحب العمل الاصلى او تعهده بسداد حصة صاحب العمل عنه . لا اثر له . علة ذلك . احكام قانون التأمينات الاجتماعية من النظام العام .

(الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٢/١٣)

(٤٠)

نصيب صاحب العمل في اشتراكات التأمين لدى هيئة التأمينات . عدم جواز الاتفاق على تحميل العامل بها - ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٦/١١)

(٤١)

اشتراكات التأمين المستحقة عن ضم مدد الخدمة السابقة في حساب المعاش . التزام العامل بادائها م ٤/٨٦ من قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا مساواة فيما يتناهى حكم القانون .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١٠/٢٨)

(٤٢)

اشتراكات التأمين عن العمال . اعتبارها واجبة الاداء اول كل شهر . التخلف عن الاداء . اثره . احتساب فوائد تأخير اعتبارا من ذلك التاريخ دون حاجة لاي اجراء من جانب هيئة التأمينات الاجتماعية .

(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١١/٢٦)

(٤٣)

القضاء ببراءة ذمة صاحب العمل من الفوائد التأخيرية والمبلغ الاضافى لرفعه الدعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفض الاعتراض . خطأ . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١١/٢٦)

اصابة العمل

(٤٤)

حق التقاضى . مكفول للناس كافة . م ٦٨ من الدستور . عدم اشتغال قرارى وزير التأمينات رقمى ٨١ لسنة ٧٦ ، ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ - بشأن قواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد والارهاق اصابة عمل - على نص يحظر المنازعة في قرارات لجان التحكيم المشكلة بموجبهما امام القضاء . اثره . جواز المنازعة في هذه القرارات امام القضاء .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٣/١١)

(٤٥)

٢ - قرار وزير التأمينات (٨ لسنة ١٩٧٦ بقواعد وشروط اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد او الارهاق اصابة عمل . عدم اعتباره مفسرا للنص المادة ٥/ هـ من قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . اثره . سريانه من تاريخ العمل به في ١٩٧٦/ ٢/ ٢٩ لا من تاريخ نفاذ القانون .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٣/١١)

قضاء النقص المدني

(٤٦)

١ - خطأ صاحب العمل الشخصي الذي يرتب مسئوليته الذاتية في معنى المادة ٢/٦٨ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، خطأ واجب الإثبات لا يطبق في شأنه أحكام المسؤولية المفترضة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ مدني . عله ذلك .

(الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٤/١٦)

(٤٧)

٢ - عدم بيان الحكم سبيله الى ثبوت الخطأ وصلته بالحادث الذي قضى بالتعويض عنه . قصور مثال .

(الطعن رقم ١٩١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٤/١٦)

(٤٨)

اعانة غلاء المعيشة المقررة بمقتضى القانون ٤١ لسنة ١٩٧٥ . اغفال النص عليها ضمن العناصر التي تدخل أولا تدخل في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي م ٥/ط ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . مؤداه - استمرار العمل بحكم المادة الثانية من القانون ٤١ لسنة ١٩٧٥ التي تقضى بعدم دخول هذه الاعانة في حساب تعويض الأجر . علة ذلك عدم جواز - الغاء التشريع الا بتشريع لاحق صراحة او ضمنا .

(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٩)

« اعانة غلاء المعيشة »

(٤٩)

القضاء برفض طلب فروق اعانة غلاء المعيشة عن فترة معينة . غير مانع من المطالبة بتلك الفروق عن فترة سابقة . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٢/١٣)

(٥٠)

اعانة غلاء المعيشة المقررة بالامر العسكري ٩٩

لسنة ١٩٥٠ . عدم سريانه على المعينين بعد العمل بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي : اقتصر حق المستفيدين من هذا الامر على استمرارهم في الاحتفاظ بمرتبه لهم اثناء سريانه دون زيادة .

(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٢/٢٧)

(٥١)

منع سريان نظم اعانة غلاء المعيشة على العاملين بشركات القطاع العام اعتبارا من ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يحول دون استمرار احتفاظهم بهذه الاعانة بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم بمقتضى التعادل اثره . بقاء هذه الاعانة مستقلة غير مندمجة في المرتب الاساسي .

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٣/٢٦)

(٥٢)

الاجر الشهري الذي حظر المشرع زيادته مع اعانة غلاء المعيشة المقررة بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٧٥ عن خمسين جنيها . تحديده بالاجر الذي جرى على اساسه حساب اشتراكات التأمين الاجتماعي في اول يناير سنة ١٩٧٥ او الاجر عند الالتحاق بالخدمة بالنسبة لمن عين او يعين بعد هذا التاريخ عدم استهلاك اعانة الغلاء المذكورة من اية علاوات او زيادات تطرأ على اجر العامل بعد التاريخ المشار اليه .

(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٤/٣٠)

(٥٣)

العمال المعينون بعد نفاذ الامر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . عدم استحقاقهم اعانة غلاء معيشة زيادة على اجورهم . افتراض ان اعانة الغلاء قد روعيت في تقدير الاجر ما لم يقيم الدليل على خلاف ذلك .

(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٥/٢٨)

(٥٤)

اعانة غلاء المعيشة المقرر بمقتضى القانون ٤١

لسنة ١٩٧٥ . اغفال النص عليها ضمن العناصر التي تدخل اولا في مفهوم الاجر في قانون التأمين الاجتماعي م ٥/ط ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . مؤداه استمرار العمل بحكم المادة الثانية من القانون ٤١ لسنة ١٩٧٥ التي تقضى بعدم دخول هذه الاعانة في حساب تعويض الاجر . علة ذلك - عدم جواز - الغاء التشريع الا بتشريع لاحق صراحة او ضمنا .

(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٩)

« اقدمية »

(٥٥)

مدة الخدمة العسكرية . احتسابها كمدة خبرة واقدمية عند التعيين او الترقية بالقطاع العام لجميع المجندين م ١/٤٤ ، ٢ ق ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ . سريان احكام هذه المادة اعتبارا من ١٩٦٨/٢/١ . اثره . وجوب احتساب مدة الخدمة العسكرية الحسنه بالقطاع العام كمدة خبرة واقدمية اعتبارا من ذلك التاريخ .

(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

(٥٦)

مدة الخدمة العسكرية . احتسابها كمدة خبرة واقدمية عند التعيين او الترقية بالقطاع العام لجميع المجندين م ١/٤٤ ، ٢ ق ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ . سريان احكام هذه المادة اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١ . اثره . وجوب احتساب مدة الخدمة العسكرية الحسنه بالقطاع العام كمدة خبرة واقدمية اعتبارا من ذلك التاريخ . تطبيق المادة ٤/٤٤ منه قصره على المجندين ذوي المؤهلات . شرطه .

(الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)

« انتهاء الخدمة »

(٥٧)

اسباب انتهاء الخدمة . ورودها على سبيل الحصر في اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

(الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

(٥٨)

حالات انتهاء خدمة العاملين بشركات القطاع العام . ورودها في القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على

سبيل الحصر . النقل من شركة الى اخرى . عدم اعتباره انتهاء للخدمة ولو ورد بلفظ التعيين في الشركة المنقول اليها العامل .

(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

(٥٩)

عدم اللباقة للخدمة صحيا . من اسباب انتهاء خدمة العامل . ثبوتها بقرار من الجهة الطبية المختصة عدم جواز فصل العامل تبيل نفاذ اجازته المرضية والاعتيادية مالم يطلب العامل انتهاء خدمته .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)

(٦٠)

التقادم الحولي وفقا للمادة ٦٩٨ مدني . بده سريانه في الاصل من وقت انتهاء عقد العمل . حالات انتهاء خدمة العاملين بالقطاع العام . ورودها في اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على سبيل الحصر . عدم اندراج نقل العامل من شركة لاخرى ضمن هذه الحالات القضاء بسقوط دعوى العمل بالتقادم الحولي تأسيسا على ان النقل ينهي علاقة العمل بالشركة المنقول منها . خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

(٦١)

انتهاء خدمة العامل في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . خضوعها للاحكام المنصوص عليها في القانون ، ولاحكام قانون العمل فيما لم يرد فيه نص . قرار الانتهاء . عدم خضوعه لرقابة القضاء الا فيما يخص طلب التعويض . الاستثناء . الفصل بسبب النشاط النقابي م ٧٥/٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٨)

(٦٢)

انتهاء خدمة العامل . خضوعها للاحكام الواردة في الفصل العاشر من الباب الاول من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . ولاحكام قانون العمل فيما لم يرد فيه نص . قرار الانتهاء . عدم خضوعه لرقابة القضاء الا فيما يخص طلب التعويض . الاستثناء . الفصل بسبب النشاط النقابي م ٧٥/٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٥)

قضاء النقض المدني

عدم جواز الجمع بينه وبين الراتب المصرفي بالنسبة لمن يعمل في قطاع البنوك علة لذلك . في ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية في القطاع العام .

(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١/ ٢)

(٦٨)

الراتب المصرفي . عدم جواز الجمع بينه وبين اي بدل مهني آخر . حق العامل في أن يختار بينهما .

(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١/ ٢٤)

(٦٩)

منع بدل الانتقال للعاملين بشركات القطاع العام في ظل اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقرار ١٤٠ لسنة ١٩٦٥ . شرطه . صدور قرار به من وزير المالية والاقتصاد . قرار لجنة شئون الافراد بتقرير هذا البديل . عديم الاثر .

(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١/ ٢٣)

(٧٠)

بدل انتقال ثابت للعاملين بشركات القطاع العام في ظل اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ وقرار رئيس الوزراء ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بلائحة بدل السفر ومصاريف انتقال . شرطه . صدور قرار من مجلس ادارة الشركة بتقرير .

(الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١/ ٢٣)

(٧١)

بدل الانتقال . ماهيته . تقرير بدل انتقال ثابت لمدير الادارة القانونية ومن في حكمه دون أثر الاعضاء الذين يحصلون على نفقات انتقالهم الفعلية . لايجز لهم المطالبة بالبدل الثابت للاخذ بمبدأ المساواة . لامحل له . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١/ ٢٢)

انهاء عقد العمل

(٦٣)

انهاء عقد العمل دون الافصاح عن سببه . قرينه على انتهاء بلا مبرر . ذكر صاحب العمل سبب الفصل كاف لتبريره ، ما لم يثبت العامل عدم صحة المبرر .

(الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٤/ ١٦)

(٦٤)

انهاء صاحب العمل للعقد عبر المحدد المدة . اثره . انقضاء الرابطة العقدية ولو اتسم الانتهاء بالتعسف ليس للعامل الا الحق في التعويض . الاستثناء . الفصل بسبب النشاط النقابي .

(الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٤/ ٢٢)

(٦٥)

التزام الطرف الذي ينهي عقد العمل بالافصاح عن سبب انهاء له . عدم افصاحه عنه قرينه على ان الانتهاء بغير مبرر . ذكر صاحب العمل سبب انتهاء العقد لا يكلفه اثبات صحته . التزام العامل باثبات ان الفصل بغير مبرر . اثباته عدم صحة سبب الفصل . دليل كاف على التعسف .

(الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٥/ ٧)

بدلات

(٦٦)

الراتب المصرفي . عدم جواز الجمع بينه وبين اي بدل آخر . حق العامل في أن يختار بينهما .

(الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٢/ ٢)

(٦٧)

بدل التفرغ المقرر للمحامين بالقطاع العام .

(٧٢)

بدل الانتقال للعاملين بالقطاع العام في ظل اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الوزراء ١٦٤ قبل تعديله بالقرار ١٤٠ لسنة ١٩٦٥ . شرطه . صدور قرار به من وزير المالية والاقتصاد ٣٥ من القرار الجمهوري ٤١ لسنة ١٩٥٨ . قرار لجنة شئون الافراد بالشركة بتقرير البدل بقدم الاثر .

(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٣/٢٦)

(٧٣)

البدلات الممنوحة للعاملين قبل سريان القرارين الجمهوريين رقمي ٢٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرار بقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بقائها قائمة ونافذه بعد العمل بها . علة ذلك . عدم النص صراحة على الغائها . لا يغير من ذلك تنظيم القرار الاخير طريقة منح بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل للعاملين الخاضعين لاحكامه .

(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٤/٢٩)

(٧٤)

بدلات طبيعة العمل في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٠ . حسابها على اساس الاجر المقرر لبداءة ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل . التسوية على فئة مالية بصفة شخصية لعدم وجود وظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . اثرها . عدم استحقاق البدل المقرر لوظائف هذه الفئة . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٤/٢٩)

(٧٥)

بدل الانتقال الثابت الذي يتقرر لمواجهة نفقات فعلية يتكبدها العامل دخوله في نطاق الاستثناء من خفض البدلات المقررة بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ . علة ذلك .

(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٦/٢٥)

(٧٦)

منح بدل الانتقال للعاملين بشركات القطاع العام في ظل اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٥ . شرطه . صدور قرار به من وزير المالية والاقتصاد . القرار الصادر من لجنة شئون الافراد بتقرير هذا البدل معدوم الاثر .

(الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١١/١٩)

(٧٧)

٢ - الراتب المصرفي . عدم جواز الجمع بينه وبين أى بدل مهني آخر . حق العامل في أن يختار بينهما .

(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١٢/١٧)

(٧٨)

٣ - بدل التفرغ المقرر للمحامين بالقطاع العام . عدم جواز الجمع بينه وبين الراتب المصرفي المقرر للعاملين بالبنوك علة ذلك . قضاء الحكم المطعون فيه بما يخالف هذا النظر - خطأ في القانون .

(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١٢/١٧)

(٧٩)

الميزات العينية التي تأخذ حكم الاجر . مناطها . أن يكون صاحب العمل ملزما بان يوفرها للعامل لقاء عمله . ما يؤديه صاحب العمل الى العامل لتمكينه من اداء عمله وانجازه لا يعتبر أجرا ولا يأخذ حكمه .

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١٢/٣١)

(٨٠)

القرارات التي أصدرتها الشركات بمنح البدل قبل العمل ينظم العاملين بالقطاع العام . بقاؤها قائمة ونافذة بعد العمل بهذه النظم . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١٢/٣١)

قضاء النقض المدني

بطلان

(٨١)

الطعن بالنقض في الاحكام الصادرة في الدعاوى التى يكون احد طرفيها محام بالادارة القانونية لاحدى شركات القطاع العام . توقيع صحيفة من احد محامى الادارة القانونية المقبولة امام محكمة النقض . صحيح . ما نصت عليه المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ بلائحة تنظيم العمل في الادارات القانونية . اجراء تنظيم لا يترتب على مخالفة البطلان .

(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١/٢٣ / ١٩٨٤)

(٨٢)

الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على حكم المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . دفع شكلى موجه لاجراءات الخصومة . عدم اعتباره دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ - مرافعات . اثره . سقوط الحق في ايدائه بمناقشة موضوع الدعوى امام الخبير . المصلحة النظرية البحتة . عدم صلاحيتها سببا للطعن .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢/١١ / ١٩٨٤)

(٨٣)

عقد العمل المشترك . ماهيته . اتفاق على تنظيم شروط العمل بين نقابة أو أكثر أو اتخاذ نقابات العمال وبين اصحاب الاعمال او المنظمة الممثلة لهم . وجوب ان يكون مكتوباً وإلا كان باطلاً ، وان توافق عليه الجمعية العمومية للنقابة أو الاتحاد ثم تسجيله لدى الجهة الادارية المختصة ونشر اعلان عن هذا التسجيل بالجريدة الرسمية مشتملا على ملخص احكام العقد والا كان غير ملزم . الاتفاق على تعديله - دون اتباع هذه الاجراءات . لا يزيل البطلان .

(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٤/ ٢ / ١٩٨٤)

تأديب العامل

(٨٤)

الاجراءات التأديبية التى تتخذ حيال العامل . تفويض وزير الشئون الاجتماعية والعمل في بيانها ١٦ ق . العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . صدور القرار الوزارى ٩٦ لسنة ١٩٦٢ (المعدل) . مؤداه عدم التزام صاحب العمل باتباع ما ورد به من قواعد واجراءات غير العقوبات المنصوص عليها فيه . عدم صرف علاوة استثنائية او وقف نشر المقالات او الغاء العمود الاسبوعى للصحف او منعه من كتابه في البريد . واعتبار اجازته بدون مرتب عدم دخولها ضمن هذه الجزاءات . القضاء ببطلانها لعدم اتباع تلك الاجراءات خطأ فى القانون .

(الطعن رقم ٩٩ ، ٣١٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٣/ ٥ / ١٩٨٤)

(٨٥)

اعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية واعضاء مجالس الادارة المنتخبين . حظر وقفهم عن العمل الا بحكم من المحكمة التأديبية . م ٥٢ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . قصره على الوقف المعتبر جزاء تأديبيا . الوقف الاحتياطى سريانه على جميع العاملين بصرف النظر عن صفتهم النقابية او الوظيفية . م ٥٧ من القانون المشار اليه . عله ذلك .

(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢/١٨ / ١٩٨٤)

(٨٦)

سلطة جهة العمل وتأديب العاملين بالقطاع العام وفقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لاتخل بحقها في فسخ عقد العمل طبقا للمادة ٦/٧٦ من قانون العمل .

(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٢/١٦ / ١٩٨٤)

تأمينات اجتماعية

(٨٧)

مدة السنتين المقررة لرفع دعوى المطالبة بتعديل الحقوق الناشئة عن قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . في تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق مع استثناء الحالات المنصوص عليها في المادة ١٤٢ من القانون . عدم خضوعها لقواعد الانقطاع والوقف المقررة للتقاعد . رفع الدعوى بطلب ضم مدة الخدمة السابقة . غير قاطع لهذه المدة .

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١/ ٢٢)

(٨٨)

تقديم الحقوق التأمينية بمضى خمس سنوات من الوقت الذي تصبح فيه واجبة الاداء . م ١١٩ ق ٢٣ لسنة ١٩٦٤ . بدء سريانه من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق وهو في اصابة العمل وقت حدوث الاصابة . دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية التقصيرية المرفوعة على صاحب العمل في مواجهة هيئة التأمينات الاجتماعية . غير قاطعة لهذا التقديم .
... على ذلك .

(الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١/ ٢٣)

(٨٩)

منازعة صاحب العمل في الاشتراكات المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية وجوب التقديم بشأنها بطلب الى لجنة تسوية المنازعات بالطرق الودية اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الوزاري رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ . سواء تعلقت بارقام الحساب او بمدى انطباق القانون . تخلف ذلك . اثره . عدم قبول الدعوى .

(الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٢/ ٦)

(٩٠)

رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على حكم المادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . اقتصار

هيئة التأمينات الاجتماعية في استئنافها على ما قضى به في الموضوع . مؤداه . عدم اعتبار ما قضى به في الدفع مطروحا على محكمة الاستئناف رغم تعلقه بالنظام العام . قوة الامر المقضى تسمو على اعتبارات النظام العام .

(الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٤/ ٩)

(٩١)

قوانين التأمينات الاجتماعية وقواعدها . امرة ومن النظام العام . عدم جواز مخالفتها . للنيابة العامة اثاره هذه المخالفة لأول مرة امام محكمة النقض متى كان في نطاق ما رفع عنه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٤/ ٣٠)

(٩٢)

التأمين الاجتماعي . تعلق احكامه بالنظام العام . مؤداه . عدم جواز اشراك فئة من العمال استثناءا القانون من نطاق تطبيقه او حرمان اخرى نص على خضوعها لاحكامه . لمحكمة النقض التصدي لهذه المسألة من تلقاء نفسها طالما كانت في نطاق الطعن وعناصرها طرحت على محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/ ٦/ ٤)

(٩٣)

حق العامل في قيمة الزيادة بين النظمة المعاشات او المكافآت او لادخار الافضل التي اربط بها اصحاب الاعمال ومكافأة - نهاية الخدمة القانونية . هو حق ناشئ عن عقد العمل سقوط الدعوى به بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . مادة ٦٩٨ مدني .

(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١٢/ ٣١)

(٩٤)

مستحقات المؤمن عليه الناشئة مباشرة عن قانون التأمينات الاجتماعية خضوعها للتقادم الخمسي . مادة ١١٩ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١٢/ ٣١)

قضاء النقص المدني

تأمين الشيخوخة

(٩٥)

تأمين الشيخوخة . انتهاء الاشتراك فيه كأصل ببلوغ سن التقاعد ، عدم جواز الاستمرار في التأمين أو تأجيل تسوية المعاش . الاستثناء - جواز الاستمرار في العمل والتأمين حتى استكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش . طلب الاستمرار بعد ذلك للحصول على معاش أكبر - غير جائز .

(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٩)

تجنيّد

(٩٦)

مدة الخدمة العسكرية . احتسابها كمدة خبرة واقدمية عند التعيين أو الترقية بالقطاع العام لجميع المجندين . م ١/٤٤ ، ٢ ق ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ . سريان احكام هذه المادة اعتباراً من ١٩٦٨/٢/١ . اثره . وجوب احتساب مدة الخدمة العسكرية الحسنه بالقطاع العام كمدة خبرة واقدمية اعتباراً من ذلك التاريخ .

(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

(٩٧)

عودة العامل بعد تسريحه من الخدمة العسكرية . اثرها . ضم مدة تجنيده الى مدة خدمته عند حساب المكافأة أو المعاش في تقرير العلاوات أو الترقيات . اعتباره مؤدياً مدة الاختيار بنجاح . عدم التزام صاحب العمل بإداء اجر عن هذه المدة أو مد مدة عقد العمل المحدد المدة بقدر مدة التجنيد أو صيرورة هذا العقد غير محدد المدة . علة ذلك . تجنيد العامل بوقف عقد العمل ولا يغير من طبيعة العقد أو من الشروط المتفق عليها فيه . ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ .

(الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)

(٩٨)

مدة الخدمة العسكرية . احتسابها كمدة خبرة

واقدمية عند التعيين أو الترقية بالقطاع العام لجميع المجندين . م ١/٤٤ ، ٢ ق ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ . سريان احكام هذه المادة اعتباراً من ١٩٦٨/١٢/١ اثره وجوب احتساب مدة الخدمة العسكرية الحسنه بالقطاع العام كمدة خبرة واقدمية اعتباراً من ذلك التاريخ . تطبيق المادة ٤/٤٤ منه قصرة على المجندين ذوي المؤهلات . شرطه .

(الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)

ترقية

(٩٩)

احالة احد العاملين بالقطاع العام الى النيابة في ظل اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . اثرها . منع جهة العمل من ترقيته متى حل دوره فيها مع حفظ وظيفته لمدة عام يمكن النظر في ترقيته خلالها اذا قضى ببرائته . القضاء بالبراءة بعد هذه المدة . يوجب حساب اقدميته في الدرجة المرفق اليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية .

(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٢)

(١٠٠)

ترقية العاملين بالقطاع العام الى المستويين الاول والثاني في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تمامها بالاختيار على اساس الكفاية وفقاً للضوابط والمعايير التي تضعها جهة العمل ، حقا في اختيار الاصلح للترقية . شرطه . المفاضلة بين من تتساوى درجة كفايتهم . تكون على سند من درجه التقرير .

(الطعن رقم ٩٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٥)

(١٠١)

المدد اللازمة للترقية وفقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بتسوية اوضاع العاملين بالقطاع العام . وجوب ان تكون مدد خدمة فعلية في الجهات المنصوص عليها في المادة (١٨) وبالشروط الواردة بها وبالمادتين ١٩ ، ٢١ من القانون المشار اليه .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

(١٠٢)

الترقية الى الفئة السادسة وما فوقها . تمامها

بالاختيار على اساس الكفاية . الافضلية للاقدم الفئة المرقى منها عند التساوى فى الكفاءة . لوجه للتحدى بقاعدة المساواه للخروج على هذا الاصل المقرر بنص صريح . القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ :

(الطعن رقم ١٥٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤)

(١٠٣)

٣ - سلطة صاحب العمل التنظيمية فى تقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له الترقيات على الدرجات الشاغرة . لايجدها الا عيب العسف وسوء القصد .

(الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤)

(١٠٤)

ترقية العاملين بشركات القطاع العام الى المستويين الاول والثانى فى ظل القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . مناطها . الاختيار على اساس الكفاية بمراعاة الضوابط والمعايير التى يضعها مجلس ادارة الوحدة ودرجة كفاية العامل فى التقرير الدورى عن السنتين الاخيرين واجتيازه بنجاح برامج التدريب . خروج قرارها عن هذه الحدود فى الاختيار . انحراف فى استعمال السلطة مثال .

(الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١١)

(١٠٥)

ترقية العاملين بالقطاع العام تطبيقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب الاعتداد بالمدة الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين او الحصول على المؤهل ايهما اقرب . لامحل لاعمال قرار وزير التعليم العالى رقم ٢٦١ لسنة ١٩٦٩ . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٥)

(١٠٦)

التعيين او الترقية لوظائف الادارة العليا بالقطاع العام فى ظل القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . ترخص السلطة المختصة بها دون قيد الا عيب اساءة استعمال السلطة او الانحراف عن المصلحة العامة .

(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٨)

(١٠٧)

العاملون المفصولون نتيجة الحكم عليهم فى قضايا سياسية . العفو عنهم . اثره . اعتبار مدة خدمتهم متصلة عند الترقية سواء تمت بالأقدمية ام بالاختيار . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٧)

(١٠٨)

الترقية الى الفئة السادسة وما يعلوها . تمامها بالاختيار على اساس الكفاية . شرطه . عدم اساءة استعمال السلطة .

(الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٧)

(١٠٩)

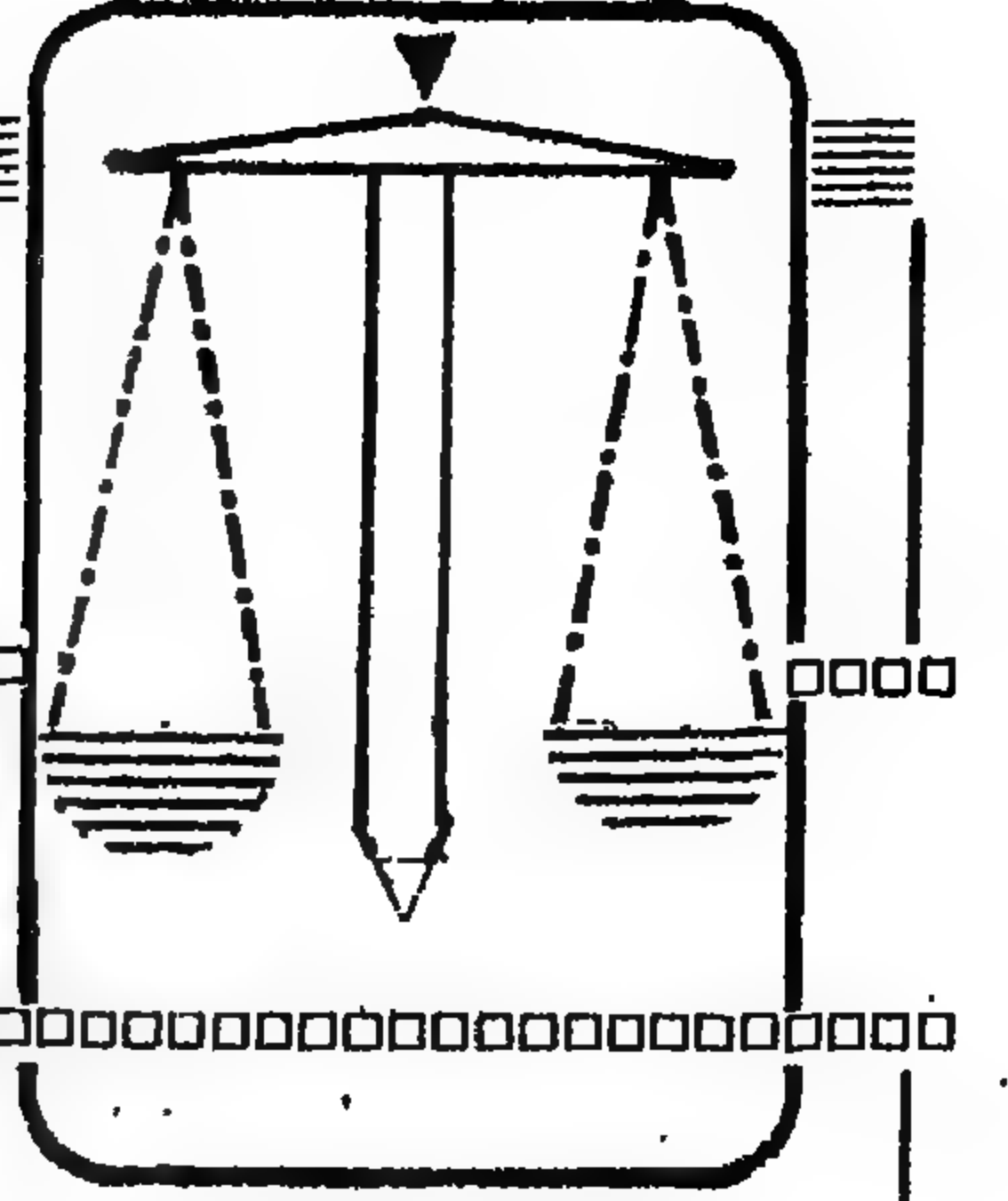
ترقية العامل وفقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى فئتين مائيتين خلال السنة الواحدة . جواز ترقيته الى فئة مائيتة ثالثة قبل ٣١ ديسمبر ١٩٧٦ طبقا لاحكام القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٧ . رد اقدميته عندئذ الى اول الشهر التالى لاستكمال المدد القانونية وصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك من ١٩٧٧/١/١ . وجوب التقيد فى هذه الحالة بالفئتين (ح) و (ط) من المادة الثانية من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(الطعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٨)

(١١٠)

ترقية العاملين بشركات القطاع العام وفقا لاحكام المادة الثامنة من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . استقلال جهة العمل بوضع ضوابطها ومعاييرها . تمامها طبقا للجدول ترقية مجموعات العاملين . تمامها طبقا للجدول الخاص بكل مجموعة العبرة فى تطبيق ايا من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هى بوصف الوظيفة التى يشغلها العامل وقت نشره . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)



من قضاء المحكمة التأديبية العليا

(١)

- (١) رئيس إداري . تأشيراته لمروسيه . الفاظ غير لائقه . الخلط بين الجد والهزل . جدية حسن نية .
(٢) كرامة الوظيفة . تبادل عبارات والفاظ خارجة عن حدود اللياقة .

المحكمة

وحيث أن المحال الاول تقدم ذكره بدفاعه جاء بها ان لكل مدير اسلوبه في الادارة وان اوفق اسلوب في الادارة العامة وجوب الا تكون العلاقة في نطاق الاوامر والتعليمات لان ذلك يخلق حاجزا بين الرئيس والمرووس وان اسلوب العلاقات الانسانية هو الاجدى والاكثر فعالية وان تأشيراته على البحث بالقلم الرصاص كانت بحسن نية على اساس المحبة المتبادلة والعود وانه يلجا الى هذه الطريقة في معاملته لمروسيه لانها اقرب الى طريقة معاملته افراد الاسره الواحده بدلا من الارهاب والتهديد ولفت النظر او الحط التقرير السري وهي ولاشك وسائل يملكها الرئيس باعتبارها داخله في سلطاته وان هذه التأشيرات نوع من المداعبه الابويه في مسودات أعمال داخلية لم تخرج من نطاق العمل بينه وبين احد مروسيه وليس المقصود بها اي اهانة او تشهير به وانما المقصود بها تنبيهه الى استيفاء تقصير او اهمال في العمل وان الواجب يقتضى على المرووس ان يطيع رئيسه ويحترمه وأن في اقتحام المجال الثانى عليه مكتبه وسبه واهانته وعدم ادلاء اى شاهد بمهازية الاقوال او السباب التى تبادلها مع المحال اليه الثانى على النحو الذى حدث فيكون ما اورثته النيابة الاداريه فى قرار الاتهام اخجافا به فضلا عن ان الاعتداء السافر الذى وقع عليه امر لا ترضيه العدالة وانه لم يتبق له الا شهور قليلة للاحاله الى المعاش دون ان يواجه اليه فى اى يوم اى اتهام بتقصير او اهمال او اساءه لاجد يضاف الي ذلك ان المحال الثانى قد اعترف بخطئه وأبدي استعدادة لتقويم اى ترضيه وقبول

توقيع اى عقاب عليه ولم يتقدم المحال الثانى باى دفاع له امام هذه المحكمة رغم اتاحه القرصه له .
ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المحال الاول بعد أن قام بمراجعة وتصحيح البحث الذى قدمه اليه المحال الثانى اشر على عبارته وردت به هي الاتيه :
اصدار سندات بالعمله الاجنبية ذات سعر فائده معدم يتفق مع اسعار الفائده السائده فى السوق العالمية ويمتص المدخرات المتاحه بالسوق المظلى بالعملات الاجنبية اشر على هذه العبارة بما ياتى : « يمتص ايه يا مايص » و اشر على صفحه اخرى تعليقا على رداءة النسخ « ايه الخيبة دى » ولئن كان المحال اليه الاول ابدى انه لا يقصد بمثل هذه التأشيرات ايه اهانة او تجريح لاحد وانما الاسلوب الاجدى فى نظره فى معاملته لمروسيه يقوم على بعض المداعبه واساسه المحبة وحسن النية بدلا من الارهاب والتهديد على النحو السابق بيانه الا ان المحكمة ترى انه لا يسوغ ان يستخدم الرئيس الادارى فى تأشيراته على اوراق تقدم اليه من مروسيه ايه الفاظ غير لائقه حتى ولو كان الهدف من ذات المداعبه التى تملها حسن النية لان العمل الرسمى يجب أن لا يتعرض للخلط بين الجد والهزل بل يجب أن يقوم على الجديه التامه حتى لاتضيع فاعليته وحتى يتحقق الاحترام المتبادل بين الرئيس ومروسيه لكن المحكمة تقديرا منها لحسن نية المحال اليه الاول ولانه لم يبق على انتهاء خدمته ببلوغ السن للاحاله الى المعاش سوى شهور قليلة فانها تكتفى فى مسأله المحال اليه الاول تاديبيا ثبت فى حقه بتوجيه جزاء «النية» اليه وهو ادنى الجزاءات التى توقيع على العاملين من شاغلى الوظائف العليا .

ومن حيث ان الثابت من اقوال الشهود الذين سمعوا فى التحقيق ان المحال الثانى تهجم على المحال الاول بمكتبه بعد أن علم بحرمانه من المكافاه الشهريه التى كان يحصل عليها لقيامه بحجب البحث الذى كان قد

قدمه المحال اليه الاول وتبادل معه عبارات والفاظ خارجة عن حدود اللياقة وتنطوي على الاهانات والشتائم وان احد الشهود احمد المهدي اضطر لجذب المحال الثاني على السلم والوقوف بينهما لمنعهما من الاشتباك بالأيدي وهو لاشك مسلك غير لائق وليس فيه محافظة على كرامه الوظيفة ويتعارض مع الاحترام الواجب للمرؤس نحو رئيسه وان كان للمحال الثاني اية شكوى من اى امر يرى انه يستوجب الشكوى فقد كان يتعين ان يكون ذلك فى حدود الاحترام الواجب وبغير تطاول على الرئيس ومن ثم تكون المخالفة المسندة اليه بقرار الاتهام ثابتة فى حقه ويتعين مساءلته عنها وتبرى المحكمة ان الجزاء المناسب لهذه المخالفة هو خصم خمسة ايام من مرتبه .

(الدعوى رقم ٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤ برئاسة عضوية المستشارين سمير لبيب مشرقى نائب رئيس المجلس ومحمد كمال أيوب وعلى فكرى صالح) .

(٢)

- (١) مستندات الشركة - ضياعها - سير العمل .
- (٢) مستندات - الاحتفاظ بها - سريتها - عدم قيان السرية أمام النيابة الادارية .

المحكمة

ومن حيث ان دفاع المحال سواء فى اقواله فى تحقيق النيابة الادارية او فى مذكرات دفاعه امام هذه المحكمة او فى المستندات التى حوتها حافظه مستنداته المقدمه لهذه المحكمة انما يقوم على ان المحال لم يكن بحاجة الى هذه المفاتيح المنسوبة اليه اصطناعها للحصول على اى مستند يشاء اذ ان هذه المستندات هى فى حوزته وحوزة العاملين تحت رياسته بقطاع الفروع بالشركة المذكورة. والذى يعمل المحال رئيسا له وعلى حد تعبيره فى اقواله بالتحقيق امام النيابة الادارية فليس باستطاعته احد من مروضيه او العاملين تحت رياسته بالقطاع المذكور بالشركة ان يرفض تقديم اى مستند او ملفات يطلبها ويمكنه تصويرها اذا شاء فى وقت العمل الرسمى ودون حاجه الى اصطناع مفاتيح لدواليب ومكاتب مروضيه من العاملين بالقطاع وانما الذى احوجه الى ذلك ان القطاع الذى يرأسه يعتبر بحق على ما يذكره المحال باقواله بالتحقيق ومذكرات الدفاع عصب الشركة واهم قطاعاتها لكونه المسئول عن كافة مبيعات الشركة التى تبلغ حوالى مليون جنيه يوميا وتعلق بمسالة

هامه هى قوت المواطنين وقوت الشعب وانه تبعا لضخامة العمل وضرورة الاضطلاع بالقيام به فقد درج على التواجد بالشركة بعد انتهاء العمل الرسمى يعاونه عدد محدود من العاملين بالقطاع للاستمرار فى العمل لساعات متاخره يوميا خصوصا وان المشاغل العديدة لرئيس الشركة لجمعه بين رئاسة الشركة وعضوية مجلس الشعب فى وقت حصول المخالفات المنسوبة اليه كانت تعوقه عن التواجد فى وقت العمل الرسمى وكثيرا ما يطلب بعض الاوراق او البيانات التالية للبت فيها او للرد على مكاتبات الوزارة او الاجتماعات مجلس الاداره .

وان الامر يحتاج الى الرجوع الى اوراق موجوده لدى عاملين مكلفين بمأموريات لفترة طويلة خارج القاهرة او غير متواجدين مما اقتضت معه حاجه العمل الى تصنيع هذه النسخ الاضافيه من مفاتيح الدواليب ومكاتب العاملين للاستعانة بها فيها بطرا من حاجه رئيس القطاع لمراجعة بعض المستندات الموجودة طرفهم . وان هذه المفاتيح انما صنعت بعلم العاملين بالقطاع وبعد اخطارهم وموافقتهم واحتفظ بها فى سكرتارية رئيس القطاع المحال للعودة اليها عند لزوم ذلك . وبعلم الشركة ذاتها اذا صنعت هذه المفاتيح بمصروفات رسميه على حساب الشركة ودفعت من اموالها بفاتوره رسميه فلم يكن هناك ما يخفيه المحال او يحاول - اخفائه بشأن هذه النسخ المصنعه من المفاتيح المشار اليها وبذلك ينهار ادعاء النيابة الادارية ان اصطناع هذه النسخ الاضافيه فى المفاتيح قد ترتب عليه اية اضرار بالشركة او فقد اوضاع لمستنداتها او شيوع فى مسئولية هذا الفقد او الضياع الذى لم يحدث ولم يدع به احد .

ومن حيث ان هذا الدفاع الذى تقدم به المحال هو مما تقتنع به المحكمة وتطمئن اليه هذا فضلا عن ان القول بان عمل نسخ من المفاتيح على حساب مالىه الشركة احتفظ بها المحال لدى سكرتاريه مكتبه مما من شأنه ان يودى الى شيوع المسئولية عن فقد اوضاع المستندات الخاصه بالشركة مردود بان هذه النسخ من المفاتيح حسبا ثبتت من الاوراق هى عهد احد العاملين بسكرتاريه مكتب المحال وان طبيعه الامور فى اى قطاع من قطاعات العمل بالحكومة او بالقطاع العام تقتضى تداول الملفات المتعلقة بالعمل بين الموظفين المختصين او بينهم وبين رئيسهم دون ان ينطوى ذلك على مخالفه ولا تعطل سير العمل خصوصا وانه لم يثبت فى الواقعه

من قضاء المحكمة التأديبية العليا

المشار بقرار الاحالة ان ايا من هذه المستندات له اهميته الخاصة مما يقتضى حفظها بشكل معين أو أنها فقدت أو ضاعت فعلا .

واما القول بان المحال استعان بهذه المفاتيح في الحصول على ملفات خاصة بالعمل تمكن من تصويرها فوتوغرافيا وارفق صور ضوئية منها بالشكوى المقدمة منه برقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٢ فقد ذكر المحال في دفاعه ان شكواه اصلا لم ترفق بها اية اوراق الا انه عند سؤاله من جانب النيابة الادارية عن الدليل عليها تقدم اثناء التحقيق بصور ضوئية منها يؤيد بها نمبه العمل المنسوب لرئيس السابق ومعاونيه ، ولم تبين النيابة الادارية قرار الاحالة مخالفه القانون في تقديم هذه الصور الضوئية لها لاثبات صحة شكوى مقدمه اليها بالذات اخذا في الاعتبار ان المحظور طبقا للبند ١٣،٢،١ من المادة ٧٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ هو الاحتفاظ باصل اية ورقة من الاوراق المتعلقة بالعمل وانشاء المعلومات المتعلقة بالعمل اذا كانت سرية او التصريح بمعلومات تصل بعمل الشركة بغير تصريح سابق من الجهة المختصة بالشركة ولم يثبت من اوراق الدعوى ان المحال احتفظ لديه خارج مقر عمله باصل اية ورقة من هذه الاوراق وان المعلومات التي اثارها إلى النيابة الادارية هي سرية وحتى لو كانت سرية فان هذه السرية قائمه امام النيابة الادارية وانه حظر التصريح بمعلومات تتصل بعمل الشركة بغير تصريح من الجهة المختصة لا ينطبق على النيابة الادارية وهي جهة التحقيق المختصة ولم تقل النيابة الادارية ذلك ومن ثم فان المحكمة تنتهي من ذلك الى انه لا جريمة تأديبية في الامر ولا مخالفه يمكن نسبتها الى المحال الامر الذي يتعين معه الحكم ببراءته .

(الدعوى رقم ١٠٨ لسنة ٢٦ ق - جلسته ١٩٨٤/١١/٢٨ رنابية وعضوية المستشارين سمير لبيب مشرفي نائب رئيس المجلس ويحيى السيد الغطريفى فكرى صالح)

(٣)

دعوى تأديبية . انتهاء خدمة المحال إلى المحاكمة . اجراء التحقيق بعد المعاش . عدم قبول الدعوى .

المحكمة

ومن حيث ان الحاضر عن المحال الاول دفع

الدعوى بالنسبة اليه بانقضائها لعدم بدء التحقيق الا اعتبارا من ١٩٨٣/٦/١٤ فى حين ان خدمته انتهت باحالة الى المعاش لبلوغه السن القانونيه اعتبارا من ١٩٨٢/٧/١٥ وذلك وفقا لما تنص عليه المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمادة ٨٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أن المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سالفة الذكر قد نصت على انه لا تجوز اقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم الا فى الحالتين الاتيتين :

- ١ - اذا كان قد بدى فى التحقيق او المحاكمة قبل انتهاء الخدمة .
- ٢ - اذا كانت المخالفه من المخالفات الماليه التى ترتب عليها ضياع حق من الحقوق الماليه للدولة او احد الأشخاص الاعتباريه العامه أو الوحدات التابعه لها وذلك لمدته خمس سنوات من تاريخ انتهاء خدمه ولو لم يكن قد بدى فى التحقيق قبل ذلك .

كما نصت المادة ٨٨ المشار اليها من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه لا يمنع انتهاء خدمه العامل لاي سبب من اسباب عدم الوفاء وفقا للتعديل الذى ادخله على المادة القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ من الاستمرار فى محاكمته تأديبيا اذا كان قد بدى فى التحقيق معه قبل انتهاء خدمته .

ويجوز فى المخالفات التى يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانه العامه اقامه الدعوى التأديبيه لولم يكن قد بدى فى التحقيق قبل انتهاء خدمه وذلك لمدته خمس سنوات من تاريخ انتهائها .

ومن حيث ان هذين النصين واضحا فى عدم جواز اقامه الدعوى التأديبيه قبل العامل الذى انتهت خدمته مالم يكن قد بدى فى التحقيق معه قبل انتهاء خدمته وذلك فيما عدا المخالفات التى يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانه العامه وفى هذه الخاله يجوز اقامه الدعوى قبل العامل الذى انتهت خدمته ولو لم يكن قد بدى فى التحقيق قبل انتهاء خدمه وذلك لمدته خمس سنوات من تاريخ انتهائها على ما نصت عليه عبارة المادتين .

ومن حيث ان المخالفه التى تطلب النيابة الاداريه محاكمة المحالين عنها تأديبيا فى هذه الدعوى من المخالفات الاداريه وليست من قبيل المخالفات الماليه

أذ لم يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانه العامه وذلك طبقا لما جاء بمذكرة النيابة الاداريه فى القضية حيث جاء بها حرفيا صفحه ١١ قرب نهايه الصفحه انه لم يترتب على صدور محل محاكمه المتهمين رقم ١٩٢٠ لسنة ١٩٨١ بضم مده خدمه المشكو فى حقها المحاله الثانية أى فروق مالىه صرفت لها كما سلمت بذلك النيابة الاداريه فى قرار الاتهام .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على اوراق الدعوى وعلى تحقيق النيابة الاداريه فيها ان التحقيق لم يبدأ الا بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٣ بعد احواله المحال الاول الى المعاش لبلوغه السن القانونيه اعتبارا من ١٥/٧/١٩٨٢ كما ان المحال الاول ذاته لم تسمع اقواله فى هذه القضية ولم يحقق معه فيها الا بتاريخ ٨/١١/١٩٨٣ أى بعد حوالى سنه ونصف من انتهاء خدمته لبلوغه السن القانونيه .

ومن حيث أنه تبين من ذلك ان الدعوى غير مقبولة بالنسبه للمحال الاول ويتعين القضاء بذلك .

(الدعوى رقم ٢٣٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٣ رئاسة وعضوية المستشارين سمير لبيب مشرفى نائب رئيس المجلس وجمال توفيق ويحيى الغطريفى) .

(٤)

تحقيق جنائى . وقف احتياطى لمصلحة التحقيق . انقضاء ثلاث سنوات على التحقيق دون إصدار قرار الوقف . الصرام السبب الجدى للقرار . المحكمة

ومن حيث أنه وان كان الثابت من الاوراق ان هناك تحقيقا جنائيا تجر به النيابة الكلية بالمنصوره مع الطاعن بشأن عدة مخالفات يجرى معه التحقيق بشأنها حسبما هو واضح من كتاب نيابة المنصوره الكلية المؤرخ ١٩٨٥/٣/٢٥ الجوابى على كتاب الجامعه المؤرخ ١٩٨٥/٣/١٢ الا ان وجود هذا التحقيق لا يكفى وحده سببا لاعدال جهه سلطتها فى وقف العامل احتياطيا عن عمله بل يجب ان يقتضى مصلحة هذا التحقيق قبل هذا الوقف وان تكون قرار الوقف بهدف تحقيق هذه المصلحة .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق والمستندات المقدمه من الجامعه المطعون ضدها ومن ظروف وملابسات اصدار القرار المطعون عليه انه وان كانت

الجامعه قد بررت قرارها بأنه لمصلحة التحقيق الذى تجر به النيابة العامه فى شأن المخالفات المنسوبه الى الطاعن والسابقه ببيانها فى كتاب النيابة الكلية الا انه استبان للمحكمة من عيون الاوراق ما جعلها تقتنع ، بأن القرار المطعون فيه اتخذ من تحقيقات النيابة سببا شكليا لاييقاف الطاعن عن عمله ، وقد وجد هذا الاقتناع سيده فيما تبين للمحكمة من ان التحقيق الجنائى الذى استندت اليه الجامعه كسبب لاصدار القرار المطعون فيه مقيد فى النيابة الكلية بالمنصوره رقم ٦ لسنة ١٩٨٢ أى ان هذا التحقيق بدأته النيابة العامه منذ بدايه عام ١٩٨٢ ، فى حين ان القرار المطعون فيه صدر فى ٨/٤/١٩٨٥ أى بعد حوالى ثلاث سنوات من بداية التحقيق الذى بنى عليه القرار المطعون فيه الامر الذى يجعل هذا السبب غير سائغ فى نظر المحكمة مستندى رقم رقمى ١٥ ، ١٦ من حافظة مستندات الجامعه (اذ أنه لو كانت الجامعه تهدف حقيقة الى الحرص على مصلحة التحقيق الجنائى الذى تجر به النيابة العامه من الطاعن لبادرت الى اعمال سلطتها فى هذا الوقف منذ بداية تحقيق النيابة أو فى تاريخ قريب من ذلك حتى يمكن ان يقال ان الوقف عن العمل كان لمصلحة التحقيق اما قيام الجامعه بوقف الطاعن عن عمله لمصلحة تحقيق بدأ منذ اكثر من ثلاث نوات فهو تبرير غير سائغ ولا يتفق مع المنطق السليم فى تقييم الواقع ، ويقيم الدليل على أن الجامعه باصدارها القرار المطعون لم تتخذ لمصلحة العامه وانما اتخذت تحقيق النيابة العامه رقم ٦/١٩٨٢ ستارا لقرارها ، وانها كانت تبحث له عن سبب قانونى لتستند إليه فى اصدار هذا القرار ، ووجدت فى التحقيق سالف الذكر الذى مضت على بدايته مدة يستقيم معها القول الان بوجوب وقف الطاعن من اجل مصلحة هذا التحقيق .

ومن حيث ان مما يؤكد ذلك ويؤيده ، ان القرار المطعون فيه صدد واثر حصول الطاعن على حكم لاصالحه بالغاء قرار وقف عن العمل سبق صدوره ضده وهو القرار رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٨٣ الذى الغى بالحكم الصادر فى الطعن رقم ١٥ لسنة ١١ ق من المحكمة التأنيبيه لمستوى الاداره العليا فى ١٩/١/١٩٨٥ وتم تنفيذه فى ١٧/٢/١٩٨٥ .

ومن حيث ان الواضح مما تقدم ان السند الذى ساقته الجامعه تبريرا لاصدار قرارها بوقف الطاعن على ضوء الملابسات التى صدر فيها انما يدل على انعدام السبب الجدى والقانونى للقرار ، وانها لم تهدف به وجهه المصلحة العامه او الغاية الحقيقيه التى حددها القانون

من قضاء المحكمة التأديبية العليا

للووقف الاحتياطي وبذلك يكون القرار وقع معيبا الامر الذي يتعين معه الحكم بالغائه .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٣٠ برئاسة
وعضوية المستشارين سمير لبيب مشرقى نائب رئيس المجلس
وأبو بكر محمد رضوان وعلى فكرى صالح) .

(٥)

● إحالة إلى المعاش . دعوى تأديبية . الجزاء .

المحكمة

ومن حيث انه لما كان الثابت ان المحال قد احيل الى المعاش اعتبارا من ١٩٨٣/٣/٤ ولما كانت المادة ٩١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه : « ... ولا يجوز فى المخالفات التى يلزب عليها حق من الحقوق المالية للشركة اقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدىء فى التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها .

ويجوز ان يوقع على من انتهت خدمته غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز الاجر الاجمالى الذى كان يتقاضاه العامل فى الشهر عند تركه الخدمة فان المحكمة تقضى بمجازاته بغرامة مقدارها الاجمالى الذى كان يتقاضاه عند تركه الخدمة .

(الدعوى رقم ٣٦ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠ برئاسة
المستشارين سمير لبيب مشرقى نائب رئيس المجلس وأبو بكر محمد
رضوان وعلى فكرى صالح) .

(٦)

(١) القوانين واللوائح . الالتزام بها . تحقيق المصلحة العامة .

(٢) جريمة جنائية . استقلالها عن الجريمة التأديبية .

المحكمة

ومن حيث ان المحكمة لا تأخذ فى هذا الصدد بما ساقه المحالون من دفاع من عدم جدوى اسلوب البيع بالمزاد العلنى لما ثبت بالتجربة من عدم تقدم غير الحائزين للعقار لشراؤه فان ذلك ليس مبرر للخروج على الاحكام والنصوص التى قررتها اللاتحة المالية للشركة وان وسيلة علاج نص معين ايا كان مصدر تشريعه ليس هو الخروج عليه وعدم الالتزام به ، بل الوسيلة القانونية هو تعديل النص من الجهة التى تملك تعديله اولا ، فالقوانين واللوائح لم توضع للعبث بها او لعدم الالتزام بها كلما وجد ما يبرر ذلك ، وانما هى وجدت لتحقيقا

للمصلحة العامة ، واذا وجد أو لوحظ قصور فى قاعدة قانونية معينة فيتعين تعديلها بالاسلوب القانونى وليس بالخروج عليها أو اهمالها فذلك هو العمل بغير ضوابط وبغير نظام مما يؤدى الى الفوضى والتسيب على الترتب على عدم الالتزام بالقاعدة القانونية ايا كانت صورتها .

ومن حيث انه لا يغير من اقتناع المحكمة بمسئولية المحالين التأديبية عن الوقائع المنسوبة اليهم ما انتهى اليه تحقيق النيابة العامة من انتفاء شبهة الجريمة العامة فيما نسب الى المحالين اليها وقررت حفظ الموضوع اداريا ، ذلك أنه من المستقر عليه فقها وقضاء هو استقلال الجريمة الجنائية عن الجريمة التأديبية ، وليس هناك ارتباط بينهما ، فقد لا تتوفر فى الفعل شروط التأثيم الجنائى ومع ذلك تتوفر فيه شروط المسئولية التأديبية ، ولا تمنع عدم المساءلة الجنائية من امكانية المساءلة التأديبية طالما توافرت شروطها وقد أشارت بحق الى ذلك المذكرة الاولى للنيابة العامة فى القضية رقم ١ لسنة ١٩٨٢ من ان ماصدر من أعضاء مجلس الادارة مخالفا لما كان يجب عليهم اتباعه فى بيع العقارات من اتخاذ طريق المزايدات والممارسات ، فان هذه المخالفة لقواعد البيع لا تعدو ان تكون خطأ فى قانون غير جنائى تنتفى معه المسئولية الجنائية الا انه يستوجب المسئولية التأديبية (مذكرة النيابة العامة الاولى المؤرخه ١٩٨٣/٢/١٤) .

ومن حيث انه ثبت للمحكمة من كل ما تقدم مسئوليته المحالين عن المخالفة المنسوبة اليهم فى قرار الاتهام الامر الذى يتعين معه مجازاتهم تأديبيا بمراعاة تخصص كل منهم أو اهميته فى مجلس الادارة .

(الدعوى رقم ٤٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٣ برئاسة
وعضوية المستشارين سمير لبيب مشرقى نائب رئيس المجلس
ومحمد مسعد فرج وعلى فكرى صالح) .

(٧)

● مصلحة عامة . تعريفها . مجموع المصالح الذاتية .

● مقابلة . مناط خضوعها لقانون المناقصات والمزايدات الحكومية .

المحكمة

ومن حيث ان الثابت مما تقدم ان عملية وصف طريق الشركات تمت لحساب الشركة المالية والصناعية وشركة الملح والصودا من خلال اشراف الوحدة المحلية وذلك بتحويل من هاتين الشركتين اذ انها هى التى ستتحمل تكاليف وصف الطريق وليس من ميزانية -

الوحدة المحلية وان الوحدة المحلية كوسيلة او نائبه عن الشركات في تنفيذ عملية الرصف لحسابها وذلك واضح من الاقرار الموقع من المقاول والثابت به ان التنفيذ سيكون لحساب الشركتين المشار اليهما وفي حدود المبالغ التي ترد للوحدة منهما مما يفيد ان التنفيذ ليس لحساب الوحدة المحلية ولا من ميزانيتها لذلك كان من مصلحة تلك الشركات طلب اسناد العملية للمقاول الذي تقوم بتنفيذ رصف شوارع المدينة وبذات الاسعار الاحتمال زيادة الاسعار في حالة طرحها في مناقصة عامة وهو ما قرره المحال الثالث ولم يفرض عليه أحد وليس في المستندات ما يثبت نقيضه ، وخاصة ان رصف هذا الطريق بهم تلك الشركات ولم يكن رصفه داخلا في خطة الوحدة المحلية .

ومن حيث ان الثابت مما تقدم ان دور الوحدة المحلية كان دور الوكيل او الثابت عن الشركتين المشار اليها في تنفيذ عملية رصف الطريق لحسابهما وفي حدود ما يدفعانه من مبالغ تحت اشراف ومن خلال الوحدة المحلية بصرف النظر عن مدى جواز قيام الوحدة المحلية بدور الوكيل عن تلك الشركات في تنفيذ العملية ومدى سلامة الاجراءات التي تمت في تنفيذ عملية رصف الطريق بهذا الاسلوب ، فان المتعين معه ان ذلك لم يكن لحساب الوحدة المحلية ولا من ميزانيتها ، ومن ثم لم يكن المسئولون بالوحدة ملتزمين باتباع احكام قانون المناقصات والمزايدات السارى من ذلك الوقت لما ثبت من ان التمويل لم يكن من ميزانية الوحدة المحلية وانما من اموال الشركات التي طلبت رصف الطريق والتي طلبت حسبما قرر المحال الثالث اسناد العملية الى المقاول الذي يقوم بتنفيذ العملية بأسعار اعلى في حالة طرحها في مناقصة عامة وقد رأت مصلحتها في ذلك طالما ان ذلك لا يحمل الوحدة المحلية أية مبالغ من ميزانية الوحدة المحلية .

ومن حيث انه على ضوء الحقائق المتقدمة فان عملية رصف الطريق المشار اليها بتمويل ولحساب الشركات سالفة الذكر لا يخضع لاحكام قانون المناقصات والمزايدات الحكومية ولا تحت التنفيذ لان حقيقة دور الوحدة المحلية هو ذلك ، وأن مناط خضوع التعاقد على تنفيذ مقالة معينة هو أن تقوم بها جهة الادارة لحسابها وأن يكون لها اعتماد مالى من ميزانيتها وهو مالم يتوافر في الواقعة موضوع الدعوى .

ومن حيث انه بالاضافة الى ماتقدم بيانه من عدم انطباق قانون المناقصات والمزايدات في هذه الحالة ،

فان المحكمة ترى من ناحية أخرى انه لا يمكنها مساءلة المحالين تأديبيا في الوقت الذي ثبتت لها فيه من الاوراق ان تعاقد الوحدة المحلية بكفر الزيات من المقاول حسن هيبه لحساب الشركة العالية والصناعية وشركة الملح والصودا المصرية لم يكن ميزانيتها أية نفقات لانه تم بمبالغ ممولة من هذه الشركات ، هذا الى انه ولئن كان هو الامر ان رصف مدخل الشركات المذكورة حقق مصلحة ذاتية أو فردية لها الا أنه في نفس الوقت حقق مصلحة عامة لأن المصلحة العامة هي مجموع المصالح العامة هي مجموع المصالح الذاتية والفردية ولان هذه الشركات الصناعية تقدم خدماتها لمدينة كفر الزيات وغيرها من المدن المصرية ، ولو ان هذا الاسلوب أى مساهمة الافراد والشركات ماليا في نفقات النتيجة العمرانية اتبع بالنسبة لسانر الجهات الحكومية لو فر على الدولة الكثير ولحقق نفعاً لمجموع افراد الشعب ولا يمكن انكاره ، وبذلك لا تكون هناك مخالفات وقعت من المحالين ويكون ما نسب اليهم في قرار الاتهام غير قائم على أساس تكليف سليم للواقع او اتقانون الامر الذي يتضمن الحكم ببراءتهم مما نسب اليهم .

(الدعوى رقم ٥٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٣ برئاسة وعضوية المستشارين سمير لبيب مشرقى نائب رئيس المجلس وأبو بكر محمد رضوان وعلى فكرى صالح) .

(٨)

أمر تشغيل سيارة . تغيير خط السير . مخالفة . جزاء التنبيه .

المحكمة

ومن حيث ان النيابة الادارية اجرت التحقيق المودع ملف الدعوى والذي ثبت فيه - وفقا لاقوال الشهود ، والاعتراف المحال نفسه - بأن كان يستخدم السيارة (الميكروباس) رقم ١٥٩٤ ملاكى بور سعيد ، التابعة للشركة في توصيله من منزله الى مقر عمله وبالعكس ، فضلا عن توصيله احيانا الى مقر المجلس ، وذلك لمدة أربعة أعوام تقريبا ، وعلى ذلك بان احدا لم يبلغه بمخالفة ذلك التعليمات ، فضلا عن ان كل من سبعة في مستوى وظيفته كانوا يستخدمون سيارات الشركة على الوجه المبين ، ولم يستحدث هو امرا جديدا في ذلك ، واضاف انه بمجرد اخطاره بتعليمات رئيس مجلس الادارة ، بعدم جواز ذلك ، قام بتنفيذها على الفور .

وثبت كذلك من التحقيق ان المحال لم يكن يدفع الاشتراك المقرر لتوصيل العاملين الى منازلهم ، فضلا

من قضاء المحكمة التأديبية العليا

عن انه اضاف الى امر تشغيل السيارة المؤرخ ١٩٨٣/١١/١٢ عبارة انه (تم توصيلي بعد ذلك الى المنزل وسيتم ذلك باستمرار حيث ان ظروفنا بالنسبة للعمل غير المكاتب) وهذه الاضافة ليست من سلطته ، فضلا عما فيها من تغيير لنطاق خط السير الوارد في امر التشغيل والمقصود على الانتقال من مقر الشركة الى الدائرة الجمركية وبالعكس ، والاعمال المصلحية فقط .

ومن حيث ان المخالفة ثابتة في حق المحال ثبوتاً قطعياً ، وباعترافه وبإقرار كل من يحيى احمد الزناتى ، مدير عام الادارة العامة للخدمات الادارية ورعاية العاملين بالشركة ، محمد على موافى رئيس قسم الخدمات الادارية بالشركة من الدرجة الثانية والسائقين بالشركة حسن الجراحي عبد الله وعبد على محمود .

ومن حيث انه لما تقدم يكون المحال قد خرج على مقتضى الواجب الوظيفي ، لمدة اربعة اعوام من عام ١٩٨١ بان استندم - بغير حق - احدى سيارات الشركة التى يعمل بها فى توصيله من منزلة الى مقر عمله وبالعكس ، فضلا عن توصيله الى مقر المجلس ، مخالفا بذلك قواعد استخدام سيارات الشركة على التفصيل السابق بيانه ، ومن ثم فان المحكمة توقع عليه الجزاء المناسب من بين الجزاءات المنصوص عليها فى المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٨ بوصفه احدى العاملين من شاغلي وظائف الادارة العليا .

(الدعوى رقم ٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٣ برئاسة عضوية المستشارين سمير لبيب مشرقى نائب رئيس المجلس ومحمد مسعد فرج وكيل المجلس وعلى فكرى صالح المستشار بالمجلس) .

(٩)

(١) وظيفة . واجباتها . الالتزام بأنهاء . توزيع العمل . المختص بالتوزيع . التعقيب على مدى ملائمة العمل أو مناسبته .

(٢) الاعتراض على نوع العمل . خضوعه لتقدير الادارة .

(٣) نقل . الالتزام بتنفيذه . عدم الاخلال بحق المنقول أمام المحكمة المختصة .

المحكمة

ومن حيث ان اداء اعمال الوظيفة وواجباتها ، هو أول واهم التزام على العامل الذى ينبغى عليه ان يقوم

بالعمل الذى يعهد به اليه يكون اداؤه ذلك العمل دون تعقيب منه على مدى ملائمة العمل المذكور او مناسبته ، فتوزيع العمل هو من اختصاص الرئيس الادارى وحده .

واذا جاز للعامل ان يعترض على نوع العمل المكلف به فهذا الاعتراض خاضع ولاشك لمحضر تدبير الادارة ، وطالما انها لم تستجب للاعتراض فعلى العامل ان ينفذ العمل الذى كلف به ، والذى اجرت جهة الادارة على اداؤه . ومقتضى ذلك ان العامل يلتزم بتنفيذ القرار الصادر بنقله من عمله الى عمل آخر دون اعتراض ، وذلك لا يخل بحقه فى الطعن على ذلك القرار امام المحكمة المختصة ان ارتأى انه لم يصدر تحقيقاً للصالح العام او منسوباً باساءة استعمال السلطة .

ومن حيث ان الثابت باعتراف المحال انه امتنع عن تنفيذ القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٤ الصادر من المشرف على قطاعى الحسابات والمديرية المالية والمتضمن نقله للعمل مراجعاً ماليا لوزارة الاوقاف ، الامر الذى يشكل فى حقه مخالفة ادارية التى تضمنها تقرير الاتهام مما يستوجب مجازاته بحد الجزاءات المنصوص عليها بالمادة (٨٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وتجايزه المحكمة بعقوبة التنبيه ، وتلغفت المحكمة عما أثاره المحال من أوجه دفاغ طعنا على القرار الصادر بنقله ، وتبريرا لامتناعه عن تنفيذ ذلك القرار ، اذ ان مجال الطعن على ذلك القرار يكون امام المحكمة المختصة بذلك مع التزامه بتنفيذ قرار النقل طالما لم يقض بالغائه .

(الدعوى رقم ٣٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٣ برئاسة عضوية المستشارين سمير لبيب مشرقى نائب رئيس المجلس واسماعيل عبد الحميد والسيد محمد نوفل وكيل المجلس) .

(١٠)

(١) شراء بالممارسة . موافقة مجلس الادارة اللاحقة . أثرها .

(٢) بضاعة استلامها مؤقتاً . اثبات حالتها الظاهرية . فحصها فنياً وبدقة .

(٣) لجنة البت . مسئوليتها . فحص العينات . دراسة العروض .

المحكمة

ومن حيث ان الثابت من الاوراق (حافطة مستندات الدفاع عن المحالين الاول والثاني والثالث المقدم بجلسته ١٩٨٥/٥/٢٩) بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٥

رفعت مذكرة من المحال الاول حلمى عبد العظيم احمد والمحال الرابع سعد محمد النجار لرئيس مجلس ادارة شركة حلوان للصناعات غير الحديدية تضمنت الاشارة الى ان تركيب السنترال الاوتوماتيكي الجديد يستلزم توفير الكابلات ومعدات لازمة للتركيب وأن عقد التركيب ينص على ان تقوم شركة حلوان بتوفير هذه المستلزمات والمبينة بالكشف المرفق وحتى يتم تركيب السنترال قبل نهاية العام الحالى ٨٢/٨٢ ، وأنه تم طرح هذه الاصناف فى ممارسة بين شركات القطاع العام والخاص لسرعة الاجراءات وطلب الموافقة على عرض الامر على مجلس الادارة للموافقة على شراء هذه المستلزمات فى حدود مبلغ ٣٣٠٠٠ ج مع الموافقة على اصدار اوامر التوريد لاستخراج الشيكات لاستلام هذه المستلزمات وحتى لا يتعطل تركيب السنترال الجديد وتأثر على هذه المذكرة من رئيس مجلس الادارة ١٩٨٥/٤/٢٥ ومرفق بهذه المذكرة كشف ببيان الاصناف المطلوبة وكمياتها واسعارها وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٥ فقد ثبت مذكرة اخرى من رئيس القطاع العام التجازى الى رئيس مجلس ادارة الشركة متضمنه ان قسم التليفونات بالشركة فى حاجة الى كابلات وبعض المهمات لتنفيذ التركيبات المستهلكة وتوصيلات التليفونات وتوصيل المناطق المعطلة بالشبكة الارضية وكذا تدارك احتياجات الصيانة الدورية على مدار السنة وذلك حتى يعمل القسم بكفاءة ثابتة وأن الشركات التى تتعامل بها شركة حلوان للصناعات غير الحديدية (قطاع عام وخاص) فى مثل هذه الاصناف معروفة جيدة لدى الشركة الامر الذى يمكن معه ممارستهم للحصول على انسب العروض وأرخص الاسعار لذلك طلب رئيس القطاع التجارى الموافقة على عرض الامر على مجلس الادارة لشراء هذه الكابلات والمهمات فى حدود مبلغ ٣٣٠٠٠ ج مع الموافقة على اصدار امر التوريد واستخراج الشيكات حتى ليتمكن القسم بأداء عمله بكفاءة تامة وتأثر على هذه المذكرة بالموافقة بتاريخ ١٩٨٣/٦/٥ من جميع اعضاء مجلس الادارة بالتمرير .

ومن حيث أن المخالين الاول والرابع أقر تقنما بهاتين المذكرتين الى رئيس مجلس ادارة الشركة للحصول على موافقة مجلس الادارة شراء المستلزمات المذكورة بطريق الممارسة نظرا لظروف الاستعجال وضرورة تركيب السنترال قبل نهاية العام ١٩٨٣/٨٢ التزاما بما ارتبطت به الشركة طبقا لعقد تركيب الاوتوماتيكي الجديد ، فإن ذلك يكشف عن حسن نيتهما

ورغبتهما فى اللجوء للسلطة المختصة وهى مجلس الادارة للحصول على موافقتها على الشراء بالممارسة وانه ولئن كانت الممارسة قد تمت بالفعل قبل الحصول على موافقة هذا المجلس الا انه وقد صدرت هذه الموافقة فإن هذه الموافقة اللاحقة الصادرة من السلطة المختصة تحل محل الترخيص السابق الذى اشترطته اللائحة خصوصا بمراعاة ظروف الاستعجال التى كانت تمر بها الشركة ولتعلق الامر بتسعير انتاجها وهى من شركات الانتاج الحربى التى تتصف بشأنها واعمالا بالطبيعة العاجلة مما لا وجه معه للقول بعدم اتخاذ اجراءات المناقصة مرفقا للائحة المالية للشركة .

ومن حيث ان مما نسب الى المحال الاول من انه لم يطلب عرض اسعار من شركة الكابلات المصرية وتعاقد مع جهة خاصة هى مركز التدريب المهني لشرطة القاهرة مما ترتب عليه تحميل الشركة ٩٠٠٠ ج دون وجه حق ، فمردود عليه بأن ولئن كان الأوفق أن تتم عملية الممارسة بين اكبر عدد ممكن من الشركات المترخصة من القطاع العام والخاص للحصول على افضل العروض الا ان مجرد عدم طلب عرض اسعار من الشركة المذكورة لا يرقى الى مرتبة الخطأ الموجه للمسئولية التأديبية بمراعاة شركة الكابلات غير مدرجة فى سجل الموردين الخاص بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية لكابلات التليفونات وان مذكره ١٩٨٣/٦/٥ التى وافق عليها مجلس الادارة اشارت الى الشركات التى تتعامل معها شركة حلوان والمدونه جيدا لديها هذا الى ان البادى من دفاع المحال الاول ان هناك عروضاً بأسعار أقل من أسعار شركة الكابلات قدمت فى الممارسة ومع ذلك لم تقبلها لجنة البت مما يصبح معه القول بأن عدم طلب أسعار من شركة الكابلات ترتب عليه تحمل شركة حلوان ٩٠٠٠ ج دون وجه حق قولا مشكوكا فى صحته ولا تبني عليه المسئولية التأديبية .

ومن حيث أن عما نسب إلى المحال الاول من عدم عرض الامر على مجلس الادارة قبل اصدار امر التوريد بالمخالفة لللائحة المالية للشركة فإن الثابت ان امر التوريد تسلمه المورد فى ١٩٨٣/٦/٦ وأن موافقة تلكس ادارة الشركة كانت فى ١٩٨٣/٦/٥ اى قبل تاريخ تسليم امر التوريد والارتباط النهائى مع عقد المورد وأن لئن كان امر التوريد معدا من قبل فى ١٩٨٣/٥/٢٩ الا ان ذلك تبرره ظروف الاستعمال وكان ذلك حيطه من جانب المجال وليس رغبة منه فى تجاوز السلطة المختصة التى كان قد طلب هو والمحال الرابع الحصول على موافقتها

من قضاء المحكمة التأديبية العليا

في تاريخ سابق على ذلك بمدة طويلة أي في ١٩٨٣/٤/٢٥ ولا يبين من الأوراق السبب في عدم قيام رئيس مجلس الإدارة وهو السلطة الحقيقية المختصة والمسئولة عن العرض على مجلس الإدارة وليس المحال الأول أقر الرابع باتخاذ الإجراء السليم وهو المصارعة بالتعرض على هذا المجلس من تاريخ العرض عليه في ١٩٨٣/٤/٢٥ اخذاً في الاعتبار ظروف الاستعجال السابق

وحيث أنه بالنسبة لما هو منسوب إلى المحال الثاني السيد/محمود أحمد أبو الروس من أنه تسلم أصناف أمر التوريد رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٨٣ دون معاينتها مما ترتب عليه توريد بعض أصناف غير مطابقة للمواصفات فواضح من مذكرة النيابة (ص ٥) أن المخالفة منسوبة إلى المذكور بصفته عضو لجنة البت المكلف باستلام مشمول أمر التوريد رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٨٣ وأنه وفقاً لنص المادة (٧٠) من اللائحة سالف الذكر بتسليم أمين المخزن المختص الأصناف التي وردها المتعهد تسليماً مؤقتاً باتصال ثبت فيه العدد أو الوزن أو المقاس وحالة الأصناف من حيث سلامتها ظاهرياً ووفقاً للمادة ٨٢ بتجميع لجنة الفحص خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ وصول الأصناف وعلى مدير المخازن إخطار المتعهد في الوقت المناسب بتاريخ وميعاد الانعقاد للجنة لكي ينسب له أو المندوب حضور إجراءات الفحص والاستلام النهائي ويعتبر قرار اللجنة بقبول أو رفض الأصناف نهائياً وذلك بمجرد اعتماده من مدير القطاع التجاري أو من ينوبه وقد نصت المادة ٦٧ على أن تشكل لجان الفحص بقرار من مدير القطاع التجاري على أن يكون من بين أعضائها موظف من إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

ومن حيث أنه مما تقدم أن هناك تسلم مؤقت للأصناف الموردة عند وصولها من المتعهد يتم بإيصال يثبت فيه تلك الأصناف وحالتها من حيث سلامتها الظاهرية أما الاستلام النهائي الذي يكون سند الصرف مستحقات المتعهد فيكون بواسطة لجنة الفحص التي تتولى الفحص الفني الدقيق والاستلام النهائي ومن ثم فإنه لا يكون مطلوباً من الشخص المكلف بالاستلام المؤقت أن يقوم بعملية فحص فني دقيق للأصناف الموردة فهذه ليست مهمته وإنما هي مهمة لجنة الفحص وإنما مهمته تقتصر عند جد استلام الأصناف من المورد وإثبات حالتها الظاهرية وكمايتها في الإيصال الذي يحرر لذلك .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكان الثابت أن المحال الثاني كان مكلفاً باستلام الأصناف مشمول أمر التوريد رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٨٣ فإنه لم يكن مطلوباً منه استلام الأصناف مقابل إيصال بها مع إثبات حالتها الظاهرية دون الفحص الفني فإذا كشفت بعد ذلك لجنة الفحص عن وجود بعض أصناف غير مطابقة للمواصفات فهذه هي مهمتها في عملية الاستلام النهائي وظهور قبل هذه الأصناف لا يعنى إهمالاً من الشخص المكلف بالاستلام المؤقت الذي ليس من مهمته إجراء فحص دقيق وقبول أو رفضه الأصناف التي يرى من وجهة نظره أنها غير مطابقة للمواصفات وبذلك تكون المخالفة المنسوبة إلى المحال الثاني على غير أساس من الواقع أو القانون الأمر الذي يتعين الحكم ببراءته مما نسب إليه .

ومن حيث أنه بالنسبة لما هو منسوب إلى المحال الثالث نبيل إبراهيم حنا من أنه بوصفه رئيس لجنة البت لم يقم بمعاينة الأصناف الموضحة بأمر التوريد للتحقق من مطابقتها للمواصفات قبل الموافقة على الشراء فمن المقرر أن لجنة البت أو لجنة الممارسة لا تفحص إلا العينات أن وجدت التي تقدم مع العروض المقدمة من المتعهدين لبحث مدى قبول العرض من الناحية الفنية ومدى اتفائه مع الشروط والمواصفات المعروض ونستبعد العرض الغير مطابق للمواصفات وفي هذه الحدود يحضر اختصاص لجنة البت أو الممارسة في فحص العينات المقدمة من العروض .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكان الثابت أن لجنة الممارسة برئاسة المحال الثالث قامت بدراسة العطاءات المقدمة (سبعة عطاءات) وأثبتت في محضرها أنها قامت بمعاينة الأصناف المعروضة وأوصت بالنسبة للبند رقم (١) من الأصناف المطلوبة بقبول العرض رقم ٧/٢ لمطابقته للمواصفات الفنية المحلية وأنه أرخص الأسعار وبالنسبة للبند أرقام ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، استبعدت اللجنة المعروض من العطاء رقم ٧/٢ لأنه عرض أصناف بديله للمطلوب ولا تفي بالغرض في حين يعتبر العرض رقم ٧/١ المقدم من مركز التدريب مطابقاً للمواصفات وأرخص سعراً وأوصت بقبوله بالنسبة لتلك البنود وقد فعلت الشركة ذلك أيضاً بالنسبة لبقية البنود المطلوبة للشركة وقامت بدراستها من الناحيتين الفنية والمالية وأوصت بقبول العرض المطابقة للمواصفات وكان أرخص الأسعار ورفضت العروض غير المطابقة من الناحية الفنية وأذً ثبت من الأوراق (محضر لجنة الممارسة المرفق بالأوراق) أن اللجنة برئاسة المحال الثالث قامت بعملها وفقاً لأحكام اللائحة على النحو

المتقدم فانها لا تكون قد اخطأته وانما تم عملها سليما في حدود ما هو منوط بها ويكون ما هو منسوب الى المحال الثالث من مخالفة غير قائم على اى اساس ومناقضته ما هو ثابت من قيام اللجنة بعملها وفقا لاختصاصها وفي حدود الامر الذى يتعين معه الحكم ببراءته .

ومن حيث انه بالنسبة لما هو منسوب للمحال الرابع سعد محمد حسين النجار من انه لم يتخذ الاجراء الواجب بعرض الامر على مجلس ادارة الشركة والحصول على موافقته قبل اصدار امر التوريد رقم ١٩٨٣/٢٩٤ كما أنه اثبت على خلاف الحقيقة بمنكرته المؤرخة ١٩٨٣/٦/٤ طلب الموافقة على اصدار امر التوريد الذى سبقه صدوره فى ١٩٨٣/٥/٢٩ فان الثابت حسبما سبق البيان عند التعرض لمدى مسئولية المحال الاول ان طلب العرض على مجلس ادارة الشركة من جانب المحال الرابع كان فى ٨٣/٤/٢٥ قبل اعداد امر التوريد بمده طويله مما يتطع بحسن نيته وهذا من ناحية ومن ناحية اخرى وان امر التوريد لم يصدر بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٩ وانما اعد فى هذا التاريخ ولم يتم ابلاغه للمرور والارتباط النهائى معه الا فى ١٩٨١/٦/٦ بعد موافقة مجلس ادارة الشركة فى ١٩٨٣/٦/٥ وما يسرى على المحال الاول فى شأن المخالفة الاولى المنسوبة اليه يسرى ايضا على ما نسب الى المحال الرابع .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم انتفاء المسئولية التأديبية للمحاليين الاربعة مما يتضمن الامر الحكم ببراءتهم ، الا ان المحكمة لايفوتها فى نفس الوقت ان يستدعى نظر المسئولين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية الى ضرورة أن يتم العرض على مجلس الادارة بالنسبة لجميع المسائل التى يختص بها طبقا للوائح المعمول بها بالشركة وذلك فى الوقت المناسب وبأسلوب يتسم بالدقة المتناهية وهذا من اختصاص رئيس مجلس الادارة قبل اى موظف اخر بالشركة .

(الدعوى رقم ٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٧ برئاسة وعضوية المستشارين سمير لبيب مشرقى نائب رئيس المجلس واسماعيل عبد الحميد وكيل المجلس وعلى فكرى صالح المستشار بالمجلس) .

(١١)

اختصاص المحاكم التأديبية . نطاقه . الطعون فى الجزاءات المقنعة . الاختصاص بنظرها . النذب لايعتبر من الجزاءات التأديبية .

المحكمة

ومن حيث ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد اتجه اخيرا ، وعلى خلاف قضاء سابق لها - الى ان

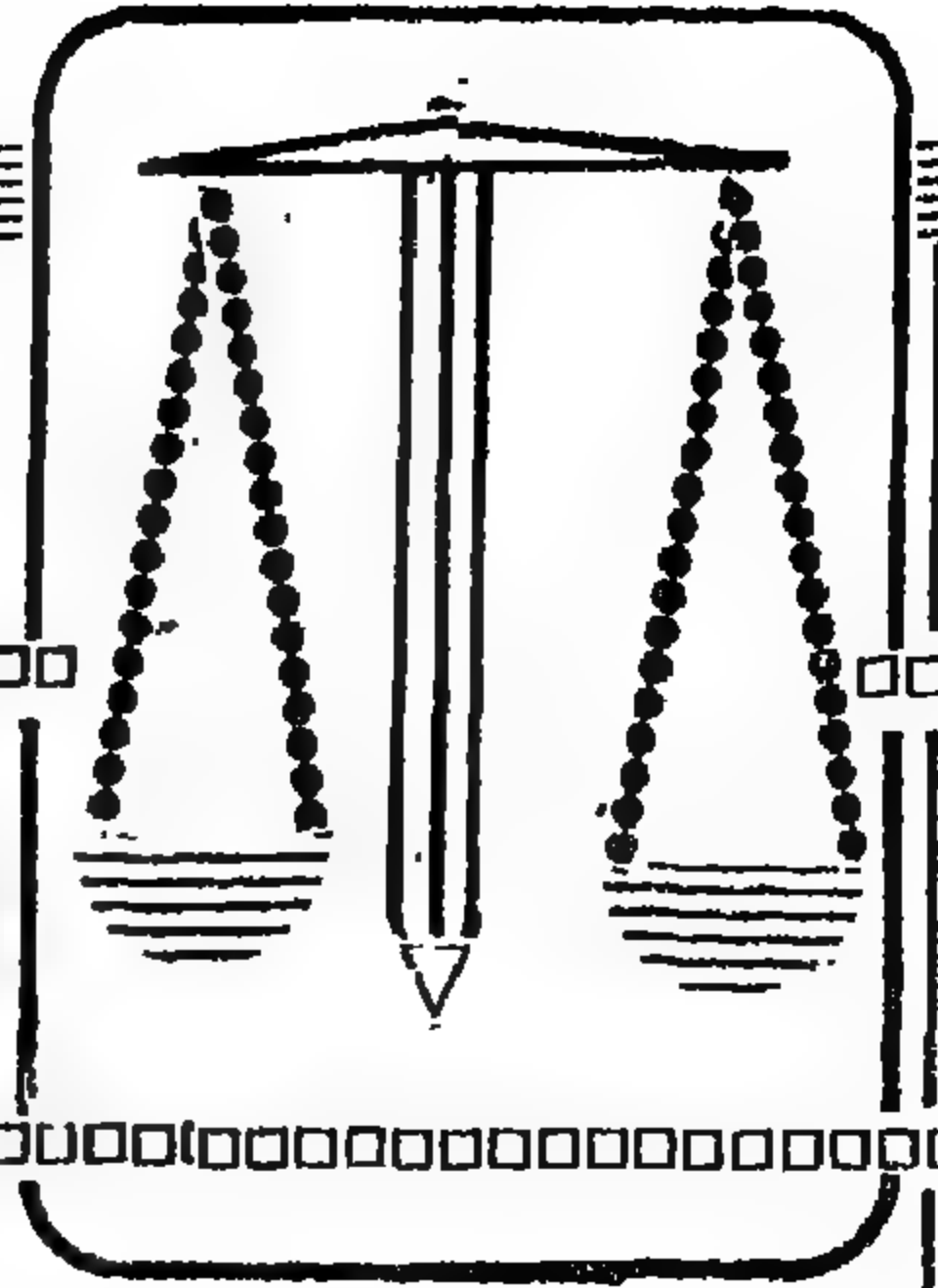
المستفاد من نص المادة (١٣) ، (١٥) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٢/٤٧ ان محكمة القضاء الادارى هى المحكمة ذات الولاية العامة فى المنازعات الادارية وان المحاكم التأديبية ذات اختصاص محدود بنوع معين من المنازعات الادارية ، ولذلك يتعين تفسير النص المحدد لاختصاص المحاكم التأديبية فى

أضييق الحدود ، ومن ثم ينبغى قصره على الطعون فى الجزاءات التأديبية المقررة صراحة فى القوانين واللوائح كعقوبة على المخالفات الادارية التى يرتكبها العاملون - اما الطعون فى الجزاءات المقنعة ، وهى الجزاءات المستورة باجراء أو تصرف آخر مما يدخل النظر فيه فى اختصاص القضاء الادارى او القضاء العادى ، فان الطعن فيه يكون امام جهة القضاء المختصة اصلا ، وذلك لعيب الانحراف بالسلطة او اساءة استخدامها ، ومن صور ذلك ان تستهدف جهة العمل بما اتخذته من اجراء أو تصرف معاقبة العامل او الانتقام منه .

ومن حيث انه اعمالا لذلك ، ولما كان القرار موضوع هذا الطعن ، هو قرار بنذب الطاعن من مدير عام الادارة القانونية بشركة تسويق الاسماك الى مدير عام الادارة القانونية بشركة القاهرة للتج والتبريد ، وكلاهما من شركات القطاع العام . ولما كان النذب ليس من الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين بتلك الشركات ايا كانت المخالفات المنسوبة اليهم ، فان المنازعة - والحال هذه - تخرج من الاختصاص النوعى للقضاء التأديبى بمجلس الدولة ، اذ تغدو منازعة حول قرار صادر بشأن نذب احد العاملين فى القطاع العام ، وبالتالي ينعقد الاختصاص بنظر هذه المنازعة لجهة القضاء العادى ، ويغدو الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الطعن قائما على سببه ، خليقا بالقبول .

ومن حيث انه بالتطبيق للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، فان على المحكمة ، حين تقضى بعدم اختصاصها ان تأمر أحالة الدعوى الى المحكمة المختصة - ولما كان المقر الاصلى للشركة المطعون ضدها ، وهى الشركة العامة لتسويق الاسماك ، يقع فى شمال القاهرة فان محكمة شمال الابتدائية (دائرة عمالية) تكون هى المختصة بنظر الدعوى .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٧ برئاسة وعضوية المستشارين سمير لبيب مشرقى نائب رئيس مجلس الدولة ومحمد مسعد فرج وكيل المجلس وعلى فكرى صالح المستشار بالمجلس) .



من القضاء المستعجل

(١)

- (١) قرارات ادارية . انعدامها . بطلانها . تعريفها .
(٢) قرار إدارى . الغاؤه . الجهة المختصة بالالغاء .

المحكمة

وحيث ان وقائع الدعوى رقم ٢٥٦٦ لسنة ١٩٨٣ م . م . القاهرة تتحصل فى ان المدعى اقامها بصحيفة اودعت قلم كتاب المحكمة فى ١٩٨٣/١٠/٢٣ واعلنت الى المدعى عليهم فى ١٩٨٣/١١/٢ ، ١٩٨٤/١/٢٥ ، ابتغاء الحكم بصفته مستعجلاً بعدم الاعتداد بالقرار رقم ٣٢ الصادر بتاريخ ١٩٨١/١/١ من المجلس الشعبى المحلى لحي الوائلى والمتضمن عدم منح تراخيص بيع الخمر والمشروبات الروحية للمحلات العامة المصرح لها ببيع الخمر مع الغاء التراخيص السابق اصدارها بجميع اقسام حى الوائلى واعتباره كأن لم يكن بجميع مشتملاته واثاره ومنع التعرض للطالب فى ادارة محله وبيع الخمر داخل الزجاجات المغلقة مع الزام المعلن اليهم بصفته بالمصروفات واتعاب المخامة .

ولذلك على سند من القول حاصله ان الطالب صاحب محل مرخص بالتراخيص رقم ٣٦٣٨٨ لسنة ١٩٤١ م منصرف له عن نشاط البقالة بالمحل الكائن برقم ٤٥ شارع السكاكىنى قسم الظاهر بالقاهرة .

وبتاريخ ١٩٦٥/٣/٧ اضيف الى ترخيصه المذكور نشاط بيع الخمر فى زجاجات مغلقة ولايزال الترخيص ساريا حتى الان وبمناسبة تقدم الطالبين طلب الاضافة نشاط جديد اخر هو - تحضير وبيع المأكولات وجيلاتى وقوة محرك فوجى الطالب بورود كتاب له صادر من منطقة لسكان الوائلى مؤرخ ١٩٨٣/٨/٢٣ وموجه بشرطه الادارة لسرعة ازالة نشاطه بيع خمر بزجاجات مغلقة طبقا لبحث من ادارة الشئون القانونية رقم ٣٨ لسنة ١٩٨١ ونفاذا لقرار من المجلس الشعبى المحلى لحي الوائلى وهو الرقيم ٢٩٠ لسنة ١٩٨٣ س . ق فى حالة مماثلة عن ترخيص المواطنه وفيه مهنتى

المنشأوى ملف رقم ١٨٧٦/٢٠/١٥١ وانه قرار الغاء نشاط الخمر والغاء جميع التراخيص المماثلة وقد صدر الحكم رقم ٢٨٢١ لسنة ١٩٨١ م . م مستعجل القاهرة بعدم الاعتداد بالقرار المشار اليه رقم ٧٩ لسنة ١٩٨١ الصادر من المجلس الشعبى لحي الوائلى وذلك لصالح عشره من عين فى ملكية الدعوى واعتبر ان هذه القرارات منعده وللغضاء العادى ان يتصدى لها .. واخذ المدعى فى مذكرته فى شرح متى يكون القرار الادارى باطلا ومتى يكون منعده وانتهى الى طلباته سالفه الذكر .

وحيث انه بخصوص الدعوى رقم ٢٤٧٧ لسنة ١٩٨٣ م . م القاهرة د ٣ فان المدعى فى الدعوى السابقة قد اقامها ايضا بصحيفة اودعت قلم الكتاب فى - ١٩٨٣/١٠/١٠ ضد المدعى عليهم فى الدعوى السابقة واعلنتهم بصحيفتها فى ١٩٨٣/١٠/١٦ ، ١٩٨٤/١/٢٥ وطلب فيها نفس الطلبات السابقة واسسها على نفس الاسس السابقة فى الدعوى المذكورة انف ولا تدرى المحكمة سببا لهذا الازدواج والتكرار فى الدعاوى وقضت هذه المحكمة بهيئة سابقة بضم هذه الدعوى رقم ٢٥٦٦ لسنة ١٩٨٣ م . م القاهرة لوحيد الموضوع والخصوم وليصدر فيها حكم واحد وذلك بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢٥ .

وحيث ان المدعى فى الدعويين قدم سندا لدعواه اربعة حوافظ مستندات طويت على (١) صورته رسمية من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٨٢٩ لسنة ١٩٨١ مستعجل جزئى القاهرة الصادر بجلسة ١٩٨١/٦/٣٠ (٢) الكتاب الذى وجهته منطقة اسكان الوائلى بشرطة الادارة بالتنبيه على المدعى بازالة نشاطه الخمر طبقا لما جاء ببحث ادارة الشئون القانونية تطبيقا لقرار المجلس الشعبى المحلى لحي وسط القاهرة فى ١٩٨٣/٨/٢٢ (٣) صورته عرفيه من مذكره البحث رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٣ من ادارة الشئون القانونية برئاسة حى

الوإلى التي انتهت الى الموافقة على الغاء نشاط الخمر من ترخيص المدعى (٤) صوره فوتوغرافيه من قرارات وتوصيات المجلس الشعبى المحلى لحي وسط القاهرة للجلسة الثالثة المعقود فى ١٩٨٠/١٢/٣٠ .

كما قدم المدعى مذكرة دفاعية رد فيها على الدفع بعدم الاختصاص الولائى الذى دفعته به الحكومة فى مذكرتها الدفاعية وصمم فيها على الطلبات .

وحيث ان الدعوى تداولت بالجلسات على النحو المبين فى محاضرتها و بجلسته ٨٥/١٠/١٠ حضر وكيل المدعى وحضر الاستاذ محامى الحكومة وقررت المحكمة حجز الدعوى ليصدر فيها الحكم بجلسته اليوم . وحيث انه عن موضوع الدعوى تتعلق بالقرارات الادارية ومتى تكون منعدمة ومتى تكون باطلة ومعرفة تى يعتبر العيب سيما الى الحد الذى ينحدر بالقرار الادارى من مرتبه البطلان الى مرتبه الانعدام من اشد مسائل القانون الادارى تعقيدا واكثر ما يثار النقاش فى هذا الشأن بصدد عيب «الاختصاص» وعيب الشكل والذى يصيب القرار الادارى ويرى راتب ونصر الدين فى مؤلفهما قضاء الامور المستعجلة الطبعة السادسة ص ٢٧٣ وما بعدها ان الرأى الصحيح فى هذا المقام يتمثل فى ان القرارات المعدومة ليست هى مجرد صدور الامر الادارى مخالفا لقواعد الاختصاص او الشكل وانما هى شىء اعنف من هذا وامعن فى الخروج على القانون ... هى اعمال تجريها السلطة الادارية فى مسائل لا تدخل فى وظيفتها اصلا وبعبده كل البعد عن وظيفتها وتعتبر فى هذه الحالة اعمال شخصية من الموظف الذى قام بها غير متعلقة بموضوع ادارى فهى تختلف عن الاوامر الادارية التى تتجاوز فيها السلطة الادارية حدود اختصاصها او حدود الشكل فى ان الاولى لا تدخل فى وظيفة السلطة الادارية اطلاقا وبأى حال من الاحوال اما الثانية فتدخل فى وظيفتها اصلا وانما تتعدى فيها الادارة الحدود التى قرر لها القانون .

والرأى السابق عبارة عن صياغة للمبدأ القائل بان الانعدام صورة صارخة من صور البطلان وهو ما قال به الرأى السابق من انه ليس مجرد صدور الامر الادارى مخالفا لقواعد الاختصاص وانما شىء اعنف من هذا وامعن فى الخروج على القانون .

ولكى ليس ثمة شك فى ان القرار الادارى ككل تصرف قانونى لا يوجد فى المحيط القانونى مالم تتوافر

فيه العناصر الاساسية اللازمة لانعقاده وانه حين تتكامل له هذه العناصر الاساسية فانه يعتبر موجودا فى نظر القانون ولكن يجب حتى يكون صحيحا شرعا ومنتجا لاثاره المترتبة عليه ان تتوافر فيه كافة الشرائط المقررة بصحة فى القانون واذا كانت اركان وجود القرار الادارى وانعقاده ليست محل اتفاق بين الفقهاء فنحن نحيل الى الاعتقاد تأسيسا على التعريف المستقر للقرار الادارى بأنه افصح جهة الادارة عن ارادتها الملزمة - بموجب مالها من سلطة عامة - بقصد احداث اثر قانونى معين - متى كان ذلك ممكنا وجائزا شرعا - وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة فان ركن الانعقاد الوحيد فى القرارات الادارية يمكن فى التعبير (افصح جهة الادارة عن ارادتها الملزمة) وأما ماعدا ذلك مما يجرى به التعريف السالف الذكر فانه لا يتصل بغير

شروط صحة القرار ومعنى ذلك ان تخلف ركن المحل مخالفة للقانون وتخلف ركن السبب او مخالفته للقانون وتخلف ركن الياعث او مخالفته للقانون وتخلف ركن الاختصاص والشكل او مخالفتها للقانون كل اولئك لا يودى الى غير بطلان القرار الادارى وليس انعدامه لان الاصل الدستورى العام الذى ينظم السلطات العامة فى الدولة يقوم على انها قد رخصت من القانون (بمعناه العام) فى ان يعتبر تعبير عن ارادة الدولة وغيرها من اشخاص القانون العام ثم وضعت شروط بصحة هذا التعبير عن الارادة يتصل بعضها بالاختصاص ويتصل بعضها الاخر بالمحل والشكل او السبب او الغاية بل لعنا لانغال اذا قلنا ان الشروط المقررة فى القانون للمحل والشكل والسبب والغاية ليست واقع الامر او شروطا للاختصاص بمعنى ان الهيئات العامة لا تملك الاختصاص فى شأن من الشئون الا طبقا للشروط المقررة لمحل التصرف وشكله وسببه وغايته فان هى خالفت احد هذه الشروط فانها تتجاوز الحدود المرسومة لاختصاصها فى ممارسة التصرف .

والقول بان عنصر الاختصاص شاملا بقية شروط القرار الاخرى التى تتصل بموضوعه وشكله وسببه غايته ليس من شروط الانعقاد بل من شروط الصحة مرجعه الى حقيقة الوضع الذى تشغله الادارة العامة فى التنظيم الدستورى للدولة فالادارة العامة احذى سلطات الدولة العامة بل لعلها السلطة العامة الوحيدة التى تتمثل من خلالها الدولة فى علاقاتها اليومية والمباشرة مع الافراد فهى اذن تملك التعبير عن ارادة الدولة فيما هو

من القضاء المستعجل

من اختصاص الدولة قانونا واما مايتأتى بعد ذلك من محاولة تحديد دائرة هذه الارادة بموجب الدستور طبقا للفصل بين السلطات او بموجب القوانين واللوائح طبقا لتدرج التشكيلات المختلفة للجهاز الادارى فانه لا يتمثل بوجود هذه الارادة بقدر ما يتصل بصحتها وفاعلية ماتنتجه من اثار فى محيط العلاقات القانونية ومن ثم فهو لا يصيب وجود القرار الادارى الذى تتجه هذه الارادة الى اصداره ولكنه ينتظم صحة هذا القرار او بطلانه .

(مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون
د . طعيمة الجرف ص ٢٠٦ ومابعدها) .

وحيث انه بالبناء على ماتقدم فانه متى اتجهت نية الادارة نحو احداث اثر قانونى معين من قام القرار الادارى وما يعتريه بعد ذلك من عيوب فهي تبطله ولا تعدمه الامر الذى يكون معه قرار المجلس الشعبى المحلى لحي الوائلى بعدم منح تراخيص لبيع الخمرور واتجهت به نية الادارة لاحداث الاثر القانونى وقام بذلك القرار الادارى اما مسألة منح تراخيص بيع الخمرور او منعها تدخل فى اختصاص هذا المجلس من عدمه تلك مسألة تبطل القرار اذا صحبت ولا تعدمه ويبحثها مجلس الدولة وليس القضاء العادى .. ولا تهاج فى هذا الذى ذهبنا اليه من صدور حكم مستعجل جزئى قضى بعكس ماذهبنا اولا لان هذا القضاء غير ملزم لنا ثانيا : لانه تأسيس على ان (المجلس الشعبى المحلى لحي وسط القاهرة لم يلتزم فى قراره باحكام المادتين ١٢ - ١٦ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ انف الذكر اذ صدر قراره غير مسبب ودون ان يسبقه اقتراح من الادارة المختصة) واذا كان القرار الادارى اذا صدر غير مسبب ودون ان يسبقه اقتراح من الادارة المختصة يجعله معدوما ومجرد عمل ماذى .. فمتى سيكون القرار الادارى باطلا وتتصدى له بالالغاء محاكم مجلس الدولة .

وحيث انه من جماع ماتقدم فان الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى المبدى من الحكمة يكون على اساس سليم من الواقع والقانون وتقضى المحكمة فى ضبوئه وتقضى بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى .

وحيث انه على المحكمة اذا قضت بعدم

اختصاصها ان تأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية (م ١١٠ مرافعات) فان المحكمة - تضمن حكمها الاحالة الى مجلس الدولة وعلى محكمة القضاء الادارى بالمجلس تحديد جلسة واخطار الخصوم بها .

(محكمة الاصدار المستعجلة بالقاهرة - الدائرة الثالثة رئاسة الاستاذ أسامة الشناوى رئيس المحكمة - القضية رقم ٢٥٦٦ لسنة ١٩٨٣ - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨) .

(٢)

قرار هدم أو تنكيس - حكمه . النص الواجب التطبيق .

الحكم

وحيث أنه بخصوص الموضوع فان تنفيذ قرار الهدم أو التنكيس لا يعتبر اعادة لميزة للمستأجر ولا ينطبق عليه نص المادة ٢٨ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولكن ينطبق على واقعة النزاع الفقرة الثالثة من المادة ٦٠ من هذا القانون والتي تنص على انه : ويجوز للمستأجر اذا تأخر كل من ذوى الشأن والجهة الادارية المذكور عن القيام بتنفيذ ما نص عليه القرار النهائى - قضى به حكم المحكمة بحسب الاحوال - أن يحصل على اذن من القضاء المستعجل فى أن يجرى الاعمال المقررة دون حاجة الى الحصول على موافقة المالك - وأن يستوفى ما أنفقه خصما من مستحقات المالك لديه .

وحيث أنه عن شروط انطباق النص السابق على واقعة التداعى هو ان يكون قرار الهدم أو التنكيس قد صار نهائيا ولما لم يقدم المدعى ثمة ما يفيد نهائية هذا القرار المطلوب تنفيذه على نفقة المالك (المدعى عليه) - ولما كان المدعى قد قدم ما يفيد طعنه على هذا القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٨٤ حى شمال القاهرة بالتنكيس وأن هذا الطعن مازال متداول ولم يفصل فيه بعد فانه يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .

(محكمة الامور المستعجلة بالقاهرة - الدائرة الثالثة - القضية رقم ٢٦٩٦ لسنة ١٩٨٥ - جلسة ١٩٨٦/٢/١١ بالهيئة السابقة)
(٣)

سطح منزل . استجاره لوضع لافتة تحمل اعلانا .
جزء من البناء ، امتداد قانون . عدم اختصاص
القضاء المستعجل .

الحكم

وحيث أن وقائع الدعوى حسبما يبين من ظاهر الاوراق فى أن المدعين أقاموها بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة فى ١٩٨٥/٩/٢٤ وأعلنت الى المدعى

عليه في ١٩٨٥/١٠/٩ شخصيا ابتغاء الحكم بالزالة اعلان البلاستيك الخاص بالمدعى عليه من على الحائطين المبنيين بالصحيفة بمصاريف على حسابه - وفي حالة تخلفه يصرف للطالبين بالقيام بذلك بمصاريف على حسابه خصما من قيمة التأمين المدفوع منه وذلك على سند من القول حاصله أنه بموجب عقد ايجار للاعلان عن منتجات البلاستيك مؤرخ ١٩٧٥/٩/٢٥ استأجر المعلن اليه من مورث الطالبين والسيدة روية خليل درويش حائطان ظهر المنزل ملكهما رقم ١٧ شارع أرض الامامين المطل على محطة بنزين مصر للبترول بشارع رمسيس قسم الظاهر بالقاهرة - وذلك بقيمة ايجارية سنوية قدرها ١٠٠ جنيه تدفع مقدما ولمدة خمس سنوات - وتتجدد لمدة أخرى مماثلة مالم يخطر أحد الطرفين الاخر قبل انقضاء مدة العقد بسنة أشهر بعدم رغبته في التجديد . ونظرا لان العقد المذكور قد تحدد لمدة أخرى مماثلة تبدأ من أول أكتوبر سنة ١٩٨٠ وتنتهى في آخر سبتمبر سنة ١٩٨٥ - وطبقا للمادة الثانية من العقد - ولعدم رغبة الطالبين في تجديد العقد المذكور فقد أخطروا المعلن اليه بموجب اذار على يد محضر بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٥ بعدم رغبتهم في تجديد العقد - ونهبوا عليه بمسح اعلان البلاستيك الخاص به من على الحائطين المؤجرين له بمصاريف على حسابه وذلك حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٨٥ وفي حالة عدم قيامه بذلك سيضطر الطالبين بمسح الاعلان بمصاريف على حسابه خصما من قيمة التأمين .

ولما كان المعلن اليه لم ينفذ المطلوب منه رغم اذاره في الميعاد ومن ثم أقاموا هذه - الدعوى بالطلبات السابقة .

وحيث أن المدعين قدموا سندا لدعواهم حافظة مستندات طويت على :

- ١ - صورة عقد ايجار المؤرخ ١٩٧٥/٩/٢٥ .
 - ٢ - أصل الانذار الموجه الى المدعى عليه في ١٩٨٥/٣/٢٥ بعدم رغبة المدعين في تجديد العقد ومسح الاعلان حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٨٥ كما قدموا مذكرة بدفاعهم صمموا فيها على الطلبات .
- كما قدم المدعى عليه حافظ مستندات طويت على :

- ١ - صورة ضوئية من صحيفة الدعوى رقم ٩٥٣٧ لسنة ١٩٨٥ م . ك . ج . القاهرة .

٢ - اعادة الاعلان في الدعوى السابقة .

كما قدم مذكرة بدفاعه دفع فيها بعدم اختصاص القضاء المستعجل نوعيا لان عقد الايجار خاضع للامتداد القانوني وطلب احتياطيا الحكم رفض الدعوى .

وحيث أنه بجلسة ١٩٨٥/١٢/١٠ حضر وكيل المدعين وحضر وكيل المدعى عليه وقررت المحكمة حجز الدعوى ليصدر فيها بجلسة اليوم .

وحيث أنه من المقرر قانونا وفقا للمادة الاولى من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أنه : « فيما عدا الاراضى القضاء تسرى أحكام هذا الباب على الاماكن وأجزاء الاماكن على اختلاف أنواعها المعدة للسكن أو لغير ذلك من الاغراض سواء أكانت مفروشة أو غير مفروشة مؤجرة من المالك أو من غيره » .

كما قضت محكمة النقض بأن « لما كان سطح المنزل المؤجر من الطاعن للمطعون عليه لوضع لافتة تحمل اعلانا هو جزء من البناء يقع في أعلاه ، وكان الاعلان كما جاء بالحكم قد ثبت على سور وروعى في التأجير وضعه في هذا المكان من البناء حتى يكون على عين من كل عابر » .

لما كان ذلك فان المحكمة لا تكون قد أخطأت في تأسيس قضائها بعدم اختصاص القضاء المستعجل بازالة الاعلان على ما أستظهرته من عدم اعتبار المؤجرة أرضا فضاء لانها جزء من مكان مبنى يسرى عليه حكم القانون » .

(نقض مدنى فى ١٩٥٣/٥/٧ مجموعة المكاتب الفنى السنة ٤ ق ص . ٩٩ رقم ١٥١)

وحيث أنه تأسيسا على ما تقدم ولما كان ظاهر الاوراق لا تستطيع منه المحكمة ترجيح احدى وجهتى النظر على الاخر بشأن خضوع عقد التداعى للامتداد القانونى من عدمه لما فى ذلك من مساس حتى بأصل الحق المعروض على محكمة الموضوع فعلا ..

والممتنع قانونا على القضاء المستعجل فمن ثم يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى للمساس بأصل الحق .

(الهيئة السابقة - القضية رقم ٤١٦٠ لسنة ١٩٨٥ - جلسة ١٩٨٦/٢/١١)

من القضاء المستعجل

(٤)

- (١) حكم مستعجل . حجيته أمام محكمة الموضوع
(٢) وقف تنفيذ قرار فصل . نهائية الحكم . انعدام حجيته أمام محكمة الموضوع .
الحكم

وحيث ان نص المادة ٤٥ من قانون المرافعات الوارد في الفصل الخاص بالاختصاص النوعي يدل على ان الشارع قد افرز قاضي المسائل المستعجلة باختصاص نوعي محدد هو امر باجراء وقتي اذا توافر شرطان هما عدم المساس بالحق وان يتعلق الاجراء المطلوب بامر مستعجل يخشى عليه من فوات الوقت وهذا الاختصاص متميز عن الاختصاص النوعي للمحاكم الجزئية والابتدائية التي تختص بالفصل في موضوع النزعة التي ترفع اليها (نقض جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ مجموعة المكتب الفني س ٢٨ ص ١٨٤١ قاعدة ١٣٥)

وحيث ان الاحكام المستعجلة وقتية لا تمس اصل الحق فلا تحوز حجية امام محكمة الموضوع التي تفصل في اساس الحق المتنازع عليه وبالتالي فانها لا تنقيد بما انتهى اليه قاضي الامور المستعجلة في قضائه الوقتي القائم على مجرد تلمس الظاهر من الاوراق (نقض جلسة ١٩٨٠/٦/٤ طعن ١٧٥٠ لسنة ٤٩ ق مجموعة المكتب الفني س ٢١ العدد الثاني ص ١٦٧٤ قاعدة رقم ٣١١) .

وحيث ان الاصل من الاحكام المستعجلة انه لا تجوز قوة الامر المقضي (نقض جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠ - مجموعة المكتب الفني س ٣١ العدد الاول ص ٥٦٤ قاعدة ١١٠) .

وحيث ان المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات مرتكز المستأنف في استئنافه المائل قد نصت على انه (ويجوز ايضا استئناف جميع الاحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهائي اذا كان الحكم صادر على خلاف سابق لم يحز قوة الامر المقضي وفي حالة هذه يعتبر الحكم السابق مستأنفا بقوة القانون اذا لم يكن قد صار انتهائيا عند رفع الاستئناف) . وصورة هذه الحالة ان يصدر حكم يخالف حكما آخر ان صدر بين نفس الخصوم في ذات النزاع

بموضوعه وسببه ويشترط لجواز الطعن بالاستئناف استثناء في الحكم الصادر متأخرا ان يكون الحكم الاول وقت صدور الحكم غير حائز لقوة الشيء المحكوم به فاذا كان الحكم الاول قد حاز قوة الشيء المحكوم به وقت صدور الحكم الثاني وكان هذا الاخير صادرا في حدود النصاب الانتهائي في سبيل التظلم من الحكم الثاني هو الطعن فيه بالنقض عملا بنص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات ، ونقول المذكرة التفسيرية للقانون السابق

وعلى هذا التمييز يستقيم النص على أن استئناف الحكم الثاني يجيز طرح الحكم الاول على محكمة الاستئناف لتنظر في الحكمين معا وتؤيد ايهما راته حقا دون ان تنقيد بالحكم الاول الا اذا كان هذا الحكم قد صار نهائيا عند رفع الاستئناف عن الحكم الثاني فعندئذ تلتزم محكمة الاستئناف باحترام حجية الحكم السابق .

ويشترط ثانيا ان يكون الحكم الثاني صادرا من محكمة الدرجة الاولى في حدود نصابها الانتهائي (التعليق على نصوص قانون المرافعات للدكتور احمد ابو الوفا الطبعة الثانية سنة ١٩٧٥ الجزء الاول ص ٦٨١ و ٦٨٢)

وحيث انه متى كان ذلك الحكم المستأنف هو حكم وقتي مستعجل صادر من قاضي المسائل المستعجلة الذي خصه المشرع باختصاص نوعي متميز دون تقيد بنصاب قيمي لا ابتدائي ولا انتهائي وصدر الحكم المستأنف في مسألة اسندها الشارع الى قاضي الامور المستعجلة بنص المادة ٦٦ من قانون الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ناصبها على انه (وعلى القاضي ان يفصل في طلب وقف التنفيذ في مدة لا تجاوز اسبوعين من تاريخ اول جلسة ويكون حكمة نهائيا)

وبذلك فان هذا الحكم وان كان نهائيا نص الشارع الا انه ليس حكما قطعيا وليس صادرا من محكمة الدرجة الاولى في حدود نصابها الانتهائي ولا حجية لهذا الحكم امام محكمة الموضوع - المحكمة المختصة التي يقع في دائرتها محل العمل او المحكمة المختصة بنظر شئون العمال في المدن التي توجد بها هذه المحاكم (المادة ٦٦ عمل السالف الاشارة اليها) بما لا يكون معه شرط نص المادة ٢٢٢ مرافعات متحققا وبما لا يكون معه استئنافه ارتكازا على هذا النص جائزا ، هذا بالاضافة الى انه لو ترك الامر للقواعد العامة في استئناف الاحكام المستعجلة

٢٣٨ و ٢٣٩) (ويراجع الوسيط في التشريعات الاجتماعية للمستشار احمد شوقي المليجي ط ٢ سنة ١٩٨٤ - الكتاب الاول في قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ص ٢٥٧ و ٢٥٨) .

وان النص في المادة ٦٦ سالفة الاشارة اليها على نهائية الحكم الصادر في دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل يقتصر فقط على ذلك الحكم (كالحكم المستأنف) ولا ينصرف الى الحكم الصادر في الدعوى الموضوعية (يراجع نقض مدنى - الطعن ٧١٥ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفنى س ٢٨ الجزء الاول ص ٢٨٣) .

وحيث انه متى كان ذلك فان الحكم المستأنف الصادر برفض الدعوى المستأنف بطله وقف قرار فصله من عمله يكون نهائيا ، وطبقا للضوابط القانونية المتقدمة البيان - لايجوز الطعن فيه بالاستئناف . ومن ثم فان المحكمة تقضى بعدم جواز الطعن بالاستئناف . (محكمة الجيزة الابتدائية - الدائرة الخامسة مستعجل مستأنف - الدعوة رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٨٥ - جلسة ١٢/٢/١٩٨٦ رئاسة وعضوية الاساتذة صلاح الدين فتح الباب رئيس المحكمة وصلاح سعداوى رئيس المحكمة وحلمى عبد العظيم القاضى) .

لكان هذا الحكم قابلا للاستئناف ولكن المشرع خرج على هذا الاصل ونص صراحة في المادة ٦٦ من قانون العمل القائم ومن قبلها في المادة ٧٥ من قانون العمل السابق على ان هذا الحكم يكون نهائيا وطبيعى ان هذا الوضع يسرى على كل حكم يصدر من القضاء المستعجل في دعوى العامل يطلب وقف قرار فصله ويدفع اجره اليه من تاريخ الفصل سواء كان باجابة المدعى الى طلباته برفضها (كالحكم المستأنف بالاستئناف المائل) ، ام بعدم قبولها ام بعدم الاختصاص الخ (يراجع راتب وزميله الطبعة السادسة - الكتاب الاول ص ٣٥٨)

لان المشرع استهدف لمعالجة النزاع بين العامل ورب العمل بسبب فصل العامل سرعة حسم النزاع ومن ثم فلا يكون هذا النزاع خاضعا فى اجراءاته ونظيره وطرق الطعن فيه لقواعد قانون المرافعات وبالتالي لا يقبل الطعن فى تلك الاحكام الصادرة فى طلبات وقف قرارات فصل العمال بطريق الاستئناف حتى ولو كان بسبب وقوع بطلان فى الحكم او بطلان فى الاجراءات (يراجع القضاء المستعجل للمستشار محمد عبد اللطيف - الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٧ ص

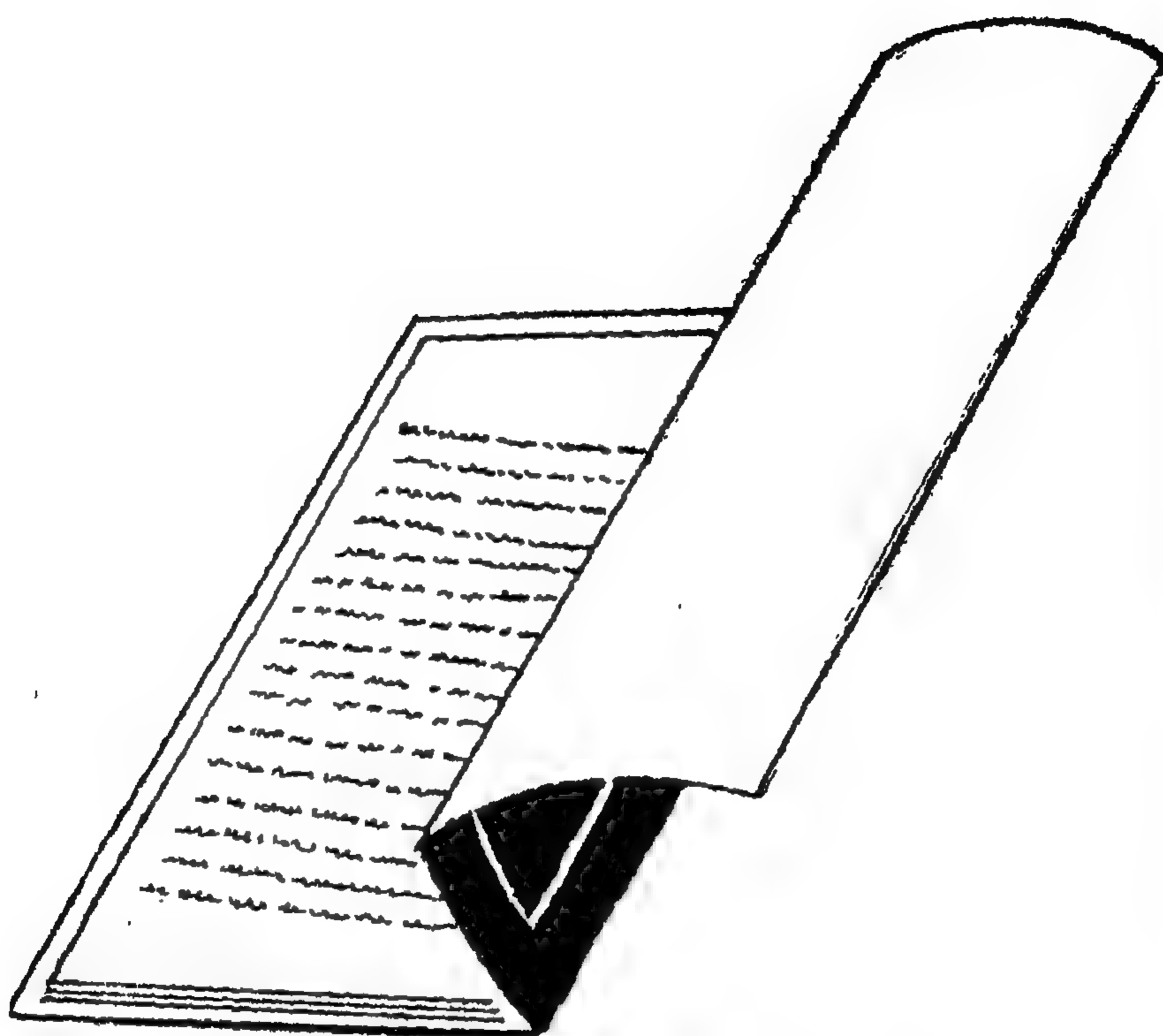
القوانين الاستثنائية وخطرها على الحريات

إن أخطر ما يتعرض له نظام الحرية بأسره ، هو السلطات الاستثنائية التى يسمح بها ، فإذا لم تفرض ضمانات صارمة تحول دون استخدام هذه السلطات فى غير ما وضعت له ، وإذا لم يضيق من نطاق هذه السلطات الاستثنائية ذاتها ، فإنه يكون من السهل اقتلاع الحرية من جذورها ، وإذا كان من الضرورى أن نحول دون كثرة القيود التشريعية على الحريات ، فإنه لأمر أكثر حرية أن نقتلع بإصرار من نظامنا القانونى القوانين الاستثنائية الشاذة التى تهدد حرياتنا فى الصميم .

الاستاذ الدكتور محمد عصفور المحامى

أيها الناس : إنما أهلك من قبلكم ، أنهم كانوا
إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم
الضعيف أقاموا عليه الحد .. وأيم الله لو أن فاطمة
بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها ...

حديث شريف



• الابحاث •

رشوة مفاوضى العقود الدولية فى التشريع العقائى المصرى العمولات

للسيد الدكتور المستشار :
أحمد رفعت خفاجى
مدير عام النيابة الادارية

موجز البحث

بمناسبة ابرام عقد دولى يستغل المفاوض سلطته فى مباشرة وظيفته ، فيأخذ ما يقدم اليه ، وفعله هذا معاقب عليه فى كافة الشرائع حتى القديمة منها .

ويعاقب فى مصر بالاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة فضلا عن مصادرة المبلغ محل الجريمة ويعاقب الراشئ بذات العقوبة وهو من قام بتقديم مبلغ الرشوة . وفضلا عن ذلك يجازى الموظف المرتشى بعقوبة تأديبيه .

وعلى الرغم من ذلك يظل العقد الدولى صحيحا منتجا أثارة ، أما اتفاق الرشوة فهو باطل لاتجوز المطالبة بتنفيذه والاحقية فى طلب رد ما سلم على سبيل الرشوة مسألة محل جدل بين الفقهاء .

وعلى أى حال فان الرشوة مظهر من مظاهر الضعف البشرى . ولقد قيل بحق «أن من أئرى بأفعال خبيثة أصبح فقيرا فى شرفه» .

مقدمه

١ - فكرة عامة :

كلمة الرشوة لغة معناها الفساد ، والمفسد هو كل من أفسد العقل والآداب يقولون أن روسو أتهم المسرح الفرنسى بأنه مفسد للآداب . ويقصد بهذه الكلمة فى التشريع العقابى عمل كل من يستغل سلطة وظيفته أو عمله ، والموظف المرتشى هو كل من باع سلطته لقاء جعل ماذى .

والرشوة عمل بغيضى اذا استشرى فى مجتمع متحضرا ادى

الى انحلاله وكما قال المستشار جوس ان الرشوة تعمى بصائر

عمال الحكومة فتنسبهم واجبهم ، وهو أمر يثير الخجل ويدعو الى توقيع أشد العقاب . ويكون ذلك حين يأخذ الموظف العام مايقدم اليه متناسيا واجبه نحو المجتمع والتزامه بالامانة نحو السلطة التى يعمل لديها . وعلى العموم فان الرشوة مظهر من مظاهر الضعف البشرى ، ولقد قيل بحق «ان من أئرى بأفعال خبيثة أصبح فقيرا فى شرفه» .

٢ - خطة البحث :

سوف أقسم دراستى الى قسمين ، أعالج فى القسم الأول أركان جريمة رشوة مفاوضى العقود الدولية ، وفى القسم الثانى أوضح جزاء الرشوة ، وختاما أعرض الجانب الاخلاقى لهذه الجريمة .

القسم الأول

رشوة مفاوضى العقود الدولية

٣ - تطور تاريخى :

ليست الرشوة جريمة من صنع المجتمعات الحديثة ولدتها حياتنا الاجتماعية المعاصرة ، وإنما وجدت هذه الجريمة فى كل زمان ، فقد عرفتها كافة المذنيات القديمة والتشريعات المغرقة فى قدمها وعاقبت عليها بشدة بالغة ، فكان جزاء هذا الفعل الاعدام فى جمهورية افلاطون ، كما طبق اليونان ايضا هذه العقوبة على كل حالات الرشوة . وعنى القانون

الرومانى بعقاب الرشوة ، فنص فى قانون الالواح الاثنى عشر على عقاب من يرتشى من القضاة بالاعدام .

٤ - الشريعة الاسلامية :

تقسم الشريعة الاسلامية الافعال المعاقب عليها الى ثلاث طوائف : الاولى جرائم الحدود وهى ما ارتكب فى حق الله ويعاقب عليها بأشد العقوبات وغير قابلة للصلح والثانية جرائم القصاص وتتضمن العدوان على الافراد وهى القتل والجرح ونظرا لتعلق حق الافراد بها فقد أبيع القصاص ووضع نظام الدية والثالثة تسمى التعازير وهى الجرائم التى ترتكب ضد الأمن العام والعقاب عليها متروك أمره لتقدير القاضى مثل عقوبات التوبيخ والغرامة والحبس والجلد كل ذلك تبعا لجسامة الفعل المنسوب الى المحكوم عليه رجريمة الرشوة من جرائم التعازير .

ودليل تحريم الرشوة مستمد من القرآن والسنة واجماع الفقهاء ، فقد روى عن الرسول قوله لعن الله الرشى والمرتشى والرائش أى الوسيط بينهما .

ومبلغ الرشوة يجب رده الى من دفعه ، وأساس ذلك - كما جاء فى كتاب ابن عابدين - بطلان اتفاق الرشوة . كما يجوز للقاضى أن يحكم بمصادرته لبيت المال .

وجاء بكتاب المحل لابن جزم أن من أعطى رشوة ليدفع عن نفسه ظلما فذلك مباح للمعطى .

٥ - القانون المصرى :

عاقبت المواد من ١٠٣ الى ١١١ من قانون العقوبات

المصرى - جريمة الرشوة وقد وردت هذه النصوص فى الباب الثالث من الكتاب الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية .

٦ - رشوة الموظفين العموميين :

أن المركز الخاص الذى وضع فيه عمال الدولة بين أفراد الامه حمل المشرع الى بيان بعض أفعال قد يرتكبها هؤلاء العمال فى اثناء تأديهم وظائفهم وأعتبرها تمس النظام العام فى الدولة ثم رتب لها جزاء جنائيا ومن بين النصوص التى وضعت لهذا الغرض والتى تهدف الى عقاب هؤلاء العمال المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات المتعلقة برشوة الموظفين العموميين ، تلك الجريمة التى تتضمن الافعال التى يرتكبها الموظف العام عندما يكسب من وظيفته ربحا أو يجر من ورائها مغنما غير مشروع .

وغنى عن البيان أن المفاوضات فى العقود الدولية هو موظف عام يهدد لابرار التعاقد مع الدولة أو القطاع العام .

وفصل الرشوة يتضمن جريمتين مستقلتين أحدهما جريمة الموظف العام الذى يرتشى والاخرى جريمة الراشى الذى يعرض الرشوة ، وبعبارة أدق الرشوة السلبية والرشوة الايجابية وقد اعتبرهما المشرع المصرى جريمتين منفصلتين تتميز كل منهما عن الاخرى .

٧ - الرشوة السلبية :

يبين بجلاء من نصوص قانون العقوبات أن أركان الرشوة ثلاثة يتعين توافرها جميعا لكي يقع

الفاعل تحت طائلة أحكام القانون فى هذا الشأن .

يجب اولا أن نشير الى صفة الشخص المرتشى بمعنى انه يتعين أن يتصف هذا الشخص بإحدى الصفات التى عددها القانون وبعبارة اخرى يجب أن يتعلق الامر بموظف عام أو من يعتبر فى حكمه وقت ارتكاب الجريمة . والموظف العام هو كل من يساهم فى ادارة الاعمال العامة فى الدولة . ويعتبر كذلك الوزراء ورجال القضاء والنيابة والضباط والعمد وموظفو الجمارك والمهندسون الحكوميون والاساتذة والمعلمون وغير ذلك .

ويعتبر فى حكم الموظفين العموميين - طبقا لنص المادة ١١١ من قانون العقوبات فى خصوص جريمة الرشوة :

(١) المستخدمون فى المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها .

(٢) أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء اكانوا منتخبين أو معينين .

(٣) المحكمون او الخبراء ووكلاء النيابة والمصفون والحراس القضائيون .

(٤) كل شخص مكلف بخدمة عمومية .

(٥) أعضاء مجالس ادارة ومديرو ومستخدموا المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت اذا كانت الدولة او احدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت .

ومن جهة ثانية يجب توافر الركن المادى وهو الفائدة التى

رشوة مفاوضى العقود الدولية

تعتبر السبب الدافع للفعل الجنائى ، بمعنى أن الشخص المرتشى يسعى الى الارتشاء أو يقبل الرشوة لكي يحصل على وعد أو هدية أو عطية . ولا يشترط أن تكون هذه الفائدة مادية فتكفى الفائدة غير المادية وهى التى لا يمكن تقويمها بمال .

ويجب أيضا ان يوجد ركن الغرض أى الغرض من الرشوة الذى يرمى اليه الراشى فهو الطرف المعنوى أو الشخص الذى دعا الى قيام جريمة الرشوة ، فالهدف من هذا الفعل هو قيام الموظف العام بعمل من أعمال وظيفته أو للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للاخلال بما توجبه مقتضيات الوظيفة . وفى العقود الدولية يقبل المفاوض الفائدة لقاء السعى فى إبرام الصفقة بشروط مجحفة للشخص المعنوى الذى يعمل لحسابه .

ويجب ان يشتمل الحكم الجنائى بالادانة على بيان لهذه الاركان بمعنى أنه يتعين على القاضى أن يوضح فى اسباب حكمه توافر هذه الاركان فى خصوصية الدعوى المطروحة عليه .

٨ - الرشوة الايجابية :

وعلى غرار جريمة الرشوة السلبية تنحصر أركان هذه الجريمة فى ثلاثه ، وهى تلك المشار اليها من قبل منظورا اليها من زاوية الراشى .

القسم الثانى

جزاء الرشوة

يثور - بمناسبة -

الرشوة - البحث فى الجزاء المترتب عليها ، اذ يسأل الجانى مسئولية جنائية ، كما تنعقد مسئولية المدنية ، وأخيرا يجد نفسه أمام رئاسته الادارية تسائله تأديبيا عما هو منسوب اليه ، فكأن الرشوة تطرح على بساط البحث جزاء جنائيا وجزاء مدنيا وجزاء تأديبيا .

٩ - الجزاء الجنائى :

العقوبة هى الجزاء الذى يقرره القانون باسم الجماعة ضد من تثبت مسئوليته واستحقاقه للعقاب عن جريمة من الجرائم التى نص عليها ولقد وضع المشرع المصرى للرشوة بمقتضى القانون الصادر فى ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ عقابا صارما قد يصل الى الاشغال الشاقة المؤبدة وهى عقوبة جنائية .

وبصدد المفاوض مع حكومه أجنبية عاقبت المادة ٧٧ من قانون العقوبات فى فقرتها ٨-، بالاشغال الشاقة المؤبدة كل شخص كلف بالمفاوضة مع حكومة أجنبية فى شأن من شئون الدولة فتعمد اجراءها ضد مصلحتها .

ونحن هنا بصدد حالة تعدد معنوى للجرائم لان الفعل الجنائى يمكن أن يوصف بأكثر من وصف قانونى واحد أى أنه يخضع فى تكييفه القانونى لأكثر من نص من نصوص القانون ، ومن ثم يمكن النظر اليه باعتباره مكونا لأكثر من جريمة واحدة ، وهو هنا يكون جريمة الرشوة وجريمة خيانة المفاوض . والحل فى هذه الحالة هو تطبيق الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، والتى

تقضى بأنه اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

وفضلا عن هذه العقوبة السالبة للحرية فان الجانى يعاقب بعقوبتى الغرامة والمصادرة .

١٠ - الاعفاء من العقاب :

نصت المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات على أنه يعفى الراشى أو الوسيط من العقوبة اذا اخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها ، كما ذكرت المادة ١٠٨ على أنه يعفى الراشى أو الوسيط من العقوبة اذا اخبر السلطات بالجريمة بظرفها المشدد المقرر فيها .

١١ - الجزاء المدنى :

عن الناحية المدنية فان العقد الدولى يظل صحيحا على الرغم من ارتشاء المفاوض فليس هناك سبب يمكن التمسك به لبطلان مثل هذا العقد طالما ان خيانة المفاوض تمت فى الفترة السابقة على إبرام العقد .

وعلى العكس من ذلك فان اتفاق الرشوة باطل بطلانا مطلقا فلا يمكن المطالبة بتنفيذه ، ذلك ان الالتزام فى هذا الاتفاق باطل لمخالفة سببه الاداب . وهذا هو ما أكدته صراحة المادة ١٣٦ من القانون المدنى التى تنص على انه : «اذا لم يكن للالتزام سبب أو كان سببه مخالفا للنظام العام أو الاداب كان العقد باطلا» .

أما اذا كان التنفيذ قد حدث أو بعبارة اخرى اذا كان الراشى قد سلم الفائدة الى المرتشى فهل يحق للراشى ان يطالب المرتشى برد مادفعه على سبيل الرشوة متمسكا

بأثر البطلان التي توجب عودة المتعاقدين الى الحالة التي كانوا عليها اصلا قبل التعاقد وذلك اخذا بمنطق البطلان الذي يقتضى زوال كل اثر للعقد ؟ أم لا يجوز له ذلك تطبيقا لقاعدة رومانية قديمة تقضى بانه لا يجوز لشخص أن يسترد مادفعه نتيجة تلوئه .

قضت الدائرة الجنائية لمحكمة النقض في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ بان جريمة الرشوة قد اثمها القانون لكونها صورة من صور اتجار الموظف بوظيفته وأخلاله بواجب الامانة التي عهد بها اليه . ولما كان الراشي هو احد اطراف هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوة الى الموظف لكي يقوم أو يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته فانه لا يصح ان يترتب له حق في المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم هو في ارتكابها . ولا يؤثر في ذلك مانص عليه القانون من اعفاء الراشي أو المتوسط اذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها . واذن فالحكم للراشي الذي أعفاه القانون من العقاب بتعويض مدني وبمبلغ الرشوة الذي قدمه يكون مجانيا للصوص متعينا نقضه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية لعدم مشروعيتها سببها .

١٢ - الجزاء التأديبي :

ان اقتران الموظف العمومي

لجريمة الرشوة امر يدل على اخلاله بواجبات وظيفته ويدعو بالتالي الى مساءلته مساءلة ادارية وذلك بتوقيع عقوبة تأديبية عليه وهو امر من صميم أحكام القانون الاداري .

وتجب الاشارة الى أن الدعوى التأديبية مستقلة عن الدعوى الجنائية ، فلا توقف احداها بسبب الاخرى ، كما ان الحكم الصادر في احدي الدعويين لا يؤثر على الدعوى الاخرى . وبعبارة أخرى لا يمكن التمسك هنا بقاعدة أنه لا يعاقب الشخص عن الفعل الواحد مرتين .

أما من الناحية العملية فان الموظف المرتشي يفصل بمعرفة السلطات الادارية كجزاء تأديبي يوقع عليه .

خاتمة

١٣ - الجانب الاخلاقي للرشوة :

المعروف ان القانون علم من علوم الاجتماع التي تقوم بدراسة

الانسان باعتباره يعيش في الجماعة والتي تتفاوت نظره كل علم منها ، ومن بينها علم الاخلاق وهو العلم الذي يبحث في اعمال الناس وتصرفاتهم من حيث هي خير أم شر .

وقد داهمت الانسانية حرمان

عالميتان كانت لهما اكبر الاثر في الاخلاق العامة التي تدهورت تدهورا ملحوظا وعاش الناس في ظل ازمة اخلاقية شديدة مما ساعد على انتشار جرائم الرشوة ، ومن هنا تجلت اهمية دراسة الجانب الاخلاقي للرشوة .

ومن المقرر ان صياغة القوانين وتقرير العقوبات غير كافية للردع وغير مقيدة في الزجر ، فلا يجدى فتىلا مسلك الشارع بتقرير عقوبات في غمرة حماسه لتحقيق غاية منشودة هي محاربة الرشوة ،

فقد اثبتت التجارب ان القوانين غير قادرة على ذلك . وهناك حكمه ماثورة سلم الجميع بصحتها سواء في العصور الغابرة ام في القرن الحالي ، وهي تقضى بانه لا غناء في القوانين مالم تساندها اخلاق الشعوب . وكما قال الاستاذ جيزو ان القوانين تستمد قوتها من القلب والضمير الانساني اكثر من استنادها الى العقاب المقرر فيها .

فالرشوة جريمة انكرتها الشرائع وازدرى الناس مرتكبها واما من يتجنبها ويتعفف عنها فهو الامين الذي يرعى الله فلا يمد يده لشيء بدون وجه حق .

وختاما يجب ان نكرر ما ذكرناه في صدر هذا البحث من ان من اثرى بافعال خبيثه اصبح فقيرا في شرفه .

عدل ساعة خير من عبادة ستين عاما

حديث شريف

بالدفع بعدم دستورية القوانين لمخالفتهما للشريعة الإسلامية

في عدم
إختصاص
المحكمة
الدستورية
العليا

للسيد الدكتور :

أحمد زكي الشيتي
المحامي

على الدفاع عنه وعلى حمايته
وعلى تأكيد احترامه ، وفي الوقت
نفسه يسمح ممثلو الشعب لأنفسهم
بمخالفة هذا الدستور .

٢ - ومهما يكن من أمر هذا
الجدل الفقهي ، فإن الدستور
المصري الصادر سنة ١٩٧١ نص
في المادة ١٧٤ على أن :

«المحكمة الدستورية العليا
هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها في
جمهورية مصر العربية ، مقرها
مدينة القاهرة» .

وفي سبتمبر ١٩٧٩ صدر
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩
باصدار قانون المحكمة الدستورية
العليا مؤكدا اختصاص هذه المحكمة
دون غيرها بالرقابة على دستورية
القوانين واللوائح .

٣ - ومن المتفق عليه :

(أ) أن المحكمة

واللوائح^(١) . بيد أنه لم يفت
واضعي الدستور التنبيه الى
ضرورة تحاشي الغلو في هذه
الرقابة حتى لا ينتهي الامر الى
اقامة حكومة قضاء
gouvernement des juges وما
زالت رقابة الدستورية وحدودها
موضع نقاش وجدل في فرنسا^(٢) .

أما في مصر فقد نادى
جمهور الفقه بحق القضاء في رقابة
دستورية القوانين وأخذت محكمة
القضاء الاداري بهذا النظر في سنة
١٩٤٨ اذ قضت بحق المحاكم في
مراقبة دستورية القوانين شكلا
وموضوعا . وليس من شك في
صحة هذا الرأي لان الدستور ان
هو الا تشريع ذي رتبة أعلى من
القانون العادي وهو بعد انما يعبر
عما ارتضاه الشعب لنفسه من
قواعد تحكم التشريعات التي تنظم
حياته . ومن التناقض البين أن
يجيء في وثيقة اعلان الدستور :

«اننا (أي جماهير شعب
مصر) نقبل ونمنح لأنفسنا هذا
الدستور ، مؤكدين عزمنا الاكيد

تقديم :

١ - في دولة تنص المادة
الثالثة من دستورها على أن السيادة
للشعب وحده وهو مصدر
السلطات ، يبدو غريبا أن يسمح
بالرقابة القضائية على مطابقة
القوانين للدستور اذ أن هذه القوانين
يقرها مجلس الشعب بوصفه ممثلا
للأمة .

هكذا كان رجال الثورة
الفرنسية يفكرون ولذا كانوا
يشجبون كل اقتراح بفرض الرقابة
على دستورية القوانين ، ففي
نظرهم هذه الرقابة تشكل افتئاتا
على السلطة التشريعية ومن ثم
تتعارض مع مبدأ اساسي من
مبادئ الديمقراطية ألا وهو مبدأ
الفصل بين السلطات .

ولذلك كان القضاء
الفرنسي ، «بفرعيه المدني
والاداري ، يمتنع من فرض رقابته
على دستورية القوانين . وظل
الامر كذلك حتى جاء دستور
١٩٥٨ الذي أنشأ المجلس
الدستوري وخوله الاختصاص
بمراقبة دستورية القوانين

(١) راجع في التطور التاريخي لرقابة دستورية القوانين في فرنسا ، بما في ذلك نواة هذه الرقابة في دستور ١٩٤٦ François Luchaire في Le Conseil Constitutionnel باريس ١٩٨٥ .

(٢) وقد اتخذ النقاش صورة حادة بمناسبة قرار المجلس الدستوري بأن بعض النصوص الواردة في قوانين التأمين التي استصدرتها
حكومة الرئيس ميتران الاشتراكية تخالف الدستور . فبهذه المناسبة اعترضت بعض الاحزاب السياسية على سلطات المجلس الدستوري
قائلة أنه ما دام الشعب ، مصدر السلطات ، أبدى رأيه في هذه القوانين فلا يسوغ لاية جهة من الجهات ، مهما علت ، أن تقف عقبة أمام
ارادة الشعب .

(٣) على أن المجلس الدستوري اعتبر نفسه هيئة قضائية (انظر الاحكام الصادرة في ١٩٥٩/١/٥ و ١٦ يناير ١٩٦٢ و ١٥ يناير -
= ١٩٧٥ في . Les Grandes Décisions du Conseil Constitutionnel . paris 1984 . وقد أيد أغلب الفقه هذا النظر
تأسيسا على أن أحكام أو قرارات المجلس تحوز قوة الامر المقضى به . راجع في معيار العمل القضائي واختلاف وجهات النظر فيه
Luchaire في المرجع السابق .

الدستورية العليا هيئة قضائية . وهذا عكس المجلس الدستوري الفرنسي الذي اختلف ، بسبب قواعد تشكيله ، فيما اذا كان هيئة قضائية أو سياسية^(٣) .

(ب) كما أنه من المتفق عليه أن رقابة هذه المحكمة تقتصر على التحقق من مطابقة القوانين واللوائح للدستور *contrôle de conformité* ولا تمتد لرقابة الملاءمة *contrôle d'opportunité* أو لرقابة التعارض أو التنازع *contrôle de compatibilité* .

وقد جاء في حكم محكمتنا العليا الصادر في ١٨ فبراير ١٩٨٠ أن :

«... ملاءمة التشريع والبواعث على اصداره من اطلاقات السلطة التشريعية لم يقيدھا الدستور بحدود معينة (وبالتالي) فان ما ينعاھ المدعى في هذا الشأن لا يشكل عيبا دستوريا يوصم به النص المطعون فيه وتمتد اليه الرقابة الدستورية» .

كما قالت في حكمها الصادر في ٧ مايو ١٩٨٣ :

«وحيث أن مناط اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في دستورية القوانين واللوائح أن يكون أساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستوري ، فلا يمتد

لحالات التعارض أو التنازع بين اللوائح والقوانين ولا بين التشريعات الاصلية والفرعية ذات المرتبة الواحدة» .

فالمحكمة الدستورية اذن تلتزم حدود الاختصاص الذي اسبغھ عليها قانون انشائها التزاما دقيقا دون افراط أو تفريط .

٤ - فهل هي التزمت هذه الحدود عند تعرضها للطعون بعدم دستورية بعض التشريعات لمخالفتها لمبادئ الشريعة الاسلامية ؟

مقتضيات رقابة دستورية القوانين واللوائح

ان التحقق من مطابقة تشريع ما للدستور يستلزم مقارنة النص التشريعي المدعى بعدم دستوريته أي «النص الخاضع للرقابة» بالنص المدعى بمخالفته أي «النص المطلوب حمايته» .

٥ - أما النصوص الخاضعة للرقابة فهي بصريح النص القوانين واللوائح . ويثور التساؤل عما اذا كانت القوانين التي تصدر بناء على استفتاء شعبي تدخل في نطاق النصوص الخاضعة للرقابة . ولم تعرض هذه المسألة على محكمتنا العليا وان كانت قضت في اول مارس ١٩٨٠ بعدم قبول طلب تفسير المادة ٩٩ من

الدستور قائلة : «تنص المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والمعمول به اعتبارا من ٢١ سبتمبر سنة ١٩٧٩ على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا لاحكام الدستور . ومؤدى ذلك أن ولاية هذه المحكمة لا تمتد الى تفسير نصوص الدستور الذي لم تصدر من أى من هاتين السلطتين وانما أعلنته وقبلته ومنحته لانفسها جماهير شعب مصر طبقا لما جاء في وثيقة اعلانه ، وهو ما يتعين معه عدم قبول الطلب» .

وفي فرنسا قضى المجلس الدستوري في سنة ١٩٦٢ بعدم اختصاصه برقابة تعديل دستوري تم بطريق الاستفتاء اذ أن هذه القوانين هي «تعبير مباشر عن سيادة الشعب» .

٦ - النصوص المطلوب حمايتها : هي بداهة الدستور .

بيد أن في الامر تفصيلا يتناوله أساتذة القانون الدستوري^(٤) .

فمن ناحية توجد نصوص وقواعد غير منصوص عليها في

(٤) راجع الدكتور رمزي طه الشاعر في النظرية العامة للقانون الدستوري ص ٢٠٠٣ وما بعدها .

(٥) راجع في تعريف المبادئ العامة للقانون ما سيجيء .

(٦) Favoreu et Lois philip المرجع السابق .

(٧) وقارن الشيخ زكريا البري في اصول الفقه الاسلامي في القاهرة سنة ١٩٨٠ ص ١٣ : الالة التي يرجع اليها لاستنباط احكام الفقه الاسلامي هي : الكتاب والسنة والاجماع وقول الصحابي والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة والعرف والشرائع السابقة والاستصحاب . مع ملاحظة انه يقول أن هذه الالة ليست جميعها محل اتفاق بين العلماء بل قد حصل الخلاف بينهم في معنى بعضها وفي الاستدلال بها .

في عدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا

القومي تعتبر من اطلاقات المشرع
لاتمتد اليها الرقابة الدستورية
حسبما استقر عليه قضاء محكمنا
العليا .

عدم اختصاص المحكمة الدستورية برقابة مطابقة التشريعات لمبادئ الشريعة

٧ - والذي يهمنا في هذا
المجال هو هذا النوع الثاني من
النصوص الدستورية وبالذات نص
المادة الثانية من الدستور التي كان
يجري نصها قبل تعديل ١٩٨٠ بما
يأتي :

«الاسلام دين الدولة ، واللغة
العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ
الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي
للتشريع» .

وقد أصبح نص الفقرة
الاخيرة بعد التعديل :

«... ومبادئ الشريعة
الاسلامية المصدر الرئيسي
للتشريع» .

ويلاحظ أن التعديل أقتصر
على ادخال الالف واللام على لفظ
«مصدر» وعندي أن هذا التعديل لم
يغير في الامر شيئاً إذ أن ادخال
الالف واللام لا يؤدي الى
الاستغراق بسبب القيد المستفاد من
اضافة لفظ «الرئيس» بعد لفظ
«المصدر» .

٨ - واستنادا الى هذا النص

والمادة ٣٤ التي تحمي الملكية
الخاصة ... الخ . وحكم هذه
النصوص هو الوجوب أو الالتزام
بالفعل أو بالترك وبالتالي تختص
المحكمة الدستورية برقابة مطابقة
القوانين لهذه النصوص الدستورية
الالزامية .

وثمة نصوص أخرى لم ترد
في الدستور في صورة الالتزام بل
اكتفت بالتعبير عن مفاهيم أخلاقية
أو ايديولوجية بقصد توجيه المشرع
وارشاده . ومن هذه النصوص
المادة ٣٩ التي تنص على أن
الادخار واجب وطني تحميه الدولة
وتشجعه وتنظمه ، ومن هذا القبيل
كذلك النصوص التي تترك للمشرع
تحديد القواعد التي تنظم موضوع
ما كنص المادة ١٢٣ التي تقضي
بأن : «يحدد القانون القواعد
والاجراءات الخاصة بمنح
الالتزامات باستغلال موارد الثروة
الطبيعية والمرافق العامة ...
والمادة ٢٥ التي تنص على أن لكل
مواطن نصيب في الناتج القومي
يحدده القانون بمراعاة عمله أو
ملكيته غير المستغلة» . وإذا اخذنا
هذا النص الاخير مثلاً فظاهر أنه
فيما عدا الفرض المستحيل لتشريع
يحرم بعض المواطنين من أي
نصيب في الناتج القومي فإن
التشريعات المنظمة لتوزيع الناتج

الدستور ولكنها ترقى الى مرتبته
ومن ثم تدخل في نطاق النصوص
المطلوب حمايتها . فمثلاً يصح
التساؤل عما اذا كانت وثيقة اعلان
الدستور تعتبر جزءاً منه .
ومعروف أن المجلس الدستوري
الفرنسي قد اعتبر أن وثيقة اعلان
حقوق الانسان الصادرة سنة ١٧٨٩
والمبادئ الاساسية المعترف بها
في قوانين الجمهورية Les
principes fondamentaux
reconnus par les lois de la
République والمبادئ العامة
للقانون^(٥) principes généraux de
droit تلحق جميعاً بالدستور وتكون
في مرتبته ويطلق عليها «المجموعة
الدستورية»^(٦) ، «bloo de
constitutionalité .

ومن ناحية أخرى فقد
يتضمن الدستور نصوصاً لا تتمتع
بهذه الحماية وبيان ذلك أن نصوص
الدستور تتفاوت من حيث قوتها
الالزامية . فبعضها يتضمن أوامر
أو نواه ، من ذلك المادة ٨ التي
تنص على أن الدولة تكفل تكافؤ
الفرص لجميع المواطنين والمادة ٧
التي تقرر بعض الامتيازات
للمحاربين القدماء والمادة ٢٠ التي
تقضي بأن التعليم في مؤسسات
الدولة المختلفة مجاني والمادة ٢٢
التي تحظر انشاء الرتب المدنية .

(٨) ويلاحظ ان المبادئ العامة للقانون ظهرت أول ما ظهرت كمصدر للقانون في قضاء مجلس الدولة الفرنسي عقب الحرب العالمية الثانية . أما المجلس الدستوري فقد أشار اليها في حكمه الصادر في ٢٩ يونيو ١٩٦٩ بمناسبة رقابة مطابقة اللوائح للدستور مقراً لأول مرة أن مبدأ سكوت الإدارة يعتبر قراراً بالرفض، هو من المبادئ العامة للقانون . ويلاحظ ان الاقرار بأن قاعدة ما تعتبر من المبادئ العامة للقانون لا يعني انها ارتقت الى مرتبة النص الدستوري . كل ما في الامر انها تسرى على السلطة اللاحقة . ويبقى من حق المشرع ان يعدلها أو يلغيها . وهذا على عكس المبادئ الاساسية المعترف بها في قوانين الجمهورية التي تتساوى في المرتبة مع النصوص الدستورية (راجع Favoreu المرجع السابق ص ٢١٢ و Théorie générale du droit - jean Louis Bergel ١٩٨٥ ص ٩٩ وما بعدها) .

دفع أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الاحوال الشخصية والمادة ٢٢٦ من القانون المدني الخاصة بالفوائد لمخالفتهما لمبادئ الشريعة الاسلامية .

وقد قضت المحكمة في الطعن الاول بقبول الطعن لا على أساس مخالفته للشريعة وانما لعيب شكلي صاحب اصدار القانون . ولا ينازع أحد في اختصاص المحكمة الدستورية بمراقبة دستورية القوانين من حيث الشكل . أما الطعن الخاص بالفوائد فقد قضت المحكمة في موضوعه بالرفض على أساس أن القانون المدني صدر قبل تضمين الدستور في سنة ١٩٧١ العبارة الخاصة بأن تكون مبادئ الشريعة مصدر التشريع وانه لا يتأتى اعمال نص المادة ٢ هذه بالنسبة للتشريعات السابقة على ايرادها في الدستور .

٩ - وليس غرض هذا المقال تقييم هذا الحكم الاخير أو التعليق عليه ولا التعرض لتطبيق الشريعة الاسلامية أو أسلوب هذا التطبيق ، فقد تعرض لهذه المسألة بما فيه الكفاية العديد من الكتاب والفقهاء .

لكن مقصودنا بحث مسألة قانونية صرفه هي مدى اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالطعن بعدم دستورية القوانين لمخالفتها لنص المادة ٢ من الدستور .

١٠ - وفي اعتقادي أن قانون المحكمة الدستورية العليا والمبادئ الاساسية لنظامنا السياسي لا يسمحان للمحكمة بالتصدي للدفع بعدم دستورية التشريعات لمخالفتها لمبادئ الشريعة الاسلامية بل يحتم عليها أن تقضي فيها بعدم الاختصاص (أو بعدم القبول) . ولنا في تأييد هذا الرأي الاسانيد والادلة والشواهد الاتية :

المبادئ العامة للشريعة لا تصلح سببا للطعن بعدم الدستورية

١١ - تقدم القول أن وظيفة المحكمة الدستورية العليا حماية الدستور ، وانه قد يتوسع في تحديد القواعد الدستورية فيلحق بالدستور بعض النصوص أو القواعد الاخرى التي تصبح عندئذ في مرتبة القواعد الدستورية principes à valeur constitutionnelle وتتمتع بذات الحماية . ومثلنا لهذا بالمبادئ التي تضمنتها وثيقة اعلان الدستور . كما بينا ان المجلس الدستوري الفرنسي يلحق بالدستور - فضلا عما تضمنته وثيقة اعلان حقوق الانسان ودستور ١٩٤٦ وغيرهما - المبادئ الاساسية المعترف بها في قوانين الجمهورية والمبادئ العامة للقانون^(٨) .

١٢ - فما هو مركز

«مبادئ الشريعة» من هذه النصوص المطلوب حمايتها . هل يمكن الحاق مبادئ الشريعة بنصوص الدستور وبذلك ترقى الى مرتبة النصوص الدستورية وتصبح المحكمة الدستورية مختصة برقابة مطابقة التشريعات لها طبقا للمادة ٢ من الدستور التي اعتبرت هذه المبادئ المصدر الرئيسي للتشريع ؟

أكثر من سبب يحول دون ذلك .

١٣ - فأولا يجب أن يلاحظ ان اصطلاح «مصادر القانون» الذي يتردد استعماله في موضوع تطبيق الشريعة له معنيان ينبغي التمييز بينهما .

فقد يراد به «المصادر الرسمية» للقانون^(٩) وهي وسائل اعمال القواعد المنظمة لسلوك الجماعة وانفاذها الى عالم القانون الوضعي أي وسائل جعل هذه القواعد قانونا واجب التطبيق . وهذه المصادر هي التشريع (أو ما نسميه أحيانا القانون) والعرف وأحكام القضاء^(١٠) . ويقابلها في الشريعة الاسلامية اصطلاح «الادلة الشرعية» وهي القرآن والسنة والاجماع والقياس . كما قد يقصد بذات الاصطلاح المصادر الموضوعية أو المادية للقانون^(١١) وهي مجموعة المعطيات التي تساعد على بلورة فكرة القانون في

(٩) Les sources formelles du droit

(١٠) مع خلاف في الرأي بالنسبة لاحكام القضاء . في علاقة أحكام القضاء بالعرف راجع Lambert - La fonction du droit civil comparé ، باريس ١٩٠٣ .

(١١) Les sources matérielles ou substantielles du droit

(١٢) Méthodes du droit . Théorie générale - Jean Louis Bergel . ٥٣ صفحة وما بعدها . Dalloz 1975 . du droit

انظر تعريف الدكتور سمير تناغو للقوى الخلافة للقانون في النظرية العامة للقانون الاسكندرية ١٩٨٥ ص ٢٦٧ . وانظر ص ٢٢٤ وما بعدها «في مصادر القانون بوجه عام» : حيث يقرر المؤلف ان اصطلاح المصدر ليس له الا معنى واحد ... السبب المنشئ وفقا لمقتضيات السببية والسبب المنشئ هو ذاته المصدر الرسمي للقانون وهو ينتقد اطلاق لفظ «المصدر» على أي معنى آخر .

في عدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا

الشرعية من المبادئ الأساسية للقانون وبذلك تعتبر من مصادره الرسمية ويتحتم على المحكمة الدستورية أن تراقب مطابقة التشريع لها .

١٧ - الذي يمنع من هذا أولا الدستور نفسه . فالمادة ٢ بنصها على أن مبادئ الشريعة مصدر التشريع قد أبانت أن التشريع هو المصدر الرسمي للقانون والشرعية المصدر الذي يستلهمه المشرع عند وضع تشريعه أي المصدر الموضوعي وقد تأيد هذا المعنى بالنص على أن مبادئ الشريعة هي المصدر الأساسي الأمر الذي يؤكد كونها مصدرا موضوعيا بدليل امكانية استلزام مصادر أخرى^(١٥) .

ثم إن المبادئ الأساسية أو العامة للقانون في نظر الفقه والقضاء الفرنسيين إنما هي هذه المبادئ التي تستخلص أو تستنبط مما جاء في القوانين القائمة فعلا أو من أحكام القضاء المتواترة ، فهي ليست مبادئ العدالة أو القانون الطبيعي أو نظريات فلسفية يدين بها بعض القضاة أو ينادى بها فريق من الفقهاء^(١٦) بل هي مصدر رسمي من مصادر القانون^(١٧) .

١٨ - ثم أن مبادئ الشريعة ليست مبادئ مستنبطة من أحكام المحاكم ولا مجال إلى تحديد مكان لها في نظام الشريعة

١٥ - ولما كانت رقابة دستورية القوانين إنما تنصرف إلى المصادر الرسمية للقانون لا إلى مصادره الموضوعية ، سواء أكانت هذه المصادر الشريعة الإسلامية أو القانون الفرنسي أو الألماني أو غيرهم فإنه لا يسوغ اعتبار مبادئ الشريعة في مرتبة نصوص الدستور . وبالتالي يمتنع على المحكمة الدستورية أن تتصدى للدفع بعدم دستورية القوانين لمخالفتها للمادة ٢ من الدستور أي لمخالفتها لمبادئ الشريعة .

١٦ - بيد أنه قد يعترض على هذا الرأي بأنه ، بغض النظر عن استعمال المادة ٢ من الدستور لاصطلاح «مصدر التشريع» ، وسواء أكان هذا التعبير دقيقا أم غير دقيق ، فإن مبادئ الشريعة لا تختلف عن المبادئ العامة للقانون التي تقدم القول بأنها تعتبر مصدرا رسميا للقانون في القانون الفرنسي حسبما جرى عليه قضاء المجلس الدستوري الفرنسي الذي أسبغ على المبادئ الأساسية المعترف بها في قوانين الجمهورية مرتبة المبادئ الدستورية وأوجب تقريرا على ذلك أن يكون التشريع مطابقا لها^(١٨) .

فما الذي يمنع - إزاء صراحة المادة ٢ من الدستور - من اعتبار مبادئ

مجتمع معين ومن ثم تسهم جميعا في خروج القواعد القانونية إلى الكيان الوضعي . فالقواعد القانونية لا تنشأ من فراغ وإنما هي نتيجة أفكار دينية وأخلاقية وفلسفية وايدولوجية وسياسية مختلفة تسود المجتمع في وقت معين وهي محصلة متطلبات اقتصادية وفنية وتكنولوجية دائمة التطور . وهذه المصادر التي أطلق عليها «القوى الخلاقة للقانون» تختلف تماما عن المصادر الرسمية له^(١٩) .

١٤ - فإذا جاءت المادة ٢ من الدستور ونصت على أن مبادئ الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع فظاهر أنها تقصد المصدر بالمعنى الثاني أي المصدر المادي أو الموضوعي لا المصدر الرسمي . والقول بغير ذلك يؤدي إلى اختلاط المصدرين : المصدر الرسمي وهو التشريع الذي يقرره مجلس الشعب والمصدر الموضوعي أي مبادئ الشريعة ويضحي لا فارق بين المصدر الرسمي وبين المصدر الموضوعي للتشريع . أو يصبح المصدر الموضوعي (مبادئ الشريعة) هو التشريع وهو مستحيل قانونا ومنطقا إلا في حالة عدم وجود نص تشريعي يحكم القاضي بمقتضاه^(٢٠) .

(١٣) انظر بند ١٧ فيما بعد .

(١٤) راجع في كل هذا الدكتور رمزي الشاعر في المرجع السابق ص ٢٢٦ وما بعدها وله رأى خاص بالنسبة للدستور المصري . وراجع شرحه للقوانين المكملة للدستور في القانون المصري .

(١٥) راجع بند ٢٢ وما بعده .

(١٦) Favoreu في المرجع السابق ص ٢١٢ : Le Conseil Constitutionnel admet l'existence de principes généraux : du droit, c'est - à - dire de règles de droit non écrites dégagées par le juge .

Bergel المرجع السابق ٩٦ : «... De plus, alors que la coutume existe et peut s'imposer au juge par elle - même, les principes généraux n'ont par eux - mêmes aucune existence propre : c'est le juge qui leur donne force et vie .

الاسلامية التي لا تعرف هذا الاصطلاح^(١٨). «في الشريعة كل ما يصدر عن الانسان من أقوال وأفعال سواء أكان من العبادات أم المعاملات أم الجرائم أم الاحوال الشخصية أم أى نوع من أنواع العقود أو النصرفات له في الشريعة الاسلامية حكم، وهذه الاحكام بعضها بينها نصوص وردت في القرآن والسنة، وبعضها لم تبينها نصوص في القرآن والسنة ولكن أقامت الشريعة دلائل عليها ولصبت امارات لها بحيث يستطيع المجتهد بواسطة تلك الدلائل والامارات أن يصل اليها ويتبينها^(١٩). ففي الشريعة اذن شملت هذه الاحكام كل مجالات سلوك الانسان في الحياة^(٢٠). وهذه الاحكام بينها الادلة الشرعية (تقابل المصادر الرسمية للقانون) وهي القرآن والسنة والاجماع والقياس. وعلى هذا فقياس «مبادئ الشريعة» على «المبادئ العامة للقانون» محل نظر اذ أن المبادئ العامة للقانون، بوصفها مصدرا رسميا للقانون، يلجأ اليها القاضي عند عدم وجود نص مقدم عليها يستشف منه الحكم وهو ما لا يجوز في الشريعة لان الشريعة تفترض انها تضمنت الاحكام التي شملت كل مجالات سلوك الانسان في الحياة. ومع وجود الحكم المستخلص من مصادره الرسمية او الذي يمكن استخلاصه منها لا يجوز تركه

والالتجاء الى مصادر اخرى يطلق عليها مبادئ الشريعة .

١٩ - فاشارة الدستور الى مبادئ الشريعة لم يقصد بها اذن أن تكون هذه المبادئ مصدرا رسميا للتشريع بل مجرد مصدر مادي أو موضوعي يستلهمه المشرع عند وضع التشريع . ويتفق هذا مع نص المادة ٢ من القانون المدني الذي يجرى بما يأتي :

«تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها ، فاذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه ، حكم القاضي بمقتضى العرف ، فاذا لم يوجد فبمقتضى الشريعة الاسلامية ، فاذا لم توجد ، فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة^(٢١) .

٢٠ - وبعد فقد لا أكون مجانباً للصواب اذا قلت ان الرأي المتقدم هو ما قال به أو قصده العديد من الكتاب الذين تناولوا موضوع تطبيق الشريعة الاسلامية - وان لم يفصحوا عن النتيجة التي انتهينا اليها - فمن ذلك ما كتبه الدكتور احمد كمال أبو المجد في مقاله المنشور بالاهرام في ١٩٨٥/٧/٢ .

.... أن مفتاح القضية

الرئيسي يكمن في كلمة «مبادئ التشريع :

«وهي كلمة واردة في النص الاصل للمادة الثانية وواردة بعد ذلك في النص بعد تعديله . وهذه الكلمة - في تقديرها - تجعل النص الدستوري كله غير نافذ بذاته ، محتاجا الى تدخل المشرع ليحول هذه المبادئ الى مضمون تشريعي محدد يمكن أن يلتزم به القاضي ... هذا فضلا عن ان كلمة المبادئ في ذاتها كلمة غامضة يتصور الخلاف الواسع في تحديد مدلولها ...

... لهذا كله نرى ان النص على أن تكون مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس نصا نافذا بذاته ... وأساس ذلك انه اذا أريد للقاضي أن يطبق الشريعة الاسلامية وان يقضى بعدم دستورية ما يخالفها من تشريعات فلا بد من ان يحدد له مضمون تلك الشريعة . فالقاضي يحال الى مضمون قانوني ولا يحال الى مصدر للتشريع (٢) والا كانت هذه الاحالة اجبارا له على أن يمارس عملا تشريعا خالصا ...»

٢١ - الخلاصة ان مبادئ الشريعة لا تصلح سببا للطعن بعدم دستورية القوانين اذ ان اختصاص المحكمة الدستورية العليا لا يمتد لرقابة مطابقة التشريعات لمصادرها الموضوعية . وواقع

«Il faut dès lors admettre que c'est de la jurisprudence que les principes généraux tiennent leur autorité.»

وفي صفحة ٩١ : «... Il faut les distinguer à la fois des «lieux communs», des principes surnaturels, théologiques ou philosophiques et même des principes de droit naturel . Les principes généraux du droit ne sont pas extérieurs à l'ordre juridique positif; ils en font partie .»

Introduction à l'étude du droit . 2e d No. 126 Marty et Raynaud . Traité de Droit Civil . Introduction paris 1977 No . 467 Jacques Guestin .

(١٧) عكس هذا الرأي . الدكتور سمير تناغو . المرجع السابق ص ٢٥٦ : المبادئ العامة ... تختلف عن مصادر القانون في انها لا تخلق قواعد قانونية وضعية بل تسبق خلق هذه القواعد ... بيد أنه يرتب نفس النتيجة التي انتهينا اليها من حيث رقابة الدستورية اذ

في عدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا

المجلس للتحقق من مطابقتها
للدستور :

«ان المادة ٦٠ من الدستور
لا تخول المجلس سلطة عامة في
التقدير pouvoir d'appréciation
ولا سلطة اتخاذ القرار pouvoir
de décision أسوة بالبرلمان بل
تقتصر على منحه الاختصاص بالحكم
في مطابقة القوانين للدستور .»

وفي هذا يقول الاستاذ
: Favoreu

«(Le Conseil n'est pas un
arbitre . Il n'est pas davantage
un organe de décision
politique, il est chargé de dire
le droit, de veiller au respect
des règles constitutionnelles
dans les limites et dans les
conditions fixées par la
Constitution ... (... il
n'appartient pas au Conseil
constitutionnel de substituer sa
propre appréciation à celle du
législateur) (٢٣)»

والاحكام المذكورة أعلاه
نتيجة منطقية لكون المحكمة

٢ من الدستور بنصها على أن
مبادئ الشريعة الإسلامية هي
المصدر الرئيسي للتشريع قد
أجازت للمشرع استنباط التشريع
من مصادر موضوعية أخرى وهي
بهذا تكون أوردت حكما تخييريا لا
وجوبيا . وبتعبير آخر هذه المادة
خولت المشرع سلطة تقييرية في
استلهاام الاحكام من أية مصادر
أخرى يراها أكثر ملاءمة لمقتضى
الحال .

وقد اسلفنا ان اختصاص
المحكمة الدستورية العليا لا يمتد
لرقابة الملاءمة . كما أوردنا في
صدر هذا المقال حكم المحكمة
الدستورية العليا الذي قرر أن
ملاءمة التشريع والبواعث على
اصداره من اطلاقات السلطة
التشريعية ما لم يقيد بها الدستور
بحدود وضوابط معينة .

وبهذا الرأي أخذ المجلس
الدستوري الفرنسي في حكمه
الصادر في ١٥ يناير ١٩٧٥ الذي
جاء به تعليقا على المادة ٦٠ من
الدستور الفرنسي التي تنص على
عرض القوانين قبل اصدارها على

الامر ان المحكمة - على ما
قدمنا - حريصة على التزام
الاختصاصات المخولة لها قانونا
دون افراط أو تفريط . فمن ذلك ما
حكمت به في أول مارس ١٩٨٠
عندما رفضت تفسير المادة ٩٩ من
الدستور : تنص المادة ٢٦ من
قانون المحكمة الدستورية العليا
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٩ والمعمول به اعتبارا من
٢١ سبتمبر ١٩٧٩ على ان تتولى
المحكمة الدستورية العليا تفسير
نصوص القوانين الصادرة من
السلطة التشريعية والقرارات
الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا
لاحكام الدستور ، ومؤدى ذلك ان
ولاية هذه المحكمة لا تمتد الى
تفسير نصوص الدستور الذي لم
يصدر من أى من هاتين السلطتين
انما أعلنته وقبلته ومنحته لانفسها
جماهير شعب مصر طبقا لما جاء
في وثيقة اعلانه وهو ما يتعين معه
عدم قبول الطلب (٢٢) .

المادة ٢ من الدستور أوردت
حكما تخييريا .

٢٢ - لا جدال في أن المادة

يقول : ونظرا لان المبادئ العامة تختلف عن مصادر القانون ، فانه من الصعب تصور اخضاع القواعد القانونية الوضعية لشرط موافقتها
للمبادئ العامة المذكورة (ص ٢٨٢) . ويرى الدكتور تنافوا ان مبادئ الشريعة تعتبر من المبادئ العامة للقانون المصري .

(١٨) نقلا عن رأى غير منشور للاستاذ سعد أبو السعود المحامى .

(١٩) الاستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف أصول الفقه الطبعة الثانية عشر ص ١٠ .

(٢٠) الدكتور عبد الهادى الفضلى مبادئ أصول الفقه ص ١١ .

(٢١) وانظر مشروع قانون المعاملات المدنية لدولة الامارات العربية المتحدة الذى جاءت صياغة مادته الاولى أكثر توفيقا فيما يتعلق

بالإشارة الى الشريعة .

تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو فحواها . ولا مسأغ للاجتهاد في مورد
النص القطعى الدلالة . فاذا لم يجد القاضى نصا في هذا القانون حكم بمقتضى الشريعة الإسلامية على ان يراعى تخير أنسب الحلول من
مذهبى الامام مالك والامام احمد بن حنبل ، فاذا لم يجد فمن المذاهب المعتمدة الاخرى حسبما تقتضيه المصلحة .

لا سلطان إلا
برجال ، ولا
رجال إلا
بالمال ، ولا
مال إلا
بعمارة ، ولا
عمارة إلا
بالعدل .

عمرو بن العاص

وقد نبه الى ذلك ميشيل
دبريه ، وزير العدل الفرنسي ،
ابان مناقشة دستور ١٩٥٨ بقوله :
«أن هناك حدا فاصلا اذا تخطيناه
أوجدنا تعارضا بين الرقابة
الدستورية وبين ممارسة النظام
البرلماني لانه لا الجمعية (يقصد
البرلمان) ولا الرأي العام على
استعداد لقبول مشاركة القضاء
باستمرار فى الحياة
السياسية»^(٢٤) .

٢٤ - وهذا هو ذاته ما
قصده الامام الشافعى عندما برر
رفض اعتبار الاستحسان من الأدلة
الشرعية قائلا : «من استحسنت فقد
شرع أى جعل نفسه شارعا» .

٢٥ - وفى النهاية لا ينبغي
أن يستخلص مما تقدم أن نص
المادة ٢ من الدستور نص مجرد
من كل قيمة . لا فبرغم أنه أتى
بحكم تخييري الا أنه باضافته لفظ
«الرئيسي» بعد عبارة «المصدر» قد
أظهر انه وان خير المشرع بين
الفعل والترك ، فقد رجح الفعل
على الترك . بيد أن مسئولية عدم
الامتثال لهذا التوجيه - اذا كانت
هناك ثمة مسئولية - تكون مسئولية
سياسية لا غير .

الدستورية العليا هيئة قضائية تحكم
فى مسألة قانونية بعكس المجالس
السياسية التى تراعى اعتبارات
الملاءمة .

٢٣ - وواضح ان عدم
الآخذ بهذا الرأي معناه ارقام
القضاء فى أعمال السلطة
التشريعية . وعلى ما يقول الدكتور
أبو المجد فى مقاله المشار اليه
أنفا :

«والقول بغير ذلك يصل بنا
الى نتيجة غير مقبولة نظريا
ومفضية الى الحرج والتضرر
البالغين من الناحية العملية . ذلك
ان منح القاضى سلطة القضاء بعدم
دستورية القوانين لمخالفتها لمبادئ
الشريعة الاسلامية فى اطار النص
القائم الذى يتحدث عن «مبادئ»
الشريعة الاسلامية» يعنى - فى
الواقع - اننا نمنح القاضى سلطة
استخلاص أحكام الشريعة
الاسلامية من مبادئها العامة ثم
محاكمة القوانين القائمة الى تلك
الاحكام كما استخلصها هو ...
والشق الاول من هذه المهمة يحول
القاضى الى سلطة تشريعية خلافا
لنصوص الدستورية» .

فإذا لم يجد حكم القاضى بمقتضى العرف على الا يكون متعارضا مع النظام العام والاداب . وإذا كان العرف خاصا بامارة معينة
فيستوى حكمه على هذه الامارة .

(٢٢) وعلى هذا جرى المجلس الدستوري الفرنسي ، راجع Luchaire المرجع السابق ص ٩٣ :

Le Conseil n'a pas compétence générale pour veiller au respect de la Constitution . On comprend alors plusieurs
décisions du Conseil qui soulignent qu'il ne peut intervenir que dans les cas expressément prévus .

(٢٣) ومن التطبيقات الشهيرة لهذا المبدأ حكمى المجلس الدستوري فى ١٦ يناير و ١١ فبراير ١٩٨٢ اللذين جاء بهما أن السلطة
المختصة بتقرير التأميم هى المشرع والمشرع وحده (بشرط مراعاة باقى الاحكام الدستورية كالتعويض العادل المسبق) .

(٢٤) «A un certain stade il y incompatibilité entre le recours à ce Conseil et l'exercice du régime parlementaire,
car ni l'Assemblée, ni l'opinion publique n'accepteraient que des juges participent constamment à la vie politique» .
(Compte rendu . Comité Consultatif . page 76) .

أثر الاستحالة النسبية

على تنفيذ الالتزام

للسيد الدكتور: نجيب محمد بكير
أستاذ مساعد القانون الخاص - جامعة حلوان

العقد شريعة المتعاقدين ، فلا
يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق
الطرفين أو للأسباب التي يقررها
القانون .
مادة ١/١٤٧ مدنى

تمهيد :

القواعد العامة فى تنفيذ الالتزام

يخضع تنفيذ العقد لمبدأين :

المبدأ الأول : مراعاة حسن
النية فى تنفيذ العقد :

ويعتبر هذا المبدأ من
المبادئ الأساسية فى القانون
الحديث والواقع أن سوء النية فى
تنفيذ العقد يعتبر من قبيل الغش
وهو يقابل التدليس عند تكوين
العقد .

المبدأ الثانى : العقد شريعة
المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا
تعديله إلا باتفاق الطرفين أو
للأسباب التي يقررها القانون . (م
١/١٤٧ مدنى) .

والاصل أنه لا يجوز

للقاضى أن ينقض العقد أو يعدله ،
فمهمة القاضى تقتصر على تفسير
نصوص العقد . ولكن خضوعا
لاعتبارات تتعلق بالعدالة فإن
المشرع يجيز للقاضى فى بعض
الحالات الاستثنائية أن يعدل فى
شروط العقد (١) .

- فلا يستطيع المتعاقد أن

يتحلل من التزامه الا اذا قام اتفاق
على ذلك بينه وبين المتعاقد
الآخر ، أو لسبب من الأسباب التي
يقررها القانون . أما خلاف ذلك ،
فليس أمامه سوى تنفيذ هذا
الالتزام ، أما بطوعه أو جبرا
عنه .

القوة القاهرة أو الحادث الفجائى
الذى يعفى المدين من المسؤولية :

وليس هناك ما يعفى المدين
من المسؤولية عن عدم قيامه بما
التزم به إلا أن تحول دون ذلك قوة

قاهرة «force majeure» أو حادث
فجائى «cas fortuite» .

ومؤدى هذه القاعدة أن

المدين لا يعفى من المسؤولية بسبب
فشله فى الوفاء بالتزامه العقدى ،
الا أن تقوم استحالة مطلقة فى تنفيذ
هذا الالتزام ، وفيما عدا ذلك ، فإنه
يتعين على المدين أن ينفذ التزاماته
العقدية مهما كان هذا الأمر مرهقا
أو صعبا أو كثير التكاليف .

واذا كانت نظرية القوة
القاهرة قد عالجت الحالات التي
تقوم فيها استحالة مطلقة عن طريق
انتهاء الالتزام واعفاء المدين من
التنفيذ ، فكيف السبيل اذن الى
معالجة الحالات التي تنشأ فيها
استحالة نسبية لا تؤدى الى الحيلولة
دون تنفيذ الالتزام ، بل تؤدى الى
أن يصبح هذا التنفيذ صعبا أو مكلفا
مع امكان القيام به .

(١) ومثال ذلك سلطة القاضى فى تعديل الشرط الجزائى (م ٢/٢٢٤) ونظرة المدين الى ميسرة (م ٢٤٦) وتعديل الشروط النسبية
فى عقد الاذعان (م ١٤٩) ، وسلطة للقاضى فى رد التزام المرهق الى الحد المعقول فى حالة الظروف الطارئة (م ١٤٧) .

(٢) لم يتفق الفقه على وصف واحد لتغير الظروف الذى يستوجب تطبيق النظرية فبعض الفقه تطلب أن يكون تغير الظروف
«جوهريا» ، وبعضه نادى بأن يكون ذلك التغير «كثيرا» ، أما الفقه الفرنسى فقد قال بغضائمه بضرورة أن يكون التغير «جذريا»
(radicalement) . وفى التقنيات العربية التي اعترفت بنظرية عامة للظروف الطارئة ، نجد بعض الاوصاف التي احيط بها الحادث

نظرية الظروف الطارئة والفارق بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية :

هذا التساؤل يعتبر المدخل الحقيقي الى ما تعارف عليه الفقه باسم نظرية الظروف الطارئة . فقد ادرك الفقه ما يقوم من علاقة خاصة بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية في تنفيذ الالتزام . فاذا كان القانون قد اعترف ، ومنذ زمن بعيد ، بأثر الاستحالة المطلقة على الالتزام العقدي ، فيجب انن أن يترتب على الاستحالة النسبية أثرها .

لقد حاول الفقه أن يبني نظريته الجديدة في الظروف الطارئة على أساس ملاءمة الالتزام العقدي وفقا للظروف المتغيرة ، وبحسب ما تؤدي به من آثار قد تنعكس على هذا الالتزام . وفكرة

الملاءمة العقدية ، بهذا المفهوم ، لم تكن من أفكار القوانين الحديثة وحدها ، فقد وجدت لها بعض تطبيقات متفرعة في بعض الشرائع القديمة ، كشرعية حمورابي وشرائع مصر القديمة وشرائع الرومان^(٢) .

وسوف نتناول هذا البحث في أربعة فصول على النحو التالي :

فصل أول : ونعرض

فيه/نظرية الظروف الطارئة في القانون المصري .

فصل ثان : ونتناول فيه/مشكلة تغير الظروف في الفقه الاسلامي .

فصل ثالث : ونخصصه لعرض/نظرية الاستحالة في القانون الانجليزي .

فصل رابع : خلاصة البحث ، والاقتراحات .

الفصل الاول

نظرية الظروف الطارئة في القانون المصري

تفترض نظرية الظروف الطارئة تغير الظروف الاقتصادية عند تنفيذ العقد بسبب حادث لم يكن متوقعا ، بحيث يصبح تنفيذ الالتزام - وان لم يكن مستحيلا - مرهقا للمدين الى حد يهدده بخسارة فادحة تفوق الحد المألوف . مثال ذلك أن يتعهد شخص بتوريد سلعة بسعر معين ثم يحدث قبل حلول ميعاد التوريد أن يرتفع ثمن هذه السلعة الى اضعاف ما كانت عليه بسبب حرب منعت ورودها من الخارج مثلا ، وحينئذ يصبح تنفيذ هذا العقد يهدد المدين بخسارة فادحة تجاوز الحد المألوف .

ومن الواضح ان العدالة تقتضي تخفيف عبء الالتزام عن

المدين وذلك بتوزيع تبعات الحادث الطارئ على الطرفين . ولقد أقر القانون المدني المصري نظرية الظروف الطارئة ، وأعطى للقاضي سلطة تعديل شروط العقد بحيث يرد الالتزام المرهق الى الحد المعقول . وهذا هو ما تنص عليه المادة ١٤٧/٢ من التقنين المدني المصري : « اذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقيعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى . وان لم يصبح مستحيلا ، صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة ، جاز للقاضي تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق الى الحد المعقول . ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك » .

فنظرية الظروف الطارئة تعالج اختلال التوازن بين التزامات الطرفين عند تنفيذ العقد ، وتؤدي الوظيفة التي تقوم بها نظريتنا الاستغلال والاذعان عند تكوين العقد .

شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة :

أولا - يقتصر مجال نظرية الظروف الطارئة على العقود المتراخية التنفيذ :

كأن يكون العقد من العقود التي يستغرق تنفيذها مدة من الزمن كعقد المقاولة أو من العقود الدورية

الطارئ لضبط درجة تغير الظروف ، وهذه الاوصاف هي : أن يكون هذا الحادث استثنائيا وعاما وليس في الوسع توقعه .
- نظرية العقد للدكتور عبد الرازق المنهوى ، الطبعة الاولى ، ١٩٣٤ ، ونظرية العقد في قوانين البلاد العربية للدكتور عبد المنعم فرج الصده ، . ١٩٦٧ ، No. 1916, p. 567, Boris Starck, Droit Civil, Obligations, Paris, 1972.
واثر الظروف الطارئة على الالتزام العقدي للدكتور خميس الغزالي .

اثر الاستحالة النسبية

التنفيذ كعقد التوريد أو من العقود الفورية ولكن تنفيذه مؤجلاً .

وفي الحقيقة ، لم يكن هذا الشرط وليد النظم القانونية المعاصرة ، فقد عرفت بعض النظم القديمة ، فظرفية شرط عدم تغير الظروف التي نشأت في أحضان القانون الكنسي ، تفترض لتطبيقها عقوداً متراخية التنفيذ . كما أن

نظريات الفقه الاسلامي وجدت مجالا خصبا لتطبيقها في عقود المدة أو العقود المتراخية التنفيذ ، كعقد اجارة الأشياء أو الاشخاص وعقود البيع التي يربأ فيها سداد الثمن أو تسليم المبيع . ومن بين نظريات الفقه الايطالي التي ظهرت في عصر النهضة ، نجد الفقيهين الايطاليين «مانتيكا» و «دي لوكا»^(٣) ، قد اهتموا بهذا الشرط اهتماما خاصا في نظريتهما ، فطلبوا لتطبيق الظروف الطارئة أن يتضمن العقد أداءات متتابعة أو أن يكون تنفيذه في المستقبل .

وتنبع أهمية عنصر الزمن في شرط التراخي من ناحيتين . الناحية الأولى ، وهي ضرورة أن يتمدد تنفيذ العقد في المستقبل حتى يجد الطرف الطارئ مسرعا زمنيا يؤدي فيه الى الاخلال باقتصاديات العقد . أما الناحية الثانية ، فهي أن

يكون هناك متمتع من الوقت يسمح بتأثير هذا الظرف الطارئ على الالتزام العقدي قبل تمام تنفيذه . فاذا افترضنا ان الطرف الطارئ قد وقع معاصرا لزمن انعقاد العقد ، فان المدين في هذه الحالة لا بد أن يكون عالما بالنتائج التي يسفر عنها وقوع هذا الظرف ، فلا يكون هناك محل لمراجعة شروط العقد مع وجود هذا الرضاء .

وبما أن شرط عدم توقع الظرف الطارئ يجب الاحتجاج به وقت ابرام العقد ، فلا يتصور - على الاقل من الناحية النظرية - أن يحدث هذا الظرف معاصرا لوقت ابرام العقد والمدين لا يتوقعه .

فالمسلم به في الفقه الفرنسي والعربي^(٤) ، أن التراخي أو الاستمرار في تنفيذ العقد يمنح فرصة أكبر لتغير الأداءات بسبب تغير الظروف . فهذا الفقه يرى أن طروء الحادث الاستثنائي العام غير المتوقع ، لا يمكن تصوره الا في حالة وجود فترة زمنية فاصلة بين وقت نشأة العقد ووقت تنفيذه ، قصرت هذه الفترة أم استطالت .

والظاهر أن القضاء المصري اعتنق الرأي السابق ، اذ جاء في قرار محكمة النقض

المصرية الصادر في الطعن رقم ٢٤٠ السنة ٢٧ قضائية «أن نص المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني ، يتسع لتطبيق نظرية الظروف الطارئة على جميع العقود التي يفصل بين ابرامها وتنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائي غير متوقع يجعل تنفيذ الالتزام مرهقا للمدين»^(٥) .

ولكن انطباق النظرية على جميع العقود الملزمة للجانبين والملزمة لجانب واحد لا يعني عدم قيام فروق فنية بين تطبيق النظرية على الفئة الأولى وتطبيقها على الفئة الثانية من العقود .

ففي حالة تطبيق النظرية على العقود الملزمة للجانبين يستطيع أي من المتعاقدين الدائن أو المدين ، أن يطالب بتطبيق النظرية اذا صار ما انيط به من التزام مرهقا بما يجاوز حدود السعة . وهذا الحق المزدوج في اللجوء الى احكام الظروف الطارئة ، قرره قاعدة قديمة عرفت في قضاء مجلس الدولة الفرنسي بقاعدة تبادل تطبيق نظرية الظروف الطارئة .

«La règle de la réciprocité de l'imprévision» .

ويشك البعض في امكان اعمال هذه القاعدة في العقود الملزمة لجانب واحد . فعلى حد تعبير الأستاذ السنهاوري^(٦) ، فإن

(٣) الغبن اللاحق والظروف الطارئة ، للدكتور محمد عبد الجواد .

René Demogue, Traité des Obligation, no 638, p. 699 M. Planiol et G. Ripert, Traité et G. Ripert, (٤) Traité Pratique de Droit Civil Français, no 391, p. 545. Jean - Louis Mouralis, no I, «Imprévision» .

والنظرية العامة للالتزام للدكتور جميل الشرقاوي ، والقوة الملزمة للعقد في الشريعة الاسلامية ونظرية الظروف الطارئة في القانون المصري للدكتور محمد عبد الجواد ، رسالة دكتوراه بالفرنسية من جامعة باريس (النسخة الخطية) ، موجز اصول الالتزامات للدكتور سليمان مرقص ، ونظرية الحوادث الطارئة للأستاذ عادل علوية وايضا مرجع الدكتور حسبو الغزالي - المرجع السابق .

(٥) وليس من شك في أن العقود التي تنفذ فور انعقادها دفعة واحدة ، لا تتأثر في الغالب بمراجعة شروطها بسبب تغير الظروف .

العقد الملزم لجانب واحد لا ينشئ التزامات الا فى جانب أحد المتعاقدين فيكون مدينا غير دائن ، ويكون المتعاقد الآخر دائنا غير مدين . وعلى هذا ، فلا مجال لعمال قاعدة تبادل التطبيق على العقود الملزمة لجانب واحد ، لأن الدائن لا يتحمل بأى التزام حتى يطلب الترفق به عند قيام الارهاق فى التنفيذ .

والقانون لا يشترط أن يكون التراخى قائما بالنسبة للالتزامين المتقابلين ، وانما يقنع بقيام هذا التراخى بالنسبة لواحد منهما ، بحيث تنطبق النظرية حتى لو نفذ احد المتعاقدين التزامه فى حين أن الثانى لم ينفذه . فالعبرة فى شروط النظرية بالالتزام العقدى الذى أصبح مرهقا ، وليس بالالتزام الآخر الذى يقابله ، وأن العبارة التى وردت فى ثانيا نص المادة ١٤٧ من التقنين المدنى «وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين» .

فهذه العبارة رغم ما قد توحى به من ضرورة وجود تقابل بين الالتزامات العقدية ، لاتعارض مع اجراء مثل هذه الموازنة فى حالة عدم قيام مثل هذا التقابل^(٧) .

ثانيا : وقوع حادث استثنائى عام بعد ابرام العقد وقبل تنفيذه .
مثال ذلك قيام حرب أو

زلزال أو وباء أو فرض تسعيرة أو الغائها . فاذا لم يكن الحادث عاما وانما كان خاصا بالمدين وحده كموت المدين أو افلاسه أو مرضه فلا مجال لتطبيق هذه النظرية .

ويلاحظ أن بعض الحوادث يعد استثنائيا بطبيعته كالحرب والزلازل والوبئة ، والبعض الآخر لا يعد استثنائيا الا اذا بلغ حدا من الجسامه تجاوز المألوف كأننتشار دودة القطن أو الفيضان أو ارتفاع الأسعار .

ثالثا : يجب أن يكون الحادث غير متوقع ولا يمكن دفعه :

فاذا كان الحادث متوقعا أى يتوقعه الشخص العادى كانتشار الدودة فى الزراعة فلا تنطبق نظرية الظروف الطارئة .

ولا يكفي أن يكون الحادث غير متوقع ، بل يشترط أيضا أن يكون الجاني لا يمكن دفعه . فاذا كان فى وسع المدين أن يدفع الحادث ببذل جهد معقول ولم يقم بذلك فلا يستفيد من حكم الظرف الطارىء .

رابعا : يجب أن يؤدى الحادث الى جعل التزام المدين مرهقا الى الحد الذى يهدده بخسارة تجاوز الحد المألوف :

فلا يشترط فى الحادث الطارىء أن يجعل التزام المدين

مستحيلا لأن الاستحالة يترتب عليها انقضاء الالتزام بسبب القوة القاهرة .

وعند تقدير جسامه الارهاق أو فداحة الخسارة فانه يجب الأخذ بمعيار موضوعى لا يعتد فيه بشخص المدين وظروفه الخاصة ، بل العبرة بما يجاوز المألوف من خسارة فى التعامل بالنسبة الى الصفقة ذاتها منفصلة عن ظروف المدين . وعلى ذلك يجوز للمدين ان كان شخصا واسع الثراء أو مصرفا أو حكومة أن يستفيد من تطبيق نظرية الظروف الطارئة اذا توافرت شروط تطبيقها .

حكم الظرف الطارىء :

خول القانون المدنى للقاضى ، فى حالة توافر شروط الظرف الطارىء سلطة تجاوز مهمة القاضى العادية ، فأجاز له أن يعدل فى العقد بحيث يرد الالتزام المرهق الى الحد المعقول .

ويمكن أن نتصور لذلك ثلاثة حلول :

١ - يجوز للقاضى أن يوقف تنفيذ الالتزام بعض الوقت اذا لم يكن فى ذلك ضرر جسيم للدائن ، كم لو كان الظرف الطارىء وشيك الزوال كارتفاع مفاجىء فى الاسعار سيعقبه فتح باب الاستيراد .

وذلك بعكس العقود التى يتراخى تنفيذها ، فتظل الرابطة العقدية التى تولدها ، ممتدة أو مستمرة فى الزمن . ومادام أن الظروف الواقعية دائمة التحول والتغير ، فان مراجعة شروط هذه العقود يصبح أمرا لافر منه - المراجع السابقة .

(٦) الوسيط ، للدكتور عبد الرازق السنهورى ، ومرجع الدكتور حسبو الفزائى - المرجع السابق .

(٧) النظرية العامة للالتزام ، للدكتور عبد الحى حجازى .

أثر الاستحالة النسبية

٢ - يجوز للقاضي زيادة الالتزام المقابل للالتزام المرهق ، أى أن يوزع القاضي عبء الزيادة في الالتزام مناصفة بين الطرفين وذلك فيما يزيد على الحد المعقول . فإذا كان الارتفاع العادى فى الاسعار يقدر بـ ٣٠٪ مثلا ولكن سعر السلعة ارتفع خمسة أضعاف سعرها الاصلى فان المدين يجب أن يتحمل وحده الارتفاع العادى لسعر السلعة (أى الـ ٣٠٪) ثم يقسم ما زاد على ذلك مناصفة بين الطرفين .

٣ - يجوز للقاضي انقاص الالتزام المرهق . فيجوز للقاضي انقاص الكمية التى التزم المتعهد بتوريدها .

ومن الجدير بالذكر ان حكم المادة ٢/١٤٧ مدنى من النظام العام ، فلا يجوز لطرفى العقد الاتفاق مقدما على مخالفتها أى استبعاد حكم الظرف الطارىء^(٨) .

الفصل الثانى

مشكلة تغير الظروف فى الفقه الاسلامى

اختلفت زاوية الرؤية الى مشكلة تغير الظروف بين كل من الأحناف والمالكية . فبينما أهتدى الأحناف الى نظرية خاصة بشأن العذر وأخرى بشأن تغير القيمة

الاقتصادية تمكن المالكية من تخريج نظرية ثالثة بشأن الجوائح . أما بالنسبة لفقهاء المذاهب الأخرى فاننا نلاحظ تفاوتهم فى الأخذ بنظريات الفقهاء الحنفى والمالكى ، تفاوتاً يتأرجح بين القوة والضعف ، وبين الاتساع والضيق .

أولا : موقف الفقه الحنفى من الظروف الطارئة :

سلم الفقه الحنفى بنظرية الظروف انطوائية فى مجالين . اختص المجال الأول بالأعذار ، وهى الظروف التى قد تطرأ على العقد بعد أن يكون قد أبرم ، بينما اختص المجال الثانى بمشكلة تغير القيمة .

نظرية العذر :

العذر ، فى الفقه الحنفى ، هو كل ما لا يمكن معه استيفاء المعقود عليه الا بضرر يلحق المتعاقد فى نفسه أو ماله ، اذ لو لزم العقد عند تحقق العذر للزم صاحب العذر ضرر لم يلتزمه بالعقد ، فكان الفسخ فى الحقيقة امتناعا من التزام الضرر .

فالعذر ، إذن ، هو عجز العاقد عن المضى فى موجهه الا بتحمل ضرر زائد لم يستحق بالعقد .

يتبين من العبارات التى وردت على السنة الفقهاء الاحناف أن العذر ماهو ، فى حقيقة أمره الا ظرف طارىء يحدث فى الفترة اللاحقة على نشأة العقد ، ويؤدى حدوثه الى الحاق ضرر بالمدين يصيبه فى نفسه أو فى ماله ، ان هو أقدم على تنفيذ العقد . ففكرة العذر فى الفقه الحنفى لا تختلف كثيرا عن فكرة الظروف الطارئة . غير أن الاحناف توسعوا فى مضمون العذر توسعا شديدا^(٩) .

فالعذر كما يقول الفقيه الحنفى الكاسانى ، قد يكون فى جانب المستأجر وقد يكون فى جانب المؤجر ، وقد يكون فى جانب المستأجر (بفتح الجيم) . أما العذر الذى قد يكون فى جانب المستأجر ، فكأن يكون استأجر حائوتا فأفلس ، بحيث لم يعد فى امكانه مواصلة نشاطه التجارى ، فتخلى عنه . أو يكون قد فشل فشلا ظاهرا فى الحرفة التى يقوم بها ، فيتجه قصده الى الانتقال منها الى حرفة أخرى ، كأن ينتقل من حرفة الزراعة الى حرفة التجارة أو العكس ، كما أنه قد يعتزم السفر لمصلحة عاجلة يتدبرها . فان ابقينا العقد ، مع وجود الاعذار السابقة ، فان ذلك معناه ابقاء العقد من غير استيفاء المنفعة ، وفى ذلك اضرار بالمستأجر على نحو لم يلتزمه بالعقد . فكأن للمستأجر الحق فى

(٨) مدخل العلوم القانونية والالتزام للدكتور محمد اسماعيل علم الدين - والمراجع السابقة .

(٩) حاشية ابن عابدين ، الجزء الخامس ، ص ٧٦ ، وهى الحاشية المسماة برد المختار على الدر المختار شرح تنوير الابصار ، بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، للكاسانى ، الجزء الرابع ، ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م ، ص ١٩٧ - ٢٠٠ ، وتبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، للزبلى ، ومجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر ، لعبد الرحمن بن الشيخ محمد بن سلمان المشهور ، بشيخ زيادة ، الجزء الثانى ، ١٣١٩ هـ - ص ٣٩٩ .

فسخ العقد بسبب العذر ، وذلك دفعا لما قد ينزل به من ضرر .

والمرض الذى يصيب المستأجر يعد عذرا ، اذا ترتب عليه عدم تمكنه من استيفاء المنفعة المعقود عليها . وموت المستأجر ، كمرضه ، يعتبر عذرا يجيز الفسخ . فلو مات من استأجر دابة ليسافر عليها ، وكان الموت قد فاجأه فى بعض الطريق ، اذن لتعين عليه وفاء الاجر بحساب ما سافر ، ويبطل بحساب ما يبقى . وقد أطلق فقهاء الحنفية فى الموت ، فشمّل عندهم بالاضافة الى الموت الحقيقى ، الموت الحكمى ، ومن صورته الارتداد عن العقيدة الدينية ، فقد كان الارتداد يعتبر عذرا فى بعض الحالات^(١٠) .

ويعتبر عدول المستأجر عن العقد عذرا اذا قام على سبب يقدره هو تقديره شخصا ، بحيث لو أجبر على تنفيذه ، رغم عزوفه عنه ، فكان فى أجباره عليه اتلاف شئ من بدنه أو ماله . فاذا استأجر شخص طبيا ليخلع له ضرسا موجعا ، أو ليبتز له نراعا بسبب مرض كان يعرف قديما باسم «الأكلة» أو بسبب أى مرض آخر ، وكذلك لو استأجر شخص حائكا ليقتصر له حلة ، أو ليخيط به ثوبا ، أو ثوبا ، أو كان قد استأجر طبيا ليعده له وليمة بمناسبة زواج ، فاذا سكن ألم الضرر أو برأت الذراع

مما أصابها من المرض ، أو انتفت مناسبة الزواج لأى سبب من الأسباب ، قللمستأجر ، فى جميع هذه الحالات ، فسخ العقد ، وليس للطرف الآخر أن يجبره على خلع الضرر أو بتر العضو أو أو اقامة الوليمة ، اذ فى ذلك اتلاف لشئ من بدنه أو ماله . فجواز الفسخ للمستأجر انما لأنه هو الذى يقدر ما فى عدوله عن العقد من مصلحة له ودفع للضرر عنه .

وخوف المستأجر ، سواء من المعسكر أو من رجم الجن فى الدار المؤجرة أو من مخاطر الطريق ، قد يرقى فى بعض الحالات الى مرتبة العذر الذى يفسخ به العقد . فقد عرضت مسألة على القاضي بديع الدين ، تتلخص وقائعها فى أن شخصا استأجر دارا بغرض السكن بأجرة معينة مقبوضة ، وأمضى فيها شطرا من مدة الايجار ، الا أنه تركها خوفا من عسكر خوارزم ، فأجرها المالك فى غيبته لشخص آخر ، وبعد زوال دواعى الخوف ، عاد المستأجر الأول ، وطالب المالك بتسليمه الدار المؤجرة .

قال بديع الدين فيما قال : ان كان المستأجر الأول قد ترك الدار على وجه الفسخ بسبب الخوف ، فالاجارة الاولى تفسخ بهذا العذر ، فان لم يتركها على وجه الفسخ فصاحب الدار غاضب . ويقول البيرى : «ان الرجم

الذى يقع كثيرا فى البيوت ويقال انه من الجان عذر فى فسخ الاجارة لما يحصل من الضرر^(١١) .

وأما العذر الذى قد يكون فى جانب المؤجر ، فنحو أن يلحقه دون فادح لا يجد قضاءه الا من ثمن الشئ المؤجر ، عقارا كان ذلك الشئ أو منقولا . ففى هذه الحالة يعتبر الدين الفادح بمنزلة العذر الذى تفسخ به الاجارة ، «لأن ابقاء الاجارة مع لحوق الدين الفادح العاجل اضرار بالمؤجر لأنه يحبس به ولا يجوز الجبر على تحمل ضرر غير مستحق بالعقد» .

فضلا عن الدين الفادح ، تعد النفقة عذرا مجيزا للفسخ . فالمؤجر الذى يعجز عن مقابلة نفقته أو نفقة اقاربه ، بسبب الاعسار مثلا ، يجوز له أن يفسخ عقد الايجار بسبب حاجته الماسة الى ثمن العين المؤجرة لتغطية هذه النفقة .

وأخيرا ، فان العذر الذى قد يكون فى جانب المستأجر (بفتح الجيم) ، هو حدوث عيب به يخل بالانتفاع المعقود عليه ، وذلك كالدار المستأجرة اذا تهدمت كلياً أو جزئياً ، وكالدابة المستأجرة اذا هلكت أو أصيبت بالعرج أو تفرح ظهرها أو أصيبت على أى نحو آخر ، وكالأرض الزراعية المستأجرة اذا أغرقها مياه الفيضان ، أو غطتها الرياح بطبقة

(١٠) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، لمحمد بن حسين بن علي المشهور بالطبرى ، الجزء الثامن (تكملة) ، الطبعة الاولى ، المطبعة العلمية بمصر ، ١٣١١ هـ ، ص ٤١ .

(١١) ورد فى حاشية ابن عابدين ، المراجع السابق ص ٧٦ ، ويعقب ابن عابدين على البيرى بقوله : «يظهر هذا لو كان الرجم لذات الدار أما لو كان لشخص مخصوص فلا» .

اثر الاستحالة النسبية

من الرمال ، وكرحى الماء
المستأجرة اذا تهشم حجرها أو
انقطع عنها الماء الذى يديرها .

ولكننا نلاحظ أن الخطأ الذى
اتبعها الفقيه الحنفى الكاسانى فى
تقسيم الأعذار ، وهى ذات الخطأ
الذى اتبعها بعض الفقهاء
المحدثين ، تعتبر خطأ قاصرة ،
لأنها تغفل عن فئة رابعة من
الأعذار ، لا تكون فى جانب الفئات
الثلاث المذكورة ، وإنما تكون فى
جانب الغير . فإذا قامت امرأة

بتأجير نفسها ظئرا ، أى مرضعه
بمقابل ، وكان ذلك مما يחדش
سمعة عائلتها أو يجرح كبريائها ،
كان لأهلها أن يفسخوا عقد الإجارة
بسبب هذا العذر .^(١٢) ويبدو أن
عقود الاسترضاع كان ينظر إليها
قديما على أنها من الصنائع الدنيئة
بدليل المثل السائر الذى كان يجرى
على ألسنة القوم من أنه «تجوع
الحرّة ولا تأكل بثدييها» .

نظرية تغير القيمة :

يندرج تحت دراسة نظرية
تغير القيمة فى الفقه الحنفى
موضوعان : يتعلق الأول منهما
بتغير قيمة النقود ، بينما يختص
الثانى بتغير القيمة الإيجارية سواء
بالنسبة للوقف أو بالنسبة للحكر .

الموضوع الأول : تغير قيمة النقود :

عالج الفقهاء الاحناف مشكلة
تغير قيمة النقود معالجة جدية . وقد
انصب اهتمامهم ، بصفة خاصة
على ظاهرتين هامتين كثيرتى
الوقوع فى الحياة العملية وفتنذ .

أما الظاهرة الاولى ، فهى
تغير الظروف تلقائيا بما يؤدى الى
انعدام القوى الشرائية للنقود ، أو
اختفائها عن الاسواق ، أو ارتفاع
قيمتها أو انخفاضها حسب
الاحوال .

وأما الظاهرة الثانية ، فهى
صدور أوامر من قبل السلطان أو
الحاكم ، ينجم عنها اضطراب فى
سعر العملة الجارية فى التداول .

فأما بخصوص تغير قيمة
النقود بسبب تغير الظروف تلقائيا ،
فهناك احتمالان لمثل هذا التغير .
الاحتمال الاول ، أن يؤدى تغير
الظروف الى انعدام قيمة النقود
انعداماً تاماً ، والاحتمال الثانى ، أن
يقتصر هذا التغير على أحداث
نقص أو زيادة فيها بحسب الحالة .

- والاحتمال الاول ، يتحقق
أما بكساد النقود لترك الناس التعامل
بها وبالتالي فقدانها لأية قيمة فى

التعامل ، وأما باختفائها عن
الاسواق وانقطاعها كلية ، وبالتالي
يصبح من العسير الحصول عليها .
أما الاحتمال الثانى ، فنحو أن
تنخفض قيمة النقود أو ترتفع
بحسب تغير الظروف ، ولكنها
تبقى فى الحالىن متمتعة بقدر من
القوة الشرائية .

ويذهب الامام أبو حنيفة الى
أن انعدام قيمة النقود لكسادها أو
لانقطاعها يؤدى الى بطلان عقد
البيع لانتهاء الثمن . أما أبو
يوسف ، فيتجه وجهة أخرى ،
حيث يرى ضرورة الزام المشتري
وفاء قيمتها بحسب ما كانت عليه
يوم إبرام عقد البيع . بينما سلك
محمد طريقاً ثالثاً ، فألزام المشتري
بسداد آخر ما استقرت عليه قيمة
هذه النقود فى التعامل قبل زوال
قوتها الشرائية أو اختفائها^(١٣) .

- اما الاحتمال الثانى ،
فهو أن يترتب على تغير الظروف
انخفاض أو ارتفاع فى قيمة النقود ،
وذلك دون أن تذهب قيمة تلك النقود
ذهاباً مطلقاً بسبب الكساد أو
الانقطاع كما رأينا . ذهب أبو حنيفة
الى الزام المقرض فى عقد القرض
رد ما قبض من عدد النقود ودون
أى اعتبار لما يكون عليه قيمتها .
أما أبو يوسف فقد ألزم المقرض
برد قيمة النقود المقرضة بالذهب ،
بحسب ماكانت عليه هذه القيمة يوم
إبرام عقد القرض . أما محمد ، فقد

(١٢) - الفتاوى الهندية الجزء الرابع ص ٤٤٤ وما بعدها - والدر المنتقى فى شرح الملتقى على هامش مجمع الأنهر ، لمحمد بن
علاء الدين الامام - الجزء الثانى ص ٤٠١ وما بعدها ، ورمزا لحقائق فى شرح كنز الدقائق لأبى محمد بن محمود بن أحمد الغينى - الجزء
الثانى ، وحاشية ابن عابدين ص ٧٦ وما بعدها ، وبدائع الصنائع للكاسانى ص ١٩٨ وما بعدها ، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق لمحمد
بن حسين بن على المشهور بالطورى جزء ٨ ، وتبيين الحقائق للزيلعى ص ١٤٥ .

(١٣) - ويتضح من هذه الآراء ، أن أبا حنيفة ومحمدا يقران للظروف المتغيرة بأثرها فى انقضاء عقد البيع أو تعديل شروطه بحسب
الاحوال ، بعكس أبى يوسف ، الذى لم يلتفت الى ما جد من ظروف وما طرأ من تغير فى قيمة النقود .

فقد نادى بالزام المشتري الوفاء بالقيمة التى كانت لتلك النقود وقت إبرام العقد . مجموعة رسائل ابن عابدين ، الجزء الثانى ، رسالة
تنبيه الرقود على مسائل النقود ، وأيضاً :

أوجب على المقرض رد قيمة النقود يوم اخلال قيمتها .

ويظهر من عرض هذه الآراء الفقهية ، أن أبا حنيفة

ومحمدا ، وبخلاف ابي يوسف ، كما في المسألة السابقة ، يقضيان بتعديل شروط العقد اذا ما تغيرت قيمة النقود .

بقي أن نشير الى أن الاحكام الفائتة بشأن الظروف الطارئة ، لاتنطبق على جميع الأنواع من العملات ، ولكنها تنطبق فقط على العملات المسكوكة من معادن أخرى غير الذهب والفضة ، وذلك كالنحاس والبرونز والحديد ، وهي التي يسمونها الفلوس والدراهم والقروش . وكان من أصنافها في الأزمنة القديمة ، البخارية والطبرية واليزيدية .

أما العملات التي كانت تسك من معدني الذهب والفضة ، وهي التي يسمونها النقود ، فلم تكن تخضع لأحكام الظروف الطارئة ، وكان من اصنافها قديما ، الشريفي والبندقى والمحمدي والكلبي والريال . وربما كان السبب في عدم خضوع العملات الذهبية والفضية لحكم الظروف الطارئة هو احتواؤها على قيمة ذاتية تكاد تكون ثابتة من المعدن النفيس ، هذا فضلا عن قيمتها الرسمية ، بخلاف الحال بالنسبة للفلوس والدراهم

والقروش ، والتي ليست لها هذه القيمة الذاتية الثابتة .

الظاهرة الثانية : أوامر أو توصيات السلطان أو الحاكم :

تكلما حتى الآن عن الظاهرة الأولى ، وهي الخاصة بتغير قيمة النقود تبعا لتغير الظروف الاقتصادية ، أما الظاهرة الثانية ، فهي التي تتصل بما يصدره السلطان أو الحاكم من أوامر أو توجيهات يكون القصد منها تخفيض سعر بعض العملات التي تدخل في المبادلات .

والحكم في هذه الصورة ، هو أن العملة اذا كانت معينة بنوعها باتفاق الطرفين المتعاقدين ، وصدر أمر سلطاني بتخفيض قيمتها . فليس للبائع أو المقرض أن يرفض استلامها بحجة نقص قيمتها . أما اذا لم تعين عملة بذاتها منذ البداية ، فانه بموجب الوفاء بأية عملة أخرى ، وبحسب القيمة المتفق عليها في العقد

واذا حدث أن امتد أمر السلطان بالتخفيض ليشمل عدة أنواع من العملات ، بحيث جاء التخفيض متفاوتا بين هذه الأنواع ، فيبدو أن المشكلة في هذه الفرضية تأخذ طابعا معقدا . فاذا أطلقنا يد البائع أو المقرض في تحديد العملة التي يقبل التسوية على أساسها ، لما تردد في اختيار العملة الأقل تخفيضا ، وفي هذا ضرر

بالمشتري أو المقرض . واذا نحن خيرنا المشتري أو المقرض في تعيين العملة التي يفضل الوفاء بها ، لما كان أمامه سوى اختيار العملة الأكثر تخفيضا ، وفي هذا أيضا ضرر بالبائع أو المقرض .

وكحل لهذا الاشكال ، يجب أن يتم التصالح على العملة التي تقع في مركز وسط من حيث تأثيرها بأمر التخفيض ، وذلك منعا للاجحاف والظلم ، وتوزيعا للضرر بين المتعاقدين .

يقول ابن عابدين : ... أما اذا صار ما كان قيمته مائة من نوع يساوي تسعين ومن نوع آخر خمسة وتسعين ومن آخر ثمانية وتسعين فان الزمنا البائع بأخذ ما يساوي التسعين بمائة فقد اختص الضرر به وان الزمنا المشتري بدفعه بتسعين اختص الضرر به فينبغي وقوع الصلح على الأوسط .

فهذا الحكم يقيم نظاما لتوزيع العبء الطارئ بين المتعاقدين لا يختلف عن النظام المقابل له في نظرية الظروف الطارئة الحديثة^(١٤) .

الموضوع الثاني : تغير القيمة الاجارية :

القاعدة العامة هي عدم امكان فسخ عقد الاجار او تعديل الاجرة ، لمجرد حدوث تغير في

Hamid Zaki, thèse Précité, p. 54 - Abdel Fattah El Sayed Bey, La Révision de contrats par le juge, L'Egypte Contemporaine,

والمرجع السابق للدكتور حسبو الغزالي .

(١٤) رسالة ماجستير عن نظرية الظروف الطارئة بين الشريعة والقانون ، فاضل شاكرا النعيمي ، ص ٧٨ وما بعدها .

اثر الاستحالة النسبية

اجرة المثل زيادة او نقصاناً . الا أن هذه القاعدة العامة يرد عليها استثناءان ، الأول يتعلق بالوقف ، وأما الثاني فيرتبط بالحكر .

الوقف : نظراً لأهمية نظام الوقف في الشريعة الإسلامية ، فقد أحيط ببعض الأحكام المتعلقة بالظروف الطارئة . فإذا حدث أن تغيرت الأحوال الاقتصادية بمرور الزمن تغيراً أفضى إلى زيادة أجره المثل ، تعين العمل على زيادة أجره الوقف تبعاً لذلك . ويشترط لتطبيق هذا الحكم أن تكون زيادة أجره المثل عامة ، بحيث تغطي جانباً كبيراً من العقارات المماثلة للوقف ، فإذا تطوع شخص ما بزيادة الأجرة تعنتاً على مستأجر الوقف ، لم ينطبق الحكم المذكور . كما يشترط أيضاً لأجراء الحكم السابق أن يكون الفسخ ، فيما إذا اقتضته ظروف الحال ، ممكناً . فإذا تصادف وجود مزروعات بأرض الوقف لم تستحصد بعد ، لم يفسخ العقد وإنما يستبقى بأجر المثل حتى تستحصد تلك المزروعات .

هذا عن زيادة أجر المثل ، أما في حالة انخفاضها فالمتفق عليه بين الفقهاء ، هو عدم تأثر عقد الاجارة بذلك ، وبالتالي عدم فسخه . وإنما زوعى هذا الحكم

الأخير لمعنى النظر للوقف^(١٥) .
الحكر : يختلف الحكر عن الوقف في شأن الظروف الطارئة ، في أنه بالإمكان زيادة أجرته أو انقاصها تبعاً لما قد تتول إليه اجرة المثل من زيادة أو نقصان ، وتسمى هذه العملية بتصقيع الحكر^(١٦) وقد نصت عليها المادتان ٦٩١ و ٧٠٣ من مرشد الحيران ، كما نصت عليها المادة ١٠٤ من القانون المدني المصري .

ثانياً : موقف الفقه المالكى من الظروف الطارئة :

كما أن الأحناف قد نجحوا في استخلاص الأحكام التى تنظم العذر ، كذلك المالكية ، وفقوا في إبراز الأحكام التى تنظم الجوائح .
نظرية الجوائح :

تقوم فكرة الجوائح على بيع الثمار وهى ما تزال ملتصقة بأشجارها ، فتصيبها نازلة قبل قبضها فعلياً ، فتؤدى إلى تلفها ونقصان قيمتها . ويمكن تعريف الجائحة بأنها كل نازلة أو آفة تصيب الثمار المبيعة وهى على رؤوس الأشجار ، فيوضع عن المشتري من الثمن بقدر ما أصابته الجائحة .

وحول طبيعة الجائحة ونطاقها ، اختلف فقهاء المالكية ، وذهبوا في ذلك ثلاثة مذاهب . المذهب الأول «ومنه مطرف» يرى أن الجائحة لا تكون إلا فى الحوادث أو النازلات السماوية ، وهى التى لا ترجع فى أصلها إلى فعل الأدميين ، مثال ذلك انحسار مياه العيون ، وانقطاع المطر ، وغارات الجراد ، وأسراب الطير ، وهبوب الرياح ، وتقلبات الطقس ما بين حر لافح وبرد قارس ، وانتشار الديدان التى تتلف الثمر ، وحدوث العفن الذى يحلل خلايا النبات إلى غير ذلك من أنواع الجوائح .

أما المذهب الثانى ، «ومنه ابن نافع وابن القاسم» فيرى أن الجائحة تشمل ، بالإضافة إلى الآفات السماوية ، أفعال الأدميين إذا كانت غالبية ، كاجتياز الجيش الجرار ، فمما لا ريب فيه أن المتعاقدين لا يستطيعان دفع هذا الجيش أو رده . أما إذا كانت أفعال الأدميين غير غالبية ، حتى وإن حدثت بغتة وعلى حين غرة ، كالسرقة مثلاً ، فإنها لا تعتبر فى حكم الجائحة ، إذ من الممكن التحرز منها .

أما المذهب الثالث «وفيه رواية عن ابن القاسم» فقد توسع فى معنى الجائحة ، بحيث جعلها تشمل كل الأفعال ، سماوية كانت أم

(١٥) بدائع الصنائع للكاسانى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠ ومصادر الحق فى الفقه الإسلامى للدكتور عبد الرزاق السنهورى ، ص ٩٢ ، ٩٣ والغبن اللاحق للدكتور محمد عبد الجواد ، ص ١٦٨ .

(١٦) مصادر الحق فى الفقه الإسلامى للدكتور عبد الرزاق السنهورى ، المرجع السابق ص ٩٣ ، ورسالة الماجستير السابقة لفاضل النعيمي ، ص ١٧٤ .

أدمية ، طالما أنها لم تكن ترجع في مصدرها الى أى من المتعاقدين .

وقد حاول أنصار كل مذهب من المذاهب الثلاثة السابقة أن يوجدوا تبريرا لما ذهبوا اليه . فالذين قالوا بقصر الجائحة على النازلة السماوية وحدها ، احتجوا بظاهر الحديث الشريف «أرأيت أن منع الله الثمرة» ، وقالوا أن المنع يرجع الى الله وليس الى فعل الانسان . والذين أضافوا فعل الأدمي اذا كان غالبا ، فقد لاحظوا وجه الشبه بين الحادثة السماوية والفعل الانساني الغالب ، من حيث الاستعصاء على الدفع والرد . أما الذين توسعوا في معنى الجائحة فشملت عندهم الحادثة السماوية والأدمية ، بخلاف الأفعال التي تصدر عن المتعاقدين وبخاصة المشتري ، فيبدوا أنهم أخذوا بفكرة المسؤولية العقدية ، وهي الفكرة التي اقتربت بهم كثيرا من المفهوم الحديث للظروف الطارئة^(١٧) .

والقاعدة العامة في الفقه الاسلامي هي أن المشتري اذا تسلم الثمار المبيعة ، ثم أصابها جائحة ، ونتج عن ذلك هلاكها كليا أو جزئيا ، فإن تبعة هذا الهلاك انما تكون على المشتري الا أن فقهاء المالكية استثنوا هذه الحالة بسبب بقاء الثمار متصلة بملك البائع وهو الشجر ، فقصوا بأن تكون تبعة الهلاك على البائع ، وذلك القيام

مسئوليته عن حفظ الثمرات وريها ، اذ أن هذه الثمرات ماتزال تعتمد في بقائها وحياتها على هذه الاشجار . وهذه الصلة أو العلاقة الخفية بين الثمار ، وهي على ملك المشتري ، والاشجار ، وهي على ملك البائع ، انما تنطوي على المعنى الحقيقي ، والحكمة الفريدة في تطبيق نظرية الجوائح على هذه الطائفة من البيوع .

وحتى يمكن تطبيق نظرية الجوائح ، يتعين البحث عن معيار للجائحة ، فليست كل جائحة تستوجب الحط من الثمن . ولهذا يشترط فقهاء المالكية أن تؤثر الجائحة في الثمار بمقدار الثلث أو يزيد . وبالنسبة للبقول ، يرى جانب آخر من هذا الفقه ، جواز تطبيق الجوائح عليها حتى وان تأثرت فيما دون هذا المقدار^(١٨) .

ثالثا : تأثر المذاهب الأخرى بفقه الاحناف والمالكية :

نشاهد هذا التأثير ، أولا بالنسبة الى نظرية الأعذار ، ثم نشاهده ثانيا بالنسبة الى نظرية الجوائح .

تأثر المذاهب الفقهية الأخرى بالنسبة الى نظرية الأعذار :

أخذت المذاهب الفقهية الأخرى بنظرية الأعذار ، الا أنها

تباينت في الأخذ بها ، ما بين قوة وضعف ، وضيق واتساع وذلك على النحو التالي : -

المذهب الشافعي :

طبقت نظرية العذر في الفقه الشافعي تطبيقا واضحا . غير أن مجال تطبيق هذه النظرية في الفقه الشافعي جاء في اطار أضيق مما هو عليه في الفقه الحنفي . والسبب في ذلك انما يرجع أساسا الى

تصوير الشافعية لعقد الاجارة . فهم يرون أن المعقود عليه في عقد الاجارة هو العين ذاتها وليس المنفعة . ومن هذا نرى أنهم قد عجزوا عن تصور وجود اختلال في المنفعة بمعزل عن العين . فنظرتهم للمنفعة تتحدد بحدود العين ، وتدور معها وجودا أو عدما . ومن هنا فقد جاء اعترافهم بالأعذار مقصورا على الحالات التي يكون فيها فوات المنفعة راجعا الى اخلال في العين ودون وسائل تحصيلها .

فاذا استأجر شخص دارا ، ثم تهدمت هذه الدار كليا أو جزئيا ، أو استأجر دابة ليسافر على ظهرها ، فمرضت هذه الدابة أو نفقت ، أو استأجر أرضا ليزرعها ، فأغرقها سيل أو فيضان ، أو انحسر عنها الماء الذي تعتمد عليه وحده في سقيها ، ففي جميع هذه الحالات فانت المنفعة لحدوث خلل

(١٧) ورد تفصيل هذه الآراء في المدونة الكبرى للإمام مالك ، الجزء الثاني عشر ، كتاب الجوائح ، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد ، لابن رشد ، الجزء الثاني ، والقوانين الفقهية لابن جزي ، الكتاب الثالث ، ومصادر الحق في الفقه الاسلامي للدكتور عبد الرزاق السنهوري - المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(١٨) فاذا كانت الثمار التي تأثرت بالجائحة من نوع واحد ، أنقص الثمن بمقدار التلف الذي أحدثته الجائحة ، أي بمقدار الثلث أو يزيد . اما اذا تعدد نوع الثمار ، بأن اختلفت أحادها ، ثم أصابت الجائحة بعض هذه الانواع دون الانواع الأخرى ، فإن مقدار التلف في البعض يقاس على الكل للوصول الى معرفة قدر الجائحة ، ثم ينقص الثمن في حدود الثلث أو يزيد ، حسبما تكون عليه نسبة التلف في الثمار . - المدونة الكبرى للإمام مالك - المرجع السابق .

اثر الاستحالة النسبية

فى العين المؤجرة ، فيثبت للمستأجر حق الفسخ بسبب العذر .

أما اذا فاتت المنفعة ، من غير حدوث خلل بالعين المؤجرة ، فإن حق الفسخ لا يثبت بالعذر ، لبقاء العين مع امكان استيفاء المنفعة منها . فاذا قام شخص بزراعة أرض كان قد استأجرها لهذا الغرض ، ثم هلكت المزروعات أو أصابها تلف بسبب غارات للجراد ، أو بسبب حريق ، أو استأجر ذلك الشخص دابة لينقل عليها بضاعة أو أمتعة ، فاحترقت تلك البضاعة أو الأمتعة أو سُرقت ، أو كان قد أصيب هو نفسه بمرض أقعده عن السفر ، أو حتى اذا مات ، ففي جميع هذه الفروض وما يماثلها لا يثبت حق الفسخ للمستأجر بسبب العذر . «لأن المعقود عليه باق وانما تعذر الانتفاع لمعنى فى غيره» . وكما يكون العذر حسيا يمكن أيضا أن يكون شرعيا^(١٩) .

المذهب الحنبلى :

طبق فقهاء المذهب الحنبلى نظرية الأعذار ضمن حدود معينة . الا أنه من الواضح أن هؤلاء الفقهاء لم يتوسعوا فى تطبيق الأعذار توسع الأحناف ، كما أنهم لم يضيفوا فيه تضييق الشافعية .

فمن ناحية أولى ، نجدهم يقصرون تطبيق حكم الأعذار على الحالات التى تقوت فيها المنفعة نتيجة لحدوث خلل بالعين المؤجرة ، كانهدام الدار على سبيل المثال . وهم يضيفون الى ماتقدم ، أيضا ، الحالات التى يتعذر فيها استيفاء المنفعة تعذرا شرعيا .

ومن ناحية ثانية ، نجدهم يعترفون بالأعذار التى تحصل بمجرد عدم التمكن من استيفاء المنفعة ، حتى وإن لم يحدث خلل فى العين المؤجرة . الا أنهم اشترطوا لذلك أن يكون العذر عاما وليس فرديا ، كحدوث الخوف العام الذى يمنع المستأجر من استيفاء منفعة الدار المستأجرة ، وكالحصار الذى يفوضه الاعداء على احدى المدن ، فيحول ذلك دون خروج المستأجر الى حيث يباشر زراعة الأرض المستأجرة^(٢٠) .

المذهب الظاهرى :

توسع المذهب الظاهرى فى تطبيق الأعذار توسعا كبيرا . وهو بذلك التوسع يتجاوز الحدود التى وصل اليها مذهب الشافعية والحنابلة فى شأن هذا التطبيق . بل اننا لانعدو الحقيقة اذ قلنا بأن المذهب الظاهرى ، فى هذا الصدد ، اقترب

كثيرا من المذهب الحنفى . فضلا عن اعتراف هذا المذهب الاعذار التى تقوم على فوات المنفعة بسبب اختلال الوسائل التى تستوفى بها هذه المنفعة ، حتى ولو بقيت العين المؤجرة قائمة بغير خلل .

فالظاهرية مثلا ، يرون أن «موت الأجير أو موت المستأجر أو هلاك الشيء المستأجر أو عتق العبد المستأجر أو بيع الشيء المستأجر من الدار أو العبد أو الدابة أو غير ذلك أو خروجه عن ملك مؤجرة بأى وجه خرج ، يبطل حق الاجارة فيما بقى من المدة»^(٢١) . وهذا ما قال به الشعبى والحسن البصرى وسفيان الثورى والليث بن سعد وأبو حنيفة وأصحابه .

وفى الحقيقة ، لم يقتصر تطبيق نظرية العذر على مذاهب الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية وحدها ، بل وجدت الى جانبها مذاهب أخرى ، أخذ كل منها بطرف من نظام الأعذار ، ومنها الزيدية والشيعة الجعفرية والاباضية^(٢٢) .

بالنسبة الى نظرية الجوائح :

لم تجمع المذاهب الفقهية المختلفة على تطبيق نظرية الجوائح ، مثلما أجمعت على تطبيق نظرية العذر . ولهذا فقد اختلفت

(١٩) الأم للامام الشافعى ، ص ٢٤٢ وما بعدها ، والنظم المستعذب فى شرح غريب المذهب ، لمحمد بن أحمد بن بطلال الركبى ، على هامش المذهب للشيرازى وأسنى المطالب شرح روض الطالب للانصارى ، الجزء الثانى ، ص ٤٣٠ وما بعدها وحاشية الرمل على هامش أسنى المطالب ص ٤٣٠ والمذهب للشيرازى الجزء الاول ص ٤٥٥ .

(٢٠) نيل المأرب بشرح دليل الطالب للشيبانى ، الجزء الأول ص ١٢٣ وما بعدها ، والمغنى فى شرح الخرقى لابن قدامة ، الجزء الخامس ، ص ٤١٨ ، ٤٤٥ ، مصادر الحق فى الفقه الاسلامى للككتور عبد الرازق السنهورى - المرجع السابق ، ص ١٠١ وما بعدها ، ورسالة فاضل شاكى النعمى السابق الاشارة اليها ص ٢١٥ .

(٢١) المحلى لابن حزم ، الجزء الثامن ، ص ١٨٤ والبحر الزخار لابن المرتضى ، الجزء الرابع ص ٥٩ - ٦١ .

موافقها بشأنها ، ما بين الأخذ بها أو رفضها .

المذهب الشافعى :

فقد أخذ الشافعى بمذهب أهل الكوفة فى هذا الخصوص . ومذهب أهل الكوفة يرفض تطبيق الجوائح فى بيع الثمار ، ويجعل ضمانها على المشتري وليس على البائع ، لأنها قد تلفت بعد القبض . ويرى الكوفيون أن التخلية بين المشتري والثمار تعتبر فى حكم القبض ، أى فى حكم التسليم . كما أنهم لا يجيزون للمشتري ابقاء الثمار على الأشجار ، لأن موجب العقد عندهم هو القبض الناجز^(٢٣) .

المذهب الحنبلى :

اعترف المذهب الحنبلى بأحكام الجوائح . والتعريف الذى وضعه الحنابلة للجائحة هو أنها «كل آلة لا صنع للادى فيها كالريح والبرد والجراد والعطش» ولم يتقيد ظاهر المذهب بمقدار الثلث ، إذ أنه لا فرق فيه بين قليل الجائحة وكثيرها . وفى الحالين يتوجب تطبيق حكم الجوائح غير أن فقهاء المذهب الحنبلى ، استبعدوا من حكم الجوائح الحالات التى تكون فيها الثمار قد تلفت بنسب ضئيلة ، لا تتعدى مقدار ما يأكله الطير ، أو يسقط من نفسه حسب المجرى العادى للأمور . فإذا أصابت

الجائحة الثمار بتلف يجاوز هذه الحدود المألوفة أو المعتادة ، وضع من الثمن بقدره ان كان التلف جزئيا ، وفسخ العقد نهائيا ان كان التلف كليا^(٢٤) .

المذهب الظاهرى :

لم يقر المذهب الظاهرى نظرية الجوائح . ويرجع السبب فى ذلك الى أن فقهاء هذا المذهب ، فهموا الآثار المروية عن الرسول فهما مغايرا . وكنتيجة لهذا الفهم ، توصلوا الى أن الجائحة التى عنها الرسول ، هى تلك التى تصيب الثمار قبل أن يبدو صلاحها أو يظهر طيبها . أما الجائحة التى تصيب الثمار بعد بدو الصلاح أو ظهور الطيب ، فلا يقضى فيها بحكم الجائحة ، وإنما هى تكون على المشتري ولا شأن للبائع بها . وتبع مذهب الشيعة الجعفرية والزيدية ما قال به الظاهرية فى شأن الجوائح ، ولم يقضيا بأحكامها^(٢٥) .

رابعا : الموقف المتبادل بين المذهبين الحنفى والمالكى :

نعمل أولا على ايضاح موقف الاحناف من نظرية الجوائح ، ثم نقوم ثانيا باظهار موقف المالكية من نظرية الأعذار .

موقف الأحناف من نظرية الجوائح .

لم يسلم الاحناف بنظرية الجوائح . فأبو حنيفة وغيره من الكوفيين ، من أمثال الثورى والليث ، لم يبيحوا للمشتري الرجوع على البائع بسبب الجائحة . وحجة الاحناف فى ذلك ، ترجع الى تصورهم الخاص لمفهوم القبض . فهم يعتبرون أن التخلية فى بيع الثمار تتساوى مع القبض الفعلى . فإذا طرأت حادثة اجتاحت بها الثمار المباعة ، فإن ضمان ذلك انما يكون على المشتري ، لأنه يصبح بالتخلية فى حكم القابض للثمار^(٢٦) .

موقف المالكية من نظرية الأعذار :

أخذ المالكية بقسط وافر من أحكام الاعذار ، ولكنهم لم يبلغوا فى ذلك مبلغ الأحناف ، فمن ناحية أولى ، طبق المالكية حكم العذر على كل حالة تذهب فيها المنفعة ذهابا كليا أو جزئيا لخلل يعتري المعقود عليه من الأعيان ، كانهدام

الدار وكمريض الأجير أو موته ، وكعرج الدابة أو تقرح ظهرها . ومن ناحية ثانية ، قضى المالكية بفسخ العقد للعذر الذى يمنع استيفاء المنفعة شرعا كسكون ألم الضرر

(٢٢) موسوعة جمال عبد الناصر فى الفقه الإسلامى ، الجزء الثانى ، أصدرها المجلس الاعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ، ورسالة فاضل شاكى النعمى السابقة ، فقه للزيدية ص ٢٦١ - ٢٦٥ ، وفقه للشيعة الجعفرية ص ٢٣٧ - ٢٤٧ ، وفقه الإباضية ص ٦٩ - ٢٧٢ .

(٢٣) مجموعة فتاوى شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية الحرانى ، ص ٢٨٧ .

(٢٤) المغنى لابن قدامة ، الجزء الرابع ، ص ٩٤ - ٩٦ .

(٢٥) المغنى لابن قدامة ، الجزء الحادى عشر ، ورسالة فاضل شاكى النعمى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

(٢٦) ومن الناحية الاخرى فهم الاحناف رواية أبى سعيد الخدرى فى نهى النبى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، على أنها تعنى

أثر الاستحالة النسبية

عنها ، وكان من نتيجتها أن تعذر عليه الوفاء بهذه الالتزامات أو أداء هذه الواجبات .

أما إذا كانت هذه الالتزامات أو تلك الواجبات ترجع في أصل نشأتها إلى عقد كان قد أبرمه هذا الشخص بمحض إرادته ، فإنه لن يعفى من تنفيذها بسبب قيام هذه الظروف أو وقوع هذه الحوادث^(٢٩) .

إلا أنه ترد على هذه القاعدة العامة بعض الاستثناءات ، فهناك مثلا ، حكم تقضى به الشريعة العامة الانجليزية «Common law» يستوجب خضوع العقود التي يقوم بإبرامها متعهدو نقل البضائع «Carriers of goods» لشرط ضمني يعفى من التنفيذ في حالة وقوع حوادث طبيعية «act of God» أو أية حوادث أخرى يتسبب فيها من يعتبرون من أعضاء الملك «King's enemies» .

وبخلاف هذين الاستثنائين ، نصت المادة السابعة من قانون حركة النقل عن طريق السكك الحديدية والممرات المائية لسنة ١٨٥٤ «The Railway and Canal Traffic Act» على أنه لا يجوز لشركات النقل أن تدخل في العقود التي تبرئها شرطا للإعفاء من المسؤولية العقدية في حالة تغير الظروف أو وقوع الحوادث ، إلا إذا قضت إحدى المحاكم بأن هذا

ضرورة الأخذ بها ، ورغم هذا الاجتماع على تطبيق أحكام العذر فإن المذاهب الفقهية المختلفة تفاوتت في هذا التطبيق تفاوتاً كبيراً .

ولم تحظ نظرية الجوائح بمثلما حظيت به نظرية الأعذار من إجماع المذاهب على تطبيقها ، إذ لم يأخذ بها سوى المالكية - الذين استخلصوها قبل غيرهم - ثم تبعهم في هذا الحنبلة . أما الأحناف والشافعية والظاهرية وبقية المذاهب الأخرى ، فقد امتنعت عن تطبيقها ، استناداً على ما أورده كل مذهب من حجج ، وما ساقه كل فريق من براهين .

الفصل الثالث

نظرية الاستحالة في القانون الانجليزي

تمهيد :

كانت القاعدة العامة في القانون الانجليزي إلى مستهل النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي ، أن الشخص يعفى من جميع الالتزامات أو الواجبات التي قد يفرضها عليه القانون بصورة مباشرة ، إذا طرأت ظروف أو وجدت حوادث لم يكن مسئولاً

المستأجر على قلعها ، وكحمل الظئر حملاً يفسد عليها لبنها بصورة يخشى معها على حياة الرضيع أو صحته^(٢٧) .

الدور البارز لفقهاء المالكية في تحديد الظروف الطارئة :

ناقش فقهاء المالكية الأعذار التي تنشأ نتيجة لصدور أوامر من السلطان بإغلاق الحوانيت أو بالاستيلاء عليها ، ورتبوا عليها نتائجها كأعذار تفسخ بها العقود^(٢٨) . وبهذا يكون فقهاء الإسلام من أول القائلين بأن الظروف الطارئة كما يمكن أن تكون حوادث مادية ، يمكن أن تكون أيضاً ، صدور تشريعات أو أوامر إدارية من قبل الدولة .

مجمل النظريات التي شاهدها فقهاء المذاهب الإسلامية :

يمكن حصر النظريات التي شاهدها فقهاء المذاهب الإسلامية لمواجهة مشكلة تغير الظروف في ثلاث نظريات رئيسية هي نظرية العذر ، ونظرية تغير القيمة ، ونظرية الجوائح .

وتعتبر نظرية العذر من أكثر هذه النظريات شيوعاً ، فقد أجمعت كل المذاهب الإسلامية على

أن الرسول ، بعد أن تبين له كثرة ما تشي به بيع الثمار قبل أن يدركها النضج من منازعات بسبب الجوائح ، أمر المسلمين بأن لا يبتاعوا الثمار إلا بعد أن تدرك ويبدو صلاحها وذلك حتى لا تكون عرضه للجوائح ، نيل الأوطار للشوكاني - الجزء الخامس ، باب الجائحة ، وبداية المجتهد لابن رشد ، والمغنى لابن قدامة ، ومجموعة الفتاوى لابن تيمية - المراجع السابقة .

(٢٧) المدونة الكبرى للإمام مالك ، الجزء الحادي عشر ، المرجع السابق ، ص ٤٧٥ ، والقوانين الفقهية لابن جزي ، الكتاب الرابع ، المرجع السابق ، ص ٢٣٩ ، وشرح الزرقاني ، على مختصر خليل ، للشيخ عبد الباقي الزرقاني ، الجزء السابع ص ٤١ - ٤٣ ، وحاشية الشيخ محمد البناني ، على هامش شرح الزرقاني ، ص ٤٥ ، ومواهب الجليل للحطاب ، الجزء الخامس ، ص ٤١١ وما بعدها .

(٢٨) التاج والاكلیل للمواق ، على هامش مواهب الجليل ، الجزء الخامس ، ص ٤٢٣ .

الشرط يعتبر عادلا ومعقولا «just and reasonable». كما نصت نفس المادة على ضرورة تضمين هذا الشرط في عقد خاص «special contract» يوقع عليه الطرفان المتعاقدان بصورة مستقلة^(٢٠).

فالعقد اذا ما تم ابرامه طبقا لارادة صحيحة ودون أن ينطوى على أى شرط صريح «express condition» بجواز الاعفاء من التنفيذ في بعض الحالات المحددة ، اذ أن مجرد حدوث تغير في الظروف أو وقوع حوادث أيا كانت طبيعتها ، لن يكون سببا كافيا بذاته في القانون الانجليزي ، ليتحلل به أى من المتعاقدين عن التزاماته العقدية ، حتى ولو كان من نتيجة ذلك أن استحالة تنفيذ العقد لقوة قاهرة «force majeure». ثم ظهرت ، ولأول مرة في القضاء الانجليزي للنظرية التي اشتهرت باسم نظرية الاستحالة «Impossibility». وتقضى هذه النظرية بفسخ العقد في حالة ما اذا هلك محل العقد هلاكا ماديا «Physical destruction of the subject - matter of contract» في الفترة اللاحقة على تكوين العقد وقبل تنفيذه.

وقد أوضح القضاء الانجليزي أنه ليس من الضروري في كل الاحوال أن يكون هذا الشرط

صريحا ، اذ قد يكفي أن يكون ذلك الشرط ضمنيا أو مضمرا في العقد «implied». فاذا تبين من طبيعة التعاقد أن تنفيذ العقد لم يكن ليتم وفقا لتصور المتعاقدين في البداية الا مع بقاء بعض أشياء محددة على ما هي عليه عند التعاقد ، فإن العقد في هذه الحالة ينشأ مقترنا بشرط ضمنى . ومن مقتضى هذا الشرط الضمنى ، اعفاء كل من المتعاقدين من التزاماته العقدية اذا صعب أو حتى استحالة تنفيذهما بسبب ما يكون قد لحق بهذه الأشياء من التلف أو الهلاك المادى ، بشرط أن يكون هذا التلف أو الهلاك غير ناتج عن خطأ أو تقصير عند صدور العقد . وبهذا خلصت المحكمة الى فسخ العقد . وهذا يعنى ان القضاء الانجليزي قد اسس نظرية الاستحالة المادية في القضاء الانجليزي . اذ اصبح الوصول الى فسخ العقود ممكنا حتى مع عدم وجود هذا الشرط الصريح . فيكفى ان تكون هناك بعض الاشياء المادية التي تقوم كأساس «Foundation» لتنفيذ العقد ، حتى ليصبح بعد ذلك من الممكن أن تستخلص المحكمة شرطا ضمنيا أو مضمرا يقضى بفسخ العقد اذا استحالة تنفيذه بسبب زوال هذه الاشياء المادية^(٢١).

والقاعدة في القانون الانجليزي هي أن موت المتعاقد أو عجزه عن أداء التزاماته العقدية لايعفيه من مسئولية

التنفيذ في حالة عجزه شخصيا بسبب المرض أو خلافه ، كما لايعفى ورثته في حالة وفاته .

غير أن هذه القاعدة الجامدة لم تصمد طويلا امام الاتجاهات الحديثة في قضاء المحاكم الانجليزية ، ففي احدى القضايا التي سبق أن نظرتها محكمة المنازعات المالية «The Exchaquer» في سنة ١٨٥٩ استطاع البارون واتسون «Baron Watson» أحد قضاة المحكمة ، ومن خلال الرأى الذى أدلى به فى الحكم ، أن يتقبل العجز الذى يصيب المتعاقد بسبب المرض الخطير كعذر شرعى فى عدم اتمام الزواج وفقا لوعده سبق أن اعطى فى هذا الخصوص .

وقضت ذات المحكمة فى قضية أخرى بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٨٧١ بانتهاء عقد نتيجة لعجز احد المتعاقدين بسبب المرض عن أداء التزامه المنصوص عليه فيه ويعرف هذا الحكم بسابقة روبنسون ودافيزون «Robinson V. Daviaon»^(٢٢).

- وقد حدث تطور فى القانون الانجليزي عند حدوث الوفاة أو حدوث عجز مادي للمتعاقد ، وانما تعداه الى مجرد احساس المتعاقد بالخوف أو التوجس من وقوع خطر داهم يهدد سلامة النفس أو البدن^(٢٣).

(٢٩) وذلك أن القانون الانجليزي كان يرى فى هذه الحالة وخلافا للحالة الأولى ، أن المتعاقد كان بمقداره ، منذ لحظة ابرام العقد ، أن يحتاط لتقلبات الظروف بأذخال ما يراه كفيلا بتأمينه ضد آثارها من شروط وأحكام ضمن نصوص العقد . أما وقد أهمل فى اشتراط هذا النص صراحة فى العقد ، فيتعين عليه التنفيذ كاملا ، ولايلوم بعد ذلك الا نفسه .

«Where the law creates a duty or charge, and the party is disabled to perform it with out any default in him there the law will excuse him, but when the party by his own contract creates a duty or charge upon himself, he is bound to make it good, notwithstanding any accident provided against by inevitable necessity because might it by his contract»

اثر الاستحالة النسبية

ويلاحظ أنه بعد تطوير نظرية الظروف الطارئة في القضاء الانجليزي أصبح هناك كثير من أوجه التقارب والشبه بين تطبيقات الظروف الطارئة في القضاء الانجليزي ونظرية الاعذار في الفقه الاسلامي - ففي كل من النظامين نلاحظ أن الظرف الطارئ قد يكون في بعض الحالات ليس ظرفا اقتصاديا ، كما نلاحظ أيضا أنه ، في هذه الحالة لا يؤثر على تنفيذ الاداء العقدي من الناحية الموضوعية ، وانما يؤثر ثم خطت المحاكم الانجليزية من الناحية الشخصية .

خطوة اخرى في اتجاه الاعتراف بفكرة الظروف الطارئة بتقرير ان التراخي في تنفيذ العقد لفترة زمنية معينة ، قد يترتب عليه في بعض الاحيان ، احباط «Frustration» المقاصد والاهداف التجارية للمتعاقد ، فيفسخ العقد ، ليس بسبب الاستحالة المادية بالمعنى الضيق ، وانما بسبب استحالة تحقيق هذه المقاصد «objects» رغم أن التنفيذ قد يظل ممكنا من الناحية المادية .

- ويستفاد من احكام الشريعة العامة الانجليزية ان العقد

ينفسخ ، كقاعدة عامة ، لمجرد وقوع الظرف الطارئ «the frustrating event» وبطريقة تلقائية وبدون حاجة الى أى إجراء آخر . ويبدو أن الانفساخ ، تطبيقا لنظرية الاستحالة الانجليزية ، لا يقتضي حل العقد وازالة الرابطة العقدية باثر رجعي ، فاذا انفسخ العقد تطبيقا لهذه النظرية ، فلا يعنى ذلك أن العقد قد زال من الوجود منذ وقت نشأته «ab initio» بحيث يتوجب اعادة الطرفين المتعاقدين الى حالتها قبل التعاقد ، وانما يعنى هذا ، أن العقد قد نشأ صحيحا في نظر القانون ، ولكنه توقف فجأة بسبب حدوث الظرف الطارئ . فالعقد ، اذن ، لم يعد بسبب هذا الانفساخ قادرا على توليد أى نوع من الالتزامات بالنسبة الى المستقبل .

وقد ترتب على هذا الحكم في الشريعة العامة ، وصول المحاكم الانجليزية الى استنتاجات قضائية قد تتسم ، رغم ما يبدو عليها من القسوة ، بشيء من المنطق الذي يمل به نفس هذا الحكم ، فعلى كل طرف متعاقد أن يقوم بوفاء ما أنيط به من الالتزامات التي تصبح مستحقة الاداء «due» قبل وقوع الظرف

الطارئ . أما الالتزامات التي تصبح مستحقة الاداء بعد ذلك التاريخ فلا يلتفت اليها ، لأنها تكون قد دخلت في دائرة الاستحالة ، والمعروف أن الاستحالة لا تنشأ اصلا الا بعد حدوث الظرف الطارئ^(٣٤) .

ثم صدر في انجلترا في عام ١٩٤٣ قانون الاصلاح التشريعي للتخفيف من آثار تطبيق الاستحالة مما أدى الى حدوث تغييرين هامين في مبادئ الشريعة العامة الانجليزية في هذا الخصوص : -

ويمكن ابراز المبادئ التي نص عليها قانون الاصلاح التشريعي من واقع ما صرحت به احكامه ذاتها .

أولا : نص البند الثاني من المادة الاولى من قانون الاصلاح التشريعي على أن كل المبالغ التي تكون قد دفعت ، وكذلك كل المبالغ التي تكون مستحقة الدفع بموجب احكام العقد ، لأى طرف متعاقد وفي الوقت الذي يكون قد اعفى فيه الطرفان المتعاقدان بسبب الاستحالة ، يجب استردادها منه اذا كانت قد دفعت بالفعل ، كما يجب الا تدفع اذا كانت مستحقة الدفع .

ثانيا : وجاء في الحكم الشرطي الوارد في آخر المادة

Martin Leake, Principles of the Contracts, London & G. C. Cheshire and C. H. S. Fifoot, The law of Contract, London .

والمرجع السابق للدكتور حسبو الغزالي .

(30) Martin Leake, Principles of the Law of Contract .

(٣١) وهذه هي فكرة الفسخ في القانونين الفرنسي والمصري في حالة قيام الالتزام على شيء موجود (محل العقد) ثم يهلك هذا الشيء بعد نشوء الالتزام (مادة ١١٤٧ و ١١٤٨ فرنسي ومادة ٢١٥ و ٢٧٣ مصري) .

السابقة أنه إذا كان المتعاقد الذي دفع إليه المبلغ ، أو استحق دفعه له ، قد تحمل ، قبل حلول موعد الانقضاء ، بنفقات لغرض أو في سبيل تنفيذ العقد ، جاز للمحكمة ، إذا رأت ذلك عادلا وبعد تقديرها لجميع الظروف المحيطة بالقضية ، أن تسمح له ، وبحسب الأحوال ، أما باستيفاء أو بالحصول على كل أو أي جزء من المبالغ المدفوعة أو الواجبة الدفع ، على ألا تتجاوز قيمة هذه المبالغ التي تكون قد أسبقت أو تم الحصول عليها ، قيمة ما تحمل به هذا المتعاقد من نفقات .

ويبين من الأحكام السابقة ، أن قانون الإصلاح التشريعي خفف إلى حد كبير من جمود وقسوة القاعدة التي كانت تقضي بأن تبقى الخسارة حيث حلت أو حيث تقع «the loss lies where it falls» .

كما أن هذه الأحكام ، من ناحية أخرى ، لم تخول للمحكمة مباشرة سلطات غير محدودة في سبيل تحديد الآثار التي يتعين أن تترتب على تطبيق نظرية الاستحالة . فمن الواجب على المحكمة في هذا الشأن أن تراعى في قضائها جملة ضوابط تتمثل في إيجاد حلول عادلة ومنصفة «just and equitable»

مع التقدير لكل ما يلابس القضية أو يحيط بها من الظروف والأحوال^(٣٥) .

ثالثا : نص البند الثالث من المادة الأولى من قانون الإصلاح التشريعي على أنه إذا حصل أي متعاقد على منفعة ، خلافا للنقود بسبب ما يكون قد أداه المتعاقد الآخر من عمل ، لغرض أو في سبيل تنفيذ العقد وقبل حلول موعد الانقضاء ، وجب على المحكمة ، إذا رأت ذلك عادلا وبعد تقديرها لجميع الظروف المحيطة بالقضية ، أن تسترد من هذا المتعاقد مبلغا نظير ما يكون قد حصل عليه من المنفعة ، على ألا يتجاوز هذا المبلغ قيمة هذه المنفعة .

رابعا : ينص البند الرابع من المادة الأولى من قانون الإصلاح التشريعي على أنه «لأجراء نقدية لأية نفقات يكون قد تحملها أي متعاقد تطبيقا لأحكام هذه المادة ، يجوز للمحكمة ، ودون الإخلال بعمومية هذه الأحكام أن تضيف إلى هذه النفقات ما تراه معقولا من المصروفات العامة التي يكون قد تحملها هذا المتعاقد شخصا للقيام بأي عمل أو لتقديم أية خدمات»^(٣٦) .

ويخلص مما تقدم أن إصدار قانون الإصلاح التشريعي على الوجهة التي بيناه ، قد ساعد كثيرا في التخفيف من غلواء الآثار الجائرة التي كانت تحصل من تطبيق نظرية الاستحالة في أحكام الشريعة العامة الانجليزية - إذ أن قاعدة الالتزام المطلق أو القطعي كانت سائدة في القانون الانجليزي حتى بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وكانت هذه القاعدة تنقسم بالجمود والتعسف ، فطبقا لها ، لم يكن ممكنا مراجعة شروط العقد مهما تغذرت ظروف تنفيذه .

وكان السبيل إلى هذه المراجعة هو أن يتفق المتعاقدان على ذلك بنص أو بشرط صريح في العقد ، يحتاطان عن طريقه لما قد ينشأ من تغير في ظروف العقد بعد إبرامه .

ولكن القضاء الانجليزي لم يحبس نفسه طويلا داخل هذه الحدود الضيقة لقاعدة الالتزام القطعي . فقد استطاع هذا القضاء في حكمه الجريء الذي أصدره في قضية «تايلور وكالدويل» سنة ١٨٦٣ أن ينشئ ، ولأول مرة ، نظرية الاستحالة المادية . وتقضي أحكام هذه النظرية بفسخ العقد في حالة ما إذا هلك محل العقد هلاكا

(32 , 33) Robinson V . Davison (1971), The Law Reports, p. 269 .

(34) The Law of Contract - Op . Cit .

(٣٥) وحتى يمكن تطبيق المبدأ الثاني الذي أومأ إليه الحكم الشرطي ، يتعين أن يكون التحمل بهذه النفقات (أ) قد تم قبل حلول موعد الانقضاء (ب) وأن تكون هذه النفقات قد نشأت أصلا ، أما بسبب تنفيذ العقد أو لأغراض هذا التنفيذ (ج) وألا يتجاوز المبلغ الذي تقضى المحكمة باستيفائه أو بالحصول عليه قيمة ما تحمل به المتعاقد من نفقات .

(36) The Law Reform (Frustrated Contracts Act) .

أثر الاستحالة النسبية

ماديا في الفترة اللاحقة على تكوين هذا العقد .

وحتى يستطيع القضاء الانجليزي ان يبرر هذا الحكم في ضوء القاعدة السابقة ، افترض أن العقد يصدر في مثل هذه الحالات مقترنا بشرط ضمنى مؤداه انقضاء العقد في حالة هلاك محله ماديا في وقت لاحق على نشأته وقبل تنفيذه .

غير أن المحاكم الانجليزية ، وخضوعا منها لمقتضيات الظروف المتطورة ، مالت الى التوسع في تفسير الهلاك المادي لمحل العقد .

فلم تقف بمفهوم هذا الهلاك عند المعنى الحرفي الضيق له ، وانما تعدته الى غيره ، فقد انتهت هذه

المحاكم الى استنباط أو افتراض الشرط الضمنى في العقد حتى في

كثير من الحالات التي لم تكن تنطوي ، في واقع الأمر ، على أى

مفهوم للهلاك المادي بالمعنى الفنى الدقيق . فاذا تضمنت هذه الحالات أية صورة لهذا الهلاك ، فلم يكن

هذا الذى تضمنته سوى هلاك معنوى أو غير حسى اذا صح

التعبير . فرغم أن سابقة تايلور وكالدويل جاءت لتعالج احدى حالات القوة القاهرة ، الا أن اصرار المحاكم الانجليزية على التوسع في مفهوم الهلاك ، أدى الى أن تصبح نظرية الاستحالة المادية نظرية واسعة ، تنضم الى جانب القوة القاهرة العديد من تطبيقات الظروف الطارئة .

ولم يكن الوصول الى هذا الحد من الاعتراف ببعض تطبيقات الظروف الطارئة ، قد تم دفعة واحدة ، وانما تتابعت مجموعات من السوابق القضائية خلال مراحل

متلاحقة ومتمايزة في سبيل بلوغ هذا الهدف فأول مجموعة من هذه السوابق ظهرت في سنة ١٨٧١

فيما يتعلق بأثر الموت أو العجز الشخصى على الالتزام العقدى ، فطبقا لقاعدة (روبينسون

ودافيزون) ، التى تلخص هذا الأثر ، كان يتعين فسخ العقد بسبب وفاة أو اصابة أى من المتعاقدين أو

كليهما بعجز أو مرض أو خلافه .

أما المجموعة الثانية من هذه

السوابق فهى التى ظهرت في سنة ١٨٧٤ فيما يتصل بفكرة استحالة

تحقق الهدف الاقتصادى او التجارى للعقد . وقد جاءت قاعدة «جاكسون وشركة التأمين البحرى» ممثلة للمبادئ التى اشتملت عليها هذه المجموعة من السوابق . ويمكن أن يستفاد من قاعدة

«جاكسون» امكان فسخ العقد اذا فات على المتعاقدين تحقيق الهدف

الاقتصادى للعقد بسبب تغير الظروف حتى وأن استمر تنفيذ العقد ، مع ذلك ، ممكنا من الناحية

المادية : أما المجموعة الثالثة من السوابق القضائية فقد ظهرت في مستهل القرن العشرين بمناسبة الغاء مراسم تنويع الملك ادوارد

لاصابته المفاجئة بالمرض . وهذه المجموعة تعد معلما بارزا في تاريخ تطور نظرية الاستحالة التقليدية ، لأن السمة الغالبة لها

تنبىء عن تحول كبير ومرن من فكرة «المحل» الى فكرة «الدافع» أو السبب ، وهو التحول الذى فتح الباب عريضا للدخول تطبيقات

جديدة لفكرة الظروف الطارئة في ساحة القضاء الانجليزى . والقصد من اصدار قانون الاصلاح

التشريعى هو ازالة كل أوجه النقص والقصور التى تكشفت عن تطبيق قاعدة الاستحالة .

(٣٧) راجع ما سبق ص ٤ وما بعدها .

(٣٨) وذلك نحو أن تقوم شركة لاصلاح السفن بانجاز الجانب الاكبر من الاصلاحات قبل أن تحترق السفينة الى آخرها ، أو أن

يقوم صانع بتكملة اجزاء كبيرة من المكينات المتفق عليها تصنيعها وبيعها - مرجع الدكتور حسيب الغزالي - المرجع السابق .

الفصل الرابع

خلاصة البحث

تناولنا في الجزء التمهيدي لهذا البحث الإشارة الى القواعد العامة التي يخضع لها تنفيذ العقود من حيث ضرورة مراعاة حسن النية في تنفيذ العقد ، كما أن العقد شريعة المتعاقدين وأنه لا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقرها القانون (م ١/١٤٧ مدني) .

وأن الأصل أيضا أنه لا يجوز للقاضي أن ينقض العقد أو يعدله ، فمهمة القاضي تقتصر على تفسير نصوص العقد ، ولكن خضوعا لاعتبارات تتعلق بالعدالة فإن المشرع يجيز للقاضي في بعض الحالات الاستثنائية أن يعدل شروط العقد . ومن بين هذه الحالات سلطته في رد الالتزام المرهق الى الحد المعقول في حالة الظروف الطارئة (مادة ١٤٧ مدني) .

وعلى هذا تناولنا في الفصل الأول من البحث نظرية الظروف الطارئة في القانون المصري موضحين أن نظرية الظروف الطارئة تعالج الحالات التي تنشأ فيها استحالة نسبية لا تؤدي الى

الحيلولة دون تنفيذ الالتزام ، بل تؤدي الى أن يصبح هذا التنفيذ صعبا أو مكلفا مع امكان القيام به . وهذا هو ما يخلص من تبيان شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة التي يقتصر مجال تطبيقها على العقود المتراضية التنفيذ ، وأنه يجب وقوع حادث استثنائي عام بعد ابرام العقد وقبل تنفيذه ، وأن يكون الحادث غير متوقع ولا يمكن دفعه ، وأن يؤدي هذا الحادث الطارئ الى جعل التزام المدين مرهقا الى الحد الذي يهدده بخسارة تجاوز الحد المألوف .

- ومن هنا خول القانون للقاضي - في حالة توافر هذه الشروط - سلطة تعديل العقد بحيث يرد الالتزام المرهق الى الحد المعقول (٢٧) .

- ثم تناولنا في الفصل الثاني من هذا البحث مشكلة تغير الظروف في الفقه الاسلامي من ناحية موقف الاحناف من النظرية سواء في مجال الاعذار التي قد تطرأ على العقد بعد ابرامه أو في مجال تغير قيمة النقود أو تغير القيمة الاجارية سواء بالنسبة للوقف أو بالنسبة للحكر .

- ثم عرضنا موقف المالكية من نظرية الاعذار وأشرنا الى

الدور البارز لفقهاء المالكية في تحديد الظروف الطارئة عندما ناقش هؤلاء الفقهاء الاعذار التي تنشأ نتيجة لصدور أوامر من السلطان باغلاق الخوانيت أو الاستيلاء عليها والفتايج المترتبة عليها والتي تتمثل لديهم في اعذار تستوجب فسخ العقود .

وأهمية ما قرره المالكية - تبدو في أنهم أول القائلين بأن الظروف الطارئة كما يمكن أن تكون حوادث مادية ، يمكن أن تكون أيضا ، صدور تشريعات أو أوامر ادارية من قبل الدولة .

كما عرفنا نظرية الجوائح التي أخذ بها المالكية ووفقوا في ابراز الاحكام التي تنظمها . ثم اشرنا الى تأثير المذاهب الاخرى بفقه الاحناف والمالكية .

وتعتبر نظرية العذر من أكثر هذه النظريات شيوعا ، فقد أجمعت - كما ذكرنا - كل المذاهب الاسلامية على ضرورة الاخذ بها ، الا أنها تفاوتت في تطبيق احكامها تطبيقا كبيرا .

وقد تبين لنا أن نظرية الجوائح لم تحظ بمثلما حظيت به نظرية الأعذار من اجماع المذاهب على تطبيقها ، اذ لم يأخذ بها سوى

(٢٩) ومن امثلة ذلك قيام المقاول بتشييد جزء من المنزل المتفق على بنائه قبل الحكم بفسخ العقد لاستحالة - في هذه الحالة يتلقى مالك البناء منفعة قيمة بحصوله على الجزء الذي أقيم من المنزل ، فحق عليه التعويض نظير هذه المصلحة التي تلقاها - المرجع السابق .

اثر الاستحالة النسبية

الفسخ عن طريق تسوية الاوضاع
التي تتخلف عن واقعة زوال العقد .

ولهذا فقد عالجت الفقرة الثانية من
المادة الاولى منه موضوع استرداد
المبالغ التي يكون أحد الاطراف قد
أوفى بها تنفيذا للعقد قبل أن يتقرر
فسخه .

وقد اشتملت هذه الفقرة في
آخرها على حكم شرطي يقضى
بحق الطرف الذي يتوجب عليه
الرد ، في أن يستبقى في حوزته
من هذه المبالغ ما يغطي كل أو

جزء من الخسارات التي سبق له أن
تجمل بها قبل أن يتقرر فسخ العقد ،
بشرط أن تكون هذه الخسارات قد
نشأت أصلاً لأغراض تنفيذ العقد
أو بسببه^(٣٨) .

اما الفقرة الثالثة من ذات
المادة فقد قررت أنه اذا ترتب على
قيام أحد الاطراف بتنفيذ العقد
جزئياً ، نشوء منفعة ذات قيمة في
نمة الطرف الآخر ، فإنه يتعين
عليه أن يعرض الطرف الأول عن
هذه المصلحة^(٣٩) .

انهاء العقد بالاثار غير الرجعى تبقى
حيث نشأت .

ورغم أن هذه القاعدة الشاذة
قد استبعدت بحكم مجلس اللوردات
في قضية فييروسا ، إلا أن القانون
كان ما يزال قاصداً عن ازالة كل
المظالم المترتبة على فسخ العقد ،

حتى لقد اضطر المشرع الانجليزي
خلال السنوات الاخيرة من الحرب
العالمية الثانية الى التدخل بتشريع

خاص يهدف معالجة الاثار غير
المنطقية وغير العادلة المترتبة على
فسخ العقد بالاستحالة ، فاصدر
قانون الاصلاح التشريعى (العقود
مستحيلة التنفيذ) لسنة ١٩٤٣ .

وهذا القانون لا شأن له

بتطبيق نظرية الاستحالة من حيث
توافر شروطها أو امكانية فسخ
العقد بسبب تطبيقها ، وإنما يلجأ الى
احكامه فقط عند الحكم بفسخ العقد
للاستحالة ، وذلك لتكملة جزاء

المالكية ، الذين استخلصوها قبل
غيرهم ، ثم تبعهم في ذلك
الحنابلة ، أما الاحناف والشافعية
والظاهرية وبقية المذاهب
الاخرى - كما أشرنا - فقد
امتنعت عن تطبيقها ، استناداً على
ما أورده كل مذهب من حجج ، وما
ساقه كل فريق من براهين .

- وفي الفصل الثالث ناقشنا
نظرية الاستحالة في القانون

الانجليزي وأشرنا الى أنه من
المبادئ المقررة في الشريعة
العامة الانجليزية ، أن الفسخ بسبب
الاستحالة لا يزيل العقد من مبدئه
وإنما يتحدد أثره بالنسبة للمستقبل
فقط وذن المساس بما تم تنفيذه في
الماضى .

وقد ترتبت على هذا الحكم
نتائج كانت تنبئ عن العدالة والنزق
القانوني السليم . فطبقاً لقاعدة
تشاندرلر لرووبستر .

كانت كل خسارة تنشأ بسبب

القضاء بغير الحق

روى البخارى عن أم سلمة رضى الله عنها أن
النبي صلى الله عليه وسلم سمع جلبة خصام عند
بابه ، فخرج عليهم وقال :

إنما أنا بشر ، وأنكم تختصمون إلى ، ولعل
بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضى نحو
ما أسمع ، فمن قضيت له بحق أخيه فلا يأخذه ،
فإنما أقطع له قطعة من النار ..

قاعدة رجعية القوانين الجنائية

الأصلح للمتهم

القوانين الجنائية

الفصل الأول

الشرط الإيجابي لتطبيق قاعدة رجعية القوانين الجنائية الأصلح للمتهم أو

شرط أن يكون القانون الجنائي أصلح للمتهم

١ - تمهيد ، تعليق المذكرة الإيضاحية على المادة الخامسة من قانون العقوبات .

٢ - تقسيم .

١ - تمهيد ، تعليق المذكرة الإيضاحية على المادة الخامسة من قانون العقوبات :

نصت المادة الخامسة من قانون العقوبات المصري على القاعدة الأصلية في تطبيق القانون الجنائي - في فقرتها الأولى - من أنه :

«يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها، إلا أن هذه المادة أضافت قاعدة أخرى احتياطية استغرقت - تفصيلها - باقى

السيد الأستاذ :

محمود صالح العادلى
مدرس مساعد القانون الجنائي
جامعة الأزهر

فقراتها ، اذ نصت على أنه : ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره . واذا صدر قانون جديد بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه بوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية^(١)

وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية تعليقا على نص المادة الخامسة عقوبات : «هى المادة الخامسة من قانون سنة ١٩٠٤ مضافا إليها فقرتان دعا اليهما مد نقص فى التشريع ذلك بأن المادة الخامسة المذكورة تنص على مبدأ عدم سريان أحكام القانون على الماضى وبمقتضى هذا المبدأ : أولا - لا يجوز أن يحكم على

شخص بعقوبة لفعل لم يكن معاقبا وقت ارتكابه ، ثانيا - لا يجوز أن يحكم على شخص ارتكب جريمة بعقوبة أشد من التى كانت موضوعة لها وقت ارتكابها ، على أنه من المقرر أن قوانين العقوبات تسرى أحكامها سواء على الأفعال التى ترتكب من تاريخ نفاذها أو على الأفعال التى ارتكبت قبل ذلك اذا كانت هذه القوانين أصلح للمتهم كالقوانين التى تلغى بعض الجرائم أو تخفف العقوبة فى بعضها ، ولذلك فإن المادة - ٥ من قانون سنة ١٩٠٤ بعد أن نصت على أن : «يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها» قررت أنه (مع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره) . ومعنى هذا أنه اذا صدر القانون الجديد بعد الحكم نهائيا فلا يستفيد منه ، من أجل ذلك أحدى الفقرتين المقترح اضافتهما الى هذه المادة على أنه «اذا صدر قانون بعد حكم نهائى - يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه بوقف تنفيذ

(١) ويلاحظ أن القوانين الجنائية العربية نصت على نفس القواعد التى قررتتها المادة الخامسة عقوبات مصرى :

- فالقانون الليبي بعد أن نص فى المادة الأولى منه على أنه «لا جريمة ولا عقوبة الا بنص» قرر فى المادة الثانية نص يكاد أن يكون مطابقا لنص المادة الخامسة عقوبات مصرى .

- اما القانون السوري فجاء صياغته للقواعد المشار إليها صياغة مفصلة ومطولة ، وفى اعتقادى ان هذه الصياغة المطولة - رغم هذا - فهي أفضل لأنها أوضحت الكثير من الأحكام التى تضمنتها فقد نصت المادة الأولى على مبدأ الشرعية اذ تقرر أنه : ١ - لا يفرض عقوبة ولا تدبير احترازى أو اصلاحى من أجل جرم لم يكن القانون قد نص عليه حين اقترافه ، ٢ - لا تؤخذ على المدعى عليه الأفعال التى تؤلف الجرم وأعمال الاشتراك الاصلى أو الفرعى التى أتاها قبل أن ينص القانون على هذا الجرم ، اما المادة الثانية فنصت على مبدأ رجعية القوانين الجنائية الأصلح للمتهم ، اذ تقرر : ١ - لا يقع جرم بعقوبة أو تدبير احترازى أو اصلاحى اذا إلغاء قانون جديد ، ولا يبقى

قاعده رجعية القوانين الجنائية

المبحث الأول معيار القانون الأصلح للمتهم وماهية هذا القانون

- المطلب الأول : في معيار القانون الأصلح للمتهم .
المطلب الثاني : في ماهية القانون الأصلح للمتهم .

الحكم وتنتهي آثاره الجنائية، على أنه لا يجوز ان يستفيد المتهم أو المحكوم عليه من مضي المدة التي ينهي فيها القانون عن فعل أو يأمر به والاضاع الغرض المقصود من القانون . وهو مادعا الى اضافة الفقرة الثانية والمبادئ المقررة في هاتين الفقرتين مأخوذ بها في بعض القوانين الحديثة كالقانون الايطالي الصادر في ١٩٣٠ (المادة الثانية منه) والمادة السادسة من مشروع قانون العقوبات الفرنسي^(٢) .

٢ - تقسيم :

- الاصحح للمتهم .
٥ - خصائص معيار القانون الأصلح للمتهم .
٦ - (أ) الجنائية .
٧ - (ب) الموضوعية .
٨ - الواقعية .

المبحث الأول

معيار القانون الأصلح للمتهم وماهية هذا القانون

- ٤ - اجمال ، تعريف القانون الأصلح للمتهم :

لمعرفة ما اذا كان قانون ما ، يعد أصحح للمتهم أم لا ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار كافة القوانين التي صدرت منذ لحظة ارتكاب الجريمة الى تاريخ الفصل في الدعوى الجنائية المقامة عن هذه الجريمة بالحكم المشار اليه في المادة ٥ ع - مضاف الى ذلك القانون الذي ارتكب في ظله الجريمة . ثم تعقد مقارنة بين الأوضاع القانونية الناشئة عن هذه القوانين ، على أن تقتصر هذه المقارنة على متهم بعينه وواقعة بذاتها بكافة عناصرها وظروفها ،

٣ - تقسيم :

من المناسب لكي تعرف ماهية القانون الأصلح للمتهم ان يحدد المعيار الذي يكشف عن القانون الأصلح للمتهم .

ولذا فان هذا المبحث سينقسم بدوره الى مطلبين :

- الأول : في معيار القانون الأصلح للمتهم .
الثاني : في ماهية القانون الأصلح للمتهم .

المطلب الأول معيار القانون الأصلح للمتهم

- ٤ - اجمال ، تعريف القانون

البادى مما تقدم انه يشترط لاعمال القوانين الجنائية بأثر رجعى - بداية - ان تكون أصحح للمتهم ، الأمر الذى يقتضى ان يعرف المعيار الذى يحدد هذا القانون ، وكذلك تحديد ماهية هذا القانون ، ثم توضيح أثر القانون الأصلح للمتهم .

وعليه ففي هذا الفصل سأعرض للشرط الايجابى لتطبيق قاعدة رجعية القوانين الجنائية الأصلح للمتهم من خلال مبحثين :

- الاول : في معيار القانون الأصلح للمتهم وماهية هذا القانون .
الثاني : في أثر القانون الأصلح للمتهم .

للأحكام الجزائية التى قضى بها أى مفعول ٢ - على ان كل جرم اقترف خرقاً لقانون مؤقت فى خلال مدة تطبيقه لاتقف ملاحظته وقمعه بعد انقضاء هذه المدة كما قررت المادة الثالثة من القانون المذكور انه : كل قانون يعدل شروط التجريم تعديلاً ينفع المدعى عليه يطبق على الافعال المقترفة قبل نفاذه مالم يكن قد صدر بشأنها حكم مبرم والا أن هذه الصياغة للباحث عليها بعض التحفظات كما سيتضح فى حيزه . يراجع ما سيأتى ص ١٧٩ وما بعدها بند ٨٧ .

- اما القانون اللبناني فقد نص على القواعد المتقدمة فى المواد الاولى والثانية والثالثة منه وقد جاءت هذه المواد تكاد مطابقة لمواد القانون السوري المشار اليها حالا .

(٢) ويلاحظ انه بخصوص الشريعة الاسلامية فانها تطبق قاعدة رجعية التشريع العقابى الأصلح للجاني وان كان يبين من الامثلة التى تضرب للدلالة على ذلك انها - فى اعتقادى - تأخذ بمفهوم واسع للعقوبة ، وذلك حلى من المثالين الآتيين :

فلا يؤخذ في الحساب - عند المقارنة. المذكورة. - مجموع من المتهمين قد تختلف ظروفهم .

وعرفت محكمة النقض القانون الأصلح للمتهم بأنه :

« القانون الذي ينشئ للمتهم مركزا أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم »^(٣).

« أو الذي يكون قد ألغى بعض العقوبات أو خففها أو قرر وجهها للإعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن يلغى الجريمة ذاتها »^(٤).

ويبين مما تقدم أن نقطة البداية في تحديد القانون الأصلح للمتهم ، هو أن يكون الأمر متعلقاً بقانون ،

أي يجب توافر وصف القانون للنصوص المراد تطبيقها ، وأهم ما يميز القانون أن قواعده عامة ومجردة ، وعليه فإذا كان الأمر

متعلقاً بحالة فردية ، أو أن النصوص المراد تطبيقها متعلقة بشخص بعينه ، فإنه لا يتوافر بداة وصف القانون لتلك النصوص

وعليه لا يثور البحث عن مدى صلاحيتها للشخص المراد تطبيقها عليه ، ولذا يجب التحرز من الخلط

بين اللوائح التي تصدر من السلطة التنفيذية بمقتضى تفويض السلطة التشريعية ، والقرارات الإدارية

الفردية ، إذ أن هذه الأخيرة تفتقد العمومية والتجريد وهما أهم خصائص القواعد القانونية . ولذا قضت محكمة النقض بأن الأمر الذي يصدره المحافظ بالترخيص « لمحل معين ، ببيع مشروبات روحية بعد الميعاد المحدد في القانون استثناء من القانون تحقيقاً لصوائح مختلفة واعتبارات معينة لا يعتبر قانوناً أصلح للمتهم »^(٥).

٥ - خصائص معيار القانون الأصلح للمتهم :

هذا ويجب أن يتميز المعيار أو الضابط الذي يحدد القانون الأصلح للمتهم - في اعتقادي - بخصائص ثلاث هي : أن يكون جنائياً وموضوعياً وواقعياً ، وذلك على التفصيل الآتي :

٦ - (أ) الجنائية :

وهذه الخصيصة بديهية مضمونها أن يكون محور المفاضلة يدور حول أحكام جنائية في القوانين المراد تطبيق واحد منها ، ولذا فإذا كان أي من القوانين محل البحث يقرر أثراً ذات صبغة مدنية أو إدارية أو تأديبية أشد من تلك التي تقررها باقي القوانين فلا عبرة بهذه الآثار حال المفاضلة فقد

يكون هذا القانون الذي له هذه الآثار هو من وجهة النظر الجنائية أصلح القوانين بالنسبة للمتهم ، فالعبرة بالأحكام ذات الطابع الجنائي .

٧ - (ب) الموضوعية :

والموضوعية المقصودة هنا لها وجهان الأول متعلق بالقاضي ذاته والثاني متعلق بالمتهم ، أما الوجه المتعلق بالقاضي فهو أن هذا القاضي لا يعبر عن وجهة نظره الخاصة أو الشخصية ، بل من الواجب عليه أن يكون نصب عينيه - حال تحديد القانون الأصلح للمتهم - ضوابط قانونية ، وعليه يجب أن يكون التقدير في إطار الترتيب القانوني للجرائم والعقوبات المشار إليه في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات . وأما عن الوجه المتعلق بالمتهم ، فإن هذا المتهم دوره يجب أن يكون سلبياً ، أو بمعنى أدق أن دور المتهم في تحديد القانون الأصلح له هو ألا يكون له دور على الإطلاق ، فلا يجوز أن يقترح تطبيق قانون من بين القوانين مثار البحث ، ولا يجوز للقاضي أن يتنازل عن سلطته في هذا التحديد ، ويسأل المتهم عن أفضل القوانين المتنازعة الذي يجذب تطبيقه دون باقي القوانين^(٦) . وعليه يكون المعيار الموضوعي

أ - الظهار : ويقصد به أن يشبه الرجل امرأة في تحريمها على نفسه بأحدى محارمة ، ويروى أن امرأة أوس بن الصامت جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله طالت صحبتني مع زوجي وأكل شهابي ونثرت لي بطنى حتى إذا كبر سننى وانقطع ولدى ، ظاهر منى . فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت عليه ، فقالت اشكرنى إلى الله فاقضى ، وكررت ما قالت ، ورسول الله يكرر ، حرمت عليه .

فنزل قول الله تعالى : « قد سمع الله قول الذى تجادلك فى زوجها وتشتكى الى الله ، والله يسمع تحاوركما ان الله سميع بصير ، الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم ، ان أمهاتهم الا اللائى وادبهم وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا وان الله لعفو غفور ، والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا ، فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وللكافرين عذاب أليم . »

قاعده رجعية القوانين الجنائية

والواقعية بقصد بها ان المقارنة

بين القوانين محل البحث ، لا تكون من وجهة مجردة ، بل لكي يكون تحديد القانون الاصلح للمتهم موضوعيا ، ان يتم وفقا لمتهم معين ، ذي ظروف معينة ، وجريمة ذات ظروف محددة ، ولايهم في تحديد القانون الاصلح للمتهم ان يقارن بين الاتجاه العام او مجموعة نصوص القوانين مدار البحث . او بقول آخر ان اختيار القاضي بين القوانين (القديمة والجديدة) انما هو مفاضلة بين الافضل منهم بخصوص الحالة الواقعية المعروضة عليه ، بمعنى ان التقدير يجب ان يركز على الواقع ، وهو يكون كذلك اذا اعتمد على اصلح النتائج - التي ينتهي اليها - من تطبيق القوانين مدار البحث - بالنسبة للمتهم المقدم الى المحاكمة^(٧) . بمعنى ثالث تخلص مهمة القاضي في أنه يطبق كل من القانون الذي ارتكبت في ظله الواقعة المعروضة عليه ثم القانون الساري وقت المحاكمة ، ثم ما قد يكون صدر من قوانين أخرى ، بين هذا القانون وذاك ، وبعد هذه المرحلة ، ينتقل الى مرحلة أخرى يقوم فيها بالموازنة بين النتائج التي كشف عنها تطبيق للقوانين المشار اليها فيصل الى

عن عقوبة أخف من حيث النوع .

ولذا ، فاذا كان القانون القديم - مثلا - نص على عقوبة الحبس او الغرامة ، بينما كان القانون الجديد يريع الحد الأدنى لعقوبة الحبس مع تخفيضه لحد الأدنى لعقوبة الغرامة

الجوازية ، فاذا كان القاضي يرى ان المتهم يستحق عقوبة الغرامة بدلا من الحبس فان هذا القانون

الجديد يعد اصح للمتهم ، وعلى العكس اذا كان القاضي يرى ان المتهم يستحق عقوبة الحبس لا الغرامة ، فان القانون الجديد يعد

اسوأ للمتهم ، وكذلك اذا كان القانون القديم نص على أن وقف تنفيذ العقوبة يكون جوازا ثم أتى القانوني الجديد فألغى هذا الوقف مع قصره لمدة العقوبة ، فاذا كان القاضي يرى بناء على ظروف المتهم وظروف الجريمة ، الحكم بوقف تنفيذ العقوبة الذي سيحكم بها

عليه ، فان هذا القانون الجديد يكون أسوأ للمتهم . وعلى العكس اذا كان لقاضي يرى أن المتهم يستحق

عقوبة ولايستأهل ايقاف تنفيذها فالقانون الجديد الاصلح لهذا المتهم .

الذي يجب الرجوع اليه هو الترتيب القانوني للجرائم والعقوبات الذي وضعه المشرع في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات ، وهذا المعيار يميز بين أنواع العقوبات من جهة طبيعتها ويميز بين انواع الجرائم من ناحية جسامتها - بين الجنائيات والجنح والمخالفات .

ووفقا لهذا المعيار تكون عقوبة المخالفة أخف من عقوبة الجنحة وعقوبة هذه الاخيرة أخف من عقوبة الجنائية ، وذلك بقطع النظر عن المدة التي قد تصل اليها العقوبة . اما بخصوص العقوبات المتعلقة بنوع واحد من أنواع الجرائم الثلاثة فان تحديد العقوبة الأخف أو الأشد يكون وفقا للترتيب الذي وضعه المشرع فعقوبة السجن دائما أخف من عقوبة الاشغال الشاقة أيا كانت مدة هذا السجن ، والاشغال الشاقة المؤقتة أخف من الاشغال الشاقة المؤبدة ، وهذه العقوبة الاخيرة أخف من عقوبة الاعدام ، هذا بالطبع - في نطاق الجنائيات . اما بالنسبة للجنح ، فان الغرامة كعقوبة أخف من الحبس . اما المخالفات فمعاقب عليها بنوع واحد من العقوبات وهي الغرامة وبالتالي فلا محل للبحث بصدد

والحكم الذي جاء بهذه الآية وقعت العقوبة التي به على الواقعة التي كانت سبب نزول الآية .

ويلاحظ فقهاء الشريعة الاسلامية - وبحق - ان الحكم الذي جاء بهذه الآية الكريمة هو أخف من الحكم الذي كان قائما من قبل ، اذ ان الحكم الاخير كان هو التحريم المؤبد الذي لم يكن منه فرار ، اما الحكم الذي جاءت به الآية الكريمة فكفيرا عن الظهار هو الاعناق أو صوم شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكينا وهو بالطبع أخف من التحريم الابدی بين الرجل والمرأة ، وهو حكم شديد على الاثنين معا .

ب - اللعان : يرون أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يارسول الله يجد الرجل معه أهله ، فان قتله تقتلوه ، وان تكلم ضربتموه ، وان سككت سككت على غيظ ، اللهم بين ، فنزل قوله تعالى :

والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادت الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ، وبدروا عنها العذاب ان تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين .

يالقانون الاصلح للمتهم في الحالة المعروضة عليه^(٨).

المطلب الثاني

ماهية القانون الاصلح للمتهم

٩ م - تساؤلات أربعة ، ١٠ -
أولا : قاعدة رجعية ، القوانين الجنائية الاصلح للمتهم بين الموضوعية والاجرائية ، ١١ م - موقف الفقه من مدى تطبيق قاعدة الرجعية على القوانين الجنائية الاجرائية ، ١٢ - رأى فى الموضوع ، ١٣ م - موقف القضاء من تطبيق قاعدة رجعية القوانين على القوانين الاجرائية الجنائية ، ١٤ - ما المقصود بالقوانين الاصلح للمتهم ؟ ، ١٥ - العبرة بصدور القانون لابنفلده ، ١٦ - تطبيقات قضائية ، ١٧ - كيفية تطبيق معيار القانون الاصلح للمتهم ، ١٨ - قانون واحد الواجب التطبيق ، ١٩ - أولا : نصوص التجريم ، ٢٠ - ثانيا : نصوص العقاب ، ٢١ - رأى فى الموضوع ، ٢٢ - استحداث عقوبة جديدة ، ٢٣ - تعاقب اكثر من قانونين .

٩ م - تساؤلات أربعة :

هذا المطلب يجيب على .
تساؤلات أربعة هي :
١ - هل قاعدة رجعية القوانين الجنائية الاصلح للمتهم يقصد بها

القوانين الجنائية الموضوعية الاصلح للمتهم أم القوانين الجنائية الاجرائية الاصلح للمتهم ؟ أم هما معا ؟ .

٢ - هل يقصد بالقوانين الاصلح للمتهم تلك التى تجعل الفعل - حسب تعبير م ٥ ع - الذى أتاه الجانى غير معاقب عليه ؟ أم تلك التى تجعل مركز المتهم افضل وان لم يصبح الفعل غير معاقب عليه ؟ أم الاثنين معا ؟ .

٣ - هل يعنى بالقانون الاصلح للمتهم بصدوره أم بنفاذه ؟

٤ - كيف يطبق معيار القانون الاصلح للمتهم ، السابق نكره فى المطلب السابق ؟

٥ - ما الحكم اذا تعاقب اكثر من قانونين ؟ .

١٠ - أولا : قاعدة رجعية القوانين الجنائية الاصلح للمتهم بين الموضوعية والاجرائية :

يمكن تعريف القانون الجنائي بانه مجموعة القواعد القانونية التى تحدد أو تنظم الجرائم وعقوباتها

وما يترتب على ارتكابها من اثار قانونية وكيفية اثبات الوقائع المرتكبة وتوقيع الجزاءات المترتبة عليها بواسطة السلطة المختصة .

. ويبين من هذا التعريف ان هناك جانبين للقانون الجنائى : موضوعى ، واجرائى .

اما بالنسبة للجانب الموضوعى ، فهو يتناول الاحكام العامة للجريمة والمجرم والجزاء ، كما يشمل الاحكام العامة للتشريع الجنائى كالشرعية الجنائية وقواعد سريانه من حيث المكان والزمان والاشخاص . فهذا الجانب يشمل وصف وتحديد السلوك الانسانى - الفعل او الامتناع - الذى يمثل جرائم لكونه ضار أو خطر على المجتمع ، وايضا يحدد وسيلة عقاب مرتكب هذه الجرائم .

اما الجانب الاجرائى للقانون الجنائى أو قانون الاجراءات الجنائية فهو يتناول الدعوى الجنائية من حيث اجراءاتها وتنفيذ احكامها .

وبخصوص تطبيق قاعدة رجعية القوانين الجنائية على القواعد الجنائية الموضوعية ، فان هناك اجماع بين الفقه والقضاء على أنها تنطبق على هذه القوانين .

١١ م - موقف الفقه من مدى تطبيق قاعدة الرجعية على القوانين الجنائية الاجرائية :

اما ما ليس عليه اجماع فهو مدى انطباق قاعدة رجعية القوانين

وقد طبق الحكم الذى جاء بهذه الآية على الواقعة التى كانت سبب السؤال ، فكان تطبيقا بأثر رجعى .

ويلاحظ ان الحكم الذى جاءت به الآية وهو عدم استمرار الزوجية لفقد الثقة بين طرفى هذه الزوجية أخف من القذف الذى كان ساريا قبل نزول الآية .

وفى هذا المعنى فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة - الجريمة والعقوبة فى الفقه الاسلامى - الجريمة - القاهرة من ٢٠٧ بند ٣٣١ وما بعدها ، المستشار محمد بهجت عتيبة - محاضرات فى الفقه الجنائى الاسلامى لطلبة معهد الدراسات الاسلامية - طبعة ١٩٧٩ من ٥٠ وما بعدها ، المستشار احمد موافى - من الفقه الجنائى المقارن بين الشريعة والقانون - للمجلس الاعلى للشئون الاسلامية بالجمهورية العربية المتحدة الكتاب الثانى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ من ١٠١ ، وما بعدها .

(٣) نقض ١٩٥٣/١٠/١٩ مجموعة احكام النقض من ٥ رقم ١٣ من ٢٩ ، ١٩٥٦/١١/٤ ، رقم ٧٣ من ٢٤٣ .

(٤) نقض ١٩٧٥/٤/٦ من ٤٥ طعن رقم ٢٥٣ مشار اليه فى مجلة القضاء والتشريع وزارة العدل بالجمهورية التونسية

► قاعده رجعية القوانين الجنائية

الجنائية الأصلح للمتهم على القانون الجنائي الاجرائي .

فذهب رأى أول ، الى أن القاعدة العامة هي عدم رجعية القوانين وعليه فان القانون يظل يحكم الاجراءات الجنائية الخاصة بما تم اثناء نفاذه من وقائع^(١٠٩)

ويقرب من هذا الرأي ماذهب اليه البعض من اخراج القوانين الجنائية الاجرائية من قاعدة رجعية القوانين الاصلح للمتهم على أساس أنها لن تكون أصلح للمتهم بحسبانها تهدف لضمان حسن ادارة العدالة^(١١)

وذهب رأى ثان الى القول بأنه يمتنع تطبيق القوانين الاجرائية الجديدة على الدعاوى القائمة فعلا عند بدء سريان التشريع الجديد اذا كانت أسوأ للمتهم .

ويرى رأى ثالث أن القاعدة الاجرائية يفترض فيها أنها تهدف لصالح الفرد بجانب هدفها في تحقيق صالح الجماعة ، ولذا فهي ذات أثر رجعي . بمعنى انطباقها على الدعاوى المقامة امام القضاء حتى ولو كان بدىء فيها قبل ذلك أو كانت عن سلوك صدر في ظل هذا القانون الاخير^(١٢)

ويرى الدكتور العميد يسر أنور على ، تأييد هذا الاتجاه ، على أساس أنه من غير المنصور تطبيق نظم اجرائية متباينة في أن واحد

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان القواعد الجنائية الاجرائية هدفها دائما تنظيميا أفضل لمسار العدالة^(١٣)

ويبين مما تقدم أن الآراء المعقول بها بشأن تطبيق قاعدة رجعية القوانين الجنائية الاصلح للمتهم ، في نطاق قوانين الاجراءات الجنائية ، ثلاث آراء :

الاول : يستبعد هذا القوانين من نطاق تطبيق القاعدة سالفة الذكر . والثاني : يمنع تطبيق هذه القاعدة اذا كان التشريع الجديد أسوأ للمتهم .

والثالث : يقرر تطبيق القواعد الجنائية الاجرائية الجديدة فور نفاذها على الدعاوى الجنائية القائمة كافة بما فيها مابدا منها في ظل قانون آخر .

١٢ - رأى في الموضوع :

وفي اعتقادي ان رأى الاول الذى يستبعد القوانين الجنائية الاجرائية ، من نطاق تطبيق رجعية القوانين الجنائية الاصلح للمتهم على أساس ان القاعدة هي عدم الرجعية ، وان هذه القوانين لن تكون أصلح للمتهم لأنها تهدف للصالح العام - فقط - المتمثل في حسن ادارة العدالة ، مردود عليه بأنه اذا كانت عدم رجعية القوانين الجنائية تعتبر قاعدة عامة ، فان رجعية القوانين الجنائية الاصلح

للمتهم هي ايضا قاعدة عامة ،

ولاتعد استثناء من القاعدة الاولى بل القاعدتان هما وجهان لعملة واحدة ، فالاولى تحكم القوانين الجنائية الأسوأ للمتهم ، والثانية تحكم بالعكس من الاولى القوانين الجنائية الاصلح للمتهم . أو على حد تعبير الاستاذ الدكتور/ على راشد ، ان القاعدة الثانية هي مفهوم المخالفة للقاعدة الاولى . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية مردود عليه بأنه ولئن صح القول بأن القواعد الجنائية الاجرائية تستهدف الصالح العام ، فان هذا لايعنى انها لاتستهدف ايضا مصالح الأفراد ، اذ انه من القوانين مايحقق هذه المصالح الاخيرة مثل تلك - في نطاق قوانين الاجراءات الجنائية - التي تزيد ضمانات جديدة للمتهم أو تؤيد حقه في الدفاع^(١٥،١٤)

وفي اعتقادي ، ان رأى الثاني الذى يمنع تطبيق القوانين الجنائية الاجرائية الأسوأ للمتهم بأثر رجعي ، ويجيز تطبيقها بأثر رجعي اذا كانت أصلح للمتهم ، فان هذا رأى وان كان يقوم « باسقاط » نتائج قاعدة رجعية القوانين الجنائية الاصلح للمتهم بصورة تلقائية على القوانين الجنائية الاجرائية الا أنه أغفل استظهار أساس هذا التطبيق رغم اختلاف القوانين الموضوعية عن القوانين الاجرائية بحسبان ان

ع ١ س ٢٠ محرم ١٦٩٨ هـ ، جلفي ١٩٧٨ ص ١٢١ وما بعدها .

(٥) وبصدد تبرير الحكم المشار اليه في المتن تقوم المحكمة العليا ان « مثل هذا الامر لم يولد ليسرى على كافة من تتوافر فيه شروط انطباقه من كافة أفراد المجتمع ، بل وضع ليمرى على شخص معين وواقعة بداتها - ومن مستلزمات القانون - أيا كانت طبيعة نالعمومية والتجريد ، (نقض ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧ مجموعة احكام النقض س ١٨ رقم ٢٢٩ ص ٨٥٤) . (٦) ويلاحظ أن القانون الاسباني الصادر سنة ١٩٢٨ قن دور ايجابى للمتهم بما أورده في المادة ٣/٨ من انه في حالة التردد في معرفة القانون الاصلح يرجع الى المتهم لتحديد هذا القانون (اثار اليه الدكتور احمد فتحى سرور - أصول قانون العقوبات القسم العام ، النظرية العامة للجريمة طبعة ١٩٧٢ - القاهرة هامش (١) ص ٨٣) وفي اعتقادي أن هذا الاتجاه منتقد لاسباب عدة : أولا : لان المتهم غالبا - محسود الثقافة القانونية مما ينتج

القوانين الموضوعية تتعلق بموضوع الحق ، اما القوانين الاجرائية فهي تتعلق بالوقوف على الحقيقة في موضوع هذا الحق^(١٦) .

وفي اعتقادي ، ان الرأي الثالث الذي يرى تطبيق القوانين الجنائية الاجرائية بأثر مباشر على كافة

الدعاوى الجنائية المقامة ، حتى لو كانت قد رفعت في ظل قانون سابق فهو يتفق والمنطق السليم وصحيح

القانون ، اذ لا يعقل ان يكون اجراء ما أتخذ بطريقة معينة في ظل قانون يجيز اتخاذه بهذا الشكل ثم يصدر

قانونا آخر ، فيقال ان هذا الاجراء أصبح معيبا أو باطلا أو غير صحيح أو بصفة عامة لا يتفق والقانون .

خلاصة ماتقدم ان القوانين الجنائية الاجرائية لا تسري عليها قاعدة رجعية القوانين الجنائية الأصلح للمتهم .

وفي هذا يقرر استاذنا الدكتور العميد يسر أنور على - وبحق - ان لكل من القانون الاجرائي الجنائي القديم والقانون اللاحق نطاق للتطبيق على الاعمال الاجرائية الجارية ، فما اتخذ من اجراءات قبل نفاذ القانون اللاحق لا يعاد النظر فيها أو في آثارها .

أما بالنسبة لكافة الاجراءات الجديدة التي تتخذ في ظل القانون الجديد فيطبق عليها هذا القانون الأخير .

ولذا فان تكييف احكام تعاقب القوانين الجنائية الاجرائية ما هي الا تأكيد وتطبيق للأثر المباشر أو الفوري للقانون^(١٧) .

١٣ م - موقف القضاء من تطبيق قاعدة رجعية القوانين على القوانين الاجرائية الجنائية :

تذهب محكمتنا العليا الى عدم تطبيق القوانين الجنائية الاجرائية بأثر رجعي ، اذ تقرر ان كل اجزاء يتم في دعوى على مقتضى قانون معين يصبح صحيحا ، ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يعدله^(١٨) .

واذا كانت اجراءات التفتيش والقبض على وفق احكام قانون تحقيق الجنائيات قد تمت صحيحة ، فأنها تظل صحيحة منتجة لأثرها^(١٩) .

كما قضت بأن : نصت المادة - ٥ من قانون العقوبات - على أنه يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها (الا في حالة ظهور قانون أصلح للمتهم) ولكن هذا النص خاص بتوقيع العقوبة فلا يتعدى الى مسائل الاجراءات^(٢٠) .

كما قضت في حكم حديث نسبيا بان احكام المادة ٥ عقوبات لا تسري الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الاجراءات^(٢١، ٢٢) .

١٤ - ما المقصود بالقوانين الأصلح للمتهم ؟ :

السؤال المطروح الآن هو هل يقصد بالقوانين الأصلح للمتهم تلك القوانين التي تجعل السلوك الذي اتاه الجاني غير معاقب عليه ؟ أم يقصد بها تلك القوانين التي تجعل مركز أو وضع المتهم أفضل من ذي قبل وان لم يصل الأمر الى جعل السلوك الذي اتاه غير معاقب عليه ؟ أم ان القوانين الأصلح للمتهم تشمل هذا وذاك ؟

في الحقيقة ان القوانين الأصلح للمتهم تشمل الفرضين المشار اليهما فهي يقصد بها تلك التي تخلق - من حيث التجريم أو العقاب - وضعاً أو مركزاً أفضل للمتهم بأي صورة من الصور ، فتشمل القوانين التي تلغي الجرائم أو تقرر سبباً لابطالها ، وكذلك التي تلغي العقوبات المقررة للجرائم أو التي توجد مانعاً من توقيع هذه العقوبات أي عذراً يعفى من توقيعها^(٢٣) .

وقد سبقت الإشارة الى أن محكمة النقض عرفت القانون الأصلح للمتهم بأنه :

القانون الذي ينشئ للمتهم

عنه أن اختياره قد لا يكون على أسس موضوعية بل عشوائيا مما لا يحقق أهداف التشريع . من تقرير قاعدة رجعية القوانين الجنائية الأصلح للمتهم . وثانيا : ان دور المتهم في نطاق القانون الجنائي الذي هو فرع من القانون العام يجب أن يكون معدوما - في نطاق القانون الواجب التطبيق - على ما أقرحه - اذ أن القانون العام ، هو قانون السلطة الامر ، وهدفه تحقيق المصلحة العامة أساسا ، وبصفة مباشرة ، فلا يجوز والامر كذلك أن يسمح المشرع للقاضي بأخذ رأى المتهم أو أن يرجع اليه في تحديد أفضل القوانين بالنسبة للمتهم . وثالثا : أنه في اطار فرع من فروع القانون العام - المقصود بالطبع بهذا الفرع القانون الجنائي - الذي لا دور لازادة الافراد في تطبيق نظمه - بحسب الاصل - لان محور القانون العام ارادة السلطة العامة ، ولاسلطان الا سلطانها - في حدود القانون - بعكس الامر في القانون الخاص حيث الامر في الغالب يكون لسلطان الارادة . ورابعا : أن المتهم نوقد مرق من قواعد القانون الجنائي لايجوز لهذا القانون ان يراعى له جانب ويعتد برأيه في القانون الذي

قاعده رجعية القوانين الجنائية

القانون الأصلح للمتهم .

١٦ - تطبيقات قضائية :

ولقد قضت محكمة النقض :
(انه بالرجوع الى المادة الخامسة من قانون العقوبات يبين أنها بينما تنص في فقرتها الاولى على أنه يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها، فانها تنص في فقرتها الثانية على أنه : « اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، والفرق واضح بين عبارة « العمل بالقانون » وعبارة « صدور القانون » أما الحكمة فى التفرقة فى الحالين فهي واضحة ايضا ذلك بأن الاصل فى القوانين حسبما نص عليه الدستور (١٩٢٣) فى (المادة ٦) ان تكون نافذة باصدارها من جانب (الملك) (حاليا رئيس الجمهورية) وان الدستور اذا كان قد أعقب هذا النص بأن تنفيذ القوانين فى كل جهة من جهات القطر يكون من تاريخ العلم باصدارها وان هذا العلم يكون مفترضا بمضى ثلاثين يوما من تاريخ نشرها . فان هذا انما أملاه حرص واضع الدستور على عدم أخذ الناس بالقوانين مالم يكونوا قد علموا بصورها سواء أكان هذا العلم حقيقيا أم مفترضا ولذا فانه بينما خول للسلطة التشريعية أن تعدل فى القوانين مواعيد نفاذها اما بقصر ميعاد الثلاثين يوما أو مده أو

التشريعى ونصت عليه المادة ١١٢ من الدستور الحالى بقولها : لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين . . . وقد نصت المادة ١٨٨ من الدستور على أنه :

« تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها . ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها الا اذا حددت لذلك ميعاد آخر . . .

وعلة ذلك توجز فى انه يجب ان يعلم بهذه القوانين حتى يعمل بها ، وهذا العلم يفترض قيامه بعد تحقيق موجباته ، وهذا الموجبات هى النشر فى الجريدة الرسمية وانقضاء شهر من اليوم التالى لتاريخ النشر - كقاعدة عامة - وعليه يبدأ احتساب بدأ العمل بالقانون - كأصل عام - بعد انقضاء شهر من أول اليوم التالى لتسام نشره بالجريدة الرسمية .

بيد ان المشرع خرج عن هذا الاصل العام بخصوص القوانين الجنائية الاصلح للمتهم وقرر أنه يكتفى باصدار القانون ، ولا ينتظر حتى نشره وبدأ العمل به . اذ أنه ولئن كان الاصل هو عدم سريان قانون العقوبات الا منذ تاريخ العمل به حتى يضمن علم الناس بالقانون قبل مساءلتهم عما تضمنه هذا القانون ، الا أن هذه الحكمة - من هذا الاصل غير متوافرة بخصوص

مركزا أو وضعيا يكون أصلح له من القانون القديم^(٢٤) ، أو الذى يكون قد ألغى بعض العقوبات أو خففها أو قرر وجها للاعفاء من المسئولية الجنائية دون أن يلغى الجريمة ذاتها^(٢٥) .

١٥ - العبرة بصدر القانون لا بنفاذه :

والسؤال الذى يثور الآن هو : هل يشترط للاعتداد بالقانون الجديد الأصلح للمتهم ان يكون بدأ سريانه ؟ أم يشترط نشره فى الجريدة الرسمية ؟ أم يكتفى بصدره ؟ .

يقتضى القانون لتطبيق قاعدة رجعية القوانين الجنائية الأصلح للمتهم وجوب صدور القانون الأصلح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا . .

أما صدور القانون ، فيقصد به اصدار رئيس الجمهورية (رئيس الدولة بصفة عامة) له ، وهذا الاصدار هو عمل منفصل عن العمل التشريعى ، ويقوم به رئيس الجمهورية ليقرر ان القانون أصبح صالحا للتنفيذ بوصفه من تشريعات الدولة ، وذلك تأكيدا بأن القانون قد تم استيفاء مقوماته الاساسية من حيث الاقرار والتصديق وعدم الاعتراض عليه . فالاصدار يشبه شهادة ميلاد للتشريع تكون سندا لتنفيذه ، وهو عمل تالى للعمل

يفضله لمجازاته عما أتاه من سلوك يدل على عدم احترامه لهذا القانون وقواعده . وخامسا : هذا الاتجاه فى جملته فيه عودة للوراء الى نظام ما قبل التنظيم القضائى حيث كان جائزا الاتفاق على « دية » معينة يدفعها الجانى للمجنى سيعليه أو أهله أو عشيرته ، فهذا الاتجاه يلمس فيه هذه الدية وأن كانت فى شكل قانون يختاره المتهم لطبقة « المجنى عليه » ، « المجتمع » عليه . وسادسا : وايا كان أمر هذا الاستثناء فى النظام القانونى الاسبانى فانه لا يجوز العمل به فى مصر لان نص المادة الخامسة من قانون العقوبات المصرى جاءت أمرة وجازمة بقولها فى فقرتها الثانية ... ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو . فعجز هذه الفقرة أمر من المشرع بأن القانون الاصلح للمتهم هو الذى يتبع دون غيره ، وهذا الامر موجه للقاضى - أساسا - لالمتهم لان القاضى هو المنوط به تطبيق القانون على الواقعة المعروضة امامه . فلا يجوز أن يتنازل القاضى عن سلطته بل عن تكليف المشرع له ، للمتهم المطلوب تطبيق القانون عليه ، ولئن

باجازة سرياتها (على) ماوقع قبلها من حوادث فانه قد حرص في المادة السادسة منه على أن يحرم العقاب الا على الافعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليه^(٢٦).

كما أوضحت المحكمة عينها (انه لا يصح القول بأن المشرع لم يقصد التفرقة في الحكم بين عبارة «القانون المعمول به» التى استعملها في الفقرة الاولى من المادة الخامسة وعبارة «إذا صدر القانون» التى استعملها في الفقرة الثانية من تلك المادة ، أولا لان المشرع يجب أن ينزه عن الخطأ واللغو ويجب أن أعمال مؤدى العبارات التى يستعملها في نصوص القوانين حسب معناها الصحيح . ثانيا لانه مادامت العلة التى اقتضت حرص الدستور على عدم اجازة سريان القوانين المقررة لعقوبات على ماوقع قبلها من حوادث لوجود لها بالنسبة الى باقى القوانين ، فانه يتعين الرجوع الى الاصل المقرر في المادة ٢٦ من الدستور السابق الاشارة اليها من ان القوانين تكون نافذة بمجرد اصدارها وعلى الاخص فيما هو أصلح للمتهم^(٢٧).

كما قضت في حكم أحدث نسبيا بأنه : «ومن المقرر قانونا انه لايجوز تأنيث الفعل بقانون لاحق لان القوانين الجنائية لاينسحب أثرها الى الافعال التى لم تكن مؤتمة قبل اصدارها . فمتى كان قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بما أنشأه من مركز اصلح للمتهم قد صدر فى ١٩٦٠/٦/٥ غير أنه لم يعمل به الا فى ١٩٦٠/٧/١٣ أى بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره فانه يعتبر من تاريخ صدوره ، لا من تاريخ العمل به ، القانون الأصلح طبقا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات^(٢٨).

١٧م - كيفية تطبيق معيار القانون الأصلح للمتهم .

الآن وبعد أن عرضنا فى هذا المطلب لموقف قاعدة رجعية القوانين الجنائية من القوانين الموضوعية والاجرائية ، وكذلك نطاقها من حيث التجريم والاباحة والتخفيف والوضع الافضل للمتهم ، وكذلك لما نص عليه القانون من ان العبرة بصتور القانون لاتباعه ، فانه من المناسب للاجابة على السؤال الاخير السابق طرحه فى مستهل هذا المطلب بشأن كيفية تطبيق معيار القانون

الأصلح للمتهم .

١٨ - قانون واحد الواجب

التطبيق :

وبادىء ذى بدء تجدر الاشارة الى أنه لايجوز للوصول الى هذا القانون الأصلح للمتهم ، ان يتم خلق قانون منبت الصلة عن أيا من القوانين - محل البحث - بحيث انه يصطنع قانون جديد من عدة قواعد من قوانين شتى بل ان القانون الواجب التطبيق هو قانون واحد^(٢٩).

اذ أن القاضى يختص بتطبيق القانون ولايخلق قانون ليطبقه ، باعتبار أن قاعدة الشرعية الجنائية تفرض عليه ذلك ، فلا يجوز له أن يخلق من تطبيقه للقوانين المتعاقبة أنظمة قانونية جديدة تختلف عما وضعه المشرع من قوانين^(٣٠).

ولكن حين يتعدد المتهمون فى واقعة واحدة ، يجوز أن تتعدد القوانين التى تطبقها المحكمة فى هذه الحالة - على الواقعة محل البحث يتعدد المتهمين فيها حسب الأصلح لكل منهم^(٣١).

غير أنه اذا كان القانون الجديد يشمل خليط من الاحكام بعضها فى صالح المتهم والبعض الآخر ليست فى صالحه فانه اذا امكن تجزئة قواعد القانون الجديد

كان هذا الخطاب من المشرع موجه للأفراد - كما هو موجه للقاضى - فان دور الفرد هنا يقتصر على النعى على الحكم فيما بعد - بأنه لم يطبق القانون الواجب التطبيق على الواقعة المعروضة . يلاحظ ماسيرد بخصوص هذه الجزئية ببند (٢٦) من ٣٩ من هذا البحث .

(٧، ٨) الدكتور العميد يسر أنور على - المرجع السابق من ١٢٩ والمراجع المشار اليها بهامش (١)، (٢) .

(٩) ماسبق ، ص ١ ، بند ١ من هذا البحث .

(١٠) اشار الى هذا رأى الدكتور العميد يسر أنور على - المرجع السابق من ١٥٠ وقد أشير لمراجع هذا الرأى بهامش

(٢) من ذات الصفح !

قاعده رجعية القوانين الجنائية

بالصعوبة والوصول للقانون الاصلح للمتهم فى هذه الحالة يكون على ضوء ضابط قانونى من ثلاث عناصر هى نوع الجريمة ، ودرجة ، ونوع العقوبة . أما بالنسبة لنوع الجريمة فعقوبة الجنب أضعف من عقوبة الجنابة ، وعقوبة المخالفة أضعف من عقوبة الجنحة . وإذا كان الأمر متعلق بعقوبات من جريمة واحدة كان الفصيل فى ذلك هو درجة العقوبة وفقا لما قرره المشرع فى المواد من ١٠ الى ١٢ ع .

ففى جرائم الجنب تتدرج العقوبات من الحبس مع الشغل الى الحبس البسيط الى الغرامة ، وفى الجنابات تتدرج العقوبات من الاعدام الى الاشغال الشاقة المؤبدة الى الاشغال المؤقتة الى السجن . اما اذا اتحدت العقوبتان فى النوع والدرجة ، فان الفصيل هو مدة العقوبة ، ولا يلجأ لهذا المعيار اذا اختلفت الدرجة فعقوبة الحبس أضعف من عقوبة السجن حتى ولو كانت مدة الحبس أطول .

وكذلك تتحدد مدة العقوبة على ضوء الحدين الأدنى والاقصى . ولا تثار ثمة صعوبة اذا كان القانون الجديد يخفض الحدين معا . ولكن الصعوبة تثار اذا كان

٢٠ - ثانيا : نصوص

العقاب:

أ - اذا كانت العقوبات - فى القانونين الجديد والقديم - متماثلة فى المدة والدرجة والنوع فالوصول الى القانون الاصلح للمتهم يتم من خلال المقارنة التى تعقد بينهم أخذا فى الاعتبار كافة الاحكام التى ينظم القانون بها هذه العقوبات ، وعليه فان القانون الذى يقرر مانعا للعقاب يعتبر أصلح للمتهم عن القانون الذى لا يقرر هذا المانع ، كذلك الامر فان القانون الذى يبيح نظام وقف تنفيذ العقوبة يعتبر أصلح للمتهم من القانون الذى يمنع الأخذ بهذا النظام .

ب - ويعد القانون أصلح للمتهم اذا الغى ظرف من الظروف المشددة للعقوبة أو قيد من تطبيق هذا الظرف أو أضعف من آثار هذه الظروف فى تشديد العقاب ، كما يعتبر القانون اصلح للمتهم اذا جعل العقوبة الوجوبية ، جوازية فقط ، ولا شك ان القانون يعتبر أصلح اذا الغى عقوبة من العقوبات المتعددة والمقررة للجريمة التى أقرها الجاني (٣٥)

ج - واذا كان القانون

الجديد عدل العقوبة الاصلية الوحيدة المقررة للجريمة فان معرفة القانون الاصلح للمتهم تنسم

فانه يمكن للقاضى ان يستبعد ما هو فى غير صالح المتهم ويطبق ما فى صالحه من أحكام (٣٢)

ويجب أن نفرق بشأن تطبيق قاعدة رجعية القوانين الجنائية الاصلح للمتهم بين نصوص التجريم ونصوص العقاب (٣٣)

١٩ - أولا : نصوص التجريم :

تكون نصوص التجريم أصلح للمتهم اذا رفع المشرع عن السلوك الذى أتاه المتهم صفة الجريمة ، أو اذا أبقي على وصف الجريمة للفعل المذكور ولكنه أضعف من وصفها بأن جعل الجنابة ، جنحة ، أو الجنحة مخالفة . أو اذا أصبح نطاق التجريم أضيق من ذى قبل ، بان كان هناك تغييرا فى اركان الجريمة أو ظروفها على نحو يجعل مركز المتهم أفضل من قبل ، أو اذا أضيف سبب من أسباب الاباحة أو مانع من موانع المسؤولية أو العقاب وتوافر هذا السبب أو ذاك المانع فى حق المتهم .

وإذا وقع حجز سدادا لدين وأرتكب المدين جريمة تبديد المحجوزات ، ثم صدر قبل الحكم النهائى قانون يمنع المطالبة بالدين الذى وقع الحجز من أجله ، فان الحجز يعتبر لاغيا ، وتسقط بالتالى جريمة التبديد (٣٤)

(١١) اشار الى هذا الرأى الدكتور احمد سرور - المرجع السابق بند ٤٣ ص ٨٨ ، والمراجع المشار اليها بهامش (٢) من ذات الصفحة .

(١٢) من أنصار هذا الرأى على سبيل المثال : الدكتور رؤوف عبيد - مبادئ القسم العام من التشريع المصرى - القاهرة ١٩٦٥ ، ط ٢ من ١٦٠ ، الدكتور رمسيس بهنام النظرية العامة للقانون الجنائى - الاسكندرية ١٩٦٨ ص ٢٦٧ . ويلاحظ ان من بين أنصار هذا الاتجاه من يشترط لتطبيق القوانين الجنائية الاجرائية بأثر رجعى شروط ثلاث هى : أن يكون التعديل متعلق بحق الدولة فى العقاب بطريق مباشر أو غير مباشر مثل قواعد تحريك الدعوى الجنائية ، أو نظام الادلة أو التقادم أو اصدار الاحكام . (ب) أن يشمل سياتعديل توفير ضمان جديد للمتهم والا يكون مقصورا على مجرد تغيير فى الفن

المشرع خفض أحد الحدين ورفع الحد الآخر .

وأنقسمت الآراء حول هذا الموضوع :

- ويذهب الدكتور عبد الأحد جمال الدين الى القول بأن هذا الفرض لا يتصور حدوثه بحسبان ان العملية التشريعية تمر بمراحل متعددة ، ولا يتصور أن تقع في هذا التناقض . اذ ان تدخل المشرع - غالبا - يكون اما بهدف التخفيف أو التشديد ، وفي الحالين يجب على المشرع أن يفصح عن ارادته بطريقة واضحة (٣٦) .

- ويذهب رأي آخر الى انه يجوز للقاضي ان يجمع بين القانونين القديم والجديد لاختيار أقل القانونين في الحد الأقصى والحد الأدنى .

- ويذهب رأي ثالث الى انه يجب ان يعطى للمتهم حق اختيار القانون الذي يرى تطبيقه عليه ، اذ انه يعتبر هنا صاحب المصلحة .

- ويذهب الرأي الغالب - في الفقهين المصري والفرنسي - ان الفصيل هو الحد الأقصى ، اذ ان الحد الأدنى يستطيع القاضي ان ينزل عنه

بتطبيق الظروف المخففة ، اما الحد الأقصى فهو يشكل أقصى ما يخشاه المتهم من تشديد العقاب الذي يقع عليه (٣٧) .

- ويرى رأي آخر - على العكس من الرأي السابق - ان العبرة بالحد الأدنى لانه يشكل آخر ما يصبو اليه المتهم من تخفيف للعقاب .

- ويرى الدكتور يسر أنور علي ، ان النص يعتبر أصح أو أسوأ للمتهم حسبما اذا كان القاضي سيطبق على القضية المعروضة عليه الحد الأدنى أو الحد الأقصى اللذين قدرهما القانون الجديد . فاذا كان سيطبق الحد الأدنى ، فان القانون الذي يخفض هذا الحد يكون أصح للمتهم ، اما اذا كان القاضي يرى تطبيق الحد الأقصى - على المتهم - فان القانون الذي يخفض هذا الحد يكون الأصح له (٣٨) .

٢١ - رأي في الموضوع :

وفي اعتقادي بخصوص مذهب اليه الدكتور/عبد الأحد جمال الدين من كون ان الغرض - محل البحث لا يتصور حدوثه ، اذ لا يتصور ان تقع العملية التشريعية في هذا التناقض ، فانه

رأي يتسم بالوجاهة ويغلب عليه الطابع العملي .

اما بخصوص الرأي القائل بالمزج بين القانونين الجديد والقديم فانه يعاب عليه بانه ينشأ قانونا ثالثا لم يكن في حسبان الشارع ولا في تقديره حينما أصدر كل من القانونين محل البحث - وفي اعتقادي فضلا عما تقدم من نقد للرأي محل البحث - يمكن القول ان هذا الرأي يتعارض مع مبدأ الشرعية الجنائية بحسبان أن من نتائج هذا المبدأ الا يحكم القاضي الا بما يأمر به المشرع وفقا للقاعدة القائلة انه اذا كان القانون أمر فعلى المخاطبين به ان يطيعوه ، والقاضي من بين المخاطبين بالقانون فعليه ان يطبقه ، لا أن يخلق قانون منبث الصلة تماما عما أصدره من تشريعات .

اما بالنسبة للرأي القائل بانه يجب ترك الامر للمتهم ليختار أي القانونين يطبق عليه باعتباره صاحب المصلحة في هذا الفرض ، فيعاب عليه انه يتعذر من الناحية العملية ان يقوم المتهم بالموازنة بين التشريعين ، هذا فضلا عن أنه لا يعرف اتجاه المحكمة هل الى الشدة ؟ فيختار القانون الذي يخفض الحد الأقصى أما الى الرحمة فيختار القانون الذي يخفض الحد الأدنى . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان تطبيق التشريع العقابي

الاجرائي . (ج) الا يكون القانون الجديد أفصح صراحة أو ضمنا بأن مصلحة المجتمع تتطلب الا يكون للقانون أثر رجعي (الدكتور احمد فتحي سرور المرجع السابق بند ٤٣ ص ٨٨ وما بعدها . (١٣) المرجع السابق ص ١٥١ وما بعدها .

(١٥، ١٤) الدكتور/ أحمد فتحي سرور - المرجع السابق ص ٨٨ وما بعدها .

(١٦) في هذا المعنى الدكتور/ محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات القسم العام ط ٣ ، ١٩٥٥ ، القاهرة ص ٥٠ بند ٤٦ (بخصوص سريان قوانين الاجراءات الجنائية من يوم نفاذها على الدعاوى التي لم يتم الفصل فيها) .

قاعده رجعية القوانين الجنائية

أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، وهؤلاء كان الاختصاص بمحاكمتهم جنائيا ينعقد لمحاكمهم القنصلية التي كانتا تطبق في المسائل الجنائية قوانين بلادها ، وقد أثار هذا الوضع الجديد - حينئذ - التساؤل حول تحديد القانون الواجب التطبيق في الجرائم التي وقعت قبل العمل بالنظام الجديد ولكن لم يحاكم عليها مرتكبيها .

وأستقر الرأي على تطبيق القانون الأصلح للمتهم ما بين القانونين الاجنبى والمصرى - وقد كان من بين القوانين الاجنبية قوانين تنص على عقوبات لاتماثل العقوبات المنصوص عليها في القانون المصرى .

وذهب بعض الفقه - وبحق - الى انه يجب على المشرع ايضاح الأمر بهذا الشأن ، فاذا لم يكشف المشرع صراحة عن حلول مثل هذه المسائل فان القاضي عليه أن يعقد مقارنة بين احكام القانونين - مدار البحث - اذا وجد فيها مايساعد على بيان درجة العقوبة الجديدة بالقياس الى سائر العقوبات الاصلية الواردة بالقانون كما هو الحال بالنسبة لعقوبة الوضع فى المحل الخاص بمعتادى الاجرام ، وان لم يكن فان التقدير

أما بشأن الرأي القائل بأن العبرة بالحد الأدنى لأن هذا الحد هو آخر ما يهدف اليه المتهم من تخفيف فانه مردود عليه بان الحد الأدنى يمكن النزول به اذا استعمل القاضي الظروف المخففة هذا من جهة . ومن جهة أخرى - وحسبما اعتقد - فان هذا الرأي يقف من المسألة محل البحث موقف تجريدى كالرأى السابق عليه ويرد عليه بذات النقد الموجه للرأى الأخير .

٢٢ - استحداث عقوبة

جديدة :
إذا كانت العقوبة التى استحدثها المشرع تختلف من حيث النوع عما كان عليه القانون السابق ، ومن ذلك ما استحدثه المشرع فى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ - الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام اذ نص على عقوبة جديدة من حيث النوع هى والوضع فى المحل الخاص بمعتادى الاجرام كعقوبة أصلية لطائفة من المجرمين المعتادين ، وواضح أن هذه العقوبة غير واردة ببيان العقوبات المنصوص عليه فى المواد من ١٠ الى ١٢ ع . كما أثبتت هذه المسألة أيضا بعد الغاء الامتيازات الاجنبية وخضوع الاجانب رعايا الدول التى كانت متمتعة بهذه الامتيازات للقضاء الجنائى المختلط اعتبارا من ١٥

من النظام العام وليس للمتهم ثمة دور فيه .

وفى اعتقادى - فضلا عما تقدم من نقد للرأى مدار البحث - ان المتهم غالبا ما يكون محدود الثقافة مما ينتج معه ان اختياره قد لا يكون على أسس موضوعية بل عشوائيا مما لا يحقق هدف المشرع كما أن دور المتهم فى نطاق القانون الجنائى يجب أن يكون معدوما ، كما أن هذا المتهم قد عبر عن رأيه المتمثل فى عدم احترامه للقانون الجنائى فلا يجب أن يعتد برأيه فى شأن القواعد الجنائية الواجبة التطبيق عليه^(٢٩) .

وفى اعتقادى ان رأى الدكتور يسر أنور على ، هو الأولى بالاتباع ، أذ أنه يجب ان يكون معيار القانون الأصلح للمتهم واقعيا ، أى ينظر الى كل منهم على حدة ، على ضوء ظروف وملابسات الجرم الذى اقترفه .

وعليه - اعتقد - أن مذهب اليه رأى القائل بأن العبرة بالحد الأقصى ، اذ أن الحد الأدنى يمكن النزول عنه ، لا أستطيع التسليم به على اعتبار أن المعيار الواجب الاتباع فى شأن الوصول للقانون الأصلح للمتهم يجب أن يكون واقعيا ، ولا يكفي معيارا مجردا فى هذا الصدد .

(١٧) المرجع السابق ص ١٥٢ .

(١٨) نقض ١٩٥١/٣/٦ قواعد النقض ج ٢ رقم ١٦ ص ٩١٩ .

(١٩) نقض ١٩٥٢/٤/٢٩ قواعد النقض ج ٢ رقم ١٨ ص ٩١٩ .

(٢٠) نقض ١٩١١/٣/١١ المجموعة الرسمية ص ١٢ ، ١٩١١ اشار اليه الاستاذين / محمد رشدى حمادى ، بدوى

كاسب ع المرجع المشار اليه ص ١٣ وما بعدها .

(٢١) نقض ١٩٥٣/٦/٤ مجموعة احكام النقض - ٣ س ٤ ص ٩١٩ اشار اليه الاستاذ أحمد صبرى أسعد ، قانون

العقوبات مهلقا على نصوصه ومذيلا باحكام محكمة النقض ط ٢ ، ١٩٦٤ ، القاهرة ص ١١ .

يكون وفق كل مسألة على حده (٤٠).

الثلاثة ، وهذا ماأخذت به محكمة النقض (٤٣) ، (٤٤).

وهذا سألسته فيما يلي .

المطلب الأول

أثر القانون الاصلح للمتهم الذي يبقى على التجريم

٢٤ - وجوب صدور

القانون الجديد قبل الحكم نهائيا :

لكي يطبق القانون الأصلح للمتهم الذي يبقى على التجريم يجب أن يكون صدور القانون الأصلح للمتهم قبل صدور حكم نهائي ضده .

فالمبادئ الأساسية للقانون توجب احترام قوة الشيء المحكوم فيه ، لانه اذا كان الحكم حاز الحجية ، فهو يعد ، عدوانا للحقيقة التي اعلنها ، ويجب أن يستقر نهائيا الوضع الذي قرره هذا الحكم ، فلا يجوز أن يمس به صدور قانون جديد ، ولهذا كان اشتراط تطبيق القانون الجديد في هذه الحالة أن يكون صدور القانون الجديد قبل الحكم نهائيا .

ويلاحظ أن هناك ثمة تفرقة بين الحكم النهائي والحكم البات ويقصد بالحكم النهائي jugement definitif - وفقا لقانون الاجراءات الجنائية هو ذلك الحكم الذي لايجوز الطعن فيه بالاستئناف ، اما الحكم البات sentence irrévocable ، فهو ذلك

وفي اعتقادي ان الرأي الأخير هو الأقرب الى الصحة ، على أساس أنه لاثيريب على المتهم ان كانت محاكمته تأخرت حتى صدر قانون ثالث .

المبحث الثاني

أثر القانون الأصلح للمتهم

٢٣ م - تقسيم :

لمعرفة أثر القانون الأصلح للمتهم فان يجب التفرقة بين فرضين :

الفرض الأول : وفيه يكون القانون أقتصر على جعل مركز أو وضع المتهم أفضل من ذي قبل دون أن يجعل الفعل حسب تعبير م ه ع مأتاه المتهم غير معاقب عليه .

الفرض الثاني : وفيه يرفع القانون صفة الجريمة عن ماأقره المتهم .

وعلى هذا سينقسم هذا المبحث لمطلبين :

الأول : في أثر القانون الاصلح للمتهم الذي يبقى على التجريم .

الثاني : في أثر القانون الاصلح للمتهم الذي يرفع صفة الجريمة .

٢٣ - تعاقب أكثر من

قانونين :

وقد يتعاقب أكثر من قانونين على واقعة واحدة ويكون ذلك اذا كان المتهم ارتكب جريمة في ظل قانون ، ثم صدر قانون آخر ، وقبل ان يحاكم أو حتى أثناء المحاكمة وقبل صدور حكم نهائي صدر قانون ثالث . فيبقى البحث عن القانون الأصلح للمتهم .

ويذهب رأي الى استبعاد القانون الاوسط وحصر المفاضلة بين القانون الذي وقعت في ظله الجريمة ، والقانون الساري وقت تطبيق العقوبة ، وذلك على أساس أنه لايصح القول بأن المتهم تعلق حقه بهذا القانون الاوسط لانه لا هو القانون الذي خالف احكامه ، ولا هو القانون المطلوب محاكمته طبقا له ، بل ان هذا القانون الاوسط ثبتت عدم جدواه بدليل ان المشرع الغاه ، كما أن المتهم ليس له أن يختار الوقت الذي يحاكم فيه حتى يكون له التمسك بالقانون الذي يكون نافذا في هذا الوقت (٤١) ، (٤٢) .

والسائد فقها ، أن مايطبق على المتهم هو أصلح القوانين

(٢٢) الا انه يلاحظ انه ولئن كانت القاعدة العامة في ان القوانين الاجرائية لا تسري بأثر رجعي ، حتى ولو تعلقت بسرياتها مصلحة للمتهم ، فانه بجانب هذا توجد قواعد اجرائية اتارت خلافا في الرأي بخصوص بعض اجزاء منها الى معاملتها نفس معاملة القواعد الموضوعية من حيث امكان سريانها اذا كانت اصلح للمتهم - بأثر رجعي في أحوال خاصة ، وهذه القواعد هي : قواعد الاختصاص والطعن في الاحكام وتقدم الدعوى والعقوبة .

(٢٣) ومن أمثلة القوانين الاصلح لمتهم المرسوم بقانون الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ الذي قرر سببا لاعفاء كل من الراشي والوسيط من العقوبة المقررة لجريمة الرشوة ، اذا اعترف بالجريمة ناو اخير السلطات بوقوع الرشوة ، وقد كانت المادة ٩٢ من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٨٨٣ لاتقرر هذا السبب للاعفاء من العقاب ، وكذلك الغاء قانون العقوبات - الحالي الصادر في سنة ١٩٣٧ لحكم المادة ١٢٧ (ب) من قانون العقوبات المعمول به حتى تلك التاريخ ، وكانت هذه المادة

قاعده رجعية القوانين الجنائية

المطلب الثاني

أثر القانون الأصلح للمتهم
الملغى للتجريم

٢٥ - حجية الشيء
المقضى به واعتبارات العدالة ،
٢٦ - ملاحظة لفظية ، ٢٧
م - من يستفيد بنص م ٣/٥ ع ٢
ومامدى هذه الاستفادة ؟ ،
٢٨ - الوضع بالنسبة للفرامة
المحكوم بها ، ٢٩ - رأى فى
الموضوع ، ٣٠ - الوضع بالنسبة
للمصادرة ، ٣١ - الآثار غير
الجنائية ، ٣٢ - أثر صدور قانون
يلغى العقاب قبل صدور حكم بات
فى الدعوى الجنائية .

٢٥ - حجية الشيء
المقضى به واعتبارات العدالة :
وإذا كان القانون الجديد
تتضمن نوعا من القواعد المانعة ،
كأن يكون استحدث سبب يترتب
على توافره إسقاط صفة الجريمة
عن الفعل الذى اقترفه المتهم وذلك
أما لعدم توافر احد ركبي الجريمة
(المادى والمعنوى) وأما لتوافر
سبب من أسباب الاباحة أو قيام مانع
من موانع العقاب . فما أثر هذا
القانون إذا كان أصلح بالنسبة
للمتهم ؟

الأصل ان من المبادئ
الاساسية فى القانون انه لايجوز

تطبيق القانون الأصلح للمتهم ، وهذا
مشروط بان يكون الطعن جائزا
ومقبولا شكلا .

وفى حالة اذا كان الطعن
غير مقبول شكلا او غير جائز فانه
يجب الحكم بعدم قبوله شكلا أو
بعدم جوازه - بحسب
الاحوال - دون التطرق لموضوع
الطعن ، ومن ثم دون البحث فى أى
القانونين - القديم والجديد - أجد
بالتطبيق .

وإذا أحييت الدعوى الى
محكمة الموضوع لنظرها من جديد

بناء على ما قضت به محكمة
النقض ، فصدر قانون أصلح للمتهم
بعد الاحالة وقبل ان تصدر محكمة
الموضوع حكمها فى
الدعوى - فان هذه المحكمة عليها
ان تطبق هذا القانون (٤٧) .

وفى جميع الاحوال يطبق
القانون الأصلح للمتهم - وهو
يكون كذلك فى الحالة محل
البحث ، اذا كان يقتصر على
التخفيف ، أى انه يجعل مركز
المتهم أفضل من ذى قبل - دون أن
يصل الى مرحلة اباحة
مآتاه - ويطبق هذا القانون سواء
أكانت نصوصه تتعلق بالتجريم أو
العقاب .

الحكم الذى لايقبل الطعن فيه بأى
وجه من وجوه الطعن سوى التماس
اعادة النظر .

وبلاحظ أن السائد فقها ، ان
الحكم النهائى - فى عرف المادة
الخامسة عقوبات - يقصد به الحكم
البات أى الذى استنفذ طرق الطعن
فيه بالمعارضة والاستئناف والنقض
أى أصبح حائزا الحجية ، اما لانه
كذلك بطبيعته أو لفوات مواعيد
الطعن أو لاستنفاذها (٤٥) ، (٤٦) .
ويؤيد هذا التفسير ان المادة

٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية
وكذلك المادة ٣٥ من القانون رقم
٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات
واجراءات الطعن بالنقض - التى
حلت محل المادة الاولى - تنص
كل منهما على انه يجوز لمحكمة
النقض ان تنقض الحكم لمصلحة
المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد
الحكم المطعون فيه قانون يسرى
على واقعة الدعوى . ويمكن للمتهم
ان يؤسس طعنه فى الحكم النهائى
الصادر ضده - من باب
أولى - على السبب سالف الذكر .

وعليه فاذا كان قد صدر على
متهم حكم غيابيا أو ابتدائيا أو
استئنافيا ، فان هذا الحكم اذا كان
قابلا للطعن فيه بالمعارضة أو
الاستئناف أو النقض - حسب
الاحوال - فالجهة المنظور امامها
الطعن - حال نظرها الطعن - ان

تتضمن العقاب على تلقيب شخص فى الجرائد او الرسائل الدورية يلقب أو برتبته أو بوظيفة أو بصفة نيابية عامة بغير ان
يكون جائزا لشيء من ذلك ، وكذلك الغاء هذا القانون لعقوبة التأديب الجثمانى من بين العقوبات التى كانت مقررة للجانحين
من الاحداث ، وكذلك مانص عليه القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، الذى عمم نظام إيقاف تنفيذ العقوبة على الجنح
والجنابات بعد أن كان مقصورا على الجنح ، وكذا القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الذى عدل المادة ١١٣ ع ، باضافة فقرة اليها
تعاقب بعقوبة الجنحة فقط فى حالة ما اذا كان الاستيلاء على المال العام غير مصحوب بنية التملك ، وهذه الصورة كانت
تعاقب بعقوبة الجنابة اذ ان المادة ١١٣ حكمها بنسب على كل استيلاء بغير حق على المال للدولة يأتيه الموظف العام ، وقد
نص مشروع قانون العقوبات على قواعد جنابة أصلح للمتهم منها الغاء جريمة الاتفاق الجنائى المنصوص عليها فى المادة
٤٨ من قانون العقوبات الحالى ، والغاء عقوبة الاشغال الشاقة المعمول بها فى قانون العقوبات الحالى .

المساس بالاحكام القضائية التى تحوز حجية الشئ المقضى به وهى تكون كذلك اذا صدر حكم بات فهذا الحكم يحوز قوة الامر المقضى ويصبح عنوانا للحقيقة التى قررها ومصدر صحيح لما قضى به لاتجوز المجادلة او المناقشة فيه فهذا الحكم لاتعقيب عليه ولايجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية .

ولكن العدالة تأبى بل تتأذى من معاقبة شخص عن فعل أصبح فى نظر القانون لايعد جريمة .

والمفاضلة بين اعتبارات المبدأ القانونى المشار اليه بشأن حجية الحكم البات واعتبارات العدالة - أدت بالشارع الى ان يرجح الثانية على الاولى ولذا نصت الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون العقوبات على انه : « اذا صدر قانون بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية » .

٢٦ - ملاحظة لفظية :

وفى اعتقادى ان ثمة ملاحظة لفظية يجدر الاشارة اليها يمكن ابدائها بشأن هذه الفقرة وهى

متعلقة بلفظ «المجرم» الواردة بهذا النص ، اذ أن هذا اللفظ لم يعد ينطبق على الاقل فى نظر المشرع - ذاته - على من حكم عليه عن فعل لايشكل جريمة فى نظر القانون ، فانه من المناسب استبدال هذا اللفظ بأخر يتفق وماأستقر عليه المشرع من أن ماأناه هذا الشخص لم يعد جريمة بل سلوك مباح ، ولذا فانه يمكن تحبيذ استبدال هذا اللفظ بلفظ «المحكوم عليه» مثلا .

٢٧ - من يستفيد بنص م ٣/٥ ع ؟ ومامدى هذه الاستفادة ؟

على أية حال فان هذا النص يستفيد منه المحكوم عليه بحكم نهائى حتى ولو لم يستفد منه باقى المتهمين بارتكاب نفس الفعل - حسب تعبير م ٥ ع - واذا كان القانون الجديد لم يصل بصلاحيته للمحكوم عليه الى حد الاباحة او رفع الصفة التجريمية ، فان المحكوم عليه نهائيا لا يستفيد من هذا القانون حتى لو كان القانون هبط بالعقاب الى حدود ضئيلة ، وان كان من المتصور استفادة مثل هذا الشخص الأخير عن طريق ان

يعفو رئيس الدولة عن جزء من العقوبة المحكوم بها .

وينتج عن تطبيق هذه الفقرة - محل البحث - انه يظل باقيا الحكم الصادر بادانة المحكوم عليه ، كل ما هنالك انه يفقد بالنسبة للمستقبل صلاحيته كسند تنفيذى . بمعنى انه يوقف تنفيذ الحكم الصادر ضد المحكوم عليه - الذى تشمله الاستفادة من م ٣/٥ ع وفقا لما سلف - كل ما هنالك انه يفقد بالنسبة للمستقبل صلاحيته كسند تنفيذى . بمعنى انه يوقف تنفيذ الحكم الصادر ضد المحكوم عليه المذكور وتنتهى آثاره الجنائية ، فالعقوبة المحكوم بها لايمكن الاستمرار فى تنفيذها اذا كان هذا التنفيذ بدأ قبل صدور القانون الجديد ، ويفرج عنه اذا كان محبوسا ، ولايمكن البدء فى تنفيذ العقوبة المحكوم بها على المذكور ، وتنتهى الآثار الجنائية فلا يعتبر مثل هذا الحكم سابقة فى العود ، وجملة يعتبر مثل هذا الشخص كأنه لم تصدر ضده احكام جنائية .

٢٨ - الوضع بالنسبة للغرامة المحكوم بها :

ولكن ما الحكم بخصوص الغرامة المحكوم بها ؟

يلاحظ ان القدر المتفق عليه بشأن هذه الغرامة انه لايجوز

(٢٤) نقض ١٩٥٣/١٠/٢٩ المشار اليه بهامش (١) ص (٢٠) من هذا البحث .

(٢٥) نقض ١٩٧٥/١٠/٦ المشار اليه بهامش (٢) ص (٢٠) نم ذات البحث .

(٢٦) نقض رقم ١٣٨٦ من ٢٠ قضائية جلسة ١٩٥٢/٢/٨ ، اشار اليه الاستاذين محمد رشدى حمادى ، بدوى كاسب فى التعليقات والاحكام لقانون العقوبات من ١١ عام ١٩٥٤ - القاهرة ص ١٩ ومابعدها .

(٢٧) نقض ١٩٥٢/٢/٧ رقم ٤٨٤ المحاماة ع ٨ من ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٤ ص ١١٥٨ .

(٢٨) نقض ١٩٦٢/٤/١٧ مجموعة احكام النقض من ١٢ ع ٢ ص ٣٦١ اشار اليه الاستاذ أحمد صبرى سعد المرجع السابق ص ١٦ .

(٢٩) ، (٣٠) فى هذا المعنى الدكتور العميد يسر أنور على - المرجع السابق ص ١٣٧ والحكمين المشار اليهما بهامش (١) ، (٢) .

قاعدہ رجعية القوانين الجنائية

۲۹ - رأى فى الموضوع :

مطالبة المحكوم عليه بها طالما أنه لم يدفعها .

أما ما لم يتفق عليه فهو الوضع بالنسبة للمحكوم عليه الذى دفع هذه الغرامة أو قدر منها ، إذ أن فى هذه المسألة رأيين :

يذهب رأى الأول الى عدم جواز استرداد مادفع من غرامة ويستندون فى ذلك الى اعتبارات قانونية وعملية . أما القانونية فمضمونها أن القانون يقرر إيقاف تنفيذ الحكم ويعنى هذا أنه لا مساس على ماتم فى الماضى إذ أن الإيقاف يكون من تاريخ صدور القانون ، كما أنه طالما أن المحكوم عليه لا يجوز له استرداد مدة الحبس التى قضاه فكذاك الشأن بالنسبة للغرامة التى دفعها^(٤٨) . أما الاعتبار العملى فهو أن القول بجواز استرداد مادفع من الغرامة سيؤدى الى أنه بمجرد الغاء النصوص التى صدرت الأحكام المقضى بها بالغرامات تطبيقاً لها ، سيسارع المحكوم عليهم دافعى هذه الغرامات باسترداد جميع الغرامات التى تكون قد دفعت تنفيذاً للأحكام السابقة^(٤٩)

ويسرى جانب من الفقه - على العكس من رأى السابق - جواز استرداد الغرامات أو مادفع منها قبل صدور القانون

الجديد ، وذلك على أساس أن ذلك من متطلبات وقف تنفيذ الحكم وزوال آثاره الجنائية ، ومن ناحية أخرى فإن القول العكسى مقتضاه أن من يسارع الى دفع الغرامة أو جزء منها يكون أسوأ حالاً ممن يتراخى أو يماطل فى الدفع . ومن الناحية العملية يمكن للمشرع أن يحدد فترة معينة بين تاريخ الحكم وتاريخ صدور القانون يكون جائزاً فيها استرداد مادفع من غرامات وبذا تلاقى المشرع استرداد كافة الغرامات التى تكون قد دفعت منذ أمد بعيد أثناء فترة سريان القانون الملغى^(٥٠) .

ويرجع الدكتور/يسر أنور على ، هذا رأى الأخير ، على أساس أن هذا هو المعنى الوارد بالنص^(٥١) .

ويرد بعض الفقه على القياس المقول به بين الحبس والغرامة بأن هذا القياس هو قياس مع الفارق ، إذ أن الحبس الذى تم لايتأتى معه إعادة الحال الى ما كانت عليه ، بينما يمكن هذا فى الغرامة بردها . وهذا الفارق هو الذى أدى الى إيجاب تنفيذ الغرامة فور صدور الحكم الابتدائى رغم قيام الاستئناف . فإن الغرامة ترد ، أما بالنسبة للحكم الصادر بالحبس فالأصل فيه أنه لا يبدأ تنفيذه الا اذا كان نهائياً^(٥٢) .

وفى اعتقادى أن رأى الأخير الذى يوجب استرداد قيمة الغرامة هو رأى الأول بالاتباع إذ أنه لا يقف عند حرفية النصوص بل يغلب هدف الشارع من تقرير هذا النص^(٥٣) . هذا فضلاً عن أن الغرامة المدفوعة أصبحت لا تستند على سبب لدفعها إذ أن هذا السبب أنهار بأباحة السلوك الذى كان السبب فى دفعها . هذا فضلاً - عن ماتقدم - فإن من المبادئ القانونية العامة أنه يجب أن يتوحد الحكم على كل من هم فى مركز قانونى واحد ، فإذا كان محكوم عليه لم يدفع ما حكم عليه من غرامة ، وآخر دفعها - وهذا هو الوضع الغالب - فلا شك أن المساواة بينهما - لاتحاد مركزهما القانونى - تقتضى - طالما أن من لم يدفع لن يطالب بالدفع - من دفع يستر مادفعه ، وهذا ما يتفق والمبدأ الدستورى الذى قرره م ٤ من الدستور الحالى من أن المواطنين لدى القانون سواء .

٣٠ - الوضع بالنسبة

للمصادرة :

مصادرة الاشياء قد تكون عقوبة ، وقد تكون من قبيل التدابير الوقائية ، فإذا كانت الاولى فإنه يجوز استرداد الاشياء التى

(٢١) الدكتور محمود محمود مصطفى - المرجع السابق طبعة ١٩٦٧ ص ٦٧ .

(٢٢) الدكتور العميد/يسر أنور على - المرجع السابق نفس الموضوع السابق والمراجع المشار اليها بهامش (٥) .
الدكتور على راشد القانون الجنائى - المرجع السابق ص ١٧٦ .

(٢٣) ويلاحظ أن البحث استبعد القوانين الجنائية الاجرائية من نطاق قاعدة رجعية القوانين الاصلح للمتهم - طبقاً لما انتهى اليه رأى الباحث - فى المطلب الثانى من هذا الفصل الاول ص (٢٨) بند (١٨) .

(٢٤) نقض ٣١/١٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٠٠ ص ٧٦٥ .

(٢٥) فى هذا المعنى الدكتور أحمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ٨٦ ، والمرجع المشار اليه بهامش (١) .

صودرت بمقتضى الحكم الصادر بناء على القانون الملغى ، اما اذا كانت المصادرة من قبيل التدابير الوقائية فان صدور قانون جديد يبيح - ماكان مجرما - لايؤثر فيها ، اذ ان الحكم بالبراءة أو بسقوط الدعوى الجنائية يمكن معه الحكم بالمصادرة .

٣١ - الآثار غير

الجنائية :

صدور قانون جديد يبيح الفعل - حسب تعبير م^٥ع - أو يرفع صفة الجريمة على النحو المتقدم لا أثر له على الآثار غير الجنائية كما هو الحال اذا كان قد حكم على المجرى عليه بتعويض مدنى ، فان هذا الحكم يبقى بخصوص هذه الجزئية ، فهذا هو الحال بالنسبة للعفو عن الجريمة ، اذ ان المجتمع يمكن ان يتنازل عن حقه فى العقاب على سلوك معين ولكن لا يكون له جرمان من أضر بهذا السلوك من تعويض ماأصابه من ضرر .

٣٢ - أثر صدور قانون

يلغى العقاب قبل صدور حكم بات فى الدعوى الجنائية .

اذا كان ماتقدم بشأن الاجكام الباتة الصادرة فى حق متهم حكم عليه عما اقترفه أصبح لايشكل

جريمة فى نظر القانون ، فانه من باب اولى اذا كانت الدعوى الجنائية مازالت منظورة امام القضاء ولم يصدر فيها حكم بات ، فان القاضى عليه ان يطبق القانون الجديد الذى يلغى التجريم ومقتضى هذا أن يحكم ببراءة المتهم .

الفصل الثانى

الشرط السلبى لتطبيق

قاعدة رجعية القوانين الجنائية الاصلح للمتهم

أو

شرط انتفاء القوانين المؤقتة السابقة على القوانين الجنائية الاصلح للمتهم

المبحث الأول : تحديد معنى القوانين المؤقتة وبيان أثرها .

المبحث الثانى : قانون العقوبات الاقتصادى بين التأقيت والتأبيد ورجعية القوانين الجنائية الاصلح للمتهم

الفصل الثانى

الشرط السلبى لتطبيق قاعدة رجعية القوانين الجنائية الاصلح للمتهم أو

شرط انتفاء القوانين المؤقتة السابقة على القوانين الجنائية الاصلح للمتهم

٣٣م - تبرير الشرط السلبى لتطبيق قاعدة رجعية القوانين الجنائية الاصلح للمتهم .

٣٤م - تقسيم .

٣٣م - تبرير الشرط السلبى لتطبيق قاعدة رجعية القوانين الجنائية الاصلح للمتهم .

الشرط الثانى لاعمال رجعية القوانين الجنائية هو الا يكون القانون السابق قانونا مؤقتا أو حسب تعبير المادة الخامسة من قانون العقوبات الا يكون القانون السابق ينهى عن ارتكابه فى فترة محددة .

وجاء فى المذكرة التفسيرية - كما سبق - الالماح - تبريرا لهذا الشرط بأنه ولايجوز أن يستفيد المتهم أو المحكوم عليه من المدة التى ينهى

(٣٦) المبادئ الرئيسية فى القانون الجنائى - ج١ - فى الجريمة - القاهرة - ط ١ سنة ١٩٧٤ ص ١٩٤ .

(٣٧) أشار الى هذا رأى على سبيل - الدكتور يسر أنور على - المرجع السابق ص ١٤٠ - والمراجع المشار اليها بهامش (١) .

(٣٨) المرجع السابق ص ١٤٠ ومابعدها - والمراجع المشار اليها بهامش (١) ص ١٤٠ - ويلاحظ أن من أنصار هذا رأى فى الفقه المصرى الدكتور رمسيس بهنام - النظرية العامة للقانون الجنائى - الاسكندرية - ١٩٦٨ ص ٢٥٧ الدكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات القسم العام ١٩٦٣ القاهرة ص ١١٣ .

(٣٩) سبق انتقاد هذا رأى - تفصيلا - بهامش (١) ص (٢٢) ومابعدها .

(٤٠) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٩٧ ومابعدها .

قاعده رجعية القوانين الجنائية

الاول : فى تحديد المقصود
بالقوانين المؤقتة وأثرها .

الثانى : قانون العقوبات الاقتصادى
بين التأقيت والتأبيد ورجعية
القوانين الجنائية الاصلح للمتهم .
وهذا سأعرض له فيما يلى .

المبحث الأول

تحديد معنى القوانين المؤقتة وبيان أثرها

٣٥م - تقسيم :

فى هذا المبحث سأعرض
للمقصود بالقوانين المؤقتة بحسبان
أن سريان هذه القوانين المؤقتة فى
الفترة التى أتى فيها المتهم السلوك
بالمخالفة لهذه القوانين يترتب عليه
ابطال مفعول قاعدة رجعية القوانين
الجنائية الاصلح للمتهم بمعنى أن
هذه القاعدة الاخيرة لاتعمل طالما
أن القانون السابق على القانون
الاصح للمتهم كان قانونا مؤقتا
وعليه سأعرض فى هذا المبحث
تحديد المقصود بالقوانين المؤقتة ثم
بيان أثر هذه القوانين وذلك فى
مطلبين :

الاول : فى تحديد معنى القوانين
المؤقتة .

والثانى : فى بيان أثر القوانين
المؤقتة .

وفى واقع الامر وحقيقته فان
المشرع قد يلجأ الى اصدار القانون
المؤقت بغية الاستفادة من نتائج
تطبيق هذا القانون فى فترة سريانه
ثم بعد ذلك - وعلى ضوء هذه
الخبرة - يصدر تعديله التشريعى
بصفة دائمة كما هو الحال اذ أصدر
المشرع قانونا يوسع فيه من حرية
التعامل فى بعض العمليات
الاقتصادية وفق احكام خاصة لمدة
مؤقتة ، وعلى ضوء مايسفر عنه
سريان هذا القانون فى تلك الفترة
من تحسن أو عدمه على الوضع
الاقتصادى يصدر مايراه من قوانين
دائمة^(٥٤) . هذا وقد يكون هدف
المشرع من اصدار القانون المؤقت
هو مواجهة ظروف طارئة مثل
الظروف الصحية واضطراب
الامن العام لاسباب معينة والازمات
الاقتصادية .

٢٤م - تقسيم :

والحديث عن شرط الا يكون
القانون السابق على القانون الاصلح
للمتهم محدد المدة يقتضى التعرض
للمقصود بالقوانين المؤقتة وأثر هذه
القوانين ثم معرفة مدى اعتبار
قانون العقوبات الاقتصادى قانونا
مؤقتا من عدمه ورجعية القوانين
الجنائية الاصلح للمتهم .

وعلى هذا سينقسم هذا الفصل الى
مبحثين :

فيها القانون عن فعل أو يأمر به والا
ضاع الغرض المقصود من
القانون .

ويبرر غالبية الفقه هذا
الشرط بأنه لما كان القانون محدد
الفترة فان معرفة المتهم بأن هذا
القانون سيلغى بانقضاء المدة
المحددة له قد يجعله يطيل اجراءات
الدعوى بغية الافلات من العقاب
حال انتهاء الفترة المؤقتة أو المدة
المحددة لسريان القانون المؤقت هذا
من جهة ومن جهة اخرى فان توقع
أشخاص المجتمع الغاء هذا القانون
عند انتهاء مدة سريانه المؤقتة قد
يشجع بعض هؤلاء الاشخاص فى
الفترة القريبة من انتهاءه الى
مخالفته فان لم يطبق القانون
المؤقت عليهم فقد بفلت هؤلاء من
العقاب وتوفيت الفرصة عليهم
يكون بمساءلتهم طبقا للقانون
المؤقت المستهدف للافلات من
الخصوع لاحكامه ، هذا ومن جهة
ثالثة فان المشرع يهدف بهذه
القوانين المؤقتة لمواجهة ظروف
خاصة يمر بها المجتمع ، ويفترض
أن هذا القانون سيلغى بزوال هذه
الظروف فان خالفه البعض وقت
سريانه ، فان هؤلاء يكونوا لم
يراعوا الظروف الخاصة التى
دفعت المشرع لاصداره فيجب
مجازاتهم طبقا لاحكامه حتى بعد
الغاء .

(٤١) ويلاحظ ان هذا ماأشارت به وزارة العدل بخصوص الصعوبة التى ظهرت عند الغاء الامتيازات الاجنبية (كتاب وزارة العدل
للنائب العمومى لدى المحاكم المختلط بتاريخ ٢٨ مارس سنة ٢٨ هـ ١ ص ٦٩) .

(٤٢) اشار الى هذا رأى الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٩٨ ومابعدها والمرجع المشار اليه بهامش (١) .

(٤٣) نقض مختلط فى ١٩٣٩/١١/٢٧ مجلة التشريع والقضاء المختلط ص ٥٢ ص ٣٢ .

(٤٤) الاستاذ على بدوى - الاحكام العامة فى القانون الجنائى ج ١ ، فى الجريمة ، القاهرة - سنة ١٩٣٨ ص ١٢٥ .

الاستاذ جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية القاهرة ١٩٣١ رقم ١٠٣ ص ٥٧٥ .

الدكتور محمود محمود مصطفى شرح قانون العقوبات القسم العام ١٩٧٤ ص ١٠٢ .

المطلب الأول

تحديد معنى القوانين المؤقتة

٣٦ - القوانين المؤقتة / صراحة وضمنا ، ٣٧ م - مذهب محكمة النقض ، ٣٨ - موقف الفقه من تحديد نطاق المادة ٤/٥ ع ٣٩ م - رأينا في هذا الموضوع .

٣٦ - القوانين المؤقتة

- صراحة وضمنا :

القوانين المؤقتة يمكن تقسيمها الى قسمين :

الاول : قوانين مؤقتة بنص صريح ، وهي تلك القوانين التي يبين من نصوصها صراحة مدة سريانها .

الثاني : قوانين مؤقتة بطبيعتها ، وهي تلك القوانين التي يتحدد زمن سريانها عن طريق الظروف التي دفعت لوضعها . وهذه القوانين المؤقتة بطبيعتها تنقسم بدورها الى قسمين :

أ - قوانين مؤقتة بطبيعتها تنتهي مدة نفاذها تلقائيا بانتهاء الظروف التي أدت الى وضعها .

ب - قوانين مؤقتة بطبيعتها ، يتدخل المشرع لانتهائها طبقا لتقديره لانتهاء الظروف التي دفعت لوضعها من عدمه . وهذه القوانين مثالها ما يصدره رئيس الجمهورية من قرارات حال اعلان حالة الطوارئ فان هذه القرارات تظل نافذة باستمرار توافر حالة الطوارئ ولا تنتهي الا بصور قرار بالغائها .

ولكن اذا كان مانقدا بشأن نوعي القوانين المؤقتة فان السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما المقصود بالقوانين المؤقتة التي نصت عليها المادة الخامسة من قانون العقوبات في فقرتها الاخيرة بقولها :

غير أنه في حالة قيام اجراءات الدعوى أو صدور حكم بالادانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة فان انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها .

٣٧ م - مذهب محكمة

النقض :

قضت محكمة النقض في هذا

الصدد وأن الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات قد أفادت أن حكمها خاص بالقوانين المؤقتة أي التي تنهى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية محددة فهذا يبطل (ينتهي) العمل بها بأنقضاء هذه الفترة بغير حاجة الى صدور قانون بالغائها . هذا هو المستفاد من عبارة النص وهو أيضا المستفاد من عبارة المادة السادسة من مشروع قانون العقوبات الفرنسي الذي نقل عنها هذا النص ومن المناسبات التي أقتضت وضع هذه المادة هناك ، وهو بعينه الذي يستخلص من عبارة المادة الثانية من القانون الايطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ والمشار اليها في المذكرة الايضاحية لقانون العقوبات المصري فقد تكررت المادة ٢ (ابطالي) ان حكمها يتناول حالتين حالة القوانين المؤقتة وحالة قوانين الطوارئ ولم يقتصر هذا النص على القوانين المؤقتة كما فعل القانون المصري وجاء في التعليمات شرح معنى كل نوع من هذين النوعين من القوانين .

أما القوانين الاستثنائية التي تصدر في حالات الطوارئ ولا يكون منصوصا فيها على مدة معينة لسريانها فانها لا تدخل في حكم الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة لان ابطال العمل بها

الدكتور محمود نجيب حسني - شرح قانون العقوبات القسم العام طبعة ١٩٧٧ ص ١١٩ ، الموجز في شرح قانون العقوبات - القسم العام ط ٦٧/٦٦ - القاهرة - ص ٧٧ .

نقض ٢٠ نوفمبر ١٩٥٠ مجموعة احكام النقض ص ٢ رقم ٦٦ ص ١٦٨ .

(٤٥،٤٤) يراجع علىصيل المثال ، الدكتور العميد/ يسر أنور على - المرجع السابق ص ١٤١ ويلاحظ أن سيادته يحيد - وبحق تدخل المشرع لتعديل النص على نحو يفصح حقيقة المراد به - نفس الموضوع السابق .

الدكتور على راشد القانون الجنائي - المرجع السابق ص ٦٧ .

الدكتور رؤوف عبيد - المرجع السابق ط ١ سنة ١٩٦٢ ص ٩٩ . والدكتور محمود محمود مصطفى - المرجع السابق طبعة ثالثة

١٩٥٥ ص ٤٦ بند ٤٣ .

ويلاحظ ان المشرع استخدم في النسخة الفرنسية اصطلاح الحكم النهائي jugement définitif ولم يستخدم اصطلاح sentence

قاعده رجعية القوانين الجنائية

يقتضى صدور قانون بالغائها وعلى ذلك فالأوامر العسكرية التي تصدر لمناسبة الاحكام العرفية غير محددة بمدة معينة ولا جائزا ابطال العمل بها الا بناء على قانون يصدر بالغائها - لا يمكن اعتبارها من القوانين المؤقتة بالمعنى الذي تقصده هذه الفقرة واذن فالمتهم يستفيد من الغاء هذه الاوامر في أية حال كانت عليها الدعوى أمام جهات الحكم فيها وبناء على هذا فالمتهم بأحرار سلاح لاتصح معاقبته بمقتضى تلك الاوامر الملغاة بل يجب معاقبته على مقتضى أحكام القانون العام^(٥٥).

كما قضت بأن القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر من وزير التموين في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣ والذي يقضى بأن تستولى الحكومة لدى الزراع على كمية من الأرز والشعير من المحصول سنة ١٩٥٣ في ميعاد لا يتعدى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ لم يصدر قرار لاحق بالغائه وهو بطبيعته مؤقت بمدة معينة هي سنة ١٩٥٣ ، لذلك فإنه وفقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لا يتأثر بانقضاء هذه المدة كما لا يتأثر من باب أولى بصدور أو عدم صدور قرار من نوعه بالنسبة لمحصول سنة ١٩٥٤ تم الغائه^(٥٦).
وجلى من هذين الحكمين أن

المحكمة العليا تقصر نطاق الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات على القوانين المؤقتة بنص صريح دون القوانين المؤقتة بطبيعتها بنوعيتها وعليه فإن القوانين المؤقتة بنص صريح - طبقا لقضاء محكمة النقض - لا يستفيد المتهم من انتهاء العمل بها أي أن هذه القوانين تسرى على كل سلوك يكون ارتكبه المتهم خلال فترة سريان هذه القوانين حتى ولم يكن قد صدر حكم نهائي - خلال هذه الفترة - بشأن هذا السلوك . أما القوانين المؤقتة بطبيعتها بنوعيتها المشار اليهما - فيستفيد من الغائها الشخص الذي خالف أحكامها حتى ولو لم يكن قد صدر ضده قبل الغائها حكم نهائي^(٥٧) ،^(٥٨).

ويلاحظ أن محكمة النقض أبدت مذهبها بالاعتماد على :
أ - التفسير اللفظي لعبارة النص التي ورد فيها أن القانون ينهى عن ارتكاب الفعل في فترة محددة ، وفُسرت هذا التعبير بأنه قاصر على القوانين المؤقتة بنص فيها .

ب - المصدر التاريخي للنص ، إذ أشارت - المحكمة - الى المادة السادسة من مشروع قانون العقوبات الفرنسي ، والمادة الثانية من قانون العقوبات الايطالي

اللذين أستمد النص المصري منهما ، ونكرت محكمة النقض ، أن النص الايطالي أوضح صراحة ان حكمه ينسبط على حالات القوانين المؤقتة وقوانين الطوارئ lois exceptionnelles ou temporaires ، بينما المادة الخامسة فقرة أخيرة من قانون العقوبات المصري أقتصرت على ذكر القوانين المؤقتة أو المحددة الفترة^(٥٩).

٣٨ - موقف الفقه من تحديد نطاق م ٤/ع :

ويمكن القول بأن الفقه أنقسم الى ثلاث آراء بخصوص تحديد القوانين المؤقتة المقصودة بالفقرة الرابعة من المادة الخامسة من قانون العقوبات على النحو التالي :

أ - حجج مؤيدى نفس مذهب محكمة النقض بخصوص القوانين المؤقتة الصريحة والضمنية :

ذهب استاذنا الدكتور رؤوف عبيد الى أن التشريع لكي يكون لفترة محددة ، يجب أن يتضمن تحديدا صريحا لهذه الفترة :

١ - ولا يغنى عن هذا ان يستفاد ضمنا - هذا التحديد - من ظروف سن التشريع ، وملابساته ، إذ ان القوانين جميعها - مادامت هي عرضة للعدول عنها وللتعديل

irrévocable المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون الايطالي وهو المصدر التاريخي للنص المصري .

كما يجدر الملاحظة ان مشروع قانون العقوبات نص في المادة الاولى الفقرة الأخيرة على أنه « اذا جاء القانون الجديد مخففا للجزاء جاز للمحكمة التي أصدرت الحكم البات » ، ان تطبيق احكام القانون الجديد بناء على طلب المحكوم عليه .

(٤٦) ويلاحظ ان محكمة النقض الفرنسية كانت - اذا صدر قانون أصلح للمتهم أثناء نظر الطعن بالنقض - ترى عدم تطبيقه ، الا انها اتجهت الى تطبيق مثل هذا القانون على الطعون المرفوعة امامها .
أشار الى هذا الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٩٠ وما أشير اليه من مراجع بهامش (٣) من ذات الصفحة .

(٤٧) فى هذا المعنى الدكتور أحمد فتحى سرور - المرجع السابق - ص ٩١ والحكم المشار اليه بهامش (١) .

(٤٨) ، (٤٩) الاستاذ على بدوى - المرجع السابق - ص ١٢٩ هـ .

فيها - تكون محددة المدة .

٢ - أنه يبدو محل نظر ، القول بأن هناك قوانين مؤقتة بطبيعتها ، أى تلك التى توضع لظروف خاصة ، وبقاؤها مرتبط ببقاء هذه الظروف ، إذ أن هذا القول يؤدى الى اتساع المساحة التى ينسب عليها هذا الاستثناء ، اتساعا غير واضح الحدود .

٣ - يراعى بصفة خاصة أن كل تشريع عقابى قد يمكن ، وصفه ، بأنه مؤقت بطبيعته ، ووضع معيار حاسم يفرق بين ما هو مؤقت بطبيعته وما هو ليس كذلك . بين قواعد العقاب - يوشك أن يكون متعذرا (٦٠) .

ب - حجج المعارضين لمذهب محكمة النقض :

ذهب جانب كبير من الفقه الى معارضة مذهب اليه محكمة النقض المصرية من اخراج القوانين المؤقتة بطبيعتها التى لا تحتاج الى نص لالغائها - والتى تنتهى بانتهاء الظروف التى أدت الى وضعها - من نطاق تطبيق المادة ٤/٥ ع ، وذلك على أساس :

١ - أن ما ذهب اليه محكمة النقض - وإن كان يتفق

والتفسير الضيق ، ويتمسك بحرفية النص - لابتواء مع هدف المشرع الذى أفصح عنه بالمنكسرة الايضاحية للمادة الخامسة ، والتى يظهر منها أن المشرع أراد بالفقرة - محل البحث - أن ينسب على القوانين محددة الفترة بنوعيتها ، بطبيعتها أو بنص صريح (٦١) .

٢ - فضلا عن أنه يخلق تفرقة غير مبررة ، إذ ينتفى مبررها القانوني (٦٢) .

٣ - أن العودة بالمجتمع الى تطبيق التشريع العادى بعد انتهاء فترة نفاذ القوانين المؤقتة بنوعيتها ، لا يترتب عليه تغييرا فى سياسة التجريم والعقاب ، بمعنى أن علة القول برجعية النصوص الاصلح للمتهم لا تتوافر بانتهاء العمل بالقوانين المؤقتة بنوعيتها (٦٣) .

وهذا الاتجاه فى جملته يخلص الى اعتبار القوانين المؤقتة بطبيعتها مما يشمله تعبير ، القوانين التى تنهى عن ارتكاب الفعل فى فترة محددة ، إذ أن هذه القوانين توضع لمواجهة ظروف استثنائية ، لا تستمر الا مدة محددة ، وإن كان غير معروف سلفا وقت انتهائها (٦٤) .

ج - حجج مذهب الرأى :

بين رأى يذهب الى عين مذهب اليه محكمة النقض - فى المسألة محل البحث - ورأى يذهب الى الاعتراض على مذهب اليه المحكمة المذكورة ، يوجد رأى وسط بين هذا وذاك ، مضمونة أن نطاق المادة ٤/٥ ع يشمل القوانين المؤقتة بنص صريح والقوانين المؤقتة بطبيعتها - التى لا يحدد تاريخ انتهاء العمل بها بنص من نصوصها - بيد أن سريانها - بحكم ظروفها - يمكن التكهن بوقت انتهائه إذ أن هذا الانتهاء لا يمكن أن يمتد الى وقت معين (٦٥) .

٣٩ م - رأى فى

الموضوع :

اعتقد أن الرأى المعارض لمذهب محكمة النقض بخصوص المسألة - مدار البحث - يعد رأيا له وجاهته - بلا شك - إذ أنه لا يقف عند حد التفسير اللغوى بل يبعد أكثر من هذا محاولا الوصول الى معنى القاعدة - محل البحث - وفقا لارادة المشرع أى يسلك طريق التفسير المنطقى ، ودارت حججه فى هذا المضمار ، وشأن هذا الرأى فى ذلك شأن مذهب اليه أنصار المذهب الوسطى .

وفى اعتقادى - رغم وجاهة

الرأىين المشار اليهما حالا - أن

الدكتور السعيد مصطفى السعيد - الأحكام العامة فى قانون العقوبات طبعة ١٩٦٢ ص ١٦٩ .

ومن أنصار هذا الرأى أيضا - وعلى سبيل المثال - الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٩٢ .

(٥٠) الدكتور محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - القسم العام ط ٣ ، ١٩٥٥ - القاهرة ص ٤٧ بند ٤٤ .

الدكتور أحمد عبد العزيز الالى - ط ١ سنة ١٩٨٠ ص ١٣٣ بند ٧٠ الدكتور عبد الأحد جمال الدين - المرجع السابق ص ١٩٨ .

الدكتور محمود نجيب حسنى - الموجز فى شرح قانون العقوبات القسم العام ط ٦٦/٦٧ - القاهرة ص ٧٨ .

(٥١) مرجع سيادته السابق ص ١٤٣ .

(٥٢) الدكتور محمود محمود مصطفى المرجع السابق ص ٤٧ .

(٥٣) فى هذا المعنى الدكتور محمود نجيب حسنى - الموجز - المرجع السابق - ص ٧٨ .

قاعده رجعية القوانين الجنائية

بتشديد العقاب من حيث النوع أو القدر ، هذا ناهيك عن ان النص محل البحث هو نص استثنائي ، يجب تفسيره في أضيق نطاق^(٦٧).

ويعترض بعض الفقه على هذا ، تأسيسا على أن الرأي المتقدم يغلب اللفظ على ما قصده الشارع فضلا عن تمسكه بحرفية النص^(٦٨) . وان عبارة النص عامة لا تحتمل التشخيص^(٦٩).

وفي اعتقادي ، ان مذهب اليه استاذنا الدكتور/ رؤوف عبيد ، هو الأولي بالاتباع لقوة حجج سيادته ، اذ أن من الاصول العامة ان الاستثناء لا يتوسع فيه ، والنص مدار البحث يعد - في اعتقادي - نص استثنائي ، بحسبان ان الفرض العادي ان يخضع الانسان لقانونه الطبيعي . أي قانونه العادي كما تقدم ذكره .

٤٢ - القوانين المحددة الفترة والجرائم (الاجابية والسلبية) :

كما يرى جانب من الفقه ان الحكم الخاص بالقانون المحددة الفترة قاصر على الجرائم الاجابية دون الجرائم السلبية . والحجة في هذا هي ان النص عبر عن الجريمة المعنية بالبحث بعبارة فعل وقع

يتبسط على الجرائم الاجابية فقط ؟ أم يشمل الجرائم السلبية ؟ أم يشمل الاثنين معا ؟

٣ - هل يشترط لاعمال حكم م ٤/٥ ع ان يكون اتخذت الاجراءات الجنائية ضد المتهم قبل انتهاء فترة سريان القانون المحدد الفترة ؟

هذا سأحاول ان اعرض له فيما يلي :

٤١ - القوانين محددة

الفترة والتشريع العادي :

يرى استاذي الدكتور/ رؤوف عبيد ان نطاق المادة ٤/٥ ع يقتصر على الحالات التي تكون القوانين المحددة الفترة تنشئ جرائم غير معاقب عليها وفقا للتشريع العادي . وبهذا يستفيد المتهمون من الغاء هذه القوانين المحددة الفترة ، اذ تخرج من نطاق الفقرة سالفة الذكر الجرائم التي تمثل قطاع مشترك بين القوانين المنكورة والتشريع العادي بيد أن القوانين المنكورة تشدد العقاب .

ومرد هذا ان النص المنكور يتحدث عن فعل وقع بالمخالفة لقانون ينهي عن ارتكابه الأمر الذي يعنى ان مصدر التجريم الوحيد للفعل المشار اليه هو القانون المؤقت فقط ، اذ ان النص لم يتحدث عن صدور قانون بأمر

الرأى الاول الذى يراه استاذنا الدكتور/ رؤوف عبيد - والذي يتفق ومذهب محكمة النقض - هو الاول بالاتباع بحسبانه يتفق واعتبار مانصت عليه المادة ٤/٥ ع نص استثنائي اذ يجب ان يخضع كل انسان لقانونه الطبيعي^(٦٩) أو العادي - كخضوعه لقاضيه الطبيعي - اذ ان القاعدتين - في اعتقادي - تكمل كل منهما الأخرى أي انهما وجهان لعملة واحدة .

المطلب الثاني

أثر القوانين المؤقتة

٤٠ - اجمال ، ٤١ -

القوانين محددة الفترة والتشريع العادي ، ٤٢ - القوانين المحددة الفترة والجرائم : الاجابية والسلبية ، ٤٣ - القوانين المحددة الفترة واجراءات الدعوى ٤٠ - اجمال :

في هذا المطلب سأحاول أن أجيب على الأسئلة الآتية :

١ - هل نطاق تطبيق القوانين المحددة الفترة يشمل كافة الجرائم سواء ماكان منها مايعاقب عليها وفقا للتشريع العادي ، وما لا يعاقب ؟

٢ - هل نطاق الحكم الخاص بالقوانين المحددة الفترة

(٥٤) في هذا المعنى الدكتور أحمد فتحي مرور - المرجع السابق ص ٩٣ ، بند ٤٦ .

(٥٥) نقض ١٩٤٦/١/٢٨ مجموعة عمر جزء ٧ رقم ٦٩ .

(٥٦) نقض ١٩٥٥/١٠/١٠ مجموعة أحكام النقض العدد ٤ ص ٦ من ١٢١٧ أشار اليه الاستاذ احمد صبرى أسعد - المرجع السابق - ص ١١ .

(٥٧) ويلاحظ انه بخصوص الرضع في فرنسا - بشأن ما أشير اليه بالمتن - مر بتطور ملحوظ ، اذ ان محكمة النقض الفرنسية كانت تتجه الى تطبيق القانون الاصلح للمتهم ، بعد انتهاء سريان القانون المؤقت - بأثر رجعي ، واستمر الحال على هذا الى ان صدر قانون في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ يقضى بوجوب تطبيق أحد القوانين المؤقتة على الجرائم التي وقعت في ظله حتى ولو انتهت فترة تطبيقه . ومنذ ذلك الحين يحرس المشرع الفرنسي على النص في القوانين المؤقتة على ان انتهاء القانون المؤقت والعودة الى القانون العادي لا يمنع هذا من خضوع الجرائم التي وقعت في ظل القانون المؤقت لاحكامه . (أشار الى هذا الدكتور احمد فتحي مرور - المرجع السابق ص ٩٥ بند ٤٨) .

مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابه.
وهذه العبارة لاتصدق على الجرائم
السلبية ، التي تكون حيث يمنع
الجاني عن سلوك يأمر به
المشرع . وانه على أية حالة هذا
التفسير أقرب الى مصلحة المتهم .
المتهم .

ويعترض البعض على هذا
الرأى بان المذكرة الايضاحية
صرحت بأن النص يطبق على
القانون الذى ينهى عن فعل أو يأمر
به . كما أن هذا الرأى السابق

لايلفت الى انه تتوافر بشأن الجرائم
السلبية ذات الحكمة التي من أجلها
قرر حكم م ٤/٥ ع مثل توافرها
بخصوص الجرائم الايجابية ،

فضلا عن ان التمسك بحرفية النص
لايعتمد عليه اذ ان الشارع كثيرا
ما يقصد بلفظ «الفعل» السلوك
الاجرامى بصورتيه الايجابية
والسلبية

وفي اعتقادى انه على الرغم
من أن الرأى الأول يتفق ومصلحة
المتهم بحسبان ان هذا الرأى يضيق

من اعمال المادة ٤/٥ ع مما ينتج
توسيع منطقة خضوع المتهم لقانونه
الطبيعى أى العادى الا أن حجج
الرأى الثانى من القوة والاتساق
الأمر الذى اعتقد معه بأن هذا الرأى
الثانى أقرب الى الصواب .

٤٣ - القوانين المحددة

الفترة واجراءات الدعوى :

ويرى بعض الفقهاء ان
انتهاء فترة سريان القانون المحدد
الفترة دون اتخاذ الاجراءات يحول
دون تطبيق حكم م ٤/٥ ، اذ ان
يستفاد من عبارة النص ذلك
لاقتصاره على ذكر حالة قيام

اجراءات الدعوى . فضلا عن أن
ذلك الرأى يحقق الحكمة من تدخل
المشرع لتجريم بعض الافعال
بصفة مؤقتة ، بحث السلطة
المختصة بالسعى لتحريك الدعوى
الجنائية بخصوص القوانين محددة
الفترة . ومن باب أولى يدخل فى
نطاق حكم م ٤/٥ ع اذا كان قد صدر
فى الدعوى المقامة حكم بالادانة
نهائيا وغير نهائى . ناهيك عن

أن المذكرة الايضاحية علفت على
الفقرة محل البحث وأظهرت
الحكمة منها بقولها «لايجوز أن

يستفيد المتهم او المحكوم عليه من
مضى المدة التي ينهى فيها القانون
عن فعل أو يأمر به والا ضاع
الغرض المقصود من القانون .

«ويستفاد من هذا أن مرام المشرع
هو ان عدم اتاحة الفرصة للمتهم أو
المحكوم عليه من» الاقالات من حكم
القانون المؤقت ، اذا تعتمد اطالة
الاجراءات حتى يحل أجل القانون

دون أن يقضى فى أمره بصفة
نهائية . واتخاذ اجراءات الدعوى
هو الذى يجعل الشخص المعنى
متهما أو محكوما عليه وفقا لتعبير
المذكرة الايضاحية بصدد الفقرة
محل البحث

ويعترض بعض الفقه على
مانتقم باعتبار ان ولئن كان النص
اشار الى الوضع الغالب فان هذا
لايستبعد اوضاع أخرى سواء ،
فضلا عن ان الحكمة من النص
تتوافر فى حالتى اتخاذ الاجراءات

(٥٨) كما انه تجدر الملاحظة ان المحكمة العليا فى ليبيا أخذت بذات اتجاه محكمة النقض المصرية بشأن ذات المسألة المعروضة
بالمتن ، اذ قضت المحكمة الاولى بأن القول ان تشريعات التموين هى تشريعات مؤقتة صدرت لفترة من الزمن فلا يفيد المتهمون من
الغائها عملا بالفقرة الاخيرة من المادة الثانية من قانون العقوبات الليبى (التي تقابل م ٤/٥ ع . مصرى) ، هذا القول مردود بأن الفقرة الاخيرة
خاصة بالقوانين المؤقتة بزمان محدد وهى القوانين التى يبطل العمل بها بانقضاء هذه الفترة بغير حاجة الى صدور قانون بالغائها ، أما
القوانين الاستثنائية التى تصدر فى حالات الطوارئ بغير نص على مدة معينة لسريانها فانما لاتدخل فى حكم الفقرة الاخيرة من المادة
الثانية من قانون العقوبات ، كما هو الحال فى تشريعات التموين (١٩٥٥/٥/٤) ، مجلة المحكمة العليا الليبية ، الجزء الاول ، رقم ١١ ،
ص ١٣٣ .

(٥٩) وتنص م ٣/٢ عقوبات ايطالى على أنه اذا تعلق الامر بقوانين استثنائية أو مؤقتة فلا تطبق نصوص الفقرات السابقة . (اشار
الى ترجمة هذا النص - على سبيل المثال - الدكتور/ يسر أنور على - المراجع السابق ١٥ ص ١٤٥) .

(٦٠) مرجع سيانته منادى القسم العام من التشريع العقابى المصرى - ط ١ سنة ١٩٦٢ القاهرة - ص ١٠١ ومابعدها .
(٦١) الدكتور/السعيد مصطفى السعيد ، الاحكام العامة فى قانون العقوبات ، سنة ١٩٥٧ ص ٩١ ومابعدها . قرب هذا الدكتور/عبد
الفتاح عبد الباقي - نظرية القانون الطبعة الخامسة سنة ١٩٦٦ ص ٢٨٨ .

الدكتور/احمد فتحى سرور - المراجع السابق ص ٩٦ .

(٦٢) الدكتور/عبد الفتاح عبد الباقي - المراجع السابق - نفس الموضوع .

(٦٣) الدكتور/محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - المراجع السابق - ط ٦٧/٦٦ ص ٨٢ .

(٦٤) الدكتور/السعيد مصطفى السعيد - الاحكام العامة فى قانون العقوبات ط ١٩٦٢ ص ١٢٣ ، الدكتور/محمود نجيب

خيشى - نفس المرجع والموضع السابقين ، ويريد هذا الرأى الدكتور/ احمد عبد العزيز الالى - المراجع السابق ص ١٣٧ .

قاعدة رجعية القوانين الجنائية

(م ٤/٥ ع) نص استثنائي فضلا عن انه يجب أن يخضع الشخص لقانونه الطبيعى كلما أمكن ذلك - كما أعتقد - ان الجرائم التى يشملها نص م ٤/٥ ع هى الجرائم الايجابية والسلبية معا ، رغم ان هذا الرأى ينتج عنه توسيع منطقة خضوع المتهم لقانونه الطبيعى أى العادى وذلك نظرا لقوة حجج أنصار هذا الرأى .

كما أنه يجب - فى اعتقادى - ان يقتصر مجال الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من قانون العقوبات على حالة قيام اجراءات الدعوى قبل انتهاء فترة نفاذ القانون المؤقت اتساقا مع اعتبار هذه الفقرة من تلك المادة هى استثناء من أصل عام هو خضوع الشخص للقانون العادى أو الطبيعى ، الذى يتساوى مع مبدأ خضوع الشخص لقاضيه الطبيعى باعتبار كلا المبدأين المشار اليهما وجهان لعملة واحدة فلا يكفى أحدهما دون الآخر اذ انهما يكملان بعضهما البعض .

(يتبع)

وفى اعتقادى ان الرأى الاول هو الاقرب الى الصواب لقوة حجة بحسبانه هو الذى يتفق وكون الفقرة الرابعة مدار البحث هى نص استثنائى والاستثناء لا يتوسع فيه فضلا عن هذا الرأى بحقق خضوع الشخص لقانونه العادى أو الطبيعى الذى يتساوى - فى اعتقادى - مع مبدأ خضوع الشخص لقاضيه الطبيعى .

٤٤ - خلاصة : رأينا فى الموضوع .

وخلاصة القول فيما تقدم :

أنه فى اعتقادى - اتفاقا مع رأى الاستاذ الدكتور / رؤوف عبيد - أن نطاق المادة ٤/٥ ع مقصور على تلك الحالات التى تكون القوانين المحددة الفترة تجرم سلوك غير معاقب عليه وفقا للتشريع العادى وذلك على أساس انه من الاصول العامة ان الاستثناء لا يتوسع فيه والنص محل البحث

وعدم اتخاذها ، ومن جهة أخرى فقد يكون عدم اتخاذ الاجراءات المذكورة مرده ان الجريمة تم ارتكابها قبيل انتهاء مدة العمل بالقانون بوقت قصير (٧٥) .

ومن جهة ثالثة فان عبارة «فى حالة قيام اجراءات الدعوى أو صدور حكم بالادانة فيها» المراد منها أن الفقرة المذكورة تسرى فى حالتى قيام الدعوى أو انقضائها بحكم بات بالادانة ، اذ ان انتهاء الفترة المحددة للقانون المؤقت لا يمنع ان تسير الدعوى فى مسارها الطبيعى - فى حالة قيامها - او أن تنفذ العقوبات المحكوم بها اذا كانت أنقضت بحكم نهائى . والقصد من هذا التفسير أن الفقرة محل البحث انما هى استثناء من الفقرتين السابقتين عليها ، واحدى هاتين الفقرتين تتحدث عن صدور القانون قبل الحكم البات ، أى حال قيام اجراءات الدعوى والاخرى تتحدث عن صدور حكم بات بالادانة قبل صدور القانون الأصلح للمتهم .

(٦٥) الدكتور/على راشد - القانون الجنائى - المرجع السابق - ص ١٧٩ - موجز القانون الجنائى - المرجع السابق ص ٩١ ، الدكتور/عبد الأحد جمال الدين - المرجع السابق ص ٢٠٠ ، وتجدر الإشارة الى ان سيادته يرى ان القوانين الاستثنائية تحتاج الى أن يشملها حكم الفقرة الرابعة من المادة الخامسة بان يضاف نص خاص الى هذه الفقرة بخصوصها كما هو الحال فى ايطاليا المرجع السابق ص ٢٠٠ ومابعدها .

(٦٦) يلاحظ أن المراد «بالقانون الطبيعى» المشار اليه بالمتن ، فى مجال هذا البحث - معنى اجرائى ، وهو ان الشخص يخضع بحسب الاصل للقانون العادى لا للقانون المؤقت .

(٦٧) الدكتور/رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

(٦٨) الدكتور/احمد عبد العزيز الالفى ، المرجع السابق ص ١٣٨ .
الاستاذ على بدوى ، المرجع السابق ص ١٣١ .

الاستاذ محمود ابراهيم اسماعيل - شرح الاحكام العامة فى قانون العقوبات - القاهرة طبعة ١٩٥٩ هـ (١) ص ١٦٣ .
الدكتور محمود محمود مصطفى - المرجع السابق ط ١٩٥٥ ٣ ص ٤٩ .
وبيد وأن الدكتور/يسر أنور على من أنصار هذا الرأى - المرجع السابق ص ١٤٤ .

(٦٩) الدكتور/كامل مرسى الدكتور/السعيد مصطفى السعيد - شرح قانون العقوبات المصرى الجديد سنة ١٩٤٣ ص ١٢٢ ، ١٢٣ .



وثائق
التاريخ

المضامين

عادل عيد - المحامي

عضو مجلس نقابة المحامين

هذا الكتاب .. لماذا ؟

التشكيك والبلبلة والإثارة ... إلى آخر هذه القائمة من الاتهامات التي كان يرددها كثيراً الرئيس السابق السادات - غفر الله له - والذي وصل به الأمر أن اعتبرها قضية شخصية بالنسبة له ... خصوصاً وأنه شخصياً وبعض أفراد أسرته والقريبين منه كانوا هدفاً لكثير من حملات المعارضة .

ثم بلغت الحملة مداها فجر يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٨١ حين وضع السادات قيادات المعارضة المصرية خلال ساعة واحدة في السجون ، بمقتضى ما عرف بقرارات التحفظ !! تلك القرارات التي كلفت السادات حياته بعد شهر واحد في حادث المنصة المأسوي !!

لذلك كله : فقد كان طبيعياً أن أتقدم بهذه الصفحات التي يضمها هذا الكتاب ، كمذكرة دفاع ، عن المعارضة خلال تلك الفترة ، أتقدم بها إلى أبناء مصر فهم وحدهم أصحاب القول الفصل .

عادل عيد

المحامي

الاسكندرية في أول مارس ١٩٨٤

تواجه الحكومة معارضة حقيقية ، لا عند الوزراء ومن يليهم من المسؤولين ، وإنما تمضي في طريقها فلا تتوقف حتى تبلغ صاحب القرار ، أعني رئيس الجمهورية نفسه فتعارض بعض قراراته . وتنتقد بعض تصرفاته وإجراءاته في وضوح وفي غير موارد !!

وربما كان الدافع الأول لإخراج هذه الصفحات إلى النور ، أن الإعلام الرسمي كان حريصاً في التعتيم على معظم نشاط المعارضة داخل مجلس الشعب ، فالصحف القومية لم تكن تنشر أقوال نواب المعارضة إلا في أضيق نطاق ، وأحياناً كانت تتجاهلها وتسقطها تماماً ! وبالتالي فإن الرأي العام كان محجوباً - طبقاً لخطة حكومية موضوعية - عن نشاط المعارضة !

ولم يقف الأمر عند حد التجاهل ومؤامرة الصمت وإنما تجاوزه إلى التشهير بالمعارضة واتهامها بعدم الأمانة ، وبالخروج عن الموضوعية وبالبداعة ... وأنها تعارض لمجرد المعارضة ، وتهدف إلى

مؤلف هذا الكتاب هو نائب من نواب هذا الشعب حاز ثقة المواطنين في دائرة سيدى جابر وباب شرقى بالاسكندرية وتأييدهم في انتخابات سنة ١٩٧٦ ، ثم في انتخابات سنة ١٩٧٩ - وإن كانت النتيجة الرسمية التي أعلنت في هذه الانتخابات الأخيرة تقول بغير ذلك !!

والهدف من هذه الصفحات هو رسم صورة تقترب من الواقع لدور واحد من المعارضين المستقلين في مجلس الشعب خلال الفترة من نوفمبر سنة ١٩٧٦ والتي انتهت بحله في ٢٦ إبريل سنة ١٩٧٩ - فقد كان هذا الفصل التشريعي الذي استمر ثلاثين شهراً فصلاً متميزاً في التاريخ البرلماني المصري ، ليس فقط بحكم الأحداث الجسام والتطورات الخطيرة التي مرت بالبلاد داخلياً وخارجياً ، وإنما أيضاً بحكم نوعية الممارسة ونوعية وحجم المعارضة داخل ذلك المجلس فلأول مرة بعد قيام الثورة ، يشهد المجلس هذا العدد من المعارضين - مستقلين - وحزبيين - ولأول مرة أيضاً

ورئيس الجمهورية

المضابط تتكلم

(مضبطة الجلسة السابعة) جاء على لسانى :

السيد العضو عادل عبد المقصود عيد :

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس المجلس ، الإخوة الزملاء :

إذا كنا قد اجتمعنا على مدى هذه الجلسة والجلسات الماضية ، وسنجتمع إن شاء الله فى الجلسات القادمة ، لمناقشة برنامج الحكومة ، الذى تقدم به السيد ممدوح سالم ، فإننا إنما نفعل ذلك ، طبقاً للمادة ١٣٣ من الدستور ، وأخشى أن تكون قد فاتتنا مادة أخرى سابقة ، وهى المادة ١٣٢ من الدستور ، تلك المادة التى تخول لمجلس الشعب أن يناقش بيان السيد رئيس الجمهورية . لقد كان المفروض والمنطقى أن نناقش ابتداءً ، البيان الذى ألقاه السيد رئيس الجمهورية ، أمام هذا المجلس ، فنمارس بذلك حقنا الدستورى الذى كفله لنا الدستور ، وفى ظنى ، أنها ستكون المرة الأولى التى يمارس فيها هذا المجلس ،

مثل هذه المسئولية ، وفى اعتقادى ، أن المجال مازال مفتوحاً أمامنا لنتدارك ونناقش بيان السيد رئيس الجمهورية ، إذ يجب أن يعلم الجميع أنه لا أحد فوق المناقشة ، وأن أى كلام يلقى فى هذا المجلس - حتى ولو صدر عن رئيس الجمهورية -

فإنه يقبل التعقيب والمناقشة بل والمعارضة .

التصرفات والقرارات الجمهورية التى صدرت على خلاف القانون محاسبة له نظراً لصلته القديمة والمعروفة برئيس الجمهورية السابق !! كما طالبت بتعديل المادة الأولى من مشروع لائحة مجلس الشعب بحيث يكون المجلس رقيباً ، ليس فقط على الحكومة - كما جاء بالمشروع - وإنما على السلطة التنفيذية بأسرها - أى الحكومة ورئيس الجمهورية الذى يرأس السلطة التنفيذية طبقاً للدستور !! وانتقدت استضافة رئيس الجمهورية لشاه إيران فى مصر بعد أن طرده شعبه !! واعترضت على قراره بإرسال قوة من سلاح الطيران المصرى لمساندة موبوتو رئيس جمهورية زائير فى التمرد الذى حدث ضده فى إقليم شابا !! وانتقدت إسراف رئيس الجمهورية السابق فى إنشاء الاستراحات الفخمة الباذخة فى أرجاء البلاد مما يكلف الخزانة المرهقة أعباء تنوء بها ، وكشفت عن ظاهرة استغلال نفوذ أشقائه وأصهاره وإثرائهم ثراء فاحشاً وغير مشروع على حساب هذا الشعب !! وانتقدت التصرفات المجافية لتعاليم الإسلام ولتقاليد هذا الشعب التى وقعت من بعض القريبين من رئيس الجمهورية السابق فى بعض الاستقبالات الرسمية !!

١ - كل ما يصدر عن رئيس الجمهورية - قسابل للمناقشة ... وللمعارضة !!

لدى مناقشة بيان الحكومة ،
بجلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٦

يعلم الجميع أنه لا أحد فوق المناقشة ، وأن أى كلام يلقى فى هذا المجلس - حتى ولو صدر عن رئيس الجمهورية - فإنه يقبل التعقيب والمناقشة ، بل والمعارضة .

كما أفصحت فى ممارساتى ومواقفى داخل المجلس عن ضرورة الحد من سلطات رئيس الجمهورية ، ومحاسبته عنها من خلال الوزراء المختصين وقدمت استجواباً بشأن لجوئه إلى المادة ٧٤ من الدستور ، فى إصدار القانون الشهير رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ متخظياً مجلس الشعب ثم عرضه على الاستفتاء العام ، وطالبت بأى ينأى بنفسه عن النزول إلى المعترك الحزبى ، واعترضت أكثر من مرة على قانون تفويضه فى الاختصاصات التشريعية للمجلس بالنسبة للمسائل المتعلقة بالتسليح ، وانتقدت بعض القرارات والتصرفات التى صدرت عن رئيس الجمهورية وقتذاك - مثل قراره بإحالة بعض القضايا إلى المحاكم العسكرية - بل لقد تمت

باستجواب إلى وزير العدل عن هذه الإحالة لما تنطوى عليه من مخالفة دستورية إذ تحرم المتهمين من المثل أمام القاضى الطبيعى ، إلا أن المجلس رفض مناقشة هذا الاستجواب بحجة أنه فى الحقيقة موجه إلى رئيس الجمهورية وليس إلى وزير العدل - كما انتقدت أثناء مناقشة الاستجواب الخاص بتوفيق عويضة كثيراً من

٢ - استجواب

عن استخدام رئيس الجمهورية للمادة ٧٤ من الدستور في غير ما وضعت له

السيد المهندس/ رئيس مجلس الشعب
تحية طيبة وبعد :

أرجو توجيه الاستجواب الآتي للسيد رئيس مجلس الوزراء :

لما كان الاستفتاء على القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ إجراء مخالفاً للدستور ومنطوياً على افتئات على مجلس الشعب الذي يتولى سلطة التشريع ولا يجدى في أسباغ الشرعية على ذلك الاستفتاء الاستناد إلى المادة ٧٤ من الدستور^(١).

فهذه المادة إنما تجيز للسيد رئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري ، أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه

بياناً إلى الشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات ومن ثم فإن شرط أعمالها أن يكون هناك خطر قائم فعلاً وقت اتخاذ السيد الرئيس لتلك الإجراءات السريعة ، أما إذا كان الخطر قد

تحقق وانتهى فلا محل لإعمال ذلك النص .

هذا ومن جهة أخرى فإنه على فرض قيام ذلك الخطر فإن حق رئيس الجمهورية قاصر على اتخاذ ما يتطلبه الموقف من إجراءات سريعة وهذا ما ينصرف إلى التدابير العاجلة التي لا تسمح بها القوانين القائمة ولا يمكن أن ينصرف بحال إلى إصدار تشريعات تجرى الموافقة عليها من الشعب مباشرة وبطريق الاستفتاء .

ولما كانت الحكومة شريكة للسيد رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة ومسئولة عن تنفيذها على الوجه المبين في الدستور ، المادة ١٢٨ من الدستور ، فإن الحكومة ما كان ينبغي لها أن تجرى ذلك الاستفتاء على ذلك القرار بقانون خلافاً لما تفضى به أحكام الدستور .

لذلك فإنني أرى استجواب السيد/ رئيس مجلس الوزراء فيما تقدم^(١) .

وتفضلوا فائق الاحترام ،،،

عادل عيد

١٩٧٧/٢/٩ عضو مجلس الشعب

ونظراً لأن هذا الاستجواب لم يدرج في جدول أعمال المجلس لتحديد موعد لمناقشته ، فقد

أثرت ذلك بجلسة ١٥/٢/١٩٧٧ لجنسة (مضبطة الجلسة الثانية والعشرون) فقلت :
السيد العضو عادل عيد :

بتاريخ ٩/٢/١٩٧٧ وجهت استجواباً إلى السيد رئيس مجلس الوزراء بشأن عدم دستورية اللجوء للمادة ٧٤ من الدستور لإجراء الاستفتاء الذي تم يوم الخميس ١٠ فبراير سنة ١٩٧٧ . ومع أن المادة ٢٥٢ من اللائحة الداخلية للمجلس تلص على أن يدرج رئيس المجلس الاستجواب في جدول أعمال أول جلسة ، بعد إبلاغه للوزير ذي الشأن ، إلا أنه قد مرت أربع جلسات بعد تقديمي للاستجواب ولم يدرج حتى الآن ، وإنني ألفت النظر إلى هذه المخالفة لللائحة ، وشكراً .

٣ - لا لتفويض المجلس لرئيس الجمهورية

كان المجلس في دورة سابقة قد أصدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الانتاج الحربي لمدة سنتين ثم عاد المجلس في دورة ١٩٧٦ وأصدر قانوناً آخر بمد العمل بالقانون السابق لمدة سنتين أخرتين ، وعندما انتهت هاتان السنتان

(١) وهذه المادة هي التي تدرع بها الرئيس السادات - رحمه الله - في إصدار قرارات مبنية الشهيرة - وهي القرارات التي دمجها القضاء المصري بالبطلان وعدم الدستورية .

المضابط تتكلم

تقدمت الحكومة بمشروع قانون لمد العمل بالقانون السابق ... وعند بدء المناقشات انبرى المرحوم الدكتور محمود القاضي وأبدى اعتراضات دستورية وجبها على ذلك المشروع الذي يؤدي عملاً إلى أن يتنازل المجلس عن حقه الدستوري في التشريع وفي الرقابة على ما تبرمه الحكومة من اتفاقيات لتصنيع السلاح .

ولكن المجلس رفض هذه الاعتراضات وأقر المشروع من حيث المبدأ ثم مضى في مناقشة النصوص ... وعندئذ تقدمت باقتراح لتعديل المشروع المعروض بإضافة بعض الضوابط الدستورية حتى لا يكون تفويض المجلس لرئيس الجمهورية ، تفويضاً مطلقاً ، أو على بياض .. ولكن المجلس رفض الاقتراح وأبقى على المشروع كما هو ... وفيما يلي ما تضمنته مضبطة الجلسة الحادية والثمانين يوم ١١ يونيه سنة ١٩٧٨ :

رئيس الجلسة :

لدى اقتراح من السيد العضو عادل عيد يقضى بإضافة فقرة جديدة لهذه المادة نصها : « على أن يكون ذلك عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية » .

والآن ليتفضل السيد العضو عادل عيد بشرح اقتراحه .

السيد العضو عادل عيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد أن وافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ

لم يعد هذا المبدأ محل نقاش وكما قال الأخ الدكتور جمال العطيقي : فإن الذي يحكم هذا الموضوع هو المادة (١٠٨) من الدستور ، وأقول : إنه دون الرجوع إلى مناقشة المبدأ يهمني أن أتحدث قليلاً عن الضوابط الموجودة في المادة (١٠٨) من الدستور لأن الدستور هو الذي يحكمنا جميعاً وهو الذي يحكم أيضاً تصرفات السيد رئيس الجمهورية ، وليس معنى التفويض أن يكون حتماً ولزاماً أن يصدر السيد رئيس الجمهورية قرارات لها قوة القانون في كل ما يتعلق بموضوع التفويض ، وأن سياق المادة (١٠٨) من الدستور حسبما أفهمه يعطى لرئيس الجمهورية رخصة مقيدة بقيدتين : القيد الأول هو « عند الضرورة » ، والقيد الثاني « في الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب » ، ومعنى ذلك أن التفويض وحده لا يخول رئيس الجمهورية أن يصدر قرارات لها قوة القانون في الموضوعات محل التفويض وإنما يجب مع قيام التفويض أن يتقيد رئيس الجمهورية بهذين القيدتين ، وأن يكون الموضوع الذي يصدر بقرار له قوة القانون متسماً بحالة من حالات الضرورة وأن يكون في الأحوال الاستثنائية فإذا ما انحسر عن الموضوع أنه يتسم بالضرورة وأنه في الأحوال الاستثنائية ، فإن التفويض لا يسعف السيد رئيس الجمهورية في أن يصدر قراراً بقانون وهذه المسألة يجب أن تكون واضحة لنا كمؤسسة تشريعية ونحن ننظر مشروع

القانون المعروض ، وأرجو أن تكون واضحة أيضاً لدى السيد رئيس الجمهورية وهو يمارس هذا التفويض الذي يطلب منا إقراره اليوم ، ولعل في هذا الرد على ما أثاره الزميل الدكتور جمال العطيقي بخصوص القرار بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء الهيئة العربية للتصنيع وكذلك القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن حصانات وامتيازات الهيئة العربية للتصنيع ، وفي تقديرى أن قانون التفويض الذي كان سارياً وقت ذاك لا يسمح للسيد رئيس الجمهورية بإصدار هذين القرارين بقانون لماذا ؟ لأن إنشاء الهيئة العربية للتصنيع ليس من حالات الضرورة أو في الأحوال الاستثنائية ، وكذلك أيضاً حصانات وامتيازات الهيئة العربية للتصنيع .

رئيس الجلسة :

إن السيد الدكتور جمال العطيقي أثار نقطة هامة بصدد الضرائب كما أن السيد العضو عادل عيد يريد أن ينقل باقتراحه القيد الموجود في المادة (١٠٨) من الدستور إلى نص المادة الأولى محل المناقشة في مشروع القانون المعروض .

السيد العضو عادل عيد :

يبدو أن كلمة التفويض تفهم على غير وجهها ، وإنما كمجلس تشريعي نتنازل دفعة واحدة ودون قيد أو شرط عن سلطتنا التشريعية في هذه الموضوعات محل التفويض وهذا غير صحيح وغير جائز دستورياً بنص المادة (١٠٨) من الدستور ، ولذلك فإننى أقول : إنه إذا كان

التفويض الذي صدر به القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٤ ، ٦١ لسنة ١٩٧٦ الذي مد العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٤ قد فهم التفويض

على غير ما تقضى به المادة (١٠٨) من الدستور ومورس على خلاف الضوابط المقررة بالمادة (١٠٨) من الدستور ، كما أقول : إن الحكمة واضحة في تقرير اللجنة وهو أننا نفوض السيد رئيس الجمهورية إزاء قيام حالة الحرب بأن يصدر قرارات لها قوة القانون في الأحكام الخاصة بمشروعات الانتاج الحربى لماذا ؟ لأن هذه المشروعات من طبيعة خاصة مردها سريتها وحساسيتها وأهميتها بالنسبة للأمن القومى ، ومعنى ذلك أننا فيما عدا هذه الموضوعات المتسمة بالسرية والحساسية لانفوض السيد رئيس الجمهورية ونناشد سيادته أن يتقيد بهذا حتى لا تكون المسألة محلاً للبس ونحن نثق تماماً أن السيد رئيس الجمهورية حريص مثلنا على احترام الدستور ، وإننى أقترح إضافة في نهاية المادة الأولى محل المناقشة تنص : « على أن يكون ذلك عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية » .

رئيس الجلسة :
سوف أعرض الان الاقتراح الوحيد المقدم حول هذه المادة من السيد العضو عادل عيد ، ويقضى بأن يكون ذلك عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية .

فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .
(اقلية)

٤ - حق المجلس فى رقابة السلطة التنفيذية كلها !!
مما يدعو للعجب بل وللدهشة ، أن يتنازل مجلس

الشعب - طانعا مختاراً - وهو يضع لائحته الداخلية ، عن بعض حقوقه ، بل عن أهم حقوقه ، الواردة صراحة فى الدستور ...

فالمادة ٨٦ من الدستور تنص على أن « يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ... كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وذلك كله على الوجه المبين فى الدستور » .

وإذ تقضى المادة ١٣٧ من ذات الدستور بأن : « يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور » فإن مؤدى الجمع بين النصين أن يخضع رئيس الجمهورية فى ممارسة السلطة التنفيذية لرقابة مجلس الشعب .

ورغم وضوح هذا الحكم الدستورى ، فإن المجلس تنازل وهو يضع لائحته الجديدة عن حقه فى رقابة رئيس الجمهورية ، وقصر رقابته على الحكومة فقط .

وعندما عرض مشروع اللائحة الجديدة على المجلس اعترضت على النص المقترح المتضمن ذلك التنازل وطلبت بأن يستبدل به نص يتفق مع حكم الدستور .

وكالعادة ... رفض المجلس اقتراحى ، وأقر النص المعروف ،

واليك ما جاء فى مضبطة الجلسة الرابعة والستين فى ١٣/٥/١٩٧٨ :

السيد العضو الدكتور جمال العطيفى (المقرر) :

مادة ١ - مجلس الشعب هو

السلطة التشريعية ، ويتولى الرقابة على أعمال الحكومة وذلك على الوجه المبين فى الدستور ، ووفقاً لأحكام هذه اللائحة .

السيد العضو عادل عيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المجلس ، الأخوة الأعضاء :

إن هذا المجلس يستمد سلطاته فى الرقابة والتشريع من الدستور أما لائحة المجلس فإنها لا تعدو أن تكون تبياناً للإجراءات التى عن طريقها تتم الممارسة الديمقراطية . ومن هنا فإنه يجب أن يكون واضحاً لنا جميعاً أن حقوقنا تستمد من الدستور ومن الدستور وحده . فالمادة (١) من مشروع هذه اللائحة - فى تصورى - يجب وهى تعدد اختصاصات المجلس وصلاحياته ألا تغفل إطلاقاً عما هو مبين فى الدستور منعاً للبس ، لأنه حتى لو أقرت هذه المادة على الصورة الواردة فى المشروع فإنها فى رأى لن تغير من الواقع شيئاً ، لأننا نستمد حقوقنا - كما سبق القول - من الدستور وليس من اللائحة ، فالمادة ٨٦ من الدستور واضحة وكافية فى بيان صلاحيات المجلس . وهى ليست فقط صلاحيات تشريعية ورقابية ، إنما هى أيضاً صلاحيات تتعلق بإقرار السياسة العامة للدولة ، والخطة العامة ، والموازنة العامة ، وهذا نوع من الصلاحيات يجمع بين الرقابة والتشريع .

وبالنسبة لما اقترحه زميلى الدكتور محمود القاضى من النص على مناقشة بيانات رئيس الجمهورية فأنا معه فى ذلك تماماً

المضابط تتكلم

ما حدده الدستور من مهام -
وهي « حماية البلاد وسلامة

أراضيها وأمنها وحماية مكاسب
النضال الشعبي الاشتراكية » .

ولقد كان من الغريب ، أن
يرتكب السادات هذه المخالفة
الدستورية الفاحشة فيبعث بقوة
طيران عسكرية مصرية لمساعدة
حكومة زائير بعيداً عن أرض
مصر بألوف الأميال ، مغامراً
بأرواحهم ومعداتهم لا يشاركون
في معركة من مغارك الشرف
والثحر الوطني وإنما ليساندوا
نظام موبوتو^(٢) في حرب أهلية
تدور بينه وبين أهالي إقليم شابا
المطالبين بالاستقلال !!

وكانت مهانة بالغة لنا نحن
ممثلي الشعب أن نقرأ ذات صباح
في الصحف خبراً مقتضباً يفيد أنه
قد تم إرسال هذه القوة
العسكرية^(٣) .. دون ذكر أي
تفاصيل أخرى عن نوعها
وحجمها ومدى المساعدة التي
ستقدمها إلى حكومة موبوتو ...
والمدة التي ستستغرقها هذه
المساعدة ... !!

وفي ١٩٧٧/٥/٧ تقدمت بطلب
إحاطة عاجل إلى كل من رئيس
الوزراء ووزير الخارجية ...
أتساءل فيه عن ماهية المساعدات
المقدمة من حكومة مصر إلى
جمهورية زائير ، كما تقدم الزميل
أبو العز الحريري بطلب إحاطة
مماثل ...

١٣٢ من الدستور موجودة من
قبل ، وموجود مثيلاتها في
دساتير سابقة ، ولكنها لم تكن
تمارس أو تطبق عملياً ، لذلك
فإنني أرى أنه يتعين علينا -
كممثلين لهذا الشعب - أن
نضطلع بواجباتنا في الرقابة على
السلطة التنفيذية وعلى رأسها
السيد رئيس الجمهورية ، وفي
اعتقادي أن الحساسية لا محل لها
على الإطلاق .

٥ - قواتنا المسلحة
ليست للإعارة !!

تنص المادة ١٨٠ من الدستور
على أن « ... القوات المسلحة ...
مهمتها حماية البلاد وسلامة
أراضيها وأمنها وحماية مكاسب
النضال الشعبي الاشتراكي ... » .
وتنص المادة ١٥٠ على أن
« رئيس الجمهورية هو القائد
الأعلى للقوات المسلحة وهو الذي
يعلن انحرب بعد موافقة مجلس
الشعب » .

ومؤدى ذلك أن أحداً - ولا
حتى رئيس الجمهورية - يملك
أن يصدر أمراً إلى قواتنا
المسلحة - التي هي ملك للشعب
بنص الدستور - لتقوم بعمليات
حربية خارج حدود مصر في غير

في الهدف الذي توخاه ، وهو أن
كل ما يقوله السيد رئيس
الجمهورية سواء داخل هذا
المجلس أو خارجه أن يكون
خاضعاً للمناقشة ، بل وللنقد من
هذا المجلس ، فلا يوجد أبداً
مسئول فوق المسائلة ، ولكن ما
يقوله السيد رئيس الدولة إذا كان
داخل المجلس فالمادة ١٣٢ من
الدستور تكفيها المنونة ، فإن
السيد رئيس الجمهورية إنما
يتحدث كرئيس للسلطة التنفيذية ،
والسلطة التنفيذية بأسرها خاضعة
بما فيها السيد رئيس الجمهورية
نفسه لرقابة هذا المجلس ، فلا
يتصور أبداً أن يصدر كلام من
السيد رئيس الجمهورية - أيأ -
كانت مناسبة هذا الكلام وأيأ كان
موقفه - دون أن يكون لهذا
المجلس حق مناقشته ونقده ، بل
والاعتراض عليه ، فالمسألة في
نظري ليست مسألة نصوص بقدر
ما هي مسألة ممارسة .

إن السيد العضو الدكتور
محمود القاضي يقول : إن هناك
تردداً في بعض الحالات ، وإنني
أقول : إنه حتى لو أقر التعديل
الذي اقترحه السيد الدكتور
محمود القاضي ، فإن هذا وحده
ليس كافياً لإزالة التردد . فالمادة

(٢) لعل لا أضيف جديداً إذا قلت إن المعروف عن هذا النظام بالذات أنه من أكثر النظم فساداً وعفونة في العالم الثالث
كله !!

(٣) نشرت صحيفة الأهرام الصادرة في ١٩٧٧/٥/٣ في صفحتها الأولى خبراً يقول : أرسلت مصر ٥٠ من الطيارين
والفنيين إلى كينشاسا لمساعدة القوات الجوية الزائيرية على نقل المؤن والمعدات .

وصرح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بأن ما يحدث في زائير الآن هو عملية غزو خارجي وأن من حق زائير أن
تطلب معونة خارجية .

وقال المتحدث : إن المعونة المصرية لزائير تأتي في إطار تفهم مصر لهذا الوضع !! .

وبدلاً من أن تدرج رئاسة المجلس طلبى الاحاطة فى جدول أعمال أقرب جلسة - طبقاً للائحة - لحأت بالتواظؤ مع الحكومة إلى المناورة ... فتقرر عقد اجتماع مشترك صباح يوم ١٤/٥/١٩٧٧ للجنة الشئون الخارجية والأمن القومى للاستماع إلى بيان يلقه كل من وزيرى الخارجية والحربية عن المساعدة المصرية لحكومة زانير ...

وفى هذا الاجتماع المشترك أدلى كل من الوزيرين ببيانه ... إلا أن أياً منهما لم يأت بجديد أو يورد أى تفاصيل مما تساءلنا عنه فى طلبى الاحاطة ... بل - وهذا هو الأهم - لم يوضحا السند الدستورى الذى استند إليه رئيس الجمهورية فى قراره بإرسال هذه المساعدة^(٤).

وأراد رئيس المجلس أن يعتبر موضوع طلب الاحاطة منتهياً بعد هذا البيان - ولكننى تمسكت بطلب الاحاطة المقدم منى ،

وحررت مذكرة بذلك فى ذات التاريخ ١٤/٥/١٩٧٧ ثم عدت وأثرت الموضوع بجلسة المجلس يوم ٣٠/٥/١٩٧٧ - ورد على رئيس المجلس - على نحو ما هو ثابت فى المضبطة - وواعد بأن يدرج طلب الاحاطة فى جدول أعمال الأسبوع القادم .

ولم ينفذ رئيس المجلس ما وعد به ، وبعد أسابيع نشرت الصحف أن القوة المصرية عادت من زانير... سالمة !!

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المهندس رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد :

أتقدم بطلب الاحاطة إلى إلى كل من السيدين رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية :

ماهو نوع ، وحجم ، ومدى المساعدات التى قدمتها جمهورية مصر العربية إلى جمهورية زانير ، بمناسبة العمليات العسكرية الدائرة فى إقليم شايا .

رجاء إدراج هذا الطلب فى جدول أعمال أول جلسة .

وتفضلوا فائق الاحترام ،،

عادل عيد

عضو المجلس

١٩٧٧/٥/٧

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤ مايو سنة ١٩٧٧

السيد المهندس رئيس مجلس الشعب .

تحية طيبة وبعد :

سبق أن تقدمت إليكم فى

١٩٧٧/٥/٧ بطلب إحاطة موجه إلى السيد رئيس مجلس الوزراء والسيد/ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بشأن نوع ومدى وحجم المساعدة العسكرية التى قدمتها مصر إلى زانير .

ولقد حضرت صباح يوم ١٤/٥/١٩٧٧ الاجتماع المشترك لجان الشئون الخارجية والشئون العربية والأمن القومى واستمعت إلى بياني السيدين وزير الخارجية ووزير الحربية بخصوص تلك المساعدة ثم عقبتهما بما يفيد عدم موافقتى على بعض ما تضمنه البيانان .

لذلك فأنى أتمسك بطلب الاحاطة السابق بتقديمه إليكم ، وأطلب إدراجه فى جدول أعمال أول جلسة للمجلس المقرر .

وتقبلوا فائق الاحترام ،،

عادل عيد

عضو مجلس الشعب

وتحدثت بجلسة ٣٠ مايو ١٩٧٧ (المضبطة الثالثة والخمسون) فقالت : السيد العضو عادل عيد :

السيد رئيس المجلس ، الإخوة الأعضاء :

لقد طالعنا صحف اليوم بخبر عودة الطيارين المصريين من

(٤) ومن الطريف أنه حدث أثناء الاجتماع المشترك لتلك اللجان أن تلا السيد رئيس المجلس والذى كان يرأس الاجتماع - مشروع بيان اقترح على الحاضرين إصداره ، فوافقت الأغلبية ، وكانت عبارات البيان تقول :

« بعد أن استمعت للعرض التفصيلي المسهب الذي قدمة السيد/ اسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، والفريق أول محمد عبد الغنى الحمسى نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية وقد بحثت الوضع فى زانير من جميع جوانبه ... »

« تقرر لجان مجلس الشعب المجتمعة تأييدها بلا تحفظ للسياسة المبدئية التى تتبعها مصر والخطوات التى اتخذتها لمساندة الشعب الزانيرى ... »

المضابط تتكلم

مهمتهم في زانير ، وجاء في هذا الخبر أن مصر كانت قد أرسلت خمسين طياراً ...

(ضجة) .

رئيس المجلس :

لقد تقدم الأخ عادل عيد بطلب إحاطة عن موضوع إرسال الطيارين المصريين إلى زانير ، وسيدرج هذا الطلب في جدول أعمال إحدى جلسات هذا الأسبوع ، وعند إدراجه يحق للسيد العضو التحدث فيه .

السيد العضو عادل عيد المقصود عيد :

لقد تقدمت بطلب الإحاطة بالنسبة لهذا الموضوع في ١٩٧٧/٥/٩ ، وكسان من المفروض أن ينظر هذا الطلب قبل عودة الطيارين ، وقبل أن نعلم من الصحف عدد الطيارين الذين اشتركوا في هذه العمليات العسكرية ، دون علم مجلس الشعب ، وشكراً .

رئيس المجلس :

أكرر مرة أخرى أن السيد العضو عادل عيد قد تقدم بطلب إحاطة في موضوع زانير ، كما قدمت أيضاً طلبات إحاطة أخرى خاصة بهذا الموضوع ، وقد اتجه

المجلس عند نظر هذا الموضوع اتجاهاً سليماً مائة في المائة حيث دعا السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، كذلك السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية ، وعقد بحضورهما اجتماع طويل مشترك بين لجان : العلاقات الخارجية ، والأمن القومي ، والشئون العربية ، واستمر هذا الاجتماع عدة ساعات ، وحضره السيد العضو عادل عيد ، وكذا السيد العضو أبو العز الحريري ، الذي قدم إلى طلباً يذكر فيه أنه مرتبط بامتحانات في الاسكندرية وقد لايتسنى له الحضور ، ومع ذلك فقد حضر هو والسيد العضو عادل عيد ، كما ذكرت آنفاً - وناقشا الأمر . وأذكر أن السيد العضو عادل عيد قد تحدث من فوق المنصة في تلك اللجنة . وكل ما أبغيه من هذا الرد المفصل هو أن أوضح أن طلب الإحاطة لم يهمل ، على العكس من ذلك تماماً .. فإنه قد عومل معاملة غير عادية ونوقش وكذلك الأسئلة الأخرى المتعلقة بنفس الموضوع على مستوى اللجان أولاً ، وقد يثور تساؤل : لماذا تمت المناقشة على مستوى اللجان ؟ فأجيب بأن الحديث في مثل هذه الموضوعات وإجابات السادة الوزراء قد تشتمل على

معلومات عسكرية ، واللجنة تملك أن تذيب وأن تنشر ما تشاء منها ، وأن تمنع ما لا تريد إذاعته ونشره ، وذلك بما لا يتعارض ومصالح البلاد .

وإقراراً للواقع فقد كانت البيانات التي أدلى بها ، سواء السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية أو السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الحربية بيانات كاملة ، ولا يعنى هذا حرمان المجلس من حقه في مناقشة مثل هذا الموضوع أو غيره .

وإذا لم يكن السيد العضو عادل عيد قد اقتنع بإجابات السادة الوزراء في اللجنة - وقد سبق أن قال لي إنه لم يقتنع بها - فأمامه طلب الإحاطة الذي تقدم به ، وله فرصة كافية للتحدث كيفما يشاء في الجلسة القادمة مساء اليوم والتي سيتضمن جدول أعمالها بعض الأسئلة وطلبات الإحاطة^(٥) .

٦ - وقفة دفاع عن الحصانة البرلمانية

أشهد ان المهندس سيد مرعى كان متعاطفاً معى تعاطفاً ظاهراً في هذا الموقف بالذات ، فقد أعطانى الكلمة بمجرد أن طلبتها ، ثم أفسح لى المجال رغم قسوة بعض العبارات التي وردت على لسانى ...

وتوجهت إلى المهندس سيد مرعى في مكتبه في مساء ذات اليوم وقلت له إنى لا أعترض على تأييدكم رئيس الجمهورية في سياسته الخارجية بل والداخلية - فهذا حقكم ...

ولكن لى ملاحظة بسيطة على صيغة التأييد ، فقد ورد مشغوعاك بعبارة : بلا تحفظ ، وهى عبارة مهينة لمجلس الشعب ، إذ لا ينبغى أن يعطى تأييداً بلا حدود لأحد ، مهما كانت الظروف فضلاً عن أن مثل هذه العبارات تشوه صورة المجلس أمام الشعب ..

روافقتى المهندس سيد مرعى على الفور ، واستدعى مدير مكتبه وكلفه أن يبادر بالاتصال بالصحف الصباحية الثلاث لحذف عبارة : بلا تحفظ ، من البيان .

والحق أن سيد مرعى رغم أنه كان واحداً من أعمدة النظام الحاكم ووثيق الصلة بالسادات بحكم مصاهرته إياه - إلا أنه كان يحرص على ألا تمس حصانة عضو من أعضاء المجلس بصرف النظر عن اتجاهه السياسى وكان يتباهى بذلك ويردد كثيراً إن كرامة أى عضو هى من كرامته وكرامة المجلس كله !!

وكان تقديرى فى محله حين قدرت أن الاعتداء الذى وقع على الزميل أبو العز والقبض عليه والزج به فى سجن القلعة رغم حصانته البرلمانية وذون استئذان المجلس أو حتى رئيسه ، كان مقصوداً به - ضمن أهداف عديدة - إحراج سيد مرعى نفسه وإظهاره أمام أعضاء المجلس بمظهر العاجز عن حمايتهم بل إظهاره بمظهر الذى لا يعرف إلا بعد قوات الأوان ...

وكان صحيحاً - أيضاً - ما توقعته من أن نجم سيد مرعى فى طريقه الى الافول ، وأن عهده بمنصة المجلس لن يطول ... وعندما اختتمت دورة المجلس بعد أسابيع قليلة ، كان واضحاً أن منصب الرئاسة بالمجلس سوف يشملته التغيير فى أول الدورة القادمة ... وأن الرئيس الجديد الذى سيقع عليه الاختيار ، سوف يراعى فى اختياره أن يكون قادراً على تحجيم المعارضة - وهو

الدور الذى لم يستطع سيد مرعى أن يقوم به حسبما ينبغى من وجهة نظر السادات ...

والحقيقة : فقد حاول الدكتور صوفى أبو طالب الذى اختاره السادات ليرأس المجلس بعد سيد مرعى ، أن يودى هذا الدور الذى طلب منه ، فبذل منذ اليوم الأول جهداً كبيراً ليقص دور المعارضة ويضيق عليها الخناق ويمنعها من الحركة ومن الكلام - رغم أن ذلك كان يتم فى الغالب على حساب اللانحة والتقاليد البرلمانية !!

ولكن وللحقيقة أيضاً ... كان فشله ذريعاً ... وحسبنا ما تشهد به المضابط !!

وقد جاء بكلمتى بمضبطة الجلسة السابعة والستين يوم ٢٧ مايو ١٩٧٨ :

السيد العضو عادل عيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المجلس ، الإخوة الأعضاء :

واقعة الزميل أبو العز الحريرى واقعة خطيرة ، لا أعتقد أن لها سابقة فى حياة المجالس النيابية فى مصر .. قبض على الزميل أبو العز الحريرى مساء ليلة انتخابات دائرة الجمرى ، وقد علمت بواقعة القبض فور

حدوثها ، وفى صبيحة اليوم التالى للواقعة اتصلت برجال الشرطة لأنبههم إلى صفة الحصانة فلم يستجيبوا ، وفى اليوم التالى علمت أن هناك تحقيقاً يجرى مع الزميل أبو العز الحريرى بواسطة رئيس نيابة غرب الاسكندرية ، فحضرت التحقيق واستمعت الى اقوال الشهود من رجال الشرطة ، وتبينت - مما قالوا - أن الواقعة ملفقة للزميل أبو العز الحريرى ، فلم تكن هناك مظاهرة خلافاً لما قيل ، ولم تكن هناك مقاومة للسلطات ، ولم يصب أحد من رجال الشرطة ، ولم يكن هناك عدد يتجاوز العشرة أو الاثنى عشر شخصاً وليس مائتين كما زعموا ، كل هذا كشفت عنه التحقيقات المستفيضة . وقد تناقض رجال الشرطة فيما بينهم تناقضاً صارخاً^(١) وأسفر التحقيق عن أن الواقعة لا تعدو أن الزميل أبو العز الحريرى كان يطوف بدائرة الجمرى بصحبة مرشح حزب التجمع مع نفر قليل من أعضاء الحزب ، يدعون الناس لانتخاب ذلك المرشح بالطريق المألوف ، وكان مع الزميل أبو العز الحريرى مكبر صوت يدوى يردد فيه بعض النداءات لم يكن من بينها - بشهادة ما قيل فى التحقيقات - معظم ما جاء فى البيان الذى أدلى به الآن^(٢) ، ولا أدرى من أين تستقى وزارة

وفعلا تم الاتصال وتم الحذف ... ونشر البيان بالصحف الثلاث صباح يوم ١٥/٥/١٩٧٧ خالياً من تلك العبارة .. بينما كانت صحيفة المساء الصادرة بعد ظهر اليوم السابق ١٤/٥/١٩٧٧ قد نشرت بيان التأييد ، بلا تحفظ ..

(٥) لم يحدث بعد ذلك أن أخرج المجلس هذا الموضوع فى جدول أعماله ، وبالتالي لم يتح لأحد معاودة الحديث فيه !!

(٦) لا يفوتنى أن أشيد بنزاهة وأمانة أحد الشهود من ضباط الشرطة هو المقدم عادل طه الذى أبى ضميره إلا أن يشهد أمام النيابة بالحقيقة وحدها ، دون أن يستجيب للضغوط والتهديدات !!

(٧) كان المدعى العام الاشتراكي قد بحث للمجلس بياناً عن هذه الواقعة ، وتمت تلاوته قبل أن أتكلم .

المضايط تتكلم

للأسف ما أغفلته المذكرة التي أرسلها السيد المدعى العام

الاشتراكي ، وبعد هذا كان من المفروض أن يخلى سبيل السيد العضو أبو العز الحريري من سراى المحكمة لكن للأسف سألنا فعلمنا أنه قد أرسل إلى القاهرة لسبب غير مفهوم . وبعد يوم أو اثنين علمنا أن السبب في إرساله إلى القاهرة ليمثل أمام المدعى العام الاشتراكي^(١) ، وقد باشر سريعا السيد المدعى العام الاشتراكي مهام الوصاية على هذا المجلس وأعضائه ، فباشر تحقيقه مع السيد العضو أبو العز الحريري ، لا أرى علام استند فيه ، ورأى بتقديره خلاف ما رأت السلطة القضائية ، إذ رأى المدعى العام الاشتراكي أن يحبس ستين يوما ويحدد مكان السجن في القلعة ، والقلعة مكان للحجز تشرف عليه مباحث أمن الدولة ولا تخضع لإشراف النيابة العامة .

السيد رئيس المجلس ،
حضرات الإخوة الأعضاء :

ما هذا الوضع الذي نواجهه ؟
زميل عضو في مجلس الشعب يقبض عليه بعد أن تفتعل حالة تلبس ، ونحن نعلم أن افتعال حالات التلبس من أسوأ الأمور ، وأن كثيراً من القضايا دأب رجال

كانت الواقعة ثابتة وغير ثابتة في وقت واحد فهذا شيء غير مفهوم ، يؤيد ذلك الإفراج بكفالة مائة جنيه^(٢) وغير المفهوم أكثر أن عضو مجلس الشعب يخلى سبيله بضمان قدره مائة جنيه^(٣) وفي ظني - وأعتقد أنه كذلك في ظنكم - أن صفة عضوية مجلس الشعب أكبر من مائة جنيه ، فعندما يخلى سبيل عضو يخلى سبيله بضمان عضويته في مجلس الشعب وليس بمائة جنيه ،

لقد ذكرت هذه الاعتبارات للسادة رجال النيابة بالإسكندرية ولكن لم يستجيبوا . إن الزميل أبو العز الحريري رفض دفع الكفالة وكان حصيفاً في ذلك ، لأنه يرى أن صفة العضوية أكبر بكثير من المائة جنيه ، وكان من المفروض أن تكفى النيابة للإفراج بضمان عضويته .

وفي صباح يوم السبت مثلنا أمام القاضى للنظر في تجديد الحبس الاحتياطي وتشرفت بالمرافعة عن زميلي أبو العز الحريري ، موضحاً الكيد والزيف والتلفيق في هذا الاتهام ، وكان قرار القاضى الإفراج عن الزميل فوراً وبلا ضمان^(٤) - وهذا

الاخلاب معلوماتها^(٥) هل من تحقيقات النيابة أو من مصادر أخرى ؟ لقد كنت أود لو أن المذكرة التي تليت أمام حضراتكم قد أرسلت من النيابة العامة إلى أمانة على التحقيق ، أما مباحث أمن الدولة وهي الخصم والحكم فغير مقبول .

رئيس المجلس :

لقد وردت المذكرة التي تليت على المجلس الآن من السيد المدعى العام الاشتراكي وليست من مباحث أمن الدولة ، رداً على خطاب الأستاذ خالد محيى الدين .

السيد العضو عادل عيد :

أقول : لقد استقبت معلومات هذه المذكرة بخصوص الهاتفات والواقعة المنسوبة للأخ أبو العز الحريري ، من معلومات مباحث أمن الدولة ، ولقد انتهى التحقيق مع السيد العضو أبو العز الحريري ثم جرت اتصالات تليفونية مطولة انتهت بأن أفرج عنه بكفالة قدرها مائة جنيه وكان قرار النيابة قراراً غريباً لأننا بصدد أحد أمرين : إما أن تكون الواقعة ثابتة فيحبس أبو العز الحريري وإما أن تكون الواقعة غير ثابتة فيخلى سبيله^(٦) لكن إذا

(٨) هذا القاضى هو الأستاذ عبد الظاهر محمد - المستشار حالياً - ومن المعروف أنه نقل إلى خارج الاسكندرية في

الحركة القضائية التالية وفي غير دوره !!

(٩) كان المدعى العام الاشتراكي في ذلك الوقت هو المرحوم أنور حبيب .

الشرطة على اختلاق حالات التلبس فيها حتى يتفادوا الإجراءات والقيود المتعلقة باستئذان النيابة في الضبط والتفتيش ، فما أسهل أن يأتي شاهد أو شاهدان ليشهدا بأنهم شاهدا فلانا بقول كذا أو كذا .. إذن فالجريمة متلبس بها وتكون الجنائية التي بمقتضاها يعاقب مرتكبها بالمادة ١٠٢ من قانون

العقوبات ، وبصبح هذا المتهم سواء كان عضواً في مجلس الشعب أو في غيره متهماً ويقبض عليه ويحتجز حتى لو رأت سلطات التحقيق القضائية أن تخلص سبيله ، فهناك السيد

المدعى العام الاشتراكي وهو جاهز دائماً بتحقيقاته وقراراته لنضع من يتجاسر من أعضاء هذا المجلس تحت التحفظ ويرسله إلى أين ؟ ... إلى سجن القلعة ، وعلى السادة الأعضاء أن يفهموا ماذا يعني ذلك (١٠) .

السيد رئيس المجلس :

إن ما حدث للزميل أبو العز الحريري كل منا معرض له في هذا البلد ، ومعنى هذا أن بدب الخوف في نفوس أعضاء مجلس الشعب فيفجزوا عن أداء واجبهم ، ولا تنطلق أصواتهم بالنقد أو بتقويم الانحراف ، وإذا

وصلنا إلى هذا فلن نكون هناك ديمقراطية ، وإنما يكون هذا هو حكم الفرد متخفياً وراء أشكال الديمقراطية .

السيد رئيس المجلس ، الأخوة الأعضاء :

إن المدعى العام الاشتراكي لم يكلف نفسه أن يتريث إلى أن يرفع المجلس الحصانة عن السيد العضو أبو العز الحريري ، ومنذ أسابيع قليلة أدين المجلس إجراءات المدعى العام الاشتراكي حين وضع أموال أحد السادة الأعضاء تحت التحفظ وليس شخصه ، وكان الزميل قد رفعت عنه الحصانة في فصل تشريعي سابق بناء على طلب النيابة العامة ، ومع هذا فقط تكلمنا ولم نقبل هذا الوضع ، ولنا : لقد تجاوز المدعى العام الاشتراكي حدوده ، وعليه أن يصحح إجراءاته .

اليوم يتجرأ المدعى العام الاشتراكي - وقد رأى أمامه الضوء الأخضر - ويقبض على عضو بمجلس الشعب بعد أن حققت النيابة معه وأخلت سبيله بضمان مالي ، وبعد أن مثل أمام القاضي وأخل سبيله بلا ضمان ، من هو المدعى العام الاشتراكي ؟! هل هو سلطة

قضائية ؟ كلا ... إنه موظف من موظفي هذه الدولة ليس بذى حصانة ولا حيدة ، وإنما هو موظف يمارس عملاً سياسياً بمفهوم الحزب الحاكم ، كما أن تسلط هذه السلطة التي تهيمن على مشيئة السلطة الحاكمة على أعضاء مجلس الشعب ١٠٢

رئيس المجلس :

لقد شرح السيد العضو الوقائع ، وعليه أن يلتزم بها .

السيد العضو عادل عياد :

أنتى أعتقد أن المسألة أخطر من أن يسكت عنها ، وإننى حين أتكلم مدافعاً عن أبو العز الحريري فإننى في الواقع أدافع عن كرامة المجلس وحصانة أعضائه ، أدافع عن السلطة التشريعية ، وأدافع عن الديمقراطية في مصر ، اليوم أبو العز الحريري في سجن القلعة وغداً سيكون غيره من الأخوة الزملاء .

أيها الأخوة الأعضاء :

اثبتوا وجودكم ، أن المسألة أكبر وأخطر من أن تكون مسألة أبو العز الحريري وحده ، إنها مسألة المجلس كله ، ومسألة الديمقراطية في مصر وشكراً . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

والليقة العبد الشاكر ،

(١٠) من الواضح أن السيد نبوى إسماعيل وزير الداخلية في تلك الحين ، كان قد افق هذا الاتهام للزميل أبو العز الحريري ، انتقاماً منه ، بسبب هجومه عليه وعلى زوجته السيدة فريدة كامل لحصولهما بغير حق على بعض الشرفاء الحكمة بمدينة نصر - وذلك أثناء مناقشة الاستجواب الذي قدمه أحد الأعضاء إلى الحكومة بحلسة ١٠/٤/١٩٧٨ .

في شأن اختصاص محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية بشأن إعلان نتيجة انتخابات مجلس الشعب

حكم المحكمة
الإدارية العليا
في الطعن المقدم
من الزميل الأستاذ
حامد الأزهرى
عضو مجلس النقابة

وتقر
مفوضى الدولة
في هذا الطعن

أسباب الحكم في الطعن رقم
٢٩٩٧ لسنة ٣٠ ق عليا

برئاسة السيد الأستاذ المستشار
عبد الفتاح بسيونى نائب رئيس
مجلس الدولة وعضوية
المستشارين فاروق نجم وحسن
حسين .

المقام من ١ - السيد/ محمد فؤاد
سراج الدين بصفته رئيس حزب
الوفد الجديد .

٢ - السيد/ حامد رضوان
الأزهرى .

ضد السيد/ وزير الداخلية
بصفته .
الاجراءات

في يوم السبت الموافق ١٨
من أغسطس سنة ١٩٨٤ أودع
الأستاذ أحمد الخواجه المحامى -
بصفته وكيلًا عن السيدين/ محمد
فؤاد سراج الدين وحامد رضوان
الأزهرى - قلم كتاب المحكمة
الإدارية العليا تقرير طعن قيد
بجدولها برقم ٢٩٩٧ لسنة ٣٠ ق
عليها في الحكم الصادر من محكمة

نشرنا بالعدد السابق حكم محكمة القضاء
الإداري (دائرة منازعات الافراد) القاضي بإعلان
فوز الزميل الأستاذ حامد الأزهرى عضوا بمجلس
الشعب والتزمنا بأن ننشر بعد ذلك المبادئ الخالدة
التي سبق أن قررتها المحكمة الإدارية العليا فيما
يتصل باختصاص مجلس الدولة بالرقابة على قرار
لجنة إعداد نتيجة الانتخاب وكذلك قرار وزير الداخلية
بإعلان النتيجة .

ومن منطلق الوفاء بما التزمنا ، نبادر بنشر ما
قرره ذلك الحكم من مبادئ سوف تظل جزءا لا يتجزأ
من ضمير الشعب في مسيرته الديمقراطية ، كما نبادر
كذلك بنشر تقرير مفوضى الدولة في هذا الشأن ..

إنه حقا علينا أن نردد دائما ، ونؤكد أبدا .. أن
في مصر قضاء .. وأن قضاء مصر هو سياج للحريات
وحصن للحرمات ، بل هو أعظم ما تفخر به الأمة من
مقدسات !!..

وسوف يظل هذا الحكم - ومن بعده حكم محكمة
القضاء الإداري - قيثارة عدل نغزف عليها أنشودة
الديمقراطية .. ونستشق من مبادئها عطر الحرية ..
فهنيئا للديمقراطية بكلمة حق تدعها .. وهنيئا
للحرية بحكم العدالة يتوجها .. بل هنيئا لمصرنا
الخالدة بقضائنا العظيم الذي سوف يظل دائما للحرية
سندا وللديمقراطية ظهيرا !!..

تحية
إلى
قضاء
مصر
العظيم

عصمت
الهوارى
المحامى

القضاء الإدارى - دائرة منازعات الأفراد والهيئات - بجلسة ١٠ من يوليو سنة ١٩٨٤ فى الدعوى رقم ٥٢٥٠ لسنة ٣٨ ق المقامة من الطاعنين ضد المطعون ضده بصفتة ، والقاضى بعدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى ولانها بنظر الدعوى والزام المدعين بالمصروفات .

وطلب الطاعنان - حسب طلباتهما المعدلة بعريضة تعديل الطلبات المقدمة بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢٨ والمعلنة فى ذات التاريخ - الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وبإلغائه ، والحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرارات المطعون فيهما وهما قرار وزير الداخلية وقرار لجنة اعداد نتيجة الانتخاب فيما تضمنناه من عدم فوز الطاعن الثانى بالمقعد الثالث فى قائمة حزب الوفد بالدائرة الأولى شمال محافظة القاهرة ، والحكم باختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى ، وإعادة القضية إلى محكمة القضاء الإدارى للفصل فى موضوعها ، وبإلزام المطعون ضده بالمصروفات والأتعاب .

وقدمت هيئة مفوضى الدولة تقريرا بالرأى القانونى فى الطعن أرتأت فيه قبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإدارى للفصل فيها للاختصاص ، مع ابقاء الفصل فى المصروفات . وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ وتداول بجلساتها على الوجه الثابت بمحاضر الجلسات وبجلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ قررت

الدائرة إحالة الطعن إلى الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا لنظره بجلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٨٥ ، وبهذه الجلسة نظرت المحكمة الطعن ، وحجز للحكم بجلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٥ ، ثم أعيد للمرافعة بجلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٨٥ وحجز للحكم لجلسة اليوم ، وفيها صدر الحكم التالى وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة ومن حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ومن حيث إن عناصر المنازعة تخلص - حسبما يبين من الأوراق - فى أن السيد/ محمد فؤاد سراج الدين بصفتة رئيس حزب الوفد الجديد ، والسيد/ حامد رضوان الأزهرى بصفتة مرشح الحزب عن الدائرة الأولى شمالا محافظة القاهرة أقاما الدعوى رقم ٥٢٥٠ لسنة ٣٨ ق أمام محكمة القضاء الإدارى بعريضة أودعت سكرتارية المحكمة بتاريخ ٣ من يونيه سنة ١٩٨٤ طلبا فى ختامها الحكم أولا وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية وقرار لجنة اعداد نتيجة الانتخاب فيما تضمنناه من عدم فوز المدعى الثانى بالمقعد الثالث فى قائمة حزب الوفد بالدائرة الأولى شمال محافظة القاهرة وثانيا فى الموضوع بإلغاء القرارات وبإلزام المدعى عليه بصفتة بالمصروفات والأتعاب .

وقالا شرحا لدعواهما أن المدعى الثانى قدم طلب ترشيح لعضوية مجلس الشعب فى الانتخابات التى أجريت فى ٢٧ مايو سنة ١٩٨٤ مرفقا بها

صور ، معتمدة من قائمة مرشحي حزب الوفد الجديد بالدائرة الأولى شمال محافظة القاهرة ومقرها قسم شرطة شبرا المبتدأة بالفئات . كما قدم الحزب الوطنى قائمة مرشحيه لذات الدائرة مبتدنا بالعمال . وفى ٢٩ مايو سنة ١٩٨٤ أعلن وزير الداخلية قرارا باعتماد نتيجة الانتخابات على أساس حصول الحزب الوطنى على تسعة مقاعد وحزب الوفد على ثلاثة مقاعد بتلك الدائرة ، ولما كان عدد الأصوات التى حصل عليها الحزب الوطنى وترا لاشغعا بمعنى أن الأرقام الفردية ١ ، ٣ ، ٥ ، ٧ ، ٩ يتعين ان تكون للعمال والفلاحين من قائمة الحزب الوطنى ، وكان رقم ٢ فى قائمة حزب الوفد للعمال ، لذا كان لزاما اعلان نجاح المدعى فى هذه الانتخابات وهو الأمر الذى أعلنت عنه الصحف القومية قبل اعلان قرار وزير الداخلية . ولكن صدر القرار باعتماد النتيجة على خلاف ما أعلنته الصحف وما يوجب المنطق وحكم المادة ١٧ من قانون مجلس الشعب بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ . وأردف المدعيان أنه ثابت من نتيجة الانتخاب فى الدائرة :-

١ - أن مجموع الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها كافة الاحزاب هو ٤٢٨٤٢ صوتا .

٢ - أن القاسم الانتخابى المشترك وهو حاصل قسمة عدد الأصوات على عدد المقاعد المخصصة للدائرة هو ٣٥٧٠ صوتا .

٣ - بقسمة عدد الاصوات التى حصل عليها كل حزب على القاسم الانتخابى المشترك ، فإن الحزب الوطنى يخصه ٦٠٩٦٢ مقعدا ، ويخص حزب الوفد

حكم المحكمة الادارية العليا

لاشراف القضاء لتعلقها بعملية الانتخاب ذاتها ، كما أن قرار لجنة اعداد نتيجة الانتخاب وهي لجنة مشكلة بقرار من وزير الداخلية برئاسة أحد مساعديه ولم تسند رئاستها إلى أحد أعضاء السلطة القضائية لأنها كما أوضحت الأعمال التحضيرية القانون لجنة لا تشرف على أعمال الانتخابات ولا تراقبها وينحصر دورها في اعداد نتيجة الانتخاب من واقع حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب وفقا لمحاضر اللجان الرئيسية والفرعية . وبجلسة ١٢/٤/١٩٨٤ دفع الحاضر عن الحكومة بعدم اختصاص المحكمة ولايتها بنظر الدعوى طبقا لنص المادة ٩٣ من الدستور والمادة ٢٠ من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ حيث إن الطعن يتعلق بصحة العضوية بمجلس الشعب . وبذات الجلسة حضر الدكتور أحمد سلامة مع السيد/ محمد عمر محمد (المرشح الثامن في قائمة الحزب الوطني) وطلب تدخله خصما منضما للحكومة في الدعوى كما طلب قبول تدخل الحزب الوطني منضما للحكومة . وقدمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة بدفاعها استعرضت فيها المراحل التي تمر بها عملية الانتخاب لأعضاء مجلس الشعب وفقا للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن مباشرة الحقوق السياسية بصدر قرار وزير الداخلية بفتح باب الترشيح ، ويلي ذلك مرحلة فحص طلبات المرشحين والبت في صفة كل مرشح ثم اعلان القوائم وبعد ذلك يجرى الاقتراع وعقب انتهائه ترسل صناديق وأوراق الانتخاب إلى اللجنة العامة حيث يتم فرزها بواسطة

أن المشرع أورد قيدا على توزيع المقاعد على مرشحي القوائم مؤداه ضرورة مراعاة نسبة ٥٠ % من العمال والفلاحين عن كل دائرة على حده ، فأوجب مع تتابع أسماء المرشحين باللائحة اختلاف الصفات وتتابعها . ولذلك لا يمكن عقلا أن تثور المشكلة إذا بدأت قائمة الحزب الحاصل على أعلى الأصوات بمرشح من العمال أو الفلاحين ، وحصل الحزب على مقاعد فردية العدد ، كما هو الشأن في الحالة المعروضة لأنه سينتهي حتما بمقاعد للعمال والفلاحين . ومن ثم لن تختل نسبتهم في قائمة الحزب . وأردف المدعيان أنه لا يمكن القول بأن مقعد المرأة بأخذ حكم البواقي إذ لو كان ذلك صحيحا لاستبعدت من طريقة حساب القاسم الانتخابي المشترك . وخلص المدعيان إلى أن قرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة الانتخاب جاء مغايرا لما تنبى عنه أوراق الانتخاب وللنتيجة التي تؤدي إليها هذه الأوراق وهو خطأ لا يتعلق بعملية الانتخاب ذاتها ولا الطعن في إجراءاتها وإنما ينصرف الطعن إلى القرار الصادر بإعلان نتيجة الانتخاب وقرار لجنة اعداد النتيجة . وليس من شك أن قرار هذه اللجنة وقرار وزير الداخلية بإعلان النتيجة هما من القرارات الادارية التالية لانتهاء عملية الانتخاب ، والتي ينبغي أن تكون مطابقة لقرارات لجان الفرز وقرارات اللجان الرئيسية والعامة والفرعية والتي تخضع

٣٢٦٠ مقعدا . وعلى ذلك يخص الحزب الوطني ستة مقاعد المرشحين الستة الأوائل من قائمته وهم :-
١ - عبد الباقي عبد العزيز
٢ - انطون سبدهم ٣ - حسين رشاد البجيرمي ٤ - محمد محمد جبريل ٥ - عبد الفتاح محمد السيد بدر ٦ - حسن وزيرى . ويخص حزب الوفد المقاعد الثلاثة في قائمته وهم ١ - كرم محمد زيدان ٢ - أحمد طه أحمد ٣ - حامد رضوان الأزهرى .

وتبقى بعد ذلك ثلاثة مقاعد ، واحد منها للمرأة يفوز بها الحزب الوطني وهي السيدة/ زينب قرنى يوسف عفيفي (فئات) ، وهي محل السيد/ حسن وزيرى لوحدة الصفة بينهما ولأن مقعد المرأة داخل في حساب القاسم الانتخابي المشترك ، وليس في حساب البواقي . ثم بعد ذلك تحسب البواقي - حسب تعبير القانون - للحزب الوطني طبقا لترتيب قائمته بحيث تبدأ بالعمال وتنتهي بالعمال ، فتستكمل المقاعد كالآتي : ٦ - زينب قرنى يوسف عفيفي (فئات) ٧ - محمد محمد سيد أحمد (عمال) ٨ - حسن وزيرى (فئات) ٩ - أسعد فرج عبده غطاس (عمال) .

فإذا تم ذلك كانت المقاعد الثلاثة المخصصة لحزب الوفد بالترتيب الوارد بقائمته وكان المدعى الثانى هو صاحب المقعد الثالث .

وأضاف المدعيان أن هذا التفسير يقوم على أسباب قانونية مستقاة من قانون الانتخابات ذلك

لجان الفرز التي تكون برئاسة رئيس اللجنة العامة وعضوية رؤساء اللجان الفرعية ، وفور اتمام لجان الفرز لعملها فإنها تسلم محاضر أعمالها إلى اللجنة الرئيسية المشكلة من رئيس وعضوية رؤساء اللجان العامة في كل دائرة ، ويعلن رئيس اللجنة الرئيسية عدد ما حصلت عليه كل قائمة من أصوات في الدائرة ، وترسل اللجان الرئيسية محاضر أعمالها إلى وزير الداخلية حيث تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد مساعدي وزير الداخلية ، حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى الجمهورية وتوزيع المقاعد على الأحزاب المشتركة في الانتخاب على الوجه المبين في الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ والمادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ . والمادة ١١ من قرار وزير الداخلية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ بإجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب . وتتوج العملية بصدر قرار وزير الداخلية باعلان النتيجة العامة للانتخاب خلال الثلاث أيام التالية لإنهاء لجنة اعداد نتيجة الانتخاب من عمليتها . ويرسل وزير الداخلية إلى كل من المرشحين المنتخبين شهادة بانتخابه عملا بالمادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٤ معدلا بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ . وإستطردت إدارة قضايا الحكومة في مذكرتها أن الدعوى الماثلة تستهدف اعلان فوز

المدعى الثانى وآخر من الحزب الوطنى بعضوية مجلس الشعب للفصل التشريعى الرابع بدلا من المرشح الرابع المنتخب من قائمة حزب الوفد (العزب محمد شطا) وآخر الفائزين من قائمة الحزب الوطنى (محمد عمر محمد) وفقا للنتيجة المعلنة . فالدعوى بهذه المثابة ليست طعنا في عمل أو قرار صادر من جهة الادارة أو عن احدى لجان فحص طلبات الترشيح أو لجان الاعتراضات التي تضطلع بشطر من العملية الانتخابية قبل يوم الانتخاب ، وإنما تتمخض الدعوى عن طعن في قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة انتخاب مجلس الشعب للفصل التشريعى الرابع فيما تضمنه من اعلان انتخاب السيدين/ محمد عمر محمد والعزب محمد شطا عضوين في مجلس الشعب .

ولما كان من شأن اجابة المدعين إلى طلب وقف تنفيذ والغاء قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة انتخاب مجلس الشعب في الحدود التي يرئوان إليها أن تسفر عن ابطال عضوية واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الشعب ، وأن يزيلها عنه بحكم اللزوم بعد أن أسندت هذه العضوية له بصدر قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخاب ، فمن ثم فإن الدعوى الماثلة تتسلخ عن دائرة الاختصاص القضائى لمجلس الدولة ، حيث يستأثر مجلس الشعب وحده طبقا لنص المادة ٩٣ من الدستور والمادة ٢٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب بشؤون أعضائه ومصابريهم ، ويعلق إبطال عضوية أى منهم

بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء مجلس الشعب حال الطعن في الميعاد ووفق الاجراءات الدستورية والقانونية المقررة في هذا الشأن .

وبالنسبة إلى موضوع الدعوى طلبت إدارة قضايا الحكومة في مذكرتها رفض الدعوى تأسيسا على أن وزير الداخلية قد التزم في اعلان نتيجة الانتخاب نص المادة ١٧ من قانون مجلس الشعب والمادة ٣٦ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، ووفقا لهاتين المادتين فقد أعلنت نتيجة الانتخاب بالدائرة الأولى شمال القاهرة متضمنة فوز الثمانية الأوائل في ترتيب قائمة الحزب الوطنى تليهم المرأة من نفس القائمة . ولما كان هؤلاء التسعة ينقسمون إلى خمسة ثبتت لهم صفة الفئات وأربعة لهم صفة العامل ، فمن ثم لايبقى لقائمة حزب الوفد إلا مقعدا للفئات ومقعدان للعمال ، وقد فاز بالمقعد المخصص للفئات المرشح صاحب الترتيب الأول بقائمة ذلك الحزب والمصنف بهذه الصفة ، وفاز بالمقعد المخصص للعمال وفقا للترتيب الوارد بالقائمة أيضا المرشحان صاحب الترتيب الثانى والرابع بها ، ولم يكن ثمة مناص - والحال هذه - من صدور قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخاب خلوا من اسم المدعى الثانى باعتباره المرشح صاحب الترتيب الثالث في قائمة حزب الوفد وصفته فئات .

وانتهت مذكرة إدارة قضايا الحكومة إلى طلب الحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها

♦♦ حكم المحكمة الادارية العليا

بشقيها مع الزام المدعين في
الحالين بالمصروفات والأتعاب .

وعقب المدعيان على دفع
الحكومة بعدم اختصاص المحكمة
بنظر الدعوى ، فأشارا إلى أن
المادتين ٩٣ من الدستور ، ٢٠
من قانون مجلس الشعب توافقان
ما كانت عليه الأوضاع قبل العمل
بالقانونين رقمي ١١٤ لسنة
١٩٨٣ ، ٤٦ لسنة ١٩٨٤ إذ كانت
لجنة الانتخاب هي اللجنة الرئيسية
الآن والتي يشرف عليها قاضي
وهي المختصة بفرز أوراق
الانتخاب واعلان النتيجة ، ولم
يكن لوزير الداخلية دور فيها إلا
تلقى النتيجة من اللجنة العامة ،
غير أن المشرع بصدور القانونين
المشار إليهما استحدث نظاما
جديدا في شأن اعلان نتيجة
الانتخاب بنت الصلة بإجراءات
الانتخاب واللجان المختصة
فيها ، وقد نيط للجنة اعداد نتيجة
الانتخاب منبت الصلة بإجراءات
الانتخاب ، ونيط بوزير الداخلية
اعتمادها واعلانها وفق البيانات
التي ترد إليها وافية من اللجان
الرئيسية . فالمشرع قد استحدث
لجنة إدارية لاعداد مشروع نتيجة
الانتخاب وعرضها على الوزير ،
وناط بالوزير اعتمادها . بمعنى
أن الوزير يملك الاعتماد ويمك
رفض الاعتماد وما يعتمده الوزير
تعلن نتيجته ، وليس من شك أن
قرار الوزير بالاعتماد هو قرار
إداري ومرجع الفصل في صحته
هو مدى مطابقته لقرار اللجنة
الرئيسية التي يتعين أن يلتزم
بها ، وإلا كان قرار الوزير في
شكله مخالفا للقانون . ومثل هذه

القرارات يختص مجلس الدولة
بهيئة قضاء إداري بولاية الفصل
فيها لأنها لا تتعلق بتحقيق صحة
عضوية عضو أو بالطعن في
انتخابه بل تتعلق بمدى مطابقة
هذا القرار للأوراق التي استخرج
منها . ولعل أصدق الأدلة على
ذلك أن النتيجة التي أعلنها
الوزير يوم اعلان نتيجة الانتخاب
منحت لحزب الوفد ٥٧ مقعدا ، ثم
قدم إليه تظلم عن نتيجة دائرة
المنيا الأولى ، فقبله الوزير
وأعاد اعلان النتيجة مصححة
وزاد حزب الوفد مقعدا نقص به
عدد مقاعد الحزب الوطني . أي
أن وزير الداخلية قد سحب قرار
اعلان نتيجة الانتخاب سحباً
جزئياً . فإذا كان القرار قابلاً
للسحب من قبل جهة الادارة ،
فإنه من باب أولى يخضع
لاختصاص القضاء الإداري
باعتباره عملاً إدارياً . وأضافت
المذكورة أن ذلك يغير ماورد في
المادتين ٩٣ من الدستور ، ٢٠
من قانون مجلس الشعب ، ذلك أن
المادة الأولى تتحدث عن الفصل
في صحة العضوية والثانية
تتناول الطعن في عملية
الانتخاب ، بينما الدعوى الماثلة
لا تنطوي على طلب بإبطال
عضوية أحد ، أو بإبطال
الانتخاب ، بل إن مؤدى طلبات
المدعى هو أن تعلن نتيجة
الانتخاب وفقاً للثابت في
المحاضر بحيث تكون النتيجة
مطابقة لها . وبجلسة
١٩٨٤/٧/١٠ حكمت المحكمة
بعدم اختصاصها ولائها بنظر
الدعوى ، والزمّت المدعين

المصروفات . وأقامت قضاؤها
على أساس أن اختصاص بنظر
الطعون في القرارات الادارية
النهائية هو في الأصل منوط
بمحاكم مجلس الدولة ، بما في
ذلك القرارات المتعلقة بالعملية
الانتخابية . إلا أن المادة ٩٣ من
الدستور نزعته منه الطعون
الخاصة بإبطال انتخاب أعضاء
مجلس الشعب وأسندته إلى
مجلس الشعب ذاته باعتبار أن من
شأن ذلك تحقيق الضمانات
الدستورية التي تنفرع عن مبدأ
استقلال المجلس النيابي بشؤنه
وشؤون أعضائه عن السلطتين
القضائية والتنفيذية ، وبذلك يبدأ
اختصاص مجلس الشعب حيث
ينتهي اختصاص محاكم مجلس
الدولة . ولا يمتد اختصاص
المجلس إلى قرار وزير الداخلية
باعلان نتيجة الانتخاب إذ بهذا
الاعلان تثبت عضوية مجلس
الشعب لمن ورد اسمه ضمن
القوائم الفائزة في الانتخاب .
وفور هذا الاعلان يثبت
الاختصاص بنظر الطعون في هذا
القرار والخاصة بإبطال انتخابات
مجلس الشعب لهذا المجلس . وقد
أوجبت المادة ٣٤٩ من اللائحة
الداخلية لمجلس الشعب تقديم
الطعون الخاصة بإبطال الانتخاب
إلى رئيس مجلس الشعب ،
وقيدها بسجل الطعون بلجنة
الشؤون الدستورية والتشريعية ،
ثم يحيلها رئيس المجلس إلى
رئيس محكمة النقض لتقوم
المحكمة بتحقيقها وتعد في
شأنها تقرير للعرض على مجلس
الشعب ولا تبطل العضوية إلا
بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء
مجلس الشعب . واستطردت
المحكمة أن طعن المدعين على

الاجراءات التي تباشرها لجنة اعداد نتيجة الانتخاب انما تنصرف في الحقيقة إلى قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخاب باعتبار أن هاتين العمليتين تشكلان مرحلة واحدة متكاملة، وهذا الطعن يخرج عن نطاق الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة، حيث ناطه الدستور في المادة ٩٣ بمجلس الشعب ذاته.

ومن حيث إن الطعن في الحكم المشار إليه يقوم على أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله، ذلك أن الحكم تناسى التعديلات التشريعية التي طرأت بالقانونين رقمي ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل قانون مجلس الشعب، ٤٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، وأثر ذلك في طبيعة القرارات التي تصدر في شأن مراحل العملية الانتخابية ومدى تعلقها بولاية مجلس الشعب في شأن تحقيق صحة أعضائه. وتناسى الحكم المطعون فيه كذلك طبيعة الدعوى المرفوعة من الطاعنين ونطاق اختصاص مجلس الشعب بالفصل في الطعون الانتخابية.

ذلك أن المادة ٢٠ من قانون مجلس الشعب، والمادة ٩٣ من الدستور تتحدثان عما كانت عليه الأوضاع قبل العمل بالقانونين ١١٤ لسنة ١٩٨٣، ٤٦ لسنة ١٩٨٤ إذ كانت لجنة الانتخاب هي المختصة بفرز أوراق الانتخاب واعلان النتيجة ولم يكن لوزير الداخلية دور فيها إلا تلقي النتيجة من اللجنة العامة، فلما جرى تعديل النص الآن بالقانونين المشار إليهما، استحدث بهما

المشروع نظاما جديدا في شأن اعلان نتيجة الانتخاب منبت الصلة باجراءات الانتخاب واللجان المختصة بها، ونيط بلجنة اعداد الانتخاب اعداد مشروع نتيجة الانتخاب، ونيط بوزير الداخلية اعتمادها واعلانها وفق البيانات التي ترد إليها. وإليه من اللجان الرئيسية وهو أمر لم يمكن يملكه الوزير قبل التعديلين التشريعيين المشار إليهما. ولا جدال أن قرار الوزير بالاعتماد هو قرار إداري ومرجع الفصل في صحته هو مدى مطابقته لقرار اللجنة الرئيسية التي يتعين أن يلتزم به وإلا كان قرار الوزير مخالفا للقانون أو عاريا من السبب الصحيح. ومثل هذه القرارات هي قرارات إدارية يختص مجلس الدولة وحده بهيئة قضاء إداري بولاية الفصل فيها لأنها لا تتعلق بتحقيق صحة عضوية عضو بمجلس الشعب أو طعن في انتخابه.

ومن حيث إن مقطع النزاع في الطعن المائل يتحدد فيما إذا كان الطعن في قرار وزير الداخلية باعتماد قرار اللجنة الثلاثية المنوط بها اعداد نتيجة الانتخاب وباعلان النتيجة، بدعوى أن اللجنة أخطأت في تطبيق أحكام القانون في توزيع المقاعد على قوائم الاحزاب وترتيب المقاعد بين المرشحين في كل قائمة، يعتبر من قبيل الطعن في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب أو الطعن بإبطال الانتخاب، فيسرى في شأنه حكم المادة ٩٣ من الدستور والمادة ٢٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب، أم أنه لا يعتبر كذلك ومن ثم يبقى الاختصاص

بنظرة للقضاء الإداري بوصفه طعنا في قرار إداري.

ومن حيث إن المادة ٩٣ من الدستور تنص على أنه يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه. ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به. ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوما من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض. وتعرض نتيجة التحقيق والرأي الذي انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس. ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

وتنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب على أنه « يجب أن يقدم الطعن بإبطال الانتخاب طبقا للمادة ٩٣ من الدستور إلى رئيس مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب مشتملا على الأسباب التي بنى عليها ومصدقا على توقيع الطالب عليه. وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس الاجراءات التي تتبع في الفصل في صحة الطعون وفي تحقيق صحة العضوية ».

ومن حيث إنه بالرجوع إلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بين أن المادة ٢٤ من هذا القانون - معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ - تنص على أنه

حكم المحكمة الادارية العليا

يحدد وزير الداخلية عدد اللجان الرئيسية والعامة والفرعية التي تجرى فيها عمليتي الاستفتاء والانتخاب

وتشرف اللجان الرئيسية والعامة على عملية الاقتراع لضمان سيرها وفقا للقانون أما عملية الاقتراع فتباشرها اللجان الفرعية

« وتشكل بقرار من وزير الداخلية لجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد مساعدي وزير الداخلية لاعداد نتيجة الانتخابات طبقا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٦ ، على أن يكون من بينهم أحد أعضاء الهيئات القضائية بدرجة رئيس بالمحاكم الابتدائية على الأقل » .

وتنص المادة ٣٤ من القانون المذكور على أن يعلن رئيس اللجنة الفرعية ختام عملية الاقتراع متى حان الوقت المعين لذلك ، وتختتم صناديق أوراق الانتخاب أو الاستفتاء ، ويقوم رئيس اللجنة بتسليمها إلى رئيس اللجنة العامة لفرزها بواسطة لجنة الفرز التي تتكون برئاسة رئيس اللجنة العامة ، وعضوية رؤساء اللجان الفرعية ، ويتولى أمانتها أمين اللجنة العامة ، ويجوز لكل حزب تقديم بقائمة أن يوكل عنه من يحضر لجنة الفرز ، وذلك في الدائرة التي قدم قائمة بمرشحيه فيها .

ويجب على لجنة الفرز أن تتم عملها في اليوم التالي على الأكثر ، ويقوم رئيسها بتسليم محاضر أعمالها موقعا عليها منه

ومن جميع الأعضاء إلى اللجنة الرئيسية فور انتهاء عملية الفرز . .

وتنص المادة ٣٥ من القانون المشار إليه على أن تفصل لجنة الفرز في صحة ابداء كل ناخب رأيه أو بطلانه . وتفصل اللجنة الرئيسية مشكلة من رئيسها وعضوية رؤساء اللجان العامة في كل دائرة في باقى المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب أو الاستفتاء ويتولى أمانتها أمين اللجنة الرئيسية

وتصدر القرارات بالاعلبية المطلقة وفي حالة تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

وتدون القرارات في محضر اللجنة . وتكون مسببة ويوقع عليها من رئيس اللجنة وأعضائها ويتلوها الرئيس علنا . .

وتنص المادة ٣٦ من القانون المشار إليه على أنه ، يعلن رئيس اللجنة الرئيسية نتيجة الاستفتاء أو عدد ما حصلت عليه كل قائمة من أصوات في الدائرة ، ويوقع رئيس اللجنة هو وجميع أعضائها في الجلسة نسختين من محضرها ترسل احدهما مع أوراق الانتخاب أو الاستفتاء كلها إلى وزير الداخلية مباشرة خلال ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة ، وتحتفظ الثانية بمقر مديرية الأمن . .

« وفي حالة الانتخابات لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ جبر الأصوات التي

حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى انجيمورية وتحديد الاحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب . ثم تقوم بتوزيع المقاعد على كل دائرة على تلك الاحزاب وفقا لنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة كل حزب منها في الدائرة إلى مجموع ما حصلت عليه قوائم تلك الاحزاب من أصوات صحيحة . فسي ذات الدائرة . وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الأصوات ، على أن تستكمل نسبة العمال والفلاحين من قائمة الحزب الحاصل على أقل عدد من الأصوات ثم من قائمة الحزب الذى يزيد عنه مباشرة . وعلى تلك اللجنة أن تراعى شغل المقعد المخصص للنساء فى الدوائر المبينة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب والمعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ من قائمة الحزب الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة . على أن يحسب هذا المقعد ضمن عدد المقاعد التي حصلت عليها قائمة هذا الحزب . وتحرر اللجنة محضرا بكافة الاجراءات مبينا به أسماء الفائزين من المرشحين فى كل قائمة ويعرض على وزير الداخلية . .

وتنص المادة ٣٧ من هذا القانون على أنه ، تعلن النتيجة العامة للانتخاب والاستفتاء بقرار من وزير الداخلية خلال الثلاثة أيام التالية لانتفاء اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة السابقة من عملها أو وصول محاضر لجان الاستفتاء إليه . .

وتنص المادة ١١ من قرار وزير الداخلية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ بإجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب على أن «تشكل بوزارة الداخلية لجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد مساعدي وزير الداخلية ، على أن يكون من بين الأعضاء أحد أعضاء الهيئات القضائية بدرجة رئيس بالمحاكم الابتدائية على الأقل ، تختص باعداد نتيجة الانتخابات على الوجه التالي :-

أ - تتلقى النتائج التي جمعها اللجان الرئيسية .

ب - تتحقق من حصول كل حزب على نسبة ٨ ٪ من مجموع الأصوات الصحيحة التي أعطيت على مستوى الجمهورية طبقا للفقرة الأخيرة من المادة السابعة عشر من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ثم تقوم باستبعاد الحزب الذي لم يحصل على هذه النسبة .

ج - تتولى توزيع المقاعد في كل دائرة على الأحزاب التي استوفت نسبة الـ ٨ ٪ وذلك بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها قائمة كل حزب إلى مجموع ما حصلت عليه قوائم هذه الأحزاب من أصوات صحيحة في ذات الدائرة . مع مراعاة إعطاء المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الأصوات طبقا للفقرة الأولى من المادة السابعة عشرة المشار إليها .

د - تستكمل نسبة العمال والفلاحين من قائمة الحزب الحاصل على أقل عدد من الأصوات يسمح بتمثيله في

مجلس الشعب ثم من قائمة الحزب الذي يزيد عنه مباشرة وذلك عن كل دائرة على حدة عملا بالفقرة الثانية من المادة السابعة عشرة سالفة الذكر .

هـ - يشغل المقعد المخصص للنساء في الدوائر المبينة بالجدول المرافق للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ من قائمة الحزب الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة على أن يحتسب ضمن عدد المقاعد التي تمنح لهذا الحزب .

و - تقوم باعداد مشروع النتيجة النهائية للانتخابات وتحرير محضر بكافة الاجراءات التي اتخذتها على أن تعرض النتيجة على وزير الداخلية لاعتمادها واصدار قرار بالنتيجة العامة للانتخابات خلال الثلاثة أيام التالية طبقا للمادة ٣٧ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية .

ومفاد ما تقدم أن اللجنة الثلاثية المختصة باعداد نتيجة الانتخاب هي لجنة استحدثها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ لأن طبيعة نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية واجراءاته يتطلب وجود هذه اللجنة بالاضافة إلى اللجان الفرعية والعامة والرئيسية التي كان منصوبا عليها من قبل في المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية . ومهمة هذه اللجنة أصلتها الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون المذكور في حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب على مستوى الجمهورية ، وتحديد الأحزاب

التي يجوز لها وفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب ، وتوزيع المقاعد في كل دائرة على تلك الأحزاب وفقا للمعايير والقواعد والضوابط التي حددها القانون ، ثم تقوم بعد ذلك باعداد مشروع النتيجة النهائية للانتخاب وتحرير محضر بكافة الاجراءات التي اتخذتها ، وتعرض النتيجة على وزير الداخلية لاعتمادها واصدار قرار بالنتيجة العامة للانتخاب خلال الثلاث أيام التالية لانتهاة اللجنة من عملها .

ومن حيث إن البادى مما سبق أن عمل اللجنة الثلاثية والمهام التي تقوم بها لا تتصل بصميم العملية الانتخابية ذاتها من تصويت وفرز للأصوات ، وإنما يبدأ عملها بعد انتهاء عملية الانتخاب بمعناه الدقيق ، ذلك أنه طبقا لحكم المادتين ٢٤ ، ٣٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ - معدلا بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ - فإن اللجان الفرعية هي التي تباشر عملية الاقتراع تحت اشراف اللجان العامة والرئيسية ، ويعلن رئيس اللجنة الفرعية ختام عملية الاقتراع متى حان الوقت المعين لذلك ، وتختتم صناديق أوراق الانتخاب ، وتسلم إلى رئيس اللجنة العامة لفرزها بواسطة لجان الفرز التي تتكون برئاسة رئيس اللجنة العامة وعضوية رؤساء اللجان الفرعية ، وتتولى لجنة الفرز بالاضافة إلى فرز الأصوات - الفصل في صحة ابداء كل ناخب رأيه أو بطلانه ، وبعد انتهاء عملية الفرز وتوقيع محضرها تسلم إلى اللجنة الرئيسية ، المشكلة من رئيسها وعضوية رؤساء اللجان العامة ، والتي

حكم المحكمة الادارية العليا

تتولى الفصل في باقى المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب ، وتدون قرارات اللجنة فى محضر وتكون مسببه ، وبعد ذلك - وطبقا لحكم المادة ٣٦ من القانون المشار إليه - يعلن رئيس اللجنة الرئيسية فى جلسة علنية عدد ما حصلت عليه كل قائمة حزبية من أصوات فى الدائرة ، ويوقع رئيس اللجنة هو وجميع أعضائها فى الجلسة نسختين من محضرها ترسل احدهما مع أوراق الانتخاب كلها إلى وزير الداخلية مباشرة خلال ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة وبانتهاء هذه المرحلة تعتبر عملية الانتخاب بمعناها الدقيق قد انتهت ، لبدأ دور اللجنة الثلاثية المشكلة بوزارة الداخلية فى اعداد النتيجة النهائية للانتخاب . ولا ريب أن ماتقوم به هذه اللجنة من مهام واختصاصات هى اعمال وتصرفات إدارية محضة وأن ما يصدر عنها فى هذا الشأن من قرارات هي قرارات إدارية وإن كانت غير نهائية - صادرة عن سلطة إدارية فى أمور تتعلق بتطبيق أحكام القانون فى شأن تحديد الأحزاب التى يجوز لها وفقا للقانون التمثيل بمجلس الشعب ، وتوزيع المقاعد عليها طبقا للقواعد والمعايير التى نص عليها القانون ، وأوضحها قرار وزير الداخلية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه ، وما تقتضيه هذا التطبيق من تفسير وتأويل لهذه الأحكام والقواعد ، تفصح به اللجنة عن رأيها وإرادتها فى هذا الشأن ، وتنتهى إلى ترتيب مركز قانونى لكل حزب من الأحزاب المتقدمة بقوائم فى الانتخاب ،

وتحديد من له حق التمثيل بمجلس الشعب ، وعدد المقاعد التى حصل عليها فى كل دائرة ، وتعيين أسماء الأعضاء الفائزين من كل قائمة حسب ترتيبهم فيها . ثم تتوج أعمال اللجنة وقراراتها باعتماد وزير الداخلية خلال الثلاثة أيام التالية لانتهاء أعمالها ، ويصدر قرار منه باعلان النتيجة العامة للانتخابات .

ومن حيث إن مفاد نص المادة ٩٣ من الدستور ، والمادة ٢٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليهما ، أن الاختصاص المعقود لمجلس الشعب منوط بتقديم طعن فى صحة عضوية أحد أعضائه ، أو طعن بإبطال انتخابه ، ولا يكون الطعن كذلك إلا إذا كان ينصب أساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها بالتحديد السابق بيانه ، أى ما يتعلق مباشرة بإرادة الناخبين والتعبير عنها ، بحسبان أن كل ما يتعلق بالإرادة الشعبية فى عملية الانتخاب يتعين أن يترك الفصل فيه للمجلس الشعبى الممثل لهذه الإرادة ، وذلك تطبيقا لمقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات . أما حيث يتعلق الطعن بقرار صدر عن جهة الادارة فى مرحلة من مراحل العملية الانتخابية أو بعد انتهائها ، تعبر فيه عن إرادتها كسلطة إدارية أو سلطة عامة وهى بصدد الاشراف على العملية الانتخابية أو اعلان نتيجتها وتطبيق أحكام القانون المنظم لها والمبين للقواعد والاجراءات والشروط والمعايير الخاصة بالترشيح والانتخاب

واعلان نتيجته ، فإن الاختصاص بنظر هذا الطعن فى مثل هذه الحالات يظل معقودا المحاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى - باعتباره القاضى الطبيعى فى المنازعات الادارية طبقا لحكم المادة ١٩٧٢ من الدستور ، والمادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . ولا وجه بعدئذ لأن يفلت هذا القرار من الرقابة القضائية أو أن ينأى عن قاضيه الطبيعى ، أو أن يخلط بينه وبين طعون صحة العضوية التى استأثر مجلس الشعب بالفصل فيها . ولا يعنى مجرد اعلان نتيجة الانتخاب وما يسفر عنه من اعلان أسماء الفائزين بالعضوية ، نزع اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الطعون فى القرارات الادارية المشار إليها والمحدد لها فى القانون ، إذ لا يتعدل هذا الاختصاص إلا بقانون .

يراجع حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٢٦ ق على الصادر بـجلسة ١٩٨٠/١٢/٦ ، وحكمها فى الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٢٦ ق على الصادر بـجلسة ١٩٨٢/٣/٢٧ .

هذا وإن القول بغير ماتقدم ، مؤداه اهدار إرادة الناخبين بقرار يصدر من جهة الادارة ، تنتكب فيه عن اعمال صحيح حكم القانون فى صدد توزيع المقاعد على قوائم الأحزاب حسبما أفصحت عنه الإرادة الحقيقية للناخبين ، مما يجعل قرار الادارة فى هذا الشأن تعبيراً عن إرادتها الذاتية وليس تعبيراً عن إرادة الناخبين ومن ثم يتعين ألا يفلت

مثل هذا القرار من الرقابة القضائية ، أعمالا لقواعد المشروعية ورد الأعمال الادارة الى حظيرة القانون .

وليس أدل على صحة هذا النظر من أن وزير الداخلية بعد أن أعلن نتيجة الانتخاب بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣٠ متضمنة أن حزب الوفد حصل على ٥٧ مقعدا ، عاد في اليوم التالي (١٩٨٤/٥/٣٠) وعدل اعلان النتيجة - اثر تظلم قدم اليه عن نتيجة الدائرة الأولى بالمنيا - فزاد حزب الوفد مقعدا عن هذه الدائرة ، نقص به عدد المقاعد التي أعلن فوز الحزب الوطنى بها . ومفاد ذلك انه اذا كان قرار اعلان نتيجة الانتخاب قابلا للسحب الجزئى بمعرفة جهة الادارة ، فإنه من باب أولى يكون خاضعا للرقابة القضائية على المشروعية .

ومن حيث ان البادى من الأوراق أن الطاعن - فى المنازعة الماثلة - لا يطعن فى صحة عضوية أحد أعضاء مجلس الشعب ، ولا يطلب ابطال عملية

الانتخاب التى تمت فى الدائرة الأولى شمال محافظة القاهرة ، وانما ينصب طعنه على قرار اللجنة الثلاثية باعداد نتيجة الانتخاب بهذه الدائرة ، مؤسسا طعنه على أن اللجنة خالفت صحيح حكم القانون فى شأن كيفية توزيع المقاعد المخصصة لهذه الدائرة على قائمة كل من الحزب الوطنى وحزب الوفد ، وشغل المقعد المخصص للنساء ، وتحديد أسماء الأعضاء الفائزين بالعضوية بالترتيب الوارد بالقائمة ، مما ينعكس بدوره على صحة قرار وزير الداخلية الصادر باعتماد قرار اللجنة واعلان نتيجة الانتخاب . ومن ثم فإن المنازعة لاتتأى عن اختصاص محاكم مجلس الدولة .

ومن حيث انه وقد ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف ما تقدم ، ففضى بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى ولاثيا بنظر الدعوى وبالزام المدعيين بالمصروفات . فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق صحيح حكم

القانون على المنازعة المطروحة ، حقيقا بالالغاء . ويتعين من ثم القضاء باعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فى موضوعها ، باعتبار أنه غير مهيا للفصل فيه .

ومن حيث أنه وقد خسرت جهة الادارة الطعن ، لزمته مصاريفه عملا بحكم المادة ١٨٤ مرافعات .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه ، وباختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى الدعوى وباعادتها الى محكمة القضاء الادارى « دائرة منازعات الأفراد والهيئات » لنظرها . والزمته جهة الادارة مصاريف الطعن .

تقرير مفوضى الدولة

مجلس الدولة

هيئة مفوضى الدولة

مفوضو المحكمة الادارية

العليا الدائرة الأولى

● تقرير مفوضى الدولة فى الطعن رقم ٣٠/٢٩٩٧ قى المقام من : (١) السيد/محمد فؤاد سراج الدين بصفته رئيسا لحزب الوفد .

(٢) السيد/حامد رضوان الأزهرى .

ضد

السيد/وزير الداخلية بصفته فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى «دائرة منازعات الأفراد والهيئات» بجلسة ١٩٨٤/٧/١٠ فى الدعوى رقم ٣٨/٥٢٥٠ قى .

أولا : الاجراءات

فى يوم السبت الموافق ١٩٨٤/٨/١٨ ، أودع الاستاذ/ أحمد الخواجة المحامى بصفته

وكيلا عن السيدين/ محمد فؤاد سراج الدين وحامد رضوان الأزهرى ، سكرتارية المحكمة الادارية العليا ، تقريراً بالطعن قيد بجدولها تحت رقم ٣٠/٢٩٩٧ قى ، فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى . دائرة منازعات الافراد والهيئات . بجلسة ١٩٨٤/٧/١٠ ، فى الدعوى رقم ٣٨/٥٢٥٠ قى ، المقامة من الطاعنين ضد المطعون ضده بصفته .

وذلك فيما قضى به الحكم

حكم المحكمة الإدارية العليا

المشار اليه من عدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى والزمّت المدعين المصروفات .

وطلب الطاعنان - للأسباب المبينة بتقرير الطعن - الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون عليه ، والحكم باختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى وإعادة القضية بصفة أصلية إلى محكمة القضاء الإداري ، للفصل في موضوعها ، وبصفة احتياطية إلغاء قرار وزير الداخلية وقرار لجنة اعداد نتيجة الانتخاب فيما تضمناه من عدم فوز الطاعن الثاني بالمقعد الثالث في قائمة حزب الوفد بالدائرة الاولى شمال محافظة القاهرة . وعلى أي الحالتين بالزام المطعون ضده المصروفات جميعها ومقابل اتعاب المحاماة .

واعلن تقرير الطعن بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢٣ .

ثانيا : الرأي القانوني

من حيث أنه عن شكل الطعن ، فإن الثابت أن الحكم الطعن قد صدر بجلسة ١٠/٧/١٨٨٤/٨/١٩٨٤ ، أي خلال الميعاد المقرر قانونا طبقا للمادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة ٧٢/٤٧ . ومن ثم يكون الطعن قد اقيم في الميعاد .

ومن حيث أن الطعن قد استوفى سائر اوضاعه الشكلية المقررة ، فمن ثم يتعين الحكم بقبوله شكلا .

من حيث أنه عن موضوع الطعن ، فإن عناصر المنازعة تخلص - حسبما يبين من الأوراق - في أنه بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٣ أقام المدعيان (الطاعنان) الدعوى رقم ١٨/٥٢٥٠ ق ، أمام محكمة القضاء الإداري ، دائرة منازعات الافراد والهيئات ، طلبا في ختامها الحكم (أولا) وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية وقرار لجنة اعداد نتيجة الانتخاب فيما تضمناه من عدم فوز المدعي الثاني بالمقعد الثالث في قائمة حزب الوفد بالدائرة الاولى شمال محافظة القاهرة (ثانيا) : وفي الموضوع بإلغاء القرارين وفي الحالتين بالزام المدعي عليه بصفته المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

وقالا شرحا للدعوى أن المدعي الثاني قدم طلب ترشيح لعضوية مجلس الشعب في الانتخابات التي كانت محددًا لإجرائها ٢٧ من مايو سنة ٨٤ مرفقا بها صورة معتمدة من قائمة مرشحي حزب الوفد بالدائرة الاولى شمال محافظة القاهرة ومقرها قسم شرطة شبرا المبتدأة بالفئات . كما قدم الحزب الوطني قائمة مرشحيه لنفس الدائرة مبتدأة بالسيد/عبد الباقي عبد العزيز محمد وصفته عامل ، وفي ٢٩ من مايو اعلن وزير الداخلية المدعي عليه قرارا باعتماد نتيجة الانتخابات على أساس حصول الحزب الوطني على تسعة مقاعد وحزب الوفد على ثلاثة مقاعد بتلك الدائرة .

ولما كان عدد الاصوات التي حصل عليها الحزب الوطني وترا لاشغعا بمعنى أن الرقم الفردي او ٣ و ٥ و ٧ و ٩ يتعين أن يكون للعمال والفلاحين في قائمة الحزب الوطني وكان رقم ٢ في قائمة حزب الوفد الجديد فقد كان لزاما اعلان نجاح المدعي في هذه الانتخابات وهو الامر الذي أعلنت عنه الصحف القومية قبل اعلان قرار وزير الداخلية ولكن جاء قرار وزير الداخلية باعتماد النتيجة على خلاف ما اعلنته الصحف القومية وما يوجبه المنطق وحكم المادة ١٧ من قانون مجلس الشعب بعد تعديلها فثبتت من نتيجة الانتخاب في الدائرة سائلة البيان :

(١) أن مجموع الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها كافة الاحزاب هو ٤٢٨٤٢ صوتا .

(٢) القاسم الانتخابي المشترك وهو حاصل قسمة عدد الاصوات على عدد المقاعد المخصصة للدائرة ٤٢٨٤٢ على ١٢ يساوي ٣٥٧٠ صوتا .

(٣) ثم يستخرج عدد الكراسي المخصصة لكل حزب بقسمة عدد الاصوات التي حصل عليها على القاسم الانتخابي المشترك فيخص الحزب الوطني ٢٤٨٥٩ على ٣٥٧٠ يساوي ٦٩٦٤ مقعداً ويخص حزب الوفد ١١٦٦٧ على ٣٥٧٠ يساوي ٣٢٦٠ مقعداً .

وبناء على ذلك يخص الحزب الوطني ستة مقاعد للمرشحين الست الاوائل من قائمته وهم :

[١] عبد الباقي عبد العزيز

[٢] انطون سيدهم

[٣] حسين رشاد حسين البحيري

[٤] محمد محمد جويل

[٥] عبد الفتاح محمد السيد بدر

[٦] حسن وزيرى

ويخص حزب الوفد
المقاعد الثلاثة فى قائمته وهم :
(١) كرم محمد زيدان (٢) أحمد
طه أحمد (٣) حامد رضوان
الازهرى (المدعى) .

ويبقى فى المقاعد الثلاثة
واحد للمرأة يفوز بها الحزب
الوطنى وهى السيدة/زينب قرنى
يوسف عفيفى (فئات) وهى تحل
محل السيد/حسن وزيرى لوحدة
الصفة بينها وبينه ولأن مقعد
المرأة داخل فى حساب القاسم
الانتخابى المشترك وليس فى
حساب البواقى . ويبقى بعدها
ثلاثة اصوات هى ما يعبر عنه فى
حساب واضعى القانون بكلمة
البواقى وهذه هى التى تستكمل
بها قائمة الحزب الوطنى طبقا
لترتيب قائمته بحيث تبدأ بالعمل
وتنتهى لان عدد المقاعد بالنسبة
له وقائمته الاصلية بها ١٢
مرشحا لتستكمل على النحو التالى
٦ - المرأة ٧ - محمد محمد سيد
أحمد (عامل) ٨ - وزيرى (فئات)
٩ - اسعد فرج عبده غطاس
(عامل) .

وأضاف المدعيان أن هذا
التفسير يقوم على اسباب قانونية
مستقاة من قانون الانتخابات على
النحو الآتى :

ومن حيث أن المشرع اورد
قيدا على توزيع المقاعد على
مرشحي القوائم مؤداه ضرورة
مراعاة نسبة الـ ٥٠٪ من العمال
والفلاحين عن كل دائرة على حدة
فاوجب مع تتابع اسماء
المرشحين بالقائمة على اختلاف

الصفات ولا يمكن عقلا أن تثور
مشكله اذا بدأت قائمة الحزب
الحاصل على أعلى الاصوات
بمرشح من العمال او الفلاحين
ويحصل على مقاعد فردية العدد
كما هو الشأن فى الحالة الماثلة
انما تثور المشكلة اذا بدأت قائمة
هذا الحزب بمرشح من الفئات
وحصل على مقاعد وترية العدد
فنعندئذ يكون عدد مقاعد الفئات
فى قائمته اكبر من عدد الفلاحين
والعمال فيجوز استكمال النسبة
على حساب الحزب الذى حصل
على اقل المقاعد عددا لا سيما اذا
كان الباقي لهذا الحزب مقعد
واحد .

واستطرد المدعيان بانه
لا يمكن القول بان مقعد المرأة
ياخذ حكم البواقى اذ لو كان ذلك
صحيحا لاستبعدت من طريقة
حساب القاسم الانتخابى المشترك
وهو امر لا يستطيع احد القول به
لان الفقرة الاولى من المادة ١٧
توجب أن يعطى لكل قائمة عدد
من مقاعد الدائرة بنسبة عدد
الاصوات الصحيحة التى حصلت
عليها كما أن قانون مباشرة
الحقوق السياسية المعدل بمقتضى
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ نص
على أن يجب حساب مقعد المرأة
ضمن عدد المقاعد التى حصلت
عليها قائمة الحزب الحاصل على
اكبر عدد من الاصوات الصحيحة
الامر الذى يستفاد منه دخول مقعد
المرأة فى حساب المقاعد التى
يجرى عليها استخراج القاسم
الانتخابى المشترك والزام
المغايرة عند التتابع عند حساب
الفائزين من كل قائمة بحيث
لا يكون هناك مقعدان متتاليين
للفئات .

ويرى المدعيان أن قرار
وزير الداخلية باعلان نتيجة

الانتخاب جاء مغايرا لما تنبىء
عنه اوراق الانتخاب وللنتيجة
التي تؤدى اليها هذه الاوراق وهو
خطأ لايتعلق بعملية الانتخاب
ذاتها ولا الطعن فى اجراءاتها
وانما ينصرف الطعن إلى القرار
الصادر باعلان نتيجة الانتخاب
وقرار لجنة اعداد نتيجة الانتخاب
بعدم فوز المدعى وليس من شك
أن قرار لجنة اعداد نتيجة
الانتخاب وقرار الوزير باعلانها
هى من القرارات الادارية التالية
للانتهاء من عملية الانتخاب
والتي يتعين أن تكون مطابقة
لقرارات لجان الفرز وقرارات
اللجان الرئاسية والعامية
والفرعية والتي تخضع لاشراف
القضاء لتعلقها بعملية الانتخاب
ذاتها ، كما أن قرار لجنة اعداد
نتيجة الانتخاب وهى لجنة مشكلة
بقرار من وزير الداخلية برئاسة
احد مساعديه ولم تسند رئاستها
إلى احد أعضاء السلطة القضائية
لانها كما اوضحت وزارة الداخلية
لجنة لاشرف على اعمال
الانتخابات ولا تراقبها وينحصر
دورها فى اعداد نتيجة الانتخابات
من واقع حصر الاصوات التى
حصلت عليها كل حزب وفقا
لمحاضر اللجان الرئيسية
والفرعية .

وختم المدعيان إلى طلب
الحكم بالطلبات السابق بيانها .

وبجلسة ١٢/٦/١٩٨٤ دفع
الحاضر عن الحكومة بعدم
اختصاص المحكمة ولائيا بنظر
الدعوى طبقا لنص المادة ٩٣ من
الدستور والمادة ٢٠ من قانون
مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ٧٢
حيث أن الطعن يتعلق بصحة
العضوية .

كما حضر الدكتور احمد
سلامة المحامى مع السيد محمد

حكم المحكمة الادارية العليا

عمر محمد بجلسة ١٩٨٤/٦/١٢
وطلب تدخله منضما للحكومة في
الدعوى كما قرر حضوره أيضا
عن الحزب الوطنى، وطلب
تدخله منضما للحكومة فى
الدعوى .

كما قدم المدعى حافظة
مستندات طويت على ست
مستندات .

وبجلسة ١٩٨٤/٦/١٦ تقدم
الحاضر عن الحكومة بحافظة
مستندات طويت على اربعة
مستندات كما قدم مذكرة طلب
فيها اصليا الحكم بعدم اختصاص
المحكمة ولائيا بنظر الدعوى
تأسيسا على أن الدعوى الراهنة
ايا كانت صيغة الطلبات الختامية
الواردة بصحيفتها فهي تستهدف
اعلان فوز المدعى الثانى فى قائمة
حزب الوفد بدلا من المرشح
الرابع المنتخب من قائمة الوفد
وهى بهذه المثابة ليست طعنا فى
عمل او قرار صادر من جهة
الادارة او احدى لجان فحص
طلبات الترشيح أو لجان
الاعتراضات التى تضطلع بشطر
من عملية الانتخابات منذ يوم
الانتخاب وانما تتمخض تلك
الدعوى طعنا فى قرار وزير
الداخلية باعلان نتيجة الانتخاب
للفصل التشريعى الرابع فيما
تضمنه من اعلان فوز العزب
محمد شطا عضوا بمجلس الشعب
وأن مثل هذا الطعن يختص به
مجلس الشعب وفقا لنص المادة
٩٣ من الدستور ونص المادة ٢٠
من القانون ٧٢/٣٨ فى شأن
مجلس الشعب، كما طلبت
المذكرة احتياذيا لرفض الدعوى .

كما قدم الحاضر عن
المتدخلة بجلسة ١٩٨٤/٦/١٩
حافظة مستندات ومذكرة طلب
فيها قبول تدخله، وبعدم
اختصاص المحكمة ولائيا بنظر
الدعوى وبرفضها بشقيها من
قبيل الاحتياط كما قدم مذكرة ثانية
فى ١٩٨٤/٦/٢٥ صمم فيها على
طلباته .

كما قدم الحاضر عن
المدعيان مذكرة فى ١٩٨٤/٦/٢٦
طلبا فيها رفض الدفع بعدم
اختصاص المحكمة بنظر الدعوى
وباختصاصها وفى الطلب العاجل
بوقف تنفيذ القرارين المطعون
عليهما وبالزام المدعى عليه
بصفته المصروفات والاعتاب
وجاء بالمذكرة فى شأن التعقيب
على دفع الحكومة بعدم
الاختصاص ان هذا الدفع يستند
الى المادتين ٩٣ من الدستور
و ٢٠ من قانون مجلس الشعب
وأن المادتين المشار اليهما توافق
ما كانت عليه الاوضاع قبل العمل
بالقانونين ١١٤ لسنة ١٩٨٣ و
٤٦ لسنة ١٩٨٤ إذ كانت لجنة
الانتخاب هى اللجنة الرئيسية الان
والتي يشرف عليها قاضى هو
المختصة بفرز أوراق الانتخاب
وأعلان النتيجة ولم يكن لوزير
الداخلية دور فيها الا تلقى النتيجة
من اللجنة العامة كما جرى تعديل
النص الان بالقانونين سالفى
البيان استحدث نظام جديد فى
شأن اعلان نتيجة الانتخاب منبت
الصلة باجراءات الانتخاب
واللجان المختصة بها ونيط بلجنة
أعداد الانتخاب اعداد مشروع
بنتيجة الانتخاب ونيط بوزير

الداخلية اعتمادها واعلانها
وفق البيانات التى ترد اليها
وافية من اللجان الرئيسية
فالمشروع استحدث وفقا لنص
المادتين ٢٤ و ٢/٣٦ من قانون
تنظيم مباشرة الحقوق السياسية
لجنة ادارية اعداد مشروع نتيجة
الانتخاب وعرضها على الوزير
وناط بالوزير ولاية اعتمادها
بمعنى ان الوزير يملك الاعتماد
ويملك عدم الاعتماد وما يعتمد
تعلن نتيجته، وليس من شك أن
قرار الوزير بالاعتماد هو قرار
ادارى ومرجع الفصل فى صحته
هو مدى مطابقته لقرار اللجنة
الرئيسية التى يتعين أن يلتزم بها
والا كان قراره فى شكله مخالفا
للقانون ومثل هذه القرارات
يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء
ادارى بولاية الفصل فيها لانها
لا تتعلق بتحقيق صحة عضو او
بالطعن فى انتخابه بل تتعلق
بمدى مطابقة هذا القرار بالاوراق
التي استخرج منها . ولعل
أصدق الادلة على ذلك أن
النتيجة التى أعلنها الوزير يوم
أعلان النتيجة منحت لحزب الوفد
٥٧ مقعدا ثم قدم اليه تظلم عن
نتيجة دائرة المنيا الاولى فقبله
وأعاد إعلان النتيجة مصححه
وزاد حزب الوفد مقعداً انقص من
اصوات الحزب الوطنى أى أن
وزير الداخلية سحب قرار إعلان
نتيجة الانتخاب سحباً جزئياً فإذا
كان القرار قابلاً للسحب من قبل
الادارة خضع الاختصاص للقضاء
الادارى باعتباره عملاً ادارياً
وباعتباره مظهر مباشرة السلطة
العامة .

واضافت المذكرة أن ذلك
يغايير ماورد فى المادتين ٩٣ من
الدستور و ٢٠ من قانون مجلس

الشعب فالمادة الاولى تتحدث عن امرين أولهما اختصاص مجلس الشعب بالفصل فى صحة العضوية والثانى هو الطعن فى عملية الانتخاب ذاتها بقصد ابطالها أى توجيه الطعن إلى النتيجة التى كانت تختص باعلانها لجنة الانتخاب، كما ناطت المادة ٢٠ من قانون مجلس الشعب الامرين فقد احوالت إلى اللائحة التنفيذية لمجلس الشعب لبيان إجراءات الفصل فى صحة العضوية لان الدعوى الماثلة لا تنطوى على طلب بابطال الانتخاب ولا طلب اعادتها، بل مؤدى الطلبات هو أن تعلن نتيجتها وفقا للثابت فى محاضر الانتخاب بحيث تكون النتيجة مطابقة لها فللطعن الذى يختص به مجلس الشعب هو الذى يوجه إلى عملية الانتخاب ذاتها (أو إلى ارادة الناخبين التى تنتهى بعد التشريعات الجديدة بالبيانات التى بعدها اللجان الرئيسية أما ماثلا ذلك من اعمال لجنة اعداد الانتخاب وقرار وزير الداخلية باعتماد هذه النتيجة أو عدم اعتمادها واصداره قرار اعلان النتيجة فى هذا الشأن، فهى قرارات ادارية محضة تنفرد المحكمة بالاختصاص بالطعن فيها وانتهت المذكرة إلى طلب رفض الدفع بعدم الاختصاص وبوقف تنفيذ القرارين المطعون عليهما وبالزام المدعى عليه المصروفات والاعتاب.

وتداول نظر الدعوى بالجلسات على النحو المبين بمحضرها.

وبجلسة ١٠/٧/١٩٨٤، حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى والزمّت

المدعين المصروفات وأسست المحكمة قضاؤها - بعد استعراض نص المادة ٩٣ من الدستور، المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٢/٣٨ فى شأن مجلس الشعب، ونصوص المواد ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب، ونصوص المواد من ١٥، ٢٠، ٢٢ - ٣٢، ونص المادتين ٣٥ و ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وقرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ٨٤ بإجراءات ترشيح وانتخاب اعضاء مجلس الشعب - على أن الاختصاص بنظر القرارات الادارية النهائية هو فى الاصل منوط بمحاكم مجلس الدولة بما فى ذلك القرارات المتعلقة بالعملية الانتخابية الا أن المادة ٩٣ من الدستور نزعته منه الطعون الخاصة بابطال انتخاب اعضاء مجلس الشعب واسندته إلى مجلس الشعب ذاته باعتبار أن من شأن ذلك تحقيق الضمانات الدستورية التى تنفرع عن مبدأ استقلال المجلس النيابى لشئونه وشئون اعضاءه عن السلطتين القضائية والتنفيذية وبذلك يبدأ اختصاص مجلس الشعب حيث ينتهى اختصاص محاكم مجلس الدولة ولا يمتد اختصاص المجلس إلى قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخاب إذ بهذا الاعلان تثبت العضوية بمجلس الشعب لمن ورد اسمه ضمن القوائم الفائزة فى الانتخاب وفوز هذا الاعلان يثبت الاختصاص بنظر الطعون فى هذا القرار الخاص بابطال انتخاب مجلس الشعب لهذا المجلس، وقد أوجبت المادة

٣٤٩ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب تقديم الطعون الخاصة بابطال الانتخاب إلى رئيس مجلس الشعب وقيدتها بسجل الطعون بلجنة الشئون الدستورية والتشريعية ثم يحيلها لرئيس المجلس إلى رئيس محكمة النقض لتقوم المحكمة بتحقيقها وتصدر فى شأنها تقريراً للعرض على مجلس الشعب ولا تبطل العضوية الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى عدد أعضاء مجلس الشعب.

واضافت المحكمة أن الدعوى الماثلة تنصرف إلى الطعن فى قرار لجنة اعداد نتيجة الانتخابات وكذلك قرار وزير الداخلية باعلان هذه النتيجة، وأن اللجنة المشار إليها لاتصدر قراراً ادارياً نهائياً وإنما تقوم باعداد مشروع نتيجة ليصدرها وزير الداخلية، وأن الاجراءات والاختصاصات التى تباشرها اللجنة وما يعقبها من صدور قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخاب يشكلان مرحلة واحدة متكاملة وبالتالي فإن الطعن فى الاجراءات التى تباشرها لجنة اعداد نتيجة الانتخاب ينصرف إلى قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخاب وهو ما يخرج عن نطاق الاختصاص الولائى لمحاكم مجلس الدولة إذ ناطه الدستور فى المادة ٩٣ منه بمجلس الشعب وهو الامر الذى يتعين معه القضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر هذه الدعوى.

وإذ لم يلق الحكم قبولا لدى المدعين، فأقاموا الطعن المائل ونعيا على الحكم مخالفته للقانون وحاصل اسباب الطعن على الوجه الآتى.

حكم المحكمة الادارية العليا

(أولاً) : مخالفة القانون والخطأ في تفسيره وتأويله ذلك أن مؤدى الاساس الذى اقام الحكم على أساسه ، يتناسى التعديلات التشريعية التى تمت بالقانونين ٨٣/١١٤ فى شأن تعديل قانون مجلس الشعب و ١٩٨٤/٤٦ فى شأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية وأثر ذلك فى طبيعة القرارات التى تصدر فى شأن مراحل العملية الانتخابية ومدى تعلقها بولاية كل من مجلس الشعب فى شأن تحقيق صحة أعضائه سواء كانت هناك خصومة فى شأن انتخابهم أو لم تكن هناك خصومة . وتناسى الحكم المطعون فيه كذلك ، طبيعة الدعوى المرفوعة من الطاعنين ونطاق اختصاص مجلس الشعب ، بالفصل فى الطعون الانتخابية .

ذلك أن المادة ٢٠ من قانون مجلس الشعب ، كذلك المادة (٩٣) من الدستور تتحدثان عما كانت عليه الاوضاع قبل العمل بالقانونين ١١٤ لسنة ١٩٨٣ و ٤٦ لسنة ١٩٨٤ إذ كانت لجنة الانتخاب التى حل محلها الان اللجنة الرئيسية والتى يشرف عليها قاض ، هى المختصة بفرز اوراق الانتخاب و اعلان النتيجة ، ولم يكن لوزير الداخلية دور فيها الا تلقى النتيجة من اللجنة العامة ، فلما جرى تعديل النص الان بالقانونين سالفى البيان . استحدث بهما الشارع نظاماً جديداً . فى شأن اعلان نتيجة الانتخاب منسبت الصلة باجراءات الانتخاب

وللجان المختصة فيها ، نيط بلجنة أعداد الانتخاب اعداد مشروع نتيجة الانتخاب ، ونيط بوزير الداخلية اعتمادها واعلانها ، وفق البيانات التى ترد اليها واليه من اللجان الرئيسية وهو امر لم يكن يملكه الوزير قبل التعديلين التشريعيين سالفى البيان .

وليس من شك فى أن قرار الوزير بالاعتماد هو قرار ادارى ويرجع الفصل فى صحته هو مدى مطابقته لقرار اللجنة الرئيسية التى يتعين أن يلتزم بها والا كان قراره فى شأنها مخالفاً للقانون او عارياً من السبب الصحيح الذى يجيزه ، ومثل هذه القرارات هى قرارات ادارية يختص مجلس الدولة وحده برفعها بهيئة قضاء ادارى بولاية الفصل فيها لانها لا تتعلق بتحقيق صحة عضو او بالطعن فى انتخابه بل تتعلق بمدى مطابقة هذا القرار للاوراق التى استخرج منها .

ولعل اصدق الادلة على ذلك ، أن النتيجة التى اعلنها وزير الداخلية يوم اعلان النتيجة ، منحت لحزب الوفد (٥٧) مقعداً ، ثم قدم اليه تظلم عن نتيجة دائرة المنيا الاولى فقبله واعاد اعلان النتيجة مصححة وزاد لحزب الوفد صوتاً وانقص من اصوات الحزب الوطنى .

فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أنزل على دعوى الطاعنين قواعد الاختصاص المقررة فى المادة (٩٣) من الدستور والمادة

(٢٠) من قانون مجلس الشعب ، دون أن يطلب الطاعنان ابطال الانتخاب ، فانه يكون قد أنزل النصين فى غير موضعهما ، ويكون الحكم فى تطبيق القانون واحكامه ، حقيقاً بالالغاء . وخلص الطاعنان فى ختام تقرير الطعن الحكم لهما بالطلبات المبينه بصدر هذا التقرير وبعريضه مقدمة بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢٨ ومعلنه بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢٨ عدل الطاعنان طلباتهما على الوجه الآتى :

الحكم بقبول الطعن شكلاً ، وفى الموضوع الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه والحكم بالغائه والحكم محددأ وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرارات المطعون فيهما قرار وزير الداخلية وقرار لجنة اعداد نتيجة الانتخاب فيما تضمناه من عدم فوز الطاعن الثانى بالمقعد الثالث فى قائمة حزب الوفد بالدائرة الاولى شمال محافظة القاهرة والحكم فى اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى - واعادة القضية إلى محكمة القضاء الادارى للفصل فى موضوعها ، وعلى أى الحالتين بالزام المطعون ضده بالمصروفات جميعها ومقابل اتعاب المحاماة .

من حيث أن مقطع النزاع فى الطعن المائل يدور حول ما اذا كان الطعن فى قرار اللجنة الرئيسية المنوط بها اعداد نتيجة الانتخاب وقرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخاب من قبيل الطعون الانتخابية التى يسرى فى شأنها حكم المادة ٩٣ من الدستور والمادة ٢٠ من القانون رقم ٧٢/٣٨ فى شأن مجلس الشعب أم لا .

من حيث أنه يتعين للإجابة عن هذا التساؤل الحديث عن الموضوعات التالية :

(أولاً) : استعراض النصوص القانونية التي تحكم المنازعة .

(ثانياً) : مفهوم الطعن الانتخابي وحدوده والجهة المختصة بنظره .

(ثالثاً) : طبيعة القرار الصادر من اللجنة الرئيسية المنوط بها اعداد نتيجة الانتخاب وقرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخاب .

(رابعاً) : التطبيق .

وذلك على التفصيل الآتي :

(أولاً) : مؤدى النصوص القانونية التي تحكم المنازعة

من حيث أن المادة ٩٣ من الدستور تنص على أن يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية اعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى المجلس بعد احوالها اليها من رئيسه ويجب احواله الطعن الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به ، ويجب الانتهاء من التحقيق قبل تسعين يوما من تاريخ احواله الى محكمة النقض .

وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت اليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس .

ولا تعتبر باطلا الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى اعضاء المجلس .

ومن حيث أن المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٢/٣٨ المشار اليه تنص على أنه يجب أن يقدم الطعن بإبطال الانتخاب طبقا للمادة ٩٣ من الدستور إلى رئيس مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب مشتملا على الأسباب التي بني عليها ومصدقا على توقيع الطالب عليه .

وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس الاجراءات التي تتبع في الفصل في صحة الطعون وفي تحقيق صحة العضوية .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ٧٣ لسنة ٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ ، يبين أنه قد نص في المادة ٢٤ منه على أن وتشكل بقرار من وزير الداخلية لجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد مساعدي وزير الداخلية لاعداد نتيجة الانتخابات طبقا لما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ على أن يكون من بينهم أحد أعضاء الهيئات القضائية بدرجة رئيس بالمحاكم الابتدائية على الأقل .

كما تنص المادة ٣٦ من ذات القانون على أن وفي حالة الانتخابات لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الاخيرة من المادة ٢٤ حضر الاصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى الجمهورية وتحديد الاحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب ، ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على أن تلك الاحزاب وفقا لنسبة عدد الاصوات التي حصلت عليها

قائمة كل حزب فيها في الدائرة الى مجموع ما حصلت عليه قوائم تلك الاحزاب من اصوات صحيحة في ذات الدائرة وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الاصوات ، على أن تستكمل نسبة العمال والفلاحين من قائمة الحزب الحاصل على أقل الاصوات ، ثم من قائمة الحزب الذى يزيد عنه مباشرة ، وعلى تلك اللجنة أن تراعى في شغل المقعد المخصص للنساء فى الدوائر المبينة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ من قائمة الحزب الحاصلة على أكبر عدد الاصوات الصحيحة على أن يحسب هذا المقعد ضمن عدد المقاعد التي حصلت عليها قائمة هذا الحزب ، وتحرر اللجنة محضرا بكافة الاجراءات مبينا به اسماء الفائزين من المرشحين فى كل قائمة ويعرض على وزير الداخلية .

وأنه بالرجوع الى قرار وزير الداخلية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ باجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب ، تبين أن المادة ١١ من القرار تنص على أن تشكل بوزارة الداخلية لجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد مساعدي وزير الداخلية ، على أن يكون من بين الاعضاء أحد أعضاء الهيئات القضائية بدرجة رئيس بالمحاكم الابتدائية على الأقل ، تختص باعداد نتيجة الانتخابات على الوجه التالى :

(أ) تتلقى النتائج التى جمعتها اللجان الرئيسية .

حكم المحكمة الادارية العليا



من الارهاب وعدم الطمأنينة بحيث لا يمكن الجزم بان نتيجة الانتخاب هي مرآة صادقة للتعبير عن ارادة الناخبين .

(يراجع فى هذا المعنى :
القضاء الادارى ، الدعوى رقم ٦/٢٤٦ ، جلسة ٦/٢٤ مبدأ ٨٦٠ ، س ٧ ، والدعوى رقم ٦/١٥١ ، بجلسته ١٩٥٣/٤/٩ ، مبدأ ٥٠١ س ٧ ، ص ٨٠٧ ، والدعوى رقم ٧ لسنة ٥ بجلسته ١٩٥٣/٥/٢٨ ، س ٧ ، ص ١٣٣ .

وقد أكدت هذا المعنى المحكمة الادارية العليا بقولها أن الطعون فى صحة العضوية تتوجه أساساً إلى نتيجة الانتخاب وما انطوت عليه من اعلان ارادة الناخبين .

الادارية العليا ، الطعن رقم ٢٣/١٥ ق . بـ جلسة ١٩٧٧/٤/٩ ، س ٢٢ ، ص ٥٥ .

ومن حيث أن الفصل فى صحة العضوية (الطعون الانتخابية) أسند إلى مجلس الشعب ذاته بنص المادة ٩٣ من الدستور والمادة ٢٠ من القانون ٣٨ لسنة ٧٢ سالف الذكر ، وقد بينت إجراءاته اللائحة الداخلية لمجلس الشعب وبالتالي تنأى المنازعة فيه عن اختصاص مجلس الدولة بصريح النص .

وإذا ما القينا نظرة إلى الوضع فى فرنسا ، نجد أن دستور ١٩٥٨ عهد إلى جهة قضائية خاصة بالفصل فى الطعون الانتخابية وهى المجلس الدستورى ، وقد نصت المادة ٥٩ من الدستور صراحة على أن يفصل المجلس الدستورى فى حالة المنازعة فى شرعية انتخاب النواب والشيوخ .

النتيجة على وزير الداخلية لاعتمادها واصدار قرار بالنتيجة العامة للانتخابات خلال الثلاثة أيام التالية ، طبقاً للمادة ٣٧ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية .

ثانياً : الطعن الانتخابى

مفهومه ، حدوده والجهة المختصة بنظر المنازعة فيه بادئ الأمر ، أن الطعن الانتخابى ينصب على التأكد من مدى توافر الشروط التى يتطلبها القانون من العضو وقت الانتخاب بغية الاطمئنان إلى سلامة الانتخابات ، وصولاً إلى سلامة التعبير عن ارادة الناخبين من أية شائبة من اكراه مادي او معنوى او غش او تدليس او تزوير العملية الانتخابية (يراجع . د . كامل ليله ، القانون الدستورى ، طبعة ١٩٧١ ، ص ٥٥٧ ، د . عثمان خليل ، القانون الدستورى ، الكتاب الأول فى المبادئ العامة ١٩٥٦ ، ص ٢٧٧ ، د . سعاد الشرقاوى ، د . عبد الله ناصف ، نظام الانتخابات فى العالم ومصر ، طبعة ١٩٨٤ ، ص ١٥٧ د . عبد الحميد متولى ، القانون الدستورى والانتظمة السياسية الطبعة الثالثة ١٩٦٣ ، ص ١٤١ .

وقد أكدت محكمة القضاء الادارى هذا المعنى بقولها أن الطعن الانتخابى انما ينصب فى حقيقته ومبناه على التلاعب فى تذاكر الانتخاب ، إذ أن عملية الانتخاب قد أفسدها ما ساد جوها

(ب) تتحقق من حصول كل حزب على نسبة ٨٪ من مجموع الأصوات الصحيحة التى اعطيت على مستوى الجمهورية ... ثم تقوم باستبعاد الحزب الذى لم يحصل على هذه النسبة .

(ج) تتولى توزيع المقاعد فى كل دائرة على الاحزاب التى استوفت نسبة الـ ٨٪ ، وذلك بنسبة عدد الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها قائمة كل حزب إلى مجموع ما حصلت عليه قوائم هذه الاحزاب من أصوات صحيحة فى ذات الدائرة ، ومع مراعاة اعطاء المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلاً على أكثر الاصوات .

(د) تستكمل نسبة العمال والفلاحين من قائمة الحزب الحاصل على أقل عدد من الاصوات يسمح بتمثيله فى مجلس الشعب ، ثم من قائمة الحزب الذى يزيد عنه مباشرة ، وذلك عن كل دائرة على حده .

(هـ) يشغل المقعد المخصص للنساء فى الدوائر المبينة بالجدول المرافق للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ من قائمة الحزب الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة ، على أن يحتسب ضمن عدد المقاعد التى تمنح لهذا الحزب .

(و) تقوم باعداد مشروع النتيجة النهائية للانتخابات وتحرير محضر بكافة الاجراءات التى اتخذتها ، على أن تعرض

يراجع Marcel prélot et Jean Boulois. institutions politiques, et droit canstitucnnel, géd, 1980, p 754).

بيد أن المجلس الدستوري قد تباينت مواقفه في شأن تفسير لفظ الانتخابات قد ذهب إلى أن لفظ الانتخابات يشمل مجموع العملية الانتخابية برمتها التي تبدأ دعوة الناخبين وتنتهي باعلان النتائج. وأما أن يفسر الانتخاب بأنه يعنى فحسب نتائج الانتخاب، وفي معنى اخير يذهب إلى ان الانتخاب بأنه اعلان فوز المرشح في ضوء مجموع الاصوات التي حصل عليها.

(يراجع L.philip, le conseil constitutionnel, juge électarol, pouvoirs, 1980, na 13, p 61, Maurice Dwerger institutions politiques et draït constiticnnel 16 éd 1980, p 135 ets).

بينما تختص المحاكم الادارية بالفصل في المنازعات المتعلقة بعدم توافر شروط العضوية والتحقق من عدم وجود مانع من موانع الانتخاب. وقد حسب المجلس الدستوري هذه المسألة مؤخراً في شأن الانتخابات التشريعية التي جرت عام ١٩٨٠.

(يراجع Ci Rieci, Péligrilité des sursitaires et appelées aux élections Législatives. A. i. D. A 1978. p 334).

وفي ضوء ماتقدم، يمكن الاستهداء بالمعيار التالي للتفرقة بين الطعن الانتخابي وماعداه من

الطعون الاخرى المتعلقة بالعملية الانتخابية، وموداه، أن الطعن، الانتخابي ينصب على امرين الاول: مايشوب ارادة الناخبين اثناء عملية الاقتراع من غش أو تدليس أو اكراه أو اى تأثير من شأنه تزيف ارادة الناخبين يؤدي الى الطعن في عدم توافر شروط العضوية في أحد الاعضاء المنتخبين. ولذلك عنى الدستور والقانون على النص على مواعيد واجراءات الطعن الانتخابي وناط بمجلس الشعب ذاته ولاية الفصل في تلك الطعون.

ويؤخذ من ذلك بمفهوم المخالفة انه لايستبعد اختصاص جهات قضاء أخرى بما يعد خارجا عن حدود هذا الطعن ولا تظهر فيه ارادة الناخبين - التي هي المعول عليها في الطعن الانتخابي - ومن ذلك المنازعات القانونية البحتة التي تتصرف فيها الجهة الادارية بمقتضى سلطتها في تنفيذ القانون وتفسيره حتى لو اتصل بالعملية الانتخابية ذاتها، مادام أنه لايصدر عن هيئة الناخبين اولا يمثل تعبيراً مباشراً عن ارادتهم مثل قرار اللجنة الرئيسية المنوط بها اعداد نتيجة الانتخاب وقرار وزير الداخلية باعلان النتيجة وذلك على التفصيل الآتى

ثالثاً: طبيعة قرار اللجنة الرئيسية المنوط بها اعداد نتيجة الانتخاب وقرار وزير الداخلية باعلان النتيجة

من المسلم أن عملية الانتخاب من القرارات الادارية المركبة التي تدخل في تكوينها عدة قرارات، وكل اجراء يتم

بقرار من السلطة الادارية المختصة له خصائص ومقومات القرار الاداري من حيث كونه افصاحاً عن ارادتها الملزمة بناء على سلطتها العامة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانوني تحقيقاً لمصلحة عامة يتغيها القانون. ومثل هذه القرارات وان كانت تسهم في عملية الانتخاب وتستهدف اتمامه فانها تنفرد في طبيعتها وتنفصل عنه، ومن ثم يجوز لذوى الشأن الطعن فيها بالالغاء استقلالاً طبقاً لنظرية القرارات القابلة للانفصال.

(يراجع: د. عبد الحميد حشيش، القرارات القابلة للانفصال وعقود الادارة ص ٤٩٥، د. سليمان الطماوى، الأسس العامة للعقود الادارية، الطبعة الثانية ١٩٦٥، ص ١٧٦ ومابعدها، د. عبد المنعم جبره، أثار حكم الالغاء، ١٩٧١ ص ٢٠٩ ومابعدها ويراجع في هذا المعنى: الادارية العليا. في الطعنين رقمى ٤٥٦، ٣٢٠ لسنة ١٧، ١٨ بجلسة ١٩٧٥/٤/٥، مبدأ ٨٩، س ٢٠، ص ٣٠٧ ومابعدها).

ومجلس الدولة الفرنسي يجرى باستمرار على جواز فصل القرارات التي تساهم في تكوين اجراءات الانتخابات والطعن فيها استقلالاً عن طريق دعوى الالغاء راجع.

Michel Krass ilchik, Ca notion dacte délaçable en dail udn. F. T. p 1964 p 288, Colliasd, la notin dacte détachable et son rôle dans la jursprudence du conseil d'Etat, melanyes mestre A chille S. 1956 p 115,

حكم المحكمة الادارية العليا

Long Weil Braibant, les
grands arrêts de layurs adm
1987 p 19, 45).

ومن حيث أنه وفقا لما
تقدم ، فإن القرار المنفصل هو
مرحلة من مراحل العملية
المركبة ، ويترتب على سلامته
سلامة العملية كلها ، وبالتالي
فإن ابطال القرارات الادارية
المنفصلة يؤدي إلى ابطال ما
يترب عليها د. سليمان
نظامي ، المرجع السابق ،
ص ١٨٥).

ومن حيث انه بتحليل
عملية الانتخاب موضوع
المنازعة - يبين أنه بلا شك في
اختصاص مجلس الدولة بنظر
الطعون في قرارات لجنة
الفصل في الاعتراضات التي
تقدم من المرشحين أو الاحزاب
على ادراج اسم من المرشحين أو
على اثبات صفة غير صحيحة
لاحد المرشحين ، وينعقد
الاختصاص بنظرها لمحكمة
القضاء الإداري لأنها تدخل في
مفهوم البند (خامسا) من المادة
١٠ من قانون مجلس الدولة
٧٢/٤٧ . كما استقر قضاء
المحكمة الادارية العليا على
اختصاص محكمة القضاء الإداري
بالفصل في المنازعات المتعلقة
بعملية التصويت وفرز الاصوات
باعتبار أن اللجان المنوط بها
عملية التصويت وفوز الاصوات
لجنة ادارية ذات اختصاص
قضائي ، وأن القرارات التي
تصدرها هي من القرارات
الادارية النهائية الادارية العليا
طعن ٢٦/٢٩١ بـ جلسة

١٩٨٠/٤/٦ ، الطعن
١٥٣٨/جلسة ١١/٧/١٩٨١).

وإذا ما نظرنا إلى طبيعة
عمل اللجنة الرئيسية المنوط بها
أعداد نتيجة الانتخاب ، فهي بحكم
تشكيلها المتميز وطبيعة
عملها - على النحو الوارد
بالنصوص السابقة فإن قرارها
بأعداد نتيجة الانتخاب - بتوزيع
المقاعد على القوائم الحزبية
المشاركة في الانتخابات ،
وحساب نسبة ٨٪ ، وتوزيع مقعد
المرأة في الدوائر الانتخابية المبينة
بالقانون ، والحفاظ على نسبة
٥٠٪ من العمال والفلاحين ، يعد
قراراً اداريًا نهائياً . ويجوز
الطعن فيه استقلالاً بالغاء طبقاً
لنظرية القرارات القابلة
للانفصال ، وذلك على خلاف
ما جرى عليه الحكم المطعون
فيه ، من أن قرار اللجنة قراراً
تحضيرياً أو تمهيدياً لقرار وزير
الداخلية .

ووجه الخلاف ان المبدأ
المستقر أن الاجراءات
التحضيرية لا تعتبر قرارات ادارية
لأنها لا تحدث تعديلاً في المراكز
القانونية للأفراد . ولذلك فإنه
لا يقبل الطعن في الاجراءات
التحضيرية إذ ليس للطاعن
مصلحة في الطعن وإن كان مجلس
الدولة الفرنسي قد قبل الطعون
في بعض الاجراءات التحضيرية
أساس ذلك ان وجود الاجراء
التحضيرى قد يعمل على توجيه
الموضوع أتجاهاً مخالفاً لمصالح
الطاعن ، إذ قد يحدد الاجراء
بالضرورة الاجراء اللاحق أو
يضع عقبات في السير نحوه ،

وعلى ذلك فإن هذه الاجراءات
البيانية بطبيعتها والتوجيهية في
حقيقتها يجب أن يقبل الطعن فيها
مباشرة إذا كانت مشوبة بعدم
المشروعية .

(يراجع د. فاروق عبد
البر ، تقدير كفاية العاملين
بالخدمة المدنية ، رسالة ١٩٨٣ ،
ص ٢٥٦ ، ٢٦٠) ولما كان قرار اللجنة
المشار اليه ، يحدد الاجراء
اللاحق ، قرار وزير الداخلية ،
ذلك أن الاخير لا يملك أن يعدل في
النتيجة بالحذف أو الإضافة ،
ومن ثم فإنه طبقاً لما تقدم فإنه
يجوز الطعن بالالغاء في قرار
اللجنة على استقلال . إذا ما شاب
قرار اللجنة عيب مخالفة القانون
أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله كما
يجوز الطعن على قرار وزير
الداخلية بإعلان نتيجة الانتخاب
استناداً لذات العيب الذي أصاب
قرار اللجنة المشار اليها .

ومن حيث أن قضاء
المحكمة الادارية العليا ذهبت إلى
أن القرارات الادارية الصادرة في
شأن عملية الانتخاب كأصل عام
وبحكم تكييفها الصحيح ليست عملاً
تشريعياً أو برلمانياً مما ينهض به
البرلمان ، وإنما هي من الاعمال
الادارية التي تباشرها جهة
الادارة في مرحلة سابقة على
ثبوت العضوية البرلمانية ، وليس
في اضطلاع جهة الادارة بهذه
العملية أو في الرقابة القضائية
على سلامة قراراتها الصادرة في
شأنها ما يعنى مساساً باختصاص
البرلمان أو انتقاصاً لسلطاته ، ذلك
أن البرلمان لا يتأثر حقيقة
بطعون أعضائه ومصابريهم الا
بعد أن تثبت عضويتهم الصحيحة
فيه ، كما وأن الفصل في
القرارات الادارية الصادرة في
شأن الطعون الانتخابية من أصل

طبيعته محض اختصاص قضائي لا يفترق عن غيره من الاختصاصات القضائية .

(الادارية العليا . في خمسة عشر عاما ، الجزء الاول ، بند ٨٤ ، ص ١٥٣) .

والجلى من العرض المتقدم ، أن قرار اللجنة الرئيسية سألقة الذكر ، المنوط بها توزيع المقاعد طبقا للقانون ، لا يخرج عن كونه قرارا اداريا صادرا من لجنة ادارية ذات اختصاص قضائي ، يجوز الطعن فيه بالالغاء ، استقلالا طبقا لنظرية القرارات القابلة للانفصال ، ووفقا للتفصيل السابق ، اذا ما شاب عملها عيب مخالفة القانون او الخطأ في تطبيقه وتأويله ، كما يجوز الطعن بالالغاء في قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخاب ، ذلك أن القرار - بحكم اللزوم - يكون معيبا بذات العيب الذى شاب قرار اللجنة ، والقول يعكس ذلك مؤداه اهدار ارادة الناخبين بعدم اعمال صحيح حكم القانون في شأن توزيع المقاعد حسبما أفصحت عنه الارادة الحقيقية للناخبين . ومن ثم يكون قرار وزير الداخلية .. والحالة هذه . تعبيراً عن ارادته الذاتية وليس تعبيراً عن ارادة الناخبين وذلك في المنطقة التى اصابها العوار وعدم المشروعية في قرار اللجنة الرئيسية المشار اليها . وليس أبلغ من الدلالة على صدق هذا النظر من أن وزير الداخلية وبعد اعلان نتيجة الانتخاب في ١٩٨٤/٥/٣ وفوز الوفد الوفد ب ٥٧ مقعداً ، عاد في اليوم التالى أى فى ١٩٨٤/٥/٣١ ، واعلن فوز حزب الوفد ب ٥٨ مقعداً ، لعضوية مجلس الشعب بدلا من ٥٧

مقعداً ، وبذلك يكون القرار الاخير قد صحح قراره المعيب .

ومن ثم لا سبيل بعدئذ أن يفلت هذا القرار أو ذلك من الرقابة القضائية أو ان ينأى بهما عن قاضيه الطبيعي أو الى أن يخلط بينه وبين طعون صحة العضوية التى اختص مجلس الشعب بالفصل فيها حسبما سلف البيان .

رابعا : التطبيق

من حيث ان الدعوى الماثلة ليست طعنا في صحة عضوية - وفقا للمفهوم السابق للطعون الانتخابية مما أسند الى مجلس الشعب ذاته اختصاص الفصل في نص المادة ٩٣ من الدستور والتي تعينت اجراءاته بتلك المادة وكذا المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر . وانما هي في حقيقة الامر مجرد طعن في قرار اللجنة الرئيسية المشار اليها وقرار وزير الداخلية باعلان النتيجة ، وهى منازعة بعيدة تماما عن ارادة الناخبين أو بمعنى آخر هى منازعة فى تصرف الجهة الادارية جرى على خلاف مايقضى به القانون من حيث ضوابط توزيع المقاعد على القوائم الحزبية ومن ثم اذا ما خالفت اللجنة القانون ، فإن قرارها يوصم بعيب مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله . وينعكس هذا العيب بأثاره على قرار وزير الداخلية ، ويكون لذلك واجب الالغاء .

ومفاد ماتقدم جميعا أن المنازعة الماثلة لاتنأى عن اختصاص محاكم مجلس الدولة وقد ذهب الحكم الطعين خلاف المذهب المتقدم ، فانه يكون قد

اخطأ فى تطبيق صحيح حكم القانون على المنازعة المطروحة جديراً بالالغاء وباختصاص المجلس ولانها بنظر المنازعة ، الامر الذى يتعين معه الحكم باعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى لنظرها للاختصاص .

ومن حيث أنه عن طلب وقف التنفيذ ، فإن المستفاد من جميع ما تقدم . أن الحكم الطعين قد جانبه الصواب وخالف صحيح حكم القانون ، ومن ثم يتوفر ركن الجدية فى طلب وقف التنفيذ ، أما عن ركن الاستعجال ، فهو يتوافر بدوره ذلك أن من شأن الغاء الحكم الطعين بأثارة المانعة للاختصاص ، أن ينجم فى مجلس الشعب أعضاء بالمخالفة للارادة الحقيقية للناخبين .

ومن حيث أنه لكل ماتقدم ، يتعين الحكم بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، والحكم بالغائه واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها للاختصاص . وابقاء الفصل فى المصروفات .

فلهذه الاسباب

نرى الحكم :

(أولاً) : يوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه والزام الجهة الادارية بمصروفات هذا الطلب .

(ثانياً) : بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها للاختصاص مع ابقاء الفصل فى المصروفات المقررة

د. حسنى درويش عبد الحميد
مفوض الدولة

وبناء على طلب الشهيد سليمان عبد الحميد خاطر وأسرتة
قررت النقابة انتداب الزملاء حامد الأزهرى وسامح عاشور
ومحمد رزق أعضاء المجلس للدفاع عنه ..

وَقَضِيَّةُ الشَّهِيدِ سَلِيمَانَ خَاطِرِ

[illegible]

كل من الاستاذين محمد رزق وسامح
عاشور الى المحكمة العسكرية
العليا المنعقدة بمقر قيادة الجيش
الثاني بصحراء السويس وظلا
وقوفا ومعهم بعض الزملاء بباب
المعسكر قيد الاجراءات لمدة اربع
ساعات حتى سمح لهما بدخول
المحكمة التي كانت تستمع وقتئذ
لمرافعة الزميل عماد السويكي
الموكل في الدعوى ، واثناء
مرافعته حدثت أزمة عنيفة بين
ممثلي النقابة والمحكمة التي
التفتت عن طلب التاجيل للاستعداد
والاطلاع وازاء الاحتجاج الشديد
الذي ابداه كلا من محمد رزق

وبجلسة ١٢/٧ أنفرد محمد

رزق الذي سبق أن أنتدب للدفاع
عن خالد الاسلامبولي قاتل
السادات بالمرافعة لظروف حالت
دون حضور الزميل سامح عاشور

النقل هما والعزل سواء بسواء وذلك بالمخالفة لنص الدستور الذى نصت المادة ١٦٨ منه على أن القضاء غير قابلين للعزل وهو المبدأ الذى قرره البرلمان الفرنسى عام ١٧٧٤ لا من قبيل الضمان للقضاء بل للمواطنين من أجل حماية أرواحهم وأموالهم وأعراضهم كما دفع ببطلان إجراءات المعايينه لمكان الحادث حيث تمت فى غيبة المتهم وهى لا تكون جائزة كذلك حال غياب المتهم أو هربه .

كما رمى التقرير الطبي
الذى أعد فى شأن الحالة النفسيه
للمتهم رغم دقته بالبطلان

ومن بين ما جاء بمرافعته .
الدفع بعدم دستورية
الفقره الثانيه من العاده السادسه
من قانون الاحكام العسكريه التى
تجيز لرئيس الجمهوريه بقرار
منه أن يعدل من اختصاص
المحاكم الذى يحدده القانون وفقا
للدستور كما يحمل معنى اعتداء
السلطه التنفيذيه على السلطه
التشريعيه .

كما دفع بعدم دستورية
المادة ٥٩ من قانون الاحكام
العسكرية التي تجيز تعيين
القاضي العسكري لمدة سنتين
قابله للتجديد مع جواز نقله
وأوضح أن تأقيت التعيين وأجازة

لتنافس النتيجة التي انتهى اليها
مع الاسباب التي بنى عليها .

واضاف في مرافعته التي
استغرقت خمس ساعات أن الفعل
الذي اتاه سليمان خاطر كان
بالدرجة الاولى اداء لواجبه
العسكري ... لواجبه القومي ...
لواجبه الوطني ، الامر الذي
تتفى معه مسئوليته طبقا لحكم
المادة ٦٠ ، ٦١ من قانون
العقوبات وأنه لم يكن في لحظة
معتديا ... او قاتلا ... بل نموذجا
رائعا ... ومثالا حيا وقدوه يحتذى
في قيام الجندى بمسئوليته .
وانه صار بطلا وسيبقى كذلك ،
وأن المجنى عليهم الذين اقبلوا

عليه بالعشرات ليسوا أطفالا كما
صورت الدولة الباغية اسرائيل
وشايعها الاعلام الحكومي
بمصر ... إذ أن طول أصغر
مجنى عليه لم يقل عن ١٦٥ سم
ولا يمكن اعتباره طفلا ، الا اذا
كننا في عصر العمالق
والخرافات .

ونكر بهذه المناسبة
السفاح أرييل شارون الذي حصد
أطفال ونساء وشيوخ صابرا
وشاتيلا بالدبابات والمدافع
وكافنته حكومته بتعيينه وزيرا
في أول تعديل وزارى لاحق .
واضاف أن سليمان منذ
بدء التحقيقات انكر ارتكابه

لجريمة القتل العمد واعترف بأن
الرصاص خرج دون قصد منه ان
فقد شعوره بعد اصابه بعض
المجنى عليهم الذين سبق أن
حظروا أكثر من مرة بعدم
الاقتراب ، ولا يمكن لقاتل أن
يحذر فريسته وأكد ان هذا الجندى
من العناصر الوطنية المشرفة اذ
كان حريصا على حماية موقعه
معتزا بسلاحه مقدرا على حد
قوله أن من يهمل سلاحه يهمل
حبه لوطنه .

وكان سليمان كالشهب في
ليله أشتد ظلامها .

وظويت صفحة سليمان ...

الا أنه سيظل حيا في وجدان هذا
الشعب وعلامه على طريق
نضاله .

والجدير بالذكر أن سليمان
حرر توكيلا عقب الحكم عليه لكل
من الاساتذة محمد رزق
وعبد العزيز الشرقاوى وشوقي
خالد دون غيرهم لاتخاذ
الاجراءات نحو الطعن على الحكم
الذي صدر عليه بالاشغال الشاقة
المؤبدة .

وقد أعلن سليمان خاطر
في ثورة عارمه أنه قام بواجبه
امام مصر والعرب وأن
١٩٨٥/١٢/٢٨ سيكون وصمه
في تاريخ القضاء العسكري .

وقد انضم الى محمد رزق
في دفاعه كل من الاساتذة
عبد العزيز الشرقاوى وعبد
الحميد نايل ومراد الشعبينى
وشوقي خالد من المحامين
المتطوعين للدفاع .

ينعى مجلس نقابة المحامين
بجمهورية مصر العربية الى الأمة
الاسلاميه والعربية ابنا من أخلص
ابنائها - الشهيد/ سليمان خاطر والذي
ذهبت روحه فداء لكرامة مصر ودفاعا
عن دورها النضالى في الوقت الذي
حاول المرجفون تشويه تلك الصورة
النقية والتي سيظل التاريخ يحفظها فخرا
 واعتزازا كرمز للصمود والتصدي
للمعاهدات الاستسلاميه وتؤكد النقابه
من جديد رفضها لكافة الاجراءات
والمحاكمات الاستثنائية كما انها تضع
الدوله في مواجهة مسئوليتها ازاء ذلك
الحادث المروع وتهيب بكل المسئولين
ان يكشفوا النقاب عن غموضه طبقا
للحقائق كامله أمام الشعب .

تذكرة

بوضع ضوابط وقواعد قبول المحامين

مقدمة إلى مجلس النقابة من السيد الاستاذ

محمود عبد الحميد سليمان وكيل مجلس النقابة

السيد الاستاذ / نقيب المحامين
السادة الاساتذة اعضاء المجلس
تحية طيبة وبعد ،
منذ بداية دوره الحاليه
لمجلس النقابة وقد تدفقت طلبات
القيد الجديده بكثره تستحق النظر
وأن يقف مجلس النقابة موقفا حاسما
وجادا للحد من القبول المتزايد
والذى يهدد مستقبل المحاماه
والمحامين التى يعجز الصندوق
بموارده الحاليه عن مواجهه اعباء
المعاش والاعانات والعلاج فضلا
عن انحدار السلوك المهني وعدم
مراعاة تقاليد وكرامه مهنة
المحاماه .

وحتى توضع الضوابط
والقواعد الجديده للقبول من تعديل
تشريعى أو خلافه يلزم مايلى :

أولا : صدور قرار المجلس
بايقاف القيد بالجدول العام .

ثانيا : يجب أن توضع
قواعد جديده للقبول والتى نرى أن
تكون على الوجه التالى :

أ - بالنسبة للقيد بالجدول العام :

(١) يجب أن تحدد فتره زمنيه
موقوته بثلاثه شهور من
كل عام يعلن عنها فى
الصحف اليوميه وبالنقابات
الفرعيه تقبل فيها طلبات
القيد ولا يترك الباب

دعوة لمناقشة هذا التعديل

فى عجلة غير محموده ، ومن خلال تسرع
محموم ، ودون اكتراث برأى المحامين أصحاب الشأن
فى قانون يتصل برسالتهم المجيده .. صدر قانون
المحاماه القائم رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .. فأدرك
القصور نصوصه ، واعتراه الغموض فى أكثر من
موقع .. ولم يعد ذلك القانون محققا للغايات التى كان
يتعين تحقيقها .. فليس بخاف على أحد الدوافع غير
المشروعة التى دعت إصداره ، والظروف التى صدر
فى ظلها ، فقد صدر القانون فى غيبة من مجلس
النقابة الشرعى .

ومنذ اللحظة الاولى لانتخاب مجلس النقابة
الحالى ، كان ضروريا إعادة النظر فى ذلك القانون
.. جوب تعديله بما يتفق مع الارتقاء برسالة المحاماه
ويسهم المحامون بخبراتهم فى تحقيق الغايات النبيلة
التي يتعين تحقيقها من أجل المحاماه والمحامين .

وإذ تقدم الزميل العزيز الاستاذ محمود عبد
الحميد سليمان وكيل النقابة بمشروع يتضمن تعديلا
لهذا القانون ، وكان محل مناقشة من مجلس النقابة
بجلسة ١٩٨٦/٣/٦ ، فقد قرر المجلس إحالة
المشروع إلى لجنة تعديل قانون المحاماه لبحثه
وتقديم تقرير بشأنه خلال شهر .

وإذ نبادر بنشر هذا المشروع فإننا نهيب بكل
الاساتذة الزملاء إبداء ملاحظاتهم واقتراحاتهم خلال
أسبوعين وتقديمها إلى اللجنة بمقر النقابة العامة ،
حتى يصدر القانون فى صورته النهائية معبرا عن
إرادة المحامين تعبيرا صادقا .
عصمت الهوارى

مفتوحا طوال العام .

ولتكن هذه الفترة من اول أكتوبر الى نهاية ديسمبر من كل عام .

(٢) يجب أن يحدد مجلس النقابة فى بدايه كل عام العدد الذى سيتم قبوله فى الجدول العام .

(٣) يشترط للقيد بالجدول العام بالاضافه الى الشروط القانونيه الواجب توافرها طبقا للقانون المعمول به حاليا الى حين تعديله توافر مايلي :

أ - أن يقدم طالب القيد

بالجدول العام ما يفيد انهائه خدمه العسكريه أو شهاده خدمه العامه بالنسبه للشباب وكذلك المعافين من التجنيد من الشباب .

ب - يجب أن يؤدى طالب القيد اختبارا تحريريا وشفويا امام لجنه يشكلها مجلس النقابه من كبار المحامين المقيدين أمام محكمه النقض تضع قواعده ومواده لجنه القبول مع اللجنه المشار اليها بعد موافقه مجلس النقابه .

ب - القيد بالجدول الابتدائى والاستئناف :

يجب للقيد بالجدول الابتدائى والاستئناف بالاضافه الى الشروط القانونيه اللازم توافرها مايلي :

(١) تقديم الابحاث والمذكرات وصورة الاوراق القضائيه او العقود والفتاوى ، والاراء القانونيه التى يكون قد أعدها أو عاون فيها طالب القيد مؤشرا عليها منه أو من المحامى الذى يتمرن فى مكتبه ومصدق عليها من النقابه الفرعيه

التابع لها وبالنسبة لاعضاء الادارات القانونيه من مدير عام الاداره القانونيه المختص فى الجهة الملحق بها .

(٢) تقديم بيان رسمي بالجلسات التى يكون قد حضرها ومحاضر هذه الجلسات بحيث لا يقل عددها عن خمسين .

(٣) أن يؤدى طالب القيد الابتدائى أو الاستئنافى اختبارا تحريريا وشفويا أمام اللجنه المنوه عنها فى البند السابق .

(٤) أن يقدم طالب القيد ما يفيد قضائه دورة تدريبيه لا تقل عن ثلاثة أشهر فى معهد

المحاماه المزمع انشائه والذى يجب أن يتم انشائه فورا .

(٥) شهاده من النقابه الفرعيه التابع لها تتضمن ممارسته الفعليه للمحاماه ومحافظة على كرامة المهنة وتقاليدها .

ثالثا : زيادة رسوم القيد على الوجه التالى :

جنيه

(١) ٢٠٠ للقيد بالجدول العام .

على ان يزداد هذا الرسم الى خمسة أمثاله اذا تجاوزت سن الطالب خمسة وثلاثين سنه وألى عشرة أمثاله اذا تجاوزت سن طالب القيد اربعين سنه ويزاد الى خمسة الاف جنيه اذا تجاوزت سنه خمسين سنه .

(٢) مضاعفة رسوم القيد الابتدائى لتصبح ١٦٠ ج

(٣) مضاعفة رسوم القيد بالاستئناف

لتصبح ٢٤٠ ج
(٤) مضاعفة رسوم القيد بالنقض لتصبح ٣٦٠ ج

(٥) رسم الاعارة ١٢٠ ج
رابعا : زيادة الاشتراكات وفقا لمايلي :

جنيه

٢٠ للمحامى تحت التمرين
٤٠ للمحامى امام المحاكم الابتدائيه .

٨٠ للمحامى أمام محاكم الاستئناف

١٢٠ للمحامى امام محكمة النقض

خامسا : زيادة الدمغه على الوجه الاتى :

جنيه

٢ عند الحضور امام المحاكم الجزئيه او جلسات التحقيق .

٤ للحضور امام المحاكم الابتدائيه والاداريه .

٦ للحضور امام الاستئناف والقضاء الادارى .

١٠ للحضور امام محكمة النقض والاداريه العليا والدستوريه العليا .

سادسا : لقد كانت لجنه

القبول فى دورة المجلس السابق تطبق القرار رقم ١٣٣٨ سنة ١٩٧٣ الخاص باعمال النظير الا ان اللجنه فى دورتها الحاليه لا تتبع هذا الاسلوب الامر الذى يجب ان يصدر قرار من المجلس بما يتبع فى هذا الشأن حتى تستقيم وتستقر أوضاع طالبى القيد .

سابعا : تكليف لجنه القبول

بقرار من مجلسكم بتنقيه الجدول وتحديد فتره زمنيّه للانتهاء من هذا العمل والذى نحدده بسته أشهر .

مذكرة بوضع ضوابط وقواعد قبول المحامين

ثامنا : الموافقة على فتح باب الترشيح لانتخابات اللجان النقابية فى المحاكم الجزئية ، والادارات القانونية التى يزيد عدد المحامين فيها على خمسين محاميا وتحديد جدول زمنى للانتهاء منها وتحديد عدد اعضاء هذه اللجان وتحديد عملها تنفيذا للقرار السابق للمجلس فى بداية دورته الحالية بتشكيل اللجان النقابية .

تاسعا : تفويض الاستاذ / أمين صندوق النقابة بوضع اللوائح الادارية والمالية وفقا للنظم العلمية الحديثه فى الاداره وادخال نظام الميكرو فيلم والكمبيوتر وعرض ذلك على المجلس وتحديد فتره زمنيه للانتهاء من هذا العمل .

عاشرا : تفويض الاستاذ/ النقيب فى الاتصال بالمكاتب الاستشاريه لاستثمار مبنى النقابة واستغلاله الاستغلال الامثل لزيادة الموارد وعرض ذلك على المجلس .

حادى عشر : دعوة مجالس النقابات الفرعيه للانعقاد مع مجلس النقابه العامه فى هيئه مؤتمر لبحث مشاكل المحاماه والمحامين على ان تتم هذه الدعوه فى ميعاد اقصاه الاسبوع الاول من مايو ١٩٨٦ ولمدة يومين على أن يحدد جدول الاعمال بمعرفة الامين العام وذلك بالتشاور مع النقابات الفرعيه .

ثانى عشر : عقد جلسه من جلسات المجلس الشهرية باحدى المحافظات بصفه دوريه وبانتظام على ان يوضع برنامج زمنى لهذا الغرض .

ثالث عشر : تشكيل لجنة من المجلس لمراجعة نظام العلاج المعمول به حاليا ووضع نظام

جديد للعلاج يحقق به آمال المحامين وعرض ذلك على المجلس لاققراره .

رابع عشر : تكليف لجنة المكتبه والمجلة لبحث كيفية

انشاء وتزويد المكتبات القائمة فى النقابة الفرعيه وبذلك فى اللجان النقابية حتى تكون الكتب القانونيه فى متناول المحامين .

القوميه أو الوطنيه العامه التى خامس عشر : تشكيل لجنة من المجلس ومن بعض نقباء واعضاء النقابات الفرعيه بوضع الأسس والقواعد اللازمه لكى تنقل تدريجيا بعض اختصاصات النقابه العامه الى النقابات الفرعيه بحيث لايبقى من اختصاص النقابه العامه الا الجدول والمعاشات والاعانات والمسائل القوميه والوطنيه والمجله .

ساس عشر : تحديد المناسبات القوميه والوطنيه ووضع جدول زمنى للاحتفال بها فى حينها وبالمسائل الاخرى القوميه أو الوطنيه العامه التى يرى المجلس ادراجها .

هذه لمحـه سريعه للعرض على المجلس بـرجاء الموافقه على ما ترونه مناسبا .

« والله ولى التوفيق »

صداقة الحق ...

أنت صديقى ، ولكن الحق أولى
منك بالصداقة ...

أرسطو

بيان مجلس النقابة

في شأن أحداث الأمن المركزي

مواجهة المشاكل هنا أو هناك قبل تفاقمها وتعاضلها يكاد يصبح ظاهرة وهذا ان دل على شيء فانما يدل على قصور في الاداء السياسى والادارى وان كان لابد من شاهد على ذلك ومن قلب الاحداث نفسها فان ذلك يتمثل فى امرين :

أن الاحداث الجسام التى شهدتها مصر فى الايام القليلة الماضية كانت بكل المعايير صدمة لكل مصرى هزت اعماقه بالالم العظيم ولكن مصر - ومهما كان حجم الالم - قادره كدأبها دوما على تجاوز ما تخلف عن تلك الاحداث من آثار وعلى مواجهة ما قد ينجم عنها من تداعيات .

وقد كان حقا على مجلس نقابه المحامين ان يقول كلمته فيما وقع وهو الامر الذى قام به مبكرا نقيب المحامين الا انه وبعد ان عادت للاوضاع استقرارها فقد رأى المجلس ان يضع بعض فكره حول ماوقع امام كل المسئولين على اختلاف مواقعهم والمصريين جميعا وهو فى هذه يرى :

أولا : ان اخذ الذين يثبت فى حقهم مقارفة جريمه او اكثر ابان الاحداث هو أمر فوق الجدل ولكن قبل ذلك يتعين تقصى تلك الاسباب التى قادت الى حدوث ما حدث وهى فيما يرى مجلس نقابه المحامين لا تتصل بجوانب الاداره التنظيميه فى اطار قوات الامن المركزى فحسب وإنما ترد ايضا الى نواحي اجتماعيه واقتصاديه ويرى مجلس النقابه ان هذا التقصى يجب ان يتم فى موضوعيه وتجرد وبعيدا عن انفعال العواطف وبعيدا عن الانحياز مسبقا لوجهه نظر بذاتها .

ثانيا : ان التوانى فى



نجابه وبحزم نغمه ظاهرها الرحمه وباطنها من قبلة العذاب تردد ان مرجع ما حدث هو الى ممارسه الديمقراطيه وحرية أحزاب المعارضه وصحفها وفى هذا يجب الا ننسى ان اصحاب هذه النغمه كانت لهم اليد الطولى فى صنع ما حدث فى سبتمبر ١٩٨١ .

واخيرا فان مجلس نقابه المحامين يرى انه قد حان الوقت لدفع الجهود بكل حماس واخلاص لتحقيق لقاء بين الاحزاب والتنظيمات والقوى الوطنيه حول ميثاق عمل قومى ينظم القضايا الاساسيه للجماهير وصولا الى الجهد الامثل لبناء مصر العربيه .

وهنا يود المجلس ان يذكر من جديد بان الشعب وحده هو العاصم لمصر العربيه من كل شر يراد بها وعلى هذا فان حريته يجب ان تصان فوق كل قيد . والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .

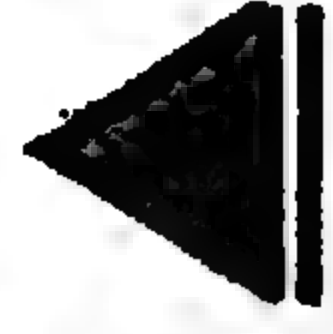
اولهما : ثبوت ان الضيق بما تردد فى شأن اطالة مدة الخدمه فى صفوف قوات الامن المركزى قد بدت مظاهره قبل تفجر الاحداث بما يزيد عن عشره ايام وبهذا قالت الصحف القوميه .

وثانيهما : يتصل بالامر الاول وهو ان الاحداث قد وقعت فى انحاء متفرقة من الجمهوريه فى وقت واحد مما يقطع بان تنسيقا قد جرى على ضوء اتصالات سابقه استغرقت بطبيعته الحال وقتا .

ثالثا : ان هناك اتجاها تعبر عنه بعض الاقلام يهدف الى توجيه الاتهام ومن ثم الادانه الى هذه الجهة او تلك وهذا امر يجب ان نحذره جميعا فأمر الاتهام والمحاكمه يتعين ان يترك برمته لجهات التحقيق والقضاء الطبيعى .

رابعا : ان حق الدفاع عن المتهمين يجب ان يتوفر كاملا غير منقوص .

خامسا : ان علينا جميعا ان



مشروع بتعديل قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣

مقدم من السيد الاستاذ محمود عبد الحميد سليمان وكيل مجلس النقابة

مادة ٥ : للمحامين المقبولين امام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية ان يؤسسوا فيما بينهم شركة مدنية للمحاماة يكون لها شخصية معنوية مستقلة ويزاولون المحاماة من خلالها .

ويجوز أن يكون اسم الشركة مستمدا من اسم احد المحامين من الشركاء ولو بعد وفاته .

ويضع مجلس نقابة المحامين نموذجا للنظام الاساسى لشركات المحامين ويجب تسجيلها بالنقابة العامة بسجل خاص يصدر به قرار من وزير العدل مع عدم الاخلال بالاحكام المقررة بشأن الشركات المدنية .

ويجوز ان ينص فى النظام الاساسى للشركة على انه فى حالة عجز احد الشركاء او وفاته واستمرار الشركة بين الشركاء الاخرين ان يستحق هو او ورثته من صافى دخل الشركة .

مادة ٧ : يقبل للمرافعة امام المحاكم عن الهيئات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام المحامون العاملون بها المقيدون بجدول المحامين وطبقا لدرجات قيدهم كما يقبل للمرافعة عن هذه الجهات المحامون المقيدون بجدول المحامين المشتغلين .

وفيما يلى التعديل المقترح

المادة الاولى

يستبدل وتضاف بنصوص المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٤ مكرر ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٧٤ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٣ ، ١٤٣ مكرر ، ١٤٤ مكرر ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٩ ، من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ نصوص المواد الآتية :

مادة ٣ : للمحامين دون غيرهم ابداء الرأى والمشورة القانونية فيما يطلب منهم امام المحاكم والنيابات وهيئات التحكيم ودوائر الشرطة واللجان القضائية والادارية ذات الاختصاص القضائى وجميع الجهات الاخرى التى تباشر تحقيقا جنائيا او اداريا او اجتماعيا ولا يجوز تعطيل هذا الحق فى أى صورة او لأى سبب .

مادة ٤ : يمارس المحامى مهنة المحاماة منفردا او شريكا مع غيره من المحامين فى صورة شركة مدنية للمحاماة .

السيد
الاستاذ / نقيب
المحامين
السادة الاساتذة
الاعضاء

تحية طيبة وبعد ،

لقد طال الحديث عن القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ وعن عيوبه وعوار بعض نصوصه مما يستلزم معه اعادة صياغة بعض موادها بما يتفق وصالح المحامين وقد تناولت بعبارة هذا القانون معدلا بعض موادها على الوجه التالى للعرض عليكم وتتخذون مآثره مناسبة لصالح المحاماة والمحامين .

والله الموفق لما فيه صالحنا جميعا ،

مقدمة

محمود عبد الحميد
سليمان

ويعامل المحامون القائمون بالعمل حالياً بوحدات القطاع العام معاملة أقرانهم بإدارة قضايا الدولة ويلغى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بكامل اجزائه وتعديلاته وتشكل لجنة صلاحية من سبعة أعضاء نصفها من وزارة العدل والنصف الآخر من أعضاء مجلس النقابة لحصر المحامين الصالحين للعمل بالادارات القانونية ونقل مالم يكن صالحاً منهم الى غير الاداره القانونية بقرار من وزير العدل بناء على طلب لجنة الصلاحية .

مادة ٩ : استثناءً من احكام القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨٠ وقرار وزير المالية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢ بتحديد المهن غير التجارية في

تطبيق المادة ٨٩ من قانون الضرائب على الدخل تحصل الضريبة على المحامين في صورة طابع ضريبي تحدد قيمته بدرجة التقاضي .

ويصدر قرار من وزير المالية مع اخذ رأى مجلس النقابة بوضع القواعد اللازمة لمقدار الضريبة النوعية او النسبية على كل دعوى على حده .

ويكون هذا الربط نهائياً ويلغى كل نص يخالف احكام هذه المادة .

مادة ١٠ : للمحامين المشتغلين جدول عام تقيد فيه اسماؤهم ومحال اقامتهم ومقار ممارستهم المهنة

ويلحق بهذا الجدول :

أ - جدول للمحامين المقررين امام محكمة النقض وتعتبر المحاكم الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا معادلة لمحكمة النقض .

ب - جدول للمحامين امام محاكم الاستئناف .

وتعتبر محاكم القضاء الادارى معادلة لمحاكم الاستئناف .

ج - جدول للمحامين امام المحاكم الابتدائية . وتعتبر المحاكم الادارية معادلة للمحاكم الابتدائية .

د - جدول للمحامين امام المحاكم الجزئية .

هـ - جدول للمحامين تحت التمرين .

و - جدول للمحامين غير المشتغلين .

مادة ١٣ : يشترط فيما يطلب قيد اسمه فى الجدول العام :

١ - ان يكون مصرياً .
٢ - ان يكون متمتعاً بالاهلية المدنية الكاملة .

٣ - ان يكون حاصلًا على درجة الماجستير فى القانون من احدى كليات الحقوق فى الجامعات المصرية او شهادة اجنبية تعتبر معادلة لها وأن ينجح فى هذه الحالة الاخيرة فى امتحان المعادلة وفقاً للقوانين واللوائح الخاصة او دبلوم المعهد العالى للمحاماه المنوة عنه فى هذا القانون .

٤ - الا يكون قد سبق صدور الحكم عليه فى جنائية او جنحة ماسة بالشرف أو الامانة او الاخلاق .

٥ - ان يكون محمود السير حسن السمعة اهلاً للاحترام الواجب للمهنة والا تكون قد صدرت ضده احكام جنائية او تأديبية او اعتزل وظيفة او مهنته او انقطعت صلته بها لاسباب ماسة بالشرف والامانة والاخلاق .

٦ - الا يكون عضواً فى نقابة مهنية اخرى .

٧ - ان يسدد رسم القيد

والاشتراك السنوى ويجتاز الاختيار الذى تضعه وتبينه النظام الداخلى للنقابة تطبيقاً لاحكام هذا القانون .

٨ - الا تقوم بشأنه حالة من حالات عدم جواز الجمع الواردة فى المادة التالية .

مادة ١٤ : لايجوز الجمع بين المحاماة والاعمال الاتية :

١ - رئاسة مجلس الشعب والشورى .

٢ - منصب الوزارة

٣ - الوظائف العامة فى الحكومة والهيئات العامة والادارة المحلية بما فى ذلك أعضاء هيئات التدريس بالجامعات او التوظيف فى الجمعيات أو الهيئات او الشركات او لدى الافراد فيما عدا العمل بالادارات القانونية المصرح لها بذلك طبقاً لاحكام هذا القانون .

٤ - الاشتغال بالتجارة .

٥ - الاشتغال بأى عمل لايتفق وكرامة وتقاليد المحاماة .

٦ - المناصب الدينية .

٧ - شغل مركز رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب او عضو مجلس ادارة متفرغ فى شركات المساهمة او المدير فى الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن والتوصية .

مادة ٢٠ : لا يجوز للمحامى الذى يقيد اسمه بجدول المحاماة ان يزاوِل المهنة الا بعد حلف اليمين بالصيغة الاتية :

« أقسم بالله العظيم ان أؤدى اعمالى بالامانة والشرف وان إحافظ على سر مهنة المحاماة وان احترم قوانينها وتقاليدها » .

ويكون حلف اليمين امام لجنة قبول المحامين بحضور ثلاثة من

للقيد في الجدول العام بالإضافة الى رسوم القيد امام المحاكم الجزئية فاذا انقضت سنة ثانية على استبعاد اسمه من الجدول دون ان يطلب اعاده قيده فلا يجوز اعادة قيد اسمه بعد ذلك الا في جدول المحامين تحت التمرين وبعد دفع رسوم القيد من جديد بشرط الا يكون قد مارس خلال مدة الاستبعاد عملا يتنافى وشروط قيده بجدول المحامين .

مادة ٣١ : يشترط لقيد المحامي في جدول المحامين امام المحاكم الجزئية :

أولاً : ان يكون قد امضى دون انقطاع سنتي التمرين المنصوص عليها في المادة ٢٤ .

ثانياً : ان يرفق بطلبه صور المنكرات والابحاث والاوراق القضائية او العقود والفتاوى والآراء القانونية التي يكون قد عاون في اعدادها مؤثرا عليها بذلك من المحامي الذي يتمرن بمكتبه او من مدير الادارة القانونية في الجهة الملحق بها .

وكذلك بياناً رسمياً بالجلسات التي يكون قد حضرها وصور هذه المحاضر بشرط الا يقل عددها عن خمسين جلسة .

ثالثاً : ان يكون قد واطب على حضور المحاضرات التي تلقى عليه والمشار اليها في المادة ٢٨ . ويحدد مجلس النقابة نسبة الحضور المطلوبه في هذه المحاضرات .

رابعاً : شهادة رسمية مصدق عليها من رئيس النقابة الفرعية تتضمن ممارسته الفعليه للمحاماه وعدم مخالفته لتقليد وكرامه المحاماة وغير ذلك من الشروط الاخرى التي تضعها لجنة

الجزئية والابتدائية تتناول الجانب التطبيقي لاعمال المحاماة وذلك طبقاً للمنهج الذي يحدده مجلس النقابة ويدعى لالقاء هذه المحاضرات قدامى المحامين ورجال القضاء واساتذة القانون وخبرائو المتخصصون .

وينشئ مجلس النقابة العامة معهداً عالياً للمحاماة يكون له مجلس ادارة ، برئاسة النقيب وعضوية اربعة من اعضائه من بينهم امين الصندوق واربعة من قدامى المحامين المقيدين امام محكمة النقض واثنين من اساتذة القانون بالجامعات واثنين من المستشارين .

وتكون مدة الدراسة بالمعهد سنتان وتحدد له ميزانية مستقلة ويحدد مجلس الادارة لائحة الداخلية ونظام القبول فيه وشروط ورسوم القيد ويصدر نقيب المحامين بالتشاور مع مجلس النقابة قراراً بتشكيل مجلس ادارة المعهد في بداية دورة المجلس وتكون مدته اربع سنوات .

مادة ٣٠ : اذا انقضت اربع سنوات على قيد المحامي بجدول المحامين تحت التمرين دون ان يتقدم لقيد اسمه بجدول المحامين امام المحاكم الجزئية يستبعد اسم المحامي من الجدول ويصدر بآثبات ذلك قرار من لجنة القبول .

ويجوز للمحامي خلال سنة من انقضاء مدة الاربع سنوات المذكوره ان يطلب قيد اسمه بجدول المحامين امام المحاكم الجزئية اذا توافرت فيه شروط هذا القيد على ان يسدد الى النقابة رسوماً جديده

اعضاؤها على الأقل وتثبت اجراءات حلف اليمين في محاضر اجتماعات اللجنة . .

مادة ٢٤ : مدة التمرين سنتان تنقص الى سنة واحدة للحاصلين على درجة الدكتوراة في القانون .

مادة ٢٦ : للمحامي تحت التمرين في السنة الثانية ان يترافع باسمه امام المحاكم الجزئية فيما عدا محاكم امن الدولة والمحاكم المستعجلة وذلك تحت اشراف المحامي الذي التحق بمكتبه او محامي الادارة القانونية التي الحق بها .

كما يجوز له الحضور باسمه في تحقيقات النيابة او الشرطة في مواد المخالفات والجنح .

وفي جميع الاحوال لا يجوز للمحامي تحت التمرين تقديم فتوى كتابية باسمه او التوقيع على العقود التي تقدم الى الشهر العقاري .

مادة ٢٧ : لا يجوز للمحامين تحت التمرين فتح مكتباً باسمه طوال فترة التمرين ويجوز لمجلس النقابة الفرعية في حالة مخالفة هذا الحكم ان يستصدر بعد سماع اقوال المحامي امراً على عريضة من قاضي المحكمة الجزئية التي يقع في دائرتها المكتب المذكور باغلاقه وتقوم النيابة العامة بتنفيذ هذا الامر .

مادة ٢٨ : تنظم النقابة الفرعية للمحامين في بداية كل سنة قضائية ولمدة سنة شهور محاضرات للمحامين تحت التمرين وللحامين المقيدين امام المحاكم

القبول واللائحة الداخلية للنقابة .

خامسا : ان يجتاز الاختبار الذى يضع قواعده ويبينه مجلس النقابة واللائحة الداخلية للنقابة .

مادة ٣٢ : يجوز قيد المحامى مباشرة امام المحاكم الجزئية اذا امضى فتره التمرين فى اعمال تعد نظيرة لاعمال المحاماه وفقا لاحكام المادة ٤٦ من القانون .

مادة ٣٣ : يقدم طلب القيد فى جدول المحامين امام المحاكم الجزئية الى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون .

مادة ٣٤ : يجوز للمحامى المقيد امام المحاكم الجزئية ان يفتح مكتبا باسمه منفردا او مع غيره ويكون حضوره امام المحاكم الجزئية فقط دون غيرها ، كما يكون له ان يحضر باسمه فى سائر التحقيقات التى تجريها النيابة العامة ولا يجوز للمحامى امام المحاكم الجزئية اعطاء الاراء والفتاوى القانونية المكتوبة .

مادة ٣٤ مكرر : يشترط لقيد المحامى فى جدول المحامين امام المحاكم الابتدائية ان يكون المحامى قد اشتغل بالمحاماه فعلا ثلاث سنوات على الاقل من تاريخ قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للمرافعه امام المحاكم الجزئية .

ويثبت الاشتغال بالمحاماه بتقديم بيان رسمى بالجلسات ومحاضرها التى يكون قد حضر فيها وتقديم صور المذاكرات والاوراق القضائية التى يكون باشرها والعقود التى يكون قد اعددها وذلك بالاضافه الى الشروط الواردة فى المادة السابقة .

وتقدم طلبات القيد امام المحاكم الابتدائية امام لجنة القبول المنصوص عليها فى المادة ١٦ .

ويكون حضوره امام المحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية والمحاكم الادارية التى تناظرها .

وله اعداد العقود المختلفة وشهرها وتوقيع الطلبات المتعلقة بها وذلك فيما عدا عقود تأسيس شركات المساهمة وعقود الرهن الرسمى او تعديلها ولا يجوز للمحامى امام المحاكم الابتدائية اعطاء الاراء والفتاوى القانونية المكتوبة .

ويجوز استثناء القيد مباشرة امام المحاكم الابتدائية لمن لم يسبق قيده اذا كان قد اشتغل باعمال قيد نظيره لاعمال المحاماه طبقا لاحكام المادة ٤٦ وذلك لمدة خمس سنوات على الاقل .

مادة ٣٥ : يشترط لقيد المحامى امام محاكم الاستئناف ان يكون قد اشتغل بالمحاماه فعلا عشر سنوات على الاقل من تاريخ قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للمرافعه امام المحاكم الجزئية .

ويثبت الاشتغال بالمحاماه بتقديم بيان رسمى بالجلسات التى يكون قد حضرها وتقديم صور المذكرات والاوراق القضائية التى يكون قد

باشرها او الفتاوى والاراء القانونية او العقود التى يكون قد اعددها وان يقدم شهادة من النقابة الفرعية التى يزاول عمله فى دائرتها بممارسته الفعلية للمحاماه واحترام تقاليدها وذلك كله طبقا لما تقرره لجنة القبول والنظام الداخلى للنقابة .

ويجوز استثناء القيد مباشرة امام محاكم الاستئناف لمن يسبق قيده

امام المحاكم الجزئية او الابتدائية اذا كان قد اشتغل باعمال تعد نظيرة لاعمال المحاماه طبقا لاحكام المادة ٤٦ وذلك لمدة لا تقل عن اثنى عشر سنة على الاقل ولا يجوز القيد لاول مره بجدول المحامين امام محاكم الاستئناف لمن يكون قد انقطع عن مزاوله الاعمال القانونية النظيرة مدة تجاوز عشر سنوات .

مادة ٣٩ : يشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين امام محكمة النقض ان يكون طالب القيد قد اشتغل بالمحاماه فعلا اثنى عشر سنة على الاقل من تاريخ قيده امام محاكم الاستئناف ولم تصدر ضده خلال هذه المدة احكام تأديبية تجاوز عقوبة الانذار ويقدم مع الطلب الابحاث وصور المذكرات المقدمة من المحامى امام محكمة الاستئناف ومحكمة القضاء الادارى والمحامى الذى رفض طلبه ان يطعن فى قرار الرفض امام محكمة النقض « الدائره الجنائية » خلال الاربعين يوما التالية لاعلانه .

مادة ٤٠ : يقدم طلب القيد الى جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا الى لجنة القبول المنصوص عليها فى المادة ١٦ من هذا القانون .

مادة ٤٥ : مع عدم الاخلال بالاتفاقيات الدولية المبرمه بين مصر والدول العربية للمحامى من رعايا هذه الدول المرافعه امام المحاكم المصرية بالاشتراك مع محام مصرى من الدرجة المقابلة للدرجة التى يحق له المرافعه امامها طبقا لقانون بلده وذلك فيما عدا الطعون الدستورية والادارية وبان من النقابة العامة وفى دعوى

معينه بذاتها. وبشرط المعامله
بالمثل .

ويجوز لمجلس النقابه العامه ان
يتجاوز عن شرط الجنسيه ويقيّد
محامى هذه الدول فى جدول
المحاميين المشتغلين للاعتبارات
القوميه وباغلبيه ثلاثة ارباع
اعضائه على الاقل .

ماده ٤٦ : يعد نظيرا
لاعمال المحاماه عند تطبيق احكام
القيد بجدول المحامين المشار اليها
فى الفصل السابق الوظائف الفنيه
فى القضاء ومجلس الدولة
والمحكمه الدستوريه العليا والنيابه
العامه والنيابه الاداريه واداره
قضايا الحكومه وتدرّس القانون
بالجامعات ويصدر قرار من مجلس
النقابه العامه بما يعتبر من الاعمال
القانونية الأخرى التى تعد نظيره
لاعمال المحاماة

ماده ٤٧ : للمحامى ان
يسلك الطريقه التى يراها ناجحه
طبقا لاصول المهنة فى الدفاع عن
موكله ولا يكون مسئولا عما يورده
فى مرافعته الشفويه او فى مذكراته
المكتوبه مما يستلزمه حق الدفاع .

وفى جميع الاحوال لا يجوز
القبض على محام او حبسه احتياطيا
لما ينسب اليه من جرائم القذف او
السب او الاهانه بسبب اقوال او
كتابا صدرت عنه اثناء او بسبب
ممارسته للمهنة .

ماده ٥٠ : فى الحالات
المبينه بالماده السابقه لايجوز
القبض على المحامى او حبسه
احتياطيا ولا ترفع الدعوى الجنائيه
فيها الا بأمر النائب العام .

ولا يجوز ان يشترك فى نظر
الدعوى الجنائيه او الدعوى التأديبيه
المرفوعة على المحامى احد من
اعضاء الهيئه التى وقع الاعتداء
عليها .

ماده ٥٥ : لا يجوز الحجز
على مقر النقابه او كتب المحامى او
اثاث مكتبه .

واستثناء من حكم الماده ٢٠ من
القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١
يجوز للمحامى او لورثته التنازل
عن حق ايجار مكتب المحاماه
لمزاولة مهنة او حرفة غير مقلقه
للاراحه او مضره بالصحه .

ماده ٥٨ : لا يجوز فى غير
المواد الجنائيه التقرير بالطعن امام
محكمه النقض او المحكمه الاداريه
العليا الا من المحامين المقررين
لديها سواء كان ذلك عن انفسهم او
بالوكاله من الغير كما لا يجوز تقديم
صحف الاستئناف او تقديم صحف
الدعاوى امام محكمه القضاء
الادارى الا اذا كانت موقعه من احد
المحاميين المقررين امامها ومصدق
على توقيع من النقابه الفرعيه
المختصه بصفته ودرجه قيده .

وكذلك لا يجوز تقديم صحف
الدعاوى او طلبات اوامر الاداء
للمحاكم الجزئيه الا اذا كانت موقعه
من احد المحامين المقررين امامها
ومصدق على توقيع من النقابه
الفرعيه المختصه بصفته ودرجه
قيده وذلك متى بلغت او جاوزت
قيمه الدعوى او امر الاداء خمسين
جنيها ويقع باطلا كل اجراء يتم
بالمخالفه لاحكام هذه الماده .

ماده ٥٩ : مع مراعاة حكم
الفقره الثانيه من الماده ٣٥ لا يجوز

تسجيل العقود التى تبلغ قيمتها ٥٠٠
جنيه فأكثر او التصديق عليها او
التأشير عليها بأى اجراء امام
مكاتب الشهر العقارى والتوثيق او
امام الهيئه العامه للاستثمار وغيرها
الا اذا كانت موقعه عليها من احد
المحاميين المقبولين للمرافعه امام
المحاكم الابتدائيه على الاقل
ومصدقا على توقيع من النقابه
الفرعيه المختصه بصفته ودرجه
قيده .

ماده ٦٠ : يشترط ان
يتضمن النظام الاساسى لاي شركة
من الشركات الخاصه التى يتطلب
القانون ان يكون لها مراقب حسابات
تعيين مستشار قانونى لها من
المقبولين امام محاكم الاستئناف
على الاقل من غير العاملين بها ولا
يقبل تسجيل هذه الشركات فى
السجل التجارى الا بعد التحقق من
استيفاء ذلك واخطار النقابه ولا
يجوز ان يكون المحامى مستشارا
قانونيا لاكثر من شركة واحده .

ماده ٦١ : يقبل المحامون
المقبولون امام المحاكم الابتدائيه
على الاقل فى جداول الحراس
القضائيين ووكلاء الدائنين .

ماده ٧٤ : مع مراعاة
الاحكام الخاصه بالمحاميين اعضاء
الادارات القانونيه . يجب على
المحامى ان يتخذ له مكتباً لائقاً فى
دائرة النقابه المقيد بها ولا يجوز ان
يكون للمحامى اكثر من مكتب واحد
فى جمهوريه مصر العربيه وفى
حالة مخالفة ذلك لمجلس النقابه
الفرعيه ان يستصدر بعد سماع
اقوال المحامى امر على عريضه
من قاضى المحكمه الجزئيه التى يقع
فى دائرتها المكتب المطلوب اغلاقه
لحين مسائلته تأديبيا وتقوم النيابة
العامه بتنفيذ هذا الامر .

ماده ١٠٢ : ترفع الدعوى

التأديبيه من نقيب المحامين متى طلب ذلك مجلس النقابة العامه أو رئيس محكمه النقض أو رئيس محكمه الاستئناف أو رئيس محكمه القضاء الادارى أو رئيس محكمه ابتدائيه أو رئيس محكمه اداريه أو رئيس نيابه

ماده ١٠٤ : اذا كانت

الوقائع المسنده الى المحامى بحيث تستدعى المحاكمه الجنائيه ترسل الاوراق الى النيابة العامه لتتخذ مآثراه فى هذا الشأن .

ماده ١٠٧ : يكون تأديب

المحامين من اختصاص مجلس يشكل من اقدم وكيلى النقابة او من ينوب عنه ومن اثنين من قدامى المحامين المقيدين امام محكمه النقض يختارهم مجلس النقابة ومن عضوين من اعضاء مجلس النقابة يختار احدهما المحامى المرفوعه عليه الدعوى التأديبيه ويختار الاخر مجلس النقابة .

ماده ١١٠ : يجوز لمجلس

التأديب وللمحامى ان يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم فاذا تخلف احد من الشهود عن الحضور أو امتنع عن اداء الشهاده جاز للمجلس احالتهم للنيابه لمعاقبتهم بالعقوبات المقرره فى مواد الجنج .

ماده ١١٦ : لمجلس النقابة

وللمحامى المحكوم عليه حق الطعن فى القرارات الصادره من مجلس التأديب المنصوص عليه فى المادة ١٠٧ وذلك خلال خمسه عشر يوما بالنسبه الى مجلس النقابة من تاريخ صدور القرار وبالنسبه الى المحامى من تاريخ اعلانه بالقرار أو تسلمه صورته .

وفيفصل فى هذا الطعن مجلس

يؤلف من اربعة من مستشارى محكمه النقض تعينهم جمعيتها العموميه كل سنه ومن النقيب او وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة للمحامى الذى رفعت عليه الدعوى التأديبيه ان يختار احد هذين العضوين .

ولا يجوز ان يشترك فى المجلس احد اعضاء مجلس التأديب الذى اصدر القرار المطعون عليه والقرار الذى يصدر يكون نهائيا .

ماده ١٢٦ : علاوه على

ماورد بشأنه نص خاص فى هذا القانون تختص الجمعيه العموميه بما يأتى :

أولا : انتخاب النقيب واطعاء مجلس النقابة .

ثانيا : التصديق على الحساب الختامى للسنة الماليه .

ثالثا : اقرار الميزانيه السنويه

رابعا : التصديق على النظام الداخلى للنقابة .

خامسا : تعديل قواعد وشروط القبول بالجدول وتعديل رسوم القيد والاشتراك السنوى ورسوم التمهغه التى يؤديها المحامون لصالح النقابة بناء على اقتراح مجلس النقابة .

سادسا : زياده مقدار المعاش للمخامين والمستحقين عنهم بناء على اقتراح مجلس النقابة .

سابعا : النظر فيما يهم النقابة من مسائل يرى مجلس النقابة عرضها عليه .

ماده ١٢٨ : للجمعيه

العموميه ان تعقد اجتماعات غير عاديه بناء على دعوة مجلس النقابة

العامه او بناء على طلب كتابى يقدم الى النقيب من عدد لا يقل عن الف عضو من اعضاء الجمعيه العموميه يكون مصدقا على توقيعاتهم من النقابة العامه ويبين فى الطلب اسبابه وجدول الاعمال المقترح ويتولى النقيب الدعوه للاجتماع خلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ الطلب .

واذا لم يوجه النقيب الدعوه خلال المده المذكورة اجتمعت الجمعيه العموميه غير العاديه بقوة القانون فى اليوم التالى لانتهاه تلك المده .

ماده ١٢٩ : اذا كان طلب

عقد الجمعيه العموميه غير العاديه لسحب الثقة من النقيب او عضوا او اكثر من اعضاء مجلس النقابة يشترط لصحه انعقادها حضور عدد من الاعضاء لا يقل عن جمعيه الانتخاب وتكون رئاستها لأكبر الاعضاء سنا من غير اعضاء المجلس .

ماده ١٣١ : يشكل مجلس

النقابة العامه من النقيب واربعه وعشرين عضوا ممن لهم حق حضور الجمعيه العموميه وان يكون نصف عدد الاعضاء على الاقل من المحامين المقبولين امام محكمه النقض ولا يجوز الجمع بين الترشيح لمنصب النقيب وعضويه المجلس .

ماده ١٣٢ : يشترط فيما

يرشح نفسه نقيبا ان يكون من المحامين اصحاب المكاتب الخاصه والمقيدى امام محكمه النقض والذين امضوا فى الاشتغال الفعلى بالمهنة اكثر من ثلاثين سنة متصله بالاضافه الى الشروط العامه للترشيح لعضويه مجلس النقابة العامه .

للقنابة واللوائح والقواعد المالية
الموحدة للقنابة العامة والقنابات
الفرعية .

٤ - وضع لائحة الرعاية
الاجتماعية والصحية لاجضاء
القنابة .

٥ - اعداد الموازنة التقديرية
المجمعة للقنابة وحساباتها الختامية
المجمعة .

٦ - دعوة الجمعية العمومية وتنفيذ
قراراتها .

٧ - ادارة شئون القنابة
واموالها وتحصيل الرسوم
والاشتراكات والاعفاء منها وقبول
الهبات والتبرعات والاعانات
وسائر الموارد الاخرى والاشراف
على حسابات القنابة وصرف
المبالغ التي تستلزمها الادارة في
الحدود الواردة بالميزانية .

٨ - تنظيم العلاقة بين مجلس
القنابة والقنابات الفرعية والتصديق
على قرارات الجمعيات العمومية
للقنابات الفرعية ومجالس القنابات
الفرعية .

٩ - دعوة رؤساء القنابات
الفرعية للاجتماع مره كل ثلاثة
اشهر ودعوة مجالس القنابات
الفرعية واللجان القنابية مره على
الاقل كل ستة اشهر للاجتماع مع
مجلس القنابة لدراسة مشاكل
المحاميين .

١٠ - تعيين اعضاء مجلس التأديب
ولجان قبول المحامين وصندوق
الاعانات والمعاشات وغيرها من
اللجان التي يرى المجالس
تشكيلها .

١١ - حق الاعتراض على
قرارات لجنة صندوق الاعانات
والمعاشات والفصل في المنازعات
الناشئة بين المستحقين للاعانات
والمعاشات وبين اللجنة .

١٢ - تعيين العاملين بالقنابة في

الحاصلين على الاصوات المتساوية
ويتم الانتخاب وفرز الاصوات
تحت اشراف لجان من غير
المرشحين ولكل مرشح ان ينيب
عنه في حضور اجراءات الفرز
محاميا لا يقل عن درجة قيده .
وعلى المجلس ان يخطر وزير
العدل ورئيس المحكمة الدستورية
ورئيس محكمة النقض ورئيس
المحكمة الادارية العليا ورؤساء
محاكم الاستئناف والنائب العام
ومنظمات المحامين بالدول العربية
والقنابات الفرعية بنتيجة الانتخاب
خلال ثلاثة ايام من تاريخ اعلان
النتيجة .

ماده ١٣٦ : تكون مدة
مجلس القنابة أربع سنوات من
تاريخ اعلان الانتخابات وتجرى
لتجديد المجلس خلال الستين يوما
السابقة على انتهاء مدته .

ماده ١٤٣ : فيما عدا ما
احتفظ به هذا القانون صراحة من
اختصاصات للجمعية العمومية
والقنابات الفرعية وهيئاتها يكون
لمجلس القنابة العامة اوسع
الصلاحيات في كل ما يتعلق بادارة
شئون القنابة العامة وتحقيق اهدافها
ونلك علاوة على الاختصاصات
الاخرى المقرره له في هذا القانون
ويختص مجلس القنابة وحده بما
يلي :

١ - قبول العضوية في
اتحادات المحامين الدولية أو
الاتحاد منها والاشتراك باسم
القنابة في مؤتمراتها .

٢ - اصدار مجلة المحاماه
والاشراف على تحريرها .

٣ - وضع النظام الداخلي

ماده ١٣٣ : يشترط فيمن
يرشح نفسه لعضوية مجلس
القنابة :

١ - ان يكون من اعضاء
الجمعية العمومية الذي مضى على
مزاوتهم المهنة اثني عشر سنة
متصلة لا تدخل فيها مدد الاعمال
النظيرة للمحاماة .

٢ - ان يكون مسددا لرسوم
الاشتراك المستحقة عليه حتى قفل
باب الترشيح .

٣ - الا يكون قد صدر ضده
خلال الثلاث سنوات السابقة على
الترشيح احكام او قرارات تأديبية
تجاوز عقوبة الانذار .

٤ - ان يرفق مع طلب الترشيح
الرسوم اللازمة الذي يقرها مجلس
القنابة وطلب مذكرى من عدد لا يقل
عن مائتي محام ومصديق عليه من
القنابة الفرعية المختصة .

ماده ١٣٥ : يجرى
الانتخاب لاختيار النقيب واطعاء
القنابة بدار القنابة وفي مقار
القنابات الفرعية وفقا للقواعد
والاجراءات التي يحددها النظام
الداخلي للقنابة ويكون انتخاب
النقيب بالاغلبية المطلقة للاصوات
الصحيحة فاذا لم يحصل احد
المرشحين على الاغلبية اعيد
الانتخاب بين المرشحين الحاصلين
على اكثر الاصوات ومن يتساوى
معهما ويكون الانتخاب في هذه
الحالة بالاغلبية النسبية وعند
تساوى الاصوات يقترع بين
الحاصلين على الاصوات المتساوية
ويكون انتخاب اعضاء المجلس
بالاغلبية النسبية للاصوات الصحيحة
للحاضرين فاذا تساوت الاصوات
بين اكثر من مرشح يقترع بين

الاعمال الادارية والمالية .

ماده ١٤٣ مكرر : لمجلس النقابة حق الاعتراض على قرارات الجمعيات العموميه للنقابات الفرعية ومجالس النقابات الفرعية وكافة القرارات التي تصدرها لجان النقابة الاخرى خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بها .

ولا تعتبر هذه القرارات نافذة الا بعد التصديق عليها من مجلس النقابة واذا لم يتعرض مجلس النقابة خلال شهر من تاريخ رفعها اليه اعتبرت نافذة .

ماده ١٤٤ مكرر : تنشأ لجان نقابية في دائرة كل محكمة جزئية او في الادارات القانونية للشركات والهيئات التي يزيد عدد المحامون فيها عن خمسين محاميا وتحدد اللائحة الداخلية للنقابة عدد ممثليها وشروط الترشيح واختصاص هذه اللجان .

ماده ١٥٢ : يتولى شئون النقابة الفرعية مجلس يشكل من رئيس وعشرة اعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من بين اعضائها فيما عدا مجالس النقابات الفرعية بالقاهرة والجيزة والاسكندرية فيشكل من رئيس وستة عشر عضوا وفي جميع الاحوال يجب ان يكون الرئيس ممن يزاولون المهنة مشغولين وتكون عضوية المجلس اربع سنوات ويتعين دعوة الجمعية قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوما على الاقل لاجراء انتخابات جديدة .

ماده ١٥٣ : يشترط فيمن يرشح لعضو مجلس النقابة الفرعية ان يكون قد مضى على اشتغاله بالمحاماه ثمان سنوات متصلة على

الاقل لا تتدخل فيها مدد الاعمال النظرية للمحاماه وتسرى بقية الشروط المبينة بالمادة (١٣٣)

ماده ١٦٧ : على المحامي ان يؤدي عند التقدم بطلب قيد اسمه في الجدول العام او باحد الجداول الملحقة به رسم القيد المقرر للجدول الذي يريد قيد اسمه به مع رسوم القيد بالجدول السابقة اذا لم يكن قد اداها وتكون رسوم القيد كالاتي :

٢٠٠ جنيه للقيد بالجدول العام على ان يزداد هذا الرسم الى

خمسة امثاله اذا تجاوزت سن الطالب اربعين سنة ويزاد الى خمسة الاف جنيه اذا تجاوزت سنة خمسين سنة .

١٥٠ جنيه للقيد بجدول المحامين امام المحاكم الجزئية .

٢٠٠ جنيه للقيد بجدول المحامين امام المحاكم الابتدائية .

٢٥٠ جنيه للقيد بجدول المحامين امام محاكم الاستئناف .

٤٠٠ جنيه للقيد بجدول المحامين امام محكمة النقض .

٢٠٠ جنيه للاعاده للجدول مالم يكن قد مضى على نقلة الى جدول غير المشغولين اكثر من خمس عشر سنة فتسرى بشأنه الرسوم المقررة للقيد بالجدول العام .

ماده ١٦٨ : يؤدي المحامي اشتراكا سنويا وفق الفئات الاتية :

٢٠ جنيه للمحامي تحت التمرين

٣٠ جنيه للمحامي امام المحاكم الجزئية .

٥٠ جنيه للمحامي امام المحاكم الابتدائية .

١٢٠ جنيه للمحامي امام محاكم الاستئناف .

٢٥٠ جنيه للمحامي امام محكمة النقض .

ماده ١٦٩ : على المحامي

ان يؤدي الاشتراك السنوي وفق الفئات المبينة بالمادة السابقة في ميعاد غاية اخر مارس من كل سنة ويتم السداد الى النقابة العامة ومن يتأخر في سداد الاشتراك عن الموعد المشار اليه لا يقبل منه أى طلب ولا يعطى له أى شهادة من النقابة ولا يتمتع بأى خدمة نقابية الا بعد ان يؤدي جميع الاشتراكات المتأخرة .

ماده ١٧٠ : يقوم امين

الصندوق بعد التاريخ المبين بالمادة السابقة بانذار المتخلف باستبعاد اسمه بمقتضى اعلان ينشر في مجلة المحاماه خلال شهر ابريل من كل سنة ومن يتخلف عن تأدية الاشتراك حتى اخر يونيو يستبعد اسمه من الجدول بقوة القانون .

فاذا اوفى الاشتراكات المستحقة عليه اعيد اسمه الى الجدول بغير اجراءات وتعتبر جميع الاعمال التي قام بها في فترة الاستبعاد باطله ولا تحسب له مدة الاستبعاد في الاقدمية والمعاش فاذا مضى على استبعاد المحامي سنتان دون ان يؤدي الاشتراكات المستحقة عليه وجب التنبيه عليه بالوفاء خلال ثلاثة اشهر فاذا انقضى هذا الموعد دون الوفاء بالاشتراكات السنوية زالت عضوية النقابة بقوة القانون ولا يجوز ان يعيد قيد اسمه الا باجراءات جديدة ورسوم جديدة مع سداد رسوم الاشتراكات المستحقة وتبطل جميع الاعمال التي قام بها خلال هذه الفترة .

مشروع بتعديل قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

ماده ١٧٦ : ينشأ بنقابة المحامين صندوق للرعاية الاجتماعية والصحية ويكون مقره بها ويهدف الى رعاية اعضاء النقابة من المحامين المقيدين بالجدول اجتماعيا وصحيا بما فى ذلك ترتيب معاش لهم عند تقاعدهم او للمستحقين عنهم فى حالة الوفاة ويكون للصندوق شخصية اعتبارية ويمثله النقيب قانونا امام الغير .

ماده ١٧٧ : يقوم على اداره الصندوق تحت اشراف مجلس النقابة لجنة تشكل برئاسة نقيب المحامين وعضوية اقدم وكيلى النقابة وامين صندوقها واربعه من اعضاء مجلس النقابة العامة واربعه من قدامى المحامين المقيدين امام محكمة النقض يختارهم المجلس كل سنتين .

ماده ١٨١ : تتكون موارد الصندوق من :
أولا : رصيد الصندوق .
ثانيا : نصف رسوم القيد .
ثالثا : نصف الاشتراكات السنويه .

رابعا : ٨٠ فى المائة مما تحصله النقابة ثمنا لورقة التمه .
خامسا : اتعاب المحاماه المحكوم بها فى جميع القضايا .

سادسا : ٨٠ فى المائة من اتعاب المحاماة فى قضايا الانتداب .

سابعا : ٨٠ فى المائة من الرسوم التى تتقاضاها النقابة عن طلبات تقدير الاتعاب .

ثامنا : الاعانات والتبرعات والهبات الاخرى .

تاسعا : عائد استثمار اموال الصندوق .

عاشرا : الهبات والتبرعات .

حادى عشر : الغرامات المقرره وفقا لهذا القانون واية موارد اخرى مشروعة ولمجلس النقابة ان يزيد رصيد الصندوق من الموارد السابقة بقرارات تصدر بأغلبية ثلثى اعضائه .

ماده ١٨٣ : يستحق الدمغه على المحامى عند اثبات حضوره لاول مره فى محاضر جلسات المحاكم اى كان نوعها واللجان القضائية واللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى وجلسات التحقيق الذى تجرى النيابة وجهات التحقيق المختلفة وكذا الطلبات المختلفة المقدمة من المحامين امام جميع الجهات الادارية والقضائية ولا يجوز للهيئات المتقدمه والمحاكم ان تقبل حضور المحامى

او تقبل تقديم اى دفاع او اوراق منه الا اذا سدد الدمغه واذا تعدد المحامون فى الدعوى او التحقيق ولو عن نفس الموكل تعددت الدمغه .

وتكون قيمة طابع الدمغه فى الحالات المتقدمه على النحو التالى :

٢ جنيه عند الحضور امام المحاكم الجزئية او جلسات التحقيق .

٤ جنيه للحضور امام المحاكم الابتدائية والادارية .

٦ جنيه للحضور امام محاكم الاستئناف والقضاء الادارى .

١٠ جنيه للحضور امام محكمة النقض والادارية العليا والدستورية .

ماده ١٨٩ : تودع اموال الصندوق فى حساب خاص باحد المصارف التى تختارها لجنة الصندوق ويكون الصرف بناء على قرار من اللجنة ويتوقيع رئيس وامين الصندوق او من ينوب عنهما ويمسك الصندوق حسابات مستقلة عن حسابات النقابة العامة ويكون للصندوق مراقب للحسابات يعينه مجلس النقابة سنويا وتحدد اتعابه ويجوز ان يكون مراقب حسابات النقابة مراقبا لحسابات الصندوق .

عندما ينتهى القانون ، يبدأ الطغيان ...

الفيلسوف الانجليزى جون لوك

أخبار نقابية



رسالة جديدة



على طريق الحق والعدل والشرف تستقبلك المحاماه
أفلا يثريها .. وعلى طريق النضال دفاعا عن الحق
تطلع إليك المحاماه ففكرا يغذيها ..
فأهلا بك في رجاب أقدس رسالة ..

جلسة ١٩٨٥/١١/٣

- | | | | |
|----------------------------------|---------------|-----------------------------------|--------------|
| ١ - خليل سامي على مهدي | قبول ابتدائي | ٢١ - حسن الصادق ابراهيم السيد | قبول ابتدائي |
| ٢ - عاطف شكرى جورج اسعد | قبول ابتدائي | ٢٢ - عادل الحسينى عبد السيد سالم | قبول ابتدائي |
| ٣ - احمد مصطفى كامل أحمد | قبول ابتدائي | ٢٣ - جمال السيد ابراهيم جزر | قبول ابتدائي |
| ٤ - فوزية عثمان هنداوى الشامى | قبول جدول عام | ٢٤ - مصطفى محمد مصطفى | قبول ابتدائي |
| ٥ - عبد المنعم السيد جبران مصطفى | قبول ابتدائي | ٢٥ - ايناس فؤاد عبد التواب | قبول ابتدائي |
| ٦ - على حسن عوض | قبول جدول عام | ٢٦ - سامية أحمد مصطفى أحمد | قبول ابتدائي |
| ٧ - محمود حسين أحمد محبوب | قبول ابتدائي | ٢٧ - ماجدة عبد الوهاب حلمي | قبول ابتدائي |
| ٨ - محمد محمد بيومى السيد علوان | قبول ابتدائي | ٢٨ - ابراهيم أمام على محمد | قبول ابتدائي |
| ٩ - سامى عبد الرحمن عفيفى | قبول ابتدائي | ٢٩ - فاطمة احمد احمد الجزار | قبول ابتدائي |
| ١٠ - جمال شديد ابراهيم | قبول ابتدائي | ٣٠ - حسين محمد عبد الحميد اسماعيل | قبول ابتدائي |
| ١١ - محمد حسين عباس السيد | قبول ابتدائي | ٣١ - محمود زكى عثمان والى | قبول ابتدائي |
| ١٢ - محمد السيد محمد متولى | قبول استئناف | ٣٢ - سحر احمد عباس البحيرى | قبول ابتدائي |
| ١٣ - الدمرداش الباسل حمدان | قبول ابتدائي | ٣٣ - فتحى محمود عبد الحليم | قبول ابتدائي |
| ١٤ - نبيلة على السيد رمضان | قبول ابتدائي | ٣٤ - عبد الله عبد العزيز حسانين | قبول ابتدائي |
| ١٥ - محمد رجائى عبد الرحمن | قبول استئناف | ٣٥ - محمد مليجى محمد ابراهيم بدوى | قبول ابتدائي |
| ١٦ - مجدى على محمد احمد | قبول ابتدائي | ٣٦ - حسين هارون حسين محمد | قبول ابتدائي |
| ١٧ - علاء الدين على حسن | قبول ابتدائي | ٣٧ - محمد نصر احمد نوفل | قبول ابتدائي |
| ١٨ - مجدى فرح فيليب بطرس القمص | قبول ابتدائي | ٣٨ - ايهاب محمد محمود يس | قبول ابتدائي |
| ١٩ - محسن السعيد السيد نور | قبول ابتدائي | ٣٩ - عزت محمد محمد محمود | قبول ابتدائي |
| ٢٠ - مجدى سيد ابراهيم عثمان | قبول ابتدائي | ٤٠ - محمد عادل برهان نور | قبول ابتدائي |



٤١ - يوسف طاهر خليل طاهر	قبول ابتدائي	٧٣ - يحيى بدران عبد الهادي عطية	قبول جدول عام
٤٢ - عبد الرازق عبد الرازق ابراهيم	قبول ابتدائي	٧٤ - اشرف حمزة ابو المعاطي السيد	قبول جدول عام
٤٣ - ممدوح عبد العاطي ابراهيم المنسي	قبول ابتدائي	٧٥ - محمد شعبان ابراهيم البنواني	قبول جدول عام
٤٤ - ماهر الدسوقي احمد سعد	قبول ابتدائي	٧٦ - أيمن عبد الفتاح عبده عبده	قبول جدول عام
٤٥ - سهام محمد احمد مرضى	قبول ابتدائي	٧٧ - عادل عبده سليمان العسيلي	قبول جدول عام
٤٦ - حسين خطاب حسين أحمد	قبول ابتدائي	٧٨ - صلاح جابر سليمان عبد الخالق	قبول جدول عام
٤٧ - صلاح سيد علي حسين	قبول ابتدائي	٧٩ - بشير زيدان حامد جاد الكريم	قبول جدول عام
٤٨ - محمد صالح سيد صالح	قبول ابتدائي	٨٠ - مجدى عبد الحكيم علي منصور	قبول جدول عام
٤٩ - محمد عبد المقصود عبد الحميد	قبول ابتدائي	٨١ - حسن أحمد جوده البزار	قبول جدول عام
٥٠ - ربيع المتولي أحمد الخيارى	قبول ابتدائي	٨٢ - محمد ابو اليزيد عبد العال خير	قبول جدول عام
٥١ - محمد أحمد حداد	قبول ابتدائي	٨٣ - يحيى رشاد مصطفى رمضان	قبول جدول عام
٥٢ - فتح الله سعيد كريم	قبول ابتدائي	٨٤ - أكرم ابراهيم احمد مرجان	قبول جدول عام
٥٣ - نور الدين أحمد اسماعيل	قبول استئناف	٨٥ - اكرم عامر عامر حسن	قبول جدول عام
٥٤ - عادل حبيب لوندى	قبول ابتدائي	٨٦ - عبد الوهاب محمد عبد الوهاب	قبول جدول عام
٥٥ - سعيد السيد طه ابراهيم	قبول ابتدائي	٨٧ - أيمن محمد محمود السيد	قبول جدول عام
٥٦ - علاء الدين عباس يوسف	قبول ابتدائي	٨٨ - أحمد حسن زينهم حسن	قبول جدول عام
٥٧ - مجدى محمد محمد ابو العنين	قبول ابتدائي	٨٩ - مصطفى بهلول حلمي مصطفى	قبول جدول عام
٥٨ - صلاح العادلى سالم حجازى	قبول ابتدائي	٩٠ - محمد عبد المنعم رفاعى عماره	قبول جدول عام
٥٩ - سعيد فرج مرسى محمد	قبول ابتدائي	٩١ - أمل عبد الرحمن الحسينى	قبول جدول عام
٦٠ - رأفت محمد مصطفى حسن سليم	قبول ابتدائي	٩٢ - محمود معروف اسعد هوارى	قبول جدول عام
٦١ - عادل حسين الحسينى	قبول ابتدائي	٩٣ - هيام أحمد محمد سعيد الشرشابى	قبول جدول عام
٦٢ - عبد الستار عبد الرحمن أحمد	قبول ابتدائي	٩٤ - محمد علي يحيى مبارك	قبول جدول عام
٦٣ - سوسن حسين محمد حسن	قبول ابتدائي	٩٥ - ياسر عبدالله النجار	قبول جدول عام
٦٤ - محمد سعد الدين أحمد عبدالله	قبول ابتدائي	٩٦ - محمد يوسف ابراهيم عثمان	قبول جدول عام
٦٥ - المعتصم أحمد محمد محمد الحطيب	قبول ابتدائي	٩٧ - محمود محمد مصطفى سند	قبول جدول عام
٦٦ - أحمد فهمى عبد النعيم حامد	قبول ابتدائي	٩٨ - أحمد ابراهيم محمد البدوى	قبول جدول عام
٦٧ - أحمد السيد أحمد خلف	قبول ابتدائي	٩٩ - منى أحمد السيد حسنين	قبول جدول عام
٦٨ - محمد صبرى إمام صبيح عفيفى	قبول ابتدائي	١٠٠ - ماريه يوسف وهبة منصور	قبول جدول عام
٦٩ - عبد السلام عثمان محمد سيد	قبول ابتدائي	١٠١ - غلاب عبد الدايم عبدالله	قبول جدول عام
٧٠ - وفاء يحيى محمد علي	قبول ابتدائي	١٠٢ - مصطفى محمد السيد عبدالله	قبول جدول عام
٧١ - سعيد لبيب عبد الرحمن الخولى	قبول ابتدائي	١٠٣ - محمد أحمد صالح الألفى	قبول جدول عام
٧٢ - اسماعيل مصطفى اسماعيل سالم	قبول جدول عام	١٠٤ - ابراهيم صابر فهمى ابو السعود	قبول جدول عام

زماله جديده

١٣٥ - خالد صبيح حلمي اسماعيل قبول جدول عام

١٣٦ - حياة حزين عبد الراضى عبد الرحيم قبول جدول عام

١٣٧ - أميره محمد على مشرف قبول جدول عام

١٣٨ - راجى زكى رزق فرج قبول جدول عام

١٣٩ - أحمد كامل محمد المادنة قبول جدول عام

١٤٠ - ابراهيم أحمد أمين عماره قبول جدول عام

١٤١ - ناهد محمد عبد العزيز محمد قبول جدول عام

١٤٢ - نسرین لطفى ابراهيم الدسوقي قبول جدول عام

١٤٣ - محمد السعيد محمود خليل قبول جدول عام

١٤٤ - أشرف العشماوى عبد الحليم قبول جدول عام

١٤٥ - على أحمد على رشوان قبول جدول عام

١٤٦ - احمد احمد حسين رمضان قبول جدول عام

١٤٧ - نجوى سالم منصور سالم شبايك قبول جدول عام

١٤٨ - مرفت فرید حامد عرينى قبول جدول عام

١٤٩ - حسن محمد احمد زيدان قبول جدول عام

١٥٠ - السعيد السعيد جاد الشيطى قبول جدول عام

١٥١ - عبد النبى احمد السيد البهنسى قبول جدول عام

١٥٢ - فهمى فهمى سليمان شلبى قبول جدول عام

١٥٣ - عبد المنعم ابراهيم على سلام قبول جدول عام

١٥٤ - كامل فتحى السيد البعثى قبول جدول عام

١٥٥ - اسماعيل عبد المطلب عابد قبول جدول عام

١٥٦ - مجدى محمد حسن عرب قبول جدول عام

١٥٧ - سهير عبد الرحمن السيد على قبول جدول عام

١٥٨ - أحمد حسين أحمد حسين قبول جدول عام

١٥٩ - سميه محمد حافظ ابو النجا قبول جدول عام

١٦٠ - عبد العزيز عيد عبد العزيز قبول جدول عام

١٦١ - عصام خليل يوسف خليل قبول جدول عام

١٦٢ - أشرف دهشان اسماعيل قبول جدول عام

١٦٣ - جمال حسن احمد ابراهيم قبول جدول عام

١٦٤ - بهاء الدين احمد عبد الكريم القاضى قبول جدول عام

١٦٥ - رمضان سعد سعيد راشد قبول جدول عام

١٦٦ - عصام حسب الله عبد الشهيد يوسف قبول جدول عام

١٠٥ - مدوح محمد وجيه محمد محمد الريمس قبول جدول عام

١٠٦ - ايمان حمزة محمد محمد دره قبول جدول عام

١٠٧ - رضا سعد محمد الشيخ قبول جدول عام

١٠٨ - نبيل محمد سيد أحمد زيدان قبول جدول عام

١٠٩ - هاله أحمد سليمان الخوالق قبول جدول عام

١١٠ - اسماعيل محمد مصطفى أبو غزاله قبول جدول عام

١١١ - عزت على محمد مسعود قبول جدول عام

١١٢ - عبد الفتاح توفيق محمددين خلف الله قبول جدول عام

١١٣ - جيهان سعد حسن أبو عصبين قبول جدول عام

١١٤ - سعد عبده سعد معوض قبول جدول عام

١١٥ - عادل عبد المسيح حسن باسيلي قبول جدول عام

١١٦ - حنان حسين الشربيني عبد العاطى قبول جدول عام

١١٧ - حامد محمد حميد جهيمى قبول جدول عام

١١٨ - هانى كمال ابو المجد قبول جدول عام

١١٩ - سامى يحيى عبد العزيز أمين قبول جدول عام

١٢٠ - أحمد صالح عبد الحميد محمود قبول جدول عام

١٢١ - الدسوقي فهم السيد عيسى قبول جدول عام

١٢٢ - حسن شلبى عبده عماره قبول جدول عام

١٢٣ - أشرف رؤوف كامل ابراهيم قبول جدول عام

١٢٤ - طارق محى الدين مجرم قبول جدول عام

١٢٥ - عادل عبد الرحمن سيفينه قبول جدول عام

١٢٦ - عبد الرحيم مدبولى السيد قبول جدول عام

١٢٧ - ميشيل بساده احكاروس قبول جدول عام

١٢٨ - هشام محمد عبد الرحمن العيسوى قبول جدول عام

١٢٩ - احمد عوض محمد خليفه قبول جدول عام

١٣٠ - نجلاء أحمد جلال صالح قبول جدول عام

١٣١ - رمضان مصطفى عبد الجواد قبول جدول عام

١٣٢ - العباس سليم محمود محمد قبول جدول عام

١٣٣ - سعيد محمد كمال ابو الخير قبول جدول عام

١٣٤ - ثروت محمد عامر عامر قبول جدول عام



- ١٦٧ - عماد منصور مرسى منصور قبول جدول عام
١٦٨ - حافظ امام حافظ حسن قبول جدول عام
١٦٩ - محمد السعيد السيد على صالح قبول جدول عام
١٧٠ - خالد محمد حسن رحومه قبول جدول عام
١٧١ - حسن شكرى رزق محمد قبول جدول عام
١٧٢ - اشرف حسنى حسن رياض قبول جدول عام
١٧٣ - عبد الحميد عبد الحميد عبد الجواد قبول جدول عام
١٧٤ - بسام عبد الكريم محمد قبول جدول عام
١٧٥ - نبيل احمد محمود غازى قبول جدول عام
١٧٦ - علاء الدين على مخلص حسن قبول جدول عام
١٧٧ - طارق حسين محمد ابراهيم الجلال قبول جدول عام
١٧٨ - هدى عيد على عيد قبول جدول عام
١٧٩ - ممدوح عيد محمود عبد الحميد قبول جدول عام
١٨٠ - احمد ابراهيم حامد رضا قبول جدول عام
١٨١ - على مصطفى كمال حسن فارس قبول جدول عام
١٨٢ - مدحت عبد المنصف احمد محمد قبول جدول عام
١٨٣ - محمد محمد أمين متولى القرموطى قبول جدول عام
١٨٤ - ولاء محمود على حسن الخضرى قبول جدول عام
١٨٥ - صبرى عبد الستار جويد قبول جدول عام
١٨٦ - امال رمضان معاطى الغريب قبول جدول عام
١٨٧ - وائل كمال السيد داود قبول جدول عام
١٨٨ - هويدا على عثمان مصطفى قبول جدول عام
١٨٩ - مشعل عبد الرؤوف محمد يوسف قبول جدول عام
١٩٠ - عبد الرؤوف ابراهيم سالم قبول جدول عام
١٩١ - ممدوح عمار محمد عمار قبول جدول عام
١٩٢ - طارق السيد عفيفى حسنين قبول جدول عام
١٩٣ - رضوان احمد طه سعد قبول جدول عام
١٩٤ - رضا ياسمين محمد سعد قبول جدول عام
١٩٥ - مصطفى عبد السلام مصطفى عجيظه قبول جدول عام
١٩٦ - سمير محمد محمد على قبول جدول عام
١٩٧ - عزمى محمد سلمان سلمان قبول جدول عام
١٩٨ - علاء احمد عبد العال قبول جدول عام
١٩٩ - رافت محمد منصور قبول جدول عام
٢٠٠ - منى على محمد شحاته قبول جدول عام
٢٠١ - سلوى حمدي محمد رجب قبول جدول عام
٢٠٢ - رمضان طه على حسن الهجرسى قبول جدول عام
٢٠٣ - سميه محمود جمال ابو السعود قبول جدول عام
٢٠٤ - عبد الحميد عبد الحميد محمود الميدانى قبول جدول عام
٢٠٥ - محمود كامل على ابو حرب قبول جدول عام
٢٠٦ - ياسر مصطفى عبد الله الهمشرى قبول جدول عام
٢٠٧ - عزه شحاته محمد رجب قبول جدول عام
٢٠٨ - هشام مصطفى محمود حسن قبول جدول عام
٢٠٩ - عوض صبحى احمد مراد قبول جدول عام
٢١٠ - محمود محمد نور الدين حامد قبول جدول عام
٢١١ - مفضل سليمان مفضل قبول جدول عام
٢١٢ - صفوت امين عبد الوهاب على قبول جدول عام
٢١٣ - احمد ابراهيم السيد كمال قبول جدول عام
٢١٤ - جيهان حسين عبده سالم قبول جدول عام
٢١٥ - بدر عباس رمضان محمد قبول جدول عام
٢١٦ - طارق عبد السلام حسين المصرى قبول جدول عام
٢١٧ - محمد حسين عبد العزيز محمد قبول جدول عام
٢١٨ - ايمان يسر عبد العزيز شريف قبول جدول عام
٢١٩ - عامر عبد الرحيم محمد محمود قبول جدول عام
٢٢٠ - نبيل شفيق ابراهيم قبول جدول عام
٢٢١ - ياسر عبد الحميد مصطفى سيد سلامه قبول جدول عام
٢٢٢ - ياسر سيد عبد القادر على قبول جدول عام
٢٢٣ - مجدى محمود رمضان قبول جدول عام
٢٢٤ - محمد عبد الستار امام المنوفى قبول جدول عام
٢٢٥ - سحر صالح محمد على قبول جدول عام
٢٢٦ - عصام عبد الفتاح ميهوب قبول جدول عام
٢٢٧ - عبد الفتاح عبد النبى ابراهيم متولى قبول جدول عام
٢٢٨ - ثناء عبد الغنى ابراهيم قبول جدول عام
٢٢٩ - اشرف عبد العزيز روى عبد العزيز قبول جدول عام
٢٣٠ - فواز امين مأمون الشرقاوى قبول جدول عام

زماله جديده

- ٢٦١ - على حمدى على الشحيلى قبول جدول عام
٢٦٢ - سناء عبد العزيز محمود الزر قبول جدول عام
٢٦٣ - مأمون محمود عبد الرحمن مجاهد قبول جدول عام
٢٦٤ - حسن سامى محمد درغام قبول جدول عام
٢٦٥ - سيد ابراهيم عباس سيد قبول جدول عام
٢٦٦ - محمد سامح عبد الخالق محمد مصطفى قبول جدول عام
٢٦٧ - محمد محمد محى الدين على الشربيني قبول جدول عام
٢٦٨ - حسام ابراهيم محمد محمد طراظير قبول جدول عام
٢٦٩ - محمد محمد حسن الصاوى قبول ابتدائى
٢٧٠ - سعد أحمد عجمى منصور قبول ابتدائى
٢٧١ - جورج زكى ميخائيل متى قبول ابتدائى
٢٧٢ - فوزى فرحات ابراهيم العيساوى قبول ابتدائى
٢٧٣ - محمود السيد بدوى حسين قبول ابتدائى
٢٧٤ - عبد الرحمن يوسف احمد مرعى قبول ابتدائى
٢٧٥ - سلامه ابراهيم ابراهيم غرابه قبول ابتدائى
٢٧٦ - منال الشافعى حامد بدير قبول ابتدائى
٢٧٧ - محمد راضى محمد مسعود قبول ابتدائى
٢٧٨ - صلاح اسماعيل خليفة صبحى قبول ابتدائى
٢٧٩ - علام الدين حسنين على رضوان قبول ابتدائى
٢٨٠ - مجدى سليمان شندى سليمان قبول ابتدائى
٢٨١ - حسن اسماعيل ابراهيم محمد قبول ابتدائى
٢٨٢ - عبد اللطيف محمد عبد اللطيف النجار قبول ابتدائى
٢٨٣ - بدر الدين اسماعيل محمد على قبول ابتدائى
٢٨٤ - نادر عارف زاهر البحيرى قبول ابتدائى
٢٨٥ - السيد محمد رمضان الشرقاوى قبول ابتدائى
٢٨٦ - السيد حسين رياض اسماعيل قبول ابتدائى
٢٨٧ - صلاح مغربى توفيق قبول ابتدائى
٢٨٨ - مجدى شفيق جرجس قبول ابتدائى
٢٨٩ - امام الليثى فضل عبد الله قبول ابتدائى
٢٩٠ - محمد ابراهيم ابراهيم الخولى قبول ابتدائى
٢٩١ - محمد صبرى شعبان محمد قبول ابتدائى
٢٩٢ - محمود احمد مصطفى سيد قبول ابتدائى

- ٢٣١ - سالمان صدقى فرغلى قبول جدول عام
٢٣٢ - اشرف محمد بيومى سليمان قبول جدول عام
٢٣٣ - ابراهيم محمد محمد جادو قبول جدول عام
٢٣٤ - محمد فتحى السيد سلمان الجمل قبول جدول عام
٢٣٥ - عبد الحى محروس على حسنين قبول جدول عام
٢٣٦ - سعيد حمدى امين على قبول جدول عام
٢٣٧ - سامح ابراهيم محمد ابراهيم قبول جدول عام
٢٣٨ - محمد اسماعيل عبد الحميد ابو عامر قبول جدول عام
٢٣٩ - معتز بالله ابراهيم محمود العدوى قبول جدول عام
٢٤٠ - عبد المنعم شحاته عفيفى بطيخش قبول جدول عام
٢٤١ - منار محمد على رمضان قبول جدول عام
٢٤٢ - سامح امين سامى عيد جبر قبول جدول عام
٢٤٣ - حاتم حسن احمد عبد العال قبول جدول عام
٢٤٤ - منال صالح على عويس قبول جدول عام
٢٤٥ - جمال عبد الحميد ابراهيم قبول جدول عام
٢٤٦ - اشجان احمد عبد الرحيم قبول جدول عام
٢٤٧ - خالد محمد عبد العال الكلو قبول جدول عام
٢٤٨ - نيفر زغلول توفيق عبد الملك قبول جدول عام
٢٤٩ - منى احمد عبد الباقي عبد الوهاب قبول جدول عام
٢٥٠ - محمد محمد عبد الحافظ عبد الرحمن قبول جدول عام
٢٥١ - ناصر عبد العال محمد عمر قبول جدول عام
٢٥٢ - مدحت كمال مصطفى الخياط قبول جدول عام
٢٥٣ - سامى بباوى ميخائيل قبول جدول عام
٢٥٤ - أيهاب زكى عبد التميع الهضيبي قبول جدول عام
٢٥٥ - سمير دردير عبد الصبور قبول جدول عام
٢٥٦ - جمال عبد الناصر عبد الرحمن قبول جدول عام
٢٥٧ - كامل بدوى بدوى سليم قبول جدول عام
٢٥٨ - مجدى فؤاد محمد قبول جدول عام
٢٥٩ - ابراهيم احمد محمود الصعيدى قبول جدول عام
٢٦٠ - عاصم على محمد دعيبس قبول جدول عام

٢٩٣ - محمود احمد الراوى عيسى	قبول ابتدائى	٣٢٥ - علا احمد صبيح طه	قبول ابتدائى
٢٩٤ - ميناى خشيك خاشادورىان	قبول ابتدائى	٣٢٦ - الهام محمود الغالى برکه	قبول ابتدائى
٢٩٥ - امير فؤاد عبد العليم احمد	قبول ابتدائى	٣٢٧ - طه محمد طه عبد الكريم دويدار	قبول ابتدائى
٢٩٦ - صلاح الدين محمد على ابراهيم	قبول ابتدائى	٣٢٨ - صلاح عرفه عبد الفتاح الصيفى	قبول ابتدائى
٢٩٧ - سعيد محمد فتح الباب سليمان	قبول ابتدائى	٣٢٩ - صلاح محمد عطيه محمد	قبول ابتدائى
٢٩٨ - السيد احمد قضايا	قبول استئناف	٣٣٠ - عصام على حسنين التابعى	قبول ابتدائى
٢٩٩ - احمد احمد سيد عبد الله	قبول ابتدائى	٣٣١ - نبيل عبد العظيم خليل سيد غريب	قبول ابتدائى
٣٠٠ - اشرف احمد نعيم	قبول ابتدائى	٣٣٢ - رجب على مرسال عبد الله	قبول ابتدائى
٣٠١ - ماجدة فؤاد ذكى ابراهيم	قبول استئناف	٣٣٣ - أنور عجمى قاسم مصطفى	قبول ابتدائى
٣٠٢ - حسين السيد سراج الدين	قبول ابتدائى	٣٣٤ - احمد عرفان عبد السميع سلطان	قبول ابتدائى
٣٠٣ - محمد حكيم محمد حسن	قبول ابتدائى	٣٣٥ - نزهى قابيل خليل	قبول ابتدائى
٣٠٤ - فتحى عبد الوهاب محمد ابو زكرى قبول ابتدائى	قبول ابتدائى	٣٣٦ - مها محمد كامل زهيرى	قبول ابتدائى
٣٠٥ - سوسن سعد ابراهيم عيد	قبول ابتدائى	٣٣٧ - صلاح الدين عبد اللطيف حسين	قبول ابتدائى
٣٠٦ - اسحق فهمى نخله نجيب	قبول استئناف	٣٣٨ - السيد عبد المنعم السيد مصطفى	قبول ابتدائى
٣٠٧ - احمد حافظ محمد شهاوى	قبول ابتدائى	٣٣٩ - عبد الرازق محمد فرحات	قبول ابتدائى
٣٠٨ - معتصم بالله محمد احمد مرغنى	قبول جدول عام	٣٤٠ - عبد المولى محمد مرسى عبد المولى قبول ابتدائى	قبول ابتدائى
٣٠٩ - احمد عبد المنعم محمد حسن	قبول جدول عام	٣٤١ - محمد سيد محمد على شعلان	قبول ابتدائى
٣١٠ - عبد الله محمود على عبد الله	قبول جدول عام	٣٤٢ - عفيفى محمود عبد الله عبد الوهاب قبول ابتدائى	قبول ابتدائى
٣١١ - سعد الله حسن سعد الله عبد اللطيف قبول ابتدائى	قبول ابتدائى	٣٤٣ - عبد الباسط محمود عبد الحميد	قبول ابتدائى
٣١٢ - مصطفى حسن صادق محبوب	قبول ابتدائى	٣٤٤ - صلاح الدين احمد محمد القاضى	قبول ابتدائى
٣١٣ - محمد حمدى احمد عبد اللاه	قبول ابتدائى	٣٤٥ - الحسين الحنفى السيد ابو العنين	قبول ابتدائى
٣١٤ - طارق محمود ابراهيم احمد شحاته قبول جدول عام	قبول ابتدائى	٣٤٦ - ممدوح شاهين محمد ابراهيم	قبول ابتدائى
٣١٥ - كمال عفيفى طه صقر	قبول استئناف	٣٤٧ - عوض السعيد عوض الخولى	قبول استئناف
٣١٦ - أمين عبد السلام الديب	قبول ابتدائى	٣٤٨ - عادل عثمان الالفى	قبول استئناف
٣١٧ - محمد السعيد عبده السعيد	قبول ابتدائى	٣٤٩ - محمود محمد محمد النجار	قبول ابتدائى
٣١٨ - صبحى حسن مصطفى منيمى	قبول ابتدائى	٣٥٠ - عبد الحى عطيه ابو العزم	قبول ابتدائى
٣١٩ - محمد هلال ابو النجا الشهاوى	قبول ابتدائى	٣٥١ - حسن عمران السمان	قبول ابتدائى
٣٢٠ - سيد قرنى ابو سريع مرسى	قبول ابتدائى	٣٥٢ - جمال محمود محمود احمد الامام	قبول ابتدائى
٣٢١ - امال محمود بلال محمود	قبول ابتدائى	٣٥٣ - سميه عبد الحى احمد مبروك	قبول ابتدائى
٣٢٢ - عمر حسين مأمون حسن الديب	قبول جدول عام	٣٥٤ - نجيب محمد نجيب	قبول ابتدائى
٣٢٣ - عبد الفتاح محمد عبد الفتاح فرج	قبول ابتدائى	٣٥٥ - خلف عوض ابراهيم	قبول ابتدائى
٣٢٤ - السيد محمود ابراهيم طافور	قبول استئناف	٣٥٦ - مجدى محروس دلود	قبول ابتدائى

زماله جديده

٣٨٨ - أحمد محمد سرحان	قبول جدول عام	٣٥٧ - محمود عبد المطلب عبد الحليم	قبول ابتدائي
٣٨٩ - أسامه عبد المحسن مصطفى مصطفى	قبول جدول عام	٣٥٨ - اشرف احمد شوقي	قبول ابتدائي
٣٩٠ - محمود عبد العزيز سيد سليمان	قبول جدول عام	٣٥٩ - محسن محمد سيد ابراهيم	قبول ابتدائي
٣٩١ - محمد سيد ابراهيم محمد	قبول جدول عام	٣٦٠ - جمال الدين حسن عبد اللطيف شرف	قبول ابتدائي
٣٩٢ - احمد يوسف عبد الرحيم رضوان	قبول جدول عام	٣٦١ - سامي حلمي عبد العظيم محمد السيد	قبول ابتدائي
٣٩٣ - ماهر مختار ابراهيم محمد خليل	قبول جدول عام	٣٦٢ - محمود محمد السيد رجب	قبول ابتدائي
٣٩٤ - طارق محمود مفتاح برشيه	قبول جدول عام	٣٦٣ - محمد عبد القادر شلبي رافت	قبول ابتدائي
٣٩٥ - سناء عبد الله طنطاوى سالم	قبول جدول عام	٣٦٤ - سناء محمد ابراهيم محمد مراد	قبول ابتدائي
٣٩٦ - خالد عزت محمد الشربيني	قبول جدول عام	٣٦٥ - حسن عبد المحسن عبد السلام	قبول ابتدائي
٣٩٧ - أحمد حسيب عبد الوارث	قبول جدول عام	٣٦٦ - سعد محمد احمد ابو على	قبول ابتدائي
٣٩٨ - وجيه عمانوئيل نجيب عبد الملاك	قبول جدول عام	٣٦٧ - السعيد السيد مرسى عليه	قبول ابتدائي
٣٩٩ - مصطفى عبد الجليل قرشى	قبول جدول عام	٣٦٨ - المصليحي حلمي الشرقاوى	قبول ابتدائي
٤٠٠ - فتحى سليم محمد الشاورى	قبول جدول عام	٣٦٩ - محمد جمعه السيد محمد القاضي	قبول ابتدائي
٤٠١ - محمد السيد محمد صالح النعناعى	قبول جدول عام	٣٧٠ - علاء الدين عطا عبد العليم عمر	قبول ابتدائي
٤٠٢ - خالد محمد محمود وهدان	قبول جدول عام	٣٧١ - سمر سعد زغلول عبد المطلب	قبول ابتدائي
٤٠٣ - السيد احمد محمد العناني	قبول جدول عام	٣٧٢ - اصلاح احمد محمود الضبع	قبول ابتدائي
٤٠٤ - أيمن مصطفى رياض عبد الحميد	قبول جدول عام	٣٧٣ - جمعه محمد قطب خميس	قبول ابتدائي
٤٠٥ - نجلاء ابراهيم محمد سليمان	قبول جدول عام	٣٧٤ - محمد توفيق محمد عناني	قبول ابتدائي
٤٠٦ - احمد بدوى احمد فايد	قبول جدول عام	٣٧٥ - سامي فهمي على أحمد	قبول ابتدائي
٤٠٧ - عبد القادر محمود طاهر فريد	قبول جدول عام	٣٧٦ - طارق مسعد حسن موسى	قبول ابتدائي
٤٠٨ - السعيد سعد عبد الرحيم هواش	قبول جدول عام	٣٧٧ - مجدى سليمان الفرجاني سليمان	قبول ابتدائي
٤٠٩ - محمد خليل ابراهيم خليل	قبول جدول عام	٣٧٨ - ايهاب محمد حسن دعوه	قبول ابتدائي
٤١٠ - أحمد حسن سيد سيد	قبول جدول عام	٣٧٩ - رجب المحمدي محمد سلامه	قبول ابتدائي
٤١١ - سليمان عبد السلام قطب	قبول جدول عام	٣٨٠ - نبيله واصف نجيب	قبول ابتدائي
٤١٢ - السيد عبد ربه السيد الصغير	قبول جدول عام	٣٨١ - أشرف محمود أحمد	قبول ابتدائي
٤١٣ - أشرف محمد عبد البديع محمود	قبول جدول عام	٣٨٢ - محمد محمد محي الدين على	قبول ابتدائي
٤١٤ - أحمد على ابراهيم مبارك	قبول جدول عام	٣٨٣ - ممدوح السيد العذب	قبول ابتدائي
٤١٥ - أسامه عبد الله محمد كامل	قبول جدول عام	٣٨٤ - أحمد سيد حسن محمد	قبول ابتدائي
٤١٦ - ابراهيم محمد شوقي ابراهيم	قبول جدول عام	٣٨٥ - عبد الحميد احمد عبد الحميد	قبول ابتدائي
٤١٧ - سعد الدين احمد طه	قبول جدول عام	٣٨٦ - عبد الحافظ محمد عبد الحافظ محمد قبول جدول عام	قبول ابتدائي
٤١٨ - جمال محمد جاد محمد باشا	قبول جدول عام	٣٨٧ - ايمان نصر سيد عبيد	قبول ابتدائي
٤١٩ - سامي جنتي ابو المجد الحداد	قبول جدول عام		
٤٢٠ - هاني احمد عبد المقصود	قبول جدول عام		



٤٢١ - عاطف جمعه محمد على	قبول جدول عام	٤٥٤ - علاء الدين كمال ابراهيم السيد	قبول جدول عام
٤٢٢ - محمود صابر الطيب محمد	قبول جدول عام	٤٥٥ - ماهر ربيع محمد الجارحي	قبول جدول عام
٤٢٣ - السيد معوض السيد عطيه	قبول جدول عام	٤٥٦ - أميمة محمود محمود الخليجي	قبول جدول عام
٤٢٤ - ماجد ابو شعيشع على موسى	قبول جدول عام	٤٥٧ - صبحي عبد الغفار محمد الهوريني	قبول ابتدائي
٤٢٥ - محمد فهمي احمد المنير	قبول جدول عام	٤٥٨ - محمد احمد مصطفى على	قبول ابتدائي
٤٢٦ - محمد عبد العظيم سلامه محمد	قبول جدول عام	٤٥٩ - مجدي القمص يوحنا عبد السيد	قبول استئناف
٤٢٧ - يحيى ابو المجد حسن عبد المجيد	قبول جدول عام	٤٦٠ - عادل عزيز كراسي قلته	قبول ابتدائي
٤٢٨ - سمير حسنين محمود الكلاف	قبول جدول عام	٤٦١ - خالد حسن حسين عزب	قبول ابتدائي
٤٢٩ - ياسمين محمود احمد ابراهيم لاشين	قبول ابتدائي	٤٦٢ - أمين السعيد محمد طه	قبول ابتدائي
٤٣٠ - يوسف علام يوسف أحمد	قبول جدول عام	٤٦٣ - محمد أحمد محمد عبد العال	قبول ابتدائي
٤٣١ - محمد يحيى عبد الله ابو شنيش	قبول جدول عام	٤٦٤ - اكرام يوسف زكى المعصراني	قبول ابتدائي
٤٣٢ - هاني محمد فوزي محمد الشافعي	قبول جدول عام	٤٦٥ - سعد ابراهيم ابراهيم الناعى	قبول ابتدائي
٤٣٣ - أمجد محمد عبد الوهاب	قبول جدول عام	٤٦٦ - خالد احمد حنفى أحمد	قبول ابتدائي
٤٣٤ - ابراهيم احمد محمد امبارك	قبول جدول عام	٤٦٧ - رأفت فهمي عزى عبد المسيح	قبول ابتدائي
٤٣٥ - حنان محمود رمضان	قبول جدول عام	٤٦٨ - زينب محمد على البحيرى	قبول ابتدائي
٤٣٦ - أشرف محمد أمين السيد	قبول جدول عام	٤٦٩ - مصطفى على احمد الدخيس	قبول ابتدائي
٤٣٧ - محمد حلمي جاد موسى	قبول جدول عام	٤٧٠ - عبد الحميد رجب موسى خميس	قبول ابتدائي
٤٣٨ - طلعت فكرى ضيف	قبول جدول عام	٤٧١ - عبد السلام الشافعى على	قبول ابتدائي
٤٣٩ - محمد عبد الهادى عبد الهادى	قبول جدول عام	٤٧٢ - معتز عبده محمود حسان	قبول ابتدائي
٤٤٠ - أحمد توفيق عبد الحميد السيد	قبول جدول عام	٤٧٣ - السيد عبد الرحمن السيد	قبول ابتدائي
٤٤١ - سامى عطيه السيد سليمان	قبول جدول عام	٤٧٤ - عادل رشاد محمد جبريل	قبول ابتدائي
٤٤٢ - محمد مصطفى سليمان مصطفى	قبول جدول عام	٤٧٥ - سهير حسن خورشيد محمود	قبول ابتدائي
٤٤٣ - ممدوح السيد محمد الوشيمجي	قبول جدول عام	٤٧٦ - عمر العذب عبد الحلیم باش	قبول ابتدائي
٤٤٤ - عماد الدين محمد كامل السيد	قبول جدول عام	٤٧٧ - سمير امام محمد الزهيري	قبول ابتدائي
٤٤٥ - السيد عبيد عبيد السيد	قبول جدول عام	٤٧٨ - محمود احمد ابراهيم سعيد	قبول ابتدائي
٤٤٦ - حسين احمد احمد الغنام	قبول جدول عام	٤٧٩ - سامية سمير ناشد	قبول ابتدائي
٤٤٧ - ماجد عبد اللطيف سعد شيوشه	قبول جدول عام	٤٨٠ - حذاد محمد حسن رزق	قبول ابتدائي
٤٤٨ - ابراهيم السيد عوض الله	قبول جدول عام	٤٨١ - صلاح الدين احمد حافظ	قبول ابتدائي
٤٤٩ - عصام مصطفى حسن عامر	قبول جدول عام	٤٨٢ - سناء السيد حسن عبد الرحمن	قبول ابتدائي
٤٥٠ - طارق عبد الفتاح محمدى محبوب	قبول جدول عام	٤٨٣ - سيد ابراهيم محمود	قبول ابتدائي
٤٥١ - وجدي محمد عبد الحميد عز الدين	قبول جدول عام	٤٨٤ - صلاح عبد الفتاح محمد نصر	قبول ابتدائي
٤٥٢ - عمرو محمد السيد عبد الله	قبول جدول عام	٤٨٥ - جمال محمد العربى احمد سعيد	قبول ابتدائي
٤٥٣ - هشام محمد يوسف ابو شنب	قبول جدول عام	٤٨٦ - فاطمة حسن حسين جويلي	قبول ابتدائي

زماله جديده

٤٨٧ - عصام محمود يوسف حجازى	قبول ابتدائى
٤٨٨ - محمد السعيد محمد القصيرى	قبول ابتدائى
٤٨٩ - عبد العزيز سيد احمد عبد العزيز	قبول ابتدائى
٤٩٠ - محمد مصطفى عادل قرمان	قبول ابتدائى
٤٩١ - صفوت عبد الحميد محمد عبد الخالق	قبول ابتدائى
٤٩٢ - هشام احمد محمد خليفة	قبول ابتدائى
٤٩٣ - سعاد عبد العظيم احمد الملا	قبول ابتدائى
٤٩٤ - نعيم ابراهيم القصاص	قبول ابتدائى
٤٩٥ - ابراهيم دسوقى عيسى	قبول ابتدائى
٤٩٦ - على دياب سليم دياب	قبول ابتدائى
٤٩٧ - ماهر عبد الحميد محمد سيد	قبول ابتدائى
٤٩٨ - نوره محمد حسن محمد	قبول ابتدائى
٤٩٩ - طلعت عبد الحفيظ ابراهيم	قبول ابتدائى
٥٠٠ - عيد احمدين احمد محمود	قبول ابتدائى
٥٠١ - بدر الدين عثمان محفوظ	قبول ابتدائى
٥٠٢ - ناجى سعد الدين حسين	قبول ابتدائى
٥٠٣ - جمال عبد الستار عيد بركات	قبول جدول عام
٥٠٤ - محمد زينهم محمد حسن	قبول ابتدائى
٥٠٥ - محمود على ابراهيم مبارك	قبول ابتدائى
٥٠٦ - طارق احمد فايق رمضان	قبول ابتدائى
٥٠٧ - عبد الحليم عبد المجيد احمد	قبول ابتدائى
٥٠٨ - عماد انور رويس	قبول ابتدائى
٥٠٩ - رضا ابراهيم طه العوام	قبول ابتدائى
٥١٠ - توفيق عبد الحفيظ توفيق	قبول ابتدائى
٥١١ - محمد مجدى السيد غازى	قبول ابتدائى
٥١٢ - عبد الفتاح محمد ابراهيم	قبول ابتدائى
٥١٣ - محمد محمد ابراهيم غانم	قبول جدول عام
٥١٤ - عادل محمد حسن عبد الله	قبول ابتدائى
٥١٥ - حسين فضل عبد الفتاح حمور	قبول ابتدائى
٥١٦ - احمد محمد صالح غيضان	قبول ابتدائى
٥١٧ - محمد فاروق عبده ايوب	قبول ابتدائى
٥١٨ - سامى محمد سامح عبد الرازق	قبول ابتدائى
٥١٩ - محمد ابو زيد مصطفى عبده	قبول ابتدائى
٥٢٠ - دولت حسين عمرو ابو زيد	قبول ابتدائى
٥٢١ - مديحة محمد عبد المجيد شلبى	قبول ابتدائى
٥٢٢ - رسم احمد عبد الجواد	قبول ابتدائى
٥٢٣ - محمد طه كامل العشماوى	قبول ابتدائى
٥٢٤ - محمد طه حسين لقمة	قبول ابتدائى
٥٢٥ - فرغلى السيد عبده فرغلى	قبول ابتدائى
٥٢٦ - سيد صالح على الزوارى	قبول ابتدائى
٥٢٧ - ايمان محمد عبد المنصف محمود صقر	قبول ابتدائى
٥٢٨ - منال خالد محمود الرئيس	قبول ابتدائى
٥٢٩ - خيريه السيد محمود ابراهيم	قبول ابتدائى
٥٣٠ - مجدى بولس رزق عبد الملاك	قبول ابتدائى
٥٣١ - جمال اسماعيل محمود البشاوى	قبول ابتدائى
٥٣٢ - عصام الدين محمود مصطفى موسى	قبول ابتدائى
٥٣٣ - خديجة عبد المجيد حسن عبد السميع	قبول ابتدائى
٥٣٤ - عصام وهيب لوقا	قبول ابتدائى
٥٣٥ - علياء يحيى عاكف	قبول ابتدائى
٥٣٦ - حسام حلمى على الحلو	قبول جدول عام
٥٣٧ - عبد المرضى محمد عبد البليدى	قبول ابتدائى
٥٣٨ - مراد جلال زكى جريس	قبول ابتدائى
٥٣٩ - احمد محمد سيد احمد زلطة	قبول ابتدائى
٥٤٠ - مایسة عبد المنعم ابراهيم الجرزاوى	قبول ابتدائى
٥٤١ - الحسين محمد على الشافعى	قبول ابتدائى
٥٤٢ - حسن ابراهيم رفعت عبد العال	قبول ابتدائى
٥٤٣ - هدى مصطفى حسن سكره	قبول ابتدائى
٥٤٤ - ناصف عبد الجواد عبد الحميد السيد	قبول جدول عام
٥٤٥ - محمد سعيد محمد على عطا الله	قبول جدول عام
٥٤٦ - على اسماعيل جاد اسماعيل	قبول جدول عام
٥٤٧ - عبد الحكيم قبيصى احمد محمد	قبول جدول عام
٥٤٨ - احمد محمد احمد البرادعى	قبول ابتدائى
٥٤٩ - محمد ابو العباس محمد محمود	قبول ابتدائى



٥٥٠ - مصطفى كامل مأمون كامل منصور قبول جدول عام	٥٨٠ - محمود عبد السلام السيد شاهين قبول جدول عام
٥٥١ - هشام فؤاد ابراهيم ابو النصر قبول جدول عام	٥٨١ - أميمة سالم الطوخي قبول جدول عام
٥٥٢ - سمية حسن احمد درويش قبول جدول عام	٥٨٢ - ياسر عطا الله زكي قبول جدول عام
٥٥٣ - وليد انور المغازي بدوي قبول جدول عام	٥٨٣ - عبد الستار عبد الحميد حسن قبول جدول عام
٥٥٤ - أدهم زكي عبد العال عقل قبول جدول عام	٥٨٤ - خالد فاروق عبد العزيز عمر قبول جدول عام
٥٥٥ - عبده سليمان فرماوي قبول جدول عام	٥٨٥ - حيدر محمد مصطفى شعيب قبول جدول عام
٥٥٦ - حسام محمد عبد المنعم عبد المجيد قبول جدول عام	٥٨٦ - أحمد محمد أحمد المديون قبول جدول عام
٥٥٧ - طه عبد الحكيم علي عماره قبول جدول عام	٥٨٧ - أحمد مختار عبد المالك قبول استئناف
٥٥٨ - فتحي مصطفى المليجي احمد قبول جدول عام	٥٨٨ - أحمد محمد الطنطاوي قبول جدول عام
٥٥٩ - عبد العزيز طه علي شماخ قبول جدول عام	٥٨٩ - أمين يوسف محمد علي قبول جدول عام
٥٦٠ - محمد السيد مصطفى علي قبول جدول عام	٥٩٠ - أحمد علي جنيدي محمد قبول جدول عام
٥٦١ - السيد احمد جمعه قبول جدول عام	٥٩١ - شكري محمد عبد الرحمن قبول جدول عام
٥٦٢ - رشاد عبد المنعم اسماعيل قبول جدول عام	٥٩٢ - أحمد محي الدين صالح عبد الفتاح قبول جدول عام
٥٦٣ - هشام محمد السيد عبد السلام قبول جدول عام	٥٩٣ - وفاء حسين حسن السحماوي قبول جدول عام
٥٦٤ - محمد فتحي عبد العزيز احمد جدول عام مع	٥٩٤ - ميرفت حسين حسن السحماوي قبول جدول عام
الابتدائي	٥٩٥ - منى محمد السيد غرابه قبول جدول عام
٥٦٥ - ميرفت بنت الملك محمود شكري قبول استئناف	٥٩٦ - عبد المنعم الهم محمود علي قبول جدول عام
٥٦٦ - جمال عبد الفتاح علي جدول عام مع	٥٩٧ - عبد الجليل مفتاح خليل علي قبول جدول عام
الابتدائي	٥٩٨ - نصر صبره عبد اللطيف قبول جدول عام
٥٦٧ - سعيد فتحي محمد عبد اللا قبول جدول عام	٥٩٩ - جمال عدلي أمين عبد الرحمن قبول استئناف
٥٦٨ - أحمد فاسم عيد محفوظ قبول جدول عام	٦٠٠ - سامية صالح حسين علي قبول جدول عام
٥٦٩ - ساره علي محمد جبر قبول جدول عام	٦٠١ - جمال أحمد أحمد علي يوسف قبول جدول عام
٥٧٠ - رافت محمد ابراهيم الدبيس قبول جدول عام	٦٠٢ - حبيب ابراهيم حبيب السيد قبول جدول عام
٥٧١ - رجاء أحمد عبد العليم عبد الحميد قبول جدول عام	٦٠٣ - حسنيه محمد السيد يونس قبول جدول عام
٥٧٢ - ربيع ابراهيم الدسوقي جلال قبول جدول عام	٦٠٤ - نادر عمر موسى صالح قبول جدول عام
٥٧٣ - ناهد عبد الله موسى سيد جدول عام مع	٦٠٥ - مها محسن مسعد كران قبول جدول عام
الابتدائي	٦٠٦ - هاني علي محمد مبارك قبول استئناف
٥٧٤ - يسرى حسين محمود عجوه قبول جدول عام	٦٠٧ - محمود احمد عبد الجليم قبول جدول عام
٥٧٥ - عماد الدين عوض صقر قبول جدول عام	٦٠٨ - اسماء حنفي سليمان قبول ابتدائي
٥٧٦ - سعيد يوسف عبد الباقي عبد الله قبول جدول عام	٦٠٩ - عادل السيد حسين محمد الرزاز قبول جدول عام
٥٧٧ - عادل عبد الرؤوف صديق منصور قبول جدول عام	٦١٠ - أحمد محمود عبد الله علي قبول ابتدائي
٥٧٨ - محمد محمد جاد الله محمد الهاكشر قبول جدول عام	٦١١ - علي جاب الله محمد عطيه قبول جدول عام
٥٧٩ - إيهاب السيد الحسيني جمعه قبول جدول عام	

زمانة جديدة

زماله جديده

٦١٢ - عبد الناصر محمد تهاى محمد	٦٣٠ - نبيل السيد احمد منديل
٦١٣ - محمود احمد محمد فضل	٦٣١ - سالم عبده سالم عبده
٦١٤ - عبد الحليم على مرغنى عبد الصادق	٦٣٢ - محمد احمد عبد الرحمن
٦١٥ - محمود الدرديرى بدر احمد	٦٣٣ - محمد السيد محمد مبروك
	٦٣٤ - عادل احمد عبد المحسن
	٦٣٥ - ريان يوسف مبروك قطب
	٦٣٦ - حسن عبد اللاهى احمد
	٦٣٧ - محمد سيد محمود العريان
	٦٣٨ - رأفت اسماعيل محمد سيد احمد
	٦٣٩ - سامى ابو الفتوح على الديب
	٦٤٠ - مدحت محمد احمد سالم
	٦٤١ - علاء الدين طه السيد عمر
	٦٤٢ - عفاف محمد ابو الفتوح
	٦٤٣ - على عبد الجواد نصار
	٦٤٤ - وائل انور عباس محمد
	٦٤٥ - صبرى محمد محمد عبد الرحمن
	٦٤٦ - أدهم حكيم جابر
	٦٤٧ - محمد ابو الفتوح مليجى حسانين
	٦٤٨ - طارق عبد الحفيظ صالح محمد
	٦٤٩ - محمود احمد محمود موسى
	٦٥٠ - سيف الدين محمود محمد علم
٦١٦ - بدر محمود خليل احمد	
٦١٧ - عماد السيد مصطفى الضوى	
٦١٨ - جمال السيد السيد فتدليل	
٦١٩ - سامى عبد السميع ابو زيد	
٦٢٠ - شعبان محمد على عثمان	
٦٢١ - أحمد سيد جوده خليفة	
٦٢٢ - عادل شبل محمد سعد	
٦٢٣ - علوى خليل محمد خليل	
٦٢٤ - مجدى عبد الحميد طه رافع	
٦٢٥ - طارق محمد سليمان الشيشنى	
٦٢٦ - كمال ابراهيم السيد طه	
٦٢٧ - نبيل حبيب روفائيل	
٦٢٨ - سيد فتحى السيد البعثى	
٦٢٩ - هشام فوزى محمد عامر الوكيل	

العفو عن العقوبة المقيدة للحرية للزميل الأستاذ فتحي فنّاه المحامي

قرزار

رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ۸۳ لسنة ۱۹۸۶

رئيس الجمهورية .

- بعد الاطلاع على الدستور .

- وعلى قانون العقوبات الصادر:

بالقانون رقم ٥٨ لسنة ٣٧

والقوانين المعدلة له .

- وعلى الاحكام الصادرة في

القضايا ارقام ٣٧٢٢ لسنة

١٩٧٨ ٩٢٠٠ ١٩٧٨

١٠٧٦ لسنة ١٩٨٢ جنح قسم

سوماج .

فر

(المادة الاولى)

يعفى عن العقوبة المقيدة

للحرية المقضى بها على المحكوم

عليه فتحي قام سمعان المحامي

فی کل من الجنح ارقام ۲۷۲۲

سنة ٧٨ (٤٨٧٩) سنة ١٩٧٨

(من سوهاج) ، ٩٣٠٠ لسنة

١٩٧٨ (لجنة ١٩٨٠ من

سوماج ۱۰۷۶ لسنة ۱۹۸۲

جنتی قسم سوہاج

(المادة الثانية)

لى وزير العدل و

وكل فيما يخصه تنفيذ هذا

القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة

الرسمية ويعمل به من تاريخ

சென்னை

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ جتادي

الآخر سنة ١٤٠٦ (٢٦ فبراير سنة

١٩٨٦ حسنى مبارك)

● في رحاب الله ●

بكل الحزن والأسى .. وبكل الايمان بقضاء الله وقدره ..
ينفى مجلس النقابة زملاء أعزاء انتقلوا إلى رحمة الله تعالى ..
افتقدتهم المحابة وكانوا لها سنداً .. ويتضرع المجلس إلى العلى
القدير أن يتغمدهم برحمته وأن يسكنهم فسيح جناته .. وأن يلهم
أسرهم وذويهم وزملاءهم الصبر والسلوان ..

الاستاذ / حسن محمد استماعيل المحامى

ونقيب المحامين بينى سنويف سابقاً ..

الاستاذ / عبد الحميد حسان احمد المحامى ..

الاستاذ / محمد احمد المحامى ..

الاستاذ / عنايات زيكو المحامية ..

الاستاذ / أيوب فهمى المحامى ..

الاستاذ / جميل صالح طه المحامى ..

الاستاذ / نزار ادريس المحامى ..

الاستاذ / عثمان نور المحامى ..

الاستاذ / نصر عبد الرحمن قرقوره المحامى ..

الاستاذ / محمود على نصر المحامى ..

فهرس الابحاث

صفحة

تقديم

- للسيد الاستاذ عصمت الهوارى المحامى - سكرتير التحرير ووكيل نقابة المحامين ٣
رشوة مفاوض العقود الدولية فى التشريع العقابى المصرى، العمولات،
للسيد الاستاذ الدكتور احمد رفعت خفاجى مدير عام النيابة الادارية ٣٨
فى عدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالدفع بعدم دستورية القوانين لمخالفتها
للشريعة الاسلامية .
للسيد الاستاذ الدكتور احمد زكى الشينى المحامى ٤٢
أثر الاستحالة النسبية على تنفيذ الالتزام
للسيد الاستاذ الدكتور نجيب محمد بكير - استاذ مساعد القانون الخاص - جامعة حلوان ٥٠
قاعدة رجعية القوانين الجنائية الاصلح للمتهم
للسيد الاستاذ محمود صالح العادلى مدرس مساعد القانون الجنائى - جامعة الازهر ٦٩

وثائق للتاريخ

المضابط تتكلم

- للسيد الاستاذ عادل عيد المحامى عضو مجلس نقابة المحامين ٩٤
فى شأن حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن المقدم من
الاستاذ حامد الازهرى عضو مجلس النقابة ١٠٦
النقابة وقضية الشهيد سليمان خاطر
للسيد الاستاذ محمد رزق عضو مجلس النقابة ١٢٦
مذكرة بوضع ضوابط وقواعد قبول المحامين
للسيد الاستاذ محمود عبد الحميد سليمان المحامى - وكيل مجلس النقابة ١٢٨
بيان مجلس النقابة فى شأن احداث الامن المركزى ١٣١
مشروع بتعديل قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣
للسيد الاستاذ محمود عبد الحميد سليمان - وكيل نقابة المحامين ١٣٢

أخبار نقابية

١٤٢

زمالة جديدة

فهرس الأحكام

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
أولا - قضاء النقض المدلى			
١	٦	١٩٨٤/١٢/١٦	اتفاقيات دولية
٢	٦	١٩٨٤/١/٩	إجازات العامل
٣	٦	١٩٨٤/١/٩	إجازات العامل
٤	٦	١٩٨٤/٤/٢٢	إجازات العامل
٥	٦	١٩٨٤/١/٢٣	أجر العامل
٦	٦	١٩٨٤/٢/١٣	أجر العامل
٧	٧	١٩٨٤/٢/٢٠	أجر العامل
٨	٧	١٩٨٤/٢/٢٠	أجر العامل
٩	٧	١٩٨٤/٢/٢٠	أجر العامل
١٠	٧	١٩٨٤/٣/١٩	أجر العامل
١١	٧	١٩٨٤/٤/١٥	أجر العامل
١٢	٧	١٩٨٤/٥/٢١	أجر العامل
١٣	٧	١٩٨٤/٥/٢١	أجر العامل
١٤	٨	١٩٨٤/٦/١١	أجر العامل
١٥	٨	١٩٨٤/٦/١٧	أجر العامل
١٦	٨	١٩٨٤/٦/٢٤	أجر العامل
١٧	٨	١٩٨٤/٦/٢٤	أجر العامل
١٨	٨	١٩٨٤/٦/٢٥	أجر العامل
١٩	٨	١٩٨٤/١١/٥	أجر العامل
٢٠	٨	١٩٨٤/١١/١٩	أجر العامل
٢١	٨	١٩٨٤/١١/٢٦	أجر العامل
٢٢	٩	١٩٨٤/١١/٢٦	أجر العامل
٢٣	٩	١٩٨٤/١١/٢٦	أجر العامل
٢٤	٩	١٩٨٤/١٢/١٦	أجر العامل
٢٥	٩	١٩٨٤/١٢/١٦	تسكين خاطيء - غير مكسب
٢٦	٩	١٩٨٤/١٢/٣١	مميزات عينية - أجر العامل
٢٧	٩	١٩٨٤/٢/٢٠	أجر إضافي
٢٨	٩	١٩٨٤/٢/٢٠	أجر إضافي
٢٩	٩	١٩٨٤/٢/٢٧	أجر إضافي
٣٠	٩	١٩٨٤/٢/٢٧	أجر إضافي
٣١	١٠	١٩٨٤/١١/٢٦	أجر إضافي
٣٢	١٠	١٩٨٤/١/١٦	أختصاص
٣٣	١٠	١٩٨٤/١/١٨	أختصاص
٣٤	١٠	١٩٨٤/١/١٦	أختصاص
٣٥	١٠	١٩٨٤/١/٢٣	إدارات قانونية
٣٦	١٠	١٩٨٤/١٢/١٧	إدارات قانونية

البيان	التاريخ	الصفحة	رقم الحكم
إدارات قانونية	١٩٨٤/١٢/٣٠	١٠	٣٧
إدارة قضايا الحكومة	١٩٨٤/٢/١٣	١١	٣٨
أشتراكات التأمين	١٩٨٤/٢/١٣	١١	٣٩
أشتراكات التأمين	١٩٨٤/٦/١١	١١	٤٠
أشتراكات التأمين	١٩٨٤/١٠/٢٨	١١	٤١
أشتراكات التأمين	١٩٨٤/١١/٢٦	١١	٤٢
أشتراكات التأمين	١٩٨٤/١١/٢٦	١١	٤٣
أصابة عمل	١٩٨٤/٣/١١	١١	٤٤
أصابة عمل	١٩٨٤/٣/١١	١١	٤٥
أصابة عمل	١٩٨٤/٤/١٦	١٢	٤٦
أصابة عمل	١٩٨٤/٤/١٦	١٢	٤٧
اعانة غلاء معيشة	١٩٨٤/١١/١٩	١٢	٤٨
اعانة غلاء معيشة	١٩٨٤/٢/١٣	١٢	٤٩
اعانة غلاء معيشة	١٩٨٤/٢/٢٧	١٢	٥٠
اعانة غلاء معيشة	١٩٨٤/٣/٢٦	١٢	٥١
اعانة غلاء معيشة	١٩٨٤/٤/٣٠	١٢	٥٢
اعانة غلاء معيشة	١٩٨٤/٥/٢٨	١٢	٥٣
اعانة غلاء معيشة	١٩٨٤/١١/١٩	١٢	٥٤
أقدمية	١٩٨٤/٣/١٨٠	١٣	٥٥
أقدمية	١٩٨٤/٥/٢٠	١٣	٥٦
انتهاء خدمة	١٩٨٤/٢/٢٧	١٣	٥٧
انتهاء خدمة	١٩٨٤/٢/٦	١٣	٥٨
انتهاء خدمة	١٩٨٤/٤/٢٢	١٣	٥٩
انتهاء خدمة	١٩٨٤/٥/١٤	١٣	٦٠
انتهاء خدمة	١٩٨٤/١/٢٨	١٣	٦١
انتهاء خدمة	١٩٨٤/٤/٢٥	١٣	٦٢
انتهاء عقد العمل	١٩٨٤/٤/١٦	١٤	٦٣
انتهاء عقد العمل	١٩٨٤/٤/٢٢	١٤	٦٤
انتهاء عقد العمل	١٩٨٤/٥/٧	١٤	٦٥
بدلات	١٩٨٤/٢/٧	١٤	٦٦
بدلات	١٩٨٤/٢/٧	١٤	٦٧
بدلات	١٩٨٤/٢/٢٤	١٤	٦٨
بدلات	١٩٨٤/١/٢٣	١٤	٦٩
بدلات	١٩٨٤/١/٢٣	١٤	٧٠
بدلات	١٩٨٤/١/٢٢	١٤	٧١
بدلات	١٩٨٤/٣/٢٦	١٥	٧٢
بدلات	١٩٨٤/٤/٢٩	١٥	٧٣
بدلات	١٩٨٤/٤/٢٩	١٥	٧٤
بدلات	١٩٨٤/٦/٢٥	١٥	٧٥
بدلات	١٩٨٤/١١/١٩	١٥	٧٦
بدلات	١٩٨٤/١٢/١٧	١٥	٧٧

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
٧٨	١٥	١٩٨٤/١٢/١٧	بدلات
٧٩	١٥	١٩٨٤/١٢/٣١	بدلات
٨٠	١٥	١٩٨٤/١٢/٣١	بدلات
٨١	١٦	١٩٨٤/١/٢٣	بطلان
٨٢	١٦	١٩٨٤/٣/١١	بطلان
٨٣	١٦	١٩٨٤/٤/٢	بطلان
٨٤	١٦	١٩٨٤/٣/٥	تأديب العامل
٨٥	١٦	١٩٨٤/٣/١٨	تأديب العامل
٨٦	١٦	١٩٨٤/١٢/١٦	تأديب العامل
٨٧	١٧	١٩٨٤/١/٢٢	تأمينات اجتماعية
٨٨	١٧	١٩٨٤/١/٢٣	تأمينات اجتماعية
٨٩	١٧	١٩٨٤/٢/٦	تأمينات اجتماعية
٩٠	١٧	١٩٨٤/٤/٩	تأمينات اجتماعية
٩١	١٧	١٩٨٤/٤/٣٠	تأمينات اجتماعية
٩٢	١٧	١٩٨٤/٦/٤	تأمينات اجتماعية
٩٣	١٧	١٩٨٤/١٢/٣١	تأمينات اجتماعية
٩٤	١٧	١٩٨٤/١٢/٣١	تأمينات اجتماعية
٩٥	١٨	١٩٨٤/١٠/٢٩	تأمين شيخوخة
٩٦	١٨	١٩٨٤/٣/١٨	تجديد
٩٧	١٨	١٩٨٤/٣/١٩	تجديد
٩٨	١٨	١٩٨٤/٥/٢٠	تجديد
٩٩	١٨	١٩٨٤/١/٢٢	ترقية
١٠٠	١٨	١٩٨٤/٢/٥	ترقية
١٠١	١٨	١٩٨٤/٢/١٩	ترقية
١٠٢	١٨	١٩٨٤/٣/٤	ترقية
١٠٣	١٩	١٩٨٤/٣/٤	ترقية
١٠٤	١٩	١٩٨٤/٣/١١	ترقية
١٠٥	١٩	١٩٨٤/٣/٢٥	ترقية
١٠٦	١٩	١٩٨٤/٤/٨	ترقية
١٠٧	١٩	١٩٨٤/٦/١٧	ترقية
١٠٨	١٩	١٩٨٤/٦/١٧	ترقية
١٠٩	١٩	١٩٨٤/١٠/٢٨	ترقية
١١٠	١٩	١٩٨٤/٢/٣٠	ترقية

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
١	٢٠	١٩٨٤/١١/١٤	ثانيا - من قضاء المحكمة التأديبية العليا ١ - رئيس ادارى تأشيراته لمرووسيه . الفاظ غير لائقة . الخلط بين الجد والهزل . جدية حسن النية . ٢ - كرامة الوظيفة . تبادل عبارات والفاظ خارجة عن حدود اللياقة .
٢	٢١	١٩٨٤/١١/٢٨	١ - مستندات الشركة . صياغها . سير العمل . ٢ - مستندات . الاحتفاظ بها . سريتها . عدم قيام السرية امام النيابة الادارية .
٣	٢٢	١٩٨٥/١٠/٢٣	دعوى تأديبية . انتهاء خدمة المحال الى المحاكمة . اجراء التحقيق بعد المعاش . عدم قبول الدعوى .
٤	٢٣	١٩٨٥/١٠/٣٠	تحقيق جنائى . وقف احتياظى لمصلحة التحقيق . انقضاء ثلاث سنوات على التحقيق دون اصدار قرار الوقف انصرام السبب الجدى للقرار .
٥	٢٤	١٩٨٥/١٠/٣٠	احالة الى المعاش . دعوى تأديبية الجزاء
٦	٢٤	١٩٨٥/١١/١٣	١ - القوانين واللوائح . الالتزام بها . تحقيق المصلحة العامة . ٢ - جريمة جنائية . استقلالها عن الجريمة التأديبية .
٧	٢٤	١٩٨٥/١١/١٣	● مصلحة عامة . تعرفها . مجموع المصالح الذاتية . ● مقالة . مناط خضوعها لقانون المناقصات والمزايدات الحكومية .
٨	٢٥	١٩٨٥/١١/١٣	أمر تشغيل سيارة . تغيير خط السير . مخالفة . جزاء التنبيه .
٩	٢٦	١٩٨٥/١١/١٣	١ - وظيفة . واجباتها . الالتزام بأنهاء توزيع العمل . المختص بالتوزيع . التعقيب على مدى ملاءمة العمل أو مناسبتها . ٢ - الاعتراض على نوع العمل . خضوعه لتقرير الادارة . ٣ - نقل . الالتزام بتنفيذه . عدم الاخلال بحق المنقول أمام المحكمة المختصة .

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
١٠	٢٦	١٩٨٥/١١/٢٧	١ - شراء بالممارسة . موافقة مجلس الإدارة اللاحقة . أثرها . ٢ - بضاعة أستلامها مؤقتا . اثبات حالتها الظاهرية . فحصها فنيا وبدقة . ٣ - لجنة البيت . مسئوليتها . فحص العينات . دراسة العروض .
١١	٢٩	١٩٨٥/١١/٢٧	أختصاص المحاكم التأديبية . نطاقه . الطعون في الجزاءات المقنعة . الاختصاص بنظرها . الذنب لا يعتبر من الجزاءات التأديبية .
			ثالثا - من القضاء المستعجل
١	٣٠	١٩٨٥/١١/٢٨	١ - قرارات ادارية . انعدامها . بطلانها . تعريفها . ٢ - قرار اداري . الغاؤه . الجهة المختصة بالالغاء .
٢	٣٢	١٩٨٦/٢/١١	قرار هدم أو تنكيس . النص الواجب التطبيق .
٣	٣٢	١٩٨٦/٢/١١	سطح منزل . أستجاره لوضع لافتة تحمل اعلانا . جزء من البناء . امتداد قانون عدم أختصاص القضاء المستعجل .
٤	٣٤	١٩٨٦/٢/١٢	١ - حكم مستعجل . حجبه أمام محكمة الموضوع . ٢ - وقف تنفيذ قرار فصل . نهائية الحكم . انعدام حجبه أمام محكمة الموضوع .

رقم الايداع ٢٦١٠

دار الطباعة الحديثة
٦ كنيسة الأرمن - أول شارع الجيش
تليفون : ٩٠٨٣١٨

● مقالات في كلمات ●

الفكر الانساني إذا كان لصالح الجماعة فهو إيثار وتضحية ، وإذا كان لمصلحة الفرد فهو إثرة وانانية .

شيخ القضاة عبد العزيز فهمي

لجميع الافراد - على السواء - الحق في محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة محايدة تقرر حقوق الفرد وواجباته ، وتفصل في أية تهمة توجه إليه .

المادة العاشرة

من الاعلان العالمي لحقوق الانسان

الكافر العادل أفضل من المسلم الجائر ، لأن الاول عليه كفره ولنا عدله ، والثاني له إسلامه وعلينا جوره .

الامام الشاطبي

ليست الحياة بأنفاس تتردد ، وإنما الحياة ذكريات حية بعد الوفاة .

مصطفى لطفى المنفلوطي

قال الامام علي بن أبي طالب رضي الله عنه لرجل أفرط في الثناء عليه وكان يشك في مودته : أنا دون ماتقول وفوق ما في نفسك .

لا توجد وسادة أكثر راحة للانسان ، مثل الضمير المستريح .

حكمة فرنسية

إذا انتصرت الجيوش ، وانهزمت المبادئ ، فالويل للانسانية .

الزعيم الخالد الذكر سعد زغلول المحامي

مساكين أنصار الحرية ، يريدون أن يخلصوا الناس من الظلم ، فيقعون هم تحت الظلم .

ولي الدين يكن

متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ؟

عمرو بن العاص

من عرف الحق عز عليه أن يراه مهضوما .

الامام محمد عبده

إن المحاماة عريقة كالقضاء ، مجيدة كالفضيلة ، ضرورية كالعدالة ،
ويكرس المحامي حياته لخدمة الجمهور دون أن يكون عبدا له ، كما
أن مهنة المحاماة تجعل المرء نبيلاً عن غير طريق الولاة ، غنيا بلا
مال ، رفيعا دون حاجة إلى لقب ، سعيدا بغير ثروة .

روجيسو رئيس مجلس القضاء الأعلى
بفرنسا في عهد لويس الخامس عشر

قالوا عن المحاماة

المحكمة

تصديدها
تقريباً
المحامين
بجمهورية
مصر
العربية

العددان الثالث والرابع - السنة السادسة والسبعون - مارس وأبريل ١٩٨٦ -

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ أُرِفَتِ الْأَرْفَةُ * لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةُ * أَفَمَنْ هَذَا
الْحَدِيثِ تُعْجَبُونَ * وَتَضْحَكُونَ وَلَا تُتَبَكَّرُونَ * وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ * فَأَسْجُدُوا
لِلَّهِ وَاعْبُدُوا ۝ ﴾

صدق الله العظيم

• الوظيفة العامة .. من ناحية بدايتها ونهايتها

للاستاذ المستشار محمود الشربيني نائب رئيس مجلس الدولة

• نزاع الملكية للمنظمة العامة في التشريع الإسلامي والقانون الوضعي

للاستاذ الدكتور حسني درويش عبد الحميد المستشار بمجلس الدولة

• مدى الملازمة بين سرعة حسم المنازعات والحفاظ على ضمانات الدفاع

للدكتور نجيب محمد بكير الأستاذ المساعد لقسم القانون

بكلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان

• الاستئناف الوصفي : تأصيله - حالاته

ميساده - إجراءاته - الحكم فيه

للاستاذ سعيد عبد السلام - القاضى بمحكمة كفر الشيخ

• ميعاد الطعن بالالفناء في القرار الإداري

للاستاذ الشيخ سعيد إبراهيم قيس - قضاة المحكمة

• استئناف .. ضمانات المواطن المصري

للسيد الأستاذ رفيق محمد سلام - وكيل النيابة الادارية

كلمات من نور

فى الحاكم العادل

قال ﷺ :

سبعة يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل الا ظله ، امام عادل ، وشاب نشأ فى عبادة الله تعالى ، ورجل قلبه معلق فى المساجد ، ورجلان تحابا فى الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل دعتة امرأة ذات منصب وجمال فقال انى أخاف الله ، ورجل تصدق بصدقه فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه .

• • •

وقال ﷺ :

إن المقسطين عند الله على منابر من نور ، الذين يعدلون فى حكمهم وأهليهم وما ولوا .

• • •

وقال ﷺ :

خيار أمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، وتصلون عليهم ويصلون عليكم ، وشرار أمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنوهم ويلعنوكم .

• • •

وقال ﷺ :

أهل الجنة ثلاثة ، ذو سلطان مقسط موفق ، ورجل رحيم رقيق القلب لكل ذى قربى ، وعفيف متعفف ذو عيال .

• • •

وقال ﷺ :

على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة .

• • •

عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال : دخلت على النبى ﷺ أنا ورجلان من بنى عمى ، فقال أحدهما : يا رسول الله أُمّرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل ، وقال الآخر مثل ذلك ، فقال عليه الصلاة والسلام : إنا والله لا نولى هذا العمل أحدا حرص عليه .

تسويات التشريع بالقوانين الاستثنائية والطوارئ سكرتير التحرير عصمت الهوارى المحامى

أصدر مجلس الشعب قانونا بامتداد سريان قانون الطوارئ عامين آخرين .. فسقطت بصدوره كافة الضمانات التى كفلها الدستور والقانون الطبيعى للانسان المصرى .. وتسيدت القوانين الاستثنائية تعصف بالحرىات عصفاً .. وتنسف بأمن المجتمع نسفاً .. تحمل كل صور القهر والظلم والارهاب .. تخنق الكلمة .. وتغتال الرأى الآخر .. فتتسع دائرة الطغيان .. تبدد ولا تصون .. تهدد ولا تحمى .. وتقتلع الايمان من الانسان المصرى العظيم !!

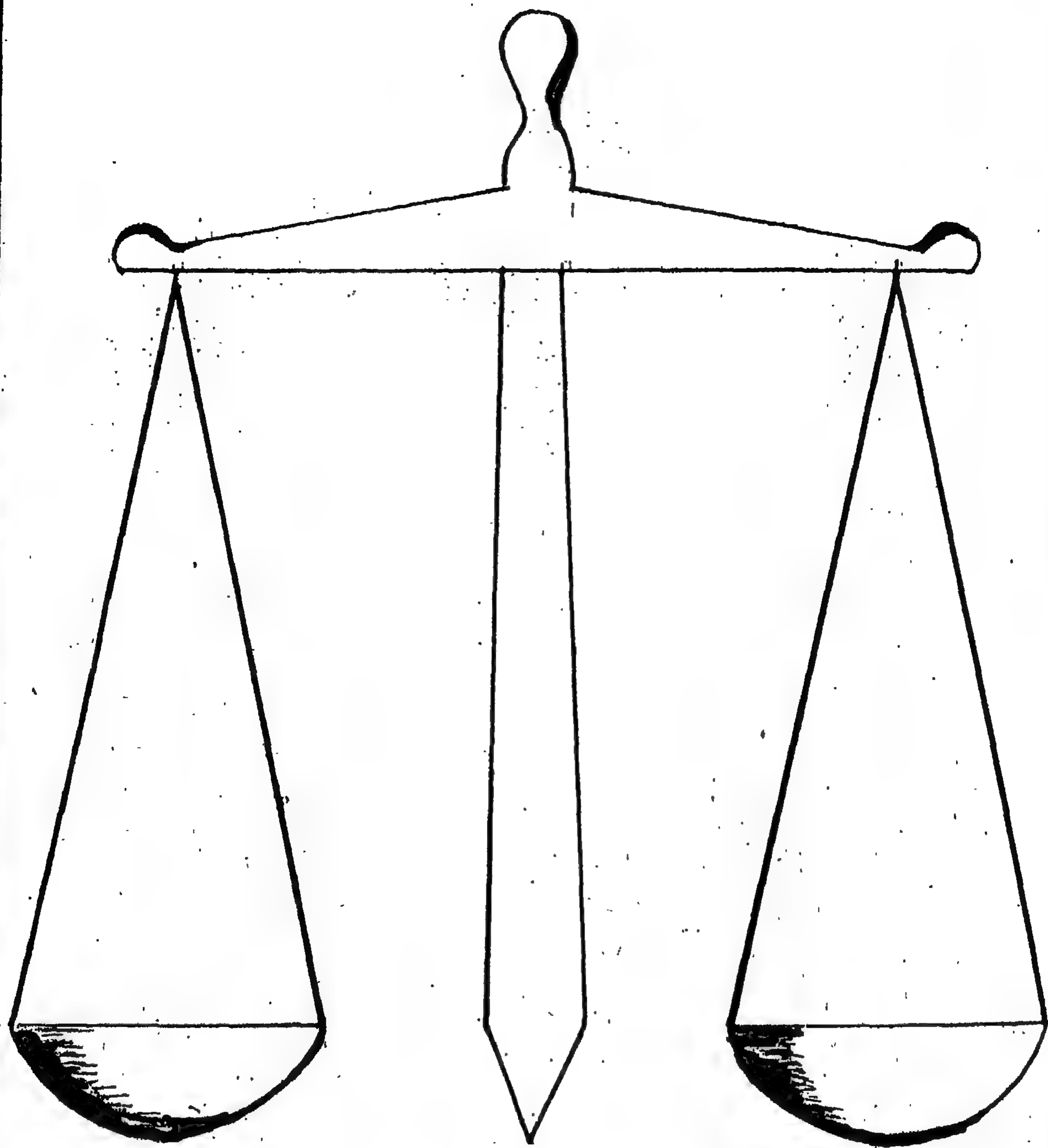
إن القانون الاستثنائى أيا كانت تسميته وصورته .. وأيا كانت طبيعته وغايته .. هو الظلم مقننا .. وهو القهر مسيطرا ومهيما .. وهو السلطة تحكما لا حكما .. بل انه الهزيمة لزاما وحتماً .. بل انه شهوة التسلط .. والشهوة خادعة لصاحبها ولن تعصمه من مواطن السقوط وزلات القدم .. !

إن كافة القوانين الاستثنائية - بما فيها قانون الطوارئ - هي عنف تشريعى يهدد المجتمع فى استقراره وأمنه .. أصدروها باسم الشعب زيفاً .. يستخدمونها ضد خصومهم سلاحاً وسيفاً .. ألبسوها مسوح الرهاب وهى شيطان رجيم .. ووضعوا عليها طلاء القانون كيما تخفى وجهها القبيح .. وزعموا انها تحمى الشعب وهى النافذة لحرىاته .. المعتدية على حرمانه .. إنها كل القيود وكل الأغلال .. !
ولئن كان الاستثناء ظلماً ، فإن أظلم منه تقنيه .. فكان التهديد بأن للقانون مخالف وأثياباً .. هو تشويه للعدالة التى صارت سراها .. فتهتز كل القيم ولا يملك الناس منها خطاباً .. ولن يسمعوا بعد ذلك الا لغوا وكذاباً .. ذلك هو الاستثناء التشريعى .. قانون سالب للحرىات .. الدرع الذى يرتديه كل الظفافة .. !!

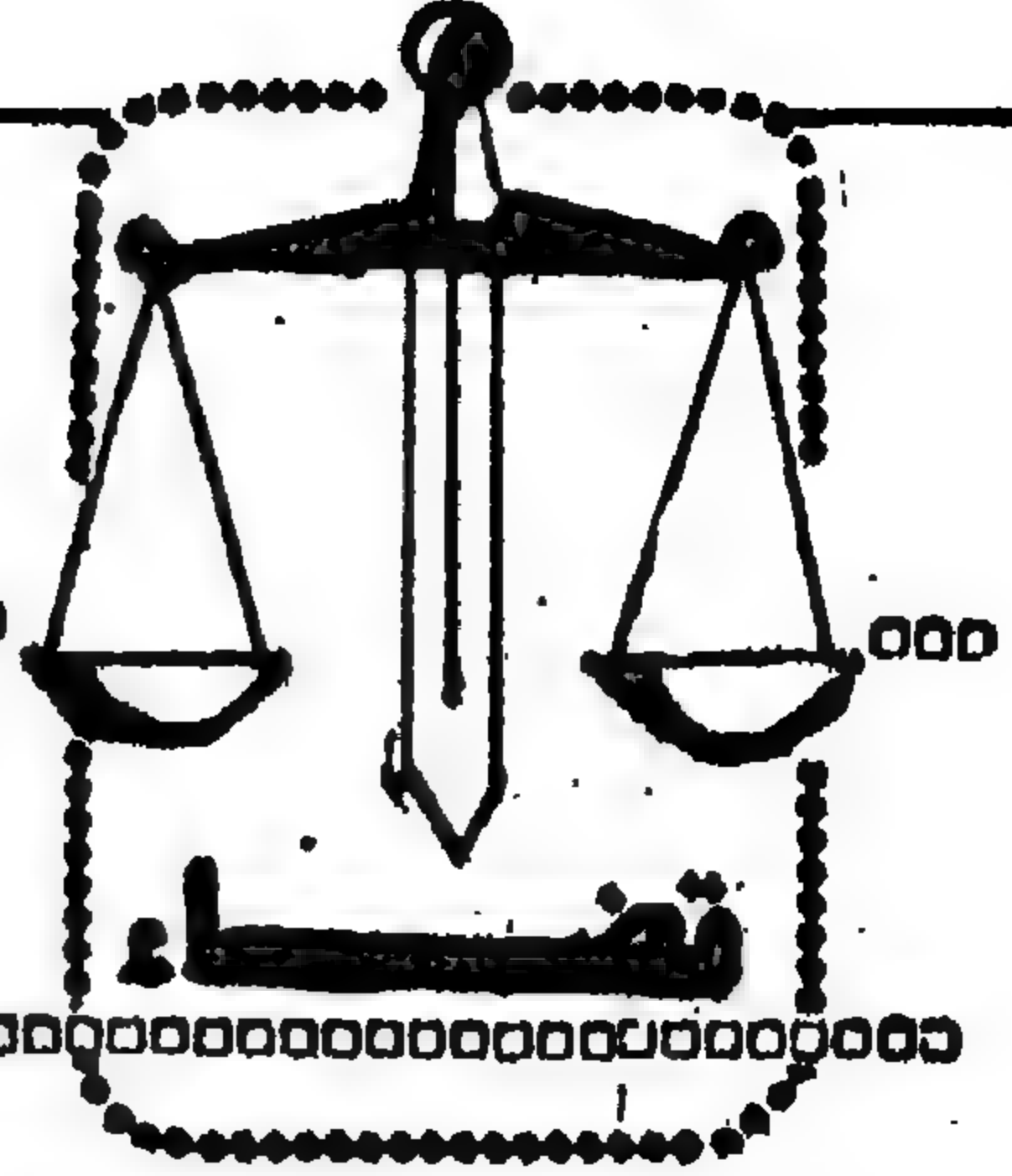
لقد آن الاوان أن تسقط عروش القوانين الاستثنائية فلم يعد لها فى مجتمعنا وجود .. وحان الوقت كى تنطلق الحرىات بغير قيود وحدود .. وأن يتنفس الناس الحرية ليلاً ونهارهم .. حرية حرة نبتغيها .. بالروح والدم نفتديها .. وبالتضحية والفداء نغذيها ونرويها .. نعم الحرية كل الحرية من أجل مصر التقدم والحضارة .. مصر الاستقرار والطهارة .. مصر النقاء المحررة من كل استثناء .. !!
لقد علمنا التاريخ ان القوانين الاستثنائية لا تحمى حاكماً وانما بحميه انصافه وعدله .. وان كفالة الحرىات هى الدرع الواقى له ولشعبه .. وليتق كل حاكم يوم تبلى السرائر .. فما له من قوة ولا ناصر .. وليخشى كل حاكم إذا ما الحرية سنلت .. بأى ذنب قتلت .. فماذا يكون الجواب يوم المساءلة والحساب .. !!

نحن لانتق في امريكا ، ولانتق في اسرائيل ، لأننا
رواد حرية ورواد استقلال ، لأننا نعيش في معسكر
الشعوب ولا نعيش في معسكر الاستعمار ، نعيش مع قضايا
الحرية لأننا رواد ، نعيش مع الاحرار في كل مكان .

الاستاذ الجليل النقيب أحمد الخواجه



• من قضاء المحاكم •



اللائحة رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢

قضاء النقض المدني

اللائحة رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢

منازعات العمل والتأمينات

وجوب الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم تتجاوز عن تلك المدة اللازمة للتسكين بآية فئة مالية امر جوازي للشركة . لامحل . للتحدي بقاعدة المساواة للخروج على هذا الاصل المقرر بنص صريح المادتان ٦٣ و ٦٤ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٥)

- ٤ -

تسوية حالة العاملين بالقطاع العام طبقا لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . مؤداه ضم اعانة الغلاء ومتوسط المنح في الثلاث سنوات السابقة الى المرتب عند اجراء التعادل . رفع الاجر الى اول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة ان قل عنه واستهلاك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من بدلات او علاوات الترقية ان زاد على المرتب المقرر بمقتضى التعادل .

(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

- ٥ -

تجميد مرتبات العاملين بشركات القطاع العام الى ان يتم تعادل الوظائف وتسوية حالات العاملين طبقا لهذا التعادل اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . مفاده : ثبات هذه المرتبات خلال تلك الفترة دون تعديل او اضافة ولو في حدود نظام شركة .

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)

- ١ -

تسكين العاملين وتسوية حالاتهم

تسكين العاملين بالقطاع العام . مؤداه حصول العامل على مرتبه شامله اعانة غلاء المعيشة ومتوسط المنح خلال الثلاث سنوات السابقة الى ان يتم التعادل . معادلة الوظائف . اثرها رفع اجر العامل الى اول مربوط الدرجة المقررة لوظيفة ان قل عنه . زيادة اجره الشامل على اجر الوظيفة . يوجب استهلاك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من بدلات او علاوات الترقية .

(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)

- ٢ -

تسوية حالة العاملين بالقطاع العام وفقا للمادتين ٦٣ و ٦٤ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . اساسها . الربط بين العامل والوظيفة التي شغلها قبل التقييم في ١٩٦٤/٦/٣٠ وبين الوظيفة المعادلة لها بعده . صلاحيته لها متى توافرت فيه اشتراطات شغلها .

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)

- ٣ -

تسوية حالات العاملين بالقطاع العام . عدم قياسها اساسا على الحالة الشخصية للعامل .

- ٤ -

- ٦ -

شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية في ظل قرار وزير التنمية الادارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر نفاذا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبارا شهادة متوسطة تتيح لحاملها صلاحية شغل وظيفة من الفئة (٣٦٠/١٨٠) . عدم اشتراط ان تكون مسبقة بشهادة الابتدائية القديمة . علة ذلك .

(الطن رقم ١٥١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

- ٧ -

تأميم المصنع الذي كان يعمل فيه مورث المطعون ضدهم وانماجه في الشركة الطاعنة في ١٩٦٣/٩/١ ثم تسوية حالته بوضعه في وظيفة ذات فئة مالية استحقاقه الحد الأدنى لاجر الوظيفة دون الاستفادة من احكام التعادل وتسوية حالة العاملين المنصوص عليها في المادة ٦٤ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . علة ذلك .

(الطن رقم ١٦٢٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)

- ٨ -

تسكين العاملين بشركات القطاع العام . كفيته لا عبرة بالمؤهل او مدة الخبرة اللتين تجيزان للعامل شغل وظيفة اعلى .

(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١١)

- ٩ -

تسخين العاملين بشركات القطاع العام . المادتان ٦٣ و ٦٤ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . عدم جواز تسوية حالة عامل على فئة وظيفة غير مستوف لشروط شغلها المحددة بقواعد التوصيف والتقييم والتصنيف المبينة بجدول الشركة .

(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١١)

- ١٠ -

مدة الخدمة العسكرية . احتسابها كمدة خبرة واقدمية عند التعيين او الترقية بالقطاع

العام لجميع المجندين . م ١/٤٤ ، ٢ ق ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ . سريان احكام هذه المادة اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١ . اثره . وجوب احتساب مدة الخدمة العسكرية الحسنة بالقطاع العام كمدة خبرة واقدمية . اعتبارا من ذلك التاريخ .

(الطن رقم ١٧٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٨)

- ١١ -

تسوية حالات العاملين بشركات القطاع العام وفقا لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . اساسه . الربط بين العامل والوظيفة التي شغلها قبل التقييم وبين الوظيفة التي شغلها بعده . وجوب ان تتوافر اشتراطات شغل الوظيفة فيمن يشغلها او نقله الى الوظيفة التي يستوفي شروط شغلها . التجاوز عن ثلث مدة الخبرة . جوازي للشركة . لامحل للتحدي بمبدأ المساواة او قواعد العدالة

(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

- ١٢ -

حملة الشهادات العسكرية فوق المتوسطة الذين يعينون في الوظائف المدنية التي افسخت عنها المادة الاولى من القانون ٧٢ لسنة ١٩٧٤ اعتبارا من تاريخ سريانه . خضوعهم لنص المادة الخامسة منه . المعينون في هذه الوظائف قبل نفاذه . تسوية حالتهم وفقا لنص المادة السادسة منه وبشروطها .

(الطن رقم ٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٥)

- ١٣ -

التسكين على فئة مالية معينة بتلك مدة الخبرة اللازمة لشغلها . جوازي لصاحب العمل . تطبيقه هذه القاعدة على جميع عماله بشروط معينة مؤداة وجوب اعمالها على من توافرت فيه تلك الشروط علة ذلك . استبعاد احدهم بغير مبرر . خطأ في القانون .

(الطن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٥)

قضاء النقض المدني

- ١٤ -

تسوية حالة العاملين بالبحر الموجودين بالخدمة وقت العمل بقرار وزير النقل البحري رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٣ . وجوب الربط بين وظائفهم التي كانوا يشغلونها وما يقابلها في جداول التوصيف بمراعاة اشتراطات شغل هذه الوظائف دون نظر الى الحالة الشخصية للعامل . لامحل للتحدى بقاعدة المساواة للخروج على هذا الاصل الذي قرره المشرع .

(الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)

- ١٥ -

التسكين على فئة مالية معينة شرطه . التزام الشركة الطاعنة قاعدة حسابية معينة لتحديد مدة الخبرة . وجوب اعمالها على قرنائها بغير تفرقة اعمالا لمبادئ العدالة . اختلاف هذه القاعدة في طبيعتها واهدافها عن قاعدة التجاوز عن ثلث مدة الخبرة المطلوبة للتسكين على فئة معينة .

(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٦)

- ١٦ -

١ - خريجي مدارس «الكتاب العسكريين» العاملين بالقطاع العام وقت نفاذ القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ . تسوية حالاتهم باعتبارهم في الدرجة الثامنة من الكادر الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ التعيين او حصولهم على المؤهل ايها اقرب . تدرج اقدمياتهم ومرتباتهم وترقياتهم . شرطه . ان يكون قد سبق لهم العمل باحدى الجهات الحكومية او الهيئات العامة او وحدات الادارة المحلية في عمل متصل بعملهم بالقطاع العام .

(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٧)

تطبيق احكام القانونين رقمي ٧١ لسنة ١٩٧٤ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ على خريجي مدارس الكتاب العسكريين العاملين بوحدات القطاع العام . مناطه . تاريخ تعيينهم . ماهيته .

(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٧)

- ١٨ -

قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن معادلة المستوى العلمي لخريجي مدارس الكتاب العسكريين . اعتباره . مجرد تقييم علمي لخريجي تلك المدارس . لا اثر لذلك في اوضاعهم المالية او الوظيفية .

(الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)

- ١٩ -

القرار المخالف لاحكام اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . وقوعه باطلا . للشركة العدول عنه او الغائه . لا وجه للتحدى بالحق المكتسب علة ذلك .

(الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)

- ٢٠ -

تعيين العامل بعد العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . اثره استحقاقه الحد الأدنى للاجر المقرر للوظيفة التي عين بها . لامحل لأعمال القواعد الخاصة بمعادلة الوظائف وتسوية حالات العاملين بالشركات .

(الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)

- ٢١ -

اكتساب القضاء النهائي قوة الامر المقضي . شرطه . القضاء بعدم احقية المطعون ضده للفئة الثالثة لايحوز قوة الامر المقضي لدعوى استحقاقه الفئة الرابعة .

(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)

تصحيح اوضاع العاملين

- ٢٢ -

ترقية العاملين بالقطاع العام الى المستوى الاول والثاني في ظل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧١ . تمامها بالاختيار على اساس الكفاية . التزامها بالضوابط والمعايير التي تضعها جهة العمل حقها في اختيار الاصلح للترقية . شرطه .

(الطن رقم ١٦٦٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤)

- ٢٣ -

تصحيح اوضاع الطاعنين على الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) باعتبار ان الشهادات الحاصلين عليها من الشهادات المتوسطة . مخالف لاحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . النعى باكتسابهم حقا بتصحيح اوضاعهم وفق قرار وزير التنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٦ . غير منتج .

(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١)

- ٢٤ -

شهادتنا اتمام الدراسة الاعدادية الصناعية والزراعية في ظل قرار وزير التنمية الادارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر نفاذا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . تقييمها كشهادة اقل من المتوسطة تتيح لحاصلها صلاحية شغل وظيفة من الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) . اتساقه مع احكام القانون التشريع الاعلى .

(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١)

- ٢٥ -

شهادة الابتدائية للصناعات اعتبارها مؤهلا متوسطا حتى ولو كانت غير مسبقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة بذاتها .

(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)

- ٢٦ -

حصول العامل على مؤهل عال اثناء خدمته . احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي . مناطه . ان تكون وظائف المنشأة مقسمة الى مجموعات منها مجموعة الوظائف العالية ونقل فئته الى الوظائف العالية قبل تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٠/٥/١٩٧٥ .

(الطن رقم ١٢٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٩)

- ٢٧ -

المدد اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين بالقطاع العام وجوب ان تكون مدد خدمة فعلية وفي الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ وبالشروط الواردة بها وبالمادتين ١٩ ، ٢١ من القانون المشار اليه . العمل في مكاتب المحامين لا تعد كذلك .

(الطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٣)

- ٢٨ -

العاملون غير الحاصلين على مؤهل دراسي المعينون ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة او المكتبية ونقلوا قبل نشر القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ الى وظائف المجموعة المهنية او المكتبية المدد الكلية اللازمة لترقيتهم . كيفية حسابها . المادتين ١٥ ، ٢١ من القانون المشار اليه اضافة المدة المنصوص عليها في المادة ٢١ الى مدة خدمتهم في وظائف المجموعة المهنية والوظائف المكتبية . خطأ في القانون .

(الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٠)

- ٢٩ -

خريجو مدارس الكتاب العسكريين العاملين بالقطاع العام وقت نفاذ القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ تسوية حالاتهم باعتبارهم في الدرجة الثامنة من الكادر الملحق بالقانون رقم

طلب ضم مدد الخدمة السابقة المعتبرة الترقية وفقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بشأن تصحيح أوضاع العاملين . وجوب التقدم به إلى لجنة شئون العاملين المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القانون المشار إليه . عدم كفاية ثبوت تلك المدد بملف الخدمة .

(الظن رقم ١٩٠٠ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٤/١١/١١)

تعويض

قضاء الحكم الاستثنائي بزيادة مبالغ التعويض المقضى بها لبعض المطعون ضدهم بمقدار المبالغ التي استولوا عليها تنفيذاً للحكم المستعجل تجاوز لنطاق الاستئناف المرفوع من الطاعة موجب لنقضه .

(الظن رقم ١٠٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)

المبالغ التي يقضى بها للعامل بموجب الحكم المستعجل أعمالاً للمادة ٧٥ س ق . العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ماهيتها . وجوب خصمها من مبلغ التعويض الذي يحكم به في الدعوى الموضوعية أو أية مبالغ أخرى تكون مستحقة له .

(الظن رقم ١٠٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)

الخطأ العقدي . أساسه . إخلال المدين بالتزامه العقدي . استناد الحكم في قضائه بالتعويض إلى إخلال الطاعة بالتزاماتها الناشئة عن عقد العمل دون بيان سنده في قيام هذه الالتزامات ومصدرها . خطأ في القانون .

(الظن رقم ٩٦ و ٣١٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

قضاء الحكم بعدم أحقية الطاعن في التعويض وبإل الإذار لأن فصله من عمله للجديد كان أثناء فترة الاختبار باعتباره منبث

قضاء النقض المدني

٤٦ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ التعيين أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب . تدرج أقدمايتهم ومرتباتهم وترقياتهم . شرطه . أن يكون قد سبق لهم العمل بأحدى الجهات الحكومية أو الهيئات العامة أو وحدات الإدارة المحلية في عمل متصل بعملهم بالقطاع العام .

(الظن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٧)

تطبيق أحكام القانونين رقمي ٧١ لسنة ١٩٧٤ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ على خريجي مدارس الكتاب العسكريين العاملين بوحدات القطاع العام . مناطه . تاريخ تعيينهم . ماهيته .

(الظن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٧)

المدد اللازمة للترقية وفقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بتسوية أوضاع العاملين بالقطاع العام وجوب أن تكون مدد خدمة فعلية في الجهات المنصوص عليها في المادة (١٨) وبالشروط الواردة بها وبالمادتين ١٩ ، ٢١ من القانون المشار إليه .

(الظن رقم ١٧١٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٤)

ترقية العامل وفقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلى فئتين ماليتين خلال السنة الواحدة جواز ترفيته إلى فئة مالية ثالثة قبل ٣١ ديسمبر ١٩٧٦ طبقاً لأحكام القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٧ رد أقدميته . عندئذ إلى أول الشهر التالي لاستكمال المدد القانونية وصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك من ١/١/١٩٧٧ . وجوب التقيد في هذه الحالة بالفقرتين (ح) ، (ط) من المادة الثانية من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(الظن رقم ١٥٥٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٨)

الصلة بعمله السابق منازعة الطاعن في هذا القضاء مدعيا استمرار علاقة العمل استنادا الى ان صاحب العمل في كليهما واحد . مجادلة في تقدير الادلة والموازنة بينها يستقل به قاضي الموضوع . لاتجوز انارته امام محكمة النقض .

(الطن رقم ١١٢٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)

- ٣٨ -

اعانة غلاء المعيشة المقررة بمقتضى القانون ٤١ لسنة ١٩٧٥ . اغفال النص عليها ضمن العناصر التي تدخل أولا تدخل في مفهوم الاجر في قانون التأمين الاجتماعي م/٥ ط ق ٧٦ لسنة ١٩٧٥ مؤداه - استمرار العمل بحكم المادة الثانية من القانون ٤١ لسنة ١٩٧٥ التي تقضى بعدم دخول هذه الاعانة في حساب تعويض الاجر . علة ذلك - عدم جواز - الغاء التشريع الا بتشريع لاحق صراحة او ضمنا .

(الطن رقم ١٣١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٩)

تعويض الدفعة الواحدة

- ٣٩ -

السنوات غير المحسوبة ضمن مدة الاشتراك في التأمين والتي قضاها العامل في اي عمل او نشاط استثنائها من المدد التي يستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة في حالة استحقاقه الحد الاقصى للمعاش . ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . سريان هذا التعديل اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١ ولو كان العامل قد احيل الى المعاش قبل صدوره .

(الطن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)

تعيين

- ٤٠ -

الحكم بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة . اثره . اعتبار المحكوم عليه سىء السير والسمعة فاقد

شروطا لصلاحية مالم يكن قد رد اليه اعتباره . م ٤ القرار الجمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٩ . علة ذلك .

(الطن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٨)

- ٤١ -

شروط التعيين . م ٤ القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٩ . امره . ومقررة للمصلحة العامة . عدم جواز الاتفاق على مخالفتها . القرار الصادر بترقية المحكوم عليه بعقوبة جنائية . باطل بطلانا مطلقا لا تلحقه اجازة .

(الطن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٨)

- ٤٢ -

تعيين العامل تحت الاختبار لدى صاحب عمل واحد اكثر من مرة . غير جائز . لصاحب العمل فسخ عقد العمل دون سبق اعلان او مكافأة او تعويض متى كان العامل معينا تحت الاختبار .

(الطن رقم ١١٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)

- ٤٣ -

الآركان اللازمة للاقرار من الامور التي يخالفها واقع . ترك تحصيلها لمحكمة الموضوع . النعي بما ورد بصحيفة الاستئناف يعد اقرارا . عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)

- ٤٤ -

المعينون بشركات القطاع العام . خضوعهم لقواعد التعيين الواردة بنظام العاملين بتلك الشركات وللاجر المحدد للوظيفة المعين عليها . لاعبرة بالاجازة العلمية والخبرة العملية التي قد تؤهل العامل لوظيفة اعلى . لا وجه للتحدى بقاعدة المساواة .

(الطن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)

قضاء النقض المدني

تقديم

- ٤٥ -

مدة التعيين المقررة لرفع دعوى المطالبة بتعديل الحقوق الناشئة عن قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية او من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق مع استثناء الحالات المنصوص عليها في المادة ١٤٢ من القانون .
عدم خضوعها لقواعد الانقطاع والوقف -
المقررة للتقاعد . رفع الدعوى بطلب ضم مدة الخدمة السابقة غير قاطع لهذه المدة .

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٢)

- ٤٦ -

تقديم الحقوق التأمينية بمضى خمس سنوات من الوقت الذي تصبح فيه واجبة الاداء .
م ١١٩ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . بدء سريانه من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق وهو في اصابة العمل وقت حدوث الاصابة . دعوى التعويض المؤسدة على المسؤولية التقصيرية المرفوعة على صاحب العمل في مواجهة هيئة التأمينات الاجتماعية . غير قاطعة لهذا التقديم .
علة ذلك .

(الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)

- ٤٧ -

تقديم المادة ٦٩٨ مدني . سريانه على دعاوى التعويض عن الفصل التعسفي . دعوى العامل بالغاء قرار فصله . لا تقطع سريان التقديم في المطالبة بالتعويض عنه .

(الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٦)

- ٤٨ -

التقديم الحولي وفقا للمادة ٦٩٨ مدني .
بدء سريانه في الاصل من وقت انتهاء عقد العمل

حالات انتهاء خدمة العاملين بالقطاع العام .
ورودها في اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على سبيل الحصر . عدم اندراج نقل العامل من شركة لاخرى ضمن هذه الحالات القضاء بسقوط دعوى العمل بالتقديم الحولي تأسيسا على أن النقل ينهي علاقة العمل بالشركة المنقول منها خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

- ٤٩ -

الدفع بالتقديم . جواز ابدائه في اية حالة كانت عليها الدعوى ولو امام محكمة الاستئناف .
اثره .

(الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)

- ٥٠ -

الدفع بالتقديم . التزام من يتمسك به بتحديد نوعه في عبارة واضحة لا تحتمل ابهام . علة ذلك . عدم تعلقه بالنظام العام وانفراد كل نوع باحكامه وشروطه . اختلاف مبنى التقديم المنصوص عليه في كل من المواد ١/٣٧٥ و ٣٧٨ و ١٠/٦٩٨ مدني . التفات المحكمة عن الدفع بسقوط الحق في فروق الاجر بالتقديم الذي لم يبين نوعه . لا عيب .

(الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٥)

- ٥١ -

حق العامل في قيمة الزيادة بين انظمة المعاشات او المكافآت او الانذار الافضل التي ارتبط بها اصحاب الاعمال ومكافأة نهاية الخدمة القانونية . هو حق ناشئ عن عقد العمل سقوط الدعوى به بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد .
مادة ٦٩٨ مدني .

(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣١)

- ٥٢ -

مستحققات المؤمن عليه الناشئة مباشرة عن قانون التأمينات الاجتماعية خضوعها للتقديم

الخمس . مادة ١١٩ ق ٦٣ سنة ١٩٦٤ .

(الطنن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣١)

تقدير كفاية العامل

- ٥٣ -

تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية . حق للجنة شئون العاملين وحدها . رأى الرئيس المباشر او مدير الادارة المختصة مجرد اقتراح لها ان تأخذ به او تعدله دون ان تلتزم بتسبيب قرارها . م ١٥ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ .

(الطنن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

- ٥٤ -

تقارير الكفاية فى ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . اعدادها . توقيع اعضاء لجنة شئون العاملين عليها . بيان غير جوهري . اغفاله لا يؤدى الى بطلانها .

(الطنن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧)

- ٥٥ -

تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية . حق للجنة شئون العاملين وردما . عدم التزامها بابداء اسباب القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . القضاء باهدار اللجنة لخلوه من بيان اسباب رفع التقرير . خطأ فى القانون . علة ذلك .

(الطنن رقم ١٠١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)

تقييم

- ٥٦ -

شهادتنا اتمام الدراسة الاعدادية الصناعية والزراعية فى ظل قرار وزير التنمية الادارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر نفاذا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . تقييمها كشهادة اقل من المتوسطة نتيج

لحامليها صلاحية شغل الوظيفة من الفئة (١٦٢ - ٢٦٠) . اتساقه مع احكام القانون التشريعي الاعلى .

(الطنن رقم ١٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١)

- ٥٧ -

تقييم وظائف العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة واستحداث وظائف جديدة بها . جوازى للوحدة الاقتصادية التابع لها العامل فى ٦١ لسنة ١٩٧١ . ترقية العامل الى وظيفة خالية بالهيكل التنظيمى لوظيفة اعلى مباشرة . شرطه . توافر الشروط فيمن يرشح لها .

(الطنن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٣)

- ٥٨ -

الوظيفة والفئة المالية . امران متلازمان . تعديل الفئة المالية المخصصة للوظيفة . اعتباره استحداث لوظيفة جديدة .

(الطنن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٣)

جزاء مالى

- ٥٩ -

الجزاء المالى عن تأخير هيئة التأمينات الاجتماعية فى صرف مستحقات المؤمن عليهم أو تويهم فى ظل القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . عدم مجاوزته اصل المستحقات التأمينية ولو استحق بعضها فعلا قبل العمل بهذا القانون . المادة ١٤١ . نص امر متعلق بالنظام العام يسرى بأثر فورى ومباشر .

(الطنن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)

حبس احتياطي

- ٦٠ -

اجز العامل . عدم جواز حرمانه منه بغير نص صريح . علة ذلك . حرمان العامل من

قضاء النقض المدني

أجره . حالاته . العامل المنعوس احتياطيا في القضايا السياسية . في ظل العمل باحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . استحقاقه لأجره عن مدة هذا الحبس الاحتياطي .

(الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٧)

- ٦١ -

حجية الحكم الجنائي امام المحاكم المدنية . شرطها . ان يكون قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للامتناس المشترك بين الدعويين وفي وصفه للقانوني ونسبته الي فاعله المادتان ١٤٥٦ اجراءات و ١٠٢ اثبات .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٩/٩)

- ٦٢ -

قضاء المحكمة الجنائية ببراءة صاحب العمل . من تهمة فصل الطاعن قبل عرض امره على اللجنة الثلاثية - استنادا الى عدم قيام الدليل على فصله . اكتسابه حجية الشيء المحكوم به في دعوى التعويض المقامة عن هذا الفصل امام المحاكم المدنية .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٩/٩)

- ٦٣ -

المنع من اعادة نضر بمسألة المقضى فيها نهائيا طرطه . ان تكون المسألة واحدة في الدعويين وتناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الصادر فيها . مالم تنظره المحكمة بالفعل لا يكون موضوعا لحكم جائز قوة الامر المقضى . م ١٠١ اثبات .

(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)

- ٦٤ -

القضاء برفض طلب فروق اعانة غلاء المعيشة عن فترة معينة . غير مانع من المطالبة بتلك الفروق عن فترة سابقة . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)

- ٦٥ -

القضاء بأحقية المطعون ضده للفئة المالية الثالثة مع ارجاء الفصل في الفروق المالية المترتبة على ذلك . حكم غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه . علة ذلك .

(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)

- ٦٦ -

اكتساب القضاء النهائي قوة الامر المقضى . شرطه . القضاء بعدم احقية المطعون ضده للفئة الثالثة لايحوز قوة الامر المقضى لدعوى استحقاقه الفئة الرابعة .

(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)

خدمة عسكرية

- ٦٧ -

عودة العامل بعد تسريحه من الخدمة العسكرية . اثرها . ضم مدة تجنيده الى مدة خدمته عند حساب المكافأة او المعاش وفي تقرير العلاوات او الترقيات . اعتباره مؤديا مدة الاختبار بنجاح . عدم التزام صاحب العمل باداء اجر عن هذه المدة او مد مدة عقد العمل المحدد المدة بقدر مدة التجنيد او صيرورة هذا العقد غير محدد المدة . علة ذلك . تجنيد العامل يوقف عقد العمل ولا يغير من طبيعة العقد او من الشروط المتفق عليها فيه . ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ .

(الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

- ٦٨ -

مدة الخدمة العسكرية . احتسابها كمدة خبرة واقدمية عند التعيين او الترقية بالقطاع العام لجميع المجندين . م ١/٤٤ ، ٢ ق ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ . سريان احكام هذه المادة اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١ . اثره . وجوب احتساب الخدمة العسكرية الحسنة بالقطاع العام كمدة خبرة واقضية اعتبارا من ذلك التاريخ . تطبيق المادة ٤/٤٤ منه قصره على المجندين ذوي المؤهلات . شرطه .

(الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)

مدة الخدمة العسكرية . احتسابها كمدة خبرة واقدمية عند التعيين او الترقية بالقطاع العام لجميع المجندين . م ١/٤٤ ، ٢٠١٢ لسنة ١٩٨٠ . سريان احكام هذه المادة اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١ . اثره . وجوب احتساب مدة الخدمة العسكرية الحسنة بالقطاع العام كمدة خبرة واقدمية اعتبارا من ذلك التاريخ .

(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

دعوى

- ٧٠ -

استقلال شخصية الهيئة العامة عن شخصية ممثلها القانوني . مؤداه . عدم تأثرها بما يطرأ على شخصية هذا الممثل من تغيير . اثره . استمرار الوكالة الصادرة منه قبل تغييره .

(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦)

- ٧١ -

نقل رئيس مجلس ادارة شركة القطاع العام في ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ منوط برئيس مجلس الوزراء . اصداره قرار بنقل الطاعن . مؤداه اعتباره صاحب الصفة في خصومة الطعن بطلب الغاء هذا القرار . عدم اختصاصه الممثل القانوني للشركة . لاثر له .

(الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

- ٧٢ -

منازعة صاحب العمل في الاشتراكات المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية . وجوب التقيد بشأنها بطلب الى لجنة تسوية المنازعات بالطرق الودية اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الوزاري رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ سواء تعلقت بأرقام الحساب او بمدى انطباق القانون تخلف ذلك . اثره . عدم قبول الدعوى .

(الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

دعوى النقاية . استقلالها عن دعاوى اعضائها . اساسه . اختلافها عنها في موضوعها وسببها وخصومها وآثارها .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)

- ٧٤ -

تقديم المادة ٦٩٨ مدني . سريانه على دعاوى التعويض عن الفصل التعسفي . علة ذلك . المطالبة القضائية القاطعة للتقديم المسقط . ماهيتها . دعوى العامل بالغاء قرار فصله لاتقطع سريان التقديم في المطالبة بالتعويض عنه . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٧٦٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٦)

- ٧٥ -

مؤسسة مصر للطيران . تحويلها الى شركة مساهمة منذ سريان القانون ١١٦ لسنة ١٩٧٥ . عدم اعتبارها شخصيتين متغايرتين قامت احدهما بعد انقضاء الاخرى وانما شخصية اعتبارية واحدة . اثره . الحكم عليها ابتدائيا بجيز لها استئنافه ايا ما كان الاسم الذي اختصت به .

(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)

- ٧٦ -

حق التقاضي . مكفول للناس كافة . ١٨٠ من الدستور . عدم اشتغال قرارى وزير التأمينات رقمى ٨١ لسنة ٧٦ و ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ - بشأن قواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد والارهاق اصابة عمل - على نص يحظر المنازعة في قرارات لجان التحكيم للمشكلة بموجبها امام القضاء . اثره . جواز المنازعة في هذه القرارات امام القضاء .

(الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١١)

قضاء النقض المدني

- ٧٧ -

المحكمة مقيدة وقضائها بطلبات الخصوم . تحديد طلبات الطاعن بالغاء القرار الصادر بفصله مع ما يترتب على ذلك من اثار . التزام الحكم المطعون فيه نطاق هذه الطلبات . لامحل لبحث استحقاقه للتعويض .

(الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)

- ٧٨ -

المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على اصحاب الاعمال ومن في حكمهم وجوب التقدم بشأنها بطلب الى لجنة فحص المنازعات قبل اللجوء الى القضاء . تخلف ذلك . اثره . عدم قبول الدعوى .

(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣)

- ٧٩ -

طلب الغاء القرار الصادر بترقية الطاعن فيما تضمنه من - تخطي - المطعون ضده في الترقية والحكم بترقيته . القضاء بالغاء القرار على اطلاقه دون قصره على مجرد التخطي في الترقية . قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)

- ٨٠ -

المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعي وجوب التقدم بشأنها بطلب الى لجان فحص المنازعات قبل اللجوء الى القضاء . تخلف ذلك . اثره . عدم قبول الدعوى .

(الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣١)

دفع

- ٨١ -

الدفع بالتقادم . عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)

الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على حكم المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . دفع شكلي موجه لاجراءات الخصومة . عدم اعتباره دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ - مرافعات . اثره . سقوط الحق في ابدائه بمناقشة موضوع الدعوى امام الخبير المصلحة النظرية البحتة . عدم صلاحيتها سببا للطعن .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١١)

- ٨٣ -

الدفع بالتقادم . جواز ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو امام محكمة الاستئناف .

(الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)

- ٨٤ -

الدفع بالتقادم . التزام من يتمسك به بتحديد نوعه في عبارة واضحة لا تحتمل ابهاما . علة ذلك . عدم تعلقه بالنظام العام وانفراد كل نوع باحكامه وشروطه . اختلاف مبنى التقادم المنصوص عليه في كل من المواد ٣٧٥ و ٣٧٨ و ١/٦٩٨ مدني . التفتات المحكمة عن الدفع بسقوط الحق في فروق الاجر بالتقادم الذي لم يبين نوعه لاعيب .

(الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٥)

ساعات العمل

- ٨٥ -

تحديد الحد الاقصى لساعات العمل بسبع ساعات يوميا او ٤٢ ساعة في الاسبوع . العبرة فيه بساعات التشغيل الفعلية . الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة وما ينفقه العامل من اوقات الانتظار في مكان العمل قبل بدئه . عدم دخولها في حساب تلك المدة .

(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٤٨ القضائية - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

اشتغال الطاعن سائقا لسيارة نقل العاملين فترة في الصباح من الساعة حتى الثامنة والنصف واخرى في المساء من الثالثة والنصف الى الرابعة والنصف وقضائه الوقت بين الفترتين في الانتظار والراحة . عدم اعتباره مؤديا ساعات زائدة يستحق عنها مقابلا .

(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٤٨ القضائية - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

سلطة صاحب العمل في تقدير

كفاية العامل

- ٨٧ -

سلطة صاحب العمل التنظيمية في تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بالترقية على الدرجات الشاغرة . لا يحدها الا عيب اساءة الاستعمال .

(الطعن رقم ٩٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٥)

- ٨٨ -

ترقية العاملين في المستويين الاول والثاني . لجهة العمل . وضع المعايير اللازمة للترقية بالاختيار على اساس الكفاية وفقا لمصلحة العمل . القانون ٩١ لسنة ١٩٧١ .

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)

سلطة صاحب العمل في تنظيم منشأته

- ٨٩ -

سلطة صاحب العمل في تنظيم منشأته . مناطها . ان تكون مجردة من قصد الاساءة الى عماله . قرار هيئة قناة السويس بتطبيق اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على العاملين بترسانة الاسكندرية التي تتبعها - بدلا من لائحة الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس - صحيح مؤدى ذلك . تحديد اجر العامل المعين في ظل هذا القرار ببداية مربوط الفئة التي عين عليها .

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٥)

ترقية العاملين الى المستويين الاول والثاني . لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالأخذ على اساس الكفاية وفقا لمصلحة العمل . القانون ٩١ لسنة ١٩٧١ .

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)

سن التقاعد

- ٩١ -

المؤسسات الصحفية مؤسسات خاصة . علاقتها بالعاملين بها . خضوعها لاحكام قانون العمل . القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة . تعلق احكامه بالنظام العام اشتعاله على احكام مغايرة لقانون العمل وجوب اعمالها باثر فوري على العاملين بتلك المؤسسات . مثال . بشأن تحديد سن التقاعد م ٢٨ .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣)

شركات

- ٩٢ -

علاقة الشريك المتضامن في شركة التوصية . عدم اعتبارها علاقة عمل وانما علاقة شركة اثره . عدم خضوعه لاحكام التأمينات الاجتماعية . الاشتراك عنه لدى هيئة التأمينات الاجتماعية . لا اثر له .

(الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

- ٩٣ -

الميزات العينية التي تأخذ حكم الاجر . مناطها . ان يكون صاحب العمل ملزما بأن يوفرها للعامل لقاء عمله . ما يؤديه صاحب العمل الى العامل لتمكينه من اداء عمله وانجازه لا يعد أجرا ولا يأخذ حكمه .

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣١)

قضاء النقص المدني

وتوافرت فيهم شروط استحقاقها الى ان تضع الشركة نظاما للحوافز . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

عقد العمل

- ٩٨ -

تحديد نطاق العقد . مناطه . ارادة المتعاقدين وما يعتبر من مستلزماته وفقا للقانون وطبيعة الالتزام .

(الطعن رقم ٩٩ ، ٣١٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

- ٩٩ -

عقد العمل المشترك . ماهيته . اتفاق على تنظيم شروط العمل بين نقابة او اكثر او اتحاد نقابات العمال وبين اصحاب الاعمال او المنظمة الممثلة لهم . وجوب ان يكون مكتوبا والا كان باطلا ، وان توافق عليه الجمعية العمومية للنقابة او الاتحاد ثم تسجيله لدى الجهة الادارية المختصة ونشر اعلان عن هذا التسجيل بالجريدة الرسمية مشتملا على ملخص لأحكام العقد والا كان غير ملزم . الاتفاق على تعديله - دون اتباع هذه الاجراءات . لايزيل البطلان .

(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢)

علاقة العمل

- ١٠٠ -

بنك التسليف الزراعي والتعاوني مؤسسة عامة في ظل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ . بنوك الائتمان الزراعي والتعاوني فسي المحافظات . اعتبارها شركات مساهمة تابعة له . علاقة العاملين بهذه الشركات علاقة تعاقدية . القرارات الصادرة في شأنهم . عدم اعتبارها من قبيل القرارات الادارية . أثره . اختصاص جهة القضاء العادي بنظر المنازعات المتعلقة بها .

(الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٥)

- ٩٤ -

القرارات التي اصدرتها الشركات بمنح البديل قبل العمل بنظم العاملين بالقطاع العام . قائمة ونافذة بعد العمل بهذه النظم . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣١)

ضريبتا الدفاع والامن القومي

- ٩٥ -

الاعفاء من ضريبتى الدفاع والامن القومي . م٢ق ٤٧ لسنة ١٩٧١ اقتضاه على المكلفين بالخدمة فعلا بالقوات المسلحة من المستقبين والمستدعين للاحتياط والمكلفين . عمال المرافق والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها الملزمين بالاستمرار في اعمالهم في خدمة المجهود الحربى وفقا لقرار وزير الحربية ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ . خروجهم عن نطاق هذا الاعفاء . علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)

- ٩٦ -

عمال المرافق العامة والمؤسسات والشركات المكلفين بالاستمرار في اعمالهم تحت مختلف ظروف المجهود الحربى . عدم اعتبارهم في حكم الافراد المكلفين بخدمة القوات المسلحة في تطبيق المادة الثانية من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧١ .

(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)

عاملون بالقطعة او بالانتاج او بالعمولة

- ٩٧ -

العاملون بالقطعة او بالانتاج او بالعمولة بشركات القطاع العام في ظل اللائحتين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ معدلة بالقرار ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ . احقيتهم في العلاوات الدورية متى فزت الشركة منحها .

- ١٠١ -

مؤسسة الطيران العربية في ظل القرارات
الجمهوريين رقمي ١٥٧٥ لسنة ١٩٦٤ و ٢٧٦
لسنة ١٩٦٧ . مؤسسة عامة . العاملون بها
موظفون عموميون . علاقتهم بها لائحية
تنظيمية . لا يغير منها خضوعهم لللائحة ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ والنص فيها على سريان قانون
العمل فيما لم يرد به نص . علة ذلك .

(الطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦)

- ١٠٢ -

العاملون بشركات القطاع العام منذ اللائحة
١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . علاقتهم بها علاقة تعاقدية
خضوعهم لنظام العاملين بهذه الشركات ولأحكام
قانون العمل فيما لم يرد به نص .

(الطن رقم ١٣٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

- ١٠٣ -

مؤسسة مصر للطيران في ظل العمل
بالقانونين ١١١ ، ١١٦ لسنة ١٩٧٥ . اعتبارها
ضمن شركات القطاع العام . علاقة العاملين بها
تعاقدية لاتنظيمية . اثره . اختصاص القضاء
العادي بالمنازعات التي تثور بينهم وبينها . علة
ذلك .

(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

- ١٠٤ -

تعيين العامل عضوا في مجلس إدارة
المنشأة . لا أثر له على استمرار علاقة العمل
التي نشأت بينه وبينها من قبل وما ترتبه من
آثار .

(الطن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)

- ١٠٥ -

نظام العاملين بالقطاع العام . سريانه على
العاملين المعينين على وظائف واردة بجداول

مقررات الشركة الوظيفية . العامل المؤقت او
العرضي . معاملته وفقا لعقد عمله او قرار
تعيينه .

(الطن رقم ٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢)

- ١٠٦ -

تخديد المعهد لوقت العمل والمادة التي
يقوم بتدريسها الراهب وعدد الحصص
المخصصة له مع رفع تقرير عند المخالفة الى
الرئيس الروحي الاعلى لاتخاذ شئونه . يتحقق
به عنصر التبعية الذي يتمثل في خضوع العامل
لإشراف وتوجيه صاحب العمل .

(الطن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)

- ١٠٧ -

علاقة العمل مناطها . التبعية والاجر .

(الطن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)

- ١٠٨ -

نظم العاملين بالقطاع العام . سريانه على
العاملين المعينين على وظائف واردة بجداول
القرارات الوظيفية للشركة . العمال العرضيون
او المؤقتون هم المعينون على غير تلك الوظائف
دون نظر لنوع العمل او الوقت الذي يستغرقه .
معاملتهم وفقا للقواعد التي يضعها مجلس ادارة
الشركة وطبقا لما يرد في عقود عملهم او
قرارات تعيينهم .

(الطن رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٩)

- ١٠٩ -

العمل العرضي او المؤقت . مناط اعتباره
كذلك . وروده على غير الوظائف الدائمة
بالشركة لاعتبرة بنوع العمل او بالزمن الذي
يستغرقه .

(الطن رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٩)

قضاء النقض المدني

- ١١٠ -

بدء علاقة العمل وترتيب اثارها - عدا
الاجر - العبرة فيها بالقرار الصادر بالتعيين .

(الطنن رقم ٢٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)

علاوات

- ١١١ -

العلاوة الاستثنائية المقررة بالقوانين ارقام
٤٣ لسنة ١٩٧٥ و ١٥ و ١٦ لسنة ١٩٧٧
للعامل بالقطاع الخاص . عدم انسحاب احكامها
على العاملين بالقطاع العام . علة ذلك .

(الطنن رقم ١٣٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

- ١١٢ -

العلاوة الدورية . مناط استحقاقها . شغل
العامل لوظيفة ذات فئة مالية واردة بالهيكل
التنظيمي التابع للوحدة الاقتصادية ووقوع اجره
بين حدى ربطها مع توافر شروط منحها .
المادتان ٢٤ و ٢٥ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ .

(الطنن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

- ١١٣ -

قواعد ونظم اعانة غلاء المعيشة . عدم
سريانها على العاملين باحكام اللائحة ٣٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ مؤداه . الغاء العلاوة الاجتماعية
باعتبارها احدى صور هذه الاعانة من تاريخ
العمل بتلك اللائحة .

(الطنن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)

- ١١٤ -

منح العلاوة الدورية في ظل اللائحة
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . شرطه . مضى سنة على

تعيين العامل في الخدمة ، بما فيها فترة الاختبار
وحصوله على تقدير مقبول على الاقل في
متوسط التقارير الدورية للسنة الاخيرة . م ٢٥ .

(الطنن رقم ١٤٤٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)

- ١١٥ -

العاملون بالقطعة او بالانتاج او بالعمولة
بشركات القطاع العام في ظل اللائحتين ٣٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ معدلة
بالقرار ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ احقيتهم في العلاوات
الدورية متى قررت الشركة منحها وتوافرت
فيهم شروط استحقاقها الى ان تضع الشركة
نظاما للحوافز علة ذلك .

(الطنن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

عمال اجانب

- ١١٦ -

العاملون المرتبطون بعقود عمل مع
اصحاب الاعمال . خضوعهم - بما في ذلك
المتدرجين منهم لاحكام التأمينات الاجتماعية .
الاستثناء فئات محددة على سبيل الحصر ليس
من بينها العمال الاجانب . ق ٩٢ لسنة ٩٥٩ و
٩٣ لسنة ١٩٦٤ (المعدلين) .

(الطنن رقم ٥٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

- ١١٧ -

تعيين العاملين الاجانب في شركات
القطاع العام بشرط المعاملة بالمثل في ظل
اللائحتين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة
١٩٦٦ . اثره خضوعهم لاحكام التأمينات
الاجتماعية المنصوص عليها في القانونين ٩٢
لسنة ١٩٥٩ و ٦٢ لسنة ١٩٦٤ . (المعدلين) .

(الطنن رقم ٥٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

- ١١٨ -

قرارات وزير العمل ٢٢ لسنة ١٩٦٩ و
٧ و ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج
النهائي من نطاق تطبيق قانون التأمينات

الاجتماعية . ايرادها حالة مغادرة الاجنبى للبلاد
ضمن هذه الحالات اعتبارها اثرا من اثار تطبيق
قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على
العمال الاجانب .

(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

- ١١٩ -

حظر منح الموظفين الاجانب معاشا او
مكافأة عن مدة خدمتهم . المرسوم بقانون ٤٤
لسنة ١٩٣٦ (المعدل) والقرار الجمهورى ١١٤
لسنة ١٩٦٨ . اقتصاره على العاملين منهم
بالدولة . الاشارة الى هذين التشريعين بدياجة
اللائحتين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة
١٩٦٨ والقانون ٩١ لسنة ١٩٧١ . لايتأدى منه
سريان أحكامهما على الاجانب المشتغلين
بشركات القطاع العام . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

عمال الزراعة

- ١٢٠ -

العاملون بالزراعة استثنأؤهم من احكام
القوانين ارقام ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ و ٩٢ لسنة
١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات
الاجتماعية . مقصور على من يعمل بالفلاحة
البحثة . العاملون بالزراعة بصفة غير مباشرة
كالاداريين وعمال الحراسة والمشتغلين على
الات الميكانيكية خضوعهم لجميع انواع
التأمينات التى نظمها القانون . م ا ق ٩٣ لسنة
١٩٨٠ . نص تفسير سريانه من تاريخ القانون
الذى فسرته .

(الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

- ١٢١ -

العاملون بالزراعة . استثنأؤهم من احكام
قوانين التأمينات الاجتماعية ارقام ٤١٩ لسنة
١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥١ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

مقهور على من يعمل بالفلاحة البحتة . العاملون
فى الزراعة بصفة غير مباشرة . خضوعهم
لجميع انواع التأمينات الاجتماعية . م . ا ق ٩٣
لسنة ١٩٨٠ . نص تفسيرى . سريانه من تاريخ
نفاذ القانون السابق الذى فسرته .

(الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠)

عمال القطاع العام

- ١٢٢ -

العامل بالقطاع العام . ماهيته . من يعمل
تحت سلطة واشراف احدى وحدات القطاع العام
لقاء اجر دائما كان ام مؤقتا .

(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

عمال تحت الاختبار

- ١٢٣ -

قضاء الحكم بعدم احقية الطاعن فى
التعويض وبذل الانذار لان فصله من عمله
الجديد كان اثناء فترة الاختبار باعتباره منبت
الصلة بعمله السابق . منازعة الطاعن فى هذا
القضاء مدعيا استمرار علاقة العمل استنادا الى
ان صاحب العمل فى كليهما واحد . مجادلة فى
تقدير الادلة والموازنة بينها ويستقل به قاضى
الموضوع . لا تجوز اثارته امام محكمة
النقض .

(الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)

عمل اضافى

- ١٢٤ -

اشتغال العامل وقتا اضافيا فى أيام العمل
المعتادة . استحقاقه اجرا اضافيا يوازي أجره
الذى كان يستحقه عن الفترة الاضافية مضافا اليه
٢٥٪ اذا - كان العمل نهارا ، ٥٠٪ اذا كان
العمل ليلا . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

قضاء النقص المدني

- ١٢٥ -

العمل في يوم الراحة الاسبوعية . اعتبار
ساعاته جميعا ساعات عمل اضافية ق ٩١ لسنة
١٩٥٩ . غلة ذلك .

(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- ١٢٦ -

اشتغال العامل في ايام الراحة
الاسبوعية - المدفوعة الاجر - استحقاقه اجر
اليوم المعتاد مضافا اليه اجرا يوازي اجر ساعات
العمل الاضافية محسوبا على اساس قسمة اجر
اليوم المعتاد على ساعات العمل المعتادة مضروبا
في ساعات العمل الاضافية واجرا اضافيا
مضاعفا هو ٥٠٪ من اجر ساعات العمل
الاضافية ان كان العمل نهارا ، ١٠٠٪ أن كان
العمل ليلا . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

- ١٢٧ -

العمال المخصصون للحراسة والنظافة .
عدم استحقاقهم للاجر الاضافي المضاعف . غلة
ذلك .

(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

عمولة

- ١٢٨ -

عمولة التوزيع . من ملحقات الأجر غير
الدائمة . عدم استحقاقها للعامل الا اذا تحقق سببها
بقيامه بالتوزيع الفعلي . نقل العامل الى شركة لا
تأخذ بنظام عمولة التوزيع . اثره . عدم إحقاقه
في المطالبة بما كان يتقاضاه منها في عمله
السابق . قوة الامر المقضي لا يحوزها الحكم
السابق بالنسبة للدعوى اللاحقة لاختلاف سبب
استحقاق العمولة في كليهما .

(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)

الاجر لقاء العمل اما العمولة فمن ملحقات
الاجر غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها الا
اذا تحقق سببها . نقل العامل الى وظيفة غير
مقرر لها عمولة مؤداه عدم إحقاقه في اقتضاءها
لزوال سببها . لامحل للتحدى بقاعدة المساواة
فيما يناهض القانون .

(الطعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

- ١٣٠ -

عمولة البيع . حق مجلس ادارة شركة
القطاع العام في تحديد نسبتها او تعديلها .
شرطه . ان يتم في اطار نظام عام للعمولة
يسرى على كافة العاملين دون تمييز مستهدفا
تطوير الانتاج وتنميته . م ٢٩ اللائحة ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ المعدلة . مثال .

(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

فصل العامل

- ١٣١ -

سلطة جهة العمل في تأديب العاملين
بالقطاع العام وفقا لاحكام القرار الجمهوري رقم
٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لاتخل بحقها في فسخ عقد
العمل طبقا للمادة ٦/٧٦ من قانون العمل .

(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)

فوائد التأخير

- ١٣٢ -

اشتراكات التأمين عن العمال . اعتبارها
واجبة الاداء اول كل شهر التخلف عن الاداء .
اثره . احتساب فوائد تأخير اعتبارا من ذلك
التاريخ دون حاجة لاي اجراء من جانب هيئة
التأمينات الاجتماعية .

(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

قانون

- ١٣٣ -

قانون العمل . قانون مكمل لقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .
خلو القانون الاخير من نص بشأن المقابل النقدي للاجازات مؤداه . الرجوع في هذا الشأن لقانون العمل .

(الطنع رقم ٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)

- ١٣٤ -

القرار الجمهوري ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠
بالغاء هيئة الرقابة الادارية اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ . مؤداه . احتفاظها بشخصيتها القانونية وباحقيتها في ممارسة اختصاصاتها في الفترة السابقة على تاريخ العمل به .

(الطنع رقم ٢٢٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦)

- ١٣٥ -

(١) اختصاص لجنة شئون العاملين في هيئة الرقابة الادارية باضافة علاوة الرقابة الى مرتب العضو او العامل المنقول . مؤداه . سلامة القرار الصادر منها قبل العمل بالقرار الجمهوري ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ - بالغاء الهيئة - باضافة هذه العلاوة . علة ذلك :

(الطنع رقم ٢٢٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦)

- ١٣٦ -

القانون الجديد . سريانه بأثر مباشر على الوقائع التي تقع بعد نفاذه حتى تاريخ الغائه .
عدم سريانه بأثر رجعي الا بنص خاص .
اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ سريانها على الوقائع والمراكز القانونية التي وقعت او تمت من ١٩٦٢/١٢/٢٩ حتى ١٩٦٦/٨/٢٧ . الوقائع التالية لذلك التاريخ خضوعها لاحكام القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

- ١٣٧ -

أعانة غلاء المعيشة المقررة بالامر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . عدم سريانه على المعينين بعد العمل بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي ألغاه اقتصار حق المستفيدين من هذا الامر على استمرارهم في الاحتفاظ بما رتب له لهم اثناء سريانه دون زيادة .

(الطنع رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

- ١٣٨ -

اللوائح التنفيذية للقوانين . للسلطة التنفيذية الحق في اصدارها . سريانها من تاريخ نفاذها دون اثر رجعي . علة ذلك .

(الطنع رقم ٢١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١١)

- ١٣٩ -

قرار وزير التأمينات ٨١ لسنة ١٩٧٦ بقواعد وشروط اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد او الارهاق اصابة عمل . عدم اعتباره مفسراً لنص المادة ٥/هـ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . اثره . سريانه من تاريخ العمل به في ١٩٧٦/٢/٢٩ لا من تاريخ نفاذ القانون .

(الطنع رقم ٢١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١١)

- ١٤٠ -

حملة الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة الذين يعيّنون في الوظائف المدنية التي اصبحت عنها المادة الاولى من القانون ٧٣ لسنة ١٩٧٤ اعتبارا من تاريخ سريانه .
خضوعهم لنص المادة الخامسة منه . المعينون في هذه الوظائف قبل نفاذه . تسوية حالتهم وفقا لنص المادة السادسة منه وبشروطها .

(الطنع رقم ٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٥)

قضاء النقض المدني

- ١٤١ -

(١) قرارات رئيس الجمهورية الصادرة استنادا الى الاعلان الدستوري المؤرخ ١٩٦٢/٩/٢٧ . اكتسابها . قوة القانون . مثال : لائحة العاملين بالقطاع العام ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

(الطعن رقم ١٣١٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

- ١٤٢ -

(٢) تفويض رئيس الجمهورية في تنظيم اوضاع العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها . م ٧ ق ٣٢ لسنة ١٩٦٦ اصداره اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ استنادا لهذا التفويض . اثره . اكتسابها القوة الملزمة .

(الطعن رقم ١٣١٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

- ١٤٣ -

(٣) احكام النظامين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ اساس علاقة العاملين بشركات القطاع العام . عدم جواز النض في عقد العمل على حكم يخالفها او يتعارض معها .

(الطعن رقم ١٣١٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

- ١٤٤ -

المعينون بشركات القطاع العام في ظل اللائحتين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بوظيفة في الهيكل التنظيمي . استحقاقهم للفتة المالية المقررة لها . من تسند اليه اعمال مؤقتة او عرضية معاملته وفقا لعقد عمله وقرار تعيينه والقواعد التي يضعها مجلس الادارة .

(الطعن رقم ١٣١٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

احكام النظامين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ سريانها دون غيرها على العاملين بالقطاع العام . انطباق قانون العمل فيما لم يرد به نص فيهما .

(الطعن رقم ١٣١٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

- ١٤٦ -

القضاء بعدم أحقية الطاعنين للاجر عن ايام الراحة الاسبوعية لتجاوزهم الحد الأدنى للاجور بمقولة ان المشرع استهدف بيوم الراحة المدفوع الاجر الوصول باجور العمال الى الحد الأدنى الذي حدده . م ١ ق ٢٤ لسنة ١٩٧٢ خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)

- ١٤٧ -

العاملون في المنشآت الصناعية الخاضعة لاحكام المادتين ١ و ٨ من قانون تنظيم الصناعة رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ . استحقاقهم الحد الأدنى للاجور الى جانب يوم الراحة الاسبوعية مدفوع الاجر ولو جاوزت اجورهم الحد الأدنى للاجور . م ٢ ق ٢٤ لسنة ١٩٧٢ . النص القانوني الصريح . لا محل الخروج عليه او تأويله دعوى الاستهزاء بالمصدر التاريخي او قصد الشارع .

(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)

- ١٤٨ -

خريجو مدارس الكتاب العسكريين العاملين بالقطاع العام وقت نفاذ القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ . تسوية حالاتهم باعتبارهم في الدرجة الثامنة من الكادر المحلي بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ التعيين او حصولهم على المؤهل ايهما اقرب . تدرج اقدمياتهم

- ١٥٢ -

القرارات التي أصدرتها الشركات بمنح
البديل قبل العمل بنظم العاملين بالقطاع العام
بقاؤها قائمة ونافذة بعد العمل بهذه النظم . علة
ذلك .

(الطنن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣١)

- ١٥٣ -

قضاء الحكم الاستثنائي بزيادة مبالغ
التعويض المقضى بها لبعض المطعون ضدهم
بمقدار المبالغ التي استولوا عليها تنفيذا للحكم
المستعجل . تجاوز لنطاق الاستئناف المرفوع
من الطاعة موجب لنقضه .

(الطنن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)

قوة الامر المقضى

- ١٥٤ -

المنع من اعادة نظر المسألة المقضى فيها
نهائيا شرطه . ان تكون المسألة واحدة في
الدعويين تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها
بينهما بالحكم الصادر فيها . ما لم تنظره المحكمة
بالفعل لا يكون موضوعا لحكم حائز قوة الامر
المقضى . م ١٠١ اثبات .

(الطنن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)

- ١٥٥ -

القضاء برفض طلب فروق اعانة غلاء
المعيشة عن فترة معينة . غير مانع من المطالبة
بتلك الفروق عن فترة سابقة . علة ذلك .

(الطنن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)

لجان قضائية

- ١٥٦ -

الهيئة العربية للتصنيع . منظمة دولية
اقليمية متخصصة . وجوب الرجوع في كل ما
يتصل بعلاقة موظفيها بها الى اتفاقية تأسيسها
المصدق عليها بالقانون ١٢ لسنة ١٩٧٥ . اللجان

ومرتباتهم وترقياتهم . شرطه . ان يكون قد سبق
لهم العمل باحدى الجهات الحكومية او الهيئات
العامة او وحدات الادارة المحلية في عمل متصل
بعملهم بالقطاع العام .

تطبيق احكام القانونين رقمي ٧١
لسنة ١٩٧٤ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ على خريجي
مدارس الكتاب العسكريين العاملين بوحدات
القطاع العام . مناطه . تاريخ تعيينهم . ماهيته .
(الطنن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٧)

- ١٤٩ -

اعانة غلاء المعيشة المقررة بمقتضى
القانون ٤١ لسنة ١٩٧٥ . اغفال النص عليها
ضمن العناصر التي تدخل اولا تدخل في مفهوم
الاجر في قانون التأمين الاجتماعي م ٥ / ط ٧٩
لسنة ١٩٧٥ . مؤداه - استمرار العمل بحكم
المادة الثانية من القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٥ التي
تقضى بعدم دخول هذه الاعانة في حساب
تعويض الاجر . علة ذلك - عدم جواز - الغاء
التشريع الا بتشريع لاحق صراحة او ضمنا .
(الطنن رقم ١٣١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٩)

- ١٥٠ -

قانون العمل . اعتباره مكملا لاحكام
نظامي العاملين الصادرين بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٧١ . خلو التشريعين الاخرين
من نص بشأن كيفية حساب الاجر الاضافي
للعاملين بالقطاع العام . وجوب الرجوع في هذا
الشأن لقانون للعمل وحده . علة ذلك .
(الطنن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

قرار

- ١٥١ -

القرار المخالف لاحكام اللائحة ٣٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ . وقوعه باطلا . للشركة الطاعة
او الغائه . لا وجه للتحدي بالحق المكتسب علة
ذلك .
(الطنن رقم ١٤٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)

قضاء النقض المدني

القضائية المنشأة وفقا للنظام الاساسى للهيئة .
اختصاصها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ
بينها وبين العاملين بها .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨٤)

محامو شركات القطاع العام

- ١٥٧ -

الطعن بالنقض فى الاحكام الصادرة فى
الدعاوى التى يكون احد طرفيها محام بالادارة
القانونية لاحدى شركات القطاع العام . توقيع
صحيفة من احد محامى الادارة القانونية
المقبولين امام محكمة النقض . صحيح . ما
نصت عليه المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم
٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ بلائحة تنظيم العمل فى
الادارات القانونية . اجراء تنظيمى لا يترتب على
مخالفته البطلان .

(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣/١/١٩٨٤)

- ١٥٨ -

الدعاوى والمنازعات المتعلقة بالمؤسسات
والهيئات العامة ووحدات القطاع العام .
الاختصاص بمباشرتها والمرافعة فيها . لادارتها
القانونية . الاستثناء . ما يرى مجلس الادارة
احالته لادارة قضايا الحكومة لمباشرته .

(الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٣/١/١٩٨٤)

- ١٥٩ -

الدعاوى والمنازعات المتعلقة بالمؤسسات
والهيئات العامة ووحدات القطاع العام .
الاختصاص بمباشرتها والمرافعة فيها . لادارتها
القانونية . الاستثناء ما يرى مجلس الادارة
احالته لادارة قضايا الحكومة لمباشرته .

(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٨٤)

حظر الجمع بين المحاماة ومنصب رئيس
مجلس الادارة او العضو المنتدب . م ١/٥٢ ق
المحاماة ٦١ لسنة ١٩٦٨ . مناطه . ان تتولى
المنشأة التى يعمل بها المحامى شركة مساهمة .

(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥١ ق - جلسة ٧/٥/١٩٨٤)

مدد خدمة

- ١٦١ -

العاملون المفصولون نتيجة الحكم عليهم
فى قضايا سياسية العفو عنهم . اثره . اعتبار مدة
خدمتهم متصلة عند الترقية سواء تمت بالاقدمية
ام بالاختيار . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٨٤)

- ١٦٢ -

طلب ضم مدد الخدمة السابقة المعتبرة
للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل
بشأن تصحيح اوضاع العاملين . وجوب التقدم به
الى لجنة شئون العاملين المختصة خلال ثلاثين
يوما من تاريخ نشر القانون المشار اليه . عدم
كفاية ثبوت تلك المدد بملف الخدمة .

(الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١١/١١/١٩٨٤)

مساواة

- ١٦٣ -

التسكين على فئة مالية معينة بثلاثي مدة
الخبرة اللازمة لشغلها . جوازى لصاحب
العمل . تطبيقه هذه القاعدة على جميع عماله
بشروط معينة . مؤداه . وجوب اعمالها على من
توافرت فيه تلك الشروط علة ذلك . استبعاد
احدهم بغير مبرر . خطأ فى القانون .

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٨٤)

- ١٦٤ -

عدم جواز تسوية حالة عامل على فئة
وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة بقواعد

التوصيف والتقييم المعتمدة . التجاوز عن ثلث
المدة اللازمة للتسكين . امر جوازي للشركة
تقدره طبقاً لظروف العمل واحتياجاته وصلاحيه
كل من العاملين بها . لامحل للتحدي بقاعدة
المساواة او قواعد العدالة للخروج على هذا
الاصل المقرر بنص صريح .

(الطن رقم ٤٥٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)

- ١٦٥ -

تسوية حالات العاملين بالقطاع العام .
عدم قيامها اساساً على الحالة الشخصية للعامل
وجوب الربط بين العامل والوظيفة التي كان
يشغلها قبل التقييم وبين الوظيفة المعادلة لها بعد
التقييم . لا وجه للتحدي بقاعدة المساواة للخروج
على هذا الاصل المقرر بنص صريح . المادتين
٦٣ و ٦٤ من اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

(الطن رقم ٨١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١١)

مسئولية

- ١٦٦ -

خطأ صاحب العمل الشخصي الذي يرتب
مسئوليته الذاتية في معنى المادة ٦٨/٢ ق ٧٩
لسنة ١٩٧٥ ، خطأ واجب الاثبات لا تطبيق في
شأنه احكام المسؤولية المفترضة المنصوص
عليها في المادة ١٧٨ مدني . علة ذلك .

(الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٩)

- ١٦٧ -

عدم بيان الحكم سبيله الى ثبوت الخطأ
وصلته بالحادث الذي قضى بالتعويض عنه
قصور . مثال .

(الطن رقم ١٩٩١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)

- ١٦٨ -

الخطأ العقدي . اساسه . اخلال المدين
بالتزامه العقدي . استناد الحكم في قضائه
بالتعويض الي اخلال الطاعة بالتزاماتها الناشئة

عن عقد العمل دون بيان سنده في قيام هذه
الالتزامات ومصدرها . خطأ في القانون .

(الطن رقم ٩٩ و ٣١٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

معاش

- ١٦٩ -

استحقاق الوالدين او احدهما ثلث
المعاش . شرطه . عدم وجود ارملة او زوج
مستحق والا تكون الوالدة متزوجة من غير والد
المتوفى . م ٩٧ ق ٩٣ لسنة ١٩٦٤ .

(الطن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

- ١٧٠ -

اصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم
قبل العمل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . في
١٩٧٥/٩/١ احقيتهم او المستحقين عنهم في
اعادة تسوية معاشاتهم اعتباراً من هذا التاريخ
بمراعاة الاجر السابق تسوية المعاش على
اساسه . تحديده بمتوسط الاجر خلال السنتين
الاخيرتين في القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة
للعاملين باحكامه . مثال .

(الطن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)

- ١٧١ -

تأمين الشيخوخة . انتهاء الاشتراك فيه
كأصل ببلوغ سن التقاعد ، عدم جواز الاستمرار
في التأمين او تأجيل تسوية المعاش . الاستثناء -
جواز الاستمرار في العمل والتأمين حتى استكمال
المدة الموجبة لاستحقاق المعاش . طلب
الاستمرار بعد ذلك للحصول على معاش اكبر -
غير جائز .

(الطن رقم ٥٣١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٩)

مقابل استثمارات السفر بالسكك الحديدية

- ١٧٢ -

مقابل استثمارات السفر بالسكك الحديدية
بين الجهة النائية التي يعمل بها العامل وموطنه

قضاء النقض المدني

في صرفه . مناطها . قيام العامل بتهجير أسرته الى خارج منطقة القناة تهجيراً فعلياً بسبب ظروف العدوان .

(الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣١)

مقابل نقدي للاجازات

- ١٧٧ -

اجازات العامل . استبدالها بأيام اخرى او مقابل نقدي . غير جائز الا في الاحوال المقررة قانوناً ولمقتضيات العمل . حلول موعد الاجازة ورفض صاحب العمل الترخيص للعامل بها . اثره . استحقاق العامل التعويض عنها . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)

- ١٧٨ -

قانون العمل . قانون مكمل لقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . خلو القانون الاخير من نص بشأن المقابل النقدي للاجازات . مؤداه . الرجوع في هذا الشأن لقانون العمل .

(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)

- ١٧٩ -

أجازة السنة الأخيرة من الخدمة . احقية العامل في مقابل نقدي لما لم يحصل عليه منها . ونسبة المدة التي قضاها إن لم يمض سنة كاملة في الخدمة .

(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)

مكافأة نهاية الخدمة

- ١٨٠ -

أصحاب الأعمال الذين ارتبطوا بأنظمة أفضل حتى يوليو سنة ١٩٦١ التزامهم بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة

الاصلي . مناط حسابه . الفئة المالية التي يشغلها العامل فعلاً وقت استحقاق الصرف لا عبرة بما يطرأ على هذه الفئة من تعديل نتيجة تسوية لاحقة . علة ذلك .

(الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)

مقابل التهجير

- ١٧٣ -

احقية العامل في مقابل التهجير . شرطها . تهجير أسرته الى خارج منطقة القناة تهجيراً فعلياً بسبب ظروف العدوان . م ٣ من القرار الجمهوري ١٣٤ لسنة ١٩٦٩ معدلة بالقرار ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ .

(الطعن رقم ٨١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠)

- ١٧٤ -

احقية العاملين بالقطاع العام في مقابل التهجير . شرطها . تهجير العامل أسرته تهجيراً فعلياً الى خارج منطقة القناة بسبب ظروف العدوان . م ٣ من القرار الجمهوري ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ معدلة بالقرار ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ .

(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

- ١٧٥ -

مقابل التهجير . احقية العاملين المدنيين بالدولة وبالقطاع العام في صرفه . مناطها . تهجير العامل أسرته الى خارج منطقة القناة تهجيراً فعلياً بسبب ظروف العدوان .

(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)

- ١٧٦ -

مقابل التهجير . احقية العاملين المدنيين بالدولة وبالقطاع العام والعاملين بكادرات خاصة

موظفون

- ١٨٤ -

تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى . مناطه تحقق الصفة الوظيفية وقت نشوء الحق محل التداعى .

(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦)

- ١٨٥ -

مؤسسة الطيران العربية فى ظل القرارين الجمهوريين رقمى ٩٧٥ لسنة ١٩٦٤ و ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ . مؤسسة عامة . العاملون بها موظفون عموميون . علاقتهم بها لائحية تنظيمية لا يغير منها خضوعهم لللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . والنص فيها على سريان قانون العمل فيما لم يرد به نص . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٩)

- ١٨٦ -

المنازعات المتعلقة بمكافآت الموظفين العموميين او لورثتهم اختصاص القضاء الادارى بها دون المحاكم العادية . م ١٠٠ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦)

ميزة عينية

- ١٨٧ -

القرارات التى اصدرتها الشركات بمنح البديل قبل العمل بنظم العاملين بالقطاع العام . بقاؤها قائمة ونافاذة بعد العمل بهذه النظم . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣١)

ندب العامل

- ١٨٨ -

تكليف العامل باعباء وظيفية اعلى لم يستوف شروط شغلها . اعتباره بمثابة ندب لها .

وبين مكافأة نهاية الخدمة - حق العامل فى هذه الزيادة ناشيء عن عقد العمل . التزام هيئة التأمينات الاجتماعية فى ظل القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأدائه الى العامل أو المستحقين عنه . شرطه . أداء صاحب العمل تلك الزيادة الى الهيئة .

(الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ٤٩ ق - ١٩٨٤/٥/٢١)

مؤسسات عامة

- ١٨١ -

مؤسسة مصر للطيران فى ظل العمل بالقانونين ١١١ و ١١٦ لسنة ١٩٧٥ اعتبارها ضمن شركات القطاع العام . علاقة العاملين بها تعاقدية لاتنظيمية . اثره . اختصاص القضاء العادى بالمنازعات التى تثور بينهم وبينها .

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)

مؤسسات صحفية

- ١٨٢ -

المؤسسات الصحفية . عدم اعتبارها من قبيل الشركات المساهمة . انفرادها بتنظيم خاص بمقتضى القانونيين ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ و ٢٥١ لسنة ١٩٦١ مفاير تماما للتنظيم الخاص بشركات المساهمة .

(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)

- ١٨٣ -

المؤسسات الصحفية مؤسسات خاصة . علاقتها بالعاملين بها . خضوعها لاحكام قانون العمل القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة . تعلق احكامه بالنظام العام اشتماله على احكام مغايرة لقانون العمل وجوب اعمالها بأثر فوري على العاملين بتلك المؤسسات . مثال . بشأن تحديد سن التقاعد ٢٨ .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣)

قضاء النقض المدني

عدم صلاحيته سندا لمطالبة العامل بهذه الوظيفة . اختلافه جوهريا في طبيعته واغراضه وموضوعه عن التعيين تحت الاختبار . علة ذلك .

(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١١)

- ١٨٩ -

ندب العامل للقيام باعمال وظيفة اعلى . عدم احقية في المطالبة بتسوية حالته عليها او اجر فئتها المالية .

(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٣)

- ١٩٠ -

ندب الطاعن للقيام باعمال وظيفة اعلى وصدر قرار من رئيس مجلس ادارة الشركة المطعون ضدها عدم صلاحيته سندا لاحقيته في المطالبة بها او اجر فئتها المالية . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧)

نطاق تطبيق قانون التأمينات

- ١٩١ -

قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . امتداد احكامه الى المستخدمين في اعمال عرضية او مؤقتة بالنسبة لكافة أنواع التأمينات عدا تأمين البطالة . تفويضه وزير العمل في اصدار قرار بتحديد طريقة حساب الأجور في حالات معينة اصدار وزير العمل قراره رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ - المعمول به من ١٩٦٧/١١/٢٦ - بجعل حساب اشتراكات

التأمين على عمال المقاولات على أساس الأجور التي حددها جزافا بنسبة مئوية من القيمة الاجمالية للعمليات . مؤداه . حساب اشتراكات

التأمين لهم على هذا الاساس اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار المذكور بقاء حق الهيئة في تحصيل اشتراكاتها على أساس الأجور الفعلية لما قبل هذا التاريخ .

(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٥)

- ١٩٢ -

(١) العاملون المرتبطون بعقود عمل مع أصحاب الأعمال . خضوعهم - بما في ذلك المتدرجين منهم - لأحكام التأمينات الاجتماعية . الاستثناء فئات محددة على سبيل الحصر ليس من بينها العمال الأجانب . ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ (المعدلين) .

(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

- ١٩٣ -

(٢) تعيين العاملين الأجانب في شركات القطاع العام بشرط المعاملة بالمثل في ظل اللائحتين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . اثره . خضوعهم لأحكام التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في القانونين ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . (المعدلين) .

(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

- ١٩٤ -

قوانين التأمينات الاجتماعية وقواعدها . أمره ومن النظام العام . عدم جواز مخالفتها . للنياحة العامة اثاره هذه المخالفة لأول مرة امام محكمة النقض متى كان في نطاق ما رفع عنه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠)

- ١٩٥ -

التأمين الاجتماعي . تعلق احكامه بالنظام العام . مؤداه . عدم جواز اشراك فئة من العمال استثناءها القانون من نطاق تطبيقه او حرمان

اعتبار اعانة غلاء المعيشة والمكافآت والمنح جزءا من الاجر . لا يمنع من حساب مكافأة الخدمة الاضافية على اساس الاجر الاصلى وحده طبقا للائحة المنشأة .

(الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)

- ٢٠٠ -

الاجر الذي تحسب على اساسه مكافأة النظام الخاص . مدلوله . الاجر الذي تحدده القواعد الخاصة بالمنظمة لها في عقد العمل او لائحة نظام العمل . دون اعتداد بأى مدلول آخر ايا كان موضعه .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٥)

- ٢٠١ -

الالتزام باداء مكافأة نهاية الخدمة ، وقيمة المكافآت الافضل ، وقوعه على عاتق هيئة التأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل - امتناع الوفاء بها للعامل واقتصار حقه على فرق الميزة الافضل ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٥)

نظام العاملين بالقطاع العام

- ٢٠٢ -

تفويض رئيس الجمهورية في تنظيم اوضاع العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها . م ٧ ق ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . إصداره اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . استنادا لهذا التفويض . اثره . اكتسابها القوة الملزمة .

(الطعن رقم ١٣١٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

- ٢٠٣ -

احكام النظامين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . اساس علاقة العاملين

اخرى نص على خضوعها لاحكامه . لمحكمة النقض التصدى لهذه المسألة من تلقاء نفسها طالما كانت في نطاق الطعن وعناصرها طرحت على محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

نظام افضل

- ١٩٦ -

اعتبار اعانة غلاء المعيشة والمكافآت والمنح جزءا من الاجر . لا يمنع من حساب مكافأة الخدمة الاضافية على اساس الاجر الاصلى وحده طبقا للائحة المنشأة .

(الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)

- ١٩٧ -

اصحاب الاعمال الذين ارتبطوا بأنظمة افضل حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ . التزامهم بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الانظمة وبين مكافأة نهاية الخدمة . حق العامة في هذه الزيادة . ناشىء عن عقد العمل . التزام هيئة التأمينات الاجتماعية في ظل القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأدائه الى العامل او المستحقين عنه . شرطه . اداء صاحب العمل تلك الزيادة الى الهيئة .

(الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)

- ١٩٨ -

إفادة العامل من الميزة الافضل وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

شرطه . ارتباط صاحب العمل مع عماله بالنظام الافضل قبل آخر يوليو سنة ١٩٦١ ووجود العامل الخدمة في ١٩٦٤/٣/٢٢ .

(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٥)

قضاء النقض المدني

رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . خلو التشريعيين
الاخيرين مؤداه بشأن أن كيفية حساب الاجر
الاضافى للعاملين بالقطاع العام . وجوب
الرجوع فى هذا الشأن لقانون للعمل وحده . علة
ذلك .

(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

نقض

- ٢٠٨ -

استظهار التعسف فى نقل العاملين من
القرائن المستخلصة من ملابسات ندبه والظروف
التي احاطت بقرار نقله . استقلال محكمنا
الموضوع بتقديرها طالما لم تخرج عما يؤدى اليه
مدلولها . النعى على الحكم المطعون فيه بهذا
الشأن . جدل موضوعى لاتجوز اثارته امام
محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

- ٢٠٩ -

تصحيح اوضاع الطاعنين على الفئة
(١٨٠ - ٣٦٠) باعتبار ان الشهادات الحاصلين
عليها من الشهادات المتوسطة . مخالف لاحكام

القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . النص باكتسابهم حقا
بتصحيح اوضاعهم وفى قرار وزير التنمية

الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٦ . غير منتج .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١)

- ٢١٠ -

المنازعة فيما انتهى اليه الحكم باسباب
سائغة من توافر شروط تطبيق المادة ٦/٧٦ من

قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ جدل موضوعى
عدم جواز اثارته امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)

بشركات القطاع العام . عدم جواز النص فى عقد
العمل على حكم يخالفها او يتعارض معها .

(الطعن رقم ١٣١٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

- ٢٠٤ -

المعينون بشركات القطاع العام فى ظل
اللائحتين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة
١٩٦٦ بوظيفة فى الهيكل التنظيمى . استحقاقهم
للفئة المالية المقررة لها . من تسند اليه اعمال
مؤقتة او عرضية . معاملته وفقا لعقد عمله
وقرار تعيينه والقواعد التي يضعها مجلس
الادارة .

(الطعن رقم ١٣١٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

- ٢٠٥ -

العمل المؤقت او العرضى . مناطه .
التعيين فى غير الوظائف الواردة بجدول
المقررات الوظيفية . علة ذلك . لاعبرة بنوع
العمل او مدة عقد العمل . استتالة خدمة
العامل . لاتغير صفة العمل المؤقتة .

(الطعن رقم ١٣١٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

- ٢٠٦ -

احكام النظامين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و
٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ سريانها دون غيرها على
العاملين بالقطاع العام . انطباق قانون العمل فيما
لم يرد به نص فيهما .

(الطعن رقم ١٣١٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

- ٢٠٧ -

قانون العمل . اعتباره مكملا لاحكام
نظامى العاملين الصادرين بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون

التقادم الحولى وفقا للمادة ٦٩٨ مدنى .
بدء سريانه فى الاصل من وقت انتهاء عقد
العمل . حالات انتهاء خدمة العاملين بالقطاع
العام . ورودها فى اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦
على سبيل الحصر . عدم اندراج نقل العامل من
شركة لآخرى ضمن هذه الحالات القضاء بسقوط
دعوى العمل بالتقادم الحولى تأسيسا على ان
النقل ينهى علاقة العمل بالشركة المنقول منها .
خطأ فى القانون .

(الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

هيئات

الهيئة العربية للتصنيع . منظمة دولية
اقليمية متخصصة . وجوب الرجوع فى كل ما
يتصل بعلاقة موظفيها بها الى اتفاقية تأسيسها
المصدق عليها بالقانون ١٢ لسنة ١٩٧٥ . اللجان
القضائية المنشأة وفقا للنظام الاساسى للهيئة .
اختصاصها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ
بينها وبين العاملين بها .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)

الكلمة ...

الكلمة اذا خرجت من القلب
وقعت فى القلب ، واذا خرجت
من اللسان لم تجاوز الاذان .
عامر بن قيس .

نقابات

اعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية
واعضاء مجالس الادارة المنتخبين . حظر وقفهم
عن العمل الا بحكم المحكمة التأديبية . م ٥٢ ق
٦١ لسنة ١٩٧١ . قصره على الوقف المعتبر
جزءا تأديبيا . الوقف الاحتياطى سريانه على
جميع العاملين بصرف النظر عن صفتهم النقابية
او الوظيفية . م ٥٧ من القانون المشار اليه . علة
ذلك .

(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

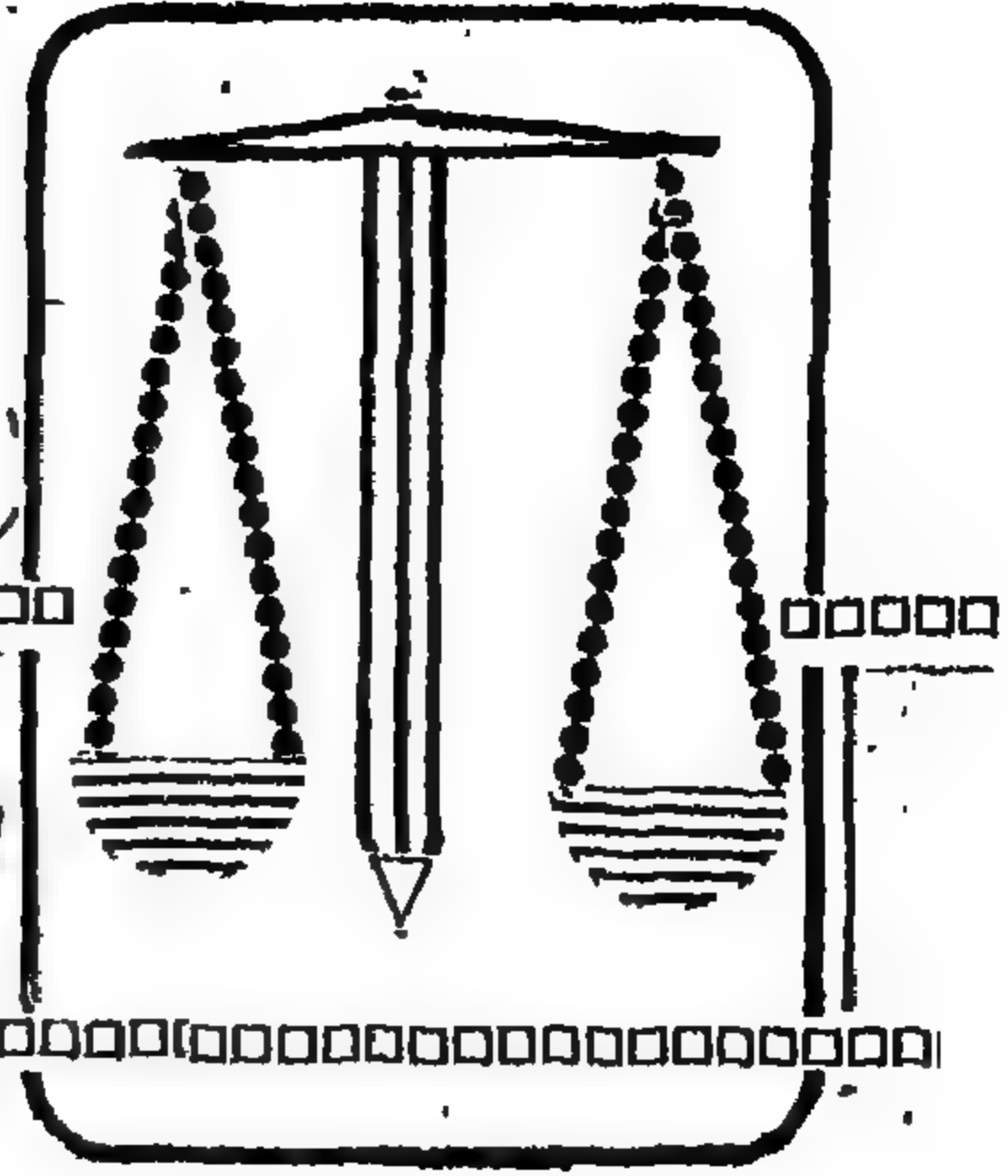
نقل العامل

نقل رئيس مجلس ادارة شركة القطاع
العام فى ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ منوط
برئيس مجلس الوزراء . اصداره قرارا بنقل
الطاعن . مؤداه . اعتباره صاحب الصفة فى
خصومه الطعن بطلب الغاء هذا القرار . عدم
اختصاصه الممثل القانونى للشركة . لا اثر له .

(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

ترك الخدمة فى الحكومة وشركات القطاع
العام للالتحاق بوظيفة جديدة فى ظل اللائحة
٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . تعيين جديد يكسب العامل
مركزا قانونيا مغايرا لمركزه السابق . الالتحاقه
بوظيفة أخرى دون ترك الخدمة . اعتباره نقلا
لايحول دون حصوله على علاوته الدورية فى
موعداتها ولو تم بقرار جمهورى نص على تعيينه
فى هذه الوظيفة . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)



من القضاء المستعجل

- ١ -

● اشكال . اقامته في المحكوم ضده .
مبناه وسببه .

الحكم

وحيث ان الشركة المستأنفة قد تؤسس الاستئناف على اسباب حاصلها انها من الغير بالنسبة للحكم المتشكل في تنفيذه وفقا للمستندات المقدمة :

وحيث انه في مجال الرد على ذلك فان من المقرر قانونا انه اذا كانت الاداة التي تجرى التنفيذ بمقتضاها حكما وكان الاشكال مرفوعا ممن يعتبر الحكم المذكور حجة عليه يتعين ان يكون مبنى الاشكال امرا من الامور التالية لصدور ذلك الحكم المتشكل فيه لانه اذا كان سبب الاشكال حاصل قبل صدور ذلك الحكم فانه يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى واصبح في غير استطاعة هذا المتشكل التحدى به على خصمه سواء اكان قد دفع به فعلا في الدعوى قبل صدور الحكم المتشكل فيه ام لم يدفع به وسواء اكانت المحكمة المذكورة قد قضت في هذا الحكم صراخته ام كان صدور حكمها يعتبر بمثابة قضاء فيه وسواء اكان حكم تلك المحكمة صحيحا ام خاطئا الا لو قيل بغير هذا لامكن لمن لم تجبه المحكمة الى طلباته ان

يجدد بمناسبة تنفيذ الحكم كافة المنازعات التي قطعت المحكمة بالفصل فيها ومن ثم اذا استبان للقضاء المستعجل ان الاشكال مرفوع عن حكم ومؤسس على امر سابق على صدور الحكم فانه يتعين ان يقضى برفضه وبعدم اجابة المتشكل الى طلبه مادام الاخير هو احد طرفي الخصومة في الحكم المتشكل فيه او ممن يعتبر الحكم المذكور حجة عليه ، وذلك لعدم مس حجة الحكم المتشكل فيه او ممن يعتبر الحكم المذكور حجة عليه . وذلك لعدم مس حجة الحكم المتشكل فيه «يراجع في ذلك القضاء المستعجل ص راتب ١٠٩٨ وما بعدها الطبعة الرابعة» .

وحيث ان البادى من ظاهر الاوراق ان الشركة المستأنفة كانت ممثلة في الدعوى رقم ١١٩٧٣ سنة ٨١ ايجارات كلى جنوب القاهرة التي ضمت اليها الدعوى ١٨٤٧٩ سنة ١٩٨٣ ايجارات كلى جنوب القاهرة والتي صدر الحكم المتشكل في تنفيذه فيها ومن ثم فان الشركة المتشكلة لاتعد من الغير بالنسبة لهذا الحكم الذي يكون حجة عليها وبالتالي فانه لايجوز لها اثاره اسباب سابقة على صدوره ولما كان البادى ان الشركة المستأنفة مؤسس اشكالها على اسباب تتضمن طعنا في الحكم وسابقة على صدوره

ومن ثم فإن اشكالها يكون غير قائم على اساس من القانون يتعين الرفض .

(محكمة جنوب القاهرة الابتدائية - الدائرة الاولى مستأنف
مستعجل - رئاسة الأستاذ أيمن حافظ رئيس المحكمة وعضوية
الأستاذين إبراهيم عبد السيد رئيس المحكمة ومدحت بسيوني
القاضي - القضية رقم ١٥٨٩ لسنة ١٩٨٥ . جلسة
١٩٨٦/١/٢٧)

- ٢ -

- ١ - قضاء مستعجل . اختصاصه . ولايته .
- ٢ - قرارات ادارية . منازعة . اختصاص .

الحكم

وحيث ان القاعدة الاصلية ان القضاء المستعجل فرع من القضاء المدني ويترتب على ذلك أنه حيث تخرج المنازعة الموضوعية عن ولاية هذا القضاء العادى فإن شقها الوقتى يخرج بالتالى عن اختصاص القضاء المستعجل اذا ما دام الاصل غير مختص بنظر الموضوع فإن الفرع لا يختص بنظر الشق الحاد المستعجل فيه فهو يستمد ولايته من ولاية الجهة التى هو تابع لها وتنبثق عنها . ولما كان لا ولاية للمحاكم بنظر المنازعات المتعلقة بالقرارات الادارية عملا بنص المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية واذ كان الظاهر من الاطلاع على الاوراق انه قد صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ سنة ١٩٨٠ قضى فى مادته الاولى باعتبار الساحل الشمالى الغربى مجتمعا عمرانيا جديدا فى تطبيق احكام القانون رقم ٥٩ سنة ٧٩ وذلك فى المنطقة الواقعة بين الكيلو ٣٤ غرب الاسكندرية حتى الحدود الغربية لجمهورية مصر واذ كانت ارض النزاع تدخل ضمن المنطقة المنصوص عليها فى ذلك القرار واذ كان هذا القرار قرار ادارى واذ كانت دعاوى المستأنف

عليه تتضمن المنازعة فى هذا القرار واذ كان الفصل فى تلك الدعاوى تستلزم التعرض له وهو قرار ادارى ومن ثم فإنه يكون من المتعين الغاء الحكم المستأنف بجميع مشتملاته واحالة النزاع لمحكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة لنظره عملا بنص المادتين ١٠٩ ، ١١٠ مرافعات .

(الهيئة السابقة - القضية رقم ٨٩٥ لسنة ١٩٨٥ - جلسة
١٩٨٦/١/٢٧)

- ٣ -

- ١ - حراسة قضائية - تعريفها . نطاقها .
- ٢ - حارس قضائى . شروط تعيينه . عدم جدية الطعون فى شخص الحارس .

الحكم

ومن حيث ان الحراسة فى تعريف للمادة ٧٢٩ من القانون المدنى هى عقد يعهد الطرفان بمقتضاه الى شخص اخر بمنقول او عقار او مجموع من المال يقوم فى شأنه نزاع او يكون الحق فيه غير ثابت فليتكفل هذا الشخص بحفظه وادارته ويرده مع غلته المقبوضة الى من يثبت له الحق فيه والواقع أن الحراسة القضائية هى نيابة قانونية وقضائية ذلك ان القانون هو الذى يحدد نطاقها ... والقضاء هو الذى يسبغ على الحارس صفته تاركا تحديد المحافظة على حقوق أصحاب الشأن ومصالحهم ودفع الخطر عنها وتقوم المحكمة عادة بتعيين احد الطرفين فى الحراسة اذا لمست فيه الكفاءة والادارة والاستقلال فى العمل وانه يمكنه القيام بمهمة على الوجه الصحيح الاكمل بنزاهة وامانة ومن المقرر ايضا أنه لا يؤثر فى تعيين احد الطرفين فى الحراسة منازعة الطرف الاخر فى ذلك وعدم رضائه عن هذا التعيين اذا ظهر للمحكمة عدم جدية الطعون الموجهة الى الحارس ، وأن فى تعيينه صالحا للجميع واذ يسير العمل فى

من القضاء المستعجل

المحاكم على جواز تعيين المرأة حارسة أسوة -
بالقوامة والوصاية . (المرحوم راتب في كتابه
قضاء الامور المستعجلة طبعة سادسة ص
(٧١١) .

(الهيئة السابقة عدا السيد عضو اليسار فهو الاستاذ أحمد
عبد العال - القضية رقم ٢٤٠٦ لسنة ١٩٨٤ - جلسة
١٩٨٦/٢/٢٤)

- ٤ -

- ١- محكمة القيم - اختصاصها .
الحقوق الناشئة عن الحراسات .
ملكية منشأة . عدم وجود منازعة
عما فرضته أوضاع الحراسة .
اختصاص .

الحكم

وحيث ان مفاد نص المادة ٦ من القانون
١٤١ لان بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض
الحراسة ان محكمة القيم المنصوص عليها في
قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون ٢٥
لسنة ٨٠ تختص دون غيرها بنظر المنازعات
المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات
المنصوص عليها في المادة السابعة وكذلك
المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسة التي
فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١
بتعيين قاضي الحراسة وتأمين سلامة الشعب او
المرتتب عليها وتحال اليها جميع المنازعات
المطروحة على المحاكم الاخرى بجميع درجاتها
وذلك بقرار من رئيس المحكمة مالم يكن قد قفل
باب المرافعة قبل العمل بأحكام هذا القانون وان
لاقبل الدعاوى المتعلقة بالحقوق الناشئة عن
الحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم
٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه او المترتب عليها
لما لم ترفع الدعوى بشأنها في خلال سنة وتاريخ
العمل بهذا القانون .

وحيث ان البادى من ظاهر الاوراق ان
نزاعا جديا قام بين المدعى والمدعى عليه الاول
على تمكينه من المنشأة موضوع النزاع اذ بينما
يقرر المدعى ان عقد المدعى عليه الاول صفته
للمنشأة محل النزاع باطل غير قانونى في حقه
وان المنشأة ملكه بأعتباره الوريث الوحيد
لمورثته السابق فرض الحراسة عليها تأسيسا

على الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى
بالقرار رقم ١٣٨ لسنة ٦١ فيما تضمن من
فرض الحراسة على اموال وممتلكات المرحومة
فكتوريا خليل ابراهيم وما ترتب على ذلك من
اثار وما قضى به المحكمة الدستورية العليا ،
بينما يقرر المدعى عليه الاول ان المدعى اقر
عقد البيع الصادر من الحراسة العامة الى المدعى
عليه الاول واجازه وتقاضى كامل الثمن بتاريخ
١٩٧٦/٨/٦ - وقد اصبح عقد البيع صحيحا
وساريا في مواجهته وان يد المدعى عليه على
المنشأة على سند سليم من القانون وقدم من
المستندات ما يفيد سداد مبالغ اقر المدعى
بسدادها وطالب بالفوائد .

وحيث ان البادى من ظاهر الاوراق ان ما
يطالب به المدعى هو تمكينه من وضع يده على
المنشأة موضوع النزاع وطرده المدعى عليه
الخامس منها تأسيسا على ملكيته للمنشأة موضوع
النزاع والذي يبدو من ظاهر الاوراق ان نزاعا
جديا يثور حول هذه الملكية فقط دون وجود
منازعة عما فرضته اوضاع الحراسة . التي
فرضت من قبل او تحديد اموالها او التعويضات
التي تقررت بشأنها الامر الذى يتعين على
المحكمة رفض الدفع بعدم اختصاصها ولائها
لعدم انطباق نص المادة السادسة من القانون رقم
١٤١ لسنة ٦١ اذ لا يعدو ان يكون النزاع المائل
على الملكية ببطلان العقد المشار اليه أو بصحته .

وحيث انه لما كان ذلك وكان البادى من
ظاهر الاوراق فان منازعة المدعى للمدعى عليه

الاول فى عقد بيع المنشأة وبعدم نفاذ هذا البيع فى حقه بما يحتاج الى بحث موضوعى مما يخرج عن اختصاص هذه المحكمة فأنه عملا بالمادة ٤٥ مرافعات فأن المحكمة تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى للمساس بأصل الحق .

ولم يرتض المدعى هذا القضاء فطعن عليه بالاستئناف المائل بصحيفة اودعت قلم الكتاب بتاريخ ١٩٨١/١١/١ واعلنت قانونا طلب فى ختامها قبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والقضاء مجددا بالزام المستأنف ضده الاول فى مواجهة المستأنف ضدهم من الثانى للرابع بتمكين المستأنف من وضع يده على منشأة الخصومة والزامه بتسليمها بكافة ادواتها ومنقولاتها وموجوداتها للمستأنف ويطرد المستأنف ضده الخامس من المنشأة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة مع الزام المستأنف ضدهما الاول والخامس بالمصروفات والاتعاب عن الدرجتين .

واستند فى ذلك لاسباب حاصلها :

اولا : ان الحكم المستأنف اخطأ فى تطبيق القانون فيما قرره من ان نزاعا جديا قام بين المستأنف والمستأنف عليه الاول على تمكينه من المنشأة موضوع النزاع وطرد المستأنف عليه الخامس منها تأسيسا على ملكيته للمنشأة وهو ما يحتاج الى بحث موضوعى يخرج عن اختصاص هذه المحكمة ذلك ان المركز القانونى للمستأنف قد تحدد فى ظل القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وطبقا لنص المادة العاشرة منه والتى نص على الغاء عقد بيع منشأة النزاع .

ثانيا : القصور فى التسبيب وفساد الاستدلال اذ ان الحكم المستأنف لم يتعرض لتوافر ركن الاستعجال والضرر الذى يتمثل فى حرمان المستأنف من عقار النزاع بعد ان اصبحت يد المستأنف ضده الاول بصفته بلا سند قانونى ويشكل خطرا عاجلا بحقوقه يبرر

الالتجاء للقضاء المستعجل ولم يقدم المستأنف مستنداته المسحوبة والسابق تقديمها امام محكمة اول درجة . وقدم المستأنف ضده الاول بصفحته حافظة طويت على مستنداته المسحوبة كما طويت على الشهادة الرسمية الصادرة من محكمة استئناف القاهرة فى ١٩٨٣/١١/١٥ عن الاستئناف رقم ٥٦٤٠ سنة ٩٩ ق .

وحيث عن الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل لمساس ذلك بأصل الحق وعمما اثاره المستأنف من ان الحكم المستأنف لم يتعرض لتوفر ركن الاستعجال فى الدعوى الضرر الذى يلحق المستأنف فذلك مردود عليه بأن الحكم المستأنف لما كان قد انتهى الى عدم توافر الركن الاول من ركنى اختصاصه وهو عدم المساس بأصل الحق عملا بالمادة ٤٥ مرافعات فلا حاجة به الى بحث مدى توافر ركنى الاستعجال بالدعوى من عدمه اذ ان مناط اخر اختصاصه يتحد بتوافر الركنين مجتمعين واذا كان ذلك فأن الحكم المستأنف يكون قد انتهى صحيحا مما يتعين تأييده ورفض الاستئناف .

(الهيئة السابقة - القضية رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٨١ - جلسة ١٩٨٦/٢/٤) .

- ٥ -

- ١ - تدخل انضمامى . غرضه . شروطه
- ٢ - تدخل هجومى . تعريفه .

الحكم

وحيث انه عن طلب تدخل شركة المعمورة للاسكان خصما منضمما فى الدعوى ولما كان الثابت من نص المادة ٢٢٦ مرافعات من انه يجوز لكل ذى مصلحة ان يتدخل فى الدعوى منضمما لاحد الخصوم او طالبا الحكم لنفسه مرتبطا بالدعوى . وان التدخل الانضمامى يقصد به التدخل المحافظة على حقوقه عن طريق مساعدة احد طرفى الخصومة فى الدفاع عن حقوقه كان يتدخل الدائن فى دعوى مدينة

من القضاء المستعجل

- ١ - الخصوم في الاستئناف . التقاضى على درجتين . تعلقه بالنظام العام .
- ٢ - أمر على عريضه . شمولها بالنفاذ المعجل بقوة القانون . التظلم من الامر .

الحكم

وحيث انه من المقرر قانونا طبقا للمادة ١/٢٣٦ مرافعات انه لايجوز في الاستئناف ادخال من لم يكن خصما في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وهذه القاعدة - قاعدة عدم قبول الاستئناف على من لم يكن خصما في الدعوى المستأنفة - تتعرض له المحكمة من تلقاء نفسها لان قاعدة التقاضى على درجتين امر متعلق بالنظام العام ولما كان البادى من مطالعة صحيفة الاستئناف ان المستأنف بصفته قد اختصم المستأنف ضده الرابع بصفته وكيلا مؤقتا للدائنين فى تفليسة معرض سيارات النهضة لطفى محمد موسى والذى لم يكن خصما امام محكمة اول درجة فضلا عن الاوراق والمستندات قد خلت مما يشير الى ان المستأنف ضده الاول قد قضى بشهر افلاسه وتعيين المستأنف ضده الرابع بصفته وكيلا للدائنين الامر الذى يتعين معه على المحكمة القضاء بعدم قبول الاستئناف بالنسبة للمستأنف ضده الرابع بصفته والزممت المستأنف بصفته بمصروفات هذا الادخال .

وحيث ان الاستئناف أقيم فى الميعاد مستوفيا أوضاعه المقررة قانونا ومن ثم فهو مقبول شكلا .

وحيث انه عن موضوع الاستئناف فانه من المقرر أن الاصل ان الاوامر على العرائض تعتبر مشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون فمتى

على الغير بقصد الدفاع عن حقوقه ومراقبة دفاعه حتى لا يخسر المدين الدعوى فيتأثر الضمان العام المقرر للدائن ولا يشترط فى هذا النوع من التدخل الا ان يكون للتدخل الانضمامى مصلحة فى تدخله . اما التدخل الهجومى هو الذى يدعى فيه المتدخل حق ذاتى بطلب الحكم به لنفسه كما اذا كان هناك نزاع على الملكية عين بين شخصين متدخل شخصى ثالث طالبا الحكم بالملكية له فى مواجهة الخصمين الاصلين فالمتدخل تدخل اختصاميا خصم حقيقى للخصوم الاصليين فهو يطالب بحق ذاتى له فى صورة طلب عارض (التعليق على ق المرافعات عز الدين الدناصورى ص ٣٤٧ وما بعدها .

ولما كان ما تقدم وكانت الخصمة طالبة التدخل لم تطالب بحق ذاتى لها وانما انضمت الى المدعى عليه بصفه فى ذات طلباته وذلك للحكم برفض الدعوى وبعدم قبولها وهو ذات طلبات المدعى عليه بصفته من ثم فأن تدخلها يعد تدخلا انضماميا ولما كان القانون يجوز لكل ذى مصلحة ان يتدخل فى الدعوى منضما وكان البادى من ظاهر الاوراق ان الشركة طالبة التدخل لها مصلحة للتدخل فى الدعوى اذ انها الشركة المالكة صاحبة الترخيص فى الانتفاع مما يتعين معه قبول شركة المعمورة للاسكان والتعمير خصما منضما للمدعى عليه بصفته شكلا والزمته مصاريف تدخلها .

(محكمة جنوب القاهرة الابتدائية - الدائرة الثانية مستأنف مستعجل رئاسة سيف النصر سليمان محمد رئيس المحكمة وعضوية القاضيين محمد نجيب المهدي وبهجت أحمد اللبثى - القضية رقم ١٤٨٤ لسنة ١٩٨٤ - جلسة ١٩٨٦/١/٢٨) .

صدر الامر الولاى فانه يعتبر مشمولاً بالنفاذ
المعجل سواء قضى فى منطوقه على ذلك او لم
ينص ومن ثم فانه بمجرد صدور الامر الولاى
ووضع الصيغة التنفيذية عليه يعتبر سنداً تنفيذياً
قابلاً للتنفيذ بمقتضاه ولو حصل التظلم فيه امام
الجهة المختصة بنظر التظلم وينظر قاضى التنفيذ
اشكالات التنفيذ الوقتية التى تثار حول تنفيذ هذا
الامر كالتشأن فى غيره من السندات التنفيذية
ويستوى فى هذا ان يكون الاشكال مرفوعاً من
طالب التنفيذ او المنفذ ضده او الغير ولا يجيب
قاضى التنفيذ المستشكل الى طلبه الا اذا كان
الاشكال قائماً على اساس من الجد حسب ظاهر
المستندات وغير منطوق على اساس باطل الحق
«قضاء الامور المستعجلة لمحمد على راتب
وأخريين الطبعة السادسة ص ٢٨٠» .

(محكمة جنوب القاهرة الابتدائية - الدائرة الثانية مستأنف
مستعجل - رئاسة سيف النصر سليمان محمد رئيس المحكمة
وعضوية القاضيين محمد نجيب المهدي وبهجت الليثي
القاضيين - القضية رقم ١٥٤٨ لسنة ١٩٨٥ - جلسة
١٩٨٦/٣/٢٥) .

- ٧ -

١ - قاضى التنفيذ . احكام القضاء
الادارى .

٢ - منازعة فى التنفيذ . اسبابها .

الحكم

وحيث انه عن موضوع الاستئناف فانه لما
كان يتعين على قاضى التنفيذ وهو ينظر منازعة
التنفيذ الوقتية فى احكام جهة القضاء الادارى ان
يترسم القاعدة العامة المقررة فى شأن تنفيذ
الاحكام عموماً والتى تتمثل فى أن المنازعة
الوقتية المرفوعة من المحكوم له او المحكوم
عليه فى تنفيذ الاحكام يتعين الا تؤسس على امر
من الامور السابقة على صدور الحكم مما كان
يصح ان يعرض على المحكمة التى اصدرته لان
مثل هذا الاساس يمس حجتيه (نقض جلسة

١٩٣٤/٦/٢٢ مجموعة عمر جزء اول ص
٤٣٨) ومن ثم اذا رفع الاشكال فى تنفيذ حكم
ادارى وبني على اعتراض اجرائى او
موضوعى سابق على صدوره وخب على قاضى
التنفيذ ان يقضى برفض الاشكال، مثال ذلك أن
يؤسس الاشكال على أن المحكمة التى أصدرت
الحكم المستشكل فيه قد خالف بعض الاجراءات
التى ينص قانون مجلس الدولة او قانون
المرافعات على اتباعها او على أن المحكمة
قضت ضده بأمر يعوزه الثبوت ففى هذه الصور
وامثالها يتعين على قاضى التنفيذ ان يقضى
برفض الاشكال ، حتى ولو اتضح له من ظاهر
المستندات صحة المطاعن التى ينسبها المستشكل
الى الحكم المستشكل فيه ذلك ان الحكم المذكور
يعتبر حجة بما فيه وعنواناً للحقيقة وليس للقاضى
التنفيذ ان يمس هذه الحجية فالخطر ناشئ من
ان الحكم المستشكل فيه له حجتيه التى لا يجوز
لقاضى الاشكال الوقتى ان يمسها حتى لا يمس
أصل الحق (يراجع فى ذلك الكتاب الثانى ،
الاختصاص الوقتى لقاضى التنفيذ -
للاستاذ/محمد على راتب وزملائه الطبعة
السادسة ص ٨٦٧) .

(محكمة جنوب القاهرة الابتدائية - الدائرة الثانية مستأنف
مستعجل - رئاسة وعضوية عبد العزيز ابراهيم غانم وسيف
النصر سليمان محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب المهدي
القاضى - القضية رقم ١٢١٤ لسنة ١٩٨٥ - جلسة
١٩٨٦/١/١٤) .

- ٨ -

١ - اشكال . اقامته من المحكوم
ضده - شروطه .
٢ - إقامة الاشكال على أمر سابق .
عدم المساس بحجية الحكم .

من القضاء المستعجل

٣ - الحكم الباطل . الحكم المعدوم . اشكال .

٤ - الغاء الحكم المستأنف - أثر ذلك .

الحكم

وحيث انه عن السبب الثانى من اسباب الاستئناف وهو مخالفة الحكم المستأنف للقانون والثابت بالأوراق فانه لما كان من المقرر اذا كانت الاداة التى يجرى التنفيذ بمقتضاها حكما وكان الاشكال مرفوعا ممن يعتبر الحكم المذكور حجة عليه فيتعين ان يكون مبنى الاشكال امرا من الامور التالية لصدور ذلك الحكم المستشكل فيه لانه اذا كان سبب الاشكال حاصلا قبل صدور ذلك الحكم فانه يكون قد اندرج ضمن الدفوع فى الدعوى واصبح فى غير استطاعة هذا المستشكل التحدى به على خصمه سواء اكان قد دفع به فعلا فى الدعوى قبل صدور الحكم المستشكل فيه ام لم يدفع به وسواء اكانت المحكمة المذكور فقد قضت فى هذا الامر صراحة ام كان صدور حكمها بمثابة قضاء فيه وسواء اكان حكم تلك المحكمة صحيحا ام خاطئا والا لو قيل بغير ذلك لامكن لمن لم تجبه المحكمة الى طلباته ان يجدد بمناسبة تنفيذ الحكم كافة المنازعات التى قطعت المحكمة بالفصل فيها وتطبق المبادئ سالفة الذكر سواء اكان الحكم المنفذ بمقتضاه كسند تنفيذى حكما نهائيا ام قابلا للطعن فيه بأى وجه من وجوه الطعن وسواء اكان حكما صادرا من محكمة موضوعية ام كان حكما وقتيا ومن ثم اذا استبان قاضى التنفيذ ان الاشكال مرفوع عن حكم ومؤسس على امر سابق على صدور الحكم فانه يتعين عليه ان يقضى برفضه وبعدم اجابة المستشكل الى طلبه مادام الاخير هو احد طرفي الخصومة في الحكم

المستشكل فيه او ممن يعتبر الحكم المذكور حجة عليه ذلك ان قاضى التنفيذ اذا اجاب مثل هذا المستشكل الى طلبه فانه يكون قد تعرض لحجية الحكم المستشكل فى تنفيذه اى يكون قد تعرض للموضوع وهو محرم عليه .

لما كان ذلك وكان يجوز ان يؤسس الاشكال على امر سابق على الحكم المستشكل فيه اذا لم يكن فى هذا ثمة مساس بحجيته كما لو كان الحكم معدوم الحجية بسبب انطوائه على بطلان جوهرى ينحدر به الى حد الانعدام لا مجرد البطلان ذلك ان الفقه والقضاء قد جريا على التفرقة بين الحكم الباطل والحكم المعدوم فالحكم الباطل تكون له رغم بطلانه حجية الاحكام اما الحكم المعدوم فانه يعتبر كأن لم يصدر ومن ثم فهو معدوم الحجية ومن هنا كان المحكوم عليه ممنوعا من أن يبنى اشكاله على القول بأن الحكم قد شابه قبل صدوره عيب من العيوب المبطللة لانه مثل هذا السبب من اسباب الاشكال ينطوى على مساس بحجية ذلك الحكم اذ انه رغم بطلانه يتمتع بالحجية الواجبة للاحكام فحالات البطلان فى الحكم هى مجرد عيوب تعثرية وليس من شأنها ان تفقده طبيعته كحكم لانها لا تعدو ان تكون شوائب تصيب صحة الحكم دون ان تمتد الى انعقاده وكيانه وترتبا على تقدم يعتبر من حالات البطلان لا الانعدام ان تحل المحكمة بحرية الدفاع (يراجع فى ذلك الاختصاص الوقتى لقاضى التنفيذ الاستاذ/محمد على راتب وزملائه الطبعة السادسة - ٩١٨ الى ٩٢٣) .

وحيث أنه من المقرر اذا الغى الاستئناف حكم محكمة اول درجة زال كل اثر لهذا الاخير فإذا كان حكم اول درجة نافذا نفاذا معجلا وينفذ جبرا فإن حكم ثانى درجة الذى الغاه يعتبر سندا تنفيذيا لاعادة الحال الى ما كانت عليه وذلك دون حاجة لان يجعل المحكوم له فى الاستئناف على حكم جديد ذلك ان حكم الاستئناف الذى الغى حكم اول درجة يؤدى الى الغاء سائر الاثار التى

ترتبت عليه ومنها تنفيذه ويعتبر حكم الزام ضمن للمحكوم عليه برد ما قبضه وفقا للحكم الملغى (يراجع في ذلك التنفيذ الجبرى القضائى والادارى للدكتور فتحى والى طبعة سنة ١٩٨٠ ص ٤٠ ، نقض مدنى جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥ المكتب الفنى سنة ٢٥ ص ١٢٧٨ ، نقض مدنى جلسة ١٩٧٥/٥/٢١ سنة ٢٦ ص ١٠٢٧ نقض مدنى سنة ٢٦ - ١٦٩٩) .

(الهيئة السابقة - الدعوى رقم ٤١٠ لسنة ١٩٨٥ - جلسة ١٩٨٦/٣/١٨) .

- ٩ -

- ١ - إعلان الحكم . بدء ميعة الطعن .
- ٢ - الاعلان فى الموطن المختار أو لمأمور القسم أو للنياية .
- ٣ - استئناف . اعلان صحيفته خلال ثلاثة أشهر حالة اعتباره كأن لم يكن .
- ٤ - حراسة قضائية . شركات الاشخاص . شروط فرض الحراسة .
- ٥ - شخص الحارس . تعيينه .

الحكم

وحيث أنه عن شكل الاستئناف وعن الدفع المبدى من الحاضر عن المستأنف عليه بسقوط حق المستأنف فى الاستئناف بمقولة ان الحكم المستأنف صدر بجلطة ١٩٨٥/١/١٣ واعلن الحكم المستأنف للمستأنف بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢ فى محل اقامته وبالرغم من ذلك اقيم الاستئناف بصحيفة اودعت قلم الكتاب فى ١٩٨٥/٢/٢٣ بعد مضى اكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان الحكم المستأنف لما كان ذلك وكانت المادة ٢١٣ من قانون المرافعات تنص على (يبدأ ميعة الطعن فى الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ

الاعلان بالحكم الى المحكوم عليه فى الاحوال التى يكون فيها قد تخلف عن الحضور فى جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه ... ويكون اعلان الحكم لشخص المحكوم عليه او فى موطنه الاصلى) . وقد تضمنت الفقرة الاخيرة من المادة نصا بأن يكون الاعلان لشخص المحكوم عليه او فى موطنه والرأى الراجح ان هذا النص فيه خروج على القواعد المقررة فى الاعلان بمعنى أن الاعلان الصحيح الذى يبدأ به ميعة الطعن يتعين ان يسلم لشخص المحكوم عليه او فى موطنه اما الاعلان الذى يسلم فى الموطن المختار او لمأمور القسم او المركز الذى يقع فى موطنه المعلن اليه فى حالة غلق مسكنه وكذلك الاعلان الذى يسلم للنياية فى حالة المقيم فى الخارج فإن الاعلان الذى يتم على النحو المتقدم لا يبدأ به ميعة الطعن اذ لو اراد المشرع ان يكون اعلان الحكم الذى يبدأ به ميعة الطعن هو ذات الاعلان المنصوص عليه فى المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، مرافعات لما كان هناك داع للخروج على احكامه بنص الفقرة الأخيرة من المادة ولاكتفى بذكر عبارة (يبدأ ميعة الطعن من تاريخ اعلان الحكم) وأما والمشرع ليفعل واورد نصا يغير نصوص المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ فإنه بذلك يكون قد قصد ما سبق بيانه (يراجع فى ذلك التعليق على قانون المرافعات للمستشار عز الدين الدناصورى وزميله الطبعة الثانية ص ٦٢٥) لما كان ذلك مقررا وكان البادى اخذا من ظاهر المستندات المقدمة فى الدعوى ان المستأنف قد تخلف عن الحضور فى جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى امام محكمة اول درجة ولم يقدم مذكرة بدفاعه ومن ثم يبدأ ميعة الطعن بالنسبة له من تاريخ اعلانه بالحكم لشخصه او فى

موطنه لما كان ذلك وكان البادى اخذا من ظاهر اعلان الصورة التنفيذية من الحكم المستأنف ان المحضر قد انتقل الى محل اقامة المستأنف ٦٦

من القضاء المستعجل

أشارع ابن سندر منشية البكرى قسم الزيتون بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢ لاعلانه بالحكم المستأنف ونظرا لامتناع نجله المقيم معه بالشقة عن الاستلام قام بأعلانه بالحكم المستأنف لدى مأمور قسم الزيتون في ذات اليوم وخطرته في اليوم التالي الموافق ١٩٨٥/٢/٣ بخطاب مسجل برقم ٣٧ بما يفيد تسليم صورة الاعلان لجهة الادارة لما كان ذلك وكان المحضر قد اغفل في هذا الاعلان عدم وجود المطلوب اعلانه في موطنه واسم نجله الذي وجدته وخاطبه وامتنع عن استلام الصورة فأن هذا الاعلان يكون قد وقع باطلا ولا اثر له في انفتاح ميعاد الطعن باستئناف (نقض مدنى جلسة ١٩٨٤/٤/١٦ فى الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٩ ق) ومن ثم يكون هذا الدفع على غير سند او اساس من القانون جدير بالرفض ومن ثم تقضى المحكمة برفضه وبقبول الاستئناف شكلا لرفعه فى الميعاد وعن حكم قابل له وقد حاز اوضاعه المقررة قانونا .

وحيث انه عن الدفع المبدى من الحاضر عن المستأنف عليه بأعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم اعلان صحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ايداع الصحيفة قلم الكتاب فى ١٩٨٥/٢/٢٣ لما كان ذلك وكانت المادة ٧٠ من قانون المرافعات سالف الذكر تنص على (يجوز بناء على طلب المدعى عليه اعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب وكان ذلك راجعا الى فعل المدعى) نقضى هذه المادة بعد تعديلها ان الحكم بأعتبار الدعوى كأن لم تكن حتى ولو توافرت شروط اعمالها جوازي للمحكمة ولها ان تقضى به او ترفضه حسبما يترأى لها وهى لاتقضى به الا اذا توافرت الشروط الاتية .

(١) ان يتمسك به المدعى عليه الذى تم اعلانه بعد الميعاد .

(٢) الا يكون قد سقط حقة فية بالتكلم فى الموضوع .

(٣) ان يكون عدم الاعلان راجعا الى فعل المدعى فأن كان راجعا الى اهمال المحضر او الى تضليل من المدعى عليه فلا يقبل الدفع لما كان ذلك وكان البادى اخذا من ظاهر المستندات المقدمة فى الدعوى ان المستأنف قد اودع صحيفة استئنافية قلم الكتاب فى ١٩٨٥/٢/٢٣ وانه قام بأعلانها للمستأنف عليه بتاريخ ١٩٨٥/٣/١١ فى مل اقامته ١٥ شارع مختار من شارع بنى طى بسرأى القبة قسم الزيتون بالقاهرة وجاءت اجابة المحضر ان الاعلان لم يتم لعدم وجود عقار يحمل رقم ١٥ شارع مختار وان اخر رقم بالشارع هو رقم ٩ ومن ثم اعيد اعلان المستأنف عليه على ذات العنوان السابق بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٨ وقد قام تابع المستأنف عليه ويدعى ابراهيم عبد الفتاح والمقيم معه بأستلام صورة الاعلان مما تستشف معه المحكمة اخذا من ظاهر هذه الاعلانات ان عدم الاعلان فى الميعاد لم يكن راجعا لفعل المستأنف وانما يرجع لاهمال من المحضر القائم بالاعلان ومن ثم يضحى هذا الدفع على غير سند او اساس من قانون جدير بالرفض ومن ثم تقضى المحكمة برفضه .

وحيث انه عن موضوع الاستئناف وعن السبب الاول من اسباب الاستئناف وهو القول بأن المستأنف لم يعلن بدعوى الحراسة المستأنف حكمها اعلانا قانونيا صحيحا لما كان البادى من اخذا من ظاهر المستندات المقدمة فى الدعوى وعلى الإخص صحيفة الاستئناف المقدمة من المستأنف انه يقيم ٦٦ أ شارع بن سندر - بمنشية البكرى قسم الزيتون بالقاهرة وان المستأنف عليه قام بأعلانه بصحيفة الدعوى

المبتدأة في محل اقامته بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٤ ولامتناع نجل المستأنف عن تسلم صورة الاعلان قام المحضر بأعلان المستأنف لدى مأمور قسم الزيتون كما قام بأخطار المستأنف بالسجل رقم ٢٨ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٤ اذ ان يوم ١٩/١٠ سنة ١٩٨٤ يصادف يوم جمعة ومن ثم يكون البادى اخذا من ظاهر المستندات المقدمة في الدعوى ان هذا الاعلان قد تم صحيحا مما يصحى معه هذا السبب من أسباب الاستئناف غير قائم على سند او اساس من القانون .

وحيث انه يجوز فرض الحراسة القضائية على شركات الاشخاص كلما توافر النزاع والخطر وبقية اركان الحراسة كان يستأثر احد الشركاء بالادارة والارباح بحيث يصبح من الخطر بقاء الاموال تحت يده ، او كان يتولى بعض الشركاء ادارة الشركة خلافا لنصوص العقد ويستأثرون بالادارة ويقوم الخلف بينهم بقية الشركاء بما يتضح معه وجود خطر من استمرار الوضع على ما هو عليه اركان يقوم نزاع بين الشركاء في الشركة على ادارتها ويرغب كل منهم في الاستئثار بالسلطة لنفسه وأصدار الاوامر المتعلقة بما يناقض ما يبيده زميله الاخر مما ينشأ عنه تعطيل اعمال الشركة وشل حركتها او كان يرفع دعوى تصفية الشركة بسبب الخلاف بين الشركاء ويتضح ان استمرار الادارة في يد من يتولاها مع قيام هذا النزاع ينطوى على خطر بما يقتضى فرض الحراسة على الشركة او كان يزعم بعض الشركاء ان الشركة قد حلت وينازعهم البعض الاخر في ذلك ويتبين ان استمرار ادارة الشركة بوضعها الحالي مع قيام النزاع ينطوى على خطر او كان يحتم الخصومة بين احد الشركاء وبين الشريك المتولى للادارة حول ملكيته بعض اموال الشركة بحيث يصبح من الخطر بقاء تلك الاموال في يد المدير الحالي الى أن يبيت في النزاع الموضوعى بينهما او كان ينسب الى المدير الحالي مطاعن جدية تستوجب

عزلة بحيث يصبح من الخطر بقاء المال تحت يده حتى تقضى محكمة الموضوع بعزله ففي مثل هذه الحالات وامثالها متى اتضح للقاضي جدية المنازع حول النصيب في الشركة او حول ملكية بعض الاموال او حول الادارة والريع واتضح له ان هذا النزاع جدى من شأنه ان يعجل من الخطر استمرار الوضع على ما هو عليه فإنه يقضى بفرض الحراسة - القضائية على الشركة عند تكامل بقية اركان الحراسة وتستمر الحراسة حتى ينتهى وجه النزاع الذى كان سببا في فرضها لما كان ذلك وكان البادى اخذا من ظاهر المستندات المقدمة في الدعوى استمرار حالة النزاع والخطر بين المستأنف والمستأنف عليه ويتمثل ذلك في اقامة المستأنف الدعوى رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٥ تجارى كلى شمال القاهرة ضد المستأنف عليه بطلب الحكم بفسخ عقد شركة التضامن المؤرخ ٢٠/٣/١٩٨٤ وفى اقامة الدعوى رقم ٢٨٣ سنة ١٩٨٥ تجارى كلى شمال القاهرة ضد المستأنف عليه بطلب الزامه بتقديم كشف حساب بجميع ما استجره المستأنف من بضائع وما وصل المستأنف عليه من مبالغ وبضائع وذلك في ظرف شهر من وصول الاعلان مؤيدا بالمستندات وتقديمه للمحكمة ثم الحكم بتعيين خبير تكون مأموريته تصفية الحساب بينهما وكذلك في الشكوى المقدمة من المستأنف عليه ضد المستأنف والذي حرر بناء عليها الجنحة رقم ٢٢٣ سنة ١٩٨٤ - امن الدولة الزيتون والتي قضى فيها بجلسة ١١/١١/١٩٨٥ ببراءة المستأنف مما اسند اليه مما تستشف منه هذه المحكمة من ظاهر الاوراق توافر الشروط اللازمة لفرض الحراسة القضائية على الشركة موضوع التداعى اذ يتوافر في الدعوى النزاع الجدى والخطر المحقق فضلا عن ان المال يصح ان يعهد بأدارته الى الغير وان الدعوى توافر فيها شرطى الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق ومن ثم فإن محكمة اول

من القضاء المستعجل

درجة وقد انتهت الى فرض الحراسة القضائية لأنها قد اصابته صحيح القانون ومن ثم تؤيد المحكمة الحكم المستأنف في شق الحراسة .

وحيث انه عن شخص الحارس فإنه لما كانت المادة ٣٧٢ من القانون المدني تنص على ان يكون تعيين الحارس سواء اكانت الحراسة القضائية ان كانت رضائية باتفاق ذوى الشأن جميعا فإذا لم يتفقوا تولى القاضى بتعيينه .

وحيث انه عن لما كان ذلك كذلك وكانت المحكمة ترى نظرا لتضارب المصالح بين الطرفين تعديل الحكم المستأنف بتعيين حارس الجدول صاحب الدور بدلا من المستأنف عليه لمباشرة ذات المأمورية المنصوص عليها في الحكم المستأنف .

(الهيئة السابقة - الدعوى رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٨٥ - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥)

- ١٠ -

تأخير في سداد الايجار . شرط صريح فاسخ . طرد . اختصاص القضاء المستعجل .

الحكم

وحيث انه عن موضوع الاستئناف فإنه لما كان من المقرر اختصاص القضاء المستعجل عند ثوافر الاستعجال - بالحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في دفع الاجرة عند وجود شرط صريح فاسخ في العقد بنص على فسخه وذلك عند التأخير في دفع الاجرة بتجرد قيام مخالفة التقصير في الوفاء امامه واستيفاء الشروط والاجراءات التى اتفق على تعليق حصول الفسخ عليها والسبب في اختصاص القضاء المستعجل في هذه الحالة هو ان المستأجر

بقبولة الشرط الصريح الفاسخ مقدما يعتبر موافقا ضمنا على تغيير صفة وضع يده على العين عند تحقق الشرط من يد مستأجر الى يد غاصب يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بطرده ويتوفر الاستعجال في هذه الحالة من الضرر الذى قد يلحق بحقوق المؤجر فيما يستجد من الاجرة اذا المستأجر واضعا اليد على العين بلا سبب او صفة قانونية بعد حصول الفسخ بقوة القانون ويجب لذلك درء الضرر بطرد المستأجر من العين بحكم من القضاء المستعجل حتى يتمكن المؤجر من استغلالها بالتأجير لشخص آخر تربطه معه علاقة قانونية صحيحة (يراجع في ذلك قضاء الامور المستعجلة للاستاذ محمد على راتب وزملائه - الطبعة السادسة ص ٤٨٤ ، ٤٨٥) .

لما كان ذلك وكان طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٦٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ التى حلت محل المادة ٣١/ب من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يشترط لقبول دعوى الاخلاء للتأخر في الوفاء بالاجرة والحكم بالاخلاء وجود اجرة مستحقة متأخرة غير متنازع فيها وأن يقوم المؤجر بانذار المستأجر بالوفاء بها وان يبادر المؤجر برفع دعوى الاخلاء المذكورة خلال خمسة عشر يوما التالية للانذار ويعتبر انذار المستأجر بالوفاء شرطا من الشروط اللازمة لقبول دعوى الاخلاء لعدم وفاء الاجرة حسبما نصت على ذلك السادة ١٨/ب من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ولما كان المفروض من هذا التكليف هو اعدار المستأجر بالوفاء فلا يشترط ان يتضمن تكليفا بالاخلاء او تهديدا به عند عدم الوفاء بل لا يغنى فيه التكليف بالاخلاء عن التكليف بالوفاء اذا الحكمة منه هي تنبيه المستأجر الى ان تأخره في دفع الاجرة المستحقة المتأخرة خلال المدة المبينة بالتكليف سوف يؤدى حتما الى اخراجه من العين المؤجرة .

- ١ - قضاء مستعجل . اختصاص .
- ٢ - توصيل الكهرباء . امتناع شركة توزيع الكهرباء عن التوصيل . القرار بالامتناع عن توصيل الكهرباء .

الحكم

وحيث انه عن موضوع الاستئناف فانه من المقرر قانونا طبقا للمادة ٤٥ مرافعات ان مناط الالتجاء الى القضاء المستعجل للفصل في مسألة ما وانعقاد الاختصاص من ثم له ان يتحقق الشرطين الآتيين : اولا : الاستعجال وهو الخطر المحدق بالحق المراد المحافظة عليه والذي يلزم درؤه عنه بسرعة لا تكون عادة في التقاضي العادي ولو قصرت مواعيده ويتوفر في كل حالة اذا قصد من الاجراء المستعجل فيها منع ضرر مؤكد قد يتعذر تعويضه او اصلاحه وينشأ الاستعجال من طبيعة الحق المطلوب صيانتة ومن الظروف المحيطة به لا من فعل الخصوم او اتفاقهم - ثانيا : عدم المساس بالموضوع ذلك انه يشترط لاختصاص القضاء المستعجل الا يكون لحكمه تأثير في الموضوع او اصل الحق اى ان يكون حكما وقتيا والا يكون هناك نزاع جدى حول ذلك الحق (قضاء الامور المستعجلة لمحمد على راتب وآخرين الطبعة الخامسة ص ٤٩ وما بعدها) .

وحيث انه تأسيسا على ماتقدم ولما كان البادى من مطالعة ظاهر الاوراق والمستندات المقدمة فى الدعوى ان مطلب المستأنف هو توصيل الكهرباء لقطعة الارض رقم ١١٨٣ بوصفه انه قام باستئجار هذه الارض من ادارة الاملاك بمحافظة القاهرة وكان البادى من مطالعة عقد الايجار عند الدعوى انه مبرم بين المستأنف ومحافظة القاهرة عن قطعة الارض رقم ١١٨٣ وذلك بفرض اقامة مصنع رخام

وحيث انه بالبناء على ماتقدم من قواعد وكان البادى اخذا من ظاهر المستندات المقدمة فى الدعوى ان المستأنف قد نبه على المستأنف عليه بالانذار المعلن اليه فى ١٩٨٥/١٠/٢١ فى صلب هذا الانذار سداد قيمة الايجار المتأخر عن الفترة من ١٩٨٥/٧/٧ حتى ١٩٨٥/١٠/١ و البالغ قيمته ٧٩ جنيه وذلك خلال خمسة عشرة يوما وفى حالة عدم السداد فانه ينبه عليه بأخلاء العين المؤجرة بموجب العقد المؤرخ ١٩٨١/٦/١ وكان يشترط طبقا لنص المادة ١٨/ب من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالفه الذكر اعذار المستأجر بالوفاء بالاجرة المتأخرة فلا يشترط ان يتضمن تكليفا بالاخلاء او تهديدا به عند عدم الوفاء لما كان ذلك وكان البادى اخذا من ظاهر المستندات المقدمة فى دعوى توافر شروط دعوى الطرد للتأخير فى سداد الاجرة المستحقة فى الدعوى الماثلة فضلا عن توافر شرطى الاستعجال وعدم المساس باصل الحق اللازمان لاختصاص القضاء المستعجل وقد خلت اوراق الدعوى مما يفيد قيام المستأنف عليه بسداد الاجرة المتأخرة والمستحقة عليه مما يتعين معه القضاء بطرد المستأنف عليه من شقة النزاع والمبينة بصحيفة الدعوى والمؤجرة له بموجب العقد المؤرخ ١٩٨١/٦/١ وتسليمها للمستأنف خالية باعتبار ان التسليم اثر من آثار الحكم بالطرد لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد خالف هذا النظر مما يتعين معه القضاء بالغائه والقضاء مجددا بطرد المستأنف عليه من الشقة المبينة بصحيفة الدعوى والمؤجرة له بموجب العقد المؤرخ ١٩٨١/٦/١ وتسليمها للمستأنف خالية ولاتقضى المحكمة باعادة الدعوى الى محكمة اول درجة ذلك ان تلك المحكمة قد استنفذت ولايتها بالفصل فى هذه الدعوى بقضائها المستأنف مما لايجوز معه اعادة تصديها لهذه الدعوى مرة اخرى .

(الهيئة السابقة - الدعوى رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٦ .. جلسة ١٩٨٦/٤/١٦)

من القضاء المستعجل

عليها وقد أشهر هذا العقد تحت رقم ١١٧٨ بتاريخ ١٦/٤/١٩٨١ كما ان البادى من مطالعة المكاتبات المرحلة من ادارة الاملاك بمحافظة القاهرة الى ادارة كهرباء المعادى نحتها على توصيل التيار الكهربائى للارض موضوع النزاع انها قد تضمنت ما يشير الى ان المستأنف هو الحائز لهذه القطعة بموجب عقد الايجار الصادر

من ادارة الاملاك بمحافظة القاهرة وان امتناع المستأنف عليه الاول بصفته عن توصيل التيار الكهربائى الى مصنع المستأنف ليس له مسوغ قانونى خاصة وان الحكم الصادر من القضاء الادارى والمقدم ضمن حافظة مستندات المستأنف عليه الاول امام محكمة اول درجة قد قطع فيما تضمنه من اسباب لقضائه من ان عقد الايجار المبرم بين المستأنف ومحافظة القاهرة عن الارض موضوع النزاع لانشوبه ثمة شائبة وان وضع يد الحائز المدعى فى الدعويين المقامتين اما القضاء الادارى لا يستند الى اساس من القانون ومن ثم فان يد غاصب ومن ثم فقد انتهت محكمة القضاء الادارى الى رفض الدعويين وهو ما يعد فى حقيقته قضاء لصالح المستأنف برفض الدعويين المقامتين من محمد نيازى عن الارض موضوع التداعى حسم النزاع بتقريره بأن يد المدعى على قطعة الارض رقم ١٦٨٣ هى يد غاصب لاسند لها من القانون واما ماذرعت به الشركة المستأنف عليها الاولى من انه قد صدر لها قرار من مساعد المحافظ بتخصيص قطعة الارض موضوع التداعى لتسوين معداتها وقدمت تأييدا لذلك صورة ضوئية من كتاب حى حلوان والمعادى المتضمن الاشارة الى ذلك القرار فانه فضلا عن ان المستأنف قد جحد هذه الصورة الضوئية ومن ثم فقد فقدت حجيتها فى الاستئناف وكان يتعين على الشركة

المستأنف عليها الاولى تقديم اصل هذا المستند فانه فضلا عن ذلك فان قرار التخصيص قد صدر فى تاريخ سابق على تحرير عقد الايجار المبرم مع المستأنف فضلا عن ان هذا القرار قد صدر من مساعد المحافظ فى حين ان عقد الايجار سند الدعوى قد صدر من محافظ القاهرة الامر الذى تستشف منه المحكمة عدم جدية منازعة الشركة المستأنف عليها الاولى فى عدم توصيل التيار الكهربائى الى مصنع المستأنف ولما كان فى عدم قيامها بتوصيل التيار الكهربائى لتشغيل مصنعه دون مبرر قانونى ، ولما كان فى تعطيل مباشرة المصنع لنشاطه فى الانتاج ما يبلغ اشد الضرر بالمستأنف الامر الذى يتوافر معه شرط الاستعجال والخطر ولا يكون فى ذلك مساس باصل الحق اذا ان البادى من مطالعة ظاهر المستندات كما اسلفنا عدم جدية منازعة الشركة المستأنف عليها الاولى مما يتحقق معه توافر شرطى الاختصاص بنظر الدعوى للقضاء المستعجل ويتعين اجابة المستأنف الى طلباته .

ولما كان الحكم المستأنف قد خالف هذا النظر مما يتعين معه القضاء بالغائه والقضاء مجددا بالزام ادارة الكهرباء بمنطقة المعادى التابعة للمستأنف عليه الاول بصفته بتوصيل الكهرباء للقطعة رقم ١٩٨٣ الخاصة بمصنع المستأنف للرخام المبينة بالصحيفة وبعقد الايجار المشهر .

(الهيئة السابقة - القضية رقم ١٤٢٠ لسنة ١٩٨٥ - جلسة ١٦/٤/١٩٨٦) .

- ١٢ -

- ١ - قضاء مستعجل . اختصاص .
- ٢ - حكم محكمة القيم . الاشكال فى تنفيذه . اختصاص .

الحكم

وحيث انه بخصوص الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الاشكال فان هذا

الدفع سديد وفي محله ذلك انه من المقرر قانونا ان قاضى الامور المستعجلة يعتبر فرعا من فروع جهة القضاء العادى ومن ثم فانه حيث تخرج المنازعة الموضوعية عن ولاية هذه الجهة فان شقها الحاد المستعجل يخرج بالتالى عن اختصاصه بحسبانه فرعا تبع هذه الجهة وينبثق عنها (قضاء الامور المستعجلة - محمد على راتب - الطبعة السادسة ص ٨٦١ - وما بعدها) .

وحيث انه تأسيسا على ماتقدم ولما كان الحكم محل الاشكال صادرا من محكمة القيم فى نزاع أحيل اليها من محكمة القضاء الادارى .. وفى مسألة غير مالية .. بل متعلقة بقرارات ادارية صادرة من الحراسة .. بل أن هذا هو السبب المبنى عليه طعن المستشكيلين بعدم الدستورية .. ومن ثم فان القضاء المستعجل بحسبانه فرعا من فروع جهة القضاء العادى لا يكون مختصا ولاثيا بنظر هذه الاشكالات .

وحيث انه من المقرر قانونا انه اذا اتضح للقاضى المستعجل أن الدعوى المستعجلة المرفوعة امامه خارجة عن اختصاصه وظيفيا لدخولها فى ولاية جهة قضاء اخرى . فانه يتعين عليه أن يقرن الحكم بعدم الاختصاص الوظيفى باحالة الدعوى الى المحكمة المختصة وظيفيا بنظرها .

(محكمة الامور المستعجلة . بالقاهرة الدائرة الثالثة رئاسة رئيس المحكمة اسامة الشناوى - القضية رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٨٣ - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥) .

- ١٣ -

قرار إدارى . تنفيذه . قضاء مستعجل .

الحكم

وحيث انه من المقرر قانونا انه لا يختص المحاكم العادية الموضوعية بالحكم موضوعا بالغاء قرار ادارى او تأويله او وقف تنفيذه او بما

يمسه فى هذا الشأن ولو كان هذا القرار مخالفا للقوانين واللوائح وكما ان القضاء المستعجل بحسبانه فرعا من القضاء المدنى ولا يختص بالحكم فى اى اجراء وقتى يكون من مواده التعرض لمثل هذا القرار الادارى ولو كان الادارى مخالفا للقوانين واللوائح ومهما حاط بالدعوى من استعجال وخطر على حقوق الخصوم اذ ان الاستعجال لا ينشئ له اختصاصا منعه عنه القوانين (قضاء الامور المستعجلة محمد على راتب الطبعة السادسة ص ٢١٥) .

وحيث انه تأسيسا على ماتقدم ولما كان اجابة المدعى الى طلبه بوقف تشغيل المصنع المشار اليه لحين الترخيص الممنوح له فيها مساس حتمى بهذا القرار الادارى ووقف تنفيذه وهو الممتنع على القاضى المستعجل باعتباره فرعا من القضاء المدنى ولا يتعلق الموضوع بعقد ادارى كما جاء بمذكرة المدعى ومن ثم نقض المحكمة بعدم اختصاصها وظيفيا (ولاثيا) بنظر الدعوى .

وحيث انه من المقرر قانونا انه اذا اتضح للقاضى المستعجل ان الدعوى المستعجلة المرفوعة امامه خارجة عن اختصاصه وظيفيا لدخولها فى ولاية حصة قضاء اخرى فانه يتعين عليه ان يقرن الحكم بعدم الاختصاص الولاى باحالة الدعوى الى المحكمة المختصة وظيفيا بنظرها (قضاء الامور المستعجلة محمد على راتب الطبعة السادسة ص ١١٢) .

(الهيئة السابقة - القضية رقم ٢٠٣٦ لسنة ١٩٨٥ - جلسة ١٩٨٦/٤/١) .

- ١٤ -

اشكال . الاختصاص المحلى

بنظره .

الحكم

من القضاء المستعجل

وحيث أنه بخصوص الدفع المبدى بعدم اختصاص المحكمة محليا من المستشكل ضده الاول فانه من المقرر قانونا وفقا لنص المادة

٢/٥٩ مرافعات بأنه في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات يكون الاختصاص للمحكمة التي يجرى التنفيذ في

دائرتها هي محكمة الجيزة لان التنفيذ على فرع الشركة بالدقى ومن ثم فان الدفع يكون في محله وصادف صحيح القانون وتأخذ به المحكمة .

(الهيئة السابقة - القضية رقم ٣٤٢٨ لسنة ١٩٨٥ - جلسة ١٩٨٦/٤/٢)

- ١٥ -

حارس قضائي . تحديد أجره .
الاختصاص بتحديد .

الحكم

وحيث أنه بخصوص الموضوع فان المادة ٣٦٧ من قانون المرافعات أنه يستحق الحارس غير المدين أو الحائز أجرا عن حراسته ويكون لهذا الاجر امتياز المصروفات القضائية على المنقولات المحجوز عليها - ويقدر أجر الحارس بأمر يصدره قاضي التنفيذ بناء على عريضة تقدم اليه .

وحيث أنه تأسيسا على ماتقدم فان تقدير أجر الحارس غير المدين أو الحائز يكون بأمر

وليس بحكم يصدره قاضي الامور الوقتية بموجب سلطته الولائية وليست القضائية ومن ثم يكون القضاء المستعجل غير مختص بنظر هذه الدعوى ومن ثم تقضى بعدم اختصاصه بنظرها .

(الهيئة السابقة - القضية رقم ٤١٣٦ لسنة ١٩٨٥ - جلسة ١٩٨٦/٥/١١)

- ١٦ -

قضاء مستعجل . طلب
موضوعي . اختصاص

الحكم

وحيث انه وفقا للمادة ٤٥ من قانون المرافعات يختص قاضي الامور المستعجلة بالحكم بصفة موقته ومع عدم المساس بالحق في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت فأساس اختصاصه ان يكون المطلوب الامر باتخاذ قرار عاجل والا يمس هذا القرار اصل الحق الذي يترك لذوى الشأن يتناضلون فيه امام القضاء الموضوعي واذ تبين ان الاجراء المطلوب ليس عاجلا او يمس اصل الحق حكم بعدم اختصاصه بنظر الطلب ويعتبر حكمه هذا منهيًا للنزاع المطروح عليه بحيث لا يبقى منه ما تصبح احواله لمحكمة الموضوع اما اذا تبين ان المطلوب منه هو طلب موضوعي يقتضى الفصل في اصل الحق فيتعين عليه ان يتخلى عن الفصل في الدعوى وبحكم اختصاصه بنظرها ويحيلها لمحكمة الموضوع المختصة بالطلب المعروض عملا بالمادتين ١٠٩ ، ١١٠ من قانون المرافعات .

وحيث انه متى كان ذلك وكان المدعى رفع الدعوى ابتداء بطلب تمكينه من القيام

المنصوص عليها في الفصل الرابع من الباب
الاول ومن قانون المرافعات من ثم فان الدعوى
المائلة ينعقد الاختصاص بنظرها المحكمة شمال
القاهرة الابتدائية وتقضى المحكمة بعدم
اختصاصها نوعيا بنظرها واحالتها بحالتها الى
محكمة شمال القاهرة الابتدائية مع ابقاء الفصل
في المصاريف عملا بمفهوم المادة ١٨٤
مرافعات .

(محكمة الامور المستعجلة - الدائرة الثانية رئاسة رئيس
المحكمة نبيل وديع بطرس - القضية رقم ٣١٨ لسنة ١٩٨٥ -
جلسة ١٩٨٦/٣/٣٠).

باصلاح التلقيات الناتجة عن تسرب المياه من
شقة المدعى عليهما الاولين الى شقته وذلك
بمصاريف علي حساب المدعى عليهما الاولين
فانها بهذه المثابة طلب موضوعي بطبيعته رفع
خطأ الى محكمة الامور المستعجلة حالة ان
المحكمة المختصة به هي محكمة الموضوع
(نقض ١٩٧٧/٦/٢٢ مجموعة المكتب الفني
السنة ٢٨ ص ١٤٧٠ الطعن رقم ١٣٢٩ سنة
٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨ الم ينشر بعد) .

وحيث انه ترتيبا على ذلك ولما كان
الاختصاص المحلى يتحدد وفقا للقواعد العامة

في صحبه الله

قال يحيى بن معاذ :

عجبت من ثلاث :

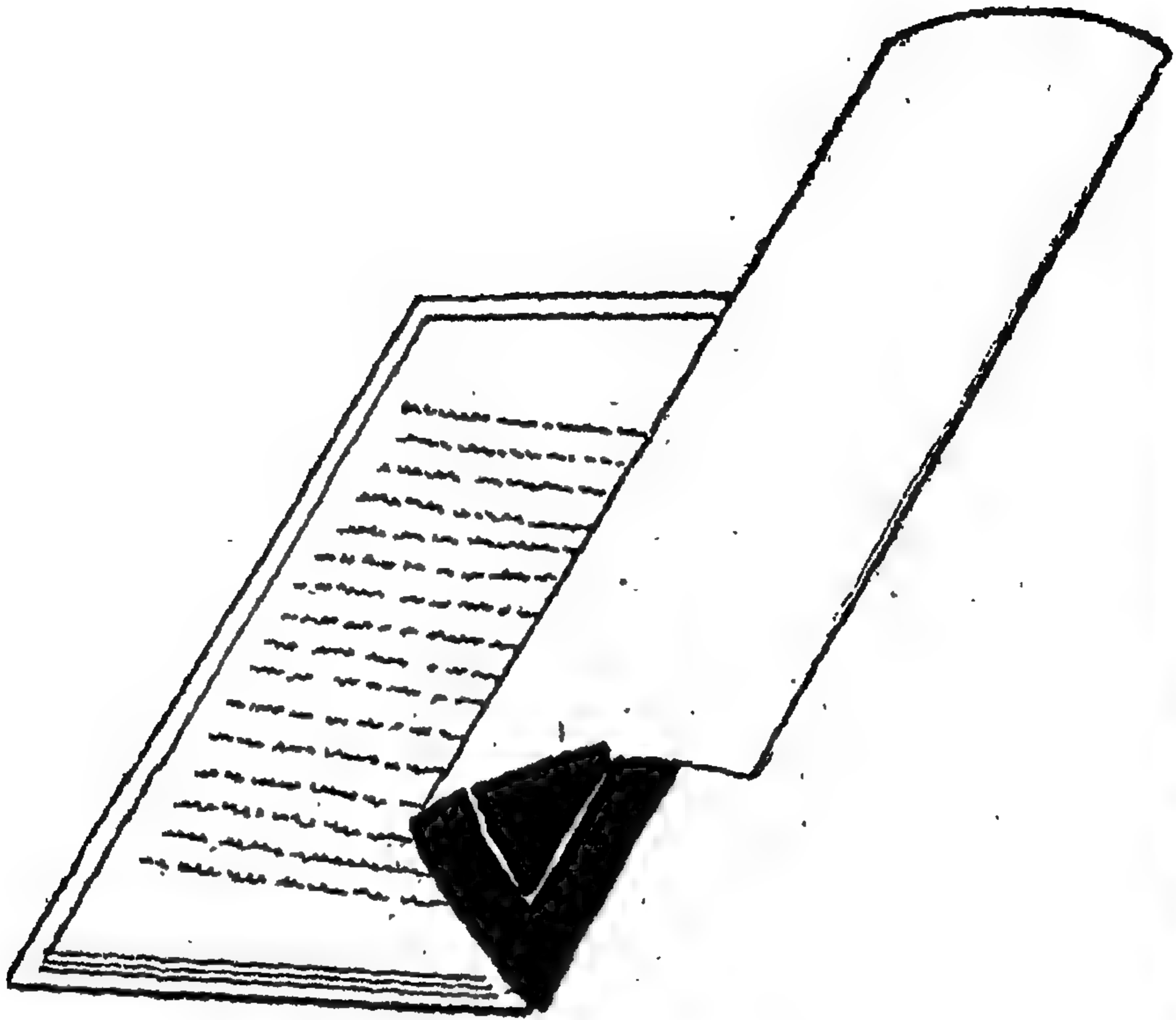
رجل يرائي بعمله مخلوقاً ويترك ان عمله
الله .

ورجل يبخل بماله ، وربه يستقرضه منه فلا
يقرضه شيئا .

ورجل يرغب في صحبة المخلوقين ومودتهم
والله يدعوهم الى صحبته ومودته .

من دعاء الرسول عليه الصلاة
والسلام

اللهم عافني في بدني
وعافني في سمعي
وعافني في بصري
لا اله الا أنت
اللهم انني أسألك
البرضاء بعد القضاء
ورد العيش بعد الموت
ولذة النظر إلى وجهك الكريم
وشوقاً إلى لقاءك
من غير ضراء مضرة
ولا فتنة مضلة
واعوذ بك أن أظلم أو أظلم
أو أعتدى أو يعتدى علي
أو أكسب خطيئة أو ذنباً
لا تغفره .



• الامارات •

الوظيفة العامة



من ناحية بدايتها ونهايتها

للاستاذ المستشار محمود الشربيني
نائب رئيس مجلس الدولة

مقدمة:

القانون الإداري هو فرع من فروع القانون العام الداخلي ويتضمن ثلاثة أقسام هي :

(١) التنظيم الإداري :

ويشمل تكوين الاداة الإدارية وتوزيع الاختصاصات بين اجزائها وفروعها المختلفة .

(٢) النشاط الإداري :

ويشمل المرافق العامة والوسائل البشرية والمادية لانجاز الوظيفة العامة للدولة وهي :

أ - الموظفون العموميون .

ب - الاموال العامة .

ج - اساليب أداء الوظيفة وهي القرارات الإدارية والعقود الإدارية .

د - مسئولية الادارة سواء التقديرية أو العقدية أو نظرية بطلان القرارات الإدارية

(٣) القضاء الإداري :

ويشمل القواعد المتعلقة بالفصل في المنازعات الإدارية ويشمل ذلك بيان الجهة المختصة

بذلك وقواعد اختصاصها والاجراءات التي تتبعها

ومما تقدم يبين ان الموظفين العموميين هم احدى الوسائل التي بواسطتها تقوم الدولة بانجاز وظيفتها العامة .

ومن ذلك يتضح اهمية دراسة الوظيفة العامة في مجال النشاط الإداري .

ويشمل موضوع الوظيفة العامة تعريف الموظف العام وبيان طرق اختياره والاحكام التي تسري على الموظف العام اثناء شغله للوظيفة العامة وواجبات الموظف العام وحقوقه واحكام ترقية ونقله وتأديبه والاحكام المتعلقة بمرتباته وعلاواته ومزايا الوظيفة المالية واجازاته بأنواعها المختلفة واخيرا طرق انتهاء خدمة الموظف العام ومايتبع ذلك من تحديد حقوقه المالية بعد انتهاء خدمته من معاشات او مكافآت او تأمينات وخلافه .

وسيقصر كلامنا في هذا البحث على طرق اكتساب

الشخص لصفة الموظف العام وشروط ذلك وطرق فقده لهذه الصفة وبمعنى اوضح طرق بداية الوظيفة العامة وطرق انتهائها .

تعريف الموظف العام

يعرف الموظف العام تعريفات متغايرة سواء في التشريعات أو في القضاء أو في فقه القانون الإداري .

(١) في التشريعات .

يختلف تعريف الموظف العام باختلاف التشريعات فقد عرف القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ الخاص بالانتخابات الوظيفة العامة بأنها « كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبا من الاموال العمومية » .

كما اعتبر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ الخاص بانتخاب اعضاء مجالس المديرية وظائف العمدة والمشايخ من الوظائف العامة رغم أن شغلها لم يكونوا يتقاضون مرتبا من الاموال الاميرية .

اما قانون العقوبات فقد عرف الموظف العام في المادة ١١٩ مكررا عند تعرضه لجرائم الموظف العام بأنه يقصد بالموظف العام :

أ - القائمون بأعمال السلطة العامة والعاملون في الدولة ووحداته الادارية المحلية .

ب - رؤساء واعضاء المجالس والوحدات والتنظيمات الشعبية وغيرهم من لهم صفة نيابية مهما كانوا منتخبين أو معينين .

ج - افراد القوات المسلحة .

د - كل من فوضته احدى السلطات العامة في القيام بعمل معين وذلك في حدود العمل المفوض به .

هـ - رؤساء واعضاء مجالس الادارة والمديرين وسائر العاملين في الجهات التي اعتبرت اموالها اموالا عامة وهي النقابات والاتحادات والمؤسسات والجمعيات ذات النفع العام والجمعيات التعاونية والشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التي ساهمت فيها احدى الجهات المنصوص عليها في الفترات السابقة .

و - كل من يقوم باداء عمل يتصل بالخدمة العامة بناء على تكليف صادر اليه بمقتضى القوانين أو من موظف عام في حكم الفقرات السابقة متى كان يملك هذا التكليف بمقتضى القوانين أو النظم المقررة وذلك

بالنسبة للعمل الذي يتم التكليف به .

اما في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والخاص بالعاملين المدنيين بالدولة فقد اعتبر الموظفين العموميين هم العاملين بوزارات الحكومة ومصالحها والاجهزة التي بها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة .

٢ (اما في احكام القضاء :

فقد حكمت محكمة النقض بأن المجند يعتبر موظفا عاما في خصوصية جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١٦٢ من قانون العقوبات بينما لم تعتبره المحكمة الادارية العليا كذلك في خصوصية تحديد اختصاص القضاء الادارى .

كما اعتبرت محكمة النقض موظفى شركة استصلاح الاراضى موظفين عموميين بالنسبة لجريمة الرشوة ولم تعتبرهم كذلك في خصوصية

احكام المادة ١٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية وهي التي تنص على عدم جواز رفع الدعوى العمومية في جنائية أو جنحة وقعت أثناء الوظيفة على موظف عام الا من النائب العام

او المحامى العام او رئيس النيابة وذلك فيما عدا ماورد بنص المادة (١٢٣) من قانون العقوبات وهي الخاصة بجريمة وقف تنفيذ أمر حكومى أو قانون أو حكم .

وقد رأت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة أن العبرة في اعتبار الموظف العام او عدم اعتباره كذلك حسب القانون الذى يطبق في شأنه .

٣ (اما في فقه القانون الادارى فإنه يعرف الموظف العام بأنه كل فرد يشغل بارادته وبصفة منتظمة مركزا في الكادر الدائم للمرافق العامة .

التعيين في الوظيفة العامة اداة التعيين في الوظيفة العامة هي القرار الصادر بالتعيين من الجهة المختصة بذلك .

أ - ويكون القرار الصادر بالتعيين في الوظيفة العامة بالوزارات والمصالح على الوجه الاتى :

١ (بقرار من رئيس الجمهورية بالنسبة للوظائف العليا وهي وكيل الوزارة (رئيس القطاع) ووكيل الوزارة (رئيس ادارة مركزية) والمدير العام .

٢ (بقرار من السلطة المختصة في الوظائف الاخرى والسلطة المختصة هي الوزير بالنسبة للوزارة ومصالحها والمحافظ بالنسبة لوحدات الادارة المحلية .

ب - اما بالنسبة للهيئات العامة فيكون التعيين من رئيس الهيئة العامة .

الوظيفة العامة

(١) الحرية المطلقة لسلطة التعيين في الاختيار :

ويطلق على هذه الطريقة (نظام الإدارة بالاهداف) حيث يكون للرئيس الإداري السلطة الكاملة في اختيار التنفيذ على أن يكون مسئولا عن تحقيق الهدف .

ويعاب على هذه الطريقة أنها تفتح مجالا للمحسوبية .

(٢) أسلوب الانتخاب :

وفي هذه الطريقة يتم تعيين الموظف العام بالانتخاب ومن أمثلة ذلك العمدة والمشايخ .

وميزة هذه الطريقة أنها تتم بانها أسلوب ديمقراطي حيث يترك لأفراد الناخبين حرية اختيار الموظف العام .

ولكن عيب هذه الطريقة أن الاختيار يتم غالبا بين المرشحين ليس على أساس الكفاءة أو الصلاحية وإنما يتم لاختبارات شخصية كما أن من عيوب هذا النظام أن يكون الموظف المنتخب خاضعا للناخبين على

أساس أن الفضل كان لهم في اختياره الأمر الذي يؤدي إلى أن تتصف تصرفاته بالنسبة لهم بالمجاملة دون اعتبار للصالح العام ويزيد أثر هذا العيب إذا كان الانتخاب لمدة معينة يعاد بعدها انتخاب الموظف العام ففي هذه الحالة يكون حريصا على إعادة انتخابه .

للمرتب إذا مارس العمل قبل صدور قرار التعيين .

ويسرى قرار التعيين من تاريخ صدوره وليس له أثر رجعي اللهم إلا إذا نص القانون على ذلك .

واصدار قرار التعيين في الوظيفة العامة من اختصاصات الإدارة وليس للشخص اجبار الإدارة على اصدار قرار التعيين في الوظيفة العامة ولو توافرت شروطه لأن ذلك من الملاءمات المقررة للإدارة .

ويصدر قرار التعيين في الوظيفة العامة مرة واحدة ولأول مرة وبعد التعيين تكون القرارات الصادرة بالنسبة للموظف قرارات نقل أو ترقية .

ويلزم لصحة التعيين أن يكون قرار التعيين صادرا من السلطة المختصة وفي الشكل الذي حدده القانون وبالإجراءات المحددة وأن يكون التعيين على وظيفة معينة وبفئة مالية معينة .

وبالنسبة للحكومة فإنه توجد لجان لشئون العاملين ومن ضمن اختصاصاتها النظر في تعيين الموظفين .

أساليب (طرق) تعيين الموظفين :

هناك عدة طرق لاختيار (تعيين) الموظفين وهي :

ج - وبالنسبة للقطاع العام فيكون التعيين بالوظيفة العامة على الوجه الآتي :

(١) بقرار من رئيس الوزراء بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة .

(٢) بقرار من رئيس الجمعية العمومية بالنسبة للوظائف العليا .

(٣) بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه بالنسبة لباقي الوظائف .

ويمكن التعيين في الوظيفة العامة بطريق التعاقد في الأحوال التي يحددها القانون أما لتأقيت العلاقة الوظيفية بمدة محددة أو لطبيعة الوظيفة المطلوبة ذاتها أو لطبيعة الوظيفة المؤقتة وتلجأ الدولة لهذه الوسيلة في حالة استخدام الأجنبي في خدمة الإدارة المصرية .

والقرار الذي يصدر بالتعيين في الوظيفة العامة هو الذي يكسب المعين صفة الموظف العام فيمارس اختصاصات الوظيفة العامة .

ولا يجوز لمن يعين في الوظيفة العامة أن يطالب بحقوق الوظيفة العامة قبل صدور قرار التعيين .

وليس لتسليم العمل قبل صدور قرار التعيين أي أثر في اكتساب صفة الموظف العام وأن لا يمنع من استحقاق الشخص

٣) الاختيار على أساس الانتماء الطبقى :

ذلك انه توجد بعض الوظائف تحتاج لاختيارات اغلبها من طبقة معينة تتوافر فيها اعتبارات معينة كالقدرة المالية والاجتماعية ومن امثلة ذلك وظائف السلك الدبلوماسي وكانت هذه الطريقة تتبع في الماضي بالنسبة للضباط عند اختيارهم بالكليات العسكرية .

وقد قل استخدام هذه الوسيلة الان ازاء انتشار التيارات الاشتراكية .

٤) الاعداد الخاص :

وهذه الوسيلة مضمونها انشاء معاهد خاصة لاعداد طوائف معينة من الموظفين تمهيدا للاحاقهم بتلك الوظائف ومن امثلة ذلك مدرسة الادارة الوطنية بفرنسا وكانت تؤهل الخريجين فيها لوظائف السلك الدبلوماسي ومحكمة المحاسبة والادارات المالية .

وفي مصر الكليات العسكرية وكلية الشرطة ومعاهد المعلمين والحكيمات .

ويكون نظام هذه المعاهد اعداد من يلتحق بها اعدادا خاصا بقصد احاقهم بالوظائف الخاصة بعد تخريجهم وغالبا ما تكون الدراسة بهذه المعاهد مجانية وفي مقابل ذلك يلتزم الخريجون بالخدمة لمدة معينة بالجهة الادارية مقابل النفقات التي انفقت عليهم ويترتب على اخلائهم بهذا

الالتزام الرجوع عليهم بما انفق عليهم في هذه المعاهد .

٥) اسلوب المسابقة :

ويكون ذلك بالاعلان عن مسابقات خاصة لاختيار افضل من يجتازوا المسابقات لوظائف معينة .

وميزة هذه الطريقة انه يترتب عليها اختيار افضل المرشحين كما انه يتم الاختيار من الناجحين على حسب درجاتهم .

ولقد تكون المسابقات تحريرية وقد يكون عن طريق الاختبار الشخصي وعيب هذه الطريقة الاخيرة انها تتيح مجال المحاباة في الاختيار .

٦) التكليف :

ويكون ذلك بقيام الجهة التي تحتاج للموظف بتكليفه بالالتحاق بالوظيفة العامة .

وهذه الطريقة طريق استثنائي للتعيين في الوظائف العامة لان الموظف في هذه الطريقة يقعد ركن الرضا ويكلف دون رضائه وذلك تحقيقا للصالح العام ويكون استعمال هذه الوسيلة في حالة احجام الناس عن الالتحاق بوظائف معينة الامر الذي يؤدي لنقص العاملين في هذا المجال فتضطر الجهة الادارية لاستعمال هذه الطريقة . وقد حدث ذلك في مصر بالنسبة لبعض الوظائف ومنهم المهندسين عندما احجموا عن العمل بالحكومة مفضلين العمل خارجها لارتفاع مستوى الدخل

عن المرتبات الحكومية .

وفي هذه الحالة تقوم الادارة لضمان نجاح هذه الوسيلة بسن عقوبة جنائية تطبق على من يخالف قرار التكليف ، وغالبا ما يكرر التكليف لمدة مؤقتة .

٧) النقل النوعي :

يعتبر النقل النوعي وسيلة من وسائل التعيين في الوظائف العامة وهو عبارة عن نقل الموظف من وظيفته بتعيينه في وظيفة اخرى تختلف عن الوظيفة السابقة من حيث النوع وغالبا ما تستخدم هذه الطريقة اثر حصول الموظف على مؤهل فني اثناء خدمته حيث ينقل من وظيفة الى وظيفة اخرى تتفق مع المؤهل الذي حصل عليه .

٨) الموظف الفعلي :

وهو الشخص الذي يزاول اعمال الوظيفة العامة في ظروف خاصة دون أن يكون قد عين فيها بالطرق العادية السابق الاشارة اليها .

وقد ظهرت نظرية الموظف الفعلي في فرنسا سنة ١٩٤٠ عندما هرب الموظفون العموميون من جحافل الجيوش النازية وتركوا وظائفهم فقام غيرهم بتولى سلطاتهم دون أن يكونوا قد عينوا في تلك الوظائف وقد حكم مجلس الدولة الفرنسي بمشروعية الاعمال التي قاموا بها .

ومن امثلة الموظف الفعلي الحالات الاتية :

الوظيفة العامة

أ - حدوث فيضان أو ثورة وقيام بعض الأشخاص بمزاولة مهام الموظفين العموميين لعلاج حالة الفيضان اولقمع الثورة .

ب - مزاولة الموظف العام لوظيفة قبل صدور قرار تعيينه أو بعد انتهاء مدة خدمته .

ج - قيام عمدة بمزاولة عمله ثم يلغى انتخابه فانه يعتبر موظفا فعليا خلال فترة مزاولته لعمله .

د - تعيين موظف عام ومزاولته لعمله ثم ظهور بطلان قرار تعيينه .

اختيار الموظف العام بمصر

كانت للادارة في مصر الحرية المطلقة في تعيين الموظف العام قبل سنة ١٩٥١ وهي الوسيلة التي سبق وان اسميناها الادارة بالاهداف .

واستمر الحال كذلك الى أن صدر قانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ونص على أن يكون التعيين كقاعدة عامة بالامتحان الا في الحالات الاستثنائية الآتية :

(١) اذا كان عدد المتقدمين لايزيد عن عدد الوظائف المطلوب التعيين فيها .

(٢) اذا كان التعيين في وظائف فنية تحتاج لمؤهلات معينة .

(٣) اذا كان التعيين خاصا بخريجى المعاهد الخاصة الذين تلتزم الادارة بتعيينهم .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة ونصت المادة ١٧ منه على أن تحدد السلطة المختصة الوظائف التي يكون شغلها بامتحان وتلك التي تشغل بدون امتحان وذلك على الوجه :

أ - يكون التعيين بالامتحان في الوظائف التي تحدد بهذه الطريقة طبقا للقواعد الآتية :

١ - يكون التعيين بأسبقية الترتيب النهائى لنتائج الامتحان وعند التساوى يعين الاعلى مؤهلا فالأقدم تخرجاً فإن تساوبا يقدم الأكبر سناً .

٢ - تسقط حقوق من لم يدركه الدور في التعيين على اساس نتائج الامتحان بمضى سنة من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان ويجوز التعيين من القوائم التي يمضى عليها اكثر من سنة اذا لم توجد قوائم اخرى صالحة للترشيح فيها وذلك خلال الستة اشهر التالية لانقضاء السنة .

ب - ويكون التعيين بدون امتحان طبقا للقواعد الآتية :

(١) اذا كانت الشهادة الدراسية احد الشروط الواجب توافرها يكون التعيين طبقا للمؤهل الاعلى وعند التساوى تكون الاولوية للاعلى في مرتبة

الحصول على الشهادة الدراسية فالأقدم تخرجاً فالأكبر سناً .

(٢) اذا كانت الخبرة هي المطلوبة للتعيين في الوظيفة فيكون التعيين طبقا لممدد الخبرة .

ج - وقد جعل القانون للمجندين احكاما معينة وردت بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالخدمة العسكرية على الوجه الاتى :

(١) للمجنّد ولمن اتم خدمته الالتزامية الاولوية في التعيين على زملائه المرشحين معه في نفس مرتبة النجاح .

(٢) في حالة التعيين بمسابقة يكون للمجنّد الاولوية في التعيين على زملائه الناجحين .

(٣) اذا تعدد الناجحون

المرشحون للوظائف من المجندين يكون الاختيار من بينهم حسب درجة الاسبقية في الامتحان او مرتبة النجاح .

ويشترط لاولوية المجندين الحصول على شهادة اخلاق بمرتبة جيد جدا او حصوله على تقارير سرية مرضية عن مدة خدمته بالجيش .

د - ولايسرى الامتحان على التعيين في وظائف الادارة العليا .

شروط التعيين في الوظائف العامة

اشترط القانون للتعيين في

الوظيفة العامة شروطا متعددة
وهي :

(١) ان يكون المرشح متمتعا
بالجنسية المصرية .

وقد نصت المادة (١٤)
من الدستور على ان (الوظائف
العامة حق للمواطنين) .

ويستثنى من هذا الشرط
الحالات الآتية :

(أ) من يكون متمتعا بجنسية احدى
الدول العربية التي تعامل
جمهورية مصر بالمثل بالنسبة
لتولى الوظائف العامة .

(ب) الاجانب ويكون تعيينهم
بصفة مؤقتة طبقا لشروط خاصة
وفقا للقرار الجمهوري رقم ١١٤
لسنة ١٩٦٨ .

ولا يكون للمتجنس
بالجنسية المصرية حق تولى
الوظائف العامة الا بعد مضي
خمس سنوات على تجنسه
باعتبار ان ذلك من الحقوق
السياسية ويستثنى من ذلك
صدور اعفاء من رئيس
الجمهورية او اشتراكه في
الحرب في القوات الحربية .

وتشترط بعض القوانين
احيانا ان تكون زوجة الموظف
العام مصرية ومن امثلة ذلك
قانون مجلس الدولة وقانون
السلك الدبلوماسي وقانون ضباط
القوات المسلحة .

(٢) ان يكون المرشح محمود
السيرة :

ويثبت هذا الشرط
بالتحرى وقد انشأت الدولة
مكاتب امن في مختلف الجهات

الادارية من بين مهامها التحرى
عن المرشح لشغل وظيفة
عامة .

وللادارة مطلق الحرية
في تحديد الوسيلة التي تتحرى
بها عن المرشح .

وهذا الشرط شرط
استمراره في الوظيفة العامة
بالاضافة الى انه شرط للتعيين .

(٣) الا يكون المرشح قد سبق
الحكم عليه بعقوبة جنائية في
احدى الجرائم المنصوص عليها
في قانون العقوبات او مايمثلها
من جرائم منصوص عليها في
القوانين الخاصة او بعقوبة مقيدة
للحرية في جريمة مخلة بالشرف
او الامانة مالم يكن قد رد اليه
اعتباره .

ومع ذلك اذا كان الحكم
مشمولا بوقف تنفيذ العقوبة جاز
تعيين الموظف بعد موافقة
السلطة المختصة .

واذا كان قد حكم عليه
لمرة واحدة فلا يحول ذلك دون
التعيين الا اذا قدرت لجنة شئون
العاملين بقرار مسبب من واقع
اسباب الحكم وظروف الواقعة
أن تعيين الموظف يتعارض مع
مقتضيات الوظيفة أو طبيعة
العمل ومن أمثلة ذلك أن يكون
الشخص محكوما عليه قى
جريمة اخلاقية ومرشح لوظيفة
مدرس أو حكم عليه في جريمة
سرقة أو خيانة امانة ومرشح
لوظيفة صراف أو امين مخزن .

(٤) الا يكون قد سبق فصل
المرشح من الخدمة بقرار أو

حكم تأديبي نهائى مالم يمض
على صدوره اربع سنوات على
الاقل .

ولايسرى ذلك على من
يفصل بقرار جمهورى بغير
الطريق التأديبي او يفصل لعدم
كفايته او تقصيره او اهماله في
واجبات وظيفته .

(٥) ان يثبت لياقته الصحية
للوظيفة بمعرفة المجلس الطبى
المختص وذلك فيما عدا
العاملين المعينين بقرار من
رئيس الجمهورية ويكون الاعفاء
منها بقرار من السلطة المختصة
بالتعيين بعد اخذ رأى الجهة
الطبية .

ولايسرى ذلك على
المعينين بقرار جمهورى .
وشروط اللياقة الصحية
شرط استمرار فى الوظيفة
العامة .

(٦) ان يجتاز الامتحان المقرر
لشغل الوظيفة ان كان شغلها يتم
بامتحان .

الوظيفة العامة

ولا يطبق هذا النظام الا عند تعيين الموظف لأول مرة فاذا كان له مدة خدمة سابقة تعادل فترة الاختبار فانه لا يعاد تعيينه تحت الاختبار .

انتهاء خدمة الموظف

تنتهي خدمة الموظف او تزول عنه الوظيفة العامة بطرق عدة هي :

(١) بلوغ السن المقررة :

ومعظم القوانين تحدد سن الستين لانتهاء الخدمة وتحدد قوانين خاصة سن الخامسة والستين كما هو الحال بالنسبة لرجال الدين - كما أن هناك حالات اخرى تنتهي فيها الخدمة قبل بلوغ الستين كما هي الحال بالنسبة لضباط القوات المسلحة والشرطة .

(٢) عدم اللياقة الصحية :

ويثبت ذلك بقرار من الجهة الطبية المختصة ولا يجوز فصل الموظف لهذا السبب قبل نفاذ الاجازات المرضية والاعتيادية المقررة مالم يطلب هو ذلك دون انتظار أنتهاء أجازاته .

(٣) الاستقالة :

وتكون صريحة مكتوبة ويبت فيها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها والا اعتبرت مقبولة مالم تكن معلقة على شرط أو قيد الا اذا تضمن قبول الاستقالة اجابة الموظف الى طلبه .

ويجوز أرجاء البت في قبول الاستقالة اسبوعين اخرين فوق الثلاثين يوما السالف الاشارة اليها .

أعتباره ، كما نص على اشتراط أن يكون المرشح لوظيفة مندوب حاصلا على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا أحدهما دبلوم العلوم الادارية أو القانون العام .

ب (قانون السلك الدبلوماسي .

وقد اشترط للترشيح في وظائفه التمتع بالاهلية المدنية الكاملة كما اشترط أن يكون التعيين بامتحان .

والا تقل سن المرشح عن واحد وعشرين سنة .

(١١) أن يقدم المرشح شهادة المعاملة العسكرية اذا كان سنة يتراوح ما بين ثمانية عشر وثلاثين عاما .

التعيين تحت الاختيار

في بعض الاحيان لا يكون تعيين الموظف نهائيا وانما يعين تحت الاختبار لمدة معينة يكون الموظف فيها معلقا بحيث لا يستقر وضعه القانوني الا بعد ثبوت صلاحيته للبقاء فيها خلال مدة الاختبار والمرد في تقرير هذه الصلاحية الى السلطة التي تملك التعيين .

والحكمة من هذا النظام أن يظل الموظف تحت رقابة الجهة الادارية واشرافها المباشر لامكان الحكم على مدى صلاحيته للعمل المسند اليه وعلى كيفية نهوضه بمسؤوليات وظيفته .

وهناك بعض الوظائف يشترط للتعين فيها توافر سن محدد للموظف ومن امثلة ذلك اشتراط الا يقل سن القاضى عن ثلاثين سنة وان يكون سن المستشار ثمان وثلاثون سنة واذا عين الموظف قبل بلوغه السن المحدده يكون قراره قابلا للسحب في اى وقت دون موافقة ومعين اللهم الا اذا بلغ الموظف السن المقرر قبل سحب القرار فإنه يقرتب على ذلك تصحيح الوضع ويمتنع سحب قرار التعيين .

(٨) ان يكون المرشح ملما بالقراءة والكتابة .

(٩) أن تتوافر في المرشح الصفات المحددة للوظيفة وقد نصت المادة (٨) من قانون العاملين المدنيين بالدولة على أن تضع كل وخذة جدولا للوظائف يشمل اشتراطات شغلها .

(١٠) أي شروط خاصة اخرى تضعها الجهة الادارية أو ينص عليها في قوانين خاصة .

ومن امثلة ذلك ما يأتى :

أ (قانون مجلس الدولة .

فقد اشترطت ٧٣ من هذا القانون أن يكون المرشح متمتعا بالاهلية المدنية الكاملة .

كما نص القانون على الا يكون المرشح قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لامر مخل بالشرف ولو كان قد رد اليه

ويجب أن تكون الاستقالة برضاء الموظف وأذا شابها الاكراه فانه يعيها ويمكن ان تكون الاستقالة ضمنية ويكون ذلك فى الحالات الآتية :

أ) إذا انقطع الموظف عن عمله دون اذن أو عذر أكثر من خمسة عشر يوما متصلة .

ب) إذا انقطع الموظف عن عمله بدون عذر أو اذن أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة فى السنة .

ج) إذا التحق بخدمة حكومية اجنبية بغير ترخيص من الحكومة المصرية . وفى الحالات السابقة لا تنتهى خدمة الموظف اذا اتخدت هذه الاجراءات تأديبية خلال الشهر التالى للانقطاع عن العمل أو الالتحاق بالحكومة الاجنبية .

وقد جرى القضاء الادارى على ان الخدمة لا تنتهى فى هذه الحالات بقوة القانون وانما يلزم صدور قرار بذلك من الجهة

الادارية وعدلت المحكمة الادارية العليا هذا الاتجاه وحكمت بأن الخدمة تنتهى فى هذه الحالة بقوة القانون .

٤) الاحالة الى المعاش أو الفصل تأديبيا :

ويكون ذلك بحكم من السلطات التأديبية المختصة .

٥) الفصل بقرار من رئيس الجمهورية :

أى الفصل بغير الطريق التأديبى ولا يستلزم ذلك مواجهة الموظف بما ينسب اليه ولكن اسباب انهاء الخدمة بهذه الطريقة تخضع لرقابة القضاء الادارى .

٦) الحكم على الموظف بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الامانة مالم يكن الحكم مع وقف التنفيذ . واذا كان الحكم لأول مرة فلا تنتهى الخدمة الا اذا قررت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب اذا تبين من اسباب الحكم وظروف

الواقعة أن بقاء الموظف يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل .

٧) انتهاء مدة العمل المؤقت أو العرضى اذا كان الموظف قد عين بصفة مؤقتة أو لعمل عرضى وفى هذه الحالة يعتبر الموظف مفصولا بانتهاء المدة المحددة بانتهاء العمل .

٨) امتناع الموظف المكلف عن العمل عند انتهاء مدة التكليف المحددة قانونا .

فى هذه الحالة تنتهى خدمة الموظف المكلف بانتهاء مدة التكليف وذلك بقوة القانون ودون حاجة لاي اجراء اخر ولا لصدور قرار من الجهة الادارية واذا صدر مثل هذا القرار فانه لا يعدو أن يكون قرارا كاشفا .

٩) الوفاة : وهى نهاية كل كائن حى وبطبيعة الحال فانه يترتب عليها انتهاء صفة الوظيفة العامة عن المتوفى .

اختيار الموظفين والولاء ...

أريد رجلا إذا كان فى القوم وليس أميرهم ، كان كأنه أميرهم ، وإذا كان أميرهم كان كأنه رجل منهم .

أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

نزع الملكية للمنفعة العامة

في التشريع الإسلامي والقانون الوضعي

للاستاذ الدكتور / حسنى درويش عبد الحميد

المستشار بمجلس الدولة

تنكمش تدريجياً ، لكي تفسح الطريق أمام المذاهب الاشتراكية التي تراعى مصلحة المجموع قبل كل شيء ، بحيث اذا تعارضت هذه المصلحة مع مصلحة الفرد قدمت الأولى على الثانية ، وفي ظل هذه المذاهب أصبح لا ينظر الى الملكية على أنها ميزة فحسب ، بل كذلك باعتبار أن لها وظيفة اجتماعية^(٢) .

والناظر في أحكام الشريعة الإسلامية يجد أنها أخذت بمبدأ احترام الملكية^(٣) الفردية وتحريم الاعتداء عليها أو المساس بها ، بغير رضا المالك^(٤) . ولكن النصوص التي أوردت هذا المبدأ ليست على إطلاقها ، فقد خص الدليل منها جواز انتزاع الحق من صاحبه بغير رضاه في أحوال متعددة منها ما غايته منفعة العامة على التفصيل الآتي في موضعه .

وغنى عن البيان أن الإسلام قد سبق إلى تكليف الملكية بوصفها وظيفة اجتماعية . ففي القرآن آيات عدة تدل على أن لله مافى السموات ومافى الأرض وله سبحانه ملك

واستمرت في اسباغ ثوب القداسة والحصانة عليه . ولقد جاء التقنين المدني الفرنسي في سنة ١٨٠٤ مشبعاً بهذه النزعة الفردية . حيث عرفت المادة ٥٤٤ من هذا التقنين الملكية بأنها الحق في الانتفاع بالشيء والتصرف فيه بطريقة مطلقة إلى حد بعيد .

وانتقلت هذه النزعة إلى التقنين المدني المصري القديم حيث عرفت المادة ٢٧/١١ من هذا التقنين الملكية بأنها الحق للمالك في الانتفاع بما يملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة^(١) .

مقدمة :

من المسلم به تاريخياً - أن حق الملكية انحدر إلينا من القانون الروماني حقاً مطلقاً ومقدساً وحصيناً . وكانت الفكرة المورثة عنه أنه ألصق الحقوق بذات الإنسان وأعمقها في كيانه وفطرته ، وأصبح للمالك على الشيء سلطات مطلقة في مقدارها وفي مزاولتها ، فهو اطلاق ينطوي على سلطات للمالك غير منقوصة ومباشرة لهذه السلطات على النحو الذي يزوق للمالك دون قيد .

وقد أنتزعت الثورة الفرنسية هذا الحق واستخلصته من النظام الاقطاعي المنهار

(١) عرفت المادة ٨٠٢ من التقنين المدني المصري الحالي ، الملكية ، على أن لمالك الشيء وحده ، في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه . وقد أسترر رأى الفقه المصري على أن الملكية حق بمقتضاه يوضع شيء تحت ارادة شخص يكون له دون غيره أن ينتفع به وينصرف فيه بكل التصرفات في حدود القانون (يراجع محمد كامل مرسى ، الملكية والحقوق العينية ، الجزء الاول ، ١٩٧٣ ، ص ١٧٦ وما تلاها ، عبد المتعم فرج الصره ، حق الملكية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٧ ، ص ١٥ ، وما تلاها .

(٢) يراجع : محمد على عرفة ، موجز في حق الملكية وفي أسباب كسبه ، طبعة ٥٥ - ١٩٥٦ ، ص ٦ ، نزيه محمد الضائق ، الملكية في النظام الاشتراكي ، رسالة القاهرة ، طبعة بدون ، ص ٦٦ د . فتحي عبد الصبور ، الشخصية المعنوية للمشروع العام ، طبعة ١٩٧٣ ، عالم الكتب ، ص ٢١٦ وما تلاها .

ما فيهما وما بينهما . وقد فسر الزمخشري هذه الآية من سورة الحديد «أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه» بأن المراد - معناها أن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله بخلقه وإنشائه لها ، وإنما أموالكم أياها وخولكم الاستمتاع بها وجعلكم خلفاء في التصرف أنفقوا منها في حقوق الله وليهن عليكم الانفاق ، كما يهون على الرجل النفقة من مال غيره إذا أذن فيه^(٥) .

وعليه فلم يعد لحق الملكية طابع الإطلاق الذي يضيف عليه في الماضي بل ورد عليها العديد من القيود المتنوعة ، والتي تتدرج فيما بينها في الأثر ، ومنها التأمين والمصادرة ونزع الملكية للمنفعة العامة .. الخ .

ولما كان موضوع نزع الملكية للمنفعة العامة^(٦) باعترافه من القيود التي تفرض على الملكية يثير مشاكل في التطبيق ومرد ذلك إلى عدم وجود أبحاث متخصصة في هذا الموضوع بصفة خاصة في القانون الوضعي ، وعدم دراسة أحكام القضاء واستخلاص المبادئ التي تنير الطريق أمام

جهات الإدارة المنوط بها تنفيذ قانون نزع الملكية للمنفعة العامة ، لتدارك الأخطاء التي تقع فيها سواء عن عمد أم عن إهمال وتعتدى بها على الملكية الخاصة .

ومن أجل ذلك أثرنّا الحديث على موضوع «نزع الملكية للمنفعة العامة» في التشريع الإسلامي والقانون الوضعي - وأجراء مقارنة بين النظامين لما لهذه المقارنة من الأهمية في وقت نتجه فيه الانظار إلى مناهل الشريعة السمحة .

وقد أوردت ذلك في بحث تمهيدى يوضح ماهيته وطبيعة نزع الملكية للمنفعة العامة في الشريعة والقانون ، وفي فصل أول في نزع الملكية في التشريع الإسلامي وفصل ثان في نزع الملكية في القانون الوضعي .

وأخيرا الخاتمة نورد فيها أهم نتائج الدراسة والله الموفق ،

مبحث تمهيدى

ماهية وطبيعة نزع الملكية للمنفعة العامة
الأصل في الشريعة الإسلامية أن نقل الملك من مالك

إلى آخر أن يكون اختيارا ، وبرضا الطرفين عملا بقوله تعالى «لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم» النساء ٢٩ . وقوله صلى الله عليه وسلم «انما البيع عن تراض»^(٧) .

ويعرف أكثر الفقهاء^(٨) البيع بأنه مبادلة مال بمال على سبيل التراضي فالرضا شرط لصحة البيع عند عامة الفقهاء .

ونزع الملكية للمنفعة العامة - كغيره من الحالات التي يجبر فيها المالك على بيع ملكه ، لا يتحقق منه شرط الرضا . بل هو بالأحرى منتف تماما .

ولنا أن نتساءل عن حقيقة ذلك ، وكيف يمكن قبوله بحيث لا يكون متناقضا لشرط الرضا ؟ وبتقصي آراء الفقهاء في هذا الصدد نلاحظ أنها تدور في اتجاهين :

الأول : يقوم على أن الإكراه نوعان أحدهما إكراه بغير حق ، وهذا لا يجوز بالاجماع ، وما أخذ بذلك يعتبر غصبا يجب رده . والثاني : إكراه بحق فيصح البيع ، لأنه

(٣) الملك في الشريعة الإسلامية هو اختصاص انسان بشيء يخول صاحبه شرعا الانتفاع والتصرف به وحده ابتداء لا يمانع (يراجع عبد السلام داود محمد الصاوى ، الملكية في الشريعة الإسلامية رسالة ١٩٧٢ ، ص ١١١ عبد العزيز محمد آل عبد المنعم ، نزع ملكية العقار للمنفعة العامة ، رسالة ص ٤٥٠ .

(٤) قال الله تعالى «يا أيها الذين آمنوا لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض بينكم» النساء ٢٩٠ ، وأيضا محمد عبد عابدين عبد الله ، دفع الضرر في الشريعة الإسلامية ، رسالة ، ١٩٧٦ ص ٦٨ ، وعبد الله الخريجي نظم المجتمع الإسلامي ، طبعة ١٩٨٣ ، ملتزم التوزيع رامتان جده ، ص ١٨٠ وما تلاها .

(٥) على الخفيف ، الملكية الفردية وتحديدها في الإسلام ، مقال منشور بمجلة الأزهر عدد يوليو سنة ١٩٦٤ ، وأيضا مصطفى عبد المجيد درويش ، الملكية في القانون وفي الإسلام ، مقال منشور بمجلة مجلس الدولة ، السنة الحادية عشرة ، ١٩٦٢ ص ١٨٣ وما تلاها .

نزع الملكية للمنفعة العامة

قول حمل عليه بحق فصَح (١).

وهذا الاتجاه على ما يبدو يعول في نقل الملك في العقود القهرية على عبارة المالك الصادرة عن اكراه ، فيكون استثناء مما جاء في الآية والحديث للاشتراط رضا العاقد .

والثاني : أنه لا يعتد في العقود القهرية برضا المالك ولا عبارته ، ولا يكون هو مباشرا للعقد ، أى يباشره عنه غيره ، وقد أختار ابن القيم ذلك ، حين اعتبر اجبار المالك على بيع ماله نوعا من الحجر عليه ، اذ يبيع القاضى عليه ماله دون رضاه ، ونقل القول بالاتفاق على ذلك ، وأشار إلى أن الامام أبا حنيفة وهو الذى لا يرى الحجر على الحر ، إنما يرى الحجر لدفع الضرر العام (١٠) .

ونذكر الشيخ على الخفيف فى نزع الملك جبرا على ماله بعد تعويضه أن ولى الأمر يقوم مقامه تحتم الشارع فى هذه المبادلة ويعني رضا ولى الأمر على رضا (١١) .

وخلاصة القول أن حقيقة اجبار المالك تظهر فى فرض حجر على ارادته وحينئذ يقوم ولى الأمر بماله من ولاية عامة مقام البائع وهو المالك مقام المشتري وهو بيت المال وتفسير ذلك أن الرضا شرط عام فى جميع التصرفات وإذا تعذر رضا

المتصرف ، فإن الحاكم يتصرف فيما لزمه من التصرفات القابلة للنيابة فى غيبته أو امتناعه على كره منهم ، إيصالا للحق إلى مستحقه ونفعا للمجتمع ببراءته عن الحق .

أما عن نزع الملكية فى النظم الوضعية ، فإننا نرى أن الفقه قد استقر على تعريف نزع الملكية بأنه إجراء إدارى يقصد به حر مال المالك عن ملكه جبرا عنه بسبب المنفعة العامة بشرط تعويضه عنه (١٢) .

وقد التزم القضاء ذات النهج السابق ، فى تعريف نزع الملكية (١٣) بأنه إجراء يتم جبرا عن المالك دون اعتداء بارادته مقابل تعويض عادل .

ومما تقدم يتضح ، أن نزع الملكية لا ينطوى على

تصرف ارادى (١٤) ، لأنه يفتقد إلى عنصر الرضا . ومن ثم فإنه يفترق عن عقد البيع - باعتباره من العقود الرضائية يقوم على توافق ارادتين البائع والمشتري ، وأهم ما يميزه هو عنصر الرضا بين المتعاقدين بحيث إذا شاب رضا أى من المتعاقدين غلط أو اكراه فإن التصرف يعتبر باطلا .

ويبرز فقدان عنصر الرضا فى نزع الملكية فى توقيع أصحاب العقارات المنزوع ملكيتها على النماذج الخاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة ، ومن باب أولى ، فى حالة امتناع أصحاب الشأن عن التوقيع على النماذج المشار إليها ، وتعذر ذلك لأى سبب من الأسباب ، يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية العقار وايداع النماذج أو القرار الوزارى الصادر بنزع الملكية فى مكتب الشهر العقارى ، ويترتب على هذا الايداع بالنسبة للعقارات الواردة بها بجميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع .

أما قضاء مجلس الدولة الفرنسى (١٥) ، فالملاحظ أنه قد سائر فى قضائه المذهب

(٦) نزع الملكية للمنفعة العامة يتفق مع التأمين فى جانب ويختلف معه فى جانب آخر ووجه الاتفاق فى أن كل منهما يؤدى إلى نزع الملكية الخاصة عن صاحبها مقابل تعويض عادل ، ووجه الاختلاف ينحصر فى أن التأمين ينصب على مشروع انتاجى واجراءات سريعة أما نزع الملكية للمنفعة العامة فينصب على عقار مملوك لأحد الافراد ووفقا لاجراءات طويلة يؤول العقار بعدها إلى الروتين العلم (يراجع : د . عادل سيد فهم ، نظرية التأمين ، طبعة بدون ، دار النهضة العربية ص ١١٠ وما بعدها .

(٧) رواه البيهقى فى سننه الكبرى عن أبى سعيد الجدرى ج ٦ ص ١٧

(٨) الزيلعى على الكنز ج ٤ ص ٢ ، الفروع ، ابن مطلق ج ٢ ص ٤ ، ٥

(٩) أنظر المجموع شرح المذهب ، النووى ، ج ٩ ص ١٦٧

المبحث الأول أدلة وقوعه من السنة وعمل الصحابية

ثبت في السنة الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم اشترى عقاراً ، ورصده للمنفعة العامة . وثبت أن الخلفاء الراشدين استملكوا بيوتاً . وسعوا بها المسجد الحرام ومسجده صلى الله عليه وسلم ، ومن رضى من أهلها دفعوا له القيمة ، ومن أمتنع رصدها له القيمة . يأخذ متى يشاء وهدموا منزله .

روى البخارى فى صحيحه عن ابن شهاب فى قصة هجرته صلى الله عليه وسلم وبناء مجده بالمدينة قال : (ثم ركب راحلته فسار يمشى معه الناس حتى بزكت عند مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، وهو يصلى فيه يومئذ رجال من المسلمين وكان مريداً للتمر لسهى^(١٦) وسهل^(١٧) غلامين يتيمين فى حجر أسعد من زرار^(١٨) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بركت به راحلته : وهذا إن شاء الله المنزل ، ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الغلامين ، فساو

بنقل الملكية ، ويقوم الوزير المختص باصدار قرار بنزع الملكية ، دون ما اعتداد بإرادة المالك ، وهو يقوم بذلك مقام المالك فى نقل الملكية ويغنى رضاه عن رضاء المالك .

وبذلك نكون قد انتهينا من الحديث عن ماهية وطبيعة نزع الملكية فى التشريع الإسلامى والقانون الوضعى .

وننقل للحديث عن نزع الملكية فى التشريع الإسلامى .

الفصل الأول

نزع الملكية فى التشريع الإسلامى

والحديث فى هذا الفصل يتناول الموضوعات التالية :

المبحث الأول : أدلة وقوعه من السنة وعمل الصحابة .

المبحث الثانى : مذاهب العلماء فى نزع الملكية .

المبحث الثالث : مبررات نزع الملكية .

المبحث الرابع : اجراءات نزع الملكية .

المتقدم ، فهو يرى أن نزع الملكية على الرغم من ابتعاده عن العقود الرضائية ، إلا أنه فى جانب منه يعد بمثابة عقد من عقود القانون الخاص ، ويبرز ذلك فى تقدير قيمة التعويض ، إذ يتم بالاتفاق بين جهة الادارة المختصة وأصحاب العقارات المنزوع ملكيتهم مباشرة ، دون تدخل من جانب جهة القضاء المختصة ، إلا فى حالة وجود معارضة للتقدير فلصاحب الشأن أن يطعن فى التقدير أمام المحكمة المدنية المختصة خلال خمسة عشر يوماً .

ومن حيث وأنه والبادئ مما تقدم ، أن الشريعة الإسلامية عرفت أسلوب نزع الملكية للمنفعة العامة ، وانتهت فى شأنه الى أنه من العقود القهرية أو الجبرية ، التى يتخلف فيها عنصر الرضاء ، ويخلف فيها ولى الأمر أو الحاكم المالك ويقوم مقامه فى المبادلة ويغنى رضاه ولى الأمر عن رضاه .

وبهذا التكيف أخذ القانون المصرى فى شأن نزع الملكية للمنفعة القانون بالنص على أنه فى حالة امتناع المالك عن التوقيع على النماذج الخاصة

(١٠) الطرق الحكيمة - ابن القيم - ص ٢٦٢

(١١) فقه الكتاب والسنة - ص ٩٢

(١٢) محمد فزاد مهنا ، مبادئ وأحكام القانون الإدارى ، طبعة ١٩٧٢ ص ٨٠١ وسليمان الطماوى ، الوجيز فى القانون الإدارى ، طبعة ١٩٧٩ ص ٦٥٠ وماتلها ،

(١٣) حكم القضاء الإدارى ، الدعوى رقم ٣٧/٢٣٢٦ ق ، بجلسة ١٩٨٤/٢/٩ ، (غير منشور) ، الفتوى والتشريع ، فتوى رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٢ ملف رقم ٤٣٧/١/١٧ ، ص ٣٤

(١٤) يتفق نزع الملكية مع الميراث والحيابة باعتبارها من الوقائع القانونية . التى تكسب الغير حقوقاً على العقار بغير ارادة مالكة .

نزع الملكية للمنفعة العامة

مهما بالمريد ليتخذ مسجداً فقالا لا بل نهبه لك يا رسول الله : فأبى رسول الله أن يقبله منهما هبة حتى ابتاعه منهما ثم بناه مسجداً^(١٩).

فهذا أول استملاك في الاسلام للمنفعة العامة . وفيه كما يقول ابن القيم (دليل على جواز بيع عقار اليتيم ، وإن لم يكن محتاجاً إلى بيعه للنفقة ، إذا كان في البيع مصلحة للمسلمين عامة كبناء مسجد أو سور أو نحوه ، ويؤخذ من ذلك أيضاً بيعه إذا عوض عنه بما هو خير له منه)^(٢٠).

وفي أول أيامه صلى الله عليه وسلم في المدينة لم يكن المال متوفراً في بيت المال وكانت تطرأ حالات يحتاج فيها المسلمون إلى نزع ملكية بعض العقار ، إما لتوسعه مسجداً ، أو للارفاق بهم بتوفير الماء وتأمين ومصادره فكان عليه الصلاة والسلام يرغب ذوي المال والمقدرة من أصحابه على المشاركة في أعمال الخير والمشاركة إلى أعمال البر .

فنجده رسول الله حينما قدم المهاجرون للمدينة واستنكروا ماءها ، وكانت لرجل من بنى غفار عين يقال لها (رومة) وكان يبيع منها القرية بمد ، فقال له النبي : تبيعنيها بعين من الجنة . فقال : يا رسول الله ليس لي ولا لياي غيرها^(٢١) فحينئذ يعرض عليه النبي هذا الثواب الآجل على الصحابة فيقول : (من يشتري بئر رومة ، فيجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة ؟ فيشتريها : عثمان بن عفان رضي الله عنه .

وعندما يضيق مسجده صلى الله عليه وسلم بالمصلين يندب القادر من أصحابه إلى شراء ما يوسع به المسجد ، فيشتريه عثمان أيضاً .

روى الترمذي في صحيحه عن تمامه بن حزن القشيري قال : (شهدت الدار حين أشرف عليهم عثمان ، فقال أنتوني بصاحبكم الذين ألياكم على قال فجئء بهما كأنهما جملان ، أو كأنهما حماران ، قال : فأشرف عليهم عثمان

فقال : أنشدكم بالله والاسلام هل تعلمون أن رسول الله قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتري غير رومة فيجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير له في الجنة : فاشتريتها من صلب مالي فأنتم اليوم تمنعوني أن أشرب منها حتى أشرب من ماء البحر ، قالوا : اللهم نعم ، فقال أنشدكم بالله وبالاسلام ، هل تعلمون أن المسجد ضاق بأهله فقال الرسول ، من يشتري بقعة آل فلان فيزيدها في المسجد يخبر له منها في الجنة ؟ فاشتريتها من صلب مالي^(٢٢).

فهذه الأحاديث والآثار تبين لنا هديه صلى الله عليه وسلم في الاستملاك للمنافع العامة فهو يرغب صاحب الملك المراد تخصيصه لمنفعة العموم بما سيحصل عليه من الأمر إذ هو تنازل عن حقه لمصلحة العامة ، فإن كان له عذر من فقر أو حاجة فإن كان ملكه هذا مصدراً لرزقه عرض عليه الأمر على المأ ، ودعا أصحاب المال إلى الانفاق في سبيل الله ، وبين لهم ما ينتظرهم

(١٥) يراجع - 19195 ، 11 ، la semaine juridique 1975 ، note Homont ministre desarmies 28 oct 1974 Cass Civ

(١٦) ، (١٧) سهل وسهيل ابنا عمرو الانصاري البخاري . محمد بنى مالك محمد البخاري : أسلم ، وشهدا بدرا .

أنظر : أسد الغابة ج ٢ ص ٤٧٥ ، ٢٢

(١٨) أسعد بن زرارة بن عدى بن عبيد الأسري الخزرجي البخاري ، مات في السنة الأولى من الهجرة أول .

الانصار أسلم ، شهد العقبة الأولى والثانية وبيع فيها ، مات قبل بدر في المدينة .

(١٩) صحيح البخاري ج ٥ ص ٦١ ، أخرجه الترمذي عن انس ج ٢ ص ١٢١ .

(٢٠) بدافع الفوائد من القيم ج ٣ ص ٣٠٨ .

(٢١) أنظر فتح الباري ج ٥ ص ٤٠٧ - ٤٠٨

من جزاء في الجنة إذا هم فعلوا ما أرشدهم إليه وفي موضع مسجده صلى الله عليه وسلم لم يقبل تنازل أربابه حينما قالوا له : «لا تطلب ثمنه إلا من الله عز وجل»^(٢٤) لأنه كان ملكاً ليتيمين . واليتيم يجب معاملته دائماً بما هو خير قال تعالى (ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتى هي أحسن)^(٢٥) والنبي كان خلقه القرآن ، لذا نراه يأمر أبا بكر الصديق رضى الله عنه ، بأن يدفع عشرة دنانير ثمناً لما أخذه^(٢٦) .

وإذا كانت البقعة المراد تخصيصها للمنفعة العامة ، ليست ملكاً لأحد بعينه ولكنها حريم لعامة يستعملها المجاورون لها ، ويتوسعون بها ويدفنون موتاهم بناحية منها ، فإنه صلى الله عليه وسلم لا يرهق أصحابها ويأخذها منهم قهراً بل يندبهم إلى ما يريد ، ويطلبها منهم . وبالحسنى ، لأنه عليه الصلاة والسلام كان رحيماً بأمتة ، رفيقاً بهم فى كل الأحوال ، روى أن زبالة^(٢٧) بن عباس^(٢٨) ابن سهل عن أبيه : (أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بنى ساعدة فقال : انى

قد جئتمكم فى حاجة ، تعطونى مكان مقابرهم فأجعلها سوقاً وكانت مقابرهم ما حازت دار ابن نئب إلى دار زيد بنى ثابت فأعطاه بعض القوم ، ومنعه بعضهم ، وقالوا مقابرنا ومخرج نساينا ثم تلاوموا فلحقوه وأعطوه آياه فجعله سوقاً^(٢٩) .

فهذه أربعة مواقف ثبت فيها نزع الملكية العقار بإذنه صلى الله عليه وسلم وخصصت للمنفعة العامة ، فإذا انتقلنا إلى عهد الخلفاء الراشدين نجد الحاجة تتجدد وتدعو إلى توسعة مسجده صلى الله عليه وسلم وتوسعة المسجد الحرام فيقوم الخليفة عمر رضى الله عنه بشراء الدور المحيطة بمسجد الرسول فيما عدا حجرات أمهات المؤمنين ، فلا يتعرض لها ، وأما غيرها من الدور فهو يقومها ويدفع لأربابها قيمتها رضوا أم كرهوا ، ثم يهدمها ويوسع بها المسجد ، وقد توقف فى أخذ دار العباس بن عبد المطلب ، لمكانته من النبى صلى الله عليه وسلم ، ولأن دار هذه قطيعة رسول الله ، ويعرض عليه عمر حاجة المسجد لها ، ويرغبه فى التنازل عنها مقابل تعويض عادل

ويخبره بين أشياء يقول له : (ياأبا الفضل ، إن مسجد المسلمين قد ضاق بهم وقد اتبعت حوله من المنازل ، ونوسع به على المسلمين فى مسجدهم إلا دارك ، وحجر أمهات المؤمنين ، فأما حجر أمهات المؤمنين فلا سبيل إليها ، وأما دارك فبعينها بما شئت من بيت مال المسلمين أوسع بها مسجدهم . فقال العباس : ما كنت لأفعل . قال ، فقال له عمر اختر منى إحدى ثلاث : إما أن تبيعينها بما شئت من بيت مال المسلمين أن أخطك حيث شئت من المدينة وأبنيها لك من بيت قال المسلمين ، وإما أن تصدق بها على المسلمين فتوسع بها مسجدهم^(٣٠) .

ونذكر ابن سعد أن عمر خط للعباس داره التى هى اليوم ، وبناها من بيت مال المسلمين^(٣١) ، ونقل السهمودى^(٣٢) فى تاريخ المدينة عن يحيى بن سعيد أن عمر^(٣٣) بن الخطاب لما زاد فى المسجد دعا من كان له إلى جانبه منزل فقال : اختاروا من يلم ثلاث خصال : أما البيع فأئمن ، وإما الهبة فأشكو وإما الصدقة على

(٢٢) تمامه بن حزن محمد عبد الله بن خشير القشيري البصري ، أنرك النبى صلى الله عليه وسلم ولم يره ، قدم على عمر بن الخطاب وعمره منه روى من حملة من الصحابة ، تهذيب التهذيب - ج ٢ ص ٢٧ :

(٢٣) جامع الترمذى وعليه تحفه الاحوزى ج ١٠ ص ١٩٥ - ١٩٦ ، الحديث رقم ٢٧٨٧ ،

(٢٤) صحيح البخارى ج ٤ ص ١٣

(٢٥) سورة الانعام ، ١٥٢ ، سورة الاسراء الآية ٣٤

(٢٦) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٢ جزء ٤ ، وأنظر فتح البخارى ج ٧ ص ٢٤٠

(٢٧) زبالة وبزنة صحابة - اسم موضع منه - محمد بن الحسن بن زبالة فقال لجده أبو الحسن ، مخزومي منى ،

روى عن مالك عن أنس وغيره ، أنظر تهذيب التهذيب ج ٩ ص ١١٥ .

نزع الملكية للمنفعة العامة

مسجد رسول الله عليه وسلم
فأجابه الناس^(٢٤)

وكما دعت الحاجة إلى توسعة المسجد النبوي ، فقد ضاق المسجد الحرام بالمصلين والطائفين ، فاشتري الخليفة عمر رضي الله عنه الدور المحيطة به أقيامها ودفع أهلها ، ومن أبي منهم قوم داره ثم رصد أثمانها في خزانة الكعبة وألزمهم بإخلاؤها وهدمها ، وقال أن البيت لم ينزل عليكم ، وإنما نزلتم عليه فهو فناءه وقد اشترى الخليفة عثمان بن عفان بعض الدور المجاورة للمسجد النبوي أيضا وأدخلها فيه ، وأعاد بناءها^(٢٥) وكان صحابة رسول الله وخلفاؤه الراشدون متوخين في عملهم هذا خير الأمة . ومصلحة عامة الناس فهم يقومون منفعة العموم على مصلحة الفرد ، ودون أن يضار الأفراد بشيء إذ أن من أخذت داره عوض عنها بالقيمة أو بدار أخرى .

وهذا الضيع داخل تحت القاعدة المشهورة ، يتحمل الفرد الخاص الأجل دفع الفرد العامة^(٢٦) ، (ولأن المصالح العامة مقدمة على المصالح

الخاصة ، بدليل النهي عن تلقي السلع ، وعن بيع الحاضر للبادي واتفاق السلف عن تضمين الضاع مع أن الأصل فيهم الأمانة ، وقد زادوا في مسجد الرسول من غيره مما رضي أهله وماله ، وذلك يقضى بتقديم مصلحة العموم على مصلحة الخصوص ولكن بحيث لا يلحق الخصوص مضرة^(٢٧) وقد أقتفى الخلفاء والأئمة سبيل حماية الرسول في هذا الشأن . فابن الزبير رضي الله عنه يشتري الدور المجاورة للحرم المكي ويضمها إليه ويوسعها بها^(٢٨) .

ولقد عد الفقهاء من قبيل ذلك ، نقل شهداء أحد من قبورهم عندما أراد معاوية^(٢٩) عين الكظامه ، فنادى مناديه بالمدينة من كان له قنيل بأحد فليشهد^(٣٠) قال ابن عرفة ، إنما فعل معاوية ذلك لمصلحة عامة كبيع الحبس لتوسيع جامع الخطب . وهذه الأعمال سواء منها إكراه البعض على بيع دورهم

لمنفعة عامة كزيادة في مسجد أو نيس الأموال ونقل رفاتهم إلى أماكن أخرى - هذه الأعمال مما لا يخفى وكان الصحابة ثم التابعون ، ثم تابعوهم متواجدين ولم يظهر من أحد منهم أي اعتراض على ذلك ، فكان إجماعا .

المبحث الثاني

مذاهب العلماء في نزع الملكية للمنفعة العامة

يتفق الفقهاء في الجملة على جواز نزع الملكية للمنفعة العامة ، كتوسعة مسجد ، وشق طريق أو نحوهما .

ويطلق على هذا النوع من التصرفات العقود القهرية والاكراه بحق والاكراه الجائر والجبر الحلال والجبر الشرعي .

ويجمع الفقهاء على أن النصوص الواردة بالتأكيد على حرمة الأملاك وصيانتها وتقليظ عقوبة الاعتداء عليها ، ليست على عمومها ، وبينوا أن ماورد في ذلك من آيات وأحاديث عامة ، قد خصص عمومها بأشياء دل المشرع على إباحتها أو وجوبها^(٤١) . وإذا فالاستيلاء

(٢٨) عباس بن سهل بن سعد الساعدي (ت - ٩٠) تابعي ، أورد أن عثمان رضي الله عنه ، روى عن أبيه وأبي هريرة وغيرهما ولدت معه محمدا ولما قتل .

(٢٩) وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى ، السنهوري ج ٢ ص ٧٤٨ .

(٣٠) الطبقات الكبرى لابن سعد ، ج ٤ ص ١٣ وأنظر وفاء الوفاء للسنهوري ج ٢ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ .

(٣١) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٤ ص ١٤ .

(٣٢) علي بن عبد الله بن أحمد السهمودي (٨٤٤ - ٩١١) تنزيل المدينة المنورة ومؤرخها الشافعي ، ولد بسهمود

بمصر ، تعلم بها ، وأقام القاهرة غير مرة ، ثم انتقل إلى المدينة وقطنها ودرس فيها وبها توفي الضواء اللامع ج ٥ ص ٢٤٥ كفايات الذهب ج ٨ ص ٥ .

على ملك الغير جائز إذا كان بحق .

وفيما يلي نورد بعضاً من نصوص فقهاء المذاهب المختلفة في نزع الملكية : -

١ - المذهب الحنفي :

جاء في تبیین الحقائق : «إذا ضاق المسجد على الناس وبجنبه أرض لرجل تؤخذ أرضه بالقيمة كرهاً لما روى عنه الصحابة رضي الله عنهم أنهم لما ضاق المسجد الحرام أضروا أرضين بكره من أصحابها بالقيمة وزادوها في المسجد الحرام» (٤٢).

وجاء في فتح المعين وهذا من الاكراه الجائز فلا يقال كيف صدر الاكراه عن الصحابة (٤٣).

وفي دور الحكام شرح غرر الاحكام وجاز أخذ أرض بجنب المسجد إذا ضاق على الناس بالقيمة كرهاً (٤٤).

وكذلك لو كان مسجد ضيق وغير كاف لاستيعاب المصلين وكان لأحد ملك دخل بذلك المسجد ووجدت حاجة للاحاق قسم من تلك الدار للجامع ، وتعتت صاحب الدار من بيع ذلك المقدار من ملكه ،

فلا ينظر لرضائه ، ويؤخذ المقدار اللازم للجامع وحريم الجامع ، بقيمته جبراً أو كرهاً ، ويوسع الجامع ، وقد وسع الأمام عمر والصحابة رضوان الله عليهم المسجد النبوي على هذا الوجه (٤٥).

٢ - المذهب المالكي :

تحدثت كتب المذهب المالكي عن صور يجوز فيها نزع الملكية للمصلحة الخاصة أحياناً ، والمنفعة العامة في كثير من الأحيان وما يهمن في هذا الشأن ————— الصورة الأخيرة (٤٦).

فقد ذكر الشاطبي في الموافقات ، أنه إذا نشأ ضرر عام نتيجة امتناع الرجل عن بيع داره أو فدانها ، وقد اضطر إليه الناس لمسجد جامع أو غيره فإنه يعتبر الضرر العام . لأن المصالح العامة مقدمة على المصالح الخاصة ، بدليل النهي

عن تلقي السلع وعن نبع الحاضر للباديء وقد زارو في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيره عارض أهله وماله ، وذلك يقضى بتقديم مصلحة العموم على مصلحة

الخصوص ، لكن بحيث لا يلحق الخصوص مضرة (٤٧).

وجاء في التاج والاكلیل «وقد نصوا أنه كما يجبر الانسان على بيع ماله لحق عليه كذلك يجبر ذو ريع على بيعه لتوسيع مسجد الجمعة ، أفتى به ابن رشد ، وكذلك قال سمنون» يجبر ذو أرض تلاحق طريقاً هذا هنا نهر ، لامر للناس إلا فيها على بيع طريق منها لهم بثمن يدفعه الامام من بيت المال ، وكذلك ما في نوازل - ابن رشد : أني رب المصلح يجبر على بيعه لغداء مسلم قال من هو في برة لا أفيده الا به ، وكذلك أيضا الماء لمن به عطش ، ومن أنهارت بثره ، والمحتكر وساقية البلد ، والفدان في قرى الجبل لتخلص الناس من أجل وعره ، والغرس يطلبه السلطات ، أن لم يدفع له جبر الناس (٤٨).

كذلك من له أرض تلاحق الطريق ، وبذلك أفتى ابن رشد ، وأحتج على فتياه بقول سمنود «يجبر ذي أرض تلاحق طريقاً ، عندها نهر لامر للناس الا فيها ، على بيع طريق فيها لهم ، بثمن يدفعه الامام من بيت

(٢٢) يحيى بن سعيد بن قيس بن عمر الانصاري التجارى (ت - ١٤٤) أبو سعيد المدني القاضى من تابعى التابعين ، محدث ثقة ولى قضاة الحيرة (تهذيب التهذيب) ج ١١ ص ٢٢١ .

(٢٤) وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى ج ٢ ص ٤٨٨ .

(٢٥) انظر وفاء الوفاء للسهودي ج ٢ ص ٥٠٢ .

(٢٦) الاشياء والنظائر ابن بختيم ص ٨٧ .

(٢٧) الموافقات للشاطبي ج ٢ ص ٢٥٧١ .

نزع الملكية للمنفعة العامة

كان إجماعاً لأنه تم من عمر
وعثمان وعلي مشهود من
الصحابه ورضاً^(٥٢).

٤ - المذهب الحنبلي :

ذهب الإمام أحمد إلى
جواز نزع ملكية العقار للمنفعة
العامة فقد سئل عن حكم بيع دور
مكة واجارتها ، فأجاب في
رواية أي طالب على رأيه في
اجارتها بقوله «لا تكرى بيوت
مكة إلا أن يعطى لحفظ متاعه ،
فقل اليس اشترى عمر داراً
للسجنى قال : اشترأها
للمسلمين ، يحبس فيه الفساق ،
وأجاب في رواية جعفر بن محمد
عن حكم بيعها فقال : شراء
دورها . وبيعها مكروه ،
وبحتجون بأن عمر اشترى داراً
للسجن وفيه مرفق
للمسلمين^(٥٣).

فقوله (اشترأها للمسلمين)
في رواية أبي طالب . وقوله
«وفيه مرفق للمسلمين» في رواية
جعفر بن محمد . يفيد أن مذهبه
أن ما اشترى لمنفعة عموم
المسلمين يخالف حكمه حكم ما
يتبادل الأفراد فيما بينهم ، فبيع
رباع مكة واجارتها لا يجوز على
المذهب المنصوص^(٥٤).

ملكية العقار للمنافع العامة لما
عمله الصحابة في توسعتهم
المسجد الحرام ومسجده صلى
الله عليه وسلم .

فقد ذكر الماوردي في
الأحكام السلطانية أنه «لما
استخلف عمر رضي الله عنه ،
وكثر الناس ، وسع المسجد ،
واشترى دوراً هدمها وأزدها
فيه ، ويقدم على قوم من جيران
المسجد أبوا أن يبيعوا ، ووضع
لهم الأثمان حتى أخذوها بعد ذلك
وأخذ للمسجد جداراً قصيراً
دون القامة ، وكانت المصابيح
توضع عليه وكان عمر رضي
الله عنه أول من أخذ جداراً
للمسجد ، فلما استخلف عثمان
رضي الله عنه ابتاع منازل
فوسع بها المسجد ، وأخذ منازل
أقوام ، ووضع لهم أثمانها ،
فضجوا منه عند البيت ، فقال .
إنما جراكم على حلمي عنكم ،
فقد فعل بكم عمر رضي الله عنه
هذا فأقررتهم ورضيتهم ، ثم أمر
بهم إلى الحس حتى كلمه فيهم
عبد الله بن خالد بن أسيد ، فخلي
سبيلهم^(٥١) ، وقد ذكر أن ذلك

المال ، وبفعل عثمان رضي الله
عنه في توسيعه .

مسجده صلى الله عليه
وسلم ويقول مالك وغيره ، إذا
غلا الطعام وأحتيج إليه ، أمر
الإمام أهله بإخراجه إلى
السوق^(٤٩).

وجاء في حاشية الدسوقي
على الشرح الكبير عند قول
خليل ، (لا أن أجبر عليه جبراً
حراماً) قال ، وأما لو أجبر على
البيع جبراً خلافاً كان البيع
لزاماً . كجبره على البيع الدار
لتوسعة المسجد أو الطريق أو
المقبرة أو على بيع سلعة لوفاء
دين^(٥٠).

٣ - المذهب الشافعي :

تحدث كتب المذهب
الشافعي على حالات يجبر فيها
المالك على بيع ملكه ، ولكن هذه
الحالات في غالبها تنصب على
نزع الملك للمصلحة الخاصة ،
لما في المدين يجبر على بيع ماله
لوفاء دينه .

بيد أن فقهاء المذهب
الشافعي لا يعترضون على نزع

(٣٨) معاوية بن أبي سفيان ضجر من حرب بن أمية القرشي الأموي (٢٠ قبل الهجرة) مؤسس الدولة الأموية بالشام
ولد بمكة وأسلم يوم الفتح وجعله النبي صلى الله عليه وسلم أحد كتابه ، ولما عمر الأردن ثم جمع له عثمان ولاية الشام ولما
قتل عثمان نادى بإثارة . وانتهى الأمر إلى تسطيم الأمر به ، توفي بدمشق .

(٣٩) انظر التاج والاكلیل ، للموافق . ج ٢ ص ٢٥٣

(٤٠) المصدر نفسه . ج ٢ ص ٢٥٣ .

(٤١) انظر فتح الباری . ابن حجر . ج ٥ ص ١١٠ - ١١١

(٤٢) تبیین الحقائق ، شرح كنز الدقائق ، للزيلعي ج ٣ ص ٣٣٣ .

(٤٣) فتح المعين - على منلا مسكين ج ٢ ص ٥١٩

ولكن ما يشتريه الامام لارفاق المسلمين كالببوت التي وسع بها المسجد الحرام ، وكالدار التي اشترت لتكون سجنا ، فهو جائز لأن فيه منفعة للعامة ، منفعة العموم مقدمة على منفعة الخصوص .

وقد تحدثت كتب الفقه الحنبلي عن الاجبار على المعارضة حيث يترتب على تركها ضرر يفوق ضرر الممتنع في إجباره ، وفي ذلك يقول ابن رجب « أصل الانتزاع القهري إنما شرع لدفع الضرر » (٥٥) وصار أصلا في جواز إخراج الشيء من مالك صاحبه قهرا بثمنه للمصلحة الراجحة .

والمقصود أنه إذا كان الشارع يوجب إخراج الشيء من ملك مالكه بعوض المثل ، ولم يكن المالك من المطالبة بالزيادة على القيمة ، فكيف إذا كانت الحاجة بالناس إلى التملك أعظم وهم إليها أضر ، مثل حاجة المضطر إلى الطعام والشراب واللباس وغيره (٥٦) .

وبعد هذا الغرض لأقوال فقهاء المذاهب فيتحقق لدينا اتفاقهم على جواز نزع الملكية للمنفعة العامة ، وكذلك أخذ المال جبرا على صاحبه في

الأحوال التي أذن الشارع فيها بذلك .

المبحث الثالث

مبررات نزع الملكية

يستفاد مما قرره الفقهاء من جواز أخذ الملك جبرا على مالكه لتوسعة مسجد أو طريق أو نحوهما إذا احتاج العامة الى توسعة ذلك ، ان يرجع ذلك ترجيح مصلحة عامة الناس على مصلحة الفرد فمدار الأمر في نزع الملكية هو الترجيح بين المصالح (٥٧) .

ويقول الشاطبي المصالح العامة مقدمة على المصالح الخاصة ، وقد زادوا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيره عارض أهله ومالا وذلك يقضى بتقديم مصلحة العموم على مصلحة الخصوص ، لكن بحيث لا يلحق الخصوص مضرة (٥٨) .

وإذا كان الدافع المبرر لاخذ العقار من صاحبه جبرا عليه ، هو ترجيح مصلحة العامة على مصلحة الفرد ، فينبغي أن تكون المصلحة العامة جدية ، وذات أهمية ، وهي تختلف باختلاف الظروف والأحوال

والذي يحدد هذه المصلحة ، ويقرر أهميتها ، هو الإمام ، أو من ينوبه ، وليس لأحد أن يفتاته عليه وتصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة (٥٩) .

وإذا ما قلنا بأن المصلحة العامة مقدمة على مصلحة الفرد ، فليس معنى ذلك أن يضار الفرد أو يهضم حقه ، بل يجب دفع ثمن المثل لمن انتزع ملكه .

وفي ذلك يقول المرحوم محمد قدرى إذا اقتضت المصلحة العامة أخذ ملك لتوسيع طريق العامة ، يؤخذ بقيمته . لكن لا يؤخذ من يد صاحبه ما لم يؤد له ثمنة مقدرا بمعرفة من يوثق بعدالته من أهل الخبرة .

المبحث الرابع

إجراءات نزع الملكية

وفيه نتحدث عن :

- ١ - كيفية نزع الملكية .
- ٢ - تقويم العقار .

١ - كيفية نزع الملكية

إذا اقتضت مصلحة العامة نزع شيء من العقار ، إما لتوسعة مسجد ضاق بالمصلين ،

(٤٤) دور الحكام شرح غرر الاحكام بلاخسرو ج٢ ص ١٣٦

(٤٥) غرر الحكام شرح مجلة الاحكام ، على صدر ج٣ ص ٢٤٥

(٤٦) انظر تبصرة الحكام . ابن فرحون ، ج٣ ص ١٥٠ و ص ٣٧٥

(٤٧) الموافقات الشاطبي ج٢ ص ٢٥٥ و ٢٥٧

(٤٨) التاج والاكلیل لمختصر خليل . للموافق : ج٤ ص ٢٥٢ - ٢٥٣

(٤٩) مواهب الجليل ، الخطاب ، ج٤ ص ٢٥٣

(٥٠) حاشية السموقى على الشرح الكبير ، ج٣ ص ٦

نزع الملكية للمنفعة العامة

فلم يصيح به أحد فاحتذيت على مثاله فصبحتم بي ، ثم أمر بهم إلى الحبس حتى كلمة فيهم عبد الله بنى خالد بن أسيد فتركهم (٦٢).

٢ - تقويم العقار

اتفقت كلمة الفقهاء على أنه لا يجوز أخذ ملك أحد من الناس للمنافع العامة ما لم يدفع له ثمن المثل مقدراً بمعرفة أهل الخبرة والعدالة . والأصل في تقويم الاعيان في العقود القهرية قوله صلى الله عليه وسلم : «من أعتق عبداً بينه وبين آخر ، قوم عليه في ماله قيمة عدل ، لا وكس ولا شطط ثم عتق الله في حالة إن كان موسراً» (٦٣).

وإذا أريد تقويم عين من الاعيان ، فهل يكفي مقوم واحد ، أم لابد من تعدده ؟ وما هي الصفات التي تشترط في المقوم ؟

يشترط في المقوم أن يكون عدلاً ، خبيراً بأقيام السلع وما يطرأ عليها من ارتفاع وهبوط (٦٤).

واختلف الفقهاء هل يكفي مقوم واحد أم لابد من تعدده ؟ فذهب مالك في إحدى روايتين

في هذه المعارضة ، دفعا لهذا الظلم ، وحماية للنفع العام (٦١).

روى أبو اليدا الازرفي في تاريخ مكة بسنده قال : (كان المسجد الحرام ليس عليه جدران محاطة ، إنما كانت الدور محدقة به من كل جانب ، غير أن بين الدور أبواباً يدخل منها الناس من كل نواحيه ، فضايق على الناس ، فاشتري عمر بن الخطاب رضي الله عنه دوراً مهدماً ، وهدم على من قرب من المسجد . وأبى بعضهم أن يأخذ الثمن ، وتمنع من البيع ، فوضعت أثمانها في خزانة الكعبة متى أخذوها بعد ، ثم أحاط عليه جداراً قصيراً وقال لهم عمر : أنما نزلتم على الكعبة فهو فناؤها ، ولم تنزل الكعبة عليكم .

ثم كثر الناس في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فوسم المسجد واشترى من قوم وأبى آخرون أن يبيعوا فهدم عليهم فصبحوا به ، فدعاهم وقال : إنما جركم على حلمي عنكم ، فقد فعل بكم عمر هذا ،

أو إنشاء قنطرة أو ساقية عامة ، أو مسيل عام ، أو شق طريق يسلكه الكافة ، أو نحو ذلك كما تتطلبه مصالح الجماعات ، فإن على ولي الأمر أن يساوم أهل العقار المراد نزع ملكيته في بيعه ، فإن أجابوا ورضوا فيها ، لفعله صلى الله عليه وسلم ، وفعل صحابته .

وروى البخاري في صحيحه عن أنس رضي الله عنه وقال أمر النبي صلى الله عليه وسلم ببناء المسجد فقال «يا بني النجار تأمنوني بحائطكم هذا . قالوا لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله» (٦٥).

وإن امتنع أرباب الأملاك بعد أن يساومهم ولي الأمر عن البيع ، كان له أن يستولي عليها كرهاً عنهم ويدفع لهم قيمتها من بيت المال مقدرة بمعرفة من يوثق بخبرته وعدالته .

وليس للمالك أن يأبى حين يدعوته داعي المصلحة العامة إلى بيع ملكه ، فإن أبى كان غير محق في إيائه ، وكان إياؤه عنقاً وظلماً ، فيقوم ولي الأمر مقامه

(٥١) الاحكام السلطانية ، الماوردى ، ص ١٦٢ .

(٥٢) انظر فقه الكتاب والسنة ، على الخفيف . ص ٩٣ .

(٥٣) الاحكام السلطانية ، للقاضي أبي بقل ، ص ١٩٠ .

(٥٤) انظر القواعد ، ابن رجب ، ص ٢٤٤ .

(٥٥) القواعد ، ص ٧٣ .

(٥٦) الطرق الحكمية ، ص ٢٥٩ .

(٥٧) الترمذى في استعمال حق الملكية - الزهاوى ص ٣٣٧ .

(٥٨) الموافقات ج ٢ ص ٢٥٧ .

عنه إلى أنه يكفي الواحد في التقويم إلا أن يتعلق بالقيم حد كالسرقة فلا بد من اثنين .

والرواية الأخرى عنه : أنه لا بد من اثنين في كل موضع .

ومنشأة الخلاف - كما يقول القرافي - حصول ثلاثة أشياء : شبه الشهادة : لأنه إلزام لمعين . وشبه الرواية : لأن المقوم مقصد لما لا يتناهى ، كما في المرتجم والقائف وهو ضعيف ، لأن الشاهد كذلك . وشبه الحاكم : لأن حكمه ينفذ في القيمة . والحاكم ينفذه ، وهو أظهر من شبه الرواية . فان تعلق بأخباره حد تعين مراعاة الشهادة لوجهين : أحدهما : قوة ما يفضى إليه هذا الإخبار ، وينبنى عليه ، من إباحة عضو آدمي معصوم .

وثانيهما : إن الخلاف في كونه رواية أو شهادة ، شبهه يدرأ بها الحد^(٦٥) . وذهب الحنفية إلى إنه يكفي بقول الواحد العدل في تقويم السلع .

وذهب الشافعية والحنابلة : إلى أنه يشترط في المقوم المعدد ، لأنه التقويم شهادة محضة^(٦٦) . يقول

المارودي : (التعديل في القسمة ، معتبر باثنين كالتقويم ، ولا يعمل في التقويم إلا على قول مقومين . فينظر في القسمة ، فإن كان فيها تعديل وتقويم ، لم يجرى فيها أقل من قاسمين) .

وجاء في المغنى لابن قدامة : (ويجرىء قاسم واحد فيها لا يحتاج إلى تقويم فإن احتاج القسم إلى التقويم ، احتاج إلى قاسمين لأنه يحتاج إلى أن يكون المقوم اثنين ، ولا يكفي في التقويم واحد ويؤخذ في العزم بالأقل ، لأن الأقل متيقن ، والزائد مشكوك فيه ، فلا يلزم بالشك أو لأن البيه التي شهدت بالأقل ، ربما أطلعت على عيب)^(٦٧) .

هذا والمعتبر في ثمن المثل : هو وقت التقويم ، فلا تعتبر فيه قيمته في زمن سابق ولا يطرأ عليه في الزمن اللاحق^(٦٨) .

وفي فتاوى السبكي : (مثل ابن الصلاح عن ملك لبيتم ، احتج إلى بيعه فقامت بيته أن قيمته مائة وخمسون فباعه القيم على البيتم بذلك ، وحكم

الحاكم على البيه المذكورة بصحة البيع . ثم قامت بيته أخرى بأن قيمته حينئذ مائتان ، فهل ينقص الحكم ويحكم بفساد البيع ؟

فأجاب بعد التمهّل أياماً والاستخارة - أنه ينقص الحكم ، لأنه إنما حكم بناء على البيه السالمة من المعارضة بالبيه التي مثلها وأرجع وقد بان خلاف ذلك وتبين استناد ما يمنع الحكم إلى حالة الحكم فهو كما قطع به صاحب المذهب : من أنه لو حكم للخارج على صاحب اليد بالبيه فانتزعت العين منه ثم أتى صاحب اليد فإن الحكم ينقص لمثل العلة المذكورة^(٦٩) .

ووافق ابن مفلح الحنبلي على نقض الحكم في هذه الحالة فهو يقول (ولو قامت بيته أن ما باعه قيمته مائة وخمسون فباعه الولي وحكم حاكم بصحته ثم قامت بيته أن قيمة وقت بيعه مائتان فيتوجه فيها كنظيرها في أول باب تعارض البيهتين) .

ولكن السبكي نازع ابن الصلاح واعتراض على نقض الحكم وضع النقض وقال (إن بنية القيمة تعتمد التقويم والتقويم

(٥٩) انظر الاشباه والنظائر ابن يخيم ص ١٢٢ .

(٦٠) صحيح البخارى ج ٤ ص ١٠ .

(٦١) الملكية في الشريعة الإسلامية على الخفيف ج ١ ص ٨٩ .

(٦٢) اخبار مكة للارزقي ج ٢ ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٦٣) رواه مسلم عن سالم بن عبد الله عن أبيه : ج ١١ ص ١٣٨ .

(٦٤) الفروق للرافى ج ١ ص ٩ - ١٠ وانظر التاج والاكلیل للموافد : ج ٥ ص ٣٣٦ ، الشرح الكبير ، للدردير

وحاشيته ج ٢ ص ٥٠٠ .

(٦٥) الاشباه والنظائر . ابن يخيم ص ٢٢٢ .

نزع الملكية للمنفعة العامة

قلنا : نعم ، لأنه لا يحكم مع الشك وكذلك لا ينقض مع الشك فإن قلت : كيف يبغى مع اعتقاد أنه بيع بأقل من ثمن المثل ؟ قلت : لانعتقد ذلك بل غاية أن الشك بمقتضى تعارض البينتين (٧٠)

وذكر السبكي أيضا (أنه سئل عن رجل عليه دين مائتا درهم ، ورهن عليه كرما ، وحل الدين وهو غائب ، واثبت صاحب الدين : الاقرار والرهن والقبض وغيبة الراهن المديون وندب الحاكم من قوم المرهون ، وثبت عنده ان قيمته مائتا درهم فأذن في تعويضه للمرتهن عن دينه ثم بعد مدة قامت بينه أن قيمته يوم التعويض ثلاثمائة ، وكان يوم التعويض يوم التقويم الأول فأجاب بأنه تعويض وقع بمستند شرعى ، بإذن حاكم فلا يدفع إلا بمستند شرعى ولم نجد البينة التى قامت بعد ذلك مستندا لأن غايتها معارضتها للأولى معارضة خالية عن الترجيح فلا تصل لنقض التعرف الذى وقع صحيحاً فى الظاهر) (٧١)

وإذا حصل التقويم وتأخر تسليم القيمة لصاحب الملك مدة حصل منها تغيير فى أسعار

فإن كانت البينة الثانية شهدت بالحالتين الأوليين فلا أثر لها ، وشهادتها بالحالة الثالثة فى الملك إما ممتنع أو بعيد فإن امكن إذا اطلعت واحتمل أن تكون بالحالة الثالثة أو بالأولين لم يتحقق التعارض فلا ينقض بها الحكم قطعا وإن أمكن - وفصلت فى غير . صورتيها - وحصل التعارض فهو تعارض مجرد ، لا ترجيح معه فليس نقض الحكم بالثانية أولى من استمراره بالأولى .

فإن قلت : الحاكم إنما يحكم بناء على البينة السالمة عن المعارض . وقد بان عدم سلامتها . وقلت : وكذلك إذا حكم فى مسألة اجتهادية بناء على اماره سالمة من المعارض ثم حدث له اماره أخرى معارضة ، فلا التقات إليها ، ولا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد ، بل يستمر الحكم لأن المعتبر السلامة عن المعارض وقت الحكم ، وهو حاصل فى الصورتين أعنى صورة التقويم وصورة الامارة . فإن قلت : لو كانت هذه المعارضة قبل الحكم لم نحكم ؟

حس وتخمين تفرض على ثلاثة أحوال :

أحدهما : أن تشهد الآن أن قيمة الآن كذا فهذه لا تعارض البينة السابقة يوم البيع بلا إشكال .

الثانية : أن تشهد الآن أن قيمته يوم البيع كذا فهى ينبغي ألا لاتسمح ، لأن التخمين على تقدير قد لا يحصل عند حصول ذلك التقدير . ويشهد له ما قاله الأصحاب فى بيع صبرة إلا صباعاً فإن الانسان قد يخمن شيئاً على تقدير فإذا جعل ذلك التقدير بتغيير التخمين واختلاف الزمان من جملة التقادير .

الثالثة : ألا تقوم الآن لكى تشهد أن قيمته فى ذلك الوقت عند الناس كذا فإن الاسعار المعروفة عند عموم الناس تنضبط فى أوقاتها لكن هذا ليس تقويماً بل بشهادة بأمر خارج فهذه تسمع وليست شهادة قيمة والغالب ان هذا إنما يكون فى المثليات وأما الأملاك فلا يحصل فيها هذا .

ثم يقول : إذا عرفت هذا

(٦٦) ادب القاضى للماوردى ج٢ ص ١٧٦ - ١٧٧/٥ المغنى ج١٠ ص ١١١ .

(٦٧) الاشباه والنظائر للسيوطى ص ٣٥٥ فتاوى السبكي ج٢ ص ٥٣٧ .

(٦٨) المصدر السابق ص ٣٤١ .

(٦٩) فتاوى السبكي : ج٢ ص ٥٣٦ وانظر الاشباه والنظائر للسيوطى ص ٣٥٥ .

(٧٠) فتاوى السبكي : ج٢ ص ٣٥٦ - ٥٣٧ .

(٧١) المرجع السابق ج٢ ص ٥٤٢ - ٥٤٣ .

(٧٢) الا : اعد ابن رجب ص ٧٢ .

الأمالك زيادة أو انخفاضاً فهل يبطل التقويم ويعاد تقويمها من جديد ؟

لقد سبق أن ذكرنا قول الحافظ ابن رجب في أن الملك في العقود القهرية فهل يتوقف على دفع الثمن أو يقع بدونه مفهومًا في الذمة ؟

ونذكر أن للمسألة وجهين عند الحنابلة وأرجحها : أنه لا يملك بدون دفع الثمن ويشهد له نص أحمد : أنه إذا لم يحضر المال مدة طويلة بطلت شفيعته ونص أحمد في فسخ البائع : أنه لا ينفذ بدون رد الثمن .

قال أبو طالب : قلت لأحمد يقولون إذا كان له الخيار فمتى قال اخترت دارى أو ارضى فالخيار له ويطالب بالثمن ؟

قال : كيف له الخيار ولم يعطه ماله ؟ ليس هذا بشيء إن أعطاه فله الخيار وإن لم يعطه ماله فليس له الخيار .

واختار الشيخ تقي الدين ذلك لأن التسليط على انتزاع الأموال قهراً إن لم يقترن به دفع العوض والأصل به ضرورة فساد وأصل الانتزاع القهرى إنما

شرع لدفع الضرر والضرر لا يزال بالضرر^(٧٢) .

وعلى ذلك إذا حصل التقويم لأرباب الأمالك ولم تدفع لهم القيمة حتى مضى زمن تغيرت فيه القيمة بزيادة أو نقصان فينبغى إعادة التقويم دفعا للظلم عن أصحاب الأمالك في حالة الزيادة وعن بين المال أو غيره في حالة النقصان .

ها قد فرغنا من استعراض الموضوع الأول من الدراسة نزع الملكية للمنفعة العامة في التشريع الإسلامى .

والمستفاد من مجمل الدراسة أن التشريع الإسلامى عرف نظام وأسلوب نزع الملكية للمنفعة العامة من خلال سنن الرسول صلى الله عليه وسلم ومواقف الصحابة رضوان الله عليهم . وقد امتاز بدقة أحكامه وقواعده وبصورة لم يصل إليها أى تشريع وضعى وهذا ما يدعونا إلى أن نهيب بمشرعنا الوضعى أن يعدل قانون نزع الملكية للمنفعة العامة على هدى المبادئ السامية التى وضعها الإسلام وأقامها على ضوابط بين المصلحة العامة والمصلحة

الفردية أو الخاصة ، بدون غبن أو حيف على حقوق أصحاب الأمالك .

فما هو موقف التشريع الوضعى المصرى من نزع الملكية للمنفعة العامة وهل راعى فى نصوصه وأحكامه بتلك المبادئ التى ألمعنا إليها ، هذا ما سنعرفه فى الفصل الثانى .

الفصل الثانى

«نزع الملكية فى القانون الوضعى»

تمهيد وتقسيم :

أنه بالرجوع إلى دستورنا الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ يبين أنه قد نص فى المادة ٣٤ على أن ، الملكية الخاصة مصونة لا يجوز فرض الحراسة عليها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى ولا تنتزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون .

الجدير بالذكر أن هذا النص تزويد لنصوص سابقة وردت فى الدساتير المصرية المختلفة^(٧٣) .

(٧٢) يقابل هذه المادة التاسعة من دستور ١٩٢٣م ، والمادة الحادية عشر من دستور ١٩٥٦ والمادة الخامسة من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨م ، والمادة الخامسة عشر من دستور ١٩٦٤م .

(٧٤) وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي فى هذا الصدد : وأول وسيلة لحماية المالك هو الانتزاع منه ملكيته بغير رضا إلا فى الأحوال التى قررها القانون وبالطريقة التى رسمها وفى مقابل تعويض عادل يدفع إليه مقررماً فهناك أن قيود ثلاثة لحرمان المالك من ملكه دون رضا (١) لا يجرم المالك إلا فى حالة نص عليها القانون . كما هو الأمر فى نزع الملكية لمنفعة (ب) أو بالطريقة التى رسمها القانون ، أى بعد اتباع الاجراءات التى وضعت لضمان الحقوق المشروعة ، مثل ذلك اجراءات نزع الملكية (ج) وبعد دفع تعويض عادل للمالك يستوى عليه مقبلاً قبل أن يتخلى عن ملكه ، ويرشح القانون اجراءات تكفل للمالك تقدير هذا التعويض العادل فيما إذا اختلفت فى تقديره . مع نازع الملكية مجموعة الاعمال التحضيرية ص ٢٣ و ٢٤ .

نزع الملكية للمنفعة العامة

وأنه بالرجوع إلى أحكام القانون المدنى يبين أنه قد نص فى المادة ٨٠٥ مدنى على مايتأتى : لايجوز أن يحرم أحد من ملكه إلا فى الأحوال التى يقررها القانون وبالطريقة التى يرسمها ، ويكون ذلك مقابل تعويض عادل^(٧٤) ومؤدى النصوص السابقة ، أن الملكية حق أصيل كقلة الدستور ولايجوز المساس به إلا فى الحدود التى نظمها القانون ، ومن ثم فلا يجوز الحرمان منه أو تقيده إلا فى الأحوال التى أجازها القانون وبالإجراءات التى رسمها .

ولما كان قانون نزع الملكية للمنفعة العامة هو التطبيق المباشر لفحص المادة ٨٠٥ مدنى سألقة الذكر . ولذلك فقد روعى فيه أن يشتمل على نفس الضمانات الواردة فى النص لكفالة الحماية الواجبة للملكية الخاصة .

وعلى مقتضى ما تقدم ، فإن إجراءات نزع الملكية هى إجراءات استثنائية لخروجها على حق أساس مقرر فى صلب الدستور ولهذا يجب أن يفسر

تفسيراً ضيقاً ، كما أن عدم اتباع الإدارة للإجراءات التى نص عليها قانون نزع الملكية باستيلائها على أموال الأفراد فى غير الحالات المقررة قانوناً ، يرفع من قراراتها صفتها العامة ويجعلها إما أعمالاً مادية^(٧٥) ، Voie de fait وإما غصباً emprise حسب الأموال .

ويختص القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة بالاعتداء المادى والغصب وهذا الاختصاص أصله سبب تاريخى . فلقد كان ينظر إلى القضاء العادى باعتباره حصن الحريات العامة والملكية الخاصة ومازال هذا السبب التاريخى يترك بصماته واضحة على اختصاص المحاكم العادىة ومحاكم القضاء الإدارى^(٧٦) .

وينظم أحكام نزع الملكية للمنفعة العامة القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤م المعدل بمقتضى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠م وبالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢م بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة^(٧٧) والقانون رقم

٢٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن نزع ملكية الأحياء لاعادة تخطيطها وتعميرها .

ونتجه من ضوء ما تقدم إلى تقسيم دراستنا إلى الموضوعات التالية :

مبحث أول : الخصائص العامة لأجراءات نزع الملكية .
مبحث ثان : إجراءات نزع الملكية .

مبحث ثالث : الاستيلاء المؤقت على العقارات .

مبحث رابع : نزع ملكية الأحياء الاعادة تخطيطها وتعميرها .

وذلك على الترتيب الآتى :

المبحث الأول :
الخصائص العامة لإجراءات نزع الملكية .

تتفرد إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة بعدة خصائص ، ونوردها على التفصيل الآتى :

(أولاً) نزع الملكية لا يوجه إلا إلى العقارات .

بادئ الأمر أن إجراءات نزع الملكية تقتصر على العقارات المادية ، فتخرج عن

(٧٥) والاعتداء المادى مؤداه ارتكاب الإدارة لخطأ جسيم أثناء قيامها بعمل مادى تتضمن اعتداء على حريته فردية

أو على مال مملوك لأحد الأفراد . ويشتدوا لقيام الاعتداء المادى ضرورة توافر العناصر الآتية .

(أ) أثبات الإدارة لعمل مادى تنفيذى .

(ب) أن يشمل التنفيذ على عيب جسيم ، فهذا العيب الجسيم الظاهر هو الذى يخلع عن عمل الإدارة صفتها العامة ويحيله إلى تصرف مادى ، وسين أن يصيب العيب الجسيم القرار الإدارى فى ذاته ، وأن نصيب العيب الجسيم إجراءات التنفيذ فى ذاتها .

(جـ) أن تتضمن أعمال التنفيذ اعتداء على حق الملكية أو حرية عامة (مزيد من التفاصيل يراجع د/مصطفى كيره ، نظرية

الاعتداء المادى رسالة القاهرة ، ١٩٦٤م ص ٣٠ ، د/سليمان الطماوى ، النظرية العامة للقرارات الإدارية الطبعة الرابعة ،

١٩٧٦ ص ٣٧٨ وماتلها .

نطاقها المنقولات والعقارات
الحكومية ، كالحقوق العينية فإنها
لا تكون بذاتها مملا لإجراءات
نزع الملكية .

ولعل مما يلزم التنويه إليه
أن نزع الملكية قد يرد على عقار
بالتخصيص^(٧٨) ، والعقارات
بالتخصيص كما عرفت المادة
٨٢ من القانون المدني هو
المنقول الذي يضعه صاحبه في
عقار يملكه رسداً على خدمة
العقار واسقلاله .

وجلى من هذا النص أن
مناط اعتبار المنقول عقاراً
بالتخصيص أن يكون مالك
المنقول هو نفس مالك العقار
الأصلي ، فلا يعتبر عقاراً
بالتخصيص المنقول الذي يضعه
المستأجر راصداً لخدمة العقار ،
ومر ذلك هو أن إختفاء صفة
العقار بالتخصيص على المنقول
الملحق بالعقار أساس مصلحة
هذا العقار والمالك هو الذي
يشمل هذه المصلحة .

ثم إذا اتصل المنقول
بالعقار اتصال قرار بحيث
لا يمكن نزعها بدون تلف ، ومن
ثم فإنها أصبحت بهذا الاتصال
عقارات بطبيعتها ويشملها نزع
الملكية وذلك تطبيقاً لقاعدة أن

الفرع يتبع الأصل ، وعلى
أساس الهدف الأساسي لم يكن
الاستيلاء على منقول ، وإنما هو
نزع ملكية العقار باعتباره لازماً
لتحقيق المنفعة العامة ، أما
المنقولات الأخرى التي لم تتصل
بالعقار المنزوعة ملكيته اتصال
قرار فإنه لا يسوع نزع ملكيتها
لنزع ملكية العقار^(٧٩) .

والأصل أن أملاك الأفراد
العقارية هي المقصودة بنزع
الملكية ، أما إذا كانت الأرض
من الأملاك العامة فإنه من غير
الجانز إصدار قرار بنزع ملكيتها
للمنفعة العامة ، لأن مثل هذا
القرار إنما يهدف إلى إدخال
عقار مافى أملاك الدولة أو أحد
الأشخاص العامة ، وبالتالي
لا يصلح العقار أن يكون عملاً
لإجراءات نزع الملكية^(٨٠) ،
وبالتالي فليس لها أن تلجأ إلى
نزع ملكية العقار جبراً على
الشخص الإداري ، ولكن عليها
أن تتفق مع الشخص الإداري
مالك العقار على تجريده من
صفة العمومية توصلها إلى نزع
ملكيتها أو إلى النزول عنها أو عن
تعبير وجهة تخصيص
العقار^(٨١) .

أما أموال الدومين الخاص

فيجوز أن تكون محلاً لإجراءات
نزع الملكية ، كما أنه إذا جاز
نزع ملكية العقارات المادية ،
فيجب أن تتساوى ذلك الأرض
والبناء بحيث لا يفتقر نزع الملكية
على المباني دون الأرض^(٨٢) .

وغنى عن البيان أن نزع
الملكية يرد أيضاً على أرض
موقوفة على البر^(٨٣) ، ذلك لأن
الموقف مقرر أصلاً لتحقيق النفع
العام لذلك فهو لا يسمو على
إجراءات نزع الملكية التي تهدف
هي الأخرى لتزريق النفع العام ،
وليس هناك نص تشريعي يحول
دون نزع ملكية الأراضي
الموقوفة .

وبخلاصة القول ، أن
أجراءات نزع الملكية للمنفعة
العامة ترد على أملاك الأفراد
العقارية (أرض وبناء) كما ترد
على العقارات بالتخصيص ،
وهي المنقولات التي ترصد
لخدمة العقار ، وأيضاً على
الأرض الموقوفة على البر ،
وبالتالي يخرج عنها الأملاك
العامة المملوكة للدولة أو أحد
أشخاص القانون العام
للاعتبارات المتقدمة .

Auby (J. M.) L'existence des actes administratifs, thèse, 1951, p313 et aussi, voir de fait, D repétitoire de droit
publié et adm tome, 1 paris 1959, p1062 .

(٧٦) والغصب مؤداه استيلاء الإدارة على ملكية الأفراد دون اتباع الإجراءات القانونية التي شرعها الشرع لكفالة

وحماية الملكية الفردية . يراجع

أ - السند سابق ، فقه السنة ، الجزء الثالث عشر ، ص ٧٨ .

ب - عبد العال أحمد عطوه . الغصب بين الشريعة والقانون ، رسالة ١٩٤٣ ص ٢٠ .

ج - سليمان الطماوى ، النظرية العامة للمقرارات الإدارية ، المرجع السابق ص ٢٧٨ وماتلها .

Rassignol (A) Pes representation de L'Etat devant les tribunaux judiciaires, Thèse, paris 1952 P 204 et aussi DEL

Aubadre (A) manuel de droit adm 1955, Paris, P 63 .

نزع الملكية للمنفعة العامة

نزع الملكية بقصد تحقيق التحسين أو التجميل المطلوب .

غير أنه إذا كان المشرع قد علق نزع الملكية على تحقيق المنفعة العامة ، فإنه ترك تحديد تلك المنفعة للإدارة . فلم يقيد بها في هذا الصدد بقيود محددة^(٨٤) .

وليس معنى ذلك أن سلطة الإدارة في هذا الصدد مطلقة ، بل أن سلطتها مقيدة بعدم أساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها ، أو بمعنى آخر ، إلا يستعمل رجل الإدارة سلطته التقديرية لتحقيق غرض غير معترف له به^(٨٥) ، وفي هذا الصدد ، قضت محكمة القضاء الإداري^(٨٦) بأنه لا يجوز لجهة الإدارة المختصة اللجوء إلى نزع ملكية العقار بقصد تعطيل تنفيذ حكم قضائي صادر من جهة الاختصاص لما ينطوي على مخالفة لقوة الشيء المقضي به ، وهي مخالفة قانونية لمبدأ أساسي وأصل من الأصول العامة الواجبة الاحترام إقراراً للنظام والطمأنينة وتثبيتاً للحقوق والروابط الاجتماعية ، ولذلك تعتبر المخالفة القانونية في هذه الحالة خطيرة وجسيمة لما

كما يجوز نزع ملكية أية عقارات أخرى بقصد تحقيق الأغراض سالفة الذكر ، دون أن يكون ذلك مرتبطاً بمشروع منفعة عامة .

وبخلص من ذلك أن هناك حالتين يجوز فيها نزع الملكية الخاصة :

(١) الحالة التي تريد فيها جهة الإدارة تحقيق منفعة عامة ، لشأن من شؤون التنظيم وإنشاء شارع أو ميدان أو توسيعه أو إنشاء حي جديد الخ أو الصحة أو الري أو الأغراض العسكرية ، أو غير ذلك من شؤون المنفعة العامة .

(٢) الحالة التي تريد فيها جهة الإدارة ، لتحقيق منفعة عامة ، بل التحسين والتجميل ، والتحسين الذي تنزع الملكية لتحقيقه إما أن يكون تابعاً لمشروع من مشروعات المنفعة العامة فتنزع ملكية عقارات أخرى غير العقارات اللازمة لتحقيق المنفعة العامة ، أو أن يكون مستقلاً غير مرتبط بأي مشروع للمنفعة العامة ، فيكون

(ثانياً) : نزع الملكية منوط بتحقيق المصلحة العامة :

حرصت دساتيرنا المختلفة على النص ألا لا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة وقد تم فإن نزع الملكية رهين بتحقيق منفعة عامة .

واستثناء من الحكم السالف الذكر يجوز نزع الملكية ، تحقيقاً لمنفعة عامة بل من أجل التحسين فقد نصت المادة ٢٢٠ من قانون نزع الملكية على أنه إذا كان الغرض من نزع الملكية هو إنشاء أحد الشوارع أو الميادين أو توسيعه أو تعديله أو تحديده أو إنشاء حي

جديد أو لشأن من شؤون الصحة أو لتحسين أو التجميل جاز أن يشمل نزع الملكية ، فضلاً عن العقارات اللازمة للمشروع الأصلي أية عقارات أخرى ترى السلطة القائمة على أعمال التنظيم أنها لازمة لتحقيق الغرض المقصود من المشروع ، أو لأن بقاءها بحالتها من حيث الشكل أو المساحة لا يتفق مع التحسين أو التجميل المطلوب ،

(٧٧) وقد كانت إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة مقررة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ وماتلاه من قوانين معدلة لاحكامه . وكان يشترط لنزع الملكية طبقاً لاحكام هذا القانون صدور رسوم يقرر النفع العام ، وكان الاستيلاء على العقارات اللازمة للنفع العام غير جائز الا بعد أيداع الثمن خزينة المحكمة غير أنه روى بعد ذلك أن هذا التشريع لم يعد يتضمن مع مقتضيات التطور وأن الحاجة تدعو لوضع تشريع جديد في هذا الشأن يكفل سرعة القيام بإجراءات نزع الملكية وتيسير الحصول على العقارات التي تلزم للمنفعة العامة مع ضمان حقوق ذوي الشأن فصدر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤م قانون جديد يحقق هذه الاهداف هو القانون رقم ٥٧٧ لسنة ٥٤ المشار اليه .

وقد أبرزت هذا المعنى المذكورة الايضاحية للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ٥٤ لقولها وأنه وقد مضى على صدور القانون رقم لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع ملكية العقارات للمنافع العامة بالتقريب من نصف قرن تطورت خلاله أموال البلاد تطوراً ملحوظاً في شتى وسائل الاصلاح وزادت أعمال المشروعات الخاصة بالري والصرف وأنشاء الطرق والمستشفيات ونور التعليم والمنشآت

تنطوى عليه من خروج سافر على القوانين فهي عمل غير مشروع ومرد ذلك أن جهة الإدارة لجأت إلى نزع الملكية بقصد تعطيل تنفيذ حكم قضائي بطردها من العقار ومن ثم يكون قرارها في هذا الصدد قد جاء مجانباً وناقضاً للمصلحة العامة ، وقضت المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه وإعادة العقار بحالته إلى صاحب الشأن .

كما قضت المحكمة الإدارية العليا^(٨٧) بأنه إذا استهدفت جهة الإدارة من إصدار قرار نزع الملكية للمنفعة العامة تحقيق غرض بجانب المصلحة العامة فإنه يعد من قبيل غصب السلطة الذي يعد التصرف ، بل فيه تسوية لوجه الحق الذي خوله القانون للسلطات ذات الشأن في تقدير مقتضيات الصالح العام التي تبرر اتخاذ الإجراءات المقيدة لحق الأفراد في ممارسة حقهم في الملكية لدواعي المصلحة العامة إذ أن اتخاذ قرار نزع الملكية مرهون بتحقيق الهدف الأساس من إصدار التشريع فالغاية من التشريع هو ضمان تحقيق الأهداف التي قصد إليها

الشارع ولو كان هذا الهدف تحقيقاً للصالح العام بالمعنى الواسع ، وبالتالي لا يجوز اتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق هدف مغاير الهدف الأساسي الذي قصد إليه الشارع ، وذلك تطبيقاً لقاعدة أصولية وهي التي أستخدم عليها باسم قاعدة تخصيص الأهداف وعلى الأساس المتقدم تملك الإدارة أن تقرر بمنتهى الحرية .

(١) تحقيق المنفعة العامة التي تبرر التجاءها إلى نزع ملكية عقار مملوك لفرد من الأفراد . ولا يمكن محاسبتها في هذا الصدد على أساس أنه كان من الممكن أن تختار عقاراً آخر لتحقيق المنفعة العامة التي لجأت إلى نزع الملكية بسببها .

(٢) أولها أن تقدر المساحة التي ترى لزومها للمشروع ولا يقتصر حقها في ذلك على العقارات اللازمة مباشرة للمشروع بل حولها المشرع التوسع في نزع الملكية في حالة التحسين على التفصيل السابق .

ومن ذلك نرى أن الإدارة ، كما تتمتع بحرية تقرير

المنفعة العامة التي تبرر التجاءها «نزع ملكية عقارات الأفراد ، فإنها تتمتع بذات الحرية في التقدير فيما يتعلق بتحديد المساحات اللازمة لتحقيق الغاية التي من أجلها لجأت إلى نزع الملكية غير أن سلطة الإدارة في هذا الصدد لا تخرج عن كونها سلطة تقديرية .

وهذه السلطة الواسعة في تقدير قيام المنفعة العامة التي تبرر نزع الملكية والقدر اللازم نزع ملكيته ، تجعل الأفراد بدون حماية جدية أمام الإدارة اللهم إلا ما جاءت به المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والقابلة للمادة ٤ من القانون القديم من أن اللازم نزع ملكية جزء منها ، تشتري بأكملها إذا كان الجزء الباقي منها يتعذر الانتفاع به ، وذلك بناء على طلب يتقدم به صاحب الشأن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء عرض الكشف الخاصة بالعقارات المنزوعة ملكيتها ، وكل ما استحدثه القانون الجديد في هذا الصدد أنه لم يجعل حق طلب شراء باقي العقار مقصوراً على المباني كما كان الشأن في القانون القديم ، وإنما من إلى الأراضي لأن

العامة ، وقد أصبحت أحكام ذلك القانون قاصرة على ماسرة هذا التطور ، لذلك كان من الضروري وضع تشريع ينظم نزع ملكية العقارات التي تلزم لتنفيذ المشروعات ، بحيث يكفل إلى جانب حقوق نوى الشأن تيسير تحقيق ثمرات المشروعات العامة للبلاد في أسرع وقت ممكن .

(٧٨) يراجع المحكمة الإدارية العليا ، الطعن رقم ٢١٨٣١ قد ، جلسة ٧٥/٥/٢٤ السنة العشرين ، ص ٤١٢ وما تلاها .

(٧٩) يراجع الإدارية العليا في الطعين رقمي ٨٣٢ و ٨٥٢ لسنة ١٢ قد جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٧١ م .

(٨٠) مثال ذلك أيضاً ما قضت به محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٣٦/١٧٤٢ قد ، بـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠ من وقف تنفيذ قرار وزارة الأوقاف المطعون فيه من الحق المتعلق بضم الأطنان الملحقة بمسجد أنس بن مالك ، وذلك تأسيساً على أن المسجد يضم المكان المخصص للشعائر وما هو لازم له من دورات المياه وما هو ضروري شرعاً لاقامة الشعائر من منقولات وفقاً لمفهوم العقار بالتخصيص مما تضمنه القرار المطعون فيه من وضع بد الوزارة على الأطنان الملحقة بالمسجد .

نزع الملكية للمنفعة العامة

اصطلاح العقارات في النص الجديد ورد مطلقاً .

ثم أن التشريعات الجديدة قد جاءت بضمانة أخرى ، وهي النص على أن اغفال الإدارة ايداع النماذج أو القرارات التي يترتب عليها نقل الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة يسقط مفعوله على أن قرارات النفع العام لا يسقط على خلاف الحكم السابق ، وإذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد أدخلت فعلاً في مشروعات تم تنفيذها^(٨٨) وقد قضت المحكمة الإدارية العليا^(٨٩) بأن إستيلاء الإدارة على أرض نزعت ملكيتها وشروعها فعلاً في إقامة مبان عليها يجعل طلب وقف التنفيذ غير ذي موضوع لوقوع هذا الطلب قبل الاستيلاء والشروع ، وذلك تغليبا منها للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة التي تتحول إلى تعويض أن كان له محل .

وعلى العكس قضت المحكمة الإدارية العليا ، بأن

جهة الادارة المختصة وقد أقرت بأن المشروع الذي من أجله صدر القرار المطعون فيه باعتباره من أعمال المنفعة العامة ، قد أرجىء تنفيذه ، وأن العقارات التي كانت لازمة لاتزال في حوزة أصحابها حتى الآن ، وأن النماذج الخاصة بالمشروع لم يتم ايداعها الشهر العقاري ، ومن ثم فإنه لا ريب في سقوط مفعول هذا القرار طالما كان الثابت أن المشروع المذكور قد أرجىء تنفيذه ، وأن العقارات لاتزال على ملك أصحابها ... وأضافت المحكمة إلى أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء القرار المطعون فيه بالنسبة إلى العقارات المخولة للمدعين ، فإنه يكون قد أصاب وجه الحق والقانون ويغدو الطعن عليها الأساسي له من الصحة حقيقاً بالرفض .

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد ، أن كثيراً من قرارات نزع الملكية للمنفعة سواء على مستوى الافراد أو

على مستوى الاحياء ، يسقط مفعولها لعدم ايداع النماذج الشهر العقاري خلال مدة السنتين من تاريخ نشر قرار نزع الملكية للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية أو عدم الشروع في تنفيذ المشروعات التي نزعت ملكية العقارات لها ، وهذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على أن جهة الإدارة غير جادة في تنفيذ المشروعات التي نزعت ملكية العقار لها أو نتيجة صدورها في غيبة التخطيط العلمي السليم وفي تلك الحالات يحكم القضاء بإلغاء قرارات نزع الملكية للمنفعة العامة وما يترتب على ذلك من آثار أهمها رد ملكية العقارات إلى أصحابها بل تعويضهم على الخسارة التي لحقت بهم من جراء ذلك .

المبحث الثاني

إجراءات نزع الملكية

هذه الإجراءات ولا تزال ذات صبغة إدارية^(٩٠) ، ولا يتدخل فيها القضاء إلا فيما يتعلق بتقدير التعويض .

١ - نزع ملكية العقار

هناك خطوتان أساسيتان في التشريعات الجديدة . أولاهما

وهي ظاهرة البعد عن أن تكون من ملحقاته أو ثوابعه ، كما أنها ليست ضرورة لاقامة الشفاء الدينية المقرر شرعاً كما تأيد هذا الحكم من هيئة مفوض الدولة في الطعن رقم ٢٩/٩٦١ قد عليا .

(٨١) يراجع مجموعة الفتوى والتشريع ، الفتوى رقم ٨٣٥ بتاريخ ٧٧/١٢/٦ ، ملف رقم ٥٦٢/٢/٣٢ ، ص ٢٢ ، ص ٥٣ فتوى رقم ٥٧٣ في ١٩٨٢/٥/٤ ، ملف رقم ٧٥٨/٢/٣٢ ، ص ٣٦ غير منشورة .

(٨٢) يراجع . سليمان الطماوى الوجيز في القانون الإداري ، طبعة ١٩٧٩م ص ٦٥١ وما تلاها .

(٨٣) مجموعة الفتوى والتشريع ، فتوى رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١ ، ملف رقم ٦١/١٢/٩١ المجموعة ص ٣٢ ، ص ٢٨١ وما تلاها .

(٨٤) هذه ما سجلته محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ١٣ ديسمبر ١٩٥٤م حيث تقول ، بأستقصاء نصوص

تتعلق بتقرير المنفعة العامة والثانية تتعلق بنقل الملكية^(٩١).

أولا : تقرير المنفعة العامة : تقرير صفة المنفعة العامة - بالنسبة للعقارات المراد نزع ملكيتها للمنفعة العامة - بقرار من رئيس الجمهورية . ولقد كانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤م بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ تجعل تقرير المنفعة العامة بقرار من الوزير المختص . فتقرير المنفعة العامة هو الشرط الأساسي لنزع الملكية ، يتم بقرار إداري في جميع الحالات^(٩٢) ويجب أن يرفق بهذا القرار :

أ - مذكرة ببيان المشروع المطلوب اعتباره عن أعمال المنفعة العامة .

ب - رسم بالتخطيط الإجمالي للمشروع وينشر القرار السابق في الجريدة الرسمية ، ويلصق في المحل المعد للإعلانات بالمحافظة وفي مقر العمدة أو مقر الشرطة وفي المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار .

وبمجرد حصول النشر ،

يكون لمندوبي المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية الحق في دخول العقار لإجراء العمليات الفنية والمساحية ووضع علامات التحديد والحصول على البيانات اللازمة بشأن العقار أو العقارات المطلوب نزع ملكيتها ، على أن يكون دخول العقار بعد إخطار ذوى الشأن بخطاب موصى عليه

بالنسبة للمشروعات الموقعية . أما بالنسبة للمشروعات الطولية ، كشق الترع والمصارف والجسور - الخ فلم يشترط القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢م إخطار ذوى الشأن وقد توخى القانون توفير الجهد والوقت واختصار الإجراءات وتمكين الجهاز الوظيفي عن أداء مهمته على وجه يتسم بطابع السرعة المنشود من تعديل القانون .

فكل ما يترتب على تقرير المنفعة العامة ، الذي يتم بقرار إداري ، هو إباحة دخول العقارات المطلوب نزع ملكيتها ، أما الملكية فتظل على ذمة المالك حتى تنقل بإجراء لاحق .

ثانيا : نقل الملكية : ويتم ذلك على النحو التالي :

أ - حصر الممتلكات : وتقوم به لجنة مؤلفة من مندوب عن المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية ومن أجدر رجال الإدارة المحليين ، ومن الصراف ويسبق عملية الحصر المشار إليها إعلان بالموعد الذي يعين للقيام بها ، يلصق في المحل المعد للإعلانات بالمحافظة ، وفي مقر العمدة أو مقر الشرطة كما يخطر أصحاب الشأن بالموعد المذكور بخطاب موصى عليه . يعلم الوصول ، وعلى جميع الملاك وأصحاب الحقوق الحضور أمام لجنة الحصر في موقع المشروع لإرشاد عن ممتلكاتهم وحقوقهم ، وتحرر اللجنة محضرا تبين فيه هذه الممتلكات وأسماء الملاك وأصحاب الحقوق ومحال إقامتهم من واقع الارشادات في موقعها ويكون التدقق من صحة البيانات المذكورة بمراجعتها على دفاتر المكلفات ، والمراجع الأخرى ، ويوقع كشوف الحصر أعضاء اللجنة وجميع الحاضرين ،

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن نزع ملكية العقارات للمنافع العمومية ، يبين أن المرسوم الصادر بنزع ملكية هو الذي يقرر المنفعة العامة . ولم يحدد هذا القانون أركان المنفعة العامة لأنها تختلف باختلاف الظروف والاحوال .

(٨٥) يراجع في معنى الانحراف بالسلطة ، وسليمان الطماوى ، نظرية أساءة استعمال السلطة ، طبعة ١٩٦٦م ، ص ٧٨ ، ود/محمد مصطفى حسن ، السلطة التقديرية ، رسالة طبعة ١٩٧٤م ص ٢٨٢ وما تلاها .

(٨٦) محكمة القضاء الإداري ، الدعوى رقم ٢/٨٨ جلسة ١٩٥٠/٦/٢٩م ص ٤ ص ٩٥٦ .

(٨٧) الادارية العليا ، الطعن رقم ٢٦/٤٤ قد ، جلسة ١٩٨١/١١/١٥ (غير منشور) .

(٨٨) مجموعة الفتوى والتشريع ، فتوى رقم ٧١٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٦م ملف رقم ٩٢٩/٢/٣٢ وأيضا حكم محكمة

القضاء الإداري ، الدعوى رقم ٣٦/٥١٨٤ قد ، جلسة ١٩٨٣/٦/١٦م والادارية العليا والطعن رقم ١٨ لسنة ٢٥ قد جلسة ١٩٨٠/٦/٢٨ (غير منشور) .

نزع الملكية للمنفعة العامة

إقراراً منهم بصحة البيانات الواردة بها ، وإذا امتنع أحد نوى الشأن عن التوقيع أثبت ذلك في المحضر مع بيان سبب امتناعه .

ب - إعداد الكشف والتنبيه بالأخلاء : تعد المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية كشوفاً من واقع عملية الحصر سبغة الذكر تبين فيها العقارات والمنشآت التي تم حصرها ومساحتها ومواقعها وأسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها ، ومحال إقامتهم والتعويضات التي تقدرها لهم . وتعرض هذه الكشف ومعها خرائط تبين مواقع هذه الممتلكات في المقر الرئيسي للمصلحة وفي المكتب التابع لها بعاصمة المحافظة وفي مقر العمدة أو مقر الشرطة لمدة شهر ويخطر الملاك وأصحاب الشأن بهذا الغرض إعلان في الجريدة الرسمية ، وفي جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار ، يشمل بيان المشروع والمواعيد المحددة لعرض الكشف والخرائط في الامكنة المذكورة ، ويخطر في ذات الوقت الملاك والمستأجرون

بالإخلاء ، على أن يتم الإخلاء في مدة اقصاها خمسة شهور . ولذوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشف «وهى شهر» الاعتراض على البيانات الواردة بتلك الكشف فإذا لم تقدم اعتراضات في خلال المدة المحددة ، اعتبرت البيانات الخاصة ، للعقارات والحقوق المدرجة في الكشف نهائية ولا تجوز المنازعة فيها أو الادعاء في شأنها بأى حق قبل الجهة نازعة الملكية ويكون أداء المبالغ المدرجة في الكشف إلى

الأشخاص المقيدة أسماؤهم فيها مبرئاً لئمة الجهة نازعة الملكية في مواجهة الكافة وهذا الإبرام لطبيعة الحال نسبي أى مقصور على الإدارة ولكن لكل ذى حق أن يطالب بحقه بالطريقة المشروعة فى مواجهة الأشخاص الذين تصرف لهم التعويضات بدون وجه حق .

ج - نقل ملكية العقار المنزوع ملكيته : يمتاز التشريع

الجديد بتبسيطه لإجراءات نزع الملكية ، فإكتفى فى ذلك بأن يوقع الملاك وأصحاب الحقوق التى لم تقدم فى شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة . أما الممتلكات التى يتعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن فيها ، فيصدر بنزع ملكيتها قرار من الوزير المختص ، وتودع النماذج أو القرار الوزاري فى مكتب الشهر العقارى المختص ، ويترتب على هذا الإيداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع ومقتضى ذلك أن تنتقل الملكية إلى الجهة الادارية نازعة الملكية ، وينقل بأعلى العقار من حقوق إلى مبلغ التعويض .

والجدير بالذكر أن قرار تقرير المنفعة العامة لمشروع معين بما يصاحبه ويترتب عليه من نزع ملكية الأفراد المالكين أو الحائزين ليس فى طبيعته قراراً تنظيمياً عاماً بحيث يكفى نشره فى الجريدة الرسمية لتوفر القرينة القانونية على العلم به . وإنما هو أقرب إلى القرارات الفردية لأنه يمس المركز القانونى الذاتى لكل مالك أو حائز

أما فى النظام الفرنسى ، فإنه بمقتضى المرسوم الصادر فى ٥ أغسطس ١٩٦٦ فإن قرار نزع ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ الأشغال العامة ، يسقط إذا لم يتم تنفيذ المشروع خلال خمس سنوات اعتباراً من تاريخ نشر قرار نزع الملكية بالجريدة الرسمية .

P255 يراجع C . E . F . 17 avril 1970, Dame Fusyet autres, Rec

(٨٩) المحكمة الادارية العليا السنة الاولى ص ٦٤ والقضاء الادارى السنة الثالثة ص ١٣٧ وايضا حكم نقض ، الطعن رقم ٤٥/٥٠٨ قد جلسة ١٩٧٨/٥/١١ ص ٢٩ ، جزء اول ص ١٢٢٨ .

(٩٠) اما اجراءات نزع الملكية فى التشريع الفرنسى - على خلاف التشريع المصرى - فهى عملية مركبة ، ذات طابع ادارى فى جانب منها ، وذات طابع قضائى فى جانب آخر .

لجزء من العقار الذى تنزع ملكيته ، ومن ثم فإن النشر فى الجريدة الرسمية وحده لا يكون كافيا فى إثبات علم من نزع الملكية وبالتالي لايسرى ميعاد الطعن فى قرار نزع الملكية إلا من تاريخ العلم به يقنيا أى من تاريخ توافر الدلائل القاطعة والكافية على علمه بمحتوى القرار وعناصره . وتحديد مصلحته فى الطعن فى القرار^(٩٣) ويستفاد بما تقدم أن مجرد نشر قرار المنفعة العامة لايمكن أن يعد قرينة قاطعة العلم اليقيني بالقرار ومن ثم لايكفى فى نظر المشرع لوصوله إلى علم ذوى الشأن من الملاك أو الحائزين للعقار الذى يرد عليه . ومن ثم فإن النشر لايمكن أن يترتب عليه حكمه من سريان المواعيد المقررة الطعن على القرار . وهذه ضمانات هامة فى حق الأفراد المخاطبين بالقرار ، بحيث لايسرى ميعاد الطعن على القرار إلا من تاريخ الاعلان ، وليس من تاريخ نشر القرار بالجريدة الرسمية .

٢ - تقدير التعويض

نزع الملكية لا يكون إلا مقابل تعويض عادل^(٩٤)

بمقتضى الدستور ومن ثم فإن تعويض نزع الملكية يجب أن يشمل ما يلحق المالك من خسارة وما يفوته من كسب وقد وضع المشرع بعض المبادئ التى توفر الضمانات الكافية لحماية حق الملكية وكافة حقوق ذوى الشأن ممن تنزع ملكيتهم للمنفعة العامة وتعوضهم عنها تعويضا عادلا يقتضونه فى فترة وجيزة ، وتمثل تلك المبادئ الآتية :

١ - بادية الأمر أن التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة يتعين طلبه بداءة من الجهة المختصة وأن تقوم الجهة نازعة الملكية باتباع الإجراءات القانونية لتقدير التعويض وبالتالي لايجوز الالتجاء مباشرة إلى المحكمة لطلبه .

٢ - لايدخل فى تقدير التعويض المستحق عن نزع ملكية المباني أو الغراس أو التحسينات أو عقود الإيجار أو غير ذلك إذا ثبت أنها اجريت بقصد الحصول على تعويض أزيد ، وذلك بغير إخلال بحق صاحب الشأن فى إزالة هذه التحسينات على نفقته الخاصة

بشرط عدم الإضرار بالمشروع المراد تنفيذه .

وقد أقام المشرع قرينة على أن كل ما يعمل أو يتخذ من هذا القبيل بعد نشر القرار المقرر للمنفعة العامة فى الجريدة الرسمية قد أجرى بقصد رفع قيمة التعويض ومن ثم فيجب أن يستبعد عند تقدير قيمة التعويض .

٣ - إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة فى غير مشروعات التنظيم داخل المدن ، وجب مراعاة هذه الزيادة أو النقصان بحيث لايزيد المبلغ الواجب استضافته أو اسقاطه على نصف القيمة التى يستحقها المالك مقابل نزع الملكية .

٤ - وإذا كانت قيمة العقار تقرر نزع ملكيته لأعمال التنظيم فى المدن قد زادت نتيجة تنفيذ مشروع سابق ذى منفعة عامة ، فلا تحتسب هذه الزيادة فى تقدير التعويض إذا تم نزع الملكية خلال خمس سنوات من تاريخ بدء التنفيذ فى المشروع السابق .

اما عن الطابع الادارى ، فيبرز فى القرار الصادر باعلان المنفعة العامة

«la déclaration de l'utilité Publique»

وهو يتم فى صورة مرسوم أو قرار من المحافظ أو لوزير وذلك على حسب الاحوال فاذا ما شاب قرار اعلان المنفعة العامة تجاوز للسلطة ، فان القضاء يقضى ببطالته والحكم بالغائه .

(Cass. civ. 13mai 1902, Dauphim . Cville de Toulon, s 1902. I.360 et aussi C.E 5nov 1948, Sieur abiigis, Rec, P413

ويتلو ذلك صدور قرار تعيين الاراضى المطلوب نزع ملكيتها .

L'arrêté de cessibilité,

ويتم فى صورة قرار يصدر من المحافظ والى هنا تنتهى المراحل الادارية لعملية نزع الملكية اما عن الطابع القضائى ،

نزع الملكية للمنفعة العامة

المشروعات ، إذ أوجب إسقاط تلك الزيادة في حساب التعويض .

المعارضات : تتسم إجراءات نزع الملكية بالطابع الإداري وبالسرية ، ولهذا فإن دعاوى الفسخ والاستحقاق الدعاوى العينية المتعلقة بالعقارات المطلوب نزع ملكيتها لا توقف إجراءات نزع الملكية ولا تمنع نتائجها ، بل ينتقل حق المطالبين إلى التعويض . ولكن السرعة التي يجب أن تتسم بها تلك الإجراءات لا تجب حق الملاك وذوى المصلحة في صيانة حقوقهم ومن ثم فقد نظم المشرع طرقا للتظلم وقد فرق المشرع بين نوعين من المعارضات :

١ - المعارضات ، التي لا تتعلق بتنفيذ التعويض : - كتلك التي تتعلق بحق على العين موضوع نزع الملكية وحينئذ يكون للمصلحة القائمة بإجراءات نوع الملكية أن تحقق في تلك المعارضات وذلك لدفع قيمة التعويض المستحق ويكون قيام المصلحة بأداء التعويض في هذه الحالة على مسئوليتها فتحقيق

حكما جديدا في المادة ٢١ مكرر بمقتضاه يجب أن يصرف نصف قيمة العقارات المنزوع ملكيتها التي تدخل ضمن مناطق التحسين ويعلى النصف الآخر بامانات المصلحة إلى حين تقديم ذوى الشأن شهادة من الجهة المختصة تفيد سداد مقابل التحسين عن هذه العقارات .

وقد روعي في مبادئ تقدير التعويض تلك ، التخفيف عن الإدارة بقدر الإمكان ، بتحميل الملاك نصيب من تكاليف المشروعات العامة التي تقوم بها الدولة لصالح الجميع ، والتي يعود نفعها على الملاك أيضا .

وقد سوى التشريع الجديد في هذا الصدد بين الملاك الذين ينزع جزء من أملاكهم وبين من يحتفظون بملكيتهم ، كما وضع في الاعتبار الزيادة التي تطرأ على العقارات نتيجة تنفيذ مشروعات عامة لا تقع بجوارها ، وإذا ما نزع ملكية هذه العقارات خلال خمس سنوات من البدء في تنفيذ تلك

٥ - العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة من مشروعات التنظيم بالمدن دون أخذ جزء منها يلزم مالها بدفع مقابل هذا التحسين ، بحيث لا يجاوز ذلك نصف التكاليف الفعلية لإنشاء أو توسيع الشارع أو الميدان الذي نتج عنه التحسين .

ويسرى الحكم السابق إذا كان نزع الملكية لمشروعات التنظيم في المدن مقصورا على جزء من العقار ورأت السلطة القائمة على أعمال التنظيم أن احتفاظ مالك العقار بالجزء الباقي منه لا يتعارض مع الغاية من المشروع المراد تنفيذه .

ويكون تقدير السلطة القائمة على أعمال التنظيم التكاليف المذكورة غير قابل للطعن (م ٢١ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤) .

وقد لا يؤدي هذا الاعتبار إلى تعطيل حصول الأفراد على المقابل المقرر انتظارا لإجراءات طويلة ، فإن القانون ١٣ لسنة ١٩٦٢ . قد استحدث

فيتمثل في مرحلة نقل الملكية ذاتها وهي تدخل في اختصاص القضاء العادي وتتم بمقتضى أمر يصدره أحد قضاة المحكمة الجزئية أو من ينوب عنه وذلك كله يتم نزولا على حكم الأمر الصادر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٨م يراجع (G) Vedele droit administratif 1961, Themis ps82 et aussi auhy et Aber, précis de droit administratif pavis, 2éd, 1970, p641

(٩١) أما مراحل نزع الملكية للمنفعة العامة في التشريع الفرنسي ، فتتجسر في التحقيق السابق وتقرير المنفعة العامة ، وقرار نزع الملكية وأخيرا انتقال الملكية يراجع Aupy, Ducos : Précis de droit adm 1970, paris, 1970, P 641

(٩٢) ينفرد التشريع الفرنسي بضمانة هامة مؤداهما أن تقرير المنفعة العامة يتم بناء على تحقيق سابق تبين فيه عناصر للتقدير ويكون للقضاء فحص جديده هذه العناصر يراجع Aubiy, Ducos, Gonthier : L'expropriation régime juridique déforme, 1968, paris, P44 .

المعارضات في هذه الحالة يتم بمعرفة الإدارة .

٢ - المعارضات الخاصة بالتعويض : - وهذه المعارضات يتدخل فيها القضاء على النحو التالي : تحيل السلطة القائمة بإجراءات نزع الملكية المعارضات المقدمة على تقدير التعويض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انقضاء المدة المخصصة لتقديم المعارضات إلى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات ، وهذه يحيلها بدوره في ظرف ثلاثة أيام إلى القاضي الذي يندبه لرياسة لجنة الفصل في هذه المعارضات .

وتشكل لجنة الفصل في تلك المعارضات من القاضي الذي يندبه رئيس المحكمة الابتدائية على النحو السابق ، وعضوية اثنين من الموظفين الفنيين : أحدهما من مصلحة المساحة والثاني : عن المصلحة طالبة نزع الملكية يختارهما وزير الأشغال العمومية بالاتفاق مع الوزير المختص ويقوم بقلم كتاب المحكمة بإخطار المصلحة وجميع أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم

وصول بالتاريخ المحدد لنظر المعارضات أمام اللجنة ، وتفصل اللجنة في المعارضات خلال شهر من تاريخ ورودها إليه ، ويكون لكل من المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية ، ولأصحاب الشأن الحق في الطعن في قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم بالقرار المذكور وتنتظر المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائيا (٩٥) .

ويتضح مما سبق أن المشرع قد جعل نهاية الطعون المتعلقة بالتعويض أمام المحكمة الابتدائية المختصة وبالتالي فلا اختصاص للقضاء الإداري بتلك الطعون .

أما المعارضات الأخرى ، فإنها تحسم بقرار إداري هو وسائل القرارات التي تستلزمها عملية نزع الملكية باعتبارها عملية مركبة تتكون من عدة قرارات مجتمعة وتخضع لرقابة القضاء الإداري . وقد جرى القضاء على جواز فصل القرارات

المشار إليها ، والتي تسهم في تكوين تلك العمليات ، والطعن فيها استغلا عن طريق دعوى الإلغاء (٩٦) شريطة أن تتوافر فيها خصائص ومقومات القرارات الإدارية ، وذلك كله ما لم يقرر المشرع صراحة غير ذلك .

المبحث الثالث الاستيلاء المؤقت على العقارات

يقابل حق السلطة العامة في نزع الملكية العقارات التي تحتاج إليها حقها في الاستيلاء على العقارات الخاصة بالأفراد ، وقد تضمن كل من القانونين رقمي ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ و ٢٧ لسنة ١٩٥٦ أحكام الاستيلاء على العقارات .

والاستيلاء على العقارات شأنه في ذلك شأن نزع الملكية - مشروط بتحقيق المنفعة العامة وتعويض الأفراد تعويضا عادلا عما يتحملونه من خسارة بسببه . وبالرجوع إلى التشريعات الحديثة نجد أن المشرع وقد أجاز الالتجاء إلى المؤقت في حالتين وهما : الاستيلاء على

(٩٣) الإدارية العليا الطعن رقم ١٢/٨٣١ قد ، جلسة ٧٥/٥/٢٤ مبدأ ١١٨ ، المجموعة السنية العشرون ، ص ٤١٢ وماتلاها ، وأيضا المجموعة الخامسة عشرة ، مبدأ ١٤٥ ، ص ٢٠١ .

(٩٤) لقد كان اصطلاح التعويض يرد موصوفا في دساتيرنا السابقة بأنه تعويض عادل ولكن دستور سنة ١٩٧١ قد اورد اصطلاح التعويض مطلقا غير موصوف اكتفاء بقوله .. مقابل تعويض وفقا للقانون ولكننا لا نعتقد أن هذا الخلاف في الصياغة يدل على أن المشرع في الدستور الجديد اراد العدول عن هذا التقليد المستقر قبله من ضرورة منح من نزع ملكيته تعويضا كاملا لاسيما وأن ضمانات الملكية الخاصة والشرعية وردت في الدستور الجديد بصورة أوفى منها في جميع دساتيرنا السابقة .

(٩٥) مجموعة الفتوى والتشريع السنية السابعة والعشرون ، ص ٢٨٧ وما بعدها .

نزع الملكية للمنفعة العامة

القانون على تعويضهم عن عدم الانتفاع - بعقاراتهم خلال مدة الاستيلاء وحتى حصولهم على تعويض نزع الملكية .

وغنى عن البيان أن الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر لا يؤثر على قيام الجهة الإدارية ، باستكمال مرحلة نزع الملكية وتقرير التعويض عنها^(١٨) .

أما الاختصاص الذى كان منوطا بالمحافظ بموجب الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وهو الاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذى نفع عام ، فقد ألغاه حكم المادة الثانية من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر الذى ناط برئيس الجمهورية اصدار القرارات بتقرير المنفعة العامة وبالاستيلاء مؤقتا على العقارات التى يتقرر لزومها للمنفعة العامة .

٢ - الاستيلاء المؤقت :

شرع هذا النظام لمواجهة حاجة الإدارة عقار من العقارات لمدة مؤقتة لاتبرر نزع الملكية فتستولى عليه الإدارة مع بقاء

بيد أن التشريعات الجديدة ، أجازت ، على نحو ما أسلفنا ، للإدارة كسبا للوقت ، بالاستيلاء على العقارات قبل تمام إجراءات نزع الملكية .

فيجوز وفقا للمادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر ، للجهة طالبة نزع الملكية الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات ، التى تقرر لزومها للمنفعة العامة .

ويستهدف تقرير نظام الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التى يصدر قرار بتقرير لزومها للمنفعة العامة ، إلى التعجيل بوضع يد جهة الإدارة على هذه العقارات دون انتظار لإتمام مرحلة نزع الملكية المعتادة وما يصاحبها من الإجراءات المؤدية إلى نقل ملكية العقارات المنزوعة إلى الدولة رضاء أو جبرا وذلك تحقيقا للحكمة التى أفصححت عنها المذكرة الإيضاحية من أنه لا يترتب على هذه الاجراءات ضرر لذوى الشأن ، اذ يتضمن

العقارات تمهيدا لنزع ملكيتها والاستيلاء المؤقت على العقارات .

وفيما يلي نعرض للأحكام القانونية للحالتين : -

١ - الاستيلاء على العقارات تمهيدا لنزع ملكيتها :

أجاز القانون للجهة الادارية الاستيلاء المؤقت على العقارات - المراد نزع ملكيته لتلافى التأخير الذى ينشأ عن طول إجراءات نزع الملكية^(١٧) .

ومما يلزم التنزيه إليه بداية أن هذه الحالة - التى نحن بصددنا - مستحدثة ولم تكن لها مقابل فى التشريعات القديمة ، ذلك أن الاستيلاء هو مؤقت بطبيعته ، ومعنى ذلك أن الإدارة إذا لجأت إلى الاستيلاء المؤقت على عقارات الأفراد ، فيجب أن تكون نيتها منصرفة إلى التوقيت أما إذا كانت تنوى الاستيلاء نهائيا على العقارات ، فيجب عليها أن تلجأ إلى نزع الملكية بإجراءاته المعروفة .

(١٦) وتعرف هذه بنظرية القرارات القابلة للانفصال ، مؤداهما أن قرارات ادارية تكون جزءا من بنيان عملية قانونية تدخل فى اختصاص القضاء العادى أو الادارى بناء على ولايته الكاملة أو تخرج عن اختصاص أى جهة قضائية ، ولكن القضاء يقوم بفصل هذه القرارات على تلك العملية ويقبل الطعن عليها بالانقضاء .

وقد طبق القضاء هذه الفكرة فى مجالات متعددة علاوة عن العمليات المتعلقة بنزع الملكية للمنفعة العامة ، المنازعات المتعلقة بمقتود القانون الخاص ومنازعات العمل ويراجع .

Michel Krassilchik la notion d'acte detachable en droit adm. F. 1964. Paris P288, et aussi, G.A Colliard. la notion d'acte. det achahile et sanrole dans la jurisprudence du conseil d'alat melanges mestre achille. S. 1956. piisets,

(١٧) يراجع حكم محكمة القضاء الادارى ، مبدأ ١٤٥ ، ص ١٥ ، ص ٢٠١ .

(١٨) د . كامل ليلة ، نظرية التنفيذ المباشر ، رسالة ، طبعة ١٩٦٢ ص ١٧٥ وما تلاها .

ملكته لصاحبه ، ومع نية رده في نهاية المدة حينما تستغنى عنه الادارة^(٩٩) وقد وردت أحكامه في المادتين ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

وللاستيلاء المؤقت حالتان :-

أ - حالة الضرر أو الاستعجال وهي التي عبرت عنها المادة ١٧ بقولها : وفي حالة حصول غرق أو قطع جسر أو تفشى وباء وفي سائر الاحوال الطارئة أو المستعجلة يجوز الاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لإجراء أعمال الترميم أو الوقاية أو غيرها .

ب - إذا كان العقار المستولى عليه لازما لخدمة مشروع ذي منفعة عامة أما عن السلطة المختصة بالاستيلاء ، فقد كان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ٥٤ ينص على أن قرار الاستيلاء في الحالتين سالفتي الذكر ، يصدر من المدير الاداري أو المحافظ (م ١٧) ولكن المادة الثانية من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ سألقة الذكر قد بدت بين الحالتين ، فأبقت الوضع السابق بالنسبة إلى

قرارات الاستيلاء التي تقتضيها الأحوال الطارئة والمستعجلة مثل أعمال الترميم والوقاية وغيرها - ففي هذه الحالة يصدر قرار الاستيلاء المؤقت من المحافظ ، أما في غير هذه الحالة ، فقد أوجب القانون المشار إليه أن يصدر قرار الاستيلاء من رئيس الجمهورية ولاشك في أن هذه ضمانات أخرى في هذا المجال .

ولقد كان قرار الاستيلاء في هذه الحالة يصدر من الوزير المختص وفقا للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ولكن القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠م قد جعل ذلك من اختصاص رئيس الجمهورية - فقد نصت المادة الثانية منه - المعدلة للمادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - على أنه - فيما عدا الأحوال الطارئة والمستعجلة التي تقتضي الاستيلاء على العقارات اللازمة لإجراء أعمال الترميم والوقاية وغيرها يكون الاستيلاء المؤقت على العقارات التي تقرر لزومها للمنفعة العامة تقرر من رئيس الجمهورية - ويجب أن ينشر القرار

الجمهوري الصادر بالاستيلاء في الجريدة الرسمية ، وأن يشمل بيانا إجماليا بالعقار واسم المالك الظاهر مع الإشارة إلى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة ، وترتب على نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية اعتبار العقارات مخصصة للمنفعة العامة .

والمستفاد من كل ماتقدم ، أن الاستيلاء في هذه الحالة استيلاء دائم ، ولا يمكن وصفه بالتوقيت ، إذ سيتم تمهيدا لنزع الملكية ، ومن ثم فإن المشرع قد أحاطه ببعض الضمانات .

١ - لا يمكن الالتجاء إليه إلا بعد صدور القرار المقرر للمنفعة العامة ، أي بعد البدء في إجراءات نوع الملكية منه .

٢ - لصاحب الشأن الحق في تعويض مقابل عدم الانتفاع من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية .

٣ - لصاحب العقار الحق في المعارضة في قيمة التعويض المقرر لحرمانه من عقاره بذات الطريقة المقررة للمعارضة في التعويض

وأبضا مجموعة أحكام القضاء الاداري ، م ٢٥ ، مبدأ ٢٢ ، م ١٦٦ وماتلاها ، ونفس المجموعة المبدأ ٩١ ، م ٢٤٢ وماتلاها .

(٩٩) أورد المشرع في نصوص أخرى متفرقة حالات الاستيلاء المؤقت على العقارات تحقيقا لبذات الغرض المشار اليه ويمكن حصرها في الآتي :-

أ - الاستيلاء المؤقت على العقارات لمواجهة حالة الطوارئ :

تنص المادة الثالثة فقرة أولى بند ٤ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ٥٨ بشأن حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابي أو شفوي التدابير الاتية (٤) الاستيلاء على أي منقول أو عقار ، وقد ينيب رئيس الجمهورية عنه من يقوم مقامه في اختصاصه المشار اليه .

وسلطة الاستيلاء على عقار المخولة لرئيس الجمهورية هي مطلقة مطلقة وغير بأى قيد من القيود ، الا أن يكون قرار الاستيلاء صادرا ممن يملكه .

نزع الملكية للمنفعة العامة

المستحق عن نزع ملكية العقار ،
وحيث لا يجوز إزالة المنشآت أو
المباني ذات القيمة في العقارات
المستولى عليها إلا بعد انتهاء
الإجراءات الخاصة بتقدير قيمة
التعويضات المستحقة تقديرا
نهائيا .

يتضح مما تقدم ، أن
إختصاص المحافظ بإصدار
قرار الاستيلاء المؤقت على
العقارات قصور على الحالات
المنصوص عليها في الفقرة

الأولى من المادة ١٧ من القانون
٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وهي الحالات
التي يجمع بينها وصف الأحوال
الطارئة أو المستعجلة ، وقد مثل
المشرع لها في ذات النص بحالة

حصول غرق أو قطع جسر أو
نفش وباء ولاريب فيه أن
الأحوال الطارئة هي تلك التي لم
يكن في الوسع توقعها أي تقع
فجأة ، أما الأحوال المستعجلة

فهي تلك التي لا تحتمل الانتظار
حتى تحل بالطرق والإجراءات
العادية ومن ثم لا بد من مواجهتها
بذلك الاجراء الاستثنائي وهو

الاستيلاء المؤقت على
العقارات .

وابتداء على ذلك فإن
سلطة المحافظ في إصدار
قرارات بالاستيلاء المؤقت على
العقارات تجد حدها القانوني في
قيام حالة طارئة مستعجلة يتطلب
مواجهتها ضرورة الاستيلاء
على عقارات بصفة مؤقتة لدرء
خطر داهم أو لإجراء أعمال
الترميم أو الوقاية^(١٠٠) .

وتطبيقا لذلك ، قضت
محكمة القضاء الإداري ، بأنه إذ
لم يبين القرار المطعون فيه
الحالة الطارئة أو المستعجلة التي
بررت إصداره ، بأن تكون
الحالة يمكن مواجهتها بالقوانين
القائمة ، أو أن تكون الحالة التي
صدر القرار في شأنها محتملة
وموقعة ، ومن ثم يكون القرار
قد صدر على خلاف أحكام
القانون ، مشوبا بعييه مخالفة
القانون جديرا بالالغاء^(١٠١) .

كما قضت المحكمة
الإدارية العليا^(١٠٢) بأنه إذا كان
قرار الاستيلاء المطعون فيه
لا يندرج تحت أي من الحالتين
المذكورتين قانونا ، لأن إدراجه

في الحالة الأولى غير جائز
قانونا لأن مناط الاستيلاء فيها
هو قيام حالة طارئة أو مستعجلة
تستلزمها أعمال الترميم أو
الوقاية أو غيرها وهو مالم
يتوافر في القرار المطعون فيه ،
أما في الحالة الثانية يجعل القرار
مشوبا بعيب عدم الاختصاص ،
ولما كان الحكم المطعون فيه إذ
قضى بالغاء قرار محافظ المنيا
بالاستيلاء لمدة ثلاث سنوات
على الدور الأرضي بالعقار رقم
٢١ ش الجمهورية بالمنيا
لمخالفته للقانون يكون قد أصاب
وجه الحق والقانون كما قضت
محكمة القضاء الإداري^(١٠٣)
بأن انحراف الجهة الإدارية
بقرارات الاستيلاء المؤقت عن
الغاية التي ارتأها المشرع ، فإن
تلك القرارات تكون مشوبة بعيب
الانحراف بالسلطة ، الذي يتمثل
في عدم احترام الإدارة باعتبارها
معبرة عن رأي الشارع لركن
الغاية في التشريع ، ومن ثم
تكون القرارات باطلة لانطوائها
على عيب الانحراف بالسلطة
ومخالفة للقانون ، مما يتعين معه
الحكم بإلغائها .

أما عن إجراءات
الاستيلاء ، فهي مبسطة لاتحتاج

(يراجع الإدارة العليا ، الطعن رقم ٣١٢ جلسة ١٩٦٥/١/٤ ، السنة التاسعة مبدأ ٣٥ ، ص ٣٩٣ وماتلاها) .

ب - الاستيلاء على العقارات اللازمة لخدمة مرفق التعليم :

أجاز القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها المعدل
وفقا للقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ، لوزير التعليم أن يصدر بعد موافقة رئيس الجمهورية قرارا بالاستيلاء على أي عقار
يكون خاليا متى كان لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها ، وذلك حتى
لا يتعطل مرفق التعليم ، فيرجح عندئذ الصالح العام على الصالح الفردي الخاص ، بمراعاة أن تقدر الضرورة بقدرها .

ويشترط لأعمال حكم القانون سالف الذكر ، ضرورة توافر شرطان :-

الأول : أن يكون العقار المستولى عليه خاليا ، ومفهوم هذا الشرط هو لا يكون احد مالكا أو مستأجرا أو شاغلا للعقار
عند صدور قرار الاستيلاء ، فإذا كان العقار مشغولا فإن القرار يقع مخالفا للواقع والقانون جديرا بالالغاء .

لاكثر من قيام مندوبي المصلحة المختصة بإثبات صفة العقارات ومساحتها وحالتها عند الاستيلاء ، فإذا ما انتهت من ذلك كان لها الاستيلاء على العقارات بدون حاجة لاتخاذ إجراءات أخرى . . . وتبسيط الإجراءات بالصورة السابقة له مايرره في حالة الاستيلاء للاستعجال أو الضرورة ، أما في الحالة الثانية فقد كان من المستحسن أن يحاط ببعض الضمانات لاشتراط البدء بالتفاهم مع مالك العقار .

أما عن التعويض ، فتمت إجراءاته خلال أسبوع من تاريخ الاستيلاء ، بأن تعين المصلحة المختصة قيمة التعويض المستحق لذوى الشأن . مقابل عدم انتفاعهم بالعقار ، لهؤلاء الحق في المعارضة في تقدير الإدارة ، ويكون الفصل طبقا للنصوص الخاصة بالمعارضة في التعويض المستحق عن نزع الملكية .

وأخيرا ، مما يجدر التنويه إليه أن هذا النوع من الاستيلاء مؤقت بطبيعته ، قد وضع المشرع حدا أقصى لمدة الاستيلاء هو ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلي ، فإذا

حددت الإدارة مدة معينة للاستيلاء فلها أن تحدد مددا أخرى بشرط ألا يتجاوز المجموع من ثلاث سنوات ، فإذا دعت الضرورة إلى مدة أكثر من ثلاث سنوات ، فعلى الإدارة أن تتفق وديا مع مالكة ، وإلا فعليها أن تنتزع ملكية العقار .

ولما كان الاستيلاء مؤقتا بطبيعته ، على نحو ما ذكرنا ، فإنه يتعين على الإدارة أن تعيد العقار بحالته وقت الاستيلاء مع تعويض كل تلف أو نقص في قيمته ، فإذا أصبح العقار غير صالح للاستعمال الذي كان مخصصا له من قبل ، أو أرادت الإدارة الاستيلاء عليه لمدة تجاوز الثلاث سنوات ورفض مالكة ، وجب على الإدارة أن تتخذ قبل مضي الثلاث سنوات بوقت كاف ، إجراءات نزع ملكيته^(١٠٤) وحينئذ تقدر قيمة العقار حسب الأوصاف التي كان عليها وقت الاستيلاء ، وطبقا للأسعار السائدة وقت نزع ملكيته .

المبحث الرابع

نزع ملكية الأحياء لإعادة

تخطيطها وتعميرها

وبالرجوع إلى أحكام

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر ، يبين أنه قد أجاز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة أى لنفس المشروع المراد تنفيذه لتحقيق النفع العام ، كما يجيز نزع ملكية العقارات التي تلزم لإنشاء الشوارع والميادين أو تعديلها أو تحديدها أو إنشاء حي جديد أو لشأن من شئون الصحة والتحسين والتجميل سواء أكان نزع الملكية مرتبطا بمشروع النفع العام أم غير مرتبط ، فقد كان يمكن تبعا لذلك أن تشمل نصوص هذا القانون نزع ملكية الأحياء مع التوسع في تفسيرها .

غير أنه روى مع ذلك أنه من الصعب اتباع أحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين في حالة نزع ملكية الأحياء^(١٠٥)

ولهذا أصدر المشرع القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن نزع الأحياء لإعادة تخطيطها وتعميرها ، وهو يجيز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تنزع ملكية منشآت وأراضى حي بأكمله بقصد إعادة تخطيطه وتعميره ، ويشمل نزع الملكية في هذه الحالة جميع

الثاني : أن يكون العقار لازما لوزارة التربية والتعليم حتى لا يتعطل سير المرفق فإذا كان الاستيلاء يهدف الانتقام أو تحقيق منفعة شخصية فإن قرار الاستيلاء يكون قد صدر مجانيا للمصلحة العامة مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة جديرا بالالغاء ، (يراجع الادارية العليا في عشر سنوات ، الجزء الثاني ، مبدأ ٤٨ ، ١٤٩ ، ص ٥٣١) .
ج - الاستيلاء المؤقت على العقارات لضمان تمويل البلاد :

أجاز القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن حماية تمويل البلاد بالسلع الأساسية الاستيلاء على العقارات بهدف ضمان تمويل البلاد بالسلع الأساسية وكفالة عدالة توزيعها ، ويقتصر الاستيلاء على حق المنفعة ولايمتد ليشمل ملك للرقبة في هذا العقار ولايقل به مالكة في التصرف فيه ، وهو في هذا يفرق عن نزع الملكية باعتباره حرمان المالك من ملكه جبرا وانتقال ملكية العقار المنزوع ملكيته منفعة ورقية الى الجهة الادارية التي تم نزع الملكية لصالحها . (يراجع الادارية العليا ، الطعن رقم ٢٦/١٣٣٩ ق ، جلسة ١٩٨١/١٢/٢٦ (غير منشور) .

نزع الملكية للمنفعة العامة

أن لهم حق المعارضة في التعويض المقدر لهم أمام المحكمة الابتدائية .

وفي حالة صدور قرار من الوزير المختص بالاستيلاء على أراضيهم لايجوز إزالة ما يكون عليها من منشآت إلا بعد الانتهاء من الإجراءات الخاصة بتقدير قيمة التعويضات المستحقة عنها تقديرا نهائيا .

وفي هذا كله لا يكاد يوجد خلاف بين قانون نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين وقانون نزع ملكية الأحياء لإعادة تخطيطها .

غير أن قانون نزع ملكية الأحياء انفرد مع ذلك بعدة أحكام خاصة في هذا الشأن نلخصها فيما يلي : -

أولا : تقدير التعويض بالنسبة للأراضي :

١ - تقدر قيمة الأراضي الكائنة في المنطقة وما عليها من منشآت كل على حدة .

٢ - تقوم أراضي المنطقة كلها جملة واحدة على أساس قيمتها في تاريخ صدور القرار بتقرير المنفعة العامة ، ويجوز تقسيم المنطقة إلى وحدات وتقويم أراضي كل وحدة

وتودع النماذج أو القرارات الوزارية في مكتب الشهر العقاري خلال سنتين من نشر القرار بالجريدة الرسمية (١٠٦) .

ويترتب على هذا الإبداع جميع الآثار التي تترتب على شهر عقد البيع .

ومع ذلك فإنه يلاحظ أن تقرير النفع العام في حالة نزع ملكية الأحياء يصدر به قرار رئيس الجمهورية في حين أن النص الأصلي في قانون نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين كان يقضى بأن النفع العام يتقرر بقرار من الوزير المختص ، وقد عدل هذا النص أخيرا بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ كما سبق البيان .

حقوق المنزوعة ملكيتهم :

في حالة نزع ملكية الأحياء لإعادة تخطيطها وتعميرها يكون للأفراد المنزوعة ملكيتهم حق التعويض عن أملاكهم وعن الانتفاع بها في المدة التي تنقضي بين الاستيلاء الفعلي على المنشآت والأراضي ودفع التعويض المستحق ، كما

المنشآت والأراضي التي تدخل في رسم التخطيط الإجمالي الذي تعده السلطة المختصة لهذا الغرض .

إجراءات نزع ملكية الأحياء :

لا تختلف هذه الإجراءات في جوهرها عن الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الخاصة بنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، وهي تتلخص في تقرير النفع العام للمشروع ، وحصر العقارات والمنشآت التي يشملها التخطيط الإجمالي للمشروع ، وإعداد كشف تفصيلية شاملة للأراضي والمنشآت التي تقرر نزع ملكيتها ، والتعويض المقدر لها ، وإخطار أصحاب الشأن بهذه الكشف ، ويوقع أصحاب الشأن على نماذج بنقل ملكية المنشآت والأراضي المبينة في الكشف السابقة أو يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكيتها إذا تعذر التوقيع على هذه النماذج لأي سبب من الأسباب

(١٠٠) حكم محكمة القضاء الإداري ، السنة ٢٧ ، مبدأ ٤٢ ، ص ٨٢ .

(١٠١) حكم محكمة القضاء الإداري ، السنة ٢٦ ، مبدأ ١٩ ، ص ٣٩ وما بعدها .

(١٠٢) الطعن رقم ٢٦٦/١٠٣١ ق ، جلسة ٢ من إبريل ١٩٨٣ (غير منشور) .

(١٠٣) حكم محكمة القضاء الإداري ، مبدأ ٥١ ، ص ٢٤ ، ص ٧٧ وماتلما .

(١٠٤) يراجع ، د . السنهوري ، المجلد الثامن ، ص ٦٢ - وأيضا الإدارية العليا ، في الطعن رقم ١٦/١٢٣٩ ق ، جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ (غير منشور) .

(١٠٥) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ .

(١٠٦) ويلاحظ أن أغفال إبداع النماذج أو القرار الوزارى مكتب الشهر العقاري خلال سنتين من نشر القرار بالجريدة الرسمية بمثابة مفعوله (وتراجع حكم محكمة القضاء الإداري ، الدعوى رقم ٣٦/٦٨٢ ق ، جلسة ٨٣/٣/١٢ (غير منشور) .

على حدة (١٠٧).

ثالثا : الاستيلاء :

اجتماعية .

وعبارة المذكورة
الإيضاحية كما يظهر لاتفيذ
التزام الوزارة بإيجاد مساكن
شعبية لجميع السكان بالحي الذي
ينتزع ملكيته بعكس النص فقد
جاء مطلقا في صيغة تشعر بأن
المشرع يشترط لتقرير حق
الإدارة في إجبار سكان الحي
على إخلاء مساكنهم إيجاد
مساكن شعبية لهم .

الخاتمة

يطيب لنا في ختام البحث
أن نسجل في فخر سبقا للاسلام
في أن نظام نزع الملكية للمنفعة
العامة في القوانين الوضعية
مأخوذ عن الشريعة الإسلامية ،
ومن ثم تعتبر الشريعة السمحاء
هي المصدر التاريخي لذلك
النظام ، ويرجع إليه عند الخلاف
في تفسير النصوص المدنية .

هذا بالاضافة إلى أن
الشريعة الاسلامية قد أقامت -
بحق - ضوابط وقواعد لامثيل
لها ، كقلب تحقيق التوازن بين
المصلحة العامة والمصلحة
الخاصة ، ومن هذه القواعد
تقرير المنفعة العامة بدقة متناهية
ولحاجة ضرورية التي تقتضيها

تنص المادة ١٥ من
القانون على أن للسلطة القائمة
على تنفيذ المشروع الاستيلاء
بطريق التنفيذ المباشر على
العقارات التي شملها التخطيط
الاجمالي للمشروع ، ويكون ذلك
بقرار وزير الاسكان والمرافق
ويبلغ قرار الاستيلاء لأصحاب
الشان بكتاب موصى عليها بعلم
الوصول يعطون فيها مهلة لا تقل
عن شهر لإخلاء تلك العقارات
وذلك من تاريخ إخطارهم بإعداد
مساكن شعبية لهم .

ويستفاد من عبارة الفقرة
الاخيرة من هذا النص أن
الاستيلاء على العقارات المنزوع
ملكيتها لإعادة تخطيط الأحياء
لا يتم إلا بعد إعداد المساكن
الشعبية للمقيمين في تلك
العقارات (١٠٩) .

وقد أشارت المنكرة
الإيضاحية إلى هذا المعنى بقولها .
وسيراعى عند تنفيذ مشروعات
إزالة الأحياء المشار إليها لإعادة
تخطيطها وتعميرها إيجاد مساكن
شعبية لذوى الدخل المحدود من
سكانها حتى لا يترتب على
إخلائهم لتلك الأحياء مشاكل

٣ - تقدر قيمة نصيب
كل مالك أو صاحب حق في
أراضى المنطقة أو الوحدة ونسبة
هذه القيمة إلى التقدير الاجمالي
لها (م ٦) .

ثانيا : اقتضاء التعويض :

لكل مالك أو صاحب حق
في الأراضى المنزوعة ملكيتها
أن يختار إرجاء صرف قيمة
نصيبه كله أو بعضه إلى أن يتم
بيع قطع أراضى المنطقة أو
الوحدة جميعها . وفي هذه الحالة
يكون له الحق في تعويض مساو
لقيمة هذا النصيب منسوبا إلى
التقويم الاجمالي للمنطقة أو
الوحدة مضافا إليه نصف الفرق
بين القيمة المذكورة وبين قيمة
هذا النصيب منسوبا إلى مجموع
ثمن بيع قطع الأراضى المتبقية
بعد تنفيذ المشروع بعد أن يخضع
من هذا الثمن تكاليف تنفيذ
المشروع (م ١٣ ، ٢١) وللملاك
الذين يختارون إرجاء صرف
التعويض المستحق لهم
الاقتراض بضمانة قيمة أنصبتهم
بسعر الفائدة وبالشروط
والأوضاع التي يصدر بها قرار
الوزير المختص (١٠٨) .

كما قضت المحكمة بسقوط قرار نزع ملكية حي عرب المحمدى لعدم اتمام تقديرات نصيب كل مالك أو صاحب حق في اراضى المنطقة أو الوحدة ونسبة هذه القيمة الى التقدير الاجمالي لها في خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المنصوص عليه في المادة (٢) .

(١٠٧) يلاحظ أن التقويم الاجمالي لاراضى المنطقة يتم طبقا لنص المادة السادسة من القانون بواسطة لجنة يشكلها الوزير لهذا الغرض ، وقرار اللجنة يعتمد الوزير ويصبح اعتماده نهائيا لايحوز الطعن فيه .

(١٠٨) أوضحت المنكرة الإيضاحية كيفية تقدير التعويض بالنسبة للمالك في هذه الحالة بقولها .

«إذا فرض أن الأرض التي شملها التخطيط الاجمالي للمشروع قد قومت تقويميا اجماليا بمبلغ ٣٠٠.٠٠٠ (ثلاثمائة ألف جنيه) وأن نصيب احد الملاك قد قدر بواحد في المائة في هذا التقويم الاجمالي وأن مصاريف تنفيذ المشروع قدرت بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه وأن قيمة الأرض المتبقية من تنفيذ المشروع قدرت بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه أى أن قيمتها الصافية بعد خصم المصاريف ٤٩٠.٠٠٠ جنيه فإن التعويض الذى يستحق للمالك المذكور في حالة اختياره إرجاء الصرف يتقرر على الوجه

نزع الملكية للمنفعة العامة

ظروف الاستيلاء لنزع الملكية ، وأداء مقابل ثمن العقار قبل الاستيلاء ، وتكليف أهل الخبرة والثقة في تقدير قيمة العقار بدون غبن لمالك العقار .

ويستخلص من دراسة موضوع نزع الملكية للمنفعة العامة في التشريع الوضعي بعض الملاحظات أهمها : -

أولا : أنه ولئن كان قانون نزع الملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديلاته والقانون المتصل به ، والمكمل له رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية والاستيلاء على العقارات ، لم يتضمن أي منهما حكما ما يوجب على الجهة الإدارية المعنية أن تنهض خلال أجل معين وتنشط قبل أمد محدد إلى تنفيذ المشروع الذي يصدر قرار باعتباره من أعمال المنفعة العامة ، إلا أن ذلك لا يعني أن يصدر مثل هذا القرار وتسكت الإدارة عن تنفيذ المشروع الذي تناوله ماشاء لها السكوت وتقعّد عن تحقيق وجوده ، قاصدة أو متجاهلة أو ناسية ، ذلك أن

إجراءات نزع الملكية لم تشرع في القانون لمجرد نقل العقارات من الأفراد إلى الدولة أو الجهة التي يتم النزاع لصالحها وإخراجها من ملكهم إلى ملكها وإنما شرعت تلك الإجراءات لتوفير ما يلزم من عقار لتنفيذ مشروعات عامة عليه ، وتدبير حاجتها إليه ، وبرهن أن يتطلب ذلك - وجوبا - وبطبيعته أن يكون المشروع أذف التنفيذ وأن تكون الرغبة في قيامه حالة بل وعجلة ، ولا يقبل أن يتقرر اعتبار مشروع ما من أعمال المنفعة العامة وما يصحب ذلك ويستتبعه من نزع ملكية حاجاته من العقارات بينما المشروع ما إنفك أملا أو ما فتىء في حيز التفكير ومظناته ، ولم يستقر الرأي على تحقيقه وما زال رهن المستقبل واحتمالاته ، ففي هذه الحالات لا يكون ثمة مشروع نفع عام يجيز نقل ملكية عقارات الأفراد له ويسمح للإدارة أن تتدخل بهذا النزاع بداخله .

وانه في ضوء ذلك يتعين ليصادف قرار اعتبار أحد المشروعات من أعمال المنفعة بجميع أحكام القانون المنظمة

لهذا الامر ، أن يكون المشروع قائما في ارادة تنفيذه ، وأن يتوفر عزم حقيقي وجاد على تحقيقه ، بحيث يظهر أن المشروع في التنفيذ والبدء في إجراءاته يتوقف على تدبير حاجة من عقارات الأفراد الأمر الذي تقوم معه سلطة الإدارة في اللجوء إلى نزع الملكية ، وبغير ذلك تكون هذه السلطة في غير محلها ، وتعدو مفتقده لمناسبتها ، ولا سبيل إلى الدليل على توفير هذا المحل وتلك المناسبة ، إلا بأن يتم المشروع خلال وقت ملائم من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة بالجريدة الرسمية ، وتقدير هذا الوقت يخضع لرقابة القضاء ، دون تحديده مقدما بفترة زمنية بذاتها ، حيث قد يختلف الوضع بالنسبة إليها في مشروع عن الآخر بحسب طبيعته وأهميته وحجمه ، وإنما دون أن تمتد ذلك الوقت على نحو يبدو معه أن الحاجة لم تكن حقيقية أو جادة إلى العقارات المنزوعة ملكيتها في التاريخ الذي نزعته عنده أو أن يحدد في قرار نزع الملكية فترة زمنية محددة تحدها جهة الإدارة مسبقا - كما هو الحال في التشريع الفرنسي إذ حدد فترة خمس سنوات لانجاز مشروعات

الآتى : -

٣٠٠٠ نصيبه في التعويض وقدره ١٪ منسوبا الى التقييم الإجمالي للمنطقة أو الوحدة أى منسوبا الى ٣٠٠٠٠٠

جنيه .

٥٠٠ نصف الفرق بين القيمة سالفة الذكر وقدرها ٣٠٠٠ جتيه وبين قيمة نصيبه في التعويض وقدره ١٪ منسوبا

الى مجموع ثمن بيع قطع الارض المتيقنة بعد تنفيذ المشروع وبعد أن تخصم من هذا الثمن تكاليف التنفيذ أى منسوبا الى

٤٠٠٠٠٠ جنيه .

الاشغال العامة - بانقضائها دون تنفيذ يسقط مفعول القرار .

وأردنا - هنا أن نسجل هذه الملاحظة - وأن نمثل لحالة صارخة من الحالات المشار إليها ، وفيها صدر ونشر قرار نزع الملكية للمنفعة العامة خلال عام ١٩٦٢ ، بل ونص هذا القرار الاستيلاء بالتنفيذ المباشر على الأرض التي تناولها ، مما يفيد أن الحاجة عاجلة إليها لتنفيذ المشروع الذي حدده القرار ، ومع ذلك فقد ظلت الأرض في حوزة أصحابها الأصليين على مدى عشرين عاما أو أكثر بعد صدور ونشر القرار ، دون أن تنفذ الإدارة الاستيلاء عليها ، ومن غير أن تبدأ في تنفيذ المشروع الذي تقرر لزوم الأرض له .

ويستفاد من ذلك أن القرار لم يكن عند صدوره قائما على سبب ، وأنه شابه آنذاك انحراف عن الغاية التي شرع اتخاذها من أجل تحقيقها ، ويجعله عديم الأثر ، بعد أن مضت عليه تلك المدة الطويلة جدا عدوانا على ملك الافراد للأرض التي تناولها .

ثانيا : أن التشريعات التي صدرت في شأن نزع ملكية للمنفعة العامة قد استهدفت

السرعة في انجاز المشروعات العامة ، فان الأفراد مائزولون بحاجة إلى ضمانات جديدة ، كما هو الحال في كثير من التشريعات الأوربية ولهذا فمن الأفضل - على الأقل في غير الحالات المستعجلة - أن يكون تقرير المنفعة العامة بناء على تحقيق تبين فيه عناصر التقدير ويكون للقضاء الإداري فحص جديدة هذه العناصر .

ثالثا : ان الاستيلاء المؤقت على العقارات التي يتقرر لزومها للمنفعة العامة يتم بقرار من رئيس الجمهورية طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكان يتم قبل ذلك بقرار من الوزير ، وان أخذنا بحرفية نصوص القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فإنه يتعين القول بأن نصوصه لا تنطبق على نزع ملكية الأحياء لاعادة تخطيطها وتعميرها ، ولكن الامر يبدو في هذه الحالة غير مقبول منطقيا لانه لا يعقل أن يشترط القانون صدور قرار الاستيلاء من رئيس الجمهورية في حالة نزع الملكية العادية ثم يكفي بقرار من الوزير المختص في حالة نزع ملكية الأحياء ، وقد يكون من الجائز أن يقال أن نزع ملكية الأحياء هو في حقيقته

نزع ملكية للمنفعة العامة وانه يجوز تبعا لذلك تطبيق نصوص القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ، على نزع ملكية الأحياء أيضا ، وإن كان العمل قد جرى عليه أن يصدر رئيس مجلس الوزراء قرارات نزع ملكية الأحياء لاعادة تخطيطها وتعميرها .

ولكننا نفضل أن ندعو المشرع لتعديل قانون نزع ملكية الأحياء بما يتفق مع التعديل الذي أدخله أخيرا على قانون نزع الملكية العامة .

رابعا : نرى أن يدخل المشرع تعديلا في لجنة تقدير التعويض المستحق لأصحاب الحقوق ، بأن تضم بالإضافة إلى أعضائها بعض عناصر من أهل الخبرة .

وأخيرا .. نهيب بمشرعنا أن يدخل في اعتباره بعض الملاحظات سالفة الذكر ، وان يجرى تعديلا في التشريع القائم ، على هدى المبادئ والقواعد التي جاء بها التشريع الإسلامي ، حتى يكون منسقا مع أحكامه في وقت نسعى فيها جميعا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية قولا وعملا .

٣٥٠٠ جنيه مجموع التعويض المستحق .

(١٠٩) يراجع في ذلك حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٢٩١٥/٣٥ ق ، بجلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ وتخلص في صدور قرار رئيس الوزراء رقم ٧٩/٥٧٤ بتقرير المنفعة العامة لمشروع أعادة تخطيط وتعمير عشش الترجمان والمناطق المكمل له بمحافظة القاهرة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التي يشملها المشروع والنص في القرار على تدبير مساكن بديلة بعين شمس والزاوية الحمراء ، وقد استبعد قرار محافظ القاهرة إحدى الاسر من تخصيص شقة بديلة بالمناطق المشار إليها ، وقضت المحكمة بالغاء قرار محافظ القاهرة وما يترتب على ذلك من آثار .

سرعة حسم المنازعات

والحفاظ على ضمانات الدفع

للدكتور نجيب محمد بكير

الاستاذ المساعد لقسم القانون والعلوم السياسية
بكلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان

تمهيد :

منذ كان الإنسان ، وحتى
يكون ، كان العدل ، وسيبقى ،
حلم حياته ، وأمل مفكره ،
وجوهر شرائعه ...

- على أن الحق الذى لا مرية
فيه ، أن ليس عدلا بحال ، ذلك
الذى يأتى بعد الاوان ، فان هو
فعل فهو الى الظلم أنى ، وبه
أشبهه : كذلك ليس عدلا ، ذلك
الذى يرهق كاهل المستجير به ،
المتطلع اليه ...

- ولئن كانت التشريعات
الموضوعية ، هى موطن العدل
بمضمونه وفصواه ، فان
التشريعات الاجرائية هى اليه ،
الطريق والاداة . ذلك أن الرسالة
الاولى والاخيرة للتشريعات
الاجرائية ، أن تكون أداة طيعة
ومطية تلولا ، لعدل سهل
المنال ، مأمون الطريق ، لا
يحتفل بالشكل ، ولا يلوذ به ،

الامضطرا ، يصون به حقا ، أو
يرد باطلا . عدل حريص على
سد الذرائع التى يتسلل منها
المبطلون ، من محترفى الكيد ،
وتجار الخصومة .

وقانون المرافعات المدنية
والتجارية هو حجر الاساس فى
بناء القوانين الاجرائية يتعين أن
تمتاز بنصوصه بالدقة والشمول
والمرونة حتى تتيح للقاضى من
وضوح الرؤية ما يمكنه من
انزال حكم القانون على الروابط
القانونية على نحو يجعل الحقيقة
القضائية التى يعلنها فى احكامه
أقرب ما تكون الى الحقيقة
الواقعية ، وحتى يفسح مجال
الافادة منه للقوانين الاجرائية
الآخري ، وحتى يكون مضمونه

قريبا من ادراك كل مواطن فلا
يتخذ سلعة لاستغلاله أو وسيلة
لضياع حقه .
وعن هذا النظر صدر قانون
المرافعات المدنية والتجارية رقم
١٣ لسنة ١٩٦٨ - والمعمول به
حاليا - فأجرى تعديلا فى بعض
نصوص قانون المرافعات
السابق ، واستحدث فيها على
نحو قصد منه أن يبرز دور
المجتمع فى الخصومة وييسر
سبل التقاضى بحسم
المنازعات (١) .

وسوف نخصص هذا البحث
لبیان مدى كفاية ما أتى به قانون
المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ فى
ذلك الشأن وعرض ما يمكن
تقديمه من اقتراحات على ضوء

(١) المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

(٢) مذكرات فى مبادئ القضاء المدنى ، قانون المرافعات ، ص ٢٠٦ للاستاذ الدكتور وحدى راغب .

(٣) القانون القضائى الخاص ، للدكتور ابراهيم نجيب سعد ، ص ١٣٥ وما بعدها .

(٤) وبما أنه توجد علاقة وثيقة بين الدعوى والادعاء ، فلا بد أن يكون هذا الادعاء على أساس لى يمكن القول بأن مقدم
الطلب قد باشر حقه فى الدعوى ، أما اذا انتفى هذا العنصر الموضوعى أو كان غير مؤسس ، فان مقدم الطلب يكون بذلك
قد باشر حقا من الحقوق العامة وهو حق اللجوء الى القضاء .

إما من حيث الشكل فان المطالبة القضائية هى الاجراء الذى يفتح به المدعى الاعمال المدنية ، ولا بد أن يتبع فى هذا
الصدد الشروط التى يتطلبها القانون لقبول طلبه .

مبدأ أساسى نلتزم به ألا وهو
تيسير سبل التقاضى من أجل
سرعة حسم المنازعات ، وفى
ذات الوقت الحفاظ على ضمانات
الدفاع .

تقسيم :

يحسن أن نتم عرض
موضوع هذا البحث (مدى
الملاءمة بين سرعة حسم
المنازعات والحفاظ على
ضمانات الدفاع) فى أربعة
مباحث على النحو التالى :

مبحث أول : أهم المبادئ التى
تسود الخصومة القضائية
المدنية .

مبحث ثان : تبسيط الاجراءات
فى قانون المرافعات المدنية
والتجارية .

مبحث ثالث : التوازن بين
سرعة حسم المنازعات والحفاظ
على ضمانات الدفاع

مبحث رابع : أهم الاقتراحات .

المبحث الاول

أهم المبادئ التى تسود
الخصومة القضائية المدنية

أولا : تعريف الخصومة :

الخصومة عبارة عن
مجموعة من الاجراءات
القضائية المتتابعة ، يقوم بها
الخصوم أو ممثلوهم والقاضى
واعوانه ، وفقا لنظام معين
يرسمه قانون المرافعات تبدأ
بالمطالبة القضائية وتسير
بغرض الحصول على حكم فى
الموضوع^(٢) .

ويميز البعض^(٣) بين الدعوى
والمطالبة القضائية والخصومة ،
فالدعوى هى وسيلة قانونية
للحصول على الحماية
القضائية ، فى حين ان المطالبة
القضائية هى العمل الذى يباشر
به الشخص حسب الاحوال حقه
فى الدعوى أو حقه فى الالتجاء
الى القضاء .

فالمطالبة القضائية تشمل فى
الواقع على عنصرين :

* عنصر مادى وهو الادعاء
بحق معين .

* وعنصر شكلى وهو
الاجراء الذى يعبر به الشخص
عن هذا الادعاء^(٤) .

ومن ناحية أخرى فان

المطالبة القضائية تنشأ
الخصومة^(٥) .

ويرى الاستاذ الدكتور عبد
الباسط جميعى أن كلمة
« الدعوى » تتسع لمعنيين معنى
فى القانون الموضوعى ينظر
الى ماهية الدعوى وطبيعتها
القانونية من حيث كونها وسيلة
قانونية لحماية الحق ، ومعنى
فى القانون الاجرائى تختلط فيه
كلمة الدعوى بالمطالبة
القضائية^(٦) .

كما ذهب رأى آخر ، الاستاذ
الدكتور احمد مسلم^(٧) الى أن
الخصومة القضائية تنشأ قانونا
بمجرد الادعاء لدى القضاء -
عن طريق الدعوى الموجهة من
المدعى الى المدعى عليه للتلاقى
أمام القضاء - أى اعلان
الدعوى ثم ادراجها فى جدول
أعمال المحكمة للجلسة
المحددة .

ونجد أن تعبير الخصومة
القضائية يتسع ليشمل كل
الاجراءات القضائية المتتابعة
كما أشار الى ذلك الاستاذ
الدكتور فتحى والى^(٨) .

اما بالنسبة لتعبير « الدعوى »
فنؤيد ماذهب اليه استاذنا الدكتور

فالمطالبة القضائية لا توجد اذن الا اذا باشر صاحب الحق دعواه متبعا لاجراءات الشكلية التى ينص عليها القانون ، فى
حين أن الدعوى - باعتبارها امكانية الحصول على الحماية القضائية - توجد سواء استعملها صاحبها ام لم يستعملها .

- المرجع السابق .

(٥) الدكتور ابراهيم سعد - المرجع السابق ص ١٣٧ - ويعرف سيادته الخصومة بأنها « مجموع الاجراءات التى يقوم
بها القاضى والخصوم بقصد التحقق من الادعاء المطروح ومنحه الحماية القضائية . وهذه الخصومة تكون علاقة قانونية جديدة
تختلف عن العلاقة الموضوعية لما ترتبه من حقوق والتزامات اجرائية لكل من اطرافها » .

(٦) شرح قانون الاجراءات المدنية : المرافعات ، ص ١٩٨ للاستاذ الدكتور عبد الباسط جميعى .

(٧) اصول المرافعات ص ٤٧٩ و ٤٨٠ للاستاذ الدكتور احمد سليم .

سرعة حسم المنازعات



ب - أطراف الخصومة .
ج - القاضى وأعوانه
والنيابة العامة .

د - ضمانات الدفاع .

وفيما يلى تفصيل لما
أوجزناه :

أ - الاعلان شرط انعقاد
الخصومة :

إذا كان يكفى لاجراء المطالبة
القضائية ايداع صحيفة افتتاح
الدعوى وإذا كان اجراء المطالبة
القضائية على هذا النحو يترتب
عليه بدء الخصومة ، الا أن
انعقاد الخصومة مشروط بتمام
اعلان الصحيفة الى المدعى عليه
اعلانا صحيحا ، فإذا تخلف هذا
الشرط زالت الخصومة كأثر
للمطالبة القضائية^(١٢) .

وقد قررت محكمة النقض أنه
يترتب على بطلان اعلان
المدعى عليه بصحيفة افتتاح
الدعوى زوال الخصومة التى
بدأت معلقة على شرط الاعلان
الصحيح^(١٣) .

هذا وبعد ان نص قانون
المرافعات فى المادة ١/٦٣ على
أن « ترفع الدعوى الى المحكمة
بناء على طلب المدعى بصحيفة
تودع قلم كتاب المحكمة ما لم

الاجرائى الذى يباشر به
الشخص حقه فى الدعوى أى
حقه فى الالتجاء الى القضاء ،
وهى وان كانت وسيلة استعمال
هذا الحق الا انها تتميز عنه فقد
تكون المطالبة القضائية صحيحة
إذا كانت مطابقة للنموذج
القانونى مستكملة شرائطه
وتكون الدعوى غير مقبولة .

اما الخصومة فهى مجموعة
الاعمال الاجرائية التى يقوم بها
القاضى والخصوم بقصد التحقق
من الادعاء المطروح ومنحه
الحماية القضائية المطلوبة .
وهى بهذه المثابة تكون وبذاتها
عملا قانونيا مركبا تتابعيا أى
يتكون من عدة أعمال تتابع زمنيا
ومنطقيا بحيث يعتبر العمل
السابق منها مفترضا للعمل الذى
يليه وتؤدى جميعها الى انتاج اثر
قانونى واحد هو الحصول على
حكم من القاضى^(١١) .

ثانيا : أهم مبادئ الخصومة
القضائية المدنية :

أ - الاعلان الصحيح شرط
انعقاد الخصومة .

عبد الباسط جميعى من أنها تتسع
لمعنيين - معنى فى القانون
الموضوعى ينظر الى ماهية
الدعوى وطبيعتها القانونية من
حيث كونها وسيلة قانونية لحماية
الحق ، ومعنى فى القانون
الاجرائى تختلط فيه كلمة
الدعوى بالمطالبة القضائية^(٩)
ويؤيد ذلك مآذبه اليه
البعض^(١٠) من أن الدعوى هى
الحق فى الحماية القضائية وهى
بهذه المثابة تتميز عن الحق
الموضوعى الذى ترفع به سببا
ومضمونا ، فسبب الحق
الموضوعى هو الواقعة القانونية
المنشئة له سواء كانت عقدا او
ارادة منفردة او فعلا ضارا فى
القانون ، فى حين أن سبب
الدعوى هو الاعتداء على هذا
الحق ، كما أن مضمون الحق
الموضوعى هو الالتزام بإداء
عمل او الامتناع عن عمل أو
اعطاء شئ - أما الدعوى فان
مضمونها هو الحصول على حكم
من القضاء قد يكون منشئا لمركز
قانونى او مقرر له او ملزما
بإداء معين - أما المطالبة
القضائية او الطلب فهى العمل

(٨) تعريف الخصومة القضائية فى مرجع الأستاذ الدكتور فتح والى ، قانون القضاء المبنى ص ٢٠٦ .

(٩) الأستاذ الدكتور عبد الباسط جميعى - المرجع السابق - ص ١٩٨ .

(١٠) الأستاذ محمد كمال عبد العزيز - تقنين المرافعات ، ص ١٨٢ و ١٨٣ .

(١١) فتبدأ الخصومة بأول عمل فيها وهو المطالبة القضائية ثم يستمر بتتابع الاعمال وفق النظام الذى يفرضه القانون ...
ذلك كله بصرف النظر عن توافر الحق فى الدعوى - المرجع السابق ، وكذا نظرية العمل القضائى ، ص ٤٢٧ وما بعدها
للاستاذ الدكتور وجدى راغب والمراجع المشار اليها فيهما .

(١٢) وفى ذلك نقول محكمة النقض ، المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات اذ تنص على أن ترفع الدعوى الى المحكمة بناء
على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم ، كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، فإن مفادها أنه وان كان يلزم لاجراء

ينص القانون على غير ذلك ،
نص القانون في الفقرة الثانية من
ذات المادة ، المادة ٦٣ ، على
أنه يجب أن تشمل صحيفة
الدعوى على البيانات الآتية : .

١ - اسم المدعى ولقبه
ومهنته أو وظيفته وموطنه وأسم
من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته
وصفته وموطنه .

٢ - اسم المدعى عليه ولقبه
ومهنته أو وظيفته وموطنه فإن
لم يكن معلوما فأخر موطن كان
فيه .

٣ - تاريخ تقديم الصحيفة .

٤ - المحكمة المرفوعة
امامها الدعوى .

٥ - بيان موطن مختار
للمدعى في البلدة التي بها مقر
المحكمة ان لم يكن له موطن
فيها .

٦ - وقائع الدعوى وطلبات
المدعى واسانيدها^(١٤) .

كما اوجب القانون على
المدعى عند تقديم صحيفة دعواه
أن يؤدي الرسم كاملا وأن يقدم
لقلم كتاب المحكمة صورة من
هذه الصحيفة بقدر عدد المدعى
عليهم وصورة لقلم الكتاب -
وعليه ان يرفق بصحيفة الدعوى

جميع المستندات المؤيدة لدعواه
ومذكرة شارحة .

كما اوجب القانون على
المدعى عليه في جميع الدعاوى
عدا المستعجلة والتي انقضى
ميعاد الحضور فيها ان يودع قلم
الكتاب مذكرة بدفاعه يرفق بها
مستنداته قبل الجلسة المحددة
لنظر الدعوى بثلاثة أيام على
الاقل « م ٦٥ من قانون
المرافعات » .

وبعد أن حدد قانون
المرافعات مواعيد الحضور امام
مختلف المحاكم وفي الدعاوى
المستعجلة^(١٥) .

- اوجب على قلم الكتاب ان
يقيد الدعوى في يوم تقديم
الصحيفة في السجل الخاص
بذلك بعد أن يثبت في حضور
المدعى او من يمثله تاريخ
الجلسة المحددة لنظرها في أصل
الصحيفة وصورها .

كما الزم قلم الكتاب بأن يقوم
في اليوم التالي على الأكثر
بتسليم أصل الصحيفة وصورها
الى قلم المحضرين لاعلانها ورد
الأصل اليه .

وقد اجاز القانون في غير
دعاوى الاسترداد واشكالات
التنفيذ ان يسلم للمدعى - متى

طلب ذلك - أصل الصحيفة
وصورها ليتولى تقديمها الى قلم
المحضرين لاعلانها ورد الأصل
الى المدعى ليقوم باعادته نالى
قلم الكتاب^(١٦) .

وأوجب القانون على قلم
المحضرين ان يقوم باعلان
صحيفة الدعوى خلال ثلاثين
يوما على الأكثر من تاريخ
تسليمها اليه الا اذا كان قد حدد
لنظر الدعوى جلسة تقع في اثناء
هذا الميعاد فعندئذ يجب ان يتم
الاعلان قبل الجلسة وذلك كله
مع مراعاة ميعاد الحضور .
ونص القانون على ان تحكم
المحكمة المرفوعة اليها الدعوى
على كل من تسبب من العاملين
بقلم الكتاب او المحضرين
باهماله في تأخير الاعلان
بغرامة لا تقل عن جنيه ولا
تجاوز عشرة جنيهات ولا يكون
الحكم بها قابلا لاي طعن^(١٧) .
وقد اجاز قانون
المرافعات^(١٨) بناء على طلب
المدعى عليه اعتبار الدعوى كأن
لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى
عليه بالحضور في خلال ثلاثة
أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة
الى قلم الكتاب ، وكان ذلك
راجعا الى فعل المدعى .

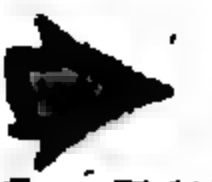
كما نص القانون على أنه

المطالبة القضائية ايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة ، وهو ما يترتب عليها كآثر اجرائي ، بدأ الخصومة الا أن اعلان
صحيفة الدعوى الى المدعى عليه يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات السابق اجراء لازما لاتعفاء الخصومة بين طرفيها
تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصمين ..

ويكون وجود الخصومة الذي بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب معلقا على شرط اعلانها الى المدعى عليه اعلانا
صحيجا ، فاذا تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الابتدائي زالت الخصومة كآثر للمطالبة القضائية .. نقض ٧٧/٥/٣٠
في الطعن ٤١٩ لسنة ٤٣ - ومرجع الاستاذ محمد كمال عبد العزيز المرجع السابق .

(١٣) ويلاحظ أن محكمة النقض وان كانت في حكمها سالف الذكر « نقض ١٩٧٧/٥/٣٠ في الطعن ٤١٩ لسنة ٤٣ ،
قد اشارت الى التفرقة بين المطالبة القضائية والخصومة ، ووقف عند تقرير زوال الخصومة كآثر لعدم اتمام اعلان صحيفة

سرعة حسم المنازعات



أو تقديم مستندات معينة^(٢٤).

وقد نص قانون المرافعات على أنه : في اليوم المعين لنظر الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو يحضر عنهم من يوكلونه من المحامين والمحكمة أن تقبل في النيابة عنهم من يوكلونه من أزواجهم أو أقاربهم أو اصهارهم الى الدرجة الثالثة^(٢٥).

كما ألزم القانون الخصم الذي لا يكون له وكيل بالبلد الذي به مقر المحكمة أن يتخذ له موثقا فيه^(٢٦).

وتضمن القانون النص على أنه : إذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة في الدعوى إذا كانت صالحة فيها والا قررت شطبها فإذا بقيت الدعوى مشطوبة ستين يوما ولم يطلب احد الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن .

وتحكم المحكمة في الدعوى إذا غاب المدعى أو المدعون أو بعضهم في الجلسة الاولى وحضر المدعى عليه^(٢٧).

كما نص الشارع في القانون على أن : تجري المرافعة في اول جلسة ، وإذا قدم المدعى أو المدعى عليه في هذه الجلسة

سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا^(٢٨).

ويلاحظ انه لا ينفرد شخص واحد بالقيام بكافة اجراءات الخصومة بل يقوم بها مجموعة من الاشخاص هم اطراف الخصومة من ناحية والقاضي واجوانه من ناحية أخرى^(٢٩).

وقد يتحقق تعدد اطراف الخصومة منذ بداية الخصومة وقد تبدأ بمدع واحد ومدعى عليه واحد ، ثم يتعدد اطراف الخصومة بعد بدايتها عن طريق التدخل أو الاختصام .

ويكتسب الشخص متى أصبح طرفا في الخصومة ، مركزا قانونيا اجرائيا يخوله سلطات ويفرض عليه اعباء وواجبات اجرائية معينة اذ يخوله هذا المركز حق الدفاع وما يتضمنه من سلطة تقديم الدفوع والادلة والمفكرات والمرافعة ، كما يفرض عليه اعباء مثل عبء الحضور وعبء الاثبات ، وكذلك واجبات مثل ما تكلفه المحكمه به من أعمال كاعلان خصمه للحضور الى جلسة تالية

إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الاولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى الا ربع الرسم المسدد ، وإذا انتهى النزاع سلما أمام مجلس الصلح المشار اليه في المادة ٦٤ يرد كامل الرسم المسدد^(٣٠).

ب - اطراف الخصومة المدنية :

- الخصومة^(٣١) : ومركز الخصم مركز اجرائي ينشأ ويرتبط بفكرة اجراءات الخصومة فيختلف عن المركز الموضوعي المطلوب حمايته ، كما يتميز عن مركز صاحب الدعوى لانه مجرد مركز اجرائي متعلق بالخصومة فقط يمكنه من ابداء حجه وينشئ له امتيازات كما يلقي عليه اعباء^(٣٢).

ويشترط لصحة المطالبة القضائية ان يتوافر لدى الخصم أهلية الاختصام أي أهلية الوجوب وهي تقتزن بوجود الشخص من الناحية القانونية

الدعوى اعلانا صحيحا ، ألا أن لازم ذلك زوال المطالبة القضائية كذلك بباقي ما انتجته من آثار خاصة تلك التي تتصل بالحق الموضوعي محل الدعوى كقطع التقادم وسريان الفوائد وزوال حسن النية ، اذ فضلا عن انه من غير المتصور ان تزول الخصومة منذ بدايتها ويبقى اجراء ايداع الصحيفة مجردا باعتباره صورة للمطالبة القضائية منتجا لآثاره ، فان هذا الاجراء نفسه وان كان يمثل المطالبة القضائية الا انه وقد بدأت به الخصومة فانه يعتبر جزءا منها فينسحب اليه زوالها ، ويضاف الى ذلك أنه واضح من حكم النقض أن رتب على زوال الخصومة آثار اعتبارها من بدايتها كأن لم تكن ، ومن المقرر أن اعتبار الخصومة كأن لم تكن يزيل كل ما للمطالبة القضائية من آثار : نقض ١٥/٥/١٩٧٢ - م نقض م . - ٢٤ - ٧٤٨ ، وتقنين المرافعات - المرجع السابق ص ١٨٤ .

(١٤) ويضاف الى البيانات الواردة في النص توقيع المجامى عملا بالمادة ٨٧ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

(١٥) المادة ٦٦ من قانون المرافعات وتنص على أن : ميعاد الحضور خمسة عشر يوما أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة

مستندا كان في امكانه تقديم في الميعاد المقرر في المادة ٦٥ (٢٨) قبلته المحكمة اذا لم يترتب على ذلك تأجيل نظر الدعوى فاذا ترتب على قبوله المستند تأجيل الدعوى حكمت عليه بغرامة لا تقل عن ثلاثة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيها . ومع ذلك يجوز لكل من المدعى والمدعى عليه أن يقدم مستندا ردا على دفاع خصمه او طلباته العارضة (٢٩) .

ونص القانون على أن تحكم المحكمة على من يتخلف من العاملين بها او من الخصوم عن ايداع المستندات او عن القيام بأى اجراء من اجراءات المرافعة في الميعاد الذى حددته له المحكمة بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تجاوز عشرة جنيهات ويكون ذلك بقرار يثبت في محضر الجلسة له ما للاحكام من قوة تنفيذية ولا يقبل الطعن فيه بأى طريق ولكن للمحكمة ان تقبل المحكوم عليه من الغرامة كلها او بعضها اذا أبدى عذرا مقبولا .

ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة ان تحكم بوقف الدعوى المدة

لاتجاوز ستة أشهر وذلك بعد سماع اقوال المدعى عليه . واذا مضت مدة الوقف لم ينفذ المدعى ما أمرت به المحكمة جاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن (٣٠) .

وقد اجاز القانون (٣١) للخصم ان يدخل فى الدعوى من كان يصح اختصاصه فيها عند رفعها ويكون ذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة المادة ٦٦ (٣٢) .

كما نص القانون على أنه يجوز لكل ذى مصلحة ان يتدخل فى الدعوى منضما لاحد الخصوم او طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى (٣٣) .

ج - القاضى وأعوان القضاء والنيابة العامة :
القاضى :

أى العضو القضائى او المحكمة التى تطرح امامها المطالبة القضائية وهو يقوم باجراءات فى الخصومة القضائية وان لم يكن طرفا من اطرافها (٣٤) .

وقد حرص قانون المرافعات على ان لا يقف بالقاضى عند الدور السلبى تاركا الدعوى

لمناضلة اطرافها بوجهونها حسب هواهم ووفق مصالحهم الخاصة فمنحه مزيدا من الايجابية التى تحقق هيمنته على الدعوى اعتبارا بأن القضاء هو قبل كل شىء وظيفة عامة لا ينبغي ان تجرى على مشيئة الافراد (٣٥) .

اعوان القضاء :

يستعين القضاء بمجموعة من الهيئات والاشخاص فى عمله القضائى ، وينظم القانون مشاركة هؤلاء الاعوان للخصوم والقاضى فى اجراءات الخصومة (٣٦) .

النيابة العامة :

اذا كانت النيابة العامة تقوم وظيفتها اساسا على تمثيل المجتمع فى الدعوى الجنائية ، فانه يكون من المناسب ان يمتد هذا التمثيل الى مساهمتها فى الدعوى المدنية كلما اتصلت بمصالح المجتمع حتى لا يحرم القضاء من عون ضروري او مفيد .

ومن هنا اتجه الشارع فى قانون المرافعات الحالى الى التوسع فى الحالات التى تتدخل

الاستئناف وثمانية أيام امام محكم المواد الجزئية ويجوز فى حالة الضرورة نقص هذين الميعادين الى ثلاثة ايام والى أربع وعشرين ساعة على التوالى .

وميعاد الحضور فى الدعوى المستعجلة اربع وعشرين ساعة ، ويجوز فى حالة الضرورة نقص هذا الميعاد وجعله من ساعة الى ساعة بشرط أن يحصل الاعلان للخصم نفسه إلا اذا كانت من الدعوى البحرية .

ويكون نقص المواعيد فى الاحوال المتقدمة بان من قاضى الامور الوقتية وتعلن ضرورته للخصم مع صحيفة الدعوى . (١٦) الفقرة الاخيرة من المادة ٦٧ مضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ .

(١٧) المادة ٦٨ من قانون المرافعات ، وقد نص القانون فى المادة ٦٩ على انه لا يترتب على عدم مراعاة الميعاد المقرر فى المادة السابقة بطلان اعلان صحيفة الدعوى كذلك لا يترتب البطلان على عدم مراعاة مواعيد الحضور وذلك بغير اخلال

سرعة حسم المنازعات

فيها النيابة العامة في الدعاوى المدنية فاجاز لها التدخل في كل دعوى تتعلق بالنظام العام، او الاداب^(٣٧)، وأوجب عليها هذا التدخل اذا عرضت في الدعوى مسألة من هذا القبيل ورأت المحكمة مناسبة تدخل النيابة العامة فيها فارسلت اليها ملف القضية^(٣٨)، كما اجاز لها الطعن في الاحكام التي تصدر في القضايا التي يوجب القانون او يجيز لها التدخل فيها ولو لم تكن قد تدخلت فيها وذلك اذا خالف الحكم قاعدة من قواعد النظام العام^(٣٩).

ومن جهة أخرى استحدث قانون المرافعات الحالي نظام الطعن بالنقض من النائب العام لمصلحة القانون^(٤٠،٤١).

د - ضمانات الدفاع :

١ - العلاقة المباشرة بين القاضى والخصوم او من ينوب عنهم ، حيث يؤدي هذا الى استرعاء نظر المحكمة بطريقة افضل للنقاط الرئيسية في الدعوى وتنويرها بوقائعها^(٤٢).

٢ - المواجهة بين الخصوم : فلا يجوز الحكم على

خصم دون سماع دفاعه أو على الأقل دعوته للدفاع عن نفسه . والحقيقة ان ما يضيفه مبدأ المواجهة هو تمكين كل خصم من العلم بطلبات خصمه ودفاعه^(٤٣).

وقد نصت المادة ٢/٨٣ من قانون المرافعات على انه ، ولا يجوز للمدعى أن يبدى في الجلسة التي تخلف فيها خصمه طلبات جديدة أو أن يعدل أو يزيد او ينقص في الطلبات الاولى كما لا يجوز للمدعى عليه ان يطلب في غيبة المدعى الحكم عليه بطلب ما ، .

كما نصت المادة ١٠٢ من القانون على أنه يجب الاستماع الى أقوال الخصوم حال المرافعة ، ولا يجوز مقاطعتهم الا اذا أخرجوا عن موضوع الدعوى او مقتضيات الدفاع فيها ويكون المدعى عليه آخر من يتكلم^(٤٤).

كما يرتبط مبدأ المواجهة بين الخصوم تركيز الخصومة بهدف سرعة الفصل فيها ويهدف قانون المرافعات الحالي لذلك اذ انه الزم الخصوم بتقديم دفاعهم

والمستندات المؤيدة لها قبل الجلسة المحددة لها ومن مظاهره أيضا تقييد سلطة المحكمة في التأجيل وكذلك عدم قبول الطلبات العارضة ما لم تكن هناك علاقة ارتباط بينهما وبين الطلب الاصلى وايضا منع الطعن في

الاحكام غير المنهية للخصومة الا مع الطعن في الحكم المنهى لها وذلك حتى لا تتمزق أوصال القضية بين المحاكم المختلفة^(٤٥).

٣ - علنية المرافعة :

فقد نص القانون على أن تكون المرافعة علنية الا اذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب أحد الخصوم اجراءها سرا محافظة على النظام العام او مراعاة للآداب او لحرمة الاسرة^(٤٦) . ومبدأ العلنية من شأنه تمكين الجمهور من متابعة الخصومة . وهي ضمانات لعدالة سيرها .

وفي كل الحالات بما في ذلك حالة ما اذا رأت المحكمة للاعتبارات سالفة الذكر ان تأمر بسرية الجلسة - فان النطق بالحكم يكون علانية والا كان باطلا^(٤٧).

بحق المعلن اليه في التأجيل لاستكمال الميعاد .

(١٨) المادة ٧٠ من قانون المرافعات مستنبلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ .

(١٩) تنص المادة ٦٤ من قانون المرافعات على ان يكون حضور الخصوم في الدعاوى الجزئية التي ترفع ابتداء في اليوم والساعة المحددين بصحيفة افتتاح الدعوى أمام مجلس صلح يتولى التوفيق بين الخصوم وذلك فيما عدا الدعاوى التي لايجوز فيها الصلح والدعاوى المستعجلة ومنازعات التنفيذ والطلبات الخاصة بأوامر الاداء .

ويشكل مجلس الصلح المشار اليه برياسة احد وكلاء النائب العام ويعقد جلساته في مقر محكمة المواد الجزئية المختصة بنظر النزاع ، وعليه أن ينتهى من مهمته في مدى ثلاثين يوما أخرى ، فإذا تم الصلح في هذا الاجل ، أعد بذلك محضرا

المبحث الثاني

تبسيط الاجراءات فى قانون المرافعات الحالى^(٤٨)

نعرض فيما يلى أهم ما أتى به قانون المرافعات المدنية والتجارية المعمول به حالياً بشأن تبسيط الاجراءات وتيسير سبل التقاضى والتعجيل بحسم المنازعات وتوحيد سير الاجراءات المتشابهة واعادة النظر فى اجراء التنفيذ وتدعيمه للدور الايجابى لكل من القاضى والنيابة العامة فى الخصومة :-

- ١ - توحيد طريقة رفع الدعوى والطعن .
- ٢ - الاقلال من دواعى البطلان .
- ٣ - التوسع فى نظام اوامر الاداء .

٤ - إحالة الدعوى من جهة قضاء الى جهة قضاء أخرى .

٥ - اعداد الدعوى للفصل فيها .

٦ - سرعة الفصل فى الدعوى .

٧ - تعلق حجية الاحكام بالنظام العام .

٨ - اجازة الاتفاق مقدما على نهائية الحكم .

٩ - تجنب تقطيع اوصال القضية الواحدة .

١٠ - الاخذ بنظام قاضى التنفيذ .

١١ - اشكالات التنفيذ .

١٢ - احكام النفاذ المعجل .

١٣ - محل التنفيذ .

١٤ - حالات الحجز التحفظى .

١٥ - حجز الاسهم والسندات .

١٦ - التنفيذ على العقار .

١٧ - توزيع حصيلة التنفيذ .

١٨ - الدور الايجابى للقاضى ، والنيابة العامة .

وفيمالى ايضاح لما اوجزنناه :

١ - توحيد طريقة رفع الدعوى والطعن :

وحد الشارع وفى القانون الحالى الطريق الذى يسلكه المتقاضى فى رفع الدعوى والطعن ، واختار فى هذا

الشأن اعتبار الدعوى او الطعن مرفوعا بمجرد ايداع الصحيفة قلم الكتاب الذى يتولى بعد اداء الرسوم المقررة قيد الدعوى او الطعن واعلانه عن طريق قلم المحضرين ، وذلك تقديرا من الشارع بأن الفرد ينبغي الا يتجشم فى سبيل اقتضاء حقه

اكثر من تقديم طلبه الى سلطة القضاء ، فتتولى عنه الاجهزة المختصة بعد ذلك اعداد دعواه للفصل فيها ، فضلا عن أن هذا المسلك ييسر على المتقاضين ، فانه يجنبهم اخطار البطلان التى تتعرض لها الاجراءات نتيجة اضطرابهم فى اختيار الطريق المناسب لرفع الدعوى او الطعن ، أو بسبب اخطاء المحضرين ، المواد ٦٣ ، ٢٣٠ ، ٢٤٣ ، ٢٥٣ من قانون المرافعات .

ونعرض فيما يلى نصوص مواد القانون فى هذا الشأن :

م ٦٣ : ترفع الدعوى الى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك .

ويجب ان تشمل صحيفة الدعوى على البيانات الآتية :

تكون له قوة السندات وأجبة التنفيذ ، وإذا لم يتم الصلح فى الاجل المذكور أحال الدعوى الى المحكمة لنظرها فى جلسة يحددها .

ويصدر بتنظيم هذا المجلس وبيان الاجراءات التى تتبع امامه قرار من رئيس الجمهورية ويحدد وزير العدل بقرار منه المحاكم الجزئية التى تشكل مجالس الصلح بدائلاتها .

وإذا عرضت الدعوى المشار اليها فى الفقرة الاولى على محكمة شكل مجلس الصلح بدائلتها قبل عرضها على هذا المجلس وجب على المحكمة إحالتها اليها .

(٢٠) والخصوم المدعون والمدعى عليهم وكل من يدخل او يتدخل او ينضم لاحد الاطراف .

(٢١) وصاحب هذا المركز لا يعتبر صاحب حق شخصى لان رابطة الخصومة ليست من روابط القانون الخاص ، فهو

سرعة حسم المنازعات

وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها
ببطلانه .

ولا يجوز التمسك بسبب من
اسباب الطعن غير التي ذكرت
في الصحيفة .

ومع ذلك فالاسباب المبنية
على النظام العام يمكن التمسك
بها في أى وقت وتأخذ المحكمة
بها من تلقاء نفسها . وإذا أبدى
الطاعن سببا للطعن بالنقض فيما
يتعلق بحكم سابق على صدور
الحكم المطعون فيه في ذات
الدعوى اعتبر الطعن شاملا
للحكم السابق ما لم يكن قد قبل
صراحة (٥٠)

٢ - الاقلال من دواعي
البطلان :

عنى قانون المرافعات
بمعالجة نظرية البطلان عناية
تتفق واثرها البالغ على اجراءات
النقاضى ، وصدر فى تنظيمه لها
عن اعتباره الاجراءات وسيلة
لتحقيق الغاية المقصودة منها ،
واعتباره الشكل اداة نافعة فى
الخصومة وليس مجرد شكل
يحجب العدالة عن تنقضى
الحقيقة .

فحرص القانون على ان لا

الاستئناف والطلبات والا كانت
باطلة .

م ٢٤٣/أ : يرفع الالتماس
امام المحكمة التي اصدرت
الحكم بصحيفة تودع قلم كتابها
وفقا للاوضاع المقررة لرفع
الدعوى ويجب ان تشمل
صحيفته على بيان الحكم
الملتص فيه وتاريخه واسباب
الالتماس والا كانت باطلة (٤٩) .

م ٢٥٣ : يرفع الطعن
« بالنقض » بصحيفة تودع قلم
كتاب محكمة النقض او المحكمة
التي اصدرت الحكم المطعون
فيه ويرفعها محام مقبول امام
محكمة النقض . فاذا كان الطعن
مرفوعا من النيابة العامة وجب
ان يوقع صحيفته رئيس نيابة
على الأقل وتشتمل الصحيفة
علاوة على البيانات المتعلقة
باسماء الخصوم وصفاتهم
وموطن كل منهم على بيان الحكم
المطعون فيه وتاريخه وبيان
الاسباب التي بنى عليها الطعن
وطلبات الطاعن فاذا لم يحصل
الطعن على هذا الوجه كان باطلا

١ - اسم المدعى ولقبه
ومهنته او وظيفته وموطنه واسم
من يمثله ولقبه ومهنته او وظيفته
وصفته وموطنه .

٢ - اسم المدعى عليه ولقبه
ومهنته او وظيفته وموطنه فان
لم يكن موطنه معلوما فآخر
موطن كان له .

٣ - تاريخ تقديم الصحيفة .

٤ - المحكمة المرفوعة
امامها الدعوى .

٥ - بيان موطن مختار
للمدعى فى البلدة التي بها مقر
المحكمة ان لم يكن له موطن
فيها :

٦ - وقائع الدعوى وطلبات
المدعى واسانيدها .

م ٢٣٠ : يرفع الاستئناف
بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة
المرفوع اليها الاستئناف وفقا
للاوضاع المقررة لرفع
الدعوى ، ويجب ان تشمل
الصحيفة على بيان الحكم
المستأنف وتاريخه واسباب

مركز من نوع خاص مستقل القانون بتنظيمه وتحديد اثاره - مرجع الاستاذ الدكتور وجدى راغب فى العمل القضائى ص
٤٧٨ ، والاستاذ الدكتور ابراهيم سعد ، القانون القضائى بند ٢٢٤ وقانون القضاء المدنى للاستاذ الدكتور فتحى والى بند ٢٤١
وتنقنين المرافعات للاستاذ محمد كمال عبد العزيز ، المرجع السابق .

(٢٢) فان لم يوجد كما لو توفى الشخص الطبيعى او انقضت الشخصية القانونية للشخص الاعتبارى قبل رفع الدعوى
لم تنعقد المطالبة القضائية فان صد حكم كان معدوما المراجع السابقة .

(٢٣) مرجع الاستاذ الدكتور وجدى راغب ، مذكرات فى مبادئ القضاء المدنى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

(٢٤) المرجع السابق للاستاذ الدكتور وجدى راغب ، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢٥) المادة ٧٢ من قانون المرافعات .

(٢٦) المادة ٧٤ فقرة ٢ من قانون المرافعات .

(٢٧) المادة ٨٢ من قانون المرافعات .

يحكم بالبطلان الا اذا نص عليه صراحة فلا تكفى العبارة الناهية او النافية ، فاذا لم يوجد مثل هذا النص الصريح على البطلان فلا يحكم به الا اذا شاب الاجراء عيب لم تتحقق بسببه الغاية منه .

ومع ذلك فانه حتى فى حالات النص صراحة على البطلان ، فانه لا يحكم به اذا ما ثبت تحقق الغاية من الشكل او البيان المعيب .

فتنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات على أن يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه او اذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء .

ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء .

كما اجاز قانون المرافعات تصحيح الاجراء الباطل ولو بعد التمسك بالبطلان على أن يتم ذلك فى الميعاد المقرر قانونا لاتخاذ الاجراء ، فاذا لم يكن للاجراء ميعاد مقرر فى القانون حددت المحكمة ميعادا مناسباً لتصحيحه .

فتنص المادة ٢٣ من القانون على أنه يجوز تصحيح الاجراء الباطل ولو بعد التمسك بالبطلان على أن يتم ذلك فى الميعاد المقرر قانونا لاتخاذ الاجراء ، فاذا لم يكن للاجراء ميعاد مقرر فى القانون حددت المحكمة ميعادا مناسباً لتصحيحه ولا يعتد بالاجراء الا من تاريخ تصحيحه .

ومن جهة اخرى أخذ قانون المرافعات بتحويل الاجراء الباطل وانتقاصه فنص على انه اذا بطل الاجراء وتوفرت فيه عناصر اجراء آخر فانه يكون صحيحا باعتباره الاجراء الذى توافرت عناصره ، وعلى انه اذا كان الاجراء باطلا فى شق منه فان هذا الشق وحده هو الذى يبطل (م ٢٤ من القانون) .

كما تضمنت المادة ٢٤ من القانون على انه لا يترتب على بطلان الاجراء بطلان الاجراءات السابقة عليه او الاجراءات اللاحقة اذا لم تكن مبنية عليه .

٣ - التوسع فى نظام اوامر الاداء :

تعميما للفائدة التى حققها

نجاح نظام اوامر الاداء فقد توسع الشارح فى قانون المرافعات الحالى فى نظام اوامر الاداء فلم يقصره على ديون النقود بل اطلق الاخذ به اذا كان المطلوب منقولات مثليه ، وذلك حتى توافرت شروط استصدار الامر بالاداء من ثبوت الحق بالكتابة وتعيين المقدار وحلول الاداء . (م ٢٠١ من القانون) .

٤ - احالة الدعوى من جهة قضاء الى جهة قضاء اخرى :

اوجب القانون على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها او تأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها وعلى ذلك تجب الاحالة اذا حكم بعدم الاختصاص من جهة قضاء الى جهة قضاء اخرى^(٥١) .

٥ - اعداد الدعوى للفصل فيها :

يلزم قانون المرافعات المدعى بأن يقدم لقلم كتاب المحكمة كافة المستندات المؤيدة

(٢٨) تنص المادة ٦٥ من قانون المرافعات على انه على المدعى عند تقديم صحيفة دعواه ان يودى الرسم كاملا وان يقدم لقلم كتاب المحكمة صورا من هذه الصحيفة بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب . وعليه ان يرفق بصحيفة الدعوى جميع المستندات المؤيدة لدعواه ومذكرة شارحة .

وعلى المدعى عليه فى جميع الدعاوى عدا المستعجلة والتى انقضى ميعاد الحضور فيها ان يودع قلم الكتاب مذكرة بدفاعه يرفق بها مستنداته قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة ايام على الاقل .

(٢٩) المادة ٩٧ من قانون المرافعات .

(٣٠) المادة ٩٩ من قانون المرافعات .

(٣١) المادة ١١٧ من قانون المرافعات .

(٣٢) المادة ٦٦ من قانون المرافعات خاصة بمراعاة مواعيد الحضور امام مختلف المحاكم وفى الدعاوى المستعجلة وقد سبق سرد نصها .

سرعة حسم المنازعات

إذا كان الخصوم قد أبدوا اقوالهم فيها والا قررت المحكمة شطب الدعوى - وتحكم المحكمة في الدعوى كذلك إذا غاب المدعى في الجلسة الاولى وحضر المدعى عليه (م ٨٢ من القانون) .

بل ان غياب المدعى عليه في الجلسة الاولى لا يمنع من الفصل في الدعوى اذا كان قد اعلن لشخصه - وهو ما يتحقق به علمه بقيام الدعوى او كانت الدعوى من الدعاوى المستعجلة (مادة ٨٤ من القانون) (٥٢) .

كما عمد القانون الى تقصير مواعيد المرافعات منعا لتراكم القضايا امام المحاكم دون اخلال بما تقتضيه العدالة من ضمانات - ومن ذلك تقصير المدة التي تبقى فيها الدعوى قائمة بعد شطبها من ستة شهور الى ستين يوما وذلك لحفز الخصوم على تعجيل السير في الدعوى منعا لتراكم الدعاوى امام القضاء بحيث اذا انقضت مدة الستين يوما بعد الشطب ولم يطلب احد من الخصوم السير في الدعوى فانها تعتبر كأن لم تكن . (مادة ٨٢ من القانون) .

ومنها تقصير مواعيد الطعن

الاولى بمستند كان في امكانه تقديمه في الميعاد المحدد له وترتب على ذلك تأجيل نظر الدعوى حكمت عليه المحكمة بغرامة لا تقل عن ثلاثة جنيها ولا تجاوز عشرين جنيها . (م ٩٧ من القانون) .

وعملا على الاسراع في اعداد الدعوى للفصل فيها نص القانون على عدم جواز تأجيل الدعوى اكثر من مرة لسبب واحد يرجع الى الخصوم على الا تجاوز فترة التأجيل ثلاثة اسابيع (مادة ٩٨ من القانون) .

وتحقيقا لذات الهدف نص القانون على عدم جواز فتح باب المرافعة بعد تحديد جلسة للنطق بالحكم الا لاسباب جدية تبين في القرار (مادة ١٧٣ من القانون) .

٦ - سرعة الفصل في الدعوى :

أوجب القانون على المحكمة الفصل في الدعوى اذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه متى كانت صالحة للحكم فيها وذلك

لدعواه وذلك عند ايداع صحيفة الدعوى ، وأوجب على المدعى عليه الرد على المدعى بمذكرة مؤيدة بمستنداته الى ما قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل .

فقد نصت المادة ٦٥ من القانون على انه « على المدعى عند تقديم صحيفة دعواه ان يؤدي الرسم كاملا وان يقدم لقلم كتاب المحكمة صورا من هذه الصحيفة بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب - وعليه ان يرفق بصحيفة الدعوى جميع المستندات المؤيدة لدعواه ومذكرة شارحة ..

وعلى المدعى عليه في جميع الدعاوى عدا المستعجلة والتي انقضى ميعاد الحضور فيها ان يودع قلم الكتاب مذكرة بدفاعه يرفق بها مستنداته قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل » .

وضمانا لمراعاة هذه المواعيد نص قانون المرافعات على انه اذا تقدم أحد الخصوم في الجلسة

(٣٣) ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة او بطلب يقدم شفاهما في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة م ١٢٦ من قانون المرافعات .

(٣٤) مذكرات في مبادئ القضاء المدني ، قانون المرافعات ، للاستاذ الدكتور وجدي راغب ، المرجع السابق ص ٢٠٩ .

(٣٥) موقفاً نعزذ الى ذلك بشيء من الايضاح فيما بعد .

(٣٦) مرجع كل من الاستاذ الدكتور عبد الباسط جميعي والاستاذ الدكتور وجدي راغب المرجعين السابقين .

(٣٧) المادة ٨٩ من قانون المرافعات .

(٣٨) المادة ٩٠ من قانون المرافعات .

(٣٩) المادة ٩٦ من قانون المرافعات .

(٤٠) المادتان ٢٥٠ ، ٢٥٢ من قانون المرافعات .

في الاحكام الى اربعين يوما سواء في الاستئناف او التماس اعادة النظر ، وفي استئناف المواد المستعجلة حدد ميعاد

الاستئناف الى خمسة عشر يوما^(٥٣) . (المادتان ٢٤٢، ٢٢٧ من القانون) .

ومن ذلك أيضا تقصير ميعاد انقضاء الخصومة الى ثلاث سنين بدلا من خمس سنوات كما كان الحال في ظل القانون السابق . (مادة ١٤٠ من القانون) .

ومنها تقصير ميعاد اعتبار امر الاداء كأن لم يكن لعدم اعلانه الى ثلاثة أشهر بدلا من ستة شهور . (مادة ٢٠٥ من القانون) .

ومنه تقصير ميعاد سقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية من ٢٤٠ يوما الى ٦٠ يوما . (مادة ٤١٤ من القانون) .

وتحقيقا لذات الهدف أوجب القانون ان تتصدى محكمة النقض لموضوع الدعوى اذا ما نقضت الحكم المطعون فيه ، اذا كان موضوع الدعوى صالحا للفصل فيه أو في شق منه ، واذا كان الطعن للمرة الثانية ورأت

محكمة النقض نقض الحكم . (مادة ٢٦٩ من القانون) .

٧ - تعلق حجية الاحكام بالنظام العام :

عملا على استقرار الحقوق لاصحابها ، ومنعا من تأييد المنازعات جعل القانون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لمسابقة الفصل فيها من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها احتراماً لحجية الحكم السابق صدوره في نفس المنازعة . (مادة ١١٦ من القانون^(٥٥))

٨ - اجازة الاتفاق مقدما على نهائية الحكم :

تمشيا مع ما استهدفه القانون من التعجيل بحسم المنازعات ، اجاز الاتفاق مقدما على النزول عن استئناف الحكم الصادر من محكمة الدرجة الاولى ولو تم ذلك قبل رفع الدعوى وبذلك يصير الحكم فيها انتهيائيا غير قابل للاستئناف واذا لم تستنفذ طرق الطعن العادية بصده لا يكون قابلا للطعن بطرق الطعن غير العادية . (مادة ٢١٩ من القانون) .

٩ - تجنب تقطيع اوصال القضية الواحدة :

تجنباً لتقطيع اوصال القضية الواحدة ، وتجميعاً لعناصر الخصومة امام المحكمة اعتبر القانون الاحكام التي تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة مجرد قرارات لا يجوز الطعن فيها الا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والاحكام الصادرة بوقف الدعوى والاحكام القابلة للتنفيذ الجبري . (مادة ٢١٢ من القانون^(٥٦)) .

كما قنن القانون قضاء محكمة النقض بأن المحكمة الابتدائية تعتبر ذات الاختصاص العام في النظام القضائي وانها تختص بالطلبات المرتبطة بالطلب الاصلى ولو كانت بذاتها ما يدخل في الاختصاص النوعي للمحكمة الجزئية وذلك اختصاراً لمدة الفصل فيما يثور بها من منازعات . (مادة ٤٧ من القانون) .

وتحقيقاً لذات الغاية اجاز القانون للمحكمة الجزئية عند تعدد الطلبات التي لا يجمعها سبب قانوني واحد مع خروج

(٤١) رسالتنا للدكتوراه في دور النيابة العامة في قانون المرافعات - دراسة تأصيلية مقارنة ، وتقنين المرافعات ، المرجع السابق ، ص ١٥ ، ١٦ .

(٤٢) الامتاز الدكتور وحدى راغب - المرجع السابق .

(٤٣) المرجع السابق .

(٤٤) كما نص القانون في المادة ١٠٣ علي ان ، للخصوم ان يطلبوا من المحكمة في أية حال تكون عليها الدعوى اثبات ما اتفقوا عليه في محضر الجلسة ويوقع منهم أو من وكلائهم ، فاذا كانوا قد كتبوا ما اتفقوا عليه الحق الاتفاق المكتوب بمحضر الجلسة واثبت محتواه فيه .

ويكون لمحضر الجلسة في الحالتين قوة السند التنفيذي وتعطى صورته وفقا للقواعد المقررة لاعطاء صور الاحكام .

سرعة حسم المنازعات



يكون من أثر هذه الاشكالات جميعا أن يقف التنفيذ .

وقد عالج قانون المرافعات الحالي هذا الامر بالنص على أن لا يترتب على تقديم أى اشكال آخر وقف التنفيذ ما لم يحكم قاض التنفيذ بوقفه . (م ٣١٢) (٥٨) .

كما عدل قانون المرافعات الحالي من حكم المادة ٤٨٠ مكررا من القانون السابق التي توجب على المحكمة الفصل في اشكالات التنفيذ الوقتية حضر الخصوم او لم يحضروا ، بأن اجاز للمحكمة الفصل في هذه الاشكالات او الحكم بالشطب مع جعل هذا الحكم الاخير سببا للاستمرار في التنفيذ حتى لا يظل التنفيذ موقوفا بسبب اشكال لم يعلن الخصوم بالحضور فيه (٥٩) .

وسدا لباب الاشكالات الكيدية اوجب قانون المرافعات الحالي الحكم بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على عشرين جنيهاً على المستشكل الذي يخسر اشكاله (٦٠) .

١٢ - احكام النفاذ المعجل :

كان قانون المرافعات السابق

قاضى الامور المستعجلة في المنازعات الوقتية ، كما جعل له سلطة اصدار القرارات ، والاوامر المتعلقة بالتنفيذ . (مادة ٢٧٥ من القانون) .

وتمكيننا لاشراف قاضى التنفيذ على اجراءات التنفيذ ومتابعتها نص القانون على إنشاء ملف لكل طلب تنفيذ ولو لم تثر بشأنه منازعة ترفق به كل الاوراق المتعلقة بالتنفيذ ، وأوجب عرضه على قاضى التنفيذ عقب كل اجراء ليأمر بما يراه في شأنه . (مادة ٢٧٨ من القانون) .

١١ - اشكالات التنفيذ :

كان الاشكال الثانى الذى لا يقف التنفيذ وفقا للقانون السابق (٥٧) هو كل اشكال يرفع بعد الحكم فى الاشكال الاول بالاستمرار فى التنفيذ . لذلك كان هذا النص سببا فى فتح باب التحايل بقصد عرقلة التنفيذ برفع عدة اشكالات قبل ان يفصل فى الاشكال المرفوع أولا بالاستمرار فى التنفيذ وبذلك

احدها عن اختصاصها ان تقضى من تلقاء نفسها عند الحكم بعدم اختصاصها باحالة الدعوى برمتها الى المحكمة الابتدائية المختصة لتفصل فى الطلبين معا . (مادة ٤٦ من القانون) .

١٠ - الاخذ بنظام قاضى التنفيذ :

رأى الشارع تأكيدا لاشراف القضاء على اجراءات التنفيذ فى كل مرحلة من مراحلها وجمعا لشقات المسائل المتعلقة بالتنفيذ فى يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ أن يستحدث نظام قاض للتنفيذ يندب فى مقر كل محكمة جزئية من بين قضاء المحكمة الابتدائية . (مادة ٢٧٤ من القانون) .

وجعله يختص دون غيره بالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ أيا كانت قيمتها وسواء كانت بين الخصوم ام من الغير ، وسواء كانت منازعات موضوعية أو وقتية ، صورة دعاوى أو اعتراضات أو اشكالات ، وجعل له سلطة

(٤٥) الاستاذ الدكتور وجدى راغب ، المرجع السابق ، والمواد ٦٥ و ٩٨ و ١٧٢ و ١٢٤ و ١٢٦ و ٢١٢ من قانون المرافعات .

(٤٦) المادة ١٠١ من قانون المرافعات .

(٤٧) المادة ١٧٤ من قانون المرافعات وتنص على أن ، ينطق القاضى بالحكم بتلاوة منطوقة ، او بتلاوة منطوقة مع اسبابه ، ويكون النطق به علانية والا كان الحكم باطلا .

(٤٨) القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(٤٩) تنص المادة ٢٤١ من قانون المرافعات على أن ، للخصوم ان يلتزموا اعادة النظر فى الاحكام الصادرة بصفة انتهازية فى الاحوال الاتية :

يقسم حالات النفاذ المعجل الى حالات يكون فيها بقوة القانون وحالات يكون فيها بحكم المحكمة ، وفي الحالات الاخيرة اما أن يفرض النفاذ على المحكمة واما أن يفرض الحكم به جوازا لها .

كما أوجب في بعض الحالات على المحكوم له تقديم كفالة قبل اجراء التنفيذ واعفى منها في بعض الحالات وأجاز تقديمها في حالات أخرى .

ولما كان من الواضح مما تقدم مدى ما تتسم به هذه الاجراءات من تعقيد وجور وتحكم يغل يد القاضى فى كثير من الاحوال ، فقد اتجه القانون الحالى الى تقسيم حالات النفاذ المعجل الى قسمين رئيسيين :

أولهما : نفاذ معجل تأمر به المحكمة من تلقاء نفسها .

ثانيهما : نفاذ معجل جوازا للمحكمة ، وأجاز لها الامر بكفالة فى الحالىين . وتحقيقا للمرونة اللازمة خول القانون للقاضى سلطة الامر بالنفاذ المعجل جوازا فى كل حالة يرى انه يترتب على تأخير التنفيذ فيها ضرر جسيم بمصلحة المحكوم

له (المادتان ٢٨٨ و ٢٨٩ من قانون المرافعات الحالى) .

١٣ - محل التنفيذ :

كان قانون المرافعات السابق يجيز للمدين فى حجز ما للمدين لدى الغير (مادة ٥٥٩ من ذلك القانون) ايداع مبلغ يخصص للوفاء بحقوق الحاجزين فيرتفع قيد الحجز ، وقد عمل قانون المرافعات الحالى توحيدا للاجراءات تعميم فائدة هذا الحكم ، فأجاز هذا الايداع لكل ذى شأن ، وفى كافة صور الحجز سواء كان حجزا لمنقول لدى المدين أو حجز ما للمدين لدى الغير أو حجز العقار أو سواء كان الحجز تحفظيا أو تنفيذيا . (م ٣٠٢ من قانون المرافعات الحالى) .

كما استحدث قانون المرافعات حكما يجيز للمدين ان يطلب من قاضى التنفيذ بصفة مستعجلة قصر الحجز على بعض الاموال المحجوز عليها اذا كانت قيمتها لا تتناسب مع قيمة الحق المحجوز من اجله حتى يتفادى الحجز على اموال كثيرة مقابل دين ضئيل ، ويترتب على الحكم بقصر

الحجز زوال اثر الحجز عن الاموال التى رفع عنها الحجز ، واستعادة المدين حرية التصرف فيها . (م ٣٠٤ من القانون) .

وفى تحديد الاموال التى لايجوز الحجز عليها ، نص القانون على عدم جواز الحجز على ما يلزم المدين وعائلته من الغذاء لمدة شهر ، فى حين كان قانون المرافعات السابق يخصص هذا الغذاء بالحبوب والدقيق ، ويجيز الحجز عليه لاقتضاء ثمنه او مصاريف صيانتة او نفقة مقررة . (م ٣٠٥ من القانون) .

١٤ - حالات الحجز التحفظي :

كان تنظيم قانون المرافعات السابق للحجز التحفظي يقصر الامر به على حالات محددة أوردها على سبيل الحصر - ولاحظ الشارع فى القانون الحالى ان تلك الحالات تقصر عن مواجهة كافة الحالات التى قد تعرض فى العمل كما ويكون هناك ضرورة فيها للتحفظ على اموال المدين فأجاز قانون المرافعات الحالى الامر بالحجز التحفظي فى كل حالة يخشى فيها فقد الدائن لضمان حقه . (م ٣١٦ من القانون) .

١ - اذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير فى الحكم .

٢ - اذا حصل بعد الحكم اقرار بتزوير الاوراق التى بنى عليها او قضى بتزويرها .

٣ - اذا كان الحكم قد بنى على شهادة شاهد قضى بعد صدوره بأنها مزورة .

٤ - اذا حصل الملتزم بعد صدور الحكم على اوراق قاطعة فى الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها .

٥ - اذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم او بأكثر مما طلبوه .

٦ - اذا كان منطوق الحكم مناقضا لبعضه لبعض .

٧ - اذا صدر الحكم على شخص طبيعى او اعتبارى لم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا فى الدعوى وكذلك فيما عدا حالة النيابة

الاتفاقية .

سرعة حسم المنازعات



١٥ - حجز الاسهم والسندات :

استغنى قانون المرافعات الحالى عن الاجراءات المطولة التى يرسمها قانون المرافعات السابق لبيع الاسهم والسندات والايرادات والحصص ، بأن اكتفى ببيعها بواسطة احد البنوك او السماسرة او الصيارف يعينه قاضى التنفيذ بناء على طلب يقدمه اليه الحاجز ويبين القاضى فى أمره ما يلزم اتخاذه من اجراءات الاعلان . (م ٤٠٠ من القانون) .

١٦ - التنفيذ على العقار :

عمد قانون المرافعات الحالى فى اجراءات التنفيذ على العقار الى تبسيط الاجراءات واختصار خطواته وضغط المدد التى تستغرقها .

فادمج مراحل التنبيه بنزع الملكية وتوجيه الاجراءات الى الكفيل العينى . (م ٤٠١ من القانون) .

ولم يشترط القانون مضى مدة معينة بين اعلان التنبيه وتسجيله ، أو بين تسجيل التنبيه

وايداع قائمة شروط البيع فاصبح فى مكتة الدائن ان يعلن التنبيه ويسجله ويودع القائمة فى ذات اليوم فى حين ان قانون المرافعات السابق كان يستلزم مضى ٩٠ يوما بين تسجيل التنبيه وايداع القائمة . (م ٤١٤ من القانون) .

واستلزم القانون من جهة اخرى ان يتم ايداع قائمة شروط البيع خلال تسعين يوما من تاريخ تسجيل التنبيه والا اعتبر هذا التسجيل كأن لم يكن فى حين كان هذا الميعاد فى القانون السابق يمتد الى ١٢٠ يوما . (م ٤١٤ من القانون) .

وادمج قانون المرافعات الحالى مراحل رسو المزاد والزيادة بالعرض واعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف ، بأن ألزم القاضى بالتحقق من اعلان من يلزم اعلانه بايداع القائمة وبجلسة البيع . (م ٤٣٥ من القانون) .

كما خص القانون الجلسة الاولى المحددة للبيع لاعتماد اكبر عطاء وايقاع البيع على

صاحبه اذا أدى كامل الثمن والا أجل البيع لمرة واحدة مدة ثلاثين يوما ، وخصص الجلسة الثانية للزيادة على العطاء المعتمد ، واوجب على من يعتمد عطاؤه ان يودع كامل الثمن حتى يحكم بايقاع البيع عليه . (المادتان ٤٤٠ و ٤٤١ من القانون) .

وبذلك تجنب قانون المرافعات الحالى طول الاجراءات فى ظل القانون السابق الذى كان يجيز لكل شخص التقرير بالزيادة بالعرض على الثمن الرأسى به المزاد خلال عشرة الايام التالية لرسو المزاد كما كان القانون السابق يجيز ذلك لمن لم يعلن من الدائنين بايداع قائمة شروط البيع او بجلسة المبيع فى خلال ستين يوما من تاريخ اخباره برسو المزاد ، ولا يستلزم من الراسى عليه المزاد دفع كامل الثمن ومن ثم كان يجيز اعادة البيع على مسئوليته عند عدم السداد .

وبذلك ضغط القانون الحالى المدة التى تستغرقها اجراءات التنفيذ بأن لم يستلزم مضى أية مدد بين اعلان التنبيه وايداع القائمة والاخبار بايداعها والتأشير بذلك على هامش التسجيل ، ومن جهة أخرى

٨ - لمن يعتبر الحكم الصادر فى الدعوى حجة عليه ولم يكن قد ادخل او تدخل فيها بشرط اثبات غش من كان يمثله او ثوابته او اهماله الجسيم .

(٥٠) اما فى ظل قانون المرافعات السابق ، فان رفع الدعوى يكون اصلا بطريق التكاليف بالحضور ما لم ينص القانون على طريق خاص لرفع الدعاوى . اما بالنسبة للطعون فان الاستئناف يرفع بتكاليف بالحضور بينما يرفع الطعن بالنقض بتقرير فى قلم كتاب المحكمة .

(٥١) وتنص المادة ٢٠١ من قانون المرافعات على أنه : استثناء من القواعد العامة فى رفع الدعاوى ابتداء تتبع الاحكام الواردة فى المواد التالية ، أى فى الباب الجادى عشر الخاص بلامر الاداء - المواد من ٢٠٢ حتى ٢٢٠ ، اذا كان حق الدائن ثابت بالكتابة وصال الاداء وكان كل ما يطالب به دينا من النقود معين المقدار او منقولا معين بنوعه ومقداره . وتتبع

اختصر الحد الأقصى للمدة التي تستغرقها الاجراءات فجعلها لا تتجاوز الاربعة شهور في حين كانت تصل في ظل القانون السابق الى مايزيد على العام .

١٧ - توزيع حصيلة التنفيذ :

لم يجد قانون المرافعات الحالي مبررا للتفرقة التي كان يقيمها القانون السابق بين حقوق الحاجزين عند كفاية حصيلة التنفيذ وعدم كفايتها فخصصهم بهذه الحصيلة في الحالتين . (م ٤٦٩ من القانون الحالي) .

وقد أدت هذه الفكرة الى تنظيم جديد مبسط لاجراءات التوزيع عند عدم كفاية حصيلة التنفيذ بحقوق الحاجزين الذين يجرى التوزيع بينهم وحدثهم فافسح القانون لهم مدة خمسة عشر يوما للانفاق على توزيعها بينهم ، فان لم يصلوا الى اتفاق في هذه المدة وجب على قلم الكتاب خلال ثلاثة أيام عرض الامر على قاضي التنفيذ (م ٤٧٣ من القانون) وعلى هذا القاضي ان يعد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرض الامر عليه قائمة مؤقتة يودعها قلم الكتاب الذي يقوم باعلان المدين والحائز والدائنين

الحاجزين ومن اعتبر طرفا في الاجراءات وحدثهم الى جلسة يحدد تاريخها بحيث لايجاوز ثلاثين يوما من ايداع القائمة المؤقتة بقصد الوصول الى تسوية ودية . (المادة ٤٧٤ من القانون) .

فاذا حضر اولئك بالجلسة المذكورة ووصلوا الى تسوية ودية أثبت القاضي اتفاقهم الذي تكون له قوة السند التنفيذي . (المادة ٤٧٦ من القانون) .

ولا يمنع من اجراء هذه التسوية تخلف البعض على الا يخل ذلك بما أثبت لهم في القائمة المؤقتة ، ومع عدم جواز طعن المتخلف في التسوية الودية التي اثبتها القاضي بناء على اتفاق الخصوم . (المادة ٤٨٧ من القانون) .

واذا تخلف ذوو الشأن جميعا اعتبر القاضي القائمة المؤقتة قائمة نهائية . (المادة ٤٧٨ من القانون) .

اما اذا لم تتيسر التسوية الودية أثبت القاضي مناقضات ذوي الشأن في قائمته المؤقتة وفصل فيها بحكم يقدر نصاب استئنافه بقيمة المناقضة دون اعتداد بقيمة حق الحاجز

المناقض أو بقيمة حصيلة التنفيذ . (المادتان ٤٧٩ و ٤٨٠ من القانون) .

فاذا صار الحكم في المناقضات نهائيا اكد القاضي القائمة النهائية على اساس قائمته المؤقتة وما انتهى اليه الحكم في المناقضات . (المادة ٤٨٢ من القانون) .

ولم ير الشارع في قانون المرافعات الحالي محلا لما كان القانون السابق يسمح به من فتح باب المعارضة في القائمة النهائية ، اكتفاء بقابلية الحكم في المناقضات للاستئناف ، مع قابلية الامر الصادر بالقائمة النهائية للتصحيح اذا حدثت فيه أخطاء مادية بحتة .

١٨ - تدعيم الدور الايجابي لكل من القاضي والنيابة العامة :

تدعيم الدور الايجابي للقاضي :

حرص الشارع في قانون المرافعات الحالي على ان لا يقف بالقاضي عند الدور السلبي تاركا الدعوى لمناضلة اطرافها يوجهونها حسب هواهم ووفق مصالحهم الخاصة ،

هذه الاجكام اذا كان صاحب الحق دائما بورقة تجارية واقتصر رجوعه على الساحب او المحرز او القابل او الضامن الاحتياطي لاحدهم . اما اذا اراد الرجوع على غير هؤلاء وجب عليه اتباع القواعد العامة في رفع الدعوى .

اما في ظل قانون المرافعات السابق فقد استقر القضاء على عدم جواز الاحالة بعد الحكم بعدم الاختصاص اذا كان ذلك راجعا الى سبب متعلق بالوظيفة ولم تكن علة ذلك الا على اساس فكرة استقلال الجهات القضائية بعضها عن البعض الآخر ، وهي فكرة لم يعد لها محل بعد تطور القضاء وانحصاره في جهتين تتبعان سيادة واحدة وبعد ان عمد الشارع منذ قيام الثورة الى توخيد جهات القضاء في مواد الاحوال الشخصية - راجع تقنين المرافعات في ضوء القضاء والفقه للإستاذ محمد كمال عبد العزيز ، ص ١٧ .

سرعة حسم المنازعات

لعدم تبويض الاحكام التى تتناول
الاثبات موضوعا واجراء .

كما لم يتعرض القانون الحالى
للكتاب الرابع من قانون
المرافعات السابق الخاص
بالاجراءات فى مسائل الاحوال
الشخصية^(١١) .

ومن جهة أخرى فقد استبعد
قانون المرافعات الحالى الباب
الثالث عشر من الكتاب الاول من
قانون المرافعات السابق الخاص
باعتراض الخارج عن الخصومة
على الحكم الصادر فيها ، اذ أن
هذا النظام كان يعمل به وفقا
لحكم المادة ٤٥٠ من القانون
السابق فى حالتين :

اولاهما : حالة من يعتبر الحكم
الصادر فى الدعوى حجة عليه
ولم يكن قد ادخل او تدخل فيها
اذا ثبت غش من كان يمثل او
تواطؤه او اهماله الجسيم . وقد
رأى القانون الحالى جعل هذه
الحالة من حالات التماس اعادة
النظر تقديرا منه بأنها تظلم من
شخص . يعتبر ممثلا فى
الخصومة وان لم يكن خصما
ظاهرا فيها فيكون التظلم من
الحكم اقرب الى التماس فى
هذه الحالة منه الى الاعتراض

المرافعات الحالى فى سبيل
تحقيق مزيد من هيمنة القاضى
على الدعوى الى اعطائه السلطة
فى تسييرها عن طريق حقه فى
تقدير قبول المستندات بعد
الموعد المحدد لها وحقه فى عدم
تأجيل الدعوى اكثر من مرة
لسبب يرجع الى الخصوم ،
وحقه فى تغريم من يتخلف عن
تنفيذ قراراته من الخصوم او من
العاملين بالمحكمة ، وحقه فى
تغريم طالب الاعلان الذى يعمد
الى ذكر بيانات غير صحيحة
عن موطن خصمه بقصد عدم
وصول الاعلان اليه وحقه فى
تغريم الخصم الذى يتخذ اجراء
او يبدى طلبا او دفعا او دفاعا
بسوء .

هذا وقد استبعد قانون
المرافعات الحالى الباب السابع
من الكتاب الاول من قانون
المرافعات السابق الخاص
باجراءات الاثبات لتجميعها
ومواد القانون المدني التى تتناول
الاحكام الموضوعية للاثبات فى
تقنين مستقل . « قانون الاثبات »

فمنحه مزيدا من الايجابية التى
تحقق هيمنته على الدعوى
اعتبارا بأن القضاء هو قبل كل
شئ وظيفة عامة لا ينبغى ان
تجرى على مشيئة الافراد .

وتحقيقا لذلك عمد الشارع فى
نصوص القانون الحالى الى البعد
عن الاخذ بالمعايير الجامدة
الضيقة واتجه الى الاخذ بمعايير
موضوعية مرنة تتسع لمزيد من
حرية تقدير القاضى ، ومن ذلك
تنظيم القانون للبطلان ، وحالات
الحجز التحفظى ، وحالات النفاذ
المعجل ، كما أن منها ما اتجه
اليه الشارع من عدم حصره
للحالات التى يجوز فيها للقاضى
الامر بادخال من لم يختصم فى
الدعوى على نحو ما كان يفعله
قانون المرافعات السابق ، بل ان
الشارع فى قانون المرافعات
الحالى أجاز للقاضى ادخال كل
من يرى ادخاله لمصلحة العدالة
او لاثبات الحقيقة . (المادة
١١٨ من القانون) .

ومن جهة أخرى اتجه
الشارع ايضا فى قانون

(٥٢) اما فى القانون السابق فانه اذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه او حضر المدعى عليه ولم يبد طلبات ما
شطب الدعوى ، ولم يكن القانون السابق يجيز الفصل فى غيبة المدعى عليه المتخلف فى الجلسة الاولى الا فى الدعوى
المستعجلة .

(٥٣) وكانت هذه المواعيد فى القانون السابق متين يوما بالنسبة للاستئناف والتماس اعادة النظر وفى المواد المستعجلة
خمس عشرة يوما .

(٥٤) وكان التصدى فى الحالة الاولى المشار اليها فى ظل القانون السابق جوازي للمحكمة .

(٥٥) وهذا الحكم لم يكن يسلم به القانون السابق .

(٥٦) اما فى ظل القانون السابق فان الاحكام التى تصدر اثناء سير الدعوى تكون قابلة للطعن متى كانت قد انتهت جزءا
من الخصومة او فصلت فى اساس النزاع فيها ولو كانت لا تحتمل التنفيذ الجبرى .

(المادة ٢٤١ من القانون
الحالى)

اما الحالة الثانية : فخاصة
بالدائنين او المدينين المتضامنين
او فى الالتزام غير قابل للتجزئة
اذا صدر حكم على دائن او مدين
آخر منهم - فتغنى عنها القواعد
العامة وحكم القانون المدنى فى
المادة ٢٩٦ منه الذى يقضى بأن
التضامن يقوم فيما يفيد وليس
فيما يضر .

وأخيرا فقد اسقط قانون
المرافعات الحالى الباب الثالث
من الكتاب الثالث من قانون
المرافعات السابق الخاص
بالتنصل من اعمال الوكيل
بالخصومة حتى يخضع التوكيل
بالخصومة لحكم القواعد العامة ،
شأنه فى ذلك شأن كل اخلال
بتعاقد من حيث البطلان
والتعويضات عن الضرر الذى
لحق الموكل من تصرفات
الوكيل ، خاصة وان تنظيم
القانون القائم للتنصل قد نقل من
القانون الفرنسى وهو محل نقد
هناك رغم ما يبرر الاخذ به
عندهم من وجود نظام وكلاء
الدعاوى الذى لا يعرفه القانون
المصرى (٦٢) .

تدعيم الدور الايجابى للنياية
العامة فى الدعوى
المدنية : (٦٣)

ايماننا من الشارع فى قانون
المرافعات الحالى بأن يمتد تمثيل
النياية العامة للمجتمع الى
مساومتها فى الدعوى المدنية
كلما اتصلت بمصالح المجتمع
حتى لا يحرم القضاء من عون
ضرورى او مفيد . فقد اتجه فى
القانون الحالى الى التوسع فى
الحالات التى تتدخل فيها النياية
العامة فى الدعاوى المدنية فأجاز
لها التدخل فى كل دعوى تتعلق
بالنظام العام أو الآداب . (المادة
٨٩ من القانون الحالى) .

واوجب عليها هذا التدخل اذ
عرضت فى الدعوى مسألة من
هذا القبيل ورأت المحكمة مناسبة
تدخل النياية العامة فيها فارسلت
اليها ملف القضية (المادة ٩٠
من القانون) كما اجاز الطعن
فى الاحكام التى تصدر فى
القضايا التى يوجب القانون او
يجيز لها التدخل فيها ولو لم تكن
قد تدخلت فيها وذلك اذا خالف
الحكم قاعدة من قواعد النظام
العام . (المادة ٩٦ من
القانون) .

ومن جهة اخرى استحدث
قانون المرافعات الحالى نظام
الطعن بالنقض من النائب العام
لمصلحة القانون لمواجهة
صعوبات تعرض فى العمل
وتؤدى الى تعارض القضاء فى
المسألة القانونية الواحدة ولا
يكون من سبيل الى عرضها على
المحكمة العليا لتقول كلمة القانون
فيها فتضع حدا لتضارب
الاحكام ، فحول النائب العام أن
يطعن بطريق النقض لمصلحة
القانون فى الاحكام الانتهائية أيا
كانت المحكمة التى اصدرتها
وذلك فى الاحكام التى لا يجوز
القانون للخصوم الطعن فيها وفى
الاحكام التى فوت الخصوم ميعاد
الطعن أو نزلوا فيها عنه على أن
لا يفيد الخصوم من هذا الطعن
(المادة ٢٥٠ من القانون
الحالى) ولا يتقيد هذا الطعن
بميعاد معين . (المادة ٢٥٢ من
القانون) (٦٤) .

المبحث الثالث

التوازن بين سرعة حسم
المنازعات والحفاظ على
ضمانات الدفاع

اشرنا فى مقدمة هذا البحث
الى ما اورده الشارع فى المذكرة .

(٥٧) المادة ٤٨٠ من قانون المرافعات السابق .

(٥٨) المادة ٣١٢ من قانون المرافعات الحالى مستبدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ وتنص هذه المادة على أنه : اذا عرض
عند التنفيذ اشكالا وكان المطلوب منه اجراء وقتيا فللمحضر ان يوقف التنفيذ او ان يمضى فيه على سبيل الاحتياط مع تكليف
الخصوم فى الحالين الحضور امام قاضى التنفيذ ولو بميعاد ساعة وفى منزله عند الضرورة ويكفى اثبات حصول هذا التكليف
فى المحضر فيما يتعلق برفع الاشكال ، وفى جميع الاحوال لا يجوز ان يتم التنفيذ قبل ان يصدر القاضى حكمه وعلى المحضر
ان يحرر صورا من محضره بقدر عدد الخصوم وصورة لقلم الكتاب يرفق بها اوراق التنفيذ والمستندات التى يقدمها اليه
المستشكل وعلى قلم الكتاب قيد الاشكال يوم تسليم الصورة اليه فى السجل الخاص بذلك . ويجب اختصام الطرف الملتزم
فى السند التنفيذى فى الاشكال اذا كان مرفوعا من غيره سواء بابتدائه امام المحضر على النحو المبين فى الفقرة الاولى او
بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى فاذا لم يختصم فى الاشكال وجب على المحكمة ان تكلف المستشكل باختصاصه فى ميعاد

سرعة حسم المنازعات



الضمانات المقررة حالياً ثم نعقب ذلك لما يجب أن يتضمنه القانون .

ثانياً : ماهي أهم الضمانات التي كفلها قانون المرافعات الحالي لمنع اساءة استعمال حق التقاضي ؟

١ - منع القانون قبول أى طلب او دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة بقرها القانون ، ونص على انه تكفى المصلحة المحتملة اذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق او الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه^(٦٧) .

٢ - كفل القانون للخصم الحق فى طلب تأجيل الدعوى لاتخاذ صفة معينة^(٦٨) .

٣ - نص القانون على قواعد خاصة بكيفية الاعلان أو التنفيذ بواسطة المحضرين^(٦٩) وقرر مسئولية المحضرين عن خطتهم فى القيام بوظائفهم^(٧٠) كما نص على قواعد خاصة فى حالة بطلان الاجراءات^(٧١) .

٤ - حدد القانون اسلوبا معيناً لاستعمال حق التقاضى كما حدد اختصاص المحاكم بنظر

سرعة حسم المنازعات ومبدأ الحفاظ على ضمانات الدفاع واضعين هدفاً لنا ان الخصومة القضائية المدنية انما هي وسيلة للحصول على العدل وليست سبيلاً يتسلل منه المبتطلون من محترفى الكيد وتجار الخصومة .

أولاً : ما هي الضمانات الاساسية للتقاضى :

اشرنا من قبل الى المبادئ الاساسية لتلك الضمانات وهي :^(٦٦)

١ - العلاقة المباشرة بين القاضى والخصوم او من ينوب عنهم .

٢ - المواجهة بين الخصوم .

٣ - علنية المرافعة .

ثم نتساءل بعد ذلك ما هي الضمانات التي كفلها القانون أو التي يجب أن يتضمنها القانون لمنع اساءة استعمال تلك الضمانات ؟

ونبدأ أولاً بعرض أهم

الايضاحية لقانون المرافعات المدنية والتجارية من « أن العدل لا بد أن يصل الى كل فرد ولا بد أن يصل اليه من غير موانع او تعقيدات ادارية » .

وان الرسالة الاولى والاخيرة للتشريعات الاجرائية^(٦٥) ، أن تكون أداة طيعة ومطية ذلولاً ، لعدل سهل المنال ، مأمون الطريق ، لا يحتفل بالشكل ، ولا يلوذ به الا مضطراً ، يصون به حقاً ، أو يرد به باطلاً - عدل خريص على سد الذرائع التي يتسلل منها المبتطلون ، من محترفى الكيد ، وتجار الخصومة - .

ولكننا نتساءل هل تحقيق العدل يكون بسرعة الفصل فى الخصومات حتى ولو أدت سرعة الفصل هذه الى التضحية ببعض الاساسيات فى ضمانات الدفاع ، أم أن مبدأ التيسير لا يعنى التضحية بتلك الضمانات وانما بالبحث عن سبيل آخر اليه .

من هنا كان رائدنا فى هذا البحث محاولة التوازن بين مبدأ

تحده له ، فان لم ينفذ ما أمرت به المحكمة جاز الحكم بعدم قبول الاشكال ولا يترتب على تقديم أى اشكال آخر وقف التنفيذ ما لم يحكم قاضى التنفيذ بالوقف ولا يعبرى حكم الفقرة السابقة على اول اشكال يقيمه الطرف الملزم فى السند التنفيذى اذا لم يكن قد اختصم فى الاشكال السابق .

(٥٩) تنص المادة ٣١٤ من قانون المرافعات الحالى على انه : اذا تغيب الخصوم وحكم القاضى .
(٦٠) تنص المادة ٣١٥ من قانون المرافعات الحالى على انه : اذا خسر المستشكل دعوان جاز الحكم عليه بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهاً ، وذلك مع عدم الاخلال بالتعويضات ان كان لها وجه .
(٦١) وكان هذا المملاك تقديراً من القانون لارتباط هذه الاجراءات بالقانون المنظم للاحكام الموضوعية لتلك المسائل على ان يترك الامر بعد الانتهاء من هذا القانون للفكرتين اللتين تتنازعان مكان المواد الاجرائية بين الابقاء عليها فى قانون المرافعات

الدعاوى المختلفة بما فى ذلك الاختصاص الدولى للمحاكم وأيضا كيفية تقدير قيمة الدعوى^(٧٢).

٥ - ألزم القانون المدعى عند تقديم صحيفة دعواه بواجبات معينة منها تأدية الرسم المقرر وتقديم كافة المستندات المؤيدة لدعواه ومذكرة شارحة - كما ألزم المدعى عليه فى جميع الدعاوى غدا المستعجلة والتي أنقص ميعاد الحضور فيها أن يودع قلم الكتاب مذكرة بدفاعه يرفق بها مستنداته قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل^(٧٣).

٦ - حدد القانون مواعيد معينة للحضور^(٧٤) وأجاز نقصها بأذن من قاضى الامور الوقتية^(٧٥).

٧ - فرض القانون على كل من قلم الكتاب وقلم المحضرين واجبات محددة بشأن قيد الدعوى وتسليم أصل الصحيفة وصورها الى قلم المحضرين لاعلانها وقيام القلم المذكور بواجباته فى ذلك الخصوص^(٧٦) ونص القانون على أن تحكم المحكمة بغرامة على من يتسبب من

العاملين فى تأخير الاعلان^(٧٧).

٨ - اجاز القانون - بناء على طلب المدعى عليه - اعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب ، وكان ذلك راجعا الى فعل المدعى^(٧٨).

٩ - لم يسمح القانون للمدعى أن يبدى فى الجلسة التى تخلف فيها خصمه طلبات جديدة أو أن يعدل أو يزيد أو ينقص فى الطلبات الاولى كما لم يسمح للمدعى عليه أن يطلب فى غيبة المدعى الحكم عليه بطلب ما^(٧٩).

١٠ - نص القانون على تغريم الخصم الذى يقدم فى جلسة المرافعة ، أول جلسة ، مستندا قبلته المحكمة كان فى امكانه تقديمه فى الميعاد المقرر قانونا اذا ترتب على قبوله تأجيل نظر الدعوى^(٨٠) . كما نص القانون على عدم جواز التأجيل لسبب واحد يرجع لاحد الخصوم اكثر من مرة ولفترة لاتزيد عن ثلاثة أسابيع ونص على تغريم من يتخلف من العاملين او الخصوم عن ايداع المستندات او

عن القيام بأى اجراء فى الميعاد المحدد واجاز للمحكمة ايضا الحكم بوقف الدعوى بدلا من الغرامة^(٨١).

١١ - قرار القانون للمحكمة الحق فى اصدار الامر بمحو العبارات الجارحة والمخالفة للأداب أو النظام العام من أية ورقة من أوراق المرافعات أو المذكرات^(٨٢).

١٢ - اجاز القانون لكل ذى مصلحة من الخصوم فى حالة عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى^(٨٣).

ثالثا : ما يجب ان يتضمنه قانون المرافعات الحالى من اجل منع اساءة استعمال حق التقاضى :

حق التقاضى شرع من اجل الحصول على العدل وليس لاستعماله وسيلة للكيد ومن هنا فان هذا الحق ليس حقا مطلقا وانما له حدود تحددها الغاية من استعماله ولذلك فانه اذا كان الشارع فى قانون المرافعات المدنية والتجارية قد قرر قواعد

او تضمينها القانون المنظم للاحكام الموضوعية .

(٦٢، ٦٣) تقنين المرافعات للاستاذ محمد كمال عبد العزيز ، ورسالتا للدكتوراه فى موضوع : دور النيابة العامة فى قانون

المرافعات ، دراسة تأصيلية مقارنة .

(٦٤) المراجع السابقة .

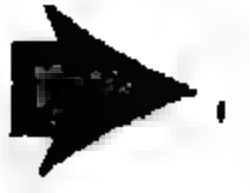
(٦٥) وقانون المرافعات المدنية والتجارية - بعد بحق - حجز الاساس فى بناء القوانين الاجرائية - المذكرة الايضاحية

للقانون - راجع ما سبق .

(٦٦) هذا البحث .

(٦٧) المادة ٣ من قانون المرافعات .

سرعة حسم المنازعات



معينة وحدد اجراءات بذاتها
لكيفية الالتجاء الى القضاء
وفرض واجبات على الخصوم

المبحث الرابع

أهم الاقتراحات

ويسر عليهم فيما فرضه وحدده
من قواعد واجراءات فان كل
ذلك من اجل اصابة الهدف
الاساسي الا وهو الحصول على
العدل فاذا جاء البعض « وهذا
البعض للأسف يتزايد من حين
لآخر » واتخذ من الخصومة
المعدنية وسيلة للكيد بدلا من ان
ينهج بها الطريق الطبيعي وهو
جعلها سبيلا الى العدل فانه يكون
قد اساء استعمال حق التقاضي .

ومن هذا النظر فانه يمكن
تقديم بعض الاقتراحات التي
نرى من شأنها الأخذ بها منع
محترفي الكيد وتجار الخصومة
من التسلل عن طريق الضمانات
المقررة للتقاضي الى تأخير
الفصل في الخصومة المدنية مما
يجعل العدل صعب المبال .

وهذه الاقتراحات هي
موضوع المبحث الرابع .

١ - زيادة الغرامة المقررة
على طالب الاعلان اذا تعمد ذكر
موطن غير صحيح للمعلن اليه .

٢ - اضافة فقرة جديدة الى
المادة ١٩ من قانون المرافعات
التي تنص على أنه « يترتب
البطلان على عدم مراعاة
المواعيد والاجراءات
المنصوص عليها في المواد ٦
و ٧ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ ، بأن
تنص الفقرة ٢ المقترحة على
تقرير مسؤولية من تسبب في
البطلان من الناحية الجنائية
والتأديبية فضلا عن مسؤوليته في
تعويض من تضرر من هذا
البطلان وكذلك اضافة فقرة
جديدة تقرر ذات المبدأ « أي
مسؤولية المحضرين الجنائية
والتأديبية » الى المادة ٢٦ من
القانون .

وهذا يستتبع تعديل نص
المادة ٦ فقرة ٢ اذ تنص تلك
الفقرة على أن « ولا يسأل
المحضرين الا عن خطئهم في
القيام بوظائفهم » وذلك بأن
يصير النص بعد التعديل :

ويسأل المحضرين عن كل
ما يشوب اعمالهم مخالفا لاحكام
القانون - وذلك لتقرير المسؤولية
التامة عن أي تقصير او انحراف
يقع منهم .

٣ - هدف قانون المرافعات
الحالي الى توحيد طريقة رفع
الدعوى وعمل على التيسير على
ذوي الشأن ونص على ضرورة
استيفاء صحيفة الدعوى ببيانات
محددة - فيكون من الطبيعي
الامر كذلك ان يحترم اصحاب
الشأن تلك القواعد
والاجراءات ، أما أن يأتي
البعض وكل همهم هو اشغال
جهة القضاء دون استيفاء الشكل
المقرر وتنفيذ ما توجبه تلك
القواعد فهذا يستوجب الحكم
بالجزاء المناسب ولذلك نرى
اضافة فقرة للمادة ٦٣ والمواد

(٦٨) المادة ٤ من قانون المرافعات .

(٦٩) المواد من ٥ الى ١٨ من قانون المرافعات .

(٧٠) المادة ٦ فقرة ٦ من قانون المرافعات .

(٧١) المواد من ١٩ الى ٢٤ من قانون المرافعات .

(٧٢) المواد من ٢٨ حتى ٦٣ والمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(٧٣) المادة ٦٥ من قانون المرافعات .

(٧٤) المادة ٦٦ من قانون المرافعات .

(٧٥) المادة ٦٦ فقرة ٣ من قانون المرافعات .

(٧٦) المادتان ٦٧ و ٦٨ من قانون المرافعات .

المماثلة التي تنص على كيفية أو طريقة الالتجاء للقضاء^(٨٤)؛ تنص على أنه إذا لم يراع صاحب الشأن الشكل المطلوب وما توجبه تلك القواعد فإن للمحكمة أن تحكم عليه بغرامة كذا . . .

٤ - زيادة الغرامة التي تحكم بها المحكمة على من يتسبب من العاملين بقلم الكتاب أو المحضرين باهماله في تأخير الاعلان - إذ أن الغرامة المقررة حاليا طبقا لنص المادة ٦٨ من قانون المرافعات لا تقل عن جنبيه ولا تجاوز عشرة جنيهاً وهذه الغرامة في حديها الأدنى والأقصى غير رادعة ؛

٥ - تقرير غرامة على الخصوم حالة عدم حضورهم وبقيت الدعوى مشطوبة ٦٠ يوماً دون أن يطلب أحد من الخصوم السير بها . م ٨٢ من القانون .

٦ - زيادة الغرامة المقررة في حالة قبول المحكمة لمستند كان في الامكان تقديمه قبل الجلسة وترتب عليه تأجيل نظر الدعوى إذ أن الغرامة المقررة حاليا طبقا لنص المادة ٩٧ من

قانون المرافعات لا تقل عن ثلاثة جنيهاً ولا تجاوز عشرين جنيهاً - وهي في حديها الأدنى والأقصى غير رادعة .

٧ - فرض غرامة على من تسبب في أي عبارة من العبارات الجارحة أو المخالفة للآداب أو النظام العام في أية ورقة من اوراق المرافعات أو المذكرات وقررت المحكمة الامر بمحوها طبقا للمادة ١٠٥ من قانون المرافعات .

٨ - زيادة الغرامة التي تحكم بها المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها إذ أن الغرامة المقررة حاليا لا تجاوز عشرة جنيهاً وهي غير كافية إزاء عدم مراعاة قواعد الاختصاص وهي قواعد ملزمة م ١١٠ من القانون .

٩ - زيادة الكفالة المقررة على طالب رد القاضى إذ أن الكفالة الحالية لطلب الرد ٢٥ جنيهاً وذلك حتى لايسرف البعض دون مقتضى للالتجاء الى ذلك السبيل بهدف تعطيل الفصل في الدعاوى . م ٣/١٥٣ من قانون المرافعات .

١٠ - تقرير مسئولية من يتسبب في بطلان العمل طبقا للمادة ١٦٨ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لايجوز للمحكمة اثناء المداولة ان تسمع احد الخصوم أو وكيله الا بحضور خصمه ، أو أن تقبل اوراقا أو مذكرات من احد الخصوم دون اطلاع الخصم الاخر عليها والا كان العمل باطلا .

١١ - زيادة الغرامة المقررة في المادة ٤٣ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٨ والتي تنص على أنه إذا حكم بصحة كل المحرر فيحكم على من أنكره بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تجاوز خمسين جنيهاً ، وايضا زيادة الغرامة المقررة في المادة ٥٦ والتي تنص على أنه إذا حكم بسقوط حق مدعى التزوير في ادعائه أو برفضه حكم عليه بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهاً ولا تجاوز مائة جنيهاً ، وذلك حتى تصير تلك الغرامة رادعة وممانعة لكل من يحاول الادعاء بالتزوير دون مسوغ أو انكار أو محرر دون أي أساس .

(٧٧) المادة ٦٨ فقرة ٢ من قانون المرافعات .

(٧٨) المادة ٧٠ من قانون المرافعات وهي مستبدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ .

(٧٩) المادة ٨٢ فقرة ٢ من قانون المرافعات .

(٨٠) المادة ٩٧ من قانون المرافعات .

(٨١) المواد من ٩٨ الى ١٠٠ من قانون المرافعات .

(٨٢) المادة ١٠٥ من قانون المرافعات .

(٨٣) المادة ١٣٤ من قانون المرافعات .

(٨٤) راجع ما ورد في المبحث الثاني من هذا البحث .

تأصيله - حالاته - معاده

إجراءاته - الحكم فيه

للاستاذ / سعيد عبدالسلام - القاضي بمحكمة كفر الشيخ



بات لزاما على أن اوضح حالات هذا الاستئناف الوصفى للحكم .

« حالاته »

طالما أن التظلم من وصف الحكم يثير مسألة قانونية بحته وهي مخالفة القانون فإنه لايجوز فى أى حالة يعترف فيها القانون بسلطة تقديرية للمحكمة^(٢) لانه أيا كان القانون الجديد يعترف للمحكمة بسلطة تقديرية كاملة فى النفاذ المعجل والكفالة فإنه لايجوز التظلم من وصف الحكم^(٣) إذا امرت المحكمة بشمول الحكم بالنفاذ المعجل أو رفضت هذا الامر كذلك إذا اشترطت الكفالة أو اعفت منها ويمكن أن نحصر حالات التظلم فى صورتين :-

الصورة الاولى وهى :-

(أ) طلب التنفيذ :- يرفع طلب التنفيذ من المحكوم له بغرض الاعتراف بالقوة التنفيذية للحكم وذلك إذا ادعى أن المحكمة قد وصفت خطأ الحكم بأنه ابتدائى فى حين أنه فى حقيقة الامر حكم انتهائى . كذلك إذا نصت فى حكمها صراحة على عدم شموله

المادة (٢٩١) من قانون المرافعات . والتي جاء نصها (يجوز التظلم أمام المحكمة الاستئنافية من وصف الحكم) ونظرا لان وصف الحكم بأنه ابتدائى أو انتهائى يؤثر فى صلاحيته للتنفيذ وقد تخطىء المحكمة فى وصف الحكم الصادر منها ولذلك يجيز القانون التظلم من هذا الوصف لتصحيح هذا الخطأ . فالمقصود بهذا التظلم لتصحيح ما وقعت فيه محكمة أول درجة من خطأ قانونى فى وصف الحكم يؤثر فى قوته التنفيذية . (١)

ورغم أن هذا التظلم يرفع أمام المحكمة الاستئنافية ولذلك يطلق عليه أيضا الاستئناف لانه لايتناول موضوع الحكم وإنما ينصب على وصف إجرائى فقط يؤثر فى قوته التنفيذية . فهو فى حقيقته طريق خاص للطعن فى الحكم بسبب عيب معين هو مخالفته للقانون بشأن قوته التنفيذية . ولعل القارئ الكريم أن يجد فى هذا التأصيل ما يكون قد أوضح فكرة الاستئناف الوصفى للحكم ثم أجد نفسى وقد

مقدمة :- ... إجراءاته . لما كان وصف الحكم يؤثر فى قوة الحكم التنفيذية فقد بات لزاما علينا أن نوضح التظلم من ذلك الوصف وهو موضوع لم يعالج بشكل مجدى فى فقه المرافعات ولذلك أليت على نفسى الا اذكر وسعا فى أن أطرق هذا المجال بفكر جديد فى ظل قواعد قانون المرافعات وأحكام محكمة النقض المصرية فى هذا الصدد ولذلك أردت تأصيل هذا المقال بتقسيم البحث فيه الى مايعنى القارئ والباحث فى ظل فقه المرافعات أن يجد مايشفى الصدور بفكر قانونى جديد

« تأصيل الاستئناف الوصفى »

لما كان البحث فى قواعد وفقه المرافعات يعتمد بصفة كلية أساسية على مواد القانون وآراء الشراح وأحكام محكمة النقض فى هذا المجال ولذلك حرصت على أن تكون معالجة الاستئناف الوصفى نابعة بل على هدى ما عن لى من بحوث فى هذا الصدد ولكى يكون لكل باحث ينبوع يروى به فقد كانت هذه الفكرة مستوحاة من نص

بالنفاذ المعجل في حين أنه نافذ
نفاذاً معجلاً بقوة القانون (٤)

الصورة الثانية وهي :-

(أ) طلب منع التنفيذ :-

يرفع هذا الطلب بطبيعة الحال من المحكوم عليه ويهدف من وراء ذلك نفى القوة التنفيذية عن الحكم وذلك إذا ادعى أن المحكمة قد وصفت خطأ الحكم بأنه إنتهائي مع أنه في حقيقته حكم ابتدائي غير قابل للتنفيذ . وبعد هذا البيان ينبغي التعرض لبحث اجراءات هذا الاستئناف الوصفي .

إجراءاته ،

لما كان المقصود بالاستئناف الوصفي هو التظلم من وصف الحكم فإنه يرفع أمام المحكمة الاستئنافية أى محكمة الدرجة الثانية بالنسبة للمحكمة التي أصدرت الحكم . فإذا كان الحكم صادراً من المحكمة الجزئية رفع التظلم الى المحكمة الكلية وإذا كان صادراً من المحكمة الابتدائية فإنه يرفع الى محكمة الاستئناف .

ويرفع التظلم بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ولكن

القانون يختصر ميعاد الحضور فيه فيجعله ثلاثة أيام على خلاف القاعدة العامة وذلك لسرعة الفصل فيه وهو كطريق خاص للطعن في الحكم يجوز أن يرفع مستقلاً عن الاستئناف بل يجوز أن يرفع دون استئناف الحكم إطلاقاً ولكن يجوز أيضاً أن يرفع مع استئناف الحكم في الموضوع .

وقد أجاز المشرع في هذه الحالة إيداء التظلم في الجلسة أثناء نظر الاستئناف المرفوع عن الحكم وذلك تطبيقاً للقاعدة العامة في الطلبات العارضة عملاً بالمادة ١٢٣ مرافعات .

ولا يرتب رفع ذلك الاستئناف أو التظلم أى أثر بالنسبة للتنفيذ . فإذا كان التنفيذ قد بدأ فإن طلب منع التنفيذ لا يؤدي الى وقفه وكذلك فإن التنفيذ لا يبدأ لمجرد طلب التنفيذ من المحكمة الاستئنافية . وإنما يؤثر في التنفيذ الحكم في التظلم فعلاً .

وبعد بيان تلك الاجراءات التي سبق بيانها في الشرح السابق نوضح في البند التالي ميعاد ذلك الاستئناف .

ميعاده ،

نظراً لأهمية هذا التظلم من وصف الحكم تعددت آراء الفقهاء في هذا الصدد واتجهت العديد من النواحي والاتجاهات المتباينة .

ولما كان القانون لم يحدد ميعاد للتظلم لذلك اتجه الرأي الغالب (٥) إلى أنه يجوز التظلم في أى وقت إلا أننا نذهب الى عكس ذلك ونتفق في الرأي من أن التظلم أياً كانت طريقة رفعه بعد تجريح للحكم وطعن فيه ينصب على شقه المتعلق بالوصف وهو استئناف بكل معنى الكلمة يجب أن يرفع في الميعاد (٦)

وقد اعترض البعض على ذلك بأن التظلم من وصف الحكم ليس استئنافاً وإنما هو طريق خاص للطعن في الحكم يتعلق بوصفه أى بقوته التنفيذية لا بالموضوع إلا أنه من الميسور الرد على ذلك الرأي بأن نص المادة ٢٩١ مرافعات قد جاء نصها أنه يجوز التظلم أمام المحكمة الاستئنافية من وصف الحكم فإنه يفهم من سياق هذا النص أن التظلم مثل الاستئناف لا بد أن يقام في

(١) مراجع د. وجدى راغب قواعد التنفيذ القضائي في قانون المرافعات ص ١٩٨٣ مرجع عام ١٩٧٤ .

(٢) راجع محكمة استئناف اسكندرية ١٩٦٢/٣/٣١ المجموعة الرسمية ٦٠ ص ٦٩٢ وراجع د. أبو هيف . طرق التنفيذ ص ١٠٢ رقم ١٥٣ .

(٣) راجع د. فتحى والى ص ٧٨ - ٨٠ عكس ذلك د. وجدى راغب طرق التنفيذ القضائي في قانون المرافعات ص ٨٤ .

(٤) راجع محمد على راتب ونصر الدين كامل ج ٢ ص ١٧١ رقم ٤٨٠ .

(٥) راجع د. محمد حامد فهمى . التنفيذ ص ٣٦ رقم ٤٧ راجع د. عبد الباسط جيمى : نظام التنفيذ ص ٢٢٣ رقم ٢٩ .

(٦) راجع د. محمد حامد فهمى التنفيذ ص ٣٦ رقم ٤٧ عكس ذلك الدكتور . رمزى سيف ص ٥٥ رقم ٥٤ .

(٧) راجع د. وجدى راغب التنفيذ القضائي في قانون المرافعات عام ١٩٧٤ ص ٨٦ هامش (١) .

(٨) راجع محكمة استئناف القاهرة في ١٩٦٢/٢/٢٦ المجموعة الرسمية ٦٠ ص ٦٣١ مشار اليه في د. وجدى راغب المرجع السابق هامش (٢) ص ٨٦ - ٨٧ .

الاستئناف الوصفي

المواعيد احتراماً للحكم وعدم التجريح فيه فعلى الأقل لا بد أن يحترم الشكل الذى يفهرغ فيه... (٧)

وقد استقرت أحكام القضاء على أنه إذا رفع التظلم استقلالا دون استئناف الحكم فإنه يصبح غير مقبول بفوات ميعاد الاستئناف فى الحكم (٨) سواء فات من هذا الميعاد قبل رفع التظلم أو اثناء نظره وذلك لأنه بفوات ميعاد الاستئناف يصير الحكم انتهائيا ولا تكون هناك مصلحة من التظلم إذ أن الحكم أصبح جائز التنفيذ بصرف النظر عن وصفه السابق ...

ولكن تبدو أهمية الرأى الغالب فى الفقه إذا رفع الاستئناف فى الحكم ففي هذه الحالة لا يصير الحكم انتهائيا الا بعد الفصل فى الاستئناف ولذلك يجوز رفع التظلم فى أى وقت أثناء نظر الاستئناف دون التقيد بميعاد معين وإن كان يلزم وفقا للقواعد العامة فى الطلبات

العارضه أن يقدم قبل قفل باب المرافعة فى الدعوى . كما سبق القول فى تأصيل فكرة الاستئناف الوصفى .

ويجوز رفع التظلم قبل البدء فى التنفيذ تفاديا لوقوعه . كما يجوز تقديمه بعد ذلك فإذا كان التنفيذ قد تم (٩) يطلب المتظلم أيضا من المحكمة إزالة ما تم وإعادة الحال الى ما كانت عليه قبل التنفيذ .

الحكم فى الاستئناف الوصفى .

لما كان البحث يجد ضرورة فى نصوص القانون فإن الحكم فى وصف الحكم قد جاء فى نص المادة ٢٩١ من قانون المرافعات .

(أنه يحكم فى التظلم مستقلا عن الموضوع) ويستفاد من سياق تلك الفقرة الأخيرة من النص سالف الذكر . أنه يجب على المحكمة أن تفصل فيه فورا دون انتظار لتحقيق الموضوع المطروح عليها فى الاستئناف أن

كان قد رفع والحقيقة أنها إذا فصلت فى الاستئناف الاصلى فلا حاجة لأن تفصل فى التظلم من الوصف (١٠)

ومن ناحية أخرى فإن المحكمة ليست فى حاجة الى تحقيق الموضوع للفصل فى التظلم إذ أن سلطتها تنحصر فى مراقبة صحة تطبيق القانون بالنسبة لوصف الحكم بغرض صحته من حيث الموضوع (١١)

فإن للبحث بقية تأتى فى معال آخر ولعللى بذلك المجهود المتواضع من البحث القانونى أكون قد قدمت للباحث فى مجال حكمها فى التظلم لا يقيدما عند نظر الاستئناف الاصلى فى الموضوع . فيجوز للمحكمة الاستئنافية ان تستجيب لطلب منع التنفيذ ثم تؤيد الحكم عند الفصل فى الاستئناف الاصلى . ويرجع ذلك الى اختلاف موضوع كل من الحدين .

(٩) راجع د. فتحى والى . المرجع السابق ص ١١١ راجع محكمة القاهرة الابتدائية ١٩٦٩/١٢/٢٧ . راجع المحاماة عدد ٥٠ ص ١٤٣ بأن تمام التنفيذ يعنى المصلحة فى التظلم من وصف النفاذ .
(١٠) راجع نقض مدنى ١٩٦٣/٥/١٦ مجموعة الاحكام ١٤ ص ٦٧٧ .
(١١) راجع محكمة استئناف القاهرة ١٩٦٢/٢/٢٦ المجموعة الرسمية ٦٠ ص ٦٣١ راجع المحاماة عدد ٣٢ ص ٦٧٢ .
(١٢) راجع نقض مدنى ١٩٦٤/١/١٦ مجموعة الاحكام ١٥ ص ٩٨ .
وراجع نقض مدنى ١٩٦٤/١١/١٦ مجموعة الاحكام ١٥ ص ٨٩١ .

ولكن الحكم في التظلم من الوصف يفصل قطعيا (١٢) في وصف الحكم ولذلك فإنه يستنفذ سلطة هذه المحكمة الاستئنافية بالنسبة لهذا الوصف فإذا قضت بأن الحكم ابتدائي فإنه لا يجوز لها عدم قبول الاستئناف الاصلى بحجة أنه حكم انتهائي وإذا قضت بأنه حكم انتهائي فلا يجوز لها قبول استئنافه .

وأخيرا . فإنه يترتب على الحكم في التظلم أثره في التنفيذ فتتحدد قوة الحكم التنفيذية على ضوء ما يقضى به بالنسبة لوصفه . وأخيرا وليس أخيرا

القانون والقارئ العابر ما عني لى من فكر فى هذا المجال وإنى لا تقدم بكل شكر واعتزاز لكل فقيه استقيت من منهجة ما ساعدنى على ابراز تلك الفكرة المتواضعة فى هذا الخضم الزاخر لفقه قانون المرافعات المدنية والتجارية ...

تحريم الهدايا إلى الحاكم

ورد بكتب السنة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عثى رجلا يقال له ابن اللثبية يقوم بجمع صدقات المسلمين ، وبعد أن قام الرجل بجمعها جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وقال له : هذا لكم وهذا أهدي إلى ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم وصعد المنبر ، وحمد الله وأثنى عليه ثم قال :

ما بال العامل نبعثه فيأتى فيقول ، هذا أهدي إلى ، فهل لو جلس فى بيت أبيه وأمه ، أهدى له أم لا ؟ .. والذى نفسى بيده ، لا يأتى بشيء إلا جاء يوم القيامة يحمله على رقبتة ، إن كان بعيرا له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تبعر .. ثم رفع يديه وقال : ألا هل بلغت ؟ .. ألا هل بلغت ؟ ..

ميعاد الطعن بالالغاء في القرار الإداري

للاسـتاذ / السـعيد ابراهيم قصـة المحامي

دعوى الالغاء أو الطعن بالالغاء برفعها صاحب المصلحة الى القضاء الإداري يطلب فيها الغاء قرار إداري غير مشروع وقبل أن نتعرض لميعاد الطعن بالالغاء في القرار الإداري نوجز خصائص دعوى الالغاء :

١ - دعوى الالغاء طعن قضائي بمعنى أنه يرفع لجهة قضائية بالمعنى الصحيح لا معقب عليها من جهة أو هيئة أخرى .

٢ - دعوى الالغاء هي طريق الطعن الأصلي بالنسبة لالغاء القرارات الإدارية الا اذا نص القانون صراحة على طريق خاص من طرق الطعن بالالغاء .

٣ - دعوى الالغاء تمثل قضاء موضوعيا وليس شخصيا ومعنى ذلك أن رافع الدعوى لا يختصم الإدارة ولكنه يختصم قرارا إداريا معيبا ويطلب من القضاء تقدير عدم مشروعيته والحكم بالغاؤه .

ويطلق على دعوى الالغاء اصطلاحات أخرى مثل الطعن بسبب تجاوز السلطة وطلب الالغاء وكل هذه الاصطلاحات مترادفة ومعناها واحد ودعوى الالغاء هي الاصطلاح السائد عندنا فقها وقضاء .

وفي جمهورية مصر العربية تباشر محاكم القسم القضائي بمجلس الدولة نوعين من (١) ولاية الالغاء . (٢) ولاية التعويض .

ومحل هذا البحث هو ميعاد الطعن بالالغاء اما شروط قبول دعوى الالغاء فسوف نتناوله في بحث آخر ان شاء الله ميعاد الطعن بالالغاء :-

حدد المشرع ميعادا قصيرا ترفع خلاله دعوى الالغاء والا فانها لا تقبل اذا مارفعت بعد فوات الميعاد وميعاد الطعن مستون يوما في القانون المصري حيث أوجبت المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ان يقدم الطعن خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ولم يتغير شرط المدة في القانون الحالي لمجلس الدولة عنه في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي استحدث هذا الطعن لأول مرة ويلاحظ أن هذه المدة هي عين المدة المقررة للطعن في القرارات الإدارية بالالغاء .. الا أن مدة الطعن الاول بالالغاء تسري من تاريخ العلم بالقرار أما ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فإنه يسري من تاريخ صدور الحكم وبالنسبة الى طعن الخارج عن الخصومة على

النحو السابق فإن قضاء المحكمة مستقر على أن ميعاد الستين يوما المقررة للطعن في الاحكام أمام المحكمة الادارية العليا لا يسرى بالنسبة الى ذى المصلحة الذي لم يعلن الا من تاريخ علمه اليقيني بالحكم . وحكمة تحديد هذا الميعاد الفصير نسبيا حرص مزدوج يهدف الى عدم ترك أعمال الإدارة عرضة للطعن فيها زمنا طويلا وفي نفس الوقت توفير عنصر الثبات الاستقرارى للمراكز القانونية المكتسبة لكي تتحقق بعد الستين يوما بشرط الا يكون القرار المطعون فيه مخالف لنص صريح في القانون أو يتعارض مع النظام العام فيجوز في هذه الحالات الطعن في القرار في أى وقت ويلاحظ في هذا المجال .

أن الأصل أن رفع الدعوى يخضع للمواعيد العادية الا أن القانون حدد ميعاد لرفع دعوى الالغاء وبذلك يكون القصد الوارد على الميعاد بالنسبة الى دعوى الالغاء جاء على خلاف الأصل فهو في حقيقة الامر استثناء لا يجوز القياس عليه أو التوسع فيه ويتفرع عن ذلك أن ميعاد الستين يوما فاصر على دعوى الالغاء دون دعوى القضاء الكامل ومن ثم لا ينسحب هذا الميعاد على دعوى التعويض



عن القرارات الادارية لهذا يخضع للمدد العادية للتقاضى . وهذا ما قضت به المحكمة الادارية العليا من أنه اذا ثبت أن الدعوى فى حقيقتها تدور حول منازعة خاصة بمرتب فلا يخضع للميعاد المقرر فى حدود دعاوى الالغاء وعلى هذا الاساس يكون الدفع بانقضاء الميعاد متعلق بالنظام العام فلا يملك القضاء أو الخصوم تعديله زيادة أو نقصا وينبنى على ذلك أنه يجوز ابداءه فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا كما يتعين على المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها وعلى هذا رأى استقر قضاء مجلس الدولة .

والمرجع فى حساب مدة الطعن الى قواعد قانون المرافعات وعلى هذا الاساس فإن يوم صدور الحكم لا يحسب فى ميعاد الستين يوما التى يجب أن يتم الطعن خلالها ويمتد الميعاد وفقا للضوابط المقررة فى قانون المرافعات كما تضاف اليه مواعيد المسافة وفقا لذات القانون ، عليا « ن ٣١/٣/١٩٦٢ نص فى ٣٠/١١/١٩٦٣ .

هذا ولقد قاست المحكمة الادارية العليا ميعاد الطعن فى الاحكام على ميعاد رفع دعوى الالغاء من حيث قطع الميعاد ووقته فهى تقرر فى حكمها الصادر فى ١٨/١١/٦١ أن ما قضت به المحكمة من حيث ما يطلب المساعدة القضائية من أثر قاطع لميعاد رفع الالغاء أو بالاحرى حافظ له وينسحب

لحين صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول أو الرفض .

يصدق كذلك بالنسبة الى ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا لاتخاذ كل من الميعادين من حيث وجوب مباشرة اجراء رفع الدعوى أو الطعن قبل انقضائها والاثار القانونى المترتب على مراعاة المدة المحددة فيها أو تقويتها من حيث قبول الدعوى أو الطعن أو سقوط الحق فيهما وبالتالي إمكان طلب الغاء القرار الادارى أو الحكم المطعون فيه أو امتناع ذلك على صاحب الشأن المتخلف .

على أن سبيل الطعن قد يستغلق ولو لم تنقضى المدة أو قبل ذو المصلحة الحكم وبهذا المعنى تقرر المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى أول يونيه ١٩٥٧ أن تنازل المدعى عن دعوى رفعها امام المحكمة الادارية يفقده الحق فى الطعن امام المحكمة الادارية العليا لان الخصومة أصبحت منتهية فى تلك الدعوى فلا تقبل منه العودة لاثارة تلك المنازعة فبى الموضوع ذاته امام المحكمة الادارية العليا .

تحديد بدء سريان الميعاد :

يسرى ميعاد رفع دعوى الالغاء ابتداء من تاريخ نشر القرار الادارى محل الطعن أو اعلانه لصاحب الشأن وعلى ذلك فإن النشر والاعلان هما الوسيطان اللتان يتحقق بهما قانون علم الافراد بالقرارات

الادارية وقد استقر القضاء الادارى سواء فى فرنسا أو عندنا على أن التفرقة بين النشر والاعلان ترجع فى أساسها الى تقسيم القرارات الادارية الى تنظيمية وفردية فيسرى ميعاد الطعن من تاريخ النشر بالنسبة للقرارات الفردية .

وهذه القاعدة ليست مطلقة وإنما ترد عليها بعض الاستثناءات اذ يتطلب القضاء احيانا النشر بالنسبة لبعض القرارات الفردية والاعلان بالنسبة لبعض القرارات التنظيمية .

نظرية العلم اليقيني :

هذه النظرية من خلق القضاء الادارى لانه قضاء انشائى ومؤداها أن علم صاحب الشأن بمضمون القرار الادارى ومحتوياته علم حقيقيا يقينيا يقوم مقام النشر والاعلان ويبدأ من

تاريخ ثبوت ذلك العلم سريان ميعاد الطعن بالالغاء ومن ثم فلا يصح أن يكون العلم ظنيا أو افتراضيا وعلى الادارة بحث اثبات العلم اليقيني فى حالة

احتجاجها به ودفعها بعدم قبول دعوات الطعن بناء على علم الطاعن بالقرار علما يقينيا وعدم طعنه فى الميعاد .

كيفية تحديد بدء سريان الميعاد فى حالة سكوت الادارة حالة القرار السلبي :-

حرص المشرع عندنا على تنظيم هذه المسألة أو نص فى

ميعاد الطعن بالالغاء

قوانين مجلس الدولة المتعاقبة على وضع حل لها فنجد القانون الحالي للمجلس .

يقضى بأن ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلب الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن به ينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئيسية ويجب أن يثبت فى التظلم قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مستبها وبغير فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن فى القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ الستين يوما المذكورة .

وبناء على هذا يعتبر سكوت الادارة مدة ستين يوما دون أن ترد على التظلم قرينة على وجود قرار ضمنى بالرفض ولكن القضاء الادارى عندنا ذهب الى اعتبار هذه القرينة بسيطة بحيث تنتفى بقرائن اخرى تستفاد من مسلك جهة الادارة .

فإذا ثبت أن الجهة الادارية اتخذت مسلكا ايجابيا ايجابيا ازاء التظلم وانها لا تزال تفحصه

وهناك ما يدل على اتجاهها نحو الاقتناع بوجهة نظر المتظلم والتسليم بطلباته فى مثل هذه الحالة تنتفى قرينة الرفض الضمنى ومن ثم فإنه يتعين القول بامتداد ميعاد الطعن واستمرار انقطاع هذا الميعاد والى أن تفصح جهة الادارة عن رأيها وتحدد موقفها بقرار صريح وقد أكدت محكمة القضاء الادارى هذا الاتجاه فى كثير من أحكامها .

كيفية حساب ميعاد الطعن :-

يرجع فى ذلك الى نص المادتين ٢٠ ، ٢٣ من قانون المرافعات وطبقا لنص المادة ٢٠ لا يحسب اليوم الذى حدث فيه النشر أو الاعلان أو العلم اليقيني وإذا كان اليوم الاخير عطلة رسمية فإن الميعاد يمتد بناء على نص المادة ٢٣ الى أول يوم عمل بعده وإذا وقعت العطلة فى خلال الميعاد فلا تأثير لها ولا يعول عليها فى حساب المدة كما جاء بنص المادة ١٨ من القانون رقم ١٩٧١/٦٥ ، ١٩٧٣/١٣ ، ٥٤٢ ، ١٩٧٥/١٠٠ ، ٩٥٢/٧٥ لسنة ١٩٧٦ وقد جاء فيها : إذا صادف آخر ميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعدها .

حالة امتداد ميعاد الطعن :-

يلاحظ أن تحديد ميعاد الطعن بستين يوما يعتبر مسألة من النظام العام فلا يمكن مده أو

تعديله حتى ولو كان ذلك باتفاق صريح مع الادارة وانما المشيع وحده هو الذى يستطيع مد هذا الميعاد أو دفعه وهو لا يفعل ذلك الا فى ظروف استثنائية ولكن بالرغم من أن ميعاد الطعن من النظام العام يمتد فى حالات ثلاث :-

- ١- حالة التظلم الادارى .
 - ٢- حالة رفع الدعوى امام محكمة غير مختصة .
 - ٣- حالة المعافاة القضائية .
- أولا : حالة التظلم الادارى :-

قد يلجأ صاحب المصلحة الى الادارة نفسها يتظلم أمامها من القرار الذى يتضرر منه وذلك قبل أن يسلك طريق الطعن القضائى فيه بمثل هذا التظلم الادارى الموجه الى مصدر القرار أو الى السلطة الرئاسية اذا قدم فى الميعاد المحدد للطعن فإنه يقطع سريان ميعاد الطعن بالالغاء ولكنه لكى ينتج الطعن الادارى اثر فى قطع ميعاد دعوى الالغاء يجب أن يتوافر فيه شروط معينة وهى أن يكون حاسما فى معناه متضمنا ما يريده المتظلم من الغاء القرار الادارى أو تعديله بالنسبة له وأن يقدم التظلم الى الجهة الادارية المختصة والا فانه لا يقطع الميعاد ورغم ذلك نلاحظ أن القضاء الادارى - يخفف من حدة هذا الشرط لمصلحة المتظلم فيعتبر التظلم الادارى ولو الى جهة غير مختصة قاطعا للميعاد فمثلا اذا وجه الطاعن تظلمه الى وزير غير مختص فان هناك



التزاما قانونيا على هذا الوزير بأن يحيل التظلم الى الوزير المختص وهذا القضاء فيه تخفيف على المتظلم الذي قد يخطئ في معرفة الجهة المختصة نظرا لتعدد الجهاز الاداري كما يجب أن يقدم التظلم في نفس ميعاد الطعن بالالغاء وبالإضافة الى هذه الشروط يجب أن تكون هناك فائدة موجودة من التظلم ومعنى ذلك اذا افصححت الادارة عن موقفها من أنها لن تستجيب لاي تظلم في موضوع معين وجب على صاحب المصلحة أن يلجأ مباشرة الى القضاء الاداري -

فاذا اصر على الالتجاء للادارة فإن تظلمة يكون عديم الاثر في قطع ميعاد الطعن بالالغاء . بحيث اذا مضى على علمه بالقرار أكثر من ستين يوما قفل باب الطعن بالالغاء في وجهه نهائيا .

وحكمة التظلم الاداري كما اوضحتها محكمة القضاء الاداري في حكم بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٠ . نتحصل في أن تتاح الفرصة للجهة الادارية لتعدل عن قرارها . فتلغى الطاعن مؤونة التقاضي في شأنه ويتفرع عن ذلك أن التظلم الاداري الذي - يقطع الميعاد هو التظلم الذي يقدم ضد قرار قابل للتظلم منه اذ أن شأن هذا التظلم أن يتيح للادارة الفرصة في إعادة النظر في القرار اما اذا كانت القوانين واللوائح تنص على أن القرار

نهائي أو قطعي بحيث لا تملك الادارة العدول عنه فإن ميعاد رفع دعوى الالغاء يسري في هذه الحالة من تاريخ نشر القرار أو اعلانه لصاحب الشأن ولايجري التظلم الاداري في قطع الميعاد مع ملاحظة أن تقديم التظلم الاداري نداء الى الادارة بمتع صاحب الشأن من رفع دعوى الالغاء دون أنتظار الفصل فيه عينها لانه ليس هناك ما يمنع من أن يقوم التظلم الاداري الى جانب التظلم القضائي .

ثانيا : حالة رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة :-

قد يخطئ صاحب المصلحة في معرفة المحكمة المختصة بالالغاء فيرفع دعواه الى محكمة غير مختصة في هذه الحالة يعتبر رفع الدعوى ولو أنه لمحكمة غير مختصة قاطعا للميعاد وذلك قياسا على حالة التظلم الاداري بل أن هذه الحالة اقوى في الدلالة على تمسك صاحب الشأن بحقه والمطالبة بأنقضائه ويشترط ايضا في هذه الحالة أن يتم رفع الدعوى الى المحكمة غير المختصة في ميعاد الطعن بالالغاء أي في خلال الستين يوما ، وقد استقر القضاء الاداري في مصر على هذا الاتجاه ويلاحظ أنه يسري ميعاد جديد للطعن بالالغاء ابتداء من تاريخ إعلان الحكم بعدم الاختصاص ولكنه يجب أن يلاحظ أن الطعن القضائي الذي يرفع الى محكمة غير مختصة

ويكون قاطعا للميعاد هو الطعن الذي يتضمن دعوى الادارة أمام القضاء لتسمع الحكم بالغاء قرارها هذا التكليف بالحضور هو الذي دعا القضاء الاداري الى تشبيه الطعن القضائي الى محكمة غير مختصة بالطعن الاداري ، التظلم ، لان الادارة تعلم في الحالتين أن الطاعن يتضرر من القرار الاداري ويطلب الغاؤه .

ثالثا : طلب الاعفاء عن الرسوم القضائية :-

يلجأ صاحب المصلحة الى هذا الطلب في حالة عجزه عن دفع الرسوم المطلوبة ولايستطيع صاحب الشأن أن يرفع دعوى القضاء بالالغاء الا بعد أن يصدر الحكم في طلب الاعفاء فاذا صدر هذا الحكم بعد مضي أكثر من ستين يوما على علمه بالقرار الذي يريد الطعن فيه فما هو الحل ؟

ذهب القضاء الاداري الى أن طلب المعافاة من الرسوم القضائية اذا قدم في ميعاد الطعن بالالغاء فإنه يقطع سريان ذلك الميعاد مثل الحالتين السابقتين ، التظلم الاداري ورفع دعوى الى محكمة غير مختصة ، ومعنى ذلك أن مدة الستين يوما لاتسري الا بعد صدور القرار الذي يفصل في طلب المعافاة بالقبول أو بالرفض ويبدأ سريان الميعاد من تاريخ صدور هذا القرار وليس من تاريخ اعلانه لان القرار يكون في الغالب حضوريا وحتى اذا تخلف طالب

ميعاد الطعن بالالغاء

المعافاة عن الحضور فإن هذا القرار ليس فيما يجب إعلانه اليه وقد أكدت المحكمة الإدارية العليا هذا المبدأ في كثير من أحكامها وتشير إلى حكم المحكمة الإدارية العليا ببيان وقوعها من حالات قطع ميعاد الطعن بالالغاء حيث نذكر فيما يأتي :-

وإذا كانت هذه المحكمة سبق أن قضت بأن يقوم نظام المطالبة القضائية في قطع التفادم الطلب أو التظلم الذي يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه وبأن طالب المساعدة القضائية للدعوى التي يرفع صاحب الشأن رفعها على الإدارة له ذات الأثر في قطع التفادم أو قطع ميعاد ورفع الدعوى لما ينطوي عليه من دلالة في معنى التمسك بالحق والمطالبة بأقتضائه وأمعن في طلب الانصاف من مجرد الطلب أو التظلم فإن رفع الدعوى بالفعل إلى محكمة غير مختصة أبلغ من هذا كله في الدلالة على رغبة صاحب الحق في اقتضائه وتحفزه لذلك ومن ثم وجب ترتيب ذات الأثر عليه في قطع ميعاد رفع الدعوى بطلب الالغاء

ويظل هذا الأثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص يتضح مما تقدم أن ميعاد دعوى الالغاء يجوز أن يقطع ثلاث مرات في نفس الدعوى . مرة نتيجة التظلم الإداري ومرة ثانية نتيجة

المعافاة القضائية ومرة ثالثة لوضع الدعوى أمام محكمة غير مختصة .

وقف ميعاد دعوى الالغاء :-

ذهب القضاء الإداري في فرنسا ومصر إلى أن القوة القاهرة يترتب عليها وقف ميعاد دعوى الالغاء بحيث لا تبدأ المدة في السريان من جديد إلا بعد زوال حالة القوة القاهرة .

أثار انقضاء الميعاد :-

يترتب على انقضاء الميعاد نتيجة خطيره هي اكتساب القرارات الإدارية حصانة نهائية ضد الالغاء ولو كانت مخالفة للقانون فلا تقبل دعوى الالغاء التي توجه إليها بعد ذلك والدفع بعدم قبول الدعوى لفوات الميعاد ويعتبر كما ذكرنا من قبل من النظام العام ومن ثم فإنه يجوز تقديمه في أية مرحلة تكون عليها الدعوى كما يجوز للمحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم قبول دعوى الالغاء التي ترفع بعد الميعاد وتسرى هذه القاعدة على الأفراد والإدارة وعلى السواء .

غير أن هذه القاعدة لا تنسحب إلا على القرارات الفردية أما القرارات التنظيمية وأن كانت تخضع كقاعدة عامة للميعاد المحدد لدعوى الالغاء فلا يجوز الطعن عليها إلا خلال الأجل الذي عينه القانون ومع ذلك توجد حالات يجوز فيها الطعن في

القرارات التنظيمية ولو بعد انقضاء هذا الميعاد وهذه الحالات نجملها فيما يلي :-

١ - تتمثل الصورة الأولى في حالة صدور قرار إداري فردي طبقا للائحة صدرت على غير مقتضى القانون ومضى عليها الميعاد المحدد قانونا للطعن ففي هذه الحالة ولو أن اللائحة قد نص عليها الميعاد قانونا فالطعن في القرار الصادر تطبيقا لها في الميعاد القانوني من شأنه أن يلزم القضاء بالتصديق لفحص اللائحة غير المشروعة ويقضى بالغاء القرار الصادر تطبيقا لها .

٢ - إذا تغيرت الظروف الواقعية التي أدت إلى إصدار القرار التنظيمي الذي اكتسب حصانة ضد الالغاء بفوات ميعاد الطعن جاز لصاحب الشأن أن يطلب من الإدارة الغاءه أو تصحيحه فإذا رفضت جاز له الطعن بالالغاء في قرار الرفض .

٣ - لصاحب الشأن الذي تضرر من قرار إداري غير مشروع تضمن اعتداء على حق له أن يسلك سبيل التعويض بعد أن امتنع عليه سبيل الالغاء ذلك أن ميعاد دعوى التعويض أطول من دعوى الالغاء .

القرارات التي لا تتقيد بشرط الميعاد :-

يراد بذلك القرارات الإدارية المنعقدة وقد ذهب القضاء الإداري عندنا إلى قبول الطعن بالالغاء في هذه القرارات دون



مشروعية القرار هو نوع من الرضا الضماني به ولا يقبل أن يكون الرضاء الضماني أقوى وافعل اثر من الرضاء الصريح .

وسائل اطالة المدة :

تمتد المدة التي يجوز فيها رفع دعوى الالغاء للأسباب التالية :

١ - القوة القاهرة :

القوة القاهرة بمعناها المتفق عليه تؤدي الى وقف المدة بحيث لا تبدأ المدة في السريان الا بعد زوال هذه القوة القاهرة التي تحول بين ذي المصلحة وبين رفع دعوى الاعفاء لانه ليس من المصلحة العامة أن تستقر الأوضاع الادارية على أساس قرارات معيبة ولانه كان من المستحيل على ذي المصلحة أن يطلب الغاءها وقد قررت محكمة القضاء الاداري أن : اعتقال المدعي في الطور يمكنه اعتباره قوة القاهرة تقف من سريان الميعاد الذي يجوز له فيه الطعن وأن حالة الاعتداء على مدينة بور سعيد ١٩٥٦ واحتلالها هي من الظروف القاهرة التي تعتبر سببا لمد المدة المنصوص عليها في القانون .

٢ - التظلم :

ينقطع سريان الميعاد بالتظلم الى الجهة الادارية التي أصدرت القرار ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه واذا صدر قرار بالرفض

بالغش أو التدليس كما هو معروف من عيوب الرضاء فاذا ما كان القرار الاداري قد صدر نتيجة غش أو خداع من ذوي المصلحة فانه يكون باطلا عندما تنعدم حسن النية عند المستفيد من القرار وكان هو الذي رفع الاداره الى اصدار القرار المعيب يغشه وتدليسه فانه يكون جينئذ غير جدير بالحماية ومثال ذلك ايضا القرار الذي يصدر من

الادارة بنقل محامي قطاع عام الى عمل اداري دون موافقته الكتابية على ذلك فان هذا القرار يكون معدوم الاثر لمخالفة لنص صريح في قانون تنظيم الادارة القانونية بالقطاع العام والهيئات العامة .

سقوط الحق في رفع دعوى الالغاء خلال المدة :-

يجري مجلس الدولة الفرنسي على أن قبول ذي المصلحة للقرار يحول دون رفع دعوى الالغاء ولو خلال المدة فاذا أراد ذو المصلحة أن يرجع في هذا القبول ويطلب الغاء القرار المعيب فان المجلس يقضي بالا وجه للحكم في الدعوى لسبق قبول القرار وكل ذلك بشرط أن يتم القبول عن رضاء صحيح وبصوره قاطعه .. ولما كان المشرع يجعل مضي مدة معينة سببا لعدم قبول دعوى الالغاء مثلا فلا مانع من الأخذ بفكرة قبول القرار المعيب بالشروط التي يتطلبها مجلس الدولة الفرنسي لان تفويت المدة دون رفع الدعوى مع العلم بعدم

تغير بمدة الطعن وعرف القرار المتقدم بأنه القرار الذي ينزل الى حد غصب السلطة ويحدد بذلك الى مجرد الفعل المادي المعدوم الاثر قانونا ومن ثم فلا تلحقه اية حصانه ولا يزيل عيبه وذات ميعاد الطعن فيه ولا يكون قابلا للتنفيذ المباشر وهو لا يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية ولأن القرار المعدوم هو القرار الذي بلغ العيب فيه حدا جسيما يجرده من صفته الادارية ويجعله مجرد عمل مادي لا يتمتع بما تتمتع به الاعمال الادارية من حصانه ولهذا لم يرى مجلس الدولة الفرنسي أن يسحب اية الحماية المستمدة من عدم جواز سحبه بعدم مروره مدة ميعينه ويسمح للادارة بأن تصحح الوضع غير المشروع بأن تزيل شبيهه قيام هذا القرار في اي وقت ويقول الفقيه « لافريو » أن القرار الاداري المتقدم هو الذي ينطوي على اغتصاب السلطة سواء كان هذا الاغتصاب يصدر القرار من شخص لا اختصاص له اطلاقا في اصداره أو بصدوره من موظف اداري في شأن يكون من اختصاص السلطة التشريعية والقضائية ويقول الفقيه « ديجي » أن القرار المتقدم ليس الا عملا مخالفا للقانون يجب أن تزيله الادارة في أي وقت لا تتمسك بميعاد معين ومثال ذلك حالة حصول أحد الافراد على قرار اداري نتيجة غش أو تدليس والمعروف في فقه القانون الغش يفسر كل شيء

ميعاد الطعن بالألغاء

يجب أن يكون سببا ويعتبر قوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة فضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكوره ... فقد رأى المشرع بحق أن الافراد لو لجأوا الى الادارة قبل التقاضي لا مكن حل كثير من الاشكالات وديا في وقت اقصر مع توفير المبالغ التي يستلزمها الطريق القضائي ذلك أن صدور القرار الإداري معيبا لايعنى حتما أن الادارة قد قصدت أن يكون كذلك وحتى لو أن مصدر القرار أراد هذه النتيجة فإن القانون في معظم الاحوال قد أقام سلطة رئاسية تملك تعديل قرارات المرويس . والغاءها لعدم المشروعية أو لعدم الملاءمة وواضح أن المشرع قد رتب على تقديم التظلم قطع المدة حتى يشجع الافراد على التقدم بتظلماتهم الى الادارة قبل الالتجاء الى القضاء ولكي يقطع التظلم المدة يجب أن يقدم في خلالها فاذا ما تقدم به ذو المصلحة فستكون امام احد فرضين الاول أن ترد الادارة على التظلم صراحة بالرفض وقد استحدث القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في هذا الخصوص ضرورة البت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه وضرورة التسبيب اذا كان

الرد بالرفض وفي هذه الحالة يكون للمتظلم رفع دعوى الالغاء في خلال ستين يوما من تاريخ رد الادارة وقد احتفظ القانون الجديد لمجلس الدولة بذات الاحكام .

الثاني : أن تلتزم الادارة جانب الصمت وهنا اقام المشرع سواء في فرنسا أو في مصر قرينة على أن مرور مدة معينة يعتبر بمثابة رفض من قبل الادارة للتظلم وبهذا المعنى قضت المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بأعتبار قوات الستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه يكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

على أن مجلس الدولة المصري قصر المدد الخاصة بالتظلم تفسيرا تجريديا استهدف به التوسيع على الافراد فلم يجعل مرور المدة قرينه مطلقة بل اعتبرها قرينه نسبيه يمكن اثبات عكسها وبمعنى آخر اذا اثبت المتظلم أن الادارة كانت بسبيل التصالح يمكن اثبات عكسها وبمعنى آخر اذا اثبت المتظلم ان الادارة كانت بسبيل التصالح معه فإنه لا يفقد حقه في رفع الدعوى لمجرد مرور المدة وأن قرينة الرفض انما تطبق وفقا لالفاظ محكمة القضاء

الإداري عند سكوت الادارة عن فحص التظلم وعدم استجابتها لبحثه أو الرد عليه اما اذا استجابت لبحثه واتخذت في ذلك اجراءات ايجابية فلا وجه لافتراض رفضها التظلم حتى ولو استطال فحصه وانما يكون المعول عليه عند حساب الميعاد هو القرار الصادر فعلا في التظلم سواء باجابته أو برفضه ولاشك أن هذا التفسير يوفق بين مصلحة الادارة والافراد على السواء اذا ما احتاجت الادارة لاكثر من المدة المقرره لفحص التظلم .

احكام التظلم القاطع للمده :

١ - يجب أن يقدم التظلم بعد صدور القرار فعلا لا قبل صدوره حتى تستطيع السلطة التي أصدرته أو السلطات الرئاسية إعادة النظر في قرار صدوره بالفعل تكون قد تبينت معالمه وتحددت أوضاعه وذلك بسحبه أو تعديله .

٢ - يجب أن يكون التظلم قاطعا في معناه موضحا ما يريد المتظلم والا فلا اثر له كما يجب أن ينصب التظلم ... على قرار إداري معين علم به المتظلم بالطريقه التي رسمها القانون فاذا ورد التظلم في عبارته غامه مبهمه فإنه لا يجدي في قطع المده .

٣ - يجب أن يقدم التظلم خلال مدة الستين يوما لانه بمرور هذه المدة يستقر القرار رغم عيوبه بحيث لا يمكن اجبار الادارة

على إعادة النظر فيه .

٤ - والمعمول عليه في حساب المدة هو التظلم الاول معلوم ان العبرة بالتظلم الاول فهو وحده القادر على قطع الميعاد والاجاز لذوى الشأن أن يتخذوا من تكرار التظلمات وسيلة للاسترسال في اطالة ميعاد رفع دعوى الالغاء الى ما شاء الله وهيئات بذلك أن تستقر الاوضاع الادارية ومن هنا كان الدفع بانفضاء ميعاد فتوى الالغاء ومتعلقا بالنظام العام ، عليا في ٢٦/٦/١٩٦٥ .

٥ - يجب أن يكون التظلم مجديا بمعنى أن يكون في وسع الجهة الادارية التي أصدرته أو السلطة الرئاسية لها أن تعدل القرار أو تسحبه .

أثار تقديم التظلم :-

إذا كان تقديم التظلم يقطع سريان المدة فانه لا يستلزم أن ينتظر المتظلم رد الإدارة صراحة أو مرور الستين يوما لرفع دعوى الالغاء بل أن دعواه تكون مقبولة لو رفعها قبل ذلك . على أن هذا الحكم يصدق على التظلم الاختياري أما التظلمات الاجبارية فلها شأن آخر ومن أوضح أمثلتها تظلمات الموظفين التي استحدثها القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ واستمرت في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

التظلمات الاجبارية بالنسبة للموظفين .

وقد نص عليها في المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة حيث

تقول ولا تقبل الطلبات الآتية :-

١ - الطلبات المقدمة رأسا بالغاء القرارات الادارية المنصوص عليها . في البندين ثالثا ورابعا . عدا ما كان فيها صادرا من مجالس تأديبيه البند خامسا من المادة ٨ وذلك قبل التظلم فيها الى الجهة الادارية التي أصدرت القرار وانتظار المواعيد المقررة للنبت في هذا التظلم .

فهذا التظلم الاجباري بالنسبة للموظفين ، العاملين ، يتعين عليهم استنفاده قبل الالتجاء الى الطريق القضائي ويترتب على ذلك عدم قبول الدعوى فيما لو فوت الموظف أو العامل على نفسه طريق التظلم ونظر الى هذه النتيجة فإن المحكمة الادارية العليا مستقره على أن القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة قد ذكر على سبيل الحصر القرارات الادارية التي يجب التظلم منها اداريا قبل التقدم الى المحكمة بطلب الغائها وهي المنصوص عليها في البنود ٣ ، ٤ ، ٥ ، من المادة ٨ من القانون ، حكمها في ١٧ فبراير سنة ١٩٦٢ ولما كانت المحكمة التي يقوم عليها التظلم تنحصر في مراجعة الإدارة لنفسها بعدولها عن الاجراء المتظلم منه فإن التظلم يصبح غير مجدى اذا كانت الإدارة لا تملك العدول عن بخصوص امر معين .

حكم محكمة القضاء الاداري الصادر في ٨ مايو ١٩٥٨ ومن ثم فإن للموظفين بصريح نص

المادة ١٢ النقاضى رأسا بشأن القرارات الصادرة من مجالس التأديب لاستنفاد هذه المجالس لولايتها بمجرد صدور القرار التأديبي . اما القرارات الصادرة من الرؤساء الاداريين فإنه يسرى عليها شرط التظلم لجواز الرجوع فيها بالتعديل أو السحب ولذا ان الحكمة فإن التظلم المقدم قبل أن يستكمل القرار عناصره كما لو كان القرار في مراحله الاولى غير مجد وتصبح الدعوى غير مقبولة « المحكمة العليا في ٢٥ مارس ١٩٦٢ » .

وإذا كانت الدعوى لا تقبل قبل تقديم التظلم الاجباري فإن القضاء الاداري هنا قد طبق القاعده التي تحكم التظلمات بصفه عامة والتي تقضى بقبول الدعوى التي ترفع عقب التظلمات بشرط الا يصدر الحكم في الدعوى قبل انقضاء تلك المدد لان في وسع الإدارة دائما أن تجيب على التظلم رغم رفع الدعوى فاذا بكر ذو الشأن بمراجعته القضاء والنقض الميعاد

اثناء نظر الدعوى . دون أن تجيبهم الإدارة الى طلباتهم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لمجرد أنها اقيمت قبل انقضاء ستين يوما على تقديم التظلم لاسبده من القانون ، المحكمة العليا في ١٢ يناير ١٩٦٠ ، وحتى تظلم المضرور من قرار معين وردت عليه الإدارة بالرفض كليا أو جزئيا فإنه ليس ملزما بالتظلم من

ميعاد الطعن بالالغاء

هذا القرار الاخير ولو اجاب للمضرور بعض طلباته بل من حقه أن يرفع الدعوى مباشرة ، عليا في ١٩٦٥/٦/٢٠

٣ - طلب الاعفاء من الرسوم في الدعوى للفقر تمهيدا لرفع دعوى الالغاء :-

اعتماد مجلس الدولة المصري على اعتبار تقديم طلب الاعفاء من الرسوم بمثابة التظلم الادارى فى خصوص قطع المدة وبهذا المعنى تقول المحكمة الادارية العليا أن طلب المساعدة القضائية للدعوى التى يرفع صاحب الشأن رفعها على الادارة له ذات الاثر فى قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع دعوى الالغاء لما يكتوى عليه من دلالة اقوى فى معنى الاستمسك بالحق والمطالبة باقتضائه وامع فى طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم .

٤ - رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة :-

استقرت احكام المحكمة الادارية العليا فى مصر على أن رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة من شأن أن يؤدى الى قطع المدة نجد هذا المعنى واضحا فى حكمها الصادر فى ٨ مارس ١٩٥٨ فبعد أن أكدت أن التظلمات الادارية وطلبات المساعدة القضائية تقطع مدة

الستين يوما التى يتعين رفع الدعوى خلالها استطردت قائلة أن ذات القاعدة تطبق على حالة رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة لانه ابلغ من هذا كله فى الدلالة على رغبة صاحب الحق فى اقتضائه وتحفزه لذلك ومن ثم وجب ترتيب ذات الاثر عليه فى قطع ميعاد رفع الدعوى بطلب الالغاء ويظل هذا الاثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص فإذا رفعت الدعوى بعد مضي الستين يوما من التاريخ المشار اليه كانت غير مقبولة .

اثار انقضاء المدة :-

يترتب على انقضاء المدة دون تقاضى أو انقطاع استغلاق سبيل الطعن القضائى وبالتالي يصبح القرار المعيب كما لو كان قرارا سليما .

وتصدق هذه القاعدة على اطلاقها بالنسبة للقرارات الفردية فهى تستقر بمرور المدة بالنسبة لكل من الادارة والافراد بالنسبة للافراد ولا تقبل الدعوى وبالنسبة للادارة لاتستطيع أن تمس القرار المعيب عن طريق السحب أو الالغاء الا فى حدود معينة ويشمل الاستقرار جميع الاثار التى من شأنها أن تترتب على القرار المعيب .

ولكن هل يسرى الحكم السابق على كافة أنواع القرارات

الفردية ان مرجع التساؤل الى ان القرارات الادارية الفردية

قرارات مستمرة يتحدد اثرها كل يوم وكل لحظة واضفاء صفة الاستقرار عليها بصورة أبدية من الخطورة بمكان ولتصور قرارا مقيدا للحرية أو بحرمان شخص من خبرة متجددة كمزاولة مهنة ... أو بمنعه من السفر ... الخ مثل هذه الاثار التى تتجدد باستمرار لا يمكن القول بأنها ترتبط ارتباطا ابديا بالقرار الاول صريحا كان أو ضمنيا كما هو الشأن بالنسبة الى قرار بهدم منزل أو بفصل موظف أو بترقيته ... ومن ثم فإن القضاء الادارى المصرى قد سلم بعد تردد باستثناء القرارات الفردية المستمرة من قاعدة الاستقرار المطلق ومن أحكام محكمة القضاء الادارى مثلا « حكمها الصادر فى ١٩٦٠/٥/١٧ وفيه تقول « ان وضع الشخص فى قوائم ممنوعين من السفر هو بطبيعته قرار ذو اثر مستمر مما يجعل له « الممنوع من السفر « الحق ذاته بطلب رفع اسمه من القوائم فى كل مناسبة تدعو الى السفر الى الخارج وكل قرار يصدر برفض طلبه يعتبر قرارا اداريا جديدا يحق له الطعن فيه بالالغاء استغلالا وتؤيد المحكمة الادارية العليا هذا القضاء ونحن نرى أن تعليق رفع دعوى الالغاء على تقديم تظلم من الموظف أو العامل الى جهة الادارة أو الى الجهة الرئاسية كشرط لقبول

الادارة بمجرد رفع دعوى
الالغاء امام القضاء...تتقدم
للمحكمة بجميع الادلة التي تؤيد
قرارها وليس هناك اى سابقة
على أن الادارة قد تخلت عن
تدعيم قرارها ضد الموظف امام
المحكمة .. وأن الحجة التي
تقول بأن الادارة سوف تراجع
نفسها بالنسبة لقانونية القرار هي
حجة واهية وضعيفة لان الادارة
فى اغلب الاحيان تدافع عن
وجهة نظرها....

رد الادارة بالرفض أو انها
تسكت عن الرد وسكوتها يعتبر
مبرر ضمنى بالرفض ... وهذا
فيه تأخير الاجراءات وهل هناك
تظلم ابلغ من رفع دعوى الالغاء
مباشرة أمام المحكمة بشرط أن
تكون فى الميعاد القانونى ستين
يوما من تاريخ العلم عن طريق
النشر أو الاعلان أو التوقيع على
القرار بالعلم ممن صدر
ضده ...
وما يؤكد هذا القول ويدعمه أن

دعوى الالغاء هو قضاء مجحف
بحقوق الموظفين لان من يرفع
دعوى الالغاء مباشرة الى
المحكمة فى الميعاد القانونى
طالباً الغاء القرار الصادر ضده
دون التظلم منه الى جهة الادارة
فهو يختصر الطريق فى دفع
الضرر عنه وخصوصا ان
الادارة التي اصدرت القرار
تدافع عن قرارها وتقدم الاسانيد
والمبررات له وفى النهاية يكون

استقلال القاضى وتحرره ...

يجب ألا يكون القاضى مستقلا فحسب - أى
متحررا من كل تأثير أو سلطة - بل يجب الى جانب ذلك
أن يكون متحررا من أى عمل أو علاقات سياسية أو
مالية أو التزامات أخرى ، ليتمكن الشعب من الاعتراف
باستقلاله .

القاضى الانجليزى باركر

الاستيقاف



وضمانات

المواطن

المصري

للسيد الأستاذ

رفيق محمد سلام
وكيل النيابة الادارية

عن الجرائم وكشف مرتكبيها ،
ويسوغه اشتباه تبرره الظروف
(١) فهو امر مباح لرجل السلطة
العامة ، متى وضع الشخص
نفسه طواعية منه واختيارا
موضع الشك والظن والريبة ،
وكان هذا الوضع ينبىء عن
ضرورة تستلزم تدخل المستوقف
للتحرى والكشف عن حقيقته
بسؤاله عن اسمه ووجهته ومهنته
وعنوانه ، ويستوى هنا ان يكون
هذا الشخص مترجلا او راكبا ،
وتقدير قيام المبررات من عدمها
امر متروك لتقدير قاضى
الموضوع بغير معقب مدام
لاستنتاجه مايسوغه .

اما عن طبيعة هذا
الاجراء ومن له الحق فى القيام
به فهذا امر سيتم بحثه فى مبحث
مستقل من هذا البحث .

ولكن الذى يستوقفنا فى هذا
التعريف ، هو تقدير قيام المبرر
للاستيقاف والحقيقة ان هذا
التقدير يتم على مرحلتين ،
اولاهما : ويقوم به رجل السلطة
العامة ، فهو الذى يوازن بين
سلوك الشخص عابر السبيل
وبين سلوك الرجل المعتاد ،
بحيث اذا وجد ان هناك اخلاا او
انحرافا ، فإنه يقوم على الفور
باستيقافه والتحرى عنه ، اما
المرحلة الثانية للتقدير : فتكون
لقاضى الموضوع ، وبذلك
بالطبع اذا وصل الامر ليد
القضاء ، والقاضى هنا يقدر اولا
سلوك المتهم ثم يقدر اخيرا
صحة اجراء رجل الضبط فى
الاستيقاف على ضوء ذلك .

والتحرى عنه ، وقد يثبت
الشخص حقيقة نفسه لمأمور
الضبط وبالتالي يعاود سيره
الطبيعى ، وقد يتمخص هذا
الاستيقاف عن تلبس بجريمة كما
لو انفرط من بطاقته مخدر اثناء
اخراجها لرجل الضبط ، وقد
يمتنع الشخص عن الافصاح
عن هويته او حقيقة شخصه بما
قد يرتب اتخاذ اجراء آخر .

كل ذلك سنتناوله
بالتفصيل فيما يلى .

**المبحث الاول : ماهية
الاستيقاف**

**الاستيقاف : اجراء يقوم به
رجل السلطة فى سبيل التحرى**

الفصل الاول

**ماهية الاستيقاف - شروطه
وخالاته**

تمهيد :

الاستيقاف لا يخرج عن كونه
اجراء ، يبيح لرجل السلطة
العامة ان يوقف شخص لمعرفة
اسمه ووجهته ومهنته ، وذلك
حتى قامت لدى رجل السلطة
العامة شبهة ، فى ان هذا
الشخص غريب عن هذا
المكان ، او حتى وضع الشخص
نفسه ، طواعية منه واختيارا ،
موضوع الشبهة والشك
والريبة ، بما يستلزم تدخل رجل
السلطة العامة لاستيقافه ،

بحيث تكون له الكلمة الاخيرة
الفاصلة في الامر ، فلو بطل هذا
الاجراء ، بطل كل مايكون قد
ترتب عليه ، فكل مايبنى على
باطل فهو باطل ، فتبطل مثلا
حالة التلبس المترتبة على
الاستيقاف وتبطل كافة مااستتبعه
من اجراءات التفتيش والضبط ،
اما اذا صح الاستيقاف فلا شك
في صحة جميع الاجراءات
المترتبة عليه .

واهمية هذا التحليل ترجع الى
انه لو سلمنا بصحة الاجراء الذي
قام به رجل الضبط ، اى صحة
تقديره وحده ، لوجب القول
تلقائيا ودون عناء بحث بصحة
ماترتب على هذا الاستيقاف من
اجراءات والتي تكون غالبا في
غاية الخطورة بالنسبة للمتهم .

ومن ثم نجد ان الاخذ في
النهاية بتقدير قاضى الموضوع
انما ضمانه من تلك التي وضعتها
احكام محكمة النقض المضطردة
للمتهم

ولكن متى يكون الشخص قد
وضع نفسه موضع الشك
والريبة ؟ او بعبارة اخرى ماهى
شروط الاستيقاف ؟ هذا
ماستضمنه المبحث التالى .

المبحث الثالث

الاستيقاف - شروطه ،
وحالاته

اولا : شروطه :

الاستيقاف هو من
الموضوعات التي لم يتناولها
القانون بعد سواء من حيث بيان

ماهيته او شروطه ، ولكن على
ضوء احكام محكمة النقض -
وفقا لما استقرت عليه نستطيع
ان نستبين شرطان اساسيان :

الاول : ان يضع الشخص نفسه
موضع الشك والريبة .
الثانى : ان يكون ذلك طوعية
منه واختيارا .

والمقصود بالشرط الاول
هنا ، هو ان يكون سلوك
وتصرفات وحركات الشخص
مبعث شك وريبة ، اى ان
تكون - بعبارة اخرى خارجة
عن سلوك وتصرفات الرجل
العادى وفقا للمجرى العادى
للأمور .

ولهذا السلوك او هذه
التصرفات مظاهر عديدة
ماهى ؟

من ذلك مثلا . انحراف
اشخاص سائرين على الاقدام فى
الليل من خط سيرهم العادى بمجرد
رؤية افراد الدورية فى اتجاهه او
اسراع المتهم بوضع مايشبه علبة
الصفيح فى فمه بمجرد رؤية
المخبر ومضغها بأسنانه
ومحاولة ابتلاعها ، سير السيارة
بغير نور فى وقت متأخر من
الليل وهروب راكبين منها
يحملان سلاحا . بمجرد رؤية
رجال الشرطة ، او سير شخص
فى الصباح الباكر وبمجرد رؤية
ضابط الشرطة وبعض المخبرين
خلع حذاءه واخذ يعدو فى
الطريق المضاد ، او هروب
الشخص بمجرد افصح
المخبرين عن شخصيتهما لغيره

ثم محاوله استيقافه بعد ذلك حيث
اقر بما معه من مخدر ، ثم
اقتياده بعد ذلك الى قسم البوليس
فيعد ذلك استيقافا ، وملاحقة
المتهم لاستكشاف امره يعد
استيقافا لا قبضا ، وتخلى المتهم
عما بيديه وانكار ملكيته له يعد
مبررا لاستيقافه والتحرى عنه .

واما عن الشرط الثانى والذى
يتطلب ان يكون سلوك الشخص
صادرا منه طوعية واختيارا .
فانه يتطلب البحث فى دوافع او
بواعث هذا السلوك الذى كان
مصدرا للشك والريبة . فاما ان
يكون هذا السلوك اراديا واما الا
يكون ، وفى الحالة الاولى يكون
ايقاف الشخص مبررا ، عكس
الحالة الثانية .

وجميع الامثلة السابقة التى
تتضمنها الشرط الاول ماهى الا
تعبيرا عن هذا السلوك
الارادى . اما السلوك اللا ارادى
فيمكن تصويره مثلا لو كان هناك
نزاع بين قريقين ، مما جعل احد
المارة يفر تجنباً لما قد يحدث له
مع التفاته اثناء جريه ، فإن
سلوكه هذا لا يكون مبررا
للاستيقاف .

ثانيا : حالات الاستيقاف :

لايخرج الامر هنا عن احدى
ثلاث حالات :

الاولى :

وذلك حيث تقوم شبهة لدى
رجل الضبط فى احد المارة
فيقوم على الفور باستيقافه ، ثم
بعد ذلك لايجد مبررا لهذه الشبهة

الاستيفاء

الوقائع :

ومثال ذلك . مشاهدة شخص يسير بخطى سريعة اثناء الليل مع كثرة التفاته ، ثم يتبين لرجل الضبط ان هذا الشخص يبحث عن عنوان معين ، او كما لو شاهد شخص في وقت متأخر من الليل يحمل حقيبة ثم باستيفائه تبين انه على سفر لامر طارئ (٣) ، وهذه الحالة لاثير اي صعوبة ، حيث لا يترتب عليها ، ضبط اي جريمة او اقتياد الشخص الى قسم البوليس ، وهذه هي الحالة الغالبة في الاستيفاء .

الحالة الثانية :

وهي حيث يتمخض الاستيفاء عن جريمة والصورة الظاهرة لذلك ، قيام رجل السلطة العامة باستيفاء شخص ارتاب في امره ، فيرتبك هذا الشخص ويلقى بما معه من مخدر ، او اثناء اخراج بطاقته لرجل الضبط ، ينفرط منها الجوهر المخدر ، هنا يحق لرجل الضبط القبض عليه والتحفظ على جسم الجريمة وتسليمه الى اقرب مأمور ضبط .

لذلك قضى اكثر من مره بأنه اذا استوقف رجل الحفظ شخصا لما رابه من امره ، ولما يعلمه من حيازته مخدرا ، فالقى هذا الاخير مامعه من مخدر على الفور فهذه حالة تلبس صحيحة (٤) .

وبأنه اذا كان الثابت بالحكم

ان مأمور الضبط القضائي كان مكلفا بتنفيذ امر صادر من سلطة التحقيق بتفتيش شخص وجه اليه الاتهام بالاتجار في المواد المخدرة مع آخرين ، فإن هذا

المأمور اذا استوقف الطاعن عندما رآه مرافقا للمتهم هو بتفتيشه ، يكون في حل من ذلك ، اذ هو له ان يتحرى عن شخصية ذلك المرافق وصلته بالمتهم ، فإذا كان هذا المرافق لمجرد ان طلب منه ان يقف قدر بادر الى اخراج مخدر من جيبه والقاء على الارض ، فلا يكون له ان تحلل من تبعة احرازه المخدر بمقولة بطلان الاستيفاء (٥) .

وقضى ايضا بأنه اذا كان المتهمان قد وضعا نفسيهما موضع يدعو للريبة ، فإن من حق رجال البوليس ان يستوقفهما ليتبينوا امرهما ، فإذا فريا عقب ذلك والقبض ، بلفافتين قبل الامساك بهما ، فإن ذلك يتوافر معه من المظاهر الخارجية ما يبنى بذاته عن وقوع جريمة ، ويكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة ويبيح لرجال السلطة العامة احضار المتهمين وتسليمهما الى اقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي (٦) .

وقد قام خلاف حول توافر المبرر للاستيفاء او انتفاءه ، وقد ردت محكمة النقض على هذا الخلاف في حكم حديث لها وذلك على النحو التالي (٧) .

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه احرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيشًا) في غير الاحوال المصرح بها قانونا ، واحالت الدعوى الى محكمة جنابات دمياط ، فقضت غيابيا ببراءة المتهم مما اسند اليه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة ، فطعنّت النيابة العامة في الحكم بطريق النقض .

النيابة :

يتحصل طعن النيابة ، في ان الحكم القاضي ببراءة المطعون ضده من تهمة احراز جوهر مخدر ، قد شابه خطأ في الاسناد ، وذلك بأنه اقام قضاءه على ما حصله من اقوال الشرطى السرى من انه استوقف المطعون ضده اثناء سيره ليلا - لمجرد كونه غريبا عن البلد ، في حين ان الثابت على لسان هذا الشرطى انه لم يستوقف المطعون ضده الا بعد ان حاول الفرار بمجرد ان وقع بصره عليه مما دعاه الى ملاحظته والامساك به ، ولو سلم الحكم من هذا الخطأ لكان من المحتمل ان يتغير وجه الرأى في الدعوى .

محكمة الموضوع :

اسست حكمها بالبراءة على اساس « انه لما كان المتهم المطعون ضده ، يسير امانا مطمئنا ولم يبد منه ما يبيح استيفاءه او القبض عليه او

تفتيشه حسبما جاء برواية الشرطى السرى الذى استوقفه بحجة انه غريب عن البلد ، ولان ان يبدو على المتهم مايشير الشك ، ارتكابه لجريمة ما ، فإن استيقافه يكون قد وقع باطلا .

محكمة النقض :

البين من الاوراق والمفردات المضمومة ، ان الشرطى السرى المذكور لم يسأل سوى مرتين الاولى - فى محضر جمع الاستدلالات - والاخرى فى تحقيق النيابة العامة ، وقد أبان فى كليتهما ان المطعون ضده جرى بمجرد ان رآه ، فجرى خلفه وامسك به ، لما كان ذلك وكان من المقرر انه وان كان من حق محكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة ، للشك فى صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية الادلة ، غير ان ذلك مشروط بأن تكون قد التزمت الحقائق الثابتة بالاوراق وخلا حكمها من عيوب التسبب ، واذا كان البين مما سبق سرده من مدونات الحكم فيه انه قد أقام قضاؤه بالبراءة على ما حصله من اقوال الشرطى السرى من انه استوفى المطعون ضده وكان يسير امانا مطمئنا وقت استيقافه ، فى حين ان الثابت على لسان هذا الشرطى انه لم يستوقف المطعون ضده الا بعد ان حاول الفرار بمجرد ان وقع بصره عليه مما دعا الى ملاحقته والامساك به ، من ثم يكون الحكم معيبا بالخطأ فى الاسناد ، واذا كان خطأ الحكم قد حجب عن بحث واقعة فرار المطعون ضده لدى رؤيته

للشرطى السرى ، الواردة على لسان هذا الاخير ليقول كلمته فيما اذا كان الفرار من جانب المطعون ضده عن ريبه بحيث يسوغ للشرطى ملاحقته واستيقافه لاستكشاف حقيقة امره ، ان لم يكن كذلك ، ومن سلم فلو سلم الحكم من العوار السابق لكان من المحتمل ان يتغير وجه الرأى فى الدعوى لما كان ماتقدم فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

هذه الاحكام جميعها يمكن تبريرها فى ضوء تعريفها الاستيقاف على معناه الصحيح بأنه بمجرد ايقاف عابر سبيل عند الضرورة لتوافر شبهات كافية لسؤاله عن اسمه ومهنته وجهته وعنوانه الى غير ذلك من البيانات التى قد يتطلبها رجل السلطة العامة .

كما ان هذه الاحكام ابانت كيفية وقوع التلبس صحيحا متى كان الاستيقاف - بدوره صحيحا - بحيث اذا وقع خطأ فى الحكم كانت محكمة النقض كفيلة بأزالة هذا الخطأ .

اما الحالة الثالثة للاستيقاف : فهي يمتنع الشخص عن اظهار حقيقة شخصيته للمستوقف ، وحيث لا يتمخص هذا الاستيقاف عن تلبس بأية جريمة ، هنا يثور التساؤل ايقب رجل الضبط مكتوف الايدى ايداء هذا الشخص ، واذا اتخذ ضده اجراء معين فما هو هذا الاجراء ؟

الاجابة على هذه التساؤلات جميعها سنجد الرد عليها فى بيان

علاقة الاستيقاف بالقبض فيما بعد فى مبحث مستقل .

الفصل الثانى

علاقة الاستيقاف بكل من

القبض / التلبس / الامر بعدم التحرك

-الاستيقاف - كما سبق ذكره فى مقدمة البحث - اجراء خطير ، بل هو فى نظرى اكثر خطورة من القبض ، وذلك لسبب بسيط وهو ان القبض قد رسم المشرع حدوده ومعالمه وبين الحالات التى يجوز بينها والحالات التى فيها لايجوز ، وذلك على خلاف الاستيقاف ، فهو كما سبق ان رأينا ممكن ان يؤدي لنفس النتيجة التى يؤدي اليها القبض ، الا أنه بالرغم من ذلك لم يضع المشرع نفس ضمانات القبض ، كل ذلك ستعرض له من خلال العلاقة بين الاجراءين ، كذلك من الممكن ان يكون التلبس نتيجة للاستيقاف ، ومن الناحية المقابلة ، من الممكن ان - بجىء الاستيقاف نتيجة لضبط الجانى متلبسا بجريمته ، كذلك قد يثور الخلط بين الامر بعدم التحرك والاستيقاف ، كل ذلك سنبحثه فى مباحث مستقلة على النحو التالى .

المبحث الاول : الاستيقاف والقبض

الاستيقاف غير القبض فهو يختلف عنه من جملة نواح متعددة وذلك على النحو التالى :-

الاستيقاف

التي تشترط توافر دلائل كافية على الاتهام ، اذ ان مجرد التلبس يغنى عن ضرورة الدلائل الكافية ، فهذه العبارة من قبيل التزيد الذي لا فائدة منه .

كذلك يجوز بل من الواجب على مأمور الضبط تنفيذ القبض ، متى صدر بذلك اذن صريح من عضو النيابة المختص .

اما المادة ٣٥ / ج فهي لاتعطي حق القبض لمأمور الضبط القضائي بل اعطت له فقط حق اتخاذ الاجراءات التحفظية اللازمة على المتهم لحين استصدار امر القبض من النيابة ، اذن - فهذه المادة تعطي حق طلب القبض وليس القبض .

وهذا ما يبدو لنا واضحا من نص المادة ، اذ انها تضمنت « اذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية او جنحة سرقة او نصب او تعد شديد او مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف ، جاز لمأمور الضبط القضائي ان يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة ، وان يطلب فورا من النيابة العامة ان تصدر امرا بالقبض عليه » .

وقد يثور السؤال عن ماهية هذه الاجراءات التحفظية المشار اليها بالنص السابق والذي يجوز لمأمور الضبط القضائي اتخاذها في هذه الحالة ، والاجراءات التحفظية التي يمكن لمأمور الضبط القضائي اتخاذها - في نظري - لا يمكن ان تصل على الاطلاق الى حد تقييد حرية

يكون الاستيقاف منهم انما التحكم ، او لحب الظهور والتسلط ، او لبيان مدى قدرتهم وسلطاتهم في مواجهة الافراد ، وهنا لا يجد الانسان يدا من الخضوع والخشوع لهم ، وهذا ما يتنافى مع ادنى قواعد الحرية الشخصية .

فاغلى ما يعتز به الانسان هو حريته ومدى تمتعه بها ، ومن ثم اذا تعرض لاعتداء على حريته هذه ومن قبل اشخاص لا تتوافر فيهم الحيدة والنزاهة ، فإنه لا يملك سوى ان يشكو ظلم اخيه الانسان .

ثانيا : من حيث وجوب توافر م/٣٤/ج :

تنص المادة ٣٤ اجراءات على انه « لمأمور الضبط القضائي في احوال التلبس بالجنايات او الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر ، ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه ، ، ومقتضى هذه المادة ، انه لايجوز القبض بمعرفة مأمور الضبط القضائي الا في حالة التلبس بجناية ، او التلبس بجنحة بحيث يعاقب المشرع عليها بالحبس مدة تزيد عن ثلاثة اشهر فإذا كانت ثلاثة اشهر فقط او اقل ، فلا يجوز القبض هنا ، وتتضمن هذه المادة عبارة كان من الممكن الاستغناء عنها وهي

اولا : من حيث شخص المستوقف .

ثانيا : من حيث وجوب توافر المادة ٣٤ / ج .

ثالثا : من حيث امكان التفتيش .

رابعا : من حيث سلطة احتجاز المتهم .

اولا : من حيث شخص المستوقف :

القبض لايجوز في جميع الاحوال التي يجيزها القانون الا بواسطة مأموري الضبط القضائي المختصين مكانيا وفقا لنطاق اختصاصهم الاقليمي ، اذ انه يتضمن معنى المساس بحرية الانسان وتقيدها ، اما بالنسبة للاستيقاف ، فإنه اذا وقع من مأموري الضبط القضائي فلا تثار صعوبة ، وكذلك الشأن اذا وقع من احد مروض مأموري الضبط تحت اشراف مأموري الضبط اذ انه في هذه الحالة يمكن ضمان قدر من الحماية لعبير السبيل ، نظرا لما يتوافر في مأموري الضبط القضائي من مؤهلات تجعلهم اكثر حرصا على شخص الانسان وأدميته ، ولكن المشكلة تثار في حالة وقوع الاستيقاف من أحد مروض الضبط القضائي وهم الشاويشية والامباشية والمخبرين السريين ورجال الهجانة ، اذ لا يمكن القول بتوافر الضمانات الكافية فيهم والتي تجعلهم بعيدين عن مواضع الشبهة ، بل اكثر ما

الشخص أو. حجزه لمدة طاللت كانت أم قصرت ، بل كل مايملكه هنا فقط هو مراقبته ، ومعرفة الأماكن التي يتردد عليها - لحين القبض عليه وهذا يستفاد ضمنا من عبارة المادة « وان يطلب فورا من النيابة العامة ان تصدر امرا بالقبض عليه » . كذلك نجد المشرع قد قصر هذا الحق في التحفظ على المتهم في حالات معينة وارادة على سبيل الحصر لا المثال وهي ارتكاب جناية اى كانت ، او جنحة الا انه اشترط في الجنحة ان تكون سرقة او نصب او تعد شديد او مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف ويستوى ان تكون الجناية او - الجنحة جريمة تامة ام مجرد شروع ، ويستوى ان يكون الحبس وجوبى او جوازى ، كما يستوى ان يكون المتهم فاعل اصلى ام مجرد شريك .. ومن ثم ففي غير هذه الاحوال لايجوز طلب القبض .

وبذلك نستطيع ان نخلص بأن سلطة القبض لمأمورى الضبط القضائى لا تكون الا فى حالتين فقط هما حالة التلبس ، او حالة انن من النيابة ، اما حالة المادة ٣٥/ج فلا نجد سوى طلب القبض فقط . هذا عن القبض والاحوال التي يجوز فيها فما الحكم بالنسبة للاستيقاف ؟ الاستيقاف الذى يتم فى ظل التشريع الحالى من قبل مرسوم الضبط القضائى لا يخضع لاي قيد او شرط بل لقد ذهب القضاء وبوجه خاص قضاء محكمة

النقض الى امكن اقتياد الشخص الى قسم البوليس للتحرى عنه - وهذا ماينقضه السند القانونى(٨) ، وكان تشريعنا الحالى يعطى ضمانات للأفراد قبل مأمورى الضبط القضائى ، وفى نفس الوقت يحرمهم من هذه الضمانات امام مرسوم الضبط القضائى وهذا ما يحتاج الى اعادة نظر من المشرع ، فلا يمكن بأى وجه من الوجوه توسع محكمة النقض فى معنى الاستيقاف ومايتضمنه من التعرض للحريات ، بحجة الاعتبار العملية ، فالمجتمع لا يتأثر بتبرئة مجرم بقدر مايتأثر بإدانة برىء .

ثالثا : من حيث اماكن التفتيش :

متى وقع القبض القانونى صحيحا ، فإن هذا القبض يجيز التفتيش ، فيجوز لمأمورى الضبط القضائى تفتيش المتهم ، كما يجوز له تفتيش منزله والمادة ٤٦ أ. ج صريحة فى ذلك اذ نصت على انه فى الاحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمورى الضبط القضائى ان يفتشه .

اما اذا وقع القبض باطلا كأن لم يكن نتيجة تلبس صحيح او ندب غير صحيح من النيابة ، فإن مايستتبعه يكون بدوره باطلا ، فيبطل التفتيش وما يستتبعه من محضر جمع الاستدلالات ومايتلى ذلك من حبس او استجواب اعمالا لقاعدة ان كل ماينبنى على الباطل فهو باطل .

والتفتيش المقصود هنا ، هو الذى يكون الهدف منه ضبط كل مايتصل او يفيد فى كشف الجريمة ، فالتفتيش ليس مقصود الغرض على تجريد المتهم من السلاح خشية الاعتداء به على رجل الضبط او على نفسه - وذلك كما ذهب بعض الفقه والذى يسميه بالتفتيش الوقائى .

ولان من توافر المصلحة فى التفتيش ، فهو - كما سبق - يكون بغرض كشف كل مايفيد فى اثبات الجريمة اما فى غير ذلك فهو لايجوز ، فإذا ضبط مثلا سائقا متلبسا بقتل طفل فى عرض الطريق عن طريق الخطأ ، فليس اذن هناك مصلحة من تفتيش منزله ، ومن ثم فإذا نجم عن هذا التفتيش الباطل ضبط جريمة عرضية كضبط مخدر مثلا ، فإن هذا الضبط يكون باطلا .

وإذا كان التفتيش قد وقع صحيحا ووفقا لقبض قانونى صحيح ، فإن كل اكتشاف اى جريمة جديدة اثناء هذا التفتيش تعد صحيحة ، ولكن بشرط ان يكون ظهور هذه الجريمة قد جاء عرضيا ودون قصد بحث ، فإذا

كان مأمورى الضبط القضائى مكلفا بضبط جاموسة مسروقة مثلا ، فليس له ان يبحث عنها فى علبة صفيح داخل دولاب ، فإذا وجد

داخل هذه العلبة جوهرا مخدرا كالافيون مثلا ، فإن التلبس هنا يقع باطلا لان ضبط هذا المخدر لم يكن بطريقة عرضية وانما

الاستيقاف

يجوز تفتيش الشخص الذى وقع استيقافه ، فالمادة ٤٦/ج صريحة فى اجازة التفتيش عند القبض فقط دون الاستيقاف .

ثانيا : الاستيقاف - كما استقر عليه قضاؤنا - ليس من اجراءات التحقيق التى يجيز القبض والتفتيش ، بل هو حتى أدنى من اجراءات الاستدلال التى لاتجيز بدورها اتخاذ هذا الاجراء .

ثالثا : المادة ٤٦/اجراءات صريحة فى قصر الحق فى التفتيش على مأمورى الضبط القضائى ودون غيره . والاستيقاف ممكن - وفقا لما استقر عليه قضاؤنا - ان يقوم به مأمورى الضبط القضائى ومروسيهم ، فبالنسبة لهؤلاء الاخيرين لايجوز لهم على الاطلاق القيام بالتفتيش ، فهل يفهم من ذلك بمفهوم المخالفة انه يجوز لمأمورى الضبط التفتيش فى حالة الاستيقاف بحجة انه من يملك الاصعب وهو التفتيش فى القبض يملك الاسهل وهو التفتيش فى الاستيقاف ؟

رد على ذلك الاستاذ الدكتور رؤف عبيد بأنه (٩) بل ان كل ماقد يجيزه الاستيقاف - مادام يسمح بإقتياد الشخص الى قسم الشرطة ولو عنوة - هو البحث معه عما يحمله المتهم من سلاح للمقاومة او الاعتداء ، فلا يقصد به الا تنفيذ الاستيقاف الجبرى ، فهو فحص اجراء بوليسى وقائى وهو حق يديه لرجل الحفظ كلما كان من سلطاته القيام بأى

صاحب المحل بتفتيش مسكنه فى غير الحالات التى يجيزها القانون ، وكان هذا الرضا سابقا على التفتيش لا لاحقا عليه ، وكان صادرا عن حرية واختيار ، ثم تكشف هنا التفتيش عن جريمة ، فإن حالة التلبس صحيحة .

واخيرا يلاحظ انه لابد من توافر المصلحة فى الدفع ببطلان التفتيش وعلى سبيل المثال اذا كان مأمور الضبط القضائى هو ومروسيه يتعقبون متهما فارا منهم ، ثم اختبأ اثناء مطاردته واحتمى بإحدى المنازل ، مما ادى الى دخول مأمور الضبط القضائى هذا المنزل وتفتيشه دون رضا صاحبه ، فليس لصاحب هذا المحل ان يطلب بطلان التفتيش وبالتالي بطلان القبض على المتهم الذى وجد مختبئا بمنزله ، وذلك لانتفاء المصلحة من ذلك .

هذا عن التفتيش بالنسبة للقبض ، فما هو بالنسبة للاستيقاف ؟ يمكن القول بداءة بأنه لايجوز فى أى حال من الاحوال للمستوقف تفتيش الشخص الذى استوقفه سواء كان ذلك بحجة البحث عن ادلة جريمة ، او بحجة تجريده من السلاح ويمكن تدعيم ذلك بالحجج الاتية :-

أولا : لم يرد نص بذلك . فليس هناك نص واحد فى قانون الاجراءات الجنائية المصرى

جاء عن قصد بحث اذ انه لايعقل امكان تهريب الجاموسة ، داخل هذه العلبة .

والتفتيش - كى يقع صحيحا - لابد من وقوعه بمعرفة مأمور الضبط الجنائى شخصا ، او ان يقع من مروسيه ولكن بشرط ان يتم تحت اشرافه . فإذا كلف مأمور الضبط القضائى بتفتيش شقتين متقابلتين الا انه قام بتفتيش احدهما بينما تم تفتيش الاخرى بمعرفة مروسيه ودون حضوره ، فإن تفتيش هذه الشقة الاخيرة يقع باطلا ، وبالتالي يبطل كل ما يكون قد ترتب عليه .

والتفتيش عكس التنقيب الذى يقوم به - غالبا - حراس المصانع والشركات فهذا التنقيب لا يستند فى عموم نص المادة ٤٦/ج ، وانما يستند الى عقد العمل الذى يربط العامل بالمنشأة التى يعمل بها ، كذلك من قبيل التنقيب تفتيش المصاب فى عرض الطريق للتغرف على شخصيته ، فإذا ترتب على هذا التنقيب كشف مايعد حيازته جريمة ، فإن التلبس لايقوم هنا بالنسبة لشخص المنقب وانما له فقط الحق فى تبليغ مأمور الضبط القضائى عن هذه الجريمة كى تقع حالة التلبس صحيحة .

والرضا بالتفتيش الباطل يصحح البطلان ، فمتى رضى

اجراء جبرى قبل اى انسان .

اذا فالذى يفهم من ذلك هو التمييز بين الاستيقاف الذى لا يترتب عليه اقتياد الشخص الى قسم البوليس ، وذلك الذى يترتب عليه هذا الاقتياد ، بحيث ان التفتيش الاول لا يجوز ، بينما ان التفتيش فى الثانى يجوز ولماذا ؟ بحجة ان الشخص قد يكون معه سلاح يخشى الاعتداد به على رجل السلطة العامة .

وبالطبع - فمن رأى - رفض هذا رأى بتاتا ، اذ انه يساير موقف محكمة النقض قبل التوسع فى مفهوم الاستيقاف ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ، ماهو اساس تفتيش الشخص فى هذه الحالة الثانية اى حالة اقتياده الى قسم البوليس ، بالطبع ليس هناك اى اساس قانونى لذلك .

كما ان الاخذ بهذا رأى سيعود بنا مرة اخرى الى اثارة السؤال التقليدى وهو ما لغرض من التفتيش اهو بقصد ضبط كل مايفيد فى اثبات الجريمة ، ام هو تفتيش وقائى لتجريد المتهم من السلاح . وحتى لو سلمنا - جدلا بصحة هذا رأى ، فإن التفتيش الوقائى - عادة - لا يكون الا بعد وقوع جريمة اى جريمة من الشخص ، بينما نحن هنا بصدد شخص مسالم لم يبدو منه اى عمل يسيء الظن به أو بأخلاقه ، وانما كل ماتم هو اشتباه رجل السلطة العامة فيه ومن ثم استوقفه . كذلك فإننى ارفض هذا رأى لدافع اخلاقى وهو ما موقف هذا

الشخص البرىء ، اذ يقوم رجل الضبط باستيقافه وليت الامر يقف عند هذا الحد بل فإنه يقوم بتفتيشه مما يجعله عرضة للقليل والقال فى عرض الطريق ، وهو ما يسيء اخيرا - الظن به ، وهذا امر مرفوض بالطبع - واخيرا فإن سؤالا يثور هنا وهو ما الحكم لو عثر رجل الضبط على مخدر مع الشخص الذى استوقفه اثناء تفتيشه الوقائى ؟ أعتبر هذه الحالة حالة تلبس حيث ان اكتشاف المخدر جاء عرضا ، لو اجبنا بالاجاب هنا فإن معنى ذلك اهدار كل ضمانه للأفراد ، ولاصبحت شروط القبض كعدمها ، ويصبح حينئذ من السهل تلفيق اى تهمة لانسان برىء ، لذلك فالذى اراه فى هذا المقام انه يجب على محاكمنا ان - نتشدد فى مدى توافر الاستيقاف بداءة وان تمحص كل ماقد يترتب عليه من التلبس بجريمة ، بدلا من التوسع فى مدلوله والذى يكون غالبا على حساب حرمانات الافراد وحقوقهم الطبيعى فى عدم التعرض لهم الا فى نطاق قانونى محدد سلفا .

ومن احكام (١٠) النقض التى تؤيد رأى فى ان الاستيقاف لايجوز التفتيش ، اثير هذا الحكم الحديث نسبيا . عناصر الحكم :

(أ) ملاحقة المتهم اثر قراره لاستكشاف امره بعد اسيقافه .
(ب) الفصل فى قيام مبرر للاستيقاف او تخلفه (امر موضوعى) .

(ج) الاعتراف - تقديره موضوعى للقاضى .
(د) النعى على المحكمة ، الحكم بالبراءة بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات اخرى قد تصح لدى غيرها ، غير صحيح .

ونشير الحكم على النحو التالى :

اولا : الوقائع .

ثانيا : سبب طعن النيابة بالحكم .

ثالثا : مضمون الحكم .

رابعا : رد محكمة النقض .

خامسا : التعليق على الحكم .

اولا : الوقائع :

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٩٦٦/٢/٢٠ بناحية كفر الضيفى مركز العياط بالجيزة - احرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا - (حشيشا) فى غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته ، وقد حكمت المحكمة ببراءته مما اسند اليه ، وبمصادرة الجوهر المخدر المضبوط ، قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .

ثانيا : النيابة :

نعت النيابة على الحكم المطعون فيه ، انه اذا قضى ببراءة المتهم من تهمة احرار المخدر قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى

التسبب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه قد أسس البراءة على بطلان الدليل المستمد من تفتيش المطعون ضده لحصوله على غير مقتضى من القانون ، وان حالة التلبس متخلفة مع ان الثابت في الاوراق ان الضابط تعقب المطعون ضده بفعله ومنها انه وضع يده على جيبه فقامت بذلك دلائل كافية على ارتكابه لجناية - فقام بتفتيشه ، ومن ثم يكون هذا الاجراء قد وقع سليما ويجوز الاستناد الى الدليل المستمد منه ، كما أن الحكم اطرح اعتراف المتهم امام وكيل النيابة تأسيسا على ان التحقيق اجرى بديوان الشرطة مما جعل المتهم تحت تأثير الرهبة من رجالها ، مع ان المطعون ضده لم يثر امام وكيل النيابة المحقق ان ثمة اكراها وقع عليه ، او انه ادلى به تحت تأثير الخوف . فضلا عن الحكم لم يبين العناصر التي اقتنع منه بقيام الاكراه الذي وقع المتهم تحت تأثيره ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا مما يوجب نقضه .

ثالثا : المحكمة :

وقد قضت ببراءة المتهم تأسيسا على « وحيث أن الثابت من اقوال الضابط أن المتهم عندما دنا منه ، وتحقق من شخصيته ارتبك وولى هاربا ولا يمكن أن يكون للارتباك علامات ظاهرة تميز الشخص المرتبك

عن غيره ، اذ أن الارتباك حالة نفسية تعترى الانسان ولا يظهر خارجي لها ، لما كانت الثابت من اقوال المشاهد (الضابط) أن المتهم لم يلق من بده شيئا ، ولكن هو الذي قام بتفتيشه مما ترى معه المحكمة أن الدفع في محله التلبس لم تستوفى الشروط التي تجيز الضبط والتفتيش ، لما كان ذلك كان استيقاف ، هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها .

رابعا : محكمة النقض .

لما كان ما سبق وكانت ملاحقة المتهم على اثر فراره لاستكناه امره تبرره الظروف ، وكان الفصل في قيام المبررات تخلفه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بتعير معقب ، مادام الاستنتاجه سبب يسوغه ، ولا يصح النعي على المحكمة انها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها ، بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها - مدام ملاك الامر كله يرجع الى وجدان قاضيه وما يظمن اليه طالما قد اقام قضاءه على اسباب تحمله ، والبين من عبارات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تظمن الى اعتراف المطعون ضده ، لما قدرته من انه كان تحت تأثير الرهبة والفرع فأطرحته باعتباره لاينبىء بذاته

عن مقاومة المتهم للجريمة ، كما لم تظمن الى الشواهد والامارات المقدمة من سلطة الاتهام ايان كان الاسم الذي يطلق عليها في القانون وايا كان الوصف الذي يصدق عليه تلبسا أو دلائل كافية ، ذلك حين ليستقيم قضاؤها ببطلان الاجراء وليس من اللازم أن يسمى الحكم تلك الشواهد والامارات باسمها المعين لها قانونا مادام هو قد تحرى حكم القانون فيها وحملها الوجه الذي تحتطه من عدم كفايتها لتسويغ القبض على المتهم الذي قضى ببراءته لما كان ذلك ، فإن الطعن ينحل في حقيقته الى جدل موضوعي لا يثار لدى محكمة النقض ومن ثم فانه يكون على غير اساس متعين الرفض .

خامسا : التعليق على الحكم :

(أ) توصل هذا الحكم الى نتيجة هامة / مقتضاها عدم جواز التفتيش كنتيجة للاستيقاف ، واذا كان ذلك بالنسبة لمأموري الضبط القضائي ، فإنه يكون من باب أولى بالنسبة لمؤسسيهم .

(ب) تضمن طعن وكيل النيابة - في نظري - خطأ ، كان يجب ألا يحصل وهو اعتبار الدلائل الكافية ، تجيز التفتيش مع ان القانون لم يتضمن ذلك ما اعطاه القانون من سلطة لمأموري الضبط القضائي في حالة الدلائل الكافية هو طلب القبض وليس القبض الذي يبيح التفتيش ويتبين ذلك من القول « مع أن الثابت في الاوراق أن الضابط تعقب

المطعون ضده الذي لاذ بالفرار لمجرد رؤيته ليكشف عن دواعي الشبهة التي أثارها بفعله ومنها أنه وضع يده على جيبه فقامت بذلك دلائل كافية على ارتكابه لجناية ، فقام بتفتيشه ، فقد اعتبر وكيل النيابة هنا مجرد وضع اليد على الجيب دلائل كافية تجيز التفتيش مع أن هذا خطأ واضح .

ج) اما بالنسبة لما انتهت اليه محكمة النقض من اعتبار الطعن ينحل في حقيقة الى جدل موضوعي لا يثار لدى محكمة النقض ، فإنه يحتاج الى وقفه . فاذا سلمنا براءة بأن توافر مبررات الاستيقاف أو عدم توافرها ، أمر موضوعي لقاضي المحكمة ، وكذلك تقدير الاعتراف امر موضوعي ، فاننا

لا يمكن ان نسلم بأن الدلائل الكافية تجيز التفتيش ، كما تضمن طعن النيابة ، وهذه النقطة بالذات هي التي يدور

حولها الطعن من اساسه ، ومن ثم كان يتعين على حكم محكمة النقض أن يرد عليه ردا كافيا ، مع أن هذا لم أجده ، والقول بأن الدلائل كافية يجيز التفتيش هو جدل قانوني وليس موضوعي - كما ذهبت محكمة النقض . لذا فكان حكم النقض يجب أن ينتهي بالقول لما كان ذلك ، فان الطعن

ينحل في حقيقته الى جدل القانوني يتفق مع وجهة نظر محكمة الموضوع ، أي فيما انتهت اليه .

رابعا : من حيث سلطة احتجاز المتهم .

متى وقع القبض القانوني صحيحا ، فإنه يجيز لمأمور الضبط القضائي احتجاز المتهم لمدة ٢٤ ساعة فقط من تاريخ القبض عليه وليس من تاريخ سماع اقواله ، وعلى مأمور الضبط سماع اقواله فوراً بمجرد القبض عليه . وسماع الأقوال يختلف تماما عن الاستجواب ، فهو يعنى احاطة المتهم علما بالتهمة المنسوبة اليه ، ثم رده على هذه التهمة ، ويقوم مأمور الضبط بعد ذلك بأحالة المتهم الى النيابة ، خلال هذه المدة اذن فالذي يجوز لمأمور الضبط القضائي فقط هو سماع اقواله وحجزه لمدة ٢٤ ساعة فقط ، فلا يجوز أن تزيد مدة الحجز عن ذلك ، وأن كان من الجائز أن تقل عن هذه المدة ، وبعد تحويل المتهم الى النيابة (أن لم يات عما يبرئه امام مأمور الضبط) فعلى هذه الاخيرة استجوابه خلال ٢٤ ساعة اخرى ، من تاريخ وصوله اليها ، وليس من تاريخ انتهاء المدة المحددة لمأمور الضبط القضائي . والاستجواب هنا - بمعناه الفني - يعنى احاطة المتهم علما بالدلائل القائمة ضده ومحاصرته بها ، توصلنا الى الحقيقة المنشودة كذلك يتضمن الاستجواب - خلاف سماع الاقوال - مواجهة المتهم بالشهود في الواقعة المسندة اليه . وذلك اعمالا للمادة ٣٦/ج . والتي تتضمن ، يجب

على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً اقوال المتهم المضبوط ، واذا لم يأتى بما يبرئه ، يرسله في مدى اربعة وعشرين ساعة الى النيابة العامة المختصة ويجب على النيابة العامة ان تستجوبه في ظرف ٢٤ ساعة ثم تامر بالقبض عليه أو باطلاق سراحه .

- ويقول الاستاذ الدكتور (١١) : رؤف عبيد ان المقصود بالاستجواب في خصوص المادة ٣٦/ج ، هو سماع الاقوال من النيابة وليس الاستجواب بمعناه الفني وذلك لعدة اعتبارات هي (كما اوردها سيادته) .

(١) لان الاستجواب لا يجوز في غير حالة التلبس وحالة السرعة من ضياع الادلة في الجنايات - الا بعد دعوة محامي المتهم بالحضور (م ١٢٤) وهذه الدعوى لا تكون متيسره عملاً مادام يجب اجراء الاستجواب في ظرف ٢٤ ساعة .

(٢) لان الاستجواب بمعناه الفني الدقيق يتطلب وجوب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب (الواجهة) مادة ١٢٥/ج ، أي ان المحامي المتهم حق مكتسب في ٢٤ ساعة بالاقبل للاطلاع على التحقيق قبل اجراء الاستجواب - فكيف يكون للمحقق ٢٤ ساعة اذن لاجراء هذا الاستجواب طبقاً للمادة ٣٦/ج ؟

- وهنا يتبين ان الاستجواب جاء

الاستيـة

بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة مالم يقرر القاضي غير ذلك .

واما الحجة الثالثة ، فمن المعروف أن الادلة ضد المتهم تكون عادة قائمة قبل القبض عليه ، وهذه الادلة هي التي تكون مسوغا للقبض على المتهم ، ومن ثم فليس هناك داع لارجاء الاستجواب لحين الحصول على الادلة اللازمة .

- هذا عن القبض وكيف انه يسوغ احتجاز المتهم لمدة معينة ، فماذا عن الاستيقاف اذن ؟ يمكن الرد على ذلك بان الاستيقاف لا يبيح اكثر من سؤال المتهم عن اسمه ووجهته وعنوانه ومهنته كما انه لايجز اكثر ... وفقاً للرأى التى توسعت فيه محكمة النقض .. من اقتياد الشخص الى قسم البوليس ، دون حجزه لاي مدة طال كانت أم قصرت ، اللهم الا اذا تمخض هذا الاستيقاف عن تلبس ، فيجوز القبض عليه هذا ، واتباع الخطوات التالية عليه ، اما فى حالة المادة ٣٥/ج فلمأمور الضبط القضائى فقط أن يطلب فوراً القبض عليه ، فهذه المادة لا تبيح القبض وانما طلب القبض .

البحث الثانى

الاستيقاف والتلبس

- التلبس ، هو مشاهدة الجانى حالة ارتكاب الجريمة أى أثناء مقارنة الركن المادى فيها ، او بعد ارتكابه للجريمة ببرهنة

ساعة بالاقبل للاطلاع على التحقيق قبل اجراء الاستجواب فكيف يكون للمحقق ٢٤ ساعة اذن لاجراء هذا الاستجواب طبقاً للمادة ٣٦ ؟ فيمكن الرد على هذه الحجة ببساطة فى أن المقصود بالاستجواب المذكور فى المادة ٣٦/ج هو الاستجواب المقرر للنيابة ، اما الاستجواب فى المادة ١٢٥/ج فهو ذلك المقرر لقاضى التحقيق ، ومن المعروف أن الاستجواب حين يتم بمعرفة قاضى التحقيق فهو لا يتم بمجرد وصول المتهم من القسم ، بل ان طلب نذب قاضى التحقيق ، وايداع هذا الطلب قلم الكتاب ، ثم الموافقة عليه يحتاج الى وقت ليس بقصير ، ومن الممكن اذن خلال هذه المدة ولحين الموافقة على طلب نذب القاضى للتحقيق ، أن يتم اختيار محام للمتهم ، كما يمكن للمحامى خلال هذه المدة الاطلاع على كل تحقيق يكون قد تم مع المتهم .

- اذن فالمادة ٣٦/ج تختلف عن المادة ١٢٥/ج فبينما الاولى مخصصة للنيابة ، فإن الثانية مخصصة لقاضى التحقيق والذليل على ذلك نص المادتين فالاولى ينص على : ويجب على النيابة أن تستجوبه فى ظرف ٢٤ ساعة ثم تامر بالقبض عليه أو باطلاق سراحه .

اما المادة الثانية ١٢٥ فتقتض على : يجب السماح للمحامى

بمعنى سماع الاقوال فى المادة ٣٦/ واستعملها بالمعنى الفنى لها فى المادتين ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٣) ولان الاستجواب لا يكون الا بعد اكتمال عناصر الدعوى ، وتتجمع ادلة الادانة ضد المتهم ، فهو لا يكون عادة الا بعد مدة كافية من بدء التحقيق ، وفى هذا الاعتبار وحده ما يحول دون امكان اجرائه - بهذا المعنى - فى ظرف ٢٤ ساعة من ارسال المقبوض عليه بمعرفة احد مأمورى الضبط القضائى الى النيابة العامة المختصة .

- ومن رأى ان الاستجواب قد قصد به معناه الفنى سواء فى المادة ٣٦/ج أو المادتين ١٢٤ ، ١٢٥/ج ويبدو ذلك من خلال تنفيذ اراء الدكتور - رؤف عبيد .

(١) فمن حيث الحجة الاولى لا يمكن قبولها ، اذ انه من الممكن جدا للمتهم أو اقاربه خلال هذه المدة (٢٤ ساعة) استدعاء محامى للحضور مع المتهم عند تحويله الى النيابة . بل اننا نجد المتبع عملاً اليوم - وبوجه اخص حينما يكون المتهم بجناية أو جنحة نجد أن المحامى بلازمة بمجرد القبض عليه ، وعند سماع الاقواله امام مأمور الضبط القضائى .

(٢) ومن حيث الحجة الثانية والتي من مقتضاها أن للمحامى حقاً مكتسباً فى اربع وعشرين

يسيره ، أو ضبطه اثر مطاردة الناس له مع الاشارة عليه ، أو أو ضبط معه اشياء أو وجود به علامات أو جروح يستدل منها على أنه فاعل للجريمة أو شريك فيها .

- فالتلبس اذن يقوم على أدلة قاطعة لارتكاب الجريمة ، فهذه الاخيرة هي عبارة عن شبهات لاتصل الى مرتبة الادلة أو القرائن القاطعة التي تفيد بطريق مباشر ودون عناء بحث على ارتكاب شخص معين لجريمة معينة بذاتها .

والاستيقاف لا يصل الى مرتبة الدلائل الكافية التي تجيز طلب القبض واذا كان ذلك شأن الاستيقاف بالدلائل الكافية ، فانه يكون من باب أولى بالنسبة للتلبس الذي يجيز - ودون اذن من النيابة - القبض على المتهم وتفتيشه وتفتيش مسكنه ، حجزه وتحويله الى النيابة لتقديمه الى المحاكمة . واذا كان التلبس يشترط لوقوعه أن يتم من قبل مأمورى الضبط القضائي فقط دون رؤسيتهم ، فالاستيقاف على خلاف ذلك ، اذ يجوز وقوعه من قبل مأمورى الضبط القضائي أو رؤسيتهم ، كذلك اذا كان التلبس من قبل اجراءات التحقيق التي يجيز القبض والتفتيش والحبس فإن الاستيقاف اذن حتى من أن يكون من اجراءات الاستدلال . كذلك اذا كان التلبس يقوم على ادلة قاطعة غير قابلة للشك فى ارتكاب

الجريمة ، فإن الاستيقاف يقوم على مجرد شبهات من قبل رجل السلطة العامة فى احد المارة ، فيقوم على اثر ذلك باستيقافه والتحري عنه كذلك نجد ان التلبس عينى لاشخصى ، اذ انه يقوم على اساس مشاهدة الجريمة لا مشاهدة الجاني لان حالة تلازم الفعل لا الفاعل .

. فمن الممكن ان يشم مأمور الضبط رائحة حشيش ينبعث من حجره اثناء مروره ليلا ، ثم باستطلاع الامر ، فر المدخن هاربا ، هنا تقوم حالة التلبس صحيحة ، لحين القبض على المتهم . هذا بخلاف الاستيقاف فعلى العكس من التلبس نجد انه شخصى لا عينى يقوم على اساس مظاهر الحيرة والارتباك التي تبدو على عابر السبيل فينعكس اثر ذلك فى قيام الشك والريبه لدى المستوقف الذى يقوم بعد ذلك باستيقافه والتحري عنه .

- ويمكن هذا التمييز بين حالتين الاولى : حيث يجيء التلبس لاحقا للاستيقاف . والحالة الثانية : حيث يجيء الاستيقاف لاحقا للتلبس وصورة الحالة الاولى ، هو أن يضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا موضع الشك والريبه ، ومن ثم يتدخل رجل الضبط لاستيقافه والتحري عنه ، الا أنم هذا الاستيقاف ينتهى باكتشاف رجل الضبط لجريمة ، وذلك كما لو تخلى عن الكيس الذى بيده فانفرط ما به من مخدر ، واذا كان رجل الضبط هنا احد

مأمورى الضبط القضائي فلا تثور مشكلة اذ انه حالة التلبس تقوم صحيحة ، لان من شروط صحة التلبس أن يتم من قبل مأمورى الضبط القضائي وليس رؤسيتهم ، أما اذا كان

المستوقف هو احد رؤسى الضبط القضائي كالعساكر والمخبرين . السريين فان حالة التلبس لا تقوم هنا الا بعد تبليغ مأمور الضبط القضائي بها ، ثم اكتشاف هذا الاخير فعلا وجود المخدر . الذى يجعل الواقعة تلبسا صحيحا ، ويشترط لصحة التلبس هنا أن يكون اكتشافه جاء عن طريق الصدفة أى جاء عرضا ، ودون بحث أو تفتيش وعلى ذلك اذا استوقف رجل السلطة سواء كان من مأمورى الضبط القضائي أو من رؤسيتهم عابر السبيل ثم قام على اثر ذلك بتفتيشه - عنوه - ودون رضاه ، ونتج هذا التفتيش عن اكتشاف جريمة ، فان اجراء التفتيش هنا يقع باطلا ويطل بالتالى كل اجراء لاحق عليه .

- لذا حكم بانه متى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن وضع نفسه باختياره ، موضع الريبه بفتح احد دواليب العمال الموضوعه بناء محطه القاهرة بعد أن تعددت شكاويهم من السرقة مما يبرر لرجال السلطة العامة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره وكانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بالقاء الطاعن لفافة المخدر ، لا يغير من الأمر شيئا . اذ طالما ان مبررات

الاستيغاف

مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، فإن طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لاستكناه امره بعد استيغافا لا قبضا ويكون تخلى المتهم بعد ذلك عن الكيس الذى انفرط وظهر ما به من مخدر قد تم طواعيه واختيارا مما يوفر قيام حالة التلبس التى تبيح القبض والتفتيش . وإذا خالف القرار المطعون فيه هذا النظر ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب النقض المقررون بالاحالة .

تعليق على هذا الحكم :

الاستيغاف يجد تبريره فى طلب التعرف على المجهول ، ويتمثل هذا المجهول فى شخص عابر السبيل ، ومن ثم اذا كان هذا الشخص معروفا فلا يكون هناك مبررا لاستيغافه ، اللهم الا اذا قامت حوله الشبهات فى ممارسة عمل غير مشروع والتى يطلق عليها الدلائل الكافية ، فان ما يمكنه رجل الضبط القضائى هنا وفق ما نص عليه قانون الاجراءات الجنائية .

هو طلب الحصول على اذن من النيابة للقبض عليه ، وليس القيام بالقبض عليه تستبرا وراء الاستيغاف ، ثم التمسك بحجة درج عليها مأمورى الضبط القضائى مقتضاها ، انه بمجرد استيغاف الشخص فإن كيسا قد انفرط منه مخدرا وبالتالي تقوم حالة التلبس التى يجيز القبض والتفتيش ، وفى رأى انه أو استمرت محكمة النقض على قبول مثل هذه الحجج البالية ،

عن بطاقته الشخصية والتحرى عن امره ، عندما علم انه يتجر فى المواد المخدرة ويحمل كمية منها - مما يوفر حالة التلبس التى يجوز الاستدلال بها عليه .

ثالثا : القرار المطعون فيه :

حصل واقعة الدعوى بما مؤداه ان مرشدا سرىا انهى الى رجل الضبط القضائى أن المطعون ضده يتجر فى المواد المخدرة وانه يحمل كمية منها فتوجه اليه ، ووجده يحمل لفافه من ورق الجرائد وواقفه على شخصيته ، وطلب منه تقديم بطاقته الشخصية بعد ان ساله عن وجهته فاجابه بانه لا يحمل البطاقة واسقط من يده اللفافة فانفرطت عن كيسين من النايلون الابيض ظهر من شفافتهما - جوهر الحشيش بداخلها فقبض عليه ووجد بالكيسين طريبتين أخريتين من الحشيش ، وبمواجهة المتهم اعترف له بالاحراز ثم انتهى القرار المطعون ضده بأن اعتراض الضابط للمطعون ضده يعتبر قبضا ، وأن تخليه عن المخدر لم يكن عن اختيار ، ورتب على ذلك بطلان الدليل المستمد منه .

رابعا : محكمة النقض :

لما كان ذلك ، وكان الاستيغاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف

الاستيغاف قد توافرت فقد حق لرجلى الشرطة اقتياده الى مأمور الضبط القضائى لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة امره دون أن يعد ذلك فى صحيح القانون قبضا . (١٢)

- ومن احكام النقض التى أثارت انتباهى فى هذا الشأن الحكم التالى .

أولا : وقائعه :

وتلخص هذه الوقائع فى اتهام النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢١ ابريل سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم الازيكية بالقاهرة حاز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا) فى غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت احالته الى محكمة الجنايات ، الا أن مستشار الاحالة قرر حضوريا بأنه لاوجه لاقامة الدعوى العمومية مع مصادرة المواد المخدرة ، فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم .

ثانيا : طعن النيابة :

ويتحصل هذا الطعن فى أنها تنعى على الامر المطعون فيه انه اذ قرر بالاوجه لاقامة الدعوى العمومية قبل المتهم قد اخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن قبضا بالمعنى القانونى لم يقع بل على المطعون ضده هو الذىلقى اللفافة التى ظهر منها المخدر من تلقاء نفسه على اثر استيغاف رجل الضبط له لسؤله

لاصبح الاستيقاف هو القبض
الذى لا يخضع لضوابط .

- لذا فالبين من هذا الحكم ام
مرشدا سريا قد انتهى الى مأمور
الضبط بأن شخصا معين يتجر
فى المواد المخدرة ، من هنا كان
يجب على مأمور الضبط
القضائى أن يطلب اذن من النيابة
للقبض عليه ، وليس قيامه بعد
ذلك باستيقافه ثم - وبمجرد
الصدفة - يجد معه المواد
المخدرة ، فالغرض هنا انه
يعرفه تمام المعرفة عن طريق
تجرباته المختلفة ، فلا يكون
هناك مبررا من ثم لاستيقافه
اللهم الا اذا كان هناك تهمة يريد
مأمور الضبط تليفيها الى هذا
الشخص احتماء بالاستيقاف لذا
فان ما انتهى اليه مستشار الاحالة
يكون صحيحا وما انتهت اليه
محكمة النقض - فى نظرى -
فى حاجة الى نقض .

الحالة الثانية :

حيث يأتى الاستيقاف لاحقا
للتلبس بجريمة .

وصورة هذه الحالة توافر احدى
حالات التلبس بالجريمة ،
كمشاهدة الجانى لحظة ارتكابه
لجريمته ، أو عقب ارتكابها
ببرهة يسيره ، أو مشاهدته
لحظة تتبع المارة له ، أو ضبطه
بعد ارتكاب الجريمة بوقت
قريب ومعه اشياء يستدل منها أو
بها على انه فاعل للجريمة أو
شريك فيها ، أو وجود به اثار
الجريمة عقب ارتكابها بوقت
قريب ، ومثال ذلك وجود
شخص تبدو عليه مظاهر الحيرة

والارتباك ، وملابسه ملطخة
بالدماء ، وبيده سكين عليها اثار
جريمته أو وجود شخص فى
منتصف الليل يحمل لفافة ضخمة
من الملابس ومحاولة التخفى
من الدورية ، فلا شك ان المتهم
سواء فى الحالة الاولى حيث
يكون قاتلا ، أو فى الحالة
الثانية ، حيث يكون سارقا يكون
فى حالة تلبس صحيحة قانونا ،
ويكون لرجل الضبط بل لرجل
الشارع العادى اقتياده الى قسم
البوليس وهنا يجب التمييز بين ما
اذا كان المستوقف هنا هو احد
مأمورى الضبط القضائى ، أو
هو احد مرسى الضبط أو فرد
عادى من أحد الناس .

- وفى الحالة الاولى حيث يكون
المستوقف هو مأمور الضبط
القضائى فانه يكون من حقه
استيقاف الشخص والقبض
عليه ، وتفتيشه ، وتفتيش
مسكنه ، اذ ان حالة التلبس هنا
ظاهرة لاغموض فيها ولبس
مادام المتهم لم يستطيع رفع
التهمة عن نفسه ، أو تبرير
وجود بقع الدماء عليه أو على
السكين أو تبرير حمله لهذه
اللفافة الضخمة من الملابس ،
هذا الوقت المتأخر من الليل
تبريرا يمكن قبوله عقلا
ومنطقا .

- أما فى الحالة الثانية حيث
يكون المستوقف هو احد
مرسى الضبط القضائى ، أو
احد افراد الناس العاديين ،
ويكون المتهم فى حالة تلبس
ظاهرا لالبس فيه فان حقهم يكون

قاصرا على تقييد الشخص
واقتياده الى قسم البوليس دون أن
يعد ذلك قبضا وترتبيا على
ذلك ، لايجوز لهم تفتيشه أو
تفتيش مسكنه وانما كل ما اجاز
لهم فى هذه الحالة ، فقط هو
التحفظ على جسم الجريمة
الظاهر وجوهرا فى المثالىين
السابقين السكين ولفافة الملابس
الضخمة ، ويشترط هنا بالنسبة
لرجل السلطة العامة أو للفرد ،
الا يسعوا الى اكتشاف هذه
الاشياء بل لابد ان تكون ظاهرة
لاحتجاج الى بحث أو تفتيش
اعمالا للمادة ٣٧/ج حيث تنص
على « من شاهد الجانى متلبسا
بجناية أو جنحة يجوز فيها قانونا
الحبس الاحتياطى ، أن يسلمه
الى اقرب رجل من رجال
السلطة العامة دون احتياج الى
أمر يضبطه ، وايضا المادة
٣٨/ج حيث تنص على « لرجال
السلطة العامة فى الجناح المتلبس
بها التى تجوز الحكم فيها
بالحبس ، أن يحضروا للمتهم
ويسلموه الى اقرب مأمور
الضبط القضائى ولهم ذلك ايضا
فى الجرائم الاخرى المتلبس بها
اذا لم يكن معرفة شخصية
المتهم .

المبحث الثالث .

« الاستيقاف والامر بعدم
التحرك » .

- نصت المادة ٣٢/ج على انه
لمأمور الضبط القضائى عند
انتقاله فى حالة تلبس بالجرائم أن
يمنع الحاضرين من مبارحة كل
مكان الواقعة أو الابتعاد عنه
حتى يتم تحرير المحضر ، وله

الاستدلال

أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على ايضاحات في شأن الواقعة .

- اذن فعبارة « أن يمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة » تعنى تماما الامر بعدم التحرك الذي يصدره مأمور الضبط القضائي . اذن فالامر بعدم التحرك ، هو عبارة عن اجراء يقصد منه تمكين مأمور الضبط القضائي من تنفيذ المهمة المكلف بها ، اما عن طبيعة هذا الاجراء فلا يمكن القول بأنه من اجراءات التحقيق لانه لا يخول مأمور الضبط سلطة القبض أو التفتيش كذلك لا يمكن القول بأنه مثل اجراء الاستيقاف ، اذ أن الاجراء الاخير يتطلب توافر الشبهات أو الشك والريبة في الشخص مع أن الافراد الموجودين عند اصدار الامر بعدم التحرك لا تتوافر فيهم هذه الشبهات ، لذلك يمكن القول اخيرا بأن الامر بعدم التحرك هو

من اجراءات الاستدلال ، واجراءات الاستدلال ، هي عبارة عن الخطوات التي يتبعها مأمور الضبط القضائي للكشف عن الجريمة ولا يكون عادة الا بعد التبليغ عنها ، وعمل التحريات اللازمة ومن ثم فالامر الصادر بعدم التحرك انما قصد منه تمكين مأمور الضبط من اتمام مهمته ، ولما كان ذلك فانه يعتبر من قبيل اجراءات

الاستدلال ، اذ ان هذه الاجراءات لا تتضمن أى مساس بحرية الشخص أو مسكنه .

- الا انه هنا يجب التمييز بين صدور الامر بعدم التحرك في حالة التلبس ، وصدوره في غير حالة التلبس .

- اما في الحالة الاولى : فيكون هذا الامر مخول له بمقتضى المادة ٣٢/ج وهنا تختلف سلطات مأمور الضبط القضائي بالنسبة للمتهمين عن غيرهم من الشهود الموجودين في محل الواقعة ، فبالنسبة للمتهمين ، نجد أن مأمور الضبط القضائي يملك القبض عليهم ، وتفتيشهم ، وتفتيش منازلهم متى توافرات مبررات هذا التفتيش ، أى ان تكون هناك مصلحة منه ، فاذا كان المتهم موجود ، فلأمور الضبط القضائي سلطة اصدار الامر بالقبض عليه وفقا للمادة ٣٤/ج ، اما اذا كان المتهم المتلبس غائبا ، فلأمور الضبط القضائي عليه هنا سلطة اصدار امر بالضبط والاحضار ، أى احضاره بالقوة الجبرية ويقوم بتنفيذ هذا الامر - عادة - رجال السلطة العامة من شاوشيه وامباشية ومخبرين سرين وذلك عملا بالمادة ٣٥/ج .

- اما عن سلطة مأمور الضبط القضائي بالنسبة للشهود الموجودين في محل الواقعة ،

فلا تعدو سوى سلطة اكرامه على البقاء في محل الواقعة لحين اتمام المهمة التي جاء من اجلها ، فاذا خالف احدهم هذا الامر ، فلا يملك مأمور الضبط بالنسبة له سلطة الامر بالقبض أو الامر بالضبط والاحضار ، وانما كل ما يملكه مأمور الضبط هنا هو اثبات هذا الامتناع في محضر ، حيث يمكن للمحكمة الجزئية المختصة الحكم عليه بالحبس مدة لاتزيد عن اسبوع أو الغرامة التي لا تتجاوز مائة قرش ، أو بأحدى هاتين العقوبتين اعمالا لحكم المادة ٣٣/ج .

- اما في الحالة الثانية : حيث يصدر الامر بعدم التحرك في غير حالة التلبس .

فانه يستند هنا لا الى نص المادة ٣٢/ج . فهي قاصرة على حالة التلبس ، وانما يستند الى نص المادة ٢١/ج التي تنص على أن يقوم مأمور الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم التحقيق في الدعوى .

- فلا شك هنا في أن البحث عن الجرائم ومرتكبيها ، وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق ، تستلزم أو على الاقل تتطلب من مأمور الضبط القضائي اصدار امرا بعدم التحرك في المكان الذي يحل به ، لحين اتمام مهمته والخروج منه ، وذلك كما لو كان مأمور الضبط القضائي يبحث عن الفارين من العدالة ، أو كان يريد تفقد الامن في المكان الذي

دخله ، وسلطة مأمور الضبط القضائي هنا بالنسبة للأفراد الذي صدر اليهم الامر لا تختلف عنها في الحالة السابقة .

- وبذلك نستطيع أن نخلص بأن الامر بعدم التحرك هو مجرد اجراء تنظيمي ، قصد منه استتباب النظام في المكان الذي يدخله مأمور الضبط القضائي لحين اتمام مهمته التي حضر من اجلها ، سواء كانت هذه المهمة هي تنفيذ القبض على احد الاشخاص ، أو ضبط أحد الفارين من العدالة أو مجرد تفقد حالة الامن ؟

- ويختلف الامر بعدم التحرك عن الاستيقاف ، من حيث أن هذا الأخير يتطلب قيام الشك والريبه في شخص عابر السبيل ، بينما ذلك لا يتطلب توافره في حالة الامر بعدم التحرك ، وكذلك اذا كان الاستيقاف يجيز - على اوسع الاراء - اقتياد الشخص الى قسم البوليس للتحري عنه ، فإن الامر بعدم التحرك لا يجيز أكثر من تحرير محضر في كل مجال الواقعة بمخالفة الشخص المخالف للامر بعدم التحرك كذلك اذا كان الامر بعدم التحرك لا يصدره الا مأمور الضبط القضائي ، فإن الاستيقاف ممكن ان يتم من قبل مأموري الضبط القضائي أو رؤسهم ما الا انهما يتفقا من حيث امكان اعتبار كل منهما من اجراءات الاستدلال ، كذلك من الممكن اتفاهما من حيث امكان أن ينتهي اخدمهما

بالتلبس بجريمة ، فمن المقصود أن ينفرد مامع الشخص من مخدر اثناء استيقافه بالتالي يقوم حالة التلبس صحيحة ، كذلك من الممكن في حالة الامر بعدم التحرك قيام احد الاشخاص الذين صدر اليهم الامر بمحاولة ابتلاع جسم غريب ، تبين لمأمور الضبط القضائي بعدمه من ذلك انه مخدرا ، فتقوم حالة التلبس هنا صحيحة ايضا .

الفصل الثالث :

- من له الحق في استيقاف الاشخاص وما الاساس القانوني لذلك وكيف يتم اثبات الشخصية وما مصير الشخص حالة عدم تمكنه من ذلك ؟

- تحدثنا فيما مضى عن الاستيقاف ، ما هيته ، وعلاقته بما يشبهه من اجراءات القانونية الاخرى ، والان من الممكن أن نبين من له هذا الحق اهو قاصر على رجل الضبطية الادارية ، ام يدخل في اختصاص رجل الضبطية القضائي ايضا ؟ كذلك قد يثور السؤال عما اذا كان اشخاص آخريين يكون لهم الحق في استيقاف الاشخاص عدا رجال البوليس ، وايا كان شخص المستوقف ، فما هو السند القانوني له في استيقاف الاشخاص ، أي بعبارة اخرى هل مبدأ الشرعية ينطبق على الاستيقاف أم لا ؟ واذا كان هذا الاجراء مشروع فكيف يتم اثبات الشخص لشخصية وهل هناك اجراء يلزم اتباعه حالة عدم القدرة على ذلك ؟ كل هذه

الاسئلة يمكن الرد عليها من خلال المبحثين التاليين .

المبحث الاول
من له الحق في استيقاف الاشخاص

- الاستيقاف - كما هو معروف - ينطوي على قدر ، أي كان حجمه ، من التقييد لحرية الشخص ، وهو يقوم على اساس سلوك معين يصدر من شخص عابر السبيل ، فينعكس هذا السلوك على نفس المستوقف مولدا لديه شك وريبه يقوم على اثرهما باستيقاف هذا الشخص . ومن هنا يثور السؤال عن ماهية شخص المستوقف .

- من المعروف أن مأموري الضبط لهم وظيفتان اساسيتان ، وظيفة ادارية ، وأخرى قضائية ، ويطلق على الاولى وظيفة الضبط الاداري ويطلق على الثانية وظيفة الضبط القضائي ، وتتخصر وظيفة الضبط الاداري في منع الجرائم قبل وقوعها ، ممثله في المحافظة على السكينة والامن العام ، والصحة العامة .

- اما وظيفة الضبط القضائي فتتمثل ضبط الجرائم بعد وقوعها وتتبع الجناه توطئه لتسليمهم لرجال القضاء لمحاكمتهم ، أن التمييز بين وظيفتي الضبط الاداري والقضائي ، لا يعنى الفصل بينهما تماما ، بل اننا نجد ان رجال الضبط القضائي هم عادة من رجال الضبط الاداري ، بمعنى انه من المقصود هنا أن يكون رجل

الاستيقاف

لشرطة السكة الحديد والنقل
والمواصلات. وضباط هذه
الادارة .

(٥) مفتشو وزارة السياحة .

- ويكون لهؤلاء الحق في
مباشرة سلطاتهم وليس فقط اثناء
مباشرة عملهم ولكن أيضا في
أوقات اجازتهم الرسمية ما لم يكن
هناك وقف عن العمل أو اجازة
اجبارية .

ثالثا : مأمور الضبط القضائي
ذو الاختصاص الخاص من غير
ضباط الشرطة .

- وهؤلاء يتم تخويلهم صفة
مأموري الضبط القضائي بقرار
يصدر من وزير العدل بالاتفاق
مع الوزير المختص ، ولا يكون
لهؤلاء صفة مأمور الضبط الا
بالنسبة لاختصاصاتهم الوظيفية
فقط . وفي حدود دوائهم ، أو
بعبارة اخرى انهم يختصون فقط
بالجرائم التي تقع في دوائر
اختصاصهم وتكون متعلقة
بأعمال وظائفهم .

ومن امثلة هؤلاء :

- مفتشو صحة المحافظات
والمراكز والاقسام .

- معاونو الزراعة بالاقاليم .

- مديرو مصالح الاثار
ووكلائهم والامن
ومساعدوهم .

- مفتشوا الالات البخارية .

- مأمورو مفتشو الضرائب .

- لذلك قضى بان حصول مفتش
الاغذية - داخل اختصاصه

الاقليمي - وفي حدود

الاجراءات الصحية على عينه

الاقليمي في دوائر اختصاصهم
فهم كما بينتهم المادة ٢٣/ج (١٣)

(١) اعضاء النيابة العامة
ومعاونوها .

(٢) ضباط الشرطة وامناؤها
والكونستبلات والمساعدون .

(٣) رؤساء نقطة الشرطة .

(٤) العمدة ومشايخ البلاد
ومشايخ الخفراء .

- فكل واحد من هؤلاء الحق في
استيقاف الاشخاص ولكن فقط
في حدود اختصاصهم الاقليمي ،
فليس لضابط شرطة الحق في
استيقاف شخص في دائرة اخرى
لاتقع تحت اشرافه ، ويكون هذا
الحق ايضا لمديرى أمن
المحافظات ولكن ايضا داخل
حدود اختصاصهم الاقليمي .

ثانيا : ومأموري الضبط القضائي
ذو الاختصاص العام في جميع
انحاء الجمهورية هم :

(١) مديرو وضباط ادارة
المباحث العامة بوزارة الداخلية
وفروعها بمديريات الامن .

(٢) مديرو الادارات والاقسام
ورؤساء المكاتب والمفتشون
والضباط وامناء الشرطة
والكونستبلات والمساعدون
وباحثات الشرطة العاملون
بمصلحة الامن العام وفي سقب
البحث الجنائي بمديريات
الامن .

(٣) ضباط مصلحة السجون .

(٤) مديرو الادارة العامة

الضبط واحدا ولكنه ذو
اختصاصين ادارى وقضائى
على النحو السالف .

- والاستيقاف - كما سبق -
اما ان يتم براءة ثم يتمخض عن
جريمة كالتلبس بمخدر مثلا ،
واما ان يتم بعد ارتكاب الجريمة
كاستيقاف شخص الجاني بعد
اقتراف جريمة ، وهنا يمكن أن
نقول بان الاستيقاف في الحالة
الاولى انما هو من اختصاص
رجل الضبط الادارى بينما في
الحالة التالية يكون من اختصاص
رجل الضبط القضائي ولما كان
رجل الضبط لا يمكن التمييز بين
عمله كرجل ضبط ادارى وعمله
كرجل ضبط قضائي ، فان
الاستيقاف يكون حقا لرجل
الضبط أى كانت صفته ادارية
كانت أم قضائية ، ولكن من هو
رجل الضبط هنا ؟

- يمكن التمييز هنا بين مأموري
الضبط القضائي ، ومأموري
الضبط الادارى . اما مأموري
الضبط القضائي فبعضهم ذو
اختصاص عام ، والبعض الاخر
ذو اختصاص خاص ، اما ذوى
الاختصاص العام فبعضهم ذو
اختصاص اقليمي أى قاصر على
دوائر اختصاصهم فقط والبعض
الاخر ذو اختصاص عام شامل
لجميع انحاء الجمهورية .

أولا : اما مأموري الضبط
القضائي ذو الاختصاص

من اللبن الذي شاهد الطاعن يبيعه مما يدخل في خصائص عمله - ولا يعتبر قبضا ولا تفتيشا وإنما بعد استيقافا وما ترتب عليه من ظهور غش في اللبن يعد تلبسا صحيحا (١٤) .

- وإذا كان المشرع قد عدد مأمورو الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام والاقليمى - على سبيل الحصر ، فإنه على خلاف ذلك بالنسبة لمأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص الخاص .

رابعاً : مرسومى الضبط القضائى :

- وهم الذين يعملون تحت امره واشراف مأمور الضبط القضائى وهم عادة الذى يباشرون اجراء الاستيقاف ولكن ذلك مشروط ايضا بان يتم استيقاف الاشخاص من قبلهم حسبما استقرت عليه محكمة النقض - داخل دوائر اختصاصاتهم الاقليمية ، وهم الشاويشيه ، والامباشيه والعساكر ، والمخبريين السريين ، والخفراء .

المبحث الثانى

الاساس القانونى للاستيقاف

- يجب براءة تحديد الطبيعة القانونية للاستيقاف ، كى يمكن على ضوء ذلك بيان اساسه القانونى أو السند القانونى الذى يستند عليه والسؤال الذى يثور فى الذهن هل الاستيقاف من اجراءات التحقيق أم من اجراءات الاستدلال .

- والاجابة تاتى سريعة فى عدم

اعتباره من اجراءات التحقيق ، لان هذه الاجراءات تتضمن معنى المساس بحرمة جسم المتهم ومسكنه ، اذ ان القبض يجيز تقييد المتهم عن الحركة ويكون ذلك بحجزه ، كما يجيز تفتيشه ، وتفتيش مسكنه ، وضبط الاشياء المستعملة فى الجريمة وفقا للمواد ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٥ اجراءات والقبض لا يكون الا ضمن حالات اوردها المشرع على سبيل الحصر وهى حالات التلبس وامرا لندب من النيابة ، أو بناء على توافر الدلائل الكافية ولكن يشترط فى هذه الحالة الاخيرة ايضا الحصول على اذن من النيابة ، والاستيقاف بالطبع يقف بعيدا عن جميع هذه الاجراءات .

- كذلك لا يمكن بالطبع اعتباره من اجراءات الاستدلال لماذا ؟ لان كلمة الاستدلال - حسبما يدل عليها اسمها - الغرض منها جمع أدلة تتعلق بجريمة مهيئة

سواء تم التبليغ عنها من فرد من احاد الناس أو ممن هو مكلف باداء خدمة عامة ، أو من احد الموظفين العموميين وكانت الجريمة تتعلق باعمال وظائفهم ، سواء وقعت اثناء تأدية هذه الاعمال أو بسببها والتبليغ هو مجرد الاخبار عن الجريمة ، وهو يختلف عن الشكوى التى لاتقبل الا من المجنى عليه وحده أو ممن هو يقوم مقامه بتوكيل خاص ، كذلك يختلف التبليغ عن الطلب أو الاذن الذى يتطلبه

المشرع لا مكان تحريك الدعوى الجنائية عن بعض الجرائم .

- والمهم فى ذلك كله ان الاستدلالات لا تتم الا بعد وقوع جريمة أى كان نوعها ، وذلك بخلاف الاستيقاف فهو يقبض مجردا عن أى جريمة كقاعدة عامة وبالتالي لا يمكن الاستناد على النص الذى يوسع الاستدلالات م/٢١ ج كاساس للاستيقاف والذى ينص على « يقوم مأمور الضبط القضائى بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها ، وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق الدعوى » .

- اذن فما هو السند القانونى للاستيقاف - يجب هنا - براءة - ان نميز بين الاستيقاف الذى يقع مجردا عن أى جريمة ، وذلك الذى يقع بناء على حالة التلبس .

أولاً : الاستيقاف الذى يقع نتيجة لقيام تلبس .

هذا النوع من الاستيقاف لا يثير احدى مشكلة ، اذ ان الاساس القانونى له متوافر فى ق الاجراءات الجنائية فتنص المادة ٢٧ ج « لكل من شاهد الجانى متلبسا بجناية أو جنحة يجوز منها الحبس الاحتياطى ، ان يسلمة الى اقرب رجل من رجال السلطة العامة دون احتياج الى امر بضبطه » .

فاذا كان النص هذا يبيح تسليم المتهم ، فإنه يجيز من باب اولى استيقافه .

الاستيقاف

الشرطة هو تعرض مادی ومعدود من اجراءات الاستدلال فحسب ، وليس من اجراءات التحقيق الابتدائي ، فلا ينبغي أن يفوتنا أن اجراءات الاستدلال لا يملكها بحسب الاصل ، سوى مأموري الضبط القضائي - فلا يملك رؤسيتهم هذا الحق سوى القدر الذي سمحت به المادة ٢٤ اجراءات ، فالقدر الذي سمحت به هذه المادة من الاستدلال لرجال السلطة العامة من غير مأموري الضبط القضائي لا يخرج عن جميع الايضاحات واجراء المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع واتخاذ جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على ادلة الجريمة بصريح نص المادة ٢٤/ج .

وقد استندت محكمتنا العليا الى هذه المادة عندما حكمت - اكثر من مرة بأنه قيام احد مساعدى الضبط القضائي بجمع الاستدلالات جائز لكن هذه الاجراءات ليس فيها ما يصح اعتباره - استيقافا أو ما يشبه الاستيقاف ، بل انها كلها اجراءات بعيدة عن أى تعرض لشخص المتهم أو لغيره ، وهذا النص يفهم منه بمفهوم المخالفة - وهو أيضا - أن هؤلاء المرؤسين لا يملكون الاستيقاف بما يتضمنه من التعرض لأشخاص المتهمين ، كما لا يملكون القبض القانوني .

ثالثا : لانه إذا قيل أن هذا الاصطحاب الجبرى الى قسم الشرطة اجراء ادارى يجب لا

اجراءات اذا منهما صريحتان فى مشروعية هذا الاجراء لرجل السلطة العامة م/٣٨ ، بل وفى مشروعية للاشخاص العاديين وفقا للمادة ٣٧/ج .

ولكن المشكلة تثور هنا بصدد الحالة الثانية .

ثانيا : الاستيقاف الذى يقع مجردا من أى جريمة .

- اختلفت الاراء هنا هو السند القانوني لمشروعيته ، فقد ذهب الدكتور/ رؤف عبيد الى عدم مشروعيته وذلك للاعتبارات الاتية (١٦) .

أولا : لان المادتين ٣٧ ، ٣٨ قصرتا هذا الحق على حالة التلبس بالجنايات والجناح التى يجوز فيها الحكم بالحبس بحسب الاحوال وفى المخالفات اذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم (م-١/٣٨) وفى ذلك ما يستفاد منه بمفهوم المخالفة أن فيما عدا التلبس لا يجوز التعرض لانسان لاي سبب كان - من أى مصدر جاء ولو لتوافر دلائل كافية على ارتكاب جناية أو جنحة مادامت الدلائل لا ترقى الى مستوى التلبس ، وهى لا ترقى اليه فى غالب الصور الواقعية خصوصا لان التلبس يجب أن يظهر على سبيل الجرم ، ويجب ألا يقوم على مجرد الظن أو الاشتباه .

ثانيا : حتى اذا قبل أن مجرد اصطحاب انسان الى قسم

كذلك نص المادة ٣٨/ج يتضمن لرجال السلطة العامة ، فى الجناح المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس ، أن يجضروا المتهم ويسلموه الى اقرب مأمور الضبط القضائي ، ولهم ذلك ايضا فى الجرائم الاخرى المتلبس بها اذا لم يكن معرفة شخصية المتهم .

- واذا كان هذا الحق المقرر فى المادة السابقة يبيح لرجال السلطة العامة اقتياد المتهم الى القسم ، فانه يكون من باب أولى لمأموري الضبط القضائي ، كذلك اذا كان هذا الحق مقررا حالة الجناح فانه يكون من باب أولى فى الجنايات التى هى اشد خطورة . بل أن هذا الحق فى اقتياد المتهم الى اقرب مأمور ضبط قضائي ، فقرر لرجال السلطة العامة حالة المخالفات المتلبس بها ولكن بشرط أن تكون شخصية المتهم غير معروفة .

- لذلك قضى بأنه اذا كان المتهم قد قبض عليه اثناء تعلقه بالاجزاء الخارجية لعربة السكك الحديدية محاولا تسلقها الى سطحها وهى مخالفة لنظام السكك الحديدية . فأن هذا القبض يكون قد وقع صحيحا طبقا للمادة ٣٨ اجراءات (١٥) .

- اذن فالاستيقاف حالة التلبس لا يثير أى لبس فى مشروعيته وفقا للمادتين ٣٧ ، ٣٨ ،

يرقى الى مرتبه الاستدلالات ،
لوقف دون ذلك حائلان هامين .
الاول : أن الاجراءات الادارية
لايتبغى أن يتضمن معنى
التعرض لحرية انسان وحقه
المشروع فى التجول بملء
حريته فى الظروف الطبيعية ،
والثانى : ان اختصاصا مأمورى
الضبط القضائى والتي تكون قبل
وقوع الجرائم ، يكون الهدف
منها هو منع وقوعها فحسب ،
اما الاستيقاف حسبما تبينه
محكمة النقض ورسمت دائرته
لا يكون الا بعد ظهور دلائل
كافية على وقوع الجريمة ، اى
بعد وقوعها بالفعل وبالتالي بعد
انتهاء نشاط سلطة الضبط
الادارى كما تبدأ سلطة الضبط
القضائى نشاطها فى ضبط
الجريمة وتعقب فاعليها لا
تشاطرها فى ذلك أى سلطة
أخرى . وقد اشارت الى هذا
المعنى صراحة المادة ٢١ من ال
ق . ج .

- فكان القانون يعهد الى
مأمورى الضبط القضائى ، دون
باقى رجال السلطة العامة
بوظيفتين الاولى : هى البحث
عن الجرائم ومرتكبيها وهى ذات
طابع ادارى وان كانت لاتبدأ الا
بعد وقوع الجريمة بالفعل
والثانية : هى جمع الاستدلالات
التي تلزم التحقيق والدعوى وهى
ذات طابع قضائى لان المقصود
منها هو اعداد عناصر التحقيق
والمحاكمة بعد ظهور الجريمة
بالفعل واغلب اجراءات مأمورى
الضبط القضائى تجمع بين

النوعين معا ، اذ لا توجد حدود
فاصلة بينهما ، لكن لا يملكها على
أى حال أو أى صورة غيرهم من
رجال السلطة العامة الذين
يملكون نسب الاستيقاف بالمعنى
الحرفى للكلمة - ولمجرد
التحقيق من شخصية - عابر
السبيل اذ وجد وفى ظروف
مريبه تحمل على ضرورة هذا
التحقق دون امكان اصطحابه
قهرًا عنه الى قسم الشرطة على
أنه أى كانت اسانيد هذا
الاستيقاف فى الوضع الحالى
لقضائنا المصرى فقد استقرت
المحكمة العليا على اجازته ثم
على التورع فيه حتى أصبحت له
اهمية متزايدة بين اجراءات
الدعوى فى مراحلها الاولى .

وهذا التوسع قصدت به -
بطبيعة الحال - تمكن رجال
السلطة العامة من ضبط الجرائم
التي قد تنبئ عنها شبهات قوية
ظاهرة ولو من رجال الضبط
القضائى ولا تحت اشرافهم
المباشر .

لكن يخشى ان يؤدى هذا
التوسع الى اهدار ضمانات
القبض وقد بدأت صور
الاستيقاف تتداخل فعلا مع
القبض بما يتضمنه من معنى
المساس بحرمة الاشخاص التي
كفلتها الدساتير كافة . وبما
يتجاوز مع مراد الشارع
الاجرائى من تعيين شرائطه
واحواله تعينا مخدرا فى المادة
٢٤/ج ، خصوصا وأن هذا
الاجراء الجديد أصبح يسمح
باصطحاب المتهم قهرا عنه الى

قسم الشرطة أى أصبح يقارب
فى جوهره سلطة القبض
القانونى خصوصا فيما يتضمنه
كلاهما من معنى التعرض
للحرمة الشخصية للمواطنين ،
وفيما خلا بعض فروق قانونية
فى آثارهما لازالت تفرق بين
الامريين .

- ويرى الدكتور/ احمد فتحى
سرور انه اذا عجز المشتبه عن
تقديم بطاقة الشخصية ارتكب
الجنحة المنصوص عليها فى
المادتين ٥٢ ، ٦٠ ، من القانون
٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن
الاحوال المدنية ، ويجوز لرجال
السلطة العامة احضاره الى
اقرب مأمور من مأمورى
الضبط القضائى وفقا للمادة
٣٨/ج وقد قضت محكمة النقض
بأن هذا الاحضار لا يعد قبضا
بالمعنى القانونى ، وانما يعد فقط
استيقافا أى تعرضا ماديا
فحسب ، واذا تم استيقاف
كذلك - على النحو السابق - عد
عملا مشروعًا .

- واما عن رأى بالنسبة للسند
القانونى للاستيقاف فى هذه
الحالة الثانية ، أى حيث يأتى
الاستيقاف مجردا عن أى جريمة
فاننى افضل هنا التمييز بين
اجراء الاستيقاف فى حد ذاته
وبين الاقتياد .

- اما عن الاستيقاف فاننى ارى
اسناده - ولو كان ذلك يحتاج الى
نص واضح وصريح - الى
عبارة المادة ٢١/ج حيث تنص
هذه المادة على : يقوم مأمور
الضبط القضائى بالبحث عن
الجرائم ومرتكبيها .

الاستتية

ومضمون هذه المادة يعطى فقط لمأمورو الضبط القضائي - في سبيل التحري والكشف عن الجرائم - سلطة استيقاف الاشخاص وهذا ما يدخل في حدود سلطة الضبطية الادارية ، ولا يمكن الاعتراض على ذلك بأن الاجراء الادارى لا يجيز الاقتياد ، لاننا هنا بصدد السند القانونى للاستيقاف فقط دون الاقتياد .

- اما بالنسبة لمروسى الضبط القضائى ارى وفى ظل النصوص الحالية وبغض النظر عما ذهبت اليه محكمة النقض - عدم جواز استيقافهم للاشخاص ومن باب اولى عدم جواز اقتيادهم الى مأمورى الضبط القضائى ، ولا يمكن القول بأن المادة ٢٤/ج تخولهم هذا الحق ، اذ أن هذه المادة قاصرة فقط على الاستدلالات والتي لا يتم جمعها الا بعد وقوع جريمة ما وحتى هذه الاستدلالات لا تتضمن أى مساس بحرية الشخص وحقه الطبيعى فى الحركة والتجوال ، وكثيرا ما استندت - وللأسف - محكمتنا العليا الى هذه المادة فى تبرير وقوع الاستيقاف ، ومن ثم فان تخويل هذا الحق لمروسى الضبط القضائى يعوزه سند قانونى صريح من المشرع .

- اما عن الاقتياد :

- فهو لا يجوز الا لمأمورى الضبط القضائى فقط ووفقا للمادة ٢١/ج السابقة ، فمن يملك الاستيقاف يملك تجاوزا هذا الاقتياد شريطة الا يتضمن هذا الاقتياد أى مساس بكرامة الشخص وكبرياه ، وشريطه الا يتم هذا الاقتياد الا فى حالة عجز الشخص عن اثبات شخصيته وارى السند القانونى لذلك - تلك المادتين ٥٢ ، ٦٠ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاحوال المدنية - حيث يعد الشخص هنا مرتكبا لجنحة بسبب عدم حمله بطاقة اثبات شخصية .

- وبذلك استطع أن اوصل لنتيجة هى :

أولا : فى الاستيقاف الذى يكون نتيجة تلبس .

(١) يكون مشروعا سواء وقع من مأمورى الضبط القضائى أو مروسيهم .

(٢) الاقتياد فى هذه الحالة يكون مشروعا اعمالا لنص المادة ٢٤ ، ٢٨/ج .

- اما بالنسبة لحالة الاستيقاف الذى يقع مجردا عن أى جريمة .

(١) يكون مشروعا فقط لمأمورى الضبط دون مروسيهم اعمالا لنص المادة ٢١/ج .

(٢) الاقتياد لا يكون مشروعا الا من مأمورى الضبط ، وشريطة عدم تمكن الشخص من اثبات شخصيته ويكون اساسه القانونى هنا المادتين ٥٢ ، ٦٠ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ .

الخاتمة

- نستطيع أن نختم هذا البحث باحد رأيين ، اما بتأييد اجراء الاستيقاف واما برفضه .

- فاذا قلنا بقبوله فسنجد لذلك حجج عديدة .

أولهما : انه يساعد فى ضبط كثير من الجرائم وكشف مرتكبيها ، وهذا ما يساعد بقدر كبير فى الاقلال من حجم الجرائم .

ثانيهما : انه لايعتبر من اجراءات التحقيق ، بل انه ادنى من اجراءات الاستدلال ، ومدام كذلك فمن يملك الاكثر وهو الاستدلال يملك الاقل وهو الاستيقاف .

ثالثهما : انه يمكن اسناده لنص المادة ٢١/ج فى غير حالة التلبس والى نص المادة ٢٤/ج فى حالة التلبس .

- اما اذا قلنا برفض الاستيقاف فيمكن أن تؤسس ذلك على :

أولا : انه اذا كان الاستيقاف يساعد على ضبط كثير من الجرائم ومرتكبيها فان ذلك يجب الا يكون على حساب حريات الأفراد وحقهم الطبيعى فى التنقل دون التعرض لهم .

ثانيا : ان هذا الاجراء يعوزه -
وللان - نص صريح اذ أنه من
المستقر عليه عدم جواز القياس
في القانون الجنائي ، ومن ثم لا
يجوز الاخذ بأى مائة مادامت لم
تشر اليه صراحة .

ثالثا : أن الاستيقاف والقبض
اصبحا في كثير من الحالات
وجهين لعمل واحد ، فالواقع أن
كثير من حالات التلبس تأتي عن
طريق الاستيقاف وهذا ما يمثل
امرا خطيرا نظرا لعدم وجود
ضوابط قانونية للاستيقاف مثل
نظيره القبض او بعبارة اخرى
أن الاستيقاف - وبوجه خاص
عند اقتياد الشخص الى قسم
البوليس - اصبح هو القبض

الذي لا يستند على اساس في
القانون .

- وبذلك نستطيع أن اخلص .

أولا : بمشروعية الاستيقاف .
الذي يأتي نتيجة لقيام التلبس ،

وسواء كان المستوقف احد
مأموري الضبط القضائي أو احد
مروسيهم استادا الى المادة ٣٤ ،
ج/٣٨ .

ثانيا : بعدم مشروعية
الاستيقاف في غير حالة التلبس
اذا وقع من احد مأموري الضبط
القضائي أخذا بالمادة ٢١/ج
ولايجوز وقوعه في هذه الحالة
على الاطلاق من أحد مروسي

الضبط القضائي الا اذا - كان
تحت اشراف رؤسائهم وبأمر
منهم .

- وهنا اطالب بوضع نصين
للاستيقاف في غير حالة التلبس
على النحو التالي :

الاول : لايجوز استيقاف
الشخص راكبا كان ام مترجلا ،
الا بمعرفة مأمور الضبط
القضائي المختص مكانيا ، ولا
يجوز وقوعه من مروسيهم الا
تحت اشرافهم وبأمر منهم .

الثاني : ولايجوز اقتياد
الشخص الى قسم البوليس الا في
حالة عجزه عن اثبات
شخصيته ، وكانت هناك شبهات
تورغ هذا الاقتياد .

دعاء...

ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، ويسر لنا العمل كما
علمتنا ، وأوزعنا شكر ما أتيتنا ، وانهج منا سبيلا يهدي
إليك ، وافتح بيننا وبينك بابا ننفذ منه عليك ... لك مقاليد
السموات والأرض ، وأنت على كل شيء قدير ..

من دعاء أبي بكر بن العربي

من أسباب زوال الدولة

سأل المنصور العباسي أحد بني أمية عن سبب زوال ملكهم .

فأجاب : تشال أول كل شيء كيف كان بدء زوال ملكنا ؟

فقال المنصور : نعم .

قال الرجل : سألت فأسمع ، تشاغلنا عن تفقد ما كان تفقده يلزمنا ، ووثقنا بوزراء آثروا منافعهم على منافع الناس ، وأبرموا أمورا أسروها عنا ، فظلمت رعيتنا ، وفسدت نياتهم لنا ، وجذب معاشنا ، فخلت بيوت أموالنا ، وضاع عدلنا ، وقل جندنا ، فزالت هيبتنا ، واستدعاهم أعداؤنا ، فظاهروهم علينا ، وكان أكثر الأسباب في ذلك إخفاء الحقائق عنا .

oooooooooooooooo

الزهد

جاء رجل إلى الحسن البصري يسأله :

ما سر زهدك في الدنيا ؟

فقال الحسن : أربعة أشياء :

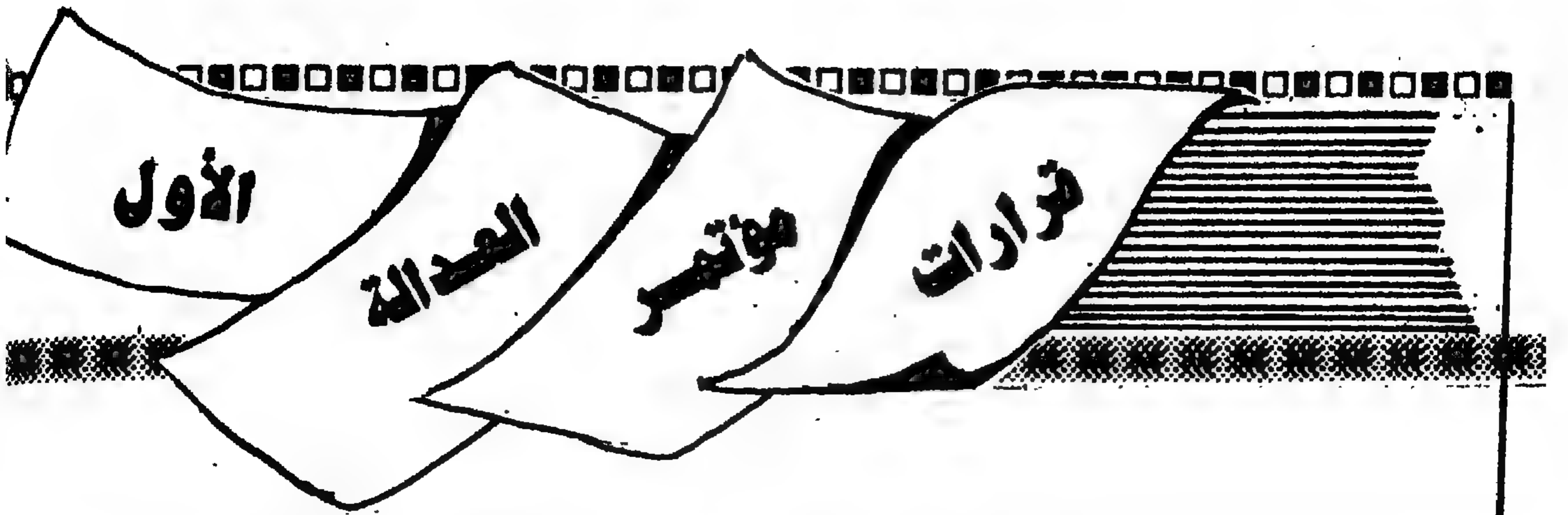
● علمت أن رزقي لا يأخذه غيري فاطمأن قلبي .

● وعلمت أن عملي لا يقوم به غيري فاشتغلت به وحدي .

● وعلمت أن الله مطلع علي فاستحييت أن يراني علي معصية .

● وعلمت أن الموت ينتظرني فأعدت الزاد للقاء ربي .





قضاة مصر ورجال القانون وسائر المعنيين بشئون العدالة المشاركون في مؤتمر العدالة الأول، وهم يختتمون أعمال مؤتمرهم، الذي انعقد بمبادرة من نادي قضاة مصر.

وهم يسترجعون ما أكدته دستور مصر من أن سيادة القانون هي أساس الحكم في الدولة. وأن استقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات. وأن التقاضي حق مضمون ومكفول للناس كافة. ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي، وتكفل الدولة تكريب جهات القضاء من المتقاضين سرعة الفصل في القضايا.

وهم يسجلون بكل الاعزاز ما اعلته رئيس الجمهورية في افتتاح المؤتمر من حرصه على تأمين حق كل مواطن في الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي حتى في اشد الظروف وخلال الاحداث الطارئة تمسكا منه بحريات المواطنين وتعزيزا لتكليفهم في مبادئ الحكم. وما وعد به الرئيس من أنه سيبذل كل ما يستطيع من جهد في حدود صلاحياته الدستورية لوضع الحلول التي يتوصل إليها المؤتمر موضع التنفيذ ويعتبرون خطاب الرئيس وثيقة أساسية من وثائق المؤتمر.

لاحكامه ويكون هو الاساس الوحيد لشرعيتها ومشروعية اعمالها.

وعبروا عن وجدانها. وما جاش في صدرها من امال.

يعلنون

اولا : ان اقامة العدل بين الناس هي رسالة الحاكم وهي الامانة الملقاة على عاتقه، وأنه لاسبيل الى اقامة العدل بغير سيادة القانون، وأن سيادة القانون لا تتحقق بمجرد خضوع الافراد لنصوصه او الزامهم جبرا بالتقيد باحكامه، فذلك امر قد يكفله الحاكم بسطوته. ولكن سيادة القانون تعنى في المقام الأول ان ينبع القانون من ضمير الأمة ويعبر عن ارادتها تعبيراً صحيحاً صادقاً فتخضع السلطة

وقد تدارسوا ما اعلنته الجمعية العمومية لنادي قضاة مصر في دوراتها المتعاقبة واكدته كل هيئة معنية بشئون العدالة وحقوق الانسان. من ضرورة انهاء العمل بكل التشريعات والمحاكم الاستثنائية واعادة اختصاصات القضاء الطبيعي اليه كاملة. بحيث لاتمس خريات المواطنين الا وفقا لاحكام القانون العام وحده وبحكم صادر من القضاء الطبيعي وحده وبالاجراءات المتبعة امامه وحدها.

ولذا استلهموا فيما صدر عنهم من توصيات ضمير امثهم

ثانيا : ان القانون هو سبيل المواطنين الى تقرير وتنظيم حقوقهم وحماية حرياتهم. وهو ان لم يستلهم امال الامة، ويمثل خلاصة حكميتها ويحرص على مقاصدها. غدا مجرد اوامر ونواه تفرضها السلطة وان القوة الحقيقية للقانون انما تستمد من اقتناع الناس بأنه جاء معبرا عن معتقداتهم وامالهم. وأنه متى عبر المواطنون عن امر والحواف فيه غدا مطلبا جماهيريا لايسوغ للمشرع ان يغفل عنه او

ان يتوانى عن الاستجابة له ، واذ كان الدستور قد عبر في مآنته الثانية عن الحاح الجماهير على تطبيق احكام الشريعة الاسلامية فقد بات واجبا على الدولة ان تسرع الخطو من اجل وضع هذا النص موضع التنفيذ .

ثالثا : ان الالتجاء الى التشريعات الاستثنائية اذا استطال امره خلى بان يفسد طبائع الناس وان يهز الثقة فى القانون والنظام ، ويحمل السلطة فى الوقت ذاته على استمرار اللجوء الى هذا السبيل والمضى فيه ، ذلك ان الاصل فى القانون ان يحفظ على الناس كرامتهم وعزتهم ، فان هو انحرف عن تحقيق هذا الهدف غدا عقى تحول بين المواطن واحساسه بحقوقه واعتزازه بحريته وكرامته وانتمائه لوطنه .

رابعا : ان القضاء هو اعز مقدسات الأمة واسماها ، وهو سابق فى نشأته على الدولة ذاتها ، انه بغير قضاء لا يعرف الخوف ويسمو على القوى المتصارعة ، تتعزى حقوق المواطنين من الحماية وتصبح نصوص القانون مجرد شعارات جوفاء وينهار اساس الحياة الديمقراطية اعتبارا بأن العدل اساس الملك واساس الحكم .

خامسا : وترتيا على ماتقدم كان لزاما على الدولة ان تعمل على دعم استقلال القضاء وتبسيط نظام التقاضى . وتيسير اجراءاته ورفع المعاناة عن الناس تمكينا لهم من حماية

حرياتهم وصيانة حقوقهم بما يقتضيه من تامين ذلك الاستقلال وتوحيد طرق التقاضى . وتبسيط اجراءاته ، وازالة العقبات والمعوقات التى يواجهها المواطن عندما يلجأ للقضاء مطالباً بحقه ، ووضع الحلول الجزرية الشاملة التى تعالج مشكلة بطء التقاضى من كافة ابعادها .

وفيما يلى يعلن المؤتمر التوصيات التى انتهى اليها تحقيقا لما تقدم فى لجانه الخمس :

فى مجال التشريع

• • • اولا : اعمالا لما تنص عليه المادة الثانية من دستور جمهورية مصر العربية من ان مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع يوصى المؤتمر باتخاذ الخطوات الاتية :

اصدار مشروعات القوانين المستمدة من الشريعة الاسلامية ومراجعة سائر التشريعات لتتفق فى احكامها مع مبادئ الشريعة .

ان يواكب اصدار تلك التشريعات وتنفيذها نهية المناخ العام الملائم فى مجالات التعليم والتربية والاعلام والثقافة والتكافل الاجتماعى وغيرها من المجالات .

ان تولى كليات الحقوق بالجامعات ومركز الدراسات القضائية - دراسة الشريعة الاسلامية العناية اللازمة بالقدر

الذى يتناسب مع دورها بوصفها المصدر الرئيسى للتشريع .

هيئة قومية للتشريع

• • • ثانيا : لما كان من ابرز مشكلات المجتمع تضخم التشريعات وكثرة تعديلاتها وصعوبة الاحاطة بها فان المؤتمر يوصى بما يأتى :

١ - انشاء هيئة قومية عليا للتشريع تلحق برئاسة مجلس الوزراء ، ويرأسها وزير العدل على ان تتبعها لجان فرعية فى كل وزارة ويسند الى هذه الهيئة حصر القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية وبحث مدى مطابقتها لاجكام الدستور

واقترح تبسيطها وازالة التعارض بينها وادماج المتشابه منها . وتتولى فهرسة وتبويب التشريعات ونشرها فى مجموعات دورية واخرى نوعية كما تختص بمراجعة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية كافة ، على ان تزود هذه الهيئة بالكفايات القانونية المتخصصة ويكون لها الاستعانة بنوى الخبرة من غير اعضائها .

٢ - القصد فى استخدام التشريع كوسيلة لعلاج المشكلات التى تجابه المجتمع بحيث يقتصر التدخل التشريعى على الحالات التى لا سبيل الى علاجها الا به .

٣ - العناية بدراسة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية واعداد

قرارات مؤتمر العدالة الأول

مذكرة إيضاحية وافية لكل منها تبين مراحل دراستها وتوضح أحكامها وتشير الى جميع التشريعات المرتبطة بها وتنشر مع نصوصها .

٤ - المبادرة باصدار اللوائح التنفيذية لكل قانون جديد حتى يواكب سريانها العمل بذلك القانون .

العلم بالقوانين

• • ثالثا : تيسيرا للاحاطة بالقوانين والعلم بها يوصى المؤتمر بما يأتى :

١ - أن يعمل بالقوانين واللوائح بعد شهر على الأقل ، من اليوم التالى لتاريخ نشرها إلا فى حالات الضرورة التى تقتضى غير ذلك .

٢ - ان يقتصر اصدار الجريدة الرسمية على اعداد ذات ارقام متسلسلة دون اصدار ملاحق لها او اعداد ذات ارقام مكررة .

٣ - ان ينتظم صدور النشرة التشريعية شهريا شاملة لجميع التشريعات واللوائح والقرارات التنظيمية .

٤ - ان تنشأ اماكن كافية فى انحاء الجمهورية لبيع الجريدة الرسمية والنشرة التشريعية وسائر المجموعات النوعية للقوانين واللوائح .

التقنين التجارى والبحرى

• • رابعا : وجوب الاسراع

باصدار القانون التجارى والقانون البحرى ليحلا محل التقنين القائمى الصادرين فى القرن الماضى واللذين لايسيران العصر ، وماجد فيه من تطورات فى مجالات العمل التجارية والبحرية .

• اجراءات التقاضى

• • فى مجال تبسيط اجراءات التقاضى المدنية يوصى المؤتمر بما يلى .

• أولا : توحيد الاجراءات والمواعيد فى كافة صور التقاضى :

اذ من غير المقبول ان تتغير وسيلة أو ميعاد رفع الدعوى أو الطعن أو اتخاذ الاجراء بمجرد اختلاف نوع النزاع وهو ما يقتضى اىماج أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية. فى قانون المرافعات وكذلك قواعد الحجز الادارى واعادة النظر فى كافة القواعد الاجرائية فى القوانين الخاصة لتتفق مع القواعد العامة .

• ثانيا : انشاء النيابة المدنية امام كافة المحاكم وكافة الدرجات :

للفصل بين مرحلة تحضير الدعوى وهى المرحلة التى يعانى المواطنون والقضاء من طول اجراءاتها وتغترات الماطلة فيها وبين مرحلة الحكم ، فتتولى النيابة المدنية تحضير الدعوى بالاشراف على

صحة اعلان الخصوم وتلقى مذكراتهم ومستنداتهم وتمكنهم من تبادل الاطلاع عليها الى غير ذلك مما يقتضيه استيفاء تحضير الدعوى مستفيدة فى ذلك بالمرونة والسرعة التى لها امكاناتها ثم احالة الدعوى الى المحكمة فى جلسة تعلن بها الخصوم. لتتم المرافعة فى الدعوى ثم الحكم فيها فور احالتها .

ويمكن الاستفادة من النيابة المدنية بأن تسند اليها بعض الانزعة البسيطة كالشأن فى دعاوى اثبات الحالة التى تقتضى بطبيعتها من السرعة ما لا يسعف به نظام القضاء المستعجل فى صورته الحالية .

كما يمكن أن يسند اليها اختصاص مجالس الصلح المنصوص عليها فى المادة ٦٤ من قانون المرافعات .

فاعلية اجراء التنفيذ

• ثالثا : العمل على فاعلية اجراء التنفيذ وهو ما يقتضى :

أ - الحرص على حسن تنفيذ نظام قاضى التنفيذ الذى استحدثه قانون المرافعات الحالى ويجب فى هذا الصدد النظر الى قاضى التنفيذ بحسبانه محكمة يتولاها قاضى او اكثر فى كل محكمة جزئية يتفرغ طوال ايام الاسبوع للاشراف السابق على اجراءات التنفيذ ومتابعتها والفصل فى كافة ما يتعلق بها من عقبات او منازعات ويكون له ان يستعين فى ذلك كله بالنيابة المدنية والشرطة .

مجابة المدين المماطل

ب - اعادة النظر فى وسائل مجابة المدين المماطل لضمان التنفيذ وهو ما يمكن الوصول اليه عن طريق واحد أو أكثر من الحلول الآتية :

• الأخذ بما يتجه اليه جانب من الفقه الاسلامى من جواز حبس المدين القادر المماطل حتى الوفاء .

• الزام المدين فور اعلانه بالحكم التقدم الى قاضى التنفيذ ببيان عن عناصر ذمته المالية بحيث يعتبر اخفاؤه شيئا منها جريمة جنائية .

• فرض الحراسة القضائية على أموال المدين حتى تمام الوفاء .

• تقرير الغرامة القطعية عند التخلف عن التنفيذ العيني بديلة او بالاضافة للغرامة التهديدية .

اشكالات التنفيذ

ج - ضبط اجراءات اشكالات التنفيذ حتى لاتستغل فى تعطيل التنفيذ ومن ذلك :

• تقرير كفالة تدفع عند رفع الاشكال وتصادر عند الحكم برفضه .

• زوال الاثر الواقف المترتب على رفع الاشكال عند القضاء بتغريم المستشكل او بوقف الاشكال لعدم تنفيذه قرار المحكمة .

• جواز الفصل فى الاشكال

عند حضور الخصوم ولو لم يكن قد تم اعلانهم بصحيفة الاشكال او اذا رأت المحكمة ان من لم يتم اعلانهم ليسوا خصوما حقيقيين .

• زوال الاثر الواقف لرفع الاشكال اذا لم يختصم فيه جميع اطراف السند التنفيذى .

د - توسيع نطاق تطبيق المادة ١٢٣ من قانون المقومات لتشمل العاملين بالقطاع العام والمكلفين بخدمة عامة وذوى الصفة النيابية .

المحاكم الجزئية

• رابعا : اعادة النظر فى اختصاص المحاكم الجزئية :

حتى يعود التوازن بينها وبين المحاكم الابتدائية وتخفيفا من العبء المتزايد على هذه المحاكم ومن ثم محاكم الاستئناف وبالتالي محكمة النقض ومن ذلك :

أ - رفع النصاب الابتدائى للمحكمة الجزئية الى ٥٠٠٠ جنيه ونصابها الانتهاى الى ١٠٠٠٠ جنيه .

ب - العودة الى اختصاصها بدعاوى الاجور والمرتببات .

ج - اختصاصها بدعاوى الطعن فى قرارات لجان تقرير الاجرة .

• خامسا : ضبط احكام الاوامر على عرائض :

بحسبانها استثناء على مبدأ المواجهة الذى يقوم عليه نظام القاضى ، وذلك بقصرها على

الحالات التى ينص عليها القانون حتى لاتتخذ فى غيبة دفاع الخصم وسيلة للعدوان على حقه او تعطيل تنفيذ الاحكام القابلة للتنفيذ .

الطعن امام النقض

• سادسا : اعادة النظر فى القواعد التى تحكم الطعن امام محكمة النقض :

تخفيفا من العبء الثقيل البامط الملقى عليها وذلك بالآتى :

١ - تحديد نصاب للطعن بالنقض لا يقل عن عشرة الاف جنيه .

٢ - رفع الكفالة المقررة عند رفع الطعن الى ٥٠٠ جنيه بما يؤدى الغرض من تقريرها .

٣ - التوسع فى نظام تخصص الدوائر .

٤ - النص على أن يترتب على الطعن بالنقض وقف تنفيذ احكام ثبوت النسب والطلاق .

٥ - وجوب تصدى المحكمة للموضوع عند الطعن للمرة الثانية أيا كان سبب الطعن مادام الحكم المطعون فيه قد فصل فى موضوع الدعوى .

٦ - العمل على تجليش الطعون التى ترفع عن الحكم الواحد لتعرض سويا على نيابة النقض المدنية ثم على المحكمة .

٧ - تتولى نيابة النقض فحص الطعون المتراكمة لاستخراج ما ترى أن ماله عدم

الاشخاص بما يكفل المساواة
للكافة امام القانون .

• ثالثا : الغاء تعليق حق
النيابة العامة فى تحريك ورفع
الدعوى الجنائية على تقديم طلب
من جهة اخرى .

• رابعا : النص على انقضاء
الدعوى الجنائية بتنازل المجنى
عليه او ورثته فى المخالفات
وبعض الجرح مثل الضرب
والاصابة الخطأ والتبديد
والاتلاف .

• خامسا : تعديل نظام الحبس
الاحتياطى فى مرحلة التحقيق
الابتدائى بحيث يصدر امر
الحبس - فى كل الحالات
مقرونا بمدة محددة اعمالا للفقرة
الاخيرة من المادة ٤١ من
الدستور .

والغاء النصوص التى تخول
النيابة العامة عند التحقيق فى
بعض الجرائم سلطات تجاوز
سلطاتها المنصوص عليها فى
قانون الاجراءات الجنائية .

• سادسا : التوسع فى الأوامر
الجنائية برفع الحد الأقصى
للفترة التى يجوز توقيعها من
القاضى او النيابة العامة ، مع
تحويل وكيل النيابة حق
اصدارها .

• سابعا : العودة الى نظام
غرفة الاتهام فى الجنايات مع
تحويلها سلطة تجنيح بعض
الجنايات قليلة الاهمية .

• ثامنا : الأخذ بنظام الصلح
فى الدعوى الجنائية فى الجرائم

التي تتفق طبيعتها مع ذلك .

• تاسعا : قصر الطعن
بالمعارضة على الاحكام الغيابية
الصادرة بغير عقوبة الغرامة .

• عاشرا : الغاء القيود الواردة
على الحق فى رفع الدعوى
الجنائية - ولو بالطريق
المباشر - ضد الموظفين
العموميين ومن فى حكمهم .

• حادى عشر : تقرير حق
المدعى المدنى فى الادعاء
المباشر اما محكمة الجنايات فى
جرائم الاعتداء على الحرية
الشخصية او حرمة الحياة
الخاصة للمواطن ومن بينها
الجرائم المنصوص عليها فى
المادتين ١٢٦ و ٢٨٢ من قانون
العقوبات .

• ثانى عشر : الزام المدعى
بالحق المدنى بايداع كفالة عند
الادعاء المباشر يحكم
بمصادرتها اذا خسر دعواه .

• ثالث عشر : رفع قيمة
الغرامة والكفالة التى ينص
عليهما قانون جالات واجراءات

الطعن امام محكمة النقض
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ بما يتلاءم مع الغرض
من تقريرها .

• رابع عشر : قصر اعادة
الاجراءات بالنسبة للاحكام
الغيابية الصادرة فى الجنايات
بعقوبة الحبس مع ايقاف التنفيذ
والغرامة على الحالات التى
يطلب فيها المحكوم عليه بذلك .

• خامس عشر : تحويل
محكمة النقض سلطة الفصل فى
موضوع الدعوى متى نقضت
الحكم ولو كان ذلك لأول مرة -
اذا رأت ان الدعوى صالحة
للفصل فيها .

• سابع عشر : تقرير حق
المحكوم عليه بالاعدام فى الطعن
بالنقض فى هذا الحكم ، وايجاب
عرض هذا الحكم على محكمة
النقض ايا كانت المحكمة التى
اصدرته .

• سابع عشر : الحاق تحقيق
الادلة الجنائية بوزارة العدل .

• ثامن عشر : تنظيم اجراء
منع المواطنين من السفر خارج
البلاد بقانون ، بما يحقق حكم
المادة ٤١ من الدستور ، ويوفر
الضمانات المقررة فيها .

• تاسع عشر : النص فى
القانون على حظر تسليم
المواطن المصرى الى دولة
اجنبية اعمالا لحكم المادة (٥١)
من الدستور .

• عشرون : تنظيم اجراء
المنع من التصرف فى الاموال
وادارتها ، بحيث يشمل كافة
الجرائم التى ينجم عنها تضخم
الثروة بطريق غير مشروع ،
وعلى الا يتخذ هذا الاجراء الا
بحكم قضائى وفقا للمادة ٣٤ من
الدستور .

• • نظام القضاء

ان مؤتمر العدالة استنادا الى
ما نصت عليه المادة ٦٨ من

قرارات مؤتمر العدالة الأول

الدستور من ان لكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي .

وتقديرًا لاستناد هذا الحق الى مبدأ المساواة بين المواطنين لدى القانون الذي قرره المادة ٤٠ من الدستور ، وهو ما يتفرع عنه بالضرورة المساواة بين المواطنين امام القضاء .

يرى ان كل قانون يحرم مواطنا او مجموعة من الحق في اللجوء الى قاضيهم الطبيعي ، وذلك بانشاء قضاء استثنائي يحل بالنسبة لهم محل القضاء الطبيعي ، هو بالضرورة قانون غير دستوري .

ويوصى بناء على ذلك ، بمراجعة هذه القوانين تغلبا لنصوص الدستور ، وترسيخا للحقوق والمبادئ الاساسية التي تتبع من طبيعة النظام الديمقراطي ، والاصول الحضارية للمجتمع المصري .

ولما كان القضاء الطبيعي ، لا يتصور تعدده ازاء دعوى معينة ، فان المؤتمر يوصى :

• بتوحيد جهات القضاء ، وفق سياسة تشريعية سليمة ، باعتباره النتيجة الحتمية التي يفرضها مبدأ القضاء الطبيعي .

وان المؤتمر : استنادا الى المناط في القضاء الطبيعي امران : أن يكون القضاء محددًا وفق قواعد قانونية مجردة في وقت سابق على نشوء الدعوى

بما مؤداه ان يعد قضاء استثنائيا ، كل قضاء ينشأ في وقت لاحق على نشوء النزاع او ارتكاب الجريمة ، لكي ينظر في دعوى او دعاوى معينة بالذات .

وان تتوافر الضمانات الجوهرية التي قررها الدستور والقانون وفي مقدمة هذه الضمانات . ان يكون مشكلا من قضاة اخصائيين في العمل القضائي ومتفرغين له ، متوافرة فيهم شروط الاستقلال وعدم القابلية للعزل ، متحققة لهم مقتضيات الحيدة والموضوعية باعتبارهم حماة الحقوق والحريات بنص المادة ٦٥ من الدستور .

ومن هذه الضمانات ايضا ، ان تكفل لاطراف الدعوى جميعا حقوق الدفاع وضماناته كاملة ، اعمالا لحكم المادتين ٦٧ ، ٦٩ من الدستور ، وان يكون القانون الذي يطبقونه ، متلائما مع الدستور وفي اطار من الاحترام العميق لحقوق الانسان وكرامة المواطن ، حتى تتوافر للقانون السيادة التي نص الدستور في المادة ٦٤ منه على انها اساس الحكم في الدولة .

الغاء محاكم امن الدولة

يوصى بما يلي :

• أولا : مراجعة قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على نحو ينحصر به

اختصاص القضاء العسكري في الجرائم العسكرية في مدلولها الصحيح وهي الجرائم التي يرتكبها عسكريون اخلاقا بمقتضيات النظام العسكري .

• ثانيا : الغاء محاكم امن الدولة المنشأة بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ذلك ان ما تنعم به البلاد من استقرار سياسي وامن يفقد هذه المحاكم مبررات وجودها كما يفقد حالة الطوارئ ذاتها مبررات استمرارها فضلا عن ان خضوع احكامها للتصديق من السلطة التنفيذية يهدر استقلال القضاء فيما يستوجب من ان حكم القاضي لا يلغيه او يعدله الا قاض مثله ..

• ثالثا : الغاء محاكم امن الدولة المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، لأن جواز أن ينضم الى تشكيلها غير القضاة ، وحرمان المتهمين في الجرائم التي تختص بنظرها من بعض الضمانات التي قررها قانون الاجراءات الجنائية ، يفقدها اهم خصائص القضاء الطبيعي .

الغاء محكمة القيم

• رابعا : الغاء محكمة القيم من العيب ومحكمة القيم العليا اللتين أنشأهما القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ، لأنهما تشكلان قضاء سياسيا غريبا على الطابع غير السياسي للقضاء الطبيعي ، وعلى المسؤولية السياسية ، ويشترك في تشكيلهما غير القضاة ، ولا يعتمد قضاؤهما

على ادلة في المدلول القانوني المستقر للدليل ، بما يعنى الحرمان من ضمان جوهرى يفترضه القضاء الطبيعى وخلق ازدواجية مقيته تقضى إلى تناقض الاحكام واهتزاز الثقة فى القضاء ، ويطبقان قوانين استثنائية غير دستورية لما تقضيان به من مصادرة عامة للأموال ، وهى محظورة طبقا لنص المادة ٣٦ من الدستور ، وعزل سياسى فى غير جرائم ، وبناء على دلائل ، أمرت الشريعة الاسلامية بأن تدرأ بها الحدود ، وجرى القضاء الطبيعى على وجوب تأسيس الادانة على الجزم واليقين ، لا الحس والتخمين .

تشكيل المحكمة الادارية العليا

• خامسا : قصر تشكيل المحكمة الادارية العليا عند نظرها التظلم من قرارات لجنة شئون الاحزاب السياسية ، ومن قرارات المدعى العام الاشتراكى فى شأنها ، على قضاة مجلس الدولة دون غيرهم من اعضاء مجلس الشعب وهو ما يقتضيه مبدأ الفصل بين السلطات .

• سادسا : اسناد الرقابة على دستورية القوانين واللوائح الى احدى هيئتي محكمة النقض المنصوص عليهما فى المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية بحسب الاحوال ، واعادة سائر اختصاصات المحكمة الدستورية العليا الى القضاء ، وهو ما يستتبع الغاء الفصل الخامس من الدستور ،

وقانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، اذ لا مبرر لقيام هذه المحكمة فى دولة موحدة .

الغاء المدعى الاشتراكى

• سابعا : الغاء نظام المدعى الاشتراكى الذى ينتمى للسلطة التنفيذية ويخضع لرقابة مجلس الشعب ، رفعا للازدواجية المقيته بين اختصاصات النيابة العامة وهو ما يقتضى الغاء قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ، والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ، والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة ، وتعديل القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ ، ربما يلغى اختصاصات المدعى العام الاشتراكى فيه ، ويرفع القيود الواردة فيه على حق المواطنين فى تكوين الاحزاب السياسية واصدار الصحف ، وهو ما يقتضى الغاء المادة ١٧٩ من الدستور .

واذا كان من المتفق عليه فى فقه القانون الدستورى ، ان الانتخابات الحرة النزيهة تعتبر مرآة للرأى العام ، وان اصلاح نظام الانتخابات ، هو الحجر الاساسى فى بنیان حركة اصلاح السياسى ، وان احدى

الضمانات الاساسية لسلامة العملية الانتخابية فى كافة مراحلها ، وهو وضعها تحت اشراف السلطة القضائية ، ومنح هذه السلطة من اختصاصات واسعة تمكنها من منع وايقاف اى تدخل فى الانتخابات ايا كان مصدر هذا التدخل ، وان من شأن هذا الاشراف القضائى ، أن يودى فى النهاية الى سلامة تكوين الهيئة التشريعية عن طريق تمثيلها الصحيح للناخبين ، وان الفصل فى صحة العضوية هو مهمة قضائية بحثة لا تتفق وتكوين المجالس النيابية ، وتقتضى حياداً لا ضمان له فى أغلبية حزبية ، وبالاخص المعارك الانتخابية ، فان المؤتمر يوصى :

بتنظيم الاشراف القضائى على الانتخابات النيابية فى كافة مراحلها بما يحقق رقابة جادة وفعالية ، وأن يرأس القضاة اللجان الانتخابية كافة ، وان استلزم ذلك اجراء الانتخابات على مراحل .

واسناد الفصل فى الطعون الانتخابية الى القضاء .

التنفيذ العقابى

ولما كان التنفيذ العقابى ، وهو من صميم النظام القضائى ، يستهدف تأهيل المحكوم عليهم بأساليب تربوية وفنية ينبغى أن يباشرها اخصائيو تحت اشراف القضاة ، وكانت القواعد المنظمة له متناثرة فى تشريعات متفرقة ، وكانت الاتجاهات العقابية الحديثة تأخذ بالتدابير

قرارات مؤتمر العدالة الأولى

الاحترافية ، تاركا لسلطة التنفيذ تحديد مدتها ، وكان الافراج الشرطى وثيق الصلة بالحريات ، فان المؤتمر يوصى :

باعداد قانون موحد للتنفيذ العقابى ، يتضمن الاخذ بنظام قضاء التنفيذ ، ويقرر تبعية ادارة المؤسسات العقابية لوزارة العدل ، واسناد تلك الادارة الى قاض بدرجة مستشار على الأقل .

● ● فى شئون القضاء

لما كانت السلطة القضائية تقوم بجانب السلطتين التشريعية والتنفيذية بأداء رسالة هى بطبيعتها مستقلة عن هاتين السلطتين ، وقد ابرزت المادتين ١٦٥ ، ١٦٦ من الدستور هذه الحقيقة ، فنصتا على ان السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها وتصدر احكامها وفق القانون ، وان القضاء مستقلون لاسلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ولا يجوز لاية سلطة التدخل فى القضايا او فى شئون العدالة . وكان من طبيعة القضاء - وعلى ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية لقانون استقلال القضاء - ان يكون مستقلا والاصل فيه ان يكون كذلك ، وكل مساس بهذا الاصل من شأنه ان يعيث بجلال القضاء وكل تدخل فى عمل القضاء من

جانب اية سلطة من السلطتين يخل بميزان العدل ويفوض دعائم الحكم .

وقد اصطلحت الامم ، واستقرت مبادئ الاعلانات والمواثيق العالمية لاستقلال القضاء ، على إقامة نظام ووضع احكام لكافة الشئون المالية والإدارية والاجتماعية للقضاء والقضاء بما يكفل هذا الاستقلال ويصونه ، فان المؤتمر اخذا بما استقر من ذلك يوصى بما يلى : -

● أولا : ان ينص فى الدستور على القواعد الاساسية المنظمة لشئون القضاء والقضاة - ضمنا لثباتها وحماية لها من التغيير - وان يترك لمجلس القضاء الاعلى وضع القواعد التفصيلية وتعديلها والرقابة على تنفيذها . والى ان يتم ذلك يتعين جمع القواعد والاحكام المشار اليها - المنصوص عليها فى قانون السلطة القضائية وقانون موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها وقانون صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية - فى قانون واحد بما يقتضيه ذلك من استقلال رجال القضاء والنيابة العامة بشئونهم المشار اليها .

استقلال ميزانية القضاء

● ثانيا : ان يكون اعداد موازنة القضاء من اختصاص

مجلس القضاء الاعلى بما فى ذلك تحديد موارد هذه الموازنة وواجه اتفاقها وان تدرج رقما واحدا فى الموازنة العامة للدولة ، ويكون لمجلس القضاء الاعلى فى شأنها السلطات المقررة للوزير المختص ولوزير المالية ولوزير التنمية الادارية ، اسوة بالسلطة التشريعية ويستتبع ذلك ان يكون تحديد مرتبات رجال القضاء والنيابة العامة واعوانهم وكافة مخصصاتهم ومعاشاتهم من اختصاص مجلسهم الاعلى بغير تقيد بالقواعد والنظم المنصوص عليها فى سائر القوانين المنظمة لغير السلطة القضائية ، وبحيث تكون كافية ومناسبة لوضاعهم ولكرامة مسئوليات مناصبهم ، وأن يجرى تعديلها بانتظام وفقا لارتفاع معدلات الاسعار .

● ثالثا : لما كان استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية يستوجب ان تكون شئون القضاء جميعها فى ايديهم وحدهم ، ولا يجوز - تطبيقا لنص المادة ١٦٦ من الدستور - ان يكون لغيرهم من رجال السلطة التنفيذية او غيرها التدخل فى هذه الشئون ، فقد بات لزاما الغاء النصوص التى تفرض اشراف غير القضاء او تدخلهم فى شئون المحاكم او القضاء او النيابة العامة المنصوص عليها فى قانون السلطة القضائية وسائر التشريعات المنظمة لتلك الشئون بما فيها القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ ، وهو ما يقتضى الجاق

ادارتى التفتيش القضائى بمجلس القضاء الاعلى ، واسناد الاختصاصات المنوطة بوزير العدل فى هذه الشئون جميعها لرئيس مجلس القضاء الاعلى او لرئيس ادارة التفتيش القضائى المختصة حسب الاحوال والغاء النص على تبعية النيابة العامة والنائب العام لوزير العدل .

• رابعا : ضرورة دعم المركز القومى للدراسات القضائية للاستمرار فى تأهيل وتدريب رجال القضاء والنيابة العامة .

• خامسا : ضرورة تأمين المراجع القانونية والمساكن ووسائل الانتقال للملائمة لرجال القضاء والنيابة العامة .

٦٥ سنة للتقاعد

• سادسا : العودة بسن التقاعد لرجال القضاء والنيابة العامة الى سن الخامسة والستين .

• سابعا : ان يجرى نظير طلبات رجال القضاء والنيابة العامة بالالغاء والتعويض وغيرها ومسائل التأديب والصلاحية على درجتين ، مع تأمين سرية نظرها ، وتأثيم النشر عنها بكافة الوسائل وفى جميع الاحوال .

• ثامنا : ان يضاف لتشكيل مجلس القضاء الاعلى احد مستشارى كل من محكمة النقض ومحكمة استئناف القاهرة تختاره جمعيتهما العامة لمدة سنتين . ويكون للمجلس ان يعرض على

الجمعيات العامة للمحاكم ما يرى استطلاع رأيها فيه ، كما يكون لها ان ترسل اليه ما تراه من مقترحات او ملاحظات متعلقة بحسن سير العدالة .

• اعوان القضاء

يوصى المؤتمر بما يلى :

• اولا : انشاء كادر وظيفى خاص لمعاونى التنفيذ القضائى والمحضرين وامناء السر والكتاب يتناسب مع المسؤوليات الجسام الملقاه على عاتقهم ويكفل لهم حياة كريمة ويفتح امامهم ابواب الترقى الى مكانة وظيفية اسمى . مع العناية باختيارهم والاهتمام بتدريبهم العلمى والعملى طوال مدة عملهم .

الاطباء الشرعيون

• ثانيا : زيادة المزايا المادية للاطباء الشرعيين وانشاء كادر خاص بهم يكفل لهم حياة كريمة ، والاهتمام بالتدريب العلمى والعملى لهم ، ورفع مستوى الاداريين والفنيين المساعدين وعمال التشريح ، وتقديم الحوافز المشجعة لهم على الالتحاق بالعمل .

اطلاق الحوافز

• ثالثا : تعديل الاوضاع المالية لخبراء وزارة العدل واطلاق الحوافز التى تصرف لهم بحسب انجازتهم لاعمالهم وذلك من حصيلة الاتعاب التى تفرض فى الدعاوى وفتح ابواب الاستزادة العلمية والتدريبية

امامهم بكافة الوسائل . وكذلك زيادة عددهم بما يتفق وحجم العمل المعهود به اليهم .

شرطة قضائية

• رابعا : انشاء شرطة قضائية تتبع وزارة العدل يعهد اليها بأعمال الضبطية القضائية وسائر المهام التى تعين على حسن سير العدالة وتنفيذ الاحكام .

• خامسا : العناية بعمارة دوره العدالة شكلا ومحتوى على ان تضم كل منها جميع الاجهزة المعاونة للقضاء والسكن الملائم للقضاء ورجال النيابة العامة .

• سادسا : تحديث وسائل خدمة العدالة بالاخذ بنظام التسجيل الصوتى للجلسات والاستعانة بالحاسبات الالية ونظام الميكروفيلم لحفظ القضايا والمستندات وتعميم التصوير الضوئى للأوراق القضائية .

قرارات عامة

وحرصا من المؤتمر على تحقيق غايته وتواصل رسالته ، ومتابعة تنفيذ ما صدر عنه من توصيات ، فإنه يقرر :

• ان عقد مؤتمر العدالة الثانى فى شهر مارس العام المقبل بأذن الله .

• تكليف هيئة مؤتمر العدالة الاول بمتابعة تنفيذ توصياته والاتصال بالجهات المعنية فى هذا الخصوص وكذلك الاعداد لعقد مؤتمر العدالة الثانى .

الفصل الثانى

تقديم الفصل :

لقد كرست كثيراً من جهدى داخل المجلس للدفاع عن سيادة القانون ، وأول قانون دافعت عن سيادته ، هو الدستور أبول القوانين فقد دافعت عن الحقوق الدستورية لمجلس الشعب فى الرقابة والتشريع ، وهى حقه فى أن يمارس دوره ممارسة حقيقية وجادة فى الرقابة على السلطة التنفيذية وعلى رئيس الجمهورية نفسه باعتباره قمة تلك السلطة والمهيمن عليها وصاحب القرار الأعلى ، وحق المجلس فى أن يشارك فى التشريع بأن يأخذ زمام المبادرة فى إصدار التشريعات التى يرى جدواها للصالح العام ، وألا يسمح بإصدار ما تقدم به الحكومة إليه من تشريعات منافية للدستور أو مجحفة بالحريات .

على أن الحقيقة المؤلمة التى كنت المسببها هى أن النصوص الدستورية شىء والواقع الذى يجرى عليه العمل شىء آخر مختلف تماماً ، فمجلس الشعب يمارس دوره فى الرقابة ممارسة شكلية مظهرية وبطريقة متفق عليها سلفاً بينه وبين الحكومة التى يفترض أنها مستهدفة بهذه الرقابة !

كما أنه يشارك فى إصدار التشريعات المقدمة - فقط - من السلطة التنفيذية أو الموعز بها منها ، وفيها الكثير الذى ينطوى

من أجل الشريعة وسيادة القانون

المضابط تتكلم

حقاً ان افضل الجهاد كلمة حق فى مواجهة سلطان جائر .. فكلمة الحق يقولها صاحبها ولا يخشى أن يمسه ضرر أو أن يدركه أذى .. يقولها ابتغاء مرضاة الله ... يقولها وهو على يقين بأن من يخاف الخالق لا يخاف المخلوق ولا بهابه .. !!

وما من ريب أن استجواباً من نائب يحمل أمانة الوكالة عن الشعب ، هو فى حقيقته صورة من صور الجهاد .. لأن غاية الاستجواب كشف انحراف أو تبصير للشعب بما يحاك ضده من مؤامرات ، أو تصحيح مسار حاد عن الصواب .. !!

لقد قرأت هذا الكتاب عدداً من المرات .. وخرجت من كل قراءة بانطباعات متعددة ومتجددة .. وأهم تلك الانطباعات هو ان شجاعة المحكوم هى السبيل لوقف طغيان الحاكم .. وأن بقظة من يحملون أمانة تمثيل الشعب من شأنها الحد من استبداد كل سلطة .. وأن العبيد وحدهم هم الذين يصنعون الطغاة .. !!

إن هذا الكتاب يحمل فى طياته كل هذه المعانى .. ومن أجل هذا بادرننا إلى نشره بمجلة المحاماة بعد استئذان صاحبه الزميل العزيز الأستاذ عادل عيد عضو مجلس النقابة فأذن لنا بنشره .. !!

وجدير بالذكر أن صاحب الكتاب قد حمل مسئولية أمانة العضوية بمجلس الشعب فى فترة عصيبة تجرع الشعب خلالها استبداد الحاكم وبطشه .. مشيئته دستور .. وارايدته قانون .. فكانت استجوابات صاحب هذا الكتاب كلمة حق فى مواجهة السلطان الجائر .. !!

إننا حرصنا على نشر هذا الكتاب كيما يتعرف المحامون جميعاً على جهد كبير لزميل عزيز لديهم .. وليتحققوا أن الجهاد بالكلمة هو افضل الجهاد .. وأن المحامين فى كل موقع هم كتائب الحق والعدل والحرية .

عصمت الهوارى

نشر هذا الكتاب

على إفتيات صارخ على الدستور
نصاً وروحاً ..

ولقد كنت أشعر - ويشعر
معى نواب المعارضة - أن
المجلس مطلوب منه أن يلعب
دور الملقط والمخفف لحقيقة
النظام فى مصر ، والذي تتركز
فيه السلطة فى شخص رئيس
الجمهورية الذى يملك وحده
الرأى والقرار فى كل ماأصطلح
على تسميته بالسياسة العليا ، ثم
انه فى النهاية غير مسئول عن
تصرفاته وقراراته مهما بلغ
خروجها على الدستور والقانون
ومجافاتها للصالح العام .

وكثيرا ماكنت أكاد ألمس يداً
قوية خفية من خارج المجلس
تديره وتحركه وترسم له الدائرة
التي ينبغي أن يتحرك داخلها أو
الخط الذى يتعين أن يسير
عليه .. حتى أن الصحف كانت
تنشر أحيانا ماسوف يقرره
المجلس من أمور كنا نحن
الاعضاء لا ندرى عنها شيئاً إلا
بعد نشره - فمثلاً نشرت
الصحف أنه تقرر أن يعقد مجلس
الشعب المصرى ومع مجلس
الشعب السودانى اجتماعاً
مشتركا فى موعد معين فى إطار
سياسة التكامل بين البلدين -
ولما كان هذا الامر لم يسبق
طرحه على مجلس الشعب
المصرى فقد استفزنى هذا
الخبر ، وفى الجلسة التالية
وقفت اتساءل عما إذا كان هناك
من يقرر للمجلس ويرسم له

الطريق الذى يسلكه دون علم
الاعضاء .. ثم تمثلت -
مستشهداً - بقول الشاعر العربى
القديم :

ويقضى الأمر حين تغيب تيم
ولا يستأذنون وهم شهود !!
١ - كلمة دفاع عن حرية
الصحافة !!

كانت الصحف قد نشرت
بعض رسوم كاريكاتورية تسخر
فيها من انصراف معظم أعضاء
المجلس عن حضور الجلسات
وظهور قاعة المجلس خالية -
تقريباً - فى الصور وفى
التلفزيون أثناء مناقشات
الاسكان والضرائب وغيرها من
الامور الحيوية التى تمس
الشعب ...

ومن المؤلم أن هؤلاء
الاعضاء المتغيبين ، كانوا
يحرصون على حضور الجلسات
التي يجرى فيها التصويت على
إسقاط العضوية عن أحد
المعارضين والتي تحتاج فيها
الحكومة إلى نصاب لا يقل عن
ثلثى أعضاء المجلس حتى يتم
الإسقاط !!

ولقد كان هذا النقد فى محله
تماماً ، إلا أنه كان قاسياً بحيث
أذى مشاعر نواب حزب
الاجلبية ، فانتهزوا فرصة نشر
خبر فى صحيفة الاخبار مؤداه :
أن وزير العدل طلب الى
المجلس رفع الحصانة عن بعض

الاعضاء حتى يتسنى للنيابة
العامة التحقيق معهم فى بعض
التصرفات الخاصة بالاتحاد
التعاونى الزراعى ، انتهزوا هذه
الفرصة وانبروا للهجوم على
« الصحافة » بصفة عامة
زاعمين أن هناك حملة منظمة
للتشهير بالمجلس (١) !!

وفى المقابل تصدى للدفاع عن
حرية الصحافة من نواب
المعارضة كل من المرحوم
الدكتور القاضى ، وكاتب هذه
السطور :

ولم تكن مصادفة أن يهاجم
الاعضاء الحكوميون حرية
الصحافة ، وأن يدافع عنها - فى
المقابل - نواب المعارضة ، إذ لا
غربة فى هذا ، فالحرية
لا تتجزأ ، والذي يؤمن بها إيماناً
حقيقياً لابد وأن يطالب بتأمينها
للآخرين ... أما أنصار السلطة
والتسلط فهم خصوم الحرية ،

فمن الطبيعى أن يظهروا عداؤهم
لها فى كل مناسبة ، وفى كل
موقف

وفىما يلى الكلمة التى سجلتها
لى مضبطة الجلسة السبعين يوم
١٨ يوليه سنة ١٩٧٧ :

السيد العضو عادل عيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المجلس ،
الاخوة الاعضاء :

المضابط تتكلم

لا أدري قيم الحساسية مما تنشره الصحف عنا من نقد عن ممارستنا لمهام واجباتنا كممثلين لهذا الشعب . إننا حين تصدينا لمسئولية العمل العام ، وتقدمنا الى الشعب لنحمل شرف تمثيله تحت قبة هذا المجلس ، فإننا في الوقت نفسه قد ارتضينا أن ندخل دائرة الضوء وأن تكون كل أعمالنا في جانبها العام معرضة للنقد والمراجعة . إننا لسنا فوق مستوى النقد ، والصحافة هي عين الرأي العام التي تراقب وتنقل الى الشعب - الذي انتخبنا - ما نفعه وما نؤديه من أجله ، أو ما انتقاعس عن أدائه .

إن ما نشرته الصحف عن الغياب ولحضور ، ولو أنه كان متسماً بطابع التعميم ، إلا أنني أرى أن اللوم لا يقع على الصحف في البداية وإنما يقع على هؤلاء الذين كانوا يتركون المقاعد خالية في مثل تلك الجلسات التي تناقش فيها أخطر الموضوعات . إن علينا قبل أن ننتقد غيرنا أن نجعل أنفسنا فوق مستوى النقد وأن ننأى بتصرفاتنا عن أن تكون محلاً للنقد .

أما بخصوص طلبات رفع الحصانة ، فلا أشارك الاخوة المتحدثين ما قالوه من أن هناك حملة مدبرة ضد هذا المجلس ، وإلا فعليهم أن يوضحوا من الذي دبر هذه الحملة ؟ وضد من ؟ ولحساب من ؟ وإنني أقول : إنه ليس هناك أحد في هذا البلد له

مصلحة في أن يدبر أو يتآمر ضد هذا المجلس الذي تنتمي أغلبيته الساحقة الى الحزب الذي يشكل الحكومة ، والصحافة تنطق بلسان هذا الحزب ، فمن الذي يتآمر ؟ ومن الذي يشن هذه الحملات ضد المجلس ؟ إن هذا كلام غير مفهوم .

ولو أنني كنت واحداً من الاخوة النواب الذين قدمت ضدهم طلبات برفع الحصانة لبادرت وعلنت أنني أوافق على رفعها وأضع نفسي رهن التحقيق إظهاراً للحقيقة وإبراء لساحتي ودفعاً لكل شبهة .

إننا ، وكما قال أخى السيد الدكتور جمال العطيفي ، لسنا سوى أفراد من هذا الشعب لا نتميز عنه ولا ينبغي ذلك ، ولا يمكن أن يكون شرف النيابة ذريعة أو وسيلة لان نقادى المساءلة ، وشكراً .

٢ - حكومة حزب مصر ... لخدمة أعضاء حزب مصر !!

المصريون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ،

هذه الحقيقة البديهية نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور المصري ولا تكاد تخلو خطاب المسئولين ، كباراً وصغاراً مما يؤكد ما ...

ولكن الواقع شيء آخر ... فكثير من قيادات الحزب الحاكم ، حزب مصر في الماضي ثم الحزب الوطني الديمقراطي - في الحاضر - يرون أن الجنسية المصرية أو المواطنة لا تكفي وحدها لأن

يحصل المواطن على حقوقه ، وإنما لابد من الانتماء إلى هذا الحزب الحاكم . وبعض هذه القيادات يصرح بهذا علناً وبلا حرج أو خجل ، وبعضهم يحجم عن التصريح بذلك ، ولكن يمارسه عملاً في الواقع .. فكثيراً ما قرأنا في صحيفة « مايو » لسان الحزب الوطني الديمقراطي عن توفير فرص عمل بالقطاع العام للطلبة الجامعيين من أعضاء الحزب !! وكثيراً - أيضاً - ما قرأنا في الصحف المعارضة انتقادات لبعض أجهزة الحكم المحلي التي تشترط الانضمام للحزب الوطني ليحصل المواطن على شقة من الاسكان الشعبي ! أو على جهاز بوتاجاز من إنتاج المصانع الحربية !! أو حتى على قنطار من قطن التجديد !!!

ولما كان السيد/ محمد حامد محمود سكرتير حزب مصر ، مغالياً في حبه وإيمانه ، بهذا الحزب ، فقد كانت له عبارات مأثورة في التغني بأمجاده ، ومن قبيل ذلك أنه أطلق على هذا الحزب الورقي وصف « الحزب العملاق » !!

ولأن السيد/ محمد حامد محمود لم تكن تنقصه

الصراحة ، فقد أدلى بتصريح فى أحد اجتماعات حزب مصر - وذلك بصفته سكرتيراً عاماً لهذا الحزب ووزيراً للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية - وقد جاء فى هذا التصريح بالنص حسبما نشر فى صحيفة أخبار اليوم الصادرة فى ١١/١٢/١٩٧٨ ، إنه يعلن قرارات هامة فقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً بأن تكون حكومة حزب مصر لخدمة أعضاء حزب مصر وليس لغيرها من الأحزاب الأخرى والتزم الوزراء بذلك ، وسوف يتضح هذا فى الأيام القادمة وذلك لتدعيم الحزب . .

وفى نفس اليوم تكلمت فى مجلس الشعب منتقداً هذا التصريح الغريب والشاذ .

وفى اليوم التالى حضر الوزير الى المجلس وطلب الكلمة للرد على ما قلته ، وكان خلاصة ما قال إنه لم يقصد من كلمته هذا المعنى الذى فهمته !!

وفىما يلى كلمتى حسبما جاءت بمضبطة الجلسة التاسعة والعشرين يوم أول فبراير سنة ١٩٧٨ :

السيد العضو عادل عيد :

إننى أطلب الكلمة طبقاً للمادة (١٤٩) من اللائحة الداخلية لتصحيح بعض الوقائع .

رئيس الجلسة :

ليتفضل السيد العضو

بتصحيح الوقائع التى يريد تصحيحها .

السيد العضو عادل عيد :

السيد الدكتور رئيس الجلسة ، السادة الاعضاء :

تنص المادة ٤٠ من الدستور على : «المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ، هذا هو الدستور الذى تم استفتاء الشعب عليه ، وأقسمنا جميعاً يمين الولاء له ، ولكن يبدو أن بعض المسئولين لا يؤمنون بهذا الدستور ، أو يرون أنه يستحق التعديل .

طالعنا «جريدة أخبار اليوم» صباح اليوم بتصريح صدر عن السيد محمد حامد محمود سكرتير عام حزب مصر ووزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب ، يقول فيه إنه يعلن قرارات هامة ، فقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً ، بأن تكون حكومة حزب مصر لخدمة أعضاء حزب مصر وليس لغيرهم من أعضاء الأحزاب الأخرى ، والتزم الوزراء بذلك وسوف يتضح هذا فى الأيام القادمة ، وذلك لدعم الحزب .

هذا هو نص التصريح المهم الخطير الذى أذاعه السيد الوزير ، وإننى اتساءل : هل نفهم من هذا التصريح أن السيد

الوزير أو حكومة حزب مصر الرشيدة ترى أن شرط العضوية لحزب مصر العربى الاشتراكى من شروط توزيع الخدمات والمناصب لأبناء هذا الشعب .

(ضجة)

...وإنه لا يكفى أن يكون المواطن مصرياً ، إننى أرى أن هذا التصريح إذا صح - وأغلب ظنى أنه صحيح - إنما يعكس عقلية حزبية ضيقة ، ويدل على أننا نسيء فهم النظام الحزبى ، فإذا كانت هذه هى الحزبية ، فبئست الحزبية ، وبئست حكومة الحزب التى تقول هذا ، وشكراً .

رئيس الجلسة :

لقد كنت أفضل أن يكون السيد العضو عادل عيد أكثر هدوءاً فى عرضه لما نشر فى جريدة أخبار اليوم ، وكان من المفروض أن يقول أنه يطلب التأكد من صحة ما نشر ، ويطلب من الحكومة الايضاح .

السيد العضو عادل عيد :

لقد قلت هذا ، وأطلب أن يأتى السيد الوزير الى المجلس ويلقى بياناً يوضح فيه موقفه من ضجة هذا التصريح من عدمه .

٣ - عندما يتحدثون عن الموضوعية !!

ربما لم تحظ كلمة باهتمام وحفاوة فى مناقشات مجلس الشعب أكثر من كلمة «الموضوعية» ، فما ترضى عنه رئاسة المجلس والحكومة

المضابط تتكلم

الوقت حذفت كلامي كله فلم
تنشر منه حرفاً واحداً !!

وهكذا كشف القائمون على
أمر تلك الصحيفة « القومية »
أنهم لا يحترمون أبسط قواعد
« الموضوعية » حتى وهم
ينشرون ما دار بالمجلس من
حوار حول « الموضوعية » !!

وقد سجلت مضبطة الجلسة
الخامسة يوم ١٦ ديسمبر سنة
١٩٧٨ مائنه :

السيد العضو عادل عيد :

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد الدكتور رئيس المجلس ،
الاخوة والاخوات :

يسعدني ان اهنئ حزب
العمل الاشتراكي لقيامه ،
ويسعدني اكثر ان اهنئه في
مستقبل الايام بأنه قد أدى الدور
الذي عليه أن يؤديه في
المعارضة النزيهة الخالصة
لوجه الله ثم للوطن .

الاخوة الزملاء : لقد لفت
نظري ما قيل عن هذا الحزب
الذي نتحدث عنه اليوم أنه قد قام
ليؤدي ما أسموه بالمعارضة
الشريفة الموضوعية ، وأنه
سوف يكون له خطة جديدة في
المعارضة مؤداها أنه لن
يعارض من أجل المعارضة .
والحق أنني لم أفهم كثيراً ماذا
يقصد بالمعارضة الشريفة ، أو
المعارضة البناءة ، أو المعارضة
الموضوعية ، إذ إنه علي كثرة
ترديد هذه العبارات فإن أحدا لم
يضع لها تحديداً واضحاً يبين لنا
فيه معالم المعارضة البناءة بحيث

التالية ، وكانت المناسبة هي أن
رئاسة المجلس رحبت بقيام
حزب العمل الاشتراكي - الذي
دعا السادات الى قيامه كحزب
معارض متصوراً أنه بذلك إنما
يصنع معارضة « على المقاس »
وأنه يسحب البساط من تحت
أقدام المعارضة القائمة
وقتذاك - الممثلة في المستقلين
وحزب التجمع ، وانتهر بعض
الاعضاء الموالين للحكومة
فرصة الترحيب بقيام حزب
العمل وهاجموا هذه المعارضة
ووصفوها (بعدم
الموضوعية) !

وعندما طلبت الكلمة ،
وردت عليهم وكان الرد قاسياً إذ
واجهت هؤلاء المؤيدين بأنهم
لا يعرفون ماهي الموضوعية
التي يتشدقون بها ، وبأنهم في
تأييدهم ليسوا موضوعيين على
الاطلاق وانهم يؤيدون لمجرد
التأييد ، وضربت لهم الامثلة من
واقعهم القريب ، وطلبتهم -
متحدياً - بأن يفتشوا عن
الموضوعية في أنفسهم أولاً .

وانبرى للرد على الدكتور
السيد علي السيد وكيل المجلس
وقتذاك - ومن الطريف أن
صحيفة الاخبار نشرت في اليوم
التالي مقاله الدكتور السيد تحت
عنوان (الدكتور السيد علي
السيد يتحدث معترضاً على
خروج عادل عيد عن
الموضوع) ولكنها في ذات

من آراء الاعضاء المؤيدين
يخلعون عليه وصف
الموضوعية وما لا يصادف
هوامهم من نقد أو معارضة فهو
« غير موضوعي » .

وحاولت ان اعرف ماهو
معيار الموضوعية في نظرهم
فلم أوفق ...

وفي ظني ان الموضوعية
هي أن يلتزم المتحدث
بالموضوع الذي يتناوله متجرداً
من الاهواء والاحقاد والمصالح
الذاتية والمؤثرات الشخصية ،
ولعل علي بن أبي طالب رضي
الله عنه ، كان يقصد هذا
المعنى - أو قريباً منه - حين
قال : نعرف الرجال بالحق ولا
نعرف الحق بالرجال ...

وفي ظني أيضاً - أن
الموضوعية مطلوبة في كل
رأي ، سواء كان رأياً معارضاً
أم مؤيداً ، فالمؤيد - مثل
المعارض - وربما قبله - عليه
أن يكون موضوعياً في تأييده ،
فلا يؤيد الا عن اقتناع حقيقي ،
مستهدفاً الصالح العام وحده ،
غير متأثر بما يعود عليه شخصياً
من نفع وغنم من وراء التأييد ،
والا كان تأييده نوعاً من الرياء
والملق والتفاق الرخيص الذي
يضل الحاكم عن الحقيقة ويسوء
الى الصالح العام أبلغ
الإساءة

هذا ما أردت أن أقوله في
الكلمة المنشورة على الصفحة

يمكن ان نميزها عن المعارضة غير البناءة ، كما أن أحدا لم يضع لنا فواصل تحدد المعارضة الموضوعية بحيث نستطيع أن نفرقها عن تلك المعارضة غير الموضوعية .

والحق أيها الاخوة الزملاء أن المعارضة ليست وحدها هي التي تحتاج إلى الموضوعية أو هي التي ينبغي أن تكون بناءة وشريفة فقط ، ولكن التأييد أيضا يجب أن يكون بناء وشريفا وموضوعيا ، فإذا كان هناك من يتصور أن هناك من يعارض من أجل المعارضة ، وأن بعض المعارضين لا يستهدفون في معارضتهم الصالح العام ، فأقول إننا نحن المعارضين لدينا نفس الاعتقاد عن كثير من الاخوة المؤيدين ، إذ نعتقد ونلمس في كثير من المواقف أن التأييد لا يكون خالصا لوجه الله ولا الوطن ، وإنما هو التأييد لمجرد التأييد لا عن اقتناع ولكن لمجرد أن الموقف والالتزام الحزبي يوجب هذا التأييد .

إن الشرف والنزاهة لا يجب أن تطالب بهما المعارضة فقط ، وإنما يجب أولا وقبل كل شيء على المؤيدين مطالبة أنفسهم بالشرف والنزاهة والموضوعية .

إن ما يقال الآن من أن حزب العمل الاشتراكي سوف يمارس المعارضة الموضوعية والبناءة هو قول جميل ، ولكنني أقول أيضا إن هناك معارضة

موضوعية ونزيهة وبناءة في هذا المجلس منذ أن قام ، مارسها الاخوة المعارضون على اختلاف انتماءاتهم في كثير من المواقف ، وكانوا للأسف يواجهون أغلبية تؤيد لمجرد التأييد ، وتقف إلى جانب الحاكم عن غير اقتناع .

لقد أثبتت الأيام صدق موقف المعارضة ، وسلامة ما قالت به كثير من الأمور ، ودعوني أنكركم مثلا بمشروع مضبة الاهرام ومشروع مساكن مدينة نصر ، وماذا كان موقف الاخوة المعارضين ، وموقف الاخوة المؤيدين منهما ؟ إذا أردتم التحدث عن الموضوعية والنزاهة ، فيجب أن يكون الحديث عاما وشاملا ، ولينظر كل منا في نفسه ، ولينبحث في مواقفه السابقة ، ولنعاهد الله جميعا تحت هذه القبة أن تكون مخلصين لواجبنا ، وأن يكون ولاؤنا كل الولاء لله ثم للوطن وللشعب ، وشكراً ،،،

(تصفيق من المعارضة)
٤ - وقفة ضد جريمة التعذيب !!

من المبادئ المسلمة في القانون الجنائي أن اعتراف المتهم لا بد أن يكون تلقائيا غير ناتج عن أي ضغط أو اكراه أو تعذيب وإلا كان باطلا ولا يجوز الاستناد إليه في الادانة حتى ولو كان صحيحا ومطابقا للواقع !! وتعذيب المتهم بقصد حمله على الاعتراف جنائية مؤثمة في قانون العقوبات المصري منذ

صدر هذا القانون في عام ١٨٨٣ - وذلك بمقتضى المادة ١٢٦ والتي تقضى بأن :

« كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه على الاعتراف يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر » .

« وإذا مات المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا » .

وقد استحدث الدستور المصري الصادر سنة ١٩٧١ نص المادة ٥٧ الذي يقضى بأن :

« كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء » .

وعادة يقع التعذيب من مأمور الضبط (ضابط الشرطة أو ضابط المباحث) على المتهم بعد القبض عليه وقبل عرضه على النيابة بقصد الحصول على اعتراف منه بالجريمة المنسوبة إليه ...

والضمانة الحقيقية ضد تعذيب المتهمين ، هي النيابة العامة ، إذ يفترض فيها أن تقف بالمرصاد لأي عنوان جسدي - أو حتى معنوي يتعرض له المتهم المقيد الحرية ولكن - مع الأسف - فإن تجارب السنوات

المضابط تتكلم

الماضية أكدت أن النيابة العامة - وعلى وجه الخصوص نيابة أمن الدولة العليا - قد تقاعست عن أداء واجبها في حماية المتهمين في القضايا السياسية من التعذيب البشع الذي تعرضوا له على أيدي أجهزة الشرطة والمباحث في السجون المختلفة وأماكن الحجز، وعلى وجه الخصوص سجن القلعة وهو سجن سياسي يخضع لإشراف مباحث أمن الدولة مباشرة^(٢).

ويقضى واجب وكيل النيابة المحقق والذي تفرضه عليه أمانة منصبه فضلا عن تعليمات النائب العام أن يثبت ما بجسد المتهم من إصابات ظاهرة لدى مثوله أمامه للتحقيق معه، وأن يسأله عن سببها وتاريخ حدوثها ومن أحدثها والغرض الذي استهدفه من إحداثها، وذلك كله حتى يمكن تقدير مدى سلامة الاعتراف أو الأقوال التي يدلي بها إليه.

ومن هنا فإن جريمة التعذيب لا يرتكبها ضابط الشرطة أو المباحث الذي يقارف أفعالها المادية - وحده - وإنما لابد له من شريك بالتواطؤ أو التستر - أو حتى بالاتفاق الضمني - هو وكيل النيابة المحقق !!

فالمضابط لا يجروا عادة على تعذيب متهم إلا إذا كان مطمئنا مقدما إلى موقف وكيل النيابة الذي سيمثل أمامه ذلك المتهم

وجسده ناطق بآثار التعذيب !!

لذلك، فقد كان امرا يدعو للتساؤل، إن التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة عن جرائم التعذيب البشعة التي ارتكبها بعض رجال المخابرات والشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية، وضباط الشرطة ومباحث أمن الدولة خلال الفترة السابقة على عام ١٩٧٠، قد اقتصر على هؤلاء العسكريين الذين قارفوها ولم تتناول موقف وكلاء نيابة أمن الدولة الذين باشرُوا التحقيق مع المتهمين «المجنى عليهم» الذين كانت أجسادهم تحمل - أثناء التحقيق - آثار ما تعرضوا له من تعذيب وحشي يجلب عن الوصف !!

لاشك أن وكلاء النيابة هؤلاء فضلا عن اخلاهم الصارخ بواجب من أول وأهم واجباتهم، قد حنثوا في يمينهم الذي أقسموه لدى تولي وظائفهم بأن يحترموا القانون، بل لقد ارتكبوا جريمة التزوير في أوراق رسمية، حين أثبتوا في محاضرتهم - على خلاف الحقيقة والواقع - أن المتهمين المائلين أمامهم ليست بهم إصابات أو آثار تفيد التحقيق، أو حين امتنعوا عن إثبات ما أدلى به هؤلاء من أقوال بشأن التعذيب الذي وقع عليهم.

وكان قد نشر في الصحف أن هناك تحقيقات يجريها أحد السادة

المستشارين مع هذا نفر من وكلاء النيابة لتحديد مسئوليتهم عن جرائم التعذيب سالفة الذكر، إلا أن هذا الخبر - فيما يبدو - لم يكن دقيقا، إذ لم نسمع بعد ذلك - أن أحدا من رجال النيابة هؤلاء، قد عزل من منصبه أو حتى نقل منه أو جوزى تأديبا بأي جزاء...

ولقد اهتمت الدولة - في فترة الانفراجة الديمقراطية النسبية التي شهدتها البلاد من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٦ بالتصدي لظاهرة التعذيب ومحاسبة زبائنه، فتبارت وسائل الاعلام في فضحها والتنديد بمقترفيها حتى أن النائب العام أنشأ مكتبا خاصا بأسماء «مكتب تحقيق قضايا التعذيب»، وندب له العديد من رؤساء وكلاء النيابة الكفاء وعهد إليه بتحقيق عشرات البلاغات التي انهالت من الضحايا الأحياء، أو نوى الضحايا الأموات.

ولقد بذل هذا المكتب جهدا كبيرا وصادقا في تحقيق هذه البلاغات وأحال المجنى عليهم إلى الطب الشرعي لبيان ما بهم من آثار التعذيب ثم عدة قضايا إلى القضاء لمحاكمة من ثبت في حقه اقتراف هذه الجرائم وصدرت فيها بالفعل أحكام بالادانة...

ولكن... مع تراجع السادات عن الديمقراطية، وأخذ سياسة العنف واللا شرعية كان منطقيا أن يتراجع - أيضا - عن موقفه في مواجهة التعذيب !!

فما لبث أن أصدر قرارات بالافراج الصحى ثم بالعفو عن زبانية التعذيب الذين ادانهم القضاء ، أما بالنسبة لشمس بدران - فيبدو أن له وضعاً متميزاً لدى السادات ، فقد مكنه - منذ البداية - من الهرب فور صدور الحكم عليه بعقوبة الاشغال الشاقة ، فسمح له بالسفر إلى إنجلترا مستخدماً جواز سفر دبلوماسى حيث عاش آمناً مطمئناً حتى الآن !! وأخيراً أصدر توجيهاته إلى أنور أبو سحلى - النائب العام وقتذاك - بعدم السير فى قضايا التعذيب التى كان قد اكتمل تحقيقها وتهيأت للتصرف فيها ، وانصاع أبو سحلى لأمر ولى الأمر ، وبجرة قلم قيدت هذه الجنايات بدفتر الشكاوى ثم حفظت ادارياً !! .

وهكذا ظهر التناقض الصارخ بين القول والفعل ، فالنصوص والتصريحات والشعارات تدين التعذيب وتشجبه وتؤثمه ، أما الأفعال والتصرفات فتحمى مرتكبى هذا التعذيب من أى عقاب أو مساءلة ، وربما كان أحد الأهداف من وراء هذه الحماية ، أن يعطى الامان لجهاز الشرطة والمباحث حتى لا يتردد فى اقتراح التعذيب - مستقبلاً - إذا ما طلب إليه ذلك !!

ودعائى واجبى أن اتصدى لهؤلاء المسئولين الذين يقولون ما لا يفعلون ، وكان ان تقدمت بالاسئلة الثلاث التى يطالونها.

القارئ فى الصفحات التالية -
والتي لم أتلق عنها - كالعادة -
أى إجابة !!

كما تقدمت باقتراح قانون بإخضاع أماكن الحجز الملحقة بمديريات الامن وأقسام الشرطة وإدارات المباحث لإشراف النيابة العامة ... وذلك باعتبار أن هذه الأماكن هى البؤر التى يقع فيها التعذيب عادة على المواطنين إثر القبض عليهم (٣) .

السيد المهندس رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد :

أرجو توجيه السؤال الاتى للسيد وزير العدل :

ماذا تم فى التحقيقات التى يجريها السيد مستشار التحقيق المنتدب مع أعضاء النيابة العامة المنسوب إليهم المشاركة والتستر على جرائم تعذيب المسجونين السياسيين فى فترة ما قبل ثورة التصحيح .

وتقبلوا فائق الاحترام ،،،
١٩٧٨/٣/١٥

عادل عيد
عضو مجلس الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد المهندس رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد :

أرجو توجيه السؤال التالى للسيد رئيس الوزراء ووزير الداخلية :

لماذا سمحت السلطات المختصة للسيد / شمس بدران

بمغادرة مصر للهرب من تنفيذ العقوبات التى حكمت بها عليه محكمة الجنايات فى جرائم التعذيب المنسوبة إليه ، وما هى الاجراءات التى اتخذتها الحكومة نحو مطالبة حكومة بريطانيا بالقبض عليه - حيث يقيم حالياً هناك - وتسليمه إلى مصر لتنفيذ تلك الاحكام عليه ؟

وتقبلوا فائق الاحترام ،،،

١٩٧٩/٣/١٩

عادل عيد

عضو مجلس الشعب

السيد الأستاذ الدكتور رئيس

مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد :

أرجو توجيه السؤال التالى للسيد الاستاذ وزير العدل :

ما عدد القضايا التى حققها مكتب قضايا التعذيب بالنيابة العامة ؟

وما عدد القضايا التى تم التصرف فيها حتى الان ؟ وما سبب عدم التصرف فى الباقي منها ؟

وتفضلوا فائق الاحترام ،،،

١٩٧٩/٣/١٥

عادل عيد

عضو مجلس الشعب

٥ - ضمانات الافراد لدى الشرطة

(تؤدى الشرطة واجبتها فى خدمة الشعب ، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والامن ، وتسهر على حفظ النظام والامن العام والآداب وتتولى تنفيذ ماتفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات ، وذلك كله على الوجه

المضابط تتكلم

المبين بالقانون) .

هذه هي المهام المحددة للشرطة حسبما تقضى المادة ١٨٤ من الدستور المصري .

ولكن هناك الوجه الآخر للشرطة ... فالشرطة - كما نعلم - هي الاداة التي تستخدمها الانظمة الشمولية للقهر والجمع وإخماد الاصوات الشريفة وكبت الآراء الحرة والبسطش بالمعارضين وتلفيق الاتهامات ضدهم وتعذيبهم داخل السجون لانتزاع الاعترافات منهم ، وتزييف إرادة الشعب في الاستفتاءات والانتخابات ...

وحتى تتمكن الشرطة من اداء هذا الدور « القبيح » في خدمة النظام ، فلا بد أن تكون طليقة اليد في عملها وإجراءاتها فلا يعوقها قانون ، ولا يقيد بها دستور ، ولا تخضع لرقابة من النيابة أو لمساءلة أمام القضاء !! عندئذ تنطلق أجهزة الشرطة - خصوصا أجهزة المباحث ، وعلى الأخص مباحث أمن الدولة - تقبض على المواطنين وتودعهم أماكن الحجز بغير سند من القانون ، ودون إذن من النيابة وتعاملهم أثناء ذلك الحجز أسوأ أنواع المعاملة ...

بقصد إطلاق يد أجهزة الشرطة في اداء هذا الدور الباطش صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية -

والمقتضاء لم يعد يحق للمواطنين أن يحركوا الدعوى العمومية بالطريق المباشر ضد أى موظف عام أو مكلف بخدمة عامة من جريمة وقعت منه أثناء العمل أو بسببه - بل لم يعد يحق لوكيل النيابة نفسه تحريك الدعوى العمومية ضده ، وإنما لابد من استئذان رئيس النيابة - على الأقل - في ذلك .

وهذا القانون أعطى رجال الشرطة - بالذات - الإحساس بأنهم قد أصبحوا نوى حصانة تحميهم وتحول دون مساءلتهم - من الناحية الواقعية - مساءلة جادة وحقيقية ، مما شجع الكثيرين منهم على إساءة معاملة المواطنين الذين تضطربهم ظروفهم للتردد على أجهزة الشرطة حتى ولو كانوا في موقف الإبلاغ أو أداء الشهادة .. خصوصا وأن النيابة العامة كانت تتعاس عادة إلا في الحالات الصارخة - عن تقديم رجل الشرطة الى المحاكمة الجنائية أمام القضاء وتكتفى عادة بإرسال الاوراق إلى الجهة الادارية لتوقيع الجزاء الادارى المناسب ... كما أن هذه الجهة الادارية تكون عادة متعاطفة مع مروضيها رجل الشرطة مرتكب الواقعة المراد مجازاته عنها - بل وربما متورطة معه فيها - ومن ثم فإن الجزاء الذى توقعه عليه يكون - غالبا - جزاء هينا لا يحقق زجراً ولا ردعاً .

أما القانون الآخر الذى أطلق يد الشرطة للعبث بحريات المواطنين وكراماتهم فهو القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨ الذى صدر فى أكتوبر سنة ١٩٦٨ فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وكان القصد منه إحكام قبضة السلطة على الشارع المصرى خشية أن يتحرك فى محاولة للخلاص ممن كانوا سببا فى تلك الهزيمة ، وقد تضمن هذا القانون إضافة مادة إلى قانون السجون تقضى بأن « يودع كل من يحجز أو يعتقل أو يتحفظ عليه أو تسلب حريته على أى وجه فى أحد السجون أو أحد الاماكن التى يصدر بتحديدتها قرار من وزير الداخلية وتشرى عليها جميع الاحكام الواردة فى هذا القانون على أن يكون حق الدخول فيها المنصوص عليه فى المادة ٨٥ للنائب العام أو من يندبه من رجال النيابة بدرجة رئيس نيابة على الأقل ،

وهذا القانون الشاذ أهدر كافة النصوص التى حواها الدستور المصرى عن كفالة الحرية الشخصية للمواطن ، وعدم جواز القبض عليه إلا فى الحالات التى تجيز ذلك قانونا ، واشترط صدور أمر بذلك من جهة التحقيق المختصة ، ووجوب معاملة المقبوض عليه معاملة تحفظ كرامته ، وحظر إيذائه أو تعذيبه ، وعدم جواز حجزه فى غير الاماكن الخاضعة لقانون السجون ، كما أهدر ماتضمنه قانون الاجراءات

الجنائية من أحكام منظمة لقواعد الضبط والحبس الاحتياطي وحالاته ومدته وتجديده وسقوطه وايضا ماتضمنه قانون السجون من احكام تحدد أنواع المعاملة التي يعامل بها المسجونون وحقوقهم ... فكل هذا الحشد من النصوص ذات البريق

والرنين - قد اصبحت مجرد نصوص تذكارية بلا مضمون حقيقي ، منذ أن صدر ذلك القانون الذي أطلق يد الشرطة وأجهزة المباحث على اختلاف أنواعها - في القبض على أى مواطن ، واحتجازه فى أحد

أماكن الحجز الملحقة بها ، حيث يعامل المعاملة البوليسية المعهودة التى لا يأمن فيها على كرامته أو إنسانيته أو حتى عرضه !! وأن يستمر هذا

الاحتجاز للمدة المناسبة ، التى يراها الضابط الذى أمر بحجزه !! وأن يتم هذا الاحتجاز بغير إذن من النيابة العامة وبدون علمها ، إذ أنها لا تملك تفتيش أماكن الحجز أو دخولها لنجدة هؤلاء المحتجزين بغير وجه حق .

وكان لابد من أن أتحرك دفاعا عن حريات المواطنين ، فتقدمت باقتراح بمشروع قانون بإلغاء هذا القانون الشاذ ...

ولست فى حاجة لأن أقول أن هذا الاقتراح بقانون الذى تقدمت به لم يخط خطوة واحدة الى الامام !!!

اقتراح

مقدم من عادل عيد
عضو مجلس الشعب

بمشروع قانون بتعديل المادة الاولى مكررا من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون ، المضافة بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد اصدرناه :

مادة (١) : تعطل المادة ١ مكررا المضافة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨ الى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ على النحو التالى :

يودع كل من يحجز أو يعتقل أو يتحفظ عليه أو تسلب حريته على أى وجه فى أحد السجون المبينة فى المادة السابقة أو أحد الاماكن التى يصدر بتجديدها قرار من وزير الداخلية ، وتسرى عليها جميع الاحكام الواردة فى هذا القانون .

مادة (٢) : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .
١٩٧٧/١٢/٢٢

رئيس الجمهورية

مذكرة إيضاحية للاقتراح بقانون بتعديل المادة الاولى مكررا من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون المضافة بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨

الأصل الدستوري أن الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لايجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لاحكام القانون .

المادة ٤١ من الدستور ،

وكذلك فإن كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقييد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ولا يجوز إيذاؤه بدنيا أو معنويا كما لا يجوز حجزه أو حبسه فى غير الاماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون .

المادة ٤٢ من الدستور ،

وأن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء .

المادة ٥٧ من الدستور ،

ويبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذى ينظمه القانون .

المادة ٧١ من الدستور ،

المضابط تتكلم

(مضبطة الجلسة الخامسة عشرة) :

إلا أنه في هذا المجال ، ونحن نقول دائما إن الشرطة في خدمة الشعب ، ونلتزم بسيادة القانون ، لا أتصور مطلقا أن تكون هناك أماكن للحجز أو الاعتقال لا تخضع لإشراف النيابة العامة ، ربما لا يعلم الكثيرون أن أماكن الحجز الملحقة بمديريات الأمن مستثناة تماما من إشراف النيابة العامة ، الأمر الذي أدى إلى الزج بالكثير من المواطنين في هذه الأماكن لمدة طويلة دون سند من القانون ، ودون أمر من سلطة التحقيق .

رئيس الجلسة :

هل لهؤلاء اتجاه معين أو لون معين ، وهل كان اعتقالهم لأسباب جنائية أم سياسية ؟

السيد العضو عادل عيد :

إن الوقائع التي أعنيها بأفراد اعتقلوا اعتقالا جنائيا ، ولكن ما دامت هذه الثغرة موجودة فليس هناك ما يمنع من أن تستخدم ضد أي مواطن حتى ولو بسبب سياسي ، لأن هذه الأماكن غير خاضعة على الإطلاق لإشراف النيابة العامة ، وليس مثلها في ذلك مثل السجون ، ولكنها مستثناة . صحيح أن المعلومات التي بلغتني تتعلق بمواطنين اعتقلوا على ذمة المباحث الجنائية ، ولكن ما الذي يحول دون الزج بمواطنين بسبب ميولهم السياسية في هذه

المادتين ٨٥ و ٨٦ من قانون السجون . فيقتصر حق دخول تلك الأماكن على النائب العام وحده أو من ينييه من رجال النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل - وطبيعي أن هذا الحق المخول للنائب العام هو حق شكلي لا يمارس في الواقع ، الأمر الذي أدى إلى حرمان هؤلاء المواطنين المحتجزين في غير السجون العامة وبغير أمر قضائي ، من أهم الضمانات التي تكفل إيصال صوتهم إلى السلطات العامة والتحقق من أحجازهم لم يقع على خلاف حكم القانون وأنه لم يستطل لاكثر من المدة القانونية ، وأنهم يعاملون في محبسهم المعاملة المقررة للمحبوسين احتياطيا في قانون السجون حسبما نصت المادة ٢٠ مكررا المضافة بالقرار بقانون ٥٧ لسنة ٦٨ سالف الذكر .

لما كان ذلك فإن بسط الإشراف القضائي على تلك الأماكن يقتضي أن تعدل المادة الأولى مكررا من قانون السجون المضافة بالقرار بقانون ٥٧ لسنة ٦٨ على النحو الوارد في هذا المشروع .

عادل عيد
عضو مجلس الشعب

وقد أثرت نفس الموضوع لدى مناقشة بيان الحكومة بجلسته ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧

وخروجا على هذه الاصول الدستورية ، فقد أجاز المشرع للشرطة أن تقبض على المواطنين في غير حالة التلبس وبغير أمر من سلطة التحقيق وذلك لضرورات معينة مثل قيام حالة اشتباه ولمدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة كما أنه أجاز للحاكم العسكري لدى إعلانه حالة الطوارئ أن يعتقل من يرى ثمة خطورة في مسلكه .

ولقد كان المفروض - ومن باب أولى - أن يسوى المشرع في الضمانات بين هؤلاء وبين أولئك الذين يقبض عليهم في حالة تلبسهم بارتكاب جريمة أو جناية أو جثة ، معاقب عليها بالحبس ، أو بموجب أمر بالقبض صادر عن السلطات القضائية استلزمته ضرورات التحقيق .

ومن هنا فقد كان غريبا أن يجيز المشرع في المادة الأولى مكررا من القرار بقانون ٥٧ لسنة ١٩٦٨ المضافة للقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون أن يودع هؤلاء المعتقلون أو المحتجزون دون أمر قضائي ، في أماكن أخرى غير السجون العمومية ، وفي الأماكن التي يصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية ، وأن يحرمهم في ذات الوقت ضمانات الإشراف القضائي على تلك الأماكن أسوة بما هو مقرر بالنسبة للسجون العمومية في

الاماكن ؟ لقد أعددت اقتراحا
بمشروع قانون يستهدف إخضاع
هذه الاماكن لرقابة النيابة ، مثلها
في ذلك مثل السجون العمومية .

٦ - القاضى الطبيعى

حرص الدستور المصرى
على أن يؤكد فى المادة ٦٨ منه
أن « لكل مواطن حق الالتجاء
إلى قاضيه الطبيعى » بل إنه
أورد هذا النص ضمن الباب
الرابع الخاص « بسيادة القانون »
مما يوحى بأن الاخلال بهذه
الضمانة إخلال - فى الوقت
نفسه - بسيادة القانون !!

فمن هو القاضى الطبيعى
الذى يشير به الدستور باعتبار
أن الالتجاء إليه يعتبر حقا طبيعيا
للمواطن ؟

يجيب الدستور نفسه على هذا
السؤال بما أورده من نصوص
فى الفصل الخاص بالسلطة
القضائية : فالقاضى الطبيعى هو
القاضى المتخصص الذى ينتمى
' هذه السلطة المستقلة وهو نفسه
مستقل لا سلطان عليه فى قضائه
لغير القانون وأخيرا فهو غير
قابل للعزل !!

ولكن ما قيمة هذه النصوص
الدستورية إذا ما جاء المشرع
الوضعى ، وتسلب من الابواب
الخلفية ، ليسلب المواطنين حقهم
الطبيعى فى هذه الضمانة
الاساسية المتمثلة فى القاضى
الطبيعى ؟ لا شك أن تلك
التشريعات تكون مخالفة
للدستور ، نصا وروحا !!

ولكم قاسى هذا الشعب من

« القاضى غير الطبيعى » ففى
ساحته « غير المقدسة » طالما
نبحت العدالة ، وديست الحقيقة
وظلم الابرياء والشرفاء !!
وهل نسينا محاكم الثورة
ومحاكم الشعب ومحكمة الدجوى
الشهيرة ، وما جرى فيها من
مأس ومهازل ؟!

وكان لابد وانا فى موقعى
داخل مجلس الشعب أن أترجم
هذا الرأى إلى موقف محدد
وواضح .

ولقد وجدت أن « القاضى
غير الطبيعى » يتسلل إلينا من
خلال ثلاث ثغرات ، فحاولت أن
أسدها واحدة بعد الأخرى :

الثغرة الاولى : هى المادة
السادسة من قانون الاحكام
العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦
والتي تخول رئيس الجمهورية
الحق فى أن يحيل الى القضاء
العسكرى - القضايا التى يتهم
فيها مواطنون عاديون بارتكاب
جرائم مما نص عليه الباب الاول
والثانى من الكتاب الثانى من
قانون العقوبات - وهى الجنايات
والجنح المضرة بأمن الحكومة
من جهة الخارج والداخل - وما
يرتبط بها من جرائم - والتي
تخوله - أيضا - لدى إعلان
حالة الطوارئ - أن يحيل الى
القضاء العسكرى أى مواطن
عادى أيا كانت التهمة المنسوبة
إليه !!

الثغرة الثانية : « هى المادة
السابعة من قانون الطوارئ
رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، والتي
تعطى رئيس الجمهورية الحق

فى أن يدخل فى تشكيل دوائر
محاكم أمن الدولة ، سواء
الجزئية أم العليا - عناصر من
العسكريين ، وكذلك المادة
الثامنة التى تعطيه - بالنسبة
لمناطق معينة أو قضايا معينة -
الحق فى أن يأمر بتشكيل دوائر
أمن الدولة من الضباط
وحدهم !!

وفى محاولة لسد هاتين
الثغرتين اللتين يتسلل منهما
القاضى غير الطبيعى تقدمت
باقتراح قانون لتعديل هذه
النصوص على نحو يسلب رئيس
الجمهورية هذه السلطة
الخطيرة .

أما الثغرة الثالثة : فهى القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء
محكمة الثورة والذى صدر فى
اعقاب هزيمة سنة ١٩٦٧ بقصد
إحكام قبضة السلطة على
الزمام ... ويقضى هذا القانون
الشاذ بأن تشكل تلك المحكمة
بقرار من رئيس الجمهورية -
دون أن يتقيد فى هذا التشكيل
بأى قيد أو ضابط !! ومع ذلك
فلا يجوز رد هيئة المحكمة أو
أحد أعضائها !! وتختص هذه
« المحكمة » الفريدة فى نوعها
بالفصل - ليس فقط فى الجرائم
المؤتممة بمقتضى قانون العقوبات
أو غيره من القوانين المعمول
بها - وإنما تختص أيضا
بالمحاكمة عن الأفعال التى تعتبر
ضد المبادئ التى قامت عليها
الثورة ، أى أنها تملك أن تحاكم
المواطن عن أفعال ليست مؤتممة
قانونا !! مما يعد إخلالا بالقاعدة

المضابط تتكلم

والوكيل البرلمانى محمد
رشوان .

الدستورية المعروفة : لا جريمة
ولا عقوبة إلا بنص !!!
وأحكام هذه المحكمة - بعد ذلك
ورغم ذلك - تعتبر نهائية ولا
يجوز الطعن فيها بأى وجه من
الوجوه ، وإنما تعرض على
رئيس الجمهورية وهو الذى
شكل المحكمة وأحال اليها
المتهمين - للتصديق عليها أو
تخفيف العقوبات المقررة
بها !!!

ولقد استخدم هذا القانون الشاذ
مرتين : الاولى : فى عهد عبد
الناصر حين أمر بتشكيل
« محكمة الثورة » برئاسة حسين
الشافعى للفصل فيما عرف
بقضية المشير - والثانية : فى
عهد السادات حين أمر بتشكيل
محكمة الثورة برئاسة المرحوم
حافظ بدوى للفصل فيما عرف
بقضية « مؤامرة ١٥ مايو » !!

وكان ظنى أن هذا القانون
الشاذ قد ألغى بموجب القانون
رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن
ضمان حرية المواطنين ضمن ما
تم إلغاؤه من قوانين مماثلة -
القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن
تدابير أمن الدولة مثلا - !!

ولقد كانت دهشتى شديدة حين
تبين أن ما زال قائما يتحدى
ويهدر كل النصوص الواردة فى
الدستور عن الحريات العامة
وعن حق المواطن فى المثل
أمام القاضى الطبيعى وعن
السلطة القضائية المستقلة وعن

قاعدة شرعية الجرائم
والعقوبات .

عندئذ سارعت بتقديم اقتراح
بمشروع قانون بإلغائه ...

ولا أظن أنى اضيف جديداً إذا
قلت إن أياً من هذه الاقتراحات
بقوانين المقدمة منى لم يخط
خطوة واحدة ، ولم يتحرك من
مرقده فى مكتب رئيس
المجلس !!

على أن دورى لم يقتصر
على تقديم هذه الاقتراحات
بقوانين التى أمهلها المجلس -
وإنما أبديت رأى صراحة على
نحو ما هو مسجل فى المضبطة
فى عدم مشروعية إحالة
المواطنين العاديين للمحاكمة أمام
القضاء العسكرى ، باعتبار أن
هذه الاحالة تشكل إخلالا بضمانة
« القاضى الطبيعى » وكان ذلك
بمناسبة المناقشة التى أجراها
المجلس يوم ١٦ يولييه سنة
١٩٧٧ حول حادث اغتيال
المرحوم الدكتور محمد حسين
الذهبي وزير الأوقاف السابق ،
وتقديم المتهمين باختطافه
واغتياله - وكانوا من الجماعة
التى عرفت « بالتكفير »
والهجرة - إلى المحاكمة أمام
القضاء العسكرى .

ويومها تصدى لى بالأنكار
كل من المرحوم حافظ بدوى
والوزير محمد حامد محمود
والوزير النبوى إسماعيل

وعندما تكرر التصرف نفسه
من رئيس الجمهورية وأحال
قضية أخرى خاصة بتنظيم
يسارى إلى القضاء العسكرى ،
وجدت أن هذه المخالفة
الدستورية بدأت تأخذ شكل
الظاهرة أو القاعدة ... فتقدمت
فى ١٩٧٧/٩/٢٠ باستجواب إلى
السيد وزير العدل باعتباره
المستول أمام المجلس عن تنفيذ
هذا القرار الجمهورى المخالف
للدستور .

وللأسف امتنعت رئاسة
المجلس عن إدراج هذا
الاستجواب فى جدول الأعمال
تمهيداً لتحديد موعد لمناقشته -
أو حتى عن مجرد عرضه على
المجلس ليقول فيه كلمته ، وذلك
بحجة أنه يتناول تصرفاً لرئيس
الجمهورية ، الذى لا يملك
المجلس « دستورياً » الرقابة
على تصرفاته !!

أقترح بمشروع قانون
مقدم من عادل عبد عضو
مجلس الشعب

بتعديل بعض أحكام القانونين
رقمى ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن
حالة الطوارئ و ٢٥ لسنة
١٩٦٦ الخاص بالأحكام
العسكرية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون
الآتى نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ : تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٧ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ على النحو الآتي :

ويقوم بمباشرة الدعوى أمام محاكم أمن الدولة عضو من أعضاء النيابة العامة ويعين رئيس الجمهورية أعضاء محاكم أمن الدولة بعد أخذ رأى وزير العدل .

مادة ٢ : تلغى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية .

مادة ٣ : تحال القضايا المنظورة أمام دوائر أمن الدولة الجزئية أو العليا - المشكلة تشكيلا عسكريا خالصا أو جزئيا ، إلى دوائر أمن الدولة المشكلة من قضاة أو مستشارين حسب الأحوال .

كما تحال القضايا المنظورة أمام المحاكم العسكرية والمحالة إليها طبقاً للمادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ إلى محاكم الجنج والجنابات ذات الاختصاص .

وتعتبر الأحكام الصادرة من دوائر أمن الدولة الملغاة أو من المحاكم العسكرية استناداً للمادة السادسة المشار إليها - كأن لم تكن حتى ولو كان قد صدق عليها ، وذلك متى كانت لم تنفذ أو لم يكتمل تنفيذها بعد .

مادة ٤ : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

رئيس الجمهورية .

مذكرة إيضاحية

لاشك أن اللجوء إلى القاضي الطبيعي هو أحد الضمانات الأساسية المقررة في الدستور لكل مواطن ، ومن ثم فإن إشترك غير القاضي الطبيعي في مهمة القضاء بإجلاسه على منصة الحكم ينطوي على إخلال خطير بهذه الضمانة ، الأمر الذي يقتضى تعديل المادة السابعة من قانون الطوارئ والمادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية ، وذلك على النحو المبين في هذا الاقتراح بمشروع قانون .

١٩٧٧/١١/٣

عادل عيد
عضو مجلس الشعب .

اقتراح

مقدم من عادل عيد عضو
مجلس الشعب

بمشروع قانون بإلغاء القانون
الخاص بمحكمة الثورة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية .

قرر مجلس الشعب القانون
الآتى نصه وقد أصدرناه :

مادة (١) : يلغى القرار بقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء
محكمة الثورة .

مادة (٢) : يعمل بهذا القانون
منذ نشره في الجريدة الرسمية .
رئيس الجمهورية .

مذكرة إيضاحية

نص الدستور في المادة ٦٨
على أن لكل مواطن حق الانتخاب

إلى قاضيه الطبيعي ، ثم نص في الفصل الخاص بالسلطة القضائية على أن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها (المادة ١٦) وأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة (المادة ١٦٦) ويحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها (المادة ١٦٧) وأن القضاة غير قابلين للعزل (المادة ١٦٨) .

ولما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة - وقد أصدره - الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بموجب السلطة المخولة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون - يتضمن أفتياتاً صارخاً على السلطة القضائية التي خصها الدستور - وحدها -

بالفصل في كافة المنازعات والجرائم وعدواناً بالغاً على حق المواطنين في أن يحاكموا محاكمة قانونية أمام قاضيه الطبيعي تكفل لهم فيها ضمانات الدفاع عن أنفسهم ، وأنتهاكاً غير مبرر لمبدأ سيادة القانون ، الأمر الذي يتعين معه المبادرة إلى إلغاء ذلك القانون المخالف لكافة القواعد الدستورية بل وللمبادئ حقوق الإنسان .

١٩٧٧/١٢/٥

عادل عيد

عضو مجلس الشعب

المضابط تتكلم

رئيس المجلس :

لا .. لا .. اننى ألاحظ ذلك جيداً ولو أن السيد العضو أدرج هذا الموضوع ضمن طلب الإحاطة المقدم منه لأجيب لطلبه وسمح له بالكلام فيه .

السيد العضو عادل عيد :

لقد تقدمت بطلب الإحاطة للسيد رئيس مجلس الوزراء وليس للسيد نائب وزير الداخلية ومن حقى أن أتناول جميع جوانب القضية .

رئيس المجلس :

نعم .. وهذا معلوم لرئاسة المجلس ، وأنا لا أريد أن أ منع السيد العضو من الكلام .

السيد العضو عادل عيد :

إنى مستعد لأن أ منع من الكلام ما دام المنع فى حدود اللائحة .

رئيس المجلس :

هذا طبيعى إذا كان هناك مخالفة لللائحة .

السيد العضو عادل عيد :

السيد رئيس المجلس يمن على بعدم المنع ، ومن حقى أن أتكلم طالما أن ذلك فى حدود اللائحة .

رئيس المجلس :

هناك حدود يجب مراعاتها .

السيد العضو عادل عيد :

على العموم . لقد قاربت الانتهاء من كلمتى .

ودرجاتها ، وتصدر أحكامها وفق القانون ، كما تنص المادة (١٦٦) منه على أن ، القضاء مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون . ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة .

كل هذه الأمور تحدد مواصفات القاضى الطبيعى ، أما عن القاضى العسكرى الذى سيجلس للفصل فى هذه القضية طبقاً للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالقضاء العسكرى ، فإنه من ضباط القوات المسلحة غير المحصنين ضد العزل وغير المستقلين فى قضائهم ، ويجوز للسلطة أن تعزلهم عن القضاء فى أى وقت ويجدد لهم كل ثلاث سنوات ، فمثل هؤلاء الضباط ليسوا قضاء رغم أن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ يسميهم كذلك .

رئيس المجلس :

أوجه نظر السيد العضو إلى أن طلب الإحاطة منه يخلو من هذه النقطة ، ومع ذلك ، فقد أعطيت له الفرصة لتوضيحها ويكفى ما ورد فى طلب الإحاطة ، وإلا فمعنى ذلك أننا نتطرق إلى موضوعات تفاجأ بها الحكومة .

السيد العضو عادل عيد :

لقد سمحت برئاسة المجلس لكثير من السادة الأعضاء بالكلام فى الموضوع وما حوله .

واعترضت على إحالة قضية مقتل المرحوم الدكتور الذهبى إلى القضاء العسكرى ، وإليك ما قلته بجلسته ١٦ يوليو سنة ١٩٧٧ (المضبطة الثامنة والستون) :

لقد قال السيد نائب وزير الداخلية وكرر مراراً أن كل ما اتخذ من إجراءات وما سيتخذ إنما يتم فى حدود سيادة القانون ، وقد كنت أود أن أسجل هذا بالشكر للسيد نائب الوزير لولا أنه أشار إلى أن إحالة هذه القضية إلى المحاكم العسكرية كان أمراً سيديداً ، وأقول لا ... إن المحاكم العسكرية أيها الأخوة الكرام ليست محاكم .. إنها محاكم مشكوك فى دستوريتها ، بل ومخالفة للدستور الدائم ، الذى اجتمعنا فى ظله وأقسمنا على الولاء له . فالمادة (٦٨) من دستورنا الدائم تنص على أن ، التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا .

ويثور هنا تساؤل هو : من هو القاضى الطبيعى ؟ فإذا انتقلنا الى باب السلطة القضائية فى الدستور نجد أن المادة (١٦٥) منه تنص على أن ، السلطة القضائية مستقلة ، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها

رئيس المجلس :

إنن فنحن متفقان .

السيد العضو عادل عيد :

لا .. لسنا متفقين ، إنها مسألة مبدأ ، نحن متفقان فقط على قد قاربت الانتهاء من كلمتى .

رئيس المجلس :

لقد أردت فقط أن أوجه النظر السيد العضو إلى أنه قد استوفى هذه النقطة لتتنقل إلى نقطة أخرى فى الموضوع .

السيد العضو عادل عيد :

إننى أريد أن أعلق على ما أثير حول القضاء العادى من حديث عن السرعة والحسم وغير ذلك ، فأقول : إن قضايا حوادث الشغب التى وقعت فى يومى ٢٨ ، ١٩ يناير الماضى قد أحيلت إلى القضاء العادى ، وفصلت فيها محاكم أمن الدولة العليا فى سائر أنحاء الجمهورية خلال فترة وجيزة . وكذلك قضية الاعتداء على الكلية الفنية العسكرية ، نظرتها محكمة أمن الدولة المشكلة من قضاة طبيعيين وأيضاً صدرت فيها أحكاماً رادعة ، وأيضاً قضية مخطط التخريب الليبى نظرت أمام المحاكم العادية خلال أسابيع من وقوع الحوادث ، وفصلت فيها هذه المحاكم بأحكام رادعة أيضاً ، وقد نفذت أحكامها فعلاً .

فما هو الداعى إنن لإحالة هذه القضية بالذات إلى القضاء العسكرى إننى أود أن أقرر أن استنكارنا الشديد لهذا الحادث ،

واستنكارى أنا شخصياً بحكم انتمائى إلى فكر الدعوة الإسلامية ونفورى من كل ما يسيء إلى الاسلام ، أقول : إن استنكارى لهذا الحادث لا يمنعنى إطلاقاً من أن أطالب بأن يلقى هؤلاء الجناة جزاءهم الحق على يد القضاة الطبيعيين .

أود أو أقول أيضاً : إن مناقشة هذا الحادث يجب أن تكون مدخلا لمناقشة أوسع وأعم وأشمل لأوضاع شبابنا والفراغ العقائدى الذى يعيش فيه هذا الشباب مما يسمح للأفكار المنحرفة أن تغزو عقولهم وأشكركم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

استجواب

لوزير العدل بشأن إحالة بعض القضايا للمحاكم العسكرية

السيد المهندس رئيس مجلس الشعب .

تحية طيبة وبعد :

أرجو توجيه الاستجواب التالى إلى السيد المستشار وزير العدل : أصدر السيد رئيس الجمهورية فى الآونة الأخيرة أكثر من قرار جمهورى يقضى بإحالة بعض القضايا الجنائية

المتهم فيها نفر من المواطنين المدنيين إلى القضاء العسكرى مستخدماً فى ذلك صلاحياته المقررة بالمادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن الأحكام العسكرية .

ولما كان القضاء العسكرى لا يعدو أن يكون إدارة من إدارات القيادة العليا للقوات المسلحة ، كما أن القضاة العسكريين هم ضباط يخضعون لكافة الأنظمة المنصوص عليها فى قوانين الخدمة العسكرية وهم يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد (المواد ١ و ٥٧ و ٥٨ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦) .

ولما كان الأصل المقرر فى الدستور أن من حق كل مواطن أن يحاكم أماماً قاضيه الطبيعى (المادة ٦٨) وهو القاضى الذى ينتمى إلى السلطة القضائية والذى تتوافر فيه ضمانات التخصص والحيادة والاستقلال وعدم القابلية للعزل (المادة ١٦٥ وما بعدها من الدستور) .

ولما كان الوزراء مسئولين أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة ، وكان كل وزير مسئولاً عن أعمال وزارته ، (المادة ١٢٦ من الدستور) كما أن رئيس الجمهورية يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين فى الدستور .

ولما كان ذلك كله ، وكانت تلك القرارات الجمهورية الصادرة بالأحالة للقضاء

العسكرى ، والتى استندت إلى نص غير دستورى فى قانون الأحكام العسكرية فإنها فى الحقيقة والواقع تنطوى على افتئات على مبادئ سيادة

المضايك تتكلم

القانون ، والفضل بين
السلطات ، ودولة المؤسسات ،
واستقلال القضاء ، الأمر الذي
يستوجب مساءلة السيد وزير
العدل عن طريق هذا
الاستجواب .

وتقبلوا فائق الاحترام ،،،
١٩٧٧/٩/٢٠ .

عادل عيد
عضو مجلس الشعب

مذكرة شارحة

للاستجواب المقدم للسيد وزير
العدل

المقرر بالمادة ٦٨ من
الدستور ألا يحاكم المواطن إلا
أمام قاضيه الطبيعي وهذا
القاضي الطبيعي - حسبما بين
من النصوص التي أوردها
الدستور في الفصل الخاص
بالسلطة القضائية ، والتي وردت
في قانون السلطة القضائية - هو
القاضي المتخصص ، المؤهل ،
المستقل ، ذو الحصانة ، والذي
لا يقبل العزل ولا يجوز لأي
سلطة أن تتدخل في القضايا
المطروحة عليه .

وكذلك فإن المقرر بالمادة ٦٦
من الدستور ألا توقع عقوبة على
مواطن إلا بحكم قضائي ، كما
أن المقرر بالمادة ٦٧ أن المتهم
بريء حتى تثبت إدانته في
محاكمة قانونية تكفل له فيها
ضمانات الدفاع عن نفسه .

ورغم ذلك ، ورغم وضوح

هذه المبادئ الدستورية
والقانونية ، والتي أكدها ميثاق
حقوق الإنسان العالمي ، فقد
صدر أخيراً أكثر من قرار
جمهوري يقضي بإحالة بعض
القضايا الجنائية المتهم فيها
أشخاص من المدنيين إلى القضاء
العسكري الذي ينظمه القانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

ولما كان هذا القضاء لا
يتعتبر قضاء بأي معيار من
المعايير الدستورية أو القانونية إذ
أنه مجرد إدارة تابعة للقيادة
العامة للقوات المسلحة ، ولا
صلة له على الإطلاق بالسلطة
القضائية ، كما أن قضاة تلك
المحاكم العسكرية هم مجرد
ضباط يخضعون لكافة الأنظمة
العسكرية ويكون تعيينهم لمدة
سنتين قابلة للتجديد ، أي أنهم لا
يتمتعون بما ينبغي أن يتمتع به
القاضي الطبيعي من ضمانات
التخصص والحيدة والاستقلال ،
وعدم القابلية للعزل .

لذلك كله فإن تلك القرارات
الجمهورية الصادرة بإحالة تلك
الجرائم إلى القضاء العسكري ،
تشكل عدواناً خطيراً على
المبادئ الدستورية التي أقمنا
جميعاً على الولاء لها ، بل إنها
تنطوي على إخلال بالحقوق
والضمانات المقررة بوثيقة
حقوق الإنسان الصادرة عن
الجمعية العامة للأمم المتحدة ،
والتي صدقت عليها دول العالم
المتحضر - ومصر من بينها .

ولا شك أن السيد وزير العدل
مسئول عن إصدار تلك القرارات
المجافية للدستور ، وذلك بحكم
أنه مسئول أمام مجلس الشعب
عن السياسة العامة للدول ،
وأيضاً بحكم أنه يشارك السيد
رئيس الجمهورية في وضع
السياسة العامة للدولة ويشرف
معه على تنفيذها على الوجه
المبين في الدستور ، (المادتان
١٢٦ ، ١٣٨) .

عادل عيد
عضو مجلس الشعب

هذا وقد حجبت رئاسة
المجلس هذا الاستجواب عن
المجلس فلم تدرجه -
كالعادة - في جدول الأعمال ،
مما دعاني إلى إثارة هذه
المخالفة اللاحية بجلسة ١٨
أكتوبر سنة ١٩٧٧ (المضبطة
الخامسة والتسعون) .

السيد العضو عادل عيد :

هناك نقطة لائحية أود
التحدث بشأنها ، فلقد ورد في
جدول أعمال جلسة اليوم
الاستجواب المقدم مني إلى السيد
وزير الأوقاف وشئون الأزهر
بخصوص المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية ، وأود أن
أوضح أن هذا الاستجواب مقدم
منى بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة
١٩٧٧ ، وقد عجت من ذلك
لأن هناك استجواباً آخر مقمماً
منى قبل هذا الاستجواب بسنة
أيام موجهاً إلى السيد وزير
العدل ، لم يدرج في جدول
الأعمال ، ولم يشر إليه إطلاقاً ،
وهو خاص بعدم مشروعية

قرارات احالة بعض القضايا الى القضاء العسكرى ، وأن هذا الاستجواب رغم تقديمه منذ نحو شهر لم ترد عنه أية إشارة فى جدول الأعمال ، ولا أدرى السبب فى ذلك فهل تطبق اللائحة هنا أم لا تطبق ، وإننى لا أريد أن أسرد على مسامع حضراتكم النصوص التى وردت فى اللائحة فى هذا الشأن لكثرتها وهى المواد ٢٥١ وما بعدها .

إن كل ما أرجوه أن تعامل استجوابات العضو الواحد معاملة واحدة وعادلة ، فليس من المعقول أن يقدم استجواب يوم ١٩٧٧/٩/٢٦ ثم يحدد لمناقشته قبل استجواب قد قبله بستة أيام ، وشكراً .

رئيس الجلسة :

تنص المادة (٢٥١) من اللائحة الداخلية للمجلس - والتى أشار إليها السيد العضو - على ما يلى « لكل عضو أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه ، أو الوزراء أو نوابهم ، استجوابات ، لمحاسبتهم فى الشؤون التى تدخل فى اختصاصاتهم » .

وإننى أتساءل عما إذا كان قرار الإحالة إلى القضاء العسكرى من اختصاصات السيد رئيس الجمهورية أو من اختصاصات من وجه إليه الاستجواب ؟ .

السيد العضو عادل عيد :

لقد تقدمت بمذكرة شارحة للاستجواب أوضحت فيها وجهة

نظرى فى مسئولية السيد وزير العدل عن هذه القرارات الجمهورية ، وأوضحت أنه من الناحية الدستورية فإننا لا نملك إلا مساءلة الوزير المختص الذى صدر القرار الجمهورى فى حدود اختصاصه ، ذلك لأن المسألة لا تعدو أحد أمرين ، إما أن السيد رئيس الجمهورية قد تشاور مع السيد الوزير فى هذا الموضوع وصدر القرار بالمشاركة بينهما طبقاً للمادة التى وردت بالدستور والتى تتضمن أن رئيس الجمهورية يضع السياسة العامة بالاشتراك مع الوزراء ، وإما أنه لم يأخذ رأيه .

وعلى أى حال فإنه يمكن أن يعرض هذا الموضوع على المجلس للبت فيه .. وإننى لا ألزم المجلس برأى معين ولكنى أتكلم فى مسألة لائحية ، فهناك استجواب قدم ، لا تملك الرئاسة أن تحجبه عن المجلس أياً كان رأيها فى هذا الاستجواب .

رئيس الجلسة :

إن الرئاسة محكومة بالدستور هنا :

السيد العضو عادل عيد :

ومع هذا فإنه حينما تقدمت بهذا الاستجواب وتناقشت فيه مع الرئاسة لم يكن هناك أى اعتراض من هذه الناحية ، ووعدت بأنه سينعرض فى جلسة ١٨/١٠/١٩٧٧ ولم يقل أحد إن هذه المسألة دستورية أو غير دستورية ، وخصوصاً أننى قد

أوضحت وجهة نظرى فى المذكرة التفسيرية ، والمجلس على أى حال هو المرجع الأخير ، وإلا فلو أخذنا المسألة على إطلاقها فإننا سوف نحجب أنفسنا كممثلين لهذا الشغب عن فحص ورقابة الكثير من الأمور ، بمقولة أن السيد رئيس الجمهورية أمر بها ، وهذه مسألة أربأ بالمجلس أن يقبلها أو أن ينزل على حكمها ، وشكراً .

السيد وزير العدل :

إننى لا أعلم شيئاً إطلاقاً عن الاستجواب الذى أشار إليه السيد العضو عادل عيد .

رئيس الجلسة :

هذه مسألة داخلية تخص المجلس .

٧ - تزوير ... فى انتخابات الجامعة ١١

التزمت أجهزة الشرطة فى انتخابات مجلس الشعب التى أجرتها حكومة ممدوح سالم فى سنة ١٩٧٦ بقدر كبير من توفير الحرية والحيدة والنزاهة وإن كانت تلك الانتخابات لم تسلم من شوائب التدخل السافر خصوصاً من أجهزة الحكم المحلى فى بعض الدوائر - مثل تلك التى كان مرشحاً فيها بعض الوزراء (مثل بندر الجيزة والدقى) .

ولقد ظل السادات وأعوانه يتغنون بهذه الانتخابات باعتبارها دليلاً على الديمقراطية الحقيقية التى « منحها » للبلاد بعد حرمان استمر سنوات طويلة ...

المضابط تتكلم

أسلوب العنف بمثله وأن يخرجوا بدورهم على الشرعية مثلما خرج عليها وداسها المسئولون والاساتذة والعمداء !!

ولقد بادرت إلى إثارة هذه القضية وفضح هذا التزوير صراحة وبوضوح في كلمتي لدى مناقشة بيان الحكومة وعلى نحو ما سطرته مضبطة جلسة يوم ٢٨/١٢/١٩٧٧ ، وطبيعة الحال انبرى لى الدكتور صوفى أبو طالب - رئيس جامعة القاهرة وعضو المجلس وقتذاك - وبعض أعضاء المجلس من أنصار الحكومة ، ونفوا بشدة وقوع أى ضغط أو تزوير فى انتخابات تلك الاتحادات وقالوا : إن المسألة لا تخرج عن أنها مجرد تطبيق عادى وبرىء للقانون ولللائحة الجامعات !!

ولكننى وجدت الامر أخطر من أن أكتفى فيه بهذه الكلمة التى اثبتت فى المضبطة ، فتقدمت باستجواب إلى السيد وزير التعليم الدكتور مصطفى كمال حلمى باعتباره المسئول الاول عن هذا التزوير ، ولكنه - كالعادة - ظل حبس الادراج إلى أن استقالت وزارة ممدوح سالم وخلفتها وزارة الدكتور مصطفى خليل التى لم يدخلها مصطفى حلمى مما أدى الى سقوط الاستجواب طبقاً لللائحة ! وقد جاء على لسانى بمضبطة الجلسة الخامسة عشرة يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧ بخصوص ذلك التزوير :

الذى تورط فيه وسار فيه حتى النهاية .. سواء نهاية الطريق أم نهاية حياته فى حادث المنصة يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ !!

ومن جهة أخرى ، فقد كان هذا التزوير الذى وقع فى انتخابات اتحادات الطلبة بالجامعات ، إرهاباً ونذيراً بما وقع بعد ذلك من تزوير على مستوى مصر كلها ، فى انتخابات مجلس الشعب فى يونيه ١٩٧٩ !!

ولكن الامر الذى يستحق الوقوف عنده أن هذا التزوير لم تقارفه الشرطة وأجهزة الحكم المحلى - كالعادة - وإنما تم للأسف الشديد داخل محاربى الجامعات - وعلى أيدي نفر من رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ...

ونستطيع أن نتصور مدى ما أصاب جماهير طلاب الجامعة من خيبة الأمل ، والاحباط ، وفقدان الثقة فى النصوص الدستورية والمواثيق وفى القيادات المسئولة - حتى القيادات الجامعية !! وهم يشاهدون بأعينهم بعضاً من اساتذتهم وعمدائهم يمارسون التزوير وشراء الاصوات فى وضوح النهار ، إنصياًعاً لأوامر وتوجيهات من بعض القيادات السياسية وأجهزة المباحث !! وكان رد الفعل الطبيعى لدى هؤلاء الطلاب هو أن يردوا على

ولكن السادات ، ما لبث أن اكتشف خطورة هذه الديموقراطية عليه وعلى نظامه الذى كان قد دب فيه الفساد ... فتراجع عنها .. واستمر فى تراجعته حتى آخر لحظة فى حياته ..

فبعد عام واحد من انتخابات سنة ١٩٧٦ ، قامت حكومة ممدوح سالم - نفسها - بتزوير انتخابات اتحادات الطلبة فى الجامعات المصرية كلها تزويراً سافراً ومفضوحاً ، بهدف استبعاد أو إسقاط كافة العناصر ذات الاتجاه الإسلامى التى سيطرت على الاتحادات سيطرة شبه كاملة طوال الأعوام السابقة ..

ولقد تم هذا التزوير وفق خطة محكمة مدروسة ، تم الاتفاق عليها بين وزير الداخلية - النبوى اسماعيل - ووزير التعليم - د. مصطفى كمال حلمى !! - ورؤساء الجامعات المختلفة وعلى رأسهم د. صوفى أبو طالب والذى عين بعد شهور قليلة رئيساً لمجلس الشعب !!

ولقد كان هذا التزوير لانتخابات اتحادات الطلاب ، أول بادرة دلت على أن السادات قد اختار طريق العنف واللا شرعية فى تعامله مع القوى والتيارات الوطنية التى تخالفه فى رأى !! - وهو الطريق

.... وإننى أطالب بأن تتاح الفرصة للرأى الآخر كي يعبر عن نفسه فى وسائل الاعلام وفى الصحافة اليومية ، فلا يصادر ولا يضطهد وعلى سبيل المثال - وفى هذه الايام بالذات - كانت تجرى اليوم والامس انتخابات اتحادات الجامعات ، واتحادات الجامعات هى برلمانات أبنائنا الطلاب ومطلوب من الحكومة ومفروض عليها أن توفر لهذه الانتخابات كل الامن والامان ، حتى تجرى بحرية وديموقراطية لتكون فى النهاية معبرة عن رأى القاعدة الطلابية العريضة ، أقول لقد حدث فى كثير من الجامعات - إن لم يكن فى جميعها - تدخلات وضغوط من إدارات الجامعات والكليات على الطلبة المرشحين واستبعاد العشرات من ذوى اللون الاسلامى ، وتم هذا لصالح فئة لا تعبر عن رأى المجموعة الطلابية ، واستخدمت وسائل عديدة ، ويوسفنى أن بغضها كان مخالفاً للقانون ، بل ولقاموس الاخلاق . فوصل الأمر بالطلبة المستبغدين إلى رفع بعض الدعاوى أمام القضاء الادارى ، وجرت الانتخابات فى جنو مكفهر ، وفى ظل ضغوط وتدخلات ملموسة ومشهودة وظهرت النتائج ، والحمد لله اكنتسح أعضاء الجماعة الاسلامية منافسيهم ممن أرادوا أن يفرضوا انفسهم على جموع الطلبة ، نأخذ من ذلك وجه العبرة فى هذا ، مادمننا نتحدث

عن الرأى والرأى الآخر ، وعن توفير مناخ الديمقراطية فى البلاد ، فقد كان أولى بنا أن نوفره لأبنائنا طلاب الجامعات فى هذه الانتخابات التى تجرى هذه الايام ، وإننى من هنا أحيى الاخوة أعضاء الجماعات الاسلامية الذين فازوا بثقة زملائهم عن جدارة ، كما أحيى شباب الجامعات الذين اثبتوا وعيهم وحسن اختيارهم .

استجواب عن تزوير انتخابات الاتحادات الجامعية

السيد المهندس رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد :

فأرجو توجيه الاستجواب التالى للسيد الدكتور وزير التعليم العالى :

حدثت تدخلات صارخة ومعيبة من معظم إدارات الكليات والجامعات فى انتخابات اتحاد الطلبة هذا العام ، وذلك بهدف استبعاد المرشحين ذو الاتجاه الاسلامى رغم فوزهم بثقة جماهير الطلاب الجامعيين . ولا شك أن هذه التدخلات تمثل عدوانا على الديمقراطية وانتهاكا لسيادة القانون ، مما يقتضى استجواب السيد الوزير^(١) . وتقبلوا فائق الاحترام ،

١٩٧٨/٢/٢٨ عادل عيد

عضو مجلس الشعب

مذكرة شارحة

تميزت انتخابات اتحاد الطلبة

هذا العام بظاهرة التدخل السافر والمقنع ، بشتى الصور وبمختلف الذرائع ، من جانب جهات الادارة فى الكليات والجامعات - كلها أو معظمها - وكان هذا التدخل يستهدف تفويت الفرصة على المرشحين أصحاب الاتجاه الاسلامى بعد أن أكدت الظواهر أنهم سيفوزون بثقة جماهير الطلاب - ولقد أحدث ذلك ردود فعل بالغة السوء امتد أثرها إلى الخارج ،

عادل عيد

عضو مجلس الشعب

٨ - وقفة ... مع قانون الاحزاب !!

عندما أعلن السادات عند افتتاح برلمان سنة ١٩٧٦ أنه سيسمح بقيام الاحزاب لم يكن يهدف فى الواقع إلى أن يقيم حياة حزبية بالمعنى الصحيح ولكن كان يهدف كعادته إلى المناورة والسماح بإنشاء أحزاب مستأنسة تدين له شخصياً بالولاء ولا تتحرك إلا داخل إطار معين ولا تمارس العمل السياسى ممارسة حقيقية وجادة .

وبقصد تحقيق هذه الاهداف التى توخاها السادات تقدمت الحكومة بمشروع قانون الاحزاب وهو مشروع ملئ بالقيود والعراقيل التى تجعل قيام حزب من الاحزاب بغير رضا السلطة ومباركتها أمراً بعيد المنال^(٥) !

ولقد تصدى نواب المعارضة

المضابط تتكلم

لهذا المشروع بالنقد والمعارضة الشديدة ، ثم اضطرروا ثلاثاً من المجلس ومقاطعة المناقشات عندما صمم الأعضاء المؤيدون على شرط أن يتوافق نصاب معين من أعضاء مجلس الشعب لتأسيس الحزب ، ولقد أكدت في كلماتي التي شاركت بها في المناقشات - قبل الانسحاب - اعتراضى على حظر قيام الأحزاب ما لم تكن لها برامج متميزة عن الأحزاب القائمة وعلى اشتراط نصاب معين من أعضاء مجلس الشعب من بين المؤسسين كشرط لقيام الحزب وطالبت بعدم وضع العراقيل أمام التيارات السياسية المختلفة لتقيم أحزابها التي تعبر عنها ، كما طالبت بأن ينأى رئيس الجمهورية بنفسه عن العمل الحزبى وكذلك العاملون معه فى رئاسة الجمهورية ، وذلك بافتراض أن رئيس الجمهورية نفسه منزّه عن الحزبية ، إلا أننى - فيما يبدو - كنت أحسن الظن أكثر من اللازم ، إذ لم يكدر يمضى أكثر من عام ونصف على مناقشة ذلك المشروع حتى رأينا رئيس الجمهورية يعلن نزوله إلى الشارع السياسى ويشكل الحزب الوطنى الديمقراطى ويتولى رئاسته بنفسه على أنقاض حزب مصر الذى كان يؤيده ويرعاه من قبل ، وباقى القصة بعد ذلك معروف !!

وفيما يلى ماسجلته المضابط فى شأن هذه المناقشات :

جاء بمضبطة الجلسة الرابعة والخمسين (٣٠ مايو سنة ١٩٧٧) :

السيد العضو عادل عيد :

إن البند (٣) من هذه المادة بند جدير بأن نقف عنده ، وأن نحدد الجهات والهيئات التى يحظر على أعضائها الانضمام إلى عضوية الأحزاب ، والواقع أن هذا البند كان محل جدل وأخذ ورد فى اللجنة التشريعية . وأذكر أنه قدمت عدة اقتراحات بإضافة جهات أخرى يمتنع على العاملين بها الانضمام إلى عضوية الأحزاب . وعلى سبيل المثال لا الحصر المحافظون . ورجال الحكم المحلى ، فقد اتجه رأى إلى أنه يجب أن يمتنع عليهم الانضمام إلى أى حزب ، وهذا بمقولة أن المحافظ وهو ممثل رئيس الجمهورية فى الاقليم ، يتعين عليه أن يكون مثل رئيس الجمهورية نفسه ، فلا ينضم لعضوية حزب من الأحزاب ولا يتورط فى الصراع الحزبى ، بحيث يشعر مواطنو الاقليم جميعاً بأنه رجل يسوس الامور بنظرة حيادية ، فلا ينحاز ولا يتأثر بدوافع حزبية . إلا أنه قد رد على هذا بأن منصب المحافظ منصب سياسى مثله فى ذلك مثل الوزير ، وإذا

كانت المسألة مسألة حيدة ، فإن هذا الكلام يمكن أن يقال بالنسبة للوزراء أيضاً . ولذا فقد اتجهت اللجنة فى النهاية إلى عدم إضافة المحافظين إلى من يمتنع عليهم الانضمام لعضوية أى حزب من الأحزاب .

وفى هذا الصدد ، أقترح إضافة العاملين بديوان رئاسة الجمهورية إلى الفئات الواردة فى البند (٣) من هذه المادة ، التى يمتنع عليها الانضمام لعضوية أى حزب من الأحزاب ، ذلك أن العاملين بديوان رئاسة الجمهورية ، من الاشخاص اللصيقى الصلة بالسيد رئيس الجمهورية ، والسيد رئيس الجمهورية - كما نعلم - ليس منضماً لعضوية أى حزب من الأحزاب ، وهو فى نظامنا البرلمانى حكم بين السلطات ولا ينبغى أن يزوج باسمه فى صراع حزبي . ولذا فإننى أخشى ما أخشاه هو أن يكون هناك نفر من العاملين بديوان رئاسة الجمهورية قريبى الصلة بالسيد رئيس الجمهورية لهم انتماءات حزبية معينة ، فهم هذه الصلة ويقال إنه لولا أن السيد الرئيس راض عن هذا الاتجاه الحزبى لما تجاسر هؤلاء الذين يعملون بديوان رئيس الجمهورية أن يعلنوا انضمامهم إلى عضوية هذا الحزب أو ذاك .

ومن ثم ، فقد تقدمت باقتراحى هذا ، تحصيناً وتنزيهاً لمنصب رئاسة الجمهورية عن الصراع الحزبى ، وهو يقضى

بمنع العاملين بديوان رئاسة الجمهورية من الانضمام إلى عضوية أي حزب من الأحزاب .

وقلت في الاعتراض على اشتراك نصاب معين من أعضاء المجلس لقيام الحزب وفي ضرورة السماح لكل التيارات بإقامة أحزابها المستقلة وذلك بجلسة أول يولية سنة ١٩٧٧ (مضبطة الجلسة السادسة والخمسين)

السيد العضو عادل عيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

إننى أعترض على وجود شرط العشرين عضواً من أعضاء مجلس الشعب وذلك - كما نذكر الاخوة الأعضاء - لأنه من المفروض أن نسمح بقيام منظمات جماهيرية تعبر عن الآراء والتيارات ، وليس المقصود هو المنع فالاصل هو الإباحة ، بمعنى أن قيام الأحزاب حق مقرر في الدستور ونحن هنا ننظمه ونضع له بعض القواعد والضوابط ، فإذا ما انقلبت هذه الضوابط إلى قيود تعرقل الحق وتقضى عليه تجهضه فإننا نكون بهذا قد خالفنا القصد الذى توخاه المشرع . فالأحزاب لا تنشأ من فراغ فهي كائنات حية تتواجد في الواقع ثم تحتاج إلى شهادة ميلاد وإننى أستعير هذا التعبير من السيدة الزميلة الدكتورة ليلي ت كلا حيث ذكرت تعبيراً قريباً منه .

فهناك تيار شعبى وجماهيرى

يعتق رأياً معيناً وهذا التيار موجود وقائم ولا نستطيع أن نغمض أعيننا ونتجاهل وجود تيارات شعبية حقيقية جماهيرية ، ولا نستطيع أن ننكر أيضاً أن بعض هذه التيارات لا تمثل فى هذا المجلس بقدر حجمها الحقيقى . لماذا ؟ لأنها لم تختار أن تخوض المعركة لأكثر من سبب ، ربما لظروف سابقة أو أنها لم تستوف الشكل القانونى ، أو أنها تنتظر موافقة الحزب لعدم ثقتها فى جدوى دخول الانتخابات لأنه ليست لها أصوات انتخابية بحكم ظروف الفترة الماضية والعزل السياسى . ونحن لا نريد مناقشة الأسباب لكن ما حدث فعلاً أن هذه الكتل والتيارات لم تخض المعركة الانتخابية .

حقاً إن هناك بعض الأعضاء فى هذه الكتل والتيارات خاضوا المعركة ، والبعض وفق فى دخول المجلس ولكن على مسئوليته الشخصية . وعندما نذكر اليوم أن هذا المجلس يمثل كل التيارات الموجودة ، فنحن نجاوز الحقيقة الماثلة والتى لا ينكرها أحد والمعروفة فى مصر وخارج مصر . وهى أن هناك تيارات شعبية لها قوتها ولها سيطرتها خصوصاً على الشباب والجامعات وأن هذه التيارات غير ممثلة فى هذا المجلس بحجمها الحقيقى ، وأعنى بذلك التيار الإسلامى وهو ليس مجهولاً من أحد فالجماعات الإسلامية تسيطر على جامعاتنا كلها بغير استثناء جامعة واحدة ،

فإذا ما أتينا اليوم ووضعنا قيداً وهو اشتراط العشرين عضواً لقيام الحزب فإننا نقصد بهذا تعجيز هذا التيار عن تشكيل حزب .

وهذه هى الترجمة الواقعية لهذا القيد ، فلنترك كل هذه النظريات والفلسفات التى قيلت ولنتكلم من الناحية العملية كمواطنين مصريين ونبحث عن الأصلح . فهل من الأصلح لنا أن نتجاهل تياراً شعبياً حقيقياً متغلغلاً فى أوساطنا ، نتجاهله ونصادره ونمنعه أن يظهر بالطريق القانونى ويعمل فى حدود الدستور والقانون وتحت رقابة السلطة ورقابة الرأى العام ؟ إن المصلحة تدعونا لأن نسمح لهذا التيار بأن يشكل نفسه فى حزب شرعى يلتزم بمراعاة القوانين واحترام الدستور وأن يعمل فى الحقل السياسى مثله مثل باقى الكتل السياسية .

إننا الآن وبعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، هذا اليوم الذى احتفلنا به منذ أيام ليس مجرد تكرى نمجدها بالخطب والقصائد ولكنه حقيقة ومعنى .

إن ١٥ مايو كما أفهمه ، هو علامة على بدء المصالحة الوطنية بين أبناء هذا الشعب ، علامة على نبذ الأحقاد وإتاحة الفرصة لكل مواطن أن يسهم فى الحياة السياسية وأن يبدى رأيه بالطريق المشروع وفى حدود الدستور ونحن نريد أن نواصل السير فى طريق المصالحة الوطنية ، ولا نريد أن يشعر

المضابط تتكلم

فريق من أبناء هذا الشعب لهم ماضيهم وكفاحهم وعقيدتهم . إن النظام الحالي يضيق بهم أو يوصد الأبواب في وجوههم ، بل نريد أن يشعر الجميع بأن الوطن للجميع وأن حق إبداء الرأي ليس حكراً لفئة دون فئة .

إنه ليس من المنطق أن نطالب هذه التيارات بشرط العشرين عضواً ، لأنها لم تخض المعركة الانتخابية ولم يكن هذا الشرط قائماً وقت إعلان قيام المعركة الانتخابية حتى نطالبها به . من أجل هذا فإنني أطالبكم وأناشدكم من أجل الصالح العام ومن أجل ثورة التصحيح ، بحذف شرط العشرين عضواً من أعضاء المجلس لأنه في الواقع شرط يمثل عشرين عقبة .

هذا هو المطلب الأصلي لي ، وكما نقول نحن المحامين ، وهناك طلب احتياطي فيما لو سيطرت فكرة الضوابط والتنظيم .

فلماذا يشترط ٢٠ عضواً ؟ وعلى أي أساس كان هذا الشرط ؟ ولماذا لا نكون منطقيين مع أنفسنا ؟ ما دما قد أبقينا على التنظيمات الثلاثة القائمة ، مع أن أحد هذه التنظيمات ليس له في هذا المجلس إلا ثلاثة أعضاء ، وقد خاض هذا التنظيم المعركة الانتخابية بكل قوته وكان يمارس نشاطه باعتباره منبراً يتمتع

بحقوق واختصاصات المنابر بفحص الإخطارات ولها بالإضافة إلى ذلك اختصاصات أخرى ، أي أنه لهذه اللجنة نوعاً من الوصاية والرقابة على الأحزاب ، ومن هنا كان من الضروري أن نناقش تشكيل هذه اللجنة ، وإنني أطالب أولاً بإلغاء هذه المادة ، لأنني لا أعترف بأن تكون هناك جهة قوامة على الأحزاب متى أنشئت ، ويكفي أن يقوم باختصاصات هذه اللجنة أحد السادة الوزراء وليكن وزير الداخلية أو وزير الحكم المحلي والتنظيمات الشعبية ، ويختص هذا الوزير بتلقي الإخطار عن قيام الحزب ، والأصل أن يوافق على قيامه ، ولكن إذا اعترض كان للحزب أن يلجأ إلى القضاء الإداري .

مثله مثل المنبرين الآخرين سواء بسواء ، ومع هذا لم يفز إلا بثلاثة مقاعد في مجلس الشعب

هوامش

(١) ممن شن الهجوم على الصحافة من حزب مصر وقتئذ كل من السادة / محمد قرقورة والمأمون مشالي والرفاعي التليس وإبراهيم الشويخي ومحمد عامر جاب الله - وقد انتهز هذا الأخير الفرصة ليدافع عن سمعته بمناسبة سلسلة مقالات نشرتها مجلة أكتوبر تتضمن وقائع تستوجب - لو صحت - مساءلته جنائياً .

(٢) أصدر وزير الداخلية القرار رقم ١٤١٧ لسنة ١٩٦٨ ويقتضي بأن : يعتبر مبنى التحفظ الكائن بجهة القلعة من الأمكنة التي يجوز أن يودع بها المعتقلون والمتحفظ عليهم أو المحجوزون على ذمة القضايا الماسة بأمن الدولة ، وهذا القرار منشور بالوقائع المصرية العدد ٨٧ الصادر في ١٤/١٢/١٩٦٨ .

(٣) ومن المؤلم للنفس أشد الألم أن اكتب هذه السطور ، في أواخر عام ١٩٨٣ ، وقد عاد غول ، التعذيب يطل علينا بوجهه القبيح ، حتى لقد أصبح التعذيب ظاهرة عامة لا تتخلف في كافة القضايا السياسية أياً كان انتماء المتهمين فيها ، فالمصريون سواء في تعرضهم للتعذيب ١١ ولا يهم أن يكونوا من حيث التصنيف يميناً أو يساراً ! ولقد أتاحت لي ظروف وجودي في سجن ملحق مزرعة طره في سبتمبر سنة ١٩٨١ - أن أكون شاهداً لما تعرض له المسجونون بسجن استقبال طره من المنتمين للتيار الإسلامي من تعذيب بشع لا يتصوره عقل أو خيال ... ولقد تقدمت إلى النائب العام في ١٩٨٢/٣/٢٤ بثلاث بلاغات حررت بخط ثلاث من هؤلاء المسجونين أوردوا فيها تفاصيل

فقط . فإذا جئنا اليوم ، وأبقينا على هذا المنبر أفلا يكون من العدل ومن المنطق أن نسوى بين هذا التنظيم الثالث وبين أى تنظيم

آخر يريد أن يحصل على شهادة الميلاد ؟ وفيه التمييز ؟ إن من المنطق عندما نشترط لقيام الحزب تأييد ٢٠ عضواً من أعضاء مجلس الشعب ، أن نطبق هذا الشرط على الأحزاب التى قامت فعلاً ، وليس لها ٢٠ عضواً فى المجلس ، وقد كانت

أمامها الفرصة للحصول على هذا العدد من الأعضاء ، ومع ذلك لم تتمكن من الحصول عليه . أما الذين كانوا خارج اللعبة ، ولم يفكروا فى الدخول

أو المشاركة فيها ، ولم تكن عندهم إمكانية الدخول ، فلماذا

نفرض عليهم أن يكون لهم ٢٠ عضواً ؟ هل المسألة مسألة

حقوق مكتسبة ؟ .. وإذا كان من أتاحت له الفرصة لدخول الانتخابات ولم يستطع الحصول إلا على ثلاثة مقاعد فى مجلس الشعب يسمح له بالقيام كحزب على أساس أن هذا حق مكتسب له ، فلماذا لا يمنح هذا الحق أيضاً لمن كانوا خارج لعبة الانتخابات ؟ فى رأى أن هذا هو الظلم بعينه ، وأنه تفرقة لا مبرر لها بين أبناء الوطن الواحد .

أما بالنسبة لتشكيل اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثامنة ، فما كنا لنختلف حول

تشكيل هذه اللجنة ، وهل تكون بالتشكيل الوارد فى هذه المادة أو

بتشكيل آخر ، أو أن يعهد باختصاصها إلى أحد السادة

الوزراء ، لو أن مهمتها كانت تقتصر على مجرد تلقي الإخطار

بقيام الحزب ، ولكننى أرى من نص المادة أن هذه اللجنة تقوم بفحص الإخطارات ولها بالإضافة إلى ذلك اختصاصات أخرى ، أى أنه لهذه اللجنة نوعاً من الوصاية والرقابة على الأحزاب ، ومن هنا كان من الضروري أن نناقش تشكيل هذه

اللجنة ، وإنتى أطالب أولاً بإلغاء هذه المادة ، لأننى لا أعترف بأن تكون هناك جهة قوامة على

الأحزاب متى أنشئت ، ويكفى أن يقوم باختصاصات هذه اللجنة أحد السادة الوزراء وليكن وزير

الداخلية أو وزير الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية ، ويختص هذا الوزير بتلقي الإخطار عن

قيام الحزب ، والأصل أن يوافق على قيامه ، ولكن إذا اعترض كان للحزب أن يلجأ إلى القضاء الإدارى .

التعذيب الوحشى الذى تعرضوا له ، مما أدى إلى إصابتهم بالشلل الجزئى والصرع والهستيريا ... وقد نقلوا للعلاج من هذه الإصابات، إلى مستشفى قصر العينى ... وقد قيدت تلك البلاغات بدفتر عرائض نيابة استئناف القاهرة فى ذات التاريخ بأرقام ٣٠٤٦ ، ٣٠٤٧ ، ٣٠٤٨ ...

ولكن النائب العام لم يتحرك للتحقيق حتى لحظة كتابة هذه السطور !!

(٤) أدرج هذا الاستجواب فى جدول أعمال المجلس بجلسة أول مارس سنة ١٩٧٨ لتحديد موعد للمناقشة - وقد قال السيد / أحمد فؤاد عبد العزيز وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب بأن السيد وزير التعليم موجود حالياً بالخارج وأنه يطلب تحديد موعد لمناقشة هذا الاستجواب بعد ستة أسابيع (مضبطة الجلسة الثامنة والثلاثين) . ولكن للأسف ، لم يحدد بعد ذلك أى موعد لمناقشة الاستجواب !!

(٥) يرجع الفضل ، فى وضع مشروع هذا القانون إلى الدكتورة أمال عثمان والتى كانت وقت تقديم المشروع أحد الأعضاء المعينين بمجلس الشعب ، ولعل دورها فى وضع هذا المشروع هو الذى زكاهما لمنصب وزيرة الشئون الاجتماعية فى التعديل الوزارى الذى حدث بعد أسابيع قليلة من هذه المناقشة !! وفيما بعد كان السادات يعهد دائماً إلى الدكتورة أمال بمهمة إعداد التعديلات المراد إدخالها على ذلك القانون ، وذلك بحكم تخصصها فى هذا الموضوع !!

الشعب

محاليس

رسالة إلى :

إن العدالة والحضارة أمران متلازمان ولا ينفصلان .. فالمجتمع المفتقد لعدالته هو مجتمع مفتقد لحضارته .. وليست العدالة - ولن تكون - حكما يصدر في خصومة مردده .. وإنما العدالة أن يوضع الحكم موضع التنفيذ خاصة إذا كان تنفيذه ملوفا بأية سلطة من السلطات الثلاثة .. !!

إن التمرد على تنفيذ احكام القضاء هو امر مستهجن وكريه .. ترفضه الحضارة وتزدريه .. ذلك لأن لهذا التمرد من عواقب وخيمة أخطرها نسف فكرة العدالة نسفا .. فتصبح شعاراً بغير مضمون .. وتصير كلمة جوفاء بغير مدلول .. فلا يعدو الحكم القضائي إلا أن يكون حبرا على ورق .. !!

إن الاصرار من جانب أي سلطة على الامتناع عن تنفيذ احكام القضاء هو أشد أنواع الانحراف في استخدام السلطة .. بل إنه انكار لمبدأ الفصل بين السلطات الذي هو مبدأ حضاري من شأنه الحيلولة دون طغيان سلطة على أخرى .. !!

لقد صدر لصالح الزميلين الأستاذ حامد الأزهرى عضو مجلس النقابة وعبد الحليم مندور المحامى أحكام قضت بإعلان فوزهما بعضوية مجلس الشعب .. وصارت تلك

الاحكام نهائية بآنة بعد أن استنفذ الطاعنون فيها كل سبيل للطعن عليها .. وبعد الحكم بالاستمرار في تنفيذها .. !!

لقد تضمن العدد السابق أسباب الحكم الذى أصدرته المحكمة الادارية العليا والذى أكد فى قضائه أن مجلس الشعب غير مختص نهائيا فى شأن عضوية الزميلين بذلك المجلس ، ذلك لأن الاختصاص منعقد للقضاء الادارى وحده .. فجاء الحكم حاسما لخلاف لايسوغ أبدا أن يثار من جديد .. وصارت مناقشة مافصل فيه الحكم عقيمة .. بل ان مثل هذه المناقشة تشكل عدوانا صارخا على سيادة الحكم وحجيته .. وانتقاصا خطيرا لقوته وقداسته .. !!

أن مجلس الشعب ، وقد تحدد اختصاصه فى إصدار قانون يتولى القضاء تطبيقه إذا ما شجر خلاف ، فقد صار التزاما عليه أن يكون اول من ينزل عند حكم القضاء ، وإلا كان امتناعه عن التنفيذ ليس عدوانا على ما يصدر عن السلطة القضائية من أحكام فحسب .. وإنما هو استخفاف بما يصدر عن مجلس الشعب ذاته من قوانين .. ذلك لأن

الحكم القضائي هو القانون فى حالة حركة ، فإذا تجرد الحكم من قوته التنفيذية صار القانون جثة هامدة لا حراك فيها ..

ومن ثم فإن الامتناع عن تنفيذ الحكم هو أبشع صور تعطيل سيادة القانون .. !!

إلى مجلس الشعب نتجه بهذه الرسالة وتحمل العديد من التساؤلات :

هل بعد أن أصدر السيد وزير الداخلية شهادة انتخاب الزميلين - التزاما منه بنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية - هل سوف تحظى تلك الشهادة بقوتها القانونية وتنال شرعية بسطها عليها القانون .. فيبادر مجلس الشعب إلى الاعتداد بها لا العدوان عليها ؟

وهل سوف يمثل المجلس ورئيسه إلى تنفيذ الحكم الصادر لصالح الزميلين من المحكمة الادارية - والذى سبق نشره بالعدد السابق - والذى يؤكد أن عضويتيها بمجلس الشعب تستمد شرعيتها من القانون .. وتسترد وجودها من الشهادة الصادرة من وزير الداخلية ؟

وإذا كان لأحد أن يزعم بأن تنفيذ الحكم وقبوله مرتين بإرادة ثلثي أعضاء المجلس لما يترتب على ذلك التنفيذ انقضاء عضوية آخرين .. فإن ذلك زعم غير سديد ومردود بما يلي :

١- أن الحكم الصادر لصالح الزميلين كاشف للحق المقضى

به وليس مقررا أو منشئا لهذا الحق ، ومن ثم فإن عضويتها قائمة منذ أن قام المجلس على اثر انتخاب اعضائه .

٢- أن عضوية من يحل محلها الزميلان هي عضوية معدومة ، والقاعدة هي أن عدم لا يرتب أثرا قانونيا .

٣- أننا لسنا بصدد طلبات لاسقاط عضوية من يحل محلها الزميلان وإنما نحن بصدد حالة انعدام تلك العضوية ، فالامر مختلف بين اسقاط العضوية وبين انعدامها .

٤- وما لنا أن نجتهد في التفسيرات - وقد حسم الحكم الصادر لصالح الزميلين هذا الامر على نحو يمنع الجدل .. ويقضى على كل خلاف .. فقد ذهب قضاء الحكم إلى أن مجلس الشعب غير مختص في أمر عضوية الزميلين وإنما الاختصاص للقضاء الادارى .. فإذا ما قال ذلك القضاء كلمته فلا معقب عليها من أية سلطة .. وليس لأحد - أيا كان موقعه - أن يلوى عنق الاحكام القضائية أو أن يستخف بما تضمنته تلك الاحكام من قضاء .

اننا نتقدم بهذه الرسالة إلى مجلس الشعب .. ونضع أمر تنفيذ الحكم الصادر لصالح الزميلين أمانة في ضمير المجلس رئيسا واعضاء .. تصحيحا لمسيرة ديمقراطية شابها عوار .. واحتراما لأحكام قضائية تبحث عن

جمهورية مصر العربية
وزارة الداخلية

شهادة انتخاب عضو لمجلس الشعب

السيد / حامد رضوان الازهرى - وشهرته - " حامد الازهرى "

يسرني أن ابليكم - بموجب الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسته ١٩٨٥/١٢/٣١ في القضية رقم ٢٥٠ لسنة ٣٨ ق - بانتخابكم عضوا لمجلس الشعب من الدائرة رقم (الاولى شمال) التي مقرها قسم شرطة شبرا ، محافظة القاهرة .

وانى اذ أبحث اليكم بهذه الشهادة المحررة طبقا للمادة ٣٨ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم ممارسة الحقوق السياسية ، والحكم المشار اليه أرجو ان تقبلوا خالص التهنئة مع اطيب التمنيات .

وزير الداخلية

(ركنى - بدر)



تحريرا في : ١٩٨٦ / ٤ / ٣

سجلت تحت رقم :

الحكم الصادر لصالح الزميلين إنما هي مصر الديمقراطية .. ومصر سيادة القانون ومصر الحضارة .. بل ومصر مجلس الشعب نفسه ..

عصمت الهوارى المحامى

مكانها ومكانتها في مجال التنفيذ .. والتزاما بسيادة قانون نأبى أن تعطل أحكامه ..

وإذا كان الله العلى القدير أمرنا بأن نؤدى الامانات إلى أهلها ، فإن أهل أمانة تنفيذ

الإنسان والحرية ...

خذ من الإنسان الحرية ، فلا يبق أمامك إلا
مخلوقاً حقيراً ، منافقاً خسيساً ، دنيئاً ضعيفاً ، جبائلاً
كذاباً ، مستسلماً جاهلاً ، لأن الحرية وحدها هي التي
تجعل الإنسان كريماً صريحاً ، صادقاً نبيلاً ، قوياً
شجاعاً ، مجاهداً عالماً .

هلي يمكن أن يزدهر العلم في مجتمع قد خلا
من الحرية ، وهل يمكن أن يكون عالماً مبدعاً من
لا يستطيع أن يفكر بحرية

المفتور له الأستاذ
أحمد حسين المحامي

أخبار نقابية



دعوة

الجمعية العمومية غير العادية

قرر مجلس نقابة المحامين بجلسة يوم الثلاثاء الموافق ٨ من أبريل ١٩٨٦ دعوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة الموافق ١٣ يونيو ١٩٨٦ وفي حالة عدم تكامل النصاب حتى الساعة الواحدة من ذات اليوم تؤجل الجمعية الى الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة الموافق ٢٧ يونيو ١٩٨٦ بشرط توافر نصابها في هذه المرة والذي يتمثل في حضور ١٥٠٠ ألف وخمسمائة من اعضائها وذلك لاصدار قرار في مسألة أن يكون للقاهرة نقابة فرعية واحدة أو نقابتان وسوف يجرى التصويت ببطاقه رأى .

ويعلن مجلس النقابة ان ليست هناك اية جمعية عادية او غير عادية للنقابة العامة مدعوه للانعقاد في غير هذه المواعيد .

لانعقاد
يوم
١٣
يونيو
١٩٨٦

بيان مجلس النقابة

بإدانة العدوان الأمريكي على ليبيا

الليبي هو عدوان على الأمة العربية بكافة أقطارها يتعين عليها أن تواجهه بالحزم وممارسة كل وسائل الدفاع الشرعى ضد كافة المصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية في الأرض العربية .

وفي مواجهة كافة الاعتداءات والتهديدات التي تواجهها الأمة العربية يطالب المحامون بمزيد من التضامن الفعال بين الدول العربية تجاوز الخلافات وتدعوها للالتزام الفعلى بميثاق جامعة الدول العربية وتطبيق معاهدة الدفاع العربى المشترك .

عاش الشعب العربى حراً مستقلاً .

والمحامون فى جمهورية مصر العربية يعلنون تضامنهم مع الشعب العربى فى ليبيا فى مواجهة هذا العدوان الصارخ ، ويدينون الادارة الامريكية والدول الغربية التى تعاونت معها فى تدبير ، وسهلت لها ارتكاب هذه الغارات التى قتلت الأبرياء .

واستنادا للادارة الامريكية الى قوة العدوان هو فى ذاته عمل من أعمال الارهاب الحكومى الذى يهدد سلام منطقة البحر الأبيض المتوسط وسلام العالم كله .

والتزاما بميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربى المشترك تعلن نقابة المحامين أن العدوان المسلح على الشعب

ان نقابة المحامين التى نذرت نفسها للدفاع عن قضايا أمتها وحق شعوبها فى الحرية والاستقلال ، فى مواجهة كل قوى البغى والاستعمار لتكون ارادة الأمة العربية ، هى وحدها التى تبنى مصيرها ، دون أن يكون لدولة باغية أو ظالمة ، المساس بسيادة الأمة واستقلالها ، وهى اذ تستقبل باستنكار شديد وغضب بالغ الجريمة الوحشية التى قامت بها القوات الامريكية ضد المدن الليبية فجر يوم ١٥ ابريل ، فهى ترى أن أسلوب الادارة الامريكية الى جانب تجاوزه لكل القوانين والأعراف الدولية هو استمرار للإرهاب الامريكى ومحاولة لقمع ارادة الشعوب بقوة السلاح .

إلى وزير الداخلية

بشأن الاعتداءات المستمرة من رجال الشرطة على المحامين أثناء وبسبب أدائهم واجبهم

أنه في يوم الأربعاء
٢٣/٤/٨٦ الساعة ١,٣٠ ص
بوزارة الداخلية .

بناء على طلب نقابة المحامين
بجمهورية مصر العربية ويمثلها
السيد الاستاذ / أحمد الخواجه
نقيب المحامين بمصر والمتخذ له
محلا مختار دار نقابة المحامين
٤٩ (أ) شارع رمسيس /
القاهرة .

أنا مصطفى محضر محكمة
عابدين الجزئية انتقلت في
تاريخه أعلاه الى محل إقامة
السيد اللواء / وزير الداخلية
بصفته ومعلن بديوان الوزارة
بشارع الشيخ ربحان - قسم
عابدين .

الأستاذ عريان فرج اشر
بالاستلام .

وأذنته بالآتي

دأبت بعض دوائر الشرطة
وأقسامها التابعة لاشراف
ورئاسة المعلن اليه على مخالفة
أحكام القانون وقد تجلى ذلك فيما
يلاقه السادة المحامون من عنف

وامانة واغاقه لاعمالهم حين
تفرض عليهم الظروف التعامل
مع هذه الاجهزة حتى تفشت تلك
الظاهرة وأصبح السكوت من
الامور غير المقبولة .

ومن غير المتصور أن من
ندروا أنفسهم للدفاع عن حقوق
الوطن والمواطنين وحررياتهم
يعجزون عن الزود عن حقوقهم
الخاصة هذا وتكفى الاشارة الى
ما سجلته محاضر عتيده من
النيابات في أنحاء الجمهورية من
وقائع الاعتداء والاعتداء على
المحامين أثناء وبسبب تأدية
واجبهم .

ومن الجدير بالذكر ان مسلك
بعض تابعي المعلن اليه الذين
أساءوا الى جهاز الشرطة باكملة
واقفه مصداقيته كجهاز قائم
على تنفيذ القوانين وحماية
الحقوق ادى الى تنمية الشعور
بالعداء والاحساس بالمراره تجاه
هيئة الشرطة بحيث يصعب اذا
ما استمر هذا السلوك بلا تقويم
استحاله احتواء غضب المحامين
أو الزامهم بضبط النفس وهذا
ملا ترجوه نقابة المحامين .

واذا كان هذا هو ما وصل اليه
احساس المحامين فان ذلك لم
يكن يوما منفصلا عن الواقع
المريير النابع من شعور
المواطنين عامة من كراهية تجاه
تصرفات الشرطة وتجاوز بعض
دوائرها .

واذا كانت نقابة المحامين
حتى الآن قد تذرعت بالصبر
املا في ان يصلح جهاز الشرطة
من شأن نفسه ويعود أفراده الي
حظيرة القانون في اداء رسالتهم
كما ينبغي ان يكون حسن الاداء
فان النقابة اذ توجه هذا الانذار
للمعلن اليه بصفته تنبيهها وتحذيرا
من منطلق الاحساس بالمسئولية
الى خطورة استمرار الاعتداءات
المتكررة سواء على جماهير
الشعب أو على المدافعين عن
حقوقه من المحامين .

ولما كانت تلك التصرفات
والاعتداءات التي تقع على
المحامين خاصة وعلى
المواطنين بصفه عامه ترقى
لمستوى الجرائم بعضها -
لايسقط بالتقادم - بحمل المعلن
اليه وتابعوه المسئولية الجنائية

Q

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(v)

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

انا الحقير خالص الذکر اعطيت العمل اليه بصفته مسروره من هذا الانبياء
للصالحين بما هم فيه مستحقون وشعاع عدولهم ونهبت عنه بان ساقطه انما هم
ومن بعدوا عن انبياءهم ومن الغيب مختلف لاولئك تفرقوا عن
تخلفه انما اليه من اجزاء حارمه واحده لتبقي من جهات التوكل
انما هي في مختلفه وانما في الغيب تبقي على ابدن الله بن سبوتن انما
كبروا على حلاله من

وما تقتضيه من تعويضات في
أموالهم الخاصة .

بناء علیہ

وحيث انه ازاء تلك المواقف
السلبية لوزارة الداخلية في ردع
هؤلاء المعتدين والتابعين
لاشراف المعلن اليه فان نقابة
المحاميين وهي تدق ناقوس
الخطر لان عدم الوسيلة في
مواجهة هؤلاء بشتي الوسائل
والسبل المتاحة انطلاقا من حق

أنا المحضر سالف الذكر
أعلنت المعلن اليه بصفته بصورة
من هذا الانذار للعلم بما جاء به
ويحتواه وينفذ مفعوله وتبتهت
عليه بأن نقابة المحامين ومن

ماشوف يتخذ المعلن اليه من
اجراءات صارمه وجاسمه
لتصحيح مسار جهاز الشرطه
التابع له بمختلف دوائر
والضرب بشده على ايدي الذين
يسيئون لجهاز كبير قائم على
حفظ الأمن .

مشروعان بإنشاء

صندوق للزمالة

وصندوق تأمين

خاص بالمحامين

أولاً: مشروع صندوق التأمين
مذكرة

للعرض على مجلس النقابة بإنشاء صندوق
للزمالة بتقرير صرف عشرة آلاف جنيه دفعه
واحدة عند التقاعد أو العجز الكلي أو الوفاة

انتخابه على مستوى دائرة
الاستئناف المختصة كل خمس
سنوات .

وتحدد اللائحة الداخلية
للسندوق طريقه الدعوى واسلوب
العمل وموعد الانعقاد ، كما
يختص المجلس بالنظر في زيادة
الحصيلة المقرر صرفها للعضو
سنوياً على ضوء ماتسفر عنه
حسابات الصندوق ورصيده .

ولا يستحق الصرف من هذا
الصندوق الا بعد سداد عشرة
اقساط على امتداد عشرة سنوات
متصلة في مزاولة المهنة مزاولة
فعليه ويتم تحصيل الاشتراكات
في موعد اقضاء شهر يناير من
كل عام طبقاً للفئات والمبالغ التي
سيوضح بيانها :-

العضو المقيد بالجدول العام
يلتزم بدفع ١٠ جنيهات سنوياً .
العضو المقيد ابتدائي يلتزم
بدفع ٢٠ جنيهاً سنوياً .

للعضو مبدئياً قدرها عشرة
الاف جنيه على الأقل بالغاء
ما بلغت مدة اشتغاله بالمحاماة في
حين ان المبلغ الذي سيلزم به اى
عضو لن يتجاوز ٧٠٠ جنيه
طوال المدة .

ولكى يمكن نجاح فكرة
الصندوق وعدم قصور الموارد
عن تلبية المتطلبات ، كان من
الطبيعى ان تترك فترة لاتقل عن
عشرة سنوات لتكوين رصيد
كاف لمواجهة اعباء الصرف .

على ان يشكل للصندوق
مجلس اداره مستقل يشكل من
النقيب رئيساً وامين الصندوق
وامين عام النقابة عضوين بحكم
منصبيهما وتمثل كل دائره من
دوائر الاستئناف بعضو يجرى

تقدم الزميلان الاستاذان محمد رزق
وأحمد نافع عضواً لمجلس النقابة
بمشروعين ، أولهما خاص بإنشاء صندوق
للزمالة بتقرير صرف عشرة آلاف جنيه
دفعه واحدة عند التقاعد أو العجز الكلي أو
الوفاة ، وثانيهما بإنشاء صندوق تأمين
خاص للمحامين بجمهورية مصر العربية .

وازاء الأهمية البالغة التي يستهدفها
هذان المشروعان ، فقد أصدر مجلس
النقابة قراراً بجلسة ١٩٨٦/٣/٢٧
بإحالتها إلى لجنة الصندوق بالنقابة
لدراستهما وإبداء الرأى فيهما بما يكفل
حياة هائلة للمحامى عند عجزه أو تقاعده ،
ويحقق لأسرته ، استقراراً عند وفاته .

وان تبادر مجلة المحاماة بنشر هذين
المشروعين ، فإننا نطرحهما للمناقشة من
جانب الزملاء جميعاً ، وكما يبدى كل منهم
برأيه وفكره .

احساساً منى بالمسئولية نحو
زملائى الذين شرفونى بثقتهم
وايماناً بفكرة التكافل الاجتماعى
بين أبناء المهنة العريقة ، قمت
باجراء دراسته مستفيضه حول
انشاء صندوق للزمالة تمت
الاستعانة فيها بمعرفة بعض
الخبراء والفنيين الذين ابدوا
رأيهم فيه دون مقابل .

اذ تبين ان عدد المحامين
المقيدين المشغلين قد بلغ حوالى
١٦٠ الف ، وان عدد طالبى
الاحالة الى التقاعد والذين
ينتقلون الى رحاب الله فى حدود
تصل الى ١٢٠ حالة سنوياً .

كما اسفرت الدراسة عن أن
الحصيلة المقرر صرفها

العضو المقيد استئناف يلتزم بدفع ٣٠ جنيها سنويا .
العضو المقيد بالنقض يلتزم بدفع ٤٠ جنيها سنويا .
مع وجوب ان يكون العضو مسددا ايضا لآخر اشتراك عن سنة الاستحقاق ويلتزم العضو الذي يتقرر اعارته للخارج او الحصول على اجازة خاصه بعشره امثال المبلغ المقرر لدرجة قيده اذا رغب في استمرار عضويته في الصندوق اثناء مدة اعارته او اجازته .
وتصرف الحصيله في

الحالات التالية :-
اولا :- عند الاحالة للتقاعد على الاقل مدة الاشتغال الفعليه بالمحاماه عن ثلاثين عاما .
ثانيا :- عند ثبوت العجز الكلي عن ممارسه المهنة بتقرير من الجهة الطبيه التي يحددها

السيد الاستاذ/ نقيب المحامين السادة أعضاء مجلس النقابة العامه للمحامين .
تحية طيبه.
المحامون وهم يودون أنبل رسالة .. ويمارسون اقدس مهنة .. الدفاع عن المواطنين وحررياتهم .. من حقهم أن يدفعوا عن انفسهم واسرهم عثرات

النظام الاساسي
لصندوق التأمين الخاص بالمحامين بجمهورية مصر العربية
وفقا لاحكام القانون ٥٤ لسنة

مجلس الصندوق .

ثالثا :- الوفاء حقيقة او حكما وفقا للقانون وتستحق المكافأة حينئذ لمن عينه من زوج واولاد او والدين كان يعولهم حال حياته وفي حالة عدم وجود احد من هؤلاء تؤول الحصيله للصندوق .

ولا تستحق هذه الحصيله للعضو حال صدور حكم تأديبي بفصله او نقله الى وظيفة غير قانونية او بالمنع من مزاولة المهنة ايا كانت المدة او محو الاسم نهائيا من الجدول او ايقافه عن ممارسة المهنة لمدة تجاوز شهر او صدور حكم جنائي بعزله او شطبه او اعتبار قيده كأن لم يكن وحينئذ يمكن ان يرد اليه ماأداه من اشتراكات بقرار من المجلس .

وتودع حصيله الصندوق في

١- ثانيا : مشروع صندوق الزمالة

الزمن وذلك نظام تأمني يكفل لهم ولأسرهم الحياة الكريمة .
ومن هذا المنطلق اتقدم بمشروع صندوق التأمين الخاص للمحامين بجمهورية مصر العربية للعرض على مجلس النقابة العامة .
برجاء الموافقة على ما ترونه مناسبا . ثم يقدم

١٩٧٥ بأصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولأئحته التنفيذية الصادرة بقرار الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٧ .

احد البنوك الوطنيه في شكل وديعه تجدد سنويا بفوائدها مع تجنيب الحصيله المقرر الصرف منها سنويا في حدود مليون جنيه ونصف في حساب خاص .
وعلى العضو ان يخطر امين عام الصندوق عند نقله او شغله لوظيفه لايحوز الجمع بينها وبين المحاماه ليتقرر على مقتضى ذلك رفع اسمه من عداد المشتركين بالصندوق وكذلك نقله الى جدول غير المشتغلين بالنقابة .

وأمل العرض على المجلس بجلسته المقرر لانعقادها الخميس الموافق ٢٧ مارس ١٩٨٦ للنظر في اقرار هذا النظام واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفاذه .

والله ولي التوفيق ،،،

محمد رزق عضو مجلس النقابة

طلب التسجيل الى المؤسسة المصرية العامة للتأمين - من خلال مجلس النقابة العامة خلال ثلاثين يوما طبقا لنص المادة الرابعة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاص .
والله ولي التوفيق ،،،
احمد نافع المحامي عضو مجلس النقابة

اسم الصندوق ومقره واغراضه

مادة/ ١ - اسم الصندوق :- صندوق التأمين الخاص بالمحامين بجمهورية مصر



مادة/ ٢ - مقر الصندوق :-
مقر النقابة العامة للمحامين ١٤٩ أ
شارع رمسيس بالقاهرة .

مادة/ ٣ - اغراض
الصندوق :-

أنشاء نظام يهدف الى توفير ثقة
المحامين بحاضرهم وأملهم في
مستقبل مأمون لهم ولأسرهم بما
يؤدى اليهم من مزايا مالية أو
مرتبات دورية . ولائحل
للصندوق في الشئون السياسية
والدينية .

مادة/ ٤ - للصندوق شخصية
قانونية تخضع لأحكام القانون
٥٤ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون
صناديق التأمين الخاصة ولائحته
التنفيذية الصادرة بقرار وزير
الاقتصاد والتعاون الاقتصادى
رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٧ ونظامه
الاساسى .

الباب الثانى

الاشتراكات وشروط العضوية

أولاً - الاشتراكات :-

مادة/ ٥ - شئون الاشتراكات
الآتية :

(أ) الاشتراك الشهرى ويحصل
شهريا بواقع :-

١ - عشرة جنيهات شهريا عن
السنوات الخمس الاولى من
تاريخ قيد المحامى امام المحاكم
الابتدائية .

٢ - عشرون جنيها شهريا عن
السنوات العشر التالية .

٣ - ثلاثون جنيها شهريا عن
السنوات التالية ويجوز دفع
الاشتراك سنويا مقدما .

(ب) رسم العضوية وقدره عشرة
جنيهات تحصل مرة واحدة عند
الانضمام لعضوية الصندوق .

مادة/ ٦ - ويشترط فى العضو
مايلى :-

(أ) أن يكون مقيدا فى جدول
المحامين امام المحاكم الابتدائية
على الاقل .

(ب) أن يكون قبل كتابة نظام
الصندوق .

(ج) الا يزيد سنه فى أول الشهر
التالى لتاريخ نشر هذا النظام
بالجريدة الرسمية عن خمسة
وستون عاما ميلادية .

مادة/ ٧ - تزول صفة العضوية
عن العضو فى الحالات التالية .

١ - اذا تأخر العضو عن سداد
قسطين متتاليين بشرط أن يقوم
الصندوق بأخطار بموجب كتاب
موصى عليه بعلم الوصول فاذا
لم يقم بالسداد خلال خمسة
عشرة يوما من تاريخ اخطاره
اعتبر مفصولا . ومع ذلك يجوز
لمجلس ادارة الصندوق اذا ما
ايدى العضو اعتذارا يقبلها
المجلس الغاء قرار فصله .
واعتبار عضويته مستمرة على
أن يقوم بسداد الاشتراكات
المتأخرة بالاضافة الى فائدة
تأخير بواقع ١٠ ٪ سنويا .

ب - اذا خالف العضو احكام هذا

النظام وتقديمه بيانات غير
صحيحة أو ارتكابه غشا أو
تدليسا قد يترتب عليه صرف
مزايا هذا النظام بغير وجه حق .

ج - اذا اتى العضو عملا من
شأنه أن يلحق ضررا ماديا أو
ادبيا بالصندوق .

د - اذا استغل العضو الضمانه
للصندوق لغرض شخصى دون
وجه حق .

مادة/ ٨ - مع عدم الأخلال
بما جاء بالمادة ٧ فقرة أمن هذا
النظام يجوز لمجلس ادارة
الصندوق اعادة قيد العضو
المفصول واعتباره مستجدا اذا
زال أسباب الفصل .

مادة/ ٩ - لاتزول صفة
العضوية عن المحامى الذى ينقل
من جدول المحامين المشغلين
الى جدول المحامين غير
المشغلين على أن يفى بكافة
التزاماته قبل الصندوق .

مادة/ ١٠ - لايجوز للعضو أو
لمن زالت عضويته لأى سبب
من الأسباب ولا لورثة العضو
المتوفى الحق فى استرداد رسم
القيد أو التبرعات التى قدمها
للصندوق وليس له الحق فى
اموال الصندوق الا بالقدر
المخصص للمزايا التى يمنحها
الصندوق لأعضائه وفقا لهذا
النظام .

الباب الثالث

المزايا

مادة/ ١١ - تعرف المزايا
المالية الآتية فى الاحوال المبينة
فيما يلى :-

(١) عند بلوغ سن الستين سنة ميلادية علي الأقل يصرف للمحامى مكافأة بواقع الف جنيه مصرى عن كل سنة من سنوات ممارسة مهنة المحاماه ممارسة فعلية بحد اقصى ثلاثون الف جنيه .

(٢) وكذلك عند الوفاة أو العجز الكامل الذى يفقد العضو القدرة الكاملة عن ممارسة مهنة المحاماه - قبل بلوغ سن الستين يدفع للعضو أو للمستحقين بعد وفاته الف جنيه عن كل سنة ممارسة فعلية لمهنة المحاماه .

مادة/ ١٢ - عند وفاة العضو تؤدى المزايا المنصوص عليها فى هذا الباب الى ورثته الشرعيين مالم يكن قد عين مستفيدين اخرين قبل وفاته اخطر بهم الصندوق .

الباب الرابع النظام المالى للصندوق

مادة/ ١٣ - تبدأ السنة المالية للصندوق فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام فيما عدا السنة الاولى فتبدأ من بداية الشهر التالى لتاريخ نشر هذا النظام بالجريدة الرسمية .

مادة/ ١٤ - اموال الصندوق مخصصة لمقابلة التزاماته قبل اعضاءه ولايجوز انفاقها فى غير ذلك .

مادة/ ١٥ - تتكون موارد الصندوق المالية مما يلى :-
١ - رسم القيد ويحصل مرة واحدة عند الانضمام لعضوية

الصندوق وقدره عشرة جنيهات .

٢ - اشتراكات الاعضاء .

٣ - عائد استثمار اموال الصندوق .

٤ - التبرعات أو اية موارد اخرى يوافق عليها مجلس ادارة الصندوق .

مادة/ ١٦ - تودع اموال هذا الصندوق فى حساب خاص بالبنك الاهلى المصرى ويكون الصرف منه بتوقيع رئيس مجلس ادارة الصندوق أو نائب رئيس مجلس ادارة الصندوق بالاضافة الى امين الصندوق .

ويلتزم الصندوق سنويا بتقديم شهادة من البنك المودع لديه الودائع النقدية الثابتة والاوراق المالية الى الهيئة المصرية العامة للتأمين لبيان هذه الودائع والاوراق المالية مع الاقرار بعدم السماح للصندوق بالتصرف فيها أو تحويلها الى اية استثمارات اخرى الا بأذن من الهيئة وخلال المدة التى تحددها .

مادة/ ١٧ - لا يجوز أن يحتفظ امين الصندوق بأكثر من الف جنيه نقدية فى عهده للصرف منها على الصندوق ولا يجوز ان يتم صرف اكثر من خمسمائة جنيه نقدا أو مازاد على ذلك يصرف بشيك .

مادة/ ١٨ - توظف أموال الصندوق على الوجه التالى :-

١ - ٢٥٪ منها على الأقل فى أوراق مضمونة من الحكومة .

٢ - ٦٠٪ على الاكثر فى بعض

أو كل المجالات الاتية ..

١ - تملك عقارات موجودة داخل البلاد وفى هذه الحالة يجب التقدم الى الهيئة المصرية العامة للتأمين بالمستندات وتقارير الخبراء المؤيدة لقيمتها وكذا شهادة من مصلحة الشهر العقارى بخلو العقار من أية حقوق عينية مجمل بها ولا يجوز للصندوق التصرف فى أى حق من الحقوق العينية الاصلية أو التبعية بهذا العقار الا بعد موافقة الهيئة .

ب - تملك اوراق مالية قابلة للتداول فى بورصة الاوراق المالية فى حدود ما قيمته ٥٠٪ من مجموع اموال الصندوق .

ج - الايداع فى احد فروع البنك الاهلى لودائع نقدية ثابتة ذات عائد .

د - منح قروض للاعضاء وفقا لما يقضى به النظام الاساسى للصندوق .

هـ - اية استثمارات اخرى مضمونة العائد بشرط موافقة الهيئة .

٣ - الايداع فى حساب جارى باحد فروع البنك الاهلى بما لا يجاوز ١٥٪ .

مادة/ ١٩ - يفحص المركز المالى للصندوق بواسطة احد الخبراء الاكثوريين الذى يختاره مجلس ادارة الصندوق من بين الخبراء المقيدى بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة مرة كل خمس سنوات على الاكثر .

وترسل صورة من تقرير



الخبير الى الهيئة مصحوبة بشهادة من الخبير الاكثواري تثبت أن المسئولين عن ادارة الصندوق قد وضعوا تحت تصرفه جميع البيانات والمعلومات التي طلبها للوصول الى تقرير صحيح عن تعهدات الصندوق .

مادة/ ٢٠ - يجب الا تزيد نسبة المصروفات الادارية عن ٢٪ من الموارد المالية السنوية .

الباب الخامس السجلات والحسابات السنوية

مادة/ ٢١ - على رئيس مجلس ادارة الصندوق أن يقدم للهيئة المصرية العامة للتأمين خلال الشهر التالي لاقرار الميزانية من الجمعية العمومية للصندوق البيانات الآتية :-

(١) الميزانية وفقا للنموذج رقم « ٤ صناديق » .

(٢) حساب الايرادات والمصروفات وفقا للنموذج رقم « ٥ صناديق » .

(٣) بيان عدد الاشتراكات الجديدة وقيمتها وعدد المشتركين الذين توقفوا خلال العام وقيمة اشتراكاتهم وفقا للنموذج رقم « ٦ صناديق » .

(٤) بيان عدد المطالبات التي قدمت للصندوق وقيمتها ومقدار التعويضات التي تمت تسويتها (٥) تقرير مراجع الحسابات .

(٦) تقرير مجلس ادارة

الصندوق عن حالته العامة ونشاطه خلال العام .

وفي حالة تعذر انعقاد الجمعية العمومية لظروف قهرية توقع الهيئة بالبيانات المذكورة في موعد اقصاه ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ويجب أن يقدم الميزانية وحساب الايرادات والمصروفات مصدقا عليها من مراجع الحسابات .

مادة/ ٢٢ - يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب ان يمسك السجلات الآتية :-

(١) سجل العضوية (٢) سجل محاضر جلسات مجلس الادارة والجمعية العمومية .

(٣) سجل الاموال المملوكة للصندوق وتفيد به استثمارات الصندوق بالتفصيل والتغيرات التي تطرأ عليها .

(٤) سجل الايرادات (٥) سجل الاشتراكات (٦) سجل مطالبات الاعضاء والتعويضات والمزايا (٧) سجل المصروفات ويجب ان تدون به البيانات الخاصة به تفصيلا (٨) سجل سلفيات الاعضاء .

ويجب ان تعتمد هذه السجلات من الهيئة قبل استخدامها ويتم الاعتماد بدون مقابل ويجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق وانماج سجلات الايرادات والمصروفات وفقا لذلك بعد موافقة الهيئة على ذلك .

مادة/ ٢٣ - تعيين الجمعية

العمومية مراجع الحسابات وتحدد اتعابه ويجب ان يكون مراجع الحسابات من المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين .

الباب السادس

الجمعية العمومية

مادة/ ٢٤ - تتكون الجمعية العمومية للصندوق من الاعضاء الذين اوفوا الالتزامات المفروضة عليهم وفقا لنظام الصندوق ومضت على عضويتهم مدة ستة اشهر على الاقل .

مادة/ ٢٥ - تدعى الجمعية العمومية كل سنة خلال الستة اشهر التالية لانتهاء السنة المالية للصندوق وذلك للنظر في الميزانية وحسابات الايرادات والمصروفات وتقرير مجلس الادارة عن اعمال السنة المنقضية وتقرير مراقب الحسابات وتعيين أو انتخاب اعضاء مجلس الادارة بدلا من الذين زالت عضويتهم وتعيين مراقب للحسابات وتحديد اتعابه وغير ذلك من المسائل التي يرى مجلس الادارة ادراجها في حقوق الاعمال ويجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للتأمين دعوى الجمعية العمومية لاجتماعات غير عادية للنظر في المسائل التي يحددها كما يجوز دعوتها اذا طلب ذلك ربع الاعضاء على الاقل .

مادة/ ٢٦ - تبلغ الهيئة المصرية العامة للتأمين بكل

اجتماع الجمعية العمومية قبل انعقاده بخمسة عشر يوما على الأقل ويوفق بالابلاغ صورة من كتاب الدعوة وجدول الاعمال والاوراق المرفقة به كما تبلغ الهيئة بقرارات الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع .

مادة/ ٢٧ - لايعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحا الا بحضور الاغلبية المطلقة لاجتماعها فاذا لم يتكامل العدد اجل ذلك الى جلسة اخرى تعقد خلال مدة اقلها ساعة واقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الاول ويكون الانعقاد في هذه الحالة صحيحا اذا حضره نسبة عدد لا يقل عن عشرة في المائة من مجموع الاعضاء أو خمسين عضوا ايهما اقل .

ويجوز لعضو الجمعية أن ينيب عنه كتابة عضوا اخر بمثله في حضور الجمعيات العمومية ولا يجوز أن ينوب العضو عن أكثر من عضو واحد .

مادة/ ٢٨ - تصدر قرارات الجمعية العمومية بالاغلبية المطلقة، للاعضاء الحاضرين وذلك فيما عدا المسائل الخاصة بتقرير حل الصندوق أو ادخال تعديل في نظامه يتصل باغراضه أو بعزل مجلس الادارة أو الاندماج في صندوق اخر فتصدر القرارات بالاغلبية ثلثي الاعضاء على الأقل .

مادة/ ٢٩ - لايجوز لعضو الجمعية العمومية الاشتراك في التصويت اذا كان مهووضوع

القراري المعروض ابرام اتفاق معه أو رفع دعوى بينه وبين الصندوق وذلك كلما كانت له مصلحة شخصية في القرار المعروض فيما عدا انتخاب اجهزة الصندوق .

الباب السابع

مجلس الادارة

مادة/ ٣٠ - يدير الصندوق مجلس ادارة مكون من احدى عشرة عضوا تنتخب الجمعية العمومية .

مادة/ ٣١ - يشترط في عضو مجلس الادارة أن يكون متعتعا بحقوقه المدنية والسياسية ولايجوز الجمع بين عضوية مجلس الادارة والعمل بالصندوق باجر وذلك فيما عدا المقيد المسئول .

مادة/ ٣٢ - مع عدم الاخلال باحكام المادة السابقة يجوز للجمعية العمومية أن تقرر منح مكافأة لكل من رئيس مجلس الادارة والسكرتير وامين الصندوق والمدير المسئول اذا كان من اعضاء المجلس وذلك في حالة وجود فائض يظهره تقرير الخبير الاكثواري وبشرط موافقة الهيئة المصرية العامة للتأمين .

مادة/ ٣٣ - مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات . ويتجدد ثلث الاعضاء المنتخبين كل سنة بطريق القرعة .

مادة/ ٣٤ - يتولى مجلس الادارة شئون الصندوق وله في سبيل ذلك القيام باى عمل يحقق اغراض الصندوق في حدود احكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥

والنظام الاساسى للصندوق ويكون انعقاد مجلس الادارة مرة على الاقل كل شهر للنظر في شئون الصندوق وكل عضو يتخلف عن الحضور اكثر من نصف عدد جلسات المجلس خلال العام بدون عذر مقبول يعتبر مستقila من المجلس .

مادة/ ٣٥ - لرئيس الهيئة المصرية العامة للتأمين دعوة مجلس الادارة للانعقاد كلما رأى ضرورة ذلك ويحدد بكتاب موصى عليه المسائل التي يرى عرضها على المجلس ويجب على مجلس الادارة أن يجب في هذه المسائل خلال خمسة عشر يوما .

مادة/ ٣٦ - لا يكون اجتماع مجلس الادارة صحيحا الا اذا حضره عدد ستة اعضاء واذا تساوى عدد الاصوات يرجع الجانب الذى معه الرئيس .

مادة/ ٣٧ - يختص رئيس مجلس الادارة بما يلى :-

١ - تصريف شئون الصندوق المالية والادارية .

٢ - أعداد التقريرى السنوى لنشاط الصندوق وتقديمه للمجلس .

٣ - وضع مشروع الميزانية السنوية للصندوق والحسابات الختامية .

٤ - تقديم التقرير المقدم من مراقب الحسابات .

٥ - كل ما يسند له المجلس اليه من اعمال .

مادة/ ٣٨ - يختص سكرتير الصندوق بما يلى :-

مادة/ ٤٦ - يجب اخطار الهيئة عن كل تعديل فى البيانات

المشار إليها فى المادة ٤ من قانون صناديق التأمين الخاصة وفق نظام الصندوق ولا يجوز العمل فى أية تعديلات فى النظام الأساسى إلا بعد اخذ موافقة الجمعية العمومية واعتمادها من الهيئة المصرية العامة للتأمين .

وينشر فى الواقع والوقائع المصرية أى تعديل فى الاشتراكات أو الأغراض أو المزايا .

مادة/ ٤٧ - على المسئولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة المصرية العامة للتأمين بمقتضى المادة ١٤ من قانون صناديق التأمين الخاصة وتسلم نسخة منها الى من يطلبها من المشتركين مقابل تحصيل مائة مليم عن كل نسخة ويجوز لاي عضو فى الصندوق أن يطلع على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة .

مادة/ ٤٨ - يجوز الجمع بين نظامين خاصين للتأمين والتمتع بأحكامها طالما أن العضو يسدد الالتزامات الخاصة به فى كل من النظامين .

وفى هذه الحالة تسرى المزايا المقررة فى هذا النظام عن مدة الاشتغال بالمحاماة فقط .

مادة/ ٤٢ - يجوز للهيئة المصرية العامة للتأمين اصدار قرار شطب تسجيل الصندوق فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٣١ من القانون .

مادة/ ٤٣ - فى حالة حل الصندوق أو تصفيته يؤول صافى امواله الى الاعضاء فى تاريخ الحل أو تصفيته ويوزع عليه ناتج التصفية بنسبة ما مساهمة كل منهم .

الباب التاسع احكام عامة

مادة/ ٤٤ - يحظر على إدارة الصندوق أن تشرأى بيان من البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة المصرية العامة للتأمين بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة الا اذا كانت مطابقة للصورة التى قدمت بها هذه البيانات الى الهيئة ويكون لممثلى الصندوق أو أحد اعضاءه الحق فى طلب شهادات عن تلك البيانات من الهيئة نظير مبداد رهن قدره مائة قرش عن كل شهادة .

مادة/ ٤٩ - يؤدى الصندوق للهيئة المصرية العامة للتأمين رسما سنويا لمقابلة تكاليف الاشراف والرقابة بواقع واحد فى الالف من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة بقيمة مساهمة النقابة العامة للمحامين وذلك فى موعد غايته شهر فبراير من كل عام .

١ - الاشراف على المسائل الادارية .
٢ - متابعة تنفيذ قرارات مجلس الادارة .
٣ - ما يستند اليه المجلس من اعمال .

مادة/ ٣٩ - يختص امين الصندوق بما يلى :-
١ - الاشراف على المسائل المالية .
٢ - ما يستند اليه المجلس من اعمال .

مادة/ ٤٠ - يكون اعضاء مجلس الادارة ومدير الصندوق مسئولين فى اموالهم الخاصة عن تعويض كافة الاضرار المادية التى تلحق بالصندوق نتيجة اخلالهم اثناء ادارتهم للصندوق بمقتضى حكم المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون صناديق التأمين الخاصة .

الباب الثامن حل الصندوق أو ادماجه أو تصفيته

مادة/ ٤١ - اذا اتضح لمجلس ادارة الصندوق وبناء على تقرير اكتوبر اى انه اصبح عاجز عن الوفاء بالتزاماته فله عقد جمعية عمومية للنظر فى الامر فاذا روى حل الصندوق أو ادماجه وجب أن يصدر قرار من ثلثى الاعضاء على الأقل .

الاستاذ محمود عبد الحميد سليمان
وكيل مجلس النقابة

حول أحداث الأمن المركزي

السيد الأستاذ/ نقيب
المحامين .
السادة الأساتذة أعضاء
المجلس .

تحية طيبة وبعد ..

أن أحداث يوم ٢٥/٢،
١٩٨٦/٢/٢٦ أيا كانت الدوافع
لها والنتائج التي نجمت عنها
وحجم الخسائر المادية التي
شملها التخريب والتي لا يقرها
عقل ولا يساندها منطق وقانون .
تجعلنا جميعا لانقف متفرجين
عند تحليل الحدث ولكن لابد من
وقفه حاسمه ومراجعته شامله لما
حولنا مواجهه شجاعه وحقيقه
لواقعنا ودعوة جادة لكل
المصريين في البناء وصنع القرار
ويوم يتم ذلك يكون الشعب بعد
الله هو الحارس لا الأمن
المركزي . ولا تستطيع أية قوة
مهما تسلحت بالعتاد أن تقهره أو
تعوق مسيرته أو تدمر بنيانه ولكن
نشرك الشعب في تصحيح
مساره وبناء مستقبله وتفجير
طاقاته لابد من توفير المناخ
اللازم لذلك والذي نراه يزيد من
الديمقراطية وحتى يتحقق ذلك
لابد من :-

١- أن الاوان لالغاء حالة

الطوارئ والغاء كافة القوانين
الاستثنائية والمقيدة للحريه
وكذلك المحاكم الاستثنائية
والعسكريه وتدعيم استقلال
القضاء وحرية الدفاع اذ ثبت
وجود حالة الطوارئ لم تمنع
حراس الامن والقائمين عليه من
الانتفاض عليه .

٢- لابد أن لا يقف
المصريين بعد اليوم متفرجين بل
مشاركين في كل شيء وذلك
يستلزم رفع القيود المفروضة
على حرية الانسان في التعبير
وابداء الرأي وذلك بالغاء القيود
على تكوين الاحزاب والجماعات
وحرية اصدار الصحف وتعديل
نظام الانتخاب والعودة الى
الدوائر الفردية وتوفير المناخ
المناسب لأن ينتخب الشعب
ممثليه بحرية تامة وبحيده مطلقه
وأن تكون جميع المناصب
القيادية بالدولة بدءا من رئيس
الجمهوريه ونائبيه والوزراء
والمحافظين ورؤساء المدن
والقري بالانتخاب الحر
المباشر .

٣- تشكيل جمعيه تأسيسيه
تضم الكفاءات من المصريين
لمراجعة الدستور الحالي
وتصحيحه واقتراح تعديله بحيث

تكون الادارة الشعبيه هي
المصدر الحقيقي لكل السلطات لا
اراده حاكم أو مجموعه من
الافراد أو فئه مهما خلصت
نواياها .

٤- تشكيل لجنه قومية تضم
كبار المتخصصين من
الاتجاهات المختلفه في الاحزاب
والنقابات المهنيه والاتحادات
لمراجعة نظم التعليم والاسكان
والصناعه والزراعه والتجاره
وبحث سياسة الاجور وتثبيت
الأسعار ووسيلة زيادة الموارد
ورفع المعاناه عن جماهير
الشعب وحل جميع المشاكل في
اطار خطة عملية قومية محدده
الاهداف موفوته الزمن تطمئن
الجماهير على جاضرها وتأمل
في مستقبلها .

٥- تشكيل حكومه قومية
تضم جميع الاتجاهات تكون
قادره على تحمل اعباء اعاده
البناء وتصحيح المسار
الاقتصادي وتنمية وحسن
استغلال الموارد .

٦- تغيير منهاج حياتنا
والقضاء على كل مظاهر الترف
والاسراف وأن يبدأ القائمين على
قيادة العمل التنفيذي والشعبي
بأنفسهم حتى يكونوا قدوة

هذه بعض الأفكار أردت عرضها على مجلسكم لبحثها لانه لا يتصور أن تقف نقابة المحامين بعيدة عما حدث . ولابد من عقد مؤتمر لبحث مشاكل مصر المختلفة يدعى اليه المتخصصين فى الفروع المختلفة وأن يحدد مجلسكم جدول زمنى وليكن لمدة أسبوع وكذلك المحاضرين فيه والموضوعات والأبحاث والقضايا التى تطرح فى هذا الشأن . ثم يصدر بعد ذلك فى نهاية المؤتمر بيان وكتيب بجميع الآراء والحلول للمشاكل المطروحة تتولى نقابة المحامين عرضه على المسئولين اسهاما منها فى تصورها لمختلف القضايا واستمرارا لدور النقابة القومى والوطنى . . .

وانى اقترح أن يكون ميعاد المؤتمر هو الاسبوع الاول من شهر مايو ١٩٨٦ .

مقدمه

محمود عبد الحميد سليمان
المحامى

رئيس الجمهوريه فى تخليه عن رئاسة الحزب الوطنى ليكون رئيسا لكل المصريين باتجاهاتهم المختلفة وان يعتمد كليه على الشعب لاقلة من المستشارين أو معاونين لأنهم لا يصادقون القول خشية على مواقعهم ومصالحهم .

١٠ - يجب أن نعى جميعا حاكم ومحكوم الا يضيق صدر أحدا بالنقد وأن ننزع من أنفسنا روح الفردية السائدة وأن يضع من يتولى المسئولية فى أى موقع نصب عينيه القول المأثور عن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه (ولئت عليكم وليس بخيركم فأن أحسنت فأعينونى وان أسأت فقومونى) .
يوم ان يتحقق ذلك يصبح كل المصريين حاكم ومحكوم كالبنيان المرصوص وترفرف على سماء مصر شمس الحرية ونور الحق والعدل والأمن والرخاء .
السيد النقيب .
الساده أعضاء المجلس .

للجماهير ومن هنا يجب ان يراعى فى اختيار القيادات القدوة الحسنة والسمعة الطيبة والكفاءة فى الأداء وحسن معاملة الناس اذ أنه اذا صلح الراعى صلحت الرعية .

٧ - الغاء الأمن المركزى و فرق الأمن اذ ثبت من الاحداث الأخيره أن الشعب وحده بعد الله هو الحارس وأن توجه ميزانيته الضخمة من تدريب وسلاح الى تحسين حال هيئة الشرطه وزيادة أعدادها حتى تقوم بمهامها كما كانت فيما مضى هى الهيئة النظاميه الوحيديه الموكل اليها الأمن والنظام .

٨ - يجب أن يخصص وقت كاف لجميع الأحزاب وأصحاب الراى لعرض المشاكل وحلولها فى البرامج المختلفه بالاذاعه والتلفزيون حتى تكون جميع القنوات المشروعه لعرض المشاكل والمطالب مفتوحه امام الجميع على حد سواء .

٩ - أن الأوان أن يفكر السيد

وقدم من القانونيين السوفيت بالاتحاد السوفيتى يزور نقابة المحامين

رجال النيابة العامه وكان فى استقبالهم السيد رئيس المركز الاستاذ المستشار سمير ناجى . وقد أبدى الوفد إعجابه للتطور الرائع فى شأن تحديث إجراءات التقاضى بمحكمة الجيزة وعلى الأخص نظام الميكروفيلم ، كما أبدى الوفد إعجابه كذلك بنظم التدريب بمركز تدريب رجال النيابة العامة .

الاستاذان عبد العال مرجون وعبد المنعم حسنى عضوا مجلس النقابه وكذلك الدكتور نور فرحات الاستاذ بكلية الحقوق بجامعة الزقازيق . وقام الوفد بزيارة لنقابة المحامين والتقى بعدد من أعضاء المجلس ، كما التقى الوفد بالسيد المستشار وزير العدل وقام بزيارة محكمة الجيزة الابتدائية ومركز تدريب

حضر إلى مصر وفد من القانونيين بالاتحاد السوفيتى يضم رئيس هيئة القانونيين فى روسيا وبصحبه رئيس هيئة القانونيين بمدينة موسكو بدعوة من اتحاد المحامين العرب .

وكان مرافقا لهذا الوفد فى جولاته بالقاهرة الزميلان

اجتماعات مجلس النقابة العامة مع النقابات الفرعية والمحامين بالوجه القبلي ومحافظة الشرقية

والالتقاء بالمحامين .. يتبادل الجميع الرأي والفكر في مختلف قضايا المحاماة والمحامين .. وبدأت المسيرة بقاء مجلس النقابة العامة بالنقابات الفرعية وبالمحامين بالوجه القبلي .. وكانت اللقاءات مفيدة وعظيمة .. وتمثلت عظمتها في رحبات القلب التي تم اللقاء في خلالها .. وفي معاني الزمالة والآباء التي التقى المحامون في ظلها .. اجتماعات موضوعية استعرض فيها الجميع كافة المشاكل وما يهم المحامين واستجلاء وجه الحقيقة في كل ما يثار .

انطلاقاً من ديمقراطية العمل النقابي ، وإيماناً بجماعية هذا العمل ... ورغبة في حل قضايا المحاماة والمحامين من خلال الحوار المستمر المشترك مع النقابات الفرعية ... وإدراكاً للمسئوليات الجسيمة المنوطة بتلك النقابات وضرورة مشاركتها في مسيرة العمل النقابي من أجل المحاماة والمحامين .

انطلاقاً من ذلك كله التزم مجلس النقابة العامة على نفسه أن يتواجد مع النقابات الفرعية

مجلس النقابة بأسبوط

الفرعية والرد على مكاتباتها .
٣- النظر فيما تم من اجراءات خاصة بإصدار قانون الزملاء المحامين بالادارات القانونية واتخاذ التوصيات اللازمة في هذا الشأن .
٤- بحث الوسائل الكفيلة لدعم النقابة العامة للنقابات الفرعية فيما يتعلق بعلاج المحامين .
٥- مدى مساهمة النقابة العامة لمشروعات الاسكان بالنسبة لشباب المحامين بالاقاليم .
٦- بحث طلب تزويد أعضاء النقابات الفرعية بالكتب المدعمة ، ووضع النظم الكفيلة بضمان سرعة وسهولة وصول هذه الكتب إلى طالبيها .
٧- النظر في تخصيص جزء من ميزانية النقابة العامة للدورات التدريبية الخاصة بتنقيف شباب المحامين .

ومن المنيا تحرك مجلس النقابة العامة إلى أسبوط في صباح الجمعة ١٩٨٦/٤/٢٥ ، وعقد - على إثر وصوله - اجتماعاً مشتركاً مع مجالس النقابات الفرعية بأسبوط وسوهاج وقنا وأسوان ، واستمر الاجتماع مدة ست ساعات متصلة ، وتمت مناقشة جدول أعمال تضمن عدداً من المسائل والموضوعات منها :
١- وضع الضوابط والاجراءات الكفيلة بالمحافظة على كرامة المهنة ، ووضع حد للمشاكل والعنت الذي يصادفه المحامون عند أدائهم الواجب سواء بالنيابة العامة والشرطة .
٢- بحث اتخاذ الاجراءات اللازمة لربط النقابة العامة بالنقابات الفرعية بجهاز متكامل لسرعة البت في طلبات النقابات

مؤتمر مشترك بالشرقية

٨- بحث مدى منح محامى الصعيد امتيازاً فى المصايف نظراً لظروفهم وبعدهم من أماكن هذه المصايف .

٩- بحث إجراءات ووسائل تأثيث غرفة المحامين بالأثاث اللائق .

١٠- تمكين النقابات الفرعية من حق الاشراف على سلوك المحامين .

١١- خصصه النقابة من رسوم واوامر التقدير .

١٢- مجلة المحاماة .

وبعد هذا اللقاء المشترك الذى تمت فيه مناقشة كل المسائل والموضوعات سالفة الذكر ، التقى مجلس النقابة العامة مع جموع المحامين بأسبوط ، وقد تولى الأستاذ النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة والنقابات الفرعية الاجابة على كافة الاسئلة والاستفسارات التى تقدم بها الزملاء حول مختلف القضايا ، وانتهى الاجتماع فى الثانية عشر مساء .

وجدير بالذكر أن هذه اللقاءات قد أسفرت عن تأييد النقابات الفرعية بالوجه القبلى لما اتخذته النقابة العامة من اجراءات وقرارات .

مجلس النقابة بالمنيا

فى الثانية بعد ظهر الخميس ١٩٨٦/٤/٢٤ كان أول هذه اللقاءات .. فقد انعقد إجتماع مشترك بين النقابة العامة ومجالس نقابات المنيا وبني سويف والفيوم ، واستمر الاجتماع مدة ثلاث ساعات متصلة ، وتبادل الجميع الراى

واستمرارا لهذه اللقاءات المثمرة ، عقد مجلس النقابة العامة مؤتمراً مشتركاً موسعاً مع النقابات الفرعية بمحافظة الشرقية والغربية والمنوفية وكفر الشيخ ودمياط والاسماعيلية وبورسعيد والسويس والقليوبية ، وذلك فى تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر الأربعاء الموافق ١٩٨٦/٤/٣٠ بنادى المحامين بالزقازيق ، وقد أسفر اللقاء عن القرارات والتوصيات الآتية :

١- تأييد موقف النقابة العامة من مواقفها الوطنية والقومية من الأحداث الجسيمة سواء بالنسبة للعدوان الاسرائيلى على منظمة التحرير والاعتداء الأمريكى على الطائرة المصرية والغارة الإجرامية الأمريكية على ليبيا ، وكذلك موقف النقابة من مشروع قانون هيئة الشرطة .

٢- توجيه التحية والتهنئة إلى الشعب السودانى الشقيق ، والإشارة بموقف المجلس العسكرى السودانى ، نوافه بما سبق أن وعد به من تسليم السلطة إلى المدنيين المنتخبين من الشعب .

٣- ضرورة استكمال أنظمة علاج المحامين بجميع النقابات القوعية وفقاً لاحتياجات كل نقابة على حدة .

٤- تأييد موقف النقابة العامة فى موقفها الحازم تجاه وزارة الداخلية والتابعين لها بعد أن تعددت الاعتداءات من بعض ضباط الشرطة على المحامين أثناء أدائهم رسالتهم ، والأشارة بالنتائج التى أسفر عنها لقاء وفد النقابة العامة مع وزير الداخلية ، وتمثل تلك النتائج فيما يلى :

أ- تشكيل لجنة اتصال على مستوى مديريات الأمن بمندوبين تختارهم نقابة المحامين لحل المشكلات التى تطرأ أولاً بأول .

ب- تخصيص حجرة العلاقات العامة بأقسام الشرطة ودوايرها لاستقبال السادة المحامين ، وتسهيّل مأموريّاتهم .

ج- تنظيم لقاءات دورية بمختلف مستويات وأجهزة وزارة الداخلية مع تنظيمات نقابة المحامين المختلفة .

د- أن يصدر السيد/ وزير الداخلية توجيهات حازمة لضباط الشرطة بمعاملة المحامين المعاملة اللائقة تقديرًا لرسالتهم وتقديسًا لحق الدفاع الذى كفله الدستور والقانون .

هـ- تكليف مجلس النقابة العامة لاتخاذ مايراه من قرارات عملية للقضاء على باقى المشكلات العملية التى يتعرض لها المحامون فى باقى الأجهزة والادارات المختلفة مثل المحاكم والنيابة وأقلام الكتاب وغيرها .

والفكر فى كل القضايا التى تهم المحاماة والمحامين ، وكذلك القضايا الوطنية . وفى السادسة مساء تم اللقاء مع جميع المحامين ، وقد تولى الأستاذ النقيب أحمد الخواجه وأعضاء المجلس الاعلى كافة التساؤلات والاستفسارات حول مختلف المشاكل والقضايا ،

● في رحاب الله ●

بكل الحزن والأسى .. وبكل الايمان بقضاء الله وقدره ..
ينعى مجلس النقابة زملاء أعزاء انتقلوا الى رحمة الله تعالى ..
افتقدتهم المحاماة وكانوا لها سنداً .. ويتضرع المجلس الى العلى
القدير أن يتغمدهم برحمته وأن يسكنهم فسيح جناته .. وأن يلهم
أسرهم وذويهم وزملاءهم الصبر والسلوان .

- | | |
|---------|---|
| المحامى | الاستاذ الدكتور/ بطرس وديع كساب المحامى |
| المحامى | الاستاذ/ حسين حسنى |
| المحامى | الاستاذ/ مایس البرنس برهان |
| المحامى | الاستاذ/ زكى بسطوروس |
| المحامى | الاستاذ/ يوسف سعده |
| المحامى | الاستاذ/ احمد نور الدين |
| المحامى | الاستاذ/ محمود حافظ عرينى |
| المحامى | الاستاذ/ ثروت الدليل |
| المحامى | الاستاذ/ جمال الدين محمد الخطيب المحامى |
| المحامى | الاستاذ/ أمين يوسف حنا |
| المحامى | الاستاذ/ جميل موسى مقار |

فهرس الأبحاث

الموضوع	الصفحة
تقديم	
للسيد الأستاذ عصمت الهوارى المحامى - سكرتير التحرير ووكيل نقابة المحامين ١	
● الوظيفة العامة .. من ناحية بدايتها ونهايتها .	
للاستاذ المستشار محمود الشربيني - نائب رئيس مجلس الدولة ٥٠	
● نزع الملكية للمنفعة العامة فى التشريع الإسلامى والقانون الوضعى .	
للاستاذ الدكتور حسنى درويش عبد الحميد المستشار بمجلس الدولة ٥٨	
● مدى الملائمة بين سرعة حسم المنازعات والحفاظ على ضمانات الدفاع .	
للدكتور نجيب محمد بكير الأستاذ المساعد لقسم القانون بكلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان ٩٠	
● الاستئناف الوضعى : تأصيله - حالاته - ميغاده - إجراءاته - الحكم فيه ..	
للاستاذ سعيد عبد السلام - القاضى بمحكمة - كفر الشيخ ١١٢	
● ميغاد الطعن بالالغاء فى القرار الإدارى .	
للاستاذ السعيد إبراهيم قصة المحامى ١١٦	
● الاستيقاف .. وضمائن المواطن المصرى .	
للسيد الأستاذ/ رفيق محمد سلام - وكيل النيابة الإدارية ١٢٦	

وثائق للتاريخ

● قرارات مؤتمر العدالة الاول ١٥٠	
● المضابط تتكلم - الفصل الثانى	
للسيد الأستاذ عادل عيد المحامى - عضو مجلس نقابة المحامين ١٦٠	
● رسالة الى مجلس الشعب ١٨٤	
● بيان مجلس النقابة	
بإدانة العدوان الأمريكى على ليبيا ١٨٩	

الصفحة

الموضوع

- انذار من النقابة - الى وزير الداخلية
بشأن الاعتداءات المستمرة من رجال الشرطة على المحامين أثناء وسبب
أدائهم واجبههم ١٩٠
- مشروعان بإنشاء صندوق للزمالة وصندوق تأمين خاص بالمحامين
للسيدان الأستاذان/ محمد رزق وأحمد نافع أعضاء مجلس النقابة ١٩٢
- اقتراحات حول أحداث الأمن المركزى
للأستاذ محمود عبد الحميد سليمان - وكيل مجلس النقابة ١٩٩
- اجتماعات مجلس النقابة العامة مع النقابات الفرعية والمحامين بالوجه القبلى
ومحافظة الشرقية ٢٠١



فهرس الأحكام

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
أولا - قضاء النقض المدني			
١	٤	١٩٨٤/ ١/ ٩	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
٢	٤	١٩٨٤/ ١/ ٢٣	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
٣	٤	١٩٨٤/ ٢/ ٥	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
٤	٤	١٩٨٤/ ٢/ ٦	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
٥	٤	١٩٨٤/ ٢/ ١٣	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
٦	٥	١٩٨٤/ ٢/ ١٩	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
٧	٥	١٩٨٤/ ٢/ ٢٠	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
٨	٥	١٩٨٤/ ٣/ ١١	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
٩	٥	١٩٨٤/ ٣/ ١١	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
١٠	٥	١٩٨٤/ ٣/ ١٨	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
١١	٥	١٩٨٤/ ٣/ ١٩	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
١٢	٥	١٩٨٤/ ٣/ ٢٥	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
١٣	٥	١٩٨٤/ ٤/ ١٥	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
١٤	٦	١٩٨٤/ ٤/ ٢٩	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
١٥	٦	١٩٨٤/ ٥/ ٦	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
١٦	٦	١٩٨٤/ ٦/ ١٧	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
١٧	٦	١٩٨٤/ ٦/ ١٧	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
١٨	٦	١٩٨٤/ ١٢/ ١٦	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
١٩	٦	١٩٨٤/ ١٢/ ١٦	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
٢٠	٦	١٩٨٤/ ١٢/ ١٦	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
٢١	٦	١٩٨٤/ ١٢/ ٣٠	تسكين العاملين وتسوية حالتهم
٢٢	٧	١٩٨٤/ ٣/ ٤	تصحيح أوضاع العاملين
٢٣	٧	١٩٨٤/ ٤/ ١	تصحيح أوضاع العاملين
٢٤	٧	١٩٨٤/ ٤/ ١	تصحيح أوضاع العاملين
٢٥	٧	١٩٨٤/ ٤/ ٢٢	تصحيح أوضاع العاملين
٢٦	٧	١٩٨٤/ ٥/ ٩	تصحيح أوضاع العاملين
٢٧	٧	١٩٨٤/ ٥/ ١٣	تصحيح أوضاع العاملين
٢٨	٧	١٩٨٤/ ٦/ ١٠	تصحيح أوضاع العاملين
٢٩	٨	١٩٨٤/ ٦/ ١٧	تصحيح أوضاع العاملين
٣٠	٨	١٩٨٤/ ٦/ ١٧	تصحيح أوضاع العاملين
٣١	٨	١٩٨٤/ ٦/ ٢٤	تصحيح أوضاع العاملين
٣٢	٨	١٩٨٤/ ١٠/ ٢٨	تصحيح أوضاع العاملين
٣٣	٨	١٩٨٤/ ١١/ ١١	تصحيح أوضاع العاملين
٣٤	٨	١٩٨٤/ ٢/ ٢٠	تعويض
٣٥	٨	١٩٨٤/ ٢/ ٢٠	تعويض
٣٦	٨	١٩٨٤/ ٣/ ٥	تعويض
٣٧	٨	١٩٨٤/ ٥/ ٧	تعويض
٣٨	٨	١٩٨٤/ ١١/ ١٩	تعويض
٣٩	٩	١٩٨٤/ ٤/ ١٦	تعويض الدفعة الواحدة

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
٤٠	٩	١٩٨٤/ ٤/ ٨	تعيين
٤١	٩	١٩٨٤/ ٤/ ٨	تعيين
٤٢	٩	١٩٨٤/ ٥/ ٧	تعيين
٤٣	٩	١٩٨٤/ ٥/ ٢٠	تعيين
٤٤	٩	١٩٨٤/ ٥/ ٢٠	تعيين
٤٥	١٠	١٩٨٤/ ١/ ٢٢	تقديم
٤٦	١٠	١٩٨٤/ ١/ ٢٣	تقديم
٤٧	١٠	١٩٨٤/ ٢/ ٢٦	تقديم
٤٨	١٠	١٩٨٤/ ٥/ ١٤	تقديم
٤٩	١٠	١٩٨٤/ ٥/ ٢٠	تقديم
٥٠	١٠	١٩٨٤/ ٦/ ٢٥	تقديم
٥١	١٠	١٩٨٤/ ١٢/ ٣١	تقديم
٥٢	١٠	١٩٨٤/ ١٢/ ٣١	تقديم
٥٣	١١	١٩٨٤/ ٢/ ١٢	تقدير كفاية العامل
٥٤	١١	١٩٨٤/ ٥/ ٢٧	تقدير كفاية العامل
٥٥	١١	١٩٨٤/ ١١/ ٢٥	تقدير كفاية العامل
٥٦	١١	١٩٨٤/ ٤/ ١	تقييم
٥٧	١١	١٩٨٤/ ٥/ ١٣	تقييم
٥٨	١١	١٩٨٤/ ٥/ ١٣	تقييم
٥٩	١١	١٩٨٤/ ٣/ ١٢	جزاء مالي
٦٠	١١	١٩٨٤/ ٦/ ١٧	حبس احتياطي
٦١	١٢	١٩٨٤/ ٦/ ٩	حبس احتياطي
٦٢	١٢	١٩٨٤/ ١/ ٩	حبس احتياطي
٦٣	١٢	١٩٨٤/ ٢/ ١٣	حبس احتياطي
٦٤	١٢	١٩٨٤/ ٢/ ١٣	حبس احتياطي
٦٥	١٢	١٩٨٤/ ١٢/ ٣٠	حبس احتياطي
٦٦	١٢	١٩٨٤/ ١٢/ ٣٠	حبس احتياطي
٦٧	١٢	١٩٨٤/ ٣/ ١٩	خدمة عسكرية
٦٨	١٢	١٩٨٤/ ٥/ ٢٠	خدمة عسكرية
٦٩	١٣	١٩٨٤/ ٣/ ١٨	خدمة عسكرية
٧٠	١٣	١٩٨٤/ ١/ ١٦	دعوى
٧١	١٣	١٩٨٤/ ٢/ ٦	دعوى
٧٢	١٣	١٩٨٤/ ٢/ ٦	دعوى
٧٣	١٣	١٩٨٤/ ٢/ ١٣	دعوى
٧٤	١٣	١٩٨٤/ ٢/ ٢٦	دعوى
٧٥	١٣	١٩٨٤/ ٥/ ٢٨	دعوى
٧٦	١٣	١٩٨٤/ ٣/ ١١	دعوى
٧٧	١٤	١٩٨٤/ ٤/ ٢٢	دعوى
٧٨	١٤	١٩٨٤/ ١٢/ ٣	دعوى
٧٩	١٤	١٩٨٤/ ١٢/ ٣٠	دعوى

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
٨٠	١٤	١٩٨٤/١٢/٣١	دعوى
٨١	١٤	١٩٨٤/ ١/٢٣	دفوع
٨٢	١٤	١٩٨٤/ ٣/١١	دفوع
٨٣	١٤	١٩٨٤/ ٥/٢٠	دفوع
٨٤	١٤	١٩٨٤/ ٦/٢٥	دفوع
٨٥	١٤	١٩٨٤/ ٢/٢٧	ساعات العمل
٨٦	١٥	١٩٨٤/ ٢/٢٧	ساعات العمل
٨٧	١٥	١٩٨٤/ ٢/ ٥	سلطة صاحب العمل في تقدير كفاية العمل
٨٨	١٥	١٩٨٤/١١/٢٥	سلطة صاحب العمل في تقدير كفاية العمل
٨٩	١٥	١٩٨٤/ ٦/٢٥	سلطة صاحب العمل في تنظيم منشأته
٩٠	١٥	١٩٨٤/١١/٢٥	سلطة صاحب العمل في تنظيم منشأته
٩١	١٥	١٩٨٤/١٢/ ٣	سن التقاعد
٩٢	١٥	١٩٨٤/ ٣/١٢	شركات
٩٣	١٥	١٩٨٤/١٢/٣١	شركات
٩٤	١٦	١٩٨٤/١٢/٣١	شركات
٩٥	١٦	١٩٨٤/ ٣/٢٦	ضريبة الدفاع والأمن القومي
٩٦	١٦	١٩٨٤/ ٢/١٣	ضريبة الدفاع والأمن القومي
٩٧	١٦	١٩٨٤/ ٥/١٤	عاملون بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة
٩٨	١٦	١٩٨٤/ ٣/ ٥	عقد العمل
٩٩	١٦	١٩٨٤/ ٤/ ٢	عقد العمل
١٠٠	١٦	١٩٨٤/ ١/١٥	علاقة العمل
١٠١	١٧	١٩٨٤/ ١/١٦	علاقة العمل
١٠٢	١٧	١٩٨٤/ ٢/ ٦	علاقة العمل
١٠٣	١٧	١٩٨٤/ ٣/١٨	علاقة العمل
١٠٤	١٧	١٩٨٤/ ٥/ ٧	علاقة العمل
١٠٥	١٧	١٩٨٤/ ٦/ ٢	علاقة العمل
١٠٦	١٧	١٩٨٤/ ٦/١١	علاقة العمل
١٠٧	١٧	١٩٨٤/ ٦/١١	علاقة العمل
١٠٨	١٧	١٩٨٤/١٢/ ٩	علاقة العمل
١٠٩	١٧	١٩٨٤/١١/ ٩	علاقة العمل
١١٠	١٨	١٩٨٤/١٢/٣٠	علاقة العمل
١١١	١٨	١٩٨٤/ ٢/ ٦	علاوات
١١٢	١٨	١٩٨٤/ ٢/١٢	علاوات
١١٣	١٨	١٩٨٤/ ٢/١٣	علاوات
١١٤	١٨	١٩٨٤/ ٢/٢٠	علاوات
١١٥	١٨	١٩٨٤/ ٥/١٤	علاوات
١١٦	١٨	١٩٨٤/ ٣/ ٥	عمال أجانب
١١٧	١٨	١٩٨٤/ ٣/ ٥	عمال أجانب
١١٨	١٨	١٩٨٤/ ٣/ ٥	عمال أجانب
١١٩	١٩	١٩٨٤/ ٣/ ٥	عمال أجانب

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
١٢٠	١٩	١٩٨٤/ ٦/ ٤	عمال الزراعة
١٢١	١٩	١٩٨٤/ ٤/٣٠	عمال الزراعة
١٢٢	١٩	١٩٨٤/ ٢/ ٦	عمال القطاع الـ
١٢٣	١٩	١٩٨٤/ ٥/ ٧	عمال تحت الـ
١٢٤	١٩	١٩٨٤/١١/٢٦	عمل اضافي
١٢٥	٢٠	١٩٨٤/١١/٢٦	عمل اضافي
١٢٦	٢٠	١٩٨٤/١١/٢٦	عمل اضافي
١٢٧	٢٠	١٩٨٤/١١/٢٦	عمل اضافي
١٢٨	٢٠	١٩٨٤/ ٥/ ٧	عمولة
١٢٩	٢٠	١٩٨٤/ ٥/١٤	عمولة
١٣٠	٢٠	١٩٨٤/ ٦/ ٤	عمولة
١٣١	٢٠	١٩٨٤/١٢/١٦	فصل العامل
١٣٢	٢٠	١٩٨٤/١١/٢٦	فوائد التأخير
١٣٣	٢١	١٩٨٤/ ١/ ٩	قانون
١٣٤	٢١	١٩٨٤/ ١/١٦	قانون
١٣٥	٢١	١٩٨٤/ ١/١٦	قانون
١٣٦	٢١	١٩٨٤/ ١/١٦	قانون
١٣٧	٢١	١٩٨٤/ ٢/٢٧	قانون
١٣٨	٢١	١٩٨٤/ ٣/١١	قانون
١٣٩	٢١	١٩٨٤/ ٣/١١	قانون
١٤٠	٢١	١٩٨٤/ ٣/٢٥	قانون
١٤١	٢٢	١٩٨٤/ ٤/ ٩	قانون
١٤٢	٢٢	١٩٨٤/ ٤/ ٩	قانون
١٤٣	٢٢	١٩٨٤/ ٤/ ٩	قانون
١٤٤	٢٢	١٩٨٤/ ٤/ ٩	قانون
١٤٥	٢٢	١٩٨٤/ ٤/ ٩	قانون
١٤٦	٢٢	١٩٨٤/ ٥/٢١	قانون
١٤٧	٢٢	١٩٨٤/ ٥/٢١	قانون
١٤٨	٢٢	١٩٨٤/ ٦/١٧	قانون
١٤٩	٢٣	١٩٨٤/١١/١٩	قانون
١٥٠	٢٣	١٩٨٤/١١/٢٦	قانون
١٥١	٢٣	١٩٨٤/١٢/١٦	قرار
١٥٢	٢٣	١٩٨٤/١٢/٣١	قرار
١٥٣	٢٣	١٩٨٤/ ٢/٢٠	قرار
١٥٤	٢٣	١٩٨٤/ ٢/١٣	قوة الأمر المقضى
١٥٥	٢٣	١٩٨٤/ ٢/١٣	قوة الأمر المقضى
١٥٦	٢٣	١٩٨٤/١٢/١٦	لجان قضائية
١٥٧	٢٤	١٩٨٤/ ١/١٣	محامو شركات القطاع العام
١٥٨	٢٤	١٩٨٤/ ١/٢٣	محامو شركات القطاع العام
١٥٩	٢٤	١٩٨٤/ ٣/٢٦	محامو شركات القطاع العام

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
١٦٠	٢٤	١٩٨٤/ ٥/ ٧	محامو شركات القطاع العام
١٦١	٢٤	١٩٨٤/ ٦/ ١٧	مدد خدمه
١٦٢	٢٤	١٩٨٤/ ١١/ ١١	مدد خدمه
١٦٣	٢٤	١٩٨٤/ ٤/ ١٥	مساواة
١٦٤	٢٤	١٩٨٤/ ٥/ ٢٠	مساواة
١٦٥	٢٥	١٩٨٤/ ١١/ ١١	مساواة
١٦٦	٢٥	١٩٨٤/ ٤/ ١٩	مسئولية
١٦٧	٢٥	١٩٨٤/ ٤/ ١٦	مسئولية
١٦٨	٢٥	١٩٨٤/ ٣/ ٥	مسئولية
١٦٩	٢٥	١٩٨٤/ ٥/ ١٤	معاش
١٧٠	٢٥	١٩٨٤/ ٥/ ٢٨	معاش
١٧١	٢٥	١٩٨٤/ ١٠/ ٢٩	معاش
١٧٢	٢٥	١٩٨٤/ ١/ ٩	مقابل استثمارات السفر بالسكك الحديدية
١٧٣	٢٦	١٩٨٤/ ٤/ ٣٠	مقابل التهجير
١٧٤	٢٦	١٩٨٤/ ٥/ ١٤	مقابل التهجير
١٧٥	٢٦	١٩٨٤/ ٦/ ١١	مقابل التهجير
١٧٦	٢٦	١٩٨٤/ ١٢/ ٣١	مقابل التهجير
١٧٧	٢٦	١٩٨٤/ ١/ ٩	مقابل نقدي للاجازات
١٧٨	٢٦	١٩٨٤/ ١/ ٩	مقابل نقدي للاجازات
١٧٩	٢٦	١٩٨٤/ ١/ ٩	مقابل نقدي للاجازات
١٨٠	٢٦	١٩٨٤/ ٥/ ٢١	مكافأة نهاية الخدمة
١٨١	٢٧	١٩٨٤/ ١١/ ٢٥	مؤسسات عامة
١٨٢	٢٧	١٩٨٤/ ٥/ ٧	مؤسسات صحفية
١٨٣	٢٧	١٩٨٤/ ١٢/ ٣	مؤسسات صحفية
١٨٤	٢٧	١٩٨٤/ ١/ ١٦	موظفون
١٨٥	٢٧	١٩٨٤/ ١/ ١٩	موظفون
١٨٦	٢٧	١٩٨٤/ ١/ ١٦	موظفون
١٨٧	٢٧	١٩٨٤/ ١٢/ ٣١	ميزة عينية
١٨٨	٢٧	١٩٨٤/ ٣/ ١١	ندب العامل
١٨٩	٢٨	١٩٨٤/ ٥/ ١٣	ندب العامل
١٩٠	٢٨	١٩٨٤/ ٥/ ٢٧	ندب العامل
١٩١	٢٨	١٩٨٤/ ٢/ ٥	نطاق تطبيق قانون التأمينات
١٩٢	٢٨	١٩٨٤/ ٣/ ٥	نطاق تطبيق قانون التأمينات
١٩٣	٢٨	١٩٨٤/ ٣/ ٥	نطاق تطبيق قانون التأمينات
١٩٤	٢٨	١٩٨٤/ ٤/ ٣٠	نطاق تطبيق قانون التأمينات
١٩٥	٢٨	١٩٨٤/ ٦/ ٤	نطاق تطبيق قانون التأمينات
١٩٦	٢٩	١٩٨٤/ ٥/ ٢١	نظام أفضل
١٩٧	٢٩	١٩٨٤/ ٥/ ٢١	نظام أفضل
١٩٨	٢٩	١٩٨٤/ ٦/ ٢٥	نظام أفضل
١٩٩	٢٩	١٩٨٤/ ٥/ ٢١	نظام أفضل

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
٢٠٠	٢٩	١٩٨٤/١١/٥	نظام أفضل
٢٠١	٢٩	١٩٨٤/١١/٥	نظام أفضل
٢٠٢	٢٩	١٩٨٤/٤/٩	نظام العاملين بالقطاع العام
٢٠٣	٢٩	١٩٨٤/٤/٩	نظام العاملين بالقطاع العام
٢٠٤	٣٠	١٩٨٤/٤/٩	نظام العاملين بالقطاع العام
٢٠٥	٣٠	١٩٨٤/٤/٩	نظام العاملين بالقطاع العام
٢٠٦	٣٠	١٩٨٤/٤/٩	نظام العاملين بالقطاع العام
٢٠٧	٣٠	١٩٨٤/١١/٢٦	نظام العاملين بالقطاع العام
٢٠٨	٣٠	١٩٨٤/٢/٦	نقص
٢٠٩	٣٠	١٩٨٤/٤/١	نقص
٢١٠	٣٠	١٩٨٤/١٢/١٦	نقص
٢١١	٣١	١٩٨٤/٣/١٨	نقابات
٢١٢	٣١	١٩٨٤/٢/٩	نقل العامل
٢١٣	٣١	١٩٨٤/٢/٢٧	نقل العامل
٢١٤	٣١	١٩٨٤/٥/١٤	نقل العامل
٢١٥	٣١	١٩٨٤/١٢/١٦	نقل العامل

ثانيا - من القضاء المستعجل

١	٣٢	١٩٨٦/١/٢٧	استكمال اقامته في المحكوم ضده ميناه وسببه
٢	٣٣	١٩٨٦/ ١/٢٧	١ - قضاء مستعجل اختصاصيه ولايته ٢ - قرارات ادارية . منازعة . اختصاصي .
٣	٣٣	١٩٨٦/ ٢/١٥	١ - جراسة قضائية - تعريفها نطاقها ٢ - حارس قضائي . شروط تعيينه عدم جدية الطعون في شخص الحارس .
٤	٣٤	١٩٨٦/ ١/١٤	- محكمة القيم - اختصاصها . الحقوق النشئة عن الحراسات . ملكية منشأة . عدم وجود منازعة عما فرضته اوضاع الحراسة . اختصاص .
٥	٣٥	١٩٨٦/ ١/٢٨	١ - تدخل انضمامي غرضه . شروطه ٢ - تدخل مجرمي . تعريفه .
٦	٣٦	١٩٨٦/ ٣/٢٥	١ - الخصوم في الاستئناف . التقاضي على درجتين . تعلقه بالنظام العام . ٢ - امر على عريضة . شمولها بالنفاذ المعجل . بقوة القانون . التظلم من الامر .

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
٧	٣٧	١٩٨٦/ ١/١٤	١ - قاضى التنفيذ . أحكام القضاء الادارى .
٨	٣٨	١٩٨٦/ ٣/١٨	٢ - منازعة فى التنفيذ . أسبابها . ١ - اشكال . اقامته من المحكوم ضده - شروطه .
٩	٣٩	١٩٨٦/ ٣/٢٥	٢ - اقامة الاشكال على أمر سابق . عدم المساس بحجية الحكم . ١ - اعلان الحكم . بدء ميعاد الطعن . ٢ - الاعلان فى الموطن المختار أو لمأمور القسم أو للنيابة . ٣ - استئناف . اعلان صحيفته خلال ثلاثة أشهر حالة اعتباره كأن لم يكن .
١٠	٤٢	١٩٨٦/ ٤/١٦	٤ - حراسة قضائية . شركات الأشخاص . شروط فرض الحراسة .
١١	٤٤	١٩٨٦/ ٤/١٦	٥ - شخص الحارس . تعيينه . تأخير فى سداد الايجار . شرط صريح فاسخ . طرده . اختصاص القضاء المستعجل .
١٢	٤٥	١٩٨٦/ ٣/٢٥	١ - قضاء مستعجل . اختصاص . ٢ - توصيل الكهرباء . امتناع شركة توزيع الكهرباء عن التوصيل . القرار بالامتناع عن توصيل الكهرباء .
١٣	٤٥	١٩٨٦/ ٤/ ١	١ - قضاء مستعجل . اختصاص .
١٤	٤٥	١٩٨٦/ ٤/ ٢	٢ - حكم محكمة القيم . الاشكال فى تنفيذه . اختصاص .
١٥	٤٦	١٩٨٦/ ٥/١١	قرار ادارى . تنفيذه . قضاء مستعجل . اشكال . الاختصاص المحلى بنظره . حارس قضائى . تحديد أجره .
١٦	٤٦	١٩٨٦/ ٣/٣٠	الاختصاص بتحديد . قضاء مستعجل . طلب موضوعى اختصاص .

● مقالات فى كلمات ●

الدود عن الحق كالاقراراف به ،
يتطلب شعورا بالكرامة وقوة فى
الشكيمة .

الاستاذ الجليل المغفور له محمد صبرى أبو علم
نقيب المحامين الاسبق

● ● ●

اذا أتتك مذمتى من ناقص .. فهى
الشهادة لى بأنى كامل .

أبو الطيب المتنبى

● ● ●

ما استحق أن يولد من عاش
لنفسه فقط .

الزعيم خالد الذكر مصطفى كامل

● ● ●

الظلم الذى يقع على شخص إنما
هو شبح مخيف يهدد الآخرين .

منتسكيو

● ● ●

اذا كانت الحماسة من طباع
المحاماة وفضائلها ، فإن الهدوء
والاعتدال من خصائص القضاء
وفضائله .

الاستاذ الجليل المغفور له عبد الرحمن الرافعى
نقيب المحامين الاسبق

● ● ●

نحن فى حاجة الى الهامكم ، وانتم
فى حاجة الى معرفتنا ، ونحن فى حاجة
الى حركتكم وانتم فى حاجة الى ثباتنا ،
ونحن فى حاجة الى وثبتكم وانتم فى
حاجة الى تجربتنا .

الاستاذ الجليل الدكتور عبد الرزاق السنهورى
رئيس مجلس الدولة الاسبق

● ● ●

السلطة فساد ، والسلطة المطلقة
فساد مطلق .

لورد أكتون

● ● ●

الشعوب التى تقصر فى واجباتها
تستريح الى من ينفخ لها فى بوق
الحقوق ولا يذكرها بالتبعات .

أحمد لطفى السيد

● ● ●

إن من يستخدم السراج فلا أقل من
أن يضع فيه شيئا من الزيت .

مثل روماني

● ● ●

الأمة التى تبدأ فى لحظة ما
بالخوف من الافكار ، تكون قد بدأت
تعيش تدهورها .

حكيم

● ● ●

المحاربة والحضارة

المحاربة لا تحيا إلا في أكثر الأجواء انطلاقاً وحرية ، ولا يستقيم أمرها إلا في أكثر النظم استقامة وعدالة ، حتى أصبح لزاماً في التعرف على قدر ما بلغته أمة من رقي وحضارة ، أن يعرف قدر ما بلغه الدفاع فيها من مكانة وجدارة .

المفقور له
الاستاذ الجليل النقيب مصطفى البرادعي

قالوا عن المحاربة

المحاماة

العددان الخامس والسادس - مايو ويونيو ١٩٨١ - السلسلة السادسة والستون

تصدرها
تقابة
المحاميين
بجمهورية
مصر
العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

* يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ *
إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ * وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ *

صدق الله العظيم

● عقد التأمين وموقف الشريعة الإسلامية منه

للسيد المستشار محمود الشربيني نائب رئيس مجلس الدولة

● رسالة النيابة الإدارية في

مكافحة الانحراف ومقاومة التسليب

للسيد الدكتور أحمد رفعت خفاجي مدير النيابة الإدارية

● الفصل بين الضبط الإداري والضبط القضائي

للسيد الدكتور حسني درويش عبد الحميد

● المسئولية الجنائية في السكر

مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية

للسيد الاستاذ نصر مصطفى ابراهيم المحامى

● كلمة الاستاذ محمد رزق عضو مجلس النقابة

في رثاء المرشد العام المفطور له الاستاذ الجليل

عمر التهامي المحامى

كلمات من نور

فى مسئولية الراعى عن رعيته

قال صلى الله عليه وسلم :

كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته ، الإمام راع ومسئول عن رعيته ، والرجل راع فى أهله ومسئول عن رعيته ، والمرأة راعية فى بيت زوجها ومسئولة عن رعيته ، والخادم راع فى مال سيده ومسئول عن رعيته ، وكلكم راع ومسئول من رعيته .

★ ★ ★

وقال صلى الله عليه وسلم :

ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاشئ لرعيته الا حرم الله عليه الجنة .

★ ★ ★

وقال صلى الله عليه وسلم :

ما من أمير يلى أمور المسلمين ثم لا يجهد لهم ، وينصح لهم، الا لم يدخل معهم الجنة .

★ ★ ★

وقال صلى الله عليه وسلم :

اللهم من ولى من أمر أمتى شيئا فشق عليهم فاشقق عليه ، ومن ولى من أمر أمتى شيئا فرفق بهم فارفق به .

★ ★ ★

وقال صلى الله عليه وسلم :

من ولاه الله شيئا من أمور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخللتهم وفقرهم احتجب الله دون حاجته وخلته وفقره يوم القيامة .

★ ★ ★

★ ★ ★

الثامن والعشرون من مايو العظيم .. يوم ان انتصرت إرادة المحامين
احتجاجاً على استمرار قانون الطوارئ الذى يتخذ الطغاة سنداً ..
واستنكاراً لاستخدام ذلك القانون قاعدة آثمة لعدوان الشرطة على
المحامين ... !!

نعم انتصرت إرادة المحامين وخاب من افترى .. وسقطت خفافيش
القهر تحت أقدام المحامين .. وتهاوت القوة الغاشمة وتراجعت قوى الافك
والرجس والبهتان .. فقد زلزل الاضراب حصون الطغاة والمستبدين ..
ومايت الارض من تحتهم .. فما لهم بعد الثامن والعشرين من مايو
وجود ... !!

نعم انتصرت إرادة المحامين لأنها إرادة مصر الخالدة الباقية ..
مصر التى هى مقبرة كل جلاذ وطاغية .. مصر التى كلما أرادوا لها فناء
اشتقت من النضال لها وجوداً .. وكلما أنزلوا بها ظلماً كان المحامون لها
سنداً وجنوداً .. وكلما استخفوا بأبنائها انطلقت اقوى يقيناً وأصلب عوداً ..
تلك هى مصر المحاماة .. من مسها بسوء قصم الله ظهره ... !!

نعم انتصرت إرادة المحامين .. لأنها إرادة تأبى الظلم وترفض
الضلال .. تتخذ من الحق غاية ومن الحرية سبيلاً .. تعتمد بحبل الله
ناصرأ ووكيلاً .. فإذا أراد الله أمراً فلن تجد لقضائه رداً ولا تبديلاً ... !!

نعم انتصرت إرادة المحامين .. لأنها إرادة الحق فلم تتذبذب ولم
تنحرف .. صاغت الحادثات فلم تلن لها قناة ولم تضعف .. اتخذت من
شموخ مصر قاعدة للنضالها .. تتسف حصون الباطل .. وتحطم قلاع
الإفك .. وتقتلع جذور الضلال ... !!

نعم انتصرت إرادة المحامين .. لأنها إرادة شعب يريد الحياه .. لا
تركع الا لله .. ولا تخضع لجبروت طاغية يتحكم .. ولا تنحنى لمستبد
يسود .. انها إرادة اعلى واقوى من الاقزام تجار الوطنية وسماسرة
السياسة واللاعبين بالنار ... !!

نعم انتصرت إرادة المحامين .. عندما تجمعوا حول مجلس
نقابتهم .. الجميع رجل واحد .. وكلمة واحدة .. وإرادة موحدة .. اتحدوا
حول هدف وطنى فما اروع الاتحاد .. واجتمعوا من اجل مصر فما اعظم
الاجتماع .. إنه اجتماع مصر من اجل مصر .. ولئن كان الطغاة متربصين
باجتماعها ذلك لأنهم خافوا إجماعها .. ولئن حاولوا خنق شعورها .. ذلك
لأنهم خافوا أن يتدفق للناس نورها ... !!

لقد علمنا التاريخ ان انتصار المحامين هو انتصار للشعب .. وليعلم
كل طاغية أن من لم يستمع لصوت شعبه مناجياً ، فإن للشعب صوتاً سوف
يسمعه الغافلون زئيراً ... !!

الله

أكبر ..

وانتصرت

إرادة

المحامين

سكرتير

التحرير

عصمت

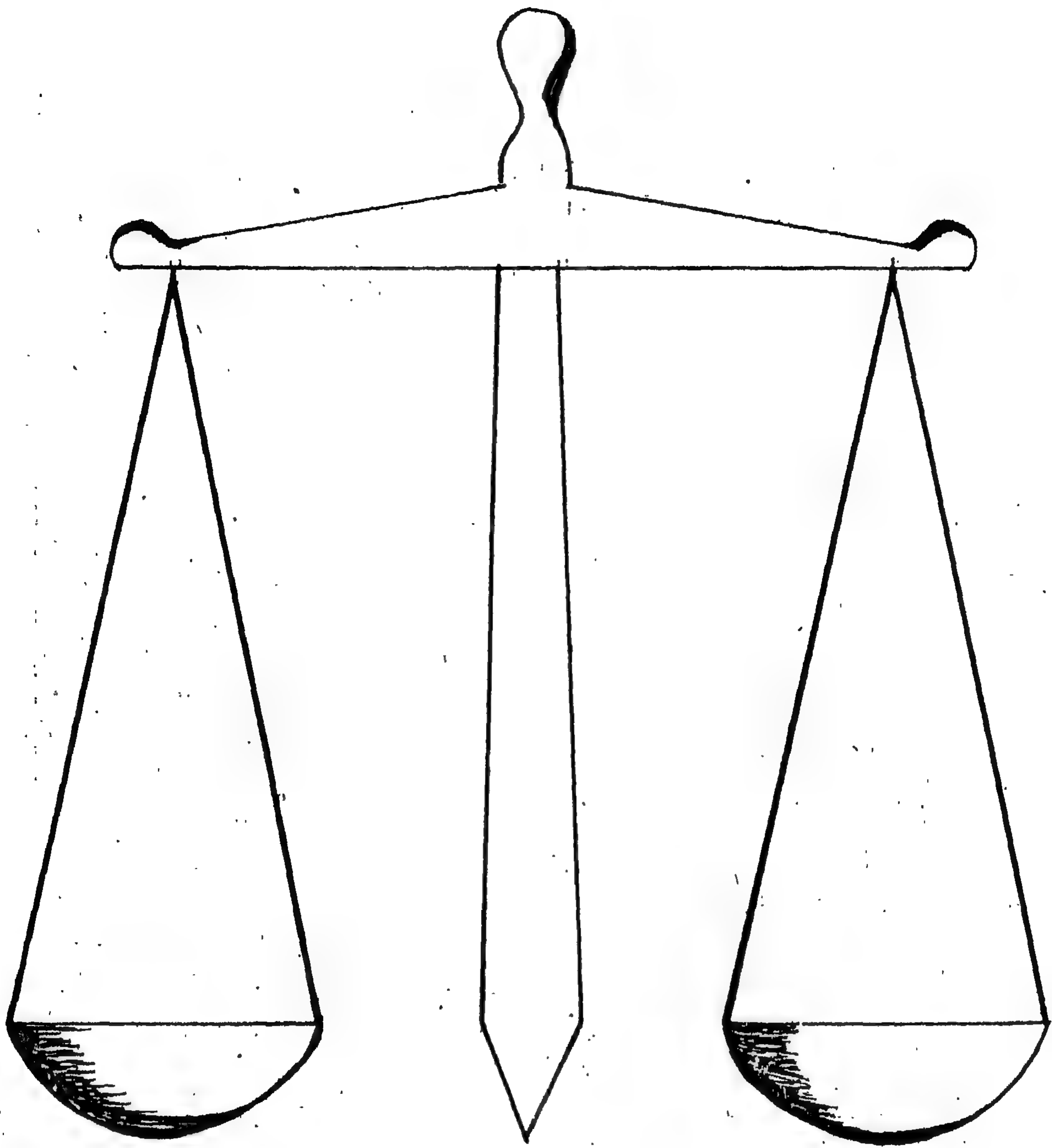
الهوارى

المحامى

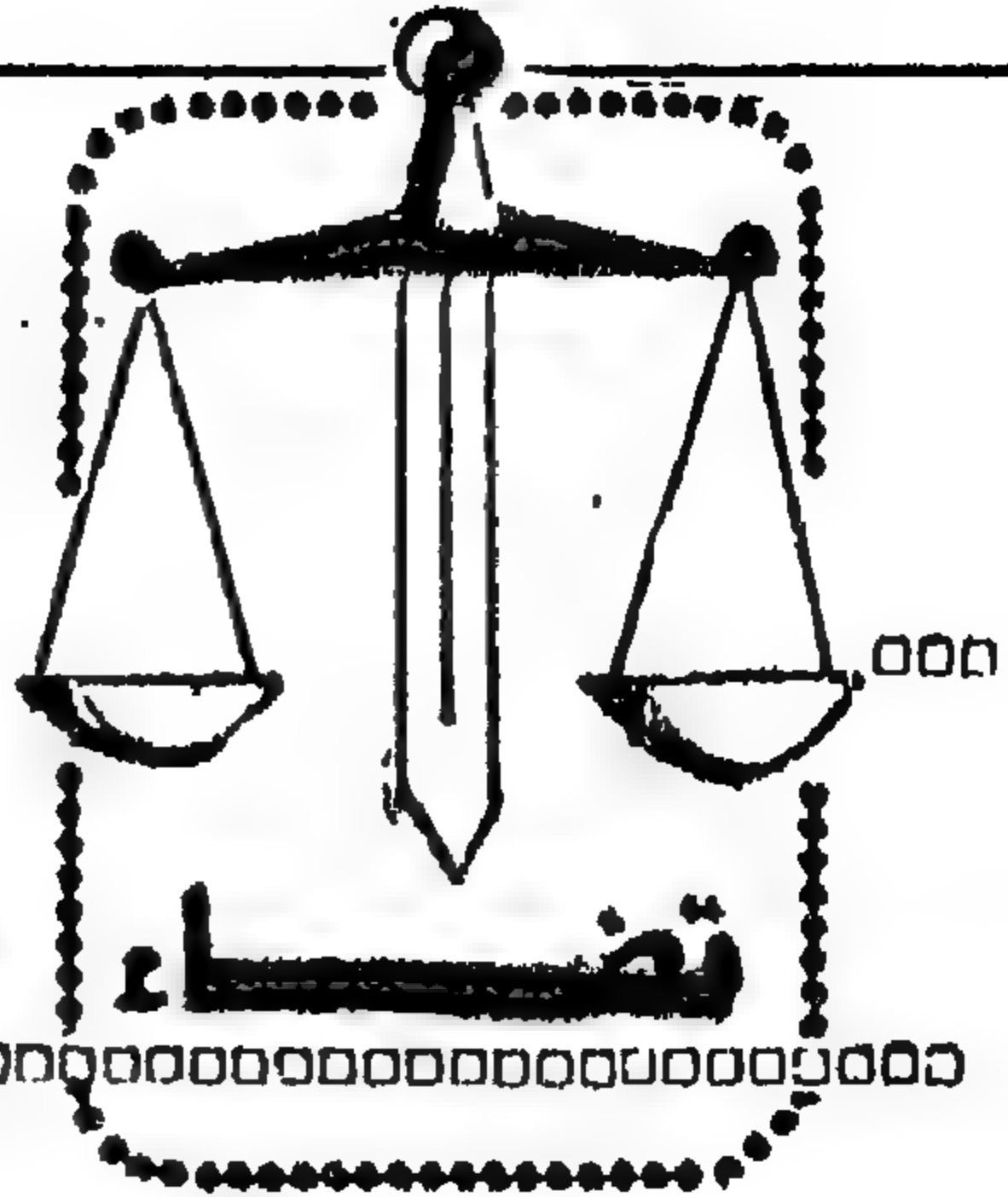
لا مساومة على الارض العربية

نحن المحامون العرب لا نقبل مساومة على أرضنا
ولا على حدودنا ، لانقبل الكيان الصهيوني على
أرضنا ، فلسطين أرض العرب جميعا ، وتحريرها
ليس مسئولية وطن واحد ولا وطنين ، ولا دولة
واحدة ولا دولتين ، بل هو مسئولية كل مواطن ،
وعلىنا أن نستصرخ المواطنين العرب من خليجهم
الى محيطهم أن يهبوا دفاعا عنها ، ولو أن الذين
يسعون الى السلام اثمون ، فالذين يتقاعدون عن
الحرب اثمون .

الاستاذ الجليل النقيب احمد الخواجه



• من قضاء المحاكم •



النقض المدني

القواعد العامة في الإيجار

في إيجار الأماكن

- ١ -

- ٤ -

اختصاص المحافظ بوصفه حاكماً عسكرياً
بإصدار أوامر عسكرية بشأن قواعد تأجير نسبة من
الوحدات السكنية بمعرفة مجالس المدن قصر نطاقه
على المحافظة التي يرأسها عدم امتداده إلى
محافظات أخرى .

(الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٥١ في ١ جلسة ١٩٨٤/١/١٨)

- ٥ -

اعتداد الحكم بعقد الإيجار الصادر من رئيس
مجلس مدينة الغربية استناداً إلى الأمر العسكري لسنة
١٩٧١ المنيا خطأ في القانون . اغفال الحكم بناء
على ما تقدم الرد على دفاع الطاعن معيبة . خطأ .
(الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٥١ في - جلسة ١٩٨٤/١/١٨)

- ٦ -

خلو إيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة . اثره .
وجوب الرجوع إلى أحكام القانون المدني . وفاة
المستأجر الأصلي قبل استلامه العين المؤجرة
واقامته فيها . انتقال الحق في الإجارة إلى ورثته
الشرعيين بغض النظر عن إقامتهم فيها م ٦٠١ مدني
علة ذلك .

(الطعن ٤٩/٤١ في جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

- ٧ -

إيجار . عقد . دعوى . قيمة الدعوى

عقد الإيجار من العقود المشهرة . الدعوى بطلب

ملكية - حق ملكية - إيجار الأماكن -
وحق التأجير

لمالك الشيء حق استعماله واستغلاله والتصرف
فيه في حدود القانون . للشخص المعنوي مالك
العقار مصلحة في إقامة الدعوى عند تحقق سبب من
أسباب فسخ عقد الإيجار

(الطعون أرقام ٥٩٧ و ٨٧٦ و ٨٨٤ لسنة ٥٢ في جلسة
١٩٨٣/١١/٢٨)

- ٢ -

إيجار - إيجار الأماكن - شيوع إدارة
المال الشائع

الأصل أن لمالك الشيء وحده حق تأجير
الأماكن التي يملكها وأن يختار مستأجرها م
٨٠٢ - ٨٠٦ مدني الاستثناء صدور تشريع يفيد
هذا الحق .

(الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٥١ في جلسة ١٩٨٤/١/١٨)

- ٣ -

قوانين إيجار الأماكن الاستثنائية . عدم سريان
أحكامها على إيجار الأرض القضاء . ق ١٢١ لسنة

٤٧

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٠ لسنة ٣٨ - ج ١ - ص ٥٥)

(نقض ١٩٧٨/١/١١ لسنة ٢٩ - ج ١ - ص ١٥٩)

انهاؤه وامتداده لمدة غير محددة . اعتبارها غير مقدرة القيمة .

(الطعن ٨٨٨ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)
(والطعن ٦٢٩ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٢/٣/٢٤)
(والطعن ٩٠٤ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٨١/١/٢٠)
(والطعن ٣٠٨ لسنة ٥٢ في جلسة ٨٣/١/٢٤ لم ينشر)
(ونقض ٧٩/١١/٢٦ لسنة ٣٠ ع ٣ ص ٣٧٠)

- ٨ -

تأجير المال الشائع حق للأغلبية المطلقة من الشركاء . عدم سريان الايجار الصادر من شريك لا يملك أكثر من نصف الانصبه عدم سريانه في مواجهة باقى الشركاء الا برضاهم صراحة او ضمنا . اثر ذلك .

(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)

- ٩ -

تعدد المستأجرين لعين واحدة . تفضيل المستأجر الذى يضع يده على العين المؤجرة دون عن شرطه . المفاضلة لا تكون إلا بين عقود صحيحة .

(الطعن ٧٦٢ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)

- ١٠ -

الحراسة القضائية . نيابة قانونية وقضائية . تحديد نطاقها بمقتضى القانون . الحارس القضائى على العقار اعتباره نائبا عن ملاكه . اجازته لعقد ايجار ابرمه احد الشركاء يجعله صحيحا وناظدا .

(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)

- ١١ -

ادارة المال الشائع حق للشركاء مجتمعين . تولى احدثهم الادارة دون اعتراض الباقين . اعتباره وكلاء عنهم . مثال فى اقامة دعوى اخلاء مستأجر .

(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٤/١/٢)
(ونقض ١٩٧٨/٦/٢١ لسنة ٢٩ ج ١ ص ١٥٠٥)

- ١٢ -

استيلاء . استيلاء للمصلحة العامة . ايجار . ايجار الاماكن

الاماكن الصادر فى شأنها قرارات استيلاء اعتبارها مؤجرة الى الجهات التى تم الاستيلاء لصالحها م ٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

عدم اعتبار هذه العلاقة ايجار بمطلق مفهوم القانون . اثر اجراء المفاضلة بينها وبين عقد ايجار اخر من ذات العين وفقا للمادة ٥٧٣ مدنى . خطأ فى القانون .

(الطعن ٥٦٩ لسنة ٥ في جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
(ونقض ٦٨/٦/٤ لسنة ١٩ ص ١٠٨٣)

- ١٣ -

حق الانتفاع الناشئ عن عقد الايجار نطاقه . انتفاع المستأجر بجزء خارج عن نطاق العين المؤجرة . اثره . للمالك طلب طرده وازالة ما احدثه من تغيير . مجرد سكوت المؤجر عن استعمال هذا الحق لا يعد تنازلا ضمنيا عنه .

(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)

- ١٤ -

المادة الاولى من القانون ٤٩ / ١٩٧٧ . نطاق سريانها على الاماكن التى يكون الايجار فيها واردا عليها بصفة اصلية - لها فى عمل تجارى او صناعى أو مهنى . اعتبار المكان غير مؤجل لذاته . خروجه عن نطاق تطبيق قانون الايجار .

(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

- ١٥ -

زوال سند ملكية المؤجر بأثر رجعى - عدم نفاذ الايجار الصادر منه فى حق المالك اذا كان مشوبا بالغش . علة ذلك . استخلاص توافر الغش والتواطؤ . حق لمحكمة الموضوع . شرطه ان يكون سائغا .

(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)

- ١٦ -

حق المستأجر الاصلى فى ادخال شريك معه فى المحل التجارى المؤجر له . لا يعد تنازلا او تخليا عن امتناعه بالعين لشريكه : ان تكون الشركة حقيقية .

(الطعن ١٥٩٩ لسنة ٤٨ في جلسة ٨٤/٤/٥)
(الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٤٨ في جلسة ٨٣/٥/١١ لم تنشر)

- ١٧ -

ورود حق الايجار على محل به منقولات لا تعتبر فى اهميتها المكان ذاته . اثره خضوع المكان

قضاء النقض المدني

لاحكام قانون ايجار الاماكن .

(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٩ جلسة ١٩٨٤/٤/٥)

- ١٨ -

دعوى استرداد الحيازة . بشرط قبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية خالية ومتصلة بالعقار اتصالا فعليا حال وقوع الغصب . جواز رفعها من المستأجر مباشرة دون حاجة لإختصاص المؤجر .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

- ١٩ -

استيفاء الحيازة الشروط القانونية التحقق منه من سلطة محكمة الموضوع لا سبيل لمحكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضائها على اسباب سائغة .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

- ٢٠ -

كف الحائز عن استعمال حقه على العين بعض الوقت لتوقيع الحجز ووضع الاختتام عدم اخلاعه بصفة الاستمرار .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

- ٢١ -

العبارة في الحيازة باعتبارها واقعة مادية بحقيقة الواقع وإن خالف الثابت بالاوراق .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

- ٢٢ -

التزام المستأجر بحفظ العين المؤجرة مؤداه . مسئوليته عما اصابها من تلف أو هلاك قرينة قابلة لاثبات العكس . حدوث التلف أو الهلاك بسبب اجنبى . اثره انتفاء مسئولية المستأجر .

(الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)

- ٢٣ -

اقامة المستأجر شركة من غيره في العين المؤجرة . اعتبار الشريك في حكم المستأجر . عدم اعتبار ذلك تخليا في الانتفاع بالعين . بقاء عقد الإيجار قائما لصالح المستأجر وحده ما لم يثبت دليل

آخر تخليه عنه للغير .

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٧ جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣)

- ٢٤ -

تخارج المستأجر من الشركة التي اقامها بالعين المؤجرة اثره وجوب العودة الى الانفراد بمنفعتها . تخليه عن حقوقه فيها الى الشركة التي تخرج فيها أو الى احد الشركاء اعتباره احدى صور الترك التي تجيز للمؤجر طلب الاخلاء .

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٧ جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣)

- ٢٥ -

تحديد الأجرة

ايجار . ايجار الاماكن . اجرة . تحديد الاجرة . اجرة المثل

اجرة شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ . اعتبار يجرى عليها التخفيض بنسبة ١٥٪ من أول يناير ١٩٤٤ . ٥ مكرر (١) ق ١٩٤٧ المضافة بالقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ . اعتبارها كذلك على وحدة الغرض العين . علة ذلك الاتفاق في غرض أو آخر لا اثر له على الاجرة المحددة .

(الطعن رقم ٤٨ / ١١٥٦ في جلسة ١٩٨٣/١١/١٤)

- ٢٦ -

اجرة المثل . شرط اللجوء اليها . عدم تحديد اجرة العين أو تعذر الوصول الى اجرة شهر الاساس .

(الطعن رقم ٤٨ / ١١٥٦ في جلسة ١٩٨٣/١١/١٤)

- ٢٧ -

اجرة الاساس التي يجرى عليها التحقيق واقعة مادية جواز اثباتها بكافة طرق الاثبات .

(الطعن رقم ٤٨ / ١١٥٦ في جلسة ١٩٨٣/١١/١٤)

- ٢٨ -

ايجار . ايجار الاماكن . التعديلات الجوهرية . محكمة الموضوع

تكييف التعديلات الحاصلة في جزء من المبنى بأنها جوهرية تغير من طبيعته وتؤثر على قيمته الاجارية تكييف قانونى يستند الى واقع استقلال

محكمة الموضوع به متى كان استخلاصها سائغا .
(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨)

- ٢٩ -

قيمة الارض فى حساب القيمة الايجارية .
وجوب تقديرها وفقا لثمن المثل وقيمتها السوقية
وقت البناء دون الاعتداد بالثمن الحقيقى الذى دفعه
المشتري عند الشراء م ١١ ق ٥٢ لسنة ٦٩ .

(الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/١٥)
(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٤)
(الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧)
(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ لم تنشر)
(نقض ١٩٧٨/٣/٢٩ لسنة ٢٩ ص ٩١٠)

- ٣٠ -

قيمة المباني . وجوب تقديرها على اساس التكلفة
الفعالية مهما بلغت وفقا لسعر السوق وقت اتمام البناء
ولو تجاوزت الفئات المحددة بقرار وزير الاسكان
رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٠ .

(الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/١٥)
(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)

- ٣١ -

اسس تحديد اجرة المباني كالاسس التى تقوم
عليها م ١٠ ، ١١ ق ١٩٦٩ المقابلتين للمادتين ١٤ ،
١٥ ق ٤٩ / ١٩٧٧ . وجوب تقدير اجرة المبنى
اجمالا ثم توزيعها على وحداته . النزاع فى اسس
هذا التقدير اثره نزاع فى موضوع غير قابل للتجزئة
وجوب الحكم فيه لجميع مالكي المبنى ومستأجره
على السواء .

(الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨)

- ٣٢ -

الاماكن الواقعة فى غير المناطق المبينة بالجدول
المرفق بالقانون ١٢١ / ١٩٤٧ والمؤجرة للمصالح
الحكومية وفروعها خضوعها - القيود والقواعد
المنظمة للعلاقة بين المؤجر والمستأجر الواردة فى
ذلك القانون ومنها تحديد الاجرة .

(الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/٥)

- ٣٣ -

ايجار . ايجار الاماكن . ضرائب .

الاعفاءات الضريبية

الوحدات السكنية . اعفاؤها من الضرائب
العقارية المبنية والضرائب الاضافية الاولى
وحدها . ق ١٦٩ / ١٩٦١ وجوب تخفيض اجرتها
بمقدار الضريبة المعفاة سريان الاعفاء وتحديد
منوط بعدد حجرات الوحدة السكنية واجرتها
الشهرية العبرة بالوصف الوارد بدفاتر الحضر
والتقدير .

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢)

ايجار . ايجار الاماكن . رسم الشاغلون .
التزامات المستأجر

- ٣٤ -

الاماكن المؤجرة لغير السكنى . عدم تمتعها
بالاعفاءات الضريبية ق ٤٦ لسنة ١٩٦٨ القضاء
بتخفيض اجرتها بمقدار الضريبة . خطأ فى
القانون .

(الطعن رقم ٢٠ / ٤٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢)

- ٣٥ -

رسم شاغلي المباني الذى فرضته بلدية القاهرة
بواقع ٢٪ التزام المستأجر بدفعها للمؤجر مع الاجرة
الشهرية القضاء بتحديد القيمة الايجارية دون الزام
المستأجر بأداء الرسم للمؤجر خطأ فى القانون .

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢)

- ٣٦ -

اعتبار اجرة شهر اغسطس ١٩٣٩ اجرة الاساس
للمباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ بمدينة
الاسكندرية عبء اثبات زيادة الاجرة الاتفاقية عن
الاجرة القانونية وقوعه على عاتق مدعى الزيادة .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

- ٣٧ -

اجرة الاساس كيفية احتسابها . عقد الايجار .
ايصال الاجرة وكشف العوائد عدم اعتبار احدهم
دليلا على اجرة اعتبارها قرينة على اجرة المثل .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

- ٣٨ -

القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ بتخفيض اجرة

قضاء النقص المدني

الاماكن سريانه على الاماكن التى تم انشاؤها منذ اول يناير سنة ١٩٤٤ وكان البدء فى انشائها سابقا على ١٩٥٢/٥/١٨ .

(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)

- ٣٩ -

الأجرة التى تتخذ اساسا للتخفيض بنسبة ٣٥٪ ق ٧ لسنة ١٩٦٥ هى الاجرة الاصلية المتعاقد عليها قبل اى تخفيض يكون قد أجرى عليها .

(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٩ جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

(نقض ٧٧/٤/٢٠ لسنة ٢٨ ج ١ ص ١٠٢٠)

(نقض ٧٦/٣/٢٤ لسنة ٢٧ ج ١ ص ٧٥٢)

- ٤٠ -

القضاء بتحديد اجرة عين النزاع وفقا لاحكام القانون الواجب التطبيق دون القضاء بما طلب به المطعون هذه من براءة ذمته من المبلغ الذى اوردته . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .

(الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

ايجار . ايجار الاماكن . تحديد الاجرة . قانون

- ٤١ -

الاجرة المستحقة بنسبة ٣٥٪ طبقا للمادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ تقدير حكى يقوم مقام لجان التقدير للحالات المنظورة امام لجان تقدير الاجرة او مجلس المراجعة . سريانه بأثر رجعى من بدء التعاقد .

(الطعن ٢٨٤ / ٤٩ ق جلسة ١٥ ابريل سنة ١٩٨٤)

- ٤٢ -

لجنة تقدير الايجارات عدم اختصاصها بتحديد اجرة المساكن المتعاقد عليها قبل ١٩٦٥/٥/٢٢ متى اخطرت عنها وشغلته فعلا قبل هذا التاريخ .

(الطعن رقم ٢٨٤ / ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٥)

- ٤٣ -

لجنة تحديد الاجرة . هيئة ادارية لها ولاية القضاء للفصل فى الخصومة بين المؤجر والمستأجر

بشأن تحديد القيمة الايجارية .
(الطعن رقم ٢٨٤ / ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٥)

- ٤٤ -

الاتفاق على اجرة تقل عن الحد الاقصى غير مخالف للنظام العام . وجوب الزام المؤجر به خلال مدة العقد الاتفاقية واستمرار شغل المستأجر للعين بناء على الامتداد القانونى او شغلها لغيره اثره حق المؤجر فى اقتضاء الاجرة القانونية دون المتفق عليها علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٢٧ / ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١١)

ايجار . ايجار الاماكن . قيود الارتفاع فى المبنى

- ٤٥ -

قواعد تحديد الاجرة

عدم الوصول بالمبنى الى ما تسمح به قيود الارتفاع . احتساب نسبة غن كامل الارض المخصصة لمنفعة البناء ومن تكاليف اقامة الاساسات والتوصيلات الخارجية بقدر ما اقيم من طوابق الى العدد الذى تسمح به قيود الارتفاع .

(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١١)

- ٤٦ -

ارتفاع البناء الى الحد المسموح به قانونا او اكثر من المسموح وجوب احتساب كل قيمة الارض للدوار المقامة فعلا ولو كان البناء قد اقيم بالمخالفة لاحكام قوانين التنظيم . لا محل لاعمال المادة ١١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن تحديد النسبة . علة ذلك .

(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١١)

- ٤٧ -

القضاء بتخفيض الاجرة المتعاقد عليها وندب خبير لحساب الفروق المستحقة قضاء غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .

(الطعن رقم ٥٧٨ و ٥٦٩ / ٤٢ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١١)

ايجار . ايجار الاماكن . تحديد الاجرة . نقض

- ٤٨ -

قبول المستأجر للحكم الابتدائى القاضى بتحديد الاجرة وصيرورته نهائيا بالنسبة له لعدم استئنافه .

انقاص الحكم المطعون فيه لتلك الاجرة لصالح المؤجر خطأ في القانون م ٢١٨ مرافعات . لا يفيد من الطعن الا من رفعه .

(الطعن رقم ١٩٣٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)

- ٤٩ -

قضاء المحكمة الابتدائية بتقدير اجرة وحدات مبنى واستئناف المالك لهذا الحكم دون المستأجر . عدم جواز القضاء بتخفيض الاجرة عن القيمة التي حددتها اللجنة . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٤١ / ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٩)

- ٥٠ -

تحديد الاجرة القانونية للاماكن الخاضعة لاحكام القانون ٤٦ / ١٩٦٢ تحديدها على اساس الاجرة المتعاقد عليها مخفضة بنسبة ٣٥٪ للحالات القائمة وقت صدور الحكم تحديدا حكما يقوم مقام تقدير اللجان المقصود بالاجرة المتعاقد عليها .

(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣)

- ٥١ -

تحديد القيمة الايجارية للعقار في ظل ق ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قوامها عنصرى صافى عائد استثمار العقار مقابل استهلاك رأس المال .

(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣)

- ٥٢ -

قيمة الارض في حساب القيمة الايجارية وجوب تقديرها بثمن المثل وقت البناء وفقا لسعر السوق دون اعتداد بالثمن الحقيقي الذي دفعه المالك . قيمة الرسوم والتأمينات الاجتماعية وجوب احتسابها تكاليف المبنى عند تقدير الاجرة .

(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣)

(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٧)

- ٥٣ -

تظلم المالك او احد المستأجرين من قرار لجنة تحديد الاجرة . اثره اعادة تقدير اجرة المبنى وتوزيعها على وحداته جميعا م ١٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ حكم مستحدث عدم سريانه على تظلم احد المستأجرين في ظل القانون رقم ٤٦ / ١٩٦٢ ولو

بعد احواله الى المحكمة الابتدائية المختصة بعد الغاء مجلس الدفع .

(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣)

- ٥٤ -

قبول الطعن في قرار لجنة تقدير الايجارات مؤداه . الحكم الابتدائي الصادر بتحديد الاجرة لعين النزاع . مانع للطرفين من التراضى على الاجرة التي حددتها اللجنة وإن كانت تقل عن ما حدده الحكم . علة ذلك .

(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)

- ٥٥ -

اللجان المشكلة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ٦٢ . مناط عملها . صدور قرار من اللجنة بتحديد الاجرة . اثره استنفاد ولايتها عدم جواز اجراء اي تعديل في قرار صدر منها اعتبار القرار نهائيا بالنسبة لمن قبله .

(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)

- ٥٦ -

المنشآت الفندقية وما في حكمها . اعتبارها عملا تجاريا يهدف للكسب والربح . خضوعها لضريبة الارباح التجارية لا يغير من ذلك كون هذه المنشآت تقوم بإعداد وجبات للنزلاء او يقتصر على المبيت فقط . علة ذلك . م ١ و ٥ ق ١ لسنة ٧٣ سريان حكم المادة ٥٩٤ منى عليها في شأن البيع بالجدك .

(الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٣)

- ٥٧ -

احتساب كامل قيمة الارض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في الادوار التي استوفى المالك البناء او الارتفاع عليها وطبقا للقانون واضحي تقدير اجرتها جائزا لقوة الامر المقضى . اقامة المالك دور جديد مجاوزا حدود الارتفاع المسموح به بترخيص او بدونه اثره عدم جواز احتساب شيء من قيمة الارض في تقدير اجرته . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)

قضاء النقض المدني

إمتداد عقد الإيجار

إيجار . إيجار الاماكن . المقيمون مع المستأجر

مستأجر المسكن هو الطرف الاصل في عقد الإيجار . المقيمون معه عدم اعتبارهم مستأجرين أصليين لا محل لإعمال النيابة الضمنية او الاشتراط لمصلحة الغير .

(الطعن رقم ١٥٠٦ / ٤٨ في جلسة ١٩٨٣/١٠/٣١)
(الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)
(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)

- ٥٩ -

وفاة المستأجر بعد انقضاء المدة المتفق عليها في العقد اثره انتقال الاجارة الى الورثة الشرعيين م ٦٠١ و ٦٠٢ مدنى .

(الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٣/١١/٣)

- ٦٠ -

وفاة المستأجر خلال فترة الامتداد القانونى للعقد فى ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ اثره . قصر الانتفاع بالاجارة على المقيمين معه اقامة مستقرة معتادة .

(الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٣/١١/٣)

- ٦١ -

حق المستأجر من يتبعه فى امتداد عقد الإيجار ولو انتهت المدة المتفق عليها فيه بحكم القانون ثبوت الحق للمؤجر فى طلب الاخلاء فى حالات محددة ومنها التاجير من الباطن والتنازل عن الإيجار للغير بغير اذن كتابى من المالك .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٣/١٢/٧)

- ٦٢ -

قطع المستأجر صلته بالمسكن وتخليه عن صفة المساكنه من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها متى أقامت قضاؤها على اسباب سائغة لها اصلها الثابت فى الاوراق وتكفى لحمله . النص على ذلك . جدل موضوعى . عدم قبول

التحدى به امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤ / ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/١/١٦)
(ونقض ١٩٨٣/١٠/٢١ الطعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٤٨ ق)
(ونقض ١٩٨٢/٢/١ الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٥ ق)
(ونقض ١٩٨٢/٢/٢٨ الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٧ ق)
(ونقض ١٩٨٢/١/٤ الطعن رقم ٥١ لسنة ٤٦ ق)
(ونقض ١٩٨٠/٤/١٢ الطعن رقم ٦ لسنة ٤٧ ق)

- ٦٣ -

مستأجر المسكن هو الطرف الاصيل فى عقد الإيجار المقيمون معه عدم اعتبارهم مستأجرين أصليين . لا محل لإعمال النيابة الضمنية او الاشتراط لمصلحة الغير . المساكنه . مناطها .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/١/١٦)

- ٦٤ -

عقد إيجار المسكن انتهاؤه كأصل بوفاة المستأجر او انقضاء مدته . الاستثناء امتداده بحكم القانون وفقا لتشريعات إيجار المساكن . شرط غيب اثبات الإقامة التى تكفل استمرار العقد خلافاً للأصل وقوعه على من يدعيه .

(الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)

- ٦٥ -

ترك العين المؤجرة فى مفهوم المادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقصود به التخلّى عن العين المؤجرة مع بقاء من كانوا يقيمون معه وقت حصول الترك . شروطه . استمرار عقد الإيجار مع المؤجر قائما .

(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

- ٦٦ -

تحقيق الترك الذى استمسك به الطاعنان بدفاع جوهرى اغفال الحكم خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

- ٦٧ -

عقد إيجار المسكن ذو طابع عائلى . مؤداه انتفاع المستأجر بالإقامة فى العين المؤجرة مع افراد أسرته ومن يقع عليه عبء ايوائهم قانونا .

(الطعن رقم ٥٢ / ٤٣ في جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

إيجار . إيجار الاماكن . عقد . اثر العقد .

ايجار . ايجار الاماكن . قانون امتداد العقد . نظام عام

- ٧٢ -

خلو القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من تنظيم حالة امتداد العقد لمن كان يقيم مع المستأجرة . اثره . الرجوع للقواعد العامة فى القانون المدنى . (الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)

- ٧٣ -

التمتع بالامتداد القانونى للعقد فى ظل ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لثبوت الاقامة المستمرة بالمكان المؤجر قبل الوفاة شرطه . عدم احتجاز المستفيد لسكن آخر بذات البلد بدون مقتضى .

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)

- ٧٤ -

ثبوت احتجاز المستفيد من الامتداد القانونى لوفاة المستأجر لسكن آخر بذات البلد . اثره حق المؤجر التمسك ببطان العقد لمخالفته للنظام العام .

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)

ايجار . ايجار اماكن . امتداد عقد الايجار

- ٧٥ -

ترك المستأجر العين المؤجرة لزوجته واولاده ووالديه البقاء بها ايا كانت مدة اقامتهم معه . الاقارب حتى الدرجة الثالثة بقاؤهم فى العين شرطه اقامتهم معه مدة سنة سابقة مباشرة على الترك لا مبرر للفرقة بين حالتى الترك والوفاة م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

(الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)

ايجار . ايجار الاماكن . انقضاء العقد بسبب حرفة الميثأجر

- ٧٦ -

عقد الايجار لا ينتهى كأصل بوفاة المستأجر للورثة دون المؤجر الحق فى انهاءه متى ابرم بسبب حرفة المستأجر . ابرام العقد لاعتبارات متعلقة بشخص المستأجر . اثره للمؤجر ولورثة المستأجر الحق فى طلب انهاء المائتان ٦٠١ و ٦٠٢ مدنى .

عقد الايجار اقتصار اثره على طرفيه وخلفهما . المساكن ليس طرفا فى العقد ولو عاصرت المساكن بداية الايجار . تعاقد المؤجر مع الساكن قبل انتهاء عقد المستأجر الاصلى او فسخه اعتباره عقد ثان باطل مطلقا م ٦ / ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ م ٢٤ ق ٤٩ لسنة ٧٧ .

(الطعن رقم ٥٢ / ٤ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٧)

- ٦٩ -

وفاة المستأجر قبل انقضاء المدة المتفق عليها فى العقد . اثره انتقال الاجارة الى ورثته الشرعيين م ٦٠١ مدنى حصول الوفاة خلال فترة الامتداد القانونى للعقد فى ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ اثره قصر الانتفاع بالاجارة على المقيمين مع المستأجر اقامة مستقرة معتادة ولو كانوا من غير الورثة . علة ذلك .

(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)

- ٧٠ -

وفاة المستأجرة الاصلية قبل نفاذ القانون ١٣٦ لسنة ٨١ اثره ثبوت حق الاقامة لابنتها المقيمة معها وقت الوفاة اعمالا للمادة ٢٩ / ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اعمال القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وبالقضاء باخلاؤها استنادا الى انتهاء العقد لان المستأجرة اجنبية انتهت اقامتها بالوفاة اعمالها المادة ١٧ / ٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ خطأ فى القانون .

(الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٦)

(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٢/١/١١)

ايجار . ايجار الاماكن . الامتداد القانونى

- ٧١ -

الترك الذى يرتب حق الافادة من الامتداد القانونى . ما هيته . الترك الفعلى من جانب المستأجر مع بقاء المقيمين معه فى العين وقت حصوله شرطه استمرار عقد الايجار مع المؤجر قائما . انتهاء المستأجر للعقد واخلاؤه للعين . اثره سريان هذا الانتهاء فى حق زوجته علة ذلك .

(الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٩)

قضاء النقض المدني

(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)

- ٧٧ -

تأجير العين لمزاولة نشاط تجارى او صناعى او مهنى او حرفى . اثره . امتداد العقد بعد وفاة المستأجر لصالح الورثة لهم وحدهم حق انتهاء العلاقة الايجارية م ٣٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)

ايجار . ايجار الاماكن . عقد . سريان العقد . الامتداد القانونى

- ٧٨ -

عقد ايجار المكان سريانه فى حق المالك الجديد بذات الشروط السابقة . تحرير المالك الجديد عقد ايجار مع المستأجرة . ليس انشاء علاقة ايجارية جديدة .

(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)

- ٧٩ -

امتداد عقد الايجار بعد وفاة المستأجر شرطه اقامة المستفيد مع المستأجر الاصلى اقامة مستقرة قبل الوفاة . انقطاع المساكنة بسبب عارض ليس مانعا من امتداد العقد بعد وفاة المستأجر .

(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)

(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)

- ٨٠ -

عقد الايجار ذو طابع عائلى وجماعى الغرض منه انتفاع المستأجر واسرته ومن يقع عليه عبء ايوائهم قانونيا وادبيا . لا شأن للمؤجر بإقامة هؤلاء بالعين المؤجرة ولا حق لهم فى اخلائهم لغير سبب من اسباب الاخلاء .

(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)

- ٨١ -

امتداد عقد الايجار لأقارب المستأجر حتى الدرجة الثانية شرطه . اقامتهم معه مدة شغله العين او مدة سنة سابقة على الوفاة او الترك ايهما اقل م

٢١ ق ٥٢ لسنة ٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سريان هذه القاعدة سواء كان المتوفى او التارك مستأجرا اصليا او ممن امتد العقد لصالحه .

(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)

(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١١)

- ٨٢ -

اقامة الزوج مع زوجته بمسكن والدها المستأجر الاصلى اعتبار ذلك من قبيل الايواء والاستفادة لا تعطيه الحق فى الاحتفاظ بالعين لنفسه بعد موت مستأجرها . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)

- ٨٣ -

الاقامة التى يترتب عليها كسب الامتداد القانونى لعقد الايجار م ٢٩ / ٢ ق ٤٩ / ١٩٧٧ المقصود الاقامة بقصد الاستقرار مدة سنة سابقة على الوفاة او الترك اثر ذلك التزام المؤجر بتحرير عقد ايجار لصالح المقيم استدلال الحكم على ثبوت هذه الاقامة من مجرد واقعة ميلاد المطعون ضدها فى شقة النزاع دون ان يعنى بثبوت اقامتها . قصور فى التسبيب .

(الطعن ١٦٢٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٣٠)

الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة والتكرار

ايجار . ايجار الاماكن . الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة . تقادم

- ٨٤ -

منازعة المستأجر جديا فى مقدار الاجرة او فى استحقاقها فى دعوى الاخلاء اثره وجوب بحث هذه المسألة الاولى . الدفع بالتقادم الخمسى فى مسألة اولية لازمة فى طلب الاخلاء لبيان مقدار الاجرة المتبقية فى ذمة الطاعن وتخلفه عن الوفاء بها من عدمه .

(الطعن ٥٥٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)

(نقض ١٩٧٥/٥/٢٨ السنة ٢٦ ج ١ ص ١٠٩٦)

- ٨٥ -

الحكم بالاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة جواز توقيه بسداد الاجرة والمصاريف والنفقات دون الفوائد

(نقض ١٥/٢/١٩٧٨ لسنة ٢٩ ج١ ص ٤٧٨)

- ٩٠ -

التكرار في الامتناع او التأخير عن سداد الاجرة
الموجب للحكم بالاخلاء رغم الوفاء بها اثناء سير
الدعوى م ٣١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ شرطه ان يكون
الامتناع او التأخير السابق اقيمت بشأنه دعوى
موضوعية بالاخلاء لها يكفى سبق استصدار امر
اداء بالاجرة المتأخرة او اقامة دعوى مستعجلة
بالطرد .

(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)
(الطن رقم ٩٦٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٦)
(الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)

- ٩١ -

التكليف بالوفاء مناطه وجود اجرة مستحقة غير
متنازع عليها . مؤدى ذلك وجوب تقديم عقد ايجار
او اقامة الدليل على وجوده . عدم وجود العقد
اصلا . اثره سريان احكام القواعد العامة دون احكام
القانون الخاص في شأن التكليف بالوفاء بالاجرة .
(الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)

- ٩٢ -

التأجير من الباطن والتنازل عن الايجار

ترك المستأجر العين المؤجرة له وتنازله عنها
لآخر هو من مسائل الواقع واستقلال محكمة
الموضوع بتقديرها دون تعقيب عليها متى اقامت
قضائها على اسباب سائغة . لمحكمة الموضوع
استنباط القرائن من اى تحقيق قضائى او ادارى .
(الطن رقم ١٤٩ / ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٤)

- ٩٣ -

ايجار . ايجار الاماكن . التزام تنفيذ الالتزام .
عقد فسخ العقد

صدور حكم نهائى للمؤجر بإزالة الحائط الذى
بناه المستأجر واعادة بنائه فى مكانه الاصلى اثره
سقوط حق المؤجر فى طلب فسخ العقد لتنازله عنه
ضمنا علة ذلك م ١٥٧ و ٥٨٠ مدنى .
(الطن رقم ١٦٤٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٧)

- ٩٤ -

حق المستأجر الذى يزاول مهنة او حرفه غير

المادة ٣١ / ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و ١٨ / ب ق
١٣٦ لسنة ١٩٨١ سريان هذا الحكم على ما لم
يفصل فيه نهائيا من دعاوى رفعت قبل صدور اولهما
علة ذلك تعلقه بالنظام العام . عدم استبعاد الحكم
المطعون فيه الفوائد . خطأ فى القانون .

(الطن رقم ٥٥٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)
(الطن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
(الطن رقم ١٤١١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)

- ٨٦ -

تكليف المستأجر بالوفاء بالاجرة شرط اساسى
لقبول دعوى الاخلاء م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩
المقابلة للمادة ٣١ ق ٤٩ / ١٩٧٧ الدعوى من
التكليف او وقوعه باطلا لصدوره ممن لا حق له فى
توجيهه . عدم قبولها . تعلق ذلك بالنظام العام .

(الطن رقم ١٩٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣)
(الطن رقم ١٧٠٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩)
(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
(الطن رقم ١٤٩٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٨ لم تنشر)

- ٨٧ -

الشرط الصريح الفاسخ حق المتعاقدين فى الاتفاق
عليه فى العقد . التكليف بالوفاء وتوقى المستأجر
الاخلاء لسداد الاجرة والمصاريف قيدان اوردهما
المشرع على هذا الاتفاق م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
عدم قيام المؤجر بواجبه او استعمال المستأجر
لرخصة اثره عدم تحقيق الشرط لاثاره .

- ٨٨ -

التكليف بالوفاء كشرط لقبول دعوى الالغاء لا
يغنى عنه صدور حكم من القضاء المستعجل بطرد
المستأجر للتأخر فى الوفاء بالاجرة . علة ذلك .
(الطن رقم ١٧٠٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

- ٨٩ -

دعوى اخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالاجرة جواز
توقى الحكم بالاخلاء باداء الاجرة والمصاريف
المستحقة دون الفوائد قبل اقفال باب المرافعة فى
الدعوى امام محكمة الاستئناف ق ٤٥ لسنة ١٩٧٧ .
(الطن رقم ١١٣٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٢ لم تنشر)
(نقض ١٥/٢/١٩٨٠ لسنة ٣١ ج١ ص ١١٠٢)
(نقض ١٥/١٢/١٩٧٩ لسنة ٣٠ ع ٣ ص ٢٧٦)

قضاء النقص المدني

مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة في تأجير جزء من المكان المؤجر م ٤٠ من ق ٤٦ / ١٩٧٧ عدم سريانه على حالة التنازل عن الايجار علة ذلك لا تغير منه ذلك حكم المادة ٥٩٤ مدني .
(الطعن ارقام ٥٩٧ و ٨٧٦ و ٨٨٤ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨)

- ٩٥ -

ايجار . ايجار الاماكن . التأجير من الباطن . محكمة الموضوع

حق الاخلاء للتأجير من الباطن او التنازل عن الايجار نشوئه للمالك بمجرد وقوع المخالفة للشرط المانع .

(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٣/١٢/١)

- ٩٦ -

ايجار . ايجار الاماكن . التأجير من الباطن . للاقامة بالخارج

محكمة الموضوع سلطتها في تقرير الادلة حق المستأجر في التأجير من الباطن للاقامة بالخارج م ١٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ٢٦ / ٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ شرطه استخلاص توافر شرط الاقامة المؤقتة بالخارج من عدمه حق محكمة الموضوع مادام سائغا .

(الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٣/١٢/٥)

- ٩٧ -

التنازل عن الايجار خضوعه في الاثبات بين طرفيه للقواعد المقررة في التصرفات القانونية جواز اثبات الاعتبار ومنه المؤجر بكافة طرق الاثبات ومنها البيئة والقرائن .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٣/١٢/٧)

- ٩٨ -

اثبات او نفى تنازل المستأجر عن العين المؤجرة من . مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديره شرط ان يكون سائغا .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٣/١٢/٧)

- ١٤ -

(الطعن ٢٩٥ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)

ايجار . ايجار الاماكن . حكم . قيمة الدعوى

- ٩٩ -

دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتأجير من الباطن دعوى بفسخ عقد الايجار غير قابلة لتقدير قيمتها جواز استئناف الحكم الصادر فيه . علة ذلك .
(الطعن ١٥٠٧ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٤/١/٢ و نقض ١٩٧٦/٢/٢٣ لسنة ٢٨ ج ١ ص ٥٤٢ و نقض ١٩٧٦/١١/١٠ السنة ٢٧ ج ٢ ص ٥٦٣ و نقض ١٩٧٥/٥/٢٩ لسنة ٢٦ ج ١ ص ١١٢٩)

- ١٠٠ -

اقامة الدعوى للاخلاء للتأجير من الباطن دون اذن كتابي في ظل القانون ٥٢ / ١٩٦٩ . وقرار وزير الاسكان رقم ٤٨٦ لسنة ٧٠ نفاذ القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اثناء نظرها وجوب اعمال المادة ٤٠ منه . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٤/١/١٦)

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦)

- ١٠١ -

ايجار . ايجار الاماكن . التخلي عن العين تغيير . المستأجر عن ارادته في التخلي عن العين واقع . استقلال محكمة الموضوع متى كان سائغا .
(الطعن ١٦٤١ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٤/١/٢٥)

- ١٠٢ -

حق الزوجة في الاقامة بالعين المؤجرة لزوجها . رهن ببقاء الزوج . طلاقها من المستأجر الاصلى اثره اعتبار بقائها في العين بغير سند القضاء باخلاؤها صحيح .

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)

- ١٠٣ -

مستأجر المنشأة الطبية . حقه في التنازل عنها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة ولو اعترض المؤجر اثر التنازل بقاء عقد الايجار قائما ومستمرا لصالح المتنازل لهم م ٥ ق ٥١ لسنة ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢)

(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)

(الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)

ايجار . التأجير من الباطن

حق المستأجر في التأجير من الباطن او التنازل عن الايجار شرطه الحصول على إذن كتابي خاص بذلك من المالك . الكفاية اعتبارها وسيلة اثبات لا شرط صحيح اثره جواز اثبات التنازل عن الشرط المانع من التأجير من الباطن بالبينة .

(الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٣)

اضافة مسكن لآخر عدم اعتبارهما مسكنا واحدا طالما ان لكل منهما علاقة ايجارية مستقلة .

(الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٣)

التأجير من الباطن المقصود به تأجير المستأجر حقه في الانتفاع بالعين المؤجرة اليه الى آخر لقاء وصل يتفق عليه بينهما . الايواء أو الاستضافة لا تعد تأجير من الباطن مهما طال امرهما عبء اثبات التأجير من الباطن يقع على المؤجر طالب الاخلاء .

(الطعن ٥٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

ترخيص المستأجر بالتأجير من الباطن او التنازل عن الايجار عدم جواز اثباته من المنازعة فيه بأصل بغير الكتابة او ما يقوم مقامها من يمين او اقرار . الكتابة شرط لاثبات التنازل لا صحته . جواز اثبات التنازل الضمني بكافة الوسائل القضاء باستلزام الكتابة واغفال دفاع الطاعة بحصول تنازل ضمني . قصور .

(الطعن ١٠١٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٢)

دعوى الاخلاء للتنازل عن الايجار دون اذن هي دعوى بفسخ عقد الايجار وجوب اختصاص المستأجر الاصلى او ورثته فيها . علة ذلك .

(الطعن ١٦٧٤ / ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)

(الطعن ١٦٧٤ / ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢٧)

(نقض ١٩٧٧/٦/١ السنة ٢٨ ج ١ ص ١٣٤٠)

ايجار . ايجار الاماكن . ترك المستأجر للعين المؤجرة .

عقد الايجار من الباطن وروده على حق المستأجر في الانتفاع بالعين المؤجرة مؤداه انقضاؤه بانقضاء العقد الاصلى . بقاء المستأجر من الباطن بعد انقضاء العقد الاصلى اثره اعتباره غاصبا .

(الطعن رقم ٢٨٥ / ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٩)

ايجار . ايجار الاماكن . ترك المستأجر للعين المؤجرة .

تعبير المستأجر عن ارادته في التخلي عن العين المؤجرة جواز ان يكون صريحا او ضمنيا لا تثريب على المستأجر ان هو لم ينتفع بالعين المؤجرة فعلا مادام قائما بالتزاماته .

(الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢)

استخلاص ترك المستأجر للعين المؤجرة وتخليه عنها من وسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقدير شرطه ان تبين المحكمة في اسباب سائغة سبيلها الى ما خلصت اليه .

(الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢)

(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٧)

حق المؤجر في طلب اخلاء المستأجر من المكان المؤجر نشوئه بمجرد تخلي المستأجر عنه للغير جزئيا او كليا مستمرا او مؤقتا بمقابل او بدونه . زوال المخالفة بعد وقوعها لا اثر له في حق المؤجر طلب الاخلاء .

(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)

مستأجر المكان لمزاولة مهنة المحاماة له ولورثته الحق في التنازل عنه لمن يزاول مهنة حرة او حرفة غير مقلقة للراحة او ضارة بالصحة م ٥٥ ق ١٧ / ١٩٨٣ سريان هذا التنازل في حق المؤجر ولو لم يأذن به .

قضاء النقض المدني

(الطعن ١٧٦٢ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)

- ١١٤ -

قبض الاجرة مباشرة من المستأجر من الباطن او التنازل اليه او اصدار ايصالات بإسم ايهما دون تحفظ اعتباره موافقة على التنازل تقوم مقام الاذن الكتابي الصريح .

(الطعن ١٢٤٢ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣)

- ١١٥ -

تنازل المستأجر للعين الطبية عن اجزاء منها لمزاولة مهنة الطب فيها اقامة دعوى بالاخلاء في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وصدور القانون ٤٩ / ١٩٧٧ اثناء نظرها اثره عدم جواز الحكم بالاخلاء اعمالا لحكم المادة ٤٠ من القانون الاخير .

(الطعن ١٩٥ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩٨٤/٦/٦)

- ١١٦ -

مستأجر المكان لمزاولة مهنة او حرفه حقه في تأجير جزء منها لم يزاو له مهنة أو حرفه ولو كانت مغايرة م ٤٠ في ٤٩ / ١٩٧٧ قاعدة موضوعية وجوب اعمالها على الدعاوى المنظورة وقت العمل بها .

(الطعن ١٩٥ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩٨٤/٦/٦)

- ١١٧ -

دعوى الاخلاء للتأجير من الباطن وجوب اختصام المؤجر للمستأجر الاصلى والمستأجر من الباطن تخلف ذلك اثره عدم قبول الدعوى . اختصام المؤجر للمستأجر من الباطن بعد وفاة المستأجر الاصلى صحيح . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)

- ١١٨ -

صدور القانون ٥١ لسنة ١٩٨١ مجيزا في مانته الخامسة لمستأجر المنشأة الطبية التنازل عنها لطبيب مرخص بمزاولة مهنة الطب ولو اعترض المؤجر . اثره اعتبار الطعن على الحكم القاضى برفض طلب

الاخلاء غير منتج . علة ذلك بقاء العقد قائما ومستمر لصالح المتنازل له اعمالا للاثر المقضى لتعلقه بالنظام العام .

(الطعن ١١٠٩ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/٦/٢٧)

- ١١٩ -

مستأجر المنشأة الطبية حقه في التنازل عنها لطبيب مرخص له بمزاولة مهنة الطب ولو بغير اذن كتابي من المؤجر م ٥ في ٥١ / ١٩٨١ عدم صلاحية سبب الاخلاء .

(الطعن ١١٠٩ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/٦/٢٧)

- ١٢٠ -

المهجرون وإزالة آثار العدوان

ايجار . ايجار الاماكن . محكمة الموضوع . قانون . ازالة آثار العدوان

تقدير صفة التهجير او نفيها عن المتنازل اليه في ٧٦ / ٧٩ المعدل بعد ٤٨ / ١٩٧٠ استقلال محكمة الموضوع بتقديره متى كان اسخلاصها سائغا له اصل ثابت بالاوراق .

(الطعن رقم ٣٨٥ / ١ في جلسة ١٩٨٤/١/٢٥)

- ١٢١ -

الحماية التي اسبغها المشرع على المهجرين في ٧٦ / ٧٩ المعدل مؤداها الحيلولة بين المؤجر واستعمال حقه في طلب الاخلاء للتنازل عن الايجار . اصدار المؤجر ايصالات قيمة الاجرة بأسم المهجر ليس من شأنه انشاء علاقة ايجارية مباشرة علة ذلك .

(الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٥١ في جلسة ١٩٨٤/١/٢٥)

- ١٢٢ -

ازالة آثار العدوان . تحقيقها فعلا وواقعا بعودة المهجر الى موطنه الاصلى الذي هجر منه واستقر فيه ومباشرة لعمله على نحو معتاد . اثره زوال الحماية عنه وعودة الحق للمؤجر في طلب اخلاء المهجر تحقيقا بقانون ايجار الاماكن .

(الطعن رقم ٣٨٥ / ٥١ في جلسة ١٩٨٤/١/٢٥)

(الطعن رقم ٤١ / ٥٣ في جلسة ١٩٨٤/٤/١١)

(الطعن رقم ١١٤٨ / ٥٣ في جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)

(الطعن رقم ١٠٤٤ / ٥٣ في جلسة ١٩٨٤/٤/١٥)

اسباع الصفة التجارية على العمل شرطه .
المضاربة على انتاج الات وعمل آخرين استقلال
المواهب الشخصية والخبرات العملية والمهارات
الفنية لصاحب العمل . لا يعد كذلك .

(الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٠)

الاستثناء المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ .
قاصر على ما ينطبق عليه وصف المصنع او المتجر
عدم جواز التوسع فيه او القياس عليه . القضاء
بشمول لكل مكان يباشر فيه المستأجر حرفة او مهنة
تدر عليه ربحا . خطأ في القانون .

(الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٠)

ايجار . ايجار الاماكن . محكمة الموضوع

الضرورة الملجئة لبيع المتجر مادة ٢٩٤ / ٢
مدنى . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصها دون
تعقيب . شرطه ان يكون استخلاصها سائغا . مثال
لفساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/١٢)

(نقض ١٩٧٨/٢/٢٢ السنة ٢٩ ص ٥٥٨)

(نقض ١٩٧٧/٤/٢٧ السنة ٢٨ ص ١٠٧٥)

(نقض ١٩٧٦/١١/١٠ السنة ٢٧ ص ١٥٦٣)

ايجار . بيع . بيع بالجدك . ضمان المشتري .
محكمة الموضوع

الضمان الكافى الذى اوجبت المادة ٥٩٤ مدنى ان
يقدمه مشتري الجدك . خضوعه لتقدير المحكمة بما
تراه محققا لغاية المشرع لا محل لاعمال حكم المادة
٢٥ من القانون ٤٩ / ٧٧ بشأن تحديد مبلغ التأمين
الذى يدفعه المستأجر . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٦٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)

بيع المتجر م ٥٩٤ مؤداه حلول مشتري الجدك
محل المستأجر الاصلى فيما له من حقوق . وما عليه
من التزامات ناشئة عن عقد الايجار . انتقال عقد

حق المؤجر فى الحصول على مسكن يستقر فيه
عند التهجير ق ٧٦ / ٦٩ المعدل . ثبوت سبق
استئجار المهجر لمسكن استقر فيه اثره سقوط هذا
الحق عنه .

(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٥٢ جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)

تواجد المهجر بمكان على سبيل الايواء او
الاستضافة غير مانع من استئجاره من الباطن مكانا
يقيم فيه .

(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٥٢ جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)

التأجير من الباطن او التنازل عن الايجار طبقا
للقانون ٧٦ / ٧٩ المعدل استثناء من القواعد العامة
قصر نطاقه على المهجر والمكان الذى هجر اليه .
انتقله من مكان لآخر . اثر زوال هذه الصفة عنه .
علة ذلك .

(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)

مجرد مضي فترة زمنية من تهجير الطاعن
وحتى شغله عين النزاع ليس دليلا على استقراره فى
مكان آخر وزوال صفة المهجر عنه . اقامة الحكم
قضاؤه بالاخلاء ودون التحقق من استقرار الطاعن
بمسكن آخر عقب التهجير خطأ فى القانون وفساد
فى الاستدلال .

(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٥٢ جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)

بيع الجدك

ايجار . ايجار الاماكن . بيع . بيع بالجدك

بيع المتجر او المصنع . جواز استثناء من
الاصل المقرر بحظر التنازل عن الايجار . شرطه
ثبوت الصفة التجارية للنشاط الذى يزاول فيه وقت
البيع .

(الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٠)

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)

قضاء النقض المدني

من مسائل الواقع . استقلال قاضي الموضوع به .
شرط ان يكون سائغا .

(الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢١)

- ١٣٧ -

ايجار . ايجار الاماكن . الاخلاء لاساءة
الاستعمال . دعوى اثبات حالة

الحكم بالاخلاء لاساءة الاستعمال بإحدى الطرق
المنصوص عليها في المادة ١٨ / ٥ من القانون ١٣٦
لسنة ١٩٨١ شرطه صدور حكم قضائي نهائي قاطع
في ثبوت اساءة الاستعمال . الحكم الصادر في
دعوى اثبات حالة لا يعد كذلك . علة ذلك .

(طعن رقم ٢٥٨١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٥)

- ١٣٨ -

التغيير في استعمال العين . سريان القانون من
حيث الزمان

الاخلاء في حالتى مخالفة شروط ايجار
المعقولة ومخالفة الغرض في الاستعمال رهين
بتوافر الضرر م ٣١ / - ق ٤٩ / ٧٧ واعتباره من
الاحكام المتعلقة بالنظام العام . اثره عدم اعمال
الشرط الصريح الفاسخ .

(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٣)

- ١٣٩ -

النعي بأن ضررا قد لحق بالطاعنة من تغيير وجه
استعمال العين المؤجرة سبب جديد عدم جواز اثارته
لاول مرة امام محكمة النقض ..

(الطعن ٣٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦)

(الطعن ١٦٠٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)

- ١٤٠ -

احتجاز اكثر من مسكن

حظر احتجاز الشخص مالكا او مستأجرا اكثر
من مسكن دون مقتضى في البلد الواحد م ٨ / ق
٤٩ / ١٩٧٧ المقابلة للمادة ١٥ / ١ ق ٥٢ / ١٩٦٩
مخالفة الحظر اثره للمؤجر ولو لم يكن طالب سكنى
ولكل صاحب مصلحة حق اخلاء المستأجر : علة
ذلك .

(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٨)

الايجار الى المشتري محملا بما قد يشوبه من اسباب
الفسخ او البطلان .

(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)

(نقض ١٩٧٩/٢/٢١ لسنة ٣٠ ع ١ ص ٥٨٢)

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣)

- ١٣٣ -

ايجار . ايجار الاماكن . بيع . بيع بالجدك . دفاع
جوهري

بيع المصنع او المتجر استثناء من الاصل المقرر
بحظر التنازل عن الايجار علة ذلك عقد بيع الجدك
انعقاده بمجرد الايجاب والقبول . الكتابة ليست شرط
لانعقاد العقد واثباته . لزومها فقط لا امتياز البائع .
مؤدى ذلك . جواز اثباته بكافة طرق الاثبات .

(الطعن ١٠١٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٢)

- ١٣٤ -

المتجر في نص المادة ٥٩٤ / ٢ مدنى . ماهيته
مقومات مادية كالات المصنع والاساس التجارى
والسلع ومقومات معنوية كحق الاتصال بالعملاء
والسمعة التجارية والحق فى الاجارة .

(الطعن ٥٨٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)

- ١٣٥ -

اساءة استعمال العين

ايجار . ايجار الاماكن . طلب الاخلاء لاساءة
استعمال العين

اخلاء المستأجر من العين المؤجرة لاحداثه
تغييرا ماديا بها . شرطه ان يلحق ضرر بالمؤجر .
تمسك المؤجر بالنص المانع من التغيير الوارد بالعقد
رغم انتفاء الضرر اساءة لا استعمال الحق .

(الطعن ١٤٠٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢١)

- ١٣٦ -

ايجار . ايجار الاماكن . محكمة الموضوع . اثبات
الضرر

مسائل الواقع . استخلاص ثبوت الضرر او نفيه

- ١٤١ -

حالات الاخلاء في المادة ٣١ / ق ٤٩ / ١٩٧٧
قصر طلب الاخلاء فيها على المؤجر وحده مخالفة
حظر احتجاز اكثر من مسكن واحد في البلد الواحد
عدم اقتضاء حق طلب الاخلاء على المؤجر وحده
ولأى صاحب مصلحة قانونية .

(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٨)

- ١٤٢ -

حظر احتجاز الشخص مالكا او مستأجر لأكثر
من مسكن في البلد الواحد م / ق ٤٩ / ١٩٧٧ قصره
على الشخص بذاته دون غيره عدم امتداده لأى من
أفراد أسرته علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٩٠ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦)

- ١٤٣ -

مجرد التواجد او الإقامة في مسكن ما . عدم
اعتبار المتواجد او المقيم محتجزا لأكثر من مسكن
بالمعنى الذى قصده للقانون .

(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦)

- ١٤٤ -

حظر احتجاز الشخص مالكا لو مستأجر لأكثر
من مسكن في البلد الواحد م ٨ ق ٤٩ / ١٩٧٧ و
م ٥ ق ٥٢ / ٦٩ شرطه مجرد الإقامة في مكان ما .
لا يتوافر به الاحتجاز المحظور قانونا . تقدير ذلك
من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها
سائغا وله اصل ثابت في الاوراق . للنص عليه جدل
موضوعى غير جائز امام محكمة النقض .

(الطعن ١٣٦٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١٦)

(الطعن ٥٩٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦)

(الطعن ٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٧ لم تنشر)

- ١٤٥ -

حظر احتجاز الشخص مالكا او مستأجرا لكثير
من مسكن دون مقتضى في البلد الواحد م ٨ ق
٤٩ / ٧٧ المقابلة للمادة ٥ ق ٥٢ لسنة ٦٩ . مخالفة
الحظر . اثره . نشوء حق لمؤجر ولو لم يكن طالب
سكنى ولكل صاحب مصلحة الحق في اخلاء
المستأجر الذى يبطل عقده .

(الطعن رقم ١٦٩٥ / ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

(الطعن رقم ١٥٧٤ / ٥٠ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)
(الطعن رقم ١٢١٣ و ١٣٩٤ / ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٤)

- ١٤٦ -

احتجاز الطاعن لاكثر من مسكن تحقق المخالفة
بمجرد الاحتجاز دون مقتضى لها اثر لانتواء
الطاعن اتخاذ شقة النزاع مكتبا للمحاسبة ام لم يزول
المهنة فيه بالفعل . علة ذلك .

(الطعن ١٨٤٩ / ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)

- ١٤٧ -

توافر مقتضى الاحتجاز . مناطه استعمال مكافئ
او اكثر للسكن . اقرار الطاعن بأى سكن له ولعائلته
في عين النزاع . مؤداه اعتبار التحدى بتوافر
المقتضى غير مؤثر . التفات المحكمة عنه قصور .
علة ذلك .

(الطعن ١٨٤٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)

- ١٤٨ -

الحظر الوارد في المادة ٨ ق ٤٩ / ١٩٧٧ بعدم
احتجاز الشخص الواحد لكثير من مسكن في المدينة
الواحدة . عدم سريانه على الامكن التى يؤجرها
المالك لحسابه مفروشة عملا بالرخصة المنصوص
عليها في م ٢٩ ق ٤٩ / ٧٧ .

(الطعن ٨٨ / ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)

- ١٤٩ -

أقامة الحكم قضاءه بإخلاء الطاعنة على سند من
تملك شقتين تؤجرهما مفروشتين بالمخالفة لما ورد
بصدر المادة ٢٩ ق ٤٩ / ٧٧ والمادة ٨ من ذات
القانون دون بحث دفاع الطاعنة الذى تمسك به امام
محكمة الموضوع من انها تؤجر الشقتين للاجانب
خطأ وقصور . علة ذلك .

(الطعن رقم ٨٨ / ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)

- ١٥٠ -

التأجير المفروشى

ايجار . ايجار الاماكن . اعمال تجارية . التأجير
المفروش . ضرائب

تأجير الاماكن المفروشة . لا يعد بطبيعته عملا
تجاريا ولو كان المستأجر تاجر . اعتباره كذلك .

اعتبار المكان المؤجر مفروشا . شرطه ان تكون المنقولات كافية للغرض الذي قصده المتعاقدان من استعمال المكان مفروشا . لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش او صوريته .

(الطعن ١٠٨٦ / ٥٣ في جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)

حق التأجير المفروش . قصره على المصريين فقط م ٤٠ ق ٤٩ / ٧٧ المستأجر الاجنبي ليس له حق تأجير العين المؤجرة مفروشة ولو بموافقة المالك . علة ذلك .

(الطعن ١٣٤٩ و ١٣٦٣ / ٥٢ جلسة ١٩٨٤/٤/١١)

منع الاجنبي مالكا او مستأجرا من التأجير المفروش قاعدة متعلقة بالنظام العام . علة ذلك .

(الطعن ١٣٤٩ و ١٣٦٣ / ٥٢ جلسة ١٩٨٤/٤/١١)

اقامة دعوى الاخلاء للمكان المفروش في ظل الامر العسكري ٤ / ١٩٧٦ . صدور القانون ٤٩ / ١٩٧٧ وجوب اعمال المادة ٤٦ منه واستفادته من الامتداد القانوني لعقد الايجار المفروش . علة ذلك .

(الطعن ٥١٤ / ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/٥/٩)

ميزة التأجير المفروش التي يلزم بها المستأجر ليس من شأنه الحيلولة بين المستأجر والاقامة في العين المؤجرة .

(الطعن ٣٨٨ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)

طلب انتهاء العلاقة الايجارية باعتبارها عن عين مفروشة وطلب تحديد الاجرة على سند من وضعها مفروشة تحايلا على القانون وجهان لخصومة واحدة . القضاء بإنهاء العلاقة الايجارية وندب خبير لتحقيق الوجه الآخر . قضاء غير منه للخصوم عدم جواز الطعن فيه استقلا . المقصود بالخصومة .

(الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)

تأجير المالك مسكنه لسفره للخارج وعودته الى

قضاء النقص المدني

شرطه ان يكون التأجير بقصد الربح .

(الطعن ١٣٩١ / ٤٨ في جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)

تأجير اكثر من وحدة سكنية مفروشة . اعتباره عملا تجاريا ق ٥٢ / ٦٩ استثناء الهدف منه اخضاع التأجير المفروش للضريبة على الارباح التجارية .

(الطعن ١٣٩١ / ٤٨ في جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)

ايجار . ايجار الاماكن . التأجير المفروش . قانون . سريان القانون

المادة الثالثة من الامر العسكري ٤ / ٧٦ بإجازة استئجار المفروش خاليا متى توافرت شروطه . اعتباره غير واجب التطبيق علة ذلك . صدور الامر العسكري ٥ / ٧٦ بإلغاء المواعيد المنصوص عليها في المادة المشار اليها من قبل ان يصبح حكمها نافذا بانتهاء المهلة المنصوص عليها في تلك المادة .

(الطعن ١٣٤١ / ٤٨ في جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

الاماكن المؤجرة مفروشة . استثناء من حكم المادة ٢٣ / ق ٥٢ / ٦٦ بشأن اسباب الاخلاء . المقصود بذلك عدم خضوعها للامتداد القانوني . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٣٤١ / ٤٨ في جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

المستأجر لمكان مفروش . حقه في الاستفادة من الامتداد القانوني لعقد ايجار شرطه م ٤٦ ق ٤٨ / ٧٧ اقامة الحكم المطعون فيه قضاؤه بالاخلاء تأسيسا على انه لا محل لاعمال هاتين المادتين بعد صدور القانون ١٣٦ / ٨١ خطأ في القانون علة ذلك .

(الطعن رقم ١٤٣٧ / ٥٣ في جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

(الطعن رقم ٨٤٨ / ٤٨ في جلسة ١٩٨٣/٤/٢٧)

(الطعن رقم ١٠٧ / ٤٨ في جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ لم تنشر)

مصر في ظل القانون ٥٢ / ١٩٦٩ اثره عدم انطباق
المادة ٣٩ ق ٤٩ / ١٩٧٧ عليها . علة ذلك .
(الطعن ٥٨١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)

- ١٦١ -

عقد الايجار المفروش . عدم سرعان احكام تحديد
الاجرة الامتداد القانوني عليه خضوعه للقانون
المدنى . انتهائها بانتهاء مدته مالم يشترط التنبيه
وجوب حصول التنبيه من احد المتعاقدين او من
صاحب الحق فيه وفقا للاتفاق فى الميعاد المحدد .
(الطعن ١٠٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٣)

- ١٦٢ -

التجديد الضمنى لعقد الايجار المفروش اعتباره
ايجارا جديدا بنفس شروط العقد الاصلى عدا المدة
عدم اعتباره امتدادا للعقد الاصلى . انتقال ملكية
العين لغير المالك . اثره . نفاذ عقد الايجار فى
حقه . علة ذلك .

(الطعن ١٠٣٠ / ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٣)

- ١٦٣ -

اعتبار المكان المؤجر مفروشا . وجوب شموله
فوق المكان ذاته مفروشات او منقولات معينة ذات
قيمة تغلب منفعتها على منفعة العين خالية . تخلف
ذلك اثره . اعتبار المكان خاليا يسرى عليه احكام
قانون الايجار .

(الطعن ٢٥٥٠ / ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٧)

- ١٦٤ -

الاماكن المؤجرة مفروشة . عدم خضوع اجرتها
للتحديد القانونى . شرطه الا يكون القصد منها
التحايل على احكام الاجرة القانونية . استقلال
محكمة الموضوع بتقدير الفرش او صوريته .

(الطعن ٢٨١ / ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٧)

- ١٦٥ -

سريان القانون ومدى تعلقه بالنظام العام

تطبيق القانون من حيث الزمان

القانون رقم ٤٩ / ٧٧ سريان الموضوعية الامرة

بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة وقت نفاذه
قبله علة ذلك . تعلقها بالنظام العام بشأن الحكم بفوائد
الاجرة فى ظل القانون .

(الطعن ١٦٥٣ / ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨)

- ١٦٦ -

القواعد الاجرائية . خضوعها للقانون المقامة
الدعوى فى ظل م ٨٥ ق ٤٩ / ٧٧ . عدم انصراف
هذا النص الى الاحكام الموضوعية للقانون
المذكور .

(الطعن ١٦٥٣ / ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨)

- ١٦٧ -

الاحكام الصادرة فى الطعن فى قرارات لجان
الاجرة . خضوعها من حيث جواز الطعن او تحديد
الجهة التى تنظره للقانون الذى اقيمت فى ظل م ١٥
ق ٤٩ / ٧٧ القواعد الاجرائية التى تضمنها القانون
المذكور . سريانها على الدعاوى التى اقيمت بعد
نفاذه . علة ذلك .

(الطعن ٢٣٦ / ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨)

- ١٦٨ -

القانون . سريانه بأثر فوري على المراكز
القانونية التى تتكون بعد نفاذ المراكز القانونية
الاتفاقية . خضوعها للقانون القديم الذى تم العقد فى
ظل م لم يتضمن القانون الجديد قواعد امرة .
القواعد الامرة سريانها بأثر فوري على تلك المراكز
وما لم يكن قد اكتمل نشوؤه من عناصرها .

(الطعن ٥٩٧ و ٨٧٦ و ٨٨٤ لسنة ٥٢ ق جلسة
١٩٨٣/١١/٢٨)

- ١٦٩ -

دعوى المؤجر فى ظل القانون ٥٢ / ٦٩ بإخلاء
المستأجر لتنازله للغير عن جزء من العين المؤجرة
الى من يمارس فيها حرفة التجارة . صدور القانون
٤٩ / ٧٧ الذى يبيح هذا التنازل بشروط معينة اثناء
نظر الاستئناف . وجوب تطبيق احكامه على واقعة
الدعوى .

(الطعن ٥٩٧ و ٨٧٦ و ٨٨٤ لسنة ٥٢ ق جلسة
١٩٨٣/١١/٢٨)

قضاء النقض المدني

ق ٥١ / ١٩٨١ .

(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢)
(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)
(الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)

- ١٧٥ -

خضوع العقد كأصل للقانون الذي أبرم في ظله
الاستثناء صدور قانون جديد يتضمن احكاما تتعلق
بالنظام العام . وجوب اعمالها على العقود السارية
وقت العمل به بأثر فوري .

(الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)
(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٧)
(النقض ١٩٨٠/٤/١٢ السنة ٣١ ج ١ ص ١١٠٢)
(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٧)

- ١٧٦ -

آثار العقد خضوعها كأصل لاحكام القانون الذي
أبرم في ظله الاستثناء سريان احكام القانون الجديد
عليها متى كان متعلقا بالنظام العام وطالما بقيت هذه
العقود سارية وقت العمل بالقانون الجديد .

(الطعن رقم ٥٨١ / ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١)

- ١٧٧ -

حق الاضافة أو التعلية

ايجار . ايجار الاماكن . مساكن شعبية . قانون .
نظام عام

حظر اجراء تعديل او اضافة بالمساكن الشعبية
بغير ترخيص من الجهة المنشئة له او المشرفة عليه
متعلقة بالنظام العام . للمحكمة ان تقضى به من تلقاء
نفسها . عدم تيقن المحكمة من صدور موافقة الجهة
المنشئة للسكن الشعبي بإضافة غرفة الى عين
النزاع . قصور .

(الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

- ١٧٨ -

حق المالك في زيادة الوحدات السكنية في العقار
المؤجر بالاضافة أو التعلية م ٣٢ / ١ ق ٤٩ / ٧٧
المقابلة للمادة ٢٤ ق ٥٢ / ٦٩ استثناء من حكم
المادة ٥٧١ / ١ مدني ، م ٢٨ ق ٤٩ / ٧٧ المقابلة
للمادة ٢٠٠ ق ٥٢ / ٦٩ . قيام هذا الحق للمالك رغم
حظره في العقد شرطه . عدم اساءة استعماله وعدم

- ١٧٠ -

المراكز القانونية التي نشأت في ظل القانون
القديم خضوعها له في آثارها وانقضائها القواعد
الامرة في القانون الجديد . وجوب اعمالها بأثر
فوري على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز من
حيث آثارها وانقضائها .

(الطعن ٥١٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٩)
(الطعن ١٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦)
(الطعن ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
(الطعن ٢٠٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)
(الطعن ٢٩٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠ لم تنشر)
(نقض ١٩٧٩/٥/٥ السنة ٣٠ ق ٢٤ - ص ٢٨٠)
(نقض ١٩٨٤/١/١٦ السنة ٤٨ ق الطعن ١٣٦٧)
(الطعن ١٧٦٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

- ١٧١ -

اقامة الدعوى في ظل الامر العسكري ٤ / ٧٦
نفاذ القانون ٤٩ / ٧٧ ابان نظرها امام المحكمة
وجوب اعمال المادة ٤٠ منه علة ذلك .

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦)
(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١١)

- ١٧٢ -

القواعد الامرة في القانون الجديد سريانها بأثر
فوري على المراكز القانونية وقف العمل به ولو
كانت ناشئة قبله .

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦)
(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٢٥)

- ١٧٣ -

احكام القانون المدني وجوب تطبيقها على عقود
الايجار المبرمة في ظلها كأصل الاستثناء . الاحكام
الصادره بشأنها تشريعات خاصة سريانها بأثر فوري
دون توسع في تفسيرها .

(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

- ١٧٤ -

تعلق النص القانوني بالنظام العام . اثره انطباق
حكمه بأثر فوري مثال بشأن التنازل عن منشأة طبية

مجاوزه القدر اللازم للبناء .

(الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥١ في جلسة ١٩٨٤/٤/٩)
(نقض ١٩٧٨/١١/١ لسنة ٢٩ في جـ ٢ ص ١٦٦١)

- ١٧٩ -

زيادة الوحدات السكنية . استعمال الحق

حق المالك في الاضافة او التعلية . قصره على ما يخرج عن جوهر ما انصب عليه العقد حيز الفضاء الواقع امام العين المؤجرة . حق المالك في البناء عليه لا يحده الا القيود القانونية .

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)

- ١٨٠ -

تمليك المساكن

ايجار . ايجار الاماكن . تمليك . تمليك المساكن المتوسطة

تمليك المساكن الاقتصادية شرطه م ٣٢ ق ٤٩ / ٧٧ وقرار رئيس مجلس الوزراء ١١ / ٧٨ . عدم سريانه على المساكن التي تقل اجرتها عن جنيه واحد للغرفة بالنسبة للاسكان الاقتصادي وجنيه ونصف للغرفة من الاسكان المتوسط .

(الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٤/١/١٩)

- ١٨١ -

الطعن في الأحكام

المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة

الاحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بتشكيلها طبقا للمادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . الطعن عليها بطريق الاستئناف . خضوعه للقواعد العامة دون المادة ٢٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قصر نطاق المادة الاخيرة على حالات الطعن في قرارات لجان تحديد الاجرة .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٣/١١/٢١)

(والطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٤/٤/١١)

- ١٨٢ -

الاحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية طبقا للمادة ١٨ ق ٤٩ / ١٩٧٧ في الطعون على قرارات

لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . الطعن فيه بطريق الاستئناف . خضوعه للقواعد العامة . دون المادة ٢٠ من ذات القانون قصر نطاق المادة الاخيرة على الاحكام الصادرة في الطعون على قرارات لجان تقدير الاجرة .

(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨)

(والطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٣/٦/١٥)

(والطعن رقم ١٥٤١ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٣/٦/٩)

(والطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٢/١/١٨)

(والطعن رقم ٩٣ لسنة ٥١ في جلسة ١٩٨٢/٥/٢٧)

(والطعن رقم ٣٣٤٤ لسنة ٥١ في جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦)

(والطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥١ في جلسة ١٩٨٢/٢/٢٥)

(والطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)

(والطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

(والطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

(والطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)

- ١٨٣ -

ايجار . ايجار الاماكن . حكم . الطعن فيه

الاحكام الصادرة في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ خضوعها من حيث جواز الطعن فيها للقواعد العامة في قانون المرافعات

(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٤/١/١٢)

(والنقض ١٩٧٨/١١/٢٩ لسنة ٢٩ جـ ٢ ص ١٨١١)

- ١٨٤ -

ايجار . تراحم . عقود الايجار . حراسة

النزاع عند تراحم عقدي ايجار صادرين من الحراسة لصاحب المصلحة اللجوء الى القضاء للفصل فيه . عدم التقيد بالمواعيد المنصوص عليها في م ٢٠ ق ٣٤ / ١٩٧١ علة ذلك .

(الطعن رقم ١٠٥١ / ٥٣ في جلسة ١٩٨٤/١/٢٥)

- ١٨٥ -

الطعن في قرارات مجلس المراجعة . م ٥ / ٦ ق ٤٦ لسنة ٤٦ لسنة ١٩٦٢ نطاقه . صدور حكم المحكمة العليا بعدم دستورية المادة ٥ / ٦ المشار اليها . اثره . افتتاح طريق الطعن في قرارات مجلس المراجعة بالنسبة للوقائع السابقة على صدوره باجراءات الطعن ومواعيده . خضوعها لقانون مجلس الدولة علة ذلك .

قضاء النقض المدني

(الطعن رقم ١٥٨٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٥)

- ١٨٦ -

نفاذ القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وإيراده أحكاما للطعن في قرارات لجان تقدير الأجرة وأحلال المحكمة الابتدائية على مجلس المراجعة أثره . الطعن في قرارات مجلس المراجعة المنظور أمام المحكمة الابتدائية بقاء خضوعها من حيث إجراءات ومواعيد الطعن لقانون مجلس الدولة . علة ذلك . (الطعن رقم ١٥٨٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٥)

- ١٨٧ -

إيجار . استئناف . ميعاد الاستئناف . الطعن في قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط

استئناف الأحكام في الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط . ميعاده . أربعون يوما ٢٢٧ / ١ مرافعات قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط حق الطاعن في الاستئناف لتجاوزه ميعاد الثلاثين يوما للمادة ٢٠ ق ٤٩ / ١٩٧٧ خطأ في القانون .

(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

- ١٨٨ -

الطعن في قرار لجنة تقدير الإجراءات المتضمن تحديد أجرة وحدات مبنى النزاع المملوك للطاعنين جميعا . موضوع غير قابل للتجزئة . عدم قبول الطعن بالنسبة لبعض الطاعنين . أثره . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن م ٢/٨ مرافعات . (الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

- ١٨٩ -

تمثيل جهة الإدارة في الطعن على قراراتها الصادرة في شأن المنشآت الآيلة للسقوط واجب بقوة القانون لاعتبارات المصلحة العامة . مؤداه . عدم جواز قبول ترك الخصومة بالنسبة لممثليها . القضاء

بقبول خطأ في القانون .

(الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١١)
(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
(الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٧)

- ١٩٠ -

إيجار . إيجار الأماكن . إجراءات المطالبة بزيادة الأجرة للترميم والصيانة

معاينة وفحص المباني والمنشآت الآيلة لترميمها وصيانتها . منوط بالجهة الإدارية المنصوص عليها في المواد من ٥٥ - ٦١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اختصاص اللجان المنصوص عليها في القانون المشار إليه : الطعن في القرارات أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار م ١٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٨٠ من أبريل ١٩٨٤)

- ١٩١ -

وجوب اخطار المالك للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بموعد البدء في تنفيذ أعمال الترميم والصيانة قبل الشروع فيه . علة ذلك . قيام الجهة الإدارية بمتابعة التنفيذ وتقدير التكاليف م ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٩ / ١٩٧٧ .

(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)

- ١٩٢ -

الطعن في قرارات مجلس المراجعة م ٥ / ٦ ق ٤٦ / ١٩٦٢ . نطاق صدور حكم المحكمة العليا لعدم دستورية المادة المشار إليها . أثره . انفتاح طريق الطعن في قرارات مجلس المراجعة بالنسبة للوقائع السابقة على صدوره بإجراءات الطعن ومواعيده خضوعها لقانون مجلس الدولة . علة ذلك .

(الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)

- ١٩٣ -

نفاذ القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وإيراده أحكاما إجرائية للطعن في قرارات لجان تقدير الأجرة

واحلل المحكمة الابتدائية . بقاء خضوعها من حيث اجراءات ومواعيد الطعن لقانون مجلس الدولة . علة ذلك .

(الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)

- ١٩٤ -

قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ميعاد الطعن فيها سريانه من تاريخ اعلانها . لا يغنى عن ذلك العلم المؤكد بصورها بأية طريقة اخرى .

(الطعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١١)

- ١٩٥ -

القرار الادارى . ما هيته . القرار الصادر باستعجال تنفيذ قرار ترميم حقيقة صدوره . عدم اعتباره قرار جديد منشئ لآثر قانونى . مؤداه عدم جواز الطعن فيه .

(الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٧)

- ١٩٦ -

إنهاء الإيجار

التنبيه بالاخلاء الصادر من احد طرفى عقد الإيجار فى الميعاد القانونى . اثره . انحلال الرابطة العقدية م ٥٦٣ مدنى .

(الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

- ١٩٧ -

إيجار الأراضي الزراعية

انقضاء عقد المزارعة وتحويله الى ايجار نقدى دون فاصل زمنى اراد المستأجر تسليمه الاطيان للمؤجر تبعا لانقضاء المزارعة مؤداه اعتباره تسليما حكما . لا يعيب الحكم وصفه بالصورية .

(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٥٠ ق ١٩٨٤/٢/٨)

- ١٩٨ -

انتهاء الحكم فى اسبابه الى تكثيف العقد بأنه عقد

إيجار ارض زراعية يمتد بقوة القانون او بالاتفاق وليس بيع ثمار الفضاء يرفض دعوى الطرق تأييد على ذلك . القضاء فى دعوى تالية من ذات الخصوم بطرد المستأجر تأسيسا على ان ما تضمنه الحكم السابق فى اسبابه من القول بامتداد العقد قانونا او اتفاقا لا يحوز الحجية لانه لم يكن لازما للفصل فى الدعوى . خطأ فى القانون .

(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)

- ١٩٩ -

المنازعات المتعلقة بالاراضى الزراعية . اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها استئناف الاحكام الصادرة منها امام المحكمة الابتدائية . ق ٦٧ لسنة ١٩٧٥ مؤداه اعتبار الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية انتهائى غير جائز استئنافه .

(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٧)
(والطعن رقم ١٤٩٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣)
(والطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/١/١٢)

- ٢٠٠ -

عقد الحكر

عقد الحكر . مقتضاه . للمحتكر اقامة ما يشاء من المباني على الاراضى المحكرة وله حق القرار ببناؤه وحق ملكيته حتى نهاية مدة الحكر . انتقال هذا الحق الى ورثته حيازة المحكر للارض المحكرة ما هيته حيازة عرضية لا تكسبه الملكية .

(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)

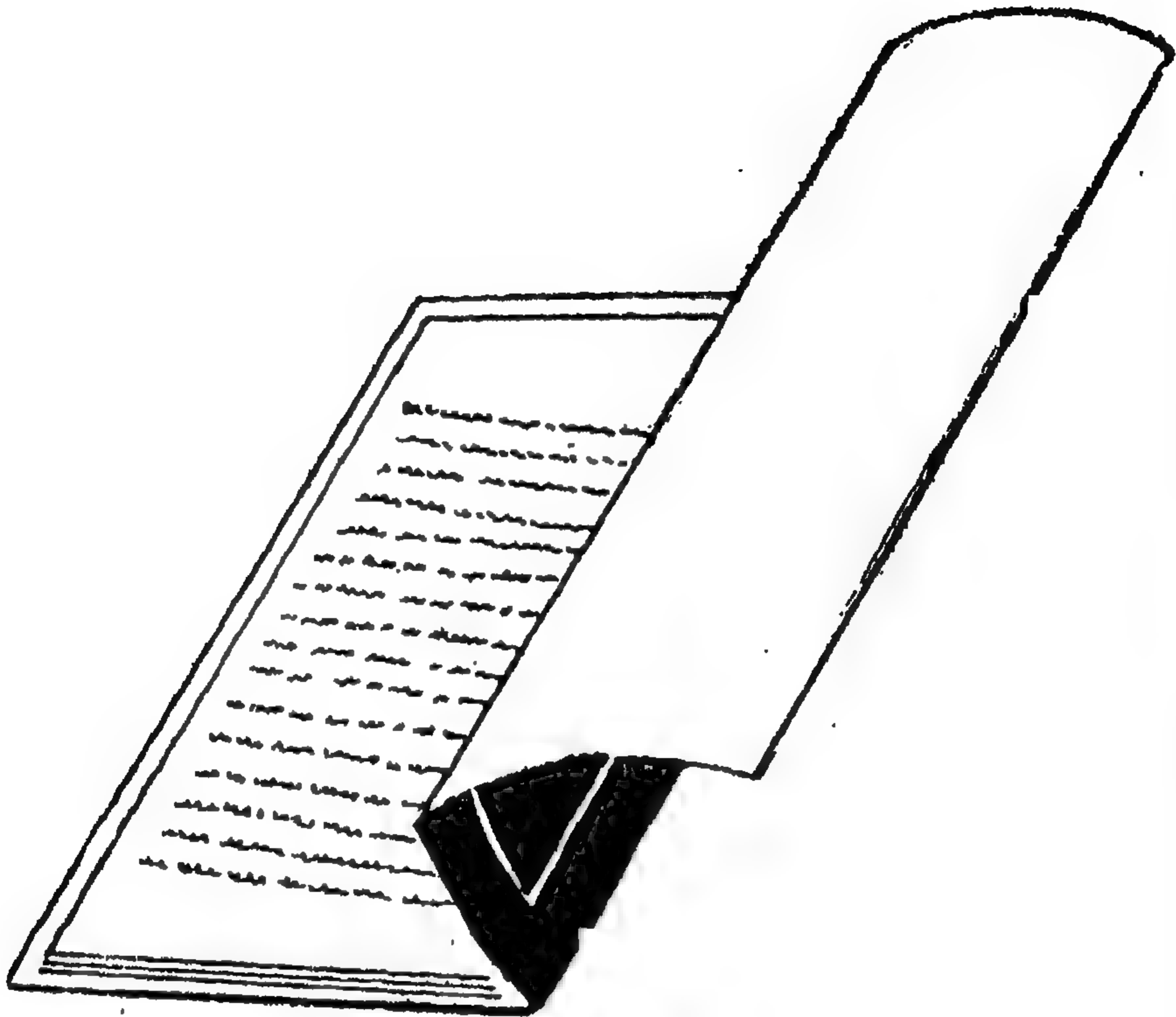
- ٢٠١ -

التزام المحتكر بأداء المقابل المتفق عليه للمحكر فى نهاية كل سنة ما لم يتفق على غير ذلك . للمحكر زيادة المقابل وفقا لاجرة المثل ووضع المكان م ١٠٠٣ - ١٠٠٥ مدنى اختلافه عن الوقف الذى لا يتغير بما يستجد من ظروف اقتصادية ترفع من هذا المقابل .

(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)

لماذا لا يستجاب الدعاء ..

- سئل ابراهيم بن ادهم : لماذا تدعو فلا يستجاب لنا ؟
فقال : ماتت القلوب في تسعة أشياء :
- عرفتكم الله ولم تؤدوا حقه .
 - وقرأتم كتاب الله ولم تعملوا به .
 - وادعيتكم حب الرسول وتركتم سنته .
 - وادعيتكم عدوان الشيطان ورافقتموه .
 - وقلتم نخاف النار ورهلتكم أنفسكم بها .
 - وقلتم أن الموت حق ولم تستعدوا .
 - واشتغلتم بعيوب إخوانكم ونبذتم عيوبكم .
 - وجحدتم نعمة ربكم ولم تشكروه .
 - ودفنتم موتاكم ولم تعتبروا بهم .



• الامتحانات •

عقد التأمين



وموقف الشريعة الإسلامية منه

السيد المستشار محمود الشربيني
نائب رئيس مجلس الدولة

على الامام نصيرة المستأمنين ما داموا في دار الاسلام وانه لا يحل لمسلم ان يتعاقد في دار الاسلام مع المستأمن الا على ما يحل من العقود مع المسلمين كما لا يجوز ان يؤخذ من المستأمن شيء لا يلزمه وان جرت العادة به كما لذي يؤخذ من زوار بيت المقدس .

ثم قال :-

« وبما قررناه يظهر جواب ما كثر السؤال عنه في زماننا وهو انه جرت العادة ان التجار اذا استأجروا مركبا من حربى يدفعون له أجرته ويدفعون ايضا مالا معلوما لرجل حربى مقيم في بلاده . يسمى ذلك المال (السوكرة) على انه مهما هلك من المال الذى في المركب بحرق او غرق او نهب او غيره فذلك الرجل ضامن له بمقابلة ما يأخذه منهم وله وكيل عنه مستأمن في دارنا يقيم في بلاد السواحل الاسلامية باذن السلطان ويقبض من التجار مال السوكرة (اى قسط التأمين) واذا هلك من مالهم في البحر شيء يؤدى ذلك المستأجر بدله تماما والذى يظهر لى انه لا يحل

أثار عقد التأمين الكثير من التساؤل حول مدى اتفاه مع احكام الشريعة الاسلامية وقد زادت حدة التساؤل بانتشار عمليات التأمين على اختلاف أنواعها .

وقد عرفت المادة (٧٤٧) من القانون المدنى المصرى عقد التأمين بأنه :-

« عقد بين طرفين احدهما يسمى المؤمن والثانى المؤمن له (او المستأمن) يلتزم فيه المؤمن بأنه يؤدى الى المؤمن لمصلحته مبلغا من المال او ايرادا مرتبا او اى عوض مالى اخر فى حالة وقوع حادث او تحقق خطر مبين فى العقد وذلك فى مقابل قسط او اية دفعة مالية اخرى يؤديها المؤمن له الى المؤمن »

وهذا التعريف الذى اخذ به القانون المصرى هو التعريف الفقهى المعاصر (١)

وبالرجوع الى الشريعة الاسلامية يتبين انه لم يعرض احد من الفقهاء لعقد التأمين اللهم الا ابن عابدين فى حاشيته (حاشية رد المحتار على الدر المختار) فى باب المستأمنين من كتاب الجهاد ج ٣ ص ٢٤٩ حيث ورد به بعد ان تكلم عن انه

للتاجر اخذ بدل الهالك من ماله لان هذا الزام مالا يلزم »

وبناء على ذلك وطبقا لهذا الرأى لايجوز اخذ تعويض التأمين من المؤمن بناء على ان المؤمن قد التزم بهذا العقد بما لا يلزمه فهو كالوديع او المستعير او المستأجر اذا اشترط عليهما فى العقد ضمان قيمة الوديعة او العارية أو العين المأجورة اذا هلكت قضاء وقدر دون تعد من احد او تقصير فى الحفظ .

وينكر ابن عابدين مسألة (ضمان خطر الطريق) وهى ما لو قال شخص لآخر (اسلك هذا الطريق فإنه امن وان اخذ فيه مالك فانا ضامن) حيث يضمن القائل ما يصيب مال السالك فى هذا الطريق ويعمله فقهاء المذهب بأنه هذا القول تغرير من القائل مع التعهد فيضمن للمغرور ويقول ان هذه المسألة (ضمان خطر الطريق) بينها وبين قضية السوكرة فرق لا يصح معه قياسها عليه .

ويميز ابن عابدين بين ان يكون عقد التأمين معقودا فى دار الحرب وأن يكون معقودا فى دار الاسلام فعدم جواز اخذ التعويض مقصور على الحالة الثانية التى تعقد فيها السوكرة فى

دار الاسلام حيث تطبق عليه احكام الاسلام اما اذا كان التأمين معقودا في دار الحرب وارسل صاحب السوكرة بعد هلاك البضاعة مبلغ التعويض الى صاحبها التاجر الذي في دار الاسلام فإن اخذه عنده حلال لانه اخذ لمال حربى برضاه دون عذر ولا خيانة وليس بعقد فاسد. معقود في دار الاسلام حتى يكون خاضعا لاحكامنا .

وقد انقسم الفقهاء المعاصرون الى عدة فرقاء في خصوصية عقد التأمين على الآتى (٢) :-

١ - مانعون لجميع انواعه على الاطلاق

وهم الاكثر عددا ويرونه حراما ولا يحل اخذ التعويض من جانب المستأمن ولا القسط من جانب المؤمن وهو كالقمار او الرهان المحرم وفي التأمين على الحياة يعتبر اجترأ على قضاء الله تعالى وقدره لان الاعمار بيد الله سبحانه وتعالى الذى قال (وما تدرى نفس بأى ارض تموت) فمن يتعهد لغيره ان يعيش كذا والا كان ضامنا لورثته مبلغا من المال ومن يعتمد هذا القول طمعا في التعويض كلاهما خارج على العقيدة الاسلامية ومن هذا رأى الشيخ محمد بخيت متي الديار المصرية قديما .

٢ - قائلون بالتمييز بين انواع التأمين وبعضهم للمنع اقرب وهم (٣)

أ - الشيخ محمد المدنى عميد

كلية الشريعة بجامعة الازهر وقد طالب المختصين من اهل الفكر والعلماء ورجال الاقتصاد للخروج برأى مجمع عليه بدلا من التردد بين التحريم اتباعا للمأثور والمشهور أو الاباحة رغبة في التيسير ومسايرة للتطور .

ب - الشيخ محمد ابو زهرة

وهو من القائلين بالتمييز بين انواع التأمين وهو الى المنع اقرب وان اعتبر التأمين على السيارات بضمان اصلها ليس حراما وان كان في النفس شيء منه اما التأمين على الحياة فهو نوع من المقامرة لانه ان دفع الشخص بعض المال ومات فبأى حق يستحق كل المبلغ وان عاش حتى نهاية مدة التأمين فإنه يأخذ المال الذى دفعه مع فائدة وهذا ربا .

ويتفق الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود مع المرحوم الشيخ ابو زهرة فى ان التأمين على السيارات مباح لانه من باب ضمان المجهول وما لا يجب وقد نص الامام احمد ومالك وابو حنيفة على جوازه اما التأمين على الحياة فإنه غير صحيح ولا مباح لانه نوع من القمار ويدخل فى بيع الغرر كبيع العبد الأبق الذى لا يدرى أيقدر على تحصيله ام لا . ويدخل فى مسمى الربا الذى هو شراء دراهم بدراهم مؤجلة ويدخل فى بيع الدين بالدين حيث ان المؤمن يدفع قيمة التأمين مقسطة فى سبيل الحصول على دراهم اكثر منها مؤجلة اضاف الى ذلك انه لا

تقتضيه الضرورة ولا توجبه المصلحة (٤)

ج - الشيخ احمد الشرباصى :

ويرى ان نظام التأمين يقوم على اساس ربوى فهو محرم كما ان فى شركات التأمين جهالة وفوضى كثيرا ما تكون غبنا للغير وغنما ضخما لشركات التأمين واذا لم يمكن التخلص من النظام الربوى (ومنه التأمين) اعتبر ضرورة فيعمل به مؤقتا مع وجوب العمل على التخلص منه (٥)

٣ - المجوزون لنظام التأمين

بجميع انواعه اذا خلا من الربا باعتباره يقوم على اساس التعاون وهم :-

أ - الدكتور محمد يوسف موسى (٦)

ويرى ان التأمين بكل انواعه ضرب من ضروب التعاون التى تفيد المجتمع والتأمين على الحياة يفيد المؤمن كما يفيد الشركة التى تقوم ايضا بالتأمين ويرى شرعا انه لا بأس به اذا خلا من الربا بمعنى ان المؤمن عليه اذا عاش المدة المنصوص عليها فى عقد التأمين استرد ما دفعه فقط دون زيادة اما اذا لم يعيش المدة المذكورة حق لورثته ان يأخذوا قيمة التأمين وهذا حلال شرعا .

ب - احمد طه السنوسى (٧)

وقد قاس عقد التأمين على (عقد الموالاة) فى الشريعة الاسلامية وهو ان يقول شخص مجهول النسب لآخر (انت ولى

عقد التأمين

تعقل على اذا جنيت وترثني اذا
انا مت ()

والعقل هو دفع التعويض في
جناية الخطأ.

وعقد الموالاة وان كان مختلفا
في اعتباره سببا للميراث
فبعضهم قال بصحة ذلك كعمر
رضي الله عنه وابن مسعود وابن
عباس وابن عمر وابو حنيفة
بشروط مستندين للسنة النبوية
الثابتة بحديث تميم الداري رضي
الله عنهم وان خالفهم سواهم الا
ان عقد الموالاة يقيم رابطة
حقوقية بين عاقديه شرعا قوامها
التزام شخص بأن يحتسب
الموجب المال عن جناية الخطأ
الصادرة من الآخر في مقابل ان
هذا الملتزم يرث الآخر اذا مات
دون وارث وينشأ عن هذا العقد
رابطة تسمى (ولاء الموالاة)
وهو صورة حية من عقد التأمين
من المسؤولية

وينتهي الباحث الى قياس
(عقد الموالاة) على عقد
التأمين من المسؤولية دون
التأمين على الاموال او
الاشخاص والى مشابهتهما
وبالتالى جواز التأمين من
المسؤولية .

ج - المرحوم الشيخ عبد
الوهاب خلاف^(٨)

وقال بجواز عقد التأمين على
الحياة على اساس انه عقد
مضاربة وعقد المضاربة في
الشريعة هو عقد شركة في الربح

بمال من طرف وعمل من طرف
آخر وفي التأمين المال من جانب
المشاركين الذين يدفعون
الاقساط والعمل من الشركة
وانتهى الى ان عقد التأمين على
الحياة صحيح نافع للمشاركين
والشركة والمجتمع وليس فيه
اضرار باحد ولا اخذ مال احد
بغير حق وهو انذار وتعاون
وتوفير لمصلحة المشترك حين
تتقدم سنة ولمصلحة ورثته حين
تفاجئه منيته والشريعة انما تحرم
الضار او ما ضرره اكبر من
نفعه .

د - الاستاذ الصديق محمد
الامين الضري^(٩)
وينتهي الى ان التأمين ينطوي
على الغرر الا ان الغرر يكون
مغتفرا للضرورة ولذلك يمكن
اباحة نظام التأمين للضرورة
وذلك بشرط اخراجه من
المعاوضات الى التبرعات وذلك
بابعاد الوسيط الذى يسعى للربح
وان يدير التأمين الحكومات على
ان تكون الاقساط من المشتركين
تبرعات بنص صريح لمن يحتاج
من المساهمين ومن غير ان
تتحمل الحكومة اى مسؤولية
مالية نحو المشتركين .

هـ - الاستاذ عبد الرحمن
عيسى - مدير تفتيش العلوم
الريفية فى الازهر السابق .

وينتهى الى انه يجوز شرعا
التأمين لدى شركات التأمين ضد
اخطار الملكية وضد اخطار
المسؤولية المدنية وكذلك التأمين

على الحياة وضد سائر الاخطار
الشخصية فى الصناعات والمهن
الخطيرة كما يجوز فى غير
الصناعات والمهن الخطيرة اذا
كان تأمينا مختلطاً^(١٠)

و - ويؤيد ما تقدم ايضا من
شرعية التأمين بأنواعه المستشار
بهجت احمد حلمي والشيخ
الطيب النجار عضو جماعة كبار
العلماء والدكتور صادق فهمى
المستشار بالنقض سابقاً^(١١)

ز - المرحوم الشيخ على
الخفيف

ويرى أن التأمين لا يقوم على
القمار ولا الغرر لانه يقوم على
المعاوضة بين بدلين احدهما ما
يدفعه المؤمن له من الاقساط
والثانى ما يلتزم به المؤمن ويلزم
به نفسه من الضمان وتحمل
التبعة عند وقوع الخطر وهو
ضمان او تحمل يورث المؤمن
له امانة وطمأنينة باعتباره وسيلة
الى امنه بتعويضه عما يصيبه اذا
وقع ما يخشاه ثم هو يهدف الى
ترميم اثار الكوارث التى تصيب
الانسان فى نفسه او فى ماله عن
طريق التعاون بين المؤمن لهم
اصحاب العقود الاخرى على
توزيع الخسائر التى تحدث من
تلك الكوارث عليهم فيما يدفعونه
من اقساط وذلك بواسطة الشركة
التي تقوم على تنظيم هذه العملية
وادارتها كوسيط بينهم^(١٢)

ح - ومن المؤيدين ايضا
المرحوم الدكتور محمد البهى

ط - ومن المؤيدين لنظام
التأمين الاستاذ مصطفى الزرقا

ونفصل رأيه على الوجه
الآتى :- (١٣)

يرى الشيخ مصطفى الزرقا
ان الخلاف حول شرعية عقد
التأمين يرجع الى الخلاف حول
تكييفه لدى كل من علماء الدين
وعلماء القانون .

فعلماء الدين يحرمونه على
اساس انه ضرب من المقامرة
والرهان يكون فيه الربح الثابت
لشركة التأمين التى تقوم بدور
من يدير اللعب وتمزجه بالربا
الذى لا تنفك اعمالها عنه .

اما علماء القانون فيرون انه
نظام تعاونى تضامنى لتفثيت
اضرار المخاطر والمصائب
وتوزيعها على المستأمنين بدلا
من القائه على عاتق المصاب
وحده ويقولون (ان الاسلام فى
جميع تشريعاته المتعلقة بتنظيم
الحياة الاجتماعية يهدف الى
اقامة مجتمع على اساس من
التعاون والتكامل المطلق فى
الحقوق والواجبات والتأمين
يحقق ذلك)

ويرى الاستاذ مصطفى
الزرقا ان الاسلام لم يحصر
الناس فى انواع معروفة من
العقود بل اتاح لهم ابتكار عقود
جديدة تدعوهم حاجتهم اليها بعد
ان تستوفى الشروط العامة وهذا
ما يعرف بمبدأ سلطان الارادة
العقدية فى الفقه الاسلامى .

ويخالف هذا رأى الظاهرية
الذين يرون ان الاصل فى العقود
التحريم ما لم يرد فى الشرع
دليل الاباحة .

ومن امثلة انشاء عقود جديدة
انشاء عقد (بيع الوفاء) الذى
نشأ فى القرن الخامس الهجرى
وهو عبارة عن بيع عقار ينتفع به
المشتري بالسكنى او الايجار
وللبائع استرداد المبيع اذا رد
الثمن ويعتبره البعض بيعا فاسدا
لأن الشرط المقترن به مفسد
وبعض يراه صحيحا ويلغى
شرط الاعادة والبعض يعتبره
رهنا ويلغى شرط الانتفاع .

فهذا العقد لم يكن موجودا ثم
وجد بعد ذلك والتأمين هو الاخر
عقد جديد نشأ لسد حاجة الناس
وقد عرف نظام التأمين اولا فى
المجال البحرى ثم البرى بعد
ذلك ثم تنوعت انواعه .

ومقصود التأمين هو تعويض
المؤمن عن خسارة حقيقية
وبالتالى فلا يجوز ان يكون سببا
للإثراء وكذلك فإن المستأمن لا
يود او يرغب فى هلاك بضاعته
عند نقلها لانه لا يعوض بأكثر
من قيمتها .

والاسس الفنية للتأمين تقوم
على تحقيق التضامن بين جماعة
من الناس يهددها خطر سواء فى
التأمين التبادلى او بقسط محدد
وتتحقق الفكرة التعاونية بتجزئة
المصائب وتوزيع نتائجها على
أكبر عدد ممكن والتأمين من
المسئولية نوع شائع ويغضى كل
انواع المسئولية عدا المسئولية
الجنائية او المسئولية المدنية
المبنية على خطأ عمدى او
غش .

ويكون محلا صالحا لكل
تأمين كل مصلحة اقتصادية

مشروعة ويشمل ذلك سلامة
الانسان فى نفسه وفى امواله
وسائر حقوقه وسلامة كل من
لهم صلة به من جميع الكوارث
والاخطار ويدخل فى ذلك
التأمين على الحياة والتأمين من
الحريق والغرق والقوى القاهرة
والسرقة وكل انواع العدوان .

وينتهى الاستاذ مصطفى
الزرقا الى مناقشة الشبهات التى
تثور حول شرعية التأمين على
الوجه الآتى :-

١ - قيل بأنه ضرب من
المقامرة

ويرد على ذلك بأن القمار
لعب بالخطوط وقد حرمه الله
سبحانه وتعالى صراحة وهو
يتنافى مع الاخلاق الحميدة اما
التأمين فهو ترميم لاثار الكوارث
التي قد تذهب بكل ثروته
والتأمين معاوضة فيه فائدة
للطرفين المستأمن وشركة
التأمين اما القمار فلا فائدة فيه
للخاسر .

٢ - قيل ان التأمين هو من
قبيل الرهان .

ويعتمد الرهان على الحظ
والمصادفات وليس التأمين كذلك
لانه اعتماد على الاحصاءات
الدقيقة لا يبنى على الحظ ولا
المصادفة وهو يرمى الى ترميم
الاضرار .

٣ - قيل بأن فى التأمين تحد
للقدر الالهى ولا سيما فى التأمين
على الحياة .

ويرد على ذلك بأن التأمين
ليس فيه ضمان بعدم وقوع



عقد التأمين

الحادث المؤمن منه وبالتالي تحد
للاقدار وانما هو ضمان ترميم
اثر الاخطار عند وقوعها
وتحقيقها .

ويشبهه الاستاذ مصطفى
الزرقا بمانعة الصواعق التي
توضع على الابنية الضخمة فهي
لا تمنع وقوع الصاعقة ، وانما
تحول اثارها الى البئر الخاصة
بها بدلا من الاضرار بالمبنى .

٤ - قيل بأن التأمين ينطوى
على غرر وبيع الغرر منهى
عنه .

ويرد على ذلك بأن عقود
الغرر تختلف عن التأمين لانها
تنطوى على غرر متجاوز
للحدود الطبيعية كمن يبيع ضريبة
القانس او الغائص او يبيع
الملاقيح ... الخ اما العقود
العادية كالبيع والشراء وغيرها

ففيها غرر يسير مبنى على
احتمال الكسب والخسارة
وبالتالى فهي غير منهى عنها .

والتأمين من هذا النوع الاخير
فهو وان انطوى على غرر فهو
من قبيل الغرر المألوف الغير
منهى عنه فالمؤمن يقوم بعمل
احصاءات تنفى احتمال الخسارة
عنه كما ان الاحتمال ايضا
معدوم بالنسبة للمستأمن لانه ينال
الا ما قدر العقد والتعويض ان

وقع الضرر وحتى ان لم يحدث
الضرر فيكفى الايمان لو وجد
غرر فى التأمين فهو مقبول .

٥ - قيل بأن التأمين ينطوى
على جهالة وهي تمنع العقد
شرعاً وذلك لان الاقساط غير
معروفة .

ويرد على ذلك بأن هذه

الجهالة لا تمنع من التعاقد لان
مبلغ القسط معروف وميعاده
معلوم والذى ليس معلوما هو
كمية الاقساط وهي تشبه ما
اجازه الحنفية من صحة بيع
صندوق مغلق دون معرفة
محتوياته ما دام البائع والمشتري
التزما بذلك (١٤)

٦ - قيل بأن شركات
التأمين تستثمر الاحتياطي برها
كما ان المستأمن على الحياة
اذا عاش يسترد اقساطه مع
فائدة .

ويرد على ذلك بأن هذا
الانتقاد ليس موجهاً للتأمين في
حد ذاته كنظام وانما الى ما تتبعه
شركات التأمين ويمكن ابطال
هذه الشروط لمخالفتها
للشريعة حتى بالنسبة للعقود
العادية .

وينتهى الاستاذ مصطفى
الزرقا الى ان التأمين ليس

- (١) كتاب التأمين فى الشريعة الاسلامية للدكتور غريب الجمال ص ١٠
- (٢) التأمين وموقف الشريعة منه للاستاذ مصطفى الزرقا
- (٣) جريدة الاهرام الاقتصادية العدد (١٣٢) فى ١٥/٢/١٩٦١
- (٤) احكام عقد التأمين ومكانها من شريعة الدين للشيخ عبد الله بن زيد آل محمود
- (٥) المرجع السابق للاستاذ مصطفى الزرقا
- (٦) المرجع السابق (الاهرام الاقتصادية)
- (٧) مجلة الازهر العدد ٢ و ٣ سنة ١٣٧٣ هـ
- (٨) مجلة لواء الاسلام العدد (١١) النشر الثامن منه - للدكتور الجمال المرجع السابق ص ٢١٢
- (٩) الدكتور غريب الجمال المرجع السابق ص ٢٣٠
- (١٠) المرجع السابق للدكتور الجمال ص ٢٣٥
- (١١) المرجع السابق للدكتور الجمال ص ٢٣٦
- (١٢) المرجع السابق للدكتور ص ٦٤
- (١٣) المرجع السابق للاستاذ مصطفى الزرقا
- (١٤) رد المختار ج ٤ ص ٢١

والله اعلم

١ - ان التأمين التبادلى
يكون بين المستأمنين وحدهم
ويزيدوا الاقساط اذا لم يكف
التأمين للخطر الذى وقع لا
شبهة عليه وقد ايده الشيخ
محمد ابو زهرة رغم عدم
اقراره للتأمين كنظام .

٢ - ان التأمين بالاقساط هو الذى محل شك مع انه لا فرق بين النوعين من ناحية انهما من نظم التعاون .

٣ - ان التأمين يشابه عقد
الموالة وهو معروف فى
الاسلام .

٥ - ان الوعد الملزوم يعترف به المالكية والتأمين نوع من الوعد الملزوم .

٦ - ان التأمين يماثل نظام
العواقل في الاسلام والذي
قصد منه كالتأمين تخفيف اثر
المصيبة .

٧ - ان التأمين يشبه نظام
التقاعد والمعاش وهو نوع من
انواع التأمين ويقره الشرعيون
بل ويستفيد به الموظفون
منهم .

وقد عقب الشيخ محمد أبو

زهرة على رأى الشيخ
مصطفى الزرقا بأن عقود
التأمين قائمة على الربا ووجود
تأمين على غير الربا صورة
خيالية فرضية .

والذى اراه - بقاء على ما
تقدم - تأييد نظام التأمين
بجميع انواعه استنادا الى
الاسباب التى ابداه مؤيدوه
على انه بالنسبة للتأمين على

الحياة فإنه يتعين على المؤمن
إذا استمر التأمين حتى نهاية
مدته الا يتقاضى اكثر مما
دفعه والا كان ذلك منطويا على
الربا .

والله ولي التوفيق

ولى عمر بن الخطاب عمير بن سعد رضى الله عنهم
أجمعين ، وقال له :

لا يزال الإسلام منيعا ما اشتد السلطان ، وليست شدة السلطان قتلًا بالسيف أو ضربًا بالسوط ، ولكن قضاء بالحق وأخذًا بالعدل .

الحرية الحقيقية - منحة من الخالق - يولد عليها الناس ، ومسئولية الدولة حماية هذه الحرية .

- ۲۲ -

رسالة النيابة الادارية

في

مكافحة

الانحراف

ومقاومة

التسبب

للسيد الدكتور احمد رفعت خفاجي
مدير النيابة الادارية

مقدمة

١ - تمهيد

الفساد أمر قائم في كل زمان ومكان ، وهو موجود طالما وجدت البشرية الا أن مبعث الخطورة هو أن الفساد سريع الانتشار ، مما يستوجب ملاحقة المفسدين واستئصال عناصر الفساد ، وهو هدف اساسي للحاكم لكي يصل إلى بناء المجتمع على أساس الطهارة والنقاء .

قال تعالى :

« وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض ، قالوا انا نحن مصلحون ، الا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون . »

وإذا كانت المادة ١٣ من الدستور تنص على أن العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ، ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع ، وإذا كانت المادة ١٤ منه تؤكد أن الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف للقائمين بها على خدمة الشعب ، وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب - فإن من واجب الدولة ايضا أن تراقبهم وتعاقبهم اذا نكبوا الطريق المستقيم بانحرافهم عن الهدف السليم أو بتسييهم وعدم ادائهم لأمانتهم . فالثواب والعقاب هو المبدأ الواجب التطبيق ، والحساب العادل عن

الأفراد محلا للمساءلة أو المؤاخذه .

وبقى الحال كذلك الى أن ظهرت الرقابة على ارباب الوظائف العامة ، فشملت القائمين على الاجهزة الادارية تحقيقا لوصول الخدمات العامة للمواطنين ، وامتدت بعد ذلك الى العاملين بالمشروعات الاقتصادية التي تديرها الدولة أو تساهم فيها بنصيب وخاصة بعد أن اتسع مجال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

وحينئذ لجأت الدولة الى سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية كوسائل فعالة لمباشرة الرقابة على الموظفين العموميين وسائر العاملين .

أ - فالسلطة التشريعية في الدولة تمارس اساسا هذه الرقابة باسم الشعب وذلك بالوسائل المقررة في الدستور ، فيقوم المجلس النيابي بتشكيل لجان برلمانية دائمة للتحقيق والمتابعة بالنسبة لنشاط الأجهزة الادارية والمؤسسات الاقتصادية وهو ما يطلق عليه بلجان تقضى الحقائق التي قامت بدراسة وفحص أعمال بعض هذه الاجهزة أو المؤسسات وقدمت تقاريرها في هذا الشأن . ويطلق على هذه الرقابة بالرقابة الشعبية .

الاطعاء مدعاة لحسن سير المرافق العامة وانتظامها . ولا شك أن للنيابة الادارية دورا بارزا في محاربة الفساد واجتثاث جذوره .

٢ - وسائل الرقابة

وقد ظلت الوظيفة العامة حقبة طويلة من الزمن ميزة لشاغليها يتصفون بالخلاء حين ينظر اليهم على أنهم من علي القوم ، ولم يكن ولاؤهم في ذلك الوقت الا للحاكم فحسب ، أما الشعب فلم يكونوا ملتزمين حياله بواجبات ، ولم يكن بالتالي أي تقصير يرتكبه الموظف في حق

ب - وتقوم السلطة التنفيذية ايضا بمراقبة عمل الاجهزة الادارية والوحدات الاقتصادية فى نطاق السياسة العامة للدولة ، وتتحقق هذه الرقابة بوسائل شتى :

١ - بواسطة الوزير المختص ويعاونه فى ذلك اجهزة الوزارة التنفيذية المتخصصة .
٢ - عن طريق المراقبة الحسابية التى يقوم بها الجهاز المركزى للمحاسبات لفحص أوجه الانفاق والتحقق من مطابقتها للقانون من أجل تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة بمراقبة حساباتها . واذا قامت المخالفة المالية أبلغ بها الجهاز بعد أن يتحفظ على المستندات المتعلقة بهذه المخالفة . وتقوم بهذه المراقبة الحسابية فى فرنسا محكمة المحاسبة التى تتمتع باستقلال كامل وتختص بالفصل فى المخالفات المالية ويكون لها حق توقيع الجزاء على المخالفين ، وهو يمسائل الاختصاص الذى تباشره المحاكم التأديبية فى مصر بالنسبة للمخالفات المالية .

٣ - عن طريق جهاز رقابة مختص بالنسبة للعاملين وهو يقوم بتنظيم الخدمة المدنية ويقوم بها فى مصر الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

٤ - الرقابة الادارية .

ج - والى جانب هاتين السلطتين - توجد النيابة الادارية ، وهى هيئة قضائية مستقلة تمارس سلطاتها فى

الرقابة طبقا لأحكام القانون . فقد انشئت النيابة الادارية - استجابة للرغبة فى اصلاح الجهاز الادارى فى الدولة والقضاء على عوامل الانحلال التى كانت قد استشرت فيه .

واتجه الرأى فى سنة ١٩٥٤ الى ايجاد جهاز مستقل عن سائر الاجهزة الرقابية يختص بالتحقيق مع العاملين . ولم يلبث هذا النظام المستحدث أن حقق نجاحا فى اصلاح أداة الحكم - مما دعا المشرع الى تدعيم استقلاله وتوسيع اختصاصه فصدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بدلا من القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ .

ثم صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ الذى مد اختصاص النيابة الادارية الى الهيئات العامة والشركات التى تساهم فيها الدولة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها ، والجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية .

وبهذا اتضحت معالم الدور الذى تقوم به النيابة الادارية باعتبارها الهيئة المنوط بها تعقب المخالفات الادارية والمالية تمكينا لسلطان القانون فى مختلف قطاعات الدولة ، وسواء فى ذلك قطاع الخدمات او القطاع الاقتصادى نتيجة لتوسع نطاق نشاط الدولة ببسط السلطة رقابتها على العاملين بالحكومة والهيئات العامة ووحدات القطاع

العام فضلا عن بعض الجمعيات الخاصة ، مستهدفة حماية المال العام ، وتحقيق وصول الخدمات العامة الى المواطنين ، واكتشاف اوجه القصور فى النظم والاجراءات الادارية .

القسم الاول النيابة الادارية

٣ - النيابة الادارية والمرافق العامة والخططة الاقتصادية

وعن طريق النيابة الادارية مارست الدولة سلطاتها فى مقاومة التسبب ومنع الانحراف فى مجال الموظفين العموميين وسائر العاملين ، ففرضت رقابتها بصفة فعالة على الاجهزة الادارية التى تتولى تسيير المرافق العامة واداء الخدمات لضمان حسن قيامها بوظيفتها لخدمة المواطنين ورفع مستوى الاداء لهم ، كل ذلك من اجل السير بالمجتمع فى طريق التقدم والرفاهية والازدهار .

كما أن منع أسباب الانحراف ومقاومة الاهمال والتراخي فى اداء العمل ومقاومة السلبية وبخاصة فى الوحدات الاقتصادية ، لتحقيق الغرض من خطة التنمية الاقتصادية حتى تقوم هذه الوحدات بنشاطها على الوجه المطلوب فى اطار هذه الخطة ، ذلك أن السلبية والتراخي والانحراف عن الاهداف فى مجال المشروعات الاقتصادية يؤدى - فضلا عن شل هذه المشروعات - الى الاخلال بخطة التنمية وما يؤدى اليه من تأثير مباشر فى

رسالة النيابة الادارية

العاملين بالاجهزة الادارية والوحدات الاقتصادية لأعمال وظائفهم بما يحقق تأدية الخدمات العامة على أكمل وجه .

ووظيفة النيابة الادارية في هذا المجال تحقق رقابة فعالة لاختصاصها بتوقيع الجزاء على من يثبت تقصيره أو إهماله في

اداء واجبات الوظيفة سواء تم كشف المخالفة الادارية بواسطة اجهزة الرقابة أو ابلغت بها النيابة الادارية من السلطة الرئاسية أو تقدمت بشأنها شكوى من فرد من المواطنين .

ج - اكتشاف اوجه القصور في

النظم والاجراءات الادارية : تهدف التحقيقات التي تجريها النيابة الادارية في النهاية الى غاية اسمى من مجرد اكتشاف خطأ أو إهمال احد العاملين وتوقيع جزاء عليه . هذه الغاية هي التوصل الى معرفة ما قد يوجد من ثغرات في نظم العمل بالاجهزة الادارية واقتراح الاجراءات الكفيلة بتنظيم العمل الاداري وتقديم التوصيات اللازمة لتلافي أسباب القصور .

كل ذلك من اجل اصلاح الجهاز الاداري للدولة بالكشف عن مواطن القصور وأوجه الخلل في الاداء والقاء الضوء على اسباب هذه المعوقات واقتراح سبل علاجها .

فالعقاب ليس غاية في ذاته ، واهم منه معرفة الاخطاء والقضاء على أسبابها .

والهيئات العامة ووحدات القطاع العام فضلا عن بعض الجمعيات الخاصة .

٤ - اهداف النيابة الادارية

لما كان ما تقدم ، فإن ما تستهدفه النيابة الادارية تحقيق مايلي :

أ - حماية المال العام : أي حمايته من كل اعتداء يقع عليه عن عمد أو عن إهمال جسيم ، فالحفاظ على المال العام في شتى صوره ومختلف اشكاله من أهم الواجبات التي تؤكدنا نظم العاملين بالدولة والقطاع العام غير أن بعضهم لا يراعي حرمة هذا المال فيختلسونه لأنفسهم أو يهملون في حراسته مما يؤدي الى ضياعه . وإذا كانت نصوص قانون العقوبات قد قررت جزاء جنائيا لاقتراف هذه الأفعال - فإن المؤاخذه التأديبية تقوم جنبا الى جنب مع العقوبة الجنائية .

وفضلا عن ذلك فإن المخالفات المالية للوائح الخاصة بالمناسقات والمزايدات والمشتريات والمخازن تمثل جانباً أساسياً من جوانب اختصاص النيابة الادارية في الرقابة على الاجهزة الادارية والقطاع العام .

ب - تحقيق وصول الخدمات العامة للمواطنين : ويتم ذلك برقابة حسن اداء

الجماهير التي تنزعزع ثقتها في كفاءة ادارة الدولة للمشروعات ، وما يترتب على ذلك من آثار بالغة الخطورة من الناحية السياسية .

أما بالنسبة للجهاز الاداري للدولة فإنه يؤثر تأثيراً عميقاً في نجاح الخطة الاقتصادية لما يعكسه تخلف هذا الجهاز وجموده من آثار بالغة الخطورة .

ولا شك أن دور النيابة الادارية قد تزايدت أهميته كجهاز من اجهزة الرقابة واتسع نطاق عمله تبعاً لزيادة مجالات نشاط الدولة في قطاعي الخدمات والانتاج - مما استوجب صدور القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ الذي مد اختصاص النيابة الادارية الى الهيئات العامة والشركات التي تساهم فيها الدولة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها والجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية .

وبهذا اتضحت معالم الدور الذي تقوم به النيابة الادارية باعتبارها الهيئة المنوط بها تعقب المخالفات الادارية والمالية تمكينا لسلطان القانون في مختلف قطاعات الدولة سواء في ذلك قطاع الخدمات أو القطاع الاقتصادي نتيجة لاتساع نطاق نشاط الدولة ، ببسط سلطة رقابتها على العاملين بالحكومة

٥ - اختصاصات النيابة الادارية

ولتحقيق هذه الاهداف تختص النيابة الادارية فى هذا المجال بما يلى :

أ - فحص الشكاوى التى تتلقاها من الافراد عن مخالفة القانون او الاهدال فى اداء واجبات الوظيفة ، ثم اجراء التحقيق فيما يكشف عنه هذا الفحص .

ذلك أن المادة ٦٤ من الدستور تجيز لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبشروطه ، فحق الابلاغ حق مقرر بمقتضى الدستور .

وغنى عن البيان أن الشكاوى المقدمة من مجهول لا يؤيه لها لأنها فى الاغلب الاعم من الحالات شكاوى كيدية لا يقصد بها الا الاساءة للمشكو فى حقه والنيل منه والتشهير به .

واذا تعرض الشاكى عن الانحراف الى هجوم من العاملين المنحرفين فعليه أن يبلغ النيابة الادارية للتحقيق ومعرفة مظاهر اضطهاد المبلغ ، وحين يكشف التحقيق عن صحة ادعائه تتخذ الاجراءات التأديبية قبل المخالف .

ب - تحقيق المخالفات الادارية والمالية التى تقع من العاملين التى تكشف عنها أجهزة الرقابة سواء الرقابة الادارية أو الجهاز المركزى للمحاسبات أو ما يحال اليها من الجهات الادارية المختلفة .

ج - اقامة الدعوى التأديبية

ومباشرتها أمام المحاكم التأديبية من هذه المخالفات التى تثبت فى حق هؤلاء العاملين .

٦ - حماية الشرعية الادارية ، وظاهرة تزايد عدد القضايا

هذا وقد صاحبت الاعوام الاخيرة ظاهرة مميزة الا وهى كثرة عدد بلاغات التحقيق وشكاوى الافراد وتزايدها زيادة فائقة .

وإذا صح ان نرجع ذلك الى صدور القانون رقم ١١٥ لسنة

١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون نظام العاملين المدنيين باندونة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ متضمنة اختصاص النيابة الادارية وحدها بالتحقيق مع شاغلي الوظائف العليا ، وكذا التحقيق فى المخالفات المتعلقة بالاحكام الخاصة بضبط الرقابة

على تنفيذ الموازنة العامة او تلك التى يترتب عليها ضياع حق مالى للدولة ، او احد الاشخاص العامة الاخرى ، او الهيئات الخاصة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات او المساس بمصلحة من مصالحها المالية او يكون من شأنه ان يودى الى تلك بصفة مباشرة . اذا صح ذلك من انفراد النيابة الادارية بهذا الاختصاص الوجوبى ، فإنه الى جانب ذلك يرجع تزايد عدد القضايا الى ما لعمه المواطنون من ان النيابة الادارية - وهى حامية للشرعية الادارية - تمضى فى تحقيق المخالفات المالية والادارية بقوة وعزم واصرار لملاحظة العاملين المخرضين والمنحرفين

ايا كانت درجاتهم الوظيفية وايا كان موقعهم من المسئولية .

٧ - القانون المقارن

ويجدر بنا ان نبحت عن الانظمة فى الدول الاخرى التى تقوم بمثل وظيفة النيابة الادارية ، وهى الرقابة على الاجهزة الادارية باعتبارها حارسة للشرعية الادارية ، وذلك حتى يتيسر لنا اجراء مقارنة بين النظام المصرى ومختلف النظم المطبقة فى الخارج .

ونشير فى هذا الصدد الى نظامين تتقارب اوجه الشبه بينهما وبين نظام النيابة الادارية فى اختصاصات الرقابة من بعض الوجوه . هذان النظامان هما :

١ - المفوض البرلمانى .

٢ - البروكيراتورا .

(اولا) نظام المفوض البرلمانى :

ويطلق عليه ايضا نظام « المراقب الادارى العام » او نظام « المشرف العام »

Justitieombudsman

JO (Ombudsman For

Justice)

وكلمة Ombudsman سويدية معناها الشخص الذى يمثل شخصا آخر representative or

attorney وهى تستخدم عادة للتعبير عن الممثل القانونى لأحدى الهيئات او الشركات او الجمعيات او النقابات او أى شخص معنى آخر .

رسالة النيابة الادارية

٤ - له احالة الموظف الى المحاكمة الجنائية اذا اخل بواجبات وظيفته .

وفضلا عن سلطته في المجال الوظيفي ، فله سلطة اقامة الدعوى الجنائية عن الوقائع التي تنطوي على جرائم تمس سلامة الدولة ايا كان مرتكبها .

وجدير بهذه المناسبة ان نشير الى ان سلطة رفع الدعوى الجنائية في السويد تتميز بالازدواجية بل بالتعدد اذ يقيم الدعوى الجنائية كل من :

- ١ - مستشار العدالة في بعض القضايا الهامة .
- ٢ - النائب العام للتاج الذي يرأس جهاز النيابة العامة .
- ٣ - المفوض البرلمانى بمناسبة الجرائم التي يرتكبها الموظفون .

واذ اثبتت التجربة نجاح هذا النظام ، فقد اقتدت به دول اخرى نصت عليه في دساتيرها او قوانينها مثل :

النرويج ، فنلندا ، الدانمارك ، النمسا ، اسبانيا ، البرتغال ، كندا (الكوبيك) ، استراليا ، بريطانيا ، ايرلندا ، فرنسا ، الهند ، تنزانيا ، غانا .

(The third international ombudsman conference, Stockholm, June, 25 / 28 1984)

ونجترى القول في هذا الصدد بالنظام الفرنسى المتمثل باسم « الوسيط » فقد انشئ

سوى فئات قليلة من بينها الوزراء .

ويباشر هذا الجهاز رقابته واشرافه عن طريق :

١ - الشكاوى التي يرسلها اليه المواطنون فيقوم بفحصها والتصدي لكل ما يتعلق باداء الاجهزة الادارية لعملها ان كان يتضمن مخالفة .

٢ - طلب المعلومات من الجهات الادارية ، والاطلاع على الوثائق عند ممارسته سلطة التحقيق على المصالح الحكومية ، واجراء التحريات .

٣ - الصحافة .

٤ - التحقيق واستجواب الموظفين .

اما عن سلطة هذا الجهاز بصدد الوقائع المنسوبة للموظفين لتعسفهم في استعمال السلطة او لامهالهم في اداء واجباتهم او مخالفتهم القوانين واللوائح ، فضلا عن كافة الجرائم التي يرتكبونها اذا وقعت منهم اثناء تأدية وظائفهم او بسببها :

١ - له حق توقيع الجزاء الادارى بتوجيه اذار او تنبيه للموظف .

٢ - له ان يأمر السلطة الرئاسية للموظف باتخاذ اجراء تأديبي ضد الموظف قد يصل الى طلب فصله .

٣ - له احالة الموظف الى المحاكمة التأديبية .

وفى خصوص الرقابة هو المفوض القانونى الذى يعينه البرلمان لمراقبة اعمال الاجهزة الادارية للدولة ومختلف نشاطات العاملين بها . فهو يعتبر حارسا لحقوق المواطنين فى علاقتهم بالسلطة العامة ، اذ يقف في وجه اى سلوك منحرف او متعجرف لهؤلاء العاملين .

فبمقتضى هذا النظام توجد هيئة محايدة مستقلة عن السلطة التنفيذية تقوم بمراقبة التزام العاملين بالدولة بتنفيذ القوانين ومنع الانحراف واساءة استعمال السلطة وكذا الاهمال والتقصير فى اداء الخدمة العامة ، واجراء التحقيق فى ذلك ، وملاحقة المسؤولين تأديبيا وجنائيا .

والحكمة من اعطاء هذا الجهاز تلك السلطات هى كفالة تحقيق العدالة الكاملة للمواطنين لضمان قيام الاجهزة الادارية بواجبها على الوجه المطلوب ، وتدعيم سلطان القانون .

وقد ادخل هذا النظام لاول مرة فى السويد ، فنص عليه الدستور المويدي الذى وضع فى عام ١٨٠٩ .

ويخضع لأختصاص هذه الهيئة جميع العاملين فى الدولة اذا قدمت ضدهم شكاوى عن انحراف فى العمل او اساءة استعمال السلطة او اهمال ولا يستثنى من الخضوع لأحكامه

بالقانون الصادر في ٣ يناير ١٩٧٣ . وهو هيئة إدارية تتصدى لشكاوى الأفراد ضد السلطة الإدارية بمناسبة مباشرتها لأعمالها وما تضمنته من إهمال أو تراخ أو خطأ في الأداء ، فتقوم بتحقيق هذه الشكاوى .

(ثانيا) نظام البروكيراتورا :

Prokuratoura

أخذت الدول الاشتراكية بهذا النظام من أجل ضمان الشرعية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي . فقد نصت المادة ١١٣ من دستوره الصادر في ١٩٣٦ على أن :

« الرقابة العليا على تنفيذ القوانين تنفيذا دقيقا بواسطة الوزراء والمؤسسات التي تتبعهم ، وكذلك الموظفين العموميين والمواطنين بالاتحاد السوفيتي تقع على عاتق البروكيراتورا في الاتحاد السوفيتي . »

ونص المرسوم الصادر ١٩٥٢ على أن :

« للبروكيراتورا الحق في أن يتحقق من كيفية تنفيذ القوانين في مكان التحقيق وذلك بناء على التبليغات والشكاوى وغير ذلك من المعلومات التي تكشف عن الخروج على القانون . »

وجاء بالمادتين ١/٣ و ١٠ من هذا المرسوم أنه :

« تنصب الرقابة على الوزارات والمؤسسات والمشروعات التابعة لها

والأجهزة التنفيذية والإدارية للسوفيات والتعاونيات وغيرها من المنظمات الاشتراكية والموظفين والأفراد . »

وتمتد سلطة البروكيراتورا من الناحية الإدارية على كافة الإدارات على نطاق واسع ، ويعمل على النهوض بجهاز الدولة وعلى رفع كفاءته وسد النقص فيه وتلافى مايقع منه من أخطاء أو إهمال . ويجمع هذا الجهاز بين يديه كافة سلطات الرقابة التي تمكن له من متابعة أعمال المصالح والأجهزة الإدارية والوحدات الاقتصادية في أعمالها وتعقب المنحرفين والمخالفين .

ولكي يؤدي مهمته في حماية المواطنين من أساءة الجهات الإدارية لأستعمال حقوقها بغير موجب ومن الإجراءات والقرارات التحكيمية وفي تأكيد الضمانات الإدارية للمواطنين تجاه الأجهزة الحكومية - منحه القانون في الحالات التي يثير فيها خروج تلك الجهات أو القائمين عليها عن حدود القانون الحق :

١ - في إقامة الدعوى التأديبية عليهم أو أن يرفع الأمر إلى جهة الإدارة المختصة لتوقيع الجزاء التأديبي .

٢ - وله أن يقيم الدعوى الجنائية إذا كان من ما وقع من جانبهم يشكل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات .

وفضلا عن اختصاص

البروكيراتورا في المجال الإداري ، فإن هذا الجهاز يباشر سلطة التحقيق في المواد الجنائية ورفع الدعوى الجنائية أمام المحاكم .

وهكذا يباشر هذا الجهاز الرقابة ، ويجمع في اختصاصه السلطات الإدارية والجنائية في مجال المساءلة التأديبية أو العقابية .

٨ - علاقة النيابة الإدارية بسائر أجهزة الرقابة :

التعاون بين النيابة الإدارية وأجهزة الرقابة ومن بينها الرقابة الإدارية قائم ووثيق ، ذلك أنها تعمل جميعا في حقل واحد هو حقل الفحص والتحرى والرقابة والتحقيق مع العاملين ، وهدفها واحد هو مقاومة الفساد والانحراف وإصلاح الإدارة الحكومية وعلاج أسباب الخطأ في كل مرفق من مرفق الدولة والقطاع العام .

وتجب الإشارة إلى أن تقارير الرقابة الإدارية التي تبلغ بها النيابة الإدارية يجرى التحقيق فيها برئاسة هيئة النيابة الإدارية على أن يتم على وجه عاجل وبمعرفة نخبة منتقاه من أكفأ المحققين بالنيابة الإدارية .

ويجدر التنبيه أيضا إلى أنه لا ازدواج ولا تعارض بين النيابة العامة والنيابة الإدارية بشأن تحقيق الوقائع التي تشكل جريمة جنائية وذنبا تأديبيا في آن واحد ، وذلك راجع إلى استقلال الذنب التأديبي الذي تختص النيابة

رسالة النيابة الادارية

بإعادة تنظيم النيابة الادارية
والمحاكمات التأديبية هيئة
مستقلة .

ومن أجل هذا فقد ثار البحث
لمعرفة ما إذا كان التدخل لدى
اعضاء النيابة الادارية في شأن
قضية تحققها يكون جريمة
جنائية يعاقب عليها القانون .

فقد نصت المادة ١٢٠ من
قانون العقوبات على ان كل
موظف توسط لدى قاض أو
محكمة لصالح أحد الخصوم أو
اضراراً به بطريق الأمر أو
الطلب أو الرجاء أو التوصية
يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على
سنة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز
خمسمائة جنيه مصري .

وعاقبت المادتان الخامسة
والسادسة من قانون محاكمة
الوزراء رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨
بالاشتغال الشاقة المؤبدة
وبالغرامة التي لا تتجاوز ألف
جنيه إذا ارتكب الوزراء في أثناء
تأدية وظائفهم عملاً أو تصرفاً
يقصد منه التأثير في القضاة أو
أية هيئة خولها القانون اختصاصاً
في القضاء أو الإفتاء في الشئون
القانونية . ويعاقب على الشروع
في هذه الجريمة بنفس العقوبات
المقررة للجريمة التامة .
وأضافت المادة السابعة من هذا
القانون أنه يترتب حتماً على
الحكم بإدانة الوزير عزله من
منصبه وحرمانه من الحقوق
السياسية ومن عضويته في
مجلس الأمة .

١٠ - مباشرة التحقيق :

تختص النيابة الادارية

عن أي تأثير من جانب الجهات
الرئاسية للعامل لا تبغى من
تصرفها الا وجه القانون
والمصلحة العامة وارساء دعائم
العدالة ، كل ذلك من أجل توفير
الحماية للعامل حتى يقوم بعمله
في طمأنينة وأمان . ومن هنا
صارَت النيابة الادارية هيئة
قضائية مستقلة لا سلطة لأحد
عليها الا ضمير رجالها ، وهي
تباشر التحقيق مع كافة الموظفين
كبارهم وصغارهم ، وهي تعمل
في اطار من الضمانات العادلة
من حيدة في التحقيق وبعد عن
الاهواء ورغبة صادقة في
الوصول الى الحقيقة وتحديد
المسئولية التأديبية على أسس
عادلة ، فلا يسأل برىء ولا يفلت
من العقاب مهمل أو مقصر تأكيداً
لاحترام القانون والالتزام
بأحكامه .

وتأكيداً لما تقدم فقد نص
الدستور في المادة ١٦٧ الواردة
في الفصل الخاص بالسلطة
القضائية أن القانون يحدد الهيئات
القضائية واختصاصاتها وينظم
طريقة تشكيلها ويبين شروط
واجراءات تعيين اعضائها
ونقلهم .

وقد تضمن القانون رقم ٨٢
لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس
الاعلى للهيئات القضائية بياناً
بهذه الهيئات ومن بينها النيابة
الادارية .

كما قررت المادة الاولى من
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨

الادارية بتحقيقه عن الجريمة
الجنائية التي تختص بتحقيقها
النيابة العامة .

٩ - النيابة الادارية هيئة
قضائية مستقلة :

وتعتبر النيابة الادارية جهازاً
محايداً يعمل لتحقيق العدالة
للعاملين في كافة قطاعات الدولة
ضماناً لهم ضد ما قد يتعرضون
له من تعسف أو ظلم يقع عليهم
من رئاساتهم المباشرة ، وهي إذ
تعمل في هذا المجال توفر
الموازنة العادلة بين السلطة
الادارية والعاملين .

فلا شك أن وجود جهاز
مستقل عن الاجهزة الادارية أو
الوحدات الاقتصادية يختص
بمباشرة فحص أو تحقيق ما
ينسب الى القائمين على شئون
هذه الاجهزة او العاملين فيها من
انحرافات أو مخالفات يعتبر
ضماناً أكيداً للعاملين والاجهزة
من تعنت رئاستهم في تحقيق
العدالة الكاملة لهم .

وهي تقوم بالنسبة الى
الموظفين العموميين بمثل ما
تقوم به النيابة العامة لكافة
المواطنين ، فهي تنوب عن أداة
الحكم مجتمعة في تتبع الجرائم
والأخطاء وأنواع التقصير التي
تستوجب العقاب والمواخذة .

وهي التي تقوم بتحريك
الدعوى التأديبية أمام المحاكم
التأديبية ومباشرة الادعاء فيها .
والنيابة الادارية إذ تمارس
سلطاتها في استقلال تام وبعبء

بالتحقيق مع :

١ - العاملين المدنيين بالدولة .

٢ - العاملين بالهيئات العامة .

٣ - العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد قانون أو قرار من رئيس الجمهورية .

٤ - العاملين في شركات القطاع العام أو الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح .

٥ - أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقاً لقانون العمل ، وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ .

ويجب على النيابة الإدارية أن تباشر التحقيق وتنجزه على نحو عاجل لتحديد المسؤولية وتقديم المسؤولين للمحاكمة التأديبية ليتم القصاص منهم تحقيقاً للردع والزجر .

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض تقوم ابتداءً بالاطلاع على ما تراه لازماً من الأوراق والمستندات ، ثم تستدعي الشهود لسماع أقوالهم . ويجوز للموظف أن يحضر بنفسه جميع إجراءات التحقيق إلا إذا اقتضت لمصلحة التحقيق أن يجرى في غيبته . وله أن يصطحب معه محامياً أثناء التحقيق .

وقد أعطى القانون مدير النيابة الإدارية سلطة وقف

العامل عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك وذلك إلى جانب السلطة المختصة والتي كان لها دون غيرها اتخاذ هذا الإجراء .

كما أنط القانون بالنيابة الإدارية وحدها سلطة التحقيق الإداري مع شاغلي الوظائف العليا واختصاصها كذلك دون غيرها بالتحقيق الإداري في المخالفات الناشئة عن مخالفة الأحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة ، والاهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو

الهيئات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات أو المساس بمصلحة من مصالحه المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك بصفة مباشرة .

وأوجب القانون على الجهة الإدارية المختصة بالنسبة لسائر المخالفات أن توقف ما تجريه من تحقيق في واقعة أو وقائع يرتبط بها إذا كانت النيابة الإدارية قد بدأت التحقيق فيها ، وعلى تلك الجهة فور إخطارها بذلك إحالة أوراق التحقيق إلى النيابة ، ورتب القانون بطلان كل إجراء أو تصرف يخالف ما تقدم .

كما أورد القانون موعداً تنظيمياً إذ ألزم النيابة الإدارية بالإنهاء من التحقيق مع شاغلي الوظائف العليا خلال ستة أشهر من تاريخ إحالة المخالفة إليها أو اتصال عملها بها .

وكل ذلك بالنسبة للعاملين

المدنيين بالدولة .

أما بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام فقد أوجب القانون أن يكون التحقيق بمعرفة النيابة الإدارية بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا وذلك بناء على طلب رئيس مجلس الإدارة . وأن يكون التحقيق مع رئيس مجلس إدارة الشركة بمعرفة النيابة الإدارية بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة .

١١ - التصرف في التحقيق :

وبعد الفراغ من إجراء التحقيق يتم تصرف النيابة الإدارية على النحو الآتي :

أ - لما أن ترى النيابة الإدارية حفظ الأوراق .
ب - ولما أن تطلب من الجهة الإدارية توقيع الجزاء على المخالف . وفي هذه الحالة توقع الجهة الإدارية الجزاء أو تأمر بحفظ الأوراق أو تطلب محاكمته تأديبياً حسبما يترأى لها في هذا الشأن .
ج - ولما أن تأمر بإحالة العامل إلى المحاكمة التأديبية المختصة .

د - وإذا أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية أحالت النيابة الإدارية الأوراق إلى النيابة العامة . وتتولى النيابة العامة التصرف في التحقيق واستيفاء إذا تراءى لها ذلك على أن يتم ذلك على وجه السرعة .

ومثال ذلك جنائية الرشوة أو اختلاس المال العام فإذا اختلص أمين خزينة حكومة مالا مهرباً

رسالة النيابة الادارية

في عهده فإن هذا الفعل يشكل جنائية اختلاس أموال عامة ، ويشكل في ذات الوقت مخالفة تأديبية قوامها عدم أمانة صاحب العهدة ، وفي هذه الحالة تتولى النيابة الادارية التحقيق في المخالفة التأديبية والتصرف فيها ، وتخطر النيابة العامة لاجراء شئونها من الناحية الجنائية ، الا اذا تعذر الفصل بين عناصر المسئوليتين التأديبية والجنائية مثال ذلك في جنائية رشوة أو تزوير ففي هذه الحالة ترجىء النيابة الادارية التصرف في تحقيقها الى ان يتم الفصل في المسئولية الجنائية .

وقد نص القانون على ان انتهاء خدمة العامل لأي سبب من الاسباب عدا الوفاة لا يمنع من محاكمته تأديبياً اذا كان قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء مدة خدمته .

ونص على ميعاد لسقوط الدعوى التأديبية هو مدة ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة .

القسم الثاني المحاكم التأديبية

١٢ - تطور تاريخي ودراسة مقارنة :

السلطة التأديبية هي الجهة أو الشخص المخول له قانونياً صلاحية توقيع العقوبات التأديبية المنصوص عليها - على سبيل الحصر - في القوانين الوظيفية ، وذلك في مواجهة

جميع أو بعض العاملين المخاطبين بأحكام تلك القوانين . وبموجب هذا التعريف فإن السلطة التأديبية يمكنها من خلال وظيفتها العقابية أن تضع القواعد لضمان حسن سير العمل الوظيفي واستمرار النظام داخل المرافق العامة للدولة والتأكيد على انتظام العاملين في اداء واجباتهم الوظيفية عند مواخذه المنحرفين بينهم وتطبيق العقوبات المحددة قانوناً عليهم وبذلك يمكن تحقيق الهدف النهائي للقانون التأديبي .

ويحكم السلطة المختصة بالتأديب مبدأ المشروعية ، بمعنى انه لا يجوز توقيع عقوبة تأديبية معينة على احد الموظفين الا بمعرفة السلطة التي عينها المشرع .

والنظام التأديبي جزء من النظام الوظيفي ومن ثم فإن التطور الذي لحق بالوظيفة كان له أثره على نظام التأديب اذ كانت الوظيفة العامة في بادىء

الامر صلة شخصية بين الحاكم وبين بعض المواطنين يختارهم ويثق فيهم ، وكان الامر فيما يتعلق بالتأديب موكولاً الى الحاكم ومن بعده الرئيس الاداري .

ويسود النظم التأديبية طابعان في تجديد الجهة المختصة بممارسة سلطة التأديب هي الطابع الاداري والطابع القضائي

وتفضل بعض النظم تغليب الطابع الاداري وتُسند ولاية التأديب المطلقة للرئيس الاداري وحده وتستند في ذلك الى منطق فاعلية العمل الاداري (ومن الدول التي أخذت بهذا الاتجاه الاتحاد السوفيتي والعراق والاردن) وثمة نظم اخرى تعهد بسلطة التأديب الى جهات قضائية تمارسها وحدها وتستند هذه النظم الى منطق تقرير ضمان للموظف عند توقيع الجزاء بسبب استقلال الهيئة التي توقع الجزاء التأديبي عن الجهة الرئاسية وعدم خضوعها لتأثيرها (ومن الدول التي اخذت بهذا الاتجاه المانيا ويوغسلافيا) ، وهناك نظم مختلطة رأت الأخذ بالطابعين الاداري والقضائي معا اذ عهدت بقدر من السلطة التأديبية الى الرئيس الاداري وتركت جانباً منها الى الجهات القضائية (ومن الدول التي اخذت بهذا الاتجاه تركيا والكويت وليبيا) .

أما في مصر فقد تطورت السلطة التأديبية من مذهب افراد جهة الادارة بالسلطة التأديبية دون مشاركة وذلك بتوقيع الجزاءات على الموظف المخالف - وهو ما يعرف بالطابع الاداري للتأديب أو النظام الرئاسي للتأديب - الى الأخذ في مرحلة تالية طبقاً للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الى مذهب مشاركة القضاء مع الادارة في ممارسة هذه السلطة التأديبية - وهو ما يسمى بالطابع شبه القضائي للتأديب . وقد نهج

المشرع فى هذا القانون الى تغليب العنصر القضائى فى تشكيل المحاكم التأديبية بعد أن كان التغليب للعنصر الادارى . وكان أول التشريعات المنظمة للتأديب فى مصر هو الأمر العالى الصادر فى ١٩٠١/٣/٢٣ بشأن العقوبات التأديبية للموظفين والمستخدمين بالمصالح الحكومية وقد اناط سلطات التأديب الى السلطات الرئاسية (رؤساء المصالح - ومجلس التأديب بكل مصلحة - والمجلس المخصوص فى كل نظاره - والمحكمة العليا التأديبية برئاسة ناظر الحقانية - والمحكمة العليا الادارية برئاسة رئيس مجلس النظار) .

وتتابعت التشريعات بشأن نظام موظفى الدولة فصدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس تأديب لمحاكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المالية ، ثم القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الادارية ، ثم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والذي يعتبر حجر الاساس فى صرح القضاء التأديبى وقد استبدل المشرع فى هذا القانون بنظام المجالس التأديبية نظام المحاكم التأديبية .

ثم جاء القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فنص فى مادته الثالثة على أن القسم

القضائى بمجلس الدولة يشكل من المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية وهيئة مفوضى الدولة وبذلك يكون المشرع قد ادمج المحاكم التأديبية فى القسم القضائى بمجلس الدولة .

١٣ - تشكيل المحاكم التأديبية :

أ - محاكم تأديبية لمستوى الادارة العليا ومن يعادلهم :
اى لمن هم فى درجة مدير عام فما فوقها

وتشكل من ثلاثة مستشارين ، وهى موجودة فى مدينتى القاهرة والاسكندرية .

ب - محاكم تأديبية لسائر العاملين :
اى لمن هم فى الدرجة الاولى وما دونها

وتشكل من مستشار مساعد على الاقل (رئيسا) وعضوية اثنين من النواب على الاقل ، وعددها ١٠ على التفصيل التالى :

- ١ - الرئاسة وما يتبعها
- ٢ - الصناعة وما يتبعها
- ٣ - التعليم وما يتبعها
- ٤ - الزراعة وما يتبعها
- ٥ - الصحة وما يتبعها
- ٦ - النقل وما يتبعها
- ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ بمنزلة الاسكندرية وطنطا والمنصورة وأسيوط .

وجدير بالذكر أنه يدخل فى تشكيل المحكمة التأديبية أحد

اعضاء النيابة الادارية ليتولى الادعاء أمام المحكمة ومباشرة ، وليس هناك ما يمنع من استبدال عضو النيابة الادارية بزميل له اثناء نظر الدعوى التأديبية وقبل الفصل فيها لأن أعضاء النيابة الادارية ينوب بعضهم عن بعض ، وهو مالا يسرى بداهة بالنسبة الى أعضاء المحكمة .

١٤ - الاجراءات :

تتم الاحالة للمحاكمة التأديبية عن طريق النيابة الادارية ، وتتخذ ثلاث صور هى :

أ - الاحالة مباشرة من النيابة الادارية :

ونلك عملا بالمادة ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٨١ التى نصت على أنه « اذا رأت النيابة الادارية أن للمخالفة تستوجب جزاء مما تملكه الجهة الادارية ، اجالت النيابة الادارية الاوراق الى المحكمة التأديبية المختصة مع اخطار الجهة التى يتبعها العامل بالاحالة » .

ب - الاحالة بناء على طلب الجهة الادارية :

وتتم الاحالة فى هذه الحالة فى احدى صورتين :

الاولى - أن تطلب الجهة الادارية من النيابة الادارية اقامة لدعوى التأديبية بناء على تحقيق أجرته هى أى الجهة الادارية (المادة ٢٣ من القرار الجمهورى رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الادارية والمحاكم التأديبية) .

رسالة النيابة الادارية

السرعة . وأحكامها لا يجوز الطعن فيها الا أمام المحكمة الادارية العليا ، فقد نصت المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ على أنه يجوز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية وذلك في الاحوال الآتية :

- ١ - اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .
- ٢ - اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .
- ٣ - اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه .

١٥ - ختام

وبعد ، فإن النيابة الادارية ، اذ تتطلع اليها الآمال ، تحمل مسئوليتها ، وتؤدي رسالتها الكريمة ، بوعي كامل وإدراك سليم لخطورة هذه الرسالة التي تقوم بها في مجال محاربة الفساد ومكافحة الانحراف ومقاومة التسبب ، في نطاق المرافق العامة والوحدات الاقتصادية ، وفي اطار من الشرعية الادارية واحترام القانون وتحقيق العدالة ، وفي سبيل اقامة مجتمع تسوده الطهارة والنقاء ، ومن اجل تدعيم أسس المجتمع في ظل الرفاهية والازدهار .

ولا شك أن مدى فاعلية هيئة النيابة الادارية رهين بما يقدمه العاملون فيها من جهد ، وما يحققه عملهم من نجاح في خدمة الوطن والمواطنين .

الاسئلة التي يرى انها منتجة للفصل في الدعوى (م ١/١١٣ من التعليمات) .

- يترافع في القضية كلما امكن ، كما يعترض على طلب تأجيل القضايا دون سبب يبرره (م ١١٤ من التعليمات) .
- يطلب من المحكمة تأجيل القضية للاستعداد اذا لم يكن مستعدا لتقديم ما يطلب اليه من ايضاحات أو رد اثناء نظر القضية (م ١١٦ من التعليمات) .
- يطلب تعجيل نظر الدعوى بمجرد زوال سبب الوقف .

أما العامل فله :

- أن يحضر جلسات المحاكمة وأن يوكل عنه محاميه وان كان للمحكمة أن تقرّر حضوره شخصيا (م ٣٧ من قانون مجلس الدولة) .
- له ان يبدى دفاعه كتابة أو شفاهة (م ٣٧ من قانون المجلس) وله أن يوجه للشهود الاسئلة المفيدة عن طريق المحكمة .

- وفي حالة وجود سبب من اسباب التنحي لرئيس المحكمة أو أحد اعضائها للعامل ان يطلب تنحيته (م ٢٦ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨) .

ولا يسرى طلب التنحي بالنسبة لعضو النيابة الادارية .

وقد اوجب القانون على المحاكم التأديبية أن تفصل في القضايا المحالة اليها على وجه

الثانية - أن ترى النيابة الادارية في تحقيق أجرته حفظ التحقيق أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الجزاءات التي تملك الجهة الادارية توقيعها ، وترى الجهة الادارية على خلاف ذلك تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية ، وفي هذه الحالة تعاد الاوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة .

(المادة ١٢ فقرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٨١) .

ج - الاحالة بناء على طلب الجهاز المركزي للمحاسبات :

وذلك عملا بنص المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . سواء على العاملين المدنيين بالدولة أو العاملين بالقطاع العام .

أما عن مباشرة الدعوى التأديبية فتمارسها النيابة الادارية .

ويتلخص دور عضو النيابة الادارية بوصفه مباشر الدعوى التأديبية في الآتي :

- بحث ما قد تتطوى عليه القضية من مسائل قانونية لمواجهة ما يثيره العامل أو محاميه من أوجه دفاع (م ١/١١٢ من التعليمات) .

- يتتبع اقوال الشهود نفيا وإثباتا ويوجه اليهم عن طريق المحكمة

الفصل الأول

والضبط الإداري

الضبط الإداري

للسيد
الدكتور
حسني
درويش
عبد الحميد

القضايا

(١) مقدمة

تأتي أهمية دراسة موضوع التمييز بين الضبط الإداري والضبط القضائي ، في انه لم يكن التمييز واضحا ودقيقا في الحياة العملية . ومرد ذلك الى اعتبارين :-

الاول : أن اجراءات الضبط الإداري والضبط القضائي متداخلة فالوظيفة متداخلة لدرجة انه يصعب في بعض الحالات الفصل بينهما ، كما انه يحدث - في الواقع - خلطا كبيرا بين الوظيفتين ويرجع ذلك الى أن القانون يجمعهما في كثير من الاحيان في يد واحدة (١)

الثاني : قد ينادى برجال الإدارة - في كثير من الاحيان - وظيفة الضبط القضائي بجانب عملهم الخاص بالضبط الإداري فالتمييز بين الوظيفتين في العمل عسير .

ومن هنا بدت مصلحة عملية وقانونية في التمييز بين الضبط

القضائي والضبط الإداري . في مجالات الاختصاص والمسئولية ومدى خضوع تلك الاجراءات لرقابة القضاء .

(٢) نطاق البحث

يهمنا في بادئ الامر ، رسم اطار البحث وتحديد نطاقه ، وتقصى غاياته ومراميه . وهذا يستتبع بالضرورة - وبحكم اللزوم - التعرف على كنه المسائل التي تدور في فلكه - والتي هي لب المشكلة - التي يهدف البحث الى تسليط الاضواء عليها وايجاد الحلول لها .

فالبحث - حسينا هو مسند من استقراء عنوانه - يرنو الى ايجاد معيار للفصل بين الضبط القضائي والضبط الإداري لا سيما وأن اجراءاتهما متداخلة ، تبدأ اجراءات الضبط القضائي حيث تنتهي اجراءات الضبط الإداري (٢)

كما أن بعض افراد الضبط الإداري من بين افراد الضبط القضائي ، وقد يصاحب قيامهم باجراءات الضبط القضائي ، وتجاوز في مباشرة الاجراء وقد يترتب على ذلك بطلان الاجراء

وعدم الاعتداد بالدليل المستخدم .

وانه على هدى ماتقدم ، ونزولا على الفهم المتقدم ، فانه ولئن كان يخرج عن نطاق البحث اجراءات الضبط القضائي أو الإداري التي قد يترتب عليها الانتقاص من حقوق الافراد وحرياتهم - باعتبار ان مجاله ضمانات الحرية في مواجهة سلطان الضبط ، وهو مجال غنى بالابحاث والدراسات المتخصصة ، لاسيما في فترة ما قبل القرن العشرين وأوائل هذا القرن والتي حفلت بكثير من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تركت بصماتها واضحة في تحديد وظائف الضبط - الا اننا سنلقى الضوء على هذا الجانب بالقدر اللازم وكلما دعت الضرورة الى ذلك .

(٣) خطة البحث

تتركز خطة البحث - في ضوء ما سبق أن المحنا اليه .. حول الموضوعين التاليين :-

الاول : نظرات حول المفاهيم التالية - باعتبارها مقدمة ضرورية لاغنى عنها

الضبط الإداري والضبط القضائي

للدخول في موضوع

البحث - وهي :-

(١) الضبط الإداري

(٢) الضبط القضائي

الثاني : معايير التمييز بين

الضبط الإداري والضبط

القضائي :-

(١) المعايير الفقهية

والقضائية .

(٢) أهمية التمييز بين

الضبط الإداري والضبط

القضائي .

المبحث الأول

نظرات حول مفهوم الضبط

الإداري والضبط القضائي

ونتناول في هذا المبحث ،

دراسة الموضوعين التاليين :-

أولاً : مفهوم وضور وطبيعة

الضبط الإداري

ثانياً : مفهوم الضبط القضائي

وحدود الاختصاص

المنوط بمأموري

الضبط .

(أولاً) : مفهوم وضور

وطبيعة الضبط الإداري .

(١) مفهوم الضبط الإداري .

من المسلم أن مفهوم

الضبط ، شأنه في ذلك شأن سائر

الأفكار والنظم القانونية قد تطور

تطوراً ملحوظاً ، بمسيرة

المتغيرات التي جددت ،

ومواجهة ضرورات الحياة

ومتطلباتها ، بل إنه قد تلون في

الوقت الحاضر بلون يسعف

الإدارة في تحقيق غاياتها .

ففي الماضي ، كان مفهوم

الضبط الإداري ، يهدف إلى

إقرار النظام القائم ، بما يحقق

غايات وأهداف الدولة ، مرد ذلك

أن الدولة في الماضي كانت

بسيطة ولم تتعقد وظائفها

الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية بكشل ملحوظ ، ولم

تتفاقم مشاكلها لدرجة أن تتدخل

لفرض سلطاتها بمقتضى قواعد

منظمة تحظى باحترام الأفراد

والجماعات وانزال العقاب على

من يخالف تلك القواعد .

ومن هنا رسخ مفهوم الضبط

الإداري في حماية النظام القائم

وأهدافه وغاياته ولم تكبد ثمة

حاجة إلى الجوء الدولة إلى وضع

قواعد قانونية لإقرار الضبط

الإداري .

أما الضبط الإداري في الوقت

الحاضر فقد تباينت بشأنه

وجهات النظر ، بل زاد الأمر

دقة أن هذا التعرض لم يقتصر

على تحديد ماهيته ، بل امتد

للتناول وظائفه وغاياته والهيئات

القائمة عليه وطبيعته وسند

سلطاته من الشرعية .

فيذهب البعض إلى أن الضبط

الإداري هو نوع من الولاية

الضابطة اقتضت بها السلطة

التنفيذية أو الإدارة ، أما على

وجه الاتصال أو بطريق الانابة

التشريعية بغية إقرار النظام

واستتباب الأمن أو المحافظة

على السكينة العامة أو الصحة

العامة .

ويذهب إلى جانب آخر (٣)

مذهباً مؤداه أن الضبط الإداري

هو مجموعة القواعد التي تقرها

السلطة العامة على الأفراد في

عموم حياتهم العادية أو لممارسة

نشاط معين يقصد صيانة النظام

العام ، كما أن القرارات

الضابطة تكون إما في ثبات

قرارات تنظيمية عامة تصدرها

الإدارة من جانبها وحدها ، أو

في شكل قرارات فردية صادرة

من الإدارة ويترتب عليها تقييد

الجهات الفردية والطابع المميز

للضبط هو تغييره للحريات

الفردية .

ويرى جانب من الفقهاء

أيضاً (١) أن الضبط الإداري

ينحصر في حق الإدارة في أن

تقرض على الأفراد قيوداً تحددها

من حرياتهم يقصد حماية النظام

العام .

ويرى فريق من الفقهاء

الفرنسيين (٢) أن الضبط الإداري

هو إجراءات تمارسها السلطات

الإدارية بقصد ضمان المحافظة

على النظام العام في الدولة ، مع

فرض قيود على الحريات

والأنشطة الفردية .

وننبه إلى أن تقييد الحريات

الفردية لا ينشأ فحسب عن

الضبط الإداري ، ذلك لأن

الأصل العام أن هذه الحريات

تنبع جميعاً من الدستور ثم تعمل

في حدود القانون ولذلك فهي

تخضع أساساً للتشريعات التي

تحدد المبادئ العامة لها وترسم

الخطوط الرئيسية لنطاق

ممارستها ثم يأتي الضبط

الإداري بعد ذلك للعمل في داخل

هذا الإطار التشريعي . غير أن

السلطات الادارية وأن كانت مقيدة في الاصل بهذا الاطار التشريعي ، الا انها قد تملك أحيانا ان تضيف اليه احكام تشريعية عامة عن طريق اللوائح الادارية .

ومن هنا كان الضبط الادارى قائما اساسا على تحديد الملاءمة بين الحريات الفردية وبين مقتضيات القطاع العام فى الدولة هذه الملاءمة التى يرسم المشرع مبدئيا خطوطها الرئيسية .

ثم تطبقها الادارة بعد ذلك على أن يراقب القضاء نشاط الادارة العامة فى هذا الشأن .

(٢) صور الضبط الادارى

والضبط الادارى صورتان :
الضبط الادارى العام

فهو مجموعة من القواعد التى تفرضها السلطة العامة على الافراد فى عموم حياتهم العادية أو للممارسة نشاط معين يقصد صيانة القطاع العام ويشمل القطاع العام اهداف ثلاثة هي :-
الامن العام والصحة العامة والسكينة ^(٨) وذلك على التفصيل السابق .

أما الضبط الادارى الخاص ^(٩) ويقصد به احد معان ثلاثة :-

- فقد يقصد بالضبط الادارى الخاص ان يعفى أوجه النشاط التى يستلزمها الضبط الادارى العام بعهد بها الى الاشخاص

ادارية خاصة فالضبط الادارى الذى يتعلق بالسكك الحديدية مثلا لا يستهدف غير الاعراض التى تنطوى عليها القطاع العام فى مدلوله السابق والذى هو من خصائص الضبط الادارى العام ولكنه يعتبر ضبطا خاصا من حيث المكان الذى يمارس فيه ولانه يعهد به الى سلطة ادارية معينة هي وزير المواصلات .

وقد يقصد بالضبط الادارى الخاص بعض أوجه النشاط التى تصدر بشأن تنظيمها والرقابة عليها تشريعات

خاصة تزيد بالنسبة لها من سلطات الضبط الادارى العام ومثل ذلك القوانين الخاصة بالمحلات الخطرة أو المقلقة

للراحة أو الضارة بالصحة والقوانين الخاصة بشأن المحلات العمومية أو فى شأن

الطرق العامة واستعمالها كل هذه القوانين تضيف الى سلطات الضبط الادارى سلطات جديدة فى خصوص الموضوعات التى تتعرض لها ولذلك يسمى الضبط الادارى فى شأنها ضبطا اداليا خاصا .

وقد يقصد أخيراً بالضبط الادارى الخاص ان الادارة حين تتدخل انما تستهدف اعراضا أخرى غير الاعراض الثلاثة التى تدخل فى مدلول القطاع العام هو موضوع الضبط الادارى العام . مثال

الضبط الادارى الذى يستهدف المحافظة على الجمال الطبيعى فى الحدائق والطرق والميادين وكذلك الضبط الادارى الذى يستهدف المحافظة على انواع معينة من النباتات أو الحيوان أو الطير .

وجدير بالذكر ان هذا الضبط الادارى الخاص وهو يكون فى الغالب موضوعا لتشريعات خاصة ، انما يضيف الى سلطات الضبط الادارى العام فى شأن الموضوعات التى يتعرض لها سلطات اقوى وأعمق فى الرقابة والإشراف .

(٣) طبيعة الضبط الادارى

ثار الخلاف حول تحديد طبيعة الضبط الادارى وسلطاته ، فهل يعتبر ذا طبيعة سياسية أم قانونية أم هو سلطة من سلطات الدولة التى تضاف الى تلك السلطات الثلاث التقليدية المتعارف عليها وهى التنفيذية - التشريعية - القضائية أم أخيرا وليس بأخر مع التطور الدائم - الحاصل لمضمون مكانات الضبط وغاياته . يخرج عن تلك السلطات جميعها ويتصرف بالحياد والاستقلال فى ممارسة مهامه ونشاطاته التى تغطى العديد من المجالات مع اختلاف صورها ^(١٠) .

اياما كان الخلاف حول طبيعة الضبط الادارى وهو مالا

يتسع المقام لرده فالواقع يشير الى ان سلطات الضبط الادارى لاتعد وان تكون احد السلطات القانونية المتفرعة عن السلطة

التنفيذية . وتقوم بهذه الصفة على إحدى وظائف السلطة التنفيذية المحددة لها في الدستور أو وثيقة لا إصدارها .

فالسلطة التنفيذية ممثلة في هيئاتها الإدارية وموظفيها الذين يضطلعون بالنشاط الضابط ، فتمثلوا السلطة وموظفيها إنما يصفوا صفة القانونية على العمل الذي يمارسونه دون أن يصبح هذا العمل في مجموعه سلطة عامة بل هو وفق حقيقته - سيظل إحدى واجبات السلطة العامة خاصة التنفيذية واحد وظائفها المركول اليها القيام بها - بل ان الربط بين السلطة التنفيذية وسلطة الضبط هو الذي

يعطى هذه الأخيرة قوتها لتصبح إحدى السلطات القانونية المنبثقة من السلطة التنفيذية ، ويجعلها بذلك جهازا من أجهزة تلك السلطة ووسيلتها في الوقاية والدفاع عن الدولة واحدي وسائل القوة والاكراه لتحقيق النظام العام والاستقرار في مجتمع الدولة والذي يؤدي بالتالي الى الاستقرار السياسي لكيان الدولة وفرض ارادتها عن طريق النصوص القانونية واللوائح والقرارات وهو ما يعرف بوسائل الضبط الإداري (١١) .

ثانيا : مفهوم الضبط القضائي وحدود الاختصاص المنوط بمأموري الضبط .

وظيفة الضبط القضائي - بصفة عامة - إنما تتحدد في تحري الجرائم بعد وقوعها

والبحث عن مرتكبها وإثبات معالم الجريمة وجمع الأدلة التي يستلزمها التحقيق وتتطلبها الدعوى العمومية تمهيدا لمحاكمة المجرمين وانزال القصاص بهم

فقد حددت المادة (٢١) من قانون الإجراءات الجنائية الأعمال التي يباشرها مأمور الضبط القضائي بأنها هي « البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى »

ومما تقدم يتضح ان الضبط القضائي يباشر المرحلة الإجرائية السابقة على نشوء الخصومة الجنائية ، فهو الذي يكشف عن وقوع الجريمة ويجمع الاستدلالات اللازمة لمعرفة مرتكبها ويقدمها للنيابة ، وعلى ضوءها يتم تحريك الدعوى الجنائية سواء بالتحقيق أو برفعها مباشرة الى المحكمة (في الجناح والمخالفات فقط) (١٢) .

وإذا كان ذلك هو السائد في القانون المصري ، إلا ان الأمر قد يختلف اتساعا أو ضيقا في بعض الدول الأجنبية إذ ان قانون تحقيق الجنايات الفرنسي قد نص في المادة ٨ منه على ان « الضبط القضائي يستكشف الجنايات والجناح والمخالفات وجميع أدلتها ، ويقدم المتهمين فيها للمحاكم التي من اختصاصها معاقبتهم » فشملت عبارة الضبط القضائي بذلك سلطة جميع الاستدلالات

وسلطة الاتهام وسلطة التحقيق ولم تخرج منها إلا سلطة الحكم (١٣) .

أما الأمر في إنجلترا فهو يختلف عن النظام السائد في مصر وفرنسا ، إذ تتولى الشرطة والأفراد وظيفة الاتهام ، بحيث إذا وقعت جناية أو جنحة التي تمس القطاع العام تقوم الشرطة بالتحري والبحث وجمع الاستدلالات والقبض على الجاني وتقييمه للقضاء (١٤) .

(١) مأمورو الضبط القضائي :-

الأصل أن صفة الضبط القضائي لا يكتسبها كافة رجال الضبط الإداري فقد منحها القانون على سبيل الحصر لفئات معينة ، وتقسيم مأموري الضبط القضائي الى طائفتين : الطائفة الأولى ذات اختصاص عام بالنسبة لجميع الجرائم والثانية : ذات اختصاص خاص بجرائم معينة تتعلق بالوظائف التي يؤديونها .

: مأمورو الضبط القضائي ذو الاختصاص العام :

وقد ميز المشرع داخل طائفة مأموري الضبط القضائي ذو الاختصاص العام من مجموعتين : الأولى : تضم مأموري الضبط القضائي الذين يباشرون الاختصاص العام في نطاق اختصاص اقليمي محدود (١٥) والثانية تضم مأموري الضبط القضائي الذين

يباشرون الاختصاص العام في جميع أنحاء الجمهورية^(١٦)

مأمورو الضبط القضائي ذو الاختصاص الخاص:

وهم الذين عندهم المادة ٢٣ أ. ج بنصها على أن « ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

وتعتبر النصوص الواردة في القوانين والمراسيم القرارات الأخرى قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص^(١٧) والمستفاد من هذا النص أن الموظفين المشار إليهم لا يقومون بوظيفة الضبطية

القضائية إلا في نطاق محدود مقصور على الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

ويلحظ أن اختفاء صفة الضبط القضائي على موظف في صدد جرائم معينة لا يسلب هذه الصفة من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام في شأن هذه الجرائم فيها .

(٢) أداة تخويل سلطة الضبط القضائي

تقتضى الشرعية الإجرائية أن يكون القانون هو المصدر

للإجراءات الجنائية . ذلك بناء على كون هذه الإجراءات بحسب طبيعتها تمس الحرية الشخصية ، الأمر الذي يتطلب من القانون وحده الاختصاص بتحديد لها لأن المشرع هو صاحب الكلمة في تنظيم استعمال الحريات العامة^(١٨) .

الأول : إجراءات عامة لاتمس الحرية الشخصية

الثاني : إجراءات تتعلق بجريمة التلبس ، كالتفتيش والتفتيش وهو بحسب طبيعتها تمس الحرية الشخصية ، هذا بالإضافة إلى أن القانون قد خول لسلطة التحقيق الابتدائي انتداب مأموري الضبط القضائي المباشرة ببعض إجراءات التحقيق . وهي جميعاً مما يمس الحرية الشخصية

ولما كان تحديد سلطة الضبط القضائي ينطوي حتماً ولزوماً على منح أصحاب هذه الصفة الاختصاص بمباشرة إجراءات جنائية تمس الحرية الشخصية ، وكانت قواعد الاختصاص هي من صميم قواعد الإجراءات الجنائية ، فإن ذلك يقتضى أن يكون القانون وحده هو الإدارة الصالحة لتحويل سلطة الضبط القضائي

ومع ذلك ، فقد ميز القانون

المصري بين مأموري الضبط ذوي الاختصاص العام من مأموري الضبط ذوي الاختصاص الخاص . فلا يخول النوع الأول سلطة الضبط القضائي إلا بقانون ، وقد حددتهم المادة (٢٣) على النحو سالف الذكر . أما مأموري الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص فإنه يجوز منهم هذه الصفة بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص .

(٣) مساعدو مأموري الضبط القضائي

لم تعد المادة ٢٣ أ. ج صفة الضبط القضائي إلى رؤوس الضبط القضائي كرجال الشرطة دون درجة معينة والمخبرين والخبراء ، ومع ذلك فقد خولهم المشرع سلطة القيام ببعض إجراءات الاستدلال ، وهي مساعدة مأموري الضبط القضائي في الحصول على جميع الإيضاحات وأجراء المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم أو التي يعلنون بها كيفية كافة واتخاذ جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدانة الجريمة^(١٩) .

(٤) تبعية مأموري الضبط القضائي للنسابة العامة :

يقرر المشرع تبعية مأموري الضبط القضائي سواء أكانوا من ذوي الاختصاص العام أو الخاص للنائب العام وخضوعهم لإشرافه فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم . فله أن يطالب إلى الجهة المختصة النظر في أمر

كل من تقع منه مخالفة لواجباته ، أو تقصير في عمله ، وله ان يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه ، وهذا كله لا يمنع من رفع الدعوى الجنائية . وكذلك قررت هذه التبعية ايضا المادة (٢٢) من قانون السلطة القضائية بنصها على ان مأموري الضبط القضائي يكونون فيما يتعلق بأعمال وظائفهم تابعين للنسابة العامة . فسلطة النائب العام في الاشراف على مأموري الضبط القضائي يباشرها بواسطة اعضاء النيابة كل في دائرة اختصاصه الاقليمي .

هـ) علاقة مأموري الضبط القضائي بالنيابة العامة :-

المستفاد مما تقدم ان تبعية مأموري الضبط القضائي بالنيابة العامة ، تبعية وظيفية بحتة ، وليست تبعية ادارية ، فمأموري الضبط القضائي من الناحية الادارية . يتبع رؤسائه الاداريين ويخضع لتعليماتهم . ويرجع خضوعه الوظيفي للنيابة العامة الى ان الاستدلال الذي يقوم به يرتبط بوظيفة الاتهام التي تباشرها النيابة العامة .

كما ان اتصال علم النيابة العامة بالجريمة يتم عادة عن طريق مأموري الضبط ولذلك فإن هذه التبعية الوظيفية تقتصر على الضبط القضائي وما يتصل به من أعمال تنفيذية ضرورية (٢٠) .

خاتمة

قد يرى البعض اننا بهذا العرض قد تجاوزنا ، موضوع

بحثنا المائل ، بالاطاله في مقدمات استوعبت عدد كبير من الصفحات الا انه مع تقديرنا لذلك فإن هذا العرض ضرورة لاغنى عنها ، ، للحديث عن موضوع الفصل بين الضبط الإداري والضبط القضائي والحديث عن هذا الموضوع دون الاشارة الى تلك المقدمة يعيب الدراسة ويمسها بالقصور .

المبحث الثاني

معايير التمييز بين الضبط الإداري والضبط القضائي :

(الاول) المعايير الفقهية والقضائية

(الثاني) أهمية التمييز بين الضبط الإداري والقضائي . وذلك على التسفصيل الآتي :-

أولا : المعايير الفقهية والقضائية

ان التمييز بين الضبط الإداري والضبط القضائي ، قد يبدو يسيرا من الناحية النظرية أساس هذا النظر ، أن وظيفة الضبط الإداري تقوم على المحافظة على الامن والنظام في المجتمع ومراقبة الاشخاص المشتبه فيهم والعمل على منع وقوع الجرائم ، بينما وظيفة الضبط القضائي تقوم على تعقب الجريمة بعد وقوعها بالفعل ، بالبحث عن فاعليها وجميع الاستدلالات اللازمة لاثبات التهمة عليهم (٢١) .

ومع هذه السهولة النظرية في التفرقة بين الوظيفتين ، فإن

التمييز بينهما في العمل عسير لاسيما اذا لاحظنا أن كثيرا من القائمين بمهمة الضبط الإداري يقومون الي جانبها بمهمة الضبط القضائي (٢٢) - فجندي المرور الذي ينظم حركة المسير ، وهذه إحدى مهام الضبط الإداري هو الذي يكشف جرائم المرور وهذه من مهام الضبط القضائي .

وازاء الصعوبة المتقدمة ، في التمييز بين الضبط الإداري والضبط القضائي ، وقد تعددت وتباينت المعايير الفقهية والقضائية في هذا الخصوص .

(١) المعايير الفقهية

من خلال جولتنا من المؤلفات التي تناولت الخصوصية المائلة ، نلاحظ أن هناك معيارين سائدين للتمييز بين الضبط الإداري والضبط القضائي (٢٣) أولهما المعيار الموضوعي والآخر هو المعيار الشكلي .

- المعيار الموضوعي

يقوم هذا المعيار على التمييز بين نوعي الضبط بالنظر الى الغاية من العمل ، فالضبط الإداري غايته ومهمته رقابية تهدف الى منع الجرائم وكل اضطراب عساه يحدث أخلافا بالنظام العام (الامن - الصحة - السكينة) واعادة النظام العام الى وضعه السليم ، عند الاخلال به اما الضبط القضائي فمهمته القمع وغايته الجزاء (٢٤) .

وبصور البعض هذا المعيار تصويرا آخر ، فيذهب الى أن

الضبط القضائي يواجه واقعة يصدق عليها وصف الجريمة ، أما الضبط الإداري فهو يواجه أية واقعة خطيرة ولو لم تكن جريمة للحيلولة دون نشوء الضرر فيها إدارية واقعة ضارة جريمة كانت أم غير جريمة للحد من خطر امتداد ضررها في الزمن ، ويستوى في الواقعة أن يكون مصدرها أنشأ أو أن يكون الطسعة (٢٥) .

فالمعيار الموضوعي - أيا كان التصوير الذي يسبق عليه ، فهو ينظر إلى الغاية من العمل أو الاجراء ، دون النظر إلى السلطة القائمة بعمل الضبط .

- المعيار الشكلي :

ويقوم على النظر إلى السلطة القائمة بعمل الضبط . فإذا كانت السلطة التي تقوم بالتصرف سلطة قضائية ، فالعمل ضبط قضائي . أما إذا قامت به إحدى سلطات الضبط الإداري ، فهو ضبط إداري . وبمعنى آخر أن القرار الصادر من السلطة القضائية هو قرار قضائي . والقرار الصادر من السلطة التنفيذية يعتبر قرارا إداريا (٢٦) .

وهذا المعيار يمتاز بالسهولة والبساطة والوضوح . إلا أنه يؤخذ عليه أنه لا يغوص في أعماق العمل ليبين أهميته مكتفيا بالمظهر دون الجوهر ، كما لا يفيد هذا المعيار في حالات

أزدواج الصفة في شخص القائم بالعمل ، بحيث يقوم بعمل الضبط الإداري وعمل الضبط القضائي معا (٢٧) .

- (٢) المعايير القضائية :

تباينت اتجاهات القضاء سواء في فرنسا أو مصر في شأن التمييز بين الضبط القضائي والضبط الإداري .

وباستقراء أحكام مجلس الدولة الفرنسي نلاحظ أنه أخذ في أحكامه بالمعيارين السابقين المعيار الموضوعي والمعيار الشكلي .

وبالنسبة للمعيار الأول ، فإن قضاء مجلس الدولة الفرنسي (٢٨) ذهب إلى أن الضبط الإداري غاية وقائية يرمى إلى منع كل اضطراب ، أما الضبط القضائي فغاياته القمع .

هذا المعيار ليس مانعا جامعا ، بحيث يكفي دون الالتجاء إلى غيره من المعايير للتمييز بين الضبط الإداري والضبط القضائي أما بالنسبة للمعيار الشكلي ، فإن قضاء مجلس الدولة الفرنسي قد جرى على أن المعيار المميز للضبط الإداري عن الضبط القضائي ، يكمن في النظر إلى السلطة القائمة على اتخاذ الاجراء الضبطي ، فإذا كانت السلطة القائمة باتخاذ الاجراء إحدى سلطات الضبط الإداري ، كان العمل ضبطا إداريا ، وإذا كان

القرار صادر من السلطة القضائية كان قرارا قضائيا

أما بالنسبة لقضاء مجلس الدولة المصري ، فالمستفاد من استقرار أحكام محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا ، أنه قد أخذ المعيار الموضوعي ، ويقوم على أساس أن وظيفة الضبط الإداري هي منع الجرائم قبل وقوعها وذلك باتخاذ التدابير الوقائية وأحتياطات الأمن ، أما وظيفة الضبط القضائي فهي البحث عن الجرائم وتركيبها وجمع الاستدلالات اللازمة للتحقيق والدعوى .

ومن أحكام القضاء الإداري في هذا الخصوص (٢٩) ما قضى به من أن الدفع بضبط المتهم وتزويله إلى أسوان يعتبر اجراء قضائيا استلزمته ظروف ضبط المتهم في حالة تشرد ، وبهذا فإن التصرف يخرج من ولاية المحكمة وهذه الدفع غير صائب لان أمر الضبط والابقاء صدر من محافظة القاهرة على حد قول الحكومة في مذكرتها ،

وهي سلطة إدارية ويعتبر قرارها قرارا إداريا مما يخضع لرقابة هذه المحكمة .

كما أخذت المحكمة الإدارية العليا (٣١) بهذا المعيار إذ قضت بأن اتجاه البوليس إلى مسكن شخص ليلا واجراء تفتيشه والقبض عليه وأعتقاله على مدى ثلاثة أيام بحجة أنه شرير يفيض عليه في المناسبات التي تراها إدارة الأمن العام ، فإذا انتهت

المناسبات أفرج عنه ، فان هذا الاجراء يفيد صدور أمر إداري بالقبض عبرت فيه الإدارة عن مقصدها وأغراضها ونفذته بأعتبارها ذات وظيفة وقائية . وأن القبض والاعتقال في حد ذاته وأن كان من الأفعال المادية ، فانه لم يكن الا نتيجة الامر الإداري هو الذي وجه البوليس الى هذا التصرف .

والجدير بالذكر ان قضاء مجلس الدولة الفرنسي قد أخذ بهذا المعيار لتجنب النتائج الشاذة التي يؤدي اليها المعيار الموضوعي أو الشكلي على اطلاقه وذلك بقيامه على النظر الى موضوع الاجراء والتحقيق الذي تقوم به السلطة الادارية فهو يعتبر عملاً قضائياً اذا كان الموضوع محدود أو يؤدي الى المحاكمة الجنائية ، أما اذا كان غير ذلك فهو يعتبر عملاً إدارياً .

وقد أعتنق القضية Rivew^(٣١) المعيار المزدوج ، وأشار الى أن التفرقة بين النشاط الضبطي القمع ولا يتدخل الا عند وقوع جريمة ما . أما قانيهما فهو وقائي يرمي الى تجنب مخالفة القانون ومنع الجريمة قبل وقوعها .

رأينا :

مع تقديرنا لسلامة الاعتبارات التي بينت عليها المغاير السابقة ، الا أننا نرى في مجال التمييز بين كل من نوعي النشاط الضبطي القضائي والنشاط الإداري لسلطات الضبط النظر اليها من خلال

معينة موضوعي يتصل بطبيعة العمل والغاية منه ، فاذا كان القائم به قد أتخذ وقام به بأعتباره مساعداً للقضاء ، في اداء مهمة هدفها خدمة العدالة وكشف الجرائم وتتبع مرتكبيها أو التحقيق منهم أو للمحاكمة أو حتى في مجال تنفيذ العقوبة المحكوم عليهم بها ، فالعمل ضبط قضائي أما اذا كان العمل قد اتخذ في اطار دون أن يكون هدفها البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات ، واتجه الى تحقيق النظام العام والامن والسكينة والصحة والرخاء القومي والنشاط الاقتصادي أو السياسي أو كان حماية للنظام العام الخلقى والمبادئ أو القيم الاجتماعية السائدة فالعمل من أنشطة الضبط الإداري .

ويساعد الاخذ بهذا المعيار

على تجنب الخلط بين طبيعة كل من النشاطين وما يترتب على ذلك من آثار قانونية وقضائية .

ثانياً : أهمية التمييز بين الضبط الإداري والضبط القضائي

من العرض المتقدم - يبين ان ثمة مصلحة عملية حقيقية في التمييز بين الضبط الإداري والضبط القضائي وذلك لان التمييز بينهما قائم على مبدأ الفصل بين ولايتي القضائين الإداري والعادي اذ ان الضبط الإداري في غالبية صورته يتعلق نشاطه بالسلطة التنفيذية : ومن ثم فان جميع المنازعات التي

تثور في شأنه يختص بها القضاء الإداري . اساس ذلك ان نشاط الضبط الإداري في اقلية صورته يمس الحريات الشخصية أو الحريات العامة للأفراد ، والقضاء الإداري هو الحامي للحريات العامة .

أما نشاط الضبط القضائي ، فيتعلق بممارسة ولاية السلطة القضائية . ومن ثم فالمنازعات المتعلقة به من اختصاص المحاكم القضائية^(٣٢) .

ويترتب على ذلك نتيجتان : الاولى ان نشاط الضبط القضائي لا يقبل الطعن بالالغاء ، ولا يخضع لاجراءات وقف التنفيذ ، كما هو الحال بالنسبة لنشاط الضبط الإداري الثانية : ان نشاط الضبط القضائي لا يخضع لنفس قواعد المسؤولية التي تخضع لها نشاط الضبط الإداري اذ القاعدة المقررة ان الدولة غير مسؤولة عن اخطاء سلطة الضبط القضائي ، الا حيث يقرر الشرع ذلك صراحة . اما القاعدة بالنسبة لنشاط الضبط الإداري فهو يخضع لقواعد المسؤولية المقررة في هذا الخصوص اذا ما توافرت اركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية^(٣٣) .

وهذه هي اهم أوجه الاختلاف بين عمل السلطتين القضائية والإدارية .

ويرى البعض^(٣٤) ان هذا الاختلاف بين السلطتين كان يستلزم من المشرع الفصل بينهما بحيث يصبح الضبطية القضائية هيئة خاصة ومتميزة عن

الضبطية الادارية ، لان كل من
الوظيفتين يحتاج الفرد فيها الى
اعداد خاص من حيث المعلومات
والمواهب والميول والتدريب ،
كما ان الجمع بين كلتاوظيفتين
في يد مأمور ضبط واحد يجعله
موزع المجهود بين هذه المهام
المتباينة بيقول بالتالي نشاطه ،
ولاشك ان فصل الضبط القضائي
عن الضبط الاداري يجعل
المأمور متقنا لعمله ، فيصبح
متخصصا فيه . فضلا عن ان
تكليف المأمور بمنع الجريمة قبل
وقوعها وتكليفه ثانية بجمع الأدلة
بعد حصولها فيه خطر جسيم

على العدالة ، لان الموظف
المسئول عن الجرائم يجتهد دائما
الى التخلص من مسئولية
وقوعها باختفائها أو التقليل من
اهميتها .

وهناك من يرى عكس
ذلك^(٣٥) ويذهب الى جواز
الجمع بين السلطتين في يد
شخص واحد اذ الصلة بين
الوظيفتين لا يقتصر على
شخص من يقوم بهما ، بل أن
طبيعية العمليتين تحقق الصلة
الوثيقة بينهما . والملاحظ ان
انتظام عملية الضبط الاداري من
شأنه تقليل الجرائم وتيسير

البحث عن المجرمين ، كما ان
نشاط الضبط القضائي واسرعه
في اكتشاف الجرائم وإيقاع
العقوبة على المجرمين يحقق
استتباب الامن .

لكل من الرأيين السابقين
وجهته وحججه المنطقية
والعملية ، الا ان الاخذ بأى
منهما على اطلاقه غير صحيح .

فالواقع أن نشاط الضبط
الاداري ونشاط الضبط القضائي
يكمل كل منهما الآخر ويعتبران
ضروريان لامن وسلامة
المجتمع وارتباطهما بمرر جواز
الجمع بينهما في يد هيئة واحدة ،
فلا شك أن للضبط الاداري
مهمة وقائية بما يصدره من
لوائح كتنظيم المرور مثلا ، أو

- (١) يراجع الاستاذ/ راجح جمعه ، الشرطة الادارية والشرطة القضائية مجلة الامن العدد ١٤ ، ص ٣ وما تلاها وايضا
في هذا المعنى د/ أحمد رفعت خلفي ، سلطة اعضاء الرقابة الادارية في الضبط القضائي ، العدد ٤١ ، ص ٥٩
وماتلاها .
- (٢) يراجع الاستاذ/ محمد عطيه راغب ، رأى في الضبطية الادارية والضبطية القضائية مجلة الامن العام ، العدد
١١ ، ص ٨٨ .
- (٣) يراجع : بحثنا ، الاداري في النظم الوضعية المعاصرة والشرعية الاسلامية منشور بمجلة المحاماة ، العددان السابع
والثامن ، السنة الخامسة والستون - سبتمبر واكتوبر ١٩٨٥ ، ص ١٢٩ وماتلاها .
وفي مثل هذا المعنى د/ منيب ربيع ، النظام العام ، مجلة الامن العام ، العدد ٩٨ ، ص . وما بعدها .
- (٤) يراجع د/ محمود سعد الدين الشريف ، النظرية العامة للضبط الاداري ، مقاله منشوره بمجلة الدولة السنة ١١ ،
ص ١٨٥ .
- (٥) يراجع د/ توفيق شحاته مبادئ القانون الاداري الجزء الاول سنة ٥٤ ، ١٩٥٥ ، ص ٢٧٧ ، وقريب من هذا د/
طعيمة الجرف القانون الاداري طبعة ١٩٦٣ ، ص ١٨٢ وماتلاها .
- (٦) يراجع : د. سليمان الطماوي ، التوجيه في القانون الاداري ، طبعة ١٩٨١ ص ٥٢٣ . وقريب من هذا يراجع :
د/ محمد عصفور ، البوليس والدولة طبعة ١٩٧٢ ، ص ١٨ وماتلاها . د/ منيب ربيع ، ضمانات الحرية في مواجهة
سلطات الضبط الاداري ، رسالة ١٩٨١ ، ص ١٩ ، د/ محمد شريف اسماعيل ، سلطات الضبط الاداري في الظروف
الاستثنائية ، رسالة ١٩٧٩ ، ص ٢٢ .
- (٧) يراجع : (j) administratif, Ged, 1973, P 398 DEBBASCH (char) droit administratif, 3 ed, P 231 Walive(M) :
traite élémentaire de droit administratif ed 1963, P 632 .
Délavbadeke (A) droit administratif, 1973, P 63 -
- (٨) ومزيد من التفاصيل يراجع : سدران محمد خلف ، القضية الادارية ، بحث مقدم لديبلوم ادارة وتنظيم الشرطة بكلية
الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ، ص ١٥ وما تلاها .
- (٩) د/ طعيمة الجرف ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ وماتلاها .
- (١٠) يرجع : د/ منيب ربيع ، المرجع السابق ، ص ٣٦ وماتلاها .
- (١١) د/ طعيمة الجرف ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ وماتلاها .
- (١٢) يراجع : د/ أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية (المجلد الاول) الطبعة الرابعة ، ١٩٨١ ،
ص ٥٩٥

اوامر فريديه كحصر التجول في منطقة معينة او منع المرور من شارع معين ، كما ان وظيفته رادعه ، اذ انه يستعمل القوة المادية لكفالة احترام اوامره ونواهيه . فضلا عن ذلك فان كثيرا من اعمال الضبط الاداري وثيقة الصلة بالضبط القضائي فمثلا زيادة عدد الدوريات شأنه ان يؤدي الى تقليل نسبة الجرائم وتسهيل البحث عن المجرمين (وهو من أعمال الضبط القضائي) . كما ان نفس العملية تتصل احيانا بالضبط الاداري والقضائي معا . كرجل الشرطة الذي ينظم المرور في طريق عام يعتبر بصفته هذه من رجال الضبط الاداري ، فاذا وقع حادث

فانه يستطيع مباشرة عمله بصفته من رجال الضبط القضائي (٣٦) .

واذا كان ما تقدم من مبررات التمييز بين الضبط الاداري والضبط القضائي ، فهل يعنى الضبط القضائي بما يوقعه من عقاب وتحقيق الزجر عن الضبط الاداري بالنظر الى ان الضبط القضائي ومهمته عقابيه بالدرجة الاولى ويحقق مهمته بتدخل المحاكم الجنائية بانزال العقاب الزاجر على المخالفين ، وهو ما يحقق الوقاية الشاملة .

فالواقع ان ذلك لا يغنى عن تحقيق وظيفة الضبط الاداري ، حيث ان انزال العقاب الزاجر قد لا يتمخض عنه على الدوام وبالضرورة الاثر النفسى المانع من المخالفة والناجم عن الخشية من توقيع العقاب عل المخالف الا ان الحكمة التي يتوخاها الضبط الاداري - بتوقي وقوع الجريمة .

فاذا ما وقعت الجريمة - فانه ينهض للبحث عن مرتكبيها ومحاكمتهم وتنفيذ العقوبة ، وبالتالي فلا يغنى اى من نوعى الضبط عن الاخر في اداء العمل المفوض به (٣٧) .

الخاتمة :

من جماع ما تقدم ، نرى ان موضوع البحث من الاهمية بمكان ، للاعتبارات التي أيدناها

Waline (M) op cit, P 273 ets .

(١٣)

- (١٤) يراجع . عقيد ابراهيم محمد متولى ، بحث في مدى ملائمة ضباط الشرطة لبعض الاختصاصات القضائية ، الدورة التاسعة بمعهد القادة لضباط الشرطة ص ٢٢ وماتلاها .
- (١٥) : (١٦) : فقد نصت المادة ٢٣ على ان : (أ) يكون من مأموري الضبط القضائي في ديوانر اختصاصهم :
- (١) اعضاء النيابة ومعاونوها .
- (٢) ضباط الشرطة وامناؤها والكونستابلات والمساعدون .
- (٣) رؤساء نقط الشرطة .
- (٤) العمد ولمشايع البلاد ومشايخ الخفراء .
- (٥) نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية .
- (ب) ويكون من مأموري الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية .
- (١٧) ومأموري الضبط القضائي طبقا للنص المشار اليه هم :-
- (أ) مديرو ضباط ادارة المباحث العامة بوزارة الداخلية وفروعها بمديريات الامن .
- (ب) مديرو الادارات والاقسام ورؤساء المكاتب والمفتشون والضباط وامناء الشرطة والكونستابلات والمساعدون وباحثات الشرطة العاملون بمصلحة الامن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديريات الامن .
- (ج) ضباط مصلحة السجون .
- (د) مدير الادارة العامة لشرطة السكة الحديدية والنقل والمواصلات وضباط هذه الادارة .
- (هـ) قائد وضباط اساس هجاة الشرطة .
- (و) مفتشو وزارة السياحة .

(١٨) د/ فتحي سرور ، المرجع السابق ، ٦٠ وماتلاها .

(١٩) يراجع د/ فوزية عبد الستار ، شرع قانون الاجراءات الجنائية ، الجزء الاول ، ١٩٧٧ ص ٢٤٣ .

(٢٠) يراجع د/ فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٦٠٥ .

(٢١) د/ رؤوف عبيد ، الاجراءات الجنائية ، الطبعة السادسة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٤٧ .

(٢٢) C.E, 24 juin 196*, societe Franpar, Rei 412 cencd Haemann, J.C.P 1965, 11, 11, 743. note Gow s. 1965, 348, note Debbsch long. weil Brabant, les grands arrêts de la jurespre devee adrvinistrativ, 7 éd , P 495 et s.

في مقدمة البحث ، وهي اعتبارات قانونية وعملية . ولا مراء في ان معايير التمييز التي قبلت في هذا الصدد سواء الفقهية أو القضائية على التفصيل السابق ، هي معايير يحمل كل منها جانبا من الصحة وانه من خلال الجوانب الايجابية والصحية في تلك المعيار ، أستهدينا بها في ايجاد معيار يضم بين ضاحية تلك الجوانب الايجابية وحاصله ان مجال التمييز بين كل من نوعي النشاط الضبطي القضائي والنشاط

الاداري لسلطات الضبط المنظور اليها من خلال معيار موضوعي يتصل بطبيعة العمل والغاية منه فاذا كان القائم به قد اتخذه وقام به بأعتباره مساعدا للقضاء ، في أداء مهمة هدفها خدمة العدالة وكشف الجرائم وتتبع مرتكبيها أو التحقيق معهم أو المحاكمة ، فالعمل ينطوي على ضبط قضائي .

وأما اذا كان العمل لم يستهدف البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات

واتجه الى تحقيق النظام العام والامن والسكينة والصحة أو الى حماية النظام العام الخلقي والمبادئ أو القيم الاجتماعية السائدة ، فالعمل ينطوي على نشاط ضبط اداري . وهذا المعيار بصورته السابقة ، يضع حدودا فاصلة بين وظيفتي الضبط الاداري والضبط القضائي ، وبذلك يسهل حل كثير من المسائل التي تتصل بالاختصاص والمسئولية ومدى خضوع تلك الاجراءات لرقابة القضاء .

(٢٣) ويذهب البعض الى عكس ذلك ، ويرى أن المعايير التي قبلت في معرض بيان التفرقة ما بين الضبط الاداري والقضائي . ثلاثة هي :

الاول : المعيار الموضوعي ، وتقوم على البحث عن الصفة التي تمارس بها جهة الضبط ولايتها فاذا كانت تلك الجهة قضائية ، لنا في كنف الضبط القضائي أما اذا كانت تلك الجهة ادارية كما أمام الضبط الاداري .
الثاني : المعيار المادي ، وأساسه ان ما يحدد طبيعة التصرف هو موضوع العملية ذاتها فاذا كان الموضوع اداريا كنا بصدد الضبط الاداري وعلى العكس اذا كان الموضوع قضائيا كنا في نطاق الضبط القضائي .
الثالث : المعيار الغائي ، ويشيد هذا المعيار تأسيسا على ان الضبط الاداري غايته ومهمته وقائية ، أما الضبط القضائي فغايته القمع وهو لا يتدخل الا حيث تكون هناك جريمة قد اقترنت فيعمل على اثباتها والكشف عن فاعليها ، وجمع الأدلة فيها تمهيدا لتمكين القضاء الجنائي من تأدية وظيفته .
(اراجع : د/ صلاح الدين فوزي ، التوسعة التشريعية لسلطة الضبط الاداري ، مجلة الامن العام . العدد ٧٧ ، ص ٧٠ .

(٢٤) اراجع : سليمان الطماوي ، مؤلفه النظرية العامة للقرارات الادارية ، طبعة ١٩٧٦ ص ١٨٤ وماتلاها .
وقريب : Debbasch, op cit P 233, et rivero, op cit P 399 .
وقريب من هذا د/ محمود مصطفى اذ يفرق بين الوظيفتين ، على اساس ان الضبط الاداري مهمته العمل على منع وقوع الجريمة والضبط القضائي لا يبدأ العمل الا بعد وقوع الجريمة ويقصد الوصول الى معاقبة فاعليها به . ويرجع : د/ محمود مصطفى ، شرح قانون الاجراءات الجنائية ، الطبعة الحادية عشر ١٩٧٦ ، ص ٢٠٣ .

(٢٥) د/ رمسيس بهنام ، الاجراءات الجنائية تأصيلا وتحليلا ، ١٩٧٨ ، ص ٢ وماتلاها .

(٢٦) DELAUBADER. traité élémentaire administratif éd 1976. Ps 91

(٢٧) DELAUBADER. op, cite p 472 , rivew, op, cit, P 399 .

(٢٨) T.C.7 juin 1951 newualek, rec, P 636, c.E juin 1965 , le mande Supra n 242, 8 mors 1963, masetti, R.D.P (٢٨) 1963, D297 .

C.E: 21 - 15 - 1934 , S.3. 1932 . 41 .

C.E. 11 - 1 - 1935 , S.3. 1935 . 42 .

(٢٩) اراجع : القضاء الاداري ، في الدعوى رقم ٥/٩٦٥ ق ، س ٦ ، ص ٧٣٠ والدعوى رقم ١١/٢٣٤ ق س ١١ ، ص ١٩٩ .

(٣٠) الادارية العليا ، الطعن رقم ٦/١٧٧ ق ، المجموعة في عشر سنوات مبدأ رقم ١٣٤ / ب وذات المجموعة ، الطعن رقم ٦/٢٣٨ ق ، مبدأ رقم ١٠٨ / ب .

يراجع : Rivew . op. cit. P. 399 et s. :

Walime . op . cit . p 273 .

(٣١) اراجع د/ سليمان الطماوي ، الوحيد في القضاء الاداري ١٩٨٢ ، ص ٢٦٢ وماتلاها .

(٣٢) الاستاذ/ محمد عطيه راعب ، مجلة الامن العام ، العدد ١١ ص ٨٨ - ٩٠ .

(٣٣) الاستاذ/ حسين رأفت ، مجلة الامن العام العدد ٢ ص ٧٤ .

(٣٤) اراجع د/ عادل غانم ، دور الشرطة الاداري ، مجلة الامن ، العدد ١٨ ، ص ٢٨ .

(٣٥) د/ سعد الدين الشريف ، نظرية الضبط الاداري ، طبعة ١٩٦٢ ، ص ٩٣ .

مهما يكن من امر موقف التشريع من حيث تحريم حيازة او تعاطي

او الاتجار في المخدرات الى اباحة حالة السكر في الاماكن
المخصصة لذلك من بارات وحانات وملاهي ليلية

الا ان البحث في المسؤولية الجنائية في حالة
السكر انما يقتضي بيان المسؤولية
الجنائية لمن وضع مضطر او
مختار في حالة من
الغيبوبة العقلية
تحت تأثير مخدر او
سكر واقترب جريمة
من الجرائم .

الفصل الأول

المسئولية
الجنائية في

السكر

مسئولية يسر

القانون

الموضعي

والشريعة الاسلامية

للسيد

الاستاذ

نصر مصطفى ابراهيم

المحامي

سأتناول هذا الفصل في
مبحثين وسيكون موضوع
المبحث الاول :

بيان المسؤولية في حالة
السكر الاضطراري، أو السكر
المكره عليه أو القهري ويدخل
تحت مدلوله السكر لسبب
المرض أو من يتناول السكر أو
المخدر مختارا وهو غير عالم
بحقيقته .

وواضح من كل هذه الحالات
أن السكران فيها لم يتناول
المخدر أو السكر بإرادته مع
علمه بحقيقته الواقعيه انها كذلك
حتى اذا توافر له هذا العلم فان
ارادته تكون واقعه تحت اكراه
وسياتي .

المبحث الأول

بيان المسؤولية في حالة السكر
الاضطراري

سبق أن عرضنا لمعنى السكر
وتعاطي المخدرات وآثارهما في
المطلب الثاني من المبحث الاول
من الفصل التمهدي وقد يكون

السكر اضطراريا كما في حالة
التدوي والعلاج ويمكن تصور
الشيء مع المواد المخدرة
بطريق الحقن أو الرش
الموضعي أو الشم أو بأية طريقه
اخرى لاجراء جراحة أو
لتخفيف آلام في بعض الحالات
وكثيرا ما يؤدي هذا المخدر الى
حالة عدم قيام العقل فيخرج
عبارات تعد من الناحية القانونية
سب أو قذف، ومثل هذه
الصورة غير المختاره من جانب
الشخص، ولان المسؤولية
الجنائية انما تهدف الى ردع من
تسول له نفسه بإرادته الحرة
المختارة الى مخالفة القانون فان
المشرع يستبعد من دائرة
التجريم والعقاب ما يخرج من
عبارات أو يقترب أفعالا تعد
جريمة غير مريد لها الانعدام
القدرة على الادراك والتمييز
ويشترط لذلك بطبيعة الحال
شروط نص عليها قانون

العقوبات وتناولتها تحديدا المادة
٦/٦٢ ع بقولها : « لاعقاب على
من يكون فاقد الشعور أو
الاختيار في عمله وقت ارتكاب
الفعل لغيبوبة ناشئه عن عقاقير
مخدرة أيا كان نوعها اذا أخذها
قهرا عنه أو على غير علم
بها » .

وبتحليل عبارات هذا النص
من الناحية اللغوية يتبين أن ما
ذهبنا اليه من الجمع بين المواد
المسكره والمخدرة فيما يترتب
عليهما من اثار على فقدان
الشعور أو الاختيار هو جمع
يتفق في اعتقادنا مع منهج
تشريعنا الجنائي ويتجلى ذلك
بوضوح في عبارات المادة
٦/٦٢ ذاتها من قولها : لاعقاب
على من يكون فاقد الشعور أو
الاختيار لغيبوبة
ناشئه عن عقاقير مخدرة أيا كان

نوعها ... الخ ، فاستعمال عبارة عقاقير مخدرة أيا كان نوعها يفيد عدم الاقتصار على المواد المخدرة (بمعنى المخدرات) فقط وإنما كل مادة من شأن أخذها أحداث ذات الآثار أي الغيبوبة الناتجة عن فقدان الشعور والاختيار . وعبارات النص تساعد على هذا الفهم .

ويرى بعض الفقهاء أن المشرع ضمن هذه المادة شروط الأهلية النفسية لتطبيق العقوبة فالقدره على الإدراك والاختيار من الحالات الشخصية التي تتعلق بالفعل الإجرامي ، وعلى ذلك لا يجوز تكيفها على أنها من مفترضات الجريمة أو الركن المعنوي فيها . إذ تجب التفرقة بين الجريمة كواقعه فريده ، أي كسلوك فردي إيجابي أو سلبي لا يرتب عليه المشرع نتائج قانونية ، وبين الفاعل وهو الإنسان الأدنى الذي يصدر عنه هذا السلوك الذي يكون جوهر الجريمة . ومن ثم فإن الظروف والحالات الشخصية المرتبطة بالجاني مستقلة تماما عن العناصر المختلفة المتعلقة بالفعل الإجرامي .

ويبدو من نص المادة السابقة أن الجاني لا يكون أهلا من الوجهة النفسية لتطبيق العقوبة إلا إذا توافرت لديه القدرة على الإدراك والاختيار^(١١) .

والواقع أن هذا المعيار ليس حديثا في شأنه ، فقد عرف منذ زمن طويل وظهر في إنجلترا عام ١٨٤٣ حيث وضعت أهم

قاعده لتنظيم العلاقة بين الحالة العقلية وتطبيق العقاب وهي قاعده « ماكناتن » وكان ذلك على أثر صدور حكم في قضية اتهم فيها « دانييل ماكناتن » وكان مصابا بالبارنوبا وتسيطر عليه معتقدات وهمية بالاضطهاد والتهديد من قبل أعدائه ومن بينهم رئيس الوزراء « روبرت بيل » فصمم على قتله إلا أنه وقع في غلط فأصاب سكرتيه الخاص . وبرأته المحكمة بناء على دفاعه بأنه كان يعاني مرضا عقليا وقت ارتكاب الجريمة أفقده قدره على معرفة طبيعة ونوع العمل الذي أقدم عليه أو إدراك أنه خطأ^(١٢) .

ومنذ ذلك الحين بدأ تطبيق القاعده في إنجلترا أمام مختلف المحاكم . ثم طبقت أيضا في الولايات المتحدة ، وأصبح المتهم لا يخضع للعقوبة ، إذا أثبت أنه بسبب عاهه عقليه لم يتمكن من التمييز بين الخطأ والصواب وإدراك طبيعة أو نوع العمل الذي أقدم عليه أو أنه خطأ ، وقد كانت تلك القاعده محل نقد شديد من جانب رجال القانون والطب نظرا لأنها اقتصرت على جانب الإدراك دون أن تشمل الإراده رغم ما لها من تأثير على السلوك الإنساني ، وكان من اجراء ذلك أن وضعت قواعد أخرى لسد هذا النقص وأهمها قاعده « الدافع الجبري » ومضمونها أنه لا يجوز تطبيق العقوبة على كل من كان وقت ارتكاب الجريمة يعمل تحت تأثير دافع قهري لا يمكن

مقاومته ويرجع في مصدره الى مرض عقلي .

ظهرت قواعد أخرى لتحقيق الغرض السابق ذكره ، نذكر منها قاعده « دور هام » . ومهما يكن من أمر هذه القواعد فقد استقرت أغلب التشريعات الحديثة على معيار الأهلية النفسية للعقاب ومناطه سلامة ملكتي الإدراك والاختيار فجمعت بذلك بين قاعدتي « ماكناتن » و « الدافع الجبري »^(١٣)

ونتفق مع هذا الرأي ، ذلك لأن المشرع المصري يرتب المسئولية عن الجرائم التي يتوافر في حق مرتكبيها العلم والإرادته ومناطها سلامة ملكتي الإدراك والاختيار . وعلى أن يكون فقدان الإدراك والاختيار في شأن تطبيق تلك المادة بالذات ناتجا عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها فيخرج عن نطاق تطبيق المادة ٢/٦٢ فقدان الإدراك والاختيار الناشئ عن حالات التنويم المغناطيسي أو الناتج عن اشعاعات أو عن استعمال ما من شأنه أن يحدث هذا الأثر طالما يخرج عن نطاق العقاقير أيا كان نوعها سواء كانت مخدرات أو مسكرات . ذلك أن القاعده أنه لا تخصيص بغير مخصص والنص ورد مخصصا بقوله « الغيبوبة الناشئه عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها » .

كذلك يخرج عن نطاق الفقرة الثانية من المادة ٦٢ ع فقد الإدراك والاختيار المرضي

المسئولية في حالة السكر

الناشئ عن الأمراض العقلية حيث يخضع للفقرة الاولى من نفس المادة .

ومع ذلك فانه اذا كان المشرع قد استعمل عبارة « اذا أخذه قهرا عنه أو على غير علم بها » فانه يجب الا يستفاد من ذلك أن التعاطي يجب أن يكون عن طريق الأخذ أو التناول فقط .

فقد تكون عن طريق الشم أو الحقن أو الشرب أو غير ذلك فليس المقصود بتعبير « الأخذ » حديد طريقة معينة فلا تهم الطريقة وإنما المهم هو أن تكون الغيبوبة مبعثها العقار المخدر أو المسكر الذي أطاح - ان صح التعبير - بملكته الإدراك الاختيار بصفة مؤقتة وقد يؤدي الإدمان على الشرب أو التعاطي إلى الإطاحة بملكته الإدراك والاختيار بصفة دائمة فتكون أزاء حالة من حالات الجنون الصريح .

ومهما يكن من أمر فانه قيل هذه الغيبوبة وبعد زوالها يكون الشخص سويا مع الآخرين مسئولاً مسئولية كاملة عن سلوكه ، ولكنه اذا ما اقترف جرماً وهو في حالة غيبوبة على

النحو السابق بيانه ، فهل يعد مسئولاً مسئولية كاملة أم مسئولية مخفضه أو مشدده أم يعد غير مسئول بحسبان أن فقد الإدراك والاختيار بعدم المسئولية ، قياساً على حالات الجنون المرضيه ، وسيأتي .

وفيما يلي سأتكلم عن المسئولية الجنائية في حالة السكر الاضطراري .

أتى المشرع في نص المادة ٦٢/٢ ع بحل لأحدى مسألتين يثيرهما البحث فهو قد نص على الشروط الإلزام توافرها لانعدام المسئولية بسبب تعاطي عقاقير مخدرة بغير اختيار وسكت عن الصورة التي يتناول فيها الفاعل العقاقير المخدرة باختيار وعن علم بحقيقتها^(٤٧) ، وهي موضوعت البحث .

شرطاً امتناع المسئولية :

يرى بعض الفقهاء أنه يتضح من المادة ٦٢/٢ ع أن التخدير أو السكر يمنع المسئولية الجنائية اذا توافر شرطان أساسيان :

اولاً : أن تقوم هذه الحالة لدى المتهم وقت ارتكابه الجريمة ، وأن تكون قد

أدت إلى أن يفقد في هذا الوقت ذاته - شعوره أو اختياره في صورة تامة^(٤٨) ، فاذا لم يفقد الشخص شعوره تماماً وظل متمالكاً لقواه العقلية فإن المسئولية الجنائية تظل قائمة^(٤٩) وإنما تكون حالة ظرف التحفيف العقوبة عليه حسبما يراه القاضي وفي حدود سلطته التقديرية ولا إعفاء بطبيعة الحال اذا كان فقد الشعور . لاحقاً على ارتكاب الجريمة^(٥٠) أو كان سابقاً على ارتكاب الجريمة طالما كان الشعور متوافراً وقت ارتكاب الجريمة أو بمعنى آخر اذا كان قد أفق وارتكب جريمته وهو كامل الإدراك والاختيار .

أي أنه يشترط لأعمال حكم هذا النص أن يثبت لدى المحكمة أن المتهم كان فاقد الشعور والاختيار أو كليهما تماماً وقت ارتكاب الجريمة ، وأن يكون السبب في ذلك تعاطي المواد المخدرة أياً كان نوعها^(٥١) .

وإني إن القول بضرورة أن يكون فقد الإدراك والاختيار

(٤٤) الدكتور/ أمال عبد الرحيم عثمان - السكر والمسئولية الجنائية مجله القضاء رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ ص ٨٤ .

(٤٥) الدكتور/ أمال عبد الرحيم عثمان - المرجع السابق وأشارت في هامش رقم (١) من ٨١ إلى هول جرام المبادئ في القانون الجنائي .

(٤٦) الدكتور/ أمال عبد الرحيم عثمان - المرجع السابق من ٨٥ ، ٨٦ .

(٤٧) الدكتور/ محمود محمود مصطفى - العام - نبذه ٣٤٨ من ٥٠٣ .

تماما قول يحتاج الى تحديد وضوابط دقيقة قد تتعدى وظيفة القضاء وربما الطلب في معرفة ما اذا كان هذا الفقد كليا أو جزئيا ذلك لأن هذا الضابط وبالتأكيد لن يكون هو مقدار المخدر أو المسكر قل هذا المقدار أو كثر ذلك لأن القدر الذى لا يؤثر على ادراك واختيار المدمن قد يفقد ادراك واختيار غير المدمن ، فاذا كان الثابت من تقرير الطبيب الشرعى أن المتهم حال ارتكاب الجريمة كان تحت تأثير نوع ما من مادة مخدرة أو مسكرة فكيف يتحدد ما اذا كان فقد الشعور والاختيار كليا أو جزئيا .

ثانيا : ان يكون المتهم قد تناول المادة المسكرة أو المخدرة قهرا عنه أو على غير علم بها ، أى ان يكون فقد شعوره أو رشده بهذه الوسيلة قد جاء بغير اختياره ، اما نتيجة للاكراه المادى أو المعنوى واما نتيجة الغلط أو الجهل بحقيقة السائل المسكر أو المادة المخدرة اذا كان قد تناولها بغير اكراه^(٥٢) ، فاذا كان الشخص بجهل الخواص المسكرة بالمادة التى

يتناولها فالمسؤولية الجنائية منعدمة والا كان مخطئ في تناولها^(٥٣) ، وهذه الشروط مانعة من المسؤولية فى جميع الجرائم من جنائيات وجنح ومخالفات العمدية فيها وغير العمديه^(٥٤) .

ويشترط الا يكون الغلط مصدره خطأ من جانب المتعاطى ، كان يتم ذلك بناء على اهمال أو عدم احتياط ففى هذه الحالة الاخيرة تشمل الارادة السبب دون النتيجة وقد ذكرنا ان السكر العرضى هو ما يتحقق اذا كان التعاطى لم تشملته الارادة^(٥٥) .

كما نلاحظ ان المشرع قد ساوى بين من أخذ العقاقير المخدرة والمسكرة قهرا عنه وبين من تناولها على غير علم منه وهذا موقف محمود من المشرع والحقيقة اننا نعتقد ان امر تقدير ما اذا كان قد تناول المادة قهرا أو على غير علم هما من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع الا ان التعرض لهما بالرد السانغ يعد من مسائل القانون التى تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض .

بين الجهل والغلط :

يختلف الجهل عن الغلط فالاصلاح الاول يحوى معنى سلبي اذ هو نفي العلم أو المعرفة بالشرب وما له من تأثير فى الملكات العقلية اما الاصلاح الثانى فيقصد به تصور خاطئ أو فكرة غير حقيقية عن طبيعة المشروب فهو حكم يمثل اختلافا بين حقيقة المشروب وما يدور فى مخيلته عنه أى تعارضه بين الخيال والحقيقة والجهل قد يؤدى الى وقوع الفرد فى الغلط وقد لا يحدث تلك النتيجة . والغلط الذى يرجع فى مصدره الى الجهل هو الذى يتحقق معه حال السكر غير الاختيارى ، أما اذا كان الغلط ناجما عن اهمال أو عدم احتياط ، انتفت عنه صفة العرضية وأصبح متدرجا تحت أحوال السكر اللارادى . فالسكر غير الاختيارى أى العرضى يتحقق اذا كان لا اراديا فى سببه ولا يكفى ان تكون للنتيجة هذا الوصف^(٥٦) .

ويمكن أن يضاف الى التفرقة بين الجهل والغلط ، أن الجهل فقدان العلم والغلط الخاطئ . وبديهي أن تلك التفرقة إنما تكون بين الجهل والغلط فى الواقع ذلك أن العلم بالقانون مفترض ولا يعذر أحد بجهله للقانون .

(٤٨) الدكتور/ على راشد - المرجع السابق ص ٢٨١ .

(٤٩) الدكتور/ القلى - المرجع السابق ص ٢٨٩ وما بعدها .

(٥٠) الدكتور/ محمود محمود مصطفى - العام - نبذه ٢٤٩ ص ٥٠٤ .

(٥١) الدكتور/ امال عبد الرحيم عثمان - المرجع السابق ص ٨٨ .

المسئولية في حالة السكر

وهكذا نرى من خلال العرض السابق أن الفقه في تحليله لنص المادة ٢/٦٢ ع قد أجمع على انعدام مسئولية السكران عن الجرائم التي يرتكبها وهو في حالة سكر اضطراري وأوضخت وجهة نظري في شروط تطبيق هذه المادة .

المبحث الثاني السكر الاختياري

أشرت في المبحث السابق الى أن المشرع قد تناول بالعلاج إحدى الحالات التي يثور فيها البحث عن مدى مسئولية السكران عن الجرائم التي ترتكب في حالة السكر وهي الحالة التي يكون فيها السكر بغير اختيار الجاني وهذه الحالة قد تناولها في المادة ٢/٦٢ ع كما

تعرضت لشروط الاعفاء من العقاب طبقاً لهذا النص وذكرت أنها ثلاثة شروط عقد البعض^(٥٢) ، وشرطان عند البعض الآخر^(٥٨) . وذكرت أنه لا خلاف بين جمهور الفقهاء في الشرطين وأما الشرط الثالث

فهو من باب التزيد الايضاحي لعبارة النص وأنه شرط بديهي لا يستلزم إيراد .

ويلاحظ الدكتور رمسيس بهتام على نص المادة ٢/٦٢ ع أنه غير موفق في الصيانة فهي تتحدث عن شخص فاقد الشعور والاختيار وتنسب اليه في الوقت نفسه أنه ارتكب فعلاً . فكيف يتأتى له ارتكاب فعل ما وهو على شعور واختيار معدومين مثل هذا الشخص الذي يرتكب جريمته رغم أنه بلغ من الثمالة حد فقدان الشعور والاختيار كلية ، يقول عنه الاستاذ الإيطالي « بتاليني » أنه لم يسبق أن رآه أحد في قصص الاتهام^(٥٩) الواقع أننا لا نتصور اتیان جريمة في حالة فقدان تام للشعور والاختيار إلا إذا كانت هذه الجريمة قوليه في صورة قذف مثلاً إذ يمكن أن يتفوه النائم بالفاظ القذف رغم غيبوبته ورغم عدم انصراف إرادته الى التفوه بهذه الالفاظ ويمكن كذلك أن يتم وقاع جنسي في حالة فقدان كلي للشعور أو الاختيار فإن لم يكون الفعل من قبيل ما تقدم بأن كان ضرب أو

جرح أو قتل أو سرقة فإن اتيانه من انسان ما ولو كان سكرانا يدل في ذاته على أن هذا الانسان كان عند اقتراف الفعل متمتعاً رغم سكره بالشعور والاختيار .

ومعنى ذلك ان جريمته لا يتحقق منها ركنها المادي وحده وإنما ركنها 'النفساني' كذلك فيكون فعل السكران جسيماً ونفسياً (ويستوى في ذلك أن تكون الجريمة عمدية أو غير عمدية كقتل خطأ يرتكبه سائق سكران والمفروض أن ذلك النوع من الجريمة الدالة على قيام الإدراك والاختيار رغم حالة السكر بتوافر فيه الركن المعنوي حتى إذا كان السكر راجعاً الى اخذ السكر قهراً أو بدون علم ويبدو أن العقاب ينتفي مع ذلك لانعدام الركن المعنوي وإنما لكون القانون شاء أن يعتبر السكر قهراً أو دون علم سبب اعفاء من عقاب الجريمة الواقعة تحت تأثيره .

غاية الأمر إذا تبين أن السكر رغم إيقافه على الشعور والاختيار وهذا يتوقف على ظروف كل حالة وحساسية كل شخص لمفعول الخمر وهي تختلف باختلاف الأفراد ، يصح

(٥٢) الدكتور/ علي راشد - المرجع السابق ص ٢٨١ ، الدكتور السعيد مصطفى السعيد - المرجع السابق ص ٤٥٣ ، الدكتور/ أمال عبد الرحيم عثمان في هذا المعنى ص ٨٨ .

(٥٣) الدكتور/ القلي ص ٣٩٢ .

(٥٤) الدكتور/ السعيد - المرجع السابق ص ٤٥٣ ، الدكتور/ محمود مصطفى - العام - ص ٥٠٥ .

(٥٥) الدكتور/ أمال عثمان - المرجع السابق ص ٨٨ وتشير الى بقية الشرح .

(٥٦) الدكتور/ أمال عثمان - المرجع السابق ص ٨٨ ، ٨٩ .

أن يعتبر ذلك ظرفاً قضائياً مخفف للعقاب مالم يكن القصد من احتساء الخمر هو تيسير ارتكاب الجريمة التي وقعت ، فيكون ذلك على العكس ظرفاً مشدداً لا مخففاً .

والواقع أن تأثير الخمر على نفسية محتسبها أمر يتوقف تحديده على الحقائق الواقعية وعلى علم وظائف الاعضاء ولن يكون حكم القانون الجنائي في صدد شاربها شديداً إذا لم يدخل في تقريره تلك الحقائق الواقعية والعلمية (٦٠) .

وهذا الرأي ينبغي أن يجذب الانتباه في أكثر من موضع فمن وجهة أولى لا يبدو أنه في محله من ناحية ، وما أسنده من عدم التوفيق في نص المادة ٦٢ عندما نتحدث عن شخص فاقده الشعور واختيار وتنسب إليه في الوقت نفسه أنه ارتكب فعلاً ، ذلك لأن هذه المادة تتحدث عن الاستاذ المادى الى السكران وهذا لا شبه فيه ، أما الاسناد المعنوى فهو الذى يصح أن يثير أكثر من تساؤل والذى ينبغي النص على اية حال عن السكران الذى يأخذ المسكر قهراً عنه أو على غير علم منه ، وهذه النقطة بالذات

ليست محق نزاع من احد (٦١) .

ومن جهة ثانية فإن هذا الرأي يسلم بأن السكران يمكنه ان يرتكب جريمة قذف أو جريمة وقاع جنسى في حالة فقدان كلى للشعور أو الاختيار ينفي عنه امكان ارتكاب جريمة ضرب أو جرح أو قتل أو سرقة . وهذه تفرقه تحكيمية لانجد لها مبرراً واضحاً ، فكثيراً ما حدث ان عمد السكران سواء باختياره أو بغير اختياره - الى ارتكاب جريمة من هذا النوع أو من ذلك حسبما تصوره له خيالاته وهى لا منطق لها ولا ضابط . بل لا أغالى عندما أقول أن العدد الأكبر من الجرائم التى تسند الى السكران فاقدى الشعور والاختيار هى من الجرائم الاعتداء على الاشخاص - أى من جرائم الضرب أو الجرح أو القتل ، بل يلاحظ « اكسفر » وديتوليو ، ان بعض السكران يرتاح الى مشاهدة الدماء ولذا يقدم على ارتكاب جرائم العنف بلذة وارتياح (٦٢) .

ولا يقدح في سلامة هذا النص أن يقال أنه يعفى من العقاب حالات الجنون المرضيه أو العاهات العقلية في فقرته

الاولى ، وانه في الوقت ذاته يصبح السكران باختياره - بمفهوم المخالفة لنص المادة ذاتها - مسئولاً عن الجرائم التى يرتكبها وهو فاقده الشعور نتيجة لسكره فانه اذا ما قيل هذا فيمكن الرد عليه بأن المشرع ميز بين الحالات التى يكون فيها فاقده الشعور بسبب المرض (مادة ١/٦٢) أو الغيبوبة الناشئة عن تعاطى عقاقير مسكرة أو مخدرة قهراً عنه ، وبين الحالات التى يكون فيها فقدان الشعور اختياراً منه فانه من الامور البديهية الا يتساوى في النظر كلا الامرين ففي الغرض الاول يعفى الشخص من العقاب ، وفي الغرض الثانى يرد عليه عمله .

ومن وجهة نظر ثالثة ، فإن هذا الرأي يقيم قرينه في غير محلها على أن الانسان عندما يقترب جريمة ضرب أو جرح أو قتل أو سرقة يكون متمتعاً رغم سكره - بالشعور والاختيار - ، ذلك مع أن هذه القرينة قائمة على محض افتراض نظري تدحضه السوابق العلمية وحقائق علم النفس والاجرام التى لا تعترف بمعيار للتمييز بين السكران وآخر من ناحيه تمتعه بشعوره واختياره

(٥٧) الدكتور/ السعيد - المرجع السابق ، أ . الدكتور القللى مشار اليه في موضعه .

(٥٨) الدكتور/ محمود مصطفى - العام ، الدكتور على راشد ومبين في موضعه .

(٥٩) الدكتور/ رؤوف عبيد - التفسير والتخيير ص ٤٣٨ هامش عن الدكتور رمسيس بهنام ، ويشير الى بتالينى - القانون الجنائى الجزء العام سنة ١٩٤٠ ص ١٥٥ .

(٦٠) الدكتور/ رمسيس بهنام - النظرية العامة للقانون الجنائى سنة ١٩٦٥ ص ٨٢٢ - ٨٢٤ ، مشار اليه في التفسير والتخير أ . الدكتور رؤوف عبيد ص ٤٣٩ .

(٦١) الدكتور/ رؤوف عبيد - المرجع السابق - ص ٤٣٩ .

المسئولية في حالة السكر

أخذها قهرا عنه أو على غير علم منه بها ، كما جاء بالفقرة الثانية منها .

فإذا ما انتفت لديه الاسباب ولم تتحقق له التحديدات الحصرية الواردة في النص فإنه لا يعفى من العقاب رغم فقدته الشعور أو الاختيار وهذا بطبيعة الحال ما يترتب على الغيوبة الناشئة عن عقاقير مغيبه أيا كان نوعها إذا أخذها مختارا وهو عالم بحقيقتها . ولا يمكن أن يفهم نص المادة ٦٢ ع على خلاف ذلك ، من وجهة نظري ولا حاجة للرجوع الى القواعد العامة (٦٧) .

ومن ناحيه ثانية يبدو في اعتقادي ان نص المادة ٢/٦٢ تكلم عن حالتى التناول الاضطرابى والاختيار ، وعالج الحالة الاولى بصريح النص وعالج الثانية بمفهوم المخالفة أى اذا أنشأت الغيوبة نتيجة تناول عقاقير أيا كان نوعها اذا تناولها مختارا وغالما بحقيقتها وعلى كل فهو ليس قصور تشريعى ولكن مدامت المسألة محل خلاف فى الفقه وتختلف فيها وجهات النظر ، الأمر الذى يجعل طرحها امام القضاء خاضع للتأثيرات الملموسة على

اشتراط فيه للاعفاء من العقاب الشرطين السالف ذكرهما ، فإذا انتفى احدهما أو كلاهما فإنه يلزم بمفهوم المخالفة (٦٥) ان يصبح مسئولاً عن الجرائم التى يرتكبها ولا حاجة للرجوع الى المبادئ العامة فى تقرير المسئولية الجنائية وهذا ما يبدو بارزا فى صدر المادة المذكورة ، لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله وقت ارتكاب الفعل ، ثم حددت حالتين :

أما ... وأما ... ومعنى ذلك أنه فى غير هاتين الحالتين الواردين فى الفقرة الاولى وفى الفقرة الثانية ، فإنه يظل الاصل العام قائما ويخضع الفاعل للقانون ويقع تحت طائلة العقاب (٦٦)

ومما يؤكد ذلك ان تحديد الحالتين المذكورتين جاء مقصودا ليعفى من العقاب كل من توافر لديه احدهما وقت اقتراف الفعل الاجرامى سواء أكان به جنون أو عاهة عقلية كما حددت الفقرة الاولى من المادة ٦٢ ع ، أو لحقت به غيوبة ناشئة عن عقاقير مغيبه أيا كان نوعها اذا

ومدى خضوعه لتأثير الخمر ، بصرف النظر عن نوع الجريمة التى اقدم على اقترافها (٦٣) .

فهذا النوع أو ذاك لا يصلح للدلالة على تمتع الجاني بالشعور والاختيار أو عدم تمتعه رغم سكره . والتالى لا يحل للقول فى أية حالة بأن الركن المعنوى متوافر لدى السكران افتراضا فإن القانون شاء ان يعتبر السكر قهرا أو نون علم مانعا من موانع المسئولية لا من موانع العقاب . أما السكر الاختيارى فقد تركه لحكم المبادئ العامة فلم يبت فيه برأى ، لذا ذهب فيه الفقه كل مذهب مع أنه بحاجة فى الواقع الى تنظيم تشريعى يوفق بين الاعتبارات المتعارضة (٦٤) .

ويلاحظ على هذا الرأى - الاخير عدم ملاحظات فمن ناحية انه فى الوقت الذى تنص على الدفاع عن صياغة نص العادة ٢/٦٢ عقوبات نعى عليه فصوره عن بيان المسئولية الجنائية فى حالة السكر الاختيارى ، على الرغم من أن المشرع حينما اورد هذا النص

(٦٢) الدكتور/ مأمون محمد سلامه - اصول علم الاجرام سنة ١٩٦٧ ص ٢٤٨ مشار اليه فى التسيير والتخير ص ٤٤٠ .

(٦٣) الدكتور/ رؤوف عبيد - المرجع السابق ص ٤٤٠ .

(٦٤) الدكتور/ رؤوف عبيد - المرجع السابق ص ٤٤٠ .

(٦٥) وفى هذه الصدد يقول الدكتور/ احمد صبحى العطار : ان المشرع قد اقر بمفهوم المخالفة باعتبار السكران بارادته اهلا من الوجهه الجنائية ولا ضرر فى ذلك ، المرجع السابق ص ٨٤٢ .

(٦٦) وفى هذا المعنى يقول الدكتور/ احمد صبحى العطار : كأن المشرع قد اراد بذلك ان يوضح لنا ان نيته الحقيقية قد اتجهت الى انه فيما غدا هاتين الحالتين المشار اليهما فانها لن يعتمد بامتناع عناصر الاهلية كموجب مفضى الى عدم العقاب ،

قلة أو تكوين القاضى نفسه وعلى الزاوية التى ينظر اليها فى تحليله لنص المادة ٢/٦٢ ع ومن ثم وفى نطاق هذه الجزئية يصح هذا رأى وذلك لحسم الخلاف حتى لا تتغير معاملة المجرم بتغير المحكمة أو بتغير شخص القاضى على الأقل بالنسبة الى المسئولية الكاملة أو المسئولية المخففة حتى تكون المسئولية عن الجرائم المرتكبة فى حالة الغيبوبة الناشئة عن تناول مادة مسكرة أو مخدرة وهى بطبيعة الحال مسئولية جنائية واضحة لدى الجميع نظراً لخطورة النتائج المترتبة على الاخذ بوجه نظر معينه فى هذا الشأن .

ومن ناحية ثالثة فالقول بأنه لا محل للقول فى اية حالة بأن الركن المعنوى متوافر لدى السكران افتراضاً فان القانون شاء ان يعتبر السكر قهراً أو دون علم مانعا من موانع المسئولية ، لا من موانع العقاب ، اما السكر الاختيارى فقد تركه لحكم المبادئ العامة فلم يبت فيه برأى ... الى آخره .

اعتقد انه يمكن التوصل الى اساس امتناع العقاب بالتفرقة بين اثر السكر على الاسناد المعنوى

أو الاهليه وبين اثره على الحالة النفسية المكونه للركن المعنوى من الجريمة (٦٨) ، وسيأتى .

المطلب الأول

اختلاف الفقهاء فى بيان مدى مسئولية السكران عن الجرائم التى يرتكبها فى حالة السكر الاختيارى

موقف الفقهاء فى فرنسا :

كثر الخلاف فى هذه المسألة وعلى الأخص فى فرنسا حيث لا يوجد نص صريح يبين حكم المسئولية فى حالة السكر . ونظراً لتأثير بعض الشراح المصريين بأراء الفقهاء فى فرنسا سألنى نظره سريعة على مختلف هذه الآراء (٦٩) .

هناك رأى يقول بإنعدام المسئولية الجنائية فى هذه الحالة ، وذلك لأن السكر بعدم التمييز فالسكران لا يدرك ما يعمل وارادته معدومة فشأنه كشأن المجنون وعلى ذلك لا محل للمسئولية الجنائية . نعم ان السكران فى حد ذاته بحالة علانية يعاقب عليها المشرع ولكن الجريمة التى يرتكبها المتهم وهو فى حالة السكر شيئاً آخر ولا محل لعقاب المتهم عليها

لأن اركانها لا تتوافر . ويتطرق بعض غلاة هذا رأى فيقولون أن الشخص لا يعاقب فى هذه الحالة حتى ولو تناول السكر بقصد ارتكاب الجريمة . والواقع ان هذه نتيجة منطقية لرأيهم كما دام السكر بعدم التمييز والادراك فلا محل للمسئولية غير انه كما يقول الاستاذ جازو ، وهذا مجرد فرض نظرى ، فالشخص الذى يصمم على ارتكاب الجريمة ثم يتناول مادة مسكرة بقصد التشجيع على ارتكابها ثم يرتكبها بعد سكره هذا الشخص لا يمكن القول بأنه قد فقد الشعور تماماً فهو ينفذ ما صمم عليه من قبل فكيف نقول بأنه فقد وعيه (٧٠) .

وهناك رأى آخر يقول بقيام المسئولية فى كل الاحوال فيسأل الشخص عن جرائم العمد كما يسأل عن الجرائم غير العمدية وتتلخص حجج هذا رأى فيما يأتى :

أولاً : ان السكر العلنى فى حد ذات جريمة .. فكيف يجوز لهذه الجريمة ان تبيح تحليل جريمة اخرى . هذه حجة تجدها ايضا فى التشريعات القديمة « لا يحل الحرام الحرام » .

وبالتالى فانه فى حالة السكر الارادى لاقية لتخلف عناصر اهليه الاسناد من ملكات شعور به واداركية مجرّفه وانما ينبغى ان يسأل السكران بارادته عما يقتضيه تحت تأثير هذا النوع من السكر من جرائم كما لو كان مقيفاً وبغض النظر عن امتناع اهليه الاسناد لديه لان الاهليه فى هذه الحالة متكون لاعتبارات متعددة - مفترضة بحكم القانون .

(٦٧) وتطبيق حكم القواعد العامة عند البعض يؤدى الى امكان معاملة الجانى عن جرائم الاهمال وعدم امكان مساءلته عن الجرائم العمدية - راجع فى هذا المعنى الدكتور/ السعيد مصطفى السعيد - مجلة القانون والاقتصاد - العدد الاول السنة الثانية عشر يناير ١٩٤٢ وحكم القواعد العامة عند بعض الآخر - يعنى ان فاقد الشعور والاختيار لا يسأل كما يقتضى ضرورة المساواة بين من يفقد هماً باختياره أو مضطراً . وفى هذا المعنى راجع الدكتور/ محمود محمود مصطفى - السابق نبذه ٣٥٠ ص ٥٠٥ ، الدكتور/ القلى السابق - ص ٣٩٤ .

المسئولية في حالة السكر

ماتأخذ به محكمة النقض
الفرنسية (٧٥)

على انه يلاحظ على ما سبق
أن الدكتور/ محمد مصطفى
القللى يقرر أن الذى تتجه الراء
الى تجبيذه اليوم وعليه جرت
احكام النقض الفرنسى فيما
عرض عليها واخذ به فى
مشروع تعديل قانون العقوبات
(مادة ١٢٤) هو الرأى الثانى
والذى يقول بقيام المسئولية فى
كل الاحوال فيسأل الشخص عن
جرائم العمد كما يسأل عن
الجرائم غير العمدية.

بينما مقرر الدكتور/ السعيد
مصطفى السعيد أن الرأى الغالب
فى فرنسا فى الجانى يسأل عما
يرتكبه من جرائم فى حالة سكر
اختيارى ولكن على أساس
الاهمال وعدم الاحتياط اذا كان
القانون يعاقب على هذا الفعل
بهذا الوصف ... ولا محل
لمسائلته على أساس التعمد ..
والواقع أن الفارق بين هذين
الرأيين هو نفس الفارق بين العمد
وبين الخطأ غير العمد أو
الاهمال وهو فارق جوهرى
لا يستهان به (٧٦).

ومهما يكون من أمر هذه
الملاحظة فإن الذى نراه من

وعليه جرت احكام النقض
الفرنسى فيما عرض عليها فى
جرائم الوقوع والتعدى على
رجال الضبط والقتل عمدا
والحريق عمدا وبه أخذ فى
مشروع تعديل قانون العقوبات
(مادة ١٢٤) (٧٣).

بينما يرى الدكتور السعيد
مصطفى السعيد أن الرأى الغالب
بين شراح القانون فى فرنسا أن
الجانى يسأل عما يرتكبه من
جرائم فى حالة سكر اختيارى
ولكن على أساس الاهمال وعدم
احتياط ، اذا كان القانون يعاقب
على الفعل بهذا الوصف ، ووجه
الاهمال انه تعاطى المسكر أو
المخدر بغير حساب لدرجة
افقده الوعى ، ولا محل لمسائلته
على أساس التعمد لعدم تصوره
فقد الشعور (٧٤).

على أن هناك رأيا اخر
يقضى بمسئولية السكران على
جميع الجرائم حتى ولو كانت
عمديه على أنها تدخل فى قصده
الاحتمالى أو كان عليه أن يقدر
أن تناول المسكر أو المخدرات
يؤدى به الى ارتكاب الجريمة هو

ثانيا : أن مسئولية الشخص عن
الجرائم العمدية لا تتنافى مع
المبادئ العامة نعم أن القصد
الجنائى فى هذه الحالة غير
متوافر ، ولكن المتهم لديه القصد
الاجتمالى على الأقل (٧١).

ثالثا : أن هذا الرأى يتفق مع
مصلحة الهيئة الاجتماعية ويؤيد
الحركة التى تجاهد فى سبيل
مقاومة المواد المسكرة
والمخدره .

واخيرا ، هناك رأى ثالث
متوسط الرأيين ويقول بانه
لا يمكن أن يسأل الشخص فى
هذه الحالة عن جرائم العمد
لانعدامه القصد الجنائى ، ولكن
يمكن أن نسأله عن اهمال اذا كان
القانون يعاقب على الاهمال ،
وعلى ذلك اذا ارتكب سكران
جريمة قتل أو حريق لا يمكن أن
يعاقب على القتل العمد والحريق
العمد انما يمكن عقابه على القتل
الخطأ أو الحريق باهمال (٧٢).

وينتهى الدكتور محمد
مصطفى القللى الى انه يمكن أن
يقال أن الرأى الثانى هو الذى
تتجه الراء الى تجبيذه اليوم .

(٦٨) انظر فى هذه التفرقة الدكتور احمد صبحى العطار - المراجع السابق ص ٨٢٩ ، وما بعدها .

(٦٩) انظر فى هذه الراء الدكتور/ القللى - فى المسئولية ص ٣٩٣ وما بعدها وقد سبق ان ذكرت اننى لن اعرض للتشريع
أو الفقه أو القضاء المقارن الا من خلال ما عرضه الفقه المصرى .

(٧٠) نفس المرجع - الدكتور القللى .

(٧١) انظر فى عرض هذه الراء والحجج نفس المرجع الدكتور القللى ويشير الى الاستاذ / هوجى فى مذكراته لجامعة
باريس ص ١٩٢٨ .

(٧٢) الدكتور القللى - المرجع السابق ص ٣٩٤ وانظر هامش (١) فى نفس الصفحة .

خلال هذا العرض لموقف الفقه في فرنسا من بيان مسئولية السكران ربما ببرره عدم وجود نص^(٧٧) ويبدو لي أن الأمر ينبغي أن يكون غير ذلك في مصر حيث يوجد النص . فما موقف الفقهاء في مصر من مسئولية السكران عما يقتضيه من جرائم ؟

موقف الفقهاء في مصر :

سبق أن تعرضنا لنص المادة ٢/٦٢ ع والشروط اللازمة للاعفاء من المسئولية الجنائية في حالة السكر . وبيننا أن المشرع قد اشترط أن يكون الشخص قد تناول العقاقير المسكرة أو المخدرة قهراً عنه أو على غير علم بها وسكت عن الصورة التي يتناول فيها الفاعل تلك المواد بختياره وعن علم بحقيقتها^(٧٨) .

والنتيجة المنطقية لهذا أن يكون مسئولاً من تناول عن علم وإرادة ولو كان وقت ارتكاب الجريمة فاقد الشعور بهذا هو قصد الشارع على أن الذي يستلقت النظر أن تقرير المسئولية في هذه الحالة يخالف المبادئ التي تقوم عليها المسئولية الجنائية على العموم ،

وهذه المبادئ كانت تقتضي التسوية في الحكم - متى كان الفاعل فاقد الشعور - بين من يتناول المسكر باختيار وبين من يتناول قهراً عنه . ولكن المفسر لا ينبغي حقيقة طبيعية وإنما حقيقة قانونية ؛ فمتى أراد الشارع الخروج على المبادئ العامة في مسألة من المسائل فلا مفر من النزول على حكمه والخروج في هذه الحالة ما يبرره في خطأ الجاني في تعاطيه عقاقير مخدرة يحتمل أن يكون لها من التأثير ما يدفعه^(٧٩) ، ارتكاب الجريمة^(٧٩) .

ويرى بعض الفقهاء أن الجاني لا يسأل في صورة سكر الاختياري ، إلا على أساس الإهمال وعدم الاحتياط ويستند في ذلك إلى أن المادة ٢/٦٢ تنص على حكم مسكر الاضطرابي وتجهله مانعاً للمسئولية عما يتم تحت تأثيره من الجرائم ولكنها تنص على حكم المسئولية عن المسكر غير الاختياري والمفهوم من ذلك أن الجاني يسأل عما يرتكبه في حدود ما تسمح به المبادئ العامة في القانون وهي لا تسمح إلا بسؤاله على أساس الإهمال

وعدم الاحتياط بالافراط في تعاطي المخدر أو السكر افراطاً أفقده شعوره أو اختياره ولا يمكن أن يسأل بوصف العمد لأن الإنسان لا يمكن أن ينسب إليه نية أو إرادته وهو في حالة غيبوبة^(٨٠) .

ويضيف هذا الرأي أنه إذا أريد تحميله مسئولية الجريمة بوصف العمد فلا بد من نص صريح يقرها حيث يقول افتراض القانون مقام النية الواقعية ، وهو ما فعله القانون الإيطالي الصادر سنة ١٨٨١ (المادة ٤٨) والهندي (المادة ٨٦) وهما الأصل الذي أخذ عنه الشارع المصري حكم مسئولية السكران^(٨١) فقد نص صراحة على حكم مسئولية السكران في هذا الشأن بما يجعل الأخذ فيه مبدأ مسئولية السكران عن الجرائم العمدية غير مقبول لتعارضه مع أحكام المسئولية^(٨٢) ولكن هذا الرأي غير سليم فهو يجعل من هذه المادة التي عنى المشرع بإدخالها في تشريع سنة ١٩٠٤ فضلة لا فائدة منها لوجودها وعدمه بيان فالمسلم به والذي لا نزاع فيه أي متى كان المسكر قاهراً فهو على غير علم فلا يسأل السكران عما

(٧٣) الدكتور القلبي - المرجع السابق ص ٣٩٤ .

(٧٤) الأستاذ الدكتور/ السعيد مصطفى السعيد - المرجع السابق ص ٤٥٤ ويشير إلى هامش (٢) إلى الأستاذ جارو ، عقوبات ج ١ رقم ٣٣٥ ص ٩٦٤ ، وفيدال وفيتول ج ١ رقم ١٧٣ (سادساً ص ٢٢٦ . وبوزا رقم ٤ وباربيه ص ٩٥ وما بعدها .

(٧٥) الدكتور/ السعيد مصطفى السعيد - المرجع السابق - هامش ٣ ، ص ٤٥٤ وص ٢٢٣ أثر السكر في المسئولية الجنائية - منشور بمجلة القانون والاقتصاد - العدد الأول - السنة الثانية عشر محرم سنة ١٣٦١ - يناير ١٩٤٢ .

(٧٦) وللتفرقة من صور العمد المختلفة وبين الخطأ غير العمدى - راجع رسالة الدكتوراه في - القصد الجنائي - الدكتور عبد المهيم بكر سالم وفي التفرقة بين القصد الاحتمالي وبين الخطأ ١٢٣ وما بعدها .

المسئولية في حالة السكر

من المسئولية الجنائية هذه متى النتيجة التي يؤدي لها مفهوم المخالفة للنص ، وهو لا يمكن أن يؤدي الى سواها ، لا يمكن ان يقال ان مفهوم المخالفة قد يؤدي ايضا الى القول بانه في حالة السكر الاختياري ترجع الى القواعد العامة ومادام السكران غير مميز فلا محل لمسئوليته لا يمكن ان يقبل هذا القول لانه لا يوجد نص عام يترك لنا حرية الاسباب المانعة من المسئولية ، بل ان الاسباب المانعة من المسئولية وارده على سبيل الحصر ولا بد من توافر الشروط التي يتطلبها القانون في كل منها . ثم ان هذا يتنافى مع ما اراده الشارع من وضع حل حاسم يبين الحكم في هذه المسألة الخلافية (٨٥).

ومن جانبنا نتفق مع هذا الرأي فيما انتهى اليه فهو ما يتمشى في نظرنا مع صحيح القانون .

وذهب رأى الى المحكمة التي تبرر القول بمسئولية من يسكر باختياره عما يرتكبه من الجرائم ترجع الى أن حالة السكر بطبيعتها ، تهىء جوا مواتيا للاجرام فيجب ان يتوقع الانسان ذلك اذا أقدم على الإفراط في

أساس العمد ربما تأثر بما ذهب اليه بعض الفقهاء الفرنسيين وربما قتلهم لان امتناع النص مع فرض عدم وجوده لا يؤدي الى التسويه بين من تناول المسكر أو المخدر قهرا عنه أو على غير علم منه به وبين من يتناوله وهو عالم بحقيقته وذلك في الحالات التي لا يعاقب فيها المشرع على مجرد الإهمال هذا من ناحيه ، ومن ناحية اخرى ، فإنه اذا كان الخلاف في فرنسا حول مسألة لا نص فيها له ما يبرره فإنه لمثل هذا الخلاف في مصر حيث يوجد النص وان كان نص المادة ٢/٦٢ بعفى من العقاب من ارتكب فعلا متى فان قد ارتكبه في حالة الغيبوبة الناشئة عن اخذ عقاقير مخدرة أيا كان نوعها بشروط معينة وتختلف هذه الشروط يؤدي الى عدم الاعفاء من العقاب ولا يمكن في رأينا ان يفهم نص المادة ٢/٦٢ ع غير ذلك .

اذن في حالة السكران اذا لم يتوافر الشرط الذي تشترطه المادة وهو تناول المادة المسكرة قهرا أو عن غير علم ، فلا مفر

يرتكبه من الجرائم اذ لا يسند اليه أى خطأ متعمدا أو غير متعمد ، ولذلك فإنه لم ينازع احد في انعدام المسئولية حتى في البلاد التي خلا تشريعها من نص على الحكم في حالة السكر (٨٣) .

وطبيعى أن المشرع المصرى عندما أراد وضع نص لبيان الحكم في حالة السكر وأمام هذا الخلاف بين شراح القانون الفرنسى حول الحكم في هذه الحالة وأمام قضاء محكمة النقض المضربة وحكم القانون الايطالى والقانون الهنـدى الذين اهتدى بهما في وضع نص جديد ، طبيعى انه لم يضع النص الجديد عبثا بل ليقطع في مسألة حسم الخلاف فيها حقيقة انه كان يستطيع أن يفكر في النص الجديد السكر الاختياري ويذكر حكمه كما فعل المشرع الايطالى والمشرع الهنـدى ولربما كان الافضل ان يسلك هذا المسلك قطعا لداير الجدل ، ولكنه رغم ذلك فان نيته ظاهرة في النص الذي وضعه (٨٤) كما ان القول بمسئولية الجاني على أساس الإهمال فقط وعدم مسئوليته على

(٧٧) في القول بعدم وجود نص في فرنسا راجع الدكتور محمود مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٣٩٣ والدكتور/ السعيد مصطفى السعيد - مجلة القانون والاقتصاد العدد الاول السنة الثانية عشر يناير سنة ٤٢ ص ٣٢٢ .

(٧٨) الدكتور/ محمود محمود مصطفى - المرجع السابق - نبذه ٣٥٠ ص ٥٠٥ وهامش رقم (٢) وكذلك الدكتور/ محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٣٩٤ وقارن الدكتور السعيد مصطفى السعيد - العام ص ٤٥٦ .

(٧٩) الدكتور/ محمود محمود مصطفى - المرجع السابق - نبذه ٣٥٠ ص ٥٠٥ وهامش رقم (٢) وكذلك الدكتور/ محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٥٩٤ وقارن الدكتور السعيد مصطفى السعيد - العام - ص ٤٥٦ .

الشرب فالقانون يحمله نتائج محتملة ومتوقعة أو بعبارة أخرى نتائج يجب ان تدخل في قصد الاحتمالي لا ينبض وحده ولا بد من أن يتقدمه قصد جنائي مباشر^(٨٦) هذا الرأي القول : ولكن ما المانع من أن يحمل الشارع المتهم في ظروف خاصة نتائج فعله كما لو أردنا مباشرة واذن يمكن أن يقال بأن هذه صورة استثنائية خاصة من صور القصد الاحتمالي ينهض فيها وحده أو ليس التطور الحديث في التشريعات يميل الى التوسع في فكرة القصد الاحتمالي ورفع الاهمال الفاحش الى درجة العمد أو ما يعادلها ، ليس من المعقول والمفيد معا أن من يندفع مثلا بسيارة بسرعة طائشة وسط الشارع مزدهم فيصيب من يدهمه يجب ان يسأل كما لو احدث هذه الاصابات عمدا .

ويؤخذ على هذا الرأي انه اذا كان المقصود وهو القاء تبة النتيجة المحتملة على اعاتق الجاني فان القانون قد حصر تلك النتائج وليست هذه النتيجة من بينها واذا كان المقصود هو توافر القصد الاحتمالي فان القصد الاحتمالي القصد المباشر يستلزم توافر النية وكل ما هناك ان فيه

ثانوية غير مؤكدة تختلج بها نفس الجاني ، واذا انكرنا قيام القصد الاصيل أو المباشر لدى فاقد الشعور فلا يسوغ القول بتوافر القصد الجنائي لديه^(٨٧) ويضيف ، والواقع من الامر ان ارادة الشارع واضحة في انه قصد معاقبة السكران كما لو كان في حالة الافاقه ، مش تعاطي المخدر عن علم واراده ، مفترضا - افتراضا لا يقبل اثبات العكس ان الجاني كان وقت ارتكاب الجريمة مالكا لشعوره وعلى ذلك يكون مسئولا عن الجرائم كما لو حددت في القانون عمدية أو غير عمدية^(٨٨)

وفي اعتقادي ان القول بجود قصد احتمالي قول ينقص الدليل العملي ذلك ان القصد لا يترض في أية صورة سواء كان مباشرا أو كان احتماليا كما ان الجري وراء القصد لتبرير موقف المشرع قول غير سديد ذلك وان كان موقف الفقه من التشريع هو موقف تحليل وتأصيل فان الامر لا يجب ان يصل الى اقحام افكار لا صلة لها بالحالة المعروضة .

أما عن القول بأنه يمكن معاقبة السكران دون خروج على المبادئ الأساسية للمسئولية باعتبار افراطه في

الشرب اهمالا أدى الى الجريمة . فاذا قتل أو جرح يعتبر فعله قتل باهمال أو جرحا باهمال فانه يؤخذ عليه .

أولا : انه فضلا عن أن منطقه يؤدي الى الاعفاء من المسئولية في حالة السكر الاختياري لان المسئولية تبنى على الادراك في الجرائم العمدية وغير العمدية على السواء والفرض انه منعدم وبذلك تكون المادة ٦٢ فضلا لافائدة منها .

ثانيا : فانه يلاحظ ان القول بمسئولية السكران على أساس الاهمال دون العمد يؤدي الى الاعفاء منها اذا كانت الجريمة لا ترتكب الا عمدا . كما في اغتصاب الاناث وهتك العرض والقذف والسب بينما يكون العقاب على أساس الاهمال واجب في القتل أو الجرح وهذه النتيجة غير مقبولة ولا يعقل أن يكون المشرع قد رمى اليها^(٨٩) .

وفي اعتقادي ان هذه النتائج لا تتفق مع قصد المشرع في شيء وكما نتوصل الى قصد المشرع فانه ينبغي ان تضع المسألة في اطارها الصحيح لان مسألة السكران بوجه عام مضطرا أو مختارا تتصل أولا

(٨٠) الدكتور/ السعيد مصطفى السعيد - العام - ٤٥٦ ، هامش (١) ويشير الى العرابي باشا ص ١٠٢ وصفوت باشا رقم ١٤١ ص ١٩٩ .

(٨١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد - العام - ص ٤٥٦ هامش ٢ وانظر في ذلك ايضا مقال لسيادته بمجلة القانون والاقتصاد - العدد الاول - السنة الثانية عشر يناير سنة ١٩٤٣ ص ٣٣٢ . وبالرجوع الى المادة ٤٨ من القانون الايطالي نجد أنها في فقراتها الاولى نص على عدم المسئولية في حالة السكر غير الاختياري ، ولكن الشارع الايطالي لم يكتفى بذلك بل نص في الفقرات التي تليها على حكم السكر الاختياري ، فقضى بمسئولية الجاني عما يرتكبه من الجرائم ولكنه فرض له عقوبة مخففة في الحدود المبينة بهذه الفقرات . اما القانون الهندي فالمادة ٨٥ منه (والمادة ٦٢ من القانون المصري فيما

المسئولية فى حالة السكر

واخيرا باهليته لاسناد الجريمة اليه من الناحية المعنوية . وقد ذهب الفقه فى البحث عن أساس المسئولية فى تحديد نوع « الخطأ » وهذا منطق الضعف بالذات ، ذلك لان تحديد اساس المسئولية لا يمكن فى بحث الخطأ بل يثير بعضها آخر هو بحث الاسناد ، فالمشكلة اذن مشكله اسناد وليست مشكلة « الخطأ » .

والخلافاً للفقيه مردها يمكن فى الخلط بين دور الارادة فى اهليه الاسناد المعنوى وأهلية الخطأ بمعناه السابق (أى الموسع) الا أن دورها يختلف فى كل منهما ، فهى فى اهليه الاسناد تكون ساكنه وينبغى البحث عنها بصفة مجردة بعيداً من كل فعل أو حدث اجرامى براد مسألة الشخص عنه ، اما الارادة فى الخطأ فهى ارادة متحركة ليست ساكنه ، فتحركها يكون مباشراً نحو النتيجة الاجرامية (وذلك فى حالتى العمد العام والعمد الاحتمالى) وقد تتجه نحو السلوك دون النتيجة كما هو الحال فى الخطأ غير العمدى

وهى فى اهليه الاسناد عامة مجردة أو ساكنه فحوها قدرة الشخص العامة فى الهيمنة على افعاله والاختيار بين البواعث والشهوات وامكانية تطابقه والقاعدة القانونية الامرة . بينما هى فى الركن المعنوى ارادة واقعية خاصة بفعل اجرامى محدد .

وترجع اهمية هذه التفرقة الى امكانية توافر الارادة فى أى من هذين المفترضين مع امتناعها فى الآخر ، اذا توافرت فى اهليه الاسناد وانتفت فى اهليه الخطأ فاننا ازاء حالة القوة القاهرة أو الحادث الفجائى) اما اذا حدث العكس انتفت فى اهليه الاسناد وتوافرت فى اهليه الخطأ فاننا تكون يصدد حالة من حالات امتناع المسئولية الجنائية (كصغر السن أو الجنون مثلاً) .

ويضاف الى هذا الفارق فارق آخر وهو ان لكل من الاهليتين عوارضه وتعد حالة السكر من عوارض اهلية الاسناد لا الخطأ بمعناه الواسع ، ومن ثم فان قيام هذه الحالة لدى الجانى وقت ارتكاب الجريمة لا يؤثر على

الاطلاق على الحالة الذهنية والنفسية الواقعية التى تتحقق لديه عند ارتكاب الجريمة فالسكران برغم فقدانه لاهلية الاسناد قد يرتكب الجريمة عن عمد أو عن خطأ غير عمدى أو عن قصد متعمد أو عن عمد احتمالى وذلك لتوافر اهلية الخطأ لديه لذا قيل - بحق - انه لا فارق من حيث الركن المعنوى بين المفيق والسكران (٩٠) .

والمقصود بأهلية الاسناد هو تمتع الجانى بالملكات الذهنية والنفسية - بالادراك والارادة ، التى تجعله لاهلاً لتحمل العقوبة المقدره قانوناً . حين ان المقصود بالاثم أو الذنب هو التعبير عن حقيقة العلاقة النفسية الفعلية (الواقعية) - التى تقوم لحظة ارتكاب الجريمة بين الجانى والنتيجة الاجرامية ومعنى ذلك ان السكران وان لم تتوافر لديه الاهلية من الناحية الفعلية ، فان ذلك لا يحول دون امكانية ارتكابه العمل الاجرامى عن عمد أو عن خطأ غير عمدى أو عن قصد معتمد أو احتمالى (٩١)

وتتجلى أهمية التفرقة بين اهليه الاسناد واهلية الخطأ فى أن المشرع يعتبر السكر ضمن

يتعلق بالسكر قريبه الشبه بها حيث تكاد ان تكون صورة منها) تقضى بعدم المسئولية فى حالة تعاطى المادة المسكرة قهراً أو عن غير علم ولكن الشارع الهنـدى نم يكتفـى هو الآخر بهذا النص فى المادة ٨٦ على ان من يرتكب وهو فى غيبوبة ناشئة عن مواد مسكرة تعاطاها اختيارياً فلا يعد جريمة الا اذا توافر فيه القصد الجنائى يسأل عن هذا الفعل كما لو كان قد ارتكبه وهو مفيق مالم يكن قد تعاطى السكر قهراً أو عن غير علم منه . راجع فى هذا الدكتور السعيد مصطفى السعيد - المجلة المشار اليها ص ٣٣١ .

(٨٢) الدكتور/ السعيد مصطفى السعيد - نص المرجع ويقرر ان المشرع المصرى لم يأت بحكم الجريمة التى ترتكب حالة السكر غير الاختيارى ، وهو متفق مع حكمها فى القانونين الايطالى والهنـدى ، وهو ان الجانى لا يسأل عنها جنائياً وهذا الحكم هو ما تقتضى به القواعد العامة ولو من غير نص . راجع مجلة القانون والاقتصاد السابق الاشارة اليها ص ٣٣١ .

طائفة عوارض الاسناد المعنوى أو الاهلية دون ان يقر له بأى اثر على الحالة النفسيه للركن المعنوى من الجريمة ، اذا عالج مشكله السكر تحت عنوان موانع العقاب ويتضح هذا من اولى عبارات المادة ٦٢ ع بقولها «للعقاب ويعنى ذلك ان المشرع قد اقر بتعلق مشكله السكر ، بالاهلية الجنائية دون غيرها من نقصى أو بحث عن صورة الركن المعنوى التى تتوافر لدى السكران لحظة ارتكابه الجريمة .

ومما يؤيد هذا النظر ان المشرع ضمن المادة ٦٢ ع - وقيل ان يعرض للسكر الاضطرارى حكم الجنون أو اعاهات العقلية ، فأقر بكونها من موانع العقوبة والمتفق عليه فقها ان الجنون والعاهة العقلية من موانع أهلية الاسناد المعنوى لانخطأ (بمعنى الركن المعنوى من الجريمة) والمشرع وهو اذ ينص فى المادة ٦٢ ع على انه لا عقاب ... ثم بورد فقرتين متتاليتين فانه يكون قد اعطى الفقرة الخاصة « بالسكر » ذات الطبيعة التى للفقرة السابقة عليها والمتعلقة « بالجنون والعاهة العقلية » واعتبرها - الجنون

والعاهة العقلية - من ناحية والسكر من ناحية اخرى من عوارض الاهلية الجنائية والذى يؤكد ذلك ان المشرع علل امتناع العقاب فى حالة السكر الاضطرارى قوله « لالعقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار فالشعور أو الاختيار بالتأكيد عنصر اهلية الاسناد المعنوى ، كل ذلك يفيد اعتبار السكر من موانع اهلية الاسناد ، دون أن يكون لهذا السكر من اثر على الصورة التى يتخذها الركن المعنوى لدى السكران (٩٢)

واذا كنت قد اكدت سلامة نص المادة ٦٢ ع ، وقررت بأن المشرع عالج حالتى السكر الاضطرارى والاختيارى وفى الاولى بصريح النص ، وفى الثانية على النحو السابق بوضع المسألة موضعها الصحيح لاستظهار نية المشرع أمكن معرفة ان « السكر » يعد عارض من عوارض اهلية الاسناد ، وان هذا المنطق هو الذى دفع المشرع لجعل السكر الاضطرارى مانعا من موانع العقاب .

ولما كانت موانع العقاب ليست متروكة لاية اجتهادات

فقهييه أو قضائية وانما يختص المشرع وحده بتحديدتها (٩٣) . فان مقتضى مخالفة الشروط الواردة فى نص المادة ٦٢ ق . ع يحول دون دخولها فى موانع العقاب ذلك لانه لايجوز لاحد ان يفنت على حق المشرع بالاضافة أو النقصان ، كما انه لايجوز لأحد ان يتوصل عن طريق التفسير الى خلق قاعدة من قواعد التجريم والعقاب أو الى خلق مانع من موانع العقاب خلافا لما يورده المشرع وهو القائم على كل ما يتعلق بالسياسة الجنائية التى ينتهجها ولم يمنح القوامة لاحد .

وليس بعزيز على المشرع ان ينص على أن كل ما يعدم الشعور وعلى ذلك يمتنع ان يستفيد السكران سكر اراذيا بالاعفاء من العقاب الوارد بنص المادة ٦٢ ع لأن المشرع لم يجعل كل سكر مانع من موانع العقاب وانما جاءت نيته واضحة فى اعتبار السكر الارادى فقط ضمن موانع اهلية الاسناد اما اهلية الاسناد للسكران بارادته فهى مفترضة بحكم القانون وما دام الامر كذلك .

وفى اعتقادى ان هذه المغايرة المقصودة من جانب المشرع

(٨٣) الدكتور/ محمد مصطفى القللى - المرجع السابق - ص ٣٩٥ .

(٨٤) الدكتور/ محمد مصطفى القللى - المرجع السابق - ص ٣٩٥ .

(٨٥) الدكتور/ محمد مصطفى القللى - نفس المرجع .

(٨٦) فى اعتقادى ان القول يوجب ان يقدم القصد الاحتمالى قصد جنائى مباشر كلام يطول شرحه وهو بطبيعة الحال يتجاوز نطاق هذا المبحث ومن وجهة نظرى ان فى هذا القول خلط كبير بين القصد الاحتمالى وما وراء العمد ولتفصيل ذلك راجع رسالة القصد الجنائى الدكتور/ عبد المهيمن يكر سالم ص ١٢٣ وما بعدها وللتفرقة بين القصد الاحتمالى وما وراء العمد ص ١٥٩ وما بعدها من نفس المرجع .

المسئولية في حالة السكر

ومع ذلك فهم يختلفون حول اساس هذه المسئولية . فمنهم من يرى ان هذه الحالة مجرد صورة افتراضية لأن من ينفذ الجريمة التي تعمد ارتكابها وقت تناوله المادة المغيية لا يمكن ان يقال عنه انه في حالة سكر تفقده التمييز ، بل على العكس ، فان تنفيذه لما قصده قبل السكر يظهر انه حافظ لشعوره مقدر لأعماله ، ومن أجل ذلك تجب معاقبته .

ويرى غالبية انصار هذا الرأي ان مسئولية الجاني هنا ترجع الى وجود قصد سابق . ويعترض البعض على ذلك بمقولة عدم مصاحبة القصد للفعل . ويحاول بعض انصار هذا الرأي تفادي هذا الاعتراض قولا بأن تناول المخدر للأقدام على جناية يعد شروعا في ارتكابها ، ولكنها محاولة اساسها باطل لأن تعاطي المخدر للأقدام على ارتكاب جريمة لا يعدو ان يكون عملا تحضيريا لهذه الجريمة ، والا لاعتبرناه شارعا في قتل من يفرط في الشرب للأقدام على القتل ، فيسقط فاقد الوعي من تأثير المخدر ولا يفعل شيئا ، وهو مالا يمكن التسليم به (٩٥)

وارادها ولكن لاسباب نفسية تحيط به لم يقدم على ارتكابها ويخشى الاقدام عليها لما يستشعره بضعف في نفس ، أو في امكانية اقدمه عليها ، فيبعد لها كل وسائل تحقيقها ولم تتوافر لديه الجراءة على تنفيذها فيتناول مادة مخدرة أو مسكرة لتشجيعه على تنفيذ مشروعه الاجرامي .

الفرع الاول بيان مسئولية السكران في حالة

السكر المعد بقصد ارتكاب جريمة وأساسها

وفي هذا الفرض تناقش صورة نادرة من السكر المسبوق بالاصرار على ارتكاب جريمة التي قصدها قبل تناول المادة المغيية قد تحققت بالفعل . فهو اذن قد تصل الى النتيجة التي انتواها ثم تناول المسكر أو المخدر للأقدام عليها .

والذي لا شك فيه ان الجاني في هذا الغرض مسئول ، ومسئوليته كاملة وعلى هذا يكاد يجمع شراح القانون (٩٤) .

المصري انما مردها ان ابسط قواعد المنطق المجرد تقتضي الا يؤخذ المضطر أو المكره على ما اتاه من جرم وهو في حالة غيبوبة لم يتوصل اليها بارادته الحرة ولكن الذي يختار أن يضع نفسه في غيبوبة بارادته فانه يجب ان يتحمل ما اسفر عنه مسلكه . وربما اراد المشرع من وراء التفرقة ان يباعد بين الافراد وبين تعاطي هذه المواد الفتاكة .

وعلى اية حال فان ما حدا بالمشرع الى هذه التفرقة والمغايرة في معاملة المضطر أو المختار بالمفهوم المحدد في هذا البحث انما يرجع لاعتبارات مردها بطبيعة الحال الى السياسة الجنائية ، وهذه ميزة ينفرد بها المشرع .

المطلب الثالث السكر المعد بقصد ارتكاب جريمة

وتتمثل هذه الصورة في ان فردا انتوى ارتكاب جريمة ما ، وتوافر لديه العلم بالسلوك الذي اعتزم وتصور نتيجته الاجرامية

(٨٧) الدكتور محمود محمود مصطفى - العام ص ٥٠٦ وما بعدها قارن الدكتور عبد المهيم بكر سالم - المرجع السابق ص ١٢٣ وما بعدها .

(٨٨) الدكتور/ محمود محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٥٠٦ .

(٨٩) الدكتور/ محمود محمود مصطفى - المرجع السابق ص ٥٠٦ .

(٩٠) في هذا المعنى لوضع المشكله في اطارها الصحيح والتفرقة بين اهليه الاسناد واهليه الخطأ بمعناه الواسع الدكتور/ احمد صبحي العطار المرجع السابق - ص ٨٢٣ وما بعدها .

(٩١) الدكتور/ احمد صبحي العطار - المرجع السابق ص ٨٢٨ .

وفي اعتقادي ان تأسيس مسؤولية الجاني عن الشروع ، وان كان يحقق مسؤولية الجاني دائما في الجنايات الا ما استثنى بنص حسب التشريع المصري فانه سيؤدي من ناحية اخرى الى افلاته من المسؤولية دائما في الجرح الا ما نص المشرع على المسؤولية عن الشروع فيه منها .

كما ان القول باعتبار السكر في هذه الحالة من الاعمال التحضيرية لا يخلو في اعتقادي من النقد ، ذلك لانه لا يمكن التسليم به الا اذا اعتبرنا الاعمال اللاحقة على هذا والداخله في التنفيذ هي من قبيل الشروع ، فمثل هذا القول يؤيد الرأي الذي يؤسس المسؤولية في حالتنا هذه - على الشروع في الوقت الذي يريد ان يفنده .

وذهب رأي الى ان هذه الحالة لا تعرض بصورة متميزة عن جريمة السكران السابق الكلام فيها الا حيث تكون الجريمة المقصود ارتكابها نتيجة لازمة لتعطيل ارادة الجاني كمحلولجى السكة الحديد ، يعزم على اخراج القطار عن القضبان في وقت لم يكن الطريق فيه مهينا لمروره فيسكر عمدا ،

حتى يفقد شعوره ، في الوقت الذي كان عليه ان يهيئ الطريق فيه لمرور القطار ، فلا يعمل شيئا لسكره ، فيمر القطار والطريق غير مهيا فيخرج عن القضبان .

ولا شك ان الجاني يكون هنا مسئولا لانه وضع نفسه عمدا في حالة يستحيل عليه فيها ان يقوم بما يفرضه عليه واجبه ، ولا يقال هنا انه لم يفعل شيئا ، فهو في الواقع قد قام بعمل ايجابي . كما لو كان غيره والذي سقاه السكر ليمنعه من تهيئة الطريق للقطار^(٩٦) .

اما الحالات التي يحتاج الامر ارتكاب الجريمة فيها الى عمل ايجابي من جانب الجاني بعد تعاطي المسكر فالمسألة لا تعدو ان تكون صورة عادية من جريمة السكران ، لانه ان ارتكب الجريمة التي كان مزمعا ارتكابها فلن يكون ذلك تنفيذا لقصده السابق ، لان المقروض انه في غيبوبة فقد فيها شعوره ، ومن اجل ذلك يكون الحكم في شأنه كما لو لم يكن لديه قصد سابق^(٩٧) .

وفي اعتقادي ان التفرقة التي قال بها الرأي الاخير هي تفرقة

تهدف الى القول بمسؤولية السكران بقصد ارتكاب جريمة سواء كانت الجريمة المرتكبه بالامتناع عن اتيان امر اوجبه القانون . او باتيان علم ايجابي لأمر حظره القانون .

والواقع ان هذا الرأي يتفق مع الرأي السائد في اعتبار الجاني في هذا الغرض مسؤولية كاملة في كل الحالات التي يقترب جريمته ونحن نسلم معه باعتبار الجاني مسئولا مسؤولية كاملة عن جريمته ايضا ولكننا لانتفق معه في تأسيس هذه المسؤولية على القول بأنه حالة ارتكاب الجريمة بالامتناع عن تنفيذ ما اوجبه القانون بأنه وضعت نفسه مختارا في حالة غيبوبة كما لانتفق معه في تأسيسها حالة ارتكاب جريمة تحتاج الى عمل ايجابي بأن يكون الحكم في شأنه كما لو لم يكن لديه قصد سابق .

فلا تجب التفرقة في اعتقادنا في اساس المسؤولية بين ان تقوم الجريمة بعمل ايجابي أو بالامتناع عن عمل ايجابي فالمسؤولية في الحالتين كما نراها دونما نظر الى القصد السابق تأسيسا على التفرقة بين اهلية الاسناد المعنوي واهلية الخطأ

(٩٢) في هذا المعنى الدكتور/ احمد صبحي العطار - المرجع السابق ص ٨٣٣ وما بعدها .

(٩٣) في هذا المعنى الدكتور/ احمد صبحي العطار - المرجع السابق ص ٨٤٢ .

(٩٤) في هذا المعنى الدكتور/ السعيد مصطفى السعيد - مجلة القانون والاقتصاد - العدد الاول - السنة الثانية عشر عام ١٩٤٢ ص ٢٣٤ .

(٩٥) في هذا المعنى راجع الدكتور/ السعيد مصطفى السعيد - مجلة القانون والاقتصاد - العدد السابق الاشارة اليه ص ٣١٤ ، ٣٣٥ .

(٩٦) (٩٧) الدكتور/ السعيد مصطفى السعيد - مجلة القانون والاقتصاد - العدد السابق الاشارة اليه ص ٣٣٥ .

المسئولية في حالة السكر

الحالة بينما يذهب انصار الاتجاه الثاني الى القول بضرورة اعمال قاعدة التجريم الخاصة بالجريمة المرتكبه دونما تشديد أو تخفيف في العقوبة .

ومعنى ذلك ان المجرم يستحق لذات العقوبة المقررة للجريمة كما لو كان مفيقا ، وطبقا لهذا الاتجاه ليس المسكر المتعمد أى اثر سواء فى مقومات الاسناد أو فى مقدار العقوبة المقرره للجريمة^(٩٨) .

وقد جذب كل من هذين الاتجاهين بعض التشريعات ووقف الفقه فى اطار كل منهما بين مؤيد ومعارض .

فبالاتجاه الاول أخذت به بعض التشريعات مثل التشريع الايطالى وذلك فى المادة (٢/٦٢) من ق .ع) كما لقي هذا الاتجاه المعتبر السكر ظرفا مشددا للعقوبة تأبيدا فى قانون العقوبات العراقى (م ٦١) .

وعليه نحى المشرع المصرى فى المادة الثالثة من المشروع الأخير لقانون العقوبات حيث اعتبر هذه الحالة سببا لتشديد العقاب ونص على انه « اذا وجد المجرم نفسه فى حالة سكر أو تخدير عمدا بغية ارتكاب الجريمة التى وقعت منه

فاصلا بين القصد السابق لها وبين القصد اللاحق عليها ذلك الذى يحاسبه القانون عليه .

الفرع الثانى الاتجاهات الفقهية والتشريعية فى عقوبة السكران بقصد ارتكاب جريمة

راينا فى الفرع الاول ان هناك شبه اجماع من الفقهاء على اعتبار السكران فى هذه الحالة مسئول مسئوليه كاملة الا اتهم اختلفوا فيما بينهم فى تحديد اساس هذه المسئولية وانتهينا الى رفض التبريرات التى قيلت فى التفرقة بين اساس المسئولية عن الجرائم التى ترتكب بطريق الامتناع عن اتيان واجب قانونى وبين تلك التى يلزم لوقوعها عمل ايجابى .

والان نعرض للاتجاهات الفقهية والتشريعية فى عقوبة السكران بقصد ارتكاب الجريمة .

والواقع ان هناك اتجاهين بتنازعان هذه المشكله :

ويقول انصار الاتجاه الاول بضرورة تشديد العقاب فى هذه

بمعناه الموسع (كما سبق) هنا هو ذاته اساس المسئولية هناك ولا يتغير هذا الاساس لمجرد ان الجانى انتوى الجريمة بكافة اركانها وعناصرها وتناول المادة المغيبة لتشجيعه على اقترافها ، فالقانون انما يحاسبه على القصد أو الخطأ المصاحب للسلوك أثناء اقتراف الجريمة ولا يختلف الأمر فى اعتقاده الا اذا اعتبر القانون بتشديد المسئولية .

ان النية السابقة على السكر تعد من قبيل الظروف المشدده فاذا ما قيل هذا فهو قول مرفوض ، ذلك لأن هذه النية على فرض وجودها فهى ستنتفى بالتاكيد بالغيبوبة اللاحقه عليها بطبيعة الحال ، ولكن هذه الحالة انما هى احدى صور السكر الاختيارى التى اسفر عن وقوع جريمة وبناء على ذلك يعد الجانى مسئولا عن الجريمة التى اقترفها فى هذه الحالة كما لو كان مفيقا ولا يتغير الأمر فى اعتقاده بما عسى ان يكون قد انتواء وتناول المادة المغيبة لاقدامه عليه تحت تأثير ما تحدثه من غيبوبة لأن الغيبوبة الناتجه عن المادة المخدرة انما تعد

(٩٨) راجع فى هذا المعنى الدكتور/ احمد صبحى العطار - المرجع السابق - ص ٤٣٤ وما بعدها

(٩٩) فى هذا المعنى الدكتور/ احمد صبحى العطار - المرجع السابق ص ٤٣٧ .

(١٠٠) فى هذا المعنى الدكتور/ احمد صبحى العطار - المرجع السابق ص ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

(١٠١) الدكتور / احمد صبحى العطار - المرجع السابق - ص ٤٤٠ .

(١٠٢) فى هذا المعنى الدكتور/ احمد صبحى العطار - المرجع السابق ص ٤٣٩ .

كان ذلك سبباً مشدداً للعقاب^(٩٩).

بينما جنب الاتجاه الثانى المشرع الاسبانى (م ٢/٩) والسويسرى (م ١٢) والاسترالى فى الفصل الثانى من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٤٥ كما أخذ به ايضا المشرع البولندى فى المادة (٢/١٧) من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٢^(١٠٠).

وقد اتاحت الفرصة للقضاء كيما يدلى بدلوه فى هذا الصدد فقد ذهب السكر الا فى النادر من احكامها ومن ذلك حكمها الصادر سنة ١٩٤٦ ، والذى اشارت فيه الى ان مثل هذا الشخص تناول المسكر ، لاتصح معاقبته على القتل العمد الا اذا كان قد انتوى ثم سكر ليكون مشجعاً له على تنفيذ نيته^(١٠١).

واذا كان هذا القضاء يكشف عن رأى محكمتنا العليا فى شايعتها للاتجاه الاول فالبادى ان الفرصة قد اتاحت للقضاء المقارن ايضا ، من ذلك مثلاً ما قضت به المحكمة العليا باحدى المدن السويسرية فى حكم حديث لها من أن اعمال حكم المادة ١٢ من قانون العقوبات السويسرى يستوجب القضاء بأن من يسكر

نفسه بنية التشجيع والاقدام على ارتكاب جريمة ، حريق ، ليس له حق التمسك بنقص عناصر مسئوليته توصيلاً الى تخفيف العقاب^(١٠٢).

والرأى عندى ان ما ذهب اليه الاتجاه الاول من ضرورة تشديد العقاب يخلو من نقد . ذلك لأنه لا يمكن القطع ببراءة شعور السكران واختياره فى هذه الحالة فكيف يمكن تصور سكران فى غيبوبة ، وفى ذات الوقت يكون شعوره واختياره كاملين ، وسواء

أخذته بالشدة على اصراره السابق والذى اعقبه الشرب ليكون مشجعاً له على اقتراف ذات الجريمة ، الأمر الذى يعد معه السكر طرفاً مشدداً ، وأقول بعدم التشديد فى العقاب هنا تأسيساً على انقطاع استمرار القصد السابق من الناحية الواقعية غير ان القول بمسئوليته كامله ، وهنا ما نؤيده فان مقتضاه مواخذته بجريمته اعمالاً لنص التجريم المعاقب بموجبه على الجريمة التى اقترفها كما لو كان مفيقاً .

وفى اعتقادى ان السكر المعد بقصد ارتكاب جريمة لا يختلف عن حالة الجريمة التى يرتكبها السكران اختياريًا ، ذلك انه

سواء فى الحالة الاخيره أم فى حالة السكر المعد بقصد ارتكاب جريمة ، فان السكر لا يخرج عن كونه اختياريًا فى الحالتين ، ومادامنا قد اعتبرنا السكران باختياره مسئولاً كما لو كان مفيقاً ، واسسنا ذلك عن التفرقة بين اهلية الاسناد المعنوى واهلية الخطأ بمعناه الموسع ومن ثم يسأل عن نوع الخطأ أو العمد فى أى صورة كما يسأل غير السكران سواء بسواء ولا حاجة بعد ذلك لاعتبار المسكر ظرفاً مشدداً ، لأن احداً لم يقل ان السكر منفرداً - أى مجرداً عن أى جريمة اخرى قد يسفر عنها بعد جريمة قائمه بذاتها فلا يعد طرفاً مشدداً مثل الاكراه فى السرقة باكراه ، اذا كان الاكراه ضربياً فان الضرب وحده بعيداً عن جريمة السرقة يعد جريمة . بينما السكر منفرداً ليس كذلك .

واذا قلنا بالمسئولية على اساس التفرقة السابقة بين اهلية الاسناد واهلية الخطأ فليس من المستساغ المغايره بين الصورة التى نناقشها الآن وبين الصورة التى سبق ان طرحناها على بساط البحث (السكر الاختياري) مادام يسأل عما قصد اليه كما لو كان مفيقاً فى الصورتين وإذا اعتبرنا السكر هنا طرفاً مشدداً

(١٠٣) نقض أول مايو سنة ١٨٩٧ مجلة القضاء ص ٤ من ٢٢٦ مشار اليه فى المسئولية الجنائية الدكتور/ محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٣٨٩ و ٣٩٠ .

(١٠٤) فى هذا المعنى الدكتور/ امال عثمان شرح قانون العقوبات الاقتصادى فى جرائم التعمين ص ٧٢ .

(١٠٥) الدكتور/ امال عثمان فى شرح قانون العقوبات الاقتصادى (جرائم التعمين) ص ٧٣ ، ٧٤ .

(١٠٦) فى هذا المعنى الدكتور/ احمد صبحى المطار - المرجع السابق .

المسئولية في حالة السكر

العقوبات الحالية على انه :
يعاقب على الجرائم بمقتضى
القانون المعمول به وقت
ارتكابها... .

وهذه القاعده تسلب السلطة
القضائيه حق خلق الجرائم أو
توقيع عقوبات لم ينص عليها
القانون ، فالمصدر الوحيد
للجرائم والعقوبات هو
القانون (١٠٤)

ولم تكن هذه القاعده -
بصيغتها الحاليه - ومعروفة في
القانون الرومانى أو القوانين
القديمه التى سبقت الثورة
الفرنسيه . ومع ذلك فقد وجد
الاساس الذى تستند اليه ثابتا في
المنشورات والأوامر الملكيه
التي تضمنت تحريم الكثير من
الأفعال ، وفرضت جزاءات
مختلفه على مرتكبها . ومن
ناحية اخرى فقد أدى سير العمل
في المحاكم الى خلق مجموعه
من القواعد العرفيه
الموضوعيه ، أو الاجرائيه التي
أصبحت على مر الوقت ملزمه
للمحاكم ، وكان من نتيجة ذلك
التضييق من سلطة القاضى
التحكميه سواء في مجال التجريم
أو العقاب أو الاجراءات
الجنائيه ، حيث اقتصرت على
المجالات التي لا توجد بشأنها

ارتكب جريمة ، فقضت محكمة
النقض بانه لا يصح مقارنة
السكر الشديد بحالة العته ، وعدم
معاقة المتهم على الجريمة التي
يرتكبها وهو في هذه الحالة ،
وانما يجوز اعتبارها من
الاحوال التي تستعمل فيها
الرأفه ، وعلى ذلك فجريمة
الضرب التي يرتكبها المتهم
تصير جريمة ضرب
عمد (١٠٣)

والواقع ان القول باعتبار
السكر من حالات تخفيف العقوبه
أو تشديدها بنفسه التاصيل
القانونى السليم ، ذلك انه يتجاوز
في اعتقادي مبدأ الشرعيه ، أو
بمعنى آخر مبدأ التجريم
والعقاب ، والذي يقرر انه لا
جريمة ولا عقوبة الا ينص ،
وتعتبر من أهم القواعد التي
حرصت الدساتير والتشريعات
المختلفه على حمايتها ، فقد نص
الدمتور المصري الصادر عام
١٩٧١ في المادة ٦٦ منه على
انه لا جريمة ولا عقوبة الا
بناء على قانون ، ولا توقيع
عقوبة الا بحكم قضائي ، وتنص
المادة الخامسة من قانون

فانه لا يستقيم لدى المنطق السديد
اعتباره طرفا مشددا في حالة
دون اخرى واذا ما اعترض على
التحليل الذى نقول به بمقولة ان
الاتجاه الذى يرى تشديد العقوبة
على السكران بقصد ارتكاب
جريمة انما يرى ضرورة التشديد
للقصد السابق على السكر
ولتحقيق النتيجة بناء على هذا
القصد . فاننا قد عبرنا عن وجهة
نظرتنا في هذا الشأن بأن السكر
وان كان يقصد ارتكاب جريمة
فهو يؤدي الى غيبوبه تفصل بين
قصد السابق وبين جريمته
اللاحقة ، وانما يجب مؤاخذته
على أساس القصد بعد هذه
الغيبوبه كالسكران باختباره
منواه بسواء .

المطلب الثالث موقف محكمة النقض من مسئولية السكران

تطور موقف محكمة النقض :

عندما غفل المشرع المصري
بيان حكم السكران من حيث
المسئولية الجنائية جريا على ما
سار عليه المشرع الفرنسي ، ثار
أمام القضاء في ذلك العهد البحث
حول مسئولية السكران اذا

(١٠٧) نقض ٣ نلرس منه ١٩٢٤ - المحاماه من ٥ - رقم ٣ من ١٠ (ضرب افضى الى موت مشار اليه القسم العام
الدكتور/ محمود محمود مصطفى - طبعه ٧٤ هامش ٢ من ٥٠٧ .

(١٠٨) نقض ٢٩ اكتوبر منه ١٩٣٤ المجموعه الرسميه من ٣٦ رقم ٢٥ من ٢٦٧ ، ١٢ فبراير سنة ٤٠ - مجموعه
القواعد القانونيه ح ٥ رقم ٦٠ من ٩٩ مشار اليها . الدكتور/ محمود محمود مصطفى - المرجع السابق من ٥٠٧ هامش
رقم ٣ .

(١٠٩) الدكتور/ محمود محمود مصطفى - القسم العام - من ٥٠٧ ويشير في هامش ٤ الى ان هذا الحكم منشور في
مجموعه القواعد القانونيه ح ٧ رقم ١٥٣ من ١٤٠ مشار اليه ايضا في المبادئ الرئيسيه في القانون الجنائى .

قاعده مكتوبة أو قاعده عرفيه (١٠٥).

واذا كان للقضاء اعمالا للظروف القضائية المخففه ، أو الاعذار القانونية فى الاحوال التى نص عليها القانون ان ينزل بالعقوبة درجة أو اكثر اعمالا للرافه بمقتضى المادة ١٧ ق - ع أو طبقا للماده ٢٥١ ق - ع فى حالة تجاوز جنود حق الدفاع الشرعى بنية سليمة ، الا ان ذلك منوط بوجود ظرف قضائى أو عذر قانونى .

ولما كانت حالة السكر أو التخدير - مجردة عن أية جريمة تتجسم عنها - ليست من بين الظروف القضائية أو الاعذار القانونية ، فانها لا تدخل فى اعتبارات المشرع لحالات الرأفة التى يؤخذ بها المتهم ولا يمكن الاعتراض على ما تقول به بمقولة ان حالة السكر الاضطرارى تعد طرفا قضائيا أو عذرا قانونيا ، لا يمكن القول بهذا لأن المشرع شاء أن يعتبرها حالة من حالات الاعفاء من العقاب ، وفرق بينهما وبين الظرف أو العذر ، فأيهما تقتضى توقيع عقوبة جنائية اياكسان قدرها ، وأقلها الحبس ٢٤ ساعة (م ٢٥١ ع) . هذا من

ناحية ، ومن ناحية اخرى ، لا يمكن أن يعد السكر موجبا لعقوبة أشد من تلك التى قررها المشرع للفعل فى حالة الافاقه حتى ولو كان المجرم ، قد تناول المسكر أو المخدر يقصد تسجيعة على ارتكاب جريمة وهى الحالة المعروفة فى الفقه بحالة السكر المعد يقصد ارتكاب جريمة (١٠٦) لا يمكن التشديد فى العقوبة لأن مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات يقتضى هذا التمتع ، وحتى لا يتمكن القضاء من حكم بعقوبة غير التى نص عليها المشرع وان فعل فيكون حكمه متعديا لمخالفة مبدأ قانونية الجرائم ، والعقوبات .

ومهما يكن من أمر هذا القضاء والذى ذهب الى جواز استعمال الرافه مع المتهم - السكران .

فان قضاء النقض مالبث ان عدل عن هذا المبدأ . فقد ذهب قضاء النقض بعد ذلك الى ان الجانى متى تعاطى المخدر عن علم و اراده يكون مسئولا عن كل جريمة يرتكبها ، ولو كانت من الجرائم العمدية (١٠٧) . بل ولو كانت من الجرائم العمدية التى لا يكتفى القانون فيها بالقصد الجنائى العام

وانما يستلزم قصدا خاصا ، كالقتل العمد (١٠٨) .

وهذا القضاء يجد تأييدا لدينا ، ذلك انه يتفق مع المبادئ القانونية الصحيحة فى مسألة السكران فى هذه الحالة كما لو كان مفيقا ، وقد سبق لنا أن عرضنا لا أساس المسئولية مفرقين بين اهلية الاسناد ، واهلية الخطأ بما يكفى لعدم تكرارها لتأسيس هذا القضاء .

ومع ذلك ، لم يستقر قضاءها على هذه المبادئ الصحيحة ، فما لبث ان عدلت عنها وقررت فى حكم هام لها بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ ان السكران متى كان فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله لا يصح ان يقال عنه انه كان لديه نية القتل وذلك سواء كان قد اخذ المسكر بعلمه ورضاه أم اخذه قهرا عنه أو على غير علم منه مادام المسكر قد افقده شعوره أو اختياره ، فمبطل هذا الشخص لا تصح معاقبته عن القتل العمد ، الا ان يكون قد انتوى السكر ليكون مشجعا له على ارتكاب جريمته (١٠٩) .

ولا يرد على هذا بأنه يؤخذ من نص المادة ٦٢ من قانون العقوبات ان السكر لا يعفى من العقاب الا اذا كان قد اخذ المسكر

(١١٠) انظر ايضا نقض ٢١ ابريل سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٤٨ نص ٣٣١ ، ١٢ يوبيه سنة ١٩٥٠ . مجموعة النقض من ١ رقم ٢٤٦ من ٧٥٤ ، ٣٠ يوبيه سنة ١٩٠٩ من ١ رقم ١٦١ من ٧٤٢ ، ١٣ يناير سنة ١٩٦٩ من ٢٠ رقم ٢٣ من ١٠٤ مشار اليها فى القسم العام الدكتور/ محمود محمود مصطفى من ٥٠٨ .

(١١١) الدكتور/ محمود محمود مصطفى - المرجع السابق من ٥٠٨ .

(١١٢) الدكتور/ محمود محمود مصطفى - المرجع السابق - هامش (١) من ٥٠٩ ويشير الى دروس الاستاذ تليو ديوجو فقره ٢١٣ من ١٧٠ وقد اخذ المشرع بهذا النظر فنص فى الفقره الاولى من المادة ٣٥ على انه : اذا كان قد اذراك قد نتج عن سكر اختياري عوقب الجانى كما لو كان الفعل قد وقع منه بغير سكر أو تخدير ، وفى هذا المعنى الدكتور/ امان

المسئولية في حالة السكر

يقبل اثبات العكس - ان الجاني وقت الجريمة مالكا لشعوره ، وعلى ذلك يكون مسئولا عن الجرائم كما حددت في القانون عمدية أو غير عمدية .

ومن جهة اخرى لا يصح الخلط بين عوارض الاهلية والركن الابسى فى الجريمة^(١١٢) .

ومن جانبنا فان يمكن ان يوجه الى هذه القضاء عدة انتقادات : فمن ناحية ساوى هذا القضاء بين من تناول المادة المغيبة وهو غير عالم بكنهها أو مضطرا أو مكرها وبين من تناولها عن علم واردة .

وهذا لا يتفق ليس فقط مع المبادئ القانونية السليمة انما أيضا مع ابسط قواعد المنطق ، لا يستوى البهران . هذا عقب فرات وهذا ملح اجاج .

وتأسيس هذه التفرقة التى قال بها القضاء على فقدان الشعور والاختيار فى الحالتين بجهل التفرقة التى سبق ان عرضنا لها - كأساس لمسئولية السكران باختياره بين اهلية الاسناد واهلية الخطأ بمعناه الموسع .

ومن ناحية ثانية ، فالقول بعدم مسئوليته عن القتل العمد

وقضاء النقص الاخير منتقد من ناحيتين :

أولا : ان منطقته يؤدى الى عدم مساءلة السكران عن الجريمة بوصفها عمدية سواء كان القانون يشترط فيها قصدا خاصا أو يكتفى بالقصد العام ، فما قالته المحكمة فى القصد الخاص يصدق فى العام .

ثانيا : اذا صبح ان المحكمة قد توصلت فى القضايا التى عرضت عليها الى حلول معقولة ، فان القاعدة التى وضعتها ستؤدى الى نتائج غير مقبولة اذ ينبغى عليها عدم مساءلة السكران عن السرقة والبلاغ الكاذب والتزوير والشروع فى القتل الذى لا ينجم عنه أذى بانتفاء القصد الخاص ، فعلى أى اساس تنحصر مساءلة الفاعل فى جرائم دون اخرى ، لا شك انه تفسير حكى خالف به المحكمة ارادة الشارع والواقع من الامر ان ارادة الشارع واضحة فى انه قصد معاقبة السكران كما لو كان فى حالة الافاقه ، متى تعاطى المخدر عن علم واراده ، مفترضا افتراضا لا

بغير ارادته مادام القانون يوجب فى جريمة القتل العمد ان يكون الجاني قد انتوى ازهاق روح المجنى عليه مادامت هذه النية ركنا من اركان الجريمة لا يصح القول بقيامها الا اذا تحققت بالفعل ، ويلزم عن ذلك ان المادة ٦٢ ع لا تنطبق فى حالة الجرائم التى يجب فيها توافر القصد الجنائى الخاص لدى المتهم ، اذ لا يقصور فى هذه الحالة اكتفاء الشارع فى ثبوت هذا القصد باعتبارات ، وافتراضات قانونية ، فان القصد الجنائى باعتباره واقعه ، يجب ان يكون ثبوتها بناء على حقيقة الواقع هذا هو التفسير الذى يجب ان يعطى للمادة المذكورة ، وهو المعول عليه فى القانون الهندى الذى اخذت عنه المادة ٦٢ ع^(١١٠) وقضاء النقص ضريح فى ان السكران لا يعفى من المسئولية عن الجرائم العمدية التى لا يستلزم القانون فيها قصدا خاصا اكتفاء بالقصد العام يؤدى هذا ان جريمة القتل متى استبعدت فيها النية الخاصة أصبحت ضربا افضى الى هوى فيسأل عنها السكران^(١١١) .

عثمان - المرجع السابق - ص ١٠١ وما بعدها الا انها تذهب لابعد من ذلك بقولها فالسكران له ارادة توجه تصرفاته . وقد يتوافر فى حقه القصد الجنائى أو الخطأ العمدى حسب الاحوال ... الخ ، نفس المرجع ص ١٠١ وما بعدها .

(١١٣) نقض ١٦ يونيه سنة ١٩٦٩ - طعن ٨١٠ لسنة ١٩٣٩ قضائية - مجموعة احكام النقض - الصادره عن المكتب الفنى - الدائرة الجنائية السنة العشرين مجلد رقم ١ ص ٩١٥ .

(١١٤) فى هذا المعنى الدكتور/ محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - العام - نبذه ١٥ ، ٣ وهامش (١) ص ٥١٠ ، وأرى انه نظرا لتدخل المسائل الموضوعية مع المسائل القانونية فان استقلال محكمة الموضوع بالمسائل الموضوعية - اثباتا ونفسيا ، انما يدخل فى الملطة التقديرية لقاضى الموضوع متى اطمئن الى ذلك وجدانه عملا بمبدأ حرية

يعنى انه يمكن مسأله عنها على اساس الخطأ وقد سبق أن عرضنا لمثل هذه التفرقة في مجال الخلاف الفقهي وانتقدناها بشده ، فضلا عن انها تفرقة تحكمية ، فهي ايضا لاتستند الى أساس قانوني أو منطقي سليم .

ومن ناحية اخرى ، فقد ذهب القضاء الى القول بالمسئولية عن القتل العمد في الحالة التي يكون المجرم قد انتوى السكر ليكون مشجعا له على ارتكاب جريمته .

فهذا الذي ذهب اليه القضاء يخالف المتعلق الذي سار عليه في قضائه من القول بانه مدام السكر قد افقده شعوره أو اختياره فمثل هذا الشخص لا تصح معاقبته عن القتل العمد ، وإذا ما سائرنا هذا القضاء الى منتهاه ، فانه من المسلم به ان هذه النية - السابقة على تناول المادة المغيبة - لاتستمر اذ ان الغيبوبة الناشئة عن المادة المغيبة ستكون فيصلا بين القصد السابق ، وبين القصد اللاحق الذي يدخل في دائرة التجريم على النحو السابق بيانه .

ومما تقدم جميعا يتبين لنا ان محكمة النقض لم تتخذ موقفا موحدا ازاء المشكلة وانما ساد

قضاؤها الاضطراب على النحو الذي استظهره التجليل ، وبرزته الانتقادات التي امكن توجيهها اليه .

الا ان محكمة النقض ما لبثت ان اتخذت موقفا واضحا من المشكلة يتفق والتأصيل القانوني الصحيح حيث قررت « مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره أو اختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل ، هو ان يكون سبب هذه الحالة راجعا على ما تقضي به المادة ٦٢ من ق . ع لجنون أو عاهه في العقل دون غيرها ، واذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اثبت بأدلة سائغة ، سلامة ادراك الطاعن وقت ارتكابه للجرائم التي ادّين بها وقت اعترافه بارتكابها في التحقيقات فان النعي عليه في هذا الصدد لا يكون له محل » (١١٣)

المطلب الرابع كيفية اثبات حالة السكر

واثبات حالة السكر سواء من حيث ظروف تناول المادة المخدرة أو السكر ، أو من حيث اثرها في الادراك تعد من المسائل الموضوعية التي تختص بها محكمة الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض (١١٤)

وعلى المحكمة اذا ما استظهرت حالة السكر أن تبين مبلغ تأثيره في المتهم وما اذا كان قد اخذ المسكر بارادته أو بغير ارادته ، واذا كان المتهم لم يدفع امام محكمة الموضوع بأنه كان فاقد الشعور وقت مقارفة الجريمة ، حتى كان بتعين عليها أن تحقق هذا الدفاع وتفصل فيه موضوعيا ، وكان الحكم لا يبين منه أن المتهم كان فاقد الشعور بفعل السكر فلا يكون له ان يثير ذلك لدى محكمة النقض (١١٥)

واعتقد ان اثبات حالة السكر وان كانت تدخل في نطاق السلطة التقديرية لقاضي الموضوع الا انها سلطه على اية حالة لا تفلت من رقابة محكمة النقض كلية ذلك لان القول بثبوت حالة السكر أو التخدير يقتضي بيان ماهية المادة المخدرة أو المسكره من حيث النوع وفي هذه الحدود تكون رقابة محكمة النقض على الموضوع . ولا يكفي اثبات حالة السكر ، بل على المحكمة ان تبين ماذا كان هذا السكر قد وقع قهرا عنه أو على غير علم منه أم انه قد تناول العقاقير المغيبة مريدا مختارا وفي مثل هذا البيان يختلط الموضوع بالقانون فاذا كان اثبات هذا البيان مما يدخل

القاضي الجنائي في تكوين اقتنائه طبقا للمادة ٢٠١ من قانون الاجراءات الجنائية . ومع ذلك فان محكمة النقض تبسط رقابتها على مدى سلامة الاستنتاج وما اذا كان دليلا معينا يمكن من الناحية المنطقية ان يؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها محكمة الموضوع في قضائها . وفي هذا المعنى انظر ضوابط تسبب الاحكام الجنائية الدكتور/ رؤوف عبيد طبعة ١٩٧٧ الفصل الثالث في خطه محكمة النقض بوجه عام موضوع الدعوى ص ٤٤٣ وما بعدها .

(١١٥) نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ - مجموعة احكام النقض ص ٢ رقم ١٣٥ من ٧٣٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ص ١١ رقم ١٤٥ ص ٦٧٥ مشار اليهما - شرح قانون العقوبات - العام - الدكتور/ محمود محمود مصطفى ص ٥١٠ هامش (١) .

المسئولية في حالة السكر

في صميم السلطة التقديرية لقاضى الموضوع الا ان القول بثبوت احدى الحالتين سترتب عليه بطبيعته الحال نتائج قانونية مما يدخل في رقابة محكمة النقض ومن هذا القبيل ان يتبين من مدونات الحكم وأسائده ان المتهم كان في حالة غيبوبة ناشئة عن تناول عقاقير معينة -

وكانت تلك العقاقير مما يترتب عليها هذا الاثر - مضطرا أو على غير علم منه بحقيقتها ثم اثبت قضائها بمعاقبة المتهم . فان الذى انتهت اليه محكمة الموضوع - في مثالنا العلى - من شأنه ان يعيب الحكم ويبطله . وهو ما يعد من عيوب فساد الاستنتاج (١١٦)

كما ان محكمة الموضوع مطالبه بالرد على الدفع بأن المتهم كان في حالة غيبوبة اثناء اقترافه الجريمة وأن هذه الغيبوبة كانت قهرا عنه . ويجب أن يكون ردها ردا كافيا وسائغا والا كان الحكم معيبا بالقصور في التسبب وبالاخلال بحق الدفاع (١١٧)

المطلب الخامس

اثر السكر على الاعماوى المدنية

الناشئة عن الجريمة

يكون السكران مسئولا مدنيا عن فعله ولو اعفى من العقاب جنائيا لكونه تناول المسكر أو السخدر في احدى الحالات السابق ذكرها كأن يكون مكرها أو مضطرا على تناوله ومن باب أولى يكون مسئولا في الحالات التى تستوجب عقابه أى التى تكون فيها جريمته وهو في حالة من حالات السكر الاختياري الغير معفيه من العقاب (١١٨)

والواقع انه لايلزم ان يكون الضرر الموجب للتعويض ناجما عن فعل بعد جريمة ذلك لان هناك اضرار تنشأ عن خطأ لا يصل الى حد اعتباره جريمة ، ومع ذلك يعرض القانون المدني عنها عملا بالمادة ١٦٣ مدنى والتي تمثل القاعدة العامة عن تعويض الاضرار ولها : « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » . وارى انه اذا كان السكر اضطراريا وتوافرت لدى

السكران شروط القوة القاهرة كما يتطلبها القانون المدني في المادة ١٦٥ وهى عدم امكان التوقع واستحالة الدفع حيث تنص المادة المشار اليها على انه : اذا اثبت الشخص ان الضرر قد نشأ عن سبب اجنبى لا بد له فيه ، كحادث فجائى أو قوة القاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير ، كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر ، مالم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك .

يراعى ان القوة القاهرة والحادث الفجائى شىء واحد (١١٩)

ونحن نقول بانتفاء المسئولية المدنية في هذه الحالة - حالة السكران سكر اضطراريا - وهو مالا يتطبق في اعتقادنا على السكران سكر اراديا .

وفي هذا الصدد يقول الدكتور احمد صبحى العطار ، وقليل ما اثير امام القضاء الفرنسى الدفع بالسكر لعامل مسبب لقوة القاهرة ، ومع ذلك فان المثل التقليدى في هذا المجال هو حكم محكمة النقض الفرنسيه الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٢١ في طعن كانت وقائعها قد جرت كالآتى :

(١١٦) في هذا المعنى يقول الدكتور/ رؤوف عبيد - ان محكمة النقض قد استقر على ان تراقب في حكم الموضوع سلامة الاستنتاج وصحته ايا كان موضوعه ونطاقه . . . فهي تراقب في تسبب الحكم الموضوع ما خرج عن سلامة الاستنتاج وصحته في المنطق العادى المقبول - ضوابط تسبب الاحكام الجنائية ص ٤٤٥ .

(١١٧) بين الاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب راجع الدكتور/ رؤوف عبيد - ضوابط تسبب الاحكام الجنائية ص ١٨٤ ومابعدها .

(١١٨) الدكتور/ عبيد القادر عودة - المرجع السابق ص ٥٨٢ ، ٥٨٤ نهذه رقم ٤٠٩ .

بحار يدعى (ترينتين) اراد الاحتفال بقضاء ليلته الاخيرة في ميناء الهافر قبل مغادرته المدينة ، وفي اليوم التالي على ظهر الباخرة (سافوا) فارتاد احدى الحانات الاحتسباء ، الخضر ، وعند خروجه كان بحالة سكر بين ادت الى احتجازه بمكتب شرطة البلدة لحين عودته لرشده ، وفي هذه الاثناء غادرت السفينة الميناء دون ان يلحق بها فادين بمقتضى المادة ٦٥ من الامر النظامى الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٨٥٢ بتهمة الفرار من الخدمة - طعن المتهم فى حكم الادانة بالنقض دافعا بالقوة الناشئة عن غيبوبة السكر واحتجازه من قبل الشرطة ، وقد رفضت محكمة النقض هذا الطعن لان القوة القاهرة - كما قالت - لا تنشأ الا عن حدث مستقل عن ارادة الشخص ، ومتى كان هذا الحدث غير متوقع الحدوث ، وغير ممكن الدفع ، اما فى الطعن محل النظر ، فانه بالرغم من ثبوت الاستحالة المطلقة لدى المتهم فى اللحاق بسفينته عند مغادرتها الا ان ذلك أيضا لم يكن الا نتيجة لسكره الارادى ، لذا كان بمقدوره ان يتوقع النتائج الخطرة الناشئة عن فعل اسكار النفس ، وفضلا عن ذلك فان السكر ليس بعامل مستقل عن الارادة مما يمكن تجنبه أو تحاشيه (١٢٠)

وبمفهوم المخالفة لهذا القضاء اى الحالة التى يتناول الشخص المادة المغيبه بغير ارادته أو على غير علم منه بها فانه فى مثل هذ المثال التقليدى لقضاء

النقض كان سينتهى حتما وبطريق اللزوم العقلى الى اعتبار الارادة فى الحالة الواقعية المعروضة من قبيل القوة القاهرة وهذا تأييداً لدينا لانه يبقى على المغايرة فى معاملة السكران مضطرا عن السكران بارادته .

الفصل الثانى

المسئولية الجنائية فى حالة السكر فى التشريعة الاسلامية

تفرق الفقه الاسلامى - شأنه فى ذلك شأن الفقه الجنائى فى القانون الوضعى - بين فرضين :

الفرض الاول : هو كون الشخص تناول المادة المسكرة جبراً عنه أو على غير علم منه بها .

الفرض الثانى : هو كون الشخص قد تناول تلك المادة باختياره وهو عائم بحقيقتها .

ويختلف الحكم فى كل فرض منهما ، وبيان ذلك ساعرض لبيان حكم كل منهما فى مبحث مستقل .

المبحث الأول السكر الاضطرارى (١٢١)

الواقع ان هذا الفرض فى الفقه الاسلامى لا يثير كثير نقاش : والواضح فى كل المذاهب الأربعة ان السكران لا يعاقب على ما يرتكب من الجرائم اذا تناول المادة المسكرة مكرها ، أو تناول المسكر مختاراً وهو لا يعلم انه مسكر ، أو شرب دواء للتداوى فاسكره لانه ارتكب الجريمة وهو زائل

العقل ويكون حكمة كحكم المجنون أو النائم وما اشبه (١٢٢)

فلا حد على من اكراه على الشرب ، سواء كان الاكراه مادياً أو معنوياً . وذلك لقول النبى صلى الله عليه وسلم : رفع عن امتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ويعتبر شارباً للخمير لدفع العطش ، وهو يستطيع الماء ، اما من شرب مضطراً لدفع غصة فلا حد عليه للاضطرار لقوله تعالى : « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » (١٢٣)

واذا كان هذا الرأى يساوى فى النظرتين الاكراه المادى والاكراه المعنوى بان لهما ذات الاثر فى رفع الحرج المقربب على اقامة الحد وذلك باعفاء المكره مادياً أو معنوياً من عقوبة الحد استناداً الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : رفع عن امتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، والى قوله تعالى : « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » .

فان رأياً آخر ذهب الى التفرقة بين صورتين من الاكراه لا تختلفان فى النوع - مثل اختلاف نوعى الاكراه المادى والمعنوى - وانما تختلفان فى الدرجة ، وبمعنى آخر يفرق بين الاكراه التام والاكراه الناقص ، وفى الاول لا يجب الحد على المكره على شرب الخمر اتفاقاً ، لان الحد شرع زاجراً من الجنابة فى المستقبل ، والشرب المكره عليه لا جنابة فيه بل هو مباح ،

المسئولية في حالة السكر

ولا تنفذ تصرفاته عند جمهور الفقهاء ولا معنى للتغليظ في حالة الاكراه فلا معنى لاعتبار عقله قائما واذا لم يكن قائم العقل فلا اعتبار لتصرفاته كالمجنون (١٢٤). ويستند هذا الرأي في اباحة الشرب في هذه الحالة (الاكراه التام) الى قوله تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » .

والاستثناء من التحريم اباحة ، بالمضطر الى شرب الخمر بباح له تناولها ، والمكره مضطر فيباح له شربها ، بل لا بباح الامتناع عن الشرب فلو امتنع حتى قتل كان اثما لانه بالامتناع صار ملقيا نفسه في التهلكه والله سبحانه وتعالى يقول : « ولا تلقوا بالايدىكم الى التهلكه » والنص الوارد في الآية الكريمة مجرد عن القرائن فيفيد التحريم فالامتناع عن الشرب الذي يؤدي الى اهلاك النفس محرم بالنص (١٢٥) . هذا عن الاكراه الكامل .

اما ان كان الاكراه ناقصا حرم الشرب على المكره عند الحنفية ولا يرخص به لانه لا يفعل للضرورة ، وانما يفعل لدفع عن نفسه فكانت الحرمة بحكمها قائمة فلا زوال للحرمة الا حيث يوجد الاضطرار كما يدل على ذلك النص القرآني الكريم السابق ولا اضطرار حالة الاكراه الناقص (١٢٦) . وقد ذهب جمهور الفقهاء الى عدم

وجوب الحد على من اكره اكراما ناقصا على شرب الخمر وذلك اعتمادا على قوله صلى الله عليه وسلم : « عفوت عن امتي الخطأ والنسيان وما استكروها » عليه ، فهامى ذى السنة ناطقه بالعفو عن موجب الاكراه مطلقا (١٢٧)

وارى ان هذه التفرقة جاءت خالية من ضابط أو معيار للتمييز بين درجتى الاكراه فمتى يمكن القول بان اكراما يعد تاما أو ناقصا .

كما وان هذه التفرقة التى يقول بها كان يجب ان تستتبع تفرقه في الحكم الذى يترتب على كل درجة منهما . (فقد ذهب جمهور الفقهاء الى عدم وجوب الحد على من اكره اكراما ناقصا على شرب الخمر وذلك اعتمادا على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم) سبق (١٢٨) .

ومهما يكون من امر هذه التفرقة فانه باستقراء الرايين السابقين يمكن القول بأنهما قد تعرضا لامتناع عقوبة الحد عن المكره أو المضطر على شرب الخمر ، والامر الذى نحاول معالجته في هذا البحث هو بيان مسئولية السكران عن الجرائم التى يرتكبها في حالة السكر الاضطرارى .

فقد ذهب استاذنا المرحوم الشيخ محمد زكريا البرديسى الى القول بأن امتناع عقوبة الحد في

حالة الاكراه على شرب الخمر اتفاقا لان الحد شرع زاجرا عن الجنائية في المستقبل والشرب المكره عليه لا جنائية فيه بل هو مباح ولا تنفذ تصرفاته عن جمهور الفقهاء (١٢٩) .

وهذا الذى ذهب اليه استاذنا انما ينسحب بطريق اللزوم العقلى على الجرائم التى يرتكبها السكران اضطراريا وهو تحت تأثير الغيوبة الناجمة عن المادة المغيبة ، فاذا كانت عقوبة الحد من العقوبات التى لا يمكن التهاون فيها - والتي تخضع للسلطة التقديرية للقائم على تنفيذها لانها حق الله سبحانه وتعالى - تسقط عن المكره أو المضطر فان العلة التى اقتضت النزول عن عقوبة الحد تؤدي بالآخرى الى الاعفاء من عقوبة الجريمة التى وقعت تحت تأثير حالة الغيوبة الناجمة عن تعاطى المادة المغيبة ويقول استاذنا المرحوم الشيخ محمد زكريا البرديسى عن المكره على شرب الخمر : لا معنى لاعتبار عقله قائما واذا لم يكن قائم العقل فلا اعتبار لتصرفاته كالمجنون .

ويلحق بالاكراه حالة الاضطرار ، فمن شرب الخمر مثلا وهو عالم بأنه خمر لدفع غصة فسكر ثم ارتكب جريمة أثناء سكره فانه لا يعاقب عليها لانه مكره على تناولها (١٣٠) .

وهذا رأى يتفق - بحق - مع تحليلنا للاعفاء من عقوبة الحد وهنا يجب ان اسجل عدة ملاحظات على ما تقدم :

ان الفقه الاسلامي يعتبر حالة الاكراه من الاحوال المعفية من العقاب شأنه في ذلك شأن الفقة الجنائي الوضعي .

ثانيا : انه قد اعتبر من العلم في حد ذاته دليلا على توافر العمد حينما قد اعفائه من العقاب اذا تناول المسكر مختارا وهو لا يعلم انه مسكر ، أو شرب دواء للتداوي فأسكره وكان لنظرية العلم أساسا في الشريعة الاسلامية مع الاحاطة بأنه العلم بالواقع المقترن بارادة الشرب .

ثالثا : انه غملا لرفع الحرج - ذلك المبدأ الذي التزمت به الشريعة الغراء - فانه لا عقاب على من احتسى مادة مسكره وهو يعلم حقيقتها مادام كان مكرها على تناولها بسبب مرضه وكانت الالام التي يشعر بها من ذلك المرض بمثابة اكراه وقع عليه يخول له ان يتناول المسكر طالما كان لازما لعلاج ، وسبب العفو هو الاكراه ويلحق به الاضطرار لدفع غصة .

رابعا : ان الاعفاء من العقاب بل من المسؤولية بعد مقرر في الشريعة الاسلامية بنص الآية الكريمة ، فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه .

نخلص مما تقدم انه لا عقاب في الشريعة الاسلامية على من تناول مادة مسكره وهو مكرها على ذلك أو مختارا وهو لا يعلم انها كذلك ، أو من تناولها لحاجة العلاج أو مضطرا لدفع غصة فسكر ثم ارتكب جريمته ومن ثم

فلا حد عليه ولا اثم .

المبحث الثاني السكر الاختياري

الاختيار يكون تناول المسكر بالعلم المسبق بسكره كذلك ، ودونما حاجة ماسة لتناوله اي دونما اكراه أو اضطرار . ولكن فقط لغرض السكر ، وفي هذه الحالة تتضح صورة الاثم في مخالفة القواعد الأمرة عن عمد فهو بذلك لم يمثل لاحكام الشريعة ، ومن ثم يكون مستحقا للجزاء المترتب على المخالفة .

والسكران ما اعتبر قائم العقل في حالة سكره باختياره نافذ التصرفات عند من يرى ذلك (١٣١) .

واذا كان ذلك كذلك فان احكام الشريعة تكون واجهة التطبيق في حقه ويقرر الفقه الاسلامي مسؤوليته عن كل جريمة يرتكبها اثناء سكره ، سواء ارتكبها عمدا أو مخطأ ، ويعاقب بعقوبتها لانه ازال عقله بيده بسبب هو في ذاته جريمة ، فيتحمل العقوبة زجرا له ، فضلا عن ان اسقاط العقوبة عنه يقضى الى ان من اراد ارتكاب جريمة شرب الخمر وفعل ما حسب فلا يلزمه شيء (١٣٢)

وبطبيعة الحال فان فرض اسقاط العقوبة عنه فضلا عن انه يشجع المجرمون على مقارفة العمل الاجرامي الا انني ارى انه ونحن في مجال التشريع الاسلامي هو فرض نظري لانه

لا يجوز اسقاط العقوبة الشرعية وخاصة عقوبة الحد عن امخالفة للحد لانها حقا لله ، وليست حقا لولي الامر ، واننا نتأسى في ذلك بقول رسول الله عليه الصلاة والسلام لاسامه - عندما اراد ان يشفع عنده صلى الله عليه وسلم في شأن المرأة المخدومية التي سرقت - أتشفع في حد من حدود الله ؟ والله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها . أو كما قال .

وفي كل المذاهب الاربعة راي آخر مرجوح ، بل مهجور ، وهو أن السكران لا يسأل عن تصرفاته سواء تناول المسكر مختارا أو مكرها أو غير عالم بأنه مسكر لان عقله كان زائلا وقت اتيان الفعل ، فلم يكن مدركا ، والادراك ، أساس المسؤولية الجنائية فاذا فقد انعدمت المسؤولية ، ويصدر هذا الرأى عثمان رضى الله عنه وهو احد قولي الشافعي وقد اخذته قلة من الفقهاء في كل مذهب واكله راي مهجور (١٣٣)

والحقيقة ان هذا الرأى ينطوى على مغالطة . فكيف يتساوى لديه من أتى مدفوعا اليه باكراه أو مضطر ، وبين من اتاه بملء ازالته وبكامل اختياره ، وبمعنى اخر كيف يتساوى - لدى هذا الرأى - من أتى السكر - ابتداء - منصاعا لاوامر الله . ومن اتاه مخالفا لاوامره عز رجل .

ان من أتى المنكر مضطرا يعد منصاعا لاوامر الله سبحانه وتعالى ، انما يستند الى قوله

المسئولية في حالة السكر

خاتمة

الجنائية - في هذا الصدد - تجد لها أساسا يدعمها من أصول الدين الحنيف .

وان اختلفت المسئوليات في ان الشريعة تتشدد في منع وتحريم الشرب ابتداء في حالة تناول المسكر اختياريا بينما التشريع الوضعي وان كان لا يبدى تشدده في تعاطي الخمر أى مجرد التعاطي الا انه بدا متشددا في تعاطي المخدرات أو الاتجار فيها أو مجرد حيازتها . كما ان فارقا آخر تبدو اهميته وهو العقوبة فتظهر الشريعة فيها مظهرا يغاير للتشريع الوضعي ، ففي الشريعة تكون العقوبة مزدوجة ، أى دنيوية واخروية ،

حاولت في حدود ما سمحت به معالجتي للموضوع ان ابين انه على الرغم من أن الشريعة

الاسلاميه الغراء قد وردت احكامها منذ اكثر من اربعة عشر

قرنا من الزمان الا انها تصلح لكل زمان ومكان ، وهاقد تبين

لنا من خلال المقارنه بين كل من القانون الوضعي والشريعة

الاسلامية الغراء في جزئيه بسيطة جدا ، هي بيان المسئولية

الجنائية للسكران عن الجرائم التي يرتكبها في حالة السكر .

انه على الرغم من التطور المستمر الذي اصابه التشريع

الوضعي ومع ثبات احكام الشريعة الاسلامية فان المسئولية

تعالى « ولا تلقوا بأيديكم الى الفهلكة » والنهي انوارد في الآية الكريمة مجرد عن القرائن فيفيد التحريم فالامتناع عن الشرب الذي يؤدي الى اهلاك النفس محرم بالنص .

أما من اتى المسكر بارادته ، فهو فضلا عن مخالفته لاوامر الله سبحانه وتعالى - الوارده في الآية الكريمة التي حرمت الخمر : « انما الخمر والميسر والاتصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » صدق الله العظيم .

فانه يعتبر في نظر الفقه الاسلامي قائم العقل ناقذ التصرفات لان عقله انما ذهب باختيار منه ، وهو ، يستحق العقوبة في الاخرة لاقدامه على فعل محرم ووجب عليه اقامة الحد في الدنيا على شربه بثمانين جلده .

(١١٩) في هذا المعنى الدكتور/ عبد الرزاق احمد السنهاوري - الوسيط في شرح القانون المدني الجديد - نظريه الالتزام بوجه عام - مصادر الالتزام - المجلد رقم ١ ص ٥٨٦ ومابعدها .

(١٢٠) راجع في ذلك الدكتور/ احمد صبحي العطار - المرجع السابق ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(١٢١) لا يختلف معنى المصطلح هنا عن معناه في القانون الوضعي .

(١٢٢) الدكتور/ عبد القادر عوده - المرجع السابق ص ٥٨٣ ويشير الى هامش ١ الى المعنى ج ٩ ص ٣٥٨ ، ج ١٠ ص ٣٢٥ ومابعدها - مواهب الجليل ج ٦ ص ٣١٧ - تبصره الاحكام ج ٤ ، ٥ ص ٢٥ وشرح فتح القدير ج ٤ ص ١٧٨ .

(١٢٣) الدكتور/ حامد محمود اسماعيل - المرجع السابق - ص ٢٢١ .

(١٢٤) في هذا المعنى الشيخ زكريا البرديسي - مجلة القانون والاقتصاد العدد الثاني - السنة الثلاثين - يونيه عام ١٩٦٠ ص ٣٩٤ ، ٣٩٥ .

بينما في القانون الوضعي لا تكون العقوبة الا دنيوية فحسب .

ومن الناحية الفقهية ، فقد تبين لنا ان آراء شرح القوانين الوضعية سواء القانونيون المصري ، أو القوانين المقارنه تتفق مع ما يراه الفقهاء في الشريعة الاسلامية وينقسمون ايضا الى قسمين :

أقلية : ترى ما يراه اصحاب الرأي المرجوح في الشريعة من ان السكران لا يعاقب في اى حال على ما يرتكبه من الجرائم .

واغلبية : ترى ما يراه اصحاب الرأي الراجح في الشريعة الاسلامية من رفع العقاب عن السكران اذا تناول المسكر مكرها أو غير عالم بأنه مسكر ثم ارتكب الجريمة اثناء سكره فان تناول المسكر مختارا فانه يعاقب على اى جريمة يرتكبها اثناء سكره .

ويتفق نص القانون المصرى تمام الاتفاق مع الرأي الراجح في الشريعة الاسلامية فهو لا يعاقب من ارتكب الفعل وهو فاقد الشعور لغيبوبه ناشئه عن عقاقير مخدره ايا كان نوعها اذا اخذها قهرا عنه او على غير علم منه بها (١٢٤) .

ومثل هذا التطابق في النظر - بين التشريعين الوضعي والاسلامي - في اختلاف مسئولية الجناه في حالة تناول المسكرات على نحو اضطرارى عنها في حالة تناولها على نحو ارادى اختياري ، انما يعنى ان الفكر الجنائي العملاق في التشريعات الوضعيه ، يعد ان بلغ أوج تطوره فانه لم يتوصل الى نتائج تخالف تلك التي ارساها التشريع الاسلامى منذ القرون العديدة المنصرمه ، وبمعنى آخر فان التشريع الاسلامى على الرغم من قدم عهده الا انه يواكب الفكر المتطور وان اى فكر مهما بلغ علاه ، فانه لا

يستطيع ان يفرز للبشرية خير مما جاءت به الشريعة الاسلامية .

وليس ادل على ذلك من أن الكثير من التشريعات المقارنه عندما تصدت لتقنين ثات المسئوليه فانها استقرت على ضرورة التفريق بين من يتناول المسكر مضطرا ، وبين من يتناوله مختارا وهى في ذلك لم تكن مبتكره في مجال المسئوليه - عندما قررت معاقبة السكران مختارا عن الجريمة التي يرتكبها في حالة الغيبوبه الناشئه عن تعاطي العقاقير المغيبه - فقد سبقتها الشريعة الغراء الى تقرير هذه التفريق تحت مبدأ معاملة مرتكب الاثم مختارا بنقيض مقصوده ، ومعاقبته في هذه الحالة كما لو كان مفيقا ، وفقا لأرجح المذاهب الفقهيه التي سقناها في هذا الخصوص . واعفاء من العقاب في حالة تناول السكر مكرها أو مضطرا . « تم بحمد الله »

(١٢٥) (١٢٦) الشيخ محمد زكريا البرديسى - المرجع السابق ص ٣٩٤ .

(١٢٧) في هذا المعنى الشيخ محمد زكريا البرديسى - المرجع السابق ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

(١٢٨) (١٢٩) استاذنا/ الشيخ محمد زكريا البرديسى - المرجع السابق - ص ٣٩٤ ، ٣٩٥ .

(١٣٠) الدكتور/ عبد القادر عوده - المرجع السابق - ص ٥٨٣ .

(١٣١) استاذنا الشيخ محمد زكريا البرديسى - المرجع السابق ص ٣٩٥ .

(١٣٢) في هذا المعنى عبد القادر عوده - المرجع السابق ص ٥٨٣ .

(١٣٣) الدكتور/ عبد القادر عوده - المرجع السابق ص ٥٨٣ .

(١٣٤) الدكتور/ عبد القادر عوده - التشريع الجنائي الاسلامى بالقانون التشريعى - نبد ٤١٠ ص ٤٣٧ ، ٤٣٨ .

أهل العلم ..

يقول عبد الله بن عمر :
لا يكون الرجل من أهل العلم حتى لا يحسد من فوقه ، ولا يحقر
من تحته ، ولا يبتغى بالعلم ثمنا ..

العلم أخذ وعطاء ..

كتب عبد الله بن المقفع إلى بعض إخوانه :
أما بعد .. فتعلم العلم ممن هو أعلم منك ، وعلمه من أنت أعلم
به منه ، فإنك إذا فعلت ذلك علمت ما جهلت ، وحفظت ما علمت ..

عطاء الخير

مر السيد المسيح عليه السلام بقول فشتموه ، فقال لهم خيرا ..
ومر بآخرين فشتموه فقال لهم خيرا .. فقال رجل من الحواريين :
كلما زادوك شرا فرددت خيرا ، كأنك تغريهم بنفسك .
فقال السيد المسيح عليه السلام :
كل إنسان يعطى مما عنده ، وكل إناء بالذى فيه ينضح .



من قرارات مجلس النقابة

جميع المحامين في تقديم مقترحاتهم بشأن المشروع الجديد .

● اعتبار أي من التصرفات الآتي بيانها من الأسباب المهددة لشرط حسن السمعة والسيرة المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون المحاماة :-

١ - الاعتداء على أمن وحريات المواطنين وحقوقهم الدستورية .

٢ - ارتكاب احدى افعال التعذيب او استعمال القسوة في حق المواطنين .

٣ - الاعتداء على محام أثناء أو بسبب تأدية عمله طبقاً للمادة ٥٤ من قانون المحاماة .

وينشر هذا القرار ويطلب فيه من السادة المحامين وسائر المواطنين ابلاغ النقابة باسم أي من العاملين بالدولة من حملة ليسانس الحقوق ينسب اليه أي من هذه التصرفات ، هذا وستحتفظ النقابة بهذه الاسماء في سجل خاص لرفض قيد اصحابها مستقبلاً في جداول المحامين ، كما قرر المجلس تشكيل لجنة من الاساتذة حامد الازهرى وسامح عاشور ومحمد رزق ومختار نوح اعضاء المجلس لتلقى الشكاوى والبلاغات في هذا الشأن وتحقيقها واتخاذ ما يلزم في شأنها .

● لما كان المحامون قد تعرضوا أثناء انصرافهم من

وتقدير لنقابة المحامين بالسودان على الجهود التي بذلتها في سبيل عودة الحياة الديمقراطية الى السودان وابلاغها بتقدير نقابة المحامين لشعب السودان .

● قرر المجلس اصدار بيان باستنكار مد حالة الطوارئ وتكليف الاستاذ عادل عيد بصياغته وإرسال برقية الى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب بالاعتراض على مد حالة الطوارئ .

● الموافقة على اقتراح لجنة الحريات بالطعن على عدم دستورية مد حالة الطوارئ في اية دعوى من دعاوى امن الدولة .

● تشكيل مجالس للجان النقابية على مستوى المحاكم الجزئية بالجمهورية وتكليف هيئة المكتب اتخاذ الاجراءات التنفيذية اللازمة .

● تكليف لجنة قانون المحاماة بتقديم مشروع جديد لقانون المحاماة على ان تخطر هذه اللجنة جميع النقابات الفرعية لموافاتها بمقترحاتها تجاه المشروع خلال ثلاثة اسابيع ، والاعلان عن حق

● الموافقة على اصدار شيك بمبلغ مائة وسبعة الف جنيه لحساب مشروع نادي المحامين بالاسكندرية على ان تبقى الوديعة الخاصة حتى نهاية مدتها .

● الموافقة على تخصيص مبلغ مائة وخمسون الف جنيه لحساب مشروع نادي المحامين بالاسماعيلية مع تكليف الاستاذ امين الصندوق باتخاذ ما يرى نحو ايداع القيمة المذكورة وديعة لدى بنك مصر الى تاريخ البدء في تنفيذ المشروع .

● تفويض هيئة المكتب في القيام بشراء مقر للنقابة الفرعية بالجيزة .

● الموافقة على اقتراح الاستاذ عادل عيد بإرسال برقية الى السيد فريق اول سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى السودانى تتضمن التحية على الوفاء بوعدده بإجراء

الانتخابات في موعدها وتسليم السلطة إلى المدنيين طواعية .

● الموافقة على اقتراح الاستاذ محمود عبد الحميد سليمان بإرسال برقية تحية

جلسة ٨/٣/١٩٧٦

جلسة ٥/٥/١٩٧٦

جلسة ٨/٣/١٩٧٦

مجمع محاكم الجلاء لتعرض من قوات الامن المكذبة امام المبنى ، ومنعهم من مغادرة المجمع الا فرادى ، متعللين في ذلك بقانون الطوارئ وقانون التجمهر ، وقاموا بالفعل باحتجاز عدد من المحامين واعتقالهم داخل سيارات الامن المركزي ، وهو الامر الذي لا تستطيع معه نقابة المحامين سكوتا على هذه الممارسة الهمجية غير المسئولة ، ولذلك فإنها تعلن الاضراب عن العمل في جميع المحاكم يوم الاربعاء الموافق ١٩٨٦/٥/٢٨ احتجاجا على هذه الاجراءات التعسفية وعلى حالة الطوارئ التي اتخذت في ظله .

ويعود مجلس النقابة الى تأكيد مطالبته السابقة بانهاء حالة الطوارئ والغاء كافة القوانين المقيدة للحريات تحقيقا للحرية والديمقراطية التي يكفلها الدستور لكافة المواطنين ، مع تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ هذا القرار مع اعضاء المجلس .

● الموافقة على مذكرة الاستاذ محمد علوان المحامي امين الصندوق بشأن انشاء معهد للمحاماة عمالا لنص المادة ٢٨ من قانون المحاماة مع تفويض هيئة المكتب لاتخاذ الاجراءات اللازمة ..

● الموافقة على مضمون المذكرة المقدمة من الاستاذ احمد رضا غتوري عضو المجلس بشأن انتداب السادة اعضاء الهيئات القضائية ومجلس الدولة والنيابة للعمل بالهيئات العامة وشركات القطاع العام ، وتكليف هيئة المكتب والاساتذة اعضاء المجلس من ممثلي الادارات القانونية بمتابعة الموضوع مع المسؤولين .

● احالة طلبات الفلسطينيين بشأن قيدهم بجدول الانتداب الى لجنة القبول للموافقة على قبولهم بشرط ان تكون لهم اقامة دائمة بمصر .

● تكليف الادارة المالية بتقديم مذكرة عن الطلب المقدم

من نقابة القليوبية الفرعية .
● احالة المذكرة الخاصة بالنادي النهري بالجيزة الى النقابة الفرعية بالجيزة لموافاة المجلس بمذكرة مشفوعة بالمستندات .

● الموافقة على طلب نقابة المحامين الفرعية بالدقهلية بالنسبة لتعديل غرفة المحامين بمحكمة قسم ثان المنصورة ، وتكليف الاستاذ امين الصندوق ونقيب الدقهلية بالتنفيذ .

● الموافقة على طلب نقابة المحامين الفرعية بالدقهلية بالنسبة لغرفة المحامين بكل من محمتي ميت غمر والسنبلاوين .

● قرر المجلس تنفيذا لقراءه بجلسته ١٩٨٦/٤/٨ تخصيص مبلغ مائتي الف جنيه لشراء مقر لائق لنقابة المحامين الفرعية بالجيزة على ان يكون الصرف بتوقيع الاستاذ النقيب وامين الصندوق ونقيب الجيزة ، وعلى ان يكون الشراء من ماله بمستند .

● احالة طلب نقابة المحامين بدمياط بشأن غرفة المحامين بمجمع المحاكم الى امين الصندوق للتنفيذ .

● قرر المجلس أنه بالنسبة لطلبات علاج الزملاء بالادارات القانونية والذين لا يخضعون لأنظمة علاج خاصة - تطبيق القاعدة السابق تقريرها وهي ان تتحمل النقابة نفقات علاجه .

لجميع الأفراد - على السواء - الحق في محاكمة عادلة امام محكمة مستقلة محايدة ، تقرر حقوق الفرد وواجباته ، وتفصل في أية تهمة توجه إليه .

المادة العاشرة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان

يوم الاضراب

الثامن والعشرون من مايو ١٩٨٦ .. ذلك اليوم العظيم الذى تجسدت فيه ارادة المحامين فكانت أقوى من ارادة كل مستبد .. يعلنون - فى اجماع عظيم - غضبهم على مد حالة الطوارئ .. ويلعنون كافة القوانين الاستثنائية .. ويستنكرون الاعتداءات الغاشمة عليهم من جانب الشرطة بالاستناد الى قانون الطوارئ الذى صدر سفاحا .. والذى هو نبت تفكير شيطانى اثير .

مغانم ذاتية .. وانما أضربوا دفاعا عن الديمقراطية التى صارت شبحا وديكورا .. ودفاعا

عن الحريات التى انتهكتها القوانين الاستثنائية .. دفاعا عن حقوق الانسان المصرى ،

وحمايته من تلك القوانين الموبوءة التى ما قامت الا لنفسه وتدميره .. وكيفا تباعد بينه

وبين مشاركته الحقيقية فى قضايا الحرية والرخاء !!..

إن مسيرة الاضراب فى هذا اليوم العظيم تحركت فحققت

نجاحا هو مفخرة كل عام .. بل هو اعتزاز كل مواطن .. فالمحامون جميعا يتنافسون فى

تحمل المسؤولية من خلال حركة دائبة .. فكانت غرفة العمليات بدار النقابة برئاسة الاستاذ النقيب

أحمد الخواجه تضم الاساتذة محمود عبد الحميد سليمان وكيل

المجلس والدكتور جلال رجب وسامح عاشور عضوى

بقرار الاضراب وفقا للضوابط الآتية :

اثبات قرار المجلس بالأضراب فى محضر جلسة اول قضية فى كل جلسة وطلب تأجيل كافة القضايا بسبب الأضراب .

لا يسمح بالمرافعة طوال يوم الاضراب .

تحقق النجاح الكامل المطلق فى هذا اليوم العظيم ..

وانتصرت ارادة المحامين .. وتأكد أن نقابة المحامين سوف تظل دائما حصن الديمقراطية المنيع .. تقود ولا تقاد .. أمينة .

على حقوق الشعب .. صلبة بالحق والحق ولا تلين .. المدافعة عن الحريات !!..

وما كان نجاح الاضراب فى هذا اليوم العظيم عفويا ، وانما كان أمرا متوقعا ومؤكدا .. فلم يضرب المحامون من أجل مصلحة خاصة أو ابتغاء تحقيق

أن زئير المحامين عندما أثبتوا فى محاضر جلسات جميع المحاكم أنهم مضربون كان أقوى دويا من طلقات الرصاص التى يحتسى من ورائها الطغاة المستبدون .. لقد كان المحامون فى هذا اليوم العظيم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا ..

كانوا رجلا واحدا تجمعت فيه ارادة المحامين جميعا .. ارادة تستصرخ الحاكم ألا يكون قانون الطوارئ سندا لحكمه .. وانه اذا كان العدل هو أساس الحكم ، فبان القانون الطبيعى هو أساس العدل !!..

فى هذا اليوم العظيم يلتزم المحامون جميعا بقرار الاضراب الذى أصدره مجلس النقابة .. ويتولى أعضاء

المجلس مسئولية الاشراف على تنفيذ القرار .. فلم يخرج محام واحد على هذا الاجماع الرائع .. الجميع على مستوى مسئولية الحدث العظيم .. والكل يلتزم

معابر العظم

بالنقابات الفرعية وبمندوبى
النقابة العامة المشرفين على تنفيذ
الاضراب .

حقا إنه يوم عظيم تجلى فيه
عديد من المعانى العظيمة ..
ومن تلك المعانى التفاف
المحاميين جميعا حول مجلس
نقابتهم .. ومشاركة رجال
القضاء جميعا مشاعر المحامين
ومطالبهم واستجابة المتقاضين
بغير تحفظ وبدون اعتراض .

إننا نسجل هذا الحدث
العظيم .. كما نسجل بيان النقابة
كوثيقة للتاريخ .. وسوف تظل
نقابة المحامين دائما وأبدا حصنا
للحريات ومنازة للديمقراطية ..
وصخرة صلبة تنحطم عليها
مخططات الافك والزيف
والبهتان .

عصمت الهوارى

الابتدائية وبمجلس الدولة .. أما
فى الاسكندرية فقد أشرف على

تنفيذ الاضراب الاستاذان محمد
عيد وعادل عيد عضوا
المجلس .. وفى دمياط الاستاذ
أحمد أبو دقique عضو المجلس ..
وبمحافظة الشرقية الاستاذ أحمد
نافع عضو المجلس ..

وبمحافظة المنيا الاستاذ عفت
عبد السلام عضو المجلس ..
وبمحافظة أسوان الاستاذ حسن
محمد حسن عضو المجلس ..

كل ذلك بالتعاون مع النقابات
الفرعية .. كما كان الاستاذ

محمد صبرى مبدى أمين عام
النقابة على اتصال دائم لم ينقطع

المجلس .. وتولى الاستاذ
عصمت الهوارى وكيل المجلس
الإشراف على تنفيذ الاضراب

بدار القضاء العالى .. وكل من
الاستاذين محمد رزق وأحمد
عوده عضوى المجلس يشرفان
على تنفيذه بمحكمة شمال القاهرة
الابتدائية .. والاستاذ حامد

الأزهري عضو المجلس يتحمل
مسئولية ذلك التنفيذ بمجمع
الجلاء .. والاستاذان نبيل

الهلالى عضو المجلس ووجيه
عباس المحامى مسئولان عن
تنفيذه بمحكمة جنوب القاهرة
الابتدائية .. والاستاذ عبد العال

عرجون عضو المجلس مسئول
عن ذلك التنفيذ بمحكمة الجيزة

• نص بيان نقابة المحامين فى الصفحة التالية :

الحرية الحقيقية

شأن الحرية - لكى تكون حرية حقيقية - ألا يملك أحد منحها ، كما لا يملك أحد منعها ،
لان الذى يملك منحها يملك سلبها ، والاحساس بحرية يمكن سحبها فى أى وقت بفقدانها
قيمتها ، ويجعل المتمتع بها يملك مالها وينافقها .

حكيم

بيان نقابة المحامين

بشأن تنفيذ الاضراب العام المقرر في ١٩٨٦/٥/٢٨

تكن مقررات مجلس نقابة المحامين والتي صدرت بجلسة ١٩٨٦/٥/١٥ الاصدى واستجابة لشعور المحامين الذين كانوا دائما طليعة هذا الشعب العظيم تجاه قضاياهم القومية والوطنية . ولم يكن المحامي أبدا في مشاكله الخاصة وقضاياهم المهنية تجاه كل الفئات التي تحاول النيل من قدره والاعتداء عليه الا مدركا بأن الاعتداء على محام أثناء وبسبب عمله هو مدخل صريح وولضح للاعتداء على حقوق المواطنين التي يتكفل بالدفاع عنهم

ولقد أدرك المحامون ومجلس نقابتهم ان مد حالة الطوارئ واستمرار سريان القوانين الاستثنائية وكافة القوانين المقيدة للحريات هو سلاح كل من تسول له نفسه النيل من أمن المواطنين وحرياتهم .

وانطلاقا من هذا الوعي والفهم الصحيح لقضايا امتنا كانت قرارات مجلس نقابة المحامين والتي طرحت في مختلف محاكم الجمهورية وتدور حول محورين أساسيين :

الاول: أن استمرار حالة الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات هو عدوان على حق كل الشعب واعتداء على المواطنين في حرياتهم وأمنهم وهو حق كفله الدستور ولا يجوز السكوت عليه بأي حال من الاحوال .

الثاني: لقد أصبح من الضروري توسيع دائرة المسؤولية النقابية لتشمل كافة المحاكم الجزئية لضمان وصول أكثر قد من الخدمة النقابية وتوزيع أكبر قدر من المسؤولية على قيادات جديدة .

كما أصبح من المهم أن يكون شغل المحامين في المرحلة المقبلة رفع العدوان القائم عليهم من قانون المحاماة الحالي واصدار قانون جديد يعبر عن ارادتهم ويصاغ وفق مصالحهم الحقيقية ليسترد المحامون ما سلب منهم من ضمانات ويضاف اليه ما أملت المتغيرات من ضرورات جديدة .

كذلك من بين ما تضمنته قرارات مجلس النقابة هو حرمان أي موظف عمومي من القيد بنقابة المحامين اعتدى على أمن وحريات المواطنين أو اعتدى على محام أثناء أو بسبب عمله وخصص لهذا الامر سجل خاص تسطر فيه أسماء هؤلاء

أيها الزملاء :

لم يبق الا أن نؤكد على ضرورة التزام جميع المحامين بقرار مجلس النقابة بالاضراب العام جميع المحاكم يوم الاربعاء الموافق ١٩٨٦/٥/٢٨ وعدم التهاون في تنفيذه بأى حال من الاحوال وفق للضوابط الآتية :

أولا : لا يسرى هذا الاضراب على القضايا المحبوس أصحابها علم ذمتها أو احتياطيا .
ثانيا : يقوم احد الزملاء المحامين في باقى الدوائر بأثبات قرار المجلس بالاضراب بالصيغة المدونة بنهاية هذا البيان وذلك في محضر أول جلسة ثم يقوم بالحضور عن جميع المدعين في باقى القضايا ويضاف اليه في ذلك زميل آخر للحضور عن جميع المدعى عليهم لضمان تأجيل تلك الدعاوى بلا اضرار .
ثالثا : لا يجوز فيما عدا ما هو مدون بالبند أولا مراقبة أى محام أو تقديم أى دفع أو دفاع طوال يوم الاضراب

بيان بالصيغة التي تم اثباتها بمحاضر الجلسات

بالمحاكم على اختلاف درجاتها يوم ١٩٨٦/٥/٢٨

يعلن مجلس نقابة المحامين الاضراب العام اليوم ١٩٨٦/٥/٢٨ خاتجا على مد حالة الطوارئ واستنكار للاعتداءات التي وقعت على المحامين استنادا الى هذا القانون ويطالب مجلس نقابة المحامين بالغاء حالة الطوارئ وكافة القوانين الاستثنائية .

مجلس نقابة المحامين

محمد عيسى

عضو مجلس النقابة وعضو مجلس الشعب

حول قانون الطوارئ

بسم الله الرحمن الرحيم
في هذا اليوم التاريخي تقبى أنظار الشعب المصري بأسره إلى جلوسكم
هذه وإلى يومكم هذا ، بل تقبى إليكم أنظار البلاد العربية بأكملها .

رئيس المجلس

أليست في البلاد العربية قوانين طوارئ ؟

السيد العضو محمد اسماعيل هيد :

لأن مصر إذا ما نعمت بالحرية فإن رياحها تهب على المنطقة بأكملها
وكان معجبا ومعجبا أن نقال تبريرات هي بلاتها تدمر في تدميرها ، فتحدثت
إليه الحكومة ، استند إليه في قرار اللجنة ، وأية ذلك ما قبل في قرارها . حدث يوم

محمد عيسى

عضو مجلس النقابة وعضو مجلس الشعب

عن مناقشة قانون إدارة نظام الحكومة

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، أيها الاخوة والاخوات :
اننى أوافق على المشروع بقانون من حيث المبدأ .

(مستهجن)

ما عدا الفقرة الثانية الواردة بنص المادة رقم ٨ " مكروا
التضمن في المادة الثانية من مشروع القانون ما " التي تنص
على أن " وتقول أنساب الحماية التي يحكم بها لصالح ، فترت في النار إليها
وفقا لحكم المادة ١٨٧ من قانون الحماية رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ إلى صندوق
الرعاية الاجتماعية الاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية " .

نص الكلمتين في السطحتين التاليتين :

من مضابط مجلس الشعب الحالى :

كلمة الاستاذ محمد عيد عضو مجلس النقابة وعضو مجلس الشعب

حول قانون الطوارئ^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم
فى هذا اليوم التاريخى تتجه
انظار الشعب المصرى بأسره
الى جلستكم هذه والى يومكم
هذا ، بل تتجه اليكم انظار البلاد
العربية بأسرها .

رئيس المجلس :

ليست فى البلاد العربية
قوانين طوارئ ؟

السيد العضو محمد
اسماعيل عيد :

لأن مصر اذا ما نعمت
بالحرية فإن رياحها تهب على
المنطقة بأسرها وكان عجباً
وعجباً أن تقال تبريرات هي
بذاتها تهدم وتهدر ما استندت اليه
الحكومة وما استند اليه تقرير
اللجنة . وآية ذلك ما قيل تبريراً
لما حدث يوم الخامس والعشرين
من فبراير وما تلاه وفى ظل
قانون الطوارئ الذى لم يهدىء
تلك الثورة ، لأنها تعتبر ثروة
من رجال الأمن المركزى .

(مقاطعة وأصوات : انها ليست ثورة) .

السيد العضو محمد
اسماعيل عيد :

لأنها تعتبر ثورة من رجال
الأمن المركزى المنوط بهم حفظ
الأمن ، ولقد وقف الشعب وكان
هو الدرع وكان هو العاصم وكان
هو السياج الذى حمى مصر
بأسرها من أن تقع تحت وطأة
هذه الطغية الباغية ، فهل قد على
مصر أن تظل فى أحكام عرفية
ثم فى ظل قانون طوارئ ؟
علماً بأنه حينما أعلنت الأحكام
العرفية فى مصر سنة ١٩٣٩ لم
تعلن فى بريطانيا التى كانت
عظمى وقتذاك ، لا فيها ولا فى
مستعمراتها أبان تلك الحرب
وحينما كانت مهددة بالغزو
الألماني واليوم يقال إن أحداث
الشغب والمخدرات هما من
أسباب طلب مد العمل بقانون
الطوارئ ، وأود أن أوضح
لحضراتكم أن هناك ترسانة من
القوانين الاستثنائية ، القوانين
المقيدة للحريات أضحت لها صفة

الدوام وصفة الاستمرار وأدخلت
على القوانين العادية ، وأقول
لحضراتكم إن هذا اليوم
التاريخى يناديكم ، ويناديكم
شعب مصر بأسره ، لأنه مادام
قانون الطوارئ لم يطبق فهذه
حجة مريودة على أصحاب
الرأى الذى يطالب بمد العمل
بقانون الطوارئ لمدة سنتين ،
فمادام لم يطبق ذلك القانون فلم
الموافقة عليه وهو عار فى
جبيننا ؟ أننا نريد أن ننعم بالحرية
كل الحرية ، وإذا قيل أن من
أسباب طلب المد حادثة الطائرة
وحادثة الباخرة وغيرهما ،
فأقول انها سوف تتكرر لأن هذا
أرهاب دولى ولا مناص الا
بتحجيد البحر الأبيض المتوسط
وأخلائه من جميع الطائرات
والقواعد الاجنبية .

رئيس المجلس :

لو نجح هذا المشروع الخاص
بتحجيد البحر الأبيض المتوسط
فسوف يكون (مشروع محمد

(٢) مضبطة مجلس الشعب بالجلسة
السابعة والثلاثين يوم الاثنين
١٩٨٦/٣/١٠ .

(١) مضبطة مجلس الشعب بالجلسة
الثامنة والأربعين يوم السبت الموافق
١٩٨٦/٤/١٩ .

هوامش

عيد) مثل مشروع ايزتهاور
ومارشال ولقد دخلت التاريخ .

السيد العضو محمد
اسماعيل عيد :

وقد رأيت اليوم في صحيفة
الاهرام أن الروس قد استدعوا
وأخطروا السفراء الأجانب بأنهم
سيوجدون بصورة مكثفة في
البحر الأبيض المتوسط ، وكنت
أفهم أن نوجه نداء من مجلس
الشعب هذا الى دول البحر
الأبيض المتوسط لتحبيده وإزالة

جميع القواعد الأجنبية من غير
دول المنطقة وأن يكون بحرا
لأصحابه والسيادة فيه للدول
الواقعة عليه ومبادمت تلك
القواعد الأجنبية موجودة في
البحر الأبيض المتوسط فهناك
أرهاب دولي وهناك حماية
لأسرائيل لأننا قادمون على
معارك شرسة شتينا أو لم نشأ ،
إذا لم تكن في جيلنا فسوف يكون
في أجيال مقبلة .

ياسادة ، اتقوا الله في امر هذا

الشعب ، واتقوا الله فإن القوانين
العادية فيها ترسانات أقوى من
هذا القانون ، ولست ادري كيف
لا يطبق ولن يطبق هذا القانون

ثم يطلب من مجلسكم هذا أن
يوافق عليه ، إنه لعار ، وخير
لكم أن ترفضوه بكل شمع وإباء ،
وسوف يذكر لكم التاريخ وقفتكم
هذه أن وقفتموها ، انكم كنتم مع
الشعب ومع الحرية ومع مصر ،
كل مصر ، والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته .

كلمة الاستاذ محمد عيد عضو مجلس النقابة وعضو مجلس الشعب عند مناقشة قائده ادارة قضايا الحكومة (٢)

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد الأستاذ الدكتور رئيس
المجلس ، أيها الاخوة
والأخوات : إننى أوافق على
المشروع بقانون من حيث
المبدأ .
(تصفيق) .

ما عدا الفقرة الثانية الواردة
بنص المادة رقم ٨ مكررا
المتضمن في المادة الثانية من
مشروع القانون المعروض ،
التي تنص على أن « وتثول
أتعاب المحاماة التي يحكم بها
الصالح الجهاد ، المشار اليها وفقا
لحكم اله ' ١٨٧ من قانون
المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣
الى صندوق الرعاية الصحية
والاجتماعية لأعضاء الهيئات
القضائية » ، ومع أيماني المطلق
بأنه يتعين توفير كامل الرعاية
الاجتماعية والصحية للإخوة
أعضاء إدارة قضايا الحكومة إلا

أن هذا النص يتعارض كلية مع
نصين في قانون المحاماة وهما
نص المادة ١٨١ فقرة ثالثة التي
تنص على أن « تتكون موارد
الصندوق من حصيلة أتعاب
المحاماة التي تحكم بها المحاكم
في جميع القضايا » ، ذلك تم
تأكيده بالعادة ١٨٨ من القانون
رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ التي تنص
على أن « تثول الى الصندوق
أتعاب المحاماه المحكوم بها في
جميع القضايا طبقا للمبين بالفقرة
الأولى بالمادة السابقة .. » -
وهي قيمة أتعاب المحاماه
المحكوم بها - وتأخذ هذه
الاتعاب حكم الرسوم القضائية
وتتولى أقلام كتاب المحاكم
تحصيلها .. وهكذا وبالتالي فإنه
لا يمكن الملاءمة والتوفيق بين
نصين في قانون خاص والنص
الوارد في المشروع بقانون

المعروض على حضراتكم
الآن ، وخاصة أن هناك أمرين
رئيسيين وهما : أن ٨٠ % من
موارد النقابة تصرف منها
المعاشات والـ ٢٠ % الباقية
تغطي جميع الأنشطة النقابية .

الأمر الآخر هو : أن
الحكومة كانت تمنح إعانة سنوية
لنقابة الأطباء وغيرها من
النقابات المهنية الأخرى والى
اليوم لم يتم صرف هذه الاعانة
لنقابة المحامين لذا فإننى أرجو
المجلس الموقر أن يعمل صحيح
القانون وأن ينفذ نصوصا أمره
وردت في قانون خاص ،

والقوانين الخاصة لا يجوز فيها
التفسير التأويل ، وشكرا .

(تصفيق)

وثائق التاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الشعب

حمة طيبة "ورعد"

فأرجو إحاطة السيد وزير الداخلية بما يأتي :

بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٦ عاصرت قوات الشرطة جميع المحاكم بالجلد
إبانه انقضاء المحلة لنظر إحدى القضايا الخاصة بأحد المواطنين،
وما أنه انتهت الجلسة، وخروج المواطنين، خطت رجال الشرطة
ثلاثة مواطنين، من ضمنهم نوابيهم إلى مقر النقابة العامة
للمواطنين، ولحق على مقربة من جميع معالم الجلاء، وكان
ذلك تحت إشراف وأوامر كبار ضباط وزارة الداخلية
وغير كل ذلك إكهار للدستور والقانون، ولم يقف
المسرح عند هذا الحد، بل عاصرت الشرطة مقر النقابة
العامة للمواطنين.

أرجو إلتفاتكم بأمرنا طيب الإحاطة هذه لولا وجود الاستعجال.

في جدول الأعمال أقرب جلسة للمجلس

وتفضلوا سيادتي بقبول وافر لدمنا
تحريراً في ١٨/٥/١٩٨٦

مجلس
المجلس
عضو مجلس الشعب

طلب إحاطة
من الأستاذ
محمد عيد
عضو مجلس
النقابة
وعضو
مجلس
الشعب

حول تجاوزات الشرطة

تقدم الزميل العزيز الأستاذ محمد عيد عضو مجلس النقابة وعضو مجلس
الشعب بطلب إحاطة إلى وزير الداخلية حول تجاوزات الشرطة في الثالث عشر
من مايو عام ١٩٨٦ عندما حاصرت قوات الشرطة مجمع المحاكم بالجلد
وخطف ثلاثة من المحامين أثناء توجههم إلى مقر النقابة.

إننا واذ نبادر بنشر صورة هذا الطلب الذي يتضمن احتجاجاً على تلك
التجاوزات، فإننا نتقدم بكل التقدير إلى زميل يحمل شرف الإنابة عن الشعب
قبادر من ذاته إلى إثبات احتجاجه استمساكاً منه بالدستور والقانون.

مذكرة الاستاذ أحمد أبو دقيقة عضو مجلس النقابة

التاريخ

بشأن مدى احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة للمحامين
أعضاء الإدارات القانونية في المعاش بالنسبة لمدة
الاشتغال السابقة على قانون ٦١ لسنة ١٩٦٨

باسم الحق تبارك وتعالى
تمهيد

من خلال مباشرتنا لأعمال
معاشات المحامين بلجنة
الصندوق اتضح لنا أن هناك
اتجاه سائد بإدارة المعاشات
بالنقابة بعدم احتساب مدة
الاشتغال للمحامين أعضاء
الإدارة القانونية السابقة على
القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨
بحجة أن ذلك القانون هو الذي
سمح لهم بالقيد بالجدول بنقابة
المحامين ، ولما كان ذلك الأمر
يحتاج إلى بحث حرصا على
الحفاظ على حقوق محامي
الإدارات القانونية فقد سطرنا
كلمات هذه المذكرة للعرض
على مجلس النقابة العامة حتى
بعد الدراسة يصدر القرار
اللازم المؤدى لصالح زملائنا
هؤلاء على الوجه التالي .

البحث

أولا : شروط استحقاق
ومنح المعاش :

بالاطلاع على شروط ومنح
استحقاق المعاش للمحامي
اتضح لنا من واقع نص
المادة ٩٥ من القانون رقم

١٣٥ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٩٤
من القانون رقم ٩٨ لسنة
١٩٤٤ والمادة ٩٥ من القانون
رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧
والمادة ١٩٦ من القانون رقم
٦١ لسنة ١٩٦٨ والمادة ١٩٦
من القانون رقم ١٧ لسنة
١٩٨٣ أن تلك القوانين قد
أجمعت على عدة شروط
أهمها :

١ - أن يكون المحامي
مقيدا بجدول المحامين .
٢ - أن يكون المحامي قد
دفع الاشتراك الخاص بالنقابة
عن السنة التي تقدم فيها بطلب
المعاش .

٣ - أن يكون قد باشر

هامش

(١) وافق المجلس على هذه
المذكرة بجلسته المنعقدة يوم
١٩٨٦/٦/٣٠ مع مراعاة احتساب مدة
الزملاء المقيدين قبل عام ١٩٦٨
وحافظوا على قيدهم ووظفوا محامين
بالإدارات القانونية دون القيام بأى
عمل آخر فى حساب مدة المعاش
وذلك دون الاعتداد بالقرارات السابقة
التي تضمنت نقلهم الى جدول غير
المشتغلين الصادرة من لجنة القبول .

المحامي بالفعل مهنة المخاماه
أمام المحاكم مدة ثلاثين سنة
وبالنسبة للشرط الاول فهذا لا
خلاف فيه ولا يحتاج الى تفسير
اذ أنه من المتفق عليه فى ظل
جميع القوانين أن يكون
المحامي طالب المعاش مقيدا
بجدول المحامين حتى يمكن
النظر فى طلب معاشه .

كما أنه لا خلاف فى
ضرورة أن يكون المحامي
مسددا لاشتراك النقابة عن
السنة التي تقدم فيها بطلب
المعاش وهذا أيضا متفق عليه
فى جميع القوانين الموضحة
انفا .

وهذان الشرطان لا جدال فى
ضرورة توافر كل منهما فى
المحامي عضو الإدارة
القانونية عند طلبه المعاش .

أما الشرط الثالث المتضمن
مباشرة المحامي بالفعل مهنة
المخاماه أمام المحاكم مدة
ثلاثين سنة فهو الذى يحتاج
الى تفسير والانتهاء الى قرار
بالنسبة للمحامين أعضاء
الإدارات القانونية .

ثانيا : كيفية حساب مدة

مذكرة الاستاذ أحمد أبو دقيقة

الاشتغال للمحامين أعضاء
الإدارة القانونية في المعاش :

١ - شروط الاشتغال
وأركانها :

بالرجوع الى القوانين
المتتالية يتضح أنها أجمعت في
المادة الاولى والثالثة من
قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٩
والمادة الاولى والثالثة من
القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤
والمادة الاولى والثالثة من
القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧
والمادة ٥٦/٥٠ من القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والمادة
الثانية والثالثة من القانون رقم
١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه .

أ - يشترط فيمن يشتغل
بالمحاماة أن يكون اسمه مقيدا
بجدول المحامين .

ب - يشمل الجدول العام
جميع المحامين المقيدين عند
صدور القانون ومعنى ذلك أنه
يشترط لممارسة والاشتغال
بالمحاماة أن يكون المحامي
أولا اسمه مقيدا بجدول
المحامين وأن ذلك الجدول
يكون قائما وشاملا لجميع
المحامين المقيدين عند صدور
أحد القوانين سالفه البيان .

هذا من جهة ومن جهة
أخرى :

٢ - نجد أن قانون المحاماه
في نصوصه المتتالية حظر
الجمع بين ممارسة مهنة
المحاماه والاشتغال أو ممارسة
بعض الاعمال الاخرى التي
أوردتها على سبيل الحصر

والتحديد وليست على سبيل
المثال : اللهم الا في حالات
الاستثناء التي أجاز النص فيها
الجمع وذلك :

أ - فجاء نص المادة/٢١ من
القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩
على الوجه التالي ، لا يجوز
الجمع بين المحاماه وبين
التوظيف في احدى المصالح
الحكومية وكذلك التوظيف في
احدى الجمعيات أو الشركات أو
لدى الافراد .

وفي هذا التشريع جاء
النص بحظر مطلق مضمونه
من منطلق عدم جواز الجمع
وبصفة نهائية ويؤدي ذلك الى
القول في اطار هذا التشريع الى
أنه من كان يجمع في ظله
تسقط عنه مدة الاشتغال
بالمهنة .

ب - كما جاء نص المادة/
١٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة
١٩٤٤ على الوجه التالي (لا
يجوز الجمع بين المحاماه
وبين التوظيف في احدى
مصالح الحكومة أو الشركات
أو الهيئات أو لدى الافراد) .

وفي هذا التشريع جاء
النص بحظر مطلق مضمونه
من منطلق عدم جواز الجمع
وبصفة نهائية ويؤدي ذلك الى
القول في اطار هذا التشريع الى
أنه من كان يجمع في ظله
تسقط عنه مدة الاشتغال
بالمهنة .

ج - بينما جاء نص المادة/
التاسعة عشر من القانون رقم
٩٦ لسنة ١٩٥٧ على الوجه

التالى (لا يجوز الجمع بين
المحاماه وبين التوظيف في
احدى المصالح الحكومية أو
الجامعات بما في ذلك أعضاء
هيئات التدريس أو التوظيف في
الجمعيات أو الهيئات أو
الشركات ، ولا يسرى هذا
الحظر على كل من يجمع الان
بين المحاماه والاشتغال باحدى
الوظائف والاعمال المنصوص
عليها في الفقرة السابقة) .

ومعنى ذلك أن الحظر
الوارد في هذا التشريع تضمن
استثناء لمن كان يجمع بين
المهنة وبين تلك الاعمال
الموضحة عند صدوره وهو
استثناء وارد بنص تشريعي لا
يمكن مخالفته . الامر الذي
يترتب عليه احتساب مدة
ممارسته للمحاماه مدة اشتغال
فعليه سواء كانت قبل قانون
١٩٥٧/٩٦ أو بعده .

د - وكان نفس المذهب في
اطار المادة/٥٢ من القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المتضمن
(أنه لا يجوز الجمع بين
المحاماه وبين الوظائف العامة
أو الخاصة أو الدائمة أو
المؤقتة بمرتب أو بمكافأة عدا
أساتذته القانون ومن يتولى
أعمال المحاماه بالهيئات العامة
والمؤسسات العامة والوحدات
الاقتصادية التابعة لها ، ولا
يسرى هذا الحظر على كل من
يجمع الان بين المحاماه وبين
الاشتغال بأحدى الوظائف أو
الاعمال المنصوص عليها في
البند السابق) .

ومعنى ذلك أن الحظر

الوارد في هذا التشريع تضمن استثناء لمن كان يجمع بين المهنة وبين تلك الاعمال الموضحة عند صدوره وهذا استثناء وارد بنص تشريعي لا يمكن مخالفته الامر الذي يترتب عليه احتساب مدة وممارسة المحاماه مدة اشتغال فعلية سواء كانت قبل قانون ١٩٥٧/١٩٦٨ أو بعده .

ولما كان النص المذكور في شقه الاول لايسرى الا في تاريخ نشره فجاء الاستثناء في شقه الثاني متضمنا عدم سريان هذا الحظر بين من يجمع في تاريخ صدوره من الاشتغال بالمهنة وبين الاشتغال بأحد الاعمال الواردة في النص ، أي أنه من كان يمارس المهنة في احدى الشركات والمؤسسات قبل صدور قانون ١٩٦٨/٦١ وكان مقيدا بجدول المحامين فلا تسقط عنه تلك المدة السابقة على ذلك القانون من مدد الاشتغال .

هـ - واختتم المشروع تشريعاته بنص المادة/١٤ في القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ مقررًا أنه (لا يجوز الجمع بين المحاماه وبين الوظائف العامة في الحكومة والهيئات العامة والوظائف في شركات القطاع العام فيما عدا العمل بالادارة القانونية المصرح لها بذلك طبقا لاحكام القانون) .

٣ - وفي جماع النصوص

السابقة نستطيع أن نخرج الى أنه من كان مقيدا بجدول المحامين المشتغلين وكان يمارس مهنة المحاماه ممارسة فعلية عند صدور القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من خلال عمله بالمحاماه في احدى المؤسسات العامة أو احدى الشركات فلا تسقط عنه تلك المدة عند حساب مدة الاشتغال عند احتساب المعاش الخاص به تنفيذًا لنص الاستثناء الوارد بكلا القانونين .

٤ - وفي اطار التاريخ التشريعي الذي نحن بصدهه يتبين لنا أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٧ لسنة ١٩٦١ الصادر فـسـى ١٨/١٠/١٩٦١ قرر في مادته الثانية انشاء ادارة قانونية في كل مؤسسة تختص بمباشرة القضايا التي ترفع من المؤسسة أو الشركة التابعة لها أو التي ترفع عليها كما تختص بإبداء الفتاوى وصياغة اللوائح والعقود كما تتولى اجراء التحقيقات التي تكلف بإجرائها وأضاف في مادته العاشرة بجواز انشاء ادارات قانونية في بعض الشركات اذا تطلبت طبيعة العمل فيها ذلك أو كان يتبعها عند صدور هذا القانون ادارات قانونية تتولى الاختصاص المشار اليه في المادة المذكورة ، وظل هذا التشريع قائما الى أن ألغى في

١٩٦٦/٧/١ بموجب قرار جمهوري رقم ٤٢٤٧ لسنة ١٩٦٦ .

٥ - والجدير بالذكر أن نص المادة/٥٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الذي تضمن أنه يشترط فيمن يمارس المحاماه وفيما يكون عضوا بالادارة القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يكون اسمه مقيدا في جدول المحامين المشتغلين وذلك بقصد تعديل تشريعي بعد ما كانت هناك نصوص تسمح لحملة ليسانس الحقوق بمباشرة تلك الاعمال دون ما يكون محاميا أو مقيدا بالجدول وذلك كالمادة/٢٠ من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١٨ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ والمادة/٢٤ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ بينما جاءت المادة/٢٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فقررت بالاضافة الى حملة ليسانس الحقوق محاموا أقلام قضايا الجهات الموضحة بالقانون أو أحد المحامين بها وهو لايمكن أن يكون محاميا طبقا لذلك القانون الا اذا كان مقيدا بجدول المحامين وعلى الاخص جدول المشتغلين وفي اطار القوانين سائلة البيان صدرت عدة قرارات مثل مواد القوانين الصادرة طبقا لها والتي قد يقال أنها مدة نظير ولكن النص أنها

مدة اشتغال وكما ورد نص المادة/٢٦ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ مقررًا قبول

المرافعة للمحامين أعضاء
أقلام قضايا هذه الجهات فقد
جاء أيضا قرار وزير العدل
العام والشامل الصادر في ٢١
مايو ١٩٥٧ والمنشور بالوقائع
المصرية رقم ٤٣ الصادر في
٢٧ مايو ١٩٥٧ معددا الجهات
التي يقبل للمرافعة أمامها
محاموا أقلام قضاياها وأضاف
بخلاف الحاصلين على شهادة
الليسانس أو أحد المحامين وقد
عدد كل من التشريعات السابقة
وقرار وزير العدل الأخير
مختلف تلك الهيئات وعلى
رأسها الشركات التي تساهم
فيها الحكومة بنصيب في رأس
المال وخاصة بنك الائتمان
العقارى والبنك الاهلى وبنك
مصر وشركاته والبنك
الصناعى والبنك العقارى
المصرى وبنك القاهرة وبنك
الاسكندرية والجمعية التعاونية
للبيترول وبنك التسليف
الزراعى والشركة المصرية
للبيترول وشركة النصر
للسيارات وشركة القاهرة
للتأمين وشركة اسكندرية
للتأمين ... الخ ما جاء في
النص .

ومن خلال هذا البند يتضح
بجلاء من باب أولى أن محامى
المشتغل والمقيد بالجدول العام
لنقابة المحامين بجدول
المشتغلين والذي يباشر مهنة
المحاماه من خلال عمله بأقلام
قضايا الجهات الموضحة في
النصوص سألقة البيان تحسب
له تلك المدد كمدة اشتغال في
المعاش خاصة منها ماكان على

قانون ١٩٦٨/٦١ طبقا للحثيات
التي سبق لنا أن أوضحناها .
٦ - وليست الافكار الواردة
بهذه المذكرة وليدة اليوم بل
أنها من قديم ايان عضويتها
لمجلس النقابة العامة للمحامين
في دورة ١٩٧١/١٩٧٢ اذ تم
تقديم مذكرة من السادة
الاساتذة/ السيد الاستاذ/
عصمت الهسوارى عضو
المجلس وقتها ووكيل المجلس
حاليا .

السيد الاستاذ/ محمد علوان
عضو المجلس وقتها وأمين
الصندوق حاليا .

السيد الاستاذ/ أحمد عبد
اللطيف أبو دقينة عضو
المجلس وقتها وعضو لجنة
الصندوق وقتها وعضو
المجلس حاليا وعضو لجنة
الصندوق حاليا ، تضمنت
المذكرة المقدمة الى مجلس
النقابة بطلب إعادة النظر في
قرار مجلس النقابة الخاص
الذى كان قد صدر بإسقاط مدة
قيد السادة محامى القطاع العام
منذ تعيينهم حتى سنة ١٩٦٨
فأصدر مجلس النقابة العامة
للمحامين قرار بالموافقة على
احتساب تلك المدة كمدة اشتغال
وذلك بجلسة الثلاثاء الموافق
١٤ يناير ١٩٧٥ وقد تم
التصديق على ذلك القرار في
جلسة المجلس التالية المنعقدة
فى يوم الخميس
١٩٧٥/١/٢٣ ، الامر الذى
ترتب عليه أن أصبح قرار
المجلس ذلك محصنا ولا يجوز
العدول عنه .

ومن كل ما سبق نستطيع
القول أن المحامى عضو
الادارة القانونية تحسب له مدة
اشتغاله بالمحاماه فى المعاش
خاصة بالنسبة للمدة السابقة
على صدور قانون
١٩٦٨/٦١ .

لذلك

نرى احتساب مدة اشتغال
المحامى عضو الادارة
القانونية فى المعاش سواء قبل
صدور قانون ١٩٦٨/٦١ أو
بعده . اذ توافرت فيه شروط
استحقاق المعاش وعلى
الاخص شرط القيد بالجدول
العام منذ بداية اشتغال وشرط
قيده بجدول المشتغلين منذ
بداية اشتغاله وشرط قيام القيد
فى الجدولين واشتغاله
وممارسته للمهنة عند صدور
القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧
والقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨
لسريان الاستثناء الوارد فيهما
عند الصدور اذا كان يجمع بين
المهنة وبين عمله بالجهة التى
يعمل بها كما نؤكد على شرط
هام أن يكون عمله بتلك الجهة
طيلة خدمته بها وهو مباشرته
لاعمال المحاماه .

واذ نرفع هذا الى مجلس
النقابة العامة للمحامين حتى
لدى الموافقة اصدار القرار
اللازم بالتنفيذ بما يحقق صالح
المحاماه وصالح المحامين
تحقيقا للتكافل الاجتماعى أحد
أهداف النقابة الاساسية .

والله ولى التوفيق

وثائق التاريخ

مذكرة الأستاذ أحمد
رضا غتوري عضو
مجلس النقابة .

أصدر مجلس نقابة المحامين بجلسته ١٩٨٠/٢/١٤ قراراً بأن انتداب السادة أعضاء الهيئات القضائية للعمل بالهيئات العامة وشركات القطاع العام مخالف لاحكام قانون المحاماة وقانون الادارات القانونية ويتعارض واستقلال القضاء وحصانته وعلى النقابة اخطار الجهات المعنية بالقرار لافشاء الانتدابات بالهيئات العامة وشركات القطاع العام .

بشأن انتداب السادة أعضاء الهيئة القضائية ومجلس الدولة والنيابة

للمعمل بالهيئات العامة وشركات القطاع العام

لم يوقف قرار مجلس النقابة سيل الانتدابات بلا ضوابط تحت ضغط السعي والتردد على رؤساء الهيئات والشركات لطلب العمل لديهم ندبا دون مراعاة لحماية كرامة وحيدة واستقلال المنتدبين أو احتبار لاحكام الدستور والقوانين وروحها . تضمنت القوانين تعريف الاعمال القانونية والاعمال القضائية واعمال المحاماة بنصوص يتعين الالتزام بها واعمال احكامها .

تنص المادة الثالثة من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بأنه لايجوز لغير المحامين مزاولة اعمال المحاماة وهي الحضور امام المحاكم وهيئات التحكيم وجهات التحقيق وابداء الرأي والمشورة القانونية وصياغة العقود وفحص الشكاوى واجراء التحقيقات وصياغة اللوائح .

وتنص المادة السابعة من قانون المحاماة بأن يزاول

المحامى اعمال المحاماة فى الهيئات العامة وشركات القطاع العام التى تنشأ بها ادارات قانونية طبقا لاحكام القوانين واللوائح المنظمة لها .

كما تنص المادة الثامنة من قانون المحاماة بحظر مزاولة محامى الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام اعمال المحاماة لغير الجهة التى يعملون بها والا كان العمل باطلا بمعنى قصر اعمال المحاماة بتلك الجهات على المحامين المشتغلين العاملين بها تعيينا او اعارة او ندبا .

ونص المادة الاولى بالفصل الاول من قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بأن - الادارات القانونية فى الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية تقوم باداء الاعمال القانونية اللازمة لحسن سير الانتاج والخصات والمحافظة على استترة بعض الشعب والدعم المستمر للقطاع العام .

وتتولى الادارات القانونية ممارسة اختصاصات المراجعة والتحكيم ومتابعة الاحكام وفحص الشكاوى والتظلمات واجراء التحقيقات واعداد مشروعات العقود وابداء الاراء القانونية واعداد مشروعات اللوائح الداخلية والجزاءات والوامر التنظيمية والفردية ومراقبة تطبيق الوحدة للقوانين واللوائح وكافة الاعمال القانونية الاخرى وهذه الاعمال من اعمال المحاماة طبقاً لحكم المادة الثالثة من قانون المحاماة .

ومن ثم فإن الادارة القانونية جهاز رقابى قانونى يتحمل مسئولية تطبيق صحيح حكم القانون فى شأن المال العام بما يترجم الدولة حماية ممارسة هذه المهنة تحقيقاً للغرض الذى نشئت من اجله الادارات القانونية .

لذلك نصت المادة السادسة من قانون الادارات القانونية وتمارس الادارات القانونية

مذكرة الاستاذ أحمد رضا غتورى

الاختصاصات الواردة بالمادة الاولى فى استقلال فلا يجوز التدخل لديها فى كل ما يتعلق بمباشرة هذه الاختصاصات ولا يخضع مديرو واعضاء الادارات القانونية فى مباشرتهم لأعمالهم الا لرؤسائهم المتدرجين بقصد كفالة استقلال اعضاء الادارات القانونية فى ادائهم لأعمالهم .

تضمن قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بأن المجموعة التخصصية للوظائف القانونية يتطلب شغلها تأهيلا علميا مع توافر الشروط الواردة بقانون الادارات القانونية بمعنى أنه لايجوز التعيين او الندب او الاعارة لاداء مسئوليات وواجبات واختصاصات العمل القانونى من غير المحامين المشتغلين .

وتضمنت قوانين ادارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ والسلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ومجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ٧٢ والنيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ٨٥ أحكاما فى شأن الندب - للقيام بأعمال قضائية او قانونية غير عمل المنتدب او بالاضافة الى عمله .

ويتم الندب من الهيئات القضائية ومجلس الدولة وغيرها استنادا الى الاحكام المنظمة للندب والواردة فى قوانين تلك الجهات وجميع

قوانينها الصادرة معمول بها فى تواريخ سالفه على اصدار قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ٧٣ وقانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وعلى قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ٧٨ وقانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ / ٧٨ التى يتعين اعمال احكامها وتحظر قوانين العاملين بالدولة والقطاع العام الندب من خارج الوحدة وأن يقصر الندب داخل الوحدة على وظيفة مدرجة بالهيكل وبشرط توافر اشتراطات شغل الوظيفة للمعين او المنتدب عليها .

وانه على خلاف احكام القوانين السابق الاشارة اليها تستمر الانتدابات كأمر واقع مفروض للجهات المنشأ بها ادارات قانونية تخضع والمحامين العاملين بها لاحكام قانون المحاماة بما يودى الى زعزعة الثقة فى حيدة المنتدبين اذ يقع المنتدب اسيراً لمصالحه الشخصية وتصبح ارادته غير محررة من المؤثرات المادية والمعنوية تحت سيطرة بدل الندب وما يلتصق من حوافز ومكافآت وخلافه الامر الذى يودى بالقطع الى المساس بكرامة واستقلال هؤلاء المنتدبين والمساس بالضمانات الاساسية لحسن اداء رسالة القضاء والنيابة وكذلك تمس حرية المحامين وتحول دون اداء عملهم على الوجه الصحيح ، اذ يمارس غصبا غيرهم عملهم

دون التزام بصحيح حكم القانون بلارقابة او مراجعة او تفتيش فتكون المحصلة ان تفتقر اسباب الندب لهدف المصلحة العامة ، ويكون الندب على حساب استقلال القضاء وحصانته اللتين اعتبرهما الدستور فى المادة ٦٥ ضمانتين اساسيتين للحقوق والحريات .

والمفروض ان يجرى الندب رعاية للمصلحة العامة ووفقا لاحكام القوانين وذلك بأن يكون انتداب اعضاء الهيئات القضائية قاصراً على هيئات التحكيم وفحص اقرارات الذمة واللجان ذات الاختصاص القضائى وتدريس القانون ولجان تعديل القانون وبشرط الا يودى الندب بأى حال من الاحوال بطريق مباشر او غير مباشر الى ممارسة اى عمل قانونى من اعمال المحاماة التى تمارسها وتختص بها الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام التى تخضع لاحكام قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

وبعرض المذكرة على مجلس النقابة بجلسته ١٩٨٦/٣/٢٧ قرر المجلس تأكيد قراره الصادر فى هذا الشأن بجلسته ١٩٨٠/٢/١٤ والموافقة على هذه المذكرة واخطار كافة الجهات المسئولة والمعنية بها وتكليف السيد الاستاذ / النقيب لمقابلة جميع المسئولين لوضع قرار مجلس النقابة موضع التنفيذ .

الضابط منظم

الاستاذ عادل عياد

عضو مجلس النقابة وعضو مجلس الشعب السابق

• الفصل الثالث :

اسلاميات

• الفصل الرابع :

التصدي للفساد والانحراف



الاسلام

تقديم الفصل

كنت ، فى الواقع وفى نظر الكثيرين واحداً من ممثلى التيار الاسلامى داخل المجلس ، ولقد حاولت قدر الطاقة أن تكون موافقى وتحركاتى تجسيدا للفكر الاسلامى الواعى المستنير .

ولقد طالبت مراراً لى مناقشة بيانات الحكومات المتعاقبة بأن تبرهن الحكومة

على جدية ما أعلنته من عزمها على تقنين الشريعة الاسلامية وأن تسارع إلى إنجاز هذا

الوعد ، وأن تستحث اللجان المشكلة لهذا الغرض حتى تفرغ من المهمة الموكولة اليها ، كما

شاركت بجهدى فى عضوية لجنة تقنين الشريعة الاسلامية التى شكلها المجلس بقراره

الصادر بجلسته ١٨/١٢/١٩٧٨ ولقد أنجزت اللجنة الفرعية الخاصة بالمرافعات والاجراءات

التي كنت عضواً بها - معظم مهمتها قبل حل المجلس فى أبريل سنة ١٩٧٩ .

ويقصد اختيار جدية نوايا

الحكومة نحو ما أعلنته عن اعتزامها تطبيق أو حتى تقنين الشريعة فقد تقدمت باقتراح برغبة بتحريم إنتاج وتداول الخمر فى القطاع العام ، وحتى يكون الاقتراح عملياً ومقبولاً فقد تضمن أن يتم ذلك التحريم تدريجياً وعلى مراحل زمنية ، ووفقاً لخطة اقتصادية مدروسة وعلى أن يتحول الإنتاج إلى الصناعات الغذائية .

وكننت فى الحقيقة - وما زلت - أدرك إدراكاً عميقاً أن تقنين الشريعة تحتاج دراسة

واعية ومتأنية فى كثير من الجوانب التطبيقية والاجرائية وهى دراسة لم تستوف حتى الآن ، ومن هنا فإنى لم أكن

متحمساً للمطالبة الفورية بإصدار ما عرف بقوانين الشريعة ،

وعلى وجه الخصوص قوانين الحدود ، ففى رأى أن البدء بإقامة الحدود الشرعية ليس هو

الأسلوب الصحيح لتطبيق الاسلام ، فهذه الحدود لا تقام إلا فى مجتمع استقامت قواعده على نهج الاسلام وانتظمت اموره

وفق نظمته ، وعندئذ فإن هذه الحدود إذا أقيمت ، تكون مواكبة

لهذا النظام الاسلامى ومتناسقة معه ، يغير تنافر أو تناقض ... والقول بغير ذلك ، أى بالمبادرة بإقامة الحدود قبل إقامة اسيان الاسلامى السليم ، يؤدى إلى تشويه صورة الاسلام الصحيحة ، ويعطى الفرصة للبعض للتهجم والافتراء عليه فضلاً عن أن الحدود فى هذه الحالة ستستخدم للقمع والبطش باسم الاسلام بكل من يعارض السلطات القائمة والتي تتستر وراء الاسلام لتزييف على الناس حقيقة أمرها ولعل الذى يؤكد هذه الحقيقة ، أن هذه السلطات ، رغم الغيرة التى تدعيها على الاسلام وحدوده ، فإنها تقوم على نقيض ما أتى به الاسلام من مبادئ لنظام الحكم تتمثل فى الشورى ومسئولية الحاكم ، وتتجاهل ايضاً ما يأمر به الاسلام من العدل بين الناس وتحقيق تكافؤ الفرص بينهم فى العمل وتوزيع الثروة ، وما نهى عنه تسلط واحتكار واستغلال !!

وفى رأى أنه لا تناقض بين الاسلام وبين الديمقراطية السياسية ، بمفهومها الليبرالى ، فهو يأمر بالشورى نظام ويجعل كل صاحب سلطة أو ولاية -

بسم الله الرحمن الرحيم

(لم تقولون ما لا تفعلون ٩)

قرآن كريم

بدءاً من رئيس الدولة - قابلاً للنقد والمناقشة ، بل ومعرضاً للمساءلة ، « فالكل راع وكل مسئول عن رعيته » .

وأخيراً فإن الاسلام هو دين للحياة وللواقع - ليس فيه انعزال ولا انطواء ، فكل ما يهم الجماعة من أمور وأحداث ومشاكل ، يحق لهم مناقشتها وإبداء الرأي فيها على هدى من أحكام الاسلام ، فلا فصل في الاسلام بين الدين ، وما يعرف - اصطلاحاً - بالسياسة - فالسياسة هي كل ما يهم مجموع المواطنين من أمر سواء تعلقت بالحكم أم بالتشريع أم بالتربية أم بالاقتصاد ... والرسول ﷺ يقول : « مَنْ لَمْ يَهْتَمْ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ » .

وانطلاقاً من هذا الفهم ، فإننى لم أكن بعيداً عن إطار العمل الاسلامى - بمعناه الواسع والعميق - حين اتخذت المواقف ضد الفساد والانحراف ، ولا حين دافعت عن الحريات العامة وتصديت للتسلط والاستبداد والقوانين « سيئة السمعة » ، ولا حين قلت « لا » لمبادرة السلام واتفاقيات كامب دافيد ثم معاهدة السلام ، ولا حين شاركت مشاركة فعالة فى مناقشة العديد من القوانين - مثل الاسكان

والضرائب - وأدليت بالرأى فى العديد من القضايا الحيوية التى تهم المواطنين مثل قضايا الاسكان والضرائب والاستثمار والتعليم والمواصلات والاسعار ، فلقد حرصت على المشاركة الايجابية فى معظم أوجه نشاط المجلس سواء بالحضور فى اللجان أو الجلسات ، ودراسة تقارير اللجان ومشروعات القوانين والموضوعات المطروحة ، ثم الاشتراك فى المناقشة اشتراكاً فعلياً - تشهد به المضابط

العديدة ، وكذلك فقد أخذت زمام المبادرة إذ تقدمت بعدد من مشروعات القوانين والاستجوابات والأسئلة وطلبات الاحاطة وقد كانت كلها وليدة دراسة وبحث قمت به وحدى أو متعيناً بذوى التخصص والخبرة - وهذا الجهد المتعدد والمتنوع - ولو أنه لا يحمل صراحة شعار الاسلام أو الدعوة إلى تطبيق الشريعة إلا أنه فى الحقيقة جهد منسوب إلى أحد

رموز التيار الاسلامى ويستفيد منه العمل الاسلامى بالمعنى الواسع ، فالاسلام ليس - فقط - حدوداً تقام أو تشريعات مستقاة من المصادر الشرعية وإنما هو دين ودنيا ، بل هو دين للدنيا قبل الآخرة !!

١- قبل المطالبة بتطبيق الشريعة .. يجب تهيئة المناخ الصالح لهذا التطبيق وهذا ما قلته لدى مناقشتى بيان الحكومة ، فقد جاء بمضبطة الجلسة السابعة (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٧) :

وفيما يتعلق بوزارة العدل ، فقد ذكر البيان أن وزارة العدل ستقوم بمتابعة أعمال اللجان المشكلة لبحث ودراسة تطوير التشريعات بما يتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية . وهذا الكلام لا يسمن ولا يغنى من جوع ، فنحن نعلم ان تطبيق الشريعة الاسلامية ، وتطوير القوانين بما يتفق مع هذه الشريعة ، أصبح مطلباً شعبياً جارفاً ، وأن هناك وعوداً كثيرة بذلت على المستوى الرسمى بتطوير القوانين وتعديلها فى هذا المسار . فحينما تأتى الحكومة فى بيانها وتعطى هذا الوعد ، وهو مجرد متابعة للجان التطوير دون ان تتعهد بإنجاز التشريعات أو بتقديم ما أنجز من التشريعات أو تحديد مدى زمنى لانتهاء هذه اللجان من أعمالها ، فهذا ما لا أقبله . وهناك نقطة أود أن تكون مفهومة ، وهى أننا إذ نطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية فإنما يتعين أولاً وقبل كل شيء ، بل وقبل إقرار القوانين التى تكفل

المضابط تتكلم

ذلك ، تهئية المناخ الصالح لتطبيق الشريعة الإسلامية ، بأن ننقى حياتنا من الشوائب وعوامل الميوعة والتخنيث والانحلال فأين جهد الحكومة فى هذا ؟ إننا حينما نصل إلى المجتمع الفاضل أو شبه الفاضل فسنستطيع فى ذلك الوقت أن نتحدث عن تطبيق الشريعة الإسلامية . لقد كانت للسيد وزير الاعلام والثقافة تصريحات عندما تولى منصبه ، وأعتقد أن هذه التصريحات قد اقترنت ببعض الجهد ، لمسنا أثره فى التلفزيون فى تلك الفترة ، التى أعقبت توليه منصبه ، ولكن بعد فترة عاد الأمر إلى حالته الأولى ، وعادت الافلام الهابطة ، والبرامج التى تتعارض مع القيم ، ومع الاخلاق ، وتقوض سلطان الاسرة ، فعادت المصفاة على الشوارع تحارب كل ما يتصل بالقيم والاخلاق ، لذا فإننى أطالب السيد وزير الاعلام والثقافة ، بأن يتابع جهوده التى بدأها ، والتى شكرناه جميعاً عليها عندما بدأها .

عليها عندما بدأها وهناك الكثير والكثير من الاجراءات التى تستطيع الحكومة - إن كانت هناك رغبة فى تطبيق الشريعة الإسلامية وفى تطوير القوانين بما يتفق مع الشريعة الإسلامية - أن تصبغ بصبغة الفضيلة والاخلاق ، على الأقل ، ولا أقول بالصبغة

الإسلامية ، بمعنى أن تهية لشبابنا دواعى الاستقامة والرجولة أولاً ، وهذه مسألة يمكن لكل وزير فى نطاق وزارته أن يعمل من جانبه على كفالة ذلك ، فوزير التعليم مثلاً بالنسبة لمعاهد التعليم ، يمكنه أن يضمن الحشمة وعدم الابتذال ، كذلك يمكن تدريس التربية الدينية فى المدارس ، وأنا أعلم أنها تدرس ، ولكن نتيجتها لاتضاف إلى المجموع ويترتب على ذلك أن تقلب حصة الدين الى حصة للنحو ، أو اللغة الفرنسية . إننى أرى حتى ينشأ أولادنا نشأة تقبل احكام الدين ، وحتى تهية التربية الصالحة لتطبيق الاسلام ، والقيم الدينية ، والروحانية ، وحتى نبني الانسان المصرى ، كما جاء فى بيان السيد رئيس الحكومة ، وننشئ الناشئة الجديدة على التمسك بالدين والقيم الدينية فإنه لن يتأتى هذا الا بأن تكون مادة الدين مادة إجبارية تضاف الى المجموع عند الامتحانات النهائية .

٢ - تطوير التشريعات طبقاً للشريعة .. ليست مسئولية وزارة العدل وحدها !!! .

جاء على لسانى لدى مناقشة بيان الحكومة بجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧ بمضبطة الجلسة الخامسة عشرة .

جاء فى بيان السيد رئيس مجلس الوزراء عن برنامج

الحكومة أن الوزارة تعمل على تطوير كافة التشريعات القائمة بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، ومثل هذه العبارة ، وربما كانت عبارة مطابقة لها تماماً ، وردت فى بيان الحكومة العام الماضى ولا أدري ما المقصود بهذه العبارة ؟ عبارة عامة فضفاضة غير محددة ولا تحوى أى التزام زمنى أو تعهد بانجاز معين ، وأخشى أن تكون عبارة تطوير التشريعات بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، أن تصبح مجرد عبارة تقليدية ترددها الحكومة فى بيانها السنوى من كل عام ، كما كانت حكومات ما قبل الثورة تتحدث عن كهرية خزان أسوان .

إن تطوير التشريعات - أيها الاخوة والاخوات - بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، يستحق من برنامج الحكومة وقفة ، تعطية ما يستحق من أهمية ، وقفة تتناسب مع هذه المطالبة الشعبية التى تكاد تصل الى حد الاجماع ، لأول مرة منذ سنوات طويلة ، فكنت أرى أو أتمنى على الحكومة ألا تأتى هذه العبارة تحت عنوان وزارة العدل ، فهذه ليست مسئولية من مسئوليات وزير العدل ، لكنها مسئولية الدولة كلها وكنت أتمنى أن تأتى فى صدر بيان رئيس الوزراء مع الاهداف القومية والاهداف الاستراتيجية التى تجند الدولة لها كل إمكاناتها لا أن تتراجع بها إلى قرب نهاية البيان فتأتى ضمن اهتمامات وزارة

العدل دون تحديد لما أنجز من هذه التشريعات وما ينتظر انجازه ، وما تتعهد الحكومة فعلاً بتقديمه في هذه الدورة .

٣ - الحفاظ على القيم الدينية لا يصح أن ينتظر لجان التقنين !! .

جاء في كلمتي لدى مناقشة بيان الحكومة بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٧٩ وحسبما ورد بالمضبطة الرابعة والعشرين .

بقيت كلمة أخيرة عن تطبيق الشريعة الإسلامية فقد شكلت لجان في هذا المجلس لتقنين الشريعة الإسلامية ، وبذلك بدأنا في تحقيق هذا المطلب الذي أجمع عليه الشعب ، ولكنني أريد أن أقول إن الشريعة لا تطبق بالتقنين وحده ، إن تقنين الشريعة جزء من تطبيق الشريعة ، فهناك توجيهات وأخلاقيات في الشريعة الإسلامية لا تحتاج إلى تقنين بل تستعصى على التقنين مثل الاعلام والسينما والملصقات وغيرها من وسائل الاعلام ذات التأثير البالغ على معنويات هذا الشعب وأخلاق الاجيال ، فهل نحتاج لعلاج هذه الوسائل إلى قانون حتى تمنع ما يسىء إلى أخلاق أبنائنا وبناتنا مما يهدم ويتعارض مع جميع القيم الدينية ؟ لا أعتقد هذا ، بل أعتقد أننا إذا بدأنا في تهيئة المناخ ورفع وإزالة كل ما يتعارض مع القيم الدينية - وأقول الدينية ولا أقول الإسلامية لأن الإسلام والمسيحية لا يختلفان في القيم الأخلاقية التي

يجب التمسك بها - ومن الآن وبمبادرة من جانب المسؤولين في الحكومة ودون انتظار حتى تفرغ لجان التقنين من مهمتها ، فإننا نكون جادين في العمل من أجل تطبيق الشريعة وليس تقنينها فقط ، فالشعب يطالب بالتطبيق ولا يكتفى بمجرد التقنين ، وشكراً على حسن استماعكم .

٤ - تصرفات مست المشاعر !! .

كان الرئيس السادات يحرص على اصطحاب زوجته في رحلاته الرسمية إلى الخارج ، وأيضاً في استقبالاته لرؤساء الدول لدى قدومهم إلى مصر ... وأثناء مراسم الاستقبال الرسمية والتي كانت تسجل وتذاع على العالم كله ، كانت تحدث بعض التصرفات التي لا تتفق مع قيم هذا الشعب ولا مع التعاليم الإسلامية - مما كان يثير انتقاد وسخط الكافة على امتداد الوطن "عربي" - كما أن بعض الجهات المعادية استغلته أسوأ استغلال ..

ورأيت من واجبي أن اتخذ موقفاً في المجلس أعبر به عن مشاعر السخط التي قابل بها الشعب ذلك التصرف ، خصوصاً وأنه تكرر مرات ومرات ، وكان هذا التكرار - في ذاته - تحدياً واستفزازاً غير مقبول .

ولقد رأيت أن الوسيلة المناسبة هي تقديم اقتراح برغبة ، بأن تنظم قواعد

البروتوكول والمجاملات الرسمية وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية ، وأرفقت بهذا الاقتراح مذكرة أشرت فيها إلى ما يحدث من تصرفات غير لائقة في بعض الاستقبالات الرسمية ، مما يمكن تفاديه لو أن إجراءات الاستقبال كانت مقننة سلفاً على نحو يتفق ومشاعر وتقاليده الشعب ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية .

وبطبيعة الحال قاطعت الصحف القومية هذا الاقتراح فلم تنشر عنه في حينه أما الاجراء الذي اتخذه المجلس فهو أنه أحاله الى لجنة الاقتراحات التي نظرت وأقرته من حيث المبدأ وأحالته الى لجنة الشؤون الخارجية للنظر فيه ... وهناك ظل حبيس الأدرج الى أن حل المجلس ...

على أية حال ، فإنني لم أكن أتوقع لهذا الاقتراح مصيراً أفضل من هذا المصير فقد كان في الحقيقة مجرد رسالة احتجاج لنائب من نواب الشعب على تصرف غير لائق ، وحتى لا يتكرر .

وأشهد أنه لم يتكرر بعد ذلك !

اقتراح برغبة
مقدم من السيد العضو عادل عيد

بوضع قواعد البروتوكول ومظاهر الترحيب والمجاملة للوفود الأجنبية طبقاً للشريعة الإسلامية

اقتراح على وزارة الخارجية

المضابط تتكلم

ولكن أمر الدين بالنسبة للسادات لم يتجاوز مجرد إطلاق الشعارات وترديد الكلمات ... دون أن يكون لهذه الشعارات رصيد من الواقع الملموس للناس ، سواء على المستوى الخاص بالسادات نفسه وأفراد أسرته المقربين أم على المستوى العام في الدولة والنظام والقيادات السياسية والتنفيذية .

ولو عيى بهذه الحقيقة فإنى لم أتحمس للمطالبة بإصدار ما اصطلح على تسميته « بالقوانين الإسلامية » ليس فقط لأن الأمر كان مجرد شعار يرفعه السادات ، وإنما أيضاً لأن مجلس الشعب في نظامنا المصرى لا يملك أن يتخذ المبادرة في تطبيق الشريعة الإسلامية أو مجرد تقنينها ، وهو أمر بالغ الأهمية والخطر بالنسبة للأساس الذى يقوم عليه نظام الدولة ويستدعى ردود فعل واسعة على الضعيفين الداخلى والخارجى .

ويقصد اختبار النوايا ومدى الصدق والجديّة ، تقدمت للمجلس باقتراح برغبة موجه إلى الحكومة سجلت في صدره أنه لا خلاف (فى الظاهر طبعاً) بين الحكومة والمجلس على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية تطبيقاً صحيحاً وكاملاً ، وأنه حتى تضرب الحكومة المثل وتؤكد جدية ما أعلنه المسئولون فى مناسبات عديدة بهذا الخصوص ، وإلى أن يصدر التشريع الذى يقنن تحريم الخمر ، فإنى أقدم باقتراحى

أسباب هذا المد ، ولا أن أوضح أوجه الخلاف أو الاتفاق بين التيارات العديدة التى أفرزها ، ولا أريد أيضاً أن أقيم هذه التيارات أو اصنفها بين متطرف ومعتدل أو متزمت ومومستير .. فمثل هذه المحاولات لا يتسع لها هذا الكتاب .

وإنما الذى يعنينى هنا أن أشير إلى أن تلك الموجة قد جرفت الكثيرين أمامها فساروا فى ركبتها .. أو سايروها .. كما أنها أيضاً - أغرت الكثيرين بركوبها ، والمزايدة عليها ... فضلاً عن أنها حفزت العديد من القيادات السياسية للعمل على احتوائها والسيطرة عليها ..

وكان الرئيس السادات - غفر الله له - أول من حاول ركوب تلك الموجة واحتواءها فى وقت واحد !!

فاتخذ لنفسه شارات التدين وسعاته ورفع شعاره الشعير دولة العلم والإيمان ، وروج لنفسه لقب « الرئيس المؤمن » وأكثر من ترديد آيات القرآن الكريم فى خطبه ، والاستشهاد بشواهد من التاريخ الإسلامى ، بل لقد ادعى أكثر من مرة أنه يسير على منهج الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ، ثم وصل به الأمر أن عقد مقارنه بين زوجته السيدة/ جيهان السادات وبين السيدة/ خديجة رضى الله عنها زوج الرسول الكريم ﷺ !!

أن تبادر إلى وضع بيان بمظاهر الترحيب والمجاملة والتى تتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية والتقاليد المصرية والعربية .

المذكرة الايضاحية

هناك من قواعد البروتوكول ومظاهر الترحيب والمجاملة الشائعة والمتعارف عليها فى الدول الغربية مالا يتلائم مع أحكام الاسلام والتقاليد المصرية والعربية مما دعانى إلى التقدم بهذا الاقتراح ، حتى تتفادى مقدما أية تصرفات تصدر من مسئول اجنبى - اثناء مراسم الاستقبال أو الاحتفالات الرسمية ، مما يتنافى مع أحكام الاسلام وتقاليد الشعب المصرى والامة العربية مما يخرج المسئولين المصريين ويسئ إلى مشاعر المواطنين فضلاً عن انه قد يستغل دعائياً ضد البلاد .

مقدم الاقتراح

عادل عيد

عضو مجلس الشعب

٥ - اقتراح تحريم الخمر فى القطاع العام .. أو بالون الاختبار !!

كان هناك مد إسلامى واضح بين الجماهير ، فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وظل يتنامى ويتصاعد حتى بلغ أوجه فى السنوات الأخيرة من حكم السادات ..

ولا أريد أن أخوض فى

سالف الذكر ، وهو مكون من عدة خطوات عملية متواضعة ميسورة التطبيق ، تدخل كلها في دائرة القطاع العام والسلطة التنفيذية ولا يحتاج الأخذ بها الى اصدار تشريع ما ..

وبعد أن نام هذا الاقتراح في أدرج أمانه المجلس شهوراً طويلة ، عرض على لجنة الاقتراحات والشكاوى بجلسة ١٩٧٨/٥/٧ - فوافقت عليه من حيث المبدأ ثم أحالته الى لجنة مشتركة من لجنة الشؤون الاجتماعية والدينية وهيئتي مكتب لجنة الصناعة واللجنة الاقتصادية وبعد هذه الاحالة لم ير النور مرة أخرى !!

على أية حال لقد كان هذا الاقتراح العلمي المتواضع بمثابة « بالون اختبار » . وفي اعتقادي انه قد أدى الغرض الذي قصدته من ورائه .

اقتراح برغبة

مقدم من السيد العضو عادل عيد

بتحريم الخمر تحريماً باتاً إنتاجاً وبيعاً وتداولاً الى أن يصدر التشريع الذي يحقق هذا التحريم

اقترح تحريم الخمر تحريماً باتاً إنتاجاً وبيعاً وتداولاً الى ان يصدر التشريع الذي يحقق ذلك

المذكرة الإيضاحية

لا جدال أن هناك رغبة مشتركة بين المجلس والحكومة في أن تطبق أحكام الشريعة

الإسلامية تطبيقاً صحيحاً وكاملاً وفي مقدمة تلك الأحكام تحريم الخمر تحريماً باتاً : إنتاجاً وبيعاً وتداولاً وتناولاً .

واستهدافاً للوصول الى هذا التحريم . والى أن يصدر التشريع الذي يحقق هذا التحريم .

وحتى تضرب الحكومة المثل وتؤكد جدية ما أعلنه المسؤولون في مناسبات عديدة .

فإننا نتقدم بهذا الاقتراح برغبة ، رجاء اتخاذ الإجراءات المقررة باللائحة في شأنه .

(أولاً) نوصي بأن تبدأ من الآن شركات القطاع العام المتجة للخمر والبيرة في وضع خطة زمنية تكفل لها ان تتحول تدريجياً عن انتاجها المحرم الى انتاج بديل - عصير الفواكه والصناعات الغذائية مثلاً - وذلك بأن تتوقف هذه الشركات فوراً عن استحداث أي خطوط جديدة لإنتاج الخمر أو اجراء

أي توسع أو احلال أو تجديد في الخطوط القائمة ، وأن تبدأ هذه الشركات - في نفس الوقت - إنشاء خطوط جديدة للإنتاج البديل ، بحيث تصل في نهاية المدى الزمني للخطة الموضوعية الى أن يستوعب هذا الإنتاج البديل كل طاقتها ونشاطها .

(ثانياً) ولحين بلوغ تلك الخطة غايتها ، فإننا نوصي ألا يطرح شيء من إنتاج تلك الشركات في السوق المحلي ، وإنما يخصص بأكمله للتصدير لغير الدول الإسلامية .

(ثالثاً) أما بالنسبة لإنتاج الخمر بواسطة القطاع الخاص ، فنوصي بالكف عن منح أية تراخيص جديدة بإنشاء مصانع أو معامل للتقطير أو بالتوسع في المصانع القائمة أو التصريح لها باستيراد أية معدات أو آلات خاصة بإنتاج الخمر .

(رابعاً) نوصي بأن تمتنع فوراً كافة الجهات الحكومية أو شركات القطاع العام - خصوصاً الجمعيات - الاستهلاكية - وفنادق القطاع العام عن بيع الخمر أو تداولها أو تقديمها .

(خامساً) نوصي بأن تمتنع كافة أجهزة الدولة - خصوصاً وزارة الخارجية والسفارات والقنصليات - عن تقديم الخمر في المآدب الرسمية - سواء في مصر أو خارجها .

(سادساً) أن تلغى وزارة المالية أية إعفاءات جمركية على الخمر ومشتقاتها .

(سابعاً) أن تمتنع هيئة الاستثمار المال العربي والأجنبي عن التصريح بتأسيس أية شركات تستهدف إنتاج الخمر .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

مقدم الاقتراح

عادل عيد

عضو مجلس الشعب

١٩٧٧/٩/٣٠

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

يستهدف هذا الاقتراح برغبة

المضابط تتكلم

جوهر التقرير .

إننى أعتقد أن الدعوة الإسلامية ليست حرفة أو مهنة توكل فقط إلى علماء الدين لأن الإسلام لا يعرف رجال الدين وإنما يعرف العلماء ، فالدعوة الإسلامية نبي مهمة كل مسلم وكل مسئول فى أى موقع يتولاه .. الدعوة الإسلامية واجب على رجال الاعلام .. على رجال التشريع .. على رجال الفن . فمن الواجب على كل مسئول فى موقعه وفى مجاله وفى تخصصه ألا يأتى ما يتعارض مع أمور الدين وما يصرف الناس عن قيم الدين .

التقرير تناول أجهزة الدعوة الإسلامية الرسمية . ومع احترامنا وتقديرنا لدور هذه الأجهزة والقائمين عليها ، إلا إننى أرى أن دور الأفراد والجماعات الإسلامية دور كبير عظيم لا يستهان به أبداً ، فنحن نلمس مدأ إسلامياً وصحوة إسلامية تسود شبابنا اليوم فى مختلف الجامعات وفى مختلف المجالات مبعثها ومردّها نشاط الأفراد ونشاط الجماعات الإسلامية التى لا تتمتع بدعم ولا تأييد من الجهات الرسمية ، وليست أجهزة الدعوة ، فلدينا دعاة يدعون إلى الإسلام الصحيح ... الإسلام بكل جوانبه ، الإسلام كنظام شامل للحياة ... دين ودولة ... عقيدة وقيادة ، لا يعرف هذا الادعاء الزائف الخاطيء عن فصل الدين عن السياسة . وهؤلاء الدعاة لم يتلقوا تعليمهم فى الأزهر ولم

بسبب امتناعهم عن حمل الخمر على طائرتهم ؟ وإذا صح ذلك ، فما هو موقف الوزارة من هذا المسلك من جانب الشركة (١) ؟

وتقبلوا فائق الاحترام ،،،،

١٩٧٧/١٢/٢١

عادل عيد

عضو مجلس الشعب

٧- كلمات عن الدعوة....
والدعاة

تقدمت لجنة الشؤون الاجتماعية والدينية إلى المجلس بتقرير تناولت فيه أمور الدعوة الإسلامية ، وعرضت لكثير من المشاكل واقترحت لها الحلول .

ولقد شاركت فى مناقشة هذا التقرير وأبدت رأى فى العديد من المسائل المتعلقة بالدعوة الإسلامية ، والدعاة ، وبالعامل الإسلامى بصفة عامة .

وفيما يلى نص كلمتى حسبما أثبتتها المضبطة الخامسة والخمسين جلسة ٣ إبريل سنة ١٩٧٩ :

السيد العضو عادل عيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الجلسة ، الاخوة والاكوات :

الواقع أن التقرير تناول مسائل عديدة فى جوانب الدعوة الإسلامية ولكن لى بعض الملاحظات التى لا تنال من

تحويل شركات القطاع العام المنتجة للخمر والبيرة إلى صناعات غذائية أو أى إنتاج بديل ، وعدم منح أية تراخيص جديدة بإنشاء مصانع أو معامل للتقطير وتحريم بيع الخمر أو تداولها أو تقديمها :

لذا توصى اللجنة بإحالة إلى لجنة مشتركة من لجنة الشؤون الاجتماعية والأوقاف والشؤون الدينية وهيئتى مكتب لجنة الصناعة والقوى المحركة واللجنة الاقتصادية .

واللجنة إذ ترفع تقريرها ، لترجو من المجلس الموقر الموافقة عليه .

رئيس اللجنة

صبرى القاضى

٦- سؤال بخصوص توقيع جزاءات على الطيارين الممتنعين عن حمل الخمر فى طائرات شركة مصر للطيران

السيد المهندس رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد :

أرجو توجيه السؤال التالى للسيد / وزير السياحة والطيران :

ما مدى صحة ما تردد فى بعض الصحف من أن شركة مصر لطيران قد أجرت تحقيقات ووقعت جزاءات على بعض الطيارين والمضيفين العاملين بها

يكلفوا بمهمة الدعوة إلى الله من جهة أو جهاز من أجهزة الدولة الرسمية ، وإنما ندبوا أنفسهم لهذه المهمة إيماناً منهم بأن الاسلام نظام شامل للحياة ، وأن واجب الدعوة الاسلامية واجب يقوم به كل فرد حتى ولو لم يكن منتبهاً إلى جهاز من أجهزة الدعوة الاسلامية .

ولهذا فإننى أقول إنه لا يكفى فقط أن نوجد أجهزة الدعوة الاسلامية الرسمية التى ورد ذكرها فى التقرير ، فهذه الاجهزة مع احترامى لها مرة أخرى ، تقوم على عمل وظيفى ، والدعوة إلى الله ، كما قلت ، تنبعث من القلب ، أساسها الإيمان والتطوع . فيجب إذن ، ونحن نتكلم عن توحيد اجهزة الدعوة الاسلامية الرسمية ، أن ننسق بينها وبين أجهزة الدعوة الاسلامية الشعبية وبين الجماعات الاسلامية على اختلاف أنواعها وأسمائها ، وأن نرفع القيود عن هذه الجماعات وأن ندعمها ما استطعنا إلى ذلك سبيلا ، فإن أثر هذه الجماعات الاسلامية فى العمل الاسلامى أثر ظاهر وواضح لا ينكره أى شخص منصف .

المسجد فى رأى ليس دار للعبادة فقط ، لأن المسجد وإن كانت تقام فيه الصلوات ، إلا أنه فى المفهوم الاسلامى الصحيح مركز إشباع يتناول كل ما يهم جماعة المسلمين من شئون الحياة ، سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو سياسية ، فالاسلام ، كما قلت ، لا يعرف فصلا بين

الدين أو بين العقيدة وما عداها من شئون الحياة . لهذا فلا حرج أبداً أن يتناول إمام المسجد كل ما يهم جماعة المسلمين من شئون الحياة ومن شئون الحكم ومن شئون الاقتصاد . ويجب ألا نخوفه أو نوقعه فى حرج بحجة أن هذا تدخل من الدين فى السياسة ، فالاسلام لا يعرف فصلا بين الدين والسياسة ، اللهم إلا إذا كنا نردد كالبغاوات كلام أو أفكار كمال أتاتورك . إن الاسلام ينظر الى المسجد كمكان تجميع للمسلمين يهتم بكل ما يهم جماعة المسلمين عملاً بحديث رسول الله ﷺ الذى يقول ما معناه « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم » .

السيد وزير الدولة لشئون مجلس الشعب :

هل هذا الكلام داخل فى التقرير ، أم أنه نوع من التكييف الاجتماعى ومعالجة شئون اجتماعية لبست واردة فى التقرير يتفضل به الأخ عادل عيد ؟

رئيس الجلسة :

من الممكن للسيد الوزير أن يعقب بعد أن ينتهى السيد العضو عادل عيد من كلامه .

السيد وزير الدولة لشئون مجلس الشعب :

إننى أرجو فقط أن يركز السيد العضو عادل عيد فى كلامه على الموضوع .

رئيس الجلسة :

لا بأس . وأرجو أن يراعى

السيد العضو عادل عيد فى كلامه الالتزام بالموضوع .

السيد العضو عادل عيد :

إذا كان للسيد وزير الدولة لشئون مجلس الشعب مفهوم آخر فليحدثنا عنه بعد .

رئيس الجلسة :

حرصاً على حق السادة الزملاء فى أن يناقشوا التقرير كما يناقشه السيد العضو عادل عيد ، فإننى أرجو الايجاز قدر الامكان .

السيد العضو عادل عيد :

سيادة رئيس الجلسة ، مادمت أتحدث فى الموضوع فإننى أرجو أن تفسح لى الوقت الممكن .

رئيس الجلسة :

أعتقد أن المنصة تفسح الوقت تيماماً ، ولكننى أرجو أن يلاحظ الأخ عادل عيد أننا نريد أن نمنح فرصة المناقشة لبقية الزملاء ، وخصوصاً أن عدد طالبى الكلمة بلغ ١٦ عضواً . فإذا كان لدى الأخ عادل عيد كلام كثير يريد أن يقوله فيمكن حينئذ عرض الأمر على المجلس لتحديد وقت للكلام .

السيد العضو عادل عيد :

إن المجلس لم يحدد وقتاً للكلام . القيادة فى المجتمع فإننا يجب أن نوفر له حصانة كالحصانة التى نتيجها للقضاة ، حتى يقول كلمة الحق من فوق منبره دون أن يخشى فى هذا الحق لومة لائم .

يجب أن يقف خطيب المسجد بين

المضابط تتكلم

جماعة المسلمين دون أن يخشى السيد العضو عادل عيد :

سوف أراعى ذلك . أعود فأقول إنه لكى يقوم العالم المسلم بدوره

وانتنى ألاحظ أن تقرير اللجنة لم يتناول دور الدعوة فى مجال المرأة . وكنت أود لو أنه عنى أو تطرق إلى معاهد الفتيات المسلمات ، وكيف نخرج الداعيات المسلمات اللاتي يدعين بدعوة الاسلام فى وسط المرأة المسلمة . إن المرأة المسلمة إذا ما تحللت من دينها ، أو إذا لم تلتزم بأحكام دينها . أو إذا ما انبهرت بتعاليم وتقاليده وأفكار بعيدة عن الدين ، فإن كل هذا سوف ينعكس على شبابنا المسلم .. على نشئنا الجديد ، فيخرج لنا جيل جديد بلا روح وبلا إيمان .

من أجل هذا فإننى أطالب بأن نركز على تنشئة المرأة المسلمة وعلى تفهيمها أحكام دينها والتزامها بأحكام دينها . وهنا يجب ألا ننسى دور وسائل الإعلام ، ولذا فإنه يجب - ولقد تناول العديد من أعضاء المجلس هذا المعنى عند مناقشة قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون - أن ننقى أجهزة الإعلام ، والتليفزيون بصفة خاصة ، من كل ما يبعد المرأة المسلمة عن أحكام دينها ومن كل ما يدفعها لأن تنحرف وراء تعاليم ووراء أفكار لا تمت للاسلام بصلة بحجة المدنية والحضارة . ولا أنسى وأنا أتكلم فى هذا المقام أن القدوة مهمة حتى تقتدى المرأة

حرجاً أو عنتاً من أى جهة من الجهات الرسمية إذا ما قال كلاماً قد يكون فيه نقد هنا أو هناك - إن الناس يجب أن يستعيدوا ثقتهم فى أئمتهم وعلمائهم . ويجب ألا تظهر علماءنا على أنهم لا يتحدثون فى السياسة إلا لتأييد السياسة التى يسير عليها الحاكم ، وإنما يجب أن يتاح أمام علماء المسلمين الفرصة لأن يقولوا الرأى ، والرأى الآخر دون ما خوف ودون ما حرج . الأمر الآخر ، بمناسبة الملاحظة الذكية التى أبدتها الرميل حسن عيد عمار عندما تحدث عن الطفل المسلم وأنا أوافق على هذا ، ولكنى أقول إن المدرسة التى تغد الطفل المسلم هى الأمة المسلمة .. وحتى نتجنب من تخريج أطفال مسلمين وشبان مسلمين ورجال مسلمين ، فإننا يجب أن نربى الفتاة المسلمة والمرأة المسلمة والأم المسلمة . فالمرأة هى الأساس فى توجيه الأسرة ، والمرأة التى نشئت على تعاليم الاسلام وآداب الاسلام وأحكام الاسلام هى المدرسة الحقيقية التى تخرج لنا أجيالاً من الشباب المسلم الذى يفهم دينه ويحافظ عليه .

رئيس الجلسة :

على أية حال فإننى أرجو أن يعاوننا الأخ عادل عيد بالايجاز فى الكلام حتى تمنح الفرصة لبقية طالبي الكلام .

وتكون دائماً على بينة من أحكام دينها إذا ما نظرت إلى من هن فى مكان القدوة وجدتهن سابقات إلى الالتزام بأحكام الدين . أخيراً ياسيادة رئيس الجلسة

(صوت : أعتقد أن فى هذا الكفاية) .

السيد العضو على سلامه : إننا نتحدث فى الاسلام .

رئيس الجلسة :

إننى أرجو أن يوجه الأخ على سلامه كلامه للمنصة ، ولا داعى للمقاطعة حتى ينهى الأخ عادل عيد كلامه .

السيد العضو عادل عيد :

سيادة رئيس الجلسة ، السادة الاعضاء :

أخيراً ، أرجو ونحن ننتقى الاشخاص للقيادات الدينية سواء فى الحكومة أو فى غير الحكومة أو فى الاحزاب أن ننتقى الشخص المناسب ونضعه فى المكان المناسب ، فلا نأتى بشخص حوله شبهات أو لفظ لنضعه قمة جهاز ينتسب إلى الدين ، وشكراً سيادة رئيس الجلسة .

٨- لا : للمبادرة ...

ولكسامب دافيد

وللمعاهدة ١١ (٢)

كنت أخذ أربعة (٣) من أعضاء مجلس الشعب قالوا : لا ، لمبادرة القدس .

وكنت واحداً من بضعة عشر عضواً قالوا : لا ، لكسامب دافيد . وكنت واحداً من خمسة عشر عضواً قالوا : لا ، لمعاهدة السلام . ولم تكن (لا ، هذه ،

كلمة سهلة او هينة ، وإنما كانت تسبقها وتحف بها ضغوط كثيرة ، وإغراءات أكثر !

وكانت رئاسة المجلس تحرص في كل مرة على ألا تتيج لى فرصة الكلام أثناء المناقشات التى تجرى داخل قاعة المجلس ، والتى كانت تثبت فى المضابط وتنشر فى الصحف ، وبالتالي فقد كانت فرصتى الوحيدة هى الكلام داخل اللجنة الخاصة ، التى كان المجلس يشكلها لبحث الموضوع ووضع تقرير عنه ، وكانت مناقشات هذه اللجنة يُحرر بشأنها محضر يُحفظ لدى أمانة المجلس ، ولا يمكن لأحد الاطلاع عليه أو الحصول على صورة منه .

وقد حدث أثناء مناقشة زيارة السادات للقدس فى اللجنة الخاصة المشكلة برئاسة الدكتور مصطفى خليل - وكنت عضواً بها - أن سمح بالحضور لبعض ممثلى الصحف ، وعن طريق واحد منهم تسرب بعض ما قلته إلى الاستاذ جلال كشك فنشره ضمن مقال له بالعدد رقم ١٠٩٩ من مجلة « الحوادث » اللبنانية الصادرة فى ١٢/٢/١٩٧٧ ، وكان عنوانه (« سين » و « جيم » حول الموقف بعد مبادرة السادات) ...

واليوم ... وقد مضت على رحلة القدس ومسيرة السلام التى سارها السادات ، أكثر من سبع سنوات ، فإننى أجد نفسى - على ضوء الأحداث والتطورات التى وقعت خلال هذه الفترة - أكثر إيماناً واقتناعاً بصحة موقفى السابق ، وأكثر تصميماً عليه .

مانشترته مجلة « الحوادث » من كلمتى فى رفض زيارة السادات للقدس

صحيح إن « عادل عيد » نائب الاسكندرية يعتبر محسوباً على الاخوان المسلمين ، إلا أن الاخوان لم يصدرُوا بياناً رسمياً حتى الآن حول مبادرة السادات ، كما أن الجماعات الاسلامية منقسمة حول نفسها ، وجميع الاسلاميين العاملين فى أجهزة الاعلام أيدوا بحماسة بالغة ، وتحدثوا عن صلاح الدين وريتشارد قلب الاسد ، وصلاح الحديبية ، واستخرجوا كل الآيات والأحاديث التى تتحدث عن الاسلام وتدعو إليه . وفى هذه الحدود يجب النظر إلى بيان « عادل عيد » فى لجنة الرد على خطاب الرئيس وقد عارض المبادرة وجذر من نتائجها بما ملخصه :

● مؤتمر الرباط لم ينص على التفاوض المباشر .

● الاعتراض على ترحيب الرئيس بإسرائيل فى الشرق الاوسط ، لأن هناك فرقاً بين النزول عند الأمر الواقع ، وهو وجود إسرائيل ، وبين أن نضفى الشرعية على هذا الوجود ونرحب به .

● كان يجب أن نعرض الامر على شركاء المصير وهم العرب ، وصحيح أن بيان

الرئيس أمام الكنيست كان قوياً ، لولا عبارة الترحيب بإسرائيل ، وكنا نود لو أنه تمسك أمام الكنيست بما سبق أن أعلنه دائماً

من أن منظمة التحرير هى الممثل الشرعى للفلسطينيين .

● يقول الرئيس : إنه هدم الحاجز النفسى ، وأقول له : يا ليتك ما هدمت ، فإن حربنا مع إسرائيل ليست خلافاً عادياً . ثم شرح تاريخ الصهيونية ، وكيف أنها لا تعترف بحدود ولا تحترم قرارات الأمم المتحدة ، وأنها تؤمن بإسرائيل الكبرى ، وكان لابد أن نطلب وقف الهجرة مقابل الحدود الآمنة .

● إسرائيل دولة توسعية لا اعتبارات دينية واقتصادية .

● لايجوز أن تنطوى التسوية على أى شكل من أشكال التعامل التجارى ، لأنه لا يجوز مصادرة حق الاجيال القادمة .

● الدعوة لمؤتمر القاهرة سابقة لأوانها لأنه لابد من إزالة العقد والحساسيات .

● صحيح ان هناك مرارة فى نفوسنا من كثير من الاخوة العرب ، ولكن هذه فرعيات لا تخل بالجواهر .

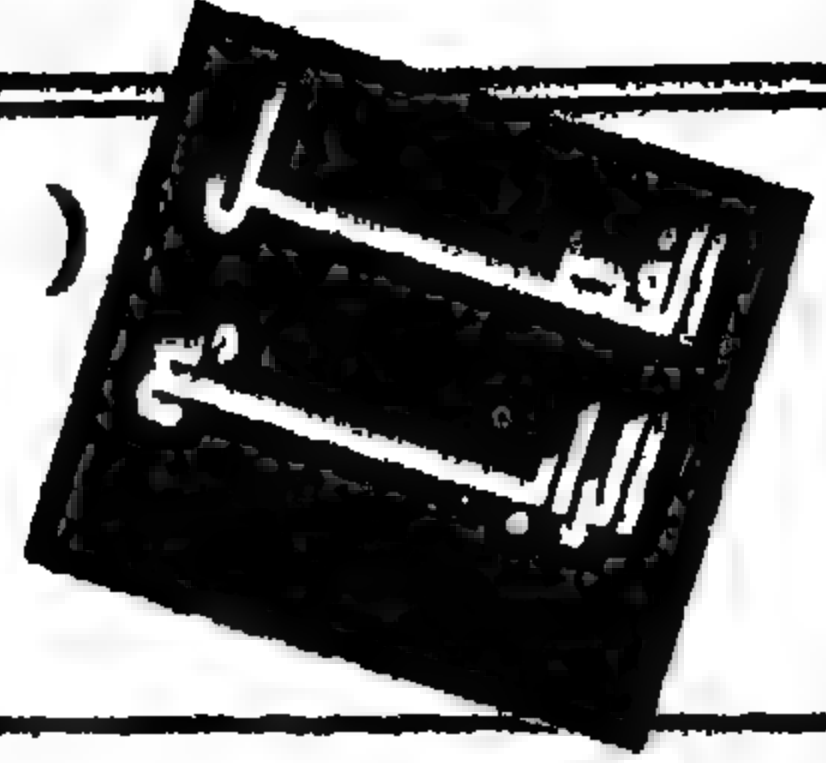
● لقد كانت هذه الباقية من الزهور التى وضعها الرئيس على قبر الجندى المجهول الاسرائيلى طعنة أدمت قلبى وقلوب الكثيرين . إنه الجندى الذى جاء غازياً لبلادنا ... واستشهد أبناؤنا برصاصة الغادر .

وفى النهاية عقب كاتب المقال بقوله :

ولا أظن أن هناك برلماناً فى منطقتنا يسمح بانتقاد تصرف رئيس الدولة على هذا النحو .

(.. لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها) حديث شريف

لم يخل بيان من بيانات الحكومة السابقة في مجلس الشعب - من التأكيد على الطهارة والنزاهة ومقاومة الانحراف والفساد ايا كان موقعه .. بل ان انور السادات نفسه كان لا يعمل من



التهديد للفساد والانحراف

قانون بالزام أقارب وأصهار كبار المسؤولين منذ ٢٣ يولييه ١٩٥٢ بأن يقدموا إقرارات عن ثرواتهم قبل تولي أقاربهم السلطة وبعدها مع بيان مصدر الزيادة الطارئة .

كما تقدمت باستجواب عن الانحرافات في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وتعرضت بسببه لصنوف شتى من المناورات والضغط بل والتهديدات !

وأثرت قضية الإشراف في إنفاق المال العام فينا لا يعود بالجدوى على الشعب ، وضربت لذلك مثلاً : بالاستراحات التي كان السادات - غفر الله له - يسرف في إنشائها في طول البلاد وعرضها .. وانتقدت ظاهرة استغلال النفوذ بواسطة أشقاء وأصهار كبار المسؤولين الذين حققوا ثروات كبيرة بطرق مشبوهة وطالبت بإخضاعهم

الحقيقي ولم يضيقوا جديداً إلى ثروة البلاد القومية .

وحاولت أن أؤدي واجبي كنائب عن الشعب الذي ضاق بالفساد والانحراف خصوصاً في المستويات العليا - فأثرت العديد من قضايا الانحراف وقدمت العديد من مشروعات القوانين والاقتراحات والاستجابات والاستئلة ، وكنت أعتقد أنني

سأجد من رئاسة المجلس ومن الحكومة الترحيب والتشجيع - ذلك ان مقاومة الفساد ليست قضية حزبية وإنما هي بالقطع قضية قومية لا يختلف ، أو لا ينبغي أن يختلف حولها مصريان .

ولكن الذي حدث فعلاً هو أن أى مشروع من مشروعات القوانين التي قدمتها لم يخط خطوة واحدة إلى الأمام وأولها مشروع قانون بالزام المسؤولين بأن يردوا إلى الدولة الهدايا التي تهدى إليهم - وثانياً مشروع

ولكن للأسف لم تتخذ أى من الحكومات المتعاقبة في عهد السادات أى خطوة عملية جادة لتحقيق هذا الهدف ، وبالتالي فقد ظل الفساد كما هو ينمو ويستشري في شتى المرافق والقطاعات ، وظل ملوك الفساد في طمأنينة وأمان يضاعفون من نشاطهم خصوصاً وأن مناخ الانفتاح قد فتح شهيتهم لالتهم

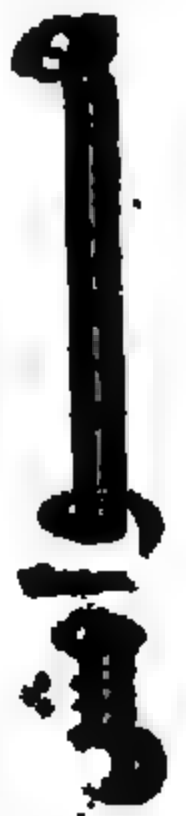
المزيد من المال العام والاثراء على حساب الشعب ... ولقد كشفت التحقيقات التي أجريت في قضايا رشاد عثمان وعصمت السادات وتوفيق عبد الحى والكفراوى وأمثالهم ، عن أن نشاط هؤلاء الطفيليين قد بدأ ثم استشري وتزايد في عهد حكومتى ممدوح سالم ومصطفى خليل بالذات - أى خلال الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٠ - أى منذ بداية عهد الانفتاح وما صاحبه من نمو سرطاني سريع لثروات مشبوهة لم يبذل أصحابها جهداً في مجال الانتاج

(١) لم يجب عن هذا السؤال .

(٢) كان السادات حريصاً على ان يضفى مسحة إسلامية زائفة منه على خطواته التي بدأها بزيارة القنس وأنهاها بمعاهدة السلام ، مروراً باتفاقيتي كامب دافيد لهذا كنت - بالمقابل - حريصاً على ان اعارض هذه الخطوات من ذات المنطلق - منطلق الاسلام - فضلاً عن منطلقات أخرى - ولعل هذا هو المبرر لتصنيف هذا الموضوع ضمن فصل : الاسلاميات .

(٣) كان الثلاثة الآخرون هم نواب التجمع السادة : خالد محيى الدين وأبو العز الحزيرى والمرحوم قبارى عبد الله .

(٤) للأسف لم يجد أحد من الاعضاء اسماءهم في الجريدة في نفسه الشجاعة ليوضح موقفه مما نشر عدا الزميل المرحوم



تزيد شعارات الطهارة والنقاء وكان يقرن هذه الشعارات -
غالباً - بالهجوم على المعارضة واتهامها بأنها تشكك في كل شيء
وفي كل شخص وانها تلجأ إلى الاثارة والبلبلة والاساءة إلى
سمعة مصر .

للمساءلة وتشكيل لجنة لتقصي
الحقائق بشأنهم ... ثم حددت
أسماءهم في مذكرة سلمتها
لرئيس المجلس ، وكان على
رأس القائمة عصمت السادات
وعلى صفوت رؤوف .

وتقدمت بطلب إحاطة لوزير
الصناعة السابق المهندس عيسى
شاهين عم يكتنف معاملات
شركة ماروينى اليابانية التي
يمثلها شقيقه يوسف شاهين مع
القطاع العام من شبهات تمس
نزاهة الحكم .

وفضلاً عن كل ذلك فقد
شاركت بالرأى فيما أثاره
الزملاء المعارضون داخل
المجلس من قضايا الفساد ،
وعلى سبيل المثال الاستجواب
الخاص بالانحرافات في توزيع
شقق مدينة نصر .

١ - تلاعب ... في مدينة
نصر !!

بالعدد الصادر فى
١٩٧٨/٣/٢٠ نشرت صحيفة
الاحرار ، تحقيقاً صحفياً
لصحفى سعيد عبد الخالق تحت

عنوان (وزارة الإسكان
عرضت شقق التمليك بـ ١٥
ألف دولار ، وحافضة
القاهرة تؤجرها للمحاسبين
بـ ٦٥٠ قرشاً) ... وخلاصة
ما تضمنه هذا التحقيق أن
محافظة القاهرة كانت قد اتفقت
مع وزارة الإسكان على بناء
٥٣٠٠ شقة من الإسكان المتميز
بمدينة نصر ، تملكها بثمن قدره
١٥ ألف دولار على أن تعطى
الأولوية للمبعوثين من
الخارج .. إلا أن محافظ

القاهرة - السيد/ سعد مأمون
وقتذاك ورغم ازدحام مكتبه
بالعملة الصعبة ، رغم ذلك أمر
بتأجيرها ، وشكل لجنة من
بعض العاملين تحت رئاسته ،
لتتولى مهمة التوزيع - وأعطاهما
« المرونة » الكافية لمواجهة
الحالات « القاسية » التي تحال
إليها .

وفعلاً قامت « اللجنة
المختارة » بتوزيع تلك الشقق
واختصت بها نفرأ من
المحظوظين وأقارب بعض كبار

المسؤولين وبعض أعضاء مجلس
الشعب من حزب مصر -
وأعطتهم - بغير حق - ١٤٦
شقة من تلك الشقق !!

أما الإيجار الشهري لهذه
الشقق الموصوفة بأنها « إسكان
متميز » والتي تشتمل على أربع
غرف وصالة والمنافع ، والتي
تقع بمدينة نصر في قلب القاهرة
سنة جنيهاً ونصف فقط
لا غير ، أى ما يعادل ثمن اثنين
كيلو من اللحم بأسعار تلك
الأيام !!

وقد أدى ذلك التصرف الذى
أتاه المحافظ الى ضياع ثمن تلك
الوحدات والذي يبلغ مليونين
و ١٩٠ ألف دولار ، كان من
المفروض أن تدخل صندوق
الإسكان بالمحافظة الذى تعمل
منه مشروعات المساكن الشعبية
لمحدودي الدخل !!

وكان التحقيق ، بما حواه من
بيانات وأرقام وأسماء ووقائع
محددة .. يستحق أكثر من
وقفة ... وأوعز حزب الأحرار
الى احد نوابه هو السيد/ مكرم

على راشد الذى نفى حصوله على شقة - أما الزميلة فايدة كامل فقد صرخت فى وجه الزميل أبو العز الحريرى عندما تحدث
فى الجلسة التالية ووجه اليها اتهاماً صريحاً باستغلال النفوذ ، وقد طالبها رئيس المجلس بأن تنتظر حتى ينتهى أبو العز الحريرى
من كلمته ثم تطلب الكلمة للرد عليه ، ولكنها لم تفعل !!..

(٥) حتى لانتمى .. فقد اصدر الرئيس السادات القرار الجمهورى رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٨٠ والغاء هيئة الرقابة الادارية ..
وعلى اثر اصداره جوسرت مقرات ومكاتب الرقابة الادارية - ليلاً - وتم اقتحامها والاستيلاء على ما تحويه من ملفات
وتقارير ، وقيل يومئذ فى تقرير هذا الغاء :أن جهاز الرقابة من معوقات الانتاج !! عذا وقد أعاد الرئيس مبارك هيئة الرقابة
الادارية مرة أخرى .

المضابط تتكلم

عبد اللطيف - بتقديم استجواب
عن هذا الموضوع !!

وفي الجلسة الأولى المحددة
لنظر الاستجواب ، فوجئنا
بالسيد/ محمد حامد محمود وزير
الحكم المحلي لا يطلب التأجيل
على خلاف المتبع في أي
استجواب آخر - وإنما يبدى في
ثقة بالغة استعداده للرد على
الاستجواب فوراً !

وفي دقائق كان العضو مقدم
الاستجواب قد انتهى من شرح
استجوابه اذ اكتفى بأن تلا
عبارات الاستجواب المقدم منه
دون أن يزيد حرفاً !!

ثم جاء دور الوزير للرد ،
فراح يؤكد في عبارات إنشائية
طنانة أنه لا مخالفة ولا محسوبية
ولا خروج على القانون وأن
إجراءات التوزيع تمت طبقاً
للقواعد المقررة سلفاً . ألا أن
هذه التأكيدات كانت تستر
وراءها عجزاً عن مواجهة وقائع
الاستجواب المحددة مواجهة
صريحة .

ثم بدأت المناقشات وتكلم من
المعارضة كل من الأساتذة

الدكتور محمد حلمي مراد وعبد
المنعم حسين ومصطفى كامل
مراد والمرحوم الدكتور محمود
القاضي وأبو العز الحريري
وممتاز نصار وعبد الفتاح
حسن ، كما تكلم صاحب هذه
السطور ، وأشهد أن المهندس
سيد مرعي رئيس المجلس كان
واسع الصدر أثناء هذه المناقشات
وأنه أتاح الفرصة كاملة
للمعارضة لتقول كل ما لديها
حتى أن وزير شئون مجلس
الشعب - وكان الدكتور فؤاد
محيي الدين - وقف في نهاية

المناقشات يعاتب رئيس المجلس
في عصبية واضحة قائلاً أنه من
غير المعقول أن يسمح لهذا العدد
الكبير من الأعضاء أن يشترك
في مناقشة هذا الاستجواب وأنه
كان من المفروض أن يتحدث
واحد من كل حزب من أحزاب
المعارضة .

.. وقال أنه يرى أن السماح
لمن يريد من أعضاء كل حزب
بالحديث الواحد تلو الآخر يعتبر
أمراً ضاراً بمسيرتنا
الديمقراطية !!

وفي النهاية رفض المجلس
ما اقترحه المعارضة من
تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في
موضوع توزيع تلك الشقق -
وقرر الانتقال - كالعادة - الى
جدوال أعمال مع التوصية بأن
تقوم الحكومة بتمليك الوحدات
السكنية موضوع استجواب
لشاغلها طبقاً للتكلفة الفعلية .

ومن الواضح أن هذه
التوصية لم تكن توصية جدية ،
وإنما قصد بها التعمية والتغطية
على الموضوع ، ذلك أن
الحكومة لا تملك من جانبها -
كمؤجرة - أن تحول
المستأجرين زغم أنوفهم الى
ملاك وأن تجبرهم على شراء
تلك الشقق المؤجرة لهم فالقاعدة
القانونية هي أن العقد شريعة
المتعاقدين وأنه لا يجوز نقضه
أو تعديله الا باتفاق طرفيه معاً .

وفيما يلي كلمتي في ذلك
الاستجواب - حسبما سجلته
مضبطة الجلسة الحادية
والخمسین يوم ١٠ أبريل سنة
١٩٧٨ :

السيد العضو عادل عيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المجلس ، الاخوة

(٦) في ١٩٧٧/٦/٢٧ تقدمت الى رئيس لجنة الصناعة بالخطاب الآتي :
السيد الأستاذ/ رئيس لجنة الصناعة بمجلس الشعب .

تحية طيبة وبعد .

فيالإشارة الى طلب الاحاطة الذي تقدمت به بشأن معاملات شركة ماروبيني اليابانية مع شركات الغزل والنسيج التابعة
للقطاع العام ، والذي قرر المجلس إحالته الى لجنة الصناعة للفحص وتقديم تقرير بشأنه . فان أرجو أن يتناول فحص اللجنة
النقاط الآتية :

والاخوات :

بعد هذه الكلمة من الاخ
الدمرداش والسيد الوزير والتي
يطالب فيها بأن تكون المعارضة
بناءة فأننى سأحاول قد الطاقة أن
تكون كلمتى بناءة .

وأول ما نلمسه هو أن هناك
قراراً أصدره السيد رئيس
مجلس الوزراء وهو القرار رقم
١١٠ لسنة ١٩٧٧ على ما
أعتقد - يحدد نسباً معينة لتوزيع
المساكن ويطلق يد المحافظ فى
توزيع ١٠% منها ، ثم أصدر
المحافظ قراراً من تلقاء نفسه
بتشكيل لجنة بصورة معينة
وتتنازل لها عن هذا الاختصاص
فى توزيع النسبة المخولة له .
وانتى أقول أن هذا القرار باطل
ومخالف لقرار أصدره مجلس
الوزراء لأن القانون لا يعرف
التنازل عن الاختصاص .

فالمشرع - وهو هنا رئيس
مجلس الوزراء - عندما يضيف
اختصاصاً على موظف معين
فانه يعنى ذلك ، أى يعنى أن
يمارس الموظف هذا
الاختصاص ولا يقبل أن يتنازل
عن اختصاصه الى الغير . ذلك
لأنى أتوسم فى المحافظ أنه على
مستوى معين من السلطة

والمسئولية ، بحيث أطمئن الى
قراره الخاص بالتوزيع عندما

يصدره ، وعندما يخالف السيد
المحافظ قرار رئيس مجلس
الوزراء ويهرب من مسئوليته

ويتنازل عن اختصاصه الى
لجنة ، فأننى أقول له : أن
تصرفك هذا باطل ومخالف

للقانون ، بل ويثير الريبة ، وألا
فلم تهرب من اختصاصك الذى
أضفاه عليك رئيس مجلس
الوزراء لا لشخصك وانما
للمركز الوظيفى الذى تشغله ؟
والمفروض أنك قد شغلته عن

جدار واستحقاق . وعلى ذلك ،
فعندما تهرب من اختصاصك
ومن مسئوليتك بخصوص توزيع

نسبة الـ ١٠% من هذه المساكن
بالذات وتتنازل عن هذا
الاختصاص الى لجنة لا أدري ما
هو الأساس فى تشكيلها اختيار
أعضائها ، فأنى أقول لك وعلى
ضوء ما انتهت اليه هذه اللجنة
بعد ذلك من توزيع هذه الشقق
على أصحاب النفوذ والسلطات ،
أن هذا القرار الذى اتخذه
المحافظ يدينه ولا يبرىء ساحته
كما قال السيد الوزير .

السيد وزير الدولة للحكم
المحلى والتنظيمات الشعبية
والسياسية والشباب :

بالنسبة لما أثاره الأخ عادل
عيد بشأن قرار السيد المحافظ
أقرر لو أن السيد العضو قد أجهد
نفسه قليلا واطلع على تاريخ
قرار المحافظ واطلع كذلك على
تاريخ قرار مجلس الوزراء ،
لوجد أن قرار المحافظ صدر فى
شهر يوليو سنة ١٩٧٧ ، وأن
قرار مجلس الوزراء صادر فى
يناير سنة ١٩٧٨ ، وبهذا يصبح
كل ما قاله الأخ عادل مجرداً من
كل سند .

رئيس المجلس :

أرجو السيد الوزير توضيح
هذه النقطة ، وبيّن لنا تاريخ
صدور قرار مجلس الوزراء .

السيد وزير الدولة للحكم
المحلى والتنظيمات الشعبية
والسياسية والشباب :

أولاً : هناك قرار أول صادر من
المجلس المحلى ، بمقتضاه منح
المحافظ حق توزيع نسبة الـ
١٠% من هذه المساكن ، جاء
المحافظ وفضل أنه لا بد أن يستعين
ولا بد أن يشارك فى هذا الحق
مجموعة من الزملاء الشعبيين

(١) بيان حقيقة علاقة السيد/ يوسف شاهين شقيق السيد المهندس / عيسى شاهين وزير الصناعة بشركة ماروبينى ،
وتطورات العلاقة ، وطبيعة الاجر الذى يتقاضاه منها ، وما اذا كان يتقاضى عمولة على مبيعات الشركة أم لا ، ومقدار تلك
العمولة .

(٢) بيان حجم معاملات ماروبينى مع القطاع العام والأسلوب الذى تمت به هذه المعاملات قبل تولي السيد المهندس / عيسى
شاهين وزارة الصناعة فى مايو سنة ١٩٧٥ - وبيان ما اذا كان قد طرأ تغير فى أسلوب أو حبيب ذلك التعامل بعد تولي سيادته
الوزارة ، وأسباب هذا التغير ، ومدى اتصال تلك الاسباب بالصالح العام .

المضابط تتكلم

عادل عيد ، فى غير موضعه ،
لأنه ذكر أن هذا القرار غير
قانوني ، وأن ذلك القرار صدر
مخالفاً لقرار مجلس الوزراء ،
وأود أن أكرر هنا أن قرار
مجلس الوزراء صدر فى يناير
سنة ١٩٧٨ وقرار المحافظ الذى
طبق ووزعت على أساسه الـ
١٤٤ وحدة سكنية صدر فى
شهر يوليو سنة ١٩٧٧ ،
وشكراً .

السيد العضو عادل عيد :

رداً على هذا الاعتراض من
سيد الوزير ، أؤكد أن هناك
قراراً سابقاً صادراً من رئيس
مجلس الوزراء ورقمه لا
يحضرنى الآن ، ومستعد
لاحضاره وأنتى متأكد مما
أقول ، لأننى استندت الى ذلك
القرار فى بحث قانونى بمنكرة
تقدمت بها الى إحدى المحاكم من
قبل وكان ذلك القرار ، على ما
أنكر ، فى عهد الدكتور عبد
العزیز حجازى ويتضمن القرار
المنكور قواعد توزيع الاسكان
الشعبى والمتوسط ، فإذا كان
هناك قرار لاحق من الحكومة
الحالية ، فهذا لا يحل بأن هناك
قراراً سابقاً ، ومع هذا فإن
القرار السابق أيضاً كان يعطى

من المجلس المحلى أوضح تماماً
القواعد التى يتم على أساسها ،
أما نسبة الـ ١٠٪ فلظروف
طارئة ولحالات اجتماعية
صارخة ، ولا أريد أن أكرر
الكلام مرة أخرى ...

رئيس المجلس :

هناك قواعد موجودة والسيد
الوزير أشار إليها فى خطابه
فعلاً .

السيد وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب :

.. فعلاً لقد وضعنا القواعد ،
ولو أراد المجلس الموقر أن
أتلوها ، فلا مانع لدى ، هذا
بالإضافة الى أنه قد تكلمنا فى
هذا الموضوع من الناحية
المالية ، فى هذه الجلسة ، كما
تكلم فيها أيضاً السادة الزملاء .
ثانياً : أن قرار مجلس الوزراء
صدر فى يناير سنة ١٩٧٨ ،
تنفيذاً لقانون الاسكان . من هذا
تجد أن الدفاع المطبول ،
المسهب ، الذى عرضة الاخ

والتنفيذيين ، لكى يتمكنوا من
تقليب المستندات التى بين ايديهم
ومراجعتها ودراسة كل حالة
على حدة ، لأن نسبة الـ ١٠٪
تعتبر خروجاً على القواعد
والشرائح التى قررها المجلس
المحلى بالنسبة للمواطنين ،
سواء أكانوا مجندين أم مدنيين ..
جاء المحافظ وأصدر قراره الذى
أشرنا اليه رقم ١٥٦ لسنة
١٩٧٧ ، والذى قال فيه أن نسبة
الـ ١٠٪ يشترك فيها لجنة شعبية
تنفيذية تبحث الموضوع وتصدر
القرار .

السيد العضو مصطفى كامل مراد :

هل وضعت هذه اللجنة قواعد
لتوزيع هذه النسبة على
المواطنين ؟

السيد وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب :

.. إن القواعد موجودة يا أخ
مصطفى ، وكأنتك تقول :
« فسر الماء بعد الجهد
بالماء » ، لأن القرار الذى صدر

(٣) اجراء مقارنة بواسطة مختصين تتوافر فيهم الخبرة بين انتاج ماروبينى من الآلات وماكينات الغزل وانتاج
غيره من الشركات العاملة مثل بالات ، وكروس برول بانجلترا وأنجلو شتات بألمانيا الغربية ، وبيكانول ببلجيكا - على الا
تقف للمقارنة عند السعر فقط وانما تشمل الكفاءة الانتاجية والعمر الافتراضى وأسعار قطع الغيار .

(٤) الرجوع الى كافة الجهات المعنية للتحقق من صحة الارقام والبيانات التى وردت على لسانى لدى شرح طلب الاحاطة ،
والمنتهى فتصيلاً بمضيفة الجلسة الصباحية يوم ١٣/٦/١٩٧٧ .

عادل عيد
عضو مجلس الشعب

وتفضلوا فائق الاحترام ،،،،،

المحافظ الحق في توزيع - على ما أذكر - نسبة ٥% أو ١٠% من هذه المساكن ، ومع هذا فما ذكره الآن السيد الوزير من أن هناك قراراً من المجلس المحلي لمحافظة القاهرة يعطى المحافظ الحق في أن يوزع نسبة الـ ١٠% من هذه المساكن . يجعلني أقول أذن ، أن اعتراضى في محله وإننى متمسك به ، فما دام المجلس المحلي قد خص المحافظ بسلطة توزيع هذه النسبة ، فليس للمحافظ أن يتهرب من هذه السلطة ، ويشكل لجنة تختص هى ، دونه ، بالتوزيع ، إننى أفهم أنه لو صح الاعتبار الذى قاله السيد الوزير من أن المحافظ قد استعان بلجنة معونة تبحث الحالات وتعرض عليه رأيها ، فالمنطق يقتضى إذن أن يصدر المحافظ القرار بعد ذلك ويكون مسئولاً عنه ، أما أن يتنازل المحافظ عن اختصاصه الى لجنة لا ندرى الأساس القانونى فى تشكيلها ، ولم حدد عدد أعضائها بثمانية أعضاء وليس بتسعة أعضاء مثلاً ، ولم شكلت هذه اللجنة من خمسة أعضاء شهيبيين وثلاثة تنفيذيين ؟ ولماذا لم يكن العكس ؟

أقول أن هذا كلام يثير الريبة والشبهة ، لأن المحافظ هنا يتهرب من اختصاصه فى مسألة محددة ، والمفروض أنى كون قادراً على ممارسة هذا الاختصاص الذى وكل اليه ، وكما قلت من قبل فإن القانون لا يعرف أن يتنازل المسئول عن اختصاصه ، وإنما يفرض فيه طبقاً للقانون . كذلك فإن ما يثير شبهة هو ما انتهت اليه هذا اللجنة - المقال بها - من توزيع نسبة الـ ١٠% من هذه المساكن ، وما أثير حول تخصيص ١٤٤ وحدة سكنية لبعض ذوى النفوذ والحظوة ، كل هذا يلقي الشبهة على تصرف المحافظ من بداية المطاف ، فلم قام بتشكيل هذه اللجنة ؟ ولم لم يتصد هو شخصياً ؟ هل كان المحافظ يخضع لضغوط ؟ هل كان يخشى الانتقاد ؟ وهل كان يخشى أن يقترن اسمه بأن فلانا أو فلانة أخذت شقة ؟ هذه مسألة نقف عندها ولا نجد أجابة شافية أيضاً فإننا نتساءل : هل اللجنة التى شكلها المحافظ لجنة دائمة ؟ بمعنى أنها هل ستولى التوزيع فى جميع الحالات ، أو يقتصر دورها على توزيع نسبة الـ ١٠% من مجموع المساكن القائمة فى

كل من مدنية نصر والقبه ؟ أو شكل هذه اللجنة ليتخفى وراءها فى توزيع الـ ١٤٤ شقة ؟ كذلك فإننا نتساءل : هل عندما شكلت هذه اللجنة وضعت لها قواعد وأولويات تسيير عليها ؟

رئيس المجلس :

إن القواعد التى يشير إليها السيد العضو ، تضمنتها الأوراق المودعة مكتب المجلس .

السيد العضو عادل عيد :

سيادة رئيس المجلس :

كنت أطمح أن تكون هذه الأوراق تحت تصرف المجلس قبل نظر الاستجواب بوقت كاف .

أن أوراق هذا الاستجواب لم تستوف الأأس فقط .

لقد كان فى الامكان تأجيل طرح هذا الاستجواب للمناقشة اسبوعاً حتى نستطيع تأدية دورنا ..

رئيس المجلس :

نحن أمام وضع تحقق ، وكان يمكن للسيد العضو أن يدفع بالتأجيل ، عندما طلب المستجوب مناقشة استجوابه

(٧) كان المجلس قد ناقش فى ذات الجلسة طلب إحاطة آخر تقدم به الدكتور السيد على بخصوص بعض وقائع خاصة بشركة ستيا .

(٨) كان الرئيس مبارك قد أعطى توجيهها عندما تولى الرئاسة بالاحتفاظ أى مسئول بهدية تهدى اليه وبأن يبادر الى تقديمها للدولة ، وقد التزم المسئولون بهذا التوجيه فى عدة حالات نشرتها الصحف فى حينها .

ومن جهة أخرى وفى اعقاب ذلك التوجيه تقدم السيد/ طارق الجندى عضو مجلس الشعب - بمشروع قانون بالزام المسئولين بالحكومة والقطاع العام برد الهدايا - والا تعرضوا للعقوبة الجنائية - ويبدو مما نشرته جريدة مايو ، عن هذا المشروع انه مقبوس من المشروع الذى سبق أن تقدمت به ..

المضابط تتكلم

ورافقت الحكومة على ذلك .

السيد العضو عادل عيد :

لم أعرف أن هناك أوراقاً مودعة - وقد فوجئنا بأن السيد الوزير يقول أنني مستعد ، وقد اتجه الى المنصة - ولو علمنا أن هناك أوراقاً لا اطلعنا عليها ، لأنه ما الحكمة من ايداع الاوراق اذا كان لا يتاح للاعضاء أن يطلعوا عليها ويدرسوها ؟! بمعنى هل تستطيع أن اطلع الآن أنكلم ؟! ثم أن هناك نقطة لم يعطها السيد الوزير ، وهي مسألة تحديد أيجار الوحدة السكنية أو تحديد مقابل الانتفاع لها بـ ٦٥٠ قرشاً ، وأننى اتساءل : على أى أساس تم هذا التحديد ؟ وهل روعى هذا التحديد بالنسبة لكافة الشقق أو بالنسبة لـ ١٠٪ من المساكن بصفة دائمة أو لهذا القدر من الشقق فقط ؟

وباختصار ما الأساس فى هذا التحديد ؟ أن هناك قانوناً نلتزم به جميعاً - كما قال الاخوة الاعضاء بحق - وهو قانون الاسكان ، فيه عناصر تحديد

الاخوة القانونية بصفة مؤقتة ، ثم تخطر لجان التقدير كلا من المؤجر والمستأجر بتقديرهما ولكل منهما أن يطعن ، وهذه مسألة مقننة ومفصلة ، فهل اتبعت هذه الاجراءات بالنسبة لتلك المساكن أم لا ؟! أما بالنسبة لقدر الاجرة التى حددت لتلك

المساكن بـ ٦٥٠ قرشاً . فإنه يبعد كثيراً عن الواقع حالياً ، لقد كنت فى الاسبوع الماضى فى « سرس الليان » بالمنوفية وسمعت أن هناك شقة تؤجر بثلاثين جنيهاً ومن هنا تجد المفارقات بين اقااهرة وسرس الليان . أما عن الأسماء التى نشرتها جريدة الأحرار ، فأننى أرى أن السيد الوزير كان قاسياً فى حملته على هذه الجريدة ، لأننى أرى أن الجريدة لم تخطئ ولم تكذب بمعنى أن ما قالته فى حملته صحيح ، فحتى الآن لم يحدث تكذيب أو تصحيح لما قيل ، فيما عدا واقعة الزميل الأستاذ على راشد .

أما واقعة الاخ توفيق سليمان فأننى اقتنعت بما قاله من أنه قد

حصل على الشقة ليس بصفته نائباً ، باعتبار أنه من المصابين فى الحرب ، إذن ، فلقد حصل عليها وفقاً لقاعدة اخرى ، وهذا مؤكد ، وأننى انضم للتفسير الدستورى السليم الذى قاله الاخ الدكتور جمال العطيفى .

فى ان المادة ٩٥ من الدستور يجب أن نقف عندها ، فليس كل تعامل مع الحكومة محرماً على أعضاء المجلس ، ولكن إذا كان عضو المجلس يقف فى الطابور ويأخذ دوره ، ويخضع لذات القواعد الموضوعية المعلنة سلفاً والتي يخضع لها جميع ، مثلما فعل الأخ توفيق سليمان فلا غضاضة إطلاقاً ، وليست هناك مخالفة ، لكن المخالفة وشبهة المخالفة الدستورية تأتى من أن الاخوة الاعضاء الذين قيل أنهم أخذوا شققاً والذين لم يوضحوا موقفهم حتى الآن إزاء هذا الموضوع ، رغم ورود أسمائهم فى جريدة الأحرار ، وحصلوا على هذا الشقق ليس طبقاً لقواعد عامة مجردة ولا أولويات ، وإنما حسب اختيار اللجنة الخاصة والتي تنازل لها المحافظ - على خلاف القانون - عن سلطاته ، هنا تتور الشبهة ، لولا صفة عضو مجلس الشعب ما كان من الممكن الحصول على شقة ،

وهذا المشروع بدوره لم يصدر حتى الان ..

(٩) على أية حال : فإن هذا رأى لم أنفرد به ، وإنما يتفق معى فيه المرحوم الدكتور سعد عصفور استاذ القانون الدستورى بجامعة الاسكندرية الذى انتقد هذا القانون فى مؤلفه « النظام الدستورى المصرى - طبعة سنة ١٩٨٠ - ص ٨٣ ووصفه بأنه يمثل خروجاً من مجلس الشعب عن حدود ولايته ، وتساءل عما اذا كان هذا التنازل من جانب الدولة للورثة عن ملكية هذه الدور وملحقاتها . بالقاهرة والاسكندرية ، وما اذا كان منحها لهم معاشاً مساوياً للمرتب والمخصصات التى كان يتقاضاه الرئيس المتوفى حال حياته ، يعتبر تكريماً للمورث أم محاباة للورثة على حساب المواطنين دافعى الضرائب ؟ ثم استطرد فضرب المثل بالبرلمان الاتجلىزى الذى رفض - رغم الدور الجليل الذى اداه تشرشل لبريطانيا فى الحرب العالمية الماضية -

وأكرر وأقول إن سيادة عضو مجلس الشعب لم يقدم طلباً للحصول على هذه الشقة ، وكذلك لم يدرج اسمه في كشوف الأسبقيات ، وأخذ مثلما أخذ غيره . سواء كان عضواً بالمجلس أو لم يكن عضواً ، مثلما حدث للأخ توفيق سليمان ، ولكن الذي حدث أن سيادته بصفته عضواً بمجلس الشعب - وزملاؤه أعضاء مجلس الشعب ، أعضاء في هذه اللجنة ، أخذ الشقة لابنه أو لابنته أو لأخت زوجته .

ومن هنا أسأل الأخوة الأعضاء الذين ذكرت أسماؤهم بجريدة الأحرار وكذلك المسئولين الذين نشرت أسماؤهم أيضاً بهذه الجريدة ، ما موقفهم ؟ إنني كنت أنتظر في لهفة شديدة أن يقف أحد منهم ويقول : أنا أخذت والقاعدة التي أخذت بمقتضاها هي كذا وكذا ، وتصرفي سليم ، أو يقول إنني لم أحصل على شقة لا أنا ولا أولادي ولا أحد أصهارى أو أقاربى حتى الدرجة الثالثة ، لأنني عندما أخذ لا بد أن أكون حريصاً ولا أخذ باسمي ، لكن يمكن أن أخذ باسم زوجتي أو باسم زوج ابنتي ، وأقول أمامكم إنني لم أخذ ، وأنا أقول إن هذا التصرف لا يصح ، إنني أحب

أن يعمل عضو مجلس الشعب في النور ، ومثلما نشرت الجريدة ، وتناولها المواطنون جميعاً ، كنت أنتظر من أعضاء مجلس الشعب - ولهم منا كل تقدير واحترام - أن ينقضوا ما قد يعلق بهم من غبار في هذا المجلس وتحت هذه القبة ، حتى نقف أمام المواطنين في كل مكان ونرد على الاستساؤلات والاستفسارات ، لأنه يقال إن فلانا أخذ ، لكن يقال ، أنتم تأخذون ، والمجلس قائم على الافادة وتبادل الانتفاع^(١) .

سيدي رئيس المجلس ،
الأخوة الأعضاء :

إن نسبة ال ١٠٪ المقررة للمسيد المحافظ ، كما ذكر السيد الوزير في بداية حديثه ، أعطيت لسيادته ليواجه الحالات الصعبة ، الدقيقة التي لا تشمل الإبطاء ، بمعنى أنها حالات أشد إلحاحاً من الحالات التي تنتظمها الشرائح والتي تستوعبها ال ٩٠٪ ، أي أنها حالة عاجلة وملحة ولا تحتل الأرجاء أو انتظار الدور ، فعندما نقرأ جريدة الأحرار والأسماء ونرى العضوي الذي أخذ أكثر من شقة ، والذي يملك عمارة أو عمارتين ، إنني لا أقول إن هذا الكلام صحيح ولا أخذه قضية

مسلمة ، لكنني أذكر بقول الله تعالى .

﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾

وإنني أطلب من العضو المختص الذي أعنيه بكلامي أن يبين ، وأقول إننا مستعدون لتصديقه ، لكن أن نجلس هكذا ونلوذ بالصمت ، فهذا أمر غير جائز ، ويشوه صورة المجلس بأسره . في أعين المواطنين ، وإنني أنضم لما قاله زميلي الأخ عبد المنعم حسين ، فالمسألة تتعلق بنزاهة أجهزة الحكم أولاً ، ويمدى التزام أعضاء المجلس بالقواعد والقوانين وبإيثارهم المواطنين على أنفسهم ، لا نريد إطلاقاً أن يقال عنا إننا نسير على قاعدة « الأقربون أولى بالمعروف » ، وإننا نحصل لأنفسنا - عن طريق عضوية المجلس - على مزايا وفوائد شخصية ، إن هذا لو صح ولو استقر في أذهان الناس لكان له أسوأ الأثر على هذا المجلس ولا نعكس هذا على تقدير الشعب لكل ما يصدر عنا سواء في الضرائب أو الإسكان أو في كل مناقشتنا ، فسيقول الناس لا بد أن يفعلوا هذا لأنهم يقبضون الثمن . من أجل هذا فإنني أتمس وألح على الأخوة

أن يقرر معاشاً استثنائياً لارملته التي عاشت تعاني الفقر والمرض واضطرت حتى تواجه نفقات شيخوختها أن تباع اللوحات الفنية التي خلفها لها زوجها الراحل !!

ويبدو أن الدكتور سعد غصنور - رحمه الله - كان يتنبأ بما سيحدث في المستقبل حين قال أن هذا القانون (يمثل سابقة شاذة ويزداد شذوذها إذا تكررت) فبعد عام واحد من صدور كتابه في سنة ١٩٨٠ تكررت تلك السابقة !! ففي أعقاب مصرع الرئيس السادات في حادث المنصة في أكتوبر سنة ١٩٨١ - أصدر مجلس الشعب القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨١ - على نسق القانون السابق - وبمقتضاه تنازلت الدولة عن الدار التي كان يقيم بها السادات بالجيزة وملحقاتها ، وأيضاً عن الدار التي يقيم بها بالمعمورة بالاسكندرية وملحقاتها ، إلى السيدة قرينته جيهان صفوت رؤوف حال حياتها ، ثم لأولادها منه طول حياتهم ،

المضابط تتكلم

الاعضاء أن يوافقوا على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق ، وقد تقدمت إلى السيد الرئيس بطلب موقع من أكثر من ٢٠ عضواً بهذا المطلب ، وشكراً (٤)

٢- ماذا بين شاهين ... وماروبيني ؟

منذ ولى المهندس / عيسى شاهين وزارة الصناعة فى مايو سنة ١٩٧٥ ، قفزت معاملات شركات قطاع الغزل والنسيج مع شركة ماروبيني اليابانية - وهى شركة متخصصة فى انتاج معدات وآلات الغزل - قفزات واسعة ، حتى تركزت فى هذه الشركة - معظم عمليات الاحلال والتجديد فى قطاع الغزل والنسيج ، وثار اللغط - ليس فقط حول حجم التعامل - وإنما أيضاً حول طريقته وشروطه ... وقبل إن السبب فى هذه المعاملة المتميزة هو أن ممثل الشركة فى مصر هو السيد / يوسف شاهين شقيق السيد الوزير !!!

وعلمت أن الرقابة الادارية قد وضعت تقريراً سرياً مفصلاً عن هذا الموضوع ورفعته إلى

رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الأجهزة الرقابية - إلا أن أحداً منهم لم يتحرك (٥) ... فسعيت حتى حصلت على صورة منه ! ثم سارعت إلى تقديم طلب إحاطة إلى الوزير !

وبالجلسة المحددة لنظر الطلب لم يكن لى من فضل سوى أنى رددت بعض ما تضمنه تقرير الرقابة الادارية من وقائع وبيانات وأرقام ... وكان أبرز ماقلته :

(١) فى سنة ١٩٧٤ حصلت الحكومة المصرية على قرض قدره مائة مليون دولار من المصرف العربى الدولى واتحاد المصارف الفرنسية - وقد خصص منه ٢٥ مليون دولار لقطاع الغزل والنسيج ، ثم توزيعها بين عمليات الاحلال والتجديد ، وقد خصها ١٣,٦٢٥,٠٠٠ مليون دولار وعمليات استيراد خامات ومستلزمات إنتاج لشركات الغزل والنسيج وقد خصها ١١,٣٧٥,٠٠٠ مليون دولار .

وفى اوائل سنة ١٩٧٥ أعيد

النظر فى هذا التوزيع ، وخصص المبلغ بأكمله أى ال ٢٥ مليون دولار - لعمليات الاحلال والتجديد - واستخدم المبلغ كله بالفعل فى استيراد معدات جديدة لشركات الغزل والنسيج ، وقد بلغ حجم التعامل مع شركة ماروبيني وحدها التى يمثلها شقيق الوزير ١٣,٧٣٦,٢٦٩ دولاراً ، أما باقى المبلغ - وهو ١١,٢٦٣,٧٣١ دولاراً ، فقد توزع التعامل به على ١٥ شركة عالمية !!

(٢) أن الصفقات التى تم التعاقد عليها من شركة ماروبيني وشركات الغزل والنسيج بعد أن تولى الوزير عيسى شاهين الوزارة ، كانت غير واردة بخطة سنة ١٩٧٥ وغير مدرجة بالموازنة - إذ أن ما ورد بخطة تلك السنة كان قد نفذ بالكامل واستنفذت اعتماداته بالفعل .

(٣) أن المسئولين بمؤسسة الغزل وبالهئية العامة للتصنيع - بقصد مجاملة الوزير ودفع الحرج عنه - تحايلوا على إجراءات التعاقد مع شركة ماروبيني - فكانوا يتعمدون تجزئة الصفقات إلى مآدون المليون جنيه - وهو النصاب

وعلى أن تعفى كل منها من جميع الضرائب والرسوم ثم تخصص بعد ذلك كمحف ومزار تخلد به ذكرى الراحل ، كما نص على أن تقرر الدولة للسيدة / جيهان معاشاً مساوياً لما كان يتقاضاه الرئيس الراحل من مرتب ومخصصات طوال حياتها ، ويؤول من بعدها ، لأولادها منه .

وإذا كان هذا القانون معيباً بذات العيوب التى تعيب سابقه من حيث العنوان على أموال هذا الشعب واغداقها بغير موجب ... إلا أنه ينفرد عن القانون السابق بعيب خطير هو التمييز والتفرقة بغير مقتضى بين أولاد السادات من زوجه السيدة/ جيهان ،

الذى يختص الوزير بالبت فيه -
حتى يتم التعاقد -ظاهرياً - دون
تدخل منه .

(٤) أن التعاقد مع شركة
ماروبيني كان يتم بالامر المباشر
دون العرض في مناقصة عامة
وأن أساس التفضيل كان مقارنة
سعرية فقط ، دون اجراء أى
مقارنة أخرى من حيث الكفاءة
والعمر الافتراضى وأسعار قطع
الغيار .

(٥) بلغ حجم معاملات شركات
قطاع الغزل والنسيج مع شركة
ماروبيني خلال الخمس سنوات
السابقة على تولى الوزير عيسى
شاهين وزارة الصناعة ما لا
يزيد على ستة عشر مليون
دولار ، أى بمتوسط ثلاثة
ملايين ومائتى ألف دولار فى
العام الواحد بينما قفز حجم
التعامل إثر تولى سيادته الوزارة
وخلال النصف الثانى من سنة
١٩٧٥ - فقط - إلى أكثر من
٢١ مليون دولار !!! أى أن
نسبة الزيادة بلغت حوالى ١٥
مليوناً !!!

(٦) أشرت فى ختام كلامى إلى
التقرير رقم ٢٢٠٧ لسنة ١٩٧٦
الذى وضعته الرقابة الادارية
عن هذ الموضوع فى أكتوبر
سنة ١٩٧٦ - أى قبل نظر طلب

الاحاطة بحوالى ثمانية
أشهر !! - وتساءلت عما إذا
كان وصل إلى علم السيد الوزير
أم لا ... ، وطالبت سيادته
بإيداع نسخة من هذا التقرير
أمانة المجلس - ثم اختتمت
كلمتى مطالباً المجلس بتشكيل
لجنة لتقصى الحقائق فى هذا
الموضوع الخطير الذى يمس
نزاهة الحكم !!

ووقف الدكتور فؤاد محيى
الدين وزير شئون مجلس
الشعب - وقتذاك - وراح يعتب
على رئاسة الجلسة أنها أفسحت
صدرها وسمحت لى بالإطراب
فى شرح طلب الإحاطة كما لو
كان استجواباً !!

ثم وقف المهندس عيسى شاهين
وزير الصناعة ليرد على طلب
الإحاطة فلم ينكر أى بيان أو رقم
مما ورد على لسانى نقلاً عن
تقرير الرقابة الادارية ، كما أنه
لم ينكر صلة شقيقه بشركة
ماروبيني وإنما زعم فقط أنه كان
يعمل موظفاً فى توكيل هذه
الشركة بالقاهرة وأنه لم يصبح
وكيلاً لها إلا فى تاريخ لاحق
لتولى سيادته منصب الوزارة ،
إلا أن سيادته لم يقدم تفسيراً
موضوعياً لهذه القفزة التى
قفزتها شركة ماروبيني فى

معاملاتها مع القطاع العام إثر
تولى سيادته منصب الوزارة !!
وأخيراً انتهى المجلس إلى
احالة الموضوع الى لجنة
الصناعة لبحثه وإعداد تقرير
عنه خلال شهر واحد (٦) .

كان ذلك فى ١٣/٦/١٩٧٧
ورغم انقضاء قرابة عامين منذ
ذلك التاريخ إلى أن حل المجلس
فى ٢٦/٤/١٩٧٩ فإن لجنة
الصناعة لم تدعى للحضور
أمامها للدلاء بما لدى من بيانات
ومستندات ولم تشرع فى أداء
تلك المهمة التى كلفت بها ،
الامر الذى اضطررنى إلى أن
أقف مراراً فى الصناعة على أن
تتحرك وتقدم تقريرها بشأن هذه
المخالفات التى تمس نزاهة أحد
الوزراء .

طلب إحاطة

بخصوص معاملات شركة
ماروبيني اليابانية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المهندس رئيس مجلس
الشعب

تحية طيبة وبعد :

أرجو تقديم طلب الاحاطة التالى

للسيد المهندس وزير الصناعة :

وأولاده الآخرين من زوجته السابقة !! وهذه التفرقة فى ذاتها التساؤل والاستنكار خصوصاً وانها تتعارض مع تعاليم وروح
الاسلام الذى يأمر بالمساواة وبالعادل بين الأبناء ، كما تتنافى مع اخلاق القرية التى كان - سامحه الله - لا يكف عن الدعوة
اليها والتغنى بها !! .

(١٠) يقضى ذلك القانون فى مادته الأولى بأن تنزل الدولة لاسرة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عن ملكية الدار التى
كان يقيم بها بكل من القاهرة والاسكندرية وملحقاتها طوال حياة أسرته ، على أن تخصص بعد ذلك كمتحف ومزار ، وتقضى
المادة الثانية بأن يقرر لورثته معاش مساو لما كان يتقاضاه من مرتب ومخصصات وذلك طوال حياتهم !!!!

المضابط تتكلم

تشغيل الطاقات المعطلة وتم الاتفاق على توزيعها ايضاً ، وخصص ٢٥ مليون دولار لقطاع الغزل والنسيج وزعت على النحو الآتي :

١٣٦٢٥٠٠٠ مليون

دولار للاحلال والتجديد .

١١٣٧٥٠٠٠ مليون

دولار لاستيراد خامات ومستلزمات انتاج لشركات مؤسسة الغزل والنسيج .

وقد قامت مؤسسة الغزل والنسيج بادراج مشروعات للاحلال والتجديد وافق عليها السيد وزير الصناعة في خطتها الاستثمارية لعام ١٩٧٥ باعتبارها مشروعات عاجلة يتم تمويلها من حصيلة هذا القرض .

وفي أوائل عام ١٩٧٥ بلغ السيد على طلحة رئيس مجلس ادارة مؤسسة الغزل والنسيج السن القانونية وحل محله السيد صفى الدين الخرادلى مدير المؤسسة وذلك فى العام الذى تصادف أن تولى فيه السيد المهندس عيسى شاهين وزارة الصناعة .

رئيس الجلسة :

أود أن ألفت نظر السيد

ماروبينى اليابانية ، فهذه الشركة أسندت اليها فى عام ١٩٧٥ وعلى نطاق واسع عمليات توريد آلات ومعدات غزل ونسيج بواسطة الهيئة العامة للتصنيع ومؤسسة الغزل والنسيج ، وهناك الكثير من الأقاويل حول هذه الشركة . ومن الجدير بالذكر أن أشير الى اننى تكرت أنه فى عام ١٩٧٥ بالذات أسندت الى تلك الشركة عمليات التوريد وهو نفس العام الذى تولى فيه السيد المهندس عيسى شاهين مسئولية وزارة الصناعة ، ووكيل شركة ماروبينى فى مصر هو السيد يوسف شاهين شقيق السيد الوزير ومن هنا ثارت الشبهات وتكررت الأقاويل .

وبداية هذا الموضوع كانت فى ١٩٧٤/٨/٣٠ عندما حصلت الدولة على قرض قدره ١٠٠ مليون دولار من المصرف العربى الدولى بالاشتراك مع اتحاد المصارف الفرنسية والحكومة ، وقد خصص من هذا القرض مبلغ ٥٠ مليون دولار لقطاع النقل البحرى و ٥٠ مليون دولار لقطاع الصناعة يقصد

أحيط سيادتكم علماً بأن شركة ماروبينى اليابانية - قد احتكرت تقريباً فى السنوات الاخيرة عمليات توريد معدات والآلات الغزل والنسيج لشركات الغزل والنسيج فى مصر - ومن بينها شركة ستيا بالاسكندرية الأمر الذى أثار اللغط والأقاويل ، خصوصاً وأن انتاج تلك الشركة اليابانية - إذا ما قورن بإنتاج الشركات العالمية المنافسة - ليس هو الاجود ولا الارخص .

وأرجو إدراج هذا الطلب بجدول أعمال أقرب جلسة للمجلس نظراً لما يحيطه من أهمية واستعجال .

١٩٧٧/٥/٢٣

عادل عيد

عضو مجلس الشعب

مناقشة طلب الاحاطة

وقد تكلمت شارحاً طلب الاحاطة بجلسة ١٣ يونيه سنة ١٩٧٧ (مضبطة الجلسة الثامنة والخمسين) على النحو التالى :

السيد العضو عادل عيد :

إن حديثى يتعلق بشركة

(١١) صدر الحكم فى هذه القضية بجلسة ١٩٧٨/٦/٢٤ ويقضى بمجازاة توفيق عريضة بالاحالة الى المعاش ، وقد طعن فى ذلك الحكم أمام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٤ ق الا انها رفضت الطعن وقضت بتأييد الحكم المطعون فيه وكان ذلك رغم الضغط ومحاولات التأثير العديدة التى مبعثت الحكم - ومن ذلك أن السادات أمر بتعيين توفيق عريضة عضواً بامانه الحزب الوطنى الديمقراطى ، ثم عينه اميناً للجنة الشؤون الدينية بالحزب ، وصحبه فى بعض رحلاته الى الاقاليم - وقد حدث كل هذا اثناء نظر الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وأخيراً صدر الحكم برفض الطعن قبل ايام قليلة من اعلان فوز توفيق عريضة بالتركية نالها عن دائرة بيلا فى انتخابات سنة ١٩٧٩ وذلك بعد ان تدخل السادات شخصياً

العضو عادل عيد الى أن الاسترسال في شرح طلب الاحاطة على هذا النحو يحوله الى نوع من المساءلة في حين أن طلب الاحاطة يهدف الى احاطة الوزير علماً بأمر مفروض انه يجهله .

السيد العضو عادل عيد :

علي اية حال فان كل ما أدلى به الان من معلومات يجهلها السيد الوزير .

رئيس الجلسة :

إذا كان هناك أمر محدد في واقعة معينة يتضمنها طلب الاحاطة المقدم من السيد العضو يتعلق بشركة ستيا وينبغي أن يعلمه السيد الوزير فان عرضه بهذه الكيفية به يجعله أشبه بالاستجواب في حين أن للاستجواب اجراءات أخرى .

السيد العضو عادل عيد :

إذا كان المقصود ألا أتحدث الا عند الساعة الثالثة لكي امنع من الكلام ويقال لي بين الفينة والأخرى تكلم في الموضوع دون التفاصيل فلا داعي إذن لطلب الاحاطة هذا .

رئيس الجلسة :

اننى اقصد ألا يتحول طلب

الاحاطة الى غير طبيعته ، هذا ما أريد ان يكون في اعتبار السيد العضو عندما يتحدث في الموضوع ، فاننى لا أصادر على كلامه وليس هذا قصدي بالمرّة .

السيد العضو عادل عيد :

اننى أعلم كيف اتحدث ، ولن أكرر كلمة واحدة مما ذكره الدكتور السيد على السيد^(٧) ، وإذا كان وقت المجلس لا يتسع لحديثي فإننى استطيع الامساك عن الكلام .

رئيس الجلسة :

وقت المجلس فيه متسع ، والمسألة ليست وقت ولكن المهم ان يأخذ السيد العضو في اعتباره ما سبق أن أشرت اليه .

السيد العضو عادل عيد :

إن ما يشير اليه السيد رئيس الجلسة هو محل اعتبار ، واننى أعلم جيداً ما يقال وما لا يقال ، وحريص على وقت المجلس .

والآن اسمحوا لي أن أستكمل الموضوع . ذكرت آنفاً أنه تم الاتفاق في أوائل عام ١٩٧٥ بعد أن تولى السيد صفى الدين الخرادلي رئاسة المؤسسة على اعادة النظر في توزيع حصيلة

القرض ، واتفق المسئولون في وزارتي الصناعة والتخطيط على تخصيص مبلغ القرض بالكامل لاستخدامه في عمليات الاحلال والتجديد دون عمليات استيراد خامات ومستلزمات قطاع الغزل والنسيج .

معنى ذلك أن المبلغ المذكور وقدره خمسة وعشرون مليون دولار قد استخدم جميعه في عمليات الاحلال والتجديد ، كما ثبت أن المشروعات الخاصة بخطة عام ١٩٧٥ قد نفذت بالكامل ووصلت المعدات الخاصة بالاحلال والتجديد الى الشركات فعلاً وتم تمويلها من حصيلة العملات الاجنبية ، وكان ينبغي استخدام مبلغ القرض وقدره خمسة وعشرون مليون دولار في تلك العمليات لعام ١٩٧٥ رغم انها غير راردة بالخطة ، علماً بأن ما ورد بها قد استنفذ ونفذ فعلاً ، وأن الاجراء الذى اتبع بالنسبة لعمليات البت في العطاءات المتعلقة بالاحلال والتجديد كان يقضى بأن لرئيس مؤسسة الغزل والنسيج سلطة البت في العطاءات التى لا تجاوز قيمتها نصف مليون دولار ، وأن العطاءات التى تزيد قيمتها على نصف مليون دولار

ومارس الضغط بنفسه على منافسه حتى ينسحب من المعركة وتخلو الساحة أمام توفيق عريضة .

(١٢) لم تنشر صحيفة الجمهورية حرفاً واحداً مما قلته في شرح الاستجواب ، واكتفت بنشر رد وزير الاوقاف ... أما صحيفة الاخبار فقد نشرت ملخصاً لأقوالى في سطور قليلة ثم نشرت بيار الرزير كاملاً ، وكانت صحيفة الاهرام أكثر انصافاً إذ نشرت ملخصاً واقياً لأقوال .

المضابط تتكلم

أولهما : ما اذا كانت
الماكينات المطلوب التعاقد بشأنها
مدرجة في خطة عام ١٩٧٥ أم
لا ؟

وثانيهما : ما اذا كانت قد
جرت مقارنة سعرية بالنسبة
لعطاءات وعروض رسمية يمكن
اتخاذها أساساً للمفاضلة ؟ وقد
أجابت الهيئة سيادته بشأن
الماكينات ليست مدرجة في خطة
عام ١٩٧٥ إلا أن المؤسسة
طلبت التعاقد عليها وتعهدت
بإدراج الاستثمارات اللازمة لها
في خطة عام ١٩٧٦ فيما يختص
بالاحلال والتجديد .

أما عن المقارنة السعرية التي
طالب بها السيد الوزير فإنه قد
أجريت مقارنات بعروض
استرشادية طلبت ١٩٧٥/٤/٩
برقياً من بعض الموردين : من
« بلاتوكروس برول بإنجلترا » ،
« وانجلو شتات بألمانيا »
الغربية ، ، وذلك لتوريد عشر
ماكينات لشركة الدقهلية للغزل
والنسيج جاءت العروض بما يفيد
أن أسعار ماروبيني هي
الأفضل ، إلا أن السيد الوزير لم
يكتف بهذا ورأى أن تطرح هذه
العملية في مناقصة عامة وطلب
إعادة النظر في الكمية المطلوبة
على ضوء احتياجات الاحلال

المسئولون في المؤسسة وفي
الهيئة العامة للتصنيع الى تفادى
القيمة الاجمالية لهذه الماكينات
كلها بأن تظهر مرة واحدة فحصى
ماكينات الكرد ١٦٧٢٠٠٠
دولار تقريباً والغزل
٩٥٤١٠٠٠ دولار تقريباً
والبرم ٢٥٢١٠٠٠ دولار

تقريباً ، أى انهم أرادوا أن
يجنبوا وزير الصناعة والثروة
المعدنية الحرج ، فكانوا
يحرصون على أن تتم هذه
العمليات مجزأة بحيث لا تتجاوز
قيمة عقد كل منها مبلغ المليون
دولار ، ومن ثم لا تكون سلطة
البت للسيد الوزير فيوافق أو لا
يوافق ، وبالتالي يكون السيد
الوزير بعيداً عن أية شبهة أو
حرج ، ألا أنه بالنسبة لماكينات
الكرد فقد تم العرض بالنسبة لها
على السيد الوزير نظراً لأن
قيمتها كانت تبلغ ٢٨٤٦٠٠٠
دولار ، وبالتالي لا بد أن يعتمد
السيد الوزير التعاقد بالأمر
المباشر مع شركة ماروبيني ، إلا
أن السيد الوزير عند العرض
عليه بغرض الاعتماد طلب
إيضاحين :

ولا تتجاوز مبلغ المليون دولار ،
تكون سلطة البت فيها للسيد نائب
رئيس الهيئة العامة للتصنيع ،
أما العطاءات التي تتجاوز مليون
دولار فتكون سلطة البت فيها
للسيد وزير الصناعة والثروة
المعدنية بصفته رئيساً للهيئة
العامة للتصنيع .

وقد استخدم القرض
المخصص لعمليات الاحلال
والتجديد وقدره خمسة وعشرون
مليون دولار في التعاقد لاستيراد
معدات جديدة لشركات الغزل
والنسيج . وقد اختصت شركة
ماروبيني التي يمثلها السيد
يوسف شاهين وحدها بعمليات
قيمتها ١٣٧٣٦٢٦٩ دولاراً ،
أما بقية المبلغ وقدره
١١٢٦٣٧٣١ دولاراً فقد تم
التعامل فيها مع ١٥ شركة
عالمية . لقد تناولت عمليات
الاحلال والتجديد ثلاثة أنواع من
الماكينات هي الكرد ، والغزل ،
والبرم ، وكان نصيب شركة
ستيا من ماكينات الغزل وأجزائها
ما قيمته ١٢٦٥١٢٤ دولاراً
ومن ماكينات البرم ما قيمته
٤١٥٥٠ دولاراً وقد عمد

(١٣) ومن العجيب أن الشيخ الشعراوي عندما ووجه بالنقد بسبب هذه العبارات وما تنطوي عليه من تجاوز صبارخ ، لم
يعتذر ، ولم يتراجع عنها .. وإنما أصر عليها - مقررأ أنها لاتحمل المعانى التى فهمها منتقدوه وفى حديث جرى بينه
وبين صاحب الكتاب ، اتهمه بأنه لايفهم أسرار اللغة العربية وقال : « انى لا استغفر الله مما فهمت ولا استغفر مما قلت !!! » .

(١٤) لم يتحرك السيد رئيس المجلس ولم يطلب شيئاً من تلك البيانات حتى موعد مناقشة الاستجواب .

من المعروف أن السيد/ توفيق عريضة هو الذى سعى لترقية هؤلاء الثلاثة وهم من كبار أعوانه فى المجلس - دون علم

والتجديد والاختناقات بالنسبة لشركات الغزل والنسيج . وقد ردت المؤسسة بأنه بالنسبة لطرح هذه العملية في مناقصة عامة فإنها تطلب من السيد الوزير إعادة النظر في هذا الأمر والموافقة على اعتماد التعاقد بالأمر المباشر مع شركة ماروبيني تحقيقاً للصالح العام حيث أن أسعارها أفضل . وقد استندت المؤسسة فقط في تزكيته لعرض شركة ماروبيني إلى الأسعار التي تقدمت بها هذه الشركة .

أما بالنسبة لإعادة النظر في الكمية على ضوء احتياجات الاحلال والتجديد ، فإن المؤسسة تطلب كميات وكذا وكذا وكذا .. بعد ذلك اعتمد السيد المهندس حسن عبد الفتاح نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع اجراءات البت ووقع العقد بالأمر المباشر مع شركة ماروبيني ثم اخطر وزارة الصناعة والثروة المعدنية بما تم من اجراءات في هذا الشأن ، كما أخطرها أيضاً أن لجنة البت قد أوصت بالتعاقد بالأمر المباشر مع شركة ماروبيني على توريد ستين ماكينة كرد بمشتملاتها لشركة كفر الدوار وانه سيتم تدارك

الاحتياجات المطلوبة مستقبلاً . وبعد ذلك توالى عقد جلسات للجان البت لتلبية احتياجات شركات الغزل والنسيج من ماكينات الكرد من شركة ماروبيني بالأمر المباشر ، طبقاً للسوابق واعتماداً على فرق السعر ، وسارت الأمور بعد ذلك على اعتماد هذه الاسعار مع شركة ماروبيني بالأمر المباشر . ولو أجرينا مقارنة بسيطة بين حجم معاملات شركة ماروبيني في الخمس السنوات السابقة على عام ١٩٧٥ وهو العام الذي عين فيه السيد المهندس وزير الصناعة والثروة المعدنية وزيراً لها أي منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٧٤ ، نجد أن شركة ماروبيني قد وردت لقطاع الغزل والنسيج ما قيمته ستة عشر مليون دولار في خمس سنوات ، بينما انه في النصف الثاني من عام ١٩٧٥ - وكما سبق أن قلت بعد تولي السيد وزير الصناعة والثروة المعدنية مهام الوزارة في أوائل عام ١٩٧٥ - بلغ حجم معاملات شركة ماروبيني ما قيمته ٢١ مليون دولار تقريباً وبعد أن استنفذ حصيلة القرض الممنوح للمصرف العربي الدولي والمخصص لقطاع الغزل والنسيج . واستمر الوضع في

الاستيراد من شركة ماروبيني على نطاق واسع عن طريق موافقات استيرادية أحداها بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٦ قيمتها ٣١٢٩٠٠ جنيه لاستيراد عدد ٢٠ مكينة كرد ، والأخرى في نفس التاريخ قيمتها نصف مليون دولار وبتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٢ اتفق على استيراد عدد ٢٠ مكينة كرد عن طريق موافقة استيرادية أيضاً لشركة الدلتا للغزل والنسيج ، كل هذا تم تمويله من حصيلة النقد الاجنبي المخصص لقطاع الغزل والنسيج .

وقد أقبل وتهافت المسئولون في قطاع الغزل والنسيج على التعاقد مع شركة ماروبيني في النصف الثاني من عام ١٩٧٥ ، كما انهالت عمليات توريد ماكينات الغزل والكرد للشركات بمقولة أن شركة ماروبيني تتمتع بكفاءة كما أن أسعارها أفضل الأسعار ، ويبدو أيضاً أن اجراءات التعاقد تتم بطريقة سريعة في هذه الحالة . ولم كان التعاقد مع شركات أخرى كشركة « بلات بانجلترا » فإن الأمر لم يكن ليمر بسهولة وبسرعة ودون احتجاج من قبل المسئولين عن توزيع الحصص في قطاع الصناعة بمقولة نفاذ

وزير الاوقاف الذي فوجيء بقرار الترقية بعد صدوره ، وقد اثارته هذه الترقية ثائرة أقرانهم العاملين بوزارة الاوقاف الذين كانوا أحق بالترقية سواء من حيث الاقدمية أم الكفاءة .

هذا ولم أظفر واجابة عن هذا السؤال !! .

(١٦) فيما أعلم ، فإن النيابة العامة لم تحرك ساكناً نحو تحقيق تلك البلاغات ... كما أن هذا السؤال لم يظفر بإجابة !! .

المضابط تتكلم

الاستثمارات ، أما إذا كان الأمر يتعلق بالتعاقد مع شركة ماروبيني فستكون هناك موافقة على التعاقد ويدبر البند اللازم من العملة الأجنبية رغم نفاذ أو عدم وجود فائض في الخطة . في هذه الحالة تدبر المبالغ اللازمة بالعملة الأجنبية بما يسمح باستيراد كافة ما تطلبه الشركات من شركة ماروبيني .

رئيس الجلسة :

أعتقد أن طلب الاحاطة لا يستغرق مثل هذا الوقت ويمكن للسيد العضو أن ينهي حديثه .

السيد العضو عادل عيد :

إن ما أود قوله هو أن الماكينات التي وردت إلى شركة ستيا عام ١٩٧٥ كانت خارجة عن نطاق خطة سنة ١٩٧٥ وغير مدرجة بالموازنة الخاصة بهذه السنة . وقد أجبر المسئولون في هذه الشركة على قبول هذه الماكينات بضغط من المسئولين في مؤسسة الغزل رغم عدم إدراجها بالخطة ولا الموازنة الخاصة بعام ١٩٧٥ .

كذلك فقد وضعت الرقابة الإدارية تقريراً عن هذا الموضوع بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٦ تحت رقم ٢٢٠٧ لسنة ١٩٧٦ ولا أدري إذا كان قد وصل إلى علم السيد الوزير أم لا ؟ وإذا كان وصل إلى علم سيادته فإني أطلبه بأن يودع نسخة منه أمانة المجلس ليطلع عليها السادة الأعضاء . وأن

يتفضل سيادته بإبداء ملاحظاته حول ما تضمنه هذا التقرير ، ولي رأى في هذا الشأن سأدلى به عند مناقشة هذا التقرير .

ولقد تفضل السيد الوزير مشكوراً بوضع عدة تحفظات عندما عرض عليه أمر ماكينات الكرد ، أما بالنسبة لماكينات الغزل والبرم فإنه قد تم التعاقد على شرائها بواسطة المسئولين في مؤسسة الغزل أو هيئة التصنيع دون أن تعرض على السيد الوزير ، لأن هؤلاء - كما قلت - كان يجزئون العقود بحيث لا تتجاوز قيمة كل عقد مليون جنيه حتى يتجنبوا إحراج السيد وزير الصناعة .

وإني أسأل السيد الوزير هل السعر هو المعيار الوحيد لمقارنة بين ماكينات الغزل ، أم أن هناك اعتبارات أخرى للمفاضلة ؟ وعندما طالب سيادته بعمل مناقصة والاطلاع على أرخص الأسعار فهل السعر هو المعيار الوحيد للمفاضلة ؟ وعندما أرادوا أن يجروا مقارنة في الاسعار فلماذا عرضوا شراء عشر ماكينات فقط لشركة الدقهلية ولم يطلبوا شراء عشرات ومئات الماكينات ؟ لقد كان من الممكن أن يتقدم كبار الموردين والبيوت العالمية بأسعار أرخص ، عندما يكون حجم العملية عشرات الملايين من الدولارات ، ورغم كل هذا فإنه لا يجب أن يكون السعر

وحده هو معيار المفاضلة ، بل لا بد من مراعاة انتاجية الماكينة وعمرها الافتراضي وكفاءة التشغيل وأسعار قطع الغيار . كل هذه المسائل يجب ان توضع في الاعتبار عند المفاضلة بين العطاءات المختلفة .

كذلك اتساءل ما وجه العجلة في إتمام عمليات الإحلال والتجديد رغم أنها ليست مدرجة في خطة ١٩٧٥ . إننا لم ننفذ كل المدرج في خطة سنة ١٩٧٥ ، فلم الاستعجال ؟ وما الداعي لأن نستنفذ حصيلة القرض ثم نسحب من حصيلة العملة الأجنبية الموجودة بالدولة خصماً من حصة ١٩٧٦ ؟ ولماذا لا نتأني ونطرح طلب الشراء في مناقصات عالمية ، ثم نراعي السعر والكفاءة والعمر الافتراضي والقدرة الإنتاجية

وأسعار قطع الغيار وما إلى ذلك من عناصر تقويم الماكينات ؟ إن شركة ماروبيني - فيما أعلم - قد احتكرت توريد هذه الماكينات ؟ وأنها قد عوضت فارق السعر في رفع أسعار قطع الغيار وأصبحت متحكمة في شركات الغزل ، وما على هذه الشركات إلا أن تقبل أسعار شركة ماروبيني بالنسبة لقطع الغيار . لأن الشركات لا تستطيع استيراد قطع غيار من مورد آخر .

إن هذا الموضوع بهذه الصورة وبالمسلاسات التي تشرفت بعرضها على حضراتكم يؤثر كلاماً وشبهات ، وكل ما ذكرته وكل ما ورد في تقرير

الرقابة الإدارية قاصر فقط على العمليات المسندة إلى وكيل أعمال شركة ماروبيني في مصر . وهو السيد يوسف شاهين خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٥ فقط أى خلال ستة أشهر فقط تالية لتولى السيد المهندس عيسى شاهين مهام وزارة الصناعة . كذلك فإن العمليات التى تم تمويلها من حصيلة القرض المقدم من المصرف العربى الدولى بالاشتراك مع اتحاد المصارف الفرنسية والمخصص لقطاع الغزل والنسيج وكذلك عمليات أخرى قد مولت من مصادر أخرى . كل هذا لم يتناوله تقرير الرقابة الادارية الذى طالبت السيد الوزير ، مشكوراً ، أن يودع نسخة منه أمانة المجلس . وبالتالي فإننى لم اتكلم فى هذا الشأن ربما لأن معلوماتى ليست كافية وأنه يكفى أن أضيء أمامكم الضوء الأحمر باعتباركم ممثلى هذا الشعب وأمناء على مصالحه . وإنى أقول لحضراتكم أنه يجب أن تنتبهوا لأن هنا كلاماً كثيراً يقال وشبهات كثيرة تثار حول تعاقدات شركة ماروبيني بحكم أن وكيل أعمال هذه الشركة هو شقيق السيد وزير الصناعة . ومن هذا أطلبكم بأن تشكلوا لجنة لتقصي الحقائق فى هذا الموضوع الخطير ...

رئيس الجلسة :

بعد أن نستمع إلى إجابة السيد وزير الصناعة يمكن أن نطالب بما نشاء .

السيد العضو عادل عيد :

أخلص من حديثى إلى أن الموضوعات التى تتعلق بنزاهة الحكم لا يكفى فيها قول ولا يغنى فيها رد ، ولا يكفى كذلك أن يقال : إن الامر أحيل الى نيابة عامة أو نيابة ادارية . وأن الضمان الوحيد هو هذا المجلس ، هو أنتم أيها السادة الاعضاء وحكمكم ، إنكم بما لكم من صلاحيات دستورية تملكون أن تحققوا وأن تكشفوا النقاب عن كل مستور يراد له ألا يظهر أمام هذا الشعب ، فإن المسئولية أولاً وأخيراً مسئولية سياسية يباشرها مجلس الشعب وليس أية جهة أخرى من الجهات الرقابية أو جهات التحقيق ، وذلك لأن جهات التحقيق تختص بالانحرافات التى تشكل جرائم عامة أو جرائم وظيفية ، ولكن الوقائع التى عرضتها على حضراتكم بالاضافة إلى وقائع أخرى قد تصل إلى علمى .

رئيس الجلسة :

..إنك لا تخاطب المجلس فى هذا وإنما نحيط السيد الوزير علماً بوقائع قد لا يكون على علم بها ، فيجب أن نستمع إلى إجابة السيد الوزير ثم بعد ذلك ينظر فيما يترتب على رد سيادته من نتائج .

السيد العضو عادل عيد :

إنى أحيط السيد الوزير علماً بأمور هامة حتى يكون على علم بها ، وأنتهى فى حديثى إلى طلب تشكيل لجنة تقصى الحقائق حتى تظهر الحقائق ونرد على

مايثار من شبهات وحتى نكون جميعاً مطمئنين إلى سلامة ونزاهة الحكم .

وأشكركم ، والسلام عليكم ورحمة الله .

٣ - هدايا المسئولين !!

عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ما بال العامل نبعثه فيأتى ، فيقول : هذا أهدي إلى ، « فهلا جلس فى بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى له أم لا ؟ » « والذى نفسى بيده لا يأتى بشيء إلا جاء به يوم القيامة » « يحمله على رقبتة ... »

رواه البخارى ومسلم

فى الاعوام الأخيرة من حكم السادات ، لم يكن يمضى أسبوع حتى تقم إحدى الطوائف أو النقابات احتفالها السنوى الذى كان رئيس الجمهورية يحرص على حضوره بنفسه ومعه زوجته « سيدة مصر الأولى » وكبار المسئولين فى الدولة وخلال الاحتفال يتسلم الرئيس - وكذلك السيدة قرينته - هدية قيمة ، تهديها إليهما الهيئة أو النقابة صاحبة الاحتفال !!

ليس هذا فقط . . وإنما بدأنا - أيضاً - نسمع عن هدايا ذات قيمة كبيرة تهدي إلى الرئيس وزوجته وأبنائه من رؤساء بعض الدول الأجنبية ، مثل طائرة هليكوبتر أو سيارة فاخرة أو منظار تلسكوب - أو ... أو .

وبطبيعة الحال ، وطبقاً لقواعد البروتوكول والمجاملات الدولية ، فقد كانت الدولة ترد

المضابط تتكلم

صدرت الصحف اليومية الثلاث وقد أبرزت في صدر صفحاتها الرئيسية العبارات السابقة تحت مانشيتات ظاهرة ..

وقبل انعقاد الجلسة المسائية للمجلس في ذات اليوم - أى يوم ٢٨ سبتمبر نفسه - توجهت إلى المهندس سيد مرعى فى مكتبه وسلمته المشروع الذى أعدته والموقع عليه منى ومن زملائي نواب المعارضة ... وما أن قرأ عنوانه حتى ابتدرنى : أهو القانون الذى طالب الرئيس اليوم بإصداره ؟ فقلت له : لا بل هو القانون الذى أعدته منذ يومين ووقع عليه زملائي مساء أمس قبل أن يلقي الرئيس خطابه !

وتساءل سيد مرعى عن تفسير ذلك ، فأجبت بأن هناك احتمالان لا ثالث لهما : إما أن الرئيس قد علم بخبر إعداد هذا المشروع - ربما عن طريق أجهزة استماع مدسوسة بحجرة المعارضة - فتصور أن المعارضة تريد إحراجه ، فأخذ المبادرة وطالب الحكومة بالمسارعة بتقديم هذا المشروع ، وإما أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد توارد خواطر !!

وابتسم سيد مرعى ولم يشأ أن استرسل - وأشر على المشروع المقدم منى بأن تتخذ بشأنه ما توجبه اللائحة من إجراءات .

وربما يعجب القارىء إذا علم أن هذا المشروع المقدم منى - والموقع عليه منى من تسعة أعضاء - لم يتحرك خطوة

أستوقع عليه معنى تسعة أعضاء ... ووجدت الفرصة سانحة عندما اجتمع الأعضاء المستقلون فى حجرتهم الخاصة بمجلس الشعب ، فى أعقاب الجلسة المسائية يوم ١٩٧٧/٩/٢٧ ، فقامت بتلاوة المشروع عليهم - ثم وقعوا عليه !! وانصرفت معتزماً بتقديمه إلى المجلس فى مساء الغد عند انعقاد الجلسة التالية وذلك نظراً لأن أعضاء المجلس كانوا مدعوين لحضور الاحتفال بذكرى وفاة عبد الناصر الذى سيقام صباح الغد باللجنة المركزية حيث كان السادات سيلقى كلمة بهذه المناسبة ...

ولم أحضر ذلك الاحتفال ولكنى حرصت على سماع كلمة السادات من الإذاعة وقت لقائها - وكما كانت دهشتى حين سمعته يقول :

(وحتى تخرس السنة السوء وحتى تطمئن قلوب المخلصين ، لقد طلبت إلى رئيس الوزراء أن يتقدم إلى مجلس الشعب بتشريع بأن كل من يتولى وظائف الدولة العليا محرم عليه تحريماً قاطعاً أن يتقبل هدية مادية من أية هيئة فى الداخل أو الخارج ، وإذا اضطره بروتوكول المجاملات الدولية أنه يقبل الهدية فعليه أن يخطر بها الدولة على الفور وأن يقدمها لكى يستفاد بها كجزء من موارد الدولة) .

وفى صباح اليوم التالى

هذه الهدية بمثلها أو بأحسن منها - قطعة من الآثار المصرية مثلاً !! - بعبارة أخرى فإن الشعب المصرى - فى النهاية - كان هو الذى يدفع ثمن تلك الهدايا التى يتلقاها الرئيس السادات أو زوجته .

ومن جهة أخرى ، فإن تلك الهدايا تثير حول المسئولين الذين تهدى إليهم شبهة استغلال النفوذ .

إزاء ذلك ، سارعت إلى إعداد اقتراح بمشروع قانون يقضى بأن يبادر أى مسئول فى الحكومة أو القطاع العام إلى الإبلاغ عما تلقاه من هدايا ذات قيمة ، أو إلى زوجته وأولاده

وأقاربه وأصهاره إلى الدرجة الثالثة ، وأن يرد هذه الهدية خلال مهلة معينة وإلا تعرض لعقوبة من يختلس المال العام ، وذلك باعتبار أن هذه الهدية - فى الحقيقة - تعتبر ملكاً للشعب الذى سيتحمل فى النهاية من ماله ثمن الهدية المقابلة ، وأرفقت بهذا الاقتراح مذكرة شارحة ، أوضحت فيها أن هناك شواهد من التاريخ الإسلامى تساند هذا المضمون كما أن له نظائر فى بعض الدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

وحتى ينظر هذا المشروع على وجه الاستعجال ولا يتلأ فى لجنة الاقتراحات والشكاوى ، فقد حرصت أن

واحدة إلى أن حل المجلس بعد قرابة عشرين شهراً ، كما أنه سيعجب أكثر إذا علم أن رئيس الوزراء لم ينفذ ما كلفه به رئيس الجمهورية تكليفاً علنياً على مسمع ومرأى من الملايين ، ولم يتقدم إلى مجلس الشعب حتى استقالت وزارته بعد قرابة عام كامل بهذا التشريع المقترح الذي يحرم على المسؤولين قبول الهدايا !!

وأخيراً فإن القارىء - سيعجب أكثر وأكثر ، إذا علم أن السادات - رغم ما أعلنه في خطابه عن ضرورة تحريم احتفاظ المسؤولين بالهدايا التي تهدى إليهم من أى هيئة في الداخل أو الخارج ، تحريماً قاطعاً يصل إلى حد التائيم المعاقب عليه بعقوبة الجنائية ، وتأكيده أن هذا التحريم ضروري - على حد قوله - حتى تخرس السنة السوء وتطمئن قلوب المخلصين ، - رغم ذلك ، فقد دأب بعد ذلك - كما دأبت زوجته سامحها الله - على قبول الهدايا المادية القيمة التي كانت الهيئات والنقابات تهديها إليهما في الاحتفالات والمناسبات التي كانت لا تكاد تتوقف ...

ولا أدري ما إذا كان يسوغ لرئيس الدولة ، بعد أن أعلن بلسانه هذا الاعلان الصريح والواضح عن وجوب رد الهدايا ، هل يقبل منه أن يعود هو بنفسه - فيقبل العديد من تلك الهدايا التي أهديت إليه وإلى زوجته في الداخل وفي

الخارج !!

ألا يدل ذلك على أن السادات لم يكن جاد فيما أعلنه ، وأنه لم يكن جاداً - أيضاً - في ذا التكليف الذي أصدره أمام الشعب كله لرئيس الوزراء ؟ وأن الأمر لم يكن من جانبه سوى مناورة قصد منها مجرد التميويه وسحب البساط من تحت أقدام المعارضة التي قدمت ذلك المشروع (١) !!

اقترح

بمشروع قانون بإلزام المسؤولين برد الهدايا إلى الدولة مقدم من عادل عيد عضو مجلس الشعب

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة أولى : تعتبر أموالاً عامة مملوكة للدولة ، كافة الهبات والهدايا التي لا تستهلك فوراً بمجرد الاستعمال ، وتزيد قيمتها عن خمسين جنيهاً مصرياً والتي تهدى في الداخل أو الخارج - على سبيل المجاملة - إلى أى موظف عام أو مكلف بخدمة عامة ، وكذلك ما يهدى إلى زوجته أو أولاده أو أقاربه وأصهاره إلى الدرجة الثالثة .

مادة ثانية : يلتزم المهدي إليه أن يرد الهبة أو الهدية إلى الجهة الحكومية التي يتبعها أو يتبعها قريبه أو صهره ، وذلك خلال

عشرة أيام على الأكثر من تاريخ الإهداء أو العودة إلى أرض

الوطن - حسب الأحوال .

مادة ثالثة : يعاقب المخالف بالعقوبة المقررة في قانون العقوبات لجريئة اختلاس الأموال العامة .

مادة رابعة : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

رئيس الجمهورية

مذكرة شارحة للاقتراح
بقانون المرافق

جرى العرف على أن يتلقى كبار المسؤولين - وأحياناً الأزواج والايناء أو الاقارب والاصهار - هدايا ذات قيمة ، سواء من المواطنين أو الضيوف أو المسؤولين الأجانب ، ولما كانت الصفة الرسمية للمسئول المهدى إليه هي الاعتبار الملحوظ في هذا الإهداء ، فقد كان من الطبيعي أن تؤول هذه الهدايا إلى الدولة وذلك حتى يظل المسئولون بمنأى عن أى شبهة أو مظنة .

وجدير بالذكر أن هناك شواهد من التاريخ الاسلامي تؤكد هذا المعنى الذي توخاه المشروع ، كما أن هناك نظائر لهذا التشريع المقترح في بعض الدول الأجنبية - ومنها على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية .

١٩٧٧/٩/٢٧

عادل عيد

عضو مجلس الشعب

المضابط تتكلم

هى القواعد التى اتبعت فى هذا الانفاق ؟

وتقبلوا فائق الاحترام

١٩٧٧/٩/٩

عادل عيد

عضو مجلس الشعب

٥ - تخليد الذكرى ...
كيف ؟

لا أظن أن الوسيلة المثلى لتخليد ذكرى قائد أو زعيم - هى أن تتنازل الدولة إلى زوجته وأبنائه عن ملكية الدور والاستراحات التى كان يقيم بها حال حياته ، وأن تغدق على هؤلاء الورثة ما كان يتقاضاه مورثهم من مرتبات ومخصصات ، طوال حياتهم رغم أن هؤلاء الأبناء قد شقوا طريقهم فى الحياة ولم يعد أحد منهم فى حاجة إلى مثل هذا الاغداق !! خصوصاً وأن الذى يتحمله هو الشعب دافع الضرائب والذى وصل اقتصاده إلى ما دون الصفر بكثير !!

ولقد بادرت بتقديم هذا السؤال « الاستنكارى » إلى السيد وزير المالية إثر دخولى المجلس فى دورته الأولى ، ثم أعدت تقديمه فى الدورتين التاليتين .

ورغم هذا الالاحاح والإصرار على السؤال لم أظفر بإجابة عنه (٩) !!

الشعب أن يبسط عليها رقابته بواسطة الأجهزة الرقابية المختصة وعلى رأسها الجهاز المركزى للمحاسبات ، فيعرف حصيلتها والغرض الذى خصصت له ، وطريقة الصرف منها ومستندات الصرف ...

ومن جهة أخرى ، فإن الرقابة على تلك التبرعات لها أهمية بالغة - إذ هى تضمن أن يبقى المسئولون الذين تلقوها أو دعوا إليها ، بمنأى عن الظنون والاقاويل ...

ولقد رأيت أن أثير هذه القضية العامة عن طريق هذا

السؤال ... ولكنه للأسف ورغم إصرارى على تقديمه أكثر من مرة ، وفى أكثر من دورة ، لم أظفر عنه بجواب !!

السيد المهندس / رئيس مجلس الشعب
تحية طيبة وبعد :

أرجو توجيه السؤال الاتى إلى السيد / وزير الداخلية :

ما مجموع التبرعات التى تبرع بها المواطنون فى مصر وخارجها لازالة آثار حوادث الشعب التى وقعت يومى ١٨

و ١٩ يناير الماضى ، وما هو النظام الذى اتبع فى رصد ما وحفظها وما هى الأوجه التى أنفقت فيها هذه التبرعات ، وما

٤ - التبرعات ... إلى أين ؟

كثيراً ما يتحرك المواطنون - سواء بدعوة من المسئولين أم بوحى من أنفسهم - للتبرع لأحد الأغراض الوطنية ... ومثال ذلك تلك التبرعات التى تبرعوا بها فى أعقاب أحداث ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ، والتى أرسلوها إلى رئيس الجمهورية السابق بغرض المساهمة فى إزالة وتعويض الأضرار الناجمة عن أحداث هذين اليومين ... ولقد طالعنا الصحف بالعديد من أخبار هذه التبرعات ، ومقدارها ، ونوعية المتبرعين وأشخاصهم ... بل لقد تحدث الرئيس السادات نفسه مراراً مشيداً بهؤلاء المتبرعين ... وكان من بينهم بعض التلاميذ الصغار الذين تبرعوا بقروش المصروف اليومي ، وبعض الأزواج والزوجات الذين تبرعوا بدبلة الزواج !! وبعض المصريين العاملين بالخارج الذين تبرعوا بالعملات الصعبة عن طريق السفارات المصرية .

ولكن ... ما لبث أن خفت الحديث عن هذه التبرعات ... كما لزم المسئولون الصمت فلم يوضحوا شيئاً عن مصيرها !!

ولما كانت هذه الاموال التى تبرع بها المواطنون ، تعتبر فى حكم القانون أموالاً عامة ، أى ملكاً للشعب ، وبالتالي فمن حق

سؤال

عن المخصصات الخاصة بأسرة الرئيس السابق جمال عبد الناصر

السيد الدكتور / رئيس مجلس
الشعب

تحية طيبة وبعد :

أرجو توجيه السؤال التالى الى
السيد الدكتور / وزير المالية :

ما جملة المخصصات التى
صرفت لأسرة الرئيس السابق
جمال عبد الناصر بموجب القانون
رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٠ (١٠)، منذ
وفاته فى ١٩٧٠/٩/٢٨ وحتى
الآن ، وما مقدار الفرق بين هذه
المخصصات من جهة والمعاش
المقرر قانوناً لرئيس الجمهورية
من جهة أخرى - مع بيان
الظروف الاجتماعية لأفراد هذه
الأسرة فى الوقت الحاضر .

وكذلك ما هو بيان المنازل
والاستراحات المخصصة لإقامة
تلك الأسرة بموجب ذلك
القانون ، وما جملة ما تكبدته
الدولة من تكاليف الصيانة
والاصلاح ومن مرتبات العاملين
فى تلك المنازل والاستراحات
خلال الفترة المشار إليها ، وما
تتكلفه شهرياً فى هذا السبيل ؟

وكذلك عدد السيارات
المخصصة لاستعمال أفراد تلك
الأسرة وما أنواعها وما جملة ما
تكلفته الدولة من مصاريف
لتشغيل تلك السيارات وما تتكلفه
شهرياً فى هذا الصدد ؟

وتقبلوا فائق الاحترام ،،،،

١٩٧٧/١٢/٥ عادل عيد

٦ - استجواب عويضة !!

منذ سنوات طويلة ، وأنا
أسمع العديد من القصص
والروايات عن توفيق عويضة
الذى كان يشغل منذ سنوات
طويلة منصب سكرتير المجلس
الأعلى للشئون الاسلامية ...
كيف بدأ .. وكيف وصل ..
وكيف استشرى نفوذه ، وكيف
أنه كان يجد دائماً وفى كل
العهود - الغطاء والحماية من
كبار المسؤولين ، وكيف أنه
تحصى وزراء الاوقاف
المتعاقبين ، وأطاح بهم الواحد
بعد الآخر أو هكذا كان يشيع عن
نفسه !! - وكيف أن كافة أجهزة
الرقابة والتحقيق كانت تقف
أمامه وأمام مخالفاته الصارخة
صاغرة مكتوفة اليدين !!

وعندما دخلت مجلس الشعب
فى نوفمبر سنة ١٩٧٦ كان
توفيق عويضة واحداً من
الموضوعات التى تلج على
تفكيرى ، رغم أنى كنت أعلم أن
هناك محاذير شتى ...

وواتتنى الفرصة عندما
شاركت فى عضوية لجنة
الشئون الاجتماعية والدينية ...
فطلبت على الفور من أمانة
اللجنة موافاتى بكل ما لديها من
تقارير أو بيانات تخص المجلس
الأعلى للشئون الاسلامية ، وكى
كانت دهشتى حين تبينت عدم
وجود شىء على الاطلاق -
اللهم إلا فقرة وردت فى تقرير
السيد وزير الاوقاف وقتذاك
الشيخ محمد متولى الشعراوى

المقدم إلى تلك اللجنة ، وهذه
الفقرة تحمل عنوان (المجلس
الأعلى للشئون الاسلامية)
وفيه يقول بالحرف الواحد :

(ونود أن ننوه فى هذا
المقام بأن هذا البيان لم يتضمن
الإشارة إلى المجلس الأعلى
للشئون الاسلامية - رغم
أهمية رسالته - وذلك لأنه مع
الأسف الشديد لا تعرف الوزارة
شياً عن نشاطه وخطته
ومشروعاته ، لانعزاله وعدم
الرد على الوزارة بأى معلومات
أو بيانات تطلبها منه ، الأمر
الذى يدعو بحق إلى ضرورة
وضع سياسة تربط المجلس
الأعلى للشئون الاسلامية
بالوزارة ربطاً يجعل للوزارة
إشرافاً على نشاطه ، وأما أن
يتبع المجلس إلى جهة أخرى
يرى ولاية الأمور إليها أولى
به) .

واستفرتنى هذه العبارات ،
فالوزير يقر صراحة بأنه يجهل
كل شىء عن ذلك الجهاز التابع
لوزارته ، ويقر بأن المسئول عن
ذلك الجهاز - وهو واحد من
مروسيه - قد تمرد على
سلطاته ، كما يقر - وهذا هو
الأخطر - بعجزه عن بسط
إشرافه عليه ، أو إيقافه عند
حده !! وهذه الأمور التى أقر بها
الوزير تنطوى على مخالفات
دستورية صارخة من جانبه
توجب مساءلته ، ذلك أن المادة
١٥٧ من الدستور تقضى بأن
الوزير هو الرئيس الإدارى
الأعلى لوزارته ويتولى رسم
سياسة الوزارة فى حدود السياسة

المضابط تتكلم

العامّة للدولة ويقوم بتنفيذها ، ١١
فالوزير ليس له عذر في ألا
يستخدم صلاحياته - باعتباره
الرئيس الأعلى للوزارة طبقاً
للمادة ١٥٧ من الدستور - فهو
يملك أن يأمر بإيقاف ذلك
المروّوس الذي تحدّى أوامره
عن عمله أو بأمر بنقله أو نديه
إلى جهة أخرى ، أو أن يحيله
إلى التحقيق مع إعطائه أجازة
مفتوحة أو ... أو ... ١٢

على أية حال ، فإن هذه
السطور القليلة الواردة في بيان
الوزير - وإن خلت تماماً من أية
إشارة إلى انحرافات أو حتى
مخالفات إدارية - فإنها تحمل
تلميحاً واضحاً إلى أن المسئول
عن ذلك الجهاز - وهو مروّوس
الوزير - قد أعلن تمرده وتحديه
للوزير وأنه أصبح « مركز قوة »
حسب التعبير المتداول ، وأن
الوزير لا يزد أو أنه على
الأقل - يتردد في استخدام
سلطته الوزارية لإيقافه عند
حده ١١

عندئذ قررت أن أتحرّك وهنا
بدأت أحداث هذا المسلسل على
النحو التالي :

في ١٦ مايو ١٩٧٧ تقدمت
بطلب إحاطة إلى فضيلة وزير
الآوقاف نصه الآتي :

أريد أن أحيط فضيلة الوزير
علماً باضطراب الأوضاع المالية
والإدارية بالمجلس الأعلى
للشئون الإسلامية ، وقصور

إشراف الوزارة والجهات
الرقابية على ذلك المجلس مما
حسّال دون إصلاح هذه
الأوضاع ، ودون أداء المجلس
لرسالته على النحو المنشود .

وتوجهت إلى المهندس سيد
مرعى رئيس المجلس وقتذاك ،
لأتفاهم معه بشأن الطلب - طبقاً
لنص لائحة المجلس تمهيداً
لتحديد جلسة لنظره - فحاول أن
يثني عن تقديمه ، ولكنى
صنمت ، فوعدنى بإدراجه في
أقرب جلسة عملاً باللائحة التى
توجب أن ينظر طلب الإحاطة
على وجه السرعة بعد التفاهم
بين رئيس المجلس ومقدم
الطلب ...

ولكنى ، ما لبثت أن اكتشفت
أن رئيس المجلس قد حول طلب
الإحاطة - من تلقاء نفسه - إلى
سؤال ١١ ولما كانت الدورة قد
اقتربت من نهايتها فإن معنى هذا
أنه ستنفض قبل أن يجاب عنه ١١
وعلى الفور ما كان منى إلا أن
تقدمت باستجواب عن ذات
الموضوع ١١

وما أن نشر فى الصحف خبر
تقديم ذلك الاستجواب ، حتى
انهالت على الخطابات
والمكالمات التليفونية ، تحوى
العديد من الوقائع والمخالفات
التي ارتكبها عويضة وكان
البعض من هذه الخطابات يبدى
مرسلوها شكوكهم فى أنسى
سأستطيع الصمود فى موقفى .

وبجلسة المجلس يوم
١٩٧٧/١٢/٣٠ حضر وزير
الآوقاف وقال إنه مستعد لمناقشة
هذا الاستجواب الآن ١١ ، إلا أن
المجلس حدد أوائل يناير سنة
١٩٧٨ للمناقشة .

وبجلسة ١٩٧٨/١/٢٢
المحددة لنظر الاستجواب ،
فوجئنا بغياب وزير الآوقاف عن
الجلسة - ثم وقف السيد حلمي
عبد الآخر - الوكيل البرلمانى
وقتذاك - وطلب باسم الحكومة
تأجيل نظر الاستجواب ،
« بسبب سفر الوزير صباح اليوم
إلى السعودية فى مهمة علمية
تستغرق أربع أسابيع » ... ١١

ورددت متسائلاً عن حقيقة
هذا السفر المفاجيء الذى لم يعلن
عنه إلا فى تلك اللحظة رغم أن
الوزير كان موجوداً بالمجلس
اليوم السابق مباشرة ولم يقل شيئاً
عن اعتزامه بالسفر بعد
ساعات ١١ وقلت إن العادة لم
تجر أن يسافر الوزراء للخارج
فى مهام علمية ، ثم تساءلت مرة
أخرى ، عن تلك المهمة العلمية
المجهولة والتي تستدعى غياب
وزير عن وزارته هذه الفترة
الطويلة ١١

وبعد ثلاثة أيام فقط ، ظهرت
الحقيقة سافرة ، وتبين -
للاسف - أن الحكومة قد
كذبت - بلسان وكيلها
البرلمانى - على مجلس
الشعب - وأن ما أثبتته فى
المضبطة عن سفر السيد الوزير
إلى السعودية كان مجرد ادعاء
يكذبه الواقع ١١

ذلك أنه بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٥

حضر الوزير بصحبة رئيس الجمهورية احتفالاً رسمياً في مسجد السيدة زينب رضي الله عنها بمناسبة افتتاح المقصورة المهداة إليها من سلطان البهرة !! وقد نشرت الصحف اليومية صورة الوزير في ذلك الاحتفال في اليوم التالي .

وقد علمت - فيما بعد - أن الوزير في تاريخ الجلسة السابقة ، لم يكن قد سافر إلى الخارج ، بل لم يكن قد غادر القاهرة ، وإنما ملازماً بيته بناء على « نصيحة » وجهت إليه بالاعتكاف وعدم حضور جلسة مجلس الشعب !!

ثم تحددت جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨ لنظر الاستجواب وفي هذه الجلسة فاجأنا الوزير بأنه يطلب التأجيل أسبوعين حتى تتمكن النيابة الادارية من انجاز التحقيقات في الوقائع المنسوبة إلى توفيق عويضة ، والتي كانت قد بدأتها منذ عام ١٩٧٦ ، ثم تعثرت بسبب رفض توفيق عويضة المثول أمام المحقق لسؤاله فيما هو منسوب إليه !!

واعترضت على التأجيل قائلاً إن الاستجواب متعلق بالمسئولية السياسية للوزير نفسه بسبب تراخيه في استخدام سلطاته الوزارية للتصدي لانحرافات عويضة ، وأنه لا شأن للاستجواب بالوقائع المطروحة على النيابة .

ووقف الوزير الشيخ متولى الشعراوى يقول للمجلس إنه يعاني موقفاً نفسياً عنيفاً !! فهو ممزق بين واجبه كوزير

مسئول ولا يزال متضامناً مع الوزارة في مسئوليتها ، وبين موقفه كإنسان يجد مخالفات صارخة ، ولا يستطيع أن يفعل شيئاً ، !!

وتمسكت بأن يبدأ المجلس في نظر الاستجواب فوراً وأيدنى المهندس سيد مرعى رئيس المجلس مقررأ أن هذا حق طيقاً للائحة المجلس - ولكن الدكتور فؤاد محيى الدين وزير شئون مجلس الشعب - اعترض بشدة قائلاً : المجلس سيد لائحته والمصلحة العامة فوق كل شيء !!

وأخيراً أجل المجلس نظر الاستجواب لجلسة ١٩٧٨/٣/٢٠ .

وخلال هذه الاسابيع الثلاث استيقظت التحقيقات النائمة في أدراج النيابة الادارية واستدعى الشهود على عجل - وكان بعضهم بالخارج - لأداء الشهادة ، « وتفضل » توفيق عويضة بأن سمح لرئيس النيابة المحقق بسؤاله فيما هو منسوب إليه !!

وبتاريخ يوم ١٩٧٨/٣/١٥ أذاع الاستاذ محمد الشرقاوى المدير العام للنيابة الادارية « بالنيابة » قرار الاتهام فى القضية - والتي قيدت برقم ٩ لسنة ١٩٧٦ إدارة عامة - وقد وجه إلى توفيق عويضة فى هذا القرار تهماً عديدة تتعلق فى جملتها - بخروجه على مقتضيات الواجب الوظيفى وعدم أداء عمله بالأمانة ومخالفة

الأحكام المالية والاستيلاء لنفسه بغير حق على مبالغ طائلة من أموال المجلس الاعلى للشئون الإسلامية وإساءة استعمال سلطته فى توزيع أموال اوقاف المسلمين ، ثم انتهى القرار إلى إحالته إلى المحاكمة التأديبية (١١) .

ولدى انعقاد المجلس بجلسته ١٩٧٨/٣/١٩ - الجلسة السابقة مباشرة على الجلسة المحددة لنظر الاستجواب ، حضر إلى قاعة المجلس فجأة المرحوم سميح طلعت وزير العدل وقتذاك ، وطلب أن يدلى ببيان عن التحقيقات التي أجريت مع توفيق عويضة ، ووقفت أعترض على هذا البيان الذى لم يكن مدرجاً فى جدول الأعمال ، إذ ليس هناك داع للحديث عن تلك التحقيقات اليوم ، بينما أن هناك استجواباً بشأنها سينظره المجلس فى الغد ؟ وقلت إنه لا شك أن الهدف من وراء هذا البيان المفاجئ هو أن يصبح الاستجواب غير ذى موضوع وأن تضيق الفرصة على المستوجب حتى لا يتكلم عما كشفت عنه تلك التحقيقات من انحرافات ومخالفات ... فإذا ما حاول الحديث عنها أمكن الرد عليه بأن هذا هو ما قاله وزير العدل بالامس ، فماذا لديك من جديد ؟

ولكن المجلس وافق على أن يلقى وزير العدل بيانه ... ولم يحو البيان أى جديد لم يتضمنه قرار الاتهام الذى كانت قد أذاعته النيابة الادارية منذ يومين

المضابط تتكلم

إشادته بأنور السادات فقال ،
وهنا أنقل عن المضبطة بالحرف
الواحد :

(والذي نفسى بيده لو كان لى
من الأمر شيء لحكمت الرجل
الذى رفعنا تلك الرفعة وانتشلنا
مما كنا فيه إلى قمة ألا يسأل عما
يفعل)

السيد عاشور محمد نصر :

مفيش حد فوق المساءلة ،
لنرعى الله .

(ضجة شديدة وأصوات :
أقعد ... أقعد)

رئيس الجلسة :

أقعد يا شيخ عاشور ... أرجوك
لا تقاطعه .

السيد وزير الاوقاف :

(أنا أعرف بالله منك . أنا
أعرف بالله منك ... إن الرجل
الذى شجع هذه الشجاعات
المختلفة ، يجب أن نقدر كل
قراراته ، وكل آرائه تقديراً فى
مستوى ما وضعه الله فى أيدى
البشر) (١٣) .

ومن العجيب أن الشيخ
الشعراوى عندما ووجه بالنقد
بسبب هذه العبارات وما تنطوى
عليه من تجاوز صارخ ، لم
يعتذر ، ولم يتراجع عنها ...
وإنما أصر عليها - مقرر أنها لا
تحمل المعانى التى فهمها
منتقدوه ... وفى حديث جرى
بينه وبين صاحب الكتاب ، اتهمه
بأنه لا يفهم أسرار اللغة العربية
وقال : (إنى لأستغفر الله مما
فهمت ولا أستغفره ما
قلت ١١) .

تحقيقات النيابة الادارية قيل لى
إنها بين يدى القضاء ، فلا ينبغى
لك أن تسبق حكمه .. أما إذا ما
تحدثت عن واقعة جديدة لم
تتناولها تلك التحقيقات قيل لى إنه
لا ينبغى أن توجه اتهاماً بغير
دليل !

ولكنى فطنت إلى هذا الفخ
المنسوب خصوصاً بعد أن
اتضحت ملامح المؤامرة منذ
إلقاء وزير العدل بيانه المفاجيء
فى الجلسة السابقة ، فبدأت
حديثى بأنى لن أتكلم عن شخص
توفيق عويضة ولكنى سأتكلم عن
ظاهرة توفيق عويضة ، حتى لا
تظهر أو تتكرر مرة أخرى .

وكان واضحاً أن حديثى الذى
استمر قرابة الساعتين كان
منصباً على « الجهات العليا
والمسؤولين الكبار » الذين أضفوا
الحماية على توفيق عويضة
ومكنوه من هذه التجاوزات دون
أن يتعرض لأى مساءلة (١٢) .

ثم جاء دور الوزير الشيخ -
للرد على الاستجواب - وكان
همه الأول أن يدفع عن نفسه
شبهة الموافقة أو الرضاء عما
تضمنته أقوالى من نقد وهجوم
على أنور السادات ... خصوصاً
وأنه قد اتهم من قبل البعض بأن
يقف وراء هذا الاستجواب ...
فراح فى حماس يشيد بأنور
السادات ويعقد المقارنات بين
عهده وعهد جمال عبد
الناصر ... ثم استخفه تصفيق
الأغلبية واستحسانهم فاندفع فى

فقط - سوى أن النيابة العامة قد
تولت التحقيق فى الجانب
الجنائى من الوقائع المنسوبة إلى
عويضة وأنه سوف يوافق
المجلس بنتيجة هذا التحقيق .

وفى اليوم التالى المحدد لنظر
الاستجواب تعمد رئيس المجلس
ألا يبدأ نظر الاستجواب إلا قرب
الساعة الثالثة بعد الظهر ، على
أمل أن يكون معظم الاعضاء قد
انصرفوا قبل نظره ...

ثم ما لبث أن تخلى رئيس
المجلس عن مقعد الرئاسة
للدكتور جمال العطيفى وجلس
فى مقاعد الاعضاء حتى تكون له
فرصة الاشتراك الفعلى فى
المناقشات ...

وفى مقاعد الوزراء جلس
متحفظاً كل من الدكتور فؤاد
محيى الدين وزير شئون مجلس
الشعب والسيد / حامد محمود
وزير الحكم المحلى وهما
سكرتيرا حزب مصر -
وئذذاك - والسيد / حلمى عبد
الآخر الوكيل البرلمانى .

وكانت الخطة المرسومة هى
أن يتصدى لى هؤلاء بالمقاطعة
فى كل جزئية ... بقصد إرباكى
وتشتيت أفكارى ، أو إثارتى
حتى أفقد أعصابى فيزل لسانى
بعبارة أو لفظ يكون محلاً
للمساءلة .. وربما إسقاط
العضوية ! وكانت مقاطعاتهم
تدور حول أحد أمرين : إذا
تحدثت عن واقعة تناولتها

ثم مضى الشيخ الشعراوي
يشرح كيف أنه تصدى لتوفيق
عويضة بعد أن تبين أن غير
مسنود ، وقال إنه لم يسأله عن
سفرياته للخارج التي تمت دون
إذنه لاحتمال أن يكون قد
سافر - مثلاً - لمهمة ذات طابع
سرى !! .

وأخيراً وضع المجلس النهاية
السعيدة للاستجواب وهي توجيه
الشكر للوزير على جهوده
الموفقة في التصدي لانحرافات
توفيق عويضة !!!

استجواب

وجه لوزير الأوقاف عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

السيد المهندس / رئيس مجلس
الشعب .

تحية طيبة وبعد :

أرجو توجيه الاستجواب التالي
للسيد وزير الأوقاف :

لقد شاع الاضطراب في
الأوضاع المالية والإدارية
بالمجلس الأعلى للشئون
الإسلامية ، وقصر إشراف
الوزارة عليه رغم صراحة ما
تقضى به النصوص الواردة في
قراين إنشاء ذلك المجلس من أن
وزير الأوقاف هو رئيس ذلك
المجلس وأنه - أي المجلس -
يتبع وزير الأوقاف مباشرة .

ولقد أدى ذلك كله إلى عجز
المجلس عن القيام برسائله على
النحو المنشود - الأمر الذي
يرتب المسؤولية السياسية للسيد

الوزير ، ومن ثم أرى استجوابه
في ذلك .

وتقبلوا فائق الاحترام ،،،

١٩٧٧/٦/٢٦

عادل عيد
عضو مجلس الشعب

مذكرة

شارحة للاستجواب المقدم للسيد وزير الأوقاف بشأن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

لا شك أن وزارة الأوقاف
رغم أنها الجهة التي يتبعها
المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية ، قد فقدت أي سيطرة
أو إشراف على ذلك المجلس
وجهازه الإداري وعلى رأسه
المسكرتير العام السيد / محمد
توفيق عويضة - كما أن كافة
الجهات الرقابية في الدولة قد
انحسرت رقابتها على أجهزة
ذلك المجلس ، وأصبحت تتهيب
مساءلة مسكرتيره العام ، الأمر
الذي جعل الكثيرين يتوهمون -
بالحق أو بالباطل - أن هناك من
أصحاب النفوذ وكبار المسؤولين
من يحمي ذلك المسكرتير العام
ويسانده حتى لا تمتد إليه أي
مساءلة أو حساب - ولعل هذا
هو ما ألمح إليه السيد وزير
الأوقاف في بيانه الذي ألقاه في
مستهل هذه الدورة .

ولما كان هذا الوضع الخطير
قد أدى إلى شيوع الفساد
والاضطراب في المجلس مما
أعجزه عن الاضطلاع برسائله

المنشودة ، فقد كان واجباً أن
يسأل الوزير المختص عن
طريق هذا الاستجواب .

عادل عيد
عضو مجلس الشعب

طلب

بيانات خاصة بموضوع الاستجواب

السيد المهندس / رئيس مجلس
الشعب

تحية طيبة وبعد :

فبالإشارة إلى الاستجواب
المقدم مني للسيد / وزير
الأوقاف بشأن اضطراب
الأوضاع المالية والإدارية في
المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية ، وعجز هذا المجلس
عن أداء رسالته على النحو
المنشود وعملاً بالمادة ٢٥٩ من
اللائحة ، فأني أرجو أن تطلبوا
من الجهة المختصة الأوراق
والبيانات الآتية ، وأن تودع
أمانة المجلس قبل موعد مناقشة
ذلك الاستجواب بسوقت
مناسبة (١٤) :

(١) بيان المؤتمرات العلمية
التي يحملها السيد / محمد توفيق
عويضة مسكرتير المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية ، وتطور
وضعه الوظيفي وتدرج مرتبه
منذ بدء تعيينه في الحكومة
وحتى صدور القرار الجمهوري
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧١ بتعيينه
بدرجة نائب وزير .

(٢) بيان بتشكيل كل من
المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية واللجنة التنفيذية العليا
لهذا المجلس المنصوص عليها

المضابط تتكلم

في المادتين ٢ ، ١١ من قرار السيد / نائب الرئيس ووزير الأوقاف رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧ بلائحة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - والجلسات التي عقدتها هاتان الهيئتان في الأعوام الخمسة الماضية ، وما صدر عنها من قرارات ، والجهة التي اعتمدت تلك القرارات .

(٣) تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عن أوضاع ذلك المجلس في الأعوام الخمس الأخيرة .

(٤) بيان بالرحلات التي قام بها السكرتير العام سالف الذكر إلى الخارج خلال الخمس سنوات الأخيرة ، والبلاد التي زارها في تلك الرحلات وما صرف بشأنها من بدلات ومكافآت ومستندات الصرف .

(٥) بيان ما إذا كان المجلس يتبع نظاماً حسابياً منضبطاً بالنسبة للمطبوعات والمجلة التي تصدر عنه .

(٦) بيان مدى التزام السكرتير العام للمجلس طبقاً للمادة ٢٧ من اللائحة المشار إليها بالحدود المقررة لصرف المكافآت المستحقة للجنان المنصوص عليها في المواد ٢٢ وما بعدها من تلك اللائحة .

(٧) بيان ما إذا كان السيد / وزير الأوقاف قد أصدر قراراً بتحديد النسبة التي يحق للسكرتير العام للمجلس الأعلى أن يلتزمها في إهداء المطبوعات الخاصة بالمجلس طبقاً للمادة

٢٥ من اللائحة المشار إليها ، وفي حالة صدوره ، بيان مدى التزام السكرتير العام بهذه النسبة في الإهداء .

(٨) بيان ماصرفه السيد السكرتير العام لنفسه من مكافآت خلال الأعوام الخمسة الأخيرة ، ومدى سلامة هذا التصرف .

(٩) الاستعلام من السيد / المدعى الاشتراكي عما إذا كان قد أجرى تحقيقاً مع السيد / محمد توفيق عويضة عما أنفقه من مصاريف في حملته الانتخابية بمناسبة ترشيحه بدائرة بيلا لمجلس الشعب ، ومدى تناسب هذه المصاريف مع موارده المالية المعروفة . وتقبلوا فائق الاحترام ،،،

١٩٧٧/٦/٢٨

عادل عيد
عضو مجلس الشعب

سؤال

لرئيس الوزراء عن ترقية ثلاثة من العاملين (المحظوظين) بالمجلس !!

السيد المهندس / رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد :

فارجو توجيه هذا السؤال إلى السيد رئيس مجلس الوزراء :

أصدرتم القرار رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٧ بترقية ثلاثة من العاملين بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف ، إلى درجة مدير عام ، فما ظروف إصدار هذا القرار ،

وما هي الجهة التي طلبت منكم إصداره ، وما مدى أحقية هؤلاء العاملين الثلاثة بالمقارنة بأقرانهم من العاملين بوزارة الأوقاف ، وهل قدم إليكم اعتراض على القرار بعد إصداره ، وما هو تصرفكم في هذا الاعتراض (١٥) وتقبلوا فائق الاحترام ،،،

١٩٧٨/٢/٢٨ عادل عيد
عضو مجلس الشعب
سؤال

لوزير العدل عما تم بشأن تحقيقات النيابة العامة مع توفيق عويضة !!

السيد الدكتور / رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد :

أرجو توجيه السؤال التالي للسيد وزير العدل :

بجلسة المجلس المنعقدة في ١٩٧٨/٣/١٩ ألقى السيد وزير العدل الأسبق بياناً بشأن الوقائع المنسوبة إلى السيد / محمد توفيق عويضة السكرتير العام السابق للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، جاء فيه أن النيابة الإدارية قد أبلغت أخيراً النيابة العامة لاجراء شئونها من الناحية الجنائية بالنسبة للمخالفات المالية والإدارية التي تكون جرائم جنائية والمنسوبة للسيد / محمد توفيق عويضة - وأن السيد وزير الأوقاف بعث إلى نيابة الأموال العامة العليا في ١٩٧٨/٣/٧ بصورة من تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات المؤرخ ١٩٧٧/٥/٧ بشأن

المخالفات المالية والادارية المنسوبة للسيد / محمد توفيق عويضة ، وكذلك بعث السيد وكيل وزارة الاوقاف لشئون مكتب الوزير إلى نيابة الأموال العامة العليا في ١٣/٣/١٩٧٨ - وبناء على تكليف من السيد الوزير - بصورة من مذكرة أعدها السيد وزير الأوقاف تضمنت ما تبينه سيادته من أن السيد / محمد توفيق عويضة يتصرف في أعمال المجلس الأعلى للشئون الاسلامية وفي أمواله بما يخرج عن حدود سلطاته وبغير التزام بأحكام القوانين واللوائح - وأضاف السيد وزير العدل أن النيابة قد تولت التحقيق في الوقائع سالفة الذكر فور إبلاغها بها ، ووعد بإبلاغ المجلس بنتيجة هذا التحقيق .

فهل تمت التحقيقات التي بدأتها النيابة العامة في تلك البلاغات المقدمة إليها وعلام أسفرت وهل تصرفت النيابة العامة فيها أم لا ؟ (١٦) وتقبلوا فائق الاحترام ؛

١٩٧٨/١٢/٤ عادل عيد
عضو مجلس الشعب

ما قلته لدى مناقشة الاستجواب

وأخيرا وبجلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٧٨ ناقش المجلس الاستجواب ، وقد جاء بمضبطة تلك الجلسة (المضبطة الثالثة والأربعين) ما يأتي :

رئيس المجلس :

تقدم إلى استجواب ، وهذا نصه :

لقد شاع الاضطراب في

الأوضاع المالية والادارية بالمجلس الأعلى للشئون الاسلامية وقصر إشراف الوزارة عليه رغم صراحة ما تقضى به النصوص الواردة في قرار إنشاء ذلك المجلس من أن وزير الأوقاف هو رئيس ذلك المجلس وأنه - أي المجلس - يتبع وزير الأوقاف مباشرة .

ولقد أدى ذلك كله إلى عجز المجلس عن القيام برسائلته على النحو المنشود - الأمر الذي يرتب المسؤولية السياسية للسيد الوزير ، ومن ثم أرى استجوابه في ذلك . ولتفضل السيد العضو عادل عيد بشرح استجوابه .

السيد العضو عادل عيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المهندس رئيس المجلس ، الأخوة والأخوات أعضاء المجلس :

قبل أن أتحدث في موضوع الاستجواب فليأذن لي السيد رئيس المجلس وأستاذكم في أن أعرض المخالفة اللاتحجية الآتية :

تنص المادة ٢٦٠ من اللائحة الداخلية للمجلس على ما يلي :

« للاستجوابات الأسبوعية على سائر المواد المدرجة في جدول الأعمال ، عدا الأسئلة ، إلا إذا قرر المجلس غير ذلك » . ولقد أعد جدول الأعمال من أيام وكان ضمن هذا الاستجواب الذي تشرفت بتقديمه ، دون أية مواد أخرى كطلبات الإحاطة التي أقمت في هذا الجدول ، بعد ذلك قد يقال - كما رد بذلك على

السيد رئيس المجلس عندما أبديت ملاحظة بهذا الخصوص في جلسة أول أمس - إن وضع جدول الأعمال من حقه ، وهذا صحيح ، ولكن متى وضعت ياسيادة الرئيس جدول الأعمال وأعلنته على المجلس وأبلغته للسادة الأعضاء فلا تملك أن تجرى تعديلا فيه ، لأنه يصبح في هذه الحالة ملكا للمجلس ...

رئيس المجلس :

أوجه. نظر السيد العضو إلى أن هذه نقطة موضوعية يمكنني أن أناقش فيه السيد العضو لمدة ساعة ، ذلك أن المجلس قد قرر إدراج طلبات إحاطة معينة ، وللمجلس سوابق بأن تسبق الأسئلة وطلبات الإحاطة الاستجوابات ، وهذا ما نسير

عليه ، وإذا ما أصر السيد العضو على رأيه فسأقترح على المجلس إحالة الموضوع إلى اللجنة التشريعية لنرى مدى صحة قرار مكتب المجلس .

السيد العضو عادل عيد :

على أية حال تعودت ألا أحبس في نفسي ...

رئيس المجلس :

إذا استمر السيد العضو على هذا فسأعرض الأمر على المجلس .

السيد العضو عادل عيد :

ليس هذا هو الموضوع ولكنه عتاب للاخ الأكبر رئيس المجلس لأنتى كنت أود لو أن هذا الاستجواب حظي بما يتفق مع أهميته من وقت المجلس ...

المضابط تتكلم

رئيس المجلس :

إن رئيس المجلس يخدم المجلس ولا يخدم عضواً من أعضائه . لقد قرر رئيس المجلس إدراج طلبات الإحاطة خضوعاً لقرار المجلس ، وأرجو السيد العضو أن يدخل في موضوع الاستجواب .
السيد العضو عادل عبيد :

على أية حال فأننى قد أثبت رأيي في هذه المخالفة الآن سأدخل في موضوع الاستجواب .
رئيس المجلس :

إننى لا أوافق على أن تعد هذه الواقعة مخالفة وإذا أصر السيد العضو على رأيه فأننى سأقترح إحالة الموضوع الى اللجنة التشريعية ويؤجل الاستجواب لحين تقديم تقرير اللجنة التشريعية هذا هو الموقف لأننى لا أقبل في وجودى أن تكون هناك مخالفة ، وهذه ليست مخالفة ، أما إذا كان السيد العضو غير مصر على اعتبار هذه الواقعة مخالفة فليعرض استجوابه .

السيد العضو عادل عبيد :

إن السيد رئيس المجلس يهددنى بأن يؤجل الاستجواب وإننى أعتقد أن هذا التهديد في غير موضعه لأن هذه المخالفة لائحة أيا كان الرأي فيها .
رئيس المجلس :

لا شأن للسيد العضو برئيس المجلس ، وهل هو متقدم

باستجواب لرئيس المجلس ؟
إنى أرجو أن يدخل السيد العضو في الموضوع .

السيد العضو عادل عبيد :

السيد رئيس المجلس ،
الإخوة الأعضاء :

لقد تقدمت بهذا الاستجواب منذ بداية الدورة البرلمانية الحالية ، وكنت قد تقدمت بطلب إحاطة في الدورة الماضية حول الى سؤال ولم يدرج السؤال في جدول الأعمال حتى انقضت الدورة .

ثم تقدمت بطلب الإحاطة ، ثم الاستجواب ، من وحي ضميرى الخاص ، واستلهاما من التزامى الوطنى ، وعقيدتى الاسلامية ، ولم يكن هناك من أحد يحركنى في هذا الاستجواب ، ولم أنفق مع أحد ، ولم أتواطأ مع أحد .

(هنا تخطى السيد رئيس المجلس عن منصة الرئاسة وتولاها السيد الدكتور جمال العطيفى وكيل المجلس) .

إن ما قيل بعد من أن هناك اتفاقاً وتدبيراً ، هو قول يغاير الواقع (١٧)

ربما تسأل البعض ، ماذا بقى من استجوابك بعد ما جد من تطورات فى الأيام القليلة الماضية ؟ لقد قدمت النيابة الادارية تقريراً عن تحقيقاتها ، وأصدرت قرار الاتهام ضد السيد السكرتير العام للمجلس الأعلى للشئون الاسلامية ، وبعض العاملين فيه ، وأحالتهم الى المحكمة التأديبية ، كما أن

النيابة العامة أبلغت ببعض الوقائع ، كما أصدر السيد الوزير ، من قبل ، قراراً بوقف السكرتير العام للمجلس .

رغم كل ذلك أقول ، إن الاستجواب قائم ولم يتغير الموقف فيه ، وما زالت المسائل التى جعلتها موضوعاً لاستجوابى تنتظر أن تثار ، وأن تطرح على حضراتكم ، لتقولوا كلمتكم ، كلمة الشعب فى هذه المسائل ، إن كل ما أثير فى الصحف ، وما باشرت النيابة الادارية التحقيق فيه ، وما أفاض فيه ، بالأمس ، السيد وزير العدل ، هو قليل من كثير ، أو قطرة من بحر ، وما خفى كان أعظم ، فالأمر بالنسبة للسكرتير العام السابق للمجلس الأعلى للشئون الاسلامية ، ليس مجرد مخالفة مالية ، ولا يقف الأمر عند هذه الألوف القليلة التى اقتصها لنفسه أو لأعوانه ، تحت ستار ذرائع عديدة ، ولكن الأمر بالنسبة للسيد محمد توفيق عويضة ، أخطر من ذلك

بكثير ، لقد كان محمد توفيق عويضة ظاهرة تستوقف النظر والانتباه ، وتدور حولها الأحاديث فى الداخل والخارج ، وإذا تكلمنا عن هذا المجلس ، فإننا نتكلم عن ظاهرة وليس عن مجرد وقائع فردية أو وقائع أحاط بها تقرير من النيابة الادارية ، وإذا أردنا أن نصنف ما ارتكبه محمد توفيق عويضة من أخطاء وخطايا ، فإننا نستطيع أن نضعها تحت عدة عناوين هى :

١ - العبث بالمال العام واقتناص واغتراف هذا المال لنفسه ولأعوانه بغير رقيب ولا حسيب .

٢ - إنفاق المال العام . وبالذات مال وقف المسلمين ، اتفاقاً يتسم بالسفاهة في الداخل وفي الخارج وأيضاً بغير رقيب ولا حسيب ولا وازع من ضمير .

٣ - أنه استحوذ على سلطات كبيرة بغير سند من القانون ، وجعل من نفسه مركز قوة ، يتحدى السلطات والمؤسسات والأجهزة الرقابية .

٤ - أنه أساء إلى سمعة البلاد ، وإلى نظام الحكم ابلغ أساءة في الداخل والخارج ، كما أساء وأعطى أسوأ مثل لمن يحمل لواء الدعوة الإسلامية .

رئيس الجلسة :

حتى تكون واضحين من ناحية السوابق فقط ، المفروض أن الاستجواب هو استجواب موجه للسيد وزير الأوقاف ، وليس موجهاً لمحمد توفيق عويضة الذي هو موظف عام ، لذلك يجب أن يوضع هذا في الإطار المناسب حتى لا تكون هناك سوابق تجعل من حق عضو المجلس أن يوجه أي إتهام لأي شخص لا يملك حق الرد عليه ، هذا من ناحية المبدأ ، لذلك أرجو صياغة الاستجواب في هذا الإطار حتى لا تقع في سابقة من أخطأ ما يمكن .

السيد العضو عادل عيد :

في إطار المساءلة السياسية للسيد وزير الأوقاف ، سأقصر

حديثي بطبيعته الحال ولن أتناول المسائل المعروضة علي جهات التحقيق والتي وردت بالأمس في بيان السيد وزير العدل لأنني لا أريد أن أؤثر على جهة قضائية في موضوع مطروح أمامها ، وقد يكون للسيد محمد توفيق عويضة دفاع فيه أمام هذه الجهة ولكنني سأحدث كما قلت عن الظاهرة ، ظاهرة الموظف الذي يخطيء ويجاهر بالخطأ ثم لا يحد من يوقفه عند حده .

أعتقد أن المدخل الصحيح لهذا الموضوع أن نعرض للتدرج الوظيفي لمحمد توفيق عويضة ، السيد محمد توفيق عويضة تخرج من الكلية الحربية سنة ١٩٥٦ ، ثم نقل إلى وزارة الأوقاف ، وحين أنشئ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية عام ١٩٦٠ عين سكرتيراً مساعداً لهذا المجلس في الدرجة السادسة .

رئيس الجلسة :

دقيقة واحدة ليتكلم السيد عبد الآخر محمد عيد الآخر وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب .

السيد العضو عادل عيد :

لا أعتقد أن من حق أحد أن يقاطعي .

رئيس الجلسة :

إنه يريد أن يثير نقطة لائحية ومن حقه أن يثيرها .

السيد العضو عادل عيد :

بعد أن انتهى من كلامي لأتمكن من شرح استجوابي .

رئيس الجلسة :

من حقه أن ترد على كل

شيء يقال .

السيد عبد الآخر محمد عيد الآخر (وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب) .

لقد تفضل السيد رئيس الجلسة مشكوراً بتوجيه نظر السيد المستجوب إلى عدم التعرض لشخص موظف عام غير موجود في الجلسة ، ولا يمكن أن يدافع عن نفسه ، وموضوع الاستجواب هو مساءلة الوزير سياسياً ..

رئيس الجلسة :

السرد الذي ذكره السيد العضو حتى الآن لا يخرج عما ورد في بيان السيد وزير العدل بالأمس (١٨) .

السيد عبد الآخر محمد عيد الآخر (وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب) :

إننا لا ندافع عن موظف عام ولكن نرجو أن يلتزم السيد العضو بالمساءلة الدستورية في المجلس .

رئيس الجلسة :

إن رئاسة الجلسة ستراعى حدود المسائل ، وحتى الآن لم يخرج السيد العضو عما ورد في بيان السيد وزير العدل ، الذي ألقاه أمام المجلس بالأمس (١٩) .

السيد عبد الآخر محمد عيد الآخر (وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب) :

أقول هذا وخاصة أن هناك مسائل معروضة على القضاء الآن .

المضابط تتكلم

رئيس الجلسة :

إن السيد المستجوب سيراعى عدم التعرض لثبوت الأدلة قبل شخص ليس موجوداً في هذا المجلس وليس مسئولاً أمامنا .

السيد عبد الآخر محمد عبد الآخر (وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب) :

شكراً سيادة رئيس الجلسة :

السيد العضو عادل عيد :

لقد كنت أتكلم عن التدرج الوظيفي للسيد محمد توفيق عويضة ..

(ضجة ومقاطعات) .

رئيس الجلسة :

أرجو من الاخوة الأعضاء أن يتيحوا الفرصة للسيد العضو المستجوب ليعبر عن نفسه بالطريقة التي يراها وعندما يخرج عن اللائحة فسانبئه الى ذلك وأنا أعرف أحكم اللائحة جيداً ..

(ضجة ومقاطعات) .

السيد العضو أحمد ناصر :

لا داعي للكلام فسي الاستجواب الآن في هذا الجو .

رئيس الجلسة :

لماذا تدخل السيد العضو أحمد ناصر في المناقشة ، ولا أريد تعليقات من السادة الأعضاء ، والسيد المستجوب له حريته في أن يعرض استجوابه بالطريقة التي يراها .

السيد العضو عادل عيد :

أرجو من السيد رئيس الجلسة أن يحميني من المقاطعات أيا كان مصدرها ، أما اذا كنا سنسير على هذه الوتيرة فخير لي أن أطوى أوراقى وأنصرف .

رئيس الجلسة :

فلينفضل السيد العضو عادل عيد باستكمال كلامه ، ومثل هذه المقاطعات تحدث عادة حتى في الأسئلة وليس هناك مصادرة على كلام السيد العضو .

السيد العضو محمد فاروق الدري :

إن الاستجواب أصلاً خطأ .

رئيس الجلسة :

لقد قلت هذا الكلام قبل أن يقوله السيد العضو ولكنني قلته بصياغة قانونية مناسبة والمسألة ليست مجرد كلام يقال ، لقد قلته في حدود المعقول وحدود هادئة ونبهنا الى هذا وانتهى الأمر ولا داعي لتكرار هذا الكلام .

السيد العضو عادل عيد :

لقد قلت اننى سأحدث عن ظاهرة ، ظاهرة اسمها محمد توفيق عويضة ومن خلال ذلك أصل الى مساءلة الوزير والحكومة ، مساءلة سياسية وهذا حقى ، ولذلك أرجو من الاخوة الاعضاء أن يستمعوا ويعقبوا في النهاية .

بعد ذلك رقى محمد توفيق عويضة الى الدرجة الخامسة

سنة ١٩٦٥ وفى نفس السنة صدر قرار جمهورى رقم ١٢٣٧ لسنة ١٩٦٥ بترقيته الى الدرجة الثالثة على خلاف أحكام قانون العاملين ، وبمرتب ١٠٠ جنيه شهرياً مع أن بداية مربوط الدرجة الثالثة هو ٥٧ جنيه ، وأقول هذا حتى لا نظلم أحداً ولا نظلم السيد الوزير عندما نقول له لماذا لم تتصد لهذا ، اننى أضع المسائل في إطارها الصحيح ، وفى سنة ١٩٧٠ طلب مكتب رئيس الجمهورية السابق ترقية محمد توفيق عويضة الى الدرجة الثانية على خلاف أحكام قانون العاملين ولكن الوزير فى ذلك الوقت ..

رئيس المجلس :

لو سمح السيد العضو أن يشير الى مصدر معلوماته دائماً لأنه لا يجوز أن تقول أى معلومات ، هل مصدر معلوماتك رد السيد وزير الأوقاف ؟

السيد العضو عادل عيد :

إن مصدر معلوماتى ليس هو فقط الرد الكتابى الوارد من السيد الوزير وأرجو من السيد رئيس الجلسة أن يفسح لى صدره أكثر من هذا إن لدى مصادر عديدة للمعلومات .

رئيس الجلسة :

اننى أعاونك على عرض الاستجواب بالطريقة القانونية اللائحة .

السيد العضو عادل عيد :

إن معلوماتى قد استقيتها من مصادر شتى وبعضها خفيها

بنفسى على الطبيعة ، واذا كانت هناك واقعة غير صحيحة فليصححنى من يجلس في هذه القاعة ، أما أن أطالب بأن أفصح دائماً عن مصدر المعلومات ، فهذا لن يحدث لأنى حصلت على المعلومات من مصادر كثيرة ومن حقى أن أكتّم هذه المصادر .

رئيس الجلسة :

لقد كنت أقصد أن تفصح عن القرارات السابقة بأن تقول القرار رقم كذا بتاريخ كذا للإيضاح .

السيد العضو عادل عيد :

هذا قرار جمهورى ومنشور له رقمه وتاريخه ولا أعرف ما المقصود بالمصدر .

رئيس الجلسة :

تفضل واستكمل الكلام .

السيد العضو عادل عيد :

عموماً إن مصدر المعلومات هو محفوظات الدولة والجريدة الرسمية وليس كل معلوماتى من رد فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى الذى سلم الى منذ عشرة أيام وهو موجود فى أمانة المجلس منذ ثمانية أشهر ، أكرر وأقول ان القرار الجمهورى رقم ١٢٣٧ لسنة ١٩٦٥ يقضى بأن محمد توفيق عويضة يرقى الى الدرجة الثالثة على أن يكون

مرتبته ١٠٠ جنيه هذا قرار منشور وصدر هذا القرار تحديداً للوزير الموجود فى ذلك الوقت الذى اعترض على الترقية

للدرجة الثانية على أساس أن القانون لا يسمح وأن لجنة شئون العاملين فى الوزارة اعترضت ، فما كان من مكتب رئيس الجمهورية السابق الا ان استصدر قراراً بالترقية الى درجة نائب وزير ... أسف .

وفى عام ١٩٧٠ - وكان محمد توفيق عويضة موظفاً فى الدرجة الثالثة التى رقى اليها فى عام ١٩٦٥ كما سبق أن قلت -

طلب السيد سامى شرف من وزير الأوقاف فى ذلك الوقت ترقية محمد توفيق عويضة الى الدرجة الثانية فاعترض الوزير ، تؤيده لجنة شئون العاملين بالوزارة لمخالفة هذه الترقية للقانون ، فما كان من مكتب رئيس الجمهورية السابق إلا ان استصدر قراراً جمهورياً فى يناير سنة ١٩٧١ - أسف - استصدر السيد سامى شرف قراراً فى يناير ١٩٧١ من السيد رئيس الجمهورية محمد أنور السادات ، يقضى بترقية محمد توفيق عويضة الى درجة مالية هى درجة نائب وزير ، وكان هذا من وراء ظهر وزير الأوقاف ، فى ذلك الوقت ، وبالمخالفة لقانون العاملين ، لأن قانون العاملين ، لا يعرف درجة مالية اسمها نائب وزير ، وإنما هناك وظيفة سياسية ، هذا الأمر ، والأمر الآخر ، أن فى هذه الترقية تخطياً لأربع أو خمس درجات مالية وهذا لما لا يملكه أى مسئول فى هذه الدولة لأنه تخطى الدرجة الثانية ، والأولى ، ومدير عام ، ووكيل

وزارة ، ووكيل أول وزارة ، ووصل الى نائب وزير مرة واحدة ، وهذا غير جائز وفى رأى أن هذا القرار الجمهورى الذى مضى عليه أكثر من سبع أو ثمانى سنوات ، هو قرار باطل ويصل به البطلان الى حد الانعدام ، لأن مخالفة القوانين مثل هذه المخالفة الصارخة لا تضى أى حصانه ولا أى شرعية على أى قرار ولو كان قراراً جمهورياً .

وبعد هذا أجبر السيد الدكتور محمد حسين الذهبى فور توليه الوزارة على أن يفوض سلطاته الى السيد محمد توفيق عويضة .

رئيس الجلسة :

هل قلت أجبر ؟

السيد العضو عادل عيد :

نعم أجبر .

رئيس الجلسة :

نرجو أن يكون الكلام واضحاً ومؤيداً بالأدلة خاصة فيما يتعلق بالنواحي المالية .

السيد العضو عادل عيد :

نزولا على رغبة السيد رئيس الجلسة ، واحتراماً لحضراتكم سأحرص قدر الامكان على أن يكون كلامى مؤيداً ومعززاً ، سندی فيما أقول هو تقرير لجنة تقصى الحقائق على تصرفات هيئة الأوقاف الصادر عن اللجنة التى شكلها هذا المجلس الموقر برئاسة السيد المهندس الحسينى عبد اللطيف وتاريخه ١٩٧٦/٧/٩ لقد جاء فى هذا

المضابط تتكلم

التقرير وبالحرف الواحد بالصفحة ٤ ما يلي : ذكر السيد وزير الأوقاف وشتون الأزهر أمام اللجنة أنه قد طلب منه ، - وهذا الكلام بصيغة المبني للمجهول - ، إصدار قرار التفويض المذكور للسيد سكرتير عام المجلس الأعلى للشتون الإسلامية بالنسبة للشتون المتعلقة بالدعوة الداخلية ، وذكر السيد الوزير أنه ما دام أن رسالة الوزارة وهي مباشرة شتون الدعوة الداخلية والخارجية قد خرجت من تحت إشرافه بناء على تحقيق الرغبة في تفويض السيد محمد توفيق عويضة ولم يعد يبقى من شتون الوزارة مما يشرف عليه الوزير سوى المسائل المتعلقة بهيئة الأوقاف ، وبها من المشاكل والمخالفات الذي يعلم بعضه قبل توليه الوزارة ، فقد وجد أنه من الأفضل أن يضاف إلى التفويض شتون هيئة الأوقاف المصرية .

واضح من هذا السياق أن السيد الوزير يتحدث عن تفويض لم يكن راضياً عنه ، وإنما ألجأ إليه ويتحدث بصيغة المبني للمجهول ، ولم تسأله اللجنة ، عن طلب منه عملاً بالآية الكريمة :

﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾

هذا ما جاء في التقرير أي أن السيد الوزير لم يفصح عن

طلب منه هذا ولم تسأله اللجنة ، ومن هنا فإنني أستبجح لنفسي أن أقول إن هذا التفويض قد أكره عليه السيد الوزير السابق رحمه الله ، استغل السيد توفيق عويضة هذا التفويض أسوأ استغلال وعاث في الوزارة فساداً وأصبح هو القوة الحقيقية . وأصبح الوزير رمزاً يملك ولا يحكم ، وظل الوضع على هذا النحو حتى شكلت الوزارة الجديدة وأتى فضيلة الشيخ متولى الشعراوى وزيراً للأوقاف بدلاً من السيد المرحوم الدكتور الذهبى ولقد استهل فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى عهده استهلالاً طيباً بأن ألغى هذا التفويض ، ولو أننى أرى إلغاء التفويض كان من قبيل التزيد لأن التفويض موقوف بوجود المفوض فى منصبه فإذا زال عنه المنصب انتهى التفويض . لأن التفويض له صفة شخصية بالنسبة للمفوض له والمفوض ، لكن الشيخ محمد متولى الشعراوى ألغى التفويض فى جرأة أو لعله أراد ألا يدع مجالاً للشك ويضع النقاط على الحروف ويبدأ مواجهة مع الأخ توفيق عويضة ، إلا أن فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى بعد أن اتخذ هذا القرار لم يتابع الموضوع ، بمعنى أنه ألغى التفويض ولكنه قصر فى بسط إشرافه ورقابته على توفيق عويضة .

لعله مما يفيد قبل أن اتطرق

الى بيان أوجه التقصير فى ملاحقه توفيق عويضة والتصدى لأخطائه وانحرافات أن نعرض فى عجلة للمجلس الأعلى نفسه . - الهيكل التنظيمى لهذا المجلس حتى نحدد موقعه من السيد الوزير ومدى سلطة الوزير على المجلس والعاملين فيه - هذا المجلس أنشئ كما قلت بقرار وزارى سنة ١٩٦٠ وعدل بعد ذلك مرتين أو ثلاث كانت الأخيرة بالقرار الوزارى رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧ وهو قرار وزارى صادر من السيد وزير الأوقاف . المادة الأولى فى هذا القرار تقضى بأن : ينشأ بوزارة الأوقاف مجلس أعلى للشتون الإسلامية برئاسة وزير الأوقاف ، أى أنه بنص صريح واضح لا لبس فيه ولا غموض ، هذا المجلس الأعلى هو جزء من اجزاء الوزارة لا يعدو أن يكون لجنة من لجان البناء المسمى وزارة الأوقاف ، أى أنه ليس تنظيمياً خارجاً على الوزارة أو مستقلاً عنها وإنما هو جزء منها ينشأ بوزارة الأوقاف ، وقد حرص واضع هذا القرار على أن ينص على تبعية المجلس للوزارة وللوزير فى العديد من نصوصه . فجاء بالمادة الثانية من هذا القرار ما يلى : « يختار وزير الأوقاف أعضاء المجلس » ثم جاءت المادة الرابعة لتقول « يصدر بإنشاء وحدات تتبع المجلس قرار من وزير الأوقاف » ثم جاءت المادة الخامسة لتقول : « يتبع المجلس فى جميع أعماله لوزير الأوقاف مباشرة » أى أن المجلس ليست

له شخصية مستقلة ، وكما تقول بلغة القانون ليست له « شخصية معنوية » لأن « الشخصية المعنوية » لا تكون إلا لوحدات الحكم المحلى وللوزارات أو للجهات التى يصفى عليها القانون هذه الشخصية ، أى أنه لا بد من أداة تشريعية فى شكل قانون لاضفاء صفته الشخصية المعنوية على التنظيم حتى يقال إن له شخصية معنوية . وفى حالة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ليس هناك قانون ، بل لدينا قرار وزارى فقط ينص على أن ينشأ المجلس بوزارة الأوقاف برئاسة الوزير يعتمد قراراته ويتبع الوزير مباشرة فى جميع أعماله .

وأما سكرتير المجلس فقد ورد النص عليه فى المادة (٢٤) على النحو التالى : « يكون للمجلس الأعلى سكرتير عام يتولى الاشراف على كافة الشئون المالية والإدارية وشئون العاملين بالمجلس وتكون له اختصاصات وسلطات وكيل الوزارة ، بمعنى أن هذا السكرتير العام لا يرأس المجلس ، ولا يمثله ولا يملك أن يتحدث باسمه ولا يتخاطب باسمه مع السلطات ، وإنما هو فقط مجرد مشرف يشرف على الشئون المالية والإدارية اشرافا مائيا وإداريا أى أنه باشكاتب المجلس . درجته المالية لا تغنيها لأنه بدأ فى هذا المنصب سادسة ثم خامسة ثم ثالثة ثم نائب وزير كل هذا لا يعيننا لأنها درجة مالية وليست وظيفة سياسية ، والبدعة التى انتشرت فى السنوات

الآخيرة بدعة انشاء درجات مالية درجة رئيس وزارة ، درجة نائب رئيس وزارة ، درجة وزير ، درجة نائب وزير .

هذه بدعة لا تتفق مع القانون وقد آن الأوان كى نعيد النظر فيها . ولعل موضوع الأخ توفيق عويضة يكون مناسبة سانحة لذلك ، فالسيد وزير الأوقاف يعلم ذلك ، فهو يعلم أن محمد توفيق عويضة مجرد مروض من مروضيه ، وإنه مجرد سكرتير للمجلس الأعلى المنشأ بالوزارة والذي يرأسه الوزير شخصياً ، وأن عويضة شأنه شأن أى موظف من العاملين بوزارة الأوقاف أو الأجهزة التابعة لها يخضع للوزير ، لأشرفه ورقابته وتعليماته وأن للوزير على هذا الموظف حق المساءلة وحق التحقيق وحق الاحالة للجهات القضائية المختصة ، ويملك وقفه ويملك فى شأنه ما يملكه بالنسبة لسائر العاملين .

الوزير يعلم هذا وبالفعل فإن إطلاق اسم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية على هذا المجلس يمكن أن يعطى حجماً أكبر من الحقيقة ، أو مدلولاً لا يطابق الواقع أى كما تقول المجلس الأعلى للجامعات ، أو المجلس الأعلى للشباب ، ربما الوضع يختلف هنا لأن تلك المجالس أو بعضها منشأة بقرارات جمهورية أو بقوانين ولها شخصية معنوية ولها اختصاصات من الأهمية بمكان

بحيث أنها تسوغ أن تصدر بها قرارات جمهورية أو قوانين وأن تكون لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الوزير المختص ، بالنسبة للمجلس الأعلى فإن اسمه فقط هو الذى يعطى الرنين الذى يوحى بالأهمية والخطورة لكن عندما ترى الواقع القانونى نجد أنه مجرد إدارة من إدارات وزارة الأوقاف لا تفترق عنها على الإطلاق لأن الوزير هو

المستول وهو الرئيس المباشر لهذا الجهاز . إذن فليس قرار انشاء المجلس وحده هو الذى يساند الوزير فى بسط اشرافه ورقابته على المجلس ولكن الدستور نفسه ، اذ تقضى المادة ١٥٧ من الدستور بأن « الوزير هو الرئيس الإدارى الأعلى لوزارته ويتولى رسم سياسة الوزارة فى حدود السياسة العامة للدولة ، ويقوم بتنفيذها » .

فالوزير هو المسئول الحقيقى أمام المجلس ، وليس الحقيقى فقط ولكن المسئول الوحيد . نحن لا نسائل سوى الوزراء .

هذا هو الوضع الدستورى السليم والصحيح ، وإنما نتناول المرءوسين والموظفين فى حدود أو من أجل أن نصل الى مساءلة الوزير عما يظهر فى وزارته من تقصير أو إهمال أو خلل أو اضطراب ، ونقول له لماذا لم تتصدر لهذه الأوضاع بمالك من سلطات وزارية ، السيد الوزير فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى يقر بهذا ويعلم هذا ولقد وضع ذلك فيما أذاعه فى المجلس فى الجلسة الماضية

المضابط تتكلم

وكما سطر في جراءة وصراحة رأيه في رده الذي تفضل بإرساله رداً على السؤال المقدم منى في الدورة الماضية . كان صادقاً وكان واعياً لالتزامه كعالم من علماء المسلمين له قدره في العالم الاسلامي فسطر حقائق كثيرة وصارخة عن انحرافات محمد توفيق عويضة ولكنه لم يتخذ حيال هذه الانحرافات ما كان ينبغي عليه اتخاذه حيالها بصفته وزيراً يملك من السلطات ما يؤمله لتصدى لها ، ومن الغريب أن فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى يأتى الى لجان الشئون الدينية في هذا المجلس الموقر في يناير الماضى ، يناير سنة ١٩٧٧ ويلقى بياناً عن سياسة وزارته ثم يأتى فيه بفقرة عن المجلس الأعلى للشئون الاسلامية أستأذنكم في أن أتلوها عليكم لأن هذه الفقرة بالذات بمجرد أن قرأتها كتبت طلب الاخطاة وقدمته الى رئيس المجلس لم أتوان لحظة واحدة بعد أن قرأت هذه الفقرة . قال فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى :

« ونود أن تنتوه في هذا المقام بأن هذا البيان لم يتضمن الإشارة الى المجلس الأعلى للشئون الاسلامية رغم أهمية رسالته وذلك لأنه مع الأسف الشديد لا تعرف الوزارة شيئاً عن نشاطه وخطبته ، ومشروعاته لانعزاله » كيف يحدث هذا في الوقت الذي يقول فيه قرار

إنشائه بأنه جزء من الوزارة « وعدم الرد على الوزارة بأى معلومات أو بيانات تطلبها منه ، وأظن أن عدد المكاتبات التى لم يرد عليها يسيادة الوزير ٢٤٦ أو ٢٣٩ مكاتبة هناك قولان في هذه النقطة ففي احدى المرات قيل انه لم يرد على ٢٤٦ مكاتبة وفي مجال آخر قيل ان لم يرد على ٢٣٩ أى أن هناك ٢٤٦ مكاتبة أرسلها فضيلة الوزير الى مرءوسه فلم يعتن حتى بمجرد الرد عليها .

« أود أن يتبع المجلس جهة أخرى يرى ولاية الامور أنها أولى بها من وزارة الأوقاف » .

إننى لا أفهم كيف يريد السيد الوزير وضع السياسة جديدة لربط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالوزارة . إن هناك قراراً صريحاً رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧ ينص على « ينشأ بالوزارة مجلس أعلى برئاسة الوزير ... الخ » معنى ذلك أن المجلس جزء من الوزارة ، فكيف يمكن ربط جزء من وزارة بالوزارة نفسها ، أو ايجاد نوع من التنسيق بينهما ، إن المجلس الأعلى للشئون الاسلامية جزء لا يتجزأ من الوزارة ، برأسه السيد الوزير مباشرة ويتبع له فى كل أعماله بنص القرار الصادر من السيد الوزير نفسه ، وبالتالي لا يمكنه فقط وقف توفيق عويضة بل أحواله الى التحقيق ، وحل هذا المجلس واصدار قرار بإعادة تشكيله .

ومن أجل ذلك اسمح لى يافضيلة الوزير أن استفسر عن المقصود بالفقرة الخاصة بالمجلس الأعلى للشئون الاسلامية ، التى وردت فى البيان الذى ألقاه سيادته أمام لجنة الشئون الاجتماعية والأوقاف بالمجلس ، هل كان سيادته قد اطلع على قرار انشاء المجلس الأعلى وتحقق من انه جزء لا يتجزأ من الوزارة ؟ والسيد الوزير يرأسه مباشرة فى كل أعماله إننى أشك فى ذلك .

الأمر الثانى الذى استرعى انتباهى هو ما ورد فى شكوى السيد الوزير للسيد رئيس مجلس الوزراء حيث قال « إما أن يتبع المجلس الى جهة أخرى يرى ولاية الامور انها أولى بها » . إننى لا افهم ما هى الجهة التى يتبع لها المجلس الأعلى للشئون الاسلامية وسيادتكم وزير للأوقاف وشئون الأزهر ، أيتبع لوزارة الخارجية أم للمخابرات العامة مثلاً ، وما المقصود بولاية الامور ومن هم هؤلاء ؟ .

أيضاً هناك تساؤل أطرحه على فضيلة الشيخ الشعراوى : اذا رجعت سيادتكم الى القرار الخاص بإنشاء المجلس الأعلى للشئون الاسلامية - ولا شك أن سيادتكم رجعت له - ستجد أن قرارات المجلس الأعلى للشئون الاسلامية لا بد أن يعتمدها السيد وزير الأوقاف ، وهو الذى أصدر قرار تشكيل المجلس واختيار أعضائه ، ولا يجوز عقد اجتماع للمجلس الا بدعوة من السيد الوزير وبترأسه نقضى

المادة التاسعة من القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧ بأن تعقد جلسات المؤتمر برئاسة الوزير أو من ينيبه .. أى أن زمام الأمور كلها فى يد الوزير ولكن فى الحقيقة هذه السلطات مدونه على الورق فقط . اننى اعتقد ان السيد الوزير تقاعس عن استخدام هذه السلطات التى خولها له القانون بقوله ان هناك جهات أخرى يرى ولاية الأمور أن يتبع لها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

هذا الكلام غير قانونى أولاً ، وغير دستورى فوق كونه غير قانونى ، أما بالنسبة لفضيلة الشيخ الشعراوى فهو كلام لا يقره الدين ولا الإسلام .

لقد كنت أنتظر من فضيلة الشيخ الشعراوى أن يكون له موقف يتفق مع موقفه كعالم جليل من علماء المسلمين ، من رأى منكم منكراً فليغيره .. .

اننى لا أَرْضَى منك فى موقعك أن تتكرر بقلبك أو بلسانك ، وانما كنت أود أن تنكره بيدك . أن تخط يمينك ما تراه كفيلاً بتصحيح هذه الأوضاع ، فإذا تصدى بعد هذا من يتصدى لعرقلة قراراتك . فقد أبرأت نمتك الى الله والى الناس ، وخرجت من منصبك كريماً على الله وعلى الناس ، ولكننى أرى أنك سكت وتحسبت أكثر من اللازم .

لقد أرسل السيد وزير الأوقاف فى ١٩٧٧/٩/٣١ يشكو الى السيد رئيس الوزراء ، وكانت أول شكوى يتقدم بها ،

واننى اعتقد انه ربما قبل هذه الشكوى قد اشتكى الى الله عز وجل ، ثم عاد و سطر شكواه مكتوبة الى السيد رئيس الوزراء من أربع صفحات أورد فيها الكثير من انحرافات توفيق عويضة ، وفى نهاية هذه الشكوى أوضح ان قانون نظام العاملين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد رسماً الطريق الى إزالة هذه العقبة حتى تظهر الحقيقة ، فقد أجازت المادة (٦٠) من هذا القانون للسلطة المختصة أن توقف العامل عن عمله احتياطياً اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، حيث أن توفيق عويضة يتأبى على سلطات التحقيق والجهات الرقابية ويعرقل أعمالهم ويمنع دخولهم الى المجلس .

واننى أتساءل ياسيادة الوزير : لماذا أرسلت تستأذن السيد الرئيس الوزراء وسيادتك « فضيلة الوزير ، السلطة المختصة » وتعلم ذلك والقانون معك ؟ إذن لماذا لم تستخدم هذه السلطة ، وهى فيما أعلم لا تحتاج الى استئذان من أحد ؟ وفى نهاية هذه الشكوى اقترحت على السيد رئيس الوزراء أن يتكرم بنقل أو ندب السيد محمد توفيق عويضة الى أى جهة تمنحه أجازة مفتوحة ؟ لماذا لم تنتدبه للعمل بالوزارة ؟ لماذا لم توقفه عن عمله ثلاثة أشهر كما تقضى المادة (٦٠) من قانون العاملين التى سطرته فى شكواك ؟

لقد تلقى السيد رئيس الوزراء هذه الشكوى واحتفى بها حفاوة بالغة ، ورد سيادته عليها بأن كتب لفضيلة الشيخ الشعراوى بأنك وزير مسئول وتملك اتخاذ ما تراه فى حدود سلطات وظيفتك بالنسبة لتوفيق عويضة وهو أحد مرءوسيك .

أخلص من هذا الى أن فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى قد قصر فى أداء الواجبات الدستورية لمنصبه الوزارى ، بأن رأى الفساد والانحراف يتفشيان فى جهاز تابع للوزارة ، وأن السكرتير العام لهذا الجهاز وهو مجرد موظف ادارى يتأبى على المساءلة ويتمرد على سلطات الوزير بل ويتحدى سلطات الدولة ، فلا يملك السيد الوزير ازاء ذلك كله الا أن يجار بالشكوى لله عز وجل ثم للسيد رئيس الوزراء ، ومتى ؟ فى شهر سبتمبر ١٩٧٧ ، وأظن يا فضيلة الوزير أنه كان قد مضى أكثر من سنة على توليك منصبك بالوزارة .

اننى أعتقد أن الذى دفعك الى تقديم هذه الشكوى للسيد رئيس الوزراء هو طلب الاحاطة الذى تقدم به قبلى أخى الاستاذ صلاح أبو اسماعيل فله فى الواقع فضل السبق - للسيد رئيس الوزراء فى هذا الموضوع ، ثم تقدمت أنا بطلب احاطة آخر للسيد وزير الأوقاف ، وبعد ذلك تقدمنا معاً باستجوابين فى هذا الشأن ايضاً ، ولكن يبدو أن أخى صلاح أبو اسماعيل فاتته وجوب تجديد الاستجواب الذى تقدم به

المضابط تتكلم

الميزانية أم لا ؟

السيد العضو عادل عيد :

نعم وافق المجلس على هذه الميزانية ، وجل من لا يخطيء ، واننى شخصياً لا أدري كيف فانتى هذا الامر .

السيد عبد الآخر محمد عيد الآخر (وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب) .

أن ميزانية المجلس الأعلى للشئون الاسلامية تندرج ضمن ميزانية وزارة الأوقاف .

السيد العضو عادل عيد :

للسيد الوكيل البرلمانى أن يعقب بعد أن أنتهى من عرض استجوابى ، إننا فى الواقع نريد أن نصل الى الحقيقة ، ليس هناك خلاف أو خلفيات بينى وبين أحد .

أعود فأقول : لعل من أهم الأسباب أو الثغرات التى مكنت توفيق عويضة وأعوانه من العبث بأموال الدولة على هذه الصورة الخطيرة أن له ميزانية مستقلة يتصرف فيها كيفما يشاء دون رقابة من الوزارة . وبهذه المناسبة أود أن ألقت النظر الى القرار الوزارى الذى ينظم الناحية المالية فى المجلس الأعلى للشئون الاسلامية حيث جاء به :

يخصص للمجلس وحدة حسابية يندب لها رئيس بمعرفة وزارة الأوقاف ويقوم بالعمل بها عدد كاف من العاملين بالمجلس الأعلى للشئون الاسلامية طبقاً للنظم المالية المنصوص عليها بلائحة الميزانية والحسابات ،

مهمة هى التى سهلت لمحمد توفيق عويضة أن يقترب ما اقتربه من انحراف ومن عبث أموال الدولة ، لقد سبق أن ذكرت لحضراتكم أن المجلس الأعلى للشئون الاسلامية جزء لا يتجزأ من الوزارة أى انه ليس جهة مستقلة أو له شخصية معنوية ، الغريب فى الموضوع - ايها الاخوة - وأرجو أن يكون السيد الوزير بانتباهه معى فى هذه النقطة ، لأننى لا أعرف كيف فات عليه ، وعلى أجهزة الوزارة المختصة - وكم كنت أود أن يكون السيد وزير المالية حاضراً معنا اليوم وأنا أتكلم فى هذه النقطة - أن تخصص للمجلس الأعلى للشئون الاسلامية ميزانية مستقلة عن ميزانية وزارة الأوقاف ؟

من المعروف فى الموازنة العامة أن كل وزارة لها ميزانية مستقلة وزارة الأوقاف كذا ، التربية والتعليم كذا ، الحكم المحلى كذا ، ثم توزع هذه الميزانية توزيعاً داخلياً على اقسام ومصالح الوزارة ، أما الأمر الذى أثار دهشتى ولا أستطيع أن أفهمه هو كيف تخصص ميزانية مستقلة فى إطار الموازنة العامة للدولة للمجلس الأعلى للشئون الاسلامية وهو من أجزاء وزارة الأوقاف وليست له شخصية معنوية ؟

رئيس الجلسة :

هل المجلس وافق على هذه

بعد استقالة الوزارة ، أما أنا فقد جددته ، واننى أنتهز هذه الفرصة لانوه وأشيد بفضل اخى الشيخ صلاح أبو اسماعيل فى اثارة هذا الموضوع قبلى .

أعود فأقول ان فضيلة الشيخ الشعراوى - وأغلب ظنى - وأن بعض الظن إثم - ما كان ليتحرك لولا طلبات الاحاطة والاستجواب التى قدمت فى هذا الشأن . إن هذا وارد فى الشكوى التى أرسل بها سيادته للسيد رئيس الوزراء ، فلقد تكرر سيادته فيها أن هناك طلبات احاطة واستجواباً مقدماً من العضو عادل عيد فى شأن كذا .. ، واننى أقترح كذا ..

لقد كنت أود يافضيلة الشيخ أن تتحرك ومن وحيك الخاص ، ومن وحي التزامك ، لا أن تلجأ الى المجلس وألا تعطى فرصة لاحد من الأعضاء أن يضيق عليك بتقديم استجواب . ولعل حضراتكم تعلمون جميعاً المراحل التى مر بها الاستجواب من تأجيل وما الى ذلك لكى يجد السيد الوزير مخرجاً ، هناك أيضاً تحقيقات النيابة واستعجال هذه التحقيقات وهذا يعنى وجود سباق بيننا وبين السيد الوزير ، ثم يقال بعد ذلك إن السيد الوزير قام بواجبه وإن الوزارة قامت بواجبها ، وهذا فى اعتقادى غير صحيح .

أيها الاخوة :

فى اعتقادى أن هناك مسألة

ويخصص للمجلس خزينة فرعية يندب لها مندوب صرف وتتبع هذه الوحدة في أعمالها المراقب المالي لوزارة الأوقاف أسوة بالوحدات الحسابية الأخرى بالوزارة ، وهذا يعني أن المجلس ما هو إلا مجرد وحدة حسابية تابعة لوزارة الأوقاف وتخضع لإشراف المراقب المالي لها .

كذلك فقد نصت المادة (٢٨) من قرار إنشاء ذلك المجلس على أن : « تودع سلفة لدى صراف المجلس قدرها ٥٠٠ جنيه ويتم الصرف من هذه السلفة واستعاضة قيمة المبالغ المنصرفة بعد المراجعة وفق الأحكام المالية للميزانية والحسابات .. » وهذا أيضاً معناه سلفة تودع لدى الصراف ينفق منها على أن تستعاض مرة ثانية بعد المراجعة ، النص واضح وصريح ، الصرف والاستعاضة بعد المراجعة ، وفق أحكام اللائحة المالية للحسابات ، ليست هناك ميزانية مستقلة ترد له رأساً من وزارة المالية يغترف منها كيفما شاء ثم يستعصى ويتأبى حسب - تعبير السيد الوزير - على المساءلة والمحاسبة .

لو أن أحكام اللائحة اتبعت لما كنا الآن بصدد هذه الانحرافات التي كلفت الدولة ، وكلفت أوقاف المسلمين مئات الألوف من الجنيهات .

إن المادة الأخيرة من القرار الخاص بإنشاء المجلس الأعلى للشئون الإسلامية تقضى بأن

ميزانية المجلس ما هي الا سلفة قدرها ٥٠٠ جنيه في الواقع هذا المبلغ لا يكفي حتى شراء هدايا من خان الخليلى التى تبلغ قيمتها فى اليوم الواحد أكثر من ١٠٠٠ جنيه أو ١٥٠٠ جنيه ، والسيد الوزير يعلم تماماً تصرفات عويضة أثناء الانتخابات ، يعلم أيضاً أنه يتأبى عن المحاسبة أو المساءلة اما يمنع من يريد أن يحاسبه أو يسأله من دخول المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، أو بتعيينه بأجر اضافى فى الفترة المسائية بالمجلس . من المسئول عن تخصيص هذه الموازنة المستقلة ؟ إننى لم استطع الى الآن تحديد مصدر ذلك .

السيد رئيس الجلسة ، الإخوة الأعضاء :

هذه المسألة يجب ألا تترك هكذا بل تحتاج منا لوقفه طويلة ، اننى كما أنحيت باللائمة على فضيلة الشيخ الشعراوى ، لا بد أن نضع أيدينا أيضاً على هؤلاء المسئولين الذين سهلوا هذا الفساد والانحراف .

لو أن هذه اللائحة قد اتبعت واحترمت لما كان ما كان ، ولا يمكن لتحقيق النيابة الادارية أو للمحاكمة التأديبية أو للمحاكمة الجنائية أن تغيد البنا مئات الألوف من الجنيهات التى ضاعت على هذا الشعب . ان المقصود بالموازنة هو أن يطلب من وزير المالية أن يوافق له على اعتمادات لإنشاءات ومبان وشراء سيارات وأثاث والقيام برحلات و ... و ... الخ ثم ينفق

من هذا المال الوفير الذى يغدقه عليه وزير المالية - بواسطة نفوذه وأعوانه ومن يصطنعونه - ينفق من هذا المال دون رقيب ولا حسيب ودون أن تدري أنت يا فضيلة الوزير . ان واجبنا هنا فى هذا المجلس هو أن نصل الى تحديد المسئولية ، لا يكفي إطلاقاً أن نقول بأن فضيلة وزير الأوقاف قد قصر أو تهاون . هناك آخرون قد تواطأوا وقد أوجدوا الأوضاع الخاطئة المخالفة للقانون والدستور التى تهيب وتسهل لتوفيق عويضة أن ينفذ مآربه وأغراضه فى استباحة أموال الدولة . لقد بلغ الأمر بالسيد توفيق عويضة أن يخاطب وزير المالية رأساً ، وهذه نقطة أود ان أقف عندها أيضاً - يا فضيلة الشيخ - فكما سبق أن قلت كانت درجته نائب وزير أو وكيل وزارة ، فهذا على عيني ورأسى .. يقبض من الخزانة كما يقبض ، لكنه لا يعدو أن يكون رئيساً إدارياً للعمال أو العاملين فى المجال الإدارى والمالى ، يعنى باشكاتب ، لكننى مع هذا احده يخاطب وزير المالية رأساً فيقول « إعمل حسابك فى الموازنة ، إننى اريد إنشاء عدة مراكز اسلامية فى الخارج سستكلف ١٠٨ آلاف جنيه وكسور ، وأريد أن أنشئ ١٣٦ درجة فى المجلس الأعلى منها درجة وكيل وزارة ، ودرجتان مدير عام ، يعنى يريد أن ينشئ درجة وكيل وزارة ثانية ودرجتين مدير عام ، وهكذا ، علماً بأن حجم العمالة

المضابط تتكلم

في المجلس كله هو ٣ . ٤ وظائف ، وهو نائب وزير وعنده وكيل وزارة ، لكنه يريد درجة وكيل وزارة أخرى ودرجتين مدير عام بخلاف الثلاث الدرجات الموجودة لديه فعلا ، يعني المسألة أصبحت دولة داخل الدولة .

لهذا فإنني أتساءل : كيف يقبل وزير المالية أن يخاطبه موظف مرءوس لوزير الأوقاف دون أن تمر هذه المكاتبة على وزير الأوقاف ؟ كيف يسير العمل في الوزارة ؟ إنني أفهم أن وزير الري عندما يخاطب إحدى الجهات أو تخاطبه إحدى الجهات يجب أن تكون هذه الجهة علي ذات المستوى أي أن وزير الأوقاف يخاطب وزير الري ووزير التعليم يخاطب وزير المالية لكنني لا أفهم إطلاقاً أن رئيس مصلحة أو قسم في وزارة الأوقاف يخاطب وزير المالية فيقوم وزير المالية بالرد عليه ، كيف يتأتى هذا ؟ لا أفهم . ليس هذا فحسب ، بل أيضاً نجد أن السيد السكرتير العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية لا يخاطب فقط الوزير ، وإنما يخاطب كذلك كبار الوزراء ، يخاطب كذلك رئيس الوزراء رأساً . إن يرسل إليه مذكرة يطلب منه فيها ترقية ثلاثة لدرجة مدير عام وهؤلاء الثلاثة هم : رجاء القاضي ، عبد العال البروت ، وأحمد عبده امام ، والغريب أن السيد كبير

الوزراء يقبل المذكرة شكلاً ، يقبل ذلك الخطاب الموجه إليه من سكرتير المجلس شكلاً ، ومجرد أنه يقبله شكلاً فهذه نقطة أقف عندها ، ثم بعد ذلك يقبله موضوعاً ويرقى الثلاثة دون أن يرجع في هذا الشأن للسيد وزير الأوقاف ، ويقول له إن هناك موظفاً تحت رئاستك أرسل لي خطاباً يطلب فيه مني ترقية ثلاثة من العاملين في المجلس فما رأيك ؟ وهل أرقّهم أم لا ؟ أم أن هناك شائبة تشوب سلوكهم أو شيئاً في ملفاتهم ؟ وما رأيك فيهم ؟ وهل هناك من هم أحق منهم بالترقية ؟ أو حتى في اضعف الإيمان يقول له : لا تزعل يا شيخ شعراوى لأنك ستقرأ في الجرائد باكر بأنني رقيت ثلاثة ولهذا أحيطك علماً بذلك قبل أن يعرف الناس . ولكن فضيلة الشيخ الشعراوى قرأ في الصحف يوم ١٤ مايو ١٩٧٧ أنه قد صدر قرار من رئيس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٧ بترقية ثلاثة من العاملين في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية إلى درجة مدير عام ، طبعاً هذا وضع خاطيء ، رغم أنه صدر من السيد رئيس الوزراء . لكن يبدو بالنسبة لتوفيق عويضة أنه لمن يكن هناك من يقول له لا ، إذن ، ماذا فعل فضيلة الشيخ ؟ الحق يقال - كما علمت - أنه قابل السيد رئيس الوزراء في إحدى المناسبات بالمطار فقال له

« كيف ترقى هؤلاء ؟ إنني غير موافق على ذلك ، والمسألة بهذا الشكل غير مقبولة وإنني سوف استقيل » .

رئيس الجلسة :

هل فضيلة الوزير الذي قال لك هذا الكلام ، أم أن هذا الكلام من مصادر الشخصية .

السيد العضو عادل عيد :

هذا الكلام من معلوماتي الشخصية التي لا يلزمني أحد ولا أعتقد أن حضراتكم تريدون إحراجي بالإفصاح عن مصدرها ، لقد قال فضيلة الشيخ للسيد رئيس الوزراء : كيف ترقّهم دون علمي ، إنني لا أعلم عن الموضوع شيئاً ، إن في الوزارة من العاملين من هم أولى بالترقية من هؤلاء ، فمنهم من هم من دفعة ٤٦ ومازال في الدرجة الثانية ، أما هؤلاء الناس فأقدم واحد فيهم دفعة ٦٠ ، كيف يحدث ذلك يارئيس الوزراء ؟ وكيف تقبل أن يخاطبك عويضة رأساً ودون علمي ؟ .

(ضجة واستنكار) .

هذا كله من معلوماتي الخاصة ، وإنني أتكلم ، وإذا كان في كلامي تجاوز فأرجوكم أن تقولوا لي ، لكن هذه هي معلوماتي الخاصة أستقيها من مصادر مختلفة ، فالسيد رئيس الوزراء لم يرد عليه ، فكتب فضيلة الشيخ الشعراوى مذكرة لأنه وجد أن الكلام الشفوي في المطار طار مع الهواء ، فأراد أن يسجل رأيه كتابة وقد فعل ، مذكرة مؤرخة في

١٩٧٧/٥/٢٩ وإذا كانت هذه البيانات التي أقولها خاطئة فليصححها لي ان هذا القرار خاطيء ومخالف للقانون ومجحف بحقوق العاملين بوزارة الأوقاف وانه أحدث استياء عاماً في الوزارة وأظهرنى بمظهر « آخر من يعلم » وبأنتى لا أستطيع أن أدير شئون الوزارة ، وأن شئون الوزارة تدار من ورائى ، وقدم المذكرة للسيد رئيس الوزراء فى ١٩٧٧/٥/٢٩ أى بعد ١٥ يوماً من صدور القرار وأهاب به أن يسحب هذا القرار .

رئيس الجلسة :

إن الاستجواب حتى الآن موجه الى السيد وزير الأوقاف وليس للسيد رئيس الوزراء .

السيد العضو عادل عيد :

نعم يا أفندم - معلش - اننى سوف أسأل الوزير لماذا سككت عن ذلك ؟ إن كلامى دستورى وسليم . فالسيد رئيس الوزارة أيضاً لم يستجب ولم يسحب القرار ، ومع ذلك فإن فضيلة الشيخ لم يحرك ساكناً ، هذه هى النقطة التي اريد أن أصل اليها ، وأنا لا شأن لى برئيس الوزراء لكننى أقول انه كان يجب على الشيخ الشعراوى أن يتابع الموضوع ولا يسكت لأن هذه مسألة متعلقة باعتبارات كثيرة يقدرها هو ، وهو فاهم تماماً ما أريد أن أقول ، إن القرارات تصدر من خلفه دون أن يعرف وأن هناك أناساً أولى بالترقية ممن رقوا ، كان يجب ألا تسكت

يا فضيلة الشيخ ، ولا تكفى المذكرة التى قدمتها فى ١٩٧٧/٥/٢٩ .

وإنما كان أمامك أن تتخذ اجراءات أخرى ، وفى رأى أنك أخطأت حيث لم تتخذها ، وبهذه المناسبة فلقد تقدمت بسؤال للسيد رئيس الوزارة فى هذا الخصوص منذ حوالى شهر ونصف وأرجو أن تتاح الفرصة للرد على هذا السؤال من رئيس الوزراء شخصياً حتى أواجهه برأى فى هذا التصرف^(٢٠) .

وفى الواقع أن مسألة القرارات أو المساندة التى تأتى من اعلى للسيد توفيق عويضة تتمثل ايضاً فى مسألة أخرى ، وأعنى بها مسألة السفريات للخارج إذ أن فضيلة الشيخ الشعراوى كان يفاجأ بأحد رؤسياه وهو السيد توفيق عويضة أخذ الطائرة وسافر ويلف العالم دون ان يستأننه أو يخبره بأنه مسافر للخارج . او حتى يقول له كلمة اشوف وشك بخير ، حتى هذه الكلمة لا يقولها ، وبعدين يعود من السفر فلا يخبره بعودته أو بالجهة التى سافر اليها او يقدم له كما هو متبع تقريراً بما أنجزه ، حتى هذه المسألة كان يتغافلها ويبقى الشيخ الشعراوى هو « آخر من يعلم » بهذه السفريات ، وللعلم أيضاً - ايها الاخوة اعضاء المجلس - أن هذه السفريات الخاصة بتوفيق عويضة كان يصدر بها قرار جمهورى ، وهناك قرارات جمهورية تصدر بسفر توفيق عويضة ، إننى أقول إن

القرارات الجمهورية نحترمها ، ولكن حين تصدر فى شأن من شئون إحدى الوزارات فهل تصدر بصفة مطلقة من رئيس الجمهورية أم أنها يجب أن تصدر بناء على عرض الوزير المختص وبمذكرة منه ؟ هذه مسألة يجب ان نقف عندها ، إن اختصاصات رئيس الجمهورية - ايها الاخوة - محددة فى الدستور .

السيد العضو أحمد يونس :

قد تكون هناك بعض الامور التى قد تتطلب مثل هذا الاجراء .

رئيس الجلسة :

لكن هذه السفريات تمت بقرارات جمهورية صدرت دون علم الوزير .

السيد العضو احمد يونس :

هذه سياسة عليا .

رئيس الجلسة :

السياسة العليا لا تصل الى حد السفر ، وإنما السياسة العليا تعنى التخطيط العام لسياسة الدولة وأوضاعها فى كل المجالات .

السيد العضو عادل عيد :

هذا حق لرئيس الجمهورية ولكنه ليس حقاً مطلقاً وإنما هو شركة بينه وبين الحكومة والوزراء فالوزراء بنص الدستور من واجبهم - وليس مجرد حق من حقوقهم يتنازلون عنه إن شاءوا - أن يسهموا وأن يشاركوا رئيس الجمهورية فى وضع ورسم السياسة العامة

المضابط تتكلم

للدولة ثم عليهم بعد هذا عبء التنفيذ في حدود هذه السياسة العامة . هناك مسائل معينة نصت القوانين على ان تصدر بها قرارات من رئيس الجمهورية ، وهي مسائل لا تتعلق بالسياسة العامة مثل سفر فلان وترقية فلان ، بل هي مسائل معينة لها من الاهمية والخطورة بحيث ان المشرع رأى ان توضع في يد اكبر مستوى قيادي في الدولة وهي يد رئيس الجمهورية . ليس معنى هذا ان تصدر رئاسة الجمهورية هذه القرارات من فراغ ودون علم الوزير المختص ودون عرض من جانبه ودون موافقة منه ، أى انني كوزير لا يصح إطلاقاً أن أفاجأ بقرار من جهة عليا سواء من رئيس الوزراء أو من رئيس الجمهورية صادر في شأن من شئون الوزارة التي اتولاها أو بشأن من الشئون التنفيذية التي هي من حقي المطلق غاية ما هنالك إذا كانت الاداة التشريعية ، وهي الاداة التي يجب ان يفرغ فيها القرار هي قرار جمهوري أو قرار رئيس وزراء ، فأنا الذي اتقدم إلى الجهة الاعلى طالبا إصدار هذا القرار تحت مسئوليتي ، وأظل أنا في النهاية المسئول عن إصدار قرار سفر توفيق عويضة أو سواء حتى لو اتخذ قرار السفر شكل قرار جمهوري .

رئيس الجلسة :

هذا ايضا خارج عن موضوع

الاستجواب لأنك تستجوب السيد الوزير .

السيد العضو عادل عيد :

أ ، يا أقدم ، هذا الامر لا يخرج ابداً عن موضوع الاستجواب لأنني أقول للسيد الوزير إنه تراخى في استخدام سلطاته ، وبالتالي فهو في صميم الاستجواب ، أريد أن اكون واضحا فالسيد رئيس الجمهورية له منا كل الاحترام والتقدير ، ولكننا قد اقمنا يمين الولاء للدستور قبل كل شيء ، وقبلنا أقسم السيد رئيس الجمهورية على ذلك ، وفي هذه المسائل لا بد ان توضع الحدود الفاصلة فيها حتى لا تضيق او تتميع لأن هذه هي اجد اسباب انحرافات عويضة ، كيف اصبح مركز قوة يستعصى على الوزراء ؟ هذه هي الاسباب .

السيد محمد حامد محمود (وزير الدولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب) :

من قال هذا الكلام ؟

رئيس الجلسة :

أرجو من السيد الوزير ان يعقب فيما بعد .

السيد العضو عادل عيد :

إن هذه مقاطعة ، فليتكلم السيد الوزير فيما بعد .

السيد وزير الدولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب :

لقد تعرض السيد الزميل عادل عيد في استجوابه لنقاط كثيرة ، هذه النقاط يجب أن ننأى عنها كثيرا ، ذلك لأنه عندما يتكلم ويشكك في الجهاز المركزي للمحاسبات بالطريقة الاستهزائية التي عرضها وعندما يقول ان توفيق عويضة يكلف موظفي الجهاز المركزي للمحاسبات بعمل حساباته في المساء فإن هذا كهلة كلام يشك في كل القيم الموجودة في البلد وقد نسي أن الجهاز المركزي للمحاسبات يتبع هذا المجلس مباشرة وأولى بنا هنا في المجلس أن نتابع هذا ، ومرة اخرى يريد أن يعرض بأسماء لا دخل لها في موقف توفيق عويضة ، ومرة ثالثة يقول إن مسئولية رئيس الجمهورية مشتركة بيننا ، نحن نعلم هذا وهذا واجبنا ونؤديه ولكن رئيس الجمهورية لا دخل له في توفيق عويضة ، وأرجو أن يفصح الأخ عادل عيد إن كان عنده غير ذلك لأن التعريض واللمز في الحديث لا يصح إطلاقاً ، وأربأ بالمجلس الموقر أن نصل إلى هذا الوضع في الحوار ، وشكراً .

رئيس الجلسة :

لقد سبق ان ابدت للسيد العضو عادل عيد هذه الملاحظة ، والاستجواب موجه الى السيد وزير الاوقاف وشئون الازهر ويجب أن يعرضه في هذه الحدود .

السيد العضو عادل عيد :

إنني أشكر السيد محمد حامد محمود وزير الدولة للحكم

المحلى والتنظيمات الشعبية على هذه الجملة الاعتراضية لأن ذلك سوف يتيح لى أن أوضح المصدر .

السيد وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب :

إنها جملة تصحيحية وليست جملة اعتراضية .

السيد العضو عادل عيد :

ليست جملة تصحيحية والسيد الوزير لا يملك أن يصحح لى ، لأنه لا يصح إلا الصحيح وموقع سيادته كوزير لا يعطيه الحق فى تصحيح ما أقوله لأن كلامه وكلامى يخضعان لتقدير المجلس . أيتها الاخوة الاعضاء إن ما قلته عن الجهاز المركزى للمحاسبات ليس من عندى ، وإننى لا ألقى القول على عواهنه أو أخرج احدا بغير دليل فما أقوله قد تضمنه تقرير السيد الأستاذ محمد عبد السلام النائب العام السابق فى تحقیقات الجناية رقم ٥ سنة ١٩٦٧ .

رئيس الجلسة :

أى أن ذلك كان فى وقت لم يكن فيه الجهاز المركزى للمحاسبات تابعا لمجلس الشعب .

السيد العضو عادل عيد :

إننى لا أقصد أن أمس احدا فى كلامى ، والجهاز المركزى للمحاسبات له منا كل التقدير والاحترام ، ولكن هذا لا يمنع أن هناك افرادا أخطأوا ، إننى لا أخرج أحدا ، وكل ما اهدف اليه هو الوصول الى الحقيقة ، وهذا

هو هدفى من الاستجواب ، لقد حدثت هذه الوقائع سنة ١٩٦٧ ويجب ان يحاسب من يثبت عليه ارتكاب هذه الوقائع ، إن الاستجواب اتهام وتحت يدى صورة من المنكرة المقدمة من السيد النائب العام السابق وقد قال فيها بنص العبارة :

« وحتى يضمن - أى السيد توفيق عويضة - انعدام الرقابة على مخالفاته الجسام للقانون طلب ندب ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات المخصصين لمراجعة المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ومدينة البعوث للعمل على تنظيم شئون المدينة من الناحية المالية والادارية فى غير أوقات العمل الرسمية لقاء اجر إضافى مع وضوح منافاة هذا الندب وطبيعة وظيفتهم الرقابية على التصرفات المالية الخاصة بالمجلس وقد تم له ما أراد ، .

رئيس الجلسة :

لقد حدث هذا منذ سنوات بعيدة والواقعة التى يشير اليها السيد العضو عادل عيد قديمة ترجع الى الوقت الذى كان فيه السيد محمد عبد السلام النائب العام أى فى سنة ١٩٦٥ .

السيد العضو عادل عيد :

إن الانحرافات قديمة ، وقد قصدت بهذا أن أتكلم عن ظاهرة توفيق عويضة ، وهى ظاهرة ليست موجودة اليوم أو بالامس أو الامس القريب ولكنها موجودة منذ أن وجد توفيق عويضة . وأرجو أن يستمع السادة الاعضاء للافادة مما أقوله

وليعملوا من أجل الصالح العام . وبالنسبة للنقطة الدستورية التى كنت اتحدث عنها والتى اثارها ايضا اعتراض السيد محمد حامد وزير الدولة للحكم المحلى ، فلم يكن القصد منها الغمز او اللمز - كما ذكر سيادته - وليس هناك وجهه للاعتراض ، لأننى أتحدث عن الدستور والقانون والصالح العام ولو أن السيد الوزير امهلنى قليلا لعرف اننى اعرف كيف اضع الكلمة فى موضعها الصحيح وأننى انزه السيد رئيس الجمهورية ، إننى أقر أن هناك قرارات جمهورية تصدر فعلا والسيد محمد توفيق عويضة يسافر الى الخارج بناء على قرارات جمهورية دون علم السيد وزير الاوقاف وشئون الازهر وقد ذكر السيد الوزير ذلك بنفسه ، وهذه مسألة دستورية يمكن الرد عليها فى هذا الاطار دون أن يقال إن هناك غمزا أو لمزا ، وفى رأى أن الدستور لا يسمح بهذا ، وإننى قادر على الكلام صراحة إذا اردت ذلك ، ولكننى أحاول أن أجعل الموضوع فى اطاره الصحيح ، وفى رأى أن القرار الجمهورى يجب أن يصدر فى حدوده المشروعة وفى إطاره الصحيح بناء على عرض الوزير المختص لأننا لا نريد أن يتكرر هذا مرة أخرى ، ولا نريد أن يعلم السيد وزير الدولة للحكم المحلى فعلا بأن أحد السادة المحافظين قد سافر بناء على قرار جمهورى دون علمه . إن هذا لا يصح . وإننى أنزه السيد

المضابط تتكلم

وشئون الازهر ؟

السيد العضو عادل عيد :

لأن هذا الموضوع يتعلق بالمجلس الاعلى للشئون الاسلامية فقد تم التصريح لهذا الوفد بالسفر الى الولايات المتحدة الامريكية دون علم السيد وزير الاوقاف وشئون الازهر ، وهذا هو موضع الخطورة وإلا فكيف صار السيد محمد توفيق عويضة إلى ما صار إليه ! ولو ان الامور كانت قد سارت في مجراها الصحيح لما حدث أى انحراف أو أى طغيان ، ولكن الاجراءات الصحيحة لم تتبع وكما قال السيد وزير الاوقاف وشئون الازهر كان السيد توفيق عويضة يسافر بناء على قرارات صادرة من جهات عليا ، وقد جاء هذا في رد السيد الوزير وليس كلاماً من عندي ، وأرجو ان يرجع السادة الاعضاء إلى رد السيد وزير الاوقاف وشئون الازهر ليجدوا أنه قال ما ذكرته الآن ، إنتى أشخص موضع الخطأ لنضع أيدينا عليه ونتعاون في إصلاحه ، وفي اعتقادي أن السيد رئيس الجمهورية لا يرضى ولا يقبل هذا ، ولكن قد يكون هناك بعض المحيطين أو العاملين بديوان رئاسة الجمهورية الذين يسيئون استخدام سلطة السيد رئيس الجمهورية في إصدار القرارات ، لدرجة أن السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء - مشكورا - قد اصدر

رئيس الجمهورية بالنسبة لهذه الاشياء بسبب اعبائه الجسام كان الله في عوننا ونحن في ظل حكم رئاسي يلقي على رئيس الجمهورية الكثير من التبعات ونحن نرى أن السيد رئيس الجمهورية بسبب هذه الاعباء يتجول ويسافر في الداخل وفي الخارج ويقوم بمبادرات ويعقد لقاءات صحفية وتلفزيونية أى ان عليه اعباء كثيرة ومشاكل . وفي اعتقادي أن معظم هذه القرارات الجمهورية تصدر دون ان تعرض على سيادته . وعلى سبيل المثال هل تتصورون حضراتكم أن يصدر قرار جمهوري بعلم وموافقة السيد رئيس الجمهورية - الذي نعلم كلنا مدى حرصه على المال العام وعلى رفع المعاناة عن الجماهير وضرب القدوة امام المواطنين - هل تتصورون أن يصدر قرار جمهوري بالتصريح بال ٢١٤ شخصا من رجال الصحافة والاعلام والاذاعة وبعض علماء الازهر بالسفر الى الولايات المتحدة الامريكية والبقاء فيها لمدة ٣٠ يوماً من ٧/١٥ إلى ١٩٧٦/٨/١٥ لحضور المهرجان الاسلامي الذي اقيم في واشنطن بمناسبة احتفال الولايات المتحدة الامريكية بمرور ١٠٠ عام على استقلالها !

رئيس الجلسة :

ما علاقة هذا بالاستجواب الموجه الى السيد وزير الاوقاف

قراراً في اعقاب هذا القرار بمنع سفر هؤلاء الاشخاص ، وقد احتج السيد محمد توفيق عويضة على ذلك بأن القرار الوزاري لا يلغى القرار الجمهوري ، وقد ذكر السيد وزير الاوقاف وشئون الازهر كل هذا . إننا نريد ان نوفر على انفسنا هذه التصرفات التي تتسبب في ضياع اموال الشعب والتي ندفع ثمنها فيما بعد . وبعد ذلك لن ينجينا أحد من المسؤولية أمام الله ثم أمام الشعب ما لم نتصد لمثل هذه المسائل ونضع كل شيء في مكانه .

إننى اتكلم من الناحية الدستورية والسيد رئيس الجمهورية له منا كل الاحترام والتقدير في حدود الدستور والدستور أولى أن يتبع ، لقد اقسمنا بيمين الولاء للدستور وأقسم معنا وقبلنا على ذلك السيد رئيس الجمهورية . وعلينا الآن أن نشخص هذا الطوفان من الانحرافات التي تراكمت على مدى سنوات طويلة ولو أن القضية كانت قضية السيد محمد توفيق عويضة وحده لما اضعفت وقتكم إطلاقاً في الحديث عنها ، ولكنها ليست قضية السيد محمد توفيق عويضة وإنما هي ظاهرة السيد محمد توفيق عويضة ، وحتى لا يظهر فينا عويضة آخر ، وهذه هي المشكلة . أما بالنسبة للسيد محمد توفيق عويضة فمن هو حتى نضيع وقتكم ووقت البلد في الحديث عنه ؟ إننا نريد ان نضع حداً لظاهرة محمد توفيق عويضة وأن نضمن ألا تتكرر مرة اخرى وإلا فسوف نتحمل المسؤولية ذلك .

إن القرارات الجمهورية يجب أن يكون عليها شيء من الرقابة والضبط وإذا كان هناك ممن يعملون في ديوان رئاسة الجمهورية من أساء أو استغل ثقة السيد رئيس الجمهورية في غير محلها فإنني أهيب بالسيد رئيس الجمهورية أن يتخلص من هؤلاء وأن تكون هناك رقابة أوسع على القرارات الجمهورية .

رئيس الجلسة :

إن السيد العضو عادل عيد يخرج عن حدود الاستجواب وإنني أنبه سيادته إلى ذلك للمرة الثانية وأرجو أن يتحدث عن موضوع الاستجواب .

السيد العضو عادل عيد :

إن ما ذكرته قاله السيد وزير الاوقاف وشئون الازهر ، وكل ما هناك أنني أرجع المسألة إلى اصولها الدستورية ، وأن ما جاء بالصحف وما تضمنه بيان السيد وزير العدل بالامس يعد قطرة من بحر وقليل من كثير ، وكما قلت فإن ما خفي كان أعظم لأن السيد محمد توفيق عويضة ظل يتمتع بهذه السلطات على مدى ١٧ سنة ، ويجد من يسانده في جهات عليا وهذا ليس تعبير السيد وزير الاوقاف وشئون الازهر .

السيد وزير الاوقاف ووزير الدولة لشئون الازهر :

إنني لم اقل ذلك .

رئيس الجلسة :

إذا كان هذا هو كلام السيد وزير الاوقاف وشئون الازهر

فأرجو من السيد العضو أن يقرأه وأن يذكر مصدره والسياق الذي قيل فيه حتى لا يلقى الكلام مرسلا .

السيد العضو عادل عيد :

لقد جاء هذا الكلام بخصوص سفر السيد محمد توفيق عويضة إلى الخارج ويقول السيد وزير الاوقاف وشئون الازهر إنه إبلاغ السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء أنه يسافر دون إذن منه وطلب من سيادته عدم الموافقة على السفر لأنه كان ذاهبا إلى أحد البلاد الآسيوية وإن الداعين لهذا المؤتمر يدخلون البدع الغربية على الدين ، وأن السيد محمد توفيق عويضة يسافر دون إذن منه ولم يستطع منعه من السفر ، ويقول السيد وزير الاوقاف وشئون الازهر : إن السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء أجابني بخطاب يفيد أن السيد أمين عام المجلس الأعلى للشئون الاسلامية مرءوس لى ومن اختصاصى إحالته للتحقيق ، وقد رددت على ذلك بمنكرة في ١٩٧٧/٧/٣١ بأن « سفره تم دون موافقتي أو علمي أو إذن مني أو ترشيح مني وإنه صدر له قرار السفر من جهة اعلى منى فكيف يتسنى لى محاسبته » .

رئيس الجلسة :

إن صياغة الوزير مختلفة تماماً عن الصياغة التي عرضها السيد العضو عادل عيد الآن :

السيد العضو عادل عيد :

مع احترامى لرأى السيد

الدكتور رئيس الجلسة فإنني أرجو منه أن يتحفظ بعض الشيء في ابداء رأيه وهو في منصة الرئاسة .

أيها الاخوة الاعضاء :

أعود مرة اخرى الى ما كنت اتحدث بصده عما جاء بالصحف وما قاله السيد المستشار وزير العدل في بيانه الذي القاه أمام المجلس في جلسة الامس والذي أسعدنا بحضوره دون دعوة ، وإلقائه هذا البيان ، اقول إن ذلك قطرة من بحر وقليل من كثير ، والحقيقة أن الجهات الرقابية كلها كانت عاجزة امام السيد محمد توفيق عويضة للأسباب التي نكرتها ، فبعضهم يكلفه بالعمل في اوقات

إضافية كما ان السيد وزير الاوقاف وشئون الازهر يعلم وأنا أعلم .

(ضجة نريد أن نعرف الجهات التي يقصدها السيد العضو) .

يقال أن هناك بعض الاشخاص في رئاسة الجمهورية يصفون الحماية على السيد محمد توفيق عويضة ويستغلون ثقة السيد رئيس الجمهورية فيهم لصدور مثل هذه القرارات الجمهورية التي نكرتها ، وإنني شخصيا لا اعرف هؤلاء الاشخاص فقد يكون رئيس الديوان الجمهورى أو السكرتير الخاص أو نائب رئيس الجمهورية قد يكون أيا من هؤلاء ، ولا ادري على وجه التحديد من هو المسئول عن ذلك .



المضابط تتكلم

السيد العضو محمد جاب الله :

هذه ظاهرة خطيرة ولا بد من ذكر الأسماء .

رئيس الجلسة :

أرجو من السادة الاعضاء الهدوء وليس من شأن هذا المجلس أن يناقش صلاحيات السيد رئيس الجمهورية وهذا الاستجواب موجه إلى السيد وزير الاوقاف وشئون الازهر وأرجو من السيد العضو المستجوب أن يلتزم بهذه الحدود وأن يخلص إلى نتيجة الاستجواب .

السيد العضو عادل عيد :

السيد الدكتور رئيس الجلسة ، السادة الاعضاء :

إن ما نكره السيد الدكتور رئيس الجلسة من أننا لا نملك مناقشة صلاحيات السيد رئيس الجمهورية صحيح مائة في المائة ، وإننى أول من يلتزم بواجبه الدستورى والبرلمانى فكيف اناقش صلاحيات السيد رئيس الجمهورية التى نص عليها الدستور الذى اقسمت على احترامه والذى أتينا على اساسه لهذا المجلس ؟ إننا لا نناقش الصلاحيات الخاصة بالسيد رئيس الجمهورية ولكننا نناقش شيئاً آخر .

رئيس الجلسة :

إن عديداً من القرارات الجمهورية تصدر للتصريح

للموظفين والعاملين بالسفر وهذه مسألة تنظيمية ، وأرجو من السيد العضو أن ينتقل إلى خلاصة الاستجواب .

السيد العضو محمد جاب الله :

إن ما نكره السيد العضو عادل عيد خطير وإننى اصبر على ان يذكر الاسماء .

رئيس الجلسة :

إن هذا الاسلوب لا يخدم رأى العام ولا يخدم الحقيقة إطلاقاً ، بل يسئ اليهما بدرجة اكبر . وليتفضل السيد العضو عادل عيد بالحديث فى موضوع الاستجواب .

السيد العضو عادل عيد :

السيد الدكتور رئيس الجلسة ، السادة الاعضاء :

إننا لا نملك - دستورياً - ان نناقش صلاحيات السيد رئيس الجمهورية ، واختصاص السيد رئيس الجمهورية بالتصريح بالسفر الى الخارج حق من حقوقه لا نملك مناقشته ولا اعتراض لنا عليه ، ومن الافضل لنا ألف مرة أن يكون التصريح بالسفر فى يد السيد رئيس الجمهورية من ان يكون فى يد أية سلطة أخرى أننى منه ، ولكننى اتحدث عن موضوع مختلف ، وكلامى عن هذا الموضوع واضح تماماً ، إن التصريح الذى يصدره السيد رئيس الجمهورية يجب ان يكون

بناء على عرض من الوزير المختص لا أن ينفرد رئيس الجمهورية او احد العاملين برئاسة الجمهورية باستصدار هذه القرارات دون علم الوزير ، ودون اشرافه لأن الوزير هو المسئول فى النهاية ، هذه هى النقطة التى اثيرها واطرحها عليكم ، واقول لكم خذوا فيها موقفاً .

رئيس الجلسة :

السيد العضو يستجوب الوزير أم يدافع عنه ؟

السيد العضو عادل عيد :

إننى اوجه كلامى للسيد الوزير واقول له لقد اخطأت لأنك قبلت وضعاً غير دستورى ، وكلامى واضح وصريح .

رئيس الجلسة :

أرجو السيد المستجوب أن ينتقل إلى نقطة أخرى ، كما أرجو السادة الاعضاء عدم المقاطعة وبعد ان ينتهى السيد المستجوب من استجوابه وبعد رد الحكومة يستطيع كل عضو أن يطلب الكلمة .

السيد العضو عادل عيد :

لقد اساء السيد توفيق عويضة فى سفرياته الى بلدنا كثيراً ، وسوف اعرض على حضراتكم واقعة تثبت ذلك ، واقعة لم يأت نكرها فى التقارير ولا فى البيانات التى نشرت ، لقد سافر السيد توفيق عويضة على رأس وفد الى الهند لحضور افتتاح جامعة إسلاميه اغلب ظنى أن أسمها الجامعة الإسلامية بدار

السلام ، وفي مؤتمر افتتاح الجامعة القى عويضة كلمة رئيس الجمهورية بصفته مفوضاً في ذلك ، وفي ختام كلمته أعلن تبرعه باسم رئيس الجمهورية المصرية بمبلغ ٢٠ ألف دولار للجامعة فصفق الحاضرون ، وهللوا ونشر نبأ هذا التبرع في الصحف الهندية ولم يكن معه بطبيعة الحال ذلك المبلغ الذي أعلن تبرع رئيس جمهورية مصر به لتلك الجامعة ، كذلك لم يكن هناك مبلغ في وزارة الاوقاف أو في المجلس الاعلى للشئون الاسلامية يسمح بهذا التبرع ، من اجل هذا حضر الى مصر منذ شهور مدير الجامعة الاسلامية وقال بأنها قد تلقت ذلك التبرع وطالب بالتبرع اى طالب بأن يتسلم المبلغ فعلاً قائلاً إنه قد احيل للمحاكمة التأديبية في بلاده لأن السلطات هناك فهمت من كلام السيد توفيق عويضة أن ذلك التبرع قد نفذ بالفعل وأن المبلغ قد سلم الى رئيس الجامعة ، وعلى هذا فهو يرجو أن يسلم المبلغ الى الحكومة الهندية حتى لا يساءل بتهمة الاختلاس ، هذا نموذج من نماذج تصرفات السيد توفيق عويضة في الخارج والتي تسبب الى سمعتنا وسمعة بلدنا ، بل وتسبب الى الاسلام نفسه الذى كان يتحدث باسمه .

السيد الدكتور وزير شئون مجلس الشعب :

ما دخل السيد وزير الاوقاف في هذا الموضوع ؟

السيد العضو عادل عيد :

إنه لم يعترض على قرار إيفاد عويضة لهذه المهمة وهو يعلم أنه لا يصلح لها .

رئيس الجلسة :

ما تاريخ هذه الواقعة ؟

السيد العضو عادل عيد :

في عام ١٩٧٦ على ما أعتقد ، ويمكن للسيد الوزير أن يصحح لى هذا التاريخ .

رئيس الجلسة :

ونفرض أن هذا التاريخ سابق على تاريخ تولى فضيلة الشيخ متولى الشعراوى وزارة الاوقاف .

السيد العضو عادل عيد :

حتى ولو كان الامر كذلك فإنها تعطى مؤشرا لعدم صلاحية هذا الشخص وهو توفيق عويضة الذى يسوء لنا فى الخارج ، ولذلك كان من المفروض على فضيلة الشيخ الشعراوى أن يعترض على سفره بعد ذلك .

رئيس الجلسة :

ارجو السيد المستجوب أن يقصر استجوابه فى حدود الاستجواب المقدم منه ، وفى حدود اللائحة الداخلية .

السيد العضو عادل عيد :

ايها الاخوة الزملاء :

لدى الكثير من الوقائع الصارخة عن انحرافات السيد محمد توفيق عويضة مما لم تشملها التحقيقات التى اجريت حتى الآن ، ومما لم يرد فى بيان السيد وزير العدل ، ومن هذه الوقائع ما يعاقب عليه قانون

العقوبات بتهمة الرشوة واستغلال النفوذ ، وأرجو أن تأمنوا لى فى أن أسرد عليكم بعض هذه الوقائع فى عجلة لا تجاوز خمس دقائق .

رئيس الجلسة :

أخشى أن تقع فى المحذور الذى نبهت اليه فى بداية الاستجواب وهو أن للاستجواب جوانب سياسية وجوانب جنائية ، والجوانب السياسية هى التى تعرض هنا ، أما الجوانب الجنائية فلها مكان آخر يكفل فيه للمتهم الحق فى محاكمة عادلة ، ونرجو أن نحافظ على هذا المبدأ ألا نخرج عليه فأرجو أن تستعرض استجوابك فى الاطار السياسى .

السيد العضو عادل عيد :

أريد من سرد هذه الوقائع أن أصل الى مساءلة سياسية لأنى - كما قلت قبل ذلك - أرى أن الوزير قد قصر فى اشرافه وتقصيره لانحرافات توفيق عويضة سكرتير المجلس الاعلى للشئون الاسلامية ، وحتى اثبت هذا التقصير فاسمحوا لى بذكر الوقائع وهذا بطبيعة الحال لا يخل بحق أى مواطن فى ان يصحح ما أقول ، أو أن يتقدم بدفاعه الى الجهة المختصة ، وهذه ليست أول مرة .

رئيس الجلسة :

إنك تنسب وقائع لشخص دون سند قانونى ، وإننى افهم أنه من حقه ان تنسب للوزير ما تشاء ، ولكن ليس من حقه أن تنسب الى شخص ليس مسئولاً

المضابط تتكلم

الى الاخوة الاعضاء ، فإنى اقبل
حكمة .

رئيس الجلسة :

إنى مسئول عن تطبيق
اللائحة ، وسأحتكم الى
المجلس ، وأنبه الى ان التعرض
لوقائع جنائية تنسب لشخص
ليس مسئولا مسئولية مباشرة
أمام المجلس يمثل خروجاً على
أحكام اللائحة ، وخروجاً على
المواد الدستورية والقانونية
العامّة ، وللمجلس الحق فى أن
يسمح بسرد هذه الوقائع أو لا .
السيد العضو عادل عيد :

السيد رئيس الجلسة :

إذا أردنا أن نحتكم الى
السوابق فإنى أذكر سيادتكم
وأذكر اخوانى الأعضاء بأنه قد
جرت مناقشات فى العام الماضى
لأحداث ١٨ ، ١٩ يناير ووجه
فيما الاتهام الى بعض المواطنين
والى قيادات حزب من الأحزاب
وكان الموضوع محالاً الى النيابة
العامّة التى تباشر التحقيق
ومطروحاً بعد ذلك أمام محاكم
أمن الدولة العليا ، ومع ذلك لم
ير المجلس حرجاً فى مناقشة
هذه المسألة من الناحية
السياسية ، وقد تحدث الكثير من
الأعضاء ودافعوا عن هذه
الوجهة من النظر ، كما أنكر أن
أخى الدكتور جمال العطيفى كان
له رأى مماثل فى الجلسة
الماضية التى طلب فيها وزير
الأوقاف تأجيل الاستجواب ،
وكنا نناقش هذا الأمر من الزاوية
السياسية ، ولا دخل لنا إطلاقاً
بالنواحي الجنائية المطروحة أمام
القضاء .

المملوكة لهم بنفوذه وسلطانه ...

رئيس الجلسة :

لا تستطيع ان تقول عن
شخص تحت قبة هذا المجلس إنه
اغتصب شيئاً الا إذا كان هناك
حكم قضائى بذلك .

السيد العضو احمد حسين

ناصر :

إن كلام السيد رئيس الجلسة
غير مقبول .

رئيس الجلسة :

هذا الكلام فيه حماية لك ايضاً
يا أستاذ احمد ، وحماية لكل
عضو يمكن أن يقف هذا الموقف
فى يوم من الايام .

السيد العضو عادل عيد :

أيها الاخوة :

حسبى ما قلت ، ولا أريد ان
أدخل فى جدل مع رئيس الجلسة
الذى يصر على رأيه ، ومع
احترامى لهذا الرأى فإنى ايضاً
احترم رأى ، وأرى أن رأى
هو الصواب ، ولكن ...

رئيس الجلسة :

إننى سأعرض الامر على
المجلس طبقاً لللائحة وللمجلس
أن يقرر ما يراه .

السيد العضو عادل عيد :

لا أريد - كما قلت قبل
ذلك - أن أدخل فى جدل مع
رئيس الجلسة وأقول إن هناك
الكثير فى جعبتى ، وإذا اراد
السيد رئيس الجلسة أن يحتكم

مباشرة أمام المجلس اى وقائع
جنائية ، إننا يجب ألا تستغل
قاعة المجلس لتوجيه اتهامات
جنائية .

السيد العضو الدكتور
محمود القاضى :

ليست كلها جنائية .

السيد العضو عمر عز الدين
أبو ستيت :

ليست كلها جنائية ، وعلى اية
حال أرجو أن نسمعها على أن
تحقق الحكومة فيها .

السيد العضو عادل عيد :

إن أية واقعة أو مخالفة
أسردها لها جانبها السياسى الذى
يسأل الوزير من خلاله .

رئيس الجلسة :

ارجو من السيد المستجوب
ان ينتقل الى خلاصة استجوابه
بعد ان مضى عليه أكثر من
ساعتين .

السيد العضو عادل عيد :

السيد رئيس الجلسة ، السادة
الاعضاء :

لم يبق لدى الا الوقائع التى
يقاطعنى فيها السيد رئيس الجلسة
بملاحظاته فى شأنها ، وإنى أرى
من حقى ابداء وسرد هذه الوقائع
وطرحها على حضراتكم لأنها

فى صميم الموضوع . إن السيد
توفيق عويضة قد اغتصب ثلاثة
افدنة فى منطقة العجمى من
بعض الافراد بعد ان اومهم انه
سيسجل لهم باقى المساحة

حضرات الزملاء : أنكر
حضراتكم بهذا الامور وأقول لكم
لا تحجبوا أنفسكم من أن
تتصدوا للأخطاء والانحرافات .

إن للقضاء استقلاله
واحترامه ، وليس لنا أن نتعدى
على اختصاصاته ، ولكننا
كممثلين للشعب أصحاب الولاية
فى الرقابة السياسية على
الوزراء ، والأخذ برأى السيد
رئيس الجلسة يؤدى الى أن تشل
اختصاصاتنا كسلطة رقابية لأن
أى وزير لن يمكننا مساءلته اذا
ما أحال موضوعات المساءلة
الى النيابة العامة وبذلك يقف
المجلس مكتوف اليدين .

رئيس الجلسة :

سوف أوضح مرة أخرى ما
قلته أمام المجلس وأمام السيد
المستجوب ، إننى لم أقل إنه ليس
من حق المستجوب أن يناقش
جوانب سياسية لاتهام جنائى ،
فإثارة الجوانب السياسية للاتهام
الجنائى أمر مقبول بل ضرورى
ولا يتصور أن يمتنع المجلس
عن عدم مناقشة أى مسألة لمجرد
أنها مطروحة أمام القضاء مادام
لها جوانب سياسية ، ولكن لا
يمكن أن نتهم شخصاً لا يملك
الدفاع عن نفسه أمام هذا
المجلس بإرتكاب جرائم معينة
وهو ليس مسئولاً مسئولية
سياسية ، إنه يمكن اتهام أحد
الوزراء بذلك ولكن ليس لنا
سلطان على الموظفين وكل
مانملكه هو مساءلة الوزراء
المستولين عنهم ، وهذه قواعد
دستورية أساسية استقرت فى
هذا المجلس منذ عام ١٩٢٣ وإذا

لم نحافظ عليها فسوف نقع فى
مخاطر شديدة لأن أى نائب فى
هذا المجلس يمكن أن يقف فى
هذه القاعة ويشهر بأن شخص
وينسب له ارتكاب جرائم معينة
بينما لا يملك هذا الشخص أن
يدافع عن نفسه أمامنا ، ونكون
بذلك قد قضينا على سمعة
المواطنين .

وإننا الآن بصدد استجواب
محدد موجه الى السيد وزير
الأوقاف وفى الحقيقة فإن هذا
الاستجواب متصل بموظف
عام ، وبالتالي فمن حق
المستجوب أن يكشف ما يراه من
أمر متصلة بهذا الموظف
العام ، ولكن دون أن ينسب له
ارتكاب جرائم معينة بقوله
أنه قد ارتكب كذا أو فعل
ذلك أو أنه مدان بهذا ، ويجب
على المستجوب ألا يزن الأدلة
أو يقدرها إنما يجب عليه فقط
طرح الموضوع فى إطاره
العام .

السيد العضو عادل عيد :

السيد رئيس الجلسة ، السادة
الأعضاء :

عندما كنا نناقش فى طلب
الإحاطة الخاص بحريق أيديال
نكر بعض الأعضاء أنه حريق
متعمد وأنه تخريب الخ .. الخ
ومع ذلك لم يعترض معترض
على هذا .

السيد العضو عبد الرحيم
الغول :

أرجو السيد رئيس الجلسة
إعطاء الفرصة للمستجوب
لشرح استجوابه ولا داعى

لمقاطعة المنصة من حين
آخر .

(تصفيق) :

رئيس الجلسة :

إن المنصة مسئولة عن
اللائحة ، وأنبه الى أن أى
شخص من المصفقين يمكن أن
يقف هذا الموقف ، وعلينا أن
نحمى أى شخص بصرف النظر
عن انتمائه الحزبى .

السيد العضو عادل عيد :

ذكرت حضراتكم بما حدث
فى العام الماضى أثناء مناقشة
أحداث ١٨ ، ١٩ يناير وقد
بست قيادات حزب التجمع بأنها
وراء هذه الأحداث ، وكان الأمر
مطروحاً أمام القضاء ، فلماذا لم
يعترض المعترضون الآن ؟
لماذا لم يعترض الدكتور جمال
العطيفى ؟ إننا يجب أن نسير
على قاعدة واحدة فى عملنا ،
حتى لا نكون محل القيل والقال .

رئيس الجلسة :

إننى الآن رئيس الجلسة ،
وأرجو محاسبتى الآن بهذه
الصفة وليس بصفتى نائباً
السيد العضو عادل عيد :

المفروض أن رأى رئيس
الجلسة لا يتغير ، لأن موقع
الرئاسة لا يغير الرأى ، والقانون
هو القانون واللائحة هى
اللائحة .

رئيس الجلسة :

إن أى عضو يكتب عنه سطر
واحد فى الصحف لا يعجبه فإنه
يقلب لنا الجلسة رأساً على
عقب .

المضابط تتكلم

السيد العضو أحمد ناصر :
لماذا ترهبوننا ؟ .

رئيس الجلسة :

ليست هذه طريقة عمل ،
عضو يصرخ ، وآخر يضرب
بيده على الخشب .

السيد الدكتور وزير الشؤون
مجلس الشعب :

احترام الجلسة يا أستاذ أحمد .

السيد العضو أحمد ناصر :

ما هذا الإرهاب ؟

رئيس الجلسة :

لا يمكن أن نستمر بهذه
الطريقة ، وإذا استمر الزميل
أحمد ناصر يتكلم بهذه الطريقة
فسوف أطبق عليه اللائحة ،
وأرجو السادة الأعضاء الهدوء ،
إننا نريد أن نحافظ على كرامة
الناس ، ونريد أن نصل إلى
الحقيقة في نفس الوقت وأرجو
كل عضو أن يوجه كلامه لرئاسة
الجلسة فقط .

السيد الدكتور وزير الشؤون
مجلس الشعب :

إن محمد توفيق عويضة
أحيل إلى النيابة الإدارية وإلى
النيابة العامة . وأوقف عن عمله
رغم ما قيل من فوق هذه المنصة
أثناء مناقشة الاستجواب من أن
الحكومة تحمي الانحراف ، فما
الذي يريده السيد العضو
المستجوب الآن ؟

يقول أن لديه وقائع جديدة ،
فالوضع الطبيعي أن توضع هذه
الوقائع الجديدة بمستنداتها تحت

لائحية وقد تجاوزها وليس هذا
من حقه ، لأنه رد على
الاستجواب الذي لم أكمله بعد .

السيد العضو أحمد ناصر :

هذا إرهاب ، لماذا ترهبون
السيد العضو المستجوب ؟

السيد الدكتور وزير الشؤون
مجلس الشعب :

ما الإرهاب في ذلك ؟

رئيس الجلسة :

أرجو السيد العضو أحمد
ناصر الهدوء والكلام دون
انفعال ، يجب أن نحسن
استماعنا لبعض .

السيد الدكتور وزير الشؤون
مجلس الشعب :

لقد أحيل السيد توفيق
عويضة ..

السيد العضو أحمد ناصر :

إننا نريد أن نعرف كيف تسير
الأمور في هذا البلد ؟ وإنكم إما
أن تأكلوا ، الاستجواب وإما أن
ترهبوا السيد العضو
المستجوب ، هذا أمران غير
مقبولين ..

اتركوا العضو يتكلم بحرية ،
أتركوه يتكلم ، واسمعوا
وافهموا .

(ضجة) .

رئيس الجلسة :

ما هذا الكلام يا أستاذ أحمد ؟
ولمن توجهه ؟

السيد الدكتور وزير شؤون
مجلس الشعب :

لا أدري لماذا يصمم السيد
العضو المستجوب على المقارنة
بين موضوع مناقشة طلبات
الإحاطة الخاصة بأحداث ١٨ ،
١٩ يناير وبين موضوع
الاستجواب الموجه من سيادته
إلى السيد وزير الأوقاف والدولة
لشئون الأزهر .

إن طلبات الإحاطة السالفة
الذكر لم يكن بها اتهام محدد
لأسماء معينة بل كانت طلبات
إحاطة عامة تتناول الأسباب
والدوافع ، ومسئولية حزب
التجمع كمنظمة سياسية عن هذه
الأحداث ، ولم يقف أحد في هذه
القاعة من الأعضاء أو من
الوزراء ، وحدد اسماً معيناً أو
قال « إن زيد أو عبيد من
الناس ، حرق أو خرب أو سرق
أو ألقى طوبة أو اختلس . الخ .

إننا لا نحمل منحرفين وقد
ذكرت لك ياسيادة العضو
المستجوب هذا الكلام أكثر من
مرة وأكدته في الجلسة السابقة
عندما بدأت مناقشة هذا
الاستجواب وأثبتت الأيام صدق
ما قلته وأحيل توفيق عويضة
الذي صورته عملاقاً لا يمس من
أمام ولا من خلف .

السيد العضو عادل عيد :

إننى لا أقبل كلام السيد
الدكتور فؤاد محيي الدين لأنه
أعطى الكلمة ليتكلم في نقطة

يد النيابة العامة التي بدأ تحقيقها فعلاً ، والتي نأتمنها جميعاً ، وأنت كنت من رجالها ، وأى شك لديك فى أمانة النيابة العامة وصدقها ، فلماذا التشهير بشخص ايا كان ، انتى لا أدافع عنه ولا أقبل هذا الدفاع ، ولكنى أريد أن أعتبره مواطناً ، وكلنا معرض لهذا الوضع أو قد تتعرض له فى يوم من الأيام .

علينا أن نرسى قواعد وأعرافاً فى هذا المجلس ، وليس من أجل توفيق عويضة تهدم هذه القواعد وتلك الأعراف .

أرجو من المجلس الموقر أن يطلب من السيد العضو المستجوب أن يقدم كل ما عنده من أدلة وأسانيد الى النيابة فوراً حتى تستكمل تحقيقها ، وأن ينال توفيق عويضة جزاءه بالعقوبة أو بالبراءة ، وشكراً .
رئيس الجلسة :

لقد سبق لى أن عرضت ما تتضمنه اللائحة فى هذا الخصوص والواقع أن ما عرضته كان كافياً ولو كنا قد تبينا بالضبط ما سبق أن ذكرته لانتهى الأمر عند هذا الحد . إننى لم أعترض على حق السيد المستجوب فى أن يعرض ما يشاء من الجوانب السياسية حتى ولو كانت متعلقة باتهام جنائى ، ولكن ما اعترضت عليه وما نهت المجلس اليه - وللمجلس الشأن فى أن يسمح أو لا يسمح - هو انه حينما يقول إن فلاناً اغتصب كذا ، يكن قد أصدر حكماً على شخص غير مائل وغير مسئول أمام هذا

المجلس ولم يسمع دفاعه .

السيد العضو الدكتور محمود القاضى :

إن عرض الموضوع بهذه الطريقة لا يمكن أن يسير ، إن اللائحة تقول إنه عندما يتكلم السيد العضو يجب ألا يقول ألفاظاً خارجة أو فيها مساس بالأشخاص ، فعندما نريد أن تقول أن السيد الوزير أخطأ فإما أن يكون الخطأ مباشراً ارتكبه سيادته وإما أن يكون غير مباشر ارتكبه أحد مرءوسيه وهو مسئول عنه ، فلا بد أن نعرف هذا الخطأ .

(ضجة) .

رئيس الجلسة :

إننا بهذه الطريقة نفسد الأمور ولا نصلحها ، أرجو أن يوجه الكلام الى رئاسة الجلسة .

السيد العضو محمود القاضى :

لقد ناقشنا فى هذا المجلس أموراً تتعلق بشركات ، وتفاصيل لمخالفات مالية فيها ، ولم يكن لها دخل بالوزير ، وليست موضوع استجواب ، وقرر المجلس تشكيل لجان تقصى حقائق هذه الأمور ، ولكن عندما يريد أحد الأعضاء أن يثبت خطأ الوزير ، والوزير مسئول عن كل مرءوسه ، بمعنى أن كل خطأ يرتكبه المرءوس لا يستطيع الوزير أن يقول لا علم لى بهذا الخطأ ، لأنه من المفروض أن يعرف الوزير كل تصرفات مرءوسيه ، فلا بد للسيد العضو المستجوب أن ينكر

هذه الأمور ، وإننى مع السيد رئيس الجلسة أنه لا يصح للعضو أن يدين أحداً ، فإذا ذكر فى كلامه أنه يتهم فلاناً بكذا ، فمن حق السيد رئيس الجلسة أن يطلب حذف هذه الكلمة أو العبارة التي تعتبر خارجة أو فيها مساس بأحد الأشخاص من المضبطة ، فإذا اعترض العضو المتكلم على هذا الاجراء ، يعرض الأمر على المجلس طبقاً لللائحة ، ولكن السيد رئيس الجلسة لا يستطيع أن يمنعه من الكلام كيف يحدث ذلك ؟

أرجو أن يسمح لى رئيس الجلسة ، وهذا عتاب رقيق بين وبين من أقدره وأحبه ، فلو أن السيد رئيس الجلسة مكان الأخ الزميل عادل عيد وقوطع بهذه الصورة ، فرغم بلاغته وفصاحته لارتبك معه الأمر ، وما أمكنه الاسترسال فى الحديث . والأمر بيد السيد رئيس الجلسة ، فله أن يطلب حذف الكلمة التي لا تروق له .

رئيس الجلسة :

ليس الأمر متعلقاً بكلمة ...

السيد العضو محمود القاضى :

بماذا يتعلق إذن ؟

يجب على المتحدث أن يذكر وقائع ..

رئيس الجلسة :

المسألة تتعلق باللائحة ، وسأفسرها .

السيد العضو الدكتور محمود القاضى :

المضابط تتكلم

إذن كيف أبين أن الوزير
مخطيء ؟

رئيس الجلسة :

إن الأمر ليس كما يتصور
الأخ محمود القاضي .

السيد العضو محمود
القاضي :

إن السيد العضو لا بد أن
يذكر وقائع ، وإلا فكيف يصبح
الوزير مخطئاً ؟

رئيس الجلسة :

لقد فهمت وجهة نظر السيد
العضو ..

السيد العضو الدكتور
محمود القاضي :

أرجو أن تكون وجهة نظري
موضع تقدير المنصة .

رئيس الجلسة :

لقد فهمت وجهة نظرك
والأمر في النهاية للمجلس .

إن وجهة نظر السيد العضو
قد تكون سليمة لو كان خطأ
المرءوس ثابتاً وعندئذ يكون
كلامه سائغاً أو إذا كانت تنسب
إليه واقعة ليست جريمة أما أن
يبدأ السيد المستجوب بذكر وقائع
معينة بالنسبة لشخص غير مائل
وغير مسئول أمام المجلس ،
بصيغة الادانة بأن يقول أن فلاناً
اغتصب كذا فهذا غير جائز .

ولقد تركت السيد العضو عادل
عيد يشرح استجوابه كما يشاء ،
ولقد قاطعته عندما بدأ الادانة

والاتهام مباشرة . وأنى أقول
هذا ليس كعضو في المجلس
ولكن بصفتي مسئولاً عن تنفيذ
اللائحة ، وأتولى الآن رئاسة
الجلسة .

إن المادة ٥٦ من اللائحة -
ولقد أشار السيد الزميل إليها -
لا تحييز إبداء عبارات فيها
مساس بالأشخاص وأعتقد أن
السيد المستجوب نفسه يقدر هذه
الظروف بصفته من رجال
القانون ويحرص على الحفاظ
على حق المتهم نفسه في أن
تكفل له محاكمة عادلة بغير تأثير
مباشر . وأرجو بعد ذلك أن
يكمل السيد المستجوب كلامه
بالطريقة التي يقدرها .

السيد العضو عادل عيد :

السيد رئيس الجلسة ،
حضرات الأعضاء .

(ضجة) .

رئيس الجلسة :

أرجو ألا نضيع وقت
المجلس . فقد كان يكفي بشأن
هذه النقطة اللائحية الاطمئنان إلى
سلامة التفسير الذي عرضته .
فقد عرضته بطريقة هادئة
جيدة . دون أن أقصد بها إحراج
المستجوب أو التدخل في طريقة
شرحه للاستجواب وإنما قصدت
فقط التنبيه إلى أمر لائحى .

السيد العضو عادل عيد :

إن الحجة التي ذكرها السيد
الأخ العزيز الدكتور فؤاد محيى
الدين يضعف منها إننا نناقض
أنفسنا (ضجة) فبالأمس عندما

ألقى السيد وزير العدل بيانه ،
تضمن بيانه بعض عبارات
التشهير لأن المتهم برىء حتى
بدان .

السيد العضو عمر عز الدين
أبو ستيت :

ينبغي على السيد المستجوب
أن يدخل مباشرة في الموضوع .
وأن يذكر ما لديه من وقائع حتى
تتاح لنا الفرصة للحديث أيضا .

السيد العضو عادل عيد :

يجب أن توزن الأمور
بميزان واحد ، فبيان السيد وزير
العدل أمس احتوى على تشهير
بمتهم مفروض أنه برىء حتى
يدان . فلماذا لم يعترض أحد
على ذلك بالأمس رغم أن بيان
السيد الوزير استغرق ساعة ؟

رئيس الجلسة :

يطلب السيد المهندس رئيس
المجلس الكلمة لشرح أمر يتعلق
باللائحة ، فليتفضل .

السيد العضو سيد مرعى
(رئيس المجلس) :

السادة الأعضاء :

ماكنت أنوي إطلاقاً التدخل
في هذه المناقشة لولا أنها تتناول
أمراً من الأمور الأساسية التي
نوقشت تحت هذه القبة وفي هذا
المجلس الموقر من سنة ١٩٢٤
حتى اليوم ، والذي يحاول
البعض أن يهدم هذه القاعدة .

القاعدة هي أنه لايجوز
إطلاقاً أن يقف عضو من هذا
المجلس ويقول إن فلاناً قد
ارتكب جريمة كذا ، فليس هذا

من حقه ، وكما قال السيد رئيس الجلسة بحق ، وكما قال السيد الدكتور فؤاد محيي الدين بحق احذروا هذا لأننا جميعاً قد نتعرض له فى يوم من الأيام .

إن السيد المستجوب يتكلم منذ ساعتين تقريباً وطالما كان كلامه موضوعياً فلا يجوز لأحد أن يقاطعه ، ولو استعمل لفظاً آخر ، وقد التفت السيد العضو محمود القاضى هذه النقطة ، ما كان له أن يقول « اغتصب أرض كذا » لأنه بذلك يكون قد بت فى الموضوع ، وإنما يقول : علمت انه فعل كذا .. وسأضع هذه الواقعة تحت نظر النيابة . هذه طريقة . ولكن لا يجوز إطلاقاً والأخ عادل عيد يقول انه يريد مبادئ - تحن أيضاً نريد مبادئ لكى تحميه هو وتحمينى أنا وتحمى كل فرد من الأفراد ، لا يجوز إطلاقاً اتهام شخص ما . فمن أسهل الأمور أن يقف عضو فى أى مجلس قادم ويقول أن فلاناً ارتكب كذا وكذا ، وهذا ليس من حقنا أبداً .

يقول السيد الزميل عادل عيد ، كيف ابحتم هذا للسيد وزير العدل بالأمس ولا تبيحونه لى اليوم . ماذا قال وزير العدل ؟ والواقع أن وزير العدل فى بيانه قال أحلت الى النيابة كذا وكذا وهذا هو قرار النيابة قائم ، وهى المختصة بالاتهام ، ومع ذلك فقرارها مؤقت حتى تفصل المحكمة فى الاتهام الموجه .

يمكن للسيد العضو أن يتناول كل ما لديه من وقائع ولا يمكن للمجلس أن يحرمه من ذلك ، لقد

استمع اليه طوال ساعتين وهو يسرد وقائع ولكن لا يجوز له أن يبدى هذه الوقائع بصفة التأكيد أو القطع . فليس هذا من حقه ، وإذا أجاز المجلس هذا المبدأ فسيكون من أخطر ما يمكن خاصة على أولئك الذين يصفقون الآن .

يقول السيد عبد الرحيم الغول انه يريد أن يستمع الى وقائع وليس هناك مانع من ذلك . ولكن وقائع فى حد علمه - وليست اتهاما - الوقائع يقدمها للنيابة كما قال الدكتور فؤاد محيي الدين . يقول مثلاً بلغنى أن هناك شبهة فى كذا . أما أن يقول اغتصب وارتكب فهذا ليس بجائز .

النقطة الثانية وهى التى تناولها الدكتور فؤاد محيي الدين وقوطع من المعارضة ، عندما كان يتكلم عن المناقشات التى دارت بشأن أحداث ١٨ ، ١٩ يناير . فمن الذى أثار هذه المناقشة ؟ أن الذى أثارها هو الأستاذ عادل عيد . وما الذى نوقش فى ذلك الوقت ؟ لقد نوقشت جوانب موضوعية سياسية ، وكما قال الدكتور فؤاد محيي الدين ، لم يقف أحد من السادة الوزراء أو الأعضاء وقال : إننى اتهم شخصاً بعينه بكذا وكذا . قيل أن هناك شبهة ولكن لم يذكر اسم واحد قط .

السيد المستجوب يتحدث كما يشاء ، وتحدث كما شاء ، ليتفضل ويقول كل ما لديه ولن يمنعه أحد . ولكن ليس له أن يوجه اتهامات لأحد ، حتى ولو كان فى رأينا متهماً فعلاً ، لأننا

لسنا جهة اتهام وقد يكون الشخص بريئاً . وإذا كانت لدى السيد المستجوب وقائع ، فليبلغها الى النيابة والأمر فى النهاية للمحكمة .

إن لنا سوابق فى هذا المجلس ، لقد كان لدى الدكتور محمود القاضى وقائع معينة بشأن موضوع ما وامتل فى النهاية للحق وكتب لى خطاباً .. فبعد أن قال إنه سيبلغ النيابة أرسل لى خطاباً ذكر فيه أن المعلومات التى لديه غير متكاملة وأنه عند اكتمالها سيقوم بإبلاغ النيابة العامة ، شأنه فى ذلك شأن أى مواطن عادى .

أرجو ألا نمر على مثل هذه المسائل بسهولة ولا نحاول فى ضجة هذه العملية أن نهدر مبدأ من المبادئ . إن كل من عاصر الحياة النيابية فى هذا المجلس وتحت هذه القبة . احترمت هذه المبادئ وعندما نحترم هذه المبادئ فإننا نحترم أنفسنا وندافع عن أنفسنا مستقيلاً ويجب ألا نشور كل هذه الثورة . ما هو الموضوع ؟ الموضوع : موظف نسبت اليه جرائم معينة وأحيلت هذه الجرائم الى جهات الاختصاص . كانت على مدى عهد طويل ، وهناك استجواب قائم والسيد المستجوب يشرح استجوابه والرأى فى النهاية للمجلس . فلم كل هذه الضجة ؟ ثم يقال أن هناك جرائم جديدة فلو لم تذكر هذه الجرائم اليوم أمام الصحف سوف تقول أن هناك أموراً مستورة .

إننى أطالب السيد العضو بأن

المضابط تتكلم

يقول ما لديه من اتهامات يوجهها للسيد توفيق عويضة ولكن لا يتكلم بلهجة القرار ، وشكراً .
رئيس الجلسة :

نرجو أن يمضى السيد المستجوب فى شرح استجوابه حتى ينتهى منه لأن الساعة الآن قد قاربت الرابعة والنصف :

السيد العضو عاشور محمد نصر :

لدى كلمة تتعلق باللائحة ... الواقع أنه ليس هناك مجال للكلام الآن ، وليس هناك أى مناسبة من اللائحة لأن يتحدث أى عضو الآن ، ويجب اختيار الوقت المناسب لطلب الكلمة . ونرجو أن يمضى السيد المستجوب فى حديثه . (ضجة)

السيد العضو عاشور محمد نصر :

لائحة ، لائحة .

رئيس الجلسة :

لقد فصلنا فى أمر اللائحة وانتهى الأمر ، أرجو أن تعطوا الفرصة للسيد العضو المستجوب لأن يتم حديثه .

السيد العضو عادل عيد :

السيد رئيس الجلسة ، الأخوة والأخوات ...

السيد العضو عاشور محمد نصر :

إننى من هذا المكان أطلب أن

يحضر السيد رئيس الجمهورية خاصة لسمع من ممثلى الشعب المخالفات التى تحدث فى هذا المجلس .

رئيس المجلس :

ان يثبت هذا الكلام فى المضبطة ، فلم يسمح للعضو بالكلام .

السيد العضو عادل عيد :

تعلمون حضراتكم أن أراضى منطقة العجمى كانت من أوقاف المسلمين ، ثم حلت هذه الأوقاف وآلت الى المستحقين ، وأصبح هؤلاء المستحقون يضعون اليد عليها وأن هناك خلافات حول أصل الملكية .

ولقد نما الى علمى - وأنا أحترم المبدأ القائل بأن كل شخص برىء حتى تثبت ادانته ولكن من واجبى أن أضع امامكم ما سمعته أو ما ترجح لدى أن السيد محمد توفيق عويضة اتصل ببعض واضعى اليد على هذه الأراضى وأفهمهم أنه بحكم وضعه فى وزارة الأوقاف يملك البيت فى شأن ملكية هذه الأراضى وأنه يستطيع أن يسجل هذه الأراضى بأسمائهم حتى تصبح الملكية خالصة لهم دون أى منازعة . ونظير هذا طلب لنفسه ربع مساحة الأرض أى ثلاثة أفدنة من مساحة الأرض وهى ١٢ فدناً ، وقد حرروا له عقدين كل منهما بمساحة فدان ، الأول باسمه والثانى باسم السيدة والدته زوجته وبعد هذا استكتبهم

عقداً ثالثاً بفدان ثالث ، ولما كان ما وعد به من تسجيل لم ينفذ فقد اعترض البعض وتمرد فاستعان برجال الشرط فى الاسكندرية حتى تغلبوا له على مخالفة هذا الذى يعترض وأجبروه على التوقيع على العقد الثالث ، فأصبح يضع يده على ثلاثة أفدنه ، وبنى على مساحة ٤٧٠٠ متر مربع قصراً فاخراً ، وليس مجرد شاليه . أعتقد أنه يساوى حالياً نحو ٦٠.٠٠٠ جنيه ثم أنشأ فى باقى المساحة حديقة نادرة .

رئيس الجلسة :

إننى مازلت أكرر الاعتراض الذى سبق أن ذكرته من قبل اذا أراد السيد العضو أن يمضى فى حديثه بهذه الطريقة . ذلك أن لنا حصانه تحت هذه القبة ، وإذا ما قال شخص آخر مثل هذا الكلام خارج هذا المجلس فانه يحاسب عليه طبقاً للقانون . أما هنا فيمكن للعضو أن يقول ما يشاء دون أى حساب بسبب الحصانه ، ومن أجل هذا حرصت كل اللوائح الداخلية للمجالس النيابية فى العالم على ألا يوجه العضو اتهاما لشخص غير مائل أمام المجلس .

السيد العضو عادل عيد :

إننى أعرض حقائق حتى لا تخفى هذه الحقائق على الشعب .

الواقع أنه ليس عندى شهوة التجريح كما اتهمنى أخى الدكتور فؤاد محبى الدين ، أننى أجرح ، وكان الله فى عون الأخ محمد توفيق عويضة فى الموقف الذى يقفه هذه الأيام ، أننى أيضاً

انسان وأحس بإحساسه بعد أن أقصى عن منصبه وأوقف وتناولته .

رئيس الجلسة :

لا مانع من أن ينقد السيد المستجوب ولكن وفقاً للأصول وأحكام اللائحة الداخلية .

السيد العضو عادل عيد :

إننى انسان أولاً ، وأتكلم عن مشاعرى كإنسان ، ولكن الحقيقة يجب أن تطرح كاملة ، وأريد أن اصل من هذا الى ان هناك مكاسب كبيرة حققها السيد محمد توفيق عويضة مستغلاً نفوذه الأمر الذى يستوجب فى رأى إخطار إدارة الكسب غير المشروع ، كما قلت لحضراتكم فى البداية ان الأمر ليس بالألوف القليلة التى حصل عليها كمكافآت أو كبديل سفر أو ... الخ . وإنما رأى أن هناك مبالغ كبيرة جداً حصل عليها ، وحقق بها ثروات لنفسه وللمحيطين ..

(صوت .. علاقة الوزير إيه بهذا ؟) .

أيها الاخوة :

اعتقد ونحن نقتررب من الساعة الرابعة والنصف مساء ، أصل الى اقتراحاتى :

(أولاً) اطالب - ومعنى طلب موقع من أكثر من عشرين عضواً بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق فيما يسود المجلس الأعلى للشئون الإسلامية من انحرافات فى شتى نواحيه ، ليس فقط فيما يتعلق بالسيد محمد توفيق عويضة ، أو ما تناولته تحقيقات النيابة الادارية فى

الفترة الأخيرة ، ولكن أريد من اللجنة أن تمد بصرها الى : انشاء المجلس ، كيف بدأ الفساد .. كيف بدأ الانحراف .. كيف تطور .. كيف تفاقم .. كيف استشرى .. كيف وصل الى ما وصل اليه ؟ .

على أن تكون اللجنة حرة الحركة ، والشمول فى الاختصاص والسلطة بما يمكنها من أن تضع ايديها على المسؤولين الذين مكثوا لهذه الانحرافات فى كل موقع ، لأننى كما قلت أن السيد محمد توفيق عويضة وحده ما كان يستطيع أن يصل الى ما وصل اليه من طغيان ومن انحراف ، ولكن هناك العديد من المسؤولين فى المواقع شتى ، قد لا يكون تحت يدى أسماؤهم وأنا فى هذا الموقف ، أو الأدلة الدامغة ، ولكن حضراتكم من خلال لجنة تقصى الحقائق تستطيعون ، إن شاء الله أن تصلوا الى هؤلاء وأن تحاسبوا كل مسئول ... الذى أعطى تفويضاً ... أو أصدر قراراً بالمكافأة على خلاف ما يقضى به القانون ... أو الذى افرد موازنة مستقلة للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ... الخ .

وأطلب هذه اللجنة أن تقول لنا كيف نضمن ألا تتردى الأوضاع فى أى موقع آخر من مواقع جهازنا الحكومى ، بحيث يظهر فيه توفيق عويضة جديد ، أو تتكرر ، كما قلت ، ظاهرة توفيق عويضة ، ولا شك أن اللجنة ستعنى بهذا وتوضع لنا

الحلول والعلاج الناجع لهذه الظاهرة .

(ثانياً) السيد محمد توفيق عويضة له عمل آخر ، وهو أنه مقرر لجنة رعاية المغتربين المصريين فى الخارج ، التى يرأسها السيد محمد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية ، ومن خلال هذه اللجنة يتحرك السيد محمد توفيق عويضة ، ويسافر ويتحكم فى مبالغ طائلة لا أعتقد ان المجلس له رقابة حاسمة على هذه المبالغ وطريقة انفاقها ، وسمعت كثيراً عن مظاهر الانفاق غير السليم فى هذه المبالغ . ومن هنا فأنى اقترح وقف السيد محمد توفيق عويضة ايضاً عن عمله كمقرر لهذه اللجنة ، وألا فسوف يسافر غداً أو بعد غد بصفته مقررراً لهذا اللجنة ، ويستمر ايضاً فى أخطائه وفى انحرافاته ، وما دمت أتوقع أن المجلس ، قد انتهى الى أن السيد محمد توفيق عويضة قد فقد الثقة - دون أن نخوض فى التحقيقات المحالة الى الجهات المختصة .. قد فقد الثقة الواجبة التى تؤهله لشغل مثل هذه المناصب الحساسة ، فأولى بالمجلس أن يوصى بوقفه عن هذا المنصب الذى يطلق يده فى الانفاق دون رقيب أو حسيب .

(ثالثاً) إخطار إدارة الكسب غير المشروع بوزارة العدل لفحص الذمة المالية للسيد محمد توفيق عويضة وزوجته وأولاده ومن يمت لهم بصلة قرابة الى الدرجة الثانية أو الثالثة ، لأن المظاهر التى نلمسها تدل على

المضابط تتكلم

انه قد حقق ثروة كبيرة ليس لها مصدر واضح مشروع .

(رابعاً) أن يبلغ السيد المدعى العام الاشتراكي لييادر باتخاذ الاجراءات لفرض الحراسة على أموال السيد محمد توفيق عويضة وعائلته حتى يبت من جهات التحقيق في التهم المنسوبة اليه .

إيها الإخوة :

لأجد ما أحتم به كلمتي هذه الا أن أقول لكم مقالة رسول الله ﷺ « انما أهلك الذين من قبلكم انهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، فوالذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » .

والسلام عليكم ورحمة الله (تصفيق) .

٧ - استراحات السادات .. واستغلال نفوذ الأثقياء والأصهار :

عندما ترتفع الشعارات البراقة لتخدع الشعب وتلهيه عن الحقائق المؤلمة ..

وعندما يتناقش المسئول بين القول والفعل ...

عندئذ تفقد الكلمات معناها .. وتتملك الناس الحيرة والتمزق ، ويصابون بالاحباط ويفقدون الثقة في كل شيء ...

لهذا فقد كنت مستغزراً بما كان السادات يردده في خطبه دائماً عن التصدي للانحراف ومقارمة

للفساد ، وعن رفع المعاناة عن الشعب ، وعن الحرص على المال العام وترشيد الأنفاق ...

وبقدر ما كان السادات يكثر من ترديد هذه المعاني والشعارات ، فقد كان الواقع الملموس يكذب - عملياً - كل ما يقال ..

وعلى سبيل المثال فبينما كانت أزمة الأسكان تأخذ بخناق الشعب وتتفاقم وتستفحل عاماً بعد عام ، حتى أصبحت مشكلة قومية تهدد السلم الاجتماعي تهديداً مباشراً ... فإن السادات - ومعه أسرته - كان يحيا حياة الترف والبذخ والآبهة ، حتى لقد أطلقت عليه بعض أجهزة الدعاية المعادية - تهكماً - لقب « الخديوى » .

وكان السادات مولعاً بإقامة الاستراحات الفخمة في شتى أرجاء مصر ولا يكاد يمر عام حتى تقام له أكثر من استراحة ، وتسوَّث بأفخر الاثاث والتحف ... مما كبد ميزانية الدولة المعتلة والمرتبكة عبئاً باهظاً زادها اعتلالاً وارتباكاً .

ولم يقتصر الأمر على أن يتحمل دافع الضرائب تكاليف إنشاء الاستراحات وتأثيثها وإنما كانوا - أيضاً - يتحملون تكاليف تنقل السادات وأسرته ، وحاشيته وحرسه وأجهزته الرئاسة المختلفة بين هذه الاستراحات ، والتي لم يكن يطبق الاستقرار في واحدة منها

وتزايدت الانتقادات لهذا المسلك المتسم بالبذخ والاسراف الذي يسلكه رئيس الدولة - أو كبير العائلة كما كان يحلو له أن يسمى نفسه في الوقت الذي يطالب فيه المواطنين - أفراد العائلة - بالتقشف والصبر على المعاناة ..

ودعاني الواجب أن أتكلم معبراً عما يقوله أبناء هذه الشعب الذين شرفوني بتمثيلهم ... وحدث ما توقعته ، اذ انبرى - على الفور السدنة ونافخو الأبواق بالتكذيب والانتكار والاستنكار ... ونسى رئيس المجلس الدكتور صوفى أبو طالب أنه يجلس على منصة الرئاسة ، فراح يقاطعني - من فوق المنصة - ويطالبني بتقديم الدليل فوراً على وجود هذه الاستراحات وإلا فسوف يحذف كلامي من المضبطة !! ولكني تمسكت بالأبواب يحذف شيء من كلامي ووضعت استقالتي - متحدياً - رهن تصرف المجلس اذا ما ثبت - بعد التحقيق - أن كلامي غير صحيح (٢٠) .

ثم انتقلت من موضوع الاستراحات - فأثرت قضية الانحراف المتفشى في المستويات العليا المنتهية للقيادات الحاكمة ، والذي يتمثل في ظاهرة استغلال النفوذ بواسطة أشقاء وأقارب واصهار بعض كبار المسئولين ... ومن هؤلاء من لم يكن يملك شيئاً وليس له مؤهل ولا عمل معروف ثم أصبح - بعد أن تولى قريبه أو صهره السلطة -

يشار اليه بالبنان ، وتلوك الألسن
أنه يربح الملايين أو مئات
الألوف في غمضة عين ...
وطالبت بأن نضىء الأنوار - كل
الأنوار - وألا يظل أحد بمنأى
عن المسائلة ...

ومرة أخرى تصدى لى
فكرى مكرم عبيد وحلمى عبد
الآخر ورئيس المجلس
واتهمونى بعدم الموضوعية
وبالخروج على التقاليد البرلمانية
الأصلية ... وبأنى القى الاتهام
والتشكيك بلا دليل وبأن كلامى
ينطوى عى تجزيع ، وراحوا
يؤكدون أن حكومة الحزب
الوطنى الديمقراطى لا تقبل
الانحراف ولا تسكت عليه ...
وتحدانى فكرى مكرم أن أحدد
الأسماء !!

وقبلت التحدى .. وأبدت
استعدادى لذكر الأسماء
فوزراً ... ولكن رئيس المجلس
ألح على راجياً أن اتقدم بهذه
الاسماء الى امانة المجلس وألا
أثبتها فى المضبطة ..

وبالفعل سارعت بتقديم بيان
يحوى : عينة من خمسة أسماء
منهم شقيقان للسادات وثالث
شقيق لزوجته والرابع والخامس
شقيقان لجمال عبد الناصر .

كما تقدمت باقتراح بمشروع
قانون يقضى بمحاسبة أقارب
وأصهار كبار المسئولين منذ
قامت الثورة عن مصادره
ثرواتهم ومحاسبتهم عما طرأ
عليها من زيادة غير مشروعة .

ولست فى حاجة للقول بأن
المجلس ، أو رئيس المجلس لم

يحرك ساكناً نحو أصحاب
الأسماء الخمسة الذين حواهم
البيان المقدم منى ، كما أن
مشروع القانون لم ير شعاعاً من
النور حتى صدر قرار حل
المجلس بعد أسابيع قليلة (٢١) .

وبطبيعة الحال ، لم تشر
الصحف القومية الى حرف واحد
مما قلت وما أثبت فى مضبطة
تلك الجلسة بل أن هذه المضبطة
فرض عليها حظر التداول
والنشر الى أن أثرت قضية
عصمت السادات فى أواخر سنة
١٩٨٢ ، فأزيج الستار عن قدر
هائل من الفساد والانحراف
واستغلال النفوذ كان يمارسه
عصمت وأولاده تحت سمع
وبصر كبار المسئولين .

وتساءل الناس : لماذا لم
يتصد أحد لهؤلاء طوال الفترة
التي عاثوا فيها الفساد ؟ لماذا لم
يفتح أحد فمه من قبل ؟ أين كان
نواب الشعب ؟

وتولى الكاتب الكبير
مصطفى أمين مهمة الرد على
هذه التساؤلات فى جموده اليومى
« فكرة » بصحيفة الأخبار
الصادرة يوم ٣١ أكتوبر سنة
١٩٨٢ ، فقال :

يسألني مراسلو الصحف
الأجانب سؤالاً واحداً لا يتغير ،
أين كان أعضاء البرلمان عندما
كانوا يرون مقرباً من أحد
أصحاب النفوذ يرتفع رصيده من
شيك بغير رصيد الى عدة
ملايين ، لماذا لم يقدم سؤال
واحد ولا استجواب واحد ؟ لماذا
لم يقف رجل واحد يتكلم !

ولقد وجدت الجواب على هذا
السؤال فى مضبطة الجلسة
الرابعة والعشرين من جلسات
مجلس الشعب المعقودة فى ٢٩
يناير سنة ١٩٧٩ - أى منذ
ثلاث سنوات - فى صفحة ١٧
يقول بالحرف الواحد : اننى
أطالب بأن يقدم الأشقاء
والأقارب والأصهار حتى الدرجة
الثالثة لكل مسئول فى هذا البلد ،
إقراراً بثرواتهم قبل أن يصل
قريبهم أو صهرهم الى مركز
السلطة ، وبعد أن وصل وحتى
الآن ، فقد تبين أن شخصاً لم
يكن يملك شيئاً ، مؤهله « كذا » ،
وعمله « كذا » ، ثم أصبح يشار
اليه بالبنان ، وتلوك الألسن أنه
يربح ملايين أو مئات الألوف من
الجنیهات فى غمضة عين .

وانتفض فكرى مكرم عبيد
نائب رئيس الوزراء وقال :
« مثل هذا القول الذى ورد على
لسان العضو عادل عيد يتساوى
فى انه القاء للاتهامات والتشكيك
بغير دليل مع ما قاله من أن هناك
أصهاراً أو محاسيب أو انسباء
يلاقون معاملة متميزة وهذا كلام
غير مقبول . »

ووقف حلمى عبد الآخر
وزير الدولة يقول : « انه يؤلمنى
أشد الألم أن تكون النغمة السائدة
بين البعض هو التشكيك فى كل
من يتولى وظيفة عامة ، وانه لا
يليق أبداً أن يفترض عدم النزاهة
وانحراف فى سلوك كل موظف
عام . »

وعاد النائب عادل عيد
يقول : « إن هذا لأمر عظيم ،
وأرجو أن يثبت فى مضبطة هذه »

المضابط تتكلم

الفساد اقصاه ، ولما أصاب اليأس
قلوب المواطنين ، .

الجلسة أن لدى أسماء لأشخاص
استغلوا صلاتهم وقرابتهم
ومصاهرتهم لبعض المسؤولين
وأثروا من وراء ذلك ثراء
فاحشاً ، وإنى مستعد أن أقدم
الأسماء أى لجنة برلمانية لتقصي
الحقائق ، .

فكرى مكرم : « ما يقوله
النائب فيه تجريح لبعض
الأشخاص ، .

النائب : « ما قلته لا ينطوى
على تجريح لاحد لأن لدى أسماء
محددة ، .

رئيس المجلس : « على
السيد العضو أن يقدم الأسماء
لأمانة المجلس ، وإذا اقتضى
الأمر اجراء تحقيق برلمانى ، .

وفى يوم ٣٠ يناير سنة
١٩٧٩ قدم عادل عيد خطاباً
بأسماء خمسة أشخاص من
أقارب وأصهار بعض المسؤولين
الذين يتهمهم باستغلال النفوذ
وكان الاسم رقم واحد هو اسم
السيد عصمت السادات .

ولم تتألف لجنة تحقيق
برلمانية ولكن الذى حدث بعد
شهور قليلة أن تم حل مجلس
الشعب كله ، وأجريت انتخابات
جديدة ، أسقطوا فيها عادل عيد
صاحب اللسان الطويل ، ثم بعد
ذلك ، أعقل عادل عيد مع
١٥٠٠ آخرين من المعارضين
فى (ليمان طرة) . ومن الغريب
أن الصحف اليومية لم تنشر فى
اليوم التالى كلمة واحدة مما قاله
عادل عيد فى الجلسة . واجب

كل الصحف اليومية فى مصر أن
تنشر للشعب نص مضبطة
الجلسة الرابعة والعشرين
صفحات ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠
بالحرف الواحد ، فقط لا غير ..
هذا هو واجب الصحافة الحرة .

مصطفى أمين

وبعد أن صدر حكم محكمة
القيم بإدانة عصمت السادات
وأولاده عاد مصطفى أمين يكتب
فى « فكرة » المنشوره بعدد
الأخبار الصادر فى
١٩٨٣/٢/١٣ :

جاء فى حيثيات الحكم فى
قضية عصمت السادات عن
الذين ساعدوه « لو اضطلع كل
مسئول بمسئوليته فى التزام حكم
القانون والأنظمة واللوائح
والتعليمات لما وصلت الحال الى
ما وصلت اليه ، ولو كان كل
مسئول منهم التزم بمبدأ المساواة
بين الناس لما وقعت هذه
الاستثناءات الصارخة ، ولو كان

كل مسئول منهم يودى واجبه
بصدق وأمانة مستهدفاً المصلحة
العامة محارباً الفساد أولاً بأول
لما ظهرت هذه المثالب ، ولو
كان كل مسئول منهم يكشف
الانحراف فى حينه ويعاقب
المخطئ فور وقوع المخالفة
ويضرب على أيدى العابثين لما
استشرى الانحراف وبلغ مداه ،
وفى الجملة لو كان كل مسئول
منهم يرعى الله ثم الوطن لما
ضاع المال العام ، ولما أهدرت
حقوق الأفراد ، ولما وصل ،

ونحن نضيف الى هذه
الحيثيات أنه لولا تكميم الصحافة
لما ارتكبت هذه الجرائم . ولولا
سيطرة الحكومة على أقلام
الصحفيين لكشفت الصحف أولاً
بأول عن الفساد من بدايته ،
ولتوقف استغلال النفوذ من أول
جريمة اكتشفت . ولولا جو
الاضلام الذى فرض على البلاد
بالقوانين سيئة السمعة لما
خرست الألسن وكممت
الأفواه .. ولولا أن أسئلة كثير
من النواب كانت تعتقل فى
مكاتب رؤساء مجلس الأمة
ومجلس الشعب - إذا أشارت
من قريب أو من بعيد الى
جرائم استغلال النفوذ ولولا أن
الصحف كانت تشطب مرغمة
وتحذف وتغير وتبدل فى أقوال
عدد من النواب الشجعان -
لعرف الشعب حقيقة الفساد منذ
اللحظة الأولى ، ولما تعدد الفساد
وانتشر واستفحل وتحول من
مستغل واحد الى أخطبوط والى
مافيا والى عصابة تاجرت بقوت
الشعب ومساكن الشعب وعانت
فى الأرض فساداً .

لو كانت النيابة العامة مستقلة
عن الحكومة كما هى الحال فى
إيطاليا لقبض النائب العام على
أول عابث بأموال الشعب ، ولما
أصبح الفساد هو القاعدة والنزاهة
هى الاستثناء .

لو أن كل نائب قام بواجبه
وقدم الأسئلة والاستجوابات عما
كان يحدث به الشعب فى
الشوارع عن الاتجار بقوت

الشعب وعن الاتجار بالنفوذ وعن شراء الذمم ، لا انحصرت الجرائم وضاعت دائرة الفساد ، واخذنا برقباب المفسدين ، ولخاف الأثمون وتردد المنحرفون .

ان الذين أفسدوا المجتمع هم الذين نشروا الظلام ، والذين مكنسوا المنحرفين من الانحراف . هم الذين كمنوا الأفواه وقيدوا الحريات ليطلقوا حرية السلب والنهب والرشوة والاستغلال النفوذ . هم الذين حاربوا كل من تصدى للانحراف . هم الذين اسقطوا في الانتخابات كل من تجرأ وفتح فمه في البرلمان وأشار بيده الى فسادهم الذين الغوا الرقابة الادارية وحرقوا تقاريرها بالجملة حتى لا يعرف الشعب الجرائم التي ارتكبت والاموال التي اغتصبت والملايين التي سرقت .

كل هؤلاء هم المتهم الأول . أمما عصمت السادات وأولاده .. فهم المتهم الثاني .

مصطفى أمين

المضبطة الممنوعة ١١

حين أعطيت الكلمة لأناقش بيان الحكومة بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٧٩ جاءت أقوالى على النحو التالى حسبما سجلته المضبطة الرابعة والعشرين : السيد العضو عادل عيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور رئيس المجلس ، السادة الأعضاء :

سأقصر كلامى على عدة نقاط معينة نظراً لضيق الوقت المحدد :

بالنسبة لمفاوضات السلام فإننى أحيى صلابة المفاوض المصرى ، وأسجل موافقتى على ما جاء فى بيان الحكومة من أن مصر لا تسعى الى حل منفرد أو فض اشتباك آخر ، بل الى حل شامل لجميع أطراف النزاع فى المنطقة ، وأن القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى هى صلب قضية الشرق الأوسط ، وأن قضية الشرق الأوسط ليست قضية مصرية اسرائيلية ، ولكنها فى صلبها وجوهرها قضية عربية اسرائيلية وأنه من غير حل القضية الفلسطينية لن يستقر سلام فى الشرق الأوسط . أكرر اننى أسجل هذا الموقف الصلب للحكومة وهو موقف مبدئى نتفق معها عليه ونؤيدها فيه كل التأييد ، ولو أننى أرى أننا كنا نستطيع أن نتفادى هذا المأزق الذى وصلنا اليه أو الذى وصلت اليه المفاوضات لو أننا اتخذنا المسلك الصحيح منذ البداية ، فلا شك أن القوة التفاوضية للمفاوض المصرى قد تأثرت وضعفت الى حد كبير بسبب تصدع التضامن العربى ، ما كان أجدرنا ألا نجلس مجلس التفاوض إلا ونحن العرب جميعاً على قلب رجل واحد . هذا الموقف العربى المنهار تستغله إسرائيل وتستثمره لمصلحتها ، ويجب علينا أن نعيد تقييم الموقف على ضوء ما جد بعد كامب ديفيد ، حديث لا يكفى أن نقف

الآن لنهاجم « كامب ديفيد » أو تؤيدها فهذا أمر فات أوانه ، ولكن الجدير بنا أن نقيم وضعنا الحاضر على ضوء هذا التعنت الاسرائيلى الذى أوصلنا الى طريق مسدود أو الى ما يشبه الطريق المسدود .

إن « كامب ديفيد » ليست هدفاً فى ذاتها ، لكنها وسيلة الى الحل الشامل فيجب أن نقيم « كامب ديفيد » على ضوء ذلك . يجب ألا نتعصب وألا نتشنج . اذا كانت « كامب ديفيد » تصل بنا الى الحل المنشود والحقوق الكاملة فيها ونعمت ، والا فلنبذ « كامب ديفيد » ولنضع أيدينا فى أيدي أشقائنا العرب ولنعمل معهم من جديد فى إطار خطة عربية موحدة تستهدف استخلاص الحقوق كاملة .

وفيما يتعلق بتعميق الممارسة الديمقراطية ، ورد فى بيان السيد رئيس الحكومة فى إطار تعميق الديمقراطية أن الحكومة ألغت وزارة الاعلام حتى تخرج العمل الاعلامى من حيز التوجيه المباشر للدولة ، ومع هذا فمازلت أرى أنه لم يطرأ جديد على العمل الاعلامى حيث ما زالت صحافتنا كما هى لا تفسح المجال أمام رأى الآخر ، ومازال وجه مصر الديمقراطية كما هو لم يتغير ولم يتأثر .

أذن ، لم تكن وزارة الاعلام هى السبب فى تأثر العمل الاعلامى بالنفوذ الحكومى ، وعلى الحكومة إذن أن تبحث لنفسها عن مخرج آخر تحقق به

المضابط تتكلم

حرية العمل الاعلامي .

وفيما يختص بمحاربة الانحراف ورفع المعاناة وترشيد الاتفاق العام ، في الواقع ان هذه كلها مسائل مرتبطة ومتماسكة مع بعضها البعض . ومما يؤكد رفع المعاناة أن يرى الناس واقعاً أمامهم ، وبالدليل الملموس ، أن أحداً لا يعلو على مساءلة القانون وأن السلطات العامة تحرص على إنفاق المال العام فيما يفيد الشعب وهذا ما يسمى بترشيد أو ضبط الاتفاق العام ، ومن هنا تبرز أهمية القدوة ، القدوة لمن هم في مكان القدوة ، فالشعب يتأثر كثيراً بمسلك حكامه وأصحاب السلطة فيه خصوصاً إذا تعلق الأمر برفع المعاناة . ولو نظرنا الى كثير من الدول والشعوب في الشرق والغرب التي مرت بمثل ظروفنا لوجدنا أن « عربون » الجدية فيما يعلن من شعارات أو يعلن من سياسات عن محاربة الانحراف هو القدوة التي تأتي من اعلى . وهنا يتساءل الناس لماذا لا نحد من مظاهر الأبهة ومظاهر الاسراف ، في كثير من النواحي التي تجعل الكلام عن رفع المعاناة كلاماً لا يقنع أحداً . ففي الوقت الذي يعاني فيه أبناء هذا الشعب من مشكلة الاسكان نجد ظاهرة ملموسة هي التوسع في إنشاء الاستراحات الخاصة بكبار المسؤولين وعلى وجه التحديد الاستراحات الخاصة برئاسة الجمهورية ...

السيد العضو محمد

رشوان :

أرجو أن نكون موضوعيين فليذكر لنا السيد العضو اين تلك الاستراحات ومتى انشئت ؟ ونرجو الصدق في القول .

السيد العضو عادل عيد :

في كثير من الاماكن والبلدان ، في مرسى مطروح ، في اسوان ، في كثير من البلاد ...

السيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون مجلس الشعب :

نريد إيضاحاً لهذا الكلام ، أين تلك الاستراحات التي يشير اليها السيد العضو ؟

السيد العضو عادل عيد :

... في الاسماعيلية وفي كثير من الاماكن وإنني أقول كلاماً اعرفه تماماً وأرجو عدم المقاطعة . جدير بنا إن كنا جادين في رفع المعاناة أن نوفر كل قرش ينفق في مظاهر الابهة والفخخة لرفع المعاناة عن الشعب ولتوفير المزيد من المساكن لأبناء هذا الشعب المطحون ...

رئيس المجلس :

نرجو من السيد العضو أن يحدد أماكن هذه الاستراحات وتاريخ انشائها .

السيد العضو عادل عيد :

في مرسى مطروح وكان

يجرى إنشاؤها منذ سنوات قليلة ...

رئيس المجلس :

على السيد العضو ان يحدد التاريخ والمكان .

السيد العضو عادل عيد :

على ما أذكره سنة ١٩٧٢ أو سنة ١٩٧٣ .

السيد العضو محمد رشوان :

لقد تم انشاء استراحة برج العرب منذ عشر سنوات .

السيد العضو عادل عيد :

هناك استراحات انشئت واستراحات يجري إنشاؤها وعلى من ينازع في هذا او ينكر ...

السيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون مجلس الشعب :

على السيد العضو أن يقدم الدليل فالبينة على من ادعى .

رئيس المجلس :

لا يجوز ان تلقى اتهاماً هكذا .

السيد العضو عادل عيد :

فيما أعلم هناك استراحة في مرسى مطروح يجري إنشاؤها منذ سنوات قليلة .

السيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون مجلس الشعب :

نرجو من السيد العضو أن يقدم الدليل على صحة ما يقول . رئيس المجلس :

لا يجوز للسيد العضو من

فوق هذا المنبر أن يلقي كلاماً

على عواهنه ، عليه أن يحدد
الوقائع التي يذكرها ، والتواريخ
بالضبط ، أما الكلام المرسل
هكذا ، فلا يجوز أن يلقي من
فوق هذا المنبر وإلا سبأضطر
الى حذفه من مضبطة الجلسة .

السيد العضو الدكتور سعد
امين عز الدين :

هل هي حقيقة أم غير حقيقة ،
انها حقيقة هل لا توجد
استراحات يتم إنشاؤها ؟ لماذا
إنن تتوسعون فى الموضوع ؟

رئيس المجلس :

لا ، لا ... إن كان هناك
حقائق لا بد أن تذكر ، أما الكلام
المرسل هكذا دون دليل فلا يجب
ذكره على هذه الصورة .

السيد العضو عادل عيد :

من فوق هذه المنصة اسجل
انه انشئت فى مرسى
مطروح ...

رئيس المجلس :

متى ؟ أرجو أن يحدد السيد
العضو كلامه ووقائعه .

السيد العضو عادل عيد :

كان هناك قضية تجرى
المحاكمة بشأنها منذ ثلاث
سنوات ، اتهم فيها بعض
الأشخاص بمحاولة نسف
استراحة رئيس الجمهورية التي
يجرى انشاؤها فى مرسى
مطروح .

وقد ذهبت بنفسى الى مرسى
مطروح وشاهدت بعينى رأسى
هذه الاستراحة فى مدخل
المدينة ، وأعتقد انها قد استكملت
الآن ، لأن إنشاؤها كان يجري

منذ عامين او ثلاثة اعوام ،
فأرجو من السيد نائب رئيس
الوزراء لشئون مجلس الشعب
الا يقاطعنى ، إننى أنكر واقعة
معينة وإذا كان لدى سيادته ما
يخالف هذه الواقعة فيمكنه أن
يوضحه بعد ان انتهى من
كلمتى ، لقد رأيت هذه
الاستراحة بعينى .

السيد نائب رئيس مجلس
الوزراء لشئون مجلس
الشعب :

إن شهادة العضو لا تكفى
ويجب ان يقدم الدليل ، لأن البيئة
على من ادعى .

السيد العضو عادل عيد :

ما هو الدليل الذى يطلبه السيد
نائب رئيس الوزراء هل يطلب
مستندا من الشهر العقارى مثلا ؟

السيد نائب رئيس مجلس
الوزراء لشئون مجلس
الشعب :

يمكن ان يكون الدليل صورة
فوتوغرافية للاستراحة عند
انشائها .

السيد العضو عادل عيد :

هل الصورة الفوتوغرافية
أصدق من عيني ، أم أن عيني
أصدق من الصورة
الفوتوغرافية و ومن الجائز إذا
احضرت صورة فوتوغرافية أن
يقال إنها ليست لهذه الاستراحة .
رئيس المجلس :

أرجو من السيد العضو أن
يستمر فى كلمته وأن يحدد تاريخ
إنشاء هذه الاستراحة .

السيد العضو عادل عيد :

إننى مستعد لاثبات ما

ذكرته ، وقد جاء أيضا فى تقرير
اللجنة أن الحكومة قد اصدرت
توجيهات للسيد النائب العام
بسرعة ...

رئيس المجلس :

إننا لم ننته بعد من الحديث
عن الاستراحات التى ذكرها
السيد العضو ، وأرجو من
سيادته أن يحدد الوقائع التى
اشار اليها .

السيد العضو عادل عيد :

لقد شاهدت إستراحة مرسى
مطروح بعينى .

رئيس المجلس :

وغير ذلك ؟

السيد العضو عادل عيد :

إننى أضع استقالتي رهن
تصرف المجلس إذا ثبت أن
كلامى غير صحيح وقد سمعت
من كثيرين ممن لا أشك فى
صدقهم أن هناك استراحات تقام
فى أماكن عديدة من
الجمهورية .

رئيس المجلس :

أين ؟

السيد العضو عادل عيد :

لقد سمعت ان هناك إستراحة
أنشئت فى اسوان .

رئيس المجلس :

وهل تأكدت من ذلك ؟

السيد العضو عادل عيد :

لقد تأكدت من انشاء إستراحة
مرسى مطروح التى شاهدتها
بعينى .

رئيس المجلس :

أرجو أن يكون الكلام من

المضابط تتكلم

الدولة من انشاء أى قصر
ضيافة .
رئيس المجلس :

هل لدى السيد الوزير بيانات
عما انشئ من استراحات جديدة
أم انها استراحات قائمة ؟
السيد المهندس وزير
الرى :

من اغرب الأمور أن ينكر
السيد العضو مرسى مطروح .
إن وزارة الرى لا تستطيع مثلاً
أن تبشر عملاً فى مرسى
مطروح دون أن تنشئ
استراحة بها ، وإذا كلفت وزارة
الرى بعمل هناك فسوف تنشئ
استراحة ، وإلا فكيف يودى
الموظفون الذين سيقومون
بأعمالهم فى مناطق بها
استصلاح وتعمير
ومشروعات ؟

السيد العضو عادل عيد :

إن كلامى محدد ،
والاستراحة التى اعنيها والتى
شاهدتها بعينى فى مرسى
مطروح والتى جرت محاولة
لنسفها ، وكانت محلاً للمحاكمة
والادانة هى استراحة خاصة
برئاسة الجمهورية ، هذا كلام
واضح وأتحمل مسئوليته :

السيد الدكتور رئيس
المجلس ، السادة الاعضاء :

لقد أعجبنى ما جاء فى تقرير
لجنة الرد خاصة بأن اللجنة
توصى الحكومة بإعادة النظر فى
العلاقة بين ممالك الارض
الزراعية ومستأجرها فى ضوء
برنامج الحزب الوطنى

الديمقراطى ، وذلك بتحويل عقد
الايجار النقدى الى عقد

تختلف عن الاستفسار ؛ فالسيد
العضو يقرر وقائع وعليه أن يقدم
الدليل على صحتها ، فلما أن
تكون الوقائع التى نكرها
صحيحة أو غير صحيحة .

السيد العضو عادل عيد :

إننى أضع استقالتي رهن
تصرف المجلس ، لو ظهر أن
كلامى غير صحيح وقد نكرت
أن هناك استراحة واحدة على
الأقل قد شاهدتها بعينى ، ومن
يريد أن يكذبنى فليفضل .

رئيس المجلس :

لقد نكر السيد العضو أن
هناك استراحات ولم يقل
استراحة واحدة .

السيد العضو عادل عيد :

وما زلت أوكد هذا ولدى
الدليل بنفسى على إحدى هذه
الاستراحات إذا ثبت أن كلامى
غير صحيح بالنسبة لهذه الواقعة
يكون بالتالى غير صحيح بالنسبة
لبقية الوقائع ، أما إذا كان
صحيحاً بالنسبة لهذه الواقعة ،
فيكون صحيحاً بالنسبة للباقي ،
إلى أن يقوم دليل على عكس
ذلك .

السيد المهندس وزير
الرى :

ما من شك فى أن كل وزارة
لها الحق فى أن تنشئ
استراحات فى المناطق النائية
بحيث تكفل ايواء موظفيها لأداء
عملهم ، كما أن قد توجد فى
بعض المناطق قصور ضيافة
للدولة ولا نستطيع أن نحرم

فوق هذا المنبر دقيقاً ومحدداً وأن
يكون مدعماً بالحقائق ، أما
الشهادات السماعية فلا يجوز أن
ترد على لسان عضو فى هذا
المجلس .

السيد العضو عادل عيد :

كلامى دقيق ومدعم ومتحقق
منه ، وقد شهدت استراحة
مرسى مطروح بنفسى .

رئيس المجلس :

هل هناك شيء آخر مما
ذكرته قد تحققت منه ؟

السيد العضو عادل عيد :

إذا لم يكن هناك شيء آخر
فتكفى واقعة مرسى مطروح .

رئيس المجلس :

إذن ، يحذف ما عدا واقعة
مرسى مطروح من المضبطة .

السيد العضو عادل عيد :

لا يحذف من المضبطة .

رئيس المجلس :

إما أن تقدم الدليل على ما
ذكرته أو يحذف من المضبطة .

السيد العضو كمال سعد :

يمكن أن يؤخذ الموضوع
على أنه استفسار موجه إلى
الحكومة من السيد العضو ،
وبالتالى تقوم الحكومة بتوضيح
جوانب الموضوع بما يحتم هذا
الخلاف .

رئيس المجلس :

إننا بصدد مسألة أخرى

مزارعة ... الى آخر ما جاء فى التوصية .

فالواقع ايها الاخوة ان هذه الملحوظة التى أثارت البعض لا أجد فيها ما يستوجب هذا الاعتراض وهذه الاشارة ، فاللجنة لم تفعل اكثر من انها اوصت الحكومة بإعادة النظر فى هذا الموضوع ، والواقع أن علاقة المالك بالمستأجر فى الريف المصرى تحتاج الى إعادة النظر فيها ، فلا يعقل إطلاقاً أن تعيش فئة كبيرة من أبناء هذا الشعب ودخولها مجمدة منذ ٢٦ سنة أى منذ صدور قانون الإصلاح الزراعى ، بينما ارتفعت اسعار المحاصيل والسلع والخدمات ارتفاعاً كبيراً ، ويجب أن تقوم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الريف المصرى على أساس من العدالة المطلقة .

وقد أعجبنى ايضا ما جاء فى تقرير لجنة الرد من ان سيدنا عمر بن الخطاب قد ارسل الى عمرو بن العاص حين بلغه انه قد فشت له فاشية من خيل وإبل يقول له : فاكتب إلى من اين لك اصل ذلك المال ؟ إن مفهوم الانحراف يجب ان يتناول ايضا استغلال النفوذ ، إن استغلال النفوذ ظاهرة خطيرة فى هذا المجتمع ، فالانحراف ليس فقط السرقة والاختلاس والرشوة ، ولكن يشمل استغلال النفوذ ايضا ، ومن أجل هذا فإننى اطالب بأن يقدم الاشقاء والاصهار حتى الدرجة الثالثة لكل مسئول فى هذا البلد ، إقراراً بثرواتهم قبل أن يصل قريبيهم أو

صهرهم الى مركز السلطة وبعد أن وصل وحتى الآن ، وأن تنشر هذه الاقرارات فى الصحف على الملأ .

فقد نتبين أن شخصاً ما لم يكن يمتلك شيئاً ، ومؤله « كذا » وعمله « كذا » ثم اصبح يشار اليه بالبنان ، وتلوك اللسان أنه يربح ملايين او مئات الآلاف من الجنيهات فى غمضة عين ، وما دمننا نتكلم عن الانضباط العام ومحاربة الانحراف ، فيجب ايضا أن نضىء الانوار كل الانوار ، وألا يظل احد بمعاً عن المساءلة ، وهذه اول خطوة فى طريق الإصلاح ، أن نبدأ بالقدوة ومن اعلى ، فلا يكون هناك من الاقارب او الاشقاء او الاصهار من حققوا ثروات كبيرة دون عناء أو دون عمل لا لشيء إلا لصلة القربى او المصاهرة لبعض كبار المسئولين ، ولا خير فى هذا المجلس إذا لم يتصد لهذه المهمة الصعبة ، لأننا نعبر عن رأى الشعب وكثيراً ما سمعنا من السيد رئيس الجمهورية ومن كبار المسئولين أن أحداً لا يرتفع فوق المساءلة ويجب ان يترجم هذا الكلام الى عمل ، وهذا توجيه يرفع عنا أية حساسية ، وماذا يمنع أن نتصدى لهذه المهمة وان نبحث من الآن عن هؤلاء الذين أثروا ثراءً فاحشاً دون سبب ودون جهد .

السيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون مجلس الشعب :
السيد الدكتور رئيس المجلس ، السادة الاعضاء :
كنت اتوقع من الزميل

الفاضل الاستاذ عادل عيد وهو رجل القانون والقاضى السابق والعضو البارز فى هذا المجلس ان يلتزم بالقاعدة القانونية الاصلية وهى أن البينة على من ادعى ، وأن يلتزم بتقاليد هذا المجلس وبالتقاليد البرلمانية فى العالم كله ، فلا يلقى الاتهام على عواهنه ، وألا يرمى شكاً بغير دليل . مثل هذا القول يجب ألا يقبل فى هذا المجلس الموقر ، - لاختلافه مع النظم البرلمانية فحسب بل مع ما ندعوا اليه من الالتزام بالقواعد القانونية فى كل تصرفاتنا عامة كانت أو خاصة . مثل هذا القول الذى ورد على لسان السيد العضو عادل عيد يتساوى فى أنه إلقاء للاتهامات وللتشكيك بغير دليل مع ما قال من أن هناك أصهاراً او محاسيباً أو انساباً يلاقون معاملة متميزة ، وهذا أيضاً كلام غير مقبول وإذا كان لدى السيد العضو عادل عيد دليل على الاصهار والانساب ...

السيد العضو عادل عيد :

إننى لم أقل هذا ، ولكننى قلت : إن هناك استغلالاً للنفوذ .

السيد نائب رئيس الوزراء لشئون مجلس الشعب :

لقد سمعت كلمة الاشقاء والاصهار واستغلال النفوذ وهذا ايضا كلام يلقى على عواهنه بغير دليل ، وهو تشكيك غير مقبول ، فإن كان لدى السيد العضو عادل عيد ما يوجهه من اتهام الى الحكومة ، فنحن على استعداد كامل لمناقشته ، وإن كان هناك انحراف ما أو استغلال

المضابط تتكلم

يتقدم بالدليل واعتقد ان لديه من الوسائل ما يعينه على ذلك .

(اصوات : وماذا فى ذلك ؟)
 اننى أقول إنه ليس هناك دليل على هذا القول وإنه لا توجد استراحة أنشئت خصيصاً لهذا الغرض ، ولا أدري ما الذى يقصده السيد العضو من الربط بين الاستراحات وبين أزمة الاسكان فى مصر ؟ إن هذا كلام غير مقبول .

السيد رئيس المجلس ،
 الاخوة الاعضاء :

حقيقة لقد مللت الحديث والتعقيب على ما يثار من كلام حول موضوع مباحثات السلام فى كامب ديفيد ، وحول التضامن العربى ، ورغم أنى قد تناولت هذا الموضوع بالامس إلا أننى سوف اتناوله مرة أخرى اليوم وأرجو ان تكون الأخيرة ، فأقول أن ما سلكته مصر من طريق للسلام وصولاً الى الحق العربى لم يكن خطأ مصرياً وحيداً ، فالعرب جميعاً قد اجمعوا على هذا الخط ، واتفقوا على الذهاب الى مؤتمر جنيف ، إذن فالجميع قد وافقوا على سلوك طريق السلام ، ولكن الخلاف كان على الاجراءات وقد ضيعنا وقتاً طويلاً فى تلك الاجراءات .

إن ما سلكته مصر كان تقصيراً للوقت وللجراءات وصولاً للغاية من اقصر طريق ، ولا أريد أن أزيد فى هذا القول مرة أخرى .

ورداً على ما ذكره السيد العضو عادل عيد من ضرورة العودة الى التضامن العربى بعد

خراب هذا البلد . وأننى اعتقد تماماً أن الاخ عادل عيد لا يود أن تنتفىش هذه النغمة فى مجتمعنا ، ولا يريد أن يوجد انفصام بين الشعب وبين خدامه من موظفى الدولة ، وإننى إذ أقول خدام الشعب فإننى اعنى بذلك اعلى منصب فى الدولة ممثلاً فى رئيسها حتى اصغر منصب فيها . وأكد أجزم أن أى

فرد فى مصر لديه قدر من القيم الاخلاقية لا يوافق على ان يوجد انحراف فى هذا البلد . لذلك فإن إثارة هذه النغمة - نغمة الانحراف وعدم النزاهة - بهذه العموميات أى دون تحديد أو

انضباط سوف يؤدى الى التشكيك فى كل موظف عام . ثم ما هى فائدة نواب الشعب ؟ أليس من واجبهم الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية وتعقب الانحراف والمنحرفين ؟ إننى أرجو الاخ عادل عيد أن يتقدم بوقائع محددة تدل على الانحراف وبالتالي سوف نكون له من الشاكرين .

وفيما يتعلق بما أثاره سيادته بخصوص موضوع الاستراحات ، فما الغرابة فى ان يكون لدولة مثل هذه الاستراحات ، هذا بالاضافة الى ان الاستراحات ، مقامة من قديم الزمان ، وهى مخصصة لموظفى الدولة ولذلك فإن القول بأن هناك استراحة تقام خصيصاً للسيد رئيس الجمهورية هو قول بغير دليل وعلى السيد العضو ان

للفوز فأؤكد لسيادته ولكل السادة الاعضاء أن حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى لا تقبل ولا ترضى به ولا تسكت عليه ، وهذه الامور كلها يجب ان تكون واضحة تماماً . أما بخصوص ما ذكره السيد العضو عن رغبته فى ان يمتد نطاق قانون الكسب غير المشروع ليشمل الاقرباء حتى الدرجة الثالثة وأن يقدموا إقراراً بذمتهم المالية ، فإذا كان لهذا الامر ما يبرره فعلى السيد العضو عادل عيد أن يتقدم الى المجلس باقتراح بمشروع قانون يتضمن ذلك والحكومة على استعداد تام لأن تدرسه من ناحية التطبيق والتنفيذ .

وأعود فأقول أننى حقيقة مندهش دهشة لا تخلو من الاسى من أن السيد العضو عادل عيد الفى هذه الاتهامات ايضاً دون دليل مخالف بهذا التقاليد البرلمانية والقواعد القانونية الاصلية ، وشكراً .

(تصفيق) .

السيد وزير الدولة لشئون مجلس الشعب :

إنه ليؤلمنى أشد الالم أن تكون النغمة السائدة بين البعض هى التشكيك فى كل من يتولى وظيفة عامة ، واعتقد انه لا يليق ابداً أن يفترض عدم النزاهة والانحراف فى سلوك كل موظف عام ، وإلا فإن على كل موظف عام فى هذه الدولة أن يترك مكانه حفاظاً على شرفه وسمعته ، الامر الذى يؤدى الى

كامب ديفيد ، فإننا لا نرفض أبداً التضامن العربي ، بل كنا ننادى به دائماً ، ولكن العرب الذين اجتمعوا في مؤتمر بغداد لم يقدموا خطة بديلة لتحرير الأرض وتحقيق السلام ، ولم يقيموا الموقف تقييماً موضوعياً ، وبدلاً من ذلك كان مؤتمر بغداد هجوماً وردالات على موقف مصر ، أعود فأكرر اننا ننادى بتضامن عربي قائم على اسس موضوعية بقصد الوصول الى تحرير الارض ، وتحقيق السلام ، وشكراً .

رئيس المجلس :

أعتقد ان ما ذكره السيد العضو عادل عيد حول مؤتمر كامب ديفيد والتضامن العربي يتفق مع ما ذكره السيد وزير الدولة لشئون مجلس الشعب الان .

السيد وزير الدولة لشئون مجلس الشعب :

لا . إن السيد العضو قال : إنه يجب أن نضع مؤتمر كامب ديفيد جانباً .

رئيس المجلس :

لا . السيد العضو لم يقل هذا .

السيد وزير الدولة لشئون مجلس الشعب :

لا . قال نقيم مؤتمر كامب ديفيد ونطرح نتائجه جانباً .

رئيس المجلس :

لا . السيد العضو عادل عيد قال إنه يؤيد الحكومة في مؤتمر كامب ديفيد ، ويؤيد النضال والصمود القومي .

السيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون مجلس الشعب :

وضعا للامور في نصابها ، وحتى نقضى على حملة التشكيك هذه غير المقبولة في هذا المجلس نقرر باسم الحكومة الآتي : إن الاستراحة الموجودة في مرسى مطروح تحمل اسم « اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة » ، وقد تم فيها اجتماع رؤساء مصر ، وسوريا ، وليبيا (٢٢) وهذا هو واقع امرها وأظن أن وجود مثل هذه الاستراحة واجب قومي لا يناقشه حتى الرافضون ، وشكراً .

السيد العضو عادل عيد :

إنى اشكر السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ، كما اشكر السيد وزير الدولة لشئون مجلس الشعب على ردهما رغم اختلافى معهما فيما قالاه ، وإنى متمسك بكل كلمة قلتها ، وأعود فأقول : إن الدليل على وجود استراحة مرسى مطروح هو رؤيتى لها بعينى رأسى .

وما قلته عن غيرها من الاستراحات فإننى اضع استقالتي - وأرجو أن يثبت هذا في المضبطة - رهن تصرف المجلس إذا تبين من تحقيق برلمانى نزيه أن كلامى لا دليل عليه .

أمنا عن موضوع الانحرافات : فإننى اسجل للسيد أمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى أن حكومة هذا الحزب ايضا تحارب

الانحراف . إن سيادته يطالبنى بتقديم الادلة ، وأود أن أقول : إننى لا أستطيع أن أقدم دليلاً معيناً بذاته ، ولكن يمكن استنباط هذا الانحراف من حالة شخص معين لم يكن يمتلك ثروة ، ثم بعد أن يتولى احد اقاربه او اصهاره السلطة تتغير حالته تغيراً كبيراً ويصبح من رجال الاعمال . فى هذه الحالة أقول : إن هذا الشخص قد استغل السلطة ، ولا اعتقد أننى مطالب بتقديم دليل على ذلك .

السيد نائب رئيس مجلس الوزراء مجلس الشعب :

أرجو أن يحدد السيد العضو شخصاً معيناً بالذات ينطبق عليه المثل الذى ساقه .

السيد العضو عادل عيد : إن الذى الكثير من الأسماء أستطيع ذكرها ، وأن أثبتها فى المضبطة هذا اذا سمح لى السيد رئيس المجلس بذلك ..

(أصوات . نريد أسماء) .

أنى أعود فأقول إن الأسماء موجودة لدى ، وإذا أذن لى السيد رئيس المجلس فسوف أقدمها ...

رئيس المجلس :

أود أن أسترعى نظر السيد العضو الى أن هناك قانوناً للكسب غير المشروع ، وقانوناً آخر للذمة المالية يلزم من يزيد دخله

السيد العضو عادل عيد :

وإنى أعد السيد نائب رئيس مجلس الوزراء بأننى سوف أقدم

المضابط تتكلم

السيد العضو عادل عيد :

إن هذا الأمر عظيم ، وأرجو أن يثبت في مضبطة هذه الجلسة أن لدى أسماء الأشخاص استغلوا صلاتهم وقرابتهم ومصاهرتهم لبعض كبار المسؤولين في الدولة ، وأثروا من وراء ذلك ثراء فاحشاً ، وإنى مستعد أن أقدم الأسماء أمام أى لجنة برلمانية لتقصي الحقائق . أما القول بأن هناك إقرارات تقدم عن الذمة المالية فإنى أقول : إن هذه الإقرارات لا تكشف شيئاً عن مصادر الثروة . وإنى أتساءل هنا : من أين أتى مثل هؤلاء الأشخاص برأس المال الذى حققوا من ورائه هذه الثروة ؟

السيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون مجلس الشعب .
إن ما يقوله الآن السيد العضو عادل عيد ينطوى على تجريح لبعض الأشخاص ..

السيد العضو عادل عيد :

إن ما قلته لا ينطوى على

المشروع الذى أعتقد أنه ينطبق على هذه الحالة .

السيد العضو عادل عيد :

لا إن قانون الكسب غير المشروع لا يطبق إلا على العاملين في الحكومة أما من أعنيهم فهم أشخاص لا يعملون في الحكومة أو القطاع العام .

رئيس المجلس :

على أية حال على السيد العضو أن يقدم الأسماء التى يعنيها .

السيد العضو عادل عيد :

إن ما أعنيه هو أن هناك أشخاصاً كانوا منذ عشر أو ثمانى سنوات لا يملكون شيئاً ، ثم أصبح لديهم ثروات طائلة ، من أين أتوا بمثل هذه الثروة ؟ هذا هو السؤال .

إن القدر المؤكد والمتيقن أن كل المجلس ، وكل من تظلم مناهم مضر لا يقبل الانحراف .

غداً باقتراح بمشروع القانون الذى أشار اليه ...

رئيس المجلس :

إن السيد العضو يعلم أن هناك قانوناً يلزم الشخص بتقديم إقرار عن ذمته المالية إذا زاد دخله عن ١٢٠٠ جنيه سنوياً ، فإذا كان هناك أشخاص يرى السيد العضو أن دخلهم يزيد على ذلك أو أن دخلهم قد زاد ولم يقدموا إقراراتهم فعليه أن يقدم للمجلس أسماءهم .

السيد العضو عادل عيد :

لا ، لا - ياسيادة رئيس المجلس - إننى أتكلم من زاوية أخرى فقد يكون هناك شخص قدم إقراراً لذمته المالية ولكن السؤال هو من أين لك هذا ؟ من أين حصل على هذه الثروة التى قدم عنها إقرار ذمته المالية ؟

رئيس المجلس :

هناك قانون الكسب غير

(١٧) كان البعض يشيع أن السيد وزير الاوقاف هو الذى يحرركنى فى هذا الاستجواب !!
(١٨) و (١٩) هذا التعليق من رئيس الجلسة ويؤكد صحة ما توقعته بجلسة الامس حين حضر وزير العدل وأدلى فجأة ببيان ردد فيه الوقائع المنسوبة الى عويضة والتي احيل بسببها للمحاكمة التأديبية !!
(٢٠) السؤال منشور بصفحة ١٨٤ من هذا الكتاب .
(٢١) كان الرئيس السادات نفسه - غفر الله له - قد تصدى لتكذيب ما اثير حول الاستراحات فى خطابه الشهير الذى القاه أمام مجلس الشعب يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ - والذي اعلن فيه قرارات التحفظ المعروفة فقال بالحرف الواحد :
(..... هما مش ٣٥ استراحة ، دول يطلعوا ١٠٠ وزيادة ، صحيح انا كل مكان باروحيه فى الدولة لها استراحة ، بس فيه حاجة ... لم تبين استراحة واحدة فى ال ١١ سنة اللى فانت من حكى ... إنما الى باقوله أنا علشان يثبت هنا ويثبت كذب وسفالة هؤلاء الناس إنه لم تبين استراحة واحدة لا لى ولا لغيرى فى ال ١١ سنة الماضية اللى حكمت فيها ...)
إلا ان الصورة تغيرت تماماً بعد مقتل السادات وتولى مبارك الحكم ، فقد امر فور توليه بالتنازل عن العديد من الاستراحات التى كان السادات قد اقامها ومن بينها استراحة مرسى مطروح واستراحة وادى الراحة وعلى سبيل المثال نشرت الاهرام الصادرة فى ١ فبراير سنة ١٩٨٢ فى صدر صفحتها الاولى خبراً يقول :
(تنازلت رئاسة الجمهورية عن استراحاتها بمرسى مطروح وتقرر تحويلها الى مشروع لخدمة المحافظة وكانت الاستراحة

تجريح لأحد لأن لدى أسماء
محددة ..

رئيس المجلس :

على السيد العضو أن يقدم
الأسماء لأمانة المجلس ، وإذا
اقتضى الأمر إجراء تحقيق
برلماني فلا مانع من ذلك .

السيد العضو عادل عيد :

سوف أتقدم بالأسماء التي
أعنيها إلى السيد رئيس
المجلس .

السيد نائب رئيس الوزراء
لشئون مجلس الشعب .

أود أن أقول : إن الحكومة
على أتم استعداد لتحقيق كل ما
يوجه من اتهامات قائمة على
أساس قانوني سليم ، ولا تنبني
على مجرد التشكيك والقاء التهم
دون دليل .

رئيس المجلس :

من المؤكد أن المجلس لا يقبل
الانحراف ولا يحمي أي منحرف
مهما كان موقعه . هذه حقيقة .

السيد نائب رئيس مجلس
الوزراء لشئون مجلس
الشعب :

وكذلك الحكومة تحمي أي
منحرف (٢٣) .

اقترح
بمشروع قانون يمنع استغلال
النفوذ

مقدم من عادل عيد عضو
مجلس الشعب

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون
الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ : على كل من يمت
بقراءة أو مصاهرة إلى الدرجة
الرابعة إلى أحد ممن تولوا
السلطة بدرجة وزير فما أعلى ،
منذ ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ، أن
يتقدم خلال ثلاثة شهور من
العمل بهذا القانون ، إلى جهاز
الكسب غير المشروع بإقرار
يبين فيه عمله وثروته
ومصادرهما قبل وبعد تولي قريبه

أو صهره السلطة .

مادة ٢ : يتولى جهاز الكسب
غير المشروع فحص هذه
الأقرارات وله أن يستعين في
بحثه بكافة الأجهزة الرقابية في
الدولة ، وعلى الجهاز أن يحيل
هذه الأقرارات مشفوعة بالرأي
إلى مجلس الشعب لينتج فيها .

مادة ٣ : يعاقب كل من يخالف
أحكام المادة الأولى بالسجن لمدة
لا تتجاوز سبع سنوات
ويمصادرة كل ما طرأ على
ثروته من زيادة غير مشروعة .

مادة ٤ : ينشر هذا القانون في
الجريدة الرسمية ويعمل به من
تاريخ نشره .،،،،

١٩٧٩/١/٣٠

مذكرة شارحة

للاقتراح بقانون يمنع استغلال
النفوذ

من الظواهر الملحوظة أن
أشقاء وأقارب وأصهار بعض
من تولوا السلطة منذ ٢٣ يوليو
سنة ١٩٥٢ ، قد أثروا ثراء

قد اقيمت على أعلى رتبة فوق مرتفعات مرسى مطروح وتطل على الخليج والمدينة (

كما نشرت صحيفة الاخبار الصادرة في ١٩٨٢/٤/٧ أن المهندس حسب الله الكفراوي وزير التعمير قرر تحويل استراحة
الرئاسة بوادي الراحة إلى فندق سياحي من الدرجة الممتازة ...

وهكذا لم تمض سوى شهور قليلة على نشر عبارات التكذيب التي قالها السادات ، حتى عادت آلات الصحف ، ونشرت
تكذيبا للتكذيب !!

(٢٢) من الطريف أن الاستاذ فكرى مكرم عبيد - نائب رئيس الوزراء وقتذاك - قد بشرني بحل المجلس قبل صدور قرار
الحل بعدة أسابيع ، قائلا إن المجلس لا يمكن أن يستمر يعد الذي قيل عن استراحات الرئيس وأشقائه وأصهاره !!
(٢٣) لم يحدث !!

(٢٤) اغفلت الصحف ، القومية ، الثلاث ذكر ما قلته بهذه الجلسة عن الاستراحات وعن استغلال النفوذ بواسطة الاشقاء
والاصهار ... وركزت فقط على إشادتي بصلافة المفاوض المصري !!

(٢٥) تبينت فيما بعد أن صحة الاسم هو على صفوت رؤوف .

(٢٦) من المفارقات أن السادات كان قد حمل سلفه عبد الناصر المسؤولية عن اخطاء من حوله ، فقال في البحث عن الذات ،
ص ١٧٩ : ... لا أستطيع ان اجزم بأن عبد الناصر كان على علم بما حدث ، ولكنى فى الوقت نفسه لا أستطيع تبرئته
من المسؤولية ، فالرئيس دائما هو المسئول مهما كانت اخطاء معاونيه ومساعديه ومهما كانت نواياه هو

التصدي للفساد والانحراف

فاحشاً وحققوا ثروات كبيرة بل
وخيالية بغير الطريق المشروع ،
مستغلين نفوذ قريبيهم أو صهرهم
المتربع في السلطة .

ولما كانت القوانين الحالية
تقصر عن ملاحقة هؤلاء
واستخلاص حقوق الشعب منهم
لذلك ، وحرصاً على نزاهة
الحكم فإنني أتقدم بهذا الاقتراح
بمشروع قانون راجياً نظره على
وجه الاستعجال .

عادل عيد
عضو مجلس الشعب

١٩٧٩/١/٣٠

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس
مجلس الشعب
تحية طيبة وبعد :
فبالإشارة الى ما أثرته في
جلسة صباح أمس حول ظاهرة
استغلال النفوذ من جانب أشقاء
وأقارب وأصهار بعض كبار
المسؤولين ، ونظراً لأن الأستاذ/
فكري مكرم عبيد نائب رئيس
الوزراء قد طالبني بتحديد أسماء
من أعنيهم ونظراً لأنكم طلبتم
منى ايداع أمانة المجلس بياناً
مكتوباً بهذا الأسماء ، لذلك فإنني
أضع أمامكم الأسماء الآتية :

عادل عيد
عضو مجلس الشعب

١٩٧٩/١/٣٠

(١) السيد/ عصمت السادات

(٢) السيد/ على رؤوف
صفوت (٢٤)

(٣) السيدة/سكينة السادات .

المرحوم/ الليثي عبد الناصر .

السيد/ شوقي عبد الناصر .

وأرجو اتخاذ اللازم نحو
تحقيق وقائع الاستغلال تحقيقاً
محايداً بالأسلوب الذي ترونه
ويراه المجلس الموقر
مناسباً (٢٥)

وتقبلوا فائق الاحترام ،،،

عادل عيد
عضو مجلس الشعب

١٩٧٩/١/٣٠

من دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم

★ ★ ★

اللهم انى اسألك الثبات فى الامر ، والعزيمة فى الرشد .

واسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك .

واسألك قلباً خاشعاً سليماً ، وخطاً مستقيماً ، ولساناً

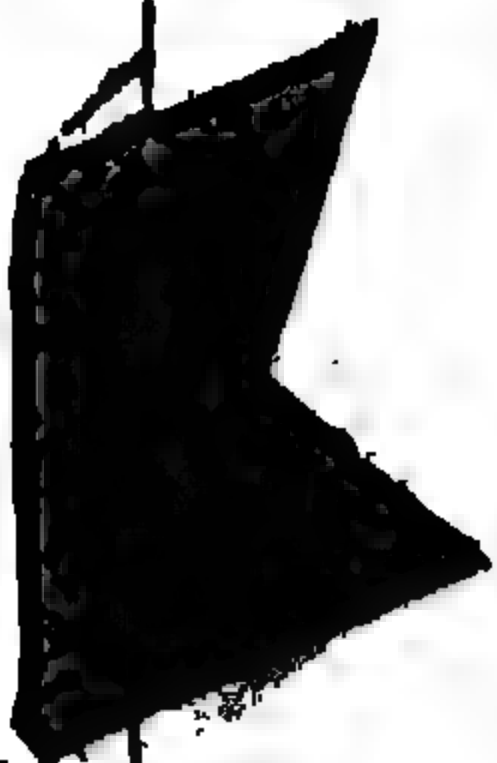
صادقاً ، وعملاً متقبلاً .

واسألك من خير ما تعلم ، وأعوذ بك من شر ما تعلم ،

واستغفرك مما تعلم ، فأنت تعلم ولا أعلم ، وأنت علام

الغيوب .

أخبار نقابية



اجتماع مجلس النقابة العامة بالمحاميين بالاسكندرية

في قائمة ممنوعين
من القيد بالنقابة :

الدرجت لجنة أقيـد
بالنقابة العامة اسم اللواء/
عبد الحميد منصور مدير
امن القاهرة في السجل
الخاص بعدم القيد ازاء
تصديهم للمحاميين عند
مغادرتهم مجمع الجلاء
ظهر يوم ١٧/٦/١٩٨٦

عندما كانوا متجهين نحو
نقابتهم دون ان يصدر عن
أى منهم أى تصرف يمس
الامن او النظام وكان فى
مقدمتهم من أعضاء
المجلس الاساتذـه محمد

رزق ومحمد فهيم واحمد
ناصر . وهذه هى المره
الثانيه الذى يقع هذا
التصرف غير المسئول من
جانب الشرطه .

بناء على دعوة نقابة المحامين الفرعيه بالاسكندرية توجه
اعضاء مجلس النقابة وعلى رأسهم الاستاذ النقيب الى النادى
السورى الذى امتلأ عن آخر بمحامى الاسكندريه وذلك لتبادل
الافطار الذى أعقبته ندوة تحدث فيها الاستاذ النقيب ورد فيها
عن التساؤلات التى طرحها الزملاء .

قبل الافطار توجه الاستاذ النقيب يصاحبه الاستاذ محمود
عبد الحميد الى نادى الصيد لتحية الزملاء الذين سبق ان اعدوا
مائدة افطار فى ذات المساء

ندوة للتنديد بمد حالة الطوارئ :

عقدت لجنة الحريات بالنقابة مؤتمر عاما مساء
١٩٨٦/٦/٢٠ للتنديد بمد حالة الطوارئ وحتمية الغائها
والتأكيد على المطالبه بالغاء القوانين الاستثنائية والمقيدة
للحريات العامة دعى اليها ممثلو الاحزاب والقوى السياسيه .

وتحدث عن حزب العمل
المهندس ابراهيم شكرى رئيس
الحزب . وتحدث عن حزب
التجمع الوطنى الاستاذ لطفى
وأكد نائب رئيس الحزب
وتحدث عن التيار الاسلامى
الاستاذ محمد حسن المهدي
نقيب المحامين بالجيزة قدم
للندوة الاستاذين جلال رجب
وسامخ عاشور مقررا للجنة
وعضو المجلس .

دراسة الصندوق التكميلى

مازالت الدارسة
تجرى حول تطبيق فكرة
الصندوق التكميلى
المقترح بمعرفة لجنة
الصندوق التى أحيل اليها
المقترحات فى هذا الشأن
وحتى يمكن ان يطبق
على كافة الاساتذـه دون
التقيد بسن معين .

نادى المحامين البحرى بالاسكندرية :

تم ارساء عطاء انشاء النادى البحرى للمحاميين بشاطئ
جليم برمل الاسكندريه على شركة مصر لاعمال الاسمنت
المسلح مقابل مبلغ مليون وخمسين الف جنيه على مسطح
٢٠٠٠ مترا مربعا .

وسيتـم الانتهاء من هذا
المشروع العملاق فى مدى ١٦
شهرا الذى سيعم اثره على
محامى الجمهورية .

ويضم النادى حمام سباحه
وحاجزا للامواج وعديد من
الكبائن ومطعم ومكتبه ومقر
للنقابة وقاعة كبرى للاحتفالات

استبعاد البطاقة الضريبية كقيد عند إقامة الدعوة

فوجيء المحامون بالقاهرة برفض قلم الكتاب قبول أوراق او طعون ما لم تكن مصحوبة بالبطاقة الضريبية وقابل الاستاذ النقيب السيد المستشار وزير العدل الذى اصدر تعليماته برفع هذا القيد الذى لا يستند الى القانون .

وتجدر الاشارة الى ان هذا الموضوع قد اثير فى المؤتمر الصحفى الذى عقده اللواء عبد الحليم موسى مدير الامن العام بمكتبه يوم الخميس ٥ يونيو والذى ندد فيه بموقف المحامين واضرابهم .

سيدة تمارس المحاماه دون قيدها بالنقابة تبين ان سيده تدعى ليلي متولى ظلت لمدته أربع سنوات تمارس اعمال المحاماه بدائرة محاكم الاسكندرية وقد اكتشف امرها فى الاسبوع الماضى واتخذت النقابة الفرعية الاجراءات القانونية ضدها اذ تبين انها غير مقيده بالنقابة بل لم تستطيع ان تقدم ما يفيد حصولها على شهادته الليسانس .



رصد مجلس النقابة ٢٠٠٠٠٠ ألف جنيه على ذمة شراء موقع من العمارة التى تقع فى مواجهة محكمة الجيزة مباشرة لاعداده ليكون مقرا للنقابة وسيتم اعداده بالتجهيزات اللاحقة بناء على قرار مجلس نقابة الجيزة الفرعية على أن يتم البحث عن موقع آخر مناسب ليكون ناديا عاما لمحامي الجيزة .

ندوة من أجل مناضل أفريقى

دعى الاستاذ فاروق ابو عيسى الامين العام لاتحاد المحامين العرب الى ندوة بنقابة الصحفيين وتبعتها امسيه ثقافيه بقاعة المؤتمرات بنقابة المحامين موضوعها المطالبة بالافراج عن المناضل الافريقى الثائر نلسون اندلا المحامى الذى اعتقلته الحكومة العنصرية بجنوب افريقيا وشارك فى الندوة كافة الاحزاب السياسيه وحضرها مندوب عن السيد رئيس الجمهوريه .

لجنة التحقيق النقابى

اقامت اللجنة المشكله من كل من الاساتذه احمد غتورى وعادل عيد وعبد المنعم حسنى أعضاء مجلس النقابة للتحقيق فى بعض ما اثير من التصرفات المنسوبة لبعض اعضاء المجلس حول المطبوعات وغيرها عن دوره السابقه من الانتهاء من عملها وستقدم تقريرها للمجلس فى جلسته القادمه .

براءة زميل من

اتهام ملفق :

قضت محكمة جناح السيده برئاسة الاستاذ عادل مندور رئيس المحكمة وحضور سامح داود وكيل اول النيابة ببراءة الاستاذ خالد المعازى من تهمة سرقة سياره وقد ترفع فى هذه الدعوى الاستاذ النقيب أحمد الخواجه والاستاذ رجائى عطيه المحامى وقد استست المحكمة حكمها على انتفاء واقعة السرقة وتلفيقها .

قواعد اعفاء الفلسطينيين من شرط الجنسية

بجلسة ٢٢ مايو ١٩٨٦ قرر المجلس احالة طلبات الفلسطينيين الى لجنة القبول للموافقه على قيدهم بجدول المحامين المشتغلين استثناءا من شرط الجنسية على ان تكون لهم اقامه دائمه بمصر التزاما من النقابة بدعمها غير المحدود للقضية الفلسطينية ومراعاة ابنائها الراجعون الى الوطن السليب .

كما قرر المجلس بجلسته ١٩٨٦/٦/٣٠ احوالة طلبات السودانيين الى لجنة القبول للموافقة على قيدهم بجدول المحامين المشتغلين استثناء من شرط الجنسية على ان يكون الطالب مولودا بمصر او له اقامه بها لا تقل عن عشر سنوات وذلك ايمانا بدور النقابة القومية .

قرر المجلس بجلسته ٢٢ مايو ١٩٨٦ الموافقة على المذكور المقدمه من الزميل الاستاذ احمد غتورى عضو المجلس حول الاعتراض على نذب بعض الاساتذه اعضاء الهيئات القضائية ومجلس الدولة والنيابة للعمل بالهيئات العامة وشركات القطاع العام فى غير اوقات عملهم مع تكليف هيئة المكتب والاساتذه اعضاء المجلس من ممثلى القطاع العام بمتابعة الموضوع مع المسؤولين ووضع حد لذلك .

مطبوعات القيد خلال العطلة القضائية :

ستتوقف لجنة
القيد عن مباشرة
عملها طوال مدة
الاجازة القضائية على
ان تشفع الطالبات
الجديده التي تقام
انشاءها علم موافقه
الطبيب على ارجاء
نظر قيده حتى بداية
ازحام القضاء على
القائم .

حساب المدة السابقة على ١٩٦١ في المعاش

وافق المجلس بجلسته ١٩٨٦/٦/٣٠ على احتساب - مدة الزملاء المقدمين من قبل عام ١٩٦٨ وحافظوا على قيدهم ووظفوا محامين بالإدارات القانونية دون القيام بأي عمل آخر في حساب مدة المعاش .

الاستاذ احمد ابو دقيقه عضو المجلس وكان
هذا مطلباً ملحا للزملاء من القطاع العام منذ
عدة سنوات .
أنظر نص هذه المذكرة بباب وثائق في
هذا العدد .

وذلك دون الاعتداد بالقرارات السابقة
التي تضمنت نقلهم الى جدول غير
المشتغلين الصادرة من لجنة القبول وتم
ذلك بناء على المذكرة المقدمة من الزميل

منع تدريبات الكاراتيه بالنقابية

المحاميين ، وسيصدر بيان حول ذلك من السيد الزميل محمد صبرى مبدى الامين العام للمجلس اذ ان هذا الاعلان كان محل استياء جماهير المحامين والمجلس ، وسيظل سلاح النقابة الدائم هو الكلمة والحوار .

قرر مجلس النقابة انه لم يصدر عنه من قريب او بعيد ما يشير الى قبوله او موافقته على اى صورة من صور تدريب الكاراتيه كما تقرر منع اجراء اية تدريبات داخل نقابة المحامين واى صورة من صور التدريبات على الرياضه المذكوره بمبنى نقابة

الظمن في منح النعميرى حق اللجوء السياسى

انجاز ضخم للجنة القبول

بلغ عدد طلبات القيد التى تلقتها النقابة منذ بدء دورتها الحالية منذ يونيه ١٩٨٥ . حتى الان ١٦٠٤٢ وقيد بالجدول العام ٨٢٢٨ وقيد بالابتدائى ٣٥٨٠ والاستئناف ٧٠٨ وتم احتساب مدة العمل النظير لـ ٨٩ حالة كما تقرر نقل ٥٧٥ الى جدول غير المشتغلين واعادة الى جدول المشتغلين ٦٥ حالة وبلغت حالات الرفض والارجاء ٢٤٧٧ حالة وتم محو ٦٩ حالة من الجدول ، هذا بالإضافة الى أن لجنة ٨٦/٦/٢٩ تضم ٦٠٨ طلبا كما يوجد عدد ٣٠٠ حالة محالة الى التحقيق لاتخاذ الاجراءات اللازمة فى شأنها وقامت الشئون الاداريه بلجنة القيد باعداد هذا البيان تحت اشراف الزميل الاستاذ مختار نوح عضو المجلس ولجنة القيد .

اقام الاستاذ النقيب احمد الخواجه دعوى امام محكمة القضاء الادارى بصفته وكيلًا عن الاستاذ نقيب المحامين بالسودان واعضاء مجلس النقابة وعن نقابة المحامين بمصر ضد السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس الوزراء والسيد وزير الخارجية والسيد المستشار وزير العدل لسماع الحكم بالغاء القرار الصادر من الحكومة المصرية بمنح الرئيس السودانى السابق جعفر نميرى حق اللجوء السياسى وكافة الآثار المترتبة عليه فى حق الشعب السودانى الشقيق .

اعداد مشروع قانون محاماه جديد

فى اول دوره من دورات انعقاده بدلا من القانون ١٧ لسنة ٨٣ وكذلك مشروع قانون للادارات القانونيه بدلا من القانون ٤٧ لسنة ٧٣ .

سيتم اعداد مشروع جديد للمحاماه خلال العطلة القضائية الحالية ليقدّم لمجلس الشعب

احتفال المحامين بخلوان :

قامت اسرة المحامين بخلوان بدعوه الاستاذ النقيب واعضاء المجلس لحفل تكريم بمناسبة انتهاء السنة القضائية حيث لبي الدعوه الاستاذ النقيب احد الخواجه وصاحبه كلام من الاساتذه . جلال رجب ومحمد عيد وحامد الازهرى وسامح عاشور وأحمد عوده ومحمد رزق

انشاء ناد نهري ليخدم المنطقة من مصر القديمة الى حلوان والصف كما تحدث عن محامى الجنوب الزميل الاستاذ محمد القزق الذى قام بتحية النقيب والمجلس وانتهى الحفل مؤكدا على التقاف المحامين حول نقيبههم ومجلسهم .

وقدم الحفل الزميل الاستاذ مصطفى عويس وتحدث مقرر الاسره الزميل الاستاذ عبد السلام ابو السعود المحامى الذىلقى كلمة رائعه جامعته كما تحدث الزميل الاستاذ ممدوح ابو الروس الذى ناشد فى كلمته موافقه المجلس على

استمرار الندوة لالغاء قانون الطوارئ : مازالت ندوه حتميه الغاء قانون الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات مستمره وتحدد لاجتماعها التالى ١٩٨٦/٧/١٠ ومن المقرر دعوه شيخ المحامين الاستاذ مصطفى مرعى والاستاذ العميد الدكتور محمود مصطفى والدكتور محمد عصفور وغيرهم من اساتذه القانون للمشاركة فى اعمالها .

المرشد العام

وقد حضر عزاء اليوم كوكبه من أهل بلدتى من المجاهدين واثار التعذيب العضال بعد السنين الطوال مازالت على اجسادهم وبانيه فى اطرافهم ومنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ... تلك الاثار التى هى اوسمه فخار على جباههم وظهورهم .

واقول لذلك الشاب الذى يلتمس قراراً من السلطه بسمح للجماعة أن تقوم ...

اقول له .

يابنى الجماعة قائمة وليست فى حاجة الى قانون يؤكد وجودها وليست فى حاجة الى قرار يكشف عنها ... وفاقده الشئ لا يعطيه . ان ما حدث اليوم .. أن ما حدث فى هذا الصباح .. وان وجود هذه الجموع الليله هو استفتاء شعبى على وجودها .. رغم التسلط .. رغم المحن رغم سنين الهوان . تلك الجماعة التى تؤمن

وتقول وستظل على العهد تقول الله غايتنا والرسول زعيمنا والقرآن دستورنا والموت فى سبيل الله اسمى امانينا . وستظل راية الاسلام خفاقة باخلاص بنيتها .. وان قوى البغى لم ولن تستطع ان توقف مسيرتها .

واننى لاقول .

سيدي عمر القومى .. عمر المصرى .. عمر العربى نم قرير العين .. فان رعاية الله كانت تحافظه لك وستظل كذلك . الى يوم يبعثون .

كلمة الاستاذ مختار نوح

عضو مجلس النقابة وسكرتير لجنة الشريعة الاسلامية
فى رثاء الفقيد العزيز

يا بلى انى أعلمك كلمات ،

كانت سنوات قصيرة تلك التى صاحبت فيها الاستاذ / المرحوم عمر التلمسانى واستمعت فيها الى وصيته درسا يتلى على مر الايام الى جموع الشباب من المحامين .

وكنيت كلما ظننت انى وفقت على علمه فاضت على نفسه بعلوم ومبادئ أعجزتنى وأشعرتنى بأن جيلا قد سبق اتعب جيلا قد أتى .

وحينما اكتب عن الاستاذ / عمر التلمسانى المحامى فاسمحوا لى أن اصل بكم اليه من اقصر الطريق . طريق العمل لا طريق القول فكثير هؤلاء الذين اجادوا القول وتركوا العمل فخدعوا الأمم وقادوا الشعوب الى الهاوية .

كان اللقاء الاول منذ ثمانية اعوام ، وأذكر لك اليوم كأنه الامس القريب كان اللقاء حينما رغبت أنا فى اللقاء - مع رجل كان بلا عرش أو ديوان .

وزرته بمنزله حينما رغبت فى زيارته فوجدت بابا مفتوحا وصدرا واسعا وحسنا وایمانا .

وأجمل ما سمعت خلال هذه السنوات السبع تعليقا من وفد اعضاء نقابة المحامين بالسودان بل سمعته ممن لا يدين بالاسلام منهم قال وهو يركب سيارته وقد قرأت على وجوههم الف استفهام وتعجب حول حياة فقيدنا وتواضع حديثه وبساطة ملبسه وفرشه وعيشه - قال وهو ينظر الى : ان هذا الرجل نموذج لما يجب ان يكون عليه الزعماء - حقا انه الصديق .

حينما يكتب المرء عن القادة والزعماء فهو لا ينعى بقدر ما يسطر للاجيال مبادئ وسلوك وقيم .

جلست اليه اشكو حال الناس ومتاعب مهنة وغياب خلق فربت فضيلته على كتفى وأجلسنى اليه قائلا « وكيف حالك انت - طوبى لمن شغلته عيوبه عن غيوب الناس - ان الصانع الماهر يعمل بما فى يديه وان هذا الدين متين فأوغل فيه برفق » .

كلمات نزلت على احجار قلبى فسالت انهارا وأوديه بانن الله .

انقذنى الرجل قبل أن اهلك - جعلنى حكما على نفسى فأدبته - ومدافعا عن الناس فأنصفتهم وفى المحاماة - مهنة

الشكوك والمخاطر كان حديثنا
ممتداً يحذرني فتنة المال واشكو
اليه صعاب مهنة - وكان رحمه
الله يعلمنا المحاماة مهنة يدافع بها
المرء عن حق فإن دافع عن غير
ذلك صارت ظلماً لا رساله .

ومن الجهل ان تخضع لحكم
غير حكم الله وان علا في
الارض واستحكم - واحذر أن
يفتنك الناس عن بعض ما أنزل
الله .

واحذر الريا - أو تطلب ديناً
مع فوائده وكن مع الكتاب حيث

دار واغلم أن الامة لو اجتمعت
على أن ينفعوك بشيء لن
ينفعوك الا بشيء قد كتبه الله
لك .

ومن يرزق من حرام حرم
استجابة الدعوة ولا تجامل في
الحق ولا تخدعك العواطف
فتحيد بك عن المبادئ .

وزرته رحمة الله عليه قبل
وفاته وقبل ان يخوض غيبوبة
الموت الاخيرة فأوصاني وجيلي
بالحب نعم كانت آخر وصاياه .

« ان تحابوا »

وما رأيتك استاذي الا محباً .
وحسبك أنك علمت جيلاً
وأرشدت أمه وعشت جهاداً أما
أنا فحسبي منك أن نجوت بك
وعشت معك وفهمت منك .

رحمك الله وجزاك عنا وعن
الاسلام خير الجزاء

تلميذك

مختار نوح

المحامى

عضو مجلس نقابة المحامين
سكرتير لجنة الشريعة الاسلامية

● الفكر الانسانى إذا كان لصالح الجماعة فهو إيثار وتضحية ، وإذا
كان لمصلحة الفرد فهو إثرة وأنانية .

شيخ القضاة
عبد العزيز فهمى

الانفراد بالسلطة

● إذا أنفرد حاكم بالسلطة كان حكمه ديكتاتورياً استبدادياً ،
مهما كانت مكانته الشعبية ، ولو كان وصوله إلى الحكم نتيجة
انتخابه انتخاباً شعبياً حراً مباشراً .

الاستاذ الجليل النقيب السابق
مصطفى البرادعى

الامل والأجل

الا فإنكم فى أيام أمل ومن وراءه أجل .. فمن أخلص فى أيام أمله
قبل حضور أجله نفعه عمله ولم يضره أمله .. ومن قصر فى أيام
أمله قبل حضور أجله فقد خسر عمله وضره أمله .

الامام على بن ابى طالب
كرم الله وجهه

و

● في رحاب الله ●

بكل الحزن والأسى .. وبكل الايمان بقضاء الله وقدره ..
يلمى مجلس النقابة زملاء أعزاء انتقلوا إلى رحمة الله تعالى ..
افتقدتهم المحاماة وكانوا لها سنداً . ويتضرع المجلس إلى العلى
القدير أن يتقدمهم برحمته وأن يستلهم فسيح جناته .. وأن يلهم
أسرهم وذوئهم وزملاءهم الصبر والسلوان .

الاستاذ الدكتور / محمد كامل امين ملش المحامى

المحامى / الاستاذ / سالم سالم عبد العال

المحامى / الاستاذ / وليم خليل بطرس

المحامى / الاستاذ / محمد عبد الرحمن موسى

المحامى / الاستاذ / حسين ثروت السبروت

المحامى / الاستاذ / انور فهمى

المحامى / الاستاذ / فاروق احمد زكى

المحامى / الاستاذ / فؤاد لبيب

المحامى / الاستاذ / احمد محمد عطيه

المحامى / الاستاذ / مصطفى عبد الباقي صالح

المحامى / الاستاذ / محمد محمد مرسى

المحامى / الاستاذ / محمد احمد الحناوى

المحامى / الاستاذ / حسن محمد الشهاوى

المحامى / الاستاذ / صبرى احمد عبد الرحمن

المحامى / الاستاذ / السيد حسن الزيات

المحامى / الاستاذ / حسن يحيى اسماعيل

المحامى / الاستاذ / شوقي نيقولا

فهرست الابحاث

الصفحة

تقديم :

- السيد الأستاذ عصمت الهوارى المحامى - سكرتير التحرير - ووكيل نقابة المحامين ١
- عقد التأمين وموقف الشريعة الاسلامية منه .
- للسيد المستشار محمود الشربيني - نائب رئيس مجلس الدولة ٢٨
- رسالة النيابة الادارية فى مكافحة الاتحراف ومقاومة التسبب .
- للسيد الدكتور أحمد رفعت خفاجى مدير النيابة الادارية ٣٤
- الفصل بين الضبط الادارى والضبط القضائى .
- للسيد الدكتور حسنى درويش عبد الحميد ٤٥
- المسئولية الجنائية فى السكر - مقارنة بين القانون الوضعى والشريعة الاسلامية .
- للسيد الاستاذ نصر مصطفى ابراهيم المحامى ٥٦

وثائق للتاريخ :

- من قرارات مجلس النقابة ٨٦
- يوم الاضراب العظيم ٨٨
- بيان نقابة المحامين ٩٠
- من مضايط مجلس الشعب الحالى ٩١
- مذكرة الاستاذ أحمد أبو دقيقة .
- عضو مجلس النقابة ٩٥
- مذكرة الاستاذ أحمد رضا غيتورى .
- عضو مجلس النقابة ٩٩
- المضايط تتكلم .
- للاستاذ عادل عيد - المحامى ١٠١
- اخبار نقابية ١٧٧
- المرشد العام الأستاذ الجليل عمر التلمسانى - المحامى .
- فى رحاب الله ١٨٣

فهرست الأحكام

رقم الحكم	الصفحة	البيان
		قضاء النقض المدني
		القواعد العامة في الإيجار
		في إيجار الأماكن
١	٤	ملكية - حق ملكية - إيجار الأماكن وحق التأجير - الطعون أرقام ٥٩٧ ، ٨٧٦ ، ٨٨٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨ .
٢	٤	إيجار - إيجار الأماكن - شيوخ وإدارة المال الشائع - الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٨ .
٣	٤	الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٦ .
٤	٤	الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٥١ ق ١ جلسة ١٩٨٤/١/١٨ .
٥	٤	الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٨ .
٦	٤	الطعن ٤٩/٤١ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩ .
٧	٤	إيجار - عقد - دعوى - قيمة الدعوى الطعن ٨٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٢ .
٨	٥	الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٥ .
٩	٥	الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٥ .
١٠	٥	الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٥ .
١١	٥	الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢ .
١٢	٥	استيلاء - استيلاء للمصلحة العامة إيجار - إيجار الأماكن - الطعن ٥٦٩ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٩ .
١٣	٥	الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٩ .
١٤	٥	الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢ .
١٥	٥	الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦ .
١٦	٥	الطعن ١٥٩٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٥ .
١٧	٥	الطعن ١١٠٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ٨٣/٥/١١ لم تنشر .
١٨	٥	الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٥ .
١٩	٦	الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٩ .
٢٠	٦	الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٩ .
٢١	٦	الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٩ .
٢٢	٦	الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠ .
٢٣	٦	الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨ .
٢٤	٦	الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣ .
٢٥	٦	تحديد الأجرة - الطعن رقم ٤٨/١١٥٦ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٤ .
٢٦	٦	الطعن رقم ٤٨/١١٥٦ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٤ .
٢٧	٦	الطعن رقم ٤٨/١١٥٦ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٤ .
٢٨	٦	الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨ .
٢٩	٧	نقض ١٩٧٨/٣/٢٩ لسنة ٢٩ ص ٩١٠ .
٣٠	٧	الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٩ .

رقم الحكم	الصفحة	البيان
٣١	٧	الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨ .
٣٢	٧	الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/٥ .
٣٣	٧	الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢ .
٣٤	٧	الطعن رقم ٤٣/٢٠ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢ .
٣٥	٧	الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢ .
٣٦	٧	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩ .
٣٧	٧	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩ .
٣٨	٧	الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/١٣ .
٣٩	٨	نقض ٧٦/٣/٢٤ لسنة ٢٧ ج١ ص ٧٥٢ .
٤٠	٨	الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩ .
٤١	٨	الطعن ٤٩/٢٨٤ ق جلسة ١٥ ابريل سنة ١٩٨٤ .
٤٢	٨	الطعن رقم ٤٩/٢٨٤ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٥ .
٤٣	٨	الطعن رقم ٤٩/٢٨٤ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٥ .
٤٤	٨	الطعن رقم ٤٩/٤٢٧ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١١ .
٤٥	٨	قواعد تحديد الأجرة - الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١١ .
٤٦	٨	الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١١ .
٤٧	٨	الطعن رقم ٥٧٨ و ٤٢/٥٦٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١١ .
٤٨	٨	الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٨ .
٤٩	٩	الطعن رقم ٤٩/٢٤١ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٩ .
٥٠	٩	الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣ .
٥١	٩	الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣ .
٥٢	٩	الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٧ .
٥٣	٩	الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣ .
٥٤	٩	الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠ .
٥٥	٩	الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠ .
٥٦	٩	الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٣ .
٥٧	٩	الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠ .
٥٨	٩	امتداد عقد الايجار - الطعن رقم ٣٠٠٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠ .
٥٩	١٠	الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٣ .
٦٠	١٠	الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٣ .
٦١	١٠	الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٧ .
٦٢	١٠	الطعن رقم ٤٩/٤ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٦ .
٦٣	١٠	الطعن رقم ٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٦ .
٦٤	١٠	الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٦ .
٦٥	١٠	الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩ .
٦٦	١٠	الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩ .
٦٧	١٠	الطعن رقم ٤٣/٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩ .
٦٨	١١	الطعن رقم ٥٢/٤ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٧ .
٦٩	١١	الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦ .
٧٠	١١	الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/١/١١ .
٧١	١١	الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٩ .
٧٢	١١	الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦ .
٧٣	١١	الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦ .

رقم الحكم	الصفحة	البيان
٧٤	١١	الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦ .
٧٥	١١	الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠ .
٧٦	١١	الطعن رقم ٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠ .
٧٧	١٢	الطعن رقم ٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠ .
٧٨	١٢	الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠ .
٧٩	١٢	الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢١ .
٨٠	١٢	الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤ .
٨١	١٢	الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١١ .
٨٢	١٢	الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠ .
٨٣	١٢	الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٣٠ .
٨٤	١٢	الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٣ .
٨٥	١٢	الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٣ .
٨٦	١٣	الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣ .
٨٧	١٣	الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣ .
٨٨	١٣	الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩ .
٨٩	١٣	الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٢ لم تنشر .
٩٠	١٣	الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨ .
٩١	١٣	الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠ .
٩٢	١٣	الطعن رقم ٥٣/١٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٤ .
٩٣	١٣	الطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٧ .
٩٤	١٣	الطعون أرقام ٥٩٧ و ٨٧٦ و ٨٨٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨ .
٩٥	١٤	الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/١ .
٩٦	١٤	الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٥ .
٩٧	١٤	الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٧ .
٩٨	١٤	الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٧ .
٩٩	١٤	الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢ .
١٠٠	١٤	الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٦ .
١٠١	١٤	الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٥ .
١٠٢	١٤	الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٦ .
١٠٣	١٤	الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢ .
١٠٤	١٥	الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٣ .
١٠٥	١٥	الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٣ .
١٠٦	١٥	الطعن رقم ٥٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩ .
١٠٧	١٥	الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٢ .
١٠٨	١٥	الطعن رقم ٥٣/١٦٧٤ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٦ .
١٠٩	١٥	الطعن رقم ٤٩/٢٨٥ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٩ .
١١٠	١٥	الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢ .
١١١	١٥	الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٧ .
١١٢	١٥	الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠ .
١١٣	١٥	الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٦ .
١١٤	١٦	الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣ .
١١٥	١٦	الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٦ .
١١٦	١٦	الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٦ .

رقم الحكم	الصفحة	البيان
١١٧	١٦	الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢١ .
١١٨	١٦	الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٧ .
١١٩	١٦	الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٧ .
١٢٠	١٦	الطعن رقم ١/٣٨٥ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٥ .
١٢١	١٦	الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٥ .
١٢٢	١٦	الطعن رقم ٥٣/١٠٤٤ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٥ .
١٢٣	١٦	الطعن رقم ٥٢/١٠٠٧ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠ .
١٢٤	١٧	الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠ .
١٢٥	١٧	الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠ .
١٢٦	١٧	الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠ .
١٢٧	١٧	الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢١ .
١٢٨	١٧	الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ .
١٢٩	١٧	الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ .
١٣٠	١٧	الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/١٢ .
١٣١	١٧	الطعن رقم ١٦٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٣ .
١٣٢	١٧	الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣ .
١٣٣	١٨	الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٢ .
١٣٤	١٨	الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢١ .
١٣٥	١٨	الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢١ .
١٣٦	١٨	الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢١ .
١٣٧	١٨	الطعن رقم ٢٥٨١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٥ .
١٣٨	١٨	الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٣ .
١٣٩	١٨	الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٤ .
١٤٠	١٨	الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٨ .
١٤١	١٩	الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٨ .
١٤٢	١٩	الطعن رقم ٥٩٠ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦ .
١٤٣	١٩	الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦ .
١٤٤	١٩	الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١٦ .
١٤٥	١٩	الطعن رقم ٤٨/١٦٩٥ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩ .
١٤٦	١٩	الطعن رقم ٥٢/١٨٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣ .
١٤٧	١٩	١٨٤٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣ .
١٤٨	١٩	٥٣/٨٨ جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠ .
١٤٩	١٩	الطعن رقم ٥٣/٨٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠ .
١٥٠	١٩	الطعن رقم ٤٨/١٣٩١ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٦ .
١٥١	٢٠	الطعن رقم ٤٨/١٣٩١ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٦ .
١٥٢	٢٠	الطعن رقم ٤٨/١٣٤١ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩ .
١٥٣	٢٠	الطعن رقم ٤٨/١٣٤١ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩ .
١٥٤	٢٠	الطعن رقم ٥٣/١٤٣٧ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧ .
١٥٥	٢٠	الطعن رقم ٥٣/١٠٨٦ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦ .
١٥٦	٢٠	الطعنات ١٣٤٩ و ٥٢/١٣٦٣ جلسة ١٩٨٤/٤/١١ .
١٥٧	٢٠	الطعنات ١٣٤٩ و ٥٢/١٣٦٣ جلسة ١٩٨٤/٤/١١ .
١٥٨	٢٠	الطعن رقم ٤٩/٥١٤ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٩ .
١٥٩	٢٠	الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠ .

رقم الحكم	الصفحة	البيان
١٦٠	٢٠	الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠ .
١٦١	٢١	الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠ .
١٦٢	٢١	الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٣ .
١٦٣	٢١	الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٣ .
١٦٤	٢١	الطعن ٥٢/٢٥٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٧ .
١٦٥	٢١	الطعن رقم ٤٨/١٦٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨ .
١٦٦	٢١	الطعن رقم ٤٨/١٦٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨ .
١٦٧	٢١	الطعن رقم ٤٩/٢٣٦ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨ .
١٦٨	٢١	الطعن رقم ٥٩٧ و ٨٧٦ و ٨٨٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨ .
١٦٩	٢١	الطعن ٥٩٧ و ٨٧٦ و ٨٨٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨ .
١٧٠	٢٢	الطعن ١٧٦٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٩ .
١٧١	٢٢	الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦ .
١٧٢	٢٢	الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦ .
١٧٣	٢٢	الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩ .
١٧٤	٢٢	الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٦ .
١٧٥	٢٢	الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٢ .
١٧٦	٢٢	الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٧ .
١٧٧	٢٢	الطعن رقم ٤٩/٥٨١ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١ .
١٧٨	٢٢	الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٩ .
١٧٩	٢٣	الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٠ .
١٨٠	٢٣	الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٩ .
١٨١	٢٣	الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١١ .
١٨٢	٢٣	الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦ .
١٨٣	٢٣	الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٢ .
١٨٤	٢٣	الطعن رقم ٥٣/١٠٥١ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٥ .
١٨٥	٢٣	الطعن رقم ١٥٨٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٥ .
١٨٦	٢٤	الطعن رقم ١٥٨٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٥ .
١٨٧	٢٤	الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩ .
١٨٨	٢٤	الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩ .
١٨٩	٢٤	الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٧ .
١٩٠	٢٤	الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٨ من ابريل ١٩٨٤ .
١٩١	٢٤	الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٨ .
١٩٢	٢٤	الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٦ .
١٩٣	٢٤	الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٦ .
١٩٤	٢٥	الطعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١١ .
١٩٥	٢٥	الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٧ .
١٩٦	٢٥	الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩ .
١٩٧	٢٥	الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٨ .
١٩٨	٢٥	الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/١٣ .
١٩٩	٢٥	الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٧ .
٢٠٠	٢٥	الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠ .
٢٠١	٢٥	الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠ .

● مقالات فى كلمات ●

إننى أخاف من ثلاث جرائد ، أكثر مما أخاف من مهائه ألف مقاتل
نابليون بونابرت

عندما أسمع كلمة القانون ، أتحسس مسدسى .
الفاشستى موسلينى

لاتسأل الوطنى ماذا كسب ، بل اسأله ماذا وهب .
ميرابو

أحب الصحافة دائما .. بشرط أن تكون رسمية .
هتلر

كل تقييد للحرية لا بد أن يكون له مبرر من قواعد الحرية ، وإلا كان ظلما .
الزعيم خالد الذكر سعد زغلول المحامى
ما استعصمت الحرية على من وطّد العزم على أن ينالها .

غاريبالدى
أن قهر النفس مطلب أصعب كثيرا من قهر العالم بالسيف والنار .
غاندى

الصحافة تاج على رأس الحاكم ، وليست حذاء فى قدمه .
حكيم

الحرية فى أى مكان تمهد الطريق للحرية فى كل مكان .
أبراهام لنكولن

المنحامة معنى ورسالة ، معنى للحق ورسالة
للعدالة ، لذلك عرفت منذ أقدم العصور ، منذ عرف
الانسان الحق وفهم العدالة ، وعرف انه لايقوم الحق
ولا تستقيم العدالة بغير دفاع . المغفور له

الاستاذ الجليل النقيب السابق
مصطفى البرادعي .

قالوا كرام

المحاماة

تدريها
نقابة
المحاميين
بمحمورية
مصر
القاهرة

• العدد السابع والثامن - سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٦ - السنة السادسة والستون •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ
الْأَبْصَارُ * مُهْطِعِينَ مُقْنَعِي رُؤُسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْنَدْتُهُمْ هَوَاءً *

صدق الله العظيم

(سورة ابراهيم الايتين ٤٢ ، ٤٣)

• المحاماه .. منشج وسيلوك

للاستاذ محمد رزق المحامى وعضو مجلس النقابة

• استقلال المحاماه وحقوق الانسان دراسة مقارنة

الدكتور محمد نور شحاته - المدرس بقسم المرافعات

بكلية الحقوق - جامعة القاهرة - فرع بنى سويف

• السمنهورى وكتابه عن « الخلافه »

للدكتور توفيق الشاوى - المحامى

• مبدأ حظر طرق التنفيذ العادية ضد الإدارة

للاستاذ المستشار الدكتور حسنى عبد الواحد

• العلاقة بين الجريمة الجنائية والجريمة التسايبية

للاستاذ الدكتور حسنى درويش عبد الحميد

المستشار بمجلس السدولة

• طبيعة الملكية فى الاسلام والنظم السوضعية

للاستاذ الدكتور محمد السعيد رشدى شاهين

مدرس القانون المدنى بجامعة القاهرة

• جنسية الشركات فى تشريع الاستثمار

للاستاذ الدكتور أحمد شرف الدين المحامى

والاستاذ بكلية الحقوق جامعة عين شمس

• موقف القسانون من شهر التصرفات العقارية

للاستاذ الدكتور نجيب محمد بكير

الاستاذ المساعد بقسم القانون

بكلية التجارة جامعة حلوان

كلمات من نور

قال ﷺ :

من لا يرحم الناس لا يرحمه الله .

• • •

وقال ﷺ :

المسلم أخ المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ، ومن فرّج عن مسلم كربة فرّج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة ، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة .

• • •

وقال ﷺ :

آية المنافق ثلاث ، إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان .

• • •

وقال ﷺ :

أعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف .

• • •

وقال ﷺ :

من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق .

• • •

وقال ﷺ :

إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله عز وجل .

• • •

وقال ﷺ :

جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم والسنتكم .

• • •

وقال ﷺ :

من قُتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قُتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قُتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قُتل دون أهله فهو شهيد .

بكل صلابة المؤمنين بالحق والعدل الذين لا يبتغون إلا مرضاة العلى القدير ..
وبكل الإحساس الطاهر بالواجب وراحة الضمير .. وبكل الإصرار على أن تسترد
النيابة العامة حقها كاملا فى أن تكون صاحبة الدعوى العمومية .. وبكل الايمان
بمصر العدالة .. يصدر الاستاذ المستشار النائب العام محمد عبد العزيز الجندى قرار
اتهام بعض الذئاب البشرية من ضباط الشرطة الذين دفعتهم أنفسهم الآثمة إلى
ارتكاب جرائم تعذيب ... فيزدان جبين النيابة العامة بهذا القرار العظيم !!!

لقد أكد ذلك القرار أن الرجال لا يستمدون الرجولة من موقع يشغلونه .. ولا ينشدون
الرفعة من جاه المنصب .. كما يؤكد كذلك أن كرامة الموقع من كرامة شاغله .. وأن من
هانت عليه نفسه هان عليه حسه .. ومن هان عليه حسه هان عليه موقعه .. ومن هان
عليه موقعه هان عليه مجتمعه .. وأن من هان عليه مجتمعه فقد خذل خذلانا كبيرا ..
فبعدل الانسان تكون عظمة الانسان !!!

لقد توهم المعبّون أن حركة التاريخ تجمدت عند لحظة ما ارتكبوه من جرائم .. ولم
يضعوا فى حساباتهم أن الناس فى الظلماء ترقب فجرا .. وأن عقارب الساعة - إن توقفت
بعض الوقت - فلا بد للساعة أن تدور .. وأن التعذيب إذا تسيد يوما فلا بد للعدل أن يغضب
وأن يثور .. فما هو قرار النائب العام يحرص على اقتلاع تلك الذئاب البشرية من
الجذور ... !!

أى نوع من البشر تلك الذئاب البشرية .. أولئك الذين اتخذوا من جرائمهم سندا
لبقائهم .. ولم يدركوا أنه مهما كان الظلام الذى يحيطون به آثامهم .. وأيا كان حجم
الرضاء الذى يحظون به من أسيادهم .. فإن الدعاوى الناشئة عما يقتربون لا يدركها تقادم
ولا يلحقها سقوط ... !!

وعلى تلك الذئاب البشرية أن تعلم أنه لن يعصمهم من العقاب أنهم لأوامر أسيادهم
منفذون .. وأنهم لتعليماتهم صاغرون .. ونسوا - بل تناسوا - أنه لاطاعة لمخلوق فى
معصية الخالق أو فى القفز على القانون ... !!

تحية للقرار العظيم الذى أصدره النائب العام .. بل تحية للنائب العظيم صاحب هذا
القرار .. وما زال الشعب يتطلع إلى عدله مظلة أمانة للآمنين .. وإننا لباقي القرارات
لمنتظرون كيما لا يفلت باقى الذئاب التى تزعم زيفا أنها فى خدمة الشعب - من العقاب ..
هم والذين من فوقهم أصحاب الأوامر الآثمة المحرصة على جرائم التعذيب ... الذين إذا
دعتهم قدرتهم على التعذيب لم يتذكروا قدرة الله المنتقم الجبار عليهم .. فا الله ليس بغافل
عما يفعله المجرمون ... !!

ويل

للمُعتدين

سكرتير
التحرير

عصمت

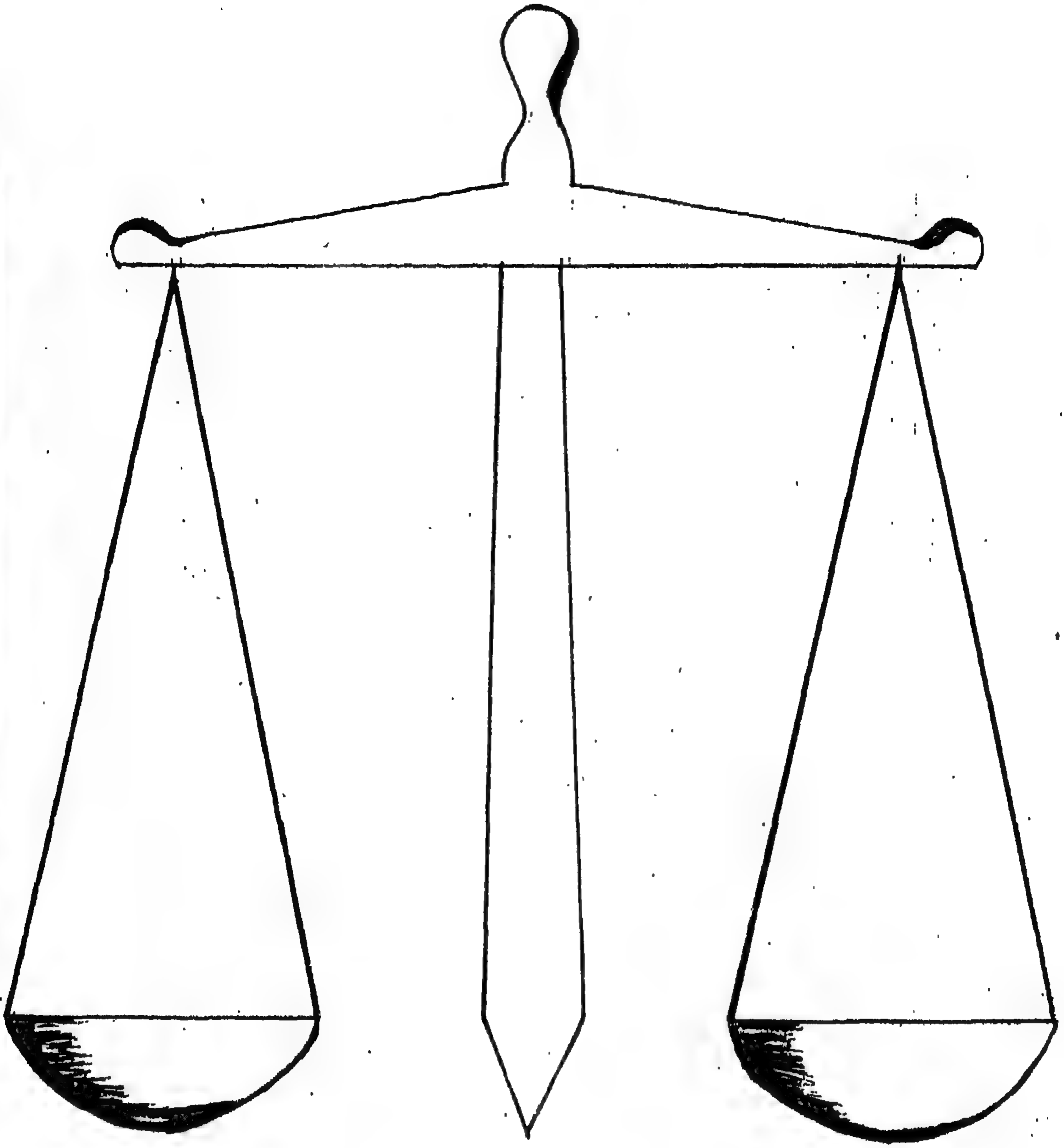
المواري

المحامى

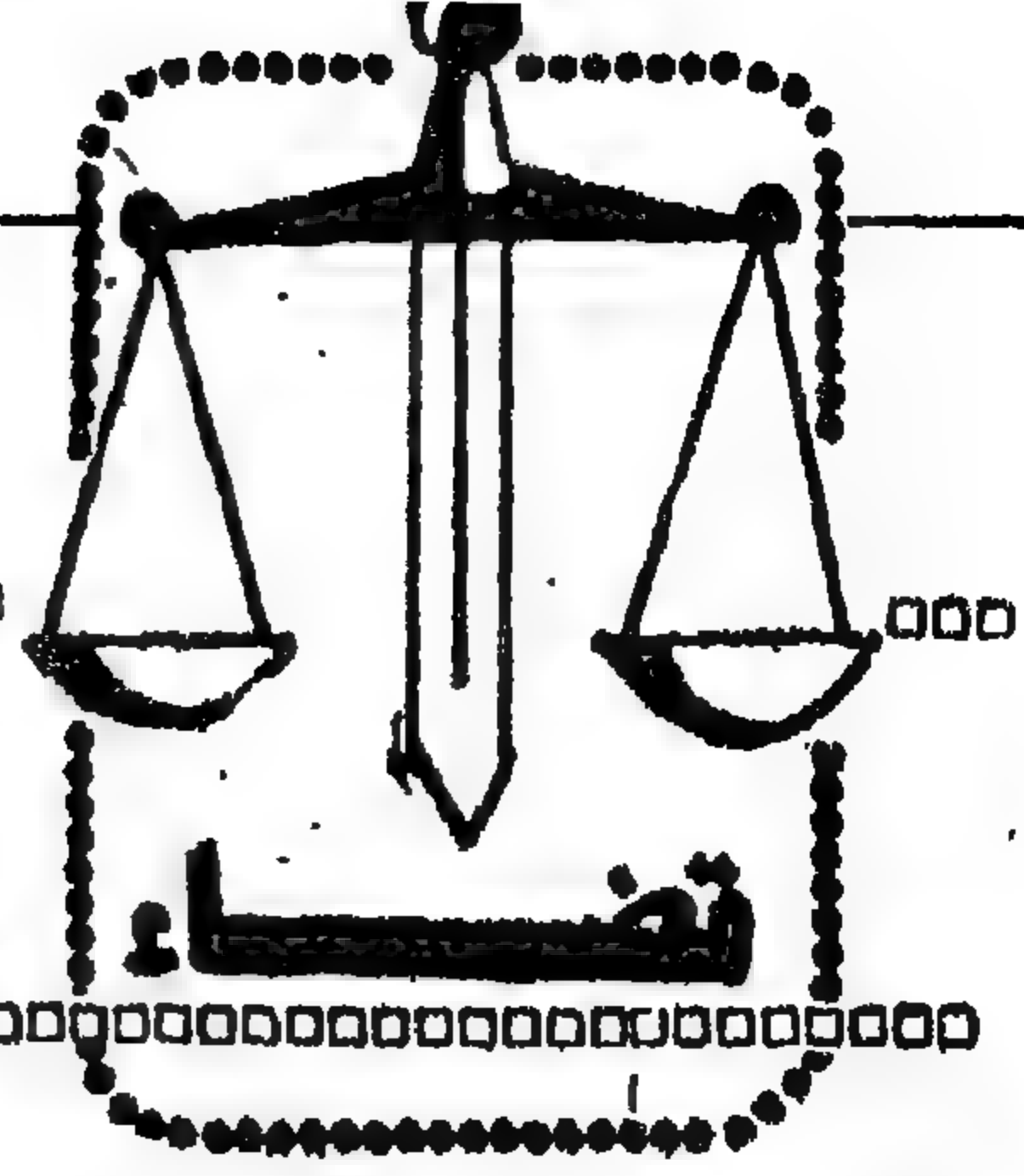
نضال المحامين

نضال المحامين عبر الزمان هو الانتصار لقضية
الانسان .. هو أن يكون الرأي للانسان .. هو أن تكون
الديمقراطية بالانسان التي هي حق الانسان في أن يعبر
وأن يفكر .. وحقه في أن ينشئ التنظيمات السياسية
بإرادته الحرة لا يرد عليها قيد من قانون أو سلطان .

الاستاذ الجليل النقيب أحمد الخواجه



• من قضاء المحاكم •



السلطة القضائية

النقض الجنائي

في مسائل الأحوال الشخصية

إب

(١)

أحوال شخصية . اثبات « إجراءات الإثبات » .

الاجراءات الشكلية للإثبات في مواد الأحوال الشخصية خضوعها لقانون الإثبات . تخلف الخصم عن احضار شاهده أو تكليفه بالحضور في الجلسة المحددة وفي الجلسة الأخرى رغم الزامه من المحكمة . أثره . سقوط حقه في الاستشهاد به علة ذلك . م ٧٦ من قانون الإثبات .

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ ق . « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٦) .

(٢)

جواز الإثبات بالقرائن في الفقه الحنفي - من القرائن ما هو أقوى من البينة والإقرار .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨) .

(٣)

أحوال شخصية . اثبات « النسب » .

النسب . ثبوته في حق الرجل بالفراش وبالبينة وبالإقرار صدور الإقرار مستوفيا شرائطه . أثره . لا يحتمل النفي ولا ينفك بحال سواء كان المقر صادقا في الواقع أم كاذبا .

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨) .

(٤)

أحوال شخصية . اثبات « البينة » .

شروط صحة أداء الشهادة في الفقه الحنفي . وجوب أن يكون الشاهد عالما بالمشهود وطرفي الخصومة . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) .

(٥)

إثبات . القرائن .

القرائن أن صلحت لإثبات الحمل . لاتقوم بها الحجة الشرعية على الولادة . (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/١/٢٣) .

(٦)

إثبات الطلاق .

اختلاف الفقهاء في اشتراط الاشهاد على الطلاق . لايلزم لوقوع الطلاق أو ثبوته أن يكون موثقا .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥١ ق « الجلسة شخصية » - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣) .

(٧)

الإثبات . اثبات . البينة .

التطبيق للضرر . وجوب اثباته طبقا لارجح

الاقوال في مذهب الامام ابي حنيفة رغم أنه منقول عن مذهب مالك . المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . البينة تكون من رجلين أو من رجل وأمرأتين .

(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥١ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٦) .



(٨)

أحوال شخصية . استئناف . قانون .

استئناف الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية والوقف . خضوعه للمواد الخاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية دون قانون المرافعات اعتبار الاستئناف مرفوعا بتقدير الصحيفة وقيدته في الجدول . عدم انطباق المادة ٧٠ من قانون المرافعات عليه .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٥١ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣) .

(٩)

احوال شخصية . استئناف ، ميعاد الاستئناف ، معارضة ، ميعاد المعارضة ، حكم الطعن في الحكم .

ميعاد الطعن بالمعارضة في الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية بدوّه من تاريخ اعلان المحكوم عليه بالصورة التنفيذية .

ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة . احتسابه من تاريخ صدور الحكم المستأنف أو من تاريخ اعلانه به .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥١ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩) .

(١٠)

(٢ ، ١) . الاستئناف . رفع الاستئناف . دعوى . التدخل في الدعوى .

(١) رفع الاستئناف في مسائل الاحوال الشخصية يكون بتقرير في قلم الكتاب م ٨٧٧ مرافعات .

لايلزم أن يتضمن التقدير أسباب الاستئناف .

(٢) خلو مواد الكتاب الرابع الخاص بمسائل الاحوال الشخصية من نص خاص بشأن التدخل في الاستئناف . أثره . وجوب أعمال حكم المادة ٢٣٦ / ٢ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥١ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٩) .

أحوال شخصية . استئناف .

استئناف الاحكام الصادرة في قضايا الاحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعها في اجراءاتها لمواد الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الرابع من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٣ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١) .



(١٢)

أحوال شخصية . ارث ، تحقيق الوفاة والوراثة ، دعوى .

اجراءات تحقيق الوفاة والوراثة المبينة بالمادة ٩٣٤ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات التي تصدرها المحكمة في نطاق سلطتها الولائية بناء على الطلب المقدم من الورثة أو الموصي اليهم . جواز الاسترشاد بها في تحقيق صحة البيانات التي يوردها المدعى في صحيفة دعوى الوفاة والوراثة متى رفعها بالطريق العادي .

(الطعن رقم ٦ لسنة ٥١ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦) .

(١٣)

ارث . تركة . وصية .

أيلولة التركة نهائيا للورثة . شرطها . اداء مصاريف التجهيز وديون المورث وما ينفذ من وصاياه .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٩ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة ١٩٨٣/٦/٢٨) .

● قضاء النقض المدني ●

المعارضة : احتسابه من تاريخ صدور الحكم
المستأنف أو من تاريخ اعلانه به .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥١ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة
١٩٨٢/٦/٢٩) .

(١٧)

(١ ، ٢) الاستئناف . رفع الاستئناف . دعوى .
التدخل في الدعوى .

(١) رفع الاستئناف في مسائل الاحوال
الشخصية يكون يتقرير في قلم الكتاب م
٨٧٧ مرافعات . لايلزم أن يتضمن التقرير
أسباب الاستئناف .

● الشهادة

(١٨)

الاثبات في مسائل الاحوال الشخصية
البينة الشرعية .

قبول شهادة القربات بعضهم لبعض عدا
شهادة الاصل لفرعه أو الفرع لاصله أو احد
الزوجين لصاحبه - وفق الراجع في فقه الحنفية -
مالم تتوافر لها أسباب التهمة من جر مغنم أو دفع
مغرم .

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥٢ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة
١٩٨٣/٦/٢٨) .

(١٩)

أحوال شخصية ، لغير المسلمين ،
الشهادة . التطبيق . اثبات . مسائل الاحوال
الشخصية .

الشهادة . درجاتها . عدم تقييد مجموعة
الاقباط الارثوذكس الشهادة على سوء سلوك أحد
الزوجين يقيد . أثره . للقاضي قبول الشهادة ولو
كانت سماوية متى أطمأن إليها .

(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٢ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة
١٩٨٣/٥/١٧) .

● إعلان

(١٤)

أحوال شخصية . اعلانات . حكم . حكم
غياي .

عدم اعادة اعلان من لم يعلن لشخصه في
مسائل الاحوال الشخصية أثره . اعتبار الحكم
الصادر في حقه غياييا تجوز فيه المعارضة . علة
ذلك .

(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤٧ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة
١٩٨٤/١/١٧) .

استئناف

(١٥)

أحوال شخصية . استئناف . قانون .

استئناف الاحكام الصادرة في مسائل
الاحوال الشخصية والوقف . خضوعه للمواد
الخاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية دون
قانون المرافعات . اعتبار الاستئناف مرفوعا
بتقديم الصحيفة وقيدته في الجدول . عدم انطباق
المادة . من قانون المرافعات عليه .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٥١ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة
١٩٨٢/٢/٢٣) .

(١٦)

أحوال شخصية . استئناف . ميعاد
الاستئناف ، معارضة ، ميعاد المعارضة ، حكم
الطعن في الحكم .

ميعاد الطعن بالمعارضة في الاحكام الصادرة
في مسائل الاحوال الشخصية بدوّه من تاريخ الطعن
المحكوم عيه بالصورة التنفيذية .

ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في

(٢٠)

الشهادة .

المقرر في الفقه الحنفى ، أن اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان لا يمنع من قبول شهادتهم ، متى كان المشهود به قولا محضا

(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٢ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٥ .)

(٢١)

(١ ، ٢) أحوال شخصية . البينة الشرعية .

الشهادة .

(١) شروط قبول الشهادة على حقوق العباد في المذهب الحنفى أن تكون موافقة للدعوى . كفاية الموافقة التضمنية بأن توافق الشهادة بعض المدعى به .

(٢) يشترط للشهادة في الفقه الحنفى . أن تكون مطابقة للوقائع المادية ، وألا يكذبها الحس .

(٣) يشترط لقبول الشهادة شرعا . انتفاء التهمة عن الشاهد مثال في دعوى طلاق .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٣ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٠ .)

(٢٢)

الشهادة . التطليق للضرر .

الشهادة بالتسامع . لا تقبل شرعا في اثبات أو نفي وقائع الاضرار المبيحة للتطليق للضرر .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٢ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣ .)

(٢٣)

الشهادة . التطليق للضرر .

الشهادة بالتسامع لا تقبل في حالة التطليق للضرر ، وفقا للراجع في فقه الحنفية .

(الطعن رقم ٦ لسنة ٥٢ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣ .)

(٢٤)

أحوال شخصية . الاثبات في مسائل الاحوال الشخصية .

تقديم الشهادة بلفظ « أشهد » أمام القاضى ، لازم في مذهب أبى حنيفة يغنى عنه حلف الشاهد اليمين بغير صيغة معينة . علة ذلك .

(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥٣ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧ .)

(٢٥)

الشهادة .

قبول الشهادة ممن عاين سمعا أو مشاهدة متى وافقت الدعوى . عدم اعتبارها شهادة سماعية وإنما شهادة عيان .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤ .)

(٢٦)

(١ ، ٢) أحوال شخصية . الشهادة . البينة .

(١) المقرر في المذهب الحنفى قبول شهادة القرابات بعضها لبعض ، هذا الفرع لاصله والاصل لفرعه .

(٢) لمحكمة الموضوع سلطة الترجيح بين البيانات ، والاخذ بما تطمئن اليه منها .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٥٣ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ .)

(٢٧)

أحوال شخصية . الشهادة .

اداء الشهادة في المذهب الحنفى شروط صحتها ، العلم بالمشهود به ، وذكره وقت الاداء ، لتسيير القضاء به .

(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٥٣ ق ، الجلسة شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٦ .)



● قضاء النقض المدني ●

● المواطن ●

(٢٨)

الموطن . محكمة الموضوع .

الموطن في الشريعة الاسلامية . ما هيته .
احتمال تعدده . عدم انتقاصه بموطن السكن . تقدير
قيام عنصر استقرار بنية الاستيطان من مسائل الواقع
التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .

(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٢ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٣/٥/٢٤) .

● النيابة العامة ●

(٢٩)

نيابة عامة .

تدخل النيابة وجوبيا في الاحوال التي ينص
عليها القانون كقيته . م ٩٢ مرافعات . من طريق
اخطار قلم الكتاب لها ، وليس عن طريق اختصاصها
بمعرفة احد اطراف الخصومة بالطرق المعتادة في
الاختصاص .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٩ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٢/٢/٢٣) .

(٣٠)

النيابة العامة طرف أصيل في قضايا الاحوال
الشخصية حكم . حق الخصوم في التعقيب على
رايها . شرطه . أن تكون النيابة العامة قد أبدت
دفعوا أو أوجه دفاع لم يسبق انثارها .

(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٢ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٣/٥/٢٤) .

(٣١)

حكم ، رأى النيابة العامة ، .

تفويض النيابة العامة للرأى للمحكمة ، بعد

تقديم طرفي الخصومة أدلتها . أثره . اعتبارها
إبداء للرأى في القضية .

(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٢ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٤/٤/١٧) .

● تطليق ●

(٣٢)

الحكم بالتطليق طبقا للمادة ٦ من القانون ٢٥
لسنة ١٩٢٩ مناطه ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه
دوام العشرة وأن يعجز القاضي عن الاصلاح بين
الزوجين .

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٢/١/٢٦) .

(٣٣)

أحوال شخصية ، التطليق للضرر . عرس
المحكمة الصلح ، استئناف .

الحكم بالتطليق اعمالا لأحكام المادة ٦ من
القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . وجوب تحقق عجز
القاضي عن الاصلاح بين الزوجين . غرض محكمة
أول درجة الصلح ورفض أحد الزوجين له . كاف
لتحقيق شرط العجز عن الاصلاح . لا محل لاعادة
عرضه مرة أخرى في الاستئناف . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - نقض
١٩٨٢/٢/١٦) .

(٣٤)

أحوال شخصية ، التطليق للضرر ، .

الحكم بالتطليق اعمالا للمادة ٦ من القانون ٢٥
لسنة ١٩٢٩ . شرطه ثبوت الضرر المدعى به بما لا
يستطاع معه دوام العشرة ، وأن يعجز القاضي عن
الاصلاح بين الزوجين . عدم الزامها بالمبادرة بالقيام
بهذا الاصلاح قبل نظر الدعوى وسماع الشهود فيها
أو معاودة القيام به في كل مرحلة من مراحل
الدعوى .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٢/٣/١٦) .

(٣٥)

أحوال شخصية . دعوى .

اختلاف دعوى الطاعة عن دعوى التطلق
موضوعا وسببا . النشر يعد مانعا من نظر دعوى
التطلق . التفات محكمة الموضوع عن دلالة حكم
الطاعة في دعوى التطلق . لا خطأ .

(الطنن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق . أحوال شخصية ، - جلسة
١٨/٥/١٩٨٢) .

(٣٦)

(١ - ٢) أحوال شخصية . التطلق .

خبرة .

(١) حق الزوجة في طلب التفريق للعيب المستحکم
في الزوج شرطه . جواز الاستعانة بأهل
الخبرة لبيان مدى استحکام المرض ومدى
الضرر . المادتان ٩ ، ١١ ق ٢٥ لسنة
١٩٢٠ .

(٢) أحوال شخصية « التطلق » . محكمة
الموضوع .

تقرير وجود العيب المستحکم في الزوج ومدى علم
الزوجة به ورضاها مع وجود العيب صراحة أو
دلاله من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة من
محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سائغة .

(الطنن رقم ١٠ لسنة ٥١ ق . أحوال شخصية ، - جلسة
١٨/٥/١٩٨٢) .

(٣٧)

أحوال شخصية ، وقف النفقة عند الامتناع
الصاعة ، . تطلق .

وقف نفقة الزوجة في حالة امتناعها دون حق
عن طاعة زوجها . م ٦ مكرر ثانيا من القانون رقم
٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة
١٩٧٩ . على المحكمة اتخاذ اجراءات التحكيم
المنصوص عليها في المواد من ٧ - ١١ من ذات
القانون في حالة استحکام الخلاف بين الزوجين
وطلب الزوجة التطلق .

(الطنن رقم ١٥ لسنة ٥١ ق . أحوال شخصية ، - جلسة
١٥/٦/١٩٨٢) .

(٣٨)

أحوال شخصية للمسلمين ، التفريق
للضرر ، ، التطلق للغيبة ، .

الهجر المحقق للضرر الموجب للتفريق م ٦
م ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ما هيته . الغيبة عن بيت
الزوجية مع الإقامة في بلد واحد . اختلافه عن
التطلق للغيبة بشرائطها المادتان ١٢ ، ١٣ ق ٢٥
لسنة ١٩٢٩ مثال .

(الطنن رقم ١١ لسنة ٥١ ق . أحوال شخصية ، - جلسة
١٥/٢/١٩٨٢) .

(٣٩)

أحوال شخصية . التطلق للضرر .

التطلق للضرر . شرطه . م ٦ ق رقم ٢٥
لسنة ١٩٢٩ . إقامة دعوى الطاعة لا يعد بذاته
ضررا يبيح التطلق . عله ذلك .

(الطنن رقم ٤٨ لسنة ٤٨ ق . أحوال شخصية ، - جلسة
٢٢/٣/١٩٨٣) .

(٤٠)

(١ - ٢) التطلق للضرر . اثبات .

(١) الزواج الجديد دون رضاء الزوجة الاولى يعد
ضرر مفترضا بحكم القانون . جواز طلبها
التطلق دون حاجة لاثبات . م ٦ مكررا من
القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ معدل .

(٢) الزام القاضى بالتوفيق بين الزوجين قبل القضاء
بالتفريق غايته ازالة أسباب الشقاق . تحقق
الضرر نتيجة اقتران الزوج بأخرى ولو
انتهت الزيجة الجديدة بالطلاق . أثره عدم
جدوى التوفيق بينهما . عله ذلك .

(الطنن رقم ٣٠ لسنة ٥٢ ق . أحوال شخصية ، - جلسة
٢٤/٥/١٩٨٣) .

(٤١)

التطلق للضرر .

التطلق للضرر . م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .
شرطه أن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة
بسبب إيذاء الزوج لزوجته بالقول أو بالفعل إيذاء



● قضاء النقص المدني ●

لا يلقى بمثلها . بيان صور سوء المعاملة بصحيفة الدعوى كعناصر للضرر ليس من شأنه أن تتعدد العدوى بتعددتها . أثر ذلك .

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥٢ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة (١٩٨٣/٦/٢٨) .

(٤٢)

أحوال شخصية . تطليق ، تطليق للضرر ، الشهادة .

الضرر الموجب للتطليق ، استخلاص ثبوته من شهادة شاهدي عيان . لاخطا .

(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٥٣ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة (١٩٨٤/٥/٨) .

(٤٣)

(١ - ٢) . أحوال شخصية . تطليق ، التطبيق للضرر ، تفريق .

(١) التحكيم في دعوى التطليق للضرر . شرطه . رفض دعوى الزوجة بطلب التفريق ثم تكرار شكواها وعدم اثبات ما تشكو منه .

(٢) التفريق نظير بدل تلزم به الزوجة أو مع اسقاط كل أو بعض حقوقها المالية مجال أعماله . دعوى التطليق التي تتخذ فيها إجراءات التحكيم .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٥٣ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة (١٩٨٤/٥/٢٩) .

(٤٤)

أحوال شخصية . التطليق للضرر ، .

تراخي الزوج عمدا في الدخول بزوجه بسبب راجع اليه ضربا من الهجر يتحقق به الضرر .

(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٢ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة (١٩٨٤/٦/٢٦) .

(٤٥)

أحوال شخصية . التطليق .

إقامة الزوجة دعواها بالتطليق للضرر ،

أضافتها امام محكمة الاستئناف التطليق للهجر ، اعتباره طلبا جديدا لاختلاف سببه . عدم جواز قبوله . م ٣٢١ لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٣ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة (١٩٨٤/٦/٢٦) .

تغيير الطائفة أو الملة

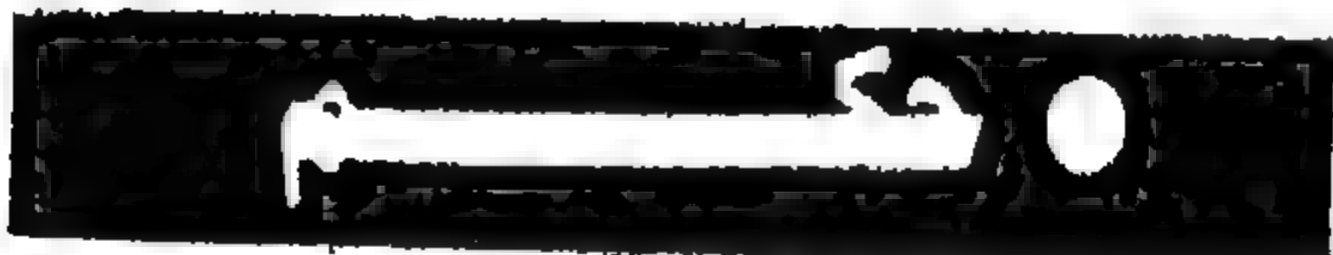
(٤٦)

(١ - ٢) أحوال شخصية « لغير المسلمين ، تغيير الطائفة ، المجلس الملي ، حكم . تسبب حكم .

(١) تغيير الطائفة أو الملة لا يتم ولا ينتج اثره الا بقبول الطالب وإتمام الطقوس والمظاهر الخارجية الرسمية . المجلس الملي العام لطائفة الانجيليين هو صاحب الاختصاص الوحيد بالفصل في طلب الانضمام الى الطائفة .

(٢) اعتداد الحكم المطعون فيه في اثبات تغيير المطعون عليه لطائفة بالشهادة الصادرة من الكنيسة رغم عدم اعتمادها من المجلس الملي العام للطائفة وما انتهى اليه من صحة الطلاق الذي أوقعه على زوجته بإرادته المنفردة أعمالا لاحكام الشريعة الاسلامية . خطأ في القانون وفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة (١٩٨٢/٣/١٦) .



(٤٧)

الولاية على المال . حكم ، تسبب الحكم القصور في التسبب ، .

رفض المحكمة سلب الولاية عن الولي الطبيعي لثبوت أن تصرفه كان فيما تبرع به دون التعرض لما تسكت به الطاعته من أن تصرفه يشوبه الغبن والاضرار بمال القصر . قصور .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة (١٩٨٣/٣/٢٩) .

(٤٨)

أحوال شخصية . حكم .

الحكم يكون حضوريا إذا سمعت الدعوى وادلتها في مواجهة المدعى عليه الحاضر بنفسه أو بوكيل عنه . المادتين ٢٨٣ ، ٣٨٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٣ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

(٤٩)

أحوال شخصية . حكم . الطعن في الحكم .

قاعدة عدم جواز الطعن في الحكم ممن قبله صراحة أو ضمنا . لامجال لاعمالها في استئناف الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية . علة ذلك .

(الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٣ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/٤/١٠)

(٥٠)

(١ - ٢) أحوال شخصية . حكم ، بيانات الحكم .

(١) الاصل في الاجراءات انها روعيت ، مالم يقدّم الدليل على غير ذلك خلو محاضر الجلسات مما يفيد عقدها في علانية مفاده ، أن الدعوى نظرت في غرفة المشورة .

(٢) الخطأ في اسم الوكيل ، وخلو الحكم من بيانه نظر الدعوى في غرفة مشورة لا بطلان ، علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٢ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

(٥١)

(١) حكم ، اصدار الحكم .

الحكم الصادر من الهيئة التي أدلى الخصوم أمامها بطلباتهم الختامية صحيح .

(٢) أحوال شخصية . حكم ، بيانات الحكم . أعقال اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في

القضية لا بطلان . كفاية اثبات الحكم ابداء النيابة رأيها .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٢ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)



(٥٢)

أحوال شخصية . دعوى ، نظر الدعوى في غرفة المشورة حكم بطلان .

الدعوى المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية . وجوب نظرها في جلسة سرية على أن يصدر الحكم علنا . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٦ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦)

(٥٣)

دعوى اختصاص ، اختصاص نوعي . أحوال شخصية دعوى الاحوال الشخصية .

تشكيل دوائر لنظر قضايا الاحوال الشخصية . يدخل في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة ، عدم تعلقه الاختصاص النوعي .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)

(٥٤)

دعوى . حكم .

الدعوى المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية وجه نظرها في جلسة سرية . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٦ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٣/٦/٢٨)

(٥٥)

(١ - ٢) دعوى ، الخصم في الدعوى ، دعوى عزل المصفي ، تجزئة قضاء مستعجل .

(١) حرية المدعى في تحديد نطاق الخصومة من



● قضاء النقص المدني ●

حيث الخصوم ، مالم يوجب القانون اختصام اشخاص معينين فيها .

(٢) دعوى عزل المصطفى ، عدم مساسها بنظام التصفية ذاته ، قيامها على ما يوجه الى ادارة

المصطفى أو شخصه من تجريح في اداء المهمة المنوط بها . أثره . جواز اقامته امام القضاء المستعجل ، متى توافر الخطر العاجل .

(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٤٩ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٣/٦/٢٨) .

(٥٦)

دعوى الاحوال الشخصية « دفعوع » .
الدفعوع الشكلية .

الغاء الفصل الرابع من الباب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الخاص يرفع الدعوى قبل الجواب عنها . أثره . وجوب اعمال قواعد ابداء الدفعوع الشكلية في قانون المرافعات على دعاوى الاحوال الشخصية والوقف .

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥٢ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٣/٦/٢٨) .

(١ - ٢) دعوى « النهى عن سماع الدعوى » .

١ - النهى عن سماع الدعوى طبقا للمادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . مناطه . الحكم القاضى بسماعها حجيتها قاصرة على الدعاوى التى صدر فيها دون ما قد تتلوها من دعاوى بذات الحق .

٢ - المدة المقررة لسماع الدعوى . م ٣٧٥ لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ماهيتها .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٥٠ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٣/٦/٢٨) .

(٥٨)

دعوى . حكم - بطلان .

الدعاوى المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية . وجوب نظرها ، جلسة سرية على أن

يصدر الحكم لنا . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٥٣ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢) .

● دفع ●

(٥٩)

احوال شخصية « مصريين غير مسلمين » . دفاع .

القول بالانتماء الى احدى الملل التى تدين بوقوع الطلاق . دفاع يقوم على واقع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقص .

(الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٣ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/٤/١٠) .

● دفع ●

(٦٠)

أحوال شخصية « مصريين غير مسلمين » دفع « الدفع بعدم القبول » .

الدفع بعدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين الذين لا يدينان بوقوع الطلاق . دفع موضوعى بعدم القبول متعلق بالنظام العام .

(الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٣ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/٤/١٠) .

● زواج ●

(٦١)

(١ - ٢) أحوال شخصية « غير المسلمين » . العنة . سلطة محكمة الموضوع .

١ - العنة . ماهيتها . انعدام المقدرة الجنسية انعداماً كاملاً تعتبر مانعا من موانع انعقاد الزواج .

تحققها . أثره . بطلان الزواج بطلان مطلقا .
٢ - تقدير المانع الطبيعى أو العرضى الذى يحول
دون مباشرة العلاقة الزوجية ، مما تستقل
بتقديره محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها
على أساس سائق .

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٢/١٢/٢١) .

(٦٢)

أحوال شخصية ، مصريين غير مسلمين .
زواج .

العجز الجنسى السابق على الزواج والمبطل
للعقد . شرطه ، ألا يرجى زواله ولا البرء منه .
المادتان ٢٧ ، ٤١ من مجموعة سنة ١٩٣٨ للاقباط
الاثوذكس .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٠ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٤/٣/٢٠) .

• طاعة

(٦٣)

أحوال شخصية . طاعة .

دعوى اعتراض الزوجة على اعلان زوجها
لها بطاعته فى المسكن المعد لذلك . وجوب تدخل
المحكمة لانهاء النزاع بينهما صلحا . الفقرة الاخيرة
من المادة ٦ مكرر ثانيا ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ معدل
بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . اغفالها ذلك . أثره .
بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٢ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٤/٢/٢١) .

(٦٤)

أحوال شخصية . طاعة ، دعوى
الطاعة ، .

دعوى الطاعة اختلافها موضوعا وسببا عن
دعوى التطليق للضرر لاختلاف المناط فى كل .

نشوذ الزوجة لا يمنع من نظر دعوى التطليق
للضرر .

(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٥٣ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٤/٥/٨) .

(٦٥)

طاعة ، دعوى الطاعة ، تطليق ، التطليق
للضرر محكمة الموضوع ، .

دعوى الطاعة اختلافها موضوعا وسببا عن
دعوى التطليق للضرر . الحكم بدخول الزوجة فى
طاعة زوجها ونشوذها ، لا ينفى بذاته ادعاء الزوجة
المضارة فى دعوى التطليق للضرر . لمحكمة
الموضوع الاستعانة فى اثبات الضرر بما يتصل به
فى دعوى الطاعة .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٥٢ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٤/٥/١٥) .

(٦٦)

دعوى ، دعوى الطاعة ، دعوى
التطليق ، .

الحكم الصادر فى دعوى الطاعة ، لا يحول دون نظر
دعوى التطليق لتغاير الموضوع والسبب فى
الدعويين .

(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٢ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٤/٦/٢٦) .

• طلاق

(٦٧)

اثبات ... الطلاق .

اختلاف الفقهاء فى اشتراط الاشهاد على
الطلاق . لا يلزم لوقوع الطلاق أو ثبوته أن يكون
موتقا .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٢/١١/٢٢) .

● قضاء النقض المدنى ●

(٦٨)

طلاق ، الطلاق البائن والطلاق الرجعى .
الطلاق البائن والطلاق الرجعى ، اختلاف كل
منهما من حيث الاثر المترتب على الطلاق . مثال :

(الطنن رقم ٢٤ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٣/٣/٢٢) .

(٦٩)

(١ - ٢) أحوال شخصية . ، مصريين غير
مسلمين ، ، طلاق . دفع . ،

(١) دعوى الطلاق ماهيتها . جواز رفعها بطلب
ايقاع الطلاق أو اثبات وقوعه . الدفع بعدم
سماع الدعوى سريانه فى الحالتين . علة ذلك .
(٢) انتماء أحد الزوجين الى طائفة لا تدين
بالطلاق ، كفايته للقضاء بعدم سماع دعوى
الطلاق .

(الطنن رقم ٣١ لسنة ٥٣ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٤/٤/١٠) .

(٧٠)

(١ - ٢) أحوال شخصية . العده . الطلاق .
(١) انقضاء العدة بالقروء فى فقه الاحناف ، القول
فيه للزوجه بيمينها شرطه أن تكون المدة بين
الطلاق والوقت الذى تدعى عدم انقضاء العدة
فيه تحتمل ذلك .

(٢) ادعاء المطلقة التى توفى عنها زوجها عدم
انقضاء عدتها جوازه خلال السنة التالية
للطلاق .

(الطنن رقم ٤٦ لسنة ٥٣ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٤/٥/٢٢) .

● معارضة

(٧١)

أحوال شخصية ، المعارضة فى الحكم
الغيايى ، نظام عام . نقض . حكم .

الأحكام الصادرة فى مسائل الاحوال الشخصية .
جواز الطعن فيها بطريق المعارضة . عدم اعادة
اعلان من لم يحضر من المدعى عليهم . مؤداه .
اعتبار الحكم غياييا فى حقه تجوز له المعارضة فيه
أمام محكمة الموضوع . هذا الاجراء لا يتصل
بالنظام العام - عدم جواز التمسك ببطلان الحكم تبعا
لتخلفه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطنن رقم ٦ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٢/٢/١٦) .

(٧٢)

قضاء الحكم بقبول الاستئناف شكلا ، لا
ينطوى على قضاء ضمنى بصحة .

اعلان المطعون عليها بالحكم الغيايى . عدم
تعارض ذلك مع قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان
الاعلان .

(الطنن رقم ٤٠ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة
١٩٨٢/٦/٢٩) .

● معاهدات

(٧٣)

(١ - ٢) أحوال شخصية . اجراءات
معاهدات . اختصاص . قواعد الاختصاص .

(١) التحقق من انضمام احدى الدول الى اتفاقية تنفيذ
الاحكام المعقودة فى سنة ١٩٥٢ بين مصر
وبعض دول الجامعة العربية وفى الاجراءات
الواردة بالمادة العاشرة منها . من مسائل
الواقع .

(٧٤)

اثبات . الشهادة . النسب .

الشهادة فى اصطلاح الفقهاء هى اخبار صادق
فى مجلس الحكم بلفظ الشهادة لاثبات حق على

الغير . ثبوت النسب عن الانكار . شرطه .

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣) .



(٧٥)

نفقة .

لفظ النفقة شمول نفقة الزوجية ونفقة العدة .
اقامة المطعون عليها الدعوى بطلب نفقة زوجية ،
القضاء لها في الاستئناف بنفقة عدة من تاريخ الحكم
بالتطليق ، عدم اعتباره طلبا جديدا .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٤) .



(٧٦)

احوال شخصية ، نقض ، .

اجراءات الطعن بالنقض في مسائل الاحوال
الشخصية خضوعها للمادتين ٨٨١ ، ٨٨٢ من قانون
المرافعات القديم وللقواعد العامة المقررة في قانون
المرافعات الحالي . الاوراق التي يلتزم الطاعن
بايداعه مع التقرير بالطعن . م ٢٢٥ مرافعات
المعدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٢/٤/١٣) .

(٧٧)

(١ - ٢) أحوال شخصية . نقض ، الطعن

بالنقض ، .

(١) الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية .
رفعه بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة التي
اصدرت الحكم المطعون فيه صحيح متى ثبت
ورودها الى قلم كتاب محكمة النقض في
الميعاد . علة ذلك تحقق الغاية من الاجراء .

(٢) الأوراق التي يلتزم الطاعن بايداعها مع التقرير

بالطعن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية .

م ٨٨١ مرافعات قديم والمادة ٢٥٥ مرافعات

المعدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨) .

(٧٨)

نقض . اجراءات الطعن .

الطعن بالنقض في مسائل الاحوال
الشخصية . رفعه بصحيفة بدلا من التقرير به
صحيح طالما توافرت البيانات التي يتطلبها القانون
في وقت الطعن .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٣/٦/٢٨) .



(٧٩)

أحوال شخصية . اختصاصه . قانون .
وقف .

المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية
والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية
قبل الغائها . خضوعه للقواعد المقررة بلائحة

ترتيب المحاكم الصادر بها المرسوم بقانون ٧٨ لسنة
١٩٣١ ولارجح الاقوال من مذهب ابي حنيفة .
الاستثناء . الاحوال التي ترد بشأنها تقنيات خاصة .

(الطعن رقم ١ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦) .

(٨٠)

وقف ، الاستحقاق الواجب ، دعوى .

الاستحقاق الواجب في الوقف لورثة الواقف

الموجودين وقت وفاته م ٢٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

المحروم من الاستحقاق . موقفه في رفع دعوى

مطالبة خلال سنتين شمسيين من تاريخ موت

● قضاء النقص المدني ●

الواقف بشرط التمكن وعدم العذر الشرعى . تقدير قيام العذر متروك لمحكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٧ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣) .

(٨١)

دعوى . بطلان . نيابة عامة . وقف .

وجوب تدخل النيابة العامة فى الدعاوى المتعلقة بإنشاء الوقف أو بصحته أو بالاستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه أو بحصوله فى مرض الموت ، سواء كانت الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية أثرت فيها مسألة تتعلق بالوقف .

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٨ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥) .

(٨٢)

طلب الطاعنة الزام المطعون عليهم بتعويضها عن ضياع استحقاقها فى أعيان الوقف طبقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية وليس تنفيذاً بطريق التعريض لالتزام فى جانبهم استحالة تنفيذه . عينا . مغايرته تماماً طلبها الحكم باستحقاقها ومورثها حصة فى أعيان الوقف على أساس منازعة المطعون عليهم فى ملكيتها . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لطلب الاستحقاق على سند من أنهما طلبان جديداً لا يجوز قبولهما م ٢٣٥ مرافعات . صحيح .

(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) .

(٨٣)

(١ ، ٢ ، ٣) وقف . نظارة . أحوال شخصية .

(١) النظر على الوقف الخيرى بعد صدور القانون

رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٥٤٧

لسنة ١٩٥٣ لوزارة الأوقاف ما لم يشترط

الوقف النظر لنفسه .

(٢) تخيل ناظر الوقف - بعد انتهاء الوقف على

الخيرات - استبقاء الأعيان تحت يده لحين

تسليمها إلى المستحقين . م ٣/٥ من المرسوم

بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدلة قاصر على

الأوقاف الأهلية دون الخيرية التى تظل

النظارة عليها لوزارة الأوقاف .

(٣) النظر على الوقف . نظافة .

(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٨ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢) .

(٨٤)

التدخل فى قضايا الوقف . وقف . نيابة .

وجوب تدخل النيابة فى قضايا الوقف . م ١

ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ رهين بأن يكون النزاع متعلقاً

بأصل الوقف أو أنشائه أو الاستحقاق فيه ، يستوى

فى ذلك أن يكون النزاع قد رفعت به دعوى أصلية

بالوقف أو دعوى مدنية أثرت فيها مسألة متعلقة

بالوقف ..

(الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٥٢ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٣/٤/١٢) .

(٨٥)

(١ ، ٢ ، ٣) أحوال شخصية . وقف . شرط الواقف . الاستحقاق فى الوقف .

(١) تصرفات الواقف التى تمت قبل العمل بالقانون

٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، عدم جواز الرجوع فيها

عملاً بالراجح فى المذهب الحنفى . لا محل

لسريان حكم المادة ١١ من القانون المشار إليه

بإجازة الرجوع عن تلك التصرفات .

(٢) الواقف إذا لم يشترط لنفسه فى عقد الوقف

الشروط العشرة كلها أو بعضها لا تثبت له

مطلقاً .

(٣) المادة ٢/٣٤ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فى

شأن عودة الاستحقاق الى من حرم منه بزوال

سبب الحرمان ، عدم جواز أعمالها إذا خالفت

نصاً صريحاً فى كتاب الوقف . م ٥٨ من

القانون المشار إليه .

(الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤٩ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/٦/١٩) .

(٨٨)

أحوال شخصية ، ولاية على المال ، دعوى ، دعوى عزل القيم ، نقض .

دعوى عزل القيم . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد قرار عزل الطاعنه من القوامة استنادا الى أحقية المطعون ضده وفقا لترتيب الاولوية تطبيقا للمادة ٦٨ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ دون بحث مدى اخلالها بواجباتها وتوافر أسباب عزلها . خطأ .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٢/٦/٨) .

(٨٩)

أحوال شخصية . ولاية على المال .

القيم والمحجور عليه ، يشترط أن يكون أهل دين واحد . المادتين ٢٧ ، ٦٩ ق رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٣ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩) .

ولاية على النفس

(٩٠)

أحوال شخصية ، ولاية على النفس ، بلوغ الصغير .

بلوغ الصغير . علاماته . تحديد السن الذي يبلغ به وتنتهي فيه الولاية عليه فيما يتعلق بشئون نفسه . وجوب الرجوع الى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة .

(الطعن رقم ١ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦) .

(٨٦)

أحوال شخصية . وقف . الاستحقاق في الوقف .

أعيان الوقف لغير جهات البر . صدور المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ . أثره . أيلولة ملكيتها الى مستحقين فيها وزوال صفة الوقف عنها .

(الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٥٠ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٦) .

ولاية على المال

(٨٧)

(١ - ٢ - ٣) أحوال شخصية ، ولاية على المال ، نيابة عامة . حسبه .

(١) النيابة العامة هي جهة تلقى التبليغات وتحققها ورفع الامر الى القاضي في النزاع في مواد الولاية على المال بالنسبة لعديمي الاهلية أو ناقصيها لا يشترط توافر المصلحة فيمن يتقدم بهذه التبليغات . علة ذلك .

(٢ - ٣) أحوال شخصية ، ولاية على المال أهلية ، عوارض الاهلية .

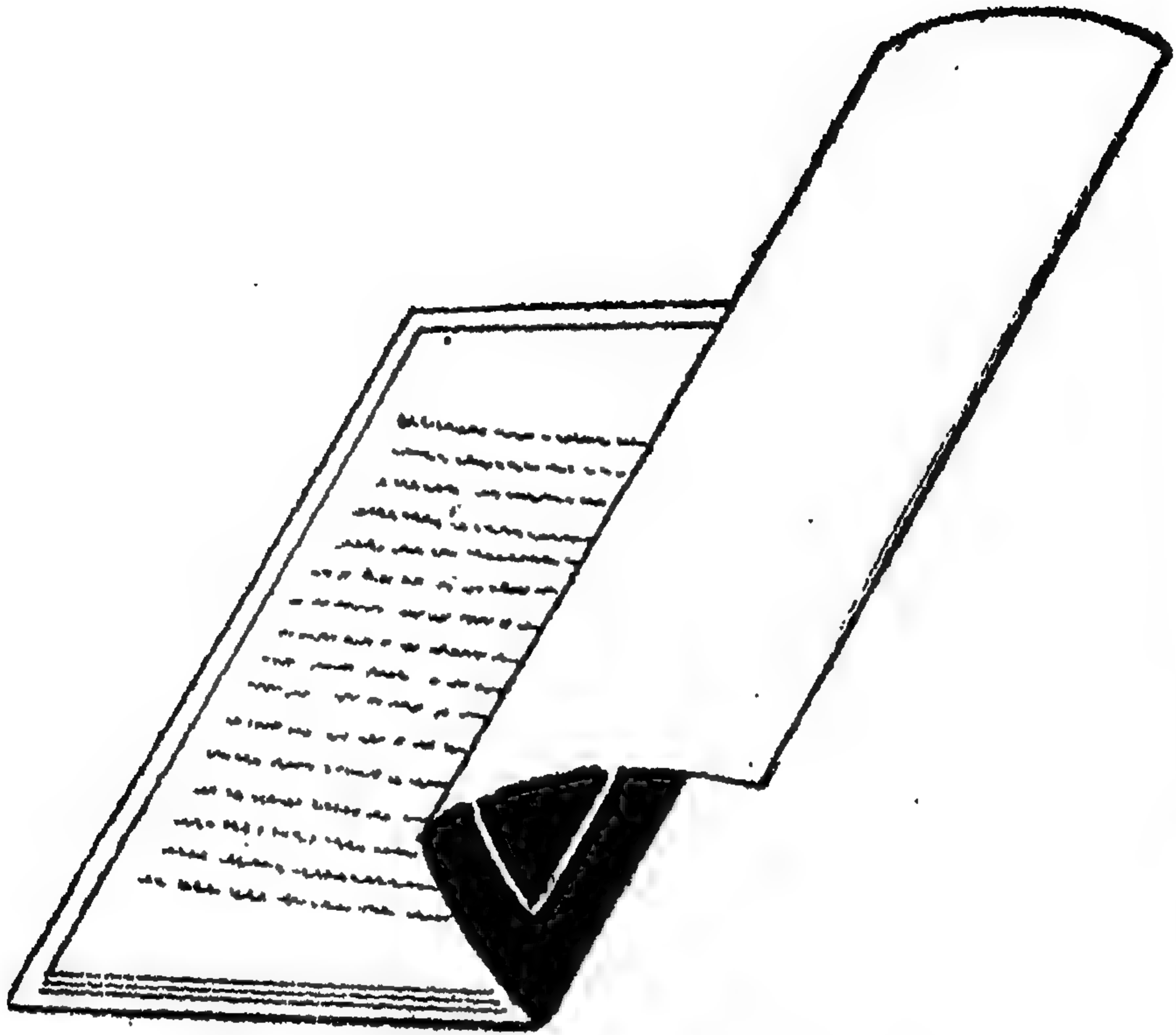
(٢) توقيع الحجر على صاحب المعاش - الذي لديه مال سواء اذا شاب ارادته عارض من عوارض الاهلية . شرطه - أن يزيد المعاش عن الحد الأدنى المقرر بالمادة ٩٨٧ مرافعات .

(٣) عدم جوار اسناد القوامة الى من كان بينه وبين المحجور عليه نزاع قضائي من شأنه أن يعرض مصالحته للخطر . المادتان ٢٧ ، ٦٩ من قانون الولاية على المال ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٢/٤/١٣) .

الصمت والكلام ..

قال رجل لعمر بن عبد العزيز : متى أتكلم ؟
قال عمر : إذا إشتهيت أن تصمت .
وقال الرجل : ومتى أصمت ؟
فقال عمر : إذا إشتهيت أن تتكلم .



• الابحاث •

جاء منذ أكثر من عشرين عاما أحد صغار الناشرين طالبا ان اضع اسمى على كتيبات القوانين ، وصور لى الأمر مغنم فيه ذبوع الصيت مع قروش قليلات تضاف الى دخلى الجد متواضع وفكرت فى ان اقبل وسرعان ما احجمت لأن القوانين ليست منى وامتهان الاسم عليها عمل يجب التنزه عنه . ثم اعاد عرضه فى صورة جديدة بأن اتناول النصوص .. بطريقة الشرح على المتون فوجد منى العناد أيضا .. ولكنه العناد فى الحق ، وليس الحرث فى الباطل أو الادعاء ذلك لانى كنت أومن ومازلت بأن من يريد ان يكتب فعليه بداءة ان يقرأ وان يقرأ كثيرا ، فاذا ما وجد لديه مايضيف شرح فى الكتابه .

اشرف رسالة ان اراد أن يكون باعتبار ان المحاماه ليست اجازة فى العلوم القانونية أو بطاقة عضوية .

بل المحاماه كيان كالصرح الشامخ يتيه على الدنيا باسرها يوحى بالتوقير ويبعث على التقدير على أسس من العلم والمعرفة والخلق واحترام الغير والذات والحب .

وكما قال شيخ جليل من اساتذتنا فى مؤلفه العظيم المغفور له شوكت التونى - المحاماه فن رفيع (ان المحامى لا يلتقى فى المحكمة بالقضاء فحسب ولكن بزملاء يعيش معهم عمره كله وجب ان يضع المادة الاولى فى

المدافعين اصحاب ارفع الرسالات فى مجتمع طغت فيه الأنانية والماديات على مادونها من اداب وتقاليد وسلوكيات .

والمحامى لا يجب ان يكون ملما بعلم القانون فحسب بل عليه أن يكون دارسا للاداب واللغات وعلوم الاجتماع والنفس والفن بماسبة مايعرض عليه من مشاكل ومنازعات حتى يرتفع بفكره ويرتفع الفكر به الى ارفع المقامات .

وبعد هذه المقدمة ارى لزاما على المحامى ان يكون جديرا بشرف الانتساب الى قلعه الحرية والنضال والى

وقد استقر فى الفقه عرف له قدسيته واحترامه بانه ما لم يتوافر لدى الباحث أو المؤلف ملكة الابتكار فأى كتابة يحملها مصنفه أو مؤلفه فهى عليه وليست له . ولذلك فقد تحدد عمل النظير بانه ذلك الذى يتميز بالابتكار والاضافه ويمتزج فيه العلم بالفن .

ولقد عنيت بموضوع تقاليد المهنة واداب التقاضى ولا ادعى انى قرأت ما يروى الظمأ ولكن اردت بهذه الكتابة ان اطرح بعضا من الافكار التى اعتنقها والتمس من الزملاء من رجال المحاماه والقضاء العون - اذ يتعين - علينا ان نلتزم بهذه التقاليد نحن

دستور حياته لا دستور عمله فقط ان يكون ذا علاقة ودية معهم جميعا ، فيحبهم ويضع معهم ما يحبهم فيه ، وقد كان ولا يزال الحب هواؤه دعامة واقوى اساس لحياء سعيدة في مجتمع سعيد .

وان المحامى الذى يرتبط مع زملائه برابطه الود والتفاهم ليعيش حياته ناعما ناجحا ، اما المحامى الذى يجعل علاقته بزملائه مخاصمه ومقاتله ، خالية من روح الرياضة والود والتعاون فان الامر ينتهى به الى كراهية زملائه ، والى مقتهم اياه وانها لحياء الجحيم ، ولا تعارض اطلاقا بين اداء الواجب على اكمل وجه وبين حسن العلاقة مع الناس ، بل ان حسن العلاقة هو الشرط الاول للنجاح -)

وارى ان على المحامى ان يظهر بالمظهر اللائق وبالزى المناسب لعظمة المحامى وعظمة المحاماه وبدون هذا المظهر لا يمكن ان ينتظم المحامى فى سلك المحاماه ولا تعلقة لما قد يقال أن هذا شكل فالشكل كما قال اساتذتنا رجال قانون المرافعات توأم الحرية ولا يمكن للمهنة ان تستقيم ما لم يتوافر فى المحامى الزى المناسب وعليه ان يكون

حريصا على ارتداء رباط العنق الذى يسبغ على صاحبه مهابة تمايز بينه وبين اقران السوء والاستخفاف بهذا الامر والاستهانة به فيه امتحان لشرف المهنة بل فى الامكان ان يرتدى الشباب منا رباط العنق دون السترة ايام القيظ . ولعل التاريخ والواقع يشهدان بانه حتى الان مازال المحامى فى الدول الانجلوسكسونية رغم تحلل تلك الدول من كثير من تقاليدنا نقول مازال المحامى لا يدخل صرح القضاء الا مرتديا ثوب المحاماه وباروكة الشعر المستعار اذ انه اصبح تقليدا حديديا لا يمكن لاحد التحلل منه أو الاستهانة به .

وأصبح صورة رائجة للاستمساك بالتقاليد ذلك فضلا عن ان قانون المحاماه بمصر ينص على فى المادة ٧٣ منه على ان يكون حضور المحامى أمام جميع المحاكم ايا كانت درجتها بالرداء الخاص بالمحاماه وان يحافظ على أن يكون مظهره لائقا وجديرا بالاحترام .

وعلى ذلك فان المشرع حرص على النص على ان رداء المحاماه لصيق بالمظهر اللائق ليس فقط بل الجدير بالاحترام فهل يقبل بعد ذلك

من محام ان يتوجه للمحكمة بنعل مفتوح لا يلبسه الا العوام أو بقميص عارى الصدر لا يلبس بمن كان قدرهم القيم والمعاناه .

ان المحامى فى حقيقة امره وفحواه دوله وهرم يتحرك بين بنى البشر فلا يجوز ان ننال من قيمة هذا الهرم أو نلطح هذا الصدر برعم ان الامر فى اطار الشكل مما يمكن التجاوز عنه .

● المحامى عند بدء عمله

المحاماه ليست محطة انتظار للوظيفة أو مستودع لها والمحاماه ليست وظيفة من لا وظيفة له وليست نقابة المحامين مكانا له ، بل هى رسالة وعلى المحامى فى باكورة حياته ان يطبع بطاقة بها اسمه ودرجة قيده وعنوان المكتب الذى يتدرب به وان تكون هذه البطاقة مدخله ومطرقته لدى كل باب فلا يجوز ان يفتح حجرة النائب بدون استخدام هذه المطرقه ولا يجوز أن يقطع على قاضى خلوته الا بعد الاذن له حتى تفادى بذلك سوء الفهم وتوتر العلاقة باعتبار ان اسمى رسالتين تمتزجان ببعضهما البعض هما رسالة القضاء والمحاماه وهما جناحا العدل ، كما عرفها شيخ

● المحاماة منهج وسلوك ●

المحامين والقضاء المغفور له عبد العزيز باشا فهمي .
وان يستزيد المحامي من علم استاذة وينقب ويبحث وان يكون ملتزما في سلوكه المهني والشخصي بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة وان يلتزم بلوائح واداب المحاماه وتقاليدها من حسن العلاقة بينه وبين زملائه وان يتسامى بهذه العلاقة الى درجة التقديس باعتبار ان كرامة المحاماه لا تتجزا وان يكون هذا المبدأ نبراسا له وهاديا .

وان يحترم الصغير الكبير ومن لا كبير له ليجتهد له عن كبير يتخذه رائدا ومعلما .
وعليه وهو في مشارف الخطي الى المحاماه ان يقرأ في واجبات المحامي بعد قراءته لحقوقه بما لا يخرج به عن اطار هذه الحقوق والا يكون القسم وحده هو مدخله

وعليه أن يتحاشى الوقوف بصالات المحاكم لما في ذلك من خطه ومهانته واهدار لكل القيم والاعراف السامية .

● المحامي وعلاقته بأقلام الكتاب والمحضرين

على المحامي أن يتوجه بمطالبه الى الكاتب أو المحضر المختص فان عز

عليه انجاز مهمته فعليه أن يتوجه الى رئيسه فان عز عليه انجاز مهمته فعليه ان يتوجه الى مدير النيابة المختص أو القاضي حسب الاحوال على ان يكون متعرفا لطريقه محددًا لمطالبه دون ما حاجة الى حساسية أو تصادم أو اجتكاك فان لم يصل الى مبتغاه فعليه حينئذ ان يتوجه الى نقابته ليجد منها السند والمعين .

● الضمانات التي كفلها

القانون للمحامي

من أولى الضمانات في فهمي ان يتخذ المحامي مكتبا لائقا كما ان القانون نص على أنه لا يجوز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه الا بمعرفة احد اعضاء النيابة التي عليها ان تخطر مجلس النقابة او مجلس النقابة الشرعية قبل الشروع في تحقيق اي شكوى ضد محام بوقت مناسب اذا كان المحامي متهما بجناية أو جنحة خاص بعمله .

كما حظر القانون استثناء من قانونى الإجراءات الجنائية والمرافعات على المحكمة الا تتخذ اية اجراءات قبل المحامي الذى يباشر الدعوى امامها اذا وقع من المحامي اثناء وجوده بالجلسه لاداء

واجبه أو بسببه اخلال بنظام الجلسة وای امر يستدعى محاسبته نقابيا أو جنائيا . بان يامر رئيس الجلسة بتحرير مذكره بما حدث ويحيلها الى النيابة ويخطر النقابة الفرعية المختصة بذلك .

كما لا يجوز القبض عليه أو حبسه احتياطيا الا بأمر من النائب العام أو من يفوب عنه من المحامين العاملين الاول .

كما ان على جميع المحاكم والنيابات ودوائر الشرطة وما موزيات الشهر العقاري وغيرها التي يمارس المحامي مهنته امامها ان تقدم له التسهيلات التي يقتضها بالقيام بواجبه وتمكينه من الاطلاع على الاوراق والحصول على البيانات وحضور التحقيق مع موكله وفقا للقانون ولا يجوز رفض طلباته دون مسوغ قانونى .

وان حال احد بين المحامي وبين هذه الحقوق وهو امر يقع من بعض المنحرفين الغارقين فى مخالفة القانون وهو امر وارد فان المشرع لم يترك الامر مباحا فقد نصت المادة ٥٤ من قانون المحاماه على معاقبة كل من يتعدى على محام أو يهينه

بإشارة أو القول أو التهديد
إثناء قيامه بأعمال مهنته أو
يسببها بالعقوبة المقررة لمن
يرتكب هذه الجريمة ضد أحد
أعضاء هيئة المحكمة .

وفي المقابل يراعى
المحامى فى مخاطبته المحاكم
عند انعقادها ان يكون بالتوفير
اللازم وان يعمل على ان تكون
علاقته بأعضاء الهيئات
القضائية قائمه على التعاون
والاحترام المتبادل ولقد
شرفت بحضور إحدى جلسات
محكمة الاولاد ثالى بلندن فى
العام الماضى وهالنى مارايت
من حسن العلاقة والاحترام
المتبادل والحب العميق الذى
يربط ما بين المحكمة وهيئة
الدفاع دون ما احس للحظة
ان المحكمة متربصه
بالمحامى او ان المحامى
متحفظ ضد المحكمة ... كما
يحدث فى عالمنا الثالث .

أنا لنريد ان تكون العلاقة
التميزه بين المحكمة وهيئة
الدفاع هى نبراس العمل
القضائى ودستوره باعتبار ان
القاضى هو ظل الله فى
الارض والدفاع فى حقيقته
توكيل بالخصومه فى اشرف
مهنة واقدس القاعات على
ضيقها وعدم توفر الحد الأدنى
للامكانيات والراحة فيها وان
كنا بصيصا من الامل فى ظل
النشاط الذى يبذله بجد مساعد

وزير العدل لشئون ابنته
المحاكم التى كان يطلق عليها
فى زمن ليس بالردىء قصور
العدالة وهو مسمى لا يمكن ان
يستقيم أو يتواكب فى وجود
هذه القصور فى شقق متداعيه
فى المساكن الشعبية .

كما امتنع على الجهة
الادارية التى يتبعها المحامى
بالقطاع العام ان تتخذ فى
شأنه اى اجراء تاديبى الا
عن طريق التفتيش الفنى
بوزارة العدل بما يقضى عليه
الاستقلال - والحصانه ، وان
كان ذلك لم يمنع بعض
القيادات المنحرفه بالقطاع
العام من ان تنحرف بالقانون
ضاربه به للنيل من كرامه
و ضمانات المحامى لديها
ترغيبا وتهديدا وان كانت
المحاكم على كافة مستوياتها
ترد الصاع صاعين .

● المحامى وخصوم موكله

ليس المحامى سوى وكيل
بالخصومة وعليه ان يمتنع عن
ذكر الامور الشخصية التى
تسبب لخصم موكله أو اتهامه
بما يمس شرفه وكرامته ما لم
تستلزم ذلك ضروره الدفاع
عن مصالح موكله .
وعلى المحامى ان يميز
بين ما يراه ضروره للدفاع
وبين ما يسبب دون ان يسمح
لموكله بان يدفعه الى مواطنه
الذلل .

كما عليه ان يمتنع كليه عن
إبداء اية مساعدة ولو من قبيل
المشوره لخصم موكله فى
النزاع ذاته او فى نزاع مرتبط
أو أن يمثل مصالح
متعارضه .

● المحامى ووسائل الدعاية

حظر القانون على
المحامى ان يتخذ فى مزاولة
مهنته وسائل الدعاية أو
الترغيب أو استخدام
الوسطاء أو الايحاء باى نفوذ
أو صله حقيقية أو
مزعومة ، كما حظر ايضا على
اساتذتنا من رجال القضاء
السابقين وغيرهم ان يضعوا
على لافتات مكاتبهم
أو اوراقهم اية القاب غير
اللقب العلمى ودرجة القيد
أو استخدام أو بيان اشارة الى
منصب سبق ان تولاه .

اذ ان شرف المحاماه لا
يعادله شرف ونقاية
المحاميين تمثل ضوعا مبهرا
فى ليل كلة ظلام ومن اسف
ان هناك من يطمس هذه
الصفة الرائعة فى زحمة من
الصفات الوظيفية السابقة أو
المؤهلات الدراسية
وبالمخالفة لاحكام القانون
بل انها تخل بالتوازن بين
اصحاب المهنة الواحد فى
مجتمع تبلغ الامية منذ امد
بعيد اكثر من ٧٥٪ وان
الكثرة الغالبة من المترددين

● المحاماة منهج وسلوك ●

اذ ان المحاماه فى الحقيقه فن وليست حرفه من الحرف أو مهنة من المهن وان المنتسب الى نقابة المحامين بحكم قيده بجدولها أو حمله لبطاقة عضويتها ليس بمحام ما لم يتوفر به ولديه السمات الاساسية لمزاولة هذا الفن فيقعد بالمحاماه . وتقدم هي به ، وان معاهد الموسيقى فى العالم كله لاتستطيع ان تخلق من انسان مطربا وهذا شأن المحاماه ما لم يتوافر لدى الممارس لها الحد الأدنى من الموهبة الخاصة فلا يمكن ان يكون محاميا .

ومن أجل ذلك سبقتنا دول كثيرة فقسمت المحاماه الى محام مترافع وهو ما يسمى بالباليستير ومحام معد للدعوى وهو ما يعرف بالباليستير وثالث هو موثق العقود فالاول بحكم استعدادة وموهبته يقف مترافعا والاخر يجلس خلف مكتبه يتدوال فى اوراقه ويعد الدعوى ويجهز مستنداتها والثالث يوثق العقود بين الناس وكلاهما عمل مهنى صرف ان جاز التعبير .

فالمحاماه انن ليست بطاقة عضوية ولا يسبغ رداء المحاماه على صاحبه الصفة المهنية . المحاماه فى اصلها لاتنتظم الا لابنائها الذين بداوا الحياه بعد تخرجهم فى رحابها

● المحامى وإدعاء السوء

على المحامى ان يتخذ من عمالقة المحاماه قدوة ومثلا ولا يلتفت لتلك القلة القاسده التى تدعى المبادئ والشرف وهى منها براء او تلك التى حققت بطرق غير مشروعه الثروه الحرام وفقدت فى مواجهتها كل معانى الشرف وان بجانب تلك الفئة التى احترفت النيل من زملائها حسدا وحقدا وان يتمسك المحامى باهداب الفضيلة والسلوك القويم لنقيم معا صرح المحاماه بالمعاناه والجهد والعرق والاستقامة .

وان مجالس التاديب التى غلبها النوم فى الماضى لسنوات طوال استشرى فيها عبث العابثين لنفضت عن كاهلها غبار السنين وشرعت فى ممارسة عملها فى مواجهة شجاعه لكل صور الانحراف والتسيب .

● المحاماه والمنتسبين إليها

المحاماه فى جوهرها امانة ورسالة لا يعرف الموظف اليها طريقا ولا تعرف ما يسمى النظيف الا ان المشرع عرفها بأنها مهنة وهو تعريف خاطيء

على المحاكم من البسطاء الذين تبهرهم هذه الالقاب بل يقعون فى كثير من الاحيان اسرى لها واننا لنهيب بهؤلاء الزملاء وفيهم الاعلام ان يكفوا عن هذه المخالفة حتى لا تضطر النقابة الى تطبيق أحكام القانون فى شأنها كما سبق ان المحت فى عدد سابق من اعداد مجلة المحاماه .

● المحامى بالقطاع العام

واننى لا هيب بزملائى من القطاع العام ان يكونوا على العهد بهم حراسا امانا على المال العام متمسكين بالقانون منهجا وسلوكا ولا يفت فى عضدهم صرخات العابثين اصحاب الهوى واننا على العهد سنعمل معا على تغيير تلك النصوص الجائرة التى تنال من استقلالهم أو تحول دون تسوية أو ضاعهم .

وقد اثبت زملاؤنا بالهيئات العامة والشركات التابعة ان فيهم افاذا واعلام فى المجالات الوظيفية والمهنية ومنهم الرواد الذين يشاركون زملائهم واستأذنتهم فى القطاع الخاص معارك الحرية والديمقراطية .

ولم يكن لاي موظف ان
ينتسب اليها الا ان ظروف
المجتمع فرضت ان تكون هناك
ادارات قانونية بهيئات القطاع
العام وشركاته وسمح المشرع
لنا بالتمتع بعضوية النقابة .
وسيظل الامر كذلك مادام
التشريع يجيزه .

كما سمح ايضا باطلاق
تعبير الأعمال النظيره على
بعض وظائف الدولة وهو
خطأ جسيم أن ان نتصدى له
لانه لانظير لاعمال المحاماه

على وجه الاطلاق ويجب ان
تتصدى الطلائع من ابناء
المهنة لمواجهة ذلك اذ اصبح
من اليسير على كل من
يحصل على اجازة الحقوق ان
يتقدم طالبا القيد متذرعاً بما
اطلق عليه الاعمال النظيره أو
الرغبة في الانتقال في سجلات
النقابية دون ماتعرف أو
استعداد لممارسه هذا العمل
ذو الخبرة العميقة
المخصصة .

وفي ظل الاوضاع القائمة
التي تجيز لهؤلاء النظراء من
الزملاء الانتظام بسجلات
النقابة والتمتع بعضويتها ونبل
شرف الانتساب اليها لندرجو
منهم ان يكونوا معنا مدافعين
عن كرامتها جديرين بحمل
رسالتها والله المستعان .

نحن أقرب الناس إلى الحق والعدالة ،
وهذا فخرنا وشرفنا ، ويشرفنا أن
يكون الشرف مهنة لنا .



سيظل شعارنا دائما نحن المحامين :
اعطني حقاً وعدلاً وحرية ، وإلا فهات
الموت



علمتنا المحاماة كيف ندافع عن
المظلوم ، وكيف ندفع الجور ، وكيف
نرد الحق إلى صاحبه ، وكيف نعيد
الحرية لمن فقدناها ، وكيف نعيد
الأمر إلى نصابها .

من أقوال المغفور له الاستاذ الجليل
النقيب مصطفى البرادعي

للدكتور

محمد نور شحاته

المدرس بقسم المرافعات
بكلية الحقوق جامعة
القاهرة - فرع بنى سويف



مفهوم الاستقلال

المحاماة مهنة حرة ومستقلة تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة ، والعدالة هي جوهر القانون ، وتتكون من عنصرين العلم والفن أو المعرفة والعمل وللوصول الى جوهر القانون لابد من أعمال المعرفة ، ولا يتأتى ذلك الا بالتخصيص وخير المتخصصين في أعمال الفن القانوني هم المحامون^(١) . فالمحاماة لازمة من لزومية العدالة . ولأجل ذلك ، يعتبر البعض المحاماة فنا رفيعا منكرا وصفها بالمهنة فإننا إذ نقرهم على أنها فن رفيع ورسالة سامية : ولكننا نتردد أيضا في اعتبارها مهنة . فالمهنة في لغة الضاد معناها « خدمة »^(٢) . وهذا المعنى الذى قال به أهرنج إذ وصف مهنة المحاماة بأنها « وظيفة في خدمة المجتمع »^(٣) Poste au service de la société .

و الواقع أن دساتير العالم لم تتضمن نصوصا صريحة بشأن استقلال المحاماة كما يفعل بالنسبة للقضاء . ولعل ذلك يرجع الى أن المحاماه لا تكون على العموم جهازا لسلطة الدولة وأن استقلالها يفترض وجوده بعيداً عن أجهزة سلطات الدولة يرجع الى أن استقلالها الذاتى مكفول بالتشريع ، وبالتقليد ، والأعراف الاجتماعية والمهنية ، وببنفس طبيعة العمل الذى يؤديه المحامون . والواقع أن أعمالهم وتقاليدهم هي التى تحدد طبيعة ونطاق استقلالهم لأن استقلالهم - كاستقلال القضاء ... شرط لابد منه فى عملهم . انه أمر مسلم به انطلاقاً من الخدمة التى يؤدونها ، ونظراً الى أن هذه الخدمة تؤدى بأفضل ما يمكن فى جو من الحرية ، فإن استقلالها هو أسمى جوانبها . ومن كل ذلك ينبغى إعطاء لمحة تاريخية عن مهنة

المحاماه فى مبحث مستقل ، ثم نبحث مقتضيات الاستقلال - ثم صور الاستقلال ، وأخيراً العوامل التى تؤثر على الاستقلال وذلك كل فى مبحث مستقل .

المبحث الأول

اطلاله تاريخية

قديمًا كانت القوه تنشأ الحق وتحميه^(٤) . ومع تطور المجتمع من الناحية الاجتماعية ، والاقتصادية ، والفكرية ، حل القانون محل القوة ، والتحكيم مع المبارزة ، والمحامون محل المبارزين الممثلين للأطراف ، ولقد بدأ استعمال مصطلح ad - vocatus ومعناه من يستجد به الناس . بعد زمن سيثرون cicero وكان مضمونه يعنى « صديقاً يساعد ويعضد المتهم بحضوره محاكمته

un ami qui, par sa présence au procès, soutenait l'accusé .^(٥)

ولم يستعمل المصطلح
بالمعنى المتداول اليوم الا في
عصر الامبراطورية الاولى .
وكان يطلق عليه حينذاك
avocatus - cusidici وفي
عهد النظام الشكلي ، لم يكن
يستلزم حضور الخصوم
شخصياً ، وإن كان لهم حق
الانابة بأى من الوكيلين
Cognitor أو Procurator
والوكيل بالجمولة ، والوكيل
المدنى ، ولم يكن لأى منهم
صفة من صفات الموظفين
العموميين ، وغالباً ، ما كانوا
يقومون بهذا الدور بصفة
عارضة .

ويرجع إنشاء أول نقابة الى
عهد حستيان ذلك للتمييز
بينهم وبين الصناع والتجار ،
الذين كان لهم حق تكوين
رابطة مهنية خاصة Simple
corporation ولم يكن
المحامون يؤدون اليمين
المهنية ، بينما كانوا في عهد
الامبراطورية الاولى ، يؤدون
اليمين على الانجيل بالآلا يقوموا
بأية مساكشات . وفي الوقت
ذاته ، كان المحامون
يخضعون لنظام صارم ،
وعلى سبيل المثال فإنه كان
محرم عليهم شراء الحقوق
المتنازع عليها ، كما كان
محرم عليهم الحصول على
نسبة معينة مما يحكم به
« Quotalis »^(٦) .

وكان لليهود في زمن
موسى عليه السلام رجال

يشتغلون أمام القضاء فيما
يشبه المحامين اليوم وكانوا
يعملون على فض الخصومات
التي تظهر بين المتقاضين من
المسائل القانونية ، ولكن ذلك
بدون أجر من الموكلين لأنهم
كانوا يأخذون جعلاً من بيت
المال . وكانوا يعتبرون كأنهم
من رجال القضاء وهم الذين
ينتخب من بينهم القضاء .
ويفهم ذلك بما جاء في القرآن
الكريم على لسان موسى : قال
رب قتل منهم نفساً ، فأخاف
أن يقتلون ، وأخى هارون هو
أفصح منى لساناً فأرسله معى
رداء يصدقنى ، انى أخاف أن
يكذبون قال سنشد عضدك
بأخيك ، ويستنتج من هذه الآية
أن طلب موسى الاستعانة
بهارون ليس للقتال أو الحماية
بل للدفاع عنه في التهمة
الموجهة اليه نظراً لأنه أفصح
من لساناً وأقوى منه حجة .
وجاء في التوراة أن « قابيل »
جنل أخاه « هابيل » فكانت
الجريمة مع الانسان الأول .
ولما سأل الله « قابيل » عن
أخيه كانت المحاكمة وكان
جواب القاتل « أنا حارس
لأخى » محاولة لاخفاء الحقيقة
والجرم ومرافعة غير
سديده^(٧) .

وكذلك وجد عند المصريين
القضاء من أهل العلم من يرجع
اليهم فى المشورة ،
ويستعينون بعلمهم فى فض
خصوماتهم ، وكان أولئك

العلماء يبدون المشورة
وينصحون الناس علناً وكان
ذلك فى عام ٢٧٧٨ ق . م
ابان حكم الأسرة الثالثة ، وظل
الأمر كذلك حتى اخترع
المصريون فن الكتابة فحجروا
على أولئك الرجال أن
يترافعوا الا بالكتابة ، وعلة
هذا المنع خوفهم من أن المتكلم
يختلب عقول القضاء بحسن
منطقه ، وسلامة صوته وهيبه
القائه ، وبما كان يذرفه
البعض من الدموع تحايلاً ،
وبما اعتاده من الاشارات التي
تحرك العواطف فى قلب
المخاطب والسامعين . وظلت
مصر بعد الغزو الاغريقى
سنة ٣٣٢ قبل الميلاد محتفظة
باجراءات التقاضى والدفاع
الكتابى الذى كان متبعاً فى
العصر الفرعونى ، الا ان
الغزو الاغريقى أعطى
للتقاضى طابعاً جديداً هو طابع
البلاغة والخطابه والفلسفه أى
أن المحاماه تطورت بما يتفق
وروح ذلك العصر . ويقول
مارسيل روسليه « أنه كان
يحق لكل فرد أن يلجأ الى
القضاء والدفاع عن دعواه
بنفسه ومع ذلك كان
المتقاضون يفضلون دائماً
الاعتماد على ما يعده صاحب
الحجة ، - وهو شبيه
بالكاتب العمومى تقريباً فى
العصر الحديث ، من دفاع .

وعند السومريون ، فى
عهد حمورابى سنة

إستقلال المحاماه

١٧٥٠ ق . م كان لكل خصم في خصومة مدنية أو جنائية ، حق توكيل غيره للمطالبة بحقه أو براءته ، وعرفت بابل طبقة من العلماء والحكماء نذرت نفسها للدفاع عن الغير أو المطالبة بحقه وكان من حق الوكيل الطعن في الحكم ، والحضور أمام الهيئة المدنية العليا وكذلك أمام الملك ، أو أمام هيئة العلماء والترافع أمامها . وكان هؤلاء يتمتعون بمنزلة اجتماعية رفيعة وكان الملك يختار القضاة منهم . وقد عثر على لوحة من الواح مدينة سومر بمملكة بابل تتضمن ثلاثة أشخاص اتهموا بقتل موظف سنة ١٨٥٠ قبل الميلاد - وبعد بدء المحاكمة أدخلت الزوجة في الدعوى كشريك لهم في الجريمة تأسيساً^(٨) على أنهم أخبروها بقتله ولم تبلغ السلطات العامة بذلك فترافع تسعة محامين عن المتهمين الثلاثة كما ترافع محاميان عن الزوجة .

أصدرت المحكمة حكمها بعد ذلك بإدانة المتهمين الثلاثة وبراءة الزوجة . وجاء بأسباب حكمها أن الاشتراك غير متوافر في حقها لأنها لم تقترب الجريمة معهم ومجرد علمها وسكوتها عن التبليغ يعد اشتراكاً^(٩) . وعلى العموم فيمكن القول بأن فكرة المساعدة في الدفاع القضائي كانت موجودة عند السومريون ، وإن لم يثبت وجود المحاماة كمهنة تمارس أمام المحاكم .

أما قبل الاسلام كانت المحاماة معروفة عند العرب ، وكانوا يسمونه « حجاجا » أو « حجيجا » أي قوى الحجة ، فإذا حدث نزاع بين رجلين ، جاز لأي واحد منهما أن يوكل عنه حجاجا . كانت صيغة الوكالة ، أن يقول الموكل الى وكيله وضعت لسانك في فمي لتحج عني^(١٠) .

وأما في ظل الاسلام فلم تعرف المحاماة كوظيفة اجتماعية منظمة ، أو كمهنة

مستقلة^(١١) - ولكنه عرف نظام الوكالة عن المتقاضين^(١٢) . الذي يجيز لصاحب الدعوى أن يوكل عنه شخصا آخر للمطالبة بحقوقه أمام القضاء .

ويلاحظ أنه يمكن ان يستنتج من الآيات القرآنية ما ينم عن قدسية مهنة المحاماة وأهميتها وقد جاء في قوله تعالى « ان الله يدافع عن الذين آمنوا » فكان هذا القول الكريم تشريعا للمحامى وتكريما له لأن الله سبحانه وتعالى هو المحامى الأول يدافع عن الذين آمنوا ويقول عز وجل « ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أمن يكون عليهم وكيلاً » . ويلاحظ أنه في أيام النبی محمد عليه الصلاة والسلام ، فإن حديثه التالي يوحى بأن قوة الحجة والفصاحة أمام القضاء ، قد تظهر حق أحد الخصمين ، وتؤدي لغمط حقوق الخصم الآخر ، فحذر النبي ﷺ من

(١) شوكت التونى - القيم - المحاماه فن رفيع - ط ١٩٥٩ - ص ٣١ ، سامى عازر جبران - نظرات

في مهنة المحامى - مجلة المحاماه - السنة الحادية والخمسون - العدد السابق - ١٩٧١ - ص ٨٨ .

(٢) قاموس « أقرب الموارد » - ص ١٢٤٩ .

(٣) أمريج « تطور القانون » ترجمة فرنسية مولتير - سنة ١٩٠١ - فقره ٧ ، جان سافتيغ في المهنة الحرة - سنة ١٩٤٧ - طبعة باريس - ص ١٣ - هامش ٣ ، شاكر البعاني - نشوء المحاماه وتطورها في الحضارات الانسانية - مجلة القضاء - مجلة فصلية تصدرها نقابة المحامين في العراق - العدد الاول والثاني لعام ١٩٨٤ - ص ١٢٤ .

4 - Diamond, l' evolution de la loi, et de l'ordre, Trad, for, par jacques david,

أن يقدم أحد الخصمين على الآخر حقوق خصمه الآخر بغير حق ، ولو كان الرسول ﷺ نفسه قد قضى بها وذلك بقوله « انكم تختصمون الى رسول الله ، وإنما أنا بشر ، ولعل بعضكم الحن بحجته من بعض ، وإنما قضى بينكم على التو ، فمن قضيت له من حق

أخيه شيئا فلا يأخذه ، فإنما اقطع له قطعة من النار ، يأتي بها اصطاما في عنقه يوم القيامة » .

ويمكن القول أن الشريعة الإسلامية عرفت نظام الوكالة ، وكلاء الدعاوى ، ولم تشترط في وكلاء الدعاوى سوى شروط عامة في الأهلية ، بأن يكون عاقلا ومميزا ولم يكن بالغا . فلا يجوز توكيل الصبي غير المميز أو المجنون ، ويجوز توكيل الرجل أو المرأة المسلم وغير المسلم (١٣) .

إذا كان الفقهاء قد اتفقوا على جواز الوكالة في

الخصومات (١٤) ، إلا أن جمهور الفقهاء يذهبون الى أن الخصم يلزم بهذه الوكالة ، وتوجه الخصومة للوكيل . ذلك لأن التوكيل بالخصومة تصرف من الموكل في خالص حقه ، فلا يتوقف على رضا خصمه كحال غيبته ومرضه ، وكدفع المال الذي على موكله ، ولأنه اجماع الصحابة رضوان الله عليهم فإن الامام على كرم الله وجهه وكل عقila عند أبي بكر رضي الله عنه وقال « ما قضى له فلي وما قضى عليه فعلى » ووكل عنه عبد الله بن جعفر عند عثمان ابن عفان رضي الله عنه وقال « إن للخصومة قضاء وأن الشيطان يحضرها واني لأكره أن أحضرها » ولأن الحاجة تدعو الى ذلك فقد يكون له حق يدعى عليه ولا يحسن الخصومة ، أولا يجب أن يتولاها بنفسه . ويذهب أبو حنيفة أن الخصم لا يلزم بهذه الوكالة الا برضاه ، طالما كان الموكل حاضرا ، وللخصم أن

يخاصم الموكل رغم وجود الوكالة ، وحجته في ذلك أن حضور الموكل أمام القضاء ومخاصمته حق لخصمه عليه طالما كان حاضرا ، وليس للموكل نقل هذا الحق الى وكيله بغير رضا الخصم ، فلا شك أن الناس يتفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزوم الوكالة على الخصم لتضرر به ، ومن ثم تتوقف على رضاه . ولا شك أن رأى الجمهور أرجح (١٥) .

ويحق للموكل عزل الوكيل في أي وقت الا إذا تعلق ، بهذه الوكالة حق لغيره فلا يجوز له عزله ، كما إذا وكل المدعى عليه وكila بالخصومة لطلب الخصم الذي هو المدعى ثم غاب المدعى عليه وعزل وكيله ، فإنه لا يصح لثلا يضيع حق المدعى . كما للوكيل حق رفض الوكالة فإنه لا يجبر عليها الا إذا قبل القيام بالخصومة أولا ثم تاب الموكل ، فهنا يجبر الوكيل أو المحامي على القيام بها . لأنه

paris, 1950, P 15

5 - R . pound, the lawyer from antiquity to . Modern, Times, 1955 .

وعند الهندوس القدامى ، كان يوجد شخص عالم بالقانون يعرض المساعدة المجانية من باب العدل فحسب أو بسبب وجود علاقة اجتماعية معينة أو علاقة نسب ، ولكن لم تكن هناك طبقة مهنية من ممارسة المحاماه . أنظر في ذلك : Singh vi, the legal arofession and its social responsibilites, the indian ad - vocatus, 1971 .

Jois, constitutional and legal Histoy of india, 1984 . VOL I .

ويقول نبوهر Niebuhr أن أصل العلاقة بين المحامي والموكل ترجع الى الحماية الأبوية ، التي يوفرها

استقلال المحاماه

يشترط عامة لقيام الوكالة اثباتها امام القاضى (١٦).

وكانت الوكالة مأجورة ، فالوكيل كان يتقاضى لقاء مرافعته درهمين عن كل جلسة كما عرف المسلمين فى القرن الهجرى الثانى ما يسمى بالانتداب فى الوكالة .. كان ذلك يتم بواسطة القاضى بالنسبة للمدعى عليه الذى تخلف عن الحضور ، فكان القاضى يبعث رسول ينادى على باب الخصم ومعه شاهدان ، وينادى الرسول ثلاثة أيام كل يوم ثلاث مرات يدعوه القاضى للخصم للحضور مع انذاره بأنه إذا تخلف عن الحضور سينصب عليه وكيلًا ويسمع البينة ضده فى حضور الوكيل المنتدب . وكان ذلك الوكيل المنتدب يتقاضى أجر لقاء عمله .

ولا يجوز للوكيل بالخصومة أو المحامى أن

يغش موكله ويمكن أن يستشف هذا الالتزام من قول الرسول ﷺ : إذا حدث رجل رجلا بحديث ثم التفت فهو أمانه ، وقد عبر عن ذلك الامام الغزالى « رحمه الله » بقوله « افشاء السر خيانه وهو حرام إذا ترتب عليه ضرر » (١٨) وقد جاء فى كتاب الماوردى أن « اظهار الرجل سر غيره أقبح من اظهار سر نفسه لأنه ينوء بأحد وصمتين : الخيانة إذا كان مؤتمنه ، أو النميمة إذا كان مستودعا ، وكلاهما مذموم » (١٩) . وقد استثنى الرسول « صلعم » من الالتزام بالكتمان عدة امور عبر عنها بقوله « المجالس بالامانة الا ثلاثة : سفك الدم حرام أو فرج حرام أو اقتطاع مال بغير حق » (٢٠) . وهذه الحالات التى لا يلتزم فيها الوكيل بحفظ السر بل يجب عليه افشاؤه درءا للمفساد وإزالة للضرر (٢١) وسوف نرى ذلك فى القانون الحديث كما لا يجوز للوكيل أن يفرض مكافأة

على اظهار حجة على خصمه ولا يواطىء عليه فى الباطن (٢٢) . ولا يجوز للوكيل بالخصومة أو المحامى أن يتوكل فيما يعلم أنه باطل ، فقد روى ابن عمر عن النبى ﷺ أنه قال « من خاصم فى باطل وهو يعلم لم يزل فى سخط الله حتى ينزع » وروى عنه ﷺ أنه قال « من أعان عليه خصومة بظلم فقد باء بغضب من الله » وروى ﷺ أنه قال « من مشى مع ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الاسلام » (٢٣) .

والغريب ان المجتمعات الاسلامية كانت ترى فى مهنة المحاماة « وكلاء الدعاوى » أو « وكلاء الحكم » عملا مهينا (٢٤) ، وقد احجم كثير من أهل التقوى عن احتراف هذه المهنة ، فمن الطبيعى ان أن يهبط المستوى الأدبى لوكلاء الدعاوى فى مجتمع نظر الى مهنهم هذه النظرة فلا عجب إذا احتفظ لهم تاريخ القضاء الاسلامى ذكرا سيئا

المدافعون Patroni للأشخاص المشمولين برعايته Protoges أنظر فى ذلك Niebuhr, His tory of Rome, t, PP . 277 .

- وفى اليونان القديم ، كانت المحاماه عبارة عن فن متجسد فى بلاغة الخطباء ، وفى قدرة المدافعين فى الدعوى على الاقتناع ، ولكن لم تكن تعد وظيفة منظمة ، ويرجع الفضل الى « دراكون » و « سولون » فى وضع قوانين تنظيم مهنة المحاماه . وشروط أهلية ممارستها ، ونظمت هذه القوانين آداب المحاماه ، واصول المرافعة ، وتعين مسئولية المحامى عن أخطائه ، والعقوبات التأديبية الواجب فرضها على المحامى الذى يسلك مثل هذا السلوك .

Bonner, lawyers and litigats in Ancient greece , 1972 .

يدل على ما أورده السلاطين والأمراء والملوك من ضرورة تجنبهم والاحتراز منهم ، حتى ذهب بعضهم الى عدم جواز شهادتهم وقال بن عابدين في حاشيته على البحر « والوكلاء » على باب القضاء لا تسمع شهادتهم لأنهم ساعون في ابطال حق المستحق وهم فساق » والله تعالى أعلم « ولقد ظل ينظر الى وكلاء الدعاوى في جميع البلاد الاسلامية هذه النظرة المهينة ، حتى صدر نظام وكلاء الدعاوى في المملكة العثمانية في عام ١٢٩٢ هجرية^(٢٥) . ومن ثم تلتها التشريعات الحديثة التي نظمت مهنة المحاماة في بعض البلاد الاسلامية والعربية ، مما أعاد لهذه المهنة سموها ومكانتها في الدفاع واطهار الحقيقة في محراب العدالة .

المبحث الثاني

مقتضيات الاستقلال

إذا كانت المحاماة تشارك

السلطة القضائية في تحقيق العدالة وتأكيد سيادة القانون ، فإنه ينبغي أن يكون المحامي نزيها في ممارسة المهنة وإن كان - في الواقع - لا يستطيع أن يكون نزيها أو مستقلا تجاه موكله لأنه يمثل مصالحه فإنه ينبغي أن يصل به الامر الى عدم خضوعه للقانون . فإذا كان المحامي يمثل موكله فهو ايضا يمثل القانون ، ففي تمثيله للاول يقتضى أن يكون نزيها وفي تمثيله للثاني ينبغي أن يكون محترفا لمهنة المحاماة .

المطلب الأول

نزاهة المحامي

إذا كانت المحاماة هي الاداة الحرة التي تشارك السلطة القضائية في ادارة العدالة - فمن العدالة إذن بل من الضروري أن يطالب المحامي الاحاطة بكل الصفات التي يتعين أن يتحلى بها رجال السلطة القضائية ، من نزاهة وحيدة ، فعليه الامتناع عن كل ما يتنافى والضمير وأن يعبر

عن رأيه في اعتدال ووقار وفي هذا يقول الفقيه الروماني كانتبيلان « ان الخطيب المفوه ، الذي يدعى الاحاطة بكل شيء علما ، يجب أولا وقبل كل شيء ، أن يكون للخير ، فليست البلاغة حسبه ، بل هو احوج الى الصفات النفسية الكامنة المستقرة في الاعماق ، ولست مع القائلين بأن الادب والحكمة لم يؤتها الا الفلاسفة وحدهم ، بل انى اعلن على رؤوس الاشهاد ان الخطيب المفوه هو الرجل الذي تفيد منه الدولة بحق ، وهو القادر على ادارة الشئون العامة والخاصة ، وتولى وظائف الحكم بما يزجيه من نصائح لتشديد دعائم الدول على أساس صالح من القوانين بسن اللوائح اللازمة لذلك .^(٢٦)

ولأجل ذلك ، تجمع قوانين المحاماة العربية على ضرورة توافر صفات الامانة والاعتدال والكرامة ، وعدم ممارسة أعمال تتنافى واداب

ويلاحظ أن كلمة نقيب « Batonnier » لم يتمكن المؤرخين من الاهتداء الى تاريخ ظهورها أو استعمالها ، وكل ما عرفه عنها ، أنه منذ زمن بعيد كانت توجد في دار المحكمة غرفة يجتمع فيها طائفة من القانون ، وكان رئيسهم يحمل عصا Baton ، بابار وديفو - المحاماه سنة ١٩٣٦ - ص ٤١ ، جاك ابلتون - المطول في مهنة المحاماه - ط ١٩٢٨ - ص ١٧٨ - فقره ٩٤ ، أوقدم مستند تاريخي ظهرت فيه كلمة « نقيب » بصورة رسمية ، بوصفة رئيسا لطائفة المحامين ، ويرجع الى ٢٢ أغسطس سنة ١٦٦١ ، بابار وديفو - ص ٥٨ ، جدول المحامين واليمين التي يتعين على المحامي أن يحلفها قبل مزاوله المهنة ، كان بالأمر العالي الذي أصدره فيليب الثالث في فرنسا سنة ١٣٢٧ . Rep . D -tv- J Avocat .

استقلال المحاماه

المهنة ولأجل ذلك فهي تشترط في شخص المحامي أن يكون متمتعاً بالاهلية الكاملة وأن يكون محمود السيرة ، حسن السمعة ، اهلاً للاحترام الواجب للمهنة ، والا يكون قد صدرت ضده احكام جنائية أو تأديبية ، أو اعتزال وظيفته أو مهنته والا يكون قد سبق صدور حكم عليه في جناية أو جنحة ماسة بالشرف والامانة والاخلاق ما لم يكن قد رد اليه اعتباره^(٢٧) وقد جرى قضاء محكمة النقض المصرية على أن توافر أو فقدان حسن السمعة والسيرة والاهلية للاحترام متروك لتقدير لجنة قبول المحامين على أن يكون تقديرها في ذلك سائغاً تقرها عليه محكمة النقض وتأخذ بها^(٢٨) .

ونزاهة المحامي تقتضي منه ان يقيم الدليل في كل وقت على مدى حرصه في الاحتفاظ بكرامته سواء اثناء ممارسته

للمهنة ، أو في حياته الخاصة فعليه ان يتجنب من التصرفات ما هو منها مريب حتى لا يسىء الى سمعته فتحظر عليه أن يتحد في ممارسة مهنته وسائل الدعاية والترغيب أو استخدام الوسطاء ، أو الإيحاء بأى نفوذ ، أو صلة حقيقية أو مزعومة ، فيمتنع على المحامي البحث عن العملاء بأى طريقة من الطرق أو تقديم الاستشارة في مكان عام أو مجاناً وفي حضور الغير^(٢٩) أو أن يزور الموكلين في منازلهم الا في حالات المرض أو الحالات الضرورية ، بشرط أن يستدعى صراحة منه . ولا ينبغي على المحامي الا يتصل بخصمه الا في حضور موكله أو بطلب من الموكل نفسه ، ذلك والا تعرض للاتهام بالتواطؤ^(٣٠) .

وقد ذهب الفقه^(٣١) والقضاء^(٣٢) الفرنسي الى أنه إذا كان لا يجوز للمحامي القيام أو بالواسطة أو بالدعاية والاعلان عن نفسه بقصد

جلب العملاء ، فإن من حق نقابة المحامين بل من واجبها التعريف بالمهنة ، امكانياتها وتزويد الجمهور بالمعلومات الكافية في هذا الشأن بكافة الوسائل ، ولكن لا يعد وضع لافتة داخلية أو خارجية على مكتبه تحمل اسمه من قبيل الدعاية المحظورة الا إذا كانت مضللة ولا يجوز أن يضع على اللافتة سوى اللقب العلمى ودرجة المحكمة المقبول للمرافعة امامها والمناصب التى تولاها . وفي حالة وفاة المحامي يلتزم ورثته برفع اللافتة والا تعرضوا لغرامة Astreinté^(٣٣) .

نزاهة المحامي تقتضى اعتداله في ممارسة مهنته ، فينبغى العمل على تيسير اجراءات التقاضى وذلك بأن يتجنب قدر جهده لأى اجراء كيدى Vexatoire ضد خصمه^(٣٤) وأن يبتعد عن الاجراءات العتيقة التى تتعارض والعدالة^(٣٥) ونزاهته تقتضى الامانة وهذا المقتضى

(٦) مونية - الوسيط فى القانون الرومانى ج ١ - ط ١٩٤٧ باريس . ص ١٢٠ .

Comus , litres sur la profession d'avocats, 1778.

Appleton, traite de la profession d'avocat, 2 ed 1979 .

انظر : ترجمة هذا المؤلف - لمحمود عاصم - دار مجلة دنيا القانون ، بالقاهرة ١٩٦٤ ، ومراجعته الأستاذ محمد صدقى وتقدير شكرى توفيق - ص ٢٣ - بند ٧ - وعنوانه وفقاً للترجمة محيط المعاماه علما وعملا .

Ctémieu . traite de la pfeession d'avocata, 2, O d 1954 .

وفى فرنسا انتظم المحامون والوكلاء فى نقابات ابتداء من القرن الثالث عشر حتى قيام الثورة الفرنسية ،

يحمل الصفات الواجب توافرها في المحامي وفي ذلك يقول (دى كريسييري) أن المحامي الذي تقوم وظيفته على خدمة العدالة ، لا يستطيع أن يعمل على تضليلها - فأخلاقه المهنية تتطلب منه أن يسدى المشورة بانصاف الى غميله ، وشعور بالمسئولية ، وذلك بالا يثير المنازعة أو يساعد على اختلاق الادلة أو يعاون موكله في ارتكاب الغش أو مخالفة القانون . ولا أن يستند في مرافعته الى اراء غامضة لبعض الفقهاء بما يفهم منه عكس ما يرمى اليه ، ولا أن يحجز تحت يده مستندا لا يحق له ججزه^(٣٦) وإذا كان نزاهة المحامي تعنى أن يكون حراً في ممارسة مهنته ، فإنه ينبغي الا يسىء استعمال هذه الحرية - ويلاحظ أن الالتزام بالامانة أمر مفترض في شخص المحامي حتى ولو قبل وصوله المهنة ، وهذا يقتضى الحفاظ على سر المهنة ، وسنقوم ببيان هذا الالتزام في

موضعه بشيء من التفصيل . لا يجوز للمحامي حفاظا على نزاهته واستقلاله ، في معظم النظم القضائية العربية ، الجمع بين المحاماة ورئاسة مجلس الشعب أو مجلس الشورى ، كل حسب النظام القائم ، أو منصب وزارى ، الوظائف فى الحكومة ، أو الهيئات العامة من الادارة المحلية ، الاشتغال بالتجارة ، شغل مركز رئيس مجلس الادارة أو العضو المنتدب أو عضو مجلس ادارة متفرغ فى شركة مساهمة ، أو المدير فى الشركة ذات المسئولية المحدودة والتضامن والتوصية ، المتناسب الدينية ، وحكمة هذا التحريم هو تحصين المحامي من نفسه وضد وسائل الاغراء المتاحة . ولكن القاعدة السابقة ليست صارمة فى القانون المصرى ، فيجوز للمحامي أن يرتبط بعقد^(٣٧) عمل سواء مع صاحب عمل عادى ، أو

مع محام آخر ، ويجوز للمحامين تكوين مكتب مشترك . مع وضع قواعد لتوزيع التكاليف والارباح^(٣٨) وفى القانون العراقى^(٣٩) ، يجب أن يكون لكل شركة من الشركات التى جاء بها قانون الشركات ، بما فيها المشاريع الفردية ، وشركات القطاع الاشتراكى والمختلط ، ولكل مشروع صناعى أو مقاول شخصاً طبيعياً أو معنوياً ينفذ مقولة لا تقل قيمتها عن نصف مليون دينار .. ولكل مكتب عملى أو فنى أو تجارى أو شركة أو منشأة أو مصلحة أجنبية تعمل هى أو يعمل لها فرع فى العراق . أن يكون لكل ذلك محام ، أو أكثر يتم ترشيحهم وتوزيعهم على تلك الاعمال من قبل النقابة لضمان التوزيع العادل بين المحامين - كما يجب أن يكون لكل مصلحة أو مؤسسة اقتصادية عامة محام أو أكثر لاعطاء المشورة القانونية والدخول فى دعاويها لقاء أجر شهرى مقطوع بهدف مساعدة

ولكن فى سنة ١٧٩٠ تقرر الغاء نقابة المحامين ، وفى سنة ١٧٩١ سمح للخصوم فى منازعات قضائية اناة محامى رسمى ، يمثلهم امام المحكمة ، وفى سنة ١٨١٠ أعيد لنقابة المحامين استقلالها .

(٧) أحمد فتحى زغلول ، المحاماه - ١٩٠٠ - ص ١٥ .

(٨) وكان شيخ القضاء وقتذاك « بتاح حنبل » شعاره فى هذا الشأن « ارفع الحق واعمل على نشر العدل ، وعامل الجميع بصدق ، وإذا كنت زعيماً على قوم ، فتصرف فى شئونهم بما تقتضى » قواعد القوانين والانظمة السارية « أنظر فى شأن ذلك ، جاك بيرت - تاريخ القانون الخاص فى مصر القديمة سنة ١٩٣٥ - ج ١ - ص ١٧٧ ، محرم كمال - النصائح عن المصريين القدماء - ص ٧ . ومن الجدير بالذكر

استقلال المحاماة

أجهزة الدولة والبيت في المسائل التي تفتق على العاملين^(٤٠).

وتنص المادة ٣/٤ من

قانون المحاماة العراقي « يستثنى من مبدأ عدم جواز الجمع (منصب رئيس مجلس ادارة الشركة أو محاميها أو مشاورها القانوني ، إن لم يكن له عمل آخر فيها يتقاضى عنه اجر) .

ومن المتفق عليه في القانون الفرنسي أن المحامي يمكن أن يكون محكما ولكن في المقابل لا يمكن أن يكون خبير ، كما يمكن أن يكون حارس قضائي أو شريك أو مصفى قضائي ، وهذا مانصت عليه المادة ٣/٧ من القانون الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٧١ وإذا تولى المحامي وظيفة قضائية فعليه الامتناع عن تمثيل الخصوم أو ترافعه عنهم سواء بنفسه أو

بواسطة مساعديه وذلك في الجلسة وأمام القضاء الذي يكون فيه عضوا ، ومجمل القول أن نزاهة المحامي كأحدى مقتضيات استقلاله تعد حق من حقوق الانسان لطالبي الدفاع أكثر من كونها امتياز للمحامي^(٤١).

المطلب الثاني

الاحتراف القانوني

المحاماة فن رفيع يعتمد على تنمية مهارات متعددة ، أهمها سرعة البديهة ، والقدرة على الاحاطة بالوقائع ، والقدرة على ابتداع الحجج ، وعرض وجهة نظر معينة تبعث على الاقناع - ويخطيء من يعتقد أن مهمة المحامي هي الدفاع عن وجهة نظر موكله سواء أكانت خاطئة أم صحيحة .. والصحيح أن وظيفته الحقيقية هي في الحصول على أفضل النتائج الممكنة بالنسبة لظروف موكله دون غش أو تزوير . فالمحامي لا يمثل موكله فقط

وإنما يمثل القانون^(٤٢).

ولأجل ذلك ، فمن مقتضيات استقلال مهنة المحاماة : التعليم القانوني والتدريب المهني ، فمن خلالهم يتلقى المحامون الثقافة القانونية كعلم وفن ، وتتشكل لديهم مجموعة من القيم ، ويكتسبون احساسهم بأداب المهنة ووعيتهم للمسؤوليات الاجتماعية للمحاماة واهتمامهم بحقوق الانسان والحريات الاساسية^(٤٣) فعدم الكفاءة المهنية لبعض المحامين يعد أحد الاسباب الاساسية لأزمة العدالة .

ومن هنا اهتمت بعض النظم القضائية بالتعليم القانوني المهني - ففي انجلترا تقوم جمعيات القانون inns of court بغرس فلسفة الاستقلال المهني للمحاماة في ذهن روادها ولقد أظهرت هذه الجمعيات كفاءة كبيرة في تحديث مهنة المحاماة في انجلترا دون نبذ التقاليد فهي تلعب دورا تعليميا واعلاميا

أن تشير الى وصية تحتمس الثالث الذي حكم مصر في سنة ١٥٠٠ قبل الميلاد الى رئيس القضاء عند تعيينه ، والتي تناول فيها اركان حق الدفاع فطن اليها القدماء المصريين ولم نعيها في حاضرتنا وعيا صحيحا فيقول « أعمل ما يطابق القانون ولا تحيز لان ذلك يغضب الله ، لا تمتنع عن الاستماع الى الشاكي ، ولا تهتز له رأسك حينما يتحدث ، ولا تعاقب أحد قبل أن تسمع كلامه عما تعاقب بشأنه وأن ما يبعث على خشية الأميرا (تؤذى العدالة) وبلاحظ أن القانون المصري لم يتأثر بالقانون الرماني . فالتشريعات الفرعونية ظلت مطبقة خلال الحكم الروماني لمصر ٣٠ ق م .

(٩) محمد بكرى أغا - المحاماه هي رسالة الحق والحرية والمساواه - مجلة المحاماه - العدد السابع - السنة ٥١ - سبتمبر ١٩٧١ - ص ٨٢ - يراجع - مونييه في الوسيط القانون الرومان - ج ١ - ط

وتأديبيا مماثلاً^(٤٤) .

وباستقراء النظم القضائية المختلفة نجد تحول واضح من التدريب المهني الى الجامعات لتوفير التعليم القانوني ، وفي دراسة نشرت لأول مرة سنة ١٩٢٢ حول هذا الموضوع ربط ماكسي فيير (Max Weber) بين نظام التدريب والاستجابة العلمية للقانون العام (Cammun Law) وقابله بالنظام الأكثر ميلا الى الفكر والشكل لمعالجة القانون ، النابع من التعليم الجامعي والتدريب المهني على السواء ، وذلك كجزء من التكوين الفكري للمحامى وتخلص هذه الدراسة الى أنه ينبغي أن تكون أهداف التعليم القانوني والتدريب المهني تزويد الطالب بكفاءة مهنية وفهم حر وواقعي للقانون وتطوره ودوره في المجتمع وكذلك العامة بأداب المهنة وفلسفة استقلالها ، وهذا وذلك يحتاج الى جيل جديد من المحامين يستشعر الالتزامات

الاجتماعية للمحاماة ، وقد دافع المستشار (Bhagwati) عن فكرة « محامى الحى » فى دول العالم الثالث لالقاء الضوء على التحديات الجديدة التى تستجيب للمحاماة لها والتغلب على محنة القانون فى هذه الدول .

وللالتحاق بمهنة المحاماة ، توجد طريقتين ، طريقة حرة وبمقتضاه يستطيع أى شخص حاصل على شهادة عليا فى القانون أن يطلب الانضمام الى مهنة المحاماة ، وقد أخذ بهذه الطريقة كل من القانون المصرى والسورى والعراقى والاردنى وأبو ظبى^(٤٥) طريقة مقيدة ، حيث لا تكفى الشهادة العليا ، بل يجب أن يكون الطالب له مؤهل مهني ، ويسمى هذا المؤهل فى تونس « بشهادة الكفاءة لمهنة المحاماة » وفى لبنان تسمى « الشهادة المؤهلة لممارسة مهنة المحاماة » وهى فى كل القوانين واجبة التوفر عند القيد فى الجدول - وفى المغرب

تسمى « شهادة الاهلية لمزاولة مهنة المحاماة » ويقع اختياره بامتحان يؤديه المتقدم وهو محام متمرن مضى عليه بالعمل مدة عامين فهى شهادة لاحقة تظهر أنها بطبيعتها ادارية .. وفى القانون السودانى ، يشترط للالتحاق بمهنة المحاماة اجتياز امتحان مهنة المحاماة الذى ينظمه قانون المحاماة رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ .

وأيا كانت الطريقة المتبعة فى الالتحاق بمهنة المحاماة حرة أم مقيدة ، فإن جميع القوانين العربية للمحاماة تشترط فى المتقدم لممارسة المهنة قضاء فترة للتدريب تتفاوت من قانون الى آخر ، والغاية من هذه الفترة هو خلق المحامى القادر على سد الاحتياجات العملية المتعلقة بالقانون ومن تقديم الرأى والمشورة ، ومن كتابة الاوراق والمذكرات والعقود ، ومن ترافع امام المحاكم ، والواقع أنه يوجد نقص واضح

١٩٤٧ - باريل - ص ١٢٠ .

(١٠) ضياء سبت خطاب - المرجع السابق - ص ٥١ .

(١١) احسان الكيالى - السلامة الشخصية وحقوق الدفاع ودور المحاماه فى الاسلام - مجلة الحقوق الكويتية السنة السابعة - العدد الثالث - سبتمبر ١٩٨٣ - ص ١٧٥ وما بعدها .

(١٢) ولقد عرفت المادة ١٤٤٩ من مجلة الاحكام العدلية الوكالة بأنها « تفويض أحد أمره لآخر واقامته مقامه فى ذلك الامر ، يقال لذلك الواحد موكل ، ولمن اقامه عنه وكيل ، وركن التوكيل الايجاب والقبول .

(١٣) المادة ١٥٢٢ من مجلة الاحكام العدلية - أنظر : احسان الكيالى - البحث السابق الاشارة اليه - وقد أشار فى الهامش رقم ١٩ عن محاضرة الاستاذ اسعد كوراني عن المحاماه فى الاسلام .

استقلال المحاماه

فى التدريب العملى ، وذلك على الرغم من ان قوانين المحاماة فى الدول العربية قد اهتمت بوضع احكام خاصة لتنظيم المحامين تحت التمرين ، فإن المحامى الناشئ - فى الدول العربية - يعتمد اعتماد يكاد يكون كلياً على مجهوداته الذاتية - وقد يكون من المفيد أن يقوم اتحاد المحامين العرب بوضع برامج تدريبية منظمة للمحامين العرب لسد أوجه القصور التى كشف عنها العمل ، وهذا يستلزم الاهتمام بمضمون التعليم القانونى وخاصة فيما يتعلق بحقوق الانسان وغرس فلسفة الاستقلال المهني لدى المحامين .

المطلب الثالث

الحفاظ على سر المهنة

السـر صفة تخلع على موقف أو مركز أو خبر أو

عمل ، مما يؤدى الى وجود رابطة تتصل بهذا الموقف أو المركز أو الخبر بالنسبة لمن حق العلم به ، وبالنسبة لمن يقع عليه الالتزام بعدم افشائه^(٤٦) .

وذهب الفقه التقليدى الى أن أساس الالتزام المحامى بالسـر المهني يكمن فى اتفاق بين المحامى والعميل ، استنادا الى أن المحامى ليس ملزم بتلقى الاسرار ، فإذا تلقاها فإن ذلك يكون باختياره وعندئذ يتم العقد ، فالعميل لم يلجأ اليه الا من اجل الحصول على مساعدته ، والمحامى حر فى أن يقبل أو يرفض هذه المهمة ، فإذا قبلها كان لذلك أجر ، فهناك اذن رضاء تبادل بين الطرفين على أن يقدم احدهما خدمة مقابل أجر يدفعه الطرف الآخر ، وعندئذ يتكون منها عقد يحدد حقوق والتزامات كل من الطرفين ، ومن بينها التزام المحامى بالمحافظة على أسرار عمله^(٤٧) .

وقد عرف بيـرز (Beetz)^(٤٨) سر المهنة بأنه مجرد عقد ، ولم يحدد القائلون بنظرية العقد أى نوع من العقود يعد أساس الالتزام بالسـر المهني ، وماهى طبيعة هذا العقد ، وقد حاول الفقهاء ربط السـر المهني بعقد الوديعة تارة ، أو بالوكالة أو ايجار الخدمة تارة اخرى ، ومنهم من تمسك بنظرية العقد غير المسمى كأساس للسـر المهني .. ولم تلقى نظرية العقد قبولا فى الفقه ، فطبقا لهذه النظرية لا يكون الافشاء مباحا الا بموافقة من اودع السـر ولكن الامر على خلاف ذلك عندما تلحق الافشاء آثاراً سيئة بآخرين غير مودع السـر .

والواقع إذا كان المحامى حر فى ممارسة حق الدفاع عن موكله ، فنزاهته واستقلاله يقتضيان منه أن يسرد من الوقائع ما لا يمس السـر الذى أوثمن عليه ، سواء من قبل موكله أو الغير

(١٤) والوكالة تجوز فى كل الحقوق المدنية التى يحق للموكل أن يباشرها ، أما فى الحقوق الجنائية فالرأى مختلف من الفقهاء . وعليه أن يلخص بمايلى :

(أ) فى جرائم الحدود التى تكون الدعوى شرطا فيها ، كالقذف والسـرقه ، يجوز التوكيل بالاثبات سواء أكان الموكل حاضرا أم غائبا . يجوز التوكيل بالاستيفاء بحضور الموكل ولا يجوز بغيابه لأن الحدود تدرأ بالشبهات . وأما الحدود التى لا تكون الدعوى شرطا فيها كالزنا والمـشرب ، فلا يجوز التوكيل فيها بالاثبات ولا بالاستيفاء لأنه لا حق لأحد فيها .

(ب) أما جرائم القصاص فالتوكيل فيها جائز بحضور الموكل وغيابه ، وأما فى الاستيفاء ، فيجوز بحضوره ولايجوز بغيابه ، لان القصاص كالحـد يندرى بالشبهة ، ويحتمل أن يكون الموكل قد عفا والوكيل لا يشعر

أو ما علمه بسبب مهنته من أسرار العدالة . وهذا الالتزام بالسر المهني ليس نتيجة عقد صريح أو ضمنى بين العميل والمحامي ، وإنما يتعلق بالنظام العام ، فهو يقوم على أساس أن توزيع العدالة لا يكون إلا بتوافر الصراحة والطبائنية ، بينه وبين موكله ، فالمحافظة على سر المهنة ليس واجب فقط يقع على عاتق المحامي قبل موكله بل أيضا مقتضى من مقتضيات استقلاله في مواجهة السلطات العامة ، فالمحامي لا يستطيع القيام بواجبه نحو موكله ما لم يكونوا على ثقة من أنه الأمين على أسرارهم ، كما أن المحافظة على السر حق للمحامي نحو السلطات العامة فهو لا يقبل إفشاء الأسرار إليه إذا كان سيعرض نفسه لخطر افشائها .

وتدل النصوص التشريعية الخاصة بالحفاظ على سر المهنة المتعلق بممارسة المحاماة في الدول العربية

على تأييد مطلق لنظرية النظام العام لما يترتب على مخالفة السر من اعتداء على استقلال المجامع ، وامتهان لكرامة المهنة واضرار بالمصلحة العامة . ومن أجل ذلك رجحت كافة التشريعات العربية واجب المحافظة على سر المهنة عن واجب اظهار الحقيقة^(٤٩) .

نطاق السرية

يشمل الالتزام بحفظ السر جميع المعلومات التي تصل الى المحامي بصفته وكيلًا أو مستشارًا سواء كانت كتابية أو شفوية . وهذا الالتزام لا يقتصر فقط على الاسرار التي يتلقاها المحامي من عميله ، ولكن يشمل كل ما أستطاع أن يعرفه أو يفاجئه أو يستنتجه في ممارسته لمهنته حتى ولو لم تكن هذه الوقائع ذات علاقة بالقضية التي عهد اليه بها . كما ان المحامي ممنوع من افشاء السر ولو يذكر الوقائع دون الاسماء ، فهو ملزم بالسر عن كل واقعة يكون

للموكل مصلحة أدبية أو مادية بعدم افشائها^(٥٠) .

ويترتب على التزام المحامي بالسر عدم استطاعته الترافع ضد عميله السابق إذا كانت القضية التي وكل فيها ذات علاقة بهذه التي استشاره فيها العميل السابق . ولكن المحامي يستطيع الترافع ضد عميله السابق في قضايا متميزة وبعيدة عن هذه التي كان موكلًا فيها^(٥١) فإذا كانت هناك ثمة علاقة بينها وبين القضية التي استشاره فيها العميل السابق وجب عليه التخلي عنها فورًا احترامًا للسر المهني . وهذا أمر طبيعي فاحترام آداب المهنة وتقاليدها يمنع المحامي من أن يترافع اليوم عن نظريات هاجمها بالأمس . وإذا أصبح المحامي خصمًا لعميله السابق أمام القضاء ، فإنه لا يستطيع أن يستخدم أو يستعين بالوقائع التي عرفها أثناء ممارسته لمهنته لتقوية دفاعه وعلى القاضي إلا يلتفت الى ذلك ،

به ، وأما الشافعي رحمه الله فقال بجواز التوكيل في الحاليين لان القصاص محل حق العباد فلصاحبه أن لا يحضر بنفسه ويوكل باستيفائه . وما تقدم في جواز التوكيل بالاثبات في بالحد والقصاص ، رأى الامام أبو حنيفة وصاحبه محمد وخالفهما فيه أبو يوسف وقال بعدم الجواز رحمهم الله جميعا .

(ج) وأما جرائم التعزير فالتوكيل فيها جائز بالاثبات والنفي ، وبحضور الموكل وغيابه ، لأن العقوبة فيها من حق العبد ولا تسقط لشبهة ، انظر في ذلك مقالة احسان الكيالي السابق الاشارة اليها - ص ٢٠٧ ، ابن عابدين - قرة عيون الاخبار - ط بولاق - ١٢٢٦هـ - ج ١ - ص ٢٠٠ ، السرخس المبسوط - ج ١٩ - ص ٩ ، ابن الهمام - فتح القدير : ج ٦ - ص ١١٢ ، ابن نجيم - البحر الرائق - ج ٧ - ص

استقلال المحاماه

هذا فضلا عما يترتب على الافشاء من عقوبة الشطب من القيد ، وحق الخصم الذي أفشى سره في التعويض إذا توافرت شروطه .

ولا يجوز للمحامى الذى لم يتفق مع من كان يرغب فى توكيله ، واطلع على بعض اسراره أن يفشى هذه الاسرار ، أو يرفع عن الخصم الآخر فى نفس القضية ، ويتناول واجب حفظ السر المعلومات التى وصلت الى المحامى عن طريق خصم موكله أيضا رغم أنه محظرا عليه أن يتصل بهذا الخصم أو يستقبله فى مكتبه بالنسبة لموضوع موكله^(٥٢) .

وإذا حدثت مفاوضات للصلح من الخصوم^(٥٣) ، وتدخل المحامى فى هذه المفاوضات كوسيط فى الصلح ، فإنه بلا شك يعلم بما قدمه كل منهم من معلومات

ومستندات ، فإذا لم تنجح هذه المفاوضات ، وأقام أى منهما دعوى ضد الآخر ، فلا يجوز للمحامى الذى وكل عن احدهم ، أن يتخذ مما عرفه من معلومات أساس لمرافعته ، فالسرية واجبة عليه فى هذه الحالة^(٥٤) والتزام المحامى بالسر هنا يعد حقا للخصم ، بمعنى أن المحامى الذى يستقبل خصم عميله ويتحدث معه فى محاولة للتوفيق بينهما ، يجب عليه ان يمتنع عن افشاء الاسرار التى تلقاها منه ، فإذا كتب له الخصم يشرح له موقفه أو يقدم له اقتراحاته لانتهاء النزاع ، وجب على المحامى الاحتفاظ بذلك سرا^(٥٥) وجرى القضاء على أنه إذا توصل المحامى من خلال وساطته بين الخصوم الى التوفيق بينهم فلا غضاضة فى أن يسجل هذا الاتفاق فى محضر بينهما للصلح ليقدمه الى القضاء اثباتا لذلك وعلى ذلك فالسرية يمتد نطاقها الى المعلومات التى

اطلع عليها ليقدمه الى القضاء اثباتا لذلك وعلى ذلك فالسرية يمتد نطاقها الى المعلومات التى اطلع عليها المحامى حتى ولو تعلقت بالغير وليس بموكله ما دامت قد وصلت اليه بوصفه محاميا وليس فردا عاديا^(٥٦) لأن واجب حفظ السر يتناول جميع المعلومات دون تفريق بين ما تعلق منها بالموكل أو ما تعلق منها بالغير .

ويقول فقهاء الانجليز : ما دام هناك حضانة فهى مستمرة دائما ، أن واجب المحافظة على السر المهني يستمر حتى بعد انتهاء القضية ، أو زوال صفة المحامى وحتى بعد موت صاحب المصلحة ، كما لا يجوز للوارث أن يحل المحامى من التمسك بالسر لأنه حق غير قابل للانتقال من جهة ، ولأن المورث لا يملك هذا الحق من جهة أخرى ، وهو بالجملة ، فإن ضمير المحامى هو الفصيل فيما يعتبر وما لا يعتبر سرا .

(١٥) الهداية - ضمن فتح القدير - ج ٧ - ص ٥٠٨ .

(١٦) المغنى لابن قدامة - ج ٥ - ص ٦٥ تحقيق طه الزينى ، شرح فتح القدير - ج ٧ - ص ٥٠٨ .

(١٧) الشيخ عبد الوهاب الساكب ، افشاء الأسرار - مجلة منبر الاسلام - السنة ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٩ - ولقد اهتم صحابة رسول الله رضوان الله عليهم والتابعين بأمر حفظ الاسرار فيقول على رضى الله عنه وكرم الله وجهه : « سرك أسيرك فإذا تكلمت به صرت أسيره وأعلم أن أمناء الاسرار أقل وجودا من أمناء الأموال فحفظ الأموال أيسر من كتمان الاسرار » ويقول عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه : « القلوب أوعية والشفاه أقالها » ، فليحفظ كل انسان مفتاح سره ، المستطرف للابشهى - ص ١٦٧ - ج ١ .

(١٨) الماوردى - ادب الدنيا والدين - ص ٧٩ .

ويترتب على التزام المحامي بالحفاظ على سر المهنة ، اعفائه من الشهادة أمام القضاء ، وذلك بشرطين :

الشرط الأول : أن يتلقى المعلومات أثناء ممارسة المهنة ، فالمحامي لا يستطيع الامتناع عن اداء الشهادة التي عرفها كفرد عادى كمحام ، وقد قضى في فرنسا بأنه ليس المحامي في تحديد الوقائع التي تلقاها كسر من رقيب سوى ضميره فهو الذى يحدد في أى الظروف ، وتحت أى شكل عهد اليه بالمعلومات ، ويكفى أن يعلن المحامي بأنه لا يستطيع أن يعطى تفسيرات لما يوجه اليه من اسئلة تجنباً لافشاء الوقائع التي لم يعرفها الا كمحام^(٥٧) .

الشرط الثانى : أن تكون الواقعة سرا ، ذهب البعض الى أن يعتبر سرا كل واقعة بغير افشاؤها بسمعة مودعها وكرامته ، بينما يرى البعض الآخر انها تكمن في كل ما

عهد به الى المحامي على أنه سر^(٥٨) . وقد ذهب غالبية الفقهاء الى أن الصفة السرية تعتمد على ارادة العميل ومصالحته ، فكل ما يقضى به العميل الى المحامي رعاية لمصالحته يكون سرا بطبيعته سواء كانت هذه المصلحة مادية أو معنوية ، فيستطيع المحامي الاحتجاج بالسر المهني في كل الحالات التي تتطلب مصلحة العميل فيها ذلك ، كما يمكنه الشهادة عن الوقائع السرية إذا كان في افشائها تحقيق مصلحة للعميل الذى يترافع من أجله . ويلاحظ في انجلترا أن المحامي لا يلتزم بالسرا بالنسبة لما افشاه العميل اليه بهدف الحصول على استشارته أو مساعدته أمام المحكمة - وفيما عدا ذلك ، فلا يمكن اعفاء المحامي من الشهادة ، وذلك لأن القضاء الانجليزى يرجح مصلحة العدالة فوق مصلحة العميل ، فلا يرى في المحامي الا شاهد قبل كل شيء^(٥٩) .

إن التزام المحامي بالمحافظة على سر المهنة ، ليس التزام مطلق ولكن نسبي ، لقد أورد عليه المشرع العربى عدة استثناءات يجوز بمقتضاها للمحامي التخلل من السر المهني - فيجوز للمحامي ، أولا ، افشاء المعلومات إذا كان قد قصد فيها من أدلى بها ، ان يتمكن أو يخطط لارتكاب جريمة^(٦٠) فتقديم المحامي للمساعدة أيا كان نوعها في هذه الحالة ، انحراف عن استقلاله في ممارسة المهنة ، ويجوز له ثانيا افشاء الاسرار إذا اذن صاحب المصلحة ، غير أن هذا الاذن لا يجوز أن يصطدم مع القوانين الخاصة ، فإذا كانت هذه القوانين تمنع الافشاء في حالة الاذن امتنع افشاء السر ، ومعظم قوانين المحاماة في الدول العربية تحتم على المحامي المحافظة على السر المهني وعدم افشائه ، لذا يمتنع عليه افشاؤه حتى ولو أذن موكله بذلك تحت كامل المسؤولية الجنائية

(١٩) حاشية بن عابدين - ج ٥ - ص ٥٣٧ .

(٢٠) حاشية بن عابدين - ج ٥ - ص ٥٣٦ .

(٢١) روضة القضاء للسمغاني - ج ١ - ص ١٢٢ .

(٢٢) نقل الاوطار للشوكاني - ج ٨ - ص ٣٦ .

(٢٣) وفي العصر العباسي كان يسمى المحامين « بوكلاء الحكم » وقد وصفهم بعض الشعراء قائلا :

قوم غدا شرهم قائضا عنهم ، فباعوه الى الناس

ومن المؤرخون العرب الأوائل حملة ضارية على كتاب صدر في العهد العباسي اسمه « كتاب الحيل » يعلم

المتقاضين كيف يحتالون على أحكام الشريعة التي تعتبر من حقوق الله وواضع الكتاب غير معروف ، ويبدو

إستقلال المحاماه

والتأديبية نظرا لتعلق نظام المهنة بالنظام العام وأخيرا يجوز للمحامى افشاء السر كما لو حصل خلاف بين المحامى وموكله ، وخاصمه هذا أمام القضاء ، فهنا يحق للمحامى أن يفشى المعلومات التى استودعه اياها موكله ، إذا كان الافشاء من متمات الدفاع عن النفس ، بحق الدفاع فى هذه الحالة بفضل على واجب الكتمان ، وخاصة أن المحامى أصبح أمام شخص سىء النية .

المبحث الثانى

صور الاستقلال

المطلب الأول

استقلال المحامى تجاه موكله

١ - طبيعة العلاقة بين المحامى وموكله :

احتدم الخلاف فى الفقه حول تكييف العلاقة بين المحامى وموكله الى عدة آراء

منها ما ذهب اليها البعض من أن المحامى يعتبر مرتبطا مع عميله برابطة أو عقد وكالة mondat ، وقد ورد ذلك بالقانون الرومانى . وأيد ذلك الفقيه الفرنسى بوانتييه ، وفى ظل القانون الحديث ذهب بعض أحكام القضاء وبعض رجال الفقه الى ذلك عندما يمثل المحامى عميله لا عندما يساعده أو يعاونه ولكن هذه التفرقة تبدو غريبة وغير منطقية ، ولكن مهما يكن من أمر وعندما يقوم المحامى بمساعدة عميله أو معاونيه لا شك فى أن تكييف طبيعة علاقة المحامى مع عميله بأنها علاقة وكالة يصطدم بأن الوكالة تعنى قانونا أن الوكيل يقوم باسم موكله فى هذه الحالة بأعمال قانونية ، فى حين أن مساعدة المحامى أو معاونته لعميله ، بالاستشارة أو المرافعة مثلا ، ليست فى النظر القانونى الدقيق من قبيل الاعمال القانونية ، ويصطدم هذا التكييف كذلك بأنه لا يمكن اعتباره قاعدة عامة صحيحة

فى كل حاله من الاحوال ، إذ أنه فى حالة ندب لجنة المساعدة القضائية أو مجلس نقابة المحامين لمحام يتولى معاونة متقاضى والدفاع عنه لأى سبب من الاسباب ، فى مثل هذه الحالة لا يمكن قانونا أن يستقيم القول بوجود ثمة تعاقد بالوكالة بين المتقاضى والمحامى ، وإن كان يمكن قانونا مع التجاوز أن يقال فى مثل هذه الاحوال عقد الاذعان contrats d'adhesion أو حالة من حالات الفضالة gestion d'affaire بين المحامى والشخص الذى يتولى معاونته أو الدفاع عنه ، ولكن على أى حال أن مثل هذه العلاقة تعتبر علاقة وكالة (٦٢) .

ولعل إزاء هذه الاعتراضات القانونية على تكييف علاقة المحامى بعميله بأنها علاقة وكالة مدنية ، ان المشرع المصرى ، كان حريصا ومتحفظا فى الأخذ بمثل هذا التكييف حيث لم يقل

أنه كان من وكلاء الحكم الذين سبق نكرهم - أنظر : ثابت الملجى - اخلاق المحاماه - مجلة المحامون السورية - السنة ٣٣ - ص ٢١١ . أنظر : لسيدي محمد المرير تطوانى - الابحاث السامية فى المحاكم الاسلامية - سنة ١٩٥٢ ، صبحى محمصانى - فلسفة التشريع الاسلامى - الطبعة الثالثة - بيروت ١٩٦١ .

(٢٤) لا يجوز للوكيل بالخصومة أو المحامى أن يندب عن موكله فى أداء الشهادة أمام القضاء . لأنها تتعلق بعين الشاهد ، لكونها خبرا عما رآه أو سمعه ، ولا يتحقق هذا المعنى فى الوكيل ، وليس له أن يحلف اليمين نائبا عن موكله . لأن الخلف يتعلق بذات الحالف . ولكن يجوز للوكيل بالخصومة أو المحامى أن ينوب عن موكله فى الاقرار بالحق امام القضاء ، لأن الاقرار اثبات حق فى الذمة ، فيجوز التوكيل فيه بخلاف

في صراحة ان علاقة المحامي بعمله هي علاقة وكالة وذلك بعد أن نص في المادة ٧٢ مرافعات في اليوم المعين لنظر الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو يحضر عنهم من يوكلونه من المحامين ، والمحكمة أن تقبل في النيابة عنهم من يوكلونه من أزواجهم أو أقاربهم أو اصهارهم الى الدرجة الثالثة ، وبعد أن جاء المشرع بألفاظ الوكيل والوكالة في كل المواد اللاحقة لهذه المادة الى المادة ٨١ ، وكلها وردت في الكتاب الاول بالباب الثالث منه وبالفصل الأول الوارد في الخصومة والتوكيل بالخصومة .

فقال في نص المادة ٧٥ « التوكيل بالخصومة يخول الوكيل سلطة القيام بالاعمال والاجراءات اللازمة لرفع الدعوى ومتابعتها أو الدفاع فيها ، واتخاذ الاجراءات التحفظية الى أن يصدر الحكم في موضوعها في درجة التقاضي التي وكل فيها

واعلان هذا الحكم وقبض الرسوم والمصاريف ، . وذلك بغير اخلال بما اوجب فيه القانون تفوضا خاصا . بعد كل ذلك نجد نفس المشرع قد أورد بالمتكرة التفسيرية لقانون المرافعات ما يمكن أن يفهم منه قانونا أن المشرع يفرق في النظر بين الوكالة المدنية والوكالة أو التوكيل بالخصومة ، حيث قال بالنسبة للاحكام الواردة بالنصوص الخاصة بالحضور أن حضور الخصم هو الطريقة الطبيعية لاداء أقواله وطلباته أمام المحكمة ، الا أنه بانقضاء الضرورة قد أجاز للخصم أن يثبت عنه وكيل في الحضور عنه (٦٣) .

وإذا كان للوكالة بالخصومة مقتضيات تستلزم أن لا تترك كلها للاحكام العامة للوكالة المدنية ، بل لابد من وضع قواعد خاصة لها استثناء من تلك الاحكام فلذلك قد عنى المشرع بإيراد هذه القواعد ، ومنها ما نص عليه من أنه إذا

تعدد الوكلاء بالخصومة جاز لاحدهم الانفراد بالعمل في القضية ، ما لم يكن ممنوعا من ذلك بنص في التوكيل ، م ٧٧ مرافعات ، وذلك كي لا يتعطل سير القضية بحجة عدم حضور الوكلاء كلهم أو أن الحاضر منهم غير مأذون في الانفراد . وهذا الحكم هو استثناء من أحكام الوكالة المدنية . كذلك يجوز للوكيل بالخصومة أن يثبت عنه غيره من المحامين إن لم يكن ممنوعا من الانابة صراحة في التوكيل ، م ٧٨ ، وهذا أيضا استثناء من القواعد العامة للوكالة المدنية ملحوظ فيه ، فضلا عن أن العرف قد جرى به ، أن الوكالة بالخصومة تقتضيه . وقيل بالنسبة للاحكام الخاصة بالتوكيل بالخصومة والتنصل أن لكل انسان الحق في أن يتنصل مما عمله باسمه بغير توكيل أو تفويض منه ليتخلص من نتائجه . على أن المشرع كان أكثر دقة في هذا الشأن بما أورده من نصوص بالقانون

الشهادة ، فانها لا تثبت الحق عليها الشاهد ، وإنما هي اخبار بثبوت الحق على غيره ، حامد ابو طالب ، التنظيم القضائي الاسلامي - ط ١٩٨٢ - ص ١٠٩ . والمراجع التي اشار اليها في هذا الصدد ، وخالف في ذلك الشافعي في رواية عنه حيث يرى عدم جواز التوكيل بالاقرار ، لأنه اخبار بحق فلا يجوز التوكيل فيه كالشهادة ، المغني لابن قدامة - ج ٥ - ص ٦٦ .

(٢٥) تنص المادة الأولى من مشروع قانون المحاماة الموحد للبلاد العربية - المقدم للمؤتمر الحادي عشر لاتحاد المحامين العرب ، على أن « المحاماة مهنة شريفة تؤدي خدمة عامة تعيش في ظل الحرية ، وتنمو في رحاب العدالة ، وتعمل تحت راية سيادة القانون - وتنص المادة الثانية على أن المحاماة رسالة سامية ذات غايات قومية وإنسانية نبيلة تستهدف الدفاع عن الحقوق الطبيعية والموضوعية للأفراد والأمة والوطن

استقلال المحاماه

رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بالمحاماة بأن للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم ، وللمحكمة أن تأذن للمتقاضين في أن يثبتوا عنهم في المرافعة أمامها أزواجهم أو أصهارهم أو أشخاصا من ذوى قرباهم لغاية الدرجة الثالثة . وكذلك نص على أن المحامي مسئول قبل موكله عن اداء ما عهد به اليه طبقا لاحكام القانون وشروط التوكيل .

وثمة رأى آخر اتجه الى اعتبار علاقة المحامي بعميله من قبيل ايجار الخدمات Iouage de service على أساس أن هذه العلاقة لاتعدوا أن تكون عقداً أو وعداً باسداء خدمة معينة مقابل أجر معين . ولكن لاحظ البعض أن مهمة المحامي ليست قاصرة على الدفاع عن العميل ، بل تتعدى ذلك إلى أن المحامي شريك في توزيع العدالة ، وأنه على وجه

ما يقوم بوظيفة عامة une fonction publique تخوله بعض الحقوق ، كما تضع على عاتقه بعض الالتزامات ، مما لا يمكن معه أن يكون الهدف أو المقصد الوحيد للمحامي منحصر في المصلحة الخاصة بعميله ، بل يمتد الى السمو برسالة المحامي نحو تنوير العدالة في صدق وأمانة والتيسير عليها في أداء وظيفتها بفضل الثقة المتبادلة بين المحامي والقاضي وهذا كله مما لا يتفق مع القول بتكليف العلاقة بين المحامي وعميله بأنه من قبيل ايجار الخدمات^(٦٤) .

واتجه رأى ثالث الى القول بأنه لا عقد بين المحامي وعميله وذلك على أساس الخدمات التي يؤديها المحامي باعتباره عضواً في هيئة تحترف مهنة حرة لا يمكن أن تكون محل عقد ، وأن ما يقوم به المحامي لعميله من واجبات أو خدمات مستمدة من علم المحامي وتجاريه لا يمكن أن

يكون على سبيل الالتزام والتعاقد ، فإذا تخلف المحامي في ظروف ضارة بعميله وفي وقت غير مناسب عن تقديم خدمات لعميله فإن هذا الاخير يستطيع أن يجد في مواد القانون الخاص بالمسئولية التقصيرية مصدرا لدعوى بالتعويض قبل المحامي ، ولكنه لا يستطيع أن يستند فيها الى أى عقد . ولكن هذا الرأى كان مخلا للعقد لأنه في نظر البعض غير منتج وغير صحيح والا لأمكن أن يمتد القول به الى جميع المهن الحرة ، وذلك لان ارتباط المحامي مع عميله شأن ارتباط الطبيب مع مريضه ، والمؤلف مع الناشر ، فيقال في مثل هذه الحالات من أنه لا عقد بين الطرفين ، وهو قول غير مقبول في القانون الحديث بالنسبة لتلك الحالات الخاصة بباقي أنواع المهن الحرة غير المحاماة وبالتالي يجب عدم قبوله بالنسبة لعلاقة المحامي مع عميله خصوصا وأن

والانسانية ، ونصت المادة الأولى من قانون المحاماه المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أن المحاماه مهنة حرة تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة وتأكيد سيادة القانون في كفالة حق الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم ، ويلاحظ أن هذا النص قد خلى من وصف المهنة بأنها مستقلة ، فالاستقلال يفترض اساس في ممارسة المهنة ، ونصت المادة الاولى من قانون المحاماه السوري رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٠ بأن المحاماه مهنة علمية وفكرية حرة مهمتها التعاون مع القضاء على تحقيق العدالة والدفاع عن حقوق الموكلين وفق احكام هذا القانون - ونصت المادة الثامنة من قانون نقابة المحامين النظاميين بالاردن رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ على أن المحامون من مساعدى القضاء ، ينص الفصل الاول من قانون المحاماة التونسي رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ على أن المحامي مساعد للقضاء يمثل الاشخاص والقنوات المعنوية لدى مختلف المحاكم للدفاع عنهم أو

اجماع القضاء قد أقر ، على الأقل في العصر الحديث ، حق المحامين في رفع الدعاوى الخاصة بطلب مقابل أتعاب المحاماة ، ومن الواضح أن هذا لا يَكُونُ الا بمقتضى عقد أو تعاقد بين المحامي وعميله .

وهناك من يرى أن الذي يربط المحامي بعميله هو عقد غير مسمى Conrat innomé وبمقتضاه يلتزم المحامي كما يلتزم عميله بكل مايمكن الارتباط به بينهما صراحة أو ضمنا ولكل ما يترتب على ذلك من الآثار التي يجيزها العرف ، وتقرها العدالة وفي سبيل تنفيذ ذلك لا يمكن لأى منهما أن يتخلل من الوفاء بالتزاماته دون أن يخل بالكلمة التي ارتبط بها أو دون أن يثرى على حساب الآخر والواقع أن هذا التكيف هروب من مواجهة الاجابة الصريحة الصحيحة المحددة ، وفيه خلط ظاهر بين نظرية العقد غير المسمى ونظرية الاثراء على

حساب الغير (٦٥) .

وأخيرا ذهب البعض الى القول بأن عمل المحامي في خدمة عميله من قبيل الخدمة العامة opération de service publique وذلك لان توزيع العدالة عبارة عن خدمة عامة ، والاستشارات والمرافعات والمذكرات من جانب المحامي لا تعدو أن تكون جزءا متما لعناصر هذه الخدمة العامة ، فالمحامي عندما يستشار من عميله أو يتراجع أو يقدم مذكرة عن عميله ، انما يشترك اشتراكا فعليا وإيجابيا في اداء هذه الخدمة العامة ، ويخضع في سبيل ذلك لليمين التي يقسمها على أداء عمله بالامانة والشرف وأن يحافظ على سر المهنة ، وأن يحترم قوانينها وتقاليدها ، ويتمتع ببعض الامتيازات واحتكار بعض الاعمال ، والواقع أن مهمة المحامي في معاونة عميله أمام القضاء يعتبر فرعا من أعمال القضاء ذاته ، وقد يكون لهذه

المهمة طابع او قالب العقد أو التعاقد ولكنه ليس من اللازم طابع العقد أو التعاقد ، فمثلا لا يمكن أن يقال ان هناك ثمة عقد أو تعاقد بين المتقاضى والمحامي الذي ينتدب للدفاع عنه ففي مثل هذه الحالة يكون من الواضح أن المحامي مكلف بأداء خدمة عامة ، ولا يغير من هذه النظرة الى مهمة المحامي أو علاقته بعميله امكان اختيار هذا الأخير لمحاميه عن طريقه الخاص ومن البديهي في هذه الحالة أن للمحامي أن يطالب عميله بمقابل الاتعاب وأن يناقش معه مقدار هذا المقابل ، كما أن للمحامي أيضا في هذه الحالة أن يعتذر عن قبول هذه المهمة دون ابداء أية أسباب وعلى هذا الاساس من النظر يمكن تكييف علاقة المحامي مع عميله بأنها عبارة عن عقد من عقود القانون العام التي يقوم بها المحامي وتوحي بها قواعد العدالة (٦٦) .

يعيب هذا الرأي أن

تأييدهم أو الإشارة عليهم - والفصل الثاني (المحاماة مهنة حرة ، وتنص المادة الاولى من قانون المحاماة اللبناني رقم ٩٠٤٦ لسنة ١٩٦٧ على ان المحاماة مهنة ينظمها هذا القانون وتهدف الى تحقيق رسالة العدالة بابداء الرأي القانوني والدفاع عن الحقوق - وتنص المادة الثانية على أن تساهم المحاماة في تنفيذ الخدمة العامة (قارن الفصل الاول من قانون المحاماة المغربي رقم ٦٥ - ٨١٦ لسنة ١٩٦٨) ولم نجد تعريف لمهنة المحاماة بالقوانين العراقية والحزائرية والليبية والكويتية التي توفرت لدينا .
(٢٦) Colmar, 19 nov. 1979 Reu - Als lorr 1980. 41 .
(٢٧) طعن رقم ٢ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٥/٥/٣١ من ١٦ ص ٣٤٥ مج فني جنائي قرب في ذلك طعن رقم ١ من ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ من ٢٥ ص ٨ مج فني جنائي (الذي أسفر في قضائه برفض طلب قيد الطاعن بجدول المحامين المقبولين للمرافعة امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا الى انه قدم

استقلال المحاماه

المحامى يمارس مهنة حرة ، ولا يتبع الادارة العامة ، فلا توجد بينه وبينها أية علاقة وظيفية والراجع فى الفقه والقضاء ، هو تغليب صفة المحامى كوكيل فالوكالة لغة هى الحفظ والكفالة والضمان والتفويض ، وفى المترادفات الاربع تبدو ماهية عمل المحامى .

٢ - حدود العلاقة بين المحامى وعميله :

(١) العلاقات الفردية :

يحكم العلاقة بين المحامى ووكيله مبدأ سلطان الارادة والذى يعد أحد دعائم استقلاله وأعمال هذا المبدأ يقتضى أن المحامى حر فى قبول أو رفض أى دعوى ماعدا بطبيعة الحال ، تلك التى ينتدب فيها من نقابة المحامين أو لجنة المساعدات القضائية للدفاع عن أحد المتقاضين .

فالمحامى حر فى رفض معاونة المتقاضى وعدم الاضطلاع بالدعوى أو القيام بأى عمل من أعمال المحاماة ، إذا بدا أنها خاسرة ، أو أن المرافعة فيها سيضطره الى العدول عن آراءه السياسية أو الدينية أو القانونية ، أو إذا استشعر عدم استقلاله فى رأى لتدخل عميله فى ترتيب دفاعه .

إذا قبل المحامى الوكالة ، التى قد تكون صريحة أو ضمنية ، فينبغى أن يبذل قصارى جهده لكسبها . وفى سبيل ذلك فله كامل الحرية فى اختيار وسائل الدفاع التى يرغب فى استعمالها ، وفى تكيف الدعوى وعرض الأدلة والاسانيد القانونية طبقا لأصول الفهم القانونى وفى قيامه بهذه الاعمال نيابة عن موكله حضر أو لم يحضر ، ولا يتوقف قيامه بأى عمل اجرائى فى أى مرحلة من مراحل التقاضى الحصول على توقيع موكله ، والا فقد

استقلاله الذى منحه القانون اياه ، عندما خوله حق تمثيل موكله . وللمحامى سواء أكان خصما أصليا أو وكىلا فى الدعوى أن يثبت عنه فى الحضور أو المرافعة أو غير ذلك من اجراءات التقاضى محاميا آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص . الا انه لا يجوز له ذلك إذا كان ممنوعا من الانابة صراحة فى التوكيل (٦٧) .

وقضى بأن تمثيل المحامى للخصم فى الجلسة يجب أن يكون بمقتضى توكيل رسمى أو مصدق على التوقيع عليه ، فإذا لم يكن بيد المحامى توكيل من هذا القبيل كانت المحكمة على حق إذا هى اعتبرت الخصم الذى جاء المحامى لتمثيله غائبا . ويشترط المشرع فى بعض الاحوال وجود وكالة خاصة للمرافعة أمام القضاء ولا يكتفى بالوكالة العامة ومن ثم فلا يكفى القول بقيام فضالة فى التقاضى ، إذ

للجنة المطعون فى قرارها صورة من مذكرة مقدمة منه واحد زملاء . اشتركا سويا فى اعدادها بحث نزع الجزء الذى كان مكتوبا عليه اسم زميله محاولا تضليل اللجنة لحملها على الاعتقاد بان تلك المذكرة من اعداده وحده ، وكان من الثابت من الشهادة الصادرة من قلم كتاب محكمة الاستئناف .. أن المحامى الطاعن كان يحضر عن المستأنف عليه فى الاستئناف رقم ٢١٣ لسنة ٢ ق بجلسات المرافعة وأنه تقدم بمذكرة موقعه منه كما تبين من الاقرار الصادر من الاستاذ .. المحامى المرفق باسباب الطعن والذى تطمئن المحكمة الى صحته أنه قد أبى التوقيع على هذه المذكرة لانه لم يبذل فيها أى مجهود قدمت الى المحكمة موقعه من الاخير وحده ، فان نزع الجزء الذى يحمل اسم الاستاذ المحامى مصدر الاقرار المذكور من المذكرة المشار اليها يكون قد جاء متفقا مع الواقع لامغايرا له بما ينحر عليه قصد التضليل ومن ثم فان اللجنة أن قدرت فقدان الطاعن اهلية الاحترام الواجب بحول المحامين للمرافعة امام محكمة النقض والمحكمة الادارية

لم تتوافر هذه الوكالة الخاصة ، فإذا كانت لجنة الطعن تختص بالفصل في حقوقه بين الممول ومصلحة الضرائب ، فإنه لا يكفي لاعتبار الخصومة قائمة تمثيل الممول فيها بطريق الفضالة^(٦٨) على أن القانون لم يتطلب أن يكون بيد المحامي الذي يحرر صحيفة تحديد السير في الدعوى بعد شطبها توكيل من ذي الشأن عند تحرير صحيفة التجديد وإعلانها^(٦٩) وينبغي للمحامي إبلاغ موكله بمراحل سير الدعوى ، وما يتم فيها وعليه أن يبادر إلى إخطاره بما يصدر من أحكام فيها ، وأن يقدم له النصح فيما يتعلق بالطعن في الحكم إذا كان في غير مصلحته ، وأن يلفت نظره إلى مواعيد الطعن ، وعلى ذلك فتمثيل المحامي للخصم أمام الخبير ، وإن دل على علمه بصدور حكم الإثبات « بندب خبير » إلا أنه لا يقيد

العلم بتاريخ الجلسة التي حدد لنظر الدعوى ولا يثبت هذا العلم إلا بإخطاره بها طبقا لما توصيه المادة ١٦ من قانون المرافعات^(٧٠) .

وإذا كان المحامي حر في قبول الدعوى أو رفضها فله أيضا الحق في التنازل عن التوكيل إلا أنه لا يجوز أن يتنازل عن ذلك في وقت غير لائق ، ويجب عليه أن يخطر موكله بكتاب موصى عليه يتنازل عن التوكيل وأن يستمر شهرا على الأقل متى كان ذلك لزاما للدفاع عن مصالحه ، ولا ينبغي على المحامي أن يبرر تنازله عن التوكيل بأنه لم يحصل على الأتعاب المتفق عليه ، وإن كان يمكن أن يلتمس له عذر إذا قبل الدفاع في قضية أمام محكمة نائية ، دون أن يحصل على مصروفات الانتقال ، وخاصة إذا كانت مثقله إكامله ، لأنه غير ملزم بإقراض موكله ، وعليه أن يمتنع عن ذلك وفي

جميع الأحوال لا ينبغي أن يتجاوز حدود وكالته ، غير أنه إذا حدث ذلك فلا تتعرض الأعمال التي قام بها للبطلان ، وإنما يعرض نفسه للمحاكمة التأديبية .

وفي المقابل ، يستطيع الموكل أو العميل أن يعزل المحامي في أي مرحلة من مراحل التقاضي ولكن لا يحول عزل الوكيل دون سير الاجراءات في مواجهته إلا إذا أعلن الخصم تعيين بدله أو يعزم الموكل على مباشرة الدعوى بنفسه ، وله ولموكله حق استرداد ما سلمه إلى موكله من مستندات ، والمطالبة بالحقوق المترتبة على الوكالة ، على أن هذا الحق يسقط بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء الوكالة ، وتنقطع تلك المدة بالمطالبة بها بكتاب موصى عليه ، وفي جميع الأحوال فإن كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله بمثابة ما يقرره الموكل نفسه .

العليا تأسيسا على ماذهب اليه لم يكن تقديرها وبلاحظ أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن المحاماة ، لا يوجب اختصام لجنة قبول المحامين عند الطعن في قراراتها (طعن رقم ٣ لسنة ٣٩ في جلسة ١٩٧٠/٣/٣ ص ١ مج فني قضائي) .

Buffelan, etudes de deontologie comparée des professions organisées en (٢٨) order, j, c, P. 1962 - I 1695 .

Rennes, 1 er et 2 e ch fréunies, 2 juin 1981 gaz. pal 1981. I - 596 note (٢٩)

A. D I iv. 10 mai 1960 - 554 .

civ 13 juill, 1908 D . p . 1910 I 145 .

Red 16 juill, 1943 gaz - al . II 491 .

٥ استقلال المحاماه

الا إذا نفاه اثناء نظر القضية
في الجلسة دعوى الفصل .

(ب) العلاقات المالية :

من الطبيعي أن تنشأ بين
المحامى وعميله علاقات
مادية ، تتمثل في مقابل
الاتعاب التى يستحقها المحامى
عن الاعمال التى يقوم بها تجاه
موكله بالاضافة الى حقه فى
استيفاء مصروفات انتقاله إذا
اتفق على قيمتها أو لم يتفق ،
وتنص معظم قوانين المحاماة
على أن « للمحامى الحق فى
تقاضى اتعاب لما يقوم به من
أعمال المحاماة والحق فى
استرداد ما أنفقه من
مصروفات فى سبيل
مباشرة » (٧١) .

والواقع أن مهنة المحاماة ،
شأنها شأن أى مهنة حرة
أخرى ، يجب أن تفسح
للمشتغل بها ، عيشة هائلة
شريفة ، فالأتعاب التى
يتقاضاها المحامى ليست هبة

ولا صدقة وإنما هى أمر
مشروع ، مقابل خدمة من
نوع خاص يجب أن تؤدى
بقوة القانون .

وعلى ذلك ، فالأتعاب
واجبة الاداء - سواء اتفق
عليها مقدما فى العقد ، فيلتزم
الموكل بالوفاء بتعهده أو كانت
معلومة ضمنا - وليس من
المعقول أن يعتقد الموكل ، أن
محاميه سيقوم بالدفاع عن
مصالحه بالمجان بيد أنه يجدر
بالمحامى أن يربأ بنفسه عن
المناقشة الصريحة أو
المكشوفة فى مقابل الاتعاب
وفى هذا الشأن يرى
« كريسون Cression » أن
العلوم التى وقف المحامى على
اسرارها والبلاغة التى أمسك
بزماتها والبيان الذى ملك
ناصيته والامانة التى تحصن
بأسوارها ، هذه كلها ليست
سلعة فى محال من محلات
التجارة تباع ببيع السماح ،
هدفها وغايتها الكسب المادى
وتحقيق الارباح ، بل أن من
واجب المحامى ومن صميم

عمله إذا طرق بابه يائس ، أو
قصده ملهوف ألا يتأخر عن
تقديم معاونته له طائعا مختارا
فيعد له يد الانسانية والاخوة
والنجدة والنخوة دون أن يبحث
عن صيد ثمين أو منفعة مادية
عاجلة أو آجلة لأن فن
المحامى أرفع وأثمن من أن
يباع ويشترى ، وما مقابل
أتعاب المحاماة « الا هدية حرة
أو ضريبة مختارة يقدمها
العميل بمحض طوعه
واختياره الى محاميه اعلانا
عن اقراره بالفصل ،
واعتراف بالجميل للمحامى
النبيل ، الذى ليس له أن
يطالب العميل بمقابل عن
اتعابه التى تكبدها أو أجر عن
عمله الذى أداه فى سبيل
نصرة العميل ، والدفاع عنه
على أى شكل من الاشكال ،
ولكن هذه النظرة الفلسفية
المثالية لا تتفق مع الواقع
العملى ومن مغالاة فى اتعاب
المحاماة (٧٢) .

وعلى ذلك ، فمن الواجب
أن تنقسم اتعاب المحاماة دائما

كما لا يجوز للمحامين أن يرسلوا خطابات الى المساحين ولا أن يسلم الى الحراس أشياء يوصلونها .

(٣١) cf . Hamelin et damien, op. cit n. 288. trib. corr, lyon 9 mai 1980 , gaz
pal 1980. 2. 526 note damien .

(٣٢) Trib, civ dankerque 8 juin 1955 D. 1955., 679, gaz pal 1955. 2. 222.

(٣٣) يلاحظ أن مخالفة قواعد الدعاية - فى القانون الفرنسى - يترتب عليه توقيع العقاب على المحامى
المخالف ويتمثل ذلك الجزاء بين ٦٠٠ الى ١٠٠٠ فرنك أو الحبس لمدة من ١٠ ايام الى شهر أو من
الجزئين .

بالاعتدال ، وقد أخذ القانون الروماني بمبدأ تقدير تقديرا قاضى لها عند الخلاف ، مع مراعاة مقدرة المحامى ، وأهمية الدعوى ، وعرف الجهة التى رفع فيها النزاع^(٧٣) وقد نصت المادة ٨١ من قانون المحاماة المصرى ، على أنه يدخل فى تقدير الاتعاب أهمية الدعوى والجهد الذى بذله المحامى والنتيجة التى حققها ، وملاءة الموكل وأقدمية درجة قيد المحامى ، ويجب الا تزيد الاتعاب على عشرين بالمائة ولا تقل عن خمسة بالمائة من قيمة ما حققه المحامى من فائدة لموكله فى العمل موضوع طلب التقدير^(٧٤) ويلاحظ أن تقدير الاتعاب مما يستقل به قاضى الموضوع ولا يخضع لرقابة النقض ، ولذلك قضى « بأن محكمة الاستئناف عند تعديلها تقدير محكمة أول درجة لمبلغ الاتعاب لا تكون ملزمة ببيان سبب هذا التعديل باعتباره أنه يدخل فى سلطاتها التقديرية ومن ثم فالمحاولة فى

ذلك لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا لا تصح اثارته أمام محكمة النقض ، الا أنه لا يجوز للمحامى أن يعقد اتفاقا من شأنه أن يجعل له مصلحة فى الدعوى وأن كل اتفاق من هذا القبيل يعتبر باطلا الا أن البطلان فى هذه الحالة إنما ينصرف الى تحديد قيمة الاتعاب المتفق عليها ولا يترتب عليه حرمان المحامى من الاتعاب ما دام قد قام بالعمل الموكل فيه ، وإنما يكون على القاضى ، أن يستبعد التدبير المتفق عليه ، ويقوم بتقدير أتعاب المحامى وفقا لما يستصوبه^(٧٥) .

إذا وقع خلاف بين المحامى وموكله بشأن تحديد أتعابه فى حالة عدم الاتفاق كتابة عليها ، فإن المشرع قد رسم لها طريقتين ، هما اللجوء الى القضاء أو الى مجلس النقابة ، فإذا اختار احدهما طريقا من هذين ابتداء ، فلا يحق له العودة الى الطريق الآخر بدعوى^(٧٦) وبذلك تعد نقابة المحامين ولاية القضاء

فى خصوص تقدير الاتعاب ، ، ومما يدل على ذلك أن المشرع جعل لمجلس نقابة المحامين ولاية الفصل فى تقدير أتعاب المحامى عند الاختلاف على قيمتها فى حالة عدم وجود اتفاق كتابى عليها وذلك بناء على طلب المحامى أو الموكل ، وتقدير مجلس النقابة للاتعاب فى هذه الحالة يعتبر فصلا فى خصمه بدليل أن الالتجاء اليه لا يكون الا عند الخلاف على الاتعاب فى حالة عدم وجود اتفاق كتابى فى شأنها وبدليل اباحة الالتجاء الى مجلس النقابة من كل من المحامى والموكل على السواء .

هذا أنه مما يؤكد أن لمجلس النقابة اختصاصا قضائيا فى مثل هذه الحالة ما أوجبه القانون من لزوم اخطار المطلوب التقدير ضده بصورة من الطلب وبالجلسة بمقتضى خطاب موصى عليه ليحضر أمام المجلس أو ليقدم ملاحظاته مما مفاده أن تقديم

J . Dubasç evolution compare des prsfeffion d'avocat et d'avoues, these paris 1960 .

lemaire, les règles de la profession d'avocats et l'usage du Bureau de paris 1975 .

E - Bertrand, de la prsfeffion d'avocats. D. 1970. Plaidoyer pour les avocats . D. 1952. chron . P 23 .

M . Bernfeld. le nouvel avocat, gaz - pal 1972 .

Sire, la condition sociale de l'avocat. J. C. P. 1958. I. 1436 .

استقلال المحاماه

الطلب الى المجلس تتعقد به الخصومة ، كما أفاد المشرع بما رسمه من طريق للتظلم في أمر تقدير الاتعاب فضلا في خصومة بين الطرفين .

ويلاحظ أنه لا يجوز الطعن في قرارات التقدير التي تصدرها النقابات الفرعية الا بطريق الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان القرار ويرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية التي يقع بدائرتها مكتب المحامي إذا كانت قيمة الطلب خمسمائة ، فأقل وإلى محكمة الاستئناف إذا جاوزت القيمة ذلك ، ولا يكون قرار التقدير نافذا الا بعد انتهاء ميعاد الاستئناف أو صدور الحكم فيه ، وتوضع الصيغة التنفيذية على قرارات التقدير النهائية بواسطة قاضي الامور المختص وذلك بغير رسوم .

ويتمتع المحامي بحق حجز

المستندات ، عند التخلف عن سداد الاتعاب ، وهنا ينبغي أن نفرق بين فرضين الاول هو حالة وجود اتفاق كتابي على الاتعاب ، والثاني حالة عدم وجود اتفاق كتابي ، في الحالة الاولى ينص قانون المحاماة في المادة ٩٠ على حق المحامي في حبس الأوراق والمستندات المتعلقة بموكله أو حبس المبالغ المحصلة لحسابه بما يعادل مطلبه من الاتعاب التي لم يتم سدادها له وفق الاتفاق ، وفي الشرط الثاني للمحامي أن يستخرج صورا من هذه الاوراق والمستندات التي تصلح سنداً له في المطالبة ، وذلك على نفقة موكله ، ويلتزم برد الصور الاصلية لهذه الاوراق متى استوفى من موكله مضرورات استخراجها ، وفي جميع الاحوال يجب أن يراعى الا يترتب على حبس الاوراق والمستندات تفويت أى ميعاد محدد لاتخاذ اجراء قانوني يترتب على عدم مراعاته

سقوط الحق فيه ، كما أن اتعاب المحامين ومالحي بها من مصروفات تتمتع بامتياز بمباشرة حق الخزانة العامة على مال اليه موكله نتيجة عمل المحامي أو الحكم في الدعوى موضوع الوكالة وعلى ضمانات الافراج والكفالات أيا كان نوعها وفي جميع الاحوال يسقط حق المحامي في مطالبة موكله أو ورثته بالاتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي بشأنها بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء الوكالة أو من تاريخ وفاة الموكل حسب الاحوال ، وتنقطع هذه المدة بالمطالبة بها بكتاب موصى عليه^(٧٧) .

٣ - حظر التعامل في الحق المتنازع فيه :

المشرع العربي^(٧٨) سواء في قوانين المحاماة ، أو في القانون المدني ، تعامل المحامي مع موكله في الحق المتنازع فيه^(٧٩) أيا كانت صورة هذا التعامل بالبيع أم

(34) cass civ r. 11 juillet 1972. gaz. pal 1973 I 80 oate j,N.

(35) Cass civ. I. 14 fev. 1979. Bull. civ I n 61 .

ولاجل ذلك رفضت محكمة النقض الفرنسية الطعن في قرارها الصادر بشطب المحامي الذي كان قبل اشتغاله بالمحاماة ، كان يعمل وكيلا للدعوى ancien avoués وتلقى بصفته الاخيرة من عميله مال أو محل فاشتغاله بالمحاماه يحرمه من تمثيله .

(36) Cass. civ. I, 11 mai 1980 gaz - pal 1980 - 2 - somm p 377 .

(٣٧) وقد جرى قضاء النقض المصري على وجوب انقطاع صلة الموظف بالوظيفة قبل طلب قيد اسمه بجدول المحامين وينبغي أن يكون الانقطاع لاسباب غير ماسة بالثمة والشرف «طعن رقم ٦ لسنة ٣٠ جلسة

بغيره ، فلا يجوز للمحامى أن يشتري الحق^(٨٠) ولا أن يقايض عليه ، ولا أن يوهب له ، ولا أن يشارك فيه ، ولا أن يقرضه ولا يجوز له بوجه خاص أن يأخذ جزء من الحق فى مقابل أتعابه ولو تولى الانفاق على التقاضى^(٨١) ومن ثم فالتعامل بأى صورة من الصور السالفة الذكر ، يقع باطلا بطلانا مطلقا ، سواء تعامل المحامى باسمه أو باسم مستعار .

وعلى هذا المنع هو حماية المحامى من نفسه ، إذ يخشى أن يستغل عمله لايهام موكله بضعف مركزه ، فيحصل على مزايا كبيرة تفوق ما يستحقه من أتعاب عادلة فى خدمة القضية ، ولذلك لا يكون ثمة مانع إذا ما انتهى النزاع وصدر حكم لصالح الموكل ، من أن يتعامل المحامى مع موكله فى الحق الذى كان منازعا فيه^(٨٢) .

■ المطلب الثانى

علاقة المحامى بالقاضى

(١) المحامى من أعوان القاضى

توجد بين المحامى والقاضى مصاهرة فكرية قانونية ، فكلاهما نهل من نفس النبع القانونى وتزود بنفس الثقافة ، وكلاهما يعلم القانون ، ويدور فى فلكه بغية اظهار الحقيقة ، ومن أجل ذلك تجمع النظم القضائية العربية

على أن المحامون من أعوان القضاء وشركائهم فى النهوض بأعباء مرفق القضاء ، وفى القيام بإقرار العدل ، ونشره بين الناس ، وذلك انهم إذا ينوبون عن الخصوم ، انما يعرضون وجهة نظرهم على القضاء بعد تجلية وقائع الدعوى ، وبحثها وتكييفها التكييف القانونى الصحيح ، وإعداد أدلتها وأسانيدها مما ينير السبيل أمام القاضى^(٨٣) .

وفى بعض النظم القضائية ، تعاون نقابة المحامين السلطة القضائية فى اختيار القضاة وذلك لما لهم من خبرة عملية فى مجال تقييم المرشحين لتولى منصب القضاء ، وتنص بعض التشريعات على جواز إكمال نصاب المحكمة عند غياب أحد قضاتها بمحام منعا لتعطيل سير مرفق القضاء ، ويأجبا لو أخذ بهذا المبدأ عند اصلاح أى من النظم القضائية العربية ، كما أن فى بعض الدول العربية يشترط تعيين نسبة معينة من المحامين لتولى منصب القضاء ، ومن أجل ذلك نصت المادة ١١٨ من قانون السلطة القضائية على أنه « لايجوز أن تقل نسبة التعيين من المحامين المشتغلين بمهنة المحاماة عن الربع فى وظيفة وكيل النائب العام ومادونها » ولكن هل يستطيع القاضى الاستعانة بمحام فى أداء مهمته ؟ بمعنى آخر ، إذا كان القاضى يعرف

١٤/٢/١٩٦١ ص ١٢ ص ١٩ مج فنى جنائى ، فارن فى فرنسا .

(38) cass civ 5 . 9 janv 1961 . Bull . civ I n, 17 . D 1961, 339 note L . C . grenoble 3 juill 1979 gaz - pal 1979. 2 . 451 . note . A . Demien . cass . civ I.c. 16 dec. 1980 oull civ I. no, 330 j.c.p.81 éd . G Iv 84. Besançon, 3 juillet 1979. D. 1979 D.1979 I.R. 505 .

(٣٩) م ٢٤ من قانون المحاماه السودانى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ - م ٩ من مشروع قانون المحاماه الموحد للبلاد العربية .

(٤٠) فى القانون الفرنسى يجوز أن يكون المحامى عضو فى مجلس ادارة احد الشركات التجارية - نصت

٥ استقلال المحاماه

القانون Juranovit curio ويقوم بتنظيمه ما عرض عليه من نزاع ، وتفسيره إذا كان غامضا^(٨٤) ولكن فى نفس الوقت القاضى لا يعرف ، كل القوانين ، فإذا ألم بقانونه الوطنى ، فلا يكلف بالالمام بالقوانين الاجنبية أو الاعراف السائدة ، ونتيجة لذلك هل يستطيع القاضى الاستعانة بمحام لمساعدته فى تطبيق وتفسير القانون أو فى البحث عن القانون السوابق للتطبيق ؟ .

والواقع أن أول ما يتبادر الى ذهن الفرد على مثل هذا التساؤل ، التناقض الذى ينطوى عليه فالقاضى ملزم بتطبيق وتفسير القانون ، فان قصر عد منكر للعدالة ، وجزاز مخصصته^(٨٧) ولكن رغبة القاضى فى اظهار الحقيقة وتشعب فروع القانون بتشعب مشاكل ، قد يخفف من حدة التناقض ولأجل ذلك نجد فى القانون

الرومانى ، كان القاضى يستطيع ان يطلب من بعض الاشخاص وكانوا يسمون Consilium « sapientis » تفسير لما غمض من نصوص القانون . فى فرنسا فى القرن الثالث عشر ، كان القضاء المنتخبون Les magistrats élus يطلبوا من بعض المستشارين رأيه فى تطبيق القانون^(٨٨) وفى فترة متأخرة أخذت فرنسا بما يسمى بنظام « المعلومات » الذى يعد أحد صور الاستعانة بخبير قانونى ، وفى القانون الحديث ، فتح المشرع الفرنسى فى المادة ٨ من قانون المرافعات الجديد حق دعوة الخصوم وممثليهم لتقديم التفسيرات القانونية اللازمة لحل النزاع ، ويلاحظ أن القضاء الفرنسى غير مستقر بالنسبة لامكانية طلب القاضى المساعدة القانونية من الغير فى خصوص تطبيق وتفسير القانون^(٨٩) ولكن مستقر بشأن امكانية الاستعانة بخبير فى القانون ، للبحث عن القانون الواجب التطبيق^(٩٠) ونرى استعانة القاضى بمحام^(٩١) لتقديم المساعدة القانونية التى هى أحد مظاهر حقوق الدفاع ، فالمحاماه

عماد القضاء وسناده وعمل المحامى - كما يقول عبد العزيز فهمى هو غذاء القضاء الذى يحييه^(٩٤) فالمحامون يستطيعون بما يتوافر لديهم من ثقافة وخبرة معاونة القاضى فى أداء رسالته فى تطبيق القانون .
(٢) الاستقلال الشخصى للمحامى عن القاضى :

قوام العلاقة بين المحامى والقاضى هو الاحترام المتبادل ، فيجب على المحامى ابداء الاحترام الواجب تجاه السلطة القضائية ، والدفاع عن كرامة هذه السلطة وتعزيزها ، وهذا يستلزم من المحامى احترام الذات أثناء أداء الواجب المهني ، دون انكار أو انقاص للكرامة والاحترام الواجبين تجاه منصب القاضى وهذا هو الاساس الوحيد للعلاقات الشخصية والرسمية والودية بين القضاء والمحاماه . وعلى ذلك يجب على المحامين أن يمتنعوا على نحو صارم عن ممارسة أى تأثير شخصى على القاضى ، وعن التدخل فى اقامة العدل ، على النحو الواجب ، ويجب الا تكون العلاقة بين القضاء والمحامين عرضة « لاساءة الدافع » ويجب

المادة ٣١ من القانون الفيدرالى السويسرى على أن المحامى يمكن ممارسة التجارة والصناعة وقد أكدت المحكمة الفيدرالية ذلك فى حكمها المشار اليه فى مؤلف هايشيد - القانون القضائى الخاص ص ٣٢ .

Piedelievre, L'avocat administrateur de societe - gaz - pal 19 - 31 - oct . 1970 .

(٤١) ويقول سيشرود « تعودت أن اتفهم القضية من موكلى شخصيا ، فأختلى به كيما اتيح له الكلام بحرية واتخذ دوره فى الموضوع كيما يصرح لى بكل شئ » ، وأمنحه كل ما يريد من وقت كي يشرح موضوعه . ومن ثم اختلى بنفسى بعد ذهابه فاضع نفسى موضع خصمه ، وموضع القاضى دون هوى أو ميل .

(٤٢) عبد الخالق عمر - النظام القضائى المحدث ص ٨٩ ومابعدها .

(٤٣) تقرير سنغافى السابق الاشارة اليه بند ٣٤٢ ومابعده ، والمراجع التى أشار اليها فى الهامش .

(44) pound, « the systeme of law 1959 P 685 . Warren, History of the American

الا تظهر هذه العلاقة كدلاله على وجود محاباه خاصة لمحام معين . وعلى المحامى ان يتجنب كل ما من شأنه تأخير الفصل فى النزاع . والسعى لاقرار مبدأ استقلال السلطة القضائية ، والدفاع عنه ، وضمان حقوق القضاء وحصانتهم واستقلالهم^(٩٥) .

واحترام المحامى للقاضى ، لا يعنى الخضوع له ، أو أن القاضى فوق النقد^(٩٦) ، بل على العكس فمن حق المحامى نقد القاضى ، فحياة القضاء وسلوكهم يجب أن يكون موضوع رقابة من المحامى ، فقد مضى الوقت الذى كان يمكن فيه لأى هيئة أو شخص أن يضع تمثال له ، وإن يضع حوله . هاله ، وحقيقة أن بعض النقد قد يفتقد الى حسن الذوق ، ولكن من الخير أن نتقبل كل أنواع النقد بدلا من الا يكون هناك نقد على الاطلاق ، فالمياه الجارية مليئة بالحياة والصحة ، أما المياه الركدة ففيها الجمود والموت . والواقع فما جدوى علانية الجلسات اذا حرمانا نقد القضاء وترتيباً على ذلك ، فمن حق المحامى أن يعترض على

سير المحكمة أو الجلسة أو مشاركة قاضى ما . وللمحامى الحق بأن يبلغ زملاءه ونقابة المحامين بأى سوء تصرف أو تدخل من قبل القاضى فى اداء المشروع لواجباته ويجوز لنقابة المحامين ، فى قضيه معينة أن تعرب عن استيائها من سلوك القاضى ، وفى بعض النظم القضائية ، من الممكن اتهام القاضى . بانتهاك حرمة المحكمة ، اذا ما أساء التصرف مع أحد المحامين أو استخدام لغة منافية للأداب .

ومن ناحية أخرى ، فمن حق المحامى أن يعامل من المحاكم وسائر الجهات التى يحضر أمامها بالاحترام الواجب للمهنة ، فينبغى ان تكون له حرية المرافعة والا يوقفه القاضى عند الاسترسال فى المرافعة ، وإن تتاح له فرصة الاستعداد للمرافعة - واحترام القاضى للمحامى فى ممارسة عمله ضد الدعايم الاساسية لاقرار العدالة وحماية حقوق الانسان .

٣ - مظاهر الاستقلال :

١ - حرية المرافعة :

لا يستطيع القاضى ان يؤدى مهمته على النحو الذى تقتضيه مصلحة المجتمع الا اذا اتضحت له عناصر الدعوى ، وتكشفت له جميع وقائعها ، ويقدم المحامون أجل المعاونة الى القاضى . عن طريق المرافعات التى يبدونها والمذكرات التى يقدمونها دفاعاً عن وجهات نظرهم . وتقتضى المصلحة العامة أن يمكن المحامى من هذه المرافعة وإن يقرر لهم القانون حصانة تحميهم من العقاب اذا ما تضمنت مرافعتهم اسناد وقائع الى الغير على نحو يعد قذفاً أو سبا أو بلاغا كاذبا ، وهذه الحصانة يراد بها صيانة المصلحة العامة التى تتفق فى هذا الشأن مع مصلحة الخصوم أنفسهم .

وقد نص المشرع العربى على هذه الحصانة فى قانون المحاماه ، وقانون العقوبات . ومن ذلك نصت المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات المصرى على أنه « لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ »

Ber. 1911 . p . 194 .

(٩٥) عبد الخالق عمر - المرجع السابق - ص ٩٣ .

joly, réflexion sur le certificat d'aptitude à la rofession d'aptitude à la profession d'avocat, D . S . 1956 .

J . E . Abeille, fonction et profession juridique et judiciaire, L.G.D.G. paris 1971 .

(46) Vittorio, il segreti istruttris, uniersita, di nopoli 1959 P 17 .

آمال عثمان - الخيره فى المسائل الجنائية ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ١٩٩١ .

محمود نجيب حسنى - قانون العقوبات - القسم الخامس سنة ١٩٧٢ ص ٤٠٦ .

استقلال المحاماه

٣٠٨ على ما يسنده أحد الاخصام لخصمه فى الدفاع الشفوى أو الكتابى أمام المحاكم فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاه المدنىة أو المحاكمة التأديبية . ورغم أن المبدأ السابق يشمل المحامى أيضا لأنه يعمل بالنيابة عن موكله ويستفيد بالتالى من جميع الحصانات التى قررها الشارع لصالح الموكل ، إلا أن الشارع نص مع ذلك على هذا المبدأ فى المادة ٤٧ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أن « للمحامى أن يسلك الطريقة التى يراها ناجحة طبقا لاصول المهنة فى الدفاع عن موكله ولا يكون مسئولاً عما يورده فى مرافعته الشفوية أو فى مذكراته المكتوبة مما يستلزمه حق الدفاع ، وذلك مع عدم الاخلال باحكام قانون الاجراءات الجنائية ، وقانون المرافعات » .

وحرية المرافعة لا تعنى الفوضى وإنما ينبغى احترام القوانين والسلطات العامة والنظام العام وكذلك المعتقدات الدينية والسياسية وتجنب العبارات التى تتضمن أى تهكم وللاستفادة من حصانة المرافعة التى نص عليها المشرع ينبغى توافر الشروط التالية :

١ - يجب أن يكون المحامى وكلاء عن أحد الخصوم ، سواء

أكان هذا الطرف مدعيا أو مدعيا عليه ، أصيلا أو ضامنا ، وبصرف النظر عن موضوع الدعوى مدنى - تجارى - جنائى ... ويجب أن يكون الاسناد الصادر من المحامى موجه ضد خصم موكله ، فإذا كان الاسناد موجه ضد خبير أو شاهد أو أى شخص لا علاقة له بالقضية ، فلا يستفيد المحامى من سبب الاباحة ، وكذلك الحال اذا تناول الاسناد قاضيا سبق له الفصل فى دعوى مرتبطة بالدعوى التى صدر فيها الاسناد أو ممثل النيابة العامة أو الحارس القضائى .

٢ - أن تصدر عبارات الاسناد أثناء مرافعة المحامى الشفوية أو الكتابية أمام المحاكم ، وبهذا الشرط يقصر القانون مجال الاباحة على علاقة الخصومة القضائية ، فيخرج من نطاق ما يوجهه المحامى الى خصم موكله فى غير دفاعه أمام القضاء .

وتعبير المحاكم ينصرف الى جميع جهات القضاء ، العادى أو الادارى أو الاستئنافى ، بل أن هذا التعبير ينصرف الى هيئات التحقيق القضائى كالنيابة العامة أو قاضى التحقيق .

والمرافعة الشفوية أو الكتابية يعنى بها القانون كل ما يصدر من المحامى فى سبيل الدفاع عن حق موكله أمام القضاء ، وتدعيم وجهة نظره وتفنيد حجج خصمه ، فتعد من هذا القبيل صحيفة افتتاح الدعوى باعتبارها ابداء لطلبات المدعى واجمالا لسنده .

وقد قضى بأن عريضة الدعوى هى من الأوراق المعده لأن يبدى الخصوم فيها طلباتهم وأوجه دفاعهم ،

وعلى هذا الاعتبار تشملها المادة ٣٠٩ عقوبات مصرى ولا يؤثر فى ذلك كون الدعوى وقت اعلان عريضتها لم تكن مطروحة أمام القضاء إذ الاعلان هو السبيل الممهد

لتحقيق رغبة المدعى فى ائصال دعواه الى القضاء .

وتعد كذلك المذكرات التى تقدم الى القضاء ، سواء قدمت ابتداء أو قدمت ردا عن مذكرة

الخصم كما تعد من هذا القبيل صحف الطعن بصورها المختلفة^(٩٨) ، على أنه لا

يجوز للمحامى أن يطبع صور من مذكراته التى تضمنها الاسناد ، ويقوم بتوزيعها

خارج الجلسة على زملائه

المحامين لأن هذا التوزيع لا يتطلبه حق الدفاع ، وبالتالي لا يمتد اليه الحصانة^(٩٩) ، وإن

كان البعض يرى هذا الامتداد لان العرف جرى على مثل هذا التوزيع مادام قد تم على

المحامين أو أشخاص مشغولين بالدراسات القانونية والرأى الأول هو الراجع فى الفقه لعدم اقتضاء حق الدفاع له .

ويجب أن يصدر الاسناد

فى خصومة قائمة لأنه إذا صدر قبل الجلسة أو بعد تأجيلها فلا يعد سبب اباحة ، والجزم يعتبر واقعا ، والحصانة غير قائمة مهما كان

سبب التأجيل وكذلك إذا صدر الاسناد بعد أن فصلت المحكمة فى الموضوع وقبل تقديم الطعن . أو حتى لو تم أثناء قيام الخصوم .

ويجب أن يتحاشى المحامى كل ما يخل بسير العدالة .

وتأكيد لأستقلال المحاماة استثنى المشرع الجرائم التى تقع من المحامين فى الجلسة من حق المحاكم فى رفع الدعوى الجنائية ، سواء أثناء انعقاد المحكمة الجنائية ، أم

أثناء جلسة المحكمة المدنية

وتنص المادة ٢٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى على أنه « استثناء من الاحكام

المنصوص عليها فى المادتين السابقتين ، إذا وقع من المحامى أثناء قيامه بواجبه فى

الجلسة وبسببه ، مايجوز اعتباره تشويشا مخلا بالنظام ، أو يستدعى مؤاخذته

جنائيا يحذر رئيس الجلسة محضر ، بما حدث وللمحكمة أن تقرر احالة المحامى الى

النيابة العامة لاجراء التحقيق ، إذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذته جنائيا ،

والى رئيس المحكمة إذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذته تأديبيا . وفى الحالتين لا يجوز

أن يكون رئيس الجلسة التى وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضوا فى الهيئة التى تنظر الدعوى وتنص المادة

١٠٦ من قانون المرافعات « مع مراعاة احكام قانون المحاماة يأمر رئيس الجلسة

بكتابة محضر عن كل جريمة تقع أثناء انعقادها ، وبما يرى

اتخاذ من اجراءات التحقيق ثم باحالة الاوراق الى النيابة لاجراء ما يلزم منها . فإذا

كانت الجريمة التى وقعت

جناية أو جنحة كان له إذا

اقتضت الحال أن يأمر بالقبض

على من وقعت منه » وقد

نصت على هذا الاستثناء المادة

٢/٤٩ من قانون المحاماة رقم

١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه

« استثناء من الاحكام الخاصة

بنظام الجلسات والجرائم التى

تقع فيها المنصوص عليها فى

قانون المرافعات والاجراءات

الجنائية إذا وقع من المحامى

أثناء وجوده بالجلسة لاداء

واجبه أو بسببه اخلال بنظام

الجلسة أو أى أمر يستدعى

محاسبته نقابيا أو جنائيا ، يأمر

رئيس الجلسة بتحرير مذكرة

بما حدث وتحيلها الى النيابة

العامة وتخطر النقابة الفرعية

المختصة بذلك » وتنص

المادة ٥٠ على أنه « فى

الحالات المبينة بالمادة السابقة

لا يجوز القبض على المحامى

أو حبسه احتياطيا ولا ترفع

الدعوى الجنائية فيها الا بأمر

النائب العام أو من ينوب عنه

من المحامين العامين الاول -

ولا يجوز أن يشترك فى نظر

الدعوى الجنائية أو الدعوى

التأديبية على المحامى أحد من

أعضاء الهيئة التى وقع

الاعتداء عليها » .

ويخلص من هذه النصوص

أن المشرع استلزم فى المادة

٥ إستقلال المحاماه

٢٤٥ اجراءات لتطبيق الاستثناء أن تكون الجريمة قد ارتكبت أثناء قيامه بواجبه في الجلسة وبسببه . وهذا ما قضت به صراحة محكمة النقض بأن حصانة المحامي لم تقرر لحمايته في كل ما يقع منه بالجلسة على الاطلاق ، بل الغرض من تقرير تلك الحصانة على سبيل الاستثناء هو حماية المحامي أثناء تأدية واجبة كمحام حتى لا يشعر أثناء قيامه بهذا الواجب أنه محدود الحرية ، أما إذا كان المحامي لم يكن يؤدي واجبه فلا تكون ثمة حصانة بينما اكتفى المشرع في المادة ٢/٤٩ محاماه مصري ، أن تكون الجريمة قد وقعت أثناء وجوده بالجلسة لاداء واجبه أو بسببه ونظرا لأن قانون المحاماة لاحقا في صدره فيكون حكمه هو واجب التطبيق^(١٠١) .

وإذا وقعت الجريمة من المحامي أثناء الجلسة وبالشروط السابقة . فللمحكمة أن تقرر احالة المحامي الى النيابة العامة لاجراء التحقيق ، « م ١/٢٤٥ اجراءات » وإذا كانت المحكمة مدنية ووقع من المحامي تعد على هيئة المحكمة أو أحد اعضائها ، أو موظفيها احالته الى سلطة التحقيق للتحقيق معه ، ويحرر في الجلسة محضرا عما حدث . ولا يجوز أن يكون رئيس المحكمة التي وقع فيها الحادث أو أحد اعضائها ، عضوا في الهيئة التي تنظر الدعوى ، اللهم الا إذا كان بصفة عضو نيابة أو إذا كان أحد أعضاء المحكمة قد نقل الى النيابة العامة .

٣ - ويشترط القانون كون الاسناد من مستلزمات الدفاع ، وعلة هذا الشرط انه إذا كانت المصلحة العامة قد اقتضت اباحة القذف والسب والبلاغ الكاذب ، فإن هذه

الاباحة التي قررها الشارع على خلاف الأصل يجب أن تقتصر على النطاق الذي تقتضيه المصلحة العامة وما جاوز هذا النظام لا مبرر لابطاحته . ويعنى هذا الشرط ان العبارات التي يوجهها المحامي الى خصم موكله يجب أن تكون ضرورية لاداء وجهة نظره او لتدعيمها أو على الأقل تكون أفضل من غيرها لتحقيق هذه الغاية أما إذا تبين أن المحامي كان يستطيع أن يبدى وجهة نظره ويدعمها على النحو الذي يقتنع به القضاء دون حاجة الى أن ينسب الى خصم موكله الوقائع التي توجب عقابه أو احتقاره فلا مبرر لان يباح القذف . وليس في الاستطاعة وضع قواعد عامة تبين متى تكون العبارة مما يستلزمه الدفاع ، ومتى لا تكون كذلك ، وإنما يتعين ترك الأمر لتقدير الموضوع ، ليرى وفقا لظروف كل حالة ، ما إذا كان

(47) H . Damien, le secret professionnel des avocats et la cour de justice des communes euro péennes, gaz - pal. 1982 - doct - 347 .

(48) Delmas - Marty . A prors de secret professionnel D.s. 1982 - chr. P 267 . g . Peiffer , le secret progeSSIONnel des avocats et des conseils juridique, gaz - Pal 1983 IK doct 138 .

(٤٩) وتنص المادة ١٢٢ من المرافعات العراقي على أنه : لايجوز لمن علم من المحامين ... أو غيرهم عن طريق مهنته أو صنعته بواقعة أو معلومات أن يفشيها .. ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال صنعتهم ما لم يكن ذكرها له مقصود به فقط ارتكاب جنائية أو جنحة ، وتنص المادة ٤٦ من قانون المحاماه العراقي رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٥ على نفس الالتزام .

الدفاع يستلزم العبارة التي صدرت عن المحامي أو لا يستلزمها . وهذا التقدير لا يخضع لرقابة محكمة النقض إذا كان متوافقا مع الوقائع الثابتة في القضية ، وأما إذا كان متنافيا معها فلمحكمة النقض أن تراقب هذه الناحية (١٠٢) .

ويترتب على تجاوز حق الدفاع انتهاء سبب الإباحة ، ومساءلة المحامي . وللمحكمة من تلقاء نفسها ، أن تأمر بمحو العبارات الخارجة أو المخالفة للآداب أو النظام العام من أية ورقة من أوراق المرافعات أو المذكرات (١٠٥) . ويمكن أن تقوم بذلك بناء على طلب من صدر في مواجهته الاسناد ، ولو لم يكن طرفا في القضية ، إذ يملك في هذه الحالة التدخل في الدعوى بقصد طلب المحو فقط ، وإذا كان الاسناد قد صدر أمام محكمة أول درجة ، واستؤنف الحكم

محتويا على الاسناد ، كإزالة الشخص أن يتدخل . أما محكمة الاستئناف يطلب فيها المحو (١٠٦) .

على أنه في الغرض العكسي إذا وقع اعتداء على المحامي أثناء الجلسة ، فتتص المادة ٥٤ من قانون المحاماة على أن « يعاقب كل من تعدي على محام أو أهانه بالإشارة أو القول أو التهديد أثناء قيامه بأعمال مهنته أو بسببها بالعقوبة المقررة لمن يرتكب هذه الجريمة ضد أحد أعضاء هيئة المحكمة » وهذا النص يعد أعمالا لمبدأ المساواة بين القاضى والمحامي في التمتع بالحصانات والامتيازات اللازمة لممارسة عمله .

٢ - حق الاستعداد للمرافعة :-

يجب على المحكمة إتاحة الفرصة للمحامي للإستعداد للمرافعة (١٠٧) . وهذا الالتزام يستفاد من نصوص عديدة تفيد

رغبة المشرع في منح فرصة للمحامي لإعداد دفاعه بدون ضغط أو استعجال (١٠٨) .

فضلا عن تمكينه من الحضور أمام القاضى لعرض هذا الدفاع ونذكر على سبيل المثال ضرورة احترام مواعيد معينة قبل اتخاذ الاجراء ، مثل مواعيد للحضور ، ومواعيد المسافة ، وضرورة ارفاق المدعى بصحيفة الدعوى . المستندات المؤيدة لدعواه ومذكرة شارحة ، وضرورة ايداع المدعى عليه مذكرة بدفاعه يرفق بها مستندات بقلم كتاب المحكمة قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل (١٠٩) .

وللقاضى من ناحية أخرى سلطة تقديرية واسعة لإفساح المهلة المعقولة لمحامي كلما اقتضت المرافعة ذلك . وهو

وتنص المادة ٣٧ من قانون المحاماه التونسي على أنه « يحجر على المحامي افشاء سر من أسرار منوبه التى أفضى به اليه ، أو أطلع عليها بسبب المهنة ، ماعدا الصور التى يجوز فيها القانون ذلك تنطبق على المخالف أحكام الفصل ٢٥٢ من القانون الجنائى » .

وتنص المادة الاولى من قانون المحاماه الجزائرى رقم ٦٧ - ٢٠٢ لسنة ٦٧ على أن المحامون « ملزمون بكنم السر المهني » .

وينص الفصل ٥٢ من قانون المحاماه المغربى رقم ٦٥ - ٨١٦ لسنة ١٩٦٨ على أن « كل مخالفة ناجمة عن مس المحامى بسر التحقيق ولاسيما أن ابلغ معلومات مستخرجة من الملف أو وثائق تتعلق بالتحقيق الجارى تعاقب حسب الشروط المقررة في الفصل ٥٤ ، وما يليه الفصل ٦٤ من هذا القانون » .

وتنص المادة ٦٢ من قانون المحاماه اللبناني رقم ٩٠٤٦ لسنة ١٩٦٧ ، لايجوز للمحامى أن يفشى

استقلال المحاماه

ما أكدته محكمة النقض بمفهوم المخالفة ، عندما قررت على أن القاضي ما دام قد افسح

المهلة المعقولة لتمكن المحامي من المرافعة ، فهي غير

ملزمة بإجابته الى طلب التأجيل لبدء دفاعه أو تقديم

مذكرة . وكذلك يستفاد من المادة ٦٩ التزام القاضي

بإجابة الخصم طلب التأجيل للأستعداد إذ تنص على أنه لا

يترتب البطلان على عدم مراعاة الحضور وذلك يعتبر

اخلال بحق المعلن اليه في التأجيل لاستكمال الدفاع .

وتطبيقاً للمبدأ السابق قضى بأن للمحكمة أن تصرح

للمحامي بتقديم مذكرات تكميلية لاستيفاء بعض نقاط

المرافعة الشفوية . بيد أنها غير ملزمة بذلك ، إذا رأت أن

الدعوى بما تم فيها من اجراءات قد تهيأت للفصل فيها^(١١٠) .

وقد يطلب المحامي التأجيل لمزيد من الاستعداد ، فإن كان طلبه هذا يستند الى عذر

قانوني فإن تقدير الاعذار من اطلاقات قاضي الموضوع ،

ومتى قدرها أو قبلها أو رفضها ، فلا تدخل لمحكمة

النقض فيما يكون فيه الفهم ، الا إذا كانت العلة التي يديها

لرفض مستحيلا عقلا التسلم بها^(١١١) . وبناء عليه ، قضى

بأنه لا يكفي لطلب التأجيل أن يبدى المحامي أن حالته

الصحية لا تمكنه من واجب الدفاع على الوجه الأكمل دون

أن يصر على طلب التأجيل^(١١٢) . وإذا كان طلب

التأجيل يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع

فإن محكمة النقض تلزمها بأن

تعرض لتقدير العذر ، وتقدير

الدليل المقدم ، تأييدا له وأن تراقب الاسباب التي لأجلها

رفضت محكمة الموضوع التعويل على العذر الموقوف به

أو على الدليل المقدم اليه تأييدا ، وما إذا كان من شأنها

أن تؤدي باستنتاج سائغ الى النتيجة التي بينها عليه أولا ،

والا كان الحكم باطلا للقصور في التسبيب أو للاخلال بحق

الدفاع^(١١٣) وعلى ذلك قضى بأنه إذا كانت المحكمة ملزمة

بسماع المحامي ان كان حاضرا « فإن لم يحضر

المحامي ، فإن المحكمة لا تنقيد بسماعه مالم يبين لها أن

غيابه كان لعذر قهري ، فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن

محامي الطاعن طلب في جلسة سابقة التأجيل للاستعداد فأجيب الى طلبه ، وفي

سرا أو نتمن عليه أو عرفه عن طريق مهنته ولو بعد انتهاء وكالته ضد موكله في الدعاوى التي يتولى الوكالة فيها أو كان وكلا فيها . .

وقد نصت المادة ٢٢ من قانون المحاماه السوري رقم ٣٩ لسنة ١٩٨١ .

ونصت المادة ٢/٢٦ والمادة ٢/٢٧ من قانون المحاماه الاردني رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ على نفس

الالتزام .

وتنص المادة ٨٩ من الامر الصادر في ٩ يونيو ١٩٧٢ في فرنسا على أن « L'avocat, en

toute matiere ne doit commettre aucune divulgation contrevenant au secret professionnel .. »

(50) La kah, le secret de l'avocat en droit compare

مشار اليه في مجلة المحاكم المختلطة عدد ١٨٤٦ بتاريخ ١٩٣٥/١/٨ .

الجلسة التالية طلب محام آخر التأجيل للحكم مع مذكرات لاشتغال المحامي الأصيل في المرافعة أمام محكمة أخرى ولم يطلب حجز القضية لآخر الجلسة كما جاء في أسباب الطعن ، فإن المحكمة إذا التفتت عن هذا الطلب قد دلت على أنها قدرت في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى ، أن تخلف المحامي لم يكن لعذر قهري يلزمها بأن تمنحه فرصة أخرى^(١١٤) ومجمل القول ، أنه لا توجد قاعدة ثابتة لتقدير الوقت الكافي لاستعداد المحامي للمرافعة ، ومن هنا يجب على المحكمة أن تأخذ في الاعتبار مدى المام المحامي بالقضية ، وعدم قدرته على تكريس كل وقته للقضية . فاحترام حق المحامي للاستعداد للمرافعة إحدى سمات استقلاله .

٣ - الاسترسال في المرافعة :-

إذا استرسل المحامي في مرافعته أمام القاضي ، فهل يحق لهذا الأخير وقفه تجيب المادة ١٠٢ مرافعات على ذلك حيث تنص على أنه « يجب الاستماع الى أقوال الخصوم حال المرافعة ، ولا تجوز مقاطعتهم الا إذا خرجوا عن موضوع الدعوى أو مقتضيات الدفاع فيها ، ويكون المدعى عليه آخر من يتكلم » . فحق المحكمة في مقاطعة مرافعة المحامي ومنعه من الاستمرار فيها مرهون بخروجه عن موضوع الدعوى أو مقتضيات الدفاع .

وبناء على ما تقدم فالمحكمة ليست ملزمة بسماع أوجه دفاع ليست في حاجة اليها ، بعد أن تكون قد تنورت في الدعوى ، بل أن لها الحق دائما في أن تطلب من الدفاع الكف عن الاسترسال في بيان

نقط قد ظهرت لديها ظهور جليا ، فإذا اشارت المحكمة الى المحامي بالاكتماء بما ابداه من الدفاع ، فلا يعتبر ذلك منه إخلالا بحقوق الدفاع يبطل الحكم^(١١٥) . كما للمحكمة الحق في منع المحامي من تكرار عباراته لما في ذلك من ضياع وقتها الذي لا يكرس لقضية موكله فحسب ، بل لها ولغيرها من القضايا الأخرى ولكن لا يضيع بلا ثمرة ، فإذا انسحب المحامي لامر المحكمة في هذا ، فلا يسوغ له أن يطعن بعد ذلك في حكمها بدعوى انها اخلت بحقه في الدفاع^(١١٦) .

وإذا كان المحامي حر في ابداء دفاعه ، فللمحكمة إذا تعدد المجامون من جلسة واحدة ، أن تلفت من يريد الكلام منهم الى ماسبق لغيره

(٥١) أحمد كامل سلامه - الحماية الجنائية لاسرار المهنة - دراسة مقارنة رسالة دكتوراه القاهرة سنة ١٩٨٠ ص ١٩٣ نصرت حيدر - حصانة القاضي - وحصانة المحامي - مجلة الحق ص ٦٦ .

(52) Cremieu, traite de la profession d'avocat, 1954 p 283 .

استئناف مختلط ١٩٢٤/١٢/١٦ المحاماه السنة الثانية بند ٧٤ ص ١١٣ .

(٥٣) يمينتا - المرجع السابق ص ١٠١ .

(٥٤) تولوز ١٠ يونيو ١٩٠٩ دالوز ١٩٠٩ - ٢ - ٢٩٣ .

(55) Charmantier le secret professionnel, 1928 p 113 .

نقص فرنسي ١٩٦٦/١٢/٢٢ دالوز ١٩٦٧ ص ٢ .

(56) Versailles, 3 0 ch, 23 sep. 1982 gaz - pal 1983 I, 174 note A.D.

(57) Besancon, ch. ass 24 nov . 1982 gaz - pal 1983 p 20 note A . D aux en provend ch . acc, 2 fev . 1983 gaz - pal 1983 I. 313 note A . D .

◀ إستقلال المحاماه

ممثله القانونى ببعض الأعمال
الاجرائية أو حضور بعض

الخصومات ، بل يجب أن
يفعل هذا بواسطة محام ،
وعندئذ يعتبر العمل الذى يقوم
به الخصم دون الاستعانة
بوكيل فى الخصومة باطلا ،
ويكون البطلان متعلقا بالنظام

العام ، فإذا حضر الخصم
حيث يجب أن يمثل محام ،
فإن حضوره لا يعتد به ،
ويعامل كما لو كان غائبا (١٢٣)
فيجب توقيع محام على تقرير

الطعن بالنقض وصحف
الدعاوى أمام محكمة
الاستئناف والمحكمة الابتدائية

وكذا فى الدعاوى الجزئية التى
تتجاوز نصاب الاستئناف ،
وغرض الشارع من ايجاب

توقيع محام على صحف
الدعاوى هو رعاية الصالح
العام الى جانب صالح
المحامين ، وذلك لضمان

للمرافعة مدى يجب أن تنتهى
اليه (١٢٠) وقضى فى هذا
الشأن ، أن المحكمة غير
ملزمة بإعادة القضية للمرافعة
بعد أن حجزتها للحكم فيها
مادام ذلك كان بعد أن افسحت
لطرفى الخصومة استيفاء
دفاعهم (١٢١) .

الاستعانة بمحام ضمان لصحة العمل القضائى :

يجعل القانون الاستعانة
بمحام أمرا واجبا فى دعاوى
مدينة ، فالاستعانة بهم وهم

المتخصصون فى علم
القانون ، وفق الصياغة ،
ضمان لصحة العمل القضائى

وعدالته (١٢٢) وفى القوانين
الحديثة ، لم يعد يستطيع
الخصم رغم اهليته أو تمثيله
تمثيلا صحيحا القيام هو أو

من زملائه الكلام فيه لعدم
التكرار ، وعلى هذا المحامى
أن ينتقل الى كلام آخر إذا كان
لا يزال فى الدفاع متسع لقول
آخر ، فإذا لم يجبها الا
بالامتناع عن المرافعة ،

لا تكون المحكمة هى التى
منعته وإنما تكون تبعة ذلك

عليه لأنه امتناع عن الدفاع فى
غير ما يوجب (١١٧) . ويلاحظ
أن المحامى إذا كانت له

الحرية المطلقة فى ابداء ما
يريد ، وطلب ما يريد (١١٨)

فيما يتعلق بالدعوى ، الا أنه
متى أتم كلامه وقفل باب

المرافعة ، فقد استوفى قسطه
من الحرية ، وليس على

المحكمة أن تنبه المحامى الى
مقتضيات دفاعه (١١٩) ، فإن

هو قصر أو سهى فلن

(٥٨) أحمد كامل سلامة ، المرجع السابق ص ٣٩٩ - كريميور المرجع السابق ص ٢٨٥ .

(٥٩) يمينتا ص ٩٤ - شرمانتية ص ٢١٠ .

(60) Victor Demarle, le secret professionnel, 1900 P 84 werner, le secret
progressionnel, these, geneve, 1907 p 13 .

ويترتب على التزام المحامى المحافظة على سر المهنة عدم جواز التعويل على الدليل الناتج عن مخالفة
السر المهني والا كان الحكم باطلا . فالراجح فى مصر وفرنسا هو بطلان الدليل المقدم الى القضاء بالمخالفة
للسر المهني ويدررب عليه بطلان الحكم الذى بنى عليه ، فاذا استندت المحكمة الى شهادة المحامى المتضمنه
افشاء السر المهني كان الحكم باطلا وقابلا للطعن فيه من هذه الناحية (قارن على زكى عرابى ، المبادئ
الاساسية للتحقيقات والاجراءات ، الطبعة الأولى ١٩٤٠ ص ٢٣٨ بند ٨٧٦) ويقول الاستاذان جلاسون

مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الصحف وقطع المنازعات التي كثيراً ما تنشأ بسبب قيام من لا خيرة لهم بتحريرها بالضرر على ذوى الشأن^(١٢٤).

أ - توقيع تقرير الطعن بالنقض :-

الطعن بالنقض لا يعتبر امتداد للخصومة ، بل هو خصومة خاصة ، مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم ، فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع^(١٢٥) ، ولذلك فالطعن بالنقض يواجه كأصل عام الخطأ في تطبيق القانون لهذا يشترط المشرع توقيعه من محام ، أى من شخص له من الخبرة والمران ما يؤهله كذلك^(١٢٦) . ويتعين أن يكون

المحامى من المقبولين أمام محكمة النقض موكلاً من قبل الطاعن بالنقض ، فإذا كان موكلاً للطعن بالاستئناف أو النقض الجنائي فلا يقبل منه الطعن بالاستئناف أو بالنقض الجنائي فلا يقبل منه الطعن بالنقض^(١٢٧) .

ويتعين أن يكون التوكيل خاصاً^(١٢٨) ، وسابقاً للتقرير بالنقض^(١٢٩) ، ويجوز التقرير بالطعن بمقتضى توكيل عام ينص فيه على الطعن بهذا الطريق الاستثنائى^(١٣٠) ،

ويجب أن يودع التوكيل ملف الدعوى وإذا لم يودع فإن الطعن يكون غير مقبولا شكلاً^(١٣١) . وقضى بأنه لما كان المحامى الذى قرر بالطعن نيابة عن الطاعن لم يقدم التوكيل الذى يخوله الطعن فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً للتقرير به من

غير ذى صفة^(١٣٢) وقضى بأن الدفع بعدم قبول الطعن لتقيمه من محام ليس بيده توكيل من الطاعن بالنقض لا يتعلق بالنظام العام ما دام المحامى من المحاميين المقبولين أمام محكمة النقض^(١٣٣) .

ويجب أن يكون التوقيع واضحاً لا تتعذر قراءته ومعرفة اسم صاحبه^(١٣٤) ، على أنه إذا وكل الطاعن محامياً غير مقبول للمرافعة أمام محكمة النقض ووقع على صحيفة الطعن وباشر

أجراءاته كان الطعن صحيحاً إذ العبرة هى بالمحامى الذى وقع على صحيفة الطعن وباشر إجراءاته^(١٣٥) ، ويجوز التقرير بالطعن من ذات الطاعن إذا كان محامياً مقبولا فى النقض ولا تشترط الغيرية بين الطاعن والمحامى الحاصل منه التقرير^(١٣٦) .

وتبسيه تأييد لذلك أن قضاء محكمة النقض يعتبر هؤلاء الأشخاص المذكورين بالمادة ٣٧٨ عقوبات غير أهل للشهادة ومن ثم تبطل شهادتهم لما يتضمن من افشاء لما عهد به اليهم من أسرار ويجب على المحكمة أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها والا كان حكمها المؤسس على الشهادة باطلاً ، انظر احمد كامل سلامة - الرسالة السابق الإشارة إليها ص ٥١٤ أستاذنا الدكتور فتحى والى نظرية البطلان فى قانون المرافعات رسالة سنة ١٩٥٢ ص ٥١٧ .

(61) savatier, les contrats de conseil professionnel en droit prive, D, 1972 chron . 137 .

انظر ، جان ايلفون ، محيط المخاماة علما وعملا - ترجمة محمود عاصم - دار مجلة دنيا القانون سنة ١٩٦٤ ص ١٩١ بند ٩١٢ ومابعده .

بيتر يونلييه :- حق المحامين - وكلاء الدعاوى أمام محاكم الاستئناف ص ٢٩٣ .

استقلال المحاماه

ب - التوقيع على صحف
الدعاوى وأوامر الاداء :

أوجب القانون أن يكون
صحف الدعاوى أمام المحكمة

الابتدائية ، وطلبات الاداء
المقدمة اليها موقعه من أحد
المحامين المقررين
أمامها^(١٣٧) ، وكذلك صحيفة
الطعن بالاستئناف يجب أن
تكون موقعه من محام مقبول
أمام محكمة الاستئناف^(١٣٨) .

ولكن لا يشترط أن يكون لدى
المحامى ما يثبت وكالته قبل
الطعن ، وترتبيا على ذلك ،
إذا باشر القضية . محام غير
الذى وقع الصحيفة فلا تبطل
الاجراءات ، ولو لم يكن هذا
الاخير موكلا عن المستأنف
توكيلا مضدقا على التوقيع من
قبل الطعن ، لأنه كل ما
يتطلعه القانون هو ضمان
صياغة العريضة بواسطة
محام مقبول أمام محكمة

الاستئناف وعدم اقتضاء
التوكيل وقت التوقيع على
صحيفة الطعن بالاستئناف، يتفق
مع مرونة الشكلية فى القانون
الحديث ، وبناء على ما تقدم
يحق لمحكمة الموضوع
تحصيل نيابة المحامى الدعوى
والمرافعة فيها عن بعض
الخصوم ولا خطأ فى تكييف
هذا الحاصل بإفادة المعنى
القانونى للوكالة
بالخصومة^(١٣٩) غير أنه إذا

قضى بأنه إذا حضر محام فى
الجلسة عن احد الخصوم أمام
محكمة الاستئناف ، ولم يثبت
وكالته عنه طبقا لما يوجبه
قانون المحاماة ، ولم يقم الدليل
بعد ذلك على توافر الصفة

للمحامى وقت حضوره فالحكم
الذى يكون قد صدر ضده
يعتبر غائبا بالنسبة الى هذا
الخصم^(١٤٠) على أن اتخاذ
محل مختار فى صحيفة
الاستئناف مكتب محام مقرر
أمام محكمة الاستئناف لا يغنى

عن توقيع محام على صحيفة
الطعن^(١٤١) .

ج - جزاء عدم التوقيع :

يترتب على عدم توقيع
المحامى على صحف الدعاوى
وطلبات الاداء والتقرير
بالنقض والبطالان وقد نصت
على هذا الجزاء المادة ٥٨ من
قانون المحاماة « يقع باطلا كل
اجراء يتم بالمخالفة لاحكام
هذه المادة » .. والبطالان
المقرر كجزاء على عدم
التوقيع هو بطلان متعلقا
بالنظام العام . فيجوز للمحكمة
أن تقضى به من تلقاء نفسها ،
ولكل ذى مصلحة التمسك به
فى أى حالة كانت عليها
الدعوى ، ولا حاجة لمن
يتمسك بالبطالان لا ثبات أى
ضرر وقع عليه من جراء عدم
التوقيع ، طالما نص
عليه^(١٤١) . على أنه رغم
تعيب هذه الصحف أى العمل
الاجرائى والنص الصريح
على البطلان ، فإنه لا يحكم

(٦٢) بواتيه - فى مؤلفه عن الوكالة بند ٢٣ - انظر مفكرى توفيق - مقابل اتعاب المحاماه - مجلة دنيا

القانون - السنة الرابعة ١٩٦٣ - الاعداد ٧ ، ٨ ، ٩ ص ٣٣ .

(٦٣) جان أبلقون المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٢٢ .

(٦٤) جارمنونييه - المرجع السابق من ٣٠٢ .

(65) Blanc . E , la vouvelle profession d'avocat commentaire de la loi du 31 decembre, 1971 et les décrets des 21 avril, '9 juin et 25 aout 1972 L. J. A. M. paris 1972 .

(٦٦) المادة : ٧٦ مرافعات : لايصح بغير تفويض خاص الاقرار بالحق المدعى به ولا التنازل عنه ولا الصلح ولا التحكيم فيه ولا قبول اليمين ولا توجيهها ولاردها ولاتترك الخصومة ولا التنازل عن الحكم أو عن طريق الطعن فيه ولا رفع الحجز ولا ترك التأمينات مع بقاء الدين ولا الادعاء بالتزوير ولا رد القاض

بالبطلان ، إذا تحققت الغاية من الشكل ، وترتبيا على ذلك ، قضى بأن توقيع المحامى على أصل الصحيفة أو على صورتها قد تحققت به الغرض الذى قصد اليها المشرع ومن ثم فإن خلو الصورة من التوقيع لا يترتب عليه البطلان (١٤٢) .

وإذا قضى ببطلان صحيفة الدعوى لعدم توقيع محام ، فإنه يترتب على ذلك الغاء جميع الاجراءات اللاحقة وزوال جميع الآثار التى تترتب على رفعها واعتبار الخصومة لم تنعقد ، وإذا كان يمكن تصحيح الاجراء الباطل ، فيجب أن يتم فى ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها هذا الاجراء ، ولذلك قضى بأن « البطلان الناشئ عن عدم توقيع محام على صحيفة افتتاح الدعوى ينبغى أن يتم تصحيحه أمام محكمة الدرجة الاولى وقبل صدور حكمها الفاصل فى النزاع ، إذ

بصدور هذا الحكم يخرج النزاع من ولاية المحكمة ، ويمنع اجراء التصحيح ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن توقيع المحامى على صحيفة افتتاح الدعوى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف من شأنه البطلان العالق بهذه الصحيفة ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، . كما أن الاجراء الباطل لا يصححه اجراء باطل ولو اختلف سبب البطلان (١٤٣) ومن هنا لا يحمل الحكم - المطعون فيه - ما أورده من أن المحامى قد وقع على ورقة اعادة الاعلان أمام محكمة الدرجة متضمنه ببيانات صحيفة افتتاح الدعوى ، وهو ما يكفى لتصحيح البطلان العالق بالصحيفة - عدم توقيع محام عليها - ذلك أن المحكمة وقد انتهت فى حكمها فى شكل الاستئناف الى بطلان هذه الورقة لانعدام أثرها لعدم

اعلانها فى الموطن الاصلى للطاعن ، فإن لا تصلح لتصحيح البطلان (١٤٤) .

ومن كل ما سبق يتضح أن هناك تلازم بين عمل المحامى وعمل القاضى لضمان صحة العمل القضائى وهذا التلازم يعد من سمات استقلال المحامين ، الذى يعتبر حجر الزاوية فى حماية حقوق الدفاع - كحق من حقوق الانسان الاساسية وبالتالي لا يمكن انكار أن التلازم بين استقلال القضاء واستقلال المحامى لازمين لاقرار العدالة .

د - أزمة الحضورية بين القاضى والمحامى

la crise du contradictoire entre

تتضمن مرافعة المحامى ، طبقا لوجه النظر التقليدية ، على نظرية الخصم فى تصوير الوقائع الجوهرية ، وشرحا للأدلة عن طريق بيان

ولامخاضته ولا رد الخبير ولا العرض النعلى ولا قبوله ولا أى تصرف آخر يوجب القانون فيه تفريضا خاصا ، قارن المادة ٧٠٢ من القانون المبنى المصرى .

V. Avocat, J. cl. Fasc . Iv n 0 90 .

(٦٧) الطعن رقم ٥١٧ من ٣٧ ق . جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨ ص ١٤٩٧ .

نقص مدنى ١٩٤٨/١٢/٩ طعن رقم ٨٠ من ١٧ ق . مج القواعد القانونية التى أقرتها محكمة النقض فى خمسين عاما ، ح ١ ق رقم ٦٩٧ ، الطعن رقم ٣١٦ من ٢٨ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٩ ص ٨٢٩ ، دعوى التئصل رقم ٣٣ ، ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦ من ١٥ ص ٤٣ ، فى الانابة الطعن رقم ٣٧٠ من ٣٦ ق جلسة ٧٤/٧/٤ من ٢٥ ص ١٢ ، الطعن رقم ٣٧٧ من ٣٦ ق جلسة ٧٤/١/١٩ من ٢٥ ص ١٨٧ .
(68) gervesie. Avocat et privilege, Melanges puobrer I . II . P .43 .

استقلال المحاماه

مدلولها في اثبات هذه الوقائع ، ببيان معنى العبارات الواردة في المستندات أو في أقوال الشهود مثلا ، فضلا عن مناقشة أدلة الخصم الآخر ونفي دلالتها - وفي اثبات الوقائع التي يدعيها كالطعن في أقوال الشهود أو تقرير الخبير وبيان أوجه التناقض أو القصور ، ويتبين من ذلك أن المحامون هم الذين يرسمون للقاضي حدود دعواهم بما يتمسكون به من وقائع ، وما يقدمونه من أدلة اثبات .

وترتيا على ذلك ، لا يجوز للقاضي البحث في الحقيقة خارج نطاق الوقائع التي عرضت في الدعوى ، فلا يستطيع أن يقضى في غير المطلوب *axtra petita* أو أقل من المطلوب *infra petita* أو أكثر من المطلوب *ultra petite* .

فللمحامى حق تشكيل البنيان الواقعى لدعوى موكله في الحدود التي يرونها ، والواقع أن المحامى عندما يقبل الترافع في أى دعوى ، فإن ذلك يعنى علمه بالكامل بالوقائع ، وانزاله حكم القانون على الوقائع المعروضة . وفى سبيل ذلك يقوم بتكييف الوقائع التي عرضت عليه من قبل خصمه ، فإذا وجد أن هناك تطابق بين الواقع المعروض والقانون فإنه فى الغالب يقبل الترافع ويحاول جاهدا اقناع القاضى بوجهة نظره فى الوقائع المعروضة وقد يتفق قرار القاضى مع قناعة المحامى . وقد لا تتفق .

ومما سبق يتبين أن المحامون لا يطرحون على القضاء مركزا ماديا فقط ، إنما الالتجاء الى القضاء يتضمن بإدعاء قانونى ، أى تصوير قانونى للوقائع المعروضة أى واقعا مكيفا - وآية ذلك أن المركز الخاضع للقضاء هو

مركز مكون من واقع وقانون . الا ان الواقع المكيف الذى يعرضه المحامى على القاضى ، لا يلزم هذا الاخير - وهذا ما استقر عليه قضاء النقض ، فالتكيف عمل قانونى يقوم به القاضى ، وإذا كان من المعروف أن المحامون كممثلين للخصوم اعمال قاعدة وتكييف تعيين ، ذلك عن طريق تقديم مجموعة وقائع تؤدي بالضرورة الى هذه القاعدة القانونية ، وحتى فى هذه الحالة فاعمال القانون هو من اطلاقات القاضى .

غير أن من « يملك السلطة يميل دائما الى تجاوزها وباستقرار أحكام النقض فى الآونة الاخيرة نجدنا تقضى بتجاوز القاضى للسلطة الممنوحة له . وانتهاكا لمبدأ الحضورية ، وتجاوزه لحدود الدفاع وهذا يثبت بدون شك ليس فقط عدم صبر قضاة الموضوع على تحمل سلطاتهم ، بل أيضا المصاعب

(٦٩) ويلاحظ أن مجرد صدور توكيل من أحد الاخصام لمحام فى قضية ما يجعل محل ذلك المحامى هو المعتبر فى أحوال الاعلان ومايتفرع عنها وفى هذه الحالة لا يكون الاعلان فى المحل المختار باطلا بحكم المادة ٢٢ لأن اختيار الخصم محلا غير محله الاصلى لاعلانه به فيه تنازل منه ضمنا عن التمسك بهذا البطلان الذى لم يقرره القانون الا لمصلحة الخصوم أنفسهم لا المصلحة عامة ، فكل منهم التنازل به صراحة أو ضمنا ، انظر الطعن رقم ٢١ سنة ١ ق ، جلسة ١٩٣٢/٢/٢٨ مج القواعد ح ١ المجلد الثانى ١٩٧٦ ج رقم ١٣١ .

وقضى بأن اعلان الحكم الابتدائى للخصم فى مكتب المحامى الذى انتدب للمرافعة عنه أمام محكمة الدرجة الاولى لا يكون صحيحا مادام هذا الخصم لم ينكر بصحيفة دعواه أنه اتخذ هذا المكتب محلا مختارا له ، الطعن رقم ٢٠ سنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١٢/٧ وقضى بأنه لا يصح اعلان الطعن فى موطن الوكيل الا اذا كان قد اتخذ محلا مختارا فى ورقة اعلان الحكم ، الطعن رقم ٢٣ سنة ٣٥ ق - جلسة ١٣/٣/١٣

التي يشعرونها في تحمل هذه المسؤولية .

وإذا كان المحامي يعرض على القاضي - واقع مكيف أو اقتراح بالتكيف . وإذا كان القاضي يمكن أن يأخذ أو يرفض هذا التكيف ، إلا أنه إذا استبعد التكيف المقترح من قبل أي من محامي الخصوم ، فإنه يفترض أن يوجد تكيف ثالث ، ينبغي أن يفصح عنه القاضي في الجلسة حتى يمكن مناقشته في الجلسة تطبيقاً لمبدأ الحضورية . إلا أن القاضي لا يفصح في الغالب عن هذا التكيف البديل ، مما يؤدي إلى انعدام الثقة بين القاضي والمحامي ، سببها في عدم احترام القاضي لمبدأ الحضورية .

فعمل القاضي ، وبحثه وأفكاره ، والحلول التي يقترحها لحل النزاع ، كما يقول بارودي parodi لا تخضع لمناقشة الخصوم ،

فالقاضي له كل امتيازاته بطبيعة الحال لعرض أفكاره والحلول التي يراها ، واثاره المسائل القانونية المتعلقة بالنظام العام ، ولكن لا يعني كل ذلك تطبيقاً لمبدأ الحضورية . المنصوص عليه في المادة ٦٦ مرافعات فرنسي .

وقد ذهب البعض الآخر إلى أن النص بصيغته الحالية لا يلزم القاضي بعرض المسائل القانونية التي يثيرها من تلقاء نفسه على الخصوم ، وإن انتقدوا في ذات الوقت هذا النص وقد أخذت محكمة النقض الفرنسية في حكم حديث لها بما يراه الجانب الأول من تفسير لهذا النص ولكن ذلك الحكم في الواقع يعني تزايد الثقة في القاضي ، يعني أن مبدأ الحضورية ليس إلا حبراً على ورق . ونرى ضرورة عرض ما يدور بخلو القاضي على محام الخصوم سواء تتضمن ذلك وقائع جديدة

أو وسائل قانونية جديدة ، وقد جرى القضاء الفرنسي على ذلك قبل صدور القانون الجديد . فالحقيقة القضائية نسبية لا يمكن الوصول إليها إلا بالتوسع في تطبيق مبدأ الحضورية والمرافعة ليست سوى التنظيم لهذه الحضورية ، ذلك لتلافي أي أزمة بين القاضي والمحامي .

المبحث الثالث

العوامل التي تؤثر على استقلال المحامين

المطلب الأول

انتهاك حرمة مكتب المحامي

(١) تفتيش مكتب المحامي

من الأمور التي تؤثر على استقلال المحامين ، تفتيش مكتبه وحجز ما فيه من كتب ورسائل متبادلة بين المحامي وموكله ، أو بينه وبين باقي زملائه لأمر تتعلق بالمهنة ، في هذا الصدد اختلفت الآراء حول جواز تفتيش مكتب

١٩٧١ - من ٢٢ ص ٣٩٣ .

لا يعيب الاعلان عدم ذكر غياب المحامين ، اصحاب المكتب وقت اعلانه في المحل المختار ، لان مانقضييه المادة ١٢ من المرافعات السابق من وجوب ثبوت غياب الشخص المطلوب اعلانه عن موطنه في حالة تسليم الصورة الى وكيله أو خادمه أو غيرهما ممن ورد ذكرهم بهذه المادة وبيان ذلك في محضر الاعلان وصورته ، انما يتحتم اجراءه اذا كان الاعلان موجها الى المعلن اليه في موطنه الاصلي ، ولا محل القياس عليه في حالة توجيه الاعلان الى شخص في موطنه مقيماً فيه (الطعن رقم ١٧٥ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٩ ص ٢٦) (٢٧٨) .

ويجوز طبقاً للمادة ٢١٤ اعلان الطعن في مكتب المحامي كموطن مختار ، الطعن رقم ٦٨ سنة ٤٠ ق ، جلسة ١٩٧٥/٣/١٨ ص ٢٢ ، الطعن رقم ١٥ سنة ٤٢ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦ ص ٢٦ ، الطعن رقم ٨٤٦ سنة ٣٥ ، جلسة ١٩٧٨/٦/٥ ص ٢٩ ، ١٤٠١

استقلال المحاماه

المحامى ، فذهب البعض الى عدم جواز تفتيش مكتب المحامى الا إذا كان متهما . فإذا كان المحامى متهما فى جريمة فإنه يجوز تفتيش مكتبه أو منزله للبحث عن أدلة الجريمة المسندة اليه ويكون للمحقق الحق فى ضبط أوراق المحامى الخصوصية ، ولكن ينبغى احترام مصلحة الغير الذى يعد أجنبيا عن الموضوع الذى حدث بسببه التفتيش ، والذين يكون لهم ملفات بمكتب المحامى متضمنه الأوراق والمستندات سلمت اليه للدفاع عن مصالحهم ، أما إذا كان المحامى وكىلا عن المتهم فى الدعوى ، وفى هذه الحالة لا يجوز تفتيش مكتب المحامى للبحث عن الأوراق والرسائل والمستندات التى سلمها أو أرسلها المتهم الى محاميه والا كان التفتيش باطلا ، ولكن

يجوز للمتهم أن يقبل اطلاع سلطات التحقيق على الخطابات المرسلة منه الى محاميه بشرط أن يثبت هذا القبول صراحة فى محضر التحقيق ، لأنه من التناقض أن يكون القاضى على علم بحق المدافع فى حفظ السر ثم يرغب من جهة أخرى فى ضبط الأوراق ، فالتزام المحامى بالسر لا يقتصر فقط على اعفائه من الشهادة وإنما تمتد الحماية القانونية للسر الى مكتبه الذى يجب أن يكون بمنأى عن التفتيش والبحث فى مستودع السر عن القرائن أو أدلة الاتهام المسندة الى عملائه ، حفاظا على كرامة المحامين ومصالح العملاء . أما إذا لم يكن المحامى غير متهم وغير وكيل فى الدعوى ، وفى هذه الحالة يجوز تفتيش مكتبه لضبط أى أوراق تتعلق بجريمة لم يوكل الى المحامى الدفاع عن المتهم فيها .

وقد ذهب رأى ثان الى أن للسلطات العامة حق البحث عن الحقيقة اينما وجدت فليس لمكاتب المحامين حصانة خاصة ، وإلا أصبحت ملاجئ للمجرمين ومخابئ لادلة الاثبات فيستطيع المتهم أن يودع لدى المحامى كافة الاشياء والأوراق التى تحمل الدليل على ادانته فلا يخشى اقتحام رجال السلطة لذلك المكان ، فلا يتمتع مكتب المحامى بحصانة أكثر مما للمنزل المسكون ويمكن تفتيشها طبقا للقانون فى حالتى التلبس أو بأذن من سلطة التحقيق فحظر تفتيش مكتب المحامى ليس مطلقا بل هو مقيد بالاشياء اللازمة للدفاع عن عميله وعلة ذلك أن المحامى ملزم بعدم افشاء كل ما يتعلق بسر مهنته . ويقتضى احترام هذا السر الا يجيز القانون الاطلاع عليه عن طريق التفتيش كأن يكتب العميل لمحاميه خطابا يعترف

الطعن رقم ٧٢٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٥ سم ٣١ ع ١ ص ٤٠٤ الطعن رقم ٦٩٦ سنة ٤٩ جلسة

١٩٨١/٢/٢٤ مج القواعد رقم ١٦٢ ص ١٥٥٢ .

(٧٠) انظر شكرى توفيق - المقال السابق الاشارة اليه ص ٣٥ .

(71) Van eijch, garome d'honneur des avocats aux pay . bas, j,c.p. 1972 - 1-1874 .

(72) V. j. cl. proce du re civile, Partie, organisation jucliciare fase, 83 - 3 .

(٧٣) الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ ص ١٤ ص ١٦٢ مج قنى مننى ، الطعن رقم

٩٨٦ سنة ٤٥ ق جلسة ٩ ابريل سنة ١٩٨٠ ، مننى .

(٧٤) الطعن ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ سنة ٢٨ ص ٥١١ مج قنى مننى .

(٧٥) الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٨/١/١ ص ١٩ ص ٥ مج قنى مننى .

فيه بارتكاب الجريمة أو أن يذكر بعض الوقائع التي تفيد في اثبات التهمة ضده . ويرى الاستاذ الدكتور محمود مصطفى أن القول المعقول بالنسبة لمكاتب المحامين هو جواز تفتيشها أما الضبط فلا يجوز بالنسبة للمستندات والمراسلات التي تمس أسرار العمل احتراماً لسر المهنة . وقد جرى العمل على ذلك في أغلب الدول العربية على أنه لا يجوز تفتيش مكتب المحامي إلا بحضور النقيب أو من يمثله ، وتعقياً لذلك نصت المادة ٥١ من قانون المحاماة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه « لا يجوز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة . ويجب على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل المشروع في تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت مناسب . وللنقيب أو

رئيس النقابة الفرعية إذا كان المحامي متهماً بجناية أو جنحة خاصة بعمله أن يحضر هو أو من ينييه من المحامين ، التحقيق ، ولمجلس النقابة الفرعية المختصة طلب صور التحقيق بغير رسوم وقد نصت المادة ٧٨/أ من قانون المحاماة السوري على أنه « لا يجوز تفتيش المحامي أثناء مزاولة عمله ولا تفتيش مكتبه أو حجزه ، ولا استجوابه ، إلا بعد إبلاغ رئيس مجلس الفرع ليحضر أو يوفد من ينتدبه من أعضاء المجلس ، ولا يعتد بإسقاط المحامي حقه بذلك تحت طائلة بطلان الاجراءات » .

ويلاحظ في القانون المصري لا يجوز تفتيش مكتب المحامي إلا بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة ولم ينص القانون السوري على ذلك . ويشترط كل من القانونين ضرورة إبلاغ

مجلس النقابة ليحضر أو ليوفد من ينتدبه من أعضاء المجلس .. لكن كل من القانونين لم يحدد أهمية النقيب أو من يمثله ، والقضاء يجرى على أن مهمة النقيب هو التأكد مما نسب إلى المحامي من تهم . ذلك عن طريق فحص ملفات المحامي التي تحوى أسرار العملاء ، فهو وحده الذى يقوم بفتح هذه الملفات والبحث بنفسه عن وجود جسم الجريمة فيه . على أنه لا يمتد التفتيش ليشمل الخطابات السرية المتبادلة بين المحامي وعميله وكذلك لا يجوز تفتيش شخص المحامي لضبط أوراقه معه أثناء ممارسته لمهنته .

على أنه بالرغم من النص على وجوب أخطار مجلس النقابة قبل الشروع في التحقيق مع المحامي أو تفتيش مكتبه بوقت مناسب ، إلا أنه لا يترتب على اغفال ذلك بطلان التحقيقات لا سيما وأنه قد

(٧٦) الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٣/١٨ ص ١٦ مج فنى منى .

(77) Couchez . Production forcée de piécés , J . cl . Fux . 623 .

(٧٨) قارن في هذا الموضوع « السنهورى الوسيط ح ٤ ص ٢٧٦ أنور سلطان فقرة ٣٤٦ سليمان مرقص ، عقد البيع فقرة ١٠٦ ، محمد كامل مرسى ص ٤٦٧ وهامش رقم ٢ عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٢٨ حسن الننون ، القانون المدنى العراقى ، فقرة ٣٦٢ . قارن م ٤٧٢ منى مصرى والمادة ٨١ من قانون المحاماه المصرى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، القانون المدنى السورى م ٤٣٩ - والمادة ٦ من قانون المحاماه رقم ٣٩ لسنة ١٩٨١ ، انظر فى ذلك مصطفى فقرة ٣٧٨ المدنى العراقى م ٥٩٥ - ٥٩٦ قانون المحاماه ٤١ تقنين المواصفات والعقود اللبناني م ٣٨٠ - ٣٨١ ويلاحظ أن هذا التقنين قد اغفل النص على تحريم تعامل المحامى فى الحق المتنازع عنه واكتفى بالمبدأ العام المتمثل فى منع المحامى من أن يشتري بنفسه ولا بواسطة غيره الحقوق المتنازع عليها ، م ٥١٣ - ٥١٥ منى كويتى .

استقلال المحاماه

يتعذر مثل هذا الاخطار إذا كانت الجريمة فى حالة تلبس . وطالما أن عضو النيابة هو المختص بالقيام باجراءات التحقيق ، ويلتزم بكتمان وما يفسر عنها من أسرار بحكم مهنته .

وسبق القول أن تفتيش مكتب المحامى لا يشمل المراسلات المتبادلة بينه وبين موكله^(١٥٥) أو بين المحامين أنفسهم أو بين المحامين والموظفين الرسميين لامور تتعلق بالمهنة واحترام المراسلات السابق الاشارة اليها ليس سببه فقط المحافظة على سر المهنة ، بل يستند الى احترام حق الدفاع فحرية الدفاع تتطلب ازالة كل عائق عن طريق الاتصال بين المحامى وعميله ، فليس من الجائز القبض فى موطن المحامى على الاوراق

والخطابات المرسلة اليه من عملائه أو تلك التى يكون فى طريقها اليه . ويتفق الفقه على حظر ضبط المراسلات المتبادلة بين المحامى وعميله تمتد لتشمل المحادثات التليفونية . بالرغم من أن معظم القوانين العربية لا تتضمن نصوصا صريحة فى هذا الشأن ، فإنه طبقا للقواعد العامة ، فإنه لاتصالات المحامى التليفونية بعمله أو بغيره حر فيها لأنها لا تخرج عن كونها مراسلات شفوية . فكلمة المراسلات لفظ عام يشمل المراسلات البريدية والمراسلات السلوكية واللاسلكية ، فإذا تم مراقبة المحادثات التليفونية بين المحامى وعميله ، واستند اليها كدليل ، فإن هذه الدليل يعد باطلا .

(٢) الحجز على مكتب المحامى

من العوامل التى تؤثر على

استقلال المحامين على مكاتبهم ، فالحجز هو وضع مال تحت يد القضاء لمنع صاحبه من أن يقوم بأى عمل قانونى أو مادى من شأنه اخراج هذا المال أو ثماره من ضمان الدائن أن يستوفى حقه منها . فغرض الحجز هو تقييد سلطات المدين عليها حتى يستطيع الدائن أن يستوفى حقه منها^(١٥٩) . فإذا كان المحامى مدين وقيدت سلطاته - على النحو السابق - فى استعمال مكتبه لمزاولة مهنته ، فإن الحجز عليه سيؤثر بلا شك على استقلاله ، وسيوقع به أشد الضرر .

ومن أجل ذلك نصت معظم القوانين العربية ، على عدم جواز الحجز على مكتب المحامى ومن ذلك نصت المادة ١/٥٤ من قانون المحاماة المصرى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه ولا يجوز الحجز على مكتب

(٢٩) وذهب القضاء الى ضرورة أن يكون النزاع فى الحق المانع من البيع ، يجب أن يكون قائما فعلا ، ومحملا وقت التعاقد ، استئناف مصر ١١ مايو ١٩٣٩ للمجموعة الرسمية ال ٤ لسنة ٨٢ .
(٨٠) ويلاحظ أن هناك من قصر المنع على حالة ، ما اذا كان المشتري محاميا عن احد المتنازعين (فتحي زغلول ص ٢٢٦ وذهب رأى آخر الى قصر المنع على المحاكم التى يتوقع فيها المحامى بصفة مستمرة ، حلمى عيس ، فقرة ٩٠٢ ، أو المحكمة التى يباشر عمله فعلا فى دائرتها ، اسماعيل غانم ص ٤٢ ، ٤٣ ، ولكن هذه الاراء يعوزها سند من القانون ، أحمد نجيب ، هلالى وحامد زكى ص ٢٢٥ هامش ١ ، سليمان مرقس فقرة ١١٥ ، ١٩٠ .

(٨١) نقض مدنى فى ١٩ مارس سنة ١٩٦٤ مجموعة احكام النقض السنة ١٥ رقم ٦٣ ص ٣٨٢ .
(٨٢) استئناف مختلط ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٥ م ١٨ ص ٦٦ . نقض مدنى فى ١٢ يوتية سنة ١٩٨٤ . فى الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٥١ قضائية . لم تنشر .

المحامى وكافة محتوياته المستخدمة فى مزاوله المهنة . وكذلك نصت المادة ٣١ من قانون المحاماة العراقى على أنه « لا يجوز حجز وبيع كتب المحامى وموجودات مكتبه الضرورية لممارسة مهنته » ونصت المادة ٧٧ من قانون المحاماة اللبنانى على أنه « لا ينفذ أى قرار قضائى أو ادارى يقضى بتفتيش مكتب محام أو بحجز أموال موجود فيه أو بجرد موجوداته ، الا بعد ابلاغ نقيب المحامين خطيا ودعوته لحضور الاجراءات بنفسه أو بواسطة عضو ينتدبه لهذه الغاية من أعضاء مجلس النقابة ، على أن يجرى التبليغ قبل موعد التنفيذ بما لا يقل عن أربع وعشرين ساعة ، وكذلك نصت المادة ٦٨ من قانون المحاماة الجزائرى على أنه « لا يجوز اجراء أى تفتيش أو حجز فى مكتب المحامى بدون حضور النقيب

أو ممثله المدعو لذلك قانونا .

والواضح من النصوص السابقة ، أن عدم جواز الحجز هنا مطلق ، فلا يجوز الحجز على مكتب المحامى أو أثاث مكتبه وفاء لأى دين ولو كان ثمنها أو مصاريف صيانتها أو نفقة مقررة - ويلاحظ أن منع الحجز يشمل ما يلزم لمزاولة مهنة المحامى ولم يبق النص المصرى أو العراقى أن يلزم ذلك لمزاولة المحامى المهنة بنفسه والى الزوم مسألة موضوعية يستقل قاضى التنفيذ كقاضى موضوع يبحثها . على أنه إذا كان القانون المصرى والعراقى قد جعل المناط هو اللزوم للمهنة ، فيجب عدم المغالاة فيما يترك للمحامى (١٦٠) ولأجل ذلك تحدد بعض التشريعات الاجنبية قيمة الكتب التى لا يجوز الحجز عليها ومنها القانون الفرنسى

« لائحة ٢٦ أكتوبر ١٩٥٩ »
إذ يحددها بما قيمته ١٥٠٠ فرنك فرنسى (١٦١) .

المطلب الثانى

أثر المساعدة القضائية على استقلال المحامين

من مواطن الضعف فى النظم القضائية العربية ، عدم كفاية الخدمات القانونية المتاحة للمتاحه للفقراء وإذا كان اتاحة امكانية الوصول الى نظام العدالة على قدم المساواة جزء لا يتجزء من المساواة فى اقامة العدالة ، ولكن تنفيذ هذا المبدأ ليس من الأمور السهلة ، وإنما يحتاج الى تكلفة وتنظيم هائلين ، ففى معظم النظم القضائية العربية ، تعتبر امكانية الوصول الى القضاء عن طريق المساعدة القضائية من قبيل الصدقة المهنية أو الاجتماعية - فالمساواة أمام القضاء فى هذه النظم ليست سوى طريق مساواة .

(٨٣) قارن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماه .

(٨٤) تقرير سنغافى السابق الاشارة اليه .

(85) Sutta , jure movit curis « Rev. trim, der - proc. civ, 1955 - 9 - 381 Micheli, jura movit curia » Ibid - 1961 - 16 - 595 .

(86) Halleux travaux du conute francais de droit interssational Prive, 1948 - 52 . p 124 .

(٨٧) د. محمد نور شحاته ، قانون القضاء المعنى والتجارى سنة ١٩٨٦ ، والمرجع المشار اليها .

(88) pissard, Essai sur la connaissance et la preuve des coutumes these, paris, 1910 p 52 Carnolutti, la non collaboration du ju qe Rev - dir, proc, 1952 p I 264 .

استقلال المحاماة

ففي الولايات المتحدة الأمريكية^(١٦٢)، أعلنت المحكمة العليا في قضية gideon أن المساعدة القضائية شرط الزامى للمحاكمة العادلة في القضايا الجنائية^(١٦٣)، وقد قام مكتب الفرص الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل مكاتب الضواحي لتوفير المساعدة القضائية وغيرها من نظم المساعدة القضائية، وأسندت إلى هيئة مستقلة للمساعدة القضائية مهمة الاشراف على هذه المكاتب. وخلال العقود الثلاث الاخيرة، حدثت ثورة فعلية في مجال المساعدة القضائية على نطاق العالم. فنظام المساعدة القضائية في المملكة المتحدة يعول من قبل الحكومة ويدار من قبل جمعية المحامين. تقوم سياسة المساعدة القضائية في إنجلترا

على فكرة أن وسائل الدفاع الموجودة في الدولة يجب ألا تتعذر بسبب الحاجة المالية.

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن لأول وهلة، في جميع النظم القضائية، هو الى أى حد وبأى طريقة يمكن لاموال المساعدة القضائية التي توفرها الدولة أن تؤثر في استقلال مهنة المحاماة؟

والواقع أنه لا يمكن في أى نظام قضائي أن يكون توفير المساعدة القضائية قاصر على المحامين فالمهمة ضخمة وتكاليفها هائلة، أيا كانت الجهة التي ستمولها. وقد يتوقع من المحامين، خصوصا في بلدان العالم الثالث، أن يقدموا خدمات طوعية ولكن بمقدار محدود فقط ومما لا شك أن الدولة تتحمل المسؤولية الأساسية عن تمويل المساعدة القضائية. ولكن يجب الحرص على ضمان ألا يؤدي الانفاق

الحكومي للاموال الى تشي استقلال المحاماة. ولأجل ذلك ينبغي معرفة مدى تدخل الحكومات العربية في تمويل المساعدات القضائية هل المساعدة القضائية تقدم فقط من قبل المحامين، أم تدبره الدولة، أم تشرف عليه السلطة القضائية، وما مدى فاعليته؟

تتنوع المساعدة القضائية في التشريعات العربية بين الاعضاء من الرسوم القضائية شريطة أن يكون طالب الاعفاء فقيرا، على أن يثبت ذلك بشهادة إدارية، وأن تكون محتملة الكسب وبين تقديم المحامين للمساعدات القضائية.

ففي مصر، كانت نظرة المشرع المصري في تخفيف عبء التقاضي عن غير المتقاضين، متجهة أساسا الى الاعفاء من الرسوم القضائية، فنصت على ذلك لائحة

(89) Durlac, « P » - l'affixe du juge dans le droit classique, Mel. Hebraud, 1980. p 627.

(٩٠) وفي مدينة بنورد وكان يسمى المستشارون الخاصون، بمحكماء القانون « Savoir en leys »

وعكس ذلك؛ انظر (91) Civ, 18 jany, 1980 Bull. civ I - n 16 p 3. in j. c. p 1980

Iv - 110 soc, 8 mai 1952. D. 1952 - 726 R,I,D civ 1935 obs, Raynaud

(92) civ 27 jukn 1972 - Bull. civ III n 427 p 310

(٩٣) فالمحامون كما يقول بيرونيه في تقريره الى لويس الثامن عشر، ولولا حرية المحامون في أن يناقشوا وينتقدوا أحكام القضاء نفسه لتكررت الأخطاء وتراكمت... فالمحامون هم روح العدالة الأولية، وإذا كان لا يكتبون الاحكام، فانهم يعدون لها ببحوثهم فيقدمون للقضاء المادة الأولية لصناعته وكثيرا ما يقتصر عمل القاضي على الأخذ بأحد النظريتين اللتين يقدمها الدفاع أو أن يوفق بينهما، راجع وافق عبد الغنى - كنوز

الاجراءات الداخلية للمحاكم
الاهلية الصادرة في ١٤
فبراير سنة ١٨٨٤ ، التي
نظمت أحكام هذا الاعفاء في
الباب العاشر في المواد من
٥٤ ، ٦٢ ، ثم رددتها بعد ذلك
لائحة الرسوم القضائية
الصادرة في ٧ أكتوبر ١٨٩٧
في المواد من ٥٣ الى ٧٢ .
وينص قانون الرسوم القضائية
رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعمول
به حاليا على أحكام مماثلة
للاعفاء من الرسوم ، ضمنها
الفصل السابع من المواد من
٢٣ الى ٢٩ واشترطت هذه
القوانين للاعفاء العجز
واحتمال كسب القضية .

كذلك عنيت قوانين
المحاماة المتعاقبة في مصر
بالنص على أحكام متعلقة
بتقديم المعونة القضائية
للمواطنين الغير قادرين ،
فنص قانون المحاماة الحالي
رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على
المساعدة القضائية في المواد

٩٣ : ٩٧ ، على طرق تقديم
المساعدة القضائية كما نصت
المادة ٦٤ من نفس على أن
« على المحامي تقديم
المساعدات القضائية
للمواطنين غير القادرين
وغيرهم في الحالات التي
ينص عليها هذا القانون ،
وعليه أن يؤدي واجبه عن
يندب للدفاع عنه بنفس العناية
التي يبذلها إذا كان موكلا ، ولا
يجوز للمحامي المنتدب للدفاع
أن يتنحى عن مواصلة الدفاع
الا بعد استئذان المحكمة التي
يتولى الدفاع أمامها وعليه أن
يستمر في الحضور حتى تقبل
تحتيته وتعيين غيره ، ويستفاد

من النصوص الحالية أن
للمحكمة أن تندب محاميا
للدفاع عن غير القادر أمام
المحاكم المدنية والجنائية ،
كما أن لمجلس النقابة أن يكلف
أحد المحامين بالدفاع عن
خصم لا يجد من يقوم بالدفاع
عنه . ويقوم المحامي المنتدب

بالدفاع عنه امام القضاء بغير
اقتضاء أى أتعاب منه ، غير
أن الاعفاء من الرسوم أو تقديم
المحامين للمساعدات القضائية
في القانون المصري ليس حلا
كاملا لمشكلة المتقاضى غير
القادر ، فلا يزال نظامنا
القضائي الحالي عاجزا على
أن يقدم للمواطن غير القادر
خدمة مجانية أو ميسرة في
الدفاع .

وفي المغرب ، نص
الفصل الاول من ظهير فاتح
نوفمبر ١٩٦٦ على أن
المساعدة القضائية يمكن أن
تمنح أمام جميع المحاكم
المغربية ، بدون أى استثناء ،
كما ينص على أنها تجد
تطبيقاتها على أى نزاع ويجب
على من يريد الانتفاع من
المساعدة القضائية أن يتقدم
بطلب الى وكيل الدولة لدى
المحكمة الاقليمية المختصة
للنظر للنظر في النزاع (١٣٦) .

وفي سوريا ، أشار

المحاماه - مجلة المحاكم المغربية - عدد ٢٣ ص ٩ .

(٩٤) انظر ، من محضر افتتاح اعمال الدائرة المدنية بمحكمة النقض يوم ١١/١١/١٩٣١ مشار اليه في محيط

المحاماه علما وعملا ص ١٢ .

(٩٥) قارن م ٢ من قانون اتحاد المحامين العرب .

(٩٦) العطيفي - اشتراك الشعب في القضاء ، المؤتمر الثامن - القدس - نوفمبر ١٩٦٥ ص ٧ تقرير

سنغاني - السابق الاشارة اليه . ولقد وضع النقيب « لويوى » حدود العلاقة بين النيابة العامة والمحاماه ،

وضعا صريحا في رده على اتهام النيابة بأنه تجاوز الحدود المسموع بها ، بقوله شكك المحامي العام من

حدة الكلام الذي وجهته له ... ليس مطلوبا مني أن أبرز حذبي في المرافعة ، فأننى أعتقد انه كانت في

الحدود الضيقة لواجبي وصفتى كمحام .. أننى احترم وظيفة النيابة العامة احتراما أصيلا عميقا ، وأفضل

أنواع الاحترام ذلك الذي يصدر حرا ومن تلقاء ضميرى للرسالة السامية التي أوديتها .. وأن تقديري

استقلال المحاماه

المرسوم رقم ٥١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمزاولة مهنة المحاماة في الجمهورية السورية الى المعونة القضائية ، في المادة ٢٣ حيثما نص على واجب المحامي في تقديم المعونة في الحالات التي يكلفه به النقيب ، إذا كان هناك قرار من لجنة المعونة القضائية أو طلب من محكمة الجنايات أو من قاضي التحقيق أو من محكمة الأحداث ، وحيثما أجاز في المادة ٣٣ للمحامين في هذه الحالات أن يتقاضى من المبالغ المحكوم بها على الخصم الأتعاب التي يقدرها مجلس النقابة . وفي لبنان نص المادة ٥١ من قانون المحاماة على أنه لا يمكن لمحامي المسخر أن يرفض القيام بالمهمة المكلف بها ولا يعفى منها الا لعذر يوافق عليه النقيب كما حظر عليه أن يتناول بدل

الاتعاب من خصم موكله ، إذا هو ربح الدعوى الموكل أمرها اليه ، وكان الخصم الذي خسر دعواه غير حاصل هو أيضا على المعونة القضائية . كما أن قانون الرسوم القضائية الصادر عام ١٩٣٨ بنص المادة ٤٢ على أنه في احوال المعونة القضائية تجرى المعاملة مجانا لطالبيها حسب الأصول بالشروط المنصوص عليها في المواد ٤٣٦ وما يليها من قانون أصول المحاكمات المدنية . وقد تضمن قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني المواد من ٤٢٩ الى ٤٤٠ بشأن المعونة القضائية ، وتنص المادة ٤٢٩ على أنه إذا كانت حالة فريق من المتداعين لا يمكنه من دفع نفقات الدعوى ، فيمكنه أن يلتمس المعونة القضائية . وتنص المادة ٤٣٥ على أنه إذا منحت المحكمة القضائية فعلى الكاتب حينئذ أن يبلغ ذلك الى نقيب المحامين فيعين مباشرة أحد

زملائه للدفاع عن مصالح الفريق الذي نال تلك المعونة . وتكون المساعدة التي يقدمها المحامي على هذا المنوال ، مجانية . فلا يجوز أن يتناول اجرا الا من الخصم الذي يخسر الدعوى بشرط الا يكون هذا الخصم نفسه حاصلا على المعونة القضائية ، ففي هذه الحالة يعين أجر المحامي في الحكم مع النظر بعين الاعتبار الى مصاعب القضية ، وتضيف المادة ٤٤٠ أن المعان الذي ربح الدعوى يبقى منتفعا بالمعونة القضائية .

وفي الاردن ، خلا قانون المحاماة من أية اشارة الى المعونة القضائية ، ولكن نظام رسوم المحاكم الصادر عام ١٩٥٢ نص في المادة ١٥ ، على أنه إذا ادعى شخص بعدم اقتداره على دفع الرسوم في أية دعوى حقوقية يقوم رئيس المحكمة أو قاضي الصلح بالتحقيق للتأكد من حالة فقره ،

الشخصي ، لاخلاصه وكفامته ، وأن كان لا يستطيع أن يطلب منى أن يمتد احترامى . وتقديرى الى المرافعة وحججه ، ولست مطالبا بالنسبة اليها لا بالاحترام ولا بالتقدير بل ولا بالرعاية انما جئت هنا لاجاريها واهاجمها ... أنظر ، وافق عبد الغنى - فى عرضه لكتاب كنوز المحاماه . لمؤلفة يوجس حيرهارت - مجلة المحاكم المغربية - عدد ٢٣ - يناير/فبراير ١٩٨٣ ص ٩ وتقول محكمة Brive فى فرنسا فى حكم حديث صادر فى ١٩٧٩/٣/٩ أن القاضى اذا كان له حق نقد قرار القاضى الا انه ينبغى عليه :

« Il doit s'abstenir et imputations irrespectueuse contre les magistrats qui'ont statue . lu lettre d'un avocats à un clients contenant ces imputations peut etre retune comme tase d'une poursuite disciplinaire, sielles est legalement parvenue aux mains de la juridiction disciplinaire » .

هذا الحكم مشار اليه فى جارييت دى باليه ١٩٧٩ - ح ١٥٧١ . أنظر حكم محكمة ليمرج ١٩٧٩/٧/١١ .

فإذا اقتنع بصحة الادعاء ،
يقرر قبول الدعوى بدون
رسوم ، فالمعونة القضائية
التي يقررها هذا القانون
قاصرة على الاعفاء من
الرسوم .

وفي القانون العراقي ،
جعل المعونة القضائية
مسئولية نقابة المحامين ،
فنص في المادة السادسة
والستون من القانون رقم ١٧٣
لسنة ١٩٦٥ على أن تشكل في
مركز كل من محاكم
الاستئناف لجنة للمعونة
القضائية مؤلفة من ثلاثة
محامين يختارهم مجلس
النقابة ، كما توسع المشرع
العراقي في حالات منح
المعونة القضائية فنصت المادة
السابعة والستون على أن
تختص بمنح المعونة القضائية
في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان أحد طرفي
الدعوى معسرا عاجزا عن
اتعاب المحاماة .

(٢) إذا لم يتمكن
يدافع عنه من المحامين .

(٣) إذا طلبت إحدى
المحاكم تعيين محام عن متهم
أو حدث لم يختار محاميا للدفاع
عنه .

ولابد أن تطلب المعونة من
المعان ، وتقوم اللجنة في حالة
قبول الطلب بنذب محاميا للقيام
بواجب المعونة القضائية
(م ٦٨) . كما حدد القانون
موارد الاتفاق على المعونة
القضائية ، بما يسمح باقتضاء
ما يمكن أن يدفعه طالب
المعونة ، وكذلك أتعاب
المحاماة التي تحكم بها
المحكمة على خصم طالب
المعونة وعلى دائرة التنفيذ أن
تستوفيها وترسلها الى النقابة ،
ما تساهم به الحكومة أو تقدم
للقابة من هبات أو اعانات لهذا
الغرض (م ٧٣) .

وقد تم تنظيم المساعدة
القضائية في القانون الجزائي
بمقتضى الأمر رقم ٧١ - ٥٧

أنشئ في ٥ أغسطس سنة
١٩٧١ وهو التشريع الأخير
المتعلق بالمساعدة القضائية --
وقد نصت المادة الأولى من
الأمر السابق الاشارة اليه على
أنه « يمكن منح المساعدة
القضائية في أية حال لكل
شخص وكل مؤسسة ذات
مصلحة عامة وكل جمعية
خاصة تتابع عملا اسعافيا ، إذا
تبين أن هذه الشخصيات
والمؤسسات والجمعيات
يستحيل عليها ممارسة حقوقها
أمام القضاء إما طالبين أو
مطلوبين ، وهي تطبق :

(١) على المنازعات
المرفوعة أمام كافة الجهات
القضائية .

(٢) على كل الاعمال
والاجراءات الولائية والاعمال
التخصصية ولو لم تكن
منازعة فيها .

كما أن المساعدة القضائية
تطبق كذلك على جميع

جاريته دي باليه ١٩٧٩ ح ٢ - ص ٢٧٠ .

(٩٧) محمود نجيب حسني - دروس في قانون العقوبات - القسم الخاص - ط ٣ ص ٤٢٩ قارن ٢/٤٤٢٣
من قانون العقوبات الليبي على انه « لاعتقاب على ما تضمنه المحررات التي يقدمها أو يبلّغ بها الاخصام -
أو وكلائهم في المرافعات أمام السلطات القضائية أو الادارية أو الدفاع الذي يقدم أمام تلك السلطات اذا تعلقت
الامانة بموضوع القضية أو الشكوى الادارية وتنص المادة ٤٠٧ من قانون العقوبات السوري على انه لا
يترتب أي دعوى تم أو قدح على الخطب أو الكتابات التي تلفظ أو تهرر امام المحاكم عن نية حسنة وفي
حدود الدفاع القانوني .

(٩٨) نقض ١٩٤٦/٦/١٠ - مجموعة القواعد القانونية سنة ٥ ق . ص ١٢٢ .

(٩٩) نقض ١٩٤١/٥/٦ مجموعة الاحكام - سنة ١٢ ص ٢٣٧ .

(١٠٠) نقض فرنسي ١٩٠١/٥/٢ والوز ١٩٠٢ - ١ - ٤٧١ .

استقلال المحاماه

الأعمال والاجراءات التى تتعلق بالتنفيذ للأحكام التى منحت من أجلها . كما يسوغ منحها لكل الاجراءات التنفيذية التى يمكن القيام بها إما بمقتضى الأحكام الصادرة بدون الاستفادة من تلك المساعدة ، وإما بمقتضى جميع العقود لو كانت اتفاقية إذا كانت حاملة للصيغة التنفيذية ، وذلك إذا كانت موارد الشخص الذى يتابع التنفيذ غير كافية « م ٢ من الأمر » وتضيف المادة ١٢ من الأمر بأن الشخص يبقى مستفيدا من المساعدة القضائية فى حالة الاستئناف والطعن بالنقض .

وكل من يرغب منحه المساعدة القضائية يقدم طلبا مكتوبا الى وكيل الدولة الذى هو بالدائرة التى يوجد فيها موطنه إذا كان الأمر يتعلق

بقضيته من اختصاص مجلس القضاء أو النائب العام لدى المجلس الأعلى فى القضايا التى ترفع أمام هذه الجهة القضائية « م ٥ م الأمر » .

أن منح المساعدة القضائية يعفى المستفيد بها من أن يدفع بصفة مؤقتة المبالغ المفروضة فى حق الطابع والتسجيل وكتاب الضبط وكذلك من ايداع رسم قضائى أو الغرامة ، ويعفى كذلك بصفة مؤقتة من المبالغ التى هى من الحقوق التى يستحقها كاتب الضبط والموثقين والمحامين والمدافعين كحقوق لهم أو أجور أو اتعاب . وبمقتضى المساعدة القضائية ، فالخزينة هى التى تتولى تسديد مصاريف القضاء وكتاب الضبط والخبراء وكذلك رسوم الشهود الذين انن بسماعهم وكل ما يتعلق بالمراسلات البريدية . وهذه المصاريف المسبقة يتعين استحقاقها وادائها بعد صدور الحكم

النهائى مباشرة وتدرج فى المصاريف القضائية التى يحكم بها على الخصم .

وكذلك نجد النص على المعونة القضائية فى الفصل الحادى عشر من مشروع قانون المحاماة العربى الموحد للبلاد العربية ، المقدم للمؤتمر الحادى عشر لاتحاد المحامين العرب ، فجاء فى المادة ١١١ من المشروع - النص على أن « لنقيب المحامين أن يكلف أحد المحامين ذوى المكاتب بالحضور أو المرافعة فى الحالات الآتية :

- أ - منح المعونة القضائية لأحد المتقاضين .
- ب - رفض عدة محامين قبول الوكالة فى دعوى .
- ج - طلب إحدى المحاكم أو النيابة تعيين محام عن متهم أو حدث لم يختار محاميا للدفاع عنه .
- د - وفاة محام واستعداد اسمه .

(١٠١) مأمون سلامة - الاجراءات الجنائية فى التشريع المصرى ج ١ دار الفكر العربى القاهرة ١٩٨٣ ص ٢١٣ أحمد الخليلشى - شرح قانون المسطرة الجنائية ج ٢ مكتبة المعارف - الرباط ١٩٨٣ ط ٢ ص ١٣٦ ويلاحظ أن المادة ٤/٤٣ من قانون المسطرة المدنية المغربى أكثر وضوحا من نص المادة ١٠٤ مرافعات مصرى حيث نصت على أنه : يجوز للقاضى دائما فى حالة اضطراب أو ضوضاء أن يأمر بطرد الخصم أو وكيله أو أى شخص آخر من الجلسة قارن المادة ٢/١٣٩ من قانون اصول المحاكمات السورى ، والمادة ٢٨ من قانون المحاماه العراقى .

(١٠٢) فهمى ناشد - مقاله السابق الاشارة اليه - فى المؤتمر العاشر لاتحاد المحامين العرب سبتمبر ١٩٦٨ ص ٨١٢ حيث ذكر المؤلف تطور الحصانة فى التشريع المصرى .

(١٠٣) ديفول لاشو - بصدد أهمية منح حصانة للمحامى أثناء الجلسة اذا كنا نهدف الى مزيد من العدالة فعليا أن نسعى لتحقيق مزيد من الحصانات والامتيازات للقضاء الواقف المدافع عن الحقوق - انظر . فهمى

وتنص المادة ١١٤ على أن
« لنقيب المحامين أن يفرض
على كل محام خدمة مهنية
مجانية للنقابة مرة واحدة في
كل سنة ويكون معرضا
للمعونة التأديبية في حالة
الرفض دون عذر يقبله مجلس
النقابة ، وتقتصر هذه الخدمة
على القيام بإحدى الأعمال
الآتية :

(١) اللقاء محاضرة مع
المتمرنين .

(٢) تقديم استشارات
قانونية للمتمرنين .

(٣) إعداد دروس قانونية
أو محاضرات لمؤتمرات
المحامين .

(٤) تنظيم أعمال
المؤتمرات والمكاتب الدائمة
لاتحاد المحامين .

(٥) إعداد المقالات
القانونية .

(٦) مساعدة مجلس النقابة
في بعض أعماله .

وتنص المادة ١١٣ على أن

كل محام يرفض دون سبب
مقبول تقديم معونة بعد تكليفه
بتقديمها أو يهمل القيام بواجب
الدفاع بأمانة يتعرض للعقوبات
المسلكية ، ويلاحظ أن هذا
المشروع أخرج الاستشارة
القانونية للمتقاضين من نطاق
المعونة القضائية ، مع أن
اعطاء المشورة والنصح
القانونيين يعد من أهم الخدمات
التي يؤديها رجال القانون
للأشخاص العاديين (١٦٨) .

غير أن نظام المعونة
العربي ، لا يزال بعيدا عن
الوفاء بمتطلبات الخدمات
القانونية التي يحتاج إليها غير
القادرين ماليا ، ذلك لأنه يعتمد
على المحامين دون غيرهم من
رجال القانون . كما أن هذه

المساعدة ليست تلقائية ، وإنما
ينبغي أن تطلب ، كما أنها
قاصرة على الرسوم القضائية
وأتعاب المحامين فلا تشمل
مصاريف الشهود والخبراء
والانتقال . كما أن الخصم

الحاصل على المعونة ليس له
الحق في اختيار محاميه
وينبغي كفالة ما يمكن تسميته
بالامن القضائي حتى يمكن
تجنب القصور في نظام
المساعدة القضائية والجدير
بالذكر أن اتحاد المحامين
العرب يضع في آفاق عمله
المستقبلية المبادرة بتأسيس
جمعية عربية للمعونة
القضائية بالتعاون مع الهيئات
العربية المعنية بهذا الشأن ،

ومستهديا بتجربة الجمعية
الدولية للمساعدات القضائية
وغيرها من المنظمات
المشابهة . على أن تتولى هذه
الجمعية مباشرة الدعاوى
نيابة عن من ثبت عجزهم عن
توكيل محام ، وذلك مقابل
تحصيل نسبة معينة مما يحكم
به في الدعاوى ، على أن
ينشئ الاتحاد صندوقا ،
لتمويل هذه الجمعية ، التي
يمكن أن تضم عددا من
المحامين العرب يتقاضون

ناشد المقالة السابقة ص ٨١٣ .

(١٠٤) م ١٠٢ مرافعات مصرى .

(١٠٥) استئناف بواتيه ١٨٩٢/٧/١١ دالوز ١٨٩٤ - ٢ - ١٤٩ استئناف كار ١٩٣٣/٣/٢٠ سيرى

١٩٣٣ - ١١٧ .

(١٠٦) نقض مصرى ١٩٥٤/٢/١٦ - مجموعة الاحكام من ٥ ص ١١٥ .

(١٠٧) الأستاذ الدكتور/ ابراهيم نجيب سعد - قاعدة لاتحكم دون سماع الخصوم ، أو ضرورة احترام

الحرية والمساواة والتقابل في الدفاع - منشأة المعارف - ١٩٨١ ص ٥٩ استئناف . وجدى راغب دراسات

في مركز الخصم - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - السنة ١٨ لسنة ١٩٧٦ ص ٢١١ .

(١٠٨) انظر المادة ٦٦ مرافعات .

(١٠٩) م ١٦ مرافعات وتنص المادة ١١٩ مرافعات من أنه يجب على المحكمة المدنية اجابة الخصم الى

استقلال المحاماه

مكافآت شهرية من الامانة العامة، وكذلك يتعين على الدول العربية أن تعمل على حسم المنازعات التي تكون طرفاً فيها تخفيفاً للعبء على أجهزة القضاء وملافاة ما يليق به الجمهور من عنت في الخصومة التي تكون الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات أو الشركات العام طرفاً فيها. وقد لاحظنا من استقراء التشريعات العربية تعهد الى السلطة القضائية مهمة الاشراف على تقديم المساعدة القضائية. وهذا

يجعل هذه المساعدة ذات اعتبار ولكنه يثير ايضاً مشكلة تدخل السلطة القضائية في المنازعة خارج نطاق عملها القضائي، مع احتمال اتخاذها موقفاً من ذلك.

المطلب الثالث

تسييس المهنة

La politisation de la p'profession

من أهم العوامل التي تؤثر على استقلال المحامين، وهو تدخل السلطات العامة في عملهم النقابي مما يهدد استقلالهم النقابي، ويشكل اعتداء على الحرية النقابية

المكفولة دستورياً وتتعدد صور التدخل السياسي في العمل النقابي للمحامين، فقد يصل الأمر الى حد وقف أو إلغاء نقابة المحامين، أو الحد من وظائفها، أو فرض حظر رسمي عليها، أو تفتيشها بدون إذن، أو العمل على إضعاف التنظيم النقابي وقيادته من الداخل أو الخارج بشكل رسمي أو غير ذلك، كاعتقال المحامين بدون محاكمة، وتعذيبهم وتصفيتهم الجسدية، أو بث الشقاق والانقسام فيما بين أعضاء المهنة، عن طريق المحسوبية السياسية والمحابة من قبل الدولة وما

طلب تأجيل الدعوى لأدخال ضامن فيها إذا كان الخصم قد كلف ضامنه الحضور خلال ميعاد معين. (١١٠) وقضى بأنه لا يثريب على محكمة الموضوع أن هي لم تجب الى الطلب المقدم اليها بمد أجل الحكم - إذا كانت المرافعة قد انتهت بفوات الميعاد المحدد لتقديم المذكرات فإن اجابة مثل هذا الطلب وهو منحة أجلاً للخصم لإعلان مذكرته للخصم بعد رفضه قبولها لتقديمها بعد الموعد المحدد يصبح من اطلاقاته التي يعاب على المحكمة عدم الاستجابة اليها - (نقض ١٩٦٩/٧/٣ مجموعة الاحكام ص ١١١٨ - ١٧ مارس ١٩٧٥ - مجموعة أحكام النقض سنة ٢٦ ص ٦١٠).

(١١١) نقض ١٩٧١/١/١٩ ص ٢٢ ص ٥٢ الطعن رقم ٢٥٧ ص ١٦ ق قارن أيضاً - نقض ١٩ يناير ١٩٤٨ - مجموعة القواعد القانونية ج ٧، ٥١٠، ص ٤٦٥.

(١١٢) نقض ٢٢ مايو ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض ص ١٢ رقم ١١٦، ص ٦٠٨. (١١٣) إلا أن سلطة المحكمة في هذا الصدد ليست سلطة تحكمية وإنما مقيدة باحترام حق الدفاع ومنها حق المحامي في استعداد للمرافعة، وتراقب محكمة النقض احترام محكمة الموضوع لهذا الحق فقضى بأنه إذا كانت المحكمة قد منحت الخصوم أجلاً كافياً لإبداء دفاعهم قبل أن تحجز القضية للحكم وكان الطاعن لم يعترض على الأجل الذي حددته المحكمة لتقديم المذكرات عند حجزها للحكم كما أنه لم يطلب منه مد أجل النطق بالحكم للتقديم مذكراً بدفاعه لا يكون له بعد ذلك أن يطعن على الحكم بأن المحكمة التي أصدرته قد أخلت بحقه في الدفاع لعدم منحه مدة كافية لتحضير دفاعه (نقض مدني ١٩٦٩/٦/١٩ مجموعة الاحكام ص ٢٠ ص ١٠٠٢).

(١١٤) على أنه لا يجوز تأجيل الدعوى أكثر من مرة لسبب واحد يرجع الى احد الخصوم على الا تجاوز فترة التأجيل ثلاثة اسابيع م ٩٨، ولكن لا يترتب على مخالفة النص أي بطلان لأنه نص تنظيمي - قارن د. وجدى راغب - البحث السابق الإشارة اليه ص ٢٢٧.

(١١٥) نقض ١٨ ابريل ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٣٦ ص ٢٧٣.

تفارسه من تمييز عدائى لأسباب سياسية ، أو بغرض الوصاية على مجلس النقابة ، كأن يصدر قانون يسمح للسلطة التنفيذية ، بأن تتسلط على مجلس النقابة من خلال أغلبية بسيطة داخل الجمعية ، أو المؤتمر العام ، تستطيع السلطة أن توفرها بشراء ولاء الأعداد الكبيرة من المحامين غير أصحاب المكاتب وهم أقرب الى المواطنين منهم الى المحامين الاجراء ويبلغ عددهم بالنسبة لعدد المحامين أضعاف مضاعفة ، وهو ما حدث فى الآونة الأخيرة فى مصر ، أو عن طريق التدخل

فى تشكيل مجلس النقابة ، كأن يخول وزير العدل الحق فى تشكيل مجلس النقابة ، أو جعل تأديب المحامين عن غير طريق نقابتهم . وهناك صورتين واضحتين لتسييس المهنة فى الوطن العربى .

فى مصر ، ثارت فى الآونة الأخيرة ، أزمة بين نقابة المحامين ، والسلطة التنفيذية وبدأت هذه الأزمة بالدعوى التى أقامها مجلس النقابة طعنا فى قرار وزير العدل بتشكيل مجلس نقابة مؤقت تنفيذاً للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ . وقد أصدرت محكمة القضاء

الإدارى حكمها فى هذه الدعوى فى أوائل أغسطس سنة ١٩٨١ ، وهذا الحكم لم يقض بوقف تنفيذ هذا القرار إنما أوقف الطعن فى الطلب المستعجل ، وكلف مجلس النقابة بالطعن أمام المحكمة الدستورية العليا فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١ ، أقام مجلس النقابة هذا الطعن وصدر فيه الحكم بعدم دستورية القانون المذكور . وقبل أن تصدر المحكمة الدستورية العليا حكمها فى الطعن بيوم واحد صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم مهنة المحاماة ، ونص

(١١٦) نقض ٢٥ ديسمبر ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١٣٩ ص ١٧٥ .

(١١٧) نقض ١٩ يونيو ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ح ٢ رقم ٥٨ ص ٥٠ .

(١١٨) استاذنا الدكتور فتحى والى - الوسيط ص ٢٥٦ رقم ٢٥٧ وقضى بأن : الخصوم وحدهم هم أصحاب الشأن فيما يروونه من أوجه الدفاع ، فإذا كان الطاعنون هم الذين أثروا أن يقتصر دفاعهم على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى ، ولم يأخذوا على محكمة الاستئناف أنها قيدتهم فى دفعهم ، وجعلته قاصراً على هذا الدفع . فلا عليها أن هى حكمت فى موضوع الدعوى . نقض ٦٨/٦/٥ ص ١٩ ص ١١٠٤ - الطعن رقم ١٨ ص ٢٤ - نقض ١٩٧٤/٣/٤ ص ٢٥ ص ١٢ - الطعن رقم ٣٧ سنة ٣٦ .

(١١٩) بيد أنه يجب على المحكمة فى بعض الحالات تنبيه الخصوم لاستكمال دفاعهم وأن يمنحهم الفرصة لذلك ، وهى الحالات التى يوجب فيها القانون الحكم على استقلال فى دفع متينة قبل الحكم فى الموضوع بجملة : نقض ١٩٧٢/٥/٢٣ مجموعة الاحكام ٢٣ ص ٩٠٥ . نقض مدنى ١٩٤٣/٢/١٨ المحاماه ٢٤ ص ٢٤٩ ، إذا يخشى أن يقتصر الخصوم على ابداء هذه الدفاع ، ولا يبدى مالىهم من دفع أخرى انتظار للفصل فيما أبدوه من دفع ولذا لا يجوز مفاجأة الخصوم بالحكم فى الموضوع بحملته قبل تمكينهم من ابداء الدفع تعتبر قد أخلت بحقه فى الدفاع ، أبو الوفا - نظرية الدفع ص ١٦٦ رقم ٨٩ فتحى والى - مبادئ ص ٣٤٥ رقم ٢٨٥ - استئناف مصر ١٩٤٣/٦/٣ المحاماه ٢٣ ص ٥٦ وجدى راغب المركز القانونى للخصم - السابق الإشارة اليه ص ١٩٨ ، ونضيف لهذا إذا اقتصر الخصم على تقديم دفع اجرائية فإنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى فى الموضوع الا اذا تنبهت الى ضم هذه الدفع للموضوع حتى لا يفاجأ بالحكم فى الموضوع قبل ابداء مالىه من دفع موضوعيه والا تعتبر أخلت بحقوق الدفاع ، قارق م ٨٦ مرافعات فرنسى جديد ، التى تنص على واجب المحكمة فى حالته ضم الدفع بعدم الاختصاص للموضوع الى تنبيه الخصوم الى الكلام فى الموضوع ، وكذلك اذا أمرت المحكمة بالتحقيق بشأن صحة محرر فان القانون ، م ٤٤ اثبات ، يوجب عليها أن تقضى فى اجراءات التحقيق الفرعية على استقلال قبل أن تفصل فى الموضوع دون أن تمنح الخصوم فرصه بعد الفصل فى صحة المحرر فى ابداء مالىهم من دفع أخرى فانها تكون

استقلال المحاماة

فيه على إلغاء القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١ ، وكذلك نص فيه على تشكيل لجنة مؤقتة من رئيس محكمة النقض رئيساً وعضوية كل من رئيس مجلس الدولة ، ورئيس محكمة استئناف القاهرة ، تقوم باختيار مجلس نقابة مؤقتة ومن الواضح أن اصدار هذا القانون هو ضد المحكمة الدستورية العليا عن الاستمرار في نظر الطعن بعدم دستورية قانون صدر قانون بالغائه التشريعي غير أن المحكمة الدستورية

العليا لم تعبأ بهذا القانون الجديد ولا بالالغاء التشريعي للقانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بالنسبة للمستقبل انما قضت في نظر الطعن ، وقضت بعدم دستورية القانون . الا أنه تم عرقلة تنفيذ هذا الحكم بالادعاء بأنه لا يمس القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، والذي يعتبر واجب النفاذ ، وهو لم يطعن فيه بعدم الدستورية .

وبناء على هذا الادعاء اضطر مجلس النقابة الى رفع دعويين اخريين ، أحدهما : بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقتة للأحكام الوقتية الصادر بها

القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة القضاء الإداري وهذه الدعوى قد صدر فيها حكم المحكمة في يوليو ١٩٨٣ . بوقف تنفيذ هذا القرار : وبإحالة الطعن في الأحكام الوقتية التي تضمنها القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الى المحكمة الدستورية العليا .

وقد بادرت الحكومة بالطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا ، وخالفت الاجراءات الخاصة في تحديد جلسة عاجلة لم تراعى فيها المواعيد واضطرت النقابة الى التقدير قضائياً بهذا

قد اخلت بحقوقهم في الدفاع ، نقض ١٩٦٥/١١/١٨ مجموعة الاحكام ١٦ ص ١١٠٥ نقض ١٩٧٣/١/١٦ من ٢٤ ص ٤٠ الطعن رقم ٨٧٤ من ٣٧ ق .

(١٢٠) نقض ٣ يناير ١٩٢٥ مجموعة القواعد القانونية ح ١ رقم ١٠٢ ص ١٢٢ وقضى ، بأنه اذا كان الطاعن لم يقدم امام محكمة النقض ما يثبت عمله تمسكاً حازماً يقرع سمع محكمة الموضوع بوجوب تقديم المستندات الاذنية - موضوع الدين المنفذ ضده ، فان النعى على الحكم بمخالفة القانون والاخلال بحقوق الدفاع يكون على غير أساس - نقض ١٩٧١/١/١٩ من ٢٢ ص ٥٢ الطعن رقم ٢٥٧ سنة ١٦ . (١٢١) أبوا الوفا - الاحكام ص ٧٠ ، ٧١ - نقض ١٩٦٧/١٢/١٤ من ١٨ ص ١٨٧ الطعن رقم ٧٢ سنة ٣٢ .

(١٢٢) استاذنا الدكتور وحدى راغب - نظرية العمل القضائي - ص .

(١٢٣) استاذنا الدكتور فتحي والى الخصومة القضائية - دار النهضة العربية - ١٩٨٥ ص ١٩ .

(١٢٤) نقض ١٩٦٥/٤/٨ من ١٦ ص ٤٧٦ الطعن رقم ٤٠١ من ٣٠ ق .

نقض ١٩٧٣/٢/٢٠ من ٢٤ ص ٢٨٢ الطعن رقم ٤٢٧ من ٣٣ .

(١٢٥) نقض ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض من ٢٣ ق ٤١ ص ١٦٨ الطعن ١٦٣٥ لسنة ٤١ ق .

(١٢٦) د . نبيل عمر ، النظرية العامة للطعن بالنقض - دار المعارف ١٩٨٠ ص ٣١٢ بند ١٥١ .

(١٢٧) أبو الوفا - نظرية الاحكام ٨٠٤ نقض مدني ١٩٥٩/٦/٢٥ مجموعة المبادئ ص ١٠ ص ٥٥٣ .

(١٢٨) نقض ١٩٧٠/٣/٣٠ أحكام النقض من ٢١ ق ١٢٠ ص ٥٠١ الطعن ٢٥٦ لسنة ٤٠ ق .

(١٢٩) نقض ١٩٥٦/١/٢٤ أحكام النقض من ٧ - ص ٢٥ رقم الطعن ١١٣٢ لسنة ٢٥ ق .

نقض ١٩٦١/١٢/٧ مجموعة النقض من ١٢ ص ٧٥٨

(١٣٠) نقض ١٩٦٢/٥/٢١ أحكام النقض من ١٦ ق ٢٤ ص ٤٨٧

(١٣١) نقض ١٩٥٦/٢/٦ أحكام النقض من ٧ ق ٤٤ ص ١٣٢ الطعن ١١٨٦ لسنة ٢٥ ق .

الاسلوب الى أن استقر الامر في النهاية ، طلب وقف التنفيذ الذي طلبته الحكومة في طعنها ولكنها احوالت الطعن في موضوع الطلب الى المحكمة الادارية العليا للفصل فيها ، وقد انتهى تقرير هيئة المفوضين الى طلب رفض الطعن واستجابة المحكمة الى هذا الطلب .

أما الدعوى الاخرى التي رفعتها النقابة فهي تلك المقامة أمام المحكمة الدستورية العليا كمنازعة في تنفيذ الحكم ، ولتحديد الموعد الذي تنقضى فيه مدة مجلس النقابة ، وما إذا كانت تحسب مدة السنتين التي

غفل فيهما المجلس عن مباشرة اختصاصها : وذلك كله لبيان ما إذا كانت ستجرى الانتخابات في موعدها أم في موعد آخر ، وقد رفعت دعوى أخرى أمام محكمة القضاء الاداري في هذا الشأن طعنا في قرار موعد تحديد الانتخابات وأساس الطعن ، بجانب عدم استيفاء مجلس النقابة مدته الشرعية ، عدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الذي سوف يجرى الانتخاب في ظله .

والواقع إذا كان من الحق أن المحاماة ، شأنها شأن كافة المهن الحرة ، تعتبر مرافق

عامة تملك الحكومة حق تنظيمها والاعتراف عليها ، الا أن شرط ذلك ان تحترم الحكومة الحرية النقابية المكفولة بنص الدستور ، وذلك بأن يكون على أساس ديمقراطي وبطريقة ديمقراطية . فإشياء النقابات على أساس ديمقراطي طبقا للمادة ٥٦ ، يعنى ان الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة لتكوين نقابة منتخبة انتخابا صحيحا ، وإنشاء مجلس نقابة بغير انتخاب . معناه حرمان المحامين من حريتهم الانتخابية وفي هذا اعتداء صارخ على الدستور

(١٣٢) نقض ١٩٦٤/٢/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ٣٤ ص ٦٦٦ الطعن ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق .

12 juillet, Bull. cui IV n 0 774 cui 28 mars 1963 ibid II n o 293 .

(١٣٤) نقض ١٩٦١/٤/٣ أحكام النقض س ١٢ ق ٧٤ الطعن ١٩٦٧ لسنة ٤١ ق .

(١٣٥) نقض ١٩٨١/٣/٢٣ الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٤٩ ق .

(١٣٦) نقض ١٩٧٠/٢/٢٤ مجموعة النقض س ٢١ ص ٢٩٥ .

نقض ١٩٧٤/٣/٤ مجموعة النقض س ٢٣ ص ٩ .

(١٣٧) وقضى بأنه اذا كان لا يصدق على قائمة شروط البيع وصفه

المادة ٦٩ من قانون المرافعات وما بعدها ولا هي من الاور

من محام ، فانه لا يترتب البطلان على عدم توقيعها من أحد

٦ ، ١٨ الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٢ ق .

(١٣٨) وقضى بأنه ، اذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه ،

ممتدا أمام محكمة الاستئناف حتى سنة ١٩٦٧ ، واستبعد اسمه

ببطلان هذه الصحيفة استنادا الى ان اسم المحامي الذي وقع

صفة المحامي عنه وبين استبعاد اسمه من الجدول بصفة مؤقتة

قد خالف القانون . نقض ٧٢/٥/٤ ص ٢٤ ص ٨١٥ الطعن

(١٣٩) نقض ١٩٣٤/٦/٧ - طعن رقم ٧٨ ص ٣ ق .

نقض ١٩٥٩/٤/٢ المحاماه ٤ ص ٨٦٨ - نقض

(١٤٠) نقض ١٩٣٦/١/٦ مج - فنى الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٠

نقض ١٩٤٦/٤/٩ مج - فنى مدى الطعن رقم ٨٢

(١٤١) استئناف مصر ١٩٤٦/٥/١٦ الجدول العشري الخامس

(١٤٢) نقض ١٩٦٧/١٠/٢٥ ص ١٨ ص ٥٥٢ الطعن رقم ٥

▷ إستقلال المحاماة

والحريات الدستورية ليس له
أى سند فى الدستور أو
القانون ، وكذلك فإن التشريع
أو النص الذى يصدر خصيصا
لأنها خصومة دستورية من
حيث عدوانه على القضاء ،
وتدخله فى الفصل فى
خصومة مطروحة عليه ،
ومن هنا فإن إصدار قانون
بإعادة تنظيم مهنة المحاماة قبل
نظر طعن مجلس النقابة يشكل
فى حقيقته ما اصطلح على
تسميته فى القضاء
الانجلوسكسونى بجريمة
« احتقار المحكمة » . وهذه

الجريمة يتكون ركنها المادى
من تصرف فردى يصيب
محكمة أو قاضى بأذى
معنوى ، أما ما فعله مجلس
الشعب فهو تصرف جماعى
صادر من أعضاء السلطة
التشريعية ، بقصد انتهاء
السلطة القضائية كلها ويلاحظ
أن التشريع الصادر بحل نقابة
المحامين هو فى طبيعته
القانونية صدر من السلطة
التشريعية فى صورة تشريع
بناء على تحقيق ومحاكمة
سياسية ، فضلا عن
اغتصاب هذا التشريع ولاية
الجمعية العمومية غير
العادية ، فإن السلطة

التشريعية بهذا التشريع - فى
ظاهره - جعل من نفسه جهة
قضاء واغتصب ولايتى جهة
التحقيق والمحاكم معا ،
وأصدر حكما بحل مجلس
النقابة دون أى سند فى القانون
أو الدستور اليس فى ذلك
تسييس لمهنة المحاماة فى
مصر .

وفى ليبيا : أمم النظام
اللىبى المحاماه والمحامين
حيث قضى على نقابته
واستقلال مهمتهم وذلك
بإصداره القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٨١ الذى ألغى مهنة
المحاماة ونقابة المحامين

(١٤٣) نقض ١٩٦٥/٤/٨ من ١٦ ص ٤٧٦ مجموعة القواعد القانونية - رقم ٧٢ - ٣١١٥ .

نقض ١٩٧٣/٢/٢٠ من ٢٤ ص ٢٨٢ مجموعة القواعد القانونية - رقم ٧٣ - ٣١١٥ .

نقض ١٩٦٧/١٠/٢٥ من ١٨ ص ١٥٥٢ مجموعة القواعد القانونية - رقم ٧٥ - ٣١١٦ .

نقض ١٩٦٩/١١/٢٣ من ٢٠ ص ١٢٩٦ مجموعة القواعد - رقم ٨١ - ٣١١٨ .

١٩٧٩/٢/٧ من ٣٠ ع ١ ص ٥٠٥ مجموعة القواعد - رقم ٨٩ - ٣١٢٠ .

١٩٧٣/٣ من ٢٤ ص ٧٤٨ مجموعة القواعد القا - رقم ٨٣ - ٣١١٩ .

١٩٨١ من ٤٩ ق رقم ١٦٥٢ مجموعة القواعد - رقم ٩١ - ٣١٢١ .

٢٧ ص ٣٥٦ مجموعة القواعد - رقم ٨٦ - ٣١١٩ .

٢٧ ص ٣٥٦ مجموعة القواعد - رقم ٨٧ - ٣١٢٠ .

(147) Martin, le gait et le droit ou les parties et le juge,
du contradictoire entre juge et avocat, g . z. pal 4
wiederkeher, droit de la defense et proceduse civile .

(148) oppetit, les garanties gondementales des pasties

ع ، تسييب الاحكام وأعمال القضاء ، فى المواد المدنية والتجارية ط ١ دار
ن ٢١٥ والمرجع المشار اليها .

(150) Parodi, l'esprit general et l'inovention du novuea.
civile, 1976 n o 46 p 77

Widerkehr le principe du controdicatoire, p.s. 1974 ct
lmentable histoire de l'artlb, le Bureau de france 1978 - p
dr - civ 1976 - 826 - j

normand, obs. rev trim dr - civ 1977 - 181

فأصبح المحامون بموجب هذا القانون موظفين عموميين تابعين لوزارة العدل وخاضعين لتوجيهاتها وأوامرها . وبالتالي أهدر هذا النظام ضمانات هامة من ضمانات استقلال القضاء من خلال إهداره لحق الدفاع ، كأحد أقدس حقوق الإنسان :

وقد احتوى القانون السابق الإشارة على ٣٩ مادة ، وقسم الى ثلاثة ابواب وتناول الباب الاول من هذا القانون « م. ١ - ١٢ » تكوين الادارة التي استخدمتها وأطلق عليها اسم « ادارة المحاماة الشعبية » وحدد اختصاصاتها

من أبرز احكامها :- حق استعانة المواطنين دون مقابل بمحام في القضايا التي ترفع منهم أو عليهم أمام الجهات القضائية . اعتبر القانون الادارة المستخدمة من الهيئات القضائية وحدد مدينة طرابلس مقرا لها وأقام لها فروع في مقر كل محكمة استئناف

ومكاتب بكل دائرة محكمة ابتدائية خارج مقر الفرع -

وتشكل الادارة من رئيس ووكلاء وعدد كاف من الاعضاء وينوب رئيس الادارة عنها في جميع صلاتها بالجهات الرسمية وغيرها كما

أن وظائف هذه الادارة قسمت الى عشر درجات تبدأ من درجة محام تحت التمرين وتتدرج الى درجة رئيس الادارة وهو معادل لدرجة رئيس محكمة الاستئناف .

تقوم الادارة بإرشاد المواطنين وتوعيتهم بمختلف أحكام القوانين واللوائح ، كما تقوم بمعاونتهم على إنهاء منازعاتهم وذلك بعد دفع الرسوم القضائية المقررة . ويحق لكل شخص - وفقا لهذا القانون ، يرغب في رفع دعوى أو اتخاذ أى إجراء قضائي أن يطلب ذلك من

p . jutein D, 1977 IR . 411 . Benabent, les moyens retives en secret par le juge j.c.p. 1977 I 2849

Motulsky. melonges t.2. note 86 morel, traiti elem. de procedure ceivte, 2 ed 1949 n o 426. vincent, procedure civile 14 ed 1969 n o 237

(١٥١) نقض مدنى فرنسى ١٩٧٨/٦/٢١ دالوز قضاء ١٩٧٨ - ٥٦١ .

j.l Delvolve justice et verité gaz, pal. l'jullet 1980 p 18 ets .

(١٥٢) د. أحمد سلامة . الرسالة السابق الإشارة اليها ، ص ٤٠٧ ايلتون - بند ٢٠٢ ص ٣٧٤ .

(١٥٣) كريميو بند ٢٨٦ ص ٢٨٤ ويرى أنه يجب أن يكون لمكتب المحامى وعيادة الطبيب وكبرى الاعتراف الحرمة الواجبة حتى يستطيع المريض أن يفضى الى طبيبه بمرضه وظروفه وملابساته وأن يعترف المذنب الذى ارتكب اثما مخالفا للتشريعات السماوية الى رجل الدين بما ارتكبه وأن يفضى المتداعى الى المحامى بمكنون صدره حتى يقدم دفاعه وهو على علم بموضوع مؤكله وملابساته ومشار اليه فى مقال الاستاذ ، نصرت مثلا حيدر ، حضانه القاضى وحضانه المحامى مجلة الحق ، اتحاد المحامين العرب ، المؤتمر العاشر ، سبتمبر ١٩٦٨ ص ٧٨٣ .

Faustin (Helie) instruction criminelle T . V n o 1818

مشار اليه فى بيمنيتا المرجع السابق ص ١٢٥ .

(١٥٤) د . د . محمود مصطفى ، التفتيش وما يترتب على مخالفة احكامه من آثار مجله الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية السنة ١ ابريل - يونيه سنة ١٩٤٢ ص ٣١٤ .

د . أحمد فتحي سرور - الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية سنة ١٩٨٠ ص ٤٢٣ .

(١٥٥) مظهر العشرى - تفتيش مكتب المحامى - مجلة نقابة المحامين بدمشق سنة ١٩٦١ عدد ٢ ص

٢٨١ الطاهر المنتصر ، واجبات المحامى ، مجلة القضاء والتشري التونسية ١٩٥٦ عدد ٦ ، ٧ ص ٢٣ .

A toulouse, le secret professionnel et la bberte de la defense gaz - pal 1951 p 40

استقلال المحاماه

يتولى المحامون التابعون لنفس
الفرع أو المكتب تمثيل الصالح
المتعارض بطبيعتها في النزاع
المطروح .

ووفقا للباب الثاني من هذا
القانون ، فإنه يسرى على
جميع أعضاء الإدارة ما يسرى
على شاغلي وظائف القضاء
والنيابة العامة المعاملة
لوظائفهم وهم تابعون في ذلك
الى وزارة العدل « اللجنة
الشعبية العامة للعدل ، ويجوز
نقلهم الى اى اداة قضائية
أخرى كما يجوز نقل أعضاء

بمحام من الادارة بمقابل
كذلك ، يكلف رئيس الفرع أو
المكتب أحد الأعضاء لدراسة
الطلب ومحاولة انهاء النزاع
صلحا باتفاق الاطراف وإذا ما
تغذر ذلك يتولى رفع الدعوى
أمام الجهة القضائية
المختصة ، كما يكلف محام
آخر من نفس الفرع أو المكتب
لينوب عن الطرف أو
الاطراف الاخرى في الدعوى
ومؤدى تطبيق هذا الحكم أن

الفرع أو المكتب المختص ،
كما يحق للمحاكم والنيابات
تكليف الفرع أو المكتب بأن
ينتدب من يتولى الدفاع عن
أحد الأشخاص كما يجوز
للشركات والمنشآت الاجنبية
والوطنية الاستعانة بمحام عن
طريق الادارة في القضايا التي
ترفع منها أو عليها وذلك
بمقابل تحدده اللائحة التنفيذية
للقانون . كما يحق لرعايا
الدولة الاجنبية الاستعانة

- د. طه أبو الخير - حرمة الدفاع - ط ١ سنة ١٩٧٤ ص ٦٧٤ .

- أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون الاجراءات سنة ١٩٨٠ ص ٤٢٣ .

- محمود مصطفى المقال السابق الاشارة اليه ص ٣٦٧ .

(156) geny, des droits sur les lettres missurés, T, I. p 145 jordel, de al production
en justice de la correspondance these, lille, 1904

pélissier, la protection du secret de la correspondance au regard du droit penal,
Rev. sc, crim et dr, pénal compare, 1965 p. 105

Kayser, le principe du secret des lettres confidentielles

(157) cf. paris 8 nov, 1971 gaz - pal 1972 - I - 86 strasbourg 2 ch 30 mars 1978
gaz. pal 1979 2 - 482 - note. A cacheux .

paris 13 mars 1979 gaz - pal 1980 I 200 note. A.D.

CASS - CIN 1 -2 avril 1963 D - 1963 . 439 note 1 . cremien .

(158) cass . civ 1 . 14 janv . 1980 Bull - civ I n o 13 paris, 5 mars 1969 D.

S. 1970 . 595 note Brunois

(159) gasson Repertoire de droit penal, Refonter r. 95 à 108

(١٦٠) د. د. فتحي والي - التنفيذ الجبري سنة ١٩٨٤ ص ٢٠٥ .

(١٦١) د. د. فتحي والي المرجع السابق ص ٢٠٦ ، محمد حامد فهمي ، تنفيذ الاحكام والمستندات الرسمية
ط ٣ ص ١٢٢ .

(١٦٢) فلسان - طرق التنفيذ الجبري - بند ٤ ص ٦٠ .

وحول امكانية الحجز على المحامي ، سيجز ما للمدين لدى الغير ، انظر

Ch, cohen, les problémis soulevés par al saisie - arret pratique entre les mins
de l'avocat, gaz - pal. 1983 - I' sem - p 32

(١٦٣) جمال العطيفي - نحو هيئة للمساعدات القضائية - بحث مقدم للمؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب

المكانى الى خارج الحدود
الاقليمية ويشمل اشخاصا
معنوية خارج الحدود الاقليمية
ليطالب المنظمات العربية
والدولية حيث فرض عليها
وجوب قبول تلك الرابطة
كبديل عن نقابة
المحامين .

نخلص مما سبق أن طبيعة
عمل المحامي وعرف المهنة
وتقاليدها هما الدستور الطبيعي
الذى يكفل حماية استقلال
المحاماة كحق من حقوق
الانسان ، وضمانة من
ضمانات العدالة .

المحاكم وذلك فى قضية
معينة ، وبإذن خاص من
وزير العدل . مع اشتراط
المعاملة بالمثل ومشاركة أحد
اعضاء الادارة وانشاء القانون
« رابطة للقانون » تعمل على
الارتقاء بمهنة القانون ومنحها
حق المشاركة فى المنظمات
والمؤتمرات والندوات العربية
والعالمية للقانونيين وجب ايلولة
اموال نقابة المحامين اليها
واحلالها محلها فى عضوية
المنظمات التى كانت نقابة
المحامين طرفا فيها ..
وكأن القانون الليبى قد مد
واضعيه من أثر سريانه

تلك الادارات الى هذه
الادارة ، يؤدى رئيس الادارة
والوكلاء « يمين الخدمة » أمام
وزير العدل ورئيس اللجنة
الشعبية العامة للعدل ، ويؤدى
من عداهم من الاعضاء ذلك
اليمين أمام مسئول وزارة

العدل بالمحافظة (أمين اللجنة
الشعبية للعدل المختص) كما
منح القانون وزير العدل
ولرئيس الادارة حق الانذار .

كما اجاز القانون للمحامين من
غير المتمتعين بالجنسية
العربية حق الترافع أمام

بغداد ١٩٦٤ - د . محمد عبد الخالق عمر - النظام القضائى المدنى ص ٦٧ .
(١٦٤) يلاحظ أن المعونه القضائية فى الولايات المتحدة الامريكية ترجع الى ١٨٤٠ حينما أسس الالمان
المهاجرون أول جمعية من هذا القبيل فى مدينة نيويورك . وكان غرضها تقديم المساعدات القضائية للالمان
المهاجرون الى امريكا . ومن هذه الجمعية ولدت أول جمعية للمساعدات القضائية بالمعنى الصحيح عام
١٨٧٦ ، ثم نشأت جمعيات أخرى فى المدن الامريكية بلغت ٣٧ جمعية فى ٢٧ ولاية أمريكية . وانشأ
فى عام ١٩٢٢ الجمعية الوطنية لهيئات المساعدة القضائية وانضم اليها ٢٣ هيئة من هيئات المساعدات
القضائية . وتعديل اسم هذه الجمعية فى عام ١٩٥٥ ليصبح الجمعية الوطنية للمساعدة القانونية والدفاع عن
المتهمين ALADA وتتبع هذه الجمعية للنقابة المحامين الامريكية . كما يوجد ١١٧ هيئة للدفاع عن
المتهمين انشأتها حكومات بعض الولايات . وتسمى مكاتب المدافع العام Public Defender ويمكن
تصنيف الطرق الرئيسية الموجودة حاليا لهيئة مدافع فى أربع مجموعات ، أولا نظام المحامى المنتدب ،
وهو النظام الذى تقوم فيه المحكمة بتكليف أحد المحامين لتولى الدفاع عن المتهم . ثانيا نظام المدافع العام ،
وهو قانونى يشغل وظيفة عامة لغاية الدفاع عن المتهمين الفقراء ، وقد لقى هذا النظام معارضة من النقابات
فى بادئ الامر . ثالثا نظام جمعيات المساعدة القانونية ، وفى هذا النظام يقوم مكتب مركزى بتهيئة المساعدة
القانونية للفقراء ، وتسنده موارده تستمد من مصادر غير الخزينة العامة عكس النظام السابق . رابعا النظام
المختلط ، كما يسمى نظام المدافع العام الخاص Public defendre وهنا تكون ادارة مكتب المدافعين
لدى لجنة خاصة ولكنها تعتمد على منحه سنوية من الخزينة العامة للجماعة المستقلة . أنظر فى ذلك :
- تقرير سنغافى - السابق الاشارة اليه - والمراجع التى اشار اليها بند ٣٦٠ وما بعده .
(١٦٥) صدر أول تشريع للمساعدة القانونية فى المملكة المتحدة فى عام ١٩٠٣ وكان القاضى يستطيع
بموجبه عند الاحالة الى المحاكمة ، مع الاخذ فى الاعتبار لطبيعة الدفاع الذى يقدمه المتهم الفقير أن يهيم
له مساعدة قانونية بلا مقابل ، وحينذاك ينتدب له وكيل دعاوى ومحام مترافع تدفع اتعابهما من الخزينة
العامة . وفى عام ١٩٠٨ نص على أن أتعاب أى دفاع سواء كان المتهم فقيرا أم لا ، يمكن الامر بدفعها
من الخزينة العامة . وكانت النصوص التى تنظم المساعدة القضائية ، كانت تتعلق بمحاكمات القضايا التى
تتطلب اتهاما بشكليا indictmeat سواء حوكت ايجازيا أم غير ذلك ، فى عام ١٩٣٠ ألغيت تلك النصوص

استقلال المحاماه

وحلت محلها نصوص أكثر تحررا ، كما عدلت الأخيرة في عام ١٩٤٩ بنصوص أقل قيودا ويقدم طلب المساعدة القانونية عادة لقضاء التحقيق بعد أن يصدر الامر بالاحالة للمحاكمة ويجب على المتهم أن يثبت أولا عدم كفاية موارده ، ولم يكن المساعدة القانونية - وفقا لقانون عام ١٩٤٩ ، عادة في المتناول في القضايا العادية أمام القضاء Magistrates courts اذا كانت مقصورة على الحالات التي يكون من المرغوب فيه تقديمها بسبب خطورة التهمة أو الظروف الاستثنائية للقضية ، قد أزيل هذا القيد عام ١٩٦٣ فصار من الجائز أن تمنع المساعدة القانونية حتى في الجرائم الايجازية أمام القضاء على اساس عدم كتابة الموارد اذا روى أن ذلك مرغوب فيه لمصلحة العدالة انظر حسن علوم الرسالة السابق الاشارة اليها ص ١٢٧ . (166) Coppelletti - processo eideologie, Bologna 1969 - P 547 ets - giustizia esocieta, Milan, 1972, p 223 denti, processo civile egiustizia sociale, milan, 197 - p 137

Trocker, assistenza legale egiustizia civile, milan 1979

Comoglis, dans le commentorio della costituzione, dirige par Brance - sub - art 24 , Bologna 1981 p 118

(١٦٧) حول المساعدة القضائية عرض نقابة مكناس في المؤتمر العاشر ينيطون تحت شعار عدالة كريمة ، ودفاع حر ، انظر مجلسه المحاماه المغربية - العدد العاشر ، ص ٧١ .

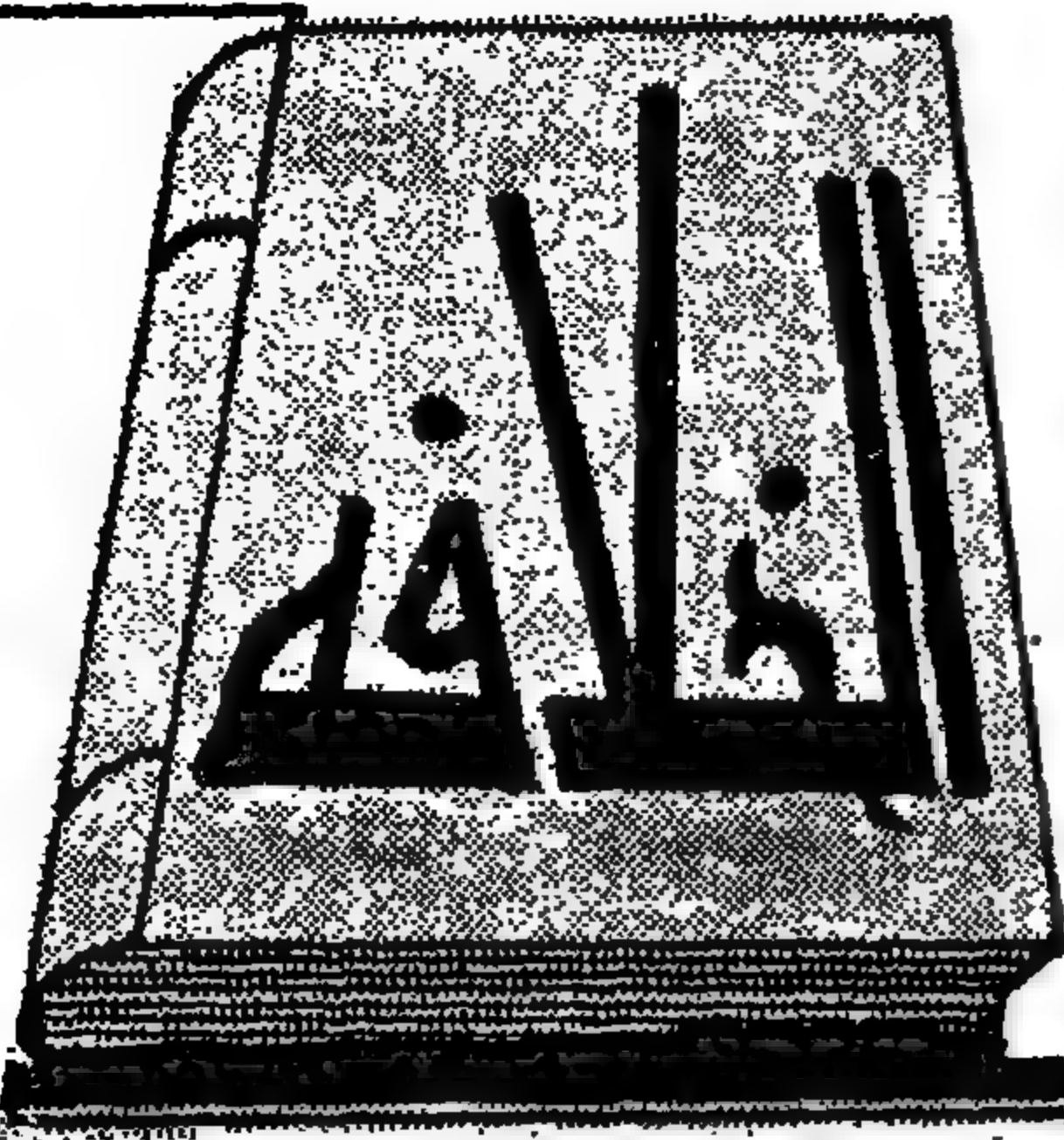
(١٦٨) كذلك منح قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري في المادتين ٦٩ ، ٢٧٤ . القانون اللبناني لأصول المحاكمات الجزائية في المادتين ٧٠ ، ٢٨٦ ، للمتهم الحق في أن يطلب من قاضي التحقيق اقامة محام بعد أن يبين له عذره أما لفقده أو لان المحامين يرفضون الدفاع عنه ، فيطلب قاضي التحقيق من نقيب المحامين تعيين محامى ، وكذلك في موالد الجنايات يتعين على المحكمة أن تسأل المتهم عما اذا كان قد اختار محاميا عنه فان لم يفعل عين له الرئيس أو نائبه محاميا فورا ، والا كانت جميع الاجراءات باطله . (١٦٩) . ويلاحظ أن القانون الانجليزي الصادر في سنة ١٩٤٩ بشأن المساعدات القضائية والقانون المعدل له في سنة ١٩٦٠ ، قد نص هذا القانون على أن تتولى جمعية القانون مسئولية تقديم المساعدات القضائية طبقا للقانون تحت اشراف الملكة lord chancellor ، وتقدم اليه تقارير سنوية عن سير المساعدات القضائية . وهذا النظام يقضى بتقديم المشورة أو المعنوية القانونية للمواطنين دوى الدخل المحدوده ويشترك في تمويل هذا المشروع كل من البرلمان (أى الخزانه العامة) ونفس المواطنين المنتفعين بخدمات المشروع والمحامين الذين يقبلون تخفيضا في أتعابهم . وكذلك يوجد في القانون الانجليزي العديد من الهيئات والمنظمات المتخصصة في تقديم النصيح والارشاد للمواطنين . ويلاحظ أن النظام الانجليزي يعطى الحق لأي شخص لديه دعوى أن يلجأ الى لجنة خاصة أغلب اعضائها من المحامين من فقه Sa?ocotors يطلب المساعدة القانونية وتنتظر هذه اللجنة في الطلب وفي أحوال الطلب المالية فاذا وجدت أن مطالبته محقه وتوجد بينه كافية تسندها وأن احواله المالية لاتمكنه من دفع رسوم واتعاب المحاماه كليا أو جزئيا عندما تقررمنحه المساعدة القانونية بشكل كامل أو جزئى وأن هذه المساعدة القانونية من الممكن منحها أيضا للمدعى عليه وفقا لنفس الشروط وتتم المساعدة القانونية بان تمنح هذه اللجنة الشخص الطالب شهادة تخوله بموجبها أن يوكل أى محام يختاره ليمثله في قضيته وتقوم الدولة بدفع نفقات واتعاب هذه المحامى مع المحكمة كليا أو جزئيا وفقا لقرار اللجنة أن ٧٠ ٪ من القضايا المعنوية تمنح فيها المساعدة القانونية وهي نسبة عالية جدا ليس لها مثيل في أى بلد في العالم . في القضايا الجزائية فان المساعدة القانونية تمنح لما يقل عن ٩٠ ٪ من المجنى عليهم سواء في مرحلة التحقيق أو مرحلة المحاكمة وهي من أعلى نسب في العالم ، تكلف المساعدة القانونية الدولة في بريطانيا حوالى ٢٠٠ مليون جنيه سنويا وهو مبلغ كبير ويعنى أن الدولة تمول بالاضافة الى مرفق القضاء الجزء الاكبر من مرفق المحاماه - ويلاحظ أن القضاء والمحامين في بريطانيا يشتركون في نقابة واحدة .

- تقرير سنغافى السابق الاشارة اليه بند ٣٧٣ .

- دكتور/ محمد عصفور ، نقابة المحامين في مصر ، وأزمة الحريات النقابية ، مجلة الحق السنة ١٥ العدد

الاول والثاني لسنة ١٩٨٤ ص ٢٥ - منشور نفسى المقال بمجلة المحاماه المصرية العدد ٥ ، ٦ السنة ٦٣ -

مايو - يونيو ١٩٨٣ ، تحت عنوان « أزمة الحريات وموجه خاص الحرية النقابية » .



من عام ١٩٢١ - إلى عام ١٩٢٦ ميلادية كان المرحوم عبد الرزاق السنهوري في العشرينات من عمره يدرس الحقوق في فرنسا للحصول على شهادة الدكتوراه من جامعة «ليون» الفرنسية ، وفي عام ١٩٢٥ قدم رسالته الأولى التي حصلت على جائزة احسن الرسائل من تلك الجامعة في موضوع خاص بالقانون الانجليزي حازت اعجاب جميع اساتذة القانون المقارن وتقديرهم ، وقد سجل هذا التقدير الاستاذ « ادوار لامبير » في مقدمته لكتاب الخلافة التي سوف ننشرها فيما بعد ...

ولكن الطالب الشاب المرحوم عبد الرزاق السنهوري كان أثناء إعداد هذه الرسالة يتابع انباء وطنه في مصر وفي العالم الاسلامي الكبير ، وحز في نفسه ما آل اليه أقطار العالم الاسلامي من ضياع وتمزق بسبب وقوعها واحدا بعد الآخر فريسة لاحتلال الدول الاستعمارية الاوربية عقب انتصارها على الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى - وبدأت تتقاسم السيطرة عليها وفق اتفاقات سرية مثل « معاهدة سايس بيكو » المشهورة - التي مكنت فرنسا من احتلال سوريا ولبنان . ومكنت بريطانيا من اقتراح فلسطين لتسليمها للصهيونية تنفيذا لوعده بلفور ، فضلا عن سيطرتها على الأردن والعراق ومصر - مقابل السيطرة الفرنسية على الأقطار العربية في شمال افريقية (الجزائر وتونس والمغرب) - ومقابل استعمار ايطاليا لليبيا واريتريا ، هذا فضلا عن توزيع اقطار العالم الاسلامي غير العربي على مناطق النفوذ المختلفة ، حتى أن اليونان حصلت هي الأخرى على نصيب كبير من السيطرة على شواطئ الدردنيل وبحر إيجه وقبرص - ولكنها اضطرت للتراجع أمام المقاومة العنيدة للشعب التركي والعسكريين الأتراك ...

هذا الواقع الأليم المحزن اثار الطالب عبد الرزاق السنهوري الذي كان يعيش في فرنسا ليتم دراسته وكان يؤلمه أن يشهد ابتهاج شعبها وحكومته بما حصلت عليه امبراطوريتهم الاستعمارية من مغنم بالسيطرة على اقطار المشرق الأدنى (سوريا ولبنان) بالاضافة الى اقطار المغرب في شمال افريقية وذلك على انقاض دولة الخلافة التي كانت تمثل وحدة العالم الاسلامي .

● السنهوري وكتابه عن الخلافة ●

فماذا فعل هذا الطالب العصامي الذي أتم دراسته وتأهل لكي يغود إلى وطنه معززا مكرما كأستاذ في الجامعة المصرية الناشئة يحمل تهاتى اساتذته وشهاداتهم له بالنبوغ والعبقرية - أنه اصر على الا يعود الى بلاده الا بعد أن يستأنف أبحاثه في القانون المقارن في فرنسا ذاتها ليقدم لجامعاتها واساتذتها وعلمائها بحثا عن نظرية « الخلافة » الإسلامية وتاريخها وتطورها ومستقبلها .

وظاهر من حجم المؤلف الذي أعده السنهوري عن الخلافة باللغة الفرنسية والذي يتكون من ستمائة وخمسة وعشرين صفحة - ومن قائمة المراجع العربية والفرنسية والانجليزية التي تشير اليها الهوامش المطولة في ذلك الكتاب أن السنهوري قد بدأ في إعدادة في نفس الوقت الذي كان يعد فيه رسالته الأولى عن القانون الأنجليزي ، وأنه بلا شك أعطى له من جهده ووقته أكثر مما أعطى لرسالة الدكتوراه التي بعث لإعدادها - وأنه سار في عمله على حذر خوفا من ردود فعل الفرنسيين - ولذلك لم يخاطر بتقديم هذا البحث للحصول على الدكتوراه ولم يعلن عزمه على تقديم بحث عن الخلافة الا بعد أن حصل فعلا على شهادة الدكتوراه في موضوع خاص بالقانون والقضاء الأنجليزي - أي أنه بعيد جدا عن القانون الإسلامي - وبعد أن أطمأن الى حصوله على الدكتوراه وتفوقه فيها وحصوله على جائزة أحسن الرسائل - أعلن اختياره لموضوع الخلافة ليقدم فيه رسالة ثانيه أهم من الأولى وأعمق اثرا .. أنه أقدم على ذلك ليثبت للعالم كله أن النظام الإسلامي الذي قامت عليه الخلافة ليس قائما على القوة السياسية والعسكرية ولكنه مجموعة مبادئ تشريعية وأصول اجتماعية ترتكز على عقيدة خالدة لا يمكن أن تمحوها الهزيمة العسكرية أو يضعفها الفشل السياسي ، وأن العقيدة والشريعة التي قامت عليها هذه الأمة وحضارتها التاريخية ووحدتها قادرة على النهوض بها وبناء وحدتها ونظامها السياسي على أسس اسلامية تتناسب روح العصر من جديد . انه وهو شاب عصامي كان يقاسى الغربة والوحدة في فرنسا ويؤلمه أن يراها تجتر ما حصلت عليه من مغنم استعمارية من أسلاب الخلافة الإسلامية فراح يفكر في مستقبل وحدة الامة الإسلامية - فرأى أنه لابد من إعادة الخلافة في صورة تناسب ما يواجهه المسلمون من تحديات . إنه لم ييأس بل سخر عبقريته ونبوغه في وضع خطة لإعادة بناء الخلافة على أسس جديدة كمنظمة دولية في المستقبل - وسجل هذه الخطة العبقرية في رسالة ثانية قدمها الى معهد القانون المقارن في نفس الجامعة الفرنسية التي منحته قبل ذلك بعام واحد شهادة الدكتوراه - وتحمل هذه الرسالة اسم « الخلافة » تمجيذا لها وتخليدا ..

وكان السنهوري وهو يتجه لدراسة الخلافة يعلم أن هذا الموضوع الذي اختاره لا يعجب زملاءه واساتذته الفرنسيين - وأن ما سيكتبه عنها سيثير « حساسيات » لديهم - وأن استاذة لامبير نفسه قد حذره من ذلك ونصحه مرارا بأن يترك هذا البحث الذي قد لا يعجب الاوربيين في ذلك الوقت - ولكنه اصر على أن ينصف أمته ويدافع عن قانونها وشريعته وحضارتها بل ويرسم لها الخطة لكي تعيد وحدة دولتها التي

حطمها الفرنسيون وحلفاؤهم فى الحرب العالمية الأولى - وها هو الأستاذ لامبير يسجل فى مقدمته عناد السنهورى وإصراره على هذا البحث رغم ما قدمه له من نصائح للابتعاد عنه - ولكنه فى النهاية يعلن سروره بهذا العناد من باحث شاب

عصامى مصرى مسلم ولكنه عبقرى نابغه ومرجع سروره أن تلميذه الشاب النابغ قدم لمعهد وجامعته مؤلفا فى القانون المقارن تفخر به وتكسب به سبقا ونفوذا فى مجال الدراسات القانونية المقارنه ..

نرى من هذا ان علماء فرنسا المعترزة بانتصارها على الدولة العثمانية - وبما حصلت عليه من غنائم نتيجة لمساهماتها فى القضاء على الخلافة التى تمثل وحدة

الامة الاسلامية - هؤلاء العلماء ، هم الذين ناقشوا كتاب السنهورى عن نظرية الخلافة وتاريخها ومستقبلها وشهدوا له مرة ثانية بالنبوغ والعبقرية - وأهم من ذلك انهم سجلوا اقتناعهم من خلال هذا الكتاب بأن قوانين الاسلام وحضارته وثقافته

وعلموه تراث عظيم للانسانية جمعاء يجب العناية به والغوص فى اعماقه لمعرفة ما به من كنوز تحتاج لها الانسانية لبناء مستقبل افضل لجميع الامم والشعوب . وقد شهد بذلك استاذ لامبير - الذى سجل فى مقدمة كتاب الخلافة أن علماء القانون المقارن الاوربيين لا يجوز بعد الآن أن يعتمدوا فى ابحاثهم عن الشريعة الاسلامية والقانون الاسلامى على المراجع واللغات الاوربية والامريكية بل عليهم من الآن

فصاعدا أن يتعلموا اللغة العربية ليستطيعوا ان يتعاونوا مع الباحثين المسلمين فى الدراسات المقارنة عن قوانين الاسلام وحضارة الشرق - وأنه تطبيقا لهذا المبدأ قد وجه ابنه « جاك لامبير » الى تعلم اللغة العربية الفصحى ويتمنى ان يعيش فى إحدى البلاد الاسلامية ليتم دراسته لهذه اللغة حتى يتمكن من الاطلاع على المراجع العربية فى الشريعة الاسلامية والتعمق فى أبحاثها ...

أما السنهورى فقد سجل لنا فى مقدمة كتابه الاسباب التى دعت له لاختيار هذا الموضوع والصعوبات التى واجهته ، بعبارات تشتمل على تلميحات ذات مغزى .. أشار السنهورى تلميحا الى ما يلى :

- ١ - أن سبب الغاء الخلافة فى تركيا هو انها تشعر بعجزها عن تحمل مسئوليات الخلافة - وليس هو التناكر للاسلام الذى يريد البعض أن يستدرجها اليه .
- ٢ - أنه التزم الموضوعية رغم حماسه العاطفى للاسلام وحضارته .
- ٣ - أن أول الصعوبات العملية التى واجهته هى ضرورة مداراة بعض الحساسيات التى يثيرها موضوع الخلافة فى ذلك الوقت .

● السنهاورى وكتابه عن الخلافة ●

وختم السنهاورى مقدمته موجهة للقارىء الأوربى يدعو له ليطرح جانباً كل ما يتصل بالتعصب ضد الاسلام كدين لأن موضوع بحثه ليس الدين الاسلامى وإنما الشريعة باعتبارها علماً وثقافة زاخرة بالنظريات التى تثرى الفقه القانونى فى العالم كله ..

★ ★ ★ ★

ان ما كتبه السنهاورى وهو طالب شاب كان درساً فى الاصاله العلميه والفكرية لبعض اخواننا من العرب والمسلمين الذين كانوا يحارون المستشرقين والمستعمرين فى مهاجمتهم للشريعة ويشككون فى أنظمتها ومبادئها بصورة مزعجة ومؤسفة ومما يؤسف له أن بعضهم فى بلادنا ممن يحتلون مراكز المسئولين عن الاعلام والصحافة ويستغلون مراكزهم لترويج الحملات ضد الشريعة وتطبيقها والتى تستفز الجماهير ويجرح شعورهم وعواطفهم ..

ان جميع رجال الفقه والقضاء والمثقفين بل وعامة المصريين والعرب والمسلمين يقررون معى بأن هذا الجيل لم ينبج عالماً فى القانون ينافس المرحوم الدكتور عبد الرازق السنهاورى وشعب مصر والشعوب العربية الاسلامية جميعها يعتزون بنبوغه وعبقريته كعالم فى القانون . ان هذه العبقرية القانونية هى التى تجعل شهادته وابحائه عن الشريعة الاسلامية والفقه الاسلامى لها قيمة خاصة لدى جميع من يبحثون عن الحقيقة دون هوى أو غرض - وعندما قدم السنهاورى رسالته عن الخلافة وكتب المسيو ادوار لامبير مقدمة هذا الكتاب اشار الى انه كتاب يهم جمهور الشعوب الاوربية والعربية معاً ولكن ترجمته الى اللغة العربية ضرورية ليستفيد منه جمهور الشعوب العربية كما يستفيد جمهور الناطقين بالفرنسية بالنص الفرنسى الذى كتب به البحث - وقال ان السنهاورى قد اثبت قدرته على مخاطبة الجماهير الواسعة العريضة وعرض نظرية الخلافة وتاريخها عرضاً علمياً ولكنه شيق وممتع - ولذلك فإنه كان يتوقع أن ينشر بالعربية فى أقرب وقت . لكن مضت الآن أكثر من ستين عاماً ولم يترجم هذا الكتاب الذى يشرف الباحثين والفقهاء من العرب والمسلمين ..

واننى اقر بأننى اعتبر نفسى مسئولاً عن هذا التأخير أكثر من أى باحث آخر ، فإننى قد اطلعت عليه فى باريس اثناء دراستى فى عام ١٩٤٦ وأدركت أهميته للتعريف بالنظريات الدستورية فى الفقه والشريعة الاسلامية - والتقيت بالمؤلف فى مصر عام ١٩٤٧ وتعهدت له بأن اتولى ترجمة هذا الكتاب - فأذن لى بذلك وشجعنى عليه - ولكن ظروفًا عديدة قد حالت دون أن أواصل هذا العمل أو أن أتمه - واليوم اشعر بأننى - مدين لهذا الكتاب بكثير مما خصلته من فقه الشريعة وما اعتر به من ايمان بسمو مبادئها وعبقرية فقهاؤها وعلمائها ، وأن على أن انجز وعدى لاستاذى واستاذ الجيل الذى يدين له علم القانون فى مصر والعالم العربى بأكمله بأكثر

انجازات الفقه والتشريع فى العصر الحديث - واشكر الله أن الدكتوراة نادية البنت الوحيدة للمرحوم الدكتور السنهورى قد شجعتنى على اتمام هذا العمل ، وتعهدت بالمشاركة فى عملية الترجمة من الفرنسية الى العربية ، وهى عملية مرهقة شاقة لضخامة المؤلف وكثرة هوامشه واقتباساته من كتب الفقه الاسلامى التى تحتاج الى إعادة صياغتها باللغة العربية بالرجوع الى الاصل فى المراجع العديدة التى استعان بها المؤلف وخاصة منها المراجع العربية القديمة فى الفقه والشريعة الاسلامية ..

ولقد ايقنت أن السنتين عاما التى مضت على نشر هذا الكتاب باللغة الفرنسية ، قد امتلأت بالاحداث والابحاث التى لا يمكن تجاهلها عند نشر هذا الكتاب فى ايامنا هذه - ولذلك كان لابد من أن أضيف الى ما كتبه مؤلفه العظيم حواشى وتعليقات تربط بين آرائه وبين تجارب الشعوب العربية والاسلامية المختلفة فى ميدان النظم الدستورية - وتقارن بين أقواله وأقوال من ساروا فى طريق البحوث الدستورية المتعلقة بالشريعة الاسلامية من اساتذتنا وزملائنا علماء الفقه والقانون - وذلك فى حدود استطاعتي ...

ولكى تكون الحواشى والتعليقات التى اضيفها لكتاب السنهورى جديرة بهذا المؤلف الفذ فإننى سوف اجتهد فى تقدير بعض موضوعات هذا البحث التى تهم جمهور القراء قراء المجالات العلمية أو الصحف والمجلات الأخرى - سأقدمها للنشر على صفحات بعض تلك الدوريات قبل طبعها فى كتاب أملا ان يطلع عليها بعض زملائي واخواني من الباحثين الكفاء الحريصين على اخراج هذا البحث فى صورة تناسب ما حققته الدراسات التى نشرت بعده حتى الآن فى هذا الموضوع - راجيا منهم جميعا أن يزودونى بملاحظاتهم وتعليقاتهم لكى استفيد منها فى اخراج الكتاب فى صورته النهائية - وانى التمس منهم الا يترددوا فى الاشارة الى ما يلمسونه من نقص أو خطأ - وخاصة ما يتعلق بالمراجع العربية - لأن العلم أمانة وهى أمانة مشتركة يتحمل مسئوليتها جميع القادرين على أدائها - وأنى استعين بالله ثم استعين كذلك بجميع الاساتذة والعلماء والفقهاء الذين يهتمون بهذا البحث ويحرصون على تسهيل سبيل الاستفادة منه لقراء العربية - كما يحرصون على الا تحرم المكتبة العربية من ثمرة عمل علمى فذ خصص له فقيدنا العظيم زهرة شبابه وأعلى سنوات دراسته العلمية وكان بحق استهلالا رائعا وبداية لحياة علمية عامرة بالمنجزات العلمية والدراسات الخالدة التى يفخر بها جيلنا الحاضر ويعتز بأن يورثها لمن يأتى بعده من الاجيال فى بلادنا العربية والاسلامية ، بل وفى جميع الامم التى تعتبر تقدم الثقافة والحضارة العلمية رهنا بالتعاون الصادق بين جميع الباحثين مهما اختلفت لغاتهم أو أجناسهم أو أصولهم - مصداق قوله تعالى : « يأيتها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا »

مبدأ حظر طرق التنفيذ العادية ضد الإدارة

للاستاذ المستشار الدكتور حسني عبدالواحد

تقديم :

قد يبدو - لأول وهلة - أن تنفيذ حكم ضد الإدارة بدفع مبلغ من المال لأحد الأفراد لا يثير - على عكس احكام الالغاء مثلا - أية صعوبة تذكر^(١) . وهذا هو ما ينبغي أن يكون فعلاً . إلا أنه اذا رفضت الإدارة أو تراخت في السداد فإنه للأسف الشديد لا يوجد في القانون من الوسائل الجبرية للتنفيذ ما يمكن استخدامها ضد الإدارة في هذه الحالة أو ضد اموالها . بسبب أن الذمة المالية للهيئات العامة ليست هي الضمان العام لدائنيها . وأن الاموال العامة غير قابلة للحجز عليها . ومن ثم فإن تنفيذ الاحكام - حتى المالية منها - ضد الإدارة ، وكذلك سداد الإدارة لأية التزامات مالية عليها لا يمكن ان يكون اختياراً .

يعرض الجهة الممتنعة لدفع الفوائد التأخيرية فضلاً عن التعويض إن كُلب له محل^(٢) . كما أن رفض التنفيذ يشكل تجاوزاً للسلطة بما يحق معه رفع دعوى الالغاء ، فضلاً عن أنه يعتبر خطأ من شأنه ترتيب مسؤولية الجهة المحكوم صدها ، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى التي تصل إلى حد

بسبب انعدام طرق التنفيذ الجبري ضدها . فلا يمكن إجبارها على سداد ديونها - حتى ما صدر به احكام قضائية - الا اختياراً وابتغاء القواعد المنصوص عليها في قوانين المالية والمحاسبة العامة^(٢) .

الطريق ليس مسدوداً تماماً ، فالتأخير في التنفيذ

فالإدارة التي تستخدم ضد مدّينيها كل الوسائل القانونية تحت تصرفها والتي تصل إلى حد الاكراه البدني كما هو الحال في الغرامات دون نظر لما قد يكونوا فيه من فاقة أو ما يتحلوا به من حسن النية ، فإنه على النقيض من ذلك هناك شبه استحالة لاستخدام طرق الاكراه معها

(١) الدكتور مصطفى كمال وصفي الرفاعي : اصول اجراءات القضاء الإداري ، الكتاب الثاني ، ١٩٦٤ ص ٢٥٢ ، ويرى LINO DI QUAIL أن التزام الإدارة بتنفيذ الحكم الصادر ضدها بدفع مبلغ معين لأحد الأفراد هو اختصاص مقيد لأنها : انزمت بالتصرف بأسلوب محدد dans un sens déterminé - راجع رسالته عن الاختصاص المقيد La compétence liée باريس ١٩٦٤ ص ٣٤٠ .

(٢) راجع في تفصيل ذلك مؤلفنا في تنفيذ الاحكام الادارية ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٣٣٢ وما بعدها ، وراجع ايضاً

Pierre Montané De La Roque : l'inertie des pouvoirs publics, Toulouse 1948, éd. Dalloz 1950 p. 425 et S.

المسئولية الجنائية للموظف الممتنع عن التنفيذ (٤) . فالاحكام القضائية ليست مجرد توصيات فقهية ، بل أنها بسبب ما تتضمنه من حجبه الشيء المقضى به فإنه ينبغي تنفيذها (٥) .

وهذا الدراسة التي لن تتسع لكل هذه الأمور سوف تنصب فقط على مدى إمكانية استخدام طرق التنفيذ العامة - رغم ذلك - ضد الادارة فنعرض في فصل أول لأساس مبدأ الحظر ، ونبين في فصل ثان نطاق هذا المبدأ وحدوده .

والله موفق

الفصل الأول

أساس المبدأ

الاحكام القضائية الصادرة ضد الافراد تتضمن في مواجعتهم امكانية استخدام طرق التنفيذ كالحجز التحفظي والتنفيذ على المنقول وحجز ما للمدين لدى الغير والحجز العقاري . الا أن القاعدة عكس

ذلك إذا كان المحكوم ضده هو الدولة أو أحد أشخاص القانون العام . إذ لا يمكن استخدام طرق التنفيذ ضدهم . مهما كان نوع الحجز . ودون تفرقة بين الجهة القضائية التي أصدرت الحكم وحتى لو تعلق الأمر بتعويض بسبب اعتداء مادي (٦) .

فضلاً عن الامتيازات الواقعية التي منحتها الادارة لنفسها في تنفيذ أو لا تنفذ الحكم فإن من المبادئ المستقرة أيضاً في القانون العام افلات اشخاصه من طرق التنفيذ ، والقضاء مستقر وقديم في هذا المجال ولم يتغير وكان دائماً ضد طرق التنفيذ المباشر ضد الدولة وهيئاتها وهو يكشف دائماً عن طبيعة ادارة غيورة على امتيازاتها (٧) .

وهذا الحظر أكدته النصوص أيضاً . ففي فرنسا ينص المرسوم بقانون ٢٢ نوفمبر - ١ ديسمبر ١٧٩٠ في مادتيه الثامنة والتاسعة على أن « اموال الدولة لا

تشكل ضماناً للدائنين والتنازل عنها أو التصرف فيها لا يكون الا اختياراً وعن طريق ممثلي الشعب ، والمادة ٩ من الباب الثاني عشر من قانون ٢٢ اغسطس ١٧٩١ تحظر كل أنواع الحجز .

ورغم هذه النصوص فإن السلطات العامة تحرص على أن تجدد هذا الحظر الرسمي من وقت لآخر (٨) .

وفي مصر تنص المادة ٧٨ من القانون المدني على أن « تعتبر أموالاً عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة .

والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص . وهذه الاموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم » .

ولكن البحث عن أساس هذا المبدأ في النصوص فقط يعتبر هروياً من المشكلة فأحياناً تفتقد النصوص وأحياناً

(3) Auby et Drago : Traité du contentieux administratif, Vol. II no : 1324

(٤) لمزيد من التفاصيل راجع الباب الثالث من مؤلفنا سالف الذكر

وراجع أيضاً

MARC GJIDARA : la fonction administrative contentieuse « étude de science administrative » éd L.G.D.J. Paris 1972.

(5) R.ODENT : Contentieux administratif, 1970 - 1971 p. 1012.

GUY ISAAC : la procedure administrative non - contentieuse, B.D.P. éd, L.G.D.J. Paris 1968, p. 203.

● مبدأ حظر طرق التنفيذ العادية ضد الإدارة ●

الوفاء حيث تكون هي التي
أخلت بهذه الثقة .

ثانياً : نظرية الفصل بين
القاضي والإدارة :

حاول البعض البحث
عن أساس لحظر طرق التنفيذ
ضد الإدارة في مبدأ الفصل
بين القاضي والإدارة . وعلى
أساس أن الإدارة هي وحدها
المنوط بها فقط استخدام
النفقات العامة في السهر على
حاجات المرافق العامة . ولأنه
لا يمكن القيام بأى نفقات دون
أن يكون ذلك بناء على
اعتمادات موضوعة سلفاً
بواسطة السلطة المختصة
(التشريعية) ومن ثم فلا
يجوز لأية جهة قضائية أن
تصدر أمراً بالدفع أو بقيد
اعتماد أو بتجويله (١٢) .

ويرى لاروك أن هذه
الحجة الأخيرة فقط هي التي
تتعلق بمبدأ الفصل بين السلطات
أما الحجج السابقة عليها فتراجع
لقواعد المالية العامة . كما أن
هذا الحظر الذى يمنع مجلس
الدولة من الحلول محل الإدارة

كما أنه يجب النظر إليها دائماً
كرجل شريف (٩) .

وقد ظا، انعدام طرق
التنفيذ ضد الإدارة يتأسس على
قرينه اليسار والشرف هذا الى
أن ثار التساؤل حول صحة
هذه النظرية في حالات امتناع
الإدارة عن التنفيذ بادعاء عدم
وجود اعتمادات مما حدا
بالبعض الى القول بأن اضعاف
سمعة الشرف reputation
d'honnéteté على الإدارة
تتطوى على كثير من
التجاوز (١٠) كما أنه لا يوجد
ما يدل على أن هذه السمعة أو
هذه الثقة تمتد الى القائمين
عليها (١١) .

والواقع أن التنفيذ
الجبرى لا يشترط عسر
المدين بل مجرد عدم الوفاء ،
فيسار المدين لا يحول دون
التنفيذ ضده . أما الثقة بالدولة
فالمفروض أن التنفيذ لن
يجرى الا إذا امتنعت عن

يختلف حول تفسيرها . لذلك
فقد حاول الكثيرون البحث عن
أساس لمبدأ امتناع طرق
التنفيذ المنصوص عليها في
قانون المرافعات ضد الإدارة
بعيدا عن النصوص .
وسنحاول فيما يلى أن
نستخلص أهم الاتجاهات
العامة في هذا المجال :

أولاً : نظرية قرينة اليسار
والشرف .

إذا انعدمت طرق التنفيذ
ضد الإدارة لا يكون هناك أمام
دائنها الا الاعتماد على
ما توصف به الدولة دائماً من
أنها رجل شريف honnête
homme يفى بما يلتزم به .
فضلاً عن أنه من المفروض
أنها دائماً مليئة solvable ويعبر
عن ذلك لا فريير بقوله : أن
دائن الدولة لن يكون بحاجة
اصلاً لاستخدام طرق التنفيذ
ضدها طالما أن الدولة بحكم
تعريفها تعتبر مليئة ومتيسرة .

(6) G. VEDEL : Droit administratif, 7e éd avec la collaboration de p. DELVOLLE.
1980. p. 683.

(٧) راجع دى لاروك ص ٤٢٥ - ٤٢٦ ؛ وأودنت ص ١٠٠٩ ؛ وجيدارا ص ٣١٩ ؛ لينو دى كوال ص ٥٣٦
وحكم محكمة التنازع فى ٩ ديسمبر ١٨٩٩ فى قضية Syndicale du Canal Gignac Association ص ٧٣١ .

(٨) فتوى مجلس الدولة الفرنسى فى ١٢ أغسطس ١٨٠٧ والتي تأكدت فيما بعد بفتوى ٢٦ مايو ١٨١٣ والتي
تحظر على الإدارة الحجز على أموال البلديات وهو ما يكون محظوراً من باب أولى على الافراد ، وكذلك التعليمات
الوزارية فى ١٧ ديسمبر ، السنة الثانية .

في تقديرها لم يمنع هذه الأخيرة من أن تستفتيه فيما يجب عليها اتخاذ أعمالاً لأحكامه^(١٣).

والحقيقة أن الاستناد إلى مبدأ الفصل بين السلطات هو أقام له في غير موضعه فالأمر يتعلق بإجراءات تنفيذ حكم صدر من السلطة المختصة بإصداره وعلى السلطة التنفيذية إجراء مقتضاه فإن لم تفعل ذلك اختياراً فإننا نبحث عن وسائل حثها على ذلك أو إجبارها عليه مع الاحترام الكامل لكل قواعد المالية والمحاسبة العامة - التي سيأتي الحديث عنها - والتي لا يجب أن تؤدي إلى إهدار حقوق المحكوم لهم .

ثالثاً - إناطة التنفيذ بالمحكوم ضده .

إذا كانت الإدارة لا تحوز الأموال إلا بغرض الصالح العام وبالتالي فإنه ليس من الممكن المساس بهذه الأموال من أجل مصلحة خاصة لدائناتها فإن هذا الرأي - كما بين فيدل - إن

صدق بالنسبة لأموال الدومين العام فإنه لا يصدق بالنسبة لأموال الدومين الخاص ، والتي تعتبر غير مخصصة لا للجمهور ولا للمرافق العامة . ومن ثم فقد جري البحث عن هذا الأسلاك في اتجاه آخر :

إن الإدارة هي نفسها السلطة التنفيذية واختصاصه الأساسي هو تقديم مساعدة القوة العامة لتنفيذ أحكام القضاء مما يعنى أن تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارة لن يكون إلا اختياراً . لأنه في حالة رفضها أو مقاومتها فإنه لا يمكن جبرها بواسطة القوة العامة .

وهذه القاعدة ترجع بكل بساطة إلى واقع نظامنا القانوني : تنفيذ الأحكام القضائية يتم بناء على الخضوع التلقائي من الإدارة للقواعد الدستورية ، أكثر تحديداً : بما أن هذا التنفيذ إنما

يصدر عن الجهة الحائزة للقوة العامة فإنه لا يمكن أن يجري عن طريق القهر المادى ضد هذه الهيئة^(١٤) .

ومع تقديرنا الكبير للاستاذ العميد فيدل فإننا نسمح لأنفسنا بأن نقرر أن هذا الأساس أو التفسير الذي أتى به يتضمن مصادرة على المطلوب فنحن نسأل عن أساس عدم إمكان استخدام وسائل الجبر ضد السلطة العامة فإذا بالاجابة : لأنه ليس من الممكن استخدام وسائل الجبر ضد السلطة العامة التي بيدها القوة العامة .

وهذه القوة العامة أو القوة العسكرية التي ما منحت للسلطة العامة إلا للسهر أصلاً على تنفيذ القانون وجزء من هذا القانون هو الشيء المقضى به .

(9) Traité de la Juridiction administrative et des recours contentieux, 1898. T.L. p. 347.

مشار إليه في أوبى ودراجو : ج ٢ ، ص ٥٣١ ، رقم ١٣٢٤ .

(١٠) جيدارا : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ و ٣١٩ .

(١١) راجع دي لاروك : المرجع السابق ، ص ٤٤٤ .

(12) Artur : Séparation des pouvoirs et Séparation des fonction, R.D.P. 1900 p. 269. ويرى DURAND أنه حتى لو أمكن فرض طرق التنفيذ ضد الإدارة فإن ذلك لن يكون مرغوباً فيه دائماً لأن

● مبدأ حظر طرق التنفيذ العادية ضد الإدارة ●

رابعاً : نظرية اختلاف الصيغة التنفيذية :

حاول البعض في تبريره لانعدام طرق التنفيذ

ضد الدولة الاستناد الى الصيغة التي تمهر بها الصور التنفيذية للأحكام إذ أنها تفرق بين أشخاص القانون الخاص

حيث يمكن أن يجرى التنفيذ ضدهم باتخاذ وسائل التنفيذ

الجبري العادية ، وبين الدولة وأشخاص القانون العام الذين لا يمكنهم اتخاذ طريق قهر أو إكراه إداري أو قضائي ضدهم (١٥)

وهذه النظرية أيضاً تتضمن مصادرة على المطلوب فهذه التفرقة في مضمون الصيغة التنفيذية إنما ترجع أساساً لعدم جواز التنفيذ ضد الدولة وليس امتناع التنفيذ

ضدها راجعاً الى ما جاءت به الصيغة ، وهذه الصيغة ليس لها من وظيفة الا تأكيد وجود السند التنفيذي الا على السلطة الأدنى والإدارة أن التزمت بالتنفيذ فهي لا تلتزم بذلك لمجرد لعبة الصيغة التنفيذية (١٦)

فضلاً عن ذلك فإنه في مصر فإنه الصيغة التنفيذية التي بينها المادة ٥٤ من قانون مجلس الدولة الحالي أن كانت تفرق فإنها لا تفرق بين الأحكام الصادرة ضد أشخاص القانون العام وأشخاص القانون الخاص وإنما تفرق بين الأحكام الصادرة بالالفاء

فتكون صيغتها : « على الوزراء ورؤساء المصالح المختصين تنفيذ هذا الحكم واجراء مقتضاه ، وبين الأحكام الأخرى فتكون

صيغتها : « على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب اليها ذلك ، وهي نفس الصيغة المستخدمة بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم العادية بين أفراد القانون الخاص فهل معنى ذلك امكان استخدام وسائل التنفيذ العادية ضد اشخاص القانون العام ؟ الاجابة لا بد أن تكون بالنفي (١٧)

خامساً : نظرية تخصيص الأموال العامة للمنفعة العامة :

السماح لدائني الدولة بالتنفيذ بالحجز على أموال الدولة بما سيترتب عليه من غل يد الإدارة عن ادارتها فيما أعدت له من تحقيق النفع العام سوف يؤدي الى اضطراب النظام العام والمساس بانتظار المرافق العامة لمجرد مصلحة دائن عادي قد لا تتناسب درجة حماسه في التنفيذ ضد الإدارة

- الإدارة في مواجهة القضاء ليست في نص مركز الأفراد . فهي لم تزل قضية ملائمة بالنسبة لقراراتها وتقوم بوظيفتها لصالح المجموع وملتزمة دائماً بتحقيق هذا الهدف فينبغي أن يكون في امكانها دائماً أن تقرر بحرية ما يمكنها عمله . فهي ليست مقيدة تماماً étroitement liée بالحكم القضائي لأنها مستقلة ولكن هذا الاستقلال الذي تطالب به وتؤكد مراراً لا ينبغي أن يظهر الا اذا كان له ما يبرره في المصلحة العامة وفي كل باقي الفروق الأخرى ليس أمام الإدارة سوى التنفيذ .

Les rapports entre
Les juridictions administratives et judiciaires.
B.D.P. éd. L.G.D.J. Paris 1956. p. 419.

(راجع رسالته :

مع مبلغ دينه وهنا يغدو القانون عنصرا هادما للدولة على عكس ما قاله أرسطو : « أن القانون لا ينبغي أن يكون عنصرا هادما للدولة »^(١٨) .

ولذلك فإنه من الضروري أن تكون القواعد التي تحكم الاموال العامة مغايرة تماما للقواعد التي تحكم الاموال الخاصة . وأموال الادارة لأنها مخصصة للنفع العام تتمتع بهذه القواعد الخاصة الاستثنائية فلا يتصور أن تترك هذه الاموال عرضة للتملك بوضع اليد أو الحيازة بواسطة فرد من الافراد وحرمان جمهور المنتفعين منها كما أنه لا يتصور أن تترك هذه الاموال عرضة للحجز عليها وفاء لدين لأحد الافراد واتخاذ الاجراءات التي تكفل له انتزاع هذه الاموال من الدولة ومنعها من تخصيصها للنفع العام^(١٩) .

ولذلك نصت المادة ٣٣

من دستور ١٩٧١ على أن « الملكية العامة حرمة وحمايتها وتدعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون باعتبارها سند لقوة الوطن وأساسا للنظام الاشتراكي ومصدرا لرفاهية الشعب » . كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من القانون المدني على أن هذه « الاموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم » .

ومن ذلك « يبدو واضحا أن نظرية الاموال العامة ليست مجرد تقرير امتيازات للسلطة الادارية أو توسيع في اختصاصاتها ولكنها تتضمن ايضا تقييدا لها أو حرمانها من حرية التصرف في المال العام . ولما كان أهم عناصر الملكية هوة حق التصرف في المال فإن تقرير عدم جواز التصرف في المال العام يعد قييدا شديدا على سلطة الادارة ازاء المال العام^(٢٠) .

ومقتضى قاعدة عدم

التصرف في المال العام L'inalienabilité أن التصرفات الخاضعة للقانون المدني من بيع أو رهن أو ايجار لا يمكن أن تطبق على الاموال العامة الا بعد تجريدها من صفة العمومية وهذه القاعدة مقرررة أصلا لحماية المال العام حتى لا تنقضي قواعد القانون المدني حائلا دون تحقيق الغرض الذي من أجله خصص المال . وهي تسري على جمع الاموال العامة العقارية أو المنقولة^(٢١) والحماية هنا ليس مقصودا بها الافراد فقط وإنما رجال الادارة الأقل حرصا على المال العام^(٢٢) وهذا الحظر مقصور على اقتصرات المدنية دون التصرفات الادارية فلا ينطبق على المبادلات التي تجرى بشأن المال العام بين الاشخاص المختلفة عن طريق التنازل أو البيع أو الشراء فينتقل المال من ثمة الدولة الى ثمة إحدى الوحدات الاقليمية والعكس كما أنه يجوز للادارة أن تمنح الافراد التزاما

(١٣) دي لاوك : المرجع السابق ، ص ٤٢٩ .

(١٤) جورج فيل : القانون الاداري ، ص ٦٨٣ .

(١٥) راجع أودنت : ص ١٠٠٩ ، وجي ايزاك : ص ٢٠٣ ، وديوران ايضا بند ٤١٩ .

(١٦) راجع مؤلفنا سالف الذكر ، ص ٤٣ .

(١٧) راجع مؤلفنا ص ٥٢ ، مصطفى كمال وصفي : ص ٢٤٥ رقم ٦٠٢ .

(18) « Le droit ne doit pas être un élément destructeur de l'état »

أرسطو في كتاب : السياسة ، الكتاب الثالث ، الباب السادس رقم ١ ، نقلا عن دي لاوك ص ٢٤٩ ، وهو يضرب

● مبدأ حظر طرق التنفيذ العادية ضد الإدارة ●



الاموال العامة ولا الحجز عليها أنه لا يجوز ترتيب حقوق عينية تبعية على المال العام ضمانا للديون التي تشغل ذمة الشخص الإداري العام . فلا يجوز أن تكون الاموال العامة محلا لرهن رسمي أو حيازي أو حق اختصاص (٢٩) . لأن هذه الحقوق باعتبارها تأمينات عينية ترمى الى تمييز اصحابها على غيرهم من الدائنين الشخصيين في المبالغ المتحصلة من بيع الاموال المحملة بتلك الحقوق العينية بيعا جبريا وهذا الفرض لا ينطبق على الاموال العامة (٣٠)

الفصل الثاني

مضمون الحظر ونطاقه

١ - الحظر لا يشمل كل اجراءات التنفيذ

حظر طرق التنفيذ ضد الادارة ينبغي أي يسرى في كل حالة حتى لو زعم المحكوم له أنه لم يعد ملاذ الا

حماية المال العام للانتفاع به تقتضى منع انتقاله اختيارا الى ذمة الافراد ووجوب بقاءه في حيازة الادارة فهي تقتضى من باب أولى منع انتزاع المال منها جبرا عن طريق الحجز عليه لأن الحجز ينتهي الى بيع اجباري (٢٥)

وترتبيا على ما تقدم فإن الذمة المالية للهيئات العامة ليست هي الضمان العام gage général لديونها (٢٦) . وإذا كان نص المادة الثامنة من قانون ٢٢ نوفمبر - ١ ديسمبر ١٧٩٠ في فرنسا صريحا في أن « أموال الدولة ليست ضمانا للدائنين (٢٧) » فإنه لا حاجة في مصر للقول بأن المقصود بالأموال التي تشكل ضمانا للدائنين هي الأموال التي تجوز الحجز عليها أو التصرف فيها (٢٨)

والنتيجة المنطقية لمبدأ عدم جواز التصرف في

بمرفق عام يكون وعاؤه المال العام أو أن ترخص باستعمال المال العام والانتفاع به طبقا للقوانين واللوائح على أن هذه الترخيصات ذات طابع مؤقت ويجوز للادارة سحبها (٢٣)

ويرتب على هذا المبدأ مبدأ آخر هو عدم تملك المال العام بالتقادم L'imprescriptibilité لأن النتيجة في الحالين واحدة وهي انتقال ملكية المال للغير وهذه النتيجة قد منعها الشرع ايا كنت وسيلتها وأهمية هذه القاعدة في العمل تفوق أهمية القاعدة الاولى لأنه يندر أن تتصرف الادارة في مال من الاموال العامة أما الافراد فقد يعتمدون على جزء من هذه الاموال عمدا أو نتيجة خطأ (٢٤)

ويتفرع عن المبدئين السابقين أيضا مبدأ عدم جواز الحجز على الأموال العامة L'insaisissabilité لأنه إذا كانت

مثالا لذلك كيف أن دائنا لشركة سكة حديد L'Etat - quest قام بالحجز بواسطة أحد المحضرين على قطار Rennes السريع قبل قيامه من محطة Brest بدقيقتين ولم يسمح بتحريك القطار الا حين قام رئيس المحطة شخصا بضمان دفع الدين في اليوم التالي .

(١٩) استاذنا الدكتور ثروت بدوي : القانون الإداري ، ص ١٤٣ .

(٢٠) استاذنا الدكتور ثروت بدوي : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(٢١) الاستاذ الدكتور سليمان الطماوى : القانون الإداري ، ١٩٦٧ ، ص ٣٤٧ .

استخدامها بعد ما بدا له من سوء نية الادارة أو تقاعسها عن سداد ديونها أو حتى بعد رفض السلطة الاعلى أو سلطة الوصاية اجبارها على ذلك (٢١).

على أن ذلك لايعنى سوى أن طرق التنفيذ فقط هي المحظورة وليست تدابيرها أو ما يتخذ قبل التنفيذ من اجراءات كالاعلان والتنبيه بالدفع والذي لايمكن الاحتجاج بأنه يتضمن مساسا بسير المرفق العام .

وفيما عدا ذلك فإن الحظر يشمل كل انواع الحجز التحفظية منها والتنفيذية ، سواء كانت على المنقول أو على العقار ، إلا أن حجز مالمدين لدى الغير يحتاج الى وقفه حيث ينبغى التفرقة بين ما إذا كان الحجز المطلوب توقيعه تحت يد الادارة يجرى ضد شخص عام أم شخص خاص .

فإذا كان الحجز يجرى

ضد هيئة عامة لدى هيئة عامة اخرى أو لدى أحد أشخاص القانون الخاص فلا شك أن الحظر يشمل هذا النوع من الحجز ايضا ، إذ أنه ليس لدائن الدولة - حتى لضمان تنفيذ حكم قضائى صادر ضدها - أن يحجز ما لها لدى الغير أو على المنقولات أو أى شىء آخر يدخل فى ملكية الدولة (٢٢) . وقد بين مجلس الدولة الفرنسى أن دائنسى البلديات لا يمكنهم استخدام حجز ما للمدين لدى الغير للحصول على اداء حقوقهم حتى المحكوم بها قضائيا (٢٣) .

وقد كان يمكننا أن نتردد فى اخراج هذه الحالة من الحظر - مع دى لاروك - لولا أن المادة ٥٦٣ من قانون المرافعات الفرنسى والمادة ٣٣٣ من قانون المرافعات المصرى تلزم الحاجز بأن يثبت الحجز فى بحر ثمانية أيام والمنازعة يجب أن تنتهى بحكم يعطى الحاجز الحق فى الأموال المحجوزة

بحيث أن الحجز التحفظى يتحول الى حجز تنفيذى شأنه شأن أى نوع آخر من أنواع الحجز (٢٤).

أما إذا كان الحجز يجرى بناء على طلب المحكوم له ضد مدين له آخر من أشخاص القانون الخاص على ما لهذا الاخير لدى الادارة فلا نعتقد أن يوجد هنا ثمة مساس بأى من المبادئ السابقة فهذا الحجز موجه

أساسا لأحد أشخاص القانون الخاص وليس ضد الادارة فضلا عن أنه لاينصب على أى مال متعلق بالادارة من أى نوع وإنما هو ينصب على ما للمدين من مبالغ نقدية أو

منقولات فى ذمتها ويكون للادارة فى هذه الحالة الخيار بين الايداع أو التقرير بما فى ذمتها ولاخوف بعد ذلك من

تثبيت الحجز أو تحويله الى حجز تنفيذى لأن كل ذلك

(٢٢) دى لاروك : ص ٤٢٩ .

(٢٣) الاستاذ الدكتور توفيق شحاته : مبادئ القانون الادارى ، الطبعة الأولى ، ص ٥٩١ .

(٢٤) الدكتور الطماوى : المرجع السابق ، ص ٣٤٩ .

(٢٥) السنهاورى : الوسيط ، ج ٨ ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٢٦) أوبى ودراجو : ج ٢ ، ص ٥٣١ ، رقم ١٣٢٤ : لينودى كوال : ص ٥٣٧ . وفى القانون الخاص حين لا ينفذ المدين التزامه اختيارا ولا يستطيع دالته أن يحصل منه على التنفيذ العينى فإن حق الضمان العام يسرى بكل

● مبدأ حظر طرق التنفيذ العادية ضد الإدارة ●

لمعيار التمييز بين النوعين ثم نبين بعد ذلك النظام القانوني لكل منهما :

للتمييز بين النوعين يكفي أن نحدد ما يعتبر دومينا عاما لأن ما عدا ذلك من أموال الإدارة يدخل حتما في نطاق دومينها الخاص ومن ثم ينبغي أولا تحديد ما يعتبر دومينا عاما ومتى يكتسب المال هذه الصفة ومتى تزول عنه .

لم يكن المشرع الفرنسي قد وضع قائمة بمشتلات الدومين العام كما سبق أن فعل المشرع المصري مما حدا بالفقهاء إلى البحث له عن معيار فاستند بعضهم إلى طبيعة المال كما اعتمد بعضهم على فكرة تخصيص المال لمرفق عام والبعض الآخر للنفع العام (٣٦) . إلا أن ما يهمنا هو ما نصت عليه المادة ٨٧ من القانون المدني من أن « تعتبر أموالاً عامة ، العقارات والمنقولات (٣٧) التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة

أموال الإدارة ليست كلها سواء من حيث المعاملة . فمنها ما تملكه الإدارة ملكية عادية كملكية الأفراد لأموالهم ولا يخصص المال مباشرة للمنفعة العامة ولهذا فلا يوجد ما يدعو لأن يعامل معاملة تختلف عن معاملة أموال الأفراد ويطلق على هذا الجانب من أموال الإدارة الدومين الخاص Le domaine privé بينما يسمى النوع الثاني من أموال الإدارة الدومين العام Le Domaine public (٣٥) وهذا التمييز بين الدومين العام والدومين الخاص حديث العهد نسبيا في فرنسا إذ أنه يرجع إلى القرن التاسع عشر كما أنه من وضع الفقه . أخذ في دراسته فقهاء القانون المدني حين تناولوا تقسيم الأموال ثم أقر القضاء والتشريع تدريجيا هذا التمييز فيما بعد .

وسوف تعرض الآن

ونص المادة ٣٤٠ مرافعات يبيح ذلك صراحة إذ يقضى بأنه « إذا كان الحجز تحت يد إحدى المصالح الحكومية أو إحدى وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والشركات والجمعيات التابعة وجب عليها أن تعطي الحاجز بناء على طلبه شهادة تقوم مقام التقرير » كما تنص المادة ٣٢٩ من ذات القانون على أنه « إذا كان تحت يد محصلي الأموال العامة أو الامناء عليها وجب أن يكون اعلانه لشخصهم » . كما تؤكد المادة ٣٥٠ من ذات القانون هذا المعنى .

٢ - الحظر لا ينطبق على كل أموال الدولة

أولا - التمييز بين الدومين العام والدومين الخاص :

ما يتضمنه من صلاحيات وهذا الحق يكون موجودا من قبل ولا شك . أي من يوم أن ولد الالتزام ولكن لم نحدث المناسبة التي تظهره أو تؤكد . وهو يمثل دائما سلاحا في يد الدائن لا يستخدمه إلا إذا دعت الحاجة إليه . ولذلك تنص المادة ١/٢٣٤ من القانون المدني على أن « أموال المدين ضامنة للوفاء بديونه » راجع الدكتور فتحي وإلى : التنفيذ ، رقم ٩٦ ، والدكتور أحمد أبو الوفا : إجراءات التنفيذ ، رقم ١١٣ .

(٢٧) دي لاروك : ص ٤٢٥ .

(٢٨) الدكتور محمد عبد الخالق عمر : مبادئ التنفيذ ، رقم ٣٣٣ .

(٢٩) الدكتور الطماوي : المرجع السابق ، ص ٣٥٠ .

والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص .

وقد تجنب هذا النص تعداد مفردات المال العام أو ذكر أمثلة له كما سبق أن فعل القانون المدني الاهلي^(٣٨) مكثفيا بالقاعدة العامة التي أوردها بأن تعتبر أموالا عامة تلك التي تكون مخصصة للمنفعة عامة بالفعل أو إذا تم تخصيصها لذلك بالادارة القانونية التي حددها تاركا للقضاء حرية واسعة في التقدير لمواجهة كل الظروف . وواضح أن النص قد أخذ بفكرة التخصيص للمنفعة العامة كمعيار مميز للمال العام . وهذا التخصيص قد يتم بطريقة فعلية أو بطريقة قانونية باستصدار قرار بذلك من المختص^(٣٩) .

وبعد تخصيص الاموال العامة للنفع العام سواء « بالفعل » أو « بالقانون » فإن هذه الاموال تفقد « صفتها

العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة .. وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذي من اجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة » .

وتحول الشيء العام الى شيء خاص بانتهاء تخصيصه للمنفعة العامة هو من أهم المصادر التي تكسب بها الدولة أموالها الخاصة فكثير من الاشياء التي كانت مخصصة للمنفعة العامة ينتهي تخصيصها هذا فتتقلب من الدومين العام الى الدومين الخاص^(٤٠) ويتم انهاء التخصيص بنفس الطريقة التي يتم بها التخصيص أي « الفعل » أو « القانون » .

فالدومين الخاص إذن هو ما لم يخصص للمنفعة العامة وتملكه الدولة أو الشخص المعنوي العام ملكية خاصة ويكون التصرف فيه كتصرف الافراد في أموالهم

الخاصة . وتتملك الدولة أو الاشخاص العامة الاخرى هذه الاموال بقصد الحصول على ما تنتجه من موارد مالية وهو يخضع فيما يتعلق بإدارته واستغلاله لاحكام القانون الخاص^(٤١) .

وإذا كان لا خلاف في انطباق قاعدة حظر استخدام طرق التنفيذ بالنسبة لاموال الدومين العام . فإن مبررات قيام هذه القاعدة لا تصدق بالنسبة لأموال الدومين الخاص .

النظام القانوني لأموال الدومين الخاص :

توسع القضاء الفرنسي الاداري والعاذي في مفهوم التخصيص مما حدا به الى مد نطاق قاعدة حظر اتخاذ طرق التنفيذ لتشمل أموال الدومين الخاص^(٤٢) وقد لاحظ Waline أن « التنفيذ بالحجز والبيع حتى على أموال الدومين الخاص يتعرض مع المصلحة العامة فلكي نرضى دائن - إذا انتظر قليلا فسوف

(٣٠) الدكتور توفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ٥٩٤ .

(٣١) راجع تعليق Waline على حكم محكمة السين المدنية في ٨ أكتوبر ١٩٣٣ في دالوز ١٩٣٤ ، ج ٢ ، ص ٦٥ .

(٣٢) نقض فرنسي ٥ مايو ١٨٨٦ ، سيرى ١٨٨٦ ، ج ١ ، ص ٢٥٣ .

(٣٣) حكمه في ١٩ ديسمبر ١٩٣٩ Bidot ص ٥٩٠ وحكم مجلس الدولة الفرنسي في ١٥ فبراير ١٩٣٨ Grenouiller وحكمه في ١٦ أغسطس ١٧٧٨ Beauvais المجموعة ص ٨١٩ .

● مبدأ حظر طرق التنفيذ ● بية ضد الإدارة ●

يدفع له من عائد الضرائب -
نقضى على مصدر دائم
للموارد العامة . وسوف نكون
بذلك قد قطعنا أحد فروع
الشجرة لنحصل على مجرد
ثمرة^(٤٣) .

وقد تعرض هذا الاتجاه
للانتقاد من الفقه الحديث على
أساس أن أموال الدومين
الخاص ليست مخصصة
لخدمة الجمهور ومن التعسف
استبعادها من امكانية التنفيذ
عليها^(٤٤) .

أما في مصر فالامر
واضح للغاية لأن نص المادة
٢/٨٧ الذي لا يجيز الحجز لا
يتعلق سوى بأموال الدومين
العام أما أموال الدومين
الخاص فيجوز التصرف
فيها^(٤٥) كما يجوز الحجز
عليها شأنها شأن الأموال
المملوكة للأفراد .

ولا أدل على ذلك من
أن المشرع حين أراد أن

يخضع أموال الدولة الخاصة
لقاعدة حظر تملكها بالتقادم
التي تسرى أصلاً بالنسبة
لأموال الدومين العام فقط عدل
نص المادة ٩٧٠ من نفس
القانون المدني بموجب القانون
١٤٧ لسنة ١٩٥٧ بأن جعلها
كالآتي : « وفي جميع
الاحوال .. لا يجوز تملك
الاموال الخاصة المملوكة
للدولة أو الأشخاص الاعتبارية
العامه وكذلك أموال الاوقاف
الخيرية أو كسب أى حق عيني
عليها بالتقادم » .

ومن ثم فإذا كانت الفقرة
الثانية من المادة ٨٧ من
القانون تنص على أن الاموال
العامه .. لا يجوز التصرف
فيها أو الحجز عليها أو تملكها
بالتقادم ، فإن تعديل المشرع
لنص آخر في ذات القانون
لكي يبين أن أموال الدولة
الخاصة لا يجوز كسبها
بالتقادم لا يمكن أن يفيد سوى
أن هذه الاموال الاخيرة يمكن

التصرف فيها أو الحجز
عليها . لأنه لو كان ذلك
الاول يشمل الاموال الخاصه
لما كان بحاجة للنص الجديد .

ومع ذلك فإننا لم نعدم
أن نجد من يقرر انه يوجد
قاعدة عرفية « بعدم جواز
التنفيذ بالحجز والبيع على
الاموال الخاصة للدولة لما هو
معلوم من أن الدولة موثوق
ببساطتها فضلاً عن تعارض
الحجز والبيع مع قواعد
الحسابات العمومية
الحكومية^(٤٦) » واستعداد
الدولة دائماً للوفاء
بديونها^(٤٧) .

وقد سبق القول أن
الاحتجاج ببساط الدولة يرد
عليه بأن التنفيذ الجبرى لا
يفترض اعسار المدين بل
مجرد عدم الوفاء . فيسار
المدين لا يحول دون التنفيذ
ضده . أما الثقة بالدولة فإن
الفرض انها امتنعت عن الوفاء
بالدين رغم حلول أجله وبهذا
اُخلت بالثقة المفروضة فيها
ووجب أن تتحمل التنفيذ .

(٢٤) راجع دى لاروك : ص ٤٢٧ ، والدكتور فتحي والى : ص ٢٩٦ وما بعدها ، والدكتور رمزي سيف :
ص ٢٧٠ ، ص ٩١ .

(٢٥) راجع الطماوى : المرجع السابق ص ٣٧٧ ، وراجع السنهورى : الوسيط ج ٨ ، ص ٩١ .

(٢٦) راجع فى تفصيل ذلك الدكتور توفيق شحاته : المرجع السابق ٥٦٦ - ٥٦٧ .

(٢٧) حذفت كلمة « المملوكة » التى وردت فى المشروع التمهيدي ووضعت كلمة « التى » تجنباً للاخذ برأى قاطع
ليما إذا كانت الاموال العامة مملوكة للدولة أو أن الدولة مجرد حارسة على هذه الاموال (مجموعة الأعمال التحضيرية

ومن جهة أخرى فإن قواعد الحسابات الحكومية لا يمكن أن تكون حائلا دون اتخاذ الإجراءات القانونية لمجراها الطبيعي كما لا ينبغي أن يكون من شأنها التضحية بحقوق الغير لدى الإدارة^(٤٨). والقول بوجود عرف جرى في مصر بذلك لم يقدّم أى دليل عليه بل أن أحكام القضاء قد جرت بعكس هذا العرف^(٤٩).

بل أنه يمكن القول أن للدولة نفسها مصلحة في تقرير هذه القاعدة بعد أن امتد نشاطها إلى كثير من ضروب النشاط التجاري حتى يقبل الأفراد على التعامل معها^(٥٠).

ونتيجة لما تقدم فالأصل أنه يجوز لدائني الدولة الحجز على الأشياء الخاصة المملوكة لها. وتتبع في ذلك أحكام التنفيذ في قانون المرافعات إلا أن «الذي يقع فعلا هو أن الدولة لا تمكن الأفراد من الحجز على أملاكها الخاصة وتمنع قلم المحضرين عادة من

إجراء هذا الحجز وهو ما لا يجوز لأن الدولة مليئة غير معسرة ولا مماطلة وأنه متى تبين لها أن الحق في جانب الدائن أوفته حقه طوعا واختيارا لا قسرا واجبارا^(٥١).

ثانيا - التمييز بين الاموال المختلفة للمرافق العامة :

لما كانت المرافق العامة تحتاج في أدائها للخدمة المنوطة بها تحقيقا للمصالح العام إلى كل أموالها سواء العامة منها أو الخاصة فقد كان من المتفق عليه أن المرفق العام «يجب احاطته بكافة الضمانات التي تمكنه من أدائها بصورة مطردة ومنتظمة لجمهور المنتفعين تحقيقا للمصلحة العامة وتطبيقا لمبدأ عدم تعطيل سير المرافق العامة ومن بين هذه الضمانات عدم جواز التنفيذ على الاموال اللازمة^(٥٢)».

وقد قنن المشرع المصري هذا الاتجاه من

القضاء بأن اصدر القانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٥ بإضافة المادة ٨ مكرر إلى القانون ١٢٩ لسنة ١٩٧٤ الخاص بالتزامات المرافق العامة التي نصت على أنه «لا يجوز الحجز ولا اتخاذ إجراءات تنفيذ أخرى على المنشآت والآلات والأدوات والمهمات المخصصة لإدارة المرافق العامة».

ورغم ورود هذا النص ضمن أحكام «الالتزام» فإن مضمونها بهذا الشكل يسرى على جميع الاموال المخصصة للمرافق العامة والتي لا تدخل في نطاق الاموال العامة^(٥٣) والتي كان من الممكن - وفقا للقاعدة العامة - التنفيذ عليها، على أنه يلاحظ أن عدم جواز الحجز قاصر على ما يلزم لسير المرفق العام فإذا كان هناك بعض الاموال غير مخصصة لإدارة المرفق ولا يتعارض الحجز عليها مع سير المرفق فإنه يمكن الحجز عليها^(٥٤).

للقانون المدني) ج ١ ص ٤٧٨. وراجع في الآراء المختلفة للطبيعة القانونية لحق الدولة والأشخاص الإدارية على الأموال العامة، توفيق شحاته : المرجع السابق ص ٥٨٠ - ٥٩٠ المنهوى : المرجع السابق ص ١٢٨ - ١٤٢.

(٣٨) ولقد كانت المادة ٩ من القانون المدني الأهلي والتي تقابلها المادة ٢٥ مدني مختلط تنص على أن «الأملاك المخصصة للمنافع العمومية لا يجوز تملكها بوضع يد الغير المدة المستطيلة. ولا يجوز حجزها أو بيعها. إنما للحكومة دون غيرها التصرف فيها بمقتضى قانون أو أمر وتشمل الأملاك الميرية :

أولا : الطرق والشوارع والقناطر والحواري التي ليست ملكا لبعض أفراد الناس.

ثانيا : السكك الحديدية وخطوط التلغراف الميرية.

● مبدأ حظر طرق التنفيذ ●



والاستمرار في اداء خدماته للجمهور . كما أنه لا يجوز من باب أولى توقيع الحجز على ذات الاموال موضوع المرفق نفسه^(٥٧).

على أننا لا نرى ثمة ما يبرر ادخال النقود نفسها في وعاء الحظر سواء بالنسبة للمرافق التي تدار مباشرة أو عن طريق الامتياز لأنها لا يمكن أن ينطبق عليها وصف « التخصيص لإدارة المرفق العام »^(٥٨).

ومن الممكن أيضا التنفيذ على الاموال غير المخصصة لسير المرفق أو الخاصة بالملتزم نفسه التي لا يلتزم بردها في نهاية الامتياز كالحجز على المباني المقامة لصالح الملتزم بصفة مؤقتة والتي لن تدخل بعد ذلك في دومين الدولة . لعدم تعارض ذلك مع أي قاعدة من القواعد المتقدمة^(٥٩).

٢ - حالة المرافق العامة الاقتصادية وشركات القطاع العام:

على اموال المرافق العامة « متوافرة بطبيعة الاشياء بالنسبة للمرافق التي تديرها الدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة بطريق مباشر باعتبار أن اموالها ضمن أموال عامة بطبيعتها لا يجوز الحجز عليها . فإنه من المتفق عليه بالنسبة للمرافق التي تدار بطريق غير مباشر أنه بالرغم من أن أموالها تظل ملكا خاصا للملتزم الاصلي وتدخل في الضمان العام للدائنين . الا أن هذه الاموال يجب احاطتها بضمان عدم جواز توقيع الحجز عليها الا في الحدود التي لا تتعارض مع سير المرفق ذاته . لأن القاعدة في حالة تعارض المصلحة العامة والخاصة تقضى بتغليب المصلحة الاولى دون الثانية . ومن ثم فلا يجوز لدائني الملتزم توقيع الحجز على الادارة الا في الحدود التي لا تمنع من سير المرفق ذاته

١ - حالة ما إذا كان المرفق العام يدار عن طريق الامتياز :

لا شك أن ما يسرى على المرافق العامة التي تدار بالطريق المباشر a regie يسرى أيضا على المرافق العامة التي تدار عن طريق الامتياز la cession لأن الملتزمين انما يمارسون نشاطهم بفضل استخدام أموال تشكل جزءا من الدومين العام أو بفضل أموال يحوزونها اعمالا لعقد الالتزام الذي يفرض عليهم اعادتها للدولة في نهاية الامتياز وبالتالي فإنه في الحدود التي يكون فيها التنفيذ على المرافق العامة المباشرة محظورا فإن الامر يكون كذلك بالنسبة للمرافق التي تدار عن طريق الامتياز^(٥٥) أو الاقتصاد المختلط^(٥٦).

وأساس ذلك أنه إذا كانت ضمانات عدم جواز التنفيذ

ثالثا : الحصون والقلاع والخنادق والاسوار والاراضي الداخلة في مناطق الاستحكامات ولو رخصت الحكومة بها لمنفعة عمومية أو خصوصية .

رابعا : الشواطئ والاراضي التي تتكون من طمي البحر ، والاراضي التي تتكشف عنها المياه . والمين والمراسي والموارد والارصفة والاحواض والبرك والمستنقعات المستصلحة بالبحر مباشرة والبحيرات المملوكة للميرى .

خامسا : الأنهار والنهيرات التي تمكن الملاحة فيها والترع التي على الحكومة اجراء ما يلزم لحفظها وبقائها بمصاريف من طرفها .

سادسا : المين والمرافئ والارصفة والاراضي والمباني اللازمة للانتفاع بالانهار والنهيرات والترع المذكورة ولمرورها .

« أدى تدخل الدولة المتزايد في النشاط الاقتصادي وقيامها بإدارة مشروعات من نفس طبيعة المشروعات الفردية الى انهيار الحدود التي كانت تفصل بين النشاط العام والنشاط الخاص والى قيام التمييز بين نوعين من المرافق العامة : المرافق العامة الادارية أو التقليدية . المرافق العامة الاقتصادية أى التجارية والصناعية .. ومع تغلغل الافكار الاشتراكية تضاعفت المرافق الاقتصادية التي تقوم بها الدولة والتي لا تختلف في طبيعتها عن المشروعات الاقتصادية التي يقوم بها الافراد (٦٠) ».

وفي مصر يظهر من الرجوع الى قانون الهيئات العامة أن الهيئة العامة تنشأ « لإدارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة » أما المؤسسة العامة فتمارس « نشاطا صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو تعاونيا » على أن هذه التفرقة لم تلتزم بدقة كافية

فهناك نشاط تمارسه العامة ويمكن أن يكون مرفقا عاما كما أنه ليس ثمة ما يمنع الهيئة العامة من أن تزاوّل نشاطا اقتصاديا لا تتوافر له صفة المرفق العام .

والهيئات العامة والمؤسسات العامة تعتبر من أشخاص القانون العام عموما إلا أن أموال الاولى تعتبر أموالا عامة كما نص على ذلك قانون الهيئات العامة أما أموال الثانية فتعتبر « من الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بشأنها » (م ٢٥ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١) ومن ثم تجرى عليها الاحكام المتعلقة بهذا النوع من الاموال (٦١) وهو ما يسرى من باب أولى على الوحدات الاقتصادية التابعة لها « شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية والمنشآت تحت التأسيس التي تنشئها وتملكها بمفردها أو

باشتراك مع غيرها » المادة ٤ من القانون سالف الذكر (٦٢).

٣ - حالة المشروعات المؤممة :

التأميم يمكن تعريفه بأنه « الاجراء الذى تتخذه الدولة وتنقل بمقتضاه ملكية مشروع أو مجموعة من المشروعات الاقتصادية المملوكة للأفراد أو الهيئات الخاصة - بما له من حقوق وما عليه من التزامات - الى الامة ممثلة في شخص الدولة . وتعهد بإدارته الى جهاز ادارى من اجهزة الدولة أو جهاز ادارى مستقل . وفقا لمصلحة الجماعة (٦٣)

اذن فأول ما يترتب على التأميم هو نقل ملكية المشروع من الملكية الخاصة الى الملكية العامة . فهل معنى ذلك أن تصبح أمواله حتما من أموال الدولة العامة التي لا يجوز الحجز عليها ؟

الحقيقة ان الاجابة ←

سابعاً : الجوامع وكافة محلات الأوقاف الخيرية المخصصة للتعليم العام أو للبر والاحسان سواء كانت الحكومة قائمة بإدارتها أو بصرف ما يلزم لحفظها وبقيائها .

ثامناً : العقارات الميرية مثل السرايات والمنازل وملعقاتها المخصصة لاقامة ولى الأمر أو للنظارات أو المحافظات أو المديریات . وعلى وجه العموم كافة العقارات المعدة لمصلحة عمومية .

تاسعاً : الترسنات والقشلاقات والاسلحة والمهمات الحربية والمراكب الحربية ومراكب النقل والبوستان .

عاثراً : الدفترخانات العمومية والانتيكخانات والكتبخانات الميرية والآثار العمومية وكافة ما يكون مملوكا للحكومة من مصنوعات الفنون أو الاشياء التاريخية .

● مبدأ حظر طرق التنفيذ العادية ضد الإدارة ●

ومهما يكن من أمر هذه

الدوافع فإن ما نتج عنها هو أن التأميمات قد تمت دون خطة عامة محددة مسبقا وإنما بطريقة عملية تبعا للظروف والتوافقات السياسية بحيث أضحي من الصعب تصنيف المشروعات المؤممة في النطاق العادي للمرافق العامة . فهل هي إدارات عامة أم مشروعات خاصة ؟ لأنه في الحالة الأولى فلا يوجد طرق تنفيذ ضد أموالها وفي

يدور دائما حول عودة الثروات القومية للشعب وهو ما لا يعنى شيئا كبيرا ومحاولات تجربة الاقتصاد الاشتراكي الذي سيهدف قهر الصناعات الكبرى وتفادي تجمع رؤوس الأموال الكبيرة في عدد محدود من الأيدي لخطورة ذلك على النظام السياسي والأمن القومي .

ليست سهلة لأن التأميمات لم تخضع دائما لنظام واحد والتأميم لا يضاف على المشروع المؤممة طبيعة خاصة ولا يستلزم أن يكون مرفقا عاما فالدولة تلجأ إلى التأميم مدفوعة بدوافع اقتصادية أو سياسية أو أخلاقية وقد يحدث التأميم بسبب هذه البواعث مجتمعة^(٦٤) وقد كان الحديث

حادى عشر : نفوذ الميرى ، وعلى وجه العموم كافة الأموال الميرية المنقولة أو الثابتة المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل أو بمقتضى قانون أو امر .

كما تنص المادة العاشرة منى أهلى والمقابلة للمادة ٢٦ مختلط على ، أن يعد أيضا من الأملاك الميرية المخصصة للمنافع العمومية حقوق التطرق المتعلقة بالشوارع ومجارى المياه والأشغال والأعمال الحربية وعلى وجه العموم كافة ما تقتضيه حقوق الارتفاق التى تستلزمها ملكية الأملاك الميرية المذكورة أو توجبها القوانين والأوامر الصادرة لمنفعة عمومية .

(٣٩) راجع السنهورى : ج ٨ ، ص ٩٧ - ١٠٩ ، وتوفيق شحاته : ص ٥٧٩ - ٥٨٠ .

(٤٠) راجع فى ذلك وفى الأسباب الأخرى لاكتساب الدولة ملكية أموالها الخاصة وأمثلة لهذه الأموال السنهورى : ج ٨ ، ص ١٥٤ - ١٦٦ .

(٤١) استاذنا الدكتور ثروت بدوى : القانون الإدارى ، ص ١٤٣ .

(٤٢) راجع أبوبى ودراجو : ج ٢ ، رقم ١٣٢٤ .

وحكم محكمة التنازع فى ٩ ديسمبر ١٨٩٩ ص ٧٣١ . Association Syndicale du Canal de Gignac .

(43) Manuel Elémentaire de droit administratif. 4e éd p. 470.

(٤٤) جدارا : ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٤٥) طبقا للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها .

(٤٦) الأستاذ الدكتور رمزى سيف : التنفيذ ، ص ١٤٨ .

(٤٧) أبو الوفا : ص ٢٦٣ - ٢٦٤ وهو يرى أنه مما لا شك فيه أن قيام الدولة وفروعها بالتزاماتها قبل المواطنين خير لها من المساس بهيئتها بتوقيع الحجز عليها على النحو المتقدم . وإذا تقاعست بعض الهيئات عن القيام بهذا الواجب فليس ثمة ما يمنع من وضع نص قانونى يوجب على فروع الحكومة أداء ديونها المستحقة الأداء لدائنيها ويعد مثل هذا النص توجيها للقائمين بفروع الحكومة فضلا عن وجوب تضمنه جزاءات إدارية عند المخالفة وكل هذا خير مما قد يرتبه الحجز على الحكومة وفروعها من آثار معنوية ومادية قد تسمى للمشاعر العامة .

(٤٨) الدكتور فتحي والى : التنفيذ ، ص ١٧٧ - ١٧٨ ، والدكتور عبد الخالق عمر : ص ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٤٩) فقد قضى بأنه متى فقدت الأموال العامة صفاتها بسبب انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة أصبحت من الأموال الخاصة للدولة أو للأشخاص المعنوية العامة فتعود إلى التعامل ويجوز التصرف فيها والحجز عليها . (محكمة القاهرة

الحالة الثانية العكس^(٦٥) .

يمكن القول أنه في الغالب فإن المشرع كان يقصد تجنب المشروعات المؤممة الدخول في غياهب القانون الإداري وما يؤدي إليه من إجراءات روتينية معقدة لا تتماشى مع طبيعة المشروعات القومية وقد حرص المشرع دائما على النص على هذا المعنى في حالات كثيرة كقوانين تأمين

البنوك وشركات التأمين^(٦٦) .

وفي هذه الحالة يمكن اتخاذ طرق التنفيذ على أموال هذه المشروعات ، خاصة وقد كان الهدف من تأمينها في البداية « هو الحد من قوتها ومن التناقض أن تفلت من دعاوى الافراد بحجة تأمينها^(٦٧) » ، وكذلك فإنه بالنسبة للشركات فإن تأمينها لا يترتب عليه سوى انتقال ملكية جميع الاسهم الى

شخص واحد هو الدولة . وتبقى أموالها ملك لها كشخص معنوي مستقل عن الدولة ومن ثم يجوز الحجز على أموالها فيما عدا الاموال اللازمة بذاتها لسير المرفق العام^(٦٨) .

على أنه إذا كان هناك كثير من المشروعات الخاصة تتحول بالتأمين الى مرافق عامة بمعنى الكلمة « بل أن أهمية المشروع للجماعة

للأمور المستعجلة المستأنفة في ٧ فبراير ١٩٥٦ منشور في المحاماة ص ٣٦ ، العدد ١٠ ، ص ٥١١) . كما يفهم ذلك بالمخالفة عما قضت به محكمة النقض من ان « المشرع إذ نص في المادة ٨٧ من القانون المدني على أن تعتبر أموالا عامة الاموال التي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص . وهذه الاموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم . فقد دل على أن المعيار في التعرف على صفة المال العام هو التخصيص للمنفعة العامة وأن هذا التخصيص بالمنفعة العامة بالنسبة للمال المملوك لدولة ملكية خاصة هو تهيئة هذا المال ليصبح صالحا لهذه المنفعة رسدا عليها . وكان الثابت أن الارض التي اتخذت عليها اجراءات الحجز العقاري مملوكة للدولة ملكية خاصة . وقد اقامتها عليها مخاباً لحماية الجمهور من الغارات الجوية . وإذ تؤدي المخابىء التي تنشئها الدولة على اراضيها خدمة عامة بسبب انشائها لحماية الكافة . فإن لازم ذلك أن تعتبر الارض موضوع اجراءات الحجز العقاري المقام عليها المخاباً من الاموال العامة فلا يجوز الحجز عليها ما دامت محتفظة بتخصيصها للمنفعة العامة حكمها في ٢٣ ابريل ١٩٦٨ ، ص ١٩ ، رقم ١١٨ ، ص ٨١٦ .

(٥٠) راجع الدكتور أكرم الخولي : دراسات في قانون النشاط التجاري الحديث ، الطبعة الأولى : ١٩٦١ ، ص ١٤٧ .

(٥١) السهوري : المرجع السابق ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .

(٥٢) حكم محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في ١٠ نوفمبر ١٩٥٤ - منشور بمجلة المحاماة ، ص ٣٥ ، عدد ٩ ، ص ١٧٧٤ .

(٥٣) راجع الطماوي : المرجع السابق ، ص ٣١٩ ز و راجع ايضا نقض اول نوفمبر ١٩٦٢ ، ص ١٣ ، ص ٩٧٣ .

(٥٤) د . فتى والى : التنفيذ ، ص ٢٠٨ .

(٥٥) دى لاروك : ص ٤٣٠ . و راجع حكم محكمة السين الابتدائية في ٢٧ يوليو ١٨٥٠ في دالوز سنة ١٨٥٠ ، ج ٥ ، ص ٧٨ . وكذلك حكم محكمة Baveux الابتدائية في ١٩ مايو ١٩١١ دالوز : ج ٢ ، ص ١٢٥ .

(٥٦) الطماوي : المرجع السابق ، ص ٣١٩ .

(٥٧) راجع حكم محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في ١٠ نوفمبر ١٩٥٤ الذي سبق الإشارة إليه . فالاستعجال نفسه لا يسمح لقاضي بذلك حتى في حالة عسر الملتزم بالمرفق العام ، راجع نقض فرنسي ١٦ ابريل ١٩٣٥ .

(٥٨) من هذا الرأي د . أكرم الخولي : المرجع السابق ص ١٤٨ و راجع جيدارا : ص ٣٢٠ ، و دى لاروك : ص ٤٣٠ - ٤٣٢ ، تكنيك التأمينات ، المجلة الاجتماعية ، ١٩٤٧ ، ص ٩٧ .

(٥٩) راجع دى لاروك : ص ٤٣١ ونقض ١٠ ابريل ١٨٦٧ - دالوز : ١٨٦٧ ، ج ١ ، ص ٣٩٧ وبمطهرم

● مبدأ حظر طرق التنفيذ العادية ضد الإدارة ●

على التأمين فلا تسأل عنها الدولة إلا في حدود ما آل من اموال وحقوق في تاريخ التأمين^(٧٠) ومن ثم فإن الأحكام الحائزة لحجية الشيء المقضي به والصادرة ضد الممثل القانوني لشركة قبل تأمينها يجب تنفيذها في حدود ما آل إلى الدولة من اموال الشركة المؤممة وحقوقها في تاريخ التأمين^(٧١).

من أموال الدومين العام وضرورة خضوعها للحظر الذي أتى به القانون ٥٣٨ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر بالنسبة للأموال « المخصصة لإدارة المرافق العامة » .

على أنه في جميع الأحوال فإنه بالنسبة لالتزامات المشروع السابقة

واكتسابه لصفة المرفق العام الفعلي أو الكامن من الأسباب الرئيسية التي تدفع المشرع إلى التأمين ويكون التأمين في هذه الحالات مؤديا إلى الاعتراف للمشروع المؤمم بصفة المرفق العام^(٦٩) فإنه لا مندوحة من اعتبار أموال هذه المرافق أو المشروعات

المخالفة ، راجع فتوى الجمعية العمومية رقم ٤١٥ في ١٥/٤/١٩٦٧ على أنه ، بالنسبة للفترة التالية لاسقاط الالتزام (سكة حديد الدلتا) فإن المرفق وقد أصبح تحت الإدارة المباشرة للدولة - فإنه لا يخضع لرسوم البلدية وبذلك فإنها غير قابلة للحجز عليها لأي سبب وفقا لنص المادة ٨٧ من القانون المدني وبذلك يكون الحجز الموقع من مجلس قروي مدينة سمند على ممتلكات المرفق وقع على مال عام لا يجوز الحجز عليه وبذلك يكون باطلا لا أثر له ، مجموعة أبو شادي : ج ١ قاعدة ٦٦٥ و ج ٣ ، قاعدة ١٥٧٥ .

(٦٠) استاذنا الدكتور ثروت بدوي ، القانون الإداري ، ص ١٩٥ .

(٦١) راجع السنهاوري : ص ١٥٩ ، وأستاذنا الدكتور محسن شفيق : القانون التجاري ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، الجزء الأول ، ص ٤١٩ .

(٦٢) وهناك قوانين منشئة لبعض الهيئات نصت صراحة على اعتبار اموالها اموالا خاصة كهيئة قناة السويس والمادة ٢٨ من نظام البنك المركزي المصري والمادة ١٣ من نظام البنك الأهلي المصري والمادة ٨ من قانون مؤسسة بنك مصر . وراجع توفيق شحاته : المرجع السابق ص ٤٠٣ - ٤٠٨ .

(٦٣) استاذنا الدكتور ثروت بدوي : القانون الإداري ، ص ١٩٩ .

(٦٤) استاذنا الدكتور ثروت بدوي : المرجع السابق ، ص ٢٠٠ . وبعض هذه التأمينات في فرنسا تم أساسا كعقاب سياسي أكثر منه اقتصادي ضد المشروعات التي اتهمت بالتعاون مع الألمان أثناء الاحتلال كمصانع « رينو » ، والآخر على العكس كان علاجا اقتصاديا لحالة الإفلاس التي وصل إليها المشروع رغم أهميته كبعض مناجم الفحم في الشمال . راجع الدكتور توفيق شحاته : ص ٤٠٨ - ٤٠٩ .

(٦٥) راجع دي لاروك : ص ٤٣١ .

(٦٦) وشركات الملاحة والمصانع والفنادق والمتاجر . راجع المادة ٤ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ والمادة ٥ من القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ ، حيث نصت على أن تظل المشروعات المؤممة محتفظة بشكلها القانوني . راجع الطماوي : القانون الإداري ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ . وكذلك في فرنسا بالنسبة لقوانين تأمين الكهرباء والغاز ومناجم الفحم ومصانع سيارات « رينو » .

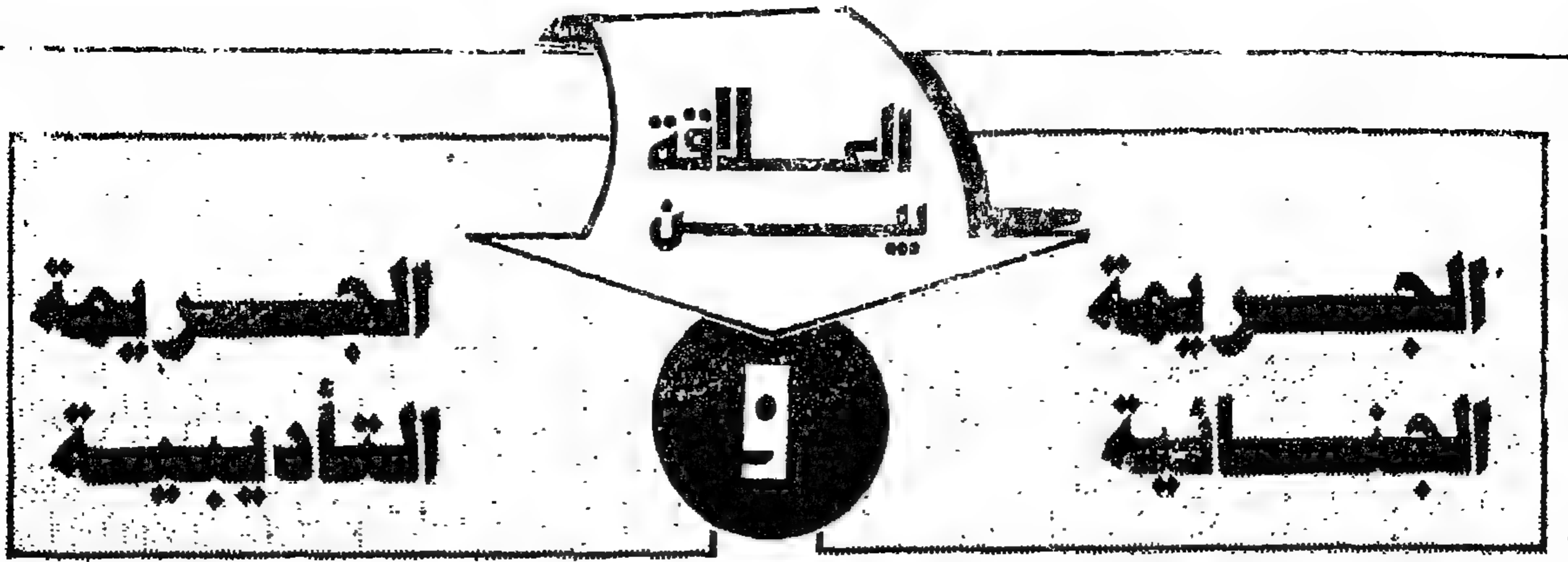
(٦٧) جورج فيدل : المرجع السابق ، ص ١٩٧ .

(٦٨) أبو الوفا : مبادئ التنفيذ ، بند ١١١ مكرر .

(٦٩) راجع استاذنا الدكتور ثروت بدوي : القانون الإداري ، ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٧٠) مادة ٣ ، ٤ من القانون ١١٧ المعدل بقانون ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ ، والمادة ٥ من القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ .

(٧١) راجع فتوى الجمعية العمومية رقم ١٠٢ في ٢/٢/١٩٦٧ ، أبو شادي : ج ١ ، ق ٢٠٤ ، ص ٣٤٧ . وفي ذات المعنى فتواها رقم ٨٩٦ في ٢٤/١٢/١٩٥٩ بشأن قناة السويس - المرجع السابق ق ٢٠٢ ، ص ٣٤٤ .



للاستاذ الدكتور

حسنى عبدالحميد درويش المستشار بمجلس الدولة

ان الجريمة التأديبية تقوم أساسا على أركان مستقلة تماما عن أركان الجريمة الجنائية ، قوامها مخالفة ضابط الشرطة لواجبات وظيفته ومقتضياتها وكرامتها ، بينما الجريمة الجنائية هي خروج المتهم عن المجتمع فيما تنهى عنه القوانين الجنائية أو تأمر به .

ولا يقصد بواجبات الوظيفة تلك المنصوص عليها في القوانين واللوائح المختلفة إدارية كانت أم غير إدارية فقط ، بل يقصد بها أيضا الواجبات التي يقتضيها حسن أنظام واطراد العمل في المرافق العامة ولو لم ينص عليها . وبمعنى آخر : «أن الأفعال المكونة للذنب الإداري مردها بوجه عام إلى الاخلال بواجبات الوظيفة .

مقدمات :

بادئ ذي بدء ، أن التأديب الإداري ينتمي إلى أسرة قانون العقوبات . ولكن الأصل المشترك لايعنى الاندماج والانصهار بينهما في الحاضر والمستقبل . فإذا كانت فكرة العقاب موجودة في القانونين ، فإن العقاب في قانون العقوبات ما يزال يرمى إلى عقاب أفعال بذاتها ، محددة على سبيل الحصر ، منضبطة الأوصاف ، وأن ما عداها يعتبر مباحا مهما كان رأى الجماعة فيها .

فالأصل هو الحرية والاباحة والاستثناء هو القيد والعقاب ، وعلى العكس من ذلك بالنسبة إلى الجريمة التأديبية وما تزال العقوبات الجنائية تستهدف شخص المخطيء وماله ، بينما تقتصر العقوبات التأديبية على مزايا الوظيفة .

أما قانون العقوبات يستهدف الردع والزجر حماية للمجتمع من أذى المجرم وأخطاره ، أما التأديب الإداري فان هدفه كفالة سير المرافق العامة ، أداء الخدمات للمواطنين ، وقانون العقوبات يتسم بالأقليمية ، بمعنى أن سلطاته تشمل جميع القاطنين في الدولة بغض النظر عن جنسياتهم ، ولا شأن له - كقاعدة عامة - بما يقع خارج حدود الدولة . أما التأديب الإداري فإنه يتابع الموظف من أخطائه المسلكية

● العلاقة بين الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية ●

واينما كان وسواء وقع الفعل الخاطيء داخل البلاد أو خارجها والجريمة الجنائية ماتزال شخصية محضة ، فلا يسأل الانسان كقاعدة عامة الا عن الأفعال الصادرة منه شخصيا ، فلا تزر وزارة وزر أخرى ، أما المسؤولية التأديبية فتمتد في حالات كثيرة لتشمل المسؤولية عمل الغير كالمروسين .

افتراضات :

نتجه في هذا الصدد إلى طرح عدة تساؤلات تتصل اتصالا وثيقا بموضوع البحث ومنها العلاقة بين الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية والمسئوليات المختلفة للموظف العام وحجية الحكم الجنائي .. الخ .

سنتناول الاجابة عن التساؤلات السابقة على التفصيل الآتى :

المسئوليات المختلفة للموظف العام :

اخلال الموظف العام بالواجبات المتعلقة بالوظيفة العامة يعرضه للمسئولية ، وهذه المسؤولية قد تكون مسئولية مدنية أو مسئولية جنائية أو مسئولية تأديبية باختلاف نوع الجريمة التى قد يرتكبها . وقد يكون فعل الموظف المخل بواجباته عناصر جريمة واحدة من هذه الجرائم الثلاث ، وبالتالي مسئولية واحدة ، وقد يشكل عناصر أكثر من جريمة ، ومن ثم أكثر من مسئولية .

وغنى عن البيان أن كلا من المسؤولية المدنية والجنائية والتأديبية مسئولية قانونية وهى بذلك تختلف عن المسؤولية الأدبية للموظف العام التى تترتب على مخالفة واجب أدبى أو أخلاقى ، كواجب عدم الاتفاق مثلا ، فالمسئولية الأدبية تخرج عن دائرة القانون ولا تترتب عليها عقوبة قانونية ، ولكن جزاءها أخرى عن جرائم لاتضبط فى الدنيا ، وتترتب عليها عقوبة قانونية بعكس المسؤولية القانونية فانها تدخل فى دائرة القانون وتترتب عليها عقوبة قانونية .

أهم أوجه الشبه والاختلاف بين المسئوليات المدنية والجنائية والتأديبية :

أولا - من حيث أساس المسؤولية :

أساس المسؤولية الجنائية اخلال بواجب قانونى يكفله قانون العقوبات بنص خاص .

أما المسؤولية المدنية فأساسها اخلال بأى التزام قانونى ولو لم يكن يكفله قانون العقوبات مادام قد ترتب على الإخلال بهذا الالتزام ضرر للغير . وبالنسبة للمسئولية التأديبية فأساسها الخطأ الوظيفى ، أى الإخلال بواجبات الوظيفة إيجابيا أو سلبيا . أما ركن الضرر فليس بشرط لازم لقيامها .

ثانيا - من حيث الهدف والأداة :

تهدف المسؤولية المدنية إلى إصلاح ما نشأ عن الجريمة من ضرر ووسيلتها في ذلك تعويض من اصابة الضرر .

وتهدف المسؤولية الجنائية إلى مكافحة الجريمة ، وهي غاية تقررت لمصلحة الجماعة ، ووسيلتها في ذلك تقرير جزاء يوقع باسم المجتمع تنفيذا لحكم قضائي ضد من تثبت مسؤوليته عن الجريمة .

أما المسؤولية التأديبية فتهدف إلى كفالة حسن انتظام واطراد العمل في المرافق العامة ووسيلتها في ذلك عقاب الموظف الذي يخل بواجبات وظيفته .

ثالثا - من حيث نطاق المسؤولية :

لما كانت كل مسؤولية تختلف عن الأخرى وتوجد فروق جوهرية بينها فإنه يتعين أن تحدد نطاق كل مسؤولية حتى يترتب عليها ما يتعلق بها من أحكام .

وبالنسبة للمسؤولية المدنية فإن نطاقها يتحدد حيث يرتكب الموظف خطأ شخصيا يصيب الغير بضرر وتتحقق المسؤولية الجنائية بقيام الموظف بعمل أو امتناعه عن عمل يترتب عليه القانون عقوبة جنائية .

إلا أن الخلاف يثور دائما حول حصر وتحديد المخالفات التأديبية بصفة عامة ، فيرى البعض أنه لا يمكن حصرها مقدما ، وأنه إذا تقرر تحريم أفعال بعينها فإن هذا لايعنى أن ما عداها مباح ، بل يكون لسلطة التأديب أن تقدر في كل حالة على حدة إذا كان ما أتاه العامل مخلا بواجباته أو مركزه أم لا ، وأن حصر الأخطاء التأديبية أمر يتعذر تنفيذه وأنه يتعارض مع السلطة التقديرية المقررة للسلطة التأديبية .

ويرى البعض الآخر أن المخالفات التأديبية غير محددة استنادا إلى أن واجبات الوظائف التي تعتبر المخالفة أخلاقا لها لا تقبل الحصر ، وأن النظام التأديبي يختلف عن النظام الجنائي ، حيث الجرائم محصورة بالنص عليها مقدما وأنه ليس من خصائص المخالفات التأديبية عدم القابلية للتحديد مقدما ، وإن الأمر لا يعدو مجرد صعوبة مادية يمكن التغلب عليها بتحديد واجبات كل وظيفة وضبط اختصاصاتها وأن

هناك نوعا من الواجبات العامة التي تفرضها الوظيفة العامة أيا كان نوعها وطبيعة العمل فيها وتجري نظم التوظيف على تعداد هذه الواجبات العامة ، وهي على نوعين إيجابية تفرض على الموظف التزامات معينة كأداة العمل شخصيا وبأمانة وأتقان .. الخ . وسلبية تتضمن نواهي كخطر القيام بأعمال خارجية أو افشاء الأسرار وغيرها . وأيا كان الخلاف في الرأي ، فإن السائد في قضاء مجلس الدولة ، أن المخالفات

● العلاقة بين الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية ●

التأديبية لا ترد تحت حصر عدا أو نوعا ، بل انها متروكة لتقدير السلطة التأديبية بوزن كل مخالفة يرتكبها الموظف بميزان القانون واستظهار مدى مشروعيتها في ضوء القوانين واللوائح المختلفة وفي ضوء الواجبات التي يقتضيها حسن انتظام واطراد العمل في المرافق العامة .

ومن حيث أنه بالبناء على ذلك ، فإن للسلطة التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في هذا الشأن ، إلا أن مناط مشروعية هذه السلطة شأنها شأن أي سلطة تقديرية أخرى الا ينوب استعمالها علو ، ومن صور عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره .

ومما يجدر التنويه إليه ، أنه عندما تضع السلطة التأديبية لأتحة تتضمن أنواع المخالفات وما يقابلها من الجزاءات التأديبية ، فإن هذه اللائحة تكون جزءا من النظام القانوني للعاملين ، ومنطوى على ارتباط بين الجرم الإداري والعقوبة المحددة له على النحو المقرر في قانون العقوبات . ومن ثم تصبح السلطة المختصة بتوقيع الجزاء مقيدة عند ثبوت المخالفة بتوقيع الجزاء المقرر لها في اللائحة وتثمر عنها المساءلة التقديرية المسلم بها في النظام الوظيفي .

أما المسؤولية التأديبية فيتحدد نطاقها بإرتكاب الموظف خطأ تأديبيا ، وصفوة القول أن نطاق كل مسؤولية تختلف عن الأخرى إلا أن هذا لا يمنع من وجود دائرة مشتركة بينها . فقيام أي من هذه المسؤوليات لا يتعارض مع قيام الأخرى ، وقد يترتب على العمل الواحد المسؤوليات الثلاث - كما هو الحال في القتل والسرقة . وقد يترتب عليه مسؤولية واحدة كغياب الموظف بدون إذن سابق من رئيسه فهنا لا تقوم إلا المسؤولية التأديبية :

خامسا - من حيث تحديد الجرائم والعقوبات :
القاعدة في القانون الجنائي هي أنه (لا جريمة ولا عقوبة الا بنص)
وعلى العكس من ذلك لا يحدد القانون الأخطاء المدنية ، بل يعتبر مسؤولية الموظف قائمة في كل خطأ (شخصي) سبب ضررا للغير .
وبالنسبة للمسؤولية التأديبية ، فإن شأنها شأن العقوبات الجنائية ، عددها القانوني حصرا .

سادسا - من حيث مدى تأثير أحكام كل مسؤولية بالأخرى :
إذا كون الفعل الواحد أكثر من جريمة ، وبالتالي أكثر من مسؤولية فإننا نلاحظ أن أحكام هذه المسؤوليات تتأثر بعضها ببعض الآخر .
فمثلا إذا كون الفعل الواحد جريمة جنائية وجريمة مدنية أثرت

المسئولية الجنائية فى المسئولية المدنية وهذا التأثير له ما يبرره لأن القانون الجنائى يقوم على حماية المصلحة العامة ، خلافاً للقانون المدنى الذى ينظم مصالح خاصة .

وإذا كون الفعل الواحد جريمة جنائية وجريمة تأديبية كما هو الحال مثلاً فى جرائم الاختلاس والتزوير فإن المسئولية الجنائية للموظف العام تؤثر فى مسئوليته التأديبية من بعض الوجوه ويظهر ذلك فيما يلى :

١ - حجية الحكم الجنائى :

يعتبر الحكم فى الجريمة الجنائية عنواناً للحقيقة فيما قضى به من ناحية اسناد أو إسقاط الواقعة المادية تلتزم به السلطة التأديبية .

وهذه الحجية تعيد السلطة التأديبية فى حالة الحكم بالادانة ، وفى حالة الحكم بالبراءة إذا كان سببها عدم وقوع الفعل المادى من الموظف .

على أن هذه الحجية لا تحول دون مسئولية الموظف التأديبية عن ذات الواقعة المادية بوصفها تكون خطأ تأديبياً إذا كان سبب البراءة يرجع مثلاً إلى تخلف أحد أركان الجريمة ، أو إلى قيام الشك فى ثبوت التهمة ، أو إلى بطلان فى الإجراءات .

٢ - تطبيق مبادئ القانون الجنائى فى المجال التأديبى :

نجد فى مجال التأديب صدق لكثير من مبادئ القانون الجنائى فقد تأثر نظام التأديب بأفكار قانون العقوبات سواء فى مجال الجريمة أو فى إجراءات وضمانات المساءلة التأديبية أو فى العقوبة .

الخاتمة :

نخلص مما تقدم أنه وإن قامت علاقة بين الجريمة الجنائية والتأديبية إلا أن كلا منهما يختلف تماماً عن الأخرى وبتطبيق ذلك على الواقعة التى نحن بصددنا يتبين لنا ما يأتى : -

أن ما ارتكبه الضابطان على الوجه سالف الذكر وأن كان قد خرج من النطاق الإدارى إلى نطاق قانون العقوبات حيث تناولته نصوصه ، فإن هذا لا يمنع أن يكون الفعل الواحد ذا وجهين جنائى وإدارى - لذلك أرادت السلطة المختصة «النيابة العامة» الاكتفاء بالعقوبة الإدارية فأحالت الأمر برمته إلى وزارة الداخلية التى أحالت الضابطين إلى مجلس تأديب ضباط الشرطة الابتدائى الذى حكم بأدانتهم فى المخالفة التأديبية ووقع عليها الجزاء التأديبى الملائم .

يذهب الاتجاه الغالب فى شأن الجرائم التأديبية إلى عدم تحديدها وتركها لتقدير السلطات التأديبية التى تلتزم فى تقديرها لها بضوابط الوظيفة العامة بما تتضمنه من

● العلاقة بين الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية ●

حقوق وواجبات هدفها في ذلك كفالة حسن انتظام واطراد العمل ، فتقدير ما إذا كان

الضابط قد ارتكب خطأ يستوجب الجزاء أم لا إنما يرجع فيه إلى هذه الحقوق والواجبات دون غيرها ، وبالتالي فليس على سلطة التأديب (مجلس التأديب) ، أن يتقيد بضوابط قانون العقوبات على أنه إذا أثم المشرع فعلا أو أفعالا معينة بذاتها

باعتبارها خطأ أداريا فإنه يتعين على السلطة التأديبية اتباع مسلك شبيه بمسلك القضاء الجنائي من حيث تحديد الأفعال المخالفة والعقوبة .

ان النظرة إلى المخالفات التأديبية غير المقننة تختلف من وقت إلى آخر وتتغير بتغير الظروف الاجتماعية التي تعتقها الجماعة ، فكل ما يتصل بظروف الضابط الخاصة والعامة تراعيه السلطة التأديبية عند تقدير الذنب الإداري إذ لايجوز اقامة سد منيع بين حياة الموظف الخاصة وحياته الوظيفية .

كما نصت المادة ٥/٤١ من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة فيما يتعلق بواجبات الضباط على مايلي:

«أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للعرف العام ، وأن يسلك في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب لها» .

وتطبيقا لذلك فقد نص قانون العاملين المدنيين رقم ٧٨/٤١ - باعتباره القانون العام أو الشريعة العامة في المادة ٣/٧٦ على أن : « يجب على العامل مراعاة أحكام هذا القانون وعليه أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للعرف العام ... » .

الرأى الصائب

إذا اشتبه عليك أمران ، فانظر أيهما أقرب إلى هواك
فخالفه ، فإن الصواب في مخالفة الهوى .

حكيم

في الأسس

والنظم الوضعية

للاستاذ الدكتور

محمد السعيد رشدي شاهين
مدرس القانون المدني بجامعة القاهرة

طبعة
الملكية

أهمية الموضوع

يعتبر موضوع الملكية من الموضوعات القليلة التي حظيت باهتمام المفكرين في العالم من قديم العصور، فتناوله الفلاسفة وعلماء الاجتماع والاقتصاد، وتعرضت له الأديان. فهو موضوع قانوني واجتماعي واقتصادي وسياسي في آن واحد.

٢ - ومن ناحية أخرى، فإن الملكية الفردية تعتبر أساسا لحرية الانسان واستقلاله.

فقد قيل. ان من لا يملك شيئا يعتمد اعتمادا كلياً على غيره وتبعاً لهذا فإنه اذا كانت الدولة تملك كل شيء، فإن الفرد يصير عبداً للدولة. ومن أجل هذا كان للشخص - ضمناً لحرية واستقلاله - الحق في أن يمتلك. وهذا ما دعا أعلانات حقوق الانسان وكذا الدساتير الحديثة الى النص على احترام الملكية

الخاصة من الأمور المسلم بها باعتباره مظهراً من مظاهر حرية الفرد.

ويقوم الإبقاء على الملكية الخاصة على عدة اعتبارات يمكن اجمالها فيما يأتي (١):

١ - اعتبارات العدالة: فالانسان اذا كان يكتسب الملكية بمجهوده الشخصي بماله من حق في العمل، فمن العدل أن يبقى له ما يكسب من عمله، وأن يمكنه نقله الى غيره وإلى ورثته.

وقد بدأت الملكية الخاصة أو الفردية تظهر بالنسبة للمنقولات كالملابس وأدوات العمل ثم استتبع هذا ملكية العقارات الخاصة بالسكنى ولا سيما سكن الأسرة.

أما ملكية الأرض، فقد ظلت مدة طويلة ملكية جماعية للأسرة أو للقبيلة، وانتهى التطور فيما بعد الى أن أصبحت الملكية العقارية ملكية خاصة أو فردية.

وصار مبدأ الملكية

(١) راجع الأستاذ الدكتور عبد الرزاق حمن فرج، دوام حق الملكية، القاهرة ١٩٨١، ص ٥.

(2) oerreau, cours d'économie politique 1916, p. 8 et suiv Gide, cours d'économie politique 6e édit. p. 1 et 3.

مشار اليهما في رسالة ترامبو Traspot عن عمل الادارة في القانون الخاص الفرنسي رسالة بواتييه ١٩٢١ ص ١٢٠ و١٢١.

﴿ • طبيعة الملكية في الاسلام والنظم الوضعية • ﴾

الخاصة باعتبارها من الحقوق الطبيعية .

٣ - تعتبر الملكية

الخاصة كذلك ضرورة

اقتصادية ، فهي تساعد على

تحسين دخول الافراد ، كما

أنها خير حافز على العمل

والانتاج . فالشخص يتفانى

في عمله ، اذا كان يعلم أن

عائد هذا العمل أو ثمراته

ستكون له ولأسرته ، وهذا ما

يحفزه الى النهوض للعمل

على زيادة دخله (٢) .

٤ - فضلا عن هذا ،

فإن الملكية تعتبر ضرورة

اجتماعية من ناحية السلام

والنظام في المجتمع .

ومما لا ريب فيه أن من

لا يملك شيئا لا يخشى على

شيء ، فمن لا يملك يكون

شخصا مغامرا وعلى استعداد

للقيام بأعمال العنف . الأمر

الذي يستدعي نظاما لاستقرار

الأمن والسلام في المجتمع ،

وهذا بخلاف من له ملكية ، إذ

عن طريقها يظهر نشاط

الانسان بصورة مهذبة ، وهذا

ما يعد أساسا للنظام في

المجتمع .

ويهدف بحثنا الى

التعرف على التكليف

الاسلامي للملكية وبحث

مفهومها والتعريف بها وبيان

مشروعيتها وخصائصها ،

وتحديد هل هي ملكية فردية

أم جماعية ، واضعين نصب

اعيننا المقارنة في ذلك بين

نظام الملكية في الاسلام

والقوانين الوضعية .

خطة البحث :

نتناول هذا البحث في

ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التعريف

بالملكية . ويشمل مبحثين :

المبحث الأول :

التعريف بالملكية في الشريعة

الاسلامية .

المبحث الثاني :

التعريف بالملكية في القوانين

الوضعية .

الفصل الثاني : مشروعية

الملكية . ويشمل مبحثين :

المبحث الأول :

مشروعية الملكية في الشريعة

الاسلامية .

المبحث الثاني :

مشروعية الملكية في القوانين

الوضعية .

الفصل الثالث : خصائص

الملكية . ويشمل مبحثين :

المبحث الأول :

خصائص الملكية في الشريعة

الاسلامية .

المبحث الثاني :

خصائص الملكية في القوانين

الوضعية .

● الفصل الأول

التعريف بالملكية

المبحث الأول

التعريف بالملكية في

الشريعة الاسلامية

الملكية لغة تعنى

الاحتواء ، فيقال ملك الشخص

الشيء احتواه (٣) . والملكية

تدل على الاستئثار بالأشياء ..

أما في الاصلاح : فقد

عرّفها الكمال بن الهمام من

فقهاء الحنفية بقوله : « الملك

هو الدرة على التصرف ابتداء

الا لمانع » (٤) .

وعرّفها ابن نجم الحنفى

(٣) القاموس المحيط باب الكاف فصل الميم ..

(٤) فتح القدير ج ٥ ص ٧٤ .

بقوله « الملك هو الاختصاص
الحاجز » (٥).

وعرفها القرافي من
فقهاء المالكية بأنها « حكم
شرعى مقدر وجوده فى أعين
أو منفعة تقتضى تمكين من

أضيف إليه من الأشخاص من
الانتفاع بالعين أو بالمنفعة أو
بالاعتياض عنها ، ما لم يوجد
مانع من ذلك » (٦).

وعرف بعض الفقهاء
الملك بأنه مصلحة مستحقة
شرعا (٧) ، كما عرفه آخرون
بأنه حيازة الشيء متى كان
الحائز قادرا وحده على
التصرف فيه والانتفاع به عند
عدم المانع الشرعى (٨).

ويتضح من التعريفات
السابقة أن الملك كما يتعلق
بالأعيان ، يتعلق أيضا
بالمنافع .

كما أن الملك علاقة
شرعية ، يثبتها الشرع
للشخص على شيء معين ،
ويتناول الشيء كل ما يصلح
أن يكون محلا للملكية ،

فمصدر الملكية هو الشرع
الاسلامى ، ولولا ذلك لما
ثبتت الملكية للإنسان « لأن ما
هو حق العبد أنما ثبت كونه
حقا باثبات الشرع ذلك له ، لا
لكونه مستحقا لذلك بحكم
الأصل » (٩).

وعلى هذا فإن ما يريده
الله شرعا ، أى ما ينشئه
ويثبتته ، أنما يعرف بما يثبتته
من أحكام ، وهذه الأحكام
مرجعها كتاب الله وسنة نبيه
صلى الله عليه وسلم ، وما
أرشدت إليه نصوصها من أدلة
لهذه الأحكام ، فلا يملك
الإنسان أن يثبت لنفسه أو
يثبت غيره له ملكا على شيء
لم ترد به نصوص الشرع
الاسلامى صراحة أو دلالة .

ولما كان حق الملكية
يثبت بحكم الشرع ، فإنه يصح
تسميته بأنه حكم شرعى .

فالملك حكم شرعى ،
لان الشرع هو الذى رتب هذا
الملك على أسبابه وربطه بهذه
الأسباب ، وجعله نتيجة وأثرا
لها ، فالملك أثر لسببه بجعل
من الشارع وحكمه (١٠) .

ويترتب على كونه
الشارع مصدرا للملك
ومآله ، أن تصرف الشخص
فى هذا الحق مقيد بالقدر وعلى
النحو المأذون فيه من
الشرع .

وقد أباح الشارع
لصاحب الملك استعماله
واستقلاله والتصرف فيه ، كما
أضفى عليه الحماية
اللازمة (١١) .

ومن الأدلة على أن
المال مال الله تعالى قوله جل
شأنه : « هو الذى خلق لكم ما
فى الأرض جمعيا » (١٢)
وقوله تعالى : « ألم تروا أن
الله سخر لكم ما فى السموات
وما فى الأرض ، وأسبغ
عليكم نعمه ظاهرة
وباطنة » (١٣) .

والواقع أن تقرير حق
الملكية للإنسان على ما خلقه
الله من أشياء يجب ألا ينسبه
أن المالك الحقيقى لهذه الأشياء
هو الله سبحانه وتعالى ، وذلك
عملا بقوله جل شأنه « ألم تعلم
أن الله له ملك السموات
والأرض » (١٤) . وقوله :

(٥) البحر الرائق لابن نجيم ج ٥ ص ٢٧٨ .

(٦) الفروق للقرافى ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٧) الملكية فى الشريعة الاسلامية للشيخ على الخفيف ، ج ١ ، طبعة ١٩٦٩ ص ١٨ وما بعدها .

(٨) الأموال ونظرية العقد فى الفقه الاسلامى للدكتور محمد يوسف موسى ص ١٦٥ طبعة ١٩٥٢ .

(٩) الشاطبى فى كتاب الموافقات ج ٢ ص ٢٧٩ . مشار إليه فى مرجع الدكتور عبد الرازق حسن فرج ، المرجع

السابق ص ١٠ .

● طبيعة الملكية في الاسلام والنظم الوضعية ●

« يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة والكافرون هم الظالمون » (١٥).

وقوله تعالى :

« وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » (١٦) وقوله جل شأنه :

ولئن سألتهم من خلق السموات

والأرض وسخر الشمس

والقمر ليقولن الله ، فأنى

يؤفكون ، (١٧) .

وقوله : « وقل لمن

الأرض ومن فيها ان كنتم

تعلمون سيقولون لله ، قل أفلا

تذكرون ، قل من رب

السموات السبع ورب العرش

العظيم ، سيقولون لله ، قل

أفلا تتقون ، قل من بيده

ملكوت كل شيء وهو يجير

ولا يجار عليه ان كنتم

تعلمون ، سيقولون لله ، (١٨) .

وقوله : « وأنفقوا مما جعلكم

مستخلفين فيه » (١٩) . وقوله :

« له ما في السموات وما في

الأرض وما بينهما وما تحت

الثرى » (٢٠) . وقوله عز

وجل : « ان الأرض لله

يورثها من يشاء من عباده

والعاقبة للمتقين » (٢١) .

وقوله : « يا أيها الناس انكروا

نعمة الله عليكم هل من خالق

غير الله يرزقكم من السماء

والأرض لا اله الا هو فأنى

تؤفكون » (٢٢) .

المبحث الثاني

التعريف بالملكية في

القوانين الوضعية

تنص المادة ٨٠٢ من

التقنين المدني المصري على

أن « لمالك الشيء وحده في

حدود القانون ، حق استعماله

واستغلاله والتصرف فيه » .

ومن هذا النص يمكن

أن نعرف حق الملكية بأنه :

سلطة مباشرة الشخص على

شيء مادي معين تخوله

الاستئثار باستعمال هذا الشيء

droit d'user ، واستغلاله

droit de jouir والتصرف فيه

droit d'aliener (٢٣) .

كما عرفه البعض بأنه

« الحق الذي يخول صاحبه

سلطة دائمة على شيء معين

يكون له وحده بمقتضاها حق

استعماله واستغلاله والتصرف

فيه » (٢٤) .

ويعرف التقنين المدني

الفرنسي حق الملكية بأنه الحق

في التمتع والتصرف في

الأشياء بالطريقة الأكثر

اطلاقاً (٢٥) .

وعلى الرغم من أن ما

أورده المشرع المدني

الفرنسي في المادة سالفة الذكر

من أن حق الملكية حق

مطلق ، الا أنه أضاف في

نفس النص عبارة « بشرط ألا

يستعمله استعمالاً تجرمه

القوانين واللوائح » (٢٦) .

ويتضح من نص المادة

٨٠٢ من التقنين المدني

المصري أنه ليس في عبارته

ما يعبر عن أن حق الملكية

حق مطلق ، وان اقتصر على

صاحبه ، وبذلك يكون قد اتجه

بحق الملكية اتجاهها

اجتماعياً (٢٧) .

● الفصل الثاني

مشروعية الملكية

المبحث الأول

مشروعية الملكية في

الشريعة الاسلامية

شرعت الملكية في

(١٠) وهذا ما عبر عنه الشاطبي في كتابه الموافقات ج ١ ص ٢١٤ بقوله وانما المسببات السببات من فعل الله تعالى وحكمه .

(١١) البدائع للكاساني ج ٤ ص ٢٩ (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ) .

(١٢) سورة البقرة آية ٢٩ .

(١٣) سورة نعام آية ٢٠ .

(١٤) سورة المائدة آية ٤٠ .

(١٥) سورة البقرة آية ٢٥٤ .

الاسلام لاشباع حاجات الناس في الحدود المشروعة ، والحصول على ما ينفعهم في معاشهم ، دون أن يكون في ذلك اضرار بالغير ، أو انحراف بالملكية عما شرعت له من أغراض (٢٨) .

وقد لفت القرآن الكريم الى ما سخر الله الانسان من منافع ، وأسباب القوة في قوله تعالى : « الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجرى في البحر بأمره وسخر لكم النهار ، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار ، وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ، إن الانسان لظلم كفار » (٢٩) .

وقد أقر الاسلام الملكية الفردية الخاصة ، فالله سبحانه ذكر الأموال والأولاد معا ونسبهم الى المخاطبين (٣٠) وليس أدل على ذلك من قوله جل شأنه « اعلموا أن الحياة

الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد » (٣١) .

وقوله : « وقالوا نحن أكثر أموالا وأولادا وما نحن بمعذبين » (٣٢) .

وقوله : « فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم » (٣٣) .
وقوله : « ولا تعجبك أموالهم ولا أولادهم » (٣٤) .
وقوله : « لتبلسون في أموالكم وأنفسكم » (٣٥) .
وقوله : « وما أموالكم ولا أولادكم بالتى تقرّبكم عندنا زلفى » (٣٦) .
وقوله : « لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا » (٣٧) .

وقوله : « وأمددناكم بأموال وبنين وجعلناكم أكثر نفيرا » (٣٨) .
وقوله : « المال والبنون زينة الحياة الدنيا » (٣٩) .

وقد أحاط الاسلام الملكية الخاصة بما يحفظها فيقول الله سبحانه : في شأن المحافظة على أموال اليتامى : « وآتوا اليتامى أموالهم ولا

تتبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم ، أنه كان حويا كبيرا » (٤٠) .

وحرم الشارع أكل المال بالباطل فقال جل شأنه : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون » (٤١) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه » وقال عليه السلام : « أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا ، فى شهركم هذا » ويقول : « من اقتطع شبرا من أرض بغير حق ، طوقه من سبع أرضين يوم القيامة » .
ويقول : « كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه » ويقول : « من أخذ أموال الناس يريد أداءها ، أدى الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله » .

(١٦) سورة النور آية ٣٣ .

(١٧) سورة العنكبوت آية ٦١ .

(١٨) سورة المؤمنون الآيات من ٨٤ الى ٨٩ .

(١٩) سورة الحديد آية ٧ .

(٢٠) سورة طه آية ٦ .

(٢١) سورة الأعراف آية ١٧٨ .

(٢٢) سورة فاطر آية ٣ .

● طبيعة الملكية في الاسلام والنظم الوضعية ●

وقد جعل الاسلام في المال حقا يجب أدائه . قال تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » (٤٢) وقوله جل شأنه : « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » (٤٣) . وتوعد من يكنزون المال ولا ينفقونه في سبيل الله بعذاب أليم فقال تعالى : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ، يوم يحمى عليها في نار جهنم ، فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون » (٤٤) .

وأمر الاسلام بانفاق المال في سبيل الله عن طيب نفس وعن حب ورضاء بذلك .

فقال تعالى : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى

القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة » (٤٥) .

وقال جل شأنه : « يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه ، إلا أن تغمضوا فيه ، واعلموا أن الله غنى حميد » (٤٦) . وقوله : « وآتوهم من مال الذى آتاكم » (٤٧) . وقوله : « قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق » (٤٨) .

وحرم الشارع كل تنمية للمال بطريق غير مشروع ، فحرم الربا ، ونهى عن التعامل فيه . فقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فأنذروا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » (٤٩) . ومنع الشارع الاعتداء

على أموال الغير وقرر عقوبات لذلك . قال تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » (٥٠) . وقوله : « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون فى بطونهم نارا وسيصلون سعيرا » (٥١) . وقوله : « ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتى هى أحسن » (٥٢) .

ومما يؤيد رعاية المشرع الاسلامى للملكية الخاصة قوله صلى الله عليه وسلم لحيان بن منقذ وكان يغبن فى البياعات : « إذا بايعت فقل لا خلافة ، ولى الخيار ثلاثة أيام » . ونهى صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر ، كما أن فى تقرير حق الشفعة - دفعا للضرر عن الجار أو الشريك - ما يؤيد حماية المشرع الاسلامى للملكية الخاصة (٥٣) .

كما طلب الشارع بأن يكون انفاق الشخص من ماله بالمعروف دون اسراف ولا تقتير . فقال تعالى : « ولا

(٢٣) الأستاذ الدكتور السهورى ، الوسيط ج ٨ ص ٤٩٣ ، الأستاذ الدكتور محمد لبيب شنب ، موجز فى الحقوق العينية الأصلية ، ١٩٧٤ ص ٢١١ .

(٢٤) الدكتور محمد على عرفه ، حق الملكية ج ١ ، ١٩٥٠ رقم ١٥٧ ص ٢٠٩ .

(٢٥) المادة ٥٤٤ مدنى فرنسى ، وهذا هو الأصل الفرنسى :

«Le propriété est le droit de jouir et de disposer des choses de la maniere la plus absolue» .

(٢٦) هذا هو الأصل الفرنسى :

تجعل يدك مغلولة الى عنقك
ولا تبسطها كل البسط فتقعد
ملوما محسورا» (٥٤) . وقوله
جل شأنه : « والذين اذا أنفقوا
لم يسرفوا ولم يقتروا وكان
بين ذلك قواما » (٥٥) .

وقد حرم الشارع
الاسراف والتبذير حماية
للثروة من الضياع وحماية
النشاط الاقتصادي من الركود

والانتاج المادي من الضعف
أو التخلف أو عدم مسايرة
تطور الحياة وضرورات
العيش (٥٦) . قال

تعالى : « وكلوا واشربوا ولا
تسرفوا انه لا يحب
المسرفين » (٥٧) . وقال جل

شأنه : « وآت ذا القربى حقه
والمسكين وابن السبيل ولا
تبذر تبذيرا ان المبذرين كانوا
اخوان الشياطين ، وكان
الشيطان لربه كفورا » (٥٨) .

وأخيرا يلاحظ أن
تقرير الاسلام للملكية الخاصة
على النحو السابق لا يحول
دون اعترافه وتقريره بأن لها

وظيفة اجتماعية تؤديها .
فالمالك مقيد في استعمال ملكية
بعدم الاضرار بالغير ،
وبتحقيق المصالح
المشروعة . والدولة أن تتدخل
فتنتزع الملكية للمنفعة العامة
في مقابل تعويض عادل . ولها
أن تضع من القيود على
الملكية ما يحقق المصلحة
العامة (٥٩) .

المبحث الثاني مشروعية الملكية في القوانين الوضعية

نظم القانون المدني
المصري حق الملكية ضمن
الحقوق العينية التي نص
عليها . وقرر أنه لا يجوز أن
يجرم أحد من ملكيته الا في
الأحوال التي يقرها القانون
وبالطريقة التي يرسمها ،
ويكون ذلك في مقابل تعويض
عادل (م ٨٠٥) .

كما نظم كيفية اكتساب
الملكية ووسائل حمايتها (م
٨٧٠ وما بعدها) وكل ذلك
يفيد مشروعية الملكية في
النظام القانوني المعمول به
الآن في مصر . فالقانون

بصفة عامة يعترف بحق
الملكية ويحميه ، فمن البدهي
أن القانون لا ينظم وضعا غير
مشروع أو يحميه .

وقانون العقوبات يحمي
الملكية بدوره ، فيعتبر من
يختلس منقولا مملوكا لغيره
سارقا ويعاقبه (م ٣١١ ، م
٣١٨) ، كما يعاقب كل من
يخرب أو يتلف عمدا أموالا
ثابتة أو منقولة مملوكة لغيره
(م ٣٦١) .

وفوق ذلك كله نجد أن
الدستور ينص صراحة على
الملكية الخاصة كصورة من
صور الملكية (٦٠) . ويقرر أن
الملكية الخاصة مصونة (٦١) .

وهكذا فإن الحديث عن
مشروعية الملكية لا يكون من
وجهة نظر القانون
فالمشروعية من هذه الناحية لا
خلاف عليها ، وانما يكون
الحديث عن مشروعية الملكية
من وجوه نظره أخرى ، فلسفية
وأخلاقية واجتماعية واقتصادية (٦٢) .

فموضوع الملكية
ومشروعيتها من الموضوعات

« pourvu qu'on n'en fasse pas un usage prohibé par les lois ou par les règlements » .

(٢٧) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني ج ٦ ص ١٣ .

(٢٨) الدكتور عبد الرازق حسن فرج ، المرجع السابق ص ١٦ .

(٢٩) سورة ابراهيم الآيات ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ .

(٣٠) الدكتور محمد علي حنبوله ، الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ، رسالة دكتوراه من جامعة عين شمس

١٩٧٤ ص ٢٠٤ (مشار إليه في مرجع الدكتور عبد الرازق فرج ، السابق) .

طبيعة الملكية في الاسلام والنظم الوضعية

التي حظيت باهتمام المفكرين في العالم من قديم العصور ، فتناولها الفلاسفة وعلماء الاجتماع والاقتصاد ، وتعرضت له الأديان والعقائد .

فنادى البعض بمشروعية الملكية ، بمعنى أنه أجاز لشخص أن يستأثر بمنافع شيء معين لذاته ، وقد غالى منهم فأضفى على الملكية أوصافا ترفع من قيمتها فاعتبرها حقا مطلقا مقدسا sacré لا يجوز المساس به inviolable بأى حال ، وأنها حق طبيعي يثبت للشخص بمقتضى الطبيعة وقوانينها ، بل أنه حق سابق على نشوء القوانين الوضعية وبالتالي مفروضاعليها^(٦٢) .

وذهب البعض الآخر مذهباً وسطاً فأقر الملكية ولكن لا على أساس الاطلاق والتقدس . بل على أساس تقييدها سواء للمصلحة العامة ، أو للمصلحة الخاصة ، بحيث تكون استفادة المالك من ملكه محققة لنفع له ، وفي الوقت ذاته للمجتمع الذي يعيش فيه أو على الأقل

غير ضاره بأفراد هذا المجتمع .

وذهب آخرون الى انكار مشروعية الملكية كلبية ، واعتبرها رجسا من عمل الشيطان ، وأصلا لكل داء أصاب ويصيب المجتمع ، وأساس لكل بلاء يشكو منه الناس ، وبالتالي لم يجز هؤلاء لأحد أن يستأثر لذاته بمنفعة شيء من الأشياء . وهذا هو المذهب الشيوعي في تياره المتطرف الذي يعتبر الصراع بين الطبقات نتيجة لتحول الملكية من جماعية الى فردية^(٦٤) .

ومن أعداء الملكية من اعتدل في عدائه ، فسلم بمشروعيتها ولكن ليس بصفة عامة ، بل بالنسبة لبعض الأشياء فقط ، كالمسكن والملبس ، والطعام ، وهو ما يعبر عنها بالأشياء الاستهلاكية ، والأشياء اللازمة لاشباع الحاجات الشخصية للإنسان ، أما الأشياء التي تستخدم في الانتاج فلا يجوز أن تكون محلا لملكية فردية بل يجب أن تكون ملكا للشعب .

والحقيقة أن الصراع بين

المذاهب والنظريات حول مشروعية الملكية ، صراع قديم ومحتدم ، تعتمد جذوره الى فلاسفة اليونان الأقدمين وبخاصة أفلاطون وترجع الى القرن الرابع قبل الميلاد ، على أنه يمكن القول أن هذا الصراع لم يبلغ في الحدة القدر الذي بلغه في العصور الحديثة وخاصة في القرن العشرين ، حيث انعكست آثاره على السياسة الدولية ، باعتبار أن احترام الملكية الفردية هو أساس المذهب الرأسمالي أو الاقتصاد الحر . وأن الغاء هذه الملكية أو تقييدها بما يجعلها ملكية استثنائية . هو أساس المذهب الاشتراكي أو الاقتصاد الموجه^(٦٥) .

ويبدو أن الدول الرأسمالية تنظر الى الملكية الفردية باعتبارها أصلا عاما ، على أساس أنها ضمان من ضمانات الحرية الشخصية ، وبالتالي دعامة للديمقراطية ، وهي بذلك تحرص على عدم المساس بهذه الملكية ، وعلى أن تكون القيود الواردة عليها في أضيق الحدود .

أما الدول الاشتراكية فأنها

(٦١) سورة الحديد . الآية ٢٠ .

(٦٢) سورة سبأ الآية ٣٥ .

(٦٣) سورة التوبة الآية ٥٥ .

(٦٤) سورة التوبة الآية ٥٨ .

(٦٥) سورة آل عمران الآية ١٨٦ .

(٦٦) سورة مائدة الآية ٣٧ .

(٦٧) سورة آل عمران الآية ١٠ .

وان أبقت على الملكية الفردية ، الا أن ذلك باعتبارها استثناء لا أصلاً ، فالأصل لديها هو الملكية الجماعية ملكية كل الشعب للأشياء الممكن الانتفاع بها ، وهى لذلك تحصر الملكية الفردية فى بعض أشياء ، ولا تجيز ورودها على الأشياء

الأخرى ، وحتى فى النطاق الضيق الذى تتركه للملكية الفردية ، تحيط هذه الملكية بقيود متعددة وثقيلة ، تهدف الى منع الملكية من أن تكون أداة الاستغلال الضعفاء ، أو أن تكون وسيلة لسيطرة طبقة على طبقة أخرى .

ويذهب الأستاذ الدكتور محمد لبيب شنب الى أن الإبقاء على الملكية الفردية يقوم على أساس مزدوج :

١ - فنظام الملكية الفردية هو أفضل للاستفادة من الأشياء وبعبارة أخرى هو أكفأ النظم للانتفاع بالأشياء من الناحية الاقتصادية .

٢ - ونظام الملكية الفردية خير حافز للإنسان على

العمل ، ذلك أن الفرد إذا أدرك أن كسب عمله سيكون ملكاً له وحده يستأثر به دون سائر الناس ، ويفعل به ما يشاء ، ويصفة خاصة يستطيع أن ينتفع به لنفسه ، أو أن يستبدل به أشياء أخرى يحتاج إليها ، وأنه إذا مات كان هذا الكسب لأقاربه الأقربين ، فلا شك أن ذلك يبعث فيه حماساً ويشجعه على العمل بجد واجتهاد ، ويبعد عنه روح الكسل والاهمال ، وفى ذلك فائدة له وفائدة للمجتمع الذى يعيش فيه^(٦٦) .

وإذا كان للملكية الفردية مساوئ أهمها آثارها للصراع بين الطبقات ، وتمكينها بعض الناس من استغلال الآخرين ، فإن تقييد الملكية واخضاع اكتسابها والاستفادة منها لقواعد ونظم ، من شأنه أن يزيل تلك المساوئ أو على الأقل يخفف منها الى حد كبير ، وهذا ما يعمل الشارع المصرى على تحقيقه عن طريق :

١ - سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج ، سواء بنقل ملكيتها الى الشعب ممثلاً فى الدولة والقطاع العام ، أو

باخضاعها لرقابة الشعب .

٢ - الإبقاء على الملكية الخاصة مع اتخاذ الوسائل التى تكفل أن تكون ملكية غير مستغلة تؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤدى فى خدمة أصحابها^(٦٧) .

الفصل الثالث

خصائص الملكية

المبحث الأول

خصائص الملكية فى الشريعة الإسلامية ★

عرف بعض فقهاء الشريعة الملكية بأنها « الاختصاص الحازم الذى بمقتضاه يكون لصاحبه وحده شرعاً الانتفاع بالشئ المملوك والتصرف فيه ، ابتداءً الا لمانع يمنع من ذلك^(٦٨) .

ومن هذا التعريف يتضح أن الملكية حق جامع مانع ، فهى تخول للمالك السلطات التى تمكنه من الحصول على المزايا المشروعية ، التى يمكن الحصول عليها من الشئ المملوك ، أى الاستعمال والاستغلال والتصرف . فللمالك أن

(٦٨) سورة الاسراء الآية ٦ .

(٦٩) سورة الكهف الآية ٤٦ .

(٧٠) سورة النساء الآية ٢ .

(٧١) سورة البقرة الآية ١٨٨ .

(٧٢) سورة التوبة آية ١٠٣ .

(٧٣) سورة المعارج آية ٢٤ ز ٢٥ .

(٧٤) سورة التوبة آية ٣٤ ، ٣٥ .

● طبيعة الملكية في الاسلام والنظم الوضعية ●

يمارس هذه السلطات على الشيء ، وله أن يمنع غيره من استعماله .
وحق المالك ليس حقا مطلقا ، فهو مقيد بقيود عديدة منها :

اولا : عدم الاضرار بالغير ، يستوى أن يكون هذا الغير فردا أو جماعة ، وذلك عملا بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار » .

ثانيا : أن يتقيد التصرف بما توجبه الأنظمة والقوانين المعمول بها كحق السلطة الحاكمة في الاستيلاء المؤقت على العقار في حالة الحرب لاقامة المعسكرات أو المطارات أو المنشآت ، وكنز الملكية للمنفعة العامة .

رابعا : من قيود الملكية التي تهدف الى رعاية مصلحة المالك نفسه

منعه من تضييع ماله ، وتحريم ذلك عليه ولو رضى المال . وكذلك فإن الانتفاع مقيد بعدم الاسراف . قال تعالى : « والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » . (٦٩) .

وتتعلق بحق الملكية قيود للمصلحة العامة ، وهي أولى بالرعاية والتقديم لأن عموم المصلحة وشمولها لعدد كبير من الناس من عوامل تقديم المصلحة على غيرها عند التعارض مع غيرها مع استوائها في الرتبة ، ولذلك فإنه لا يجوز للفرد تملك الكلاً النائب من أرض غير مملوكة عن طريق حيازته ، ومنع الآخرين من الانتفاع به ، لتعلق نفع العامة به وشركتهم فيه على وجه ، اباحة الانتفاع ، عملا بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم : « الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلاً والنار » .
وأخيرا فإن الملكية تعتبر حقا دائما في الشريعة الاسلامية : يستوى في هذا

الخصوص أن يكون الملك تاما أو ناقصا ، ولا تعود الأعياء المملوكة مباحة باطراحها والرغبة عنها ، فتسقط ملكية صاحبها ، ويتملكها من يستولى عليها بالاستيلاء . وهذا هو ما ذهب اليه بعض الحنفية وفي المشهور عند الشافعية (٧٠) من أن ترك الملكية وأطراحها لا يسقط ملكيتها ، وإنما يعتبر اذنا للغير في الانتفاع بها دون أن يتملكها .

ويفرق المالكية بين نوعين من الملكية ، ملكية تعلقت بالعين نتيجة الاستيلاء عليها ، فتعتبر ملكية مبتدأة ، وملكية تثبت لصاحبها بسبب آخر ناقل للملكية :

١ - فإذا كانت ملكية مبتدأة ، فإنها تنتهي بعود المال الى الحالة التي كان عليها من الاباحة نتيجة لتركه وطرحه .

٢ - أما اذا كانت الملكية بسبب آخر ، كشراء أو هبة أو ميراث ، فإنها تعتبر ملكية دائمة ، فلا تنتهي بترك المملوك وطرحه رغبة عنه ،

(٤٥) سورة البقرة آية ١٧٧ .

(٤٦) سورة البقرة الآية ٢٦٧ .

(٤٧) سورة النور الآية ٣٣ .

(٤٨) سورة الأعراف الآية ٣٢ .

(٤٩) سورة البقرة الآية ٢٧٨ .

(٥٠) سورة المائدة الآية ٣٨ .

(٥١) سورة النساء الآية ١٠ .

بل تبقى لصاحبها ، ويكون له الحق في استرداده ممن يستولى عليه ، ويقال ان الملك في الحالة الأولى أضعف منه في الحالة الثانية .

ويقرر الحنابلة ، أن الملك في الدواب ينتهي ، اذا تركها صاحبها في صحراء مما يعد تركه فيه مهلكة له ، ولا يزول بترك ما عدا ذلك من المتاع يستمر لصاحبه^(٧١) .

ولا يمنع من دوام الملكية انتقالها بطريق الميراث أو الوصية . وحرم الاسلام كذلك كل تصرف يترتب عليه مخالفة قواعد الميراث ، وتوعد من يتعدى هذه الحدود بأشد العذاب في الآخرة وهذا ما عبرت عنه الآية الكريمة « تلك حدود الله ، ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك هو الفوز العظيم ، ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين^(٧٢) » .

كما أنه يهدف إلى تداول الأموال ، وتوزيعها توزيعا عادلا^(٧٣) .

المبحث الثاني

خصائص الملكية في القوانين الوضعية

يتصف حق الملكية بعدة خصائص تميزه عن الحقوق العينية الأخرى ، وفيما يلي أهم هذه الخصائص .

أولا : الملكية حق جامع :

ويقصد بذلك أنها تحوّل لصاحبها الحصول على جميع المنافع التي يمكن للشيء أن يحققها ، فحق الملكية يخول صاحبه سلطات أوسع من سائر الحقوق العينية الأخرى ، وهي الاستعمال والاستغلال والتصرف ، وهذه السلطات ، تحيط بجميع أوجه الانتفاع بالشيء^(٧٤) . ولذا يعد حق الملكية حقا جامعا .

ويترتب على اعتبار الملكية حقا جامعا ، أنه اذا ادعى أحد أن له سلطة من هذه السلطات أو أنها موزعة بين أكثر من شخص ، أو أن هناك قيда يحد منها ، يكون مدعيا خلاف الأصل ، ويقع عليه عبء اثبات ما يدعيه . فالأصل في الملكية أنها تامة وليست ناقصة .

فمثلا اذا ادعى شخص أن له حق انتفاع أو استعمال على شيء مملوك لغيره ، فلا يلزم مالك الشيء باثبات أن ملكيته تامة ، وأن له على الشيء جميع سلطات المالك من استعمال واستغلال وتصرف ، فهذا هو الأصل ، وإنما يقع على مدعى وجود حق الانتفاع أو الاستعمال اثبات وجود هذا الحق .

كما يترتب على اعتبار الملكية حقا جامعا أنه حق مانع أو استثنائي بمعنى أن السلطات التي يثبتها حق الملكية للمالك لا يمكن أن يشاركه فيها أحد . وهذا ما عبرت عنه المادة ٨٠٢ مدني بقولها : « لمالك الشيء وحده في حدود القانون ، حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه » . فما دامت الملكية تامة ، فإن استعمال الشيء أو استغلاله أو التصرف فيه لا

يكون إلا للمالك دون غيره من الأشخاص . غير أنه يلاحظ أن صفة المنع أو الاستثناء ليست مقصورة على الملكية وحدها ، بل نجدتها في جميع الحقوق الأخرى عينية كانت أو شخصية^(٧٥) . فجوهر

(٥٢) سورة الأنعام الآية ١٥٢ .

(٥٣) انظر كتاب السياسة الشرعية للشيخ عبد الوهاب خلاف طبعة ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م ص ٢٣ .

(٥٤) سورة الاسراء آية ٢٩ .

(٥٥) سورة الفرقان آية ٦٧ .

(٥٦) المال في الاسلام للدكتور محمد الدمسوقي ، نشرة المجلس الأعلى للشئون الاسلامية العدد ٢٥ ص ٢٩

(مشار إليه في مرجع الدكتور عبد الرازق حسن فرج . دوام حق الملكية ص ٢١) .

(٥٧) سورة الأعراف آية ٣١ .

● طبيعة الملكية في الاسلام والنظم الوضعية ●

ثالثا : الملكية حق مقيد لا

مطلق :

من نص المادة ٨٠٢ من التقتنين المدني المصري الحالي يتضح أن حق الملكية مقصور على صاحبه ، وأنه ليس في عبارة النص ما يعبر عن أن حق الملكية حق مطلق . وذلك لأن المشرع المصري قد اتجه بحق الملكية - كما سبق القول - اتجاها اجتماعيا .

وذلك يختلف عن القانون المدني الفرنسي في وصف الملكية^(٧٨) وكذلك القانون المدني المصري الملغى بأنه حق مطلق^(٧٩) . وقد شاع هذا الوصف لأنه متفق مع نظرة الثورة الفرنسية الى الملكية باعتبارها حقا مقدسا .

ولكن النظرة الفردية الى الملكية ما لبثت أن انحسرت شيئا فشيئا تحت تأثير الأفكار الاجتماعية والاشتراكية ، وحلت محلها نظرة جماعية ، لا تدين للملكية بالتقديس ، ولا تسلم بأن قوانين الطبيعة تفرض حمايتها واحترامها ، وسرعان ما تكاثرت القيود

فيها حقه ، لا تزول عنه الملكية^(٧٧) . ولم ينص القانون صراحة على هذه الصفة ، ولكنها مستفادة بطريق مفهوم المخالفة من النصوص التي تقرر سقوط الحقوق العينية الأخرى بعدم الاستعمال مدة خمس عشرة سنة . وسكوت المشرع عن ايراد أى نص بشأن عدم استعمال حق الملكية .

ويترتب على عدم سقوط حق الملكية بعدم الاستعمال ، أن دعوى الاستحقاق وهى الدعوى التى تحمى الملكية لا تسقط بدورها بالتقادم .

ب - الملكية لا تقبل التاقب

فاذا كانت الحقوق العينية الأخرى تنتهى بانقضاء الأجل المعين لها ، وان لم يعين لها أجل فانها تنتهى بوفاة صاحبها ، فان حق الملكية متى ثبت لشخص على شيء معين ، فلا يكون له تاريخ معين ينقضى فيه . وهذا ما يعبر عنه بأنه لا يجوز اضافة حق الملكية الى أجل واقف أو فاسخ .

الحق العيني عموما هو الاستثناء بسلطة على الشيء . من ذلك مثلا حق الانتفاع فهو يخول المنتفع وحده سلطة استعمال واستغلال الشيء ، ولا يجوز لأحد غيره بما فى ذلك مالك الرقبة ذاته أن يشارك المنتفع فى استعمال الشيء أو استغلاله .

وان كنا نرى أن صفة المنع أو الاستثناء أكثر وضوحا فى حق الملكية منها فى الحقوق الأخرى .

ثانيا : الملكية حق دائم :

وهذه الصفة مقصورة على الملكية دون غيرها من الحقوق العينية الأخرى فمثلا حق الانتفاع وحق الاستعمال وحق السكنى انما هى حقوق مؤقتة ولا يجوز أن تجاوز حياة أصحابها ، وكذلك حق الارتفاق وحق الحكر تعتبر حقوق مؤقتة^(٧٦) .

ويقصد بدوام حق الملكية عدة معانى :

أ - الملكية لا تسقط بعدم الاستعمال : ومؤدى ذلك أنه مهما طالّت المدة التى لم يستعمل المالك

(٥٨) سورة الاسراء آية ٢٦ ، ٢٧ .

(٥٩) الدكتور عبد الرازق حسن فرج ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٦٠) المادة ٢٩ من دستور عام ١٩٧١ .

(٦١) المادة ٣٤ من دستور عام ١٩٧١ .

(٦٢) انظر الأستاذ الدكتور محمد لبيب شنب ، موجز فى الحقوق العينية الأصلية طبعة ١٩٧٤ ص ٢١٢ .

(٦٣) وإلى ذلك يشير الاعلان الفرنسي لحقوق الانسان والمواطن الصادر عام ١٧٨٩ فجاء نص المادة ١٧ منه

كما يلى : الملكية حق مصون ومقدس ولا يمكن حرمان أحد منه ، الا لمقتضيات المصلحة العامة وبشرط تعويض عادل ومسبق .

على سلطات المالك ، وعلى التملك ذاته ، حتى أصبح الأصل في الوقت الحاضر هو أن الملكية مقيدة لا مطلقة (٨٠).

خاتمة

شرعت الملكية في الاسلام لا شباع حاجات الناس في الحدود المشروعة والحصول على ما ينفعهم في معاشهم ، دون أن يكون في ذلك اضراراً بالغير ، أو انحراف بالملكية

عما شرعت له من أغراض . وحق الملكية هو سلطة مباشرة لشخص على شيء تخوله الاستئثار باستعمال هذا الشيء واستغلاله والتصرف فيه .

وقد أقر الاسلام الملكية الفردية الخاصة ، وأحاط بها بما يحفظها ومنع الشارع الاعتداء على أموال الغير وقرر عقوبات لذلك على النحو السابق عرضه

وتقرير الاسلام للملكية الخاصة لا يحول دون اعترافه وتقريره بأن لها وظيفة اجتماعية تؤديها . فالمالك مقيد في استعمال ملكة بعدم الاضرار بالغير ، وتحقيق المصالح المشروعة . وللدولة أن تتدخل فتزع الملكية للمنفعة العامة في مقابل تعويض عادل ، ولها أن تضع من القيود على الملكية ما يحقق المصلحة العامة .

«La propriété étant un droit inviolable et sacré, nul ne peut en être privé, si ce n'est lorsque la nécessité publi que légalement constatée l'exige evidemment et sous la condition d'une juste et préalable indemnité» .

وتنص المادة ٨٧ من هذا الاعلان على أن حق الملكية حق مقنس لا يجوز المساس به .

«droit sacré et inviolable» .

(٦٤) راجع في عرض لهذه المذاهب للأستاذ الدكتور محمد لبيب شنب المرجع السابق ، ص ٢١٢ .
(٦٥) راجع في هذا الصدد الأستاذ الدكتور رفعت المحجوب ، النظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة ، مجلة القانون والاقتصاد السنة ٣٧ عدد ٢ ص ٩٣ .
(٦٦) الدكتور محمد لبيب شنب ، موجز في الحقوق العينية الأصلية المرجع السابق ص ٢١٣ والمراجع المشار إليه هامش (٧) .
(٦٧) راجع الدكتور نزيه الصادق المهدي ، الملكية في النظام الاشتراكي رسالة دكتوراه من حقوق القاهرة ١٩٧١ ص ٥٥١ .

★ راجع في هذا الصدد الأستاذ الدكتور عبد الرازق حسن فرج ، دوام حق الملكية ، ١٩٨١ ص ٣٦ وما بعدها .

(٦٨) انظر في ايراد هذا التعريف الخاوي القنسي مخطوط بمكتبة الأزهر الورقة رقم ٥١١ مشار إليه في مرجع الدكتور عبد الرازق فرج السالف الذكر .
(٦٩) ابن عابدين ، رد المحتار حاشية على الدر المختار ، المشهور بحاشية ابن عابدين ، الطبعة الثالثة ، ١٣٢٥ هـ ج ٤ ص ٣٥٦ .

(٧٠) الرملی ، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، طبعة ١٣٠٤ هـ ، ج ١ ص ٥٨٥ .
(٧١) منصور ابن ادریس ، كشاف القناع ، شرح متن الاقناع . الطبعة الأولى ١٣١٩ هـ ، ج ٤ ، ص ١٣٤ .
(٧٢) سورة النساء ، الآية ١٣ ، ١٤ .
(٧٣) الدكتور علي عبد الواحد وافي ، حماية الاسلام والأنفس والأموال ص ٤٤ . مشار إليه في مرجع الدكتور عبد الرازق فرج ص ٤٠ .

(٧٤) الدكتور محمد لبيب شنب ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ : وقارون الدكتور أحمد سلامة ، الملكية الفردية في القانون المصري ، ١٩٧٠ ، رقم ٢٣ ، ص ٦١ .

(٧٥) الدكتور السنهاوزي ، الوسيط ، ج ٨ رقم ٣٢٦ ص ٥٣٢ ز الدكتور أحمد سلامة ، المرجع السابق ، رقم ٢٣ ص ٦٣ . الدكتور محمد لبيب شنب ، المرجع السابق ، رقم ٢١٣ ص ٢١٦ .

(٧٦) راجع المواد ٩٩٥ ، ٩٩٨ ، ١٠١١ ، ١٠٢٧ ، من التقنين المدني .

(٧٧) عرائض فرنسي في ٢٠ فبراير ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٧ - ١ - ٢٢٧ .

(٧٨) المادة ٥٤٤ وقد سبق لنا ايراد النص بالعربية والفرنسية .

(٧٩) المادة ١١ من القانون الأهلي والمادة ٢٧ من القانون المختلط . حيث جاء في نص هاتين المادتين . الملكية هي الحق للمالك في الانتفاع بما يملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة .

(٨٠) راجع الأستاذ الدكتور محمد لبيب شنب ، المرجع السابق رقم ٢١٦ ، ص ٢٢٠ .

للاستاذ الدكتور

أحمد شرف الدين
المحامى

والاستاذ بكلية الحقوق
جامعة عين شمس

انعكاسات متبادلة ، سنعرض لها بعد قليل ، فينبغي عدم ترك مسألة جنسية الاشخاص الاعتبارية ، التى تقوم بتنفيذ المشروعات المشتركة بين الوطنيين والاجانب أو التى ينفرد الاجانب بملكية رأسمالها ، بدون حلول واضحة .

وهناك العديد من الاعتبارات التى تدعو الى تعرض تشريع الاستثمار لمسألة جنسية الشركات. وهى اعتبارات تتبع من نصوصه الخاصة بتأسيس الشركات التى يتخذها المشروع شكلا له وبمركز ادارتها الرئيسى^(٢) بالقيود فى السجل التجارى^(٣) وينسب المشاركة الوطنية والاجنبية فى رأس المال^(٤)

الاستثمار هذه المسألة ، مع انه قد يستعمل مصطلح الشركة الاجنبية أو يفرض على الشخص القائم بالاستثمار التزامات لاتقع عادة الا على عاتق الشركات الوطنية ، فاذا اقتضى الامر التثبت من جنسية هذا الشخص فلا مفر من الرجوع الى القواعد العامة أو الى قواعد التشريع النوعى المنظم للقطاع الذى يمارس فيه المستثمر نشاطه الاستثمارى على فرض انها تتضمن تنظيما لمسألة الجنسية للشركات ذات المساهمة الاجنبية ، وهذا الامر لا يكفل تنظيما موحدا لجنسية الشركات التى تخضع لتشريع الاستثمار .

ونظرا لما بين هذه المسألة وبين مسائل أخرى يعالجها تشريع الاستثمار من

تختلف حلول مسألة جنسية الشركات ذات رأس المال الاجنبى فى تشريعات الدول النامية ، بل وتشريعات الدول المتقدمة ، اختلاف ملحوظا بقدر اختلاف مصالحها الاقتصادية وبحسب مدى استعدادها لمنح حقوق الوطنيين لاشخاص اعتبارية تربط بها مصالح اجنبية ، والمتتبع لهذه التشريعات يلاحظ انها تلجأ الى أربعة معايير رئيسية هى :

- معيار التأسيس
- معيار مركز النشاط الرئيسى
- معيار مركز الادارة الرئيسى
- معيار الرقابة^(١)

ومن هنا لاتوجد قواعد ثابتة ، فى هذه المسألة تصلح لكل دولة . وقد لاينظم تشريع

(١) هشام صادق ، الجنسية والوطن ومركز الاجانب ، المجلد الثانى ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ف ٤١٥ وما بعدها ، الحماية الدولية للمال الاجنبى ، بيروت ، ١٩٨١ ، ف ١٢٥ ص ١٢٤ وما بعدها .
لوسوارن جنسية الشركات فى تشريعات التنمية ، الدورية الفرنسية للقانون الدولى ، ١٩٦٢ ص ٢١٩ .
(٢) تنص بعض التشريعات العربية (كالتشريع القطرى) على وجوب كون الشركة المساهمة وطنية حتى فى حالة المشاركة الاجنبية وأن يكون مركزها الرئيسى فى اقليم الدولة ، كما يشترط لممارسة الشركة الأجنبية لنشاطها على اقليم الدولة ان يكون لها وكيل يتمتع بجنسية الدولة .

وهناك من تشريعات الاستثمار ما يشترط صراحة ، على المشروعات التي تمارس نشاطها الرئيسي في إقليم الدولة ، ان تتخذ شكلا قانونيا وفقا لقانونها وأن يكون مركزها الرئيسي في إقليم الدولة ، الامر الذي يجعل منها شركة وطنية وفقا لمعيار محل التأسيس^(٥) .

وفي مثل هذه الحالات يثور التساؤل ، اذا أرادت شركة أجنبية ممارسة النشاط الاقتصادي على إقليم الدولة ، عما اذا كان يجوز ان تقوم بذلك عن طريق وكيل وطني أم أنه يتعين ، اذا أراد أصحابها اقتحام المجال الاستثماري بأنفسهم ، اتباع اجراءات تأسيس شركة جديدة وفقا للقانون الداخلي للدولة المضيفة . مع التزامها بكل الالتزامات المترتبة على انطباق هذا القانون على نظامها الداخلي . ولاشك ان مثل هذه القيود تبعث على التردد في الاستثمار على إقليم مثل هذه الدولة بالنسبة لشركة أجنبية تستهدف ممارسة النشاط بنفسها .

ويلاحظ أنه من الممكن أن يكون للشركة جنسية أجنبية ولكنها تخضع ، فيما يتعلق بنظامها القانوني ، للقانون الداخلي للدولة المضيفة^(٦) وهذا يعني ان تطبيق القانون الداخلي للدولة المضيفة على النظام القانوني للشركة لا يلزم منه تمتعها بجنسيتها مادام أن السلطة الفعلية في توجيهها تقع في يد الأجانب ، بل ان الابقاء على الجنسية الاجنبية للشركة كانعكاس لحقيقة القوى الاجنبية المسيطرة على ادارتها يمنع من اتخاذ مركزا لها في إقليم الدولة أو الباساها شكلا قانونيا وفقا لقانونها الداخلي كوسيلة للتحايل للتمتع بحقوق الوطنيين ، وهذا ما دعا البعض الى الاخذ بمعيارين لتحديد جنسية الشخص الاعتباري ، بالنسبة للقانون الواجب التطبيق على نظامه القانوني (تنازع القوانين) يؤخذ بمعيار مركز الادارة ، وبالنسبة للمسائل المتعلقة بالتمتع بالحقوق يؤخذ بمعيار الرقابة^(٧) . وتظهر أهمية الاخذ بمعيار الرقابة (التبعية السياسية) في الحالات

التي يحتفظ فيها تشريع الاستثمار بقطاع اقتصادي معين للوطنيين ، وهذا ما حدا بالبعض ، عند تحديد جنسية الشخص الاعتباري ، الى اعتماد معيار مركز الادارة الرئيسي باعتباره المعيار الأصلي ، والاخذ بمعيار الرقابة في حالة الاحتفاظ بقطاعات اقتصادية معينة للمواطنين^(٨) .

ومن بين الأمور التي يراعيها عادة تشريع الاستثمار توفير ضمانات للاستثمار في إقليم الدولة ، ومن بين هذه الضمانات الضمان الذي يمكن أن يطلبه المستثمر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . واذا كان لا يمكن لتشريع الاستثمار ان يفرض على الدولة القيام بهذه الخطوة ، فانه يطلب منه ، على الأقل ، الا يضيع عقبات أمام الاستفادة المستثمر من الضمان الذي تقدمه المؤسسة ، وينبغي ان يضع المشرع في اعتباره ان الأخذ بمعايير شكلية لاثبات الصفة الوطنية للشركات القائمة بتنفيذ المشروعات الاستثمارية ،

(٣) الالتزام بتسجيل الشركة في سجل الشركات الوطنية يعني من الناحية القانونية انها شركة وطنية

الا اذا اعتبر التشريع التسجيل كمجرد شرط للانتفاع بمزاياه : هنريسون ، قوانين الاستثمار الاجنبي والزراعة ، روما ، ١٩٧٠ ، ص ١٩ .

(٤) ترجع بعض التشريعات ، لتحديد جنسية الشخص الاعتباري ، الى نسبة مساهمة كل من الوطنيين والاجانب في رأسماله كوسيلة للوقوف على حقيقة القوى المسيطرة على ادارته ، وهذا هو معيار الرقابة

● جنسية الشركات في تشريع الاستثمار ●

الاجنبية لصاحب المال المستثمر شرطاً لتمتعه بمزايا التحويلات الخارجية ، ذلك أن اضعاف هذه الصفة عليها يجعل من العسير فهم نصوص تشريع الاستثمار في حالة قيام الشركة بالمعتبرة وطنية باستثمار اموالها في مشروعات أخرى في اقليم الدولة ، وهي نصوص تفترض تحقق الصفة الاجنبية فيمن تطبق عليه ، كنصوصه التي تجيز اعادة تصدير رأس ماله وتلك التي تعتبر أرباحه المعاد استثمارها في اقليم الدولة من قبيل رؤوس الاموال الاجنبية (المحولة من الخارج) . ويعتبر معيار الرقابة هو الاقرب ، في مثل

بوصفه مستثمراً يحمل جنسية الدولة المضيفة ، من امكانية ضمان استثمارات له لدى المؤسسة ، مع انه ينتمي ، في حقيقة الامر ، الى الدول العربية الاعضاء في المؤسسة وفقاً للمادة ١/١٧ من اتفاقيتها كان تكون حصصه أو أسهمه مملوكة بصفة جوهريه لهذه الدول أو مواطنيها .

كذلك فإن الحرص على اضعاف الصفة الوطنية على الشركات التي تقوم بالاستثمار في اقليم الدولة لمجرد تأسيسها وفقاً لقانونها الداخلي يبرر نوعاً من التناقض بين هذا القانون وتشريع الاستثمار الذي يجعل من الجنسية

رغم انها معايير لاتعبر بصدق عن انتمائها للاقتصاد الوطني ، قد يؤدي الى حرمان المشروع المشترك من ضمانات كانت كفيلة بتنمية نشاطه الاستثماري . من ذلك مثلا ان اعتبار المشروع شخص اعتباري وطني يمنع تمتع استثمارات ، في ذات الدولة المضيفة^(٩) ، من الضمان الذي توفره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تشترط اتفاقيتها المنشئة (م ١/١٧) ، في المستثمر القابل لابرار عقد الضمان معه ، ألا يكون من مواطني الدولة المضيفة^(١٠) . وهكذا يحرم الشخص الاعتباري ،

الجنسية الرسمية (التبعية القانونية) للشخص القائم على تنفيذه : انظر في التفرقة بين التبعية القانونية والتبعية السياسية مقالتنا عن استثمار المال العربي - الحاجات الاقتصادية والصياغة القانونية مجلة المال والصناعة ، الكويت ، ١٩٨١ ، ف ٢٦ ص ٧٢ وما بعدها .

(٥) كالتشريع الاندونيسي رقم (١) الصادر في ١٩٦٧/١/١٠ (م ١/٣) مذكور في هندرسون ص ٢٠ (وبلاحظ ان مثل هذا الشرط يمنع الوكالات أو الفروع التابعة لشركة أجنبية من الاستفادة من تشريع الاستثمار : هندرسون ص ٢١) . وتنص المادة ٤١ من القانون التجاري المصري على أن جميع الشركات المساهمة التي تؤسس في مصر يجب أن تكون مصرية وأن يكون مركزها الاصل في مصر . لذلك قيل أن جميع الشركات المؤسسة وفقاً لتشريع الاستثمار المصري تعتبر مصرية ويكون مركزها الرئيسي في مصر : على العريف ، شرح الشركات في مصر ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤٤ ، ٢٥١ . ابراهيم شحاته ، معاملة الاستثمارات الاجنبية في مصر ، ١٩٧٢ ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ ، ومما يؤكد هذا القول النصوص الصريحة لنموذجي العقد الابتدائي والنظام الاساسي للمشروعات المشتركة التي تنشأ وفقاً لتشريع الاستثمار في شكل شركات مساهمة والصادر بهما قرار مجلس الوزراء رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ - وانظر تأكيداً لذلك في رأفت فخرى رزق ، دليل المستثمر ، أصدرته الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، ١٩٨٠ ، ص ٤٧ . وقد صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في شأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة مشيراً الى معيارى محل التأسيس ومركز الادارة الرئيسي باعتبارهما الاساس في تحديد الصفة الوطنية للشركة تنص (م ٢/١) على أن كل شركة تؤسس في مصر يجب أن تتخذ فيها مركزاً رئيسياً لها .

(٦) ابراهيم شحاته ص ١٥٤ ، ١٥٥ ، عكس ذلك حسن عطيه الله ، سيادة الدول النامية على مواردها الطبيعية القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٤٣١ . ويقصد بالنظام القانوني للشخص الاعتباري كل ما يتعلق

هذه الحالات ، الى تقدير
الصفة الوطنية او الأجنبية
للشخص الاعتباري .

لهذه الاعتبارات ينبغي ان
يحرص المشرع ، عند
صياغة تشريع الاستثمار ،
على التنسيق بين نصوصه
بحيث يتمشى حكمه المتعلق
بمسألة جنسية الاشخاص
الاعتبارية ، مع المنطق الذي
حدا به الى استثنائها من
الخضوع للقواعد العامة في
بعض المسائل الأخرى
المتعلقة بالمسؤول
الاستثماري ، والا فان ترك
أمر الجنسية بدون حل
واضح ، يتفق مع أهداف
تشريع الاستثمار في جذب
رؤوس الأموال الأجنبية

ورقابة استثمارها في اقليم
الدولة ، يؤدي الى الاحالة الى
القواعد العامة في جنسية
الشركات التي قد تأخذ بمعايير
شكلية ، كمعيار محل التأسيس
ومركز الادارة الاداري
الرئيسي ، لاتعكس حقيقة
القوى المسيطرة على توجيه
الشخص القائم بالاستثمار ،
هذا فضلا عن ان القواعد
العامة للشركات لاتتفق ، في
بعض جوانبها وهي التي
يحرص تشريع الاستثمار على
عدم التقيد بها ، مع مقومات
هذا التشريع .

ولكن ينبغي ان نقر
بصعوبة تعديل السياسة
التشريعية للدولة ، التي ترتبط
حلقاتها بطريقة تؤثر بعضها

على البعض الآخر ، وبصفة
خاصة في مسائل الوضع
القانوني للشركات ومنها مسألة
جنسيتها . لذلك فانه اذا كان
لا يمكن ، بل لايجوز لتشريع
الاستثمار أن يعترف في جميع
الحالات بالصفة الأجنبية
للأشخاص الاعتبارية القائمة
بتنفيذ المشروعات المشتركة
بين الوطنيين والاجانب ، فقد
يكون من المقبول ان يسمح
بتكوين فروع للشركات
الأجنبية وذلك في القطاعات
التي يسمح للاجانب بالاستثمار
فيها ويكون لها جنسية الشركة
الأم . وهذا يتطلب عدم فرض
التزامات تتعارض مع هذه
الصفة كوجوب التسجيل
كشركة وطنية وفقا للقانون الداخا

بانشائه وأجهزته وانقضائه : هشام صادق ، تحديد جنسية الأشخاص الاعتبارية وأثره على ضمان
الاستثمارات العربية في مصر ، بحث ضمن كتابه دراسات في القانون الدولي الخاص ، ١٩٨١ ، ص ٥٥ .

(٧) ويعتبر الشخص الاعتباري خاضعا للرقابة الأجنبية ، ايا كانت جنسيته الرسمية ، اذا كان
الاجانب يملكون السلطة الجوهرية في توجيهه : لوسوران المرجع والمكان السابقان ، لوشير الشركة
الأجنبية في البلاد النامية ، أعمال وأبحاث معهد القانون المقارن بجامعة باريس فيما يتعلق بالشخصية
الاعتبارية وقيودها «باريس» ١٩٦٠ ، ص ١٧٤ ، فيليب كان ، المشاكل القانونية للاستثمار في البلاد
الافريقية ، جورنال القانون الدولي ١٩٦٥ ص ٣٥٠ - ٣٥٥ ، ليجو ، بعض تقنيات الاستثمارات ، المجلة
القانونية والسياسية للتعاون والاستقلال ١٩٦٨ ص ٩٤٨ .

(٨) يربط المشرع المصري احيانا بين الجنسية والملكية الجوهرية لرأس المال ، من ذلك مثلا أن
القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضي الفضاء (الجريدة
الرسمية العدد ٣٥ بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٦) والذي يحظر على غير المصريين ، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين
أم اعتباريين اكتساب ملكية هذه العقارات في مصر ايا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث ، يحدد
المقصود بالشخص الاعتباري غير المصري ، في تطبيق احكامه (م/٤) ، بأنه «ايه شركة - ايا كان شكلها
القانوني - لا يملك المصريون ثلثي رأس مالها على الأقل ، ولو كانت قد انشئت في مصر طبقا لاتمام القانون
المصري» .. ويراعى أن هذا القانون بجيز - في حالات استثنائية تملك غير المصريين لهذه العقارات
بالشروط والقيود التي نص عليها (م/٢) . كما نص (م/١) على أن احكامه لأقل بأحكام قانون الاستثمار .

(٩) فقد يكون المشروع في شكل شركة قابضة تقوم ، باعتبارها مستثمرا ، باستثمار أموالها في

مشروعات أخرى : التعريف ص ٢٢٧ هـ ٣ .

(١٠) هشام صادق ، تحديد جنسية الأشخاص الاعتبارية ٠٠٠ ص ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٩ .

موقف القانون من نقل التصرفات العقارية

للاستاذ الدكتور
أحمد محمد بكير

استاذ المساعد
بقسم القانون
بكلية التجارة
جامعة حلوان

القسم الأول

التطوير التشريعي لانتقال الملكية العقارية

١ - موقف المشرع
المصري في القانون المدني
القديم : القاعدة المزدوجة في
نقل ملكية العقار :

تمهيد

من بين المشكلات العملية والقانونية التي يعاني منها البعض صعوبة
شهر بعض التصرفات العقارية وبالتالي عدم جواز الاحتجاج بهذه التصرفات
إزاء وجود بعض الذمم الخربة التي شاعت في دنيا الناس ولا سيما
في الآونة الأخيرة ، بالإضافة الى عدم امكانية الاكتفاء بأثبات تاريخ
بعض هذه التصرفات في ظل التشريع الحالي .

ونتناول في هذا البحث القاعدة التي كان معمولاً بها في ظل القانون
المدني القديم والتي كان يطلق عليها « القاعدة المزدوجة في نقل الملكية
العقارية » ، ومؤداها أن الملكية العقارية كانت تنتقل فيما بين المتعاقدين فور
العقد ولكن لا يجوز للمشتري أن يحتج بها علي الغير الا اذا سجل عقده .

وفي بيان هذه القاعدة نعرض التطور التشريعي الذي أدى الى الغاء الاثر
الناقل للملكية للعقد فيما بين المتعاقدين وتقرير عدم انتقال الملكية العقارية
سواء بالنسبة للمتعاقدين او بالنسبة للغير بالتسجيل -

ثم نتناول مدى تقدير الوضع التشريعي بخصوص قاعدة انتقال الملكية
العقارية وفي صدد بيان النتائج نعرض في خاتمة البحث بعض الاقتراحات
التي نرى إعادة النظر في التشريع الحالي على ضوءها .

القانون ، ، ومعنى ذلك أن
الملكية كانت تنتقل من البائع
الى المشتري فور العقد ،
ولكن لايجوز للمشتري أن
يحتج بها علي الغير (كالدائن
المرتهن أو المشتري الثاني ،
الا اذا سجل عقده . فاذا لم
يسجل العقد اعتبر مالكا
بالنسبة الى البائع ، وغير مالك
بالنسبة الى الغير الذي كسب
حقا عينيا مسجلا . (١) .

وقد تأثر المشرع المصري
في ذلك بالمشرع الفرنسي
حينما أصدر قانون ٢٣ مارس

أخذ المشرع المصري عند
وضع القانون المدني القديم
سنة ١٨٨٣ بالقاعدة المزدوجة
في نقل ملكية العقار فنص في
المادة ٦٧ / ٤٥ على أن :
« الملكية تنتقل بمجرد
الاتفاق ، سواء كان المال
منقولاً أو ثابتاً (أي
عقار) . ثم نص في المادة
٦٩ / ٤٧ : « أما الاموال الثابتة
فالملكية والحقوق العينية فيها
لا تثبت بالنسبة لغير
المتعاقدين ، الا اذا صار
تسجيلها على الوجه المبين في

(١) عقد البيع الابتدائي ، للدكتور محمد المنجي .

التدليس بالقانون ، للدكتور عبد السلام ذهني .

(2) Baffaulie (J) :

L'évolution de effets de la transcription hypothécaire, thèse, paris, 1946 .

- Béurville (J) :

L'imites à la portée de la transcription en droit francais, thèse, Paris, 1950 .

(٣) وهذه الاجراءات تلخص في كتابة العقد على ورق من نوع خاص تضعه الدولة تحت

١٨٥٥ الخاص بالتسجيل الذي قرر انه بالرغم من انتقال الملكية فيما بين المتعاقدين فور العقد ، الا أنها لا تنتقل بالنسبة الى الغير الا من وقت تسجيل العقد في مكتب التسجيل الواقع في دائرته العقار المبيع . وقد سمحت باتباع هذا العلاج طبيعة العقار وكونه مستقرا بحيزة ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف . فالعقار بحكم ثباته جهة معينة يمكن ربطه بمكتب ينشأ في هذه الجهة ، وتسجل فيه جميع التصرفات المتعلقة به . ويستطيع كافة الاطلاع عليها ، فيقفون على العلم بمن آلت اليه ملكية عقار معين بالذات عن طريق التصرفات التي توالى تسجيلها عليه . (٢) .

٢ - العدول عن القاعدة المزدوجة في نقل الملكية العقارية :

وحد المشرع المصري القاعدة بالنسبة لانتقال الملكية العقارية وعدل عن القاعدة

المزدوجة سألقة الذكر اذ أنه من غير المنطقي (حسب وجهة نظر المشرع) أن يعتبر الشخص مالكا بالنسبة لمن تعاقد معه ، وغير مالك في ذات الوقت بالنسبة للغير ، فالغى المشرع المادة ٦٩/٤٧ مدنى قديم واصدر قانون التسجيل ١٩٢٣/١٨ ، ونص في المادة الاولى منه على ان الملكية العقارية وسائر الحقوق العينية لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم الا بالتسجيل . وبذلك اصبح الالتزام بنقل ملكية العقار لا يتم بقوة القانون ، بل يحتاج إلى تنفيذ ، ويكون تنفيذه بالقيام بالاجراءات اللازمة لحصول التسجيل . (٣) .

وقد حذا المشرع الفرنسى حذو المشرع المصرى فى الاخذ بهذا النظام باصدار قانون التسجيل سنة ١٩٣٥ . ثم استبدل المشرع المصرى بقانون التسجيل ١٩٢٣/١٨ القانون

١٩٤٦/١١٤ بتنظيم الشهر العقارى . وفى سنة ١٩٤٨ صدر القانون المدنى الحالى ، وتضمنت مواده عبارات صريحة توجب مراعاة القواعد المتعلقة بالتسجيل ، وهى القواعد الواردة بقانون تنظيم الشهر العقارى التى تقضى بأن ملكية العقار لا تنتقل فور العقد ، بل من وقت تسجيله ، سواء بالنسبة للمتعاقدين أو الغير .

وفى سنة ١٩٥٥ أدخل المشرع الفرنسى بعض التعديلات الجوهرية على نظام الشهر العقارى بقانون ١٩٣٥ ، فاصدر مرسومين فى ٤ يناير و ١٤ أكتوبر ١٩٥٥ بتعديل نظام الشهر العقارى بما يقربه من نظام السجل العينى . وفى سنة ١٩٦٤ رأى المشرع المصرى أنه قد آن الاوان لادخال نظام السجل العينى فى مصر لأول مرة . فأصدر القانون ١٩٦٤/١٤٢ على أن يطبق بصفة تدريجية بعد اجراء

تصرف المتعاقدين ، ثم التأشير على هذا العقد من مصلحة الشهر العقارى بصلاحيته للشهر ، والتوقيع عليه أمام موثق أو موظف مختص بالتصديق على الامضاءات ، ثم تقديم هذا العقد للتسجيل ، وتسجيله بالفعل - عقد البيع للدكتور سليمان مرقص .

(٤) أما المادة ٩٣٢ فتنص على أن : تنتقل الملكية وغيرها من الحقوق العينية فى المنقول والعقار بالعقد ، متى ورد على محل مملوك للتصرف طبقا للمادة ٢٠٤ وذلك مع مراعاة النصوص الآتية .

والمادة ٩٣٣ فتنص على أن : المنقول الذى لم يعين الا بنوعه لا تنتقل ملكيته الا بافرازه طبقا للمادة ٢٠٥ .

● موقف القانون من شهر التصرفات العقارية ●

الشخصية بين ذوى الشأن .

كما نصت المادة

العاشرة من ذات القانون على أن : جميع التصرفات والاحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الاصلية يجب كذلك تسجيلها ويترتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير .

واخيرا نصت المادة

١٢ على أن : جميع التصرفات المنشئة لحق من الحقوق العينية العقارية التبعية أو المقررة لها وكذلك الاحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك - يجب شهرها بطريق القيد ، ويترتب على عدم القيد أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير .

ويبين من هذه النصوص مايلي :

أولا : أن احكامها لا تنطبق الا بالنسبة للحقوق العينية الاصلية أو التبعية التي ترد على عقار ، أما الحقوق التي

المادة السابقة فتتص على أن : ويبين قانون الشهر المتقدم الذكر التصرفات والاحكام والسندات التي يجب شهرها سواء أكانت ناقلة أم غير ناقلة ، ويقرر الاحكام المتعلقة بهذا الشهر .

هذا وتتص المادة ٩ من

قانون تنظيم الشهر العقارى ١٩٤٦/١١٤ على أن : جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الاصلية أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك الاحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ، ويدخل فى هذه التصرفات الوقف والوصية . ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول ، لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة إلى غيرهم ، ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الاثر سوى التزامات

مساحة حديثة لمناطق تطبيقية .

٣ - النصوص القانونية .

يتصل بموضوع هذا البحث نصوص المواد ٢٠٤ ومن ٩٣٤/٩٣٢ من القانون المدنى (٤) :

تتص المادة ٢٠٤ من القانون المدنى على أن : الالتزام ينقل الملكية أو أى حق عينى آخر ينتقل من تلقاء نفسه هذا الحق ، اذا كان محل الالتزام شيئا معيناً بالذات يملكه ، وذلك دون اخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل . وتتص المادة ٩٣٤/١ من القانون المدنى على أنه فى المواد العقارية لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الاخرى سواء أكان ذلك فيما بين المتعاقدين أم كان فى حق الغير ، الا اذا روعيت الاحكام المبينه فى قانون الشهر العقارى .

وأما الفقرة ٢ من ذات

(٥) ومن ناحية أخرى ، يعلمنا تاريخ القانون بأن النظرة الموروثة للقوانين قد انبنت على عدم الاكتراث بالتصرفات التي ترد على المنقول ، على اساس انه شيء بخس لا يستأهل الاهتمام به ، بعكس العقار الذى هو شيء ثمين ، وان كان الاتجاه التشريعى المعاصر نحو الاهتمام بالمنقول وضبط التصرفات التي ترد عليه ، مع مراعاة ان مظاهر هذا الاهتمام لازالت محدودة تبدو فقط بالنسبة لبعض المنقولات كالسيارات والسفن والطائرات .

واذا كانت المنقولات لاتخضع لنظام الشهر فكيف انن يمكن معرفة صاحب الحق عليها : فلو ثار نزاع بين اثنين بأن ادعى كل منهما بأنه مالك فكيف يفصل فى هذا النزاع ؟ لو كان المال

ترد على منقول فلا تخضع لهذه الاحكام .

ثانيا : أن المشرع قد فرق بالنسبة للعقارات بين التصرفات أو الاحكام التي تنشئ أو تنقل أو تغير أو تنهى حقا عينيا اصليا ، وبين التصرفات والاحكام التي تكشف عن حق عيني اصلي أو التي تنشئ أو تقرر حقا عينيا تبعا ،

فبالنسبة للطائفة الاولى ربط بين انتاج التصرف أثره - سواء فيما بين ذوى الشأن أو الاطراف أو بالنسبة للغير - وبين شهره بطريق التسجيل ، أي ماكان الاثر الذي يمكن للتصرف أن يؤدي اليه . اما بالنسبة للطائفة الثانية - وفيها جمع المشرع التصرف الكاشف عن حق عيني اصلي والتصرف المنشئ لحق عيني تبعى فى مجموعة واحدة - فان هذه التصرفات تنشئ اثرها فيما بين ذوى الشأن أو الاطراف دون حاجة إلى تسجيل التصرف ، اما

بالنسبة للغير فلا يحتج بها بالشهر . والواقع أنه بالنسبة للتصرفات المنسئة لحق عيني لا قيمة للتصرف ، كقاعدة عامة ، الا إذا احتج به على الغير ، اذ هو يعطى صاحبه أولوية الاستيفاء عليهم . أما بالنسبة للمدين نفسه فلا قيمة لنفاذه فى حقه . ومن ثم فاذا ربط المشرع بين النفاذ فى حق الغير وبين شهر التصرف فإنه يكون قد ربط بين الشهر وبين كل قيمة للتصرف .

وعلى اية حال ، فانه يبين من النصوص السابقة أن نظام الشهر يقتصر على التصرفات العقارية ، أما التصرفات التي ترد على المنقول فلا تخضع لهذا النظام . ذلك أن المنقولات ، وهى بطبيعة الحال تنقل من مكان إلى آخر ، ولا يمكن تركيز التصرفات التي ترد عليها فى منطقة معينة . بمعنى أنه قد يوجد المنقول اليوم فى الاسكندرية ، ويكون غدا فى القاهرة ، وبعد غد فى

اسيوط . ومن ثم فهى لا تستقر فى مكان معين حتى يمكن أن تشهر التصرفات التي ترد عليها فى مكتب معين من مكاتب الشهر العقارى وذلك بعكس العقار الذى لا يتحرك .^(٥)

٤ - القاعدة الآن أن الملكية العقارية لا تنتقل الا بالتسجيل :

بعد ان كانت الملكية فى ظل القانون القديم تنتقل فور العقد بالنسبة للمتعاقدين ، ولا تنتقل الا بالتسجيل بالنسبة للغير . وكان هذا النظام مثارا لمشكلات من وجهة نظر البعض^(٦) ، فى العمل ، اذ أنه من غير المنطقى أن يعتبر الشخص مالكا وغير مالكا فى ذات الوقت ، لذلك وحد المشرع المصرى القاعدة وأصبحت الملكية العقارية وسائر الحقوق العينية لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم الا بالتسجيل . وبذلك أصبح الالتزام بنقل ملكية

عقارا لما ثارت صعوبة ، اذ الذى تكون له الاسبقية فى التسجيل يكون صاحب الحق . اما بالنسبة للمنقول فلا يمكن اللجوء لهذه الوسيلة فى حل النزاع فى حين أنه لابد من حله . ولهذا ظهرت قاعدة أخرى اختصت بها المنقولات دون العقارات هى قاعدة : الحيازة فى المنقول سند الحائز - المدخل لدراسة القانون ، مقدمة فى القانون المدنى للدكتور أحمد سلامة .

(٦) عقد البيع الابتدائى للدكتور محمد المنجى - المرجع السابق .

(٧) يتكون هذا القانون من ٦٦ مادة ، ويشمل الباب الاول احكام عامة (المواد ١ - ٩) ، والباب الثانى فى اثبات الحقوق فى السجل العيني (المواد ١٠ - ٢٥) والباب الثالث فى القيد فى

● موقف القانون من شهر التصرفات العقارية ●

العقار لا يتم بقوة القانون ، بل يحتاج إلى تنفيذ ، ويكون تنفيذه بالقيام بالاجراءات اللازمة للتسجيل .

وبحسب الاصل فان نظام الشهر لا يسرى الا على التصرفات القانونية ، أما طبيعتها على الشهر ، ومع ذلك فتوجد واقعة مادية هامة تؤدي إلى انتقال الملكية العقارية وهي واقعة الموت ، وقد اخضعها المشرع المصرى لنظام الشهر فى قانون تنظيم الشهر العقارى .

وفى سنة ١٩٦٤ رأى المشرع المصرى أنه قد آن الأوان لادخال نظام السجل العينى فى مصر لأول مرة ، فاصدر القانون ١٤٢/١٩٦٤ على ان يطبق بصفة تدريجية بعد اجراء مساحة حديثة لمناطق تطبيقه .

وقد مر نظام الشهر

العقارى فى مصر بخمس مراحل - المرحلة الاولى قبل القانون المدنى القديم ، حيث لم يكن هناك نظام معروف لشهر الحقوق العينية . والمرحلة الثانية فى ظل القانون المدنى القديم سنة ١٨٨٣ ، حيث استحدث نظام الشهر العقارى فى مصر ، والمرحلة الثالثة فى ظل قانون التسجيل سنة ١٩٢٣ ، حيث تم اصلاح بعض عيوب التشريع القديم وتشديد الجزاء المترتب على عدم التسجيل . والمرحلة الرابعة فى ظل قانون تنظيم الشهر العقارى سنة ١٩٤٦ ، حيث تم اصلاح بعض النقض فى قانون التسجيل ، والمرحلة الخامسة ادخال نظام السجل العينى فى مصر لأول مرة سنة ١٩٦٤ .

٥ - قانون تنظيم الشهر العقارى ١٤٢/١٩٤٦ خطوة كبرى فى سبيل ادخال السجل العينى :

يعتبر قانون تنظيم الشهر العقارى ١٤٢/١٩٤٦ - بـ حقه من وجوه الاصلاح فى مجال الشهر العقارى - خطوة كبرى فى سبيل ادخال نظام السجل العينى . وفى سنة ١٩٦٤ رأى المشرع أنه قد آن الأوان لادخال هذا النظام فى مصر لأول مرة ، فأصدر القانون ١٤٢/١٩٦٤ فى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ (٧) .

ويبين من نصوص هذا القانون أن المحررات الثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ يسرى عليها القانون المدنى القديم ، والمحررات الثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٧ يسرى عليها قانون التسجيل ١٨/١٩٢٣ ، والمحررات الثابتة التاريخ بعد أول يناير ١٩٤٧ يسرى عليها قانون الشهر العقارى ١٤٢/١٩٤٦ . وأما بالنسبة لنظام السجل العينى فلن يطبق دفعة واحدة على كافة أنحاء الجمهورية بل سيجرى تطبيقه تباعا فى كل منطقة من

السجل العينى (المواد ٢٦ - ٥٧) ، والباب الرابع فى مستندات الملكية والشهادات (المواد ٥٨ - ٦١) ، والباب الخامس فى احكام متنوعة (المواد ٦٢ - ٦٤) ، والباب السادس فى العقوبات المادتان (٦٥ ، ٦٦) .

وقد صدر قرار وزارة العدل ٨٢٥/١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العينى ، ونشر بجريدة الوقائع المصرية «ملحق الجريدة الرسمية» العدد ١٨٩ . بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٥ .

وقد نصت اللائحة التنفيذية على ان : تنشأ فى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ادارة تسمى

المناطق التى يتم مسحها .
فكلما تم مسح منطقة من
المناطق مساحة حديثة امكن
تطبيق هذا النظام عليها .
وسوف يراعى قبل اجراء
القيد الاول فى السجل فحص
المستندات فحصا دقيقا ،
ومناقشة أصحاب الحقوق ،
واجراء النشر اللازم فى
الصحف والجهات الرسمية
وغيرها من وسائل الاعلام ،
وتمكين ذوى الشأن من ابداء
اعتراضاتهم أمام لجنة
قضائية ، وبذلك لا يقيد فى
السجل العينى الا صاحب
الحق .

وتطبيقا لمبدأ التدرج
المشار إليه وكما عبرت عن
ذلك المذكرة الايضاحية
للقانون فقد صدرت عدة
قرارات وزارية ابتداء من ٤
مارس سنة ١٩٧٦ بتعيين
الاقسام المساحية التى يطبق
عليها نظام السجل العينى
وتاريخ سريانه على بعض
مراكز محافظات الفيوم
والغربية والبحرية والمنوفية

والدقهلية .

وحسب نظام السجل العينى
يصبح الشهر نظاما عينيا يقوم
على شهر التصرفات بحسب
ارقام العقارات لا بحسب
أسماء الاشخاص الصادرة
منهم تلك التصرفات . وقد
اقتضى التنظيم الفنى لهذا
النظام انشاء سجلا عينيا لكل
قسم مساحى ، على أن تفرد
بهذا السجل صفحة خاصة بكل
وحدة عقارية تحوى الوصف
المادى للعقار وتبين ما له وما
عليه من حقوق .

وقد نص هذا القانون
على : ١ - السجل العينى
هو مجموعة من الصحائف
التي تبين اوصاف كل عقار
وتبين حالته القانونية ، ٢ .
وتنص على الحقوق المترتبة
له وعليه ، وتبين المعاملات
والتعديلات المتعلقة به « المادة
الاولى » .

«وتتولى مصلحة الشهر
العقارى ومكاتبها ومأمورياتها
أعمال السجل العينى طبقا

لاحكام هذا القانون
« (المادة ٢) .

«ويختص كل مكتب من
مكاتب السجل دون غيره بقيد
المحررات المتعلقة بالعقارات
التي تقع فى دائرة اختصاصه
« (المادة ٣) .

«ويخصص سجل عينى
لكل قسم مساحى ، وتفرد هذا
السجل صحيفة خاصة بكل
وحدة عقارية ترقم وفقا
للقواعد الخاصة بكيفية امساك
السجل « (المادة ٤) .

ونص القانون على أن :

- ١ - يصدر قرار وزير
العدل بتعيين الاقسام المساحية
التي يسرى عليها نظام الشهر على
أساس اثبات المحررات فى
السجل العينى ، ويحدد القرار
التاريخ الذى يبدأ فيه هذا
السريان ، على أن يكون هذا
التاريخ لاحقا لصدور القرار
بمدة ستة أشهر على الاقل .
- ٢ - ويستمر العمل بقوانين
الشهر المعمول بها فى
المناطق التى لم يطبق نظام

«ادارة السجل العينى» تختص بما يأتى :

- ١ - اعداد التعليمات اللازمة لتنظيم العمل والنهوض به .
- ٢ - وضع وتنفيذ البرامج الخاصة بتدريب العاملين المنوط بهم تنفيذ السجل العينى .
- ٣ - اتخاذ اجراءات النشر واللقق والاعلام اللازمة لاعمال السجل العينى .
- ٤ - دراسة الصعوبات التى تعترض مكاتب ومأموريات السجل العينى فى تنفيذ القانون ، واتخاذ
ما تراه لازما .

● موقف القانون من شهر التصرفات العقارية ●

السجل العيني فيها طبقا لاحكام
الفقرة ١ (المادة ٢ من
الاصدار) .

والبيانات التي تدرج في
السجل العيني لها حجية مطلقة
وتعتبر عنوانا للحقيقة
القانونية ، لا يرقى اليها
الشك ، ولا يجوز الطعن
عليها ، بحيث يصبح كل من
يتعامل مع صاحب القيد
كمالك في مأمن من كل دعوى
غير ظاهرة في السجل . وهذا
يقتضى المراجعة السابقة
للسندات التي يجرى القيد
بمقتضاها حتى لا تمنح الحجية
المطلقة الا للحقوق
المشروعة ، وحتى لا تستفيد
من الشهر الادعاءات
المشكوك فيها . كما يقتضى
التأشير بالدعوى التي ترفع
ضد البيانات المدرجة بالسجل
لحماية رافعها من تلك القرينة
التي تستمد من القيد .

ويلاحظ أن قانون تنظيم

الشهر العقارى ١٩٤٩/١١٤
قد تضمن ثلاثة طرق لشهر
أنواع التصرفات العقارية هي
التسجيل والقيد والتأشير
الهامشى .^(٨)

الطريق الاول هو التسجيل (Transcription)

ويتم بنقل صورة كاملة من
العقد الخاص بالتصرف المحرر
بين الطرفين إذا كان العقد
رسميا ، أو بحفظ الاصل ذاته
الموقع من الطرفين إذا كان العقد
عرفيا . وتخضع له جميع
التصرفات المقررة للحقوق
العينية على العقارات ، والاحكام
المتعلقة ، وبعض التصرفات
الاخرى .

والطريق الثانى هو القيد (Inscription) .

ويتم بنقل بعض
البيانات الخاصة بالتصرفات
المنشئة والتصرفات المقررة

لحقوق العينية كحقوق الرهن
والامتياز ، وذلك فى سجل
خاص بناء على قائمة قيد
(bordereau d'inscription)
يتقدم بها الدائن ويذكر فيها
أسمه واسم المدين وقيمة الدين
وفوائده ومصدره وتاريخه ،
وبيان العقار الوارد عليه الحق
العينى التبعى المطلوب قيده .
والطريق الثالث هو
التأشير الهامشى (mention
en marge) .

ويفترض وجود تسجيل
أو قيد سابق مطلوب اجراء
تعديل فيه أو تصحيح أو
تكملة ، وذلك بناء على
تصرف جديد أو حكم .
فالحقوق العينية التبعية يتم
شطبها عن طريق التأشير
بذلك فى هامش قيدها
الاصلى ، وكذلك خواتمها من
الدائن الى غيره . والاحكام
التي تصدر فى دعاوى مسجلة
صحيفتها يتم شهرها عن
طريق التأشير بذلك فى هامش
تسجيلها أو فى هامش تسجيل
التصرف الذى صدر بشأنه

٥ - دراسة الشكاوى والمنازعات التي تقوم من اصحاب الشأن واتخاذ ما يلزم فى شأنها ، (المادة
الاولى) .

وتتولى مكاتب الشهر العقارى ومأمورياتها اعمال السجل العيني طبقا للقانون والقرارات
المنفذة له ، وذلك فى الاقسام المساحية التي يصدر بها قرار وزير العدل بمرئى نظام السجل العيني
عليها ، وتعتبر بالنسبة الى هذه الاعمال مكاتب ومأموريات السجل العيني ، (المادة ٢) .
وتتكون المدينة من قسم مساحى (مجموعة) او أكثر يصدر بتحديدده قرر من وزير العدل .

الحكم .

٦ - التصرفات الواجبة التسجيل :

نص قانون تنظيم الشهر العقاري ١٩٦٤/١١٤ على التصرفات الواجبة التسجيل في

ثلاث مواد هي ٩ ، ١٠ ، ١١ تناول فيها أحكام ثلاثة أنواع من التصرفات . الاول : التصرفات

المنشئة للحقوق العينية الاصلية . والثانية التصرفات والاحكام المقررة للحقوق العينية الاصلية . والثالثة : بعض التصرفات المثبتة لحقوق

شخصية متعلقة ، بالاضافة الى واقعة الارث والدعاوى العقارية ، وذلك على النحو التالي :

اولا : تسجيل التصرفات المنشئة للحقوق العينية الاصلية .

ثانيا : تسجيل التصرفات والاحكام النهائية المقررة للحقوق العينية الاصلية .

ثالثا : تسجيل بعض التصرفات المثبتة لحقوق

شخصية متعلقة بالعقارات .

رابعا : تسجيل حق الارث وديون المورث .

خامسا : تسجيل الدعاوى العقارية .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

اولا : تسجيل التصرفات المنشئة للحقوق العينية الاصلية :

تنص المادة ٩ من قانون تنظيم الشهر العقاري على أن :

١ - جميع التصرفات التي من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الاصلية أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك الاحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ، ويدخل في هذه التصرفات الوقف والوصية .

٢ - ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لابين ذوي

الشأن ولا بالنسبة إلى غيرهم ، ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوي الشأن .

٣ - ويجوز لمن حصل على حكم نهائي مثبت لحق من الحقوق أن يصلب قصر التسجيل على القدر الذي قضى له به . كما يجوز له أن يطلب قصر التسجيل على العقارات المقضى له بها في قسم أو ناحية معينة .

٤ - ويجوز لمن حصل على حكم نهائي لصالحه أن يطلب قصر التسجيل على القدر المقضى له به في قسم أو ناحية معينة .

٥ - ولا تسري الفقرتان السابقتان إذا كان التصرف المقضى به عقود المقايضة . (٩) .

ويبين من هذه المادة أن جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية الاصلية على العقارات أو التي من شأنها

وتتكون المجموعة من كتلة (بلوك) أو عدة كتل .

والكتلة عبارة عن وحدة أو عدة وحدات بنائية متاخمة يحيط بها من جميع الجهات منافذ عامة أو وحدات زراعية أو خارج الزمام .

والوحدة العقارية تتحدد وفق التعريف الوارد في القانون .

وتعتبر المنافذ العامة الواقعة ضمن المجموعة وحدات عقارية مستقلة (المادة ٦٦) .

(٨) نصت المادة ٥٧ من قانون تنظيم الشهر العقاري ١٩٦٤/١١٤ على طريق رابع للشهر

● موقف القانون من شهر التصرفات العقارية ●



نقلها أو تغييرها أو زوالها يجب شهرها بطريق التسجيل سواء بالنسبة للمتعاقدين أو الغير . وهذا الحكم يتفق من المادة الاولى من قانون التسجيل السابق ، الا أنه يتفوق عليه باستبدال كلمة « التصرفات » بكلمة « العقود » ، وهي أشمل في مدلولها وتشمل إلى جانب العقود ، الاتفاقات ، والتصرفات الادارية المتعلقة بحقوق عينية عقارية مثل مراسيم نزع الملكية للمنفعة العامة ، واذن الحكومة باحياء الأرض الموات ، وقرارات وزارة المالية بتوزيع طرح البحر بالقانون ١٩٣٣/٤٨ ، ومحاضر مرسى المزاد الخاص ببيع عقارات بالطريق الادارى . (١٠)

أن المشرع قد حذف عبارة « الصادرة بين الاحياء » التي كانت واردة بالمادة الاولى من قانون التسجيل السابق ، حتى يشمل مدلول المادة التاسعة

جميع التصرفات سواء الصادرة بين الاحياء أو المضافة إلى ما بعد الموت . وزيادة في الايضاح والتأكيد خص بالذكر الوقف والوصية لابرار أهميتهما .

كذلك يجب تسجيل الاحكام النهائية المثبتة للحقوق العينية الاصلية على عقارات والتي من شأنها انشاء أو نقل أو تغيير أو زوال شيء من ذلك .

والجزاء المدنى الذى رتبته المشرع على عدم التسجيل هو أن هذه الحقوق لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لابين نوى الشأن ولا بالنسبة للغير .

ثانيا : تسجيل التصرفات والاحكام النهائية المقررة للحقوق العينية الاصلية :

تنص المادة ١٠ من قانون تنظيم الشهر العقارى على أن .
١ - « جميع التصرفات

والاحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الاصلية يجب كذلك تسجيلها ، ويترتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير .

٢ - ويسرى هذا الحكم على القسمة العقارية ولو كان محلها

اموالا موروثة . ويجوز للشريك الذى حصل على حكم نهائى بالقسمة أو بصحة التعاقد على القسمة أن يطلب قصر التسجيل على حصته ، ما لم يترتب على هذا الشهر انتهاء حالة الشبوع .

كما يجوز أن يطلب التسجيل على نصيبه فى قسم أو ناحية معينة . وعلى المكتب الذى تم فيه التسجيل أن يخطر مكاتب الشهر التى تقع بدائرتها باقى العقارات موضوع القسمة للتأشير بذلك (١١)

ويبين من هذه المادة أن جميع التصرفات والاحكام النهائية المقررة للحقوق العينية الاصلية على العقارات يجب

هو الايداع (dépôt) وذلك بالنسبة للمحررات العرفية الخاصة بالتصرفات الثابتة التاريخ قبل اول يناير سنة ١٩٢٤ من غير طريق وجود توقيع أو ختم لانسان توفى ، ويتم بايداع المحرر فى مكتب الشهر المختص ، ونسخ صورة منه مصدق عليها على الورق الخاص ، ثم استكمال اجراءات التصوير بعد ذلك دون ان يتطلب الحصول على التأشير بصلاحيه المحرر للشهر من المأمورية المختصة . (راجع المرسوم الخاص باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشهر العقارى - جريدة الوقائع العدد ٨٥ فى ١٩٤٦/٨/٢٤) .

شهرها بطريق التسجيل حتى تكون حجة على الغير ، وهذا الحكم يتفق مع الفقرة الاولى من المادة ٢ من قانون التسجيل السابق (١٢) . وكل ما هنالك أن المشرع رأى النص صراحة على سريان حكمها على القسمة العقارية ولو كان محلها اموالا موروثة . وذلك قطعا لكل شبهة وحسما لمثار حول هذه المسألة من خلاف (١٣) .

والجزء المدني الذي رتبته المشرع على عدم التسجيل هو أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير .

ثالثا : تسجيل بعض التصرفات المثبتة لحقوق شخصية متعلقة بالعقارات :

تنص المادة ١١ من قانون تنظيم الشهر العقاري على أنه :

١ - « يجب تسجيل الايجارات والسندات التي ترد على منفعة العقار إذا زادت حدتها على تسع سنوات ،

والمخالصات والحوالات بأكثر من أجرة ثلاثة سنوات مقدما ، وكذلك الاحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك .

٢ - « ويترتب على عدم تسجيلها انها لا تكون نافذة في حق الغير فيما زاد على مدة تسع سنوات بالنسبة إلى الاجارات والسندات ، وفيما زاد على أجرة ثلاث سنوات بالنسبة إلى المخالصات والحوالات (١٤) .

ويبين من هذه المادة أن المشرع قد أوجب تسجيل بعض التصرفات المثبتة لحقوق شخصية متعلقة بالعقارات ، بعد ما رأى أنها تبلغ من الأهمية مبلغ الحقوق العينية الأصلية ذاتها . وهذه التصرفات هي الايجارات والسندات الواردة على منفعة عقار ، إذا زادت مدتها على تسع سنوات والمخالصات والحوالات بأكثر من أجرة ثلاث سنوات مقدما ، وكذلك الاحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك .

والجزء المدني الذي رتبته المشرع على عدم التسجيل أن هذه الحقوق لا تكون نافذة في حق الغير فيما زاد على مدة تسع سنوات بالنسبة للإيجارات والسندات وفيما زاد على أجرة ثلاث سنوات للمخالصات والحوالات .

رابعا - تسجيل حق الارث وديون المورث :

١ - تنص المادة ١٣ من قانون تنظيم الشهر العقاري على أنه :

٢ - « يجب شهر حق الارث بتسجيل اشهادات الوراثة الشرعية أو الاحكام النهائية أو غيرها من السندات المثبتة لحق الارث مع قوائم جرد التركة . إذا اشتملت على حقوق عينية عقارية . وذلك بدون رسم ، وإلى أن يتم هذا التسجيل لايجوز شهر أى تصرف يصدر من الوراثة في حق من هذه الحقوق .

٢ - ويجوز أن يقتصر شهر حق الارث على جزء من

(٩) عدل المشرع هذه المادة بالقانون ١٩٧٦/٢٥ باضافة الفقرات الثلاث الاخيرة . (البشرة التشريعية العدد الثالث مارس سنة ١٩٧٩ ص ١٢٤٢) .

وهذه المادة تقابل المادة الاولى من قانون التسجيل ١٩٢٣/١٨ التي كانت تنص على أن :
١ - « جميع العقود الصادرة بين الاحياء بعوض أو بغير عوض والتي من شأنها إنشاء حق ملكية أو حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك الاحكام النهائية التي يترتب عليها شيء من ذلك يجب شهرها بواسطة تسجيلها في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها

● موقف القانون من شهر التصرفات العقارية ●

عقارات التركة وفي هذه الحالة يعتبر هذا الجزء وحده يبنى على اساسها تصرفات الورثة .

- وتنص المادة ١٤ من ذلك القانون على أنه : « يجب التأشير بالمحررات المنشئة لدين من الديون العادية على المورث في هامش تسجيل الاشهادات أو الاحكام أو السندات وقوائم الجرد المتعلقة بها ، ويحتج بهذا التأشير في تاريخ حصوله ، ومع ذلك إذا تم التأشير في خلال سنة من تاريخ التسجيل المشار إليه فللدائن أن يحتج بحقه على كل من تلقى من الوارث حقا عينيا عقاريا وقام بشهره قبل هذا التأشير » .

ويبين من هاتين المادتين ان المشرع قد اوجب تسجيل حق ارث وديون المورث لأن عدم تسجيل حق الارث في الماضي كان مدعاة لعدم استقرار الملكية العقارية ،

وسببا في منازعات لا تنقطع بين الورثة ودائني التركة العاديين . فاصلح المشرع العيب الاول بالنص على أنه الى أن يتم تسجيل حق الارث لايجوز تسجيل أى تصرف يصدر من الوارث في حق من الحقوق العينية العقارية ، ثم اصلح العيب الثانى بالنص على وجوب التأشير بديون المورث العادية في هامش تسجيل الاشهادات أو الاحكام أو السندات وقوائم الجرد المتعلقة .

خامسا : تسجيل الدعاوى العقارية :

تنص المادة ١٥ من قانون تنظيم الشهر العقارى على أنه :

١ - « يجب التأشير في هامش سجل المحررات واجبة الشهر بما يقدم ضدها من الدعاوى التى يكون الغرض منها الطعن في التصرف الذى

يتضمنه المحرر وجودا أو صحة أو نفاذا كدعاوى البطلان أو الفسخ أو الالغاء أو الرجوع ، فاذا كان المحرر الاصلى لم يشهر تسجيل تلك الدعاوى .

٢ - ويجب كذلك تسجيل دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية العقارية أو التأشير بها على حسب الاحوال ، كما يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية .

٣ - وتحصل التأشيرات والتسجيلات المشار اليها بعد اعلان صحيفة الدعوى وقيدتها بجدول المحكمة (١٥) .

كما تنص المادة ١٧ من ذلك القانون على أنه :

١ - يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة ١٥ أو التأشير بها ان حق المدعى اذا ما تقرر بحكم مؤثر به طبقا للقانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل

العقار أو في المحكمة الشرعية . وذلك مع مراعاة النصوص المعمول بها الآن في مواد الامتياز والرهن العقارى والاختصاصات العقارية .

٢ - ويترتب على عدم التسجيل ان الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنقل ولا تتغير ولا تزول لابين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم .

٣ - ولا يكون للعقود غير المسجلة من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين .

٤ - وتعتبر احكام هذه المادة مقيدة للنصوص الخاصة بانتقال الملكية والحقوق العينية العقارية الاخرى بمجرد الايجاب والقبول بين المتعاقدين .

الدعوى او التأشير بها .

٢ - ولا يكون هذا الحق حجة على الغير الذى كسب حقه بحسن نية قبل التأشير او التسجيل المنصوص عليهما فى الفقرة السابقة .

٣ - ولا يسرى حكم الفقرة الاولى من هذه المادة على الاحكام التى يتم التأشير بها بعد مضى خمس سنوات من تاريخ صيرورتها نهائية او من تاريخ العمل بهذا القانون أيهما أطول ، (١٦) .

وبين من هاتين المادتين ان المشرع اصلح وجوه العيب التى اظهرها التطبيق العملى فى قانون التسجيل السابق ، وذلك على النحو الاتى :

أ - أنه وضع صيغة جامعة لدعوى الطعن فى التصرفات ، فاشتراط شهر جميع الدعوى التى يقصد بها الطعن فى التصرف الذى يتضمنه المحرر وجودا او صحة او نفاذا سواء كان رافع الدعوى احد المتعاقدين او احد

دائنيه او ذو مصلحة فى رفعها .

ب - أن المشرع استبدل عبارة « واجبة الشهر » بعبارة « واجبة التسجيل » الواردة بالمادة ٧ من قانون التسجيل ، وبذلك جعل النص شاملا كذلك لدعوى الطعن فى المحررات التى تشهر بطريق القيد مثل دعوى شطب الرهن .

ج - نصت المادة ١٥

صراحة على شهر دعوى صحة التعاقد على الحقوق العينية العقارية وهى الدعوى التى يرفعها المشتري بعقد بيع ابتدائى على البائع الذى لم يقم بما هو ضرورى للتسجيل ونقل الملكية . وبذلك قنن المشرع الاجتهاد الذى ذهب الى محكمة النقض فى ظل قانون التسجيل السابق ، حيث لم يكن ينص على تسجيل تلك الدعوى ، فاعتبرتها محكمة النقض من دعوى الاستحقاق مالا وقضت بوجوب شهرها .

د - استبعدت المادة ٥

صراحة دعوى صحة التوقيع من الدعوى الواجبة الشهر ، بعدما كان العمل قد جرى فى ظل قانون التسجيل السابق على شهرها ، رغم اختلافها عن دعوى صحة التعاقد فى ان الحكم الصادر فيها لايعرض لوجود وصحة التصرف وانما يقتصر على مجرد التحقق من صحة التوقيع ، وذلك نظرا لما اثارته من اشكالات عديدة فى العمل .

هـ - انه يترتب على شهر الدعوى المقدمة الواجبة الشهر اثرا جوهريا هو التفرقة بين التصرفات التى يأتيتها المدعى عليه قبل او بعد تسجيل الدعوى المرفوعة عليه او التأشير بها ، ففى الحالة الاولى قبل التسجيل تسرى جميع الحقوق العينية التى يترتبها المدعى عليه على العقار فى مواجهة المدعى اذا كان هذا الغير حسن النية وقام بشهر حقه وفقا للقانون قبل شهر دعوى الطعن فى

(١٠) المذكرة الايضاحية لقانون تنظيم الشهر العقارى ١٩٤٦/١١٤ . ، الوسيط للدكتور عبد البرازق السنهورى ج ٤ ، وعقد البيع للدكتور انور سلطان والدكتور جلال العدوى .
(١١) عدل المشرع هذه المادة بالقانون ١٩٧٦/٢٥ باضافة الفقرة الثانية . (راجع النشرة التشريعية العدد الثالث مارس سنة ١٩٧٦ ص ١٢٤٣) .

(١٢) يلاحظ ان المادة ١٠ من قانون تنظيم الشهر العقارى تقابل الفقرة الاولى من المادة ٢ من قانون التسجيل ١٩٢٣/١٨ التى كانت تنص على انه : « يجب تسجيل ماأتى : أولا : العقود والاحكام النهائية المقررة لحقوق الملكية او الحقوق العينية العقارية الاخرى المشار اليها فى المادة السابقة بما فى ذلك القسمة

● موقف القانون من شهر التصرفات العقارية ●

للمتعاقدين - نجده قد جعل هذه الملكية لا تنتقل بالنسبة للغير الا بالتسجيل - ثم وحد المشرع المصرى مسلكه فى ظل القانون المدنى المعمول به حاليا اذ قرر أن الملكية العقارية لا تنتقل بالنسبة للمتعاقدين أو الغير الا بالتسجيل .

وسوف نتناول فى القسم الثانى من هذا البحث الالتزام الاساسى على البائع بنقل الملكية العقارية وبوسائل اجباره على تنفيذ هذا الالتزام ، ثم نوضح مدى تقدير الوضع التشريعى الحالى واهم الاقتراحات .

اولا - التزام البائع بنقل الملكية العقارية :

يترتب عقد البيع عدة التزامات على عاتق البائع من بينها التزام أساسى بنقل ملكية المبيع الى المشتري فتتص المادة ٤٢٨ من القانون المدنى على أن « يلتزم البائع أن يقوم بما هو ضرورى لنقل الحق المبيع الى المشتري وان يكف

فسخ او بطلان أو الغاء أو رجوع الخ ، حتى ولو كان هذا الغير حسن النية فى الواقع بجهل ان سند سلفه مطعون عليه ، لان المشرع يكتفى هنا بالعلم القانونى المستفاد من حصول التسجيل أو التأشير . (١٧) .

● القسم الثانى

مدى تقدير الوضع التشريعى الحالى بخصوص مساعدة إنتقال الملكية العقارية
استطرد :

أشرنا فى القسم الاول من هذا البحث الى ان المشرع المصرى أخذ فى ظل القانون المدنى القديم بالقاعدة المزدوجة فى نقل الملكية العقارية ، ففى حين قرر أن الملكية العقارية تنتقل فور العقد بالنسبة

التصرف ، وذلك بأن كان قد تعامل مع شخص ليثبت له الملكية قانونا فى وقت ما ، ويعتبر الغير سىء النية اذا كان يعلم حقيقة أو حكما بالسبب الذى استند اليه المدعى للطعن فى سند المدعى عليه ، حقيقة كما لو كانت الدعوى المرفوعة على المدعى عليه هى دعوى بطلان لعيب من عيوب الرضا وكان الغير يعلم بهذا العيب ، وحكما لو كانت الدعوى المرفوعة هى دعوى فسخ لعدم وفاء المدعى عليه (المشتري) بالثمن المؤجل المتفق عليه المذكور فى عقد البيع المسجل فهنا يفترض علم الغير بسبب الفسخ ولو كان يجهله فى الواقع - اما فى الحالة الثانية بعد التسجيل لايسرى فى حق المدعى أى حق من الحقوق العينية التى يربتها المدعى عليه للغير على العقار ، سواء كانت الدعوى

العقارية . ثانيا : ... واذا لم تسجل ضده الاحكام .. فلا تكون حجة على الغير ، كما انها لا تكون كذلك ولو كانت مسجلة اذا داخلها التدليس ... وهذا النص باطلا لانه لا يفرق بين القسمة فى العقار الآيل بطريق الارث وبين القسمة فى العقار الآيل بغير ذلك من طرق نقل الملكية ، فهو يسرى على كل قسمة عقارية بصرف النظر عن مصدر ملكية الشركاء ، ومن ثم كان ساريا على القسمة فى العقار الآيل بطريق الارث . (نقض ١٩٤٦/٣/٧ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٤٣٠ - ١٠) ، وعقد البيع الابتدائى للدكتور محمد المنجى - المرجع السابق .

عن أى عمل من شأنه أن يجعل الحق مستحيلا أو عسيرا « فهذا النص يلزم البائع ان يقوم بما هو ضرورى لنقل « الحق المبيع » وهذه العبارة تشمل نقل الملكية وأى حق عيني أو شخصى يقع عليه البيع. (١٨) .

والنص السابق يقتضى من البائع « بالنسبة للعقار » سواء كان من شأن العقد نقل ملكية أو حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الاحكام النهائية التى يترتب عليها شىء من ذلك الالتزام بنوعين من الاعمال هما : أعمال ايجابية وأعمال سلبية .

الاعمال ايجابية . وهى التى يكون من شأنها التمهيد لنقل الملكية مثل تقديم البيانات اللازمة لتجهيز عقد البيع النهائى للتسجيل وتقديم المستندات اللازمة للتسجيل وشهر حق الارث الواجب حصوله قبل تسجيل البيع والتصديق على الامضاء أو الختم أمام الموثق المختص

بمأمورية الشهر العقارى الواقع فى دائرتها العقار المطلوب تسجيله .

والاعمال السلبية : وهى التى يكون من شأنها ان تجعل نقل الملكية عسيرا أو مستحيلا ، ومثال العسر أن يخفى البائع المستندات اللازمة للتسجيل كشهادة الضريبة العقارية (١٩) ، ومثال الاستحالة أن يخرب البائع العقار المبيع بحيث يهلك جزئيا أو كلياً (٢٠) .

فاذا قام البائع بالاعمال الضرورية السالبة الايجابية والسلبية باختياره برئت ذمته من التزامه بنقل الملكية ، وانتقلت الملكية بالفعل الى المشتري بمجرد تسجيل عقده .

واذا لم يقم البائع بالاعمال الضرورية سالفة الذكر فان من الاحكام العملية المترتبة على عقد البيع الابتدائى وعدم التسجيل تجريده من أثر نقل الملكية من البائع .

اذ أن قانون التسجيل ١٩٢٣/١٨ كان ينص فى المادة الاولى على أن .

١ - جميع العقود الصادرة بين الاحياء بعوض أو بغير عوض ، والتى من شأنها انشاء حق ملكية أو حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك الأحكام النهائية التى يترتب عليها شىء من ذلك ، يجب شهرها بواسطة تسجيلها فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار أو فى المحكمة الشرعية ، وذلك مع مراعاة النصوص المعمول بها الان فى مواد الامتياز والرهن العقارى والاختصاصات العقارية .

٢ - ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول ، لابين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم »

كما ينص قانون الشهر العقارى ١٩٤٦ / ١١٤ فى المادة التاسعة على أن .

(١٣) قالت المذكرة الايضاحية لقانون التسجيل فى بيان علة التفرقة بأن : « هناك عقود واحكام لا يمكن اعتبارها كأن لم تكن لمجرد عدم تسجيلها ، فالاحكام المقررة لحقوق الطرفين والعقود التى من هذا القبيل يجوز اشتراط تسجيلها حتى يعلم بها الغير . مع النص على انها لا تكون حجة على الغير اذا لم تسجل . الا انه لا يمكن تجريد هذه الاحكام وهذه العقود من قيمتها الجوهرية وهى الاقرار بحق سابق الوجود ، وهذا الاختلاف فى اتسوع الذى ينجم عنه الاختلاف فى الاثر المترتب على تسجيل هذا أو ذاك النوع من العقود والاحكام يبرر وضع مادتين مختلفتين . »

● موقف القانون من شهر التصرفات العقارية ●

(مدنى)

- ويملك المشتري فى ذلك

وسيلتين لاجبار البائع او للتغلب على امتناعه أو تأخره فى تنفيذ التزامه بنقل الملكية يختلفان من حيث: القوة، الاولى هى دعوى صحة التعاقد، والثانية هى دعوى صحة التوقيع .

دعوى صحة التعاقد :

ويهدف المشتري بهذه الدعوى الحصول من القضاء على حكم بثبوت عقد البيع الابتدائى، يقوم مقام العقد الصالح للشهر والمصدق على توقيعاته^(٢٤) .

وهذه الدعوى «دعوى صحة التعاقد» يقوم برفعها المشتري بعقد بيع ابتدائى، عند امتناع أو تأخر البائع عن تنفيذ التزامه بتسيير نقل الملكية، فيطلب المشتري من القضاء التحقق من وجود البيع وصدوره من البائع ثم صحة عقد البيع والنفاد .

- فاذا ثبت مايدعيه

الاساسى الواقع على عاتق البائع هو نقل الملكية (المادة ٤٢٨ مدنى) وأن تنفيذ هذا الالتزام لا يتم الا بالتسجيل، وأنه يترتب على عدم التسجيل أن الحقوق العينية الاصلية العقارية لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لابين ذوى الشأن ولا بالنسبة لغيرهم، ولا يكون للتصرفات غير المسجلة سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن (المادة ٩ من قانون الشهر العقارى) .

فاذا امتنع أو تأخر البائع فى القيام بالالتزام الاساسى الواقع على عاتقه وهو نقل الملكية^(٢٣) فان للمشتري أن يلجأ الى التنفيذ العينى الجبرى، طالما كان ممكنا طبقا للقواعد العامة التى تقضى بأنه : «فى الالتزام بعمل، يقوم حكم القاضى مقام التنفيذ، اذا سمحت بذلك طبيعة الالتزام» (المادة ٢١٠

١ - جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الاصلية أو نقله أو تغييره أو زواله، وكذلك الاحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك، يجب شهرها بطريق التسجيل، ويدخل فى هذه التصرفات الوقف والوصية .

٢ - ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول بين ذوى الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم .

فنظام التسجيل اصبح اجباريا ولازما لانتقال الملكية سواء فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة لغيرهم^(٢٤) .

ثانيا : وسائل اجبار البائع على تنفيذ التزامه بنقل الملكية العقارية

- رأينا أن الالتزام

(١٤) قالت المذكرة الايضاحية لقانون تنظيم الشهر العقارى : «وتقابل المادة (١٠) الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون التسجيل الحالى، وقد روى النص فيها صراحة على ان حكمها يسرى على القسمة العقارية حتى ولو كان محلها اموالا موروثه، وذلك قطعا لكل شبهة وحسما لما ثار حول هذه المسألة من خلاف» . ويرجع السبب فى ذلك الى أن الاثر الكاشف لقسمة الاموال الموروثة يجعل انتقال الملكية بسبب الوفاة، وانتقال الملكية بسبب الوفاة لم يكن خاضعا للشهر فى عهد قانون التسجيل . ولكن الراجح فى الفقه والقضاء فى ذلك العهد هو تسجيل قسمة الاموال ولو كانت موروثة . لان القسمة جعلت المال الموروث مفرزا بعد ان كان شائعا . الوسيط للدكتور عبد الرازق السنهورى، وعقد البيع للدكتور انور سلطان،

المشتري على هذا النحو ،
 وصدر الحكم من القاضي
 بصحة ونفاذ العقد ، فان هذا
 الحكم يقوم مقام العقد المصدق
 على التوقيع عليه . ويستطيع
 المشتري عن طريق التأشير
 بهذا الحكم على هامش
 الصحيفة المسجلة (طبقا لما
 تقضى به المادة ١٧ من قانون
 الشهر العقاري) أن يكتسب
 ملكية الشيء المبيع ، فتنتقل
 اليه الملكية بالتسجيل دون
 تدخل البائع ، ولكن يتعين على
 المشتري أن يقدم لمصلحة
 الشهر العقاري المستندات
 المثبتة لهذه الملكية لان حكم
 صحة التعاقد لا يكون سندا
 بملكية البائع ، الا اذا تعرض
 لهذه المسألة واثبت فعلا ملكية
 البائع للعقار المبيع^(٢٥) .

- ودعوى صحة التعاقد
 تجمع عدة خصائص ، اذ انها
 دعوى شخصية لانها تستند
 الى حق شخصي للمشتري
 متولد عن عقد البيع الابتدائي ،
 وهي دعوى عقارية لأنها
 تهدف الى ثبوت حق عقارى ،

ودعوى موضوعية تتسع
 لبحث كل ما يثار من أسباب
 تتعلق بعقد البيع الابتدائي من
 حيث الوجود او الانعدام ،
 ومن حيث الصحة او
 البطلان .

- وحكم صحة التعاقد لا
 يرتب اثره فى نقل الملكية الا
 بتسجيله عن طريق التأشير به
 فى هامش تسجيل صحيفة
 الدعوى ، كما أن أثر حكم
 صحة التعاقد يترد الى تاريخ
 تسجيل صحيفة الدعوى^(٢٦) .

دعوى صحة التوقيع :

تكلمنا عن الوسيلة الاولى
 «وهى دعوى صحة التعاقد»
 التى يملكها المشتري لاجبار
 البائع على تنفيذ التزامه بنقل
 الملكية ، ونعرض هنا للوسيلة
 الثانية وهى دعوى صحة
 التوقيع .

دعوى صحة التوقيع
 «signataire d'un contrat»
 هى الوسيلة الثانية لاجبار
 البائع على تنفيذ التزامه بنقل
 الملكية ، ويرفعها المشتري

بعقد ابتدائي ، عند امتناع أو
 تأخر البائع عن تنفيذ التزامه
 بنقل الملكية ، بطلب اثبات
 واقعة مادية هى صحة توقيع
 البائع أو بصحة ختمه او
 اصبعه على عقد البيع
 الابتدائي ، وذلك كاجراء
 تحفظي يطمئن به المشتري
 الى أن البائع «أو ورثته من
 بعده» لن ينازع فيما بعد فى
 صحة التوقيع .

فاذا صدر حكم بصحة
 توقيع البائع ، فان هذا الحكم
 يقوم مقام التصديق على
 التوقيع على العقد ، ويستطيع
 المشتري ان يتقدم بالحكم
 مرفقا به عقد البيع الابتدائي
 الى مكتب الشهر العقاري
 المختص ، وتتم اجراءات
 التسجيل دون حاجة الى تدخل
 البائع .

- وتعرف هذه الدعوى فى
 فقه القانون المدنى «بدعوى
 صحة التوقيع» وتعرف فى فقه
 قانون المرافعات «بدعوى
 تحقيق الخطوط الاصلية» ،
 التى تنص عليها المادة ٤٥ من

والدكتور جلال العدوى ، وعقد البيع الابتدائي للدكتور محمد المنجى ، المراجع السابقة .

(١٥) هذه المادة تقابل الفقرة الثانية من المادة ٢ من قانون التسجيل ١٩٢٣/١٨ التى كانت تنص
 على انه : «يجب تسجيل ماأتى : اولا .. ثانيا : الاجازات التى تزيد مدتها عن تسع سنوات والمخالصات
 باكثر من اجرة ثلاث سنوات مقدما . فاذا لم تسجل هذه .. السندات فلا تكون حجة على الغير ، كما انها
 لا تكون حجة كذلك ولو كانت مسجلة اذا داخلها التدليس . غير انه فيما يتعلق بالعقود المشار اليها فى الفقرة
 الثانية من هذه المادة ، فلا يكون للغير سوى حق تخفيض الاجارة الى تسع سنوات اذا زادت مدتها على
 ذلك ، وعدا عدم اعتماد مادفع مقدما زائدا عن اجرة ثلاث سنين .»

● موقف القانون من شهر التصرفات العقارية ●



الأبتدائي المطلوب صحته ونفاذه أو المطلوب صحة توقيعه - والثانية أن كلاهما دعوى عقارية تهدف الى ثبوت الحق العقارى الذى يتضمنه عقد البيع الأبتدائي (٢٩).

ثالثا : مدى تقدير الوضع التشريعى الحالى واهم الاقتراحات

استطرد :

- اوضحنا من قبل انه فى ظل القانون المدنى القديم كان العقد الأبتدائي يولد اثاره القانونية ومنها نقل الملكية دون حاجة الى الشهر فى مواجهة المتعاقدين (المادة ٧٣٢/٦٠٦ مدنى). اما بالنسبة للغير فان الملكية لا تنتقل الا بالتسجيل (المادة ٧٣٥/٦٠٩).

- وبعد أن كان التسجيل على هذا النحو اجراء اختياريا ولم يكن لازما الا لانتقال الحقوق بالنسبة للغير .

- صدر قانون التسجيل

الورقة ، وفى هذه الحالة يجوز للدائن اتباع اجراءات تحقيق الخطوط الاصلية بدعوى أصلية (٢٧) .

واذا صدر الحكم بصحة توقيع البائع على عقد البيع الأبتدائي ، فان هذا الحكم يقوم مقام التصديق على العقد ، فاذا قام المشتري بتسجيل العقد والحكم معا ، فانه يترتب على ذلك نقل ملكية العقار المبيع الى المشتري من وقت هذا التسجيل .

- والفرق بين صحة التعاقد وصحة التوقيع يخلص فى ان الحكم الصادر بصحة التوقيع تقتصر حجيته على صحة التوقيع ، ولا يتعدى اثره الى صحة التزامات الطرفين الناشئة عن العقد (٢٨) .

وتتفق الدعويان فى خاصيتين : الاولى ان كلاهما دعوى شخصية تستند الى حق شخصى متولد من عقد البيع

قانون الاثبات ١٩٦٨/٢٥ بقولها : «يجوز لمن بيده محرر غير رسمى ، أن يختصم من يشهد عليه ذلك المحرر ، ليقر بأنه بخطه أو ببصمة أصبعه ، ولو كان الالتزام الوارد به غير مستحق الاداء ، ويكون ذلك بدعوى أصلية بالاجراءات المعتادة» .

ويبين من هذه المادة أنه يجوز لكل من بيده ورقة عرفية ، ويخشى حصول منازعة فى أصل الحق ، عند حلول أجل المطالبة به ، أن يحتاط لنفسه من زوال الادلة التى يمكن أن يستند اليها لاثبات صحة تلك الورقة ، كأن ينكر المدين (أو ورثته من بعده) صدور التوقيع منه أو بصحة ختمه أو أصبعه ، أو يتوفى المدين فلا يمكن استكتابته لمضاهاة توقيعه أو ختمه أو أصبعه ، أو يتوفى الشهود الذين حضروا التوقيع أو الختم أو البصمة على

وبلاحظ على هذه الفقرة انها قد اغفلت النص على الحوالة بالاجرة مقدما ، كما اغفلها القانون المدنى القديم ايضا (المادة ٧٤٠/٦١٣) ، ولكن قانون تنظيم الشهر العقارى تدارك الامر وذكرها فى المادة ١١ . الرسيط للدكتور عبد الرازق السنهورى ج ٤ ، المرجع السابق .

(١٦) هذه المادة تقابل المادة ٧ من قانون التسجيل ١٩٢٣/١٨ التى كانت تنص على انه : «يجب التأشير على هامش سجل المحررات واجبة التسجيل بما يقدم ضدها من دعاوى البطلان أو الفسخ أو الالغاء أو الرجوع فيها ، فاذا كان المحرر الاصلى لم يسجل فتسجل تلك الدعاوى وكذلك دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية العقارية يجب تسجيلها أو التأشير بها كما نذكر .

١٨/١٩٢٣ ، ثم قانون تنظيم الشهر العقاري ١١٤/١٩٤٦ واصبح نظام التسجيل

اجباريا ؛ (بعد أن كان اختياريا) ؛ ولازما لانتقال الملكية سواء فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة لغيرهم .

وأشرنا من قبل الى أن القانون المدنى المعمول به حاليا حينما صدر «بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ فى ١٦ يوليو ١٩٤٨» (٣٠) - تضمن النص على ضرورة مراعاة القواعد المتعلقة بالتسجيل والاحكام المبينة فى قانون تنظيم الشهر العقارى (٣١) .

مبررات الانتقال من نظام التسجيل الاختيارى الى جعل التسجيل اجباريا :

المبررات التى حدثت بالمشروع الى جعل التسجيل اجباريا ولازما لانتقال الملكية سواء فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير .

- ان النظام السابق حينما كانت الملكية تنتقل فور العقد بالنسبة للمتعاقدين ، ولاتنتقل الا بالتسجيل بالنسبة للغير .

- كان هذا النظام (من وجهة النظر التى حدثت بالمشروع الى جعل التسجيل اجباريا على النحو المتقدم) - مثارا لمشكلات كثيرة فى العمل ، اذ أنه من غير المنطقى ان يعتبر المشتري مالكا فى نظر البائع وغير مالك فى ذات الوقت بالنسبة للغير .

- فضلا عن أن هذه التفرقة (من وجهة النظر سالفه الذكر) قد أدت الى عدم شهر الكثير من التصرفات اطمئنانا من جانب المشتري الى أن البائع لن يتصرف فى العقار مرة أخرى الى مشتر ثان - وكثيرا ما كان يخيب هذا الظن ، ولا يتورع البائع عن التصرف الثانى ، فيحصل التنازع بين المشتري الأول والمشتري الثانى ، ويتعين

اجراء المفاضلة بينهما .

تقدير الوضع التشريعى الحالى على ضوء المبررات المشار اليها :

- ولنا ان نتساءل هل جعل التسجيل اجباريا ولازما لانتقال الملكية سواء فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير قد انهى كافة المشكلات المنوه عنها على فرض وجودها فى العمل .

- ان الوضع الذى كان قائما فى ظل القانون المدنى القديم وقبل صدور قانون التسجيل من أن الملكية تنتقل بمجرد العقد «عقد البيع الابتدائى» من البائع الى المشتري - ولاتنتقل بالنسبة للغير الا بالتسجيل كان يضمن للمشتري انتقال الملكية العقارية له فور العقد - وهذا فى حد ذاته يعد ضمانا كبرى بالنسبة له على الاقل فى مواجهة البائع الذى تعاقد معه .

- واذا افترضنا ان البائع

(١٧) هذه المادة مستبدلة بالقانون ٢٥/١٩٧٦ وكانت تنص على أنه ١ - يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشرة أو التأشير بها ان حق المدعى اذا تقرر بحكم مؤثر به طبقا للقانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها . ٢ - ولا يكون هذا الحق حجة على الغير الذى كسب حقه بحسن نية قبل التأشير أو التسجيل المشار اليهما . النشرة التشريعية العدد الثالث مارس سنة ١٩٧٦ ص ١٢٤٦ ؛

وبلاحظ ان هذه المادة تقابل المادة ١٢ من قانون التسجيل التى كانت تنص على أنه : «يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة السابقة أو التأشير بها أن حق المدعى ، اذا تقرر بحكم مؤثر به طبقا

● موقف القانون من شهر التصرفات العقارية ○

قد توسوس له نفسه ؛ الأمانة بالسوء ؛ ويبيع العقار مرة ثانية أو ثالثة - فان هذا التصرف (فضلا عما يترتب عليه من مسئولية جنائية حاليا) الا أنه لن يترتب أية اضرار قبل المشتري من الناحية المدنية لسبب بديهى أن البيع الثانى أو الثالث قد صدر من غير مالك بعد ان انتقلت الملكية من هذا البائع الى المشتري الاول فور العقد - وغدا (البائع هنا) غير مالك لما تصرف فيه بعقد البيع الى المشتري الاول وبالتالي فان تصرفه باعادة البيع مرة ثانية أو ثالثة على ذات العقار المبيع لاينقل الملكية الى المشتري الثانى أو الثالث لأن فاقد الشيء لايعطيه ؛ (فالبائع هنا فور العقد الاول قد انتقلت الملكية منه للمشتري الاول - وغدا بالتالى غير مالك ؛ فلا يستطيع ان ينقل الى أى مشتري لاحق ملكية شيء قد

فقدته لان الشخص لا يستطيع أن يعطى لغيره أكثر مما يملك مادام قد اصبح غير مالك للشيء المتصرف فيه لسابقة تصرفه وانتقال ملكية هذا الشيء فور العقد فى مواجهته الى المشتري كما كانت القاعدة فى ظل القانون المدنى القديم .

- ومما يؤكد ان المشرع ذاته لم يشأ أن يجرّد العقد (عقد البيع غير المشهر) من أثره الناقل للملكية فيما بين المتعاقدين نجده أنه بعد صدور قانون التسجيل ١٩٢٣/١٨ وقانون تنظيم الشهر العقارى ١٩٤٦/١١٤ والقانون المدنى ١٣١ لسنة ١٩٤٨ يجرّم جريمة البيع (أو التأجير) على خلاف مقتضى عقد سابق ولو كان غير مشهر - اذ يبين من نص المادة ١/٨٢ من قانون ايجار الاماكن ١٩٧٧/٤٩ ومن بعده نص المادة ١/٢٣ من قانون المساكن الجديد ١٩٨١/١٣٦ أن المشرع

يعاقب بعقوبة جريمة النصد المنصوص عليها فى قانون العقوبات المالك الذى (يؤجر الوحدة السكنية لأكثر من مستأجر) ، أو يبيعها لغير من تعاقد معه على شرائها ويبطل من الناحية المدنية كل تصرف للبيع لاحق لهذا التاريخ ولو كان مسجلا . مادام هذا التصرف على خلاف مقتضى عقد سابق ، سواء كان المتعاقد هو المالك أو غيره ، وسواء كان العقد مشهرا أو غير مشهر ، وذلك ايمانا من المشرع (كما عبرت عن ذلك المذكرة) لسد كل أبواب التحايل ... فضلا عن المبدأ الفقهي القائل بأن الغش يفسد كل شيء .

- ومجال تطبيق النص سالف الذكر - من وجهة نظرنا - (فيما يختص بالجزاء المدنى) يسرى ويحكم التزاحم فى العقارات سواء كانت المعدة للسكنى أو غير المعدة للسكنى - على الأقل بالنسبة لبطلان التصرفات اللاحقة

للقانون ، يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق واصحاب الديون العقارية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها ، وتبقى حقوق الغير المكتسبة قبل التسجيل أو التأشير المشار اليهما خاضعة للنصوص والمبادئ وقت اكتسابها . المراجع السابقة

(١٨) المراجع السابقة .

(١٩) مجموعة الاعمال التحضيرية للقانون المدنى ج٤ ص ٤٣ .

(٢٠) فهذه الشهادة وان كان يجوز للمشتري الحصول عليها ، الا أن اخفاؤها بحمله مشقة وينجمل نقل الملكية عسيرا .

على التصرف الاول .

- ولايغير من وجهة النظر التي أشرنا اليها أن النص اشار الى الوحدة السكنية لأن ذكرها كان بمناسبة ان المشكلات العملية التي حدثت بالمشروع الى تجريم التصرف بالبيع أو التأجير اللاحق كانت بمناسبة الوحدة السكنية ولكن لايمكن قبول ماذهب اليه البعض من أن النص السابق لايسرى فيما يختص بالجزاء المدني في خصوص حكم التزام في العقارات المعدة للسكنى بعدم الاعتداد بالأسبقية في التسجيل اذا اقترن بالغش أو التواطؤ او التواطىء ، وبمعنى آخر فان مجرد الاسبقية في التسجيل لم تعد هي الفصيل في نقل الملكية وانما في الامكان الاحتجاج على صاحب العقد المسجل الذى انتقلت اليه الملكية بسوء نية البائع وتواطئه على حرمان المشتري الاول من المسكن ، انتصارا للمبدأ الفقهي القائل

بأن الغش يفسد كل شيء . وهذا يعنى أن بيع العقار للمشتري الثانى على خلاف مقتضى عقد المشتري الاول هو تصرف باطل من الناحية المدنية ، ويتعرض البائع للمساءلة بعقوبة النصب من الناحية الجنائية .

ومع تأييدنا ما ذهب اليه رأى المشار اليه بالاخذ بالجزاء المدني من عدم الاعتداد بالاسبقية في التسجيل اذا اقترن بالغش أو التواطؤ الا اننا نخالفه في أن نص المادة ١/٨٢ من قانون ايجار الاماكن ١٩٧٧/٤٩ ونص المادة ١/٢٣ من قانون المساكن الجديد ١٩٨١/١٣٦ يحكمان من الناحية المدنية التزام في العقارات سواء المعدة للسكنى أو غير المعدة للسكنى (١) لأن النص السابق فيما يختص

بالجزاء المدني ببطلان التصرفات اللاحقة على التصرف الاول على ذات العقار المبيع (أو المؤجر) هو ترديد وتقنين للمبدأ الفقهي القائل بأن الغش يفسد كل شيء وأن المبدأ الذى يجب أن يسود التعامل في التصرفات هو مبدأ حسن النية ، وعلى هذا النحو فمن غير المقبول تجزئة نطاق تطبيق المبدأ الفقهي القائل بأن الغش يفسد كل شيء ، اذا أجزنا التواطؤ في التصرف في العقارات غير المعدة للسكنى ولم نجزه في غيرها - هذا أمر لا يمكن قبوله بأى حال من الاحوال - فضلا عن أن العقار المتهم والآيل للسقوط - هل يتصور القول بأن النصوص والمبادئ السابقة تسرى عليه عندما كان صالحا للسكنى ثم لا تسرى عندما غدا غير صالح .

(٢١) أو يتصرف في المنقول بعد البيع ويسلمه للمشتري الثانى حسن النية ، الذى يحتمى بقاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية ، الامر الذى يجعل نقل الملكية مستحيلا .

(٢٢) وتجريد عقد البيع الابتدائى من أثر نقل الملكية من البائع كان من السياسة التشريعية المرسومة لنظام الشهر العقارى في مصر بقصد تقوية أثر التسجيل وحمل الناس على المبادرة الى تسجيل عقودهم - عقد البيع الابتدائى للدكتور محمد المنجى ، المرجع السابق - والوسيط للدكتور عبد الرازق السنهورى ، الجزء الرابع .

(٢٣) كأن امتنع أو تأخر عن توقيع عقد البيع المحرر على ورق خاص من نوع خاص امام الموثق

❖ موقف القانون من شهر التصرفات العقارية ❖

التعامل يجب ان يسوده مبدأ حسن النية فضلا عما أشرنا اليه من المبدأ الفقهي القائل بأن الغش يفسد كل شئ فاننا نرى من الناحية المدنية عدم الاعتماد بالتصرفات اللاحقة في كافة الحالات لانه لا يسوغ أن تفسر نية المشرع ونص القانون على أنه يقصد عدم الاعتماد بالتصرفات التي تنطوي على غش أو تواطؤ بالنسبة للأماكن المعدة للسكنى ثم نقول بأن المشرع والقانون يسمحان بمثل ذلك بالنسبة للتصرفات في الأماكن غير المعدة للسكنى .

- فالضرر لا محالة سيصيب المشتري الاول (والمستأجر الاول ايضا) سواء كان محل عقده مكانا

البائع بالتعويض عما لحقه من الخسارة ومافاته من كسب طبقا للقواعد العامة ، والمادة ٢٢١ مدني » .

- هذه المبررات لا يمكن قبولها ولا يمكن بحال أن يقصدها المشرع لأن هذا يعنى أن القانون يسمح بالغش والتحايل ازاء التصرفات بالنسبة للأماكن غير المعدة للسكنى - وهذا أمر غير مقبول مجرد التفكير فيه - وإذا كنا أخذنا بمبدأ التفسير الضيق لنصوص التجريم فنقصر تطبيق عقوبة جريمة النصب في مجالها أخذا بعبرة النص على الأماكن المعدة للسكنى - الا انه نظرا لان

- كما انه لا يمكن قبول المبررات التي يؤيدها الرأي الذي أشرنا اليه (٢٣) والذي لا نسلم به) من أن السبب في تجريم ما يتولد عن عقدي الايجار والبيع رغبة المشرع في مواجهة ازمة الاسكان الطاحنة التي تمر بها البلاد في الوقت الحاضر .

- (وان هذه الحكمة تنفي في الاماكن غير المعدة للسكنى ، اذ لا يصيب المشتري الاول للاراضى الزراعية والفضاء ضرر جسيم ، اذا سبقه المشتري الثاني الى تسجيل عقده ونقل الملكية ، فله الرجوع على

او الموظف المختص بالتصديق على الامضاءات بمصلحة الشهر العقاري ، وذلك بعد اعتماد مشروع العقد من مصلحة المساحة وختمه بخاتم صالح للشهر ، وظل عقد البيع الابتدائي بغير تسجيل ... - عقد البيع للدكتور/ محمد المنجي ، المرجع السابق .

(٢٤) «دعوى صحة التعاقد أو دعوى صحة و نفاذ العقد»

«action en execution de contrat»

هما مسميان لدعوى واحدة باعتبار ان الهدف منهما هو الحصول على حكم بثبوت عقد البيع الابتدائي ، يقوم مقام عقد البيع المسجل - المرجع السابق ونقض ١٩٦٢/١٢/٢٧ ، مجموعة احكام النقض ١٣ - ١٢١٤ - ١٩١ .

(٢٥) المرجع السابق .

(٢٦) أما اذا لم يسجل حكم صحة التعاقد عن طريق التأشير به في هامش تسجيل صحيفة الدعوى ، فيقتصر أثره على طرفيه ، ولا يكون له أفضلية مع حق سابق مشهر .

(٢٧) وتقتصر مهمة المحكمة على التحقق فقط من صدور او عدم صدور الورقة من المدين ، دون ان تتعرض لاصل الحق الوارد بالورقة ، فاذا حضر المدين أو ورثته وسكت دون ان يقر او ينكر صحة الورقة ، يعتبر معترفا بذلك وتحكم المحكمة بصحة الورقة وتلزم المدعى بالمصروفات .

واذا حضر المدين او ورثته وانكر الخط او الامضاء او الختم او بصمة الاصبع ، فتجرى المحكمة

معدا للسكنى ام غير ذلك - وأن خير تعويض له هو الاعتداد بعقده واعمال كل أثره بما فى ذلك الاثر الناقل للملكية (بخصوص موضوعنا) على الاقل فى مواجهة من تعاقد معه .
أهم الاقتراحات :

١ - الرجوع الى القاعدة التى كان معمولاً بها فى ظل القانون المدنى القديم يجعل العقد الابتدائى يولد آثاره القانونية ومنها نقل الملكية دون حاجة الى الشهر فى مواجهة المتعاقدين - اما بالنسبة للغير فان الملكية لا تنتقل الا بالتسجيل .

٢ - تعديل النصوص القانونية فى قانون التسجيل ١٩٢٣/١٨ وقانون تنظيم

الشهر العقارى ١٩٤٦/١١٤ والقانون المدنى المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ والتى تتعارض مع القاعدة سالفه الذكر والتى جعلت التسجيل اجباراً ولازماً لانتقال الملكية سواء فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير - لما أوردناه من مبررات وحتى يتفق مع الوضع التشريعى بعد تعديله مع القاعدة التى كان معمولاً بها فى ظل القانون المدنى القديم والتى ترى الى الاخذ بها .

٣ - النظر فى اجراء تعديل فى النص الوارد فى قانون ايجار الاماكان ١٩٧٧/٤٩ المعدل بالقانون ١٩٨١/١٣٦ الذى يجرم البيع (أو التأجير) لأكثر من واحد

بحذف عبارة (المعددة للسكنى) حتى لا يؤدى الى أى لبس لدى البعض^(٢٤) فيخلط بين الجزاء الجنائى والجزاء المدنى ويذهب البعض الى أن بيع العقار لأكثر من واحد بعقد ابتدائى تصرف صحيح من الناحية المدنية حتى ولو شابته سوء النية والتواطؤ على الاضرار بالمشتري الاول مادام يقع على اماكن غير معدة للسكنى . وحتى يشمل التجريم الجنائى ايضا التصرفات اللاحقة بالنسبة لكافة الاماكان سواء المعددة للسكنى ، أو غير المعددة للسكنى مما يقتضى اجراء تعديل تشريعى بحذف عبارة « المعددة للسكنى » من النص المشار إليه حتى تنطوى

التحقيق عن طريق المضاماة أو بشهادة الشهود طبقاً للقواعد العامة المنصوص فى قانون الاثبات ، المواد ٣٠ - ٤٨ اثبات ، عقد البيع الابتدائى للدكتور محمد المنجى ، المرجع السابق .

(٢٨) نقض ١٩٥٢/٣/٦ ، مجموعة القواعد القانونية ، ١-٦٤١-١١١ .
(٢٩) ولكن تختلف دعوى صحة التعاقد عن دعوى صحة التوقيع فى أن الاولى دعوى موضوعية تتبع لبحث ما يثار أسباب تتعلق بعقد البيع الابتدائى من حيث الوجود أو الانعدام والصحة أو البطلان . فى حين أن دعوى صحة التوقيع تحفظية شرعت لكى يطمئن المشتري بعقد بيع ابتدائى الى أن البائع لن ينكر فى المستقبل توقيعه - كما أن الحكم الصادر فى دعوى صحة التعاقد يصفى جميع أوجه النزاع فى شأن عقد البيع ، ويمنح من الطعن عليه بأية طعون فيما بعد ، سواء بالطعن بالبطلان أو الإبطال أو الفسخ أو الانفساخ أو عدم النفاذ لاي سبب .

كما أنه يجوز للمشتري أن يرفع بأسم البائع - اذا كان سند ملكيته غير مسجل - على البائع للبائع دعوى صحة التعاقد . ولا يجوز ذلك فى دعوى صحة التوقيع لأنه لا يشترط فيها أن يكون سند ملكية البائع مسجلاً . وأخيراً فان تسجيل الحكم الصادر من دعوى صحة التعاقد ينتج أثره فى نقل الملكية من تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد اذا تم ذلك . أما فى دعوى صحة التوقيع ، فتسجيل الحكم والعقد ينتج أثره من وقت التسجيل فقط ، لأنه لا يجوز فيها تسجيل الصحيفة المرجع السابق ونقض ١٩٧٤/١١/١٩ .
مجموعة احكام النقض ٢٥ - ١٢٥٠ - ٢١٢ . ونقض ١٩٣٩/٢/٢٣ ، مجموعة القواعد القانونية

١ - ٦٣٩ - ١٠٧ .

● موقف القانون من شهر التصرفات العقارية ●

لتكرار التصرفات على ذات
العقار غير المعد للسكنى أسوة
بالمعد للسكنى (وهى الحالة
الاخيرة التى ورد نص
التجريم بشأنها حاليا) اذ أن
القاعدة أنه بالنسبة للتجريم
فالقاعدة الاخذ بالتفسير الضيق
لنصوص وأنه عقوبة بذون
نص .

الناحية المدنية والذى نرى
الأخذ به حتى مع عدم اجراء
تعديل فى النص على النحو
الذى أشرنا إليه أخذا
باعتبارات والمبررات التى
أوردناها آنفا - اذ أن فائدة
التعديل الذى نقترحه بالنسبة

التصرفات اللاحقة من جانب
البائع على ذات العقار المبيع ،
على تجريم يسمح بتطبيق
عقوبة جريمة النص : .

- وهذا الى جانب بطلان
هذه التصرفات اللاحقة من

(٣٠) نشر فى الوقائع المصرية بالعدد ١٠٨ مكرر أ الصادر فى ٢٩ يولية سنة ١٩٤٨ .

(٣١) المواد ٢٠٤ و ٩٣٢ و ٩٣٣ منى .

(٣٢) يذهب رأى المشار اليه الى أن نص المادة ١/٨٢ من قانون ايجار الاماكن ١٩٧٧/٤٩ ونص
المادة ١/٢٣ من قانون المساكن الجديد ١٩٨١/١٣٦ لا يسرى على التزام فى العقارات غير المعدة للسكنى
لأن العبرة (من وجهة نظر هذا رأى) بالا سبقيه المطلقة فى التسجيل عند التزام بين المشتريين بعقود
ابتدائية من بائع واحد ، بمعنى أن مجرد الاسبقية فى التسجيل هى الفاصل فى نقل الملكية - وهذا يعنى
ان بيع العقار لاكثر من واحد بعقد من واحد ابتدائى هو تصرف صحيح من الناحية المدنية ، ولا يتعرض
للبيع للمساءلة من الناحية الجنائية ، حتى ولو كان البائع والمشتري الثانى سىء النية متواطئين على الاضرار
بالمشتري الاول (مالم نسلم به لما اشرنا اليه من مبررات آنفا) عقد البيع الابتدائى للدكتور محمد المنجى -
المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٣٣) المرجع السابق ص ٤٣٣ .

(٣٤) ما سبق ص ٣٥ وما بعدها .

الأفراط فى الثناء

قال على بن أبى طالب رضى الله عنه لرجل أفرط فى الثناء
عليه وكان يشك فى أمره :

« أنا دون ما تقول وفوق ما فى نفسك »



من قرارات مجلس النقابة

● اعتمادات التـشـكـيـلات
النقابية بمحـكـمـتى سوق
وبـيـلا ومـحـكـمة بـنـدر المـحـلة
الكبرى .

● تكليف الاستاذين أمين
الدندوق والأمين العام
للنقابة بمناقشة أمر رد
مقدمات الحجز بمشروع
إسكان المحامين مع السيد
وزير الاسكان مع رد القيمة
لأصحاب الطلبات السابقة
على تاريخ هذه الجلسة .

● الموافقة على الطلب
المقدم من نقيب المحامين
بسوهاج بشأن تخصيص
قطعة أرض لإنشاء نادى
للمحامين بسوهاج مع تطبيق
القواعد بواسطة هيئة
المكتب ونقيب سوهاج .

● تكليف الاساتذة حامد
الازهرى ومحمد رزق
وسامح عاشور بالسفر إلى
محافظة مطروح لأستلام
الشاليهات المخصصة
للنقابة .

● الموافقة على الطلب
المقدم من نقابة المحامين
الفرعية ببني سويف على
إنشاء نادى للمحامين ببني
سويف وتخصيص مائة ألف
جنيه .

الأحكام القضائية على الوجه
الذى سطرته محكمة القضاء
الادارى فى الاشكال والحكم
الصادر فيه بهذا الشأن
وتكليف هيئة المكتب باتخاذ
كل ما يلزم فى هذا الشأن من
إصدار بيانات وإقامة دعاوى
حتى يتم تنفيذ هذه الاحكام
احتراما للدستور والقانون .

● وافق المجلس على
الطلب المقدم من الاستاذ سيد
شعبان المحامى على إقامة
ندوة أيام ٢٣ و ٢٤ و ٢٥
يوليو مع تفويض الهيئة
المكتب فى تنظيم واتحديد
المتحدثين فيها .

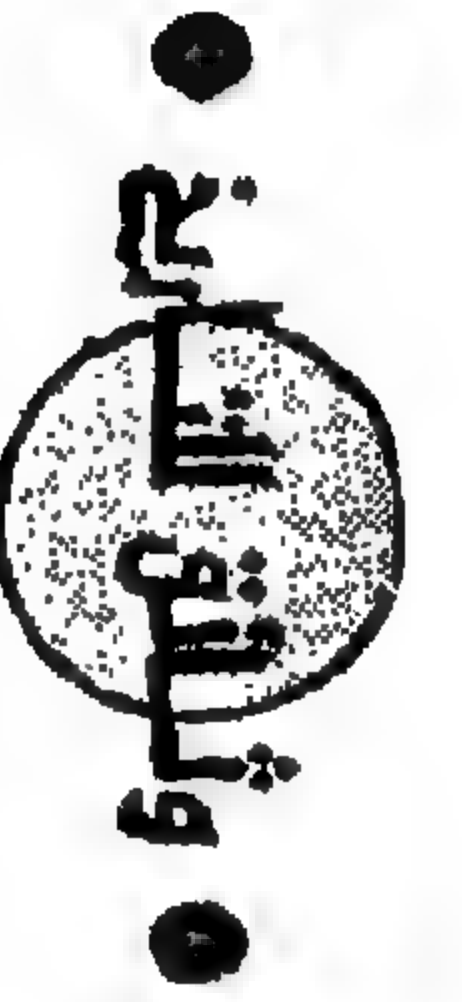
● تشكيل
لجنة من كل من
الاساتذة أحمد
أبودقيقة و محمد
رزق وأحمد نافع
لدراسة مشروع
التأمين
الاجتماعى على
أصحاب الأعمال
المقدم من الهيئة
القومية
للتأمينات
الاجتماعية .

● يؤكد
المجلس
بالاجماع على
قراراته السابقة
بمنع تدريب
الكارايتيه وقد
اعترض الاستاذ
أحمد ناصر على
ذلك .

● قرر المجلس إحالة
الطلب المقدم من بعض
الزملاء بتسهيل الاشتراك فى
نادى رياضى إلى الأستاذ
أمين عام النقابة للبحث
والاتصال بالاتدية الرياضية
للحصول على اشتراك
مخفض للمحامين .

● ندب الأستاذ مختار
نوح عضو المجلس لزيارة
المتهمين فى قضية احراق
أندية الفيديو وذلك فى ضوء
المذكرة التى تقدم بها الاستاذ
محمد رشاد نبيه المحامى
عن مشاهدته آثار تعذيب
شديدة جداً لم يسبق لها مثيل
على واحد من المتهمين فى
تلك القضية .

● استنكار موقف
مجلس الشعب فى تنفيذ



● تكليف الاستاذ محمد عيد عضو المجلس لإعادة تقديم مشروع بقانون لتعديل قانون الادارات القانونية بدورة مجلس الشعب القادمة وتحديد موعد في غضون شهر اكتوبر لمؤتمر عام للزملاء المحامين بالادارات القانونية .

● أحيط المجلس علماً بالذاكرة المقدمة من الاستاذ محمد رزق المحامي وعضو المجلس بشأن حل النزاع بين المهندس رئيس مجلس إدارة شركة مساهمة البحيرة والزملاء المحامين بالادارة القانونية .

● قرر المجلس إلى أن التنظيم النقابي لا يعرف نظام

الأسر أو الجماعات مع حث النقابات الفرعية إلى تشكيل اللجان النوعية للنشاط النقابي على ضوء ما قرره قانون المحاماة في هذا الشأن .

● إحالة المشروعين المقدمين في شأن علاج المحامين بالشرقية إلى لجنة من الاساتذة محمد علوان وحامد الأزهرى ومحمد رزق لمناقشتهم ميدانياً وتقديم الرأي والعرض على المجلس .

● الموافقة على مشروع إصدار نشرة بأسم « أخبار المحاماة » للاعلانات القضائية مع تفويض الاستاذ النقيب والاستاذ سامح

عاشور عضو المجلس باتخاذ الاجراءات اللازمة .

● رفض الطلبات المقدمة من بعض خريجي كليات الحقوق ومن بعض الاساتذة الزملاء والتي تتضمن مباشرة المجلس العدول عن قرار لجنة القبول بشأن اشتراط أداء الخدمة العسكرية أو الاعفاء النهائي منها عند القيد بالنقابة ، وإعادة التأكيد على قرار لجنة القبول في هذا الصدد .

● إحالة كتاب المستشار مساعد وزير العدل في شأن اعتبار الوظائف الفنية بالقضاء العسكري نظيراً لأعمال المحاماة إلى لجنة القبول لإعداد مشروع للأعمال النظرية .

الحرية التي نريدها

يجب ان يشعر الناس جميعاً انهم مطمئنون ، وانهم يحكمون حكماً حراً ، وان لكل مخلص ان يتكلم ، وان يبرر رأيه كما يشاء ، ويجب ان تتسع الصحافة لمثل هذه الآراء المخلصة ، أننا لا نريد الحرية لرأى عن هوى ، ولا رأى عن غرض ، ولا رأى عن عبث ، وإنما نريد الحرية للرأى الحزبى الابى الثريه

من أقوال الأستاذ الجليل

المنفور له النقيب مصطفى البرادعى

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ المستشار الجليل :

رئيس محكمة القضاء الإداري

يتشرف بتقديم هذه الدعوى كل من أولا -
السادة الاساتذة المحامون ، النقيب / ميرغني
الناصرى وعبد الوهاب محمد عبد الوهاب ومصطفى
عبد القادر محمد وسليم عيسى والسر الحبر وعبد
الله صالح عبد العزيز ومحمد زيادة وحسن على شبو
وفتحى خليل وهاشم محمود ومرسال عبد العال
مرسال عن أنفسهم ، وبصفتهم نقيب وأعضاء
مجلس نقابة المحامين بالسودان ، وموطنهم
المختار بجمهورية مصر العربية نقابة المحامين
بجمهورية مصر العربية بشارع عبد الخالق ثروت
رقم ٢ بقسم عابدين بالقاهرة .

ثانيا - نقابة المحامين بجمهورية مصر العربية ،
ويمثلها الأستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين .

ضد

- (١) السيد رئيس جمهورية مصر العربية بصفته .
- (٢) السيد رئيس وزراء حكومة جمهورية مصر
بصفته .
- (٣) السيد وزير خارجية جمهورية مصر العربية .
- (٤) السيد وزير داخلية جمهورية مصر العربية
بصفته .
- (٥) السيد الأستاذ وزير العدل بصفته .

ويعلنون جميعا بإدارة قضايا الحكومة بمبنى
مجمع التحرير بالقاهرة

صفة دعوى

إلغاء قرار

حكومة مصر

بمبنى

جعفر النميرى

مبنى

اللجوء السياسى

• وثائق •



في ابريل لسنة ١٩٨٥ اندلعت الثورة الشعبية في السودان ضد حكم وحاكم ظالم باغ ، تسلط على البلاد ، قرابة ستة عشر عاما لم يترك خلالها ، جريمة إلا قارفها بنفسه أو أعوانه ، سواء في ذلك ، جرائم القتل الجماعي ، والتعذيب البدني ، الذي لم يشهد له السودان مثيلا في أي عصر من عصوره .

ولما استتب له بالقهر ، أمر البلاد ، حيناً من الزمن ، ظن واهما أنه فوق المساءلة والحساب ، فارتكب من الجرائم ما يندى له الجبين ، وأتى من الأفعال ما يصدق عليه وصف جرائم الخيانة العظمى ، والاستيلاء على أموال الشعب بغير حق ، وتمكين أجهزة المخابرات الدولية عامة ، والأمريكية على وجه الخصوص من السيطرة على مقدرات البلاد ، فكثر فيها عصابات السماسرة الدولية ، تبيع وتشترى أمنها وحرية المواطنين فيها .

وكان ابريل سنة ١٩٨٥ ضوفاً لفجر الذي بدد ظلمات ذلك العهد الأسود ، وبدأ الشعب يمارس حقوقه بنفسه في ديمقراطية مباشرة ، وتولى المجلس العسكري الذي اختاره الشعب لأمر البلاد لمدة سنة ، لتعود بعدها الحياة الديمقراطية المدنية الى البلاد .

وفي خلال هذه الفترة بدأ التحقيق في الجرائم التي قارفها الرئيس المخلوع جعفر محمد نميري وتولى بعض المدعين بتفويض من المجلس العسكري أمر تحقيق هذه الجرائم وإقامة البرينات عليها وثبت بصورة قاطعة ما يلي :

اولا : أن الرئيس المخلوع جعفر محمد نميري ونائبه عمر محمد الطيب وآخرين قاموا لقاء مبالغ منحت لهم من دولة أجنبية بترحيل اليهود الفلاشا من الاراضي السودانية إلى دولة إسرائيل ، الأمر المعاقب عليه ، بمقتضى المادة ٩٧ د و ٥ من قانون العقوبات السوداني .

ثانيا : أن الرئيس المخلوع ذاته قد ارتكب جرائم تفويض

الدستور والخيانة العظمى بتعريض الشعب السوداني للفناء بأن اتفق مع الشركة الألمانية :

على دفن النفايات الذرية من جميع بلدان العالم وذلك بمنطقة وادي هور بالأراضي السودانية المتاخمة للحدود السودانية المصرية الليبية التشادية بواسطة الشركة

المذكورة في مقابل أربعة مليارات من الدولارات الأمريكية وهو الأمر المعاقب عليه ، بمقتضى المواد ٩٦ و ٩٧ من قانون العقوبات السوداني .

ثالثا : أن الرئيس المخلوع

جعفر محمد نميري ، قد قبل وهو رئيس للجمهورية قرضا ماليا قدره مائتا مليون دولار امريكي . من عدة بنوك تجارية لحكومة السودان وبشروط قاسية وقام بتحويل عشرة ملايين من هذه الدولارات لحسابه الخاص بأحد البنوك السويسرية ، كما وأنه بتعريض من عدنان خاشوقجي ، رفض قبول شروط أفضل مما سبب للبلاد خسارة قدرها مائة واربعون مليون دولارا امريكي . التزمت

● صحيفة دعوة إلغاء قرار حكومة مصر ●

سابعاً : وأنه أعطى من أموال الدولة سيارة بوكس ماركة تويوتا الى قريبه كمال مبارك سناكه (متهم) المملوكه لجمعية منطقة (نميرى التعاونية) وتم تغيير ارقامها بأسم ذلك المتهم ، دون دفع قيمتها وقام كمال مبارك سناكه ببيعها بمبلغ ١٩٥٠٠ جنيه الى شخص يدعى عبد الرحمن .

ولما كان قانون الاجراءات الجنائية بالسودان ، لا يجيز محاكمة المتهم الغائب ، فقد أصدر قاضى محكمة جنايات الخرطوم أمراً بالقبض على الرئيس المخلوع جعفر

نميرى ، فى كل قضية من هذه القضايا ، واصدر النائب العام بالسودان أمر الى رئيس شعبة اتصال الخرطوم الانتربول لمخاطبة شعبة اتصال القاهرة (الانتربول) للقبض على المتهم المذكور توطئة لتسليمه للنائب العام ، حتى تتمكن لجان التحقيق من تكملة اجراءاتها .

كما طلب النائب العام ، عن طريق وزارة الخارجية ، الى حكومة جمهورية مصر العربية تسليم المتهم جعفر محمد نميرى اعمالا للوفاق

السودان بينك السودان لصالح جمعية منطقة (نميرى التعاونية) دون أن يكون لهذه الجمعية أية مستحقات قبل الدولة ، ثم استعاد المبلغ بمقتضى شيكين قيمة كل منهما خمسون الف جنيه وأودعها فى حسابات خاصة بأسمه لدى بنكى فيصل الإسلامى

والشعب التعاونى بسوء قصد وبدون وجه حق الأمر المعاقب عليه بمقتضى المواد ٩٥ و ٩٨ و ١٧٩ و ٣٥١ و ٤٠٨ عقوبات والمادة ٣ من قانون مكافحة الثراء الحرام .

سادساً : وأنه وآخرين قاموا بشراء ثلاثة عشرة ناقلة بترول بثمن قدره ٢٣٠ مليون دولارا وقاموا ببيعها فى السوق العالمى بحوالى ٣٠٠ مليون دولارا امريكا محققين ربحا لأنفسهم قدره أكثر من ستة وستين مليون دولارا الأمر الذى يعاقب عليه بمقتضى المواد ٧٨ و ٩٤ و ٥٩٨ و ٣٥١ و ٣٦٢ و ٤٠٨ و ٤١٠ و ٤٥٧ من قانون العقوبات والمادة ١٦ من قانون أمن دولة - والمادة ٦ من قانون الثراء الحرام .

بها حكومة السودان ، سبب ذلك تخريباً للاقتصاد الوطنى ، وتبيدا للأموال العامة وأثرى ثراء حراما الأمر المعاقب عليه بالمواد ٨٤ و ٩٨ و ٣٥١ من قانون العقوبات السودانى والمادة ٦ من قانون الثراء الحرام .

رابعاً : أن الرئيس المخلوع ذاته وآخرين قاموا بطريق الاحتيال والتزوير والتهديد بالاستيلاء على قطعة الأرض الخاصة بالمواطن قيصر ابراهيم سلامه ومساحتها عشرة أفدنة بمدينة دنقلا ، كما استولوا على أرض خاصة بالمواطن عبده حسن ابو قرط ومساحتها فدان ونصف ، كما قام نميرى بالاستيلاء على عشرة ابقار وثور فيريزيان من المؤسسة العسكرية دون وجه حق وقام بنقلها مستغلا تلك الأرض وهو الأمر المعاقب عليه بمقتضى المادتين ٦ و ٧ من قانون الثراء الحرام .

خامساً : وأنه كذلك حرر شيكا بمبلغ مائة الف جنيه من حساب رئيس جمهورية

المبرم بين حكومتى مصر والسودان ، والمصدق عليه من حاكم عموم السودان فى ١٩٠٢/٥/٨ ومن مجلس النظار المصرى فى ١٩٠٢/٥/١٧ والذى تقضى المادة (ثانيا) منه على تعهد كل من الحكومتين بأن تسلم بناء على طلب الأخرى كل من وجدت أسباب تحمل على الظن بأنه ارتكب جريمة من الجرائم الداخلة فى اختصاص محاكم الحكومة الطالبة والمعاقب عليها بعقوبة الحبس لمدة ستة شهور على الأقل أو بعقوبة أخرى أشد منها بشرط أن يكون قد صدر أمر بالقبض عليه .

وبالرغم من صدور أمر القبض من السلطة القضائية المختصة فقد رفضت حكومة جمهورية مصر العربية تنفيذ الاتفاق وهو يقوم مقام القانون لأنه صادر من مجلس النظار باعتباره السلطة التشريعية ، بمقولة أن الرئيس المخلوع جعفر محمد نميرى ، لاجئ سياسى وأن تسليم اللاجئين السياسيين محظور إعمالا للمادة (٥٣) من الدستور ، وهذا القول ينطوى على عدوان على الدستور والقانون ، لأن المادة ٥٣ من

الدستور المصرى ، تنص على أن :-

تمنح الدولة حق اللجوء السياسى لكل أجنبى اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الانسان أو السلام أو العدالة وتسليم اللاجئين السياسيين محظور .

فهذا النص صريح ، فى أن مناط قيام الدولة بمنح انسان حق اللجوء السياسى ، لكل أجنبى ، أن يكون هذا الاجنبى قد لجأ الى البلاد بسبب اضطهاده لقيامه بالدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الانسان أو السلام أو العدالة وفى غير ذلك لا ترخص الدولة بمنح حق اللجوء السياسى للمجرمين الذين اعتدوا على مصالح الشعوب ، أو حقوق الانسان أو السلام أو العدالة .

لأن ذلك يتعارض مع نص القسم الذى قسمه كل من يتولى سلطة التشريع أو الحكم فى البلاد باحترام الدستور (المادتان ٧٩ و ٩٠ من الدستور المصرى) .

كما لا يجوز للدولة أن تمنح مجرما سودانيا حق اللجوء السياسى للافلات من أحكام الاتفاق المبرم بين

البلدين لأن المادة (١٥١) من الدستور المصرى تنص على ما يلى :

رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها للاوضاع المقررة .

وتنص المادة ١٩١ من ذات الدستور ، على أن كل ما قرره القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا وناظا .

ومعنى ذلك هو احترام الاتفاق المبرم بين حكومتى مصر والسودان فى مايو سنة ١٩٠٢ والسالف الاشارة اليه والتزام الحكومة المصرية بأحكامه ، وهذا الذى نقول به قرره محكمة النقض المصرية فى عديد من أحكامها إذ قضت بما يلى :-

(١) لما كان الوفاق المعقود بين حكومتى مصر والسودان قد صدق عليه مجلس النظار فى ١٧ من مايو لسنة ١٩٠٢ ونشر بالوقائع الرسمية ، كما نشر بمجموعة القوانين والقرارات المصرية ، فإنه يكون قانونا من قوانين الدولة .

● صحيفة دعوة إلغاء قرار حكومة مصر ●

(٢) ان وفاق سنة ١٩٠٢ هو معاهدة مبرمة بين مصر والسودان ، وليس لإحدى الدولتين أن تتدخل من أحكامه بعمل منفرد ، أخذا بأحكام القانون الدولي العام في شأن المعاهدات ، وعلى القاضى فى كل دولة من الدولتين عندما يطلب منه الحكم فى دعوى يكون المدعى عليه مقيما فى بلد الدولة الأخرى أن يتحقق من أن اعلانه قد تم وفق أحكام ذلك الوفاق من تلقاء نفسه ، ولو خالفت أحكامه قانونه الداخلى سواء كان القانون الداخلى قد صدر قبل إبرام المعاهدة أو صدر بعد إبرامها .

جلسة ١٩٥٦/٣/٨ ، الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٢ ق مجموعة أحكام النقض (المكتب الفنى ، السنة السابعة ص ٢٧٤ رقم ٣٩ . وهكذا تنزل محكمة النقض ، أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ فإذا كانت الحكومة المصرية ، قد امتنعت عن تسليم نميرى بمقولة أنها أصدرت قرارا بمنحه حق اللجوء السياسى . وكان هذا

القرار مخالفا للقانون ، فإنه يحق للطالبين إقامة هذه الدعوى ، ابتغاء إلغاء ووقف تنفيذه وحسبهم فى توافر صفتهم أن المدعين تحت رقم (أولا) هم الذين باثروا التحقيقات فى الدعوى المشار إليها ، والتي حوكم المتهمون مع نميرى فى معظمها ، وحكم بإدانتهم ، أما نميرى فقد استحال محاكمته بسبب غيبته نتيجة عدم تسليمه بمقولة أنه لاجئ سياسى ، وهو قول يخالف الدستور والقانون كما أسلفنا فإن انكرت الحكومة قرارها ، فنحن نطلب على سبيل الاحتياط إلغاء قرارها بعدم تسليمه دون أن يرد على الدعوى أن ذلك من أعمال السيادة ، لأن وفاق ١٩٠٢ يجعل حكومة جمهورية مصر العربية مسئولة عن تسليمه ، ومسلم فى الفقه أنه يجب على المحاكم تطبيق المعاهدات من تلقاء نفسها كما تطبق أحكام القانون أى ولو لم يطلب الخصوم ذلك منها ، ومسلم أن ما يجب على المحاكم تطبيقه ، لا يندرج ضمن أعمال السيادة ، لأن المحاكم القضائية مختصة بتفسير المعاهدات

وتحديد مؤداها توسلا للفصل فى المنازعات المعروضة عليها والتي تمس مصالح الأفراد .

(يراجع حكم مجلس الدولة الفرنسى - المنشور فى مجلة سبرى سنة ١٨٣٩ قسم أول ص ٥٧٧)

ولما كانت الغاية التى استهدفتها الحكومة من قرارها بعدم تسليم الرئيس جعفر نميرى ، هى غاية غير مشروعة لأنها تقصد افلاته من العقاب ، عن جرائم قارفها ، فإنه يكون مشوبا الى جوار ما تقدم بعيب الانحراف بالسلطة .

لذلك

يلتمس الطالبون تحديد جلسة لنظر هذه الدعوى يكلف المعلن اليهم ، بالحضور فيها ليسمعوا الحكم بإلغاء القرار الصادر من حكومة جمهورية مصر العربية بمنح الرئيس السودانى السابق جعفر محمد نميرى حق اللجوء السياسى وكافة الآثار المترتبة عليه ، كما يلتمس بصفة مستعجلة الحكم بوقف تنفيذ هذا القرار وإلزام المدعى عليهم المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

عن الطالبين
أحمد الخواجه
المحامى

حامد الأزهرى ومحمد رزق

عضوى مجلس النقابة

بشأن إصرار حكومة مصر على عدم تسليم جعفر النميرى

أدلى الزميلان الاستاذان حامد الأزهرى ومحمد رزق عضوا مجلس النقابة بالتصريحين الآتيين لجريدة الراية فى شأن إصرار حكومة مصر على عدم تسليم جعفر النميرى لحكومة السودان ، ولأهمية هذين التصريحين وبمناسبة نشر صحيفة افتتاح الدعوى سألنا الذكر نبادر بنشر هذين التصريحين نقلا عن تلك الجريدة :-

وقد سألت حامد الأزهرى عضو مجلس نقابة المحامين المصريين :
● بماذا تفسر إصرار الحكومة المصرية على عدم تسليم نميرى أو طرده من مصر ؟

قال : موقف الحكومة فى هذا الشأن موقف خاطئ تماماً ومناف للدستور ولل قانون ، مثير لمشاعر الشعب السودانى الشقيق الذى ارتكب نميرى كل الجرائم فى حقهِ وهى جرائم لا يمكن بأى حساب إعتبارها جرائم سياسية ، إنما هى جرائم عادية لا يمكن لمن يرتكبها أن يكون مطالباً بحق اللجوء السياسى .

● قلت هناك من يقولون من بعض السودانين أن النظام فى مصر يحتفظ بالنميرى تمهيداً لإعادته مرة أخرى أو إستخدامه ورقة ضغط على السودان .. فما رأيك ؟

قال : هذا التصور من جانب البعض من الأخوة السودانين يكون له ما يبرره من السوابق

التي بكل أسف ارتكبها الرئيس السابق أنور السادات فى حق شعب السودان ، حيث إستطاع هذا الشعب العظيم أن يعزل نميرى فى أكثر من انتفاضه أو ثورة ، إلا أن السادات لجأ إلى استعمال قوة الجيش المصرى فى إعادة فرضه مرة أخرى ليجثم على أنفاس الشعب السودانى .

● قلت : وهل هو احتمال قائم الآن ؟

قال غير مستبعد إزاء الإصرار غير المبرر من جانب النظام المصرى على الاحتفاظ بهذا الطريد رغم ما يسببه ذلك من خطر على مصالح شعب وادى النيل جنوبه وشماله .

● قلت : هل تتوقع صدور حكم بتسليمه أو طرده من مصر ؟

قال : طالما الأمر معروض على القضاء فتقننا فى قضائنا المصرى كاملة .

كما سألت محمد رزق عضو مجلس النقابة عن رأيه فى موقف الحكومة المصرية فقال :

عدم تسليم نميرى يعنى إغضاب شعب السودان الشقيق

والحق التاريخ

ونميرى ليس لاجئاً سياسياً بل طاغية لفظه شعبه وكان من الطبيعى أن يسلم فور قيام الثورة الشعبية فى السودان ولا تنسى أن نميرى تأمر على هاشم العطا ورفاقه بالتنسيق مع معمر القذافى وأعدتهم فى حين أن الخلاف السياسى معهم لم يكن يتناسب بالمرة مع العقوبة التي نفذت دون محاسبة .

وإن الجرائم التي ارتكبها نميرى فى حق شعب السودان بل فى حق الأمة العربية أمر يوجب تسليمه فوراً دون تحفظات وبلا إقامة الدعوى .

وروابطنا مع شعب السودان أبقي من أى إعتبار آخر ، لأن نميرى لا ينطبق عليه وصف اللاجئ السياسى المضطهد ، فهو طاغية شعب السودان كله فى معتقل كبير ولم يتورع عن تأكيد حكمة تحت شعار زائف لا يمت للحقيقة بصلة وهو تطبيق الشريعة الإسلامية .

بيان في شأن إحالة المتهمين لأسرى القضايا إلى القضاء العسكري



قرر مجلس النقابة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٣ ما يلي :-

بعد الاطلاع على قانون الطوارئ وعلى ق ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ وعلى ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الاحكام العسكرية .

قرر المجلس الاعتراض على إحالة المتهمين المدنيين إلى القضاء العسكري

وتكليف الاساتذة الذين سوف يوكلون أو يندبون للدفاع في هذه القضايا بإثبات اعتراضهم على الأمر بالإحالة والأمر بتشكيل المحكمة بدون الموافقة في موضوع الدعوى والانسحاب بمجرد انتهاء المرافعة في الدفع واعتبار هذا إقراراً لاثبات صانداً من المجلس بحكم اختصاصه بوضع لائحة نظام النقابة واعتبار مخالفته ذنباً يفرض المساءلة .

بيان نادي القضاة

في شأن وجوب إشراف القضاة على الانتخابات العامة في جميع مراحلها

ناقش مجلس إدارة نادي القضاة في اجتماعه المنعقد بجلسة ١٩٨٦/١٠/٧ . طلب أعضاء النادي عقد جمعية عمومية غير عادية لمناقشة دور القضاة في الانتخابات العامة في ضوء التوصيات الصادرة عن الجمعيات العمومية السابقة للنادي والمحاكم على اختلاف درجاتها ، وكذلك توصيات مؤتمر العدالة الأول . وكلها تطالب أن يكون تنظيم إشراف القضاة على الانتخابات العامة في كافة مراحلها بما يحقق رقابة جادة وفعالية وأن يرأس القضاة اللجان الانتخابية كافة ، وإن استلزم ذلك اجراء الانتخابات على مراحل ، وإسناد الفصل في الطعون الانتخابية إلى القضاء ، وقرر المجلس بالاجماع أن يعرض على الجمعية العمومية العادية في اجتماعها المحدد له يوم ١٩٨٦/١١/١٣ بحث الاجراءات الواجبة تنفيذا للتوصيات السابقة .

أخبار نقابة



محاضرة عن تقاليد المحاماة النقابية المحامين بالبحيرة

بدعوة من الزميل عطية شعلان نقيب المحامين بالبحيرة توجه الزميل محمدرزق عضو المجلس في مساء ١٩٨٦/١٠/٧ لإلقاء محاضرة في تقاليد المهنة وآداب التقاضي بدار النقابة بدمهور حضرها شباب المحامين بالبحيرة وجمع غفير من كبار المحامين ، وهي أول دورة تثقيفية تقيمها النقابة الفرعية وقد استغرقت أكثر من ثلاث ساعات .



ندوة على خلاف قرارات المجلس

استنكر محامو مصر على اختلاف نزعاتهم محاولة إقحام قاعة الاجتماعات العامة . بالنقابة ونزع أبوابها التي لم تكن مغلقة لعقد ندوة في ذات الموعد المقرر لعقد مجلس النقابة في مساء ١٩٨٦/١٠/١٦ بتعرض من عضوين من أعضاء المجلس .

بعدها عن فض الندوة .

وجدير بالذكر أن مجلس النقابة سبق أن أصدر قراراً بعدم إقامة أية ندوة إلا بموافقة المجلس والإعداد لها إعداداً كاملاً ومدرّساً بما يليق بمكانة النقابة ودورها الوطني والقومي .

وتجدر الإشارة إلى أن الاساتذة الذين أعلن عن حضورهم وهم فتحى رضوان ، ود . حلمى مراد ، ود . محمد عصفور ، وإبراهيم دسوقي أباطة ، وعادل حسين ، ود . نعمات فؤاد لم يحضر منهم أحد سوى د . نعمات فؤاد .

ولم يحضر الندوة التي عقدت على خلاف قرارات المجلس وبدون دعوة منه سوى أربعين شخصاً معظمهم من غير المحامين ولم يستغرق حديث الدكتور نعمات فؤاد سوى عشرين دقيقة أعلن

تقرير الجهاز المركزى عن النقابة

انتهى الجهاز المركزى الذى تولى فحص التصرفات المالية للنقابة فى الفترة السابقة إلى أن اللجنة لم يساورها الشك فيما تقدمه النقابة من خدمات إجتماعية وصحية لأعضائها .



المطالبة بالإفراج

عن نقيب المحامين بحلب طالب إتحاد المحامين العرب بالإفراج عن سليم عقيل نقيب المحامين بحلب وزملائه العشرة المعتقلين فى سجون سوريا منذ شهور والذين كان الرئيس حافظ الأسد قد وعد بالإفراج عنهم عندما اجتمع مع أعضاء المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب الذى عقد مؤخراً بدمشق .

المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب

من المقرر أن يعقد المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب فى أوائل شهر ديسمبر القادم فى الخرطوم لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان فى الوطن العربى .

حول زيارة بيريز لمصر

في تعليق الزميل سامح عاشور عضو المجلس على
زيارة بيريز لجريدة صوت العرب القاهرية جاء به - تعتبر
هذه الزيارة أكبر كارثة سياسية حلت بمصر هذا
العام ؛

ولقد أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تمتلك بحق كل أوراق اللعبة بمنطقة الشرق الأوسط ، إننا نرفض التحكيم ابتداءً ونعرف نتائجها ، وعلى إسرائيل أن تعلم جيداً أنه لن يدوم لها مفاوضات وأنه آجلاً أو عاجلاً سوف يسقط الشعب العربي كل الاتفاقات التي أوجدت أو ساعدت على استمرار إسرائيل .

وفي تعليق الزميل محمد
رزق عضو المجلس على

الزيارة قال : أن زيارة شيمون بيريز تحمل معنى التحدى لمشاعر الشعب العربى والمصرى بصفة خاصة . إذ أن أكذوبة السلام التى تم عقد الاتفاقية المشئومة بالاستناد اليها أثبتت أن السلام وإسرائيل نقيضان لا يجتمعان ، إن الزيارة المشبوهة التى قام بها شيمون بيريز إلى المغرب على مسار تأكيد الشرخ العربى أثبتت أن إسرائيل وهى الدولة اللقطة المغتصبة لحق الشعب الفلسطينى لا سبيل إلى ردها إلا الكفاح المسلح .

دراسة

عن كفاح

عمال مصر

أعد الاستاذ أحمد شرف
المحامى بمعاونة الهامى
الميرغنى وصابر بركات ..
دراسة عن كفاح عمال السكة
الحديد فى ثمانين عاما
١٩٠٦ - ١٩٨٦ بمناسبة
المؤتمر الذى دعت إليه لجنة
الحريات العامة بالنقابة
لمناقشة الأحداث الأخيرة التى
وقعت بالمرفق والتى أسفرت
عن حل الرابطة إثر مطالبتهم
بتحسين أوضاعهم الوظيفية
والمعيشية .

جمعية عمومية لنقابة المحامين بالشرقية

إثر إتهام أحد الزملاء بالشرقية برشوة أحد المواطنين الإداريين بمحكمة الزقازيق أصدر المحامي العام قرار بحبسه مع وكيل مكتبه ، كما أصدر قراراً بعدم الاطلاع إلا بتصريح كتابي منه ، مما دعا المحامون بالشرقية إلى عقد جمعية عمومية حضرها

الاساتذة : محمد علوان ،
حامد الازهرى ، عبد العال
عرجون ، سامح عاشور ،
محمد رزق أعضاء المجلس .

وبعد المناقشة أسفرت
الاتصالات التي أجراها
الأستاذ النقيب مع المستشار
النائب العام عن الإفراج عن
الزميل المحتجز ووكيل

مكتبه ، كما عقد إجتماع
بمكتب المستشار النائب العام
حضره مع النقيب الاستاذان
محمد صبرى مبدى أمين عام
النقابة ، وحامد الازهرى
عضو المجلس والزميل
حموده زيور نقيب المحامين
بالشرقية لتوضع ضوابط
وأسس التعامل بين أعضاء
النياية والمحامين

الافراج عن عمال السكة الحديد المقبوض عليهم

تحمل اعضاء مجلس النقابة
قيمة نشر اعلانين

ليس صحيحاً ما يردده دعاة الفرقة والانقسام
من ان النقابة تحملت قيمة نشر اعلانين بجريدتي
الاهرام والاعلام تحت عنوان (بيان من نقابة
المحاميين) وانما الصحيح هو ان اعضاء المجلس
وبعض المحامين هم الذين تحملوا تلك القيمة
كاملة .

مخالفة لقانون النقابة .. وتحذير

والمناصب التي تولاها مخالفا
بذلك أحكام قانون المحاماة .

والمجلس يلفت نظر
الزميل وكل الزملاء الذين
يحثون حذوه بضرورة
المبادرة إلى احترام قرار
مجلس النقابة المؤكد لنصوص
قانون المحاماة وإلا سيضطر
المجلس أسفا لإعمال نصوص
القانون .

يحظر نص المادة ٧١ من القانون ١٧ لسنة ٨٣ أن يضع المحامي على أوراقه أو لافتة مكتبه أى القاب غير اللقب العلمى وبيان درجة المحكمة المقبول للمرافعة أمامها أو استخدام أى بيان أو إشارة إلى منصب سبق أن تولاها ، فهل يليق بمستشار أن يطبع بطاقة يكتب فيها مثل هذه الصفات

مكتب المنظار

قائب ورئيس محكمة الاستئناف العليا ، ورئيس الدوائر المدنية
والتجارية والاجراء الشخصية ، ورئيس محاكم جنابات أسبوط
وسوهاج وبها ، المفتش القضائي بوزارة العدل
الاستاذ المنتدب بكليات الحقوق المصرية سابقاً ، المحامي بالنقض
والادارية والدستورية العليا ، المستشار القانوني للشركة
الدولية للنقل والملاحة والتوريدات بالاسكندرية .

أصدرت محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » بجلسة ١٩٨٦/١٠/٢٢ برئاسة المستشار محمد الرافعي وعضوية المستشارين أحمد عبد الوهاب ومحمد منصور قراراً بالافراج عن الـ ٣٧ متهما من عمال السكة الحديد بضمان وظائفهم ، كما تقرر تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٩٨٦/١١/٢٢ كطلب الدفاع للاستعداد .

حضرت لجنة الدفاع عن
الحريات بنقابة المحامين
الجلسة ممثلة لمجلس نقابة
المحامين نقيبا وأعضاء
وترافع في طلب الإفراج عن
المتهمين الاساتذة الزملاء نبيل
الهلالى وسامح عاشور عضوا
مجلس النقابة ومزيد عبد
الكريم وعبد الله الزغبى
المحاميان ، وانتهت الجلسة
بأروع مظاهرة للحريات حيث
خرجت الجموع إلى الشارع
تهتف بحياة نقابة المحامين
ومجلس النقابة ، مؤكدة ثقة
الشعب المصرى بقضائنا
العظيم وعدالته .

● في رحاب الله ●

بكل الحزن والأسى .. وبكل الايمان بكضاء الله وقدره ..
ينهي مجلس النقابة زملاء أعزاء التقلوا إلى رحمة الله تعالى ..
افتقدتهم المحاماة وكانوا لها سنداً .. ويتضرع المجلس إلى العلى
القدير أن يتقدمهم برحمته وأن يسكنهم فسيح جناته .. وأن يلهم
أسرهم وذوئهم وزملاءهم الصبر والسلوان

الأستاذ مصطفى عبده يوسف المحامي
الأستاذ عبد الفتاح توفيق محمد المحامي
الأستاذ محمود العيوطي المحامي
الأستاذ محمد مرسى عبد المولى المحامي
الأستاذ ابراهيم سعيد المحامي
الأستاذ احمد محمد فرج المحامي
الأستاذ عادل عيسى المحامي
الأستاذ يوسف جورج يوسف المحامي
الأستاذ جورج نجيب فركوح المحامي
الأستاذ شوقي ابراهيم الشربيني المحامي
الدكتور محمود محمد مصطفى المحامي
الأستاذ عبد العزيز شريف على المحامي
الأستاذ عثمان ابراهيم سلامة المحامي
الأستاذ توما ميخائيل توما المحامي
الأستاذ محمد محمد الصواف المحامي
الأستاذ إدوارد سمعان المحامي
الأستاذ شعبان فريد يوسف المحامي
الأستاذ الشهاوى على الشهاوى المحامي
الأستاذ مصطفى عباس أحمد المحامي
الأستاذ عبد العزيز السباخي المحامي
الأستاذ محمد السيد حمزه المحامي
الأستاذ عادل خزام المحامي
الأستاذ ابراهيم جادو المحامي
الأستاذ حسن السيد المحامي
الأستاذ محمد عابد النجدي المحامي
الأستاذ يوسف عبد الحليم زعزع النحامي

فهرس الابحات

الصفحة

تقديم :

- للسيد الاستاذ عصمت الهوارى المحامى - سكرتير التحرير - وكيل نقابة المحامين ١
- المحاماه منهج وسلوك .
- للسيد الاستاذ محمد رزق المحامى وعضو مجلس النقابة ٢٠
- استقلال المحاماه وحقوق الانسان .
- للسيد الاستاذ الدكتور محمد نور شحاته المدرس بقسم المرافعات
بكلية الحقوق - جامعة القاهرة - فرع بنى سويف ٢٦
- السنهورى - وكتابه عن الخلافة .
- للسيد الدكتور توفيق الشاوى المحامى ٨٣
- مبدأ حظر طرق التنفيذ العادية ضد الادارة .
- للسيد الاستاذ المستشار الدكتور حسنى عبد الواحد ٨٨
- العلاقة بين الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية .
- للسيد الاستاذ الدكتور حسنى عبد الحميد درويش المستشار بمجلس الدولة ١٠٥
- طبيعة الملكية فى الاسلام والقوانين الوضعية .
- للاستاذ الدكتور محمد السعيد رشدى مدرس القانون المدنى بجامعة
القاهرة ١١١
- جنسية الشركات فى تشريع الاستثمار .
- للسيد الاستاذ الدكتور احمد شرف الدين المحامى والاستاذ بكلية الحقوق
جامعة عين شمس ١٢٤
- موقف القانون من شهر التصرفات العقارية .
- للسيد الاستاذ الدكتور نجيب محمد بكير استاذ مساعد بقسم القانون
بكلية التجارة جامعة حلوان ١٢٨
- وثائق للتاريخ ١٥١
- أخبار نقابية ١٦١

فهرس الأحكام فى مسائل الأحوال الشخصية

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
١	٤	١٩٨٢/٢/٢٦	أحوال . شخصية . اثبات إجراءات الاثبات إجراءات الاثبات .
٢	٤	١٩٨٢/٥/١٨	أحوال شخصية . اثبات إجراءات الاثبات
٣	٤	١٩٨٢/٥/١٨	أحوال شخصية . اثبات النسب
٤	٤	١٩٨٢/٦/١٥	أحوال شخصية . اثبات «البينة»
٥	٤	١٩٨٢/١/١٣	اثبات القرائن
٦	٤	١٩٨٢/١١/١٣	اثبات الطلاق
٧	٤	١٩٨٤/٦/٢٦	الاثبات . اثبات . البينة
٨	٥	١٩٨٢/٢/٢٣	أحوال شخصية . استئناف قانون
٩	٥	١٩٨٢/٦/٢٩	أحوال شخصية . استئناف «ميعاد الاستئناف» معارضة «ميعاد المعارضة» حكم الطعن فى الحكم .
١٠	٥	١٩٨٣/٣/٢٩	(١ ، ٢) الاستئناف . رفع الاستئناف دعوى . التدخل فى الدعوى .
١١	٥	١٩٨٤/٢/٢١	أحوال شخصية . استئناف
١٢	٥	١٩٨٢/٢/١٦	أحوال شخصية «ارث» «تحقيق الوفاة والوراثة» دعوى .
١٣	٥	١٩٨٣/٦/٢٨	ارث . تركة . وصية
١٤	٦	١٩٨٤/١/١٧	أحوال شخصية . اعلانات . حكم «حكم غيابى» .
١٥	٦	١٩٨٢/٢/٢٣	أحوال شخصية . استئناف . قانون
١٦	٦	١٩٨٢/٦/٢٩	أحوال شخصية . استئناف «ميعاد الاستئناف» معارضة «ميعاد المعارضة» حكم «الطعن فى الحكم» .
١٧	٦	١٩٨٢/٦/٢٩	(١ ، ٢) الاستئناف . رفع الاستئناف دعوى . «التدخل فى الدعوى» .

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
١٨	٦	١٩٨٣/٦/٢٨	الاثبات في مسائل الأحوال الشخصية «البينة الشرعية» .
١٩	٦	١٩٨٣/٥/١٧	أحوال شخصية «لغير المسلمين» الشهادة . التطليق . اثبات . «مسائل الأحوال الشخصية» .
٢٠	٧	١٩٨٣/١١/٢٥	الشهادة
٢١	٧	١٩٨٣/١٢/٢٠	(١ ، ٢) أحوال شخصية . البينة الشرعية . الشهادة .
٢٢	٧	١٩٨٤/٣/١٣	الشهادة . التطليق للضرر .
٢٣	٧	١٩٨٤/٣/١٣	الشهادة . التطليق للضرر .
٢٤	٧	١٩٨٤/٤/١٧	أحوال شخصية . الاثبات في مسائل الأحوال الشخصية .
٢٥	٧	١٩٨٤/٤/٢٤	الشهادة
٢٦	٧	١٩٨٤/٥/٢٩	(١ ، ٢) أحوال شخصية . الشهادة البينة .
٢٧	٧	١٩٨٤/٦/٢٦	أحوال شخصية . الشهادة .
٢٨	٨	١٩٨٣/٥/٢٤	الموطن . محكمة الموضوع .
٢٩	٨	١٩٨٢/٢/٢٣	نيابة عامة .
٣٠	٨	١٩٨٣/٥/٢٤	نيابة عامة
٣١	٨	١٩٨٤/٤/١٧	حكم «رأى النيابة العامة» .
٣٢	٨	١٩٨٢/١/٢٦	تطليق .
٣٣	٨	١٩٨٢/٢/١٦	أحوال شخصية «التطليق للضرر» . غرض المحكمة الصلح، استئناف .
٣٤	٨	١٩٨٢/٣/١٦	أحوال شخصية «التطليق للضرر» .
٣٥	٩	١٩٨٢/٥/١٨	أحوال شخصية . دعوى .
٣٦	٩	١٩٨٢/٥/١٨	(١ ، ٢) أحوال شخصية . التطليق خبرة .
٣٧	٩	١٩٨٢/٦/١٥	أحوال شخصية «وقف النفقة عند الامتناع الطاعة، تطليق» .

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
٣٨	٩	١٩٨٣/٢/١٥	أحوال شخصية للمسلمين «التفريق للضرر» «التطليق للغيبة» .
٣٩	٩	١٩٨٣/٣/٢٢	أحوال شخصية . التطليق للضرر .
٤٠	٩	١٩٨٣/٥/٢٤	(١ ، ٢) التطليق للضرر . اثبات .
٤١	٩	١٩٨٣/٦/٢٨	التطليق للضرر .
٤٢	١٠	١٩٨٤/٥/٨	أحوال شخصية . تطليق «تطليق للضرر» الشهادة .
٤٣	١٠	١٩٨٤/٥/٢٩	(١ ، ٢) أحوال شخصية . تطليق «التطليق» .
٤٤	١٠	١٩٨٤/٦/٢٦	أحوال شخصية . «التطليق للضرر» .
٤٥	١٠	١٩٨٤/٦/٢٦	أحوال شخصية . التطليق .
٤٦	١٠	١٩٨٢/٣/١٦	(١ ، ٢) أحوال شخصية «لغير المسلمين» «تغيير الطائفة» «المجلس الملى» حكم «تسبيب حكم» .
٤٧	١٠	١٩٨٣/٣/٢٩	الولاية على المال . حكم «تسبيب الحكم القصور فى التسبيب» .
٤٨	١١	١٩٨٤/٢/٢١	أحوال شخصية . حكم .
٤٩	١١	١٩٨٤/٤/١٠	أحوال شخصية . حكم . «الطعن فى الحكم» .
٥٠	١١	١٩٨٤/٤/٢٤	(١ ، ٢) أحوال شخصية . حكم «بيانات الحكم» .
٥١	١١	١٩٨٤/٦/١٢	(١) حكم «اصدار الحكم» .
٥٢	١١	١٩٨٢/٢/١٦	أحوال شخصية . دعوى «نظر الدعوى فى غرفة المشورة حكم بطلان» .
٥٣	١١	١٩٨٢/٦/١٥	دعوى اختصاص «اختصاص نوعى» أحوال شخصية دعوى الأحوال الشخصية .
٥٤	١١	١٩٨٣/٦/٢٨	دعوى . حكم .
٥٥	١١	١٩٨٣/٦/٢٨	(١ ، ٢) دعوى «الخصم فى الدعوى» «دعوى عزل المصطفى» تجزئة قضاء مستعجل .
٥٦	١٢	١٩٨٣/٦/٢٨	دعوى الأحوال الشخصية «دفع» الدفع .
٥٧	١٢	١٩٨٣/٦/٢٨	(١ ، ٢) دعوى «النهى عن سماع الدعوى» .

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
٥٨	١٢	١٩٨٣/١١/٢٢	دعوى . حكم - بطلان .
٥٩	١٢	١٩٨٤/٤/١٠	أحوال شخصية «مصريين غير مسلمين» . دفاع .
٦٠	١٢	١٩٨٤/٤/١٠	أحوال شخصية «مصريين غير مسلمين» دفع «الدفع بعدم القبول» .
٦١	١٢	١٩٨٢/١٢/٢١	(١ ، ٢) أحوال شخصية «غير المسلمين» العنه . سلطة محكمة الموضوع .
٦٢	١٣	١٩٨٤/٣/٢٠	أحوال شخصية «مصريين غير مسلمين» . زواج .
٦٣	١٣	١٩٨٤/٢/٢١	أحوال شخصية . طاعة .
٦٤	١٣	١٩٨٤/٥/٨	أحوال شخصية . طاعة «دعوى الطاعة» .
٦٥	١٣	١٩٨٤/٥/١٥	طاعة «دعوى الطاعة» تطليق «التطليق للضرر محكمة الموضوع» .
٦٦	١٣	١٩٨٤/٦/٢٦	دعوى «دعوى الطاعة» «دعوى التطليق» .
٦٧	١٣	١٩٨٢/١١/٢٢	اثبات .. الطلاق .
٦٨	١٤	١٩٨٣/٣/٢٢	طلاق «الطلاق البائن والطلاق الرجعى» .
٦٩	١٤	١٩٨٤/٤/١٠	(١ ، ٢) أحوال شخصية . «مصريين غير مسلمين» طلاق . دفع .
٧٠	١٤	١٩٨٤/٥/٢٢	(١ ، ٢) أحوال شخصية . العده . الطلاق .
٧١	١٤	١٩٨٢/٢/٢٦	أحوال شخصية «المعارضة فى الحكم الغيابى» نظام عام . نقض حكم .
٧٢	١٤	١٩٨٢/٦/٢٩	قضاء الحكم بقبول الاستئناف شكلا ، لاينطوى على قضاء ضمنى بصحة .
٧٣	١٤	١٩٨٢/٦/٢٩	(١ ، ٢) أحوال شخصية . اجراءات معاهدات . اختصاص «قواعد الاختصاص» .
٧٤	١٤	١٩٨٢/١١/٢٣	اثبات . الشهادة . النسب .
٧٥	١٥	١٩٨٢/٤/٢٤	نفقة .

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
٧٦	١٥	١٩٨٢/٤/١٣	أحوال شخصية . نقض .
٧٧	١٥	١٩٨٢/٥/١٨	(١ ، ٢) أحوال شخصية . نقض «الطعن بالنقض» .
٧٨	١٥	١٩٨٣/٦/٢٨	نقض . إجراءات الطعن .
٧٩	١٥	١٩٨٢/٢/١٦	أحوال شخصية . اختصاصه . قانون . وقف .
٨٠	١٥	١٩٨٢/٢/٢٣	وقف «الاستحقاق الواجب» دعوى .
٨١	١٦	١٩٨٢/٥/٢٥	دعوى . بطلان . نيابة عامة . وقف ..
٨٢	١٦	١٩٨٢/٦/١٥	دعوى بطلان . نيابة عامة . وقف .
٨٣	١٦	١٩٨٢/٢/٢٢	(١ ، ٢ ، ٣) وقف . نظارة . أحوال شخصية .
٨٤	١٦	١٩٨٣/٤/١٢	التدخل في قضايا الوقف . وقف . نيابة .
٨٥	١٦	١٩٨٤/٦/١٩	(١ ، ٢ ، ٣) أحوال شخصية . وقف شرط الواقف . الاستحقاق في الوقف .
٨٦	١٧	١٩٨٥/٦/٢٦	أحوال شخصية . وقف . الاستحقاق في الوقف .
٨٧	١٧	١٩٨٢/٤/١٣	(١ ، ٢ ، ٣) أحوال شخصية «ولاية على المال» نيابة عامة . حسبه .
٨٨	١٧	١٩٨٢/٩/٨	أحوال شخصية «ولاية على المال» دعوى عزل القيم، نقض .
٨٩	١٧	١٩٨٤/٥/٢٩	أحوال شخصية . ولاية على المال .
٩٠	١٧	١٩٨٢/٢/١٦	أحوال شخصية «ولاية على النفس» بلوغ الصغير .

● مقالات فى كلمات ●

الناس فى حاجة إلى القضاء ما عاشوا ، فإذا فرض عليهم احترامه لزم أن يحسوا بأنه محل ثقتهم وموضع طمأنينتهم .

ميرابو

● ● ●

إذا أضعت ثروتك لم تفقد شيئا ، وإذا أضعت شرفك فقدت كل شيء .

حكمة هولندية

● ● ●

الأمم لا تسلب حقوقها ولا يعتدى عليها إذا كانت الحقيقة مجهولة فيها .

مصطفى كامل

● ● ●

الحرية الحقيقية هى أن تزول كل القيود التى تمنع المرء من تأدية واجبه .

روبرتسون

● ● ●

لا قيمة للحق ، ولا للعدل بين أمم اختلفت قواها .

جوستاف لوبون

● ● ●

لنؤمن بقوة الحق ولنجاهد فى سبيل حقنا - كما نفهمه - حتى الرmq الاخير -

إبراهيم لنكولن

● ● ●

إن حسن ضمان كفاية وشرف وحياد الدولة يتوقف على كفاية استقلال القضاء وإستمراره فى المحافظة على حرية الفرد .

● ● ●

من احتكاك الإحساس بالإحساس ، والرأى بالرأى ، تتالق الحقيقة ويكون لها ضياء .

كوكاردو

● ● ●

إن الشرف والكرامة ، وإستقلال الرأي ،
وحرية الفكر ، والاستمساك بالمبدأ ، والاعتزاز
بالحق ، كل أولئك هي المحاماة .

المرحوم الأستاذ توفيق دوس
المحامى

قانون كرامة

المحكمة

• العدد التاسع والعاشر نوفمبر وديسمبر ١٩٨٦ السنة السادسة والستون •

تصدرها
نقابة
المحامين
بجمهورية
مصر
العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ أَرَفَّتِ الْآزِفَةُ • لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ • أَفَمِنْ هَذَا
الْخَبِيثِ تَعْجَبُونَ • وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ • وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ • فَاغْجَبُوا
لِلَّهِ وَأَعْبُدُوا ۝ ﴾

صدق الله العظيم

• حق المتهم في الاستعانة بمحام أثناء مرحلة تحقيقات الشرطة

• للدكتور سامي صادق الملا - المحامي

• نصوص قانونية تحتاج إلى تعديل

• للسيد الاستاذ منير محمد عبد الفهيم - رئيس النيابة العامة

• استجواب الشهود في المسائل الجنائية

• بين الاعتبارات الانسانية ومقتضيات العدالة

• للسيد الاستاذ محمود صالح العادلي - مدرس القانون
الجنائي المساعد بكلية الشريعة والقانون بطنطا - جامعة الازهر

• طبيعة الحبس الاحتياطي في ظل محاكم أمن الدولة في مصر

• للسيد الاستاذ محمد شكرى عبد الفتاح - المحامي

• كيف نقضى على التلاعب بالاديان عند تفسير الطائفة أو الملة

• للسيد الاستاذ لطفى توفيق - المحامي

• تقادم دعوى التعويض الناشئة عن جريمة

• للسيد الاستاذ محمود صالح - المحامي

• من روائع المرافعات (اغتيال امين عثمان « باشا »)

• في فكرها مولد الهامادى

• للسيد الاستاذ أحمد عوده - المحامي
عضو مجلس النقابة ومقرر لجنة الشريعة الاسلامية

ترتيب
الصحف
المصرية
والعربية
والاسلامية

كلمات من نور

فى حسن الخلق

قال ﷺ :

البر حسن الخلق ، والإثم ما حاك فى صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس .

• • •

وقال ﷺ :

ما من شىء أثقل فى ميزان العبد المؤمن يوم القيامة من حسن الخلق ، وإن الله يبغض الفاحش البذىء .

• • •

وقال ﷺ :

أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً .

• • •

وقال ﷺ :

إن المؤمن ليدرك بحسن خلقه درجة الصائم القائم .

• • •

وقال ﷺ :

ان من أحبكم إلى وأقربكم منى مجلساً يوم القيامة ، أحاسنكم أخلاقاً ، وأن أبغضكم إلى وأبعدكم منى يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتفيهقون .

• • •

وقال ﷺ :

ان الرفق لا يكون فى شىء إلا زانه ، ولا ينزع من شىء إلا شانه .

• • •

وقال ﷺ :

ليس الشديد بالصُّرعة ، إنما الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب .

• • •

وقال ﷺ :

تجدون الناس معادن فخيرهم فى الجاهلية خيارهم فى الاسلام اذا فقهوا ، وتجدون خيار الناس فى هذا الشأن أشدهم كراهية له ، وتجدون شر الناس ذا الوجهين الذى يأتى هؤلاء بوجه ، وهؤلاء بوجه .

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

يروى تاريخ صدر الإسلام أن جيش المسلمين فى عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حقق فى إحدى الغزوات نصرا مبينا .. وكانت المغانم من العدو أكبر من أن تحصى وتعد .. ورغم ذلك فإن أحدا من جيش المسلمين لم يستول على غنيمة لنفسه .. فإذا بأمر المؤمنين يسأل علياً بن أبى طالب : (يا على عجبت كيف لا تقبل الجند على غنائمها) .. فإذا بعلى رضى الله عنه يجيب على تساؤل أمير المؤمنين ويقول (يا أمير المؤمنين .. لقد تعففت فتعفف الجند ..) ... !!

وهكذا تعلمنا الخليفة العادل أن القدوة الصالحة هى ممارسة حقيقية وسلوك جاد .. يتحلى بها الراعى فتلتزم بها الرعية .. فهي ليست شعارا تطرب له الأذان .. وليست كلمة ينطق بها لسان .. وليست عبارة عابرة ترددها شفتان .. فإذا صارت كذلك فهي الزيف بعينه والإفك والبهتان .. !!

ما أحوجنا اليوم إلى قدوة صالحة تحكم ولا تتحكم .. تعدل ولا تظلم .. توحد ولا تفرق .. تجمع ولا تفرق .. أمينة على مال الشعب فلا تبدد ولا تسرق .. لا تعتقل رأى الآخر ولا تصادره وإنما تجادله وتجاوره .. ولا تحتذى بتشريع استثنائي يحميها .. لا تبطش ولا تستبد ... لا تتعالى ولا تتسلط .. ولا تتخذ من الحديد والنار سبيلا ... !!

ليس من القدوة الصالحة أن تختار الإلصاقات ليكونوا لك عوناً .. وأن تختار المنافقين ليكونوا لك بوقاً وسنداً .. وإنما القدوة الصالحة أن تستعين بالرجال لا أشباه الرجال .. فبالرجال وحدهم نقتحم الصعاب ونقهر المحال .. وبهم وحدهم تكون التضحية ويكون النضال .. !!

وليس من القدوة الصالحة أن تعلم بأنك إن ولّيت علينا فأنت بخيرنا .. وإنما أنت واحد منا .. إن أحسنت نعينك .. وإن أسأت نقومك .. وأن الضعيف فينا قوى عندك حتى تأخذ الحق له .. وأن القوى منا ضعيف عندك حتى تأخذ الحق منه .. !!

وليس من القدوة الصالحة أن تتخذ من البطش سبيلا لبقائك .. أو أن تفتح قلبك لكل وغد حقير يمدحك .. وإنما القدوة الصالحة أن تفتح قلبك لكل مخلص ينصحك .. وألا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله .. وأن يتسع صدرك لما تضيق به صدور الناس .. وأن تضيق ذمك بما تتسع له نعم الناس ... !!

إن كل المعاناة التى نعانيها .. وكل نيران العذاب التى نصطليها .. وجذوة الكفاح التى خبت ولم يعد أحد يرويها .. بل كل الفساد والعفن الذى لا نجد له شبيهاً .. وكل الشرور والوجاع التى نستسلم لها فلا نتقيها .. إن كل ذلك كان فساد القدوة عنه مسؤولاً .. !!

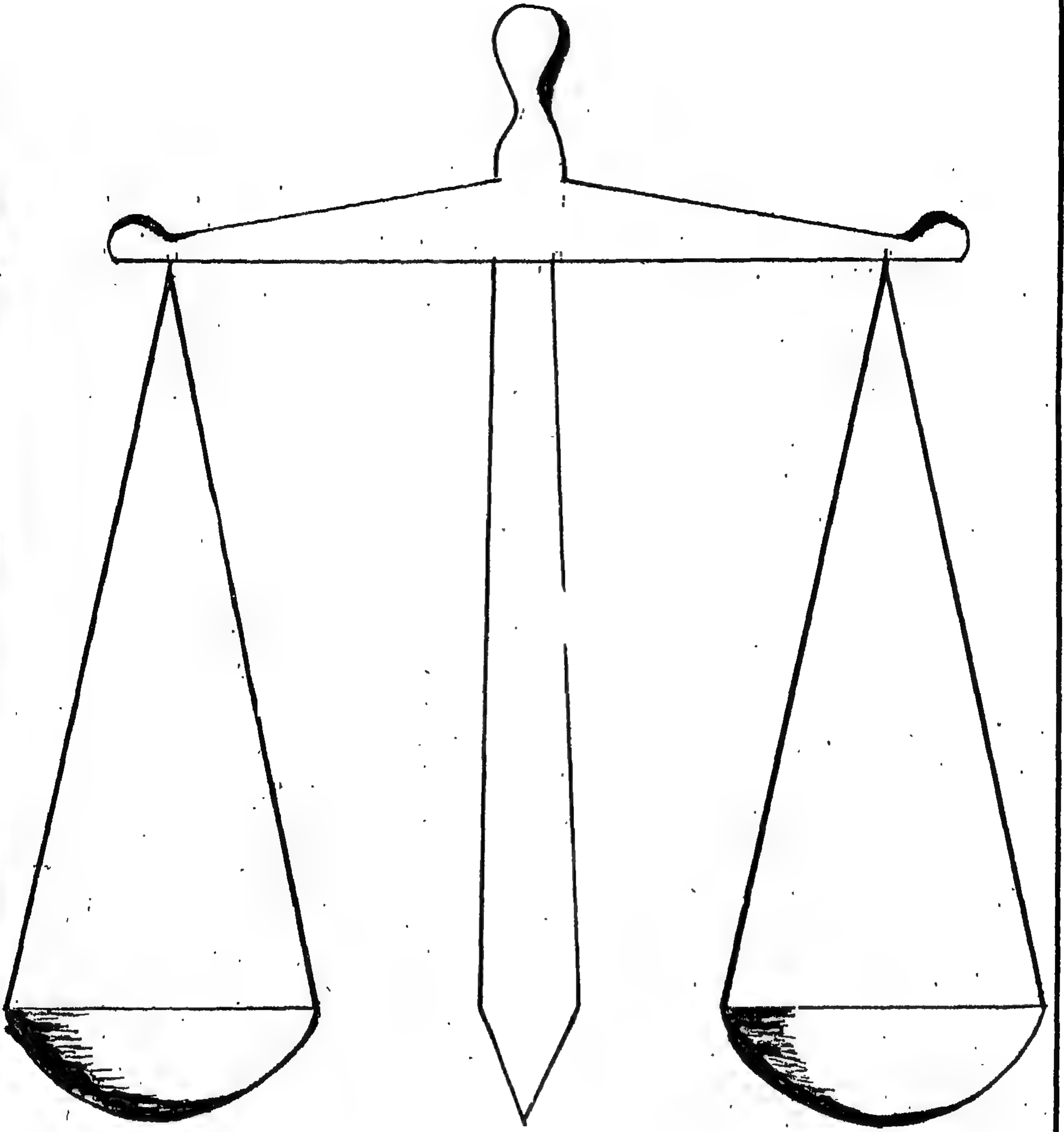
لقد علمنا التاريخ .. اعطبنى قدوة صالحة أعطيك خير أمة أخرجت للناس .. !!

بناء مصر بالقدوة الحسنة ..

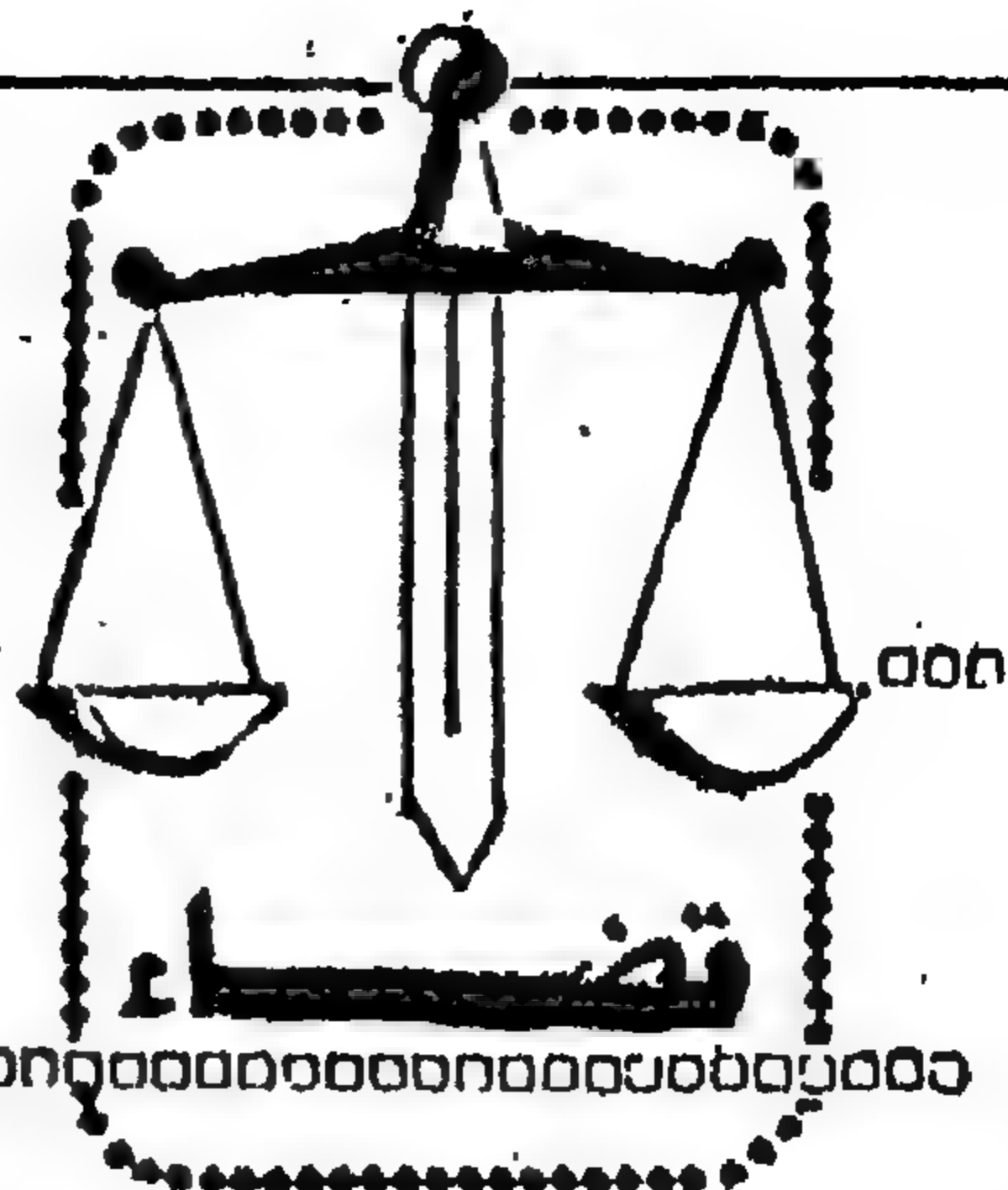
سكرتير التحرير
عصمت الهوارى
المحامى

ان الاحتكام لغير الله في الدين أمر تأباه قواعد
الدين ، وان الاحتكام لغير الإنسان في قضايا
الإنسان - بعيدا عن الله - هو إنكار للدين ، لأن الله
يقول في عظمة خلق الانسان ، واذ قال ربك للملائكة
انى جاعل في الأرض خليفة ، قالوا أتجعل فيها من
يفسد فيها ويسفك الدماء ، ونحن نسبح بحمدك
ونقدس لك ، وكان رد الله عليهم عظيما ، قال انى
أعلم ما لا تعلمون ، .

من أقوال الاستاذ الجليل النقيب
أحمد الخواجه



• من قضاء المحاكم •



الطعن ٥٠٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٨

النقض المدني

الطعن ٥٠٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٨

الضرائب

(١)

• ضريبة الارباح التجارية والصناعية

دين الضريبة ينشأ بمجرد توافر الواقعة المنشئة له طبقاً للقانون .
ضريبة الارباح التجارية . استحقاقها سنوياً منوط بنتيجة العمليات على اختلاف انواعها التي باشرتھا المنشأة خلال السنة . الحكم بعدم نفاذ تصرف الممول اللاحق لنشوء دين الضريبة قبل مصلحة الضرائب صحيح .

(الطعن ١٢٧٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣)

(الطعن ١٢٧٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣)

(٢)

قواعد الربط الحكمي ق ٥٥ لسنة ١٩٦٧ .
اعمالها على الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة . مناطه . الا تجاوز ارباح الشركة في سنة الاساس الف جنيه والا يجاوز نصيب الشريك خمسمائة جنيه . العدول عن تطبيق احكام الربط الحكمي . شرطه .

(الطعن ٥٠٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٨)

(٣)

احكام الربط الحكمي . وجوب تطبيقها في جميع الحالات متى توافرت شروطها ولو لم

يتمسك بها اصحاب الشأن . تطبيقها على كل نشاط للممول على حده .

(الطعن ٥٠٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٨)

(٤)

ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩ - اتخاذ سنة ١٩٦٨ سنة اساس . شرطه . أن تكون هذ السنة سنة ضريبية كاملة وأن يحقق الممول خلالها ربحاً . تخلف ذلك . اثره . اتخاذ أول سنة ضريبية كاملة تالية حقق الممول فيها ربحاً سنة اساس . اختلاف عدد السنوات التي يسرى عليها الربط الحكمي باختلاف الارباح المقدرة في سنة الاساس . تقسيم الممولين من هذه الناحية الى فئات ثلاث بحيث تقل عدد السنوات المقيسة كلما زادت الارباح . وقف القياس عند السنوات التي حددها القانون لكل فئة أيا كانت سنة الاساس بالنسبة للممول .

(الطعن ٨٨٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١١)

(٥)

خضوع النشاط للضريبة على الارباح التجارية والصناعية . شرطه . أن يتسم بصفة الاعتياد . الاستثناء . اعمال السمسرة والعمولة . م ٣٢ مكرر ق رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ .

(الطعن ٥٧٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٤)

(٦)

قرار الجمعية العمومية غير العادية للشركة المساهمة بحلها . اعتباره بمثابة اتفاق على فسخ الشركة قبل انقضاء مدتها . اثره . وجوب استيفاء اجراءات الشهر المنصوص عليها بالمادة ٥٧ تجارى للاحتجاج به فى مواجهة الغير م ٥٨ تجارى .

(الطعن ٢٩٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٣)

(٧)

اعلان رئيس مجلس ادارة الشركة المساهمة المنحلة بتعجيل الاستئناف قبل شهر القرار الصادر من الجمعية العمومية بحلها . صحيح . علة ذلك . عدم حجية قرار الحل والتصفية فى مواجهة الغير قبل اتمام اجراءات الشهر .

(الطعن ٢٩٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٣)

(٨)

الربط الحكمى فى القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ . اعمال احكامه حتى سنة ١٩٦٧ الضريبية . زيادة ارباح الممول فى هذه السنة بنسبة ٢٥٪ عن ارباح سنة الاساس . تجيز لمصلحة الضرائب العدول عن فائدة الربط الحكمى وربط الضريبة على الارباح الحقيقية فى السنة المقيمة . وجوب تقدير ارباح سنة ١٩٦٨ تقديرا فعليا . ق ٧٧ سنة ١٩٦٩ . اعتبارها سنة اساس للسنوات التى تليها .

(الطعن ١٦١٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢/١/١٩٨٤)

(٩)

النشاط الصحفى يعد عملا تجاريا . دخوله فى مفهوم المهن والمنشآت التجارية الواردة بالفقرة الاولى من المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . خضوعه للضريبة على الارباح التجارية والصناعية . ما لم ينص القانون على

خلاف ذلك . ايلولة المؤسسات . الصحفية الى الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى لا يغير من طبيعة نشاطها . القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ . اقتصاره على اعفاء تلك المؤسسات من اداء ما لم يسدد من الضرائب دون استثنائها من الخضوع للضريبة . تخصيص ارباح المؤسسات الصحفية لاغراض معينة . لا شأن له بالخضوع للضريبة . علة ذلك .

(الطعن ٤٨٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٤)

(١٠)

الضريبة لا تتركن على رباط عقدى . تحديدها بالقوانين التى تفرضها . جواز تدارك ما وقع منها من خطأ . للممول استرداد ما دفعه دون وجه حق . لمصلحة الضرائب المطالبة بما هو مستحق لها زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم .

(الطعن ٢٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ٣٠/٤/١٩٨٤)

(١١)

لجنة الطعن الضريبى . حقها فى تصحيح ما يقع فى تقديرات المأمورية من اخطاء مادية بحقة كتابية أو حسابية . لا يحول دون ذلك أن يكون فى هذا التصحيح إساءة لمركز الممول . علة ذلك . الاخطاء المادية لا تحوز أية حجية .

(الطعن ٢٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ٣٠/٤/١٩٨٤)

(١٢)

الشركات التى تقوم بين الاصول والفروع والازواج . وجوب ربط الضريبة باسم الاصل أو الزوج م ٤١ ق ١٤ لسنة ٣٩ المعدلة بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ . مؤداه . قيام قرينة قانونية على صورية الشركة . لصاحب الشأن اثبات عكسها . محاسبة المطعون ضدها على اساس قيام شركة بينهما فى السنوات السابقة . لا يصلح بدأته دليلا على جدية الشركة .

(الطعن ٨٥١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١١/٦/١٩٨٤)

(١٧)

خضوع المال المخلف عن المورث للضريبة على العقارات المبنية . تقدير قيمته بما يعادل ١٢ (اثني عشر) مثلاً من القيمة الايجارية السنوية المتخذة اساساً لربط العوائد . عدم اتمام ربط الضريبة على العقار قبل الوفاة . لا اثر له . علة ذلك .

(الطعن ٢١٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/١٩)

(١٨)

الديون المستحقة للتركة وقت الوفاة . دخولها ضمن عناصر تقديرها . علة ذلك . الوفاة هي الواقعة المنشئة للضريبة . اجرة الارض الزراعية عن مدة سنة سابقة على الوفاة . دخولها في التقدير ولو لم يخل ميعاد استحقاقها .

(الطعن ١٣٥٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠)

(١٩)

الضريبة العامة على الايراد :

ربط الضريبة على الاراضي الزراعية . اعتباره في حكم دفعها . اثره . خصمها من الايراد الخاضع لضريبة الايراد العام . عدم سريان هذا الحكم على ايرادات السنوات السابقة على سنة ١٩٦٩ . (م ٥ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٩) .

(الطعن ٥١٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٣/٥/١٦)

(٢٠)

ضريبة الايراد العام . اجراءات الربط . التفرقة في اجراءات ربط ضريبة الايراد العام بين الممولين الذين تقدموا بإقراراتهم في الميعاد والذين لم يقدموا بها أو قدموها بعد الميعاد . مؤداها . عدم جواز تطبيق الاجراءات الخاصة بإحدى الطائفتين على الاخرى . علة ذلك . اعتبارها من النظام العام .

(الطعن ٨٣٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)

➤ من قضاء المحاكم

(١٣)

• فريضة التركات

الاملاك المخلفة عن الورث الخاضعة لعوائد المبانى . وجوب تقدير قيمتها تقديراً حكماً بما يعادل ١٢ مثلاً من القيمة الايجارية السنوية المتخذة اساساً لربط الموائد في تاريخ الوفاة . لا اثر لما يطرأ على هذه القيمة من تعديل بعد الوفاة . علة ذلك .

(الطعن ٢٤٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١/٣١)

(١٤)

النزاع حول تحديد عناصر التركة ومقوماتها . غير قابل للتجزئة . اثره اعتبار الوارث نائباً عن التركة وعن سائر الورثة نيابة قانونية فيما ينفعهم لا فيما يضرهم . الحكم الصادر في هذا النزاع ضد احد الورثة لا يكون حجة على من لم يختصم منهم فيه .

(الطعن ٨٩٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٥/١٦)

(١٥)

خصم الديون والالتزامات من وعاء التركة . شرطه . أن تكون ثابتة بمستندات تصلح دليلاً على المتوفى امام القضاء المادة ١٤ ق ١٤٢ لسنة ٤٤ .

(الطعن ٣٢٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/١٢)

(١٦)

الهبات والتصرفات الصادرة من المورث الى ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . لا تحتاج بها مصلحة الضرائب . اثر ذلك . استحقاق الرسم على هذه الهبات حتى ولو كانت غير مباشرة . معنى الهبة غير المباشرة .

(الطعن ٣٢٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/١٢)

(٢١)

• ضريبة الأجور والمرتبات

الحكم بأن كل ما يتقاضاه المأذون لنفسه من الافراد زيادة عن الرسوم المقررة لا يعتبر من الايرادات الخاضعة للضريبة على كسب العمل اكتساب هذا القضاء قوة الامر المقضى . قضاء الحكم المطعون فيه بعد ذلك فى نزاع بين الخصوم أنفسهم باعتباره من الايرادات الخاضعة للضريبة . مخالفة لحجية الحكم السابق أيا كان وجه الرأى فى ذلك القضاء .

(الطعن ٨٩٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١١)

(الطعن ٨٠٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١١)

(٢٢)

اعانة غلاء المعيشة . خضوعها لضريبة كسب العمل . دخولها بالتالى فى وعاء الضريبة العامة على الايراد . لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصرى . تحديدها ما يعتبر اعانة غلاء معيشة فى الخارج . العمل بها من تاريخ نشرها فى ١٩٥٨/٢/٢٧ دون اثر رجعى .

(الطعن ١٥٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨)

(٢٣)

المأذون الشرعى (موظف عام) ما يحصل عليه من نوى الشأن نقدا أو عينا مقابل توثيقه العقود والاشهادات . خضوعه للضريبة على المرتبات علة ذلك .

(الطعن ٧٧٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

(الطعن ٧٧٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

(٢٤)

• رسم الدمغة

تخفيض رسم الدمغة النسبى الى النصف (مناطه) كون المبالغ مخصصة فى اليانصيب للرابعين من حملة السندات والمستأمنين

والمدخرين فى السحب الذى تجريه شركات التأمين والادخار أيا كان نشاطها . علة ذلك . (الطعن ٩٩٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٧)

(٢٥)

قيام البنك بنظام يتسم بالصفة الادخارية ويختلف عن نظام حساب الودائع النقدية . خضوع قيمة الجوائز التى يمنحها للرابحين فى السحب الذى يجريه لرسم الدمغة النسبى المخفض .

(الطعن ٩٩٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٧)

(٢٦)

رسوم الدمغة المحكوم بردها . عدم استحقاق فوائد تأخير عليها أيا كان سبب الرد . م ٢٤ ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

(الطعن ٥٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨)

(٢٧)

الاعلانات المضيفة والمضاعة التى توضع على دور السينما . تعدد رسم الدمغة المستحق عليها بتعدد الاعلانات ولو احتوتها لوحة او نشرة واحدة . كيفية احتساب الضريبة عليها .

(الطعن ١٣٠٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦)

(٢٨)

• ضريبة الدفاع

ضريبة الدفاع قبل الغائها . ضريبة اصنافية تأخذ حكم الضريبة الاصلية . م ٤ ق ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ وعدم اعتبارها من التكاليف الواجبة الخصم . صدور القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٣ ناصا على عدم اعتبار ضريبة الجهاد وضرائب الدفاع والامن القومى من التكاليف الواجبة الخصم . اعتباره مفسرا للمادة ٤ من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ . سريانه منذ تاريخ نفاذ القانون المفسر .

(الطعن ٢٣٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٤)

من قضاء المحاكم

(٢٩)

الطعن الضريبي

وجوب اعلان جميع المطعون ضدهم بصحيفة الطعن خلال الميعاد القانوني والا كان الطعن برمته باطلا . حضور الخصم الذى لم يتم اعلانه لا يصحح البطلان . نص المادة ٥٤ مكرر من القانون ١٤ لسنة ٣٩ المضافة بالقانون ٤٧٠ لسنة ٥٣ استثناء من احكام قانون المرافعات .

(الطعن ١٣٤٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)

(٣٠)

التزام الشريك المتضامن بالضريبة . السبب القانوني فيه هو ما يصيبه من ربح . الرسوم المستحقة على الطعن الضريبي . وجوب تقديرها باعتبار كل شريك على حده .

(الطعن ٧٠٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٣)

(٣١)

لجان الطعن الضريبي . لها ولاية القضاء للفصل فى الخصومة بين الممول ومصلحة الضرائب ايا كان سبب الخلاف م ٥٣ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . الطعن فى قرارات تلك اللجان . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره . ما لم يسبق عرضه على اللجان لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة .

(الطعن ١٣٠٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢٨)

(٣٢)

قرارات اللجان المختصة بالطعون الضريبية . طبيعتها . الطعن فيها أمام المحاكم الابتدائية . ما لم يتناوله الطعن . اكتسابه قوة الامر المقضى . ليس لمحكمة الطعن أن تعود

الى مناقشته . وليس لمحكمة الاستئناف أن تنظر فيما لم يتناوله الطعن . مثال .

(الطعن ٢٩٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٧)

(٣٣)

الطعن فى الحكم . جوازه لكل من كان طرفا فى الخصومة ولم يتخل عن منازعة خصمه حتى صدور الحكم المطعون فيه . المصلحة فى الطعن . توافرها إذا كان من شأن الحكم المطعون فيه حرمان الطاعن من حق يدعيه . حق مصلحة الضرائب فى الطعن على حكم صدر فى مواجهتها برد ما استقطعته جهة العمل من رواتب المطعون ضدهم مقابل ضريبتى الدفاع والامن القومى . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢١)

(٣٤)

الطعن فى قرارات اللجان الخاضعة بضريبة الارباح التجارية والصناعية . وجوب رفعه بصحيفة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة . عدم التزام ذلك . اثره . بطلان الطعن . احالة الطعن من مكتب التحكيم الى المحكمة المختصة . لا أثر له . علة ذلك .

(الطعن ٩٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٤)

(٣٥)

الطعون فى قرارات اللجان الخاصة لضريبة التركات . طريقة رفعها . ايداع الصحيفة قلم كتاب المحكمة وقيدتها فى ذات اليوم . مخالفة مواعيد التكليف بالحضور ووسيلته . أثره . استعمال الخصم الدفوع المقررة دون أن يؤثر ذلك فى قيام الدعوى .

(الطعن ٢٧٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/١٢)

(٣٦)

قاضى الموضوع له كامل السلطة فى تقدير

دفاتر الممول . مناط ذلك . ابتناء حكمه على اسباب سائغة .

(الطعن ١٨٨١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦)

(٣٧)

قيام لجنة الطعن بتعديل مقدار الارباح المحددة بطريقة التقدير . تقرير الحكم أن لجنة الطعن ايدت مأمورية الضرائب في طريقة تقدير الارباح لا تشوبه بالتناقض . النعى عليه بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال . غير صحيح .

(الطعن ١٨٨١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦)

(٣٨)

القانون الصادر بالغاء القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن التصالح في القضايا الضريبية . اعمال الاثر الفوري للقانون . مؤداه . سريانه على كل واقعة تعرض فور نفاذه ولو كانت عن مركز قانونى سابق . لا ينال من ذلك ابداء طلب التصالح قبل نفاذ القانون . علة ذلك .

(الطعن ٢٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)

(٣٩)

الطعن الضريبى

تمسك الطاعنة بعدم تسلمها الاخطارات وعدم تقدير مصلحة الضرائب اعلامات وصول الاخطارات . اثره . فتح باب الطعن للممول أمام اللجنة دون بطلان الاجراءات .

(الطعن ٨٣٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)

(٤٠)

الأصل هو صحة الاجراءات . مناط ذلك . البيانات المثبتة بالحكم وما يكملها بمحضر الجلسة . عبء اثبات العكس على من يدعيه .

خلو الحكم من الاشارة الى سرية الجلسة . لا بطلان .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)

(٤١)

لجنة الطعن الضريبى . حقها في تصحيح ما يقع في تقديرات المأمورية من أخطاء مادية بحتة ، كتابية أو حسابية . لا يحول دون ذلك أن يكون في هذا التصحيح إساءة لمركز الممول . علة ذلك . الاخطاء المادية لا تحوز أية حجية .

(الطعن ٢٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠)

(٤٢)

إثباتات

الاثبات في المواد التجارية . جواز الاثبات بالبينة كقاعدة عامة . عقود شركات التضامن والتوصية والمساهمة . وجوب اثباتها بالكتابة . شركات الواقع . جواز اثباتها بالبينة . لمحكمة الموضوع استخلاص قيامها من ظروف الدعوى .

(الطعن ٧١٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٢)

(٤٣)

التصرفات في المواد التجارية . جواز اثباتها بالبينة والقرائن ايا كانت قيمتها . شرطه . أن تكون بين تاجرين وبصدد اعمال تجارية م . من قانون الاثبات . جواز اثبات ما يخالف الثابت بالكتابة بالبينة أو بالقرائن ما لم يشترط القانون التجارى الكتابة .

(الطعن ٢٢٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٦/١)

(٤٤)

الدعوى التجارية . الاخذ بالدفاتر التجارية والقرائن وبالاقوال والاعمال . مناطه . اطمئنان القاضى اليها .

(الطعن ١٢١٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٧)

(٤٩)

الاندماج بين الشركات التي تتمتع بشخصية معنوية . اثره . حلول الشركة الدامجة محل الشركة المندمجة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات . اعتبار الشركة الدامجة خلفا عاما للشركة المؤممة ولو كان انشاؤها بعد صدور قرار التأميم .

(الطعن ٩٧٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨٤)

(٥٠)

نقل قطاع من نشاط شركة الى شركة اخرى كحصة عينية في رأسمالها . عدم اعتباره اندماجا في معنى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ طالما بقيت الاولى محتفظة بشخصيتها المعنوية . مؤداه .

(الطعن ٤١٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١١/٦/١٩٨٤)

(٥١)

• أعمال تجارية

الدعاوى التجارية . الاخذ بالدفاتر التجارية وبالقرائن وبالاقوال والاعمال مناطه . اطمئنان القاضى اليها .

(الطعن ١٢١٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ٧/٢/١٩٨٣)

(٥٢)

منطوق الحكم . تحديد المبلغ المحكوم به بعملة اجنبية . عدم بيان سعر الصرف المحدد لها . اعتبار الحكم مجهلا .

(الطعن ٨٣٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٨٣)

(٥٣)

الدفاتر التجارية . اعتبارها حجة فى الاثبات . شرطه . الجد فيما انتهت اليه محكمة الموضوع فى هذا الشأن موضوعى . عدم قبول التحدى به امام محكمة النقض .

(الطعن ٤١٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٤)

من قضاء المحاكم

(٤٥)

الاستدلال بالدفاتر التجارية . جوازى للمحكمة . المادة ١٧ من قانون التجارة . الحكم بنذب خبير للاطلاع على دفاتر البنك . لا يعنى التزام المحكمة باعتمادها كدليل فى الاثبات .

(الطعن ٦١٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٨٢)

(٤٦)

الدفاتر التجارية . اعتبارها حجة فى الاثبات . شرطه . الجدل فيما انتهت اليه محكمة الموضوع فى هذا الشأن موضوعى . عدم قبول التحدى به امام محكمة النقض .

(الطعن ٤١٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣/٢٠/١٩٨٤)

(٤٧)

• إدماج

إدماج الشركات بطريق الضم أثره . حلول الشركة الدامجة محل الشركة المندمجة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات . خلافتها لها خلافة عامة .

(الطعنات ٨٦٧ و ٢٩٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ٧/١/١٩٨٠)

(والطعن ٣٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٨٢)

(والطعن ٦٢٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٨٢)

(والطعن ١٢٩٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٨٣)

(والطعن ٢٩٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٣)

(٤٨)

إدماج الشركات بطريق الضم . اثره . حلول الشركة الدامجة محل الشركة المندمجة فى حقوقها والتزاماتها .

(الطعن ١٨٧٢ لسنة ٩٢ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٨٢)

من قضاء المحاكم

في الدين وعدم مناقشة دفاعه من أن توقفه عن دفع قيمة الشيك كان لسبب مشروع ولا ينبىء عن مركز مالي مضطرب قصور .

(الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٣/١/٣١)

(٦٣)

عدم قابلية أوامر التفليسة للتظلم وفقا لنص المادة ٢٣٦ من قانون التجارة . مناطه . صدورها في حدود اختصاص مأمور التفليسة .

(الطعن ١٦٤٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٥/٣٠)

(٦٤)

الطعن على التصرف الصادر من المفلس قبل فترة الريبة . سبيله . الدعوى البوليصية . علة ذلك . دعوى ابطال هذا التصرف لا تعتبر من الدعاوى الناشئة عن التفليسة .

(الطعن ١٦٤٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٥/٣٠)

(٦٥)

الحكم في التظلم من أمر مأمور التفليسة بتسليم وكيل الدائنين ارضا زراعية لا يتضمن فصلا في الملكية . النعى عليه بأنه اعتبر عقد بيع هذه الارض ناقلا للملكية وناظدا في حق جماعة الدائنين . نعى على غير محل من الحكم المطعون فيه . غير مقبول .

(الطعن ١٦٤٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٥/٣٠)

(٦٦)

إشهار الافلاس جزاء يقتصر توقيعه على التجار الذين يتوقفون عن دفع ديونهم التجارية . احترام الاعمال التجارية لا يفترض . على من يدعيه عبء اثباته . على محكمة الموضوع التحقق من قيام صفة التاجر في حق المدين ومن

تجارية الدين قبل الحكم بإشهار الافلاس وأن تبين في حكمها الاسباب التي استندت اليها في ذلك . .

(الطعن ٢١٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨)

(٦٧)

عدم اختصاص وكيل الدائنين في الدعاوى والاجراءات التي توجه في التفليسة . أثره . عدم جواز الاحتجاج بالحكم الصادر فيها على جماعة الدائنين . التمسك بذلك من حق جماعة الدائنين وحدها ممثلة في وكيل الدائنين . ليس لورثة المفلس أن يتمسكوا بذلك .

(الطعن ٧٢٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

(٦٨)

الحكم بإشهار الافلاس . أثره . غل يد المفلس عن ادارة امواله والتصرف فيها من تاريخ صدور الحكم . التصرفات التي يجريها المفلس بعد الحكم . اعتبارها صحيحة بين طرفيها غير نافذة في مواجهة جماعة الدائنين . لوكيل الدائنين وحده طلب عدم نفاذ التصرف .

(الطعن ٧٢٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

(٦٩)

استخلاص الوقائع المكونة لحالة توقف التاجر عن دفع ديونه وتقدير مدى جدية المنازعة في الدين هو مما تستقل به محكمة الموضوع .

(الطعن ١٣٨٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)

(٧٠)

وفاة المدين التاجر أثناء نظر دعوى إشهار افلاسه . عدم لزوم اعلان الورثة . جواز تدخل هؤلاء دفاعا عن ذكرى مورثهم .

(الطعن ١٣٨٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)

(٧١)

• أوراق تجارية

حامل السند . اعتباره سىء النية لمجرد علمه وقت التظهير بوجود دفع يستطيع المدين توجيهه للمظهر ولو لم يثبت التواطؤ بينه وبين الاخير على حرمان الدين من الدفع .

(الطعن ٩٧٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/١/٩)

(٧٢)

السند الاذنى . خلوه من بيان ميعاد الاستحقاق . أثره . فقدته لصفته كورقة تجارية واعتباره سنداً عادياً غير خاضع لاحكام قانون الصرف . إصلاح العيب فى بيان منفصل غير جائز . عدم دخول فى مدلول عبارة « وغيرها من الاوراق المحررة لاعمال تجارية » الواردة بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة . أثر ذلك . عدم خضوعه لاحكام التقادم الخمسى .

(الطعن ١٩٧٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/١/٩)

(٧٣)

التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . سريانه على الاوراق التجارية دون غيرها . الشيك . عدم اعتباره ورقة تجارية الا اذا كان مترتباً على عمل تجارى أو كان صاحبه تاجراً فيفترض أنه سحب لعمل تجارى حتى يثبت العكس .

(الطعن ٩٠٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

(٧٤)

اختلاف طبيعة الكمبيالة عن الشيك . جريان العرف على اعتبار التوقيع على ظهر الشيك تظهيراً ناقلاً للملكية . وجوب تطبيق هذا العرف . ما لم يثبت المظهر أن التوقيع قصد به التظهير التوكيلى .

(الطعن ١٤١٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)

(٧٥)

بنوك

التظهير التأمينى للورقة التجارية . عدم انتقال الحق الثابت فيها فى مواجهة المظهر الراهن الى المظهر اليه المرتهن . التزام المظهر اليه . نطاقه . ضمان المظهر دفع القيمة متضامنا مع الساحب الى المظهر اليه . قاصر على التظهير الناقل للملكية .

(الطعن ١١١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٤/١٤)

(والطعن ١٠٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦)

(والطعن ١١٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦)

(٧٦)

الفوائد القانونية المستحقة على قيمة الاوراق التجارية . سريانها من تاريخ الامتناع عن الوفاء م ١٨٧ تجارى .

(الطعن ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)

(٧٧)

أعمال البنوك . اعتبارها جميعاً أعمالاً تجارية ولو تمت بصفة منفردة أو لصالح شخص غير تاجر . قانون التجارة م ٢ فقرة ٤ ، ٥ .

(الطعن ٦٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨)

(٧٨)

فتح الاعتماد . عقد بين البنك وعميل يتعهد فيه البنك بوضع مبلغ معين تحت تصرف العميل خلال مدة معينة مقابل التزامه بإداء العمولة المتفق عليها ولو لم يستخدم الاعتماد المفتوح لصالحه . التزامه برد المبالغ التى يسحبها من الاعتماد وفوائدها إذا اشترطت فوائده .

(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨)

(٧٩)

رجوع الحامل على المظهرين . شرطه . <

(الطعن ٢٣٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٧)

(٨٣)

الاتفاق على تمويل البنك الدائن رخصة رفع
سعر الفائدة المتفق عليه . وجوب ان يتقيد هذا
الاتفاق بالحد الاقصى للفائدة المعمول به في
تاريخ الاتفاق .

(الطعن ٢٣٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٧)

(٨٤)

صيرورة رصيد الحساب الجارى دينا عاديا
بإقفاله . تحريم تقاضى فوائد مركبه عنه . تعلق
ذلك بالنظام العام . الاستثناء . ما تقضى به
القواعد والعادات التجارية .

(الطعن ٢٩٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/١٢)

(٨٥)

العادات التجارية من مسائل الواقع التى يترك
التثبت من قيامها وتفسيرها لقاضى الموضوع .
خروجه من رقابة محكمة النقض الا حيث يحيد
القاضى عن تطبيق عادة تثبت لديه قيامها :

(الطعن ٢٩٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/١٢)

(٨٦)

خطاب الضمان . علاقة البنك بالمستفيد
منفصلة عن علاقة العمل . مؤدى ذلك الزامه
بسداد المبلغ الذى يطلبه المستفيد فوراً ما دام فى
حدود التزام البنك . عدم سقوط هذا الالتزام إذا
كانت المطالبة بالوفاء أو مد أجل الضمان قد تمت
أثناء مدة سريان الخطاب . سداد البنك بناء على
هذه المطالبة يعتبر وفاء صحيحا يرتب له حق
الرجوع على عميله بالمبلغ المدفوع حتى ولو تم
هذا السداد بعد انتهاء مدة سريان الخطاب . علة
ذلك .

(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)

من قضاء المحاكم

اتخاذ الاجراءات التى اوجبها القانون لذلك .
اهمال اتخاذ أى منها . أثره . سقوط الحق فى
الرجوع . جواز اعفاء الحامل من كل أو بعض
هذه الاجراءات نتيجة القوة القاهرة أو الاتفاق
على شرط الرجوع بلا مصاريف أو شرط
الاعفاء من الاحتجاج علة ذلك . انتفاء إهمال
الحامل .

(الطعن ١٦٨٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٣٠)

(٨٠)

الحد الاقصى للفائدة الاتفاقية . تعلقه بالنظام
العام . أثره . بطلان الاتفاق على ما يجاوز
بطلانا مطلقا . م ٢٢٧ مدنى . علة ذلك .

(الطعن ٢٣٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٧)

(والطعن ١٦٠٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٧)

(٨١)

استثناء العمليات المصرفية من قيد الحد
الاقصى للفائدة الاتفاقية وعدم الغاء الحد الاقصى
للفوائد كلية . الترخيص لمجلس ادارة البنك
المركزى فى تحديد أسعار الفوائد التى يجوز
للبنوك التعاقد فى حدودها فى العمليات
المصرفية . قانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ .

(الطعن ٢٣٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٧)

(٨٢)

قرارات البنك المركزى بشأن رفع الحد
الاقصى للفائدة الاتفاقية عن العمليات المصرفية
لا تتعلق بالنظام العام على اطلاقها . أثر ذلك .
عدم سريانها على ما يجد من فوائد العقود السابقة
على العمل بها . علة ذلك . سريانها على العقود
الجديدة . بطلان الاتفاق إذا جاوز سعر الفائدة
المتفق عليه الحد الاقصى الوارد بتلك
القرارات .

(٨٧)

الحساب الجارى . طريق استثنائى لتسوية الحقوق والديون التى تنشأ بين طرفيه خلال فترة معينة . تحديد نطاقه بإرادة طرفيه . عدم امتداده الى ما لم يتم الاتفاق عليه .

(الطعن ١٥٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)

(٨٨)

عدم الاتفاق بين العمل والبنك على اعتماد خصم قيمة السندات الفعلية المحررة لأمر الغير من حسابه الجارى . أثره . عدم التزام البنك بسداد قيمة تلك السندات وخصمها من الحساب الجارى للعميل . حق البنك فى تحرير بروتستات عدم الدفع عند عدم الوفاء بقيمة السندات للاحتفاظ بحقه فى الرجوع على المظهرين .

(الطعن ١٥٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)

(٨٩)

حامل السند . اعتباره سىء النية لمجرد علمه وقت التظهير بوجود دفع يستطيع المدين توجيهه للمظهر ولو لم يثبت التواطؤ بينه وبين الاخير على حرمان المدين من الدفع .

اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التى ترفع على الاجنبى الذى ليس له موطن فى مصر . م ٢/٣ مرافعات قديم . تحديد البنك الاجنبى لمراسل له فى خطاب الاعتماد وتفويضه دون غيره فى القيام بكل ما يتعلق به . اثره . اعتبار محل هذا الراسل موطناً مختاراً لتنفيذ ذلك الاعتماد . مؤداه . اختصاص المحاكم المصرية وانطباق القانون المصرى .

(الطعن ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

(٩٠)

قيام البنك بفتح اعتماد للوفاء بثمن صفقة بين تاجرين . عدم اعتباره وكيلاً أو كفيلاً عن

المشتري . التزام البنك مستقل عن العقد القائم بين البائع والمشتري . أثره . وجوب الوفاء بقيمة الاعتماد متى تطابقت مستندات البائع تماماً مع شروط فتح الاعتماد دون ادنى سلطة فى التقدير أو التفسير أو الاستنتاج .

(الطعن ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

(٩١)

ليس للبنك فأتح الاعتماد أن يدخل فى اعتباره شروط عقد البيع ولا شرط عقد الاعتماد أو علاقته بعميله المشتري كما أن محافظة البنك على مصلحته لا يمكن أن تكون أساساً للخروج على عبارات خطاب الاعتماد التى تحدد وحدها علاقته بالمستفيد من الاعتماد .

(الطعن ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

(٩٢)

وفاء البنك بقيمة شيك مزيل من الاصل بتوقيع مزور على عميله . وفاء غير صحيح وغير مبرر لذمة البنك . علة ذلك . تبعة الوفاء ولو تم بطريق الخطأ تقع على عاتق البنك ما لم يكن قد وقع خطأ من جانب العميل الوارد اسمه بالبنك فيتحمل هو تبعة خطئه .

(الطعن ٤٣٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١١)

(٩٣)

عقد الحساب الجارى كما يكون صريحاً يمكن أن يكون ضمناً تستخلصه محكمة الموضوع من ظروف الدعوى وملابساتها . تكييف العلاقة بين الجهات الحكومية وبين البنك المركزى فى شأن معاملاتها المالية بأنها عقد حساب جار . لا خطأ .

(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١١)

(٩٨)

لجان التقييم . عدم اختصاصها بالفصل في
أى نزاع يثور بين المنشأة المؤممة والغير لا
يتعلق بالتقييم فى ذاته . لا حجىة لقرارها فى هذا
الشأن وذلك منذ صدور قانون التأميم . أثره .
انتقال ملكية المشروع المؤمّم بعناصره المادية
والمعنوية الى الدولة . تقييم المنشأة المؤممة
يقصد به تقدير قيمتها وقت التأميم توصلا لتحديد
التعويض الذى يستحقه أصحابها . اغفال لجنة
التقييم لأحد العناصر المكونة لرأس مال المنشأة
المؤممة . أثره . عدم اكتساب قرارها لأية
حصانة .

(الطعن ٢٨٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢٨)

(٩٩)

عينية التأميم لا تعنى الا وروده على مشروع
او مشروعات بعينها دون اعتبار لشخص المالك
او الحائز لها . مجادلة الطاعن بان الشركة التى
يمثلها تختلف عن الشركة المدرجة بالجدول
المرافق لقانون التأميم . جدل موضوعى .

(الطعن ٢٠٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢٨)

(١٠٠)

استمرار الشركة فى مزاولة نشاطها .
مسئوليتها وحدها عن كافة ديونها السابقة على
التأميم . ادماج الشركات بطريق الضم . أثره .
حلول الشركة الدامجة محل الشركة المندمجة
فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات .
خلافتها فى ذلك خلافة عامة .

(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٨ ق ١٢/١٢/١٩٨٣)

(١٠١)

تأميم المنشأة . وروده على رأس مالها دون
الارباح التى حققتها قبل التأميم ق ١١٧ لسنة
١٩٦١ . تأميم المنشأة تأميما تصفيا ثم تأميمها

من قضاء المحاكم

(٩٤)

تأميم

اختصاص لجان التقييم . نطاقه . لا أثر
لقرارها فيما يجاوز اختصاصها . للدولة
وأصحاب الشأن إثارة النزاع بشأنه أمام المحاكم
المختصة . عدم اعتبار ذلك طعنا فى قرار
اللجنة . مثال بشأن استبعاد بعض الديون

(الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٣/١/٣١)

(والطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)

(٩٥)

تقييم رأس مال المنشأة المؤممة . ما هيته .
اختصاص لجان التقييم . نطاقه . قرار اللجنة
نهائى غير قابل للطعن فيه . لا حجىة لقرارها
فيما يجاوز اختصاصها .

(الطعن ١٢١٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٧)

(والطعن ١٢٩٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٥)

(٩٦)

لجان التقييم . عدم اختصاصها بالفصل فى
المنازعات التى تثار بين المنشأة المؤممة
والغير . لا حجىة لقرارها فى هذا الصدد . حق
الدولة وأصحاب الشأن فى طرح هذه المنازعات
على المحاكم المختصة . عدم اعتبار ذلك طعنا
فى قرار اللجنة .

(الطعن ١٢١٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٧)

(٩٧)

انتقال أموال وحقوق المنشأة المؤممة الى
الدولة . حصوله بقوة القانون الصادر بالتأميم لا
بقرار لجنة التقييم .

(الطعن ١٢١٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٧)

بعد ذلك كليا . الارباح التي حققتها خلال فترة التأميم النصفى لا يرد عليها التأميم ولا تندمج فى رأس المال المؤمم .

(الطعن ٤٢١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢١)

(الطعن ١٦١٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٣)

(١٠٢)

لجان التقييم . نطاق اختصاصها عدم جواز الطعن فى قراراتها . مناطه . التزامها بعناصر المنشأة أصولا وخصوصا وقت التأميم . خروجها عن ذلك بالاضافة أو الاستبعاد . أثره . اهدار أثر القرار وحجيته .

(الطعن رقم ١٧٣، ١٣٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)

(١٠٣)

اختصاص المؤسسة العامة الى جانب الشركة بسبب اشرافها عليها وتبعية الشركة المذكورة لها . الغاء المؤسسات العامة ونقل اختصاصاتها الى رؤساء مجالس ادارات الشركات التى كانت تابعة لها ق ١١١ لسنة ١٩٧٥ . مؤداه . انتهاء التبعية واستقلال الشركة بذاتها فى تمثيل نفسها . زوال صفة المؤسسة . لا أثر له على سير الخصومة .

(الطعن رقم ١٧٣، ١٣٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)

(١٠٤)

مسئولية الدولة عن سداد التزامات الشركات والمنشآت المؤممة . حدودها توفر الصفة للدولة فى الخصومة المنعقدة فى هذا الخصوص . لا يغير من ذلك احتفاظ الشركة المؤممة بشخصيتها المعنوية وديمتها المالية المستقلة التى كانت لها قبل التأميم .

سعر الفائدة الذى تلتزم به الدولة على السندات الاسمية المستحقة عند تأميم بعض الشركات والمنشآت استحقاقه من تاريخ التأميم بعد تحديد

سعر السندات بسعر اسهمها . ج ٢ ، ٣ ق ٧٢ لسنة ١٩٧٣ .

(الطعن رقم ١٧٣، ١٣٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)

(١٠٥)

تقييم المنشأة المؤممة . المقصود به . تقدير قيمتها لتحديد التعويض المستحق لاصحابها . كيفية حصول هذا التقدير . استبعاد لجنة التقييم عنصرا من عناصر الاصول . أثره .

(الطعن رقم ١٣٦ ، ١٧٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)

(١٠٦)

التأميم . ما هيته . تعيين المشروع المؤمم والعناصر التى ينصب عليها مرجعه القانون .

(الطعن ٢٣٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

(١٠٧)

التأميم . أثره . عدم انقضاء المشروع المؤمم . احتفاظه بشكله القانونى وشخصيته المعنوية التى كانت له قبل التأميم . مسئوليته عن جميع التزاماته السابقة على التأميم .

(الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

(١٠٨)

قيمة المنشأة المؤممة . تؤدى بموجب سندات اسمية على الدولة فى حدود خمسة عشر ألفا من الجنيهات لكل من الملاك السابقين لتلك المنشآت ق ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

(الطعن ٤١٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١١)

(١٠٩)

● تحكيم

جواز الاتفاق على اجراء التحكيم فى الخارج . الرجوع فى شأن صحة شرط التحكيم وترتيبه لاثاره الى قواعد القانون الأجنبى الذى

(الطن ٥٤٢ لسنة ٤٨ ق ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨)

(١١٣)

وجود الرسالة بالكامل عند تحقق الواقعة المنشئة للرسوم الجمركية بالافراج عنها . أثره . عدم مسئولية الربان عما يكشف من عجز عند صرف الرسالة .

(الطن ٧٣٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٥/٣٠)

(١١٤)

اللوائح الصادرة بتفويض من المشرع . قرارات ادارية تنظيمية . عدم جواز الاحتجاج بها في مواجهة الافراد الا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية . نفاذها في حق الادارة من تاريخ صدورها ولو لم تنشر . تطبيق قرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نسبة التسامح عن النقص في البضاعة على الرسالة التي وردت بعد صدوره وقبل نشره . لاخطأ .

(الطن ٣٠١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٧)

(١١٥)

قرار مدير الجمارك رقم ٤ لسنة ٦٣ . تحديده نسبة التسامح عن النقص الجزئي في البضاعة بواقع ٥٪ من البضائع المنفرطة أو من مشمول الطرود . وجوب احتساب هذه النسبة من مجموع وزن البضاعة . التفسير الصادر من مدير الجمارك باحتساب نسبة التسامح من مشمول كل طرد على حده . مخالف للقانون وخارج عن حدود التفويض .

(الطن ٣٠١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٧)

(١١٦)

وجود نقص في مقدار البضائع المنفرطة أو في عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن . قرينة قانونية على التهريب ترتب مسئولية الربان قبل مصلحة

من قضاء المحاكم .

اتفق على اجراء التحكيم في ظله .

(الطن ١٢٥٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٦/١٣)

(١١٠)

استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق . مناطه . مخالفتها للنظام العام والآداب في مصر . مخالفة ما أوجبه المادة ٥٠٢/٣/مرافعات من بيان أسماء المحكمين في مشاركة التحكيم أو في اتفاق مستقل . عدم تعلقه بالنظام العام .

(الطن ١٢٥٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٦/١٣)

(١١١)

● تقييـم

اختصاص لجان التقييم . نطاقه . لا أثر لقرارها يجاوز اختصاصها . للدولة وأصحاب الشأن اثاره النزاع بشأنه أمام المحاكم المختصة . عدم اعتبار ذلك طعنا في قرار اللجنة . مثال بشأن استبعاد بعض الديون .

(الطن ٩٧٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٣/١/٣١)

(١١٢)

● جهـمـارك

دفاع مصلحة الجمارك المستند الى القرارات الجمهوريين رقمي ٢٠ لسنة ٦٣ ، ٤١٧ لسنة ٦٥ بإيتفاء مسئوليتها عن العجز في الرسالة المودعة بالمخازن الجمركية باعتبارها في حياة الهيئة العامة لميناء الاسكندرية التي أصبحت بعد صدور القرارات الجمهوريين المشار اليهما هي المسئولة عن ادارة المخازن والمستودعات داخل الدائرة الجمركية . دفاع جوهرى . اغفال الرد عليه . قصور .

الجمارك . نقضها يكون بتسجيل النقض بالطرق
التي استلزمها القانون .
(الطعن ٤٥٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٤/١/٩)

(١١٧)

نظام تسليم صاحبه . مؤداه . قيام الناقل بتسليم
البضاعة مباشرة الى صاحبها دون أن تدخل
المخازن الجمركية . ليس من شأنه تغيير في
مسئولية الربان قبل مصلحة الجمارك . استمرار
مسئوليته عن البضاعة حتى تمام التسليم .
(الطعن ٤٥٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٤/١/٩)

(١١٨)

حق مصلحة الجمارك في الرسوم المستحقة
على البضائع المستوردة . عدم سقوطه بالافراج
عن البضاعة للمصلحة تدارك الخطأ أو السهو
الذي وقعت فيه عند الافراج عنها دون أن يعتبر
ذلك خطأ في حق المستورد يمكن أن يتذرع به
للفكاك من الرسوم متى كان مستحقا عليه ولم
يسقط بالتقادم .

(الطعن ٢٣٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

(الطعن ١٨٣٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٧)

(١١٩)

تحديد التعريف الجمركية وتعديلها يكون
بقرار من رئيس الجمهورية . المنشورات التي
تصدرها مصلحة الجمارك لتحديد البند الجمركي
الصحيح الذي تخضع له السلعة . تعليمات
موجهة الى موظفيها لتقدير الرسوم الجمركية .
جواز تطبيقها على السلع التي تم الافراج عنها
قبل صدورها . علة ذلك . اعتبارها قرارات
تفسيرية كاشفة للرسم الجمركي المستحق وليست
منشئة له .

(الطعن ٢٣٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

(١٢٠)

النص على عدم جواز الافراج عن البضائع

قبل أداء الرسوم المستحقة عليها م ٥ ق ٦٦ لسنة
١٩٦٣ . مفاده أن أساس استحقاق الرسم
الجمركي هو الافراج عن البضاعة من الدائرة
الجمركية . عدم مساس ذلك بحق مصلحة
الجمارك في اقتضاء الرسم المستحق أو تقديره .
(الطعن ١٨٣٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٧)

(١٢١)

● حجز

الحجز الاداري . وجوب الرجوع الى قانون
المرافعات عند خلو قانون الحجز الاداري من
نص ينظم حالة معينة أو اجراء معيناً م ٧٥ ق
٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . خلو القانون المذكور من
بيان كيفية اخبار المحجوز عليه بصورة من
محضر الحجز . أثره . وجوب ان يتم الاخبار
بورقة من اوراق المحضرين تعلن وفقاً للقواعد
المقررة في قانون المرافعات . لا يعنى من ذلك
خطاب مسجل بعلم الوصول .

(الطعن ٦٣٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨)

(١٢٢)

اختصاص المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز
أو دعوى رفعه . أثره . اعتباره خصماً ذا صفة
بحاج بالحكم الصادر فيهما فيما يتعلق بصحة
اجراءات الحجز أو رفعه . اختصاصه في
الطعن بالنقض على الحكم الصادر في هاتين
الدعوتين صحيح .

(الطعن ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

(الطعن ١٠٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١١)

(١٢٣)

● حراسة

وضع أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين
تحت الحراسة بالامر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ .
رفع الحراسة بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦١

(١٢٧)

الاسهم التي يكتتب فيها مؤسسو الشركات المساهمة . حظر تداولها قبل نشر الميزانية وملحقاتها عن سنتين ماليتين كاملتين . علة ذلك . جواز نقل ملكيتها - استثناء - بطريق الحوالة بين المؤسستين بعضهم البعض ، أو منهم الى أحد أعضاء مجلس الادارة ، أو من ورثتهم الى الغير في حالة الوفاة . نشر الميزانية وملحقاتها . وحبوب ان يتم في صحيفتين يوميتين تصدر احدهما باللغة العربية ج جواز حصوله بطريق ارسال الميزانية الى المساهمين بالبريد الموصى عليه . شرطه . أن تكون اسهم الشركة اسمية وأن تكون نظامها يبيح ذلك .
(الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨)

(١٢٨)

عدم بيان اسم الشركة المعلنة كاملا . وعدم بيان موطن طالب الاعلان . احتواء ورقة الاعلان على بيانات من شأنها عدم التجهيل بها . لا بطلان .

(الطعن ١١٧٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٧)

(١٢٩)

استخلاص الحكم سائغا صورية عقد الشركة من الاقرايين الصادرين بين طرفي الخصومة بما لا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعبارات الاقرايين . النعى عليه باعتماده في اثبات الصورية بين المتعاقدين بغير الكتابة وبأن الاقرايين المقدمين من الطاعن لا يؤيدان الى الصورية . جدل موضوعي .

(الطعن ٣٧٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

(١٣٠)

البطلان المترتب على عدم استيفاء شركات التضامن أو التوصية لاجراءات الشهر والنشر المقررة قانونا . عدم وقوعه بقوة القانون وجوب

من قضاء المحاكم

١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضى لهم بشأنها اعتبارا من تاريخ العمل بذلك القانون .

(الطعن ٦٩٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
(١٢٤)

• شركات

حصول المساهم على نصيب من الارباح . حق احتمالي ولكنه من الحقوق الاساسية . تحقيق الشركة المساهمة أرباحا خلال فترة التأمين النصفى . عدم صدور قرار من الجمعية العمومية للمساهمين بالمصادقة على توزيع هذه الارباح قبل تأمين الشركة كليا . لا يمنع المساهم من اللجوء الى القضاء للمطالبة بنصيبه في تلك الارباح . علة ذلك .

(الطعن ٤٢١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢١)
(الطعن ١٢٩٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٥)
(الطعن ١٦١٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)

(١٢٥)

قرار الجمعية العمومية غير العادية للشركة المساهمة بحلها . اعتباره بمثابة اتفاق على فسخ الشركة قبل انقضاء مدتها . أثره . وجوب استيفاء اجراءات الشهر المنصوص عليها بالمادة ٥٧ تجارى للاحتجاج به في مواجهة الغير . (م. ٥٨ تجارى)

(الطعن ٢٩٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٨٣/٥/٢٦)

(١٢٦)

اعلان رئيس مجلس ادارة الشركة المساهمة المنحلة بتعجيل الاستئناف قبل شهر القرار الصادر من الجمعية العمومية بحلها . صحيح . علة ذلك . عدم حجية قرار الحل والتصفية في مواجهة الغير قبل اتمام اجراءات الشهر .

(الطعن ٢٩٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٨٣/٥/١٦)

التمسك به من صاحب المصلحة . جواز تمسك الشركات به قبل بعضهم في أى وقت . علة ذلك . عدم زوال البطلان الا باستيفاء اجراءات الشهر قبل صدور الحكم .

(الطعن ٤٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)

(١٣١)

منح الشركاء مهلة للقيام باجراءات الشهر والتشتر . من الرخص المخولة لمحكمة الموضوع . عزوفها عن استعمال تلك الرخصة . لا يعيب حكمها .

(الطعن ٤٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)

(١٣٢)

القرارات التي تصدرها المؤسسات العامة باعتماد أوجه النشاط التجارى والمالى للشركات التابعة لها . عدم اعتبارها قرارات ادارية . أثره .

(الطعن ٤١٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١١)

(١٣٣)

نقل قطاع من نشاط شركة الى شركة اخرى كحصة عينية في رأسمالها . عدم اعتباره اندماجا في معنى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ طالما بقيت الاولى محتفظة بشخصيتها المعنوية . مؤداه .

(الطعن ٤١٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١١)

(١٣٤)

● فصل جوى

احكام توزيع المسؤولية بين الناقل الجوى والشخص المضرور خضوعها لقانون القاضى م ٢١ اتفاقية فارسوفيا . انطباق حكم المادة ٢١٦ مدنى لعدم وجود تشريع خاص بتنظيم عقد النقل الجوى .

(الطعن ٣٨٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)

(الطعن ٣٨٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٨)

(١٣٥)

اقامة الحكم قضاءه بانقضاء مسؤولية الناقل على ما ثبت من وصول الطرد موضوع النزاع الى جهة الوصول سليما وان عدم استلامه يرجع الى خطأ الطاعنة التي تقاعست عن الاستلام . صحيح . النعى على الحكم بما تثيره الطاعنة من انها توجهت لاستلام الطرد فلم تجده . جدل موضوعى لم يقدّم الدليل عليه . غير مقبول .

(الطعن ٣٨٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)

(الطعن ٣٨٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٨)

(١٣٦)

الحد الاقصى لمسؤولية الناقل الجوى عن الامتعه المسجله والبضائع المنصوص عليه فى المادة ٢٢ من اتفاقية فارسوفيا . لا يمنع من الاتفاق على حد اعلى منه . مفهوم المخالفة لنص المادة ٢٣ من ذات الاتفاقية .

(الطعن ١٥٠٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٣/١/٣١)

(١٣٧)

احكام توزيع المسؤولية بين الناقل الجوى والشخص المضرور . خضوعها لقانون القاضى . (م ٢١ اتفاقية فارسوفيا) . انطباق حكم المادة ٢١٦ مدنى لعدم وجود تشريع خاص بتنظيم عقد النقل الجوى .

(الطعن ٣٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٨)

(١٣٨)

التعويض الناشئ عن مسؤولية الناقل الجوى فى نقل الامتعه والبضائع تحديده بوزن الرسالة دون النظر لمحتوياتها . تقدير التعويض بالقيمة الحقيقية للبضاعة - شرطة - ايضاح المرسل لنوع البضاعة وقيمتها وسداد الرسوم الاضافية عنها عند التسليم ما لم يثبت الناقل تجاوزها عن

من قضاء المحاكم

القيمة الحقيقية . م ٢/٢٢ من اتفاقية فارسوفيا .
جواز ابداء هذا الايضاح أنه وسيلة تنبىء عن
المقصود منه . علة ذلك .

(الطعن ١٢٢٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

(١٣٩)

● نقل بحرى

التزام الشاحن بسلامة وصول البضاعة لميناء
الوصول . حق المشتري المرسل اليه فى
الرجوع على الناقل أو على الشاحن بالتعويض
عن العجز أو التلف اثناء الرحلة البحرية ورجوع
المرسل اليه على الشاحن حق الاخير فى
الرجوع على الناقل .

(الطعن ١٢٢٧، ١٢٣٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨)

(١٤٠)

مقر الوكيل الملاهى للسفينة التى تباشر
نشاطا تجاريا فى مصر . اعتباره موطنا لمالك
السفينة . وجوب اجتناب مواعيد المسافة من
هذا الموطن دون موطنه الاضلى فى الخارج .
مثال فى الطعن .

(الطعن ٥٩١ لسنة ٣٩ قضائية جلسة ١٩٨٠/٢/٤)

(١٤١)

التزام الناقل البحرى بتسليم البضاعة
المشحونة . التزام بتحقيق غاية . قيام مسئولية
الناقل البحرى حتى تمام التسليم الفعلى . تفريغ
المرسل اليه للبضاعة لا ينبىء بذاته عن تمام
التسليم الفعلى قبل التفريغ . اقامة الحكم قضاءه
بنفى مسئولية الناقل عن العجز فى البضاعة على
أساس قيام المرسل اليه بالتفريغ . خطأ . اطراح

الحكم دلالة محضر التسليم وتقرير مكتب مراقبة
البضائع . قصور ومخالفة للثابت بالاوراق .

(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١/٣١)

(١٤٢)

عقد النقل البحرى عقد رضائى . الكتابة شرط
لاثباته لا لمصلحته أو انعقاده . استخلاص الحكم
قيام عقد النقل البحرى . أثره . خضوعه لاحكام
قانون التجارة البحرى .

(الطعن ٧٣٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨)

(١٤٣)

الاجتجاج المنصوص عليه فى المادة ٢٧٤
من القانون البحرى . ماهيته . شرط لقبول
دعوى المسئولية . لا شأن له باثبات العجز أو
التلف .

(الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨)

(١٤٤)

التزام الناقل البحرى بتسليم البضاعة
المشحونة . التزام بتحقيق غاية . قيام مسئوليته
حتى تمام التسليم الفعلى بغير حاجة لاثبات خطأ
فى جانبه ينفى هذه المسئولية باثبات السبب
الاجنبى أو القوة القاهرة . تفريغ المرسل اليه
للبضاعة لا ينبىء بذاته عن تمام التسليم قبل
التفريغ .

(الطعن ٢٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/١/٩)

(الطعن ٥٧٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

(١٤٥)

نظام تسليم صاحبه . مؤداه . مسئولية الناقل
عن البضاعة حتى تمام تسليمها لصاحبها او ممن
ينوب عنه . عدم اعتبار مقاول التفريغ نائبا عن
المرسل اليه ما لم ينص على ذلك فى عقد
المقولة .

(الطعن ١٣٨٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٤)
(الطعن ٥٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨٤)

(١٤٦)

. وجود نقص فى مقدار البضائع المفرغة من السفينة عما هو مدرج فى قائمة الشحن . قرينة قانونية على التهريب . م ٣٧ ، ٥٣٨ ، ١٧٠ ق ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . قضاء الحكم ينفىها دون ان يوضح الربان سببه ويقيم الدليل عليه بالطرق التى استلزمها القانون خطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن ١٣٨٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٤)

(١٤٧)

التزام الناقل البحرى . التزام بتحقيق غايه . التحلل من المسئولية . وسيلته . اقامة الدليل على استلام المرسل اليه للبضاعة أو أن العجز أو التلف يرجع الى عيوب فيها أو قوة قاهرة أو خطأ مرسلها .

(الطعن ٢٧١ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٦/٣/١٩٨٤)

(١٤٨)

حدوث العجز فى الرسالة أثناء الرحلة البحرية التى انتهت بوصول السفينة الناقلة فى ١٩٧٥/٥/٣١ . التعويض عنه . خضوعه فيما يتصل بحدوث مسئولية الناقل البحرى لحكم المادة ٥/٤ من معاهدة بروكسل دون بروتوكول تعديلها الموقع فى ١٩٦٨/٢/٢٣ . علة ذلك . عدم الموافقة عليه والعمل به الا اعتبارا من ١٩٨٣/٤/٣٠ .

(الطعن ٣٠١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨٤)
(الطعن ٥٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٨٤)

(١٤٩)

تحديد مسئولية الناقل البحرى فى معاهدة

بروكسل . اعتباره حدا أقصى لما يمكن أن يحكم به سواء فى حالة الفقد الجزئى أو الكلى . القضاء بما يجاوز هذا الحد الاقصى عن الفقد الجزئى وحصول الاستئناف من الطاعنة المرسل اليها دون الشركة الناقلة . أثره . عدم جواز الحكم بتخفيض التعويض . علة ذلك .

(الطعن ٣٠١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨٤)

(١٥٠)

النص فى مشاركة ايجار السفينة على التزام المرسل اليه بتفريغ البضاعة مفاده . تفريغ البضاعة بمعرفة المرسل اليه . عدم دلالة على التسليم الفعلى قبل التفريغ . ما هيته التسليم .

(الطعن ٥٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨٤)

(١٥١)

الرسوم الاضافية التى تلتزم بها السفينة طبقا لحكم المادة ١٩ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ . ما هيته . مجرد غرامة مدنية تنطوى على معنى التعويض . عدم اعتبارها عقوبة تكميلية فى جريمة الربان المنصوص عليها فى المادة ٢٠ من القانون المشار اليه . علة ذلك .

(الطعن ٧٦٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢١/٥/١٩٨٤)

(١٥٢)

• وكالات

وكالة بالعمولة

الوكيل بالعمولة - فردا أكان أو شركة - يتعاقد مع الغير باسمه الشخصى أصيلا لحساب موكله . (م ٨١ تجارى) .

(الطعن ٦٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٣)

◁ (الطعن ٩٦٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٨/٤/١٩٨٣)

(١٥٣)

الوكالة بالعمولة . خضوعها لأحكام الوكالة
في القانون المدني فيما لم يرد بشأنه حكم خاص
بقانون التجارة . انقضاء عقد الوكالة المدنية .
جواز عزل الوكيل بالادارة المنفردة صراحة او
ضمنيا . شرط نفاذه . علم الوكيل بالعزل . تعيين
وكيل آخر لمباشرة عمل الوكيل الاول . عزل
ضمني له .

(الطعن ٩٦٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٨)

تفويض البائع الملتزم بالتوريد في التعاقد مع
مقاول لنقل البضاعة المبيعة باعتباره وكلا
بالعمولة للنقل في حكم المادة ٩٠ وما بعدها من
قانون التجارة . مفاده . التزامه بضمان نقل
البضاعة في الميعاد . سريان أحكام الوكالة
العادية فيما جاوز ذلك . تجاوزه حدود الوكالة
المرسومة . أثره . جواز الرجوع على الموكل
تأسيسا على قاعدة الاثراء بلا سبب اذا توافرت
شروطها .

(الطعن ٢١٩٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)

إن الجنس البشرى واحد ، لأن
جميع أفرادَه يخضعون لقانون
الاخلاق .

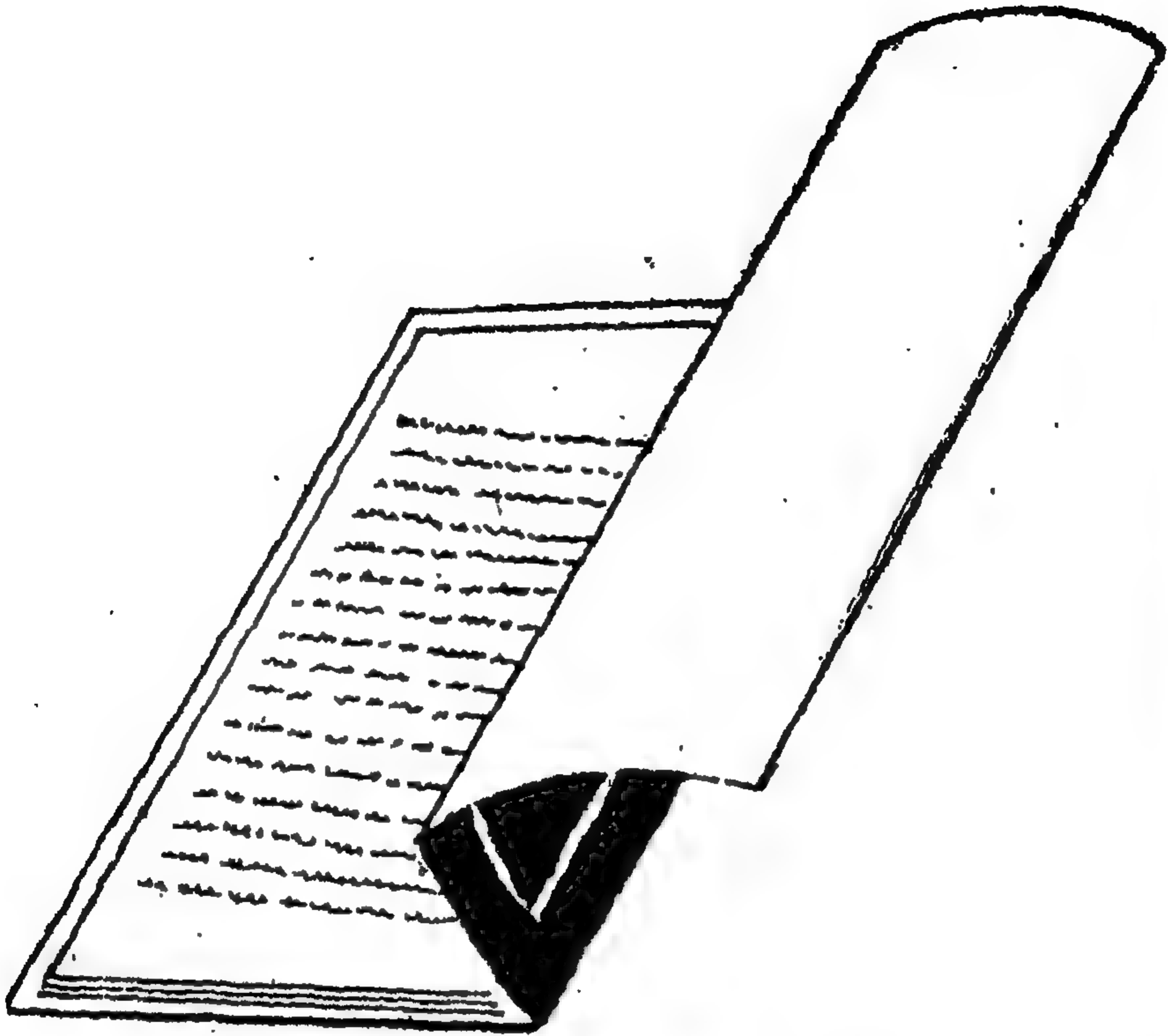
(المهاتما غاندى)

انبل الناس ،
هم الذين لا
يذلّون انسانا ولا
يذلون لإنسان ،
لانهم يعلمون أن
رفعة تنهض
على أكتاف
الذل ، هي مذلة
أحط من الذل
نفسه .

الاستاذ الجليل المستشار
محمد وجدى عبد الصمد .
نائب رئيس محكمة النقض

القاضى الذى يخشى على منصبه
من خطر التنكيل به ، وتعرض
مستقبله للضياع ، لا يحكم بالعدل .

من بيان الجمعية العمومية لنادى القضاء عام ١٩٦٨



• الأبحاث •

حق المتهم

في الاستعانة بمدافع

أثناء مرحلة تحقيقات الشرطة

تمهيد : حق المتهم في الاستعانة بمدافع يعتبر من أهم ضمانات التحقيق والمحاكمة وما يجرى فيهما وخاصة الاستجواب ، إذ أن حضور المدافع مع موكله أثناء التحقيق أو المحاكمة فيه ضمان لسلامة الاجراءات ، ولعدم استعمال الوسائل الممنوعة أو غير الجائزه مع المتهم ويساعده على الاتزان والهدوء في إجاباته (١).

دور الحماية الدستورية لهذه الضمانة : وحرصت أغلب الدول على النص في دساتيرها على ضمانه إستعانة المتهم بمدافع (٢) . وقد نصت المادة ٦٩ من الدستور المصري الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن « حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول .

للدكتور

سامي صادق الملا
المحامي

ويكفل القانون لغير القادرين ماليا وسائل الالتجاء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم . ونصت المادة ٧١ على أن « يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظمه القانون ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة اليه ... ، وقد اقتضى اعمال حكم المادة ٧١ من الدستور ان تعدل المادة ١٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية - بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة

١٩٧٢ بالنص على أن يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطياً بأسباب القبض عليه أو حبسه ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة اليه .

المؤتمرات والاتفاقات الدولية : وبحث عدة مؤتمرات دولية هذه الضمانة ، وأجمعت على ضرورة كفالة حق الدفاع من ناحية تمكين المتهم من الاستعانة بمدافع ، وتمكين المدافع من أداء رسالته على الوجه المرضي . فمن التوصيات التي أصدرتها اللجان الفنية لعصبة الأمم المتحدة سنة ١٩٣٩ ، في

(١) الأستاذ مصطفى البرادعي « المحاماة والعدالة » مجلة المحاماة السنة الخامسة والاربعين العدد الاول . حيث فرار أن المتهم يختار المدافع عنه حسبما يراه ، تتلاقى الارائتان في حرية كاملة على دفاع تحوطه الضمانات من كاجانب ، حتى يرتفع إلى المنزلة التي تستلزمها طبيعة الحفاظ على الانسانية ذاتها : منزلة القداسة والاحلال . . ومن القواعد الدولية لاداب مهنة المحاماة التي أقرتها الجمعية العامة لاتحاد المحامين الدولي في مؤتمر أو سلو سنة ١٩٥٦ ، أن على المحامي أن يقدم لموكله دائماً رأياً مخلصاً في الدعوى ، وعليه ان يقدم معونته لموكله بكل عناية واهتمام كما عليه ان يضع في المقام الاول مصلحة موكله ومقتضيات سير العدالة .

(٢) أنظر مواد الدساتير : ٢٣ فقرة اولى عراق ، فقرة سابعة سوريا ، ١٥ ليبيا ، ٣٤ كويت ، ٢١ اردن ، الباب الاول الفصل الثاني عشر من دستور تونس ، ٢٢ فقرة اولى هند ، ٤١ صومال ، ٥٠ فقره ثانية وثالثة ورابعة

موضوع معاملة المتهمين ، أنه يجب إلزام السلطات *Autorités* بإخطار المتهم عند حضوره لأول مرة أمام المحقق بحقه في الاستعانة بمدافع. (٣)

ونصت المادة ١١ فقرة أولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، على أن كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن تثبت إدانته قانونا بمحاكمة علنية ، تؤمن له فيها كل الضمانات الضرورية للدفاع عنه .

وفي المؤتمر الدولي لرجال القانون المنعقد في أثينا في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٠ ، أوصت لجنة القانون الجنائي بأنه يجب أن تكفل للمتهم الضمانات لدفاعه ، فيحاط علما باللغة التي يعرفها بطبيعته وأسباب الاتهام المقام ضده ، وتعطى له الامكانيات والوقت الكافي لتحضير دفاعه ، وأن يدافع عن نفسه أو يستعين بمدافع يختاره ،

وإذا عجز عن دفع أتعاب المدافع فتعين له الدولة مدافعا ، إذا كانت التهمة خطيرة أو كانت مصلحة العدالة تتطلب ذلك . كما قررت اللجنة أن حرية الدفاع تفترض حرية المدافع ، فكل مدافع يوكله المتهم في قضية جنائية يجب أن تعطى له كل الامكانيات اللازمة ، ومطلق الحرية لاعداد دفاع مطابق لمقتضيات العدالة ، وأن يتصلب بالمتهم بحرية ، ويتراجع دون أى تأثير ولا إعاقة ، كما أنه يجب ألا يصيبه ضرر شخصي أو مهني نتيجة مرافعته ، طالما ليست مخلة بوقار المحكمة. (٤)

وقد أوصى المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات المنعقد في روما سنة ١٩٥٣ بشأن الاستجواب ، أنه قبل أن يسأل المتهم عن شخصيته وقبل أن يدلى بأية أقوال ، يجب أن يخطر المحقق بأن من حقه ألا يجيب إلا بحضور

مدافعه ، وبديهي أن يكون للمتهم حق الاستعانة بمدافع أثناء الاستجواب ، ويجب أن تكفل له الدولة هذه الاستعانة في حالة العوز. (٥) وقد نظمت لجنة حقوق الإنسان بهيئة الأمم المتحدة جملة دراسات لبحث وسائل حماية حقوق الإنسان أثناء التحقيق والمحاكمة ، فأوصت الحلقة الدراسية المنعقدة بباجيو ، الفلبين ، في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٨ بأن حق المتهم في الاستعانة بمدافع يبدأ من وقت القبض عليه أو تكليفه بالحضور (٦) ، كما أوصت الحلقة الدراسية المنعقدة في سنتياجو ، شيلي ، في ١٩ مايو سنة ١٩٥٨ ، بأن الدفاع دائما ضروري في كل مرحلة من مراحل الاجراءات الجنائية ، فهو كما يساهم في تحويل قرينة البراءة الى يقين ، يساهم أيضا في اكتشاف ادانة المتهم والحكم عليه حكما عادلا ، وفي كلتا الحالتين يمثل الدفاع وسيلة حقيقية لإظهار الحق أمام

يوغوسلافيا ، ٣٧ فقرة ثلاثة يابان ، ٢٦ فقرة رابعة عشر أفغانستان ، والتعديل السادس من دستور الولايات المتحدة الأمريكية .

Société des Nations, Document A, 20. 1939 ; IV, 20 .

Revue pénale suisse, 1956, P. 140. s.

(٥) أنظر الدكتور محمود محمود مصطفى ، « شرح قانون الاجراءات الجنائية » ، طبعة عشرة سنة ١٩٧٠ ،

ص ٢٩٧ هامش ١ .

ST/TAA/ HR/2

ST/TAO/HR/3

(٦) بند ٥٣ ص ١٦ من تقرير الحلقة

(٧) بند ٨٧ ص ٢٠ وبند ٩٦ ص ٢١ من تقرير الحلقة

حق المتهم في الاستعانة بمدافع

الانسان وحرياته الاساسية ، نصت المادة ٦ فقره ثالثة على ان لكل متهم الحق في الدفاع بنفسه أو الاستعانة بمدافع بناء على اختياره ، فاذا لم يتمكن من دفع اتعاب المدافع ، تعيينه له المحكمة بدون مقابل إذا اقتضى ذلك حسن سير العدالة . (١١)

وفي الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، نصت المادة ١٤ على حق المتهم في الدفاع عن نفسه أو الاستعانة بمدافع ، وتمكينه مجاناً من هذه المساعدة إذا اقتضت ذلك مصالح العدالة . حق المتهم في الاستعانة بمدافع أثناء مرحلة جمع الاستدلالات : إن بحث حق المتهم في الاستعانة بمدافع أثناء مرحلة جمع الاستدلالات (مرحلة الشرطة) التي يتولاها مأموري الضبط القضائي ، له أهميته حيث يكون المتهم على حد تعبير

بمدافع ، لم تكن كافية لأن كلمة Autorités تعنى المحقق وكل سلطة أخرى مختصة بإصدار أمر الحبس ، في حين أنه في الفترة التي تقع بين القبض على المتهم أو المشتبه فيه وحضوره أمام المحقق - أي فترة وجود المتهم بالشرطة - يكون المتهم في أشد الحاجة للاستعانة بمدافع (٩) . وأوصت بأن الشخص المقبوض عليه أو المحبوس ، له حق الاستعانة بمدافع ، ويختاره هو ابتداء من وقت القبض عليه ويجب إخطاره في الحال بهذا الحق ، وتقديم التسهيلات اللازمة له . (١٠)

ونصت بعض الاتفاقيات الدولية على هذه الضمانة ، ففي الاتفاقية الأوروبية التي وقعت في روما في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لحماية حقوق

العدالة . كما أنه أحسن وسيلة لمنع اضطهاد وتسعيف السلطات ، لذا ينبغي أن يتوافر الدفاع منذ بداية الاجراءات ، والا بطلت (٧) . وأوصت الحلقة الدراسية المنعقدة في فيينا في يولية ١٩٦٠ ، بأن المشتبه فيه أو المتهم يجب أن يكون له كامل الحرية في اختيار مدافع عنه ، وأن من مصلحته حضور مدافع معه ابتداء من وقت القبض عليه . (٨)

وقد اجتمعت لجنة حقوق الانسان بهيئة الامم المتحدة سنة ١٩٦٢ لبحث النتائج التي وصلت اليها الحلقات الدراسية ، ورأت اللجنة أن التوصيات التي أصدرتها اللجان الفنية بعصبة الامم المتحدة سنة ١٩٣٩ ، بالزام السلطات Autorités باخطار المتهم عن حضوره لأول مرة امامها بحقه في الاستعانة

ST/TAO/HR/8

(٨) بند ٨٥ ص ١٨ من أعمال الحلقة

E/CN.4/826

(٩) بند ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ص ١٤٣ من تقرير اللجنة في ٥ يناير سنة ١٩٦٢ م

(١٠) انظر تقرير اللجنة ص ٣١٣ .

(١١) 646/59, 3 Yearbook of the European Convention on Human Rights, 174; Harris (D.J.), « The European Convention on Human Rights and English Criminal law »

Crim.L.R. 1966 P.266 .

(١٢) أنظر تقرير الاستاذ هارنو آب مندوب اليابان في المؤتمر الدولي لقانون الاجراءات الجنائية - شيكاغو

سنة ١٩٦٠ م .

لجنة حقوق الانسان بهيئة الامم المتحدة في أشد الحاجة الى الاستعانة بمدافع ، لضمان عدم استعمال وسائل العنف وكافة الطرق المشروعة معه لحمله على الاعتراف .

وقد إتجهت بعض التشريعات إلى إعطاء المتهم هذا الحق ، وسكت البعض الآخر عن تقرير هذا الضمان ، مما سمح بوجود خلاف في الرأي حول هذا الحق ، بل إن هناك تشريعات تنكر هذا الضمان .

تشريعات تقرر هذه الضمانة صراحة :

١ - القانون الياباني :
للمتهم في اليابان حق الاستعانة بمدافع أثناء مرحلة جمع الاستدلالات ، وقد نص الدستور الياباني على أنه لا يجوز القبض على أحد أو حبسه دون إبلاغه في الحال عن سبب ذلك ، ويجب أن تتاح له فوراً فرصة الاستعانة بمحام (مادة ٣٤) وتطبيقاً

لذلك نصت المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية الياباني على حق المتهم والمشتبه فيه في الاستعانة بمدافع . (١٢)

ب - القانون اليوناني :
تنص المادة ١٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية اليوناني لسنة ١٩٥٠ على أن للمتهم حق الاستعانة بمدافع أثناء مرحلة الشرطة . (١٣)

تشريعات لم تنص على هذه الضمانة :

١ - القانون الفرنسي :
أثيرت هذه المشكلة في فرنسا لعدم وجود نص في القانون ، فاتجه رأي الى عدم توفير هذا الضمان للمتهم في مرحلة الاستدلالات ، وذلك بناء على أن تحقيق الشرطة *enguête policière* يختلف عن التحقيق الابتدائي . فالشخص المشتبه فيه لا يجد لديه متسعاً من الوقت للاستعانة بمدافع ، كما أن اجراءات التحقيق في مرحلة الاستدلالات ستعاد أمام قاضي التحقيق ، وهنا يمكن

للمتهم الاستعانة بمدافع وفقاً للقانون . (١٤)

وقد نصت محكمة النقض الفرنسية بأن الاستعانة بمدافع ، لا يطبق إلا أثناء اجراءات التحقيق التي يقوم بها قاضي التحقيق أو عضو الضبطية القضائية الذي أنابه ، وليس في مرحلة الاستدلالات المسماة بالتحقيقات الأولية . (١٥)

وقد اعترض البعض على عدم السماح بحضور مدافع مع المتهم في مرحلة الاستدلالات ، إستناداً الى أنه في خلال الأربع والعشرين ساعة التي تلي القبض على المتهم قد يتاح للشرطة التصرف مع المتهم وفق رغبتها المطلقة ، بدون أي رقيب يحد من حماسها في نسبة التهمة اليه (١٦) ، وإن حماية المتهم باشتراط حضور مدافع معه أثناء استجوابه في التحقيق الابتدائي ستكون حماية وهمية . إذا لم يكن

(١٢) وفي الترويج للمتهم حق الاستعانة بمدافع أثناء سؤاله بمعرفة الشرطة .

Bratholm, « Arrest and detention for trial », Oslo 1957, P. 263 .

(١٤) انظر قرارات مجلس نقابة المحامين بباريس في ١٨ ديسمبر ١٩٠٠ المنشورة في دالوز ١٩٠٠ - ٢ - ٨٨ ، وأنظر تقرير فوان المقدم في مؤتمر شيكاغو سنة ١٩٦٠ (مجلة القانون الجنائي والاعرام والعلوم البوليسية سنة ١٩٦١ ص ٢٥) .

(١٥) نقض فرنسي ٢٧ أبريل ١٨٩٩ ، سيرى ١٩٠٠ - ١ - ٤٢٥ تعليق رو .

(١٦) أنظر تقرير موريس جارمون في المؤتمر الدولي السادس المنشور بالمجلة الدولية لقانون العقوبات لسنة ١٩٥٣ ص ١٧١ .

➔ حق المتهم في الاستعانة بمدافع

باصطحاب مدافع في مرحلة الاستدلالات. (١٧)

ب - القانون الالماني :

لم ينص القانون الالماني على حق المتهم في الاستعانة بمدافع أثناء سؤاله بالشرطة . وطبقا لنص المواد ١٣٦ فقرة اولى و ١٦٣ فقرة ثالثة ورابعة ، للمتهم ان يتصل بمدافعه قبل وبعد تحقيق الشرطة ، ولكنه غير مخول له الحضور أثناء سؤال المتهم (١٨) ، وفي اجتماع الجمعية العامة لنقابة المحامين بالمانيا الغربية في مايو سنة ١٩٥٩ ، انتقد رئيس المحكمة الاتحادية العليا هذا الاتجاه ، ورأى ضرورة حضور مدافع مع المتهم أثناء مرحلة الاستدلالات. (١٩)

ج - القانون الانجليزي :

تكفل قواعد القضاء Judge's Rules في انجلترا ضمانات مثل للمشتبه فيهم والمتهمين

أثناء مرحلة الشرطة ، ولكن لا يوجد بها قاعدة صريحة تلزم الشرطة بالسماح ، للمحامى بحضور التحقيق مع موكله المشتبه فيه أو المتهم (٢٠) . وقد اتجه الرأي في انجلترا الى أنه ليس للمتهم حق الاستعانة بمدافع أثناء سؤاله

بالشرطة ، بناء على أن حضور المدافع في هذه المرحلة فيه ضرر على مصلحة المجتمع ، اذ انه بمجرد حضوره سينصح موكله بعدم الاجابة على اسئلة الشرطة (٢١) الا أن اللجنة الملكية لبحث سلطات الشرطة واجراءاتها The Royal commission on police powers and procedure أوصت بأنه يجب

على الشرطة أخطار المتهم بحقه في اصطحاب مدافع ، في الحالات التي يكون فيها حضور المدافع محلا

لاعتراض الشرطة . ولكن الذى يحدث عملا هو ان الشرطة تعترض دائما على حضور المدافع ، بدعوى أن حضوره يعرقل اجراءات البحث والتحقيق . (٢٢)

ويرى دفلن (٢٣) أنه اذا طلب المشتبه فيه الاستعانة بمدافع للحضور معه يتحقق الشرطة ولم يجب لطلبه ، فان ذلك يقلل من قيمة هذا التحقيق ، وأى ضغط على المشتبه فيه في هذه المرحلة يبطل الاعتراف الصادر منه .

د - القانون الكندي :

لم ينص القانون الكندي على هذا الضمان ، ومن المقرر ان منع المدافع من الحضور أثناء تحرير محضر الشرطة ، لا يبطله ولا يبطل الاعترافات الصادرة من المتهم أثناء (٢٤) ، وقد قضت المحكمة العليا الكندية بان رفض رجل الشرطة حضور مدافع مع المتهم أثناء سؤاله ، لا يبطل الاعتراف الصادر منه طالما انه صدر عن ارادة حرة

(١٧) دالوز ١٩٥٣ بند ٨ .

(١٨) Robinson (C.), « Le droit du prevenu au Silence et son droit à être assisté par un défenseur au cours de la phase préjudiciaire en Allemagne et aux Etats- Unis d'Amérique » .

مجلة العلوم الجنائية وقانون العقوبات المقارن سنة ١٩٦٧ ص ٥٧٩ .

(١٩) أنظر تقرير Clemens مندوب المانيا الغربية في المؤتمر الدولي لقانون الاجراءات الجنائية ، شيكاغو

سنة ١٩٦٠ م .

(٢٠) الدكتور حسن علوب ، حق المتهم في الاستعانة بمدافع ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة سنة ١٩٧٠

ص ٢٧١ .

(٢٥) كما قضت هذه المحكمة بأن للمتهم المقبوض عليه الحق في الاتصال فورا بالمدافع ، وأن أي تعرض لهذا الحق من جانب الشرطة يعتبر تصرفا غير لائق ، ويشكك في ارادية الاعتراف الذي أدلى به المتهم (٢٦)

هـ - القانون الأمريكي :
لم يشر الدستور الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية وغيره من دساتير الولايات المختلفة ، الى حق المتهم في الاستعانة بمدافع أثناء مرحلة البحث والتحري ، ولكنها اشارت الى حقه في الاستعانة بمدافع في مرحلة المحاكمة الجنائية للمتهم ، فالمادة ٦ من الدستور الاتحادي للولايات المتحدة تنص على أنه في جميع الحالات القضايا الجنائية للمتهم حق الاستعانة بمدافع للدفاع عنه ، ويعلل البعض عدم النص هذا الضمان ، بأن مجرد حضور المدافع مع المتهم في مرحلة الشرطة ، سينصحه بعدم الإجابة على أي

سؤال ، وسيحاول في أغلب الاحيان اطلاق سراح موكله بالضمان ، كل ذلك فيه عرقلة وتعطيل شديد لاجراءات البحث والتحري .

وقد استقر القضاء الأمريكي فتره من الزمن (٢٧) ، على أن عدم حضور مدافع مع المتهم أثناء سؤاله واعترافه بالشرطة ، ليس له أي تأثير عند النظر في قبول الاعتراف أو رفضه ، وفي إحدى القضايا الأمريكية الهامة (٢٨) ، أيدت المحكمة الاتحادية العليا قبول الاعتراف الذي صدر من المتهم أثناء سؤاله بالشرطة ، بعد رفض طلبه باحضار مدافعه ، مقرر ان ذلك ليس فيه خرق للعدالة . وفي حكم آخر لها (٢٩) ، قضت فيه بأنه لو اخذنا بدفع المتهم بأن رفض طلبه الاستعانة بمدافع في مرحلة الشرطة فيه خرق للحق الدستوري بالاستعانة بمدافع ، لكان في ذلك تعطيل واعاقبة لمهمة الشرطة بموجب

وبدون موجب إذ المتهم يمكنه استعمال حقه في الصمت وعدم الإجابة على أسئلة الشرطة حتى تواتيه الفرصة لمقابلة مدافعة ، ولكن بمجرد انتهاء تحقيق الشرطة واقامة الدعوى عليه يكون للمتهم حق دستوري في الاستعانة بمدافع .

ويرى بعض الفقهاء ان للمتهم حق الاستعانة بمدافع أثناء مرحلة الاستدلالات ، لان في ذلك ضمانا لعدم استعمال وسائل العنف البوليسية ، كما أن وجود المدافع بجوار موكله يهدىء من نفسه ويجعله متزنا في إجابته مرتبا في دفاعه ، وعندما يكون المشتبه فيه بريئا فان المدافع ينصحه بالإجابة على الاسئلة لايضاح موقفه ، لاخلاء سبيله بأسرع وقت ممكن (٣٠) وقد تطور القضاء الأمريكي الى هذا الاتجاه ، فقضت المحكمة الاتحادية العليا ، بأن سؤال المتهم في مرحلة الشرطة بدون حضور

Williams (G.), « Questioning by the police : Some practical considerations », Crim. (٢١)

L. R., 1960, P. 344 .

williams (G.) « The proof of Guilt ». A study of the English criminal trial, Third (٢٢) edition, London, 1963 P. 345 .

Devlin P. « The criminal prosecution in England » OX ford 1960 P. 35 (٢٣)

Lagarde, « Nouveau code criminel annote », Montreal, 1957 p 900 . (٢٤)

R.V. Emele (1940) 74 C.C.C. 76; R.V. Etsery (1945) 84 C.C.C. 304 . (٢٥)

R.V. Dick (1947); 87 C.C.C. 101 . (٢٦)

حق المتهم فى الاستعانة بمدافع

التحقيق الابتدائى (مادة ١/٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية السوفيتى) . الا فى بعض حالات استثنائية يجوز له فيها ان يستعين بمدافع فى التحقيق الابتدائى (مادة ٢/٤٧ من القانون السوفيتى) (٣٤) . وتنص المادة ١٢٠ فقرة ثانية من قانون الاجراءات الجنائية السوفيتى ، على أنه اثناء التحقيق الاولى فى القضايا التى لا تكون فيها اجراءات التحقيق الابتدائى . فيما عدا ما يتعلق بدور المدافع اثناء التحقيق . ومفاد ما تقدم ان القانون السوفيتى لا يرتب حق للمتهم فى الاستعانة بمدافع فى مرحلة الاستدلالات .

ب - القانون السودانى : وتنص المادة ٤٦ فقره رابعة من اللوائح العامة للشرطة السودانية ، على أنه يسمح للشخص المقبوض عليه فى أن يتصل بأقاربه أو مستشاره

٣ - واذا تم سؤال المتهم فى غيبة المدافع ، فانه يجب على المحقق أن يثبت أنه اعلن المتهم بحقوقه ومنها حق الاستعانة بمدافع .

وهناك قوانين لبعض الولايات المتحدة الامريكية تنص على أن للشخص المقبوض عليه الحق فى الاتصال بالمدافع للتداول معه إذا طلب ذلك بعد القبض عليه ، ويعتبر منع المتهم من استعمال هذا الحق جريمة يقع فيها مرتكبها تحت طائلة القانون . (٣٣)

تشريعات تتكرر هذه الضمانة :-

أ - القانون السوفيتى : فى الاتحاد السوفيتى ليس للمتهم حق الاستعانة بمدافع اثناء مرحلة الشرطة ، ويجوز له الاستعانة بمدافع بعد انتهاء

المدافع معه فيه خطر محقق على الحرية الفردية . اذ ان حضور المدافع فيه حماية لموكله سواء أكان مذنباً أم بريئاً (٣١) . وتمثل قضية

Miranda مرحلة جديدة فى تطور القضاء الامريكى ، فقد أكدت المحكمة الاتحادية العليا أن للمتهم حق الاستعانة بمدافع اثناء مرحلة الشرطة وأصدرت عدة مبادئ منها :

١ - قبل كل استجواب بالشرطة يجب اخطار المشتبه فيه بوضوح بأن له الحق فى الصمت ، وأن كل ما يذكره ربما يقدم ضده أمام المحكمة ، وأنه له الحق بالاستعانة بمدافع اثناء هذا الاستجواب .

٢ - إذا طلب المشتبه فيه الاستعانة بمدافع ، يجب أن يربح الاستجواب حتى يتمكن المشتبه فيه من مقابلة محاميه .

Mares v. Hill (1950) 118 Utab, 414, 222 P.2 d 811 ; Commonwealth v. Bibabo (٢٧)

(1953) 375 Pa. 257,100 A 2 d45 ; State v. krestich, (Ore. 1961) 359 P. 2 d 1106 .

Crooker v. California (1958) 357 U.S. 433 . (٢٨)

Cicenia v. La Gay (1958) 357 U.S. 504 . (٢٩)

Allison, « He needs a lowyer now », 42 J. Am. Jud. Soc. 113-119 (1958) ; (٣٠)

Rothblatt, « The right to counsel and to prompt arrangement », 27 Brooklyn, L.Rev. 24

(1960) ; Mueller, « The law relating to police interrogation privilege and limitations » .

تقرير مقدم من مندوب الولايات المتحدة الامريكية فى مؤتمر شيكاغو سنة ١٩٦٠ م .

(٣١) روبنسون وايزر ، المرجع السابق ص ٦٠٣ .

Miranda v. Azizona (1966) 384 U.S. 436, 444 . (٣٢)

القانونى (محاميه) Legal adviser تحت ملاحظة الشرطة ، وترسل الرسائل عن طريق الشرطة كما تتم المقابلات فى حضورها . وليس للمحامى فى القانون السودانى حق الحضور مع موكله المتهم أمام ضابط نقطة الشرطة فى مرحلة التحرى ، رغم أهمية الدور الذى تقوم به الشرطة فى هذه المرحلة ، إذ تقوم بما يماثل عمل المحقق فى النظم اللاتينية ، كما أنه ليس له أن يقف على ما دون فى يومية التحرى من أقوال . (٣٦)

موقف القانونيون المصري : طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، للخصوم الحق دائما فى استصحاب وكلائهم فى التحقيق ، فكل منهم اذا شاء ان يحضر معه مدافعا فى جميع اجراءات التحقيق

الابتدائى سواء أكانت الواقعة جنائية أم جنحه ، فلا يجوز منح المحامى من الحضور مع موكله إحتراما لحق الدفاع .

ولم يقيد القانون مأمور الضبط القضائى بحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية (٣٧) ، إلا أن قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ أجاز للمحامى أن يحضر تحقيقات الشرطة ، فنصت المادة ٢٦ على أن « للمحامى تحت التمرين فى السنة الثانية أن يترافع باسمه أمام المحاكم الجزئية - ، فيما عدا محاكم أمن الدولة والمحاكم المستعجلة - . وذلك تحت اشراف المحامى الذى التحق بمكتبه أو محامى الادارة القانونية التى الحق بها .

كما يجوز له الحضور باسمه فى تحقيقات النيابة والشرطة فى مواد المخلفات

والجنح ، وباسم « . يتمرن فى مكتبه فى الجنايات الخ (٣٨) ونصت المادة ٥٢ منه على أن « للمحامى حق الاطلاع على الدعاوى والاوراق القضائية والحصول على البيانات المتعلقة بالدعاوى التى يباشرها ، ويجب على جميع المحاكم - الشرطة ومأموريات الشهر العقارى وغيرها من اجهزة التى يمارس المحامى مهمته امامها ، ان تقدم له التسهيلات التى يقتضيها القيام بواجبه وتمكينه من الاطلاع على الاوراق والحصول على البيانات وحضور التحقيق مع موكله وفقا لاحكام القانون ، ولا يجوز رفض طلباته دون مسوغ قانونى . ويجب اثبات جميع ما يدور فى الجلسة فى محضرها . » (٣٩)

وتكشف هذه النصوص عن

حق المتهم فى استصحاب

وأنظر 388 (1967) Gibert v. California (1967 7 388 U.S. 218 ; United States v. Wade (1967 7 388 U.S. 263 .

(٣٣) تنص المادة ٨٢ من قانون عقوبات ولاية كاليفورنيا الصادر سنة ١٩٥٩ على أنه « بعد القبض على المتهم لمحاميته حق الاتصال به بناء على طلبه . وإى ضابط يرفض السماح له بزيارة موكله عندما يكون هناك طلب قانونى قدم بذلك بغرم بمبلغ ٥٠٠ دولار . . . وتنص المادة ١٣٥٤ - ٦٢ من قانون ولاية تكساس على أنه يسمح للمتهم المحبوس بالاتصال بوكيله الذى يختاره بنفسه دون أن يكون بينهما حاجز . وبدون أى انصاف لهما أو استعمال حيلة التسجيل .

(٣٤) مثل المتهم الحدث أو المتهم الذى لا يستطيع أن يباشر بنفسه حق الدفاع بسبب عجزه الجسمانى أو العقلى .

(٣٥) انظر المادة ١٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية السوفيتى وهى تحدد الجرائم التى يكون فيها التحقيق

الابتدائى إجباريا .

حق المتهم في الاستعانة بمدافع

محاميه في مرحلة جمع الاستدلالات .

ويرى البعض (٤٠) أنه إذا أجاز مأموري الضبط القضائي للمحامي الحضور أثناء تحرير محضر الاستدلالات في بعض الأحوال ، فليس من مقتضى هذه الاجازة نشوء هذا الحق ، طالما ان قانون الاجراءات الجنائية لم ينص عليه ، ولا يغير من ذلك كون قانون المحاماه يجيز للمحامي ان يحضر تحقيقات النيابة والشرطة ، إذ ان قانون المحاماه ليس قانونا خاصا بالاجراءات الجنائية ، ولكن قصد منه تنظيم مهنة المحاماه . وهو رأى مرجوح إذ ان قانون المحاماه قانون يعطى حقوقا ولم يخرج عن كونه تشريعا يكشف فيه المشرع عن مراده .

الا أن محكمة النقض قضت في أحد أحكامها ، بأن دفع المتهم ببطلان محضر جمع الاستدلالات بسبب أن الشرطة منعت محاميه عن الحضور معه أثناء تحريره لا يستند الى أساس قانوني (٤١) . وقد اقتصر الحكم على إيراد هذه العبارة دون أن يناقش المسألة .

رأينا : ونرى التسوية بين مرحلتى جمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي ، من حيث السماح للخصوم ووكلائهم بحضور اجراءات سماع أقوال الشهود والمتهم وحضور المعاينة كلما أمكن ذلك ، بمراعاة ان اجراءات الاستدلال تعد من بين عناصر التحقيق بمعناه الواسع . وعلى كل حال من الأفضل أن يسمح مأمور الضبط القضائي

لمحامي المتهم ان يحضر معه أثناء تحرير محضر الاستدلالات - الا اذا رأى بناء على مبررات قوية أن حضوره سيعوق اجراءات التحقيق - لان حضور

المحامي اجراءات مأمور الضبط القضائي ، هو من الضمانات الهامة التي تزيد الثقة في سلامة هذه الاجراءات وتدعم قيمتها في الاثبات ، فحضوره فيه رقابة على المحقق تمنعه من اتخاذ أى اجراء تعسفى مع المتهم ، كما أن حضوره يهدىء من روع المتهم ويساعده على الاتزان والهدوء في اجاباته ، فلا تصد منه اعترافات غير ارادية . ولاشك في أن مأمور الضبط القضائي الذى يرعى القانون والحق والعدالة يهيمه ان يكسب اجراءاته هذه الميزات . (٤٢)

(٣٦) الدكتور محمد محيى الدين عوض ، القانون الجنائي اجراءاته في التشريعين المصرى والسودانى ، ج ١ ص ٤٩٨ سنة ١٩٦٥ .

(٣٧) الدكتور محمود محمود مصطفى ، المرجع السابق ص ٢١١ .

(٣٨) تقابل المادة ٦٧ فقره رابعة من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ التى تنص على أن للمحامي تحت التمرين الحق في حضور التحقيقات امام الشرطة والنيابة في المخالفات والجناح باسمه الخاص ، وفي الجنايات باسم المحامي الذى يتمرن بمكتبه .

(٣٩) تقابل المواد ٨٢ ، ٨٥ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ م .

(٤٠) محمد حسين محمود ، هل من حق المحامي حضور تحقيقات الشرطة ، مجله الامن الغام سنة ١٩٥٩ العدد السابع .

(٤١) نقض اول مايو ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض ص ٢٢ رقم ٩٥ ص ٥١٣ .

(٤٢) أنظر التقرير المقدم منا بعنوان : حماية حقوق الانسان أثناء مرحلة جمع الاستدلالات ، للحلقة الدراسية المنعقدة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية في ٤ مايو سنة ١٩٧٠ عن : الاتفاق الحديثة في تنظيم العدالة الجنائية ، (أنظر التقرير العام للحلقة ص ١٦٠ وما بعدها) .

تحتاج إلى تعديل



للسيد الأستاذ / منير محمد عبد الفهيم رئيس النيابة العامة

نظرية صرفه ، فإن لم تكن كذلك فإن طعنها لا يكون مقبولا ، فلا يقبل من النيابة العامة .
ما دام لم يؤثر ذلك الخطأ في العقوبة المقررة بها .

وإذا كانت النصوص القائمة لا تتيح للنسبة الطعن لمجرد تطبيق القانون على وجهه الصحيح ، فإنها تحتاج إلى تعديل يجيز للنسبة العامة هذا الحق ، وذلك لأنها بصفتها سائلة البيان تكون مصلحتها في إرساء القواعد القانونية ، وفي أعمال القانون على وجهه الصحيح ، وتصويب الأحكام الخاطئة مصلحة جديرة بالحماية والاعتبار

فضلا عن أن - النسبة العامة وهي المنوط بها تنفيذ الأحكام من مصلحتها أن يكون الحكم وهو السند التنفيذي صحيحا ، وغير معيب ، * وقد سبق للمشرع أن أجاز لمحكمة النقض - خلافا للقاعدة العامة أن تنقص الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه

الاجرائي أو الموضوعي منها ، أن بعض نصوصه قاصرة عن تحقيق المصلحة العامة على نحو أفضل وأن بعضها الآخر غير واضح ، مما يحتاج معه من المشرع التدخل لحسم الخلاف عليها ، أو في أحيان أخرى إلى تعديلها .

ومن وجهة نظري أن من تلك النصوص ما هو ات :-

أولا

سلطة النيابة العامة في الطعن في الأحكام

أن النسبة العامة خصم أصيل في الدعوى الجنائية ، وهي بصفتها الامينة على الدعوى العمومية ، والثانية عن الهيئة الاجتماعية خصم عادل لا يبغي من وراء خصومته مصلحة خاصة ، وعلى ذلك فإن لها أن تطعن في الأحكام الجنائية لمصلحة الاتهام ، أو لمصلحة المتهم المحكوم عليه ، وما يقيد بها في ذلك سوى شرط أن تكون هذه المصلحة حقيقة أي ليست

أن كل شيء من صنع البشر ليس مطلقا ، فيحتاج مع مرور الزمن إلى العدول عنه ، أو التعديل فيه ، أو التبديل به ، سيما إن كان ذلك الشيء قانونا وضعيا فالتشريع الجيد هو ما يكون مرآة صادقة عاكسة لظروف المجتمع الذي يطبق فيه ، فيتغير بتغير الزمان والمكان والظروف فيه .

والنص الجيد في التشريع هو ما يكون مشتملا على الوضوح والصراحة ، فضلا عن السمات الأساسية الأخرى مثل التجريد ، والعمومية ، وأحكام الصياغة .

فالنص الواضح الصريح يسد ثغرات محترفي الجريمة ، والباحثين عن أماكن قصور النص للنفاذ منها ، وتفسير الغامض منها حسب مقدرتهم في تطويع وتحميل تلك النصوص وفق مصلحتهم وهواهم .

وقد بان لي من مراجعة بعض نصوص التشريع المصري الجنائي سواء أكان

نصوص قانونية

مبنى على مخالفة للقانون ، أو على خطأ في تطبيقه ، أو في تأويله ، أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . وكذلك فإن المشرع قد أجاز للنائب العام - بمقتضى المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات المستحدثة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٨ الطعن لمصلحة القانون مجردا ، وقد أوضح المشرع بالمذكورة الإيضاحية أن العلة من استحداث هذا النص هو مواجهة الصعوبات التي تعرض في العمل وتؤدي إلى تعارض أحكام القضاء في المسألة القانونية الواحدة ، ومنعا لتضارب الأحكام ولمصلحة القانون والعدالة ، أن تعرض تلك الأحكام على محكمة النقض لتقول كلمتها فيها ، وترسى القاعدة القانونية الصحيحة .

وإذا كان المشرع قد أخذ في الاعتبار ، على نحو ما سلف - مصلحة القانون مجردا في الأحكام المدنية والتجارية ليس أولى منها الأخذ بهذه المصلحة في مجال الأحكام الجنائية التي تمس

المصلحة العامة ، وليست مصلحة الخصوم الشخصية ، وحرية الأفراد الشخصية وليست مصلحتهم المادية فقط .

ثانيا

مدى سلطة النيابة العامة في اتخاذ قرارات في مواد الحيازة

ان المنازعات على حيازة العقارات قد أصبحت مع تعقد الحياة الاقتصادية وارتفاع أسعار العقارات ، وشدة الحاجة إلى السكن من أهم المنازعات الأولى بالرعاية ، كما أن الآثار المترتبة على تلك المنازعات في المجتمع الريفي على الأراضي الزراعية ، والمجتمع الحضري على الأرض القضاء المعده للبناء ، وعلى المساكن والمحلات والمصانع ما تكون سببا في كثير من الأحيان لوقوع الجرائم ، وحصول الخلافات مما تكون معه الحاجة ماسة إلى سرعة الفصل في تلك المنازعات ، وتلك الأسباب وغيرها تجعل النيابة العامة لا تنتظر حتى يقول القضاء كلمته في النزاع حول الحيازة ، وتصدر قرارها في هذا النزاع ببقاء الحال على ما هو عليه ، أو بمنع تعرض أحد الأطراف

للطرف الآخر في العقار محل النزاع .

ولكن قد ثار خلاف حول مدى سلطة النيابة العامة في إصدار في مثل هذه القرارات وكنا نأمل أن يتدخل المشرع ، ويقطع دابر ذلك الخلاف ، إلا أنه قد استحدث بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المادة ٣٧٣ مكرر من قانون العقوبات وأجاز فيها للنيابة العامة في حالات معينة اتخاذ اجراء تحفظي لحماية الحيازة ، إلا أن هذا النص لم يأت بجديد ، ولم يحل من المشكله شيئا - على نحو ما يرد بيانه ، فبقى الخلاف كما كان .

ومع غياب النص القانوني الفاصل ، أو الرأي الفقهي المتفق عليه ، ومع اختلاف وجهة نظر القضاء في مدى سلطة النيابة العامة في إصدار قرارات بشأن الحيازة نعرض لشتى وجهات النظر .

الرأي الأول :

قرارات النيابة العامة بشأن منازعات الحيازة هي قرارات معدومه ويختص القضاء العادي بنظرها ، وأسس أصحاب هذا الرأي :

(١) انه وإن كان الجارى عليه العمل بين رجال النيابة العامة تدخلهم في مواد الحيازة بتمكين شخص من عقار دون آخر ، إلا أن الباحث في النصوص القانونية لا يجد نصا

يخول النيابة العامة هذا الاختصاص .

(٢) أن روح فقه قانون الاجراءات الجنائية يؤيد هذا الاتجاه حيث يتجه الى حصر اختصاص النيابة العامة بصفة أصلية في تحريك الدعوى العمومية ، ومباشرتها الى جوار الاختصاصات الاخرى المنصوص عليها قانونا كالمحافظة على حقوق القصر وملاحظة السجون .

(٣) أنه من جهة روح القانون فان النيابة العامة ليس لها ان تتدخل في المنازعات المدنية حول الحيازه بين الافراد ، كما وانها ليس لها أن تنهى النزاع في ذلك بين الطرفين ، ولو مؤقتا والا كان اغتصابا لسلطة القضاء ، وهي ليست قضاء مدنى .

وانتهى هذا الرأى الى أن قرار النيابة العامة في هذه الحالة يكون باطلا بطلانا يصل الى حد الانعدام ، وعلى ذلك فان القضاء المستعجل يختص بالحكم بعدم الاعتداد بتلك

القرارات باعتبارها مجرد عقبه ماديه^(١) .

الرأى الثالثى :

قرارات النيابة العامة فى هذا الشأن قرارات اداريه يختص بنظرها القضاء الادارى وهذه القرارات تدخل فى عداد الاعمال التى تباشرها النيابة فى حدود سلطتها الاداريه لانها - تقوم فى هذه الحالة لمجرد معاونه للضبطيه الاداريه التى يقع على كاهلها المحافظة على الامن ، ومنع وقوع الجرائم ، وتبعاً لذلك لا يختص القضاء المستعجل بوقف تنفيذ الامر الصادر من النيابة فى هذا الشأن لانه يدخل فى عداد الاوامر الاداريه الممنوع على المحاكم التعرض لها بالالغاء أو الوقف^(٢)

الرأى الثالث :

أن قرار النيابة العامة بتمكين الحائز هو قرار قضائى ، وليس إداريا ، فإذا ما سلبت الحيازة ، فإن سلب الحيازة فى هذه الحالة يكون قد

وقع بغير ارادة الحائز ، وليس له من وسيله الا أن يلجأ الى القضاء المستعجل مطالباً باسترداد حيازته^(٣) .

الرأى الرابع :

أن قرارات النيابة العامة فى هذا الشأن قرارات قضائية إدارية ، واستند ايضا - هذا الرأى على المواد ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية والتى اجازت للنيابة العامة التصرف فى الاشياء المضبوطة ، وقالوا بأن هذه المواد تسرى أيضا على العقوبات وعلى المنقولات^(٤) .

الرأى الخامس :

قرارات النيابة العامة فى هذا الشأن وقتية ينتهى اثرها برفع الامر الى القضاء وذهب انصار هذا الرأى الى أنه يستوى فى ذلك أن يكون القرار باطلا أو معدوما إذ أنه من الناحية العملية يبقى اثره الى أن يقضى ببطلانه أو انعدامه ، ويعرض النزاع

(١) من أيضا - هذا الرأى المستشار - أحمد رفعت خفاجى - مقال فى مدى اختصاص النيابة العامة فى الفصل فى مواد الحيازة المحاماة ... العدد الرابع ص ٣٢ وما بعدها .

- ومن أحكام القضاء المستعجل الدعوى رقم ٧١٨ لسنة ١٩٧٨ مستأنف مستعجل القاهرة جلسة ١٠/٤/١٩٧٩ ، والدعوى رقم ١٧٧٩ لسنة ١٩٧٥ مستعجل الجيزة جلسة ٣/١١/١٩٧٥ .

- ومن احكام القضاء الادارى حكم للمحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة فى الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٣ قضائية جلسة ١٠/٦/١٩٧٦ .

نصوص قانونية



على القضاء يكون النزاع نفسه هو المستهدف ، وليس قرار النيابة^(٥) .

الرأى السادس :

فرق بين حالتين :

الحالة الاولى إذا ما فصلت النيابة العامة فى أصل النزاع الدائر حول الحيابة ، فتغير من مراكز الخصوم القانونية الظاهرة ، بأن تمكن من لا حيابة له من عين النزاع ، أو تمنع تعرض الغير له ، وفى هذه الحالة يكون قرارها معدوما ، إذ ان القانون قد عقد الاختصاص فى مسائل الحيابة للقضاء المدنى دون غيره ، وتكون النيابة قد اغتصبت سلطة القضاء المدنى ، ولا يقيد بقرارها ، ويختص القضاء المستعجل بعدم الاعتداد به إذا ما توافر شرط الاستعجال فى النزاع المطروح .

والحالة الثانية : هى إذا

لم تغير النيابة العامة فى مراكز الخصوم القانونية ، فتبقى الحيابة للحائز الظاهر مؤقتا ، أو تمنع تعرض الغير له أو تمكنه منها الى أن يفصل القضاء المدنى فى أصل النزاع ، فيعتبر قرارها تثبيتا مؤقتا الحق الظاهر ، وهو قرار إدارى على هذا النحو ، ويختص القضاء الادارى دون غير بطلب عدم الاعتداد بهذا القرار^(٦) .

الرأى السابع :

أن قرار النيابة فى هذا الشأن هو مجرد إجراء أمن وقائى مؤقت يستمد أساسه القانونى مما جرى عليه العرف ، وهو مصدر من مصادر القانون والذي جرى على قيام النيابة العامة بمد يد المدونة لرجال الضبطية الادارية فى إداء مهمتها فى منع وقوع الجريمة قبل وقوعها ، وهو لا يقيد القاضي عند طرح النزاع أمام المحكمة

المدنية المختصة ولا يحاج الخصوم به ولا توجه اليه الخصومة فى ذاته بطلب إلغائه أو عدم الاعتداد به أو وقف تنفيذه وإنما توجه الخصومة الى النتيجة المترتبة عليه وهى سلب الحيابة ، وذلك عن طريق دعوى استرداد الحيابة المستعجلة أمام قاضى الامور المستعجلة ، أو دعوى استرداد الحيابة العادية أمام القاضى الموضوعى^(٧) .

« رأينا فى الموضوع »

أنه فى غنى عن البيان أن الخلاف فى مدى سلطة النيابة العامة فى اتخاذ قرار بشأن مواد الحيابة يقع فى حالة ما إذا كانت الواقعة التى اصدرت بشأنها النيابة العامة قرارها لا تشكل جريمة ، أما إذا لبس النزاع حول الحيابة ثوب الجريمة المقرره فى المواد ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ من قانون العقوبات ، فإنه لا خلاف - حتى قبل استحداث المادة ٣٧٣ مكرر من قانون

(٢) من انصار هذا الرأى المستشار محمد عبد اللطيف القضاء المستعجل الطبعة الرابعة ص ٣٩ وما بعدها ولا يخرج عن هذا الرأى ايضا الأستاذ على راتب وعز الدين كامل وفاروق راتب قضاء الامور المستعجلة الطبعة السادسة ص ٢٩١ وما بعدها .

- ومن قضاء النقض الجنائى طعن رقم ١٩٦٤/١/٢٠ مجموعة المكتب الفنى س ١٥ قاعدة رقم ٧١ ص ومن القضاء الادارى محكمة القضاء الادارى جاسة ١٩٥٥/٢/١٥ المكتب الفنى ٩ ص ٣٠٢ ، جلسة

العقوبات بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - من أن قرار النيابة العامة يكون قرارا قضائيا صادرا من سلطة خولها قانون الاجراءات الجنائية حق اصداره .

أما إذا لم تلبس الواقعة في مادة الحيازة ثوب الجريمة ، فقد اختلفت اراء الفقه والقضاء في حق النيابة العامة في إصدار قرار بشأنها ، وهل هو قرار قضائي أم اداري ، وهل هو قرار باطل أو معدوم ، واستعرضنا شتى وجهات النظر على نحو ما سلف بقدر ما أمكن من جهد ووقت ، وما اقتضاه مقام الحال ، ونتصدى لهذه الاراء ونقول أن الرأي الرابع القائل بأن قرارات النيابة العامة في هذا الشأن قرارات قضائية ادارية جاء سنده مخالف للقواعد الاصولية في تفسير الاحكام الجنائية إذ أن المواد التي استند اليها تتعلق بتصرف النيابة العامة في الاشياء المضبوطة ، وهي منقولات ، والقاعدة أن يكون

تفسير النص الجنائي تفسيرا ضيقا ، لا يجوز التوسع فيه^(٨) .

كما أن تصدى النيابة العامة للرد في ضوء النصوص المذكورة ، ورد بصريح النص ، وعلى سبيل الاستثناء ، وعلى اعتبار أن الضبط كان بأمر من النيابة ، وفي صدد دعوى تولت تحقيقها فلا يجوز القياس عليه ، أو التوسع فيه ، والا صار الاستثناء قاعدة^(٩) .

وحتى على سبيل الفرض الجدلي بأن مواد قانون الاجراءات سالفة الذكر تسرى على المنقولات والعقارات معا ، فإه هذه المواد تفترض أمرين الاول : أن الواقعة تشكل جريمة والثاني : أنه قد تم ضبط الشيء محل الامر ، فإنه فضلا عن أن الراجح أنه لا يتصور ضبط العقار^(١٠) فما العمل فيما اذا كانت الواقعة لا تشكل جريمة .

أما الرأي السادس الذي قال بالتفرقة بين حالتين حاله

ما إذا غيرت النيابة العامة مراكز الخصوم القانونية الظاهرة من عدمه ، فإنه معيار تعوزه الدقة ، إذ يجعل الاختصاص وهو له وجه الصدارة في الدعوى نتيجة تالية لبحث موضوع الدعوى .

كما أن النيابة العامة في جميع الاحوال لا تبغى سوى الابقاء على الوضع الظاهر ورد من سلبت منه الحيازة الظاهرية الى الحالة التي كان عليها ، وهو ما سطرته تعليمات النائب العام الدورية في هذا الشأن .

أما الرأيان الخامس والسابع يكادا أن يكونا رأيا واحدا ، ويكون الرد عليهما مع الرد على الرأي الاول والثالث عند ترجيح ما إذا كان قرار النيابة العامة قضائيا أم اداريا .

وفي الواقع أن الفصل في مواد الحيازة معقود للقضاء المدني ، وقد نص القانون على اختصاصات النيابة العامة ، وليس من بينها ذلك ، الا حيث يكون في الامر

١٩٥٥/١٢/٤ ، جلسة ١٩٥٦/٤/٢٥ ، ١٩٦٨/٢/٢١ - والدوائر المجتمعة لمحكمة القضاء الاداري في ١٩٥٥/٦/٢٢ مشار اليه في الفقه والقضاء في الامور المستعجلة للاستاذ ابراهيم عثمان الطبعة الاولى ص ١١٤ .

.. ومن احكام القضاء المستعجل الدعوى رقم ٣١٢ لسنة ١٩٧٨ مستعجل القاهرة جلسة ١٩٧٨/٤/٢٧ والدعوى رقم ٥٨١ لسنة ١٩٧٦ مستأنف القاهرة جلسة ١٩٧٦/٦/١٢ .

(٣) قضت بذلك محكمة الامور المستعجلة بالقاهرة في الدعوى رقم ٣٩٦١ لسنة ١٩٧٧ جلسة ١٢ يناير سنة

١٩٧٨ .

نصوص قانونية

٤٤ لسنة ١٩٧٩ على أنه يجوز للنائب العام أو المحامي العام إصدار قرار مؤقت فيما يثور من منازعات بشأن حيازة المطلق الحاضنة لصغيرها لمسكن الزوجية المؤجر حتى تفصل المحكمة نهائيا في النزاع .

وقد استحدث المشرع المادة ٣٧٣ مكرر من قانون العقوبات^(١٤) ولكن النص المستحدث لم يحل المسألة - موضع البحث - بل أثار مشكلات عملية ، ووجهت له مظاعن عدة ومن ذلك :-

١ - قد تضمن هذا النص قواعد إجرائية في حين أنه جاء في القانون الموضوعي .
٢ - نتج عن ذلك النص اخلال بحق الدفاع وظهر ذلك فيما يلي :-

أ - عبارة (على أن يعرض هذا الامر خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي المختص) الواردة بالنص نتج عنها أن النيابة العامة بعد اتخاذ

لسنة ١٩٦٥ والمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ الخاص بمجلس الدولة مفادها أنه يمنع على القضاء العادي تأويل القرار الإداري أو وقف تنفيذه مهما شاب ذلك القرار من عيب يبطله طالما أن هذا العيب لم يصل الى حد الانعدام الا أنه من المستقر عليه قانونا أن القضاء العادي ليس ممنوعا عليه فحص التصرف الإداري المتصل بالمنازعة لتحديد اختصاصه ، فإذا استبان له أن المسألة تتعلق بأمر إداري مشوب بعيب يبطله دون أن يهدد كيانه القانوني فإنه يتعين عليه الحكم بعدم الاختصاص^(١٢) .

وقد نادينا بأن يتدخل المشرع ليقطع دابر الخلاف ، وينص على اختصاصات محدده - للنيابة العامة في مواد الحيازة^(١٣) ، وقد سبق له النص في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم

جريمة من جرائم الحيازة المنصوص عليها بالمواد ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ من قانون العقوبات ، أما في المنازعات التي لا يرقى الامر فيها الى حد الجريمة ، فإن قرار النيابة العامة يكون قرارا إداريا بالمفهوم الاصطلاحي للقرار الإداري المقصود في قانون مجلس الدولة والمستقر عليه فقها وقضاء من أن القرار الإداري هو إفصاح الإدارة في الشكل الذي يحدده القانون عن ارادتها الملزمة لما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا ، وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة^(١١) .

وإذا كانت المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - المقابلة للمادة ١٦ من القانون رقم ٤٣

(٤) قضت بذلك محكمة المنصورة الابتدائية في الدعوى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٥ جلسة ١٩٥٥/١١/٣٠ .

(٥) أحكام أختت بهذا الاتجاه منها الدعوى ١٩٧٨/٢٠٤١ مستأنف مستعجل القاهرة جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨ والدعوى ١٩٧٩/٢٤١٧ مستأنف مستعجل القاهرة مشار اليهما في الجديد في القضاء المستعجل طبعة ١٩٨١ للاستاذ مصطفى مجدى ص ٥٦ .

(٦) هذا الرأي للاستاذ مصطفى مجدى مرجه مشار اليه في مؤلفة سابق البيان ص ٥٩ .

(٧) هذا الرأي للدكتور محمد المنجى في سلسلة أبحاث قصيرة العدد الاول طبعة قرارات النيابة العامة في منازعات الحيازة ص ٢٦ وما بعدها .

قرار في الواقعة تعرض
الاوراق فقط على القاضي
الجزئي الذي يقوم بإصدار
قرار فيها بعد مطالعتها دون
سماع لاقوال الخصوم فيها أو
الشهود أو إجراء معاينة .

ب - أن القرار الصادر في
هذا الشأن لم ينص المشرع
على جواز الطعن فيه وأصبح
الامر متروكا للقواعد العامة ،
فما تكيف هذا القرار ، هل هو
امر على عريضه ، أم هو
قرار إداري ؟ .

وإذا قيل أن الطعن في ذلك
القرار يخضع للقواعد العامة
عند الطعن في الحكم الصادر
في الدعوى الجنائية فإن
المشكلة تثور في أنه ما العمل
إذا لم ترفع النيابة العامة
الدعوى الجنائية .

وحتى إذا ما رفعت
الدعوى الجنائية ما الحل إذا لم
يطرح النزاع في القرار من
النيابة أو ذوى الشأن ؟ .
هل يصبح القرار محصنا ،
ونهايا ، ولا يجوز الطعن
فيه ؟ .

٣ - قد أجاز المشرع -
بمقتضى النص الجديد للنيابة
العامة اتخاذ إجراء تحفظي
لحماية الحياة في حالة ما إذا
كانت الواقعة - محل
الاجراء - تشكل جريمة من
الجرائم المنصوص عليها في
المواد من ٣٦٩ حتى ٣٧٣ من
قانون العقوبات واشترط وجود
دلائل كافية على جدية
الاثام ، فما العمل إذا لم تكن
الواقعة تشكل أية جريمة من
الجرائم سالفة الإشارة إليها ،
كما هو الحال في اغلب
الاحيان ، أو كان كل طرف
من أطراف النزاع يناضل عن
وجهة نظره ، ويقدم الأدلة
لتأييدها ، أو كان الامر
يستدعي خبرة فنية قد يطول
بها الوقت ، أو أن الحكم
المدنى الصادر ليس له الحق
في حيازة العين لم يصبح نهائيا
بعد .

ثالثا

المعارضة في الاحكام
الجنائية^(١٥)

أن المعارضة في الاحكام
الجنائية موضوع له أهميته ،

وقلما يخلو مؤلف فقهي
أصولي في الاجراءات
الجنائية من تناول هذا
الموضوع ، ورغم أن غالبية
الاراء ذهبت الى أن -
المعارضة طريق من طرق
الطعن في الاحكام
الجنائية^(١٦) وعلى هذا جرى
قضاء محكمة النقض -
الدائرة الجنائية - الا أن رأيا
في الفقه قد اعتبر المعارضة
طريق مظلّم من الحكم
الغيايى ، وليست طريقا من
طرق الطعن في الاحكام .

واستند ذلك الرأى الاخير
على أن مفاد الطعن هو عدم
رضاء الخصم بما حكم به
القاضي رغم تكامل كل
عناصر الدعوى أمامه ، وأن
الحال مغاير لذلك في
المعارضة إذ انها تفترض
نقص لعنصر هام في الدعوى
هو سماع مرافعة المعارض
مع وجود الاحتمال بأنه لو كان
قد سمعه قبل إصدار الحكم
لغير القاضي رأيه^(١٧) .

وفي الواقع أن المعارضة

(٨) مقالنا - طبيعة المصادرة - الامن العام سنة ١٩٨١ العدد ٩٣ ص ١١٦ .

(٩) المرجع سالف البيان للدكتور محمد المنجى ص ١٦ .

(١٠) وقد ذهب رأى خلافا لذلك بالقول بإمكان ضبط العقار بوضعه تحت الحراسة ، أو الحجز عليه ، وأن
تفسير كلمة : الاشياء الواردة بالنص يتسع للمنقولات والعقارات على السواء ، وأنه إذا كانت الهدية التى تلقاها
المرتضى عقارا جازت مصادرتها - يراجع فى ذلك مقالنا سالف الإشارة له ص ١١٦ .

(١١) فى تعريف القرار الادارى حكم المحكمة الادارية العليا جلسة ١١/٢٦/١٩٥٥ - مجموعته المبادئ التى
قررتها المحكمة الادارية العليا ص ١ ص ٢٠١ .

نصوص قانونية

عدم جواز المعارضة فيه أو - استئنافه رجوعاً إلى الأصل في شأنه^(١٩) أما المعارضة فلا يترتب على مجرد التقرير بها سقوط الحكم الغيابي^(٢٠) وهذا ما يفسر جواز مضاره المعارض على الأمر الجنائي باعتراضه وعدم مضارة المعارض بمعارضته .

ومن ناحية أخرى فإن المعارضة في الأحكام الجنائية تؤدي إلى إطالة الإجراءات فالمتهم في الجرح والمخالفات - يستطيع أن يتغيب عمداً عن حضور المحاكمة أمام محكمة أول درجة فتقضى الأخيرة في الدعوى غيابياً ، فيكون للمحكوم عليه أن يطعن في ذلك الحكم بالمعارضة ثم يكون له الحق في الطعن في الحكم الصادر في المعارضة بالاستئناف ، وفي الاستئناف يكون في مكنة الطاعن أن يتغيب عمداً - مرة أخرى عن حضور جلسات نظر الاستئناف فتقضى المحكمة الاستئنافية في الاستئناف

المحكوم عليه ، وكذلك في حالة اعلانه للمحكوم عليه فقد أجاز له المشرع الطعن فيه بالمعارضة في مدة معينة بالإضافة إلى حقه في الطعن فيه بالاستئناف ، بل أن المشرع قد نص على سقوط الحكم الغيابي - الصادر في جنائية ، واعتباره كأن لم يكن بمجرد حضور المتهم أو القبض عليه .

وكذلك لا يمكن تشبيه المعارضة بالاعتراض على الأمر الجنائي إذ أن الطريق الأخير لا يعدو أن يكون اعلانا من المعارض بعدم قبوله إنهاء الدعوى بتلك الإجراءات ، ويترتب على مجرد التقرير به سقوط الأمر بقوة القانون ، واعتباره كأن لم يكن ، وأن نهائية هذا الأثر القانوني يرتبط بحضور المعارض بالجلسة المحددة لنظر اعتراضه ، فإن تخلف عنها سقط اعتراضه واستعاد الأمر قوته ، وأصبح نهائياً واجب النفاذ مما مؤداه

في طريق عادي من طرق الطعن في الأحكام الجنائية والقول بغير ذلك يعوزه الحجة ، فالحكم الغيابي قد اقتضته ضرورات كثيرة منها تلافى بطلان الفصل في الدعوى الجنائية ، وسد الطريق على الهاربين من وجه العدالة ، وقطع تقادم الدعوى الجنائية .

والحكم الغيابي يشترط مثله مثل بقية الأحكام الجنائية يشترط فيه ما يشترط في بقيتها من إجراءات ، وإشتماله على بيانات معينة^(١٨) ، وقد أحاطه المشرع بضمانات لا يمكن معها القول بأن الحكم الغيابي قد أخل بحق من حقوق الدفاع بعدم سماع مرافعة المحكوم عليه إذ أن الحكم الغيابي هو أضعف الأحكام دلالة على صحة ما قضى به ، وقد جعله المشرع حكماً غير

نهائي مهما طال الزمن على وقت إصداره ما دام لم يعلن به

- وكذلك نقض مدني الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢١ لم ينشر بعد .

(١٢) المستشار - محمد عبد اللطيف - المرجع السابق ص ٣٨ ، ٣٩ .

(١٣) وذلك في القضية رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٨١ مدني جزئي بيا والتي أصدرنا فيها الحكم بجلسة ١٩٨١/١١/٢٦ .

(١٤) نصت المادة ٣٧٣ مكرر من قانون العقوبات المضافه بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ والمعمول به من يوم ١٩٨٢/٤/١٥ على أنه : يجوز للنياية العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها

غيابيا ، فيحق له أن يطعن بالمعارضة فى الحكم الاستئنافى ثم يستشكل فى تنفيذ الحكم الصادر فى المعارضة الاستئنافية .

ومن أجل فإننا نقترح للحد من عيوب المعارضة الغاء المعارضة الاستئنافية أى - المعارضة فى الحكم الغيابى الاستئنافى إذ أن ذلك يؤدى الى تبسيط الاجراءات ، كما أنه فى هذه المرحلة قد علم علما يقينيا بالحكم الصادر ضده ، وذلك العلم يستدل عليه من تقرير المحكوم عليه بالاستئناف ، أما إذا لم يعلن المحكوم عليه غيابيا بالحكم الابتدائى فإن ميعاد المعارضة والاستئناف يكون مفتوحا ، وقد يعاب على ذلك الرأى أن المحكوم عليه قد يمنعه عذرا عن حضور جلسة نظر الاستئناف ، وعن احاطة القاضى بهذا العذر ، ومن أجل الحد من ذلك العيب نرى أن يكون اعلان المتهم بجلسة نظر المعارضة لشخصه ، وإلا وجب إعادة اعلانه ثم

يصدر الحكم بعد ذلك حضوريا ، ولو لم يحضر المتهم ، وبذلك لا يكون جائزا الطعن فى الحكم الاستئنافى بالمعارضة إذ أن ذلك الحكم يصدر حضوريا فى جميع الاحوال .

وإن فى ذلك الرأى مراعاة لحق المتهم فى الدفاع عن نفسه إذ أن الحكم الابتدائى إما أن يكون قد صدر غيابيا فيحق للمحكوم عليه المعارضة فيه وإبداء ما يعن له من اوجه دفاع واستكمال ما انتقص فيه من بعد أى شفوية المرافعة الجنائية ، وحضور المتهمين جلسة محاكمتهم ، وإما أن يكون قد صدر الحكم الابتدائى حضوريا فيكون حق دفاع المتهم عن نفسه مكفولا منذ مولد الدعوى الجنائية .

رابعا

مدى سلطة القاضى فى تقدير العقوبة

ان المشرع الجنائى يستحيل عليه ان يضع نصا يكون جامعا للعقوبة ، فالعقوبة

يتعين ان يدخل فى تقديرها اعتبارات كثيرة تختلف باختلاف جرمية عن غيرها من ذات النوع ، ومن تلك الاعتبارات شخصية المجنى عليه ومدى جسامة الحق المعتدى عليه ، وشخصية المتهم ودرجة خطورته الاجرامية من ظروفه الاجتماعيه وماضيه الاجرامى ودرجه ثقافته من أجل ذلك فقد حدد المشرع حدودا للعقوبة ادنى واقصى ، وترك للقاضى السلطة بين هذين الحدين وفى بعض الحالات اجاز له اختيار احدى العقوبات ، وأعطى له سلطه الامر بوقف تنفيذ العقوبة فى جرائم معينة .

ولقد انتقد البعض - بحق السياسة العقابية فى مصر بأنه رغم التطور الضخم فى التشريعات العقابية الحديثه ، ومن بينها بعض تشريعات البلاد العربيه ، فما زلنا حتى اليوم نعيش بمعزل عن العالم ، ونقف بتشريعاتنا العقابى عند حدود سنة

فى المواد السابقه من هذا الباب ان تأمر باتخاذ اجراء تحفظى لهمايه الحيازه ، على ان يعرض هذا الامر خلال ثلاثه ايام على القاضى الجزئى المختص لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثه ايام على الاكثر بتأييده او بتعديله او بالغائه . ويجب رفع الدعوى الجنائيه خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار وعلى المحكمة عند نظر الدعوى الجنائيه ان تفصل فى النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المعنيه أو المتهم بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال ذوى الشأن بتأييد القرار أو بالغائه وذلك كله دون مساس بأصل الحق .

(١٥) المحاماة - السنة الستون ١٩٨٠ العددان السابع والثامن مقالنا المعارضة فى الاحكام الجنائية .

نصوص قانونية

(٣) وضع لبعض الجرائم غير الجسيمة عقوبة الجناية :

ومن ذلك ما نص عليه المشرع في القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ المعدل للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ من جعل عقوبة ذبح أنثى الماشية التي لم يصل وزنها الى حد معين هي السجن مدة لا تقل عن سنتين أى جعلها جناية ومنها سرقة الموظف العمومي لتيار كهربائى جنائية استيلاء ، ومنها حيازه أو احراز زخير ولو طلبة واحد به غير ترخيص معاقب عليها بعقوبة الجناية .

(٤) الاتجاه الى وضع اشد العقوبات جسامه وهى الاعدام عقوبة وجوبية لبعض الجرائم مثل الاتجار بالمخدرات .

ان المشرع عندما تدخل فى الجرائم سالفة الذكر حد من سلطة القاضى ، وسلب بعضها وان كان هدفه فى ذلك تحقيق المصلحة العامة اذ ان هذه الجرائم تمس المصالح

الجرائم السجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات والغرامه التى لا تقل عن خمسين الف جنيه وفى البعض الآخر الغرامه التى لا تقل عن عشرة الاف جنيه .

٢ - سلب القاضى سلطته فى وقف تنفيذ العقوبة :

مثال ذلك : ما نص عليه القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ فى شأن حظر البناء على الارض الزراعية نص على عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامه او القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فى ذات الشأن نص على عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامه وكذلك نص المشرع فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل الخاص بشئون التموين - والمادة ١٤ من المرسوم رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ المعدل الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الارباح على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

١٩٠٤ ، وما زال لعضاؤنا يقف حائرا بين فقه بالغ التطور ، وتشريع شديد التخلف .

وان هذه التشريعات الموضوعية جميعها ينبغى العمل على سرعة تطويرها حتى لا تظل بمنأى عن العالم المتطور من حولنا ، وحتى نضع بين يدى القاضى قواعد حديثة متطورة واضحة الصياغة ميسرة التطبيق (٢١) .

ونجد ان المشرع المصرى يضيق من تشريع الى اخر من سلطة القاضى فى تطبيق العقوبة ومن صور ذلك :

١ - وضع حد ادنى للعقاب مغلظ :

مثال ذلك ما نص عليه فى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار - قانون التخطيط العمرانى والذى جعل الحد الادنى للعقوبة فى بعض

(١٦) شرح قانون الاجراءات الجنائية للدكتور محمود مصطفى الطبعة العاشرة ص ٥٣٧ وما بعدها .

- مبادئ الاجراءات الجنائية للدكتور رءوف عبيد الطبعة الثالثة عشر ص ٦٨٥ وما بعدها .

- الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية للدكتور أحمد فتحى سرور طبعة ١٩٨٠ ص ١١٧١ .

- الاجراءات الجنائية فى التشريع المصرى للدكتور مأمون سلامة طبعة ١٩٧٧ الجزء الثانى ص ٢٦٧ .

(١٧) قال بهذا رأى الدكتور حسن صادق المصطفى فى كتابه اصول الاجراءات الجنائية طبعة سنة ١٩٧٢ .

الاقتصادية للبلاد واعتقد ان مجرد النصوص التشريعية توجد حولا لهذه المشاكل ، لكن العمل قد أوضح - ان مثل هذه التشريعات قد زادت المشاكل تعقيدا واحصائيات الاحكام خير دليل على ذلك فان القاضى الذى لم يقتنع بالحد الأدنى المغلظ للعقوبة ، أو الذى يرى ان هناك أسبابا قوية لوقف العقوبة الا ان المشرع قد سلبه هذا الحق لا يجد أمامه الا البحث عن براءة المتهم فى اوراق - الدعوى بكافة السبل ، كما ان النيابة العامة التى ترى ان احراز شخص لبضع طلاقات من الذخيرة بغير ترخيص أو سرقة موظف عمومي لتتار كهربائى أو ذبح شخص لإنات ماشية لا تتناسب مع مثوله امام محكمة الجنايات ، ومحاكمته بعقوبة الجناية ، لا ترى الا ان الانسب هو الامر بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم الاهمية .

ورائد القضاء فى ذلك ان حق دفاع المتهم عن نفسه هو

حق مقدس يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التى لا يضيرها تبرئه مذنب بقدر ما يؤذيها ويؤذى العدالة معا ادانه برىء .

خامسا : كثرة تشريعات تقسيم الاراضى والبناء عليها وتناقضها :

ومن مظاهر تخطيط السياسة العقابية فى مصر كثرة إصدار تشريعات الاسكان والمباني - وتناقضها ، وعلى سبيل المثال فقد صدر فى الخمس سنوات الاخيرة أكثر من ست تشريعات فى هذا الشأن ، ففي حين نص المشرع فى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ بأنه لا يجوز خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بأحكام ذلك القانون (أ) - إصدار قرارات وأحكام بإزالة أو بهدم أو - بتصحيح الابنية والاعمال التى تمت بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الاراضى (ب) - الحكم بالغرامة عن عدم الحصول

على ترخيص البناء بالمخالفة لاحكام القانونى رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والاعمال التى اقيمت بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى الفترة من ٦ يوليو سنة ١٩٦٦ حتى تاريخ العمل بأحكام ذلك القانون ، كما يوقف خلال الخمس سنوات المذكورة تنفيذ ما صدر من قرارات أو احكام نهائية عن تلك الابنية والاعمال وذلك فيما قضت به من غرامات وإزالة أو هدم أو تصحيح .

وفى حين اتجه المشرع فى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ ١١ - بتصحيح ، وأمر بوقف تنفيذ القرارات والاحكام النهائية خلال مدة الخمس سنوات اللاحقة لصدور ذلك القانون الصادر فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٨١ فقد اصدر المشرع بعد شهور قليلة القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ فى ١٤/٢/١٩٨٢ بتعديل القانونين ١٠٦ ، ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، وأصدر القانون رقم

ص ٨٩١ والدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية ص ٤٦٥ .

(١٨) . المحاماة العددان ١ و ٢ السنة ٥٩ مقالنا - ديباجة الحكم الجنائى ص ١٠٨ .

(١٩) نقض جنائى طعن رقم ٤٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ ص ٢٥ قاعدة رقم ٢٥ ص ١٠٨ .

- نقض جنائى طعن رقم ٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٣٠ قاعدة رقم ٢٣ ص ١٢٥ .

(٢٠) وذلك خلافا للمادة ٤٨٩ من القانون الفرنسى التى نصت على أنه يعتبر الحكم الغيابى كأن لم يكن إذا

نصوص قانونية

٣ لسنة ١٩٨٢ فى شأن التخطيط العمرانى المنشور بالجريدة الرسمية فى ١٩٨٢/٢/٢٥ اتجه فيه الى التشديد فى العقاب تشديدا جعل الحد الأدنى للعقوبة فى بعض الجرائم الحبس أو الغرامة التى لا تقل عن عشرة الاف جنيه والبعض الآخر السجن والغرامة التى لا تقل عن خمسين جنيها ، ونص فى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ ما قضى به الحكم أو القرار النهائى من ازالة أو تصحيح أو استكمال .

وقبل مضى عام على صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ اصدر المشرع القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ المعدل للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ونص فيه على عقوبات متعددة ومنها فى بعض الجرائم الحبس أو الحكم بغرامة تعادل قيمة الاعمال أو مواد البناء المتعامل فيها أو احدهما ،

وفى حالة إقامة بناء بغير ترخيص لم يتقرر ازالته فيحكم بغرامة اضافية لصالح الخزانة العامة تعادل قيمة الاعمال المخالفة تؤول لحساب مشروعات الاسكان الاقتصادى بالمحافظة .

ثم صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فى ١٢/٨/١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣ لسنة ٨٢ وعاقب على اقامة المبانى على الارض الزراعية وإقامة تقسيم عليها بالغرامة التى لا تقل عن عشرة الاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، وتعدد العقوبة بتعدد المخالفات وعدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

ثم صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ فى ١٢/٤/١٩٨٤ المعدل للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وأجاز لمن ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل العمل به أن يقدم طلبا الى

الوحدة المحلية المختصة خلال مدة تنتهى فى ٧ يونيه سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده ، ونصت على أن تكون العقوبة غرامة نسبية تتراوح من ١٠٪ الى ٧٥٪ من قيمة الاعمال المخالفة ، واعفى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها عن عشرة الاف جنيه من الغرامة المقرره فى تلك المادة .

ولقد نتج عن ذلك الكم من التشريعات فى شأن تقسيم الاراضى والبناء عليها وفقدان السياسة العقابية الواضحة عدم تمكن غالبية القضاء من جمع تلك القوانين ، وفى حالة تجميعها عدم امكان تحديد العقوبة تحديدا كافيا ، كما نتج عن النص على وقف الاجراءات بالنسبة للاراضى الواقعة فى القرى التى لم يتم تحديد الحيز العمرانى بها ، وعدم انتهاء اللجان المختصة حتى الان من تحديد الحيز العمرانى بالقرى ، اضطرار القضاء الى الحكم بوقف

عارض المتهم فى تنفيذه فى الميعاد المحدد .

(٢١) نحو سياسة قضائية رشيدة - دراسة تحليلية لمشكلات العدالة فى مصر للمستشار أحمد فتحى مرسى - مجلة المحاماة - العددان التاسع والعاشر سنة ١٩٨١ .

(٢٢) يراجع مقالنا حق الدفاع فى القانون والقضاء المصرى - مجلة المحاماة - العددان ٣ و ٤ سنة ١٩٨٠ السنة الستون .

الدعوى لحين تحديد الحيز العمرانى ، كما نتج عن النص على وقف الدعوى خلال مدة معينة إذا تقدم مرتكب المخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم البناء بطلب التصالح الى الوحدة المحلية أن أصدرت المحاكم احكامها بوقف الدعاوى ، وعندما تم تعجيلها من النيابة العامة بعد انقضاء المهلة ، فإن المحاكم لم تستطع الفصل فيها لان لجان التصالح المختصة لم تنعقد بعد فى حالات كثيرة ، ولم تنظر الطلبات وتفصل فيها فى الحالات الاخرى فلا تجد أمامها سوى التأجيل وموالات الاستعلام من لجنة التصالح بالوحدة المحلية عما تم بشأن الطلب ، ثم بعد هذا نجد من يتحدث عن بطء التقاضى وعدم الفصل فى الدعاوى وكثرة تأجيلات القضايا ، أن الحل الامثل هو الغاء كافة التشريعات المنظمة لتقسيم الاراضى والبناء عليها واصدار قانون موحد يجمع ما تنأثر من تشريعات البناء والزراعة وقانون ايجار المساكن والتخطيط العمرانى وغيرها فى هذا الشأن يتولى إعداده ذوى الخبرة ، ولا تترك صياغة نصوصه لمن ليست لهم دراية قانونية الذين يقومون بتقطيع القانون

فيجعلوه نتفا غير متناسقة وغير متجانسة تستعمل على المواءمة ، فيصعب فهمه وتحليله .

سادسا - الغاء المحاكم الاستثنائية

أن الدستور المصرى بما تضمنه من مبادئ سامية حافظ فيها على حرية الافراد الشخصية وسجل فيها ضمانات حق الدفاع فنص فى المواد من ٦٦ حتى ٧١ منه على أن المتهم برىء حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية تكفل فيها ضمانات الدفاع عن نفسه ، وأن التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، وأن لكل مواطن حق الالتجاء الى قاضية الطبيعى ، وأنه يحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وأوجب الدستور أن يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فورا ، وأن يكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع ، والاستعانة به على الوجه الذى ينظمه القانون ، وأن يعلن على وجه السرعة بالمتهم الموجهة اليه ، وأن يكون له ولغيره التظلم أمام القضاء من الاجراء الذى يقيد حريته - الشخصية وأن ينظم القانون حق التظلم بما يكفل

الفصل فيه خلال مدة محددة .

وإذا كان الدستور المصرى فى ذلك المجال من الدساتير الرائدة الا انه قد صدرت فى مصر تشريعات خالفت نصوص الدستور وروحه وهى التشريعات الاستثنائية التى نص فى بعضها على تشكيل المحاكم تشكيلا معيناً خلافا للمحاكم العادية ، وان احكامها غير جائز الطعن فيها بأى وجه من الوجوه ، وجعل للسلطة التنفيذية حق التصديق على حكم القاضى أو الغائه ، ولم يجز قبول الدعوى المدنية امام تلك المحاكم فصرم المواطن من الالتجاء الى سبيله الطبيعى وهو القاضى العادى ، مما يتعين معه الرجوع الى القاضى الطبيعى ، والغاء تلك القوانين غير الدستورية .

سابعا - وجوب حضور محام للدفاع عن المتهم فى جناية أو جنحة (٢٢)

أن المشرع المصرى كى يكفل للمتهم دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى تقديرا منه بأن الاتهام بجناية أمر له خطره فقد اوجب حضور محام يدافع عن كل متهم بجناية احيلت الى محكمة الجنائيات ، أما إذا كان متهما بجنحة فلا وجوب لذلك إذا انه

نصوص قانونية

في مواد الجنح سواء أكانت أمام محكمة الجنح أو أمام محكمة الجنايات لنظرها مع جنائية مرتبطة ، فإن القانون لم يستلزم حضور محام مع المتهم وذلك خلافا لما كان ينص عليه قانون تحقيق الجنايات الملقى من وجوب حضور محام مع المتهم .

غير أننا نرى وجوب النص على حضور محام للدفاع عن المتهم في جنائية أو

جنحة ، ولا مجال في ذلك للقول بأن هذا الالتزام قاصر على الجنايات لخطورتها إذ أن بعض الجنح تكون من الأهمية بمكان من حيث عقوبتها أو ظروفها أو ما يترتب عليها من الحكم بغرامات مالية كبيرة أو تعويضات بالحق المدني مثل السرقات والقتل الخطأ والجنح الماسة بأمن الدولة ومخالفة قوانين البناء والتقسيم وغيرها ، فحضور محام للدفاع عن المتهم فيها تعد

ضمانة له ، وقد جرت احكام محكمة النقض على أنه وإن كان الاصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا الا انه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا .

ويرتبط بذلك وجوب دعوة المحقق عند استجواب المتهم في جنحه أو عند مواجهته بغيره من المتهمين أو الشهود محام المتهم للحضور إن وجد .

من احتكاك الاحساس
بالاحساس والرأى بالرأى تتألق
الحقيقة ويكون لها ضياء .
كوكاردو

قليل في العلم مع العمل به ،
أنفع من كثير في العلم مع قلة
العمل به .
أفلاطون

حكم الجماعة لا تشقى البلاد به رغم الخلاف
وحكم الفرد يشقىها .
الشاعر حافظ إبراهيم

الاعتبارات الإنسانية

استجواب الشهود

بين

ومتضيات العدالة

في المسائل الجنائية

(١) تعريف الاثبات :

- من الممكن ان نعرف الاثبات بوجه عام بأنه تأكيد وجود أو عدم وجود حق أو واقعة باقامة الدليل على ذلك . كما يمكننا تعريف الاثبات في المواد الجنائية بأنه تأكيد وجود أو عدم وجود واقعة أو حق باقامة الدليل على ذلك امام الجهات المختصة وبالطرق وبالكيفية التي رسمها المشرع .

للسيد الأستاذ : محمود صالح العادلي

مدرس القانون الجنائي المساعد - جامعة الأزهر

(٢) أهمية الاثبات :

ولا تخفى الأهمية الخاصة لقواعد الاثبات ، وذلك لأن « الحق وهو موضوع التقاضي - يتجرد من كل قيمة اذا لم يقم الدليل على الحادث الذي يستند اليه ، فالدليل هو قوام حياته ومعقد الثقة فيه ، حتى صدق القول بأن الحق مجردا من دليله يصبح عند المنازعة فيه والعدم سواء ، ومن هنا يتعين ان تلقى قواعد الاثبات الموضوعية منها والاجرائية عناية خاصة اذ أنها الوسيلة

التي يتوسل بها صاحب الحق الى اقامة الدليل على قيام هذا الحق ، وتقديمه للقضاء ليتمكن من - (١)

الأمر يتعلق في المسائل الجنائية - بصفة أصلية - بالروح وحرريات ... الخ .

ولا شك في أن هذه الأرواح وتلك الحرريات تتقدم على الاموال والحقوق المالية (٢) .

(٣) طرق الاثبات :

وطرق الاثبات متعددة ،

وفي اعتقادنا أن أهمية الاثبات في المسائل الجنائية تفوق أهميتها في المسائل الاخرى - أي غير الجنائية - وذلك لأن المسائل غير الجنائية تتعلق - اساسا - بأموال وحقوق مالية بينما

(١) المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٢٥ لسنة ٦٨ باصدار قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية .

(٢) ويلاحظ ان بعض الشراح يرى ان أهمية الاثبات أكثر وضوحا في نطاق المسائل الجنائية ويرجع ذلك لكون الجريمة تمثل انتهاكا للمصلحة العامة أي أنها تعد بمثابة اعتداء على المجتمع كله ومن ثم فإنه يترتب على ذلك ان ينشأ للدولة سلطة في اقتضاء أثر مرتكب الجريمة كي توقع عليه العقوبة التي قررها القانون للجريمة المرتكبة ، وذلك لتحقيق الاغراض المختلفة التي تسعى لتحقيقها . (د . سامح السيد جاد - اثبات الدعوى الجنائية بالقرائن في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي - ج ١ - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م - كتاب الوطن - للنشر والطباعة والاعلام - السعودية - ص ٤٠) وفي اعتقادنا ان هذا الرأي محل نظر بحسبان ان الجريمة

مباشرة: (٨)	الاقوال التي يدلي بها شخص أو اشخاص بخصوص ما شاهده أو سمعه متعلقاً بالواقعة التي يراد اثباتها، (٤)	منها الشهادة والاعتراف والقرائن والكتابة وتشغل الشهادة مكانة خاصة في الاجراءات الجنائية .
ويعرفها مأمون سلامه الشهادة بأنها : الادلاء بمعلومات الشاهد المتعلقة بالجريمة وذلك امام سلطات التحقيق، (٩)	وعلى جانب آخر نجد ان شراح القانون الجنائي تعددت تعريفاتهم للشهادة .	(٤) تعريف الشهادة :
ويعرفها الدكتور شهاد هابيل البرشاوي الشهادة بأنها : تقرير الانسان بما يعلمه عن امر معين ، او واقعة معينة ، وصلت اليه عن طريق الرؤية أو السماع المباشر، (١٠)	فيعرفها الاستاذ جندى عبد الملك بأنها : اخبار شفوى يدلي به الشاهد في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح، (٥)	لم يأت المشرع المصري بتعريف للشهادة ، وحسنا فعل ، اذ أن وضع التعريفات يخرج عن الدور الأصيل للمشرع الامر الذي دفع الفقه للاجتهاد لوضع مثل هذا التعريف .
اما الدكتور ابراهيم ابراهيم الغماز فيعرف الشهادة بأنها : تعبير عن مضمون الادراك الحسى بما رآه او سمعه بنفسه من معلومات عن الغير مطابقة لحقيقة الواقعة التي يشهد عليها في مجلس القضاء بعد اداء اليمين ممن تقبل شهادتهم ، وممن يسمح لهم بها ومن غير الخصوم في الدعوى، (١١)	ويعرفها البعض بأنها تقرير الانسان عن حادثة رآها او سمعها، (٦)	فاذا اتجهنا شطر شراح القانون الخاص نجد عدة تعريفات للشهادة نورد منها تعريفين :
ويبين من استقراء التعريفات المقول بها من جانب فقهاء القانون الوضعي ولئن اختلفت في التفاصيل الا	ويعرفها الدكتور محمود نجيب حسنى : بأنها تقرير يصدر عن شخص في شأن واقعة عاينها بحاسه عن حواسه، (٧)	الأول : للدكتور فتحى والى اذ يعرفها بأنها .. : قيام شخص من غير اطراف الخصومه - بعد حلف اليمين - بالاخبار في مجلس القضاء بما يعرفه شخصياً حول حقيقة وقائع تصلح محلاً للاثبات، (٣)
	ويعرفها الدكتور احمد فتحى سرور بانها : اثبات واقعة معينة من خلال ما يقوله احد الاشخاص عما شاهده او سمعه او ادركه بحواسه عن هذه الواقعة بطريقة	الثانى : للدكتور احمد سلامه اذ يعرف الشهادة بأنها

بجانب انها قد تمثل انتهاكا لمصلحة عامة فانها قد تشكل ايضا انتهاكا لمصلحة فردية فمثلا المادة ٤٠ م عقوبات تجرم الايذاء البدنى ، الضرب ، واعطاء المواد الضارة ، والمصلحة محل الحماية هنا هي كفالة حماية سلامه جسم الانسان (بخصوص المصلحة الحماية فى جريمة الأذى .

راجع استاذنا الدكتور حسنين ابراهيم صالح عبيد - مقال بعنوان : فكرة المصلحة فى قانون العقوبات - المجلة الجنائية القومية ٢٤ مجلد ١٧ يوليو ١٩٧٤ ص ٢٥٢ .

ومعنى هذا ومقتضاه ان القانون الجنائى يستهدف - فيما يستهدف من أهداف - تحقيق الحماية للمصالح الفردية والجماعية على حد سواء .

أنها تدور حول محور ارتكاز واحد الا وهو مضمون الشهادة باعتبارها اخبار لما يدركه الشخص بحاسة من حواسه متعلقا بواقعة معينة. (١٢)

٥) تعريفنا للشهادة :

وفي اعتقادي أن تعريف الشهادة ينبغي أن يتضمن الاخبار الصادقة عن المعلومات التي تتعلق بواقعة ما والتي ادركها الشخص بحاسه من حواسه على ان يكون ذلك امام الجهات المختصة وعليه يمكن تعريف الشهادة في المواد الجنائية بانها : ما يقرره الانسان بخصوص واقعة ادركها بحاسة من حواسه امام جهة قضائية وفقا للاجراءات المقررة قانونا لذلك. (١٣)

ولئن كانت الشهادة في المسائل المدنية تعتبر دليلا استثنائيا بالمقابل للكتابة التي تعتبر دليلا عاديا فان العكس

بالنسبة لمكانة الشهادة في المسائل الجنائية فهي الدليل العادي للاثبات في هذه المسائل. (١٤)

٦) موضوع البحث :

تتعدد طرق فحص صحة الشهادة في المسائل الجنائية ، فهناك عدة طرق علمية مثل الاختبارات النفسية ، وفحص اقوال الشهود بمعرفة ادوات وآلات يوفرها لنا علم النفس وهناك ايضا طرق قانونية واهمها علانية الشهادة وشفويتها وجميع المعلومات عن الشهود واستجوابهم .

وتختلف طرق استجواب الشهود لفحص صحة شهادتهم من قانون وضعي لآخر فهناك طريقة للاستجواب المشار اليه في القانون الفرنسي والشرائع اللاتينية واخرى في القانون الانجليزى والقوانين الانجلوسكونيه وثالثة يعرفها القانون المصرى .

وسنكتفى في هذا البحث ببعض طريقة استجواب الشهود في القانون المصرى بيد أنه من الملائم قبل معرفة هذه الطريقة ، أن نتعرف أولا على الاعتبارات الانسانية ومقتضيات العدالة التي ينبغي أن تحكم الاستجواب وذلك من خلال ما نسميه بـ « فن الاستجواب »

٧) أهمية البحث :

واهمية بحث الموضوع النائل نظرية وعملية فن أن واحد ، فهي نظرية لأن الامر يتطلب وضع ضوابط ومعايير تحكم استجواب الشهود باعتباره وسيلة للتعرف على موقف الشهادة من الصحة وعدمه ، وهي أهمية عملية لأن الحكم بالبراءة أو بالادانة أو بالأقل تحديد مقدار الادانة - يتوقف في كثير من الاحيان على صحة الشهادة او عدم صحتها ، وصحة الشهادة أو عدم صحتها أمر من الممكن معرفته اذا راعينا الاعتبارات الانسانية وما

• وعليه لا يمكن اعتبار الجريمة تمثل - فقط - انتهاكا للمصلحة العامة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان أهمية الاثبات لا تنبعث - لحسب - من أنه يرتب على ارتكاب الجريمة نشوء سلطة للدولة في تعقب مرتكب الجريمة وذلك لتحقيق أغراض العقوبة . اذن الدولة يهمها - بجانب أدانة مرتكب الجريمة - تبرئة من تثبت برأئته ، وعلى حسب تعبير استاذنا الدكتور رؤوف عبيد - ان النيابة العامة - وهى ممثلة المجتمع - خصم عادل عنيد ، وليست براءة البريء بأقل شأنًا من ادانة المدان في تحقيق معنى العدالة واعلاء كلمتها ، بل لعلها اخطر منها بكثير في هذا المضمار وأسمى مقصدا ، مبادئ الاجراءات الجنائية في القانون المصرى - ط ١٥ سنة ٨٣ م مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة - ص ٥٨

استجواب الشهود

الشهود من ناحية السن يمكن ان يبرز امامنا بصورة واضحة ، الشهود الاطفال ، والشهود المسنين .	القانون الوضعي . (١٠) الاستجواب يلي السؤال غالبا . (١١) الشاهد انسان له مشاعره واحاسيسه . (١٢) العدالة واحقاق الحق هدفان للسؤال والاستجواب . (١٣) تقسيم .	تقتضيه العدالة حال استجوابنا للشهود . (٨) خطة البحث : وعليه من المناسب ان تكون خطة البحث كالآتي : الفصل الاول : فن استجواب الشهود . المبحث الاول : استجواب الشهود والاعتبارات الانسانية . المبحث الثاني : استجواب الشهود ومقتضيات العدالة . الفصل الثاني : طريقة استجواب الشهود في القانون المصري . المبحث الاول : مضمون طريقة استجواب الشهود في القانون المصري . المبحث الثاني : تقدير هذه الطريقة . على أن يعقب ذلك خاتمة . « الفصل الاول » فن استجواب الشهود (١)
أما اذا كان محور اهتمامنا هو جنس الشاهد فنجد ان هناك شهود نساء وشهود رجال : وهذا التنوع بالنسبة للشهود يبرز بشكل واضح اهمية فن استجوابهم . (١٠) الاستجواب يلي السؤال غالبا : وتجدر الاشارة بداءة - الى أن استجواب الشهود يجيء - في الغالب - بعد سؤالهم ، باعتبار ان هذا الاستجواب وسيلة الهدف منها فحص شهادة الشاهد محل البحث ، وهذا يفترض ان الشاهد المذكور ادلى بشهادته واحتاج الامر لاستبيان مدى صحتها او عدم صحتها . (١١) الشاهد انسان له مشاعره واحاسيسه : ويتعين الا يغيب عن ذهننا ، ان السؤال او	يمكننا تعريف الشاهد في القانون الوضعي بأنه كل شخص يدلى باقواله - بحريته واختياره - بخصوص واقعة ادراكها بحاسة من حواسه امام جهة قضائية وفقا للاجراءات المقررة . ويمكن تقسيم الشهود الى طوائف وانواع متعددة ، وذلك حسب الزاوية التي ننظر منها للشهود . - فاذا نظرنا الى الشهود من زاوية صدق الشهادة وعدم صدقها يمكن تقسيمهم الى شهود حقيقية وشهود زور . واذا ركزنا الابصار على	(٩) تعريفنا للشاهد في

(٣) الوسيط في القانون القضاء المدني - مؤسسة روز اليوسف - القاهرة - ط ٢ سنة ١٩٨١ - ص ٦٠٢ - بند ٣ .

(٤) دروس في المدخل لدراسة القانون المدني ص ١٩٧٥ - مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ص ٦٥ بند ١٨٣ . وايضا المدخل لدراسة القانون المدني . الطبعة الثانية - مطبعة دار التأليف القاهرة ١٩٦١ ص ٤٠٩ .

(٥) الموسوعة الجنائية - دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ١٩٤١ ج ٤ ص ٤٦٤ .

(٦) الاستاذ صالح مصطفى - شرح مبادئ قانون تحقيق الجنايات ١٩٤٢ مطبعة النور ص ١٥٢ .

الاستجواب^(١٦) - محل
البحث - يتعلق بانسان له
مشاعره واحاسيسه ، هذه
المشاعر وتلك الاحاسيس التى
ينبغى أن تحترم وان يراعى
عدم التأثير فيها بأى شكل .

(١٢) العدالة واحقاق
الحق هدفان للسؤال
والاستجواب :

كما لا ينبغى الا يفوتنا ان
هدف كل من السؤال
والاستجواب هو العدالة
واحقاق الحق بشأن الواقعة
محل الشهادة ، الأمر الذى
يفرض على المستجوب -
بكسر الواو - ان يمتنع عن
توجيه اسئلة لا توصلنا الى
طريق العدالة أو الحق .

(١٣) تقسيم :

وعليه سنقسم هذا الفصل
الى مبحثين :
الأول : فى استجواب
الشهود والاعتبارات
الانسانية :

الثانى : فى استجواب
الشهود ومقتضيات العدالة .

« المبحث الاول »

« استجواب الشهود
والاعتبارات
الانسانية »^(١٧)

(١٤) الشاهد وظروف ادراكه
لمعلوماته .

(١٥) الشاهد والقلق النفسى
والخوف .

(١٦) احترام انسانية الشاهد .

(١٧) اولا : المساواة بين
الشهود .

(١٨) ثانيا : عدم اجهاد
الشاهد .

(١٩) ثالثا : عدم احراج
الشاهد .

(٢٠) بعض عوامل اضطراب
وخوف وقلق الشاهد .

(٢١) التغلب على القلق
والاضطراب والخوف فى
نفس الشاهد .

(٢٢) تجنب اقحام
المصطلحات والالفاظ

الرنانة .

(٢٣) الشاهد محدود الذكاء أو
ضعيف الذاكرة .

(٢٤) تجنب التفاصيل قليلة .

(٢٥) العلم والشهادة والوصول
لحقيقة الواقعة .

(٢٦) لفت نظر الشاهد
لاستكمال الشهادة .

(٢٧) التشويق لسماع الشهادة .

(١٤) الشاهد وظروف
ادراكه لمعلوماته :

الشاهد هو انسان ادرك عن
طريق حاسة من حواسه
معلومات متعلقة بواقعة جنائية
والواقعة الجنائية هى أمر
عارض - بالنسبة لغير
مرتكبيها - تفرض الظروف
على من يتواجد - أو بالاقبل
يقرب من - مسرح الجريمة
ادراك هذه الواقعة أو حتى
جزء منها .

(١٥) الشاهد والقلق
النفسى والخوف :

ويتطلب المجتمع من هذا
الانسان الشاهد ان يفضى بما
أدركه عن الواقعة المذكورة

(٧) الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية - ط ٤ - سنة ١٩٨١ - مطبعة روز اليوسف ص ٤٥٢ - بند ٤٨٠ .

(٨) الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية ط ٤ سنة ٨١ مطابع مؤسسة روز اليوسف ص ٣٦٩ بند ٨٥ .

(٩) الاجراءات الجنائية فى التشريع المصرى ج ١ دار الفكر العربى ١٩٧٦ ص ٥٤٩ .

(١٠) الشهادة الزور من الناحيتين القانونية والعلمية ١٩٨٢ دار الفكر العربى ص ١٨ .

(١١) الشهادة كدليل اثبات فى المواد الجنائية - ١٩٨٠ - عالم الكتب ص ٤٤ .

(١٢) قرب هذا د : شهاد هابيل البرشاوى المرجع السابق ص ١٧ .

وهذا الإقضاء يعنى - فيما يعنى - الكثير من القلق النفسى والخوف - ناهيك عن ضياع بعضا من وقته وراحته ولذلك يخضع الشاهد - خاصة ان لم يكن مجنبا عليه فى الواقعة الجنائية - محل البحث - لنفسية حساسة يكون فيها مذبذبا بين الاقدام على الشهادة والاحجام عنها. (١٨)

(١٦) احترام انسانية الشاهد :

ولامتصاص التوتر والقلق النفسى والخوف من نفسية الشاهد ينبغى أن تحترم انسانيته هذا الشاهد ، واحترام انسانيته يكون - فيما يكون - بالمساواة بين الشهود وعدم اجهادهم أو اخراجهم .

(١٧) أولا : المساواة بين الشهود :

الشاهد - كما هو معروف - انسان ، وغالبا ان كل انسان مهما ضئيل او تواضع مركزه الاجتماعى يشتمل من تميز غيره عليه فى

المعاملة مهما عظمت مكانة هذا الغير. (١٩)

فما بالك بالشاهد - وهو متكرم بوقته ومتبرع براحته فى سبيل الادلاء بشهادته - فمن الطبيعى والأمر كذلك - ان ينفر من التمايز فى المعاملة بينه وبين غيره من الشهود او حتى الخصوم. (٢٠)

ولكن ليس كل تصرف يتم تأويله على أنه عدم مساواة او عدم احترام شهود ، فاذا كان هناك شاهد مريض أو مجهد او محساب أو طاعن فى السن الخ وسمح له بالجلوس دون سائر الشهود فلا يعد ذلك من قبيل عدم المساواة بين الشهود. (٢١)

(١٨) ثانيا : عدم اجهاد الشاهد :

بقدر تحدد مراحل الدعوى الجنائية يتكرر الادلاء بالشهادة اذ قد يدلى الشاهد بشهادته امام سلطة جمع الاستدلالات ثم امام السلطة المختصة بالتحقيق الابتدائى واخيرا أمام سلطة

الحكم ، والشاهد فى هذه المراحل يتعرض عادة - لكثير من الاسئلة والمناقشات .

وينبغى عدم ارهاق الشاهد ، فهذا الارهاق قد يؤثر على نفسيته فينكر الشهادة كلية (٢٢) او بالاقل يدلى بشهادة مبتورة لا تتضمن كل مآدركه عن الواقعة محل الشهادة .

(١٩) ثالثا : عدم احراج الشاهد :

يقلق الشاهد - فيعتريه الخوف والاضطراب - حين يستدعى للشهادة سواء أكان ذلك امام سلطة جمع الاستدلالات او سلطة التحقيق أو سلطة الحكم .

ويؤثر هذا القلق بما يصاحبه من خوف واضطراب - على ذاكرة الشاهد ومخيلته ، فيؤثر ذلك على قوة التعبير جماله ، فتخرج شهادة مشوشة مبتورة (٢٣) .

(١٣) ويلاحظ ان محكمة النقض عرفت الشهادة ذات مرة بقولها بأن « الشهادة قانونا تقوم على أخبار شفوى يدلى به شاهد فى مجلس القضاء بعد يمين يؤدىها على الوجه الصحيح ، فى ٦/١/٦٤ مجموعة أحكام محكمة النقض ١١٥ رقم ١ ص ١ ثم عرفت الشهادة فى مرة ثانية بأن « الشهادة فى الأصل هى تقرير شخص لما يكون قد رآه او سمعه بنفسه او أدركه على وجه العموم بحواسه ، فى ١٥/٦/١٩٦٤ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٥ رقم ٩٨ ص ٤٩٣ . وفى اعتقادى ان التعريقين المشار اليهما يكملان بعضهما البعض الآخر بحسبان ان الشهادة هى أخبار شفوى بما يدركه الشخص بحواسه فى مجلس القضاء بعد اداء اليمين على الوجه الصحيح .

الفهم ، فيترتب على ذلك احراج الشاهد واضطرابه او حتى زيادة اضطرابه ان كان كذلك اصلا . (٢٩)

(٢٣) الشاهد محدود الذكاء او ضعيف الذاكرة :

ولكن ما الحل اذا كان الشاهد محدود الذكاء او ضعيف الذاكرة ؟ فلقد اقتضت حكمة الله تعالى ان يختلف الناس في درجة ذكائهم وقوة ذاكرتهم ، فاذا كان الشاهد محدود الذكاء او ضعيف الذاكرة ، فان امر استجوابه يحتاج الى كثير من الصبر والحلم .

فقد يكون الشاهد لا يتمتع بالانتظام في التفكير ، ولا يقدر على اتباع نظام معين او ترتيب ما في سرد الواقعة ، كما قد تكون افكاره مذبذبة بخصوص الزمن ، ومن المناسب مع مثل هذا الشاهد ان يوجه توجيهها معقولا بأن تكون اجابته قاصرة على ما يوجه اليه من اسئلة ، وتكون هذه الاسئلة ذات صياغة

ويتعين تبديد الخوف من خلال تصرفات انسانية - على هذا القلق والاضطراب والخوف في نفس الشاهد ؟ .

يمكن ذلك بتقديم الشاهد بطريقة لائقة يشعر من خلالها بالرفق ثم توجه اليه قليل من

الاسئلة السهلة بلهجة تتسم بالهدوء والاطمئنان الامر الذي يشجعه على الادلاء بشهادته . (٢٨)

(٢٢) تجنب اقحام المصطلحات والالفاظ الرنانة :

وينبغي تجنب اقحام المصطلحات والالفاظ ذات الرنين ، اذا أن هذا الاسلوب يفرض على الشاهد ان يفهم اولا المقصود بهذه المصطلحات او تلك الالفاظ حتى يجيب على ما وجه اليه من اسئلة ، وهو اذا وصل الى هذا الفهم - وهو امر نادر - قد يكون ذلك متأخرا ، وفي الغالب الاعم لا يصل الى هذا

انه جاء ليقدم العدالة ويساعد في احقاق الحق ، لا جاء ليحاكم (٢٤)

(٢٠) بعض عوامل اضطراب وخوف وقلق الشاهد :

ومما يزيد اضطراب وخوف وقلق الشاهد ان توجه اليه كلمات سخرية أو لوم أو سخط أو فزع ، ويؤدي ذلك

الى دفع الشاهد الى اختصار شهادته حتى يتخلص مما هو فيه . (٢٥)

فيجب معاونة الشاهد بالكلمات الطيبة الهادفة لكي يتذكر ويدلي بحقيقة ما أدركه بحواسه كاملا . (٢٦) (٢٧)

(٢١) التغلب على القلق والاضطراب والخوف في نفس الشاهد :

ولكن كيف يمكن التغلب

(١٤) راجع في هذا المعنى : د . محمد مصطفى القللى - المرجع السابق ص ٣٦٢ استاذنا د . رؤوف عبيد - مبادئ الاجراءات الجنائية في القانون المصرى ط ١٥ سنة ١٩٨٣ ص ٤٥٥ حيث يقرر ذلك ويحق بأن الاثبات الجنائي ، ينصب في المعتاد على حوادث عابرة تقع فجأة فلا يسبقها تراضى أو اتفاق ، بينما الاثبات المدني ، ينصب عادة على اثبات واقعة تقابل الايجاب مع القبول بين اطراف العقد ، وهي واقعة معدة ومرتبطة مقدماً .

د . احمد رفعت خفاجى - بحث علاقة المحقق الجنائي بغيره - مجلة الامن العام ص ٢٢ ع ٨٦ يوليو ١٩٧٩ م ص ٩ . وايضا - بحث خصائص المحقق الجنائي وعلاقته بغيره مجلة المحاماة ص ٦٤ ع ٣ ،

مناسبة لدرجة ذكائه ، وينبغي أن تكون الاسئلة المذكورة متعلقة بوقائع محددة مطلوب اظهارها بمعرفة هذا الشاهد. (٣٠)

كما ينبغي تشجيع مثل هذا الشاهد بالنظرات والكلمات الطيبة لان احساس هذا الشاهد بأى غضب قد يزيد اضطرابه. (٣١)

(٢٤) تجنب التفاصيل قليلة القيمة :

واذا كان ذلك كذلك بالنسبة للشاهد محدود الذكاء او ضعيف الذاكرة ، فانه بالنسبة للشاهد العادى - أو بالاحرى متوسط الذكاء والذاكرة - فانه ينبغي عدم ارفاقه او اغراقه فى تفاصيل قليلة القيمة ومثال ذلك الاسئلة المتعلقة بلون الملابس او تحديد المسافة او اداة الجريمة وهل مثلا مطواة أم سكين ؟ (٣٢)

ذاكرة الانسان مسن الصعب - فى الغالب الأعم ان تعى كافة التفاصيل ،

الأمر الذى ينتج عنه تناقض بين الشهود - بخصوصها. (٣٣)

(٢٥) العلم والشهادة والوصول لحقيقة الواقع :

ويجب عدم الارتكان على الانسان بخصوص الأمور القليلة القيمة - المشار اليها - بحسبان أنه ليس بشهادة الانسان وحده نصل الى حقيقة الواقعة ، بل يمكن الوصول الى ذلك بمعاونة علم النفس والفراصة بخصوص تقدير شهادة الشهود ، اما بخصوص دراسة البيئة والظروف فان العلوم المختلفة التى تدرس ذلك خير معين فى هذا الصدد .

(٢٦) لغت نظر الشاهد لاستكمال الشهادة :

وحتى اذا بان ان الشاهد تعتمد الكذب بشأن معلومة معينة فمن المناسب عدم مواجهته بما يدل على نواياه الحقيقة بل يتم اخباره بلطف بأنه لم يقل كل معلوماته (٣٤)

كما انه يمكن الاستعانة بالاسئلة التى تمس الجزئية - محل البحث - فى ذاكرة الشاهد فيساعده ذلك على استدعاء معلوماته. (٣٥)

(٢٧) التشويق لسماع الشهادة :

وعلى وجه العموم ، من الملائم ان تكون اسئلة الاستجواب تدفع الشاهد الى - وان شئت تشجعه على - الافضاء بشهادته بأن شعره بالتشويق لسماع هذه الشهادة. (٣٦)

« المبحث الثانى »

الاستجواب ومقتضيات العدالة

(٢٨) استجواب الشهود والعدالة والقانون .

(٢٩) العدالة والقانون والحق . (٣٠) العدالة وشاهد الاثبات وشاهد النفى .

(٣١) تجنب الاسئلة الايحائية .

(٣٢) تجنب الاسئلة التخيرية .

٤ مارس وابريل ٨٤ ص ٢٥ .

(١٥) كلمة الفن يمكن القول أنها بحسب مضمونها القديم الواسع تعنى التأنى والصبر والتمرس والمزاولة - بمقدرة ومهارة - اتجاها الى تحقيق هدف معين سواء أكان اجماليا أو اخلاقيا أو نفعيا (راجع الأستاذ فؤاد محمود حسنى الموسوعة الثقافية بإشراف د . حسين سعيد - دار المعرفة - مؤسسة فرانكين للطباعة والنشر ص ٧٢٦ سنة ١٩٧٢) وهذا المضمون يمكن - فى اعتقادنا ان ينطبق على استجواب الشاهد .

(١٦) وفى اعتقادنا ان سؤال الشاهد يختلف عن الاستجواب ، فى ان الاول يعنى فيما يعنى مجرد استفهام عن امر ما ، بينما الثانى فانه يتضمن - فيما يتضمن - مناقشة الشاهد تفصيلا حول موضوع شهادته بغية الوقوف

(٣٣) تجنب الاسئلة التي تبدى
« هل »

(٣٤) التأثير على صحة
الشهادة .

(٣٥) تجنب تأثير الشاهد بأية
انفعال .

(٣٦) خلاصة القول .

(٢٨) استجواب الشهود
والعدالة والقانون :

ليس استجواب الشهود
هدف بذاته ولكنه وسيلة
لمعرفة مدى صحة هذه
الشهادة لكي تصل الى كلمة
العدالة - وان شئت كلمة
القانون - فى الواقعة محل
البحث .

(٢٩) العدالة والقانون
والحق :

ومعنى هذا ومقتضاه انه
يتعين ان يكون نصب اعيننا
دائما حال استجواب الشهود
بصفة خاصة او اتخاذ اى
اجراء فى الدعوى الجنائية
بوجه عام - هدف اقامة

العدالة بين الناس - او بالاقل
توفير الاحترام الواجب
للقانون - واحقاق الحق .

(٣٠) العدالة وشاهد
الاثبات وشاهد النفى :

ولكن لا يتفق مع هدف
الاستجواب ان تختلف نظرة
القضاة أو اعضاء النيابة العامة
للشهود على اساس من
تقسيمهم - المعهود - الى
شاهد اثبات وشاهد نفى .

« فالاول مصدق حتى
يتعثرا تعثرا لا تقيمه المساندة
والمعاونه ولكنه الى ان يسقط
متعثرا مخطئا متناقضا تجده
مقدرا محترما ينصت اليه
ويحمى من المحامين ،
ويشجع .

أما الثانى فهو مفروض فيه
ابتداء وانتهاء انه كاذب . ان
تلجج انهالت عليه الضربات
حتى يقع ، وان تناقض فى
مسألة جزئية تافهة أمطر وابلا
من الأسئلة حتى يبدو كاذبا
مفضوحا .

وقلما بل نادرا ما يؤخذ
بأقوال شاهد النفى . وقليل ما
يجرح شاهد الاثبات لماذا هذا
التفريق ؟

الا لأن الأول جاء البوليس
وقدمته النيابة والثانى جاء به
المتهم البائس ؟ .

ان كلاهما من نوع واحد ،
وجنسية واحدة ، وطبقة
واحدة .

ان هذا التفريق له أصل
قديم ، وعراقة فى حياتنا
القضائية ولكنه كان وسيظل
مظهرا من التفريق فى اتجاه
العدالة ، بل انه مناقضة
للقاعدة القانونية المعترف بها
كمبدأ كريم نبيل ، وهى
ان المتهم برىء حتى تثبت
ادانته .

يجب ان يؤمن رجال
القضاة - أعضاء نيابة
وقضاة - بأنه مهما كان الجرم
ثابتا على المتهم : فان
الاحتمال الضئيل ان يكون
بريئا كفيل بحمايته ، وقد
توصل كلمة بسيطة فى آخر
القضية الى براءته ، فلا

على مدى صحتها ، ويلاحظ ان البعض يرى انه « اذا كان - للاستجواب - معنى يختلف عن السؤال فى
مجال الاتهام ، فان سؤال الشاهد أو استجوابه يؤيدان نفس المعنى » . راجع الدكتور محمود محمود مصطفى .
شرح قانون الاجراءات الجنائية ، ط ٩ ، ١٩٦٤ دار مطابع الشعب بند ٣٢٣ ص ٤٢١ .

وايضا : د . ابراهيم ابراهيم الفماز - المرجع السابق (١) ص ١٧٥ ومن جانبنا لا نرى انطباق معنى
سؤال الشاهد مع استجوابه بحسبان ان الاستجواب هو وسيلة لفحص صحة شهادة الشاهد ، الأمر الذى يقتضى
منطقيا ان هناك شهادة تم الادلاء بها ، واحتاج الامر لفحصها عن طريق استجواب الشاهد .

استجواب الشهود

يكونون فكرة سريعة ثم يتجهون سمتها ، ويسيرون في طريقها ، فان الحياد الذهني في القضاء من أهم أسس العدالة .

والحياد الذهني أقصد به عدم التأثير بأي دليل نحو أو عكس النتيجة - وهي الحكم - حتى تنتهي القضية بأكملها . فإذا اعتنق القضاة ورجال النيابة هذا المذهب - مذهب الحياد الذهني - كان أول واجبهم ان يجعلوا شاهد الاثبات وشاهد النفي فينظرهم وسمعهم وبقينهم متساويين في كفتين متوازيتين . (٣٧)

(٣١) تجنب الاسئلة الایحائية :

ومن منطلق النظرة الحيادية المشار اليها - ينبغي الا تكون اسئلة الاستجواب ايحائية ويقصد بهذه الاسئلة انها توحى للشاهد بالاجابة كان يصاغ السؤال مثلا على النحو التالي :

هل كان في يد فلان بندقيه وقت الحادث ؟

والصيغة الأفضل ، يمكن ان تكون ما مدى وجود اشياء في يد فلان وقت الحادث ؟

ويتعين كذلك الا تكون اسئلة الاستجواب ايقاعية ، كأن يكون السؤال على النحو التالي : ما قولك فيما قرره فلان من ان حدث كذا ؟ على خلاف ما قرره فلان فعلا .

(٣٢) تجنب الاسئلة التخيرية :

كما يجب ان يخلو الاستجواب من اسئلة تخيرية ، وهي تكون كذلك اذا كانت تخيير الشاهد بين امرين يكون السؤال هل لون السيارة أخضر أم ابيض ؟ .

(٣٣) تجنب الاسئلة التي تبدأ بـ : هل :

كما ينبغي الا يتضمن الاستجواب اسئلة تكون الاجابة عليها « بنعم » او « لا » مثل معظم الاسئلة التي تبدأ بـ : هل ، (٣٨)

(٣٤) التأثير على صحة الشهادة :

والشاهد - حسب الأصل - يعبر عما ادركه بحاسة من حواسه بخصوص الواقعة محل الشهادة ، وما يقدمه من معلومات انما تستدعي من الذاكرة بالصورة المرتسمة في مخيلته ، فاذا فوجيء بسؤال أثناء سرد الاحداث فان هذا قد يميل به في ناحية مغايرة لما هو وارد بذاكرته فعلا . (٣٩)

(٣٥) تجنب تأثر الشاهد بأية انفعال :

ومن الأفضل - لكي لا يتأثر الشاهد بأية انفعال - ينعكس على ما يدلى به من معلومات - ان تتاح له فرصة ابداء ما يريد ابدائه حسب طبيعته وبعد ذلك يتم توجيه الاسئلة اليه بشكل يتوافق مع الترتيب الزمني للحادث . حتى لا يرتبك الشاهد فيعطى صورة غير منسقة عما شاهده مما يوحى بعدم صحة شهادته .

فالاسئلة المرتبة ترتيبا زمنيا ، ذات الهدف الواضح

(١٧) ويلاحظ بخصوص الشريعة الاسلامية أنها اهتمت بانسانية الشاهد اذ روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أكرموا الشهود فان الله تعالى يحق بهم الحقوق » كما يذهب جانب من فقهاء الشريعة الاسلامية الى ضرورة عدم العبث بالشهود من جانب القاضي ، اذ أن هذا ينتج عنه تشويش عقولهم ، فيعرقل ادانهم الشهادة على وجهها ، وعليه يتعين على المحقق أن يمتنع عن الاستهانة بشأن الشاهد سواء أكان ذلك صراحة أو تلميحاً ، كما ينبغي الا يعلق المحقق بما يشير الى كذب الشاهد . راجع د . حسن صادق المرصفاوى - المرصفاوى فى المحقق الجنائى - منشأة المعارف بالاسكندرية بدون تاريخ ص ١٩٠ .

نعر الشاهد بالاطمئنان .

٣٦) الخلاصة :

وصفوة القول فيما تقدم ان الهدف من استجواب الشهود هو الوصول الى حقيقة الواقعة محل الشهادة لكي نعرف حكم

القانون فيها ، كما ان هذا الهدف لا يعنى احترامه الا تحترم انسانيه الشاهد ، بل كلا الامرين - التطبيق الصحيح للقانون على حقيقة الواقع واحترام انسانية الشاهد - يمكن ان يسيرا معا على التوازى .

« الفصل الثانى »

« طريقة استجواب الشهود »

فى

القانون المصرى

٣٧) استجواب الشهود فن يعمل فى اطار القانون .

٣٨) طريقة استجواب الشهود

فى القانون الفرنسى والشرائع اللاتينية .

٣٩) طريقة استجواب الشهود فى القانون الانجليزى والشرائع الانجلوسكسونية .

٤٠) تقديرنا للطريقتين اللاتينية والانجلوسكسونية لاستجواب الشهود .

٤١) تقسيم

٣٧) استجواب الشهود فن يعمل فى اطار القانون :

اذا كنا فى الفصل السابق تعرضنا لما يسمى « فن استجواب الشهود » فان هذا الفن لا يتحرك من فراغ ، اذ يحيط بفن الاستجواب الاطار القانونى الذى ينبغى ان يتحرك داخله ، بل يخضع له الفن المنكور .

ومن خلال عرضنا لطريقة استجواب الشهود فى القانون المصرى سنتعرف على ملامح الاطار القانونى الذى يعمل فيه فن الاستجواب فى بلادنا .

بيد أنه من الملائم ان نعرض فى عجلة لطريقة استجواب الشهود فى القانون الفرنسى والشرائع اللاتينية ، ثم فى القانون الانجليزى والشرائع الانجلوسكسونية . قبل ان نبسط طريقة استجواب الشهود فى قانوننا المصرى .

٣٨) طريقة استجواب الشهود فى القانون الفرنسى والشرائع اللاتينية :

تخلص الطريقة الفرنسية - والتي تسمى السرد التلقائى أو الشهادة الاقضية - من ان الشاهد تترك له الحرية فى ان يبدى باقواله بصورة تلقائية ، مع امكان توجيهه ، ان حاد عن الموضوع ، وبعد ذلك توجه اليه أسئلة بغية تكملة ما عساه ان يعطى الشهادة من نقص ، او استيضاح ما قد يشوبها من تناقض او غموض . (٤٠)

٣٩) طريقة استجواب الشاهد فى القانون الانجليزى والشرائع الانجلوسكسونية :

(١٨) قارن الدكتور حسن صادق المرصفاوى - المرصفاوى فى المحقق الجنائى منشأة المعارف بالاسكندرية -

بدون تاريخ ص ١٨٩ وما بعدها حيث يرى ، ان الشاهد هو الشخص الذى ساقته الظروف الى ان يصل لمدرجاته بعض المعلومات عن واقعة جنائية معينة واقتضى الواجب الاجتماعى ان يكشف عما وصل الى علمه دون ان يجنى من ورائه شيئا ، وهو فى قيامه بهذا الامر يفقد جزءا من وقته وبعضا من راحته . والشاهد فى هذه الحالة لاسيما حين لا يكون مجنبا عليه فى الجريمة تسيطر عليه نفسه حساسه يكون مجنبا عليه فى الجريمة تسيطر عليه نفسه حساسه يكون فيها دوما على استعداد ان يتأى بنفسه عن الشهادة .

وفى اعتقادى ان الشاهد يوازن بين مصلحته الشخصية المتعلقة - اساسا - بقلقه النفسى وضياغ وقته

« المبحث الاول »

مضمون طريقة
استجواب الشهود في
القانون المصري

(٤٢) تأدية الشهادة واستجواب
الشهود .

(٤٣) شهود الاثبات .

(٤٤) شهود النفي .

(٤٥) المحكمة وسماع شهادة
الشهود .

(٤٦) الرأي القائل بأن المشرع
المصري اقترب من الفرنسية .

(٤٧) الرأي القائل بأن

المصري مزج بين الطن

الفرنسية والانجلوسكسونية

(٤٨) رأينا في الموضوع .

(٤٢) تأدية الشهادة
واستجواب الشاهد :

وباستقراء قانون
الاجراءات المصري الحالي
رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ نجد انه
تحدث عن الكيفية التي يتم بها
ادلاء الشاهد لشهادته وايضا
استجوابه ، في المواد أرقام
٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

الطريقتين والانجلوسكسونية
تتصلحان للمساهمة في تحقيق
العدالة الا أنه لكي يتم التوصل
الى هدف تحقيق العدالة هذا ،
يتعين تذكر ان الشاهد انسان ،
فينبغي الامتناع عما من شأنه
المساس بانسانيته ، فيتم -
مثلا - ازالة ما قد يكون من
خوف او رهبة لديه ومراعاة
ظروفه الشخصية لدى توجيه
الاسئلة المختلفة اليه ، على أن
تكون هذه الاسئلة خالية من
الاصطلاحات الفنية الدقيقة
وسهلة ومبسطة ومفهومة
وعلى وجه العموم - يجب
عدم احراج الشاهد او التقليل
من شأنه او اشعاره بعدم
المساواة مع غيره من الشهود
أو الخصوم . (٤٤)

(٤١) تقسيم :

.. وبعد .. من المناسب ان
يكون الحديث عن طريقة
استجواب الشهود في القانون
المصري من خلال التعرض
أولا لمضمون هذه الطريقة ثم
تقديرها وذلك من خلال
مبحثين .

في هذا الطريقة (٤١) نجد
ان الخصوم لهم دور اكثر
ايجابيا عن قرنائهم في النظام
الفرنسي ، ومن يتبع نهجه .

اذ انه وفقا لهذه الطريقة
يقوم المدعى باستدعاء الشهود
ومناقشتهم بمعرفته امام النيابة
والمحكمة والمحلفين ، ويطلق
على هذا الاستجواب Direct
examination أى الاستجواب
المباشر ، كما يحق للخصم ان
يقوم باستجواب الشاهد ذاته
ويطلق على هذا Cross
examination أى الاستجواب
المضاد (٤٢) ولكل من المدعى
والخصم ان يعيد استجواب
الشاهد .

وفي اعتقادنا ان اسئلة
القاضي Judge والمحلفين Jury
لا تمثل مرحلة مستقلة
بذاتها (٤٣) ، اذ يجوز لأي
منهما توجيه أية اسئلة تعن له
في كافة ادوار الشهادة .

(٤٠) تقديرنا للطريقتين
اللاتينية والانجلوسكسونية
لا استجواب الشهود :

وفي اعتقادنا ان كل من

وراحته من جانب وبين مصلحة المجتمع المتمثلة في اقامة العدل بين الناس من جانب آخر فالأولى تشده الى
التقهر عن الشهادة والاخرى تدفعه الى الاقدام عليها .

(١٩) ، (٢٠) . أ . محمد شركت التوني - المحاماة فن رفيع - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥٩ -
ص ٢٩ وما بعدها .

(٢١) في هذا المعنى : د . حسن صادق المرصفاوى - المرجع السابق ص ١٩١ .

وقارن أ . محمد شركت التوني - المؤلف السابق ص ٢٩٠ ، حيث يرى وجوب أن يؤدي كل الشهود
بصفة عامة - الشهادة وهم جلوس اذ يقول : يجب أن يؤدي (الشاهد) شهادته وهو جالس ، فان الواقف متعب

(٤٣) شهود الاثبات :

- وتحدثت المادة ٢٧١ أ . ج — عن شهود الاثبات فنصت - ضمن ما نصت - على أن اعتراف المتهم - يجوز للمحكمة ان تكتفى به وتحكم

دون سماع الشهود ، والا تقوم بسماع شهادة هؤلاء الشهود ، وتوجه الاسئلة اليهم بمعرفة النيابة العامة ثم المجنى عليه ،

ثم المدعى بالحقوق المدنية ثم المدعى بالمسئول عن الحقوق

احترام
كن تحت المادة ٢٧١ سالفه
تأويل لكل من النيابة العامة

المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ان يستجوبوا الشهود المذكورين مرة

اخرى ، وذلك « لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم » .

(٤٤) شهود النفي :

اما المادة ٢٧٢ (أ . ج) فتحدثت عن شهود النفي

فأوضحت بأنه « بعد سماع

شهادة شهود الاثبات يسمع شهود النفي ويسألون بمعرفة المتهم أولا ، ثم بمعرفة المسئول عن الحقوق المدنية ،

ثم بمعرفة النيابة العامة ، ثم بمعرفة المجنى عليه ، ثم بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية ، وللمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ان يوجها للشهود المذكورين اسئلة مرة

ثانية . لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الاسئلة التي وجهت اليهم » .

كما أردفت هذه المادة أنه « ولكل من الخصوم أن يطلب اعادة سماع الشهود المذكورين لايضاح او تحقيق الوقائع التي أدوا الشهادة عنها ، أو أن يطلب سماع شهود غيرهم لهذا الغرض » .

(٤٥) المحكمة وسماع شهادة الشهود :

اما عن دور المحكمة

بخصوص سماع شهادة الشهود ، فتكفلت به المادة ٢٧٣ أ . ج . فباحت للمحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى أن توجه للشهود أى سؤال ترى لزومه لظهور الحقيقة أو تأذن للخصوم بذلك . كما أوجبت على المحكمة ان تحمي الشاهد من أن توجه اليه اسئلة غير متصلة بالدعوى أو غير جائز قبولها ، وتحميه ايضا من ان تضطرب أفكاره او ان يتم تخويله سواء أكان ذلك نتيجة كلام صريح أو تلميح أو حتى اشارة .

(٤٦) رأى القائل بأن المشرع المصرى اقترب من الطريقة الفرنسية :

ويذهب جانب من الفقه (٤٥) الى أن المشرع المصرى أخذ بخصوص اداء الشهادة واستجواب الشهود - بطريقة تدنو من الطريقة المأخوذ بها فى القانون الفرنسى ، اذ أن الشاهد بعد ان يدلى بأقواله مرة واحدة ، يتم استجوابه بمعرفة

عادة ، وغير مستريح ، وعلماء النفس يفرقون بين الجلوس والاسترخاء فى راحة العقل والنفس وبين الوقوف .

(٢٣) فى هذا المعنى د . حسن صادق المرصفاوى المرجع السابق ص ١٩١ وما بعدها .

(٢٤) راجع فى هذا المعنى أ . محمد شوكت التونى - المؤلف السابق ص ٢٩٠ .

(٢٥) ، (٢٦) ، (٢٧) فى هذا المعنى راجع : أ . محمد شوكت التونى المؤلف السابق ص ٢٩٠ .

(٢٨) فى هذا المعنى : أ . فرانسيس ويليمان - المقال السابق ص ٨٨ وما بعدها حيث يضرب مثالا لاستجواب

المدعين ، ثم بواسطة المدعى عليهم اذا كان شاهد اثبات (م ٢٧١ أ ج) اما اذا كان شاهد نفى فان استجوابه بعد ادلائه بأقواله على النحو المتقدم يكون من المدعى عليهم ثم من المدعين (م ٢٧٢ أ ج) .

(٤٧) رأى القائل بأن المشرع المصرى مزج بين الطريقتين الفرنسية والانجلوسكسونية :

كما يرى البعض (٤٦) ان المشرع المصرى مزج بين الطريقتين الفرنسية والانجلوسكسونية . ويؤيد ذلك انه لا يترتب ثمة بطلان للأجراءات ان هى لم تتبع الترتيب الوارد بالمادتين (٢٧١ ، ٢٧٢ أ ج) فهى غير ملزمة بمراعاة هذا الترتيب ، فالذى يهم هو أن يتم سماع القاضى لأقوال الخصوم وأدلتهم بحرية تامة . (٤٧)

(٤٨) رأينا فى الموضوع :

وفى اعتقادى ان هذا رأى

الآخر محل تأييد اذ أن المشرع المصرى جاء بحل توفيقى بين الطريقتين الفرنسية والانجلوسكسونية المشار اليهما ، فهو أخذ من الطريقة الفرنسية الافضاء التلقائى .

كما أن دور القاضى الايجابى المشار اليه بالمادة ١/٢٧٣ أ ج . واستجواب الخصوم ومحاميه للشهود يقتربا مما هو معمول به - فى هذا الخصوص - فى الطريقة الانجلوسكسونية .

« المبحث الثانى »

تقدير طريقة استجواب الشهود فى

القانون المصرى

(٤٩) رأى . ابراهيم الغماز بخصوص م ١/٢٧٣ ك أ ج .

(٥٠) تقييما للطريقة المصرية لتأدية الشهادة واستجواب الشهود .

(٤٩) رأى الدكتور ابراهيم

الغماز بخصوص ١/٢٧٣ أ ج :

يرى الدكتور ابراهيم الغماز بخصوص ما نصت عليه المادة (١/٢٧٣ أ ج) من اعطاء المحكمة سلطة توجيه أى سؤال تروى ضرورته لظهور الحقيقة أو تأذن للخصوم بهذا - انه من المستحسن ان تقوم المحكمتان فى بداية الأمر بسؤال الشهود كسرد تلقائى ، ثم يعقب ذلك الاستجواب المباشر والمضاد ، واذا رأب المحكمتان ضرورة استجواب الشهود تقوم بذلك على أن يكون بعد تمام استجواب الشهود بمعرفة الخصوم (٤٨) وذلك لأسباب عدة وهى : (٤٩)

١ - حتى يخلو ذهن القاضى للاهتمام الاساسى المتعلق بفحص ودراسة ادلة الخصوم والدفاع .

٢ - ولكى لا يخرج عن وظيفته الاساسية بوصفه حكما محايدا متيقظا لما يعرض امامه من أدلة وذلك لتقديرها

يتضمن اسئلة سهلة بسيطة تتسم بالهدوء والاطمئنان كما يضرب مثلا عكسيا لاستجواب يشمل اسئلة غير مفهومة من الشاهد ويعرض سيناريو - ان صح التعبير - يثير الرعب فى نفس الشاهدة ثم يعرض لنفس مضمون المثال السابق حينما يكون المحامى - المستجوب - ذو خبرة .

(٢٩) فى هذا المعنى أ . فرانسيس ويلمان . - المقال السابق - حيث يذكر انه « وكلما كان السؤال صريحا واضحا محددا كان ذلك افضل اذا ان السؤال حديث يجب ان يفهمه المحلفون ايضا (يلاحظ ان القضاء الأمريكى - محل حديث الكاتب - يعرف نظام المحلفين) لا الشاهد وحده » .

وفقا لقواعد الاثبات .

٣ - ولنأى بالقاضى عن أن يظهر بشكل موجه للاتهام لاطلاعه المسبق على التحقيقات ومعرفته لرأى

الاتهام وحتى تكفل عدم تأثره بهذا الرأى ، لأن هذا يحدث من جانب القاضى دون أن يدرى .

٥٠. تقييمنا للطريقة المصرية لتأدية الشهادة واستجواب الشهود :

وفى اعتقادى ان تأدية الشهادة واستجواب الشهود التى نص عليها المشرع فى المواد (٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣/أ ج) هى طريقة من الناحية النظرية موفقة الى حد كبير ، فهى تتناسب مع كون الشهادة وسيلة اساسية للاثبات

فى المواد الجنائية وينبغى الوقوف على مدى صحتها ، حتى يعرف القاضى وزنها وهو بصدد تكوين عقيدته فى الدعوى الماثلة .

كما أن هذه الطريقة تتناسب من الناحية العملية مع تضخم عدد القضايا المعروضة على القاضى ، فهذه الطريقة تتفادى تكرار الاسئلة التى

يريد الخصوم توجيهها حيث يجوز لهم ذلك دون أن يعرضوا هذه الاسئلة على القاضى أولا ، كما هو الحال فى الطريقة الفرنسية - كما ان طريقة الاستجواب فى القانون المصرى - محل البحث -

تسمح للقاضى بدور ايجابى فى توجيه الدعوى وجهتها الطبيعية بما نص عليه المشرع فى المادة ٢٧٣ أ.ج من أه مسنق القضية من توجيه اسئلة للشاهد ، اذا كانت غير متعلقة بالدعوى او غير جائزة القبول ، كما أجاز للقضاة الامتناع عن سماع شهادة الشهود عن وقائع معينة اذا رأوا أن هذه الوقائع واضحة وضوحا كافيا .

كما أن الطريقة المصرية

لتأدية الشهادة واستجواب الشهود تراعى من الوجهة العملية ايضا - حماية نفسية الشاهد بما فرضه المشرع على المحكمة فى المادة ٢٧٣/أ ج من أنها تحمى الشاهد من تخويله أو أن تضطرب أفكاره نتيجة كلام صريح أو تلميح أو اشارة . بيد أننا نعتقد انه لكى تنجح هذه الطريقة المصرية لتأدية الشهادة واستجواب الشهود من الوجهة الفعلية ينبغى ان تتوافر لها عدة أمور هى :

١ - الامر الاول :

وخاص بالمستجوب : فعلى المستجوب الا يغالى او يتعسف فى توجيه الاسئلة للشاهد وأن يكبح جماح كافة العوامل التى يمكن ان تدفعه الى المغالاة او التعسف المشار اليهما .

٢ - الامر الثانى :

ويتعلق بالقاضى :

نعم ، ان القاضى مطالب بأن يقضى بالعدل دائما ، لكن الوصول الى هذا العدل <

(٣٠) ، (٣١) فى هذا المعنى المرجع السابق ص ٩٢ وما بعدها .

(٣٢) ، (٣٣) فى هذا المعنى أ . محمد شوكت التونى - المحاماة فن رفيع - المرجع السابق ص ٢٨٨ وما بعدها .

(34) Inbau (F.) and Reid (John):

Criminal interrogation and confessions Baltimore .

U.S.A., 1962, p. 13

(35) PAILLARD (Rene, A):

- ينبغي - فيما يتعلق بشهادة الشهود - ألا يكون هناك أى مساس - كما تقدم - بانسانية الشاهد .
- فلكى نحصل من الشاهد على معلوماته الصادقة عن الواقعة - محل البحث - تحقيقا للعدل ينبغي أن نحترم انسانيته ولا مرأه ان ذلك من الممكن ان يحدث اذا سيطر القاضي تماما على زمام الأمور المتعلقة بإداء الشاهد لشهادته أو استجوابه :
- أ - فهو يستطيع ان يقي الشاهد الاسئلة المتعسفة أو المغالى فيها ، اذا صدرت من المستجوب نتيجة اندفاعه وراء أمور تبعد من قريب أو بعيد عن العدالة .
- ب - والعدالة ايضا - أو بالأدق - سرعة الوصول للعدالة - توجب على القاضي ان يتنبه حتى يقوم باستبعاد الاسئلة التى توجه للشاهد التى تكون منبته الصلة بالدعوى المطروحة أمامه طبقا لما هو وارد بالمادة ٢/٢٧٣
- أ . ج . (٥٠) - كما أن انسانية الشاهد توجب على القاضي أن يكون متنبها حتى يحمى الشاهد من كل ما من شأنه ان يترتب عليه تخويف الشاهد أو اضطراب أفكاره (م ٢/٢٧٣ أ . ج) (٥١)
- ٣) انه نظرا لما هو مقرر من أن هناك ثمة علاقة بين القانون وعلم النفس - وعلى وجه الخصوص علم النفس الاجتماعى والقضائى - فانه يتعين والامر كذلك ان ينصرف الاهتمام الى وضع مبادئ علم النفس الاجتماعى والقضائى ضمن برامج اعداد القضاة واعضاء النيابة العامة - هذا بالنسبة لرجال القضاة والنيابة العامة الجدد ، اما بالنسبة للقضاة للقضاة اللقضاة فان تعذر أعدادهم ، فان أمر معاونتهم فى الالمام بمبادئ علمى النفس الاجتماعى والقضائى من الممكن ان يتم من خلال تزويدهم بالمؤلفات والابحاث الأساسية فى هذا المجال .
- ٤) ولئن صح القول المتقدم بشأن أهمية مبادئ علمى النفس الجنائى والاجتماعى لرجال القضاة وأعضاء النيابة ، فان هذا لا ينفى أهمية هذه المبادئ بالنسبة لرجال المحاماه الأمر الذى نرى معه ضرورة أن تهتم نقابة المحامين بذلك ، ويترجم هذا الاهتمام عمليا من خلال الدراسة التى يتلقاها شباب المحامين الجدد فى معهد المحاماة (٥٢) ، اما بالنسبة لقضاة المحامين يمكن تزويدهم بالابحاث والكتب المتعلقة بالمبادئ المذكورة (٥٣)
- ولا نرى محل للقول بأن استجواب المحكمة للشاهد - اذا رأت هناك ضرورة لذلك - يكون بعد فراغ الخصوم من استجوابهم له (٥٤) فهذا مردود عليه بأن هذا الرأى وان جاز الأخذ به فى بعض الدول التى لا يرهق كاهل القضاة فيها ب « كم » هائل من القضايا المختلفة فان القاضي

«Le témoignage en justice . Etude psychologique et judiciaire» These, Genève, imprimerie du théâtre, 1962, P. 128

(٣٦) فى هذا المعنى : أ . فرانسيس ويليمان - المقال السابق ص ٩٣ وما بعدها .

(٣٧) أ . محمد شوكت التونى - المحاماه فن رفيع - السابق ص ٢٨٧ وما بعدها

(٣٨) ويلاحظ ان هنا سؤال تقليدى يبدأ بـ « هل ، غالبا ، وهو هل لديك أقوال أخرى ؟ وفى اعتقادى ان مثل هذا السؤال يخرج عن نطاق الحظر المشار اليه فى المتن .

المصرى - اعانه الله - مثقل ذهنه بـ « كم » هائل من القضايا التي تختلف - عادة - نوعا وحجما ، وهو مطالب ايضا ان ينظر فى الجلسة الواحدة شريحة كبيرة من القضايا المتباينة فكيف نقيده فى تكوين عقيدته بأن نطلب منه أن يحتفظ بما عساه ان يخطر بذهنه من اسئلة يرى توجيهها للشاهد استجلاء للحقيقة !!! كيف نطلب ذلك ونظر القضية الواحدة يستغرق عادة مدة طويلة كفيلة - غالبا - بأن تدرج كثير من الاسئلة المشار اليها فى طي النسيان ؟ !!! .

واذا قيل ان هذا الاعتراض المشار اليه حالا هو اعتراض عملى يمكن تفاديه بتوفير القضاة اللازمين لكى يصير عدد القضايا غير مرهق للقضاة ، فان هذا القول أيضا

مردود عليه بان الآراء التي تتجاهل الواقع المعاشى قليلة الحظ فى التطبيق ، فنحن لسنا بصدد وضع حلول مثالية ، أو اراء نظرية تظل حبيسه الأوراق التي سطرت عليها .

أما بخصوص الحجج التي استند اليها صاحب هذا الرأي^(٥٥) والتي تدور حول

ضرورة تفرغ القاضى لفحص دراسة ادلة الخصوم والدفاع وكونه محايدا على التفصيل المشار اليه - فاننا نعتقد انها

غير كافية لارجاء استجواب القاضى للشهود - ان كان له ضرورة - حتى يفرغ الخصوم من استجوابهم للشاهد ، اذ أن استجواب

القاضى للشهود ابيان استجوابهم بمعرفة الخصوم هو نوع من دراسة الادلة التي تعرض أمامه بل أن هذه الدراسة أكثر تناسبا من غيرها

بحسبانها أنها لا ترهق الشاهد بحسبان أنها ستعجل من انتهاء استجوابه من جانب الخصوم والقضاة^(٥٦) كما أنه قد يكون عدد الشهود كبير فيتكرر حضور الشاهد أكثر من جلسة حتى يتم استجوابه تارة استجواب مباشر واخرى استجواب مضاد وثالثة بمعرفة القضاة ، كل هذا يتنافى مع احترام انسانية الشاهد كما أن القول بأن استجواب القاضى للخصوم بعد استجواب الخصوم يحقق حياده محل نظر بحسبان ان هذا الحياد مضمون بأمر آخرى والأمر لا يحتاج للتشكيك فى ذلك ، كما أن القول المتقدم يعنى - فيما يعنى - انه فى الدور التي تأخذ باستجواب الشاهد أو سؤاله بمعرفة القاضى - ابيان المراحل المختلفة للخصومة الجنائية - ومصر من الدول المذكورة - دون انتظار انتهاء الخصوم من استجوابهم للشاهد يؤثر فى

(٣٩) فى هذا المعنى : د . حسن صادق المرصفاوى - المرصفاوى فى المحقق الجنائى - منشأة المعارف بالاسكندرية - بدون تاريخ - ص ٢٠٢ .

(40) Gorphe (F.) : «L'appréciation des preuves en justice» Essai d'une méthode technique. paris, Dalloz, 1947, PP. 408, 409.

وراجع ايضا : د . ابراهيم ابراهيم الغماز - الشهادة كدليل اثبات فى المواد الجنائية - عالم الكتب -

١٩٨٠ - ص ١٩٨ .

د . شهاد هابيل البرشاوى - المرجع السابق - ص ٢٨٠ .

(٤١) اخذ بهذه الطريقة جانب من القوانين السويسرية وأغلب الانظمة الانجلوسكسونية ، ناهيك عن القانونين

حياد القاضي ويكون أكثر ميلا الى جانب الاتهام ، وهو ما يدحضه الواقع المعاشي ، على الاقل بالنسبة للقضاء المصري الذي يهمننا ان نسجل ان حياده وعدم تأثره بالاتهام أمر ليس محلا لأي شك ، فالقضاء ليس امتدادا لسلطة الاتهام ، وليست كل الاحكام تتبنى وجهة نظر سلطة الاتهام لا سيما واذا لوحظ انه ولئن جاز أن يقوم الاتهام على مجرد الشك فان الاحكام لاتبنى الا على اليقين ، وهذا اليقين لا يخضع القاضي في الوصول اليه أي في تكوين عقيدته بشأنه - الا لسلطان الحق والحقيقة ، سلطان القانون والضمير .

« خاتمة »

وبعد .. يمكننا ان نستخلص النتائج التالية :

أولا : اذا كان هدف استجواب الشهود هو الوصول الى حقيقة الواقعة ، فان هذا

الهدف ينبغي الا ينسنا احترام انسانية الشاهد .

ثانيا : احترام انسانية الشاهد أمر يخرج عن دائرة التفاتين بمعنى من الصعب تقنين كيفية احترام هذه الانسانية .

ثالثا : فعلى المستجوب يقع عبء احترام انسانية الشاهد ، ويكون ذلك - فيما يكون : -

١ - بالمساواة بين الشهود وعدم احراجهم او اجهادهم .
٢ - وكذلك معاونتهم بالكلمات الطيبة الهادفة حتى تذكر الشاهد ويدل بالحقيقة .
٣ - كما ينبغي تقديم الشاهد بطريقة لائقة وان يتم تمهيد سؤاله بأسئلة سهلة بلهجة هادئة .

٤ - ويتعين على المستجوب ان تأتي اسئلته للشاهد خالية من المصطلحات والالفاظ الرنانة ، متفاديه التفاصيل قليلة القيمة .

٥ - وعلى المستجوب ان

يراعى حدود وقدرات الشاهد ولا سيما درجة ذكائه وقوة ذاكرته .

٦ - تعمد الشاهد الكذب لا ينبغي ان يواجه بالهجوم عليه بل يعالج ذلك بلطف او بتوجيه اسئلة تمس الجزئية التي تعمد الشاهد الكذب بشأنها .

رابعا : استجواب الشهود وسيلة لمعرفة مدى صحة شهادتهم حتى نصل الى تحقيق العدالة - وان شئت - تطبيق القانون على وجهه الصحيح .

خامسا : لكي تتحقق العدالة - او يطبق القانون على وجهه الصحيح - يجب - فيما يجب - :

١ - ان تكون نظرة اعضاء النيابة ورجال القضاة الى الشهود - ولا سيما في نطاق تقسيمهم الى شهود نفى وشهود اثبات - نظرة حيادية .

٢ - تجنب الاسئلة الايحائية والتخييرية والاسئلة

الانجليزي والامريكي .

راجع في هذا الموضوع : -

-Halsbury :

The laws of England, vol. IX, London, 1933. P. 113

-Hans Gross :

Criminal Investigation, London, Sweet and maxwell, 5th.ed. 1962. P. 227.

-Gorphe (francois) :

«La critipue du témoignage» Thèse, paris, Dalloz.

1924 et ed. 1927. P 90.

- د . اموندس مليكا Admondes Melika شرح القانون الانجليزي

التي تكون الاجابه عليها بـ
 « نعم » أو « لا » .
 ٣ - عدم مفاجأة الشاهد
 بسؤال أثناء سرده الاحداث .
 ٤ - يتم توجيه الاسئلة الى
 الشهود بشكل يتفق والترتيب
 الزمني للحادث .
 سادسا : وبالنسبة للطريقة
 المصرية لتأدية الشهادة
 واستجواب الشهود يلاحظ
 عليها الآتى :

(١) هذه الطريقة موفقة الى
 حد كبير من الناحية النظرية
 فهي تتناسب مع كون الشهادة
 وسيلة اساسية للاثبات فى
 المواد الجنائية ، ويتعين
 الوقوف على مدى صحتها
 حتى يعرف القاضى وزنها
 حال تكوينه لعقيدته فى
 الدعوى الماثلة .

(٢) وتتناسب هذه
 الطريق - ايضا - من الناحية
 العملية - مع تضخم عدد
 القضايا المعروضة على
 القاضى .
 أ - فهي تتفادى تكرار
 الاسئلة التى يريد الخصوم
 توجيهها حيث يجوز لهم ذلك
 دون حاجة الى عرض هذه
 الأسئلة على القاضى أولا .
 ب - وتسمح - هذه
 الطريقة - للقاضى بدور
 ايجابى فى توجيه الدعوى
 وجهتها الطبيعية اذ اوجبت م
 ٢٧٣ أ . ج على القضاة منع
 توجيه أسئلة للشاهد ، اذا كانت
 غير متعلقة بالدعوى أو غير
 جائزة القبول ، كما اجازت
 للقضاء الامتناع عن سماع
 شهادة لشهود عن وقائع معينة

اذا رأوا ان هذه الوقائع
 واضحة وضوحا كافيا .
 ج - وتراعى هذه الطريقة -
 حماية نفسية الشاهد من أن
 يجيب على المحكمة ان تحمى
 الشاهد من كل كلام صريح أو
 تلميح أو اشارة يمكن ان ينتج
 عنه تخوفه أو اضطراب
 لافكاره .
 د - وتكفل هذه الطريقة
 للقاضى ان يدلى بدلوه ابان
 مناقشة الشهود بمعرفة
 الخصوم فيساعده ذلك على
 تكوين عقيدته بصورة تتفق
 الى حد كبير مع هدف
 الوصول للعدالة المطلوب من
 القاضى تحقيقه فى ظل
 ضخامة القضايا - كما
 ونوعا - المعروضة عليه .
 (٣) نعتقد ان لنجاح هذه

- القانون الجنائى واصول تحقيق الجنائيات .

Criminal law and procedure ج ٦ ، قانون الاثبات والمرافعات المدنية - مطبعة مصر القاهرة -
 ١٩٥٤ - ص ٢٥٤

وراجع أيضا : أ . تادرس ميخائيل تادرس - القواعد العلمية لفحص وتحليل شهادة الشهود فى علم النفس
 والقانون المقارن - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - ١٩٤٨ م . ص ٧٩ وما بعدها .

(٤٢) قارن : د . شهاد هابيل البرشاوى - المرجع السابق - ص ٢٧٣ ، ٢٨٠ من ذات الصفحة حيث يترجم
 dibect - examination بالاختبار المباشر ، Cross-examination

(٤٣) عكس ذلك : د . شهاد هابيل البرشاوى - المرجع السابق - ص ١٧٦ ، حيث يرى ان اسئلة القاضى
 والمحققين مرحلة مستقلة من مراحل اداء الشهادة .

(٤٤) راجع بند ١٥ وما بعده من هذا البحث .

(٤٥) د . محمود مصطفى - شرح قانون الاجراءات ط ١١ - مطبعة جامعة القاهرة ٧٦ ص ٤٢١ . بند ٣٣٣ .
 وايضا ، د . شهاد هابيل البرشاوى المرجع السابق ص ٢٨٢ .

(٤٦) أ . على زكى العرابى المبادئ الاساسية للاجراءات الجنائية مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ج ٢
 طبعة ١٩٥٢ ص ١٨ وما بعدها .

أ . احمد عثمان حمزاوى - موسوعة التعليقات على مواد قانون الاجراءات الجنائية ط ١٩٥٣ ،
 دار النشر للجامعات لمصرية ص ١١٨٠ ، ص ١١٨٨ .

(٤٧) د . ابراهيم ابراهيم الغماز - المرجع السابق - ص ٢٠٨ .

الطريقة بالفعل ينبغي ان تتوافر عده أمور :
أ - على المسجوب الا يغالى او يتعسف فى توجيه الاسئلة للشاهد .
ب - حتى نحصل من الشاهد على معلوماته الصادقة عن الواقعة - محل الشهادة -
ينبغي ان تحترم انسانيته .
ويمكن تحقيق ذلك :
بأن يقى القاضى الاسئلة المتعسفة او المغالى فيها .
- اذا تنبه القاضى فقام باستبعاد الاسئلة المنبئة الصلة بالدعوى المطروحة امامه طبقا لما قضت به المادة ٢/٢٧٣ أ . ج . (٥٧)
- اذا تنبه القاضى فتولى حماية الشاهد من كل ما من شأنه ان يترتب عليه تخويله او اضطراب افكاره (م ٢/٢٧٣

أ . ج . (٥٨)
٤) اذا كان استجواب الشاهد وسيلة لفحص حجية شهادته فان هذه الوسيلة يتوقف نجاحها على المستوجب وهذا النجاح لا يتوقف بداهة على درجة شفافته القانونية فحسب ، بل يتوقف كذلك على مدى المامه بقواعد علمى النفس والاجتماعى والقضائى .
ويتعين والامر كذلك : -
أ - الاهتمام بادراج مبادئ هذين العلمين ضمن برامج اعداد القضاة واعضاء النيابة الجدد . وكذلك شباب المحامين الجدد .
ب - تزويد قدامى رجال القضاة (القضاة واعضاء النيابة) ورجال

المحاماه بالمؤلفات والأبحاث الاساسية فى هذا المجال .
.. والأمل معقود على المستقبل - وفى الأصل رجاء - فى ان نجد رجال القضاء والنيابة العامه والمحاماه فى مصر اضافوا الى ثقافتهم القانونية ، ثقافة اخرى لا تقل أهمية الا وهى المتعلقة بعلمى النفس القضائى والاجتماعى .

وذلك حتى يمكن تحقيق التوازن المنشود بين الامتيازات الانسانية ومقتضيات العدالة فيما يتعلق باستجواب الشهود خاصة ، وبالنسبة للمسائل الجنائية بوجه عام .

(٤٨) المرجع السابق - ص ٢٠٨ .

(٤٩) المرجع السابق - ص ٢٠٦ ويراجع ما أشير اليه من مراجع بالهامشين رقمى (٦٧) ، (٦٨) من ذات الصحيفة .

(٥٠) ، (٥١) فى هذا المعنى : د . شهاد هابيل البرشاوى - المرجع السابق ص ٢٨٤ .

(٥٢) يلاحظ ان معهد المحاماه ادرج بين مواد الدراسه مادة المحاماه (قانون المحاماه - أدب المهنة - قانون السلطة القضائية) راجع الاستاذ محمد فهمى أمين - مكرتير عام النقابة - النشرة الاخبارية (٤) فى ١٩٨٤/١٢/٣١ م ملحق مجلة المحاماه - التى تصدر عن نقابة المحامين ص ٧) ومن الممكن فى اعتقادى ان يتم تدريس مبادئ علمى النفس الاجتماعى والقضائى ضمن مادة المحاماه هذه ، فهى قريبة الصلة بأداب المهنة .

(٥٣) ويمكن فى اعتقادنا ان يكون توزيع هذه الابحاث والكتب المشار اليها بصفة اجبارية اما ضمن الخدمات العديدة التى تقدمها النقابة أو بعد تحصيل قيمتها بالطرق المقررة .

(٥٤) ، (٥٥) راجع ما سبق ص ٢٦ بند ٤٩ .

وايضا المرجع والموضوع السابقين .

(٥٦) بخصوص استجواب الشاهد على النحو المشار اليه بالمتن .

راجع د . ابراهيم الغماز - المرجع السابق ص ٢٠٥ .

(٥٧) من أنصار هذا رأى بخصوص المام القاضى بقواعد علمى النفس القضائى والاجتماعى : د . شهاد هابيل البرشاوى المرجع السابق ص ٢٨٤ .

(٥٨) فى هذا المعنى : د . شهاد هابيل البرشاوى - المرجع السابق ص ٢٨٢ .

في ظل محاكم أمن الدولة

[illegible]

فی

طبيبة
الحسين
الأحيائي

للاستاذ محمد شكري عبد الفتاح المحامي

الفقه في القانون يعتبرونه
اجزاء مكروه وغير مستحب
لما فيه من مساس بحرية
المتهم وشرفه وسمعته
واعتباره في جميع الاحوال
وخطورة ذلك على الكيان العام
للجماعة .

ومن الجدير بالإشارة أن
خطورة الحبس الاحتياطي
كأجراء يمثل قيداً ثقيلاً على
حرية المتهم تتوقف
مشروعيته على مدى
الضمانات التي يحيط بها
القانون. ومن هنا فكر الحكام
المستبدون في استغلال هذا

الاجراء أسوأ استغلال من
اجل قهر المحكومين والتسلط
عليهم ترسيخا لشخصية الفرد
المطلق وتقديما لتشخيصه
الحاكم المستبد وتأليها له فبالدر
هؤلاء الحكام المستبدون الى
تجديد الحبس الاحتياطي من
الضمانات بقدر الامكان
لفرض إرادتهم على

المعاهدات والمواثيق بين
الدول لإقراره والتزام العمل
به وقد أفرز تشكل هذه الجهود
الاعلان العالمي لحقوق
الانسان الذي وافقت عليه
وتعهدت بالالتزام بنصه
وروحه دول العالم قاطبه في
معاملة رعاياها ومن بينها
مصر والذي نصت المادة ١١
منه على حق المواطن في
دولته في ألا يحاكم إلا أمام
قاضيه الطبيعي ومن خلال
محاكمه عادله تتوفر فيها له
كافة الضمانات .

ومن الجدير بالذكر ان
الحبس الاحتياطي يعتبر من
الاجراءات الخطيرة التي
تكشف بوضوح عن مدى
التناقض بين ضرورة احترام
حرية الفرد وبين سلطة الدولة
في العقاب وتقديرا من جانب
الفقه الجنائي لخطورة الحبس
الاحتياطي على حرية الفرد
وجهه في الحياة فان اعلام

من المقرر في كافة الشرائع السماوية والديساتير والقوانين التي تحترم حقوق الانسان ان الاصل في الانسان البراءة واعمالا لهذا المبدأ ظهرت القاعدة القانونية القائلة بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته ويتمخض عن ذلك ضرورة احترام حق المتهم في الحرية الى ان يدان نهائيا من خلال محاكمة عادلة امام قاضيه الطبيعي ، ولما كان في هذا المبدأ الباعل تركيز للعدالة المثلى وترسيخ لقواعد القانون الطبيعي فقد حرصت كافة المنظمات الدولية السياسية والقانونية والمهتمة بحقوق الانسان ، على رعاية المبدأ المذكور وتبنيه ووصلت في هذا المضمار الى حد تجنيد نفسها وتكريس جهودها للعمل من أجل حمايته وترسيخه فضمنته صراحة مواثيقها ومناهجها علاوة على ذلك نشطت من أجل عقد

المحكومين بالارهاب والتخويف بأن جعلوا من اجراء او رخصه الحبس الاحتياطي وسيلة للتأديب او الجزاء العاجل وقد تبعتهم ازاء ما تقدم فقد صار للحبس الاحتياطي فى تاريخ الجماعه الانسانيه ماضى أسود بعد ما أسىء استعماله لأبشغ مدى فى كثير من الدول وخاصه فى الدول التى تسود فيها الانظمه الشموليه المتخلفه عن نظريات ونظم الحكم العتيقه التى سادت المجتمعات العبوديه وصارت سبه ووصمة عار فى تاريخ الحضارة الانسانيه على مدى تطورها التاريخى مع الزمن خلال الاجيال السابقه والمستقبله .

ويمكن القول انه فى النظم البوليسييه او الديكتاتوريه الشموليه التى تنمحي فيها حريه الفرد وتهدر فيها الحريات العامه سواء بشكل سافر أو بشكل يقنع تسيطر السلطه التنفيذيه وتتحكم الى حد تختلط فيه مقومات السلطه الحاكمه بمقومات الدوله ونفاجاً بأنه استناد الى هذا الاجراء يتم ايداع الابرياء السجون والبطش بالخصوم السياسيين خلال فتره التحقيق الذى يمتد على هوى السلطه وحسبما يحلو لها دون مبررات أو دواعى من القانون ويعيدا عن

دائرة المشروعيه تحت شعار كاذب أو زعم زائف هو مصلحه التحقيق .

ومن الخلق بالذكر أن خطورة هذا الاجراء تكمن فى انه يصدم المتهم صدمة عنيفه فى شعوره وقيمه ومقوماته كإنسان ويلحق به الشبهه ويأذيه أشد الأذى فى شخصه ومصالحه ويمسه فى شرفه وسمعته عند أهل وطنه وعشيرته سيما اذا كانت دواعى الحبس الاحتياطي غير متحققه من أجل هذا تلجأ اليه الدول الشموليه كنوع من التأديب الفورى او العقوبه المقتنه الفوريه أو الجزاء المعجل .

وفى هذ الصدد يعتبر قانون الاجراءات الجنائيه فيما يتعلق بالحبس الاحتياطي حجر الزاويه ومن القوانين المؤثره على الحريات العامه والمتأثرة بهذه الفلسفه لهذا يتعرض القانون المذكور لأزمات عنيفه كلما تعرضت الحريات العامه فى الدوله لمحنة ، فاذا ترعزت سلطه الحاكم فى النظم الشموليه أو اختلت الهيمنه الدكتاتوريه فى هذا النوع من الدول المستبده وجدنا سياده القانون المستند الى مبدأ المشروعيه تضمحل ويوشك مبدأ المشروعيه أو القانون العادل ان يختفى

وتستخدم السلطه أو الطغمه الحاكمه أو الحاكم الظالم المستبد الحبس الاحتياطي كوسيله من وسائل القمع أو اسلوب من أساليب الارهاب والتخويف سيما بعد ان تعمد السلطه الى اطاله مدته شهورا عن طريق الضغط على النيابة العامه وتوجيهها بمالها عليها من سلطان بحكم كونها تابعه للسلطه التنفيذيه تبعيه مطلقه ، لهذا تقوم النظم البوليسييه بضبط القانون بدلا من ان يضبطها القانون فتعمل على جيل وترتيب نظامها الجنائى والاجرائى سيما بالنسبه للحبس الاحتياطي فتراها تجرده من ضمانات مشروعيته حتى يصبح الحبس الاحتياطي أداة لتنظيم الحريات والحقوق الشخصيه والعامه كما هو الحال فى النظم الديموقراطيه التى تستخدم بحرص فى اطار طبيعته الاصليه كمنظم للحريه الشخصيه وموظف لها حتى لا تنحرف عن طبيعته الاصليه والغرض من توظيفه .

وغنى عن البيان أن هذا البحث المائل يستطرق بنا الى إماطة اللثام أو اشاحه الستار عما كان يجرى عليه العمل فى مصر فى هذا المجال قبل الغاء حاله الطوارئ وما يجرى عليه العمل الآن بعد إلغائها

فمن المعلوم انه منذ اعلان حالة الطوارئ في مصر بموجب القرار الجمهوري ٢٣٣٧ سنة ١٩٦٧ الصادر في ٥ يونيو سنة والبلاد تعيش في جو عصيب تقهر فيه الحريات وتفيد فيه حقوق الانسان المكفولة بموجب الاعلان العالمي لحقوق الانسان في الوقت المستقر فيه على ان الاعلان لحالة الطوارئ في مصر تم بشكل غير دستوري .

ومن المعلوم للكافة ان سلطة الطوارئ في مصر ظلت تمارس الحبس الاحتياطي في شكل الحبس المطلق الذي فرضته على معارضيهما وخصومهما السياسيين كصورة من صور الاعتقال البوليسي الذي مورس استثناء من قاعدة المشروعيه بعيدا عن طبيعة الحبس الاحتياطي الاصليه ، وبعيدا عن الغرض من قانون الطوارئ وظل الحال على هذا المنوال الى ان صدر في ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ قرار رئيس الجمهوريه رقم ٢٠٧ سنة ١٩٨٠ بانهاء حاله الطوارئ .

ومن دواعي القلق البالغ ان تبين فيما بعد ان الغاء حالة

الطوارئ لم يكن سوى قناع زائف أو ساتر براق يخفي وراءه اتجاه خطيرا لفرض

المزيد من القيود على الحريات العامه وممارسة حقوق الانسان في مصر وقد بلغ هذا الاتجاه ذروته وأوضحت عنه بوضوح السلطة الحاكمه في مصر عندما أصدرت القانون ٩٥٥ لسنة ٨٠ تحت اسم براق هو

حماية القيم من العيب وذلك بالاتفاق مع مجلس الشعب المصري الذي صار من فرط مشايعته للسلطة التنفيذية ان تحول من واقع ممارساته الى مجرد جهة اداريه تخضع لهيمنة السلطة التنفيذية وتأتمر

بأمرها أو مجرد جهاز يقوم دون تروى بترجمة رغبات الحاكم أو السلطة التنفيذية الى قوانين وتشريعات ولو كانت مخالفة للدستور أو حقوق الانسان أو منافية لارادة الامه كما هو الحال بالنسبه للقانون ٩٥ لسنة ٨٠ المذكور الذي أجمعت ارادة الامه بأسرها على استنكاره والتصدي له ولكن مجلس الشعب تحدى ارادة الامه واصدر القانون المذكور رغم مخالفته للدستور ومجافاته لحقوق الانسان لمجرد ان السيد رئيس

الجمهوريه أصر على إصداره .

ومن الخلق بالذكر ان كافة النقابات والطوائف والهيئات ومن بينها جميع الهيئات القضائية ونقابة المحامين قد اعلنت استنكارها للقانون المذكور ومعارضتها له وقد أصدر مجلس نقابة المحامين بيانا بجلسته ١٩٨٠/١/٢٢ أعلن فيه ان القانون المذكور ينطوي على مساس بكافة الحريات الاساسيه للشعب المصري على نحو ينهي وجود الانسان المصري وحرية في التفكير والتعبير والعيش الشريف ويتعارض مع القيم الاساسيه لكافة المجتمعات المتدينه والتي تضمنتها احكام الشرائع السماويه وعلى رأسها الشريعة الاسلاميه الغراء عقيدة هذه الامه ، واحكام الدستور والاعلان العالمي لحقوق الانسان التي لا ينبغي او يتصور ان يصدر قانون مخالف لها او متعارض معها ، وان نقابة المحامين ترقب بقلق بالغ الاتجاه لغرض المزيد من القيود على الحريات العامه وممارسه حقوق الانسان في مصر الذي بلغ ذروته طرح هذا القانون الذي فاق في خطورته أي تشريع استثنائي سابق ، ولقد

كان من دواعي الأسس والغرابه أن يصدر مثل هذا التشريع في اليوم التالي لإنهاء حالة الطوارئ بما يغدو معه بديلا قاسيا لحالة الطوارئ التي صار الغائها في ١٤ مايو سنة ١٩٨٠ اعتبارا من ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ أى اعتبارا من لحظة صدور قانون العيب ٩٥ لسنة ١٩٨٠ السابقة الإشارة اليه الامر الذي يبين منه في وضوح لاي مدى كان الغاء حالة الطوارئ سوريا .

وغنى عن البيان ان من أخطر التشريعات الاستثنائية المقيدة للحريات التي صدرت بعد انتهاء حالة الطوارئ مباشرة والتي لا محل لصدورها البتة لانتهاء حالة الطوارئ في البلاد هو القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص بإنشاء محاكم أمن الدولة وليس بخاف على احد ان ذروة الخطورة في هذا التشريع الغريب انه يقن المحاكم الاستثنائية حيث يحول الاستثناء الى أصل ويفرض على المواطنين حالة طوارئ مؤبده .

وباستقراء القانون المذكور أو مطالعة نصوصه سيما المادة السابعة منه التي نقلت اختصاص قاضي التحقيق وسلطاته في التحقيق والحبس الاحتياطي الى النيابة العامة

بعد ان كانت هذه السلطات محرمة على النيابة العامة ضمنا للحريات العامة يتضح في جلاء بما لا يدع مجالا للشك عدم مشروعية القانون المذكور ومخالفته للدستور وذلك من حيث انه يهدر كل مقومات الحريات العامة في الدستور ويلغى الضمانات المكفولة للأفراد في قانون الاجراءات الجنائية ومن ثم يمكن القول بأن قمة الدكتاتورية والشمولية أن تكون جميع إجراءات القبض والضبط والاثام والتحقيق والحبس في يد واحد تتبع السلطة التنفيذية وتأتمر بأمرها بعد ان تسلب السلطة القضائية ممثله في قاضي التحقيق اختصاصاتها في هذا المجال الماس بالحريات وأبسط حقوق الانسان وكيانه لهذا يجب انتهاز الفرصه للطعن بعدم دستورية القانون المذكور وإلا صارت مصر في هذا المجال من الدول المستبدة وأصبح نظام الحكم فيها شموليا رغم شعارات سيادة القانون الزائفة التي يرفعها الحاكم لأن السيادة تكون للقانون العادل والمطابق للدستور وليس للقانون المخالف للدستور وحقوق الانسان او المخالف لمبدأ المشروعية .

وانطلاقا من هذا المفهوم

يعتبر القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ علاوة على القوانين الاستثنائية الاخرى المقيدة للحريات في مصر التي بدأت تأخذ شكل إعصار جامع أو موجة عاتية عصفت بالبلاد ، يعتبر تقينا ثانيا لحالة الطوارئ وبديلا لها أشد سوءا وبشاعة لم يسبق له مثيل يؤدي الى إهدار حقوق الانسان في مصر وفسخ الدستور وتعطيل مبدأ المشروعية ويظهر كل هذا جليا من المعطيات والمضامين المنبثقة من المنظور التالي :-

يبين من استقراء نص المادة ٤١ من الدستور ان قيود الحبس الاحتياطي التي وضعها المشرع الدستوري هي ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع أو الدولة وفي هذا المجال يتفق رجال القانون على ان ضرورة التحقيق في الدول الديمقراطية تكمن في الخوف على الأدلة من العبث وكذلك الخوف على المتهم من الهروب فاذا لم تتحقق ضرورة التحقيق فلا يجوز التعرض للمتهم او المساس بحريته الى ان تتم ادانته من خلال محاكمه عادله امام قاضيه الطبيعي أما عن القيد الثاني الوارد على رخصه استخدام الحبس الاحتياطي

وهو صيانة أمن الجماعة أو الدولة فهو في المفهوم الانساني صيانة العلاقات الاجتماعية بين الناس وحمايتها فاذا لم يتحقق ذلك بوضوح فلا يجوز حبس المتهم احتياطيا بأى حال من الأحوال أما فى الانظمة الديكتاتورية او الدول الشمولية فان ضرورة التحقيق تأخذ بشكل العقوبة المقنعة المعجلة التى لا تنتظر حكم القضاء كما وأن صيانة أمن المجتمع أو الدولة تأخذ شكل أمن السلطة والحيلولة دون التعرض لها بالنقد أو المعارضه .

وتنص المادة ٦٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « متى أحيلت الدعوى الى قاضى التحقيق كان مختصا دون غيره بتحقيقها » ودلاله هذا النص واضحة على ان قاضى التحقيق هو الاكثر ضماناً والاكثر حيده والاكثر نزاهه وبعدا عن الشبهات أو التأثير الخارجى فهما بلغ شأنه ومن ثم يغدو واضحا فى مجال اختصاص قاضى التحقيق بمباشرة التحقيق هو أن بعض أو الملابس قد تتطلب إبعاد النيابة العامة عنه ووضعه فى يد قاضى التحقيق الذى تتوافر له ضمانات القاضى وحصانته

كما اذا كان قد بدر من النيابة العامة أو نيابة أمن الدولة موقف معين يكشف عن اتجاهها أو كانت ظروف التحقيق مريبه تستدعى التأكد من عدم خضوع المحقق لمؤثر خارجى مهما كان شأنه .

ومن الجدير بالاشارة انه يترتب على كون قاضى التحقيق مختصا دون غيره بالتحقيق أمران فى غاية الاهمية وهما .

١ - ان يمتنع على كافة اعضاء النيابة العمومية من أدنى مستوياتها حتى النائب العام نفسه التدخل بأى صورة من الصور فى القضية الجارى تحقيقها بمعرفته قاضى التحقيق .

٢ - تجريد كافة المستويات الرئاسيه بالنيابه العامة من سلطات الاشراف على التحقيق أو اصدار أية قرارات فيه سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة .

كما تنص المادة ٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أن لقاضى التحقيق ان يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو احد مأمورى الضبط القضائى القيام بعمل معين أو اكثر من

أعمال التحقيق عند استجواب المتهم ، ويكون للمندوب فى حدود نديه كل السلطات التى لقاضى التحقيق ويتضح من النص المذكور أمران .

١ - ان ضروره التحقيق وصيانة أمن المجتمع وحدهما هما مناط اختصاص قاضى التحقيق ودواعى إسناد التحقيق اليه وهما من النظام العام ومن ثم لا يجوز ابتداء تجريد قاضى التحقيق من اختصاصه أو سلطته وإسنادها الى النيابة العامة دون موافقه منه أو تعويض ذلك .

٢ ان اختصاص قاضى

التحقيق باستجواب المتهم من الامور التى ينفرد بها وحده ولا يجوز بأى حال من الأحوال اسنادها الى غيره أو التفويض فيها سواء بموافقه أو بتشريع والا صار التشريع الصادر يسلب قاضى التحقيق اختصاصاته فى هذا الصدد واسنادها الى النيابة العامة غير دستورى لمخالطة حكم الدستور فى هذا المجال لأن قانون الاجراءات الجنائية فى هذا الصدد يعتبر مكملاً للدستور ويأخذ مرتبته بمجرد توافر الدواعى الواردة فى المادة ٤١ من الدستور وهى ضرورة التحقيق وأمن المجتمع وغنى عن البيان ان

انعقاد الاختصاص لقاضى التحقيق فى ظل هذه الدواعى أمر من النظام العام الاساسى للمجتمع وهو المحور الرئيسى للدستور الذى لا يجوز للسلطة التشريعية ان تعبت به أو تفكر فى المساس به والا أصبح عملها التشريعى الصادر بهذا المنحى غير دستورى ومتعينا الغاؤه أمام المحكمة الدستورية العليا على النحو الوارد فى القانون ٤٨ لسنة ٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا .

ومن الجدير بالذكر أنه لكى نتبين مدى خطورة هذا الوضع على الحريات العامة لابد من ادراك أن قاضى التحقيق بحكم كونه أحد أعضاء السلطة القضائية يتمتع بحصانات القضاء وضماناته من حيث ان السلطة القضائية سلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية التى برأسها رئيس الجمهورية بينما على العكس من ذلك كان رجال النيابة العامة جميعهم ومن بينهم رجال نيابة أمن الدولة تابعون لوزير العدل الذى هو أحد رجال السلطة التنفيذية ويأتمرون بأوامره ونجد ذلك ظاهرا بوضوح فى المادتين ٧١ ، ١١٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، ومعدلاته حيث نرى رجال القضاء يؤدون اليمين القانونية أمام دوائر محكمة

النقض أو الاستئناف حسب مستوياتهم ولا يؤدون هذه اليمين أمام رئيس الجمهورية أو وزير العدل بينما نرى رجال النيابة العامة ومن بينهم أعضاء نيابة أمن الدولة يؤدون اليمين القانونية أمام وزير العدل بحضور النائب العام ومن هذا المنطلق هم تابعون ولائياً للسلطة التنفيذية تماماً يأتمرون بأوامرها ويتأثرون بتوجيهات وتعليمات وزير العدل بشكل ملحوظ فى القضايا السياسية ويترتب على ذلك أن يفسد اسناد اختصاص قاضى التحقيق الى النيابة العامة أو نيابة أمن الدولة من قبيل انقاص الضمانات العامة المكفولة للأفراد وإهدار الحريات لأنه اسناد لجهة تفتقد كافة صور الحصانة وتفتقر الى مختلف الضمانات الاستقلالية عن السلطة التنفيذية التى تدور فى فلكها تماماً وهو ما ينجم عنه أمر غاية فى الخطورة هو ترك الحبل على الغارب للسلطة التنفيذية تهيمن على التحقيق وتؤلف التهم والقضايا وتخرج التحقيقات كما يحلو لها وهو ما تنعدم فيه المشروعية وتختل معه تماماً الشرعية الدستورية ويختل تبعاً له مبدأ الفصل بين السلطات أيضاً وتتحول الدولة الى سلطة واحدة هى السلطة

التنفيذية تماماً كما آل اليه حال الدولة فى فرنسا فى عصر لويس الرابع عشر .
وجدير بالإشارة ان المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية قد استهلكت بعبارة « يؤدى القضاء قبل مباشرتهم .. » بينما المادة ١٢٠ من نفس القانون قد استهلكت بعبارة « يؤدى أعضاء النيابة قبل اشتغالهم .. » .

لا جدال فى أن المفهوم فى وضوح من واقع هذه الصياغة من جانب المشرع أن عبارة (مباشرتهم) تعنى ان القضاء سلطة وولاية بينما عبارة (اشتغالهم) تعنى ان النيابة وظيفه حكومية ذات طبيعة قضائية والفارق واسع وعميق بين الاصطلاحين من ناحية المفهوم والمدلول القانونى الذى ينعكس أثره فى انعدام كل الضمانات والخصانات التى يجب أن يتمتع بها المتهم خاصة مع صيرورة النيابة العامة أو نيابة أمن الدولة خصماً وحكماً فى وقت واحد وتحولها الى سلطة إدانة وليست سلطة اتهام .

وفى اطار المفهوم السابق نجد ان عضو النيابة العامة أو نيابة أمن الدولة يفتقد الشرعية القانونية من حيث انه يجلس على كرسي القضاء مباشرة اختصاصات قاضى التحقيق

دون ان يحلف اليمين القانونية المنصوص عليها في المادة ٧١ من قانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ولا يستقيم في هذا المقام ان يكون قد

حلف يمينا أخرى مختلفه هي اليمين القانونية المشار اليه في المادة ١٢٠ من قانون السلطة القضائية لأن لهذا الأمر خطورته ومخاطره التي لا يدركها أو يقدرها سوى العاملين في حقل القانون وساحات القضاء .

ومن استقراء نص المادة ٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية يتضح جليا خطورة المغامرة التي قام بها المشرع المصري باصدار القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

اذ تنص المادة المذكورة على أن « يكون لقاضي التحقيق ما للمحكمة من اختصاصات ويجوز الطعن على الاحكام التي يصدرها ... » أي أن ما يصدر عن قاضي التحقيق هو احكام قضائية يطعن عليها كما يطعن على الأحكام ومن ثم لا نفهم كيف يستقيم هذا النص اذن مع اسناد هذه المهمة وهي اصدار احكام الى عضو النيابة الذي افتقد الحيطة والصلاحيه بعد أن أفصح رأيه في الادانة

بتوجيه الاتهام الى المتهم اثناء التحقيق وبالتالي طبقا لنص المادة ١٤٦ من قانون المرافعات يتمتع عليه النظر في القضية بالجلوس في منصة قاضي التحقيق .

ومن مراجعة نص المادة ٨١ من قانون الاجراءات الجنائية نجد ان المشرع الجنائي الملتزم بالشرعية الدستورية ينص على ان « للنيابة العامة وباقي الخصوم ان يقدموا الى قاضي التحقيق الدفوع والطلبات التي يرون تقديمها كما نص المشرع في المادة ٧٢ من نفس القانون المذكور على ان « يفصل

قاضي التحقيق في ظروف أربع وعشرين ساعة في الدفوع والطلبات المقدمة اليه ويبين الاسباب التي يستند اليها ، ويعنى هذا أن قاضي التحقيق رقيب على النيابة

ومراجع لاعمالها تنعقد أمامه محكمة وخصومه طرفيها النيابة العامة والمتهم ولا نفهم كيف يستقيم مع هذا اسناد سلطات قاضي التحقيق الى النيابة العامة اللهم اذا كان المراد لها أن تصبح خصما وحكما في ذات الوقت لتقضي على كل من يقع تحت يدها من معارض للسلطة الحاكمة وفي

هذا لا شك اهدار لكافه الضمانات والمبادئ الاساسية المرعية في المحاكمات في كل دول العالم المتحضرة ومجافاة للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ومن غير المفهوم أيضا كيف يضع قانون كل إمكانيات القهر والقمع ومصادرة الحريات ويتركها لأوامر غير مسببه وقرارات ليس لها أسباب من اعضاء نيابه يسيطر عليهم طابع الاتهام دون طابع القضاء المحايد النزيه بعد ان كل الامر مكفولا باحكام قضائية تصدر عن قضاء محصنين ومحايدين وتسبب تسببا قانونيا كافيا ، ومن غير المفهوم أيضا كيف يتمكن المتهم من مباشرة حقه القانوني والدستوري في الطعن على قرارات قاضي التحقيق التي صارت تصدرها النيابة العامة في شكل قرارات مبتوره ولكن تحوز حجية الأحكام وقوتها وهو أمر في منتهى الخطورة لأنه عودة الى الوراء والتخلف وتصعد للنظام القضائي وضياع لحقوق الانسان .

من حصاد ماتقدم يستبين في جلاء ان للحبس الاحتياطي طبيعة أصلية خاصه معروفة ومتفق عليها هي انه أداة تنظيميه في مجال الحريات في

طبيعة الحبس الاحتياطي

الدول الديمقراطية ولكن هذه الطبيعة تتغير في الدول غير الديمقراطية أو المستبدة التي تسودها النظم الشمولية ليصبح الحبس الاحتياطي عقوبة فورية مقنعة أو جزاء معجلا في يد السلطة الحاكمة في هذا النوع من الدول ومن هذا المنطلق يمكن القول ان الحبس الاحتياطي في مصر في ظل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ قد أصبح شرا مستطيرا يهدد الديمقراطية ويصفى المعارضه الحره الشريفة حيث ثبت تماما من واقع الممارسة العملية ومن واقع ملفات العديد من القضايا السياسية في مصر أن مباحث أمن الدولة اثباتا لوجودها ومحافظة على استمرار هذا الوجود وازدهاره وانماء له وارضاء للحاكم تقوم بتلفيق التهم والقضايا للمواطنين لمجرد أنهم ينتمون الى المعارضه أو يقفون في صف الرأي الآخر ثم تتلفهم نيابة أمن الدولة بالتحقيق والحبس الاحتياطي علاوة على الطامة الكبرى التي حلت بالحرريات بصور القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الذي زاد الطين بلة اذ حجب المتهم عن قاضيه الطبيعي وأدى الى صيرورة

نيابة أمن الدولة هي الخصم والحكم والتي تحبس المتهم دون توافر ضوابط الحبس الاحتياطي أو دواعيه لمجرد الوفاء للحاكم والتفاني في ارضائه وقد يمتد هذا الحبس شهورا دون ننب أو جريره سوى قصد العقاب أو التأديب ومن ثم يغدو في شكل عقوبة فورية مقنعة يفرج عن المتهم بعد أن يقضى مدة هذه العقوبة أو يخرج من تنفيذها وبعد أن تكون قد تحطمت معنوياته وانهدرت آدميته ونال جزاء معارضته للسلطة .

وترتبيا على ما سبق فان قواعد التجريم تصبح لغوا وأداة محاباه وتحكم في يد الحاكم اذا لم تكن قواعد واجراءات التحقيق الجنائي وليدة فكر حر وتدبر عميق عند واضعيها لا وليدة شهوات سلطة عند تقريرها حتى تكون عند التطبيق دستورا حقيقيا يصون للحاكم رغبته المشروعه في تتبع الجريمة وفي نفس الوقت يحفظ للمحكومين الابرياء رغبته المشروعه بل حقهم في ألا ينالهم من جراء تتبعها أى عنق أو اضطهاد .

واعمالا لكل الضوابط

والمعايير الانسانية والشرعية والدستوريه والقانونيه وترسيخا لها لا مفر من القول بأن المادة السابعة من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بانشاء محاكم أمن الدولة هي مادة مخالفه للدستور حيث تهدم كل الحقوق الدستوريه المكفوله للمواطن وتسقط كل الضمانات التي يمنحها قانون الاجراءات الجنائية للمتهم وتهدم كل الحصانات القضائيه ، وإذا صح الزعم بأن المقومات الاساسيه للمجتمع المصرى بعدما تولى السلطه فى البلاد الرئيس محمد حسنى مبارك تدور فى مخور الحريه والديمقراطيه فان هذا المحور قد دمرته هذه المادة وكذا القانون الذى احتواها والقوانين الاستثنائيه المقيده للحرريات وحقوق الانسان والمحاكم الاستثنائيه والعسكريه . ومن ثم فان المقومات الاساسيه للمجتمع فى مصر أصبحت فى خطر ومن هذا المنطلق نهيب بكل رجال الفكر والقانون والسياسه ان يتدبروا هذا النص الغريب على الديمقراطيه والمنافى لابطس حقوق الانسان والمعطل للحرريات وتلك القوانين الاستثنائيه المقيده للحرريات ويقولوا فيه كلمتهم .

كيف

نقضى على

التلاعب

بالاديان

عند تفسير

الطائفية

أو الملة

66

للسيد الاستاذ /

لطفى توفيق

المحامي

المبحث الاول : نبذه تاريخيه
شرعيه ودستوريه احتكام
اهل الذمه الى شرائعهم
الدينيه فى نظام الاسره .

تعدد مصادر احكام الاسره
عند المسيحيين المصريين :

تستقى احكام الاسره
عند المصريين المسيحيين من
عدة مصادر : دينيه وفقهيه
وقضائيه .. ذلك ان التشريع
المصرى لم يحدد هذه
المصادر بل ترك الامر على
ما كان عليه الحال ايام
المجالس المليه ، وكان كل
مجلس ملى يطبق شريعة
طائفته الدينيه الخاصه فى كل
نزاع يكون فيه الخصوم من
طائفته وملته والا كان غير
مختص بنظرة ، وكان كل
مجلس ملى يرجع الى اصول
الديانه التى يعتنقها لا ستقراء
احكام شريعة طائفته الدينيه
الخاصه ، الامر الذى تعددت
معه مصادر هذه الاحكام
وتنوعت بعدد الطوائف
المسيحيه .

القضاء المختص بتطبيق
احكام الاسره على
المسيحيين المصريين . :

تعددت جهات هذا
القضاء فى ظل الامتيازات
الطائفيه فى مصر ثم توحدت
اخيرا منذ صدور القانون

٤٦١ لسنة ١٩٥٥ ونفصل
ذلك فيما يلى :

(أ) القضاء المختص
فى ظل الامتيازات الطائفيه
فى مصر :

منذ الفتح الاسلامى
لمصر كانت مجالس القضاء -
سواء تولاهما الوالى او قاضى
الشريعة - تقضى بين كافة
المتنازعين اليها من وطنيين
 واجانب ولم يكن للمواطنين
من غير المسلمين فى مصر
ولاية القضاء بعد الفتح
الاسلامى ، وانما كانت لهم
حرية اتباع دينهم فيما تعتبره
الشريعة الاسلاميه مفصلا
بعقيدتهم وكان لهم الالتجاء الى
رؤسائهم الدينيين لفض
منازعاتهم العائليه دون ان
يعتبر رأى الرئيس الدينى
بينهم حكما قضائيا لازما
تنفيذه .

وعندما فتح محمد
الخامس القسطنطينيه عام
١٠٤٣ م وجد للطوائف غير
الاسلاميه فيها قضاء مستقلا
عن الدوله يفصل فى كافة
منازعاتهم حتى فى المنازعات
المدنيه والجنائيه ، ورأى
محمد الخامس ان يستميل اليه
الكنيسه الشرقيه (كنيسه
القسطنطينيه) حتى لا تسنح
لها فرصه التفكير فى الاتحاد

مع الكنيسة الغربية (كنيسة روما) ضده ، فابقى لبطريك الروم اختصاصاته ، واصبح هذا امتيازاً له ، ثم شملت الامتيازات التى منحها سائر طوائف غير المسلمين من رعايا الدولة العثمانية فى مصر وغيرها ، غير ان السلاطين العثمانيين من بعد محمد الخامس ارادوا الحد من هذه الامتيازات فصدر الخط الهمايونى المـنـوـرخ ١٨٥٦/٢/١٧ م ، بجعل اختصاص الطوائف غير الاسلامية بالقضاء بين رعاياها تحكيمياً ، بمعنى ان الاختصاص لاينعقد لنظر نزاع ما الا باتفاق الخصوم ، كما قيد هذا الاختصاص بأن يكون فى نطاق « الدعاوى الخاصه » فحسب وقصد بها دعاوى الاحوال الشخصيه اى دعاوى الاسره ، اما غير هذه الدعاوى فتتظـره محاكم الدوله . غير ان الخلافه العثمانية فى اواخر عهدها ضعفت عن مقاومة ضغط الرعايا غير المسلمين وبعض الدول الاجنبية التى - كانت تساندهم فعادت واصدرت منشورات تمنع فيها مجالس القضاء من نظر بعض مسائل تعتبر من الاحوال الشخصيه كالزواج والطلاق والوصيه ،

وذلك عند اتحاد الخصوم طائفه وملة وبصرف النظر عن اتفاقهم او اختلافهم على رفع النزاع للقضاء الطائفى (الملى) .

وعندما نالت مصر حق اصدار تشريعات فيها ابقت للطوائف غير الاسلاميه من اهل الذمه قضاءها فيما يتعلق بمسائل الاحوال الشخصيه التى كان - ينظرها . وعلى اثر اعلان الحرب العالميه الاولى استقلت مصر عن تركيا وصدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ يسمح للطوائف غير الاسلاميه باستمرار ولايتها القضائيه فى مسائل الاحوال الشخصيه التى كانت لها من قبل عند زوال السيادة العثمانية .

(ب) توحيد قضاء الاحوال الشخصيه فى مصر :

بقيت مجالس الطوائف الملية فى مصر تقضى بين غير المسلمين من المصريين بشرط اتحادهم فى الطائفة والملة ، وكانت هذه المجالس متعددة وسعى كل منها لتوسيع دائرة اختصاصه ، ولم تكن هناك حدود واضحة لهذه الاختصاصات ، واخذ المتقاضون يستعدون محكمه على اخرى توصلوا لحكم فى

صالحهم حتى تعددت الاحكام فى النزاع الواحد ، ولم تكن هذه المجالس مسئوله امام الحكومه ولا مختاره منها ، بل وكان بعضها تستأنف احكامه امام محكمه روما او محكمة اثينا ، وكذلك لم تكن معظم هذه المجالس تنعقد الا فى فترات متباعده او فى امكنة بعيدة عن محل اقامة المتقاضين ، وفى ذلك مايجعل التقاضى عسيراً على معظم الناس . واستمر الوضع على ذلك حتى « رأت الحكومه لزماً عليها - ازاء ماهو مشهود من عيوب نظام القضاء فى مسائل الاحوال الشخصيه ان تعالج الامر علاجاً يحسم اسباب الشكوى ويبسط ظل الاصلاح بتوحيد نظام القضاء ، وعلى هذا الاساس صدر القانون ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ الذى تقرر بمقتضاه ان « تختص المحاكم بالفصل فى كافة المنازعات فى المواد المدنية والتجاريه والاحوال الشخصيه والوقف والولاية عليه وجميع الجرائم الا ما استثنى بنص خاص » وذلك اعتباراً من اول يناير ١٩٥٦ والغيت بالتالى مجالس الطوائف الملية كما الغيت المحاكم الشرعيه بالقانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ واصبحت المحاكم تختص بالفصل فى

كافة المنازعات بين المصريين
والاجانب مسلمين او غير
مسلمين .

شرعية ودستورية احتكام
اهل الذمة الى شرائعهم
الدينية في نظام الاسره :

جواز احتكام اهل الذمة
الى قضاة منهم يقضون وفق
شرائعهم الدينية مأخوذ من
قوله تعالى « انا انزلنا التوراه
فيها هدى ونور يحكم بها
النبيون الذين اسلموا للذين
هادوا والربانيون والاحبار بما
استحقظوا من كتاب الله
وكانوا عليه شهداء فلا تخشوا
الناس واخشون ولا تشتروا
بآياتي ثمنا قليلا ومن لم يحكم
بما انزل الله فاولئك هم
الكافرون » .

(من الايه ٤٤ سورة
المائده) ومأخوذ كذلك من
قوله تعالى « وليحكم اهل
الانجيل بما انزل الله فيه ،
ومن لم يحكم بما انزل الله
فاولئك هم الفاسقون » .

(الايه ٤٧ سورة
المائده) بل ان الرسول ﷺ
امر بترك اهل الذمة
وما يدينون ، كما كان يتركهم
يحتكمون الى النصوص التي
يذكرونها من كتبهم ، وبالتالي

تعتبر كتبهم حجة عليهم
ويتحاكمون بها .

(انظر مثالا لذلك في تفسير
ابن كثير ط الحلبي ج ٢ من
٥٨ وما بعدها) .

ويقضى دستور ١٩٧١
في مصر بأن الشريعة
الاسلاميه هي المصدر
الرئيسي للتشريع في مصر
(م ٢ منه بعد تعديلها) وقد
رأينا شرعية احتكام اهل الذمة

الى شرائعهم الدينية في نظام
الاسره ولا يغير من الامر
شيء اذ اجبر ولى الامر اهل
الذمة على الالتجاء الى محاكم
تخضع لاشرافه لاعتبارات
يراهها ، فيمكن في هذه المحاكم

للقضاة غير المسلمين ان
يقضوا بين اهل الذمة وفقا
لشرائعهم الخاصة . ومن ثم
فالشرعية الاسلاميه تجيز

احتكام اهل الذمة الى شرائعهم
الدينيه الخاصه وبالتالي يجوز
شرعا ودستوريا احتكام اهل
الذمة الى شرائعهم الدينيه في
نظام الاسره .

ونبنى على ما سبق ان اى
قانون يصدر بقواعد موحد
تطبق على جميع المسيحيين
المصريين أو اهل الذمة
عموما لابد ان تقره طوائف
اهل الذمة التي سيطبق عليها .

فاذا اعترضت طائفه منها عليه
كان من حقها شرعا ان تطبق
المحاكم على اتباعها شريعتها
الخاصه ، والا اعتبر تطبيق
احكام القانون الموحد على
اتباعها امر غير دستوري
لمخالفته لقواعد الشريعة
الاسلاميه وهي المصدر
الرئيسي للتشريع في مصر
وهي تقضى بترك اهل الذمة
وما يدينون .

وبهذه الاحكام تسبق
الشريعة الاسلاميه سائر النظم
الديمقراطيه في تطبيق شريعة
الاقليه التي تختلف عن شريعة
الاغلبية ، وما ذلك الا لسماحة
الشريعة الاسلاميه وتسامحها
مع اهل الذمة تسامحا لانظير
له بترك اهل الذمة وما
يدينون .

المبحث الثانى : القانون
الواجب التطبيق على
المصريين غير المسلمين في
نظام الاسره :

قانون الطائفه غير المسلمه
او احكام الشريعة
الاسلاميه :

على اثر توحيد القضاء صدر
القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥
يحدد القانون الواجب التطبيق
على نظام الاسره غير المسلمه
بالمحاكم فنصت المادة
السادسه على ان :

(١) تصدر الاحكام فى

كيف تقضى على التلاعب بالأديان

المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر بالمادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم المذكورة (وهي تقضى بتطبيق الراجح من المذهب الحنفى فيما لم تصدر فيه قوانين خاصة) .

(٢) أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمه وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام فى نطاق النظام العام وفقاً لشريعتهم .

كما نصت المادة السابعة منه على أنه (لا يؤثر فى تطبيق الفقرة الثانية من المادة المتقدمة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام فتطبق الفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون .

ويؤخذ من النصين السابقين أن القانون الواجب التطبيق فى مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين هو شريعة الطائفة غير المسلمة أو أحكام الشريعة المتمثلة فى الراجح من المذهب الحنفى فيما لم تصدر به

قوانين خاصة .

تطبيق الشريعة الطائفية على المصريين غير المسلمين المقصود بالشريعة الطائفية الواجبة التطبيق :

عرفنا أن شرائع الطوائف غير المسلمة من أهل الكتاب قد تكون واجبة التطبيق على مسائل الأحوال الشخصية فى مصر ، والشريعة الطائفية الواجبة التطبيق هى شريعة الطائفة التابع لها كل أطراف النزاع وقت رفع الدعوى . وهى على وجه التحديد :

(أ) شريعة الأقباط الأرثوذكس : وأفرادها مصريون أصلاً .

(ب) شريعة الروم الأرثوذكس : وأفرادها أصلاً من سكان الجزء الأوروبى من الامبراطورية الرومانية .

(ج) شريعة السريان الأرثوذكس : وأفرادها من أصل سوري .

(د) شريعة الأرمن الأرثوذكس : وأفرادها من أصل أرمنى .

(هـ) شريعة الطوائف الكاثوليكية : وأفراد مذهبها الكاثوليكي من نفس أصل مشبهه كل منها بالاربع الاولى الوارد بيانها فى المذهب الارثوذكس سالف البيان

ويضم كذلك طوائف أخرى - كالموارنة وأفرادها من أصل لبنانى والكلدان وأفرادها من أصل عراقى واللاتين وأفرادها من أصل أوروبى . وتخضع هذه الطوائف جميعها لرئاسة البابا بروما .

(و) شريعة البروستانت : ويضم هذا المذهب أكثر من طائفة بل أن طوائفه تبلغ المائة والخمسين أو تزيد نذكر منها طائفة الكنيسة المسيحية المتحدة ، والبعثة الهولندية ، واللوكرز ، والمتوديست ، والادفنتست و«البلاموتين»... الخ . غير أن هذا التنوع فى المذهب الانجلى لا يترتب عليه فى النظام القانونى المصرى أى أثر ، ذلك أن المشرع المصرى اعتبر البروستانت جميعاً طائفة واحدة عرفت بطائفة الانجليين .

(ز) شريعة اليهود الربانيين (ح) شريعة اليهود القرائين ونخرج عن مناط البحث .

شروط وموانع تطبيق الشريعة الطائفية :

يبدو من نص المادتين ٦ و ٧ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن الولاية لقانون الطائفة غير المسلمة تنعقد بتوافر ثلاثة شروط وانتفاء ما نعين .

أما الشروط فهي :

١ - أن يكون هناك اتحاد في الطائفة أو الملة غير المسلمة عند رفع الدعوى وقد وضع القانون قواعد لحكم تغيير الطائفة أو الملة قبل وبعد رفع الدعوى .

٢ - أن يكون النزاع في مسائل الأحوال الشخصية والمنحصرة في مسائل الأسرة وبوجه خاص الزواج بمقدماته وآثاره وانحلاله وحقوق الأولاد والنفقات بين الأقارب والأصهار .

٣ - أن يكون للطائفة قضاء ملى ومنظم قبل صدور القانون .

- وأما المانعان فهما :
مخالفة قانون الطائفة للنظام العام في مصر واعتناق الإسلام - فإذا لم تتوافر هذه الشروط أو أحدهما أو قام مانع ، تعين تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بحسب ما هو منصوص عليه بالمادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية .

- ففيما يتعلق بشرط اتحاد الطائفة والملة يشترط لتطبيق الشريعة الدينية لطائفة غير المسلمين اتحاد الخصوم

في الطائفة والملة . والمقصود بالخصوم هنا طرفا العلاقة التي نشأ عنها أو بسببها النزاع .

وذهب الاستاذان نمر وحبشى ص ٤٧ في تفسير « الطائفة والملة » مؤلفهما الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية من المصريين ص ٤٧ الى أن المسيحية تنقسم الى ثلاث طوائف هي طوائف الارثوذكس والكاثوليك والبروتستانت ، أما الملة فهي طريقة ممارسة الطقوس الروحية وهذه تختلف باختلاف الرئاسات الدينية المختلفة ، فهناك ملة الاقباط الارثوذكس وملة الاقباط الكاثوليك وملة السريان الارثوذكس

وهكذا فالقبطى الارثوذكس ملتبه القبطية وطائفته الارثوذكسية طبقا لهذا

الرأى ، وهذا الرأى مرجوح كذلك ذلك ان الارثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية ليست طوائف في المسيحية ولا مذاهب فيها وانما هي أوصاف أطلقتها كل كنيسة على نفسها أو على غيرها لاسباب تاريخية ولا يوجد في واقع الحياة طائفة تدعى طائفة الارثوذكس فحسب أو طائفة

الكاثوليك وانما توجد طائفة تدعى الاقباط الارثوذكس مثلا أو طائفة الاقباط الكاثوليك مثلا ... وهكذا .

- وأما عن وقت الاتحاد في الطائفة والملة :

العبرة في اتحاد الطائفة والملة بوقت رفع الدعوى ، فلو كان الزوجان متحدى

الطائفة والملة وقت الزواج ثم غير احدهما طائفته أو غير ملته بعد ذلك ثم رفع أحدهما على الآخر دعوى وهما مختلفا الطائفة أو مختلفا الملة لم يكن شرط الاتحاد في الطائفة والملة متوافرا وتعين استبعاد تطبيق شريعة الطائفة غير الإسلامية مع الحكم في النزاع وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية المعمول بها ، وذلك لأن المادة السابعة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تفرق بين التغيير في الطائفة أو الملة قبل رفع الدعوى والتغيير في احدهما أو فيهما أثناء سير الدعوى بحيث لا يعتد بالتغيير اللاحق على رفع الدعوى والتغيير في احدهما أو فيهما أثناء سير الدعوى بحيث لا يعتد بالتغيير اللاحق على رفع الدعوى الا اذا كان الى الاسلام . فدل ذلك على أن العبرة في اتحاد الطائفة والملة بوقت رفع

الدعوى ويرجع فى تحديد هذا الوقت الى فقه المرافعات (انظر م ٦٣ و ٨٦٩ مرافعات) .

وقد أخذ البعض على المشرع المصرى جعله مناط سريان القانون الواجب التطبيق متوقفا على مسألة متعلقة بالاجراءات هى وقت رفع الدعوى ، وهذا مما يسمح بالتلاعب بالأديان - اذ يقوم الزوج الذى يريد الكيد لخصمه الآخر بتغيير طائفته قبل رفع الدعوى فيطبق على النزاع قانون آخر غير القانون الذى كان سيطبق قبل نشوب النزاع بين الزوجين لا قبل رفع الدعوى فحسب ، وهذا الاعتراض وجيه - كما يقول به بعض الفقهاء - ولكن الاعتداد بوقت رفع الدعوى أنسب من الاعتداد بوقت النزاع ، لان وقت رفع الدعوى وقت ظاهر منضبط ومناسب ، فلا بأس اذ جعله القانون مناطا للاعتداد بالتغيير أو اهداره ، على خلاف وقت النزاع فهو وقت غير ظاهر وغير منضبط ويصعب اثبات بدايته .

وفضل بعض الفقهاء أن يعتد القانون بوقت نشوء العلاقة بدلا من وقت الدعوى ، فيعتد بالتغيير ان تم

قبل نشوء العلاقة ولا يعتد به بعد نشوئها ، وذلك لان الاصل فى تكييف العلاقات وتحديد عناصرها أن ينظر فيه الى وقت نشوئها ، وذلك لان الاصل فى تكييف العلاقات وتحديد عناصرها أن ينظر فيه الى وقت نشوئها ، خصوصا وأن هذا الحل يخلق باب الكيد ويسد الذرائع . وقريب من هذا ما ينادى به البعض من وجوب الاخذ بالقانون السارى وقت ابرام الزواج فحسب ، أى بشريعة العقد . وهذا رأى يصعب تطبيقه اذا كان كل من الزوجين عند الزواج مختلفا عن الآخر فى الطائفة أو فى الملة فهل تعتبر شريعة العقد هى شريعة طائفة الزوج أم شريعة طائفة الزوجة ، أم الشريعة الاسلامية ، كما يهدر هذا رأى الاثر المترتب على حرية العقيدة ، لأن الشخص عندما يغير طائفته يخضع لاحكام طائفته الحديثة وهذا رأى يجرم الطرف الذى يغير ملته أو طائفته من مزايا الشريعة التى تسرى على ملته أو طائفته الجديدة وهو أمر لا يرتضيه اصحاب هذا رأى أنفسهم ، نظرا الى ما كان يؤدى اليه من نتائج غريبة وقد استقر قضاء النقض منذ ١٩٣٦/١٢/٣ على خلاف هذا رأى ، وأنه لا يصح أن

يدعى احد الزوجين فى مواجهة الآخر بأن له حقا مكتسبا من عقد الزواج .

(نقص ١٩٣٦/١٢/٣)
مجموعة القواعد القانونية -
(فى ٢٥ عاما) ج ١ ص ١١٨ رقم ٨) .

التغير الذى يقع بين دعوتين مرتبطتين - وجوب الاخذ باعتباره وقع اثناء سير الدعوى بشرط أن تكون الدعوتان مرتبطتان ارتباط السبب بالنتيجة . مناط الاصلاح التشريعى المنشود فى هذا البحث .

واذا كان تغيير الطائفة أو الملة بين دعويين مرتبطتين فيرى جمهور الفقهاء ومعهم محكمة النقض أن العبرة لكل دعوى على حدة . فاذا رفعت الزوجة مثلا دعوى نفقة على زوجها ولما حكم عليه بها وكانا متحدين فى الطائفة والملة أسرع الزوج فغير طائفته ثم رفع دعوى تطليق ليتخلص من النفقة فى دعوى التطليق لا يعتبر شرط اتحاد الطائفة والملة متوافرا رغم توفره فى دعوى النفقة فتطبق احكام الشريعة الاسلامية على الطلاق ، ويرى هذا الفقه وذلك القضاء أن فى الاخذ بهذا الحكم تمكينا لحرية العقيدة ، وأن القانون لو قصد ترتيب

أثر آخر غير هذا لنص على
الاعتداد بوقت النزاع، مثلاً ،
كما أن نص المادة السابعة من

القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥
صرح بأن التغيير أثناء سير
الدعوى لا عبرة به إلا إذا كان
الى الاسلام ، وكل دعوى
مستقلة عن الاخرى فى
السبب . وبالتالي فإن العبرة
تكون بكل دعوى على حدة .

على أن الكثير من الفقهاء
وعلى رأسهم الدكتور أحمد
سلامه وكان من أنصار
الرأى السابق يرون أن العمل
بهذا التفسير يساعد على
التلاعب بالأديان ، وأنه فى

حالة الارتباط بين دعويين
يجب الاعتداد بوقت رفع
الدعوى الاولى لان كلا من
الدعويين يرتبط بالآخر
ارتباطا يستتبع تطبيق نظام
قانونى واحد عليه ، ولا يعتبر
هذا قيذا على حرية العقيدة
فمن شاء من الخصوم أن يغير
عقيدته فى أى وقت شاء
فعل . ولا يقال أن القانون
لوقصد الأخذ بهذا الحكم لنص

على أن العبرة بوقت النزاع
مثلاً ، لأن وقت النزاع أمر
غير منضبط ويتسع الخلاف
حول تحديده بخلاف تاريخ

رفع الدعوى فهو وقت
منضبط يحسن أن تناط به
الاحكام .

(عبد الناصر توفيق
القطار فى أحكام الاسرة عند
المسيحيين المصريين ط ٤
ص ٣٥ وما بعدها) .

- كذلك أورد الدكتور
أحمد سلامة فى مؤلفه الوجيز
للاحوال الشخصية للوطنيين
غير المسلمين ط ٧٠ ص ٨٢
فقرر ما نصه :

« على أننا لا نتردد الان
فى العدول عن هذا الرأى ،
واعتبار التغيير الذى تم قد
وقع أثناء « سير الدعوى »
ومن ثم لا يعتد به ويبقى
الاختصاص التشريعى منفذ
للسريعة الخاصة التى طبقت
على الدعوى الاولى ، بشرط
أن تكون الدعويان مرتبطتين
ارتباط السبب بالنتيجة ، إذ
كما انه لا يمكن فصل السبب
عن نتيجته فكذلك لا تفصل
الدعويين أحدهما عن
الاخرى . والحجة فى ذلك

أولا وقبل كل شىء محاولة
الحد من الاتجاه المنتقد الذى
سار فيه المشرع عندما اتخذ
مرحلة رفع الدعوى فاصلا

بين تغيير وتغيير وإذا كانت
السل القانونية الاخرى
والتي نراها تعجز عن
محاربة سوء استعمال
رخصة تغيير العقيدة فإن
فكرة الدعاوى المرتبطة
تقوم بهذه المهمة الاخيرة
خير قيام ، فذلك الزوج الذى
طلب التطليق وفق شريعته
فرفض طلبه ، اذا غير
طائفته أو ملته أو ديانتته الى
غير الاسلام فلن يفيد ذلك
شيئا ، لأن التغيير واقعا
أثناء سير الدعوى . ومن ثم
يرد عليه قصده السيء ، اذا
هو اتخذ حرية العقيدة وسيلة
دنيئة لتحقيق مآربه . ومن
ناحية ثانية نعتقد ان الدعوى
الثانية ما هى الا « تكملة »
لسير الاولى وان اتخذت هذه
التكملة صورة اجراءات
مستقلة ، ويجب ألا يتمسك
بحرفية عبارة سير الدعوى
بل ينبغى حملها على أنها
تعنى سير دعوى واحدة ،
فهى قد تكون كذلك وقد
تكون سير دعاوى مرتبطة .

ومن البدهي أن التغيير
اذا وقع بعد صدور الحكم
الابتدائى وقبل رفع
الاستئناف ، فلا شك أنه يكون
واقعا أثناء سير الدعوى ،
سواء فسرت هذه العبارة
الاخيرة على المعنى الاول

كيف تقضى على التلاعب بالأديان



الضيق ، أو على المعنى الثانى الواسع ، اذ المعروف أن الاستثناف ما هو الا امتداد لذات الدعوى أمام درجة أعلى .

نقد اباحية تغيير الاختصاص التشريعى بالارادة المنفردة فيما بين شرائع أهل الذمة :
ويضيف الدكتور أحمد

سلامه - انه لأمر عجب أن يسمح نظام قانونى للفرد بأن يغير بإرادته المنفردة (Déclaration unilatérale de volonté) ما تخضع له علاقاته

مع الآخرين من قواعد قانونية . ذلك أن المستقر عليه فقها وقضاء وتشريعا ، وفى انحاء العالم أن الشخص لا يستطيع بمشيئته الواحدة أن يعدل مضمون علاقته تربطه بآخرين . لأن فى تعديله هذا انتقاصا لحقوق الطرف الآخر دون رضاه ، وهذا ما تأباه أبسط مبادئ القانون والعدالة .

ان كل ما توصل اليه الفقه المعاصر ، هو أن انتزع من المشروع اعترافا بالقوة الملزمة للارادة المنفردة حتى تنشئ التزاما على عاتق صاحبها ، وذلك على أساس أنه ليس فى هذا الاعتراف ما يمس حقوق الغير ، اذ الفرض

أنهم يستفدون من هذا الالتزام ، ولا يضارون قط من جرائه . وهذا ما يعرف فى فقه القانون المدنى بنظرية « التعهد الانفرادى أو الالتزام بإرادة منفردة » . أما حيث يبغي الشخص تحميل الغير بالالتزام فهذا لا يجوز الا اذا رضى الغير .

ووجه العجب .. كما ذهب الى ذلك الاستاذ الدكتور/ احمد سلامة فى مرجعه السابق - موقف المشرع المضرى : أنه :

أولا - بهذا التغيير فى القاعدة المختصة ، يتغير قطعا مضمون هذه العلاقة - وبالتالي تتعدل حقوق الطرف الآخر دون رضاه .

وانه ثانيا - يجب أن يراعى ان قواعد الاختصاص التشريعى يحددها المشرع بأمر منه ، ويجب أن يكون تحديده هذا معتبرا من النظام العام ، فإذا أتى المشرع وأباح للفرد أن يعدل هذه القواعد ، فإنه يعطى سلطته لهذا الفرد بلا ضابط ولا رقيب ، فيتحكم فيها - اذ الفرض أنه يعدلها بإرادته المنفردة - وفى التحكم فى حقوق الناس ، الأمر الذى تنفر منه بدهيات علم القانون .

وعليه يكون جعل الاختصاص التشريعى متوقفا على المشيئة الواحدة لطرف العلاقة ظاهرة فريدة فى فقه القانون المقارن ، وتخالف قواعد العدالة وحماية الحقوق ، وهما اللتان يجب أن تنبنى عليهما سياسة كل مشرع . ويزيد من غرابتها انها قائمة فى نطاق مسائل تنبنى عليها الاسر ، والأسر لا يصلح أن يعطى للأفراد معاول هدمها حسبما تدفعهم الى ذلك أهوائهم . وقد لا يكون من ورائه الا تحقيق مآرب دنيوية أخرى ، والذى يعنينا هنا من هذه المآرب أن من يغير ديانته أو ملته أو طائفته انما يهدف الى تغيير الشريعة التى تحكم النزاع بهدف التحايل على القانون والافلات من تطبيق أحكام الشريعة الخاصة التى تحكم علاقته بالطرف الآخر وما يتبع ذلك من الحاق اشد أنواع الضرر به . بل قد يكون الحاق الضرر هو المقصود بذاته من هذا التغيير . فهل يمكن أن يتم كل هذا تحت سمع القانون وبصره ؟

المبحث الثالث : مقتضيات الإصلاح والاساليب المقترحة :

القضاء على التلاعب

بالاديان عند تغيير الطائفة او
المله ضرورة اجتماعيه
وحتميه تقضيها الصحوه
التي تنادى بها الدوله حاليا
ساسه وحكاما اصلاحا لحال
الاسره وحمايه المقدسات
الجماعية .

لقد تطلع الكثيرون . من
الفقهاء ورجال القانون والدين
واصحاب القلم من ضرورة
القضاء على التلاعب بالاديان

عند تغيير الطائفة او المله
وهي ظاهره لا يمكن ان تغفل

بحال عند تبرير قيامها في
نظامنا القانوني الظروف
القاسيه والمؤسفه التي مرت

بها بلادنا والتي كان من شأنها
تعدد الشرائع الداخليه . لكن
من ناحيه اخرى فان هذه

الظروف قد انتهت الى غير
رجعة ويجب ان يزول اخر

اثارها . وذلك بان ينزل
المشرع توحيد القواعد التي
تحكم مسائل الاحوال
الشخصيه بالنسبه للوطنيين

غير المسلمين . وان كانت
معظم الطوائف المسيحيه
مجمعه الان على تحريم

الطلاق بالاراده المنفرده او
الاتفاق بين الزوجين وغير
ذلك من امور اخرى عدا فئة
ضئيله منها لازالت خارجه

عن هذا الاجماع . وحتى
يتدخل المشرع فان التوحيد
يعير عما يجب ان يكون والى

ان يتم ذلك ولدى سنوح
الفرصه خاصه اذا اسفرت
قرار مؤتمر العداله الاول على

صحوه في المسار التشريعي
لايقل اهمية عن اصلاح
المسار الاقتصادي وغيره فلا
اقل من الاخذ باعتبار التغيير

الذي يقع بين دعوتين
مرتبطتين انه وقع اثناء سير
الدعوى على ما سلف بيانه
وتبقى بالتالي الاختصاص

التشريعي للشريعه الخاصه
متى توافرت شرائطه وتحقق
للقاضي بماله من سلطه رقابيه

في ان يستشف من ظروف
الدعوى وملابساتها ما يعين
على اكتشاف نية التحايل
والغش نحو القانون لدى
الطرف الذي قام بهذا التغيير .

ولعله يشفع لى قول الحق
تبارك وتعالى في هذا المقام
« ان اريد الا اصلاح
وماتوفيقى الا بالله ، عليه
توكلت واليه انيب »

● الناس في حاجة الى القضاء ما عاشوا ، فاذا
فرض عليهم احترامه لزم ان يحسوا بأنه محل
ثقتهم وموضع طمأنينتهم .

ميرابو

● ان حسن ضمان كفاية وشرف وحياد الدولة
يتوقف على كفالة استقلال القضاء واستمراره
في المحافظة على حرية كل فرد .

ديجول

تقديم دعوى التعويض

الناشئة عن جريمة

للسيد الاستاذ محمود صالح - المحامي
مدير إدارة الفتوى والتظلمات بالهيئة القومية
للاتصالات السلكية واللاسلكية

تمهيد :

تختلف القواعد الموضوعية والاجرائية التي تحكم كلا من الدعوى المدنية والدعوى الجنائية ، بالنظر لاختلاف كل منهما من حيث الموضوع والخصوم والسبب ، ولذلك فقد تباينت شروط وأحكام التقادم التي تسرى على كل منهما .

على أنه إذا استتبع العمل الضار قيام دعوى جنائية الى جانب الدعوى المدنية فان دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية ، وذلك حتى يستطيع المضرور أن يستوفي حقه في التعويض من مرتكب الجريمة فضلا عن استيفاء حق الدولة في العقاب من جانب السلطة المنوط بها ذلك امكان تم الفصل بين مدنى التقادم لنتج عن ذلك امكان سقوط الدعوى المدنية قبل سقوط الدعوى الجنائية مما يؤدي الى الحكم بالعقوبة الجنائية على مفترف الجريمة دون الزامه باداء التعويض للمضرور ، كما هو الشأن في حاله ارتباط الجنائية بدعوى تعويض ناشئة عنها اذ تتقادم

سريان تقادم دعوى التعويض .
(تحريك الدعوى الجنائية - القرار الصادر بالالوجه لاقامه الدعوى - القرار الصادر بحفظ الاوراق اداريا) .

● مدى سريان التقادم الثلاثى المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدنى على المنازعات التى تنشأ بين الجهات الاعتبارية العامة .

١ - التعريف بالتقادم :

التقادم هو وسيلة لقطع حق الدائن فى المطالبة بدينه ، أى أنه دفع بوجهه صاحب المصلحة الى دعوى الدائن يترتب عليه سقوط حق المطالبة بالدين .

وهذا الدفع ليس من النظام العام ، فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، بل يلزم أن يتمسك به صاحب الشأن .

ويجب أن يدفع به عبارة واضحة لا تحتمل اللبس ولا

دعوى التعويض بمده أقصر من تلك التى تتقادم بها الجنائية (م ١٥ من ق الاجراءات الجنائية ، م ١/١٧٢ مدنى) .

وتقادم دعوى التعويض الذى ورد بالمادة ١٧٢ مدنى هو تقادم خاص جاء على خلاف الاصل العام فى التقادم بحيث لا تخضع له الالتزامات الناشئة عن القانون مباشرة أو من مصادر أخرى للالتزام الا اذا ورد بشأنها نص خاص .

ويقتضينا هذا البحث أن يعرض للمسائل التالية : -

● التعريف بالتقادم .

● الحكمة من تقرير

التقادم .

● مدة تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع .

● تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل الضار الذى يشكل جريمة .

● تصرف النيابة العامة فى التهمة ومدى أثره فى وقف

التأويل . وهو دفع موضوعي يجوز ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ، غير أنه لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في هذه الحالة يعد دفعا جديدا لم يعرض على محكمة الموضوع ، إلا أنه اذا نقض الحكم مع الاخاله جاز الدفع بالتقادم امام محكمة الاحاله .

٢ - الحكمه من تقرير التقادم :

استهدف المشرع من تقرير هذه القاعده تحقيق المصلحة العامه فضلا عن المصلحة الخاصه ، فبالنسبه للأولى فقد قصد به منع المطالبه بالحقوق بعد انقضاء فتره طويله لتجنب المنازعات التي قد تثار بشأنها لتعذر استظهار وجه الحق فيها ، وبالنسبه للثانيه : فالغايه منه هو تحقيق صالح المدين اذا ان عدم مطالبه الدائن بحقه دون وجود مانع قانوني يعد قرينه على الوفاء ، مما لا يضطر معه الى الاحتفاظ بسند الدين الى مالا نهايه بالاضافه الى منع تراكم الديون عليه .

واذا كانت الحكمه من تقرير التقادم بوجه عام هو ما تقدم فان الامر يختلف بالنسبه الى تقادم دعوى التعويض موضوع البحث فقد شرع

لتقصير أمد المنازعات .

٣ - مدة تقادم دعوى التعويض الناشئه عن العمل غير المشروع :

تنص الماده ١٧٢ مدني على أنه :

١ - تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئه عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى في كل حال ، بانقضاء خمس عشره سنه من يوم وقوع العمل غير المشروع .

٢ - على أنه اذا كانت هذه الدعوى ناشئه عن جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقه ، فان دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية .

ومفاد هذا النص أن مدة التقادم تبدأ من تاريخ ثبوت علم المضرور بالضرر وبشخص المسئول عنه فاذا علم المضرور وبوقوع الضرر في تاريخ تعيين ولم يعلم بالمسئول عنه الا في تاريخ لاحق فمن هذا التاريخ يبدأ حساب مدة التقادم وهي ثلاث سنوات على أنه اذا تخلف العلم بأي من هذين العنصرين فان التقادم يتم

بانقضاء خمس عشره سنه من تاريخ وقوع العمل الضار .

والعلم الذي يعتد به لبدء سريان التقادم حسبما استقر قضاء محكمة النقض عليه هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر وشخص المسئول عنه باعتبار ان انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوي على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملزم دون ارادته ، مما يستتبع سقوط دعوى التعويض ومضى مدة التقادم ، ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني الذي لا يحيط بوقوع الضرر او بشخص المسئول عنه .

(جلسة ٧٨/٥/٢٣ طعن رقم ٨٧ لسنة ٤٥ ق - وفي نفس المعنى جلسة ٧٦/١٢/١٤ - نقض م - ٢٦ - ١٧٤١ ونقض في ٧٦/٦/١ م - نقض - م - ٢٧ - ١٣٤٧) .

٤ - تقادم دعوى التعويض عن العمل الضار الذي يشكل جريمة :

اذا كان ما تقدم هو الشأن بالنسبه لتقادم دعوى التعويض عن العمل الضار الذي لا

تقديم دعوى التعويض .

ينطوى على جريمة جنائية ، فان الامر يختلف فى حالة ما اذا استتبع قيام دعوى جنائية الى جانب الدعوى المدنية ، اذ فى هذه الحالة تظل دعوى التعويض قائمه ما بقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية ، أو تحريكها أو السير فيها قائما ولم يسقط بالتقديم ، ويترتب على ذلك وقف مدة التقديم بقوة القانون طوال مدة المحاكمة الجنائية الى أن يفصل فى الدعوى الجنائية بحكم نهائى أو انتهاء المحاكمة لسبب آخر ، وعندئذ يعود التقديم الثلاثى الى السريان وذلك اذا لم يطالب المضرور بالتعويض المدنى اثناء نظر الدعوى الجنائية وقبل صدور حكم فيها .

ولما كانت الدعوى المدنية ترتبط بالدعوى الجنائية من حيث التقديم على هذا النحو وكانت المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه « تنقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالامر الجنائى أو باجراءات الاستدلال اذا اتخذت فى مواجهة المتهم او اذا اخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وكان

المستغلا من ذلك ان مدة تقديم الدعوى الجنائية تنقطع باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ولكن اجراءات الاستدلالات التى يباشرها مأمورو الضبط القضائى أو معاونوهم لا تنقطع التقديم الا اذا اتخذت فى مواجهه المتهم أو اخطر بها بوجه رسمى . واجراءات التحقيق شأنها شأن اجراءات الاتهام أو المحاكمة قاطعة للتقديم ، أما اجراءات الاستدلال فلا تعد بذاتها قاطعة للتقديم ، بل يلزم ان تستتبعها اجراءات أخرى لكى تنتج هذا الاثر لانها لا تعد من اجراءات الخصومه الجنائية ويرجع ذلك الى اختلاف طبيعة هاتين الطائفتين من الاجراءات .

فاجراءات الاستدلال هى بمثابة تمهيد للتحقيق ، أى هى اجراءات أوليه تستهدف التيقن من وقوع الجريمة وتحديد مرتكبها وينعقد الاختصاص بها أصلا لمأمورى الضبط القضائى كما أنها منوطه كذلك بمساعدتهم .

وقد استقر قضاء محكمة النقض على تقرير ذلك . فقد قضى بأن جمع الاستدلالات الموصلة الى التحقيق - وعلى ما نصت عليه المادة ٢٤ من

قانون الاجراءات الجنائية - ليس مقصورا على رجال الضبطية القضائية ، بل ان القانون يخول ذلك لمساعدتهم وما دام هؤلاء قد كلفوا بمساعدة مأمورى الضبط القضائى فى اداء ما يدخل فى نطاق وظائفهم ، فانه يكون لهم الحق فى تحرير محاضر بما أجروه .

(نقض ج جلسة ٧٢/١/١٠ - طعن ١٤٠٨ لسنة ٤١ ق) .

ولمأمور الضبط القضائى عملا بالمادة ٢٩ من ق الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسنده اليه دون أن يستجوبه تفصيلا ، ويحظر مواجهته بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلا ليسلم بها أو يدحضها .

وعلى ذلك فما يستخلص من اجراءات الاستدلال لا يرقى الى مرتبة الدليل بل مجرد قرينة يلزم وجود ما يساندها من قرائن أخرى أو ادله حتى يرتكن اليها فى اثبات التهمة أو نفيها .

ويلزم لصحة اجراءات الاستدلال ان يواجه المتهم بها اذا كان حاضرا او يخطر بها بوجه رسمى اذا تمت فى غيبته .

أما اجراءات التحقيق

فتؤدى طبقا لا وضاع قانونية معينة لا يتقيد بها الشخص الاجرائى المنوط به جمع الاستدلالات وأنه يلزم لصحة اجراءات التحقيق ان يسبقها اجراءات استدلال . وتتولاها النيابة العامة اساسا ومنها يستمد الدليل على وقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها .
وتأييدا لذلك فقد قضت محكمه النقض بـ جلسة ٧٩/١٠/٢٥ فى الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٩ ق :

ان مفاد ما نصت عليه المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان كل اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة يقطع مدة التقادم حتى فى غيبة المتهم ، أما بالنسبة لاجراءات الاستدلال التى يباشرها مأمور الضبط القضائى للتهئنه للخصومه الجنائية فلا تقطع التقادم الا اذا اتخذت فى مواجهة المتهم واططر بها بوجه رسمى ، لما كان ذلك وكان المقرر أن النيابة العامة هي السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية . وان اجراءات الدعوى الجنائية لا تبدأ الا بما تتخذه النيابة العامة من أعمال التحقيق فى سبيل تسييرها تعقبا لمرتكبى الجرائم باستجماع الادله عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى

وطلب العقاب ، ولا تنعقد الخصومه ولا تتحرك الدعوى الجنائية الا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة - دون غيرها - بوصفها سلطة تحقيق او برفع الدعوى امام جهات القضاء - ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى اجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال - اذ أن من المقرر فى صحيح القانون أن اجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الخصومه الجنائية التى تقطع بذاتها التقادم بل هى من الاجراءات الاولى التى تسبق لها سابقه على تحريكها اذ لا يملك تلك الدعوى اصلا غير النيابة العامة وحدها .
٥ - تصرف النيابة العامة فى التهمه ومدى أثره فى وقف سريان تقادم دعوى التعويض :

تتولى النيابة العامة بصفتها صاحبه الولاية فى رفع الدعوى الجنائية التصرف فى التهمه بناء على الاستدلالات التى جمعت وذلك أما بتحريك الدعوى الجنائية او باصدار قرار بالاوجه لاقامه الدعوى او قرار بحفظ الاوراق اداريا وذلك على نحو ما يلى :

أ - تحريك الدعوى الجنائية :

يجوز للنياه العامة فى مواد

المخالفات والجنح اقامه الدعوى قبل المتهم اذا قدرت ان الاستدلالات التى تم التوصل اليها كافيه وصالحه لرفعها استناد اليها دون ان تلتزم باجراء تحقيق قبل تحريكها .

أما فى الجنایات فتلتزم باجراء تحقيق قبل تقديم المتهم الى المحاكمة الجنائية وذلك عملا بالماده ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

ولا تعتبر الدعوى الجنائية مرفوعه منها بمجرد التأشير على الاوراق بتقديمها الى المحكمه لان هذا الاجراء لا يخرج عن كونه امرا اداريا الى قلم كتاب النيابة لاعداد ورقة التكليف بالحضور . ولا تنتج هذه الورقه اثرها فى قطع التقادم الا من تاريخ اعلانها باعتبارها من اجراءات الاتهام ، ويترتب على قطع تقادم الدعوى الجنائية وقف سريان تقادم الدعوى المدنية .

ب - القرار بالاوجه لاقامه الدعوى الجنائية :

تصدر النيابة العامة قرارا بالاوجه لاقامه الدعوى بوصفها سلطة تحقيق ، أى بعد تحقيق تجريه بمعرفتها او بواسطه أحد مأمورى الضبط القضائى بناء على انتداب منها .

تقادم دعوى التعويض .

ولا يمنع هذا القرار من العوده الى التحقيق اذا ظهرت ادله جديده او الغى الامر من النائب العام فى مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره وذلك قبل انقضاء المده المقرره لسقوط الدعوى الجنائية .

(م ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٣ من ق الاجراءات الجنائية) .

وقد قضى بأن الامر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حججه التى تمنع من العوده الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ فلا يجوز مع بقاءه اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر الامر فيها لان له فى نطاق حججه المؤقتة ما للاحكام من قوة الامر المقضى .

(نقض ج طعن ٦٥٣ لسنة ٥٠ ق جلسته ٨٠/١٠/٢٩)

كما يجوز للمدعى بالحق المدنى الطعن عليه فى احوال معينه ويتبع فى شأنه الاحكام المقرره بالنسبه لاستئناف الاوامر الصادره من قاضى التحقيق .

ويترتب على الطعن عليه قطع تقادم الدعوى الجنائية وبالتالي وقف سريان تقادم

الدعوى المدنية .

والاصل أن الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى يجب ان يكون صريحا ومدونا بالكتاب ، الا انه قد يستفاد استنتاجا من تصرف او اجراء آخر اذا كان هذا التصرف أو الاجراء يترتب عليه حتما - وبطريق اللزوم العطفى ذلك الامر .

(نقض ج طعن ٢١ لسنة ٤١ ق جلسته ٧١/٤/٥)

وباعتبار انه لا يحتج بهذا القرار على المتضرر من الجريمة ولا يحول بينه وبين الدعوى المدنية يقيم فيها الدليل على الخطأ ونسبته الى فاعله فانه يترتب على صدور قرار نهائى بالا وجه لاقامة الدعوى انقضاء الدعوى الجنائية وبالتالي تنفصل الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية من تاريخ صدور هذا القرار ومن هذا التاريخ يعود سريان تقادم دعوى التعويض .

ج - القرار الصادر بالحفظ اداريا :

القرار الصادر من النيابة العامة بالحفظ لا يعدو أن يكون قرارا اداريا يصدر منها بوصفها السلطة المهيمنة على

جمع الاستدلالات وهو على هذا الوصف لا يجوز له اية حججه ولا يكون ملزما لها ، بل لها ان تعدل عنه وتحريك الدعوى الجنائية دون ما حاجه الى الغائه من النائب العام أو ظهور أدله جديدة بالنظر الى طبيعته الاداريه .

كما لا يمنع المدعى بالحق المدنى من الادعاء مباشره فى الجرح والمخلفات ، وهو يصدر من عضو النيابة العامة ولو تعلق بجنايه ، ولا يكسب المتهم حقا ولا يجوز الطعن فيه من جانب صاحب المصلحه ، وان كان يجوز الشكوى منه امام رئيس النيابة .

وقد قضت محكمة النقض بأن قرار الحفظ الذى تصدره النيابة العامة ايا كان سببه سواء لانها قدرت ان وقوع الحادث لا يرد الى خطأ مهما كانت صورته او لان نسبة الخطأ الى شخص بعينه غير صحيح او لم يقم عليه دليل كاف - هذا القرار لا يحوز قوة الامر المقضى قبل المضرور بالحادث فلا يحول بينه وبين الدعوى المدنية يقيم فيها الدليل على الخطأ ونسبته الى المدعى عليه .

(نقض مدنى ٤٩/١٠/٢٧ - مجموعة

احكام النقض - ١ - رقم
٣ - ص ٧) ..

والعبرة في الاوامر التي تصدرها النيابة العامة هي بحقيقة الواقع لا بالوصف الذي تسبغه عليها . فاذا كان قرار الحفظ قد سبقه اجراء تحقيق منها بصفتها سلطه تحقيق فهو قرار بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وان ورد في صيغة القرار بالحفظ الادارى .

وقد استقرت محكمة النقض على ذلك في احكامها العديده منها على سبيل المثال حكمها الصادر بـجلسة ١٩٧٣/١١/٢٦ .

طعن ٨٠١ لسنة ٤٣ ق .
وقد جاء به :

حيث انه وان كانت النيابة العامة قد امرت بتقيد الاوراق بدفتر الشكاوى الاداريه وحفظها الا ان هذا الامر منها هو في حقيقته امر بأن لا وجه لاقامه الدعوى لانه صدر بعد تحقيق أجرته في الواقع بناء على شكوى تقدم بها الطاعن اليها . اذ العبرة في تحديد طبيعة الامر الصادر بحفظ الشكوى هي بحقيقة الواقع ، لا بما تذكره النيابة عنه او بالوصف الذي يوصف به . فاذا كانت النيابة قد قامت باجراء من اجراءات التحقيق ايا ما كان سبب اجرائه -

فالامر الصادر منها يكون قرارا بالالوجه لاقامة الدعوى .

وينتفى التلازم الحتمى بين قطع تقادم الدعوى الجنائية ووقف سريان تقادم الدعوى المدنية .

ذلك ان مفاد نص ماده ١/٣٨٢ مدنى ان المشرع نص بصفه عامه على وقف سريان التقادم اذا وجد مانع يتعذر معه على الدائن المطالبه بحقه في الوقت الملائم ، ولو كان المانع ادبيا . ولم يشأ المشرع تعداد الموانع على سبيل الحصر ، بل عمم الحكم ليتمشى مع مقتضى المنطق .

أما انقطاع الدعوى الجنائية فقد اوردت ماده ١٧ من ق الاجراءات الجنائية الحالات التى يترتب عليها قطع التقادم فنصت على ان المده المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة او الامر الجنائى او الاستدلالات التى تتخذ في مواجهه المتهم او يخطر بها بوجه رسمى بشرط ان تستتبعها اجراءات تحقيق من النيابة العامة حتى تتعقد الخصومه الجنائية .

من ذلك يبين ان نطاق وقف سريان تقادم الدعوى المدنية اوسع من نطاق انقطاع

تقادم الدعوى الجنائية لما كان ذلك وكان من المقرر ان مدة تقادم دعوى التعويض الناشئه عن العمل غير المشروع تبدأ من تاريخ ثبوت علم المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه وان العلم الذى يعتد به في هذا الشأن هو العلم اليقيني لا الظنى ولا يغنى توافر العلم باحد العنصرين (الضرر والمسئول عنه) عن الاخر ومن ثم فاذا تبين ان - اجراءات الاستدلال الصادر بناء عليها قرار الحفظ كانت لازمه للكشف عن القرار ومحدثه فانها على هذا الوصف تنتج اثرها في وقف سريان تقادم الدعوى المدنية دون تقادم الدعوى الجنائية . باعتبار ان الجهل بالضرر او بشخص المسئول عنه يعد مانعا يحول بين المضرور وبين المطالبه بحقه في التعويض في مفهوم ماده ١/٣٨٢ مدنى ويبدأ سريان تقادم الدعوى المدنية من التاريخ الذى يتأكد فيه هذا العلم عن طريق الاستدلالات التى جمعت . اما اذا كان بوسع المضرور العلم بالضرر وبشخص المسئول عنه بطريق آخر فلا أثر لها في هذا الشأن .

٦ - مدى سريان التقادم الثلاثى المنصوص عليه في

المنازعات وليس قرينه الوفاء
أو رعاية صالح المدين .

تقديم دعوى التعويض .

- ويتخذ العلم الحقيقي
بوقوع الضرر وبشخص
المسئول عنه أساسا لحساب
بدء سريان تقديم الدعوى .

- وإذا ارتبطت الدعوى
المدنية (دعوى التعويض)
بدعوى جنائية فتبقى مادام
الحق في رفع الدعوى الجنائية
قائما الى ان يصدر فيها حكم
نهائي او تنتهي المحاكمة لاي
سبب آخر .

- واجراءات الاستدلال
على خلاف اجراءات التحقيق
او الاتهام او المحاكمة ليست
قاطعه لتقديم الدعوى الجنائية
لأنها ليست من اجراءات
الخصومه الجنائية حتى ترتب
هذا الاثر . ويلزم أن تتلوا
اجراءات أخرى ذات أثر في
انعقاد الخصومه الجنائية لكي
تأخذ حكم الاجراءات القاطعه
للتقديم .

● وما يستخلص من
اجراءات الاستدلال لا يبلغ
مرتبة الدليل بل مجرد قرينه
يجوز اثبات عكسها ، ولا
تؤدي بذاتها الى اثبات التهمة
أو نفيها قبل المتهم وعلى
عكس ذلك اجراءات التحقيق
التي يستنبط منها الدليل .

● والعبرة في قطع تقديم
الدعوى الجنائية هو باعلان

الجهات وبعضها البعض
ويكون رأيها ملزما للجانبين .
وباعتبار ان الدعوى هي
وسيلة صاحب الحق في
الحصول على حقه عن طريق
القضاء ، وكان التقديم لا يرد
الا على الدعوى ، فاذا تم
التقديم سقطت الدعوى وبقي
الحق دون دعوى تحميه .

ولا يجوز لذلك الدفع
بالتقديم بين الجهات المعنية ،
ومن ثم لا يسرى التقديم
الثلاثي الخاص بدعوى -
التعويض عن العمل غير
المشروع بين هذه الجهات .

وقد استقرت فتاوى
الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع على تقرير
هذا المبدأ .

(فتوى الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع رقم
٥٩٧ في ١٩٦٤/٧/١)

وخلاصة القول فيما تقدم
ان المشرع قد خص دعوى
التعويض عن العمل غير
المشروع بقواعد خاصة :

- فالتقديم الذي تخضع له
هو تقديم استثنائي خاص جاء
على خلاف الاصل العام في
التقديم ، والاعتبار الذي يقوم
عليه هو عدم اطالة أمد

المادة ١٧٢ مدنى على
المنازعات التي تنشأ بين
الجهات الاعتبارية العامة .

إذا كان التقديم المنصوص
عليه في المادة ١٧٢ مدنى
يسرى بالنسبة للمنازعات التي
تنشأ بين الاشخاص الطبيعيين
او الاشخاص الاعتبارية
الخاصة فان الامر على خلاف
ذلك بالنسبة للمنازعات التي
تنشأ بين الاشخاص الاعتبارية
العامة كالوزارات والمصالح
الحكومية والهيئات العامة -
على اساس ان الدفع بالتقديم
ليس من النظام العام ، بل
يجب على ذى الشأن التمسك
به ولا وجه للدفع به بين
الاشخاص الاعتبارية العامة ،
لان الدعوى كوسيلة للمطالبة
بالحق قد استبعدت من نطاق
القانون العام في صدد العلاقة
بين الهيئات العامة والوزارات
والمصالح الحكومية بالتطبيق
للمادة ٦٦/د من القانون رقم
٤٧ لسنة ٧٢ بشأن مجلس
الدولة التي تقضى باختصاص
الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع بابداء الرأي
مسببا في المنازعات التي تنشأ
بين الوزارات أو بين المصالح
العامة أو بين الهيئات العامة أو
بين المؤسسات العامة أو بين
الهيئات المحلية أو بين هذه

ورقه تكليف المتهم بالحضور من جانب النيابة العامة ولا يغنى عن ذلك تأشير النيابة العامة بتقديم الدعوى الى المحكمة .

• ويترتب على صدور قرار نهائي بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية انفصال الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية ومن هذا التاريخ يعود تقادم الدعوى المدنية الى السريان .

• والقرار الصادر من النيابة العامة بالحفظ لا يحوز قوة الامر المقضى قبل المضرور بالواقعة فلا يمنعه من اقامة الدعوى المدنية يقوم

فيها باثبات الخطأ ونسبته الى فاعله .

• والمعمول عليه في تحديد طبيعة القرار الصادر من النيابة العامة بالحفظ هي بحقيقة الواقع لا بما تخلع عليه النيابة من وصف ، فاذا كان القرار الذي اصدرته لم يسبقه اجراء تحقيق في واقعه فهو قرار بالحفظ الادارى أما اذا صدر بعد تحقيق منها فهو قرار بالا وجه لإقامة الدعوى .

• والعبرة في اجراءات الاستدلال الصادر استنادا عليها قرار الحفظ التي توقف سريان تقادم الدعوى المدنية

هى بما اذا كانت ضرورية لاستخلاص العلم بالضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار ان انتفاء العلم بهما بعد مانعا للتقادم فان كانت غير ذلك فلا اثر لها في هذا الشأن .

• عدم سريان التقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدنى على المنازعات التى تنشأ بين الهيئات العامة والوزارات والمصالح الحكومية وغيرها من الجهات الاعتبارية العامة لاستبعاد الدعوى كوسيلة للمطالبة بالحق من نطاق القانون العام .

تنويه

سقط سهواً الإشارة في مراجع البحث المنشور بالعددتين التاسع والعاشر « نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٥ السنة الخامسة والستون بعنوان . الشريعة الاسلامية .. أصل النظريات القانونية . الى بحث الاستاذ المستشار / محمود الشربيني المنشور بذات المجلة بالعددتين الخامس والسادس - مايو ويونيه ١٩٨٠ السنة الستون بعنوان « الشريعة الاسلامية أصل النظريات القانونية » .

لذا لزم التنويه

حرية الدفاع

لولا حرية الدفاع لضاعت الحقيقة

بين الناس ، إذ لاتجد من يعبر عنها ، ومتى ضاعت الحقيقة ضاعت العدالة التى هى أساس الحكم ، وبغيرها تسود الفوضى ويعم الطغيان ولا يقوم نظام

الاستاذ الكبير
حسن الجداوى
المحامى

● وثائق قضائية ●

- محكمة النقض
لجنة قبول المحامين للمرافعة أمام محكمة النقض
- محكمة النقض
الدائرة الجنائية = جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٨٦ =
- محكمة الجيزة الابتدائية
دائرة الجناح المستأنفة = جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٨٦ =
- محكمة الاسكندرية الابتدائية
الدائرة ٣٣ عمال = جلسة ٦ / ٥ / ١٩٨٦ =

● هذه الوثائق القضائية ●

أطيب الثمر نجنيه من بستان الحق وحديقة القانون .. وأعطر شذى
نستشق من رحيق العدالة .. وأفضل الأحكام ما يتضمن مبادئ ترقى الى
مرتبة القانون فتصطف الى جانبته ..

وما من ريب في أن تلك الأحكام ليست كسائر الأحكام التي تنص
للفصل في منازعات مألوفة دارجة ، حيث تكون فيها نصوص القانون ظاهرة
قاطعة .. وإنما تصادف حالات خاصة منها ما يطرح على القضاء لأول
مرة .. ومنها ما تبدو النصوص بشأنها وقد اعتراها غموض أو ادركها
قصور ..

وانطلاقاً مما تقدم كان حرصنا على أن نلغز تلك الأحكام باباً خاصاً
بسبب ما تحظى به من أهمية خاصة .. وبسبب ما أرسته من مبادئ جديدة .

عصمت الهواري

● محكمة النقض ●

لجنة قبول المحامين للمرافعة أمام محكمة النقض

جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٨٦

المبادئ القانونية :

- ١ - أراد الشارع أن يقصر القبول للمرافعة أمام محكمة النقض على الفئات المشار إليها بالمادة ٣٩ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، ولو أن المشرع أراد الاعتداد بمدة الاشتغال بأعمال تعد نظيره لأعمال المحاماة طبقاً لأحكام المادة ٤٦ من ذلك القانون لما أعوزه النص على ذلك صراحة ، كما فعل في القبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف .
- ٢ - لا يؤثر في ذلك نص المادة ٤٥ من القانون سالف الذكر والتي أجازت لمن ينقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين أن يطلب إعادة قيده إذا كان في المحامين السابق قيدهم بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض ، لأن هذا النص ورد في الفصل الخاص بجدول المحامين غير المشتغلين .
- ٣ - لا أثر لحكم المادة ٤٥ سالفة الذكر على نص المادة ٣٩ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، تقديرًا من الشارع أن محكمة النقض وما يعادلها في المحاكم التي نص عليها في المادة ٣٨ من القانون ، هي محاكم طعن غير عادية مقصور عملها على النظر في الطعون التي مبناهم مسائل قانونية صرف ، فاشتراط فيمن يقبل للمرافعة أمامها أن يكون على درجة من الكفاية القانونية قدر توافرها في الفئات التي أوردها في المادة ٣٩ على سبيل الحصر دون سواهم بالغة ما بلغت مده اشتغالهم بأعمال تعد نظيره لأعمال المحاماة .
- ٤ - لا يعتد بالمدة التي قام فيها - طالب القيد - بأعمال القضاء العسكري ، لأن ضباط القضاء العسكري لا يدرجون ضمن الفئات المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون المحاماة سالفة الذكر ، فقد وردت المادة ١٨٣ الخاصة بالقضاء العسكري في الفصل السابع من الدستور (القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني) ولم ترد ضمن مواد الفصل الرابع الخاص بالسلطة القضائية .

المادة ٣٥ من القانون ذاته والواردة في الفصل الخامس (في القبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف) على أنه « ويجوز استثناء القيد مباشرة أمام محاكم الاستئناف لمن لم

على أن « يجوز قيد المحامي مباشرة أمام المحاكم الابتدائية إذا كان قد أمضى فترة التمرين في أعمال تعد نظيره لأعمال المحاماة وفق أحكام المادة (٤٦) ، وفي الفقرة الثالثة من

من حيث أن النص في المادة ٣٢ الواردة في الفصل الرابع (في القبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية) من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣

وثائق قضائية

- يسبق قيده - أمام المحاكم

الابتدائية إذا كان قد اشتغل بأعمال تعد نظيره لأعمال المحاماة طبقاً لأحكام المادة (٤٦) وذلك لمدة سبع سنوات على الأقل ، وفي المادة ٣٩ منه والواردة في الفصل السادس (في القبول للمرافعة أمام محكمة النقض) على أن « يشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض أن يكون طالب القيد من الفئات الآتية : -

١ - المحامون المقبولون أمام محاكم الاستئناف الذين يكون قد مضى على اشتغالهم بالمحاماه فعلاً عشر سنوات على الأقل أمام هذه المحاكم وكانت لهم أبحاث أو مذكرات أو فتاوى فتاوى قانونية مبتكرة .

٢ - الشاغلون لوظيفة أستاذ في مادة القانون بالجامعات المصرية .

٣ - المستشارون السابقون بالمحاكم وما يعادلها من وظائف الهيئات القضائية ، يدل على أن الشارع أراد أن يقصر القبول للمرافعة أمام محكمة النقض على الفئات المشار إليها بهذا النص ، ولو أنه أراد الاعتداد بمدة الاشتغال بأعمال تعد نظيرة لأعمال المحاماة طبقاً لأحكام المادة (٤٦) لما أعوزه النص على

ذلك صراحة كما فعل في القبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف . ولا يؤثر في ذلك النص في المادة (٤٥) من القانون والواردة في الفصل السابع (في جدول المحامين غير المشتغلين) على أن « يجوز لمن ينقل اسمه الى جدول غير المشتغلين أن يطلب إعادة قيده إذا كان من المحامين السابق قديمهم بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض . فإذا كان من غير هؤلاء فلا يجوز إعادة قيده الا إذا كان قد مارس أعمالاً نظيرة لأعمال المحاماة خلال المدة التي نقل فيها اسمه الى جدول غير المشتغلين .. ذلك أنه فضلاً عن أن هذا النص ورد في الفصل الخاص بجدول المحامين غير المشتغلين ، فأجاز للمحامين السابق قديمهم بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض ونقلوا أسماءهم الى جدول غير المشتغلين ، أن يطلبوا إعادة قيدهم أمام ذات المحاكم التي كانوا مقيدين أمامها قبل نقل أسمائهم الى جدول غير المشتغلين ولو لم يكونوا قد مارسوا أعمالاً نظيرة لأعمال المحاماة خلال المدة التي نقلوا

فيها أسماءهم الى هذا الجدول بخلاف غيرهم فقد اشترط لإعادة قيدهم أن يكونوا قد مارسوا أعمالاً نظيرة لأعمال المحاماة خلال تلك المدة ، وأجازت المادة (٤٥) سالفه البيان - في فقرتها الأخيرة - لمن يتوافر فيه شروطها من المقيد بجدول غير المشتغلين ، أن يعدلوا أوضاعهم خلال سنة من تاريخ العمل بقانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ في ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٣ فإنه لا أثر لهذه المادة على نص المادة ٣٩ المار ذكرها والتي حددت الفئات التي اشترط الشارع أن يكون طالب القيد للمرافعة أمام محكمة النقض من إحداها ، تقديرًا من الشارع أن محكمة النقض وما يعادلها من المحاكم التي نص عليها في المادة ٣٨ من القانون ، هي محاكم طعن غير عادية ، مقصور عملها على النظر في الطعون التي مبناهها مسائل قانونية صرف ، فاشترط فيمن يقبل للمرافعة أمامها أن يكون على درجة من الكفاية القانونية قدر توافرها في الفئات التي أوردها في المادة ٣٩ على سبيل الحصر دون سواهم بالغة ما بلغت مدة اشتغالهم بأعمال تعد نظيرة لأعمال المحاماة مما نصت

عليه المادة (٤٦) من القانون .
يؤيد هذا النظر أن قانون
المحاماة الحالي ، قد خلا من
نص يقابل نص المادة (٨١)
من قانون المحاماة السابق
الصادر بقرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ٦١
لسنة ١٩٦٨ والذي كان ينص
على أن يحسب من مدة
التمرين ومن مدة الدراسة
بالمعهد العالي للمحاماة ومن
مدة الاشتغال أمام المحاكم
الابتدائية أو « محاكم
الاستئناف » ، المدة التي
قضاها الطالب بالقضاء أو
النيابة العامة أو النيابة الإدارية
أو في الأعمال القضائية أو
الفنية بمجلس الدولة أو بإدارة
قضايا الحكومة أو بهيئة
تدريس القانون بالجامعات
وظائف المعيدين بها أو في
الأعمال القضائية أو الفنية التي
يصدر بتحديد قرار من
وزير العدل بعد أخذ رأي
مجلس النقابة لما كان ذلك ،
وكان الطالب قد قدم طلب
قبوله للمرافعة أمام محكمة
النقض في ظل قانون المحاماة
الحالي ، وكان البين من شهادة
نقابة المحامين أنه لم يدرج
بالجدول العام مع القبول
للمرافعة أمام محاكم الاستئناف
الا في ٢٥ أغسطس سنة

١٩٨٣ ، فإنه لا يكون قد
مضى على اشتغاله فعلا أمام
هذه المحاكم عشر سنوات وهو
ما يستتبع القضاء برفض طلبه
إذا لا يعتد بالمدة التي قام فيها
بأعمال القضاء العسكري الى
أن رقى لرتبة العميد شرطة ،
على ما يبين من الشهادة
الصادرة من مدير الإدارة
العامة لشئون بالضباط بوزارة
الداخلية والمؤرخة في ١٨ من
أغسطس سنة ١٩٨٣ ، ذلك
أن قضاء هذه اللجنة قد جرى
على أن النص في المادة
الثامنة والخمسين من قانون
الأحكام العسكرية الصادر
بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦
على أن « يعتبر ضبط القضاء
العسكري نظراء للقضاء
المدنيين » لا يغير من الأمر
شيئا إذ ليس من شأنه أن
يدرجهم ضمن الفئات
المنصوص عليها في المادة
٣٩ من قانون المحاماة سالفة
الذكر ، ولا سيما أن المادة
الأولى من قانون الأحكام
العسكرية المشار اليه تنص
على أن « الإدارة العامة
للقضاء العسكري هي إحدى
إدارات القيادة العليا للقوات
المسلحة ، ويتبع هذه الإدارة
نيابة عسكرية ومحاكم
عسكرية ، وفروع أخرى

بحسب قوانين وأنظمة القوات
المسلحة » وقد وردت المادة
١٨٣ الخاصة بالقضاء
العسكري في الفصل السابع
من الدستور (القوات المسلحة
ومجلس الدفاع الوطني) ولم
ترد ضمن مواد الفصل الرابع
الخاص بالسلطة القضائية .
كما جرى قضاء هذه اللجنة
كذلك على رفض قبول طلبات
رجال القضاء السابقين الذين
تقاعدوا أو استقالوا من القضاء
قبل بلوغهم درجة مستشار
بالمحاكم وما يعادلها من
وظائف الهيئات القضائية ،
وهي المحكمة الدستورية العليا
ومجلس الدولة والنيابة
الإدارية وإدارة قضايا
الحكومة ، مهما كانت المدة
التي اشتغلوا فيها بالقضاء ما
دام لم يمض على اشتغالهم
بالمحاماة فعلا أمام محاكم
الاستئناف عشر سنوات على
الأقل .

لذلك

قررت اللجنة رفض الطلب .

رئيس اللجنة

المستشار

محمد وجدى عبد الصمد

(نائب رئيس محكمة النقض)

محكمة النقض الدائرة الجنائية - جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٨٦ -

فى القانون وشابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، وذلك بأن الطاعن دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى أنه من افراد القوات المسلحة الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية الا أن الحكم اطرح الدفع على خلاف ما تقضى به المادة ٤٨ من هذا القانون ، وأغفل الرد على الدفع ببطلان تحقیقات النيابة العامة رغم أنه مندرج بالضرورة فى الدفع بعدم الاختصاص وعول فى الادانة على أقوال المجنى علیه وتحريات الشرطة واعتراف الطاعن بمحضر الضبط رغم أن اقوال المجنى علیه لا تفيد إسناد الاتهام للطاعن ومع ان تحريات الشرطة لا تصلح دلیلا فقد نقل الحكم عنها ان السيارة المسروقة تم ضبطها مبیعة بأوراق مزورة بمدينة بلیس دون أن یبین تلك الأوراق ، وقد أنکر الطاعن بالتحقیقات الاعتراف المعزى الیه بمحضر الضبط . كل ذلك یعیب الحكم ویستوجب نقضه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن

١٠- إبداء القوانين :

١ - أن معظم "العادية" هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص عملاً بنص الفقرة الأولى في المادة الخامسة عشر من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، في حين أن غيرها من المحاكم ليست (إلا محاكم استثنائية أو خاصة .

٢ - أنه وإن أجازت القوانين في بعض الاحوال ، إحالة جرائم معينة الى محاكم خاصة ، إلا أن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم ما دام أن القانون الخاص لم يرد به نص على أفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص ، يستوى في ذلك ان تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص .

٣ - ان المحاكم العسكرية المنصوص عليها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص خاص ، وأنه وإن ناط بها هذا القانون الاختصاص بنوع معين من الجرائم ، ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين الا أنه لم يؤثرها بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو يحظرها على المحاكم العادية .

٤ - لم يرد في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر نص على انفراد القضاء العسكري بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها وانتهاء بالفصل فيها إلا فيما يتعلق بالجرائم التي تقع من الاحداث الخاضعين لأحكامه عملا بنص المادة الثامنة مكررا منه .

من حيث أن الطعن
استوفى الشكل المقرر في
القانون .

وَمَنْ حَيْثُ أَنْ الطَّاعِنُ يَنْعَى
عَلَى الْحُكْمِ الْمَطْعُونِ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا
دَانَهُ بِجَرِيمَةِ السَّرْقَةِ قَدْ أَخْطَأَ

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق
وسماع التقرير الذى تلاه السيد

المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة الا ما استثنى بنص خاص عملا بنص الفقرة الاولى من المادة الخامسة عشرة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ،

في حين ان غيرها من المحاكم ليست الا محاكم استثنائية أو خاصة ، وأنه وإن أجازت القوانين في بعض الأحوال ، إحالة جرائم معينة الى محاكم خاصة ، الا أن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم ما دام أن القانون الخاص لم يرد به أى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص ، يستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص ، إذ لو أزداد الشارع أن يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها به ، لما أعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه في قوانين عدة منها قانون السلطة القضائية سالف الذكر حين نص في المادة ٨٣ منه التي ناطت بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض « دون غيرها » الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء

القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بشئونهم وفي شأن طلبات التعويض والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ حين نص في المادة العاشرة منه على اختصاص محاكم مجلس الدولة « دون غيرها » بالفصل في المسائل التي حددها ، والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث حين نص في الفقرة الأولى من المادة التاسعة والعشرين منه على اختصاص محكمة الأحداث « دون غيرها » بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف ، أما غير الحدث - إذا أسهم في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحداث - فإن الشارع وإن جعل لمحكمة الأحداث اختصاصا بنظرها بموجب الفقرة الثانية من المادة التاسعة والعشرين سالفه

(الطعن رقم ٤٤٤٢ لسنة ٥٦ قضائية - رئاسة السيد المستشار محمد وخدي عبد الصمد وعضوية السادة المستشارين إبراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى وفتحي خليفة)

الذكر ، الا أنه لم يفردها بهذا الاختصاص كما فعل في الفقرة الأولى ، وبالتالي لم يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل فيها . وقد التزم الشارع هذا النهج ولم يشذ عنه في اللجان التي أضيف عليها اختصاصا قضائيا ، من ذلك ما نص عليه في المادة ١٣ مكررة (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى من تشكيل لجان يكون من مهمتها في حالة المنازعة ، وتحديد ما يجب الاستيلاء عليه من الاراضى الزراعية طبقا لأحكام هذا القانون ، وأنه « استثناء من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء ، يمتنع على المحاكم النظر في المنازعات المتعلقة بملكية الاطيان المستولى عليها » وفي المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية من اختصاصها بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الايجارية في الاراضى الزراعية وغيرها ، وبوجه خاص تختص اللجنة « وحدها / بالفصل في المسائل الآتية : (أ) (ب) (ج) » وفي الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون ذاته من أنه

٥ - ثانياً - قضاائية

« يمنع سبى الأكراد في المنازل التي تدخل في اختصاص هذه اللجان طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن إنهاء الاحكار على الاعيان الموقوفة من اختصاص اللجنة القضائية المنصوص عليها فيها » دون غيرها » بالفصل في المسائل الواردة في البنود من الاول الى الخامس منها . وقد أخذ الدستور بهذا المفهوم عندما نص في المادة ١٧٥ منه على أن تنولى المحاكم الدستورية « دون غيرها » الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . لما كان ذلك ، وكانت المحاكم العسكرية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الاحكام العسكرية ليست الا محاكم خاصة ذات اختصاص خاص ، وأنه وإن ناط بها في هذا القانون الاختصاص بنوع معين من الجرائم ، ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين ، الا أنه لم يؤثرها بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو يحظرها على المحاكم العادية ، إذ لم يرد فيه ، ولا في تشريع آخر ، نص على انفراد

القضاء العسكري بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها وانتهاء بالفصل فيه - الا فيما يتعلق بالجرائم التي تقع من الأحداث الخاضعين لأحكامه عملاً بنص المادة الثامنة مكرراً منه . ولا يقدح في ذلك ، ما نصت عليه المادة الرابعة من مواد إصدار ذلك القانون ، من سريان أحكامه على جميع الدعاوى الداخلة في اختصاصه ، ما لم تكن قد رفعت الى الجهات القضائية المختصة ، ذلك بأن الشق الأول من النص قد خلا مما يفيد انعقاد الاختصاص بنظر الدعاوى المشار اليها فيه للقضاء العسكري وحده دون غيره ، والشق الثاني منه يعالج الحالة التي تكون فيها هذه الدعاوى قد رفعت الى الجهات القضائية المختصة قبل العمل به في أول يونيه سنة ١٩٦٦ ، فأبقى الاختصاص بنظرها معقوداً لتلك الجهات دون أن يشاركها فيه القضاء العسكري . يؤكد هذا النظر أن الشارع عندما أراد أن يعقد الاختصاص بجرائم الأحداث الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية المشار اليها للقضاء

العسكري وحده ، فقد نص صراحة في المادة الثامنة مكرراً منه - والمضافة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ - على أن افراده بذلك الاختصاص إنما هو استثناء من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث ، وهو ما يتأدى منه أنه باستثناء ما أشير اليه في تلك المادة من جرائم تقع من الاحداث الخاضعين لأحكامه ، وكذلك الجرائم التي تقع من الاحداث الذين تسرى في شأنهم أحكامه إذا وقعت الجريمة مع أحد أو أكثر من الخاضعين لأحكامه ، فإنه لا يحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل في الجرائم المنصوص عليها فيه ، مانع من القانون ، ويكون اختصاص القضاء العسكري بجرائم الاحداث المنصوص عليها في المادة ٨ مكرراً سالفة الذكر ، إنما هو خروج على الأصل العام المقرر بقانون السلطة القضائية . أما ما عدا هؤلاء الاحداث وتلك الجرائم مما أسبغت سائر نصوص قانون الأحكام العسكرية على القضاء العسكري اختصاص الفصل فيها ، دون أن تفرده بذلك انتزاعاً من المحاكم صاحبة الولاية العامة في القضاء ، فإنه ليس ثمة ما يحول بين هذه المحاكم وبين الفصل فيها

إعمالا لحقها الاصيل ، إذ لا محل للقول باختصاص استثنائي للقضاء العسكري بها ، ويكون الاختصاص في شأنها - بالتحويل على ذلك - مشتركا بين القضاء العسكري وبين المحاكم ، لا يمنع نظر أيهما فيها ، من نظر الأخرى ، الا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضي . ولا ينال من هذا النظر ، النص في المادة الثامنة والأربعين من قانون الأحكام العسكرية آنف الذكر على أن « السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أم لا » ذلك أن هذا النص - وأيا كان وجه الرأي فيه - لا يفيد صراحة ولا ضمنا ، انفراد القضاء العسكري وحده بنظر الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية ، ذلك أن اختصاص الهيئات القضائية - وعلى ما جرى به نص المادة ١٦٧ من الدستور - يحدده القانون ، ومن ثم يكون قصارى ما يفيد نص المادة ٤٨ سالف الذكر ، أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها صاحبة القول الفصل عند تنازع الاختصاص ، وهو ما يؤكد أن لفظة « وحدها » وردت بعد عبارة « السلطات القضائية العسكرية » ولم ترد بعد لفظة

« اختصاصها » ، في نهاية النص . لما كان ذلك ، وكان إعمال مقتضى هذا النص في حالة التنازع الإيجابي بين السلطات المشار إليها فيه ، وبين هيئة أو محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي أو محكمة خاصة ، أنه متى رفعت الدعوى الجنائية إليها عن جريمة سبق أن قرر القضاء العسكري أنها تدخل في اختصاصه الولائي ، تعين عليها أن تحكم بعدم اختصاصها بنظرها ، وهو ما لا يسرى على المحاكم العادية لأن القضاء بين العادي والعسكري قسيمان في الاختصاص بالجزائيم المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفق القاعدة العامة الواردة في المادة الثانية من القانون المدني أنه « لا يجوز إلغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » وكان قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، وقانون كلتا المحكمتين العليا والدستورية ، بمنزلة سواء في مدارج التشريع ، وكانت القوانين

اللاحقة على قانون الأحكام العسكرية سالف الذكر لم تنص صراحة على إلغاء نص المادة ٤٨ من هذا القانون ، بل دخلت نصوصها وديباجاتها من أية إشارة الى قانون الأحكام العسكرية ، وكانت القوانين اللاحقة إنما هي تشريعات عامة فيما انتظمته من احكام في شأن تنازع الاختصاص - إيجابا وسلبا - بالنسبة للدعوى التي ترفع عن موضوع واحد أمام مختلف جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعامه ، سواء أكانت تلك الدعوى مدنية أم إدارية أم جنائية ، في حين أن نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية إنما هو نص خاص ورد في تشريع خاص وقصر ولاية السلطات القضائية العسكرية المنصوص عليها فيه على الفصل في تنازع الاختصاص في الدعوى الجنائية التي تكون فيها تلك السلطات طرفا في هذا التنازع فحسب ، وكان من المقرر أيضا أن الخاص يقيد العام ، فإن نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية يكون قائما لم ينسخه قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، ولا قانون الاجراءات والرسوم أمام تلك المحكمة الصادر بالقانون رقم

وثائق قضائية

٦٦ لسنة ١٩٧٠ ، ولا قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، والذي خصتها المادة ٢٥ ثانيا منه - دون غيرها - بالفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ويكون لكل من النصين مجال تطبيقه ، لا يتداخلان ولا يبغيان . يؤيد بقاء نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية قائما ، استثناء من النصوص الواردة في التشريعات العامة اللاحقة ، أنه ظل ماضيا في تحقيق الغرض الذي سن من أجله تشريع عسكري روعيت فيه وعلى ما جاء عن هذا النص في المذكرة الإيضاحية واعتبارات خاصة سواء بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للجرائم وعقوباتها ، الأمر الذي أصبح معه حق السلطات العسكرية في تقدير ما إذا كانت الجريمة داخلة في اختصاص التشريع العسكري أولا جقا واضحا يتمشى مع الهدف من القانون العسكري ، سواء في ظل قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - من قبل -

والذي كان ينص في المادة ١٧ منه على محكمة تنازع الاختصاص ، أم في ظل قانون كلتا المحكمتين العليا والدستورية - من بعد - الذي نقل الفصل في تنازع الاختصاص - على التعاقب - اليهما ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - على تطبيق نص المادة ٤٨ المشار إليه بهذا المفهوم على التنازع السلبي بين السلطات القضائية العسكرية وبين المحاكم العادية ، والزمّت هذه المحاكم بالفصل في أية جريمة ترى تلك السلطات عدم اختصاصها بها اعتبارا بأن قرارها في هذا الشأن هو القول الفصل الذي لا يقبل تعقيبا . لما كان ما تقدم ، وكانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن أمام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بنظرها ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم اختصاص المحكمة المطعون في حكمها بنظر الدعوى يكون على غير سند من القانون ، ويتمحض دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لم يكن الحكم في حاجة إلى الرد عليه أو حتى إيراده ، فضلا عن أنه رد عليه ردا سائغا ومقبولا . لما كان

ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة بتلائم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن تعويل الحكم على شهادة المجنى عليه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها

معززة لما ساقته من أدلة ،	لا يكون له محل . لما كان	عنه فى مراحل التحقيق
وكان الحكم قد حصل فى بيانه	ذلك ، وكان من المقرر أن	الأخرى دون بيان السبب ،
لمحضرى التحريات والضبط	للمحكمة أن تأخذ باعتراف	فإن ما يثيره الطاعن فى هذا
الأوراق المزورة التى بيعت	المتهم ولو كان واردا بمحضر	الشأن يكون غير سديد . لما
بموجبها السيارة ، فإن ما	الشرطة متى أطمأنت الى	كان ما تقدم ، فإن الطعن
يثيره الطاعن فى هذا الصدد	صدقه ومطابقته للواقع ولوعدل	برمته يكون على غير أساس
		متعينا رفضه موضوعا .

إن قيام سلطة قضائية حرة مستقلة ينفرد
الدستور بتأكيد استقلالها وبيان ضمانات أعضائها ،
يعد ضمانا أساسيا لشعبنا ، ومن ثم دعامة أساسية
من دعائم الجبهة الداخلية .

من بيان الجمعية العمومية لقضاة مصر
فى ٢٨ مارس ١٩٦٨

العدل ...

ان العدل من صفات الله العزيز المتعال ، لو
تمثل لكان خلقا جميل الطلعة ، طلق المحيا ، حلو
الحديث ، مؤلفا للقلوب ، محققا إرضاء الناس كافة ،
فى بسمته الطمأنينة والسلام ، وفى راحته البركة
والرخاء والنعيم المقيم .

شيخ قضاة مصر الاستاذ الجليل
المغفور له المستشار عبد العزيز فهمى

وثائق قضائية

● محكمة الجيزة الابتدائية ●

دائرة الجناح المستأنفة - جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٨٦ -

المبادئ القانونية :

١ - إذا رأى المحقق - بعد التحقيق - أنه لا وجه لإقامة الدعوى ، يصدر أمراً بذلك ، وجوهر هذا الأمر هو عدم رفع الدعوى الجنائية إلى الجهة المختصة ، سواء أكانت هي قضاء الإحالة أو قضاء الحكم ، ويجب أن يكون هذا الأمر واضحاً في مدلوله .

٢ - قد يكون الأمر بعدم وجود وجه كلياً. إذا شمل كافة الوقائع وجميع المتهمين بارتكابها ، وقد يكون جزئياً إذا لم يشمل إلا بعض الوقائع أو بعض المتهمين .

٣ - الأصل في الأمر بعدم وجود وجه أن يكون صريحا ، إلا أن هذا الأمر قد يستفاد ضمنا في تصرف المحقق على نحو يقطع بحكم اللزوم العقلي بصدور هذا الأمر ، ويستفاد صدور هذا الأمر الضمني من تصرف المحقق في التحقيق إذا كان توافره ضروريا لسلامة التصرف الذي قام به التحقيق في نفس الجريمة أو في جريمة أخرى مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

٤ - لا يصح أن يفترض الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، أو يؤخذ فيه بالظن ، فالأصل في ذلك الأمر أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، وهو لا يستفاد استنتاجا من أى تصرف أو إجراء آخر .

د - الحكم الصادر في موضوع الدعوى لا بد أن يكون مرتبطا بالتهمة التي رفعت بها ولا يجاوزها إلى غيرها ، وتحدد هذه التهمة بالوقائع المرفوعة عنها الدعوى ، فإذا جاوزت المحكمة القيد بحكمت في واقعة لم ترد بورقة التكليف بالحضور فإنها تكون قد أخطأت القانون .

٦ - أن التلازم بين ما يوصل فيه الحكم وبين ما رفعت به الدعوى يقتضى بيان المقصود بوحدة الواقعة ، ومن ناحية أخرى لا يكفى أن تكون الواقعة التى فصلت فيها المحكمة مختلفة فى وجه من وجوهها عن الواقعة المحددة بأمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور ، فهناك من التعديلات التى تملك المحكمة إجراؤها على الواقعة المرفوعة عنها الدعوى دون أن تخالف بذلك مبدأ التقيد بالواقعة الواردة بأمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور .

٧ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة المساعدة على ارتكابه الفجور أو الدعارة من أنصراف قصد الجاني لتحقيق النتيجة التي رضى إليها من مساعدته للمجنى عليه .



وحيث ان المحكمة ترى
باديء ذي بدأ الرد على ما
أثاره المدافعون عن المتهمين
الثلاثة من دقوع وطلبات
والتي تجمل فيما يلي :-

اولا : عن الدفع بعدم
جواز نظر الدعوى لسبق
صدور قرار من النيابة العامة
فيها بعدم وجود وجه لاقامة
الدعوى الجنائية يمتنع معه
إحادة تحريك الدعوى امام
المحكمة استنادا الى ان النيابة
العامة انتهت في مذكرتها
عقب انتهاء التحقيق الى طلب
استبعاد شبه جنائية القتل من
الاوراق وقيدتها بدفتر قضايا
الانتحار ونسخ صورته من
الاوراق تخصص لما اسند
للمتهمين عن واقعة الاستيلاء
على المبالغ النقدية المملوكة
للمتوفاه واعانه المدعو عبد
المجيد توردي على الفرار
بانكار وجوده بالمنزل وان
السيد المحامي العام اشر
بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٢ باستبعاد
شبه جنائية القتل في الاوراق
والقيد بدفتر قضايا الانتحار
وان مفهوم هذه التأشير عدم
موافقته على قيد الاوراق
جنحه ضد المتهمين وان ذلك

يعني بعدم وجود وجه
لاقامة الدعوى الجنائية
ضمني عن الواقعة تحت اي
وصف آخر . فمن المقرر انه
اذا رأى المحقق بعد التحقيق

انه لاوجه لاقامة الدعوى
يصدر امراً بذلك وجوه
هذا الامر هو عدم رفع
الدعوى الجنائية الى الجهة
المختصة سواء أكانت هي
قضاء الاحاله أو قضاء
الحكم ، ويجب ان يكون هذا
الامر واضحا في مدلوله -
وقد يكون الامر بعدم وجود
وجه كليا اذا شمل كافة الوقائع
وجميع المتهمين بارتكابها وقد
يكون جزئيا اذا لم يشمل الا
بعض الوقائع أو بعض
المتهمين . والاصل في الامر
بعدم وجود وجه ان يكون
صريحا الا ان هذا الامر قد
يستفاد ضمنا من تصرفات
المحقق على نحو يقطع به
اللزوم العقلي بصحة
الامر . ويستفاد من هذا
الامر انضمي من تصرف
المحقق في التحقيق اذا كان
توافره ضروريا لسلامة
التصرف الذي قام به المحقق
في نفس الجريمة أو في
جريمه اخرى مرتبطه بها
ارتباطا لا يقبل التجزئه
ولا يصح ان يفترض الامر
بعدم وجود وجه لاقامة

(الجنحة المستأنفة رقم
٢٢٢٣ لسنة ١٩٨٦ - رئاسة
رئيس المحكمة عمر صوفي
عثمان وعضوية القاضيين
هلال سعد الهضيبي وعادل
محفوظ إبراهيم)

الدعوى أو يؤخذ فيه بالظن
(الوسيط في قانون
الاجراءات الجنائية للدكتور
احمد فتحي سرور المنشور
بمجلة القضاء طبعه ١٩٨٠ من
ص ٨٠٠ الى ص ٨٠٣)
وفى ذات المعنى نقض
١٩٧٢/١١/١٩ من ٢٣ -
٢٧٢ - ١٢٠٧ طعن رقم
٨٧٣ السنة ٤٢ قضائيه ،
نقض جنائي ١٩٧٦ / ١ / ٢٦
١٩٧٦ س ٢٧ - ٢٤ - ١١٣
طعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٥
قضائيه ، فالخلاصة : ان
الاصل في الامر بعدم وجود
وجه لاقامة الدعوى ان يكون
صريحا ونحوها بالكتابة وهو لا
يستفاد استنتاجا من اي تصرف
أو اجراء آخر الا اذا كان هذا
التصرف أو الاجراء يترتب
عليه حتى وبطريق اللزوم
العقلي صرف النظر عن
الدعوى ولا يعتبر من قبيل
الامر الضمني بعدم وجود قيد
بعض الجرائم ووصفها ورفع
الدعوى عنها دون غيرها من
الجرائم التي شملها التحقيق اذا
لم يكن بين هذه الجرائم
ارتباطا لا يقبل التجزئه بحيث
لا يستفاد من قيد ووصف
بعض الجرائم ورفع الدعوى
عنها ان المحقق قد أمر ضمنا
بعدم وجود وجه لاقامة
الدعوى بشأنها - لما كان ذلك
وكان كل ما صدر عن السيد

وثائق قضائية

المحامى العام بعد عرض الأوراق عليه مشفوعة بمذكره النيابة التى طلبت فيها استبعاد شبهة جنائية القتل ونسخ صورته من الأوراق تخصص عما اسند للمتهمين اعمالا لنص المادة ١٤٥ عقوبات ان اشر عليها بالنظر وباستبعاد شبهة جنائية القتل فى الأوراق وقيدتها بدفتر الانتحار فقد رأى الامر بالا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة لجريمة القتل واعتبار ان ما حدث للمتوفاه انتحاراً وهو امر واضح وصريح فى مدلوله ولم يشمل سوى استبعاد شبهة القتل دون كافة الوقائع الاخرى ومن ثم عد امراً جزئياً ولا يمكن الظن او الافتراض بان هذا الامر شمل كل ما طلبته النيابة العامة سواء فى مذكرتها الاصلية او التكميلية بالتصرف فى الأوراق على اساس الجنحة للجرائم الاخرى المنسوبة الى المتهمين اذ جاءت تأشيرة المحامى العام صريحة وواضحة الدلالة على قيد النيابة العامة اقتصار الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى قاصراً على استبعاد شبهة القتل من الأوراق - ومن ثم يكون الدفع المبدى غير قائم على سند سوى من

الواقع وصحيح القانون .
ثانياً : وحيث انه عن الدفع المبدى من وكيل المتهم الاول بان محكمة اول درجة بناء على طلب النيابة العامة قامت بتعديل القيد والوصف دون ان تنبه المتهم شخصياً عن تعديل التهمة المسنده اليه . فمن المقرر ان الحكم الصادر فى موضوع الدعوى لا بد وان يكون مرتبطاً بالتهمة التى رفعت بها ولا يجاوزها الى غيرها وتتحدد هذه التهمة بالوقائع المرفوعة عنها الدعوى وهذا ما عناه المشرع فى المادة ٣٠٧ ا.ح على انه لايجوز معاقبة المتهم عن واقعه غير التى وردت بامر الاحاله او طلب التكليف بالحضور فاذا جاوزت المحكمة القيد السابق وحكمت فى واقعة لم ترد بورقه التكليف بالحضور فانها تكون قد اخطأت القانون . واذا كان مبدأ تقيد المحكمة بالواقعة المرفوعة عنها الدعوى واضحاً فى ظاهره الا انه يثير المشاكل فى تطبيقه ويحتاج الى تحديد نطاقه ذلك ان التلازم بين ما يفصل فيه الحكم وبين ما رفعت به الدعوى يقتضى بيان المقصود بوحده الواقعة ومن ناحيه اخرى لا

يكفى ان تكون الواقعة التى فصلت فيها المحكمة مختلفه فى وجه من وجوها عن الواقعة المحدده بامر الاحاله او ورقة التكليف بالحضور حتى يمكن القول بان المحكمة قد خالفت المبدأ سالف الذكر فهناك من التعديلات التى تملك المحكمة اجرائها على الواقعة المرفوعة عنها الدعوى دون ان تخالف بذلك مبدأ التقيد بالواقعة الواردة بامر الاحاله او ورقة التكليف بالحضور . كما ان هناك تعديلات باضافة وقائع جديدة اخرى اكثر جسامة تؤثر على الواقعة الاصلية وتتغير نتيجة لها التهمة المرفوعة بها الدعوى الا انه تغيير لا يخرجها عن جوهرها ، واذا كانت المحكمة تملك اجراء النوع الاول من التعديلات دون خروج على المبدأ فانها تملك استثناء اجراء التغييرات التى تغير من التهمة دون ان تخرجها عن اصلها المرفوعة به الدعوى وبشروط خاصه فاذا كانت المحكمة على هذا النحو مقيدة بالوقائع المحاله اليها فليس معنى ذلك ان تلتزم بالتكييف القانونى لها كما ورد من سلطة الاحاله فالمحكمة فى نظرها للدعوى ملزمة بتطبيق القانون على الوقائع التى تفصل فيها تطبيقاً صحيحاً

بعد تمحيصها بجميع كيونها واوصافها وقد نص المشرع صراحة على هذا المبدأ بالمادة ٣٠٨ أ. ح والمحكمة تعدل الوصف القانوني للوقائع حتى دون طلب النيابة العامة لانها المسئولة عن الوصف الصحيح للوقائع . والمقصود بتعديل الوصف القانوني هو تعديل الاسم القانوني للواقعة تحت فرض معين من فروض التجريم التي صاغها المشرع في نصوص قانون العقوبات - كل ذلك بدون اضافة وقائع جديدة غير الواردة بامر الاحاله اليهم الا الوقائع المكونة لظروف احاطت بارتكاب الجريمة في ركنها المادى والمعنوى . والمحكمة تملك تغيير الوصف بناء على الوقائع التي استخلصتها وسواء انتهت الى ذات الوقائع الواردة بامر الاحاله او ورقه التكليف بالحضور او اضافت ظروفًا مشددة او انقصت من الوقائع الواده بالاحاله فهي تعطى الوصف القانوني للوقائع التي يجب عليها الفصل فيها من ذلك تعديل الوصف من قتل عمد مع سبق الاصرار مقترن الى شروع في قتل مقترن (نقض ١٧ يونيو ١٩٦٨ س ١٩ رقم ١٤٦) . وفي جميع الفروض التي تباشر فيها

المحكمة سلطتها في تغيير الوصف القانوني للواقعة او تغيير التهمة يتعين عليها ان تنبه المتهم ومدافعه ان وجد الى هذا التغيير وتمنحه اجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف او التعديل الجديد ومع ذلك فقد ذهب قضاء النقض الى ان التنبيه غير واجب في الاحوال الآتية :-

١ - حالات تعديل التهمة بطريق الاستبعاد طالما ان المحكمة بذلك نزلت الى الوصف الاخف ودون اسناد واقعه ماديه او اضافة عناصر جديدة من ذلك تعديل التهمة من قتل عمد مع سبق الاصرار الى تهمة ضرب مفض الى موت باستبعاد نية القتل فاجراء مثل هذا التعديل دون تنبيه المتهم ومدافعه لا يترتب عليه اخلال بحق الدفاع .

٢ - حالات تعديل الوصف مع بقاء الوقائع المرفوعة عنها الدعوى كما هي طالما ان العقوبة المقررة بها على الوصف الجديد لا تجاوز حد العقاب المقرر للجريمة التي كانت موجهة الى المتهم بامر الاحاله او ورقه التكليف بالحضور ومفاد ما سبق ان قضاء النقض لا يتطلب تنبيه الدفاع الى التغيير الا حينما يكون من شأنه اسناد وقائع

جديدة لم ترد في ورقه التكليف بالحضور حتى ولو كان التعديل الى وصف اخف وغنى عن البيان ان تغيير الوصف المنصب على الوقائع التي كانت موضوعا للمرافعة وتناولها المتهم في دفاعه بالوصف الذي تبينته المحكمة بعد ذلك دون تنبيه المتهم لا يعتبر اخلالا في الدفاع (قانون الاجراءات الجنائية معلقا عليه بالفقه واحكام النقض المنشور بمجلة القضاء للدكتور مأمون محمد سلامة طبعه ١٩٨٠ من ص ٨٧٠ وما بعدها ، لما كان ذلك وكان واقع الحال ان ممثل النيابة العامة وبجلسة ١٩٨٦/١/١٣ طلب تعديل وصف الاتهام المنسوب للمتهم الاول من ساعد وسهل للمتهم الخامس وسميره زوجتي مليون الى شروع في مساعدة وتسهيل ارتكاب الفجور للمتهم الخامس وسميره مليون وما استتبع ذلك من اضافة المادتين ٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات والمادة السابعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ فعدلت المحكمة القيد بالوصف بناء على طلب النيابة العامة في مواجهة الحاضرين عن المتهمين فان المحكمة ترى ان النيابة العامة ومحكمة اول درجة لم تسند وقائع ماديه جديدة ولم تضيف

وثائق قضائية

عناصر جديدة بل هي ذاتها الوقائع الواردة بأمر التكليف بالحضور وإنما رأت النيابة العامة اعتبار الجريمة شروعا وليست جريمة تامة والمحكمة سلطتها في تغيير الوصف القانوني للواقعة دون اضافة عناصر جديدة تختلف عن الواردة بورقة التكليف بالحضور اذ بقيت الوقائع السرفوعة بها الدعوى كما هي ومع ذلك فقد تم التعديل مع بدايه جلسة ١٩٨٦/١/١٣ كما هو ثابت بمحضر الجلسة وان كان احد الحاضرين عن المتهم قد طلب التأجيل للرد على تعديل الاتهام الا انه كما هو ثابت قدم حافظة مستندات وطلب البراءة وتبعه مرافعة باقى العاضرين عن المتهم الاول والذى نفى احدهما جريمه الشروع وتسهيل الدعارة مما يعنى ان الواقعة التى تضمنها الوصف الجديد وهى الشروع كانت مطروحة بالجلسه وتناولها الدفاع امام المحكمة كما اثبت بمحضر الجلسة - لما كان ذلك وكانت المرافعة امام المحكمة الاستئنافية قد حصلت على مقتضى الوصف الذى اخذ به الحكم الابتدائى فلا يقبل من المتهم بعدئذ النفى على الحكم

الاستئنافى بشأن الوصف الجديد (نقض ١٩٥٠/١١/٧ احكام النقض س ٢ رقم ٤٥ ص ١١٣ ، مما يكون معه هذا الدفع على غير سند صحيح من القانون .

وحيث انه عن طلب الدفاع مناقشة كبير الاطباء الشرعيين فى تقرير الطب الشرعى المحرر عن وفاة سميره ملىان المغربيه وما جداه من عبارات فلفتت عنه المحكمة ذلك ان ما نسب للمتهم الاول بليغ عبد الحميد حمدي من شروع فى مساعدة وتسهيل ارتكاب الفحشاء للمتهم الخامس والمتوفاه سميره ملىان بعيدا كل البعد ومنبت الصلة بواقعة الوفاء واسبابها وقد قطعت النيابة العامة بشأنها بقيدها انتحارا ايا كان سببه فمناقشة الطبيب الشرعى فى عبارات التقرير الطبيه منها واللغويه وما انتهت اليه من نتائج غير منتج فى اثبات ونفى ما نسب الى المتهمين بالاتهام المائل ومن ثم يكون هذا الطلب غير سديد .

وحيث انه عن طلب دفاع المتهم الاول بليغ عبد الحميد حمدي استدعاء الشاهده حميده محمود الصاوى والمرزوقى

لمناقشتها فمن المقرر وفقا للقاعده العامه هي ان المحكمة الاستئنافية بعد سماعها للخصوم تصدر حكمها بعد اطلاعها على الاوراق . (الماده ٤١١ اجراءات جنائيه ، فهى غير ملزمه بسماع الشهود واجراء التحقيق بالجلسة (نقض ٧ فبراير ١٩٦٧ مجموعه الاحكام س ١٨ رقم ٢٥ ، الا ان هناك حالات تكون المحكمة ملزمه فيها بذلك منها ان تكون محكمة اول درجه قد اصدرت حكمها دون سماع الشهود رغم تمسك الدفاع بسماعهم ففى هذه الحاله تلتزم المحكمة الاستئنافية بتصحيح ما وقع فيه حكم محكمة اول درجه وتسمع هؤلاء الشهود . اما اذا رأت المحكمة ان الدعوى صالحه للحكم فيها من الاطلاع على الاوراق ولم تكن هناك حاله من حالات التزامها بسماع الشهود أو استيفاء التحقيق فتحكم فى الدعوى بعد سماع الخصوم وان التزمت بالرد على الدفوع والطلبات التى يتقدم بها الخصوم فى الدعوى ، وقضت محكمة النقض بان سكوت المدافع عن الطاعن عن التمسك بطلب سماع اقوال الشهود امام محكمة اول درجه اعتباره متنازلا عنه - التفات المحكمة

الاستثنائية التي لم تر من جانبها حاجة الى سماع الشهود عن طلب سماعهم المبذو امامها - النعى عليها بعدم تحقيق دفاع الطاعن او الرد عليه غير سديد (نقض ١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣ - ٢٧٧ - ١٢٤٠ طعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٢ قضائية، يراجع فيما سبق المرجع السابق ص ١١٥٧ وما بعدها) . حتى كان ذلك ولم يطلب الدفاع الحاضر عن المتهم الاول امام محكمة اول درجه سماع الشاهده المذكوره ولا ترى المحكمة الاستثنائية لزوما لسماع شهادتها مكنته باقوالها الثانيه بمحضه جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة ومن ثم تلقت المحكمة عن هذا الطلب .

وحيث ان نص ماده الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مكافحة الدعاره يجرى على ان « كل من حرّض شخصا ذكرا كان أو انثى على ارتكاب الفجور أو ساعده على ذلك أو سهله له - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامه من مائه جنيه الى ثلاثمائه جنيه » كما ان نص ماده السابعة من ذات القانون تنص على ان « يعاقب على الشروع فى الجرائم

السابقه بالعقوبه المقرره للجريمه فى حالة تمامها . وتنص ماده ١٥ من القانون سالف الذكر على ان يستتبع الحكم بالادانه فى هذه الجرائم ومنع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطه مدة مساويه لمدة العقوبه . ومن المقرر ان المساعدة فى ارتكاب الجرائم صورته من صور المساهمة فى المسئولية الجنائية فى نطاق القانون الجنائي بصفه عامه وهى تعنى مساعدة الجاني او الجناه بأيه طريقه فى الاعمال المجهزه او السهله او المتممه لارتكاب الجريمه وهى بهذا المعنى اما ان تكون سابقه على ارتكاب الجريمه واما ان تكون معاصره لارتكابها وتتطلب المساعدة المنصوص عليها فى ماده ٤٠ من قانون العقوبات ان تكون هناك جريمه اصلية معاقب عليها وان يقدم المتهم المساعدة المطلوبه او اللازمه وان ينصرف قصده الى الاشتراك فى الجريمه الاصليه . الا ان مفهوم المساعدة المنصوص عليها فى ماده الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ اى المساعدة على ارتكاب الفجور او الدعاره يختلف اختلافا كبيرا عن مفهوم المساعده المنصوص عليها فى ماده ٤٠ من قانون العقوبات ذلك

ان المساعدة الاخبره تتطلب وجود أو وجوب وجود جريمه اصلية تنصرف المساعدة اليها اما المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعاره فأمر قائم بذاته حرمة القانون دون النظر الى قيام من تقدم اليه المساعدة بارتكاب الجريمه أو عدم قيامه بارتكابها . ويتحقق الركن المادى لجريمة المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعاره بتقديم الجاني المساعدة للمجنى عليه سواء بالقول أو الفعل وتحقق المساعدة بالافعال الماديه عن طريق تقديم الجاني للمجنى عليه المساعدة الماديه لتمكينه من ارتكاب الدعاره أو الفجور ' كانت صور هذه المساعدة وقد ثار البحث منذ أمد طويل فيما اذا كان يلزم ان تتم المساعدة بصفه عامه بنشاط مادي ايجابى من الجاني أم انه قد يكون لسكوت الجاني وامتناعه عن عمل معين دخل فى ارتكاب الجريمه ومن ثم يجب تحريم هذا الامتناع من جانبه لما له من دخل فى ارتكاب الجريمه ، لقد ذهب رأى فى فقه الشريعة الاسلاميه الى ان السكوت والامتناع لا يمكن اعتباره اشتراكا فى ارتكاب الجرائم اذ تتطلب المساعدة نشاطا ايجابيا من جانب المساعد بما يقتضى القول بانه

وثائق قضائية

راغب في حدوث الجريمة عازم على العمل على اتمامها . الا ان رأيا آخر في الفقه الاسلامي اتجه اتجاهها مغايرا ووجب التفرقة بين القادر على منع الجريمة وغير القادر على منع ارتكابها لان سكوت القادر على منع الجريمة يعتبر منه مشاركة في ارتكابها واعانه لمن يرتكبها على ذلك . وكما اختلف فقهاء الشريعة الاسلاميه في ذلك اختلف ايضا فقهاء الفقه الحديث فقال رأى بامكان وقوع المساعدة بالامتناع عن منع ارتكاب الجريمة فيما ذهب رأى آخر الى مخالفة ذلك - ولقد اخذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بوجهة النظر القائمه بتجريم الامتناع والسماح بارتكاب الجرائم نبهت المادة التاسعه منه الفقرة الثانيه .

ويتحقق القصد الجنائي في جريمة المساعدة على ارتكاب الفجور او الدعاره من انصراف قصد الجاني تحقيق النتيجة التي رمى اليها من مساعدته للمجنى عليه اي تمكين المجنى عليه من ممارسة الفجور او الدعاره بمعنى الا تكون مساعدته هذه يقصد منها تحقيق غرض آخر

بعيد عن افعال الفجور او الدعاره حتى ولو كان على علم بان مساعدته هذه سوف تسهم بنصيب كبير او قليل في ممارسة من قدمت له المساعدة للفجور او الدعاره . فاذا ارتكبت من قدمته له المساعدة افعال الفجور او الدعاره كانت جريمة المساعدة تامه اما اذا لم يرتكب من قدمت له المساعدة افعال الفجور او الدعاره كانت جريمة المساعدة جريمة شروع في ارتكابها .

وجريمة تسهيل ارتكاب الفجور او الدعاره والمساعدة على ارتكابها الفجور او الدعاره لفظان بمعنى واحد ولا يوجد فارق قانوني بينهما وجريمه تسهيل ارتكاب الفجور او الدعاره لشخص تفترض ان هذا الأخير لديه من الاستعداد الكافي لارتكاب هذه الأفعال وكل ما هنالك انه في حاجه الى عون ارتكاب نوعه كي يتمكن من ممارسة الفجور أو الدعاره فيسر له الجاني ويسهل له ارتكاب هذه الامور لذلك نجد ان اركان جريمه تسهيل ارتكاب الفجور أو الدعاره هي بذاتها اركان جريمه المساعدة ولها نفس ظروفها والمعاقبه على الشروع فيها (يراجع فيما

سبق الجرائم المخله بالآداب فقها وقضاءا الطبعة الثالثه ١٩٧٣ لسيد حسن البغال ص ٢١٢ حتى ص ٢١٨) .

وحيث انه بالبناء على ما تقدم ومن الطواف باوراق الدعوى وما انطوت عليه من تحقيقات ترى المحكمه ان ما نسب الى المتهم الاول بليغ عبد الحميد حمدي من انه شرع في مساعدة وتسهيل ارتكاب الفجور للمتهم الخامس عبد المجيد محمد توردي والمتوفاه سميره ملىان استقام الدليل على ثبوته ثبوتا يقينيا في حقه وذلك مما شهد به كل من حميده محمود الصاوى المرزوقي مديره منزل المتهم الخامس وسناء حماد عارف وسعيد محمود عطيه في قولتهما الثانيه وما تضمنه محضر التحريات المؤرخ ١٩٨٤/١٢/٢٤ وما شهد به بهجت محمد قمر ومحمد كامل على البيطار .

اذ شهدت حميده محمود الصاوى المرزوقي والتي تعمل ظرف عبد المجيد محمد توردي السعودى الجنسيه من ان الامير حضر الى القاهره ثم تبعه بيومين المتوفاه وانهم اجتمعوا بمسكن عبد المجيد السعودى ثم استكملوا سهرتهم بكازينو الليل وفي اليوم التالي طلب مخدومها اعداد بعض

المأكولات والتوجه بها لمنزل المتهم الاول بليغ عبد الحميد حمدي حيث وجد بعض الضيوف المغاربة وجزائريتان ومديرة منزل الاخير والطباخ وكان الجميع يحتسى الخمر ويزاولون الرقص والضحك وانهم تناولوا طعام العشاء ثم انصرف المتهم الاول الى مخدعه في الثالثة صباحا وتوالى انصراف الجميع تباعا عدا عبد المجيد محمد السعودي وسميره مليان المغربية وسيدتان جزائريتان وفي اليوم التالي طلب منها مخدومها احضار الاجنده الخاصة بارقام التليفونات لشقة المتهم الاول حيث علمت نبأ وفاة سميحه مليان المغربية وعلمت من المتهم الثالث ثم من مخدومها انه دخل والمتوفاه حجرة النوم واغلقا بابها وان المتوفاه طلبت منه النوم مع المتهم الاول فنهرها بقوله انها قادمة مع رجل فهددته بالقاء نفسها من النافذه وفعلت وطلب مخدومها منها انكار وجوده بشقه المتهم الاول لدى سؤالها من رجال الشرطة .

وشهدت سناء حماد عراف الشهيره بصباح انها شاهدت عبد المجيد محمد السعودي والمتوفاه يدلفان الى حجرة النوم الخاصه بالضيوف بعد

احتسائهم الخمر وانصراف السيدتان الجزائريتان بشقة الاول بالهرم وانها توجهت للنوم في حجره صغيره بالمنزل مجاوره للمطبخ وان عبد المجيد السعودي حضر اليها وايقظها لتبحث له عن المرأه التي كانت ترافقه الحجره وانها ابلغت سعيد محمود عطيه طباخ المنزل ليبحث معها عنها حيث بحثت عنها بحجرتي الصالون والسفره فلم تجدها ثم عرجت لحجرة النوم وعثرت على ملابسها بها واكتشفت انها سقطت من نافذه الحجره عاريه تماما وانها اخفت هذه الروايه بناء على طلب المستشار ابراهيم فهمي محمد الذي حضر اليها بمنزل شقيقه المتهم الاول بالزمالك وطلب منها انكار وجود عبد المجيد محمد توردي السعودي وان المتوفاه كانت بحجره النوم بمفردها طبقا لما روته باقوالها الاولى .

وشهد سعيد محمود عطيه طباخ منزل المتهم الاول بان المتوفاه وعبد المجيد محمد توردي السعودي توجهتا لحجرة النوم بملابسهما العاديه في السادسة صباحا وان مديرة المنزل حضرت اليه وطلبت منه البحث عنها ثم ابلغته انها القت بنفسها عاريه من

ملابسها وان المستشار ابراهيم فهمي محمد طلب منه ايضا انكار وجود عبد المجيد السعودي وان المتوفاه كانت بالحجره بمفردها .

وشهد بهجت محمد قمر بانه سبق له قضاء السهره مع الحاضرين بمسكن المتهم الاول بكازينو الليل بدعوه من الاخير وعندما توجه لشقة المتهم الاول ليلة الحادث في الساعه الثانيه صباحا شاهد الجميع يضحكون والبعض يسمع الموسيقى والبعض الآخر بحجرة السفره يتناول الطعام وكانت المتوفاه تترنح وتقوم بالهزار مع المتهم الاول الجالس ارضا وانه تذاثر بعض الويسكي وانصرف .

وشهد محمد كامل علي البيطار بانه دعى لقضاء السهره بشقه المتهم الاول وكان قد سبق له قضاء سهره معهم بكازينو الليل في اليوم السابق وانه تصافح مع المتوفاه واحتسى الخمر معهم وانصرف وان المتوفاه كانت مخموره وتزاول الرقص .

وحيث ان محضر التحريات أوري بمضمون ما شهدت به حميده المرزوقي .

وحيث انه بالبناء على ما تقدم جميعه فانه يكون قد ثبت للمحكمة على وجه الجزم

وثائق قضائية

واليقين ان المتهم الاول بليغ عبد الحميد حمدي احضر المدعويين لمسكنه ومن بينهم

عبد المجيد محمد توردي السعودي وسميره زوجتي سليمان الجزائريه وقدم لهما الطعام والخمر واستمعوا للغناء وزاولوا الرقص وانه ترك لهم جنابات مسكنه في

الثالثه صباحا يحتسون فيه الخمر دون رقيب الى ان استخدم عبد المجيد محمد السعودي حجره بهذا المسكن

ورافقته المتوفاه والتي لا تربطه بها رابطه شرعيه حيث قرر البعض انها صاحبه وقدم

الدفاع الحاضر عن المتهم الاول امام محكمه اول درجه حافظه مستندات تتضمن عقد

زواج عرفي بين شقيقتها وهذا السعودي المتواجد معها بالغرفه وهو امر لا يبرر هذه

الخلوه وهي اجنبية عنه حيث وجدت بعد ذلك عاريه من ملابسها التي عثر عليها داخل

هذه الغرفه بعد ان سقطت من النافذه ومادبر في الخفاء من محاولة انكار وجود المدعو

عبد المجيد محمد توردي مع

المتوفاه داخل هذه الحجره الى ان دلت التحريات وشهدت حميده المرزوقي بما شهدت به فعدل الناكرين لوجود اقوالهم

مؤيدين للشاهده في روايتها الامر الذي ترى معه المحكمه مما سبق بيانه توافر اركان

جريمه الشروع في مساعدة وتسهيل ارتكاب الفجور بالنسبه للمتهم الاول من

الظروف المحيطه بالواقعه والمظاهر التي اتاها المتهم الاول بليغ عبد الحميد حمدي

من دعوته لهؤلاء وهو عالم بان الكثير منهم لا تربطهما رابطه شرعيه وهيا لكل من

عبد المجيد محمد توردي والمتوفاه السبيل للشروع في ارتكاب الفجور بان قدم لهما

الخمر بمسكنه فعاشوا بحرمة هذا المسكن بالرقص والغناء وتركهم وهو رب هذا المسكن

في ساعه متأخره من الليل دون رقيب لينفرد عبد المجيد السعودي بالمتوفاه داخل احدى

حجراته بعد تناولهم الخمر ويعثر بعد ذلك على هذه السيده عاريه تماما من ملابسها وقد سقطت من النافذه وقد عثر

سقطت من النافذه وقد عثر

على ملابسها على سرير الغرفه بينما كان هذا الرفيق يرتدى كما روت مديرة منزل المتهم فانله وشورت اسود مما يؤكد فيه المتهم في تهينه الامور ومساعدتهما في ارتكاب الفجور وهو امر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف التي مرت بها الواقعه والتي استخلصتها المحكمه في حدود سلطتها التقديرية .

ومما يقطع بصحة الاتهام وثبوته ان يقوم المتهم فور اكتشاف الحادث باستدعاء صديقين له وانكار وجود احد

مع المتوفاه لدى تواجدها بحجره داخل مسكنه واخفاء حقيقه الامر على سلطات التحقيق بادىء الامر ولا ينال

من ذلك انكار المتهم لمعرفته بالمتوفاه ووجود عبد المجيد محمد توردي معها بشقيقته وانه

لا يسمح لاحد بالمبيت عنده اذ ان واقع الحال يكذب قوله مما لا ينال من اطمئنان

المحكمه اطمئنانا يقينيا ارتاح معه ضميرها ووجدانها الى صحة الاتهام وثبوته في حق

المتهم - لكل هذه الاسباب

وللاسباب التي اقام الحكم
المستأنف قضاؤه عليها تنتهي
المحكمة الى رفض استئناف
المتهم الاول بليغ عبد الحميد
حمدي موضوعا وتأيد الحكم
المستأنف .

وحيث انه عن موضوع
استئناف النيابة العامة بالنسبة
للمتهم الاول بليغ عبد الحميد
حمدي والتي تطالب فيه
بتعديل الحكم المستأنف
وتشديد العقوبة المحكوم بها
عليه لعدم تناسب ما حكم به
من عقوبة مع جسامه ما
ارتكبه من جرم فمن المقرر
ان للنيابة العامة ان تستأنف كل
حكم صادر من المحكمة
الجزئية في مواد الجرح دون
اي قيد أو شرط ، والنيابة
عندما تفيد الواقعة بماده أو
اكثر تنص على الحبس ولو
وجوبا لا تطلب بالضروره اخذ
المتهم بأقصى العقوبة انما
تطلب ان تكون في نطاق
الماده فحسب فاذا قيدت
الواقعه بماده خلال الحبس
جوازاً أو جوبا دون ان تحدد
القدر الذي تطلبه من هذه
العقوبة تحديدا صريحا وقضت

المحكمة بالحبس في حدود
الماده فلا يجوز للنيابة من بعد
ان تستأنف هذا الحكم لان
المحكمة تكون في هذه الحالة
قد حكمت بما طلبته (نقض
١١/٥/١٩٥٣ رقم ٤٣٨ س
٢٣ ق ، س ٢٣ ق) . لذا
جرى العمل على انه اذا
ارادت النيابة العامة ان تحفظ
حقها في استئناف الحكم الذي
سيصدر في الدعوى ان تطلب
الحكم بأقصى العقوبة فاذا حكم
باقل من ذلك جاز لها
الاستئناف لتشديد العقوبة والا
فلا ، ولا بد ان يكون طلب
الحكم بأقصى العقوبة قد ابدى
في جلسة اعلن لها المتهم
فحضرها او تغيب عنها فاذا لم
يتحقق ذلك فلا يعتد بهذا
الطلب على المتهم ويكون
استئناف النيابة غير جائز
(نقض ٣/٤/١٩٥٩ احكام
النقض س ١٠ رقم ٣٤ ص
١٦١) .

وحيث انه بالبناء على ما
تقدم وكانت النيابة العامة قد
طلبت على لسان وكيلها المائل
بجلسة ٢٣/١٢/١٩٨٥ امام
محكمة اول درجة توقيع

أقصى العقوبة على اسم
ومن ثم جاز لها استئناف
قضاء محكمة اول درجة
القاضي بحبس المتهم الاول
سنة مع الشغل باعتبار ان الحد
الاقصى المقرر لهذه العقوبة
ثلاث سنوات الا ان المحكمة
تساير محكمة اول درجة فيما
قضت به من عقوبة للمتهم
الاول بليغ عبد الحميد حمدي
ومن ثم تنتهي في موضوع
استئناف النيابة العامة الى
رفضه وتأيد الحكم المستأنف
فيما قضى به من حبس المتهم
الاول سنة مع الشغل
والمراقبه لمدة مساويه لعقوبة
الحبس .

وحيث انه عن موضوع
استئناف النيابة العامة بالنسبة
للمتهمين الثاني والثالث ثناء
حماد عارف ، سعيد محمود
عطيه والذي يتضمن خطأ
محكمة اول درجة في تطبيق
القانون باعتبار انها قضت
بتغريم كلا منهما عشرون
جنيها حيث ان المادة ١٤٥ من
قانون العقوبات المعدله بعد
٢٩ لسنة ١٩٨٢ جعلت

وثائق قضائية

عملا بالمادتين ٣١٣ ، ٣١٤

وحيث ان المحكمة ترى
لزما عليها وهي تختتم اسبابها
ان تخاطب ضمير مجتمعنا
المصري من على هذا المنبر
المقدس وتهيب بالجميع ان
يهبوا لوقف مثل هذا السيل
الجارف من الفساد والانحلال
ولن يكون ذلك الا بالعودة لله
سبحانه وتعالى وتعاليم رسوله
ﷺ والتمسك بالقيم والمثل
العليا والتصدى لموجة
اللانتماء واللااخلاق التي
تتصف ببعض جنابات هذه
الامه والتي تؤدي الى الزلل
والسقوط . ربنا لا تؤاخذنا ان
نسينا او اخطأنا ربنا ولا تحمل
علينا اصرأ كما حملته على
الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا
مالا طاقة لنا به واعف عنا
واغفر لنا وارحمنا انت مولانا
فانصرنا على القوم الكافرين
(صدق الله العظيم) .

على سند من القول انهما
تعرضا لضغوط وتأثير
ونصيحه ضاره اسداها لهما
وكيل المتهم الخامس وصديق
الاول - اذ ترى المحكمة
انهما ورغم تواجدهما في هذا
الحفل العامر بكؤوس الخمر
كان عليهما مراعاة الله سبحانه
وتعالى فيما يدلان به من
شهادته بدلا من الخوف على
مخدومهما من الشوشرة كما
قررا باقوالهما - وقد يكون
في قوله الحق امام سلطات
التحقيق ما قد يغير من
مجريات الامور بالنسبة لوقائع
لا يعلمها سوى الله الذي لا
يخفى عليه شيء في الارض
ولا في السماء .

وحيث انه عن
المصروفات الجنائية فتلزم بها
المحكمة المتهمون الثلاثة

العقوبة المقرره لما نسب
اليهما الحبس مدة لا تتجاوز
سته اشهر والغت عقوبة
الغرامه من الفقرتين الثانيه

والثالثه . ولما كان الحكم
المستأنف في محله للاسباب
التي بنى عليها والتي تأخذ بها
هذه المحكمة كاسباب لحكمها

ومن ثم تقضى المحكمة
وباجماع الآراء الى الغاء
الحكم المستأنف بالنسبه

للمتهمين الثانيه والثالث فيما
قضى به من تغريم كل منهما
عشرون جنيها وبحبس كل

منهما ثلاثه اشهر مع الشغل
نظير ما نسب لكل منهما

وتخالف المحكمة الاستئنافيه
محكمة اول درجه من اخذ
المتهمين الثانيه والثالث بالرافه

الحرية التي نريدها ..

يجب أن يشعر كل الناس جميعا أنهم مطمئنون ، وأنهم يحكمون
حكما حرا ، وأن لكل مخلص أن يتكلم وأن يبرر رأيه كما يشاء ، ويجب
أن تتسع الصحافة لهذه الآراء المخلصة الحقّة ، اننا لا نريد الحرية
لرأى عن هوى ، ولا رأى عن غرض ، ولا رأى عن عبث ، وانما مزيد
الحرية للرجل الأبي النزيه .

المغفور له الاستاذ الجليل

النقيب مصطفى البرادى

محكمة الاسكندرية الابتدائية - الدائرة ٣٣ عمال جلسة ٦ / ٥ / ١٩٨٦

المبادئ القانونية :

١ - إن الدعاوى التى يكون كلا طرفيها إحدى شركات القطاع العام وأحد العاملين الفنيين بالادارة القانونية بها ، ينعقد الاختصاص فى مباشرتها عن الشركة لإدارة قضايا الحكومة وحدها لا اعتبارات معينة ارتآها الشارع .

٢ - ان المصالحة فى الدعوى لا تهدف إلى حماية الحق واقتضائه فحسب ، بل قد يقصد بها مجرد استيثاق المدعى لحقه ، بحيث لا يلزم أن يثبت الحق له حتى تقبل دعواه ، بل يكفى أن تكون له شبهة حق حتى تكون دعواه جديرة بالعرض أمام القضاء .

٣ - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ هو الاساس فى تنظيم شئون مديرى وأعضاء الادارات القانونية بالقطاع العام ، ولا يرجع إلى تشريعات العاملين بالقطاع العام إلا فيما لم يرد به نص فى ذلك القانون .

٤ - اعتماد هيكل الادارات القانونية بشركات القطاع العام لا يحتاج إلى العرض على الجهاز المركزى للتنظيم والادارة إلا فى حالة الهيكل الخاص بالهيئة العامة ، كما لا يحتاج إلى تدخل فى اللجنة العليا لشئون الادارات القانونية إلا فى حالة وجود خلاف فى رأى .

٥ - ان الحكم بالأحقية لفئة وظيفية معينة ينسحب أثره لتاريخ استحقاقها .

٦ - ينص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على بيان الوظائف بالادارات القانونية وشروط شغلها ، ومن ثم فإن المحكمة تتولى مطابقة الاشتراطات الواجب توافرها بشغل كل وظيفة على من يشغلها فعلا من أعضاء تلك الادارات ، حتى اذا ما توافرت فى حق أى منهم شروط شغل الوظيفة المعادلة لوظيفة بالهيكل أنزلت عليه حكم القانون ، وقضت له بالحق ، على أن تضع فى اعتبارها حكم القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ الذى قضى بإدماج بعض الوظائف فى مسميات جديدة .

ونحيث انه عن الموسر
فان الواضح جليا ان طلبات
المدعين فى كلا الدعويين
عبارة عن طاب
بالوظائف والدرجات المالية
المعادلة لوظائفهم ، أن ليست
طلب ترقية وذلك استنادا منهم
الى حكم المادة ٢٠ من قرار
وزير العدل رقم ٧٧/١٧٨٥
الخاص بقواعد واجراءات
اعداد واعتماد الهياكل
الوظيفية وجداول توصيف
الوظائف بالادارات القانونية
الخاضعة للقانون ٤٧/١٩٧٣
ولما كان الثابت ان القانون رقم
٤٧/١٩٧٣ والقرارات
واللوائح الصادرة تنفيذا
لأحكامه هو الذى يحكم هذا
النزاع باعتبار ان المدعين فيه
من العاملين الفنيين بالادارة
القانونية للشركة المدعى عليها
وهى إحدى شركات القطاع
العام وكان المستقر عليه فى
قضاء النقض ان شركات
القطاع العام تخضع فى اجراء
تسكين العاملين فيها لرقابة
القضاء بما يقتضيه ذلك من
الربط بين العامل والوظيفة
التى كان يشغلها قبل التقييم
وبين الوظيفة المعادلة لها بعد
التقييم وذلك بمطابقة

وثائق قضائية

الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا حتى اذا ما توافرت هذه الاشتراطات اصبح صالحا لشغلها (نقض مدنى طعن ٤٩/٣٢ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠ منشور فى قضاء النقض فى منازعات العمل والتأمينات الاجتماعية مجموعة الهوارى ج ٦ قاعدة ١١٠٠ ص ١٧٤ - ١٧٥) .

وحيث ان الثابت من اوراق الدعوى ومستنداتها ان الهيكل التنظيمى للادارة القانونية بالشركة المدعى عليها محل التداعى هو اول هيكل تنظيمى لها يتم اعداده وفقا لاحكام القانون رقم ١٩٧٣/٤٧ الخاص بالادارات القانونية للهيئات وشركات القطاع العام وطبقا لاحكام والقواعد التى تضمنها قرار وزير العدل رقم ١٩٧٧/١٧٨٥ ولما كان القانون رقم ٧٣/٤٧ على ما يبين من الفقرة الاخيرة من المادة الثانية منه قد فوض السيد/ وزير العدل فى تنظيم اوضاع العاملين بالادارات القانونية وكان القرار رقم ١٩٧٧/١٧٨٥ قد صدر استنادا لهذا التفويض على ما يبين من ديباجته ومن ثم فان احكامه تكتسب القوة التشريعية

الملزمة (نقض طعن رقم ٤٨/١٣١٠ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٩) وبالتالي يكون حقا اعمال نص المادة ٢٠ القرار رقم ١٩٧٧/١٧٨٥ المشار اليه على واقعات الدعوى باعتباره يتضمن حكما انتقاليا يقض بأنه : - يتم تسكين مديرى واعضاء الادارات القانونية العاملين بها عند صدور الهيكل على الوظائف الواردة بها المعادلة للفتات المالية التى يشغلونها حاليا على انه اذا توافرت فى احدهم الشروط المنصوص عليها فى القانون لشغل وظيفة اعلى يسكن من توافرت فيه هذه الشروط على هذه الوظيفة الاعلى مع عدم المساس بالاقدمات الحالية ، وتشير المحكمة فى مجال تعرضها لمرحلة اعداد واعتماد الهيكل الوظيفى للادارة القانونية الى ان القانون رقم ١٩٧٣/٤٧ هو الاساس فى تنظيم شئون مديرى واعضاء الادارات القانونية بالقطاع العام ولا يرجع الى تشريعات العاملين بالقطاع العام الا فيما لم يرد به نص فى القانون رقم ١٩٧٣/٤٧ وذلك وفقا لما تقضى به المادة ٢٤ منه لذلك ولما كان من المقرر

انه مع قيام القانون الخاص لا يرجع الى احكام القانون العام الا فيما فات القانون الخاص من الاحكام وانه لا يجوز اهدار احكام القانون الخاص بذريعة اعمال قاعدة عامة لما فى ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى من أجله وضع القانون الخاص (نقض مدنى طعن رقم ٥٠/٦٦٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢١ منشور فى مجموعة احكام النقض - محمد احمد عابدين ص ٢٧٣ وقضاء النقض - مجموعة الهوارى ج ٦ ص ٣٨٢ - ٣٨٤) .

واذ تضمن قرار وزير العدل رقم ١٩٧٧/١٧٨٥ احكاما اكتسبت القوة الملزمة على نحو السالف بيانه ومن ثم فان ما اشتمل عليه ذلك القرار والقانون رقم ١٩٧٣/٤٧ من احكام وقواعد خاصة باعداد واعتماد الهياكل الوظيفية للعاملين بالادارة القانونية للشركة المدعى عليها هى الواجبة الاتباع دون غيرها .

ولما كان الثابت من الاوراق والمستندات ان الشركة المدعى عليها قد اصدرت الهيكل الوظيفى لادارتها القانونية فى ١٩٨٥/١/١٧ بموجب قرار مجلس ادارتها رقم ٢٣٥ بعد ان اعدته وفق الاسس والمعايير التى اشارت

اليها المادة ١٦ من قرار وزير العدل رقم ١٩٧٧/١٧٨٥ المشار اليه كما قامت بتمويل وظائفه فعلا على نحو ما هو موضح بقرار مجلس الادارة المرفق بالاوراق . ولما كان الثابت ايضا ان هذا الهيكل بما اشتمل عليه من جداول توصيف الوظائف قد عرض وفق المادة المذكورة على لجنة مديري واعضاء الادارات القانونية بالوزارة المختصة التي تتبعها الشركة المدعى عليها والتي قامت بدراسته وفق ما تقضى به المادة ١٧ من قرار وزير العدل المشار اليه وابتد رايها فيه بان اوصت بالموافقة عليه ثم رفعت توصيتها تلك الى وكيل الوزارة المختص الذي قام بدوره بالموافقة عليه واعتماده ومن ثم يكون هذا الهيكل قد اتخذ شكله النهائي دون ما حاجة بعد ذلك الى مزيد من العرض على غير ما ذكر من جهات ذلك انه بالنسبة لشركات القطاع العام لا يحتاج امر اعتماد هيكل الادارات القانونية بها الى العرض على الجهاز المركزي للتنظيم والادارة الذي لا يتدخل الا في حالة الهيكل الخاص بالهيئة العامة على نحو ما يقضى به نص المادة ١٧ من القرار رقم ١٩٧٧/١٧٨٥ والتي تقضى

بأنه : - ... وعليه (اى وكيل الوزارة) ارسال جداول وظائف الادارات القانونية بالهيئات العامة الى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة لدراسته وابداء ملاحظاته عليه ، كما لا يحتاج الامر الى تدخل اللجنة العليا لشئون الادارات القانونية المنصوص عليها في المادة ١٨ من القرار المشار اليه ذلك أن هذه المادة لا تنطبق الا اذا اختلف رأى وكيل الوزارة مع رأى لجنة شئون مديري واعضاء الادارات القانونية بالوزارة وذلك على نحو ما يتضح جليا من صراحة نص الفقرة الاخيرة من المادة ١٧ من القرار المذكور والتي تنص : - ... في حالة وجود خلاف فى الراى يعرض الامر على اللجنة العليا لشئون الادارات القانونية طبقا لنص المادة ١٨ من القانون « لهذا ولما كان الهيكل الوظيفى للادارة القانونية محل التداعى قد اعد بمعرفة الشركة المدعى عليها مراعية فى ذلك القواعد والمعايير التى نصت عليها المادة ١٦ من قرار وزير العدل رقم ١٩٧٧/١٧٨٥ كما ابدت كل من اللجنة الوزارية لمديري واعضاء الادارات القانونية فى نطاق الوزارة المختصة، وكذا وكيل الوزارة

المختص رايها والذي جاء كل منهما مطابقا للآخر فى الموافقة على الهيكل الوظيفى على النحو المذكور فان هذا الهيكل يكون قد اعتمد بصورة نهائية ولا حاجة بعد ذلك لتدخل اى من الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ولا اللجنة العليا لشئون الادارات القانونية حيث لا يتدخل الاول الا فى حالة الهيئات العامة كما لا تتدخل الثانية الا فى حالة وجود خلاف فى الراى على النحو السالف ايضا ولا يجوز الادعاء بوجوب تدخل لاي سلطة اخرى خلاف ما ذكر آنفا فى امر اعتماد الهيكل الوظيفى للادارة القانونية بالشركة المدعى عليها ذلك أنه بالنسبة لسائر العاملين بالادارات الاخرى بتلك الشركة ينتهى اعتماد الهيكل عند صدور موافقة مجلس الادارة عليه دون حاجة لاعتماد من سواه اللهم الا فيما يتعلق بالوظائف العليا التى تخضع لاعتماد الوزير المختص الذى تتبعه الشركة وفق ما تقضى به المادة ١٠/٣٢ من القانون رقم ٨٣/٩٧ (مادة ٨ من القانون رقم ١٩٧٨/٤٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام) فاذا كان هذا هو الشأن من التيسير فى اعتماد الهياكل

وثائق قضائية

الوظيفية بالنسبة لسائر العاملين في غير الادارة القانونية وهم بالقطع يفوقون العاملين بهذه الادارة عدداً وعبئاً مالياً على الشركة المدعى عليها فلا يعقل ان يستلزم الامر اجراءات أكثر تعقيداً ، مما اشير اليه آنفاً ويؤيد في هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٨ من قرار وزير العدل رقم ١٩٧٧/١٧٨٥ من انه : - ... ويتولى وزير العدل ابلاغ قرارات اللجنة العليا الى الوزير المختص ، بما مفاده أن هذا الابلاغ هو نهاية المطاف لمرحلة اعتماد الهيكل الوظيفي للادارة القانونية في حالة وجود خلاف في الرأي أوجب عرض الامر على اللجنة العليا لشئون الادارات القانونية بموجب هذه المادة وتتنوّه المحكمة الى انه وان كانت قرارات الشركة المدعى عليها باعتبارها شركة قطاع عام والصادره من مجلس ادارتها تعتبر نهائية دون ما حاجة الى تصديق سلطة اعلى وفقاً لصريح نص المادة ٤٩ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته والصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٩٨٥/٩١ الا انه نظراً لان الامر يتعلق .

بالادارة القانونية بالشركة المدعى عليها والتي يحكمها القانون رقم ١٩٧٣/٤٧ والذي يقضى باتباع نظم معينة في شأن اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية للادارات القانونية تكفل بتنظيمها قرار وزير العدل رقم ١٩٧٧/١٧٨٥ في المادتين ١٦ ، ١٧ منه فقد كان من المتعين سلوك هذا السبيل الذي رسمه القانون الخاص وهو القانون رقم ١٩٧٣/٤٧ دون سلوك نظيره في القانون رقم ١٩٧٨/٤٨ الخاص بالعاملين بالقطاع العام وذلك طواعية لحكم المادة ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٣/٤٧ على النحو السابق ايضاحه .

هذا وجدير بالذكر أنه وضح من مستندات الدعوى ان الهيكل الوظيفي موضوع التقاضي هو اول هيكل تعدّه الشركة المدعى عليها وتعتمده وفقاً لاحكام القانون رقم ١٩٧٣/٤٧ وأصدرت به قرارها رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٨٥/١/١٧ في حين ان القواعد والاحكام القانونية تقضى بالانتهاء من اعداده واعتماده في موعد اقصاه سنة من تاريخ العمل بالقانون ١٩٧٣/٤٧ طبقاً للمادة ٢٩

منه اي في ١٩٧٤/٨/٥ ثم مدت هذه المهلة بالقانون رقم ١٩٧٤/١٠٨ الى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٥ ثم الى ١٩٧٧/١٠/١٤ بموجب قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ الا ان الشركة المدعى عليها تراخت في اعداده واعتماد الهيكل الوظيفي لادارتها القانونية وفقاً لاحكام القانون رقم ١٩٧٣/٤٧ مدة تجاوزت ثمانى سنوات وبذلك تكون قد خالفت قواعد قانونية أمره كان يتعين عليها الانصياع لها في وقتها ولو انها قامت بواجبها الذي املاه عليها القانون في حينه لاتضح لصاحب المصلحة من المدعين فرصة تحسين حالته الوظيفية في وقت مبكر ولعاد عليه بالتالى مزيد من المنفعة المادية والمعنوية وقد كان الاجدر بالشركة المدعى عليها ان تبادر الى تنفيذ رعاية منها للمدعين الذين تنطق اوراق الدعوى ومستنداتها بحسن ادائهم لعملهم وامتيازهم وحرصهم على المال العام ولصالح الشركة وليس ادل على ذلك من أن المدعى في الدعوى رقم ١٩٨٦/٢٠٩ عمال كلى قد منح علاوة تشجيعية بمقتضى قرار الشركة رقم ١٩٨٤/١٤٨ اعتباراً من ١٩٨٥/٧/١ فضلاً

عما حفلت به اوراق الدعوى
من مستندات فى هذا المجال .

وحيث أن المحكمة تشير
الى ان قرار مجلس ادارة
الشركة المدعى عليها رقم
٢٤١ الصادر بـجلسة
١٩٨٥/٤/٢٧ بارجاء تنفيذ
الهيكل الوظيفى موضوع
التداعى وليس العدول عنه اذا
جاز القول بانه كان له محل
وقت صدوره وهو اجراء
مزيد من الاتصالات لمعرفة
ما اذا كان من الجائز رفع قمة
الادارة القانونية الى اكبر من
درجة مدير عام فى ظل
الجدول المرفق بالقانون رقم
١٩٧٣/٤٧ فانه لم يعدله محل
منذ صدور القانون رقم
١٩٨٦/١ فى ١٩٨٦/١/٢٢
والذى بمقتضاه تم تعديل هذا
الجدول بما يفسح المجال لرفع
قيمة الهيكل الوظيفى للادارة
القانونية الى درجة او درجات
مالية اكبر من درجة مدير عام
والثابت ان الوزارة المدعى
عليها الاولى فى الدعوى رقم
١٩٨٦/٢٠٩ عمال كلى
اسكندرية قد سارعت باخطار
الشركة المدعى عليها بصورة
رسمية من هذا القانون
(يراجع المستند ١٢ من
حافطة مستندات المدعى فى
الدعوى رقم ١٩٨٦/٢٠٩
عمال كلى) وقد استهدف
المشرع بهذا القانون رفع

الغبى الذى لحق بالعاملين
بالادارات القانونية على نحو
ما اشار اليه تقرير اللجنة
المشتركة من لجنة الشئون
الدستورية والتشريعية ومكتبى
لجنتى القوى العاملة والخطة
والموازنة (المستند رقم ١٣
بالحافطة سالفة الذكر) اذ جاء
بهذا التقرير ما يلى : - وفى
خلال السنوات الماضية
ادخلت تعديلات على احكام
قوانين العاملين بالحكومة
والقطاع العام كان من ابرز
سماتها الزيادات التى طرأت
على جداول الاجور وفى ذات
الوقت لم يواكبها تعديلات
لاحكام القانون رقم
١٩٧٣/٤٧ مما ادى الى
ظهور مفارقات كبيرة بين
اعضاء تلك الادارات وبين
غيرهم من العاملين بنفس
الجهات سواء فى الترقى الى
الدرجات الاعلى او الزيادة فى
الاجور فى حين توقفت
ترقيات اعضاء الادارات
القانونية عند درجة مدير عام
باعتبارها اعلى درجة بالجدول
الملحق بالقانون ١٩٧٣/٤٧ -
لهذا فقد اعد الاقتراح بمشروع
القانون المعروض مستهدفا
اصلاح الاحوال الوظيفية
للعاملين بالادارات القانونية
فى الجهات المذكورة تحقيقا
للمساواة بينهم وبين سائر
العاملين فى تلك الجهات ...

الخ .

بيد ان ما يؤخذ على
الشركة المدعى عليها انها قد
أصمت آذانها تقاعست عن
اعمال وتطبيق الهيكل
الوظيفى لادارتها القانونية
والذى ارجأت تنفيذه حتى بعد
صدور القانون رقم ٨٦/١
المشار اليه وزوال المبرر لهذا
الارجاء بل وحاولت الشركة
المدعى عليها فى مذكراته
دفاعها تصوير الامر وتفسير
قرار مجلس ادارتها على انه
عدول عن الهيكل الوظيفى
موضع التداعى ولم يكن ذلك
المسلك منها الا تعسفا وتعنتا
ترفض هذه المحكمة بعد ان
زال مبررا رجاء تنفيذ قرار
مجلس الادارة رقم ٢٣٥
الصادر بجلسة ١٩٨٥/١/١٧
باعتتماد الهيكل الوظيفى
لادارتها القانونية وذلك
بصدور القانون رقم ٨٦/١
والعمل باحكامه اى اعتبارا من
١٩٨٦/١/٣١ (المادة ٣ من
القانون المذكور) .

وحيث أن المستقر عليه
وعلى ما جرى به قضاء
النقض ان الاصل فى الاحكام
انها مقررة للحقوق وليست
منشئة لها ومن ثم فان الحكم
بالاحقية لفئة وظيفية معينة
ينسحب اثره لتاريخ استحقاقها
(نقض مدنى طعن رقم
٤٨/٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٣

وثائق قضائية

من منشور في مجموعة قضاء النقض - محمد احمد عابدين (ص ٢٢٥) ولذلك وعملا بحكم الفقرة الاخيرة من المادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٩٧٧/١٧٨٥ التي يجرى نصها : - « مع عدم المساس بالاقدميات الحالية » فان المحكمة وهي بصدد تقرير احقية كل من المدعين في التسكين بالوظيفة والدرجة المعادلة لوظيفته بالهيكل المعتمد من الشركة في ١٩٨٥/١/١٧ تقضى بعدم المساس بما قد يكون لاي منهم من اقدمية سابقة في الدرجة المسكن عليها .

وحيث أن الدعويين المائلتين تشتملان بذاتهما على كامل المستندات بما يكفل للمحكمة الفصل فيهما فقد انطوت مستندات المدعين على صور رسمية من الهيكل التنظيمي لادارة القانونية بالشركة المدعى عليها متضمنا جداول توصيف الوظائف وشروط شغل كل وظيفة وكذلك الكشف الرسمية ببيان الاعضاء الفنيين بالادارة القانونية وبياناتهم الوظيفية بالاضافة الى ان القانون رقم ١٩٧٣/٤٧ ينطوي بذاته في المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ منه

على بيان الوظائف وشروط شغلها ومن ثم فان المحكمة تتولى مطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل كل وظيفة على من يشغلها فعلا من المدعين حتى اذا ما توافرت في حق اى منهم شروط شغل الوظيفة المعادلة لوظيفة بالهيكل الجديد انزلت عليه حكم القانون وقضت له بالحق وتضع المحكمة في اعتبارها حكم القانون رقم ١٩٨٦/١ الذي قضى فيما قضى به بادماج بعض الوظائف المبينة في جدول القانون ١٩٧٣/٤٧ في مسميات جديدة ثم معادلتها على الوظائف بالدرجات المالية الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٨ وذلك على النحو الآتي : - « وظائف محام رابع ومحام ثالث ومحام ثان » ادمجت في وظيفة واحدة بمسمى « محام » وتم معادلتها بالدرجة المالية التالية - ووظيفتي « محام اول ومحام ممتاز » ادمجتا في وظيفة - محام ممتاز وتم معادلتها بالدرجة المالية الثانية اما كل من وظيفتي « مدير ادارة قانونية » و « مدير عام ادارة قانونية » فقد ظلتا على مسماها

وبنفس درجتيهما المقابلتين كذلك ما يتم ادراجه من وظيفة او وظائف اعلى من ذلك فتسمى وتعادل بنفس المسمى والدرجة المالية القرينة لها في الجدول المرفق بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٨ وتنوه المحكمة الى ان تسكين المدعين في الوظيفة المعادلة لوظيفته في الهيكل الجديد بالمسميات الوظيفية المبينة بالقانون رقم ١٩٨٦/١ على النحو السابق بيانه لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم لان التسكين يقوم على الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم طبقا للقوانين والقرارات المعمول بها في هذا الشأن .

وحيث انه بالنسبة للمدعى في الدعوى رقم ١٩٨٦/٢٠٩ عمال كلى اسكندرية فلما كان الثابت ان وظيفته التي يشغلها بالشركة المدعى عليها هي وظيفة فنية على قمة الهيكل الوظيفي لادارتها القانونية تحت مسمى مدير عام الادارة القانونية بالدرجة المالية « مدير عام » وانه في الهيكل محل التداعي قد صار معادلتها بمسمى « رئيس قطاع الشئون القانونية » من الدرجة المالية العالية وهي الدرجة الأعلى مباشرة من درجة مدير عام

وانه عن شروط شغلها فانها لا تتطلب سوى القيد امام محكمة النقض لمدة خمس سنوات فقط بينما حالة المدعى تنطق بأنه مقيد بنقابة المحامين تحت رقم ١١٢٨٨ منذ عام ١٩٥٦ وأنه قد مضى على قيده بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض اثني عشر عاما وهو على هذا الوضع يكون مستوفيا لشروط استحقاق هذه الدرجة منذ زمن بعيد فقد كان من الواجب توقيته اليها في مواعده اسوة بزملائه في الادارات الرئيسية الاخرى داخل الشركة المدعى عليها المتساوين معه او حتى الاحداث منه في الاقدمية ولا يجدى الشركة تذرعه بأن القانون رقم ١٩٧٣/٤٧ كان يقف حائلا دون ذلك على زعم من أنه قد وضع قواعد خاصة لترقية اعضاء الادارة القانونية او تاخيرها في اعداد هيكلها وفقا لذلك القانون ذلك انه بالنسبة للقول الاخير فان التأخير في اعداد الهيكل كان بفعل المدعى عليها ذاتها وبالنسبة للقول الاول فان المستقر عليه في قضاء النقض ان قواعد ترقية مديري واعضاء الادارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ١٩٧٣/٤٧ والواردة بالمادة ١٤ منه لا تجد مجالا للتطبيق

الا من تاريخ العمل باحكام قرار وزير العدل رقم ١٩٧٨/٧٨١ على اعتبار ان القواعد التي تضمنتها ذلك القرار قواعد متممة للقانون ولازمة لاعمال المادة ١٤ منه كما ان المادة ٢٨ من القانون قضت بان تستمر الادارات القانونية القائمة عند العمل بالقانون كما يستمر العاملون بها في مباشرة اعمال وظائفهم طبقا للنظم والقواعد المعمول بها ولازم ذلك ان الترقيات السابقة على صدور القرار رقم ١٩٧٨/٧٨١ المذكور تخضع للاحكام العامة الواردة بنظام العاملين بالقطاع العام دون القانون رقم ١٩٧٣/٤٧ (نقض مدني طعن رقم ٨٥/٢٢٨ ق جلسة ٨٥/١/٢٧ منشور في مجموعة الهوارى في قضاء النقض ج قاعدة ٢٣٠ ص ٣٨٧) .

وحيث انه متى كان ما تقدم وكان الثابت من مستندات المدعى انه اقدم اعضاء الادارة القانونية بالشركة المدعى عليها ولا يوجد من يناقسه فيها وكان المستقر عليه في قضاء النقض ان نص المادة ٨ من قرار السيد/ وزير العدل رقم ١٩٧٧/١٧٨٥ التي تقضى بان يكون التقييم على اساس التسلسل في الوظائف ولما كان الوصف العام

للوظائف الواردة ببطاقة التوصيف بالملحق رقم ٢ للقرار الوزاري المشار اليه قد نص على ان تقع هذه الوظيفة على قمة الهيكل التنظيمي يتولاها أحد شاغلي وظائف مدير عام ادارة قانونية ويكون اقدم اعضاء الادارة ولما كان المدعى قد توافرت فيه الاشتراطات السابقة واشترطات شغل وظيفة رئيس قطاع الشؤون القانونية بالشركة المدعى عليها طبقا للهيكل الوظيفي المعتمد بموجب قرار مجلس ادارتها رقم ٢٣٥ في ١٧/١/١٩٨٥ ومن ثم تجيبه المحكمة الى طلبه التسكين على تلك الوظيفة من الفئة العالية اعتبارا من ٣١/١/١٩٨٦ مع ما يترتب على ذلك من آثار عملا بالمادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٩٧٧/١٧٨٥ واحكام القانون ١٩٨٦/١ .

(نقض مدني طعن رقم ٥١/٩٥٨ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٣ منشور في مجموعة الهوارى في قضاء النقض ج ٦ قاعدة ٢٣١ ص ٣٩٠) .

وحيث انه عن طلب المدعى بمذكرته الختامية الزام كل من المدعى عليهما الاول والثاني متضامين باتخاذ

وثائق قضائية

الاجراءات والقرارات اللازمة في هذا الشأن فانه بالنسبة للمدعى عليه الاول بصفته وزيرا للتعمير واستصلاح الاراضى فلا وجه لالزامه بشيء في هذه الدعوى ذلك ان علاقة المدعى الوظيفية انما هى مع الشركة المدعى عليها الثانية وهى علاقة عمل تعاقدية ولا شأن للمدعى عليه الاول بصفته بما قضى به للمدعى ضدهما لان موضوع الدعوى هو تسكين ولا يستلزم ذلك الى تدخل من المدعى عليه بصفته ، اما الشركة المدعى عليها الثانية فهى ملزمة باتباع وتنفيذ ما قضى به هذا الحكم عند صورته نهائيا فاذا تقاعست عن ذلك فالمدعى وشأنه فى اتباع الاجراءات القانونية الكفيلة بحملها على تنفيذه ، كذلك لا وجه لطلب التضامن بين المدعى عليهما فى اتخاذ الاجراءات والقرارات اللازمة لذلك ان التضامن لا يفترض وانما يقوم بناء على اتفاق او نص فى القانون عملا بحكم المادة ٢٧٩ وهو الامر الغير متوافر فى هذه الدعوى .

وحيث أنه عن المصاريف شاملة اتعاب المحاماة فى

الدعوى رقم ٨٦/٢٠٩ عمال كلى اسكندرية فان المحكمة تلزم الشركة المدعى عليها الثانية بها . حيث قضى ضدهما عملا بالمادة ١٨٤ مرافعات . وحيث انه عن طلب النفاذ المعجل فان المحكمة تشمل حكمها عملا بالمادة السادسة من قانون العمل رقم ٨١/١٣٧ .

وحيث أنه بالنسبة للمدعى الاول فى الدعوى رقم ٨٦/٢١٠ عمال كلى اسكندرية فانه لما كان الثابت من بيان الحالة الوظيفية المرفق بحافظة مستندات المدعى فى الدعوى السابقة والمعتمد من الشركة المدعى عليها انه يشغل مدير ادارة بالادارة القانونية بالشركة من الدرجة المالية الاولى منذ ١٩/٨/١٩٨١ وان تتوافر فيه شروط شغل وظيفة مدير عام ادارة قانونية (المسماه بالهيكل الوظيفى المعتمد للادارة العامة للقضايا والرأى والتي صار معادلتها بدرجة مدير عام على اعتبار انه قد مضى على تخرجه اكثر من خمسة عشر عاما مع القيد بالنقض ومن ثم فهو يستحق التسكين عليها اعتبارا من

١٩٨٦/١/٣١ عملا بحكم المادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥/١٩٧٧ ولا يجدى الشركة دفاعها القائل بان ثمة فتوى صدرت فى شأن تسوية حالة المدعى الاول ابلغت بها عن طريق الجهاز المركزى للتنظيم والادارة وتقضى بعدم جواز شغله لدرجة مدير عام ذلك ان تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بشأن تسكين العاملين لا تعدو ان تكون مجرد تعليمات ادارية ليست لها منزلة التشريع (نقض مدنى طعن رقم ٣٩/٥٥٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٤ منشور فى مجموعة قضاء النقض - للهورى - ج ٦ ص ١٦٤) والدعوى الماثلة موضوعها تسكين نفاذ القرار وزير العدل رقم ١٧٨٥/١٩٧٧ الصادر استنادا الى التفويض التشريعى المنصوص عليه فى المادة ٨ من القانون رقم ١٩٧٣/٤٧ ومن ثم فان ما تضمن ذلك القرار من قواعد واحكام بشأن التسكين تكون ملزمة وواجهة الاتباع .

وحيث انه بالنسبة للمدعى الثانى فلما كان الثابت أنه يشغل وظيفة مدير ادارة بالشئون القانونية من الدرجة المالية الاولى والتي جرى مسماها بالهيكل الجديد مدير

ادارة القضايا وعودلت بالدرجة المالية الاولى كما ان الثابت من كشف الحالة الوظيفية السالف الاشارة اليه ان اقدمية هذا المدعى فى هذه الدرجة ترجع الى ١٩٨٤/١٠/١٨ ومن ثم تقضى المحكمة بتمكينه عليها اعتبارا من ١٩٨٦/١/٣١ مع عدم المساس باقدميته الحالية

فيها اعتبارا من التاريخ المذكور وذلك عملا بالفقرة الاخيرة من المادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٩٧٧/١٧٨٥ سالف الذكر .

وحيث انه بالنسبة للمدعى الثالث الذى يطالب بتسكينه على وظيفة مدير ادارة الراى واللوائح من الدرجة المالية الاولى اعتبارا من ١٩٨٥/١/١٧ فانه لما كان

الثابت من بيان الحالة الوظيفية السالف ذكره انه يشغل وظيفة محام ممتاز بالدرجة المالية الثانية وأنه حاصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٧٤ ولما كانت وظيفة مدير ادارة الراى واللوائح بالدرجة المالية الاولى الوارد بالهيكل الجديد للشركة المدعى عليها تشترط فيمن يشغلها ان يكون مقيدا بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض لمدة سنتين

او القيد امام الاستئناف مع قضاء ١٤ سنة محاماة وهى ذات المدد استلزماتها المادة ١٣ من القانون رقم ١٩٧٣/٤٧ لشغل وظيفة مدير ادارة قانونية . ولما كان المدعى الثالث قد حصل على ليسانس الحقوق فى عام ١٩٧٤ وقيد بالاستئناف بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٤ اى انه لم يمض على اشتغاله بالمحاماة حتى ١٩٨٦/١/٣١ - ١٤ سنة فانه

لا يكون قد استوفى شروط شغل الوظيفة التى يطالب بتسكينه عليها وهى مدير ادارة الراى واللوائح ولازم ذلك القضاء برفض الدعوى بالنسبة له مع اعفاؤه من مصاريف هذا الشق عملا بالمادة السادسة من قانون العمل رقم ٨١/١٣٧ .

وحيث انه بالنسبة للمدعية الرابعة فانه لما كان الثابت انها تشغل وظيفة عدلت فى الهيكل الجديد بوظيفة محام ممتاز بالدرجة المالية الثانية لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٨٦/١ وكان الثابت انها تشغل الدرجة المالية المذكورة اعتبارا من ١٩٨٣/٨/٨ ومن ثم تقضى المحكمة بتسكينها على وظيفة محام ممتاز بالدرجة المالية الثانية اعتبارا

من ١٩٨٦/١/٣١ مع عدم المساس باقدميتها الحالية فيها اعتبارا من ١٩٨٣/٨/٨ عملا بالفقرة الاخيرة من المادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٩٧٧/١٧٨٥ .

وحيث انه بالنسبة للمدعى الخامس الذى يطالب بتسكينه على وظيفة محام اول بادارة التحقيقات من الدرجة المالية الثانية اعتبارا من ١٩٨٥/١/١٧ فانه لما كان الثابت انه يشغل وظيفة محام ثان بالدرجة المالية الثالثة اعتبارا من ١٩٨٣/٤/١ وانه مقيد امام المحاكم الابتدائية بتاريخ ١٩٨٤/١/٥ . ولما كانت الوظيفة التى يطالب بتسكينه عليها طبقا للهيكل الجديد والتى ادمجت هى

وظيفة محام ممتاز فى وظيفة محام ممتاز طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٨٦/١ تستلزم فيمن يشغلها القيد امام الاستئناف لمدة ثلاث سنوات وانقضاء ستة سنوات على القيد امام المحاكم الابتدائية وهو ذات ما نصت عليه المادة ١٣ من القانون رقم ١٩٧٣/٤٧ الامر الذى لم تتوافر فى المدعى الخامس شروط تسكينه على الوظيفة المطالب بها مما يتعين معه

وثائق قضائية

بالمناسب منها لما قضى به
ضدها عملاً بالمادة ٨٦
مرافعات .

وحيث انه عن طلب النفاذ
المعجل فالمحكمة تشمل
حكمها به عملاً بالمادة السادسة
من قانون العمل رقم ١٣٧
لسنة ١٩٨١ .

(الدعوى رقم ٢٠٩ لسنة
١٩٨٦ عمال كلى الاسكندرية
رئاسة الاستاذ رئيس المحكمة
الاستاذ/ عمرو محمد عوني
وعضوية القاضيين الاستاذ/
طلعت الغزالي وصالح يوسف
وهي الدعوى المقامة من
الزملاء المحامين ابراهيم
الشاروني ومحمد أحمد سليم
وخليل ابراهيم وميرفت عبد
الله شكرى وحبشى محمد
شحاته ومحمد محمود عاشور
ويسرى عبد المنعم أبو كرم
وحسين رفعت عقل و ابراهيم
أحمد يوسف و ابراهيم أبو
شبانة ضد شركة مساهمة
البحيرة) .

بيانه فانها تقضى تبعا لذلك بما
يترتب على ذلك من آثار .

وحيث أنه عن طلب وكيل
الشركة المدعى عليها فتح باب
المرافعة فى الدعويين فان
المحكمة تلقت عنه بعد ان
رأت فى اوراق الدعويين
ومستنداتها ما يكفى لتكوين

عقيدتها خاصة وان المستندات
المقدمة بالحافظتين المرفقتين
بطلب الاعادة الى المرافعة
بعضها قدم المدعون فى
الدعويين مثيلتها بحفاظ

مستنداتهم والباقي منها لا يغير
وجه الرأى فى الدعوى فضلا
عن الى الخصوم قد ابدوا
بمذكراتهم كافة أوجه دفاعهم
فى النزاع المطروح .

حيث انه عن مصاريف
الدعوى رقم ٨٦/٢١٠ عمال
كلى اسكندرية فان المحكمة
تلزم الشركة المدعى عليها

القضاء برفض الدعوى
بالنسبة له مع اعفائه من
مصاريف هذا الشق عملاً
بالمادة السادسة من قانون
العمل رقم ١٣٧/١٩٨١ .

وحيث أنه بالنسبة للمدعين
من السادس الى العاشر فإنه
لما كان الثابت ان كلا منهم
يشغل وظيفة عودلت بوظيفة
محام من الدرجة المالية الثالثة
وفقا للمادة الثانية من القانون
رقم ١ لسنة ١٩٨٦ فقد

توافرت فى كل منهم شروط
شغلها فمن ثم تقضى المحكمة
بتسكين كل منهم على وظيفة
محام بالدرجة المالية الثالثة
اعتبارا من ١٩٨٦/١/٣١ مع
مراعاة اقدمية كل منهم الحالية
فيها . وحيث ان المحكمة

وهي تقضى باحقية المدعين
عدا الثالث والخامس فى
التسكين على النحو السالف

القضاء هو الحقيقة

ان القضاء هو القانون الحى ، ولكن هناك شيئاً احترامه اكثر من ذلك
هو الحقيقة ، اننى ابحت عنها باعتبارى إنسان ، ونشرها بوصفى مواطن ،
ورسالتى كمحامى ان اجعلها تنتصر .

المحامى الفرنسى

ميشيل دى ورج

من
روائع
المرافعات

● من روائع المرافعات ●

في تمام الساعة السادسة من مساء يوم السبت الموافق ٥ يناير ١٩٤٦ عقب دخول أمين عثمان باشا داره رقم ١٤ شارع عدلى باشا قاصدا مقر رابطة النهضة ، وما أن هم بالصعود الى درجات المدخل حتى دهمه حسين توفيق أحمد وأطلق عليه عدة طلقات نارية خر بعدها على الارض يتخبط في دمه ... وقبض عليه وعلى أخيه سعيد توفيق وبدأ التحقيق معهما فنفايا ارتكابهما هذه الجريمة أو علمهما شيء عنها ، ولكن لم ينفيا كراهيتهما وبغضهما لأمين عثمان - ومعاملة الانجليز وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى اهتزت له جنابات مصر اهتزاز واضطرب له كل مصرى وتحفز لصدده ودحره - أمين عثمان الذى صرح بتصريح أحدث أثر سينا في نفوس المصريين وهيح عواطفهم فحركها بعنف دفعها الى اغتياله وذلك عندما قال أن زواج انجلترا ومصر زواج كاثوليكي !! .. وسار التحقيق حتى وصل فيما بعد الى الكشف عن الوقائع والحوادث التى تناولها باقى التحقيق (كجناية الشروع فى قتل صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى النادي السعدى مساء ٦ ديسمبر ١٩٤٥ وجناية الشروع فى قتل الاومباشى الانجليزى ميللر وغير ذلك من حوادث وردت فى تقرير الاتهام) وكان من أثرها أن أقامت النيابة الدعوى على حسين توفيق أحمد المتهم الاول و ٢٥ آخرين وهم محمود يحيى مراد - محمود أحمد الجوهري - عمر حسين ابو على - السيد عبد العزيز خميس - محجوب على محجوب - محمد أنور السادات - محمد ابراهيم

●
هذه
القضية
●

أمين عثمان باشا

قضية
اغتيال

المهاكمة والمرافعات
أوامر ومهكمات الجنائيات
فى قضية النيابة العمومية
رقم ١١٢٩ عابدين ١٩٤٦
ورقم ٢٠٢ سنة ١٩٤٦ كلى

تقرير الاتهام

اتهمت النيابة العمومية
المتهمين السالف ذكرهم
بأنهم :

أولا : المتهم الاول
(حسين توفيق أحمد) فى
مساء ٥ يناير ١٩٤٦
الموافق أول صفر سنة
١٣٦٥ بدائرة قسم عابدين
محافظة القاهرة قتل حضرة
صاحب السعادة أمين عثمان
باشا عمدا ومنع سبق
الاصرار والترصد بأن بيت
النية على قتله وأعد لذلك
مسدسين وقنبلة يدوية

وترصد له عند الباب
الخارجى للمبنى المحتوى
على نادى فكتوريا ورابطة
النهضة حتى اذا ما ظفر به
أطلق عليه ثلاث طلقات
نارية قاصدا قتله فأحدث به
الاصابات الموصوفة
بالتقرير الطبى والتى أودت
بحياته والمتهمون
الثانى والثالث والرابع
والخامس والسادس -

كامل - سعد الدين كامل - نجيب حسين فخرى - محمد محمود كريم - سعيد توفيق أحمد - مجدى عبد العزيز ابو سعدة - أحمد وسيم خالد - محمد على خليفة - محمد عبد الفتاح - عباس محمد المرشدى - على عزيز دياب - أحمد خيرى عباس - أحمد محمد خليل الحلوانى - كامل محمد ابراهيم الواحى - عبد الهادى مسعود - جول أسود نعيم - أنور فائق جرجس وقدمت النيابة القضية لحضره قاضى الاحالة ، فقدم المتهمون المذكورون لمحكمة الجنايات فى ١٢ فبراير ١٩٤٧ والمشكلة برياسة عبد اللطيف محمد بك ومحمد صادق حمدى بك و ابراهيم خليل بك مستشارين وحضور الاستاذ حسن أنور طه حبيب وكيل النيابة ومحمد أحمد الجمال كاتب المحكمة . وتولى الدفاع الاساتذة المحامون / أحمد رشدى وعلى الخشخانى وحماده الناحل وزكى عربى ودكتور محمد هاشم وعلى منصور وفتحى رضوان ومحمد شوكت التونى ووهيب دوس ودكتور زهير جرائه ومكرم عبيد وعلى ايوب ومحمد عرفة وعبد الحميد يونس وآخرون ... وبعد أن سمعت المحكمة أمر الاحالة وطلبات النيابة العمومية والمدعين بالحقوق المدنية وأقوال المتهمين وشهادة من شهد والمرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا قضيت فى ٢٤ يوليو ١٩٤٨ بمعاينة حسين توفيق أحمد بالاشغال الشاقة عشر سنوات وبعقوبات مختلفة على البعض وبراءة المتهمين .

محمود كامل العروسى المحامى

السابع والثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر - محمد أنور السادات - ومحمد ابراهيم كامل وسعد الدين كامل ونجيب حسين فخرى ومحمد محمود كريم اشتركوا مع المتهم الاول فى ارتكاب هذه الجريمة بطريق الاتفاق بان اتفقوا معه على ارتكابها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق .

ثانيا : المتهم الاول (حسين توفيق أحمد) فى الزمان السالف الذكر بدائرة قسم الموسيقى بمحافظة

فريد لتنبيه المتهم الاول عند مقدم سيارة المجنى عليه ووقف المتهم الرابع عند ناصية شارع عدلى وميدان ابراهيم باشا لنفس الغرض الذى وقف من اجله المتهم الثالث . وقصد المتهمان الخامس والسادس الى رابطة النهضة لمعرفة ما اذا كان المجنى عليه قد قدم الى تلك الدار أم لا ، والاستيثاق من موعد مقدمه واطار المتهم الاول بذلك فوقعت الجريمة بناء على الاتفاق وتلك المساعدة والمتهمون

محمود يحيى مراد ومحمود وأحمد الجوهري وعمر حسين أبو على والسيد عبد العزيز خميس ومحجوب على محجوب - اشتركوا مع المتهم الاول فى ارتكاب هذه الجريمة بطريقى الاتفاق والمساعدة بأن اتفقوا معه على قتل المجنى عليه السالف الذكر ووقف المتهم الثانى الى جوار المتهم الاول أثناء ارتكاب الحادث مسلحا بمسدس لحمايته وليشد ازره ووقف المتهم الثالث عند ناصية شارعى عدلى ومحمد

قضيه اغتيال أمين عثمان.

القاهرة - شرع فى قتل عبد المنعم ابراهيم القبانى - وجمال الدين عبد الشافى وآخرين عمدا بأن القى صوبهم قنبلة يدوية بقصد قتل من كانوا يقتفون اثره للقبض عليه عقب ارتكاب حادث مقتل حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا فاصابت شظايا القنبلة المجنى عليهما السالفى الذكر وحدثت بهما الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسببين لا دخل لارادة المتهم فيهما وهما اسعاف هذين المصابين بالعلاج وعدم وصول الشظايا الى الباقيين ، وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى ، وهى جنائية قتل حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا السالفة الذكر والمنطبقة على المواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ... والمتهمون الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر - محمود يحيى مراد ومحمود أحمد الجوهري وعمر حسين أبو على والسيد عبد العزيز خميس ومحجوب على محجوب ومحمد أنور السادات ومحمد ابراهيم كامل . وسعد

الدين كامل ونجيب حسين فخرى ومحمد محمود كريم - اشتركوا مع المتهم الاول فى ارتكاب هذه الجريمة بأن اتفقوا معه على قتل صاحب السعادة أمين عثمان باشا فوقعت جريمة الشروع فى قتل عبد المنعم القبانى وجمال الدين عبد الشافى نتيجة محتملة لذلك الاتفاق .

ثالثا : المتهم الاول فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ الموافق أول محرم سنة ١٣٦٥ بدائرة قسم السيدة زينب بمحافظة القاهرة - شرع فى قتل صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا عمدا ومع سبق الاصرار والترصد بان عقد العزم على قتله وأعد لذلك مسدسين وقنبلتين يدويتين وترصد بهما المجنى عليه فى طريقه بين منزله ودار النادى السعدى والقى صوب سيارته قنبلة يدوية قاصدا بذلك قتله وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادة المتهم فيه وهو أن سائق سيارة المجنى عليه كان مسرعا بها وقت الحادث فطاشت القنبلة ولم يصب شظاياها سوى الجانب الايسر من سيارة المجنى عليه والمتهمون الرابع والسابع والثامن والتاسع - عمر حسين

أبو على ومحمد أنور السادات - ومحمد ابراهيم كامل وسعد الدين كامل - اشتركوا مع المتهم الاول فى ارتكاب هذه الجريمة بطريقى الاتفاق والمساعدة بأن اتفقوا معه على ارتكابها وساعدوه فيها بأن وقف المتهم الرابع الى جوار المتهم الاول يحمل مسدسا وقنبلة ليحميه شر الاذى ويؤازره وقت ارتكاب الجريمة ووقف المتهم السابع على مقربة من مكان الحادث ومعه سيارة ليستقلها المتهمان الاول والرابع عقب ارتكاب الجريمة ووقف المتهمان الثامن والتاسع على مقربة من مكان الحادث وكل منهما مسلح بمسدس ليشد ازر المتهم الاول ليقوما بحمايته وقت ارتكاب الجريمة فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة والمتهمون الثانى والثالث والخامس والعاشر والحادى عشر والعشرين اشتركوا مع المتهم الاول فى ارتكاب هذه الجريمة بطريق الاتفاق بان اتفقوا معه على ارتكابها فوقعت بناء على ذلك .

رابعا : المتهم الاول فى الزمان والمكان الأنفى الذكر شرع فى قتل محمد الصاوى مرعى وفكرى عبد العزيز صلاح وعبد الستار سليمان وحسن متولى حسنين

وفيكثورا براموفيتش وانصاف
حسن محمود وكونستا جميللى
واللاشاتكو فسكى وروز
شكرى سليمان وصوفى عبد
المسيح ميخائيل واعتدال أمين
وأليس فؤاد جرجس واليزابيث
ميخائيل قسطنطندى وسيلتيرا
سيمون عمدا مع سبق
الاصرار والترصد بان بيت
النية على قتل حضرة صاحب
المقام الرفيع مصطفى باشا
النحاس باشا وترصد له فى
الطريق وألقى على سيارته
قنبلة يدوية قاصدا قتله
فأصابته شظايا القنبلة المجنى
عليهم السالفى الذكر وأحدث
بهم الاصابات الموصوفة
بالتقارير الطبية وخاب أثر
الجريمة لسبب لا دخل لارادة
المتهم فيه وهو اسعافهم
بالعلاج والمتهمون الثانى
والثالث والرابع والخامس
والسابع والثامن والتاسع
والعاشر والحسادى عشر
اشتركوا مع المتهم فى ارتكاب
هذه الجريمة بان اتفقوا معه
على قتل حضرة صاحب المقام
الرفيع مصطفى النحاس باشا
وكانت جريمة الشروع فى قتل
المجنى عليهم الآنفى الذكر
نتيجة محتمله لذلك الاتفاق .
خامسا : المتهمون
الاول والثانى والثالث والرابع
والخامس والسادس والحادى
عشر والثانى عشر والرابع
عشر والسادس عشر فى يوم

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥
الموافق ٢٢ محرم ١٣٦٥
بدائرتى محافظة القاهرة
ومديرية الجيزة اشتركوا فى
اتفاق جنائى الغرض منه
ارتكاب جنائية قتل بأن اتحدت
اراداتهم وتوافقوا على قتل
حضرة صاحب المقام الرفيع
مصطفى النحاس باشا وذلك
جالة كون المتهمين الاول
والثانى والثالث والخامس
والحادى عشر قد تداخلوا فى
ادارة حركة هذا الاتفاق .
سادسا : المتهمان
الاول والثانى عشر فى مساء
٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥
الموافق ١٥ ذى الحجة ١٣٦٤
بدائرة قسم عابدين بمحافظة
القاهرة شرعا فى قتل وكيل
الامباشى البريطانى ونيس
لسلى ميلر عمدا مع سبق
الاصرار والترصد بأن عقدا
العزم على قتل من عساه
يقابلهما من رجال الجيش
البريطانى وأعد كل منهما لذلك
مسدسا واستقلا سيارة للبحث
عن ضالتهما حتى التقيا
بالمجنى عليه فأطلق عليه كل
منهما بضع طلقات نارية من
مسدس قاصدين قتله فأحدثا به
الاصابات الموصوفة بالتقرير
الطبي وخاب أثر الجريمة
لسبب لا دخل لارادتهما فيه
وهو اسعاف المجنى عليه
بالعلاج والمتهمان

الثانى ولثالث عشر اشتركوا مع
المتهم الاول والثانى عشر فى
ارتكاب هذه الجريمة بطريقى
الاتفاق والمساعدة بان اتفقا
معهما على ارتكابها واستقلا
معهما السيارة وتولى المتهم
الثالث عشر قيادتها وسار بهما
للبحث عن الفريسة حتى اذا ما
ابصر بالمجنى عليه لفت نظر
المتهمين الاول والثانى عشر
اليه وكان المتهم الثانى يحمل
مسدسا ليؤازر به المتهمين
الاول والثانى عشر فوقع
الجريمة بناء على هذا الاتفاق
وتلك المساعدة .

سابعا : المتهم الاول
فى مساء يوم ٢٣ ديسمبر سنة
١٩٤٥ الموافق ١٥ محرم
سنة ١٣٦٥ بدائرة قسم مصر
الجديدة بمحافظة القاهرة شرع
فى قتل الامباشى البريطانى
ينج عمدا مع سبق الاصرار
والترصد بأن انتوى قتل أحد
رجال الجيش البريطانى وأعد
لذلك مسدسا واستقل دراجة
وطاف بها فى طرقات مصر
الجديدة يبحث عن فريسته
حتى ظفر بالمجنى عليه فأطلق
عليه بضع طلقات نارية من
مسدسة قاصدا قتله فأحدث به
الاصابات الموصوفة بالتقرير
الطبي وخاب أثر الجريمة
لسبب لا دخل لازادته فيه وهو
اسعاف المجنى عليه بالعلاج
والمتهم الرابع اشترك مع

قضية إغتيال أمين عثمان.

المنهم اذون في ارتكاب هذه الجريمة بطريقى الاتفاق و... بن اتفق معه على ارتكابها وسدس الد... مع المتهم الاول وهو يحمل مسدسا يعاضده به فوقعت الجريمة بناء على هذه الاتفاق وتلك المساعدة .

ثامنا : المتهم الخامس عشر (أحمد وسيم خالد) فى مساء يوم ٢٨ يناير ١٩٤٦ الموافق ٢٤ صفر سنة ١٣٦٥ هجرية بدائرة بندر الجيزة بمديرية الجيزة شرع فى قتل محمد ممدوح الشلقانى افندى عمدا بأن أطلق عليه طلقتين ناريتين من مسدس قاصدا بذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو اسعاف المجنى عليه بالعلاج وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى وهى أن المتهم المذكور والمتهم السادس عشر (مصطفى على كمال جيشة) اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنائية قتل بأن اتحدت ارادتهما وتوافقا على قتل واحد أو أكثر من رجال الجيش البريطانى وهى الجناية المنطبقة على المادة ٤٨ فقرة اولى وثانية من

قانون العقوبات والمتهم السادس عشر اشترك مع المتهم الخامس عشر فى ارتكاب هذه الجريمة بأن اشترك معه فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنائية قتل وذلك بأن اتحدا على قتل رجل أو أكثر من رجال الجيش البريطانى واتفقا على الحصول على سيارة لاستعمالها فى تنفيذ هذا الاتفاق فوقعت جريمة الشروع فى قتل محمد ممدوح الشلقانى نتيجة محتمله لجريمة الاتفاق الجنائى التى اتفق عليها .

تاسعا : المتهمون الأربعة والعشرون الاول فى خلال السنوات ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ميلادية الموافقة للسنوات ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ هجرية اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنائيات قتل بأن اتحدوا وتوافقوا على قتل رجال الجيش البريطانى وفريق من رجال مصر وقد تداخل المتهمون الاول والثانى والثالث والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر فى ادارة حركة هذا الاتفاق الجنائى .

عاشرا : المتهم الاول

فى ليلة ١٤ يوليو سنة ١٩٤١ الموافق ١٩ جمادى الثانى سنة ١٣٦٠ هجرية بالمعادى من أعمال قسم حلوان بمحافظة القاهرة وضع النار عمدا فى مبنى القنصلية الانجليزية بأن صب بترولاً على بابى تلك المدرسة وأشعل النار فيها والمتهم الثامن اشترك مع المتهم الاول فى ارتكاب هذه الجريمة بطريقى الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه على ارتكابها ورافقه الى مكان الحادث ليساعده فى ارتكابها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

حادى عشر : المتهمان الاول والسادس والعشرون فى ليلة ٢ يوليو سنة ١٩٤١ الموافق ١٧ جمادى الثانى سنة ١٣٦٠ هجرية بالمعادى من أعمال قسم حلوان بمحافظة القاهرة وضعا عمدا النار فى جراج ملحق بمنزل مسكون للمستتر جراهام بأن اشعلا النار بسيارة مملوكة للمستتر شنتون وهى موضوعة بداخل هذا الجراج .

ثانى عشر : المتهمون الاول والخامس والثامن والخامس والعشرون فى خلال عام ١٩٤٢ ميلادية الموافق عام ١٣٦١ هجرية بالمعادى

من أعمال قسم حلوان
بمحافظة القاهرة اشتركوا في
اتفاق جنائي الغرض منه
ارتكاب جنایات قتل وسرقة
باكرهه بأن اتحدوا وتوافقوا
على قتل رجال الجيش
البريطاني وسرقة اسلحتهم
بالاكراه وتداخل المتهم الاول
في ادارة حركة هذا الاتفاق
الجنائي .

ثالث عشر : المتهمون

الاول والثاني والثالث
والخامس والثالث عشر
والحادى والعشرون في يوم
٢٦ فبراير سنة ١٩٤٦
والموافق ٢٤ ربيع الاول سنة
١٣٦٥ بدائرة قسم الازبكية
بمحافظة القاهرة شرعوا في
سرقة مسدس للكونستابل فؤاد
محمد حسن بطريق الاكراه
بأن اعتدوا عليه بالضرب
وأوقعوه لتعطيل قوة مقاومته
والاستيلاء على مسدسه
وخاب أثر الجريمة لسبب لا
دخل لارادتهم فيه وهو استغاثة
المجنى عليه واغاثته .

وبناء على هذا ...
طلبت النيابة من حضرة
قاضى الاحالة احالتهم على
محكمة الجنایات لمحاكمتهم -
الاول بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ،
٢٣٢ من قانون العقوبات
والجنایة المنصوص عنها في
المواد ٢٣٤ / ٢ ، ٤٥ ، ٤٦ .
عقوبات والجنایة المنصوص

عليها في المواد ٢٣٠ ،
٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ،
عقوبات والجنایة المنصوص
عنها في المادة ٤٨ ، ١ ، ٢ ،
٣ عقوبات والجنایة
المنصوص عنها في المواد
٣١٤ / ١ ، ٢ ، ٤٥ ، ٤٦
عقوبات والجنایة المنصوص
عنها في المادة ٢٥٣ عقوبات
والجنایة المنصوص عنها في
المادة ٢٥٢ عقوبات والجنایة
المنصوص عنها في المواد
٣١٤ / ١ ، ٢ ، ٤٥ ، ٤٦
عقوبات والمتهم الثاني
بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ،
٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٤٠ / ٢ ،
٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ عقوبات ،
٤٨ / ١ ، ٢ ، ٣ ، عقوبات
٣١٤ / ١ ، ٢ ، ٤٥ ، ٤٦
عقوبات والمتهم الثالث
بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ،
٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٤٠ / ٢ ، ٣ ،
٤١ عقوبات ، ٢٤٣ / ٢ ،
عقوبات ، ٤٠ / ٢ ، ٣ ،
٤١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦
عقوبات ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ،
٢٣٢ ، ٤٠ / ٢ ، ٤١ ،
٤٥ ، ٤٦ عقوبات ، ٤٨ ،
٢١ ، ٣ ، ٣١٤ / ٢١ ، ٤٦
عقوبات والمتهم الرابع
بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ،
٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٤٠ / ٣٢ ،
عقوبات و ٤١ عقوبات ،
٢٣٤ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦
عقوبات و ٤٨ / ٢١
عقوبات والمتهم الخامس

بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ،
٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٤٠ / ٢ ،
٣ و ٤١ عقوبات ، ٢٣٤ / ٢
و ٤٠ / ٢ ، ٣ ، ٤١ ، ٤٣ ،
٤٥ ، ٤٦ عقوبات و
٤٨ / ١ ، ٢ عقوبات
والسادس ... والسابع
والثامن ... والتاسع
والعاشر والحادى عشر ...
والثاني عشر ... والثالث
عشر ... والرابع عشر
والخامس عشر والعشرون
والثاني والعشرون والثالث
والعشرون والرابع والعشرون
والخامس والعشرون بالمادة
٤٨ ففى اولى وثانية عقوبات
والحادى والعشرون بالمواد
٤٨ فقرة اولى وثانية عقوبات
و ١٣ فقرة اولى وثانية
و ٤٥ و ٤٦ عقوبات
والسادس والعشرون بالمادة
٢٥٢ من قانون العقوبات .
وبعد اطلاع قاضى
الاحالة على التقرير المتقدم
من النيابة العمومية فى قضية
الجنایة رقم ١١٢٩ عابدين
سنة ١٩٤٦ ورقم ٢٠٢ كلى
سنة ١٩٤٦ - وعلى اوراق
القضية المذكورة وبعد سماع
طلبات النيابة العمومية
والايضاحات التى رأى لزومها
من المتهمين والنيابة العمومية
قرر - فى ٧ أكتوبر
١٩٤٦ - احالة جميع
المتهمين الى تلك المحكمة
لمعاقبتهم بمقتضى المواد

٤ اغتيال أمين عثمان.

الواردة في تقرير الاتهام عن
الآراء الموضحة في ذلك

• تقرير الطبيب الشرعي عن جثة المجنى عليه أمين عثمان باشا •

تبين من تقرير الطبيب
الشرعي عن جثة المجنى عليه
أمين باشا أنه شوهد بها ما
يأتى :-

١ - جرح نارى فتحة
دخول بالجهة اليسرى لاعلى
الظهر اسفل النتوى الشوكى
للوح الايسر دائرى الشكل
قطره ٣ سم غير مصحوب
بنمش أو أسوداد أو اختراق
ويقابله بالجهة اليسرى بأعلى
الصدر اسفل منتصف عظمه
الترقوة اليسرى مباشرة جرح
فتحة خروج المقذف دائرى
الشكل قطره ٣ سم .

٢ - جرح نارى فتحة
دخول بالجهة اليمنى للظهر
على مسافة نحو سنتيمتر من
الخط فى المسافة الضلعية
بنمش أو أسوداد أو اختراق
ولم توجد له فتحة خروج .

٣ - جرح نارى فتحة
دخول مقذوف ثالث يقع
بمنتصف البطن بالجهة
اليسرى قطره ٣ سم غير

مصحوب بنمش أسود ويقابله
أسفل الاضلاع مباشرة فى خط
الثدى الايسر جرح وجدت به
رصاصة بارزة بقاعدتها -
كما أخبر بذلك حضرة الدكتور
مورو واستخرجت منه بدون
شق عليها .

ووجد جرح عليه
جراحة بمنتصف البطن يبدأ
من السرة لاسفل حتى العانة به
غرز جراحية والى يساره
جرح آخر جراحى به انبوبة
درنقة ... كما شوهد بالجاكتة
والصدى والقميص التى كان
يرتديها المجنى عليه ثقب
بالظهر مقابل فتحات الدخول
السابق ذكرها .

وتبين من الصفة
التشريحية أن فروة الرأس
خالية من الاصابات وأن
الاصابه الاولى التى بالجهة
اليسرى للظهر اخترقت جسم
المجنى عليه من الخلف للامام
ونفذت من اعلا الصدر اسفل
منتصف الترقوة واصابت
الرئة محدثة نزيفا داخل
تجويف الصدر . وأن الاصابة
الثانية التى بالجهة اليمنى من
الظهر فى المسافة الضلعية
السابقة اخترقت الجسم ايضا
من الخلف للامام وأحدثت
نزيفا داخليا وسكنت بعضلات
الصدر اسفل الترقوة اليمنى

واستخرجت . وأن اصابة
البطن بالجهة اليسرى اخترقت
البطن من الخلف الى الامام
ايضا واصابت الامعاء الغلاظ
والدقاق محدثة لنزيف بالبطن
وسكنت تحت جلد البطن
محدثة فيه جرحا سطحيا وهى
التى استخرجت بمعرفة
حضرة الدكتور مورو .

وتبين من فحص
الرصاص المستخرج من
الجثة أن :

١ - الرصاصة التى
استخرجت بمعرفة الدكتور
مورو مغلقة بالنيكل قطرها
٣٨ و . بوصة بها سبعة ميازيب
متجهة لليمين وبها بعض
ميازيب ثانوية .

٢ - الرصاصة التى
استخرجت من الجثة بمعرفة
الطبيب المشرح مغلقة
بالنحاس قطرها ٣٨ و . بوصة
لها سبعة ميازيب يمينية وبها
بعض ميازيب ثانوية وبمقارنة
هاتين الرصاصتين وجدت
متشابهتين .

٣ - الرصاصة التى
وجدت بمحل الحادث مغلقة
بالنيكل مطبقة من مضامتها
بجسم صلب غلافها المعدنى
منفصل عن بعضه فى اجزاء
منه وشاهد فى أحد وجهيها
خمسه ميازيب يمينية والوجه
الآخر انمحت من عليه
الميازيب غيارها لا يمكن

تعيينه ولكن قد يتفق وعيار ٣٨ و. بوصة .

٤- الرصاصة التي وجدت بمحل موسيقى (أرثوباجيان) صغيرة عيار ٣٢ وبوصة مغلقة بالنيكل بها خمسة ميازيب متجهة لليمين قمتها تبطلت قليلا وبجسمها خدش عالق به بيضاء تشبه الخشب .

وتبين من فحص المسدس الذى ضبط فى الحادث أنه مسدس بساقية له ستة عيون عياره ٣٨ و بوصة ماركة (انفلد) وجد بداخله خمسة أطراف مطلقة وسادس حاول إطلاقه ولم ينطلق يشتم منه رائحة البارود ، تبين من فحصه بالمعمل الكيماوى أن به

متخلفات بارود عديم الدخان وتبين من فحص الفرد البراوننج الذى ضبط فى الحادث أيضا أنه فرد أوتوماتيكى من نوع البراوننج عيار ٣٢ و. بوصة اشتم من ماسورته رائحة بارود ، تبين من فحصه كيماويا أن به متخلفات بارود عديم الدخان وأنه صالح للاستعمال ويسع سبع رصاصات وفى نتيجة التقرير أن الاصابات النارية ناشئة من ثلاثة أعيرة نارية ذات السرعة العالية اطلقت جميعها من الخلف

للامام وبميل من اسفل الاعلى ومن مسافة تزيد على متر لخلوها من آثار قرب أو إطلاق . وأن الوفاة ناشئة عن اصابة الرئة اليسرى والامعاء الغليظة والدقيقة وما ترتب على ذلك من النزيف والصدمه العصبية . وأن شكل المقذوفين المستخرجين من الجثة يشير الى أن السلاح النارى المستعمل هو عيار ٣٨ و. بوصة ويحتوى على سبعة ميازيب وهذا مما يتفق مع المسدس من نوع (انفلد) كالمضبوط فى الحادث . ويرجح ان المسدس المضبوط بالذات هو الذى استعمل فى احداث الاصابات وأن الرصاصة التى اخترقت فترينة محل (أرثوباجيان) تتفق وعيار الفرد البراوننج المضبوط .

● شهادة شهود الحادث

● شهادة عبد العزيز الشافعى افندى - مهندس ميكانيكى :

شهد بأنه عضو فى رابطة النهضة التى كان يرأسها أمين عثمان باشا واعتاد الحضور الى الرابطة كل يوم سبت وثلاثاء حوالى الساعة السادسة مساء ولقت نظره ثلاث مرات وقوف شابين بجوار الشجرة التى أمام باب العمارة التى فيها النادى

وأنه حضر يوم الحادث فى هذا الميعاد ومعه شوقى افندى اسماعيل المهندس بوزارة التموين وبعد قدومه بقليل سمع باطلاق أعيرة نارية وقد طلب المجنى عليه أن يصعد ليبلغ عن الحادث وأنه هو نفسه ضاغط على الجرح ، وزاد الشاهد أنه عند قدومه هو قبلها شاهد هذين الشخصين يقفان عند الشجرة أيضا وأحدهما ابن أحمد توفيق بك وكيل وزارة المواصلات ولا يعرف اسمه وسبق أن تعرف به من نحو سنة من ابنه عمه سامى توفيق الذى كان موظفا بوزارة المواصلات ثم نقل الى هندسة الواپورات بالسكة الحديد وقد تأكد هو من ذلك الشخص الذى يعرفه جيدا لانه كان كثير التردد على ابن عمه ولما أبدى هو ما لحظه على شكله أنه مثل (العبيط) .. فاخر ابن عمه سامى توفيق أن هذا الذى يستهين به شقى ويحرز قنابل ويتحدرش بالانجليز ومغلب ابوه ... ثم ذكر اوصاف الشخصين اللذين شاهدهما بجوار الشجرة بأن احدهما وهو نجل توفيق أحمد بك كان يرتدى بدلة رصاصى وكان متكئا على الشجرة بيده اليسرى وهو طويل نحيف قليلا وعيناه يلوح منهما حول وجهة غير طبيعية الشكل

قضية إغتيال أمين عثمان.

ومدببة قليلا أو بها عيب خلقى ، عارى الرأس طويل الشعر . أما الثانى فانه أقصر من الآخر قليلا وكان يوليه ظهره ويتكلم مع زميله اثناء وقوفهما ولا يذكر أوصافه لان كل اتجاهه كان نحو الاول وأنه بعد أن صعد وأبلغ الموجودين فى النادى بالحادث نزلوا فوجدوا المجنى عليه قد نقل الى مكتب أحد حضرات المحامين وأخبر هو نجيب بسيونى افندى معاون بوليس عابدين وكان يعرفه من قبل بمعلوماته عن مشاهداته .

● شهادة أحمد بخيت - وكيل أومباشى بإدارة المرور :

شهد بانه كان واقفا فى شارع عدلى باشا وسمع استغاثة حوالى الساعة السادسة الرابعة مساء ، ومنادى السيارات يستنجد ولم يكن منبها الى اطلاق اعيرة لاشتغاله بملاحظة السيارات ولمح شخصا « افندى » مسدل الشعر يرتدى بدلة رمادية يجرى فى الشارع على بعد نحو ستة امتار منه وانحرف بين العربات متجها صوب ميدان ابراهيم باشا واتجه الى الرصيف الايسر فاستغاث

بصفارته وتبعه فاطلق الهارب النار نحوه ثم استمر ذلك الشخص فى عدوه وعلى مقربة من نهاية شارع عدلى باشا أطلق عيارا آخر أصاب زجاج أحد المحلات ثم أخترق الجانى ميدان ابراهيم باشا وتبعه كونسابل المرور واشترك فى تعقبه الى شارع الملكة فريدة وهناك ألقى الهارب قنبلة ثم تابع عدوه وهم خلفه وانعطف فى شارع البيدق وألقى مسدسا به خمس طلقات فأحتفظ به وازدحم الناس وغاب عن نظرهم وسلم المسدس الى معاون قسم عابدين .

● شهادة محمد كامل مرسى - كونسابل :

شهد بأنه كان معينا لتنظيم المرور عند ملتقى شارعى عدلى و ابراهيم باشا ورأى أناس مقبلين من شارع عدلى وهم يستغيثون وشاهد شخصا بين التمثال والفسقية بميدان ابراهيم باشا يسبقهم على بعد نحو خمسين مترا مخترقا الميدان وأطلق عيارا بالقرب من التمثال واستمر فى الاطلاق وتبعه هو فانعطف الى شارع الملكة فريدة وفى يده مسدس وعند ابتداء هذا

الشارع رآه يلقى المسدس على الارض وتلقفه بعض العساكر البريطانيين فتناولوه منهم واحتفظ به ثم سمع انفجار قنبلة فتوقف عن تعقب الجانى الذى انحرف الى شارع البيدق وتمكن من الافلات وكان الضوء فى الميدان اقوى منه عادة بسبب الاستعداد لأعمال (زيارة جلالة الملك عبد العزيز آل سعود) ولم يتمكن هو من التثبت من الجانى لانه كان يطلق دون أن يلتفت ولم يتمكن هو من الاطلاق بسبب الزحام . ومما ورد ضمن الاوصاف التى ذكرها عن ذلك الشخص أن شعره مفروق ويميل الى الاصفر ولون بدلته « زيتى » .

● شهادة سيد محمد الجنائنى - منادى السيارات :

شهد أن المجنى عليه وصل حوالى الساعة السادسة والرابع مساء ثم سمع ثلاث طلقات ودخل المبنى ورأى المجنى عليه يتأوه وكان شخص يجرى على بعد عشرين مترا فاستغاث وأطلق الهارب رصاصة الى اليمين وأخرى الى اليسار ثم اتجه الى الرصيف الايسر قاصدا جهة التمثال ثم أطلق رصاصة ثالثة والكونسابل يتبعه وألقى بعد ذلك قنبلة وبعدها ارتبك هو

وسمع أنه هرب الى جهة شارع البيدق ثم رأى مسدسا مع الشاهد السابق . ومما ورد ضمن الاوصاف التي ذكرها عن ذلك الجاني أنه عارى الرأس ومسدل الشعر الى الخلف ويرتدى بدله رمادى .

● شهادة عادل الكاشف افندى مفتش بمصلحة السكة الحديدية :

شهد أنه كان قاصد قهوة نيوبار فى ميدان ابراهيم باشا وقد اعتاد الجلوس بها فلما بلغ تقاطع الميدان مع شارع عدلى باشا سمع صوت استغاثة منبعثا من هذا الشارع ورأى شخصا يجرى مقبلا متجها صوب الميدان وقد انعطف الى الرصيف الايسر وفى يمناه مسدس بساقية يطلق منه النار ثم وصل الى القهوة بعد أن تثبت من عدم أصابته وقابله عميد كلية الزراعة وأعقب ذلك سماعه انفجار وقام لاستكشاف الامر فقابل حضرة مأمور قسم الموسيقى وقص عليه ما حصل واجتمع به هنالك صديق له يدعى يوسف افندى فخر واستفسر منه مأمور القسم عن معلوماته ايضا ومما ورد ضمن الاوصاف التي ذكرها عن الهارب أنه طويل عارى الرأس كثيف الشعر وشعر المؤخرة كاسى الى حافة

الياقة - وكل ملامحه على تضخم - خمرى فاتح اللون وفى خده بروز غير عادى ويرتدى بدلة رمادى أمريكانى والجاكته بصفين والقلابه عريضه .

● مرافعة النيابة

والمدعين بالحق الهدنى ●

أولا : مرافعة الاستاذ حسن أنور حبيب

ممثل الاتهام فى قضية اغتيال أمين عثمان باشا

- حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ان يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ سيظل وصمة فى جبين الامبراطورية البريطانية وسيظل دليلا صارخا على البربرية التى هوى اليها الانجليز فى ذلك اليوم الاغبر الكالح ... فقد قابلوا الوفاء بالنكـــــران ، والاحسان بالاساءة ، والصنيع بالجحود ولكن هذه القوة الغاشمة وقفت عند حدها ، ونحرت أمام البسالة والاقدام والشجاعة والحصانة التى لمسها ، ولقيها ممثلوها فى رمز وادى النيل ... فاروق الاول حفظه الله .

سنظل نلعن

الاستعمار سنظل نلعن الانجليز أبد الدهر ما داموا محتلين بلادنا ولو كانوا فى اجذب بقعة منها ... يخيل الى

أن كل باب يغلق ، كأنما يغلق فى وجوههم وأن كل حجر بأرض الوادى ودّ لوطار فحصيلهم فى جباهم وأن كل كلب ينبح انما يصرخ فى وجوههم ... أخرجوا ، أخرجوا من هذا البلد ... الجلاء ووحدة وادى النيل شعورنا وشعارنا ... بل هو ترديد لما فى قلوبنا ونبضات دمننا وهمسات أرواحنا ... شيئا وشبابا ، ورجالا ونساء ولكن كيف السبيل الى بلوغ ما نصبوا اليه (*) ؟ ١١ ؟ أترأه بالتناحر والتنابد فيما بيننا ... أترأه أن نهاجم بعضنا بعضا فننقسم شيعا وفرقا ثم يقوم منا نفر من الشباب ، اعماه الغضب فساء حكمه على الامور ... ويقتل القادة منا والرجال فيسود وادينا جو من الفزع والتوتر والقلق والخوف كل يتوجس الشر اينما راح وكل يخشى القدر اينما حل

فتتبلبل الخواطر ويسفلت الزمام . فيذهلنا ما ألم بنا وما ألم بوطننا ، وننشغل بتطبيب جراحنا الداخلية عن مكافحة الافعوان الاجنبى وعن مداوة جرح الوطن البالغ من نكراته ، بل تزيد الامور وبالا ، فتتخن أنفسنا بجراح تصيب الصميم فى وطننا ... اللهم أن هذا منكر لايرضيك ،

قضية إغتيال أمين عثمان.

فرقًا بكنانتك ورفقًا بعبادك المصريين وألهمنا من أمرانا رشدًا . فنحن أحوج ما نكون إلى رحمتك وعنايتك نحن المصريين .

ظروف هذا الحادث

ان الانجليز - بعد اتجاه جلالة الملك فاروق الى اقامه وزارة قومية واجراء جلالة بعض مشاورات في هذا الشأن - طلبوا الى جلالة ملك البلاد « تشكيل وزارة يرأسها رفعة النحاس باشا أو يرضى عنها رفعتة » وكانت الوزارة القائمة اذاك وزارة سرى باشا والمظاهرات كانت قائمة تهتف مرحبة بالقائد الالمانى « رميل » الذى كان على أبواب مدينة الاسكندرية . ورأى جلالة الملك أن يجمع زعماء الاحزاب - ممن استدعى لهذا الغرض رفعة النحاس باشا وكان فى رحلة فى أقاصى الصعيد وكان استدعاؤه من قنا بالذات قلبى الدعوى فى اليوم التالى وهو يوم ٣ فبراير الساعة الثالثة مساء تشرف بمقابلة جلالة الملك الذى كاشفه عن الحالة ورأيه فى الاشتراك مع الآخرين فأجاب أنه مصمم على رأيه كما قال من قبل وأن حالة البلاد لا محل معها لقبول

هذا العرض وأرجأ جلالة الملك الامر الى حين اتمام جلالاته استشاراته على أن يدعوه ثانية وأمره بالبقاء فى القاهرة الى اليوم التالى وكان مكرم عبيد باشا مدعوا ثم عدل عن دعوته - وقد اوضح مكرم باشا السبب بأنه يرجع الى قصر الدعوة على الزعماء ، ثم دعى رفعة النحاس باشا فى اليوم الثانى فإذا به يتلاقى وباقى الزعماء . ثم شرف الاجتماع جلالة الملك وخلفه أحمد حسنين باشا وفى يده ورقة وقال جلالة الملك أنه أعد بياناً سيلقيه أحمد حسنين باشا نيابة عن جلالاته وهذا هو نص البيان « عندما واجهت البلاد هذه الساعات الخطيرة التى يجتازها العالم ناديت ونادى الشعب معى بوجوب اتحاد الجميع لمواجهة الصعوبات التى تقوم فى طريقنا وكنت أرى أن أوقات الشدة يجب أن تعلمنا أن ننسى أشخاصاً وندفن الماضى لنبدأ عهداً جديداً نكون فيه كتلة واحدة ورأياً واحداً وأمة واحدة ذلك لأننى أعلم أن ما من خير أصاب هذه البلاد ألا وهى متحدة وما من شر احاق بها الا وهى متفرقة ... هكذا بدأت

منذ أمس استدعى بعضكم وكنت عازماً على أن استدعى البعض الآخر اليوم لاشرح لكم وجهة نظرى ولادعو الجميع الى تأليف وزارة قومية . وكنت اعتقد أن كلا منكم يضحى شيئاً قليلاً لتكسب البلد شيئاً كثيراً ، وكنت على ثقة من أنكم ستلبون دعوتى . وفى الساعات الخطيرة يجب أن ننسى أشخاصاً ولا نذكر الا بلادنا . ولكن قبل أن تبدأ المشاورات أمس - الثلاثاء - طلب الى السفير البريطانى فى ظهر يوم الاثنين أن استدعى النحاس باشا وأكلفه أن يؤلف الوزارة أو أن أقبل من يقترحه النحاس باشا رئيساً للوزارة وحدد السفير البريطانى الساعة الثانية عشر ظهر الثلاثاء موعد استقبال فيه النحاس باشا . فأجبت السفير على ذلك بأننى كنت قد قررت فعلاً وقبل وصول هذا الطلب أن استدعى النحاس باشا ورؤساء الاحزاب والزعماء لاستشارتهم فى تأليف وزارة قومية تواجه صعوبات البلاد الداخلية والخارجية وبذلك نحقق رغبة الشعب وتجمع مصر فى كتلة واحدة . وانتهت مشاورات أمس وعلى أثرها مباشرة طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وأخبره أنه علم أن النحاس

باشا رفض فكرة الوزارة القومية وطلب السفير من رئيس الديوان أن يرفع إلى نصيحة أن اكلف النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية . فرد عليه رئيس الديوان قائلا أن المسألة لا تزال تبحث مع النحاس باشا ورؤساء الأحزاب وأن المباحثات جارية لتأليف وزارة قومية وأن الملك واثق من أن وطنية الزعماء ستتغلب على كل شيء وسيقبلون النزول على رغبة البلاد . واليوم طلب السفير البريطاني مقابلة رئيس الديوان وسلمه انذارا هذا نصه : (اذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة فان الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعه ما يحدث) .. اننى دعوتكم اليوم لاستشيركم فى هذا الموقف وأننى واثق من أن رأيكم ستمليه عليكم الوطنية والحمكة وانكم ستجلسون هنا بصفتكم مصريون وترجون الخير والكرامة والسعادة لهذه البلاد ثم عقب حلاله الملك - أنه مطلوب الرد الساعة السادسة مساء وأن عندهم أن يجتمعوا ويتفقوا على ما فيه شرف البلاد وانقاذها - ثم تركهم جلالة الملك وقبل الساعة السادسة من مساء ٤ فبراير

حاصرت الدبابات الانجليزية قصر عابدين من كل جوانبه واستسلم الملك وقرر تكليف النحاس باشا بتأليف الوزارة !!

كلمة الى شباب مصر مسلمين ومسيحيين :

حضرات المستشارين :

دعونى انحدث الى الشباب المسلمين ، قلنا من أحكام ديننا السمح وكتابه الكريم ما يرفق طباعنا ويهذب نفوسنا وينظم جهادنا فلنتق الله فى انفسنا ولنتق المصرى الله فى أخيه المصرى .. ولنكن اخوانا مسلمين متحابين فى الله والوطن ملتفين حول دستورنا السماوى ، التنزيل الكريم فليس أشمل ولا أكمل ولا أعظم من أن نرى حب الله وحب الدين قبله للشباب فيصفو جوهرهم .

وان الدين المسيحى دين تسامح وسلام ، لا يقر العنف وينفر من الشدة فنحن المصريين - بشقينا مسلمين ومسيحيين - نستلم أول ما نستلم ديننا ونعلم أن الدين يدعو الى حب الوطن ويدعو الى طاعة ولى الامر وقد جعلنا على مر العصور لهذا الوطن رمزا احطناه بالقداسة واحطناه بقلوبنا ومهجنا ، نخلص له ابدا ولو كلفنا ذلك ارواحنا .. هذا الرمز الذى

يلتقى عنده المصريون على اختلاف نحلهم وملهم هو العرش ، هو الملك نخلص له لان فى ذلك اخلاصا لله . ونخلص له لان ذلك اخلاصا للوطن والله يدعونا الى حب أوطاننا ويدعونا الى طاعة أولى الامر منا فشعارنا اذن الله . الوطن . الملك .

استنكار

حضرات المستشارين :

اعرض على عدالتكم قضية عصبية من الانرار المفتونين ساءت افكارهم وبصائرهم ، ركبهم الشيطان بغوايته وأعماسهم انضى بضلالته ، وران على قلوبهم ظلام الغرور بحلكتهم وملك عقولهم إبليس الشرير بفتنته فأهوى بهم الى الدركات السفلى من الاجرام وشناعته ، اتخذوا القتل هواية وسفك الدماء غواية واهدار ارواح المفكرين والقادة لاسباب يقدرونها بغير حكمه ولا روية وسيلة الى ارضاء نزعاتهم الفاجرة الى قتل وازهاق نفوس الأبرياء ... أن المدبر لهذه العصية هو حسين توفيق أحمد وهو الذى بمكره وسوء طبعه ملك قيادة أعوانه فأسلسلوا له القيادة الى الشر وعلى رأسهم « نيرون » العصر ذلك القاتل المستهتر الاشر الذى أنغمس

قضيه اغتيال أمين عثمان.

فى بدء حياته فى القتل والتعذيب ، فبدأ طفلاً يعذب الحيوان ، وانتهى فى فجر شبابه إلى تقتيل البشر ، فالى أى مدى كان سيمضى فى جرمه لو لم تصل اليه يد العدالة وتحول دون اجرامه رحمه القدر ... ما الذى يحمل هذا المجرم على الجريمة وقد عاش حياة كلها يسر مستمر ، ليس فيها ضنك ولا عذاب ، ما الذى يحمله على الجريمة وقد كان له من تربية ابيه توفيق أحمد باشا ما فيه مزدجر ، بل فى القليل كان له فيما تلقى من معاهد التعليم السامية ما يبعده عن كل ما أنكر ، ما الذى حمله اذن على ارتكاب هذه الجرائم التى تتابعت كأنها السيل المنهمر ... انه ليس على الاطلاق مجنوناً ولكنها عزيزة الاجرام التى تابعت نموه كلما شب وكما كبر ترعرعت وازدهرت حتى بدت فى هذه السن المبكرة فى صورتها البشعة التى ترون أن كل شىء فى هذا الفتى يتداعى الى الجريمة النكراء . فهو اذ ارتكب يرتكب الشنيع من الجرم يأتيه مستهترا ويقدم عليه رغم عظمه ساخراً ، تطلق يده الاثيمة رصاصات قاتله على رجل له مكانته

واعتباره ثم يخرج بعد ثوان من جرمه واضعاً يديه فى جيوبه مستعلياً مستكبراً . كأنه لم يأت من الامر منكراً . لا يقدر عاقبته ولا ينظر الى مغبته بل يندفع عنيفاً فاجراً من مجرم يأتى الاثم العظيم احياء لذكرى جريمة سابقة ، فيالها من ذكرى عاهرة . وهل العن ممن يدبر قتل زميل له مصرى ، لشبهة ضده تقوم فى نفسه ، لا تكفى على التحقيق لان يهجره انه لعنه اصابته هذه الامة بل هو فى القليل نكبة ... انه من عصبه الشر هذه كالنواة من الذرة هو فيها قطب الرحى ولكن لا يطحن الا اجراماً . هؤلاء الفتية اللذين اعتملت الجريمة فى نفوسهم ، وتسلمت على عقولهم ، وقد دانوا لهذا الوحش السافر فى غيه وضلاله فقادهم ، وما كانوا فى حاجة الى قياده . ليس منهم الا كل مجرم عريق فى الاجرام . نبتت بذرة الجريمة فى صدره ثم نمت فى عقله حتى ازدهرت فاذا ثمارها هذه الحوادث الاليمة الاسيفة أن هذه العصابة بدأت اعمالها الاجرامية بمحاولات آثمة لاغتيال بعض الافراد من البريطانيين ثم بمحاولات آثمة

لاغتيال النحاس باشا وانتهت الى حادث مقتل أمين عثمان باشا وأخيراً الى المشروع فى قتل شاب مصرى وادع آمن لاذنب له ولا جريرة الا أن القدر ساقه الى ملاقة هؤلاء الاشرار بمحض الصدفة وهو سائر فى طريقه لا ييغى أحد سوء ولا ينشد الا النزهة والراحة ... لماذا شرع حسين توفيق وعصبته فى قتل يونج ومللر وغيرهما ، فهل هم قصدوا بذلك عملاً وطنياً أم دفعهم اليه شعور متوقد من الحماس . وليست خدمة الاوطان بتلك الاغتيالات السخيفة التى تدبر تدبيراً خفياً ، فلا يكون من عاقبتها الا احاقاة السوء بالوطن وما العهد بما أصاب مصر وسودانها على اثر السردار بعيد ، بل ان النفس لتتقطع حسرات لما استعادت الى نكرتها ما نزل بمصر من الويل وما أصابها من الايذاء .

- أمين عثمان -

وبعد ... فان أمين عثمان باشا مهما اختلفت النظره اليه ومهما تباينت الآراء فيه لم يكن رجلاً عادياً أو هملاً من العامه . بل كان رحمه الله من أصحاب الرأى ، له عقيدته التى يؤمن بها وله مذهبه الذى يسير عليه وله نهجه الخاص

الذى تبعه والتزمه لأنه اعتقد - إن خطأ أو صوابا - ان فى التزامه خيرا لمصر وبركه وأنه وحده الطريق السوى الذى ينتهى الى تحقيق مجد مصر وعزتها وقد يكون أمين باشا محقا . وقد يكون مخطئا ، ليس هذا محل بحثى ولكن الذى يعنينى هو تقرير الحقيقة التى يجب الا يختلف عليها أحد من الناس وهى ان كل انسان أن ينتهج لنفسه من الطريق ما يراه ملائما له . وما يقتنع أنه موصل الى خير خاص أو عام طالما أن ذلك لا يتعارض مع قانون أو نظام .

حرية الرأى

ان حرية الرأى هى أول حقوق الانسان وأن أول اسباب الرقى فى الامم هو الحرية الاجتماعية والحرية السياسية والحرية الدينية وأن أول دلائل الحياة الراقية أن يتمتع أفراد الأمة على السواء بهذه الحقوق الطبيعية فيسعدوا دائما فى تعزيزها وينهضوا للدفاع عنها .

جرائم القتل السياسى فى مصر

ان محاولة الاعتداء على سعد زغلول باشا وعدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا وأحمد ماهر باشا

ومصطفى النحاس باشا مأساة كبرى ... نعم انها لمأساة كبرى أن يقيم شباب لاخير فيهم من انفسهم حكاما وجلادين لامثال هؤلاء . فحكمة هؤلاء وتجربتهم يعادلها فى الميزان ان طيش أولئك الفتية ونزقهم وجهلهم وقصر نظرهم ولكنها الظروف المريرة هى التى تلجئنا فى هذا الوطن المحزن المجروح أن نقف هذا الموقف لنُدفع بهؤلاء الفتية الى ساحة العدالة لننتصف لهؤلاء السادة الامجاد ممن جوزوا على وفاتهم وحسن صنيعهم جزاء سنمار ما كان لأحد فى مصر أن يستغفر لهؤلاء ولا أن يطلب لهم الرحمة ، فهم مشركون فى حق الوطن مثلهم كمثل المشركيين فى حق الله .

حادث اغتيال امين عثمان باشا

فى مساء يوم السبت ٥ يناير ١٩٤٦ حوالى الساعة السادسة مساء عقب دخول المجنى عليه امين عثمان باشا الى الدار رقم ١٤ بشارع عدلى باشا قاصدا مقر رابطة النهضة وما أن هم بالصعود الى الدرجات الاولى حتى دهمه شخص تعقبه من الخلف وأطلق عليه طلقات نارية خر

بعدها على الارض وولى الجانى الفرار وتعقبه من تصادف مرورهم واستمروا فى تعقبه الى مقربة من مصلحة البريد وكان يدفع المظاردين له بطلقات من مسدس يحمله ولما أن اشتدت المطاردة ألقى قنبلة عند ناصية الاوبرا أصابت بعض شطاياها شخصين ونقل المجنى عليه الى مستشفى مورو وقد انتقلت لتحقيق الحادث ووصلت حوالى الساعة السادسة وأربعين دقيقة مساء . وأثبت فى محضر التحقيق تفصيل ما سلف ذكره وأن ممن تعقبوا الجانى منادى السيارات وأحد رجال البوليس وقد أمرت بارسالهما الى قسم عابدين ثم انتقلت الى مستشفى مورو ووصلته الساعة السابعة وأربعين دقيقة مساء وهناك وافانى الافوكاتو العمومى « يحيى مسعود بك » وعلمت من الدكتور مورو أنه من غير الميسور أخذ أقوال من المجنى عليه لخطورة حالته وأن به ثلاث اصابات نارية اثنتان بالرئتين وقد اخترقتاهما واستقرت احدهما تحت الاضلع ونفذت الأخرى والثانية فى المواجهة فى الباطن من الناحية اليمنى وقد استقرت تحت الجلد وأمكن استخراجها وتسلمت مقنوفها

قضية إغتيال أمين عثمان.

وأثبت في المحضر أنها رصاصة مخروطية الشكل مدببة إلى حد ما طولها ٢ سم وقطر القاعدة نصف سنتيمتر ، وعدت إلى قسم عابدين فوصلت إليه حوالي الساعة الثامنة مساءً وهناك سلمنى مأمور القسم طلقاً عثر عليه الضابط يوسف أفندى حسنى فى مكان الحادث وهو مضغوط ومتبعج ويشبه فى مجموعه المظروف الذى استلمته من الدكتور مورو وسلمنى أيضاً مسدسين أحدهما ماركة انفلد وهو من الصلب الاسود له مقبض من الخشب البنى طول ماسورته ١٥ سم وهو ذو ساقية لتسع رصاصات وفوهته قطرها نصف سنتيمتر ويبعث من فوهته رائحة البارود وبالساقية خمسة اغلفة لرصاصات من النحاس الاصفر وهى فارغة فيما عدا الثالثة منها اذ بها أثر الزناد الا أنها لم تنطلق - والمسند الثانى له فوهتان قطر كل منهما نصف سنتيمتر وطول الماسورة ١٠ سم وهو ماركة برواننج وله مشط به ست طلاقات جديدة لم تستعمل وهى من النحاس الاصفر طول كل منها ٢.٥ سم عيار ٧.٦٥ وتنبعث من فوهته

رائحة البارود وقدم راشد أفندى معاون المباحث بالقسم رصاصة قرر أنه عثر عليها الاستاذ كامل الدماطى بجوار محل ارثوبازجيان وهو فى شارع عدلى باشا الى ميدان الاوبرا ثم الى شارع الملكة فريدة متجهاً الى ميدان الملكة فريدة وفى الشارع الذى يمتد للجهة الغربية من مصلحة البريد وهو شارع البيدق انعطف المتهم الى الجهة اليسرى منه وبعد ذلك غاب عن الانظار وقدم كذلك طربوش صغير قرر أنه عثر عليه بمكان الحادث اضافة الى قطع من شظايا القنبلة التى عثر عليها داخل حديقة الاوبرا وقرر الملازم أول عبد الحميد يسرى أفندى ضابط استكشاف القنابل بادارة الامن العام العام - وادارة الحريق - أن هذه القنبلة يدوية انجليزية الصنع وتستعمل فى كل من الجيش المصرى والانجليزى

حضرات المستشارين

ان المتهمين فى هذا الحادث ينقسمون الى ثلاث درجات ، فاعل أصلى وهو حسين توفيق وشركاء بالاتفاق والمساعدة وهم محمود يحيى

مراد ومحمود احمد الجوهري وعمر حسين أبو على والسيد عبد العزيز خميس ومحجوب على . محجوب ... وشركاء بالاتفاق فقط وهم محمد أنور السادات ومحمد ابراهيم كامل وسعد كامل ونجيب فخرى ومحمد محمود كريم ... فاما عن المتهم فى هذه الجريمة - وهو حسين توفيق - فانه الابن البكر لتوفيق أحمد باشا وكيل وزارة المواصلات وأنه ولد فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وهو مجرم بطبعه ، نيرون الصغير ... سفاك ... لامبروزو حسين توفيق الذى ظهر فى أفق التحقيق حين تقدم المهندس عبد العزيز الشافعى أفندى وأدلى بمعلوماته لليوز باشا نجيب حسنى ، وخلصتها أنه شاهد حسين توفيق يقف بجواره شجرة قريبة من دار النهضة قبل وقوع الجريمة بوقت قصير وكان معه آخر يتبينه وأنه رأى حسين قبل ذلك وفى هذا المكان قبل الحادث عدة مرات فى أيام متوالية .

شهود الحادث

شهد - اضافة الى

شهادة عبد العزيز الشافعى الشاهد الذى دل على المتهم الاول حسين توفيق - كل من أحمد نجيب وسيد محمد الجنائنى وعادل الكاشف

وكمال محمد دسوقي بأنهم رأوا شخصا يجرى فى شارع الملكة فريدة ويتبعه كونستابل وفى يد الأخير طبنجتان ويتعقبه أيضا جمع من الناس واستمر ذلك الشخص يجرى الى قرب محطة السيارات المقابلة لنهاية الاوبرا وقد تعرف بعضهم على حسين توفيق ويعزر أقوال هؤلاء الشهود أنهم غير مجرحين فهم لا صلة بينهم وبين المتهم أو أمين عثمان .

تفتيش منزل حسين توفيق واعتقاله وأخيه سعيد توفيق :

كلف النائب العام (محمود منصور بك) الاستاذ محمد كامل القاويش وكيل النيابة فى الساعة التاسعة مساء ليلة الحادث بالانتقال الى منزل حسين توفيق وتفتيشه واعتقاله . وقد انتقل حضرته ومعه القائم مقام محمد ابراهيم امام الى منزل . حسين توفيق رقم ٤ بشارع اسكندر الاكبر بمصر الجديدة فوصله نحو الساعة التاسعة والنصف وقد عثر فى غرفة سعيد توفيق شقيق حسين فى جزء مسجور أسفل الدرج الثالث للمكتب من الجهة اليسرى على مسدس بساقية ماركة انفلد مفككة اجزاؤه وفرشة خاصة بتنظيف

المواسير والانابيب وعلبه دخان صفيح (كيريازى) بها صواميل كبيرة وصغيره وقطع معدنية مختلفة وسوستات وعلبة سجائر ورق (الزعيم) بها مسامير قلاووظ وقطع معدنية وقد أنكر سعيد توفيق ملكيته لهذه المضبوطات وقال انها لحسين أخيه واعترف حسين بها وتبين ان سعيد يحمل رخصة قيادة سيارة وعثر فى جيب ملابس حسين على ورقة ياناصيب للجمعيات الخيرية الاسلامية سحب يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ مدون على ظهرها بالقلم الرصاص (هل قالت لاهلها - اريد منك صورة - البيانو - اريد أن أراك لانى سأذهب الى مهمة خطيرة)

وقد اعترف حسين بأنه كاتب هذه الورقة وأنه كتبها لصديقه له ولم يعلل عبارة (اريد أن أراك) كما ضبطت فى جيبه أيضا مفكرة سنة ١٩٤٦ ومدون بها فى خانة يوم السبت ٥ يناير - وهو يوم الحادث - الساعة ٥ بالعتبسة (م م م ع .) وخانة الاحد ٦ يناير الساعة ٤ بالجيزة وقد رفض حسين أن يفسر هذه الرموز وقال عن العبارة الثانية أنها خاصة بموعد نسائى

وتبين من أقواله أنه خرج من منزله فى يوم الحادث الساعة الخامسة مساء وترك والديه وأخاه سعيد وذهب الى الأمريكين بشارع عماد الدين قبلغ الساعة الخامسة والنصف تقريبا ومكث هناك نصف ساعة ثم عاد ولم يكن بالمنزل سوى الخادم ... وقد شوهد سواد بجيب بنطلون حسين الخلفى ولما فتشت حجرته عثر بها على قطعة رصاص اسطوانية الشكل قطرها ٥ر٢ سم وطولها ٢ سم وفى وسط احدى قاعدتيها ثقب و ٣ سوستات معدنية و ٣ قطع حديد رفيعة ومسمارين عاديين ومسمار قلاووظ وصامولة وكتاب علم الحيوان عليه اسم محمد ابراهيم كامل ومفكرة على رسم هيكل جسم الانسان ورسم المخ والمخيخ . ووجد فوق هذا الكتاب ٦ مسامير قلاووظ ومسله خياطة ونعل وزجاجة صمغ ووجد بالدولاب خرق ملوثة بالزيت كما عثر على ثلاث نسخ من صحيفة الوفد المصرى وبها مقال عنوانه (الامه تهنىء الزعيم بالنجاة من الحادث) وجريدة الكتلة وبها مقال عنوانه وثيقة عثمانية كل ذلك عاد بها الاستاذ القاويش وكيل النيابة فى حوالى الساعة الواحدة بعد

قضية إغتيال أمين عثمان.

منتصف الليل - بعد تكليفه من النائب العام بتفتيش منزل حسين توفيق - وقدم محضرا من ثمانى صفحات والمضبوطات المثبتة فى محضره وقد ضبط كلا من المتهم الاول حسين توفيق أحمد وأخيه سعيد توفيق أحمد واحضرهما فى سيارة للبوليس وتركهما تحت دراسة وأمر بعدم اخراجهما من تلك السيارة الا بأمر مع ابقاء السيارة فى مكان منفرد حتى لا يتصل بهما أحد .

استجواب حسين توفيق واعترافه :

حضرات المستشارين

فى بدء التحقيق أنكر حسين توفيق ارتكابه الجريمة ، وبالتدريج فى سؤاله ذكر المتهم أنه يعرف النادى الذى يتردد عليه أمين عثمان باشا فى شارع عدلى باشا وأنه هو - أى حسين - تردد عليه من نحو ثلاثة اسابيع لياخذ فكرة عن هذا النادى لاهتمامه بالسياسة وبالمسائل الحزبية والاحزاب الجديدة وأنه سمع أمين عثمان باشا يجيب على سؤال بأنه اذا جمع خمسمائة من الشبان القادرين يمكنه أن ينهض بالبلد

واذا كف مكرم عبيد باشا عن الطعن فيه فانه من الممكن أن يصلحه ... ثم ذكر أنه يوم الحادث خرج من منزله حوالى الساعة الخامسة مساء وحده ورآه عند خروجه والنته وشقيقه سعيد وأخذ المترو وقصد الأمريكين ومكث به نحو نصف ساعة ثم عاد الى المنزل بالمترو ايضا حوالى الساعة السادسة والنصف أو الساعة السابعة . وأن الخادمتين رأته وقت عودته ووصل والده حوالى الساعة التاسعة والنصف مساء وأنه يتردد بعض الاحيان على جروبى ويجالس أولاد خالته محمد ابراهيم كامل ونجيب حسين فخرى وآخر يدعى سعد الدين كامل واضافه الى كل ذلك انه لا يضع على رأسه ظربوش - ولما نوقش فى المضبوطات التى عثر عليها فى منزله أجاب انها جميعها له ومنها المسدسان اللذان عثر عليهما فى مكتب أخيه تحت الادراج وأحدهما خرب وأنه سبق أن استعمل الآخر وهو الموزر الالمانى فوق سطح منزله للتدرب وأخفاها فى درج أخيه لان العادة جرت على تفتيش غرفته هو وسبق أن فتشت بمناسبة حادث قتل

إنجليزى فى المعادى .. وأن قطعة القماش الملونه بالزيت يستعملها فى تنظيف المسدس وان الرصاصة الاسطوانية الشكل صهرها أخوه سعيد فى المنزل لمجرد اللهو . وأما عن ورقة اليانصيب التى عثر عليها فى جيبه والمدون عليها عن ذهابه الى مهمة خطيره فانه يقصد مقابلة فتاة يعرفها وليتذكر الاتصال بها تليفونيا . ولقد سلم بأنه كان يتردد على وزارة المواصلات على ابن عمه سامى توفيق عند زيارته والده ونفى معرفته شخصا باسم (عبد العزيز الشافعى) يتردد على ابن عمه هذا . ثم اجاب - اخيرا - أنه يكره امين عثمان باشا لمولاته للانجليز وانه يعتبر نفسه انجليزيا أكثر منه مصريا .

وبعد هذه الرواية الكاذبة أقر المتهم يوم ٩ يناير بارتكابه جناية قتل أمين عثمان باشا - فذكر أنه تطوع - باعتباره عضوا فى جمعية وطنية منذ نحو سنة ونصف من اغراضها طرد الانجليز بالقوة والاعتداء على الخونه من المصريين - وراقب حضور المجنى عليه وكان لوحده وتمشى امام العمارة على الرصيف وأطلق عليه ثلاثة أعيرة من المسدس الانفاد من مسافة مترين

وكانت الامشاط ظاهرة - وكان امامه الهرب عقب الحادث طرق ثلاثة واتخذ السبيل الذي هرب اليه بسبب استغاثة منادى السيارات وأطلق اثناء مطاردته عشرة أعيره والقي قنبلة ثم أخذ الترام من ميدان الملكة فريدة الى المحطة عن طريق شارع كلوب بك. وقصد المنزل وهناك وجد الخادمتين تستمعان الى الراديو واتصل هو بابن خالته محمد ابراهيم كامل تليفونيا وهذا أخبره بالحادث وبأنه سمع به من أحد أقاربه ثم اتصلت به خالته حرم حسين فخري وعقب ذلك حوالى الساعة التاسعة والرابع حضر والداه ومعهما أخوه سعيد وأخبره والده بسماعهم بحادث اطلاق الرصاص على أمين عثمان باشا فزاد هو أنه استعملت قنابل أيضا. كما اعترف بأنه حاول قتل صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وأنه تربص له على ناصية شارع رستم ولما قدمت السيارة التى تقل رفعتة ألقى عليه حسين قنبلة يدوية. وفي هذه الاثناء لاحظ شخصا أزهرى واقفا قريبا منه، فخشى أن يكون قد رآه ويده مرتفعة بالقنبلة فأخذ يهز يده فى الفضاء، هاتفا للنحاس باشا. كما اعترف بحادث ميلر وأيد هذه الاعترافات

كتابة. اضافة الى أنه ذكر اسماء من اشتركوا معه فى حادث مقتل أمين عثمان وهم: محمود يحيى مراد وعمر حسين ابو على ومحمود الجوهري والسيد عبد العزيز خميس ومحجوب على محجوب ومحمد محمود كريم واطافة الى ذلك، ما خلص اليه التحقيق من ضبط متهمين آخرين وهم: محمد أنور السادات ومحمد ابراهيم كامل ونجيب حسين فخري ومدحت حسين فخري وسعيد توفيق أحمد ومجدي عبد العزيز ابو سعده وأحمد وسيم خالد ومصطفى على كمال حبيشة ومحمد على خليفة ومحمد عبد الفتاح الشافعى وعباس محمود المرشدى وعلى عزيز دياب وأحمد خيرى عباس وأحمد محمد خليل الحلوانى وكامل محمد ابراهيم الواحى وعبد الهادي مسعود وجول أسود نعيم وأنور فائق جرجس.

● المتهم الثانى : محمود يحيى مراد :

طالب بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الاول اشترك مع حسين توفيق بطريق الاتفاق والمساعدة فى جريمة قتل أمين عثمان باشا وذلك باعتراف حسين توفيق عليه ويتلخص ذلك فى أن محمود يحيى مراد كان معه قبل

الحادث ووقته، ففى يوم الحادث خرج من المدرسة الساعة ٣ر٤٠ مساء وقصد المنزل بسيارة والده كالمعتاد وكان بالبدلة الرمادية ذات الخطوط السوداء وخرج من المنزل الساعة ٣ر٣٠ مساء الى محطة سينما ركس وتسلم من مجهول قنبلة رقم ٣٦ ومسدس برواننج بفوهته طلقة وبه مشط أخرى ومجموع الطلقات ٢٩، ثم عاد الى المنزل وفحص المسدس وزيته وأخذ مسدسا آخر انفاد ووضع به ست رصاصات ووضع فى جيبه ست طلقات أخرى وجرب البرواننج باطلاق اربع طلقات فى غرفه فى البدرين فى صندوق خشب به رمل وأعد القنبلة ووزع حمولته وخرج قبيل الساعة الخامسة مساء وركب المترو ونزل آخر محطة وكان على موعد مع أربعة فى قهوة السنترال تحدثوا عن قتل أمين باشا على ضوء البيانات السابقة وأجريت عملية التوزيع بأن يقف شخص عند منزل المجنى عليه وآخر عند تليفون وثالث عند مدخل شارع عدلى من جهة الاوبرا ورابع عند تقاطع شارع عدلى مع شارع عماد الدين ومع كل من الآخرين بطارية. وهو يباشر القتل مر عليه محمود مراد ولحق هو عليه التعب وتقيا

قضية اغتيال أمين عثمان.

بجوار الشجرة ووقف معه خمس دقائق ثم انصرف محمود مراد الى مكتب والده... ولقد ثبت في محضر التحقيق أنه قد تم تفتيش منزل محمود يحيى مراد فضبط فيه أربع صحف تحتوي على تفاصيل حادث مقتل أمين باشا وتذكرة مسجون باسم على مراد وهو والد هذا المتهم - تبين منها أنه قد حبس من ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠ في تهمة قتل صاحب العطوفة بطرس غالى باشا وضبط في حجرة النوم بدلة جبردين ووجد بجيب الجاكتة الخارجى الايمن وبالجيب الايسر للبنطلون آثار اسوداد ومسمار أسود طويل من الصلب ووجد على ظهر دولاب الملابس ست اوراق كرتون رسمت عليها دوائر أعدت هدفا لاحكام المرمى بالرصاص .

ولما ووجه حسين بمحمود يحيى مراد قال حسين أن محمود مراد كان يعلم بأن هناك ثلاث بذلت في سبيل قتل أمين عثمان ويعلم أيضا أنه ليلتها كان قد عزم على مأمورية واستنتج عند المقابلة أنه ستعاد محاولة قتل أمين عثمان باشا وكان مرور محمود مراد ليرى ما اذا كان

في حاجة الى مساعدة وطلب اليه أن يقف ليقدم له مساعدة أثناء ارتكاب الجريمة ويغطي الانسحاب . وزاد أن محمود مراد ابن عمته وأراد أولا عدم اشتراكه ولذا قال انه انصرف الى مكتب والده ومبدؤه هو عدم ذكر شيء عن الجماعة واختص محمود مراد بالذكر لأن الاقربين اولى بالمعروف ولا احتمال انه يحمله . كما أن محمود مراد يتمرن على السلاح في مكان الجماعة ولديه مدفع «نومى جن» وأنه طبعاً يتمرن عليه وهو الذى سلمه التومى جن من نحو شهر .

ولقد قال محمود يحيى مراد عن حادث أمين عثمان انه الوحيد الذى حصل منذ انضمامه وأن حسين توفيق هو الذى فكر فيه وذلك بسبب حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ كما ذكر المتهم أنهم فكروا في طريقة لاغتيال مصطفى النحاس باشا وقرر مجلس الادارة بالاجماع فكرة الاغتيال وذلك بسبب حادث ٤ فبراير وأنه سمع من حسين أنه هو الذى القى القنبلة ولا يعرف هو من كان معه ولما فشل هذا الحادث قرر المجلس اعادة الكرة في يوم ٢٧

ديسمبر وكان محددا لتكريم النحاس باشا وفوض الامر الى حسين والسيد عبد العزيز خميس .

● المتهم الثالث محمود احمد الجوهري :

أول ذكر لهذا المتهم هو ما جاء على لسان المتهم الأول حسين توفيق من أن محمود أحمد الجوهري هو زميله في مدرسة فؤاد الأول الثانوية وسبق ترده عليه واتصل به تليفونيا ليلة الحادث بعد اتصال محمد ابراهيم كامل به واخبره بالقاء قنبلة وأن سبب اخباره بذلك اهتمامه بمثل هذه الحوادث ولأنه تعجبه مثل هذه الطرق ... وقد فتش مسكن هذا المتهم يوم ٩ يناير ولم يعثر به الا على مفكرة عن سنة ١٩٤٢ بها اسم ١٨ شخصا ثامنهم الأول حسين توفيق والثالث عشر هو اسم محمود احمد الجوهري وقد ذكر تفصيلا عن الاجتماع في القهوة والذهاب لارتكاب الجريمة بمثل ما قاله حسين توفيق وأنه خصص له الوقوف عند تقاطع شارع عماد الدين مع شارع عدلى باشا وكان حسين هو المنوط به اطلاق الرصاص أما هو وعمر حسين ابو على فكانت مأمورية كل منهما الاصلية حماية حسين توفيق والواجب

الثانى عليهما هو اعطاء اشارة الى حسين عند وصول أمين باشا ثم سمع اطلاق النار داخل العمارة فترك مكانه وسار فى عدلى باشا على رصيف الرابطة ورأى الناس تجرى نحو ميدان الأوبرا ولما وصل الى هذا الميدان سمع قنبلة لم يدر مكانها فأخذ « تاكس » من الميدان الى منزله مباشرة وكان يحمل هو مسدسا بساقية استلمه من حسين قبلها بيوم على قهوة متاتيا أو قهوة ميونيخ كما كانوا يسمونها والقى هذا المسدس فى اليوم التالى فى النيل وهو على كوبرى قصر النيل ثم ذكر عن الحادث رفعة النحاس باشا أنه لم يحضره وأنه حصل كلام عنه فى اليوم الذى اجتمع فيه بالسادات وحسين فى قهوة ميونيخ وقال السادات بضرورة نهوها وأنه فى يوم حادث النحاس باشا ذهب هو الى النادى السعدى وكان يعرف أنه فى هذا اليوم سيحصل الحادث وتظاهر أنه وفدى وسمع الانفجار وهو فى النادى وعلم ليلتها من عمر أنهم ألقوا قنبلة . ثم بعد ذلك حاولوا الاعتداء مرة أخرى على رفعة النحاس باشا .

● المتهم الرابع عمر حسين ابو على :

ان المتهم كان طالب

بالفنون التطبيقية بالعباسية وهو الآن مدرس بمدرسة عمر طوسون الابتدائية بشبرا - ولما توفى والده أقام مع أخيه الاكبر احمد سعودى حسين الضابط بسلاح الطيران الملكى وهو صديق حميم لأنور السادات وحسن عزت وكان هؤلاء الثلاثة متشيعين للألمان . وفى مايو سنة ١٩٤٢ ابان معركة العلمين طار شقيق هذا المتهم بطائرة من طائرات السلاح وانضم الى صفوف الالمان وانقطعت أخباره ، وفى هذا العام نفسه ترك المتهم المنزل وسكن مع محمود أحمد الجوهري ولما طرد السادات من الجيش قامت صداقة بينه وبين عمر أساس وحدة الشعور بينهما فى كره الانجليز وعلى أساس صداقته لاخته الكبير ... ولما سأل هذا المتهم أجاب بأنه لا يعرف من الاعضاء خلاف حسين توفيق وأنه جمعه به الاستياء من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ واجتمع به مرة فى منزل انور السادات ودار كلام وطنى وطرات من السادات فكرة معاقبة من كانوا السبب فى ٤ فبراير ولقد اعترف هذا المتهم انه قد اشترك فى حادثتى أمين عثمان باشا ومصطفى النحاس وذكر أنه كان فى حادث النحاس باشا

يحمل مسدسا بساقية سلمه اليه حسين لحمايته ولم يكن معه سلاح فى حادث أمين عثمان باشا .

● المتهم الخامس السيد عبد العزيز خميس :

هذا المتهم طالب بالسنة الثالثة قسم التاريخ بكلية الاداب .. اتصل بحسين توفيق عن طريق محمد ابراهيم كامل ابن خالة حسين الذى كان رميلا للسيد عبد العزيز خميس فى المدرسة السعيدية وصديقا حميما له .. ولقد كان أول ذكر لهذا المتهم ما جاء ضمن اقرار حسين توفيق يوم ١٦ يناير عن بعض شركائه اذ أنه قرر أنه من افراد الجماعة ومن اقدم الاعضاء وأشركه معه فى حادث أمين عثمان باشا وذكر أنه زاره مرة فى منزله الذى يقيم فيه مع والده فى الجيزة ووصف غرفته ولما فتش بيته وجدت حقيبة بها كتبه المدرسية فوق مكتبه وبها مجلة أخبار اليوم وجريدة المصرى ، وقد نشرت صورة حسين توفيق كما عثر على ورقة كتب بها اسماء أعضاء لجنة مؤلفة لمدير المساعدة لمنكوبى (ستالينجراد) ومن بينها أسم أمين عثمان باشا وموضوع تحت اسمه دون غيره خطأ بالقلم الرصاص .

قضية إغتيال أمين عثمان.

واعترف هذا المتهم بأن أعضاء مجلس إدارة الجمعية وهو منهم - قرروا قتل أمين عثمان .. وذكر أن التحاقه برابطة النهضة هو ومحجوب كان بوحى من حسين توفيق لتدبير الجريمة وأنه ذهب فى اليوم السابق على ارتكاب الجريمة الى الرابطة مع محجوب ولحق بهما حسين والجوهرى وعمر .. وبعد ارتكاب الحادث اشترك فى نقل امين عثمان باشا - فقد كان ليلة الحادث موجودا برابطة النهضة - مع آخرين من الجمهور الى أحد المحامين ليتمكن من التحقق من أن الجروح مميته ثم ذهب لمنزل أحمد وسليم خالد وأنبأه بالبشرى ومن هناك اتصل بمدحت فخرى تليفونيا ليزف له الخبر كما اتصل بمصطفى حبشية فعلم منه أن حسين توفيق بلغ منزله بسلام فحمد ربه ثم انصرف الى منزله ولم ينم من فرط الفرح والغبطة .

ولقد قرر المتهم بقوله أنه فى أوائل عام ١٩٤٣ - كان عمري ١٥ سنة وكنت مطلعا على تاريخ مصر فى الأزمنة الحديثة - أحنننى ما حل بها من كوارث تبين لى أن مرجعها الإنجليز اذا افسدوا

نهضة محمد على باشا وتدخلوا فى شئون مصر بطرقهم الملتوية وأخيرا جاء الاحتلال وشاهدت مصر ألوانا من الاضطهاد وأبكى فى قلبى كلما ذكرت حادث بنشواى وغيره مما تعرف عنه النيابة مثل ما أعرف - وتذرع الانجليز عند احتلالهم بعدة أسباب وأخيرا جاء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وهلت البلاد وخدعت الوزارت وكانت تخدع الشعب بأنها تحكم فى بلد مستقل مع أن المندوب السامى كان هو سيد البلاد - واستمرت المساومة على حقوق مصر حتى سنة ١٩٣٦ وأسفرت عن معاهدة الشرف والاستقلال كما قال رفعة النحاس باشا - ثم قارنت بينهما وبين ما جاءت به لجنة ملنر فظهر أن :

١ - لجنة ملنر كانت تطلب بقاء الحامية على ضفاف القتال ولكن النحاس باشا سمح لهم بالبقاء فى منطقة القتال وغيرها .

٢ - كنا من متمسكين أيام اللجنة بعدم بقاء جيوش أجنبية فى مصر الا على ضفاف القتال الشرقية أى صحراء سينا ولا يسمح للطائرات أن

تحلق إلا فوق منطقة القتال - وفى معاهدة ١٩٣٦ نهأونا وسمحنا بما لم يسمح به من قبل ... وهذا مختصر حال مصر - وأليس من حقى وأنا شاب لم يتجاوز الخامسة عشرة أن اتحسر على حال بلادى ؟ اننى اشكر المحمد ابراهيم كامل خدمته تقديمى الى حسين توفيق اذ أنى رأيته متحمسا مثلى وأول ما فكرت فيه أنا ومحمد كامل وحسين توفيق وجول أسود كان متجها نحو الانجليز . وانتشارهم فى البلد كالطاعون وكانت اللقمة تنزع من الشعب للترفية عن الجنود - وكونا جماعة الشباب المجاهد وكان الغرض اشعار الانجليز أنهم فى بلد معاد وذلك بتخريب ممتلكاتهم وارهابهم بسلاحهم عند الحصول عليه - وكانت مواردنا محدودة للحصول عليه .

● المتهم السادس محجوب على محجوب : أول ذكر لهذا المتهم جاء فى أقوال المتهم السيد عبد العزيز خميس اذ قال ضمن أقواله أنه فى يوم حادث أمين عثمان باشا قصد نادى رابطة النهضة وبعد ربع ساعة وصل محمد على محجوب أخو على محجوب والاخير صديقه وكان معه بالمدرسة السعيدية وكان

يروج للرابطة وهو الذى عرض عليه الاستمارة فانضم اليها ولقد اعترف محمود يحيى مراد بأن الستة اللذين اشتركوا فى حادث أمين عثمان باشا منهم محجوب على محجوب وانه اجتمع معهم فى المقهى قبل ارتكاب الحادث وأن خميسا ومحجوبا التحقا بالرابطة ليعرفا آراءها ، اذ من قواعد الجمعية أن يلحق كل منهم بحزب ليعرف آراءه ... ولما فتش بيت محجوب لم يعثر به على شيء ، لأنه كان قد اتخذ الحيلة ، لا سيما وكان قد سئل كشاهد فى القضية ... ولقد اعترف هذا المتهم بأن قتل أمين عثمان باشا كانت فكرة من أفكار جمعيتهم وان حسين توفيق أخبره حوالى ١٦ ديسمبر أن الجمعية قررت قتل النحاس باشا وأمين عثمان باشا وأن خميسا طلب اليه أن يقابله فى قهوة ميونخ فى الساعة الخامسة مساء يوم الحادث فذهب لمقابلته فعلا ثم حضر حسين وصحبهما هو وخميس الى المقهى المجاور لمحل أحمد حلاوة حيث كان ينتظرهم محمود مراد والجوهري وعمر حسين ، ثم قام محجوب مع خميس وقصدا الى الرابطة ثم نزل خميس ليخبر حسين توفيق بموعد حضور عثمان باشا .

● المتهم السابع محمد أنور السادات : ان هذا المتهم اشترك بطريق الاتفاق فقط فى قتل أمين عثمان وأنه قد تخرج فى الكلية الحربية والتحق ضابطا بالجيش المصرى بسلاح الإشارة وأخذ يرقى حتى بلغ رتبة اليوزباشى واشيخ عنه أنه من المناصرين للامان وأنه يتجسس لحسابهم . وفى سنة ١٩٤٢ اتهم صراحة بذلك وأجرى معه تحقيق فى عهد وزارة النحاس باشا ومع زميله الطيار حسن عزت وانتهى التحقيق الى فصلهما من الجيش وفى نفس اليوم اعتقل بامر الحاكم العسكرى وتمكن أنور وزميله من الهرب وأطلق لحيته وتسمى باسم الحاج . وكون الاثنان شركة للنقل وضما اليهما عبد الفتاح عنايت المحامى - وهو أحد المحكوم عليهم فى قضية مقتل السردار - ولكن هذه الشركة لم توفق فى اعمالها وقد استعان أنور بأحد الاغنياء فى تكوين هذه الشركة على حد قول حسين توفيق فى التحقيق ثم كون أنور بعد ذلك جمعية اجرامية وتوصل بواسطة صديقة عمر حسين الى التعرف بحسين توفيق وجد فيه ضالته المنشودة .. استهتارا وجنوحا للجريمة وحسن تدبير ، فاستغل

الفرصة ووجه حسين توفيق وجماعته وجهة جديدة ، لم يكونوا قد طرقتها بعد وهى قتل المصريين وعرض عليهم فى لباقة قتل النحاس باشا ، وكان فى اثناء ارتكاب الحادث ينتظر زملاءه فى سيارة قريبا من متحف الشمع ... ان هذا المتهم كان حريصا فلم يساهم فى هذه الجرائم مساهمة فعلية وكفاه بأنه دفع باغرار الى الجريمة ولا يهمه بعد ذلك أن يصيبهم مكروه طالما هو سليم أمين فهو شخص من صفاته المكر والحزق والاغواء ومظهره يوحى بالثقة وهو قوى الشخصية حتى ليحمل المرء على الوثوق به .

ولقد كان أول ذكر لهذا المتهم ما ورد على لسان نجيب فخرى ، من ان المتهم الاول ابن خالته وقد أمضيا صيف ١٩٤٥ معا بالاسكندرية وانه لما عاد الى القاهرة لاحظ أن الأول اقتصد فى علاقته به وزيارته له وكان مرجع ذلك تعرفه بالمتهم السابع المعروف باسم (الحاج) والذى كان ضابطا بالجيش وفصل منه - وأن العلاقة قد توطدت بين الاثنين وتوثقت وما قرره المتهم الأول عن ظروف تعرفه به عن طريق عمر حسين ابو على وزيارته له ووصفه لمنزله - وأنه فهم من

قضية إغتيال أمين عثمان.

محمود يحيى مراد ومحمود
أحمد الجوهري والسيد عبد
العزيز خميس .

● المتهم العاشر نجيب
حسين فخري : هذا المتهم هو
نجل حسين فخري بك القاضي
وخريج كلية فيكتوريا وابن
خالة حسين توفيق ومن
أصفيائه ، بل ومستشاره وهو
وزير دولته - دولة البغى
والاثم - والادلة القائمة على
اشتراكه في الجريمة تنحصر
في أقوال المتهم الأول حسين
توفيق من أن المتهم عضو
معه في جماعة من أغراضها
قتل الانجليز والمصريين
المواليه لهم وأن المتهم
باعتباره من أعضاء المجلس
الاستشارى - المكون منه هو
وحسين فخري ومحمود كامل
وسعد كامل - اتفق معه على
قتل المرحوم أمين عثمان باشا
ورفعة مصطفى النحاس
باشا اضافة الى أقوال
المتهم الخامس من أنه يعرف
أن المتهم عضو في الجمعية
ويعلم أغراضها .

● المتهم الحادى عشر
محمد محمود كريم : هذا
المتهم كان طالبا بكلية الهندسة
بجامعة فاروق ثم نقل الى كلية
الهندسة بجامعة فؤاد
الاول ... وهناك تعرف
بمحمود يحيى مراد الطالب
بتلك الجامعة ايضا ، فعرض

بطريق الاتفاق فقط بتلخص
في أقوال المتهم الاول حسين
توفيق من أنه عضو معه في
الجمعية التى من أغراضها
قتل الانجليز وفريق من
رجال مصر وأنه اتفق معه
على قتل مصطفى النحاس
باشا ... وأيضا أقوال
المتهمين محمود يحيى مراد
ومحمود أحمد الجوهري وعمر
حسين ابو على والسيد خميس
بأنه عضو في الجمعية ويعلم
أغراضها . اضافة الى العثور
بمنزله على جرابين لمسدسين
ووجود آثار مقذوفات نارية
باحدى حوائط سطح المنزل
نتيجة التمرين على استعمال
المسدس .

● المتهم التاسع سعد الدين
كامل : هذا المتهم من الشبان
المتحمسين لمبادئ الحزب
الوطنى ومحام ناشئ تخرج
سنة ١٩٤٥ من جامعة فؤاد
الاول واتصل بمحمد ابراهيم
كامل وهو صديق قديم لحسين
توفيق وقد اتخذه حسين
مستشارا - لا قانونيا ولا
للتوجيه . نحو احترام القانون
والتزام أوامره . وانما كان
مستشار سوء وشر ، يزين له
الجريمة ويقره عليها - وقد
جاء نكر اسمه على لسان
حسين توفيق وباقي المتهمين

حديثه أنه عضو في جماعة
تضم بعض العسكريين وتعمل
على مناهضة الانجليز وأنه
انضم الى جمعيتهم وكان يعلم
أن من أغراضها قتل الانجليز
والزعماء المصريين الموالين
لهم وأنه كان متفقا معهم على
قتل النحاس باشا وأمين عثمان
باشا وما قرره المتهم الأول
أيضا عن حادث القاء القنبلة
على سيارة رفعة النحاس
بجوار متحف الشمع على
مقربة من مكان الحادث حتى
إذا ما وقع الاعتداء بادر المتهم
وشركاؤه الى ركوبها
والهرب ... وما قرره عمر
حسين ابو على من أنه يعرف
المتهم السابع محمد أنور
السادات وأن سبب معرفته به
صداقته لاخته الطيار سعودى
وكان يزوره في منزله وأنه
كان واسطة تعارفه بحسين
توفيق وأن ثلاثتهم كانوا
يجتمعون بمنزله وقد تناقشوا
في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢
وكان من رأى السادات معاقبة
كل من النحاس وأمين عثمان
باشا باعتبارهم المسئولين عن
وقوعه .

● المتهم الثامن محمد
ابراهيم كامل : ان الادلة
القائمة على اشتراك هذا المتهم
في مقتل أمين عثمان باشا

عليه الانضمام الى الجمعية وأفهمه أغراضها وعرفه بحسين توفيق فوافق على الانضمام ، وكان ذلك خلال يناير أو فبراير سنة ١٩٤٥ ، وانضم الى شعبة محمود يحيى مراد أمينا بصندوقها ، ثم ترقى الى عضوية مجلس الادارة قد برز اسمه في التحقيق فجأة يوم ١٦ يناير على لسان حسين توفيق لما بدأ في سرد أعمال الجمعية وذكر اعضائها ونصيب كل منهم ولم يذكر الا لقبه فقط (كريم بالهندسة) ... وانه عضو بالجمعية ويعرف أغراضها وهي اغتيال فريق من رجال مصر وفي مقدمتهم النحاس وأمين عثمان وأنه عضو في مجلس الادارة وأنه ممن وضعوا خطة اغتيال النحاس باشا معه ومع خميس ومراد . ولقد اعترف كريم بأن مجلس الادارة قرر قتل أمين عثمان لميوله الانجليزية وفي هذا الاجتماع اقترح حسين والجوهرى قتل النحاس باشا في جنازة أمين عثمان باشا .

● المتهم الثانى عشر مدحت حسين فخرى : أول ذكر لهذا المتهم جاء ضمن اقوال المتهم السابع عشر محمد على خليفة اذ قال أن مدحت ضمن من انضم الى الجمعية في أول تكوينها وأنه

اشترك في ترشيح مدحت للرياسة وأضاف أن مدحت كان ضمن العشرة اللذين بدأت بهم الجمعية ... ولما سأل المتهم أقر بأن حسين توفيق ابن خالته وكان يزوره في المعادى وأن الغرض من الجمعية تخلص النيل من الانجليز وأنصارهم من المصريين الخونة وأنه اشترك فيها من نحو سنتين وانضم هو عن طريق (الزعيم حسين) والطريقة تسليح الجمعية للثورة وكل عضو يعرف أن غرض الجمعية قتل الانجليز وطردهم وقتل الخونة من المصريين

● المتهم الثالث عشر سعيد توفيق أحمد : هذا المتهم شقيق المتهم الأول حسين توفيق ، وقد تم ضبطه مع أخيه في ليلة الحادثة وكان قد عاد مع والديه من زيارة بعض أقربائه ضمن ما عثر عليه أثناء التفتيش في مكتب غرفة هذا المتهم مسدسات ... وفي هذا - ولصلته بالمتهم حسين - ما يبرر على اتهامه والقبض عليه ... وبسؤال المتهم أجاب أن الجمعية كونت من سنتين وأنه بدأ بها هو وأخوه حسين ويعرف ممن انضم اليها بعد ذلك مدحت الجوهرى وخميس وابن خالته مصطفى حبشية ووسيم وكريم الى آخر باقى المتهمين .

حادث شارع الهرم وارتباطه بجناية امين عثمان :

● المتهمان الخامس عشر (أحمد وسيم خالد) والسادس عشر (مصطفى على كمال حبشية) : هذا المتهم والمتهم السادس عشر لم يرد لهما ذكر في تحقيقات جناية قتل امين عثمان وما تفرع عنها قبل يوم ٢٨ يناير ١٩٤٦ وحصل في ذلك اليوم أن كان المتهمان أحمد وسيم خالد ومصطفى حبشية سائرين بشارع الهرم بدائرة بندر الجيزة ورأيا محمد ممدوح الشلقانى افندى مع آنسة بسيارة فاعتدى عليه أولهما باطلاق عيارين ناريتين ولما ووجه وسيم بالتهمة انكرها ، ثم اعترف بأنه كان على موعد مع زميله مصطفى حبشية للفسحة بعد الظهر يوم الحادث وانهما تقابلا بالجيزة وقصدا الى شارع الهرم وبعد أن غادرا الترام أخرج حبشية من جيبه ثلاث مسدسات اعجبه منها المسدس الموزن فأخذه ووضع في جيبه وأثناء سيرهما بالشارع من جهة اليسار وجدا سيارة المجنى عليه ممدوح الشلقانى وهو جالس بها والى جانبه فتاة بالمقعدين الأماميين وكانت الفتاة على عجلة القيادة وفي وضع مع زميلها مناف

قضية إغتيال أمين عثمان.

للاداب ، فنقر المتهم على زجاج النافذة اليسرى وعندها قفز المجنى عليه من الباب الايمن واستدار حول مقدم السيارة غاضبا محنقا حتى اصبح فى وضع بين المتهمين مواجهها لحبيشة بحالة تدل على رغبته فى التحدى فتراجع هذا أمامه وأراد المجنى عليه أن يلتفت نحو المتهم وسيم وقبل أن يتمكن من ذلك أخرج هو المسدس من جيبه وعاجله بطلقة أصابته فى ظهره على الارض ثم قصد هو وزميله مصطفى حبيشة السيارة حيث فتحاها وطلبا من الفتاة مغادرتها ثم ركباها وحاولا القيام بها ، وكان حبيشة على عجلة القيادة وهو الى يمينه فلم يستطيعا . وفى هذه الأثناء كان المجنى عليه قد نهض وتعلق بباب السيارة الايمن محاولا فتحه فلم يستطع لانه كان مغلقا من الداخل واذ كان المسدس لا يزال بيده هو فقد أطلق منه عيارا على المجنى عليه من خلف الزجاج ثم حاولا تسيير السيارة فلم يفلجا ولما أخفقا فى ذلك تركاها ولجأ الى الفرار الى ناحية الجيزة والتقىا فى طريق هربهما بالفتاة وكانت تستغيث فطلبا اليها الكف عن ذلك ثم واصلا

الهرب الى أن التقيا بسيارة تقف بالطريق فطلبا الى قائدها أن يأخذهما معه الى الجيزة فرفض بعد أن نهرهما واستمرا بعد ذلك جريا لناحية الجيزة حيث ألقى هو المسدس الذى كان معه والقى حبيشة المسدسين الى محطة ترام ولما قدم أول قطار بعد وصولهما أشار اليه وركبا به الى أن وصلا نقطة بوليس الوسط فأوقف الترام وقبض عليهما بارشاد المجنى عليه وأضاف أن سبب الحادث هو رغبته وزميله فى الاعتراض على الوضع الذى كان عليه المجنى عليه والفتاة وأنه نظرا بقصد الارهاب وكان يقصد أن يكون الاطلاق الى أسفل ولكن يده ارتفعت قليلا فأصاب العيار المجنى عليه وخشى أن يرفعها أكثر من ذلك كيلا يصيب العيار زميله مصطفى لأنه كان واقفا خلف المجنى عليه هذا ما ذكره المتهم أحمد وسيم خالد .. أما عن المتهم مصطفى على كمال حبيشة فقد قرر أنه فى حادث الهرم كان يحرز الثلاث مسدسات المضبوطة وأنه سرق المسدس الموزر من زوج خالته حسين بك فخرى وأراد التخلص منها لانه مهدد

بتفتيش منزله لقربته بقاتل أمين عثمان باشا ولصلة الصداقة التى تربطه بوسيم خالد وقد كاشفه بذلك وخرجا سويا الى شارع الهرم ومعه المسدسات لإلقائهما فى الخلاء وقبل أن يركبا الترام سلم وسيم المسدس الموزر وكان يعهد من وراء ذلك أن كلا منهما يتمكن من الدفاع عن نفسه فيما لو ضبطا ثم نزلا فى شارع الهرم وأثناء البحث عن مكان لالقاء المسدسات به عثرا بسيارة بها المجنى عليه وتجلس الى جواره فتاة متلاصقين وهى على عجلة القيادة - الى آخر ذلك أحداث مذكورة سلفا - وبعد ما ظهر الارتباط بين الحادثين تكشف التحقيق فى قضية أمين عثمان باشا عن أن أحمد وسيم وحبيشة عضوان فى نفس الجمعية التى أرتكب رئيسها الحادث واعترف حبيشة بأنه تكلم مع ابن خالته حسين توفيق فى شأن الانجليز بصفتهم محتلين للبلد وأنه ينبغى مكافحة هذا الاحتلال فأفهمه حسين أن هناك جمعية لتحقيق هذا الغرض فعرض حبيشة أن ينضم اليها وأفهمه حسين أن يتصل بمدحت حسين فخرى والتحق فعلا بشعبته المكونه من مدحت رئيسا وهو ووسيم ومحجوب

وشخص خامس . اعضاء .
وقال أنهم كانوا يدفعون اشتراكات شهرية قدرها ٢٥ قرشا وبعض الاحيان كانت الشعبة تجمع بمنزل وسيم وأحيانا أخرى فى الخلاء وحدث أن اجتمعت فى منزله مرة . وكان حسين يتولى تدريب الاعضاء على استعمال السلاح وتحدث عن السلاح فقال أن حسين كان يودع السلاح والذخيرة طرفه وأن المسدسات الثلاثة التى ضبطت فى حادث الهرم (الشلقانى) هى من اسلحة الجمعية .. واعترف ايضا احمد وسيم أنه فى يوم الحادث المذكور كان يعلم أن حبيشة يحمل مسدسات واعتزم الاثنان أن يتخلصا منها نظرا لقربة حبيشة بحسين توفيق وخوفا من تفتيش منزله أو توجيه الاتهام اليه مما يدل على أن وسيم كان يعلم بما يحيط بالامر ويؤيد أقوال المتهمين من أنه كان عضوا بشعبة الصغار .

● المتهمان السابع عشر (محمد على خليفة) والثامن عشر (محمد عبد الفتاح الشافعى) : أما هذين المتهمين فقد اعترف محمد على خليفة أنهم كونوا جمعية استعدادا للثورة ويكون لديهم سلاح يدافعون به ولم يكن من اغراضها القتل ومن اعضائها

عبد الهادى مسعود وحسين توفيق والسيد خميس ومراد وكريم والجوهري وسعيد ومراد ومدحت وعاشر لا يذكر اسمه ثم عملت شعبا وشعبته من خمسة برئاسة مراد ووكيلها كريم ومرنهم حسين على السلاح وأنه ليلة حادث أمين عثمان كان فى المنزل وحضر له بعدها مراد واعطاه المسدس الذى كان معه .

واعترف محمد عبد الفتاح الشافعى بأنهم عرضوا عليه الاشتراك فى جمعية بقصد نبيل هو اخراج الانجليز وقبل ، وحضر اجتماعاتهم وأن الجماعة (مراد - كريم - خليفة) ومراد كان الرئيس والعمل كان بالدعاية .

● المتهم التاسع عشر عباس محمود المرشدى : ورد اسم هذا المتهم مرة على لسان محمد محمود كريم ، اذ قرر أنه يقيم معه فى منزل واحد وفى ليلة مقتل أمين عثمان باشا نزل اليه فى مسكنه وأخبره أن اخاه (أخ المرشدى) كان فى شارع ابراهيم باشا وسمع بحادث اغتيال أمين عثمان باشا اضافة الى ذلك ما ورد فى أقوال الشافعى . فمن اعترافه من أن شعبتهم كانت تتكون من مراد وخليفة وكريم وعباس

المرشدى . وقد ضبط هذا المتهم وفنش مسكنه الذى يقيم فيه مع والدته واخواته واهم ما يستحق الاشارة اليه مما ضبط مفكرة بها أرقام تليفون وضمنها رقم تليفون على مراد وقد اعترف هذا المتهم أن كريم عرض عليه منذ شهرين أو ثلاثة فكرة الانضمام الى جمعية تهدف الى التخلص من الانجليز بالقوة فقبل وانضم وأواخر سبتمبر سنة ١٩٤٥ ودفع اشتراكا قدره ٣٠ قرش لمدة شهرين ثم توقف عن الدفع وقد أبدى شيئا من التشكك فى مصير هذه النقود فأثار هذا الاعتراض عاصفة من الاستياء ضده وكان أولا من أعضاء شعبة الهندسة . التى يرأسها محمود مراد وحضر اجتماعا واحدا من اجتماعات الشعبة بمنزل مراد وبعد هذا الاجتماع قال له مراد انه أخرج من شعبته والحق بشعبة حسين واعطوه نمرة تليفونه وهى ٦٠٣٣٣ وأمامها كلمة المهم فاتصل به مرتين تليفونيا الا أنه لم يجده ولم يحدث أن اجتمع به وأضاف أنه تمرن على اطلاق النار مرة بجبل العباسية بحضور مراد وحسين توفيق وهو أطلق ٢٠ طلقة من مسدس . وأنه كان من اغراض الجمعية قتل

قضية إغتيال أمين عثمان.

الانجليز وهذا متفق عليه بينهم - وسمع عن حادث أمين عثمان من أخية أحمد عقب عودته من مدرسة برليس الساعة الثامنة مساء ونزل الى كريم وأخبره .

● المتهم العشرون على عزيز دياب : ذكر هذا المتهم جاء لأول مرة على لسان محمد على خليفة المتهم السابع عشر في اعترافه .. اذ قال أن شعبتهم (شعبة الهندسة شكلت بادئ الامر من محمود رئيسا وكريم وخليفة والشافعى اعضاء) ولما كان مقررا أن تكون الشعبة مكونة من خمسة فقد بحثوا عن خامس يكون محل ثقتهم فوق اختيارهم على هذا المتهم (على عزيز دياب) لكونه ابن عم محمود يحيى مراد ... وضم ولم يحضر معهم الا اجتماعا واحدا وانصرف قبل انقضاء الاجتماع الثانى وكان الغرض من ضمه هو تكملة العدد .. وقد اعترف المتهم بأنه تقابل مصادفة مع ابن عمه محمود مراد فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ وتحدث اليه عن جمعية تهدف الى تعلم استعمال استعدادا لقيام ثورة ضد الانجليز فوافق على الفكرة ثم

سافر أثر ذلك الى المحلة وعاد فى موعد دخول المدارس وهو ٧ أكتوبر وبعد اسبوعين أو ثلاثة اجتمع بمحمود مراد وحسين توفيق فى منزل الاول الذى عرفه بالثانى وأفهمه مراد بانضمامه الى الجمعية وقال مراد فى هذا الاجتماع أن العضو لا ينفصل فوافق وقال حسين أنه سيدربه على ضرب النار فلم يحصل اجتماعات أخرى ... وأضاف أنه قام بدفع اشتراكه الى مراد لمدة اربع أشهر وآخر اشتراك كان فى أول ديسمبر وأصر على أنه لا يعرف من أغراض الجمعية سوى تعلم السلاح استعدادا لقيام ثورة ضد الانجليز وأنه مثل كل المصريين يرغبون فى خروج الانجليز ويرى أن الاحزاب خطأ ولا يعرف الملووم عن حادث ٤ فبراير وليس فى صالحه الاقضاء بأى الفريقين هو الملووم .

● المتهم الحادى والعشرون أحمد خيرى عباس : جاء ذكر هذا المتهم لأول مرة على لسان محجوب على محجوب أن قرر أنه يعرف خميس من ثلاث سنين وكان معه هو فى الفصل أحمد

خيرى عباس وهذا كان يسكن بجوار خميس فى الجيزة ويروح مع خميس مشيا وكان هو يأخذ الترام الى منزله .. وذكر محمود يحيى مراد ضمن من انضموا شخصا لا يذكر اسمه بالكامل وكل ما يعرفه أن اسمه خيرى وهو صديق خميس وطالب بكلية الهندسة .. وقد اعترف هذا المتهم بأن اتفق هو وخميس على تأسيس جمعية لمقاومة الاعداء ولما تطابقت افكارهما فاتحه بأن له صديقا له نفس الاراء وجمعه على حسين توفيق فى أول العام الدراسى سنة ١٩٤٤ ودار الكلام عن الانجليز وأنهم لن يخرجوا الا بثورة ضدهم وفكروا فى تأليف جمعية من شباب لا صلة لهم بالاحزاب وأضاف أنه حضر ثلاثه اجتماعات فى منزل مراد وحصل الكلام فى ضرورة الحصول على السلاح وكان يحمسهم عبد الهادى مسعود بخطاباته . وفى أول سنة ١٩٤٥ سافر الى بلديته (فارسكور) ثم التحق بجامعة فاروق للهندسة وسافر فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ولم يحصل بعدها الا الاتصال بخميس بخطاب من الاخير أخبره فيه أن محجوب على محجوب قد انضم الى

الجمعية وأنه لم يعلم شيئا عن حادث مقتل أمين عثمان باشا الا عند حضوره من الاسكندرية يوم ١٠ يناير اذ أخبره خميس بتطورات الموقف ..

● **المتهم الثانى والعشرون**
احمد خليل الحلوانى : ذكر هذا المتهم جاء لأول مرة على لسان حسين توفيق وهو يتحدث عن تطورات تكوين الجمعية ، اذ قال أنه دخل المستشفى لاجراء عملية جراحية فى عينه ولما خرج فكر فى منتصف سنة ١٩٤٤ فى إعادة تشكيل الجمعية وكان الحلوانى من ضمن من انضم اليها بل آخرهم وقد اعترف هذا المتهم بأنه كان طالبا بمدرسة فؤاد الثانوية وطرد منها لعدم دفعه المصاريف وتعرف الى حسين توفيق فى نوفمبر سنة ١٩٤٥ وأخذ يحدثه عن الوطنية وعن وجود جمعية أغراضها خدمة الوطن واخراج الانجليز من مصر بالقوة وعرض عليه الانضمام لها فقبل وكان هذا بحضور محمود الجوهري . وقد فهم من الحديث الذى دار حول اهداف الجمعية أن الغرض منها هو أن تكبر شيئا فشيئا حتى يصبح قوة مسلحة كبيرة يمكن بها مهاجمة الانجليز . وأضاف المتهم أنه

لم يتعرف الى أحد من أعضاء الجمعية سوى حسين توفيق ومحمود الجوهري وأنه لم يدفع أى اشتراك كما حسين وعده بأن يدرجه على اطلاق النار الا أنه لم يتدرب ولا مرة . ولم يسمع أن من أغراضها التخلص من الزعماء .

● **المتهم الثالث والعشرون**
كامل محمد ابراهيم الواحى : اعترف هذا المتهم بأنه كان صديقا لحسين توفيق وأخيه سعيد لانهما زميلاه بمدرسة فؤاد الاول الثانوية وكان معه سعيد فى فصل واحد ... وأن سعيد دعاه كى يذاكر معه بالمنزل فتوجه اليه بالمعادى وهناك نظر مسدسا على المكتب وسأل عنه سعيد وهذا كتم عنه الأمر ثم تدرج الاختلاط بينهما فى السنة الدراسية الثانية أى فى العام الماضى وكان هو قد رسب فى الامتحان وكان يتلاقيا فى الفسح وكان سعيد يتكلم عن السياسة والانجليز قائلا له (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة) . ثم قدمه الى أخيه حسين الذى كان فى ملحق المدرسة وفاتحه الاثنان فى الانضمام للجمعية التى عرف انها تعمل لمقاومة الانجليز بالقوة . ووعده بذلك اذا اجتاز الامتحان بنجاح وأخذه مرة

لهذا الغرض الى منزله فى المعادى ولم يتمكننا لوجود والد حسين وبعد ذلك قابله سعيد وعرض عليه أن يأخذه لكى يدرجه على اطلاق النار وأراه كيف يحدث الطلق ... ثم انقطع مدة الى أن انتقل حسين الى سكنه الجديد بمصر الجديدة وهناك فى البدرين دربه مرة على اطلاق النار وهو ممسك وأطلق ست طلقات خابت احداها ثم طلب اليه أن يتوجه الى محطة كوبرى الليمون ولكنه لم يتوجه ... وخلص المتهم الى أنه انقطع عن هذه الجمعية وأنه لم يعرف من أغراضها حسبا افهمه حسين الا مقاومة الانجليز بالقوة ولم يدر أى حديث عن الاعتداء على المصريين وأنه لا يعرف شيئا عن حادثة أمين عثمان ولا الحوادث التى ارتكبتها الجمعية .

● **المتهم الرابع والعشرون**
عبد الهادى محمد مسعود : جاء ذكر هذا المتهم لأول مرة على لسان محمد على خليفة وهو يدلى بأقواله عن تكوين الجمعية بعد إعادة تشكيلها فقال أنه علم من حسين توفيق ومحمود مراد ومدحت فخرى أنهم يرشحون المتهم لرئاسة الجمعية وكان هذا الشخص خطيبا ونزاعا الى الرئاسة وقد

قضية اغتيال أمين عثمان.

عكف على تلقين أعضاء الجمعية في الخطابة والسيطرة على الجماهير ... واستمر الحال على هذا المنوال فترة من الوقت حيث اكتشفوا أن له نزعته وفديه ويميل إلى التزعم وحب الظهور ففكروا في تغييره وكان أول عضو فكر في ذلك هو السيّد عبد العزيز خميس الذي أخذ في اقناع حسين بذلك حتى افتتح وصمموا على اقصائه من الجمعية بحيث لا يكون مصدر قلق لها لانه يعزف اسرارها ويعرف أنها تحوز اسلحه وانتهت المشاورات بأنه شخص مسالم وكل ما يعيبه أنه يميل إلى الزعامه وأن له نزعته حزبية وانتهى الرأي فيما بينهم على ايهامه بأن الجمعية قد حلت لانشقاق بين أعضائها فأراد هو التدخل لاصلاح ذات البين ولكن أعضاء الجمعية اصرروا على موقفهم وأعلنوا نقض ايديهم من الامر وكان ذلك في شهر يناير سنة ١٩٤٥.

حيث لم يروه بعد ذلك ولم يتصل بالجمعية التي استمرت في عملها بعد فصل المتهم المذكور ... وقد قال هذا المتهم أنه لا صلة له بحادث أمين عثمان وأنه رأى صورة القاتل في الصحف وربما رآه في مظاهرة أو أية مناسبة أخرى ولا يعرف الا خميس وهو معه في الكلية وهو يتمنى حدوث ثورة ولكن لم يتكلم مع السيد خميس في شيء ويميل إلى الاخوان المسلمين ومصر الفتاة وجبهة مصر والوفد وقد قال عن أمين عثمان أنه ذو وجهين

● **المتهم الخامس والعشرون جول اسود نعيم :** لما سأل هذا المتهم أجاب أنه يعرف حسين توفيق منذ كان تلميذا معه بمدرسة الفرير بالظاهر ثم انتقلا معا إلى مدرسة الفرير بالخرنفس ومكثا معا حتى السنة الثالثة ثانوي وبعد ذلك ترك حسين هذه المدرسة والتحق هو كاتبا

في نادي مصر الجديدة الرياضي والمشرف على عمله الخواجه نقولا بلاخسي وزار المتهم الاول بمنزله في المعادي نحو أربع دفعات ولم يره من ثمانية أشهر ... وأضاف المتهم أن حسين فكر وقت أن كان معه بالمدرسة في تكوين جمعية لمناهضة اليهود في مصر أي طردهم منها لانهم على حد تعبيره مضايقين المصريين وموقفين مصلحة البلد - وأن الجمعية مكونه منه وحسين ومحمد كامل سعيد .

● **المتهم السادس والعشرون أنور فائق جرجس :** قال هذا المتهم أنه يعرف المتهم الاول من حوالى سنة ١٩٣٩ وكان تلميذا معه في مدرسة الخرنفس الا أنه لم يره من ثلاث سنين وقد سبق أن فتش منزله وكان متغيبا في فلسطين ويعرف عمر حسين من المدرسة وسمع عن جول اسود وقد نفى ترده على المتهم حسين توفيق فسي المعادي أيام كانا في المدرسة واحدة ولم يزره الا مرة .
(يتبع بالعدد القادم)

(*) لقد شهدت قاعة الجنايات بمحكمة مصر كثيرا من القضايا الوطنية التي امتزت لها جنيايات مصر امتزاز ، وتأثرت بها نفوس المصريين تأثرا كبيرا .. ابتداء بقضية اغتيال بطرس عالي عام ١٩١٠ ومرورا بقضية المؤامرة السياسية على اغتيال الخديو عباس حلمي عام ١٩١٢ وقضية الشروع في قتل السلطان حسين كامل عام ١٩١٥ وقضية اغتيال السيرلي ستياك عام ١٩٢٤ وقضية الاغتيالات السياسية عام ١٩٢٦ وقضية القنابل عام ١٩٣٢ وقضية الشروع في قتل اسماعيل صدقي عام ١٩٣٣ وقضية اغتيال أمين عثمان عام ١٩٤٦ وقضية اغتيال محمود فهمي النقراشي عام ١٩٤٨ ... وشوهد في هذه القضايا كثير من القضاة والنواب العموميين والمحامين - امثال عبد الحميد بك رضا وعلى عزب بك وعبد اللطيف مخد بك وعبد الخالق ثروت باشا ومحمد طاهر نور باشا ولاستاذ حسن انور حبيب وأحمد لطفي السيد ومحمود ابو النصر واسماعيل عاصم والخشخاني - ليقولوا كلمتهم فكان اقواما اطلاقا تلك الرائعة التي استهل بها أنور حبيب مرافعته في قضية اغتيال أمين عثمان ، حيث لعن الاستعمار وأعلن كراهية الشعب المصري للانجليز واعوانهم وطلابهم بالخروج من البلاد مصرخا بأعلى صوته أنهم السبب الحقيقي لوقوع مثل هذه الجريمة .

(يتبع بالعدد القادم)

وﺛﺎﺋﻖ ﻧﻘﺎﺑﯩﻴﻪ .

رئيس مجلس ادارة الهيئة
القومية للاتصالات السلكية
واللاسلكية

السيد الاستاذ/ نبيل محمد
حكم

رئيس مجلس ادارة الهيئة
العامة للتأمينات الاجتماعية

السيد الأستاذ/ مصطفى كميل
أبو حديد

وكيل الجهاز المركزي للتنظيم
والادارة

السيد الأستاذ/ احمد عبد
اللطيف أبو دقيقة

رئيس قطاع الشؤون القانونية
بشركة دمياط للغزل والنسيج
وعضو مجلس نقابة المحامين
عن القطاع العام والهيئات
العامة .

السيد الأستاذ/ محمد رزق سيد
احمد

مدير عام الشؤون القانونية
بشركة بيع المصنوعات
المصرية وعضو مجلس نقابة
المحامين عن القطاع العام
والهيئات العامة .

السيد الأستاذ/ عبد الحليم
مصطفى عثمان

رئيس قطاع الشؤون القانونية
بمؤسسة مصر للطيران .

السيد الاستاذ/ محمد رزق سيد احمد
مدير عام الشؤون القانونية بشركة بيع المصنوعات المصرية
تحية طيبة وبعد ،
نرسل لسيادتكم وفق هذا صورة قرار وزير العدل رقم
٤٨٢٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل لجنة بوزارة العدل لشئون الادارات
القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة
لها . والمتضمن ندب سيادتكم لعضوية اللجنة المذكورة برجاء
الاحاطة .
تحريرا في : ١٩٨٦/١٠/١٦ وتقبلوا وافر التحية ،
مساعد وزير العدل لشئون الادارات القانونية
المستشار/ محمد علي رزق ،

لشئون الادارات القانونية
بالمؤسسات العامة والهيئات
العامة والوحدات التابعة لها ،
على النحو التالي :

وزير العدل رئيسا

أعضاء

السيد المستشار/ ابراهيم
حسين

رضوان

نائب رئيس محكمة النقض

السيد المستشار / نبيل احمد

سعيد

نائب رئيس مجلس الدولة

السيد المستشار/ عزت رياض

علي حسين

نائب رئيس هيئة قضايا الدولة

السيد المهندس/ محمد وجدي

عبد الحميد

قرار

وزير العدل

رقم (٤٨٢٠) لسنة ١٩٨٦

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون

الادارات القانونية فسي

المؤسسات العامة والهيئات

العامة والوحدات التابعة لها

الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٣ والمعدل بالقانون رقم

١ لسنة ١٩٨٦ ،

وعلى مذكرة مساعد وزير

العدل لشئون الادارات

القانونية المؤرخة

١٩٨٦/٩/٢١ ،

قرر

(المادة الأولى)

تشكل بوزارة العدل لجنة

أعضاء الإدارات القانونية الحاصلون على درجة جيد

مذكرة للعرض على السيد المستشار وزير العدل ورئيس لجنة شئون
الإدارات القانونية

عمت الشكوى من تقدير كفاية أعضاء الإدارات القانونية العاملين
باليهيات والشركات بدرجة ، جيد ، مما يحول بينهم وبين حصولهم على
المزايا المادية والادبية التي تمنح للعاملين بالإدارات الأخرى إذ لا يخضع
هؤلاء لاسلوب التفتيش الفني الذي استهدفه قانون الإدارات القانونية ،
وانما يحصلون - في سر - على درجة ، ممتاز ، بتقارير من رؤسائهم
المباشرين .

ولما كان التفتيش الفني يقدّر كفاية أعضاء الإدارات القانونية على
منهج خاص يراعى فيه ما يبذلونه من جهد فيما يسند اليهم من اجراء
تحقيقات وإبرام عقود وإصدار فتاوى ومباشرة دعاوى ، وهى مهام
تستلزم بطبيعتها قدرات قانونية يراعى التفتيش الفني تقييمها ابقاء
لضوابط خاصة يتعذر معها - فى الاغلب الاعم - حصول أعضاء
الإدارات القانونية على درجة ، ممتاز ، .

وتحقيقاً للمساواة بين كافة العاملين باليهيات والشركات .

لرى

عرض الامر على لجنة شئون الإدارات القانونية بوزارة العدل
برجاء النظر فى امر منح أعضاء الإدارات القانونية الحاصلين على درجة
، جيد ، المزايا المادية والادبية التي يحصل عليها العاملين بالإدارات
الأخرى الحاصلين على درجة ، ممتاز ، .

وكيل وزاره

(سليم عبد الله سليم)

السيد الأستاذ/ محمود محمد
لطفى الصيرفى
رئيس قطاع الشئون القانونية
بالشركة المصرية لتصنيع
الأخشاب .

السيد الأستاذ/ مصطفى عبد
الحميد يوسف همام
مدير عام الشئون القانونية
بالبنك العقارى المصرى .

(المادة الثانية)

يعمل بهذا القرار لمدة
سنتين اعتباراً من أول أكتوبر
سنة ١٩٨٦

(المادة الثالثة)

على مساعد وزير العدل
لشئون الإدارات القانونية تنفيذ
هذا القرار ،
صدر بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٨

وثائق عربية

نداء من نساء مخيم الرشيدية إلى شقيقاتهن فى الوطن المحتل

وغزة والجليل ، إننا
باعتصامنا نعلن أننا شعب
واحد ، كفاح واحد ، قضية
واحدة . وإلى اللقاء فى وطننا
الحر المستقل ، فى دولتنا
الفلسطينية المستقلة .
لن يرهبنا قصف صواريخ
عصابات أمل الفاشية كما لن
يرهبكم رصاص المحتلين
وقطعانهم ، النصر لشعبنا
العظيم .

نساء مخيم الرشيدية

١٩٨٦/١٢/١٠

القصف وأمام انين الجرحى ،
والاعتصام تضامناً مع شقيقاتنا
وشعبنا الذى ينتفض ضد
الاحتلال وارهابه الأسود فى
الضفة وغزة ، ومع شقيقاتنا
وشعبنا فى الناصرة البطلة ،
عاصمة جليلنا الشامخ .

نحن نأكل حشائش
الأرض ولكننا لن نركع ،

نرفع رأسنا عالياً بكن
يا شقيقاتنا وشعبنا فى الضفة

نحن نساء الرشيدية ،
المخيم الصامد تحت الحصار
منذ شهرين ونصف دون لقمة
خبز أو دواء أو حليب
لأطفالنا ، نحن اللواتى نسف
مئات الجرحى بالماء والملح
على جروحهم ونقطع اغطية
فراشنا لنصنع منها ضمادات .
نحن نعيش تحت القصف
بالصواريخ والمدافع على
رؤوسنا وتهدم اكواخنا أمام
اعيننا نحن نعلن اليوم تحت

في ذكرى مولد المهادي

للسيد الاستاذ أحمد عوده - المحامي
عضو مجلس النقابة ومقرر لجنة الشريعة الاسلامية

الحمد لله ، وسلام على عباده
الذين اصطفى .. ، والسلام
عليك ياسيدي يا صاحب هذه
الذكرى العطرة التي تبلى
الدهر ولا يبلها الدهر ، فهي
جديدة .. متجددة على مر
العصور والأزمان .. ،
والسلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين ...
وبعد ..

ففي هذه الآونة من كل عام ،
ومع بزوغ هلال شهر ربيع
الأول يحرص المسلمون في
كل بلاد العالم ، وفي مصر
على وجه الخصوص على
اقامة الاحتفالات بذكرى مولد
الرسول الكريم صلوات الله
وسلامه عليه ، وهي بحق
ذكرى عزيزة . جديرة بأن
يحتفى بها دائما . ولسنا مع
الذين يقصدون الى الاحتفالات
المظهيرية ، ولكننا مع الذين
يعتبرونها مناسبة سنوية
لتجديد العهد ، ومواصلة
العمل ، ومؤازرة الدعوة الى
العمل دائما أبدا بأحكام كتاب
الله تعالى والسير على هدى

السنة المطهرة الشريفة .. ،
ولعل هذا هو الخط والمنهاج
الذي التزمته أسرة لجنة
الشريعة الاسلامية بنقابة
المحامين منذ بداية تشكيلها
خلال دورة المجلس الماضية
باشراف ورئاسة الزميل الكبير
المرحوم الأستاذ محمد
المسماري المحامي طيب الله
ثراه وجزاه أعظم الجزاء ،
جزاء ما قدم لدينه ووطنه .

واذا كانت رسالة النبي
الخاتم - قد جاءت رحمة من
الله للعالمين .. فقد كان
صلوات الله وسلامه عليه
نورا وهداية للعالمين ..

« قد جاءكم من الله نور
وكتاب مبين ... »
وكان صلوات الله
وسلامه عليه نبراسا يضيء ،
وسراجا منيرا « يا أيها النبي
انا أرسلناك شاهدا ومبشرا
ونذيرا وداعيا الى الله بائن
وسراجا منيرا * » .

أضاء الكون
والكائنات ، وأخرج الناس من

الظلمات الى النور ، وأقام
دعائم الأمة الاسلامية على
تقوى من الله تعالى ، فكانت
خير أمة أخرجت
للناس - تأمر وتأنر
بالمعروف وتنهى وتنتهى عن
المنكر ، ومن قبل هذا ومن
بعده تؤمن بالله القوى القادر
الذي أخرجها بهذا الوصف
الكريم العظيم ، وكيف لا وقد
أراد الله لها ذلك وأرسل لها
رحمته للعالمين وقام فيها
بالدعوة الى الله على بصيرة
وعلم ويقين .. صاحب هذه
الذكرى الخالدة ، صاحب
الخلق العظيم كما وصفه رب
العزة بالوصف الرباني
والعبارة القرآنية :

﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾

وعبارة القرآن .. وبلاغة
القرآن .. وكلمات القرآن
الكريم .. كلمات رب
العالمين ، لا تدانيها بلاغة أو
عبارة أو وصف بشري على
الاطلاق وان جاء بعد ذلك
وصف بشري استطاع أن يعبر
في ايجاز وبلاغة بشرية

وهو الوصف الذي جرى على لسان أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها وأرضاها في قولتها المأثورة عنه صلوات الله وسلامه عليه « كان خلقه القرآن » .

وهي بلاغة وفصاحة لا تدانيها بلاغة كاتب أو شاعر أو أديب .. اللهم الا الذين فسروا النصوص بقولهم انه صلوات الله وسلامه عليه كان قرآنا يمشى بين الناس ... ،

وأى عظمة ، وأى تكريم بعد تكريم الله تعالى لرسوله صلوات الله عليه ، ذلك التكريم الذي وصل الى حد وصفه بصاحب الخلق العظيم ، بل ووصفه ببعض الصفات الكريمة من لدن رب العالمين في محكم التنزيل : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾

والرأفة .. والرحمة من صفات الله عز وجل ، وخلع هذه الصفات على الرسول صلوات الله وسلامه عليه هو خلعة كريمة ، وتكريم من الله تعالى لمن أراه الله تعالى نبيا ورسولا ، يحمل خاتم الرسالات ويكون بحق رحمة الله تعالى للعالمين .
واننا في هذه المناسبة

العزيزة الكريمة ، ننظر في حال الامة الاسلامية التي أرادها الله تعالى أن تكون بحق ، خير أمة أخرجت للناس ، فنرى الحال غير الحال ، ونرى الأمور تسير على غير ما نرجو أو يرجو كل مسلم من الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ، حيث باتت الدولة الاسلامية - بعد العزة في عهد الرسول الكريم وخلفائه الراشدين المهديين من بعده - باتت ممزقة الأوصال ، مهیضة الجناح ، كثيرة الشوكة ، توشك أن يتخاطفها الناس أو يتداعى عليها أصحاب المطامع كما يتداعى الأكلة الى قصعتها ... ،
فحمل المصري سلاحه في وجه أخيه اليمني ذات يوم ..

وحمل الإيراني - وما زال - سلاحه على أخيه العراقي ..
وحمل المغربي سلاحه على أخيه المغربي ..
والليبي على أخيه السوداني ..

فضاعت فلسطين ،
وضاعت أفغانستان ،
وضاعت لبنان وأرجو ألا تأتي البقية كما يتوقع البعض ...

وبلغت المأساه قمتها عندما حمل الفلسطينى سلاحه على أخيه الفلسطينى ، وذهبا يقتتلان وهما من شيعة واحدة ، وأمة واحدة ، تاركين الديار والمقدسات ، فضاع المسجد الأقصى من أيدينا ووقع أسير الاحتلال الصهيونى منذ هزيمة عام ١٩٦٧ - ولست أدري .. الى متى ؟

وان كنت أتطلع بقلب مؤمن ، وأملى فى الله كبير أن يتحقق للمسلمين نصر من الله مبين قريب نسترد به عزتنا وكرامتنا ، ونحرر مقدساتنا ، ونطهر مسرى رسول الله ﷺ ، ونحرر بيت المقدس من دنس الصهيونية المقيئة ، فيستعيد المسلمون أمجادهم ، ويستردون ديارهم ، ويعود المسجد الأقصى للمسلمين ..
وكنيسة القيامة للمسيحيين بعد غيبة أرجو الله تعالى ألا تطول ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن أكثر الناس لا يعلمون ..

هذا والله تعالى حسبى وموفقى وهو نعم المولى ونعم النصير ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

● في رحاب الله ●

بكل الحزن والأسى .. وبكل الايمان بقضاء الله وقدره ..
يلقى مجلس النقابة زملاء أعزاء انتقلوا إلى رحمة الله تعالى ..
افتقدتهم الفجأة وكانوا لها سنداً .. ويتضرع المجلس إلى العلى
القدير أن يتفهمهم برحمته وأن يسكنهم لمسيح جناته .. وأن يلهم
أسرهم وذويهم وزملاءهم الصبر والسلوان ..
في رحاب الله

الاستاذ / محمد شوقي الخطيب المحامى

المحامى	الاستاذ/ ابراهيم زهير
المحامى	الاستاذ/ سيد شرشر
المحامى	الاستاذ/ محمد رشاد طه العمرى
المحامى	الاستاذ/ كامل مرقص
المحامى	الاستاذ/ مصطفى عبد الحليم
المحامى	الاستاذ/ احمد ابراهيم جاد الله
المحامى	الاستاذ/ احمد خليفة محمد جوهر
المحامى	الاستاذ/ ايمن محمد العربى
المحامى	الاستاذ/ محمود محمد حلمى عبد العزيز
المحامى	الاستاذ/ عبد اللطيف الزغبى
المحامى	الاستاذ/ احمد نبيل على حسن
المحامى	الاستاذ/ فريد أبو شادى
المحامى	الاستاذ/ وحيد فايز الرسول
المحامى	الاستاذ/ صليب انطون صليب
المحامى	الاستاذ/ صلاح سرور
المحامى	الاستاذ/ مصطفى كامل منيب
المحامى	الاستاذ/ احمد شوقي عبد الرحمن
المحامى	الاستاذ/ حسين حسن شكرى
المحامى	الاستاذ/ عثمان الدمرداش تونى
المحامى	الاستاذ/ عبد الفتاح عنايت
المحامى	الاستاذ/ نصيف عبد النور
المحامى	الاستاذ/ عثمان عبد الرحمن مخيون
المحامى	الاستاذ/ عبد الرحمن القصاص

القانون والقضاء ...

إننى ممتلىء احتراماً للقضاء ، أحيطه
بتقديرى ، فبغير القضاء يصبح القانون ضعيفاً
وعاجزاً ولا خير فيه .

المحامى الفرنسى ميشيل دى بورج



الايمان بالعدالة ...

إن من يبحث عن العدالة ينبغي له حتماً أن
يؤمن بها ، فإنها ككل المقدسات الأخرى
لا تكشف عن وجهها الوضاء إلا للمؤمنين .

المحامى الايطالى بيرو كالمندرى



طهارة الكون

من تطهر فلن يجد فى الكون إلا طهراً

مثل لا تبنى

فهرس الأبحاث

- الصفحة
- للسيد الأستاذ عصمت الهوارى المحامى - سكرتير التحرير - وكيل نقابة المحامين ١
 - حق المتهم فى الاستعانة بمدافع أثناء مرحلة تحقيقات الشرطة
 - للدكتور سامى صادق الملا - المحامى ٢٦
 - نصوص قانونية تحتاج الى تعديل
 - للسيد الأستاذ منير محمد عبد الفهم - رئيس النيابة العامة ٣٥
 - استجواب الشهود فى المسائل الجنائية بين الاعتبارات الانسانية ومقتضيات العدالة
 - للسيد الأستاذ محمود صالح العادلى - مدرس القانون الجنائى المساعد بكلية الشريعة والقانون بطنطا - جامعة الأزهر ٤٩
 - طبيعة الحبس الاحتياطى فى ظل محاكم أمن الدولة فى مصر
 - للسيد الأستاذ محمد شكرى عبد الفتاح - المحامى ٦٩
 - كيف نقضى على القلاعب بالأدبىان عند تغيير الطائفة والملة
 - للسيد الأستاذ لطفى توفيق - المحامى ٧٧
 - تقادم دعوى التعويض الناشئة عن جريمة
 - للسيد الأستاذ محمود صالح المحامى ٨٦
 - وثائق ٩٤
 - من روائع المرافعات (اغتيال أمين عثمان باشا) ١٢٧
 - فى ذكرى مولد الهادى
 - للسيد الأستاذ أحمد عوده - المحامى - عضو مجلس النقابة - ومقرر لجنة الشريعة الاسلامية ١٥٨

فهرس الاحكام

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
			قضاء النقض المدني
			الضرائب
١	٤	١٩٨٤/٥/٢٣	ضريبة الارباح التجارية والصناعية .
٢	٤	١٩٨٣/٤/١٨	ضريبة الارباح التجارية والصناعية .
٣	٤	١٩٨٣/٤/١٨	ضريبة الارباح التجارية والصناعية .
٤	٤	١٩٨٣/٤/١١	ضريبة الارباح التجارية والصناعية .
٥	٤	١٩٨٣/١١/١٤	ضريبة الارباح التجارية والصناعية .
٦	٥	١٩٨٣/٥/١٦	ضريبة الارباح التجارية والصناعية .
٧	٥	١٩٨٣/٥/١٦	ضريبة الارباح التجارية والصناعية .
٨	٥	١٩٨٤/١/٢	ضريبة الارباح التجارية والصناعية .
٩	٥	١٩٨٤/٢/١٣	ضريبة الارباح التجارية والصناعية .
١٠	٥	١٩٨٤/٤/٣٠	ضريبة الارباح التجارية والصناعية .
١١	٥	١٩٨٤/٤/٣٠	ضريبة الارباح التجارية والصناعية .
١٢	٥	١٩٨٤/٦/١١	ضريبة الارباح التجارية والصناعية .
١٣	٦	١٩٨٤/١/٣١	ضريبة التركات .
١٤	٦	١٩٨٣/٥/١٦	ضريبة التركات .
١٥	٦	١٩٨٣/١٢/١٢	ضريبة التركات .
١٦	٦	١٩٨٣/١٢/١٢	ضريبة التركات .
١٧	٦	١٩٨٣/١٢/١٩	ضريبة التركات .
١٨	٦	١٩٨٤/٤/٣٠	ضريبة التركات .
١٩	٦	١٩٨٣/٥/١٦	الضريبة العامة على اليراد .
٢٠	٦	١٩٨٤/٢/٢٠	الضريبة العامة على اليراد .
٢١	٧	١٩٨٣/٤/١١	ضريبة الاجور والمرتببات .
٢٢	٧	١٩٨٣/٣/٢٨	ضريبة الاجور والمرتببات .
٢٣	٧	١٩٨٤/٢/٢٧	ضريبة الاجور والمرتببات .
٢٤	٧	١٩٨٣/٢/٧	رسم الدمغة .
٢٥	٧	١٩٨٣/٢/٧	رسم الدمغة .

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
٢٦	٧	١٩٨٣/٣/٢٨	رسم الدمغة .
٢٧	٧	١٩٨٣/١٢/٢٦	رسم الدمغة .
٢٨	٧	١٩٨٣/٤/٤	ضريبة الدفاع .
٢٩	٨	١٩٨٢/١٢/٢٠	طعن ضريبي .
٣٠	٨	١٩٨٣/١/٣	طعن ضريبي .
٣١	٨	١٩٨٣/٢/٢٨	طعن ضريبي .
٣٢	٨	١٩٨٣/٦/٢٧	طعن ضريبي .
٣٣	٨	١٩٨٣/٣/٢١	طعن ضريبي .
٣٤	٨	١٩٨٣/١١/١٤	طعن ضريبي .
٣٥	٨	١٩٨٣/١٢/١٢	طعن ضريبي .
٣٦	٨	١٩٨٣/١٢/٢٦	طعن ضريبي .
٣٧	٩	١٩٨٣/١٢/٢٦	طعن ضريبي .
٣٨	٩	١٩٨٤/٢/١٣	طعن ضريبي .
٣٩	٩	١٩٨٤/٢/٢٠	طعن ضريبي .
٤٠	٩	١٩٨٤/٣/١٩	طعن ضريبي .
٤١	٩	١٩٨٤/٤/٣٠	طعن ضريبي .
٤٢	٩	١٩٨٠/٥/١٢	اثبات .
٤٣	٩	١٩٨١/٦/١	اثبات .
٤٤	٩	١٩٨٣/٢/٧	اثبات .
٤٥	١٠	١٩٨٣/٣/٢٨	اثبات .
٤٦	١٠	١٩٨٤/٢/١٣	اثبات .
٤٧	١٠	١٩٨٣/١٢/١٢	اماج .
٤٨	١٠	١٩٨٢/٣/٢٩	اماج .
٤٩	١٠	١٩٨٤/٥/١٤	اماج .
٥٠	١٠	١٩٨٤/٦/١١	اماج .
٥١	١٠	١٩٨٣/٢/٧	اعمال تجارية .
٥٢	١٠	١٩٨٣/١٢/١٩	اعمال تجارية .
٥٣	١٠	١٩٨٤/٥/١٣	اعمال تجارية .

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
٥٤	١١	١٩٨٤/٣/١٢	اعمال تجارية .
٥٥	١١	١٩٨٤/٣/١٢	اعمال تجارية .
٥٦	١١	١٩٨٤/٣/١٢	اعمال تجارية .
٥٧	١١	١٩٨٤/٦/١١	اعمال تجارية .
٥٨	١١	١٩٨٣/١/١٠	افلاس .
٥٩	١١	١٩٨٣/١/١٠	افلاس .
٦٠	١١	١٩٨٣/١/٣١	افلاس .
٦١	١١	١٩٨٣/١/٣١	افلاس .
٦٢	١١	١٩٨٣/١/٣١	افلاس .
٦٣	١٢	١٩٨٣/٥/٣٠	افلاس .
٦٤	١٢	١٩٨٣/٥/٣٠	افلاس .
٦٥	١٢	١٩٨٣/٥/٣٠	افلاس .
٦٦	١٢	١٩٨٣/٣/٢٨	افلاس .
٦٧	١٢	١٩٨٤/٥/١٤	افلاس .
٦٨	١٢	١٩٨٤/٥/١٤	افلاس .
٦٩	١٢	١٩٨٤/٥/٢٨	افلاس .
٧٠	١٢	١٩٨٤/٥/٢٨	افلاس .
٧١	١٣	١٩٨٤/١/٩	اوراق تجارية .
٧٢	١٣	١٩٨٤/١/٩	اوراق تجارية .
٧٣	١٣	١٩٨٤/٥/١٤	اوراق تجارية .
٧٤	١٣	١٩٨٤/٥/٢١	اوراق تجارية .
٧٥	١٣	١٩٨٤/٥/٢٦	بنوك .
٧٦	١٣	١٩٨٢/١٢/٢٨	بنوك .
٧٧	١٣	١٩٨٣/٣/٢٨	بنوك .
٧٨	١٣	١٩٨٣/٣/٢٨	بنوك .
٧٩	١٣	١٩٨٣/٦/٣٠	بنوك .
٨٠	١٤	١٩٨٣/٦/٢٧	بنوك .
٨١	١٤	١٩٨٣/٦/٢٧	بنوك .

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
٨٢	١٤	١٩٨٣/٦/٢٧	بنوك .
٨٣	١٤	١٩٨٣/٦/٢٧	بنوك .
٨٤	١٤	١٩٨٣/١٢/١٢	بنوك .
٨٥	١٤	١٩٨٣/١٢/١٢	بنوك .
٨٦	١٤	١٩٨٤/٢/١٣	بنوك .
٨٧	١٥	١٩٨٤/٢/٢٠	بنوك .
٨٨	١٥	١٩٨٤/٢/٢٠	بنوك .
٨٩	١٥	١٩٨٤/٢/٢٧	بنوك .
٩٠	١٥	١٩٨٤/٢/٢٧	بنوك .
٩١	١٥	١٩٨٤/٢/٢٧	بنوك .
٩٢	١٥	١٩٨٤/٦/١١	بنوك .
٩٣	١٥	١٩٨٤/٦/١١	بنوك .
٩٤	١٦	١٩٨٤/١/٢٣	تأميم .
٩٥	١٦	١٩٨٣/١٢/٥	تأميم .
٩٦	١٦	١٩٨٣/٢/٧	تأميم .
٩٧	١٦	١٩٨٣/٢/٧	تأميم .
٩٨	١٦	١٩٨٣/٢/٢٨	تأميم .
٩٩	١٦	١٩٨٣/٢/٢٨	تأميم .
١٠٠	١٦	١٩٨٣/١٢/١٢	تأميم .
١٠١	١٦	١٩٨٣/١/٢٣	تأميم .
١٠٢	١٧	١٩٨٤/٣/٢٦	تأميم .
١٠٣	١٧	١٩٨٤/٣/٢٦	تأميم .
١٠٤	١٧	١٩٨٤/٣/٢٦	تأميم .
١٠٥	١٧	١٩٨٤/٣/٢٦	تأميم .
١٠٦	١٧	١٩٨٤/٤/٩	تأميم .
١٠٧	١٧	١٩٨٤/٥/١٤	تأميم .
١٠٨	١٧	١٩٨٤/٦/١١	تأميم .

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
١٠٩	١٧	١٩٨٣/٦/١٣	تحكيم .
١١٠	١٨	١٩٨٣/٦/١٣	تحكيم .
١١١	١٨	١٩٨٣/١/٣١	تقييم .
١١٢	١٨	١٩٨٣/٣/٢٨	جمارك .
١١٣	١٨	١٩٨٣/٥/٣٠	جمارك .
١١٤	١٨	١٩٨٣/٦/٢٧	جمارك .
١١٥	١٨	١٩٨٣/٦/٢٧	جمارك .
١١٦	١٨	١٩٨٤/١/٩	جمارك .
١١٧	١٩	١٩٨٤/١/٩	جمارك .
١١٨	١٩	١٩٨٤/٥/٧	جمارك .
١١٩	١٩	١٩٨٤/٢/٦	جمارك .
١٢٠	١٩	١٩٨٤/٥/٧	جمارك .
١٢١	١٩	١٩٨٣/٣/٢٨	حجز .
١٢٢	١٩	١٩٨٤/٦/١١	حجز .
١٢٣	١٩	١٩٨٤/٤/١٦	حراسة .
١٢٤	٢٠	١٩٨٤/١/٢٣	شركات .
١٢٥	٢٠	١٩٨٣/٥/٢٦	شركات .
١٢٦	٢٠	١٩٨٣/٥/١٦	شركات .
١٢٧	٢٠	١٩٨٣/٣/٢٨	شركات .
١٢٨	٢٠	١٩٨٣/٣/٧	شركات .
١٢٩	٢٠	١٩٨٤/٣/٥	شركات .
١٣٠	٢٠	١٩٨٤/٣/١٩	شركات .
١٣١	٢١	١٩٨٤/٣/١٩	شركات .
١٣٢	٢١	١٩٨٤/٦/١١	شركات .
١٣٣	٢١	١٩٨٤/٦/١١	شركات .
١٣٤	٢١	١٩٨٣/٤/١٨	نقل جوى .
١٣٥	٢١	١٩٨٣/٤/١٨	نقل جوى .

الحكم	الصفحة	التاريخ	البيان
١٣٦	٢١	١٩٨٣/١/٣١	نقل جوى .
١٣٧	٢١	١٩٨٣/٤/١٨	نقل جوى .
١٣٨	٢١	١٩٨٤/٢/٢٧	نقل جوى .
١٣٩	٢٢	١٩٨٠/٤/٢٨	نقل بحرى .
١٤٠	٢٢	١٩٨٠/٢/٤	نقل بحرى .
١٤١	٢٢	١٩٨٣/١/٣١	نقل بحرى .
١٤٢	٢٢	١٩٨٣/١١/٢٨	نقل بحرى .
١٤٣	٢٢	١٩٨٣/١١/٢٨	نقل بحرى .
١٤٤	٢٢	١٩٨٤/٢/٦	نقل بحرى .
١٤٥	٢٢	١٩٨٤/٤/١٦	نقل بحرى .
١٤٦	٢٣	١٩٨٤/٢/١٣	نقل بحرى .
١٤٧	٢٣	١٩٨٤/٣/٢٦	نقل بحرى .
١٤٨	٢٣	١٩٨٤/٥/٢٨	نقل بحرى .
١٤٩	٢٣	١٩٨٤/٤/١٦	نقل بحرى .
١٥٠	٢٣	١٩٨٤/٤/١٦	نقل بحرى .
١٥١	٢٣	١٩٨٤/٥/٢١	نقل بحرى .
١٥٢	٢٣	١٩٨٣/٤/١٨	وكالة بالعمولة .
١٥٣	٢٤	١٩٨٣/٤/١٨	وكالة بالعمولة .
١٥٤	٢٤	١٩٨٤/٣/١٩	وكالة بالعمولة .

رقم الاصدار ٢٦١٠

دار الطباعة الحديثة
٦ كنيسة الارمن - أول شارع الجيش
تليفون : ٩٠٨٣١٨

● مقالات في كلمات ●

● إذا جاز أن نخلع القداسة على القيم الأخلاقية فلا تناقش ، فلا يمكن أن يقال عن نظام من صنع الانسان قابل للتغيير ، أنه مقدس لا يُمس .
شيخ المحامين الاستاذ الجليل مصطفى مرعى .

● ● ●

● لا صواب مع ترك المشورة في الأمر .
الامام على بن أبى طالب .

● ● ●

● لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه ، ويحمي القانون هذا الحق .

المادة الثالثة من الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

● ● ●

● يجب أن تعمل وأن تجذ ، ويلزم أن تموت عند الاقتضاء .
الزعيم خالد الذكر سعد زغلول المحامى .

● ● ●

● كل شىء يحتاج إلى العقل ، والعقل تجارب .
عبد الله بن مروان .

● ● ●

● أن أفضل علاج لأخطاء الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية .
خالد محمد خالد .

● ● ●

● لا قيمة للحق ، ولا للعدل ، بين أمم اختلفت قواها .
جوستاف ليون .

● ● ●

● إن قهر المرء لنفسه هو أشرف مراتب الخلق وأروع الانتصارات .
بلاتو

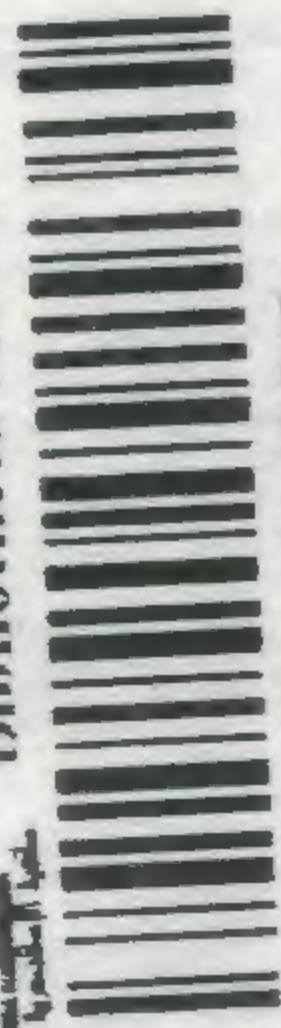
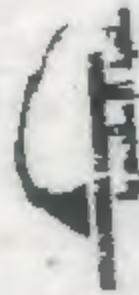
● ● ●

لولا صوت المحامين المدوّى فى آذان
الدنيا ، لما تنفس حق ، ولما رُفرف عدل ، ولما
استتب أمن ، فهنيئاً لهم ، حماة عقيدته ، وجنود
ثقافته ، وبناءة أمم .

نقيب محامى لبنان الأسبق
الاستاذ فريد توما

قانونى

Bibliotheca Alexandrina



0542586